

فتاوى العالمكيرية

(الجزء الاول)

من الفتاوى العالمكيرية المعروفة بالفتاوى الهندية
في مذهب الامام الاعظم أبى حنيفة النعمان
صاحب القدر الانعم نفعنا الله ببركته
ومنحنا اتباع طريقته
امين

(وبهامشه الجزء الثالث من الفتاوى البرازية) وهي المسماة بالجامع الوجيز للشيخ
الامام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردى الحنفى المتوفى
سنة ٨٢٧ وهو كتاب جامع تلخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب
المختلفة ورجح ما ساعده الدليل وذكر الامثلة أن عليه التعويل فرغ من تأليفه عام ثنتي
عشرة وثمانمائة قيل لابي السعود المفتى لم تجمع المسائل المهمة ولم تواف فيها كتابا
قال أنا أستحي من صاحب البرازية مع وجود كتابه لانه مجموعة شريفة جامعة للمهمات كما
ينبغي اه من كشف الظنون

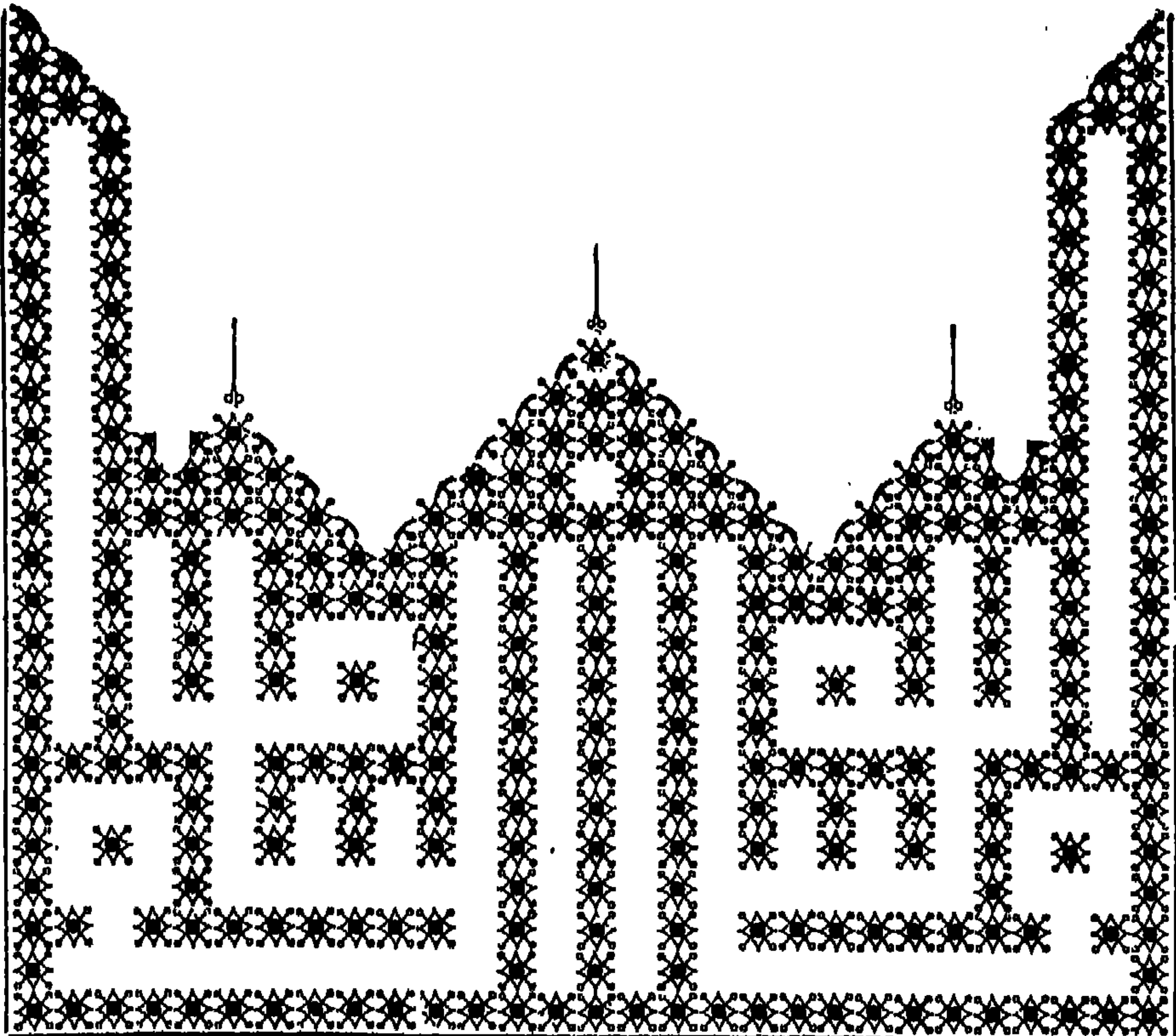
(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجريه

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والصلاة
 على رسوله محمد وآله أجمعين
 جدا يقربنا إلى مرضاة الله
 تعالى وكرامته وصلاة
 تبلغنا إلى محبة الرسول
 وشفاعته جدا يفتح به كل
 مقال وصلاة ينال بها
 كل ما يطلب ويغتنم قال
 مولانا قاضي القضاة
 الامام الاجل الكبير الاستاذ
 نحر الملة والدين محمود
 الاوزجندی قدس الله
 روحه يقول العبد الضعيف
 الفقير إلى رحمة الله تعالى
 الغنى سده الله في القول
 والعمل وعصمه من الطغيان
 والزلل ذكرت في هذا
 الكتاب من المسائل التي
 يغلب وقوعها وتعمس الحاجة
 اليها وتدور عليها واقعات
 الامة ويقتصر عليها رغبات
 الفقهاء والائمة وهي أنواع
 وأقسام فمنها ما هي مروية
 عن أصحابنا المتقدمين ومنها
 ما هي منقولة عن المشايخ
 المتأخرين رضوان الله عليهم
 أجمعين ورتبته ترتيب
 الكتب المعروفة وجعلت
 لكل جنس فصلا وبينت
 لكل فرع أصلا وفيما كثرت
 فيه الاقوال من المتأخرين
 اقتصر فيسه على قول
 أو قولين وقد مدت ما هو
 الاظهر واقتضت بما هو



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله المنفرد بوضع الشرائع والاحكام المستبدر برفع معالم الحلال والحرام الذي ذال الجهل والعمى
 جوح الدراية وشهوسها فاناروا أبقار الرواية من شهوسها وقاية عن الزلل في عوم البلوى وهداية إلى
 الصواب لدى التقوى والصلاة والسلام على مصلي مضمحل الرسالة بعثة وزمانا ومجلى ميدان الدلالة ترتبة
 ومكانا فاتح رتاج السيل ولا قح تاج الزسل الذي بعثه الله حجة على الجاحدين وختم به باب النبوة على
 المرسلين وعلى آله الكرام وأصحابه العظام كلهم أجمعين وبعد فان الفقه حادس جزيين الهداية
 والضلال وقسطاس مستقيم لمعرفة مقادير الاعمال وعياله الزاخرة لا يوجب دلهما قرار وأطوا دمه الشاحنة
 لا يدرك قنونه بالابصار الا ان الكتب المصنفة المتداوله والصحف المؤلفة المتناولة في هذا الفن لا تنفى
 الامليل ولا يقام منها الغليل اذ بهضها طارح لشطر المسائل وأكثرها منطوع على الروايات المختلفة
 المتعارضة الدلائل فيشعر المبتغى للتسك بالالقي والاقوى كن هام في الهيام في الدليل الاهيم ويضجر
 المستتر بأخذ ما هو أقرب للتقوى كفاقد العيهم في الغيهم حتى عشا أكثرهم عن أضواء السنة إلى نيران
 الاهواء وركنوا إلى طر مساء البدع وأباطيل الآراء فلا يعير الصدوق عن الطبرس ولا يوصل الحق
 والطمرس وذهبوا في واديه بعديته ولم يجدوا دليلا على مرامهم الا سقيها غب سقيهم فمن الله عليهم
 باستنارة صديق سلطنة الملك السميع الصلحام وانفلاق صبح دولة السلطان الهاميسع اقم مقام القرم
 المكرم والقسذم القلهزم رزم آجام الوغى وقفصل غياض المزدحم المطيم على العدل والشجاعة
 والندى والمقطورة منه من الزهد والورع والتقوى أمير المؤمنين ورئيس المسلمين امام الغزاة ورأس
 المجاهدين أبو المظفر محيي الدين محمد اورنك زيب بهلار عالم كبريا شاه غازي أبد الله تعالى سلطانه

الاشهر اجابة للطالبين وتيسر على الراغبين وعلى الله توكلت فيما تميت واستعصمت عن الخطأ فيما نويت وهو حسبي وعم
 ونعم الوكيل وعليه أتوكل وبه استعين * (فصل في رسم المفتي) المفتي في زماننا من أصحابنا اذا استفتى في مسئلة وسئل عن
 واقعة ان كانت المسئلة مروية عن أصحابنا في الروايات الظاهرة بلا خلاف بينهم فانه يعيل اليهم ويفتى بقولهم ولا يخالفهم برأيه وان كان
 مجتهدا متقنالا ان الظاهر ان يكون الحق مع أصحابنا ولا يعدوهم واجتهادهم لا يبلغ اجتهادهم ولا ينظر إلى قول من خالفهم ولا يقبل بجهته لانهم

عرفوا الادلة وميزوا بين ما صح وثبت وبين ضده فان كانت المسئلة مختلفا فيها بين اصحابنا فان كان مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى أحد صاحبيه يؤخذ بقولهما لو فور الشرائط واستجماع أدلة الصواب فيهما وان خالف بأحنية رحمه الله تعالى صاحباه في ذلك فان كان اختلافهم اختلاف عصر وزمان كالتضاء بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبيه لتغير أحوال الناس وفي المزارعة والمعاملة ونحوهما يختار قولهما لاجتماع المتأخرين على ذلك وفيما سوى ذلك قال بعضهم يتخير المجتهد ويعمل بما أفضى (٣) إليه رأيهم وقال عبدالله بن المبارك

يأخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله ونكلموا في المجتهد قال بعضهم من سئل عن عشر مسائل فضلا فيصيب في الثمانية ويخطئ في البقية فهو مجتهد وقال بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة الناسخ والمنسوخ والمحكم والمؤول والعلم بعادات الناس وعرفهم وان كانت المسئلة في غير ظاهر الرواية فان كانت توافق أصول اصحابنا يعمل بها وان لم يجد لها رواية عن اصحابنا وافق فيها المتأخرون على شيء يعمل به وان اختلفوا يجتهد ويقتي بما هو صواب عنده وان كان المفتي مقلدا غير مجتهد يأخذ بقول من هو أفقه الناس عنده ويضيف الجواب اليه وان كان أفقه الناس عنده في مصر آخر يرجع اليه بالكتاب ويثبت في الجواب ولا يجازف خوفا من الاقتراف على الله تعالى بتحريم الحلال وضده والله الموفق للصواب

كتاب الطهارة

(فصل في الطهارة بالماء)

الماء الذي يتوضأ به ثلاثة الماء الجاري والماء الراكد وماء البئر وأقواها الماء الجاري

ان كان قوي الجري يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا يجس بوقوع النجاسة فيه ما لم ير أثر النجاسة فيه من لون أو طعم أو ريح (ماء النهر أو القناة) اذا حتمل عذرة فاعترف انسان بقرب العذرة جاز والماء طاهر ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه بالنجاسة (ماء النهر) اذا انقطع من أعلاه لا يتغير حكم جريه بانقطاع الاعلى فيجوز التوضؤ بما يجري فيه (خيزتان) يخرج الماء من احدهما ويدخل في الاخرى فتوضأ انسان فيها بينهما أجاز وماء الخيزرة التي اجتمع فيها الماء فاسد الماء الذي جرى على الحيفة أو فيها ان كان الماء كثيرا لا تستين فيه الحيفة فطاهر وان

وعلم على البرية كافة احسانه وجعله ليوم يحاسب عن ينقلب الى أهله مسرورا وأبعده عن ينقلب على عقبه مذموما مدحورا وقد ألهم تأليف كتاب يفرغ من التذيب الانيق في قالب الكمال ويلبس من حسن الترتيب حلة الجمال عاريا عن الاطناب والاملال حاويا لمعظم الروايات الصحيحة مشقلا على جل الدرايات الصحيحة بين الغث من السمين ويميز الضعيف من المتين لا يشبهه فيته اللجين باللجين والهجان بالهجين غير أن هذا الخطب العظيم والامر الجسيم لا يملكه الا من عرف الحق من الله وتبين عنده الرشيد من الغي فحشد الحذاق في هذا الفن من العلماء الغائمين على فرائده وكلد الكتب المدونة الجامعة لفوائده فأوعز اليهم بالكدش في مخايل هذا الفن ودلائله واللس عن تفاصيله وتنقيح وجوه مسائله وأن يؤلفوا كتابا حاشا لظاهر الروايات التي اتفق عليها وأفتى بها الفحول ويجمع عوافيه من النوادر ما تلقته العلماء بالقبول كيلا يفوت الاحتياط في العمل والاجتناب عن الخطل والزلل فطفقوا في استخراج جواهره من معادنه وابرار لطائفه من مكانه والتقاط جواهره وفرائده واقتناص شوارده وأوابده وميزوا نجيره وعصيره وفصلوا قبيله وديبره ونظموا نومه المنشورة ورتبوا فوائده الماثورة واختاروا في ترتيب كتبها ترتيب الهداية وسلكوا في توضيحها وتلقيحها أقصى النهاية تاركين لما تكرر في الكتب من الروايات والزوائد معرضين عن الدلائل والشواهد الادليل مسئلة توضيحها أو يتضمن مسئلة أخرى واقتصر على الأكثر على ظاهر الروايات ولم يلتفتوا الا نادرا الى النوادر والدرايات وذلك فيما لم يجدوا جواب المسئلة في ظاهر الروايات أو وجدوا جواب النوادر موسوما بعلامة الفتوى ونقلوا كل رواية من المعتبرات بعبارتهم مع انقاء الحوالة اليها ولم يغيروا العبارة الا لداعي ضرورة عن وجهها ولاشعار الفرق بينهم ما أشاروا الى الاول بكذا والى الثاني بهكذا واذا وجدوا في المسئلة جوابين مختلفين كل منهما موسوم بعلامة الفتوى وسموا الرجحان أو لم يكن واحدا منهما معلما بما يعلم به قوة الدليل والبرهان أثبتوهما في هذا الكتاب والله تعالى هو الموفق للسداد والصواب

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله واصحابه أجمعين

كتاب الطهارة وفيه سبعة أبواب

الباب الاول في الوضوء وفيه خمسة فصول

(الفصل الاول في فرائض الوضوء) قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين (وهي أربع) الاول غسل الوجه الغسل هو الاسالة والمسح هو الاصابة كذا في الهداية في شرح الطحاوي أن تسيل الماء شرط في الوضوء في ظاهر الرواية فلا يجوز الوضوء ما لم يتقاطر الماء وعن أبي يوسف رحمه الله أن التقاطر ليس بشرط ففي مسئلة الثلج اذا توضأ به ان قطر قطرتان فصاعدا يجوز اجماعا وان كان بخلافه فهو على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كذا في الذخيرة والعصم قولهما كذا في المضمرات ولم يذكر حد الوجه في ظاهر الرواية كذا في البدائع في المغنى الوجه من منابت شعر الرأس

ان كان قوي الجري يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا يجس بوقوع النجاسة فيه ما لم ير أثر النجاسة فيه من لون أو طعم أو ريح (ماء النهر أو القناة) اذا حتمل عذرة فاعترف انسان بقرب العذرة جاز والماء طاهر ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه بالنجاسة (ماء النهر) اذا انقطع من أعلاه لا يتغير حكم جريه بانقطاع الاعلى فيجوز التوضؤ بما يجري فيه (خيزتان) يخرج الماء من احدهما ويدخل في الاخرى فتوضأ انسان فيها بينهما أجاز وماء الخيزرة التي اجتمع فيها الماء فاسد الماء الذي جرى على الحيفة أو فيها ان كان الماء كثيرا لا تستين فيه الحيفة فطاهر وان

كان تستبين لقلبه الماء فالله سبحانه وتعالى (ساقية) صغيرة وقع فيها كلب فجري الماء على ظهر الكلب فتوضأ
 انسان من أسفله لأبأس به ما لم يتغير لون الماء أوريجيه قال الفقيه أبو جعفر مغمنا عندنا إذا جرى الماء على الكلب وغمره في النهر وكان الماء
 غالباً عليه بحيث لا يرى أما إذا كان يستبين الكلب تحت الماء الذي يجري عليه ولا يجري في جانيه ماله قوة الجريان فتوضأ انسان من أسفله
 ينبغي ان لا يجوز ويكون نجساً (سطح) عليه (٤) نجاسة جري عليه المطران كان أكثر الماء يجري على النجاسة فالله نجس وما أصاب

الثوب من تقاطره يفسده
 قال محمد رحمه الله تعالى ان
 كانت النجاسة في جانب
 واحد من السطح أوفى
 جاتين فالله الذي يجري
 على السطح طاهر وان
 كانت النجاسة في ثلاثة
 جوانب فالله نجس هذا
 اذا كانت النجاسة على
 السطح فان كانت عند
 الميزاب أوفيه فالله نجس
 ما دامت النجاسة فيه وان
 زالت النجاسة بهريان الماء
 عليها فبها من الماء
 طاهر (حوض صغير)
 يدخل الماء فيه من جانب
 ويخرج من جانب آخر قالوا
 ان كان أربعاً في أربع فها
 دونه يجوز فيه التوضؤ وان
 كان فوق ذلك لا يجوز الا في
 موضع دخول الماء وخروجه
 لان في الوجه الاول ما يقع
 فيه من الماء المستعمل
 لا يستقر فيه بل يخرج كما
 دخل وان كان جارياً في
 الوجه الثاني يستقر فيه
 الماء ولا يخرج الا بعد زمان
 وكذا قالوا في عين ما هي
 سبع في سبع فيبع الما من
 أسفلها ويخرج من منفذها
 لا يجوز فيه التوضؤ الا في
 موضع خروج الماء منها

الى ما تقدم من العين والذقن الى أصول الاذنين كذا في العيني شرح الهداية ان زال شعر مقدم الرأس
 بالصلح الاصح أنه لا يجب اتصال الماء اليه كذا في الخلاصة وهو الصحيح هكذا في الزاهدي * والا فرع
 الذي ينزل شعره الى الوجه يجب عليه غسل الشعر الذي ينزل عن الحد الغالب كذا في العيني شرح الهداية *
 واتصال الماء الى داخل العينين ليس بواجب ولا سنة ولا يتكلف في الانغماض والفتح حتى يصل الماء الى
 الاشفاق وجوانب العينين كذا في الظهيرية * وعن الفقيه أحمد بن ابراهيم ان غسل وجهه ونمض عينيه
 تقيضاً شديداً لا يجوز كذا في المحيط * ويجب اتصال الماء الى الماقي كذا في الخلاصة * ولو رمدت عينه فمرمت
 يجب اتصال الماء تحت الرمد ان بقي خارجاً بتغميض العين والا فلا كذا في الزاهدي * وأما الشفة
 فما يظهر منها عند الانضمام فهو من الوجه وما ينكس عند الانضمام فهو تبع الفم هو الصحيح كذا في
 الخلاصة * والياض الذي بين العذار وبين شحمتي الاذن يجب غسله عند الوضوء هكذا ذكر الطحاوي
 في كتابه قال هو الصحيح وعليه أكثر مشايخنا كذا في الذخيرة * ويغسل شعر الشارب والحاجبين وما كان من
 شعر اللحية على أصل الذقن ولا يجب اتصال الماء الى منابت الشعر الا ان يكون الشعر قليلاً لا يندوم منه المنابت
 كذا في فتاوى قاضي خان * في النصاب واذا كان شارب المتوضئ طويلاً ولا يصل الماء تحته عند الوضوء
 جاز وعليه الفتوى بخلاف الغسل كذا في المضمرات * أما اللحية فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مسح ربعها
 فرض كذا في شرح الوقاية * وروى عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أنه يجب امرار الماء على ظاهر
 اللحية هو الاصح كذا في التبيين وهو الصحيح هكذا في الزاهدي * والشعر المسترسل من الذقن لا يجب غسله
 كذا في المحيطين * وان أمر الماء على شعر الذقن ثم حلقه لا يجب عليه غسل الذقن وكذا لو حلق الحاجب
 والشارب أو مسح رأسه ثم حلق أو قلم أظافره لا تلزمه الاعادة كذا في فتاوى قاضي خان * (والثاني غسل
 اليدين) * والمرفقان يدخلان في الغسل عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * ويجب غسل كل ما كان مركباً على
 أعضاء الوضوء من الاصبع الزائدة والسكف الزائدة كذا في السراج الوهاج * ولو خلق يدان على المنسكب
 فالتامة هي الاصلية يجب غسلها والاخرى زائدة فلا حادى منها بل الفرض يجب غسله والا فلا كذا في فتح
 القدير * بل ينذب غسله كذا في الصبر الائق * في فتاوى ما وراء النهر ان بقي من موضع الوضوء قدر رأس ابرة
 أو رقب بأصل ظفره طين يابس أو رطب لم يجز وان تلطخ يده بجمير أو حناء جاز * وسئل الدوسي عن رجل
 فأصاب يده بحين فليس وتوضأ قال يجزيه اذا كان قليلاً كذا في الزاهدي * وما تحت الاظفار من أعضاء
 الوضوء حتى لو كان فيه عجين يجب اتصال الماء الى ما تحته كذا في الخلاصة وأكثر المعتمدين ذكر الشيخ
 الامام الزاهد أبو نصر الصفاري في شرحه أن الظفر اذا كان طويلاً بحيث يستر رأس الاظفار يجب اتصال الماء
 الى ما تحته وان كان قصيراً لا يجب كذا في المحيط * ولو طالت أظفاره حتى خرجت عن رؤس الاصابع ويجب
 غسلها ولا واحد كذا في فتح القدير وفي الجامع الصغير سئل أبو القاسم عن وافر الظفر الذي يسن في
 أظفاره الدرن أو الذي يعمل عمل الطين أو المرأة التي صبغت أصابعها بالحناء أو المصراع أو الصباغ قال كل
 ذلك سواء يجزيهم وضوءهم اذا لم يستطاع الامتناع عنه الا يخرج والفتوى على الجواز من غير فصل بين
 المني والقسوى كذا في الذخيرة * وكذا الخباز اذا كان وافر الاظفار كذا في الزاهدي * ناقلاً عن الجامع
 الاصغر * والنصاب اذا تجدد وليس يمنع تمام الوضوء والغسل كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الوجيز

والاصح ان التقدير غير لازم انما الاعتقاد على ما ذكرنا في المعنى فيستقر فيه ان كان ما وقع فيه من الماء المستعمل يخرج من
 ساعته ولا يستقر فيه يجوز التوضؤ منه والا فلا وعن محمد رحمه الله تعالى في (كوزين) أحدهما طاهر والاخر نجس فصب من فوق واختلط
 الماء في الهواء يكون طاهراً (الماء الذي جريه ضعيف) لانستبين فيه الحركة قال بعضهم ان كان بحال لو ألقى فيه تبنه لا تذهب من
 ساعته الا يجوز فيه التوضؤ الا ان يكثرت بين كل غرتين مقدار ما يغلب على ظنه ذهاب ما وقع فيه من الماء المستعمل وقال بعضهم ان كان

إذا قام في المطر الشديد
متجردا بعد ما تنفض
واستنشق حتى اغتسلت
أعضاؤه جاز لانه ماء جار
(فصل في الماء الراكد)
يجوز التوضؤ والغتسال
في الحوض الكبير
واختلفوا في حده قال
بعضهم اذا كان الحوض
بحال اذا اغتسل انسان في
جانب منه لا يضرب
الطرف الذي يقابله أى
لا يرتفع ولا ينخفض فهو
كبير وعامة المشايخ قالوا ان
كان عشرين فى عشر فهو كبير
يعتبر فيه ذراع المساحة
لأذراع الكعباس هو
الصحيح لان ذراع المساحة
المسوحات أليق واختلفوا
في قدر عمقه قال بعضهم ان
كان بحال لو رفع الماء بكفه
لا ينحسر ما تحته من
الارض فهو عميق ورواه أبو
يوسف عن أبي حنيفة رحمه
الله وقال بعضهم ان كان
بحال لو اغترف لا تصيب يده
وجه الارض فهو عميق
(حوض) أعلاه عشرين
عشر وأسفله أقل منه جاز
فيه الوضوء يعتبر فيه وجه
الماء فان قل ماؤه وانتهى
الى موضع هو أقل من عشر

لا يجوز فيه الوجود وان كان الحوض مدورا اختلفوا في مقدار مائه كم يكون كبيرا واقصى ما قيل فيه ان يكون حوله ثمانية واربعون ذراعا ولو كان الحوض مسطحا وكونه اقل من عشرة اذرع ينظر ان كان الماء منفصلا عن السقف جاز فيه الوجود (حوض) كبير جدد ماؤه فتنب ووقعت فيه نجاسة ولم ير اثرها ان كان الماء تمتع الجدد غير ملتزم بالجد جاز فيه الوجود وان كان ملتزما بالجد لا وان خرج المائمن الثقب وان بسط على وجهه الجدد بقدر ما لورفع الماء بكفه لا ينفسر ما تمتع من الجدد جاز فيه الوجود والا فلا وان كان الماء في الثقب فكل الماء

في الطشت لا يجوز فيه الوضوء الا ان يكون الثقب عشر في عشر (حوض) كبير فيه مشرعة فوضا انسان في المشرعة او اغتسل ان كان الماء متصلا بالالواح بمنزلة التابوت لا يجوز فيه الوضوء وانصال ماء المشرعة بالماء الخارج منها لا ينفع كحوض كبير تشعب منه حوض صغير فتوضا انسان في الحوض الصغير لا يجوز وان كان ماء الحوض الصغير متصلا بماء الحوض الكبير وكذا لا يعتبر اتصال ماء المشرعة بما تحتها من الماء اذا كانت الالواح مشدودة (٦) (حوض) كبير وقعت فيه نجاسة ان كانت النجاسة مريئة كالعدرة ونحوها لا يجوز

الوضوء في موضع العدرة ولا الاغتسال في ذلك الموضع بل يتنجس الى ناحية أخرى بينه وبين النجاسة أكثر من الحوض الصغير وان كانت غير مريئة كالبول ونحوه على قول مشايخ العراق هي والمريئة سواء وقال مشايخنا ومحتاج نخرج جازا الوضوء في موضع النجاسة وأجمعوا على أنه لو توضا انسان في الحوض الكبير أو اغتسل كان لغیره أن يغتسل في موضع الاغتسال (غدير) عظيم يس في الصيف ورائت الدواب فيه ثم دخل فيه الماء وامتلا يتظران كانت النجاسة في موضع دخول الماء فالكل نجس وان انجمد ذلك الماء كان نجسا لان كل ما دخل فيه صار نجسا فلا يطهر بعده ذلك وان لم تكن النجاسة في موضع دخول الماء واجتمع الماء في مكان طاهر وهو عشر في عشر ثم تعدى الى موضع النجاسة كان الماء طاهرا وانجمد منه طاهر ما لم يظهر فيه أثر النجاسة وكذا الغدير اذا قل ماؤه فصار اربعاء في أربع وقعت نجاسة ثم دخل الماء الى ان صار الماء الجديد عشرا في عشر قبل أن يصل الى النجس كان طاهرا (حوض) صغير تنجس الهدى

فوقع مسحه على رأس الذؤابة بعض مشايخنا قالوا بالجواز اذا لم يرسلها لانه مسح على شعر تحته الرأس وعامتهم على أنه لا يجوز أرسلهما أو لم يرسلهما كذا في المحيط * ومسح الاذنين لا ينوب عن مسح الرأس كذا في السراجية * ولو كان في كفه بلل فمسح به أجزأه سواء كان أخذ الماء من الاناء أو غسل ذراعيه وبقى بلل في كفه هو الصحيح بخلاف ما اذا مسح رأسه أو خفه وبقى على كفه بلل فمسح به رأسه أو خفه لا يجوز كذا في الخلاصة * واذا أخذ البلل من عضو من أعضائه لا يجوز المسح به مغسولا كان ذلك العضو أو مسحوا كذا في الذخيرة * ومن مسح رأسه بالثلج أجزأه مطلقا ولم يفسدوا بين بلل قاطر أو غير قاطر كذا في الفتاوى البرهانية * واذا غسل الرأس مع الوجه أجزأه عن المسح ولكن يكره لانه خلاف ما أمر به كذا في المحيط * وان كان بعض رأسه محلوفا فمسح على غير المحلوق جاز كذا في الجوهرية النيرة * وفي الحجة ولو لم يمسح مقدم رأسه ولكن مسح مؤخره أو عيینه أو يساره أو وسطه يجوز كذا في التتارخانية * ولا يجوز المسح على القلنسوة والعمامة وكذا لمسحت المرأة على الخمار الا أنه اذا كان الماء متقاطرا بحيث يصل الى الشعر فينبذ ويجوز ذلك عن الشعر كذا في الخلاصة * هذا اذا لم يتلون الماء كذا في الظهيرية * والافضل أن تسمع تحت الخمار كذا في فتاوى قاضي خان * وان كان على رأسها خضاب فمسحت على الخضاب اذا اختلطت البسلة بالخضاب وخرجت عن حكم الماء المطلق لا يجوز المسح كذا في الخلاصة * والله أعلم

(الفصل الثاني في سنن الوضوء) وهي ثلاث عشرة على ما ذكر في المتون * (منها التسمية) التسمية سنة مطلقة غير مقيدة بالمستيقظ وتعتبر عند ابتداء الوضوء حتى لو نسيها ثم ذكر بعد غسل البعض وهي لا يكون مقبلة السنة بخلاف الاكل ونحوه هكذا في التبيين * فان نسيها في أول الطهارة أتى بها متى ذكرها قبل الفراغ حتى لا يخلو الوضوء عنها كذا في السراج الوهاج * ويسمى قبيل الاستنجاء وبعده هو الصحيح كذا في الهداية * ولا يسمى في حال الانكشاف ولا في محل النجاسة هكذا في فتح القدير * قال الطحاوي والاستاذ العلامة مولانا خرا الدين الماترغني المذنب عن السلف في تسمية الوضوء باسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وفي الخبازية هو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في معراج الدراية * ولو قال في ابتداء الوضوء لا اله الا الله أو الحمد لله أو أشهد أن لا اله الا الله صار مقبلة السنة التسمية كذا في القنية * (ومنها) غسل اليدين الى الرسغين ثلاثا ابتداء وقيل انه فرض وتقديعه سنة واختاره في فتح القدير والمعراج والخبازية واليه يشير قول محمد في الاصل هكذا في البحر الرائق * وكيفيته ان كان الاناء صغيرا أن يأخذه بشماله ويصب الماء على عينه ثلاثا ثم يأخذه بيمينه ويصبه على يساره كذلك وان كان كبيرا كالجب ان كان معه اناء صغير يفعل ما ذكرنا وان لم يكن أدخل أصابع يده اليسرى مضومة في الاناء ويصب على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى تطهر ثم يدخل اليمنى في الاناء ويغسل اليسرى كذا في المضمرات * وهذا اذا لم تكن على يده نجاسة فان كانت يجهل بحيلة أخرى كذا في الخلاصة * واختلفوا أنه يغسل يديه قبيل الاستنجاء أو بعده والاصح أنه يغسلهما مرتين مرة قبيل الاستنجاء ومرة بعده كذا في فتاوى قاضيخان (ومنها المضمضة والاستنشاق) والسنة أن يتمضمض ثلاثا ولا ثم يستنشق ثلاثا أو يأخذ لكل واحد منهما ماء جديدا في كل مرة وكذا في محيط السرخسي * وحديث المضمضة استيهاب الماء بجميع الفم وحده الاستنشاق أن يصل الماء الى المارن كذا في الخلاصة * ان ترك المضمضة والاستنشاق أثم على الصحيح لانهم امن سنن

نجاسة ثم دخل الماء الى ان صار الماء الجديد عشرا في عشر قبل أن يصل الى النجس كان طاهرا (حوض) صغير تنجس الهدى ماؤه قد دخل الماء من جانب قال الفقيه أبو جعفر يشبه طاهرا لان الماء الجاري غلب على النجس فكان بمنزلة الماء الجاري وقال أبو بكر بن سعيد لا يطهر حتى يخرج منه ثلاث مرات مثل ما كان في الحوض من الماء النجس (خندق) طوله مائة ذراع أو أكثر في عرض ذراعين قال عامة المشايخ لا يجوز فيه الوضوء ولو بال فيه انسان يتنجس من كل جانب عشرة أذرع وقال بعضهم يجوز فيه الوضوء اذا كان ماء الخندق

كثيرا بحيث لو بسط يكون عشرا في عشر ويجوز التوضؤ في الحوض الكبير المتين اذا لم تعلم نجاسته لان تغير الرائحة قد يكون بطول المكث (اذا ورد الرجل ماء) فأخبره مسلم انه نجس لا يجوز له أن يتوضأ بذلك الماء قالوا هذا اذا كان النجس عدلا فان كان فاسقا لا يصدق وفي المستور روايتان في رواية بمنزلة الفاسق وفي رواية بمنزلة العدل (حوض) صغير كرى رجل منه ثم راوا جرى فيه الماء وتوضأ ثم اجتمع ذلك الماء في مكان آخر فكري منه رجل آخر ثم راوا جرى فيه الماء وتوضأ جاز وضوء الكل وتأويله (٧) اذا كان بين المكانين قليل مسافة (وفي

مستله) الحفرتين اذا كان بينهما قليل مسافة كان الماء الثاني طاهرا كذا قاله خلف بن أيوب ونصير بن يحيى وهذا لانه اذا كان بين المكانين مسافة فالماء الذي استعمله الاول يرد عليه ماء جار قبل اجتماعه في المكان الثاني فلا يظهر حكم الاستعمال أما اذا لم يكن بينهما مسافة فالماء الذي استعمله الاول قبل أن يرد عليه ماء جار في المكان الثاني ويصير مستعملا فلا يظهر بعد ذلك (الماء الطاهر) اذا كان في موضع هو عشر في عشر وقعت فيه نجاسة ثم اجتمع ذلك الماء في مكان هو أقل من عشر في عشر يكون طاهرا ولو كان الماء في مكان ضيق هو أقل من عشر في عشر وقعت فيه نجاسة ثم انبسط ذلك الماء وصار عشرا في عشر كان نجسا والعبارة في هذا الوقت وقوع النجاسة (حوض) أعلاه ضيق وأسفله عشرا في عشر وقعت فيه نجاسة فتنجس أعلاه ثم انتهى الى موضع هو عشر في عشر يصير طاهرا

الهدى وتر كهاو جب الاساءة بخلاف السنن الزوائد فان تركها لا يوجب الاساءة هكذا في السراج الوهاج * وان أخذ الماء بكفه ورفع منه بفيه ثلاث مرات وتوضأ بجوز ولو رفع الماء من الكف بأنفسه ثلاث مرات واستنشق لا يجوز لانه يعود الماء المستعمل في الاستنشاق لا المضمضة هكذا في المحيط * واذا أخذ الماء بكفه فتمضمض بعضه واستنشق بالباقي جاز ولو كان على عكسه لا يجوز كذا في السراج الوهاج * (ومنها السؤال) وينبغي أن يكون السؤال من أشجار مرة لانه يطيب نكهة الفم ويشد الاسنان ويقوى المعدة وليكن رطبا في غلظ الخنصر وطول الشبر ولا يقوم الاصبغ مقام الخشبة فان لم توجد الخشبة فحينئذ يقوم الاصبغ من عينه مقام الخشبة كذا في المحيط والظهيرية * والعلك يقوم مقامه للمرأة كذا في البحر الرائق * ويندب امساكه بيمينه بان يجعل الخنصر أسفله والابهام أسفل رأسه وباقي الاصابع فوقه كذا في النهر الفائق * ثم وقت الاستبراء هو وقت المضمضة كذا في النهاية ويستاك أعالي الاسنان وأسافلها ويستاك عرض أسنانه ويتدنى من الجانب الايمن كذا في الجوهرة النيرة * ومن خشى من السؤال تحريك التي تركه ويكره ان يستاك مضطجعا كذا في السراج الوهاج * (ومنها تحليل اللحية) ذكر قاضيان في شرح الجامع الصغير تحليل اللحية بعد التلخيص سنة في قول أبي يوسف وبه أخذ كذا في الزاهدي * وفي المبسوط وهو الاصح كذا في معراج الدراية * وكيفيته أن يدخل أصابعه فيها ويخلل من الجانب الاسفل الى فوق وهو المنقول عن شمس الاعنات لكردي رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * (ومنها تحليل الاصابع) وهو ادخال بعضها في بعض بماء متقاطر وهذا سنة مؤكدة اتفاقا كذا في النهر الفائق * هذا اذا وصل الماء الى أثنائها وان لم يصل بان كانت منضمة فواجب كذا في التبيين * ويعنى عنه ادخالها في الماء ولو غير جار والاولى في اليدين التشبيك وفي الرجلين أن يخلل بخنصر يده اليسرى خنصر رجله اليمنى ويختم بخنصر رجله اليسرى كذا في النهر الفائق * ويدخل الاصبع من أسفل كذا في المضمرات * (ومنها) تكرار الغسل ثلاثا فيما يفرض غسله نحو اليدين والوجه والرجلين كذا في المحيط * للمرة الواحدة السابعة في الغسل فرض كذا في الظهيرية * والثنتان سنتان مؤكدتان على الصحيح كذا في الجوهرة النيرة * وتفسيرا السبوح أن يصل الماء الى العضو ويسيل ويتقاطر منه قطرات كذا في الخلاصة * وفي فتاوى الحجة وينبغي أن يغسل الاعضاء كل مرة غسل يصل الماء الى جميع ما يجب غسله في الوضوء فلو غسل في المرة الاولى وبقي موضع يابس ثم في المرة الثانية يصيب الماء بعضه ثم في المرة الثالثة يصيب موضع الوضوء فهذا لا يكون غسل الاعضاء ثلاث مرات كذا في المضمرات * ولو توضأ مرة مرة لعز الماء أو لبرد أو لحاجة لا يكره ولا يثم والافيا ثم كذا في معراج الدراية * ولوزاد على الثلاث لطمأينة القلب عند الشك أو بنية وضوء آخر فلا بأس به هكذا في النهاية والسراج الوهاج * (ومنها) مسح كل الرأس مرة كذا في المتون * والاطهر أنه يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه ويعددهما الى ققاء على وجهه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح أذنيه بأصبعيه ولا يكون الماء مستعملا به اذا هكذا في التبيين وان داوم على تركه استيعاب الرأس بغير عذرياً ثم كذا في القنية * (ومنها مسح الاذنين) يمسح مقدمهما ومؤخرهما بالماء الذي يمسح به رأسه كذا في شرح الطحاوي * ولو أخذ ماء جديدا من غير فناء البلة كان حسنا كذا في البحر الرائق * ولو مسح مقدمهما مع الوجه ومؤخرهما مع الرأس جاز ولكن الافضل هو الاول كذا في شرح الطحاوي * ويمسح ظاهر الاذنين بباطن الابهام وباطن الاذنين بباطن

ويجعل كان النجاسة وقعت فيه في هذا الحال كالخوض المتحد اذا كان الماء في ثقبه وثقبه أقل من عشر في عشر يتنجس ما كان في الثقب فان قل الماء وتسفل بطهر وقال بعضهم لا يطهر بمنزلة الماء القليل اذا وقعت فيه نجاسة ثم انبسط وكان عشرا في عشر وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الماء الذي ينجس في أعلى الحوض أكثر من الماء الذي في أسفله ووقع الماء النجس في الاسفل جلية كان نجسا وبصر النجس غالب على الطاهر في وقت واحد وان وقع الماء النجس في أسفل الحوض على التدرج والتفريق كان طاهرا

كالغدير البابس اذا كان فيه نجاسات وموضع دخول الماء طاهر فاجتمع الماء في مكان ظاهر هو عشرين ثم تعذى بعد ذلك الى موضع النجاسة * (فصل في البئر) * يحتاج الى معرفة حكم البئر ومعرفة حكم الواقع فيها * الاول قال مالك البئر بمنزلة النهر الجاري لا يفسد ماؤه بوقوع النجاسة ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه وقال الشافعي رحمه الله اذا بلغ ماؤه قلتين لا يفسده ووقوع النجاسة وعندنا البئر بمنزلة الخوض الصغير يفسد بما يفسد به الخوض الصغير (٨) الآن يكون كبير عشرين في عشر (بئر بالوعة) جعلوها بئر ماء ان جعلت أوسع وأعمق مقدار

ما لا تصل اليه النجاسة كان طاهرا وان حفر أعنى ولم تجعل أوسع من الاول فجواتها نجس وقهرها طاهر (بئر) تنجس ماؤه فغار ثم عاد بعد ذلك الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزع وكذا بئر وجب فيها نزع عشرين دلوا فنزع عشرة فلم يبق الماء ثم عاد بعد ذلك لا ينزع منه شيء وينبغي أن يكون بين البالوعة وبين بئر الماء مقدار ما لا تصل النجاسة الى بئر الماء وقد في الكتاب بخمسة أذرع أو سبعة وذلك غير لازم وانما المعتبر عدم وصول النجاسة اليه وذلك يختلف بصلابة الارض ورخاوتها * (فصل فيما يقع في البئر) * الواقع فيها أنواع منها ما لا يفسده ومنها ما يفسد جميع الماء ومنها ما يفسد البعض أما الاول الآدي الطاهر اذا انغمس في البئر لطلب الدلو والتبرد وليس على أعضائه نجاسة وخرج حيا فانه لا يفسده والماء طاهر وطهور لا ينزع منه شيء وكذا لو وقعت الشاة وخر جت خسة الان هنا ينزع عشرين دلوا تسكين

السبائتين كذا في السراج الوهاج * (ومنها النية) والمذهب أن ينوي ما لا يصح الا بالطهارة من العبادة أو رفع الحدث كذا في التبيين * وكيفيته أن يقول نويت أن أتوضأ للصلاة تقر بالي الله تعالى أو نويت رفع الحدث أو نويت الطهارة أو نويت استحالة الصلاة كذا في السراج الوهاج * وأما وقتها فعند غسل الوجه ومحملها القلب والتلفظ بها مستحب كذا في الجوهرية النيرة * (ومنها الترتيب) وهو أن يبدأ بيمينه ثم يده اليسرى ثم يده اليمنى * عد القدر في النية والترتيب والاستيعاب من المستحبات وعد صاحب الهداية والمحيط والتحفة والايضاح والوافي من السنن وهو الاصح كذا في معراج الدراية * (ومنها الموالاة) وهي التتابع وحده أن لا يجف الماء على العضو قبل أن يغسل ما بعده في زمان معتدل ولا اعتبار بشدة الحر والرياح ولا شدة البرد ويعتبر أيضا استواء حالة المتوضي كذا في الجوهرية النيرة * وانما يكره التفريق في الوضوء اذا كان بغير عذر ما اذا كان بعذر بان فرغ ماء الوضوء فيذهب لطلب الماء أو ما أشبه ذلك فلا بأس بالتفريق على الصحيح وهكذا اذا فرق في الغسل والتيمم كذا في السراج الوهاج

الفصل الثالث في المستحبات * والمذكور منها في المتون اثنان * (الاول التيامن) وهو أن يبدأ باليد اليمنى قبل اليسرى وبالرجل اليمنى قبل اليسرى وهو فضيلة على الصحيح وليس في أعضاء الطهارة عضوان لا يستحب تقديم الايمن منه ماعلى الايسر الا الاذن والولم يكن له الايدوا حسدة أو باحدى يديه علة ولا يمكنه مسحهما معا يبدأ بالاذن اليمنى ثم باليسرى كذا في الجوهرية النيرة * (والثاني مسح الرقبة) وهو يظهر اليدين وأما مسح الخلقوم فبدعة كذا في البحر الرائق * (وهنا سنن وآداب ذكرها المشايخ) * والسنة عند غسل رجله أن يأخذ الينا يمينه ويكب على مقدم رجله اليمنى ويدلكه بيساره فيغسلها ثلاثا ثم يفيض الماء على مقدم رجله اليسرى ويدلكه كذا في المحيط * ومن السنن البداءة من رأس الاصابع في اليسدين والرجلين كذا في فتح القدير * وهكذا في المحيط * والبداءة من مقدم الرأس في المسح سنة هكذا في الزاهدي * والترتيب في المضضة والاستنشاق سنة عندنا كذا في الخلاصة * والمبالغة فيها سنة أيضا كذا في الكافي وشرح الطحاوي * الا أن يكون مائما كذا في التتارخانية * وهي في المضضة بالغرغرة كذا في الكافي * وفي الاستنشاق أن يضع الماء على منخرينه ويجذبه حتى يصعد الى ما اشتد من أنفسه كذا في المحيط * وفي الاصل من الادب أن لا يسرف في الماء ولا يقتدر كذا في الخلاصة * وهذا اذا كان ماء من رأوه أو ماله فان كان ماء موقوفا على من يتطهر أو يتوضأ حرمت الزيادة والاسراف بلا خلاف كذا في البحر الرائق * وأن يقول عند غسل كل عضو أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وأن لا يتكلم فيه بكلام الناس كذا في المحيط * فان دعت الى الكلام حاجبة يخاف فوته بآية لم يكن فيه ترك الادب كذا في البحر الرائق * وأن يقوم بامر الوضوء بنفسه وأن يقول بعد الفراغ من الوضوء سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت استغفرك وأتوب اليك وأشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وأن لا يسبح سائر أعضائه بالحرقة التي يسبح بها موضع الاستنجاء وأن يستقبل القبلة عند الوضوء بعد الفراغ من الاستنجاء وأن يقول بعد الفراغ من الوضوء أو في خلال الوضوء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وأن يصلي ركعتين بعد الفراغ من الوضوء وأن يلا آية بعد الفراغ من الوضوء أصلا أخرى كذا في المحيط * وأن يشرب قطرة من فضل وضوئه مستقبلا القبلة قائما أو يتوضأ بآنية

القلب لا للتطهير حتى لو لم ينزع وتوضأ جازو ذكر في الكتاب الاحسن أن ينزع منها دلاء ولم يقدر وعن محمد رحمه الله في الخرف كل موضع ينزع لا ينزع أقل من عشرين دلوا لان الشرع لم يرد بنزع ما دون العشرين وكذا الجار والبغل اذا وقع في البئر وخرج حيا ولم يصب الماء فمواقع فان اصاب ينزع جميع الماء وكذا لو وقع في البئر ما يؤكل كل شيء من الابل والبقرة والغنم والطيور والاسباحة الممبوسة وأن كانت مختلطة فوقعت في البئر وخرجت منه حية لا يتوضأ من ذلك البئر استقبابا احتياطاً وثقة وان توضأ جاز كالمشرب من اناه وكذلك سكان

البيت كالفارة والهرة والحية اذا وقعت وخرجت حية عند أبي حنيفة ينزح منها ثلاث عشرة أو أكثر كراهة السؤر وان لم ينزح وتوضأ جاز وكذا الصبي اذا أدخل يده في البئر أو في الاناء لا يتوضأ منه استحسانا ما لم ينزح وان لم ينزح وتوضأ جاز * (وأما ما يفسد ماء البئر) فهو عن نوعين أحدهما ينزح فيه كل الماء والثاني ينزح فيه البعض أما الأول اذا وقعت فيه قطرة من الخمر أو غيرها من الاشربة التي لا يحل شربها أو الدم أو البول بول الصبي والبارية فيه سواء وكذا بول ما يزر كل لجه وما لا يزر كل لجه (٩) وكذا لو مات فيها شاة أو ما هو مثلها في الخنشة

كالظبي والآدمي أو مات فيه ماله دم سائل كالفارة ونحوها اذا انتفخت أو تفسخت أو وقع فيها ذنب فأرة أو قطعة من لحم الميتة أو وقع فيها كلب أو خنزير مات أو لم يمت أصاب الماء فم الواقع أولم يصب أما الخنزير فلان عينه نجس والكلب كذلك ولهذا لو أشل الكلب وانقض فأصاب ثوباً أكثر من قدر الدرهم أفسده لان ماواه النجاسات وسائر النجاسات بمنزلة الكلب وكذلك لو اغتسل فيه طاهر أو توضأ لان الماء المستعمل في إقامة القرية واسقاط الفرض نجس في أظهر الروايات عن أبي حنيفة وكذا لو وقع المحدث أو الجنب في البئر لطلب الدلو وعلى أعضائه نجاسة أولم يكن مستنجها أو كان مستنجها بالخرق فانه ينزح كل الماء فان لم يكن على أعضائه نجاسة (فعن أبي حنيفة رحمه الله) ثلاث روايات ولا يظهر أن يصير الماء نجسا ويخرج الرجل من الجنابة ثم يتنجس بالماء التجس حتى لو كان غصص واستنشق حل له قراءة القرآن ولو وقعت الحائض

الخرف ويتوقى التقاطر على الثياب كذا في الزاهدى * ولا ينقض يديه كذا في السراج الوهاج * والمضمضة والاستنشاق باليمن والامتناع باليسرى كذا في خزائن الفقه لابي الليث * وعن خلف بن أيوب أنه قال ينبغي للتوضي في الشتاء أن يسل أعضاءه بالماء شبه الدهن ثم يسيل الماء عليها لان الماء يتجافى عن الأعضاء في الشتاء كذا في البدائع * ومن الأدب ذلك أعضاءه وادخال خنصره صماخى أنفيه وتقديم الوضوء على الوقت ونشر الماء على وجهه من غير لطم والجلوس في مكان مرتفع كذا في التبيين * ويغسل عروة الاناء ثلاثا ويغسل الأعضاء بالرفق ولا يستعمل في الوضوء ويستقصى في الغسل والتخليل والدلك ويجاوز حد الوجه واليدين والرجلين ليستيقن بغسل الحدود كذا في معراج الدراية ويبدأ في غسل الوجه من أعلاه كذا في النهر الفائق * والتوضؤ في موضع طاهر لان الماء الوضوء حرمه كذا في النهر الفائق ناقلا عن المصنفات * وجعل الاناء الصغير على يساره والكبير الذي يغترف منه على يمينه والجمع بين يمينه القلب وفعل اللسان وتسمية الله تعالى عند غسل كل عضو وليقل عند المضمضة اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم أرخني رائحة الجنة ولا ترخني رائحة النار وعند غسل الوجه اللهم يضر وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل يدي اليمنى اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسبتى حسابا يسيرا وعند غسل اليسرى اللهم لاتعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه اللهم أطأني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند مسح أذنيه اللهم اجعاني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وعند مسح عنقه اللهم اعتق رقبتى من النار وعند غسل رجلي اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام وعند غسل رجلي اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي مشكورا وتجارتى لن تورى صلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو ولا ينقص ماء وضوئه عن مد كذا في التبيين * (الوضوء أنواع ثلاثة) * فرض وهو وضوء المحدث عند القيام الى الصلاة واجب وهو الوضوء للطواف ان طاف بالبيت بدونه جاز ويكون تاركا لواجب ومندوب وذلك غير معدود فنه الوضوء للنوم ومنها المحافظة على الوضوء وتفسيره أن يتوضأ كلما أحدث ليكون على الوضوء في الاوقات كلها ومنها الوضوء بعد الغيبة وبعد انشاد الشعر ومنها الوضوء على الوضوء ومنها الوضوء اذا ضحك فقهقهة ومنها الوضوء لغسل الميت كذا في فتاوى قاضيان

(الفصل الرابع في المكروهات) فمن التعنيف في ضرب الماء على الوجه والمضمضة والاستنشاق باليسار والامتناع باليمن من غير عذر كذا في خزائن الفقه لابي الليث * ومنه اثبات المسح بعماء * جديدا ولا بأس بالمسح بالتمديد بعد الوضوء كذا في التبيين * ويكره أن ينحصر لنفسه اناء يتوضأ به دون غيره كما يكره ان يعين لنفسه في المسجد مكانا كذا في الوجيز للكردي

(الفصل الخامس في نواقض الوضوء) * منها ما يخرج من السيلين من البول والغائط والريح الخارجة من الدبر والودي والمذي والمني والدودة والحصاة * الغائط يوجب الوضوء قل أو كثروا وكذلك البول والريح الخارجة من الدبر كذا في المحيط * والريح الخارجة من الذكر وفرج المرأة لا تنقض الوضوء على الصحيح الا أن تكون المرأة مضطاة فانه يتحب لها الوضوء كذا في الجوهر النيرة * به جافقة تخرج منها ريح لا تنقض الوضوء كالجناسه الممتن كذا في القنية * ولو نزل البول الى قصبة الذكرك لم ينقض الوضوء ولو خرج الى

(٣ الفتاوى اول) بعد انقطاع الدم وليس على أعضائها نجاسة فهي كالرجل الجنب فان وقعت قبل انقطاع الدم وليس على أعضائها نجاسة فهي كالرجل الطاهر اذا انقست للتبرد لانها لا تتخرج عن الحيض بهذا الوقوع فلا يصير الماء مستجملا (ولو وقع في البئر خرقة أو خشبة نجسة) ينزح كل الماء (والروث وأخشاء البقر) بمنزلة البول (وعن محمد رحمه الله) التبن والتبنان عفوا (وبول الهرة والفأرة وخرقها ونجس) في أظهر الروايات يفسد الماء والثوب (وخرق الخناش) وبوله لا يفسد الماء والثوب لتعذرا لاعتراز عنه وذرق ما لا يزر كل لجه من الطيور

لا يفسد الماء في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف لتعذرا لا احتراز عنه (وبعد الابل أو الغنم) اذا وقع في البئر لا يفسد ما لم ينفش
والفاحش ما يستكثره الناس والقليل ما يستقله وقيل ان كان لا يسلم كل دلو عن بكرة أو بعرتين فهو فاحش (وعن محمد) ان اخذ ربع وجه
الماء فهو كثير ويستوى فيه الرطب واليابس والصحيح والمنكسر في المصر كان ذلك أو في المقازة وما يعلو من جوف الدابة ثم يعود حكمه حكم
الروت والبعر (خر) ما يؤكل لحمه من (١٠) الطيور لا يفسد الماء الا الدجاجة المخلاة وفي رواية البط والاوز بمنزلة الدجاجة وذرق

سباع الطير يفسد الثوب
اذا نقش ويفسد ماء
الإواني ولا يفسد ماء البئر
وموت الطيور في الماء
يفسد الماء يستوى فيه
البري والبحري (موت)
مالادم له كالسمك
والسرطان والحية وكل
ما يعيش في الماء لا يفسد
ماء الإواني وغيره وموت
مالادم له كالسمك ونحوه
لا يفسد الماء لا يفسد غيره
كالمصروف ونحوه في رواية عن
أبي يوسف وكذا الضفدع بري
كانت أو بحرية فان كانت
الحية أو الضفدع عظيمة لها
دم سائل يفسد الماء وكذا
الوزغة الكبيرة (جلد
الأدنى أو لحمه) اذا وقع في
الماء ان كان مقدارا للظفر
يفسده وان كان دونه
لا يفسده ولو سقط في الماء
ظفره لا يفسد الماء (شعر
الخنزير) اذا وقع في الماء
يفسده لانه نجس العين
وشعر الأذن في ظاهر
الرواية اذا وقع في الماء
القليل لا يفسد الماء وعلى
قول من يقول بأنه نجس
لا يفسد ما لم يكن أكثر من
قدر الدرهم (عرق الاتان)
ولبنها يفسد الماء ولا يفسد

القلعة نقض الوضوء كذا في الذخيرة وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق * ولو خرج البول من القرح الداخل
من المرأة دون الخارج ينقض الوضوء والمجبوب اذا خرج منه ما يشبه البول فان كان قادرا على امساكه
ان شاء أمسكه وان شاء أرسله فهو بول ينقض الوضوء وان كان لا يقدر على امساكه لا ينقض ما لم يسلم كذا
في فتاوى قاضيان * وفي الفتاوى اذا تبين أن الخنثى رجل فالقرح الاخر منه بمنزلة الجرح لا ينقض
الخارج منه حتى يسيل كذا في السراج الوهاج * وهكذا في فتاوى قاضيان والذخيرة ومحيط السرخسي
وأكثر المعتبرات * وأكثرهم على إيجاب الوضوء عليه كذا في التبيين * والذي ينبغي التعويل عليه هو الأول
كذا في النهر الفائق * ولو كان ذلك الرجل جرح له رأسا من أحد ما يخرج منه ما يسيل في مجرى البول
والثاني يخرج منه ما لا يسيل في مجرى البول فالأول بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على رأسه ينقض الوضوء
وان لم يسلم ولا وضوء في الثاني ما لم يسلم اذا خاف ان رجل خروج البول فحشا احليله بقطنه ولولا القطنه
يخرج منه البول فلا بأس به ولا ينقض وضوءه حتى يظهر البول على القطنه كذا في فتاوى قاضيان
* اذا خرج دبره من عجله بيده أو بخرقة حتى أدخله تنقبض طهارته لانه يلتزم بيده من النجاسة * وذكر
الشيخ الامام شمس الأئمة الحارثي رحمه الله تعالى أن بنفس خروج الدبر ينقض وضوءه كذا في الذخيرة
* المذي ينقض الوضوء وكذا الودي والمثي اذا خرج من غير شهوة بأن جل شيئا فسبقة المني أو سقط من مكان
من تقع بوجوب الوضوء كذا في المحيط * ومنى الرجل خائرا يرض رائحته كرائحة الطلع فيه لزوجة ينكسر
الذي كره عند خروج وجهه ومنى المرأة رقيقا أصفر والمذي رقيقا يضرب الى البياض يبدو خروجه عند الملاعبة
مع أهله بالشهوة ويقال له منى المرأة القذى والودي بول غليظ وقيل ماء يخرج بعد الاغتسال من الجماع وبعد
البول كذا في التبيين * الدودة اذا خرجت من الدبر فهو حدث وان خرجت من قبل المرأة أو الذكركذا في
وكذلك الحصة كذا في فتاوى قاضيان اذا قطر في احليله ثم خرج لا ينقض كافي الصوم كذا في الظهيرية *
ولو احتقن بالدهن ثم سال منه بعيد الوضوء كذا في محيط السرخسي * وكل ما وصل الى الداخل من الأسفل
ثم عاد نقض لعدم انفكاكه عن بلة وان لم يتم الدخول بأن كان طرفه في يده كذا في الوجيز للكردي
* (ومنها) ما يخرج من غير السيلين ويسيل الى ما يظهر من الدم والقيح والصديد والماء لعله وحده السيلان
أن يملأ فينحدر عن رأس الجرح كذا في محيط السرخسي * وهو الاصح كذا في النهر الفائق * الدم اذا علا
على رأس الجرح لا ينقض الوضوء وان أخذ أكثر من رأس الجرح كذا في الظهيرية * والفتوى على أنه
لا ينقض وضوءه في جنس هذه المسائل كذا في المحيط * الدم والقيح والصديد وماء الجرح والنفطة والسرة
والشدي والعين والاذن لعله سواء على الاصح كذا في الزاهد * ولو صب دهننا في أذنه فكث في دماغه
ثم سال من أذنه أو من أنفه لا ينقض الوضوء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان خرج من فيه فعلية الوضوء
لانه لا يخرج من الفم الا بعد ما وصل الى المعدة وهي محل النجاسة فصار له حكم المني كذا في محيط السرخسي
* وان استعظن فخرج السعوط من الفم وكان ملء الفم نقض وان خرج من الاذنين لا ينقض كذا في السراج
الوهاج * ولودخل الماء أذن رجل في الاغتسال ومكث ثم خرج من أنفه لا وضوء عليه كذا في المحيط * وفي
النصاب وهو الاصح كذا في التتارخانية * الا اذا صار قيحا فيئذ ينقض كذا في المضمرات * واذا خرج من أذنه
قيح أو صديد يتظر ان يخرج بدون الوجع لا ينقض وضوءه وان خرج مع الوجع ينقض وضوءه لانه اذا

الثوب ما لم ينفش بمنزلة سور الحمار (وعظم الميتة وصوفها) وشعرها وقرنها وظلفها وحافرها اذا ليس ولم يبق عليه دسومة خرج
لا يفسد الماء (المحدث) اذا غسل أطراف أصابعه ولم يغسل عضواتها ما أشار الحاكم رحمه الله تعالى في المختصر الى أنه يصير مستعملا (وعن أبي
يوسف) رحمه الله تعالى أنه لا يصير مستعملا ما لم يغسل عضواتها وكذا اذا غسل الظاهر شيئا من غير أعضاء الوضوء كالخشب والقضد اذا وقع
في البئر فارة أو فارتان أو ثلاث فارتان خرج منها عشرون دلو أو ثلاثون دلو الا ان الفارة لا تكون فوق الحرد ثم في الجردين لا ينزع أكثر من

عشرين أو ثلاثين وان وقع فيها أربع فأرأت فعل على قول أبي يوسف الأربع كالثلاث وعلى قول محمد الأربع كالحس وفي الحس ينزح منها أربعون أو خمسون فكذلك في الأربع واذا وجب نزح بعض الماء بعد من الدلاء فالعبرة في ذلك دلوهذا البئر فان جى بدلو عظيم يسبح فيها عشرين دلو من دلوهم جاز لحصول المقصود واذا نزح الماء وحكم بطهارة البئر يحكم بطهارة الدلو والرشاء تبعاً كن غسل يده من نجاسة بقمة وحكم بطهارة اليد يحكم بطهارة عروة القمة وكذلك حب الحرا اذا صار خلا وحكم بطهارة (١١) ما فيه يحكم بطهارة الحب وفي كل موضع ينزح جميع الماء فأيسر الطرق في ذلك ان يجاء بقصة ويرسل فيها ويجعل على رأس الماء علامة ثم ينزح منها دلاء ثم يتطركم انتقص فيه ينزح الباقي بحسب ذلك ولا يجب نزح الطين لمكان الحرج وما ينزح من البئر لا يطين به المسجد احتياطاً (بئر) نخس ماؤه فأرادوا نزح الماء بعد زمان وقد ازداد الماء اختل فوافيه منهم من قال يعتبر الماء عند وقوع النجاسة حتى لو نزحوا ذلك القدر وبقي مقدار ذراع أو ذراعين بصير الماء طاهراً وطهوراً وغيرة ذلك تطهر في الرجل اذا أخذ في النزح فعي بجاء من الغد وجد الماء أكثر مما ترك ففهم من قال ينزح جميع الماء ومنهم من قال ينزح مقدار الذي بقي عند الترك هو الصحيح (المرأة) اذا وصلت ذوائبها بشعر غيرها ثم غسلت ذلك الشعر لم يصير الماء مستعملاً وان غسلت رأسا عليه شعر طويل يصير الماء مستعملاً بغسل الشعر لان النبات من الرأس تبع له مادام متصلاً به فيصير الماء مستعملاً بغسله بخلاف المسئلة الاولى (عظم القيل)

خرج مع الوجع فالظاهر انه خرج من الجرح هكذا حتى فتوى شمس الأئمة الخواص رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وهكذا في الذخيرة والتبيين والسراج الوهاج * ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا خرج من الجرح دم قليل فمسحه ثم خرج أيضاً ومسحه فان كان الدم بحال لوتر ما قد مسح منه سال انتقض وضوءه وان كان لا يسيل لا ينتقض وضوءه وكذلك ان ألقى عليه رماداً أو تراباً ثم ظهر ثانياً وترب به ثم وثم فهو وكذلك يجمع كله كذا في الذخيرة * ولو نزل الدم من الرأس الى موضع يلحقه حكم التطهير من الانف والاذنين نقض وضوءه كذا في المحيط * والموضع الذي يلحقه حكم التطهير من الانف ما لان منه كذا في المنتقى * وان خرج من نفس الفم تعتبر الغلبة بينه وبين الريق فان تساوى انتقض وضوءه ويعتبر ذلك من حيث اللون فان كان أجراً انتقض وان كان أصفر لا ينتقض كذا في التبيين * المتوضي اذا عض شيئاً فوجد فيه أثر الدم أو استاك بسواك فوجد فيه أثر الدم لا ينتقض ما لم يعرف السيلان كذا في الظهيرية * اذا كان في عينه قرحة ووصل الدم منها الى جانب آخر من عينه لا ينتقض وضوءه لانه لم يصل الى موضع يجب غسله كذا في الكفاية * نزع دم من القرحة بالعصر ولولا ما خرج نقض في المختار كذا في الوجيز للكردي * وهو الاشبه كذا في القنية * وهو الاوجه كذا في شرح المنية للحاجي * وان قشرت نقطة وسال منها ماء أو صديد أو غيره ان سال عن رأس الجرح نقض وان لم يسيل لا ينتقض هذا اذا قشرها فخرج بنفسه أما اذا عصرها فخرج بعصره لا ينتقض لانه مخرج وليس بخارج كذا في الهداية * الرجل اذا استنثر فخرج من انفه علق قدرا العدسة لا ينتقض وضوءه كذا في الخلاصة * القراد اذا مض عضواً انسان فامتلاء دمان كان صغيراً لا ينتقض وضوءه كما لو مضت الذباب أو البعوض وان كان كبيراً ينتقض وكذا العلقه اذا مضت عضواً انسان حتى امتلأت من دمه انتقض وضوءه كذا في محيط السرخسي * والغرب في العين بمنزلة الجرح في السيل منه ينتقض وضوءه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان في عينه رمداً أو عيش يسيل منها الدموع قالوا يؤمر بالوضوء لوقت كل صلاة لاحتمال أن يكون صديداً أو قيحاً كذا في التبيين * الدودة الخارجة عن رأس الجرح لا تنتقض وضوءه كذا في المحيط * والعرق المذني الذي يقال له بالفارسية (رشته) هو بمنزلة الدودة فان كان الماء يسيل منه ينتقض وضوءه كذا في الظهيرية * (ومنها القى) لو قل مل فيه مرة أو طعماً أو ماءً انتقض كذا في المحيط * والخدث الصحيح في مل الفم أن لا يكتنه امساكه الابكفسة ومشقة كذا في محيط السرخسي * ولو شرب ماء ثم قاء صافياً انتقض وضوءه كذا في السراج الوهاج ناذاً عن الفتاوى * وان قاء مل الفم بلفظ ان نزل من الرأس لم ينتقض وان صعد من الجوف لم ينتقض عندهما خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا قاء بلفظ صافياً فان كان مخاً لوطاً بشئ من الطعام وغيره فان كان الطعام مل الفم يكون حداثاً ولا فلا كذا في محيط السرخسي * وان قاء دمان كان سائلاً نزل من الرأس ينتقض اتفاقاً وان كان علقاً لا ينتقض اتفاقاً وان صعد من الجوف ان كان علقاً لا ينتقض اتفاقاً الا أن يلا الفم وان كان سائلاً فعلى قول أبي حنيفة ينتقض وان لم يكن مل الفم كذا في شرح المنية * وهو المختار كذا في التبيين * وصححه عامة المشايخ كذا في البدائع * وان قاء قليلاً قليلاً لوجع يداغ مل الفم قال محمد رحمه الله تعالى ان انحدر السبب جوع والافلا وهذا أصح كذا في المضمرات * اذا قاء ثانياً قبل سكون نفسه من الهيجان والغثيان كان السبب متحداً وان كان بعده كان السبب مختلفاً كذا في الكافي * ما يخرج من بدن الانسان اذا لم يكن حداثاً لا يكون نجساً كالقي والدم

اذا لم يكن عليه دسومة وغسل لا يفسد الماء القليل ويباح الانتفاع به في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله (عظم الانسان) اذا وقع في الماء لا يفسده لانه طاهر بجميع أجزائه وانما لا يباح الانتفاع به كرامته (الميت المسلم) اذا غسل ووقع في الماء القليل لا يفسده والكافر يفسد وان غسل غير مرة والسقط اذا استمل فحكمه حكم الكبيران وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسد وان لم يستمل يفسد الماء وان غسل غير مرة ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده الا اذا سال منه الدم (الهرة) اذا أكلت طعاماً فسقط من فمها شيء يكره أكله وكذا لو لحست

عضو الإصلي قبل أن يغسل ذلك العضو وإن أكلت فأرة فشربت من أناء في فوره يفسده وإن شربت بعد ساعة لا يفسده (ولو وقعت) الهرة في حب ماء فأخرجت حية من ساعتها فتوضأ انسان من ذلك الماء جاز (بئرا) وقعت في كل واحدة منهم ماهرة وماتت فأخرجت من البئر ونزع من أحدهما دلو وصب في الأخرى ينزع من الثانية جميع الماء كما لو وقع فيه أشاة وماتت (بئر) وجب فيه نزع أربعين دلوًا فنزعوا منها يومًا عشرين دلوًا ويومًا عشرين جاز ولا يشترط (١٣) النزع المتدارك وكذا الثوب إذا تجس ووجب غسله ثلاث مرات فغسل

يومًا مرة ويومًا مرتين جاز
لحصول المقصود (بئر) وجد
فيها فأرة ميتة إن كانت
منتفخة تعاد صلاة ثلاثة
أيام ولياليها وإن كانت غير
منتفخة تعاد صلاة يوم
وليلة في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى (وكذا) لو رأى
طائرًا وقع في بئر وأخرج
ميتًا بعد أيام ولا يدري أنه
متى مات بعد الوقوع إن
كان منتفخًا تعاد صلاة
ثلاثة أيام ولياليها وإن لم
يكن منتفخًا تعاد صلاة يوم
وليلة (فأرة) ماتت في حب
فوقعت قطرة من ذلك
الماء في البئر فإنه ينزع من
البئر عشرون دلوًا أو ثلاثون
كان الفأرة وقعت في البئر
وإن وقعت الفأرة في الحب
وتفسخت ثم صب قطرة من
ذلك الماء في البئر فإنه ينزع
جميع الماء كان الفأرة
وقعت في البئر متفسخة
(يضة) سقطت من
الدجاجة في مرقاة أو ماء
لا يفسد ذلك الماء وكذا
السحلة إذا سقطت من
أمها وقعت في الماء مبتلة
لا يفسد وكذا الأنفة إذا
خرجت من الشاة بعد
موتها (إذا مات) العقرب أو

إذا لم يسلم كذا في التبيين * وهو الصحيح كذا في الكافي * (ومنها النوم) * ينتقضه النوم مضطجعًا في الصلاة وفي غيرها بخلاف بين الفقهاء وكذا النوم متور كبا أن نام على أحد وجهيه هكذا في البدائع * وكذا النوم مستلقًا على قفاه هكذا في البحر الرائق * ولو نام قاعدًا واضعًا أليتيه على عقبيه شبه المنكب لا وضوء عليه وهو الأصح كذا في محيط السرخسي * ولو نام مستندًا إلى مال أو زيل عنه لسقط أن كانت مقعده زائلة عن الأرض نقض بالإجماع وإن كانت غير زائلة فالصحيح أن لا ينتقض هكذا في التبيين * ولا ينتقض نوم القائم والقاعد ولو في السرج أو المحمل ولا الرأكع ولا الساجد مطلقًا إن كان في الصلاة وإن كان خارجها فكذا ذلك إلا في السجود فإنه يشترط أن يكون على الهيئة المسنونة له بأن يكون رافعًا بطنه عن فخذه بحافيا عضديه عن جنبه وإن سجد على غير هذه الهيئة انتقض وضوءه كذا في البحر الرائق * ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين غلبته وقمعه وعن أبي يوسف النقض في الثاني والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية هكذا في المحيط * واختلافه في المريض إذا كان يصلي مضطجعًا فنام فالصحيح أن وضوءه ينتقض هكذا في المحيط والتبيين والبحر الرائق * وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * وإن نام جالسًا وهو يتمايل وربما تزول مقعده عن الأرض قال شمس الأئمة الحلواني ظاهر المذهب أنه لا يكون حدثًا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو نام قاعدًا فسقط على وجهه أو جنبه إن اتبته قبل سقوطه أو حاله سقوطه أو سقط نائمًا واتبته من ساعته لا ينتقض وإن استقر نائمًا اتبته ينتقض كذا في التبيين * وإن نام متربعا لا ينتقض وضوءه وكذا لو نام متور كبا أن يبسط قدميه من جانب ويلصق أليتيه بالأرض كذا في الخلاصة * وإذا نام راكعًا على دابة والدابة عريان فإن كان في حالة الصعود والاستواء لا ينتقض وضوءه أما حالة الهبوط يكون حدثًا كذا في المحيط * وإن نام على ظهر الدابة في كاف لا ينتقض وضوءه وإن نام على رأس الثور وهو جالس قد أدلى رجله كان حدثًا كذا في فتاوى قاضي خان * وأما النعاس في حالة الاضطجاع لا يخلو ما أن يكون ثقیلاً أو خفيفاً فإن كان ثقیلاً فهو حدث وإن كان خفيفاً لا يكون حدثًا والفاصل بين الخفيف والثقیل أنه إن كان يسمع ما قيل عنده فهو خفيف وإن كان يخفى عليه عامة ما قيل عنده فهو ثقیل كذا في المحيط * وهكذا حتى فتوى شمس الأئمة كذا في الذخيرة * (ومنها الانغماء والجنون والغشي والسكر) * الانغماء ينتقض وضوءه قليلاً وكثيره وكذا الجنون والغشي والسكر وحدهما السكر في هذا الباب أن لا يعرف الرجل من المرأة عند بعض المشايخ وهو اختيار الصدر الشهيد والصحيح ما نقل عن شمس الأئمة الحلواني أنه إذا دخل في بعض مشيئته تحرل كذا في الذخيرة * (ومنها القهقهة) * وحدها القهقهة أن يكون مسموعاً له ولغيره والضحك أن يكون مسموعاً له ولا يكون مسموعاً لغيره والتبس أن لا يكون مسموعاً له ولا لغيره كذا في الذخيرة * القهقهة في كل صلاة فيها ركوع وسجدة تنقض الصلاة والوضوء عندنا كذا في المحيط * سواء كانت عمداً أو نسياناً كذا في الخلاصة * ولا تنقض الطهارة خارج الصلاة والضحك يبطل الصلاة ولا يبطل الطهارة والتبس لا يبطل الصلاة ولا الطهارة ولو قهقهة في سجدة التلاوة أو في صلاة الجنائز تبطل ما كان فيها ولا تنقض الطهارة كذا في فتاوى قاضي خان * والقهقهة من الصبي في حال الصلاة لا تنقض الوضوء كذا في المحيط * ولو قهقهة نائمًا في الصلاة فالصحيح أنها لا تبطل الوضوء ولا الصلاة كذا في التبيين * قال الحاكم أبو محمد الكوفي فسدت صلاته ووضوءه جميعاً وبه أخذ عامة المتأخرين احتياطاً كذا في المحيط * ولو قهقهة في الصلاة المظنونة الأصح أنه

القراد والخنفساء في الأناء لا يفسدها وإن وقع فيها حلة وماتت فيها ينزع منها دلاء ثم في رواية ينزع منها عشرون أو ثلاثون وفي ينتقض رواية أن نزع أقل من عشرة جاز (إذا وقع) في البئر سام أبرص ومات ينزع منها عشرون دلوًا في ظاهر الرواية (الصمغ) والعصفور بمنزلة الفأرة لاستوائهما في الجنة والحامة والورشان بمنزلة السمور ينزع منها أربعون دلوًا أو خمسون دلوًا وإن تفسخ شيء من ذلك ينزع جميع الماء والبط والأوز إن كان صغيراً فهو كالجلجاجة ينزع منها أربعون أو خمسون فإن كان كبيراً فهو كالجلجاجة العظم ينزع كل الماء (ص) ماء الوضوء في بئر عند أبي حنيفة

ينزح كل الماء وعند صاحبه ان استنحي بذلك الماء فكذلك وان لم يكن استنحي به على قول محمد لا يكون نجسا لكن ينزح منها عشرة دلو
 ليسير الماء طهورا (فأرة) ماتت في دهن تنفس الدهن فان كان الدهن جامدا قورنا حوله وينتفع بالباقي كذا وكل شيء وان كان ذاتيا لا ينتفع
 به في الابدان الا أن يغسل في قول أبي يوسف وطريق غسله يأتي بعد هذا (فأرة) وقعت في بئر وماتت ينزح منها عشرة دلو فان نزح منها دلو
 وصب في بئر طاهر كان حكم الثانية ما كان حكم الاولى قبل نزح هذا الدلو وان كان (١٣) المصسوب هو الدلو الاول ينزح من

الثانية عشرة دلو فان
 صب الدلو الثاني ينزح من
 البئر الثانية تسعة عشر وان
 صب الدلو العاشر ينزح من
 الثانية أحد عشر هو الصحيح
 لان الاولى كانت تطهر قبل
 نزح هذا الدلو بأحد عشر
 فكذا الثانية فلونزح الدلو
 الاخير من البئر فدام الدلو
 الاخير في هوا البئر لا يحكم
 بطهارة ماء البئر حتى لا يجوز
 التوضؤ بماء البئر وان نجي
 الدلو الاخير عن رأس البئر
 يحكم بطهارة ماء البئر
 (فأرة) ماتت في حب فصب
 ماء الحب في بئر ينزح الاكثر
 مما صب فيه ومن عشرين
 دلو وعند أبي يوسف ينزح
 المصبوب وعشرون دلو
 (الاناء كالبر) في حكم البعرة
 والبعرة من قماروى عن أبي
 حنيفة (رجل) نزح ماء بئر
 انسان فيدس البئر لا يضمن
 شيئا ولو صب ماء آتية يضمن
 لان ماء الآتية مملوك وماء
 البئر غير مملوك

(فصل في الحمام)

دخول الحمام مشرور للرجال
 والنساء جميعا خلا ما قاله
 بعض الناس روى أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم دخل
 الحمام وتور وخالد بن الوليد

رضي الله عنه دخل حمام حص لكن انما يباح اذا لم يكن فيه انسان كشف العورة (اذا خرج) من الحمام ولم يتوضأ ولم يغتسل خارج الحمام لا بأس
 به عند عامة العلماء واختلاف المشايخ في الماء الذي صب على وجه الحمام وأصح ما قيل فيه وهو رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله
 ان ذلك الماء طاهر ما لم يعلم ان فيه نجسا حتى لو خرج انسان من الحمام وقد أدخل رجله في ذلك الماء ولم يغسله ما بعد الخروج وصلى جاز (ماء
 سوس الحمام) طاهر عندهم ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه فان أدخل رجل يده في الحوض وعليها نجاسة ان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شيء

ينتقض وضوءه كذا في الظهيرية ولو قهقهة فيما يصلي بالايضاء بعد زورا بكايحي بالنذل أو الفرض بعد زور
 انتقض كذا في فتح القدير والقهقهة تبطل التيمم كما تبطل الوضوء ولا تبطل طهارة الاغتسال وقد قيل تبطل
 طهارة الاعضاء الاربعة فالمغتسل في الصلاة اذا قهقهة بطلت الصلاة ولا يجوز له أن يصلي بعده من غير وضوء
 جديد هكذا في المحيط وهو الصحيح كذا في التتارخانية (ومنها المباشرة الفاحشة) * اذا باشر امرأته مباشرة
 فاحشة بتجردوا وتشار وملا فاة الفرج بالفرج فضمه الوضوء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى
 استحسانا وقال محمد رحمه الله تعالى لا وضوء عليه وهو القياس كذا في المحيط وفي النصاب هو الصحيح وفي
 الينا بيع وعليه الفتوى كذا في التتارخانية في الملازمة الفاحشة * لا يعتبر انتشار آلة الرجل في انتقاض
 طهارة المرأة كذا في القنية * مس الرجل المرأة والمرأة الرجل لا ينتقض الوضوء كذا في المحيط * مس ذكره
 أو ذكر غيره ليس يحدث عندنا كذا في الراد * والمباشرة الفاحشة بين المرأتين وبين الرجل والغلام الامر
 تنتقض الوضوء عند الشيخين هكذا في القنية * وكذا بين الرجلين كذا في معراج الدراية * (ومما اتصل
 بذلك مسائل الشك) * في الأصل من شك في بعض وضوئه وهو أول ما شك غسل الموضع الذي شك فيه فان
 وقع ذلك كثير لم يلتفت اليه هذا اذا كان الشك في خلال الوضوء فان كان بعد الفراغ من الوضوء لم يلتفت
 الى ذلك ومن شك في الحدث فهو على وضوئه ولو كان محدثا فشكل في الطهارة فهو على حدثه ولا يعمل
 بالتحري كذا في الخلاصة

(الباب الثاني في الغسل) (وفيه ثلاثة فصول) *

(الفصل الاول في فرائضه) وهي ثلاثة المضمضة والاستنشاق وغسل جميع البدن على ما في المتون وحد
 المضمضة والاستنشاق كما مر في الوضوء من الخلاصة * الجنب اذا شرب الماء ولم يجهل بضره ويجزيه عن
 المضمضة اذا أصاب جميعه كذا في الظهيرية * ولو كان سته مجوفا فبقى فيه أو بين أسنانه طعام أو درن
 رطب في أنفه ثم غسله على الأصح كذا في الزاهدي * والاحتياط أن يخرج الطعام عن تجوفه ويجزى
 الماء عليه هكذا في فتح القدير * والدرن اليابس في الأنف يمنع تمام الغسل كذا في الزاهدي * والعجين في
 الظفر يمنع تمام الاغتسال والوسخ والدرن لا يمنع والقروى والماء في سواء والتراب والطين في الظفر لا يمنع
 والصرام والصباغ ما في ظفره ما يمنع تمام الاغتسال وقيل كل ذلك يجزئهم للحرج والضرورة وموضع
 الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع كذا في الظهيرية * وان كان على ظاهره بده جلده سمك أو خبز ممضوغ قد
 جف فاعتسل ولم يصل الماء الى ما تحته لا يجوز ولو كان مكانه خر ذباب أو برغوث جاز كذا في المحيط * ولو كان
 به جدرى ارتفع قشرها وجوانبها متصلة ولم يصل الماء الى ما تحت القشرة لا بأس به فلوزالت القشرة لا يعيد
 الغسل كذا في الظهيرية * ولا يجب اصال الماء الى داخل العينين كذا في محيط السرخسي * وليس على
 المرأة أن تنقض ضفائرها في الغسل اذا بلغ الماء أصول الشعر وليس عليها بل ذوائها هو الصحيح كذا في
 الهداية * ولو كان شعر المرأة منقوضا يجب اصال الماء الى أثنائه ويجب على الرجل اصال الماء الى أثنائه
 اللحية كما يجب الى أصولها والى أثنائه شعره وان كان صغيرا كذا في محيط السرخسي * ولو ألزقت المرأة
 رأسها بطيب بحيث لا يصل الماء الى أصول الشعر وجب عليها ازالته ليصل الماء الى أصوله كذا في السراج

من الاتيوب ولا يفتقر الناس بالقصبة يتجسس ما الحوض وان كان الناس يغتفون من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الاتيوب ماء
أو على العكس اختلوا فيه وأكثرهم على أنه يتجسس ما الحوض وان كان الناس يغتفون بقصاعهم ويدخل الماء من الاتيوب اختلوا فيه
وأكثرهم على أنه لا يتجسس (البردي) إذا ألقى في الماء التجسس في الابتداء على قول محمد لا يظهر أبدا حتى لو اتخذ منه شر النعل كان نجسا وعلى
قول أبي يوسف وعامة المشايخ يغسل (١٤) ثلاث مرات وبصرف في كل مرة أو يحفف في كل مرة فيطهر وكذا النعل الجديد إذا أصابه

ماء نجس فيشرب على قول
محمد لا يظهر أبدا وعلى قول
أبي يوسف إذا أدخله الماء
الظاهر ثلاث مرات
وبحفف في كل مرة يطهر
ويغني لمن دخل الحمام أن
يمكث مكثا متعارفا ويصب
صبامتا متعارفا من غير اسراف
(حوض الحمام) إذا تجسس
فدخل فيه الماء لا يظهر ما لم
يخرج منه مثل ما كان فيه
ثلاث مرات وقال بعضهم
إذا خرج منه مثل ما كان
فيه مرة واحدة يطهر لغلبة
الماء الجاري عليه والاول
أحوط

* (فصل في الماء المستعمل) *

اتفق أصحابنا رحمهم الله في
الروايات الظاهرة على أن
الماء المستعمل في البدن
لا يبقى طهورا واختلوا في
طهارته وفي السبب الذي
يصير به الماء مستعملا وفي
الوقت الذي يأخذ الماء حكم
الاستعمال أما السبب
فاتفقوا على أنه يصير
مستعملا إذا استعمله للطهارة
واختلفوا في أنه هل يصير
مستعملا لسقوط القرض
إذا لم ينو ذلك أو قصد التبرد
أو أخرج الدلو من البئر قال
أبو حنيفة وأبو يوسف

الوهاج * وجب تحريك القرط والخاتم الضيقين ولو لم يكن قرط قد دخل الماء النقب عند مروره أجزأه
والأدخله ولا يتكلف في ادخال شيء سوى الماء من خشب ونحوه كذا في البحر الرائق * ويجب إيصال الماء
إلى داخل السرة وينبغي أن يدخل أصبعه فيها للبالغ كذا في محيط السرخسي * الاكلف إذا اغتسل من
الجنابة ولم يدخل الماء داخل الجلدة جاز كذا في المحيط * وفي واقعات الناطق وهو المختار كذا في التارخانية
* ويدخل الماء القلفة استحيابا كذا في فتح القدير * ويجب على المرأة غسل فرجها الخارج في الجنابة
والحيض والنفاس ويسن في الوضوء كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى الغيائية ولا تدخل المرأة
أصبعها في فرجها عند الغسل وهو المختار كذا في التارخانية * وإذا دهن فأمر الماء فلم يصل يجوز كذا
في شرح الوقاية

(الفصل الثاني في سنن الغسل) * وهي أن يغسل يديه إلى الرسغ ثلاثا ثم فرجه ويزيل النجاسة أن كانت
على بدنه ثم يتوضأ وضوءا للصلاة الأرجلية هكذا في المنتقط * وتقديم غسل الفرج في الغسل سنة سواء كان
فيه نجاسة أم لا كتقديم الوضوء على غسل باقي البدن سواء كان هناك حدث أولا كذا في الشمني * ولا يمسح
برأسه في رواية الحسن والصحيح أنه يمسح كذا في الزاهدي * وهكذا في فتاوى قاضي خان * ثم يفيض الماء
على رأسه وسائر جسده ثلاثا كذا في الزاهدي * الأولى فرض والثنتان سنتان على الصحيح كذا في السراج
الوهاج * وكيفية الافاضة أن يفيض الماء على منكبيه الأيمن ثلاثا ثم الأيسر ثلاثا ثم على رأسه وسائر جسده
ثلاثا كذا في معراج الدراية * وهو الأصح * كذا في الزاهدي * ثم يتنجى عن مغسله فيغسل قدميه كذا
في المحيط * هذا إذا كان في مستنقع الماء أما إذا كان على لوح أو حجر لا يؤخر غسلهما كذا في الجوهرية النيرة
* (وههنا سنن وآداب ذكرها بعض المشايخ) * يسن أن يبدأ بالنية بقلبه ويقول بلسانه نويت الغسل لرفع
الجنابة أو للجنابة ثم يسمي الله تعالى عند غسل اليدين ثم يستحب كذا في الجوهرية النيرة * وأن لا يسرف في
الماء ولا يقتروا أن لا يستقبل القبلة وقت الغسل وأن يدل ذلك كل أعضائه في المرة الأولى وأن يغتسل في موضع
لا يراه أحد ويستحب أن لا يتكلم بكلام قط وأن يمسح عند بل بعد الغسل كذا في النية

* (الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل وهي ثلاثة) * منها الجنابة وهي تثبت بسببين أحدهما
خروج المني على وجه الدفق والشهوة من غير إباح باللس أو النظر أو الاحتلام والاسقناء كذا في محيط
السرخسي من الرجل والمرأة في النوم واليقظة كذا في الهداية * وتعتبر الشهوة عند انفصاله عن مكانه
لا عند خروجه من رأس الاحليل كذا في التبيين * إذا احتلم أو نظر إلى امرأة فزال المني عن مكانه بشهوة
فأمسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم سال المني عليه الغسل عندهما وعند أبي يوسف لا يجب هكذا في
الخلاصة * لو اغتسل من الجنابة قبل أن يبول أو ينام وصلى ثم خرج ببقية المني فعليه أن يغتسل عندهما
خلافًا لأبي يوسف رحمه الله تعالى ولكن لا يعيد تلك الصلاة في قولهم جميعا كذا في الذخيرة * ولو خرج
بعد ما بال أو نام أو مشى لا يجب عليه الغسل اتفاقا كذا في التبيين * إذا احتلم الرجل وانه فصل المني من
موضعه إلا أنه لم يظهر على رأس الاحليل لا يلزمه الغسل كذا في فتاوى قاضي خان * رجس بال يخرج من
ذكره مني أن كان منتشرا عليه الغسل وان كان منكسرا عليه الوضوء كذا في الخلاصة * إذا اغتسلت
بعد ما جامعها زوجها ثم خرج منها مني الزوج فعليها الوضوء دون الغسل وان استيقظ الرجل ووجد على

رجلها الله يصير مستعملا وقال محمد رحمه الله في المشهور لا يصير مستعملا وأما وقت ثبوت حكم الاستعمال اختلفوا على فراشه
أنه ما دام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال وبعد الزوال عن العضو اختلفوا فيه قال بعضهم يصير مستعملا وان كان في الهواء بعد دليل
أن الحدث إذا غسل ذراعيه فأمسك انسان يده تحت ذراعيه وغسلهما بذلك الماء لا يجوز مروي ذلك عن أصحابنا وكذا الحدث إذا غسل
عضوا فقبل أن يجتمع الماء في المكان غسل به عضوا آخر لا يجوز إلا على قول أبي مطيع البلخي وقال بعضهم لا يصير مستعملا ما لم يستقر في

مكان ويسكن عن التحرك وأما الاختلاف في طهارة الماء المستعمل ونجاسته قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله في المشهور عنهما هو نجس وقال محمد رحمه الله هو طاهر فإن أصاب ذلك الماء ثوبان كان ذلك ماء الاستنجاء وأصابه أكثر من قدر الدرهم لا يجوز فيه الصلاة عندنا وإن لم يكن ذلك ماء الاستنجاء على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يمنع ما لم يفحش والفاحش عند أبي حنيفة ما يستفحشه الناظر وقيل إن كان ربع الثوب فهو كثير وقال أبو يوسف إن كان شبر في شبر فهو كثير وفي رواية عن (١٥) أبي يوسف يقدر بالربع قيل أراد

به ربع الكم أو ربع الذيل لا ربع جميع الثوب (المحدث أو الجنب) إذا أدخل يده في الأناء لا يغتارف وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء وكذا إذا وقع الكوز في الحب فأدخل يده في الحب إلى المرفق لاخراج الكوز لا يصير الماء مستعملاً وكذا الجنب إذا أدخل يده في البئر لطلب الدلو لا يصير الماء مستعملاً لمكان الضرورة (الجنب) إذا أخذ الماء بفيه لا يريده المنضضة لا يصير مستعملاً في قول محمد رحمه الله وكذا لو أخذ الماء بفيه وغسل أعضائه بذلك الماء أو أخذ الماء بفيه وملا به الأتية كان طاهراً وطهوراً وقال أبو يوسف رحمه الله لا يبقى طهوراً وهو الصحيح أما لأنه صار مستعملاً بسقوط الفرض أولاً لأنه خالطه البراق فلا يكون طهوراً ولو أدخل يده أو رجله في الأناء للتبريد يصير الماء مستعملاً لانعدام الضرورة ولو أدخل المحدث رأسه في الأناء يريده المسح لا يصير الماء مستعملاً في قول أبي يوسف رحمه الله وقال إنما يتنجس الماء في كل شيء يغسل يريده الغسل أما ما يمتنع

فراشه أو نغذه بللاً وهو يتذكر احتلاماً إن تيقن أنه مني أو تيقن أنه مذي أو شك أنه مني أو مذي فعليه الغسل وإن تيقن أنه ودى لا يغسل عليه وإن رأى بللاً إلا أنه لم يتذكر الاحتلام فإن تيقن أنه ودى لا يجب الغسل وإن تيقن أنه مني يجب الغسل وإن تيقن أنه مذي لا يجب الغسل وإن شك أنه مني أو مذي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجب الغسل حتى يتيقن بالاحتلام وقال لا يجب هكذا ذكره شيخ الإسلام * وقال القاضي الإمام أبو علي النسفي ذكره شام في نوادره عن محمد إذا استيقظ الرجل فوجد جسد البلال في أحبله ولم يتذكر حملان كان ذلك كره من تشريق قبل النوم فلا يغسل عليه إلا إن تيقن أنه مني وإن كان ذلك كره ساكتاً قبل النوم فعليه الغسل قال شمس الأئمة الحلواني هذه المسئلة يكثر وقوعها والتام عنها غافلون فيجب أن تحفظ كذا في المحيط * ولو تذكر الاحتلام ولذا لا يزال ولم يرب بللاً لا يجب عليه الغسل والمرأة كذلك في ظاهر الرواية لأن خروج منيها إلى فرجها الخارج شرط لوجوب الغسل عليها وعليه الفتوى هكذا في معراج الدراية * إذا نام الرجل قاعداً أو قائماً أو ماشياً ثم استيقظ ووجد بللاً فهذا ما لو نام مضطجعا سواء كذا في المحيط * إذا وجد في الفراش مني ويقول الزوج من المرأة ويقول المرأة من الزوج الأصح أنه يجب الغسل عليه ما احتسب كذا في الظهيرية * الرجل إذا صار مغشياً عليه ثم أفاق وجد مذياعاً على فخذه أو ثوبه فلا يغسل عليه وكذلك السكران وليس هذا كالنوم كذا في المحيط * رجل استيقظ وهو يتذكر الاحتلام ولم يرب بللاً ومكث ساعة فخرج مذي لا يلزمه الغسل احتسب لبلالته استيقظ ولم يرب بللاً فتوضأ وصلى صلاة الفجر ثم نزل المني يجب عليه الغسل كذا في الذخيرة * ولا يعيد الصلاة وكذا لو احتلم في الصلاة ولم ينزل حتى أتمها فأنزل لا يعيدها ويغتسل كذا في فتح القدير * (السبب الثاني الإيلاج) * الإيلاج في أحد السببين إذا تواترت الحشفة بوجوب الغسل على الفاعل والمفعول به أنزل أو لم ينزل وهذا هو المذهب لعلمائنا كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان مقطوع الحشفة يجب الغسل بالإيلاج مقدارها من الذكر كذا في السراج الوهاج * والإيلاج في البهيمة والميتة والصغيرة التي لا يجامع مثلها لا يوجب الغسل بدون الانزال هكذا في المحيط * والصحيح أنه إذا أمكن الإيلاج في محل الجماع من الصغيرة ولم يفضها فهي بمنى يجامع كذا في السراج الوهاج * إذا جمعت المرأة فيمادون الفرج ووصل المني إلى رجهما وهي بكر أو ثيب لا يغسل عليها النسب والسبب وهو الانزال أو مواراة الحشفة حتى لو حبلت كان عليها الغسل لوجود الانزال كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا حبلت فأنما عليها الغسل من وقت الجماع حتى يجب عليها إعادة الصلاة من ذلك الوقت كذا في الملتقط * لو قالت امرأة معي جنى بآثني وأجدني نفسي ما أجدا إذا جامعني زوجي لا يغسل عليها كذا في محيط السرخسي * غلام ابن عشرين سنة جامع امرأة بالغلة فعليه الغسل ولا يغسل على الغلام إلا أنه يؤمر بالغسل تخلفاً واعتياداً كما يؤمر بالصلاة تخلفاً واعتياداً ولو كان الرجل بالغاً والمرأة صغيرة يجامع مثلها فعلى الرجل الغسل ولا يغسل عليها وجماع الخصى يوجب الغسل على الفاعل والمفعول كذا في المحيط * ولو افعل على ذكره خرقه أو ولج ولم ينزل قال بعضهم يجب الغسل وقال بعضهم لا يجب والأصح أن كانت الخرقه رقيقة بحيث يجد حرارة الفرج واللذة وجب الغسل والأفلا والأحوط وجوب الغسل في الوجهين وإن أوج الخنثى المشكل ذكره في فرج امرأة أو دبرها فلا يغسل عليها وكذا في فرج خنثى مثله وإن أوج رجل في فرج خنثى مشكل لم يجب عليه الغسل وهذا كله إذا

لا يصير الماء مستعملاً وإن أراد به المسح وقال محمد رحمه الله إذا كان على ذراعيه جبائر فغمسها في الماء أو غمس رأسه في الأناء لا يجوز ويصير الماء مستعملاً (الجنب) إذا شرب الماء قبل أن يتضمض هل ينوب عن المضضة قالوا إن كان فقيه لا ينوب لأنه يمص الماء مصاً فلا يصل الماء إلى كل فمه وإن كان جاهلاً ينوب لأن الجاهل يعيب الماء بما فيصل الماء إلى كل الفم (انتضاح الغسالة) في الأناء إن كان قليلاً لا يفسد وحدث القليل أن لا يستبين مواقع القطر في الماء كالمطل وإن كان يستبين ذلك ويرى فهو كبير ولا بأس للتوضي والمغتسل أن يتسبح بالماء لأن

انبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ومنهم من كره للتوضي دون الغسل والصحيح ما قلنا الا انه ينبغي ان لا يبلغ ولا يستقصى فيسقى أثر الوضوء على أعضائه (غسالة الميت) من الماء الاول والثاني والثالث فاسدة وما يصيب ثوب الغاسل من ذلك قدر ما لا يمكن الاحتراز عن ذلك يكون عنوا والثوب الذي يمسح به الميت طاهر اعتبارا بشوب الحصى (استنحي) فأصاب الماء كره أو ذبله ان أصابه الماء الاول أو الثاني أو الثالث يتنجس نجاسة غليظة (١٦) فان أصابه الماء الرابع يتنجس نجاسة الماء المستعمل ويكره شرب الماء المستعمل (المحدث)

اذا توضأ في أرض المسجد لا يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله لان عندهما الماء المستعمل نجس وان توضأ في اثناء في المسجد جاز عندهم (ويكره) التجر في المسجد (وكما) يصير الماء مستعملا بإزالة المحدث والجنابة يصير مستعملا بالغسل لا لكل قبل الطعام وبعده وكذا لو اغتسل للأحرام أو للاستلام أو للوضوء على الوضوء وصلاة الجمعة وصلاة العيدين وإزالة عرفة وإزالة القدر وكذلك اذا اغتسلت المرأة لحيض أو نفاس أو غسل ميتا ثم اغتسل فان الماء يصير مستعملا في هذه الوجوه لا قامة القرية ولو توضأ الطاهر لازالة الطين أو الجبن أو الدرن أو اغتسل الطاهر للتبرد لا يصير الماء مستعملا في هذه الوجوه (الصبي العاقل) اذا توضأ أو اغتسل يريد به التطهير ينبغي أن يصير الماء مستعملا لانه نوى قربة معتبرة

* (فصل فيما لا يجوز به التوضؤ) *

لا يجوز التوضؤ بماء القواكه ونفسيره أن يدق التفاح أو السفرجل دفنا عاما ثم يصير فيستخرج منه الماء

كان من غير انزال أما اذا أنزل وجب الغسل بالانزال كذا في السراج الوهاج * (ومنها الحيض والنفاس) * يجب الغسل عند خروج دم حيض أو نفاس ووصوله الى فرجها الخارج والافليس بخارج ولا يكون حیضاً كذا في التبيين * المرأة اذا ولدت ولم تر الدم هل يجب عليها الغسل والصحيح أنه يجب كذا في الظهيرية * (أما أنواع الغسل فتسعة) * ثلاثة منها فريضة وهي الغسل من الجنابة والحيض والنفاس وواحد واجب وهو غسل الموتى كذا في محيط السرخسي * الكافر اذا أجنب ثم أسلم يجب عليه الغسل في ظاهر الرواية ولو انقطع دم الكافرة ثم أسلمت لا يغسل عليها * الهبة اذا بلغت بالحيض فعليه الغسل بعد الانقطاع وفي الصبي اذا بلغ بالاحتلام الاصح وجوب الغسل كذا في الزاهدی * والا حوط وجوب الغسل في الفصول كلها كذا في فتاوى قاضي خان * وأربعة سنة وهي غسل يوم الجمعة ويوم العيدين ويوم عرفة وعند الاحرام وواحد مستحب وهو غسل الكافر اذا أسلم ولم يكن جنباً كذا في محيط السرخسي * وغسل يوم الجمعة للصلاة وهو الصحيح كذا في الهداية * حتى لو اغتسل بعد الفجر ثم أحدث وصلى الجمعة بالوضوء أو اغتسل بعد الجمعة لا يكون مستنأ * ولو اتفق يوم الجمعة يوم العيد وجامع ثم اغتسل ينوب عن الكل كذا في الزاهدی * في الكافي لو اغتسل قبل الصبح وصلى به الجمعة نال فضل الغسل عند أبي يوسف وعند أبي الحسن لا كذا في فتح القدير * ومن المندوب على ما ذكره بعض المشايخ رجهما الله الاغتسال لدخول مكة والوقوف بعرفة ودخول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم والجنون اذا أفاق والسبي اذا بلغ بالسنن كذا في التبيين (ومما يصل بذلك مسائل) الجنب اذا أجز الاغتسال الى وقت الصلاة لا يأثم كذا في المحيط * قد نقل الشيخ سراج الدين الهندي الاجماع على انه لا يجب الوضوء على المحدث والغسل على الجنب والسماء قبل وجوب الصلاة أو ارادة ما لا يحل الا به كذا في البحر الرائق * كالصلاة وسجدة التلاوة ومس المعصوف ونحوه كذا في محيط السرخسي * ذكر في ظاهر الرواية وأدنى ما يكفي من الماء للاغتسال صاع والتوضؤ مد * قال بعض مشايخنا رجهما الله كفاه صاع اذا ترك الوضوء أو ما اذا جمع بين الوضوء والغسل فانه يتوضأ بالماء من غير اصاع ويغتسل بالصاع * وقال عامة مشايخنا رجهما الله الصاع كاف للغسل والوضوء جميعا وهو الاصح قال مشايخنا هذا بيان مقدار أدنى الكفاية وليس بتقدير لازم بل ان كفاه أقل من ذلك نقص منه وان لم يكفه زاد عليه بقدر ما لا اسراف ولا تقتير كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو توضأ بدون المد أو سبغ وضوءاً جازها كذا في شرح الطحاوي * والتقدير بالماء في الوضوء اذا كان لا يحتاج الى الاستنجاء فان احتاج الى ذلك استنحي برطل ووضوء بمد * وان كان لا بسا للنفث وهو لا يحتاج الى الاستنجاء يكفيه رطل وكل هذا غير لازم لاختلاف طباع الناس كذا في شرح المبسوط * ولا بأس بأن يغتسل الرجل والمرأة من اثناء واحد كذا في المحيط * ولا بأس للجنب أن ينام ويعاود أهله قبل أن يتوضأ وان توضأ فحسن * وان أراد أن يأكل أو يشرب فينبغي أن يتمضمض ويغسل يديه كذا في السراج الوهاج

(الباب الثالث في المياه وفيه فصلان)

(الفصل الاول فيما يجوز به التوضؤ وهو ثلاثة أنواع) (الاول الماء الجاري) وهو ما يذهب بقبنة كذا في الكثر والطلاقة وهذا هو الحد الذي ليس في دركه حرج كذا في شرح الوقاية * وقيل ما يعده الناس جاريا

وهو يعصر فيستخرج منه الماء وقال بعضهم تفسيره أن يدق التفاح أو السفرجل ويطحن بالماء ثم يعصر فيستخرج منه الماء في الوجهين لا يجوز به التوضؤ لانه ليس بماء مطلق ولا يجوز التوضؤ بماء البطيخ والقثاء والقندول والماء الذي يسيل من الكرم في الربيع كذا ذكره شمس الأئمة الحلواني ولا بماء الورد والزعفران ولا بماء الصابون والحرض اذا ذهبت رفته وصارت خشنا وان بقيت رفته ولطافتها جاز به التوضؤ وكذا لو طبع بالماء ما يقصده المبالغة في التنظيف كالسدر والحرض وان تغير لونه ولكن لم تذهب رفته يجوز به

التوضوء وان صار تخيلاً مثل السويق لا يجوز به التوضوء ولو توضأ بماء السيل يجوز وان خالطه التراب اذا كان الماء غالياً رقيقاً فانا كان أو أجاجاً وان كان تخيلاً كاطين لا يجوز به التوضوء وكذا التوضوء بماء الزعفران وزردج العصفري يجوز ان كان رقيقاً والماء غالب فان غلبته الحجرة وصار متماسكاً لا يجوز به التوضوء أما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى تعتبر الغلبة من حيث الاجزاء لا من حيث اللون هو الصحيح وعلى قول محمد رحمه الله تعالى تعتبر الغلبة بتغير الطعم واللون والريح ويجوز التوضوء بالماء الذي ألقى فيه الحص أو الباقلاء (١٧) ليتدل وتغير لونه وطعمه ولكن

لم تذهب رفته ولو طبخ فيه الحص أو الباقلاء وريح الباقلاء يوجد منه لا يجوز به التوضوء وذكر الناطقي اذا لم تذهب رقة الماء ولم يسلب منه اسم الماء جاز به التوضوء وكذا الويل الحبر بالماء وبقي رقيقاً جاز به الوضوء مياناً صار تخيلاً لا يجوز وكذا الوالقي الزاج في الماء حتى اسود لكن لم تذهب رفته جاز به التوضوء ولو وقع الثلج في الماء وصار تخيلاً غليظاً لا يجوز به التوضوء لانه بمنزلة الحد وان لم يصير تخيلاً جاز ولو توضأ في الحوض انجمه دماؤه الا أنه رقيق ينكسر بتحريك الماء جاز وضوءه وان كان الجند على وجه الماء قطعاً قطعاً ان كان كبيراً لا يتحرك بتحريك الماء لا يجوز وان كان قليلاً يتحرك بالتحريك يجوز بمنزلة ما لو كان على وجه الماء عود أو خشب يتحرك بتحريك الماء يجوز به التوضوء والا فلا ولو توضأ بالثلج ان كان يذوب ويسيل الماء عني أعضائه جاز والا فلا وان بالجاهل في الماء الجاري ورجل أسفل منه يتوضأ ان لم يتغير لون الماء أو طعمه أو ريحه يجوز والا فلا وان

وهو الاصح كذا في التبيين * وفي النصاب والفتوى في الماء الجاري أنه لا يتنجس ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه من نجاسة كذا في المضمرات * واذا ألقى في الماء الجاري شيء نجس كالطينة والجر لا يتنجس ما لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه كذا في منية المصلي * واذا سد كلب عرض النهر ويجري الماء فوقه ان كان ما يلاقى الكلب اقل مما يلاقيه يجوز الوضوء في الاسفل والا لا * قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا أدركت مشايخي كذا في شرح الوقاية وهكذا في المحيط وقد صححه في التجنيس لصاحب الهداية كذا في البحر الرائق * وعند أبي يوسف لا بأس بالوضوء اذا لم يتغير أحد أوصافه كذا في شرح الوقاية * وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في المضمرات * واذا كانت الخيفة ترى من تحت الماء لقله الماء لا لصفائه كان الذي يلاقيها أكثر اذا كان سد عرض الساقية وان كانت لا ترى أو لم تأخذ الا الاقل من النصف لم يكن الذي يلاقيها أكثر كذا في المحيط * ولو كان على السطح عذرة فوق وقع عليه المطر فسال الميزاب ان كانت النجاسة عند الميزاب وكان الماء كله يلاقى العذرة أو أكثره أو نصفه فهو نجس والافه وطاره * وان كانت العذرة على السطح في مواضع متفرقة ولم تكن على رأس الميزاب لا يكون نجس وحكمه حكم الماء الجاري كذا في السراج الوهاج * وفي بعض الفتاوى قال مشايخنا المطر مادام يطرفه حكم الجريان حتى لو أصاب العذرات على السطح ثم أصاب ثوباً لا يتنجس الا ان يتغير * المطر اذا أصاب السقف وفي السقف نجاسة فوقف وأصاب الماء ثوباً فالصحيح أنه اذا كان المطر لم ينقطع بعد فسال من السقف طاهره كذا في المحيط وفي العتابة اذا لم يكن متغيراً كذا في التتارخانية * وأما اذا انقطع المطر وسال من السقف شيء فسال فهو نجس كذا في المحيط * وفي النوازل قال مشايخنا المتأخرون هو المختار كذا في التتارخانية * ماء النهر أو القناة اذا حمل عذرة فاعترف انسان بقرب العذرة جاز والماء طاهر ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه * ماء النهر اذا انقطع من أعلاه لا يتغير حكم جريانه كذا في فتاوى قاضيان * المسافر اذا كان معه ميزاب واسع ومعه اداوة من ماء يحتاج اليه وهو على طمع من وجود الماء ولكن لا يتيقن بذلك حكى عن الشيخ أبي الحسن أنه كان يقول يأمر أحد رفقاءه حتى يصب الماء في طرف من الميزاب وهو يتوضأ في الميزاب ويضع عند الطرف الآخر من الميزاب انا طاهر اجمع فيه الماء فان الماء اجمع يكون طاهراً وطهوراً وهو الصحيح كذا في الذخيرة * حوض صغير كرى منه رجل ثم راو أجرى الماء فيه وتوضأ ثم اجمع ذلك الماء في مكان آخر فكري منه رجل آخر ثم راو أجرى فيه الماء وتوضأ جاز وضوء الكل اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت * وكذلك حقيرتان يخرج الماء من احدهما ويدخل في الاخرى فتوضأ قنبا بينهما كذا في المحيط * اذا جلس الناس صفواً على شط نهر يتوضئون جاز وهو الصحيح كذا في منية المصلي * واذا كان الحوض صغيراً يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب يجوز الوضوء فيه من جميع جوانبه وعليه الفتوى من غير تفصيل بين أن يكون أربعاً أو ثلثاً أو أقل فيجوز أو أكثر فلا يجوز كذا في شرح الوقاية * وهكذا في الزاهدي ومعارض الدراية * حوض صغير تنجس ماؤه فدخل الماء الطاهر فيه من جانب وسال ماء الحوض من جانب آخر كان الفقيه أبو جعفر رحمه الله يقول كما سال ماء الحوض من الجانب الآخر يحكم بطهارة الحوض وهو اختيار الصدر الشهيد رحمه الله كذا في المحيط * وفي النوازل وبه نأخذ كذا في التتارخانية * وان دخل الماء لم يخرج ولكن الناس يغتفون منه اغترافاً متداركاً طهر كذا في الظهيرية وتفسير الغرر المتدارك ان لا يسكن وجهه الماء فيما بين الغرقتين كذا في الزاهدي *

(٣) الفتاوى اول) كان الماء راكداً ان كان قليلاً لا يجوز فيه التوضوء أصلاً وان كان كثيراً فقد مرت المسئلة قبل هذا وكذا الوضوء آية الخمر في نهر عظيم ورجل أسفل منه يتوضأ أو يشرب جاز ان لم يظهر أثره في ذلك اذا كان على بدنه نجاسة فمسحها بخمرة مبلولة ثلاث مرات (حكى) عن النخعي أنه قال يظفر اذا كان الماء متقاطراً على بدنه ولا يجوز التوضوء بشيء من الاثربة ولا بتغيرها من المائعات نحو الخل والمرى الا يبيد التمر فانه يجوز التوضوء به عند عدم الماء المطلق في قول أبي حنيفة الاول وجوبه يمنع التيمم في قوله وتفسير التيمم ان

يلقى التمر في الماء فيأخذ الماء حلاوته ولا يصير ثخيناً ولا سكراناً فان كان سكراناً لم يشربه ولا يجوز به التوضؤ وان طبخ أدنى طبخة الصحيح أنه لا يجوز به التوضؤ على قول أبي يوسف رحمه الله يتيم ولا يتوضأ بنبذ التمر وهو قول أبي حنيفة الآخر وعلى قول محمد رحمه الله يجمع بينهما ويتيم فان كان معه سور الجار يبيد ذالتمر يتوضأ بسور الجار ويتيم ولا يلتفت الى نبذ التمر لان سور الجار كان طهوراً في الاصل وانما صار مشكلاً بشرب الجار أماناً بنبذ التمر (١٨) ما كان طهوراً في الاصل وفي رواية يجمع بين الكل وما يحل شربه اذا أصاب ثوباً لا يفسد (الماء)

اذا اختلط بالمخاط أو بالزرق،
جازه التوضؤ ويكره
* (فصل في الاسرار) *
سور طاهر لا كراهة فيه وهو
سور ما يؤكل لحمه من الحيوان
وسور الأدمى على أى صفة
كان (وسور مكروه) وهو
سور ما كان البيوت كالتأرة
والحبة والوزغة والهرقة
قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله واختلاف المشايخ
في قول الهرة والنارة منهم من
جعلها غنوا اذا أصاب ثوباً
لا يفسده ومنهم من قدره
بالكثير الفاحش والصحيح
أنه يفسد سور الدجاجة
المخللة مكروه وكذا سور سباع
الطير (سور نجس) وهو
سور الخنزير والكلب وسباع
الوحش كالأسد والنهد
ونحو ذلك (وسور مشكوك)
وهو سور الجار والبغل
واختلفوا في الشك قال
بعضهم الشك في طهارته حتى
لو وقع في الماء القليل يفسده
وان أصاب الثوب أو البدن
لا يفسده (والصحيح) أن
الشك في طهارته وعرقهما
طاهر في ظاهر الرواية لا يفسد
الماء والثوب (وذكر) خمس
الائمة الخواص أن عرقهما
نجس وانما جعل عقوا في

ماء حوض الحمام طاهر عندهم ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه فان أدخل رجل يده في الحوض وعلمه بالنجاسة ان كان الماء ساكناً لا يدخل فيه شيء من أنبوبة ولا يغترف منه انسان بالقصعة يتنجس وان كان الناس يغترفون من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من الأنبوب ماء أو على العكس فأكثرهم على أنه يتنجس وان كان الناس يغترفون من الحوض بقصاعهم ويدخل الماء من الأنبوب فأكثرهم على أنه لا يتنجس هكذا في فتاوى قاضخان وعليه الفتوى كذا في المحيط * الماء الجاري بعد ما تغيراً حاداً أو صافيه وحكمه بنجاسته لا يحكم بطهارته ما لم يزل ذلك التغير بان يرد عليه ماء طاهر حتى يزيل ذلك التغير كذا في المحيط * (الثاني الماء الراكد) *
الماء الراكد اذا كان كثيراً فهو بمنزلة الجاري لا يتنجس جميعه بوقوع النجاسة في طرف منه الا أن يتغير لونه أو طعمه أو ريحه وعلى هذا اتفق العلماء وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله كذا في المحيط * وهل يتنجس موضع وقوع النجاسة في المرتبة يتنجس بالاجماع ويترك من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير ثم يتوضأ وفي غير المرتبة عند مشايخ العراق كذا في المحيط * وعند مشايخ بخارى يتوضأ من موضع وقوع النجاسة هكذا في الخلاصة وهو الاصح كذا في السراج الوهاج * ومقدار الحوض الصغير أربع أذرع في أربع أذرع هكذا في الكفاية * وعن أبي يوسف رحمه الله ان الغدير العظيم كالجاري لا يتنجس الا بالتغير من غير فصل هكذا في فتح القدير * والفاضل بين الكثير والقليل انه اذا كان الماء بحيث يخلص بعضه الى بعض بأن تصل النجاسة من الجزء المستعمل الى الجانب الآخر فهو قليل والا فالكثير * قال أبو سليمان الجوزجاني ان كان عشرين في عشرين فهو مما لا يخلص وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله كذا في المحيط * والمعتبر في عمقه أن يكون بحال لا ينحسر بالاغتراف هو الصحيح كذا في الهداية * والمعتبر ذراع الكرباس كذا في الظهيرية وعليه الفتوى كذا في الهداية * وهو ذراع العامة ست قبضات أربع وعشرون اصبعاً كذا في التبيين * وان كان الحوض مدوراً يعتبر ثمانية وأربعون ذراعاً كذا في الخلاصة وهو الاحوط كذا في محيط السرخسي * يجوز التوضؤ في الحوض الكبير المتنازل الم تعلم بنجاسته كذا في فتاوى قاضخان * وفي الفتاوى غير كبير لا يكون فيه الماء في الصيف وتروث فيه الدواب والناس ثم يعلو في الشتاء ويرفع منه الجدان كان الماء الذي يدخله يدخل على مكان نجس فالماء والجند نجس وان كثيراً كذلك وان كان دخل في مكان طاهر واستقر فيه حتى صار عشرين في عشرين ثم انتهى الى النجاسة فالماء والجند طاهران كذا في فتح القدير * ولو توضأ في آجرة القصب أو من أرض فيها زرع متصل ببعضه يبيح ان كان عشرين في عشرين يجوز اتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء ولو توضأ في حوض وعلى وجهه جميع الماء الطعاب الذي يقال له بالفارسية بجزياره ان كان بحال لم يترك يتحرك يجوز كذا في الخلاصة * ولو توضأ في حوض انجمد ماؤه الا انه رقيق ينكسر بتحريك الماء الجاز الوضوء فيه وان كان الجند على وجه الماء قطعاً قطعاً ان كان كثيراً لا يتحرك بتحريك الماء لا يجوز الوضوء به وان كان قليلاً يتحرك بتحريك الماء يجوز التوضؤ به كذا في المحيط * ولو جمد حوض كبير فنقب فيه انسان فتوضأ فيه فان كان متصلاً بباطن النقب لا يجوز ولا جاز كذا في فتح القدير * وان خرج الماء من النقب وانبط على وجه الجند بقدر ما لرفع الماء بكفه لا ينحسر ما تحته من الجند جاز فيه الوضوء والا فلا * وان كان الماء في النقب كالماء في الطست لا يجوز فيه الوضوء الا أن يكون النقب عشرين في عشرين كذا في فتاوى قاضخان * والمشرعة كالحوض اذا انجمد ماؤه كان الماء منه صلا عن

الثوب والبدن لمكان الضرورة وفي طهارة لبن الالبان (وأما سور الفرس) فعن أبي حنيفة فيه روايتان أواح
وأظهرهما أنه طاهر وطهور وهو قولهما ثم السور طاهر بمنزلة الماء المطلق فان استعمل الماء المذكور مع القدرة على الماء المطلق بحيث طهارته ويكره في المشكوك يجمع بينهما ويتيم ولولا كتنى بأحدهما وصل لا تجوز صلاته * (فصل في النجاسة التي تسبب الثوب أو الخبث أو البدن أو الارض) * (النجاسة نوعان) غليظة وخفيفة (فالغليظة) لا تنعم ما لم ينشئ (والغليظة) اذا زادت على قدر

الدرهم تمنع جواز الصلاة واختلافوا في مقدار الدرهم أنه معتبر وزن أو بسط الصحيح أنه في المستحسنة كالعذرة والروث ولحم الميتة يعتبر قدر الدرهم وزنا وفي غير المستحسنة كالبول والجر والدم يعتبر المقدار بسطا واختلفوا أيضا في الدرهم الذي يتدبره (قال شمس الأئمة) السرخسي رحمه الله يعتبر فيه أكبر دراهم البلدان كان في البلد دراهم مختلفة ثم نجاسة الغليظة مالا يشبه في نجاستها ثبتت نجاستها بدليل مقطوع به كالجرو والدم المسفوح ولحم الميتة وبول مالا يؤكل لحمه وأما الروث (١٩) وأخناه البقر فعند أبي حنيفة نجس نجاسة غليظة وعند صاحبيه نجاسة خفيفة لا فرق

عندهما بين الماء كول وغير الماء كول وفي كل ما يعتبر فيه الفاحش فهو مقبدر بالربع في قول محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف رحمه الله شبر في شبر وفي رواية ذراع في ذراع (وبول ما يؤكل لحمه) نجس في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله نجاسة خفيفة لعارض الأدلة وقال محمد رحمه الله طاهر (العذرة) ونحو الكلب ورجس السباع نجس نجاسة غليظة (خرو) ما يؤكل لحمه من الطيور طاهر إلا ما له رائحة كريهة كخرو الدجاج والبط والأوز فهو نجس نجاسة غليظة (ذرق) سباع الطير كالبازي والحداة لا يفسد الثوب واختلف المشايخ في بول الهرة والفأرة إذا أصاب الثوب قال بعضهم يفسد إذا زاد على قدر الدرهم وهو الظاهر وقال بعضهم لا يفسد أصلا وقال بعضهم يفسد إذا فحش ويظهر أثر الضرورة في التفتيش لا في سلب النجاسة (دم) السمك وما يعيش في الماء

ألواح المشرعة وإن قل يجوز التوضؤ فيه ولو كان متصلا لا يجوز هو المختار كذا في الخلاصة * وإن كان أعلى الحوض أقل من عشر في عشر وأسفله عشر في عشر أدا كثر وقعت نجاسة في أعلى الحوض وحكم بنجاسة الأعلى ثم انتقص الماء وانتهى إلى موضع هو عشر في عشر فالأصح أنه يجوز التوضؤ به والاعتسال فيه كذا في المحيط * الحوض إذا كان أقل من عشر في عشر لكنه عميق فوقع فيه نجاسة ثم انبسط وصار عشر في عشر فهو نجس وإن وقعت فيه وهو عشر في عشر ثم انتقص فصار أقل فهو طاهر كذا في الخلاصة * ولو أن الغدير حكم بنجاسته ثم انصب ماءؤه وجف أسفله حكم بطهارته * وإن دخله ماء ثانيا فذميه روايتان والأظهر أنه لا يعود نجسا هكذا في السراج الوهاج (الثالث ماء الآبار) ما ينزح ماء البئر بوقوعه قسمان (الأول ما يجب نزح الماء بوقوعه) إذا وقعت في البئر نجاسة ترخت وكان نزح ما فيها من الماء طهارة لها بإجماع السلف رحمه الله كذا في الهداية * وبعر الابل والغنم إذا وقع في البئر لا يفسد ما لم يكثر هكذا في فتاوى قاضخان * وعن أبي حنيفة أن الكثير ما استكثر الناظر والقليل ما استقله وعليه الاعتماد كذا في التبيين * والتبرع الكثير ما لا يخلو من الماء والقليل بخلافه وهو الصحيح كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي والنهاية * وفي الجامع الصغير الصحيح أنه لا فرق بين الصحيح والمنكسر والربط واليابس كذا في الخلاصة * ولا فرق بين الروث والنجس والبعر هكذا في الهداية * ولا فرق بين آبار المصر والآلات كذا في التبيين * وهو الصحيح لأن الضرورة قد تقع في الجملة في المصر أيضا كافي الحمامات والرباطات كذا في محيط السرخسي وإن مات فيه أمانة أو كلب أو آدمي أو انتفخ حيوان أو تفسخ ينزح جميع ما فيها من غير الحيوان أو كبره كذا في الهداية * وكذا إذا تعط شعره فهو كالنفسخ كذا في السراج الوهاج * وإن وقع نحو شاة وأخرج حيا فالصحيح أنه إذا لم يكن نجس العين ولا في بدنه نجاسة ولم يدخل فاه في الماء لم يتنجس وإن أدخل فاه فيه فاعتبر بسوره فإن كان سوره طاهرا فالله طاهر وإن كان نجسا فنجس فينزح كله وإن كان مشكوكا فمشكوكا فينزح جميعه وإن كان مكروها فمكروه فيستحب نزحها وإن كان نجس العين كالخنزير فانه يتنجس الماء وإن لم يدخل فاه والصحيح أن الكلب ليس بنجس العين فلا يفسد الماء لم يدخل فاه هكذا في التبيين وهكذا ما لا يؤكل لحمه من سباع الوحش والطيور لا يتنجس الماء إذا أخرج حيا ولم يدخل فاه في الصحيح هكذا في محيط السرخسي * الكافر الميت نجس قبل الغسل وبعد كذا في الظهيرية * الميت المسلم إذا وقع في الماء كان قبل الغسل أفسده وبعد لا وهو المختار كذا في التتارخانية * والسقط إذا استمل فحكه حكمه الكبيران وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسد وإن لم يستمل يفسد الماء وإن غسل غير مرة ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده إلا إذا سال منه الدم كذا في فتاوى قاضخان * وإذا وجب نزح جميع الماء ولم يمكن فراغها الكون فامعنا ينزح ما تئذ لو كذا في التبيين وهذا أيسر كذا في الاختيار شرح المختار * والأصح أن يؤخذ بقول رجلين لها بصيرة في أمر الماء فأى مقدار قال أنه في البئر ينزح ذلك المقدار وهو أشبه بالفقه كذا في الكافي وشرح المبسوط للإمام السرخسي والتبيين * إن مات فيها الدجاجة والسنور والحمامة ونحوها ولم يكن منتفخا ولا متفسخا ينزح أربعون أو خمسون دلوها كذا في محيط السرخسي * وهو الأظهر كذا في الهداية * إذا ماتت فأرة أو عصفور في بئر فخرجت حين ماتت قبل أن تنتفخ فانه ينزح منها عشرون دلو إلى ثلاثين بعد إخراج النذرة والعصور كذا في المحيط * ولا عبرة للنزح قبل إخراج الفأرة كذا في التبيين * ولا فرق بين أن

لا يفسد الثوب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله يفسد إذا فحش دم الحيلة أو الوزغة يفسد الثوب والماء ودم البق أو البعوض أو البرغوث لا يفسد عندنا (الطحال والكبد) طاهران قبل الغسل حتى لو أطل به وجه الخف وصلى جازت صلاته وما يبق من الدم في عروق المد كما بعد الذبح لا يفسد الثوب وإن فحش (وعن أبي يوسف) رحمه الله يفسد الثوب إذا فحش ولا يفسد القدر (الدم) الذي ظهر على رأس الجرح وانتفخ ولم يسلم ليس بنجس في قول أبي يوسف وقال محمد بن نجس (ماء) الطابق نجس قياسا وليس بنجس

أصاب دم الشهيد ثوب انسان أفسده (لعاب الفيل نجس) كلعاب الفهد والاسد اذا أصاب الثوب بخرطومه نجسه الثوب النجس اذا غسل ثلاثا وعصر مرة لا يطهر الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله فان غسل ثلاثا وعصر في كل مرة ثم تقاطرت منه قطرة فأصاب شيئا أن عصره في المرة الثالثة وبالغ فيه بحيث لو عصره لا يسيل منه الماء فالكل طاهر والافاتة طهر منه نجس فاذا أصاب شيئا أفسده اذا غسل الثوب ثلاثا وعصر في كل مرة وقوته أكثر من ذلك ولم يبلغ صيانة للثوب لا تجوز اذ انام (٣١) الكلب على حصر المسجد ان كان

باب لا يتنجس وان كان رطبا ولم يظهر أثر النجاسة فيه فكذلك (اذا) رمى بعذرة في نهر فانتضج الماء من وقوعها فأصاب ثوبا ن ظهر أثر النجاسة فيه يصير نجسا والا فلا وكذلك لو بال الحمار في ماء جار فأصاب الرش ثوب انسان لا يفسده ما لم يتيقن أنه بول وان كان الماء راكدا فزاد على قدر الدرهم أفسده (الكلب) اذا خرج من الماء وانتفض فأصاب ثوب انسان أفسده قيل ان كان ذلك من ماء المطر لا يفسده الا اذا أصاب المطر جلده وفي ظاهر الرواية أطلق ولم يفصل اذا صلى ومعه فأرة أو هرة أو حية تجوز صلاته وقد أساء وكذا كل ما يجوز التوضؤ بسوره وان كان في كفه ثعلب أو جروكب لا تجوز صلاته لان سوره نجس لا يجوز به التوضؤ (ولو صلى) ومعه جلد حية أكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلاته وان كانت مذبوحة لان جلد لها لا يحتمل الدباغة فلا تقام الذكاة مقام الدبغ وأما قبض الحية ذكره شمس الأئمة الحلواني الصحيح انه طاهر (اذا صلى) وفي كفه بيضة

بذلك الماء في الاستحسان ان كانت متفسخة لا يؤكل ما عمن بذلك منذ ثلاثة أيام وان كانت غير متفسخة لا يؤكل منذ يوم وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله كذا في المحيط * (والثاني ما يستحب فيه نزع الماء) * اذا وقع في البئر فارة يستحب نزع عشر ين دلو في السنور والدجاجة المخلاة نزع أربعين لان سوره هذه الحيوانات مكروه والغالب أن الماء يصيب فم الواقع حتى لو تيقنا أن الماء لم يصب فم هذه الحيوانات لا ينزع شي من الماء وان كانت الدجاجة غير مخلاة لا ينزع منها شي وهذا الذي ذكرنا كله ظاهر الرواية * ثم في كل موضع كان النزع مستحبا لا ينقص عن عشر ين دلو واليه أشار محمد في النوادر برواية ابراهيم عنه هكذا في المحيط * ويستحب في الماء المكروه نزع عشر دلاء هكذا في الخلاصة والنهاية وفتح القدير * وفي البدائع ناقلا عن الفتاوى ولو وقعت الشاة وخرجت حية ينزع عشرون دلو التمسكين القلب لا للتطهير حتى لو لم ينزع وتوضأ جاز كذا في فتاوى قاضي خان

والنصل الثاني فيما لا يجوز به التوضؤ لا يجوز التوضؤ بماء البطيخ والقثاء والقتد (٣) ولا بماء الورد ولا بشي من الاشربة ولا بغيرها من المائعات نحو الخل * كذا في فتاوى قاضي خان * ولا بماء الملح هكذا في الخلاصة * ولا بماء الصابون والخرص اذا ذهب رقبته وصارت نجسا فان بقيت رقبته واطاقت جاز كذا في فتاوى قاضي خان * ولا بماء يسيل من الكرم كذا في الكافي والمحيط وفتاوى قاضي خان * وهو الاوجه هكذا في البحر الرائق والنهر القائق * وهو الاحوط كذا في شرح منية المصلي لابراهيم الحلي * فان تغيرت أو صافه الثلاثة بوقوع أوراق الاشجار فيه وقت الخريف فانه يجوز به الوضوء عند عامة أصحابنا رحمه الله كذا في السراج الوهاج * والتوضؤ بماء الزعفران والورد والعصفري يجوز ان كان رقيقا والماء غالب وان غلبت الحجرة وصار مماسكا لا يجوز التوضؤ به كذا في فتاوى قاضي خان * اذا طرح الزاج أو العفص في الماء جاز الوضوء به ان كان لا يتقش اذا كتب فاذا انقش لا يجوز كذا في البحر الرائق ناقلا عن التجنيس * ولو تغير الماء المطلق بالطين أو بالتراب أو بالخص أو بالنورة أو بطول المكث يجوز التوضؤ به كذا في البدائع * ولو توضأ بماء السيل يجوز وان خالطه التراب اذا كان الماء غلبا رقيقا فرائنا أو أجابا وان كان نجسا كالطين لا يجوز به التوضؤ * وكذا التوضؤ بالماء الذي ألقى فيه الحص أو الباقلاء ليشل وتغير لونه وطعمه وليكن لم تذهب رقبته ولو طبع فيه الحص أو الباقلاء ويرى الباقلاء يوجد فيه لا يجوز به التوضؤ كذا في فتاوى قاضي خان * وان طبع بالماء ما يقصده المبالغة في النظافة كالأشنان والصابون جاز الوضوء به بالاجماع الا اذا صار نجسا فلا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا بل الخبز بالماء وبقيت رقبته جاز التوضؤ به وان صار نجسا لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان * الماء المطلق اذا خالطه شي من المائعات الطاهرة كالخل واللبن ونقيع الزبيب ونحو ذلك على وجهه زال عنه اسم الماء لا يجوز التوضؤ به * ثم ينظر ان كان الذي يخالطه مما يخالط لونه لون الماء كاللبن وماء العصرة والزعفران ونحو ذلك تعتبر الغلبة في اللون وان كان لا يخالطه فيه ويخالطه في الطعم كعصير العنب الأبيض وخله تعتبر في الطعم وان كان لا يخالطه فيه ما تعتبر في الاجزاء وان استويا في الاجزاء لم يذكر في ظاهر الرواية وقالوا حكمه حكم الماء المغلوب احتياطا هكذا في البدائع * قال أبو حنيفة رحمه الله يتوضأ ببيضة التمر ولا يتيم بالصعيد هكذا في الجامع الصغير كذا في شرح الطحاوي

(٣) قوله والقثد هو بالثاء المشددة محر كانت يشبه القثاء أو ضرب منه أو الخبار واحد نه بهاء اه قاموس مذرة قد حال معها ما جازت صلاته وكذا البيضة التي فيها فرخ ميت (البيضة) الرطبة أو السخلة الرطبة اذا وقعت في ثوب لا تفسده في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله (امرأة) صلت ومعهها صبي ميت ان لم يكن استمل فصلاحتها فاسدة غسل أولم يغسل وان كان قد استمل ولم يغسل فكذلك وان كان قد غسل جازت صلاتها والمستحب أن لا يصلي على هذه الحالة (ثوب) أم ابا عصر ومضى على ذلك أيام جازت الصلاة فيه عند علماء نارجهم الله تعالى لانه لا يصير نجسا في الثوب (امرأة) صلت ومعهها دود القز جازت صلاتها لانه ليس بنجس (ثوب) أصابت

النجاسة طهر فانه قدس ذلك الموضع فغسل منه طرفا جازت الصلاة فيه (اذا قامل له) ينبغي أن يغسل فاه فانه لم يغسله حتى صلى جازت صلاته لانه يطهر بالبراق عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وكذا اذا شرب الخمر ثم صلى بعد زمان وكذا اذا أصابت النجاسة بعض أعضائه ولحمه بالسانه حتى ذهب أثرها وكذا السكين اذا نجست فلحمها بالسانه أو مسحها بريقه وكذا الصبي اذا قام على ثدي الام ثم مض الثدي من ارابطه (اذا صلى) على ثوب محشو (٢٣) بطاته نجسة وظهارته طاهرة جازت صلاته في قول محمد رحمه الله ويجعل كثوبين وعلى قول

أبي يوسف رحمه الله لا يجوز ويجعل كثوب واحد ولو صلى على ثوب محشو بطاته طاهرة وظهارته كذلك وحشوه نجس جازت صلاته في قول محمد رحمه الله وذكر في السير ما يدل على هذا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا يجوز صلاته في القصاين وقوله أقرب إلى الاحتياط (الارض) أو الشجر اذا أصابته النجاسة فأصابها المطر ولم يبق لها أثر يصير طاهرا اذا صلى ومعه تكية من شعر الكلب جازت صلاته لانه تبع (المرأة) اذا اختضبت بجناح نجس فغسلت ذلك الموضع ثلاثا بماء طاهر يطهر لانها أتت بما في وسعها وينبغي أن لا يكون طاهرا مادام يخرج منه الماء الملون بلون الماء (اذا كان) على بدن الرجل نقطة يمس ما تحتها من الرطوبة ولم تذهب الجلسة عنها فتوضأ وأمر الماء على الجلسة جاز وان لم يصب الماء ما تحتها لان الواجب غسل الظاهر دون الباطن (الحمار) اذا وقع في الملاحظة وصار له كما كان الشكل طاهرا حل أكله في قول محمد رحمه الله وعلى قول أبي يوسف نجس وكذا العبذرة اذا حرق وصارت رمادا

وهكذا في أكثر المتون وقال في كتاب الصلاة يتوضأ بنبيذ التمر وان تيمم معه فهو أحب إلى وقال أبو يوسف رحمه الله يتيمم ولا يتوضأ بالنبيذ بحال وقال محمد رحمه الله يجمع بينهما احتياطاً أيهما أترك لا يجوز وأيهما قدم وأخر جاز كذا في شرح الطحاوي وروى أسد بن نجيم ونوح بن أبي مريم والحسن بن أبي حنيفة رحمه الله أنه رجع إلى قول أبي يوسف رحمه الله والصحيح قول أبي حنيفة الآخر وأبي يوسف رحمه الله كذا في شرح الجامع الصغير للإمام قاضي خان والفتاوى على قول أبي يوسف رحمه الله كذا في العيني شرح الكنز * وهذا كله اذا كان حلاً أو قارصاً ما اذا غلى واشتد وقذف بالزبد فانه لا يجوز التوضؤ به بالاتفاق لانه صار مسكراً هذا اذا كان نياً كذا في شرح الطحاوي * وان طبع أذن في طنجة يجوز الوضوء به حلاً كان أو مراً أو مسكراً وهو الأصح كذا في العيني شرح الهداية ناقلاً عن المشيد والمزيد * وقال أبو طاهر الدباس رحمه الله لا يجوز وهو الأصح كذا في المحيط وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان * قال في المفيد والمزيد الماء الذي ألقى فيه تميرات فصار حلاً ولم يزل عنه اسم الماء وهو رقيق يجوز الوضوء به بلا خلاف بين أصحابنا كذا في شرح منية المصلي لابن أمير حاج * ولا يجوز التوضؤ بماء سواه من الانبذة كذا في الهداية * وكذا اذا كان النبيذ غليظاً كاللبس لم يجوز الوضوء به كذا في الكافي * واختلف مشايخنا في الاغتسال بالنبيذ * عند أبي حنيفة رحمه الله الأصح انه يجوز كذا في شرح المبسوط وهكذا في الكافي وفي الفتاوى العتبية وهو الصحيح كذا في التتارخانية وقال في المشيد والأصح أنه لا يجوز الاغتسال به لان الجنب أغلظ الحديث والضرورة في الجنبية دونها في الوضوء فلا يقاس عليه كذا في التبيين * وفي الجامع الصغير الحسامي وهو الأصح كذا في التتارخانية * وتشتط النية في الوضوء والاغتسال بنبيذ التمر كذا في التيمم كذا في الظهيرية ولا يجوز الوضوء به مع وجود ماء مطلق ولو توضأ به ثم وجد ماء مطلقاً انتقض وضوءه كذا في شرح منية المصلي لابن أمير حاج * ولو قدر على ماء مكروه يتوضأ به ولا يتوضأ بنبيذ التمر ولو قدر على ماء مشكوك وعلى نبيذ التمر والصعيد يتوضأ بنبيذ التمر عند أبي حنيفة رحمه الله لا غير وعند أبي يوسف رحمه الله يتوضأ بالماء المشكوك ويتيمم ولا يتوضأ بنبيذ التمر وعند محمد رحمه الله يجمع بين الثلاث ولو ترك واحداً لا يجوز والتقديم والتأخير فيه سواء كذا في الظهيرية * اتفق أصحابنا رحمه الله ان الماء المستعمل ليس بطهور حتى لا يجوز التوضؤ به واختلفوا في طهارته قال محمد رحمه الله هو طاهر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وعلمه الفتوى كذا في المحيط * الماء الذي أزيل به حدث أو استعمل على وجه القربة فالصحيح أنه كما زيل العضو صار مستملاً هكذا في الهداية * سواء كان الحدث كبيراً أو صغيراً كذا في العيني شرح الكنز * حتى اذا غسل ذراعيه فامسك انسان يده تحت ذراعيه وغسلها بذلك الماء لا يجوز هكذا في فتاوى قاضي خان * اذا أدخل الحدث أو الجنب أو الخائض التي طهرت يده في الماء لا لاغتراض لا يصير مستملاً للضرورة كذا في التبيين وكذا اذا وقع الكوز في الحب فادخل يده فيه إلى المرفق لاخراج الكوز لا يصير مستملاً بخلاف ما اذا أدخل يده في الاناء أو ربحه لا يبرده فانه يصير مستملاً (١) لعدم الضرورة هكذا في الخلاصة * ويشترط ادخال عضو تام لصيرورة الماء مستملاً في الرواية المعروفة عن أبي يوسف رحمه الله كذا في المحيط * وبإدخال الاصبع أو الاصبعين لا يصير مستملاً وبإدخال الكف يصير مستملاً كذا في الظهيرية * قوله فانه يصير مستملاً أي مالا في العضو فقط لا كل الماء وهكذا يقال فيما بعده من هامش الاصل وحرره

والطين النجس اذا جعل منه الكوز أو القدور وطبغ به يكون طاهراً (الجلاد المدبوغ) اذا أصابته النجاسة ان كان صلباً لا ينشف والجنب النجاسة اصلابته يطهر بالغسل في قولهم وان كان ينشف النجاسة ان أمكن عصره يغسل ثلاثاً ويعصر في كل مرة فيطهر وان كان لا يمكن عصره فعند أبي يوسف يغسل ثلاثاً ويجفف في كل مرة فيطهر وعند محمد رحمه الله لا يطهر أبداً وعلى هذا الخلاف اللحم اذا طبخ بالنار والحديد اذا موى بالماء النجس عند محمد رحمه الله لا يطهر أبداً وعند أبي يوسف رحمه الله يغلى اللحم في الماء الطاهر ثلاثاً فيطهر والحديد يتوضأ بالماء الطاهر ثلاثاً

ويبرد في كل مرة فيطهر وكذا الحصى من البردى إذا أصابته النجاسة وهو جدي لا يطهر عند مجرده الله وعند أبي يوسف يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة فيطهر وقد ذكرنا هذا في شرائعنا العمل والبور يامن القصب يغسل ثلاثا ويطهر بخلاف لانه لا ينشف النجاسة (وعند مجرده الله) جلد الميتة إذا ليس ووقع في الماء لا يفسده لو صلى معه جازت صلاته وان كان أكثر من قدر الدرهم إذا دبغ بالرماد أو بالملح أو الشبغة أو ما يمنع من الفساد ويخرجه عن حد الاكل فهو دباغ (الخشب) إذا أصابته النجاسة (٣٣) فأصابه المطر بعد ذلك كان ذلك بمنزلة الغسل

كالارض اذا أصابها النجاسة ثم أصابها المطر كان ذلك بمنزلة الغسل فانه لم يصب المطر فالارض تطهر بالجفاف اذا لم يبق أثر النجاسة واختلجوا في الشجر والكلأ مادام قائما على الارض يطهر بالجفاف وبعد ما قطع لا يطهر الا بالغسل وكذا الحصى حكمها حكم الارض اذا تنجست وجفت وذهب أثرها والآخر اذا كان مفروشا فحكم الارض يطهر بالجفاف وان كان موضوعا ينقل ويحول من مكان الى مكان ان كانت النجاسة على الجانب الذي يلي الارض جازت الصلاة عليها وان كانت النجاسة على الجانب الذي قام عليه المصلي لا تجوز والبساط الذي بعض أطرافه نجس جازت الصلاة على الطاهر منه سواء كان يتحرك الطرف الآخر يتحرك المصلي أولا يتحرك لان البساط بمنزلة الارض فيشترط فيه طهارة مكان المصلي بخلاف ما اذا صلى في ثوب وطرفه طاهر وطرف منه نجس فلبس الطرف الطاهر وألقى الطرف النجس على الارض ان كان

والجنب اذا اغتسل في البئر لطاب الدلو فعند أبي يوسف جرحه الله الرجل بجاله والماء بجاله وعند مجرده الله تعالى كلاهما طاهر وعند أبي حنيفة جرحه الله كلاهما نجس * وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانصال وهو أوفق الروايات هكذا في الهداية وهكذا في التبيين * ولو اغتسل للاغتسال للصلاة يفسد الماء (١) بالاتفاق كذا في النهاية * ولو وقعت الحائض في البئر ان كان بعد انقطاع الدم وليس على أعضائها نجاسة فهي كالجنب وان كان قبل انقطاع الدم فهي كالرجل الطاهر لانها لا تخرج من الحيض بهذا كذا في الخلاصة وهكذا في فتاوى قاضيخان * ولو غسل عضو سوى أعضاء الوضوء كما اذا غسل نخذه أو جنبه فلا يصح أنه لا يصير مستعملا بخلاف أعضاء الوضوء هكذا في الخلاصة * واذا غسل رأسه ليحلق شعره وهو متوضي لا يصير مستعملا كذا في الظهيرية * ولو توضأ الطاهر لازالة الطين أو العجين أو الدرن أو اغتسل الطاهر للتبرد لا يصير الماء مستعملا كذا في فتاوى قاضيخان * المحدث اذا توضأ للتبريد أو للتعليم صاد الماء مستعملا عندهما وعند مجرده الله لا يصير مستعملا كذا في الخلاصة * في الجامع الصغير الحسامي صبي توضأ هل يصير الماء مستعملا المختار انه يصير مستعملا اذا كان الصبي عاقلا والافلا هكذا في المضمرات * اذا غسل يده للطعام أو منه صار مستعملا (٢) كذا في محيط السرخسي * المرأة اذا وصلت شعر غيرها بشعرها ثم غسلت الشعر الذي وصلت لم يصير الماء مستعملا * وان غسلت شعرها صار مستعملا كذا في السراج الوهاج والظهيرية * ولو غسل رأس انسان مقتول قد بان منه صار الماء مستعملا كذا في محيط السرخسي * جنب اغتسل فانتزع من غسله شيء في انائه لم يفسد عليه الماء اما اذا كان يسيل منه سيلانا ففسده وكذا حوض الحمام على قول مجرده الله لا يفسده ما لم يغلب عليه يعني لا يخرج منه الطهورية كذا في الخلاصة * غسالة الميت نجسة أطلق مجرده الله في الاصل والاصح انه اذا لم يكن على بدنه نجاسة يصير الماء مستعملا الا أن مجرده الله انما أطلق لان الميت لا يختلج عن النجاسة غالباً كذا في الظهيرية * ولو توضأ بالخل أو بماء الورد لا يصير مستعملا عند الكل كذا في التتارخانية * الماء المستعمل اذا وقع في البئر لا يفسده الا اذا غلب وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * (ومما يتصل بذلك مسائل) * عرق كل شيء يعتبر بسوره كذا في الهداية * عرق الحمار والبغل والاعاب - ما اذا وقع في الماء القليل أفسده وان قلا كذا في المحيط * وان أصاب الثوب لا يمنع جوار الصلاة وان خفس في ظاهر الرواية هكذا في خزائن المفتين * سور الأدمي طاهر ويدخل في هذا الجنب والحائض والنفساء والكافر الاسور شارب الخمر ومن دمي فوه اذا شرب على فور ذلك فانه نجس وان ابتلع ريقه مراراً طهر نفسه على الصحيح كذا في السراج الوهاج * اذا كان شارباً شارب الخمر طويلاً يتنجس الماء وان شرب بعد ساعة كذا في التتارخانية ناقلاً عن الجلة * وكراهة سور المرأة الاجنبى كسوره لها ليس لعدم طهارته بل لالاسه لئلا يذوق كذا في النهر النائق * وسور الفرس طاهر بالاجماع في الاصح كذا في الزايدى * وكذا سور مايؤكل لحمه من الدواب والطيور طاهر ما خلا الدجاجة والخلاة والابل والبقر الحلاله فسوره يكره حتى لو كانت الدجاجة محبوسة بحيث لا يصل منقارها تحت قدميها لا يكره وان وصل - ل في معنى الخلاة هكذا في محيط السرخسي * وسور مالميس له نفس سائلة مما يعيش (١) قوله يفسد الماء بالاتفاق عبارة غير يستعمل اه (٢) قوله صار مستعملا أي اذا قصد إقامة السنة والافلا يستعمل اه

ما على الارض يتحرك يتحرك لا تجوز - لانه اذا أراد أن يصلي على أرض عليها نجاسة فكذبهم بالتراب ينظر ان كان التراب قليلاً بحيث لو استشه به يجدر رائحة النجاسة لا يجوز وان كان التراب كثيراً لا يجدر به النجاسة يجوز (الجار اذا أصابته النجاسة) ان كان حجراً يتشرب النجاسة كحجر الرجا يكون يسه طهارته وان كان لا يتشرب لا يطهر الا بالغسل (اللين اذا أصابته النجاسة) وهو غير مفروش لا يطهر بالجفاف لانه ليس بأرض وان كان مفروشا وصل عليه بهذا الجفاف جازت صلاته لانه صار كوجه الارض فان قلع بعد ذلك هل يعود نجس فيه روايتان (اذا قام)

المصلي على مكان طاهر ثم يحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمكث على النجاسة مقدار ما يمكنه فيه أداء أدنى ركن جازت صلاته والا فلا اذا صلى ومعه نجاسة مسك ان كانت النجاسة نجاسة جازت صلاته لانها بمنزلة المدبوعة وان كانت رطبة ان كانت نجاسة دابة مذبوحة جازت صلاته لانها طاهرة وان لم تكن مذبوحة فصلاؤه فاسدة والمسك حلال على كل حال يؤكل في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال ان المسك دم لانها وان كانت دما فقد تغيرت (٣٤) فيصير طاهرا كرماد العذرة (الصبي) اذا بال في التنورا ومسحت المرأة التنور بخزقة

في الماء او غيره طاهر هكذا في التيمين * وسؤر حشرات البيت كالخية والفأرة والسور مكروه كراهة تنزيه هو الاصح كذا في الخلاصة * ويكره ان تلحس الهرة في كف انسان ثم يصلي قبل غسلها أو يأكل من بقية الطعام الذي أكل منه كذا في التيمين * وانما يكره ذلك في حق الغنى لانه يقدر على بدله أما في حق الفقير فلا يكره للضرورة كذا في السراج الوهاج * فان أكل فأرة وشربت الماء في فورها لا يتنجس وان مكثت ساعة أو ساعتين ثم شربت لا يتنجس هو الصحيح كذا في الظهيرية * وسؤر سباع الطير مكروه وعن أبي يوسف فوجه الله أنهم اذا كانت محبوسة يعلم صاحبها أنه لا قدر على من أكلها لا يكره واستحسن المشايخ هذه الرواية كذا في الهداية * وكذا سؤر ما لا يؤكل لحمه من الطير طاهر مكروه استحسننا كذا في شرح المبسوط * الماء المكروه اذا توضأ به مع وجود الماء المطلق كان مكروها وعند عدمه لا يكون مكروها كذا في الاختيار شرح المختار * وسؤر الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس كذا في الكنز * حب الماء اذا ترشح منه الماء فقاء كلب فلحس الحب فالله الذي في الحب طاهر كذا في الخلاصة * ويفسحل الاناء من ولو غ الكلب ثلاثا كذا في الهداية * وسؤر البغل والحمار شكوك والصحيح أنه طاهر وانما الشك في طهوريته كذا في فتاوى قاضي خان * وعليه الجمهور كذا في الكافي * فان لم يجد غيرهما توضأ بهم ما وثيمهم وأيم ما قدم جاز كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز الا كنفاء باحدهما كذا في خزائن المفتين * والافضل تقديم الوضوء والاعتسال به عندنا كذا في البحر الرائق * اختلفوا في النية في الوضوء بسؤر الحمار والاحوط أن ينوي كذا في فتح القدير * ولو وقع سؤر الحمار في الماء يجوز التوضؤ به ما لم يغلب عليه كالماء المستعمل كذا في محيط السرخسي * بول الخفاش وخرؤه لا يفسد الماء والثوب كذا في فتاوى قاضي خان * وموت ما ليس له نفس ساقط في الماء لا ينحسه كالبق والذباب والزناير والعقارب ونحوها * وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالمسك والصفدغ والسرطان وفي غير الماء قيل غير المسك يفسده وقيل لا وهو الاصح * والصفدغ البصري والبري سواء كذا في الهداية * قال أبو القاسم الفاروق به نأخذ كذا في المضمرة * ولا فرق في الصحيح بين أن يموت في الماء أو خارج الماء ثم ياتي فيه كذا في التيمين وبسوء الجواب بين المتفسخ وغيره لانه يكره شرب الماء لانه لا يخلو من اجزائه وهو غير ما كحل كذا في محيط السرخسي * وما يعيش في الماء ما يكون نواله ومثواه في الماء * وماء المعاش دون ماء المولذ يفسد كذا في الهداية * ولا عبرة للغبار النجس اذا وقع في الماء انما العبرة للتراب كذا في القنية * خشبة أصابتها نجاسة أو سرقين فاحترقت فصارت رمادا فوقع في الماء القليل لا يفسده عند محمد رحمه الله وعليه الفتوى كذا في المصنوعات * شعر الميتة وعظمها طاهران وكذا العصب والحافر والنفق والظلف والقرن والصوف والوبر والريش والسن والمنقار والخلب وكذا شعر الانسان وعظمه وهو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار * هذا اذا كان الشعر مخلوقا أو مجزوا أما اذا كانت وفافانه يكون نجسا كذا في السراج الوهاج * وانفحة الميتة ولبنها في ضرعها وقشر البضة الخارجة والسخلة الساقطة من أمها وهي مبتلة طاهرة عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في محيط السرخسي * ونجاسة المسك ان كانت بحال أو أصابها الماء لم تفسد فهي طاهرة والاصح انها طاهرة بكل حال ومن الذكية طاهرة بالاتفاق كذا في التيمين * أما الخنزير فجميع اجزائه نجاسة كذا في الاختيار شرح المختار * لو وقع في البئر عظم الميتة وعليه لحم أو دسم تنجس والا كذا في معراج الدراية * جلد الانسان اذا وقع في الماء أو قشره

مبلولة بنجاسة ثم خبرت ان كانت النجاسة قديست ولم يبق للمها قبل الصاق الخبز بالنور لا يتنجس الخبز لان النار لما أكلت البلة صارت كالارض اذا يبست بالشمس وان ألصقت الخبز بالنور حال قيام البلة فأنجز نجس وقيل ان كان الخبز خبز حلبة أو شعير لا يتنجس وان كان الخبز خبز الارز أو الجوارس يتنجس لان ذلك ينشف (اذا صلى ومعه درهم) تنجس جانباه الصحيح أنه لا يمنع جواز الصلاة لان الكل درهم واحد وان صلى في ثوب ذي طاق واحد كالتيمين ونحوه وعليه نجاسة أقل من قدر الدرهم قد نفذت النجاسة الى الجانب الآخر فلو جمع يكون أكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلاة في قولهم وليس هذا كالنجاسة المتفرقة في ثوب واحد ولو كانت النجاسة على البساط أو الارض تحت القدمين تجمع كافي ثوب واحد ولو صلى في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة أقل

من قدر الدرهم ولو جمع يكون أكثر من قدر الدرهم فانه يجمع بينهما وينع جواز الصلاة ولو صلى في ثوبين فاصابت النجاسة أحد الطاقين ونفذت الى الآخر على قول أبي يوسف هو كثوب واحد لا يمنع جواز الصلاة وعلى قول محمد يمنع قيل ان كان مضروبا يمنع عندهم وقول أبي يوسف رحمه الله أوسع وقول محمد رحمه الله أحوط وفيما اذا كانت البطانة نجاسة دون الظهارة أو كان الحشو نجسا الاحوط قول أبي يوسف رحمه الله (الماء) الذي يسيل من فم النائم طاهر هو الصحيح لانه متولد من البلغم اذا جعل السرقين

في الطين وطين به شيء فيس فوضع عليه منديل مبلول لا يتنجس (الشرقيين) الخاف أو التراب النجس اذا هبت به الريح فأصاب ثوبا لا يتنجس ما لم يرفيه أثر النجاسة ولو مر الريح على النجاسة وثبت ثوب مبلول معلق تصيبه الريح قبل بأنه يتنجس اذا أصح مزارين شاة ميتة وصلى معها جازت صلاته وكذلك الوضوء المثلثة ودبغها وجعل فيها اللبن أو السمن جاز و كذا الكرش وكل ما يمنع عن الفساد ويخرج عن حد الاكل فهو دباغ كان ذلك بالتراب أو الشمس ونحوه. وقال أبو يوسف رحمه الله (٣٥) الكرش لا يقبل الدباغ لأنه بمنزلة اللحم اذا

أدخل المرارة في أصبعه لقرحه يكره ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله لأن عنده لا يباح التداء يبول ما يؤكل لحمه (الخلف) اذا أصابته النجاسة ان كانت النجاسة مستحبة كالغذرة والروث والمني يطهر بالحك اذا يست وان كانت النجاسة رطبة في ظاهر الرواية لا يطهر الا بالغسل وعن أبي يوسف رحمه الله اذا مسحها على وجهه المبالغة بحيث لا يبقى لها أثر يطهر وعليه الفتوى لعموم البسوى وان لم تكن النجاسة مستحبة كالخمر والبول لا يطهر الا بالغسل وعن أبي يوسف رحمه الله اذا ألقى عليها ترابا فمسحها يطهر لأنها تصير في معنى المستحبة وبه تأخذ (والثوب) لا يطهر الا بالغسل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إلا المني فإنه يطهر بالنرك وقيل مني المرأة لا يطهر بالنرك لأنه رقيق بمنزلة البول وفي مجموعات مجمل الأئمة البخاري قال وفي فوائد الشيخ القاضي الامام أبي علي التستبي أنه سئل أبو بكر محمد بن الفضل عن مني المرأة اذا أصاب الثوب

ان كان قليلا مثل ما يتناثر من شقوق الرجل ونحوه لا يفسد الماء وان كان كثيرا يعني قدرا الظفر يفسده والطفه لا يفسد الماء كذا في الخلاصة * كل اهاب دبغ دباغة حقيقية بالادوية أو حكيمة بالتقريب والتشميس واللقاء في الريح فقد طهر وجازت الصلاة فيه والوضوء منه الا جلد آدمي والخنزير هكذا في الزاهدي * ولو أصابه ماء بعد الدباغة الحقيقية لا يعود نجسا وبعد الحكيمة لا يظهر أنه لا يعود نجسا كذا في المضمرات * وما طهر جلد مبلول بالدباغ طهر جلد بالذكاة وكذلك جميع أجزائه يظهر بالذكاة لا الدم وهو الصحيح من المذهب كذا في محيط السرخسي * الكوز الذي يوضع في نواحي البيت ليغترف به من الحب فان له أن يشرب ويتوضأ منه ما لم يعلم أن به قدرا * اذا قرت الفأرة من الهرة ومترت على قصعة ماء ذكر شمس الأئمة الخلو في رحمه الله ان الهرة ان جرحتها تنجس القصعة والا * وفي شرح الطحاوي تنجس مطلقا لانها تبول غالباً من خوف الهرة هكذا في المحيط وهو المختار هكذا في الخلاصة * ويجوز للرجل أن يتوضأ من الخوض الذي يخاف أن يكون فيه قدرو لا يتيقن به وليس عليه أن يسأل عنه ولا يدع التوضؤ منه حتى يتيقن أن فيه قدرا لا أثره كذا في المحيط * ولو ظنه نجسا فتوضأ منه ثم ظهر أنه طاهر يجوز هكذا في الخلاصة * سبع مربار كية وغلب على ظنه شره منها يتنجس والا فلا كذا في البحر الرائق ناقلا عن المبتغي * في الفتاوى العتائية ولو وجد في الصخر ماء قليلا يجوز أن يأخذ منه ويتوضأ فان كانت يده نجسة وليس معه ما يغترف به منه فإنه يقع مندبلا واذا سال الماء على يده من المنديل طهرت وان وجد على شطه علامة دخول الكلب فان كان قريبا من الماء بحيث يعلم أنه يقدر على الشرب منه لا يتوضأ وان كان غير ذلك يجوز كذا في التتارخانية * ولو أن الصبيان وأهل الرستاق يضعون أيديهم على الدلو والشاة فالدلو والشاة طاهران كذا في الظهيرية * ما لم يعلم يقينا بالنجاسة كذا في فتح القدير * اذا أدخل الصبي يده في كوز ماء أو رجله فان علم ان يده طاهرة يمين يجوز التوضؤ به وان كان لا يعلم انها طاهرة أو نجسة فالمستحب أن يتوضأ بغيره ومع هذا لو توضأ بجزءه كذا في المحيط * واذا خاض الرجل في الماء المصبوب على وجه الحمام بعد ما غسل قدميه وخرج فان لم يعلم أن في الحمام نجسا أبرأه وان لم يغسل قدميه وان علم أن فيه نجسا قد اغتسل فعلى رواية محمد رحمه الله لا يلزمه أن يغسل وهو الظاهر كذا في المحيط * اذا مسح أعضاء بالمنديل وابتل حتى صار كثيرا أو قاطر الماء من أعضائه على ثوب مقدار الكثير الفاحش جازت الصلاة معه لان الماء المستعمل طاهر عند محمد وهو المختار وعندهما وان كان نجسا لكن سقط اعتبار نجاسته ههنا المكان الضرورة كذا في البدائع * ويكره شرب الماء المستعمل كذا في الخلاصة * في جامع الجوامع اذا تنجس الماء القليل بوقوع النجاسة فيه ان تغيرت أو صافه لا ينتفع به من كل وجهه كالبول والابول والطين ولا يطين به المسجد كذا في التتارخانية * البول في الماء الجاري مكروه كذا في الخلاصة ويكره البول في الماء الراكد هو المختار كذا في التتارخانية * حوض فيه عصير فوق البول فيه ان كان عشرين في عشر لا يفسده وان كان أقل أفسده كذا في الخلاصة

(الباب الرابع في التيمم وفيه ثلاثة فصول)

والله اعلم الاول في أمور لا بد منها في التيمم (منه النية) وكيفيتهما أن ينوي عبادة مقصودة لا تصح

(٤ الفتاوى اول) هل يطهر بالنرك كفى الرجل قال لا يطهر لان مني الرجل فيه غلظة ومني المرأة رقيق أصفر كالبول فلا يطهر الا بالغسل ثم قال مجمل الأئمة قال رحمه الله تعالى يعني أستاذنا القاضي العجمي أنه لا فرق بين مني المرأة ومني الرجل (والبدن) لا يطهر من جميع ذلك الا بالغسل ولو مسح موضع الجماعة ثلاث مرات بثلاث خرق مبلولة قدمه قبل هذا أنه يجوز اذا كان الماء متقاطرا اذا أصاب الثوب مني ففركه ومسح مكانه يطهره فأصابه ماء بعد ذلك الصحيح أنه لا يعود نجسا (والارض) اذا أصابته النجاسة نجفت وذهب أثرها ثم أصابها الماء

بعد ذلك الصحيح أنه لا يعود نجسا وكذا لو جفت الأرض وذهب أثر النجاسة ورش عليها الماء وجلس عليها لا بأس به (والتراب الطاهر) إذا جعل طينا بالماء النجس أو على العكس الصحيح أن الطين نجس أي ما كان نجسا (خف) بطانة ساقه من السكر باس فدخل في جوفه ماء نجس فغسل الخف ودلكه باليد وملاؤه ثلاث مرات وأهراق الماء يصير طاهرا لأنه أتى بما هو الممكن (إذا ذبح شاة) ومسح السكين بصوفها يظهر إذا ذهب أثر الدم وكذا السيف (٣٦) إذا نجس ومسحه بالتراب أو بالخرقة وذهب أثر الدم (ثوب) أصابته

الأب الطهارة ونية الطهارة واستباحة الصلاة تقوم مقام إرادة الصلاة ولا يجب التمييز بين الحدث والنجاسة حتى لو تيمم الجنب يريده الوضوء جاز كذا في التبيين * وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * ولو تيمم للصلاة الجنازة أو لسجدة التلاوة أجزأه أن يصلي به المكتوبة بلا خلاف كذا في المحيط * ولو تيمم قراءة القرآن عن ظهر القلب أو عن المصحف أو زيارة القبور أو دفن الميت أو الأذان أو الأقامة أو لدخول المسجد أو نظروا وجهه بأن دخل المسجد وهو متوضئ ثم أحدث أو لمس المصحف وصلى بذلك التيمم قال عامة العلماء لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان * ولو تيمم لسجدة الشكر على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يصلي المكتوبة بذلك التيمم وعند محمد يصلي بناء على أن السجدة قريبة عند محمد خلافا لهما كذا في الذخيرة * ولو تيمم للسلام أو لرد السلام لا يجوز أداء الصلاة بذلك التيمم كذا في فتاوى قاضي خان * ولو تيمم يريده تعليم الغير ولا يريده الصلاة لم يجزئه عند الثلاثة كذا في الخلاصة * وهو ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضي خان * والكافر إذا تيمم للسلام فاسلم لا يجوز له أن يصلي بذلك التيمم عند أبي حنيفة ومحمد كذا في الخلاصة * مريض يمه غيره فأنية على المريض دون الميم كذا في القنية * (ومنها الضربتان) يمسح بأحداهما وجهه وبالأخرى يديه إلى المرفقين كذا في الهداية * ويمسح المرفق كذا في فتاوى قاضي خان وفي الحلية يمسح من وجهه ظاهر البشرة وظاهر الشعر على الصحيح كذا في معراج الدراية وهكذا في فتح القدير * مسح العذار شرط على حكي ماعن أصحابنا والناس عنه غافلون كذا في الزاهدى وهل يمسح الكف الصحيح أنه لا يمسح وضرب الكف يكفي كذا في المضمرات * وإن مسح وجهه وذراعيه بضربة واحدة لا يجزيه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو مسح بأحدى يديه وجهه وبالأخرى يديه أجزأه في الوجه واليد الأولى ويعيد الضرب للبدن الأخرى كذا في السراج الوهاج * وإذا أراد التيمم فمسح في التراب وذلك به جسده كله أن كان التراب أصاب وجهه وذراعيه وكفيه جاز وأن لم يصب لم يجزئه كذا في الخلاصة * مقطوع اليدين من الرسغ يمسح ذراعيه ومقطوع الذراعين يمسح موضع القطع وإن كان القطع فوق المرفق لا يجب المسح كذا في محيط السرخسي * ولو شلت يده يمسح يده على الأرض ووجهه على الحائط ويجزيه ولا يدع الصلاة هكذا في الذخيرة في الفصل الخامس قبيل فصل التيمم * لو ضرب يديه فتقبل أن يمسح أحدث لا يجوز المسح بتلك الضربة كذا ما لو أحدث في الوضوء بعد غسل بعض الأعضاء وبه قال السيد أبو شجاع * وقال القاضي الأسدي جازي يجوز كن ملائكة كفيه ماء فأحدث ثم استعمله * وفي الخلاصة والأصح أنه لا يستعمل ذلك التراب كذا اختاره شمس الأئمة كذا في فتح القدير * (ومنها الاستيعاب) استيعاب العضوين في التيمم واجب في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي * وهو المختار كذا في المضمرات * حتى لو لم يمسح تحت الحجابين وفوق العينين لا يجزيه كذا في محيط السرخسي * ولا بد من نزع الخاتم والسوار هكذا في الخلاصة * ويمسح الوتره التي بين الخنجرين ويجب تخليل الأصابع أن لم يدخل بينها غبار كذا في التبيين * (ومنها الصعيد الطيب) يتيمم بطاهر من جنس الأرض كذا في التبيين * كل ما يمتزق فيصير رمادا كالطيب والخشيش ونحوهما أو ما ينطبع ويلين كالسديد والصفرة والنجاس والزجاج وعين الذهب والفضة ونحوها فليس من جنس الأرض * وما كان بخلاف ذلك فهو من جنسها كذا في البدائع * فيجوز التيمم بالتراب والرمل والسبخة المنعقدة من الأرض دون الماء والحص والنورة والكحل والزنج والمغرة والكبريت والفيروزج والعقيق

نجاسة رطبة فألقى عليها ثوبا وصلى إن كان ثوبا يمكن أن يجعل من عرضه ثوبين كائنا إلى يجوز في قول محمد رحمه الله وإن كان لا يمكن أن يجعل من عرضه ثوبين لا يجوز ولو ألقى عليه البداء وصلى قال أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تجوز صلاته وقال الحلواني لا تجوز إلا أن يلقى على هذا الطرف الطرف الآخر فيصير بمنزلة ثوبين وإن كانت النجاسة يابسة جازت صلاته على كل حال لأنها لا تلتصق بالثوب الملقى عليها (إذا) نام الرجل على فراش أصابه منى ويسف فغرق الرجل وابتل الفراش من عرقه إن لم يظهر أثر البلال في جسده لا يتنجس بدنه وإن كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم أصاب ذلك الفراش جسده فظهر أثره في جسده تنجس بدنه وكذا إذا غسل رجله ومشى على أرض نجسة بغير مكعب فابتلت الأرض من بلل رجله واسود وجه الأرض لكن لم يظهر أثر بلل الأرض في رجله فصلى جازت صلاته وإن كان بلل الماء في الرجل كثيرا حتى مشى على الأرض

وابتل وجه الأرض فصارت طينا ثم أصاب الطين رجله لا تجوز صلاته وقيل إن كانت النجاسة في الأرض يابسة فغسلها بالبخش برجل مبلولة لا تنجس رجله وإن كانت النجاسة في الأرض رطبة ورجله يابسة تنجس الرجل (رجل) دخل من بطا فأصاب رجله من الأرواث شئ فصلى قالوا لا بأس به ما لم ينهش لعموم البلوى وعن محمد رحمه الله أنه رخص في الأرواث حين قدم الرى لما رأى فيه من البلوى وإن أصاب الخلف منه شئ يمتزق فيه قدر الربع والمراد من الربع ربع ما دون الكعبين لا ما فوقهما لأن ما فوقهما زيادة على الخلف (إذا استنخى) الرجل

وجرى ماء الاستنجاء تحت رجله وهو متخفف ان لم يدخل ماء الاستنجاء في خفه لا بأس به ويظهر خفه تعالطهارة موضع الاستنجاء كما قلنا في عروة النخلة اذا أخذها بيد نجسة وغسل يده ثلاثا اذا ظهرت يده تطهر العروة تبعا (الحصير من البردى) اذا نجس ان كانت النجاسة رطبة يغسل بالماء ثلاثا ويقوم على الحصير حتى يخرج الماء من أثقابه وان كانت النجاسة ييسر في الحصير تدلك حتى تلبس النجاسة وتزول بالماء ولو كان الحصير من القصب فقد ذكرنا أنه يغسل ثلاثا فيطهر (البساط (٢٧) النجس) اذا ألقى في الماء الجاري جرى عليه الماء ليله يطهر (الاجر) اذا

تجس وهو غير مفروش ان كان قديما مستعملا يغسل ثلاثا فيطهر وان كان جديدا يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة (اذا) تجس اليد بدهن نجس فغسلها ثلاثا من غير حرض وبقي أثر الدهن في يده على قياس قول أبي يوسف رحمه الله يطهر (اذا) امتشط الرجل في ثوب ورأى فيه أثر الدم لا ينجسه لان كل ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا (اذا) وجد الشعر في بعر الغنم أو الابل يغسل ثلاثا ويؤكل وان كان في اخشاء البقر لا يؤكل (اذا) احرق الرجل رأس شاة وقد تلطخت بالدم ولم يغسله وطبخه في قدر جاز ولا يفسد المرققة (اللحم) اذا كان عليه دم مسفوح كان نجسا وان لم يكن من الدم المسفوح لا يكون نجسا (الطائر) اذا وقع في قدر ومات فيه ان وقع حال الغليان فالكل فاسد يهراق جميع ما كان فيه وان وقع بعد ما سكن عن الغليان تصب المرققة يغسل اللحم الذي كان فيه ويؤكل (اذا صب الطباخ) في القدر مكان الخل خرا غلطا فالكل

والبلخش والرمز والزرجد كذا في البحر الرائق * وبالياقوت والمرجان كذا في التبيين * وبالأجر المشوي وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * وهو ظاهر الرواية هكذا في التبيين * وبالحزف الا اذا كان عليه صبغ ليس من جنس الارض كذا في خزائن الفتاوى * وبالجرجير عليه غبار أو لم يكن بان كان مغسولا أو لمس مدقوقا أو غير مدقوق كذا في فتاوى قاضي خان * وبالطين الاحمر والاسود والايض كذا في البدائع * والاصفر كذا في الخلاصة * والاحضر كذا في التتارخانية * وبالارض الندية والطين الرطب كذا في البدائع * وبالمرداسنج (١) المعدني دون المتخذ من شئ آخر هكذا في محيط السرخسي * أما الملح فان كان ما لا يفلح يجره اتفاقا وان كان جباليا ففيه روايتان وصحح كل منهما ولكن الفتوى على الجواز هكذا في البحر الرائق * الارض اذا احترقت فتيمم بذلك التراب الاصح أنه يجوز هكذا في الظهيرية * ولو تيمم باللاتي المدقوقة أو غير المدقوقة لا يجوز ولو تيمم بالذهب والفضة ان كان مسبوكا لا يجوز وان لم يكن مسبوكا وكان محتطاً بالتراب والغلبة للتراب جاز كذا في محيط السرخسي * ولا يجوز بالرماد والعنبر والكافور والمسك كذا في الظهيرية * ولا بالماء المتجمد هكذا في التبيين * ويجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد كذا في السراج الوهاج وهو الصحيح * وصورة التيمم بالغبار أن يضرب يديه ثوبا أو لبداء أو وسادة أو ما شبهها من الاعيان الطاهرة التي عليها غبار فاذا وقع الغبار على يديه تيمم أو يتقضى ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يديه في الغبار في الهواء فاذا وقع الغبار على يديه تيمم كذا في المحيط * ولو أصاب الغبار وجهه ويديه فمسح به نواحي التيمم يجوز وان لم يمسح لا يجوز كذا في الظهيرية * ولو وضع يديه على حنطة أو شعير أو غير ذلك من الحبوب فلمس يديه غبارا فان أثره جاز به التيمم كذا في السراج الوهاج * وان لم يمسح لا يجوز هكذا في البحر الرائق * واذا خالط التراب ما ليس من جنسه فالغلبة للنجاسة هكذا في الظهيرية * ولو كان المسافر في طين وردغة لا يجد ماء ولا صعيدا وليس في ثوبه وسرجه غبار يلمس ثوبه أو بعض جسده بالطين فاذا جف تيمم به ولا ينبغي أن يتيمم ما لم يخف ذهاب الوقت لان فيه تلطخ الوجه من غير ضرورة فيصير بمعنى المذلة وان تيمم به أجرا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله ما لا الله لان الطين من أجزاء الارض وما فيه من الماء مستعمل هكذا في البدائع * وان صار الطين مغلوبا بالماء فلا يجوز به التيمم هكذا في محيط السرخسي * اذا تيمم بغبار الثوب النجس لا يجوز الا اذا وقع التراب بعد ما جف الثوب كذا في النهاية * الارض اذا أصابها النجاسة فيست وذهب أثرها لا يجوز التيمم بها كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها المسح بثلاثة أصابع) لا يجوز المسح بأقل من ثلاثة أصابع كسح الرأس والخفين كذا في التبيين * (ومنها عدم القدرة على الماء) يجوز التيمم ان كان بعيدا من الماء ميلا هو المختار في المقدار سواء كان خارج المصر أو فيه وهو الصحيح وسواء كان مسافرا أو مقبلا هكذا في التبيين * لا يجوز التيمم لعدم الماء في المصر وكذا القرى التي لا يفارقها أهلها أو أكثرهم من نهارا وذكرا عن السكلى جواز ذلك والصحيح عدم الجواز والخلاف بعد الطلب وأما قبله فلا يجوز اجماعا كذا في السراج الوهاج * وأقرب الأقوال أن الميل وهو ثلث الفرسخ أربعة آلاف ذراع طول كل ذراع أربع وعشرون أصبعا وعرض كل أصبع ست حبات شعير ملصقة ظهر البطن هكذا في التبيين * والمعتبر المسافة دون خوف الوقت كذا في الهداية * ويتيمم بخوف سبع أو عدد سواء كان خائفا على نفسه أو على ماله هكذا

(١) قوله وبالمرداسنج هو بضم الميم الرصاص الذي يتفصل عن الفضة اهـ

نجس لا يطهر - رأينا وما روى من أبي يوسف رحمه الله أنه يغلى ثلاث مرات لا يؤخذ به وكذا الحنطة اذا طجنت بالخر لا تطهر أبدا قال رحمه الله وعندى اذا صب فيه الخل وتلصق حتى صار الكل خلا لا بأس به ولو صب الخمر على الحنطة تغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة (البقرة) اذا وقعت في الحلب عند الحلب فرى بها من ساعتها لا بأس به وان تفتت البقرة في اللبن يصير نجسا لا يطهر بعد ذلك (اذا صلى على الدابة) وفي سرجه نجاسة ان كان ذلك من عرف الدابة لا بأس به لانه مشكل فلا يمنع الجواز وان كانت من دم أو عذرة أكثر من قدر الدرهم لا يجوز

(بعر الفارة) اذا وقع في حنطة وطعنت الحنطة لا بأس بأكل الدقيق الا ان يكون كثيرا يظهر أثره بتغير الطعم وغيره (خبز) وجد في خلاه بعرة الفارة ان كان البعر على صلابته يرمى البعرو يؤكل الخبز (خمر) صب في قدر الطعام ثم صب فيه الخل وصار حامضا بحيث لا يمكن أكله لموضيته وجوضيته وجوضه الخل لا بأس بأكلها وعلى هذا في جميع المسائل اذا صب في الخمر الخل وصار خلا لا بأس بأكلها (فارة) وقعت في خمر ثم استخرجت قبل التفتت ثم صارت (٣٨) خلا لا بأس بأكله وان تفسخت في الخمر ثم استخرجت ثم صار الخمر خلا لا يحل أكله

وكذا الكلب اذا ولغ في عصير ثم تخمر ثم تخلل لا يحل أكله لان لعاب الكلب قائم فيه وانه لا يصير خلا الخمر اذا صب في ماء أو الماء صب في خمر ثم صار خلااختلفوا فيه قال بعضهم يحل أكله وكذلك خل أبكنه (الخل النجس) اذا صب في خمر صار خلاا يكون نجسا لان النجس لم يتغير (دن) الخمر اذا غسل ثلاثا ان كان عتيقا مستعملا يطهر وكذا لو صب فيه الخل يصير طاهرا (دن) العصير اذا غلا واشتد ودف بالزبد وسكن عن الغليان واتقص ثم صار خلاا نزل الخل فيه حتى طال مكثه وارتفع بخار الخل الى رأس الدن يصير طاهرا في قول من يقول بتطهير النجاسة بماء سوى الماء من المائعات وكذا الثوب الذي أصابه الخمر اذا غسل بالخل (الزغيف) اذا ألقى في الخمر ثم صار الخمر خلااختلفوا فيه والصحيح أنه طاهر اذا لم يبق فيه رائحة الخمر وكذا البصل اذا ألقى في الخمر ثم تخلل لان ما فيه من أجزاء الخمر صار خلا (التبن النجس) اذا جعل في الطين ان كان التبن قائما ترى عينه كان نجسا ان كان كثيرا ولا خلا (اذا) صلى في قميص من غير سراويل ان كانت الركبة مستورة زاد

في العناية أو خلوف حية أو نار هكذا في التبيين * وكذا لو كان عند الماء لص أو ظالم يؤذيه يتيم كذا في القنينة * وفي التنف يتيم خلوف ضياع الوديعة أو قصد غريم لا وفاء بدينه كذا في الزاهدي والكفاية * وكذا اذا خافت المرأة على نفسها بان كان الماء عند فاسق كذا في البحر الرائق والنهر الفائق * وكذا اذا خاف العطش على نفسه أو رفيقه المخالطة أو آخر من أهل القافلة أو دابة أو كلابه لمسايشته أو صيده في الحال أو ثانی الحال وكذا اذا كان محتاجا اليه للعجن دون اتخاذ المرققة ويجوز التيمم اذا خاف الجنب اذا اغتسل بالماء أن يقتله البرد أو يمرضه هـ اذا كان خارج المصر اجماعا فان كان في المصر فسد كذا عند أبي حنيفة خلافا لهما والخلاف فيما اذا لم يجد ما يدخل به الحمام فان وجد لم يجز اجماعا وفيما اذا لم يتدر على تسخين الماء فان قدر لم يجز هكذا في السراج الوهاج * واذا خاف المحدث ان توشأ أن يقتله البرد أو يمرضه يتيم هـ كذا في الكافي واختاره في الاسرار * لكن الاصح عدم جوازه اجماعا كذا في النهر الفائق * والصحيح أنه لا يباح له التيمم كذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان * ولو كان يجرد الماء الا انه مريض يخاف ان يستعمل الماء اشتد مرضه أو أبطأ برؤه يتيم لا فرق بين أن يشترط التحرك كالمشتكى من العرق البدني والمبطون أو بالاستعمال كالجدري ونحوه أو كان لا يجد من يوضيه ولا يقدر بنفسه فان وجد خادما أو ما يستأجر به أجزأ أو عنده من لو استعان به أعانه فعلى ظاهر المذهب انه لا يتيم لانه قادر كذا في فتح القدير * ويعرف ذلك الخوف اما بغلبة الظن عن أمارته أو تجر به أو اخبار طبيب حادق مسلم غير ظاهر النفس كذا في شرح منية المصلي لأبراهيم الحلبي * وان كان به جدري أو جراحات يعتبر الاكثر محذرا كان أو جنبا ففي الجنبية يعتبر أكثر البدن وفي الحدث يعتبر أكثر أعضاء الوضوء فان كان الاكثر صحيحا والاقل جريحا يغسل الصحيح ويمسح على الجريح ان أمكنه وان لم يمكنه المسح يمسح على الجريح أو فوق الخرقه ولا يجمع بين الغسل والتيمم * وان كان يصبغ البدن صحيحا والنصف جريحا اختلف المشايخ فيه والاصح أنه يتيم ولا يستعمل الماء كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط * وفي جمع العلوم له التيمم في كل خلوف البق أو مطرا أو حر شديد كذا في الزاهدي والكفاية * المسافر اذا انتهى الى بئر وليس معه دلو كان له أن يتيمم وكذا اذا كان معه دلو وليس معه رشاء قالوا هذا اذا لم يكن معه منديل فان كان معه منديل لا يتيمم * ولو كان مع رفيقه دلو لم يلزم له وقال له رفيقه انتظر حتى استقي الماء ثم أدفعه اليك فالمستحب له أن ينتظروا ان يتيمم ولم ينتظر جاز كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يتيمم عند وجود آلة التقوير في نهر جامد تحتها ماء وقيل يتيمم وفي جدد أو ثلج ومعه آلة الذوب لا يتيمم وقيل يتيمم والظاهر الاول منهما كما لا يخفى هكذا في البحر الرائق * الاسير في دار الحرب اذا منعه الكافر عن الوضوء والصلاة يتيمم ويصلي بالأيام ثم يعيد اذا خرج وكذا الرجل اذا قال غيره ان توشأت حبسك أو قتلتك فانه يصلي بالتيمم ثم يعيد كذا في فتاوى قاضي خان * المحبوس في السجن يصلي بالتيمم ويعيد بالوضوء لان العجز انما تحقق بصنع العباد وصنع العباد لا يؤثر في إسقاط حق الله تعالى ولو حبس في السفر يتيمم ويصلي ولا يعيد لانه انضم عذر السفر الى العجز الحقيقي والغالب في السفر عدم الماء (١) فحقق العدم من كل وجه هـ كذا في محيط الاسر خسي * والاصل انه متى أمكنه استعمال الماء من غير خلوق ضرر في نفسه أو ماله وجب استعماله وما (١) قوله والغالب في السفر الخ قالوا هذا محط التعليق قال في الحلية وهذا يشير الى انه لو كان بحضوره أو بقرب منه ماء تجب الاعادة لتمنع كون المنع من العبد هـ

كثيرا ولا خلا (اذا) صلى في قميص من غير سراويل ان كانت الركبة مستورة زاد
والسرة مكشوفة جازت وعلى العكس لا تجوز كذا الوصل على هذا الوجه في ازار واحد لان السرة ليست بعورة في رواية الاستحسان وهذا على قول من يجعل الركبة عضوا كاملا ما على قول من يجعل الركبة مع النعذ عضوا واحدا تفسد صلاته لان الركبة لا تبلغ ربع الجمل (الجنب) اذا دخل الحمام وارتز وصب الماء على جسده ونزع يحكم بطهارة الاراد وان لم يعصره مروي ذلك عن أبي يوسف رحمه الله وان لم يكن الرجل

مستخفافه وأخفش (إذا شرب الخمر) ونام فسال من غشه شئ على وسادته أن كان لا يرى فيه عين الخمر ولا ريحه ينبغي أن يكون طاهر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ويظهر القمير بريقه (إذا وقعت النجاسة) في صبغ فأنه يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلاثا فيطهر كالمرأة إذا اختضبت بحناء نجس (إذا شرب الخمر) وصلى لم تجز صلاته أن كان مأأصابه من الخمر أكثر من قدر الدرهم وأن كان أقل من ذلك جازت صلاته وأن شرب الخمر وصلى بعد ساعات جازت صلاته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله (٣٩) وكذا إذا قاء الرجل وصلى فهو على هذا الوجه

(الأرض) إذا تنجست ببول واحتاج الناس إلى غسلها فإن كانت رخوة يصب الماء عليها ثلاثا فتطهر وإن كانت صلبة قالوا يصب الماء عليها وتذلك ثم تشف بصوف أو خرقة يفعل ذلك ثلاث مرات فتطهر وإن صب عليها ماء كثير حتى تفرقت النجاسة ولم ينق رنجها ولا لون أو تركت حتى جفت تطهر (إذا كانت النجاسة) تحت القدم أكثر من قدر الدرهم تنزع جواز الصلاة وإن كانت النجاسة تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم ولو جمعت أصرا أكثر من قدر الدرهم فإنها تجمع وتنزع الصلاة وكذا لو كانت النجاسة في موضع السجود أو في موضع الركبتين أو اليدين يعني يمنع جواز الصلاة قال ولا يجعل كأنه لم يضع العضو على النجاسة وهذا كالأصلي رفعا أحدى قدميه جازت صلاته ولو وضع القدم على النجاسة لا تجوز ولا يجعل كأنه لم يضع ونكره الصلاة في سبع مواضع في قوارع الطرق لأنه يصير غاصبا حق الغير في معاطن الأبل والمزيلة والمجزرة

زاد على شئ المثل ذير فلا يلزمه بخلاف شئ المثل كذا في البحر الرائق * (ومنها الطلب) مسافر غلب على ظنه أن بقربه ماء وجب الطاب بقدر غلظه ولا يجب الطلب عليه بغير غلبة ظن أو إخبار كذا في الكافي * وإذا شك يستحب له الطاب وإن لم يشك يتيم ولم يكن تاركا لافضل هكذا في السراج الوهاج * والغلاة أربعمائة ذراع كذا في الظهيرية ولو بعث من يطلبه له كذا من الطالب بنفسه * ولو تيمم من غير طلب وصلى ثم طلبه بعد ذلك فلم يجده وجب عليه الإعادة عندهما خلا فالأبي يوسف كذا في السراج الوهاج * ولو قرب من الماء ولم يعلم به ولم يكن يحضره من يسأله أجزاء التيمم وإن كان يحضره من يسأله فلم يسأله حتى تيمم وصلى ثم سأل فأخبره بما قرب لم يجز صلاته كالأذى نزل بالمرء أن لم يطلب الماء لم يجز تيممه وإن سأل في الابتداء فلم يخبره حتى تيمم وصلى ثم أخبر بما قرب لم يجز صلاته لأنه فعل ما عليه كذا في محيط السرخسي * لو كان مع رفيقه ماء فظن أنه سأل أعطاه لم يجز التيمم وإن كان عنده أنه لا يعطيه يجوز التيمم * وإن شك في الإعطاء وتيمم وصلى فسأله وأعطاه يعيد كذا في الكافي وهكذا في شرح الزيادات للعتابي * وإن منعه قبل شروعه وأعطاه بعد فراغه لم يهد وأن أبي أن يعطيه إلا بين المثل أن لم يكن معه منه تيمم وإن كان لم يتيمم وإن لم يبع إلا بعين فاحش وهو ضعف القيمة (١) تيمم هكذا في الكافي * وتعتبر قيمة الماء في أقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء كذا في فتاوى قاضي خان * المتيمم المصلي رأى مع رفيقه ماء فإن كان أكبر رأيه أن يعطيه يقطع صلاته وإن كان يشك فيه يعضي على صلاته فإن أتم يسأله فإن أعطاه تواترا وأعاد الصلاة وإن أبي تمت صلاته وإن أعطاه بعد ما أبي لم ينتقض ماضى كذا في محيط السرخسي

* (الفصل الثاني فيما ينتقض التيمم) * ينتقض التيمم كل شئ ينتقض الوضوء كذا في الهداية * وينقضه القدرة على استعمال الماء السكافي الناضل عن حاجته كذا في البحر الرائق * جنب اغتسل وبقي لمعة وفي ماؤه تيمم لبقاء الجنابة فإن أحدث تيمم للحدث فإن وجد ماء يكفيه ماصرفه إليه ما وإن كفى معينا صرفه إليه والتيمم لا يخرق وإن كفى واحدا غير معين صرفه إلى الملة وأعاد تيممه للحدث عن محمد * وعند أبي يوسف (٢) رحمه الله تعالى لا يعيد ولو صرفه إلى الوضوء جازو تيمم لجنابته اتفاقا فإن لم يكن تيمم للحدث قبل وجوده هذا الماء فقيم قبل غسل الملة للحدث لم يجز عند محمد وعند أبي يوسف يجوز والأول أصح وإن لم يكف واحدا بقي تيممه ما * جنب على بدنه لمعة أحدث قبل أن يتيمم تيمم له ما واحدا أو بالهما فإن تيمم لهما ثم وجد ماء يكتفي لأحدهما غير معين صرفه إلى الملة ويعيد التيمم للحدث عند محمد كذا في الكافي * وإن كفى لأحدهما ما بعينه غسله ويكتفي التيمم في حق الآخر كذا في شرح الوقاية * ولو كان على ظهر لمعة وقد نسي أعضاء الوضوء والماء يكتفي لأحدهما ماصرفه إلى أيهما شاء لكن الصرف إلى أعضاء الوضوء أحب هكذا في شرح الزيادات للعتابي * مسافر محدث نجس الثوب معه ماء يكتفي لأحدهما يغسل به النجاسة ويتيمم للحدث ولو تيمم أولا ثم غسل النجاسة يعيد التيمم لأنه تيمم وهو قادر على ما يتوضأ به كذا في محيط السرخسي * وإن توضأ بالماء وصلى في الثوب النجس جازو يكون مسيا فمما فعل كذا في فتاوى قاضي خان * إذا زال المرض المبيح ينتقض تيممه المسافر إذا تيمم لعدم الماء ثم مرض مرضا يبيح له التيمم لو كان مقيما لم تجز له الصلاة

(١) قوله وهو ضعف القيمة وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وهو الموافق اهـ (٢) قوله وعند أبي يوسف الخ يظهر أنه لا وجه اهـ ابن عابدين

والخرج والمقتسل والحمام لأن هذه المواضع لا تخلو عن النجاسة غالباً فان غسل في الحمام موضع ليس فيه تمثيل وصلى فيه لا بأس به وكان واحدا من الزهاد يفعل كذلك ولا بأس بالصلاة في موضع جلوس الحماشي لأنه لا نجاسة فيه ومنها الصلاة في المقبرة لأنه تشبه باليهود وإن كان فيها موضع أعد للصلاة فيه ليس فيه قبر ولا نجاسة لا بأس به ومنها الصلاة على سطح البيت وأراد به الكعبة لما فيه من ترك التعظيم ولا بأس بالصلاة واليهود على الحشيش والحمر والبوارى والبسط ولو صلى على وجه الأرض وبسط كفه على الأرض لصيانة الوجه عن التراب

أو دفع من الأرض أو بردها فسجد على السك لا بأس به ولو كانت الأرض نجسة نخلع نعليه وقام على نعليه جازاً ما إذا كان النعل ظاهراً وباطناً طاهرًا فظاهر وإن كان ما يلي الأرض منه نجسًا فكذلك وهو بمنزلة ثوب ذي طاقين أسفله نجس وقام على الطاهر وقد مروا أن كان الرجل في نعليه أو في مكعبه لا يجوز وكذا لو بسطه على موضع النجاسة وسجد على كفه لا يجوز (ذباب المستراح) إذا جلس على ثوب لا يفسده إلا أن يغلب ويكثر ويجوز الصلاة على (٣٠) الثلج إن كان لبدنه ويستقر فيه الجبين لأنه بمنزلة الأرض وإن كان يغيب فيه الجبين ولا يستقر

لا يجوز كما لو سجد على الهواء وكذا التبن والقطن المحلوج وكل ما لا تستقر فيه الجبهة كالخشب والخوارس ويجوز على الحنطة والشعير لأنه يستقر فيه الجبين ويجوز جهم ما تحته ولو سجد على ظهر الميت إن كان على الميت لبد لا يجزئ جهم الميت جازت صلاته لأنه سجد على اللبد وإن كان يجزئ الميت لا يجوز لأنه سجد على الميت ولا يصلي في طين وردغة لأن فيه تلطيخ الوجه والثوب وإن كانت الأرض ندية بحيث لو وضع جبهته عليها لا يتلطيخ لا بأس به ولا بأس بالصلاة على العجلة إن كانت موضوعة على الأرض لأن بمنزلة السرير وإن كانت في عنق الدابة وهي تسير أو لا تسير فهي صلاة على الدابة (إذا) صلى في ملك الغير فهو على وجهين إن كان مسلم أو كافراً كان لكافراً لا تجوز لأنه لا يرضى بصلاة المسلم في أرضه وإن كانت لمسلم فإن كانت مزروعة أو مكروبة لا يصلي لأنه لا يرضى به صاحب الأرض وإن لم تكن مزروعة لأن صاحب الأرض يرضى بذلك وإذا تبلى بين أن يصلي في الطريق وبين أن يصلي في أرض غير مزروعة كانت الصلاة

بذلك التيمم لأن اختلاف أسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الأولى عن الثانية وتصير الأولى كأن لم تكن كذا في الفصول العبادية في أحكام المرضى في كتاب الطهارة * ولو مر بجماء وهو نائم فالأصح أنه لا ينتقض عند الكل كذا في الزاهدي * وإن مر على الماء وهو في موضع لا يستطيع النزول إليه لخوف عدو أو سبع لم ينتقض هكذا في السراج الوهاج * وكذا إذا أتى بئر أو بئس معه دلو ورشاً أو وجد ماء وهو يخاف على نفسه العطش لا ينتقض * والأصل فيه أن كل ما منع وجوده التيمم نقض وجوده التيمم وما لا فلا كذا في البدائع * ولو مر بالماء وهو متيمم لكنه نسي أنه متيمم ينتقض تيممه كذا في خزانة المفتين * متيممون قال لهم رجل هذا الماء يتوضأ به أيكم شأوه ويكفي لواحد بطل تيممهم ولو قال هذا الماء لكم وقبضوه لا ينتقض تيممهم كذا في الكافي ولو أخذوا واحد منهم انتقض تيممه في قولهما وأما على قياس قول أبي حنيفة فلا والصحيح فساد التيمم إجماعاً كذا في السراج الوهاج * المسافر إذا مر في القلاة بجماء موضوع في حب أو نحوه لا ينتقض تيممه وإس له أن يتوضأ منه إلا أن يكون الماء كثيراً فيستدل بكثرة على أنه للشرب والوضوء جميعاً كذا في فتاوى قاضي خان * التيمم في السفر إذا وجد من الماء قدر ما يكفي لغسل أعضاء الفريضة مرة مرة ولو غسل على وجه السنة لا يكفي انتقض تيممه هو المختار كذا في الخلاصة * واعتراض الردة على التيمم لا يبطل التيمم حتى لو أسلم وصلى بذلك التيمم يجوز عندنا كذا في فتاوى قاضيخان (الفصل الثالث في المتفرقات) * سنن التيمم سبع أقبال اليدين بعد وضعهما على التراب وإدبارهما ونفضهما وتفرج الأصابع والتسمية في أوله والترتيب والموالة كذا في البحر الرائق والنهر الفائق * وكيفيته التيمم أن يضرب يديه على الأرض يقبل بهما ويدبر ثم يرفعهما وينفض كذا في التبيين * بقدر ما يتناثر التراب كذا في الهداية * ويمسح بهما وجهه بحيث لا يبقى منه شيء ثم يضرب يديه على الأرض كذلك ويمسح بهما ذراعيه إلى المرفقين كذا في التبيين * قال مشايخنا ويمسح بربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الأصابع إلى المرفقين ثم يمسح بكفه اليسرى باطن يده اليمنى إلى الرسغ ويمسح بباطن إبهامه اليسرى على ظاهر إبهامه اليمنى ثم يفعل باليد اليسرى كذلك وهو لا يحوط كذا في محيط السرخسي وهكذا في البدائع * لو تيمم قبل دخول الوقت جاز عندنا هكذا في الخلاصة * ويصلي بالتيمم الواحد ما شاء من الصلوات فرضاً أو نفلاً كذا في الاختيار شرح المختار * ويستحب التأخير إلى آخر الوقت لمن يغلب على ظنه أنه يجده الماء في آخره إذا كان بينه وبين موضع رجوه ميل هكذا في معراج الدراية * قال الخنذي يؤخر إلى آخر وقت الجواز وقال غيره إلى آخر وقت الاستحباب وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * وإن لم يكن على طمع من وجود الماء لا يؤخر ويقيم ويصلي في الوقت المستحب كذا في البدائع * وهكذا في شرح الطحاوي والكافي * ثلاثة في السفر جنب وحائض طهرت وميت وثمة ماء قدر ما يكفي لأحدهم فإن كان الماء ملكاً لأحدهم فهو أولى به وإن كان الماء لهم جميعاً لا يصرف إلى أحدهم ويساح التيمم للكل وإن كان مباحاً كان الجنب أولى به كذا في فتاوى قاضيخان وهو الأصح هكذا في الظهيرية * وكذا لو كان مكان الجنازة محدث يصرف إلى الجنب كذا في الخلاصة * ولو كان الماء بين الأب والابن فالأب أولى به كذا في فتاوى قاضيخان * لو كان مع الجنب ما يكفي للوضوء يتيمم ولا يجب التوضوء إلا إذا كان مع الجنازة محدث أو جب الوضوء وكذا لو كان مع المحدث ما يكفي لغسل بعض أعضاء الوضوء فإنه يتيمم من غير غسله هكذا في شرح الوقاية

لأن صاحب الأرض يرضى بذلك وإذا تبلى بين أن يصلي في الطريق وبين أن يصلي في أرض غير مزروعة كانت الصلاة تيمم في الطريق أولى لأن له حقاً في الطريق ولا حول له في أرض الغير (المنيلة) إذا تيممت فأصابها المطر ثلاث مرات والشمس ثلاث مرات تطهر إذا فتق الرجل جنبه فوجد فيها فارة ميتة إن لم يكن للجنبه ثقب بعيد كل صلاة صلى بها من حين لبسها وإن كان للجنبه ثقب بعيد صلاة ثلاثة أيام وليألف في قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يصيد إلا أن يعلم الوقت الذي ماتت فيه كما قلنا في البئر ولو شرع في الصلاة وفي كفه رخصة

النجاسة القليلة لا تمنع الصلاة ومذهب الامام أنها تمنع فصلى الامام وهو لا يعلم جازت صلاة المقتدى ولا يجوز صلاة الامام وان كان مذهبهما على العكس فحكمهما على العكس (اذا) رأى الرجل في ثوب غيره نجاسة أكثر من قدر الدرهم ان كان في قلبه أنه لو أخبره ذلك يغسل النجاسة فانه يخبره ولا يسمعه أن لا يخبره وان كان في قلبه أنه لا يلتفت الى كلامه وسعه أن لا يخبره والامر بالمعروف على هذا اذا انكشف ما بين السرة والعانة قدر الربع منع جواز الصلاة لانه انكشف ربع عضو كامل والمراد حول جميع البدن من ذلك الموضع (رجل) صلى في قبص واحد محلول الجيب جازت صلاته وان كان بصره يقع على عورته في الركوع سواء كان عريض الحية أو لم يكن وعورته لا تظهر في حقه انما تظهر في حق الغير ولو وقع نظر المصلي على عورة الغير لا تفسد صلاته في قول أي حنفية رحمه الله ولو نظر المصلي الى فرج امرأة شهوة حرمت عليه أمها وانتهوا ولو نظروا الى فرج أم امرأة

حرمت عليه امر أنه ولو نظر الى فرج امرأته التي طلقها طلاقاً رجعيّاً يصير من اجما ولا تفسد صلاته في الوجوه كلها عند أبي حنيفة رحمه الله (الدهن) التمس اذا أصاب ثوب انسان اقل من قدر الدرهم ثم انبسط وصار أكثر من قدر الدرهم بعضهم اعتبر فيه وقت الاصابة وقالوا لا يمنع جواز الصلاة اذا بسط الثوب الطاهر اليابس على أرض نجسة مبتلة وظهرت البله في الثوب لكن لم يصبر طبيب ولا يحال لوعصر يسيل منه شيء متقاطر لكن موضع الذؤة يعرف من سائر المواضع الصحيح أنه لا يصير نجساً وكذلك الوائف الثوب التمس في ثوب طاهر والتمس

رطب مبتل وظهرت ندوته في الثوب الطاهر لكن لم يصير بحال لو عصر يسيل منه شيء متقاطر لا يصير نجسا **باب الوضوء والغسل وفيه**
سبعة فصول فصل في صفة الوضوء وفصل فيما ينقضه وفصل في النوم وفصل في صفة الغسل وفصل فيما يوجب به وفصل في المسح
 على الخفين وفصل في الحيض * فرض الوضوء غسل الأعضاء المعروفة والوضوء أنواع ثلاثة فرض وهو وضوء المحدث عند القيام إلى الصلاة
 وواجب وهو الوضوء للطواف إن طاف (٣٣) بالبيت بدونه جاز طوافه ويكون تاركه لواجب ومنه دواب وذلك غير معدود * فمنها الوضوء

الصلاة سألها أن أعطاء أعادوا لافلا كذا في فتاوى قاضي خان

(الباب الخامس في المسح على الخفين)

المسح على الخفين رخصة ولو أتى بالعزيمة بعد ما رأى جواز المسح كان أولى كذا في التبيين * وهذا الباب
 يشتمل على فصلين

(الفصل الأول في الأمور التي لا بد منها في جواز المسح) * (منها) أن يكون الخلف مما يمكن قطع السفر به
 وتتابع المشي عليه ويستتر الكعبين ويستمر ما فوقهما ليس بشرط كذا في المحيط حتى لو لبس خفلا ساق له
 يجوز المسح إن كان الكعب مستورا * ويمسح على الجوارب الجلود وهو الذي وضع الجلد على أعسله وأسفله
 كذا في الكافي * والمنعل وهو الذي وضع الجلد على أسفله كأنه للقدم هكذا في السراج الوهاج *
 والخن الذي ليس بمجداد ولا منه لا بشرط أن يستمسك على الساق بلا ربط ولا يرى ما تحته وعليه الفتوى
 كذا في النهر الفائق * إذا لبس مكعبا لا يرى من كعبيه أو قدميه إلا مقدار أصبع أو أصبعين جاز المسح عليه
 وهو بمنزلة الخلف الذي لا ساق له كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا لبس الجرموقين فإن لبسهما واحد هما فإن
 كانا من كرابس أو ما يشبهه لا يجوز المسح عليهما * وإن كانا من أديم أو ما يشبهه يجوز * وإن لبس ما فوق
 الخفين فإن كانا من كرابس أو ما يشبهه لا يجوز المسح عليهما إلا أن يكونا رقيقين يصل البلى إلى ما تحتهما
 وإن كانا من أديم أو ما يشبهه أجعوا أنه إذا لبسهما بعد ما أحدث قبل أن يمسح على الخفين أو بعد ما أحدث
 ومسح عليهما لا يجوز المسح عليهما * وإن لبسهما قبل أن يحدث جاز المسح عليهما عندنا هكذا في المحيط * ولو
 لبس الخندين ولبس أحدهما الجرموقين جاز له أن يمسح على الخلف الذي لا جرموق عليه وعلى الجرموق كذا في
 فتاوى قاضي خان * والخلف على الخلف كالجرموق كذا في الخلاصة * ولو لبس خفنا طاقين له أن يمسح
 عليه كذا في الكافي * والصحيح من المذهب جواز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لأن مواظبة
 المشي فيها سفر يمكن كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي * الجواروق إن كان يسترا القدم ولا يرى من
 الكعب ولا من ظهر القدم لا قدر أصبع أو أصبعين جاز المسح * وإن لم يكن كذلك لكن يسترا القدم بالجلد
 إن كان متصلا بالجواروق بالخز جاز المسح عليه * وإن شدد بشيء كذا في الخلاصة * ولا يجوز المسح على
 الخلف المتخذ من الحديد والزجاج والخشب هكذا في الجوهرة النيرة * (ومنها) أن يكون المسح من ظاهر
 كل خف مقدار ثلاث أصابع اليد على الأصح هكذا في محيط السرخسي * أصغرها هكذا في فتاوى
 قاضي خان * ولا يجوز المسح على باطن الخلف أو عقبه أو ساقه أو جوانبه أو كعبه هكذا في التبيين * ولو مسح
 على رجل قدر أصبعين وعلى أخرى قدر خمسة لم يجز كذا في فتح القدير * ولا يعتبر المسح على موضع خال عن
 القدم فلو جعل رجله في الخالي ومسح جاز وإن زال رجله بعد ذلك عن ذلك الموضع أعاد المسح هكذا في
 السراج الوهاج * ولو كانت باحدى رجلتيه جراحة لا يقدر بها على الغسل والمسح يجوز له المسح على الأخرى
 * وكذا لو قطعت من فوق الكعب وإن قطعت من دونها وبقي من موضع المسح مقدار ثلاث أصابع يجوز
 المسح عليهما والا لا هكذا في المحيط * ولو كان الجرموق واسعا فادخل فيه يده ومسح على الخلف لم يجز كذا في
 القنية * (ومنها) أن يكون المسح ثلاث أصابع وهو الصحيح هكذا في الكافي * حتى لو مسح بأصبع واحدة

للنوم إذا أراد النوم يستحب
 له أن يتوضأ ومنها المحافظة
 على الوضوء وتفسيره أن
 تتوضأ كلما أحدث ليكون
 على الوضوء في الأوقات كلها
 ومنها الوضوء بعد الغيبة
 وبعد انشاد الشعر ومنها
 الوضوء على الوضوء ومنها
 الوضوء إذا ضحك فقهه
 ومنها الوضوء لغسل الميت
 * (وسنن الوضوء كثيرة) * فمنها
 الاستنجاء إذا أراد أن يتوضأ بعد
 ما أحدث فإنه يغسل موضع
 النجاسة فإن ترك الاستنجاء
 بالماء واستنبح بالجحر أو بالمدر
 جاز ولا يعتبر فيه العددان
 المعتبر فيه الانقاء والاستنجاء
 بالماء بعد الاستنجاء بالجحر
 أدب عندنا ويغسل يديه
 واختلفوا أنه يغسل يديه
 قبل الاستنجاء أو بعده
 والأصح أنه يغسلهما
 مرتين مرة قبل الاستنجاء
 ومرة بعده ويسمى واختلفوا
 أيضا في وقت التسمية والأصح
 أنه يسمى مرتين مرة قبل
 كشف العورة ومرة بعد
 الفراغ من الاستنجاء ويستتر
 العورة ولا يسن الاستنجاء
 في حدث الريح والنوم وإن
 جاوزت النجاسة موضع
 الشرج إن كان المجاوزا أكثر
 من قدر الدرهم يفترض

غسله بالماء وإن كان درهمًا فدونه لا يفترض غسلها بالماء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله فإن لم يغسل النجاسة وصلى جاز
 وينبغي أن يشي خطوات ثم يستنحي وصورة الاستنجاء بالماء أن يرى موضع الاستنجاء كل الارضاء حتى يتم التنظيف ويستنحي بأصبع أو أصبعين
 أو ثلاثة بطون الأصابع لا برؤسها احترازًا عن الاشتتاع بالأصبع والمرأة في ذلك كالرجل لأنها تقعد متفرجة بين رجلتيها وتغسل ما ظهر منها
 ولا تدخل الأصبع في فرجها لما قلنا وفي الاستنجاء بالجريد بر الجحر الأول ويقبل بالجحر الثاني ويدبر بالثالث إن كان في الصيف وفي الشتاء يقبل

الرجل بالخجر الأول ويدبر الثاني ويقبل الثالث لان في الصيف خصيتيه متدليتان فلا أقبل بالاول تتلطخ خصيتاه فلا يقبل ولا كذلك في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الاوقات كلها فان كان صاعدا لا ينبغي أن يقوم عن موضع الاستنجاء حتى ينشف ذلك الموضع بخرقة كيلا يصل الماء الى باطنه فيفسد صومعه ولا يتنفس في الاستنجاء لهذا والاستنجاء بالماء أفضل ان أمكنه ذلك من غير كشف العورة وان احتاج الى كشف العورة يستنجي بالخجر ولا يستنجي بالماء قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير (٣٣) فاسقا ويالغ في الاستنجاء

في الشتاء فوق ما يالغ في الصيف فان استنجي في الشتاء بماء سخن كان بمنزلة ما لو استنجي في الصيف الا أن ثوبه لا يبلغ ثواب المستنجي بالماء البارد ويستنجي باليسرى فان شلت يده اليسرى ولا يجد من يصب الماء عليه لا يستنجي الا أن يقدّر على الاستنجاء بالماء بيده اليمنى بان كان على ضفة نهر جاد وان شلت يده وعجز عن الوضوء والتميم مسح ذراعيه مع المرفقين على الارض ووجهه على الخائط ولا يدع الصلاة وكذا قالوا في المريض اذا لم يكن له امر أو عجز عن الوضوء وله ابن أو اخ فانه يوضيه الا أنه لا يس فرجه الا من يحل له وطؤها والمرأة المريضة ان لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء ولها بنت أو اخت توضيها ويسقط عنها الاستنجاء (اذا أراد) المتوضي أن يغسل يديه بأخذ الاناء بيده اليسرى ويصب على اليمنى بالاناء ثلاثا ثم اليسرى وان لم يكن معها آنية صغيرة فانه يغترف من الثوب بأصابع يده اليسرى مضمومة لا بالكف ثم يغسل وجهه يضع الماء على

من غير أن يأخذ ما يجدي الا يجوز ولو مسح به اثنان مرات في ثلاثة مواضع واخذ لكل مرة ما يجديا جاز كذا في التبيين * ولو مسح بالاناء والسبابة ان كانتا متوحدتين جاز كذا في فتاوى قاضي خان * ولو مسح بثلاث أصابع موضوعة غير معدة يجوز ويكون مخالفا للسنة كذا في منية المصلي * واذا مسح خفيه برؤس أصابعه فان كان الماء متقاطرا يجوز والا فلا كذا في الذخيرة * ولو أصاب موضع المسح ماء أو مطر قدر ثلاث أصابع أو مشى في حشيش مبتل بالمطر يجزيه والطل كالطر على الاصح هكذا في التبيين * ويجوز المسح بيال الغسل سواء كانت متقاطرة أو غير ها ولا يجوز يله بقيت على كفه بعد المسح هكذا في المحيط * وكيفية المسح أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويمد يدها الى الساق فوق الكعبين ويفرج بين أصابعه هكذا في فتاوى قاضي خان * هذا بيان السنة حتى لو يد من الساق الى الاصابع أو مسح عليهم ماء عرضا جزءا هكذا في الجوهرة النيرة * ولو وضع الكف ومدتها ووضع الاصابع ومدتها كلاهما حسن والاحسن أن يمسح بجميع اليد ولو مسح بظاهر كفه جاز والمستحب أن يمسح بباطن كفه كذا في الخلاصة * وانظروا الخطوط في المسح ليس بشرط في ظاهر الرواية كذا في الزاهدي وهكذا في شرح الطحاوي * ولكنه مستحب هكذا في منية المصلي * ولا يسن فيه التكرار كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يشترط التنية للمسح على الخفين وهو الصحيح هكذا في فتح القدير * فلو توضأ ومسح على الخفين ونوى التعليم دون الطهارة يصح كذا في الخلاصة * (ومنها) أن يكون الحدث بعد اللبس طارئا على طهارة كاملة كملت قبل اللبس أو بعده هكذا في المحيط * حتى لو غسل رجله أو لاثم لبس خفيه أو غسل إحدى رجله ولبس الخف عليها ثم غسل الرجل الأخرى ولبس الخف عليها ثم أكل الطهارة قبل الحدث جاز كذا في فتاوى قاضي خان * ولو غسل رجله ولبس خفيه ثم أحدث قبل الاكمال لم يجز المسح كذا في الكافي * ولو لبس خفيه محدثا وخاض الماء حتى دخل الماء وانغسلت رجلاه وأتم سائر الأعضاء ثم أحدث جاز المسح عليه كذا في التبيين * وتوضأ بسور حمار وتيمم ولبس خفيه ثم أحدث وتوضأ بسور الحمار وتيمم مسح على خفيه * ولو كان مكانه نبيذ التمر والمسئلة بمحائها لا يمسح على الخف كذا في الكافي * وفي الفتاوى اذا توضأ بسور الحمار ولبس الخفين فلم يتيمم حتى أحدث فانه يتوضأ بسور الحمار ويمسح على خفيه ثم يتيمم ويصلي كذا في السراج الوهاج ومحيط السرخسي * لا يجوز المسح للمحدث التيمم هكذا في خزنة المفتين * ولا يجوز المسح لمن أجنب بعد لبس الخف أو قبله الا اذا تيمم للجنابة وتوضأ للحدث وغسل رجله ثم لبس خفيه فانه كلما توضأ يجوز له المسح في المدة فان عاد جنبا برؤية الماء فكأنه أجنب الا أن هكذا في المضمرات * الجنب اذا اغتسل وبقي على جسده لمعة فلبس الخف ثم غسل المعة ثم أحدث يمسح كذا في الخلاصة * ولو بقي من أعضاء الوضوء لمعة لم يصب الماء فأحدث قبل غسلها لا يمسح هكذا في التبيين * (ومنها) أن يكون في المدة وهي للقيم يوم وليلة وللسافر ثلاثة أيام ولياليها هكذا في المحيط * سواء كان السفر سفرا طاعة أو معصية كذا في السراجية * وابتداء المدة يعتبر من وقت الحدث بعد اللبس حتى ان توضأ في وقت الفجر ولبس الخفين ثم أحدث وقت العصر فتوضأ ومسح على الخفين فمدة المسح باقية الى الساعة التي أحدث فيها من الغدان كان مقبيا هكذا في المحيط * ومن اليوم الرابع ان كان مسافرا هكذا في محيط السرخسي * مقيم سافرا في مدة الإقامة يستكمل مدة السفر كذا في الخلاصة * واذا استكمل

(٥ الفتاوى اول) جبينه حتى ينفذ الماء الى أسفل الذقن ولا يضع على خذله ولا على أنفه ولا يضرب على جبينه ضربا عنيفا ويغسل شعر الشارب والحاجبين وما كان من شعر اللحية على أصل الذقن ولا يجب إيصال الماء الى منابت الشعر الا أن يكون الشعر قليلا تد والمنابت منه ولا يجب إيصال الماء الى داخل العينين ومن الناس من قال لا يضم العينين كل الضم ولا يفتح كل الفتح حتى يصل الماء الى أشغاره وجوانب عينيه فان كان الرجل ملتصقا لا يجب غسل ما استرسل من الذقن وكذا الوجه على شعره ذواتين وشدهما حول رأسه وأرسلهما

وكذا الحرم اذا تلبد رأسه فوصل الماء الى أصول شعره كفاء كافي شعر اللحية ولا يسن تحليل اللحية في قول أبي حنيفة رحمه الله ويستحب أن يمسح ثلاث اللحية أو رباعها وفي بعض الروايات يمسح كلها وهو الصحيح ويغسل الموضع المنكشف بين الأذن والأذن في قول محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله فان أمر الماء على شعر الذقن ثم حلقه لا يجب عليه غسل الذقن وكذا لو حلق الحاجب والشارب أو مسح رأسه ثم حلق أو قلم أو ظفيرة لا يلزمه الاعادة ولو كان (٣٤) به فرحة فأرتفع جلدتها وأطراف القرحة متصلة بالجلد إلا الطرف الذي كان

يخرج منه القيح فغسل الجلدة ولم يصل الماء الى ماتحت الجلدة جاز وضوءه لان ماتحت الجلدة غير ظاهر فلا يفترض غسله اذا اغتسلت المرأة من الحيض أو الجنابة وفي أظفارها يمين أو الطيان أو الخبز أو الصباغ اذا توضأ أو اغتسل وفي أظفارها يمين أو طين أو ما أشبه ذلك اختلفوا فيه قال بعضهم يتم غسله وضوءه لان ذلك لا يمنع وصول الماء الى باطنه وأجبهوا على أن الدرن لا يمنع تمام الغسل والوضوء لانه يتولد من ذلك الموضع وكذا الطعام اذا بقي في أسنانه وذكر الناطق رحمه الله أن الطعام يمنع تمام الغسل إلا أن يخرج الطعام ويجري الماء على ذلك الموضع (الألف) اذا اغتسل من الجنابة ولم يصل الماء تحت الجلدة وغسل ما فضل من الجلدة على رأس الحشفة وما يخرج منه البول عن رأس الحشفة يخرج من الجنابة لان ذلك خلق وعنه بعضهم أنه لا يخرج وكذا ما يكون على البدن يقال بالقارسية فانباج لا يمنع تمام الغسل لانه يتولد

مسح الإقامة ثم سافر ينزع خفيه ويغسل رجليه كذا في المحيط * والمسافر اذا أقام بعد ما استكمل مدة الإقامة ينزع خفيه ويغسل رجليه وان أقام قبل استكمال مدة الإقامة يتم مدها كذا في الخلاصة * المعذور اذا كان عذره غير موجود وقت الوضوء وليس الخفين يجوز له المسح الى المدة كالاصحاب بخلاف ما اذا وجد العذرة قارنا للوضوء أو ليس أحدهما يجوز المسح في الوقت لا خارجة هكذا في البحر الرائق * (ومنها) أن لا يكون الخرق في الخلف كبيراً وهو مقدار ثلاث أصابع الرجل أصغرها وهو الصحيح هكذا في الهداية * ويشترط أن يدور قدر ثلاث أصابع بكاملها وهو الأصح سواء كان الخرق في باطن الخلف أو في ظاهره أو في ناحية العقب كذا في المحيط * ولو كان الخرق في ساق الخلف لا يمنع جواز المسح كذا في الخلاصة * وانما يعتبر الأصغر اذا انكشف موضع غير موضع الاصابع وأما اذا انكشف الاصابع أنفسها فالاعتبار تنكشف الثلاث أيها كانت حتى لو انكشف الإبهام مع جارتها وهما قدر ثلاث أصابع من أصغرهما يجوز المسح وان كان مع جارتها لا يجوز وفي مقطوع الاصابع يعتبر الخرق بأصابع غيره هكذا في الجوهر والنيرة والتبيين * ويجمع الخرق في خف واحد لا في خفين حتى اذا كان في أحد الخفين خرق قدر اصبع وفي الآخر قدر اصبعين جاز المسح عليهما ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخلف قدر اصبع وفي العقب مثل ذلك وفي جانب الخلف مثل ذلك لا يجوز هكذا في المحيط * ثم الخرق الذي يجمع أقله ما يدخل فيه المسح وما دونه لا يعتبر الحاقه بموضع الخرز والخرق المانع من المسح هو المنفرج الذي ينكشف ما تحته أو يكون منضمماً لكن يتفرج عند المشي ويظهر القدم أما اذا لم ينكشف ما تحته فلا يمنع وان كان الخرق طويلاً * ولو انكشف الظهارة وفي داخلها باطنه من جلد أو خرقه مخروزة بالخلف لا يمنع هكذا في التبيين * والخلف أو الجورب أو الجاروق المشقوق على ظهر القدم وله ازرار وسيور يشده عليه فيستره فهو كغير المشقوق وان ظهر من ظهر القدم شيء فهو كخرق الخلف كذا في الزاهدي

(الفصل الثاني في فواقر المسح) ينقضه ناقض الوضوء ونزع الخلف وكذا نزع أحدهما ومضى المدة هكذا في الهداية * هذا اذا وجد الماء أما اذا لم يجد لم ينتقض مسحه بل تجوز له الصلاة حتى اذا انقضت وهو في الصلاة ولم يجد ماء يمضي على صلاته وهو الأصح هكذا في المحيط وفتاوى قاضيان والزاهدي والجوهرية النيرة * ومن المشايخ من قال تقصد صلاته وهو الاشبه كذا في التبيين * واذا نزع الخلف وهو طاهر لا يجب عليه الاغسل رجليه وكذا اذا انقضت مدة مسحه هكذا في الهداية * ولو خاف من نزع خفيه على ذهاب قدميه من البرد جاز له المسح وان طالت المدة كسح الجبيرة هكذا في التبيين والبحر الرائق * ونزوح أكثر القدم الى الساق نزع وهو الصحيح هكذا في الهداية * لو كان الخلف واسعاً اذا رفع القدم يخرج العقب واذا وضع عاد الى موضعه يجوز المسح عليه ولو كان الرجل أعرج يمشي على صدر قدميه وقد ارتفع العقب عن موضع عقب الخلف كان له أن يمسح ما لم يخرج قدمه الى الساق هكذا في فتاوى قاضيان * واذا مسح على خف ذي طاقين فنزع أحد الطاقين لا يعمد المسح على الطاق الآخر وكذا اذا مسح على خف مشعر ثم حلق الشعر هكذا في المحيط * وكذا اذا مسح فقشر جلد ظاهرهما هكذا في محيط السرخسي * وان نزع الجره وقين بعد ما مسحهما يعمد المسح على الخفين هكذا في المحيط * ولو نزع أحدهما مسح على الخلف البليد وأعاد المسح على الجرموق البليد في ظاهر الرواية هكذا في البسائر وفتاوى قاضيان * ولو لبس

من البدن بمنزلة الدرن ولو كان على يديه خبز بمخوخ قد جف وبس واغتسل لا يخرج عن الجنابة حتى يدلك خفيه الموضع ويجري الماء تحته لانه لا يخرج فيه ولو كان على أعضاء وضوءه فرحة نحو الدمل عليها جلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء على ظاهر الجلدة ثم نزع الجلدة ولم يغسل ما تحتها وصلى جازت صلاته ولو كان في أصبعه خاتم ان كان واسعاً لا يحتاج الى تحريكه وان كان ضيقاً ولم يحرك كسروى الحسن عن أبي حنيفة وأبوسليمان عن أبي يوسف وعمر بن محمد الله أنه يجوز وقال بعضهم في الضيق لا بد من التحريك ثم مسح رأسه فرضا

وسنة بجماء واحدة وقال الشافعي رحمه الله يمسح ثلاث مرات بثلاث مياها وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا نداء ومقدار المقروض ربع الرأس بثلاثة أصابع فان مسح بأصبع واحدة ظهر أو بطن أو جنباً ووقع ذلك في ثلاث مواضع جاز وان مسح بأصبعين لا يجوز إلا أن يمسح بالاجهام والسبابة مئة متوحدتين يضعهما مع ما بينهما من الكف على رأسه فيجوز ويكون ذلك بمنزلة ثلاثة أصابع وان مسح بثلاثة أصابع موضوعة غير مدودة روى هشام عن أبي خنيفة وأبي يوسف وابن رستم (٣٥) عن محمد رحمهم الله أنه يجوز الاستيعاب في مسح الرأس سنة وصورة

مسح الرأس سنة وصورة ذلك أن يضع أصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤديه ويمد يدهما إلى قفاه فيجوز وأشار بعضهم إلى طريق آخر احترازاً عن استعمال الماء المستعمل إلا أن ذلك لا يمكن إلا بكلفة ومشقة فيجوز الأول ولا يصح الماء مستعملاً ضرورة إقامة السنة فان مسح بثلاثة أصابع مدودة غير أنه وقع على الشعر ان وقع على شعر تحت رأس جاز وان وقع على شعر تحت جبهة أو رقة غير الرأس لا يجوز لأن ماء على الرأس يكون من الرأس ولهذا لو حلف أن لا يضع يده على رأس فلان فوضع على شعر تحت رأس حث ولو مسحت المرأة فوق الخمار وصل الماء إلى الشعر جاز ولا فلا وقال بعضهم ان كان الخمار جديداً غير مغسول لا يجوز لأنه لا يقبل الماء وقال بعضهم ان ضربت يدها مبلولة فوق الخمار حتى يصل الماء إلى شعرها جاز والافضل أن يمسح تحت الخمار ويمسح الأذنين بجماء الرأس وان لم يمسح على الرأس ومسح على الأذنين لا ينوب ذلك عن مسح الرأس ولم ينقل أحماً نادخال

خفيه على طهارة كاملة ومسح عليه ما ثم دخل الماء في أحد خفيه ان بلغ الكعب حتى صار جميع الرجل مغسولاً يجب عليه غسل (١) الرجل الاخرى هكذا في الخلاصة * وكذا اذا بطل أكثر القدم وهو الاصح هكذا في الظهيرة * ولو توضأ وربط الجبيرة ومسح عليها وغسل رجله ولبس الخفين ثم أحدث بتوضأ ويمسح على الجبائر والخفين * وان برئت الجراحة قبل أن تنتقض الطهارة التي لبس عليها الخف فانه يغسل ذلك ويمسح على الخفين وان برئت به دان انتقضت تلك الطهارة فعليه نزع الخف هكذا في السراج الوهاج والظهيرة * (ومما يتصل بذلك المذبح على الجبائر) * وهو ليس بفرض بل واجب عند أبي خنيفة رحمه الله وهو الصحيح هكذا في محيط السير خشي والجراح الرائق * وانما يمسح اذا لم يقدر على غسل ما تحتها ومسحه بأن تضرر بأصابع الماء أو حياها كذا في شرح الوقاية * ومن ضرر الحل أن يكون في مكان لا يقدر على ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها كذا في فتح القدير * وان كان يضره الغسل بالماء البارد ولا يضره الغسل بالماء الحار يلزمه الغسل بالماء الحار كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * وهو الظاهر هكذا في البحر الرائق * وان لم يضره جاز تركه عند أبي خنيفة رحمه الله لا عندهما * وفي العناية الصحيحة أنه يرجع إلى قولهما * وذكر في العميون والحفائق ان الفتوى على قولهما احتياطاً هكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * واذا زادت الجبيرة على نفس الجراحة فان ضررها الحل والمسح يمسح على ما وازى الجراحة وما وازى موضعاً صحيحاً * وان ضررها الحل يمسح على الخرقه التي على رأسها ويغسل ما حولها وان لم يضره المسح ولا الحل غسل ما حولها ومسحها نفسها * وسوى في ذلك بين الجراحة وغيرهما مثل الكي والكسر هكذا في فتح القدير * ويكتفى بالمسح على أكثر الجبيرة هكذا في الهداية * وبه يفتى كذا في المضمرة * ولا يجوز على النصف فما دونها اجاعاً كذا في السراج الوهاج * وان مسح المقصد على العصابة دون الخرقه أجراً أيضاً وعليه الاعتماد هكذا في فتاوى قاضيان * وفي المضمرة ان الفتوى اليوم على هذا كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * الفرجة التي تبقى من اليدين عقدتي العصابة يكفيها المسح وهو الاصح هكذا في شرح الوقاية * وفي الصغير وهو الاصح وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * اذا سقطت الجبائر لا عن برء لا يلزمه الغسل ولا يبطل المسح وان سقطت عن برء يبطل المسح ويجب غسل ذلك الموضع خاصة هكذا في الكافي والمحيط * اذا توضأ وأمر الماء على الدواء ثم سقط الدواء عن برء يلزم الغسل والا لا هكذا في المحيط * ولو انكسرت ظفرك فجعل عليه دواء أو علكا فان كان يضره نزع مسحه عليه وان ضره المسح تركه وشقوق أعضائه يمسح عليها الماء ان قدر ولا يمسح عليها ان قدر ولا تركه وغسل ما حولها كذا في التبيين * مسح على العصابة فسقطت فبطلت باخرى فلا حسن أن يعيد المسح هكذا في الذخيرة * رجل بأصبعه قرحة فادخل المراتة في اصبعه أو المرهم فجاوز موضع القرحة فتوضأ ومسح عليها جاز اذا استوعب المسح العصابة وكذا في حق المقصد وعليه الفتوى * رجل على ذراعيه جبائر فمسحها في اناء يريد المسح عليها لم يجز وأفسد الماء بخلاف ما اذا كان على أصابع اليد والكف فانه يجزيه ولا يفسد الماء وان أراد المسح هكذا في الخلاصة * والمسح على الجبيرة وخرقة القرحة كالغسل لما تحتها وليس يبدل حتى لو كانت الجبيرة على إحدى رجله مسح عليها وغسل الاخرى (١) قوله يجب عليه غسل الخ لانه انتقض المسح وهو الصحيح ومقابلته ضعيف كما نص عليه الشرنبلالي وابن عابدين اه من هامش الاصل

الأصابع في صمغ الأذنين وعن أبي يوسف أنه كان يفعل ذلك وأما مسح الرقبة ليس بأدب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعندنا خلاف الاقوال كان فعله أولى من تركه ولو غمس رأسه في اناء جاز عن المسح في قول أبي يوسف وقد مر قبل هذا ثم يغسل رجله كما قال في الكتاب ويسمى عند غسل كل عضو ويقول أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ويشرب فضل وضوئه فأشأ والغسل عن الجنابة والحيض والنفاس واجد بصورة واحدة يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً واختلفوا

انه هل يمسح رأسه في الوضوء قبل الغسل قال بعضهم لا يمسح وقال بعضهم يمسح وهو الصحيح * (فصل فيما ينقض الوضوء) * الغائط ينقض الوضوء قل أو كثر وكذا البول والريح من الدبر وان خرج الريح من الذكر أو من قبل المرأة لا ينقض والمقضة اذا خرج من قبلها ريح قال الشيخ الامام أبو حفص البخاري هو حدث وعن محمد بن جهم الله تعالى انه سئل عنه فقال ان كان ريحه يوجد فهو حدث وقيل ان كان مسموعا أو متناه هو حدث والافلا وقال الكرخي (٣٦) رحمه الله تعالى يستحب لها أن تتوضأ ولو خرجت الدودة من قبل المقضة فهي

هكذا في التبيين ولا يتوقف هذا المصح بوقت ولا فرق بين أن يشده على الوضوء أو على غير الوضوء كذا في الخلاصة ويستوى فيه الحدث الا الصغير والا كبر * ولا تشترط النية في مسحها باتفاق الروايات هكذا في البحر الرائق * ويكتفي بالمسح مرة وهو الصحيح كذا في المحيط * واذا زالت العصابة الفوقانية لا يجب إعادة المسح على التمتانية هكذا في البحر الرائق * ولا يجمع بين غسل القدم ومسح الخلف كذا في الكافي * رجل باحدى رجله جراحة وعليها جبيرة فتوضأ ومسح على الجبيرة وغسل الأخرى ثم لبس الخلف على الصحيح لا يجوز المسح على الخلف ولو مسح على الجبيرة وليس الخلفين جازله المسح على الخلفين كذا في محيط السرخسي * رجل باحدى رجله بثرة فغسل رجله ولبس الخلفين ثم أحدث ومسح عليهما وصلّى صلوات فلما نزع الخلف وجد البثرة قد انشقت وسال منها الدم وهو لا يعلم انه متى انشقت حكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل ان كان رأس الجرح قد يبس وكان الرجل لبس الخلف عند طلوع الفجر ونزعه بعد العشاء لا يعيد الفجر ويعيد ما بعده من الصلوات * وان كان رأس الجرح مبتلا بالدم لا يعيد شيئا منها هكذا في المحيط * ولو كانت جراحة فربطها فابتسل ذلك الرباط ان نفذ البطل الى الخارج نقض الوضوء والافلا * ولو كان الرباط ذا طاقين فنقض البعض دون البعض ينتقض الوضوء كذا في التتارخانية في نواقض الوضوء ولا يجوز المسح على القفازين هكذا في الكافي * ولو أضر انساناً أن يمسح خفيه جاز كذا في الخلاصة * المرأة في المسح على الخلفين بمنزلة الرجل لا استواءهما في المعنى المحوز للمسح كذا في المحيط

(الباب السادس في الدماء المختصة بالنساء) وهي ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة (وفيه أربعة فصول)

(الفصل الاول في الحيض) وهو دم من الرحم لا ولادة كذا في فتح القدير * فان رآته من الدبر لا يكون حيضا ويستحب أن تغتسل عند انقطاع الدم كذا في الخلاصة * ويتوقف كونه حيضا على أمور * (منها) الوقت وهو من تسع سنين الى الياض هكذا في البدائع * الياض مقدر بخمسين وخمسين سنة وهو المختار كذا في الخلاصة * وهو أعدل الاقوال كذا في المحيط * وعليه الاعتماد كذا في النهاية والسيراج الوهاج * وعليه الفتوى هكذا في معراج الدراية * فمآرات بعدها لا يكون حيضا في ظاهر المذهب * والمختار ان مآراته ان كان دما قويا كان حيضا كذا في شرح المجمع لابن الملائك * (ومنها) خروج الدم الى الفرج الخارج ولو يسقط الكرسف فدام بعض الكرسف حائلا بين الدم والخارج لا يكون حيضا هكذا في المحيط * طاهرة رأت على الكرسف أثر الدم يحكم بحيضها من حين الرفع * والحائض اذا لم تجد عليه أثر الدم حكم بالانقطاع من حين الوضع هكذا في شرح الوقاية * ولا يشترط فيه السيلان هكذا في الخلاصة * (ومنها) أن يكون على لون من الألوان الستة السوداء والحمرة والصفرة والسكررة والخضرة والتريبة هكذا في النهاية * وانما يعتبر اللون على الكرسف حين يرفع وهو طري لا حين يجف هكذا في المحيط * فلورأت بياضا خالصا على الخرقه مادام رطبا فاذا يبس اصفر فحكمه حكم البياض * وكذا الورأت حمرة أو صفرة فاذا يبست ابيضت تعتبر حالة الرؤية لاحالة التغير هكذا في التبيين * (ومنها) النصاب أقل الحيض ثلاثة أيام وثلاث ليال في ظاهر الرواية هكذا في التبيين * وأكثر عشرة أيام وإياها كذا في الخلاصة * (ومنها) تقدم نصاب الطهر وفسراغ الرحم من الحبل هكذا في السيراج الوهاج * الطهر المقتل بين الدمين والدماء في مدة الحيض يكون حيضا

بمنزلة الريح الذي يخرج من قبلها (الدود) اذا خرج من الدبر فهو حدث واذا خرج من قبل المرأة والذكر فكذلك وكذلك الحصى ولو سقطت الدودة من الجرح لا ينقض (القيح) والدم والصديد اذا سال من الجرح نقض الوضوء وان علا وانتفخ ولم يسيل لا ينقض الوضوء ولو ألقى عليه ترابا أو رمادا أو مسحه بخرقة ثم وثم ان كان بحال لو تركه يسيل نقض الوضوء والافلا والرعاف ينقض وكذا لو نزل الدم من الرأس الى ما لان من الانف ولم يظهر على الارنية نقض الوضوء ولو قام ملء الفم طعاما أو ماء نقض الوضوء وان لم يسلا لا ينقض واختلفوا في ملء الفم قال بعضهم لا يمكن امساكه الا بكلفة ومشقة يكون ملء الفم وقال بعضهم لا يمكن الكلام معه يكون ملء الفم وان قام مرتين أو مرارا ولو جمع ذلك يكون ملء الفم ان كان قبل سكون الغثيان يجمع وان قام ما نقض الوضوء وان لم يسلا الفم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى

وان قام بالغسل الفم لا ينقض الوضوء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو كان الرجل أغلف ونزع ولو البول من احليله وبقي في غلظته نقض الوضوء وكذا لو خرج البول من الشرج الداخلي للمرأة دون الخارج نقض الوضوء ولو نزل البول من المثانة الى الاحليل ولم يظهر على رأس الاحليل لا ينقض ولو كان في بطنه باثنية فسد قط منها دودة لا ينقض (المحبوب) اذا خرج منه ماء يشبه البول ان كان قادرا على امساكه ان شاء أمسكه وان شاء أرسله فهو بول ينقض الوضوء وان كان لا يقدر على امساكه لا ينقض ما لم يسيل (واذا)

تبين الخشني انه رجل فالفرج الاخر منه بمنزلة الجرح وان تبين أنها امرأة فالفرج الاخر منها بمنزلة الجرح لا ينقض الوضوء ما يخرج منه
 ما لم يسيل ولو كان بذكر الرجل جرح له رأسا من أحد هما يخرج منه ما يسيل في مجرى البول والثاني يخرج منه ماء لا يسيل في مجرى البول
 فالاول بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على رأسه نقض الوضوء وان لم يسيل ولا وضوء في الثاني ما لم يسيل (اذا) أدخل في احليله قطنه وغيرها ثم
 خرجت أو أخرجهما نقض الوضوء وان كان طرفا منه خارجا لا ينقض الوضوء وان أفطرت (٣٧) احليله دهنا ثم عاد فلا وضوء عليه

بخلاف ما لو احتقن بدهن
 ثم عاد ولو أدخل في دبره شيئا
 وطرف منه خارج فأخرجه
 لا وضوء عليه قالوا تأويل
 هذا اذا لم تكن عليه بلة فان
 كان نقض الوضوء وكذا
 لو حل شيئا وطرف منه
 خارج ثم خرج ان كان عليه
 بلة نقض الوضوء والا فلا
 وان صب الدهن في أذنه ثم
 عاد بعد يوم ان خرج من
 أنفه أو أذنه لا وضوء عليه
 وكذا الماء وان خرج من الفم
 نقض الوضوء لان ما يخرج
 من الفم لا يخرج الا بعد
 الوصول الى الجوف فانه
 موضع النجاسة أما الاول
 ينزل من الدماغ والدماغ
 ليس موضع النجاسة وكذا
 السعوط اذا عاد من الأنف
 بعد أيام لا ينقض ولو احتشت
 المرأة في الفرج الخارج
 فابتسل الجانب الداخل
 بطلت طهارتها لان الفرج
 الخارج منها بمنزلة اليتيم
 يعتبر الخروج من الفرج
 الداخل فاذا خرج البول من
 الفرج الداخل فابتل ما كان
 من الفرج الخارج ينقض
 الوضوء (الدودة) اذا سقطت
 من الاذن أو الأنف لا تنقض
 الوضوء والغرب في العين

ولو خرج أخذ الدمين عن مدة الحيض بأن رأيت يوما وتسعة طهرا ويومادما مثلا لا يكون حيضا لان الدم
 الاخير لم يوجد في مدة الحيض * ولا يتبدى الحيض بالطهر على هذه الرواية ولا يختم به وهي رواية محمد
 عن أبي حنيفة * وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أن الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان أقل من
 خمسة عشر يوما لم يفصل وكثير من المتأخرين أفتوا بهذه الرواية لأنها أسهل على المفتي والمستفتي كذا
 في التبيين وهو كذا في الزاهدي * والاخذ بمذايبسركذا في الهداية * وعليه استقرار رأي الصدر
 الشهيد حسام الدين وبه يقتضى كذا في المحيط * فان لم يجاوز العشرة فالطهر والدم كلاهما حيض سواء
 كانت مبتدأة أو معتادة وان جاوز العشرة ففي المبتدأة حيضها عشرة أيام وفي المعتادة عروفتها في الحيض
 حيض والطهر طهر هكذا في السراج الوهاج * ويجوز بدءا لحيض بالطهر اذا كان قبله دم وختمه به اذا
 كان بعده دم هكذا في التبيين * اذا كان الطهر خمسة عشر يوما أو أكثر يعتبر فاصلا فيجعل كل واحد من
 الدمين أو أحدهما بانفراد حيضا حسب ما أمكن من ذلك هكذا في المحيط * وأقل الطهر خمسة عشر يوما
 ولا غاية لا كثره الا اذا احتيج الى نصب العادة كما اذا بلغت مستمرة الدم فيقدر حيضها بعشرة أيام من كل
 شهر وباقيه طهر هكذا في الهداية

(الفصل الثاني في النفاس) وهو دم يعقب الولادة كذا في المتون * ولو ولدت ولم ترمدا لا يجب الغسل عند
 أبي يوسف وهو رواية عن محمد قال في المفيد هو الصحيح * لكن يجب عليها الوضوء بخروج النجاسة مع الولد
 هكذا في التبيين * وعند أبي حنيفة رحمه الله يجب الغسل وأكثر المشايخ أخذوا بقوله وبه كان يقتضى
 الصدر الشهيد هكذا في المحيط * وقال أبو علي الدقاق وبه نأخذ كذا في المضمرات * وفي الفتاوى هو الصحيح
 هكذا في الجوهرة النيرة * لو خرج أكثر الولد تسكون نفساء والا فلا وكذا لو تقطع فيها وخرج أكثره والسقط
 ان ظهر بعض خلقه من اصبع أو ظفر أو شعر ولد فتصير به نفساء هكذا في التبيين * وان لم يظهر شيء من
 خلقه فلا نفاس لها فان أمكن جعل المرقى حيضا يجعل حيضا والافهوا استحاضة * وان رأيت دما قبل
 اسقاطه ودم بعده فان كان مستبين الخلق فارأته قبله لا يكون حيضا وهي نفساء فيما رأته بعده وان لم يكن
 مستبين الخلق فارأته قبل الاسقاط حيض ان أمكن جعله حيضا هكذا في النهاية * ولو ولدت من قبل
 سرتها بأن كان يظن اجرح فانشقت وخروج الولد منها تكون صاحبة جرح سائل لان نفساء هكذا في
 الظهيرية والتبيين الا اذا خرج من الفرج دم عقيب خروج الولد من السرة فانه حينئذ يكون نفاسا هكذا في
 التبيين * ونفاس التوأمين من الاول كذا في الكافي * وشرط التوأمين أن يكون بين الولدين أقل من ستة
 أشهر واذا كان بينهما ستة أشهر أو أكثر فهما جملان ونفاسان * وان ولدت ثلاثة بين الاول والثاني أقل من
 ستة أشهر وكذلك بين الثاني والثالث لكن بين الاول والثالث أكثر من ستة أشهر فالصحيح أنه يجعل جملا
 واحدا كذا في التبيين * أقل النفاس ما يوجد ولو ساعة وعليه الفتوى وأكثره أربعون كذا في السراجية *
 وان زاد الدم على الأربعين فالاربعون في المبتدأة والمعروفة في المعتادة نفاس هكذا في المحيط * الطهر المتخلل
 في الاربعين بين الدمين نفاس عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان خمسة عشر يوما فصاعدا وعليه
 الفتوى * ثم العادة في النفاس تنقل برؤية المخالف مرة عند أبي يوسف هكذا في الخلاصة
 (الفصل الثالث في الاستحاضة) لو رأيت الدم بعد أكثر الحيض والنفاس في أقل مدة الطهر فارأته بعد

بمنزلة الجرح فما يسيل منه ينقض الوضوء بخلاف الدمع (رجل) يسيل الدم من أحد منفرجه فتوضأ والدم سائل ثم احتبس الدم وسال من
 المنفر الآخر فنقض الوضوء ولو كان به جسد رى بعضه يسيل وبعضه ليس بسائل فتوضأ فسال الذي لم يكن سائلا فنقض الوضوء فانها بمنزلة
 الشروح لا بمنزلة جرح واحد اذا غلب الرجل خروج البول فاحليله بقطنه ولولا القطنه لخرج منه البول فلا بأس به ولا ينقض وضوءه
 حتى يظهر البول على القطنه وان ابتل الطرف الداخل من القطنه وكذا لا ما لم يبتل الطرف الظاهر منها (المباشرة) القاطنة تنقض الوضوء

استحسننا وتفسرها أن يباشرها متجردين وانتشرت آله ولا في فرجه فرجها وقال محمد رحمه الله تعالى لا تنقض الوضوء ما لم يعلم بالخروج والانعفاء ينقض الوضوء في الأحوال كلها أقل أو أكثر وخروج المني لأعن شهوة بان سقط من مكان مرتفع أو ما أشبه ذلك لا يوجب الغسل وينقض الوضوء والمذي ينقض الوضوء وهو ماء رقيق يخرج عند الشهوة وكذا الودي وهو ماء غليظ يخرج بعد البول إذا مصته العلقمة وامتلأت من الدم ينقض الوضوء (٣٨) لأن الوشقت لخروج منها دم سائل والقراد إذا كان صغيرا فهو بمنزلة البعوض والذباب لا ينقض الوضوء وإن كان كبيرا يخرج منها دم سائل فهو بمنزلة العلقمة ولو بزق الرجل وفيه دم فإن كان الدم غالبا نقض الوضوء وإن كان على السواء فكذلك استحسننا وإن عض شيئا فرأى عليه دما من أسنانه لا وضوء عليه وكذا الخلال لأنه ليس بسائل (القهقهة) في صلاة لها ركوع وسجود تنقض الطهارة والصلاة فرضا كانت أو نفلا ولا تنقض الطهارة خارج الصلاة ولو قهقهه في سجدة التلاوة أو في صلاة الجنابة يبطل ما كان فيها ولا تنقض الطهارة (والضحك) يبطل الصلاة ولا يبطل الطهارة والتبسم لا يبطل الصلاة ولا الطهارة والقهقهة ضحك لها صوت مسموع بدت أسنانه أو لم تدروا الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والضحك ما تدو أسنانه وليس له صوت والقهقهة عامدا كان أو ناسيا تنقض الوضوء ولا تنقض طهارة الغسل وإن كان في الصلاة ويبطل التيمم كما يبطل الوضوء ولو صلى القريضة بالإيماء بعد ركوعه فيها انتقض

الأكثران كانت مبتدأة وبعد العادة أن كانت معتادة استحاضة * وكذا ما نقص عن أقل الحيض وكذا ما رآته الكبيرة جدا والصغيرة جدا هكذا في المحيط * وكذا ما تراها المامل ابتداء أو حال ولادتها قبل خروج الولد كذا في الهداية

(الفصل الرابع في أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة) لا يثبت حكم كل منها إلا بخروج الدم وظهوره وهذا هو ظاهر مذهب أصحابنا وعليه عامة مشايخنا وعليه الفتوى هكذا في المحيط * (الأحكام التي يشترك فيها الحيض والنفاس ثمانية) * (منها) أن يسقط عن الحائض والنفاس الصلاة فلا تقضى هكذا في الكفاية * إذا رأت المرأة الدم تترك الصلاة من أول ما رأت قال الفقيه وبه نأخذ كذا في التتارخانية ناقلا عن النوازل وهو الصحيح كذا في التبيين * إذا حاضت في الوقت أو نفست سقط فرضه بقي من الوقت ما يمكن أن تصلي فيه أولا هكذا في الذخيرة * لو افتتحت الصلاة في آخر الوقت ثم حاضت لا يلزمها قضاء هذه الصلاة بخلاف التطوع كذا في الخلاصة * ويستحب للحائض إذا دخل وقت الصلاة أن تتوضأ وتجلس عند مسجد بيتها تسبح وتملأ قدر ما يمكنها أداء الصلاة لو كانت طاهرة كذا في السراجية وفي الصغرى الحائض إذا سمعت آية السجدة لا سجدة عليها كذا في التتارخانية * (ومنها) أن يحرم عليها الصوم فتقضيها هكذا في الكفاية * إذا شرعت في صوم النفل ثم حاضت يلزمها القضاء احتياطا هكذا في الظهيرية * (ومنها) أنه يحرم عليها وعلى الجنب الدخول في المسجد سواء كان للجلوس أو للعبور هكذا في منية المصلي * في التهذيب لا تدخل الحائض مسجدا للجماعة * وفي الحجة إلا إذا كان في المسجد ماء ولا تجدد في غيره وكذا الحكم إذا خاف الجنب أو الحائض سبعا أو لصا أو بردا فلا بأس بالمقام فيه والاولى أن يتم تعظيما للمسجد هكذا في التتارخانية * وسطح المسجد له حكم المسجد كذا في الجوهرة النيرة * المتخذ للصلاة الجنابة والعيد الأصح أنه ليس له حكم المسجد كذا في البحر الرائق * ولا بأس للحائض والجنب بزيارة القبور هكذا في السراجية * (ومنها) حرمة الطواف لهما بالبيت وإن طافا خارج المسجد (١) هكذا في الكفاية * وكذا يحرم الطواف للجنب هكذا في التبيين * (ومنها) حرمة قراءة القرآن لا تقرأ الحائض والنفاس والجنب شيئا من القرآن والآية وما دونها سواء في التحريم على الأصح إلا أن لا يمس سجدة ولا آية القراءة مثل أن يقول الحمد لله يريد الشكر أو بسم الله عند الكل أو غيره فإنه لا بأس به هكذا في الجوهرة النيرة * ولا تحرم قراءة آية قصيرة تجري على اللسان عند الكلام كقوله تعالى ثم نظر أو لم يولد هكذا في الخلاصة * أن غسل الجنب فيه ليقرأ لم يحل لذلك هكذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * ويكره للحائض والجنب قراءة التوراة والإنجيل والزبور هكذا في التبيين * وإذا حاضت المعلمة فينبغي لها أن تعلم الصبيان كلمة كلمة وتقطع بين الكلمات ولا يكره لها التمجى بالقرآن كذا في المحيط * ولا يكره قراءة الفتوى في ظاهر الرواية كذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في التبيين والظهيرية * ويجوز للجنب والحائض الدعوات وجواب الأذان ونحو ذلك كذا في السراجية * (ومنها) حرمة مس المصحف لا يجوز لهما والجنب والمحدث مس

(١) قوله خارج المسجد نصوا على أنه لا يصح الطواف خارج المسجد للحائض وغيرها وعبارة شرح الباب ولو طاف خارج المسجد لم يجز الجدران لا يصح إجماعا وأما إذا كانت جدرانها منه فكذا عند عامة العلماء خلافا لمن لم يعتد بخلافه انتهت

المصحف

الوضوء لأنها ذات ركوع وسجود وقام الإيماء مقام الركوع والسجود ولو صلى المكتوبة أو التطوع راكبا

خارج المصر أو القرية وقهقهه فيها انتقض وضوءه وإن كان في مصر أو قرية لا ينتقض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه ليس في صلاته وكذا لو افتتح التطوع راكبا خارج المصر ثم دخل المصر ثم قهقهه لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ولو صلى في المصر ركعة تطوعا راكبا ثم خرج من المصر يريد السفر قهقهه لا وضوء عليه في قول أبي حنيفة ولو صلى راكبا وهو منزه من العمد والذم واقفة أو سائرة

أو تعدويه وهو يوثق إيماء إلى القبلة أو إلى غيرهما ثم قهقهة كان عليه الوضوء (إذا) خرج الإمام عن صلاته لا على وجه القطع بل على وجه الفساد بأن قهقهة أو أحدث متعمدا ثم قهقهة المأموم لا ينتقض وضوء المأموم لأن الجزء الذي لا قهقهة والحدث العمد من صلاة الإمام قد فسد وبفساده فسد ذلك الجزء من صلاة المأموم ولهذا لو كان المأموم مسبوقا ففسد صلاة المسبوق فاذا فسدت صلاة المأموم لا تنتقض طهارته بالقهقهة ولو تكلم الإمام أو سلم متعمدا بعد التشهد ثم قهقهة المأموم انتقضت طهارته لأن (٣٩) سلام الإمام وكلامه لا يخرج المقتدى

من الصلاة في الصحيح من الجواب فاذا قهقهة المقتدى في صلاته انتقضت طهارته ولهذا لو تكلم الإمام أو سلم عامدا بعد الفراغ من التشهد كان على المقتدى أن يسلم في أظهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله ولو قهقهة الإمام أو أحدث متعمدا لسلام على المقتدى ولو قهقهة القوم دون الإمام تمت صلاتهم وانتقضت طهارتهم ولا تقصد صلاة الإمام ولو قهقهة القوم بعد التشهد ثم الإمام تمت صلاتهم وانتقضت طهارتهم وكذا لو قهقهة الإمام والقوم معات صلاة الكل وانتقضت طهارة الكل ولو سلم المقتدى قبل سلام الإمام بعد ما قد قدر التشهد ثم قهقهة لا وضوء عليه لأنه صبح خروجه عن الصلاة قبل خروج الإمام فلا تنتقض طهارته ولو صلى فريضة عند طلوع الشمس أو عند غروبها سوى عصر يومه لم يكن داخل في الصلاة فلا تنتقض طهارته بالقهقهة ولو شرع في التطوع عند طلوع الشمس أو عند غروبها ثم قهقهة كان عليه الوضوء (مسافر) صلى ركعة

المصحف الإغلاف متجاف عنه كالحريطة والجلد الغير المشتر لا بما هو متصل به هو الصحيح هكذا في الهداية * وعليه الفتوى كذا في الجوهرة النيرة * والصحيح منع من حواشي المصحف واليباض الذي لا كتابة عليه كذا في التبيين * واختلاف في مس المصحف بماء أو أعضاء الطهارة وبما غسل من الأعضاء قبل الكمال الوضوء والمنع أصح كذا في الزاهدي * ولا يجوز لهم مس المصحف بالثياب التي هم لا يسوها ويكره لهم مس كتب التفسير والفقه والسنن * ولا بأس بمسها بالكف هكذا في التبيين * ولا يجوز من شيء مكتوب فيه شيء من القرآن من لوح أو دراهم أو غير ذلك إذا كان آية تامة هكذا في الجوهرة النيرة * ولو كان القرآن مكتوبا بالفارسية يكره لهم مسه عند أبي حنيفة وكذا عند هـ ما على الصحيح هكذا في الخلاصة * ومس خافيه ذكر الله تعالى سوى القرآن قد أطلقه عامة مشايخنا هكذا في النهاية * ولا يكره للجنب والحائض والنفساء النظر في المصحف كذا في الجوهرة النيرة * ويكره للجنب والحائض أن يكتب الكتاب الذي في بعض سطوره آية من القرآن وإن كانا لا يقرآن القرآن * والجنب لا يكتب القرآن وإن كانت الصحيفة على الأرض ولا يضع يده عليها وإن كان مادون الآية * وقال محمد أحب إلى أن لا يكتب وبه أخذ مشايخ بخاري هكذا في الذخيرة * ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان وإن كانوا محدثين وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * (ومنها) حرمة الجماع هكذا في النهاية والكفاية * وله أن يقبلها ويضعها ويستمتع بجميع بدنهما خلا ما بين السرة والركبة عند أبي حنيفة وأبي يوسف هكذا في السراج الوهاج * فإن جامعها وهو عالم بالتحريم فليس عليه إلا التوبة والاستغفار * ويستحب أن يتصدق بدينار أو نصف دينار كذا في محيط السرخسي * (ومنها) وجوب الاغتسال عند الانقطاع هكذا في الكفاية * إذا مضى أكثر منة الحيض وهو العشرة يحل وطؤها قبل الغسل مبتدأة كانت أو معتادة ويستحب له أن لا يطأها حتى تغتسل هكذا في المحيط * وإذا انقطع دم الحيض لا قل من عشرة أيام لم يجز وطؤها حتى تغتسل أو يعضى عليها آخر وقت الصلاة الذي يسع الاغتسال والتحرية لأن الصلاة إنما تجب عليها إذا وجدت من آخر الوقت هذا القدر هكذا في الزاهدي * وأمضى كمال الوقت بأن ينقطع دمها في أول الوقت ويدوم الانقطاع حتى يمضي الوقت فليس بشروط هكذا في النهاية * لو انقطع دمها دون عادتها يكره قربانها وإن اغتسلت حتى يمضي عادتها وعليها أن تصلي وتصوم للاحتياط هكذا في التبيين * ولو انقطع لا قل من عشرة أيام ولم يجد ماء فتيممت لم يحل وطؤها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله حتى تصلي فإن وجدت الماء بعده تحرم القراءة لا الوطء عندنا كذا في الزاهدي * قال الخندي وهو الأصح كذا في السراج الوهاج * ومتى طهرت المبتدأة دون العشرة أو المعتادة دون عادتتها أخرت الوضوء والاغتسال إلى آخر الوقت بحيث لا تدخل الصلاة في الوقت المكروه كذا في الزاهدي * (وأما الأحكام المختصة بالحيض) فخمسة انقضاء العدة والاستبراء والحكم بإوغها والفصل بين طلاق السنة والبدعة كذا في الكفاية * وعدم قطع التتابع في الصوم هكذا في التبيين والمضمرات في كنارة الظهار * (ودم الاستحاضة) كالرعاف الدائم لا يمنع الصلاة ولا الصوم ولا الوطء كذا في الهداية * انتقال العادة يكون بمرّة عند أبي يوسف وعليه الفتوى هكذا في الكافي * فإن رأت بين طهرين ثمين دما لا على عادتتها بالزيادة والنقصان أو بالتقدم والتأخر أو بهما معا انتقلت العادة إلى أيام دمها حقيقيا كان الدم أو حكميا * هذا إذا لم يجاوز العشرة فإن جاوزها فعرفتها حيض ومارأت على

منه الظاهر بغیر قراة أو صلاهما ثم قعد قدر التشهد ثم ضحك قهقهة كان عليه الوضوء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لأن التحريم باقية وكذا المقيم إذا صلى ركعة من الفجر بغیر قراة ثم قهقهة وكذا الرجل إذا صلى من الفجر ركعة ثم طلع الشمس ثم قهقهة في قياس قول أبي حنيفة وكذا مصلی المكتوبة إذا تذكرا ثم ضحك قهقهة وكذا الرجل إذا نوى امامة النساء فجاءت امرأة وقامت بجنبه واقتبلت به ثم قهقهة الرجل كان عليه الوضوء قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله هذا إذا وقعت المرأة بجنب الإمام وكبرت بعد تكبيره فأما إذا كبرت منع

الامام لا تنقض طهارة الامام ولو وقعت المرأة بحجب امام يؤمها ثم ضحك قهقهة فيه روايتان في رواية لا وضوء عليها لانها ليست في صلاة وفي رواية عليها الوضوء * اذا سلم الامام ثم تذكر ان عليه سجدة التلاوة ثم ضحك قهقهة كان عليه الوضوء في رواية كتاب الصلاة * اذا شرع في ركعتين تطوعا فصلى ركعة بغير قراءة او صلاهما ثم ضحك قهقهة في رواية كان عليه الوضوء * مسافر صلى الظهر ركعتين وسلم ثم نوى الإقامة ثم ضحك قهقهة (٤٠) لا وضوء عليه ونية الإقامة بعد السلام تكون قطة الصلاة * المصلي بالتحرى اذا علم في

غيرها استحاضة فلا تنقض العادة هكذا في محيط السرخسي * وكذا النفاس فان رأت لآعلى العادة ولم يجاوز الاربعين انتقلت هكذا في المحيط * واذا جاوز الاربعين ولها عادة في النفاس ردت الى أيام عادتها سواء كان ختم معروفها بالدم أو بالطهر عند أبي يوسف هكذا في السراج الوهاج * المعتادة اذا استمرت معها واشتبه عليها كل من عدد أيام الحيض والمكان والدور تحرى ومضت على ما استقر رأيها عليه وان لم يكن لها رأي لا يحكم بشئ من الحيض والطهر على التعيين بل تأخذ بالاحوط فتجنب أبدأ ما تجتنبه الحائض وتغتسل لكل صلاة هكذا في التبيين * فتصلي المكتوبات والواجبات والسنن المؤكدة ولا تصلي تطوعا وتقرأ القدر المفروض والواجب على الصحيح * وتقرأ في الركعتين الاخيرتين من المكتوبات على الصحيح هكذا في البحر الرائق * وان اشتبه عليها البعض فان ترددت بين الطهر وبين دخول الحيض صلت بالوضوء لوقت كل صلاة وان ترددت بين الطهر وبين الخروج من الحيض اغتسلت لوقت كل صلاة استحسنانا * وقال نجم الدين النسفي والصحيح انها تغتسل لكل صلاة هكذا في المحيط * وهو الاصح هكذا في شرح المبسوط للامام السرخسي * وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق * ولا تنظر في شئ من شهر رمضان وعليها قضاء أيام الحيض مدمض الشهر فان علمت أن حيضها كان يبتدىء بالليل فعليه قضاء عشرين وان علمت أنه بالنهار فقضاء اثنين وعشرين احتياطاً وان لم تدركه بالليل أو النهار فأكثر مشايخنا يقول يلزمها قضاء عشرين * وكان الفقيه أبو جعفر يقول تقضى اثنين وعشرين احتياطاً قضتها موصولة بالشهر أو مفصولة عنه هذا اذا علمت أن دورها كان يكون في كل شهر مرة وان لم تعلم فان علمت أن حيضها كان يبتدىء بالليل تقضى خمسة وعشرين احتياطاً قضتها موصولة أو مفصولة وان علمت أنه كان بالنهار تقضى اثنين وثلاثين احتياطاً لو قضتها موصولة وان قضتها مفصولة فثمانية وثلاثين * وان لم تدرك أن قضت موصولة فعليه قضاء اثنين وثلاثين وان قضت مفصولة فثمانية وثلاثين هذا اذا كان رمضان كاملاً وان كان ناقصاً فسبعة وثلاثين هكذا في المبسوط للامام السرخسي * المعتادة اذا رأت بعد الولادة دمًا ونسيت عادتها فان لم يجاوز دمها أربعين يوماً وطهرت هي بعد الاربعين طهراً كاملاً لم تعد شيئاً مما تركت من الصلوات * وان جاوز الدم الاربعين أو لم يجاوز ولكن طهرت بعد الاربعين أقل من خمسة عشر يوماً فعليه أن تحرى فان استقر رأيها على عدد كان عادة نفاسها ذلك مضت على ذلك وان لم يكن لها رأي في ذلك احتاطت فقضت صلاة الاربعين كلها فان كان دمها مستمر الحال انتظرت عشرة أيام ثم قضت صلاة هذه الاربعين ثانياً هكذا في المحيط * أسقطت في المخرج ما يشك في أنه مستبين الخلق أو لا واستقر به الدم ان أسقطت أول أيامها تركت الصلاة قدر عادتها بيقين لانها اما حائض أو نفساء ثم تغتسل وتصلى عادتها في الطهر بالشك لاحتمال كونها نفساء أو طاهرة ثم تترك الصلاة قدر عادتها في الحيض بيقين لانها اما نفساء أو حائض ثم تغتسل وتصلى عادتها في الطهر بيقين ان كانت استوفت أربعين من وقت الأسقاط والافبالشك في القدر الداخل فيها وبقين في الباقي ثم تستقر على ذلك وان أسقطت بعد أيامها فانها تصلى من ذلك الوقت قدر عادتها في الطهر بالشك ثم تترك قدر عادتها في الحيض بيقين * وحاصل هذا كله أنه لا حكم للشك ويجب الاحتياط كذا في فتح القدير * (ومما يتصل بذلك أحكام المذخور) شرط ثبوت العذر ابتداءً أن يستوجب استقراره وقت الصلاة كاملاً وهو الاظهر كالانقطاع لا يثبت ما لم يستوعب الوقت كله حتى لو سال دمها في بعض وقت صلاة فتوضأت

الصلاة انه صلى الى غير جهة القبلة قضى على صلاته بعد العلم فسدت صلاته * وان ضحك قهقهة لا وضوء عليه في رواية * ما صح الخلف اذا انقضت مسجدة مسجدة في الصلاة ثم قهقهة لا وضوء عليه وكذا ما صح الجبيرة اذا برئ ثم قهقهة لا وضوء عليه * الصحيح اذا افتتح المكتوبة قاعداً أو مضطجاً ثم قهقهة كان عليه الوضوء في رواية * وكذا القاري اذا اقتدى بالاي أو الانرس أو الصحيح اذا اقتدى بالموى ثم قهقهة كان عليه الوضوء * وكذا المتوضئ اذا اقتدى بالتيمم والمتوضئ يرى الماء والامام لا يرى ثم ضحك المتوضئ كان عليه الوضوء * وكذا المقتدى اذا كان يعلم ان امامه يصلي الى غير القبلة والامام لا يعلم فضحك المقتدى كان عليه الوضوء * وان كان الامام يعلم انه افتتح الصلاة الى غير القبلة فضحك المقتدى لا وضوء على المقتدى * وكذا لو كان المقتدى يعلم ان على الامام قاتلة والامام لا يعلم فضحك المقتدى كان عليه الوضوء * رجل صلى يقوم فمقدوا قد رآه بالشهد ولم

يشهد واثم ضحك الامام ثم ضحك القوم فان الامام يعيد الوضوء ولا يعيد القوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى * الاي اذا علم سورة في الصلاة ثم قهقهة روى عن أبي يوسف رحمه الله ان عليه الوضوء * العاري اذا صلى ركعة ثم وجد قوباً ثم قهقهة في رواية لا وضوء عليه لانه لم يبق في الصلاة * وفي رواية عليه الوضوء * وكذا الامة اذا صلت بغير قناع ركعة ثم اعتقت وهي تعلم بالعتق ثم ضحك قهقهة في رواية لا وضوء عليها * وفي رواية عليها الوضوء * رجل اتبع العنبر خلف من يصلي الظهر والمقتدى لا يعلم كان

شادع في التطوع ويؤمض بالمضي وان قهقه كان عليه الوضوء * رجل افتتح المكتوبة وعليه مكتوبة يومه وهو ذا كرلها أو كان في صلاة العبد
فزال الشمس أو كان في الجمعة ودخل وقت العصر أو صلى ومقامه طاهر وموضع سجوده نجس ثم قهقه كان عليه الوضوء * إذا أحدث الرجل
في الصلاة فتوضأ للبناء ثم قهقه كان عليه الوضوء * (فصل في النوم) * تكلم العلماء في تفصيل أحوال النوم وهو على وجهين * الأول أن
يكون في الصلاة * والثاني أن يكون خارج الصلاة * أما الأول فظاهر المذهب أن النوم (٤١) في الصلاة لا يكون حدثاً تاماً قائماً

أو راكعاً أو ساجداً إلا أن
يكون مضطجعا أو متسكناً *
والاضطجاع على نوعين إن
غلبت عيناه فنام ثم اضطجع
في حال نومه فهو بمنزلة ما لو
سبقه الحدث يتوضأ ويبنى
وان نهد النوم في الصلاة
مضطجعا فإنه يتوضأ ويستقبل
* ومن عجز عن الصلاة قائماً
أو قاعداً فصل مضطجعا
فنام فيها ينقض وضوءه *
ولو نام ساجداً في الصلاة
ذكرنا أنه لا يكون حدثاً في
ظاهر الرواية * فان نهد
النوم في سجوده تنتقض
طهارته وتفسد صلاته * ولو
نهد النوم في قسامه
أو ركوعه لا تنتقض
طهارته في قوله * وأما
الوجه الثاني إذا نام خارج
الصلاة على هيئة الركوع
والسجود قال شمس الأئمة
الحلواني رحمه الله لا يكون
حدثاً في ظاهر الرواية وقيل
إن كان ساجداً على وجه
السنة بأن كان رافعاً بطنه
عن فخذه مجافياً لعضديه
عن جنبه بحيث يرى من
خلفه عفرة ابطنه لا يكون
حدثاً * وإن كان ساجداً
على غير وجه السنة بأن
الصق بطنه بفخذه واقترش

وصلت ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة أخرى وانقطع دمها فيه أعادت تلك الصلاة لعدم الاستيعاب
* وإن لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى خرج لاعتيمدها لوجود استيعاب الوقت * وشرط بقائه أن
لا يمضي عليه وقت فرض الأول الذي ابتلى به بوجده فيه هكذا في التبيين * المستحاضة ومن به سلس
البول أو استطلاق البطن أو انقلاط الريح أو عرف دائم أو جرح لا يرقأ يتوضأ لوقت كل صلاة ويصلون
بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤا من الفرائض والنوافل هكذا في البحر الرائق * وإن توضأ على السيلان وصلّى
على الانقطاع وتم الانقطاع باستيعاب الوقت الثاني أعاد كذا في شرح منية المصلّي لأبراهيم الحلبي * وكذا
إذا انقطع في خلال الصلاة وتم الانقطاع هكذا في المضمرات * ويصل الوضوء عند خروج وقت المفروضة
بالحدث السابق هكذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في المحيط في نواقض الوضوء * حتى لو توضأ للعدو
لصلاة العبد أنه أن صلى الظهر به عند أبي حنيفة ومحمد وهو الصحيح لأنها بمنزلة صلاة الضحى * ولو توضأ مرة
لاظهر في وقته وأخرى فيه العصر فعند مالك ليس له أن يصلّي العصر به هكذا في الهداية * وهو الصحيح
هكذا في السراج الوهاج * وانما تنقض طهارتها إذا توضأت والدم سائل أو سال بعد الوضوء في الوقت حتى لو
توضأت والدم منقطع ثم خرج الوقت وهي على وضوءها أن تصلّي بذلك ما لم يسأل أو تحدث حدثاً آخر كذا في
التبيين * إن توضأت في وقته بلا حاجة فسأل يتوضأ وكذا إن توضأت لحدث آخر غير السيلان فسأل كذا في
الكافي * رجل به جدرى منه ما هو سائل فتوضأ ثم سأل الذي لم يكن سائلاً تنقض وضوءه كذا في السراج
الوهاج * وكذا إذا سال الدم من أحد منخره فتوضأ ثم سأل من المنخر الآخر فعليه الوضوء هكذا في البحر
الرائق * المستحاضة إذا توضأت واقتبعت الصلاة النافلة فلما صلت منها ركعة خرج الوقت فسدت الصلاة
ولزمها القضاء احتياطاً هكذا في الظهيرية * متى قدر المذنور على رد السيلان برباط أو حشواً أو كان لو جلس
لا يسيل ولو قام سأل وجب رده ويخرج رده عن أن يكون صاحب عذر بخلاف الحائض إذا منعت الدور
فانما حائض كذا في البحر الرائق * النفساء والمستحاضة إذا احتشيت لا تخرج من أن تكون نفساء أو
مستحاضة كذا في التبيين * ولو كان في غيبه رمد أو عشم يسيل دمه هائوياً بوضوء لوقت كل صلاة
لاحتمال كونه صديداً هكذا في التبيين * إذا كان به جرح سائل وقد شد عليه خرقه فأصابها الدم أكثر من
قدر الدم وأصاب ثوبه إن كان بحال أو غسله يتنجس ثانياً قبل الفراغ من الصلاة جاز أن لا يغسله وصلّى قبل
أن يغسله والا فلا هذا هو المختار هكذا في المضمرات * رجل رعد أو سال عن جرحه الدم ينظر آخر الوقت
فإن لم ينقطع توضأ وصلّى قبل أن يغسله قبل خروج الوقت كذا في الذخيرة

(الباب السابع في النجاسة وأحكامها وفيه ثلاثة فصول)

(الفصل الأول في تطهير النجاسات) ما يطهره النجس عشرة * (منها) الغسل بجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل
مائع طاهر عكس إزالة النجاسة كالماء والورد ونحوهما إذا عصران عصر كذا في الهداية * وما لا ينصرف كالدهن
لم يجز إزالة النجاسة كذا في الكافي * وكذا الدبس واللبن والعصير كذا في التبيين * ومن المائعات الماء المستعمل
وهذا قول محمد بن رواحة عن أبي حنيفة وعليه الفتوى هكذا في الزايد * وإزالة النجاسة كانت مرتبة بإزالة
عينها وأثرها إن كانت شيئاً يزيل أثره ولا يغير فيه العدد كذا في المحيط * فلوزالت عينها بمرقا كتنقيها ولو لم

(٦ الفتاوى أول) بذراعيه كان حدثاً وإن كان قاعداً مستوياً لليتيم على الأرض مستوثقاً مسكنه ولم يسند ظهره إلى شيء
لا وضوء عليه * وإن نام قاعداً واضعاً لليتيم على عقبه كما يفعله الكلب لا وضوء عليه في قول أبي يوسف رحمه الله * وقيل هو قول أبي حنيفة
رحمه الله * وإن نام قاعداً مستوياً لليتيم على الأرض مستنداً إلى حائط أو إلى أسطوانة عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا وضوء عليه * وهكذا
قال الفقيه أبو الليث رحمه الله * وإن نام متربعا وقد أسند ظهره إلى شيء قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله لا يكون حدثاً * وقال الطحاوي

رجه الله ان كان بحال لو ازيل السند بسقط فهو حدث والا فلا * وان نام جالساً وهو كان يتمايل وربما يزول مقعده عن الارض قال شمس
الائمة الخلواني رحمه الله ظاهر المذهب انه لا يكون حدثاً وان نام جالساً وسقط قال شمس الائمة الخلواني رحمه الله ظاهر المذهب عن أبي
حنيفة رحمه الله انه ان انتبه قبل أن يزول مقعده عن الارض لا ينتقض وضوءه * وان انتبه بعد ما زال مقعده عن الارض انتقض وضوءه
سقط أو لم يسقط وان نام قاعداً (٤٣) متوركا فهو بمنزلة ما لو نام قاعداً وهو كان يتمايل وربما يزول مقعده عن الارض * وحقبة

تزل بثلاثة تغسل الى أن تزول كذا في السراجية * وان كانت شيئاً لا يزول أثره لا بعشقة بأن يحتاج في
ازالته الى شيء آخر سوى الماء كالصابون لا يكف بازالته هكذا في التبيين * وكذا لا يكف بالماء المغلي بالنار
هكذا في السراج الوهاج * وعلى هذا قالوا لو صبغ ثوبه أو يده بصبغ أو حناء نجس فغسل الى أن صف الماء
يطهر مع قيام اللون كذا في فتح القدير * وإذا غمس الرجل يده في السمن النجس أو أصاب ثوبه ثم غسل اليدين أو
الثوب بالماء من غير عرض وأثر السمن باق على يده يطهر * وبه أخذ الفقهاء أبو الليث وهو الأصح هكذا في
الذخيرة * وان كانت غير مريبة يغسلها ثلاث مرات كذا في المحيط * ويشترط العصر في كل مرة فيما
ينعصر ويبلغ في المرة الثالثة حتى لو عصر بعده لا يسيل منه الماء ويعتبر في كل شخص قوته وفي غير رواية
الاصول يكفي بالعصر مرة وهو أرفق كذا في الكافي * وفي النوازل وعليه الفتوى كذا في التتارخانية *
والاول أحوط هكذا في المحيط * ولو عصره في كل مرة وقوته أكثر ولم يبلغ فيه صيانة للثوب لا يجوز هكذا
في فتاوى قاضي خان * ان غسّل ثلاثاً فعصر في كل مرة ثم تناطرت منه قطرة فأصاب شيئاً أن عصره في
المرة الثالثة وبالغ فيه بحيث لو عصره لا يسيل منه الماء فالثوب واليد وما تناطرت طاهر والا فالكل نجس
هكذا في المحيط * وما لا ينعصر يطهر بالغسل ثلاث مرات والتجفيف في كل مرة لان التجفيف أثر في
استخراج النجاسة وحده التجفيف أن يحاييه حتى ينقطع التقاطر ولا يشترط فيه اليبس هكذا في التبيين
* هذا اذا تشربت النجاسة كثيراً وان لم تشرب فيه أو تشربت قليلاً يطهر بالغسل ثلاثاً هكذا في محيط
السرخسي * امرأة طجعت الحنطة أو اللحم في الخمر قال أبو يوسف يطبخ بالماء ثلاث مرات ويحذف في كل
مرة وقال أبو حنيفة لا يطهر أبداً وعليه الفتوى هكذا في المضمرات ناقلاً عن النصاب والكبرى * اذا نجس
ما لا ينعصر بالعصر كما اذا تشربت النجاسة في المصاب بان موه السكين بماء نجس أو كان الخنزف والأجر
جديدين وقد وقع الخنزف - ما أو الحنطة اذا أصابتهما خمر وتشربت فيها وانفخت من الخمر عند أبي يوسف
رجه الله تعالى عموه السكين بالماء الطاهر ثلاثاً ويغسل الأجر والخنزف بالماء ثلاثاً ويحذف في كل
مرة فيطهر والحنطة تنقع في الماء حتى تشرب الماء كما تشرب الخمر ثم تجفف يفعل كذلك ثلاث مرات
ويحكم بطهارتهما وان لم تنتفخ تطهر بالغسل ثلاثاً والتجفيف في كل مرة ويشترط أن لا يوجد الخمر
ولا يمحها هكذا في المحيط * وان كان الأجر قديماً يكن فيه الغسل ثلاثاً بدفعة واحدة كذا في الخلاصة
* نجس العسل يلقى في طنجيرو يصب عليه الماء ويغلى حتى يعود الى مقداره هكذا ثلاثاً فيطهر * قالوا
وعلى هذا الدبس * الدهن النجس يغسل ثلاثاً بأن يلقى في الخابية ثم يصب فيه مثله ماء ويحرك ثم يترك حتى
يعالو الدهن قبوخذاً وينقب أسفل الخابية حتى يخرج الماء هكذا ثلاثاً فيطهر كذا في الزاهدى * ثوب
نجس غسل في ثلاث جفان أو في واحدة ثلاثاً وعصر في كل مرة طهر لجريان العادة بالغسل هكذا فلو لم يطهر
لضاق على الناس * وغسل عضو أو أن وغسل جنب لم يستنج في آبار كالثوب ويتنجس الماء والواني
والماء الرابع مطهر في الثوب لا العضو لانه اقرب به قرباً كذا في الكافي * والماء الثلاثة نجسة متناوثة
فالاول اذا أصاب شيئاً يطهر بالثلاث والثاني بالثلاث والثالث بالواحد كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح
كذا في التنوير * ويكون حكمه في الثوب الثاني مثل حكمه في الاول كذا في محيط السرخسي * ويطهر
الاجانة الثالثة تبعاً للغسل كعروة القمعة وجب الخمر التي تخللت فيه هكذا في الزاهدى * خف بطانة

المعنى في ذلك ان المعتبر
استرخاء المفاصل فاذا لم
يسقط على وجهه ولم يقرب
الى السقوط حتى انتبه فقد
انعدم الاسترخاء * وان نام
على رأس التنور وهو جالس
قد أدلى رجله كان حدثاً
لان ذلك سبب لاسترخاء
المفاصل * وان نام على ظهر
الدابة في سرج أو كاف
لا ينتقض وضوءه لعدم
استرخاء المفاصل * النعاس
لا ينتقض الوضوء وهو قليل
فوم لا يشتبه عليه أكثر
ما يقال ويجزى عنده *
السكران اذا أفاق ان كان
سكراناً لا يعرف الرجل من
المرأة عليه الوضوء لانه بمنزلة
الانعام * مس الذكر والمرأة
لا ينتقض الوضوء عندنا

* (فصل فيما يوجب
الغسل)

أسباب الغسل ثلاثة
الجنابة والحيمض والنفاس
* الجنابة تثبت بيسمين
أحدهما انفصال المني عن
شهوة والثاني الإيلاج في
الآدمي * واختلفت عبارات
السلف في الإيلاج الذي
يتعلق به الجنابة * عن محمد

رجه الله تعالى اذا التقى الختانان وتوارت الحشفة فيجب الغسل * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا توارت الحشفة

في قبل أو دبر من الآدمي يجب الغسل على الفاعل والمفعول به وهو الصحيح فان الإيلاج في الدبر يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به
وان لم يوجد فيه التقاء الختانين * والإيلاج في البهائم لا يوجب الغسل مالم ينزل لانه ناقص في قضاء الشهوة بمنزلة الاستمتاع بالكف فلا
يوجب الغسل بدون الانزال * والإيلاج في الميتة بمنزلة الإيلاج في البهائم لمكان النقصان في قضاء الشهوة وكذا الإيلاج في الصغيرة التي

لا يجامع مثلها لا يوجب الغسل في قول محمد رحمه الله تعالى بدون الانزال * اذا أتى الرجل امرأته وهي عذراء أو جامعها فيمداون الفرج لا يغسل عليه ما لم ينزل لأن قيام العذرة يمنع مواراة الحشفة وبدونها لا يجب الغسل ما لم ينزل * ولا يغسل على المرأة أيضا ما لم تنزل لانعدام السبب في حقها وهي مواراة الحشفة * وكذلك اذا كانت ثيبا ولم تتوار الحشفة * فان خرج منه ودى أو مذى كان عليه الوضوء * اذا جمعت المرأة فيمداون الفرج ووصل المني الى وجهها وهي بكر أو ثيب لا يغسل (٤٣) عليها الفقد السبب وهو الانزال أو

مواراة الحشفة حتى لو جعلت
كان عليها الغسل لوجود
الانزال * غلام ابن عشر
سنتين جامع امرأته البالغة
عليها الغسل لوجود السبب
وهو مواراة الحشفة بعد
توجيه الخطاب ولا يغسل
على الغلام لانعدام الخطاب
الا أنه يؤمر بالغسل اعتيادا
وتحلقا كما يؤمر بالطهارة
والصلاة * ولو كان الرجل
بالغا والمرأة صغيرة فالجواب
على العكس * وجامع
الخصي يوجب الغسل على
الفاعل والمفعول به لمواراة
الحشفة * واذا اغتسلت
المرأة بعد الجماع فخرج منها
بقية مني الزوج لا يلزمها
اعادة الغسل في قولهم لان
الخارج اذا لم يكن مني المرأة
كان بمنزلة الحدث * المرأة اذا
احتملت ولم يخرج منها المني
حكى عن الفقيه أبي جعفر
رحمه الله تعالى انه قال ما لم
يخرج المني من الفرج
الداخل لا يلزمها الغسل في
الاحوال كلها * وبه أخذ
شمس الأئمة الحلواني رحمه
الله واليه أشار الحاكم الشهيد
في المختصر فانه قال * والمرأة
في الاحتلام كالرجل وفي

ساقه من كبراس قد دخل في خروقه ماء نجس فغسل الخف ودلكه باليد ثم ملأه الماء ثلاثا وواراه الا انه لم يتهيا
له عصر الكبراس فقد طهر الخف كذا في المحيط * وفي النوازل المختار انه يترك في كل مرة حتى ينقطع
التقاطر كذا في التتارخانية * الخف الخراساني الذي صرمة موشى بالغزل بحيث صار ظاهره كله غزلا
فاصابته النجاسة تحتها فانه يغسل ثلاثا ويحفف كل مرة وقال بعضهم يغسل مرة ويترك حتى ينقطع
التقاطر ثم يغسل ثانيا وثالثا كذلك وهذا أصح والاول أحوط كذا في الخلاصة * الارض أو الشجر اذا
أصابته النجاسة فاصابه المطر ولم يبق لها أثر يصير طاهرا وكذا الخشب اذا أصابته النجاسة فاصابه المطر كان
ذلك بمنزلة الغسل * الارض اذا تجسست يول واحتاج الناس الى غسلها فان كانت رخوة يصب الماء عليها
ثلاثا فتطهر وان كانت صلبة قالوا يصب الماء عليها وتذلك ثم تنشف بصوف أو خرقة يفعل كذلك ثلاث
مرات فتطهر وان صب عليها ماء كثير حتى تفرقت النجاسة ولم يبق ريحها ولا لونها وترك حتى جفت تطهر
كذا في فتاوى قاضيان * حصير أصابته نجاسة فان كانت النجاسة يابسة لا بد من الدلك حتى تلين
وان كانت رطبة ان كان الحصير من قصب أو ما أشبهه يطهر بالغسل ولا يحتاج فيه الى شئ آخر كذا في
المحيط * ويطهر بلا خلاف لانه لا ينشف النجاسة كذا في فتاوى قاضيان * وان كان من بردى أو
ما أشبهه يغسل ويحفف في كل مرة فيطهر عنه بدأى يوسف كذا في منية المصلي * وعليه الفتوى كذا
في شرحها لابراهيم الحلبي * البردى اذا ألقى في الماء النجس في الابتداء على قول أبي يوسف وعليه المشايخ
يغسل ثلاث مرات ويصير في كل مرة أو يحفف في كل مرة فيطهر كذا في فتاوى قاضي خان في فصل الحمام
وهكذا في الخلاصة * البساط النجس اذا جعل في نهر وترك ليلة حتى جرى الماء عليه طهر كذا في الخلاصة
* وهو الصحيح هكذا في شرح منية المصلي لابراهيم الحلبي * الكوز اذا كان فيه خرف تطهره أن يجعل فيه
الماء ثلاث مرات كل مرة ساعة ان كان الكوز جديدا وهذا عند أبي يوسف رحمه الله هكذا في الخلاصة
* دن الخمر اذا غسل ثلاثا وكان متيقما مستملا يطهر كذا في فتاوى قاضي خان * هذا اذا لم يبق رائحة الخمر
كذا في التتارخانية ناقلا عن الكبيري * الجلد المدبوغ اذا أصابته نجاسة ان كان صلبا لا ينشف النجاسة
لصلابته يطهر بالغسل في قولهم وان كان ينشف النجاسة ان أمكن عصره يغسل ثلاثا ويصير في كل مرة
فيطهر وان كان لا يمكن عصره عند أبي يوسف يغسل ثلاثا ويحفف في كل مرة كذا في فتاوى قاضي خان
* اذا تجس طرف من أطراف الثوب ونسبه فغسل طرفا من أطراف الثوب من غير تحريك بطهارة
الثوب هو المختار * فلا صلى مع هذا الثوب صلوات ثم ظهر ان النجاسة في الطرف الاخر يجب عليه اعادة
الصلوات التي صلى مع هذا الثوب كذا في الخلاصة * والاحتياط أن يغسل جميع الثوب * وكذا اذا علم انه
أصاب الكم ولا يدري أي الكمين غسهاها كذا في محيط السرخسي * الثوب اذا تجس ووجب غسله
ثلاث مرات فغسل يوما مرة ويوما مرة تنجز الحصول المقصود كذا في فتاوى قاضي خان في فصل فيما يقع
في البئر * (ومنها المسح) * اذا وقع على الحديد الصقل الغير الخشن كالسيف والسكين والمرأة ونحوها نجاسة
من غير أن يموت بها فكما يطهر بالغسل يطهر بالمسح بخرقة طاهرة هكذا في المحيط * ولا فرق بين الرطب
واليابس ولا بين ماله جرم وماله جرم كذا في التبيين * وهو المختار لا يقتوى كذا في العناية * ولو كان خشنا
أو منقوشا لا يطهر بالمسح كذا في التبيين * اذا مسح موضع الحجمة بثلاث خرفات رطاب نظاف أجزاءه عن

احتلام الرجل لا بد من خروج المني فكذا احتلام المرأة الآن الفرج الخارج منها بمنزلة الاستين فيعتبر الخروج من الفرج الداخل
الى الفرج الخارج * وقال بعضهم اذا وجدت المرأة لذة الانزال كان عليها الغسل ذكر في صلاة ابن عبد الله بن المباركة امرأة قالت معي
جنى يأتي في النوم مرارا وأجسد في نفسي ما أجسد اذا جامعني زوجي قال لا يغسل عليها وليس للرجل أن يجامع امرأته اذا كان الحجاب
المني بين القبيل والبر قد انقطع الا أن يكتمتا تيانها في قبلها من غير بعد * اذا احتمل الرجل وانفصل المني عن موضعه الا أنه لم يظهر على رأس

الاحليل لا يلزمه الغسل لان الجنابة تتعلق بخروج المني وهو الانتقال من موضع الى موضع بالحقة حكم التطهير * وفي المرأة ذكرنا انه يعتبر الخروج من الفرج الداخلي الى الفرج الخارج * اذا استيقظ الرجل من منامه وهو يتيقن بالاحتلام ولم ير شيئاً ولا يتذكر الانزال لا يغسل عليه * وان انتبه ورأى على فراشه أو خلفه منيا كان عليه الغسل تذكر الاحتلام أو لم يتذكر * وان رأى المني يلزمه الغسل في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما (٤٤) الله تذكر الاحتلام أو لم يتذكر * وقال أبو يوسف رجه الله ان تذكر الاحتلام يلزمه

الغسل والأفلا * وفي صلاة الاصل اذا استيقظ وعنده انه لم يحتلم ووجد ببللا عليه الغسل في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله * الجنب اذا اغتسل قبل أن يبول وصلى جازت صلاته فان خرج منه المني بعد ذلك كان عليه الغسل في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله خلافاً لأبي يوسف رجه الله ولا يعيد ما صلى * وعلى هذا الخلاف اذا استمتع بالكف فلما انفصل المني أخذ بالحليله حتى سكنت شهوته ثم خرج المني وكذا اذا جامع امرأته فيمادون الفرج أو احتلم فاستيقظ قبل خروج المني فأخذ بذكره حتى سكنت شهوته ثم خرج منه المني كان عليه الغسل في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله * ولو اغتسل بعد ما بال ثم خرج منه مني أو مذي لا يغسل عليه في قولهم * اذا استيقظ الرجل من منامه فوجد على طرف احليله بله لا يدري انهما مني أو مذي فانه يغتسل الآن يكون قد انتشر ذكره قبل

الغسل لانه يعمل عمل الغسل كذا في محيط السرخسي * (ومنها) الفرق في المني * المني اذا أصاب الثوب فان كان رطباً يجب غسله وان جف على الثوب أجزأ فيه الفرق استحسننا كذا في العناية * والصحيح انه لا فرق بين مني الرجل والمرأة * وبقاء أثر المني بعد الفرق لا يضر كبقائه بعد الغسل هكذا في الزاهدي * ولو كان رأس ذكره نجس بالبول لا يطهر بالفرق كذا في محيط السرخسي * وان أصاب بدنه لا يطهر الا بالغسل رطباً كان أو يابساً وهو مروي عن أبي حنيفة رجه الله كذا في الكافي ناقلاً عن الاصل * وهكذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة * قال مشايخنا يطهر بالفرق لان البلوى فيه أشد كذا في الهداية * ولونه قد المني الى البطانة يكتفي بالفرق هو الصحيح كذا في الجوهرة النيرة وهكذا في التبيين * خف أصابه مني ان كان يابساً يجوز فيه الفرق كذا في الكافي * المني اذا فرق عن الثوب وذهب أثره فأصابه ماء فيه رواية المختار انه لا يعود نجساً كذا في الخلاصة * (ومنها) الحث والدلك الخف اذا أصابته النجاسة ان كانت متجسدة كالعدرة والروث والمني يطهر بالحث اذا يبست وان كانت رطبة في ظاهر الرواية لا يطهر الا بالغسل وعند أبي يوسف اذا مسح على وجهه المبالغه بحيث لا يبقى لها أثر يطهر وعليه الفتوى لعموم البلوى كذا في فتاوى قاضي خان * وان لم تكن النجاسة متجسدة كالخمر والبول اذا التصق بهامس التراب أو ألقى عليها فمسخها يطهر وهو الصحيح هكذا في التبيين * وعليه الفتوى للضرورة كذا في معراج الدراية * وفي فتاوى الحجة الفروا اذا أصابته النجاسة المتجسدة ويبست يطهر بذلك كما يطهر الخف كذا في المضمهرات * (ومنها) الخفاف وزوال الاثر * الارض تطهر باليس وذهب الاثر للصلاة لا للتيمم هكذا في الكافي * ولا فرق بين الخفاف بالشمس والنار والريح والظل كذا في البحر الرائق * ويشترك الارض في حكمها كل ما كان ثابتاً فيها كالحيطان والاشجار والكلا والقصب مادام قائماً عليها فاذا قطع الحشيش والخشب والقصب وأصابته النجاسة لا يطهر الا بالغسل كذا في الجوهرة النيرة * الابرة اذا كانت مفروشة فحكهها حكم الارض تطهر بالخفاف * وان كانت موضوعة تنقل وتحول لا بد من الغسل هكذا في المحيط * وكذا الحجر والابنة هكذا في منية المصلي * فان قلع بعد ذلك هل يعود نجساً فيه رواية قاضي خان * الحصى حكمه حكم الارض اذا كان فيها أو اذا كان على وجه الارض لا يطهر كذا في المحيط * وهكذا في منية المصلي * واذا طهرت الارض بالخفاف ثم أصابها الماء الصحيح أنه لا يعود نجساً ولورث عليها الماء وجلس عليها لا بأس به هكذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها) الاحراق * السرقين اذا احرق حتى صار رماداً فعند محمد يحكم بطهارته وعليه الفتوى هكذا في الخلاصة * وكذا العدرة هكذا في البحر الرائق * اذا احرق رأس الشاة ملطخاً بالدم وزال عنه الدم يحكم بطهارته * الطين النجس اذا جعل منه الكوزاً والتمه يدر فطخ يكون طاهرًا هكذا في المحيط * وكذا اللبن اذا لبس بالماء النجس واحرق كذا في فتاوى الغرائب * اذا سهرت المرأة التنوير ثم مسحت به بخرقه مبتلة نجسة ثم خبرت فيه فان كانت حرارة النار كانت به الماء قبل الصاق الخبز بالتنوير لا يتنجس الخبز كذا في المحيط * سحر التنوير بالاختاء والارواث يكره الخبز فيه ولورثه بالماء بطلت الكراهة كذا في القنية * (ومنها) الاستحالة * فخال الخمر في خابية جديدة طهرت بالاتفاق كذا في القنية * الخبز الذي سخن بالنار لا يطهر بالغسل ولو صب فيه الخل وذهب أثره يطهر كذا في الظهيرية * الرغيف اذا ألقى في الخمر ثم صار الخمر خلافاً للصحيح انه طاهر اذا لم يبق رائحة الخمر وكذا البصل اذا ألقى في الخمر ثم تخلل لان

النوم فلما استيقظ وجد البله فيها هنا لا يغسل عليه لانه اذا كان منتشر قبل النوم فساو وجد من البله بعد الانتباه يكون من آثار ذلك الانتشار فلا يلزمه الغسل الآن يكون أكثر رأيه انه مني فحينئذ يلزمه الغسل * أما اذا كان ذكراً مساكناً حين نام يجعل تلك البله منياً ويلزمه الغسل * قال شمس الأئمة اسألوا في رجه الله تعالى هذه مسئلة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون فلا بد من دفعها * اذا نام الرجل قائماً أو قاعاً أو ما شاف وجد منياً كان عليه الغسل في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى بمنزلة ما لو نام

مضطجعا الرجل اذا صار معني عليه ثم آفاق فوجد مذبا قالوا لا غسل عليه * وكذا السكران اذا آفاق ثم وجد مذبا * وليس هذا كالنوم لان ما يراه الناس سببه ما يجده من اللذة والراحة التي تخرج منها الشهوة وأما الانغماء والسكر فليس من أسباب الراحة * اذا نام الرجل والمرأة في فراش واحد فلما استيقظا وجد انبيا بينهما وكل واحد منهما ينكر الاحتلام وان يكون ذلك منيه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الغسل عليهما احتياطا * وقال غيره ان كان الماء غليظا يبيض فهو من (٤٥) الرجل وان كان رقيقا أصفر فهو

من المرأة * وقال بعضهم ان وقع طولاهو من الرجل وان كان مسدورا فهو من المرأة * وعلى الرجل ثمن ماء الاغتسال والوضوء للمرأة لانها من الخواص الدائرة فيكون بمنزلة الماء كقول والملبوس * الكافر اذا أجنب ثم أسلم قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى عليه الغسل * قال ولو طهرت من حيضها ثم أسلمت لا غسل عليها وأشار الى الفرق في السير الكبير قال لان السبب في حق الجنب هو الجنابة والجنابة مما يستدام فكان ادوامها حكم الابتداء فيصير كأنه أجنب بعد الاسلام * وأما السبب في حق المرأة انقطاع الحيض وذلك مما لا يستدام فلم يوجد السبب بعد الاسلام * وقال بعضهم لا غسل عليهما * وفرق هذا القائل بين هذا وبين الكافر المحدث اذا أسلم ثم أراد أن يصلي كان عليه الوضوء قال لان السبب في حق المحدث هو القيام الى الصلاة وذلك وجد بعد الاسلام بخلاف الحيض والجنابة فان غم لم

ما فيه من اجزاء الخمر صار خلا كذا في فتاوى قاضيخان * الخمر اذا وقعت في الماء أو الماء في الخمر ثم صارت خلا طهر كذا في الخلاصة * واذا صب الخمر في المرقعة ثم الخل ان صارت المرقعة كالخل في الجوضة طهرت كذا في انظهيرية * فأردت وقعت في الخمر ثم استخرجت قبل التفتت ثم صارت خلا لا يابس باكله * وان تفسخت في الخمر ثم استخرجت ثم صار الخمر خلا لا يحل أكله وكذا الكلب اذا ولغ في عصير ثم تخمر ثم تخلل لا يحل أكله لان لعاب الكلب قائم فيه وانه لا يصير خلا كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا اذا وقع البول في الخمر ثم تخلل كذا في الخلاصة * الخل النجس اذا صب في خمر فصارت خلا يكون نجسا لان النجس لم يتغير كذا في فتاوى قاضيخان * الخمر اذا ولغ في خمر في الملهة فصارت ملحا أو بثر باللوعة اذا صار طينا يطهر عندهما خلا فلا يوجب رجوعه الله كذا في محيط السرى * دن العصير اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وسكن عن الغليان واتقص ثم صار خلا ان ترك الخل فيه حتى طال مكثه وارتفع بخار الخل الى رأس الدن يصير طاهرا وكذا الثوب الذي أصابه الخمر اذا غسل بالخل كذا في فتاوى قاضيخان * جعل الدهن النجس في الصابون يفتي بطهارته لانه تغير كذا في الزاهدي * (ومنها) الدباغ والدكاك والنزع وقد مر كل منها بالتفصيل * (ومما يتصل بذلك مسائل) * اذا أصابت النجاسة بعض أعضاء ولحسها بلسانه حتى ذهب اثرها يطهر وكذا السكين اذا تنجس فلهسه بلسانه أو مسح بريقه هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو لحس الثوب بلسانه حتى ذهب الاثر فقد طهر كذا في المحيط * اذا قام ملء الفم وتوضأ ولم يغسل فاه حتى صلى جازت صلاته لانه يطهر بالبراق * الصبي اذا قام على ثدي الام ثم مص الثدي مرارا يطهر كذا في فتاوى قاضيخان * المحلوج النجس اذا ندف ان كان الكلى أو النصف نجسا لا يطهر وان كان يسيرا بحيث يحتمل ان يذهب بهذا الفعل يحكم بطهارته كالكدس اذا تنجس فقسم بين الدهقان والعامل يحكم بطهارته كذا في الخلاصة * الخنطة تداس بالخمر تبول وتروث ويصيب بعض الخنطة ويختلط ما أصيب منها بغيره قالوا لو عزل بعضهم او غسل ثم خلط الكل ابيع تناولها * وكذلك لو عزل ووهبه من انسان أو نصدق به عليه كذا في الذخيرة * اذيب القلعي (١) النجس طهر بخلاف الموم كذا في القنية * الفأرة لو ماتت في السمن ان كان جامدا اقوره ما حوله ورمى به والباقي طاهر يؤكل وان كان مائعا لم يؤكل وينتفع به من غير جهة الاكل مثل الاستصباح وديبج الجلد هكذا في الخلاصة * واذا دبح به يؤمر بالغسل ثم ان كان ينصرف يغسل ويعصر ثلاث مرات وان كان لا ينصرف عند أبي يوسف رحمه الله يغسل ثلاث مرات ويجفف في كل مرة كذا في البدائع * وحدا الجنامدانه اذا أخذ من ذلك الموضع لا يستوى من ساعته وان كان يستوى فهو مائع هكذا في فتاوى الغرائب

(الفصل الثاني في الاعيان النجسة) * وهي نوعان * (الاول) المغلظة وعنى منها قدر الدرهم واختلفت الروايات فيه * والصحيح أن يعتبر بالوزن في النجاسة المتجسدة وهو ان يكون وزنه قدر الدرهم الكبير المثلقال وبالمساحة في غير ما هو قدر عرض الكف (٢) هكذا في التبيين والكافي وأكثرا فتاوى * والمثلقال وزنه عشرون قيراطا * وعن شمس الأئمة يعتبر في كل زمان بدرهمه والصحيح الاول هكذا في السراج الوهاج ناقلا (١) قوله القلعي هو ان رصاص والموم بالضم الشمع اه قاموس (٢) قوله عرض الكف قال في شرح الوقاية المراد بعرض الكف عرض مقعر الكف وهو داخل مفاصل الاصابع اه من هامش الاصل

يوجد السبب بعد الاسلام * وهذه فصول أربعة الاول والثاني ما قلنا والثالث الصبي اذا بلغ بالاحتلام والرابع المرأة اذا بلغت بالحيض بعضهم قالوا في المرأة اذا بلغت يجب الغسل وفي الصبي لا يجب * والا حوط وجوب الغسل في الفصول كلها * المرأة اذا جنبت ثم حاضت ان شاءت اغتسلت وان شاءت أخرت الاغتسال لانه لا فائدة في التحميل فانها ان كانت تخرج من الجنابة لا تخرج من الحيض وحكمهما واحد اذا أمنى الرجل من غير شهوة وانتشار لا غسل عليه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وان بال الرجل خرج منه منى ان كان

من فسيء ادخال الاصبع
أجزاء* ومن احتلم في
المسجد ينبغي أن يخرج من
ساعته فان كان ذلك في
جوف الليل وخاف الخروج
يستحب له أن يتيمم* اذا توضأ
المحدث أو اعتسل الجنب
بعد البول ثم رأى على ذكره
بلا ولا يعلم أنه ماء أو بول
فانه يعسد الوضوء* وان
اعترضه ذلك في الصلاة
والشيطان يوسوسه بذلك
كثيرا وهو لا يتيقن بالحاسة
فانه يضي في صلاته ولا
يلتفت اليه حتى يستيقن انه
بول وينبغي لمن ابتلى بذلك
أن ينضح فرجه بالماء حتى
إذا رأى بلا يجعل ذلك من
الماء لمن البول

*(فصل في المسح على
الخصفين)*

السبح على الخلفين جازر عند
عامة العلماء بأفأر مشهورة
فريسة من المتوارث روى عن
أبي بن مالك رضي الله تعالى
عنبيه أنه سئل عن السنة
والجماعة فقال السنة ان
تحب الشيخين ولا تطعن في
الخلفين وتسمع على الخلفين
وعن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى أنه قال من السنة
أن تفضل الشيخين وتحب

عن الإيضاح * كل ما يخرج من بدن الإنسان مما يوجب خروجه الوضوء أو الغسل فهو مغلط كالغائط والبول والمني والمذي والودي والقيح والصد يد والقيح * إذا ملاً الفم كذا في البحر الرائق * وكذا دم الحيض والنفاس والاستحاضة هكذا في السراج الوهاج * وكذلك بول الصغير والصغيرة كلاً ولا كذا في الاختيار شرح المختار * وكذلك الخمر والدم المسفوح ولحم الميتة وبول ما لا يؤكل والروث واخشاء البقرة والعذرة ونحو الكلب وخر الدجاج والبط والاوز نجس نجاسة غليظة هكذا في فتاوى قاضيان * وكذا خمر السباع والسنور والفأرة هكذا في السراج الوهاج * بول الهرّة والفأرة إذا أصاب الثوب قال بعضهم يفسد إذا زاد على قدر الدرهم وهو الظاهر هكذا في فتاوى قاضيان والخلاصة * خمر الحية وبولها نجس نجاسة غليظة وكذا خمر الملق كذا في التتارخانية * ودم الحمة والوزغة نجس إذا كان سائلاً كذا في الظهيرية * فإذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة كذا في المحيط * (والثاني المحققة) وعن مناهمادون ربع الثوب كذا في أكثر المتون * اختلفوا في كيفية اعتبار الربع قيل المعتبر ربع طرف أصابته النجاسة كالذيل والكم والدخريص إن كان المصاب ثوباً وربع العضو المصاب كاليد والرجل إن كان بدنًا وصحبه صاحب التحفة والمحيط والبدائع والنجي والسراج الوهاج * وفي الحقائق وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق * وبول ما يؤكل لحمه والفرس وخر مطير لا يؤكل مخفف هكذا في الكنز * وخفة النجاسة تظهر في الثوب دون الماء كذا في الكافي * دم الشهيد مدام عليه طاهر وإذا أدين منه كان نجساً ومرة كل شيء كبوله كذا في الظهيرية * البول المنتضخ قدر رؤس الأبرمة والضرورة أن امتلا الثوب كذا في التبيين * وكذا قدر الجانب الآخر هكذا في الكافي والتبيين * هذا إذا كان الانتضاح على الثياب والابدان أما إذا انتضخ في الماء فإنه يجسه ولا يعني عنه لأن طهارة الماء آكد من طهارة الابدان والثياب والمكان كذا في السراج الوهاج * ولو كان المنتضخ مثل رؤس المسلة منع كذا في البحر الرائق * (ومما يتصل بذلك مسائل) * جلد الحية نجس وإن كانت مذبوسة لأنه لا يمحى الدباغة هكذا في الظهيرية * قيص الحية الصحيح أنه طاهر كذا في الخلاصة * لعاب النائم طاهر سواء كان من الفم أو منبه من الجوف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعليه الفتوى * وأما لعاب الميت فقد قيل أنه نجس هكذا في السراج الوهاج * وما دود القز وعينه وخرؤه طاهر كذا في القنية * وذرق ما يؤكل لحمه من الطير طاهر عندنا مثل الحمام والعصافير كذا في السراج الوهاج * والصحيح أن لبن الأتان طاهر كذا في التبيين * وهكذا في منية المصلي * وهو الأصح كذا في الهداية * ولا يؤكل كذا في النهاية والخلاصة * وما يبق من الدم في عروق المذكاة بعد الذبح لا يفسد الثوب وإن نجس كذا في فتاوى قاضيان * وكذا الدم الذي يبقى في اللحم لأنه ليس بمفسد هكذا في محيط السر حسي * وما لزق من الدم السائل باللحم فهو نجس كذا في منية المصلي * دم الكبد والطحال ليس بنجس كذا في خزائن الفتاوى * ودم البق والبراغيث والقمل والكتان (١) طاهر وإن كثرت كذا في السراج الوهاج * ودم السمك وما يعيش في الماء لا يفسد الثوب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في فتاوى قاضيان * بعرة الفأرة وقعت في ورق الحنطة فحانت والبعرة فيها أو وقعت في ورق دهن لم يفسد الدقيق والدهن ما لم يتغير طعمهما * قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ * وفي مسائل أبي حنيفة في بعرة الفأرة إذا وقع في الرب أو اخلل أنه لا يفسد هكذا في

(١) قوله والكتان هو بوزن رمان دوية حراء الساعة اه قاموس

انفسين وترى المسح على الخفين * وعن النكر في رحمه الله تعالى من أنكر المسح على الخفين يحشى عليه الكفر المحيط
وكل من أنكر ذلك من الصابة رضي الله تعالى عنهم فقد رجع عنه قبل موته * والخف الذي يجوز عليه المسح ما يكون صالحا لقطع المسافة
والمشي المتتابع عادة ويسترا الكعبين وما تحتهما * وصورة المسح على الخفين أن يمسح أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع أصابع
يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويمد يده الى الساق فوق الكعبين ويفرج بين أصابعه وان يبدأ من أصل الساق ومثال الاصابع جاز

ولا يسن فيه التكرار وان مسح برؤس الاصابع وبجاني اصول الاصابع والكف لا يجوز الا ان يباغ ما ابتل من الخلف عند الوضع مقدار الواجب وذلك ثلاثة اصابع من اصغر اصابع اليد * وان مسح باصبع او اصبعين لا يجوز * وان مسح بالابهام والسبابة ان كانتا مفتوحتين جاز لان ما بينهما مقدار اصبع آخر وقد ذكرنا هذا في مسح الرأس وان مسح باصبع واحد ثم يلمها فمسح الخلف ثانيا وثالثا ان مسح كل مرة غير الموضع الذي مسحه جاز كانه مسح بثلاثة اصابع ويجوز المسح على الخلف ببل الغسل (٤٧) كانت البلة قاطرة أو لم تكن ولا يجوز

ببل بعد المسح * وتفسيره اذا توضأ ثم مسح الخلف ببله بقيت على كفه بعد الغسل جاز ولو مسح برأسه ثم مسح الخلف ببله بقيت على الكف بعد المسح لا يجوز لانه مسح الخلف ببله مستعمله بخلاف الاول * ولا يمسح بعد مضى المدة * ومدة المقيم يوم وليلة * ومدة المسافر ثلاثة أيام ولياليها * يعتبر المقيم وقت الحدث لا من وقت اللبس ولا من وقت المسح عندنا * وتفسير ذلك ان المقيم اذا أحدث به سد طلوع الفجر فتوضأ ودام على وضوئه الى الضحوة وليس خفيه ثم أحدث بعد الزوال ولم يتوضأ حتى دخل وقت العصر ثم توضأ فانه يمسح الى ما بعد الزوال من الغد ويعتبر المدة من وقت الحدث بعد اللبس واذا انقضت المدة وهو على وضوئه فانه ينزع خفيه ويغسل رجله خاصة * وان انقضت مدة المسح وهو يحدث فانه ينزع خفيه ويستقبل الوضوء * ولو نزع خفيه قبل انقضاء مدة المسح أو نزع احدي الخفين وهو على وضوئه فانه ينزع خفيه ويغسل رجله * وان نزع

الحيط * ولو اصاب الثوب دهن نجس أقل من قدر الدرهم ثم انبسط فصار أكثر من قدر الدرهم قال بعضهم يمنع جواز الصلاة فيه اخذ الا كثر من هكذا في السراج الوهاج * وبه يؤخذ كذا في منية المصلي * اذا لف الثوب النجس في الثوب الطاهر والنجس رطب قطه رت ندوته في الثوب الطاهر لكن لم يصير رطبا بحيث لو عصر يسيل منه شيء ولا يتقاطر فالاصح انه لا يصير نجسا وكذا لو بسط الثوب الطاهر على الثوب النجس أو على أرض نجسة مبتلة واثر تلك النجاسة في الثوب لكن لم يصير رطبا بحال لو عصر يسيل منه شيء ولكن يعرف موضع الندوة فالاصح انه لا يصير نجسا هكذا في الخلاصة * ولو وضع رجله المبتلة على أرض نجسة أو بساط نجس لا يتنجس وان وضعها جافة على بساط نجس رطب ان ابتلت تنجس ولا تعتبر الندوة هو المختار كذا في السراج الوهاج ناقل عن الفتاوى * واذا جعل السرقين في الطين فطين به السقف فيدس فوضع عليه منديل مبلول لا يتنجس * السرقين الجاف أو التراب النجس اذا هبت به الريح فأصاب ثوبا لا يتنجس ما لم يرفيه أثر النجاسة هكذا في فتاوى قاضيخان * اذا هبت الريح بالعدرات وأصاب الثوب المبلول يتنجس ان وجدت رائحة النجاسة وما يصب الثوب من بخارات النجاسات لا يتنجس بها وهو الصحيح هكذا في الظهيرية * دحان النجاسة اذا اصاب الثوب أو البدن الصحيح انه لا ينجسه هكذا في السراج الوهاج * وفي الفتاوى اذا حرق العذرة في بيت فعلا دخانه وبخاره الى الطابق وانه قد ذاب أو عرق الطابق فأصاب ماؤه ثوبا لا يندس استحسانا ما لم يظهر أثر النجاسة وبه أفتى الامام أبو بكر محمد بن الفضل كذا في الفتاوى القياية * وكذا الاصطبل اذا كان حارا وعلى كوته طابق أو بيت البالوعة اذا كان عليه طابق فحرق الطابق وتقاطر * وكذا الحمام اذا أحرق فيه النجاسة فحرق حيطانها وكواها وتقاطر كذا في فتاوى قاضيخان * لو استنجى بالماء ولم يمسحه بالمنديل حتى فسأعامتهم على انه لا يتنجس ماحوله * وكذا لو لم يستنج ولكن ابتل السراويل بالعرق أو بالماء ثم فسأ كذا في الخلاصة * وكذا اذا دخل المربط في الشتاء وبدنه مبتل أو أدخل فيه شيء مبتل خفف من حره لا يتنجس الا ان يظهر أثره كصقرة ظهرت في السراويل المبتل أو في ذلك الشيء اذا نيس هكذا في الذخيرة * اذا نام الرجل على فراش فأصابه منى ويس فحرق الرجل وابتل الفراش من عرقه ان لم يظهر أثر البلى في بدنه لا يتنجس وان كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم اصاب بلل الفراش جسده فظهر أثره في جسده يتنجس بدنه كذا في فتاوى قاضيخان * جاربال في الماء فاصاب من ذلك الرشاش ثوب انسان لا يمنع جواز الصلاة وان كثر حتى يستيقن انه بول وكذا لو رميت العذرة في الماء فخرج منها رشاش فأصاب ثوبا لم يظهر أثره فيه يتنجس والا فلا هذا هو المختار وبه أخذ الفقهاء أبو الليث سواء كان الماء جاريا أو راكدا * وعن أبي بكر محمد بن الفضل اذا كان في رجل الفرس نجاسة فذبح في الماء فأصاب منه رشاش ثوب راكب صار نجسا سواء كان الماء راكدا أو جاريا والاصح هو الاول للقاعدة المطردة ان اليقين لا يزول بالشك هكذا في شرح منية المصلي لابراهيم الحاي * ذباب المستراح اذا جلس على ثوب لا يفسده الا ان يغلب ويكثر كذا في فتاوى قاضيخان * رجل اصابه طين أو مشي فيه ولم يغسل قدميه وصلح يجزيه ما لم يكن فيه أثر النجاسة الا ان يحتاط كذا في فتاوى قاضيخان * التراب الطاهر اذا جعل طينا بالماء النجس أو على العكس الصحيح ان الطين نجس كذا في فتاوى قاضيخان * وبه أخذ الفقهاء أبو الليث كذا في الخلاصة * التبن النجس اذا جعل في الطين اذا كان التبن قاعا يري عينه كان

بعض الخلف فان خرج أكثر العقب الى الساق فهو بمنزلة ما لو خرج الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا خرج الاكثر من ظهر القدم فهو كنز وج الكل * وعن محمد رحمه الله تعالى اذا بقي في الخلف مقدار ثلاثة اصابع من ظهر القدم لا ينتقض مسحه * ولو كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض مسحه * اذا لبس مكعبا لا يرى من كعبه أو قدميه الا مقدار اصبع أو اصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة الخلف الذي لا ساق له * ولو لبس خفان فحق خروجه أو اصابه شيء يدخل فيه ثلاثة اصابع

إذا دخلت الأثمة لا يرى شيء من قدميه جاز عليه المسح لأن المانع انكشاف ما يجب غسله ولم ينكشف وكذا إذا ظهر أصبع أو أصابعان * وكذا لو كان طول الخرق أكثر من ثلاثة أصابع وانفتاحه أقل من ثلاثة أصابع جاز المسح عليه * وإن كان انفتاحه ثلاثة أصابع يظهر منه أطراف ثلاثة أصابع من أصغر أصابع الرجل لا يجوز لأن الثلاث أكثر القدم فإذا ظهر ذلك يجب غسله فيجب غسل الباقي هذا إذا كان الخرق في مقدم الخلف في أعلى القدم (٤٨) أو في أسفله فإن كان الخرق في موضع العقب كان يخرج منه أقل من نصف العقب

نجسان كان كثيرا ولا فلا كذا في فتاوى قاضيان * ولو ليس يحكم بطهارته كذا في المحيط * الكلب إذا أخذ عضو إنسان أو ثوبه لا يتنجس ما لم يظهر فيه أثر البلب راضيا كان أو غضبان كذا في منية المصلي * قال في الصدفية هو المختار كذا في شرحها لأبراهيم الحلبي * إذا نام الكلب على حصير المسجد كان يابس لا يتنجس وإن كان رطبا ولم يظهر أثر النجاسة فكذلك كذا في فتاوى قاضيان * عظم الفيل طاهر هو الأصح كذا في المحيط * لعاب الفيل نجس كلعاب الفهد والأسد إذا أصاب الثوب بخرطومه ينجسه كذا في فتاوى قاضيان * جرة كل شيء مثل سرقينه كذا في السراج الوهاج * والشعر الذي يوجده في بعر الأبل والشاة يغسل ويؤكل بخلاف ما يوجده في خنثى البقر لأنه لا صلابه فيه كذا في الظهيرية * خبز وجد في خلله بعر الفأرة إن كان البعر على صلابته يرمى بالبعر ويؤكل الخبز كذا في فتاوى قاضيان * وهكذا في السراج الوهاج * البعر إذا وقع في الحلب عند الحلب فرمى من ساعته لا بأس به وإن تثبت البعر في اللبن يصير نجسا لا يظهر بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيان * إذا جعلت الشكة من شعر الكلب لا بأس به كذا في الخلاصة * إذا أصاب بول الشاة بول الأدمى تجعل الخفيفة تبعا للغليظة كذا في الظهيرية (الفصل الثالث في الاستنجاء) يجوز الاستنجاء بنحو تجمد منق كالمد والتراب والعود والخزقة والجلاد وما أشبهها * ولا فرق بين أن يكون الخارج معتادا أو غير معتاد في الصحيح * حتى لو خرج من السبيلين دم أو قيح يطهر بالحجارة * وكذا لو أصاب موضع الاستنجاء نجاسة من الخارج يطهر بالاستنجاء بالحجارة ونحوها * وصفة الاستنجاء بالاجار أن يجلس معتد على يساره منحرفا عن القبلة والريح والشمس والقر ومعه ثلاثة أجار يدبر بالاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث * قال أبو جعفر * كذا في الصيغ أمان في الشتاء فيقبل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث والمرأة تفعل في جميع الاوقات مثل ما يفعله الرجل في الشتاء ثم اتفق المتأخرون على سقوط اعتبار ما بقي من النجاسة بعد الاستنجاء بالخجر في حق العرق حتى إذا أصابه العرق من المقعدة لا يتنجس * ولو وقع في ماء قليل نجسه هكذا في التبيين * وهو الصحيح كذا في الذخيرة * وليس في الاستنجاء عدد سنون كذا في التبيين * وإنما الشرط هو الانقاء حتى لو حصل بجعر واحد يصير مقبلا السنة ولو لم يحصل بثلاثة أجار لا يصير مقبلا السنة كذا في المضمرات * ويستحب أن تكون الاجار الطاهرة عن يمينه ويضع ما استننى به عن يساره ويجعل وجهه النجس الى تحت كذا في السراج الوهاج * والاستنجاء بالماء أفضل إن أمكنه ذلك من غير كشف العورة * وإن احتاج الى كشف العورة يستننى بالخجر ولا يستننى بالماء كذا في فتاوى قاضيان * والافضل ان يجمع بينهما كذا في التبيين * قيل هو سنة في زماننا وقيل على الاطلاق وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج * ثم الاستنجاء بالاجار انما يجوز إذا اقتضت النجاسة على موضع الحدث فاما إذا تعدت موضعا بآن تجاوزت الشرج اجتمعوا على ان ما جاوز موضع الشرج من النجاسة إذا كانت أكثر من قدر الدرهم يفترض غسلها بالماء ولا يكفيها الازالة بالاجار وكذلك إذا أصاب طرف الاحليل من البول أكثر من قدر الدرهم يجب غسله * وإن كان ما جاوز موضع الشرج أقل من قدر الدرهم أو قدر الدرهم الا انه اذا ضم اليه موضع الشرج كان أكثر من قدر الدرهم فازالها بالخجر ولم يغسلها بالماء يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولا يكره كذا في الذخيرة * وهو الصحيح كذا في الزاد * وإن كانت النجاسة على موضع الاستنجاء أكثر من قدر الدرهم فاستجمروا ولم

جاز عليه المسح وإن كان أكثر لا يجوز * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية أخرى مسح حتى يبدو أكثر من نصف العقب ولو كان الرجل أعرج يمشي على صدر قدميه وقد ارتفع العقب عن موضع عقب الخلف كان له أن يمسح ما لم يخرج قدمه الى الساق * ولو كان الخلف واسعا اذا رفع القدم يرتفع القدم حتى يخرج العقب وإذا وضع القدم عاد العقب الى موضعه وهذا لا بأس به يجوز عليه المسح * ولو قطعت رجله ان بقي من ظهر القدم مقدار ثلاثة أصابع فلبس عليها الخلف جاز له أن يمسح على الخلف إذا كان مسحه يقع على جميع الباقي وإن كان الذي بقي من ظهر القدم أقل من ثلاثة أصابع لا يجوز عليه المسح * وكذا لو بقي على بلى العقب مقدار ثلاثة أصابع ولم يبق من قبل الاصابع مقدار ذلك لا يجوز المسح لأن محل المسح المقدم دون المؤخر * وكذا لو قطعت رجله من الكعب لا يمسح لأن غسل محل القطع واجب عندنا فيجب عليه غسل

الرجل الأخرى * ولو لم يكن له الرجل واحدة فلبس عليها الخلف جاز له أن يمسح * ولو ظهر من الخلف الخنصر والوسطى والابهام يغسلها من كل اصبع منها شيء لا يجوز المسح * ولو ظهر من الخرق الابهام وهي مقدار ثلاثة أصابع من غيرها جاز عليها المسح يعتبر في هذا نفس الاصابع ويستوى فيه الصغير والكبير ولو كان في إحدى الخفين خرق قدر اصبع وفي الأخرى قدر اصبعين جاز المسح عليهما ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخلف قدر اصبع وفي مؤخره مثل ذلك وفي جانبه مثل ذلك كل ذلك كان في الأسفل من الساق لا يجوز لأنه إذا جمع يصير

قدر ثلاثة أصابع وان تفرق ذلك في الخفين لا يمنع المسح لان ما في الخفين لا يخل في صلاحيته ما قطع المسافة بخلاف النجاسة المتفرقة في الثوب فانها تجمع كانت في ثوب أو ثوبين وكذا النجاسة تحت القدمين اذا كان تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم وعند الجمع بصير أكثر وكذا لو كانت النجاسة على الخف فانها تجمع كانت في خف أو خفين لان المانع ثمة استعمل النجاسة الكثيرة ولا يعتبر الخرق في الساق لان عدم الساق لا يمنع المسح فالخرق أولى المرأة في المسح على الخفين بمنزلة (٤٩) الرجل لاستوائهما في الحاجة لا لبس

الخف اذا احتاج الى المسح
نخاض الماء أو أصابه مطر
وابتل جاز* وكذا لو أمر غيره
بأن يمسحه فمسحه جاز*
المسافر اذا انقضت مسامحة
مسحه وهو يخاف ذهاب
الرجل من البرد جاز له أن
يمسح لمكان الضرورة وان
كان لا يخاف على رجله ينزع
خفيه ويغسل رجله
* ماسح الخف اذا أم الفاسل
جاز بخلاف صاحب
البحر السائل اذا أم الصحيح
* ماسح الخف اذا أحدث في
الصلاة فانصرف ليتوضأ ثم
انقضت مده مسحه قبل أن
يتوضأ كان له أن يغسل
رجليه ويبقى على صلاته
كالمصلي بالتيمم اذا أحدث
في صلاته فانصرف ثم وحد
ماء كان له أن يتوضأ ويبنى
على صلاته * ماسح الخف
اذا كان مسافرا فاقام بعد
ما استكمل مدة الإقامة فانه
ينزع خفيه ويغسل رجله
وان أقام قبل استكمال
مدة الإقامة يتم مدة الإقامة
والمقيم اذا سافر بعد
ما استكمل مدة الإقامة فانه
ينزع خفيه ويغسل رجله
لانما انقضت مدة الإقامة
ثبت حكم الحدث السابق

يفسها ذكر في شرح الطحاوي ان فيه اختلافا بعضهم قالوا ان مسح بثلاثة أجزاؤه اقامة جازت قال وهو
الاصح وبه قال الفقيه أبو الليث كذا في المحيط * وهو المختار كذا في السراجية * اذا كان على طرف احليله
نجاسة أقل من قدر الدرهم وعلى موضع آخر أقل من قدر الدرهم لكن لو جمع الكل يزيد على قدر الدرهم
يجمع كذا في الخلاصة * وهو الصحيح هكذا في التبيين * واختلفوا فيما اذا كانت معة كبرية وكان فيها
نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولم تجاوز الخرج عن أبي شجاع ومثله عن الطحاوي يجوز به الاستنجاء بالأجزاء
فهذا أشبه بقولهما وبه نأخذ كذا في التبيين * (وكيفية) الاستنجاء من البول ان يأخذ الذكر شماله ويمره
على جدار أو حجر أو مذنبا من الأرض ولا يأخذ الجربيمه وكذا لا يأخذ الذكر بيمينه والجربيمه شماله
وان اضطرر إلى مذرابين عقبيه ويمر الذكر بشماله فان تعذر ذلك امسك الجربيمه ولا يحركه هكذا
في الزاهدي * والاستبراء واجب حتى يستقر قلبه على انقطاع العود كذا في الظهيرية * قال بعضهم يستنجي
بعدهما يخطو خطوات * وقال بعضهم يركض برجله على الأرض ويتنحى ويلف رجله اليمنى على اليسرى
وينزل من الصعود الى الهبوط * والصحيح ان طباع الناس مختلفة في وقع في قلبه انه تم استفراغ ما في
السبيل يستنجي هكذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج والمضمرات * ولو عرض له الشيطان كثيرا
لا يلتفت الى ذلك كما في الصلاة وينضح فرجه بجماع حتى لو رأى بلاما نوله على بلة الماء هكذا في الظهيرية *
(وصفة الاستنجاء) بالماء ان يستنجي بيده اليسرى بعد ما استرخى كل الاسترخاء اذا لم يكن صائما ويصعد
اصبعه الوسطى على سائر الاصابع قليلا في ابتداء الاستنجاء ويغسل موضعها ثم يصعد بصره ويغسل
موضعها ثم يصعد خصره ثم سبابته فيغسل حتى يطمن قلبه أنه قد طهر يمين أو غلبة ظن وييسر الغ فيه
الآن يكون صائما ولا يقدر بالعدد الا ان يكون موسوفا فيقدر في حقه بالثلاث كذا في التبيين
* ولا يستعمل في الاستنجاء الا أكثر من ثلاث اصابع ويستنجي بعرض الاصابع لابرؤسها كذا في محيط
السرخسي * ويصب الماء بالرفق ولا يضرب بالعنف كذا في المضمرات * ويدلك برقوق وقال عامة المشايخ
يكفيه الغسل بكفه من غير أن يرفع اصبعه * وقال عامتهم تجلس المرأة منفردة وتغسل ما ظهر بكفه
ولا تدخل اصبعها كذا في السراج الوهاج * وهو المختار هكذا في التتارخانية ناقلا عن الصيرفية * وتكون
أرج من الرجل كذا في المضمرات * وفي الحجة ثم عند أبي حنيفة رحمه الله يغسل دبره أولا ثم يغسل قبله
بعده وعندده يغسل قبله أولا كذا في التتارخانية * وعلى قولهما مشي الغزوي وهو الاشبه كذا في
شرح منية المصلي لابن أمير الحاج * وتطهر اليد مع طهارة موضع الاستنجاء كذا في السراجية * ويغسل
يده بعد الاستنجاء كما يكون يغسلها قبله ليكون اتقى وانظف وقدر وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم غسل
يده بعد الاستنجاء وذلك يده على الحائط كذا في التبيين * من استنجى في الصيف يبالغ ولكن المبالغة في
الشتاء أهم وابلغ حتى يحصل النظافة وهذا اذا كان الماء باردا أو ما اذا كان الماء سخينا كان كمن استنجى
في الصيف ولكن نوابه دون نواب المستنجي بالماء البارد كذا في المضمرات * المستحاضة لا يجب عليها
الاستنجاء لوقت كل صلاة اذا لم يكن منها بول أو غائط كذا في السراجية * لو شلت يده اليسرى ولا يقدر ان
يستنجي بها ان لم يجد من يصب الماء لا يستنجي وان قدر على الماء الجلي يستنجي بيمينه كذا في الخلاصة
* الرجل المريض اذا لم يكن له امرأة ولا أمة ولا ابن أو أخ وهو لا يقدر على الوضوء فانه يوضيه ابنه أو أخوه

(٧ الفتاوى اول) في الرجل فيلزمه غسل رجله ولا يلزمه غسل سائر الاعضاء وان سافر قبل استكمال مدة الإقامة ان سافر
بعد الحدث قبل المسح كان له أن يمسح مدة السفر ثلاثة أيام ولياليها * وان سافر بعد الحدث وبعد المسح فكذلك * بشرط جواز المسح
على الخف أن يكون لبس الخف على طهارة كاملة قبل الحدث سواء لبس خفيه بعد ما توضأ وغسل رجله أو غسل رجله اولا ثم لبس خفيه
قبل الحدث أو غسل احدى رجله ولبس الخف عليها ثم غسل الرجل الاخرى ولبس الخف عليها ثم اكل الطهارة قبل الحدث * رجل له خف

واسع الساقان بقي من قدمه خارج الساق في الخلف مقدار ثلاثة أصابع سوى أصابع الرجل جازمحه وان بقي من قدمه خارج الساق مقدار ثلاثة أصابع بعضهم من القدم وبعضها من الأصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلاثة أصابع كلها من القدم لا اعتبار للأصابع * ما مسح الخلف اذا دخل الماء خفه وابتل من رجله قدر ثلاثة أصابع أو أقل لا يطل مسحه لان هذا القدر لا يجزى عن غسل الرجل فلا يطل به حكم المسح وان (٥٠) ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل المسح يروى ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ما مسح الخلف اذا انقضت مائة مسحه في الصلاة ولم يجده ماء فانه يمضي على صلاته لانه لا فائدة في قطع الصلاة لان حاجته بعد انقضاء المدة الى غسل الرجلين * ولو قطع الصلاة وهو عاجز عن غسل الرجلين فانه يتيمم ولا حظ للرجلين من التيمم فلهذا يمضي على صلاته ومن المشايخ من قال تنفس صلاته والاول أصح * المحدث اذا تيمم عند عدم الماء ولبس الخلف ثم وجد ماء فانه ينزع خفيه ويغسل رجله لان التيمم عند وجود الماء يصير محدثا بالحديث السابق * وكما يجوز المسح على الخلف يجوز المسح على الجباير اذا كان يضره المسح على الجراحة واذا كان لا يضره المسح على الجراحة لا يجوز المسح على الجباير * وكذا المقتصد قالوا هذا اذا كان الفصد والجراحة في موضع لرجل بالرباط أمكنه أن يشده بنفسه وان كان لا يمكن جاز المسح على الجبيرة والرباط وان كان لا يضره المسح على الجراحة * واذا مسح على الجبيرة هل يشترط فيه الاستيعاب ذكر الشيخ

غـير الاستيعاب فانه لا يسفر وجهه وسقط عنه الاستيعاب كذا في المحيط * المرأة المريضة اذا لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء ولها ابنة أو أخت توضيها ويسقط عنها الاستيعاب كذا في فتاوى قاضيان * وكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء واستدبارها وان غفل وقعد مسة قبل القبلة يستحب له ان يعرف بقدر الامكان كذا في التبيين * ولا يختلف هذا عندنا في البنين والعصراء كذا في شرح الوفاة * ويكره للمرأة ان تمسك ولدها للبول والتغوط نحو القبلة كذا في السراج الوهاج * ويكره الاستيعاب بالعظم والروث والرجيع والطعام واللحم والزجاج والخزف وورق الشجر والشعر وكذا باليمين هكذا في التبيين * واذا كان باليسرى عذري منع الاستيعاب باجاز ان يستنجي يمينه من غير كراهة كذا في السراج الوهاج * ولا يستنجي بالاشياء الخسيسة وكذا لا يستنجي بحجر استنجي به مرة هو او غيره الا اذا كان حجره له ان يستنجي كل مرة بطرف لم يستنج به فيجوز من غير كراهة كذا في المحيط * ولا يستنجي بكاغدوان كانت بيضاء كذا في المضمرات * ويكره الاستيعاب بالاجر والقدم وشئ له قيمة كخرقة الديباج كذا في الراهدى * (الاستيعاب على خمسة أوجه) * واجبان أحدهما غسل فحاسة الخرج في الغسل عن الجنابة والحيض والنفاس كيلا تشيع في بدنه * والثاني اذا تجاوزت مخرجها يجب عند محمد رحمه الله قل أو كثره والاحوط وعندهما يجب اذا تجاوز قدر الدرهم لان ما على المخرج سقط اعتبار به بطوار الاستيعاب فيه فيبقى المعتبر ما وراءه * والثالث سنة وهو اذا لم تجاوز النجاسة مخرجها * والرابع مستحب وهو اذا بال ولم يتغوط يغسل قبله * والخامس بدعة وهو الاستيعاب من الریح كذا في الاختيار شرح المختار * اذا أراد دخول الخلاء يستحب له ان يدخل بشوب غير ثوبه الذي يصلي فيه ان كان له ذلك والا فيجتمد في حفظ ثوبه عن اصابة النجاسة والماء المستعمل ويدخل مستورا الرأس * ويكره ان يدخل في الخلاء ومعه خاتم عليه اسم الله تعالى أو شئ من القرآن كذا في السراج الوهاج * ويستحب له عند الدخول في الخلاء ان يقول اللهم اني أعوذ بك من الخبث والنجاسة ويقتدم رجله اليسرى وعند الخروج يقتدم اليمنى كذا في التبيين * ولا يكشف عورته وهو قائم ويوسع بين رجليه ويميل على اليسرى ولا يتكلم ولا يذكر الله تعالى ولا يشمت عاظسا ولا يرد السلام ولا يجيب المؤذن * فان عطس محمد الله بقلبه ولا يحرك لسانه ولا ينظر لعورته الا لحاجة ولا ينظر الى ما يخرج منه ولا يبرق ولا يقشط ولا يتخف ولا يكثر الالتفات ولا يعث بيده ولا يرفع بصره الى السماء ولا يطيل القعود على البول والغائط كذا في السراج الوهاج * ويقول اذا خرج الحمد لله الذي اخرج عني ما يؤذي ويأبى ما ينفعني كذا في التبيين * ويكره البول والغائط في الماء جاريا كان أو راكدا ويكره على طرف نهر أو بئر أو حوض أو غير أو تحت شجرة مثمرة أو في زرع أو في نخل ينتفع بالخلوس فيه * ويكره يجذب المساجد ومضى العيد وفي المقابر وبين الدواب وفي طرق المسلمين * ويكره ان يقعد في أسفل الارض ويول الى أعلاها وأن يبول في حجر فارة أو حية أو نمل أو ثقب * ويكره أن يبول قائما أو مضطجعا أو متردعا عن ثوبه من غير عذر فان كان به ذرفلا بأس به * فاذا أراد أن يبول وكانت الارض صلبة دقا بها بجر أو دفر حفرة حتى لا يترشش عليه البول * ويكره أن يبول في موضع ويتوضا فيه أو يغتسل كذا في السراج الوهاج

(كتاب الصلاة)

الصلاة فريضة محكمة لا يسع تركها ويكفر جاحدا كذا في الخلاصة * ولا يقتل تارك الصلاة عامدا غير

الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى انه لا يشترط فيه الاستيعاب * وان مسح على الاكثر جاز * وان مسح على المنكر النصف وما دونه لا يجوز وبعضهم شرطوا الاستيعاب وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وللفقيهان يوم غيره وقيل من ظله الدم لا يؤثم غيره لانه يخاف خروج الدم وقيل لا يؤثم على الفور ويؤثم بعد زمان * صاحب الجرح السائل اذا منع خروج الدم بعسل أو رباط لا يكون صاحب جرح سائل * والمقتصد ليس بصاحب جرح مائل لانه يتمكن من منع الدم بمصاصة أو غير هذا فانه كان له أن يؤثم

غيره * رجل باحدى رجله قرحة فجعل عليها الجبيرة وغسل رجله الصحيحة ولبس الخف عليها ثم أحدث فانه لا يمسح على الخف لانه لو مسح على الخف يمسح على الجبيرة * والمسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها فيصير جامعا بين الغسل والمسح ولو لبس الخف عليه ما كان له أن يمسح لانه ليس الخف عليهم ما بعد الغسل * رجل باحدى رجله بثرة فغسل رجله ولبس الخف عليها ثم أحدث ومسح على الخفين وصلى صلاة فلما نزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسال منها الدم وبطل مسحوه وهو لا يعلم أنهم امتى انشقت (٥١) قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

الفضل رحمه الله تعالى ينتظر ان كان رأس الجراحة قد يبس وكان الرجل قد لبس الخف عند طلوع الفجر ونزع الخف بعد العشاء الاخيرة فانه لا يعيد الفجر ويعيد ما بعده من الصلاة

وان نزع الخف ورأس الجراحة مبلول بالدم فانه لا يعيد شيئا من الصلاة * اذا مسح الخف ثم تقشرت الجلدة الظاهرة من الخف وبقيت الباطنة لا يلزمه إعادة المسح لان الخف يحكم التركيب صار كشيء واحد فلا يلزمه إعادة المسح * صاحب الجبيرة اذا مسح على الجبيرة ولبس الخف عليها ثم أحدث ومسح على الخف ثم سقطت الجبيرة عن برء بطل المسح على الخف * رجل باصبعه قرحة وأدخل المراتة في اصبعه وهي تجاوز موضع القرحة فتوضأ ومسح عليها جازلما كان الضرورة * وكذا لو كان على يده أو رجله جراحة أو قرحة فجعل عليها الجبائر والجبائر تزيد على موضع القرحة والجراحة كان له أن يمسح عليها * وكذلك المفتد قيل هذا اذا مسح جميع المواضع الذي أخذته

منكر وجوبه ابل يحبس حتى يحدث توبة كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملاك * الوجوب يتعلق عندنا بانحر الوقت بمقدار التحريم حتى ان الكافر اذا أسلم والصبي اذا بلغ والمجنون اذا أفاق والحائض اذا طهرت ان بقي مقدار التحريم يجب عليه الصلاة عندنا كذا في المضمرات * واذا اعترضت هذه العوارض في آخر الوقت سقط الفرض بالاجماع كذا في مختار الفتاوى * القابلة لو اشتغلت بالصلاة تخاف موت الولد جاز لها أن تؤخر الصلاة عن وقتها وتؤخر بسبب اللص ونحوه كذا في الخلاصة في الفصل الرابع من المواثيق * (وفيه اثنان وعشرون بابا)

الباب الاول في المواثيق وما يتصل بها وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول في أوقات الصلاة) * وقت الفجر من الصبح الصادق وهو البياض المنتشر في الافق الى طلوع الشمس ولا عبرة بالكاذب وهو البياض الذي يبدو طولاً ثم يعقبه الظلام فبالكاذب لا يدخل وقت الصلاة ولا يحرم الأكل على الصائم هكذا في الكافي * اختلف المشايخ في أن العبرة لاول طلوع الفجر الثاني أو لاستطاريته وانتشاره كذا في المحيط * والثاني أوسع واليه مال أكثر العلماء هكذا في مختار الفتاوى * والاخوطة في الصوم والعشاء اعتبار الاول وفي الفجر اعتبار الثاني كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * ووقت الظهر من الزوال الى بلوغ الظل مثليه سوى التي كذا في الكافي * وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * والزوال ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق كذا في الكافي * وطريق معرفة زوال الشمس وفي الزوال أن تغرز خشبة مستوية في أرض مستوية فمدام الظل في الاتقاص فالشمس في حد الارتفاع وإذا أخذ الظل في الزيادة علم أن الشمس قد زالت فاجعل على رأس الظل علامة فن موضع العلامة الى الخشبة يكون في الزوال فإذا ازداد على ذلك وصارت الزيادة مثلي ظل أصل العود سوى في الزوال يخرج وقت الظهر عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في فتاوى قاضين * وهذا الطريق هو الصحيح هكذا في الظهيرية * قالوا الاحتياط أن يصلي الظهر قبل صيرورة الظل مثله ويصلي العصر حين يصير مثليه ليكون الصلواتان في وقتيهما يقيين * ووقت العصر من صيرورة الظل مثليه غير في الزوال الى غروب الشمس هكذا في شرح المجمع * ووقت المغرب منه الى غيبوبة الشفق وهو الحمر عند هسماويه يفتي هكذا في شرح الوقاية وعند أبي حنيفة الشفق هو البياض الذي يلي الحمر هكذا في القدوري * وقولهما أوسع للناس وقول أبي حنيفة رحمه الله أحوط لان الأصل في باب الصلاة أن لا يثبت فيها ركن ولا شرط الا بما فيه يقيين كذا في النهاية ناقلا عن الاسرار ومبسوط شيخ الاسلام * ووقت العشاء والوتر من غروب الشفق الى الصبح كذا في الكافي * ولا يقدم الوتر على العشاء لوجوب الترتيب لان وقت الوتر لم يدخل حتى لو صلى الوتر قبل العشاء ناسياً أو صلاهما فظهر فساد العشاء دون الوتر فانه يصح الوتر ويعيد العشاء وحدها عند أبي حنيفة رحمه الله لان الترتيب يسقط بعثل هذا العذر * ومن لم يجد وقت العشاء والوتر بان كان في بلد يطاع الفجر فيه كما يغرب الشفق أو قبل أن يغيب الشفق لم يجبا عليه هكذا في التبيين

(الفصل الثاني في بيان فضيلة الاوقات) يستحب تأخير الفجر ولا يؤخرها بحيث يقع الشك في طلوع

العصاة حكى عن القاضي الامام أبي علي النسفي رحمه الله تعالى انه كان لا يجيز المسح على عصاة المفتصد ويجيز على خرقة المفتصد وقال ما يأخذ العصاة يغسل وبعضهم جوز المسح على العصاة أيضاً وعليه الاعتماد * اذا مسح على العصاة ثم سقطت العصاة فبذلها بالآخرى الاولى أن يعيد المسح على الثانية وان لم يعد أجزاءه لان المسح على الاولى بمنزلة الغسل * ولهذا لا يتوق بوقت فصار كما لو مسح رأسه ثم حلق * بخلاف ما لو مسح على الخف فيمقط ولبس خفا آخر لا يجوز له المسح على الثاني * وان مسح على الجواربين فهو على وجوه ان كانا رقيقين غير

منعلين لا يجوز المسح عليهم ما في قولهم وان كانوا ثخينين منعلين جاز المسح عليهم ما في قولهم ثم على رواية الحسن ينبغي أن يكون النعل الى الكعبين وفي ظاهر الرواية اذا بلغ النعل الى أسفل القدم جازوا الثخين أن يقوم على الساق من غير شد ولا يسقط ولا ينشف وقال بعضهم لا ينشفان معني قوله لا ينشفان أي لا يجاوز الماء الى القدم وقيل معني قوله لا ينشفان أي لا ينشف الجيوب الماء الى نفسه كالديم والصرم * وان كانوا ثخينين غير منعلين لا يجوز (٥٣) المسح عليهم ما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه يجوز وعن أبي

حنيفة رحمه الله تعالى انه رجع الى قولهما قبل موته * يجوز المسح على الخف الذي يكون من اللبد وان لم يكن منعلا لانه يمكن قطع المسافة به * وكذا على الخف الذي يقال له بالفارسية يش بند وهو أن يكون مشقوقا مشدودا وما يقال بالفارسية جاروق ان كان يستر القدم ولا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الا ذرا صبع أو اصبعين جاز المسح عليه في قولهم وان لم يكن كذلك فعلى قياس ظاهر الرواية وهو قول عامة المشايخ لا يجوز * وبعضهم يجوزوا ذلك لان عوام الناس يسافرون به خصوصا في بلاد المشرق * ويجوز المسح على الجرموقين أما اذا لبسهما من غير خف فظاهر لانهما في قطع المسافة بمنزلة الخف هذا اذا كان الجرموق من الاديم أو من الصرم فان كان من جلد يقال بالفارسية كنت فكذلك * وان كان من الكبراس لا يجوز المسح عليه وان لبسهما على الخفين لا يجوزان لبسهما بعد ما لبس الخفين وأحدث وصح على الخفين أو لبسهما بعدما أحدث قبل أن يمسح على الخفين لا يجوز المسح على الجرموقين بالاجماع وان لبس الجرموقين قبل أن يحدث ويمسح جاز المسح على الجرموقين عندنا على

الشمس بل يسفر بهما بحيث لو ظهر فساد صلاته يمكنه أن يعيدها في الوقت بقراءة مستحبة كذا في التبيين * وهذا في الازمنة كلها الا صبيحة يوم النحر للعاج بالمزدلفة فان هناك التغليس أفضل كذا في المحيط * ويستحب تأخير الظهر في الصيف وتجييله في الشتاء كذا في الكافي * سواء كان يصلي الظهر وحده أو بجماعة كذا في شرح المجمع لابن المالك * ويستحب تأخير العصر في كل زمان ما لم تتغير الشمس والعبارة لتغير القرص لا تتغير الضوء فتى صار القرص بحيث لا تحارف فيه العين ففسدت تغيرت والا لا كذا في الكافي * وهو الصحيح كذا في الهداية * ولو شرع فيه قبل التغير فده اليه لا يكره كذا في البحر الرائق ناقل عن غاية البيان * ويستحب تجييل المغرب في كل زمان كذا في الكافي * وكذا تأخير العشاء الى ثلث الليل والوتر الى آخر الليل لمن يثق بالانتباه ومن لم يثق بالانتباه أو تر قبل النوم كذا في التبيين * وفي يوم الغيم ينزل الفجر كافي حال العصور ويؤخر الظهر لئلا يقع قبل الزوال ويجعل العصر خوفا من أن يقع في الوقت الممكروه ويؤخر المغرب حذرا عن الوقوع قبل الغروب ويجعل العشاء كيلا يمنع مطرا أو نيل عن الجماعة كذا في محيط السرخسي * وهذا في الازمنة كلها ولا يجمع بين الصلاتين في وقت واحد في السفر ولا في الحضر بعذرهما معا عرفة والمزدلفة كذا في المحيط *

(الفصل الثالث في بيان الأوقات التي لا تجوز فيها الصلاة وتكره فيها) ثلاث ساعات لا تجوز فيها المكتوبة ولا صلاة الجنازة ولا سجدة التلاوة * اذا طلعت الشمس حتى ترتفع وعند الانقضاء الى أن تزول وعند احمرارها الى أن تغيب الا عصر يومه ذلك فانه يجوز اذاؤه عند الغروب كذا في فتاوى قاضخان * قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ما دام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس فهي في الطلوع كذا في الخلاصة * وهذا اذا وجبت صلاة الجنازة وسجدة التلاوة في وقت مباح وانما الى هذا الوقت فانه لا يجوز قطعا أمالو وجبت في هذا الوقت واديتافيه جاز لانها اديت ناقصة كما وجبت كذا في السراج الوهاج * وهكذا في الكافي والتبيين * لكن الأفضل في سجدة التلاوة تأخيرها وفي صلاة الجنازة التأخير مكره * كذا في التبيين * ولا يجوز فيها قضاء الفرائض والواجبات الفاتية عن أوقاتها كالوتر كذا في المستصقي والكافي * والتطوع في هذه الاوقات يجوز ويكره كذا في الكافي وشرح الطحاوي * حتى لو شرع في التطوع عند طلوع الشمس أو غروبها ثم قهقهه كان عليه الوضوء ولو صلى فريضة سوى عصر يومه لا تنتقض طهارته بالقهقهه كذا في فتاوى قاضخان في نواقض الوضوء * ويجب قطعه وقضاؤه في وقت غير مكره في ظاهر الرواية ولو أتمه خرج عن عهدة مالزمه بذلك الشروع كذا في فتح القدير * وقد أساء ولا شيء عليه كذا في شرح الطحاوي * ولو قضاها في وقت مكره جاز وقد أساء كذا في محيط السرخسي * ولونذر أن يصلي في الوقت المكره فأدى فيه يصح ويأثم ويجب أن يصلي في غيره كذا في البحر الرائق * فان نذر مطلقا وفي غير هذه الاوقات فانه لا يجوز الاداء فيها وهو أوجه كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج * تسعة أوقات يكره فيها النوافل وما في معناها الا الفرائض كذا في النهاية والكفاية * فيجوز فيها قضاء الفاتية وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة كذا في فتاوى قاضي خان * منها ما بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر كذا في النهاية والكفاية * يكره فيه التطوع بأكثر من سنة الفجر * ومن صلى تطوعا في آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر كان الاتمام أفضل لان وقوعه في التطوع بعد الفجر لا عين قصد ولا تنوبان عن سنة الفجر

على الخفين لا يجوز المسح على الجرموقين بالاجماع وان لبس الجرموقين قبل أن يحدث ويمسح جاز المسح على الجرموقين عندنا على خلافا لشافعي رحمه الله تعالى وان لبس الخفين فوق الخفين هو على هذه التفاصيل أيضا وان لبس الخفين واحدا الجرموق جاز له أن يمسح على الخف الذي لا جرموق عليه وعلى الجرموق ولو لبس الخفين ولبس عليهما الجرموقين ويمسح على الجرموقين ثم نزع الجرموقين فانه يعيد المسح على الخفين * وان نزع احد الجرموقين في ظاهر الرواية يمسح على الخف الباقي وعلى الجرموق الباقي وهو الحسن عن أبي حنيفة رحمه

الله تعالى انه يمسح على الخف البادي لا غير وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى في رواية ينزع الجرموق الباقي ويمسح على الخفين * (باب التيمم في الباب فصول) * فصل في صورة التيمم فصل فيمن يجوز له التيمم فصل فيما يجوز به التيمم فصل فيما ينقض به التيمم * أما صورة التيمم ما ذكر في الاصل قال يضع يديه على الصعيد وفي بعض الروايات يضرب يديه على الصعيد فاللفظ الاول أن يكون على وجه اليمين والثاني أن يكون الوضع على وجه الشدة وهذا أولى ليدخل التراب في أثناء الاصابع ثم قال أبو يوسف (٥٣) رحمه الله تعالى يقبل به ما ويدبر وهو غير لازم ان شاء فعل وان شاء لم يفعل ثم ينفضهما

ويعمسح بهما وجهه ثم يضرب يديه مرة أخرى على الارض ثم ينفضهما ثم يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمسح برؤس الاصابع الى المرفق ويمسح المرفق ثم يديرهما الى بطن الساعد ويمسح الكف الى الكف وهل يمسح الكف تكافؤا فيه * قال بعضهم لا يمسح لانه مسح مرة حين ضرب يديه على الارض ثم يضع بطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى ويفعل ما فعل باليمين ولم يذكر في الكتاب تخليص الاصابع ولا بد منه ليمت الاستيعاب وان تيمم باصبع أو أصبعين لا يجوز لما قلنا في مسح الخف ومسح الرأس وان مسح وجهه وذراعيه بضربة واحدة لا يجوز ولو تعلك في التراب فأصاب التراب وجهه وكفيه وذراعيه جاز * ولو قام في مهب الريح أو هدم حائطاً فأصاب الغبار وجهه وذراعيه لم يجوز حتى يمسح وينوي به التيمم وكذا لو درج على وجهه تراباً لم يجوز فان مسح ينوي به التيمم والغبار عليه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى *

على الاصح هكذا في السراج الوهاج والتميين * ولو شرع أربعاً فالشفع الذي بعد الطلوع ينوب عن سنة الفجر هو المختار كذا في خزنة الفتاوى * ومنها ما بعد صلاة الفجر قبل طلوع الشمس هكذا في النهاية والكفاية * ولو أفسد سنة الفجر ثم قضاها بعد صلاة الفجر لم يجزه كذا في محيط السرخسي * ومنها ما بعد صلاة العصر قبل التغير هكذا في النهاية والكفاية * لو افتتح صلاة النفل في وقت مستحب ثم أفسدها فتقضاها بعد صلاة العصر قبل مغيب الشمس لا يجزه هكذا في محيط السرخسي * ومنها ما بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب وعند الإقامة يوم الجمعة وعند خطبة الجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء هكذا في النهاية والكفاية * ويكره التنفل عند خطبة الحج وخطبة النكاح هكذا في شرح منية المصلين لابن أمير الحاج * ويكره التطوع اذا خرج الامام للخطبة يوم الجمعة كذا في منية المصلين * اذا شرع في الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام للخطبة يتم أربعاً وهو الصحيح وأيه مال الامام الصدر الاجل الشهيد الاستاذ حسام الدين كذا في الظهيرية * ويكره التنفل اذا أقيمت الصلاة الاسنة الفجران لم يحق فوت الجماعة وقبل صلاة العيدين مطلقاً وبعد ما في المسجد في البيت وبين صلاتي الجمع بعرفة ومن دلفة هكذا في البحر الرائق * ويكره جميع الصلوات سوى الوضوء اذا ضاق وقت المكتوبة هكذا في شرح منية المصلين لابن أمير الحاج ناقلاً عن الحاوي * ويكره الصلاة وقت مدافعة البول أو الغائط * ووقت حضور الطعام اذا كانت النفس تأثقة اليه والوقت الذي يوجد فيه ما يشغل البال من أفعال الصلاة ويحل بالمشغوع كما تناماً كان الشاغل ويكره أداء العشاء ما بعد نصف الليل هكذا في البحر الرائق

(الباب الثاني في الاذن وفيه فصلان)

(الفصل الاول في صفته وأحوال المؤذن) الاذان سنة لاداء المكتوبات بالجماعة كذا في فتاوى قاضيان وقيل انه واجب والصحيح انه سنة مؤكدة كذا في الكافي * وعليه عامة المشايخ هكذا في المحيط * والاقامة مثل الاذان في كونه سنة للفرائض فقط كذا في البحر الرائق * وليس لغير الصلوات الخمس والجمعة نحو السنن والوتر والتطوعات والتراتيل والعيدين اذان ولا اقامة كذا في المحيط * وكذا للندوة وصلاة الجنازة والاستسقاء والضحى والافزاع هكذا في التبيين * وكذا لصلاة الكسوف والخسوف كذا في العيني شرح الكنز * وليس على النساء اذان ولا اقامة فان صليت بجماعة يصلين بغير اذان واقامة وان صليت بمجازت صلاتهن مع الاساءة هكذا في الخلاصة * ونائب الاذان والاقامة للمسافر والمقيم في بيته وليس على العبد اذان ولا اقامة كذا في التبيين * تقديم الاذان على الوقت في غير الصبح لا يجوز اتفاقاً وكذا في الصبح عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان قدم يعاد في الوقت هكذا في شرح مجمع البحرين لابن المثلث * وعليه الفتوى هكذا في التتارخانية ناقلاً عن الحجة * وأجمعوا ان الاقامة قبل الوقت لا تجوز كذا في المحيط * حضر الامام بعد اقامة المؤذن بساعة أو صلى سنة الفجر بعدها لا يجب اعادتها كذا في القنية * وأهلية الاذان تعتمد معرفة القبلة والعلم بمواقيت الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان * وينبغي ان يكون المؤذن رجلاً عاقلاً صالحاً متقياً عالماً بالسنة كذا في النهاية * وينبغي أن يكون مهيباً ويتفقد أحوال الناس ويزجر المتخلفين عن الجماعات كذا في القنية * وان يكون مواظباً على الاذان هكذا في البدائع والتتارخانية * وان يكون

واستيعاب العضوين في التيمم شرط في ظاهر الرواية حتى لو لم يمسح ما بين الحاجبين والعينين ولم يجرأ الخاتم ان كان ضيقاً وكذا المرأة السوار لم يجوز بشرطه شيئاً من النية والعجز عن استعمال الماء أما النية اذا نوى به التطهير جاز ولا يشترط نية التيمم للجنابة والحديث وقال بعضهم لا بد من ذلك وعن محمد رحمه الله تعالى الجنب اذا تيمم يديه الوضوء أجزأه عن الجنابة وان تيمم بطلق الصلاة والتطوع أو بالكتابة جاز له ان يصلي بذلك التيمم أية صلاة كانت وكذا لو تيمم صلاة الجنازة أو لسبب التلاوة وهو مسافر جاز له أداء الصلاة بذلك التيمم ولو تيمم لقراءة القرآن

ويجوز التيمم للحدث والجنابة
والحيض عند عامة العلماء
وهل يشترط لجوازه طلب
الماء في العمرانات يشترط وفي
الفلاة لا يشترط إلا أن يغلب
على ظن المسافر أنه لو طلب
الماء يجده لو أخسره بذلك
فحينئذ يفترض عليه الطلب
عينا أو بسارا على قدر غلظة
ولا يبلغ ميلا وكذا لا يضر
بنفسه أو أصحابه ومن
خرج من المصر أو السواد
للإحتطاب أو للاحتشاش أو
لطلب الدابة فضرته الصلاة
فإن كان الماء قريبا منه
لا يجوز له التيمم وإن خاف
خروج الوقت اختلفوا في
حد القرب قال الفقيه أبو
جعفر رحمه الله تعالى أجمع
أصحابنا رحمه الله تعالى على
أنه يجوز للمسافر أن يتيمم إذا
كان بينه وبين الماء ميل وإن
كان أقل من ذلك لا يجوز إذا
كان يعلم به المسافر وإن خاف
خروج الوقت ولا يجوز للقيم
أن يتيمم إذا كان بينه وبين
الماء ميل ولا شيء في الزيادة
عن أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى وعن محمد
رحمهما الله تعالى أنه يجوز إذا
كان الماء على قدر ميلين وهو
اختيار الفقيه أبي بكر بن
الفضل رحمه الله تعالى وعن

السكرخي رحمه الله تعالى انه قال اذا خرج المقيم من المصر أو من السواد لا احتطاب أو الاحتشاش فان كان في موضع يسمع صوت عبدة
أهل الماء فهو قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه أخذنا كثير المشايخ رحمه الله تعالى واذا كان هذا في المقيم فحاطت في المسافر وعن أبي
جعفر رحمه الله تعالى اذا كان خارج المصر ولا يسمع أصوات انسان أجزأ التيمم وقليل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلاة على الدابة خارج
المصر انما الفرق بين القليل والكثير في ثلاثة في قصر الصلاة والافتاء والمسح على الخفين ولو كان مع المسافر ماء وهو يخاف على نفسه

للهدية أو ما أشبه ذلك وهو لا يخاف على نفسه العطش لا يجوز له التيمم قالوا الحيلة في ذلك أن يهأمن غير وبسليم قال مولانا رضى الله عنه هذا ليس بصحيح عندى فإنه لو رأى مع غيره ماء يبعه بمثل الثمن أو بغير يسير يلزمه الشراء ولا يجوز له أن يتيمم فإذا تمكن من الرجوع فى الهبة كيف يجوز له التيمم ولو رأى مع رفيقه ماء فتيمم قبل أن يسأل وصلى جازوا ن سأل به بعد ذلك فأعطاه الماء يلزمه الاعادة وان سأله فأبى ثم تيمم فصلى ثم أعطاه الماء بعد ذلك لا يلزمه اعادة الصلاة ولو كان معه سور حمار فانه يجمع بينه وبين التيمم فان توضأ بسور الحمار وصلّى ثم تيمم وصلّى تلك الصلاة الصحيح انه لا يلزمه الاعادة وكذلك بدأ بالتيمم وصلّى ثم توضأ بسور الحمار وصلّى لا يلزمه الاعادة ولو تيمم وصلّى ثم اهرق سور الحمار يلزمه اعادة التيمم والصلاة لاحتمال ان سور الحمار كان طهورا جماعة من المتيمين اذا راؤا ماء فى صلاتهم قد قدر ما يمكن لاحدهم ان كان الماء مباحا فسدت صلاتهم وان كان مخلوقا حرسل فقال المالك

(الفصل الثاني في كلمات الاذان والاقامة وكيفيتهما) الاذان خمس عشرة كلمة وآخره عندنا لا اله الا الله
كذا في فتاوى قاضيخان * وهي الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن
لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله حي على الصلاة حي على الصلاة حي على
الذلاح حي على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله هكذا في الزاهدي * والاقامة سبع عشرة كلمة
* خمس عشرة منها كلمات الاذان وكلمتان قوله قد قامت الصلاة مرتين كذا في فتاوى قاضيخان * ويزيد
بعد فلاح اذان النجر الصلاة خير من النوم مرتين كذا في الكافي ولا يؤذن بالفارسية ولا بلسان آخر غير
العربية كذا في فتاوى قاضيخان * وهو الاظهر والاصح كذا في الجوهر النيرة * ومن السنة أن يأتي
بالاذن والاقامة جهرارافعا ماصوته الا ان الاقامة أسف من منه هكذا في النهاية والبدائع * وينبغي أن
يؤذن على الماذنة أو خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد كذا في فتاوى قاضيخان * والسنة أن يؤذن في
موضع عال يكون أسمع لجيرانه ويرفع صوته ولا يجهد نفسه كذا في البحر الرائق * ويكره للمؤذن أن يرفع

أبحت لكل واحد منكم أو قال من شاء منكم فليتوضأ فسدت صلاتهم وإن قال أبحت لكم جميعاً لم تقصد صلاتهم المسافر إذا شرع في الصلاة بالتييم ثم جاء إنسان معه ماء فإنه يعضي في صلاته فإذا سلم فسأله أن يمنع جازت صلاته وإن أعطاه بطلت صلاته وعن محمد رحمه الله تعالى إذا رأى في الصلاة مع غيره ماء وفي غالب ظنه أنه يعطيه بطلت صلاته المتيم إذا لم يبق يقوم متميز ركعة فجار رجل معه كوز من ماء يكنى لأحدهم فقال هو لفلان لرجل من القوم فسدت صلاة ذلك الرجل ويعضي القوم على صلاتهم فإذا فرغوا سألوه الماء إن أعطى الإمام

بوضاً الامام ويستقبل الصلاة ويستقبل القوم معه وان منع الامام والقوم فصلاة الكل تامة فلوان الذي جاء بالكوز قال للتميمين قبل الشروع في الصلاة من شاء منكم فليتوضأ انتقض تيممهم وان قال هولكم أو هو بينكم لا ينتقض تيممهم قوم من التميمين شرعوا في الصلاة فجاء رجل ومعه ماء يكفي لاحدهم فقال من يريد منكم الماء ينتقض تيممهم قوم من التميمين منهم متيمم للجنابة ومنهم متيمم للوضوء وامامهم متوضئ فجاء رجل بكوز من ماء (٥٦) يكفي لاحدهم فقال هذا الكوز من الماء لمن شاء منكم فسدت صلاة التميمين عن

الحديث ولم تقصد صلاة التميمين عن الجنابة لوجود القدرة على الماء لكل واحد من الفريقين الاول دون الثاني ولو كان الامام متيمماً للحديث فسدت صلاة الكل لفساد صلاة الامام ولو كان الامام متيمماً للجنابة والماء لا يكفي للجنابة فصلاة الامام ومن خلفه من المتوضئين والتميمين للجنابة تامة لم يجزهم عن الطهارة بالماء وفسدت صلاة التميمين للحديث لقد رتبهم على الطهارة بالماء وان كان الماء يكفي للجنابة فان كان الامام متوضئاً فصلاته وصلاة المتوضئين تامة وصلاة التميمين فاسدة وان كان الامام متيمماً عن أى شئ كان فسدت صلاة الكل رجلان يصلان أحدهما عريان والآخر متيمم فجاء رجل وقال معي ماء فتوضأ به أيها التميمم ومعي ثوب فخذ أيها العريان فسدت صلاتهما كذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى متيمم مراً على الماء وهو نائم ذكر في بعض الروايات انه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينتقض تيممه وقيل ينبغي أن لا ينتقض عند الكل لانه لو تيمم وبقر به ماء لايه لم يجوز تيممه عند الكل انما الخلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف مقدار

صوته فوق الطاقة كذا في المضمرات * ويقسم على الارض كذا في القنية * وفي المسجد كذا في البحر الراقي * ولا ترجيع في الاذان وهو أن يأتي بالشهادتين مرتين مخافتة ثم يرجع بعد قوله في المرة الثانية أشهد أن محمداً رسول الله خفياً الى قوله أشهد أن لا اله الا الله رافعاً صوته فيكسر الشهادتين فيقول كلام من الشهادتين أربع مرات مرتين على سبيل الاخفاء ومرتين على سبيل الجهر كذا في الكفاية * ويرسل في الاذان ويحذر في الإقامة وهذا بيان الاستحباب كذا في الهداية * حتى لو ترسل فيهما أو حذر فيهما أو ترسل في الإقامة وحذر في الاذان جاز كذا في الكافي * وقيل بكرهه وهو الحق كذا في فتح القدير * والترسل أن يقول الله أكبر الله أكبر ويقف ثم يقول مرة أخرى مثله وكذلك يقف بين كل كلمتين الى آخر الاذان والحذر الوصل والسرعة كذا في التارخانية ناقلاً عن ابن أبي عمير * ويسكن كلام ماء على الوقف لكن في الاذان حقيقة وفي الإقامة ينوي الوقف كذا في التبيين * والمتن في أول التكبير كبر وفي آخره خطأ فاحش كذا في الزايدى * ويرتب بين كلمات الاذان والإقامة كما شرع كذا في محيط السرخسى * واذقتم في أذانه أو في إقامته بعض الكلمات على بعض نحو أن يقول أشهد أن محمداً رسول الله قبل قوله أشهد أن لا اله الا الله فالأفضل في هذا أن ماسبق على أو أنه لا يعتد به حتى يعيده في أو أنه وموضعه وان مضى على ذلك جازت صلته كذا في المحيط * ويوالى بين كلمات الاذان والإقامة حتى لو أذن قطن انه إقامة ثم علم بعد ما فرغ فالأفضل ان يعيد الاذان ويستقبل الإقامة مراعاة للوالة * وكذا اذا أخذ في الإقامة فظن أنه أذن ثم علم فالأفضل أن يتدبأ بالإقامة كذا في البدائع والغاية للسروى * ويستقبل بهم ما قبله ولو ترك الاستقبال جاز ويكره كذا في الهداية * واذ انتهي الى الصلاة والفلاح حول وجهه يمينا وشمالاً وقدماء مكانه مما سواه صلى وحده أو مع الجماعة وهو الصحيح حتى قالوا في الذي يؤذن للولود ينبغي أن يحول وجهه يمينا ويسرة عندهما بين الكلمتين كذا في المحيط * وكيفيته أن يكون الصلاة في اليمين والفلاح في الشمال وقيل الصلاة في اليمين والشمال والفلاح كذلك والصحيح الاول كذا في التبيين * وأن استدرأ في صومعته عن سداساتها فحسن كذا في البدائع * فيستدير المؤذن في المأذنة عند الجميعتين ويخرج رأسه من الكوة اليمنى ويقول حي على الصلاة مرتين ثم من الكوة اليسرى ويقول حي على الفلاح مرتين * وهذا اذا لم يتم الاعلام مع بقاء المؤذن في مقامه كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وأما اذا تم تحويل الرأس يمينا وشمالاً فيكتفي بذلك فلا يزال القدمان عن مكانيهما كذا في شاهان شرح الهداية * ويكره التلمين وهو التغنى بحيث يؤدي الى تغير كلماته كذا في شرح المجموع لابن الملك وتحسين الصوت للاذان حسن ما لم يكن لحنا كذا في السراجية * وهكذا في شرح الوقاية * ويجعل أصبعيه في أذنيه وان لم يفعل فحسن لانه ليس بسنة أصلية وانما شرع لأجل المبالغة في الاعلام * وان جعل يديه على أذنيه فحسن كذا في التبيين * وجعل أصبعيه في أذنيه سنة الاذان لرفع صوته بخلاف الإقامة كذا في القنية * والتثويب حسن عند المتأخرين في كل صلاة الا في المغرب كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وهو رجوع المؤذن الى الاعلام بالصلاة بين الاذان والإقامة * وتثويب كل يلهة على ما تعارفوه اما بالتصريح أو بالصلاة الصلاة أو قامت قامت لانه للمبالغة في الاعلام وانما يحصل ذلك بما تعارفوه كذا في الكافي * ويؤذن للفجر ثم يقعد قد رما بقراءة عشرين آية ثم يتثوب ثم يقعد مثل ذلك ثم يقيم كذا في التبيين * ويفصل بين الاذان والإقامة

أن لا ينتقض عند الكل لانه لو تيمم وبقر به ماء لايه لم يجوز تيممه عند الكل انما الخلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف مقدار وجهه ما لا يتعالى فيما اذا تيمم وفي رحله ماء لا يعلم به * ثلاثة في السفر جنب وحائض وميت وثم ما قدر ما يكفي لاحدهم فان كان الماء ملكاً لاحدهم فهو أولى به وان كان الماء لهم جميعاً لا يصرف الى أحدهم ويباح التيمم للكل وان كان الماء مباحاً كان الجنب أولى لان غسبه له فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلح اماماً للمرأة فيغسل الجنب وتيمم المرأة تويمم الميت ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب أولى به

لأنه حق تلك مال الابن * ولو وهب لهم رجل ما بقدر ما يكفي لاحدهم قالوا الرجل أولى به لأن الميت ليس من أهل قبول الهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذا الجواب لا يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تفيد الملك وان اتصل بها القبض * المسافر اذا انتهى الى بئر وليس معه دلو كان له أن يتيمم ليجزئه عن استعمال الماء وكذا اذا كان معه دلو وليس معه رشاء قالوا هذا اذا لم يكن معه منديل يصلح لذلك فان كان معه منديل يصلح لذلك لا يتيمم * ولو كان (٥٧) مع رفيقه دلو لم يملك لرفيقه فقال له رفيقه انتظر حتى استقي الماء ثم أدفعه اليك فالمستحب له أن ينتظر الى آخر الوقت فان تيمم ولم ينتظر جاز * وكذا لو كان عريانا ومع رفيقه ثوب فقال له انتظر حتى أصلي ثم أدفعه اليك يستحب له أن ينتظر الى آخر الوقت فان لم ينتظر وصلى عريانا جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو كان مع رفيقه ما يكتفي له ما فقال انتظر حتى أفرغ من الصلاة ثم أدفعه اليك لزمه أن ينتظر وان خاف خروج الوقت * ولو تيمم ولم ينتظر لا يجوز فالاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن في المملوك لا تثبت القدرة بالبذل والاباحة وفي الماء تثبت القدرة بالاباحة * المصلي بالتيمم اذا وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة لا يلزمه الاعادة ولو وجد في خلال الصلاة فسدت صلاته وكذا لو وجد بعد الفراغ من الاركان قبل التشهد وكذا لو وجد بعد التشهد قبل السلام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان وجد بعد ما سلم تسليمة واحدة لم تقسه

مقدار ركعتين او أربع بقراءة كل ركعة نحو من عشر آيات كذا في الزاهدي * والوصل بين الاذان والاقامة مكروه بالاتفاق كذا في معراج الدراية * والاولى للمؤذن في الصلاة التي قبلها تطوع مسنون او مستحب ان يتطوع بين الاذان والاقامة هكذا في محيط السرخسي * فان لم يصل يجلس بينهما * واما اذا كان في المغرب فالمستحب ان يفصل بينهما ما يسكته يسكت قائما مقدارا ما يتمكن من قراءة ثلاث آيات قصار هكذا في النهاية * فقد اتفقوا على ان الفصل لا بد منه فيه ايضا كذا في العنانية * واختلافوا في مقدار الفصل فعند أبي حنيفة رحمه الله المستحب ان يفصل بينهما ما يسكته يسكت قائما ساعة ثم يقيم ومقدار السكنة عنده قدر ما يتمكن فيه من قراءة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة وعنده ما يفصل بينهما ما يجلسه خفيفة مقدار الجلسة بين الخطبتين وذكر الامام الحلواني الخلاف في الافضية حتى ان عند أبي حنيفة رحمه الله ان جلس جاز والافضل ان لا يجلس وعنده ما على العكس كذا في النهاية * ويستحب ان يدعو بين الاذان والاقامة كذا في السراج الوهاج * وينتظر المؤذن الناس ويقيم للضعيف المستعجل ولا ينتظر رئيس المحلة وكبيرها كذا في معراج الدراية * ينبغي ان يؤذن في أول الوقت ويقيم في وسطه حتى يفرغ المتوضى من وضوئه والمصلي من صلاته والمعتصر من قضاء حاجته كذا في التتارخانية ناقلا عن اللجنة * اذا دخل الرجل عند الاقامة يكره له الانتظار قائما ولكن يقعد ثم يقوم اذا بلغ المؤذن قوله حتى على الفلاح كذا في المضمرات * ان كان المؤذن غير الامام وكان القوم مع الامام في المسجد فانه يقوم الامام والقوم اذا قال المؤذن حتى على الفلاح عند علمائنا الثلاثة وهو الصحيح * فاما اذا كان الامام خارج المسجد فان دخل المسجد من قبل الصفوف فكلما جاوز صفقا قام ذلك الصف واليه مال شمس الأئمة الحلواني والسرخسي وشيخ الاسلام خواهر زاده وان كان الامام دخل المسجد من قدامهم يقومون كبارا والامام وان كان المؤذن والامام واحدا فان أقام في المسجد فالقوم لا يقومون ما لم يفرغ من الاقامة وان أقام خارج المسجد فشأنا تنفقوا على انهم لا يقومون ما لم يدخل الامام المسجد وإيكر الامام قبيل قوله قد قامت الصلاة قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني وهو الصحيح هكذا في المحيط * (ومما يتصل بذلك اجابة المؤذن) * يجب على السامعين عند الاذان الاجابة وهي ان يقول مثل ما قال المؤذن الا في قوله حتى على الصلاة حتى على الفلاح فانه يقول مكان حتى على الصلاة لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومكان قوله حتى على الفلاح ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح كذا في فتاوى الغرائب * وكذا في قول المؤذن الصلاة خير من النوم لا يقول السامع مثله ولكن يقول صدقت وبررت كذا في محيط السرخسي * سمع الاذان وهو عيشي فالاولى أن يقف ساعة ويحجب كذا في القنية * واجابة الاقامة مستحبة هكذا في فتح القدير * واذا باع قوله قد قامت الصلاة يقول السامع أقامها الله وأدامها الله مادامت السموات والارض وفي سائر الكلمات يجب كما يجب في الاذان كذا في فتاوى الغرائب * ولا ينبغي ان يتكلم السامع في خلال الاذان والاقامة ولا يشتغل بقراءة القرآن ولا بشي من الاعمال سوى الاجابة ولو كان في القراءة ينبغي ان يقطع ويستغل بالاستماع والاجابة كذا في البدائع * ولا بأس بان يشتغل بالدعاء عند الاقامة كذا في الخلاصة * اذا كان في المسجد أكثر من مؤذن واحد أو واحد بعد واحد فالحرمة للاول كذا في الكفاية

(٨ الفتاوى اول) صلاته وكذا لو وجد بعد ما سلم وعليه سهوان وجد بعد ما عاد الى سجود السهم وفسدت صلاته في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وان وجد قبل أن يعود لا تسعد عند الكل * المصلي بالتيمم اذا أحدث في صلاته فانصرف ليتيمم الا أنه لم يجد ترابا فلم يتيمم حتى وجد ماء ذكر بعض العلماء فيما جع من الفتاوى انه يتوضا ويبنى قال مولانا رضي الله تعالى عنه قد كرت المسئلة كذلك في فصل مسح الخلف وذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر انه يتوضا ويستقبل الصلاة وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في

شرح كتاب الصلاة فقال كان الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى يقول وجدت رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يتوضأ ويبنى قال وهذا آقيس لمذهبه لان اقتداء المتوضي بالتيمم يجوز عنده فكذلك بناء الوضوء على التيمم فيحتمل أن ما ذكره الحاكم التميمي قد قول محمد رحمه الله تعالى * مسافر أجنب فشرع في الصلاة بالتيمم ثم سبقه الحدث فوجد ماء قدر ما يكفي للوضوء فانه يتوضأ به ويبنى ذكره الباقى في فتاواه قال وهذا قول آخر لمحمد رحمه الله (٥٨) تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * المصلي بالوضوء اذا سبقه الحدث فذهب

(الباب الثالث في شروط الصلاة)

وهي عندنا سبعة * الطهارة من الاحداث والطهارة من الانجاس وستر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والتحرية كذا في الزاھدى * وفيه فصول أربعة

(الفصل الاول في الطهارة وستر العورة) تطهير النجاسة من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه واجب هكذا في الزاھدى في باب الانجاس * هذا اذا كانت النجاسة قد رما نعا أو أمكن ازالته من غير ارتكاب ما هو أشد حتى لو لم يتمكن من ازالته الا ببدء عورته للناس يصلي معها ولو أبداها لزاله فسحق هكذا في البحر الرائق * ويعتبر ظاهر البدن حتى لو اكتحل بكحل نجس لا يجب عليه غسل عينه كذا في السراج الوهاج * النجاسة ان كانت غليظة وهي أكثر من قدر الدرهم فغسلها فريضة والصلاة بها باطلة وان كانت مقدار درهم فغسلها واجب والصلاة معها جائزة وان كانت أقل من قدر الدرهم فغسلها سنة وان كانت خفيفة فافهم الاتمّع جواز الصلاة حتى تفحش كذا في المضمرات * ستر العورة شرط لصحة الصلاة اذا قدر عليه كذا في محيط السرخسي * العورة للرجل من تحت السرة حتى تجاوز ركبتيه فسترته ليست بعورة عند علمائنا الثلاثة * وركبته عورة عند علمائنا جميعا هكذا في المحيط * بدن المرأة عورة الا وجهها وكفيها وقدميها كذا في المتون * وشعر المرأة على رأسها عورة وأما المسترسل ففيه روايتان الاصح انه عورة كذا في الخلاصة * وهو الصحيح وبه أخذ الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى كذا في معراج الدراية * والامة كالرجل وبطنها وظهورها عورة ويدخل في هذا الجواب أم الولد والمذبرة والمكاتب كذا في التبيين * والمستسعاة بمنزلة المكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * والخنثى المشكل اذا كان رقية تافعه عورة الامة وان كان حراً أمرنا أن يستر جميع بدنه فان ستر ما بين سترته الى ركبتيه قال بعضهم تلزمه الاعادة وقال بعضهم لا تلزمه كذا في السراج الوهاج * مراقة صلت عريانه أو بغير وضوء أو بغير ثوب بالاعادة وان صلت بغير ثوب ففصلاتها نائمة استحسانا كذا في محيط السرخسي * وستر العورة في الصلاة من الغير فرض بالاجماع * ومن نفسه غير فرض عند عامة المشايخ كذا في شاهان * فاذا صلى في قيص بغير ازار وكان لو نظر رأى عورته من ريقه فعند عامة المشايخ لا تفسد وهو الصحيح * وان صلى في بيت مظلم عريانه أو ثوب طاهر لا يجوز صلاته بالاجماع كذا في السراج الوهاج * والثوب الرقيق الذي يصف ما تحته لا تجوز الصلاة فيه كذا في التبيين * ولو كان عليه قيص ليس عليه غيره وكان اذا سجد لا يرى أحد عورته لكر لو نظر اليه انسان من تحته رأى عورته فهذا ليس بشئ قليل الانكشاف عفولان فيه بلوى ولا بلوى في الكبر فلا يجعل عفوا الربيع وما نوقه كثير ومادون الربيع قليل وهو الصحيح هكذا في المحيط * والاصح أن التقدير في العورة الغليظة والخفيفة بالربيع هكذا في الخلاصة * انكشاف مادون الربيع معفو اذا كان في عضو واحد وان كان في عضوين أو أكثر وجع وبلغ ربع أدنى عضو منها يمنع جواز الصلاة كذا في شرح الجمع لابن الملك * ولا يعتبر الجمع بالاجزاء كالاسداس والاسباع بل بالقدر حتى لو انكشفت من الاذن تسعة أو من الساق تسعها يمنع لان الانكشاف قدر ربع الاذن هكذا في القنية * وان انكشفت عورته في الصلاة فسترها بلا مكث بازت صلاته اجماعا وان أدى ركعاً مع الانكشاف فسدت اجماعا وان لم يؤدّه لكن مكث قدر ما يمكن الاداء تفسد عند أبي

ليتوضأ فلم يجد ماء فتيمم ثم قبل انصرف الى مقامه وجسد الماء توضأ وبني ولو انصرف الى مقامه ثم وجد الماء توضأ واستقبل استخسانا * الجنب اذا كان به جراحات في عامة جسده وهو لا يستطيع غسل الجراحات ويستطيع غسل ما بقي فانه يتيمم ويصلي لانه لو غسل غير موضع الجراحات ربما يصل الماء الى جراحته فيضره لاجرم لو أمكنه أن يغسل غير موضع الجراحة ويمسح الجراحة بالماء ان كان لا يضره المسح أو يعصبها بخرقه ويمسح على الخرقه فعل وان كان أكثر أعضائه صحيحاً فان كانت الجراحة على رأسه وسائر جسده صحيحاً فانه يدع الرأس ويغسل سائر الاعضاء ويمسح موضع الجراحة لان لاكثر حكم الكل وكذا لو كان محدثاً به جراحات فان كان أكثر أعضائه الوضوء جريحتهم ولم يستعمل الماء وان كان أكثر أعضائه صحيحاً غسل الصحيح ويمسح الجراحة ان أمكنه مسحه من غير ضرر حتى لو كانت الجراحة على رأسه ووجهه ويده وليس

على رجله جراحة يباح له التيمم وعلى عكسه لا يباح وقيل يعتبر الكثرة في الاعضاء حتى لو كان على رأسه ووجهه يوسف ويديه جراحة وليس على رجله جراحة لا يباح له التيمم اذا لم يكن الا أكثر من كل عضو جريحاً وان استوى الجرح والصحيح تكلموا فيه قال بعضهم لا يسقط غسل الصحيح وهو الصحيح لانه أجو ط كما يباح التيمم عند خوف الهلاك أو تلف عضو يباح له التيمم عندنا اذا خاف زيادة المرض واذا زال المرض المبيح للتيمم ينتقض نيمه * الجنب الصحيح في المصرا اذا خاف الهلاك من الاغتسال سباح له التيمم في قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى والمسافر إذا خاف الهلاك من الاغتسال بآذنه التيمم في قولهم وأما المحدث في المصر إذا خاف الهلاك من التوضي
اختلافوا فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أنه لا يباح له التيمم قال مشايخنا رحمه الله تعالى في ديارنا لا يباح للمقيم أن يتيمم
لان في عرف ديارنا أجزء الحمام يعطى بعد الخروج فيمكنه أن يدخل الحمام ويغتسل فيستعمل بالعسرة عند الخروج * ومن به جدرى أو حصية
يجوز له التيمم لان الاغتسال بضره * ومن لا يقدر على الوضوء الا بشقة لا يباح له التيمم (٥٩) * المسافر إذا أمر في الصلاة بماء موضوع

في حب أو نحوه لا ينتقض
تيممه وليس له أن يتوضأ منه
لانه وضع للشرب لا للوضوء
والمباح في نوع لا يجوز استعماله
في نوع آخر الا أن يكون
الماء كثيراً يستدل لكثرة
على أنه وضع للشرب والوضوء
جميعاً فينتقض يتوضأ
ولا يتيمم وذكر القاضى
الامام أبو علي النسفي عن
الشيخ الامام أبي بكر محمد
بن الفضل ان الماء الموضوع
لشرب يجوز منه التوضؤ
والموضوع للوضوء لا يباح
منه الشرب * الاسير في دار
الحرب اذا منعه الكافر عن
الوضوء والصلاة يتيمم ويصلى
بالأيام ثم يعيد اذا خرج
وكذا الرجل اذا قال له غيره
ان توضأت حبستك أو قتلتك
فانه يصلى بالتيمم ثم يعيد
بغزلة المحبوس في المصر اذا لم
يجده ماء وجد تراباً نظيفاً
فانه يتيمم ثم يعيد ولو أن
المحبوس اذا لم يجد ماء ولا
تراباً نظيفاً لا يصلى في قول
أبي حنيفة ومحمد رحمه
الله تعالى * وأجمعوا على ان
الماشي لا يصلى وهو عشي
ولا الساجح وهو يسبح ولا
السائف وهو يضرب
بالسيف وان خاف خروج

يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى ولا نص عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح النقاية
للشيخ أبي المكارم * امة صلت بغيرة قناع فاعتقت في صلاتها فان لم تستتر من ساعتها فسدت صلاتها وان
سترت من ساعتها عمل قليل جازت كذا في محيط السرخسى * والعمل القليل أن تأخذ بيد واحدة كذا في
السراج الوهاج * والذكر يعتبر بانفراده وكذا الاثنيان هو الصحيح هكذا في الهداية * والاثنيان كل واحدة
منهما عورة على حدة والدبر ثلثهما هو الصحيح كذا في شرح الجمع لان الملك وهكذا في التبيين * والركبة
الى آخر الفخذ عضو واحد حتى لو صلى والركبتان مكشوفتان والفخذ معطى جازت صلاته وهو الاصح
هكذا في التبيين * وكذا كعب المرأة مع ساقها كذا في شرح الجمع لابن الملك * وما بين سرتها وعانتها عضو
على حدة والمراد ما حوله من جميع البدن فاذا انكشف ربه فسدت صلاته كذا في الخلاصة * والظهر
بانفراده عورة والبطن كذلك وكذا الصدر كذا في التارخانية ناقلاً عن العتبية * والجانب تبع للبطن كذا
في القنية * ونهى المرأة ان كانت صغيرة ناهدة فهو تبع لصدرها وان كانت كبيرة فهو عضو على حدة كذا
في الخلاصة * ويعتبر كل واحد عورة بانفراده وكذا الاذان حتى لو انكشف ربه واحد منهما فسدت كذا في
الراهدى * ومن لم يجد ثوباً صلى قاعداً يوثق بالركوع والسجود أو قائماً بركوع وسجود الاول أفضل هكذا
في الكافي * ليلا كان أو نهاراً في بيت أو صحراء وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * والمراد بالوجود القدرة فان
ابح له فالأصح أنه يجب عليه استعماله هكذا في الجوهر النيرة * العارى اذا كان بحضرته من له كسوة فانه
يسأله فان لم يعطه صلى عرياناً * ولو وجد في خلال صلاته ثوباً استقبل كذا في التارخانية ناقلاً عن السراجية
* وان كان يركع وجو وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان كذا في القنية * ويصلى
المرأة وحدها متباعدة عن صلواتها جماعة يتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجليه الى القبلة ويضع
يديه بين فخذه يوثق ايماً وان أو ما القائم أو ركع أو سجد القاعد جاز كذا في الراهدى * في الحجّة اذا وجد
العارى حسيراً أو بساطاً صلى فيه ولا يصلى عرياناً * وكذا ان أمكنه أن يستتر عورته بالحشيش كذا في
التارخانية * عريان قدر على طين يلمح به عورته ان علم انه يبقى عليه لم يجز الا ذلك كالمقدّر ان يخفف عليه
ورقاً كشجرة كذا في القنية * ولو وجد ما يستتر به بعض العورة وجب استعماله ويستتر به القبل والدبر
بالاتفاق هكذا في معراج الدراية * وان لم يجد الا ما يستتر به أحدهما قال بعضهم يستتر به الدبر لانه أخفى في
حالة الركوع وقال بعضهم يستتر به القبل لانه يستقبل به القبلة كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز الصلاة
في ثوب الحرير للرجال وتصح للنساء ولو لم يجد غيره يصلى فيه لا عرياناً كذا في فتح القدير * ولو ان امرأة
صلت قائمة ينكشف من عورتها ما يمنع جواز الصلاة ولو صلت قائدة لا ينكشف شيء منها فانها تصلى
قاعدة كذا في التبيين * في العتبية اذا انكشف ربه عورته عرفت السجود تركت السجود كذا في
التارخانية * والمستحب أن يصلى الرجل في ثلاثة أبواب قيض وازار وائمة اما لو صلى في ثوب واحد
متوشها به تجوز صلاته من غير كراهة وان صلى في ازار واحد يجوز ويكره وأما المرأة فالمستحب لها أن
تصلى في ثلاثة أبواب أيضاً قيض وازار ومقنعة فان صلت في ثوبين جازت صلاتها كذا في الخلاصة * وان
صلت في ثوب واحد متوشها به لا يجوز الا اذا سترت به رأسها وجميع جسدها كذا في محيط السرخسى *
ولو صلى رجلان في ثوب واحد واستر كل واحد بطرف منه أجزأه وكذا الوأقي أحد طرفيه على ثأم أجزأه

الوقت * ولو حبس الرجل الطاهر في المكان التجس يصلى بالأيام ثم يعيد كان ذلك في الحضر أو في السفر قال محمد رحمه الله تعالى في السفر
لا يعيد في الحضر يعيد * المصلي بالتيمم اذا رأى سرباً أو ظناً انه ماء فأنصرف ثم علم انه كان سرباً فسدت صلاته جاوز موضع صلاته أو لم يجاوز
* (ومن هذا الجنس مسائل) * احدها هذه ومنها اذا رأى حرة على ثوبه فظن أنها نجاسة فأنصرف ليغسلها ثم علم انها لم تكن نجاسة ومنها اذا
ظن انه ترك مسح الرأس أو لم يتوضأ أصلاً فأنصرف ثم علم انه كان قد توضأ ومسح ومنها اذا ظن في الظاهر انه لم يصل الفجر فأنصرف ثم علم انه

قد صلاها ومنهم من يخاف ان لا ينقص مدة مسجعه ثم علم انهم تنقض فسدت صلاته في هذه الوجوه بالاستدبار جاز موضع صلاته
أول مجاوز * (ويشارك هذا الجنس مسئلتان) * الأولى اذا ظن في صلاته انه رغب فانصرف ثم علم انه لم يرغب والثانية قوم صلاوا بالجماعة
قرأوا سوا وظنوه عدوا فانصرف بعضهم ليقوم بأداء العدة ثم علموا أنه كان غبارا أو دواب ان جاوزوا موضع صلاتهم فسدت صلاتهم
والأفلا * المصلي بالتيمم اذا رأى (٦٠) سرايا كان أكبر رأيه انه ما يباح له أن ينصرف وان استوى الظن ان لا يحل له قطع الصلاة

واذا فرغ من الصلاة ان
ظهر انه كان ماء يلزمه
الاعادة والأفلا * المتوضي
اذا اقتدى بالتيمم ثم رأى
المقتدى ماء ولم يرامه
فسدت صلاة المقتدى دون
صلاة الامام * التيمم اذا مر
بالماء وهو نائم ينتقض تيممه
في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وقيل لا ينتقض عند
الكل كالأفلا * يقطعنا بغير
موضع بقر به ماء ولم يعلم به
مريض لا يضره الماء الا أنه
لا يقصد على استعمال الماء
بنفسه ان لم يكن أحدهما
يعينه جازله التيمم بالاتفاق
وان كان معه أحد يعينه
على استعمال الماء ان كان
المعين حرا أو امرأة جازله
التيمم في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وان كان
معه علق * اختلاف المشايخ
رحمهم الله تعالى فيه على
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى قال بعضهم لا يجوز
له التيمم وقيل ان كان المعين
يعينه بغير بدل لا يجوز له
التيمم عند الكل * (ومن
جنس هذا مسائل) *
أحدها هذه * وهما انه اذا
كان لا يقدر على التوجه الى
القبلة بنفسه وشم من بوجهه

كذا في الجوهر النيرة * ولو كان الثوب يغطي جسمه ورأسه فتركت تغطية الرأس لا يجوز ولو
كان يغطي أقل من الربع لا يضره تركه والستر أفضل كذا في التبيين * عريان وجد قطعة تستر ربع أصغر
العورات فلم يستتر فسدت والأفلا كذا في المقنية * وان صلى في الماء ان كان كدرا صحت وان كان صافيا
يمكن رؤية عورته لا تصح كذا في السراج الوهاج

* (الفصل الثاني في طهارة ما يستر به العورة وغيره) * وجد ثوبان ربيع طاهر وصلى عاريا لم يجز * وان كان
أقل من ربيع طاهرا أو كله نجسا خيرا بين أن يصلي عاريا قاعدا بايما وبين أن يصلي فيه قائما بر كوع وسجود
وهو أفضل كذا في الكافي * ولو لم يجد الا جلد ميتة غير مدبوغ لا يجوز أن يستر به عورته ولم تجز صلاته فيه
كذا في السراج الوهاج * ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما أكثر من قدر الدرهم يتخير ما لم يبلغ
أحدهما ربيع الثوب لاستوائهما في المنع كذا في التبيين * والمستحب الصلاة في أقلهما نجاسة كذا في
الخلاصة * ولو كان دم أحدهما قدر الربع ودم الآخر أقل يصلي في أقلهما مادما ولا يجوز عكسه ولو كان
في كل واحد منهما قدر الربع أو كان في أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلاثة أرباعه وفي الآخر قدر الربع
يصلي في أيهما شاء والأفضل أن يصلي في أقلهما نجاسة ولو كان ربيع أحدهما طاهرا والآخر أقل من الربع
يصلي في الذي ربيع طاهرا ولا يجوز العكس هكذا في التبيين * ولو كان الدم في ناحية من الثوب والطاهر منه
بقر ما يمكنه أن يتز به لم يجز الا أن يصلي فيه لانه يمكنه ستر العورة بثوب طاهر ولم يقصص بين ما اذا تحرك
الطرف الآخر أو لم يتحرك كذا في محيط السرخسي * ولو كان طرف أحدهما يمكنه أن يتز به فانه يتز به
ويصلي لم يجز الا ذلك سواء كان بحال يتحرك الطرف الآخر أو لا يتحرك كذا في الخلاصة * الأصل في جنس
هذه المسائل ان من ابتلى بلبتين وهما متساويتان يأخذ بأيهما شاء وان اختلفتا فعليه أن يختار أهونهما
كذا في البحر الرائق * اذا اشتبه عليه الثوب الطاهر من النجس تحرى وصلى وان كانت الغلبة للشباب النجسة
كذا في السراجية * ولو وقع تحريه على ثوب وصلى فيه الظهر ثم وقع تحريه على ثوب آخر فصلي فيه العصر
فالعصر فاسدة ولو كان معه ثوبان لا يعلم فيهما نجاسة فصلي الظهر في أحدهما ثم صلى العصر في الآخر ثم
المغرب في الأول ثم العشاء في الثاني ثم رأى في أحدهما نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولا يدري أيهما الأول
أو الثاني فالظهر والمغرب جائزان والعصر والعشاء فاسدان * وهذا ما لو صلى الظهر في الأول بالتحري
والعصر في الثاني وفي الأول المغرب وفي الثاني العشاء سواء ذكره الامام السرخسي كذا في الخلاصة *
واذا صلى وهو لابس منديلا أو ملاءة أو أحد طرفيه نجس والطرف الذي فيه النجاسة على الارض ان كان
النجس يتحرك يتحرك المصلي لم تجز صلاته وان كان لا يتحرك تجوز صلاته * واذا صلى في ثوب وعنده انه نجس
فلما فرغ من صلاته تبين انه طاهر تجوز صلاته كذا في المحيط * اذا كان مع العريان ثوب يد يباح وثوب كرباس
فيه نجاسة أكثر من قدر الدرهم يصلي في الديباج كذا في الخلاصة * المصلي اذا رأى على ثوبه نجاسة هي أقل
من قدر الدرهم ان كان في الوقت سعة فالأفضل أن يغسل الثوب ويستقبل الصلاة وان كان تفوته الصلاة
بجماعة ويجد في موضع آخر كذلك وان خاف أن لا يجد الجماعة أو يفوته الوقت مضى على صلاته كذا في
الذخيرة * هذا اذا كان في الصلاة وان لم يكن فيها لكن انتهى الى القوم وهم في الصلاة وهو يخشى ان يغسله
تفوته الجماعة أحب الى أن يدخل في الصلاة ولا يغسله كذا في الخلاصة * وان وجد في ثوبه نجاسة مغلظة أكثر

الى القبلة ومنها اذا كان على فراش نجس لا يمكنه أن يتحول الى مكان طاهر ثم أصبح يحول وأجمعوا على انه اذا جاز عن القيام من
بنفسه وثمة أحد يعينه فصلي قاعدا جاز وعلى هذا الخلاف الا عبي اذا وجد قائدا الى الحج أو الى الجمعة عند أبي حنيفة لا يلزمه الجماعة والحج
* المقعد اذا وجد من يحمله الى صلاة الجمعة ذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لاجعة عليه عند الكل وينبغي أن لا يكون
عليه الحج ولا حضور الجماعة بلا خلاف وذكر القاضي الامام أبو علي السرخسي رحمه الله تعالى ان الكل على الخلاف * المسافر اذا لم يكن على

طمع من الماء فإنه يتيم ويصلي ليكون محرراً وأب الاداء في أول الوقت وان كان على طمع من الماء يشجب أنه ينتظر لكن لا يفرط في التأخير حتى لا تقع الصلاة في وقت مكروه ولا يؤخر العصر الى تغير الشمس * مسافر اجنب ولم يجد ماء قتيماً وصلى ثم أخذ ثم وجد ماء يكنى للوضوء ولا يكنى للجنب فإنه لا يتيم * مسافر اجنب فغسل رأسه ووجهه وذراعيه فلم يبق الماء فإنه يتيم للجنب لأنها باقية فان تيم وشرع في الصلاة ثم قهقه ثم وجد ماء يكنى للاغتسال فإنه يغسل به أعضائه وضوئه وما بقي (٦١) من جسده لم يكن غسلها في المرأة الاولى ولا يغسل فرجه فإنه

لو أحدث حدثاً غير فحل ثم وجد ماء يغسل به أعضائه وضوئه وما بقي من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى لا تقاض التيم في أعضائه الوضوء برؤية الماء وقد ذكرنا قبل هذا ان الضم في الصلاة يتقضى طهارة الوضوء ولا يتقضى طهارة الغسل ومن الناس من أجرى اللفظ على ظاهرها أنها لا تقضى طهارة الغسل والصحيح أنها تقضى ويلزمه الوضوء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يلزمه غسل ما غسل من أعضاء الوضوء أيضاً

* (فصل فيما يجوز به التيمم) *

يجوز التيمم بكل ما كان من أجزاء الأرض كالتراب والرمل والحصى والنورة والمغرة والسجدة والزرنج والمزداذج والأعدو والكحل والطين الأحمر والخمر الذي عليه غبار أو لم يكن بأن كان مغسولاً أو أُمس مدقوقاً أو غير مدقوق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان الخمر مدقوقاً أو عليه

من قدر الدرهم ولا يدري متى أصابته لا يعيد شيئاً من صلاته بالأجاء وهو الأصح كذا في محيط السرخسي والجوهرية النيرة * ولو رأى في ثوب امامه نجاسة أقل من قدر الدرهم فان كان مذهب المقتدي أن النجاسة القليلة لا تمنع الصلاة ومذهب الامام انما تمنع فصلى الامام وهو لا يعلم جازت صلاة المقتدي ولا تجوز صلاة الامام وان كان مذهبهما على العكس فحكمهما على العكس كذا في فتاوى قاضيان في باب النجاسات * قال نصر بن وهب ناخذ كذا في الذخيرة * النجاسة لو كانت على خفين وعلى الثوب وكل واحدة منهما أقل من قدر الدرهم لكن لو جمع بينهما صار ثأناً أكثر من قدر الدرهم فيجمع ويمنع جواز الصلاة وكذا لو كانت في ثوب المصلي في مواضع كذا في الخلاصة * ولو صلى في ثوب ذي طاق واحد كالقميص ونحوه وعليه نجاسة أقل من قدر الدرهم قد نفذت النجاسة الى الجانب الآخر فلا وجعتا تكونان أكثر من قدر الدرهم لا تمنع جواز الصلاة في قولهم وليست كالنجاسة المتفرقة في ثوب واحد * ولو صلى في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة أقل من قدر الدرهم ولو وجعتا تكونان أكثر من قدر الدرهم فإنه يجمع بينهما ويمنع جواز الصلاة * ولو صلى في ثوب ذي طاقين فأصابته النجاسة أحد الطاقين ونفذت الى الآخر على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هو كثوب واحد لا تمنع جواز الصلاة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى تمنع وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أوسع وقول محمد رحمه الله تعالى أحوط كذا في فتاوى قاضي خان * ولو صلى ومعه درهم تنجس جانباً مختاراً لا يمنع الجواز كذا في الخلاصة * وهو الصحيح لان الكل درهم واحد هكذا في فتاوى قاضيان * اذا كان موضع انفه نجساً وموضع جبهته طاهراً تجوز صلاته بلا خلاف وكذلك اذا كان موضع انفه طاهراً وموضع جبهته نجساً وسجد على انفه تجوز صلاته بلا خلاف * وان كان موضع انفه وجبهته نجساً كرازيه ويستى في نظمه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى سجد على انفه دون جبهته وتجاوز صلاته وان لم يكن بجبهته عذرو عندهما لا تجوز صلاته الا اذا كان بجبهته عذراً كذا في المحيط * وان سجد به ما لا يجوز على الأصح هكذا في محيط السرخسي * وان كانت النجاسة تحت قدمي المصلي منع الصلاة كذا في الوجيز للكردي * ولا يفرق الحال بين أن يكون جميع موضع القدمين نجساً وبين أن يكون موضع الاصابع نجساً واذا كان موضع احدي القدمين طاهراً وموضع الاخرى نجساً فوضع قدميه اختلف المشايخ فيه الأصح انه لا تجوز صلاته فان وضع احدي القدمين التي موضعها طاهر ورفع القدم الاخرى التي موضعها نجس وصلى فان صلاته جائزة كذا في المحيط * وان كانت النجاسة تحت يديه أو ركبتيه في حالة السجود لم تفسد صلاته في ظاهر الرواية واختار أبو الليث أنها تفسد وصححه في العيون كذا في السراج الوهاج * اذا صلى على مكان طاهر وسجد عليه الا انه اذا سجد تقع ثيابه على أرض نجسة يأسه أو ثوب نجس جازت صلاته كذا في المحيط * ان كانت النجاسة تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم ولو وجعتا نصيراً أكثر من قدر الدرهم فإنه يجمع وتمنع جواز الصلاة كذا في فتاوى قاضيان في فصل النجاسة التي تصيب الثوب وفي المضمرة هو المختار * وفي الفتاوى العتبية وكذا يجمع نجاسة موضع السجود وموضع القدم كذا في التتارخانية * واذا كان في ثوب المصلي أقل من قدر الدرهم وتحت قدميه أقل من قدر الدرهم لكن لو جمع يبلغ أكثر من قدر الدرهم لا يجمع كذا في الخلاصة * اذا قام المصلي على مكان طاهر ثم تحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمكث على النجاسة مقدار ما يمكنه فيه أداء أدنى ركن جازت صلاته والا فلا كذا في فتاوى قاضيان في فصل النجاسة التي تصيب

غبار جازبه التيمم والافلا * ولو تيمم بارض قد رث عليها الماء وبقي فيها دوة جاز * ويجوز التيمم بالآجر والحصى والكيزان والجلاب والحيطان من المدر * ولا يجوز بالغضارة ان كان وجهها مطلياً بالآلئك فان لم يكن مطلياً أو تيمم بظهرها جاز * ولو تيمم بالخرف ان كان عليه غبار جاز وان لم يكن عليه غبار فان كان متخذاً من التراب الخالص ولم يجعل فيه شيء من الادوية جاز وان جعل فيه شيء من الادوية ولم يكن عليه غبار لا يجوز ولو كان الرجل في طين طاهر لا يتيم به لكن يلطخ به بعض ثيابه أو جسده ويترك حتى يجف ثم يتيم به وقال الشيخ الكرخي رحمه الله

ولزق به تراب فقيم به جاز
وكذا للوضرب يده على حنطة
أو شعير فلزق التراب أو الغبار
يسده فقيم بذلك جاز * وإذا
اجرفت الأرض بالناران
اختلط بالمراد يعتبر فيه
الغالب إن كانت الغلبة
للتراب جاز به التيمم والا فلا
وكذا التراب إذا حالطه
ماليس من أجزاء الأرض
يعتبر فيه الغلبة * الأرض
إذا أصابها النجاسة فيدست
وذهب أثرها جازت الصلاة
عليها ولا يجوز بها التيمم *
مسافر معه سور جار وماء
ظاهر ولا يعرف أحدهما من
الآخر قال محمد رحمه الله
تعالى يتوضأ بهما ولا تيمم
* المصلي بالتيمم إذا رأى سور
الحجارة فإنه يعضي على صلاته
ولا يقطع بالشك ثم يعيد
بسور الحجارة * ولو رأى نبيذ
التمر فكذلك عند محمد رحمه
الله تعالى وقال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى قطع صلاته
ويصلي بنبيذ التمر *
واعترض الردة على التيمم
لا يطل حتى لو أسلم وصلى
بذلك لتم بحوزة عندنا
* جنب تيمم للظهور وصلى ثم
أحدث فضره العصر
ومعه ماء يكفي للوضوء فإنه

يتوضأ لأن الجنابة قد زالت بالتيمم فإذا أحدث بعد التيمم ومعه ماء يكفي للوضوء فإنه يتوضأ به فإن توضأ للعصر وصلى جازت
ثم صبر بماء وعلم به ولم يغتسل حتى حضرته المغرب وقد أحدث أو لم يحدث ومعه ماء قد رما يتوضأ به لأنه لما صبر بماء يكفي للاغتسال عاد جنبا
فهذا جنب معه ماء لا يكفي للاغتسال في تيمم إذا تيمم ثم شك في تيممه أنه أحدث أو لم يحدث فهو على تيممه ما لم يستيقن بالحدث كما إذا توضأ ثم
شك في الحدث إذا تلا آية السجدة في العصر وليس معه ماء لا يجوز له التيمم لأنه لا يخاف فوتها يتوضأ بعد ذلك ثم يسجد إذا تم الجنابة يوم

العبد مع الامام وخاف الصوت لو اشتغل بالوضوء جازله الشروع بالتيميم فان أحدث في صلاته جازله البناء بالتيميم اذا كان الشروع بالوضوء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه لا يجوز له البناء بالتيميم * ولو أحدث في صلاة الجمعة لا يبنى بالتيميم لان الجمعة تقوت الى خلف وهو الظاهر * ولا يتيمم السلطان لصلاة العبد ولا الولي لصلاة الجنائزة رجل رأى التيميم الى الرسغ أو الوتر ركعة واحدة وفعل ذلك زماناً ثم رأى الوتر ثلاثاً والتيميم الى المرفق لا يعيد ما صلى قبل لانه كان مجتهداً فيما فعل ولو لم يكن من (٦٣) أدل الرأي ففعل ذلك من غير أن يسأل

أحد ثم سأل فافق أن التيميم الى المرفق وان الوتر ثلاث فانه يعيد ما صلى لانه ما كان مجتهداً فيه * واذا تيمم الرجل عن موضع تيمم عنه غيره جاز * مسافر أحدث ومعه ثوب نجس فوجد ماء قدر ما يكفي للوضوء أو للنجاسة ولا يكتفي لهما فانه يغسل الثوب به ويصلي بالتيميم فان توضأ بالماء وصلّى في الثوب النجس جاز ويكون مسيئاً فيما فعل واذا تيمم لصلاة الجنائزة وصلّى جازله أن يصلي بذلك التيميم على جنازة أخرى قبل أن يقدر على الوضوء كالأهيم المكتوبة وصلّى كأنه أن يصلي مكتوبة أخرى * رجل أتى ماء من المياه أي حيا وطلب ماء فلم يجد فصلّى بالتيميم فهو على وجهين ان رأى قوماً من أهله فلم يسألهم فصلّى بالتيميم ثم سألهم فأخبروه بالماء لم يجز وان سألهم فلم يخبروه أو لم يزقوا من أهله جازت صلاته * مسافر نسي الماء في رحله أو في رحله ماء ولم يعلم به فتم فصلّى جازت الصلاة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذا لو كان على شط نهر أو جنب نهر ولم يعلم به وعن

جازت صلاته وان زاد على قدر الدرهم لا خلاف بين علماءنا على ظاهر المذهب وهو الصحيح لأن سنن الأديني طاهر هكذا في الكافي * ولو صلى وفي عنقه قلادة فيها سنن كلب أو ذهب يجوز صلاته اذا صلى ومعه فأرة أو مبرة أو حية تجوز صلاته وقد أساء وكذا كل ما يجوز التوضؤ بسؤره وان كان في كفه ثعلب أو جرو كلب أو خنزير لا تجوز صلاته لان سؤره نجس كذا في فتاوى قاضي خان * اذا وضع في حجر المصلي الصبي الغير المستكمل وعليه نجاسة مانعة ان لم يمكث قدر ما أمكنه اذا ركن لا تفسد صلاته وان مكثت تفسد بخلاف ما لو استمسك وان طال مكثه وكذا الحمامة المتنجسة اذا جلست عليه هكذا في الخلاصة وفتح القدير * وكذا الخشب والحديث اذا حمل المصلي جازت صلاته كذا في السراج الوهاج * (وتكره الصلاة في تسع مواطن) * في قوارع الطريق ومعاطن الابل والمزبلة والمجزرة والمخرج والمغتسل والحمام والمقبرة وسطح الكعبة ولا بأس بالصلاة والسجود على الحشيش والحصى والبسط واليوارى هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان الثوب المتنجس معلقاً فوق رأسه اذا قام المصلي يصير على كتفه فصلّى ركعاً معه تفسد صلاته وكذا لو وضع عليه قباء نجس هكذا في الخلاصة * اذا رأى الرجل في ثوب غيره نجاسة أكثر من قدر الدرهم ان كان في قلبه انه لو أخبر بذلك يغسل النجاسة فانه يخبره وان كان في قلبه انه لا يلتفت الى قوله وسعه أن لا يخبره والامر بالمعروف على هذا كذا في فتاوى قاضي خان * قال الامام السرخسي الامر بالمعروف واجب مطلقاً من غير هذا التفصيل كذا في الخلاصة

(الفصل الثالث في استقبال القبلة) لا يجوز لاحد اداء فريضة ولا نافله ولا سجدة تلاوة ولا صلاة جنازة الا متوجهاً الى القبلة كذا في السراج الوهاج * اتفقوا على ان القبلة في حق من كان بمكة عين الكعبة فيلزمه التوجه الى عينها كذا في فتاوى قاضي خان * ولا فرق بين أن يكون بينه وبينها حائل من جدار أو لم يكن كذا في التبيين * حتى لو صلى مكي في بيته يفتي أن يصلي بحيث لو أزيلت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة كذا في الكافي * ولو صلى مستقبلاً لوجهه الى الحطيم لا يجوز كذا في المحيط * ومن كان خارجاً عن مكة فقبلته جهة الكعبة وهو قول عامة المشايخ عواصم كذا في التبيين * وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى المحاريب التي نصها الصحابة والتابعون فعلينا اتباعهم فان لم تكن فالسؤال من أهل ذلك الموضع وأما في البصار والمقار فدل القبلة النجوم هكذا في فتاوى قاضي خان * والمعتبر التوجه الى مكان البيت دون البناء وفي فتاوى اللجنة الصلاة في الابار العميقة والجبال والتلال الشامخة وعلى ظهر الكعبة جائزة لان القبلة من الارض السابعة الى السماء السابعة بمكة الكعبة الى العرش كذا في المضمرات * ولو صلى في جوف الكعبة أو على سطحها جاز الى أي جهة توجه * ولو صلى على جدار الكعبة فان كان وجهه الى سطح الكعبة يجوز والا فلا هكذا في المحيط * مريض صاحب فراش لا يمكنه أن يحول وجهه واما من حضرته أحد وجهه يجوز له صلاته الى حيثما شاء كذا في الخلاصة * وكذا اذا كان يجهد من يحوله ولكن يضره التحويل هكذا في الظهيرية * ومن كان حائضاً يصل الى أي جهة قدر كذا في الهداية * ويستوى فيه الخوف من عدو أو سبع أو لص وكذا اذا كان على خشبة في البحر وهو يخاف الغرق اذا انحرف الى القبلة هكذا في التبيين وكذا اذا صلى الفريضة بالعدو على دابة والنافله بغير عدو فله أن يصل الى أي جهة توجه كذا في منية المصلي * ومن أراد أن يصل في سفينة تطوعاً أو فريضة

أبي سفيان رحمه الله تعالى في هذين الفصلين روايتان ولو صلى عرياناً ومعه ثوب لا يعلم به ذكر الشيخ الكرخي رحمه الله تعالى انه على هذا الخلاف * المسافر اذا وجد ماء قدر ما يغسل به سكب كل عضو مرة واحدة لا يجوز له التيميم الا اذا خاف على نفسه العطش أو على دابته ولو كان متيمماً فوجد ماء قدر ما يكفي كل عضو مرة واحدة فغسل بعض أعضائه ثلاثاً ثلاثاً فليست بالماء فانه يعيد التيميم * اذا حدث الامام في صلاة الجنائزة قال الفقيه أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان استخاف متوضئاً تيمم وصلّى خلفه أجزأه في قولهم جميعاً وان

تيمم هذا الذي أحدث وأمر الناس وأتم جازت صلاة الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعلى قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى صلاة المتوضئين فاسدة وصلاة المتممين جائزة وهذه المسئلة دليل على أن في صلاة الجنابة يجوز البناء والاستخفاف ويجوز فيها اقتداء المتوضي بالتيمم كافي غيرهما من الصلاة * إذا أراد أن يتيمم فضرب ضربة واحدة ثم أخذت فمسح بذلك التراب وجهه ثم ضرب ضربة أخرى لليدين إلى المرفقين جاز * المصلي بالتيمم (٦٤) إذا قال له نصراني خذ الماء فإنه يمضي على صلاته ولا يقطع لأن كلامه قد يكون على وجه

فعليه أن يستقبل القبلة ولا يجوز له أن يصلي حيثما كان وجهه كذا في الخلاصة * حتى لو دارت السفينة وهو يصلي توجه إلى القبلة حيث دارت كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج * وإن اشتبهت عليه القبلة وليس بحضوره من يسأله عنها اجتهد وصلي كذا في الهداية * فإن علم أنه أخطأ بعد ما صلي لا يعيدها وإن علم وهو في الصلاة استدرا إلى القبلة وبني عليها كذا في الزاهدي * وإذا كان بحضوره من يسأله عنها وهو من أهل المكان عالم بالقبلة فلا يجوز له التحري كذا في التبيين * ولو كان بحضوره من يسأله عنها فلم يسأله وتحري وصلي فإن أصاب القبلة جاز ولا فلا كذا في منية المصلي وهكذا في شرح الطحاوي * وحد الحاضرة أن يكون بحيث لو صاح به سمعه كذا في الجوهرة النيرة * ولو اشتبهت القبلة في المفازة فوقع اجتهدا إلى جهة فأخبره عدلان أن القبلة إلى جهة أخرى فإن كانا مسافرين لا يلتفت إلى قوله - ما إذا كانا من أهل ذلك الموضع لا يجوز له إلا أن يأخذ بقبولهما كذا في الخلاصة * فإن تحري وصلي إلى غير جهة التحري يعيدها وإن أصاب القبلة كذا في منية المصلي * ولو صلي إلى جهة من غير أن يشك في أمر القبلة ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فساد ما يقين فيجب عليه إعادة كذا في الخلاصة * فإن ظهر في خلال الصلاة أنه أخطأ يلزمه الاستتار وإن ظهر أنه أصاب القبلة اختلوا فيه والصحيح أنه يتم ولا يستقبل هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو شك ولم يتحرر وصلي من غير تحري فإن زال الشك في الصلاة بأن أصاب أو أخطأ يستقبل الصلاة والا فإن ظهر الخطأ بعد الفراغ أو لم يظهر شيء يعيد وإن ظهرت الإصابة مضى الأمر هكذا في الخلاصة * تحري فلم يقع تحريه على شيء قبيح يؤخر وقيل يصلي إلى أربع جهات وقيل يحذر كذا في البحر الرائق * والاصوب الاداء كذا في المضمرات * فإن صلي إلى جهة أن ظهر أنه أصاب القبلة جاز وكذا أن ظهر أنه أخطأ أو لم يظهر شيء هكذا في الظهيرية * لو دخل بلدة وعين المماريب المنصوبة يصلي إليها ولا يتحرر وكذا لو كان في المفازة والسما معية وله علم باستدلال النجوم على القبلة لا يتحرر كذا في محيط السرخسي * رجل دخل مسجدا لا تحراب له وقبلته مشككة فصلي بالتحرر ثم ظهر أنه أخطأ كان عليه إعادة لأنه قادر على السؤال من الأهل وإن تبين أنه أصاب جازت صلاته كذا في فتاوى قاضي خان * ولو سأله هم فلم يخبروه وتحري وصلي جاز وإن تبين أنه أخطأ كذا في محيط السرخسي * رجل صلي في المسجد في ليلة مظلمة بالتحرر فتبين أنه صلي إلى غير القبلة جازت صلاته لأنه ليس عليه أن يقرع أبواب الناس للسؤال عن القبلة ولو صلي ركعة بالتحرر ثم تحول رأيه إلى جهة أخرى فصلي الركعة الثانية إلى الجهة الثانية ثم تحول رأيه إلى الجهة الأولى اختلف فيه المشايخ منهم من قال يتم صلاته إلى الجهة الأولى ومنهم من قال يستقبل الصلاة كذا في فتاوى قاضي خان * رجل صلي في مفازة بالتحرر فاقتدى به رجل من غير تحري أن أصاب الإمام القبلة جازت صلاتهما وإن أخطأ جازت صلاة الإمام دون المقتدى كذا في الخلاصة * رجل اشتبهت عليه القبلة بمكة بان كان محبوسا ولم يكن بحضوره من يسأله فصلي بالتحرر ثم تبين أنه أخطأ روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا إعادة عليه وهو أقيس وكذلك إذا كان بالمدينة هكذا في الظهيرية * ولو اشتبهت عليه القبلة فصلي ركعة بالتحرر فتحول رأيه إلى جهة فصلي الثانية إلى تلك الجهة هكذا في أربع ركعات إلى أربع جهات عن محمد رحمه الله تعالى يجوز كذا في فتاوى قاضي خان * ولو صلي ركعة بالتحرر إلى جهة ثم تحول رأيه إلى جهة أخرى فصلي الركعة الثانية إلى الجهة الثانية ثم تذكر أنه ترك سجدة من الركعة الأولى اختلف

الاستنزاء فلا يقطع بالشك فإذا فرغ من الصلاة سأل أن أعطاه أعاد الصلاة ولا فلا * إذا تيمم الرجل ثم أصاب بعض جسده نجاسة أكثر من قدر الدرهم فإنه يمسهها بخرقة أو تراب ويصلي لأن المسح يقلل النجاسة وإن كان لا يستأصلها وإن صلي ولم يمسح جاز وهذا الاستنجاء بالخرسوة * إذا ظهرت المسافرة من حيضها وأيامها أقل من عشرة تيممت أن صلت بذلك التيمم حل للزوج أن يطأها عند الكل وإن لم تصل لأذكرها في الأصل واختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم يحل للزوج وطؤها قبل الصلاة عند محمد رحمه الله تعالى ولا يحل عندهما لأن عندهما لا ينتفع حق الرجعة قبل الصلاة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ينتفع والاحوط أن لا يطأها * المسافر إذا لم يجد الماء ووجد الثلج إن كان ذلك في مكان البرد وزمانه يجوز له التيمم لأن التوضؤ بالثلج لا يجوز إلا بشرط أن يسيل الماء على أعضائه ويتقاطر وذلك لا يتصور في زمان الشتاء فإذا عجز عن التوضؤ يباح له التيمم * رجل لم يجد الأسور

الكتاب فإنه يتيمم لأنه نجس فكان وجوده كعدمه * جنب من مسجد فيه عين ماء لا يجد ماء غيره لا يباح له أن يدخل المسجد المشايخ عند ما من غير تيمم قال الشافعي رحمه الله تعالى يباح له الاختيار ولا يباح القعود ولو كان الرجل في المسجد فغلبه النوم وأحتمل تسكؤا فيه قال بعضهم لا يباح له الخروج قبل التيمم وقال بعضهم يباح * (فصل في المسجد) * تذكره المفضضة والوضوء فيه إلا أن يكون ثمة موضع اتخذ لذلك لا يصلي فيه أو توضأ في أناء أو قدمي قبل هذا ولا يزيق في المسجد لأفوق البواري ولا تحت الحصى لانا أمرنا بتعظيم المسجد وصونه

عن التجاسة في أخذ النخامة بثوبه ولا يلقها في المسجد وان اضطر الى ذلك كان الالتفاف فوق الحصر أهون من الالتقاء تحت الحصر لان البوارى ليست بمسجد حقيقة وما تحتها مسجد حقيقة فان لم يكن فيه بوارى يدفن في التراب أو تحت الحصر ولا يتركها على وجه الأرض ولا يترك على أساطين المسجد ولا على حيطانه من الداخل الى القبلة أو غيرها * ويكره مسح الرجل من طين والرذغة بأسطوانة المسجد أو بجأطه * ولو مسح بقطعة حصر ملقاة في المسجد لا يصلي عليها فالأولى أن لا يفعل ذلك (٦٥) وان فعل فلا بأس به وان مسح

بتراب في المسجد ان كان ذلك التراب مجموعا في ناحية غير منبسطة لا بأس به وان كان منبسطة مفروشا يكره لانه بمنزلة أرض المسجد وان مسح بخشبة موضوعة في المسجد لا بأس به لان الخشبة ليست من المسجد * وان كان في المسجد عش خطاف لا بأس بأن يرى بها تنزيها للمسجد * ولا يحضر في المسجد بئر ماء لانه لو حضر يدخل فيه النساء والصبيان فيذهب حرمة المسجد ومهاتبه ولو كان البئر قد بناه يترك كبير زمزم * وان حفر في المسجد بئر فثقل فيه شيء ان حفر أهل المسجد أو رجل آخر باذن أهله لا يضمن الحافر وان حفر بغير اذن أهل المسجد يضمن الحافر ما ثقل فيه سواء كان البئر يضر بالمسجد أولا يضر كما لو حفر بئر في ملك الغير بغير اذنه وكما لو علق رجل ليس من أهل المسجد قنديلا أو بسط حصيرا ثقل به انسان كان ضامنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ويكره غرس الشجر في المسجد لانه يشبه البعثة ويشغل مكان الصلاة الآن

المشايع فيه والصحيح انه تفسد صلاته كذا في القنية * رجل دخل في الصلاة بالتحرى واجتهاده كان خطأ ولم يعلم بذلك ثم علم في الصلاة فحول وجهه الى القبلة فجاء رجل قد علم بحاله الاقل ودخل في صلاته فصلاة الأول جائزة وصلاة الداخل فاسدة الا على اذني ركعة الى غير القبلة فجاء رجل وحوله الى القبلة واقتدى به ان كان الا على حين افتتح الصلاة وجد من يسأله عن القبلة فلم يسأل فسدت صلاة الامام والمقتدى وان لم يجد من يسأله جازت صلاة الامام وفسدت صلاة المقتدى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أن قوما اشتبهت عليهم القبلة في ليلة مظلمة وهم في بيت ليس بحضورهم أحد عدل يسألونه وليس ثمة علامة يستدل بها على جهة القبلة أو كانوا في المفازة فتحرروا جميعا وصلوا وانما جازت صلاتهم أصابوا القبلة أولا ولو صلوا بجماعة يجوزهم أيضا الصلاة من تقدم على امامه أو علم بخالفه امامه في الصلاة وكذا لو كان عنده انه تقدم على الامام أو صلى الى جانب آخر غير ماصلي امامه قوم صلوا في مفازة بالتحرى وفيهم مسبق ولاحق فلما فرغ الامام من صلاته فاما يقضيان فظهر لهما انهما القبلة بخلاف ما رأى الامام أمكن للمسبوق اصلاح صلاته بأن يحول الى القبلة دون اللاحق كذا في الخلاصة * ويجوز التحرى لسجدة التلاوة كما يجوز للصلاة هكذا في السراج الوهاج * (ومما اتصل بذلك الصلاة في الكعبة) * صح فرض الصلاة ونفلها في الكعبة ولو صلوا في جوف الكعبة بجماعة واستداروا حول الامام فن جعل ظهره الى ظهر الامام أو جعل وجهه الى ظهره جازت صلاته وكذا ان جعل وجهه الى وجهه الا انه يكره اذا لم يكن بينه وبين الامام سترة ومن جعل ظهره الى وجه الامام لم يجز هكذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج * ومن كان عن يمين الامام أو يساره جازا اذا لم يكن أقرب الى الجدار الذي توجه اليه الامام من الامام كذا في الزاد وهكذا في شرح المبسوط للامام السرخسي * واذا صلى الامام في المسجد الحرام وتحلق الناس حول الكعبة وصلوا صلاة الامام فمن كان منهم أقرب الى الكعبة من الامام جازت صلاته اذا لم يكن في جانب الامام كذا في الهداية * ولو قام الامام في الكعبة وتحلق المقتدون حولها اذا كان الباب مفتوحا كذا في التبيين * وان وقفت امرأة بجذاء الامام ونوى الامام امامتها فان استقبلت الجهة التي استقبلها الامام فسدت صلاته وان استقبلت الجهة الاخرى لا تفسد كذا في الظهيرية * من صلى في جوف الكعبة ركعة الى جهة وركعة أخرى الى جهة أخرى لا يجوز لانه صار مستدبرا عن الجهة التي صارت قبله يتيقن من غير ضرورة كذا في البدائع (الفصل الرابع في النية) النية ارادة الدخول في الصلاة والشرط أن يعلم بقلبه أي صلاة يصلي وأدائها ما لو سئل لا يمكنه ان يجيب على البدئية وان لم يقدر على ان يجيب الا بتأمل لم تجز صلاته ولا عبرة للذكر باللسان فان فعله لتجتمع عزيمته قلبه فهو حسن كذا في الكافي * ومن عجز عن احضار القلب يكفيه اللسان كذا في الزاهدي * ويكفيه مطلق النية للنفل والسنة والتراويح هو الصحيح كذا في التبيين * وهو ظاهر الجواب واختيار عامة المشايخ كذا في التجنيس * والاحتياط في التراويح أن ينوي التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل كذا في منية المصلي * والاحتياط في السنن أن ينوي الصلاة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في الذخيرة * الواجبات والفرائض لا تنأى بمطلق النية اجماعا كذا في الغياثية * فلا بد من التعيين فيقول نويت ظهر اليوم أو عصر اليوم أو فرض الوقت أو ظهر الوقت كذا في شرح مقدمة أبي الليث * ولا يكفيه نية الفرض واذا نوى فرض الوقت جازا لا في الجمعة ولو نوى الظهر في غير الجمعة قبل

(٩ - الفتاوى اول) يكون منفعة للمسجد بان كانت الأرض نزهة لا تستقر أساطينها فيغرس فيه الشجر لتقل الزمة ولا بأس بان يتخذ في المسجد بيت يوضع فيه الحصر ومتاع المسجد به جرت العادة من غير تكبر * ولا يجوز أن يتخذ في المسجد طرية قايم فيه من غير عذر فان فعل به مذكرا * ويصلي في كل يوم تحية المسجد مرة واحدة لا في كل مرة * ولو علق بنباب المصلي شيء من بردى المسجد أو حصيره فأخرجوه ولم يتم ذلك لا يجب عليه الاعادة لانه يسير لا يعتبر * ويكره أن يحيط في المسجد لانه أعد للعبادة دون الاكتساب * كذا الوراق والفقهاء اذا كتب

باجرة والمعلم اذا علم الصبيان باجرة وان فلهما بغير اجر فلا بأس به وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى اذا أقعد الرجل في المسجد خياطاً يخطب فيه ويحفظ المسجد عن الصبيان والدواب لا بأس به ولكن لا يدق الثوب دقاً فاحشاً يضر المسجد لان فيه ضرورة * ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلاة لكن لو تلبس به شيء يضمن * وقيل لا بأس للغريب ان ينام في المسجد * ويكره الجلوس في المسجد للصبي ثلاثه أيام أو أقل وفي غير المسجد يرخس للرجال ثلاثة (٦٦) أيام والترك أولى * ويكره اتخاذ الضيافة في المصيبة من التركة ان كان الوارث صغيراً

أو كبيراً غائباً * ولا بأس للعتكف ان يبيع ويشترى في المسجد * وتكلموا في صلاة الجنائز في المسجد الذي يقام فيه الجماعة قال عامة المشايخ يكره الامن عذر من مطر أو نحوه سواء كان الميت والقوم في المسجد أو كان الميت في المسجد والقوم خارج المسجد أو كان الميت خارج المسجد والامام والقوم في المسجد واختلفوا في وجه واحد وهو ما اذا كان الميت والامام وبعض القوم خارج المسجد وسائر الناس في المسجد قال بعضهم لا يكره لان نيب الكراهة ادخال الميت في المسجد واختلاف المكانين بين الامام وبين الميت وبعضهم كرهوا على كل حال لان عادة الساقب جرت لصلاة الجنائز باعداد موضع على حدة فلو لم يكره ذلك لما اعتدوا لها موضعاً على حدة * مسجد بني على سور المدينة قالوا لا يصلي فيه لان السور حق العامة وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كانت البلدة فقحت عنوة ونوا مسجد ابان الامام جازت فيه الصلاة لان للامام

يجوز هو الصحيح وانما يجزى به ان ينوي فرض الوقت اذا كان يصلي في الوقت أما بعد خروج الوقت اذا صلى وهو لا يعلم بخروجه فتوى فرض الوقت فانه لا يجوز كذا في السراج الوهاج * ولو نوى ظهر يومه يجوز ولو كان الوقت قد خرج وهو مختص بان يشك في خروج الوقت كذا في التبيين * وفي صلاة الجنائز ينوي الصلاة لله تعالى والدعاء للميت وفي العيدين ينوي صلاة العيد وفي الوترين ينوي صلاة الوتر كذا في الزاهدى * وفي الغاية انه لا ينوي فيه انه واجب للاختلاف فيه كذا في التبيين * وكذا يشترط التعيين في المنذور ركعتي الطواف هكذا في البحر الرائق * ولا يشترط نية عدد الركعات هكذا في شرح الوقاية * حتى لو نواها خمس ركعات وقعد على رأس الرابعة أجزأه وتاخر نية الخمس كذا في شرح منية المصلي لابن امير الحاج * ونية الكعبة ليست بشرط هو الصحيح وعليه الفتوى هكذا في المضمرات * ويحتاج الى التعيين في القضاء أيضاً هكذا في فتح القدير * ولو كانت الفوائت كثيرة فاشتغل بالقضاء يحتاج الى تعيين الظهر والعصر ونحوهما وينوي أيضاً ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا كذا في فتاوى قاضيخان والظهيرية * وهو الاصح كذا في التبيين في مسائل شتى * فان أراد تسهيل الامر ينوي أول ظهر عليه كذا في فتاوى قاضيخان والظهيرية وهكذا في التبيين في مسائل شتى * ويعين قضاء ما شرع فيه من النفل ثم أفسده كذا في التبيين * وفي القضاء نوى انها سبئية فاذا هي أحدية أو على عكسه اختلف المشايخ وفي الوقت يجوز كذا في الزاهدى * وعزم على الظهر وجري على لسانه العصر يجزى به كذا في شرح مقسمة أبي الليث * وهكذا في القنية * رجل افتتح المكتوبة فظن أنها تطوع فصلى على نية التطوع حتى فرغ فالصلاة هي المكتوبة ولو كان الامر بالعكس فالجواب بالعكس * كذا في فتاوى قاضيخان * ولو افتتح الظهر ثم نوى التطوع أو العصر أو الفائتة أو الجنائز وكبر يخرج عن الاول ويشترع في الثاني والنية بدون التكبير ليس بمخرج كذا في التتارخانية ناقلاً عن العتابة * واذا صلى ركعة من الظهر ثم كبر ينوي الظهر فهي هي ويجزى تلك الركعة هذا اذا نوى بقلبه أما اذا نوى باللسان وقال نويت أن أصلي الظهر راتة قض ظهره ولا يجزى تلك الركعة كذا في الخلاصة * ولو كبر للتطوع ثم كبر ينوي به الفرض يصير شارعاً في الفريضة كذا في فتاوى قاضيخان * والمنفرد يحتاج الى ثلاث نيات الصلاة لله تعالى وتعيين انها أية صلاة وينوي القبلة حتى يكون جائزاً عند الكل كذا في الخلاصة * والامام ينوي ما ينوي المنفرد ولا يحتاج الى نية الامامة حتى لو نوى أن لا يؤتم فلان فلان واقتدى به جاز هكذا في فتاوى قاضيخان * ولا يصير اماماً للنساء الا بالنية هكذا في المحيط * ولو كان مقتدياً ينوي ما ينوي المنفرد وينوي الاقتداء أيضاً لان الاقتداء لا يجوز بدون النية كذا في فتاوى قاضيخان * ولو نوى الشروع في صلاة الامام أو الاقتداء به في صلاة لا يجزى به وكذا لو نوى الاقتداء به لا غير وهو الاصح هكذا في معراج الدراية ولو نوى صلاة الامام أو فرض الامام لا يجزى به هكذا في التبيين * والافضل ان ينوي الاقتداء بعد ما قال الامام الله أكبر حتى يكون مقتدياً بالمصلي ولو نوى الاقتداء حين وقف الامام موقف الامامة تجوز نيته عند عامة العلماء وبه كان يفتي الشيخ الامام الزاهد السيد اسمعيل والحاكم عبد الرحمن الكاتب وهو أجود كذا في المحيط * ولو نوى الشروع في صلاة الامام والامام لم يشرع بعده وهو يعلم بذلك يصير شارعاً في صلاة الامام اذا شرع كذا في المحيط وهكذا في فتاوى قاضيخان * ولو نوى الشروع في صلاة الامام على ظن ان الامام قد شرع وهو لم يشرع لم يجز كذا اختاره قاضيخان كذا في شرح منية لابن امير الحاج * اذا اقتدى

أن يجعل الطريق مسجداً فهذا أولى * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكره الناطق رحمه الله تعالى في الوقعات اذا بنى بالامام في أرض الغصب مسجداً أو حماماً أو حائطاً لا بأس بالصلاة في المسجد ولا يستأجر الحائط والحمام ويدخل الحائط لشراء المتاع * أما الصلاة في أرض الغيران كانت لذي تسكره لانه يابى ذلك ويتضرر به * وان كانت لمسلم فان لم تكن مزروعة ولا مكروبة فلا بأس به لان صاحبها لا يتضرر به وان كانت مزروعة أو مكروبة فان كان بينهما مصادقة ومودة أو كان صاحبها حسن الخلق يرضى بذلك لا بأس به * اذا كان للزنا

الرجل مسجدان يذهب الى مكان أقدم فان كانا سواء يذهب الى مكان أقرب من منزله وان استويا فهو خير وان كان قوماً أحدهما أكثر فان كان فقيهاً يذهب الى الذي قومه أقل ليكثر الجمع بسببه وان لم يكن فقيهاً يذهب حيث أحب وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان هو ممن يؤم الناس فكذلك وان كان ممن يقتدى بغيره يذهب الى مكان امامه أصح وافقه * رجل صلى في المسجد الجامع لكثرة الجمع لا يصلي في مسجد حيه فانه يصلي في مسجد منزله وان كان قومه أقل ولم يكن في مسجد منزله (٦٧) مؤذن فانه يذهب الى مسجد منزله ويؤذن فيه ويصلي وان كان

واحد الان لمسجد منزله حق عليه فيؤتي حقه * مؤذن مسجد لا يحضر مسجد أحد قالوا يؤذن هو ويقيم ويصلي وحده فذلك أحب من أن يصلي في مسجد آخر * رجل فاتته الجماعة في مسجد حيه فان ذهب الى مسجد آخر وصلى فيه بجماعة فهو حسن وان صلى في مسجد حيه وحده فهو حسن وان دخل منزله وصلى فيه بأهله فهو حسن وان دخل مسجده ثم أقام لمسجد آخر لا ينبغي أن يخرج منه حتى يصلي لما جاء في الاخبار عن النبي المختار عليه الصلاة والسلام اذا فأت لاحدكم صلاة في مسجده فليصلها في مسجده ولا يتبع المساجد وقبل ان يدخل المسجده الخيلار على الوجه الذي قلنا هذا اذا كان الرجل من عرض الناس فأما اذا كان عالماً أو معروفاً يذهب الى مسجده ويصلي فيه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الرجل ممن يحسن القراءة فكذلك وان كان ممن يلحن في القراءة فالأفضل

بالامام ينوي صلاة الامام ولا يعلم أن الامام في أية صلاة في الظهر وأولى الجمعة أجزاء أيها كانت ولو نوى الاقتداء بالامام ولكن لم ينو صلاة الامام وانما نوى الظهر فاذا هي الجمعة لا يجوز واذا أراد المقتدى تسير الامر على نفسه ينبغي أن ينوي صلاة الامام والاقتداء به أو ينوي أن يصلي مع الامام ما يصلي الامام كذا في المحيط * ولو نوى الاقتداء في صلاة الجمعة ونوى الظهر والجمعة جميعاً بعضهم يجوزوا ذلك ورجحوا نية الجمعة بحكم الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يحضر بياله أنه زيد أو عمرو أو يرى أنه زيد فاذا هو عمر وصح اقتداؤه كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان المقتدى يرى شخص الامام فقال اقتديت بهذا الامام الذي هو عبد الله أو لا يرى شخص الامام فقال اقتديت بالامام الذي هو قائم في المحراب الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز كذا في المحيط * واذا نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمرو ولم يجز كذا في التبيين * وينبغي للمقتدى ان لا يعين الامام عند كثرة القوم وكذلك في صلاة الجنائز ينبغي ان لا يعين الميت كذا في الظهيرية * المصلون ستة من علم الفرائض منها والسنة وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنة ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب بتركها فنوى الظهر أو الفجر أجزاءه وأغنت نية الظهر عن نية الفرض والثاني من يعلم ذلك وينوي الفرض فرضاً ولا يمكن لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنة يجزيه والثالث ينوي الفرض ولا يعلم معناه لا يجزيه والرابع علم ان فيما يصلحها الناس فرائض ونوافل فيصلحها كايصلح الناس ولا يعيز الفرائض من النوافل لا يجزيه والخامس اعتقاد ان لكل فرض جازت صلاته والسادس لا يعلم ان لله على عباده صلوات مفروضة ولكنه كان يصلحها لاوقاتهم لا يجزيه كذا في القنية * من لا يعلم الفرض من النفل وينوي الفرض في كل ما يصلي يصبح الاقتداء به في صلاة ليس لها سنة قبلها مثلها كصلاة العصر والمغرب والعشاء ولا يصح في كل صلاة قبلها سنة مثلها كصلاة الفجر والظهر هكذا في شرح النية لابن أمير الحاج وفتاوى قاضيان * أجمع اصحابنا على ان الافضل أن تكون النية مقارنة للشروع هكذا في فتاوى قاضيان * والنية المتقدمة على التكبير كالقائمة عند التكبير اذا لم يوجد ما يقطع به وهو عمل لا يليق بالصلاة كذا في الكافي * حتى لو نوى ثم نوى أو مشى الى المسجد فكبر ولم يحضره النية جاز ولا يعتد بالنية المتأخرة عن التكبير كذا في التبيين * الرأى لا يدخل في الفرائض كذا في الخلاصة * لو افتتح خالصاً لله تعالى ثم دخل في قلبه الرأى فهو على ما افتتح والرأى أنه لو خلا عن الناس لا يصلي ولو كان مع الناس يصلي ليرأى الناس فاما لو صلى مع الناس يحسنها ولو صلى وحده لا يحسنها فله نواب أصل الصلاة دون الاحسان كذا في المضمرات في باب النوافل ناقلاً عن العتابة * رجل انتهى الى المسجد ليصلي الظهر فوجد الامام في القعدة ولم يدركها القعدة الاولى أو الاخيرة فاقتدى به ونوى أنه ان كانت الاولى اقتديت به وان كانت الاخيرة ما اقتديت لا يصح الاقتداء وكذا لو نوى ان كانت الاولى اقتديت به في الفريضة وان كانت الاخيرة اقتديت به في التطوع لا يصح اقتداؤه في الفريضة ولو انتهى اليه ولم يدركه في العشاء أو في التراويح فاقتدى به ونوى انه ان كان في الفريضة اقتديت به وان كان في التراويح ما اقتديت لا يصح ولو نوى انه ان كان في الفريضة اقتديت به وان كان في التراويح ما اقتديت به فظهر انه في التراويح صح اقتداؤه كذا في التجنيس * لو وجد الامام في الصلاة ولم يدركها الفريضة أو التراويح فقال ان كانت العشاء اقتديت به وان كانت التراويح ما اقتديت به لا يصح الاقتداء سواء كان في العشاء أو في التراويح * ولو قال ان كان في العشاء

أن يطلب غيره ويقتدى به وان فاتته التكبير الاولى في مسجد أو ركعة أو ركعتان فالأفضل أن يصلي في مسجد ولا يذهب الى مسجد آخر لأنه صار محرز فضيلة الجماعة في مسجده فلا يترك حق مسجده ولو افتتح الصلاة ثم أقام في مسجده قالوا بأنه يقطع الصلاة ويصلي بالجماعة ما لم يصل أكثر الصلاة ولو افتتح الصلاة في منزله ثم سمع الإقامة في مسجده أو في مسجد آخر فاندبتم الصلاة * اذا كان امام الحي زائياً أو كل ربالة أن يتحول الى مسجد آخر * رجل بنى مسجداً وجعله لله تعالى فهو أحق الناس بعمرة وعمارة وبسط البواري والحصر والقناديل

والاذان والاقامة والامامة ان كان أهلاً لذلك وان لم يكن أهلاً فالأمر في ذلك إليه * الجبابة ومصلحة الجبابة لهما حكم المسجد عند أداء الصلاة حتى يصح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة وليس لهما حكم المسجد في حق المرور وحرمة الدخول للجنب * وقضاء المسجد حكم المسجد حتى لو قام في قضاء المسجد واقتدى بالامام صح اقتداؤه وان لم تكن الصفوف متصلة ولا المسجد ملائناً إليه أشار محمد رحمه الله تعالى في باب صلاة الجمعة فقال صح الاقتداء (٦٨) في طائفت المسجد والسنة وان لم تكن الصفوف متصلة ولا يصح في دار الصياغة

الاذا كانت الصفوف متصلة لان الطائفت بالكوفة متصلة بالمسجد ليس بينها وبين المسجد طريق فلا يشترط فيها اتصال الصفوف فاما دار الصياغة فنفصلها عن المسجد بينها وبين المسجد طريق فيشترط فيها اتصال الصفوف فعلى هذا يصح الاقتداء لمن قام على الدكاكين التي تكون على باب المسجد لانهم من قضاء المسجد متصلة بالمسجد * رجل حفر بئراً في قضاء المسجد أو هدم حائط المسجد فإنه يؤمر بالتسوية ولا يقضى بالنقصان وكذا لو حفر بئراً في قضاء قوم يؤمر بالتسوية * ولو هدم حائطاً لدار رجل ملكه أو حفر بئراً فيها يضمن النقصان * قوم صلبوا في العصراء بجماعة ووسط الصفوف موضع مقصد حوض أو فارقين لم يقسم فيهما أحد جازت صلاتهم ان كانت الصفوف حوالى ذلك الموضع متصلة لان الصفوف اذا كانت متصلة وراء ذلك الموضع يكون الكل في حكم مسجد واحد * دار فيها مسجد ان كانت الدار اذا أغلقت كان للمسجد جماعة

اقتديت به وان كان في التراخي اقتديت به فظهر أنه في التراخي أو في العشاء صح الاقتداء كذا في الخلاصة

(الباب الرابع في صفة الصلاة هذا الباب مشتمل على خمسة فصول)

(الفصل الاول في فرائض الصلاة) وهي ست * (منها التحريم) وهي شرط عندنا حتى ان من يحرم للفرائض كان له أن يؤدي بها التطوع هكذا في الهداية * واسكنه يكره تركه التحلل عن الفرض بالوجه المشروع وأما بناء الفرض على تحريمه فرض آخر فلا يجوز اجماعاً وكذا بناء الفرض على تحريمه النفل كذا في السراج الوهاج * ولو أحرمت حامل للنجاسة فلقاها عند فراغه منها أو مكشوف العورة فسترها عند فراغه من التكبير يعمل يسيراً أو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند فراغه منها أو منصرفاً عن القبلة فاستقبل عند فراغه منها جازاً هكذا في البحر الرائق * ولو شرع بالتسبيح أو بالتلايل صح ولكن الاولى أن يشرع بالتكبير كذا في التبيين * وهل يكره الشروع بغيره اختلف المشايخ بعضهم قالوا يكره وهو الاصح هكذا في الذخيرة والمحيط والظهيرية * ثم الاصل عند أبي حنيفة رحمه الله أن ما تجزئ للتعظيم من أسمائه الله تعالى جاز الاقتداء به نحو الله وسبحان الله ولا اله الا الله كذا في التبيين * وكذا الحمد لله ولا اله غيره وتبارك الله هكذا في المحيط * وكذا اذا قال الله أجل وأعظم أو الرحمن أكبر أجزأ عنهما أما اذا قال ابتداءً أجل وأعظم أو أكبر ولم يقرن اسم الله بهذه الصفات لا يصير شارعاً بالاجماع هكذا في الجوهر النيرة والسراج الوهاج * ولو قال اللهم يصير شارعاً عند الفقهاء كذا في الخلاصة وقتاوى قاضي خان * وهو الاصح كذا في المحيطين * ولو ذكر الاسم دون الصفة بأن قال الله أو الرحمن أو الرب ولم يزد عليه يصير شارعاً عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في التبيين * وهو الصحيح ثم اختلفت الروايات والمشايخ أن الشروع عنده بالاسماء الخاصة أو بجموع المشتركة كالرحيم والكريم والظاهر والاصح انه بكل اسم من أسمائه كذا ذكره الكرخي وأفتى به المرغيناني هكذا في الزاهدي * ولو افتتح باللهم اغفر لي لا يصح لانه ليس بتعظيم خالص بل هو مشوب بحاجة العبد كذا في محيط السرخسي * واذا قال أستغفر الله أو أعوذ بالله أو انا لله أو لا حول ولا قوة الا بالله أو ما شاء الله كان لا يصير شارعاً كذا في المحيط * ولو كبر متعجباً ولم يرد به التعظيم أو أراد به جواب المؤذن لم يجزئه وان نوى كذا في التتارخانية * ولو قال بسم الله الرحمن الرحيم لا يصير شارعاً كذا في التبيين * ولو قال الله أكبر بالكاف الفارسية يصير شارعاً كذا في المحيط * ولا يصير شارعاً بالتكبير الا في حالة القيام أو فيما هو أقرب اليه من الركوع هكذا في الزاهدي * حتى لو كبر قاعداً ثم قام لا يصير شارعاً في الصلاة ويجوز افتتاح التطوع قاعداً مع القدرة على القيام كذا في محيط السرخسي * ويحرم مقارناً للصلاة الامام عند أبي حنيفة رحمه الله * وعندهما ما بعد ما أحرمت والفتوى على قولهما هكذا في الممدن * قيل لا خلاف في الجواز وهو الصحيح وانما الخلاف في الاولوية هكذا في التبيين * والمقارنة على قوله كقارنة حركة الخاتم والاصبع والبعدي على قولهما أن يوضأ المقتدي همزة الله براء أكبر كذا في المصنف في باب الخنقية * فان قال المقتدي الله أكبر ووقع قوله الله مع الامام وقوله أكبر ووقع قبل قول الامام ذلك قال الفقيه

عن كان في الدار فهو في حكم مسجد جماعة ثبت فيه أحكام المسجد من حرمة البيع وحرمة الدخول للجنب اذا كانوا لا يمنعون الناس أبو من الصلاة فيه وان كانت الدار اذا أغلقت لم يكن فيها جماعة اذا فتح بابها كان لها جماعة فليس هذا مسجد جماعة وان كانوا لا يمنعون الناس عن الصلاة فيه * ولا بأس بأن يترك سراج المسجد في المسجد الى ثلث الليل لان لهم أن يؤخروا الصلاة الى ثلث الليل ولا يتركها أكثر من ذلك الا اذا شرط الواقف ذلك أو كان ذلك معناه في ذلك الموضع ويجوز أن يدرس الكتاب بضوئه قبل الصلاة ويعد ما دام الناس يصلون فيه مسجد

ليس له مؤذن وإمام، معلوم يصلي فيه الناس فوجاً فوجاً جماعة الأفضل أن يصلي فيه كل فريق بأذان وإقامة على حدة * مسجد كبير مر رجل
بين يدي المصلي في أي مقدار يكبره المروفي به ولا يكبره * حكى رجل عن أبي نصر محمد بن سلام أنه قد ربح من ذراعاً وثمانين ذراعاً في ذلك يكبره
وقال غيره في مقدار ما يكون بين الصف الأول والخامس الذي عليه المحراب يكبره وفيما وراء ذلك لا يكبره * وبقيت مسائل المسجد تأتي في كتاب
الوقف إن شاء الله تعالى * (كتاب الصلاة) * باب الأذان * الأذان سنة لا أداء المكتوبة (٦٩) بالجماعة عرف ذلك بالسنة واجماع

الامة وأنه من شعائر
الاسلام حتى لو امتنع أهل
مصر أو قرية أو محلة أجبرهم
الإمام فان لم يفعلوا قاتلهم *
وأهلية الأذان تعقد معرفة
القبلة والعلم عواقب الصلاة
لان السنة في الأذان استقبال
القبلة ابتداء وانتهاء فيحتاج
الى معرفة القبلة والأذان
شرع لاجتماع الناس الى
المسجد لأداء الصلاة
واعلامهم بدخول وقت
الصلاة وإباحة الإفطار
وحرمه الاستحار فإذا لم يعرف
الوقت يكون أذانه سبياً
للفتنة قال رضي الله
تعالى عنه فجعل الباب على
فصاين * فصل في معرفة
القبلة * فصل في معرفة
مواقب الصلاة وذكر
مسائل اشتباه القبلة
ومسائل الأذان بعدهما *
أما الأول أتفقوا على ان
القبلة في حق من كان بمكة
عين الكعبة ويلزمه التوجه
الى عينها ثم تعين لكل قوم
منها مقام فلاهل الشام الركن
الشامي ولاهل المدينة
موضع الحطيم والميزاب
ولاهل اليمن الركن اليماني
ولاهل الهند ما بين
الركن اليماني الى الحجر *

أبو جعفر الأصح أنه لا يكون شارعاً عندهم * وكذا لو أدرك الإمام في الركوع فقال الله اكبر إلا أن قوله الله
كان في قيامه وقوله اكبر وقع في ركوعه لا يكون شارعاً في الصلاة وأجمعوا على ان المقدري لو فرغ من قوله
الله قبل فراغ الإمام من ذلك لا يكون شارعاً في الصلاة في أظهر الروايات كذا في الخلاصة * ان كبر قبل امامه
فالأصح انه ان نوى الاقتداء به لا يصير شارعاً وان لم ينو الاقتداء به يصير شارعاً في صلاة نفسه هكذا في محيط
السرخسي * أما قضاة تكبيرة الافتتاح فتكلموا في وقت ادراكها والصحيح ان من أدرك الركعة
الأولى فقد أدرك فضيلة تكبيرة الافتتاح كذا في الحصري باب أبي يوسف * ولو أدرك الإمام وهو راكع
فكبر قائماً وهو يريد تكبيرة الركوع جازت صلاته ولغت نيته هكذا في محيط السرخسي * ولو كبر
بالفارسية جاز كذا في المتون سواء كان يحسن العربية أو لا لأنه اذا كان يحسنها يكبره وعلى قول أبي
يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز اذا كان يحسن العربية هكذا في المحيط * وعلى هذا الخلاف جميع
أدكار الصلاة من التشهد والقنوت والدعاء وتسيحات الركوع والسجود وكذا كل ما ليس بعربية
كالتركية والزنجية والحشوية والنبطية هكذا في فتاوى قاضي خان * وفي المسوط الوري والآخر
والأبي الذي لا يحسن شيئاً يصير شارعاً بالنسبة ولا يلزمه التحريك باللسان كذا في التبيين * (ومنها القيام) *
وهو فرض في صلاة الفرض والوتر هكذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج * وفرضه يتأدى بآتي ما ينطلق
عليه الاسم كذا في الكافي في آخر فصل القراءة * وهذا القيام أن يكون بحيث اذا امتد به لا ينال ركبتيه
* ويكره القيام على إحدى القدمين من غير عذر وتجوز الصلاة والله ذكر لا يكره كذا في الجوهرة النيرة
والسراج الوهاج * (ومنها القراءة) * وفرضها عند أبي حنيفة رجة الله يتأدى بآية واحدة وان كانت
قصيرة كذا في المحيط * وفي الخلاصة وهو الأصح كذا في التتارخانية * والمسكتي بهامسي كذا في الوقاية
* ثم عنده اذا قرأ آية قصيرة هي كلمات أو كلمتان نحو قوله تعالى ثم قل كيف قدرتم ثم نظروا يجوز بلا خلاف
بين المشايخ فلو قرأ آية هي كلمة واحدة كدهامتان أو آية هي حرف كصاد فون قاف فيه اختلاف بين
المشايخ كذا في المصنف * والأصح انه لا يجوز كذا في شرح الجمع لابن الملائك * وهكذا في الظهيرية والسراج
الوهاج وفتح القدير * اذا قرأ آية طويلة في الركعة كعتين نحو آية الكرسي وآية المائدة البعض في ركعة
والبعض في أخرى عاتمهم على أنه يجوز كذا في المحيط * وهو الأصح كذا في الكافي ومنية المصلي * وأما حد
القراءة فنقول تصحيح الحروف أمر لا بد منه فان صحح الحروف بلسانه ولم يسمع نفسه لا يجوز وبه أخذ عامة
المشايخ هكذا في المحيط * وهو المختار هكذا في السراجية * وهو الصحيح هكذا في النقاية * وعلى هذا نحو
التسمية على الذبيحة والاستثناء في اليمين والطلاق والعناق والايلاء والبيع * وأما محل القراءة ففي الفرائض
الركعتان هكذا في المحيط * ثانياً كان أو ثلاثاً أو رباعياً وسواء كانتا أوليتين أو آخريين أو مختلفتين هكذا
في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * حتى لو لم يقرأ في واحدة منه أو قرأ في واحدة فقط فسدت صلاته كذا
في الشمني شرح النقاية * وفي الوتر والنفل الركعات كلها هكذا في المحيط * ولو قرأ في حالة النوم الأصح أنه
لا يجوز كذا في الظهيرية * ولا تجوز القراءة بالنارسية إلا بهذر عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وبه يقتضي
هكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وتجوز ههنا أبي حنيفة رجة الله بالفارسية وبأى لسان كان وهو
الصحيح ويروى رجوعه الى قوله ما عليه الاعتماد كذا في الهداية * وفي الاسرار هو اختياري

ولا هل خراسان والمشرق الباب ومقام إبراهيم واختلفوا في قبله من هو خارج عن مكة قال أبو عبد الله الجرجاني عليه التوجه الى عين
الكعبة وقال غيره من المشايخ عليه التوجه الى جهة الكعبة وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الأمصار والقرى المحارِب التي
نصبت الصحابة والتابعون رضي الله تعالى عنهم فحين فخر العراق جعلوا قبله أهلها ما بين المشرق والمغرب لذلك قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى ان كان بالعراق جهة لالمغرب عينية والمشرق عن يساره وهكذا قال محمد رحمه الله تعالى وانما قال ذلك لقول عمر رضي الله

تعالى عنه اذا جعلت المغرب عن يمينك والشرق عن يسارك فمابينهما قبله لاهل العراق وحين فتح خراسان جعلوا قبله اهلها مابين
مغرب الصيف ومغرب الشتاء فمابينهما اتباعهم واتباعهم في استقبال الحاربي المنصوبه فان لم تكن فالسؤال عن الاهل اما في البحار
والفاوز فدلل القبلة النجوم لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال تعلموا من النجوم ما تهتدون به الى القبلة وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى انه قال في قبله اهل الري اجعل (٧٠) الجدي على منكبك الاين واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيما سوى ذلك من

الامصار وقال بعضهم اذا
جعت بنات نعش الصغرى
على اذنك اليمنى والمحرقت
قليلا الى شمالك فتلك
القبلة * وقال بعضهم اذا
جعت الجدي خلف اذنك
اليمنى فتلك القبلة * عن
عبد الله بن المبارك وأبي
مطيع وأبي معاذ وسالم بن
سالم وعلي بن يوسف رحمهم
الله تعالى انهم قالوا قبلتنا
العقرب وعن بعضهم اذا
كانت الشمس في برج الجوزاء
في آخر وقت الظهر اذا
استقبلت الشمس بوجهك
فتلك القبلة * عن الفقيه
أبي جعفر رحمه الله تعالى
انه قال اذا قت مستقبل
المغرب في وقت العشاء الاخيرة
يكون فوق رأسك نجمان
مضيان هما موضع زوال
الشمس من رأسك وهما
متقابلان فالذي عن يمينك
يقال له النسر الواقع والذي
عن يسارك يقال له النسر
الطائر وهو أسرعهما سقوطا
فاذا سقط الذي عن يمينك
فيسقطه يكون سجدة
منكبك الاين واذا سقط
النسر الطائر كان سقوطه في
وجهك سجدة عينك اليمنى
فالقبلة ما بينهما * قال الفقيه

* وفي التحقيق هو مختار عامة المحققين وعليه الفتوى كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المسكارم * وهو الاصح
هكذا في مجمع البحرين * (ومنها الركوع) * وقدر الواجب من الركوع ما يتناول الاسم بعد أن يبلغ حذو
وهو أن يكون بحيث اذا امتد به نال ركبتيه كذا في السراج الوهاج * اذا لم يركع وذهب من القيام الى
السجود بغير السنة بان خر كالحمل فذلك الانحناء يجزئ عن الركوع والاحد اذا بلغت حذو ربه
الركوع يشير برأسه للركوع كذا في الخلاصة والتجسس * وأما بقية فبعد ما فرغ من القراءة وهو الاصح
هكذا في المحيط * (ومنها السجود) * السجود الثاني فرض كالاول باجماع الامة كذا في الزاھدى * وكال
السنة في السجود وضع الجبهة والانف جميعا ولو وضع أحدهما فقط ان كان من عذر لا يكره وان كان من غير
عذر فان وضع جبهته دون انفه جازا جماعا ويكره وان كان بالعكس فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله
* وقال لا يجوز وعليه الفتوى ولو وضع حذو أو ذقنه لا يجوز لاني حالة العذر ولا في غير ذلك الا أنه في حالة
العذر به ما يؤتى ايماء ولا يسجد كذا في خزائن المفاتيح * وانما يجوز الاقتصار على الانف اذا سجد على ما صلب
منه وأما اذا سجد على ما لان منه وهو الارنبه فلا يجوز كذا في السراج الوهاج والجوهر النيرة * ولو سجد
على الحشيش أو التبن أو على القطن أو الطنفسة أو الثلج ان استقرت جبهته وانفه ويجد حجمه يجوز وان
لم تستقر لا ولو سجد على العجلة ان كانت على البقرة لا يجوز وان كانت على الارض يجوز كالسجدة على
السري ولو سجد على العرزال (١) وهو بالفارسية كازه يجوز كالسري هكذا في الخلاصة * اذا سجد على
الحنطة أو الشعير جاز وان سجد على الذرة أو الجاوس أو الدخن أو الارز لا يجوز فان كان الارز أو
الجاوس أو الذرة أو الدخن أو الخواج في الجواق جاز كذا في السراج الوهاج * ولو سجد على ظهر رجل هو
في الصلاة يجوز فان لم يكن ذلك الرجل في الصلاة وليس في صلاته لا يجوز ولو سجد على نخذه ان كان بغير
عذر المختار أنه لا يجوز وان كان بعذر المختار أنه يجوز ولو سجد على ركبتيه لا يجوز به سجد بغير عذر كذا
في الخلاصة * ولو سجد على كفه وهي على الارض جاز على الاصح كذا في التبيين * ولو سجد على ظهر الميت
وعليه لبدان وجد حجم الميت لم يجوز ان لم يجد حجمه جاز كذا في محيط السرخسي * اذا كان موضع
السجود ارفع من موضع القدمين بقدر لينة أو اثنتين منصوبتين جاز وان زاد لم يجز كذا في الزاھدى * ووجد
اللسنة ربع ذراع كذا في السراج الوهاج * في الخجلة لو كان بموضع سجوده شوك كثيرا وقراضات زاجحة فرفع
رأسه من موضع السجود ووضع موضع آخر جاز ولا يكون ذلك سجدة أخرى بل الكل سجدة واحدة كذا
في التتارخانية * ولو ترك وضع اليدين والركبتين جازت صلاته بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ولو سجد
ولم يضع قدميه على الارض لا يجوز ولو وضع احدهما جاز مع الكراهة ان كان بغير عذر كذا في شرح منية
المصلي لابن أمير الحاج * ووضع القدم موضع أصابعه وان وضع اصبع واحد فلو وضع ظهر القدم دون
الاصابع بان كان المكان ضيقا ووضع احدهما دون الاخرى تجوز صلاته كما لو قام على قدم واحدة كذا
في الخلاصة * ولو سجد وهو قائم اعاد السجدة ولو نام في ركوعه وسجوده لا يعد شيئا كذا في محيط السرخسي
* ولو وضع جبهته على حجر صغيران وضع أكثر الجبهة على الارض يجوز والا فلا كذا في التجسس وهكذا
في المحيط * (ومنها القعود الاخير) مقدار التشهد كذا في التبيين * وهو من قوله التحيات لله الى عبده ورسوله
(١) قوله على العرزال هو بالسكر شبه الجوالق كلفي القاموس اه

أبو جعفر رحمه الله تعالى قبله بخاراهي على قبلتنا * وعن القاضي الامام صدر الاسلام ما هو قريب من هذا فانه قال
القبلة ما بين النسرين النسر الواقع وهو الذي يسمى بالناس في ديارنا سبابة وهو عند نضج العنب في ديارنا وقت العشاء الاخيرة يكون حذاء
رؤسنا وبين النسر الواقع والنسر الطائر قريب من عشرين ذراعا في مرأى العين فاذا مر على رأسك تكون القبلة بينهما * وعن الشيخ الامام
أبي جعفر الماتريدي رحمه الله تعالى قال اذا أردت معرفة القبلة فانظر الى مغرب الشمس في أطول أيام السنة واجعل لذلك علامة ثم انظر

الى مغرب الشمس في أقصر أيام السنة واجعل لذلك علامة ثم دع الثنتين من يمينك والثالث عن يسارك فالقبلة عند ذلك وهذا الاقرب
بعضها قريب من بعض وأقربهم الى المقصود ما قاله الفقيه أبو جعفر والقاضي الامام صدر الاسلام رحمه الله تعالى * رجل اشتهت عليه
القبلة فأخبره رجلان ان القبلة الى هذا الجانب وهو يتصرى الى جانب آخر فان لم يكونا من أهل ذلك الموضع لم يلتفت الى كلامهما لانهما
يقولان عن الاجتهاد فلا يترك اجتهادهما بغير اجتهاد غيره وان كانا من أهل ذلك الموضع فعليه (٧١) أن يأخذ بقولهما ولا يجوز له أن

يخالقهما لان أهل الموضع
يكون أعرف بقبلته من غيره
عادة فكان خبرهما عن علم *
رجل دخل في الصلاة
بالتصرى واجتهاده كان خطأ
ولم يعلم بذلك ثم علم في الصلاة
فحول وجهه الى القبلة فجاءه
رجل قد علم بحاله الاول
ودخل في صلاته فصلاة
الاول جائزة وصلاة الداخل
فاسدة وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى أنه يجوز
صلاة الداخل أيضا لا معنى
ان اصلي ركعة الى غير قبلة
فلم يزل وحوله الى القبلة
واقتدى به فهو على وجهين
ان كان الاغنى حين اقتنع
الصلاة وجد من يسأله عن
القبلة فلم يسأله فسدت صلاة
الامام والمقتدى وان لم
يجد الاغنى من يسأله جازت
صلاة الامام وفسدت صلاة
المقتدى لان المقتدى زعم
انه يتي صلاته على صلاة
كان أولها الى غير القبلة *
رجل صلى الى غير القبلة
متعمدا روى عن أبي حنيفة
رحمه الله تعالى انه يكفر وان
أصاب القبلة وبه أخذ
الفقيه أبو الليث رحمه الله
تعالى وكذا اذا صلى في
الثوب النجس أو بغير طهارة

هو الصحيح حتى لو فرغ المقتدى قبل فراغ الامام فتكلم فصلاته تامة كذا في الجوهرية النيرة * والقعدة
الاخيرة فرض في الفرض والتطوع حتى لو صلى ركعتين ولم يقعد في آخرهما وقام وذهب تفقد صلاته كذا
في الخلاصة * وأما الخروج بصنع المصلي فليس بفرض هو الصحيح كذا في التبيين والعيني شرح الكنز
وأكثر الكتب

(الفصل الثاني في واجبات الصلاة) يجب تعيين الاولين من الثلاثية والرابعة المكتوبتين للقراءة
المفروضة حتى لو قرأ في الاخرين من الرابعة دون الاولين أو في احدي الاولين واحدي الاخرين ساهيا
وجب عليه سجود السهو وكذا في البحر الرائق * ويجب قراءة الفاتحة وضم السورة أو ما يقوم مقامهما من
ثلاث آيات قصارا أو آية طويلة في الاولين بعد الفاتحة كذا في النهر الفائق * وفي جميع ركعات النقل والوتر
هكذا في البحر الرائق * ويجب تقديم الفاتحة على السورة كذا في النهر الفائق * اذا نسي الفاتحة في الركعة
الاولى أو الثانية وقرأ السورة ثم ذكر قاته يبدأ بفاتحة الكتاب ثم يقرأ السورة وهو ظاهر الرواية هكذا في
المحيط * ومن قرأ في العشاء في الاولين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد الفاتحة في الاخرين * وان قرأ
الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الاخرين الفاتحة والسورة ويجزئهما هو الصحيح هكذا في النهاية * اذا لم يقرأ
بشيء في الشفع الاول يقرأ في الشفع الثاني بفاتحة الكتاب وسورة يجزئهما في قوله وسجدة السهو وكذا في
فتاوى شيخنا في فصل سجود السهو * ويجب الاقتصار في الركعتين الاولين على قراءة الفاتحة مرة
واحدة في كل ركعة منهما هكذا في المنية * واذا قرأ في الاولين لواحدة ما الفاتحة مرتين على الولا يلزمه
سجود السهو * ولو قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة لاسهو عليه كذا في الظهيرية وهكذا في التجنيس
وهو الاصح هكذا في الزايد * ويجب مراعاة الترتيب في كل فعل مكرر في كل ركعة كالسجود أو جميع
الصلاة كعدد الركعات حتى لو نسي سجدة من الركعة الاولى وقضاها في آخر الصلاة جاز * وكذا ما يقضيه
المسبوق بعد فراغ الامام أول صلاته عندنا ولو كان الترتيب فرضا كان آخرها أماما شرع غير مكرر في كل
ركعة كالقيام والركوع أو في جميع الصلاة كالقعدة الاخيرة فالترتيب فيها فرض حتى لو ركع قبل القيام أو
سجد قبل الركوع لا يجوز وكذا الوقعد قدر التشهد ثم ذكر ان عليه سجدة أو نحوها بطل القعود كذا في
التبيين * أجمعوا على ان الاعتدال في قومة الركوع ليس بواجب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
كذا في الظهيرية * وكذا العلم أنينة في الجلوس هكذا في الكافي * وأما الاعتدال في الركوع والسجود وكل
ركن هو أصل بنفسه ذكر الكرخي انه واجب على قولهما هكذا في الظهيرية * وهو الصحيح كذا في شرح
المنية لابن امير الحاج * وتعديل الاركان هو تسكين الجوارح حتى تطمئن مفصلا واذناه قدر تسبيحة كذا
في العيني شرح الكنز والنهر الفائق * ويجب القعدة الاولى قدر التشهد اذا رفع رأسه من السجدة الثانية
في الركعة الثانية في ذوات الاربع والثلاث هو الاصح هكذا في الظهيرية * ويجب التشهد في القعدة الاخيرة
وكذا في القعدة الاولى وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * وهو الاصح كذا في محيط السرخسي
* والتشهد ان يقول التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا عبده ورسوله كذا في الزايد * وهذا
تشهد عبد الله بن مسعود والاشخبه الاول من الاخذ بتشهد ما بن عباس رضي الله عنهما كذا في الهداية

وبعض المشايخ قالوا ان فعل ذلك متأويل قوله تعالى فأيما ولو اقم وجهه الله لا يكون كافرا وقال مشايخ كبار منهم القاضي الامام أبو علي
السعدي وشمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى اذا صلى الى غير القبلة لا يكفر * كذا اذا صلى في الثوب النجس لان الصلاة الى غير القبلة
ببارة حالة الاختيار وهو التطوع على الدابة ومن العلماء من جوز الصلاة في الثوب النجس فلا يحكم بكفره * أما اذا صلى بغير الطهارة
متعمدا فانه يصير كافرا وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يكون زديقا لان أحد المصوبات الصلاة بغير طهارة فيكون استغنا فبالله

تعالى * رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالتحري ثم تبين انه صلى بغير القبلة جازت صلاته لانه ليس عليه أن يقرع أبواب الناس للسؤال عن القبلة * ولا يعرف القبلة بحس الجدران والحيطان لأن الحوائط لو كانت منقوشة لا يمكنه تمييز المحراب من غيره وعسى يكون ثمة هامه تؤذيه فخارزه التحري * المصلي اذا نوى مقام ابراهيم ولم ينو الكعبة تكلموا فيه قال الفقيه أبو أحمد العياصى ان لم يكن الرجل أى مكة أجزأه لان عنده المقام والبيت واحد (٧٣) وان كان أى مكة لا يجوز له لانه عرف ان المقام غير البيت فلا يجوز صلاته الا أن يريد به الجهة

لحيث يجوز صلاته * ولو قوى ان قبلته محراب مسجد لا يجوز صلاته لان المحراب ليس بقبلة بل هو علامة وقوله وجهت وجهي للصلاة لا ينوب عن نية القبلة * بعض مسائل النية باقى في باب افتتاح الصلاة ان شاء الله تعالى * وأما معرفة الاوقات فأول وقت الفجر حين يطلع الفجر المستطير القبر فجران سمي العرب الاول كاذبا وهو البياض الذي يبدو كذب السرحان ويعقبه ظلام لا يخرج به وقت العشاء ولا يثبت به شئ من أحكام النهار والثاني هو البياض الذي يستطير ويعترض في الأفق لا يزال يزداد حتى يتشربى مستطير ذلك يثبت به أحكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز اداء الفجر وآخر وقت الفجر حين تطلع الشمس * وأما وقت الظهر اتفقوا على ان أول وقت الظهر حين تزول الشمس واختلفوا في آخر وقت الظهر * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى آخر وقت الظهر حين صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال

* ولا بد من أن يقصد بالفاظ التشهد معانيها التي وضعت لها من عنده كأنه يحى الله ويسلم على النبي وعلى نفسه وأولياء الله تعالى كذا في الزاهدى * ويجب لفظ السلام هكذا في التكنز * ويجب قراءة القنوت في الوتر وتكبيرات العيدين هو الصحيح حتى يجب سجود السهو وتركها * ويجب الجهر فيما يجهر والخافت فيما يخافت هكذا في التبيين * ويجهر بالقراءة في الفجر وفي الركعتين الأولىين من المغرب والعشاء ان كان اماما ويخفيها فيما بعد الأولىين كذا في الزاهدى * ويخفيها الامام في الظهر والعصر وان كان بعرفة ويجهر بالجمعة والعيدين كذا في الهداية * وكذا يجهر في التراويح والوتران كان اماما وان كان منفردا ان كانت صلاة يخافت فيما يخافت حتما هو الصحيح وان كانت صلاة يجهر فيها فهو بالخيار * والجهر افضل ولكن لا يبلغ مثل الامام لانه لا يسمع غيره كذا في التبيين * ولا يجهد الامام نفسه بالجهر كذا في البحر الرائق * واذا جهر الامام فوق حاجة الناس فقد اساء لان الامام انما يجهر لاسماع القوم ليتدبروا في قراءته ليحصل احضار القلب كذا في السراج الوهاج * والذكر ان كان وجب للصلاة فانه يجهر به كتكبيره الافتتاح وما ليس بفرض فاما وضع العلامة فانه يجهر به كتكبيرات الانتقال عند كل خفض ورفع اذا كان اماما وامام المقرأ والمقتدى فلا يجهران به * وان كان يختص ببعض الصلاة كتكبيرات العيدين يجهر به وكذا القنوت في مذهب العراقيين واختار صاحب الهداية الانحاء * وامام سوى ذلك فلا يجهر به مثل التشهد وآمين والتسبيحات كذا في البحر الرائق * اذا ترل صلاة الليل ناسيا فقتضاه في النهار وأم فيها وخافت كان عليه السهو وان أم ليتلاف صلاة النهار يخافت ولا يجهر فان جهر ساهيا كان عليه السهو كذا في فتاوى قاضيان في سجود السهو * والمنشرد اذا قضى هذه الصلوات في الجهر فيما يجهر اختلف المشايخ والاصح ان الجهر افضل كذا في المحيط كذا في الكافي * وهو اختيار شمس الأئمة ونحوه الاسلام وجماعة من المتأخرين وقال قاضيان هو الصحيح وفي الدخيرة وهو الاصح كذا في التبيين * وفي الخلاصة عن الاصل رجل يصلي وحده فجاء رجل واقتدى به بعد ما قرأ الفاتحة أو بعضها يقرأ الفاتحة ثانيا ويجهر كذا في البحر الرائق * واما نوافل النهار فيضن فيها حتما وفي نوافل الليل يتخير كذا في الزاهدى * اختلفوا في حد الجهر والخافتة قال الفقيه أبو جعفر والشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى الخافتة ان يسمع نفسه وعلى هذا يعتمد كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في الوقاية والنقاية * وبه أخذ جماعة المشايخ كذا في الزاهدى * ولو كان بحيث تجاوز شفته حتى لو قرب انسان صمناحه من فمه يدخل صوته في أذنه وفهم ما يقرأ فانه مجمعة (١) كذا في الخلاصة

(الذيل الثالث في سنن الصلاة وآدابها وكيفيتها) * (سننها) رفع اليدين للتحريم ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ والتسمية والتأمين ستر ووضع يمينه على يساره تحت سترته وتكبير الركوع وتسبيحه ثلاثا واخذ ركبتيه بيديه وتفرج أصابعه وتكبير السجود والرفع وكذا الرفع نفسه وتسبيحه ثلاثا ووضع يديه وركبتيه واقتراش رجليه اليسرى ونصب اليمنى والقومة والجلوس كذا في البحر الرائق * وكذا الطمانينة في مقام ترسيخه كذا في شرح المنية لابن أمير الحاج * والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء * (وآدابها) نظره الى موضع سجوده حال القيام والى ظهر قدميه حال الركوع والى ركبتيه حال

(١) قوله مجمعة في القاموس مجع في خبره لم يبينه والكتاب لم يبين حروفه اهـ

وقال صاحباه رحمه الله تعالى حين صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال * وطريق معرفة الزوال وفي الزوال ان السجود تغرز خشية مستوية في أرض مستوية فغادام الظل في الاتقاص فالشمس في حد الاربعاء فاذا أخذ الظل في الازدياد علم ان الشمس قد زالت فاجعل على رأس الظل علامة فن موضع العلامة الى الخشبة يكون في الزوال * فاذا زاد على ذلك وصارت الزيادة مثل ظل أصبلى العود سوى في الزوال يخرج وقت الظهر في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وعندهما اذا صارت الزيادة مثل العود سوى في

الزوال يخرج وقت الظهر وعن محمد رحمه الله تعالى انه جعل معرفة زوال الشمس طريقا آخر وهو ان يقوم الرجل مستقبل القبلة فما دامت الشمس على حاجبه الايسر فالشمس لم تزل واذا صارت الشمس على حاجبه اليمين علم ان الشمس قد زالت * وأول وقت العصر حين يخرج وقت الظهر على الاختلاف وأخروقتها حين تغرب الشمس ويكره التأخير الى تغرب الشمس واختلافوا في ذلك التغير قال بعضهم هو التغير في ضوء الشمس الذي على رأس الحيطان ورأس الجبال والاشجار وقال (٧٣) بعضهم هو التغير في قرصها وانما يعرف

التغير في قرصها ان يتطرا الى قرصها ان أمكنه أن يتطرا الى قرصها ولم يتغير عيناه علم ان الشمس قد تغيرت وان لم يمكنه النظر علم ان الشمس لم تغير * وأول وقت المغرب حين تغرب الشمس وأخوها حين يغيب الشفق وقال الشافعي رحمه الله تعالى وقتها مقدار ما يتمكن فيه من أداء ثلاث ركعات حتى لو تمكن بعد غروب الشمس من أداء ثلاث ركعات ولم يصل فيه ثم صلى بعده كان قاضيا لموتيا * وأول وقت العشاء حين يغيب الشفق لا خلاف فيه انما اختلفوا في الشفق قال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى هي الحرة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو البياض الذي يلي الحرة حتى لو صلى العشاء بعدما غابت الحرة ولم يغيب البياض المعترض الذي يكون بعد الحرة لا تجوز عنده ثم تأخير العشاء الى ثلث الليل مستحب وإلى نصف الليل مباح وإلى آخر الليل مكروه * والافضل في صلاة الفجر التنوير عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى

السجود والى خجرجة خالة القعود وعند التسليم الاولى الى منكبه اليمين وعند الثانية الى منكبه الايسر وكظم فيه عند التثاؤب وانحراج كفيه من كفيه عند التكبير ودفع السعال ما استطاع هكذا في البحر الرائق * (وكيفيتها) * اذا أراد الدخول في الصلاة كبر ورفع يديه حذاء أذنيه حتى يحاذي باهاميه شحمتي أذنيه وبرؤس الاصابع فروع أذنيه كذا في التبيين * ولا يطأ طي رأسه عند التكبير كذا في الخلاصة * قال الفقيه أبو جعفر يستقبل ببطون كفيه القبلة ويتبصر أصابعه ويرفعهما فاذا استقرت في موضع محاذاة الابهامين شحمتي الاذنين يكبر قال شمس الأئمة السرخسي عليه عامة المشايخ كذا في المحيط * والرفع قبل التكبير هو الاصح هكذا في الهداية * وهكذا تكبيرات القنوت وصلاة العيدين ولا يرفعهما في تكبيرة سواها كذا في الاختيار شرح المختار * فلورفع عندنا لا تفسد صلاته على الصحيح كذا في السراج الوهاج * والمرأة ترفع حذاء منكبيها والصحيح كذا في الهداية والتبيين * واذا رفع يديه لا يضم أصابعه كل الضم ولا يفرج كل التفريق بل يتركها على ما كانت عليه بين الضم والتفريق هكذا في النهاية * وهو المعتمد هكذا في المحيط * ولو كبر ولم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لم يأت به وان ذكره في أثناء التكبير يرفع وان لم يمكنه الرفع الموضع المسنون رفعهما قدر ما يمكن وان أمكنه رفع احدهما دون الاخرى رفعها وان لم يمكنه الرفع الا بزيادة على المسنون رفعهما كذا في التبيين * في المبسوط لو مد أفاء الله لا يصير شارعا وخيف عليه الكفر ان كان قاصدا وكذا لو مد أفاء كبرا وباه لا يصير شارعا ولو مد هاه الله فهو خطأ لغة وكذا لو مد راحة * ومد لاه الله صواب وجزم الهام خطأ كذا في فتح القدير * واذا قال الله أكبر عهزة الله أو همزة أكبر تفسد صلاته مكان الشك واذا وسط الالف بين الباء والراء قال بعضهم تفسد صلاته وقال بعضهم لا تفسد هكذا في النهاية * (ووضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة) كما فرغ من التكبير هكذا في المحيط ناقل عن الامام خواهر زاده * وهكذا في النهاية والمرأة تضعهما على ثدييها كذا في المنية * كل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الاعتماد كافي خالة النشاء والقنوت وصلاة الجنازة وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون كافي تكبيرات العيدين فالسنة فيه الارسال كذا في النهاية * وهو الصحيح كذا في الهداية * وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي والصدور الكبير برهان الائمة والصدور الشهيد حسام الدين كذا في المحيط * ويرسل اتفاقا في قومة الركوع اذا ذكر سنة الانتقال لا القومة كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * استحسن كثير من مشايخنا الجمع بين الاخذ والوضع كذا في الخلاصة * وفي المصنف هو الصحيح كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وذلك بأن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويأخذ الرسخ بالخنصر والابهام ويرسل الباقي على الذراع وينبغي أن يكون بين قدميه أربع أصابع في قيامه كذا في الخلاصة * ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جلتك ولا اله غيرك كذا في الهداية * اماما كان أو مقتديا أو منفردا كذا في التتارخانية * ولم يذكر في الاصل ولا في النوادر وجل تناول كذا في المحيط * فلا يأتي به في الفرائض كذا في الهداية * ولا يؤوجه بعد التحزيم ولا بعد النشاء كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * والاولى ان لا يأتي بالتوجيه قبل التكبير لتصل النية به وهو الصحيح كذا في الهداية * (ثم يتعوذ) وصورة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهو المختار كذا في الخلاصة * وبه يفتي هكذا في الزاهدي * والسنة فيه الاخفاء وهو المذهب عند علماءنا هكذا في الذخيرة * ثم التعتوذ تبع للقراء دون النشاء عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله

(١٠ الفتاوى اول) التغليس أفضل فعنده التجهيل بالاداء في أول الوقت في سائر الصلاة أفضل وقال الطحاوي رحمه الله تعالى في صلاة الفجر يبدأ بالتغليس ويختم بالتنوير اذا كان يريد مطالعة القراءة وان كان لا يريد بالتنوير أفضل أجمعوا على ان المستحب في صلاة الفجر بالمزلفة هو التغليس وحده للتنوير ما قال شمس الأئمة الحلواني والقاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى انه يبدأ بالصلاة بعد انتشار البياض في وقت لو صلى الفجر بقراءة مسنونة ما بين أربعين آية الى ستين آية أو أكثر ويرتل القراءة فاذا فرغ من الصلاة لو ظهر له وهو

في طهارته يمكنه أن يتوضأ ويعيد الصلاة قبل طلوع الشمس كما فعل أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما * ويؤخر الظهر في الصيف ويجعل في الشتاء ويؤخر العصر في الصيف والشتاء جميعا ويجعل المغرب في الصيف والشتاء جميعا ويجعل العشاء في الصيف ويؤخر في الشتاء الى ثلاث الليل لقوله عليه الصلاة والسلام لعاذر رضي الله تعالى عنه أخر العشاء في الشتاء فان الليل فيه طويل ويجعل في الصيف فان الليل فيه قصير هذا اذا كانت السماء مصحبة فان (٧٤) كانت متغمة يؤخر النجر والظهر والمغرب ويجعل العصر والعشاء ووقت الوتر من حين

يصل العشاء الى طلوع الفجر والافضل أن يصليها في آخر الليل اذا كان يشق من نفسه انه يستيقظ في آخر الليل وان كان لا يشق فالافضل أن يصليها في أول الليل وان أوتر قبل العشاء متممها لا يجوز وان صلى العشاء على غير وضوء ثم استيقظ في السحر فأوتر فلما فرغ من الوتر ذكر انه صلى العشاء على غير وضوء فانه يعيد العشاء ولا يعيد الوتر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ويجوز قضاء الفوائت في أي وقت شاء الا في ثلاث ساعات لا يجوز فيها التطوع ولا تجوز المكتوبة ولا صلاة الجنائز ولا سجدة التلاوة اذا طلعت الشمس حتى ترتفع وعند الاتصاف الى أن تزول الشمس وعند اجرار الشمس الى أن تغيب الا عصر يومه فانه يجوز أدائها عند الغروب * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال يجوز التطوع عند اتصاف يوم الجمعة * وتسعة أوقات يجوز فيها قضاء الفوائت وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة ولا يجوز فيها نفل لها سبب

تعالى حتى يأتي به المسبوق اذا قام الى القضاء دون المقتدى ويؤخر عن تكبيرات العبد هكذا في الهداية في أكثر المتون * والتعوذ عند افتتاح الصلاة لا غير فلو افتتح الصلاة ونسي التعوذ حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذ بعد ذلك كذا في الخلاصة * (ثم يأتي بالتسمية) ويخفيها وهي من القرآن آية أنزلت للفصل بين السور كذا في الظهيرية فيما يكره في الصلاة * ولا يتأدى بها فرض القراءة كذا في الجوهرة النيرة * ويأتي بها في أول كل ركعة وهو قول أبي يوسف رحمه الله كذا في المحيط * وفي الطه وعليه الفتوى هكذا في التاتارخانية * ولا يسمى بين الفاتحة والسورة هكذا في الوقاية والنقاية * وهو الصحيح هكذا في البدائع والجوهرة النيرة * (ثم يقرأ فاتحة الكتاب) كذا في السراج الوهاج * اذا فرغ من الفاتحة قال آمين والسنة فيه الاخفاء كذا في المحيط * المنفرد والامام سواء وكذا المأموم اذا سمع هكذا في الزاهدي * وفي آمين لغتان المد والقصر ومعناه استجب والتشديد خطأ فاحش ولو قال آمين بالمد والتشديد لا تفسد صلاته وعليه الفتوى لانه موجود في القرآن هكذا في التبيين * لو سمع المقتدى من الامام ولا الضالين في صلاة لا يجهر فيها مثل الظهر والعصر قال بعض مشايخنا لا يؤمن وعن النقيب أبي جعفر الهندي وان يؤمن كذا في المحيط * وفي صلاة الجمعة والعيد اذا سمع المقتدى من المقتدين التامين قال الامام ظهير الدين يؤمن كذا في السراج الوهاج ناقل عن الفتاوى * (ثم يضم الى الفاتحة سورة أو ثلاث آيات) هكذا في شرح المنية لابن أمير الحاج * والآية الطويلة تقوم مقامها كذا في التبيين * (ويركع حين يفرغ من القراءة وهو منتصب) هو المذهب الصحيح كذا في الخلاصة * في الجامع الصغير ويكره مع الانحطاط كذا في الهداية * قال الطحاوي وهو الصحيح كذا في معراج الدراية * فيكون ابتداء تكبيره عند أول الخرو والقرآن عند الاستواء للركوع كذا في المحيط * ويجهر الامام بتكبيره الركوع وغيره وهو ظاهر الرواية كذا في التاتارخانية * وهو الاصح كذا في الخلاصة ويجزئ الرامن التكبير كذا في النهاية * ويعتمد بيده على ركبتيه كذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في البدائع * ويترج بين أصابعه ولا يندب الى التفريج الا في هذه الحالة ولا الى الضم الا في حالة السجود وفيما وراء ذلك يترك على العادة كذا في الهداية * ويسط ظهره حتى لو وضع على ظهره قدح من ماء لاستقر ولا ينكس رأسه ولا يرفع يديه يسوى رأسه بعجزه كذا في الخلاصة * ويكره أن يحنى ركبتيه شبه القوس والمرأة تحنى في الركوع يسير ولا تعتمد ولا تنفرج أصابعها ولكن تضم يديها وتضع على ركبتيها وضعا وتحنى ركبتيها ولا تنحى عضديها كذا في الزاهدي * ويقول في ركوعه سبحان رب العظيم ثلاثا وذلك أدناه فلوترك التسبيح أصلا وأتى بدمرة واحدة يجوز ويكره * فاذا اطمان راعيا (رفع رأسه) فان ترك الطمأنينة تجوز صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة * فان كان اماما يقول سمع الله من جده بالاجماع وان كان مقتديا يأتي بالتحميد ولا يأتي بالتسبيح بلا خلاف وان كان منفردا الاصح أنه يأتي بهما كذا في المحيط * وعليه الاعتماد كذا في التاتارخانية * وهو الاصح هكذا في الهداية * ثم في الرواية التي تجزئ يأتي بالتسبيح حال الارتفاع واذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد كذا في الزاهدي * وهو الصحيح كذا في التقنية * سئل يوسف بن محمد عن رفع رأسه من الركوع ولم يقل عند الرفع سمع الله من جده قال لا يأتي به بعد ما استوى قائما * وكذا كل ذكر يؤتي به في حال الاتقان لا يؤتي به في غير محله كالتكبير الذي يؤتي به عند الانحطاط من القيام الى الركوع أو من الركوع الى السجود وهكذا الايات ببقية تسبيحة

كالندور وركعتي الطواف وتحية المسجد أول يكن لها سبب بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر لا يجوز الا سنة الفجر السجود وبعد الفريضة قبل طلوع الشمس وبعد صلاة العصر قبل التغير وبعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الإقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء ويجوز التطوع قبل العصر واختلفوا في الوقت الذي يباح فيه الصلاة اذا طلعت الشمس قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن فضل رحمه الله تعالى مادام الانسان يقدر على

النظر إلى قرص الشمس فهي في الطلوع لا يباح فيه الصلاة وإذا عجز عن النظر يباح فيه الصلاة وذكر في الكتاب إذا ما لمعت الشمس لا يحل حتى ترتفع قدر ربح أو ربحين ويكره أداء النوافل في هذه الاوقات في سائر الاماكن وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يكره بمكة * وإذا افتتح التطوع في الاوقات المكروهة فإنه يقطع ثم يقضى في ظاهر الرواية * ولا يجوز الجمع بين الصلاتين في وقت واحد بعد ما عندنا الا صلاة الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمنزلة فانه يؤخر الظهر ويجعل العصر ويصلحهما (٧٥) في وقت الظهر ويؤخر المغرب إلى وقت العشاء ويصلحهما في وقت العشاء ويجوز عند الشافعي رحمه الله تعالى الجمع بين الصلاتين بعد السفر والمرض والمطر ولا يتطوع قبل المغرب ولا قبل صلاة العيدين في المشهور ويتطوع بعد صلاة العيدين ما شاء وعن بعض الصحابة انهم كانوا يتطوعون قبل صلاة العيد ولا يصلي يوم الجمعة اذا خرج الامام للخطبة فان افتتح الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام ذكر في النوادر انه ان كان صلى ركعة يضيف اليها أخرى ويخفف القراءة بقراءة واحدة الكتاب وشئ من السورة وبه أخذ المشايخ ولم يذكر في النوادر انه لو صلى ركعتين وقعد على رأس الركعتين وقام إلى الثالثة ولم يقبدها بالسجدة حتى خرج الامام واختلف فيه المشايخ قال بعضهم يعود إلى القعدة ويسلم وقال بعضهم يتها أربعاً ويخفف القراءة وهكذا اذا شرع في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت للظهر وان كان في الركعة الاولى ولم يقبدها بالسجدة فانه يتها ركعتين واذا سلم على

السجود بعد رفع رأسه بل الواجب أن يراعى كل شئ في محله كذا في التتارخانية ناقلاً عن اليتيمة * اذا قال سمع الله لمن حمده يقول الهاء بالجرم ولا يبين الحركة في الهاء كذا في التتارخانية ناقلاً عن الحجة * (ثم اذا استوى قائماً كبيراً وسجد) كذا في الهداية * ويكبر في حالة الخرو وروى يقول في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاثاً وذلك أدناه كذا في المحيط * ويستحب أن يزيد على الثلاث في الركوع والسجود بعد أن يختم بالوتر كذا في الهداية * فالأدنى فيهما ثلاث مرات والوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات كذا في الزاد وان كان اماماً لا يزيد على وجهه بل القوم كذا في الهداية * قالوا اذا أراد السجود يضع أولاً ما كان أقرب إلى الارض فيضع ركبتيه أولاً ثم يديه ثم أنفه ثم جبهته واذا أراد الرفع يرفع أولاً جبهته ثم أنفه ثم يديه ثم ركبتيه قالوا هذا اذا كان حافياً أما اذا كان مخففاً فلا يمكنه وضع الركبتين أولاً فيضع اليدين قبل الركبتين ويقدم اليمنى على اليسرى كذا في التبيين * ويضع يديه في السجود حذاء أذنيه ووجهه أصابعه نحو القبلة وكذا أصابع رجليه ويعتمد على راحتيه ويبدى ضبعيه عن جنبه ولا يفتش ذراعيه كذا في الخلاصة * ويجب أن يبطنه عن فخذه كذا في الهداية * والمرأة لا تجب في ركوعها وسجودها وقعد على رجليها وفي السجدة تفتش بطنها على فخذيها كذا في الخلاصة * والامة كالحرّة الا في رفع اليدين عند الاحرام فهي كالرجل كذا في السراج الوهاج * (ثم يرفع رأسه ويكبر) * والسنة فيه أن يرفع رأسه حتى يستوى جالساً وليس في هذا الخلاف ذكر مسنون عندنا هكذا في الجوهر النيرة * ولولم يستو جالساً وسجد أخرى أجزاء عند أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الهداية * رفع الرأس من السجدة ليس بركن وانما الركن هو الانتقال لانه لا يمكنه أداء الثانية الا به الا أنه لا يمكنه الانتقال إلى الثانية الا بعد رفع الرأس فلزمه رفعه حتى لو أمكنه الانتقال من غير رفع الرأس بان سجد على وسادة وأزيلت الوسادة حتى وقعت بجبهته على الارض أجزاء هكذا في النهاية * واختلفوا في مقدار الرفع فروى عن أبي حنيفة رحمه الله انه ان كان إلى القعود أقرب جاز وان كان إلى الارض أقرب لا يجوز هكذا في التبيين * وهو الأصح هكذا في الهداية * وروى أبو يوسف رحمه الله عنه اذا رفع رأسه مقدار ما يسمى رافعاً جاز قال في المحيط وهو الأصح كذا في التبيين وهو الصحيح هكذا في البدائع * (ثم يكبر وينحط للسجدة الثانية) ويسبح فيها مثل ما سجد في السجدة الاولى كذا في المحيط * (ثم اذا فرغ من السجدة ينهض على صدره وقدميه) * ولا يقعد ولا يعتمد على الارض بيديه عند قيامه وانما يعتمد على ركبتيه هكذا في المحيط وترك الاعتماد مستحب بل ليس به عذر عندنا على ما هو ظاهر في كثير من الكتب المشهورة كذا في البحر الرائق * ولو قعد واعتمد بيديه على الارض كما هو مذهب الشافعي لا بأس به هكذا في الظهيرية ويقعد في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الاولى الا انه لا يستفتح ولا يتعوذ كذا في القدوري * (واذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افتش رجله اليسرى) وجلس عليها وانصب اليمنى نصبا ووجهه أصابعه نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط أصابعه كذا في الهداية * ولا يأخذ الركبة هو الأصح كذا في الخلاصة * وان كانت امرأة جلست على اليمنى اليسرى وأخرجت رجليها من الجانب الايمن كذا في الهداية * (ويقرأ تشهدان مسعود) كذا في الكافي * ولا يزيد على هذا كذا في محيط السرخسي * واذا انتهى إلى قوله أشهد أن لا اله الا الله يشير بالسجدة واختار أنه لا يشير كذا في الخلاصة * وعليه الفتوى كذا في المضمرات ناقلاً عن الكبرى *

رأس الركعتين حكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه قال يقتضى أربعاً (مسائل اشتباه القبلة) * ويجل صلى في الصحراء إلى جهة من غير شك ولا تحتران بين انه أصاب القبلة أو كان أكبر رأيه ذلك أولم يظهر من حاله شئ حتى ذهب عن ذلك الموضع فصلاته جائزة لان فعل المسلم محمول على العفة وكل من قام لأداء الصلاة يجعل مستقبل القبلة حتى يتبين خلافه وان تبين انه أخطأ فصلاته فاسدة وان شك في القبلة فصله إلى جهة من غير تحتران بين انه أخطأ القبلة أو أكبر رأيه ذلك أولم يتبين من حاله شئ فصلاته فاسدة وان

تبين انه اصاب فصلاته جائزة وان كان أكبر رأيه انه اصاب القبلة اختلفوا فيه قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح انه لا تجوز صلاته وان صلى الى جهة بالتحرى ان لم يظهر من حاله شئ اظهر انه اصاب أو كان في أكبر رأيه ذلك فصلاته جائزة بالاتفاق وان ظهر انه اخطأ فكذا عندنا وان اشتهت عليه القبلة فتحرى ووقع تحريره على جهة فأعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى وتبين انه اصاب القبلة (٧٦) فصلاته فاسدة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يخشى عليه الكفر هذا اذا تبين

والامر بعد الفراغ من الصلاة وان ظهر الامر في خلال الصلاة ففي الوجه الاول وهو ما اذا صلى الى جهة من غير شك ولا تحرر فيه ان ظهر انه اخطأ يلزمه الاستقبال لانه لو ظهر له ذلك بعد الفراغ من الصلاة يلزمه الاعادة فاذا ظهر في خلال الصلاة استقبال الصلاة وان ظهر انه اصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح انه يتم صلاته ولا يستقبل لان صلاته كانت جائزة ما لم يظهر الخطأ فاذا تبين انه اصاب القبلة لا يتغير حاله وفي المسئلة الثانية وهو ما اذا شك في القبلة وصلى الى جهة من غير تحرر وظهر في خلال الصلاة انه اخطأ يستقبل الصلاة لان صلاته كانت فاسدة ولهذا يلزمه الاعادة بعد الفراغ فيلزمه الاستقبال وان ظهر انه اصاب القبلة فكذا يستقبل الصلاة لان افتتاحه كان ضعيفا حتى لا يحكم بجواز الصلاة ما لم يعلم بالاصابة فاذا قسوى حاله لا يجوز له البناء بخلاف ما اذا علم بالاصابة بعد الفراغ حيث لا يعيد لان ثم لا يمتنع الى البناء

وأمافي المسئلة الثالثة وهو اذا شك وافتتح الصلاة الى جهة بالتحرى ثم تبين في خلال الصلاة انه اخطأ فانه يستقبل الجهة الثانية ويمضي على صلاته وان ظهر انه اصاب بعضى على صلاته لان افتتاحه هاهنا كان صحيحا بخارجه البناء وفي المسئلة الرابعة انه اذا شك وتحرى الى جهة ثم أعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى فظهر له في خلال الصلاة انه اخطأ أو كان أكبر رأيه ذلك فانه يستقبل الصلاة وان ظهر انه اصاب القبلة فكذا لان افتتاحه كان فاسدا واهذا لو ظهر بعد

وكثير من المشايخ لا يرون الاشارة وكرهها في منية المقتى كذا في التبيين * (فاذا فرغ من قراءة التشهد قام كذا في المحيط) * وفي الجلابي والقيام من القعدة على صدور قدميه كالقيام من السجدة وقال الطحاوي لا بأس بان يعتمد يديه على الارض كذا في الزاهد * واذا قام يفعل في الشفع الثاني ما فعل في الشفع الاول من القيام والركوع والسجود كذا في المحيط * ويقرأ الفاتحة فقط هكذا في الكافي * وتكرره الزيادة على ذلك كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الاختيار شرح المختار * وان ترك القراءة والتسبيح لم يكن عليه حرج ولا سجدة السموان كان ساهيا لكن القراءة أفضل هذا هو الصحيح من الروايات هكذا في الذخيرة * وعليه الاعتماد كذا في فتاوى قاضخان * وهو الاصح كذا في المحيط في فصل القراءة * وهو الصحيح وظاهر الرواية هكذا في البدائع * والنسكوت مكروه هكذا في الخلاصة * (ويجلس في الاخيرة) كما جلس في الاولى هكذا في الهداية * ويتشهد فاذا فرغ من التشهد يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط * وسئل محمد عن كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد * وكره بعضهم أن يقول اللهم ارحم محمدا والصحيح أنه لا يكره كذا في التبيين * فاذا فرغ من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يستغفر لنفسه ولابويه وللمؤمنين والمؤمنات كذا في الخلاصة * ويدعونه نفسه ولغيره من المؤمنين ولا يخص نفسه بالدعاء وهو سنة هكذا في التبيين * ثم يقول ربنا آتنا الى آخره كذا في الخلاصة * ولا يدعو بما يشبه كلام الناس وما لا يستحيل سؤاله من العباد كقوله اللهم زدني فلانة يشبهه كلامهم وما يستحيل كقوله اللهم اغفر لي ايس من كلامهم وقوله اللهم ارزقني من قبيل الاول كذا في الهداية * فلا يجوز الدعاء بهذا اللفظ هو الصحيح كذا في العيني شرح الهداية * ولو قال اللهم ارزقني ما لا عظميا تفسد ولو قال اللهم ارزقني العلم والحج ونحو ذلك لا تفسد كذا في المضمرة * وفي اللؤلؤية ينبغي ان يدعو في الصلاة بدعاء محفوظ لانه يخاف أن يجري على لسانه ما يشبه كلام الناس فتفسد صلاته كذا في التتارخانية * وكل ما ذكرناه انه يفسد انما يفسد اذا لم يقعد قدر التشهد في آخر الصلاة أو ما اذا قعد فصلاته تامة يخرج به من الصلاة كذا في التبيين * ومن الادعية الماثورة ما روى عن أبي بكر رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم عاني دعاء أدعوه في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم * وكان ابن مسعود يدعو بكلمات منهن اللهم اني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم كذا في النهاية * ويستحب أن يقول المصلّي بعد ذكر الصلاة في آخر الصلاة رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعائي ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجّة * (ثم يسلم تسليتين) تسليمة عن يمينه وتسليمة عن يساره ويحول في التسليمة الاولى وجهه عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن وفي التسليمة الثانية عن يساره حتى يرى بياض خده الايسر وفي الثانية هو الاصح هكذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * ويقول السلام عليكم ورحمة الله كذا في المحيط المختار أن يكون السلام بالالف واللام وكذلك في التشهد كذا في الظهيرية * ولا يقول في هذا السلام في آخره وبركاته عندنا والسنة في السلام أن تكون التسليمة الثانية اخفض من الاولى كذا في المحيط وهو الاحسن كذا في

الامر بعد الفراغ من الصلاة وان ظهر الامر في خلال الصلاة ففي الوجه الاول وهو ما اذا صلى الى جهة من غير شك ولا تحرر فيه ان ظهر انه اخطأ يلزمه الاستقبال لانه لو ظهر له ذلك بعد الفراغ من الصلاة يلزمه الاعادة فاذا ظهر في خلال الصلاة استقبال الصلاة وان ظهر انه اصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح انه يتم صلاته ولا يستقبل لان صلاته كانت جائزة ما لم يظهر الخطأ فاذا تبين انه اصاب القبلة لا يتغير حاله وفي المسئلة الثانية وهو ما اذا شك في القبلة وصلى الى جهة من غير تحرر وظهر في خلال الصلاة انه اخطأ يستقبل الصلاة لان افتتاحه كان ضعيفا حتى لا يحكم بجواز الصلاة ما لم يعلم بالاصابة فاذا قسوى حاله لا يجوز له البناء بخلاف ما اذا علم بالاصابة بعد الفراغ حيث لا يعيد لان ثم لا يمتنع الى البناء

وأمافي المسئلة الثالثة وهو اذا شك وافتتح الصلاة الى جهة بالتحرى ثم تبين في خلال الصلاة انه اخطأ فانه يستقبل الجهة الثانية ويمضي على صلاته وان ظهر انه اصاب بعضى على صلاته لان افتتاحه هاهنا كان صحيحا بخارجه البناء وفي المسئلة الرابعة انه اذا شك وتحرى الى جهة ثم أعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة أخرى فظهر له في خلال الصلاة انه اخطأ أو كان أكبر رأيه ذلك فانه يستقبل الصلاة وان ظهر انه اصاب القبلة فكذا لان افتتاحه كان فاسدا واهذا لو ظهر بعد

الفراغ انه اصاب القبلة يلزمه الاعادة فيلزمه الاستقبال بالطريق الاول ولو اشتبهت عليه القبلة فصل ركعة بالتحرى فتعول رايه الى جهة أخرى وصلى الثانية الى تلك الجهة هكذا صلى أربع ركعات الى أربع جهات روى عن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز ولو صلى ركعة بالتحرى ثم تحول رايه الى جهة أخرى فصلى الركعة الثانية الى الجهة الثانية ثم تحول رايه الى الجهة الاولى اختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى منهم من قال يتم صلاته الى الجهة الاولى ومنهم من قال يستقبل الصلاة * رجل اشتبهت عليه (٧٧) القبلة بمكة ولم يكن بحضرته من يسأله فصلى بالتحرى ثم ظهر انه

أخطأ حكى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى انه لا اعادة عليه وكذا لو كان الاشتباه بالمدينة * رجل دخل مسجدا لا محراب له وقبلته مشكلة فصلى بالتحرى ثم ظهر انه أخطأ كان عليه الاعادة لانه كان قادرا على السؤال من الاهل فلا يجوز له التحرى وان تبين انه اصاب القبلة جازت صلاته لحصول المقصود وصارت هذه المسئلة بمنزلة ما لو شك في القبلة وصلى من غير تحرر ثم اذا ظهر انه اصاب القبلة تجوز صلاته * (مسائل الاذان) اذا أذن قبل الوقت يكره ويعاد في الوقت وقال أبو يوسف رحمه الله لا يكره في الفجر في النصف الاخير من الليل ولا يعاد ويكره الاذان مع الجنابة ولا يكره مع الحدث في رواية * والاقامة تكرر معهما جميعا * خمسة يكره أذانهم واذا أذنا بعد الصبي الذي لا يعقل والمرأة والجنون والسكران والجنب وثلاثة لا يعاد أذانهم المحدث في ظاهر الرواية والقاعدة اذا أذن يكره ولا

التبيين * وان سلم عن عيئه فقام فان لم يتكلم ولم يخرج من المسجد يقعد ويسلم كذا في التارخانية ناقل عن الحجة * والصحيح انه اذا استدبر القبلة لا يأتي بها كذا في القنية * ولو سلم أولا عن يساره فانه يسلم عن عيئه مالم يتكلم ولا يعيد السلام عن يساره * ولو سلم تلقاء وجهه يسلم عن يساره كذا في التبيين * اختلفوا في تسليم المقتدى قال الفقيه أبو جعفر المختار أن ينتظر اذا سلم الامام عن عيئه يسلم المقتدى عن عيئه واذا فرغ عن يساره يسلم المقتدى عن يساره كذا في فتاوى قاض خان * وينوي من عنده من الحفظ والمسلمين في جانبه كذا في الزاهدي * ولا ينوي النساء في زماننا ولا من لا شركة له في صلاته هو الصحيح كذا في الهداية * والمقتدى يحتاج الى نية الامام مع نية من ذكرنا فان كان الامم في الجانب الايمن نواه فيهم وان كان في الجانب الايسر نواه فيهم وان كان بجذائه نواه في الجانب الايمن عند أبي يوسف وعند محمد ينويه فيهم ما كذا في المحيط * وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله كذا في الكافي * وفي الفتاوى هو الصحيح كذا في التارخانية * والمفتري ينوي الحفظ لا غير ولا ينوي في الملائكة عند المحصور كذا في الهداية * وهو الصحيح كذا في البدائع * واذا سلم الامام من الظهر والمغرب والعشاء كره له المكث فاعده كنه يقوم الى التطوع ولا يتطوع في مكان الفريضة ولكن ينحرف عنه ويسر أو يتأخر وان شاء رجع الى بيته يتطوع فيه وان كان مقتديا أو يصلي وحده ان لبث في مصلاه يدعو جاز وكذا ان قام الى التطوع في مكانه أو تأخر أو انحرف عنه أو يسر جاز والكل سواء وفي صلاة لا تطوع بعدها كالفجر والعصر يكره المكث فاعده في مكانه مستقبل القبلة والنبي عليه الصلاة والسلام نهى هذا بدعة ثم هو بالخيار ان شاء ذهب وان شاء جلس في محرابه الى طلوع الشمس وهو أفضل ويستقبل القوم بوجهه اذا لم يكن بجذائه مسبوق فان كان ينحرف عنه أو يسر والصيف والشتاء سواء هو الصحيح كذا في الخلاصة * وفي الحجة الامام اذا فرغ من الظهر والمغرب والعشاء يشرع في السنة ولا يشغل بادعية طويلة كذا في التارخانية * (الفصل الرابع في القراءة) * سنتها حالة الاضطراب في السفر وهو ان يدخله خوف أو عجلة في سريه أن يقرأ بفاتحة الكتاب وأي سورة شاء وحالة الاضطراب في الحضر وهو ضبط الوقت أو الخوف على نفس أو مال أن يقرأ قدر ما لا يفوته الوقت أو الا من هكذا في الزاهدي * وسنتها حالة الاختيار في السفر بان كان في الوقت سعة وهو في امانة وقرار أن يقرأ في النجس سورة البروج أو منهلها يحصل الجمع بين مراعاة سنة القراءة وتخفيفها المرخص في السفر كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج * وفي الظهر مثله وفي العصر والعشاء دونه وفي المغرب بالقصار جدا هكذا في الزاهدي * وسنتها في الحضر أن يقرأ في الفجر في الركعتين باربعين أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب * وفي الظهر ذكر في الجامع الصغير مثل الفجر * وذكر في الاصل أو دونه وفي العصر والعشاء في الركعتين عشرين آية سوى فاتحة الكتاب وفي المغرب يقرأ في كل ركعة سورة قصيرة هكذا في المحيط * واستحسنوا في الحضر طوال المفصل في الفجر والظهر وأوساطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب كذا في الوقاية * وطوال المفصل من الحجرات الى البروج والاوراط من سورة البروج الى لم يكن والقصار من سورة لم يكن الى الآخر هكذا في المحيط والوقاية ومنية المصلي * وفي اليتيمة اذا كان يؤدى العصر في وقت مكره فالصواب انه يستوفي القراءة المسنونة كذا في التارخانية * ولم يتوقف في الوتر شي سوى الفاتحة كذا في معراج الدراية * فقرأ فيه فهو حسن كذا في المحيط *

يعاد وكذا الراكب في المصر والمسافر اذا أذن راكبا لا يكره وينزل للاقامة ويجوز للمسافر أن يفتح الاذان على الدابة وان لم يكن وجهه الى القبلة * خمس خصال لو وجدت في الاذان أو في الاقامة توجب الاستقبال اذا غشي على المؤذن في الاذان أو في الاقامة يستقبل غيره وكذا اذا مات المؤذن في الاذان أو في الاقامة وكذا اذا سبقه الحدث في الاذان أو في الاقامة فذهب ليثوا يستقبل فيه أو يستقبل هو اذا رجع اذا حضر المؤذن في خلال الاذان أو في الاقامة ويجوز عن الاتمام لم يكن هناك من يلقيه يجب الاستقبال

وكذا إذا أُنشئ في الأذان أو في الإقامة أو في زمن الأتمام يستقبل فيه * وينبغي أن يؤذن على المئذنة أو خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد
 * يجتنب من أهل المسجد أدنو في المسجد على وجه المخالفة بحيث لم يسمع غيرهم ثم حضر قوم من أهل المسجد ولم يعلموا ما صنع الفريق الأول
 فأذنوا على وجه الجهر والاعلان ثم علموا ما صنع الفريق الأول فلهم أن يصلوا بالمخالفة على وجهها ولا عبرة للجماعة الأولى لأنهم ما أقمت على
 وجه السنة باظهار الأذان والإقامة (٧٨) فلا يطل حق الباقي * ويكره أداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير أذان وإقامة ما

قلنا ولا يكره في البيوت والكروم وضياع القرى لأن أذان القرية والمصر أذان لهم فان تركوا الأذان والإقامة جائز وإن أدنوا كان أولى وإن صلوا بجماعة في المخالفة ان تركوا الأذان لا يكره وإن تركوا الإقامة يكره وقيل لا يترك الأذان أيضا وليس بغير المكتوبة نحو الوتر وصلاة العيد وصلاة الجنازة وجماعة النساء أذان وإقامة ولا بأس بالتطريب في الأذان وهو تحسين الصوت من غير أن يتغير فإن تغير لحن أو مد أو ما أشبه ذلك كره وكذلك قراءة القرآن وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى انما يكره ذلك فيما كان من الأذكار أما في قوله حي على الصلاة حي على الفلاح لا بأس فيه بادخال مد ونحوه المؤذن إذا لم يكن عالما بأوقات الصلاة قالوا لا يستحق ثواب المؤذن * ولا يصح للمؤذن وللإمام أن يأخذ على الأذان والإقامة أجران لم يشارطهم على شيء فكأنهم عرفوا حاجته فمعهوا له في كل وقت شيئا فهو أحسن يطيبه ذلك ولا يكون أجرا

لكن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أو ترسج اسم ربك الأعلى وقيل يا أيها الكافرون وقيل هو الله أحد فيقرأ أحيانا بهذا التبرك وأحيانا غير ذلك للتعزز عن هجران باقي القرآن كذا في التهذيب * ولا يزيد على القراءة المستحبة ولا يشغل على القوم ولكن يخفف بعد أن يكون على التمام والاستحباب كذا في المصنوعات ناقلا عن الطحاوي * وإطالة القراءة في الركعة الأولى على الثانية من الفجر مسنونة بالإجماع * وقال محمد بن رحمه الله تعالى أحب إلى أن يطول الركعة الأولى على الثانية في الصلوات كلها وعليه الفتوى كذا في الزاهد ومعراج الداربية * وفي الحجة وهو المأخوذ للفتوى كذا في التارخانية * وعلى هذا الخلاف الجمعة والعيدين هكذا في البدائع * وبعد هذا اختلف المشايخ بعضهم قالوا ينبغي أن يكون التفاوت بينهما بقدر الثلث والثلثين الثلثان في الأولى والثالث في الثانية * وفي شرح الطحاوي وينبغي أن يقرأ في الأولى ثلاثين آية وفي الثانية بقدر عشرين آيات أو عشرين كذا في المحيط * هذا لبيان الأولى * وأما لبيان الحكم فالتفاوت وإن كان فاحشا بأن يقرأ في الأولى سورة طويلة وفي الثانية ثلاث آيات لا بأس به كذا في الظهيرية * وفي بعض شروح الجامع الصغير لا خلاف أن إطالة الركعة الثانية على الأولى مكروهة إن كانت ثلاث آيات أو أكثر وإن كانت باقل من ذلك لا يكره كذا في الخلاصة * قال المرغيناني التطويل يعتبر بالآي إن كانت متقاربة وإن كانت الآيات متفاوتة من حيث الطول والقصر يعتبر بالكلمات والحروف كذا في التبيين * ويكره أن يوقت شيئا من القرآن لشيء من الصلوات قال الطحاوي والاسيما في هذا إذا رآه حتميا واجبا بحيث لا يجوز غيره أو رأى قراءة غيره مكروهة وأما إذا قرأ لأجل السر عليه أو تبرأ بقراءة صلى الله عليه وسلم فلا كراهية في ذلك ولكن يشترط أن يقرأ غيره أحيا بالثلاث لا يظن الجاهل أن غيره لا يجوز هكذا في التبيين * الأفضل أن يقرأ في كل ركعة الفاتحة وسورة كاملة في المكتوبة * فإن عجز الـ أن يقرأ السورة في الركعتين كذا في الخلاصة * ولو قرأ بعض السورة في ركعة والبعض في ركعة قبل يكره وقيل لا يكره وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولكن لا ينبغي أن يفعل ولو فعل لا بأس به كذا في الخلاصة * ولو قرأ في ركعة من وسط سورة أو من آخر سورة وقرأ في الركعة الأخرى من وسط سورة أخرى أو من آخر سورة أخرى لا ينبغي له أن يفعل ذلك على ما هو ظاهر الرواية ولكن لو فعل ذلك لا بأس به كذا في الذخيرة * وفي الحجة لو قرأ في الركعة الأولى آخر سورة وفي الركعة الثانية سورة قصيرة كما لو قرأ آمن الرسول في ركعة وتلى هو الله أحد في ركعة لا يكره كذا في التارخانية * قراءة آخر السورة في الركعتين أفضل من قراءة السورة بتمامها إن كان آخرها أكثر آية من السورة وإن كانت السورة أكثر آية فقرأتها أفضل هكذا في الذخيرة * وإذا أراد أن يقرأ آية طويلة مثل آية المداينة أو ثلاث آيات اختلوا فيه والصحيح أن قراءة ثلاث آيات أولى إذا بلغت الآيات مقدار أقصر سورة من القرآن كذا في التارخانية * وإذا جمع بين سورتين بينهما سور أو سورة واحدة في ركعة واحدة يكره وأما في ركعتين إن كان بينهما سور لا يكره وإن كان بينهما سورة واحدة قال بعضهم يكره وقال بعضهم إن كانت السورة طويلة لا يكره هكذا في المحيط * كما إذا كان بينهما سورتان قصيرتان كذا في الخلاصة * وقال بعضهم لا يكره أصلا وإذا قرأ في ركعة سورة وفي الركعة الأخرى أو في تلك الركعة سورة فوق تلك السورة يكره وكذا إذا قرأ في ركعة آية ثم قرأ في الركعة الأخرى أو في تلك الركعة آية أخرى فوق تلك الآية وإذا جمع بين آيتين بينهما آيات أو آية واحدة في ركعة واحدة أو في ركعتين فهو على ما ذكرنا في السور

إذا أذن واحد بعد واحد على المنارة يوم الجمعة قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح أن الموجب للسمي كذا وترك التجارة هو الأذان الأول ليس للثاني من الحرمة ما يكون للأول ولا ينبغي للمؤذن أن يسكن في الأذان أو في الإقامة أو يمشي لأنه شبه بالصلاة فان تسكلم بكلام يسير لا يلزمه الاستقبال وإذا انتهى المؤذن في الإقامة إلى قوله قد قامت الصلاة انما يارن شاء أعتمها في مكانه وإن شاء مشى إلى مكان الصلاة أما كان المؤذن أولم يكن * الأذان خمسة عشر كلمة وآخر الأذان عندنا لا اله الا الله والإقامة سبعة عشر كلمة

خمس عشر منها كلمات الاذان وكلمتان منها قوله قد قامت الصلاة مرتين * وأذان الفجر في بلادنا سبعة عشر كلمة خمس عشر منها كلمات الاذان المعروفة وكلمتان قوله الصلاة خير من النوم مرتين وفي الجمع بين الصلواتين بالمزدلفة وعرفة يؤذن للدولى ويقسم والثانية لا يؤذن ويكره أن يؤذن في مسجدين ويصلى في أحدهما إذا قدم في أذانه وأقامته شيأ بأن قال أولاً أشهد أن محمداً رسول الله ثم قال أشهد أن لا إله الا الله فعليه أن يقول بعد كلمة الشهادة أشهد أن محمداً رسول الله مراعاة للنظم * ولو أذن (٧٩) ومكث ساعة ثم أخذ في الإقامة

فطن انها أذان فصنع فيها ما يصنع في الاذان فقبل له هذه إقامة فانه يستقبل الإقامة من أولها لان السنة في الإقامة الحد فاذن ترسل فقد ترك سنة الإقامة وصار كأنه أذن مرتين فانه لا بأس به * ويجوز أذان الاعرابي والاعمى وولد الزنا والعبد وغيرهم أولى ولا بأس بأن يؤذن رجل ويقوم غير مبالغ في الاول ويكره ان لم يرض به الاول * ومن سمع الاذان فعليه أن يجيب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يجيب الاذان فلا صلاة له قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى تكلم الناس في الاجابة قال بعضهم هو الاجابة بالقلم لا باللسان حتى لو أجاب باللسان ولم يمش الى المسجد لا يكون مجيباً ولو كان حاضراً في المسجد حين سمع الاذان فليس عليه الاجابة * وقوله عليه الصلاة والسلام من قال مثل ما يقول المؤذن فله من الاجر كذا فهو كذلك ان قاله نال الثواب الموعود وان لم يقل لم ينسب الثواب الموعود فاما أن يأنم أو يكره لذلك فلا واذا أراد الجواب باللسان لنسب الثواب الموعود فكل ما هو شأن شهادة يقول ما قاله المؤذن وعند قوله حي على الصلاة حي الفلاح يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن * ولا بأس بالتثويب في سائر الصلوات الخمس في زمانها * وتثويب كل بلدة ما تعرفه أهل تلك البلدة * ويجوز تخصيص كل من كان مشغولاً بمصالح المسلمين بزيادة الاعلام * ولا ترجيع في الاذان عندنا وصورة الترجيع أن يأتي بالشهادتين مرتين كما هو المعتاد ثم يأتي بمائة تسبيح * اناسم الرجل على المؤذن في أذانه أو مطلقاً رجل وجداً لله تعالى أو سلم على المصلي

كذا في المحيط * هذا كله في الفرائض وأما في السنن فلا يكره هكذا في المحيط * ولو قرأ في ركعة سورة وقرأ في الركعة الاخرى سورة أخرى بينهم - ما سورة أو قرأ سورة فوق تلك السورة فالتخيار له يعرض في قراءتها ولا يترك هكذا في الذخيرة * افتتح سورة وقصد سورة أخرى فلما قرأ آية أو آيتين أراد أن يترك السورة ويفتح التي أرادها يكره وكذا لو قرأ أقل من آية وان كان حرفاً ولو كبر للركوع في الصلاة ثم بدله أن يزيد في القراءة لا بأس به ما لم يركع كذا في الخلاصة * واذا قرأ الفاتحة وحدها في الصلاة أو الفاتحة ومعها آية أو آيتين فذلك مكروه كذا في المحيط * من يختم القرآن في الصلاة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة يركع ثم اذا قام الى الثانية يقرأ بفاتحة الكتاب وشي من البقرة كذا في الخلاصة * في الحجة قراءة القرآن بالقرآت السبعة والروايات كلها جائزة ولكن أرى الصواب ان لا يقرأ القراءة العجيبة بالامالات والروايات الغريبة كذا في التتارخانية * صلى التطوع قاعداً اذا أراد الركوع قام وركع فالأفضل حين قام ان يقرأ بشي من القرآن ولو لم يقرأ واستوى قائماً وركع جاز اما اذا لم يستوقفاً وركع لم يجز كذا في الخلاصة

(الفصل الخامس في زلة القارئ) (منها) وصل حرف من كلمة بحرف من كلمة أخرى * ان وصل حرفاً من كلمة بحرف من كلمة أخرى نحو ان قرأ اياك نعبد ووصل الكاف بالنون أو غير المغصوب عليهم ووصل الباء بالعين أو سمع الله لمن حمده ووصل الهاء من الله باللام فالصحيح انه لا يفسد ولو تعدد ذلك هكذا في الخلاصة * (ومنها) ذكر حرف مكان حرف * ان ذكر حرفاً مكان حرف ولم يغير المعنى بان قرأ ان المسلمون ان الظالمون وما أشبه ذلك لم تفسد صلاته وان غير المعنى فان أمكن الفصل بين الحرفين من غير مشقة كالطامع مع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات تفسد صلاته عند الكل وان كان لا يمكن الفصل بين الحرفين لا بمشقة كالطامع مع الصاد والصاد مع السين والطامع مع التاء اختلف المشايخ قال أكثرهم لا تفسد صلاته هكذا في فتاوى قاضيخان * وكثير من المشايخ أفتوا به قال القاضي الامام أبو الحسن والقاضي الامام أبو عاصم ان تعدد فسدت وان جرى على لسانه أو كان لا يعرف التميز لا تفسد وهو أعدل الاقوال والمختار هكذا في الوجيز لا يكره * ومن لا يجلس بعض الحروف ينبغي أن يجهد ولا يعذر في ذلك فان كان لا ينطق لسانه في بعض الحروف ان لم يجد آية ليس فيها تلك الحروف تجوز صلاته ولا يؤثم غيره وان وجد آية ليس فيها تلك الحروف فقرأها جازت صلاته عند الكل وان قرأ الآية التي فيها تلك الحروف قال بعضهم لا يجوز صلاته هكذا في فتاوى قاضيخان * وهو الصحيح كذا في المحيط * (ومنها) حذف حرف * ان كان الحذف على سبيل الإيجاز والترخيم فان وجد شرائطه نحو ان قرأ نادوا يا مال لا تفسد صلاته * وان لم يكن على وجه الإيجاز والترخيم فان كان لا يغير المعنى لا تفسد صلاته نحو ان يقرأ واقد جاءهم رسلنا بالبينات بترك التاء من جاءت وان غير المعنى تفسد صلاته عند عامة المشايخ نحو ان يقرأ انهم يؤمنون في لا يؤمنون بترك لا هكذا في المحيط * وفي العتابة هو الاصح كذا في التتارخانية * ونحو ان يقرأ هم لا يظلمون فرائت فحذف الالف من أفرايت ووصل نون يظلمون بقاء أفرايت وان يقرأ وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً فحذف الالف من انهم ووصل النون بالنون لا تفسد الصلاة هكذا في الذخيرة في فصل في حذف ما هو مظهر وفي اظهار ما هو محذوف * (ومنها) زيادة حرف * ان زاد حرفاً فان كان لا يغير المعنى لا تفسد صلاته عند عامة المشايخ نحو ان يقرأ وانهي عن المنكر زيادة الباء هكذا في الخلاصة * وكذا نحو ان يقرأ هم الذين كفروا

باللسان لنسب الثواب الموعود فكل ما هو شأن شهادة يقول ما قاله المؤذن وعند قوله حي على الصلاة حي الفلاح يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن * ولا بأس بالتثويب في سائر الصلوات الخمس في زمانها * وتثويب كل بلدة ما تعرفه أهل تلك البلدة * ويجوز تخصيص كل من كان مشغولاً بمصالح المسلمين بزيادة الاعلام * ولا ترجيع في الاذان عندنا وصورة الترجيع أن يأتي بالشهادتين مرتين كما هو المعتاد ثم يأتي بمائة تسبيح * اناسم الرجل على المؤذن في أذانه أو مطلقاً رجل وجداً لله تعالى أو سلم على المصلي

أو على من يقرأ القرآن أو على الإمام وقت الخطبة ففرغ المؤذن عن الأذان والمصلي عن الصلاة والقارئ عن القراءة هل يلزمهم رد السلام وتبشيت العاطس ونحو ذلك روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن السامع يرد السلام في نفسه ويشتمه في قلبه ولا يلزمه شيء من ذلك إذا فرغ عما كان فيه وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يفعل من ذلك شيئاً في الأذان والصلاة وقراءة القرآن وإذا فرغ عما كان فيه فإنه يرد السلام ويشتمه إن كان حاضراً (٨٠) وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يفعل شيئاً من ذلك لا قبل الفراغ ولا بعده وهو

الصحيح وأجمع هو على أن المتغوط لا يلزمه رد السلام لا في الحال ولا بعده لأن السلام حرام فلا يوجب الرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الجرد إذا عطس الإمام في الخطبة يحمد الله في نفسه ولا يجهر به وإن عطس غيره وجداً لله تعالى لم يشتمه وعن محمد رحمه الله تعالى إذا عطس الإمام يحمد الله في نفسه ولا يحرك شفاهه وإذا فرغ من الخطبة يحمد الله تعالى بلسانه وإن عطس غيره وجداً لله تعالى فإنه لا يشتمه ولو سلم على القاضي أو المدرس قالوا لا يجب عليه الرد ولا يؤذن بالفارسية ولا بلسان آخر غير العربية فإن علم الناس أنه أذن قيل بأنه يجوز وهو يجوز السلام على من كان في الحمام إذا كان مترزاً وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا سلم على المصلي فإن المصلي يرد السلام بعد الفراغ من الصلاة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى تأويله إذا سلم على المصلي وهو لا يعلم أنه في الصلاة بأن رأى جالساً أو نحو ذلك وسلم عليه فها هنا

فيجزم الميم من هـ ويظهر الالف من الذين وكانت الالف محذوفة فلا تفسد الصلاة وكذا نحو أن يقرأ أو ما خلق الذكروا لاثنى فاعطس الالف وكانت محذوفة وأظهر اللام وكانت مدغمة في الذال هكذا في المحيط * وإن غـ ير المعنى نحو أن يقرأ وزيراً يب مشبوة مكان وزيراً أو مثانين مكان مثاني أو الذكروا لاثنى وإن سعيكم لشيء والقرآن الحكيم وإنك بزيادة الواو تفسد هكذا في الخلاصة * (ومنها) ذكر كلمة مكان كلمة على وجه البديل أن كانت الكلمة التي قرأها مكان كلمة يقرب معناها وهي في القرآن لا تفسد صلاته نحو أن قرأ مكان العليم الحكيم وإن لم تكن تلك الكلمة في القرآن لكن يقرب معناها عن أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تفسد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تفسد نحو أن قرأ التيا بين مكان التوابين وإن لم تكن تلك الكلمة في القرآن ولا تقارباً في المعنى تفسد صلاته بلا خلاف إذا لم تكن تلك الكلمة تسبيحاً ولا تحميداً ولا ذكراً وإن كان في القرآن ولكن لا تقارباً في المعنى نحو أن قرأ وعد اهلينا أنا كنا غافلين مكان فاعلمين ونحوه مما لو اعتقده يكفر تفسد صلاته عند عامة مشايخنا وهو الصحيح من مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة * ولو نسب إلى غير ما نسب إليه أن لم يكن المنسوب إليه في القرآن نحو مريم ابنة عمران تفسد بلا خلاف ولو كان في القرآن نحو مريم ابنة لقمان وموسى بن عيسى لا تفسد عند محمد رحمه الله تعالى وعليه عامة المشايخ ولو قرأ عيسى بن لقمان تفسد ولو قرأ موسى بن لقمان لا لأن عيسى لا أب له وموسى له أب إلا أنه أخطأ في الاسم كذا في الوجيز للكردي * (ومنها) زيادة كلمة لا على وجه البديل * الكلمة الزائدة إن غيرت المعنى ووجدت في القرآن نحو أن يقرأ والذين آمنوا وكفروا بالله ورسوله أولئك هم الصديقون أولم يوجد نحو أن يقرأ أنما على لهم ليزدادوا أعمالاً لا تفسد صلاته بلا خلاف * وإن لم تغير المعنى فإن كانت في القرآن نحو أن يقرأ أن الله كان عباده خبيراً بصيراً لا تفسد بالإجماع وإن لم تكن في القرآن نحو أن يقرأ فيها فأكهت ونخل وتناح ورمات لا تفسد صلاته عند عامة المشايخ هكذا في المحيط * (ومنها) تكرار الحرف أو الكلمة * إن كرر حرفاً واحداً فإن كان ذلك أظهر ارتضيف لم تفسد صلاته نحو أن يقرأ أو من يرتدد * وإن كان زيادة نحو أن يقرأ الحمد لله ثلاثاً لمات تفسد صلاته * وإن كرر الكلمة فإن لم يتغير المعنى لا تفسد صلاته وإن تغير نحو أن يقرأ رب العالمين أو مالك مالك يوم الدين فالصحيح أنها تفسد هكذا في الظهيرية * (ومنها) الخطأ في التقديم والتأخير * إن قدم كلمة على كلمة أو أخران لم يتغير المعنى لا تفسد نحو أن قرأ لهم فيها زير وشهيق وقدم الشهيق هكذا في الخلاصة * وإن تغير المعنى نحو أن يقرأ أن الأبرار لني بحيم وإن الفجار لني نعيم فأكثر المشايخ على أنها تفسد وهو الصحيح هكذا في الظهيرية * وإن قدم كلمتين على كلمتين ففي ما يتغير به المعنى تفسد نحو أن يقرأ أنما ذلكم الشيطان يخوف أولياء منافقهم ولا تخافون وفيما لا يتغير لا تفسد نحو أن يقرأ يوم تسود وجوه وتبيض وجوه ولو قدم حرفاً على حرف إن تغير المعنى تفسد صلاته كـه فص مكان هـ صف * وإن لم يتغير لا تفسد كما إذا قرأ غشاء أو حي مكان أحوى هو المختار هكذا في الخلاصة * (ومنها) كراهية مكان آية * لو ذكر آية مكان آية إن وقف وقفاً تاماً ثم ابتدأ بآية أخرى أو ببعض آية لا تفسد كما لو قرأ والعصران الإنسان ثم قال أن الأبرار لني نعيم أو قرأ والذين آمنوا وهذا البلد الأمين ووقف ثم قرأ لقد خلقنا الإنسان في كبد أو قرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم قال أولئك هم شر البرية لا تفسد أما إذا لم يقف ووصل أن لم يتغير المعنى نحو أن يقرأ أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم جـراء

يُرد السلام بعد الفراغ وعلى هذا إذا سلم على المتغوط * (باب افتتاح الصلاة) * افتتاح الصلاة بعد تقديم طهارة البدن والثوب والمكان ويستتر العورة يتعلق باستقبال القبلة ونية الصلاة والتحرية * أما اشتراط نية استقبال القبلة اختلفوا فيه قال بعضهم إن كان يصلي إلى المذهب لا يشترط وإن كان يصلي في المصراة يشترط فإذا نوى القبلة أو الكعبة أو الجهة جاز * أما نية الصلاة أمر لا يتمها والكلام في ذلك في مواضع * الأولى في أصل النية والثاني في وقتها والثالث في كيفية * أما أصلها أن يقصد بقلبه فإن قصد

بقلمه وذكر بلسانه كان أفضل وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا بد من الذكر باللسان وأما وقت النية أجمع علماءنا على أن الأفضل أن تكون مقارنة للشروع ولا يكون شارة بنية متأخرة وعن الشيخ الكرخي رحمه الله تعالى أنه يجوز بنية متأخرة عن التحريجة واختلفوا على قوله أنه متى يجوز قال بعضهم إلى انتهاء الثناء وقال بعضهم إلى أن يركع وقال بعضهم إلى أن يرفع رأسه من الركوع * فان نوى قبل الشروع روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه لو نوى (٨١) عند الوضوء أنه يصلي الظهر والعصر مع

الامام ولم يشغل بعد النية بما ليس من جنس الصلاة إلا أنه لما انتهى إلى مكان الصلاة لم تحضره النية جازت صلاته بتلك النية هكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى إذا كان عند الشروع بحيث لو شئ أنه صلاة يصلي بحسب عيني البدية من غير تفكير فهي نية تامة جازت صلاته وان احتاج إلى تأمل وتفكير لا تجوز وأما كيفية النية لا يتخلوا ما أن يكون منفردا أو مقتديا وكل ذلك على وجهين إما أن يكون مفترضا أو متفلا مؤثما أو قاضيا فالمتفلا تجوز صلاته بنية الصلاة وكذا التراخي وسائر السنن عند مشايخنا رحمه الله تعالى وإن كان مفترضا فإن كان منفردا لا يكفي نية الصلاة لأن الفرض مشروع كما أن النفل مشروع فلا يتعين الفرض ولا يكفي نية الفرض أيضا لأن الفرض أنواع فلا بد من التعيين فان نوى فرض الوقت يجوز ألا في الجمعة لأن العلماء اختلفوا

الحسب في مكان قوله كانت لهم جنات الفردوس نزلا لا تفسد أما إذا غير المعنى بأن قرأ الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية أن الذين كفروا من أهل الكتاب إلى قوله خالدين فيها أولئك هم خير البرية تفسد عند عامة علماءنا وهو الصحيح كذا في الخلاصة * (ومنها الوقت والوصل والابتداء في غير موضعها) * إذا وقف في غير موضع الوقف أو ابتدأ في غير موضع الابتداء لم يتغير به المعنى تغيرا فاحشا نحو أن يقرأ الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتدأ بقوله أولئك هم خير البرية لا تفسد بالاجماع بين علماءنا هكذا في المحيط * وكذا ان وصل في غير موضع الوصل كما لو لم يقف عند قوله أصحاب النار بل وصل بقوله الذين يحملون العرش لا تفسد لكنه قبح هكذا في الخلاصة * وان تغير به المعنى تغيرا فاحشا نحو أن يقرأ شهد الله أنه لا إله ووقف ثم قال لا اله الا هو لا تفسد صلاته عند عامة علماءنا وعند البعض تفسد صلاته والقوى على عدم الفساد بكل حال هكذا في المحيط * وقال القاضي الامام السعيد النجيب أبو بكر إذا فرغت من القراءة وتريد أن تكبر للركوع ان كان الختم بالثناء فلوصل بالله أكبر أولى ولو لم يكن بالثناء فالفصل أولى كقوله تعالى ان شاء الله هو الأبرر هكذا في التتارخانية * (ومنها اللحن في الاعراب) * إذا لحن في الاعراب لحننا لا يغير المعنى بأن قرأ لا ترفعوا أصواتكم برفع الثناء لا تفسد صلاته بالاجماع وان غير المعنى تغيرا فاحشا بأن قرأ وعصى آدم ربه بصب الميم ورفع الرب وما أشبه ذلك بمجالاته يكفر إذا قرأ خطأ فسدت صلاته في قول المتقدمين واختلف المتأخرون قال محمد بن مقاتل وأبو نصر محمد بن سلام وأبو بكر بن سعيد البطنى والفقهاء أبو جعفر الهندي وأبو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الزاهد وشيخ الأئمة الحلواني لا تفسد صلاته وما قاله المتقدمون احوط لأنه لو تميم يكون كفرا أو ما يكون كفرا لا يكون من القرآن * وما قاله المتأخرون اوسع لأن الناس لا يميزون بين اعراب واعراب كذا في فتاوى قاضيخان * وهو الاشبه كذا في المحيط * وبه يفتى كذا في العتبية * وهكذا في الطهيرية * (ومنها ترك التشديد والمتى موضعهما) * لو ترك التشديد في قوله اياك نعبد واياك نستعين أو قرأ الحمد لله رب العالمين واسقط التشديد على الباء المختار انما لا تفسد وكذا في جميع المواضع وان كان قول عامة المشايخ انهم تفسد * (وأما ترك المذات كان لا يغير المعنى بأن قرأ أولئك بلام مد وأنا أعطيناك بدون المذات تفسد وان كان يغير بأن قرأ سواء عليهم بترك المذات كذا في قوله دعاء ونداء المختار انهم لا تفسد كذا في ترك التشديد كذا في الخلاصة * وان شئت في ومن أظلم من كذب على الله قال بعضهم لا تفسد وعليه الفتوى كذا في العتبية * (ومنها ترك الادغام والاثان به) * إذا أتى بالادغام في موضع لم يدغمه أحد من الناس ويقع العبارة ويخرجها عن معرفة معنى الكلمة نحو أن يقرأ قل للذين كفروا استغلبون بادغام الغين في اللام فسدت صلاته وان أتى بالادغام في موضع لم يدغمه أحد الا أن المعنى لا يتغير به ويفهم ما يفهم مع الاظهار نحو أن يقرأ قل سيروا بادغام اللام في السين لا تفسد صلاته * وإذا ترك الادغام نحو أن يقرأ آية ما تكونوا يدرككم الموت يفلك الادغام لا تفسد صلاته وان خش من حيث العبارة هكذا في المحيط * (ومنها الامالة في غير موضعها) * إذا قرأ بسم الله بالامالة أو قرأ مالك يوم الدين بالامالة وما شاكل ذلك لا تفسد صلاته كذا في المحيط * (ومنها القراءة بغير ما في المصحف الذي جمعه أمير المؤمنين عثمان رضي الله تعالى عنه) * ذكر بعض المشايخ أنه إذا قرأ بغير ما في المصحف المعروف ما لا يؤثر في معناه تفسد صلاته بالاتفاق إذا لم يكن دعاء ولا ثناء في نفسه * وان قرأ ما يؤثر في معناه فعلى قولهم لا تفسد

(١١ - الفتاوى اول) في فرض الوقت في هذا اليوم فلا يجرم لو كان فرض الوقت عنده بالجمعة يجوز وان لم ينو فرض الوقت في غير الجمعة لكنه نوى الظهر لا يجوز لأن هذا الوقت كما يقبل ظهر هذا اليوم يقبل ظهر يوم آخر وان نوى ظهر الوقت أو عصر الوقت ولم ينو عدد الركعات جاز لأن ما نوى الظهر فقد نوى أعداد الركعات هذا اذا كان يصلي في الوقت فان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهر لا يجوز لما قلنا ولو نوى فرض الوقت لا يجوز أيضا لان بعد خروج وقت الظهر فرض الوقت يكون العصر فاذا نوى فرض

الوقت كان نوباً للصوم والصلاة الظهر لا يجوز بنية العصر ولو كانت الفرائض كثيرة فاشتغل بالقضاء يحتاج إلى تعيين الظهر والعصر
وقد وهما لأن بنية قضاء الفائتة لا يتعين البعض وينوي أيضاً ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا لأن عند اجتماع الظهرين في الزمة لا يتعين
أحدهما واختلاف الوقت بمنزلة اختلاف السبب واختلاف الصلاة وإذا أراد تسهيل الأمر ينوي أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه فإذا
نوى الأول فصلى فيما يليه يصير أولاً (٨٣) وكذا لو نوى آخر ظهر عليه فصلى فيما قبلها يصير آخراً * فرق بين الصلاة وبين الصوم في

الصوم لو كان عليه قضاء يومين ففرض يوماً ولم يتعين يوماً جازلان في الصوم السبب واحد وهو الشهر وكان الواجب عليه اكمال العذر إذا ما في الصلاة السبب مختلف وهو الوقت باختلاف السبب يختلف الواجب فلا بد من التعيين لا جرم لو كان عليه قضاء يومين من رمضان يحتاج إلى التعيين * وذكر في المنتقى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل فاتته عصر يوم ففرض أربعاً عليه وهو يرى أن عليه الظهر لا يجوز بمنزلة ما لو صلى أربعاً قضاء عما عليه وقد جهل الصلاة التي عليه لم يجز حتى ينويها ويهينها ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى رجل فاتته صلاة من يوم وليلة واشتبه عليه أنها أية صلاة كانت فإنه يصلي صلاة كل اليوم ليخرج عما عليه * رجل افتتح المكتوبة وظن أنها تطوع فصلى على نية التطوع حتى فرغ فالصلاة هي المكتوبة لأن قرآن النية بكل جزء من أجزاء الصلاة متعذر في شرط قرآن النية بالجزء الأول وكذا لو شرع

وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تفسد والعصم من الجواب في هذا أنه إذا قرأ بما في مصحف ابن مسعود أو غيره لا يعتد به من قراءة الصلاة أما صلواته فلا تفسد حتى لو قرأ مع ذلك شيئاً مما في مصحف العامة مقدار ما تجوز به الصلاة تجوز صلواته هكذا في المحيط * (ومنها ذكر بعض الحروف عن الكلمة) * إذا ذكر بعض الكلمة وما أتتها التلاوة طاع النفس أولاً لأنه نسي الباقي ثم تذكره فذكر الباقي نحو أن أراد أن يقرأ الحمد لله فلما قال آل انقطع نفسه أو نسي الباقي ثم تذكره وقال حمد لله أولم يذكر الباقي نحو أن أراد أن يقرأ فاتحة الكتاب والسورة ثم نسي قراءته فأراد أن يقرأ فاتحة الكتاب قال آل تذكره قد كان قرأه ذلك ورع أو ذكر بعض الكلمة وتلا تلك الكلمة وذكر كلمة أخرى ففي هذه الصور كلها أو ما شأ كلهما تفسد صلواته عند بعض المشايخ وبه كان ينبغي الإمام شمس الأئمة الحلواني * ومن المشايخ من قال إن ذكر شرط كلمة لو ذكر كلها يوجب ذلك فساد الصلاة فذكر شرطها يوجب فساد الصلاة وإن ذكر شرط كلمة لو ذكر كلها لا يوجب الفساد فذكر شرطها لا يوجب الفساد هكذا في الذخيرة والمحيط * وللشطر حكم الكل هو الصحيح كذا في فتاوى قاض خان * ومنهم من قال إن كان المذكر من الشطر وجه صحيح في اللغة ولا يكون لغوا ولا يتغير به المعنى ينبغي أن لا يوجب فساد الصلاة وإن كان الشطر المقروء لا معنى له ويكون لغوا أو لم يكن لغوا أو أكن يكون غير المعنى يوجب فساد الصلاة وعامة المشايخ على أنها لا تفسد لأن هذا مما لا يمكن التحرز عنه فصار كالتنخيل المدفوع في الصلاة هكذا في الذخيرة والمحيط * إذا خضع بعض حروف الكلمة فالصحيح أنها لا تفسد صلواته لأن فيه بلوى العامة كذا في المحيط * لو قرأ القرآن في الصلاة بالاحسان ان غسيرا الكلمة تفسد وإن كان ذلك في حروف المتواليين لا تفسد إلا إذا غس في حروف غير الصلاة اختل المشايخ وعامة تسم كرهوا ذلك كذا في الخلاصة * وهو الصحيح كذا في الوجيز لا يكره * وكرهوا الاستماع أيضاً كذا في الخلاصة * ونقل عن أبي القاسم الصنادير البخاري أن الصلاة إذا جازت من وجوه وفسدت من وجه يحكم بالفساد احتياطاً إلا في باب القراءة لأن للناس عموم البلوى كذا في التمهيدية * (ومنها إدخال التانيث في أسماء الله تعالى) * إذا قرأ في صلواته دل ينظرون الآن تأتيهم سم الله في ظلال من الغمام بالتاء قال محمد بن علي بن محمد الأديب تفسد صلواته لأن التانيث لا يجوز إدخاله في أسماء الله تعالى كما لا يجوز في قول عز وجل الله لا اله الا هو الحق اقيم وقوله لم يلد ولم يولد وأشباه ذلك وحكي عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أنها لا تفسد صلواته لأن الاتيان هو نافع غير الله تعالى وبعض مشايخنا صححوا ما ذكره الفضل رحمه الله تعالى هكذا في المحيط والذخيرة * ذكر في الفوائد لو قرأ في الصلاة بخطأ فاحش ثم رجع وقرأ صحيحاً قال عندي صلواته جائزة وكذلك الأعراب ولو قرأ النصب مكان الرفع والرفع مكان النصب أو النقص مكان الرفع أو النصب لا تفسد صلواته

* (الباب الخامس في الإمامة) * وفيه سبعة فصول

* (الفصل الأول في الجماعة) * الجماعة سنة مؤكدة كذا في المتن والخلاصة والمحيط ومحيط السرخسي * وفي الغاية قال عامة مشايخنا إنها واجبة * وفي المفيد وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة * وفي البدائع تجب على الرجال العقلاء البالغين الأحرار القادرين على الصلاة بالجماعة من غير حرج وإذا فاتته الجماعة لا يجب

في التطوع فظن أنهم مكتوبة كانت صلواته تطوعاً لما قلناه ولو كبر للتطوع ثم كبر ينوي به الفرض يصير شارعاً في الفريضة وكذا المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق فشك في صلواته فكبر ينوي به الاستقبال يصير خارجاً عما كان فيه إلا أن حكم صلاة المسبوق يخالف حكم صلاة المنفرد لأنه يجوز الاقتداء بالمنفرد ولا يجوز بالمسبوق فكان بمنزلة الفرض مع التطوع * وإذا أراد الرجل أن يصلي ظهر يومه وحده ان وقت الظهر لم يخرج وقد خرج الوقت ونوى ظهر اليوم جازلاً لأنه لما خرج الوقت تقرر ظهر اليوم في ذمته * فإذا نوى ظهر اليوم

فقد نوى ما عليه إلا أنه قضى ما عليه بنية الاداء وقضاء ما عليه بنية الاداء يجوز الاترى ان الاشهر اذا اشتبه عليه رمضان فصرى شهر او صام
فوقع صومه بعد رمضان جازفهذا قضاء بنية الاداء وان وقع صومه قبل رمضان لا يجوز لان صومه قبل رمضان لا يكون قضاء ولا يكون أداء
هذا اذا كان منفردا فان كان اماما فهو بمنزلة المنفرد ولو كان مقتديا فالمقتدى ينوى ما ينوى المنفرد وينوى الاقتداء أيضا لان الاقتداء
لا يجوز بدون النية فاذا نوى الاقتداء ولم يعين الصلاة لا يجوز لان الاقتداء بالامام (٨٣) كما يكون في الفرض يكون في النفل

وقال بعضهم يجوز وكذا
لو قال نويت أن أصلي مع
الامام وذكر في باب الحدث
اذا اقتدى بالامام ينوى
صلاة الامام ولا يعلم ان
الامام في أية صلاة في الظهر
أو في الجمعة أجزاء أيتهما
كانت لأنه نوى الدخول في
صلاة الامام مقتديا به فصار
شراعا في صلاته ولو نوى
الاقتداء بالامام ولم ينو صلاة
الامام لكنه نوى الظهر فاذا
هي الجمعة فانه لا يجوز لان
اختلاف الفرضين يمنع
الاقتداء ولو لم ينو الابتداء
لكنه نوى صلاة الامام
أو نوى فرض الامام لا يصح
اقتداؤه الا أن ينوى فرض
الامام مقتديا به أو ينوى
الشروع في صلاة الامام لانه
لما نوى الشروع في صلاة
الامام صار كأنه نوى فرض
الامام مقتديا به وقال
بعضهم اذا نوى الشروع في
صلاة الامام لا يكون مقتديا
به وقال بعضهم اذا انتظر
تكبيرة الامام فكبر مع
الامام يجوز ويكبر مقتديا
به والاحسن أن يقول
نويت أن أصلي مع الامام
ما يصلي الامام * ولو نوى
الجمعة ولم ينو الاقتداء

عليه الطلب في مسجد آخر بخلاف بين أصحابنا لكن ان أتى مسجدا آخر ليصلي بهم مع الجماعة فحسن
وان صلى في مسجد حيه فحسن وذكر القدوري أنه يجتمع في أهله ويصلي بهم وذكر شمس الأئمة
الاولى في زماننا اذا لم يدخل مسجد حيه أن يتبع الجماعات وان دخله صلى فيه وتسقط الجماعة بالاخذار
حتى لا تجب على المريض والمقعّد والزمن ومقطوع اليد والرجل من خلاف ومقطوع الرجل والمفلوج
الذي لا يستطيع المشي والشيخ الكبير العاجز والاعمى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح انه تسقط
بالمطر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة كذا في التبيين وتسقط بالريح في الليلة المظلمة وأما بالنهار
فليست بالريح عذرا وكذا اذا كان يدافع الاخبثين أو أحدهما أو كان اذا خرج يخاف أن يجسسه غريمه في
الدين أو يريد سفر او قيمت الصلاة فيخشى أن تفوته انقافه أو كان فيمالي رخص أو يخاف ضياع ماله وكذا
اذا حضر العشاء واقامت صلاته ونفسه تتوق اليه وكذا اذا حضر الطعام في غير وقت العشاء ونفسه تتوق
اليه كذا في السراج الوهاج المسجد اذا كان له امام معلوم وجماعة معلومة في محله فصل في اهله فيه بالجماعة
لا يباح تكرارها فيه باذان ثمان * أما اذا صلوا بغير اذان يباح اجتماعا وكذا في مسجد قارعة الطريق كذا في
شرح الجمع للمصنف اذا زاد على الواحد في غير الجمعة فهو جماعة وان كان معه مكي عاقل كذا في السراجية
* التطوع بالجماعة اذا كان على سبيل التداي بكره * وفي الاصل للصدر الشهيد أما اذا صلوا بجماعة بغير
أذان واقامة في ناحية المسجد لا يكره وقال شمس الأئمة الحلواني ان كان سوى الامام ثلاثة لا يكره بالاتفاق
* وفي الاربع اختلاف المشايخ والاصح انه بكره هكذا في الخلاصة

(الفصل الثاني في بيان من هو أحق بالامامة) الاول بالامامة أعلمهم باحكام الصلاة هكذا في المضمرات
* وهو الظاهر هكذا في البحر الرائق * هذا اذا علم من القراءة قدر ما تقوم به سنة القراءة هكذا في التبيين * ولم
يطعن في دينه كذا في الكفاية * وهكذا في النهاية * ويجتنب الفواحش الظاهرة وان كان غيره أو روع منه
كذا في المحيط * وهكذا في الزاهدي * وان كان متحررا في علم الصلاة لكن لم يكن له حظ في غيره من العلوم
فهو أولى كذا في الخلاصة * فان تساوا فأكبرهم أي أعلمهم بعلم القراءة يقف في موضع الوقف ويصل في
موضع الوصل ونحو ذلك من التشديد والتخفيف وغيرهما كذا في الكفاية * فان تساوا فأكبرهم فان
تساوا فأكبرهم كذا في الهداية * فان كانوا سواء في السن فاحسنهم خلقا فان كانوا سواء فأكبرهم فان
كانوا سواء فأكبرهم وجهها كذا في فتح القدير * أي أكثرهم صلاة بالدليل كذا في الكافي * فان استووا في
الحسن فأكبرهم نسبا كذا في فتح القدير * فكل من كان أكمل فهو أفضل لان المقصود كثرة الجماعة
ورغبة الناس فيه أكثر كذا في التبيين * فان اجتمعت هذه الخصال في رجلين يقرع بينهما وأختيار الى القوم
كذا في الخلاصة * جماعة في دار ضياف فماحب الدار أولى بان يتقدم الا أن يكون معه ذو سلطان
أو قاض * فان قدم المالك واحد منهم وكبره فهو أفضل وان تقدم أحدهم باز * دار فيها مستأجرها
ومالكه اضيف فالمستأجر أحق بالاذن والاستئذان منه هكذا في التتارخانية * وكذا المستعير أولى من
المعير كذا في السراج الوهاج * دخل المسجد من هو أولى بالامامة من امام المحلة فامام المحلة أولى كذا في
القنية * والاخرس اذا أم قوما خرسا فصلة الكل جائزة * وأذا أم أمياد كرفي بعض المواضع لا يجوز عند
علمائنا * وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الصلاة ان الاخرس مع الامي اذا اراد الصلاة كان الامي أولى

بالامام اختلافوا فيه بعضهم جوزوا ذلك لان الجمعة لا تكون الامع الامام * ولو نوى الاقتداء بالامام في صلاة الجمعة ونوى الظهر والجمعة جميعا
بعضهم جوزوا ذلك ورجحوا نية الجمعة بحكم الاقتداء * ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يحضر به أنه زيدا وعمر وجاز اقتداؤه * ولو نوى الاقتداء
بالامام وعمرى انه زيد فاذا هو عروص اقتداؤه لان العبرة بما نوى لا بما يرى وهو قد نوى الاقتداء بالامام * ولو قال اقتديت بزيد أو نوى
الاقتداء بزيد فاذا هو عمر ولا يصح اقتداؤه لان العبرة بما نوى وهو نوى الاقتداء بزيد هذا كما هو في الصوم لو قال نويت أن أقضي صوما الخميس

فلا تطلبه صوم يوم آخر لا يجوز * ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يرى أن عليه صوم يوم الخميس فإذا عليه صوم يوم آخر جاز * ولو نوى
الشروع في صلاة الإمام والإمام لم يشرع بعد * وهو يعلم بذلك يصير شارعا في صلاة الإمام إذا شرع الإمام لأنه ما قصد الشروع في صلاة الإمام
للمحال إنما قصد الشروع في صلاة الإمام إذا شرع الإمام * ولو نوى الشروع في صلاة الإمام على أن الإمام قد شرع ولم يشرع الإمام بعد فقد
اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز ولو كان (٨٤) المقتدى يرى أن صوم الإمام وقال اقتديت بهذا الإمام الذي هو عبد الله وظهر أنه جعفر

بالإمامة والامام إذا لم الآخر من فصلاتها جازة بخلاف كذا في التتارخانية * وفي منية المصلي المتميم
من الجنابة أولى من المتميم من الحدث كذا في النهر الفائق * قوم جلوس في المسجد الداخل وقوم في المسجد
الخارج أقام المؤذن فقام إمام من أهل الخارج فأمرهم وقام إمام من أهل الداخل فأمرهم من يسبق
بالشروع فهو والمقتدون به لا كراهة في سقمهم كذا في الخلاصة * رُجلان في الفقه والصلاح سواء إلا أن
أحدهما أقرأ فتم ادخل المسجد غير الأقرأة أساؤا * وإن اختار بعضهم الأقرأة واختار بعضهم غيره فالعبرة
للاكثر كذا في السراج الوهاج * ليس في المحلة إلا واسد يصلح للإمامة لا تلزمه ولا يأنتم بتركها كذا في القنية
* (الفصل الثالث في بيان من يصلح اماما غيره) * قال المرغيناني تجوز الصلاة خلف صاحب هوى
وبدعة ولا تجوز خلف الرافضي والجهمي والقدرى والمشبعة ومن يقول بخلاف القرآن * وحاصل أن كان
هوى لا يكفر به صاحبه تجوز الصلاة خلفه مع الكراهة والأفلا هكذا في التبيين والخلاصة * وهو الصحيح
هكذا في البدائع * ومن أنكر المراج ينظر أن أنكر الاسراء من مكة إلى بيت المقدس فهو كافر * وإن أنكر
المراج من بيت المقدس لا يكفر * ولو صلى خلف مبتدع أو فاسق فهو محرر ثواب الجماعة لكن لا ينال مثل
ما ينال خلف تقي كذا في الخلاصة * والاقتداء بشافعي المذهب إنما يصح إذا كان الإمام يتجمل بمواضع
الخلاف بأن يتوضأ من الخارج النجس من غير السبيلين كالقصد وأن لا يتصرف عن القبلة انحرافا فاحشا
هكذا في النهاية والكناية في باب الوتر * ولا شك أنه إذا جاز ما غارب كان فاحشا كذا في فتاوى قاضيخان *
ولا يكون متعصبا ولا شاكيا في إيمانه وأن لا يتوضأ في الماء الراكد القليل وأن يغسل ثوبه من المني ويفرك
اليابس منه وأن لا يقطع الوتر وأن يراعي الترتيب في الفرائض وأن يمسح برأسه هكذا في النهاية والكفاية
في باب الوتر * ولا يتوضأ بالماء القليل الذي وقعت فيه النجاسة كذا في فتاوى قاضيخان * ولا بالماء المستعمل
هكذا في السراجية * وذكر الإمام الترمذي عن شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده أنه إذا لم تعلم منه هذه
الاشياء يمين يجوز الاقتداء به ويكره كذا في الكفاية والنهاية * ولو علم المقتدى من الإمام ما يفسد الصلاة
على زعم الإمام كس المرأة أو الذكرا أو ما شبه ذلك والإمام لا يدري بذلك تجوز صلاته على قول الأكثر وقال
بعضهم لا تجوز وجه الأول وهو الأصح أن المقتدى يرى جواز صلاة إمامه والمعتبر في حقه رأى نفسه
فوجب القول بجوازها كذا في التبيين * قال الفضلي يصح اقتداء الحنفي في الوتر بمن يرى مذهب أبي يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في الخلاصة * ويجوز أن يؤم المتميم المتوضئين عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى هكذا في الهداية * وذكر شيخ الإسلام هذا الخلاف فيما إذا لم يكن مع المتوضئين ماء فإن
كان معهم ماء فإنه لا يؤم المتوضئين هكذا في النهاية * وأما اقتداء المتوضي بالمتميم في صلاة الجنائز فجاز بلا
خلاف هكذا في الخلاصة * ويجوز اقتداء المعذور بالمعذور إن تعد عذرهما وإن اختلف فلا يجوز كذا في
التبيين * فلا يجوز أن يصلي من به انغلات ربيع خلف من به سلس البول كذا في البصر الرائق * وكذا لا يصلي
من به سلس البول خلف من به انغلات ربيع وبحر لا يرقأ لأن الإمام صاحب عذرين والمأموم صاحب عذر
كذا في الجوهر النيرة * ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول ولا الطاهرات خلف المستحاضة وهذا إذا
فازن الوضع الحدث أو طرأ عليه هكذا في الزاهدي * ويجوز اقتداء الغاسل بماسح الخلف وبالماسح على
الجنبية وكذا الإمامة المقتصد لغيره من الأصحاب إذا كان يأمن خروج الدم * والراكب على الدابة لمن كان معه

جاز وكذا لو كان في آخر الصفوف ولا يرى شخص الإمام فقال اقتديت بالإمام الذي هو قائم في المحراب الذي هو عبد الله فإذا هو جعفر جاز أيضا لأنه عرفه بالإشارة فلفت التسمية * وينبغي للمقتدى عنه كثرة القوم أن لا يعين الإمام ولكن يقول اقتديت بالإمام القائم في هذا المحراب فما يصلي الإمام فأنا أصلي تلك فتأني ذلك جاز وكذا في صلاة الجنائز لا ينبغي أن يعين الميت بأن نوى الصلاة على فلان الميت لأن المقتدى إذا كان بعيدا من الميت يمتثل أن يكون الميت غير ذلك ولكن ينبغي أن ينوي الاقتداء بالإمام في الصلاة على الميت الذي يصلي الإمام عليه * المقتدى في النية يحتاج إلى أن ينوي أربعة أشياء ينوي الصلاة ويعين الصلاة وينوي الاقتداء وينوي القبلة * والأفضل أن ينوي الاقتداء عند افتتاح الإمام الصلاة فإن نوى الاقتداء حين وقف الإمام موقف الإمامة جاز عند أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى والمنفرد يحتاج إلى ثلاث نيات نية الصلاة

نيتة على وتعيين آية الصلاة وينوي القبلة وفي نية السكبة ينوي عرسة السكبة لا البناء فان نوى الصلاة ولم ينو الصلاة تعالى كان شارعا في النفل لأن المسلم لا يصلي لغرضه تعالى * ولو نوى نية آية صلاة لا يجوز في الفرض لما قلنا * والإمام ينوي ما ينوي المنفرد لأنه منفرد في حق نفسه ولا يحتاج إلى نية الإمامة حتى لو نوى أن لا يؤم فلانا فلانا فلانا واقتدى به جاز * رجل لم يعرف أن الصلوات الخمس فرض على العباد لأنه كان يصلي في مواقيت لا يجوز وعليه قضاءها لأنه لم ينو الفرض فلا يجوز * وكذا إذا علم أن منها فرضة

ومنها سنة ولم يعرف الفريضة من السنة ولم ينو الفريضة في السكك لا تجوز المكتوبات وان نوى الفريضة في الكل يجوز وان كان لا يعلم ان بعضها فريضة وبعضها سنة فصلى مع الامام ونوى صلاة الامام جازت وان كان يعلم الفرائض من النوافل لكس لا يعلم ما في الصلاة من الفريضة والسنة جازت صلاته لانه نوى الفرض في صلاته وان أم هذا الرجل غيره وهو لا يعلم الفرائض من النوافل فصلى ونوى الفرض في السكك جازت صلاته * أما صلاة القوم فكل صلاة ليست لها سنة قبلها كصلاة العصر (٨٥) والمغرب والعشاء يجوز صلاة القوم أيضا وكل صلاة قبلها سنة

كصلاة الفجر والظهر لا تجوز صلاة القوم * وإذا تمت النية لمن أراد الاقتراح يكبر ويرفع يديه فيصير شارعا في الصلاة واختلف الناس في وقت الرفع وكيفيته أما وقت الرفع فهو حالة التكبير مقارنة لبدايته عند بدايته وختمه عند ختمه وكيفيته ما قال أبو جعفر رحمه الله تعالى فان يقبض أولا أصابعه ويضمها فاذا أراد التكبير ينشر أصابعه ولا يفرج بين أصابعه كل التفريج ولا يضمها كل الضم وانما يفرج بين أصابعه كل التفريج في الركوع ويضم كل الضم في السجود ويرفع يديه حذاء أذنيه ويمس طرف إيميه شحمة أذنيه وأصابعه فوق أذنيه * والمرأة ترفع اليد كما يرفع الرجل في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله تعالى ترفع المرأة حذاء منكبيها ويروي في ذلك حديثا وذلك أقرب إلى الستر * ثم تكبيرة لاقتراح عندنا شرط وقال الشافعي رحمه الله تعالى ركن وثمرة

على دابة والموحى لمثله والعماري للعرافة هكذا في الخلاصة * والافضل ان يصلي العرافة وحدها بالأيام ويتبعها بعضهم عن بعض فان صلوا جماعة وقف الامام وسطهم كالنساء هكذا في الجوهرية النيرة * وان تقدمهم جاز كذا في النهاية * وصلاتهم بجماعة مكروهة كذا في الجوهرية النيرة والسراج الوهاج * ويصح اقتداء القائم بالقائد الذي ركع ويسجد لاقتداء الراكع والساجد بالموحى هكذا في فتاوى قاضيخان * ويؤم الاحد بالقائم كما يؤم القاعد كذا في الذخيرة وهكذا في الخانية * وفي النظم ان ظهر قيامه من ركوعه جاز بالاتفاق والافضل ان يندبهم ما به اخذ عامة العلماء خلافاً للمحمد رحمه الله تعالى كذا في الكذابة * ولو كان لقدم الامام عوج وقام على بعضها يجوز وغيره اولى كذا في التبيين * ويصلي المتنزل خلف المفترض كذا في الهداية * وان لم يقرأ في الاخيرين كذا في التارخانية ناقلاً عن جامع الجوامع * وان اقتدى متنفل بمفترض فأفسده ثم اقتدى به في ذلك الفرض ونوى قضاء ما لزمه بالافساد جاز عندنا قضاء هكذا في الكافي * ولا يصح الاقتداء بالجنون المطبق ولا بالسكران فان كان يجهل ويفيق يصح الاقتداء به في زمان الافاقة هكذا في فتاوى قاضيخان * قال الفقيه وفي الروايات الظاهرة لا فرق بين أن يكون لافاقته وقت معلوم أو لم يكن فهو بمنزلة الصحيح في زمان الافاقة وبه تأخذ هكذا في التارخانية * ويصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وخارج الوقت وكذا اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت لا خارج الوقت * المقيم اذا صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس فقام مسافراً اقتدى به في هذا العصر لا يصح اقتداؤه * ومصلي ركعتي الظهر اذا اقتدى بمن يصلي الاربع قبل الظهر يجوز هكذا في الخلاصة * وتجوز امامة الاعراب والاعمى والعبد وولد الزنا والفاسق كذا في الخلاصة * الا انهم اتكروا كذا في المتن * امامة الرجل للمرأة جائزة اذا نوى الامام امامتها ولم يكن في الخلوة اما اذا كان الامام في الخلوة فان كان الامام لهن أو لبعضهن محرماً فانه يجوز ويكره كذا في النهاية ناقلاً عن شرح الطحاوي * ويصح اقتداء المرأة بالرجل في صلاة الجمعة وان لم ينو امامتها وكذا في العيدين وهو الاصح كذا في الخلاصة * ولا يجوز اقتداء رجل بامرأة هكذا في الهداية * ويكره امامة المرأة للنساء في الصلوات كلها من الفرائض والنوافل الا في صلاة الجنازة هكذا في النهاية * فان فعلن وقفت الامام وسطهن وبقيامها وسطهن لا تزول الكراهة وان تقدمت عليهن امامهن لم تفسد صلاتهن هكذا في الجوهرية النيرة * وصلاتهن فرادى أفضل هكذا في الخلاصة * وامامة الخنثى المشكل للنساء جائزة ان تقدمهن وان قام وسطهن فسدت صلاته لوجود المحاذاة ان كان الامام رجلاً كذا في محيط السرخسي * وللرجل وخنثى مثله لا يجوز * وامامة الصبي المراهق اصيلان مثله يجوز كذا في الخلاصة * وعلى قول آخيه بل يصح الاقتداء بالصبيان في التراويح والسنن المطابقة كذا في فتاوى قاضيخان * المختار انه لا يجوز في الصلوات كلها كذا في الهداية * وهو الاصح هكذا في المحيط * وهو قول العامة وهو ظاهر الرواية هكذا في البحر الرائق * وتجوز صلاة الاخرى اذا صلى منفردا وان كان قادراً على الاقتداء بالقارئ هكذا في التارخانية * وامامة الامي قوماً من جائرة كذا في السراجية * اذا أم أمي أميا وقارنا فصلاة الجميع فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صلاة القارئ وحده وأم اذا صلوا وحدها فاقبل انه على الخلاف وقيل يصح وهو الصحيح هكذا في شرح مجمع البحرين للمصنف * لو افتتح الامي ثم حضر القارئ قبل تفسد وقال الكرخي لا ولو حضر الامي على قارئ يصلي فلم يتدبه وصلى اختفاً فافيه الاصح ان صلاته فاسدة * القارئ اذا كان على باب المسجد

الخلاف تظهر في بناء النفل على تحريمه الفرض عندنا يجوز وعنده لا يجوز فان افتتح الصلاة بالتحميد والتلليل أو بالتسبيح فقال سبحان الله أو قال الله أجل أو قال الله أعظم أو قال الله أو الرب ولم يزد أو قال لا اله الا الله أو لا اله غيره أو تبارك الله يصير شارعا في الصلاة وكذا لو قال اللهم يصير شارعا عند الفقهاء * ولو قال أستغفر الله أو قال اللهم اغفر لي لا يصير شارعا انما يصير شارعا بما تجرد شاء ولو قال الكبير أو قال الا كبير أو قال اكبر قالوا لا يصير شارعا وهذا كله قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان

يحسن التكبير لا يصير شارعا لا باقطة التكبير ولو قال بالفارسية خدای بزرگ لست أو قال بنام خدای بزرگ يصير شارعا في الصلاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه لا يصير شارعا اذا كان يحسن العربية وعلى هذا الخلاف اذا قرأ القرآن في الصلاة بالفارسية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز ان كان يحسن العربية وعندهما اذا كان يحسن العربية لا يجوز وتفسد صلاته كذا ذكره شمس الأئمة الخواني رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف جميع اذ كان الصلاة من التشهد والقنوت والدعاء (٨٦)

أو يجوز المسجد والام في المسجد يصلي وحده فصلاة الامي جائزة بخلاف اذا كان القاري في صلاة غير صلاة الامي جاز الامي أن يصلي وحده ولا ينتظر فراغ القاري بالاتفاق ذكر الامام الترمذي يجب أن لا يترك الامي اجتهاده في آنا ليله ونهاره حتى يتعلم مقدار ما يجوز به الصلاة فان قصر لم يعد عند الله تعالى كذا في النهاية ولا يصح اقتداء القاري بالامي وبالاخرى وكذا لا يصح اقتداء الامي بالآخرى والكاسي بالعاري والمسبوق في قضاء ما سبق بمثله كذا في فتاوى قاضيخان ولا اقتداء باللاحق والنازل بالراكب هكذا في الخلاصة لا يصح اقتداء مصلي الظهر بمصلي العصر ومصلي الظهر بمصلي ظهر يومه بمصلي ظهر يومه وبمصلي الجمعة وكذا عكسه ولا اقتداء المقترض بالمنفل والناذر بالناذر الا اذا نذر أحدهما صلاة صاحبه فاقتدى أحدهما بالآخر فانه يصح ولا اقتداء من أفسد تطوعه بمن أفسد تطوعه الا اذا اشتركا في نافلة وفسداهما ثم اقتدى أحدهما بالآخر فانه يصح ويصح اقتداء الخالف بالخالف ولا يجوز اقتداء الناذر بالخالف ويصح اقتداء الخالف بالناذر هكذا في محيط السرخسي العاري اذا أم المرأة واللابسين تجوز صلاة الامام والعارين ولا تجوز صلاة اللابسين بالاجماع كذا في الخلاصة ولا يصح اقتداء الصحيح الذي ثوبه نجس وتعذر عليه غسله بالمبتي بالحديث الدائم كذا في التتارخانية ولا يجوز امامة اللانثغ الذي لا يقدر على التكلم ببعض الحروف الا مثله اذا لم يكن في القوم من يقدر على التكلم بتلك الحروف فاما اذا كان في القوم من يقدر على التكلم به فافسدت صلاته وصلاة القوم ومن يقف في غيره واضعه ولا يقف في مواضعه لا ينبغي له أن يؤم وكذا من يتكلم عند القراءة كثيرا ومن كان به عتمة وهو أن يتكلم بالتاء مرارا أو فافاة وهو أن يتكلم بالفاء مرارا وأما الذي لا يقدر على اخراج الحروف الا بالجهل لم يكن له عتمة أو فافاة فادأخرج الحروف أخرجهما على الصحة لا يكره أن يكون اماما هكذا في المحيط في زلة القاري القاري اذا اقتدى بالام لا يصير شارعا حتى لو كان في التطوع لا يجب القضاء هو الصحيح وكل جواب عرفته في القاري اذا اقتدى بالام ثم أفسده على نفسه فهو الجواب في رجل يقتدى بالمرأة أو الصبي أو المحدث أو الجنب ثم أفسده على نفسه والاصل في هذه المسائل ان حال الامام ان كان مثل حال المقتدى أو فوقه جازت صلاة الكل وان كان دون حال المقتدى صحّت صلاة الامام ولا تصح صلاة المقتدى هكذا في المحيط الا اذا كان الامام أميا والمقتدى قارئا أو كان اخرس والمقتدى أميا فلا يصح صلاة الامام أيضا هكذا في فتاوى قاضيخان وذكر النقيب أبو عبد الله الجرجاني أنما تفسد صلاة الامي والاخرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا علم أن خلفه قارئاً ما اذا لم يعلم لا تفسد صلاته كما قال وفي ظاهر الرواية لا فصل بين حالة العلم وحالة الجهل كذا في النهاية رجلان افتخا الصلاة معا ونوى كل واحد أن يكون اماما لصاحبه فصلاهما مائة وان نوى كل أن يأتي بصاحبه فصلاهما مائة فافسد كذا في محيط السرخسي لا بأس للرجل أن يؤم الناس وعلى يده تصاوير لانها مستورة بالثياب وكذا الوصل وفي اصبعه خاتم فيه صورة صغيرة أو صلي ومعه دراهم عليها تماثيل لانها صغيرة كذا في فتاوى قاضيخان رجل يصلح للإمامة ولا يؤم أهل محله ويؤم أهل محله أخرى في شهر رمضان ينبغي ان يخرج الى تلك المحلة قبل دخول وقت العشاء ولو ذهب بعد دخول وقت العشاء يكره ذلك كذا في الخلاصة الفاسق اذا كان يؤم يوم الجمعة ويجز القوم عن منعه قال بعضهم يقتدى به في الجمعة ولا تترك الجمعة بامامته وفي غير الجمعة يجوز أن يتحول الى مسجد آخر ولا يتم به هكذا في الظهيرية رجل

وتسبيحات الركوع والسجود فان قال بالفارسية يا رب يا هر زمرا اذا كان يحسن العربية تفسد صلاته وعنده لا تفسد وكذا كل ما ليس بعربية كالتريكة والزنجية والخيشية والتبطينة * ويبنى على قراءة القرآن بالفارسية مسائل ثلاثة * أحدها هذه * والثانية اذا كتب تفسير القرآن بالفارسية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكره مسه للجنائض والجنب وعلى قول أهل المدينة لا يكره وقول صاحبيه في هذا مشبهة والصحيح ان قولهما كقولهم لانهم يأخذان بالاحتياط والثالثة الامي اذا تعلم تفسير سورة من القرآن نحو الذاتحة وغيرها بالفارسية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخرج من أن يكون أميا لا تجوز صلاته الا بقراءة ما يعلم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان قولهما فحين لا يحسن العربية كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وحكي شمس الأئمة الخواني رحمه الله تعالى عن القاضي الامام أبي علي النسفي رحمه الله تعالى في

صلاة المنارة لدعاء الامام بالفارسية يجوز ويصح اقتداء الناس به في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان يحسن العربية أو لا يحسن وعندهما اذا كان يحسن العربية لا يجوز ان يدعو بالفارسية ولا تجوز صلاته ولا صلاة القوم وان كان لا يحسن العربية تجوز صلاته واقتداء من يحسن العربية باطل ويصير مصليا وحده فعلى هذا في المكتوبة اذا كان الامام لا يحسن العربية واقتدى به من يحسن العربية يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز عترة القاري اذا اقتدى بالام ولو قرأ آية السجدة بالفارسية على

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب عليه وعلى من سمعها السجدة علم السامع أنها آية السجدة أو لم يعلم وعلى التالي أن يخبر السامع أنها آية السجدة وعلى قائلها أن كان التالي يحسن العربية لم تكن تلاوة أصلا وان كان لا يحسن فهي تلاوة في حقه أما السامع أن علم أنها آية السجدة يلزمه السجدة والا فلا * ويكبر المقتدى مع الإمام * فان قال المقتدى الله أكبر وقوله أكبر وقع قبل قول الإمام ذلك قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الأصح أنه لا يكون شارعا عندهم وكذلك لو أدرك الإمام في الركوع (٨٧) فقال الله أكبر إلا أن قوله الله كل في قيامه وقوله أكبر في ركوعه

لا يكون شارعا في الصلاة وأجمعوا على أن المقتدى لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الإمام عن ذلك لا يكون شارعا في الصلاة في أظهر الروايات * وإذا فرغ من تكبيرة الافتتاح يأتي بالشاء بقول سبحانك اللهم الخ اماما كان أو مقتديا أو منفردا وإذا كبر المقتدى قبل تكبير الإمام هل يصير شارعا في صلاة نفسه أشار في الأصل إلى أنه يصير شارعا وفي رواية النوادر لا يصير شارعا حتى لو ضحك فقهه لا تنتقض طهارته قبل ما ذكر في الأصل قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وما ذكر في النوادر قول محمد رحمه الله تعالى ومحمد رحمه الله تعالى يجعل الاقتداء بمن ليس في الصلاة بمنزلة الاقتداء بالخاطئ والحمار وثمة لا يصير شارعا أو يوسف رحمه الله تعالى يقول الخاطئ والحمار لا يصلح اماما له أصلا بخلاف الرجل * وكافرغ من التكبير يضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة وكذلك في تكبيرات العبد وتكبيرات الجنائز والقنوت * ويرسل في القومة بين

أم قوما وهم له كارهون ان كانت الكراهة لفساد فمه أو لانهم أحق بالإمامة بذكره ذلك وان كان هو أحق بالإمامة لا يكرهه كذا في المحيط * وكره تطويل الصلاة كذا في التبيين * وفيه للامام أن لا يطول بهم الصلاة بعد القدر المسنون وينبغي له أن يراعى حال الجماعة هكذا في الجوهر النيرة * رجل أم قوما مشررا قال كنت مجوسيا فانه يجبر على الاسلام ولا يقبل قوله وصلاتهم جائزة ويضرب ضربا شديدا وكذا لو قال صليت بكم المدة على غير وضوء وهو ما جن لا يقبل قوله وان لم يكن كذلك واحتل أنه قال على وجه التورع والاحتياط أعادوا صلاتهم * وكذا اذا قال كان في ثوب قد كذا في الخلاصة * وكذا اذا بان أن الإمام كافر أو مجنون أو امرأة أو خنثى أو أمي أو صلي بغير إحرام أو محدثا أو جنبها كذا في التبيين (الفصل الرابع في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع) المانع من الاقتداء ثلاثة أشياء * (منها) طريق عام يرفيه العجلة والوقار هكذا في شرح الطحاوي * اذا كان بين الإمام وبين المقتدى طريقان كان ضيقا لا يترفيه العجلة والوقار لا يمنع وان كان واسعاً يرفيه العجلة والوقار يمنع كذا في فتاوى قاضيان والخلاصة * هذا اذا لم تكن الصفوف متصلة على الطريق أما اذا انصلت الصفوف لا يمنع الاقتداء ولو كان على الطريق واحدا لا يثبت به الاتصال وبالثلاث يثبت بالاتفاق وفي المتن خلاف على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يثبت وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا كذا في المحيط * ولو قام الإمام في الطريق وأصطف الناس خلفه في الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين الإمام وبين من خلفه في الطريق مقدار ما يرفيه العجلة تجازت صلاتهم وكذا فيما بين الصف الأول والثاني إلى آخر الصفوف كذا في فتاوى قاضيان * والمانع من الاقتداء في الفتاوى قدر ما يسع فيه صفين وفي مصلى العيد الفاصل لا يمنع الاقتداء وان كان يسع فيه صفين أو أكثر وفي المختار صلاة الجنائز اختلاف المشايخ وفي النوازل جده له كالسجد كذا في الخلاصة * (ومنها) عظيم لا يمكن العبور عنه إلا بالعلاج كالقنطرة وغيرها كذا في شرح الطحاوي * فان كان بينه وبين الإمام نهر كبير يجري فيما السفن والزوارق يمنع الاقتداء وان كان صغيرا لا تجرى فيه لا يمنع الاقتداء هو المختار هكذا في الخلاصة * وهو الصحيح كذا في جواهر الخلاط * وكذا لو كان في المسجد الجامع هكذا في فتاوى قاضيان وان كان على النهر جسر وعليه صفوف متصلة لا يمنع صحة الاقتداء لمن كان خلف النهر وللثلاثة حكم الصف بالاجماع وليس للواحد حكم الصف بالاجماع وفي المتن اختلاف على ما مر في الطريق ان كان بينهما بركة أو حوض ان كان بحال لو وقعت النجاسة في جانب يتجنب الجانب الآخر لا يمنع الاقتداء وان كان لا يتجنب يمنع الاقتداء كذا في المحيط * (ومنها) صف تام من النساء هكذا في شرح الطحاوي * اذا كان صف تام من النساء خلف الإمام ووراءهن صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك الصفوف كلها استحسانا كذا في المحيط * قوم صلوا على ظهر ظلة في المسجد وتحتهم قدامهم نساء أو طريق لا تجوز صلاتهم فان كن ثلاثا في ظاهر الرواية تفسد صلاة ثلاثة من الرجال إلى آخر الصفوف وتجوز صلاة الباقي وان كن صفوا واحدا تفسد صلاة الكل وان كان الذين فوق الظلة يجذأهم من تحتهم نساء تجازت صلاة من كان على الظلة كذا في فتاوى قاضيان في فصل مسائل الشك * وفي فوائد الشيخ الزاهد أبي الحسن الرستغفي اذا كان في المسجد رفق وعلى الرف صف من النساء اقتدين بالإمام وتحت الرف صفوف من الرجال هل تفسد صلاة من وقف خلف النساء قال لا تفسد * امام يصلي برجال ونساء وصف النساء بهذا وصف الرجال تفسد صلاة رجل واحد الذي بين

الركوع والسجود لا يقول وجهي للذي الخ لا قبل الشاء ولا بعده * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا فرغ من التكبير يقول وجهي للذي فطر السهوات والارض حنيفا وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين وفي بعض الروايات وأنا من المسلمين وعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لو قال خلت قبل التكبير لا حصار القاب فهو حسن * والافضل في تكبيرة الافتتاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان يكون تكبير المقتدى مقارنا لتكبير الإمام وعلى

قول صاحبيه يكبر بعد تكبير الامام فان كبر مقارنا لتكبير الامام لا يصير شارعا في الصلاة في إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يصير شارعا * واختاروا في تسليم المقتدى عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يسلم بعد الامام وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية يسلم بعد الامام وفي رواية يسلم مقارنا لتسليم الامام قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى المختار أن ينظر اذا سلم الامام عن يمينه (٨٨) فيسلم المقتدى عن يمينه واذا فرغ الامام عن يساره يسلم المقتدى عن يساره فان لم

يكن المقتدى مع الامام وكبر قبل فراغ الامام من قراءة الفاتحة كان محرزا ثواب تكبيرة الافتتاح ولا يقول في الثناء حمل شلوك * ولو أدرك المقتدى الامام في الركوع فانه يكبر للافتتاح قائما ويسترك الثناء ويكبر ويركع وان أدرك الامام في السجود فانه يكبر للافتتاح قائما ويبقى بالثناء ثم يكبر ويسجد وكذلك لو أدرك الامام في القعدة ولو أدرك الامام بعد ما اشتغل بالقراءة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يأتي بالثناء بل يستمع وقال غيره يأتي بالثناء قال مولا نارضى الله تعالى عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الامام يجهر بالقراءة لا يأتي بالثناء ولو كان يسر بالقراءة يأتي بالثناء ولو ان المسبوق لم يأت بالثناء في أول الصلاة فقام الى قضاء ما سبق ذكر في الكيسانيات أنه يأتي بالثناء عند محمد رحمه الله تعالى ولم يذكر فيه خلافا وبعد الفراغ من الثناء يتعوذ اما كان أو منفردا * ولا يتعوذ ان كان مقتديا في قول أبي حنيفة ومحمد

الرجال والنساء وصار ذلك كستر أو حائط بينهم وبين من لا يرى لو كان بين صف النساء صف الرجال سترة قدر مؤخر الرجل كان ذلك سترة للرجال ولا تفسد صلاة واحد منهم * وكذلك لو كان بينهم حائط قدر الذراع وان كان أقل من ذلك لا يكون سترة * فان كانت النساء من فوق ذلك الحائط الذي هو قدر الذراع فليس بستره وان كان قدر قامة فهو سترة لمن كان على الارض من الرجال ولا يكون سترة لمن كان على الحائط كذا في المحيط * اذا كان بينهم حائط لا يصح الاقتداء ان كان كبير يمنع المقتدى الوصول الى الامام لوقد الوصول اليه اشتبه عليه حال الامام أو لم يشتبه كذا في الذخيرة * ويصح ان كان صغيرا لا يمنع أو كبير وله ثقب لا يمنع الوصول وكذا اذا كان الثقب صغيرا يمنع الوصول اليه لكن لا يشتبه عليه حال الامام سمعا أو رؤية هو الصحيح * وأما اذا كان الحائط صغيرا يمنع ولكن لا يخفى حال الامام فمنهم من قال يصح الاقتداء وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان كان في الحائط باب مسدود قليل لا يصح الاقتداء لانه يمنع من الوصول * وقيل يصح لان وضع الباب الوصول فيكون المسدود كالفتوح هكذا في محيط السرخسي * والمسجد وان كبر لا يمنع الفاصل فيه كذا في الوجيز للكردي * ولو اقتدى بالامام في اقصى المسجد والامام في المحراب فانه يجوز كذا في شرح الطحاوي * وان قام على سطح داره المتصل بالمسجد لا يصح اقتداؤه وان كان لا يشتبه عليه حال الامام كذا في فتاوى قاضيخان والاصح * وهو الصحيح ان اذا كان على رأس حائط المسجد كذا في محيط السرخسي * وان قام على الجدار الذي بين داره وبين المسجد ولا يشتبه حال الامام صح الاقتداء * ولو قام على دكان خارج المسجد متصل بالدار يجوز الاقتداء * لكن بشرط اتصاله بوقوف كذا في الخلاصة * ويجوز اقتداء جوار المسجد بامام المسجد وهو في بيته اذا لم يكن بينه وبين المسجد طريق عام * وان كان طريق عام ولكن سنده الصفوف جازا لاقتداء لمن في بيته بامام المسجد كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة * ولو قام على سطح المسجد واقتدى بامام في المسجد ان كان للسطح باب في المسجد ولا يشتبه عليه حال الامام يصح الاقتداء * وان اشتبه عليه حال الامام لا يصح كذا في فتاوى قاضيخان * وان لم يكن له باب في المسجد لكن لا يشتبه عليه حال الامام صح الاقتداء أيضا وكذا لو قام في المذبة فقتدى بامام المسجد كذا في الخلاصة * (الفصل الخامس في بيان مقام الامام والمأموم) * اذا كان مع الامام رجل واحد أو صبي يعقل الصلاة قام عن يمينه وهو المختار * ولا يتأخر عن الامام في ظاهر الرواية هكذا في المحيط * ولو وقف على يساره جاز وقتدا * كذا في محيط السرخسي * ولو وقف خلفه جاز * ولم يذكر محمد الكراهية نصا * واختار المشايخ فيه قال بعضهم يكبر هو الصحيح هكذا في البدائع * واذا كان معه اثنان فاما خلفه وكذلك اذا كان أحدهما صبيا * وان كان معه رجل وامرأة أقام الرجل بين يمينه والمرأة خلفه وان كان رجلان وامرأة أقام الرجلين خلفه والمرأة وراءهما * وان كان معه رجلان وقام الامام وسطهما فوصلاتهم جائزة * رجلان صديقا في العراء وانتم أحدهما بالآخر وقام عن يمين الامام فجاء ثالث وجذب المؤتم الى نفسه قبل أن يكبر للافتتاح حكى عن الشيخ الامام أبي بكر طر حال انه لا تفسد صلاة المؤتم بجذبه الثالث الى نفسه قبل التكبير وبعد كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتبية هو الصحيح كذا في التتارخانية * رجلان أم أحدهما صاحب في فلاة من الارض فجاء ثالث ودخل في صلاتهم مافة قدم حتى جاوز موضع سجوده مقدار ما يكون بين الصف الاول وبين الامام لا تفسد صلاته وان جاوز موضع سجوده كذا في المحيط * ولو اجتمع

الرجال والنساء وصار ذلك كستر أو حائط بينهم وبين من لا يرى لو كان بين صف النساء صف الرجال سترة قدر مؤخر الرجل كان ذلك سترة للرجال ولا تفسد صلاة واحد منهم * وكذلك لو كان بينهم حائط قدر الذراع وان كان أقل من ذلك لا يكون سترة * فان كانت النساء من فوق ذلك الحائط الذي هو قدر الذراع فليس بستره وان كان قدر قامة فهو سترة لمن كان على الارض من الرجال ولا يكون سترة لمن كان على الحائط كذا في المحيط * اذا كان بينهم حائط لا يصح الاقتداء ان كان كبير يمنع المقتدى الوصول الى الامام لوقد الوصول اليه اشتبه عليه حال الامام أو لم يشتبه كذا في الذخيرة * ويصح ان كان صغيرا لا يمنع أو كبير وله ثقب لا يمنع الوصول وكذا اذا كان الثقب صغيرا يمنع الوصول اليه لكن لا يشتبه عليه حال الامام سمعا أو رؤية هو الصحيح * وأما اذا كان الحائط صغيرا يمنع ولكن لا يخفى حال الامام فمنهم من قال يصح الاقتداء وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان كان في الحائط باب مسدود قليل لا يصح الاقتداء لانه يمنع من الوصول * وقيل يصح لان وضع الباب الوصول فيكون المسدود كالفتوح هكذا في محيط السرخسي * والمسجد وان كبر لا يمنع الفاصل فيه كذا في الوجيز للكردي * ولو اقتدى بالامام في اقصى المسجد والامام في المحراب فانه يجوز كذا في شرح الطحاوي * وان قام على سطح داره المتصل بالمسجد لا يصح اقتداؤه وان كان لا يشتبه عليه حال الامام كذا في فتاوى قاضيخان والاصح * وهو الصحيح ان اذا كان على رأس حائط المسجد كذا في محيط السرخسي * وان قام على الجدار الذي بين داره وبين المسجد ولا يشتبه حال الامام صح الاقتداء * ولو قام على دكان خارج المسجد متصل بالدار يجوز الاقتداء * لكن بشرط اتصاله بوقوف كذا في الخلاصة * ويجوز اقتداء جوار المسجد بامام المسجد وهو في بيته اذا لم يكن بينه وبين المسجد طريق عام * وان كان طريق عام ولكن سنده الصفوف جازا لاقتداء لمن في بيته بامام المسجد كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة * ولو قام على سطح المسجد واقتدى بامام في المسجد ان كان للسطح باب في المسجد ولا يشتبه عليه حال الامام يصح الاقتداء * وان اشتبه عليه حال الامام لا يصح كذا في فتاوى قاضيخان * وان لم يكن له باب في المسجد لكن لا يشتبه عليه حال الامام صح الاقتداء أيضا وكذا لو قام في المذبة فقتدى بامام المسجد كذا في الخلاصة * (الفصل الخامس في بيان مقام الامام والمأموم) * اذا كان مع الامام رجل واحد أو صبي يعقل الصلاة قام عن يمينه وهو المختار * ولا يتأخر عن الامام في ظاهر الرواية هكذا في المحيط * ولو وقف على يساره جاز وقتدا * كذا في محيط السرخسي * ولو وقف خلفه جاز * ولم يذكر محمد الكراهية نصا * واختار المشايخ فيه قال بعضهم يكبر هو الصحيح هكذا في البدائع * واذا كان معه اثنان فاما خلفه وكذلك اذا كان أحدهما صبيا * وان كان معه رجل وامرأة أقام الرجل بين يمينه والمرأة خلفه وان كان رجلان وامرأة أقام الرجلين خلفه والمرأة وراءهما * وان كان معه رجلان وقام الامام وسطهما فوصلاتهم جائزة * رجلان صديقا في العراء وانتم أحدهما بالآخر وقام عن يمين الامام فجاء ثالث وجذب المؤتم الى نفسه قبل أن يكبر للافتتاح حكى عن الشيخ الامام أبي بكر طر حال انه لا تفسد صلاة المؤتم بجذبه الثالث الى نفسه قبل التكبير وبعد كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتبية هو الصحيح كذا في التتارخانية * رجلان أم أحدهما صاحب في فلاة من الارض فجاء ثالث ودخل في صلاتهم مافة قدم حتى جاوز موضع سجوده مقدار ما يكون بين الصف الاول وبين الامام لا تفسد صلاته وان جاوز موضع سجوده كذا في المحيط * ولو اجتمع

رحمهما الله تعالى * والمسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق قالوا ان تعوذ كان حسنا والمختار في التعوذ هو اللفظ المنقول الرجال أعوذ بالله من الشيطان الرجيم قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى المختار قوله أستعيذ بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا لكتاب الله تعالى وهو قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ثم يشرع في القراءة اما كان أو منفردا وان كان مائة متدنيا لا يقرأ وان كان الامام أميا لا يصح اقتداء القارئ به والله أعلم * (نصل لمن يصح الاقتداء به وفيه لا يصح) لا يصح الاقتداء بالمرأة

ولا بالمجنون المطبق فان كان يجهل ويفيق يصح الاقتداء في زمان الافاقسة ولا يصح بالسكران ولا بالصبيان * وعلى قول ائمة بلج رحمة الله تعالى يصح الاقتداء بالصبيان في التراخي والسنن المطلقة * ولا يصح اقتداء القاري بالامي ولا بالآخرس ولو صلى الامي وحده وبجنبه قاري يصلي تلك الصلاة لا يجوز صلاة الامي وان لم يكن القاري في الصلاة جازت صلاة الامي * ولا يصح اقتداء الامي بالآخرس ويصح اقتداء الآخرس بالامي * الامي اذا اقتدى بالقاري فتعلم سورة في وسط الصلاة قال الشيخ الامام (١٨٩) أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى

لا تفسد صلاته لان صلاته كانت بقراءة * وقال غيره تفسد صلاته لانه يقوى حاله * ولا يصح اقتداء الكاسي بالعاري ولا اقتداء الصحيح بصاحب العذر ولا اقتداء المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت * ويصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعده وكذا المقيم اذا صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس فجاء مسافرا اقتدى به في هذا العصر لا يصح اقتداؤه * ولا يصح اقتداء الراكع والساجد بالمومي وصح اقتداء القاري بالقاعد الذي يركع ويسجد ولا يصح اقتداء المفترض بالمستفل وعلى القلب يجوز ولا يجوز اقتداء المفترض بالمفترض الاخر عنه باختلاف الفرضين بان كان أحدهما يصلي الظهر والاخر يصلي العصر * وكذا صاحب الظهر اذا أم لا صاحب الجمعة أو الامام يصلي الجمعة والقوم يصلون الظهر وكذا ظهر الامس وظهر اليوم لانهم فرضان مختلفان واختلاف الزمانين بمنزلة اختلاف الفرضين يأتي ذلك بعد هذا ان شاء الله تعالى * ولو نذر الرجل

الرجل والصبيان والخنثى والاناث والصبيات المراهقات يقوم الرجل أقصى ما يلي الامام ثم الصبيان ثم الخنثى ثم الاناث ثم الصبيات المراهقات كذا في شرح الطحاوي * وكراهة حضور الجماعة لا يجوز في الفجر والمغرب والعشاء * والفتوى اليوم على الكراهة في كل الصلوات لظهور الفساد كذا في الكافي * وهو المختار كذا في التبيين * وينبغي للقوم اذا قاموا الى الصلاة أن يتراموا ويستدوا الخلل ويسوءوا بين مناهجهم في الصفوف * ولا بأس أن يأمرهم الامام بذلك كذا في البحر الرائق * وينبغي للامام أن يقف بأزاء الوسط فان وقف في مينة الوسط أو في ميسرة فقد أساء لمخالفة السنة هكذا في التبيين * وينبغي أن يكون بهذا الامام من هو أفضل كذا في شرح الطحاوي * والقيام في الصف الاول أفضل من الثاني وفي الثاني أفضل من الثالث * وان وجد في الصف الاول فرجة دون الصف الثاني يخرق الصف الثاني كذا في القنية * وأفضل مكان المأموم حيث يكون أقرب الى الامام * فان تساوت المواضع ففي يمين الامام وهو الاحسن * هكذا في المحيط * محاذاة المرأة الرجل مفسدة لصلاته * ولها شرائط * (منها) أن تكون المحاذية مشبهة تصلح للجماع * ولا عبرة للسن * وهو الاصح كذا في التبيين * حتى لو كانت صبيبة لا تشتهى وهي تعقل الصلاة فحذت لا تفسد صلاته كذا في الكافي * (ومنها) أن تكون الصلاة مطلقة وهي التي لها ركوع وسجود وان كان يصليان بالايما * (ومنها) أن تكون الصلاة مشتركة تحريرية وأداء * ونعني بالشركة تحريرية أن يكونا بائنين بحرية ما على تحريرية الامام حقيقة ونعني بالشركة أداء أن يكونا اماما فيما يؤديان تحقيقا وتقديرا * فالمدرك بان تحريره على تحريرة الامام وبان أداءه على أدائه حقيقة * واللاحق بان تحريره على تحريرة الامام حقيقة وبان أداءه فيما يقضيه على أداء الامام تقديرا * والمسبوق بان في حق التحرية منقرد فيما يقضيه فلو حاذت الرجل المرأة فيما يقضيان لا تفسد صلاته كذا في التبيين * (ومنها) أن يكونا في مكان واحد حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على الارض والدكان مثل قامة الرجل لا تفسد صلاته * (ومنها) أن يكونا بالاحاطة حتى لو كان في مكان متصدين كانا على الارض أو على الدكان الا ان بينهما ما سطوانه لا تفسد صلاته هكذا في الكافي * وأدنى الحائل قدر مؤخر الرجل وغلظه غلظ الاصبع * والفرجة تقوم مقام الحائل * وأدناه قدر ما يقوم فيه الرجل كذا في التبيين * (ومنها) أن تكون ممن تصح منها الصلاة حتى ان المجنونة اذا حاذته لا تفسد صلاته كذا في الكافي * (ومنها) ان ينوي الامام امامتها أو امامة النساء وقت الشروع لا بعده ولا يشترط حضور النساء لصحة نيتها * (ومنها) أن تكون المحاذاة في ركن كامل حتى لو كبرت في صف وركعت في آخر وسجدت في ثالث فسدت صلاته من عن يمينها ويسارها وخلفها من كل صف * (ومنها) أن تكون جهتهم متحدة حتى لو اختلفت لا تفسد ولا يتصور اختلاف الجهة الا في خوف الكعبة أو في ليلة مظلمة وصلى كل بالتحرير الى جهة * والمعتبر في المحاذاة الساق والكعب على الصحيح هكذا في التبيين * والمرأة تتناول الاجنبية والحرمة والحليلة والصغيرة المشبهة والكبيرة التي يفرغها الرجال هكذا في الكفاية * ثم المرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها وآخر خلفها ولا تفسد أكثر من ذلك هكذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * والمرأتان صلاة أربعة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها واثنان خلفهما مجذبا * وان كن ثلاثا فسدت صلاة واحد عن يمينهن وآخر عن يسارهن وثلاثة ثلاثة خلفهن الى آخر الصفوف وهذا جواب الظاهر هكذا في التبيين

(١٣) الفتاوى اول أن يصلي ركعتين ونذر الرجل الاخر أن يصلي ركعتين ثم اقتدى أحدهما بالاخر لا يجوز * ولو نذر أن يصلي ركعتين فقال رجل آخر على ان آء لي تنذر الركعتين المنذورتين ثم اقتدى أحدهما بالاخر جاز * ولو نذر الرجل أن يصلي ركعتين ورجل آخر خلف وقال والله لا صلن ركعتين فاقتهدى الخالف بالناذر جاز * ولو اقتدى الناذر بالخالف لا يصح * ولو أن رجلا طاف كل واحد منهما أسبوعا فاقتهدى أحدهما بالاخر في ركعتي الطواف لا يصح اقتداؤه بمنزلة اقتداء الناذر بالناذر ولو خلف رجلا كل واحد منهما أن يصلي

الصلاة أو اقتدى بعض
القوم ببعض صح اقتداءه
* ويجوز اقتداء المتوضي
بالتيمم في قول أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمه الله
تعالى * ويجوز اقتداء ماسح
الخف بماسح الخف وكذا
اقتداء الغاسل بالماسح
ومسح الجرح بمسحه *
ولا يجوز اقتداء المسبوق في
قضاء ما سبق بمثله ولا اقتداء
اللاحق بمثله وامامة
المتصد لغيره وقدم قبل
هذا انه اذا كان يأمن من
خروج الدم يجوز * ويجوز
امامة الاحد للقاتم بمنزلة
اقتداء القاتم بالقاء عدولا
يصح اقتداء النازل بالراكب
* (امامة الاثناعشر لغير الاثناعشر) *
ذكر الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل انه اتصح
لان ما يقول صارت لغة له
وقال غيره لا تصح صلاة
الامام في هذه المسائل جائزة
الا اذا كان الامام أميا
واقتهدي به القارئ ثان
صلاة الامي لا تجوز * وكذا
الاخرس اذا اقتدى به الامي
فانه لا تجوز صلاة الاخرس
يضا * وفي كل موضع لا يجوز
لاقتداء هل يصير المقتدى
شارعا في صلاة نفسه في

رواية باب الحديث لا يصير شارعا وكذا في رواية الزيادات حتى لو غفل عن صلاة لا تنتقض طهارته وفي رواية باب
الاذان يصير شارعا * قبل ما ذكر في باب الحديث قول محمد رحمه الله تعالى * وما ذكر في باب الاذان قول أبي سفيان رحمه الله
تعالى بناء على ان فساد الجهة يوجب فساد التحريم في قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قوله لا يوجب * والقارئ اذا اقتدى بالاهل ذكر
الكرخي انه يصير شارعا في الصلاة ثم اذا جاء أو ان القراءة تفسد صلاته وقال غيره لا يصير شارعا في الصلاة أصلا * * اخر شريح في قضاء

القائمة بجاء قيم عليه تلك القائمة واقتدى بالمسافر ثم سبق الامام الحدث فذهب ليتوضأ وبقي المقيم منفردا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى فسدت صلاة المقيم لانه خلى مكان الامام من الامام ولا يصير هذا المقيم اماما للمسافر لانه لا يصلح اماما للمسافر في قضاء القائمة * وأما صلاة المسافر ينظر ان كان استخلف المقيم فسدت صلاته وان لم يستخلف لا تفسد لان استخلافه بمنزلة استخلاف المرأة * نظير للسئلة الرجل اذا أم نساء فسببه الحدث فذهب ليتوضأ ولم يستخلف امرأة فسدت صلاة (٩١) النساء ولم تفسد صلاة الرجل * ولوان الرجل الذي أم نساء

أحدث ولم يستخلف واحدة منهن لكن تقدمت واحدة منهن قبل خروج الامام عن المسجد كفي النواذر ان صلاة الرجل لم تفسد لانه لم يرض بامامتها وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال تفسد صلاة الرجل * ذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى ان شيخنا كان يعمل الى هذا * امام سبقه الحدث في الصلاة فاقتدى به رجل قبل أن يخرج من المسجد حكى النقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انه يصح اقتداؤه وأشار محمد رحمه الله تعالى في الاصل الى هذا * ويصح الاقتداء بأهل الاهواء الالهيمة والقدرية والرافضي العالي ومن يقول بخلق القرآن * وفي بعض الروايات الانطوائية وكذا المشبهة لا تجوز الصلاة خلفهم * أما من سواهم يجوز الاقتداء بهم ويكره * وكذلك الاقتداء بمن كان معروفا بأكل الربا والفسق مروي ذلك عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينبغي للقوم أن

أولا يسمع لصممه هكذا في الخلاصة * فاذا قام الى قضاء ما سبق يأتي بالنشاء ويتعوذ للقراءة كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة والظهيرية * وفي صلاة المخافتة يأتي به هكذا في الخلاصة ويسكت المؤتم عن النشاء اذا جهر الامام والصحيح كذا في التتارخانية في فصل ما يفعله المصلي في صلاته * وان أدرك الامام في الركوع أو السجود يتحرى أن كان أكبر رايه انه لو أتى به أدركه في شيء من الركوع أو السجود يأتي به قائما ولا يتابع الامام ولا يأتي به واذا لم يدرك الامام في الركوع أو السجود لا يأتي بهما وان أدرك الامام في القعدة لا يأتي بالنشاء بل يكبر للافتتاح ثم لا يخطأ ثم يقعد هكذا في البحر الرائق في صفة الصلاة * (ومنها) انه يصلي أولا ما أدرك مع الامام ثم يقضي ما سبق كذا في محيط السرخسي * واذا بدأ بقضاء ما فاته قيل تفسد صلاته وهو الاصح هكذا في الظهيرية وذكر في جامع الفتاوى انه يجوز عند بعض المتأخرين وعليه الفتوى كذا في المضمرات * والظاهر القول بالفساد كذا في البحر الرائق * (ومنها) انه لا يقوم قبل السلام بعد قدر التشهد الا في مواضع * اذا خاف المسبوق الماسم زوال مدته أو صاحب العذر خاف خروج الوقت أو خاف المسبوق في الجمعة دخول وقت العصر أو دخول وقت الظهر في العيدين أو في الفجر طالع الشمس أو خاف ان يسبقه الحدث له أن لا ينتظر فراغ الامام ولا سجود السهو * أما اذا كان لا تفسد الصلاة بخروج الوقت يتابع وكذا اذا خاف المسبوق أن يمر الناس بين يديه لو انتظر سلام الامام قام الى قضاء ما سبق قبل فراغه كذا في الوجيز للكردي * ولو قام في غيرها بعد قدر التشهد صح ويكره تحريما كذا في فتح القدير والبحر الرائق * وان قام قبل ان يقعد قدر التشهد لم يجز * ولو فرغ المسبوق قبل سلام الامام وتابع الامام في السلام قيل تفسد وقيل لا تفسد وبه يفتي هكذا في الخلاصة وفتح القدير * (ومنها) انه لا يقوم الى القضاء بعد التسليتين بل ينتظر فراغ الامام كذا في البحر الرائق * ويكفي حتى يقوم الامام الى تطويعه ان كان صلاة بعده انطوى أو يستدبر المحراب ان لم يكن أو ينتقل عن موضعه أو يمضي من الوقت مقدارا لو كان عليه سهو وسجد كذا في التمر تاشي في باب صلاة العيد * (ومنها) ان المسبوق ببعض الركعات يتابع الامام في التشهد الاخير واذا أتم التشهد لا يشغل بما بعده من الدعوات ثم ماذا يفعل تكاموافيه وعن ابن شجاع انه يكرر التشهد أي قوله أشهد أن لا اله الا الله وهو المختار كذا في الغياثية * والصحيح ان المسبوق يترسل في التشهد حتى يفرغ عند سلام الامام كذا في الوجيز للكردي وفتاوى قاضيخان وهكذا في الخلاصة وفتح القدير * (ومنها) انه لو سلم مع الامام ساهيا أو قبله لا يلزمه سجود السهو وان سلم بعده لم يفسد كذا في الظهيرية هو المختار كذا في جواهر الاخلاط * وان سلم مع الامام على ظن ان عليه السلام مع الامام فهو سلام عمدا تفسد كذا في الظهيرية * واذا سلم مع الامام ناسيا فظن ان ذلك مفسد فكبر ونوى الاستقبال يصير خارجا بخلاف المنفرد اذا شك فكبر ينوي الاستقبال كذا في فتاوى قاضيخان * (ومنها) انه يقضي أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد حتى لو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وفصل بعدة فيكون بثلاث قعدات وقرأ في كل فاتحة وسورة * ولو ترك القراءة في احدهما تفسد * ولو أدرك ركعة من الرابعة فعليه أن يقضي ركعة يقرأ فيها الفاتحة والسورة ويتشهد ويقضي ركعة أخرى كذلك ولا يتشهد وفي الثالثة بالخيار والقراءة أفضل هكذا في الخلاصة * ولو أدرك ركعتين قضى ركعتين بقراءة ولو ترك في احدهما فسدت ولو كان الامام يقضي قراءة تركها في الشفع الاول في الشفع الثاني قادر كفيه واقتدى به يأتي بالقراءة فيما

يؤمهم صاحب خصومة في الدين فان صني رجل خلفه جاز * قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز أن يكون مراد أبي يوسف رحمه الله تعالى الذين يناظرون في دقائق الكلام * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى من طلب الدين بالخصومات فقد تندق ومن طلب المال بالكيماة فقد أفسد ومن طلب غريب المسديت فقد كذب * وأما الاقتداء بشفعوى المذهب قالوا لا بأس به اذ لم يكن متعصبا ولا شاكيا في عمله ولا متصرفا في ما شاعن القبل ولا شاكيا اذ اجاوز المغارب كان قاحشا * وان يكون متوضئا من الخارج النجس من غير السيلين

ولا يتوخأ بالمال القليل الذي وقعت فيه النجاسة * الفاسق إذا كان يؤم ويحز القوم عن منعه تكلم الناس فيه قال بعضهم في صلاة الجمعة يقتدى به ولا يترك الجمعة بامائه لان في الجمعة لا يوجد غيره * ومن شرائط السنة والجماعة أن يرى الصلاة خائف كل بر وفاجر * وأما في غير الجمعة من المكتوبات فهو بسبيل من أن يتحول إلى مسجد آخر ولا يأنم بذلك لان قصده الصلاة خائف * وإذا صلى الرجل خائف فاسق أو مبتدع يكون محرزاً ثواب الجماعة لما رويناه من (٩٣) الحديث لكن لا ينال ثواب من يصلي خلف عالم نقي * قال عليه الصلاة والسلام

من صلى خلف عالم نقي فكأنما صلى خلف نبي من الانبياء * رجلان هما في الفقه والصالح سواء الآن أحدهما أقرأ فقدم أهل المسجد الآخر ولم يقدموا أقرأهما فقد أساؤا ولا يأثمون * وكذا الرجل إذا قلد القضاء وهو من أهل غيره أفضل منه وكذا الوالي * أما الخليفة فليس لهم أن يولوا الخلافة إلا أفضلهم وهذا في الخلفاء خاصة وعليه إجماع الأمة * وان اختار بعض القوم لهذا والبعض لهذا فالعبرة لاجتماع الأكثر * رجل أم قوما وهم له كارهون فان كانت الكراهة لفساد فيه أولانهم أحق بالامامة منه كرهه ذلك * وان كان هو أحق بالامامة لا يكره لان الجاهل والفاسق يكره العالم والصالح * رجل أم قوما شهرائم قال كنت محبوسا فانه يجبر على الاسلام ولا يقبل قوله وصلاتهم جائزة * وكذا لو قال صليت بكم المدة على غير وضوء وهو ما جنى لا يقبل قوله وان لم يكن كذلك واحتتمل انه قال ذلك على وجه التورع

يقضى حتى لو تركها فيه تفسد كذا في الوجيز لا كدرى * (ومنها) انه منفرد فيما يقضى (الافى أربع مسائل) (أحداها) انه لا يجوز اقتداءه ولا الاقتداء به * فلما اقتدى مسبوق بمسبوق فسدت صلاة المقتدى قرأ أو لم يقرأ دون الامام كذا في البحر الرائق * ولونسي أحد المسبوقين المتساويين كمية ما عليه فقضى ملاحظا لاخر بلا اقتداء به صح هكذا في الخلاصة * ولوطن ان لامام أعليه * وافسجد للسم وفتابعه المسبوق فيه ثم علم انه لم يكن عاياه سم وفأشهر الروايتين ان صلاة المسبوق تفسد لانه اقتدى في موضع الانفراد قال الفقيه أبو الليث في زماننا لا تفسد هكذا في الظهيرية * وان لم يعلم لا تفسد صلاته في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان هو المختار وبه يفتي أبو حفص الكبير وهو المأخوذ به كذا في الفياثية * ولو قام الامام الى الخامسة فتابعه المسبوق ان قعد الامام على رأس الرابعة تفسد صلاة المسبوق وان لم يقعد لم تفسد حتى يقعد الخامسة بالسجدة فاذا قعد بها بالسجدة فسدت صلاة الكل هكذا في فتاوى قاضيخان * (ثانيها) انه لو كبرنا وبالا استئناف يصير مستأنفا فاطمأنا لا يولى بخلاف المنفرد * (ثالثها) انه لو قام الى قضاء ما سبق به وعلى الامام سجد تاسم وقبل أن يدخل معه كان عليه أن يعود فيسجد معه ما لم يقعد الركعة بسجدة فان لم يعد حتى سجد يعرض وعليه ان يسجد في آخر صلاته بخلاف المنفرد لا يلزمه السجود لسم وغيره * (رابعها) انه يأتي التكبير التشرىق اتفاقا بخلاف المنفرد لا يجب عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير والبحر الرائق * (ومنها) انه يتابع الامام في السهو ولا يتابعه في التسليم والتكبير والتلبية فان تابعه في التسليم والتلبية فسدت وان تابعه في التكبير وهو يعلم ان مسبوق لا تفسد صلاته واليه مال شمس الاثثة السرخسي كذا في الظهيرية * والمراد من التكبير تكبير التشرىق كذا في البحر الرائق * (ومنها) ان الامام لو تذكر سجدة تلاوة وعاد الى قضائها لم يقيد المسبوق ركعته بسجدة يرفض ذلك ويتابع فيها ويسجد معه لسم ثم يقوم الى القضاء ولو لم يعد فسدت صلاته * ولو تابعه بعد تقيد بها بالسجدة فيها فسدت رواية واحدة وان لم يتابعه ففي رواية كتاب الاصل تفسد أيضا كذا في فتح القدير وهكذا في البدائع والتارخية ناقلا عن الطحاوي والمضمرات وشرح المبسوط للامام السرخسي والسراج الوهاج والخلاصة * ولو ان الامام لم يعد الى سجدة التلاوة فصلاة المسبوق تامة في الاحوال كلها وعليه أن يقضى ما عليه كذا في التارخية * ولو تذكر الامام سجدة صلبية وعاد اليها يتابعه وان لم يتابعه فسدت * وان قعد ركعته بالسجدة تفسد في الروايات كلها عاذا ولم يعد والاصل انه اذا اقتدى في موضع الانفراد أو انفرد في موضع الاقتداء تفسد كذا في البحر الرائق * (اللاحق) وهو الذي أدرك أو اها وفاته الباقي لنوم أو حدث أو بقي قائما للزحام أو الطائفة الاولى في صلاة الطلوع كانه خلف الامام لا يقرأ ولا يسجد للسم وكذا في الوجيز لا كدرى * ولو سجد الامام لسم ولا يتابعه الا لاحق قبل قضاء ما عليه بخلاف المسبوق كذا في الخلاصة * الا لاحق اذا عاد بعد الوضوء ينبغي له أن يشتغل أولا بقضاء ما سبقه الامام بغير قراءة يقوم مقدار قيام الامام وركوعه وسجوده ولو زاد أو نقص فلا يضره هكذا في شرح الطحاوي وإذا كبر مع الامام ثم نام حتى صلى الامام ركعة ثم اتبعه فانه يصلي الركعة الاولى وان كان الامام يصلي الركعة الثانية هكذا في الأخيرة * ولو لم يشتغل بقضاء ما سبقه الامام ولكن يتابع الامام أو لا ثم قضى ما سبقه الامام بعد تسليم الامام جازت صلاته عندنا هكذا في شرح الطحاوي * المسافر الا لاحق اذا نوى الإقامة في حال أداء ما فات مع الامام أو أحدث فدخل مصره يتم صلاة المسافر من خلا فالفرجه الله تعالى

والاحتياط أعادوا صلاتهم * العبد اذا قلدهم ل ناحية فعلى بهم جازت صلاتهم * ولو استقضى فقضى لا يجوز قضاءه هذا بمنزلة الحمد وفي القذف اذا لم يبال الناس جازت صلاتهم * ولو قضى أو شهد لا يجوز * ويجوز امامة الاعراب والاهي والعبد وولد الزنا وغيرهم أولي وقدر في الاذان * لا بأس للرجل أن يؤم الناس وعلى يديه تصاوير لانهم مستورة بالثياب * وكذا الوصل وفي أصبعه خاتم فيه صورة صغيرة أو صلى ومعه دراهم عليها تمائيل لانها صغيرة * المقتدى اذا رأى على ثوب الامام نجاسة اقل من قدر الدرهم وعنده

انها مانعة جواز الصلاة عند الامام انما لا تمنع جازت صلاة الامام ولا يجوز صلاة المقتدى لانه يعتقد فساد صلاة الامام وفساد الاقتداء به
 * ولو كان رأى الامام ان النجاسة القليلة تمنع الا أنه لم يعلم بالنجاسة وفي رأى المقتدى انما لا تمنع جازت صلاة المقتدى لانه يعتقد جواز صلاة
 الامام وصحة الاقتداء به * المتنفذ اذا اقتدى بالمقتضى وأحدث الامام وخرج من المسجد ان استخلف المتنفذ فسدت صلاتهم ما وان لم
 يستخلف جازت صلاة الامام وفسدت صلاة المقتدى وهي ومسئلة النساء سواء وكذا المقيم (٩٣) اذا اقتدى بالسافر بعد خروجه

الوقت فأحدث الامام فهو

على هذه الوجوه * ويكره
 أن يكون الامام في مكان
 أعلى من القوم وعلى العكس
 لا يكره ذكر في النوادر وعليه
 عامة المشايخ رحمهم الله
 تعالى * والارتفاع المكروه
 مقدر بقامة الوسط ذكره
 الكرخي رحمه الله تعالى *
 وان كان بين الامام والمقتدى
 طريق أن كان ضيقا لا ترفيه
 العجالة والاوقار لا يمنع
 الاقتداء بان كان واسعاً تتر

فيه العجالة والاوقار يمنع
 فان قام المقتدى في عرض
 الطريق واقتدى بالامام جاز
 ويكره أما الجواز لانه اذا قام
 في الطريق لم يبق بينه وبين
 الامام طريق يمر فيه العجالة
 فان قام رجل آخر خلف
 المقتدى وراء الطريق
 واقتدى به لا يصح اقتداؤه

لان صلاة من قام على
 الطريق مكروهة فصافي
 حق من خلفه وجوده كعدمه
 * ولو كان على الطريق
 ثلاثة جازت صلاة من
 خلفهم لان الثلاثة صف في
 بعض الروايات وعند اتصال
 الصفوف لا يسبق الطريق
 حائلا * وكذا اذا كان خلفه
 اثنين على قياس قول أبي

يوسف رحمه الله تعالى تجوز صلاة من خلفهما وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا تجوز * ولو قام الامام في الطريق واصطف الناس خلفه في
 الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين الامام وبين من خلفه في الطريق مقدار ما ترفيه العجالة جازت صلاتهم * وكذا فيما بين الصف
 الاول والثاني الى آخر الصفوف * ولو كان بين الامام وبين المقتدى نهر يجري فيه الزوارق يمنع الاقتداء لقوله عليه الصلاة والسلام ليس
 مع الامام من كان بينه وبين الامام نهر أو طريق أو صف من الناس والنهر المطلق والطريق المطلق ما يكون كبيرا * وحده الكبير ما قلنا وان

هذا اذا فرغ الامام من الصلاة أما اذا لم يفرغ بعد يصلي أربعة بالاتفاق كذا في المصنف * والامام اذا ترك القعدة
 الاولى في ذوات الاربع ناسيا وخلفه لاحق بان نام فاتبه أو سبقه حدث فذهب وتوضأ ثم جاء وقد سبقه الامام
 بركعتين لا يقعد في موضع القعود عندنا خلافا لفرجيه الله تعالى بخلاف المسبوق هكذا في المحصر
 * (المسبوق يخالف الا لاحق في القضاء في ستة أشياء) * في محاذاة المرأة والقراءة والسهم والقعدة الاولى اذا
 تركها الامام وفي ضحك الامام في موضع السلام وفي نية الامام الاقامة اذا قيد المسبوق الركعة بالسجدة كذا
 في الظهيرية * رجل سبوا ركعة في صلاة هي من ذوات الاربع ونام خلف الامام في الثلاث الباقية ثم اتبعه
 يأتي بما عليه في حال نومه ولا يقرأ فيها ثم يقعد متابعه للامام ثم يقوم ويصلي ركعة بقراءة ويقعد ويستم صلاته *
 ولو نام في ركعتين وشك في ركعة هل ادركها مع الامام يأتي بالركعة التي هو شك فيها في آخر الصلاة هكذا في
 الخلاصة * (ومما يتصل بذلك مسائل الاختلاف بين الامام والمأموم أو بين القوم) * لو وقع الاختلاف بين
 الامام والقوم فقال القوم صليت ثلاثا وقال الامام صليت اربعة ان كان الامام على اليقين لا يعيد الصلاة
 بقولهم وان لم يكن على يقين يعيد الصلاة بقولهم * ولو اختلف القوم قال بعضهم صلي ثلاثا وقال بعضهم
 صلي اربعة والامام مع أحد الفريقين يؤخذ بقول الامام وان كان معه واحد كذا في الخلاصة * واذا لم يكن
 مع الامام واحد وأعاد الامام الصلاة وأعاد القوم معه مقتدين به صح اقتداؤهم به كذا في المحيط * ولو استيقن
 واحد من القوم انه صلي ثلاثا واستيقن واحد صلي اربعة والامام والقوم في شك ليس على الامام والقوم
 شيء كذا في الخلاصة * ولا يستحب للامام الاعادة وعلى التيقن بالنقصان الاعادة * ولو كان الامام استيقن
 انه صلي ثلاثا واستيقن بالتمام كان عليه أن يعيد بالقوم ولا اعادة على الذي تيقن بالتمام هكذا في
 المحيط * ولو استيقن واحد من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادوها
 احتياطاً وان لم يعيدوا فلا شيء عليهم الا اذا استيقن عدلان بالنقصان وأخبر بذلك كذا في الخلاصة * امام
 صلي بقوم وذهب قال بعضهم هي الظهر وقال بعضهم هي العصر فان كان في وقت الظهر فهي الظهر وان
 كان في وقت العصر فهي العصر وان كان مشكلا جاز للفريقين كذا في الظهيرية

* (الباب السادس في الحدث في الصلاة) *

من سبقة حدث توضأ وبني كذا في الكنز * والرجل والمرأة في حق حكم البناء سواء كذا في المحيط * ولا يغتد
 بالتي أحدث فيها ولا بد من الاعادة هكذا في الهداية والكافي * والاستئناف أفضل كذا في المتون * وهذا في
 حق الكل عند بعض المشايخ وقيل هذا في حق المنفرد قطعاً * وأما الامام والمأموم ان كانا يجذبان جماعة
 فالاستئناف أفضل أيضاً وان كانا لا يجذبان فالبناء أفضل صيانة لفضيلة الجماعة * وصح هذا في الفتاوى
 كذا في الجوهرة النيرة * (ثم لجواز البناء شروط) * (منها) أن يكون الحدث موجبا للوضوء ولا ينذر
 وجوده وان يكون سببا لا اختيارا لعبد فيه ولا في سببه هكذا في البحر الرائق * فاذا أحدث في الصلاة من
 بول أو غائط أو ريح أو رعا في متعمدا فسدت صلاته ولا يبيى وان لم يتمه فان كان الحدث موجبا للغسل
 فكذلك وان كان موجبا للوضوء فان كان بفعل الأذى فكذلك خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في
 الخلاصة * واذا ذرعه القى ملء الفم من غير قصد يتوضأ ويبنى ما لم يتكلم * وفي التقويل لا يبنى هكذا في المحيط

يكون أوسع من العريضة بين
الصفين فإذا كان الحائط
كبيرا وعليه باب مفتوح
أو نقب لو أراد الوصول إلى
الامام يمكنه ولا يشتهه حال
الامام بسماع أو رؤية صح
الاعتداء في قولهم * وإن كان
عليه باب مسدود وعليه نقب
صغير مثل البجيرة لو أراد
الوصول إلى الامام لا يمكنه لكن
لا يشتهه عليه حال الامام
اختلفوا فيه ذكركم شمس الأئمة
الحلواني رحمه الله تعالى
العبرة في هذه الاشتباه حال
الامام وعدم اشتباهه
لأنه يمكن من الوصول إلى
الامام لأن الاعتداء متباعدة
ومع الاشتباه لا يمكن المتابعة
والذي يصح هذا الاختيار
ما روينا أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يصلي في
حجرة عائشة رضي الله تعالى
عنها والناس يصلون بصلاته
ولكن تعلم أنهم ما كانوا
يتمكنون من الوصول إليه
في حجرة عائشة رضي الله
تعالى عنها * ولو قام على
سطح المسجد واقتدى بامام
في المسجد فهو على هذا
التفصيل أيضا لأن كان السطح
باب في المسجد ولا يشتهه
عليه حال الامام صح

الاقتداء في قولهم وان لم يكن له باب في المسجد ولكن لا يشبه عليه حال الامام ضع الاقتداء ايضا وان اشبه عليه صلاته
حال الامام لا يصح وكذا الوقام في المئذنة مقتدا يا امام في المسجد وان قام على الجسد او الذي يكون بين داره وبين المسجد ولم يشبه عليه
حال الامام يصح الاقتداء وان قام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يصح اقتداؤه وان كان لا يشبه عليه حال الامام لان بين المسجد
وبين سطح الدار كثير التخلل فصار المكان مختلفا اما في البيت مع المسجد لم يتخلل الا الحائط فلم يختلف المكان ومنه اقتداء المكان يصح

الاقتداء الا اذا اشتبه عليه حال الامام ولو قام خارج المسجد على دكان متصل بالمسجد فقدم قبل هذا وكذا لو كان في المسجد الجامع
 نهر يجري ان كان صغيرا لا يمنع وان كان كبيرا على التفسير الذي ذكرنا يمنع * ولو صلى بالناس في الجبانة صلاة العبد جازت صلاتهم وان
 كان بين الصفوف فضاء واتساع لان الجبانة عند أداء الصلاة لها حكم المسجد وان اقتدى برجل في الصحراء بينه وبين الامام مقدار مالا
 يمكن الاصطفاف فيه صح الاقتداء وقال بعضهم ان كان بينه وبين الامام أقل من ثلاثة أذرع (٩٥) لا يمنع الاقتداء * قوم صلوا

على ظهر ظلة في المسجد
 وتحتهم وقد امهم نساء أو
 طريق لا يجوز صلاتهم لان
 الطريق وصف النساء مانع
 من الاقتداء وان كن ثلاثا
 في ظاهر الرواية لا يجوز صلاة
 ثلاثة من الرجال من كل
 (٢) صف الى آخر الصفوف
 وتجوز صلاة الباقي وان
 كن صفا واحدا تفسد صلاة
 الكل وفي بعض الروايات
 ان كن ثلاثا فهو صف حتى
 لا تجوز صلاة الكل وان
 كان الذين فوق الظلة يجذأهم
 من تحتهم نساء جازت صلاة
 من كان على الظلة لانه ليس
 بينهم وبين الامام نساء ولا
 محاذة ههنا المكان الحائل
 فلا تفسد صلاتهم كرجل
 وامرأة صليا صلاة واحدة
 وبينهما حائط جازت صلاتهما
 الصلاة على الرفوف التي
 تكون في المسجد ان كان
 يجد مكانا في ضمن المسجد
 يكره * وان كان لا يجيد
 لا يكره اذا ضاق المسجد
 على القوم لا بأس بأن يقوم
 الامام في الطاق لمكان العذر
 وان قام من غير عذركه *
 المقتدى اذا تقدم على امامه
 لم تجز صلاته وان كان
 المقتدى أطول من الامام

صلاته وان كان أكثر منه تفسد * ولو كان في بيته ماء ان كان عادته التوضؤ من الحوض فنسى الماء الذي
 في البيت وذهب الى حوض وتوضأ بغيره على صلاته هكذا في الخلاصة * ولو وجد في الحوض موضع للتوضؤ
 فجاوز الى موضع ان كان بعد ركضيق المكان الاول بيني والا فلا كذا في الوجيز للكردي * ولو توضأ
 وتذكر انه لم يمسح برأسه فذهب ومسح جازله البناء ولو لم يتذكر حتى قام الى الصلاة ثم تذكر واستقبل هكذا
 في الخلاصة * ولو نسي ثوبه فرجع ورفع استقبال الصلاة كذا في التارخانية * اذا سبقه الحدث في المسجد
 ماء في اناء فتوضأ بذلك الماء وحل الاناء الى موضع صلاته جازله البناء ان كان حل الاناء على يد واحدة كذا
 في المحيط * رجل دخل منزله وبابه مغلق ففتحه وتوضأ فاذا خرج يغلق ان خاف السارق والا فلا كذا في
 التارخانية * وان ملا الاناء وجهه يدين لا يبي وان حله يد واحدة جازله البناء كذا في الجوهرة النبوية *
 وان أصابته نجاسة مانعة من جواز الصلاة فغسلها فان كانت من سبق الحدث منه بغيره وان كانت من
 خارج لا يبي خلافا لابي يوسف رحمه الله * ولو كانت من خارج ومن سبق الحدث لا يبي وان كانت في
 موضع واحد كذا في التبيين * ولو أصاب ثوبه نجاسة ان أمكنه النزاع بأن وجد ثوبا آخر فزعر من ساعته
 أجزأه وان لم يمكنه النزاع من ساعته بأن لم يجد ثوبا آخر فان أدى جزءا من الصلاة مع ذلك النوب تفسد صلاته
 بالاجماع وان لم يؤتجزأ من الصلاة ولكن مكث كذا لم تفسد وان طال وان أمكنه النزاع من ساعته بان
 كان يجد ثوبا آخر فلم ينزع ولم يؤتجزأ من الصلاة اختلف أصحابنا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله
 تعالى تفسد صلاته كذا في المحيط * ولو سبقه الحدث في الصلاة فانصرف ليتوضأ فحدث متعمدا لا يجوز له
 البناء كذا في فتاوى قاضيان * (ومنها) ان لا يظهر حدثه السابق بعد الحدث السماوي كذا في البحر الرائق
 * قال مسيح على الخفين لو أحدث وذهب ليتوضأ فذهب وقت مسحه في خلال وضوءه يستقبل الصلاة وهو
 الصحيح كذا لو أحدث التيمم في الصلاة فذهب فوجد الماء لم يتركها المستحاضة اذا أحدثت في الصلاة ثم
 ذهب كذا في محيط السرخسي * وكذا ما سح الجبيرة اذا برئت جراحته أو صاحب الجرح السائل اذا خرج
 وقت الصلاة هكذا في التارخانية * (ومنها) اذا كان مقتديا أن يعود الى الامام ان لم يكن فرغ الامام وكان
 بينهم ما حائل يمنع جواز الاقتداء ولو فرغ امامه لا يعود ولو عاد اختلفوا في فساد صلاته * ولو لم يكن بينهم مانع
 فله الاقتداء من مكانه من غير عود هكذا في البحر الرائق * والمنفرد بعد ما توضأ يخير بين اتمام الصلاة في
 بيته والرجوع الى مصلاه والرجوع افضل هكذا في الكافي * والامام كالمفرد ان فرغ امامه والاعاد ويتم
 خلف خليفته كذا في شرح الوقاية * (ومنها) أن لا يتذكر قراءة عليه بعد الحدث السماوي وهو صاحب
 ترتيب كذا في البحر الرائق * (ومنها) اذا كان اماما أن لا يتخلف من لا يصلح للامامة فلا يتخلف امرأة
 استقبال كذا في البحر الرائق

(فصل في الاستخلاف) في كل موضع جازله البناء للامام أن يتخلف وما لا يبرح له معه البناء فلا
 استخلاف فيه * وكل من يصلح اماما الذي سبقه الحدث في الابتداء يصلح خليفته ومن لا يصلح اماما
 له في الابتداء لا يصلح خليفته كذا في المحيط * وصورة الاستخلاف أن يتأخر محدوبا واضعا يديه على أنفه يوهم
 انه قد رغب ويقدم من الصف الذي يليه ولا يتخلف بالكلام بل بالاشارة وله ان يستخف مالم يجاوز
 الصفوف في الصحراء وفي المسجد مالم يخرج عنه كذا في التبيين * اذا حدث واستخف رجلا من خارج المسجد

ورأسه عند السجود يقع قبل رأس الامام جازت صلاته وكذا المرأة اذا صلت مع زوجها في البيت ان كان قد ماها بجذأ قدم الزوج لا تجوز
 صلاتها بالجماعة وان كان قد ماها خاف قدم الزوج الا انما طويله تقع رأس المرأة في السجود قبل رأس الزوج جازت صلاتها لان العبرة
 للقدم ألا ترى أن صيد الحرم اذا كان رجلا خارج الحرم ورأسه في الحرم يحل أخذه وان كان على العكس لا يحل وكذا لو كان رأس الامام
 وسجود في الطاق وقد ماها خارج الطاق لا يكره وان كان قد ماها في الطاق يكره * اذا فرغ الامام من التشهد فأراد أن يسلم فلما قال السلام

اقتدى به رجل قبل أن يقول عليكم لا يكون شارباً في صلاة الإمام لأن قوله السلام كلام تام ألا ترى أن المصلي إذا أراد أن يسلم على غيره فقال السلام ثم تذكر أنه في الصلاة فسكت فإنه يكون خارجاً عن الصلاة * إذا اقتدى بإمام لا يدري أنه مقيم أو مسافر قالوا لا يصح اقتداؤه لأن المصلي بحال الإمام شرط أداء الصلاة بالجماعة وكذا تعين الإمام من المقتدى * إذا أدرك الإمام في الركوع فكبراً كماله يكن شارباً في الصلاة إلا أن يكون إلى القيام أقرب (٩٦) لأن محل تكبيرة الافتتاح هو القيام * إذا انتهى إلى الإمام في الركوع فكبر يريد به

والصوف متصل به صوف المسجد لم يصح استخلافه وتفسد صلاة القوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربهما الله تعالى وفي فساد صلاة الإمام روايتان * والأصح هو الفساد كذا في فتاوى قاضي خان * والأولى للإمام أن لا يستخلف المسبوق وإن استخلفه ينبغي له أن لا يقبل وإن قبل جاز كذا في الظهيرية * ولو تقدم يتدى من حيث انتهى إليه الإمام وإذا انتهى إلى السلام يقدم مدر كاي سلم بهم فلا بد حين أتم صلاة الإمام فقهه أو أحدث متعمداً أو تكلم أو خرج من المسجد فسدت صلاته وصلاة القوم تامة والإمام الأول إن كان فرغ لا تفسد صلاته وإن لم يفرغ تفسد وهو الأصح كذا في الهداية * ولو ترك ركوعاً يشير بوضع يده على ركبته أو سجوداً يشير بوضعها على جبهته أو قرأه يشير بوضعها على فمه كذا في البصائر أئق * وإن بقي عليه ركعة واحدة يشير بأصبع واحد وإن كان اثنتين فبأصبعين * وسجدة التلاوة يضع أصبعه على الجبهة واللسان والسمو على قلبه * كذا في الظهيرية * هذا إذا لم يعلم الخليفة ذلك أما إذا علم فلا حاجة كذا في التتارخانية * رجل اقتدى بالإمام في ذوات الأربع فحدث الإمام وقدم هذا الرجل والمقتدى لا يدري أنه كم صلى الإمام وكتم عليه فإن المقتدى يصلي أربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطاً كذا في فتاوى قاضي خان في فصل المسبوق * ولو استخلف لاحقاً للخليفة أن يشير لقوم حتى يؤدى ما عليه من الصلاة ثم يتم بهم الصلاة ولو لم يفعل ذلك وضى على صلاة الإمام وأخر ما عليه حتى انتهى إلى موضع السلام واستخلف من سلم بهم جاز عندنا هكذا في المصنوعات * والإمام المحدث على إمامته ما لم يخرج من المسجد أو يستخلف رجلاً أو يقوم الخليفة في مقامه ينوي أن يؤتم الناس أو يستخلف القوم غيره حتى لو لم يوجد شيء من ذلك فتوضأ من جانب المسجد والقوم ينتظرونه ورجع إلى مكانه وأتم صلاته بهم أجزأهم وإن لم يستخلف الإمام ولا القوم حتى يخرج من المسجد فسدت صلاة القوم ويتوضأ الإمام ويبنى لأنه في حق نفسه كالمفرد كذا في المحيط * وإن تقدم رجل من غير تقديم أحد وقام مقام الإمام قبل أن يخرج الإمام من المسجد جاز ولو خرج الإمام من المسجد قبل أن يصل هذا الرجل إلى المحراب ويقوم مقامه فسدت صلاة الرجل والقوم ولا تفسد صلاة الأول هكذا في فتاوى قاضي خان * إذا كان خلف الإمام شخص واحد أحدث الإمام تعين ذلك الواحد لإمامة عينه الإمام بالنية أو لم يعينه * ولو تقدم الإمام رجلاً والقوم رجلاً فالإمام من قدمه الإمام إلا أن ينوي القوم أن يأتموا بالآخر قبل أن ينوي ذلك * ولو تقدم كل طائفة رجلاً فالعبرة بالأكثر وعند الاستواء تفسد صلاة الكل وإن تقدم رجلاً فالسابق إلى مكان الإمام تعين وإن استويا في التقديم واقتدى بعضهم بهما وبعضهم بهما ففسدت صلاة الذي يأتي بهما إلا أكثر صحبة صلاة الأقل فاسدة وعند الاستواء لا يمكن الترخيع فتفسد صلاة الطائفتين هكذا في التبيين * ولو استخلف من آخر الصوف ثم خرج من المسجد أن نوى الخليفة الإمامة من ساعته صار إماماً ففسدت صلاة من كان يتبعه دون صلاة الإمام الأول ومن عن عينه وشماله في صفه ومن خلفه وإن نوى أن يكون إماماً إذا قام مقام الأول وخرج الأول قبل أن يصل الخليفة إلى مكانه وقبل أن ينوي الإمامة فسدت صلاتهم * وشرط جواز صلاة الخليفة والقوم أن يصل الخليفة إلى المحراب قبل أن يخرج الإمام من المسجد كذا في البصائر أئق * ولو استخلف فاستخلف الخليفة غيره قال الفضلي إن لم يخرج الأول ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف جاز ويصير كأن الثاني تقدم بنفسه أو قدمه الأول والألم يجوز هكذا في الخلاصة * لو أحدث وإيس معه أحد فلم يخرج حتى جاء من أتم به ثم خرج كان

تكبيرة الركوع أن كبر وهو قائم جازت صلاته ويكون تكبيره لا افتتاح * وإن كبر وهو راكع لم تجز لما ذكرنا من محصل تكبيرة الافتتاح هو القيام * إذا صلى بالناس في المسجد الجامع في غير يوم الجمعة فقام صف خلف الإمام عند المقصورة وقام صف آخر في آخر المسجد تكلم الناس فيه ذكر الصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله تعالى في واقعاته وقال أقرب الأقاويل إلى الصواب أن يقال إن كان الإمام في المقصورة والقوم بسرى خاصة يجوز * وكذا لو كان الإمام يسجد أنباراً والناس بسرى خاصة يجوز ولو كان الإمام في المقصورة والقوم يسجد منارة لا يجوز * وكذا في سجدة التلاوة إذا قرأها مرتين مرة في هذا المكان ومرة في ذلك ففي كل موضع يصح الاقتداء لا يتكرر الوجوب وإذا صلا على الدابة بجماعة جازت صلاة الإمام ومن كان معه على دابته ولا تجوز صلاة غيره في ظاهر الرواية * إذا قام الإمام إلى الثالثة قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فإن

المقتدى يتم التشهد ثم يقوم * وكذا لو سلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فإنه يتم التشهد * ولو سلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدى من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصل إلى النبي عليه الصلاة والسلام فإنه يسلم مع الإمام بخلاف التشهد لأن قراءة التشهد واجبة وإلهامه السهو يتركه ساهياً بخلاف الدعاء والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام * ولو تكلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فإنه يتم التشهد لأن الكلام بمنزلة السلام * وإن أحدث الإمام متعمداً قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فإنه لا يتم

التشهد ولورفع الامام رأسه من الركوع والسجود قبل أن يسبح المقتدى ثلاثا تكلموا فيه والصحيح انه يتابع الامام لان متابعة الامام فرض فلا يتركهها بالسنة وقال بعضهم يتم التسبيح ثلاثا لان من العلماء من لم يجوز الصلاة ما لم يسبح ثلاثا ولورفع الامام في الركوع قبل أن يفرغ المقتدى من القنوت فانه يتابع لان القنوت ليس بمؤقت ولا مقدر ولورفع الامام في الركوع ولم يقرأ المقتدى من القنوت شيئا ان خاف قوت الركوع فانه يركع وان كان لا يحاف بقنت ثم يركع ولو فرغ المقتدى من (٩٧) التشهد قبل فراغ الامام وذهب أو تكلم

جارت مسلاته لان تمام الصلاة متعلق بالقعدة وقد تمت قعدة الامام في حق المقتدى * رجل نسي القنوت ولم يترك حتى رفع رأسه من الركوع فانه لا يقنت لان هذه القومة بين الركوع والسجود ليس لها حكم القيام ويسجد للسهو في آخر الصلاة * رجل صلى وحده فجاء قوم واقتدوا به بعد ما صلى الرجل ركعة أو ركعتين ثم سبق الإمام الحدث فتأخر واستخف واحدا من القوم ولا يدري الامام الثاني كم صلى الإمام الاول وكم بقي عليه ولا يعرف القوم أيضا وقد خرج الامام من المسجد * قالوا ان كان الامام سبقه الحدث وهو قائم فان الثاني يصلي ركعة وقعدة قدر التشهد ثم يقوم ويتم صلاة نفسه ولا يتابعه القوم في ذلك ولكن يسكن القوم الى أن يفرغ الامام الثاني من الصلاة فاذا فرغ قام القوم ويتمون صلاتهم وحدها لان الامر يحتمل انه كان بقي على الامام الاول آخر الركعات فحين صلى الثاني ثلاث الركعات يتم صلاة

الثاني خليفة الاول عند أصحابنا رحمهم الله تعالى هكذا في الظهيرية * اذا خصر عن القراءة له أن يستخلف وهذا اذا لم يقرأ قدر ما تجوز به الصلاة أو اعتراه جمل أو خوف فخصر عن القراءة من غير نسيان أما اذا قرأ ما تجوز به الصلاة فلا يستخلف بل يركع ويمضي على صلاته فلواستخلف فسدت صلاته لانه لا حاجة اليه هكذا في التبيين * واذا نسي القراءة أصلا لا يجوز الاستخلاف بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية * مسافر اقتدى بمسافر فحدث الامام فاستخلف مقيما يلزم المسافر الاتمام ولو استخلف مسافر اقتدى بالخليفة الاقامة لم يلزم القوم الاتمام كذا في محيط السرخسي في فصل صلاة المسافر * (ومما يتصل بذلك مسائل) * من ظن انه أحدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث استقبل الصلاة وان لم يكن خرج من المسجد يصلي ما بقي كذا في الهداية وهذا بخلاف ما لو ظن انه افتتح على غير وضوء أو كان ماسحاً على الخفين وظن ان مدة مسحه قد انقضت أو كان متيمماً فقرأ سراباً فظنه ماء أو كان في الظهر فظن انه لم يصل الفجر أو رأى حجرة في ثوبه فظنها نجاسة فانصرف حيث تفسد صلاته * والدار وابداً بمصلي الجنائز بمنزلة المسجد ومكان الصفوف في العصر له حكم المسجد ولو تدمر قدامه ولم يكن له ستره يعتبر قدر الصفوف خلفه وان كان بين يديه ستره فالحديث كذا في التبيين * وان كان يصلي وحده فوضع سجوده ككونه في المسجد وكذلك عيونه وشماله وخلفه كذا في المحيط * والمرأة ان نزلت عن مصلاها فسدت صلاتها لانه بمنزلة المسجد في حق الرجل ولهذا تعتكف فيه كذا في التبيين * ولو خاف المصلي سبق الحدث فانصرف ثم سبقه ليس له أن يني كذا في فتاوى قاضيخان * (وبطلت الصلاة في مسائل) * اذا طلع الشمس في الفجر أو دخل وقت العصر في الجمعة أو سقطت جبيرته عن برء أو زال عذر المعذور أو استخف أمياً أو قدر موءى على الركوع والسجود أو كان ماسحاً على الخفين فتمت مدة مسحه وكان واجداً للماء أو ما اذا لم يكن واجداً له لا تبطل وقيل تبطل أو نزح خفيه بعمل يسير بان كانا واسعين لا يحتاج فيهما الى المعالجة في النزح * وأما اذا كان النزح بفعل عفيف تمت صلاته بالاجماع أو تعلم أي سورة بأن تذكرها أو حفظها بالسمع عن يقرأ من غير اشتغال بالتعلم أو ما لو تعلم حقيقة تمت صلاته هذا اذا كان منفرداً أو اماماً حيث تجوز امامته أما اذا كان يصلي خلف قارئ فعند عامة من انفسد واختار أبو الليث أنها لا تفسد هكذا في التبيين هو الصحيح كذا في الظهيرية * أو وجد عارثاً بتجوز فيه الصلاة بان لم يكن فيه نجاسة مانعة من الصلاة أو كانت فيه وعنده ما يزيل به النجاسة أو لم يكن عنده ما يزيل به النجاسة ولكن ربه أو أكثر منه طاهر وهو سائر للعورة أو كان المصلي متيمماً فقد رعى استعمال الماء أو تذكر فائتة عليه ولم يسقط الترتيب بعد فلو كان متوضئاً يصلي خلف متيمم فقرأ الموءم الماء أو وثما على الامام فائتة فتذكر الموءم الفائتة بطلت صلاة الموءم وحده كذا في التبيين * ثم اذا بطلت الصلاة في هذه المسائل لا تنقلب نفلاً الا في ثلاث مسائل وهو ما اذا تذكر فائتة أو طاعت الشمس أو خرج وقت الظهر في يوم الجمعة هكذا في الجوهرة النيرة * فهذه اثنا عشر مسألة في الروايات المشهورة وقد زيد عليها مسائل * (منها) اذا كان يصلي بالثوب النجس فوجد ما يغسل به * (ومنها) اذا كان يصلي القضاء فدخلت عليه الاوقات المكروهة من الزوال وتغير الشمس للغروب أو طلوعها * (ومنها) اذا صلت الامة بغير قناع فأعقت في هذه الحالة ولم تستر عورتها من ساعتها * فهذه المسائل كلها اذا عرض له واحد منها بعد ما قعد قدر التشهد أو في سجود السهو وبطلت صلاته وصلاة من كان خلفه لو كان اماماً ولو سلم وعليه سجود السهو وفرض له واحد منها

(١٣ - الفتاوى اول) الامام فلو اقتدوا به بعد ذلك فيما بقي من صلاة القوم تفسد صلاتهم ولا يشتغلون أيضاً بالقضاء وحدها قبل أن يفرغ الثاني من صلاته لاحتمال انه كان على الامام الاول أكثر من ركعة واحدة فلو اشتغلوا بالقضاء قبل اتمام صلاة الامام الاول تفسد صلاتهم فكان الاقرب الى الصواب ما قلنا * رجل اقتدى بالامام في المغرب ينوي التطوع فعلى الامام أربع ركعات وقعد على رأس الثالثة وتابعه المقتدى في ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تفسد صلاة المقتدى لان الابعة وجبت على المقتدى

بالشروع وعلى الإمام بالقيام إليها فصار كرجل أوجب على نفسه أربع ركعات بالندو واقتدى فيهن بغيره فلا تجوز صلاة المقتدى * المقتدى إذا أتى بالركوع والسجود قبل الإمام هذه المسئلة على خمسة أوجه أما أن أتى بالركوع والسجود قبل الإمام أو بعده الإمام أو أتى بالركوع قبل الإمام وسجد مع الإمام أو أتى بالركوع مع الإمام وسجد قبله أو أتى بالركوع والسجود قبل الإمام ثم يدركه الإمام في آخرهما في الركعات كلها فإن أتى بالركوع والسجود قبل (٩٨) الإمام في الركعات كلها يجب عليه أن يصلي ركعة واحدة بغير قراءة ويتم صلاته لأن

فإن سجد بطلت صلاته والأفلا ولو سلم القوم قبل الإمام بعد ما قعد قدر التشهد ثم عرض له واحد منها بطلت صلاته دون القوم وكذا إذا سجد هو والسلم ولم يسجد القوم ثم عرض له هكذا في التبيين

(الباب السابع فيما يفسد الصلاة وما يكره فيها وفيه فصلان)

(الفصل الأول فيما يفسدها) المفسد للصلاة نوعان * قول وفعل *(النوع الأول في الأقوال)* إذا تسكلم في صلاته ناسياً أو عامدا خاطئاً أو قاصداً قليلاً أو كثيراً تسكلم لا صلاح صلاته بان قام الإمام في موضع القعود فقال له المقتدى أقم أو قعد أو وضع في موضع القيام فقال له قُم أو لا صلاح صلاته ويكون الكلام من كلام الناس استقبل الصلاة عندنا كذا في المحيط * هذا إذا تسكلم قبل أن يقعد قدر التشهد هكذا في فتاوى قاضي خان * وهذا إذا تسكلم على وجه يسمع منه فاما إذا تسكلم على وجه لا يسمع منه إن كان بحيث يسمع نفسه تفسد صلاته كذا في المحيط * وإن لم يسمع وصح الحروف لا تفسد كذا في الراعي * وفي النوازل إذا تسكلم في الصلاة وهو في النوم تفسد صلاته وهو الخمار كذا في المحيط * يفسدها السلام للصلاة عمداً أو ما غيره فإن كان على ظن أن الصلاة تامة فغيره فسد وان كان ناسياً للصلاة ففسد ولو سلم على رجل تفسد مطلقاً كذا في شرح أبي المكارم * المسبوق إذا سلم على ظن أن عليه أن يسلم مع الإمام فهو سلام عمداً يمنع البناء كذا في الخلاصة في مما يتصل بمسائل الاقتداء مسائل المسبوق * وهكذا في فتاوى قاضي خان في فصل فيمن يصح الاقتداء به * ولو سلم المسبوق مع الإمام يتظر إن كان ذا كرامات عليه من القضاء فسدت صلاته وإن كان ساهياً المسألة من القضاء لا تفسد صلاته لأنه سلام الساهي فلا يخرج عنه حرمة الصلاة كذا في شرح الطحاوي في باب سجود السهو * رجل صلى العشاء فسلم على رأس الركعتين على ظن أنها أربعة أو سلم في الظهر على رأس الركعتين على ظن أنها جمعة أو المقيم سلم على رأس الركعتين على ظن أنه مسافر فانه يستقبل الصلاة * ولو سلم على رأس الركعتين على ظن أنها أربعة فانه يمضي على صلاته ويسجد السهو وكذا في فتاوى قاضي خان * والضابط أن السهو عن السلام أن وقع في أصل الصلاة بوجوب فساده أو أن وقع في وصف الصلاة لا بوجوب الفساد كذا في المحيط في الفصل السابع عشر في سجود السهو * ولو أراد أن يسلم على إنسان ساهياً فلما قال السلام تذكراً أنه لا ينبغي له أن يسلم وهو في الصلاة فسكت تفسد صلاته كذا في المحيط * ولو صافح بنية السلام تفسد سلامه لأنه كلام معني ولا يرد بالاشارة ولو أشار يريد به رد السلام أو طلب من المصلي شيئاً أشار بيده أو رأسه بنم أو بلا لا تفسد صلاته هكذا في التبيين * ويكره كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج * رجل عطس فقال المصلي يرحمك الله تفسد صلاته كذا في المحيطين * ولو قال العاطس يرحمك الله وخاطب نفسه لا يضره كذا في الخلاصة * ولو عطس في الصلاة فقال آخر يرحمك الله فقال المصلي آمين تفسد كذا في منية المصلي * وهكذا في المحيط * ولو عطس فقال له المصلي الحمد لله لا تفسد لأنه ليس بجواب وإن أراد به جوابه أو استفهامه فالصحيح أنها تفسد هكذا في التمر تاشي * ولو قال العاطس لا تفسد صلاته وينبغي أن يقول في نفسه والاحسن هو السكوت كذا في الخلاصة * فإن لم يحمد فهل يحمد إذا فرغ فالصحيح أنه يحمد فإن كان مقتدياً لا يحمد سرراً ولا علناً في قولهم كذا في التمر تاشي * رجلان يصليان فعطس أحدهما فقال رجل خارج الصلاة يرحمك الله فقالا جميعاً آمين تفسد صلاة العاطس ولا تفسد صلاة الآخر

الركوع والسجود في الركعة الأولى قبل الإمام لم يقع معتبراً لما فعل ذلك في الركعة الثانية انتقل الركوع والسجود إلى الركعة الأولى فتصير ركعة تامة وكذا الركوع والسجود في الركعة الثالثة ينتقل إلى الثانية فتصير ركعتين وينتقل ما في الرابعة إلى الثالثة فتصير ثلاث ركعات بقيت الرابعة بغير ركوع وسجود فيصلي ركعة بغير قراءة ويتم صلاته أما إذا ركع مع الإمام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين لأنه لما ركع في الأولى مع الإمام اعتبر ركوعه فإذا سجد قبل الإمام لم يعتبر سجوده ثم لما ركع في الثانية مع الإمام وسجد قبله انتقلت السجدة من الثانية إلى الأولى فصارت ركعة وبطلت الركعة الثانية لأنها بقيت قياماً وركوعاً بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة مع الإمام وسجد قبله لم تعتبر هذه السجدة فإذا فعل في الرابعة كذلك انتقلت السجدة من الرابعة إلى الثالثة وبطل الركوع في الرابعة فيصير في الحكم ركعتين فيجب عليه قضاء

ركعتين بغير قراءة ويتم صلاته وأما إذا ركع قبل الإمام وسجد معه يجب عليه قضاء أربع ركعات بغير قراءة لأن السجود مع الإمام لا يعتبر إذا لم يتقدمه الركوع فيلزمه أربع ركعات وإن أدركه الإمام في الركوع والسجود آخره ما يجوز لأنه أتى بما هو الواجب ولكنه يكره وإن ركع بعد الإمام وسجد بعده جازت صلاته وإذا صلى الإمام أربع ركعات وقعد على رأس الرابعة وقام إلى الخامسة ساهياً لا يتابعه المقتدى بل يركع جالساً فإن عاد الإمام إلى القعدة ولم يقيد الخامسة بالسجدة وسلم سلم معه المقتدى وإن قيد

الخامسة بالسجدة يسلم المقتدى ولا ينتظر الامام فان تكلم الامام بعد ما قيد الخامسة بالسجدة لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول زفر رحمه الله تعالى يقضى ركعتين * اذا زاد الامام في صلاته سجدة لا يتابعه المقتدى لانه خطأ أجماعا ولا متابعة في الخطأ بخلاف ما اذا ترك الامام القعدة الاولى في ذوات الاربع فان المقتدى يتابعه ولا يقعد وكذا زاد في تكبيرات العيدي يتابعه المقتدى في ذلك الا اذا جاوز الامام أقاويل الصحابة وسمع المقتدى التكبير من الامام فينبغي له ان يتابعه * لو كبر (٩٩) في صلاة الجنازة فحسبها هيا لا يتابعه

المقتدى ولو أن الامام لم يقعد على رأس الرابعة وقام الى الخامسة ساھيا وتشهد المقتدى وسلم قبل أن يقيد الامام الخامسة بالسجدة ثم قيد بها بالسجدة فسدت صلاتهم جميعا * رجل افتتح الى الامام بعد ما ركع الامام ورفع رأسه من الركوع فكبر المقتدى للافتتاح وركع وسجد سجدتين مع الامام لم يكن المقتدى مدركا لثالث الركعة لما عرف ولا تفسد صلاته * وكذا لو أدركه في السجدة الاولى فكبر وركع وسجد سجدتين لم تفسد صلاته بخلاف ما اذا أدرك الامام بعد ما ركع وسجد سجدة واحدة ورفع رأسه من السجدة فاقتدى به الرجل وركع وسجد سجدتين حيث تفسد صلاته لان المقتدى اذا شرع في صلاة الانام بعد ما رفع الامام رأسه من الركوع قبل أن يسجد أو بعد ما سجد ولم يرفع رأسه من السجدة كان عليه متابعة الامام في السجدة وان لم تكن السجدة محسوبة من صلاته فلم يوجد منه الزيادة ركوع فلم تفسد

لانه لم يدع له هكذا في الظاهر يرية وفتاوى قاضيان * في الفتاوى ولو قال له رجل الله وقال الآخر آمين لا تفسد صلاة من قال له آمين لانه لم يدع له هكذا في السراج الوھاج * اذا قرأ القرآن أو ذكر الله تعالى يريد خطاب انسان أمره بشيء أو نهاه عن شيء تفسد صلاته فان أراد تنبيهه من يشغله انه في الصلاة لا تفسد كذا في التذويب * ولو عرض للامام شيء فسبح المأموم لأبأس به لان التصدي به اصلاح الصلاة ولا يسبح للامام اذا قام الى الآخرين لانه لا يجوز له الرجوع اذا كان الى القيام أقرب فلم يكن التسبيح مفيدا كذا في البحر الرائق ناقلا عن البدائع ولو فتح على غير امامه تفسد اذا ادعى به التلاوة دون التعليم كذا في محيط السرخسي * وتفسد صلاته بالفتح مرة ولا يشترط فيه التكرار وهو الاصح هكذا في فتاوى قاضيان * وان فتح غير المصلي على المصلي فأخذ بفتح تفسد كذا في منية المصلي * وان فتح على امامه لم تفسد ثم قيل ينوي الفتح بالفتح على امامه التلاوة والصحيح أن ينوي الفتح على امامه دون القراءة قالوا هذا اذا أرتج عليه قبل أن يقرأ قدر ما تجوز به الصلاة أو بعد ما قرأ ولم يتحول الى آية اخرى وأما اذا قرأ أو تحول ففتح عليه تفسد صلاة الفتح والصحيح انه لا تفسد صلاة الفتح بكل حال ولا صلاة الامام لو أخذ منه على الصحيح هكذا في السكافي * ويكره للمقتدى أن يفتح على امامه من ساعته لجواز أن يتذكر من ساعته فيصير قارئاً خلف الامام من غير حاجة كذا في محيط السرخسي * ولا ينبغي للامام أن يلجئهم الى الفتح لانه يلجئهم الى القراءة خلفه وانه مكروه بل يركع ان قرأ قدر ما تجوز به الصلاة ولا ينتقل الى آية اخرى كذا في السكافي * وتفسير الجلاء أن يردد الآية أو يوقف ساكنا كذا في النهاية * ارجح على الامام ففتح عليه من ليس في صلاته وتذكر فان أخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم تفسد ولا تفسد لان تذكره مضاف الى الفتح وفتح المراهق كالبالغ ولو سمعه المؤمن من ليس في الصلاة ففتح عليه على امامه يجب أن تبطل صلاة الكل لان التلقين من خارج كذا في البحر الرائق ناقلا عن القنية * أخبر عابسه فأتبعه أو عابسه فحمد الله تعالى وأراد به جوابه تفسد صلاته وان لم يرد جوابه أو أراد به اعلامه أنه في الصلاة لم تفسد بالاجماع كذا في محيط السرخسي * واذا أخبر عابسه بحجه فقال سبحان الله أو لا اله الا الله أو الله أكبر ان لم يرد به الجواب لا تفسد صلاته عند الكل وان أراد به الجواب فسدت عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في الخلاصة * ولولا غمته عقرب فقال بسم الله تفسد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * وقيل لا تفسد لانه ليس من كلام الناس وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق * ولو قال عند رؤية الهلال رب وربك الله تفسد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو عوذ نفسه بشيء من القرآن للحمى ونحوها تفسد عندهم هكذا في الظهيرية * مريض صلى فقال عند قيامه أو عند الخطاطبة بسم الله لما يلحقه من المشقة والوجع لا تفسد صلاته وعليه الفتوى هكذا في المضمرة في الجامع الصغير للصمد الشاهد وفي قوله ان الله وانا اليه راجعون اذا أراد الجواب تفسد صلاته عند الكل ولو قال اللهم صل على محمد أو قال الله أكبر لا تفسد صلاته بالاجماع ان لم يرد به الجواب أما اذا أراد الجواب قال بعضهم تفسد صلاته عند الكل وهو الظاهر ولو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة ان لم يكن جوابا لغيره لا تفسد صلاته وان سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فقال جوابا له تفسد صلاته ولو قرأ رجل ما كان محمد أباً أحد من رجالكم وصلى عليه رجل في الصلاة لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ ذكر الشيطان فقال وهو في الصلاة لعنه الله لا تفسد صلاته

صلاته أما اذا شرع في صلاة الامام بعد ما رفع الامام رأسه من السجدة لم يكن عليه متابعة الامام في السجدة فكان آتيا بزيادة ركوع وسجود وزيادة ركعة تامة في الصلاة موجبة فساد الصلاة * رجل أدرك الامام في قيام الركعة الاولى وركع مع الامام ولم يقدر على أن يسجد مع الامام حتى قام الامام الى الثانية وركع المقتدى معه ثانيا وسجد أربع سجديات للركعتين جميعا كانت السجدة ثانيا منها للركعة الاولى ويعيد الركعة الثانية كلها لانه لم يسجد بالركعة الاولى حتى ركع ثانيا فاذا سجد أربع سجديات فاسجدتان منها التفتتا بأحد الركعتين

وأدركه المقتدى في الركوع
 جاز ولا يكون سبوقا بركعة
 لأن الامام شاركه في الركوع
 وإن قل . المقتدى إذا رفع
 رأسه من السجدة قبل الامام
 وأطال الامام السجدة وظن
 المقتدى أن الامام في السجدة
 الثانية فسجد ثانيا وكان
 الامام في السجدة الاولى
 قالوا إن نوى متابعة الامام
 أو نوى السجدة التي كان فيها
 الامام أو نوى السجدة الاولى
 جاز وإن نوى المقتدى
 السجدة الثانية وكان الامام
 في الاولى فرفع الامام رأسه
 عن السجدة وانخط للسجدة
 الثانية فقبل أن يضع الامام
 جبهته على الارض للسجدة
 الثانية رفع المقتدى رأسه
 عن السجدة الثانية ليجوز
 سجدة المقتدى وعليه إعادة
 تلك السجدة حتى لو لم يعد
 فسدت صلاته . رجل أدركه
 الامام في الركوع فانه يركع
 ولا يأتي بالنساء في الركوع
 بل يأتي بالتسبيحات لأن النساء
 سنة والتسبيح كذلك
 والتسبيحات في محلها فيأتي
 بالتسبيح . ولو أدركه الامام
 في الركوع في صلاة العيد
 فانه يأتي بتكبيرات العبد
 الركوع لأن التكبير

واجب والتسبيح سنة والاشتغال بالواجب أولى * الامام اذا فرغ من الصلاة يستحب له أن يقول الى عين القبلة **ذكر**
وكذا لو اراد أن يتعاطع بهذا المكتوبة لا يصلي في مكان المكتوبة كيلا يشابهه على القوم ويستحب له أن يقول الى عين القبلة ويصلي في عين
القبلة لان اللين فضلا على اليسار وعين القبلة ما يكون جهنما يسار المستقبل ويسار القبلة ما يكون جهنما عين المستقبل * (فصل في
المسبوق) * رجلان سبقا بعض الصلاة فقاما الى قضاء ما سبقا واقتدى أحدهما بالآخر فسدت صلاة المقتدى قرأ أو لم يقرأ * رجل اقتدى

بالامام في ذوات الأربع فأحدث الامام وقدم هذا الرجل والمقتدى لا يدري ان الامام كم ضلّى وكفى عليه فان المقتدى يصلي أربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطاً * اذا ظن الامام ان عليه سهواً فسجد للسهو وتابعه المسبوق في ذلك ثم علم ان الامام لم يكن عليه سهو وفيه روايتان واختلاف للشافعي باختلاف الروايتين وأشهرهما ان صلاة المسبوق تفسد وقال الشيخ الامام أبو حفص الكبير رحمه الله تعالى لا تفسد وان لم يعلم انه لم يكن سهواً وعلى الامام لم تفسد صلاة المسبوق في قولهم * الامام اذا سبقه (١٠١) الحدث في ذوات الأربع واستخاف

مسبوقاً بركنين فان المسبوق يصلي ركعتين ويقعد حتى يتم صلاة الامام ثم يقوم بقضاء ما سبق ولو أن هذا المسبوق صلى ركعتين ولم يقعد فسدت صلاتهم كالأول اقتضى المقيم بالمسافر فأحدث المسافر واستخاف المقيم فصلى المقيم ركعتين ولم يقعد فسدت صلاتهم لان الخليفة قائم مقام الأول ما لم يفرغ عن صلاة الأول والأول لو ترك هذه القعدة فسدت صلاته في كذا اذا ترك الثاني * المسبوق بركعة اذا سلم مع الامام ساهياً لا يلزمه سجود السهو لانه مقتد به وان سلم بعد الامام كان عليه السهو لانه صار منفرداً * المسبوق اذا شك في صلاته بعد ما قام الى قضاء ما سبق انه سبق بركعة أو ركعتين فكبير ينوي الاستقبال يصير خارجاً عن الصلاة وكذا المسبوق اذا سلم مع الامام ناسياً فظن ان ذلك مفسد فكبير ينوي الاستقبال يصير خارجاً عما كان فيه بخلاف المنفرد اذا شك فكبير ينوي الاستقبال فانه لا يكون خارجاً لان صلاة المسبوق تخالف

ذكر الجنة أو النار في صلاته تامة وان كان من وجع أو عصبية فسدت صلاته ولو تأول لكثرة الذنوب لا يقطع الصلاة ولو بقي في صلاته فان سال دمعاً من غير صوت لا تفسد صلاته وتفسير الانبياء أن يقول آه أو تفسد الصلاة أو أن يقول آه كذا في التتارخانية * ولو قال آخ آخ تفسد بالاجماع وان لم يكن مسموعاً لا تفسد ويكره لانه ليس بكلام كذا في محيط السرخسي * ولو نفع التراب من موضع سجوده ان كان غير مسموع لا تفسد صلاته كالتنفس لكن ان تعديكره وان كان مسهوعاً بان يكون له حروف مهجاة فهو بمنزلة الكلام ويقطع الصلاة كذا في الخلاصة * اذا ساق الدابة بقوله هرأ ساق الكب بقوله جري قطع وان ساقها بما ليس له حروف مهجاة لا يقطع الصلاة وكذا اذا دعا الهرة بما له حروف مهجاة يقطع الصلاة واذا دعاها بما ليس له حروف مهجاة لا يقطع الصلاة وكذا اذا نفرها بما له حروف مهجاة قطع كذا في الذخيرة * ويفسد الصلاة التنخض بالاعذار بان لم يكن مدفوعاً اليه وحصل منه حروف كذا في التبيين * ولو لم يظهر له حروف فانه لا يفسد اتفاقاً لكنه مكروه كذا في البحر الرائق * وان كان بعذر بان كان مدفوعاً اليه لا تفسد لعدم امكان الاحتراز عنه وكذا الانبياء والتأوه اذا كان بعذر بان كان مريضاً لا يملك نفسه فصار كالعطاس والبلشاة ولو عطس أو تجشأ فحصل منه كلام لا تفسد كذا في محيط السرخسي * ولو تنخض لاصلاح صوته وتحسينه لا تفسد على الصحيح وكذا لو أخطأ الامام فتخضع المقتدى ليهتدي الامام لا تفسد صلاته وذلك في الغاية أن التنخض لا اعلام أنه في الصلاة لا يفسد كذا في التبيين * ويفسد ما قرأه من مصحف عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يفسد له أن جل المصحف وتقلب الاوراق والنظر فيه على كثرة الصلاة عنه بدو على هذا لو كان موضعاً بين يديه على رجل وهو لا يحمل ولا يقلب أو قرأ المكتوب في الحراب لا تفسد ولان التلقن من المصحف تعلم ليس من اعمال الصلاة وهذا يوجب التسوية بين المحمول وغيره فتفسد بكل حال وهو الصحيح كذا في الكافي * ولو كان يحفظ القرآن وقرأه من مكتوب من غير جل المصحف قالوا لا تفسد صلاته لعدم الامرين ولم يفصل في المختصر ولا في الجامع الصغير بين ما اذا قرأ قليلاً أو كثيراً من المصحف * وقال بعض المشايخ ان قرأ مقداراً تفسد صلاته والا فلا وقال بعضهم ان قرأ مقداراً فاتحة تفسد والا فلا كذا في التبيين * ولو نظر الى مكتوب هو قرآن وفهمه لا خلاف فيه لاحد أنه يجوز كذا في النهاية * وفي الجامع الصغير الحسامي لو نظر في كتاب من الفقه في صلاته وفهم لا تفسد صلاته بالاجماع كذا في التتارخانية * اذا كان المكتوب على الحراب غير القرآن فنظر المصلي الى ذلك وتأمل وفهم فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تفسد وبه أخذ مشايخنا وعلى قياس قول محمد رحمه الله تعالى تفسد كذا في الذخيرة * والصحيح انها لا تفسد صلاته بالاجماع كذا في الهداية * ولا فرق بين المستفهم وغيره على الصحيح كذا في التبيين * ولو قرأ من الانجيل أو التوراة أو الزبور وهو يحسن القرآن أو لا يحسن فسدت صلاته (١) كذا في فتاوى قاضيخان * (النوع الثاني في الافعال المفسدة للصلاة) * العمل الكثير بفسد الصلاة والقليل لا كذا في محيط السرخسي * واختلفوا في الفاصل بينهما على ثلاثة أقوال * (الأول) أن

(١) قوله فسدت صلاته اعتمد في الدرر والبحر والنهر التفسير وهو انه ان كان المقرء ذكراً أو أنثى لا تفسد اذا لم يقتصر عليه بل قرأ من القرآن القدر القروض وان كان المقرء قصة تفسد بمجرد براءته اهن هامش الاصل

صلاة المنفرد لا ترى انه يصح الاقتداء بالمنفرد ولا يصح بالمسبوق * ومن كان في صلاة فكبير ينوي صلاة أخرى بأن كان في القرض فكبير ينوي النفل أو على العكس فانه يصير خارجاً عما كان فيه * امام صلى يقوم فسدت الصلاة واستخلف رجلاً فتذكر الثاني انه لم يصل القبر فسدت صلاة الأول والثاني والقوم ولو ان الامام الذي سبقه الحدث وخرج من المسجد تذكر فانه تفسد صلاته خاصة لانه لما خرج من المسجد صار كواحد من القوم وان تذكر الامام الأول فانه قبل أن يخرج من المسجد فسدت صلاته وصلاة الثاني وصلاة القوم لان

الامام الاول مادام في المسجد فكانه قائم في المحراب فاذا فسدت صلاته فسدت صلاتهم جميعا * اذا تذكروا الامام فائنة بعد السلام وخلفه مسبوق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا رواية لها في الكتب وعندى ان صلاة المسبوق لا تفسد كما لو ارتد الامام بعد السلام وخلفه مسبوق * رجل صلى بقوم صلاة الفجر فسلم واحد من القوم بعد الفجر من التشهد واطال الامام الدعاء وافر السلام الى ان طلعت الشمس فسدت صلاة الامام (١٠٣) ولا تفسد صلاة من سبقه بالسلام * وكذا لو تذكروا الامام سجدة تلاوة بعد سلام هذا

الرجل في سجدة الامام للتلاوة بعد سلام هذا الرجل أو كانت الصلاة ظهرا أو أدرك الامام الجمعة لا تفسد صلاة من سلم اذا لم يدرك الجمعة * وكذا المسبوق بركعة اذا قام الى قضاء ركعة بعد سلام الامام ثم تذكروا الامام سجدة تلاوة وسجدتها لا تفسد صلاة المسبوق الا اذا تابعه في السجدة * اذا صلى الامام الظهر أربع ركعات وقعد على الرابعة وقام الى الخامسة ساهيا خافا انسان واقعدى به في صلاة الظهر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يصح اقتداء الرجل لان الامام لم يقيد الخامسة بالسجدة يكون في تحريمة تلك الصلاة * اذا قام الامام الى الخامسة وتابعه المسبوق ان كان الامام قعد على الرابعة فسدت صلاة المسبوق وان لم يكن قعد لا تفسد صلاة المسبوق حتى يقيد الخامسة بالسجدة فاذا قيسدها بالسجدة فسدت صلاة الكل لان الامام اذا قعد على الرابعة تمت صلاته في حق المسبوق فلا تجوز للمسبوق متابعتة * وان لم يكن قعد على رأس الرابعة

ما يقيم باليدين عادة كثير وان فعله بيده واحدة كالنعم وبس القيص وشهد السراويل والرحى عن القوس وما يقيم بيده واحدة فليل وان فعل بيدين كترع النعم وبس وحل السراويل ولبس القنيسوة ونزعها ونزع اللجام هكذا في التبيين * وكل ما يقيم بيده واحدة فهو يسير ما لم يتكرر كذا في فتاوى قاضيخان * (والثاني) ان يفوض الى رأى المبتلى به وهو المصلي فان استكثره كان كثيرا وان استقله كان قليلا * وهذا اقرب الاقوال الى رأى أبي حنيفة رحمه الله تعالى * (والثالث) انه لو نظر اليه ناظر من بيده ان كان لا يشك انه في غير الصلاة فهو كثيره فسد وان شك فليس بفسدوه * (والرابع) ما يصح هكذا في التبيين * وهو احسن كذا في محيط السرخسي * وهو اختيار العامة كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة * ان تقلد سيفاً ونزعه لا تفسد صلاته وكذا اذا تردى برداء أو حل شيئا فبقيا يحمل بيده واحدة أو حل صبيبا (٢) أو ثوبا على عاتقه لم تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيخان * وان حل شيئا بحيث يتكاف بجلده وله مؤنة فسدت صلاته كذا في الظهيرية * وان أكل أو شرب عامدا أو ناسيا تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان بين أسنانه شيء من الطعام فالتابع ان كان قليلا دون الحصة لم تفسد صلاته الا انه يكره وان كان مقدار الحصة فسدت كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى * وهكذا في التبيين والبدائع وشرح الطحاوى * ذكر الباقى وهو الاصح هكذا في البرجندى * ولو ابتلع دما بين أسنانه لم تفسد اذا كانت الغلبة للريق كذا في السراج الوهاج * في النصاب رجل أكل أو شرب قبل الشروع في الصلاة ثم شرع في الصلاة وبقي في فمه فضل طعام أو شراب فأكل أو شرب ما بقي فيه لا تفسد صلاته وعليه الفتوى وكذا لو كان بين أسنانه شيء وهو في الصلاة فابتلعه لم تفسد صلاته وان كان مقدار الحصة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المصبرات * ولو ابتلع دما خرج من أسنانه لم تفسد صلاته اذا لم يكن ملء الفم كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة والمحيط * ولو أخذ سمسمه من خارج وابتلعه فسدت وهو الاصح ولو أكل شيئا من الخلاوة وابتلع عينه فدخل في الصلاة فوجد حلا وتها في فيه فابتلعه الا تفسد صلاته ولو أدخل الفانيذ أو السكر في فيه ولم يمضعه لم يكن يصلى والخلاوة تصل الى جوفه تفسد صلاته كذا في الخلاصة * وهو المختار كذا في الظهيرية * ولو مضغ العلك كثيرا فسدت كذا في محيط السرخسي * اذا لال الفوفلة فلم ينقل منها شيء ان كثير ذلك فسدت من اجل انه عمل كثير وان انفصل عن شيء ودخل حلقه فسدت ولو قل وأما اذا لم يملكها ودخل ريقه لم تفسد ولو وقع في فمه بردة أو قطرة أو ثلج فابتلعه فسدت كذا في السراج الوهاج * ولورفع المصلى القبلة في المسريحة لا تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وضع القبلة في السراج وهو يصلى لا تفسد صلاته لانه قليل كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى * اذا قام ملء الفم ثلثة قضط طهارته ولا تفسد صلاته وان قام أقل من ملء الفم لا تفسد طهارته ولا تفسد صلاته وان قام ملء الفم ثلثة قضط طهارته ولا تفسد صلاته وان قام ملء الفم وابتلعه وهو يقدر على أن يمجه تفسد صلاته وان لم يكن ملء الفم لا تفسد صلاته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتفسد في قول محمد رحمه الله تعالى والاحوط قوله كذا في فتاوى قاضيخان * وان تقيأ فان كان أقل من ملء الفم لم تفسد صلاته وان كان ملء الفم تفسد صلاته كذا في المحيط * المثنى في الصلاة اذا كان مستقبل القبلة لا يفسد اذا لم يكن متلاحقا ولم يخرج من المسجد وفي القضاء ما لم يخرج من الصفوف كذا في المنيه * واذا

(٢) قوله أو حل صبيبا الخ محله ان لم يكن عاياه نجاسة مائعة وكان لا يستمسك بنفسه كما صرح جوابه اهـ

يكون في حكم الصلاة الاولى ولهذا قالوا ان الامام اذا لم يقعد على رأس الرابعة وقام الى الخامسة لا يسلم المقتدى مالم يستدبر يقيد الامام الخامسة بالسجدة بخلاف ما اذا قعد الامام على رأس الرابعة * الامام اذا لم يقعد في المغرب على رأس الثالثة وقام الى الرابعة فتشهد المقتدى وسلم قبل ان يقيد الامام الرابعة بالسجدة فسدت صلاته لما قلنا * رجلان صليا في العصر وأتم أحدهما بالآخر وقام على عين الامام فناء ثالث وجذب المؤتم الى نفسه قبل أن يكبر لا افتتاح حتى عن الشيخ الامام أبي بكر بن الطرخان رحمه الله تعالى انه لا تفسد

صلاة المؤتم الذي يجذب الثالث الى نفسه قبل التكبير أو بعده لان الثالث لما توجه للصلاة وقام مقام الصلاة صار ذلك الموضع مسجد اللهم ويكون الثالث كالداخل في صلاتهما وقال غيره من المشايخ اذا جاء الثالث لا يجذب المؤتم الى نفسه لكن يتقدم الامام ويقوم في موضع سجوده فيه سير الثالث مع من كان على عين الامام خلف الامام لان الامام ما لم يجاوز موضع سجوده لا تفسد صلاته * اذا اقتدى المتفصل بالمفترض فأحدث المفترض وخرج من المسجد فسدت صلاة الامام ولا تفسد صلاة المتفصل (١٠٣) * رجل صلى المغرب في منزله فذهب

واقتمدى برجل يصلي المغرب تطوعا فقام الامام الى الرابعة ناسيا ولم يقعد على الثالثة وتابعه المقتدى قالوا فسدت صلاة الامام والمقتدى ولا يقال صلاة الامام انقلبت نفلا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى فينبغي أن لا تفسد صلاة المقتدى والجواب عنه ان صلاة الامام وان صارت نفلا الا أنها كانت فرضا فصارت في الحكم متفلا من تحريمه الفرض الى تحريمه النفل وبصر كانه صلى صلاتين بتحريمين فيصير المقتدى مصليا صلاة واحدة بامامين من غير عذر الحدث فلا يجوز وكذا لو قعد الامام على الثالثة حتى تمت المغرب للامام لان تحريمه الامام في الرابعة كتحريمه على سجدة فاذا سلم يصير مصليا ركعة واحدة * المسبوق اذا سلم مع الامام على ظن ان عليه أن يسلم مع الامام فهو وسلام عمدا يمنع البناء * مسافر صلى ركعة فجاء مسافرا واقتدى به فأحدث الامام واستخلف المسبوق وذهب الامام للوضوء فنوى الإقامة والامام الثاني نوى الإقامة

استدبر القبلة فسدت كذا في الظهيرية * ولو مشى في صلاته مقدار نصف واحد لم تفسد صلاته ولو كان مقدار نصفين ان مشى دفعة واحدة فسدت صلاته وان مشى الى صف ووقف ثم الى صف لا تفسد كذا في فتاوى قاضي خان * رفع اليدين لا يفسد الصلاة أما سوق الحمار بمدا الرجلين يفسد وبرجل واحدة لا كذا في الخلاصة * وان حرك رجلا واحدة لا على الدوام لا تفسد صلاته وان حرك رجلية تفسد واعتبر هذا القائل العمل بالرجلين بالعمل باليدين والعمل برجل واحدة بالعمل بيد واحدة وقال بعضهم ان حرك رجلية قليلا لا تفسد صلاته كذا في المحيط * وهو الاوجه هكذا في البحر الرائق * ولو حول القادر صدره عن القبلة فسدت صلاته ولو حول وجهه دون صدره لا تفسد هكذا في الزاهدى * هذا اذا استقبل من ساعته كذا في الذخيرة * ولوركب الدابة فسدت صلاته لانه لا يتم الا يدين وان نزل عن الدابة لم تفسد كذا في فتاوى قاضي خان * رجل رفع المصلي من مكانه ثم وضعه من غير أن يحوله عن القبلة لا تفسد صلاته وان وضعه على الدابة تفسد كذا في السراج الوهاج * ولو تقدم على الامام من غير عذر فسدت صلاته كذا في فتاوى قاضي خان * وفي فتاوى الفضلي في الصحراء رجل يصلي فتأخر عن موضع قيامه مقدار سجوده لا تفسد صلاته ويعتبر مقدار سجوده من خلفه وعن يمينه وعن يساره ويعطى هذا القدر حكم المسجد كما في وجه القبلة فمالم يتأخر عن هذا الموضع لم يتأخر عن المسجد ولا يعتبر الخط في هذا الباب حتى لو خط حوله خطأ ولم يخرج عن الخط ولكن تأخر عما ذكرناه من المواضع فسدت صلاته كذا في المحيط في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع * ولو كان في الصف فرجة فدخل رجل في تلك الفرجة فتم المصلي حتى وسع عليه المكان فسدت صلاته كذا في خزائن الفتاوى وهكذا في القنية * رجل صلى المغرب في منزله فجاء رجل واقتمدى به يصلي المغرب تطوعا فقام الامام الى الرابعة ناسيا ولم يقعد على الثالثة وتابعه المقتدى قالوا فسدت صلاة الامام والمقتدى كذا في فتاوى قاضي خان في فصل في من يصح الاقتداء به * قبل انعقرب والحيمة في الصلاة لا يفسد الصلاة سواء حصل بضربة أو بضربات وهو الاظهر وفي مجموع النوازل فان وقع هذا للمقتدى فأخذ النعل بيده ومشى اليه لا تنسد وان صار تمام الامام كذا في الخلاصة ويستوى فيه جميع أنواع الحيات هو الصحيح كذا في الهداية * وانما يحاح قتل الحية أو العقرب في الصلاة اذا مر بين يديه وخاف أن يؤذيها فأما اذا كان لا يخاف الاذى فيكره كذا في المحيط * ولورمى ثلاثة أحجار على الولاء أو قتل القملات على الولاء أو تنف ثلاث شعرات على الولاء أو اكتمل تفسد صلاته كذا في الظهيرية * وفي الحجة قال بعض المشايخ اذا رمى حجرا وبسط ذراعه وهدأ بباطقه ورمى نحو الهواء فسدت صلاته بحجر واحد كذا في التتارخانية * وعن الحسن رحمه الله تعالى في المصلي على الدابة اذا ضربها الاستخراج السيف فسدت صلاته وبعضهم قالوا ان ضربها مرة أو مرتين لا تفسد صلاته وان ضربها ثلاثا في ركعة واحدة تفسد صلاته يريد اذا ضربها على الولاء كذا في المحيط * ولو ضرب انسانا بحد أو بسوط تفسد كذا في منية المصلي * ولورمى طائرا بحجر لم تفسد لكنه يكره كذا في الخلاصة * ولو خلع الخف وهو واسع لا تفسد كذا في محيط الشرحسي * ولو لبس الخف فسدت صلاته * ولو ألجم دابته أو أهرجها أو نزع السرج فسدت صلاته كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كتب قدر ثلاث كلمات في صلاته تفسد صلاته وان كان أقل لا وفي الفتاوى تقدير ثلاث كلمات في مجموع النوازل كذا في الخلاصة * وان كتب على الهواء أو على بدنه شيئا لا يستمين لا تفسد وان كثر كذا في السراج

أيضا ثم جاء الامام الاول كيف يفعل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا حضر الامام الاول يقتدى بالثاني فاذا صلى الامام الثاني ركعة الثانية يقعد قدر التشهد ويستخلف رجلا من القوم أدرك أول الصلاة حتى يسلم بالقوم ثم يقوم الثاني فيصل ثلاث ركعات والامام الاول يصلي ركعتين بعد سلام الامام الثاني ولا يتغير فرض القوم بنية الثاني * المسبوق اذا بدأ بقضاء ما فاتة قالوا يكره ذلك لانه خالف السنة ولا تفسد صلاته * المسبوق اذا قدم مع الامام كيف يفعل اختلفوا فيه والصحيح انه يرسل في التشهد

حتى يفرغ من التشهد عند سلام الامام واذا خاف انه لو انتظر سلام الامام يمر الناس بين يديه كأنه أن يقوم بقضاء ما سبق ولا ينتظر سلام الامام
 المنقر الذي عليه سهو والامام لا يأتي بالدعاء في التشهد الذي يكون قبل سجود السهو المسبوق اذا أدركه الامام في القراءة التي يجهر فيها
 لا يأتي بالشاء فاذا قام الى قضاء ما سبق يأتي بالشاء ويتعوذ للقراءة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يتعوذ عند الدخول في الصلاة وعند
 القراءة أيضا المسبوق بركتين اذا ترك (١٠٤) القراءة في أحدهما فسدت صلاته رجلا ان اقتديا بالامام بعد ما أدى الامام بعض

الصلاة ثم قاما بقضيان
 نفسي أحدهما انه بكم سبق
 قنظر الى صاحبه وقضى
 مقدمار ما قضى صاحبه ولم
 يقتضيه بجوز صلاته مسافر
 اقتدى بالمقيم بعد ما صلى
 الامام ثلاث ركعات وعليه
 سهو فسجد للسهو وتابعه
 المقتدى ثم قام وقضى
 ما سبق به تجوز صلاته

*(فصل في مسائل المشك
 والاختلاف بين الامام
 والقوم)*

مصلى المغرب اذا شك انه في
 الركعة الاولى أم الثانية
 وهو قائم فانه يتم تلك الركعة
 ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة
 ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة
 ويقعد ولو شك بعد السلام
 انه صلى ثلاثا أم أربعاً يحكم
 بالجواز بناء على الظاهر ولو
 شك بعد ما فرغ من التشهد
 روى عن محمد رحمه الله تعالى
 انه يتم صلاته أيضا ولا شيء
 عليه رجل صلى وحده أو
 امام صلى يقوم فلمسلم أخبره
 رجل عدل انك صليت
 الظاهر ثلاث ركعات قالوا ان
 كان عند المصلى انه صلى
 أربع ركعات لا يلتفت الى
 قول المخبر ولو شك المصلى

الوهاج * ولو أغلق الباب لا تفسد صلاته وان فتح الباب المغلق تفسد كذا في فتاوى قاضي خان * صبي
 مص ثدي امرأة مصلية ان خرج اللبن فسدت والا فلا لانه متى خرج اللبن يكون ارضا عابودونه لا كذا في محيط
 السرخسي * وان مص ثلاث مصات تفسد صلاتها وان لم ينزل اللبن كذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة * ولو
 كانت المرأة في الصلاة فجاءه زوجه بين الفخذين فسدت صلاتها وان لم ينزل منها بلة وكذا لو قبلها بشهوة
 أو بغير شهوة أو مسها بشهوة أو ما لو قبلت المرأة المصلي ولم يشتمها لم تفسد صلاته ولو نظرت الى فرج المطلقة
 طلاقا رجعا عن شهوة يصير مباحا ولا تفسد صلاته في رواية هو المختار كذا في الخلاصة * ولو ادهن رأسه
 أو لحيته أو جعل ماء الورد على رأسه فسدت صلاته قيل هذا اذا تناول القارورة فصب الدهن على رأسه
 ولو كان في يده فمسح برأسه أو بلحيته لم تفسد صلاته كذا في فتاوى قاضي خان * ولو سرح لحيته تفسد صلاته
 كذا في محيط السرخسي * اذا حلك ثلاثا في ركن واحد تفسد صلاته * هذا اذا رفع يده في كل مرة ما اذا لم
 يرفع في كل مرة فلا تفسد ولو كان الحلك مرة واحدة يكره كذا في الخلاصة * ولو مرّ ما في موضع سجوده
 لا تفسد وان أتم وتكلم وفي الموضع الذي يكره المرور فيه والاصح انه موضع صلاته من قدمه الى موضع
 سجوده كذا في التبيين * قال مشايخنا اذا صلى رابعا بصره الى موضع سجوده فلم يقع بصره عليه لم يكره وهو
 الصحيح كذا في الخلاصة * وهو الاصح كذا في البسطة * وهو الاشبه الى الصواب كذا في النهاية * هذا حكم
 الصغرى فان كان في المسجد كان بينهما حائل كإنسان أو أسطوانة لا يكره وان لم يكن بينهما حائل والمسجد
 صغير كره في أي مكان كان والمسجد الكبير كالصغرى كذا في الكافي * ولو كان يصلي في الدكان فان كانت
 اعضاء المار تحاذي اعضاء المصلي يكره والا فلا كذا في محيط السرخسي * ولو مرّ رجلا من متحاذيان فالكرهية
 تلحق الذي يلي المصلي كذا في السراج الوهاج * قالوا حيلة الراكب اذا أراد أن يمران يصيروا الدابة ويمر
 فتصير الدابة سترة ولا يأتى كذا في النهاية * ولو مرّ ثلثان يقوم أحدهما امامه ويمر الاخر ويفعل الاخر هكذا
 ويمر ان كذا في القنية * وينبغي لمن يصلي في الصغرى أن يتخذ امامه سترة طوله اذراع وغلظها غلظ الاصبع
 ويقرب من السترة ويجعلها على حاجبه الايمن أو الايسر والا يمين أفضل هكذا في التبيين * وان تعذر غرز
 العود لا يلحق كذا في الكافي * وصححه جماعة منهم قاضي خان في شرح الجامع الصغير كذا في البحر الرائق * وفي
 الخلاصة هو الاصح * وفي القنية هو المختار كذا في شرح أبي المكارم * فان وضعها ووضعها طولا لا عرضا كذا
 في التبيين * واذا لم يكن معه خشبة أو شيء يغرز أو يوضع بين يديه هل يخط خطا عامة المشايخ على انه لا يخط
 وهو رواية عن محمد وقال بعض مشايخنا يخط وهو رواية عن محمد أيضا والذين قالوا بالخط اختلاف في كيفية
 الخط قال بعضهم يخط طولا وقال بعضهم يخط كالحراب كذا في المحيط * ولا بأس بترك السترة اذا من المرور
 ولم يواجه الطريق هكذا في التبيين * وسترة الامام سترة للقوم ويذكر المار اذا لم يكن بين يديه سترة أو مرّ بينه
 وبين السترة بالاشارة أو بالتسبيح كذا في الهداية * قالوا هذا في حق الرجال أما النساء فانهن يهقن وكيفيته
 أن يضرب بظهور الاصابع اليمنى على صفحة الكف من اليسرى كذا في البحر الرائق ناقلا عن غاية البيان
 * والجمع بين الاشارة والتسبيح يكره والاشارة بالرأس أو العين أو غيرهما كذا في الكافي * اذا زاد في صلاته
 ركوعا أو سجودا ذكر في ظاهر الرواية انه لا تفسد وكذلك اذا زاد سجدة أو أكثر لا تفسد صلاته
 وكذلك الركوعان وما زاد على ذلك ولو زاد في ركعة تامة قبل اتمام صلاته فسدت صلاته لو ركع الامام

في قول المخبر انه صادق أو كاذب روى عن محمد رحمه الله تعالى انه بعيد صلاته احتياطاً وان شك في قول رجلين عدلين ونجد
 بعيد صلاته وان لم يكن المخبر عدلا لا يقبل قوله * ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلاثا وقال الامام صليت أربعة
 فان كان الامام على يقين لا بعيد الصلاة بقولهم وان لم يكن على يقين أخذ بقولهم فان اختلف القوم فقال بعضهم صلى ثلاثا وقال بعضهم
 صلى أربعة والامام مع أحد الفريقين يؤخذ بقول الامام وان كان معه واحد كان الامام فان أعاد الامام الصلاة أو أعاد القوم معه مقتدين

به صرح اقتداؤهم لان الامام ان كان هو الصادق كان هذا اقتداء المنفعل بالمتنفل وان لم يكن صادقا كان هذا اقتداء المفترض بالمفترض * ولو استيقن واحد من القوم انه صلى ثلاثا واستيقن واحد انه صلى اربعاً والامام والقوم في شك ليس على الامام والقوم شيء لان قول المستيقن بالنقصان عارضه قول المستيقن بالتمام والظاهر بغير الفراغ هو التمام فلا يعادى على المستيقن بالنقصان الاعادة لان يقينه لا يطل بيقين غيره ولو كان الامام استيقن انه صلى ثلاثا كان عليه ان يعيد بالقوم لانه يتيقن بالنقصان (١٠٥) ولا اعادة على الذي يتيقن بالتمام لما قلنا * ولو استيقن واحد

من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادوها احتياطاً وان لم يعيدوا فلا شيء عليهم الا اذا استيقن عدلان بالنقصان واخبروا بذلك * رجل صلى صلاة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يدري من أية صلاة تركها قالوا يعيد صلاة الفجر والوتر لانهما يفسدان بترك القراءة في ركعة واحدة ولو تذكر انه ترك القراءة في الركعتين يعيد صلاة الفجر والمغرب والوتر ولو تذكر انه ترك القراءة في الاربع يعيد صلاة الظهر والعصر والعشاء ولا يعيد الفجر والوتر والمغرب * ولو اجتمع أهل قرية على ترك الوتر أدبهم الامام وجسدهم فان لم يمتنعوا قاتلهم وان امتنعوا عن أداء السنن قال مشايخ بخاريا قاتلهم كما يقتلهم على ترك الفرائض وعن عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى انه قال لو أنكر أهل بلدة السواك قاتلهم كما يقتل المرتدين * امام صلى المغرب فقال بعض

وسجد سجدة ورفع رأسه عن الجاه رجل ودخل معه وركع وسجد سجدتين فانهم سجدوا له لانه ادخل زيادة ركعة وهو الركون والسجود وانهم اتفقدوا الصلاة هكذا في المحيط * اذا كان يصلي الظهر مثلاً فافتتح العصر أو التطوع بتكبير جديدة فان صلاته تفسد لانه صح شروعه في غير ما هو فيه وهو التطوع فيما اذا نواه أو نوى العصر وكان صاحب ترتيب أو لم يكن بان سقط الترتيب بكثرة القنات أو بضيق الوقت فيخرج عما هو فيه ضرورة * وكذا لو كان يصلي التطوع فافتتح الفرض أو كان يصلي الجمعة فافتتح الظهر أو بالعكس يخرج عما هو فيه لما ذكرنا كذا في التبيين * ولو صلى ركعة من الظهر فكبير بنوى الاستئناف للظهر بعينه فلا يفسد ما آتاه فيحسب بتلك الركعة حتى لو لم يقعد فيما بقي القعدة الاخيرة باعتبارها فسدت الصلاة كذا في البحر الرائق * هذا اذا نوى بقلبه حتى لو قال نويت ان أصلي الظهر بطل الظهر ولا يحسب بتلك الركعة هكذا في الكافي * ولو افتتح منفرداً ثم اقتدبه رجل فافتتح ثانياً لاجله فهو على الافتتاح الاول الا ان يكون الداخل امرأة كذا في النهاية * ولو افتتح الظهر ثم كبير بنوى الاقتداء بالامام فيما بطل الاول ولو صلى الظهر في بيته ثم صلاها بجماعة لم يبطل المؤدى كذا في الكافي * اذا صلى الظهر اربعاً لم يفسد ما ذكر انه ترك سجدة منها ساجداً ثم قام واستقبل الصلاة وصلى اربعاً وسلم فسد ظهره لان نية دخوله في الظهر ثانياً وقع لغوا فاذا صلى ركعة واحدة فقد خلط المكتوبة بالنافلة قبل الفراغ من المكتوبة كذا في البحر الرائق وهكذا في الخلاصة * ومن صلى من المغرب ركعتين وقعد قدر التشهد وزعم انه أتته افسه لم يتم فأكبر ولوى الدخول في سنة المغرب وقد سجد السنة أو لأفصل المغرب فاسدة لانه صار منتهياً من الفرض الى النقل قبل فراغها أما اذا سلم وتذكر انه لم يتم فحسب ان صلاته افسدت فقام وكبر للمغرب ثانياً وصلى ثلاثاً صلى ركعة وقعد قدر التشهد اجزأه المغرب والا فلا ولو افتتح المغرب وصلى ركعة فظن انه لم يكبر للافتتاح فافتتحها وصلى ثلاث ركعات جازت صلاته ولو صلى ركعتين فظن انه لم يفتتح فافتتحها وصلى ثلاث ركعات لا تجوز صلاته * وفي كتاب رزين هذا اذا لم يقعد بعد ركعة بعد الافتتاح لانه ترك القعدة الاخيرة وانتقل الى النفل قبل تمام الفرض كذا في الخلاصة

(الفصل الثاني فيما يكره في الصلاة وما لا يكره) يكره للصلي أن يعبث بشو به أو لحيته أو وجهه وان يكف نوبه بان يرفع نوبه من بين يديه أو من خلفه اذا أراد السجود كذا في معراج الدراية ولا بأس بان يفيض نوبه كيلا يلتف بجسده في الركوع ولا بأس بان يمسح بجمته من التراب والحشيش بعد الفراغ من الصلاة وقبله اذا كان يضرم ذلك ويشغله عن الصلاة واذا كان لا يضرم ذلك يكره في وسط الصلاة ولا يكره قبل التشهد والسلام كذا في فتاوى قاضيان * والترك افضل كذا في محيط السرخسي * ولا بأس بان يمسح العرق عن وجهه في الصلاة كذا في فتاوى قاضيان * كل عمل هو مفيد لا بأس به للصلي وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سلت العرق عن وجهه وكان اذا قام من سجوده يفيض نوبه بيمينه أو يسيره * وما ليس بعيب يكره كذا في الخلاصة وهكذا في النهاية * ظهر من انه ذنين (١) في الصلاة فسحبه أولى من أن يقطر منه على الارض كذا في القنية * ويكره عدا الأي والتسبيح باليد وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا بأس بذلك ثم قيل الخلاف في الفرائض ويجوز في النوافل بالاجماع وقيل الخلاف في النوافل

(١) قوله ذنين كأمير رقيق الخطأ أو ماسال من الانف رقيقاً كما في القاموس اهـ

١٤ الفتاوى اول القوم صليت ثلاثاً وقال بعضهم صليت ركعتين وكلا الفريقين عنده ثقة يؤخذ بقول الفريق الذي كان الامام بهم فان أعادوا مرة أخرى مع الامام قالوا صلاة من يقول صلى الامام ركعتين فاسدة لاحتمال ان الامام كان متغلباً في الثانية وصلاة الفريق الآخر والامام جائز ولو كان خلفه مسبوقاً فافتدى به في الثانية لا تجوز صلاته * رجل صلى الوتر فشك وهو قائم انه لم صلى فانه يأخذ بالقل احتياطاً ان لم يقع تحريمه على شيء ويقعد في كل ركعة احتياطاً ويقرأ في كل ركعة أما القنوت قال أئمة بلح بقنت في الركعة

الاولى لا غير وعن الشيخ الامام أبي حفص الكبير رحمه الله تعالى انه يقنت في الركعة الثانية أيضا وبه أخذ القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى وأجمعوا على ان المسبوق بركتين اذا قنت مع الامام في الركعة الثالثة لا يقنت مرة أخرى وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يقنت مرة أخرى في مسألة الشك وفرق القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى بين الشك والمسبوق لان قنوت المسبوق مع الامام (١٠٦) وقع في موضعه لانه كان مأمورا به فلا يقنت مرة أخرى لان تكرار القنوت ليس

بم شروع * أما في مسألة الشك لم يتيقن بوقوع الاول في موضعه فيقنت مرة أخرى * ولو أوتر فقرأ في الثالثة القنوت ولم يقرأ القرآن أو قرأ الفاتحة دون السورة فتذكر في الركوع فانه يعود الى القيام ويقرأ ويقنت ويركع لانه عاد الى القيام كما هو في حكم الفريضة فأوتر فض ركوعه ولو نسي القنوت فتذكر في الركوع فيه روايتان والصحيح انه لا يقنت في الركوع ولا يعود الى القيام فان عاد الى القيام وقت ولم يعد الركوع لم تفسد صلاته لان ركوعه قائم لم يرتفع * ومن يقضى الصلاة يقضى الاوتر بقنوتها لان قضاء الوتر واجب ولا وتر بدون القنوت ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا آتتنا في الدنيا حسنة الخ قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يقول اللهم اغفر لي ويكرر ثلاثا واختلفوا انه هل يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام في القنوت قال بعضهم لا يصلي واختلفوا انه هل يجهر بالقنوت أم يخافت ويصممه

ولا يجوز في الفرائض والاجماع والظاهر أن الخلاف في الكل كذا في التبيين * قال مشايخنا وان احتاج المرء الى العدده إشارة لانصاها ويحل المضطر بقولهما كذا في النهاية * قالوا ان نمز برؤس الاصابع لا يكره كذا في فتاوى قاضيان * واختلفوا في عد التسييح خارج الصلاة قال في المستصحب لا يكره خارج الصلاة في الصحيح هكذا في التبيين * ويكره عد السور لان ذلك ليس من اعمال الصلاة كذا في الهداية * وكرة تقليب الحصى الا ان لا يمكنه من السجود فيسوي به مرة أو مرتين وفي ظاهر الرواية يسوي به مرة كذا في المنية * وتركه أحب الى كذا في الخلاصة * ويكره أن يشبك أصابعه وأن يفرقع كذا في فتاوى قاضيان * والفرقة أن يغمزها أو يمتدحها حتى تصوت كذا في النهاية * والفرقة خارج الصلاة كرها كثير من الناس كذا في الزاهدي * ويكره عقص شعره وهو جمع الشعر على الرأس وشده بشئ حتى لا ينحل كذا في التبيين * واختلف الفقهاء فيه على أقوال فقل أن يجمعه وسط رأسه ثم يشده وقل أن يلف ذواته به حول رأسه كما يفعله النساء وقل أن يجمعه من قبل القفا ويمسكه بخيط أو خرقة وكل ذلك مكروه كذا في البحر الرائق ناقلا عن غاية البيان * ويكره أن يضع يده على خاصرته كذا في فتاوى قاضيان * ويكره التخصر أيضا خارج الصلاة كذا في الزاهدي * ويكره أن يلتفت يمنة أو يسرة بأن يحول بعض وجهه عن القبلة فأما أن ينظر بمؤق عينه ولا يحول وجهه فلا بأس به كذا في فتاوى قاضيان * ويكره أن يرفع بصره الى السماء كذا في التبيين * ويكره أن يقبى في التشهد أو بين السجودتين كذا في فتاوى قاضيان * والاقعاء أن يضع اليدين على الأرض وينصب ركبتيه نصا بهما هو الصحيح كذا في الهداية * وهو الاصح هكذا في الكافي والنهاية ناقلا عن المبسوط * والاقعاء أن يقعد على عقبيه وقل على أطراف أصابعه وقل أن يجمع ركبتيه الى صدره وقل هذا ويعتمد يديه على الأرض وهو الاشبه باقعاء الكلب وكل ذلك مكروه كذا في الزاهدي * ويكره رد السلام يده والتربع بلا عذر هكذا في التبيين * ويكره أن يفترش ذراعيه وأن يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وان يسدل ثوبه كذا في المنية * وهو ان يجعل ثوبه على رأسه أو كتفيه فيرسل جوانبه * ومن السدل ان يجعل القباء على كتفيه ولم يدخل يديه كذا في التبيين * سواء كان تحته قميص أو لا كذا في النهاية * في الخلاصة والنصاب المصلي اذا كان لابس شقة أو فرسخي ولم يدخل يديه في الكفين اختلف المتأخرون والمختار انه لا يكره كذا في المضمرات * قالوا ومن صلى في قباء ينبغي أن يدخل يديه في كفيه ويشده بالمنطقة تخافة السدل كذا في فتاوى قاضيان * واختلف المشايخ في كراهة السدل خارج الصلاة كما في الدراية * وصح في القنية في باب الكراهة انه لا يكره كذا في البحر الرائق * وتكره الصلاة حاسرا رأسه اذا كان يجرد العمامة وقد فعل ذلك تكاسلا أو تمأونا بالصلاة ولا بأس به اذا فعله تدلا وخشوعا بل هو حسن كذا في الذخيرة * ولو صلى مع السراويل والقميص عنده يكره كذا في الخلاصة * وفي الفتاوى العتبية وتكره الصلاة مع البرنس ولا يكره لبسه في الحرب كذا في التتارخانية * ولو صلى رافعا كفيه الى المرفقين كره كذا في فتاوى قاضيان * وتكره الصماء وهو ان يشتمل بثوبه فيجل به جسده كله من رأسه الى قدمه ولا يرفع جانباً يخرج يده منه كذا في التبيين * وتكره لبسة الصماء وهو ان يجعل الثوب تحت الابطالين ويطلع جانباً به على عاتقه الايسر كذا في فتاوى قاضيان * ويكره الاعتجار وهو أن يكور عمامته ويترك وسط رأسه مكشوقا كذا في التبيين * قال الامام الولوالجي وهو يكره خارج الصلاة أيضا كذا في البحر

الامام عن المقتدى أو لا يصح له كذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الامام يجهر بالقنوت الرائق ويخير المؤمن ان شاء قرأ أو آمن واذا قرأ ان شاء جهر وان شاء خافت * وقال الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن يصفي الامام وكذا المقتدى لانه ذكر كسائر الازكار وشاء الافتتاح وتكبيرات الركوع والسجود * وبعضهم يجعل القنوت بمنزلة القراءة فيجمله الامام عن المقتدى ويجهر به * مصلي الظهر اذا صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك في الثالثة انه في التطوع ثم شك في

الرابعة انه في الظهر قالوا انه يكون في الظهر والشك ليس بشئ * وجعل صلى ركعتين ثم شك انه مقيم أو مسافر فسلم في حالة الشك ثم علم انه مقيم فانه يعيد صلاة المقيم لان هذا سلام عمدا * صلى العصر اذا تذكر انه ترك سجدة واحدة ولا يدري انه تركها من صلاة الظهر أو من صلاة العصر الذي هو فيها فانه يتحرى فان لم يقع تحريه على شئ يتم العصر ومجد سجدة واحدة لاحتمال انه تركها من العصر ثم يعيد الظهر احتياطاً ثم يعيد العصر وان لم يعد فلا شئ عليه * ولو توهم انه لم يكبر تكبيرة الافتتاح ثم يقن انه (١٠٧) كبر جازله المضي وان أدى ركناً * صلى

الفجر اذا شك في السجود انه صلى ركعتين أم ثلاثاً قالوا ان كان في السجدة الاولى عكسه اصلاح الصلاة لانه ان كان صلى ركعتين كان عليه اتمام هذه الركعة لانها ثمانية فتجوز ولو كانت ثلثة من وجه لا تقصد صلاته عند محمد رحمه الله تعالى لانه لما تذكر في السجدة الاولى ارتفعت تلك السجدة أصلاً وصارت كأنها لم تكن كما لو سبقه الحدث في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي مسئلة زه * وان كان هذا الشك في السجدة الثانية فسدت صلاته لاحتمال انه قيد الثالثة بالسجدة الثانية وخط المكتوبة بالنافله قبل اكمال المكتوبة ففسد المكتوبة * ولو شك في صلاة الفجر في قيامه انها الاولى من صلاته أم ثالثة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يمكنه اصلاح صلاته بان يرفض ما هو من قيامه ويعود الى القعدة * فان كانت هذمار كعة ثالثة فقد رفضها بالعود الى القعدة وقت صلاته ثم يقوم ويصلي

الرائق * وتكرم الصلاة في ثياب البذلة كذا في معراج الدراية * ويكره التلثم وهو تغطية الانف والفم في الصلاة والتشاوب فان غلبه فليكنظم ما استطاع فان غلبه وضع يده أو كفه على فيه كذا في التبيين * ويكره ترك تغطية الفم عند التشاوب هكذا في خزائن الفقه * ثم اذا وضع يده يضع ظهر يده كذا في البحر الرائق ناقلاً عن مختارات النوازل * ويغطي فاه يمينه في القيام وفي غيره باليسار كذا في الزايدى * ويكره التلطي وتقبض عينيه وان يدخل في الصلاة وهو يذافع الاخبثين وان شغله قطعها وكذا الريح وان مضى عليها أجزأه وقد أساء * ولو ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالوضوء يفوته يصلي لان الاداسع الكراهة أولى من القضاء * ويكره ان يروح على نفسه بمرحاة أو بكفه ولا تفسد به الصلاة ما لم يكبر كذا في التبيين * ويكره السعال والتخخخ قصداً وان كان مدفوعاً اليه لا يكره كذا في الزايدى * ويكره ان يبرق في الصلاة * وكذا ترك الطمأنينة في الركوع والسجود وهو ان لا يقيم عليه كذا في المحيط * وكذا في القومة التي ينهوا في الجلطة التي بين السجدين كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج * ويكره للنفرد أن يقوم في خلال صفوف الجماعة فيخالفهم في القيام والقعود وكذا المقتدى أن يقوم خلف الصفوف وحده اذا وجد فرجة في الصفوف وان لم يجد فرجة في الصفوف روى محمد بن شعاع وحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يكره فان جزأ أحد من الصف الى نفسه وقام معه فذلك أولى كذا في المحيط * ويغني أن يكون عالماً حتى لا تفسد الصلاة على نفسه كذا في خزائن الفتاوى * وفي الحاوي وان كانت التبرور ما وراء المصلي لا يكره فانه ان كان بينه وبين القبر مقدار مالو كان في الصلاة ويمر انسان لا يكره فهنا أيضاً لا يكره كذا في التتارخانية * ويكره أن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه أو على يمينه أو على يساره أو في ثوبه تصاوير وفي البساط روايتان والصحيح انه لا يكره على البساط اذا لم يسجد على التصاوير وهذا اذا كانت الصورة كبيرة تدور للناس من غير تكلف كذا في فتاوى قاضيان * ولو كانت صغيرة بحيث لا تبدو للناس لا تأمل لا يكره وان قطع الرأس فلا بأس به وقطع الرأس أن يجي رأسها بحيث يخط عليها حتى لم يبق للرأس أثر أصلاً ولو خيط بين الرأس والجسد لا يعتبر لان من الطيور ما هو مطوق وأشدّها كراهة أن تكون أمام المصلي ثم فوق رأسه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه هكذا في الكافي * وفي التهذيب ولو كانت على وسادة منصوبة بين يديه يكره ولو كانت ملقاة على الارض لا يكره كذا في التتارخانية * ولا يكره فتال غير ذي الروح كذا في النهاية * ويكره تكرار السورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع كذا في فتاوى قاضيان * واذا كرر آية واحدة مراراً فان كان في التطوع الذي يصلي وحده فذلك غير مكروه وان كان في الصلاة المفروضة فهو مكروه في حالة الاختيار وأما في حالة العذر والنسيان فلا بأس هكذا في المحيط * ويكره أن يقرأ سورة فيها سجدة في صلاة الجمعة وكذا في كل صلاة يخاف فيها بالقراءة كذا في الخلاصة في الفصل السادس عشر في السهو * ويكره وضع اليد قبل الركبتين اذا سجد ورؤعه ما قبلهما اذا قام الامن عذر كذا في المنية * ويكره للاموم ان يسبق الامام بالركوع والسجود وأن يرفع رأسه فيمقابل الامام كذا في محيط السرخسي * ويكره الجهر بالتسمية والتأمين وتمام القراءة في الركوع والاذكار بعد دعاء الانتقال والالتكاه على العصا من غير عذر في الفرائض دون التطوع على الاصح كذا في الزايدى * صلى وهو حامل صبياً جازت صلاته ويكره ولو لم يكن هناك من يحفظه ويتعهد به وهو يكي فلا يكره هكذا في محيط

ركعتين يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة ثم يتشهد ويسجد سجدتين للسهولان تلك الركعة ان كانت هي الاولى فلم يأت بشئ من صلاته سوى التكبير فيأتي بجميع أركانها ولا يقعد بينهما لانا في حال يلزمه الركعتان وفي حال لا يلزمه شئ فلا يقعد فاذا شك ولم يدرك صلى ركعتين أم واحدة فان شك في حالة القيام أمكنه اصلاح الصلاة بان يتم هذه الركعة يقعد قدر التشهد ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد ويسجد للسهول في آخره بخلاف ما اذا شك انها ثالثة أم الاولى فهناك لا يتم ركعة بل يعود ويقعد قدر التشهد لان ثمة يحتمل انها ثالثة فلو أمر بالمضي

فيما تقصد صلاته فذلك أمر بالعود إلى القعدة أما في الفصل الثاني شك أنه أدى الركعة الثانية أو لم يؤد فاما أن تكون هذه الركعة الركعة الأولى أم الركعة الثانية فكذلك كما كان لا تقصد صلاته باتمام هذه الركعة فإذا أتته بقعدة قدر التشهد لاحتمال أنها ثانية ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى وإن شك وهو ساجد انشك أنها الركعة الأولى أم الثانية بمعنى فيها سواء شك في السجدة الأولى أم في السجدة الثانية لأنها ان كانت الأولى لزمه المضى فيها وإن كانت (١٠٨) ثانية يلزمه تكميلها وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية يقعد قدر التشهد ثم

السرخسي * ويكره نزاع القيص والقنوسه وإسهم ما وخلق الخلف في الصلاة بعمل يسير كذا في المحيط * وإن رفع العمامة من رأسه ووضعها على الأرض أو رفعها من الأرض ووضعها على رأسه لا يفسد ولو كرهه كذا في السراج الوهاج * ويكره أن يسجد على كور عمامته كذا في الذخيرة * إنما يكره إذا لم يمنع وجدان حجم الأرض فإنه لو منع ذلك لم يجز أصلا كذا في البرجندی * إذا بسط كفه وسجد عليه أن بسط ليقى التراب عن وجهه كره وإن بسط ليقى التراب عن عمامته وثيابه لا يكره كذا في البحر الرائق * رجل يصلي على الأرض ويسجد على خرقة وضعوها بين يديه ليقى بها الحر لا بأس به كذا في الظهيرية * ولو ستر قدميه في السجدة يكره كذا في الخلاصة * ولا بأس للتطوع المنفرد أن يتعوذ من النار ويسأل الرحمة عند آية الرحمة أو يستغفر وإن كان في الفرض يكره رأيا للامام المقتدى فلا يفعل ذلك في الفرض ولا في النفل كذا في المنية * ويكره التمايل على يمينه مرة وعلى يساره أخرى كذا في الذخيرة * ويكره التراوح بين القدمين في الصلاة إلا بعذر وكذا القيام بأحدى القدمين كذا في الظهيرية * ويكره تقديم إحدى الرجلين عند النهوض ويستحب الهبوط باليمين والنهوض بالشمال كذا في التبيين * ويكره أن يشم طيبا أو ريحانا كذا في الذخيرة * ويكره أن يحرف أصابع يديه أو رجليه عن القبلة في السجود وغيره كذا في فتاوى قاض خان * ويكره قيام الامام وحده في الطاق وهو المحراب ولا يكره سجوده فيه إذا كان قائما خارج المحراب كذا في التبيين * وإذا ضاق المسجد من خلف الامام فلا بأس بأن يقوم في الطاق كذا في الفتاوى البرهانية * ويكره أن يكون الامام وحده على الدكان وكذا القلب في ظاهر الرواية كذا في الهداية * وإن كان بعض القوم معه فلا يصح أنه لا يكره كذا في محيط السرخسي * ثم قدر الارتفاع قائمة ولا بأس بما دونها ذكره الطحاوي * وقيل أنه مقدّر بما يقع به الامتياز وقيل بمقدار الذراع اعتبارا بالسجدة وعليه الاعتماد كذا في التبيين * وفي غاية البيان هو الصحيح كذا في البحر الرائق * وتكره الصلاة على سطح الكعبة لما فيه من ترك التعظيم ويكره للإنسان أن يخص لنفسه مكانا في المسجد يصلي فيه كذا في التتارخانية * ولو صلى إلى وجهه إنسان يكره كذا في المحدث ولو صلى إلى وجهه إنسان وبينهم مائتا ظهرا إلى وجه المصلي لم يكره كذا في التمرناشي * الاستقبال إلى المصلي مكروه سواء كان المصلي في الصف الأول أو في الصف الأخير كذا في المنية * ولو صلى إلى ظهر رجل يتحدث لا يكره وإن كان بالقرب منه إلا إذا رفعوا أصواتهم بحيث يخاف المصلي أن يزل في القراءة فينشد يكره كذا في الخلاصة * ويكره أن يصلي وبين يديه نيام كذا في فتاوى قاضي خان * ومن توجه في صلاته إلى تنويره نار توقد أو كان فيه نار يكره ولو توجه إلى قنديل أو إلى سراج لم يكره كذا في محيط السرخسي * وهو الأصح كذا في خزنة الفتاوى * ولا بأس بأن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه معصف أو سيف معلق أو ما أشبه ذلك كذا في فتاوى قاض خان * إذا جمع الامام بين جماعة في الركوع فطول ليدرك الجاني فإن عرف الذي يجي يكره وإن كان لا يعرفه لا بأس بذلك مقدار تسبيحة أو تسبيحتين كذا في مختار الفتاوى * وقيام الامام في غير محاذة الصف مكروه كذا في البحر الرائق * ويكره أن يصلي وفي فيه دراهم أو دنائير وإن كان لا يمنع عن القراءة ويكره لو صلى وفي يده مال يسكه كذا في فتاوى قاض خان * ويكره أن يصلي وقدامه عذرة كذا في محيط السرخسي * ويكره أن يخطو خطوات من غير عذر ووقف بعد كل خطوة وإن كان بعذر لا يكره كذا في المحيط * ويكره أن يكبر خلف الصف ثم يلحق به كذا في محيط

يقوم ويصلي بركعة * ولو غلب على ظنه في الصلاة أنه أحدث أو لم يمسح يتيقن بذلك لا شك له فيه ثم يتيقن أنه لم يحدث أو يتيقن أنه قد مسح قال الشيخ الامام محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى ينظر إن كان أدى ركعا حال ما كان متيقنا بالحديث وبعدم المسح فإنه يستقبل الصلاة وإن لم يؤد ركعا يضي في صلاته ولو شك في صلاته أنه هل كبر لا افتتاح أم لا وهل أحدث أم لا وهل أصابت النجاسة ثوبه أم لا وهل مسح رأسه أم لا إن كان ذلك لأول مرة يستقبل الصلاة * وإن كان يقع له مثل ذلك كثيرا جاز له المضى ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب * الامام إذا قام إلى الخامسة نادى بآية قبل أن يقعد على رأس الرابعة في ذوات الأربع ثم عاد الامام إلى القعدة ولم يعد للمقندي وقيد الخامسة بالسجدة جازت صلاة الامام واختصوا في صلاة المقندي والاعادة أحوط مسائل الرياء * الامام إذا علم بمجيء شخص إلى الصلاة فإن كان لا يعرفه فطول الركوع ليدرك الرجل تلك الركعة

لا بأس به لأنه اعانة على الطاعة لكن يطول قدر ما لا ينقل على القوم بأن يزيد تسبيحة أو تسبيحتين على المعتاد لأن السرخسي الزيادة على ذلك يضرب سببا لتفريق الجماعة * وكذا لو طول القراءة في الركعة الأولى ليدرك القوم تلك الركعة لا بأس بأن يطول مدة سار ما لا يكون سببا لتقليل الجماعة * وكذا لا بأس بالتؤن أن يؤثر الإقامة لأدراك القوم مع الاحتراز عن الرياء هذا إذا كان الامام لا يعرف الشخص الذي يجي إلى الصلاة * فإن كان يعرفه لا يطول الركوع كيلا يشبه الميل والاشراك لغير الله تعالى في الصلاة وبعض مسائل الرياء

صلاة أنه هل أدّاها أم لا فان كان في الوقت كان عليه أن يعيد وبعد خروج الوقت لا شيء عليه * ولو شئت في ركعة بعد الفراغ من الصلاة لا شيء عليه وفي الصلاة يلزمه أدّاؤها * المسبوق اذا قعد مع الامام قدر التشهد وخاف انه لو انتظر سلام الامام يمر الناس بين يديه كان له أن يقوم لقضاء ما سبق ولا ينتظر سلام الامام وقدر الموضوع الذي يكره المرور في المسجد من قبل هذا وفي الصحراء اذا لم يكن له سترة لا يكره المرور وراء موضع السجدة * ولو كان بين يديه سترة يكره المرور بينه وبين السترة * رجل صلى الظهر ثم تذكر انه ترك من صلاته فرضا واحدا قالوا يسجد سجدة واحدة ثم يقرأ ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدة واحدة ثم يقعد ثم يسجد سجدة السهو هذا اذا علم انه ترك فعلا من أفعال الصلاة فان ترك قراءة فقد صلاته لا جمل انه صلى ركعة بقراءة ثلاث ركعات بغير قراءة * رجل صلى الوتر ركعتين ثم ظن انه في السنة فسلم على رأس الركعتين

فسدت صلاته وكذا الوسم في الظهر على رأس الركعتين على ظن أنه في القبر * (فصل في الترتيب وقضاء المتروكات) * الأصل في أداء الوقتية مع تذكر الفائتة أن ينظر إلى الفوائت إن كانت ستأخف فوقها فتجاوز السابعة الوقتية وفي رواية ابن ميمونة رحمه الله تعالى إن كانت الفوائت خسا فتجاوز السادسة مع تذكر الفوائت وإن كثرت الفوائت وسقط الترتيب ثم قضى بعض الفوائت وبقي خمس لا تجوز السادسة الوقتية فإن بقيت الفوائت ستجاوزت السابعة الوقتية ولو تذكر صلاة قد نسى بها بعد ما أدى وقتها لم يجزئ الوقتية ولا يظهر الترتيب عنده

التسيان واذا تذكّر يظهر الترتيب وان تذكّر بعد شهر لا تجوز الوقتية مع تذكّر الغائبة الا اذا كانت الفوائت ستاً أو أكثر وكذا لو تذكّر في الصلاة فسدت صلاته وكما لا يظهر الترتيب مع التسيان لا يظهر عند ضيق الوقت وتفسير الضيق أن يكون الباقي من الوقت مقدار ما لا يسع فيه الوقتية والمتروكة جميعاً فان كان يسع فيه المتروكة والوقتية جميعاً يكون واسعاً وان كانت المتروكة أكثر من واحدة والوقت لا يسع جميع المتروكات مع (١١٠) الوقتية لئلا يسع بعضهم الوقتية لا تجوز له الوقتية ما لم يقض ذلك

البعض الذي يسعه الوقت وتفسيره رجل لم يصل العشاء والوتر فتذكر في وقت الفجر وبقي من الوقت مقدار ما لا يسع فيه الا خمس ركعات على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى الوتر ثم يصل الفجر لان عنده الوتر فرض فيمنع جواز الوقتية ثم يقضى العشاء بعد طلوع الشمس وكذا لو تذكّر الوتر في صلاة الفجر فسدت فجزه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا اذا كان في الوقت ضيق بأن لم يبق من الوقت مقدار ما يسع فيه خمس ركعات قبل طلوع الشمس وكذا لو تذكّر في وقت العصر انه لم يصل الفجر والظاهر ولم يبق من الوقت الا ما يسع فيه ثمان ركعات فانه يقضى الظهر ثم يصل العصر وان كان لا يسع فيه الا ست ركعات فانه يصل الفجر ثم يصل العصر واذا قضى الغائبة ان قضاها بجميعها فان كانت صلاة يجهر فيها بالقراءة يجهر فيها الامام بالقراءة قضاها وحده يخبر بين الجهر والخصافة والجهر افضل كما

عن مالك اذا لم يأمن من استعمال الغير فالواجب أن نوضع في أعلى موضع لا يوضع فوقه شيء وكذا يكره كتابة الرقاع والصاقها بالابواب لما فيه من الاهانة كذا في الكفاية * وتكره المضمضة والوضوء في المسجد الا أن يكون ثمة موضع أو عند ذلك ولا يصل فيه وله أن يتوضأ في ناء كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يترك على حيطان المسجد ولا بين يديه على الحصى ولا فوق البواري ولا تحتها وكذا الخياط ولكن يأخذ بثوبه وان كان فعل فعله أن يرفعه كذا في محيط السرخسي * فان اضطر الى ذلك كان الالتقاء فوق الحصر أهون من الالتقاء تحته لان البواري ليست بمسجد حقيقة وما تحتها مسجد حقيقة وان لم يكن فيه البواري يدقنه في التراب ولا يتركه على وجه الارض كذا في فتاوى قاضي خان * ولو مشى في الطين كره أن يمسح به بحائط المسجد أو باسطواته وان مسح بحصير المسجد لا بأس به والاولى له أن لا يفعل وان مسح بتراب في المسجد فان كان التراب مجموعاً لا بأس به وان كان منسبطاً يكره وهو المختار وان مسح بخشبة موضوعة في المسجد لا بأس به كذا في محيط السرخسي * ولا يحقر في المسجد بئر ماء ولو كانت البئر قديمة تركت كبر زمزم * ويكره غرس الشجر في المسجد لانه تشبه بالبيعة ويشغل مكان الصلاة الا أن يكون فيه منفعة للمسجد بأن كانت الارض نزهة لا تستقر اساطينها فيغرس فيه الشجر ليقبل التزكيات في فتاوى قاضي خان * ولا بأس بأن يتخذ في المسجد بيتاً يوضع فيه البواري كذا في الخلاصة * مسجد بني علي سور المدينة قالوا لا يصل فيه لان السور حق العامة وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كانت البلدة فقمت عنوة وبني مسجد باذن الامام جازت الصلاة فيه لان الامام ان يجعل الطريق مسجداً فهو ذاك أولى رجل يمر في المسجد ويتخذ طريقاً ان كان به غير عذر لا يجوز وبه نذكر يجوز ثم اذا جاز يصل في كل يوم مرة لافي كل مرة الخياط اذا كان يحيط في المسجد يكره الا اذا جلس لدفع الصبيان وصيانة المسجد فيمنع ذلك لا بأس به وكذا الكاتب اذا كان يكتب بالبريك يكره وبغيره جاز لا وأما المعلم الذي يعلم الصبيان باجر اذا جلس في المسجد يعلم الصبيان الضرورة والخبر أو غيره لا يكره وفي نسخة القاضي الامام وفي اقرار العيون جعل مسئلة المعلم كسئلة الكاتب والخياط كذا في الخلاصة * دار فيها مسجدان كانت الدار اذا أغلقت كان للمسجد جماعة ممن كان في الدار فهو مسجد بجماعة ثبت فيها أحكام المسجد من حرمة البيع وحرمة الدخول للجنب اذا كانوا لا يمنعون الناس من الصلاة فيه وان كانت الدار اذا أغلقت لم يكن فيها جماعة وانما فتح بابها كان لها جماعة فليس هذا مسجداً وان كانوا لا يمنعون الناس من الصلاة فيه كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يحل الرجل سراج المسجد الى بيته ويحمل من بيته الى المسجد كذا في الخلاصة * ولا بأس بأن يترك سراج المسجد الى ثلث الليل ولا يترك أكثر من ذلك الا اذا شرط الواقف ذلك أو كان ذلك معتاداً في ذلك الموضع كذا في فتاوى قاضي خان * اذا تعلق بثيابه بعض ما يلي في المسجد من البواري فخرجه ليس عليه الرد اذا لم يتعمد كذا في الخلاصة * رجل بنى مسجداً وجعله لله تعالى فهو أحق الناس بعمرة وعملته وبسط البواري والحصر والقناديل والاذان والاقامة والامامة ان كان أهلاً لذلك فان لم يكن قال أي في ذلك اليه كذا في فتاوى قاضي خان * ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلاة لكن لو تلف به شيء يضمن كذا في الخلاصة

(الباب الثامن في صلاة الوتر)

عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه في الوتر ثلاث روايات في رواية قريبة وفي رواية سنة مؤكدة وفي

في الوقت ويحذف فيها يحذف فيها احتمالاً وكذا الامام * ولو كثرت الفوائت وأراد أن يقضيها راحي الترتيب في القضاء رواية وتفسير ذلك انه اذا قضى فائتة ثم فائتة فان كان بين الاولى والثانية فوائتة ست يجوز له قضاء الثانية وان كان أقل من ست لا يجوز قضاء الثانية ما لم يقض ما قبلها بيان هذا الاصل رجل ترك الصلاة شهراً ثم أراد أن يقضى المتروكات فحضر ثلاثين بغير ادفعه واحدة ثم ثلاثين ظهر ثم ثلاثين عصره كذا فعل في جميع الصلاة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الفجر الاولى جائز لانه ليس قبلها

متروكة يقين والفجر من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها أربع متروكات ظهر اليوم الاول وعصره ومغرب وعشاءه والفجر من اليوم الثالث جائزة لان قبلها ثمان صلوات أربع من اليوم الاول وأربع من اليوم الثاني ثم بعدهما من صلاة الفجر الى آخر الشهر جائزة * وأما صلاة الظهر فان الظهر من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبلها متروكة وظهر اليوم الثاني فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات من اليوم الاول * وصلاة الظهر من اليوم الثالث جائزة لان قبلها ست صلوات متروكة ثلاثة من اليوم الاول وثلاثة من اليوم (١١١) الثاني وما بعدهما من صلاة الظهر الى آخر الشهر جائزة * وأما

صلاة العصر فالعصر من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبل العصر متروكة من ذلك اليوم وصلاة العصر من اليوم الثاني فاسدة لان عليه المغرب والعشاء من اليوم الاول وصلاة العصر من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها المغرب والعشاء من اليوم الاول والعشاء من اليوم الثاني وصلاة العصر من اليوم الرابع جائزة لان عليه قبلها ست صلوات من ثلاثة أيام وكذا كل عصر الى آخر الشهر جائزة * وأما صلاة المغرب فالمغرب من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبلها متروكة وصلاة المغرب من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها صلاة متروكة وهي العشاء من اليوم الاول وصلاة المغرب من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها صلاتان العشاء من اليوم الاول والعشاء من اليوم الثاني وصلاة المغرب من اليوم الرابع فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات عشاء اليوم الاول وعشاء اليوم الثاني وعشاء اليوم الثالث ومن اليوم الخامس كذلك

رواية واجب وهي آخر أقواله وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * ولو كان سنة تبع للعشاء لكره تأخيرها الى آخر الليل كما يكره تأخير سنتها تبعها كذا في التبيين * ولا يجوز أن يوترق أعدام القسرة على القيام وعلى راحته من غير عذر كذا في محيط السرخسي * ويجب القضاء بترك ناسيا أو عامدا وان طالت المدة ولا يجوز بدون نية الوتر كذا في الكفاية * ومتى قضى الوتر قضى بالقنوت كذا في المحيط ويستحب تأخيرها الى آخر الليل ولا يكره كما يكره تأخير سنة العشاء تبعها كذا في التبيين * والوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهن بسلام كذا في الهداية * والقنوت واجب على الصحيح كذا في الجوهر النيرة * اذا فرغ من القراءة في الركعة الثالثة كبر ورفع يديه حذاء اذنيه ويقتل قبل الركوع في جميع السنة ومقدار القيام في القنوت قدر اذا السماء انشقت كذا في المحيط * واختلافوا أنه يرسل يديه في القنوت ام يعتمدوا المختار أنه يعتمد كذا في فتاوى قاضي خان * والمختار في القنوت الاخفاء في حق الامام والقوم كذا في النهاية * ويحافظه المفرد وهو المختار كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك * وليس في القنوت دعاء مؤقت كذا في التبيين * والاولى أن يقرأ اللهم اننا نستعينك ويقرأ بعده اللهم اهدنا فحين هديت ومن لم يحسن القنوت يقول ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار كذا في المحيط * أو يقول اللهم اغفر لنا ويكرر ذلك ثلاثا وهو اختيار أبي الليث كذا في السراجية * ولونسي القنوت فتد كفي الركوع فالصحيح انه لا يقتل في الركوع ولا يعود الى القيام كذا في التتارخانية * فان عاد الى القيام وقت لم يعد الركوع لم تفسد صلاته كذا في البحر الرائق * أما ان يرفع رأسه من الركوع ثم تد كرفته لا يعود الى قراءة مانسي بالاتفاق كذا في المضمرة * وان قرأ الفاتحة وترك السورة فانه يرفع رأسه ويقرأ السورة ويعيد القنوت والركوع ويسجد للسهو وكذا اذا قرأ السورة وترك الفاتحة فانه يقرأ الفاتحة ويعيد السورة والقنوت ويعيد الركوع ولو أنه لم يعد الركوع أجزاء كذا في السراج الوهاج * الامام اذا تد كفي الركوع في الوتر انه لا يقتل لا ينبغي أن يعود الى القيام ومع هذا ان عاد وقت لا ينبغي أن يعيد الركوع ومع هذا ان عاد الركوع والقوم ما تابعوه في الركوع الاول وانما تابعوه في الركوع الثاني أو على القلب لا تفسد صلاتهم كذا في الخلاصة * ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت وهو اختيار مشايخنا كذا في الظهيرية * المقتدى يتابع الامام في القنوت في الوتر فلا يركع الامام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدى من القنوت فانه يتابع الامام * ولو ركع الامام ولم يقرأ القنوت ولم يقرأ المقتدى من القنوت شيئا خاف فوت الركوع فانه يركع وان كان لا يخاف يقتل ثم يركع كذا في الخلاصة * ذكر الناطق في أجناسه لو شك أنه في الاولى أو الثانية أو الثالثة فانه يقتل في الركعة التي هو فيها ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعتين بقعدتين ويقتل فيهما احتياطا وفي قول آخر لا يقتل في الكل أصلا والاول أصح لان القنوت واجب وما ترتب من الواجب والبدعة يأتي به احتياطا كذا في محيط السرخسي * المسبوق يقتل مع الامام ولا يقتل بعده كذا في المنية * فاذا قنت مع الامام لا يقتل ثانيا فيما يقضي كذا في محيط السرخسي * في قولهم جميعا كذا في المضمرة * واذا أدرك في الركعة الثالثة في الركوع ولم يقتل معه لم يقتل فيما يقضي كذا في المحيط * ولا يقتل في غير الوتر كذا في المتن ولو صلى الوتر بمن يقتل في الوتر بعد الركوع في القومة والمقتدى لا يرى ذلك تابعه فيه كذا في فتاوى قاضي خان * ان قنت الامام في صلاة الفجر سكنت من خلفه كذا في الهداية

لان قبلها أربع صلوات ومن اليوم السادس كذلك لان قبلها خمس صلوات وصلاة المغرب من اليوم السابع جائزة ثم ما بعدهما من صلاة المغرب الى آخر الشهر جائزة * وأما صلاة العشاء كلها جائزة لانه ليس قبلها صلاة متروكة وعن محمد رحمه الله أنه الى الترتيب اذا سقط بكثره الفوائت هل يعود فيما بقي عليه من الفوائت فيه رواية ابن كان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يختار رواية العود واختار من الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى رواية عدم العود جعل ترك صلاة ثم صلى بعدها خمس صلوات وهو ذا كر لتركه قال الشيخ

الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقضى المتركه ويعيد الخمس فان لم يقض المتركه حتى صلى السادسة جازت السادسة في قولهم ويقضى المتركه واختلفوا في الخمس التي بعدها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعيد الخمس وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعيد وكذا لو ترك خمس صلوات ثم صلى بعدها صلاة وهوذا كراهه لم يصل الخمس فانه يصلي الخمس ويعيد السادسة في قولهم فان لم يقض المتركات ولم يعيد السادسة حتى صلى (١١٣) السابعة وهوذا كراهه لم يعمل جازت السابعة في قولهم وعليه قضاء الخمس المتركه *

* ويقف قائما وهو الصحيح كذا في النهاية

(الباب التاسع في النوافل)

من قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعد الظهر أربع كذا في المتون والأربع بتسليمية واحدة عندنا حتى لو صلاها بتسليميتين لا يعتد به عن السنة أقوى السنن ركعتا الفجر ثم سنة المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر كذا في التبيين * قال مشايخنا العالم اذا صار مرجعا في الفتوى يجوز له ترك سائر السنن لحاجة الناس الى فتواه الا سنة الفجر كذا في النهاية * ولو صلى ركعتين وهو يظن أن الليل باق فاذا تبين أن الفجر قد كان طلع ذكر القاضي علاء الدين محمود النسفي في شرح المختلفات أنه لا رواية في هذه المسئلة * وقال المتأخرون يجزيه عن ركعتي النجر * وذكر الشيخ الاجام الاجل شمس الائمة الحلواني في شرح كتاب الصلاة ظاهر الجواب أنه يجزيه عن ركعتي الفجر لان الاداء حصل في الوقت كذا في المحيط * ولا يجوز أن يصليهما قاعدا مع القدرة على القيام ولهذا قيل انها قرينة من الواجب كذا في التارخانية ناقلا عن النافع * ولا يجوز أدائها ركعتين غير عذر كذا في السراج الوهاج * السنة لركعتي الفجر أن يقرأ في الاولى الكافرون وفي الثانية الاخلاص وأن يأتي بهما في أول الوقت وفي بيته هكذا في الخلاصة * ولا يجوز أدائها قبل طلوع الفجر ولو وافق شروعه فيها طلوع الفجر يجوز ولو شك في الطلوع لا يجوز ولو صلى ركعتين مرتين بعد الطلوع فالسنة آخرهما لانه أقرب الى المكتوبة ولم يتخلل بينهما صلاة والسنة ما تؤدي متصلا بالمكتوبة والسنن اذا فاتت عن وقتها لم يقضها الا ركعتي الفجر اذا فاتت مع الفرض يقضيهما بعد طلوع الشمس الى وقت الزوال ثم يسقط هكذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق * واذا فاتتا بدون الفرض لا يقضى عندهما خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * وأما الأربع قبل الظهر اذا فاتت وحدها بان شرع في صلاة الامام ولم يشتغل بالأربع فعامتهم على أنه يقضيهما بعد الفراغ من الظهر مادام الوقت باقيا وهو الصحيح هكذا في المحيط * وفي الحقايق يقدم الركعتين عندهما وقال محمد رحمه الله تعالى يقدم الأربع وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج * ثم قيل لا بأس بترك سنة الفجر والظهر اذا صلى وحده وقيل لا يجوز تركهما بكل حال وهذا أحوط رجل ترك سنن الصلاة ان لم ير السنن حقا فقد كفر لانه تركها استخفا فاوان رآها حقا فالصحيح انه يأنم لانه جاء الوعيد بالترك كذا في محيط السرخسي * ولو صلى الأربع قبل الظهر ولم يقعد على رأس الركعتين جاز استحسانا كذا في المحيط * وينبذ الأربع قبل العصر والعشاء وبعدهما والست بعد المغرب كذا في الكنز * وخير محمد رحمه الله تعالى بين الأربع والركعتين قبل العصر وبعد العشاء والافضل الأربع في كل ما هكذا في الكافي * (ومن المندوبات صلاة الضحى) * وأقلها ركعتان وأكبرها ثنتا عشرة ركعة ووقتها من ارتفاع الشمس الى زوالها * (ومنها) تحية المسجد وهي ركعتان (ومنها) ركعتان عقيب الوضوء (ومنها) صلاة الاستخارة وهي ركعتان * (ومنها) صلاة الليل كذا في البحر الرائق * ومنتهى تمجده عليه السلام ثمان ركعات وأقله ركعتان كذا في فتح القدير ناقلا عن المبسوط * وأما صلاة التسبيح فذكرها في المنتقى يكبر ويقرأ التاء ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله

واختلفوا في السادسة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعيد السادسة وقال لا يعيد السادسة أبو حنيفة رحمه الله تعالى فرق فقال قبل خروج وقت السادسة يعيد السادسة وبعد خروج وقتها لا يعيد لان قبل خروج وقت السادسة الفوائت خمس فلم يسقط الترتيب وأما بعد خروج وقت السادسة ولو وجبت عليه إعادة السادسة كانت الفوائت ستا فسقط الترتيب فتسقط الاعادة * رجل ترك صلاة يوم وليلة فصلى من الغد مع كل صلاة من الغد صلاة فالفوائت كلها جائزة قديمة أو أخرها أما الوقتيات ان بدأ بها لا تجوز وان بدأ بالفوائت فالوقتيات كلها فاسدة الا العشاء الآخرة وان كان عالما بالعشاء فاسدة أيضا وهذه المسئلة توافق قول من يقول ان الترتيب اذا سقط بكثرة الفوائت ثم قضى بعض الفوائت وبقيت الفوائت أقل من ست يعود الترتيب وقال بعضهم لا يعود هو المختار * رجل ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين ولا يدري أيتهما كانت أولى

فحري ولم يقع تحريمه على شيء فانه يبدأ بأيتهما شاء فان بدأ بالظهر فحري الظهر ثم العصر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يعيد الظهر وقال صاحباه لا يعيد وبهذه المسئلة استدل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في الرجل اذا ترك صلاة فتذكر بعد شهر قال يلزمه الترتيب فلا تجوز له الوقتية قبل قضاء المتركه الا اذا كانت المتركه أكثر من خمس ووجه الاستدلال انه أوجب الترتيب في الظهر والعصر من يومين مختلفين وعسى أن تكون الصلوات بين الظهر والعصر من يومين مختلفين أكثر من ست صلوات

وفي اليومين المتجاورين لو كانت الاولى هي الظهر يكون الظهر مع ما بعدها الى العصر من اليوم الثاني ست صلوات لكن لما كانت المتروكات أقل من ست لم يمنع الترتيب فكذا اذا تذكر صلاة نسيم اقبل شهر يجب مراعاة الترتيب وعلى قول أكثر المشايخ لا يجب ويجوز اداء الوقتية قبل قضاء تلك المتروكة وهكذا روى عن أبي يوسف والطحاوي رحمه الله تعالى وما قاله المشايخ رحمهم الله تعالى أحوط وقول غيره أوسع ولو ترك ثلاث صلوات الظهر والعصر والمغرب من ثلاثة أيام على قول أبي يوسف (١١٣) ومحمد رحمه الله تعالى يقضى ثلاث صلوات ولا يجب مراعاة الترتيب كما قال في

الظهر والعصر انه يقضيها ولا يعيد الاولى منها واختلاف المشايخ على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعضهم يقضى سبع صلوات والفتوى على قولها ما راجع لفتح العصر في آخر وقتها فلما صلى ركعتين غربت الشمس ثم تذكرانه لم يصل الظهر فانه يتم العصر ثم يقضى الظهر لانه لو افتتح العصر في آخر وقتها مع تذكر الظهر يجوز فلهذا أولى ولو افتتح العصر في أول الوقت وأطال القراءة قلما صلى ركعتين غربت الشمس ثم تذكرانه لم يصل الظهر فكذلك ولو افتتح العصر في أول الوقت وهو ذاكرانه لم يصل الظهر فأطال حتى غربت الشمس لا يجوز عصره لان شروعه في العصر في أول الوقت وهو ذاكرانه لم يصل الظهر لم يصح ولو افتتح العصر في أول وقتها وهو ذاكرانه لم يصل الظهر ثم احسرت الشمس فانه يقطع العصر ثم يستقبلها مرة أخرى لان شروعه لم يصح ولو تذكر

أكثر من خمس عشرة مرة ثم يتعوذو بقرآن فاتحة الكتاب وسورة ثم يقرأ هذه الكلمات عشر أو في الركوع عشر أو في القيام عشر أو في كل سجدة عشر أو بين السجدةتين عشر أو يتمها أربع ركعات قيل لابن عباس هل تعلم هذه الصلاة السورة قال نعم الهاكم التكاثر والعصر وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد قال المعلي ويصلها قبل الظهر كذا في المصنوعات * التطوع المطلق يستحب أدائه في كل وقت كذا في محيط السرخسي * وكراهة الزيادة على أربع في نوافل النهار وعلى ثمان في صلاة بتسليمية واحدة والافضل فيه ما رباغ لانه أدوم تحريمه فيكون أكثر مشقة وأزيد فضيلة ولهذا لو نذر أن يصلي أربعاً بتسليمية لا يخرج عنه بتسليميتين وتلى القلب يخرج كذا في التبيين * الافضل في السنن والنوافل المنزل لقوله عليه السلام صلاة الرجل في المنزل أفضل الا المكتوبة ثم ياب المسجد ان كان الامام يصلي في المسجد ثم المسجد الخارج ان كان الامام في الداخل والداخل ان كان في الخارج وان كان المسجد واحد خلف اسطوانة وكره خلف الصفوف بلا حائل وأشدّها كراهة أن يصلي في الصف مخالطاً للقوم وهذا كله اذا كان الامام في الصلاة أما قبل الشروع فيأتي بها في المسجد في أي موضع شاء فاما السنن التي بعد الفرائض فيأتي بها في المسجد في مكان صلى فيه فرضه والاولى ان يتخطى خطوة والامام يتأخر عن مكان صلى فيه فرضه لا محالة كذا في الكافي * وذكر الحلواني الافضل أن يؤدى كله في البيت الا التراويح ومنهم من قال يجعل ذلك أحيا نافي البيت والصحيح أن كل ذلك سواء فلا تختص الفضيلة بوجه دون وجه ولكن الافضل ما يكون أبعد من الرياء واجمع للاخلاص والخشوع كذا في النهاية * وفي الاربع قبل الظهر والجمعة وبعدها لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة بخلاف سائر ذوات الاربع من النوافل كذا في الزاهد * ولو صلى ركعتي الفجر والاربع قبل الظهر واشتغل بالبيع أو الشراء أو الأكل أو الشرب فانه يعيد السنة أما باكل لقمة وشربة لا تبطل السنة كذا في الخلاصة * ولو تكلم بعد الفريضة هل تسقط السنة قيل تسقط وقيل لا ولكن ثوابه أنقص من ثوابه قبل التكلم كذا في النهاية * يقرأ في كل ركعة من التطوع بفاتحة الكتاب وسورة فلا ترك القراءة في ركعة أو ركعتين فسد ذلك الشفع كذا في المصنوعات * وان شرع في النافلة على ظن أنها عليه ثم تبين أنها ليست عليه فافسدها لم يقض كذا في الزاهد * واتفق أصحابنا رحمهم الله تعالى ان الشروع في التطوع بطلق النية لا يلزمه أكثر من ركعتين والاختلاف فيما اذا نوى الاربع كذا في الخلاصة * نوى أن يتطوع أربعاً وشرع فهو شرع في الركعتين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في القنية * رجل صلى أربع ركعات تطوعاً ولم يقعد على رأس الركعتين عامداً لا تفسد صلاته استحساناً وهو قولهما وفي القياس تفسد وهو قول محمد رحمه الله تعالى ولو صلى التطوع ثلاث ركعات ولم يقعد على رأس الركعتين الاصح أنه تسند صلاته ولو صلى ست ركعات أو ثمان ركعات بقعدة واحدة اختلف المشايخ فيه والاصح أنه على هذا القياس والاستحسان وذكر الامام الصفاق في نسخة من الاصل انه ان لم يقعد حتى قام الى الثالثة على قياس قول محمد رحمه الله تعالى يعود ويقعد وعندهما لا يعود ويلزمه سجود السهم وكذا في الخلاصة * هذا اذا نوى أربعاً فان لم ينو أربعاً وقام الى الثالثة يعود واجاعاً وتفسدان لم يعد كذا في البرجندي * والاربع قبل الظهر حكمها حكم التطوع عند محمد رحمه الله تعالى وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فغنيه قياس واستحسان في الاستحسان لا تفسد وهو المأخوذ كذا في المصنوعات * والوتر حكمه حكم التطوع عند محمد رحمه

(١٥ - الفتاوى اول) في وقت العصر انه لم يصل الظهر وهو ممكن من أداء الظهر قبل تغير الشمس الا أن عصره أو بعض عصره يقع بعد التغير عندنا يلزمه الترتيب ولا يجوز اداء العصر قبل أداء الظهر وعلى قول الحسن رحمه الله تعالى لا يلزمه الترتيب الا اذا تمكن من أداء الصلاتين قبل التغير ولو ترك صلاة من يوم وليلة ولا يدري أية صلاة كانت اختلفوا فيه والاحوط ما روى محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يعيد صلاة يوم وليلة ولو نسي صلاتين من يومين لا يدريهما ما روى أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى انه يعيد صلاة يومين

رجل افتتح العصر وهوذا كراته لم يصل الظهر وأصلاه على غير وضوء كان عليه قضاء الظهر وأعاد العصر فان قضى الظهر ولم يعد العصر وصلى المغرب جازا للمغرب وعليه إعادة العصر أما إعادة العصر فلا نه صلاها وعليه ظهر في علمه يقين وأما جواز المغرب فلا نه صلاها وليس عليه صلاة قبلها يقين قالوا هذا اذا لم يكن مجتهدا أو كان مجتهدا ورأى ان الترتيب واجب وان كان مجتهدا لا يرى الترتيب لا يلزمه إعادة العصر وعن الحسن رحمه الله تعالى (١١٤) من لا يرى الترتيب فهو بمنزلة الساقى * رجل ترك الظهر وصلى بعدها ست صلوات

وهوذا كراته لم يصل الظهر وأصلاه على غير وضوء كان عليه قضاء الظهر وأعاد العصر فان قضى الظهر ولم يعد العصر وصلى المغرب جازا للمغرب وعليه إعادة العصر أما إعادة العصر فلا نه صلاها وعليه ظهر في علمه يقين وأما جواز المغرب فلا نه صلاها وليس عليه صلاة قبلها يقين قالوا هذا اذا لم يكن مجتهدا أو كان مجتهدا ورأى ان الترتيب واجب وان كان مجتهدا لا يرى الترتيب لا يلزمه إعادة العصر وعن الحسن رحمه الله تعالى (١١٤) من لا يرى الترتيب فهو بمنزلة الساقى * رجل ترك الظهر وصلى بعدها ست صلوات

الله تعالى وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ففيه قياس واستحسان وفي الاستحسان لا يفسد وفي القياس يفسد عنده وهو المأخوذ كذا في الخلاصة * وإذا افتتح التطوع على غير وضوء أو في ثوب نجس لم يكن داخلا في صلاته فإذا لم يصح شروعه لا يلزمه القضاء كذا في المحيط * ويجوز ان يتفضل التادر على القيام قاعدا بلا كراهة في الاصح كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك * وإذا افتتح التطوع قائما ثم أراد ان يقعد من غير عذر فله ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله استحسانا كذا في المحيط * إذا تطوع قائما فأعيا لا بأس بأن يتكأ على عصا وحائط هكذا في شرح الجامع الصغير الحسامي * ولو صلى التطوع بالايمن من غير عذر لا يجوز ولو شرع في النفل ثم أفسده ان خرج به من الترخية كما لو أحدث أو تكلم لا يصح بناءا لآخرين وان لم يخرج كما لو ترك القراءة يصح بناءا لآخرين عليه كذا في التتارخانية * ولو صلى قاعدا في التطوع أو الفريضة وهو لا يقدر على القيام فانه بالخيار ان شاء جلس بحيث ياتي في حالة القراءة وان شاء جلس مترجعا كذا في التتارخانية ناقلا عن شرح الطحاوي * واختار أنه يقعد كما يتعدى حالة الشاهد كذا في الهداية * ولو افتتح التطوع وادى البعض قاعدا ثم بدله أن يقوم فقام وصلى البعض قائما أجراه عندهم جميعا كذا في المحيط * ولا يكره كذا في محيط السير خسي * ومن صلى التطوع قاعدا فإذا أراد ان يركع فركع فالأفضل أن يقرأ شيئا إذا قام فان قام مستويا ولم يقرأ شيئا أو ركع أجراه وان لم يستوف قائما أو ركع لا يجزئه كذا في الخلاصة * وقضى ركعتين لو نوى أربعين وأفسده بعد القعود الاول أو قبله كذا في الكنز * وعلى هذا سنة الظهر لانها نافلة وقيل يقضى أربعين احتياطاً لانها بمنزلة صلاة واحدة كذا في الهداية والكافي * وهو الاصح كذا في المضمرات * ونص صاحب النصاب على انه الاصح كذا في البصر الرائق * ولو قام المتطوع الى الثالثة فتذكرانه لم يقعد يعود وان كانت سنة الظهر وعن علي البرزدي رحمه الله تعالى أنه لا يعود وان لم ينو أربعين أو قام الى الثالثة يعود اجماعا ونفسه ان لم يعد كذا في البرجندی * ولو قعد في الشفع الاول وسلم أو تكلم لا يلزمه شيء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يلزمه قضاء الآخرين ولو نوى أربعين أو يقرأ في شيا أو قرأ في إحدى الآخرين فقط يلزمه قضاء الاولين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله يقضى أربعين ولو قرأ في إحدى الاولين واحدى الآخرين أو قرأ في إحدى الاولين لا غير فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى أربعين وعند محمد رحمه الله تعالى يقضى الاولين ولو قرأ في الاولين لا غير أو قرأ في الاولين واحدى الآخرين فعليه قضاء الاولين بالاجماع والاصل فيها عند محمد رحمه الله تعالى أن ترك القراءة في الاولين أو في احدهما يبطل الترخية اذا قيد الر كعة بالسجدة فلا يصح البناء عليها وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ترك القراءة في الشفع الاول لا يوجب بطلان الترخية لان القراءة ركن زائد بدليل وجود الصلاة بدونها في الجملة كصلاة الاي والآخرين والمقتدى لكن يوجب فساد الاداء وهو لا يزيد على تركه فلا يبطل الترخية فيصيح شروعه في الشفع الثاني وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ترك القراءة في الاولين يوجب بطلان الترخية لاجماع الامة على وجوبها فلا يصح البناء عليه وفي احدهما يختلف فيه فكذلك يبطلانها في حق لزوم القضاء وبقيتها في حق لزوم الشفع الثاني احتياطاً هكذا في التبيين * الداخلة مع الامام في الاولين من التطوع اذا تكلم قبل أن يدخل امامه في الآخرين لا يلزمه الا الاولين عندهما ولو تكلم بعد ما قام الامام الى الآخرين وقرأ في الرابع

مات وعليه صلوات وأوصى بان يطعموا عنه لصلواته اتفق المشايخ على انه يجب تنفيذ هذا الوصية من ثلث ماله ويعطى بقضى لكل مكتوبة نصف صاع من الخنطة ولا وتر كذلك واختلفوا انه هل يقوم الاطعام مقام الصلاة قال محمد بن مقاتل ومحمد بن سلمة رحمه الله تعالى يقوم وقال البطني رحمه الله تعالى لا يقوم وكذا قال علي بن ابي راسهم الله تعالى ان الامام يقوم مقام صوم رمضان وصوم السنندر غلام احتلم بعد ما صلى العشاء ولم يستيقظ حتى طلع الفجر اختلفوا فيه قال بعضهم ليس عليه قضاء العشاء وقال بعضهم عليه إعادة العشاء

وهو المختار وإن استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء العشاء أجماعاً وهذه واقعة محمد رحمه الله تعالى سألها بأحسنة رحمه الله تعالى فأجابها بما ذكرناه أعاد العشاء * رجل يقضى صلوات عمره مع أنه لم يقسمه شيء منها قال بعضهم بأنه يكره وبعضهم بأنه لا يكره لأنه أحسن باحتياط والصحيح أنه يجوز لكن لا يقضى بعد صلاة العصر ولا بعد صلاة الفجر لأنها نقل ظاهر وقد فعل كثير من السلف رحمه الله تعالى لشبهة * (فصل في الاستخلاف) * من لا يصلح إماماً في الابتداء لا يصلح خليفة له * إمام سبقه (١١٥) الحدث فقدم الإمام رجلاً والقوم رجلاً ونوى كل واحد منهما

أن يكون إماماً فالإمام هو الذي قدمه الإمام لأنه مادام في المسجد كان حق الاستخلاف له وإن تقدم رجل من غير تقديم أحد وقام مقام الإمام قبل أن يخرج الإمام عن المسجد جاز ولو خرج الإمام من المسجد قبل أن يصل هذا الرجل إلى المهراب ويقوم مقامه فسدت صلاة الرجل والقوم ولا تفسد صلاة الإمام الأول * رجل صلى برجل فاحد فخرج من المسجد فسدت صلاة المقدم دون صلاة الإمام * إمام أحدث فقدم رجلاً من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد فانوى الثاني أن يكون إماماً من ساعته ونوى أن يؤمهم في ذلك المكان جازت صلاة الخليفة وصلاة الإمام الأول ومن كان على عين الخليفة وعلى يساره في صفه ومن كان خلفه ولا تجوز صلاة من كان قبله من الصفوف لأنهم صاروا إماماً للإمام وإن نوى الثاني أن يكون إماماً إذا قام مقام الأول وخرج الإمام الأول من المسجد

يقضى أربعاً ولو اقتدى به في الآخرين وصلاهما مع الإمام قضى الأولين اقتدى المتطوع بصلى الظهر في أوله أو آخره ثم تكلم قضى أربعاً اقتدى المتطوع بصلى الظهر ثم ذكر أنه لم يصل الظهر قطعه واستأنف التكبير للظهر ولا قضاء عليه رجل يصلى الظهر فقال آخره على أن أصلى خلف هذا الرجل هذه الصلاة تطوعاً ثم ذكر أنه لم يصل الظهر فدخل معه ينوي الظهر أجزأته عن الظهر ولا يلزمه قضاء شيء رجل صلى أربعاً تطوعاً فاقترى به رجل في الخامسة ثم أقسدها يقضى المقتدى ستاً ولو اقتدى به بعد ما صلى ركعتين فرغ المقتدى فأنطلق بتوضأ فصل الإمام ثلاثاً ثم تكلم المقتدى ثم أتم الإمام الصلاة ستاً يقضى المقتدى أربعاً كذا في محيط السرخسي * (ومما يتصل بذلك مسائل) * لو نذر السن وأتى بالمندوبية فهو السنة وقال تاج الدين أبو صاحب المحيط لا يكون آتياً بالسنة لأنه لم التزمها صارت أخرى فلا تنوب من باب السنة كذا في البحر الرائق * لو قال الله على أن أصلى يوماً فعليه ركعتان كذا في القنية ولو نذر صلوات شهر فعليه صلوات شهر كالفروضات مع الوتر دون السنة لكنه يصلى الوتر والمغرب أربعاً كذا في البحر الرائق * رجل قال الله على أن أصلى ركعتين بغير وضوء لا يلزمه شيء كذا في السراجية ولو قال بغير قراءة تلازمه صلاة بقراءة عند علماء الثلاثة رحمه الله تعالى ولو قال الله على أن أصلى نصف ركعة أو ركعة يلزمه ركعتان وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو المختار ولو قال ثلاث ركعات يلزمه أربع ركعات ولو قال الله على أن أصلى الظهر ثماني ركعات ليس عليه إلا الظهر أربع ركعات هكذا في الخلاصة * نذر أن يصلى ركعتين فصلاهما قاعداً جاز وعلى الدابة لا كذا في السراجية * ولو نذر أن يصلى قائماً يلزمه قائماً ويكره الاعتدال على شيء كذا في محيط السرخسي * إذا قال الله على أن أصلى ركعتين اليوم فلم يصلهما قضاهما ولو قال الله لأصلي اليوم ركعتين فلم يصلهما كفر عن عيئه ولا قضاء عليه * إذا نذر أن يصلى في المسجد الحرام أو في مسجد بيت المقدس فصلاهما في مكان دونه جاز خلافاً لفر رحمه الله تعالى كذا في السراجية

(فصل في التراويح) وهي خمس ترويحيات كل ترويحة أربع ركعات بتسليمتين كذا في السراجية * ولو زاد على خمس ترويحيات بالجماعة يكره عندنا هكذا في الخلاصة * والصحيح أن وقتاً ما بعد العشاء إلى طلوع الفجر قبل الوتر وبعده حتى لو تين أدا العشاء صلاها بلا طهارة دون التراويح والوتر أعاد التراويح مع العشاء دون الوتر لأنها تسبغ للعشاء هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن الوتر غير تابع للعشاء في الوقت عنده والتقديم انما لوجوب لأجل الترتيب وذلك بسقوط بعد النسيان فيصير إذا أدى قبل العشاء بالنسيان بخلاف التراويح فإن وقتها بعد أداء العشاء فلا يعتب بما أدى قبل العشاء وعندهما الوتر سنة العشاء كالتراويح فابتداء وقتها بعد أداء العشاء فتجب إعادة إذا أدى قبل العشاء وإن كان بالنسيان عندهما كالتراويح وبالجملة إعادة الوتر مختلف فيها أو ما أعاد التراويح وسائر سنن العشاء فتتفق عليها إذا كان الوقت باقياً هكذا في التبيين * ويستحب الجلوس بين الترويحيتين قدر ترويحة وكذا بين الخامسة والوتر كذا في الكافي وهكذا في الهداية * ولوعلم أن الجلوس بين الخامسة والوتر يشغل على القوم لا يجلس هكذا في السراجية * ثم هم مخبرون في حالة الجلوس أن شأوا سجدوا أو أن شأوا أقعدوا أو أجلسوا وأهل مكة يطوفون أسبوعاً ويصلون ركعتين وأهل المدينة يصلون أربع ركعات فرادى كذا في التبيين * والاستراحة على خمس تسليمات تكره عند الجمهور كذا في الكافي * وهو الصحيح كذا في الخلاصة * والمسحب تأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه

قبل أن يصل الثاني إلى مقام الأول فسدت صلاتهم لأنه كما خرج الأول خلافاً كان الإمام عن الإمام فشرط جواز صلاة الخليفة والقوم أن يصل الخليفة إلى المهراب قبل أن يخرج الإمام عن المسجد وإن نوى الثاني أن يكون إماماً من ساعته فقبل أن يصل إلى المهراب خرج الأول من المسجد لا تفسد صلاتهم لأنه ما خلا المسجد عن الإمام * الإمام إذا أحدث واستخلف رجلاً من خارج المسجد والصفوف متصلة بصفوف المسجد يصح استخلافه وتفسد صلاة القوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي فساد صلاة الإمام روايتان

والاصح هو الفساد امام سبقة الحدث واستخفاف رجلا واستخفاف الخليفة غيره قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الامام لم يخرج عن المسجد ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف غيره جازو يصير كان الثاني تقدم بنفسه أو قدمه الامام الاول وان كان غير ذلك لم يجز * امام توهم انه عرف فاستخلف غيره فقبل أن يخرج الامام عن المسجد ظهر انه كان ما ولم يكن دما قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الخليفة أدى ركعتي الصلاة لا يجوز للامام أن يأخذ الامامة (١١٦)

واختلفوا في ادائها بعد النصف الاصح انه لا يكره وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل هي سنة عمر رضي الله عنه والاول اصح كذا في جواهر الاخلاط * وهي سنة للرجال والنساء جميعا كذا في الزاھدي * ونفس التراويح سنة على الاعيان عندنا كما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل تسحب والاول اصح والجماعة فيها سنة على الكفاية كذا في التبيين * وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * لو أدى التراويح بغير جماعة أو النساء وحدها في بيوتهن يكون تراويح كذا في معراج الدراية ولو ترك أهل المسجد كلهم الجماعة فقد أساءوا وأثموا كذا في محيط السرخسي * وان تخلف واحد من الناس وصلاها في بيته فقد ترك الفضيلة ولا يكون مسيئا ولا تاركا لسنة واما اذا كان الرجل ممن يقتدى به وتكثر الجماعة بحضوره وتقل عند غيبته فانه لا ينبغي له ترك الجماعة كذا في السراج الوهاج * وان صلى بجماعة في البيت اختلف فيه المشايخ والصحيح ان الجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة اخرى فاذا صلى في البيت بجماعة فقد حافظ فضيلة ادائها بالجماعة وترك الفضيلة الاخرى كذا قاله القاضي الامام أبو علي النسفي والصحيح ان ادائها بالجماعة في المسجد افضل وكذلك في المكتوبات ولو كان الفقيه قارئاً فالفضل والاحسن ان يصلي بقراءة نفسه ولا يقتدى بغيره كذا في فتاوى قاضيان * قال الامام اذا كان امامه حائلا لباس بان يترك مسجده ويطوف وكذلك اذا كان غيره اخف قراءة واحسن صوتا وبما تبين انه اذا كان لا يختم في مسجده حيه له أن يترك مسجده حيه ويطوف كذا في المحيط * لا ينبغي للقوم ان يقتدوا في التراويح بالخوشخوان (١) ولكن يقدموا المدرستخوان فان الامام اذا قرأ بصوت حسن يشغله عن الخشوع والتدبر والتفكير كذا في فتاوى قاضي خان * ويوتر بجماعة في رمضان فقط عليه اجماع المسلمين كذا في التبيين * الوتر في رمضان بالجماعة افضل من ادائها منزله وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * وقال بعضهم الافضل ان يوتر في منزله منفردا وهو المختار كذا في التبيين * ويكره للرجال ان يستأجروا رجلا يؤمهم في بيوتهم لان استئجار الامام فاسد (٢) ولو صلى التراويح مرتين في مسجد واحد يكره كذا في فتاوى قاضي خان * امام يصلي التراويح في مسجدين في كل مسجد دعي الكمال لا يجوز كذا في محيط السرخسي * والفتوى على ذلك كذا في المصنوعات * والمقتدى اذا صلاها في مسجدين لا بأس به ولا ينبغي ان يوتر في المسجد الثاني ولو صلى التراويح ثم أرادوا أن يصلوا ثانيا يصلون فرادى كذا في التتارخانية * لو صلى العشاء والتراويح والوتر في منزله ثم أقوم آخرين في التراويح ونوى الامامة كره ولا يكره للقوم ولولم ينو الامامة أولا وشرع في الركوع واقتدى به الناس في التراويح لم يكره لواحد منهم ما كذا في فتاوى قاضيان * والافضل أن يصلي التراويح بامام واحد فان صلاها بامامين فالسحب ان يكون انصراف كل واحد على كمال التروية فان انصرف على تسليمة لا يستحب ذلك في الصحيح واذا جازت التراويح بامامين على هذا الوجه جاز ان يصلي الفريضة أحدهما ويصلي التراويح الآخر وقد كان عمر رضي الله تعالى عنه يؤمهم في الفريضة والوتر وكان أبي يؤمهم في التراويح كذا في السراج الوهاج * وامامة الصبي العاقل في (١) قوله الخوشخوان معناه حسن الصوت والمدرستخوان صحيح القراءة (٢) قوله لان استئجار الامام فاسد هذا مبني على قول القدماء والمتأخرون يجوز والاستئجار على الامامة ونحوها وهو المفق به في زماننا اهـ بحراوى

مرة ثانية لكنه يقتدى بالخليفة لان الخلافه تأكدت باداء ركن وان لم يؤت كذا لكنه قام في المحراب قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى له أن يأخذ الامامة مرة أخرى لان المسجد مكان واحد فيجعل كأنه لم يحول وجهه عن القبلة قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز لانه حول وجهه عن القبلة بالشك لا يبين الحدث فتمسك صلاة الكل عند محمد رحمه الله تعالى * ولو ظن انه شرع على غير وضوء ثم علم قبل الخروج انه على الوضوء روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يستقبل الصلاة وان ظن انه أحدث فاستخاف رجلا ونزع من المسجد ثم علم انه لم يكن أحدث فسدت صلاة الكل هو الصحيح * ظن الامام انه أحدث أو على غير وضوء فأنصرف وقدم القوم رجلا ثم استيقن بالطهارة فسدت صلات الكل خرج الامام عن المسجد ولم يخرج * الامام اذا صار مطابا بالبول فذهب واستخلف

غيره لا يصح الاستخلاف انما يجوز الاستخلاف بعد خروج البول وكذا اذا أصابه وجع البطن أو المثانة التراويح أو غير ذلك وكذا لو هز عن القيام بذلك السبب ثم عد وصرى قاعدا لا يجوز * امام سبقة الحدث فاستخاف رجلا وتقدم الخليفة ثم تكلم الامام قبل أن يخرج عن المسجد أو أحدث منه دأقا لوضوءه ولا يضر غيره ولو جاء رجل في هذه الحالة فانه يقتدى بالخليفة ولو بدا للادول ان يقتدى في المسجد لا يخرج كان الامام هو الثاني ولو تواضعا الاول في المسجد وخليفة منه قائم في المحراب ولم يؤت ركعتي آخر الخليفة

ويتقدم الامام الاول وان خرج من المسجد فتوضأ ثم رجع الى المسجد وخلفه لم يؤد ركعا كان الامام هو الثاني وان نوى الثاني بعد ما تقدم الى المحراب أن لا يتخلف الاول ويصلي صلاة نفسه لم يفسد ذلك صلاة من اقتدى به * رجل صلى في المسجد فأحدث وليس معه غيره فلم يخرج من المسجد حتى جاء رجل وكبرينوى الدخول في صلاته ثم خرج الاول فان الثاني يكون خليفة الاول عند أصحابنا رحمه الله تعالى وكذلك توضأ الاول في ناحية من المسجد ورجع (١١٧)

التي ينبغي أن يقتدى بالثاني لأن الثاني صار اماما له عنه أول يومه * إذا أحدث الامام واستخف رجلا وخرج من المسجد ثم أحدث الثاني ثم جاء الاول بعد ما توضأ قبل أن يقوم الثاني مقام الاول فقدمه الثاني لا يجوز تقديمه ولو جاء الاول متوضئا بعد ما قام الثاني مقام الاول جاز للثاني أن يقدمه * ظن الامام انه أحدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث يستقبل الصلاة وان علم قبل الخروج بنى على صلاته وقال محمد رحمه الله تعالى يستقبل * ظن الامام انه أحدث فاستخف رجلا ثم أحدث الاول متمدا أو تكلم قبل أن يخرج من المسجد فسدت صلاة الكل كما لو فعل ذلك قبل أن يستخف أحدا وان أحدث غير متمدا ولم يؤد خليفة ركعا ينبغي أن يعيد الاول استخلافه حتى يجوز * رجل صلى بقوم في العراء فأحدث وتقدم امامه من طوتين قبل أن يقدم أحدا ان تقدم مقبدا رما لو تأخر يخرج عن الصفوف فسدت صلاتهم يعتبر التقدم بالتأخر في حق هذا الحكم والبيت بمنزلة

الترابيح والنوافل المطلقة تجوز عند بعضهم ولا تجوز عند عامة كذا في محيط السرخسي * إذا قامت الترابيح لا تقضى بجماعة ولا بغيرها وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان * وإذا تذكروا انه فسد عليهم شفع من الليلة الماضية فازادوا القضاء بنية الترابيح يكره ولو تذكروا تسليمة بعد ان صلوا الوتر قال محمد بن الفضل لا يصلونها بجماعة وقال الصدر الشهيد يجوز ان يصلوها بجماعة كذا في السراج الوهاج * إذا سلم الامام في تر ويحتمل فقال بعض القوم صلى ثلاث ركعات وقال بعضهم صلى ركعتين بأخذ الامام بما كان عنده في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يكن الامام على يقين بأخذ بقول من كان صادقا عنده كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا شكوا في عدد التسليمات اختلف المشايخ في الاعادة وعدمها بجماعة أو فرادى والصحيح ان يعيدوا فرادى هكذا في المحيط * صلى العشاء وحده فله ان يصلي الترابيح مع الامام ولو تركوا الجماعة في الفرض ليس لهم أن يصلوا الترابيح بجماعة وإذا صلى معهم شيئا من الترابيح أو لم يدرك شيئا منها أو صلاها مع غيره له أن يصلي الوتر معه وهو الصحيح كذا في القسنة * وإذا قامت ترويحة أو تر ويحتمل فلا يشغل بها بقية الوتر بالجماعة يشتغل بالوتر ثم يصلي ما فاتا من الترابيح وبه كان يفتي الشيخ الامام الاستاذ فخر الدين (١) لو وجد الامام في الصلاة ولم يدركها القريضة أو الترابيح فقال ان كانت العشاء اقتديت به وان كانت الترابيح ما اقتديت به لا يصح الاقتداء سواء كان في العشاء أو في الترابيح ولو قال ان كان في العشاء اقتديت به وان كان في الترابيح اقتديت به فظهر انه في الترابيح أو في العشاء صح الاقتداء كذا في الخلاصة * ولو صلى الترابيح مقتديا بمن يصلي مكتوبة أو وتر أو نافلة الاصح انه لا يصح الاقتداء به لانه مكروه مخالف لعمل السلف ولو اقتدى من يصلي التسليمة الاولى بن يصلي التسليمة الثانية فالصحيح انه يجوز كما لو اقتدى في الركعتين بعد الظهر بمن يصلي الاربع قبله هكذا في محيط السرخسي * لو اقتدى من لم يصل السنة بعد العشاء بمن يصلي الترابيح ونوى سنة العشاء جاز وهل يحتاج لكل شفع من الترابيح أن ينوي الترابيح الاصح انه لا يحتاج (٢) لان الكل بمنزلة صلاة واحدة هكذا في فتاوى قاضي خان * فإذا صلى الترابيح مع الامام ولم يجز لكل شفع بنية جاز كذا في السراجية * اذا لم يسلم في العشاء حتى بنى عليه الترابيح الصحيح انه لا يصح وهو مكروه وإذا بنى الترابيح مع على سنة العشاء الاصح انه لا يجوز هكذا في الخلاصة * السنة في الترابيح انما هو الختم مرة فلا يترك لكسل القوم كذا في الكافي * بخلاف ما بعد التشهد من الدعوات فانه يتركها اذا علم انه يثقل على القوم لكن ينبغي ان يأتي بالصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام هكذا في النهاية * والختم مرتين فضيلة والختم ثلاث مرات أفضل كذا في السراج الوهاج * الافضل تعديل القراءة بين التسليمات فان خالف لا بأس به أما في التسليمة الواحدة فلا يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر الصلاة ولو طول الاولى على الثانية في القراءة لا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان وتسحب التسوية بين الركعتين عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى يطول القراءة في الاولى على الثانية هكذا في محيط السرخسي * روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقرأ في كل ركعة عشر آيات ونحوها وهو الصحيح كذا في التبيين * ويكره الاسراع في القراءة

(١) قوله لو وجد الامام الخ هذا الفرع تقدم بلفظه قبيل الباب الرابع في صفة الصلاة فالاولى حذفه من هذا الموضع كما هو كذلك في نسخة الطبع الهندي اه بحر اوى (٢) الاصح انه لا يحتاج صحح في الخلاصة انه يحتاج وهو الاحوط اه بحر اوى

المسجد * المقتدى إذا شك في اتمام وضوء امامه تجوز صلاته ما لم يستيقن ان الامام تركه من أعضاء وضوئه لان الاحكام تنبني على الظاهر والظاهر هو الاتمام والله أعلم * (باب الحدث في الصلاة وما يكره فيها وما لا يكره) * في الباب فصول أربعة فصل فيما يكره في الصلاة وفيما لا يكره وهو في ما لا يوجب وفيما يقطع الصلاة وفصل فيما يمنع المضي وما لا يمنع البناء * أما الاول يكره الآتي والتسليم في الصلاة المكتوبة والتطوع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس في المكتوبة

ينفذ ويسيرة بأن يحول بعض
 وجهه عن القبلة فأما من
 يتطرق عوق عينيه ولا يحول
 وجهه فلا بأس به ويكره
 أن يقمى في التشهد أو بين
 السجدين وتفسيره أن
 يضع اليديه على الأرض
 وينصب فخذه وقيل
 تفسيره أن يضع اليديه على
 الأرض وينصب يديه أمامه
 نصبا ويكره التربع لامن
 عذر بأن يفعل على وجهه
 التكبر وإن تربع في
 التطوع لأعلى وجه التكبر
 جاز ولا يفتش ذراعيه ولا
 يمتص أب ولا يغطي فاه ولا
 أنفه إلا إذا غاب الثناؤب
 فينشد يضع يده على الفم
 ولا يغطي ولا يغمض عينيه
 ولا يقبل المصا إلا إذا كان
 لا يمكنه السجود فيسوي
 موضع سجوده مرة أو مرتين
 ولا بأس بقتل العقرب
 والحية الجن وغير الجن في
 الصلاة بعد الاعتذار وقبله
 وقيل هذا إذا لم يحتج إلى
 المشي والمعالجة فإن احتاج
 إلى المشي والمعالجة الكثيرة
 فسدت صلاته قال شمس
 الأئمة السر حسي رحمه الله
 فعلى وإن احتاج إلى المعالجة
 لمفسد صلاته ويكره أن

يأخذ القمل ويقتلها لكن
أو برغوثا فتلتها أو دفنها فقد أ
أن يشد رأسه بالمفديل ويترك
القيام وكذلك سدل النوب في

۱۱۱

من غيره ذكر ولا بأس بأن يصلي في ثوب واحد متوشح به ويكره لبسة الصلوة هو أن يجعل الثوب تحت الابطالين ويطرح جانبيه على عاتقه الأيسر قالوا ومن صلى في ثوبين ينبغي أن يدخل يديه في كفيه ويشده بالمنطقة مخافة السدل ويكره أن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه أو على عينية أو على بشاره أو في ثوبه تصاوير وفي البساط روايتان والصحيح أنه لا يكره على البساط إذا لم يسجد على التصاوير وهذا إذا كانت الصورة كبيرة تبدل للناظر من غير تكلف فإن كانت صغيرة أو ممحوة الرأس (١١٩) لا بأس به ولا بأس بالصلاة على الفرش والبساط والبود والصلاة على الأرض أو على ما تنبت على الأرض أفضل ويكره أن يطول الركعة الأولى على الثانية في التطوع ويكره تطويل الثانية على الأولى في جميع الصلاة ويكره تكرار السورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع ويكره نزع القميص والقلنسوة ولبسهما ونزع الخف في الصلاة بعمل يسير ويكره أن يشم طيبا وأن يروح بشوبه أو بمروحة في الصلاة مرة أو مرتين ولا تفسد الصلاة ويكره الدخول في الصلاة وهو مطالب ببول أو غائط فإن اقتحمها وذلك يشغله عن الصلاة قطعها وان مضى عليها أجزأه وقد أساء وكذا لو أصابه بعد الافتتاح ويكره أن يحرف أصابع رجليه أو يديه عن القبلة في السجود وغيره وينبغي أن يكون منتهى بصره إلى موضع سجوده ولا يرفع رأسه إلى السماء ويكره أن يصلي خلف الصقوف إذا وجد في الصقوف فزجة ويكره المرور بين يدي المصلي ويدرك المصلي المار بين يديه

سأهيا لا يلزمه وإن كان عامدا فعليه قضاء عشرين ركعة كذا في الظهيرية وهكذا في فتاوى قاضي خان * ولو صلى ست ركعات أو ثمان ركعات أو عشر ركعات بتسليمية واحدة وقعد في كل ركعتين فعلى قول العامة يجوز كل ركعتين عن تسليمية واحدة وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو صلى التراويح كلها بتسليمية واحدة إن قعد في كل ركعتين يجوز عند الكل وإن لم يقعد في كل ركعتين وقعد في آخرها ففي الاستحسان على القول الصحيح يجزيه عن تسليمية واحدة كذا في السراج الوهاج وهكذا في فتاوى قاضي خان * ويكره للمقتدي أن يقعد في التراويح فإذا أراد الإمام أن يركع يقوم وكذا إذا غلبه النوم يكره أن يصلي مع القوم بل ينصرف حتى يستيقظ لأن في الصلاة مع النوم ثم أوفا وغفلة وترك التدبر كذا في فتاوى قاضي خان * رجل شرع في صلاة التراويح مع الإمام فلما قعد الإمام نام هو وسلم الإمام فأتى بالشفع الآخر وقعد لا تشهد فاتبعه الرجل إن علم ذلك يسلم ويدخل مع الإمام ويوافق في التشهد فإذا سلم الإمام يقوم ويأتي بالركعتين سريعا ويسلم ويدخل مع الإمام في الشفع الثالث كذا في الخلاصة

(الباب العاشر في أداء الفريضة)

إن صلى ركعة من المغرب فأقيم يقطع ويقعد وكذا يقطع الثانية مالم يقيد بها بالسجدة وإذا قيدها بهم لم يقطعها وإذا أتمها لم يشرع مع الإمام لكرهية النفل بعد صلاة الفجر ولما نهي عن الاتيان بالوتر في النفل بعد المغرب أو مخالفة إمامه كذا في التبيين وكل ذلك بدعة فإن شرع أتمها أربعاً لم يوافق سنة أحق من موافقة الإمام هكذا في الكافي وهو موسي كذا في محيط السرخسي * ولو سلم مع الإمام تفسد صلاته فيقضي أربعاً لأنها الزمته بالاعتداء كذا في الشنئي * ولو اقتدى هذا المتنزل بمن يصلي المغرب ولم يقرأ في الثالثة أن قرأ المقتدي تجوز صلاته ولو لم يقرأ فكذلك بتبعية الإمام كذا نقل عن الشيخ الإمام الأستاذ خاني * ولو قام الإمام إلى الرابعة على ظن أنه الثالثة فتابعه المقتدي في الرابعة تفسد صلاة المقتدي قعد الإمام على رأس الثالثة أو لم يقعد هو واختاروا إن صارت صلاة الإمام نفلًا عندهما لكن كانت فرضًا صار منقلا من الفرض إلى النفل فصارت ركعة صلى صلاتين يتخير بين فيصير المقتدي مصليا صلاة واحدة بإمامين من غير عذر يحدث فلا يجوز ولو شرع في النفل ثم أقيمت المختار أنه لا يقطعها قبل الركعة بالسجدة أو لم يقيد وكذا لو شرع في المنذورة أو قضا الفوات هكذا في الخلاصة في الاعتداء بالإمام وفيما يفعل المقتدي * ومن صلى ركعة من الظهر ثم أقيمت يصلي ركعة ثم يدخل مع الإمام وإن لم يقيد الأولى بالسجدة يقطع ويشرع مع الإمام هو الصحيح كذا في الهداية * أراد بالاقامة شروع الإمام في الصلاة لا إقامة المؤذن فإنه لو أخذ المؤذن في الإقامة والرجل لم يقيد الركعة الأولى بالسجدة فإنه يتم بالركعتين بخلاف بين أصحابنا كذا في النهاية * ولو أقيمت في موضع آخر بان كان يصلي في البيت ثم أقيمت في المسجد أو كان يصلي في مسجد فأقيمت في مسجد آخر لا يقطع مطلقا ولو صلى ثلاثا من الظهر يتم ويقعد متطوعا بخلاف ما إذا كان في الثالثة بعد ولم يقيد بها بالسجدة حيث يقطعها ويخير إن شاء عاد إلى القعود ليسلم وإن شاء كبر قائما ينوي الشروع في صلاة الإمام ولم يسلم قائما هكذا في التبيين * والتحير هو الأصح هكذا في معراج الدراية * وقيل يقطع قائما بتسليمية واحدة وهو الأصح لأن القعدة مشروطة للأكل وهذا قطع وليس بتحلل فإن

ولا يقاتله ويكره أن يصلي وبين يديه نيام أو قوم يتحدثون في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية الجامع الصغير قالوا لا بأس بأن يصلي إلى ظهر رجل قاعدا يحدث قالوا نأول رواية الحسن إذا رفعوا أصواتهم بالحديث فربما يصير ذلك سببا لقطع الصلاة ويكره أن يصلي وبين يديه تنورا أو كان فيه نار موقودة لأنه يشبه عبادة النار * وإن كان بين يديه سراج أو قنديل لا يكره لأنه لا يشبه عبادة النار ولا بأس بأن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه معصف أو سيف معلق أو ما أشبه ذلك ويكره أن يصلي وهو يعمد على حائط أو سطوانة من

غير عذر ولا بأس بذلك في التطوع ولا بأس أن يصلي وفيه دراهم أو ذنانير لا تمنعه عن القراءة وإن منعته عن القراءة لا تجوز صلاته وكذا لو صلى وفي يديه مال يسكه ويكره أن لا يضع يديه على ركبتيه في الركوع أو على الأرض في السجود من غير عذر وكذا أن يسجد رافعا إحدى قدميه عن الأرض وإن رفعهما لا تجوز صلاته * (فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجب السهو) * إذا صلى ولم يدرك ثلاثا صلى أم أربعا قال إن كان ذلك أول ماسها (١٣٠) يستقبل واختلفوا في تفسير ذلك قال بعضهم أول ماسها في هذه الصلاة وقال بعضهم

أول ماسها في عمره وعليه أكثر المشايخ فإن قيل ذلك غير مرة يتجري ويأخذ بها ركن إليه قلبه فإن وقع تحريه على أنه صلى ركعة يضيف إليها أخرى إن كانت الصلاة ذات ركعتين ثم يقعد ويسلم ويسجد لسهوه فإن وقع تحريه على أنه صلى ركعتين يقعد ويسلم ويسجد لسهوه وإن لم يقع تحريه على شيء يأخذ بالآقل في صلاة الفجر يجعل كأنه صلى ركعة فيقعد لاحتمال أنه صلى ركعتين ثم يضيف إليها ركعة أخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد لسهوه (ومسجود السهو يتعلق بأشياء) * (منها) إذا قعد فيما يقام فيه أو قام فيما يجلس فيه وهو امام أو منفرد أراد بالقيام إذا استتم قائما أو كان إلى القيام أقرب فإنه لا يعود إلى القعدة وإن لم يكن كذلك قعد ولا سهو عليه وفي رواية إذا قام على ركبتيه لينهض يقعد وعليه السهو يستوي فيه القعدة الأولى والثانية وعليه الاعتماد وإن رفع اليدين من الأرض وركبته على الأرض مالم يرفعهما يقعد ولا سهو عليه وكذا روى

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ومنها إذا جهر وهو امام فيما يخافت فيه قل ذلك أو كثر أو خافت فيما يجهر فيه قل صلاته ذلك أو كثر في ظاهر الرواية وفي النواذر لا سهو عليه مالم يخافت مقدار ما يتعاقب به جواز الصلاة على الاختلاف وهو آية قصيرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ثلاث آيات قصار أو آية طويلة وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية الجهر والخافتة سواء في كل ذلك سهو وإن كانت كلمة ولا سهو على المنفرد في شيء من ذلك لأنه مخبر بين الجهر والخافتة وروى أبو سليمان رحمه الله تعالى

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ومنها إذا جهر وهو امام فيما يخافت فيه قل ذلك أو كثر أو خافت فيما يجهر فيه قل صلاته ذلك أو كثر في ظاهر الرواية وفي النواذر لا سهو عليه مالم يخافت مقدار ما يتعاقب به جواز الصلاة على الاختلاف وهو آية قصيرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ثلاث آيات قصار أو آية طويلة وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية الجهر والخافتة سواء في كل ذلك سهو وإن كانت كلمة ولا سهو على المنفرد في شيء من ذلك لأنه مخبر بين الجهر والخافتة وروى أبو سليمان رحمه الله تعالى

ان المنفرد اذا ظن انه امام جهر كما يجهر الامام يلزمه سجود السهو ومنها اذا ترك الفاتحة في الاولين أو أحدهما أو ترك السورة في الاولين أو أحدهما يلزمه السهو ومنها اذا قرأ في الاولين أو في أحدهما الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة ثم السهو عليه وقيل بأنه يلزمه السهو ولو ترك قراءة التشهد ناسبا في القعدة الاولى أو في الاخيرة وتذكر بعد السلام يلزمه السهو عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لاسهو عليه وكذا لو ترك بعض التشهد ساهيا يلزمه السهو في (١٣١) ظاهر الرواية قالوا ان كان المصلي

اماميا أخذ بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان لم يكن يأخذ بقول محمد رحمه الله تعالى ومن عليه السهو يصلي على النبي عليه الصلاة والسلام في القعدة الاولى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد رحمه الله تعالى في القعدة الثانية والاحوط أن يصلي في القعدتين ولا يلزمه السهو بتكرار التشهد في القعدة الثانية ولو بدأ بالسورة ساهيا فلما قرأ البعض تذكره يقرأ الفاتحة ثم السورة ويسجد للسهو وان قرأ أكثر الفاتحة ونسى الباقي لاسهو عليه وان بقي الاكثر فعليه السهو اما كان أو منفردا وان لم يقرأ الفاتحة في الشفع الثاني لاسهو عليه في ظاهر الرواية ولو قرأ الفاتحة أو آية من القرآن في القعدة أو في الركوع أو في السجود أو قرأ التشهد في الركوع أو في السجود كان عليه السهو ولو زاد في القعدة الاولى على التشهد وقال اللهم صل على محمد يلزمه السهو ولو قعد في الثانية

صلاته وان ركع مع الامام وسجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين وان ركع قبل الامام وسجد معه يجب عليه قضاء أربع ركعات بغير قراءة وان ركع بعد الامام وسجد بعده جازت صلاته وان أدرك الامام في الركوع والسجود في آخرهما يجوز هكذا في فتاوى قاضيخان * ومن أتى مسجدا قد صلى فيه لابس بان يتطوع قبل المكتوبة ما بداله مادام في الوقت سنة وان كان فيه ضيق يتركه قيل هذا في غير سنة الظهر والفجر هكذا في الهداية * وهو اختيار شمس الائمة السرخسي ومصاحب المحيط وقاضي خان والترمذاني والمجيبون كذا في الكفاية وهكذا في النهاية وقيل هذا في الجميع كذا في الهداية * وهو اختيار مدر الاسلام كذا في الكفاية * والاولى أن لا يتركها في الاحوال كلها كذا في الهداية * سواء صلى الفرض جماعة ولا اذا خاف فوت فرض الوقت كذا في الكفاية

* (الباب الحادي عشر في قضاء الفوائت) *

كل صلاة فاتت عن الوقت بسد وجوبها فيه يلزمه قضاءها سواء ترك عمد أو سهوا أو بسبب نوم وسواء كانت الفوائت كثيرة أو قليلة فلا قضاء على مجنون حاله جنونه لما فاتته في حالة عقله كما لا قضاء عليه في حالة عقله لما فاتته حاله جنونه ولا على مرتد ما فاتته زمن رده ولا على مسلم أسلم في دار الحرب ولم يصل مدة لجهله بوجوبها ولا على مغمى عليه ومريض عجز عن الايام ما فاتته في تلك الحالة وزادت الفوائت على يوم وليلة ومن حكمه أن الفائتة تقضى على الصفة التي فاتت عنه الا عند ضرورة فيقضى مساقرا في السفر ما فاتته في الحضر من الفرض الرباعي أربعا والمقيم في الإقامة ما فاتته في السفر من ركعتين والقضاء فرض في الفرض وواجب في الواجب وسنة في السنة ثم ليس للقضاء وقت معين بل جميع أوقات العروقت له الاثلاثة وقت طلوع الشمس ووقت الزوال ووقت الغروب فانه لا تجوز الصلاة في هذه الاوقات كذا في البحر الرائق * رجل صلى فارتد فاسلم في الوقت يعيد كذا في الكافي * صبي صلى العشاء ثم نام واحتمل وانته قبل طلوع الفجر يقضى العشاء بخلاف الصبي اذا بلغت بالحض قبل طلوع الفجر لا يلزمه قضاء العشاء لان الحضي لو طرأ على الوجوب أسقط الوجوب فاذا قارنه أولى أن ينمى وان بلغت بالسن تلزمها العشاء وان لم ينتبه حتى طلع الفجر قبل يقضى العشاء كذا في محيط السرخسي في باب ما يتعلق به الوجوب من الوقت * هو المختار كذا في فتاوى قاضي خان * ومتى قضى الفوائت ان قضاها بجماعة فان كانت صلاة يجهر فيها يجهر فيها الامام بالقراءة وان قضاها وحده يتخير بين الجهر والحقنة والجهر أفضل كما في الوقت ويخاف فيما يخاف فيه حتما وكذا الامام كذا في الظهيرية * الترتيب بين الفائتة والوقية وبين الفوائت مستحق كذا في الكافي * حتى لا يجوز اداء الوقية قبل قضاء الفائتة كذا في محيط السرخسي * وكذا بين الفروض والوتر هكذا في شرح الوقاية * ولو صلى الفجر وهذا كراهة لم يوتره في فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو تذكر فائتة في تطوعه لم يفسد تطوعه لان الترتيب عرف واجبا في الفرض بخلاف القياس فلا يلحق به غيره كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى المتأية الصبي اذا بلغ وصلى صلاة في وقتها يصير صاحب ترتيب كل امرأة اذا بلغت ورأت دما صعبا تصير صاحب عادية واحدة كذا في التتارخانية * وأما الترتيب في بعض اعمال الصلاة فلا يس بغير عندنا كذا في المحيط * حتى ان من أدرك الامام في اول الصلاة ونام خلفه أو سبقه

(١٦ فتاوى اول) قدر التشهد ونسى قراءة التشهد ثم تذكره فيه روايتان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لاسهو عليه اذا ترك القعدة الاولى من ذوات الاربع أو الثلاث يلزمه السهو ولو ترك في التطوع لا تنفسد صلاته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويلزمه السهو ولو ترك القنوت فذكر في القعدة أو بعد ما قام من الركوع لا يقنط وعليه السهو ولو سها عن تكبيرات العيد يلزمه السهو ولو زاد في صلاته ركوعا أو سجودا لا تنفسد صلاته ويلزمه السهو ولو افتتح الصلاة ثم شك انه هل كبر لا فتتاح ثم تذكره

كبران شغله التفكير عن اداء نية من الصلاة كان عليه السهو والافلا ولو شك في تكبيرة الافتتاح فاعاد التكبير والثناء ثم تذكرك ان عليه السهو ولا تكون الثانية استقبالا لقطع الاول ولو افتتح الظهر ثم نسي قظن انه في العصر ف صلى ركعة أو أكثر ثم تذكرك ان كان في الظهر لاسهو عليه لان تفكره لم يشغله عن اداء ركن ولو شك في ركوعه أو سجوده وطال تفكره كان عليه السهو ولو صلى وحده فسبقه الحدث فذهب ليتوضأ ثم شك انه صلى ثلاثا (١٣٣) أو أربعاً وشغله ذلك عن وضوئه ساعة ثم استيقن فأتى وضوئه فعليه السهو ولانه في

الحدث فسبقه الامام ثم اتبعه أو توضأ وعاد فعليه ان يقضى أو لا ما سبقه الامام ثم يتابع امامه اذا أدركه فلو تابع الامام أو لا ثم قضى بعد تسليم الامام جازعند علمائنا الثلاثة وكذلك في صلاة الجمعة اذا راحه الناس فلم يقدر على اداء الركعة الاولى مع الامام بعد الاقتداء وبقي قائماً أو أمكنه اداء الركعة الثانية فادى أو لا الركعة الثانية قبل ان يؤدى الاولى ثم قضى الاولى بعد تسليم الامام جازعندنا كذا في شرح الطحاوى في فصل ستر العورة ثم الترتيب يسقط بالنسيان وبما هو في معنى النسيان كذا في المضمرات ولو تذكرك صلاة قد نسيها بعد ما أدى وقية جازت الوقية كذا في فتاوى قاضيخان * ولو صلى الظهر على ظن انه متوضى ثم توضأ وصلى العصر ثم تبين انه صلى الظهر من غير وضوء يعيد الظهر خاصة لانه بمنزلة الناسي في حق الظهر بخلاف ما لو صلى الظهر يوم عرفة على ظن انه متوضى ثم صلى العصر بوضوء ثم تبين يعيدهما لان العصر ثم تبع للظهر كذا في محيط السرخسي * واذا صلى الظهر وهو ذا كراهه لم يصل الفجر فسد ظهره ثم قضى الفجر وصلى العصر وهو ذا كره للظهر يجوز العصر لانه لا فائتة عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر كذا في التبيين * ولو شك في الظهر انه هل صلى الفجر ام لا فليأخره حتى يتيقن انه لم يصل الفجر يعيد الفجر ثم الظهر كذا في محيط السرخسي * ومن تذكرك صلوات عليه وهو في الصلاة فقد حكي عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى ان مذهب علمائنا رحمه الله تعالى ان تفسد صلاته قال ولكن لا تفسد حين ذكرها بل يقرأ ركعتين ويعيدهما تطوعاً سواء كان الفائتة قديماً أو حديثاً كذا في المحيط * ولو أن صلى الجمعة تذكرك ان عليه الفجر فان كان بحيث لو قطعهها واشتغل بالفجر تفوته الجمعة ولا يفوته الوقت فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يقطع الجمعة ويصلى الفجر ثم يصلى الظهر وعند محمد رحمه الله تعالى يتم الجمعة ولو كان بحيث انه اذا قضى الفجر أدرك الجمعة مع الامام فانه يشتغل بالفجر اجماعاً وان كان بحيث اذا قطع الجمعة واشتغل بالفجر يفوته الوقت أتم الجمعة اجماعاً ثم يصلى الفجر بعد ذلك كذا في السراج الوهاج * ويسقط الترتيب عند ضيق الوقت كذا في محيط السرخسي * ولو قدم الفائتة جازوا ثم هكذا في النهار الناقص * ثم تفسير ضيق الوقت ان يكون الباقي منه ما لا يسع فيه الوقية والفائتة جميعاً حتى لو كان عليه قضاء العشاء مثلاً وعلم انه لو اشتغل بقضائه ثم صلى الفجر نطق الشمس قبل ان يقدر على التشهد صلى الفجر في الوقت وقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس كذا في التبيين * ويراعى الترتيب وان كان لا يؤدى الوقية على وجهه الا فضل كالوضاء في الوقت بحيث لا يمكنه ان يصلى الوقية الا مع تخفيفها وقصر القراءة والافعال فيها فانه لا بد من الترتيب والاقتصار على أقل ما تجوز به الصلاة كذا في التمر تاشي * ثم ضيق الوقت يعتبر عند الشروع حتى لو شرع في الوقية مع تذكرك الفائتة وأطال القراءة حتى ضاق الوقت لا تجوز صلاته الا ان يقطعها ويشرع فيها ولو شرع ناسياً والمسئلة بما لها ثم تذكرك ان عليه ضيق الوقت جازت صلاته ولا يلزمه القطع كذا في التبيين * ويعتبر ضيق الوقت في نفس الامر لا بحسب ظنه هكذا في البحر الرائق حتى لو ظن من عليه العشاء ان وقت الفجر قد ضاق فصلى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت ساعة بطل الفجر فاذا بطل ينظر فان كان الوقت يسيراً ما صلاهما والا أعاد الفجر وهكذا يفعل مرة بعد أخرى ولو اشتغل بالعشاء ولم يعيد الفجر فطاعت الشمس قبل ان يقعد قدر التشهد في العشاء صح فخره هكذا في التبيين * وكذا اذا ذكر الفجر في آخر وقت الظهر فوقع على ظنه ان الوقت لا يحتمل الصلاتين فافتتح الظهر فصلاها وقد بقي من وقت الظهر بعضه نظره فان كان ما بقي من

حرمة الصلاة وكان الشك في هذه الحالة بمنزلة الشك في حالة الاداء ولو شك في ذلك بعد ما سلم تسليمية واحدة ثم استيقن باتمام الصلاة لا يلزمه السهو لانه شك بعد الخروج من الصلاة وان شك في ذلك بعد ما قعد قدر التشهد وشغله الشك عن السلام ثم تذكرك ان كان عليه السهو وان افتتح الصلاة فقرأ التشهد في قيامه قبل أن يشرع في قراءة الفاتحة عامداً أو ساهياً لاسهو عليه وان جهل بالتعوذ أو بالتسمية أو بالتأمين لاسهو عليه وان قرأ في الاوليين السورة ولم يقرأ فاتحة الكتاب له أن يقرأ الفاتحة في الشفع الثاني ان شاء وان قرأها لا يكون قضاء وان ترك السورة في الاوليين قضاها وعليه السهو قرأ في الاخرين أو لم يقرأ واذا قرأها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجزى بقراءة السورة ولا يجزى بقراءة الفاتحة * رجل صلى بقوم فلما صلى ركعتين وسجد السجدة الثانية شك انه صلى ركعة أو ركعتين أو شك في الثالثة أو الرابعة فلهظ الى من

خلفه ليعلم انهم ان قاموا قام وان قعدوا قعدوا بذلك قالوا لا بأس به ولا سهو عليه ولا يجب السهو بترك رفع وقت الدين في تكبيرة الافتتاح ولا بترك ثناء الافتتاح والتعوذ والتأمين ولا بترك التسمية في الركعة الاولى ولا بترك سمع الله من حمد مورينا للحمد ولا بترك تكبيرات الركوع والسجود ولا بترك التسيحات في الركوع والسجود ولا بترك رفع اليدين في تكبيرات العيسدين وتكبيرات الافتتاح اذا قرأ الفاتحة الا حرفاً أو قرأ أكثرها ثم أعادها ساهياً فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين ولو قرأ الفاتحة مرتين في الثالث أو

الرابعة ساهيا لاسهو عليه ولولم يقرأ شيئا من القرآن في الشفع الثاني ولم يسجد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال ان كان متعمدا فقد أساءه وان كان ساهيا كان عليه سجود السهو وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا حرج عليه في العمد ولا سجود في السهو وعليه الاعتماد ومن عليه سجود السهو في صلاة الفجر اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد ما قد قدر التشهد سقط عنه سجود السهو وكذا لو سها في قضاء الفائتة فلم يسجد حتى اجرت الشمس وكذا في الجمعة اذا خرج (١٣٣) وقتها وكل ما يمنع البناء اذا وجد بعد السلام يسقط السهو

اقتدى بامام سلم عليه سجود السهو ان يسجد الامام للسهو صح الاقتداء والا فلا وعند محمد رحمه الله تعالى يصح الاقتداء على كل حال اذا لم يسجد الامام للسهو لا يسجد المقتدى * اذا سلم المصلي عن يساره قبل السلام عن يمينه لاسهو عليه ويسلم عن يمينه اذا قعد على الرابعة فسدر التشهد ثم تذكر بهد السلام انه لم يشهد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعود ويشهد وقال زفر والحسن رحمه الله تعالى لا يشهد اذا ترك صلاة الليل ناسيا فقضاها في النهار وأتم فيها وخافت ساهيا كان عليه السهو ويغني أن يجهر ليكون القضاء على وفق الاداء وان أتم ليلا في صلاة النهار يخاف ولا يجهر فان جهر ساهيا كان عليه السهو ولو أتم في التطوع في الليل خافت متعمدا فقد أساء وان كان ساهيا فعليه السهو اذا لم يقرأ شيئا في الشفع الاول يقرأ في الشفع الثاني بنافحة

وقت الظهر ما يمكنه ان يصلي فيه الفجر ثم الظهر لم تجزئه التي صلى وعليه ان يقضي الفجر ثم يعيد الظهر وكذلك ان بقي من الوقت مقدار ما يصلي الفجر ويصلي من الظهر ركعة كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة * وان كانت المتروكة أكثر من واحدة والوقت يسع فيه بعضها مع الوقتية لا تجوز الوقتية مالم يقض ذلك البعض حتى لو تذكروا في وقت الفجر انه لم يصل العشاء والوتر وبقي من الوقت ما لا يسع فيه الا خمس ركعات على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضي الوتر ثم يصلي الفجر ثم يقضي العشاء بعد طلوع الشمس وكذا لو تذكر في وقت العصر انه لم يصل الفجر والظهر ولم يبق من الوقت الا ما يسع فيه ثماني ركعات فانه يقضي الظهر ثم يصلي العصر وان كان لا يسع فيه الا ست ركعات فانه يصلي الفجر ثم العصر ثم الفائتة هكذا في فتاوى قاضي خان * والعبرة في العصر لا آخر الوقت عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التبيين * وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في المبسوط ان أمكنه أداء الظهر والعصر قبل تغير الشمس فعليه مراعاة الترتيب وان كان لا يمكنه أداء الملائين قبل غروب الشمس فعليه مراعاة الترتيب الاعلى قول حسن ابن زياد فان عند ما بعد تغير الشمس ليس بوقت العصر كذا في النهاية * ولو كان بقي من الوقت المستحب قدر ما لا يسع فيه الظهر سقط الترتيب بالاجماع كذا في التبيين * ولو افتتح العصر في أول الوقت وهو لا يعلم أن عليه الظهر وأطالها حتى دخل وقت الكراهة ثم تذكر ان عليه الظهر فله ان يقضي على صلاته كذا في الجوهرة النيرة * ولو سقط الترتيب اضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الاصح حتى لو خرج في خلال الوقتية لا تفسد على الاصح وهو مؤثر على الاصح لا قاض كذا في الزاهدي * ولا يظهر حكم الترتيب عند النسيان مادام ناسيا واذا تذكر يلزمه هكذا في التتارخانية ناقلا عن الخلاصة * ويسقط الترتيب عند كثرة الفوائت وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * وهذا الكثرة ان تصير الفوائت ستا بخروج وقت الصلاة السادسة وعن محمد رحمه الله تعالى انه اعتبر دخول وقت السادسة والاول هو الصحيح كذا في الهداية * ثم اعتبر فيه أن تبلغ الاوقات المتخلة مدفاته ستة وان ادى ما بعده في أوقاته او قيل يعتبر أن تبلغ الفوائت ستا ولو كانت متفرقة وغمرة الاختلاف تظهر فيما اذا ترك ثلاث صلوات مثلا الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم وهو لا يدري أيها أولى فعلى الاول يسقط الترتيب لان المتخلة بين الفوائت كثيرة وعلى الثاني لا يسقط لان الفوائت بنفسها يعتبران تابع ستا فيصلي سبع صلوات الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الاول أصح كذا في التبيين * وهو أوسع وبالثاني قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل وهو أحوط هكذا في فتاوى قاضيهان * وكثرة الفوائت كما سقط الترتيب في الاداء تسقط في القضاء حتى لو ترك صلاة شهر ثم قضى ثلاثين فجر ثم ثلاثين ظهرا ثم هكذا في محيط السرخسي * الترتيب اذا سقط بكثرة الفوائت ثم قضى بعض الفوائت وبقية الفوائت أقل من ستة الاصح انه لا يعود هكذا في الخلاصة * قال الشيخ الامام الزاهد أبو حفص الكبير وعليه الفتوى كذا في المحيط * حتى لو ترك صلاة شهر فقضاها الا صلاة واحدة ثم صلى الوقتية وهذا كراهة آجزة كذا في محيط السرخسي * (والفوائت نوعان قديمة وحديثة) * فالقديمة تسقط الترتيب اتفاقا وفي القديمة اختلاف المشايخ وذلك كن ترك صلوات شهر ثم صلى مدة ولم يقض تلك الصلوات حتى لو ترك صلاة ثم صلى أخرى ذاك الفائتة الحديثة لم يجز عند البعض وقيل يجوز

الكتاب وسورة ويحجرهم ما في قولهم جميعا ويسجد لاسهو اذا أخر السجدة الصليبية أو سجدة التلاوة عن موضعها كان عليه السهو اذا سلم المسبوق ساهيا يلزمه السهو قيل هذا اذا سلم بعد الامام فان سلم مع الامام لاسهو عليه المصلي اذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى خرسا جده ساهيا فحوز صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعليه السهو اذا زاد على التشهد الاول حرفا ولم يتم الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يلزمه السهو اذا صلى العصر خمسا وقعدت الرابعة

قدر التشهد فالوا لا يضيف اليها أخرى لان التنقل بعد العصر مكروه ولا سهو عليه افروات محله لانه آخر الصلاة وقد ابتقل من العصر الى التطوع ولم يتم التطوع وعن محمد رحمه الله تعالى انه يضيف اليها السادسة وعليه الاعتماد لان التطوع بعد العصر انما يكره اذا كان عن اختيار أما اذا لم يكن عن اختيار فلا يكره **وكذا قالوا** فمن أراد أن يتطوع في آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر فالأفضل أن يتمها لقلنا اذا بدأ بقراءة السورة (١٣٤) في الركعة الاولى أو الثانية فقرأ آخر فاسأها كان عليه السهو اذا سلم بعد

ما قعد قدر التشهد ولم يتشهد فانه يتشهد ويسلم ثم يسجد سجدتي السهو ثم يتشهد ثم يسلم اذا نسي التشهد في آخر الصلاة فسلم ثم تذكروا شغل بقراءة التشهد فلما قرأ البعض سلم قبل اتمام التشهد فسدت صلاته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان قعوده الاول ارتفع بالعود الى قراءة التشهد فاذا سلم قبل اتمام التشهد تفسد صلاته وقال محمد رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته لان قعود الاول ما ارتفع كاه بالعود الى قراءة التشهد وانما ارتفع بقدر ما قرأ أو لم يرتفع أصلا لان محصل قراءة التشهد المقعدة فلا ضرورة الى رفضها وعليه الفتوى وعن هذا اختلاف المشايخ في مسألة لارواية فيها اذا نسي الفاتحة والسورة حتى ركع فتذكر في ركوعه فاتصّب قائما للقراءة ثم ندم فسجد ولم يعد الركوع قال بعضهم تفسد صلاته لانه لما اتصّب قائما للقراءة ارتفع ركوعه فاذا لم يعد الركوع تفسد

وعليه الفتوى كذا في الكافي * واذا أخر الصلاة الفاتحة عن وقت التذكير مع القدوة على القضاء هل يكره فالمدكور في الأصل انه يكره لان وقت التذكير انما هو وقت الفاتحة وتأخير الصلاة عن وقتها مكروه بلا خلاف كذا في المحيط * في الأصل رجل صلى العصر وهو ذا كرأته لم يصل الظهر ففسد الا أن يكون في آخر الوقت لكن اذا فسدت الفريضة لا يبطل أصل الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله يبطل والمسئلة معروفة ثم عند أبي حنيفة رحمه الله فرضية العصر تفسد فسادا موقوفا حتى لو صلى ست صلوات أو أكثر ولم يعد الظهر عاد العصر جائزا لا يجب عليه اعادته وعندهما تفسد فسادا دائما لا يجوز ازلها بحال فالأصل أن عند أبي حنيفة رحمه الله مراعاة الترتيب بين الفاتحة والوقفية كما تسقط بكثرة الفوائت تسقط بكثرة المؤدى كذا في المحيط * رجل نسي صلاة ولا يدريها ولم يقع تحريمه على شيء يعيد صلاة يوم وليلة عندنا كذا في الظهيرية * قال الفقيه وبه نأخذ كذا في التارخانية ناقلا عن النبايع * وكذا لو نسي صلاتين من يومين ولا يدري أي صلاتين اعاد صلاة يومين وعلى هذا القياس لو نسي ثلاث صلوات من ثلاثة أيام أو خمس صلوات من خمسة أيام ولو ترك الظهر والعصر من يومين ولا يدري أيتهما ترك أو لا تحترى فان لم يكن له رأي يعيد ما أدى أو لا مرة أخرى عند أبي حنيفة رحمه الله اذ يمكنه مراعاة الترتيب بطريق الاحتياط والاحتياط واجب في العبادات وقالوا لانه لا يحترى ويسقط عنه الترتيب للجزء فلا يلزمه الاداء مرتين هكذا في محيط السرخسي * فان بدأ بالظهر ثم بالعصر ثم بالظهر كان أفضل وان بدأ بالعصر ثم بالظهر ثم بالعصر يجوز أيضا صلى العصر اذا تذكر انه ترك سجدة واحدة ولا يدري انهم من صلاة الظهر أو من صلاة العصر التي هو فيها فانه يحترى فان لم يقع تحريمه على شيء يتم العصر ويسجد سجدة واحدة لاحتمال انه تركها من العصر ثم يعيد الظهر احتياط ثم يعيد العصر وان لم يبدل شيء عليه كذا في المحيط * (مسائل متفرقة) في اليتيمة سئل والدي عن شرع في العصر ثم غربت الشمس في خلالة ثم اقتدى به انسان في هذا العصر هل يصح اقتدائه فقال نعم ان لم يكن الامام مقبلا والمقتدى مسافرا كذا في التارخانية * شافعي المذهب اذا صار حنقي المذهب وقد فاتته صلوات في وقت كان شافعيًا ثم أراد أن يقضيها في الوقت الذي صار حنفيًا يقضى على مذهب أبي حنيفة رحمه الله كذا في الخلاصة * رجل يرى التيمم الى الرسخ والوتر ركعة ثم رأى التيمم الى المرفق والوتر ثلاثا لا يعيد ما صلى وان صلى كذلك عن جهل من غير أن يسأل أحدا ثم سأل وأمر بالثلاث يعيد ما صلى كذا في الذخيرة * وفي الصيرفية امرأة تركت صلاة فخاضت وطهرت فصليت مع تذكر الفاتحة قال لا يجوز كذا في التارخانية * حربي أسلم في دار الحرب ولم يعلم بالشرائع من الصوم والصلاة ونحوهما ثم دخل دار الاسلام أو مات لم يكن عليه قضاء الصوم والصلاة قياسا واستحسانا ولا يعاقب عليه اذ مات ولو أسلم في دار الاسلام ولم يعلم بالشرائع يلزمه القضاء استحسانا كذا في فتاوى قاضيهان في آخر باب ما يكون اسلاما من الكافر وما لا يكون * فان بلغه رجل في دار الحرب يلزمه وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ما لم يخبره رجلان أو رجل واحد وان لا يلزمه كذا في محيط السرخسي * في العتابة عن أبي نصر رحمه الله فممن يقضى صلوات عمره من غير أن فاتته شيء يريد الاحتياط فان كان لاجل النقصان والكرهية فحسن وان لم يكن لذلك لا يفعل والصحيح انه يجوز الا بعد صلاة الفجر والعصر وقد فعل ذلك كثير من السلف لشبهة الفساد كذا في المضمرات * ويقرأ في الركعات كلها الفاتحة مع السورة كذا في الظهيرية * وفي الفتاوى رجل يقضى

صلاته وقال بعضهم لا يرتفع كل الركوع أو لم يرتفع أصلا لان الرفض كان لاجل القراءة فاذا لم يقرأ صار كأن لم يكن اذا أراد أن يقرأ في صلاته سورة فأخطأ فقرأ سورة أخرى لاسهوه عليه اذا شك في سجود السهو انه يسجد سجدة أو سجدتين وطال تفكيره ثم تذكر لاسهوه عليه المسبوق اذا لم يتابع الامام في سجود السهو وسها فيما يقضى **كفاه** سجدتان وينتظم الثانية الاولى وان لم يسه فيما قضى وفرغ عن صلاته **سجد السهو** والذي كان مع الامام استحسانا ولو تابع الامام في سجود السهو ثم سها فيما

يقضى فانه يسجد سهو * امام سها في صلاته ثم أحدث فقدم غيره فسها الثاني أيضا فسجد الثاني سجدتين كفاه ذلك اذا سلم الامام وعليه سهو فقام المسبوق الى قضاء ما سبق فقرأ ركع فلم يسجد وسجد الامام للسهم ويتابعه المسبوق في سجود السهو ويقدمه مقدارا للشهد لان انفراده لم يتأكد لاجرم لو سجد لا يتابع الامام لان انفراده قد تأكد ثم اذا عاد الى قضاء ما سبق قبل التقييد بالسجدة يعيد القيام والركوع لان قيامه وركوعه قبل سجود الامام السهو وارتفض بالمتابعة (١٣٥) فلا بد من الاعادة ولا ينبغي للمسبوق أن يقوم الى قضاء ما سبق قبل سلام الامام فان قام قبل أن يفرغ الامام من التشهد فالمسئلة على وجوه اما ان كان مسبوقا بركة أو بركتين أو بثلاث فان كان مسبوقا بركة ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مذكرا ما تجوز به الصلاة جازت صلاته لو مضى على ذلك وان لم يقع من قراءته مقدار ذلك بعد فراغ الامام من التشهد قضى على ذلك فسدت صلاته لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من التشهد لم يعتبر فاذا مضى على ذلك فقد ترك من صلاته ركعة فلا يجوز وكذا لو كان مسبوقا بركتين لانه ترك القراءة في احدهما ولو كان مسبوقا بثلاث ركعات كان عليه فرض القراءة في ركعتين وفرض القيام في ركعة فينظر ان كان قام بعد فراغ الامام من التشهد أدنى قومة وقرأ في الاخرين ما تجوز به الصلاة جازت صلاته وان ركع في الاولى قبل فراغ الامام من التشهد ومضى على ذلك فسدت صلاته * رجل صلى

الفرائض فانه يقضى الوتر وان لم يستيقن انه هل بقي عليه وتر أو لم يبق فانه يصلي ثلاث ركعات ويقنت ثم يقعد قدر التشهد ثم يصلي ركعة أخرى فان كان وترًا فقد آذاه وان لم يكن فقد صلى التطوع أربعًا ولا يضره القنوت في التطوع * وفي الحجة والاشتغال بالفرائض أولى وأهم من النوافل الا السنن المعروفة وصلاة الغنم وصلاة التسبيح والمولات التي رويت في الاخبار في سور معدودة واذ كان معهودة فتلك بنية النفل وغيرها بنية القضاء كذا في المضمرات * ولا يقضى الفرائض في المسجد وانما يقضيها في بيته كذا في الوجيز للكردي * في الملتقط ولو أمر الاب ابنه أن يقضى عنه صلوات وصيام أيام لا يجوز عندنا كذا في التارخانية * اذا مات الرجل وعليه صلوات فائنة فأوصى بأن تغطي كفارة صلواته يعطى لكل صلاة نصف صاع من بزر ولو تر نصف صاع وصوم يوم نصف صاع من ثلث ماله وان لم يترك مالا يستقرض ورثته نصف صاع ويدفع الى مسكين ثم يتصدق المسكين على بعض ورثته ثم يتصدق ثم وثم حتى يتم لكل صلاة ما ذكرنا كذا في الخلاصة * وفي فتاوى الحجة وان لم يوص لورثته وتبرع بعض الورثة بجوز ويدفع عن كل صلاة نصف صاع خنطة منورين ولو دفع جملة الى فقير واحد جاز بخلاف كفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة الافطار وفي الوالوجية ولو دفع عن خمس صلوات تسع امانات لفقير واحد ومنا لفقير واحد اختار الفقهاء انه يجوز عن أربع صلوات ولا يجوز عن الصلاة الخامسة * وفي اليتيمة سئل الحسن بن علي رضي الله عنهما عن القدي عن الصلوات في مرض الموت هل يجوز فقال لا * وسئل جابر الوري وأبو يوسف بن محمد عن الشيخ الفاني هل يجب عليه القدي عن الصلوات كما يجب عليه عن الصوم وهو حق فقال لا كذا في التارخانية * في فتاوى أهل سمرقند رجل صلى خمس صلوات ثم انه لم يقرأ في الاولين من احدى الصلوات الخمس ولا يعلم تلك فانه يعيد الفجر والمغرب ولو ترك الصلاة في ركعتين يعيد صلاة الفجر والمغرب والوتر وكما قالوا يعيد صلاة الفجر والوتر ولو ترك الصلاة في ركعتين يعيد صلاة الفجر والمغرب والوتر ولو ترك الصلاة في أربع ركعات يعيد صلاة الظهر والعصر والعشاء ولا يعيد الوتر والفجر والمغرب كذا في المحيط * تارك الصلاة عمدا لا يقتل كذا في الكافي في باب قضاء الفرائض

(الباب الثاني عشر في سجود السهو)

وهو واجب كذا في التبيين * هو الصحيح كذا في الهداية * والوجوب مقيد بما اذا كان الوقت صالحا حتى ان من عليه السهو في صلاة الصبح اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد السيلام الاول سقط عنه السجود وكذا اذا سلم في قضاء الفائتة فلم يسجد حتى اجرت وكل ما يمنع البناء اذا وجد بعد السلام يسقط السهو كذا في البحر الرائق * وفي القنية لو بنى النفل على فرض سها فيه لم يسجد كذا في النهر الفائق * ومجمله بعد السلام سواء كان من زيادة أو نقصان ولو سجد قبل السلام اجزأ عندنا كذا رواية الاصول وياقن بتسليتين هو الصحيح كذا في الهداية * والصواب أن يسلم تسليمة واحدة وعليه الجمهور واليه أشار في الاصل كذا في الكافي * ويسلم عن يمينه كذا في الزاهد * وكيفيته أن يكبر بعد سلامه الاول ويحترس جذا ويسجد في سجوده ثم يفعل ثانيا كذا في التبيين * كذا في المحيط * وياقن بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والبدعاء في قعدة السهو هو الصحيح وقيل يأتى به ما في القعدة الاولى كذا في التبيين * والا حوط أن يصلي

المغرب ركعتين وقعدة قد رالتشهد ووطن انه أتم الصلاة وسلم ثم قام وكبر ينوي السنة ثم تذكرا انه لم يتم المغرب بعدما صلى السنة أو قبل ذلك فسدت المغرب لانه انتقل الى السنة قبل اكمال الفريضة ولو صلى المغرب ركعتين وسلم ثم تذكرا ان صلاته قد فسدت فقام وكبر للمغرب ثانيا وصلى ثلاثا ان صلى ركعة وقعدة قد رالتشهد جازت المغرب والا فلا لان سنة المغرب ثانيا لم تصح فيقضي في الاولى فاذا صلى ركعة وقعدة يتم الصلاة والا فلا وان افتتح المغرب وصلى ركعة فظن انه يكبر لا افتتاح فاتصها وصلى ثلاث ركعات جازت صلاته لانه في المرة الثانية

قعدة في الثانية وهي ثلاثة يهذه ولو صلى المغرب ركعتين ظن انه لم يفتح وصلى ثلاث ركعات لا يجوز صلاته لانه في الاولى فاذا لم يقعد على رأس الاولى في المرة الثانية فقد ترك القعدة على رأس الثالثة فتفسد صلاته * اذا صلى الظهر أربعاً وتذكر بعد السلام انه ترك منها سجدة فقام واستقبل الصلاة فصلى أربعاً وسلم وذهب فسدت صلاته لان نية استقبال الظهر لم تصح لانه كان في الاولى فصار خالطاً المكتوبة بالنافلة قبل اكمال المكتوبة فتفسد (١٣٦) صلاته * رجل صلى العشاء فسلم على رأس الركعتين على ظن انه أتروى بحجة

في القعدةتين كذا في فتاوى قاضي خان * وحكم السهو في القرض والنفل سواء كذا في المحيط * قال في الفتاوى القعدة بعد سجدة في السهو ليست بركن وانما أمر به بعد سجدة في السهو ليدفع ختم الصلاة بها حتى لو تركها فقام وذهب لا تفسد صلاته كذا قاله الحلواني كذا في السراج الوهاج * وفي الولائية الاصل في هذا ان المتروكة ثلاثة أنواع فرض وسنة وواجب ففي الاول ان أمكنه التدارك بالقضاء يقضى ولا يفسد صلاته وفي الثاني لا تفسد لان قيامها باركانها وقد وجدت ولا يجبر بسجدة في السهو وفي الثالث ان تركها ساهياً يجبر بسجدة في السهو وان تركها عمداً لا كذا في التتارخانية * وظاهر كلام الجمل الغفرانه لا يجب السجود في العمد وانما يجب الاعادة جبر النقصانه كذا في البحر الرائق * ولا يجب السجود لا بترك واجب أو تأخير أو تأخير ركن أو تقديمه أو تكراره أو تغيير واجب بأن يجهر فيما يضافت وفي الحقيقة وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب كذا في الكافي * ولا يجب بترك التعوذ أو البسملة في الاولى والثانية وتكبيرات الانتقال الا في تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلاة العيد ولا يجب بترك رفع اليدين في العيدين وغيرهما ومن ذلك ما لو سلم عن الشمال أو لاساهيا ولو ترك القومة ساهياً بان انحط من الركوع ساجداً في فتاوى قاضي خان ان عليه السجود عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * (ثم واجبات الصلاة انواع) * (منها) قراءة الفاتحة والسورة اذا ترك الفاتحة في الاولين أو احدهما يلزمه السهو وان قرأ أكثر الفاتحة ونسى الباقي لاسهوه عليه وان بقي الاكثر كان عليه السهو واماماً كان أو منفرداً كذا في فتاوى قاضي خان * وان تركها في الاخرين لا يجب ان كان في القرض وان كان في النفل أو الوتر وجب عليه كذا في البحر الرائق * ولو كررها في الاولين يجب عليه سجود السهو بخلاف ما لو أعادها بعد السورة أو كررها في الاخرين كذا في التبيين * ولو قرأ الفاتحة الا حرفاً أو قرأ أكثرها ثم أعادها ساهياً فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين كذا في الظهيرية * ولو قرأ الفاتحة وحدها وترك السورة يجب عليه سجود السهو وكذا لو قرأ مع الفاتحة آية قصيرة كذا في التبيين * ولو قرأ الفاتحة وآيتين فقرأ كما ساهياً ثم تذكر عادوا ثم ثلاث آيات وعليه سجود السهو كذا في الظهيرية * ولو قرأ الفاتحة عن السورة فله عليه سجود السهو كذا في التبيين * ولو قرأ في الاخرين الفاتحة والسورة لا يلزمه السهو وهو الاصح ولو قرأ في ركوعه أو سجوده أو تشهدته يلزمه وهذا اذا بدأ بالقراءة ثم بالتشهد وان بدأ بالتشهد ثم بالقراءة فلا سهوه عليه كذا في محيط السرخسي * ولو قرأ الفاتحة في الشفع الثاني لاسهوه عليه في ظاهر الرواية كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الفتاوى * ولو لم يقرأ شيئاً من القرآن في الشفع الثاني ولم يسجد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال ان كان متعمداً فقد أساء وان كان ساهياً كان عليه سجود السهو وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا سجد عليه في العمد ولا سجود عليه في السهو وعليه الاعتماد كذا في فتاوى قاضي خان * ومن سها عن فاتحة الكتاب في الاولى أو في الثانية وتذكر بعد ما قرأ بعض السورة يعود فيقرأ بالفاتحة ثم بالسورة قال الفقيه أبو الليث يلزمه سجود السهو وان كان قرأ من السورة وكذلك اذا تذكر بعد الفراغ من السورة أو في الركوع أو بعد ما رفع رأسه من الركوع فانه يأتي بالفاتحة ثم يعيد السورة ثم يسجد للسهو وفي الخلاصة اذا ركع ولم يقرأ السورة رفع رأسه وقرأ السورة وأعاد الركوع وعليه السهو وهو الصحيح كذا في التتارخانية * واذا قرأ في الركعة الاولى سورة وقرأ في الركعة الثانية سورة قبلها فلا سهوه عليه كذا في المحيط * وفي الولائية المصلي اذا تلا آية السجدة ونسى أن

أوسلم في الظهر على الركعتين على ظن انها سجدة أو المقيم سلم على رأس الركعتين على ظن انه مسافر يستقبل الصلاة ولو سلم على رأس الركعتين على ظن انها أربعة فانه يقضى على صلاته ويسجد لسهوه لانه في المسائل الثلاث سلم مع علمه انه صلى ركعتين فكان عامداً في السلام على رأس الركعتين فتبطل صلاته أما في المسئلة الرابعة سلم على رأس الركعتين على ظن انه صلى أربعاً فكان ساهياً فلم يكن عامداً بالسلام على رأس ركعتين فلا تبطل صلاته وعن محمد رحمه الله تعالى انه لا يني كالوطن انه أحدث فأنصرف ثم علم انه لم يحدث وعندهما كان له أن يني على صلاته ما لم يخرج عن المحدث وعند محمد رحمه الله تعالى لا يني فكذلك في هذه المسئلة مصلى الاربع اذا رفع رأسه عن الركوع من الركعة الثالثة فتذكر انه لم يسجد في الثانية الا سجدة واحدة فانه يسجد تلك السجدة ثم يتشهد للثانية ثم يسجد للثالثة سجدة ثم يسجد لانه

عوده الى السجدة المتروكة لا يرضى الركوع ويلزمه السهو لانه أخر السجدة في الركعة الثانية عن محلها وان تذكر يسجد وهو ركع في الثالثة انه ترك من الركعة الثانية سجدة فانه يسجد السجدة المتروكة ويتشهد ثم يقوم فيصلي الثالثة والرابعة بركوعهما وسجودهما * لانه ما تذكر في الركوع والركوع قبل رفع الرأس مما يقبل الارتقا ففكان عوده للسجدة المتروكة رخصة لا ركوع فيه تنقض بخلاف ما بعد التمام * المصلي اذا سلم ناسياً وعليه سجدة التلاوة فسجدها ثم خرج عن الصلاة قبل أن يتشهد قدر التشهد فسدت صلاته لان

العود إلى سجدة التلاوة يرفض القعدة في رواية كالعود إلى السجدة الصليبية يرفض القعدة باتفاق الروايات وهو اختيارهم من الأئمة
السرخسي رحمه الله تعالى أما العود إلى سجود السهو ولا يرفض القعدة باتفاق الروايات * إذا سلم الإمام وعليه سجدة التلاوة فقد كفي
مكانه بعد ما تفرق القوم فإنه يسجد للتلاوة ويقعد قدر التشهد فإن سجدة التلاوة ولم يقعد فسدت صلاته لا يرتقاض القعدة ولا تفسد صلاة
القوم لانقطاع المتابعة * المسافر إذا صلى ركعتين وسما فيهما وسجد للسهو ثم نوى الإقامة (١٣٧) صحت نيته ويتقلب فرضه أربعاً

ولو صلى الرجل ركعتين
تطوعاً وسما فيهما وسجد
للسهو فأراد أن يني عليهما
ركعتين لا يني * من عليه
السهو إذا سلم وهو يريد أن
لا يسجد للسهو كان عليه أن
يسجد ونيته باطلة * رجل
ترك من صلاته سجدة صليبية
وسجدة للتلاوة فسلم وهو
ذاكر أحدهما فسدت
صلاته كانت المذكرة
صليبية أو تلاوة وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى أن
كان ناسياً للتلاوة وذاكراً
للصليبية فكذلك وإن
كان على العكس لا تفسد
صلاته ولو سلم وهو ذاكر
أنه قعد قدر التشهد لكنه لم
يقرأ التشهد ثم تذكر أن
عليه سجدة للتلاوة لا يعود
لأنه سلام عدو صلاته تامة
لأنه لم يترك ركناً وكذا لو سلم
وهو ذاكر أن عليه سجدة
التلاوة ثم تذكر أنه لم يشهد
فإنه لا يعود للتشهد ولا يسجد
للتلاوة وصلاته تامة * المصلي
إذا نسي سجدة التلاوة في
موضعها ثم ذكرها في
الركوع أو في السجود أو في
القعود فإنه يجزئها ساجداً
ثم يعود إلى ما كان فيه
فيعيد استقبلاً وإن لم

يسجد لها ثم ذكرها وسجدها وجب عليه سجود السهو لأنه تارك للوصل وهو واجب وقيل لا سهو عليه
والأول أصح كذا في التتارخانية * إذا أراد أن يقرأ في صلاته سورة فخطأ فقرأ سورة أخرى لا سهو عليه
كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها) تعيين القراءة في الأولين كذا في الجهر الرائق * (ومنها) رعاية الترتيب
في فعل مكرر فلا ترك سجدة من ركعة فتذكرها في آخر الصلاة يسجد لها وسجد للسهو وترك الترتيب فيه وليس
عليه إعادة ما قبلها ولو قدم الركوع على القراءة لم يفسد سجود السهو لكن لا يعتد بالركوع في فرض أعادته بعد
القراءة كذا في الجهر الرائق * (ومنها) تعديل الأركان وهو الظمانينة في الركوع والسجود وقد اختلف في
وجوب السجود بتركه بناء على أنه واجب أو سنة والمذهب الوجوب ولو زوم السجود بتركه ساهياً وصححه
في البدائع كذا في الجهر الرائق * (ومنها) القعدة الأولى حتى لو تركها يجب عليه السهو كذا في التبيين
* (ومنها) التشهد فإذا تركه في القعدة الأولى أو الأخيرة وجب عليه سجود السهو وكذا إذا ترك بعضه كذا
في التبيين * سواء كان في الفرض أو النفل كذا في الجهر الرائق * ولو قرأ التشهد في القيام ان كان في الركعة
الأولى لا يلزمه شيء وإن كان في الركعة الثانية اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجب كذا في الظهيرية
* ولو تشهد في قيامه قبل قراءة الفاتحة فلا سهو عليه وبعد ما يلزمه سجود السهو وهو الأصح لأن بعد
الفاتحة محل قراءة السورة فإذا تشهد فيه فقد أجزأه الواجب وقبلها محل الثناء كذا في التبيين * ولو تشهد في
الآخر بين لا يلزمه السهو كذا في محيط السرخسي * وإذا فرغ من التشهد وقرأ الفاتحة سهواً فلا سهو عليه
وإذا قرأ الفاتحة مكان التشهد فعليه السهو وكذلك إذا قرأ الفاتحة ثم التشهد كان عليه السهو كذا روى
عن أبي حنيفة رحمه الله في الواقع الناطقية وذكره هنا إذا بدأ في موضع التشهد بالقراءة ثم تشهد فعليه
السهو ولو بدأ بالتشهد ثم بالقراءة فلا سهو عليه ولو قرأ التشهد قائماً أو راكعاً أو ساجداً لا سهو عليه هكذا
في المحيط * ولو كرر التشهد في القعدة الأولى فعليه السهو وكذا لو زاد على التشهد الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم كذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في المضمرات * واختلافوا في قدر الزيادة فقل بعضهم يجب
عليه سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد وقال بعضهم لا يجب عليه حتى يقول وعلى آل محمد والأول
أصح ولو كرره في القعدة الثانية فلا سهو عليه كذا في التبيين * وإذا نسي قراءة التشهد حتى سلم ثم تذكر عاد
وتشهد وعليه السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ويجب إذا قعد فيها
يقام أو قام فيما يجلس فيه وهو امام أو منفرد أو أرباب القيام إذا استتم قائماً أو كان إلى القيام أقرب فإنه لا يعود
إلى القعدة هكذا في فتاوى قاضي خان وسجد للسهو * ولو عاد إلى القعود تفسد صلاته على الصحيح كذا في
التبيين * وإن لم يكن كذلك يقعد ولا سهو عليه كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الأصح هكذا في الهداية
والتبيين * ويعتبر ذلك بالنصف الأسفل من الإنسان إن كان النصف الأسفل مستويا كان إلى القيام أقرب
والألا كذا في الكافي * وفي رواية إذا قام على ركبته لينهض يقعد وعليه السهو ويستوى فيه القعدة
الأولى والثانية وعليه الاعتماد وإن رفع اليدين وركبته على الأرض لم يرفعهما إلا سهو عليه هكذا روى عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا إذا سجد في موضع الركوع أو ركع في موضع
السجود أو كرر ركناً أو قدم الركن أو أخره في هذه الفصول كلها يجب سجود السهو وفي القدروري وسن ترك
من صلاته فعلاً وضع فيه ذكر فعلية سجود السهو لأن الفعل إذا وضع فيه ذكره فذلك أمانة كونه مقصوداً

بعد بارت صلاته وإن أخرها إلى آخر صلاته أجزأه لأن الصلاة واحدة وإن كان اماماً وصلى ركعة وترك منها سجدة فعلى ركعة أخرى
وسجد لها فتذكر المتروكة في السجود فإنه يرفع رأسه من السجود ويسجد للمتروكة ثم يعيد ما كان فيها لأنهم ارتفعت في عيدها استحقاقاً
فأما ما قبل ذلك إلى المتروكة هل ترتفع إن كان ما تحلل بين المتروكة وبين الذي تذكر فيها ركعة تامة لا ترتفع باتفاق الروايات فلا يلزمه
إعادة ذلك وإن لم يكن ركعة تامة فكذلك في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يرتفع إذا قرأ في الشفع

الثاني من الظهر أو العصر أو العشاء الفاتحة والسورة ساهيا لسهو عليه قرأ في صلاة الجمعة سورة النجدة وسجد لها ثم قام وقرأ الفاتحة وقرأ آتجاني جنوبيهم لسهو عليه لأنه لم يقرأ الفاتحة مرتين على الولا * (فصل فيما يفسد الصلاة) * المفسد للصلاة نوعان فعل وقول أما القول إذا أحدث في صلاته من بول أو غائط أو ريح أو عاف متعمدا فسدت صلاته وإن سبقه الحدث ولم يتعمد أن كان حدثا موجبه الغسل فكذلك وإن كان موجبه (١٣٨) الوضوء فإن كان بفعل الآدمي فكذلك وإن لم يكن بفعل الآدمي لا يفسد الصلاة بل

في نفسه فتمكن بتركه النقص في صلاته فيجب جبره بسجدة السهو وإن كان فعلا لم يوضع فيه ذكرك فليس فيه سجود السهو كوضع اليدين على الشمال والقومة التي بين الركوع والسجود وإذا قعد المصلي في صلاته وتشهد ثم شك أنه صلى ثلاثا أو أربعاً حتى شغل ذلك عن التسليم ثم استيقن أنه صلى أربعاً فتم صلاته فعليه سجدة السهو وإن شك في ذلك بعد ما سلم تسليمة واحدة فلا سهو عليه وإذا أحدث في صلاته وذهب ليتوضأ فوقع له هذا الشك حتى شغل عن الوضوء ساعة فعليه سجدة السهو كذا في المحيط * (ومنها القنوت) فإذا تركه يجب عليه السهو وتركه يتحقق برفع رأسه من الركوع ولو ترك التكبير التي بعد القراءة قبل القنوت سجدة السهو ولا تخفى تكبيرات العيد كذا في التبيين * (ومنها تكبيرات العيدين) قال في البدائع إذا تركها أو نقص منها أو زاد عليها أو أتى بها في غير موضعها فإنه يجب عليه السجود كذا في البحر الرائق * ويستوى في الزيادة والنقصان القليل والكثير قد روى عن الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله إذا سها الإمام عن تكبيرة واحدة في صلاة العيد يسجد للسهو كذا في الذخيرة * وذكر في كشف الاسرار أن الإمام إذا سها عن التكبيرات حتى ركع فإنه يعود إلى القيام بخلاف المسبوق إذا ترك الإمام في الركوع فإنه يأتي بالتكبيرات في الركوع كذا في البحر الرائق * ولو ترك تكبيرة الركوع الثاني في صلاة العيد وجب عليه السهو لأنهما واجبة بعد التكبيرات العيد بخلاف تكبيرة الركوع الأول لأنها ليست ملحقه بها كذا في التبيين * السهو في الجمعة والعيدين والمكتوبة والتطوع واحد إلا أن مشايخنا قالوا لا يسجد للسهو في العيدين والجمعة لتلايقع الناس في فتنة كذا في المضمرة ناقلا عن المحيط * (ومنها الجهر والاختفاء) * حتى لو جهر فيما يخاف أو خافت فيما يجهر وجب عليه سجود السهو واختلاف في مقدار ما يجب به السهو ومنها ما قيل يعتبر في الفصلين بقدر ما تجوز به الصلاة وهو الأصح ولا فرق بين الفاتحة وغيرها * والمنفرد لا يجب عليه السهو بالجهر والاختفاء لأنه من خصائص الجماعة هكذا في التبيين * وإن جهر بالتعوذ أو بالتسمية أو بالتأمين لسهو عليه كذا في فتاوى قاضي خان * (فصل) * سهو الإمام بوجوب عليه وعلى من خلفه السجود كذا في المحيط * ولا يشترط أن يكون مقتدياً به وقت السهو حتى لو أدرك الإمام بعدما سها يلزمه أن يسجد مع الإمام تبعاً له ولو دخل معه بعدما سجدة السهو يتابعه في الثانية ولا يقتضي الأول وادخل معه بعدما سجدهما لا يقضيها كذا في التبيين * سهو المؤتم لا يوجب السجدة ولو ترك الإمام سجود السهو فلا سهو على المأموم كذا في المحيط * والمسبوق يتابع الإمام في سجود السهو ثم يقوم إلى قضاء ما سبق به ولا يعيد في آخر صلاته * واللاحق إذا سجد للسهو مع الإمام لا يعتد به ويسجد في آخر صلاته وينبغي للمسبوق أن يكث ساعة بعد سلام الإمام بل وإن كان يكون على الإمام سهو هكذا في محيط السرخسي * ولو لم يتابع الإمام في سجود السهو وقام إلى القضاء لا يسقط عنه ويسجد في آخر صلاته * ولو سلم الإمام فقام المسبوق ثم تذكر الإمام أن عاياه سهوا فسجد له قبل أن يقيد المسبوق الركعة بسجدة فعليه أن يرفض ذلك ويعود إلى متابعتها ثم إذا سلم الإمام قام إلى القضاء ولا يعتد بما فعل من القيام والقراءة والركوع ولو لم يعد إلى متابعة الإمام وهضى على قضائه فإنه تجوز صلاته ويسجد للسهو بعد فراغه استتمسا ناولو سجدة الإمام بعدما قيد هذا المسبوق الركعة بسجدة فإنه لا يعود فان عاد إلى متابعتها فسدت صلاته كذا في السراج الوهاج * ولو سها الإمام في صلاة الخوف سجدة السهو وتابعه فيسه الطائفة الثانية وأما الطائفة الأولى فإنه لا يسجدون بعد

يتوضأ ويبنى إذا كان على بدنه دمل أو جراحة أو بثرة فمزاها يده عمدا فسال منه الدم فسدت صلاته لأنه تعمد الحدث وإن لم يغمزها لكنها انشقت باصابة اليد أو الثوب في الركوع أو السجود وسال منه الدم فسدت صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو بمنزلة ما لو سها إنسان بفدقة أو حجرة وفيه خلاف على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى نفسه فسدت صلاته ويمنع البناء كذا لو سقط من السقف حجر أو خشب على المصلي بمشي إنسان فادماه وكذا لو دخل الشول في رجل المصلي أو وضع جهته على الأرض في السجود فسال منه الدم من غير قصد فسدت صلاته عندهما وقيل تفسد عند الكل لأن الاحتراز عنه يمكن فإذا لم يحترز صار كانه تعمد ذلك وكذا لو كان تحت شجرة فسقطت منها عصرة فجرحت به وإن لم يصيبه الحدث لكنه فعل فعلا ليس من أفعال الصلاة كان كثيرا منه يفسد صلاته وإن كان يسيرا

لا تفسد صلاته واختلاف في القلة والكثرة قال بعضهم كل ما يقام باليدين فهو كثير وما يقام بيده واحدة فهو الفراغ يسير ما لم يتكرر فعلى هذا القول المصلي إذا ضرب يده مرة أو مرتين لا تفسد صلاته لأن الضرب يتم بيده واحدة وإن ضربها ثلاث مرات في ركعة واحدة تفسد صلاته ولو كان في صلاة الظهر أو النفل أربع ركعات فضر بها في كل ركعة مرة أو مرتين لا تفسد صلاته وإن ضربها ثلاث مرات في ركعة واحدة تفسد صلاته وكذا لو اتقص من عمامته كور فسواه مرة أو مرتين لا تفسد ذلك يحصل يسير

واحدة وان تهم فسدت صلاته لانه لا يحصل بيد واحدة وكذا المرأة اذا تهمرت فسدت صلاتها ولو أغلق الباب لا تفسد صلاته لان ذلك يحصل بتدخين يادخل اليد في المغلق ثم شد المغلق وان فتح الباب المغلق فسدت صلاته لانه يحتاج الى ادخال اليد في المغلق ثم تحريك المغلق وقت الفتح ثم اخراج المغلق من موضع الشد ولو شد السراويل تفسد صلاته لانه يحتاج الى استعمال اليدين وان حل الازار لا تفسد لانه يتم بيد واحدة من غير تكرار الفعل وكذا الوراء القميص تفسد ولو حل لا تفسد (١٣٩) ولورفع العمامة ووضعها على الارض

آورفها من الارض ووضعها على الرأس لا تفسد لانه يتم بيد واحدة من غير تكرار ولوزع القميص لا تفسد ولولبس القميص تفسد ولو تنعل أو خلع نعليه لا تفسد لانه لا يحتاج الى اليدين ولا الى المعالجة ولولبس الخفين فسدت صلاته لانه لا يتم بيد واحدة ولو ألجم دابته أو أسرجها أو نزع السرج فسدت صلاته وان أمسكها أو خلع اللجام لا تفسد ولولبس قلنسوة أو قبضة أو زعها لا تفسد وان رمى طبرالم تفسد صلاته قبل هذا اذا كان الخمر في يده أما اذا أخذ الخمر من الارض ورمى طبرالم تفسد صلاته ولو تزوج بمروحة أو بكه لا تفسد صلاته وقد مر قبل هذا وان أكل أو شرب عامدا أو ناسيا فسدت صلاته لانه ليس من أعمال الصلاة وهو كثير لانه عمل اليد والقدم والاسنان وان ابتلع شيئا بين أسنانه في الكتاب انه لا تفسد الصلاة ولم يفتل قبل هذا اذا كان قريبا فان كان كثيرا يفسد الصلاة ثم اختلفوا في القلة والكثرة بعضهم قلدوا

الفراغ من الاتمام كذا في البحر الرائق * واللاحق لا يسجد له وهو فيما يقضي والمسبوق يسجد له وهو فيما يقضي ولوسها امامه ولم يسجد المسبوق معه وسهاه فيما يقضي يكفيه سجدة واحدة والمقيم خلف المسافر حكمه حكم المسبوق في سجدة السهو * الامام اذا سهاه ثم أحدث فقدم مسبوقا أتتها الا السلام فانه يقدم رجلا أدرك أول الصلاة فيسلم ويسجد للسهو ويسجد معه المسبوق فان لم يكن فيهم من أدرك أول الصلاة قام كل واحد الى قضاء ما سبق به ويسجد كل واحد له سهوا في آخر صلاته هكذا في محيط السرخسي * رجل صلى الظهر خسا وقعد في الرابعة قدر التشهد ان تذكر قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة انها الخامسة عاد الى القعدة وسلم كذا في المحيط * ويسجد للسهو وكذا في السراج الوهاج * وان تذكر بعد ما قعد الخامسة بالسجدة انها الخامسة لا يعود الى القعدة ولا يسلم بل يضيف اليها ركعة أخرى حتى يصير شفعا ويشهد ويسلم هكذا في المحيط * ويسجد للسهو واستحسانا كذا في الهداية * وهو المختار كذا في الكفاية * ثم يشهد ويسلم كذا في المحيط * والركعتان نافلت ولا تنوبان عن سنة الظهر على الصحيح كذا في الجوهر النيرة * قالوا في العصر لا يضم اليها سادسة وقيل يضم وهو الاصح كذا في التبيين * وعليه الاعتماد لان التطوع انما يكره بعد العصر اذا كان عن اختيار وأما اذا لم يكن عن اختيار فلا يكره كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الفجر اذا قام الى الثالثة بعد ما قعد قدر التشهد وقيد بها بالسجدة لا يضم اليها الرابعة كذا في التبيين * وصرح في التجنيس بان الفتوى على رواية هشام من عدم الفرق بين الصبح والعصر في عدم كراهة الضم كذا في البحر الرائق * واذا لم يقعد قدر التشهد في الفجر بطل فرضه بترك القعود على الركعتين والتنفل قبل الفجر بأكثر من ركعة في الفجر مكره بخلاف ما اذا قام الى الخامسة في العصر قبل أن يقعد في الرابعة وقيد بها بالسجدة حيث يضم اليها سادسة لان التنفل قبل العصر ليس بمكروه هكذا في التبيين * وان لم يقعد على رأس الرابعة حتى قام الى الخامسة ان تذكر قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة عاد الى القعدة هكذا في المحيط * وفي الخلاصة ويشهد ويسلم ويسجد للسهو كذا في التتارخانية * وان قعد الخامسة بالسجدة فسد ظهره عندنا كذا في المحيط * وتحوط صلاته فلا عند أي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يضم اليها ركعة سادسة ولو لم يضم فلا شيء عليه كذا في الهداية * ثم اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في وقت الفساد فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كما وضع رأسه للسجود تفسد صلاته وقال محمد رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته حتى يرفع رأسه من السجود وفرض السجود عنه دأب أبي يوسف رحمه الله تعالى يتأدى بوضع الرأس وعند محمد رحمه الله تعالى بالوضع والرفع كذا في المحيط * قال نفع الاسلام في الجامع الصغير والمختار للفتوى قول محمد رحمه الله تعالى كذا في النهاية * وفائدة الاختلاف تظهر فيما اذا أحدث في هذه السجدة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يمكنه اصلاحها وعند محمد رحمه الله تعالى يمكن فيذهب ويتوضأ كذا في المحيط * ويقعد ويشهد ويسلم كذا في فتح القدير * والاصح أنه لا يسجد للسهو كذا في النهاية * وان سلم بنية القطع من وجب عليه السهو وهو في الصلاة ان يسجد للسهو وان لا عندهما وهو الاصح وعند محمد وزفر رحمه الله تعالى هو فيها وان لم يسجد فبعد السلام ان اقتدى به رجل صح عند محمد رحمه الله تعالى طلقا وعند محمد ما صح ان يسجد للسهو وان فقهه انتقض الوضوء عنه خلافا لما وصلاته تامة اجاعا وسقط عنه سجود السهو ولو نوى الإقامة انقلب فرضه أربعاء عنه ويسجد في آخر الصلاة

(١٧ - الفتاوى اول) القليل بما دون الجصة وسوى بينها وبين الصوم وقال بعضهم ما دون عمل الفم لا يفسد الصلاة وفرق بين الصلوات وبين الصوم وان ضرب انسانا بسوط أو سيف فسدت صلاته وان تقادس سيفاً أو زعها لا تفسد صلاته وكذا اذا تردى برداه أو حل شيئا خفيفا يحمل بيد واحدة أو حل صبيا أو ثوبا على عاتقه لم يفسد صلاته وان كان ثقبلا يتحمل بالاجر بمقابلته فسدت صلاته وان دفع المار بين يديه برأسه أو يده لا تفسد صلاته وان رمى بسهم فسدت صلاته لانه كثير قالوا هذا اذا أخذ القوس والسهم ووضع

النهم على التزويج به فاما اذا صكان القوس في يده والسهم على التزويج لا تفسد صلاته ولوركب الدابة فسدت صلاته لانه لا يتم الا باليدين وان نزل عن الدابة لم تفسد لان النزول يمكن بدون استعمال اليدين بأن يجعل رجله من جانب ويطرح نفسه على الارض قالوا هذا يشك بما اذا حمله غيره ووضع على السرج فان صلاته تفسد ويمكن أن يجاب عن هذا فيقال ان فعل غيره لا يتقل اليه فصار كانه هو الذي يركب بنفسه وهذا على قول (١٣٠) من يقدركم كثير يعمل اليدين وهو اختيار الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل

رحمه الله تعالى وقال بعضهم ان كان بحال لو آه انسان ليستيقن انه ليس في صلاة فهو كثير وان كان يشك انه في الصلاة أو ليس في الصلاة فهو يسير وهذا اختيار العامة وقال بعضهم يفرض ذلك الى رأى المصلى ان استغفبه واستكثره فهو كثير والا فلا قال الشيخ الامام شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى هذا القول أقرب الى مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه في جنس هذه المسائل لا يقدر تقدير بل يفرض ذلك الى رأى المبتلى به ولو حول المصلى وجهه عن القبلة من غير عذر فسدت صلاته وكذلك تقدم على الامام من غير عذر ولو كان في الصحراء فتأخر عن موضع قيامه فسدت صلاته قال الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته ما لم يتأخر مقدار سجوده من خلفه وهكذا عن يمينه أو عن يساره بقصد رما قلنا كما في وجه القبلة المرأة اذا طنت انها أحدثت فاستدبرت القبلة قالوا ان نزلت عن

وعنده لا يتقلب أربعاً وسقط عنه سجود السهو اذا يجابه بوجوب ابطاله كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المسكار * ومن صلى ركعتين تطوعاً فسهوا فيهما وسجد للسهو ثم أراد أن يصلي آخرتين لم يبين كذا في الهداية * ولو بنى صح لبقاء الترخية ويعيد سجود السهو في المختار وكذا المسافر لو نوى الإقامة بعد ما سجد للسهو يلزمه أربع ركعات ويعيد سجود السهو كذا في التبيين * رجل صلى العشاء فسهوا في آخرها سجدة التلاوة فلم يسجد لها وترك سجدة من ركعة ثم سلم فالمسئلة على أربعة أوجه ان كان ناسياً للكل أو عامداً للكل أو ناسياً للتلاوة عامداً للصلاة أو على العكس ففي الوجه الاول لا تفسد صلاته بالاتفاق لان هذا سلام السهو وسلام السهو لا يخرج به عن حرمة الصلاة وفي الوجه الثاني والثالث تفسد صلاته بالاتفاق لان سلام العبد يخرج به عن حرمة الصلاة وفي الوجه الرابع في ظاهر الرواية تفسد صلاته كذا في المحيط * السهو في سجود السهو لا يوجب السهولانه لا يتناهى كذا في التهذيب * ولو سهوا في سجود السهو عمداً بالتحري ولو سهوا في صلاته مراراً يكفيه سجدتان كذا في الخلاصة * ولو أم في التطوع في الليل تخافت متعمداً فقد أساء وان كان ساهياً فعليه السهو كذا في فتاوى قاضي خان * وفي اليتيمة اذا ترك الجهر في التزويج في التراخي يلزمه السهو وكذا في التنازحية * اذا أحدث الامام وقد سهوا فاستخف رجلاً يسجد خلفه للسهو وبعد السلام وان سها خليفته فيما يتم أيضاً كفاه سجدتان لسهوه ولسهوا الاول كالسهوا الاول مرتين وان لم يكن الاول سهواً وانما سها الخليفة لزم الاول سجود السهو لسهو خليفته ولو سهوا الاول بعد الاستخلاف لا يوجب سهو شيئاً كذا في الذخيرة * وفي الاصل اذا سلم في الرابعة ساهياً بعد قعوده مقدار التشهد ولم يقرأ التشهد فان عليه أن يعود الى قراءة التشهد ثم يسلم ويسجد للسهو ثم يشهد ويسلم كذا في المحيط * وبما يتصل بذلك مسائل الشك والاختلاف الواقع بين الامام والمأموم في مقدار المؤدى * من شك في صلاته فلم يدرك الاثلاث صلى أم أربعاً وكان ذلك أول ما عرض له استأنف الصلاة كذا في السراج الوهاج * ثم الاستتقبال لا يتصور الا بالخروج عن الاول وذلك بالسلام أو الكلام أو عمل آخر مما ينافي الصلاة والسلام قاعداً أو ولي ومجرد النية يلفو ولا يخرج من الصلاة كذا في التبيين * ثم اختلاف المشايخ في معنى قوله أول ما عرض له قال بعضهم ان السهو ليس بعادة لانه لم يسه في عمره قط وقال بعضهم معناه أنه أول سهو وقع له في تلك الصلاة والاول أشبهه كذا في المحيط * وان كثرت شكته تحري وأخذ بكبريائه كذا في التبيين * وان لم يترج عنه شيء بعد الطلب فانه يبقى على الأقل فيجعلها واحدة فيلوشك انها ثمانية وثانية لوشك انها ثالثة وثالثة لوشك انها رابعة وعند البناء على الأقل يقعد في كل موضع يتوهم انه محل قعود فرضاً كان القعوداً واجباً كيلاً يصير تاركاً فرض القعدة أو واجباً * فان وقع في رابعيها الاولى والثانية يجعلها الاولى ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة فيأتي بأربع قعدات قعدتان مفروضتان وهي الثالثة والرابعة وقعدتان واجبتان كذا في البصر الزاقي * واذا شك بعد السلام أو قبل السلام لكن بعد ما فرغ من التشهد يحكم بالجواز ولا يعتبر هذا الشك كذا في الخلاصة * رجل شك في صلاة أنه صلاها أم لا فان كان في الوقت فعليه أن يعيد وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه كذا في المحيط ولوشك في صلاة الفجر وهو في القيام انها الثالثة أو الاولى لا يتم ركعة بل يقعد قدر التشهد ويرفض القيام ثم يقوم فيصلي ركعتين ويقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ثم يشهد ثم يسجد سجدتين السهو

مصلاتها فسدت صلاتها وليس البيت لها كالمسجد للرجل وقال القاضي أبو علي النسفي رحمه الله تعالى لا تفسد صلاتها ولو كان المقعد على عين الامام فجاء ثالث واجتنب المؤتم الى نفسه بعدما كبر الثالث أو قبله لم تفسد صلاة المؤتم وقال بعضهم اذا اجتنبه قبل التكبير تفسد * محاذاة المرأة الرجل في صلاة مشتركة مشتركة الترخية والاداء تفسد صلاة الرجل قلت محاذاة المرأة أو كثرت بالمهنة كانت المرأة أو صغيرة عاقلة لان العاقلة من أهل الصلاة تثاب عليها اقتسدت بامام نوى امامتها في

الفريضة أو اقتدت مستطوعة بالمفترض فان قامت بحجب امام نوى امامتها وكبرت مع الامام لم تنقض صريحة الامام هو الصحيح وان تقدمت على الامام وأتمت به لم تفسد صلاة الامام وحدها اذا كان يحاذي عضومنها عضوا من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلة ورجل يحاذيها أسفل منها أو خلفها ان كان يحاذي الرجل شيئا منها تفسد صلاته * ويصح اقتداء المرأة بالرجل في صلاة الجمعة وان لم ينو امامتها وكذا يصح اقتداء القارئ بالامى من غير ان ينوى امامته حتى تفسد صلاة الامى (١٣١) * المراهقة اذا صلت بغير قناع جاز وكذا الامة

البالغة اذا صلت بغير قناع جاز فان اعتقت البالغة في خلال الصلاة فسترت من ساعتها جازت صلاتها * والحر اذا اقتنع الصلاة عاريا ثم وجد الثوب في خلال الصلاة تفسد صلاته ولا يبنى * اذا سبقه الحدث في الصلاة فكث ساعة بعد الحدث ولم ينصرف فسدت صلاته (وهذه جملة مسائل) باحداها هذه ومنها اذا اصاب الثوب أو البدن نجاسة أكثر من قدر الدرهم من غير حدثه ومنها اذا طرح المقتدى في الرحمة امام الامام أو في صف النساء أو في مكان نجس أو حولوه عن القبلة أو طرحوها اذ اره أو سقط عن المصلى ثوبه وانكشف عورته فقيم اذا تعد ذلك فسدت صلاته قل ذلك أو كثروا لم يتعد فان سجد مع ذلك أو ركع فسدت صلاته علم بذلك أو لم يعلم وان لم يؤذركا ومكث فان كان بعد ذلك تفسد في قولهم وان وجد سيلا من التبعيد عنها فكث من غير عذر

وان شك وهو ساجد فان شك في انها الركعة الاولى أو الثانية فانه يمضي فيها سوا شك في السجدة الاولى أو الثانية لانها ان كانت الاولى لزمه المضي فيها وان كانت الثانية يلزمه تكميلها واذا رفع رأسه من السجدة الثانية بقدر التشهد ثم يقوم فيصلي ركعة * ولو شك في صلاة الفجر في سجوده أنه صلى ركعتين أو ثلاثا ان كان في السجدة الاولى أمكنه اصلاح صلاته لانه ان كان صلى ركعتين كان عليه اتمام هذه الركعة لانها ثانية فيجوز ولو كانت ثالثة من وجه لا تفسد صلاته عند محمد رحمه الله تعالى لانه لما تذكروا في السجدة الاولى ارتفعت تلك السجدة وصارت كأنها لم تكن كما لو سبقه الحدث في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي مسئلة (زه) وان كان هذا الشك في السجدة الثانية فسدت صلاته ولو شك في الفجر انها ثانية أم ثالثة فان لم يقع تحريره على شيء فان كان قائما بقدر في الحال ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد وان كان قاعدا والمسئلة بحالها يتحرى وان وقع تحريره انها ثانية يمضي على صلاته وان وقع تحريره انها ثالثة يتحرى في القعدات ان وقع تحريره انه لم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلاته وان لم يقع تحريره على شيء فسدت صلاته أيضا وكذا في ذوات الأربع اذا شك انها الرابعة أو الخامسة ولو شك انها ثالثة أو خامسة فعلى ما ذكرنا في الفجر فيعود الى القعدة ثم يصلي ركعة أخرى ويتشهد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ويسجد للسهو ولو شك في الوتر وهو قائم انها ثانية أم ثالثة يتم تلك الركعة ويقنت فيها او يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقنت فيها أيضا والخيار الى هنا عبارة الخلاصة * ومما لا ينبغي اغفاله انه يجب سجود السهو في جميع صور الشك سواء عمل بالتحرى أو بنى على الأقل كذا في الجرار اثنان قلا عن فتح القدير * واذا شك في صلاته فلم يدرك ثلاثا صلى أم أربعا وتفكر في ذلك كثيرا ثم استيقن انه صلى ثلاث ركعات فان لم يكن تفكره شغل عن أداء ركن بان يصلي مرة فمكر فليس عليه سجود السهو وان طال تفكره حتى شغله عن ركعة أو سجدة أو يكون في ركوع أو سجود فيطول تفكره في ذلك وتفكره عن حاله بالتفكر فعليه سجود السهو استعسانا هكذا في المحيط * ولو غلب على ظنه في الصلاة أنه أحدث أو أنه لم يسبح يقن بذلك لا شك له فيه ثم يقن أنه لم يحدث أو أنه قد مسح قال أبو بكر ان كان أدى ركعة كمالا التيقن بالحدث أو بعدم المسح فانه يستقبل الصلاة ولا يمضي فيها هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو علم انه أدى ركعتين أو شك انه كبر الا فتتاح أولا أو هل أحدث أولا أو هل اصاب النجاسة ثوبه أولا أو مسح رأسه أم لا استقبل ان كان أول مرة ولا يمضي ولا يلزم الوضوء ولا غسل ثوبه كذا في فتح القدير * وفي الفتاوى العناية لو شك في صلاته انه مسافر أو مقيم يصلي أربعا ويقعد على الثانية احتياطا كذا في التارخانية * رجل صلى يقوم فلما صلى ركعتين وسجد السجدة الثانية شك انه صلى ركعة أو ركعتين أو شك في الرابعة والثالثة فلخطا الى من خلفه ليعلم بهم ان قاموا قام معهم وان قعدوا قعد معه بذلك فلا بأس به ولا سهو عليه كذا في المحيط * اذا شك الامام فآخبره عدلان يأخذ بقولهما رجل صلى وحده أو صلى يقوم فلما سلم آخبره رجل عدل انك صليت الظهر ثلاث ركعات قالوا ان كان عند المصلى انه صلى أربع ركعات لا يلتفت الى قول المخبر كذا في المحيط * وفي الظهيرية قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أما أنا فأعبد بقول واحد عدل بكل حال كذا في التارخانية * ولو شك المصلى في الخبر انه صادق أو كاذب روى عن محمد رحمه الله تعالى انه يعيد الصلاة احتياطا وان شك في قول رجلين عدلين أعاد صلاته وان لم يكن المخبر عدلا لا يقبل قوله امام صلى يقوم وذهب فقال بعضهم

اختلفت الروايات فيه وظاهر الرواية عن محمد رحمه الله تعالى ان صلاته تفسد وقيل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا كقول محمد رحمه الله تعالى وان تجس ثوبه أو بدنه بسجدة بان رعى فأصاب الرعاف ثوبه أو بدنه ان كان قليلا فصل فيها جاز وان كانت كثيرة وليس معه ثوب آخر فانه ينصرف ويتوضأ ويغسل النجاسة ويبني على صلاته لان الشرع جواز البناء في الرعاف مع انه يصيب ذلك جسده و ثوبه فلا يمنع البناء * المصلى اذا خاف سبق الحدث فانصرف فمسه الحدث في الطريق لا يجوز له البناء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله

تعالى ولو سبقه الحدث في الصلاة فأنصرف لشيء أو ضام أحد ثم عد لا يجوز له البناء ولو فقهه في صلاته قبل التشهد تفسد صلاته كمال
أحدث متمداً لوقته بعد التشهد أو بعد ما عاد إلى سجود السهو وتنقض طهارته ولا تفسد صلاته وبعد ما عاد إلى سجدة التلاوة
تنقض طهارته وتفسد صلاته ما قبل هذا إذا أحدث الإمام فقدم سجداً أو جنباً أو امرأة أو صبياً أو مجنوناً أو كافراً وخرج من
المسجد ففسدت صلاة الكل (١٣٣) وإن لم يخرج الإمام من المسجد حتى يقدم هؤلاء رجلاً يصلح للإمامة إن قدم

المحدث أو الجنب متوضاً
صح تقديمهما ولا يصح
تقديم غيرهما إلا إذا
تعم القرآن فسدت صلاته
وكذا إذا قام القارئ بجنب
الأي يصلي صلاة الأي
تفسد صلاة الأي وقال
أبو يوسف ومحمد رحمهما
الله تعالى إن تعم الأي بعد
ما قعد قدر التشهد لا تفسد
صلاته وإن تعم الأي
بعد ما سلم وعليه سهو
لا تفسد صلاته عند الكل
ولو تعم بعد ما سلم ثم تذكر
سجدة التلاوة فسدت
صلاته في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ولو كانت
السجدة صلبية فسدت
صلاته عند الكل ولو
كان الأي مقتدياً بالقارئ
فتعم القرآن في وسط
الصلاة قال الشيخ الإمام أبو
بكر محمد بن النضر رحمه
الله تعالى لا تفسد صلاته
العماري إذا وجد الثوب
في صلاته تفسد صلاته
وكذلك صاحب الجرح
السائل إذا انقطع دمه أو
خرج الوقت في خلال

هي الظهر وقال بعضهم هي العصر فإن كان في وقت الظهر فهي الظهر وإن كان في وقت العصر فهي العصر
لأن الظاهر شاهد لمن يدعي ما يوافق الوقت وإن كان مشكلاً جازاً للفريقين في القياس كذا في المحيط

(الباب الثالث عشر في سجود التلاوة)

سجود التلاوة في القرآن أربعة عشر كذا في الهداية * ١ في آخر الأعراف عند قوله إن الذين عند ربك
لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون ٢ والرعد عند قوله ولله يسجد من في السموات والأرض
طوعاً وكرهاً وظلالهم بالغدو والآصال ٣ والنحل عند قوله ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض من
دابة والملائكة وهم لا يستكبرون ٤ وبني إسرائيل عند قوله إن الذين آمنوا والعلم من قبله آتينا عليهم
يخزون ٥ لأنهم كانوا يقولون ربنا إن كان وعد ربنا لمفعولاً ٥ ومريم عند قوله آتيناها من رحم
نحو أسجدوا بيك ٦ والاولى في الحج عند قوله ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض والشمس
والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن يهن الله فما له من
مكرم إن الله يفعل ما يشاء ٧ والفرقان عند قوله وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن أنسجد لما
تأمرنا وزادهم نفورا ٨ والنمل عند قوله ويعلم ما تخفون وما تعلنون ٩ والم تنزيل عند قوله أنما يؤمن
بآياتنا الذين إذا ذكرناهم سجدوا وسجدوا لجحيمهم وهم لا يستكبرون ١٠ وص عند قوله
فاستغفر ربهم ونحوها وأما ١١ وحم السجدة عند قوله لا يسأمون ١٢ والنجم عند قوله فاسجدوا لله
واعبدوا ١٣ وإذا السماء انشقت عند قوله فبالهم لا يؤمنون وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ١٤
واقرأ باسم ربك عند قوله واسجد واقترب هكذا في العيني * والسجدة واجبة في هذه المواضع على السلي
والسامع سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد كذا في الهداية * رجل قرأ آية السجدة لا يلزمه السجدة
بقرينة الشفتين وإنما تجب إذا صحح الحروف وحصل به صوت سمع هو أو غيره إذا قرب أذنه إلى فقه كذا في
فتاوى قاضيان * ولو قرأ آية السجدة لا الحرف الذي في آخرها لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه
وحده لا يسجد إلا أن يقرأ أكثر آية السجدة بحرف السجدة * وفي مختصر البحر لو قرأ أو سجد وسكت ولم يقل
واقترب يلزمه السجود كذا في التبيين * رجل سمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حرف ليس عليه أن
يسجد لأنه لم يسمعها من تال كذا في فتاوى قاضيان * والأصل في وجوب السجدة أن كل من كان من أهل
وجوب الصلاة ما أداء أو قضاء كان أهلاً لوجوب سجدة التلاوة ومن لا فلا كذا في الخلاصة * حتى لو كان
التالي كافراً أو مجنوناً أو صبياً أو حائضاً أو نفساء أو عقيب الطهر دون العشرة والأربعين لم يلزمهم وكذا
السامع كذا في الزاهدي * ولو سمع منهم مسلم عاقل بالغ تجب عليه لسماعه ولو قرأ المحدث أو الجنب أو سمعها
تجب عليه ما وكذا المريض * ولا تجب إذا سمعها من طير أو حمار * ومن النائم الصائم أنها تجب وإن
سمعها من الصدى لا تجب عليه كذا في الخلاصة * النائم إذا أخبر أنه قرأ آية السجدة في حال النوم تجب عليه
وفي النصاب هو الأصح كذا في التارخانية * ولو قرأها سكران تجب عليه وعلى من سمعها كذا في المحيط
السرخسي * المرأة إذا قرأت آية السجدة في صلاتها ولم تسجد لها حتى حاضت سقطت عنها السجدة كذا في
المحيط * مصل التطوع إذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت صلاته ووجب عليه قضاءها لا يلزمه

الصلاة والمنهم إذا وجد الماء وما سمع الخلف إذا انقضت مدة مسحه وصاحب الجبيرة إذا سقطت الجبيرة
في الصلاة عن بر فسدت صلاته * رجل صلى أربع ركعات تطوعاً ولم يقعد على الثانية لم تفسد صلاته استحسننا ولو صلى ست
ركعات أو ثمان ركعات ولم يقعد إلا في آخرهن اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تفسد صلاته قياساً واستحسننا وقال بعضهم هذا
والأول سواء مصل الجمعة إذا خرج وقتها فسدت صلاته وهو ما تقدم سواء * المرأة إذا أرضعت ولداً في الصلاة تفسد صلاتها ولو جاء

الحي وارتضع من ثديها وهي كارهة فقتل لبنها فسدت صلاتها وان مصر فصة أو مصتين ولم ينزل لبنها لم تنفس صلاتها وان مصر ثلاث
 - صلات تنفس صلاتها نزل اللبن أو لم ينزل * اذا قرأ المصلي من المصحف فسدت صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولونظر في المصحف
 أو المحراب فهم ولم يقرأ لا تنفس صلاته وهو الصحيح ولو قرأ من الانجيل أو التوراة أو الزبور وهو يحسن القرآن أو لا يحسن فسدت صلاته
 وكذا لو أنشد شعرا فيه تسبيح أو تهليل فسدت صلاته ولو أغنى على المصلي أو جن فسدت (١٣٣) صلاته ولو كانت المرأة في الصلاة

فأمعها زوجها بين القندين
 فسدت صلاتها وان لم ينزل
 منها بلة وكذا لو قبلها بشهوة
 أو غير شهوة أو مسها بشهوة
 ولونظر في فرج المطلقة
 طلاقا رجعا عن شهوة
 يصير رجعا ولا تنفس
 صلاته في رواية وكذا لو
 نظر المصلي إلى فرج امرأة
 بشهوة حرمت عليه أمها
 وابنتها ولا تنفس صلاته في
 رواية ولو صلى الرجل في
 قبض محلول الجيب فوقع
 بصره في الركوع والسجود
 على فرجه ذكرنا أنه لا تنفس
 صلاته وفي رواية تنفس وهو
 اختيار الشيخ الإمام أبي بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله
 تعالى ولونظر انسان من
 تحت القميص ورأى عورة
 المصلي لا تنفس صلاته ولو
 قبلت المصلي امرأة ولم
 يشتهها لم تنفس صلاته
 * اذا نام المصلي مضطجعا
 متمدا فسدت صلاته ولو
 نعى في الصلاة ولم يتمجد
 فقال نفسه حتى اضطجع
 اختلفوا فيه قال بعضهم
 تنقض طهارته ولا تنفس
 صلاته وله أن يتوضأ ويبنى
 وقال بعضهم لا تنفس صلاته
 ولا تنقض طهارته كالونام

اعادة تلك السجدة * وكذا المسلم اذا قرأ آية السجدة ثم ارتد أو العياذ بالله ثم أسلم لم تجب عليه تلك السجدة
 ولا تجب السجدة بكتابة القرآن كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قرأ آية السجدة بالفارسية فعليه وعلى من
 سمعها السجدة فهم السامع أو لا اذا اخبر السامع انه قرأ آية السجدة وعندهما ان كان السامع يعلم انه
 يقرأ القرآن يلزمه والا فلا كذا في الخلاصة * وقيل تجب بالاجماع وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي
 * ولو قرأ بالعربية يلزمه مطلقا لكن يعذر بالتأخير ما لم يعلم وان تلاها وهو أو أسمع فلم يسمع وجب عليه
 السجدة كذا في الخلاصة * اذا قرأ آية السجدة بالهجوم لم تجب السجدة كذا في السراجية * واذا تلا
 الامام آية السجدة سجدها وسجد المأموم معه سواء سمعها منه أم لا وسواء كان في صلاة الجهر أو الخفاقة
 الا أنه يستحب أن لا يقرأها في صلاة الخفاقة ولو سمعها من الامام أجنبى ليس معهم في الصلاة ولم يدخل
 معهم في الصلاة لزمه السجود كذا في الجوهر النيرة * وهو الصحيح كذا في الهداية * سمع من امام فدخل معه
 قبل ان يسجد سجده معه وان دخل في صلاة الامام بعد ما سجدها الامام لا يسجد ها وهذا اذا أدركه في آخر
 تلك الركعة أما لو أدركه في الركعة الاخرى يسجد ها بعد الفراغ كذا في الكافي وهكذا في النهاية * وان
 تلا الماء ولم يلزم الامام ولا المؤتم السجود في الصلاة ولا بعد الفراغ منها كذا في السراج الوهاج * ولو
 سمع المصلي من أجنبى يسجد بعد الفراغ ولو سجد في الصلاة لا يجزيه ولا تنفس صلاته كذا في التهذيب
 * هو الصحيح كذا في الخلاصة * هذا اذا لم يقرأ المصلي السامع غير المؤتم فان قرأها أو لا ثم سمعها فسجد ها
 لم يعدها في ظاهر الرواية وان سمعها أو لا ثم تلاها ففيه رواية ان يحزم في السراج بانه لا يعيدها كذا في
 النهر الفائق * وان قرأ آية السجدة في الصلاة فان كانت في وسط السورة فالأفضل ان يسجد ثم يقوم
 ويختم السورة ويركع ولو لم يسجد ويركع ونوى السجدة يجزيه قيا ساو به ناخذ ولو لم يركع ولم يسجد
 وأتم السورة ثم ركع ونوى السجدة لا يجزيه ولا يسقط عنه بالركوع وعليه قضاءها بالسجود مادام في
 الصلاة وذاكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده انه اذا قرأ بعد آية السجدة ثلاث آيات ينقطع النور
 ولا ينوب الركوع عن السجدة وقال شمس الائمة الحلي لا ينقطع ما لم يقرأ أكثر من ثلاث آيات كذا
 في فتاوى قاضيخان * ولو كانت يختم السورة فالأفضل أن يركع بها ولو سجد ولم يركع فلا بد من أن يقرأ
 شيئا من السورة الاخرى بعد ما رفع رأسه من السجود ولو رفع ولم يقرأ شيئا أو ركع جاز وان لم يركع ولم
 يسجد وتجاوز إلى موضع آخر فليس له أن يركع بها وعليه أن يسجد مادام في الصلاة ولو كانت السجدة
 في آخر السورة وبعدها آيتان أو ثلاث فهو بالخيار ان شاء ركع بها وان شاء سجدها فاذا أراد أن يركع بها جاز له
 أن يختم السورة ويركع ولو سجد بها ثم قام يختم السورة ويركع فان وصل إليها شيئا آخر من سورة أخرى فهو
 أفضل هكذا في المضمهرات * واذا سجدها ركع لها على حدة على الفور يعود إلى القيام ويستحب أن لا يعقبه
 بالركوع بل يقرأ آيتين أو ثلاث آيات ثم يركع كذا في شرح منية المصلي لابن أمير الحاج * ولو قرأ آية السجدة
 في الصلاة فأراد أن يركع بها يحتاج إلى النية عند الركوع فان لم يوجد منه النية عند الركوع لا يجزيه عن
 السجدة * ولو نوى في ركوعه اختلاف المشايخ فيسهل قال بعضهم يجزيه وقال بعضهم لا يجزيه هكذا في
 المضمهرات * والاظهر أنه لا يجوز كذا في شرح أبي المكارم * وفي البدائع ولو نوى بعد رفع الرأس من
 الركوع لا يجزيه بالاجماع كذا في البحر الرائق * ولو نواها في الركوع عقب التلاوة ولم ينوها لمقتدى

في السجود ولو نام في ركوعه أو سجوده ان لم يتم ذلك لا تنفس صلاته وان تم فسدت في السجود ولا تنفس في الركوع ولو كتب على
 على يده أو في الهواء أو في شيء لا يستبين لم تنفس صلاته وان كتب على الارض مستبين فسدت صلاته اذا كثر ولو مضغ على كفافه فسدت صلاته
 اذا كثر ولو أخذ من الخارج مسحة وابتلعها فسدت صلاته في رواية ولو كان في فيه هليجة فلا كهافدت صلاته وان لم يلكها فدخل في
 جوفه مناشي يسير لم تنفس صلاته وكذا لو ابتلع ما خرج من بين أسنانه لم تنفس صلاته اذا لم يكن ملء الفم وكذا الوقاء أقل من مل

الضم فعدالى جوفه وهو لا يعلك امساكه لا تفسد صلاته ولو دهن رأسه ونحوه أو أكل أو جعل ماء الزرد على رأسه فسدت صلاته قيل هذا اذا تناول القارورة فصب الدهن على يده ولو كان في يده فسخ برأسه أو بلميته لم تفسد صلاته ولو سلم انسان على المصلي فأشار له بالسلام برأسه أو بيده أو أصبعه لا تفسد صلاته ولو صاح المصلي رجلا يريد به التسليم فسدت صلاته ولو تم شعرة أو شبه مرتين بمرتين لا تفسد وان تنف ثلاث مرات (١٣٤) تفسد صلاته وكذا لو قتل القملة مرارا متدارك فسدت صلاته ولو مشى في صلاته

مقدار نصف واحد لم تفسد صلاته ولو كان مقدار صفتين ان مشى دفعة واحدة فسدت صلاته وان مشى الى صف ووقف ثم مشى الى صف لا تفسد صلاته ولو رفع المصلي من مقامه ثم وضع من غير أن يحول عن القبلة لا تفسد صلاته ولو طالب من المصلي انسان شيئا فأومأ المصلي برأسه بنعم أو أراه انسان درهمًا وقال أجيد هو فأومأ برأسه بنعم لا تفسد صلاته ولو رفع المصلي القبلة في الممرجة لا تفسد صلاته ولو تفكر في صلاته فتذكر حديثًا أو شعراً أو أنشأ كلاماً عربياً ولم يذكر ذلك بلسانه لم تفسد صلاته ولو انكشف ربيع شعر المرأة أو ساقها في الصلاة فسدت صلاتها والمعتبر في افساد الصلاة انكشف ما فوق الاذنين لا ما تحته ما هو الصحيح وفي حرمة النظر نسوي بينهما هو الصحيح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ساقها ليس بعورة وذراعها كبطنها في ظاهر الرواية وعنه أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه

لا ينوب عنه ويسجد اذا سلم امامه ويعيد القعدة ولو تركها تفسد صلاته كذا في القنية * اجمعوا على ان سجدة التلات تأتي بسجدة الصلاة وان لم ينو التلاوة كذا في الخلاصة * المصلي اذا نسي سجدة التلاوة في موضعهما ثم ذكرها في الركوع أو السجود أو في القعدة وقائه يحز لها ساجد دائم يعود الى ما كان فيه ويعيده استحياساً وان لم يعد جازت صلاته كذا في الظهيرية في فصل السهو * اذا قرأ الامام آية السجدة وبعض القوم في الركبة فكبر الامام لسجدة وحسب من كان في الركبة أنه كبر للركوع فركعوا ثم قام الامام من السجدة فكبر فظن القوم أنه رفع رأسه من الركوع فكبروا ورفعوا رؤسهم ان لم يزيدوا على ذلك لم تفسد صلاتهم المصلي اذا سمع آية السجدة من غيره وسجد مع التالي ان قصد به اتباع التالي تفسد صلاته والمستحب في غير الصلاة أن يسجد السامع مع التالي ولا يرفع رأسه قبله كذا في الخلاصة * ومن المستحب أن يتقدم التلاوة ويصف القوم خافه فيسجدون وذكر أبو بكر أن المرأة تصلح اماماً للرجل فيها كذا في البحر الرائق * ومن حكم هذه السجدة التداخل حتى يكتفي في حق التالي بسجدة واحدة وان اجتمع في حق التلاوة والسماع بشرط التداخل اتحاد الآيات واتحاد المجلس حتى لو اختلف المجلس واتحدت الآيات أو اتحد المجلس واختلفت الآيات لا تتداخل كذا في المحيط * ولو تبدل مجلس السامع دون التالي يتكرر الوجوب عليه ولو تبدل مجلس التالي دون السامع يتكرر الوجوب عليه لا على السامع على قول أكثر المشايخ وبه نأخذ كذا في العتبية * والمجلس واحد وان طال أو أكل اقمه أو شرب شربة أو قام أو مشى خطوة أو خطوتين أو أتت من زاوية البيت أو المسجد الى زاوية الا اذا كانت الدار كبيرة كدار السلطان وان انتقل في المسجد السامع من زاوية الى زاوية لا يتكرر الوجوب وان انتقل فيسه من دار الى دار ففي كل موضع يصح الاقتداء بمجمل كدكان واحد وسير السفينة لا يقطع المجلس بخلاف سير الدابة اذا لم يكن راكبها في الصلاة كذا في فتاوى قاضيخان * وان اشتغل بالتسبيح أو التلليل أو القراءة لا يقطع حكم المجلس ولو قرأها ثم ركب على الدابة ثم نزل قبل السير لم يقطع أيضاً ولو قرأها فسجد ثم قرأ القرآن بعد ذلك طويلاً ثم أعاد تلك السجدة لا تجب عليه أخرى ولو قرأها في مكان ثم قام فركب الدابة ثم قرأها مرة أخرى قبل أن تسير فعليه سجدة واحدة يسجد على الارض ولو سارت ثم تلاها يلزمه سجدة ثان وكذا اذا قرأها راكباً ثم نزل قبل أن تسير فقرأها فعليه سجدة واحدة يسجد على الارض كذا في الجوهرية النيفة واعتبر تبدل المجلس دون الاعراض حتى لو قال لا اقرأ ثمانية قرأت في مجلسه كفته سجدة ويتكرر في تسدية الثوب والدياسة وكرب الارض هكذا في الكافي وفي الانتقال من غصن الى غصن في أضيق الاقوال هكذا في المضمرات * ولو قرأها وهو ماش يلزمه بكل قراءة سجدة وكذا ان كان يسبح في الماء في بحر أو نهر عظيم أما اذا كان يسبح في حوض أو غديره سجد مرة واحدة فالحق انه يتكرر وكذا لو قرأها حول الرعي في الطاحونة الصحيح انه يتكرر هكذا في الخلاصة * وان عمل علة كثيرة اباداً كل كثيراً أو نام مضطجاً أو باع أو ضوم تجب استحياساً لان المجلس تبدل بهذه الاعمال اسمافصار مضافاً اليها عرفاً كذا في محيط السرخسي * والسجدة التي وجبت في الصلاة لا تؤدى خارج الصلاة كذا في السراجية وهكذا في الكافي * ويكون آثماً بتركها هكذا في البحر الرائق * هذا اذا لم يفسدها قبل السجود فان أفسدها قبضها خارجها ولو بعد ما سجدها لا يعيدها كذا في القنية * ولو قرأ القرآن في الركوع أو السجود لا يلزمه سجود التلاوة قال رضي الله عنه وعندي انه لا تجب

الله تعالى ذراعها ليس بعورة حتى لو سات امرأة وذراعها مكشوفتان جازت صلاتها وفي قدمها روايتان والصحيح ان ولكن انكشف ربيع القدم يمنع الصلاة ولكف والوجه ليس بعورة وركبة الرجل والمرأة عورة وهو عضو على سجدة وانكشف ربيعها يمنع الصلاة وفي رواية الركبة مع الفخذ عضو واحد وكذا الذراع كرمع الخصيتين عضوان مختلفان في رواية وفي رواية عضو واحد انكشف ربيعها يمنع الصلاة والصحيح هو الاول المصلي اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ فانكشف عورته في الوضوء أو كشفها هو قال القاضي

الامام الاجل أبو علي النسفي رحمه الله تعالى ان لم يجد بد من ذلك لم تفسد صلاته وان وجد منه بدا بان تمكن من الاستنجاء وغسل موضع النجاسة تحت القميص فابدى عورته فسدت صلاته وكذا المرأة اذا سبقها الحدث في الصلاة واحتاجت الى البناء لها ان تكشف عورتها واعضاءها في الوضوء وتغسل اذا لم تجد بد من ذلك وقال بعضهم المصلي اذا كشف العورة في وضوئه يستقبل الصلاة ولا يبني وكذا المرأة كما لو كشفت العورة في الصلاة تفسد صلاته والصحيح هو الاول لان جواز البناء للمرأة منصوص (١٣٥) عليه مع انها تكشف عورتها في الوضوء ظاهر وليس هذا

كلو كشف العورة في الصلاة الا ترى ان من سبقه الحدث في الصلاة ينزع خفيه ويتوضأ ولو نزع خفيه في الصلاة تفسد صلاته وكذلك ما صح الخلف اذا انقضت مدة مسحه في الصلاة تفسد صلاته ولو سبقه الحدث في الصلاة فذهب للوضوء ثم انقضت مدة مسحه كان له ان ينزع خفيه ويتوضأ ويبني ولو صلى بجل مكشوف الرأس وهو يجد عمامة ان كان على وجهه التذلل والتضرع لا بأس به وان كان على وجهه انها ون يكره ولو صلى رافعا كبره الى المرفقين كره من سبقه الحدث في الصلاة انه يستقي الماء من البئر يتوضأ ويبني اذا لم يكن عنده ماء آخر وذكر الكرني والقدرى رحمه الله تعالى ان الاستقاء يمنع البناء ولو انتمى الى نهر فيه ماء تجاوز عنه الى نهر آخر فانه يستقبل الصلاة ولو سبقه الحدث في الصلاة فذهب ليتوضأ فوجد الدلو منخرقا فخرزه فانه يستقبل الصلاة ولو سبقه الحدث وبقر به بئر

ولكن تتأدى فيه كذا في الظهيرية * ولو قرأها فسجد ثم افتتح الصلاة مكانه ثم قرأها ثانيا فعليه سجدة أخرى وان كان لم يسجد الاول عليه سجدة واحدة حتى لو لم يؤدّها تسقط ولو تلاها في ركعة فسجدها ثم أعادها في تلك الركعة لا تجب ثانيا كذا في محيط السرخسي * المصلي اذا قرأ آية السجدة في الاولى ثم أعادها في الركعة الثانية والثالثة وسجد الاول ليس عليه أن يسجد او هو الاصح كذا في الخلاصة * ولو قرأ آية السجدة في الصلاة وسجد ثم قرأها بعد السلام في مكانه مرة أخرى يسجد سجدة أخرى في ظاهر الرواية قبل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرأ ولو قرأ آية السجدة في الصلاة ولم يسجد حتى سلم فقرأها مرة أخرى يسجد سجدة واحدة وسقط عنه الاول كذا في فتاوى قاضيخان * قرأ آية السجدة في ركعة ثم أحدث فانصرف فتوضأ ثم عاد وسجد من غير عليه سجدة ثان كذا في محيط السرخسي * ولو تلا آية السجدة في الصلاة أو سمعها من غيره فسجد لها ثم أحدث فتوضأ وبني ثم سمعها منه وجبت عليه سجدة أخرى ويسجد اذا فرغ من الصلاة بخلاف ما اذا تلا آية السجدة في الصلاة ثم أحدث فتوضأ وبني ثم تلا تلك الآية لم تجب عليه سجدة أخرى كذا في الظهيرية * ولو تلاها في وقت مباح فسجد في أوقات مكروهة لم تجز ولو تلاها في أوقات مكروهة فسجد في هذه الاوقات جاز ولو قرأها نازلا ثم أصابه خوف فركب فسجد أجزاء في حالة الخوف ولا يجزيه في حالة الامن كذا في محيط السرخسي * وشرايط هذه السجدة شرائط الصلاة الا التحريم وركنها ووضع الجبهة على الارض أو ما يقوم مقامه من الركوع أو الائمة للرض أو الر كعب على الدابة في السفر وما وجب من السجدة على الارض لا يجوز على الدابة وما وجب على الدابة يجوز على الارض ويفسدها ما يفسد الصلاة من الحدث والعمد والكلام والقهقهة وعليه أعادتها كما لو وجدت في سجدة الصلاة الا انه لا وضوء عليه في القهقهة وكذا محاذاة المرأة لانفسها ولو نام فيها لا تنتقض طهارته على الصحيح كذا في البحر الرائق * وسنم التكبيرا بتداء وانتهاء كذا في محيط السرخسي * هو الظاهر كذا في التبيين * فاذا أراد السجود كبر ولا يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه ولا تشهد عليه ولا سلام كذا في الهداية * ويقول في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاثا ولا يقتص عن الثلاث كما في المكتوبة كذا في الخلاصة * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * ولو لم يذكر فيها شيئا يجزيه كما في المكتوبة كذا في الخلاصة * ويرفع صوته بالتكبير والمستحب انه اذا أراد أن يسجد للثلاثة يقوم ثم يسجد واذا رفع رأسه من السجود يقوم ثم يتعد كذا في الظهيرية * ثم اذا أراد السجود ينويها بقلبه ويقول بلسانه أسجد لله تعالى سجدة التلاوة الله أكبر كذا في السراج الوهاج * وفي الغيائية وادأوها ليس على الفور حتى لو أدأها في أى وقت كان يكون مؤثلا قاضيا كذا في التتارخانية * هذا في غير الصلاة أما الصلاة اذا أخرها حتى طالت القراءة تصير قضاء ويأثم هكذا في البحر الرائق * القارى اذا كان عنده قوم ان كانوا متأهين للسجود ويقع في قلبه انه لا يشق عليهم اداء السجدة ينبغي أن يقرأ جهر وان كانوا محدثين أو يظن انهم يسمعون ولا يسجدون أو يشق عليهم اداء السجدة ينبغي أن يقرأ في نفسه سواء كان في الصلاة أو خارج الصلاة كذا في الخلاصة * ويكره أن يقرأ السورة ويدع آية السجدة وان قرأ آية السجدة وحدها في غير الصلاة لا يكره والمستحب أن يقرأ معها آية أو آيتين كذا في فتاوى قاضيخان وان لم يقرأ معها شيئا لم يضره كذا في الخلاصة * (ومما يصل بذلك مسائل سجدة الشكر) * وسجدة الشكر لا عبرة لها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهي مكروهة عنده لا يثاب عليها وتركها أولى * وقال أبو يوسف

فذهب الى الماء قالوا ان كان مؤنة التزح والاستقاء قبل من مؤنة الذهاب الى الماء فانه يستقي والا يذهب الى الماء * المصلي اذا قام ملء الفم تنتقض طهارته ولا تنفسه صلاته وله أن يتوضأ ويبني وان قام أقل من ملء الفم لا تنتقض طهارته ولا تفسد صلاته وان قام ملء الفم ثم ابتلع ولم يعبه وهو يقدر على ان يعبه تفسد صلاته وان لم يكن ملء الفم لا تنفسه صلاته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقول محمد رحمه الله تعالى والاحوط قوله * الامام اذا حضر من القراءة فاستخلف غيره قبل أن يقرأ مقدارا ما تجوز به الصلاة جاز في قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى ولا تفسد صلاته * (وأما المفسد من حيث القول) * إذا تكلم في صلاته عامدا أو ساهيا أو ناسيا أو كثيرا قبل أن يقعد قدر التشهد فسدت صلاته وكذا إذا سلم على إنسان أو رد السلام ولو أراد أن يسلم على أحد ساهيا فقال السلام ثم علم فسكت تفسد صلاته ولو بقي في صلاته فان سال دمه من غير صوت لا تفسد صلاته وان ارتفع صوته ففصل به حروف ان كان من ذكر الجنة والنار لم تفسد صلاته وان كان من وجع أو مصيبة تفسد صلاته (١٣٦) وكذا لو قال أف أو تف أو أن في صلاته فقال آم أو أوه تفسد صلاته ان كان من

ومحمد رحمه الله تعالى هي قرينة ثاب عليها وصورتها عندهما أن من تجددت عنده نعمة ظاهرة أو رزقه الله تعالى ولدا أو مالا أو وجد ضالة أو اندفعت عنه نقمة أو شفي مريض له أو قدم له غائب يستحب له أن يسجد شكر الله تعالى مستقبل القبلة يحمد الله فيها ويسبحه ثم يكبر أخرى فيرفع رأسه كما في سجدة التلاوة كذا في السراج الوهاج * قال في الحجة ولا ينفع العباد من سجدة الشكر لما فيها من الخضوع والتعبد وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * ويكره أن يسجد شكر بعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه النفل ولا يكره في غيره كذا في القنية * وأما إذا سجد بغير سبب فليس بقربة ولا مكروه وما يفعل عقيب الصلوات مكروه لأن الجاهل يعتقدونها سنة أو واجبة وكل مباح يؤدى إليه فمكروه هكذا في الزاهدى

(الباب الرابع عشر في صلاة المريض)

إذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا يركع ويسجد كذا في الهداية * وأصح الأقاويل في تفسير العجز أن يلهيه بالقيام ضرر وعليه الفتوى كذا في معراج الدراية * وكذلك إذا خاف زيادة المرض أو إبطاء البرء بالقيام أو دوران الرأس كذا في التبيين * أو يجعد وجعا لذلك فان سقطه نوع مثقفة لم يجز ترك ذلك القيام كذا في الكافي * ولو كان قادرا على بعض القيام دون تمامه يؤمر بان يقوم قدر ما يقدر حتى إذا كان قادرا على أن يكبر قائما ولا يقدر على القيام للقراءة أو كان قادرا على القيام لبعض القراءة دون تمامها يؤمر بان يكبر قائما ويقرأ قدر ما يقدر عليه قائما ثم يقعد إذا عجز قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هو المذهب الصحيح ولو ترك هذا خفت أن لا تجوز صلاته كذا في الخلاصة * ولو قدر على القيام متكئا الصحيح أنه يصلي قائما متكئا ولا يجزيه غير ذلك وكذلك لو قدر على أن يعتمد على عصا أو على خادم له فانه يقوم ويتكئ كذا في التبيين * المريض إذا صلى في بيته يستطيع القيام وإذا خرج لا يستطيع اختلج المشايخ رحمهم الله تعالى فيه الاختلاف يصلي في بيته قائما أو يفتي هكذا في المضمرة * ثم إذا صلى المريض قاعدا كيف يقعد الأصح أن يقعد كيف يتيسر عليه هكذا في السراج الوهاج * وهو الصحيح هكذا في العيني شرح الهداية * وإذا لم يقدر على القعود مستويا وقدر متكئا أو مستندا إلى سائط أو إنسان يجب أن يصلي متكئا أو مستندا كذا في الذخيرة * ولا يجوز له أن يصلي مضطجعا على المختار كذا في التبيين * وان عجز عن القيام والركوع والسجود وقدر على القعود يصلي قاعدا بايما ويجعل السجود أخفض من الركوع كذا في فتاوى قاضينا * حتى لو سوى لم يصح كذا في البصائر الرائق * وكذا لو عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام فالمستحب أن يصلي قاعدا بايما وان صلى قائما بايما جاز عندنا هكذا في فتاوى قاضينا * والموتى يسجد للسهو بالإيماء كذا في المحيط * ويكره للموتى أن يرفع اليده عودا أو وسادة ليسجد عليه فان فعل ذلك ينظر ان كان يخفض رأسه للركوع ثم للسجود أخفض من الركوع جازت صلاته كذا في الخلاصة * ويكون مسيئا هكذا في المضمرة * وان كان لا يخفض رأسه لكن يوضع العود على وجهه لم يجز هو الأصح فان كانت الوسادة موضوعة على الأرض وكان يسجد عليها جازت صلاته كذا في الخلاصة * وان كان يجهته بوجه لا يستطيع السجود عليه لم يجز له الإيماء وعليه أن يسجد على أنفه وان لم يسجد على أنفه وأما لم تجز صلاته كذا في الذخيرة * وان عذر القعود أو ما بالركوع والسجود مستقيا على ظهره وجعل رجله إلى القبلة وينبغي أن يوضع تحت

وجع أو مصيبة وان كان به مرض لا يمكنه الامتناع عنه عن محمد رحمه الله تعالى انه قال لا تفسد صلاته لان ما لا يمكنه الامتناع عنه يكون عفوا كما لو عطس وحصل به حروف أو نجسي أو تناءب فارتفع صوته ففصل به حروف لم تفسد صلاته ولو لدغته عقرب أو أصابه وجع فقال بسم الله قال الشيخ الامام الاجل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تفسد صلاته ويكون بمنزلة الانين وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل لا تفسد لانه ليس من كلام الناس وان تمنع ان كان به ذر لا تفسد صلاته وان كان بغير عذر تفسد صلاته ولو عطس رجل فقال المصلي يرحمك الله فقال له رجل يرحمك الله فقال المصلي آمين فسد صلاته لانه أجابه ولو كان يجنب المصلي العطاس رسل آخر في صلاة فلما عطس المصلي فقال له رجل ليس في صلاة يرحمك الله وقال المصليان آمين فسدت صلاة العطاس لانه أجابه ولا تفسد صلاة غير

العطاس لان تأمينة ليس بجواب ولو عطس المصلي فقال له رجل في الصلاة الحمد لله روى عن محمد رحمه الله تعالى انه رأسه قال لا تفسد صلاته وان اراد به الجواب وان قال يرحمك الله فسدت صلاته لان الاول تحميد وليس بجواب ولو عطس المصلي ينبغي أن يسكت فان قال الحمد لله لا تفسد صلاته لان هذا ليس بخطاب من العطاس غيره ولو قال يرحمك الله فسدت صلاته وينبغي ان لا تفسد كما لو عابدها آخر المصلي إذا نفع على من ليس في الصلاة ان اراد به قراءة القرآن لا تفسد صلاة عند الكل وان اراد به تعليم فلان الرجل

تفسد صلاته لانه ليس من أعمال الصلاة ثم هل تفسد صلاته بشئ مرة أو يشترط فيه التكرار فيه روايتان والاصح أن لا يشترط وان فتح على المصلي رجل ليس في الصلاة فأخذ المصلي بنفسه فسدت صلاته لانه تعلم وان فتح المصلي على امامه ان كان ذلك قبل أن يقرأ مقدار ما تجوز به الصلاة ولم ينتقل الامام الى آية أخرى جاز ولا تفسد صلاته أخذ الامام بفتح أول ما أخذ وان كان ذلك بعد ما قرأ مقدار ما تجوز به الصلاة فان انتقل الامام الى آية أخرى لا ينبغي له أن يفتح فان فتح وأراد به (١٣٧) التعليم فسدت صلاته وان أخذ الامام بفتح نفسه تفسد صلاته الكل

بفتح نفسه تفسد صلاته الكل وان قرأ الامام مقدار ما تجوز به الصلاة الا أنه توقف ولم ينتقل الى آية أخرى حتى فتح المقتدى اختلافوا فيه والصحيح أنه لا تفسد صلاة الفاتح وان أخذ الامام بفتح نفسه لا تفسد صلاتهم ولا ينبغي للمقتدى أن يفتح قبل الاستفتاح ولا للامام أن يلجئ المقتدى الى الفتح لكنه يركع ان كان قرأ قدر ما تجوز به الصلاة أو ينتقل الى آية أخرى المصلي اذا أخبر بخبر يسره فقال الحمد لله أو أخبر بأمر عجيب فقال سبحان الله أو بخبر يهوله فقال لا اله الا الله أو قال الله أكبر ان لم يرد به الجواب لم تفسد صلاته في قولهم جميعا وان أراد به الجواب فسدت صلاته في قول أي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقيل لو قال لا اله الا الله أو قال صلى الله على محمد أو قال الله أكبر لا تفسد صلاته في قولهم ولو أخبر بعصية أو بخبر يسره فقال الله وانا اليه راجعون ان أراد به قراءة القرآن دون الجواب لا تفسد صلاته في قولهم

رأسه وسادة حتى يكون شبه القاعد ليتمكن من الايماء بالركوع والسجود وان اضطلع على جنبه ووجهه الى القبلة وأما جازو الاول أولى كذا في الكافي * وان لم يستطع على جنبه الايمن فعلى الايسر كذا في السراج الوهاج * ووجهه الى القبلة كذا في القنية * ولو شرع صحيح في الصلاة قائما حدث به مرض يمنعه من القيام صلى قاعدا يركع ويسجد وان لم يستطع قوفا قاعدا فان لم يستطع قضا جميعا كذا في التبيين * ومن صلى قاعدا يركع ويسجد ثم سجد على صلاته قائما عند السجود رجعها الله تعالى * وان صلى بعض صلاته بالايماء ثم قدر على الركوع والسجود استأنف عندهم جميعا كذا في الهداية * هذا اذا قدر على ذلك بعد ما ركع وسجد اما اذا قدر بعد الافتتاح قبل الاداء صح له البناء كذا في الجوهرية النيرة * واذا عجز المريض عن الايماء بالرأس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلاة ولا يعتبر الايماء بالعينين والحاجبين ثم اذا خف مرضه هل يلزمه القضاء اختلافوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كما في الانعماء وهو الاصح هكذا في فتاوى قاضيان * والفتوى عليه كذا في الظهيرية * وان مات من ذلك المرض لا شيء عليه ولا يلزمه فدية كذا في المحيط * رجل صلى أربع ركعات جالسا فلما قعد في الركعة الرابعة منها قرأ أو ركع قبل أن يتشهد فهو بمنزلة القيام ويمضي كذا في فتاوى قاضيان * وفي الحاوي ويسجد للسهو كذا في التتارخانية * ولو كان حين رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية نوى القيام ولم يقرأ ثم علم يعود ويتشهد كذا في فتاوى قاضي خان * مريض صلى جالسا فلما رفع رأسه من السجدة الأخيرة في الركعة الرابعة ضمن انها نالتة فقرأ أو ركع وسجد بالايماء فسدت صلاته ولو كان في الثالثة وظن انها نالتة فاخذ في القراءة ثم علم انها نالتة لا يعود الى التشهد بل يمضي في قراءة ويسجد للسهو في آخر صلاته هكذا في المحيط * وفي التجريد ويقول المريض في صلاته من القراءة والتسبيح والتشهد ما يفعله الصحيح وان عجز عن ذلك كله تركه كذا في التتارخانية * مفارقة المريض للصحيح فيها هو عاجز عنه فاما فيما يقدر عليه فهو كالصحيح فان كان يعرف القبلة ولكن لا يستطيع ان يتوجه الى القبلة ولم يجد أحدا يحمله الى القبلة في ظاهر الرواية أنه يصلي كذلك ولا يعيد فان وجد أحدا يحمله الى القبلة ينبغي ان يأمره حتى يحمله فان لم يأمره صلى على غير القبلة لا يجوز وكذلك اذا كان على فرش نجس ان كان لا يجد فراشا طاهرا أو يجده لكن لا يجد أحدا يحمله الى فراش طاهر يصلي على الفراش النجس وان كان يجده أحدا يحمله الى فراش طاهر ينبغي أن يأمره حتى يحمله فان لم يأمره صلى على الفراش النجس لا يجوز هكذا في المحيط * مريض تحته ثياب نجسة ان كان بحال لا يسطو شي الا ويتجسس من ساعته يصلي على حاله وكذا اذا لم يتجسس الثاني لكن يلحقه زيادة مشقة بالتحويل كذا في فتاوى قاضيان * ومن أغنى عليه نجس صلوات قضى ولو أكثر لا يقضى والنجس كالانعماء وهو الصحيح ثم الكثرة تعتبر من حيث الاوقات عند محمد رحمه الله تعالى وهو الاصح هذا اذا دام الانعماء ولم يفتق في المدة أما اذا كان يفتق ينظر فان كان لافاقته وقت معلوم مثل ان يخفف عنه المرض عند الصبح مثلا فيفتق قليلا ثم يعاوده فيفتق عليه ثم يفتق هذه الافاقته فيبطل ما قبلها من حكم الانعماء اذا كان أقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقته وقت معلوم لكنه يفتق بغتة فيستكمل بكلام الاصحاء ثم يغني عليه فلا عبرة بهذه الافاقه كذا في التبيين * ولو أغنى عليه بفرع من سبع أو أدنى أكثر من يوم وليلة يسقط عنه القضاء بالاجماع ولو شرب الخمر حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليلة لا يسقط

(١٨ فتاوى اول) وان أراد به الجواب قال بعضهم تفسد صلاته عند الكل وهو ظاهر ولو كان بين يديه كتاب موضوع وعنده رجل اسمه يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة أو رجل اسمه موسى فقال وما نالك بينك يا موسى أو كان في السفينة وابنه خارج عنها فقال يا بني اركب معنا ان قصدته قراءة القرآن لم تفسد صلاته بالاتفاق وان قصد به الخطاب تفسد في قولهم ولو قال أنا ربكم الاعلى وأراد به الاخبار عن نفسه كما قال فرعون عليه اللعنة بصير كافرا وبطل لانه ولو قيل للمصلي من أين جئت فقال المصلي وبئر معطلة وقصر مشيد

ان أراد به الجواب تفسد صلاته والافلا ولو قرع الباب على المصلي أو نودي من الخارج فقال ومن تخله كان آمنا وأراد به الجواب والاذن بالدخول نفس صلاته وإن سجد يريد به اعلامه أنه في الصلاة لا تفسد صلاته ولو قال رجل بن يدي المصلي أمع الله آخرة قال المصلي لا اله الا الله ان أراد به الجواب تفسد صلاته ولو قال المصلي اللهم اغفر لي أو قال اللهم اغفر لوالدي أو قال اللهم اغفر لوالدي أو قال للمؤمنين والمؤمنات لا تفسد صلاته ولو قال اللهم اغفر لاني قال (١٣٨) شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى
تفسد صلاته ولو قال اللهم
اغفر لي أو لاني تفسد
صلاته ولو قال اللهم
ارزقني أو قال اللهم ارزقني
جنتك أو رزيتك لا تفسد
صلاته وكذا لو قال اللهم
ارزقني الحج ولو قال اللهم
اقض ديني تفسد صلاته
ولو رأى الهلال في الصلاة
فقال رب وربك الله تفسد
صلاته وكذا لو لبى الحاج في
صلاته تفسد صلاته ولو
قال في الصلاة في أيام
التشريق الله أكبر لا تفسد
صلاته ولو أذن في الصلاة
وأراد به الاذان فسدت
صلاته في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى
لا تفسد صلاته حتى يقول
على الصلاة وحى على الفلاح
وكذا إذا سمع الاذان
في الصلاة فقال المصلي مثل
ما قال المؤذن وأراد به
جواب الاذان تفسد صلاته
في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وعلى قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى
لا تفسد صلاته حتى يقول
على الصلاة وحى على
الفلاح ولو قال اللهم

ولو شرب البخ أو الدواء حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليله لا يسقط عند الشيخين رحمه الله تعالى
كذا في الخلاصة * ولو نام أكثر من يوم وليه يقضى رجل ان صام في رمضان صلى قاعدا وان افطر يصلي
قائما يصوم ويصلي قاعدا كذا في محيط السرخسي * وان صلى المريض قبل الرقة عدا وخطأ مخافة
أن يشغله المرض عن الصلاة لم يجزئه وكذلك لو صلى بغير قراءة أو بغير وضوء لم يجزئه أيضا فان عجز عن القراءة
يوئى ايماء بغير قراءة رجل له عبد مريض لا يقدر على الوضوء فعلى المولى أن يوضئه ولو كان له امرأة
مريضة ليس عليه أن يوضئها كذا في المحيط * كل من لا يقدر على اداء ركن الا بحدث يسقط عنه ذلك الركن
كذا في فتاوى قاضيان * حتى لو كان يد جراحة لا يستطيع أن يسجد الا وتسجيل جراحته وهو صحيح فيما
سوى ذلك يقدر على الركوع والقيام والقراءة يصلي قاعدا ويؤى ايماء ولو صلى بالركوع وقع سجدة أو ما
بالسجود أجزأه والاول أفضل هكذا في المحيط * وكذا ان صلى قائما سلس بوله أو سال جرحه أو لم يقدر على
القراءة ولو صلى قاعدا لم يصبه شيء يصلي قاعدا كذا في السراجية * ومن خاف العدو ان صلى قائما أو كان
في خباء لا يستطيع أن يقيم صلبه فيسه وان خرج لم يستطع أن يصلي من الطين والمطر يصلي قاعدا
المريض اذا فاتته الصلاة فقصاها في حالة العجمة فعل كما يفعل الاصحاء ولو قصاها كما فاتت لا يجوز كذا في
محيط السرخسي * وان قضى في المرض فوائت العجمة قصاها كما قدر قاعدا أو مومنا كذا في السراجية
* وصل أقعد عند نفسه انسانا فيخبره اذا سها عن ركوع أو سجود يجزيه اذا لم يمكنه الا بهذا كذا في القنية
* ويستحب للمريض أن يؤخر الصلاة الى أن يفرغ الامام من صلاة الجمعة وان لم يؤخر يكره وهو الصحيح
كذا في المختصرات

(الباب الخامس عشر في صلاة المسافرين)

أقل مسافة تتغير فيها الاحكام مسيرة ثلاثة أيام كذا في التبيين * هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط *
الاحكام التي تتغير بالسفر هي قصر الصلاة واباحة الفطروا امتداد مدة المسح الى ثلاثة أيام وسقوط وجوب
الجمعة والعيد والاضحية وحرمة النروج على الحرة بغير محرم كذا في العتائية * والمعتبر السير الوسيط كذا
في السراجية * وهو سير الابل ومشى الاقدام في أقصر أيام السنة كذا في التبيين * وهل يشترط سير كل
يوم الى الليل اختلفوا فيه الصحيح انه لا يشترط حتى لو بكر في اليوم الاول ومشى الى الزوال وبلغ المرحلة
ونزل وبات فيها ثم بكر في اليوم الثاني كذلك ثم في اليوم الثالث كذلك يصير مسافرا كذا في السراج الوهاج
* ولا يعتبر بالقراسخ هو الصحيح كذا في الهداية * ولا يعتبر بالسير في البر بالسير في البحر ولا السير في البحر
بالسير في البر وانما يعتبر في كل موضع منه ما يليق بحاله كذا في الجوهر النيرة * وتعتبر المدة من أي طريق
أخذ فيه كذا في البحر الرائق * فاذا قصد بدلة الى مقيده طريقا كان أحدهما مسيرة ثلاثة أيام ولياليها
والآخر دونها فسلط الطريق الا بعد كان مسافرا عندنا كذا في فتاوى قاضي خان * وان سلك الأقصر
يتم كذا في البحر الرائق * ولو كان في موضع له طريقا كان أحدهما في الماء وهو يقطع في ثلاثة أيام والثاني في
البر وهو يقطع في يومين فانه اذا ذهب في طريق الماء يقصر في البر لا يقصر ولو كان اذا سار في البر وصل في
ثلاثة أيام واذا سار في البحر وصل في يومين قصر في البر ولا يقصر في البحر والمعتبر في البحر ثلاثة أيام في ربح

ارزقني دابة أو زكريا أو زكريا امرأة تفسد صلاته فالماصل انه اذا دعا في الصلاة بما جاء في الصلاة أو في القرآن أو في
المأثورة لا تفسد صلاته وان لم يكر في القرآن ولا في المأثورة ولا يستحيل سؤاله من العباد تفسد صلاته وان كان يستحيل سؤاله من العباد
لا تفسد صلاته ولو قرأ الامام آية الترغيب والترهيب فقال المقتدى صدق الله وبلغت ربه فقد أساء ولا تفسد صلاته ولو قرأ أو ركع وسجد
وهو نام تفسد صلاته واذا جرى على لسان المصلي ثم فان كان ذلك عاقلة يجري على لسانه في غير الصلاة عادة فسدت صلاته لانه من كلامه

وان لم يكن ذلك عادة له لا تفسد صلاته لانه قرآن * ولو قال بالفارسية آرى فهو بمنزلة ثم ان كان ذلك عادة تفسد صلاته والا فلا كالوقرأ القرآن بالفارسية وهو يحسن العربي أو لا يحسن جازى قول أى حنيفة رحمه الله تعالى * ولو سبقه الحدث في الصلاة فذهب للوضوء فقرأ القرآن في المذهب أو في الرجوع تفسد صلاته وان سجد لا تفسد المصلى اذا وسوسه الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله ان كان ذلك في أمر الآخرة لم تفسد صلاته وان كان في أمر الدنيا تفسد صلاته (١٣٩) ومما يفسد الصلاة الخطأ في القراءة

* (فصل في قراءة القرآن خطأ وفي الاحكام المتعلقة بالقراءة)

المصلى اذا أخطأ في القراءة فذلك لا يخلو من وجوه اما ان يكون الخطأ في الاعراب أو بتخفيف المشد أو بتشديد الخفيف أو بترك المد في الممدود أو باندخال المد في غيره أو بذكر حرف مكان حرف أو كلمة مكان كلمة أو آية مكان آية أو بالتقديم والتأخير أو بوصل المفصول أو بغيره أو خطأ في النسبة * أما الخطأ في الاعراب اذا لم يغير المعنى لا تفسد الصلاة عند السك كالموقرأ ان المؤمنين والمؤمنات أو قرأوا ولم يجعل له عوجا بالنصب أو قرأ قواما مكان قواما أو قرأ الحمد لله رب العالمين نصب الدال ونصب ميم الرحيم ونون الرحمن ونصب بفتح الباء أو بكسر الباء فان ذلك لا يفسد الصلاة لان الخطأ في الاعراب مما لا يفسد الاحتراز عنه فيعذر واهذا لو قال لرجل زيت بالخفض أو قال لامرأة زيت بنصب التاء يحد لانه يفهم من الخطأ ما يفهم من الصواب وان

مستوية غير غالبية ولا ساكنة كافي الجبل يعتبر فيه أيضا ثلاثة أيام وان كان في السهل تقطع في أقل منها ولو كانت المسافة ثلاثا بالسير المعتاد فسار اليها على القصر جريا حيثما وصل في يومين أو أقل قصر كذا في الجوهرة النيرة * وفرض المسافر في الرباعية ركعتان كذا في الهداية * والقصر واجب عندنا كذا في الخلاصة * فان صلى أربعة وقعد في الثانية قدر الشهد أجزأته والاخران نافله ويصير مستأثرا في السلام وان لم يقعد في الثانية قدرها بطلت كذا في الهداية * وكذا اذا ترك القراءة في الأولين أو في ركعة منهن ما تفسد صلاته عندنا كذا في التتارخانية * القصر ثابت في حق كل مسافر سفر الطاعة والمعصية في ذلك سواء كذا في المحيط * وكذا الركب والمشي كذا في التهذيب * ولا قصر في السنن كذا في محيط السرخسي * وبعضهم جوزوا للمسافر ترك السنن والمختار أنه لا يأتي بها في حال الخوف ويأتي بها في حال القرار والامن هكذا في الوجيز للسرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى يقصر حين يخرج من مصره ويحلف دورا لمصر كذا في المحيط * وفي الغيائية هو المختار وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * الصحيح ما ذكر أنه يعتبر بمجاورة عمران المصر لا غير الا اذا كان ثمة قرية أو قري متصلة برض المصر فينذر تعتبر بمجاورة القرى بخلاف القرية التي تكون متصلة بفناء المصر فانه يقصر الصلاة وان لم يجاوز تلك القرية كذا في المحيط * وكذا اذا عاد من سفره الى مصر لم يتم حتى يدخل عمران ولا يصير مسافرا بالنية حتى يخرج ويصير مقيما بمجرد النية كذا في محيط السرخسي * ثم المعتبر بالمجاورة من الجانب الذي خرج منه حتى لو جاوز عمران المصر قصر وان كان بجذاته من جانب آخر بنية كذا في التبيين * وان كان في الجانب الذي خرج منه محلة منفصلة عن المصر في القديم كانت متصلة بالمصر لا يقصر الصلاة حتى يجاوز تلك المحلة كذا في الخلاصة * ولا بد للمسافر من قصد مسافة مقدرة بثلاثة أيام حتى يترخص برخصة المسافرين ولا لا يترخص أبدا ولو طاف الدنيا جميعها بان كان طالب آتيا أو غريما أو نحو ذلك ويكتفي في ذلك القصد غلبة الظن يعني اذا غلب على ظنه أنه يسافر قصر ولا يشترط فيه التيقن كذا في التبيين * ويعتبر أن يكون من أهل النية حتى ان صبي أو نصرانيا اذا خرج الى السفر وسار يومين ثم بلغ الصبي وأسلم النصراني فالصبي يتم والمسلم يقصر كذا في الزايدى * ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلدة أو قرية خمسة عشر يوما أو أكثر كذا في الهداية * هذا اذا سار ثلاثة أيام أما اذا لم يسر ثلاثة أيام فعزم على الرجوع أو نوى الإقامة يصير مقيما وان كان في المفازة ونية الإقامة انما تؤثر بخمس شرائط ترك السير حتى لو نوى الإقامة وهو يسير لم يصح وصلاحيه الموضع حتى لو نوى الإقامة في بر أو بحر أو جزيرة لم يصح واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بارأى هكذا في معراج الدراية * قال شمس الأئمة الحلواني عسكر المسلمين اذا قصدوا موضعا ومعهم اخيتهم وخيامهم وفساططهم فترلوا مفازة في الطريق ونصبوا الاخبية والفساطط وعزموا فيها على إقامة خمسة عشر يوما لم يصروا مقيمين لانها محولة وليست بمساكن كذا في المحيط * اختلاف المتأخرون في الذين يسكنون في النيام والابخية في المفازات من الاعراب والتركمة هل صاروا مقيمين بالنية عن أبي يوسف فيه روايتان في احدها ما لا وفي الاخرى قال يصرون مقيمين وعليه الفتوى كذا في الغيائية * وان نوى الإقامة أقل من خمسة عشر يوما قصر هكذا في الهداية * ولو بقي في المصر سنين على عزم انه اذا قضى حاجته يخرج ولم ينو الإقامة خمسة عشر يوما قصر كذا في التهذيب * الحاج اذا وصلوا بغداد ولم ينو الإقامة وعزموا ان

غير المعنى تغرأ فاحش ابان قرأ وعصى آدم به فغوى بنصب ميم آدم ورفع يديه أو قرأ الباري المصور بنصب الواو أو قرأ انما يصني الله من عباده العلماء برفع الله ونصب العلماء أو قرأ نحن خالقنا بفتح القاف وجعلنا بفتح اللام وأثر لنا بفتح اللام ومن يغفر الذنوب الا الله بنصب الله وما يعلى تأويله الا الله بفتح الهاء ولا يفرنكم بالله الغرور بفتح الغين وكسر الراء وان الله يرى من المشركين ورسوله بكسر لام الرسول وأنت خير المنزلين بفتح الزايموما أشبه ذلك مما لو تعبد به بكفر اذا قرأ خطأ فسدت صلاته في قول المتقدمين واختلف المتأخرون في ذلك قال محمد بن

مقاتل وأبو نصر محمد بن سلام وأبو بكر بن سعيد البخاري والفقيه أبو جعفر الهندي وأبو الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل والشيخ الإمام اسمعيل الزاهد وشمس الأئمة الخواص رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته وما قاله المتقنمون أحوط لأنه لو تعمد يكون كفر أو ما يكون كفر إلا يكون من القرآن وما قاله المتأخرون أوسع لأن الناس لا يميزون بين أعراب وأعرب فلا تفسد الصلاة وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ظاهر لأنه لا يعتبر الأعراب عرف (١٤٠) ذلك في مسائل * منها إذا قال الرجل لا مراة أنت واحدة ونوى به الطلاق عنده يقع

الطلاق نصب الواحدة أو رفعها أو لم يعربها * ومنها لو قال غيره أنا قاتل أبك في قول محمد رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء ويحمل على الوعد ولو قال أنا قاتل أبيك يكون إقرارا في قول محمد رحمه الله تعالى على نفسه بالقتل وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء في الوجهين * ومنها لو قال عبده رأسك رأس حر أو رأس حر أو رأس حرفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يسوي بين الكل ولا يعتق وفي قول محمد رحمه الله تعالى يعتق في الوجه الثالث ثم بعد هذا ذكر أكثر مسائل هذا الفصل على قول القاضي الإمام أبي بكر الرزنجري رحمه الله تعالى لأنه كان مشهورا بعلم القراءة * المصلي إذا قرأ أياك بكسر الكاف أو قرأ أئمت بكسر التاء فسدت صلاته في قول المتقنين ولا تفسد عند المتأخرين ولو قرأ أن الله لا يخلف الميعاد برفع الدال أو بكسر الدال لم تفسد صلاته عند الكل ولو قرأ ذلك كفارة إيمانكم بكسر الالف أو قرأ ولم يلبسوا إيمانهم نصب الالف لم تفسد صلاته * وأما الوجه الثاني إذا خفف المشدق قال القاضي الإمام لا تفسد صلاته بتخفيف المشدق إلا في قول رب العالمين أو قرأ أياك بعد غير تشديد تفسد صلاته وعامة المشايخ على أن ترك المد والتشديد بمنزلة انطافئ الأعراب لا تفسد الصلاة في قول المتأخرين ولو قرأ أو قرأ تلاءها أو قرأ أئمتنا بالتشديد لا تفسد الصلاة ولو قرأ أو أياك استمعين بغير همزة لا تفسد الصلاة لأنه لا يغير المعنى وكذلك لو قرأ أئمتنا الصراط المستقيم وأظهر لام مدراط المستقيم لا تفسد صلاته لأنه لا يغير المعنى وكذا

لا يخرجوا الامع القافلة ويعلمون ان بين هذا الوقت وبين خروج القافلة خمسة عشر يوما فصاعدا يتون أربعة ولو نوى الإقامة خمسة عشر يوما في موضعين فإن كان كل منهما أصلا بنفسه نحو مكة ومكة والكوفة والحيرة لا يصير مقيما وإن كان أحدهما متعللا آخر حتى تجب الجمعة على مكانه يصير مقيما ولو نوى الإقامة خمسة عشر يوما بقرتين النهار في أحدهما والليل في الأخرى يصير مقيما إذا دخل التي نوى البيتوتة فيها هكذا في محيط السرخسي * ولا يصير مقيما بدخوله أو لافي القرية الأخرى كذا في الخلاصة * ذكر في كتاب المناسك أن الحاج إذا دخل مكة في أيام العشر ونوى الإقامة نصف شهر لا تصح لأنه لا بد له من الخروج إلى عرفات فلا يتحقق الشرط وقيل كان سبب تفرقه عيسى بن أبيان هذه المسئلة وذلك أنه كان مشغولا بطلب الحديث قال فدخلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهر فجعلت أتم الصلاة فالتفتي بعض أصحاب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقال أخطأت فانك تخرج إلى منى وعرفات فلما رجعت من منى بدا صاحبي أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه وجعلت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أخطأت فانك مقيم بمكة فإلم تخرج منها لا تصير مسافرا فقلت أخطأت في مسئلة في موضعين فرحلت إلى مجلس محمد رحمه الله تعالى واشتغلت بالفقه كذا في البحر الرائق * حاصر قوم مدينة في دار الحرب أو أهل البغي في دار الإسلام في غير مصر ونوى الإقامة خمسة عشر يوما قصروا لأن حالهم متردد بين قرار وفرار فلا تصح نيتهم وإن نزلوا في بيوتهم كذا في التمرناشي * ولهذا قال أصحابنا رحمه الله تعالى في تاجر دخل مدينة الحاجة نوى أن يقيم خمسة عشر يوما للقضاء تلك الحاجة لا يصير مقيما لأنه متردد بين أن يقضى حاجته فيرجع وبين أن لا يقضى فيقيم فلا تكون نيته مستقرة وهذا الفصل حجة على من يقول من أراد الخروج إلى مكان ويريد أن يترخص برخص السفر ينوي مكانا بعده منه وهذا غلط كذا في البحر الرائق ناقل عن معراج الدراية * ومن دخل دار الحرب بآمان ونوى الإقامة في موضع الإقامة صححت نيته كذا في الخلاصة * إذا أسلم الرجل من أهل الحرب في دارهم فعلموا بإسلامه وطلبوه ليقتلوه فخرج هارباً يريد مسيرة ثلاثة أيام فهو مسافر وإن أقام في موضع محتفياً شهراً أو أكثر لأنه صار محارباً بهم وكذا المستأمن إذا غدر وطلبوه ليقتلوه وإن كان واحداً من هؤلاء مقيماً بمدينة من دار الحرب فلما طلبوه ليقتلوه اختفى فيما فاته يتم الصلاة لأنه كان مقيماً بهذه البلدة فلا يصير مسافراً لم يخرج منها وكذلك لو كان أهل مدينة من أهل الحرب أسلموا فقتلهم أهل الحرب وهم مقيمون في مدينتهم فانهم يتون الصلاة وكذلك إن غلبهم أهل الحرب على مدينتهم فخرجوا منها يريدون مسيرة يوم فانهم يتون الصلاة وإن خرجوا يريدون مسيرة ثلاثة أيام قصروا الصلاة فإن عادوا إلى مدينتهم ولم يكن المشركون عرضوا لمدينتهم أو وافقها الصلاة وإن كان المشركون غلبوا على مدينتهم وأقاموا فيها ثم إن المسلمين رجعوا إليها وخلي المشركون عنها فإن كانوا اتخذوها داراً ومنزلاً لا يبرحونها فصارت داراً إسلامية يتون فيها الصلاة وإن كانوا لا يريدون أن يتخذوها داراً ولكن يقيمون فيها شهراً ثم يخرجون إلى دار الإسلام يقصرون الصلاة فيها كذا في المحيط * والأسير في دار الحرب إذا انفلت منهم ووطن على الإقامة خمسة عشر يوماً في غار أو نحو لم يصير مقيماً كذا في الخلاصة * وفي التجنيس عسكر المسلمين إذا دخلوا دار الحرب وغلبوا في مدينة أو اتخذوها داراً يتون الصلاة وإن لم يتخذوها داراً ولكن أرادوا الإقامة بها شهراً أو أكثر فانهم يقصرون كذا في البحر الرائق

وكل

أما الوجه الثاني إذا خفف المشدق قال القاضي الإمام لا تفسد صلاته بتخفيف المشدق إلا في قول رب العالمين أو قرأ أياك بعد غير تشديد تفسد صلاته وعامة المشايخ على أن ترك المد والتشديد بمنزلة انطافئ الأعراب لا تفسد الصلاة في قول المتأخرين ولو قرأ أو قرأ تلاءها أو قرأ أئمتنا بالتشديد لا تفسد الصلاة ولو قرأ أو أياك استمعين بغير همزة لا تفسد الصلاة لأنه لا يغير المعنى وكذلك لو قرأ أئمتنا الصراط المستقيم وأظهر لام مدراط المستقيم لا تفسد صلاته لأنه لا يغير المعنى وكذا

قوله رب العالمين أو قرأ أياك بعد غير تشديد تفسد صلاته وعامة المشايخ على أن ترك المد والتشديد بمنزلة انطافئ الأعراب لا تفسد الصلاة في قول المتأخرين ولو قرأ أو قرأ تلاءها أو قرأ أئمتنا بالتشديد لا تفسد الصلاة ولو قرأ أو أياك استمعين بغير همزة لا تفسد الصلاة لأنه لا يغير المعنى وكذلك لو قرأ أئمتنا الصراط المستقيم وأظهر لام مدراط المستقيم لا تفسد صلاته لأنه لا يغير المعنى وكذا

لو قرأ أصراط الذين بالآله واللام لا تفسد صلاته ولو قرأ آيات التوحيد وأشبع ضم الدال حتى يصير واوالم تفسد صلاته وكذا لو قرأ آمين بالتشديد لم تفسد صلاته وأما إذا أخطأ بذكر حرف مكان حرف في كلمة ولم يتغير المعنى بان قرأ أن المسلمون ان الظالمون وما أشبه ذلك لم تفسد صلاته لانه لا يغير المعنى لانه يفهم بالخطا ما يفهم بالصواب وكذا لو قرأ آياتا مكان أو لم تفسد صلاته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى تفسد صلاته لانه ليس في القرآن وان ذكر حرفا مكان حرف وغير (١٤١) المعنى فان امكن الفصل بين الحرفين

من غير مشقة كالطاء مع الصاد فقراً الطالحات مكان الصالحات تفسد صلاته عند الكل وان كان لا يمكن الفصل بين الحرفين لا بمشقة كالطاء مع الصاد مع السين والطاء مع التاء اختلف المشايخ فيه قال أكثرهم لا تفسد صلاته وعن أبي منصور العراقي كل كلمة فيها عين أو خاء أو واف أو طاء أو تاء وفيها سين أو صاد فقراً السين مكان الصاد أو الصاد مكان السين جائز إذا قرأ التحيات لله بالطاء أو قرأ الدحيات لله بالدال قال القاضي الامام رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته ولو قرأ إذا جاء نسر الله بالسين أو قرأ ولا يغوث ويعوق ونصر بالصاد لا تفسد صلاته ولو قرأ السميد بالسين قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وعبد الواحد الشيباني لا تفسد صلاته ولو قرأ أصاطير بالصاد لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ أساتير بالتاء لا تفسد صلاته ولو قرأ الاما لظنرت بالطاء تفسد صلاته وكذا لو قرأ

* وكل من كان تبعاً لغيره يلزمه طاعته يصير مقيماً باقامته ومسافراً بغيته وخروجه الى السفر كذا في محيط السرخسي * فيصير الجندى مقيماً في الغيا في بنية اقامة الامير في المصر كذا في الكافي في نواقض الوضوء * الاصل أن من يمكنه الاقامة باختياره يصير مقيماً بنية نفسه ومن لا يمكنه الاقامة باختياره لا يصير مقيماً بنية نفسه حتى ان المرأة اذا كانت مع زوجها في السفر والرقيق مع مولاه والتلميذ مع استاذه والاجير مع مستأجره والجندى مع أميره فهو لا يصير مقيماً بنية أنفسهم في ظاهر الرواية كذا في المحيط * ثم المرأة انما تكون تبعاً للزوج اذا أوفاهامهرها العجول وأما اذا لم يوفها فلا تكون تبعاً له قبل الدخول والجندى انما يكون تبعاً للامير اذا كان يرزق من الامير كذا في التبيين * أما اذا كانت أرزاقهم من أموال أنفسهم فالعبرة بنية كذا في الظهيرية * المحبوس بالدين والملازم به يعتبر فيه بنية صاحب الدين ان كان المطلوب معسراً وان كان موسراً يعتبر فيه بنية المطلوب حتى لو عزم أن لا يقضى دينه فهو كالمعسر كذا في المضمرات * العبد اذا كان بين المولى في السفر فنوى أحدهما الاقامة دون الآخر فان كانا تائبين في خدمته فالعبد يتم يوم خدمته ويتم يوم خدمة الآخر وان لم يكونا تائبين فأن يصلي أربعاً اعتباراً للاصل ويقتعد على رأس الركعتين لاحالة احتياطاً كذا في الغياثية * ان لم يعلم التبع باقامة الاصل قيل يصير مقيماً وقيل لا يصير مقيماً وهو الاصح لان في لزوم الحكم قبل العلم به حرجاً وضراً وهو مدفوع شرعاً العبد اذا خرج مولاه سأله فان لم يخبره أتم صلاته وان صلى أربعة أياماً لم يقتعد في الثانية ثم أخبره مولاه انه قصد مسيرة سفر حين خرج الاصح انه لا يعيدها لينا كذا في محيط السرخسي * اذا أم العبد مولاه ومعه جماعة من المسافرين فلبى صلى ركعة نوى المولى الاقامة صحته في حقه وفي حق العبد ولا يظهر في حق القوم في قول محمد رحمه الله تعالى فيصلي العبد ركعتين ويقدم واحداً من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما صلاته أربعاً ثم بماذا يعلم العبد أن المولى نوى الاقامة قال بعضهم يقوم المولى بأداء العبد فينصب اصبعه أولاً ويشير باصبعه ثم ينصب أربع أصابع ويشير باصبعه الرابع كذا في المحيط * ولو نوى المسافر الاقامة في الصلاة في الوقت أتمها مفرداً كان أو مقتدياً مسبقاً كان أو مدركاً فان كان لاحقاً فنوى الاقامة بعد فراغ امامه لم تنهاه بخلاف ما لنوى الاقامة قبل فراغ الامام فان تكلم باللاحق بعد ما نوى الاقامة صلى أربعاً كان في الوقت وان خرج الوقت صلى ركعتين كذا في محيط السرخسي * ولو خرج الوقت وهو في الصلاة فنوى الاقامة فانه لا يتحول فرضه الى الرابع في حق تلك الصلاة كذا في الخلاصة * المسافر اذا نوى الاقامة بعد ما سلم وعليه سهم ولم تصح نيته في هذه الصلاة لانه نوى الاقامة بعد الخروج ويسقط عنه سجود السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لانه لو عاد الى سجود السهو وتصح نية الاقامة وينقلب فرضه أربعاً وتصير السجدة في خلال الصلاة فيبطل وان سجد السهو ثم نوى الاقامة تصح نيته وتصير صلاته أربع سواء سجد سجدتين أو سجدة واحدة أو نوى الاقامة في السجدة لانه لم يسجد السهو عادت حرمة الصلاة فصارت كالنوى الاقامة فيها ولو كان مسافراً في أول الوقت ان صلى صلاة السفر ثم أقام في الوقت لا يتغير فرضه وان لم يصلي حتى أقام في آخر الوقت ينقلب فرضه أربعاً وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة وان أقام بعد الوقت يقضى صلاة السفر كذا في فتاوى قاضي خان * رجل صلى الظهر ثم سافر في الوقت ثم صلى العصر في وقته ثم ترك

الاما لظنرت بالذال مكان الصاد تفسد صلاته ولو قرأ بالتامع الضاد اما لظنرت لا تفسد صلاته ولو قرأ بالعين مع السين لا تفسد صلاته ولو قرأ بالعين مع الصاد تفسد صلاته ولو قرأ بؤم بلى السرائر باللام تفسد صلاته ولو قرأ بؤم بالراء لم تفسد صلاته ولو قرأ القانطين بالراء تفسد صلاته ولو قرأ لانفام بالسين تفسد صلاته ولو قرأ لانفصال باللام لم تفسد صلاته ولو قرأ وعند الوجه بالدال تفسد صلاته ولو قرأ لانفم أشد زهبطاً بالطاء لم تفسد صلاته ولو قرأ

الامن خفف الخلقه بالتأفيم ما تفسد صلاته ولو قرأ يوم نبش البتة الكبرى بالتأفيم ما تفسد صلاته ولو قرأ يوم ذي مسقية بالقاف تفسد صلاته ولو قرأ ذو قوامس سحر بالغين تفسد صلاته ولو قرأ ذلكم بأنه اذا دعى الله وعده بالعين لا تفسد صلاته ولو قرأهم أظلم وأتقى بالتاء لا تفسد صلاته ولو قرأ واتقى مكان وأطغى بالتاء والقاف تفسد صلاته ولو قرأ والعاديات طججا بالطاء تفسد صلاته ولو قرأ يوم ترجف الارض والجبار بالراء تفسد (١٤٣) صلاته وكذا لو قرأ وترى الجبار بالراء تفسد صلاته ولو قرأ تحسبها جامدة بالذال تفسد

صلاته وكذا جامدة مقاربة تفسد صلاته ولو قرأها خادمة بالخاء لا تفسد صلاته ولو قرأ فتنة قلبوا حسرين مكان خاسئين لا تفسد صلاته ولو قرأ فليعبدوا رب هذا البيت الذي قرأ التي فهي بمنزلة ما لو قرأ اياك نعبد وياك نستعين ولو قرأ فظلمت تفكهنون تفكعون بالخاء أو تفكعون بالعين تفسد صلاته ولو قرأ بل الساعة موعدهم موعدهم بالذال أو موعدهم بالضاد أو قرأ موعظهم بالطاء تفسد صلاته في الوجوه كلها ولو قرأ فهل عسيتم عصىتم بالصاد لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ فان عسولك عسولك بالسين ولو قرأ ليعيض بهم الكفار بالضاد أو ليغيث بالذال لا تفسد صلاته ولو قرأ فيصفيكم تخلصوا فيصفيكم بالخاء لا تفسد صلاته ولو قرأ وربك يخلق ما يشاء ويختار قرأ ربك بالنصب لا تفسد صلاته ولو قرأ يلبسون ثيابا خذا بالذال أو بالذال تفسد صلاته ولو قرأ أن هؤلاء يحبون العاجلة يكذبون العاجلة تفسد صلاته ولو قرأ يعودون رجال يعودون بالذال لا تفسد صلاته ولو قرأ استرق السمع قرأ بالغين استرغ تفسد صلاته ولو قرأ هذأ مالا يدى عتيد بالنون لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ كل كفار عتيد بالياء لا تفسد صلاته ولو قرأ فسوف ينتهم بينهم الله من البيان لا تفسد صلاته ولو قرأ الا انار الا الناس تفسد صلاته ولو قرأ وما آتيناهم من كتب يدرسونها وما آتيناهم تفسد صلاته ولو قرأ ولا يحسبن الذين كفروا انهم خيرا لانفسهم انما هم لهم قرأ الثاني بالنصب والاول بالكسر لا تفسد صلاته ولو قرأ

السفر قبل غروب الشمس ثم ذكر أنه صلى الظهر والعصر بغير وضوء صلى الظهر ركعتين والعصر أربعاً ولو صلى الظهر والعصر وهو مقيم ثم سافر قبل غروب الشمس ثم ذكر أنه صلاهما بغير وضوء صلى الظهر أربعاً والعصر ركعتين كذا في محيط السرخسي * مسافر أتم قوماً مسافرين فأحدث واستخلف مسافراً فنوى الثاني الإقامة لا يتغير فرض من خلقه وان نوى الامام الإقامة بعدما أحدث قبل أن يخرج من المسجد يصير فرضه وفرض القوم أربعاً كذا في الظهيرية * مسافر اقتدى بمسافر فأحدث الامام فاستخلف مقيماً يلزم المسافر الاتمام كذا في محيط السرخسي * وان اقتدى مسافر بمقيم أتم أربعاً وان أفسده صلى ركعتين بخلاف ما لو اقتدى به بنية النفل ثم أفسد حيث يلزم الاربع كذا في التبيين * وان صلى المسافر بالمقيمين ركعتين سلم وأتم المقيمون صلاتهم كذا في الهداية * وصاروا منفردين كل مسبوق الا أنهم لا يقرؤون في الاصح هكذا في التبيين * ويستحب للامام أن يقول أتموا صلاتكم فان قوم سفر كذا في الهداية * الخليفة اذا سافر صلى صلاة المسافرين كذا في الذخيرة * ولا يكره الخروج للسفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعده وان كان يعلم أنه لا يخرج من مصره الا بعد مضي الوقت يلزمه أن يشهد الجمعة ويكره له الخروج قبل أدائها كذا في محيط السرخسي * ولا تسافر المرأة بغير محرم ثلاثة أيام وما فوقها والصبي الذي لم يدرك ليس بمحرم وكذا المعتوه والشيخ الكبير الذي يعقل محرم هكذا في المحيط في كتاب الاستحسان والكراهة * واذا دخل المسافر مصره أتم الصلاة وان لم ينو الإقامة فيه سواء دخله بنية الاختيار أو دخله لقضاء الحاجة كذا في الجوهرية النيرة * عبارة عامة المشايخ أن الاوطان ثلاثة وطن أصلي وهو مولد الرجل أو البلد الذي تاهل به ووطن سفر وقد سمي وطن إقامة وهو البلد الذي ينوي المسافر الإقامة فيه خمسة عشر يوماً أو أكثر ووطن سكنى وهو البلد الذي ينوي الإقامة فيه دون خمسة عشر يوماً وعبارة المحققين من مشايخنا أن الوطن وطنان وطن أصلي ووطن إقامة ولا يعتبر ووطن السكنى ووطن هو الصحيح هكذا في الكفاية * ويطلق الوطن الاصلي بالوطن الاصلي اذا انتقل عن الاول بأهله وأما اذا لم ينتقل بأهله ولكنه استحدث أهلاً بآلة أخرى فلا يطلق وطره الاول ويتم فيهما ولا يطلق الوطن الاصلي بانشاء السفر ووطن الإقامة ووطن الإقامة يطلق بوطن الإقامة وانشاء السفر وبالوطن الاصلي هكذا في التبيين * ولو انتقل بأهله ومتاعه الى بلد بوق له دور وعقار في الاول قيل بقي الاول وطره واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب كذا في الزاهد * ثم تقدم السفر ليس بشرط لثبوت الوطن الاصلي بالاجماع كذا في المحيط * وهل من شرط وطن الإقامة تقدم السفر عليه فيه روايتان احدهما لا يكون الا بعد السفر ثلاثة أيام والثانية يكون وطنان وان لم يتقدمه سفر ولم يكن بينه وبين أهله ثلاثة أيام كذا في السراج الوهاج * وهو ظاهر الرواية هكذا في البحر الرائق وشرح منية المصلي لابن أمير الحاج * المسافر اذا خاف اللصوص أو قطاع الطريق ولا ينتظر الرفقة جازله تأخير الصلاة لانه بعد منه كذا في فتاوى الغرائب * (ومما يتصل بذلك الصلاة على الدابة والسنيعة) * يجوز التطوع على الدابة خارج المصر ويؤتى حيث توجهت الدابة كذا في محيط السرخسي * فان صلى الى غير ما توجهت الدابة لا يجوز كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز في المصر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * والصحيح أن المسافر وغير المسافر في ذلك سواء بعد أن يكون خارج المصر حتى ان من خرج الى ضياعه جاز له أن يصلي التطوع على الدابة وان لم يكن مسافراً كذا في المحيط * تكلموا في حد خارج المصر والاصح أنه

صلاته ولو قرأ يعودون رجال يعودون بالذال لا تفسد صلاته ولو قرأ استرق السمع قرأ بالغين استرغ تفسد صلاته ولو قرأ هذأ مالا يدى عتيد بالنون لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ كل كفار عتيد بالياء لا تفسد صلاته ولو قرأ فسوف ينتهم بينهم الله من البيان لا تفسد صلاته ولو قرأ الا انار الا الناس تفسد صلاته ولو قرأ وما آتيناهم من كتب يدرسونها وما آتيناهم تفسد صلاته ولو قرأ ولا يحسبن الذين كفروا انهم خيرا لانفسهم انما هم لهم قرأ الثاني بالنصب والاول بالكسر لا تفسد صلاته ولو قرأ

كل اذا بلغت التراقي بلمقت بالقاف لا تفسد صلاته ولو قرأ ولا تكن الغائنين خصيماً قرأ خسيماً بالسين تفسد صلاته وكذا لو قرأ خطيماً
مكان خصيماً بالطاء ولو قرأ وما هو على الغيب بضنين بالذال لا تفسد صلاته ولو قرأ فأكثروا قبح الفساد قرأ فأسوأها الفساد
لا تفسد صلاته ولو قرأ غير المغضوب قبح المغضوب بالقاف تفسد صلاته وكذا لو قرأ غير المغضوب بالطاء أو بالذال تفسد صلاته ولو قرأ
الغالمين بالطاء أو بالذال لا تفسد صلاته ولو قرأ الدالين بالذال تفسد صلاته ولو قرأ (١٤٣) الصرأت بالتاء تفسد صلاته وعلى

قول أبي منصور العراقي
رحمه الله تعالى لا تفسد
ولو قرأ الشيطان بالتاء لا تفسد
صلاته ولو ترك الألف
واللام في الرحمن والرحيم
لا تفسد صلاته ولو قرأ قل
هو الله أحت بالتاء تفسد
صلاته ولو قرأ أن لم يره أحد
أحت بالتاء تفسد صلاته
ولو قرأ لم يكن له قرأ بكل
باللام لا تفسد صلاته ولو
قرأ صدنا كم سددنا كم
بالسين لا تفسد صلاته
وكذا لو قرأ عليكم تسطون
لعلكم تسطون بالسين
لا تفسد صلاته ولو قرأ أم
موسى فارعا بالعين لا تفسد
صلاته ولو قرأ اللهم صل
بالسين لا تفسد صلاته ولو
قرأ لا تأخذ سنة ولا نوم قرأ
لا تأخذ سنة بالتاء تفسد صلاته
ولو قرأ ولا تكونوا كالذين
خرجوا من ديارهم بطرا
بترا بالتاء لا تفسد صلاته
ولو قرأ أن هو لا متبرمدير
أو مدمر لا تفسد صلاته ولو
قرأ وشروه بثمن بخس قرأ
بثمن بخس لا تفسد صلاته
ولو قرأ انما هي زجرة قرأ
بالجاء تفسد صلاته ولو قرأ
ونفخ لطلعها هضيم قرأ
بالطاء أو بالذال تفسد صلاته

مقبر عما يجوز للسافر القصير فيه كذا في السراج الوهاج * وكيفية الصلاة على الدابة أن يصلي بالأيام كذا
في الخلاصة * وفي الحجة ويصلي قاعدا على السرج أو الالكاف ويركع ويسجد ويتشهد ويسلم هكذا
في التمارخانية * ويجعل السجود أخفض من الركوع من غير أن يضع رأسه على شيء سائر دابته أو واقفة
كذا في الخلاصة * ولو سجد على شيء وضع عنده أو على سرجه لا يجوز كذا في البحر الرائق * ويجوز أن يوحى
على أي الدواب شاء كذا في السراج الوهاج * ويستوى الجواب عندنا بين أن يفتح الصلاة مستقبل القبلة
وبين أن يفتحها مستدبر القبلة كذا في المحيط * وفي الحجة هو المختار كذا في التمارخانية * ويصلون فرادى
فإن صلوا بجماعة فصلاة الإمام تامة وصلاة القوم فاسدة كذا في الخلاصة * وإذا صلى على الدابة خارج
المصر هل له أن يسوق الدابة ذكر شيخ الإسلام في شرح السير أن المسئلة على التفصيل إن كانت الدابة تنساق
بنفسها ليس له أن يسوقها فاما إذا كانت لا تنساق بنفسها فاساقها هل تفسد صلاته قال إن كان معه سوط
فهيهات ونفسها به لا تفسد لانه عمل قليل كذا في الذخيرة * والسنن الرواتب نوافل حتى تجوز على الدابة كذا في
التبيين * افتتح التطوع على الدابة خارج المصر ثم دخله قبل الفراغ أكثرهم على أنه ينزل ويتمها نازلا وهو
المأخوذ به كذا في الغياثية * وإذا افتتح التطوع على الأرض فاتمها ركبا لم يجز ولو اقتحها ركبا فاتمها نازلا
جاز كذا في المتون * رجلان في محمل اقتدى أحدهما بالآخر في التطوع أجزأهما وكذلك في الفرض حالة
الضرورة كذا في السراجية * سواء كانا في شق أو شقين لانه ليس بينهما حائل يمنع صحة الاقتداء * فان كان
كل واحد على دابة لم تجز صلاة المقتدى لأن بين الدابتين طريقا مستطرا فإوانه مانع صحة الاقتداء كذا في
محيط السرخسي * ولا تجوز المكتوبة على الدابة إلا من عذر هكذا في فتاوى قاضي خان * وكذا الواجبات
مثل الوتر والمنذور والمشروع الذي أفسده وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة التي تليت على الأرض هكذا في
العيني شرح الكنز * ومن الاعتذار أن يخاف لنزول عن الدابة على نفسه أو على ثيابه أو دابته لصا أو سبعا
أو عدوا أو كانت الدابة جوحا لنزول عنها لا يمكنه الركوب إلا بعين أو كان شيخا كبيرا لا يمكنه أن يركب
ولا يجده من يركبه أو كان في طين وردغة لا يجد على الأرض مكانا يابسا هكذا في المحيط * هذا إذا كان الطين
بخال غيب وجهه فان لم يكن بهذه المثابة لكن الأرض ندية مبتلة صلى هناك كذا في الخلاصة * ولا تلزمه
الاعادة إذا استطاع النزول كذا في السراج الوهاج * المعذور أن أمكنه إيقاف الدابة بوقف ويصلي بالإيمان
ولو لم يوقفها لا تجوز كذا في المضمرات * وأما الصلاة على العجلة فان كان طرفها على الدابة وهي تسير ولا تسير
فهى صلاة على الدابة وقد مر حكمها وان لم يكن فهي بمنزلة السرير وكذا لو ركزت تحت المحمل خشبة حتى
بقي قراره على الأرض لا على الدابة يكون بمنزلة الأرض كذا في التبيين * ولا تضر النجاسة على الدابة وقيل
إن كانت على السرج أو الركابين تمنع وقيل إن كانت على الركابين لا تمنع والاصح عدم المنع مطلقا كذا في
العيني شرح الكنز * أما الصلاة في السفينة فالمستحب أن يخرج من السفينة للفريضة إذا قدر عليه كذا
في محيط السرخسي * وإذا صلى قاعدا في السفينة وهي تجري مع القدرة على القيام تجوز مع الكراهة
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تجوز ولو كانت السفينة مشدودة لا تجوز لا تجوز أجماعا كذا
في التهذيب * ولو صلى فيها فان كانت مشدودة على الجبل (١) مستقرة على الأرض فصلى قائما أجزأه

(١) قوله الجده وشاطئ النهر اه

ولو قرأ تلعبا بالتاء لا تفسد صلاته ولو قرأ وأمطرنا عليهم مطرا قرأهما بالتاء تفسد ولو قرأ بنا آمنا بما أنزلت واتعنا الرسول قرأ
واتعنا بالنصب ورفع الرسول لا تفسد صلاته عند المتأخرين وكذا لو قرأ فان كذبوك فقد كذب رسول من قبلك نصب كاف كذب لا تفسد
عنها المتأخرين وكذا لو قرأ كذب أصحاب الأيكة برفع الكاف إن الشيطان ينزع فيهم قرأ ينزع بالعين لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ أولا أكثر
من ذلك ولا أكبر بالباء لا تفسد صلاته ولو قرأ وعسى أن تكرهوا شيئا قرأ وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا قرأ وهو خير لكم لا تفسد

صلاته ولو قرأ الله بها يعلمون قرأ بالنصب ان الله لا تفسد صلاته ولو قرأ الا عن موعدة وغداها اياه قرأ بالذال موعدة أو قرأ بالضاد موعدة تفسد صلاته ولو قرأ موعظة بالطاء لا تفسد صلاته ولو قرأ أو ما أناب ظلام للعبيد قرأ بالذال تفسد صلاته ولو قرأ للعبيد بالذال أو بالطاء تفسد صلاته ولو قرأ قل موبوء بغيظكم بالضاد لا تفسد صلاته ولو قرأ قضا غليظ بالضاد أو قرأ غليظ القلب بالضاد تفسد صلاته ولو قرأ خالصا ونجيا خلطوا نجيا بالطاء (١٤٤) لا تفسد صلاته ولو قرأ والاغلال التي كانت عليهم والاغناق التي كانت عليهم لا تفسد

صلاته ولو قرأ بما كنتم تكفرون بما كنتم تكسبون لا تفسد صلاته ولو قرأ في البحر مريبا قرأ صريبا بالصاد تفسد صلاته ولو قرأ نسيبا نصبا بالصاد تفسد صلاته ولو قرأ أذينا إلى الخضرة إلى الخضرة بالسين تفسد صلاته ولو قرأ يبي اسرا بيل اصرا بيل بالصاد تفسد صلاته ولو قرأ فطره فاه التي فطر الناس عليها قرأهما بالتاء أو قرأ فاطر السهوات بالتاء تفسد صلاته ولو قرأ ولقد فضلنا بعض النبيين فصلنا بالصاد لا تفسد صلاته ولو قرأ فضل الله فصل الله لا تفسد صلاته ولو قرأ فصل الآيات بالسين فسدت صلاته ولو قرأ كتاب فصلت فضلت لا تفسد صلاته ولو قرأ ولا تقبلوا لهم شهادة قرأ لا تقبلوا لهم شهادة تفسد صلاته ولو قرأ ويدأ عنها العذاب يذأ بالذال تفسد صلاته ولو قرأ والطور وكتاب مسطور والتور بالتاء تفسد صلاته ولو قرأ مسطور مستور بالتاء لا تفسد صلاته ولو قرأ ومن يشاقق الرسول يساقق الرسول بالسين تفسد صلاته وكذا لو قرأ كنتم تساقون تساقون بالسين تفسد صلاته ولو قرأ قطفا ينفخ فان بالسين أذاها فسدت صلاته ان قرأنا أرسلنا عليهم نجيا قرأ روحا لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ تنزل الملائكة والروح قرأ الروح لا تفسد صلاته فراكنا يساقون إلى الموت قرأ بالسين لم تفسد صلاته ومن الجبال جدد يضر قرأ بالذال جند لا تفسد صلاته ورتل القرآن ترتيلا قرأ ترتيلا لا تفسد صلاته سورة أنزلناها قرأ بالصاد لا تفسد صلاته وفي عقبه قرأ في عقبه لا تفسد صلاته فقال لم يرد قرأ بالتاء ترتلا لا تفسد صلاته

وان لم تكن مستقرة ويمكنه الخروج عنها لم تجز الصلاة فيها كذا في محيط السرخسي * وان كانت موقفة في لجة البحر وهي تضطرب فلا يصح أنه ان كانت الریح قهر كها تحريكها كاشد يداقهي كالسائرة وان حركتها قليلا فهي كالواقفة كذا في التمرناشي * أجمعوا انه لو كان بحال يدور رأسه لو قام تجوز الصلاة فيها فاعدا كذا في الخلاصة * ويلزمه التوجه إلى القبلة عند افتتاح الصلاة كذا في الكافي في باب صلاة المريض * وكلما دارت السفينة يحول وجهه إليها ولو ترك تحويل وجهه إلى القبلة وهو قادر عليه لا يجزئ ولو صلى فيها بالأيما وهو قادر على الركوع والسجود لا يجزئ في قولهم جميعا هكذا في المضمرات في باب صلاة المسافر * ولا يصير مقيما بنية الإقامة فيها وكذلك صاحب السفينة والملاح الآن تكون السفينة بقرب من بلدته أو قرينة فيخفف يكون مقيما بإقامته الأصلية كذا في المحيط * وفي الولو الجية افتتح الصلاة في السفينة حاله إقامة في طرف البحر فنقلتها الریح وهو في السفينة فنوى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي لجة الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى احتياطا * وفي العناية ولو كان مسافرا وشرع في الصلاة في السفينة خارج المصر فجزت السفينة حتى دخل المصر يتم أربعين كذا في التتارخانية * ولا يجوز أن ياتم رجل من أهل السفينة بإمام في سفينة أخرى فان كانت السفينتان مقرونتين يجوز كذا في الخلاصة * وفي النوازل اذا كان بحال يقدر أن ينسب من إحداهما إلى الأخرى من غير عنق فهما بمنزلة المقرونتين وتجوز صلاة الطائفتين كذا في التتارخانية * ومن اقتدى على الجلب بإمام في السفينة أو على العكس فانه يتظر ان كان بينهما طريق أو طائفة من النهر لم يجز الاقتداء وان كان على العكس يجوز * واذا وقف على الاطلال يقتدى بالإمام في السفينة صح اقتداؤه الآن يكون أمام الإمام كذا في المحيط * واذا استوثق السفينة وهو في الصلاة استقبلها لانه عمل كثير كذا في محيط السرخسي

* (الباب السادس عشر في صلاة الجمعة) *

وهي فرض عين كذا في التهذيب * (ثم لوجوبها اشراط في المصلي) وهي الحرية والذكورة والقامة والجمعة كذا في الكافي * والقدرة على المشي كذا في البحر الرائق * والبصر كذا في التمرناشي * حتى لا تجب الجمعة على العبيد والنسوان والمسافرين والمرضى كذا في محيط السرخسي * ولا على المقعد بالاجاع كذا في المحيط * وان وجد من يحمله كذا في الزاهدي * ولا على الاعمى وان وجد قائدا كذا في السراجية * والشخ الكبير الذي ضعف ملحق بالمريض فلا تجب عليه * والمطر الشديد والاختفاف من السلطان النظام مسقط كذا في فتح القدير * وللولي أن يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعيد * وعلى المكاتب الجمعة وكذلك معتق البعض اذا كان يسعي وليس على العبد المأذون ولا على العبد الذي يؤدى الضريبة جمعة كذا في فتاوى قاضخان * وفي العبد الذي حضر باب الجامع مع مولا له حفظ الدابة بخلاف الاصح أنه يصلي اذا لم يخل بحفظ دابته كذا في العيني شرح الهداية * وللمستأجر أن يمنع الاجير عن حضور الجمعة هذا قول الامام أبي حفص رحمه الله تعالى قال أبو علي الدقاق ليس له أن يمنع في المصر ولكن يسقط عنه الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يحط عنه شيء وليس للاجير أن يطالب بمن المحطوط بمقدار اشتغاله بالصلاة هكذا في المحيط * وظاهر المتن يشهد الدقاق كذا في البحر الرائق * ومن لاجعة عليه ان

الرسول بالسين تفسد صلاته وكذا لو قرأ كنتم تساقون تساقون بالسين تفسد صلاته ولو قرأ قطفا ينفخ فان بالسين أذاها فسدت صلاته ان قرأنا أرسلنا عليهم نجيا قرأ روحا لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ تنزل الملائكة والروح قرأ الروح لا تفسد صلاته فراكنا يساقون إلى الموت قرأ بالسين لم تفسد صلاته ومن الجبال جدد يضر قرأ بالذال جند لا تفسد صلاته ورتل القرآن ترتيلا قرأ ترتيلا لا تفسد صلاته سورة أنزلناها قرأ بالصاد لا تفسد صلاته وفي عقبه قرأ في عقبه لا تفسد صلاته فقال لم يرد قرأ بالتاء ترتلا لا تفسد صلاته

ومن كل كرب قرأ ومن كل كلب لا تفسد صلاته ولا يغرنكم بالله الغرور قرأ بغير الغرور تفسد صلاته سوط عذاب قرأ بالصاد وضو
تفسد صلاته فرت من قسورة قرأ من قوصرة بالصاد أو بالسين تفسد صلاته فسحقا لأصحاب السعير قرأ بالسين الشعير تفسد صلاته
أو لم نمر كم ما يذكرفيه من تذكروا كم النذير قرأ بالصاد الضير لا تفسد صلاته ولولا أن ربنا قرأ بالتاء تفسد صلاته وهو أقصم مني
لسنا قرأ بالسين أفسح لا تفسد صلاته بل عجبت ويسخرون قرأ يسجرون بالحاء (١٤٥) لا تفسد صلاته وإذا رآوا آية يستسخرون

قرأ بالحاء لا تفسد صلاته
ومن يزغ منهم عن أمرنا
قرأ بالعين لا تفسد صلاته
ولو طأ آتينا قرأ بالتاء ولو نأ
لا تفسد صلاته من
القالين قرأ بالعين من الغالين
لا تفسد صلاته الذين
ينقضون قرأ بالصاد ينقضون
لا تفسد صلاته وكذا لو
قرأ ينقضون بالعين لا تفسد
صلاته فسيدخضون اليك
رؤسهم قرأ بالقاف فسيدنقضون
لا تفسد صلاته وهم
لا يستكبرون قرأ بالتاء
يستكبرون لا تفسد صلاته
وان كنت لمن الساعرين
قرأ بالحاء الساعرين لا تفسد
صلاته لا يجاوزونك قرأ
بالراء لا يجاوزونك لا تفسد
صلاته ما ينطق عن
الهوى قرأ بالتاء ينطق
لا تفسد صلاته ليسأل
الصادقين عن صدقهم قرأ
السادقين عن صدقهم
بالسين فيهما لا تفسد
صلاته وكذا لو يصرون قرأ
بالسين يسرون لا تفسد
صلاته ولا تكن كصاحب
الحوت قرأ الحوط بالطاء
لا تفسد صلاته وهو
مكطوم قرأ بالذال أو بالصاد
تفسد صلاته وما يأتهم

أذاها جاز عن فرض الوقت كذا في الكنز (ولادائمها شرائط في غير المصلي) * منها المصير هكذا في الكافي *
والمصير في ظاهر الرواية الموضع الذي يكون فيه مفت وقاض يقيم الحدود وينفذ الأحكام وبلغت أبيته
أبنة مني هكذا في الظهيرية وفتاوى ضيخان * وفي الخلاصة وعليه الاعتماد كذا في التتارخانية * ومعنى
أقامة الحدود القدرة عليها هكذا في الغبائية * وكما يجوز أداء الجمعة في المصير يجوز أدائها في فناء المصير وهو
الموضع المتصل بالمصير متصل بالمصرون كان مقبلا موضع بينه وبين المصير فرجة من المزارع والمراعي
فحو القلع بخار لا الجمعة على أهل ذلك الموضع وان كان النداء يبلغهم والغلو والميل والامبال ليس بشيء
هكذا في الخلاصة * هكذا روى الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو اختيار
شمس الأئمة الحلواني كذا في فتاوى قاضيخان * القروي إذا دخل المصرون نوى أن يمكث يوم الجمعة لزمته
الجمعة لأنه صار كواحد من أهل المصير في حق هذا اليوم وان نوى أن يخرج في يومه ذلك قبل دخول الوقت
أو بعد الدخول لا الجمعة عليه ولو صلى مع ذلك كان أجورا كذا في فتاوى قاضيخان والتجنيس والمحيط
* ومن لا تجب عليهم الجمعة من أهل القرى والبوادي لهم أن يصلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة إذا نوا إقامة
والمسافرون إذا حضروا يوم الجمعة في مصر يصلون فرادى وكذلك أهل المصير إذا فاتتهم الجمعة وأهل السجون
والمرض ويكره لهم الجماعة كذا في فتاوى قاضيخان * وجازت بمعنى في الموسم للخليفة أو لأمير الجواز لا لأمير
الموسم كذا في الوقاية * سواء كان أمير الموسم مقبلا أو مسافرا إذا كان مأذونا من جهة أمير العراق أو
أمير مكة وقيل ان كان مقبلا تجوز وان كان مسافرا لا تجوز والصحيح الأول هكذا في البدائع * ولا تجوز في
غير هذه الأيام كذا في محيط السرخسي * ولا الجمعة بعرفات اتفاقا كذا في الكافي * وتؤدى الجمعة في مصر
وأحد في مواضع كثيرة وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو الأصح وذكر الإمام السرخسي
أنه الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه تأخذ هكذا في البحر الرائق * إذا أصاب الناس مطر
شديد يوم الجمعة فهم في سعة من التخلف كذا في الخلاصة * ثم في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة لوقوع
الشك في المصرا وغيره وأقام أهل الجمعة ينبغي أن يصلوا بعد الجمعة أربع ركعات وينووا بها الظهر حتى لو لم
تقع الجمعة موقعها يخرج عن عهدة فرض الوقت يقين كذا في الكافي * وهكذا في المحيط * ثم اختلفوا في
نيتها قيل ينوي آخر ظهر عليه وهو الاحسن والاحوط أن يقول نويت آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله
بعد كذا في القنية * وفي فتاوى (أهو) ينبغي أن يقرأ الفاتحة والسورة في الأربع التي يصل بها الجمعة
في ديارنا كذا في التتارخانية * (ومنها السلطان) عاذا كان أوجرا هكذا في التتارخانية ناعلا عن النصاب
أو من أمر السلطان وهو الأمير والقاضي أو الخطباء كذا في العيني شرح الهداية * حتى لا تجوز أقامتها
بغير أمر السلطان وأمر نائبه كذا في محيط السرخسي * رجل خطب يوم الجمعة بغير إذن الإمام والإمام
حاضر لا يجوز ذلك إلا أن يكون الإمام أمر بذلك كذا في فتاوى قاضيخان * مرض الأمير فصل الشرطي
لم تجز إلا بآذنه كذا في التتارخانية ناعلا عن جامع الجوامع * العبد إذا قلده ناحية فصلى بهم الجمعة جاز
كذا في الخلاصة * صلاة الجمعة خلف المنقلب الذي لا منشور له من الخليفة تجوز ان كانت سيرته سيرة
الأمراء يحكم فيما بين رعيته بمحكم الولاية المرأة إذا كانت سلطانة يجوز أمرها بأقامة الجمعة لا أقامتها
هكذا في فتح القدير * الصحيح في زماننا صاحب الشرط وهو الذي يسمى شهنة والوالي والقاضي لا يقبضون

(١٩ - الفتاوى اول) من رسول قرأ من رزق لا تفسد صلاته ألم يجده يقيم قرأ بفتح الجيم لا تفسد صلاته وقولوا قولا سديدا
بالصاد قرأ صديدا تفسد صلاته وقل جاء الحق وزهق الباطل قرأ الباطن بالنون تفسد صلاته وكانت من القاتنين فإذا هم يقنطون
ومن يقنط من رخصة قرأ بالتاء كان الطاء أو بالطاء مكان التاء تفسد صلاته ومن يقنط من كن لله ورسوله قرأ بالطاء يقنط تفسد
صلاته حتى تكون حرضا وتكون من الهالكين قرأ من الجاهلين تفسد صلاته أيهم أقرب لكم قرأ غرب تفسد صلاته خط وأثل

قرأ أو تل تفسد صلاته فاكتمنا مع الشاهدين قرأ فاكتمنا بالميم لا تفسد صلاته وأوتيت من كل شيء قرأ من كل نفس لا تفسد صلاته ولا يستثنون قرأ ولا يسطنون بالطاء لا تفسد صلاته وجوه يومئذ ناضرة قرأ بالطاء ناضرة إلى ربهم ناظرة قرأ بالضاد ناضرة لا تفسد صلاته ويتجنبها الاشقي قرأ لا تفسد صلاته قال ان وصل به الذي يصل النار الكبرى تفسد صلاته وان لم يصل بل وقف ثم ابتدأ بالذي يصل النار الكبرى لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ (١٤٦) وسيجنبها الاتقي الذي سيجنبها الاشقي الذي ان وصل به الذي يؤتى ماله يتزكى تفسد

الجمعة لانهم لا يولون ذلك الا اذا جعل ذلك في عهدهم وكتب في منشورهم كذا في الغياثية * والى مصرمات فصلي بهم خليفة الميت أو صاحب الشرط أو القاضي جاز فان لم يكن نعمة واحد منهم * واجتمع الناس على رجل فصلي بهم جاز كذا في السراجية * ولوعذر الاستئذان من الامام فاجتمع الناس على رجل يصلي بهم الجمعة جاز كذا في التذيب * ولولمات الخليفة وله ولاية وامر على أمور المسلمين فهم على ولايتهم يقيمون الجمعة ما لم يعزلوا كذا في محيط الدر خسي * اذن الامير في الخطبة اذن في الجمعة واذنه في الجمعة اذن في الخطبة ولو قال اخطب لهم ولا تصل أجزاءه أن يصلي بهم كذا في الزاهدي * ولو استعمل صبي أو نصراني على مصر فاسلم هذا أو باع ذلك لا يقيم الجمعة الا بالمر جديد الا اذا قال لهم الخليفة اذا سلمت فصل واذنا بلغت فصل كذا في التذيب * الخليفة اذا سافر وهو في القرى ليس له أن يجمع بالناس ولو حضر بمصر من امصار ولا يتهجمع بها وهو مسافر جاز لان صلاة غيره تجوز باذنه فصلاته أولى ولو أن امام مصر مصرانهم نفر الناس عنه لخوف عدو أو ما أشبه ذلك ثم عادوا اليه فانهم لا يجمعون الا باذن مسستأنف من الامام الامام اذا منع أهل المصر أن يجمعوا لم يجمعوا قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا اذا نهم مجتمدا بسبب من الاسباب وأراد أن يخرج ذلك الموضوع من أن يكون مصرافا ما اذا نهم مجتمعا أو اضرا رايهم فله أن يجتمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة كذا في الظهيرية * الامام اذا عزل كان له أن يصلي الجمعة بالناس الى أن يأتيه الكتاب بعزله أو يقدّم عليه الامير الثاني فاذا جاءه الكتاب بعزله أو علم بقدم الامير فصلاته باطله كذا في فتاوى قاضيخان * ولو افتتح الامام الجمعة ثم حضر وال آخر فانه يمضي في صلاته كذا في الخلاصة * بلادهم اولاد كفار يجوز للمسلمين إقامة الجمعة ويصير القاضي قاضيا بتراضي المسلمين ويجب عليهم أن يلبسوا واليا مسلما كذا في معراج الدراية * (ومنها وقت الظهر) حتى لو خرج وقت الظهر في خلال الصلاة تفسد الجمعة وان خرج بعد ما قعد قدر التشهد فكذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وليس له أن يني الظهر عليه الا بخلاف الصلاتين كذا في التبيين * المقتدى اذا نام في صلاة الجمعة ولم ينتبه حتى خرج الوقت فسدت صلاته ولو انتبه بعد فراغ الامام والوقت دائم أتمها بجمعة كذا في المحيط (ومنها الخطبة قبلها) حتى لو صلاها بالخطبة أو خطب قبل الوقت لم يجز كذا في الكافي * الخطبة تشمل على فرض وسنة فالفرض شيان الوقت وهو بعد الزوال وقبل الصلاة حتى لو خطب قبل الزوال أو بعد الصلاة لا يجوز كذا في العيني شرح الهداية * والثاني ذكر الله تعالى كذا في البحر الرائق وكفت تحميدة أو تهليله أو تسبيحة كذا في المتون * هذا اذا كان على قصص الخطبة أما اذا طس بحمد الله أو سبح أو هال متعجباً من شيء لا ينوب عن الخطبة اجماعاً كذا في الجوهرة النيرة * خطب وحده أو بحضور النساء الصحيح أنه لا يجوز كذا في معراج الدراية * ولو حضر واحد أو اثنان وخطب وصلى بالثلاثة جاز كذا في الخلاصة * ولو خطب والقوم نيام أو صم جازت كذا في العيني شرح الهداية * (وأما ستمائة خمسة عشر) أحدها الطهارة حتى كرهت للمحدث والجنب (وثانيها) القيام كذا في البحر الرائق * ولو خطب قاعداً أو مضطجاً جاز كذا في فتاوى قاضيخان * (وثالثها) استقبال القوم بوجهه (ورابعها) التعوذ في نفسه قبل الخطبة (وخامسها) أن يسمع القوم الخطبة وان لم يسمع أجزاءه (سادسها) البداءة بحمد الله (وسابعها) الثناء عليه بما هو أهله (وثامنها) الشهادتان (وتاسعها) الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام

صلاته والا فلا ما ودعك ربك قرأ ما ودعك بغير تشديد وترك التشديد والرب أيضاً فان ترك التشديد في ما ودعك لا تفسد الصلاة وفي الرب تفسد وما قبل قرأ بالغين وما على تفسد صلاته أسفل سافلين قرأ بالالف واللام السافلين لا تفسد صلاته حتى مطلع الفجر لما قال الفج انقطع نفسه فركع لم تفسد صلاته وانه على ذلك لشهيد قرأ لشديد لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ وانه لم يخطب لشديد قرأ الشهيد لا تفسد فالغيبات صبحاً قرأ سجداً بالسبعين تفسد صلاته فأثرته بغيره قرأ نفعاً تفسد صلاته واسوف يعطيك ربك فترضى قرأ فترضى بالطاء تفسد صلاته فأما التيمم فلا تفسد قرأ فلا تكسر لا تفسد صلاته لا يلاف قريش قرأ لا يلاف كريش لا تفسد صلاته كذا اذا بلغت التراقي قرأ التراغي قبل لا تفسد صلاته فالتقه الحوت قرأ فالتقه قبل لا تفسد هل أتاك حديث الغاشية قرأ العاشية تفسد صلاته وكذا لو قرأ والليل

اذا يغشي قرأ يغشي تفسد صلاته وذلك قطوفها تذليل لا قرأ بالضاد ظلمات لا تفسد (وعاشرها) صلاته وكذا لو قرأ أو لانا بالضاد لاناها تفسد صلاته ولو قرأ بالطاء لا تفسد صلاته فضلته أعناقهم قرأ بالذال أو بالضاد لم تفسد صلاته ألم يجزى بيماء قرأ بيماء لا تفسد صلاته يومئذ تحدث أخبارها قرأ أخبارها خلت فافيه قال بعضهم تفسد صلاته نارا سامية قرأ خامية بالحاء تفسد صلاته وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر قرأ بالصين تفسد صلاته ألم يجعل كيدهم في تضليل قرأ بالذال في تضليل لا تفسد

صلاته ولو قرأ بالطاء تفسد صلاته (٣) أنا أعطينا الكونز وعند الوصل يصير كالكونز لا تفسد صلاته وان تعد ذلك فكذلك وكذا الله
 نعيد وبالذات تنبئ بصير عند الوصل كأنه قرأ بالياء نعيد وبالذات نستعين فهو كذلك فصل الربك وانقر قرأ وانقر تفسد صلاته تنبئ بدا أي
 لهب قرأ تنبئ أداني لهب تفسد صلاته جملة الخطب قرأ بالياء جملة الخطب تفسد صلاته رجلة الشتاء والصيف قرأ بالسين والصيف
 تفسد صلاته وكذا لو قرأ الشطاء بالطاء كعصف قرأ كعصف تفسد صلاته يدع الينيم قرأ (١٤٧) يدع الينيم غير مستند لا تفسد صلاته
 ولو قرأ يدع الينيم تنسكين الدال تفسد صلاته والله

أعلم قل أعوذ برب الفلق
 قل أعوذ برب الناس ترك
 تشديد الرب باختلاف أوجه
 قال بعضهم لا تفسد من
 شرعاسق اذا وقب قرأ فاسق
 تفسد صلاته وكذا لو قرأ
 وقب وجب ومن شرعاسق
 اذا سدد قرأ بالصاد حصد
 لا تفسد صلاته من الجنة
 والناس قرأ بالنصب من
 الجنة تفسد صلاته كيدهم
 في تضليل قرأ بالطاء قال
 بعضهم لا تصح اذا لا ذنك
 ضعف الحياة وضعف
 المصاحف قرأ بالضاد وبالطاء
 لا طعنك تفسد صلاته
 لتكون من الغافلين قرأ
 من الغافلين بالراء تفسد
 صلاته لتكون من
 الخاسرين قرأ من الشاكرين
 تفسد صلاته ومن يكتمها
 قرأ يكتمها بالياء تفسد صلاته
 الا الظن وان الظن قرأ
 بالضاد تفسد صلاته ذلكم
 أزكى لكم وأطهر قرأ وأظهر
 لا تفسد صلاته ولو قرأ
 بالضاد أو بالذال تفسد
 صلاته قال فرعون ذروني
 أقتل فقرأ بالرفع لا تفسد
 صلاته اذا عوا قرأ بالضاد

(وغاشرها) العظة والتذكير (والحادى عشر) قراءة القرآن * وتاركها مسمى كذا في البحر الرائق
 * ومقدار ما يقرأ في القرآن ثلاث آيات قصار أو آية طويلة كذا في الجوهرة النيرة (والثاني عشر) إعادة
 التحميد والثناء على الله تعالى والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام في الخطبة الثانية (والثالث عشر)
 زيادة الدعاء للمسلمين والمسلمات (والرابع عشر) تخفيف الخطبتين بقدر سورة من طوال المفصل ويكره
 التطويل (والخامس عشر) الجلوس بين الخطبتين هكذا في البحر الرائق * ومقدار الجلوس بينهما مقدار
 ثلاث آيات في ظاهر الرواية هكذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى * قال شمس الأئمة السرخسي في
 تقدير الجلسة بين الخطبتين انه اذا تمكن في موضع جلوسه واستقر كل عضو منه في موضعه قام من غير مكث
 ولبت كذا في التتارخانية * والمختار ما قاله شمس الأئمة السرخسي كذا في الغيانية * والاصح انه يكون
 مسيئا بترك الجلسة بين الخطبتين كذا في القنية * والعود قبل الخطبة سنة كذا في العيني شرح الكنز
 * وأما الخطيب فيشترط فيه أن يتأهل للإمامة في الجمعة كذا في الزاھدي * ومن السنة أن يكون الخطيب
 على منبر اقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم * ومن المستحب أن يرفع الخطيب صوته وأن يكون الجهر في
 الثانية دون الاولى كذا في البحر الرائق * وينبغي أن تكون الخطبة الثانية الحمد لله فحمده ونستعينه الخ
 وذكر الخلفاء الراشدين والعلماء رضوان الله تعالى عليهم أجمعين مستحسن بذلك جرى التوارث كذا في
 التجنيس * ويكره للخطيب أن يتكلم في حال الخطبة الا أن يكون أمرا معروفا كذا في فتح القدير
 * ولا ينبغي أن يصلي غير الخطيب كذا في الكافي وانا أحدث الامام بعد الخطبة فاستخف رجلا ان شهد
 الخطبة الخطبة جازوا الا فلا ولو أحدث بعد الدخول في الصلاة جاز كيفما كان كذا في التهذيب * وانا
 خرج الامام فلا صلاة ولا كلام وقال لا بأس اذا خرج الامام قبل أن يخطب واذا فرغ قبل أن يشتغل
 بالصلاة كذا في الكافي * سواء كان كلام الناس أو التسبيح أو تسميت العاطس أو رد السلام كذا في
 السراج الوهاج * وأما دراسة الفقه والنظر في كتب الفقه وكتابه فمن أصحابنا رجعهم الله تعالى من كره
 ذلك ومنهم من قال لا بأس به واذا لم يتكلم بلسانه ولكنه أشار بيده أو برأسه أو بعينه فحو أن رأى منكرا
 من انسان فنهاه بيده أو أخبر بخبر فأشار برأسه الصحيح أنه لا بأس به كذا في المحيط * وتكره الصلاة على
 النبي عليه الصلاة والسلام كذا في شرح الطحاوي * والثاني عن الامام في استماع الخطبة كالقريب
 والآنصاف في حقه هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى * وهو الاحوط كذا في النيين * وقيل يقرأ القرآن
 وقيل يسكت وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ويجوز في الخطبة ما يحرم في الصلاة حتى لا ينبغي أن
 يأكل أو يشرب والامام في الخطبة هكذا في الخلاصة * ويستحب للرجل أن يستقبل الخطيب بوجهه هذا
 اذا كان امام الامام فان كان عن يمين الامام أو عن يساره قريبا من الامام ينحرف الى الامام مستندا للسمع
 كذا في الخلاصة * والذي عليه عامة مشايختنا أن على القوم أن يسمعو الخطبة من أولها الى آخرها
 والدنوت من الامام أفضل من التباعد عنه وهو الصحيح من الجواب من مشايخنا رجعهم الله تعالى هكذا في
 المحيط * ولا يخطئ رقاب الناس للدنوت من الامام وذكر الفقيه ابو جعفر عن أصحابنا رجعهم الله تعالى أنه
 لا بأس بالخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة ويكره اذا أخذ لان السلم أن يتقدم ويدنوا من الخراب اذا لم يكن
 الامام في الخطبة لينتفع المكان على من يبي بعده وينال فضل القرب من الامام فاذا لم يفعل الاول فقد

لا تفسد صلاته أمنت طائفة قرأ بالطاء أمنت لا تفسد صلاته ولو قرأ بالياء نائفة تفسد صلاته كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدها فيها
 قرأ بالذال تفسد صلاته حتى اذا فرغ عن قلوبهم قرأ بالراء والغين فرغ لا تفسد صلاته وهو قراة فن يجبر الكافرين من عذاب اليم قرأ فن
 يزيد الكافرين لا تفسد صلاته فهو اوصوا كثير منهم قرأ بالسين وسماوا تفسد صلاته نصبر من الله وفتح قريب قرأ غريب بالغين لا تفسد
 صلاته لئلا تعذب بالناصية ناصية قرأ هيا بالسير لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ النصف بالصاد لا تفسد صلاته كاذبة خاطئة قرأ كاذبة بالذال

(٣) قوله أنا أعطينا الكونز الى قوله فهو كذلك هكذا في الاصل الذي بيننا ورده اه

لاتفسد صلاته وكذا لو قرأ خاطئة خاطئة بالتاء لا تفسد صلاته هل ترى من فطور قرأ طارى بالطاء وقتور بالتاء لا تفسد صلاته فسيبسه
 ليسرى قرأ الطسرى بالطاء تفسد صلاته فأما الزيد فيذهب جفا قرأ فاما الذهب فيذهب جفاء تفسد صلاته أو كما أعلم قرأ أو كل
 عليها لا تفسد صلاته سلهم أيهم بذلك زعيم قرأ زعيم تفسد صلاته كيف ضرب بوالك الامثال قرأ كذبوا لك الامثال لا تفسد صلاته يومئذ
 يصدر الناس قرأ بالسین والطاء يسطر (١٤٨) الناس تفسد صلاته ولو قرأ بالسین والتاء اختلوا فيه قال بعضهم لا تفسد صلاته

وإذا سمع الخسیر قرأ الخسر
 بطرح الباء لا تفسد صلاته
 لأنه حذف حرف واحد
 وحذف الحرف لا يفسد
 صلاته وزرأبي مبثوثة
 قرأ وزرأبي مبثوثة قال
 يعبد الصلاة فسقناه الى
 بلدميت فأنزلناه الماء قرأ
 فأحسنا به الماء اختلوا فيه
 قال بعضهم لا تفسد صلاته
 اني أريد أن أنكحك قرأ رب
 اني أريد أن أنكحك تفسد
 صلاته ما نسخ من آية
 أو نسبها قرأ من آية أو نوتها
 أو بوترها لا تفسد صلاته
 سيقولون ثلاثة رابعهم قرأ
 ثلاثة رابعهم تفسد صلاته
 ومن يضل الله قرأ بالطاء
 لا تفسد صلاته الحمد لله قرأ
 برفع الهمزة لا تفسد
 صلاته ثمانية أيام حسوما
 قرأ حصوما بالصاد قال أبو
 عصمة سعيد بن معاذ المروزي
 تفسد صلاته فسترضع
 له أخرى قرأ فسترعرض
 لا تفسد صلاته والتين
 والزيتون قرأ بالطاء والطين
 تفسد صلاته لعل أطلع
 الى الله موبى قرأ بالتاء اتلع
 لا تفسد صلاته وابتغ فبما
 آتاك الله قرأ بالعين وابتغ
 لا تفسد صلاته وزروع

ضيق ذلك المكان من غير عذر فكان الذي جاء بعده أن يأخذ ذلك المكان وأما من جاء والامام يخطب فعليه
 أن يستقر في موضعه من المسجد لأن مشيه وتقدمه عمل في حالة الخطبة كذا في فتاوى قاضيان * فأما
 تخطي السؤال فمكروه بالاجماع في جميع الاحوال كذا في البحر الرائق * المختار ان السائل اذا كان لا يمر
 بين يدي المصلي ولا يخطي رقاب الناس ولا يسأل الناس الحقائق ويسأل الامر لا يتعنه لا بأس بالسؤال
 والاعطاء ولا يحل اعطاء سؤال المسجد اذا لم يكن وفاء على تلك الصفة المذكورة كذا في الوجيز للكردي
 * اذا شهد الرجل عن خطبة ان شاء جلس محتبياً أو مترجعا أو كما تيسر لانه ليس بصلاة عملاً وحقيقة كذا
 في المضمهرات * ويستحب أن يقعد فيها كما يقعد في الصلاة كذا في معراج الدراية * ان كان في النفل
 ثم شرع الخطيب في الخطبة يقطع قبل السجدة وبعد ما عند الر كعتن هكذا في القنية * ولو ذكر في الجمعة
 أن عليه الفجر فان كان لا يخاف فوت الجمعة يقطعها ويبدأ بالفجر وتوفات الوقت يتم الجمعة لسقوط الترتيب
 بضيق الوقت أما لو خاف فوت الجمعة لا الوقت فعندهما يبدأ بالفجر وعند محمد يتم الجمعة كذا في معراج
 الدراية ويكره أن يخطب متكئاً على قوس أو عصا كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط * ويتقلد
 الخطيب السيف في كل بامة فتحت بالسيف كذا في شرح الطحاوي * (ومنها الجماعة) وأقلها ثلاثة سوى
 الامام كذا في التبيين * ولا يشترط كونهم من حضر الخطبة كذا في فتح القدير * ولو خطب الامام يوم الجمعة
 ونظر الناس وجاء آخرون وصلى بهم الجمعة اجزأهم كذا في محيط السرخسي * والشرط فيهم أن يكونوا
 صالحين للإمامة أما اذا كانوا لا يصلحون لها كالنساء والصبيان لا تصح الجمعة كذا في الجوهر النيرة *
 وتنقذ الجمعة بائتمام العبيد والمسافرين والمرضى وكذا بالاميين والخرس كذا في محيط السرخسي * اذا
 كبر الامام للجمعة والقوم حضور ولم يشرعوا معه ذكر في الاصل أنهم اذا كبروا قبل رفع الامام رأسه من
 الركوع صحت الجمعة والامة قبلها ولم يذكروا خلافا كذا في الغياثة * ولو كبروا مع الامام ثم نفروا وخرجوا
 من المسجد ثم جاؤا وكبروا قبل رفع الامام رأسه من الركوع اجزأهم الجمعة كذا في محيط السرخسي * اذا
 كبر الامام ومعه قوم متوضئون فلم يكبروا معه حتى أحدثوا ثم جاء آخرون وذهب الاولون جازا استسنا ولو
 كانوا محدثين فكبر ثم جاء آخرون استقبل التكبير كذا في فتاوى قاضيان * أن نفروا بعد الافتتاح قبل
 التقيد بالسجدة لم يجمع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا له ما كذا في التمرناشي * وان نفروا بعد
 ما قيد الركعة بالسجدة صلى الجمعة عند علماءنا الثلاثة كذا في المضمهرات (ومنها الاذن العام) وهو
 أن تفتح أبواب الجامع فيؤذن للناس كافة حتى ان جماعة لو اجتمعوا في الجامع وأغلقوا أبواب المسجد على
 أنفسهم وجعلوا الميجز وكذلك السلطان اذا أراد أن يجمع بحشمه في داره فان فتح باب الدار وأذن اذا دعا
 جازت صلاته شهدا العامة ولم يشهدوها كذا في المحيط * ويكره كذا في التارخانية * وان لم يفتح باب الدار
 وأجلس البوابين عليهم لم تجز لهم الجمعة كذا في المحيط * ويجوز للسافر والعبد والمريض أن يؤموا في الجمعة
 كذا في القدوري * ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها كره كذا في الكثر * ويستحب للمريض والمسافر وأهل
 السجون تأخير الظهر الى فراغ الامام من الجمعة وان لم يؤخر يكره في الصحيح كذا في الوجيز للكردي * ان
 أدى الظهر ثم سعى الى الجمعة فادركها مع الامام بطل ظهره سواء كان معذورا كالسافر والمريض والعبد أو
 غيره وان لم يدركها فان خرج من بيته والامام فرغ منها لا يطل اجاعا وان خرج من بيته والامام فيها انقبل

قرأ بالذال لا تفسد صلاته الذي فرض عليك القرآن قرأ بالطاء فزاد تفسد صلاته ولبننا خالصا قرأ بالسین خالسا
 لا تفسد صلاته وكذا لو قرأ ساغصا تغصا بالصاد لا تفسد صلاته انه كان في حفا قرأ خفيا لا تفسد صلاته وانا لجمع حاذرون قرأ
 بالصاد حاضرون لا تفسد صلاته بكل ربيع قرأ بكل ربيع بالباء لا تفسد صلاته لا تدرون أيهم أقرب قرأ بالذال لا تدرون تفسد
 صلاته لو لا تداركه نعمة قرأ بالذال تفسد صلاته قل كل متر بصو قرأ بالسین فيم ما تفسد صلاته بهجل حنيد قرأ بالذال حنيد تفسد

صلاته وان كنت لمن الساخرين قرأ الساجدين تفسد صلاته واليك نسبي ولحقه قرأ بالذال تفسد صلاته فشوف توبته أجزا عظيما قرأ
نصله أجزا عظيما لا تفسد صلاته صحف منشرة قرأ سجدنا بالسين تفسد صلاته ما سبقكم بها من أحد قرأ سجدكم بالغين لا تفسد صلاته
وقالوا أنذاض لنا قرأ بالظاء ظالمنا لا تفسد صلاته وهو قراءة فن فرض فيمن الحج قرأ بالظاء فرط أو بالذال تفسد صلاته وذروا ظاهر الإثم
قرأ بالظاء وظروا أو بالضاد وضرروا تفسد صلاته وجعل الله عمارا من الحارث قرأ (١٤٩) بالضاد أو بالظاء عمارا تفسد صلاته
وتلذا لا عين قرأ بالضاد أو

بالظاء تفسد صلاته
فطاف عليهم اطاف قرأ بالتاء
تائف تفسد صلاته لقد
سمع الله قول الذين قالوا ان
الله فقير وقف عليه لا تفسد
صلاته عزير عليه ما عنتم
وقف عليه آتت قلت
للناس وقف عليه وقال
الله لا تتخذوا وقف عليه
ألا انهم من افكهم ليقولون
وقف عليه ثم تولوا عنه
وقالوا علم وقف عليه فخر
فنادى فقال وقف عليه ان
وقف لا تقطع النفس في هذه
الموضع لا تفسد صلاته من
بعثنا من مرقدنا هذا وقف
عليه قال هذا وقف حسن
وما أنتم بصريح وقف عليه
واستدأ بقوله اني كفرت
قال لو تعد ذلك يكفرك وتبطل
صلاته قال في ضلال مبين
وقف عليه وابندأ بقوله
اقتلوا يوسف لا يأثم ولا تفسد
صلاته ، أعجزت أن أكون
مثل هذا الغراب قرأ الغبار
قال الفقيه أبو جعفر رحمه
الله تعالى تفسد صلاته اذا
قرأ الرحمن علم القرآن
الشیطان علم القرآن تفسد
صلاته وكذا لو قرأوا ذكر في
الكتاب ادريس اذكر في

أن يصل اليه فرغ منها بطل ظهره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلا فله ما وان خرج لا يريد الجمعة
لا يبطل اجماعا كذا في الكافي * وان سعى الى الجمعة وكان سعيه مقارنا للقراءة لا يبطل هكذا في التبيين
* ولو صلى الظهر في منزله ثم توجه اليها ولم يؤت بها الا امام بعد الا أنه لا ير جوادرا كها بعد المسافة بطل ظهره في
قول البخارين وهو الصحيح * فان كان توجه اليها ولم يصل الامام بعد ذرا وبغير عذر اختافوا في بطلان ظهره
الصحيح أنه لا يبطل واختافوا فيما اذا توجه اليها والناس فيها الا انهم خرجوا قبل اتمامه التائب بالصحيح انه
يبطل ظهره هكذا في الكفاية * ثم المعتبر في السعي الانفصال عن داره فلا يبطل قبله على المختار كذا في فتح
القدير * ولو كان جالسا في المسجد بعد ما صلى الظهر لا يبطل حتى يشرع مع الامام اتفاقا كذا في البحر
الرائق * والمريض اذا وجد خفة بعد ما صلى الظهر في بيته ثم راح الى الجمعة فصلى الجمعة بقض ظهره
وانقلب فلا كذا في النهاية * ومن أدركها في التشهد أو في سجود السهو أو تم جعة عند الشيخين رحمه الله
تعالى وكره في المصير ظهره المعذور وغيره كالسجود والمسافر جماعة قبل فراغ الامام وبعده وكره جماعة
الظهر لاهل المصرا اذا لم يجتمعوا المانع وأما اهل القرى فلهم ذلك بالاذان والاقامة من غير كراهة ذكره قاضي
خان وغيره هكذا في شرح مختصر الوقاية لابي المكارم * ويجب السعي وترك البيع بالاذان الاول * وقال
الطحاوي يجب السعي ويكره البيع عند اذان المنبر وقال الحسن بن زياد المعتبر هو الاذان على المنارة
والاصح ان كل اذان يكون قبل الزوال فهو غير معتبر والمعتبر اول الاذان بعد الزوال سواء كان على المنبر
أو على الزوراء كذا في الكافي * وسرعة المشي والعدو الى المسجد لا تجب عندنا وعند عامة الفقهاء واختلف
في استحبابه والاصح ان يمشي على السكينة والوقار كذا في القنية * واذا جلس على المنبر اذن بين يديه وأقيم
بعد تمام الخطبة بذلك جرى التوارث كذا في البحر الرائق * وصلاة الجمعة ركعتان يقرأ في كل ركعة بفاتحة
الكتاب وأي سورة شاء ويحجر بالقراءة فيهما كذا في محيط السرخسي * واذا كبر ولم يستطع أن يسجد على
الارض للزحام فانه ينتظر حتى يقوم الناس فان وجد فرجة يسجد وان سجد على ظهر رجل آخر أجزأه وان
وجد فرجة ومع هذا سجد على ظهر رجل آخر لم يجزئه هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو زجه الناس فلم
يستطع السجود فوقف حتى سلم الامام فهو لاحق حتى يعضي في صلاته بغير قراءة كذا في البحر الرائق *
لوسبق رجل يوم الجمعة ثم قام اقضاء ما فاتته كان بالخيار ان شاء جهر وان شاخفت كالمفرد في صلاة الفجر كذا
في الخلاصة * ويستحب ان حضر صلاة الجمعة أن يدهن ويمس طيبا ان وجد ولبس أحسن ثيابه ان كان
وتسحب الثياب البيض ويجلس في الصف الاول كذا في معراج الدراية

(الباب السابع عشر في صلاة العيدين)

وهي واجبة وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي * ويستحب يوم الفطر للرجل الاغتسال والسواك
ولبس أحسن ثيابه كذا في القنية * جديدا كان أو غسلا كذا في محيط السرخسي * ويستحب التخم
والطيب والتبكير وسرعة الانتباه والابتكار وهو المسارعة الى المصلي وأداء صدقة النظر قبل الصلاة
وصلاة الغداة في مسجد حيه والخروج الى المصلي ماشيا والرجوع في طريق آخر كذا في القنية * ولا بأس
بالركوب في الجمعة والعيدين والمشي أفضل في حق من يقدر عليه كذا في الظهيرية * واستحب في عيد الفطر

الكتاب ابليس تفسد صلاته وكذا لو قرأ اني أخاف أن يسبك عذاب من الرحمن عذاب من الشيطان تفسد صلاته ومن يؤمن بالله ويعمل
صالحا يدخله جنة قرأ ومن يكفر بالله تفسد صلاته هذا اذا قرأ موصولا وان كان قرأ مفصلا لا تفسد صلاته ولو قرأ وان ربكم الرحمن قرأ
وان ربكم الشيطان تفسد صلاته وكذا لو قرأ قدس الشهد من التي قرأ بالقاف من التي تفسد صلاته ولو قرأ يدخلون في دين الله يكفلون
بالتاء تفسد صلاته أنتم عليهم قرأ باللام ألهمت تفسد صلاته قرأ عيسى بن لقمان تفسد صلاته لانه نسيه الى الأب وليس له أب ولو قرأ

موسى بن مريم لا تفسد صلاته لان كلاهما في القرآن وليس فيه نسبة من لا امله الى الام فلا تفسد صلاته ولو قرأ موسى بن عيسى لا تفسد صلاته في قول محمد بن واحدى الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وعليه العامة ولو قرأ عيسى بن عمران تفسد صلاته ولو قرأ موسى بن لقمان قال الفقيه ابو جعفر والقاضي الامام الزرنجري رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته بخلاف ما لو نسب عيسى الى الاب لان عيسى لا أب له ولا كذلك موسى بن لقمان لان موسى (١٥٠) له أب الا أنه أخطأ في اسم الاب وموسى ولقمان كلاهما في القرآن فلا تفسد صلاته

ولو قرأ عيسى بن سارة تفسد صلاته وكذا لو قرأ ومريم ابنة غيلان تفسد صلاته لانه قرأ ما ليس في القرآن والله أعلم * وان أخطأ في القراءة ولم تكن المسئلة فيملاذكرنا من المسائل ينظر ان كان الخطأ في الاعراب فقد ذكرنا انه ان لم يفحش لا تفسد صلاته عند الكل كما لو قرأ ان المسلمين والمسلمات نصب التاء وان خش بأن قرأ ما لم يجهل به يكفر فكذلك عند المتأخرين والاعادة أحوط وان أخطأ بذكر حرف مكان حرف ولم يختلف المعنى والتي قرأها تكون في القرآن جائزة صلاته عند الكل كما لو قرأ ان المسلمون ان الظالمون وان لم يختلف المعنى لكن ما قرأ ليس في القرآن كما لو قرأ كونوا قيامين بالقسط ولا تذر على الارض من الكافرين دوارا وقرأ الحى القيوم فسدت صلاته في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تفسد وان اختلف المعنى ولم تكن التي قرأها في القرآن نحو ان يقرأ فسحقا لأعداء الشيعر تفسد صلاته عند الكل ولا يميز بين حرف وحرف بخلاف ما قاله منصور العراقي ولا يعتبر نذر الفصل بين التارخانية الحرفين ولا قرب الخارج كما قاله محمد بن سلمة رحمه الله تعالى انما العبرة لاتفاق المعنى في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو جرد المثل عند ابي يوسف رحمه الله تعالى ولو قرأ ظن أن لن يحول باللام مكان يحور قال أبو القاسم الصفار البجلي رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته لان التحويل والتحويل معناه واحد ولو قرأ وفرش مرقوعة بالالف اختلفوا فيه قال بعضهم فسدت صلاته لان المرقوع ثوب خلق عزق

أن يأكل قبل الخروج الى المصلي ثلثاً أو خساً أو سبعا أو أقل أو أكثر بعد أن يكون وترأوا لما شاء من أي - لو كان كذا في العيى شرح الكثرة ولو لم يأكل قبل الصلاة لا يأنه ولو لم يأكل بعد هالي العشاء ربحا يعاقب عليه والاخصى كالفطرية الا أنه يترك الاكل حتى يصلي العبد كذا في القنية * وفي الكبرى الاكل قبل الصلاة يوم الاخصى هل هو مكروه فيه - روايتان والمختار انه لا يكره لكن يستحب له أن لا يفعل كذا في التارخانية * ويستحب أن يكون أول تناولهم من لحوم الاضاحى التي هي ضيافة الله كذا في العيى شرح الهداية * الخروج الى الجبابة في صلاة العبد سنة وان كان يسعهم المسجد الجامع على هذا عامة المشايخ وهو الصحيح هكذا في المضمرة * وتجوز إقامة صلاة العبد في موضعين وأما إقامة في ثلاثة مواضع فعند محمد رحمه الله تعالى تجوز وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز كذا في المحيط * ولا يخرج المنبر الى الجبابة يوم العيد واختلاف المشايخ في بناء المنبر في الجبابة قال بعضهم لا يكره وقال بعضهم يكره كذا في فتاوى قاضى خان * والصحيح أنه لا يكره كذا في الغرائب * وينبغي أن يخرج ماشيا الى المصلي على السكينة والوقار مع غض البصر عما لا ينبغي أن يصر كذا في المضمرة * ويكره في الطريق في الاخصى جهرا ويقطعه اذا انتهى الى المصلي وهو المأخوذه وفي الفطر المختار من مذهبه أنه لا يجهر وهو المأخوذه كذا في الغيبة * أما سرا فستحب كذا في الجوهر النيرة * تجب صلاة العبد على كل من تجب عليه صلاة الجمعة كذا في الهداية * ويشترط للعبد ما يشترط للجمعة الا الخطبة كذا في الخلاصة * فانها سنة بعد الصلاة وتجوز الصلاة بدونها وان خطب قبل الصلاة جاز ويكره كذا في محيط السرخسى * ولا تعاد الخطبة بعد الصلاة كذا في فتاوى قاضى خان * المستحب أن يصلي اربعاً بعد الرجوع الى منزله كذا في الزاد * اذا قضى صلاة الفجر قبل صلاة العبد لا بأس به ولو لم يصل صلاة الفجر لا يمنع جواز صلاة العبد وكذا يجوز قضاء القوائت القديمة قبله الكز لوقضاها بعد هاقوه وأحب وأولى هكذا في التارخانية ناقلا عن اللجنة * ووقت صلاة العبد من حين تبيض الشمس الى أن تزول كذا في السراجية وكذا في التبيين * والافضل أن يجعل الاخصى ويؤخر الفطر كذا في الخلاصة * ويصل الامام ركعتين فيكبر تكبيرة الافتتاح ثم يستفتح ثم يكبر ثلاثاً ثم يقرأ بجهراً ثم يكبر تكبيرة الركوع فاذا قام الى الثانية قرأ ثم كبر ثلاثاً وركع بالاربعة فتكون التكبيرات الروائست ثلاثاً في الاولى وثلاثاً في الاخرى وثلاث أصليات تكبيرة الافتتاح وتكبيرتان للركوع فيكبر في الركعتين تسع تكبيرات ويؤلى بين القراءتين وهذه رواية ابن مسعود وبها أخذنا صاحبنا كذا في محيط السرخسى * ويرفع يديه في الروائس يستكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسيحات كذا في التبيين * وبه أفتى مشايخنا كذا في الغيبة * ويرسل اليدين بين التكبيرتين ولا يضع هكذا في الظهيرية * ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين كذا في الجوهر النيرة * ويجلس بينهما جلسة خفيفة كذا في فتاوى قاضى خان * واذا صعد المنبر لا يجلس عندنا كذا في العيى شرح الهداية * ويخطب في عيد الفطر بالتكبير والتسبيح والتهاويل والتحميد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التارخانية * ويستحب أن يفتح الخطبة الاولى بلسع تكبيرات تبرى والثانية بسبع كذا في الزاهدى * ويعلم الناس صدقة الفطر واحكامها وهي خمسة على من يجب بولن يجب ومتى يجب وكم يجب ومجب كذا في الجوهر النيرة * وفي عيد النحر يكبر الخطيب ويسبح ويخطب الناس ويعلمهم أحكام الذبح والنحر والقربان كذا في

تفسد صلاته عند الكل ولا يميز بين حرف وحرف بخلاف ما قاله منصور العراقي ولا يعتبر نذر الفصل بين التارخانية الحرفين ولا قرب الخارج كما قاله محمد بن سلمة رحمه الله تعالى انما العبرة لاتفاق المعنى في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو جرد المثل عند ابي يوسف رحمه الله تعالى ولو قرأ ظن أن لن يحول باللام مكان يحور قال أبو القاسم الصفار البجلي رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته لان التحويل والتحويل معناه واحد ولو قرأ وفرش مرقوعة بالالف اختلفوا فيه قال بعضهم فسدت صلاته لان المرقوع ثوب خلق عزق

لان في دره الحد والا كنهاء
بما دون الحد كرامة قال الله
تعالى لتؤمنوا بالله ورسوله
وتعزروه وتوقروه ان زاد
حرفا في كلمة فهو على وجهين
ان لم يتغير المعنى ومثله يوجد
في القرآن لا تفسد صلاته
في قولهم كما لو قرأ وأمر
بالمعروف وأنه على المنكر
وانهى عن المنكر بزيادة
الياء أو قرأ ان اراد دعو اليك
بزيادة دال أو قرأ فحيوا بأحسن
منها أو ردوها قرأ أو ردوها
أو قرأ ومن يعص الله
ورسوله يدخله نارا خالدا
يدخلهم بزيادة يم قال عامة
المشايخ رجعهم الله تعالى
لا تفسد صلاته في قياس
قول أبي حنيفة ومحمد
رجعهم الله تعالى وكذا في
قياس قول أبي يوسف رجع
الله تعالى في رواية وان
تغير المعنى بالزيادة بأن قرأ
والليل اذا يغشى والنهار اذا
تجلى وما خلق الذكر والاثنى
وان سعيكم لشتى بزيادة
واو أو قرأ يس والقرآن
الحكيم وانك لمن المرسلين
بزيادة واو فسدت صلاته
لانه جعل جواب القسم
قسما تفسد صلاته وان
نقص حرفا عن كلمة ان لم

بغير المعنى لا تفسد صلاته في قولهم كالوقر أو لقد جاءتهم رسالتنا بالبينات ولقد جاءهم بحذف التاء أو قرأوا نعم أنت من المسحورين ما أنت
أو قرأ فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء قرأ سبحانه الذي بحذف الفاء وكذا كل ما جاء في القرآن بالواو والفاء
وان حذف حرفاً أصلياً من كلمة فتغير المعنى تفسد صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
كالوقر أو عمار ذقتهم بحذف الزاي أو الراء أو قرأ بقولوا درست بغير دال أو قرأ ما خلقنا أنعاماً بغير حاء أو قرأ وجعلنا ابن

مهم يحذف الجيم أو قرأ أو الليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى وما خلق الذكروا لا تثنى يحذف الواو عن ما خلق لان الواو فيه واو قسم فاذا حذف حرف القسم يصير جواب القسم ويصير نفي بعد ما كان اثباتا لو تعبد به يكفر فاذا جرى على لسانه سهوا أو خطأ تفسد صلاته قالوا على قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تفسد لان المقروء موجود في القرآن ولو كانت الكلمة ثلاثية فحذف حرفا من أولها أو وسطها كما لو قرأ قرآننا عرييا قرآننا ريبا يحذف العين (١٥٣) أو عرييا يحذف الباء تفسد صلاته أما التغير المعنى أولانه يصير لغوا في الكلام وكذا لو حذف

الحرف من الآخر نحو ان يقرأ ضرب الله مثلا يحذف الباء فان حذف على وجه الترخيم لا تفسد صلاته وشرطه أن يكون بعد النداء في أسماء الأعلام وان لا يكون الاسم ثلاثيا بل يكون رباعيا أو خماسيا فيحذف الحرف الآخر كالأول قرأ يا مالك يا مال لان الترخيم نوع من الفصاحة يقال يا حارث مكان يا حارثة ويا عائش مكان يا عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعائشة رضي الله تعالى عنها يا عائش وان قدم حرفا على حرف في كلمة كما لو قرأ كعصف أو قرأ فسرت من قوسرة مكان قسورة أو قرأ والعصر ان الانسان لثقي سرح مكان خسر تفسد صلاته لان التقديم والتأخير يتغير المعنى وان أخطأ بذكر كلمة مكان كلمة فان كان بينهما مخالفة في المعنى والثانية لا يوجد مثلها في القرآن تفسد صلاته في قولهم كما لو قرأ ان الفجار لن يقيم أو قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات مكان الصالحات وان كان بينهما موافقة في

الجماعة وفاتت بعض الناس لا يقضيه من فاتته خرج الوقت أو لم يخرج هكذا في التبيين * وإذا حدث عذر يمنع من الصلاة في يوم الاضحية صلاها من الغد وبعد الغد ولا يصليها بعد ذلك كذا في الجوهرية النيرة * ثم العذر ههنا التخي الكراهة حتى لو أخرها الى ثلاثة أيام من غير عذر جازت الصلاة وقد أساءوا في الفطر للجواز حتى لو أخرها الى الغد من غير عذر لا يجوز كذا في التبيين * ووقت من الغد كوقت من اليوم الاول كذا في التتارخانية * امام صلى بالناس صلاة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال أعاد الصلاة وان علم بعد الزوال خرج من الغد وصلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج وان كان ذلك في عيد الاضحية فعلم بعد الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح ويخرج من الغد ويصلي وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما لم تزل الشمس فان زالت يخرج من الغد ويصلي ما لم تزل الشمس فان علم بعد ما زالت في اليوم الثالث لا يصلي بعد ذلك فان علم يوم الحرق قبل الزوال نادى في الناس بالصلاة وجاهز ذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى تزل الشمس كذا في فتاوى قاضي خان * وتقدم صلاة العيد على صلاة الجنازة اذا اجتمعا واتفقا ثم صلاة الجنازة على الخطبة كذا في القنية * والتعريف وهو أن يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبها بالواقفين بعرفة ليس بشئ كذا في التبيين * (ومما يتصل بذلك تكبيرات أيام التشريق) * (الكلام في تكبيرات التشريق في مواضع) * الاول في صفته والثاني في عدده وما هيته والثالث في شروطه والرابع في وقته * أما صفته فانه واجب * وأما عدده وما هيته فهو أن يقول مرة واحدة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد * وأما شروطه فاقامة ومصر ومكتوبة وجماعة مستحبة هكذا في التبيين * ولا تشترط الحرية والسيادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على الاصح هكذا في معراج الدراية * وأما وقته فأوله عقب صلاة الفجر من يوم عرفة وآخره في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عقب صلاة العصر من آخر أيام التشريق هكذا في التبيين * والفتوى والعمل في عامة الامصار وكافة الاعصار على قولهما كذا في الزاهدي * وينبغي أن يكبر متصلا بالسلام حتى لو تكلم أو أحدث متممدا سقط كذا في التهذيب * ولا يكبر عقب الوتر وعقب صلاة العيد (١) * ومن نسي صلاة من أيام التشريق فذكرها في أيام التشريق من تلك السنة قضاه او كبر كذا في الخلاصة * وإذا فاتته صلاة قبل هذه الايام فقضاها فيها لا يكبر وكذا لو فاتته صلاة في أيام التشريق فقضاها في غير أيام التشريق أو قضاها في أيام التشريق من قابل لا يكبر عقبها وبالاقتداء يجب على المرأة والمسافر والمرأة تخاف بالتكبير وكذا يجب على المسبوق ويكبر بعد ما قضى ما فاتته ولو ترك الامام التكبير يكبر المقتدى وينتظر المقتدى الامام حتى يأتي بشئ يقطع التكبير وهي الاشياء التي تقطع البناء كالخروج من المسجد والحديث العدو والكلام كذا في التبيين * وإذا أحدث الامام بعد السلام قبل التكبير الاصح أنه يكبر ولا يخرج للطهارة كذا في الخلاصة

* (الباب الثامن عشر في صلاة الكسوف) *

(١) قوله وعقب صلاة العيد في البحر عن المجتبى والبلخيون يكبرون عقب صلاة العيد لانها تؤدي بجماعة فأشبهت الجمعة اهـ

المعنى الآن الثانية ليست في القرآن بأن قرأ طعام الفاجر كان طعام الايم لا تفسد صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهم الله تعالى وكذا لو قرأ ان ابراهيم لا ياه حليم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان وان كانت الكلمة الثانية في القرآن فهو على وجهين اما ان كانت موافقة للاولى في المعنى أو مخالفة فان كانت موافقة لا تفسد صلاته في قولهم كما لو قرأ الحليم مكان العليم أو ما أشبه ذلك وان كانت مخالفة كما لو قرأ وعدا علينا نا كذا غافلين مكان فاعلين أو قرأ الشيطان على العرش استوى أو ما أشبه ذلك أو ختم آية الرحمة وهي

صلاته لعموم البلى والاول اصح وان ترك كلمة من آية ان لم يتغير المعنى كما لو قرأ أو ما تدرى نفس ما اذا تكسب غدا وترك ذلك لا تقصد صلته
 لانه يفهم به ما يفهم بدون الترك وكذا لو قرأ أو لتنا سمعت أهوا هي بعد ما جاءك من العلم وترك من أو قرأ أو حرام سيئة مثلها ولم يذكر السيئة
 الثانية لا تقصد صلته وان تغير المعنى بترك الكلمة بأن قرأهم لا يؤمنون وترك لا أو قرأ أو اذا قرأ عليهم القرآن لا يسجدون وترك
 لا تقصد صلته عند العامة لانه أخبر (١٥٤) بخلاف ما أخبر الله تعالى به لو أعتة بذلك يكفر فاذا أخطأ تقصد صلته وقيل لا تقصد

لان فيه بلى وضروية والصحيح هو الاول وان زاد كلمة في آية فهذا على وجهين اما ان كانت الزيادة في القرآن أو لم تكن ان كانت في القرآن ولا يتغير المعنى بأن قرأ لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وبرا وذى القربى أو قرأ ان الله كان عفورا رحما علما وانه عفور رحيم كريم أو قرأ وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم العليم لا تقصد صلته في قولهم وان كانت الزيادة تغير المعنى وهي موجودة في القرآن نحو ان يقرأ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وكفر قلوبهم أجرحهم عند ربهم تقصد صلته أو قرأ والذين آمنوا بالله ورسوله وكفروا أولئك سوف نؤتيهم أجورهم أو قرأ فاما من أعطى واتى وكفر وصدق بالحقنى أو قرأ وأما من بخل واستغنى وآمن وكذب بالحقنى أو قرأ والذين كفروا وكذبوا بآياتنا وآمنوا أولئك أصحاب النار لانه لو تم ذلك يكفر فاذا أخطأ تقصد صلته وان لم تكن الزيادة موجودة في القرآن ويتغير المعنى

للمؤمنين والمؤمنات وهو متكى مقوسا فاذا مضى صدر من خطبته قلب رداءه (١) كذا في المضمرة وصفة تقليب الرداء ان كان مربعا جعل أسفله أعلاه وأسفله وان كان مدورا جعل الجانب الايمن على الايسر والايسر على الايمن ولكن القوم لا يقبلون أريدتهم هكذا في الكافي والمحيط والسراج الوهاج وفي التحفة واذا فرغ الامام من الخطبة يجعل ظهره الى الناس ووجهه الى القبلة ويقرب رداءه ثم يشتغل بدعاء الاستسقاء قائما والناس قعود مستقبين ووجوههم الى القبلة في الخطبة والدعاء فيدعو الله تعالى ويستغفر للمؤمنين ويحسدون التوبة ويستغفرون ثم عند الدعاء ان رفع يديه نحو السماء فحسن وان ترك ذلك وأشار بأصبعه السبابة فحسن وكذا الناس يرفعون أيديهم أيضا لان السنة في الدعاء بسط اليدين كذا في المضمرة وينصت القوم لخطبة الاستسقاء كذا في المحيط * ثم المستحب أن يخرج الامام بالناس ثلاثة أيام متتابعات كذا في الزاد * ولم ينقل أكثر من ذلك ولا يخرج فيه المنبر ويخرجون مشاة في ثياب خاقعة أو غسيلة أو مرقعة متفلين خاشعين متواضعين لله عز وجل تاكس رؤسهم ثم في كل يوم يقسمون الصدقة قبل الخروج ثم يخرجون كذا في الظهيرية وفي التجر يدوان لم يخرج الامام أمر الناس بالخروج وان خرجوا بغير اذنه جاز ولا يخرج أهل النعمة في ذلك مع أهل الاسلام كذا في التارخانية * وان خرجوا مع أنفسهم الى بيعهم أو الى كتائبهم أو الى الصحراء لم يمنعوا عن ذلك كذا في العيني شرح الهداية * وانما يكون الاستسقاء في موضع لا يكون لهم أودية ولا نهار أو باريسربون منها ويسقون مواشيهم وزروعهم أو يكون لهم ولا يكفيهم ذلك فاما اذا كانت لهم أودية وآبار وانهار فان الناس لا يخرجون الى الاستسقاء لانهم انما تكون عند شدة الضرورة والحاجة كذا في المحيط

(الباب العشرون في صلاة الخوف)

لا خلاف ان صلاة الخوف كانت مشروعة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أما بعده فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى بقيت مشروعة وهو الصحيح هكذا في الزاد * واذا اشتد الخوف جعل الامام الناس طائفتين طائفة الى وجه العدو وطائفة خلفه كذا في القدرى * وصورة اشتداد الخوف أن يحضر العدو بحيث يروونه خافوا ان اشتغلوا جميعا بالصلاة يحمل عليهم هكذا في الجوهرة النيرة * فلورأوا سوادا وظنوه عدوا وصلوا فان تبين كأنظروا جازت وان ظهر خلافه لم يجز الا اذا ظهر بعدما انصرفت الطائفة من نوبتها في الصلاة قبل أن تتجاوز الصفوف فان لهم ان ينوا استحسانا كذا في فتح القدير * وهذا كله في حق القوم وأما الامام فصلاته جائزة بكل حال لعدم الفساد في حق كذا في البحر الرائق * وكيفية صلاة الخوف ان كان الامام والقوم مسافرين فان لم يتنازع القوم في الصلاة خاقعة فالأفضل للامام أن يجعل القوم طائفتين فيأمر طائفة ليقوموا بارأا العدو ويصلي بالطائفة التي معه تمام الصلاة ثم يأمر رجلا من الطائفة التي بارأ العدو ان يصلي معهم تمام صلاتهم أيضا وان تنازع كل طائفة فقالوا اننا نصلي معك يجعل القوم طائفتين يقفان - ادهما بارأا العدو ويصلي مع الطائفة التي معه ركعة ثم تذهب هذه الطائفة الى العدو وتجيء الطائفة التي كانت بارأا العدو والامام قاعد ينتظرهم فيصلي بهم الركعة الاخرى ثم تشهد ويسلم

(١) قوله قلب رداءه هذا مذهب محمد وعليه الفتوى كما في شرح درر البصار اه

بأن قرأ أو ما تدرى نفس ما اذا تكسب غدا وترك ذلك لا يقصد صلته لان فيه بلى وضروية والصحيح هو الاول وان زاد كلمة في آية فهذا على وجهين اما ان كانت الزيادة في القرآن أو لم تكن ان كانت في القرآن ولا يتغير المعنى بأن قرأ لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وبرا وذى القربى أو قرأ ان الله كان عفورا رحما علما وانه عفور رحيم كريم أو قرأ وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم العليم لا تقصد صلته في قولهم وان كانت الزيادة تغير المعنى وهي موجودة في القرآن نحو ان يقرأ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وكفر قلوبهم أجرحهم عند ربهم تقصد صلته أو قرأ والذين آمنوا بالله ورسوله وكفروا أولئك سوف نؤتيهم أجورهم أو قرأ فاما من أعطى واتى وكفر وصدق بالحقنى أو قرأ وأما من بخل واستغنى وآمن وكذب بالحقنى أو قرأ والذين كفروا وكذبوا بآياتنا وآمنوا أولئك أصحاب النار لانه لو تم ذلك يكفر فاذا أخطأ تقصد صلته وان لم تكن الزيادة موجودة في القرآن ويتغير المعنى

في غير موضعه فقد ذكرنا في غير المعنى تغيرا فاحشا بان وقف على الشرط وابتدأ بالجزء فقرأ ان الذين آمنون وعملوا الصالحات ووقف وقتا تاما ثم ابتدأ بأولئك هم خير البرية أو قرأ من عمل الصالحين ذكر أو أتى وهو مؤمن ووقف عليه ثم ابتدأ بقوله فلنجيئنه حياة طيبة أو فصل بين الوصف والموصوف بأن قرأ أنه كان عبدا ووقف ثم ابتدأ بقوله شكورا فخل هذا لا يحسن ولا تفسد به الصلاة وكذا الفصل بين قوله لا بد كراهه تطمئن القلوب لا تفسد الصلاة وان كان لا يحسن هذا الوقف (١٥٥) لان مواضع الوصل والفصل لا يعرفها

الا العلماء وان تغير المعنى تغيرا فاحشا نحو ان يقرأ لا اله الا الله ويقف ثم يبتدأ بقوله الا هو او يقرأ وقالت اليهود ويقف ثم يبتدأ بقوله عزيز ابن الله ونحو ذلك قال عامة العلماء رحمه الله تعالى لا تفسد صلاته لما قلنا من المعنى وقال بعضهم تفسد واما حكم التخفيف والتشديد فقد ذكرنا فيه قول القاضي الامام الاجل رحمه الله تعالى ومن العلماء من قال ترك التشديد اذا كان يغير المعنى تغيرا فاحشا كما لو قرأ وظلنا عليهم الغم بالتخفيف أو قرأ ان النفس الامارة بالسوء بدون التشديد أو شدد كاف اياك نعبد واياك نستعين تفسد صلاته وينبغي أن لا تفسد لانه لو زاد حرفا لا يغير المعنى لا تفسد الصلاة فكذا اذا شدد وأما ترك المدان لم يغير المعنى كما في قوله انا أنزلناه انا أعطيناك لا تفسد صلاته وان غير المعنى كما في قوله دعاء ونداء وجزاء وما أشبه ذلك اختلاف المشايخ فيه حسب اختلافهم في ترك التشديد اذا غير المعنى وان كان الرجل ممن لا يحسن بعض

ولا يسلم معه من خلفه ولكن يذهبون الى العدو ثم تجي الطائفة الاولى مكان صلاتهم فيقضون ركعة بغير قراءة فاذا صار ركعة قعدوا قدر التشهد ويسلمون ويذهبون الى العدو ثم تجي الطائفة الاخرى مكان صلاتهم فيقضون ركعة بقراءة وان كان الامام والقوم مقيمين والصلاة من ذوات الاربع تقوم طائفة بازاء العدو ويفتح الصلاة بالطائفة التي معه فيصل على بهم ركعتين ويقعد قدر التشهد ثم تذهب هذه الطائفة بازاء العدو وتجي الطائفة الاخرى التي كانت بازاء العدو والامام قاعد ينتظر مجيئهم فيصل على بهم ركعتين ثم يتشهد ويسلم ولا يسلم معه الطائفة الثانية بل يذهبون بازاء العدو ثم تجي الطائفة الاولى فيصلون ركعتين بغير قراءة ويسلمون ويقفون بازاء العدو ثم تجي الطائفة الثانية فيصلون ركعتين بقراءة وان كان الامام مقيما والقوم مسافرين أو مقيمين ومسافرين فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان الكل مقيمين وان كان الامام مسافرا والقوم مقيمين صلى بالطائفة التي معه ركعة ثم انصرفوا بازاء العدو وصلى بالطائفة الثانية ركعة وسلم ثم تجي الطائفة الاولى فيصلون ثلاث ركعات بغير قراءة لانهم مدركون فاذا أتت الطائفة الاولى صلاتهم انصرفوا بازاء العدو وتجي الطائفة الثانية الى مكان صلاتهم فيصلون ثلاث ركعات الاولى بفاتحة الكتاب وسورة لانهم مسبوقون فيها والاخرين بفاتحة الكتاب وان كان الامام مسافرا والقوم مقيمين ومسافرين صلى الامام بالطائفة الاولى ركعة ثم انصرفوا بازاء العدو وجاءت الطائفة الثانية وصلى بهم ركعة فن كان مسافرا خلف الامام بقي الى تمام صلاته ركعة ومن كان مقيما بقي الى تمام صلاته ثلاث ركعات ثم ينصرفون بازاء العدو وترجع الطائفة الاولى الى مكان الامام فن كان مسافرا صلى ركعة بغير قراءة لانه مدرك اول الصلاة ومن كان مقيما صلى ثلاث ركعات بغير قراءة في ظاهر الرواية فاذا أتت الطائفة الاولى صلاتهم ينصرفون بازاء العدو وتجي الطائفة الثانية الى مكان صلاتهم فن كان مسافرا صلى ركعة بقراءة لانه مسبوق ومن كان مقيما صلى ثلاث ركعات الاولى بفاتحة الكتاب وسورة لانه كان مسبوقا فيها وفي الاخرين بفاتحة الكتاب على الروايات كلها ولا فرق بين أن يكون العدو مستقبلا للقبلة أو مستدبرا لها هكذا في المحيط * ولو صلى بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا ثم بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا فاسدة وأصله أن الانحراف في غير أو انه مفسد وتركه في أو انه غير مفسد * فعلى هذا الوجه عليهم أربع طوائف فصلي بكل طائفة ركعة فصلاة الاولى والثالثة فاسدة وصلاة الثانية والرابعة صحيحة * وان عادت الطائفة الثانية صلاها الركعة الثالثة والرابعة بغير قراءة ثم يقضون الركعة الاولى بقراءة ثم ترجع الطائفة الرابعة فتصلي ثلاث ركعات فيصليون ركعة بالفاتحة وسورة ويقعدون ثم يقومون فيصلون أخرى بالفاتحة وسورة ولا يقعدون ثم يصلون ركعة بالثالثة بالفاتحة لا غير ويقعدون ويسلمون كذا في السراج الوهاج * ومن دخل في قسم غيره صار حكمه حكم ذلك الغير الا اذا دخل بعدما فرغ من قسم نفسه فان صلى الظهر بالطائفة الاولى ركعتين وانصرفوا الارجل ابقى حتى صلى الثلاثة ثم انصرف فصلاته تامة لانه وان دخل في قسم الثانية لكن لم يصرم منها لانه فرغ من قسمه كذا في محيط السرخسي * وفي المغرب يصلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة ولو اخطأ وصلى بالاولى ركعة فانصرفوا بالثانية ركعتين فسدت صلاتهم جميعا ولو صلى بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا بالاولى الثالثة فصلاة الاولى فاسدة وصلاة الثانية جائزة ويقضون ركعتين احدهما بغير قراءة والثانية

الحروف ينبغي أن يجهد ولا يعذر في ذلك فان كان لا يطق اسانه في بعض الحروف ان لم يجد آية ليس فيها تلك الحروف تجوز صلاته ولا يؤثم غيره كذا الرجل اذا كان لا يقف في مواضع الوقف أو يتكلم عند القراءة لا يؤثم غيره وان وجد آية ليس فيها تلك الحروف فقرأها جازت صلاته عند الكل وان قرأ الآية التي فيها تلك الحروف قال بعضهم لا تجوز صلاته لانه ترك القراءة مع القدرة عليها بخلاف الاخرس اذا صلى وحده حيث تجوز صلاته وان كان يقدر على أن يقتدى بغيره لان ذلك قد يكون وقد لا يكون ولو قرأ في صلاته ما ليس في مصحف الامام

لحمومعصف عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب رضي الله تعالى عنهم ما ان لم يكن معناه في مصحف الامام ولم يكن ذلك ذكرا ولا تهيلا تفسد
صلاته لانه من كلام الناس وان كان معناه ما كان في مصحف الامام تجوز صلاته في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا تجوز
في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه تجوز قراءة القرآن بأي لفظ كان ومحمد رحمه الله تعالى
يجوز بلفظ العربية ولا يجوز بغيرها ولا يقل (١٥٦) كيف لا تجوز الصلاة بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ورسول

الله عليه الصلاة والسلام
رغبنا في قراءة القرآن بقراءته
لانا نقول انما لا تجوز الصلاة
بما كان في مصحفه الاول لان
ذلك قد نسخ وعبد الله بن
مسعود رضي الله تعالى عنه
أخذ بقراءة رسول الله عليه
الصلاة والسلام في آخر عمره
وأهل الكوفة أخذوا بقراءته
الثانية وهي قراءة عاصم
واحمد بن عمار رسول الله عليه
الصلاة والسلام في تلك
القراءة كذا ذكره الطحاوي
رحمه الله تعالى ولو قرأ
القرآن في صلاته بالحنان ان
غير الكلمة تفسد صلاته لما
تتفرق فان كان ذلك في حرف
المد واللين وهي الياء والالف
والواو لا يغير المعنى الا اذا
فحش وعند الشافعي رحمه
الله تعالى الخطأ في غير الفاتحة
لا يفسد الصلاة لان عنده
الكلام لا يقطع الصلاة اذا
لم يكن عمدا وهذا ليس بعد
لانه يريد قراءة القرآن وانما
تفسد الصلاة بالخطأ في
الفاتحة لان عنده لا تجوز
الصلاة بدون الفاتحة وان
قرأ بالاحسان في غير الصلاة
اختلفوا في جوازه وعامة
الشافعي رحمه الله تعالى
كرهوا ذلك وكرهوا الاستماع

بقراءة
لحمومعصف عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب رضي الله تعالى عنهم ما ان لم يكن معناه في مصحف الامام ولم يكن ذلك ذكرا ولا تهيلا تفسد
صلاته لانه من كلام الناس وان كان معناه ما كان في مصحف الامام تجوز صلاته في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا تجوز
في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه تجوز قراءة القرآن بأي لفظ كان ومحمد رحمه الله تعالى
يجوز بلفظ العربية ولا يجوز بغيرها ولا يقل (١٥٦) كيف لا تجوز الصلاة بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ورسول

بقراءة
لحمومعصف عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب رضي الله تعالى عنهم ما ان لم يكن معناه في مصحف الامام ولم يكن ذلك ذكرا ولا تهيلا تفسد
صلاته لانه من كلام الناس وان كان معناه ما كان في مصحف الامام تجوز صلاته في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا تجوز
في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه تجوز قراءة القرآن بأي لفظ كان ومحمد رحمه الله تعالى
يجوز بلفظ العربية ولا يجوز بغيرها ولا يقل (١٥٦) كيف لا تجوز الصلاة بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ورسول

بقراءة
لحمومعصف عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب رضي الله تعالى عنهم ما ان لم يكن معناه في مصحف الامام ولم يكن ذلك ذكرا ولا تهيلا تفسد
صلاته لانه من كلام الناس وان كان معناه ما كان في مصحف الامام تجوز صلاته في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا تجوز
في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه تجوز قراءة القرآن بأي لفظ كان ومحمد رحمه الله تعالى
يجوز بلفظ العربية ولا يجوز بغيرها ولا يقل (١٥٦) كيف لا تجوز الصلاة بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ورسول

ايضا لانه تشبه بالنسبة لما يفعله في فقههم وكذا الترجيع في الاذان وقد مر قبل هذا من المسائل التي تتعلق من
بقراءة القرآن سجدة التلاوة تجب على من يجب عليه الصلاة اذا قرأ آية السجدة أو سمعها من يجب عليه الصلاة ولا تجب بحمض أو نفاس
أو كثر أو صغرا أو بنحون ولا تجب اذا سمعها من طهر وان سمعها من تأخر اختلفوا فيه والصحيح هو الوجوب ولو نلى بالفارسية تجب عليه
وعلى من سمعها السجدة فهم السامع أول فهم اذا سمعها السامع أنه قرأ آية السجدة ولو سمعها بالتركية لا تجب السجدة ولو سمعها

في الصلاة لا يقطع الصلاة لانه قرأ الحروف التي في القرآن لكن لا ينوب عن القراءة لانه لم يقرأ القرآن ولا يجب السجدة بكاتب القرآن لانه لم يقرأ ولم يسمع ويشترط لاداء السجدة ما يشترط للصلاة من طهارة الثوب والبدن والمكان وستر العورة واستقبال القبلة ولا يجوز بالتيمم مع القدرة على الماء ويطلبها ما يطل الصلاة من الكلام والحديث والضحك ولا تبطلها محاذاة المرأة وان نوى أن يؤمها وان ضحك فيها لا تبطل طهارته ولا يجوز أدائها في الاوقات المكروهة الا أن يقرأ في ذلك الوقت (١٥٧) فان قرأ في وقت مكروه وسجد في وقت

مكروه آخر بأن قرأ عند طلوع الشمس وسجد عند الغروب اختلفت الروايات فيه والظاهر انه لا يجوز ولا يجوز أدؤها في موضع نجس وان كان سجوده على موضع طاهر ولا يتكرر الوجوب بتكرار التسلاوة سجداً اولي أو لم يسجد الا اذا اختلف المجلس والمجلس واحد وان طال أو أكل لقمة وشرب شربة أو قام ومشى خطوة أو خطوتين أو كان راكعاً فنزل أو فزلا فركب أو اتقى من زاوية البيت أو المسجد الى زاوية اخرى الا اذا كانت الدار كبيرة كدار الساطان وان انتقل في المسجد الجامع من زاوية الى زاوية لا يتكرر الوجوب وان انتقل فيه من دار الى دار ففي كل موضع يصح الاقتداء يجعل مكان واحد لا يتكرر الوجوب ولو تلا آية السجدة ثم نام مضطجعا أو أكل أو اشتغل بالتجارة ثم اعادها بتكرر الوجوب وسير السفينة لا يقطع المجلس بخلاف سير الدابة اذا لم يكن في الصلاة وان قرأ على غصن ثم انتقل منه الى غصن آخر فاعادها

من صلاته واشترفت الطائفة الثانية وجاءت الاولى يقضون الركعة الثانية بغير قراءة فيقفون قدر قراءة الامام أو أقل أو أكثر ثم يكبرون الزوائد ويركعون بالركعة كما فعله الامام واذا أتوا انحرقوا وجاءت الطائفة الثانية ويقضون الركعة الاولى بقراءة ويدعون بالقراءة ثم بالتكبير في رواية الزيادة والجامع والسير الكبير واحد روايتي النوادر وهو الاستحسان كذا في المحيط

* (الباب الحادى والعشرون في الجنائز وفيه سبعة فصول) *

* (الفصل الاول في المحتضر) * اذا احتضر الرجل جل وجهه الى القبلة على شقه الايمن وهو السنة كذا في الهداية * وهذا اذا لم يشق عليه فاذا شق ترك على حاله كذا في الزايدى * وعلامات الاحتضار أن تسترخي قدماه فلا تنتصبان ويتعرج انفه وينخسف صدغه وتعتد جملة الخصى كذا في التبيين * وتنتد جادة وجهه فلا يرى فيها تعطف كذا في السراج الوهاج * ولقن الشهادتين وصورة التلقين أن يقال عنده في حالة النزاع قبل الغرغرة جهرا وهو يسمع أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ولا يقال له قل ولا يبلغ عليه في قولها مخافة أن يضجر فاذا قالها مرة لا يعيدها عليه الملقن الا أن يتكلم بكلام غيرها كذا في الجوهرة النيرة * وهذا التلقين مستحب بالاجماع * وأما التلقين بعد الموت فلا يلقن عندنا في ظاهر الرواية كذا في العيني شرح الهداية ومعراج الدراية * ونحن نعلم به ما عند الموت وعند الدفن كذا في المضمهرات * ويستحب أن يكون الملقن غير متم بالمرحلة بموته وأن يكون ممن يعتقده فيه الخير كذا في السراج الوهاج * قالوا واذا ظهرت من المحتضر كلمات توجب البكة لا يحكم بكفره ويعمل بمعاملة موقى المسلمين كذا في فتح القدير * وحضور أهل الخير والصالح مرغوب فيه ويستحب قراءة سورة يس عنده كذا في شرح منية المصلى لابن أمير الحاج * ويحضر عنده من الطيب كذا في الزايدى * ولا بأس بجلبوس الخائن والجنب عنده وقت الموت كذا في فتاوى قاضى خان * فاذا مات شتوا لحية ونحوها عينية ويتولى ارفق أهله انماضه بأسهل مما يشد عليه ويشد لحياه به صابة عريضة يشدها في حية الاسفل ويربطها فوق رأسه كذا في الجوهرة النيرة * ويقول مغمضه بسم الله وعلى له رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده وأسعد به ما قبله واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه كذا في التبيين * ويلين مفصله ويرتذراعيه الى عضديه ثم يمد يدهما ويرتد اصابع يديه الى كفيه ثم يمد يدهما ويرتد يديه الى بطنه وساقيه الى فخذه ثم يمد يدهما كذا في الجوهرة النيرة * ويستحب أن ينزع عنه ثيابه التي مات فيها ويسحب جميع بدنه ثوباً ويترك على شيء مرتفع من لوح أو سرير لئلا يصيبه نداوة الارض فيستغير يحه ويجعل على بطنه جديدة أو طين رطب لئلا ينفخ كذا في السراج الواج * ويستحب أن يعلم جيرانه وأصدقاؤه حتى يؤتوا حقه بالصلاة عليه والدعائه كذا في الجوهرة النيرة * وكره بعضهم النداء في الاسواق والاسحانه لا بأس به كذا في محيط السير حسنى * ويستحب أيضاً أن يسارع الى قضاء دينه وبراءته منه ويأدر الى تجهيزه ولا يؤخر فان مات فجأة ترك حتى يتقرر بموته كذا في الجوهرة النيرة * ويكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل كذا في التبيين * امرأة ماتت والولد يضطرب في بطنها قال محمد رحمه الله تعالى يشق بطنها ويخرج الولد لا يسع الا ذلك كذا في فتاوى قاضى خان *

اختلفوا فيه والصحيح انه يتكرر الوجوب وكذا لو قرأها مراراً في الدرس أو تسدياً الثوب أو يدور حول الرضى والذي يسبح في حوض اختلفوا فيه قال محمد رحمه الله تعالى ان كان عرض الحوض وطوله مثل طول المسجد وعرضه لا يتكرر الوجوب والصحيح انه يتكرر * را كان كل واحد منها يصلى صلاة نفسه فقرأ أحدهما آية السجدة مرتين وجميع صاحبه وصاحبه قرأ آية السجدة أخرى مرة فسمعها الاول فعلى الاول سجدة بقرائته يؤتيها في الصلاة لانه قرأ آية السجدة في الصلاة مرتين فلا يلزمه الا سجدة وبعد الاضغ من الصلاة

يسجد بسجدة بقرائة صاحبها لان ما وجبت بقرائة صاحبها لا تكون صلاته فلا يؤتيها في الصلاة وعلى الثاني سجدة واحدة بقرائة مؤيد بها في الصلاة وهل يتكرر الوجوب بما سمع من صاحب ذكر في التواذرنه يتكرر فيسجد سجدة تين اذا فرغ من الصلاة لان ما وجبت بقرائة صاحبها لا تكون صلاة وانما يتكرر عليه الوجوب بقرائة صاحبها لان كان صاحبها مختلف حقيقة وانما جعل مقصدا ضرورة جواز الصلاة فلا يظهر الاتحاد في حق غيره وفي ظاهر الرواية (١٥٨) لا يلزمه بقرائة صاحبها الاسجدة وعليه الاعتماد لاننا ان نظرنا الى مكان السامع

فكانه واحدا وان نظرنا الى مكان التالي فكانه جعل ككتاب واحد في حقه فيجعل كذا في حق السامع ايضا لان السامع بناء على التلاوة وأجمعوا على انه اذا اختلف مجلس السامع في غير الصلاة واتحد مجلس التالي يتكرر الوجوب على السامع يتكرر التلاوة أما اذا اختلف مجلس التالي دون السامع اختلفوا فيه قال بعضهم يتكرر الوجوب على السامع * رجل تلا آية السجدة مرارا في الصلاة في ركعة واحدة لا يتكرر الوجوب وان قرأ مرتين في الركعة في القياس لا يتكرر وبالقياس تأخذ * الموت اذا قرأ آية السجدة فسمعها الامام والقوم لا يجب السجدة لافي الصلاة ولا اذا فرغوا منها وقال محمد رحمه الله تعالى سجدوا اذا فرغوا من الصلاة فان سمعها رجل ليس معهم في الصلاة ذكر في التواذرنه عليه ان يسجد قيل هو قول محمد رحمه الله تعالى وان سمعوا ممن ليس معهم في الصلاة سجدوا اذا فرغوا من الصلاة قال سجدوا في

(الفصل الثاني في الغسل) غسل الميت حق واجب على الاحياء بالسنة واجماع الامة كذا في النهاية * ولكن اذا قام به البعض سقط عن الباقي كذا في الكافي * والواجب هو الغسل مرة واحدة والتكرار سنة حتى لو كثر في غسله واحدة أو خمسة واحدة في ما جاز كذا في البدائع * ويجوز دالميت اذا اريد غسله وهذا مذهبنا كذا في الظهيرية * ويوضع على سريره بحرور ورا قبل وضع الميت عليه * وكيفية ان تدار الحجره حوالى السرير امامة أو ثلاثا أو خمسة ولا يراد عليها كذا في التبيين والعيني شرح الكثر * وكيفية الوضع عند بهض أصحابنا الوضع طولا كذا في حالة المرض اذا اراد الصلاة بايماء * ومنهم من اختار الوضع كما يوضع في القبر * والاصح ان يوضع كما يسر كذا في الظهيرية * ويستحب أن يستتر الموضع الذي يغسل فيه الميت فلا يراه الا غاسله أو من يعينه كذا في السراج الوهاج * وتستعززة بخرقه من السرة الى الركبة كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح كذا في المحيط * ظاهر المذهب أن يستعززة بالغليظة دون القندين كذا في الخلاصة * هو الصحيح كذا في الهداية * ويستحب أن يحنقه ومحمد رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * ومروءة استنجائه أن يلف الغاسل على يديه خرقه ويغسل السوءة لان مس العورة حرام كالنظر اليها كذا في الجوهر النيرة * ولا ينظر الرجل الى فخذا الرجل عند الغسل وكذا المرأة لا تنظر الى فخذا المرأة كذا في التتارخانية * ثم يوضأ وضوءا للصلاة الا اذا كان صغيرا لا يصلي فلا يوضأ كذا في فتاوى قاضيان * ويبدأ بغسل وجهه لا بغسل اليدين كذا في المحيط * ويبدأ بالميا من اعتبار ايماء الواعظ في حياته ولا يحنقه ولا يستنشق كذا في فتاوى قاضي خان * ومن العلماء من قال يجعل الغاسل على اصبعه خرقه رقيقة فيدخل الاصبع في فيه ويمسح بها اسنانه وشفتيه ولهاته وينقيها ويدخل في منخرينه أيضا كذا في الظهيرية * قال شمس الامثال الخواني وعليه عمل الناس اليوم كذا في المحيط * واختلفوا في مسح رأسه والصحيح أنه يمسح رأسه ولا يؤخر غسل رجليه كذا في التبيين * والغسل بالماء الحار أفضل عندنا كذا في المحيط * ويغلى الماء بالصدر أو بالحوض فان لم يكن فالماء القراح كذا في الهداية * ويغسل رأسه وحليته بالخطمي وان لم يكن فبالصابون ونحوه لانه يعمل عمله هذا اذا كان في رأسه شعرا اعتبارا بحالة الحياة كذا في التبيين * فان لم يكن فيكفيه الماء القراح كذا في شرح الطحاوي * ثم يضحج على شقه الا يسرف فيغسل بالماء والصدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الخت منه ثم يضحج على شقه الايمن فيغسل بالماء والصدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي الخت منه لان السخنة هي البداءة بالميا من ثم يجلسه ويسند ما اليه ويمسح بطنه مسحا رفيقا تحترق زعن تلويث الكفن فان خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه ثم ينشفه ثوبا كذا في كفته * ولا يسرح شعر الميت ولا لحيته ولا يقص ظفره ولا شعره كذا في الهداية ولا يقص شاربه ولا ينتف ابهامه ولا يحلق شعر عاتيه ويدفن بجميع ما كان عليه كذا في محيط السرخسي * وان كان ظفره منكسرا فلا بأس بأن يأخذه كذا في المحيط * ولا بأس بأن يجعل القطن على وجهه وأن يحشي به مخارقه كالبر والاذنين والقم كذا في التبيين * الميت اذا وجد في الماء لا بد من غسله لان الخطأ بالغسل توجه على بني آدم ولم يوجد من بني آدم فعل الا أن يحترقه في الماء بنية الغسل عند الاخراج كذا في التجنيس * وهكذا في البدائع ومحيط السرخسي * ولو كان الميت متقضا يتعذر مسحه كفي صب الماء عليه كذا في التتارخانية فلا عن العناية * وحكم المرأة في الغسل لحكم الرجل ولا يرسل شعرها على ظهرها

الصلاة لم يجزهم ولم تغسلهم صلواتهم * رجل قرأ آية السجدة وسجد ثم قام وشرع في الصلاة فقرأها مرة أخرى فانه كذا يسجد سجدة أخرى في الصلاة ولو قرأ آية السجدة خارج الصلاة ولم يسجد حتى شرع في الصلاة ثم قرأها مرة أخرى يسجد سجدة واحدة في الصلاة وتسقط عنه الاولى في ظاهر الرواية ولا تسقط في رواية النوادر ولو قرأ آية السجدة في الصلاة وسجدها ثم قرأها بعد السلام في مكانه مرة أخرى يسجد سجدة أخرى في ظاهر الرواية قيل هذا اذا سلم ونكلم ثم قرأ ولو قرأ آية السجدة في الصلاة ولم يسجد حتى سلم فقرأها مرة

أخرى سجدة واحدة وسقطت عنه الأولى * رجل سمع آية السجدة من رجل فسمعها من رجل آخر في ذلك المكان ثم قرأها هو وأجزأته سجدة واحدة وقيل: على رواية التواد لا تجزئها إلا عن قراءته ولو قرأ آية السجدة في الصلاة وسمعها أيضاً من رجل ليس في الصلاة قرأها معه أجزأته سجدة واحدة * وان سمعها من ذلك الرجل قبل قراءته أو بعدها بسجدة أخرى إذا فرغ وعلى ظاهر الرواية لا يسجد وإن سمع المصلي آية السجدة من رجل وقرأها هو فسجد ثم أحدث وذهب إلى البناء ثم عاد فسمعها (١٥٩) من ذلك الرجل مرة أخرى قالوا يسجد سجدة أخرى إذا فرغ

لاختلاف المكان حقيقة وقيل هذا على رواية التواد وعلى هذا قالوا لو قرأ آية السجدة في الصلاة وسجد ثم أحدث وذهب للبناء ثم عاد فأعادها فإنه يسجد سجدة أخرى ويستوي سماعه وتلاوته مرتين في وجوب السجدين * إذا قرأ الإمام سجدة وسجدها ثم اقتدى به رجل آخر لم يسجد فيها يقضى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا سجد المسبوق مع الإمام ثم قرأها فيما يقضى يسجد * المصلي إذا قرأ آية السجدة على الدابة مراراً وخلفه رجل يسوق الدابة يسجد المصلي سجدة واحدة والسائق يسجد لكل مرة * إذا قرأ المصلي على الدابة عشر مرات ورجل آخر على الدابة قرأ كذلك وسمع كل واحد منهما تلاوة صاحبه كان على كل واحد منهما سجدة لتلاوته وعشر سجديات لتلاوة صاحبه وهذا على رواية التواد أما في ظاهر الرواية يكفيه سجدة واحدة لتلاوته * رجل قرأ آية السجدة على الأرض ثم ركب ليس له أن

كذافي التارخية ناعلاً عن شرح الطحاوي * ومن استهل بعد الولادة سمى وغسل وصلى عليه وإن لم يستهل أدرج في خرقه ولم يصل عليه ويغسل في غير الظاهر من الرواية وهو المختار كذا في الهداية * والاستهلال ما يعرف به حياة الولد من صوت أو حركة ولو شهدت القابلة أو الأم على استهلال الولد فإن قولها مقبول في جواز الصلاة عليه كذا في المصنوعات * السقط الذي لم تتم أعضاؤه لا يصل عليه باتفاق الروايات والمختار أن يغسل ويدفن ملفوفاً في خرقه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وجد أكثر البدن أو نصفه مع الرأس يغسل ويكفن ويصل عليه كذا في المصنوعات * وإذا صلى على الأكرام يصل على الباقي إذا وجد كذا في الإيضاح * وإن وجد نصفه من غير الرأس أو وجد نصفه مشقوقاً طويلاً فإنه لا يغسل ولا يصل عليه ويكفن في خرقه ويدفن فيه كذا في المصنوعات * ومن لا يدري أنه مسلم أو كافر فإن كان عليه سبب المسلمين أو في بقاع دار الإسلام يغسل والافلا كذا في معراج الدراية * موقى المسلمين إذا اختلطوا بموقى الكفار أو قتل المسلمين يقتل الكفار إن كان للمسلمين علامة يعرفونهم بينهم وعلاءة المسلمين الختان والخصاب وليس السواد فيصلى عليهم وإن لم تكن علامة أن كانت الغلبة للمسلمين يصل على الكل وينوي بالصلاة الدعاء للمسلمين ويدفنون في مقابر المسلمين وإن كانت الغلبة للمشركين فإنه لا يصل على الكل ولكن يغسلون ويكفون ولكن لا على وجه غسل موقى المسلمين وتكفينهم ويدفنون في مقابر المشركين وإن كانوا سواء فلا يصل عليهم * أيضاً واختلف المشايخ في دفنهم قال بعضهم في مقابر المشركين وقال بعضهم في مقابر المسلمين وقال بعضهم يتخذونها مقبرة على حدة كذا في المصنوعات * وإن سبى صبي مع أحد أبويه أو بعده ثم مات لا يغسل حتى يقر بالاسلام وهو يعقل أو يسلم أحد ما وفي الأجداد اختلاف وإن سبى وخدمه غسل وصلى عليه كذا في الزاهدي * ولومات الرجل في السفينة يغسل ويكفن كذا في المصنوعات * ويصل عليه ويكفن ويرى في البحر كذا في معراج الدراية * ومن قتل لبغى وقطع طريق لا يغسل ولا يصل عليه ما قبل هذا إذا قتل في حالة المحاربة قبل أن تضع الحرب أوزارها أما إذا قتل بعد ثبوت يد الإمام عليه ما فإنه لا يغسل ولا يصل عليه ما هو هنا حسن أخذها من الكار من المشايخ رحمه الله * ومن يقتل الناس خنقاً لا يغسل ولا يصل عليه ومشايخنا رحمه الله تعالى جعلوا حكم المقتولين بالعصية حكم أهل البغى على هذا التفصيل كذا في محيط السرخسي * والمكابرون في المصر بالسلح بالليل بمنزلة قطاع الطريق كذا في الذخيرة * وينبغي أن يكون غاسل الميت على الطهارة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان الغاسل جنباً أو حائضاً أو كافراً أو بكراً كذا في معراج الدراية * ولو كان محدثاً لا يكره ما تفاه كذا في القنية ويستحب للغاسل أن يكون أقرب الناس إلى الميت فإن لم يعلم الغسل فاهل الأمانة والورع كذا في الزاهدي * يستحب أن يكون الغاسل ثقة يستوفي الغسل ويكتم ما يرى من قبيح ويظهر ما يرى من جميل فإن رأى ما يوجب من تهلل وجهه وطيب رائحته وأشبه ذلك يستحب له أن يحدث به الناس وإن رأى ما يكره من أسوداد وجهه وتدن رائحته وانقلاب صورته وتغير أعضائه وغير ذلك لم يجز له أن يحدث به أحداً كذا في الجوهرة النيرة * فإن كان الميت مبتدعاً مظهر البدعة ورأى الغاسل منه ما يكره فلا بأس بأن يحدث به الناس ليكون زجر الهمم عن البدعة كذا في السراج الوهاج * ويستحب أن يكون بقرب الغاسل بحجرة فيه لا يظهر من الميت رائحة كريهة فتضعف نفس الغاسل ومن يعينه كذا في الجوهرة النيرة والأفضل أن يغسل الميت مجاناً وإن ابتغى الغاسل

بوحى بها ولو قرأها كما كان له أن يوحى بها قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا في ركب خارج المصر وإن كان المصر وأما لتلاوته لا يجزئ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قرأها ركباً ثم نزل ثم ركب كان له أن يوحى بها لأنه إذاها كما وجبت * رجل قرأ آية السجدة في الصلاة فإن كانت السجدة في آخر السورة أو قرئ من آخرها بعد آية أو آيات إلى آخر السورة فهو بالخيار أن شامخ بها ينوي للتلاوة وإن شامخه بعد السورة فيختم السورة وإن وصل بها سورة أخرى كان أفضل وإن لم يسجد لتلاوة على الفور حتى ختم

السورة ثم ركع وسجد للصلاة يسقط عنه سجدة التلاوة لان هذا القدر من القراءة لا يقطع الفور ولو ركع لصلاته على الفور وسجد يسقط عنه سجدة التلاوة ونوى في السجدة السجدة للتلاوة ولم ينو فكذا اذا قرأ بعد آيتين أجمعوا على ان سجدة التلاوة تتأدى بسجدة الصلاة وان لم ينو التلاوة واختلفوا في الركوع قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى لا بد للركوع من النية حتى ينوب عن سجدة التلاوة نص عليه محمد رحمه الله تعالى (١٦٠) وان قرأ بعد السجدة ثلاث آيات وركع لسجدة التلاوة ذكر الشيخ الامام المعروف

بخواهر زاده رحمه الله تعالى انه اذا قرأ بعد السجدة ثلاث آيات ينقطع الفور ولا ينوب الركوع عن السجدة وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى لا يقطع ما لم يقرأ أكثر من ثلاث آيات واذا سجد للتلاوة يكبر للاضططاط وقال محمد رحمه الله تعالى يكبر للرفع أيضا ويقول في سجوده ما يقول في سجود الصلاة هو الصحيح واذا ختم القرآن وسجد ثم افتتحها في مكانه فقرأ آية السجدة لا يسجد مرة أخرى * اذا قرأ الامام آية السجدة وبعض القوم كان في الرحبة فكبر الامام للسجدة وحسب من كان في الرحبة انه كبر للركوع فركعوا ثم قام الامام من السجدة وكبر فطن القوم انه رفع رأسه من الركوع فكبروا ورفعوا رؤوسهم ان لم يزيدوا على ذلك لم تفسد صلاتهم لانهم ما زادوا الا ركوعا وزيادة الركوع لم تفسد الصلاة المصلي اذا قرأ آية السجدة في الصلاة فاراد ان يجزئ ساجدا فخر واكتفى كركي ركوعه انه نوى السجدة فخر ساجدا ثم رفع رأسه وأتم الصلاة أجزأه

الاجرفان كان هنالك غيره يجوز أخذ الاجروا لا يجوز هكذا في الظهيرة * ويغسل الرجل الرجل والنساء النساء ولا يغسل أحد منهما الا خرفان كان الميت صغيرا لا يشترى جازا أن يغسله النساء وكذا اذا كانت صغيرة لا تشترى جازا للرجال غسلها والمحبوب والخصي في ذلك كالفعل ويجوز للمرأة أن تغسل زوجها اذا لم يحدث بعد موته ما يوجب البينونة من تقبيل ابن زوجها أو أخته وان حدث ذلك بعد موته لم يجز لها غسله وأما هو فلا يغسلها عندنا كذا في السراج الوهاج ولوطلقها رجعا ثم مات عنها وهي معتقة تغسله كذا في محيط السرخسي * فان مات في آخر عتدها قبل الانقضاء ثم انقضت بعد الوفاة للمرأة أن تغسله كذا في شرح الطحاوي * والاصل فيه أن كل من يحل له وطؤها ولو كان حيا بالنكاح يحل لها أن تغسله والا فلا كذا في التارخانية ناقلا عن العناية * واليهودية والنصرانية كالمسألة في غسل زوجها لكنه أقبح كذا في الزاهدي * اذا كان للمرأة محرم بيمينها بالبدن وأما الاجنبي فخرقة على يده ويغسل بصره عن ذراعيها وكذا الرجل في امرأته الا في غض البصر ولا فرق بين الشابة والعجوز كذا في فتاوى قاضي خان * ولومات أم ولده أو مدبرته أو مكاتبته أو جاريتته لا يغسلها المولى وكذا على العكس ولومات رجل بين النساء تيممه ذات رحم محرم منه أو زوجته أو أمته بغير ثوب وغيره بثوب كذا في معراج الدراية * ولومات الرجل في السفر ومعه نساء ورجل كافران يعلنه الغسل ويخلين بينهما حتى يغسله وان لم يكن معهن رجل وكانت صبية صغيرة لا تشترى وأطاعت أن تغسله علمها الغسل ويخلين بينهما حتى يغسله وان ماتت المرأة في السفر ومعه امرأة كافرة أو صبي لم يبلغ حد الشهوة فانه يفعل بها كما ذكرنا في حق الرجال هكذا في المضمرات * والخشيش المشكل المراهق لا يغسل رجلا ولا امرأة ولم يغسلها رجل ولا امرأة بيمينهم ورائثوب كذا في الزاهدي * وان مات الكافر وله ولي مسلم يغسله ويكفنه ويدفنه ولكن يغسل غسل الثوب النجس ويلقى في خرقة ويحفر خفية من غير مراعاة سنة التكفين والحد ولا يوضع فيه بل يلقى كذا في الهداية * وينبغي أن لا يمكن الاب الكافر من القيام بغسل ابنه المسلم اذا مات بل يفعله المسلمون هكذا في النهاية في فصل الصلاة على الميت * واذا مات الرجل في السفر وليس هناك ماء طاهر ييمم ويصلي عليه هكذا في المحيط * رجل مات ولم يجدوا ماء فميموه واصلوا عليه ثم وجدوا ماء غسل وصلى عليه ثانيا في قوله أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان

(الفصل الثالث في التكفين) وهو فرض على الكفاية كذا في فتح القدير * كفن الرجل سنة ازار وقصر ولقافة وكفاية ازار ولقافة وضرورة ما وجد هكذا في الكنز * والا زار من القرن الى القدم واللحافة كذلك والقميمص من أصل العنق الى القدم كذا في الهداية * بلا جيب ودخريص وكفن كذا في الكافي * وليس في الكفن عامة في ظاهر الرواية وفي الفتاوى استحسبها المتأخرون لمن كان عالما ويجعل ذنبها على وجهه بخلاف حال الحياة كذا في الجوهرة النيرة * وكفن المرأة سنة درع وازار وخمار ولقافة وخرقة يربط بها ثدياها وكفاية ازار ولقافة وخمار هكذا في الكنز * وعرض الخرقه ما بين الثدي الى السرة هكذا في العيني شرح الكنز والتبيين * والاولى أن تكون الخرقه من التدين الى الفخذ كذا في الجوهرة النيرة * ويكره الاقتصار على ثوبين لها وكذا للرجل على ثوب واحد الا للضرورة كذا في العيني شرح الكنز * والصبي المراهق في الكفين كالبالغ والمراهقة كالبالغة وأدنى ما يكفن به الصبي الصغير ثوب واحد والصبية ثوبان

* المصلي اذا سمع آية السجدة من غيره وسجد مع التالي ان قصد به اتباع التالي تفسد صلاته * رجل سمع السجدة من غيره كذا فالمستحب له أن يسجد مع التالي ولا يرفع رأسه قبله * رجل قرأ آية السجدة في غير الصلاة فاراد أن يركع للسجدة في رواية يجوز ذلك * مصلي التطوع اذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت صلاته ووجب عليه قضاؤها لا يلزمه إعادة تلك السجدة وكذا المسلم اذا قرأ آية السجدة ثم ارتد والعباد بالله ثم أسلم لم يجب عليه تلك السجدة وكذا المرأة اذا قرأت آية السجدة في صلاتها فلم تسجد لها حتى حاضت سقطت عنها

السجدة * رجل قرأ آية السجدة لا تلمه السجدة بتعريفك الشفيعين وانما يجب اذا صحح الحروف وحصل به صوت سمع هو أو غيره اذا قرب
اذنه الى فمه * رجل سمع السجدة من قوم من كل واحد منهم حرفا ليس عليه ان يسجد لانه لم يسمعها من تال وكذا اذا قرأ رجل سجدة فسمعها
رجل في الصلاة ليس عليه ان يسجد ومن قرأ آية السجدة عند نائم أو أصم فلا يسمع ولو لانه نائم أو أصم لم يسمع لم يكن على النائم والأصم سجدة
ولا سلام في سجدة التلاوة ولو سجد للتلاوة الى غير القبلة جاهلا قال في الكتاب (١٦١) يحزبه وأراد به اذا كان متحررا ويكره

ان يقرأ السورة ويدع آية
السجدة وان قرأ آية
السجدة وحدها في غير
الصلاة لا يكره والمستحب
ان يقرأ معها آية أو آيتين
ويكره الامام أن يقرأ آية
السجدة في الصلاة التي
يخاف فيها الا أن تكون
السجدة في آخر السورة
(مسائل كيفية القراءة وما
يكره فيها ويستحب) ولا بأس
بقراءة القرآن في الصلاة
على التأليف عرف ذلك
بفعل العجاجة رضى الله
تعالى عنهم والمستحب
قراءة المفصل يسيرا لا امر
عليه وتحققا على القوم
وأما القراءة في الفرائض
بخواتيم السور روى عن محمد
رحمه الله تعالى انه لا يكره لما
روى عن عبد الله بن مسعود
رضي الله تعالى عنه أنه قرأ
في القصر في السفر قل ادعوا
الله أو ادعوا الرحمن الآية
ورسول الله صلى الله عليه
وسلم قرأ في الصلاة قل يا أهل
الكتاب تعالوا الى كلمة سواء
بيننا وبينكم وفي غريب
الروايات عن أبي جعفر
رحمه الله تعالى لا بأس بان
يقرأ من أول السورة أو من
وسطها أو من آخرها وان

كذا في التبيين * والخفي يكفن كك ما تكفن المرأة احتياطاً ويجنب الحرير والمعصر والمزفر كذا في
الجوهرة النيرة * ويكفن بكفن مثله وهو أن ينظر الى مثل ثيابه في الحياة لخروج العبد في المرأة ينظر الى
ماتلبس اذا خرجت الى زيارة أبيها كذا في الزاهدي * ولا بأس بالبرود والكتان والقصب (١) وفي حق
النساء بالحرير والابر يسمن والمعصر والمزفر ويكره للرجال ذلك وأحب الا كفان الثياب البيض هكذا
في النهاية * والخلق والجديد في التكفين سواء كذا في الجوهرة النيرة * وكل ما يباح للرجال لبسه في حال
الحياة يباح تكفينه بعد الوفاة ما لا يباح له لبسه حال الحياة لا يباح تكفينه بعد الوفاة كذا في شرح
الطحاوي * وان كان بالمال كثره وبالورثة قلته فكفن السنة أولى وان كان على العكس فكفن الكفاية
أولى كذا في الظهيرية * واذا اختلفت الورثة في التكفين فقال بعضهم يكفن في ثوبين وقال بعضهم في
ثلاثة كفن في ثلاثة لانه المسنون كذا في الجوهرة النيرة * وكيفية التكفين أن يبسط للرجل اللقافة ثم
يبسط عليها الزار ثم يوضع الميت على الازار ويقمص ويوضع الخنوط في رأسه ولحيته وسائر جسده كذا
في المحيط * ولا بأس بسائر الطيب غير الزعفران والورس في حق الرجل كذا في الايضاح * ويوضع الكافور
على جبهته وانه ويديه وركبتيه وقدميه ثم يعطف الازار عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللقافة
كذلك كذا في المحيط * وان خيف انتشار الكفن يعقد بشئ كذا في محيط السرخسي * وأما المرأة فتبسط
لها اللقافة والازار على نحو ما بينا للرجل ثم توضع على الازار وتلبس الدرع ويجعل شعرها ضيقين على
صدرها فوق الدرع ثم يجعل الخمار فوق ذلك ثم يعطف الازار واللقافة كما ينال الرجل ثم الخرقه بعد ذلك
تربط فوق الا كفان فوق الثديين كذا في المحيط * وتجمد الا كفان قبل أن يدرج الميت فيهما أو ترا واحدة
أو ثلاثاً أو خمساً ولا يزداد على ذلك كذا في العيني شرح الكنز * وجميع ما يجمر فيه الميت ثلاث مواضع
عند خروج روحه لا زالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجمر خلقه كذا في التبيين
* والمحرم وغير المحرم في ذلك سواء يطيب ويغطي وجهه ورأسه وتجمد الأمانة كما تجمد الحرة هكذا في المحيط
* والكفن من ماله ان كان له مال ويقدم على الدين والوصية والارث الى قدر السنة ما لم يتعلق بعين ماله
حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض والعبد الجاني هكذا في التبيين * ومن لم يكن له مال فالكفن على من
تجب عليه النفقة الا الزوج في قوله محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب الكفن
على الزوج وان تركت مالا وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو مات الزوج ولم يترك مالا وله
امراة موسرة فليس عليها كفنه بالاجماع كذا في المحيط * وان لم يكن له من تجب عليه نفقته فكفنه في بيت
المال فان لم يكن فعلى المسلمين تكفينه فان عجزوا سألوا الناس كذا في الزاهدي * وفي العناية وان لم
يوجد ذلك غسل وجعل عليه الاذخر ودفن ويصلى على قبره كذا في التتارخانية * رجل مات في مسجد
قوم فقام أحدهم وجمع الدراهم ففضل من ذلك شيء أن عرف صاحب الفضل رده عليه وان لم يعرف كفنه به
محتاجاً آخر وان لم يقدر على صرفه الى الكفن تصدقه على الفقراء كذا في فتاوى قاضي خان * وان سرق
كفنه وهو طري كفنه كفناً نائماً من ماله فان قسم فعلى الورثة دون الغرماء وأصحاب الوصايا ولو لم تفضل
التركة من الدين فان لم يقبض الغرماء ديونهم بدى بالكفن وان قبضوا لا يسترد منهم شيء وان نقض كفاه

(١) قوله والقصب المراد به ثياب ناعمة من كان كافي القاموس

(٣١ فتاوى اول) قرأ آخر السورة في ركعة يكره أن يقرأ آخر سورة أخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو الصحيح
وان أراد ان يقرأ آخر السور في الركعتين أو سورة تامة فأكثرهما آية أفضلها قراءة وان أراد ان يقرأ آية طويلة مثل آية المدائنة أو
ثلاث آيات اختلفوا فيه والصحيح ان قراءة ثلاث آيات أولى واذا اختلفت الآيات فقد ارقصير سورة من القرآن فالمعتبر كثرة الآتى لا كثرة
الكلمات وعدد الحروف * اذا أراد ان يقرأ القرآن في غير الصلاة فالمستحب له أن يكون على الطهارة مستقبلاً للقبلة لا يسأحس ثيابه

في قراءة الفاتحة على وجه
 الثناء وتكره قراءة القرآن
 في موضع النجاسات كالغسل
 والمخرج والمسلخ وما أشبه
 ذلك وأما قراءة القرآن في
 الحمام ان لم يكن فيه أحد
 مكشوف العورة وكان الحمام
 طاهر الأباس بأن يرفع
 صوته بالقراءة وان لم يكن
 كذلك فان قرأ في نفسه ولا
 يرفع صوته لا بأس به ولا
 بأس بالتسبيح والتهليل وان
 رفع صوته بذلك وأما قراءة
 الماشي والمحترف ان كان
 متنبها لا يشغلها العمل والمشي
 جازوا فلا وتكلموا في
 قراءة القرآن عند القبور
 قال أبو حنيفة رحمه الله
 تعالى يكره وقال محمد رحمه
 الله تعالى لا يكره ومشايتنا
 رجهم الله تعالى أخذوا
 يقول محمد رحمه الله تعالى
 واعتادوا اجلاس القارئ
 في المقابر وقراءة آية الكرسي
 وسورة الاخلاص والفاطحة
 وغير ذلك رجاء ان يؤنس
 الموتى وقراءة القرآن في
 المعحف أولى من القراءة
 عن ظهر القلب لما روى
 عبادة بن الصامت رضى الله
 تعالى عنه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه قال أفضل

(الفصل الرابع في حمل الجنائز) سن في حمل الجنائز أربعة من الرجال كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المسكارم * إذا جاء على سرير أخذوه بقوائمه الأربع به ورددت السنة كذا في الجوهرة النيرة * ثم إن في حمل الجنائز شيئان نفس السنة وكما لها أمان نفس السنة فهي أن تأخذ بقوائمها الأربع على طريق التعاقب بأن تحمل من كل جانب عشر خطوات وهذا يتحقق في حق الجمع وأما كمال السنة فلا يتحقق إلا في واحد وهو أن يبدأ الطامل بحمل يمين مقدم الجنائز كذا في التارخانية * فيحمله على عاتقه اليمين ثم المؤخر اليمين على عاتقه اليمين ثم المقدم اليسر على عاتقه اليسر ثم المؤخر اليسر على عاتقه اليسر * وفيكره حملها بين العمودين بأن يحملها رجلان أحدهما مقدّمها والاخر مؤخرها الا عند الضرورة مثل ضيق المكان وما أشبه ذلك ولا بأس بأن يأخذ السرير بيده أو يضع على المنكب ويكره له أن يضع نصفه على المنكب ونصفه على أصل العنق كذا في شرح الطحاوي * وذكر الاستيعابي أن الصبي الرضيع أو الفطيم أو فوق ذلك قليلا إذا مات فلا بأس بأن يحمله رجل واحد على يديه ويتداوله الناس بالجل على أيديهم ولا بأس بأن يحمله على يديه وهو راكب وإن كان كبيراً يحمل على الجنائز كذا في البحر الرائق * ويسرع بالميت وقت المشي بلا خيب وحده أن يسرع به بحيث لا يضرب الميت على الجنائز كذا في التبيين * الأفضل للشيء الجنائز المشي خلفها ويجوز أمامها إلا أن يتباعدها أو يتقدم الكل فيكره ولا يمشی عن يمينها ولا عن شمالها كذا في فتح القدير * وفي حالة المشي بالجنائز يقدم الرأس كذا في المضمرات وتابع الجنائز أفضل من النوافل إذا كان لجوار أو قرابة أو صلاح مشهور كذا في البحر الرائق * ولا بأس بالركوب في الجنائز والمشى أفضل * ويكره أن يتقدم الجنائز راكباً كذا في فتاوى قاضيان * ويكره النوح والصياح وشق الجيوب في الجنائز ومنزل الميت فأما البكاء من غير رفع الصوت فلا بأس به والصبر أفضل كذا في التارخانية * ولا يتبع بناري حجرة ولا شمع كذا في البحر الرائق * ولا ينبغي للنساء أن يخرجن في الجنائز وإذا كان مع الجنائز نائحة أو صائح زجرت فإن لم تزجر فلا بأس بأن يغني معها إلا أن تابع الجنائز سنة فلا يتركه لبدعة من غيره ولا يقوم للجنائز إلا أن يريد أن يشهد بها كذا في الإيضاح * وكذا إذا كان القوم في المصلى وجب بجنائز قال بعضهم لا يقومون إذا رأوها قبل أن توضع الجنائز عن الاعناق وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * وعلى متبعي الجنائز الصمت ويكره لهم رفع الصوت بالذكرو قراءة القرآن كذا في شرح الطحاوي * فان أراد أن يذكر الله يذكره في نفسه كذا في فتاوى قاضيان * وإذا وضعت الجنائز على الأرض عند القبر فلا بأس بالجلوس وإنما يكره قبل أن توضع عن مناكب الرجال كذا في الخلاصة * والأفضل أن لا يجلس مالم يستوا عليه التراب كذا في محيط السرخسي * وإذا نزلوا به للصلاة فوضع عرضاً للقبلة كذا في التارخانية * ويجوز الاستنجاء على حمل الجنائز كذا في فتاوى قاضيان

(الفصل الخامس في الصلاة على الميت) الصلاة على الجنائز فرض كفاية إذا قام به البعض واحدا كان أو جماعة ذكرا كان أو أنثى سقط عن الباقيين وإذا ترك الكل أعموا هكذا في التتارخانية * والصلاة على الجنائز تأتي أداء الامام وحده لان الجماعة ليست بشرط الصلاة على الجنائز كذا في النهاية * وبشرطها اسلام

عبادة أمق قراءة القرآن نظرا ولان فيه جمابين العبادتين وهو النظر في المعصية وقراءة القرآن وتكلموا في قراءة الميت
القرآن في الفراش مضطجعا والاولى أن يقرأ على وجه يكون أقرب الى التعظيم ولا بأس بالتسبيح والتلليل مضطجعا وكذا بالصلاة
على النبي عليه الصلاة والسلام رجل يقرأ القرآن ويحجبه رجل يكتب الفقه لا يمكنه أن يسقع كان الاثم على القارئ لانه قرأ في موضع
يشتغل الناس بأعمالهم ولا تنى على الكاتب ويكرهه غير المعصية وان يكتب بقلم دقيق احترازا عن التصغير اذا تحفظ المعصية أو اسود

وصار بحال لا يمكن أن يقرأ فيه يجعل في خرقه طاهرة ويدفن في أرض مخافة أن نصيبه التجاسة ويكره كتابة القرآن على ما يفرش ويسط
وكتابه على الجدران والمخاريب غير مستحسن عند البعض ولا بأس بتذهيب المصحف وتفضيضه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن
أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كره ذلك وتكلموا في النقط والتعشير وشايخنا رحمه الله تعالى جوزوا ذلك ولا بأس بدفع المصحف
والأوح إلى الصبيان من لا يباح له مس المصحف لا يكتب القرآن وإن كانت الصحيفة على (١٦٣) الأرض لا يمسها يده وهو قول محمد رحمه
الله تعالى وبه أخذ مشايخنا

رحمهم الله تعالى ولا بأس
للحائض والجنب مس
المصحف إذا كان في خريطة
أو غلاف غير مشرز ويكره
أن يأخذه بكفه في ظاهر
الروايات ولا بأس بأن يأخذ
كتب الفقه بكفه وإن كان
لا يتخلو عن آيات لتكرار
الحاجة ولا بأس للحائض
والجنب أن يعلم القرآن
حرفاً حرفاً ولا يعلمه آية تامة
ولا ينبغي للحائض والجنب
أن يقرأ التوراة والإنجيل
والزبور لأن الكل كلام الله
تعالى واختلفوا في قراءة
القنوت والصحيح أنه لا يكره
* رجل تعلم من القرآن
ما تجوز به الصلاة كان تعلم
الباقى وتعلم الفقه والأحكام
أولى له من صلاة التطوع
* رجل قرأ القرآن في غير
الصلاة فلما انتهى إلى قوله
يا أيها الذين آمنوا رفع رأسه
وقال ليلى يا سيدي الأولى
أن لا يفعل ولو فعل ذلك
في الصلاة تفسد صلاته
وهو الصحيح * الحربي والذي
إذا طلب تعلم القرآن يعلم
وكذا إذا طلب الفقه
والأحكام رجاء أن يتمنى
إلى الحق لكنه يمنع من مس

الميت وطهارته مادام الغسل ممكناً ولم يمكن أن يخرج الإبل ينش تجوز الصلاة
على قبره للضرورة ولو صلى عليه قبل الغسل ثم دفن تعاد الصلاة لنفسه الأولى هكذا في التبيين * وطهارة مكان
الميت ليست بشرط هكذا في المضمرات * ويصلى على كل مسلم مات بعد الولادة صغيراً كان أو كبيراً ذكر كان
كان أو أنثى حرّاً كان أو عبداً إلا البغاة وقطاع الطريق ومن غسل حاله * وإن مات حال ولادته فإن كان
خرج أكثره صلى عليه وإن كان أقله لم يصل عليه وإن خرج نصفه لم يذكر في الكتاب ويجب أن يكون هذا
على قياس ما ذكرنا من الصلاة على نصف الميت كذا في البدائع * والصبي إذا وقع في يد المسلم من الجنة في دار
الحرب وحده ومات هنالك صلى عليه به صاحب اليد كذا في المحيط * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصلى
على كل من يقتل على متاع يأخذه هكذا في الإيضاح * ومن قتل أحد أبويه لا يصلى عليه أهانه له كذا في
التبيين * ومن قتل نفسه خطأ بان ناول رجلاً من العدو ليضربه بالسيف فأخطأ وأصاب نفسه ومات غسل
وصلى عليه وهذا بخلاف كذا في الذخيرة * ومن قتل نفسه عمداً يصلى عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه
الله وهو الأصح كذا في التبيين * ومن قتل بحق بسلاح أو غيره كفا في القود والرجم يغسل ويصلى عليه
ويصنع به ما يصنع بالموتى كذا في الذخيرة * والذي صلبه الإمام عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان
روى أبو سليمان عنه أنه لا يصلى عليه كذا في فتاوى قاضيان * أولى الناس بالصلاة عليه السلطانان
حضرتان لم يحضر القاضى ثم امام الحى ثم الولي هكذا في أكثر المتون * ذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى أن الإمام الأعظم وهو الخليفة أولى أن يحضر فان لم يحضر فامام المصطفى فان لم يحضر فالقاضى فان
لم يحضر فصاحب الشرط فان لم يحضر فامام الحى فان لم يحضر فالأقرب من ذوى قرابته وبهذه الرواية أخذ
كثير من مشايخنا رحمه الله كذا في الكفاية والنهاية ومراج الدراية والعناية * والأولياء على ترتيب
العصابات الأقرب فالأقرب إلا الأب فانه يقدم على الابن كذا في خزائن المفتين * قيل هذا قول محمد رحمه الله
تعالى وعندهما الابن أولى والصحيح أنه قول الكل كذا في التبيين وهكذا في الغياثة وفتح القدير * ولاحق
للنساء في الصلاة على الميت ولا للصغار ولا الأقرب أن يقدّم على الأبعد من شاء فان غاب الأقرب في مكان
تقوت الصلاة بحضوره فالأبعد أولى فان قدم الغائب غيره بكتاب كان للأبعد أن يمنعه والمريض في المصر
بمنزلة الصحيح يقدم من شاء وليس للأبعد أن يمنعه فان تساوى وليان في درجة فأكبرهم سناً أولى وليس
لاحدهما أن يقدم غير شريكه إلا بأذنه فان قدم كل واحد منهما رجلاً كان الذى قدمه الأكبر أولى كذا في
الجوهرة النيرة * وفي الكبرى الميت إذا وصى بأن يصلى عليه فلا نالوصية باطلة وعليه الفتوى كذا
في المضمرات * عباد مات واختصم في الصلاة عليه المولى وأبو العبد وأبناؤه وهما خزانة المولى أحق بالصلاة
عليه كذا في المحيط * وعليه الفتوى كذا في المضمرات * ولا ولاية للزوج عندنا لقطع الوصلة بالموت كذا
في الجامع الصغير لقاضيان * فان لم يكن للميت ولي فالزوج أولى ثم الجيران أولى من الاجنبى كذا في التبيين
* ولو ماتت امرأة وله زوج وابن عاقل بالغ منه فالولاية للابن دون الزوج لكن يكره للابن أن يتقدم أباه
وينبغي أن يقدّمه فان كان لها ابن من زوج آخر فلا بأس بأن يتقدم لانه هو الولي وتعتيم زوج أمه غير
واجب عليه كذا في البدائع ولا يصلى على ميتة الأمّة واحدة والتسبيل بصلاة الجنازة غير مشروع كذا في
الإيضاح * ولا يعبد الولي إن صلى إلى الامام الأعظم أو السلطان أو والي أو القاضى أو امام الحى لأن هؤلاء

المصحف إلا إذا اعتسل فلا يمنع بعد ذلك * وتعلم المرأة القرآن من المرأة خير من تعلمها من الأعمى لان نعمتها عورتها على المولى أن يعلم عبده من
القرآن ما يحتاج اليه لاداء الصلاة * رجل يقرأ القرآن ويلحن فيه وغمّة رجل يسمع ان يعلم السامع أنه لو لقنه الصواب لا يلحقه الوحشة كان
عليه ان يعلمه وان علم أنه لا يعلم ويصير ذلك سبباً للخصومة والمنازعة لا بأس بأن يتلوه * رجل قرأ القرآن كله في يوم واحد كان قراءة القرآن له
أولى من سورة الاخلاص خمسة آلاف لما جاء في ختم القرآن ما لم يجز في غيره قالوا وينبغي لحامل القرآن أن يختم القرآن في كل أربعين

يوم امرة رجل قرأ في الصلاة في الركعة الاولى المنة وذتين قال بعضهم يقرأ في الثانية الفاتحة وشيأ من البقرة يكون حالاً من تحلا وقال بعضهم بعيد قل أعوذ برب الناس في الركعة الثانية ولا يقرأ شيئاً من البقرة مراعاة للنظم والترتيب وتكلمه وفي الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان وعند ختم القرآن بالجماعة واستحسنه المتأخرون فلا يمنع عن ذلك وقراءة سورة الاخلاص ثلاث مرات عند ختم القرآن يستحسنه مشايخ العراق رحمه الله (١٦٤) تعالى الا أن يكون الختم في المكتوبة فلا يكرر سورة الاخلاص ولا بأس بالخلاصة

والجماعة في بيت فيه مصحف لان بيوت المسلمين لا تخلو عن ذلك

* (باب صلاة المسافر) *

اذا جازا المقيم في مكان مصره قاصدا مسيرة ثلاثة أيام ولياليها بسيرا لابل أو مشى الاقدام يلزمه قصر الصلاة ويرخص له ترك الصيام أما شرط مجاوزة العمران لان السفر فعل فلا يوجد مجرد النية فيشترط قران النية باذني فعل بخلاف ما اذا نوى الإقامة حيث يصير مقيما مجرد النية لان الإقامة ترك الفعل وترك الفعل لا يحتاج الى الفعل وأما التقدير بمسيرة ثلاثة أيام ولياليها في ظاهر الرواية فلقوله عليه الصلاة والسلام يمسح المقيم يوما وليله والمسافر ثلاثة أيام ولياليها يجوز المسح لكل مسافر ثلاثة أيام لاندخال الالف واللام في المسافر فكان ذلك تقدير الادنى مدة السفر وانما اعتبر مدة مشى الاقدام وسيرا لابل لانه الوسط وانما ذكر الايام والليالي لان المسافر لا يرتحل في كل يوم وليله الامرة بسير بالايام ويستريح بالليالي وفي

أولى منه وان كان غير هؤلاء أنه بعيد كذا في الخلاصة * وان صلى عليه الولي لم يجز لا حد أن يصلي بعده ولو أراد السلطان أن يصلي عليه فله ذلك لانه مقدم عليه * ولو صلى عليه الولي وليت اولياء أخر بمنزلة ليس لهم أن يعيدوا كذا في الجوهرة النيرة * فان صلى غير الولي أو السلطان أعاد الولي ان شاء كذا في الهداية * رجل صلى صلاة الجنائزة والولي خلفه ولم يرض به ان تابعه فصلي معه جاز ولا يعيد الولي ولو كان الامام على غير الطهارة تعاد وان كان الامام على طهارة والقوم على غير طهارة صح صلاة الامام ولا تعاد الصلاة عليه كذا في الخلاصة * اذا صلى المريض على جنازة قاعدا وهو وليه والقوم خلفه قيام جاز رجل مات في غير بلد ثم جاء أهله فله ان يلهو الى منزله ان كانت الصلاة باذن السلطان أو القاضي لا تعاد كذا في فتاوى قاضيخان * حضرت وقت صلاة المغرب جنازة تقدم صلاة الجنائزة على سنة المغرب كذا في القنية * ولا تجوز الصلاة على الجنائزة راكبا كذا في المحيط * وكل ما يعتبر بشرط الصحة سائر الصلوات من الطهارة الحقيقية والحكمية واستقبال القبلة وستر العورة والنية يعتبر بشرط الصحة صلاة الجنائزة كذا في البدائع * فالامام والقوم ينوون ويقولون نويت أداء هذه الفريضة عبادة لله تعالى متوجها الى الكعبة مقدما بالامام ولو تنكر الامام بالقلب أنه يؤدي صلاة الجنائزة يصح ولو قال المقتدى اقتديت بالامام يجوز كذا في المضمرات * ومن الشروط حضور الميت ووضعه وكونه امام المصلي فلا تصح على غائب ولا على محمول على دابة ولا على موضوع خلفه كذا في النهر الفائق * وتفسد صلاة الجنائزة بما تفسد به سائر الصلوات الا محاذاة المرأة كذا في الراهدى * اذا كانت القوم سبعة قاموا ثلاثة صفوف يتقدم واحد وثلاثة بعده واثنان بعدهم وواحد بعدهما كذا في التتارخانية * يقوم للرجل والمرأة بمذاء الصدر وهو ذأ حسن موافق الامام من الميت للصلاة عليه وان وقف في غير جاز وصلاة الجنائزة اربع تكبيرات ولو ترك واحدة منها لم تجز صلاته هكذا في الكافي * فيكبر لافتحا ويقول سبحانك اللهم الخ ثم يكبر أخرى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر أخرى ويدعو للميت وجميع المسلمين وليس فيه ادعاء مؤقت وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا ونائبا وغيبنا وصغيرنا وكبيرنا وذرنا ونائبا اللهم من أحسنه منافا حبه على الاسلام ومن توفيقته منافا توفعه على الايمان فان كان الميت صغيرا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقول اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا ذخرا وأجر اللهم اجعله لنا شافعا ومشفعا هذا اذا كان يحسن ذلك فان كان لا يحسن يأتي بأى دعاء شاء ثم يكبر اربعة ثم يسلم تسليمتين وليس بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام دعاء هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * وهو ظاهر المذهب هكذا في الكافي * ويخاف في الكل الا في التكبير كذا في التبيين * ولا يقرأ فيها القرآن ولو قرأ الفاتحة بنية الدعاء فلا بأس به وان قرأها بنية القراءة لا يجوز لانها محل الدعاء دون القراءة كذا في محيط السرخسي * ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى في ظاهر الرواية كذا في العيني شرح الكنز * والامام والقوم فيه سواء كذا في الكافي * ولا ينوي الميت في التسليمتين بل ينوي بالاولى من عن عيینه وبالثانية من عن شماله كذا في السراج الوداج * وهكذا في فتاوى قاضي خان والظاهرية * ولو كبر الامام خمسا فالمقتدى لا يتابع ثم ماذا يصنع في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يمكث حتى يسلم معه وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي * واذا جاز رجل وقد كبر الامام التكبيرة الاولى ولم يكن حاضر انتظره حتى يكبر الثانية ويكبر معه فاذا

الجبل يعتبر ثلاثة أيام ولياليها في الجبل وان كانت تلك المسافة في السهل تقطع بمادونها وفي البحر ثلاثة أيام ولياليها فرغ في البحر بعد ان تكون الرياح مستوية غير غالبية ولا ساكنة وبعضهم قدر اذني مدة السفر بثلاث مراحل وبعضهم قدرها بالفراسخ وبعضها قريب من بعض ويعتبر بمجاوزة عمران المهر من الجانب الذي خرج ولا يعتبر بمسارته من الجانب الاخر فان كانت في الجانب الذي خرج له فله من المهر في القديم كانت منه له بالمهر لا يفهم الصلاة في مجاوزة تلك الجهة وهو لم يعتبر

مجاورة القناتان كان بين المصروفقائه أقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما مزرعة يعتبر مجاورة القنات أيضا وإن كان بينهما مزرعة وكانت المسافة بين المصروفقائه قدر غلوة يعتبر مجاورة عمران المصروف لا يعتبر في مجاورة القنات وكذلك إذا كان هذا الانفصال بين قريتين أو بين قرية ومصر وإن كانت القرى متصلة ببعض المصروف لا يعتبر مجاورة القرى هو الصحيح وإن كانت القرية متصلة بقنات المصروف لا يعتبر مجاورة القنات ولا يعتبر مجاورة القرية * الرجل إذا قصد بلدة وإلى مقصده طريقان (١٦٥) أحدهما مسيرة ثلاثة أيام ولياليها والآخر دونها فاسلك الأبعد كان

مسافر عندنا * المسافر إذا جاوز عمران مصره فلباسه بعض الطريق تذكريا في وطنه فعزم الرجوع إلى الوطن لأجل ذلك أن كان ذلك وطنه أصليا بأن كان مولده وسكن فيه أو لم يكن مولده ولكنه تأخذه به وجعله دارا يصير مقيما بمجرد العزم إلى الوطن لأنه رفض سفره قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلاثة أيام ولياليها فيعود مقيما يتم صلاته إلى الوطن وإذا خرج من هنا إلى الشرب بعد ذلك يقصر الصلاة فإذا انتهى إلى مقصده إن كان ذلك وطنه أصليا له وتفسيره ما قلنا يتم الصلاة لأنه صار مقيما بمجرد الدخول على التفصيل الذي قلنا وأن لم يكن وطنه أصليا له فله يقصر الصلاة ما لو نزل الإقامة بها خمسة عشر يوما ثم نية الإقامة لا تصح إلا في موضع الإقامة ممن يتمكن من الإقامة وموضع الإقامة عمران والبيوت المتخذة من الحجر والمد والطين والخشب لا الخيام والأخبية والوبر * الغزاة إذا دخلوا دار الحرب للمحاربة ونزوا الإقامة لم تصح بينهم وكذا إذا نزلوا في بعض

فرغ الإمام كبر المسبوق التكبير التي فاستقبل أن ترفع الجنازة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * وكذا إن جاء وفد كبر الإمام تكبيرتين أو ثلاثا كذا في السراج الوهاج * وإذا جاء رجل وقد كبر الإمام أربعاً ولم يسلم لم يدخل معه في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والشافعي أنه يدخل وعليه الفتوى كذا في المضمرة * ثم كبر ثلاثاً قبل أن ترفع الجنازة متتابعاً لا دعاء فيها كذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان * ولورفعت بالأيدي ولم توضع على الأكاف ذكر في ظاهر الرواية أنه لا يأتي كذا في الظهيرية * وإن كان مع الإمام فتغافل ولم يكبر مع الإمام أو كان في النية بعد فإخرا التكبير فإنه يكبر ولا ينتظر تكبير الإمام الثانية في قولهم لأنه لما كان مستعداً جعل بمنزلة المشار كذا في شرح الجامع الصغير فتاوى قاضي خان * وإن كبر مع الإمام التكبير الأول ولم يكبر الثانية والثالثة يكبرهما ثم يكبر مع الإمام كذا في فتاوى قاضي خان * ولو سلم الإمام بعد الثالثة ناسياً كبر الرابعة ويسلم كذا في انتصار خانية * ولو اجتمعت الجنازة بخير الإمام أن شاء صلى على كل واحد على حدة وإن شاء صلى على الكل دفعة بالنية على الجميع كذا في معراج الدراية * ودون كيفية وضعهم بالخيار إن شاء وضعهم بالطول سطوراً واحداً ويقف عند أفضلهم وإن شاء وضعهم واحداً وراء واحد إلى جهة القبلة وترتيبهم بالنسبة إلى الإمام كترتيبهم في صلاتهم خلفه حالة الحياة فيقرب منه الأفضل فالأفضل فيصف الرجال إلى جهة الإمام ثم الصبيان ثم الخناث ثم النساء ثم المراهقات ولو كان الكل رجالاً روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يوضع أفضلهم وأسنهم مما يلي الإمام ولو اجتمع حرو بعد فاشهورة قد يمخر على كل حال كذا في فتح القدير * وإذا كبر الإمام على جنازة فجيء بأخرى مضى على صلاته على الأولى فإذا فرغ استأنف على الثانية وإن كان لما وضعوا كبر التكبيرية الأخرى ينويها فهي الأولى أيضاً ولا تكون الثانية وإن كبر الثانية ينوي الثانية وحدها فهي الثانية وقد خرج من الأولى فإذا فرغ أعاد الصلاة على الأولى كذا في السراج الوهاج * ولو أحدث الإمام في صلاة الجنازة فقدم غيره جازم والصحيح كذا في الظهيرية * ولو دفن الميت قبل الصلاة أو قبل الغسل فإنه يصلى على قبره إلى ثلاثة أيام والصحيح أن هذا ليس بتقدير لازم بل يصلى عليه ما لم يعلم أنه قد غرق كذا في السراجية * والصلاة على الجنازة في الجبانة والامكنة والدور سواء كذا في المحيط * وصلاة الجنازة في المسجد الذي تقام فيه الجماعة مكروهة سواء كان الميت والقوم في المسجد أو كان الميت خارج المسجد والقوم في المسجد أو كان الإمام مع بعض القوم خارج المسجد والقوم الباقى في المسجد والميت في المسجد والإمام والقوم خارج المسجد والمختار كذا في الخلاصة * ولا تكبره بعد المطر ونحوه كذا في الكافي * تكبر في الشارع وأراضى الناس كذا في المضمرة * أما المسجد الذي بنى لأجل صلاة الجنازة فلا تكبره فيه كذا في التبيين * ولا ينبغي أن يرجع من جنازة حتى يصلى عليه وبعد ما صلى لا يرجع إلا بأذن أهل الجنازة قبل الدفن وبعد الدفن يسعه الرجوع بغير إذنهم كذا في المحيط (الفصل السادس في القبر والدفن والنقل من مكان إلى آخر) دفن الميت فرض على الكفاية كذا في السراج الوهاج * والسنة هو الحدود والشق كذا في محيط السرخسي * وصفة الحدود أن يحفر القبر بقلمه ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة فيوضع فيه الميت كذا في المحيط * ويجعل ذلك كالبيت المسقف كذا في الصرا الراشدة * فإن كانت الأرض رخوة فلا بأس بالشق كذا في فتاوى قاضي خان * ومنه الشق أن

يوت الكفرة في ظاهر الرواية وكذا الرعاة إذا كانوا يطوفون في المقابر ولهم خيام وأخبية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إن نزلوا موضعاً كثيراً من الكلا ونصبوا المحار ونزوا الإقامة خمسة عشر يوماً والماء والكلا يكفيم ثلاثة أشهر وأما من وكذا التراكمة والأعراب ومن دخل دار الحرب بأمان ونوى الإقامة في موضع الإقامة تمت نيته * الكافر إذا لم يدار الحرب ولم يتعرضوا له فهو على إقامته وإن علم أهل الحرب بإسلامه لم يرب منهم يريد سفر ثلاثة أيام ولياليها لم تعتبر نيته وكذا الأسير في دار الحرب إذا انفلت منهم ووطن على الإقامة خمسة

عشر يوم في غار ونحوه لم يصبر مقبلاً الكوفي اذا نوى الإقامة بمكة ومنى خمسة عشر يوماً لم يكن مقبلاً وان لم يكن بينهما مسيرة سفر لانه لم ينو الإقامة في أحدهما خمسة عشر يوماً وان تأهل بهما كان كل واحد من الموضعين وطناً أصلياً له ومن كان مولياً عليه فالنية في السفر والإقامة نية من يلى عليه كالمراة مع زوجها والعبد مع مولاه والجنسدى مع الأمير الذى يجرى عليه والأمير مع الخليفة والأجير مع من استأجره الغريم اذا تعلق به صاحب دين (١٦٦) في السفر فلهما أو حبسه ان كان الغريم قادراً على قضاء ما عليه ومن قصده أن يقضى دينه قبل أن يعضى خمسة عشر يوماً فالنية في السفر والإقامة نية المديون وان لم يكن قادراً فالمعتبرية الحابس وحكم الأسير في دار الحرب حكم العبد لا تعتبر نيته والرجل الذى يبعث اليه الوالى أو الخليفة ليؤتى به اليه فهو بمنزلة الأسير ولو كان العبد بين موئين في السفر فتوى أحد المولين الإقامة دون الآخر قالوا ان كان بينهما مهاياة في الخدمة فان العبد يصلى صلاة الإقامة اذا خدم المولى الذى نوى الإقامة واذا خدم المولى الذى لم ينو الإقامة يصلى صلاة السفر واذا نوى المولى الإقامة ولم يعلم العبد بذلك حتى صلى أياماً ركعتين ثم أخبره المولى كان عليه إعادة تلك الصلاة وكذا المرأة اذا أخبرها زوجها بنية الإقامة منذ أيام يلزمها إعادة الصلوات في ظاهر الرواية عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى العبد اذا أم مولاه في السفر ونوى المولى الإقامة صحت نيته حتى لو سلم العبد على رأس الركعتين كان عليه ما إعادة تلك الصلاة وكذا العبد اذا كان مع المولى في السفر فباعه من مقيم والعبد كان في الصلاة ينقلب فرضه أربعاً حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه إعادة لانه

تحتفر حفرة كالنهر وسط القبر ويبنى جانباه باللبن أو غيره ويوضع الميت فيه ويسقف كذا في معراج الدراية وينبغي أن يكون مقدار عمق القبر الى صدر رجل وسط الإقامة وكلما زاد فهو أفضل كذا في الجوهرة النيرة * وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى طول القبر على قدر طول الانسان وعرضه قدر نصف قامته كذا في المضمرات * وحكى عن الشيخ الامام أبى بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه يجوز اتخاذ التابوت في بلاد النار خاوة الارض قال ولوا اتخذ تابوت من حديد لا بأس به لكن ينبغي أن يفرش فيه التراب ويطين الطبقة العليا بماء الميت ويجعل اللبن الخفيف على عيين الميت وعلى يساره ليصير بمنزلة اللحد ويكره الأجر في اللحد اذا كان يلى الميت كذا في فتاوى قاضيخان ويكره الدفن في الاماكن التى تسمى فساقى كذا في فتح القدير * والشفع كالوتر فيمن دخل كذا في الكافى * ويستحب أن يكونوا أقوياء امناء وصلحاء كذا في التتارخانية * وذو الرحم المحرم أولى بادخال المرأة من غيرهم كذا في الجوهرة النيرة * وكذا ذو الرحم غير المحرم أولى من الاجنبى فان لم يكن فلا بأس للاجانب وضعها كذا في البحر الرائق * ولا يدخل أحد من النساء القبر كذا في محيط السرخسى * ويدخل الميت مما يلى القبلة وذلك أن يوضع في جانب القبلة من القبر ويحمل الميت منه ويوضع في اللحد فيكون الاخذ له مستقبل القبلة حالة الاخذ كذا في فتح القدير * ويقول واضعه بسم الله وعلى مله رسول الله كذا في المتون * ويوضع في القبر على جنبه الا عين مستقبل القبلة كذا في الخلاصة * ونخل العقدة ويسوى اللبن والقصب لا لاجز والخشب ويسجى قبرها لا قبره ويهال التراب كذا في المتون * ولا بأس بان يهيلوا بأيديهم أو بالمساحى وبكل ما أمكن كذا في الجوهرة النيرة * ويكره أن يراد على التراب الذى أخرج من القبر كذا في العيني شرح الكفر * ويستحب لمن شهد دفن الميت أن يحثو في قبره ثلاث حشيات من التراب يديه جميعاً ويكون من قبل رأس الميت ويقول في الحثية الاولى منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعبدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى كذا في الجوهرة النيرة * ولا بأس بالدفن بالليل ولكنه بالنهار امكن كذا في السراج الوهاج * ويسمى القبر قدراً الشبر ولا يربع ولا يجصص ولا بأس برش الماء عليه ويكره أن يبنى على القبر أو يقعد أو ينام عليه أو يوطأ عليه أو يقضى حاجة الانسان من بول أو غائط أو يعلم بعلامة من كتابة ونحوه كذا في التبيين * واذا خربت القبور فلا بأس بتطيينها كذا في التتارخانية * وهو الاصح وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى * ومن حفر قبر نفسه فلا بأس به ويؤجر عليه كذا في التتارخانية * رجل حفر قبراً فارادوا دفن ميت آخر فيه ان كانت المقبرة واسعة يكره وان كانت ضيقة جاز ولكن يضمن ما أتفق صاحبه فيه كذا في المضمرات * والافضل الدفن في المقبرة التى فيها قبور الصالحين ويستحب اذا دفن الميت أن يجلس واساعة عند القبر بعد الفراغ بقدر ما ينحرج زور ويقسم لهما يكون القرآن ويدعون الميت كذا في الجوهرة النيرة * قراءة القرآن عند القبر وعند محمد رحمه الله تعالى لا تكروه ومشايخنا رحمه الله تعالى أخذوا بقوله وهل ينتفع والخيار أنه ينتفع كذا في المضمرات * ويكره أن يبنى على القبر مسجداً أو غيره كذا في السراج الوهاج * ويكره عند القبر ما لم يعهد من السنة والمعهود منها ليس الا زيارته والدعاء عنده قائماً كذا في البحر الرائق * ولا يدفن اثنان أو ثلاثة في قبر واحد الا عند الحاجة فيوضع الرجل مما يلى القبلة ثم خلفه الغلام ثم خلفه الخنثى ثم خلفه المرأة ويجعل بين كل ميتين حاجز من التراب كذا في محيط السرخسى * وان كانا رجلين تقدم في اللحد أفضلهما كذا في المحيط

السفر فباعه من مقيم والعبد كان في الصلاة ينقلب فرضه أربعاً حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه إعادة لانه وكذا سلام عدو قد صار العبد مقيماً عالمشترى * اذا أم العبد مولاه ومعهما جماعة من المسافرين فلما صلى ركعتين نوى المولى الإقامة صحت نيته في حق عبده ولا يظهر في حق القوم في قول محمد رحمه الله تعالى في صلى العبد ركعتين ويقدم واحد من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما صلاة أربعاً وهو نظير ما لو سلمى مسافر بجماعة مقيمين ومسافرين فلما صلى ركعة أحدث

الامام وقدم مقبلا فانه لا ينقلب فرض القوم اربعاً فكذلك هاهنا ثم بما اذا علم العبدان المولى نوى الإقامة قال بعضهم يقوم المولى باراء العبد فنصب أصبعه أولاً ويشير بأصبعه ثم ينصب أربعة أصابع يده ويشير بأصبعه الرابع الكافر المسافر اذا أسلم وبينه وبين مقصده أقل من ثلاثة أيام كان حكمه حكم المقيم وكذا الصبي اذا كان في السفر مع أبيه ثم بلغ الصبي وبينه وبين وطنه أقل من ثلاثة أيام كان مقبلاً هكذا قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقال غيره (١٦٧) من المشايخ اذا بلغ الصبي يصلي أربعاً

واذا أسلم الكافر

يصلي ركعتين وقال

بعضهم يصليان ركعتين

فاما المسلم المسافر اذا ارتد

والعياذ بالله ثم أسلم من

ساعته وبينه وبين وطنه

أقل من ثلاثة أيام بقي

مسافراً كسالم تبهم ثم ارتد

والعياذ بالله ثم أسلم لا يطل

تممه فكذلك لا يطل سفره

وكذا المرأة اذا طلقها زوجها

في السفر فرتطليقة بآنة أو

ثلاثاً أو رجعية وانقضت

عدتها وبينها وبين وطنها

أقل من ثلاثة أيام فاما قبل

انقضاء العدة في الطلاق

الرجعي كان حكمها حكم

الزوج اذا كان الرجل

مقيماً في أول الوقت فلم يصل

حتى سافر في آخر الوقت كان

عليه صلاة السفر وان لم يبق

من الوقت الا قدر ما يسع فيه

بعض الصلاة الا يرى خلفه

لومات أو أغشى عليه انحاء

طويلاً أو جناً مطبقاً

أو حاضت المرأة أو صارت

نفساء في آخر الوقت يسقط

كل الصلاة فاذا سافر يسقط

بعض الصلاة ولو كان

مسافراً في أول الوقت ان

صلى صلاة السفر ثم أقام

في الوقت لا يتغير فرضه

* وكذا اذا كانت امرأتين هكذا في التنازع خاتمة * ولو بولي الميت وصار تراباً جازدفن غيره في قبره وزرعه والبناء عليه كذا في التبيين * ويستحب في القنيل والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر أوائل القوم وان نقل قبل الدفن الى قدر ميل أو ميلين فلا بأس به كذا في الخلاصة * وكذا الومات في غير بلد يستحب تركه فان نقل الى مصر آخر لا بأس به ولا ينبغي اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض مغسوبة أو أخذت بشفعة كذا في فتاوى قاضيخان * اذا دفن الميت في أرض غيره بغير إذن مالكها فالملك بالخيار ان شاء أمر باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فيها كذا في التبيين * ولو وضع الميت في غير القبلة أو على شقه الايسر أو جعل رأسه موضع رجله وأهيل عليه التراب لم ينش * ولو سوى عليه اللبن ولم يهل عليه التراب نزع اللبن وروي السنة كذا في التبيين * وان وقع في القبر متاع فعلم بذلك بعد ما أهالوا عليه التراب ينش كذا في فتاوى قاضيخان * قالوا ولو كان المال درهماً كذا في البحر الرائق * ويكره قطع الحطب والحشيش من المقبرة فان كان باباً لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان * والمشي في المقابر ينهين لا يكره عندنا كذا في السراج الوهاج * (ومما يتصل بذلك مسائل) * التعزية لصاحب المصيبة حسن كذا في الظهيرية * وروي الحسن بن زباد اذا عزى أهل الميت مرة فلا ينبغي أن يعزى مرة أخرى كذا في المضمرات * ووقت من حين يموت الى ثلاثة أيام ويكره بعد هذا الا أن يكون المعزى أو المعزى اليه غائباً فلا بأس به وهو بعد الدفن أو لم يبق منها قبله وهذا اذا لم يرمهم جزع شديد فان رؤى ذلك قدمت التعزية ويستحب أن يعزى بالتعزية جميع أهارب الميت الكبار والصغار والرجال والنساء الا أن يكون امرأة شابة فلا يعزى بها الا محارمها كذا في السراج الوهاج * ويستحب أن يقال لصاحب التعزية غفر الله تعالى لملك وتجاوز عنه وتغمد برحمته ورزقك الصبر على مصيبته وأجرلك على موته كذا في المضمرات ناقلاً عن الحجة * وأحسن ذلك تعزية رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ما أخذوله ما أعطى وكل شيء عنده باجل مسمى ويقال في تعزية المسلم بالكافر أعظم الله أجرلك وأحسن عزاءك وفي تعزية الكافر بالمسلم أحسن الله عزاءك وغفر لملك ولا يقال أعظم الله أجرلك وفي تعزية الكافر بالكافر أخف الله عليك ولا نقص عددك كذا في السراج الوهاج * ولا بأس لاهل المصيبة أن يجلسوا في البيت أو في مسجد ثلاثة أيام والناس يأتونهم ويعزونهم ويكره الجلوس على باب الدار وما يصنع في بلاد العجم من فرش البسط والقيام على قوارع الطرق من أقبح القبائح كذا في الظهيرية * وفي خزانه الفتاوى والجلوس للمصيبة ثلاثة أيام رخصة وتركه أحسن كذا في معراج الدراية * وأما النوح العالي فلا يجوز بالكلام مع رقعة القلب لا بأس به ويكره للرجال تسويد الثياب وتمزيقها للتعزية ولا بأس بالتسويد للنساء وأما تسويد الخدود والأيدي وشق الجيوب وخدش الوجوه ونشر الشعور ونثر التراب على الرأس والضرب على الخدود والصدر وإيقاد النار على القبور فمن رسوم الجاهلية والباطل والفورور كذا في المضمرات * ولا بأس بان يتخذ لاهل الميت طعام كذا في التبيين * ولا يباح اتخاذ الضيافة عند ثلاثة أيام كذا في التنازع خاتمة

(الفصل السابع في الشهيد) وهو في الشرع من قبله أهل الحرب والبغي وقطاع الطريق أو وجد في معركة أو به جرح أو يخرج الدم من عينه أو أذنه أو جوفه أو به أثر الحرق أو وطمته دابة العدو وهو راكبها أو سائقها أو كدمته أو صدمته بيدها أو برجلها أو نقر وادابته بضرب أو زجر فقتلته أو طعنوه بالقوه في ماء

وان لم يصل حتى أقام في آخر الوقت ينقلب فرضه أربعاً وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة كالمبلغ الصبي في آخر الوقت أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض أو النفساء ولم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه التحريمة أو وافاق المجنون أو المغمى عليه اذا عرض عليه شيء مما قلنا في آخر الوقت تجب الصلاة فكذلك الإقامة وان أقام بعد الوقت يقضى صلاة السفر المسافر اذا نوى الإقامة بعد ما سلم وعليه سهول تصح نيته في هذه الصلاة لانه نوى الإقامة بعد الخروج ويسقط عنه سجود السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى

لأنه لو عاد إلى سجود السهو تصح نية الإقامة فيه فينقلب فرضه أربعة وتصير السجدة في خلال الصلاة فيبطل وقال محمد رحمه الله تعالى تصح نية الإقامة لأن عنده سلام من عليه السهو لا يخرج منه عن حرمة الصلاة فصار كالنوى الإقامة قبل السلام وإذا صحت نيته يتم الصلاة أربعة ويسجد السهو بعد الفراغ وإن سجد لم يضره ثم نوى الإقامة تصح نيته وتصير صلاته أربعة سواء سجد سجدتين أو سجدة واحدة أو نوى الإقامة في السجدة لأنه لما سجد (١٦٨) للسهو عادت حرمة صلاته فصار كالنوى الإقامة في الصلاة * مسافر صلى ركعة بمسافرين

أو نارا أو رموه من سورا أو سقطوا عليه حائطا أو رموا نارافينا أو هبت بهم أريح الينا أو جعلوا في طرف خشب رأسهم عندنا أو أرسلوا الينا ماء فاحترق أو غرق مسلم أو قتله مسلم ظلما ولم تجب به دية كذا في الكافي * وكذا إن قتل أهل الذمة أو المستأمنون هكذا في العيني شرح الهداية * ولو وجبت الدية بصلح أو بقتل الأب ابنه لا تسقط الشهادة لأن الواجب القصاص لكنه سقط بالصلح أو الشبهة كذا في العيني شرح الكنز * ومن قتل مدافعا عن نفسه أو ماله أو عن المسلمين أو أهل الذمة بأي آلة قتل بجديداً أو جرحاً أو خشباً فهو شهيد كذا في محيط السرخسي * ولو كان المسلمون في سفينة فرماهم العدو بالنار فاحترقوا من ذلك وتعدى إلى سفينة أخرى فيم المسلمون فاحترقوا فهم كلهم شهداء كذا في الخلاصة * وحكمه أن لا يغسل ويصلى عليه كذا في محيط السرخسي * ويدفن بدمه وثيابه كذا في الكافي * ولو كان في ثوب الشهيد نجاسة تغسل كذا في العتبية * وينزع عنه ما ليس من جنس الكفن نحو السلاح والجادو والفرو والحشو والخشب والقلنسوة والسراويل ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى السراويل إلا في السير وكان الشيخ أبو جعفر الهندواني يقول الاشبهة أن لا ينزع السراويل ووافقه في ذلك كثير من مشايخنا رحمه الله تعالى هكذا في المحيط * ويراد حتى يتم الكفن وينقصر أن كان زيادة على سنة الكفن كذا في الكافي * ويجعل الخنوط للشهيد كافي الميت كذا في البحر الرائق * ويغسل إن قتل جنبا أو صبياً مجنوناً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في التبيين * وكذا تغسل إن قتلت حائضاً أو نساءً إن طهرتا وتم الانقطاع فإن لم ينقطع تغسل إن صلح المرنى حياً في الأصح هكذا في الكافي * أما لو رأت يوماً أو يومين ثم قتلت لا تغسل بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية * ويغسل من ارتب وهو من صار خلقاً في حكم الشهادة لنيل مرافق الحياة وهو أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يداوى أو ينقل من المعركة حياً إذا جمل من مصرعه كيلاً تطأه الخيول ولو آواه فسطاطاً أو خيمة أو بقي حياً حتى مضى وقت الصلاة وهو يعقل فهو مرتب هكذا في الهداية * ومن الارتث أن يبيع أو يشتري أو يتكلم بكلام كثير وهذا كله إذا وجد بعد انقضاء الحرب وأما قبل انقضائها فلا يكون مرتباً كذا في التبيين * ويغسل إن أوصى بأمر ديني أو قتل في المصر ولم يعلم أنه قتل بجديدة ظلماً كذا في العيني شرح الكنز * وكذا لو قام من مكانه أو تحول إلى مكان آخر هكذا في الخلاصة * وإن انفلت دابة مشرك وإيس عليه بأحد فوطئت مسلماً أو رمى مسلماً إلى المشركين فأصاب مسلماً أو نفرت دابة مشرك فرمته أو هرب المسلمون فأخأهم الكفار إلى ناراً أو خندقاً أو جعل المسلمون الحسك حواهم فمشوا عليها وما توافوا غير خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * وإن عثرت دابة رجل من المسلمين في القتال فرمته بقتله غسل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو رأت دواب المسلمين رايات المشركين فنفرت من ذلك دابة من غير تنبيه المشركين ورمت صاحبها وقتلته غسل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذا لو أن المشركين فتحوا في مدينة فمعد المسلمون بسورها فبالت رجل إنسان منهم فوقع ومات غسل عندهما * وكذلك لو أنم المسلمون فوطئت دابة مسلم مسلماً أو صاحبها عليها أو سائق أو قائد غسل وكذلك لو أن المسلمين نقبوا الحائط فوقع عليهم من نقبهم غسل إلا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وكذلك إذا جمل على العدو فسقط عن فرسه كذا في البدائع * وإن تراهى الفريقان ولم يتقاتلا غسل من وجد ميتاً حتى يعلم أنه قتل بجديدة ظلماً كذا في التتارخانية * ولو وجد

فجاء مسافر واقعدى به ثم أحدث الإمام واستخلف هذا الرجل ونزع الإمام ليتوضأ ونوى الإقامة والإمام الثاني نوى الإقامة أيضاً ثم عاد الإمام الأول إلى الصلاة ماذا يفعل الإمام الأول والثاني قالوا يقتدى الإمام الأول بالثاني في الركعة الثانية فإذا قعد الإمام الثاني قدر التشهد يقوم ويستخلف رجلاً أدرك أول الصلاة ليسم بالقوم ثم يقوم الإمام الثاني ويصلي ثلاث ركعات والإمام الأول ركعتين لأنه لما صلى ركعتين خرج من الإمامة * مسافر صلى الظهر ركعتين فقام إلى الثالثة ناسياً بعد ما تعدد التشهد ثم تذكر ذلك في قيام الثالثة أو في ركوعها فإنه يعود ويقعد وإن تذكر بعد ما قعد الثالثة بالسجدة يتم صلاته أربعة وكانت الثالثة والرابعة سنة الظهر وإن لم يكن قعد على الركعتين إن تذكر في قيام الثالثة يعود وإن لم يعد حتى قعد بها بالسجدة فسدت صلاته ولو كان هذا المسافر ترك القراءة في الركعتين الأوليين

أو في أحدهما ثم قام إلى الثالثة وقرأ قالوا في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى إذا نوى الإقامة في الثالثة تجوز صلاته ولو قرأ في الثالثة وركع ثم نوى الإقامة في الركوع قالوا يجوز أيضاً * مسافر أم قوم في آخر وقت العصر فلما صلى ركعة غربت الشمس ثم جاء رجل واقعدى به صح اقتداه فان سبق الإمام الحدث واستخلف هذا الرجل الذي اقتدى به فتذكر الخافعة أنه لم يصل الظهر فسدت صلاته لأن الوقت ليس بضيق عند شروعه ولو تذكر هذه الغائبة بعد الغروب قبل الشروع لا يصح شروعه

ديناني الذمّة في آخر وقتها
هو كان مسافرا في آخر وقت
الظهر فصار في ذمته صلاة
السفر أمّا صلاة العصر
خرج وقتها وهو مقيم فحبب
عليه * مسافر صلى شهرا
جميع الصلوات ركعتين قال
أبو حنيفة رحمه الله تعالى
يعيد ثلاثين مغربا ولا يعيد
غيرها وقال أبو يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى
يعيد ثلاثين مغربا ويعيد
صلاة العشاء والفجر والظهر
والعصر بعد المغرب الاول
* مسافر أمّ قوما مسافرين
فأحدث فاستخلف مسافرا
ونوى الثاني الإقامة لا بتغير
فرض من خلفه من
المسافرين ولو نوى الامام
الاول الإقامة بعدما أحدث
قبل أن يخرج من المسجد
صار فرضه وفرض القوم
أربعا فان استخلف الامام
واحدا من القوم يتم
الخليفة صلاة الإقامة
* مسافر صلى الظهر ركعتين
فقام الى الثالثة ناسيا
ومتعمدا فجاء مسافرا اقتدى
به في تلك الحالة فصلاة
الداخل موقوفة ان عاد
الامام الى القعدة فلم
فصلاة الداخل تامة لان

* (الباب الثاني والعشرون في السجادات) *

(٣٣ - الفتاوى اول) الامام في حرمة الصلاة حين اقتدي به وان لم يعد ونوى الاقامة في قيام الثالثة ينقلب فرضه وفرض الداخل اربعاً لان نوى الاقامة وهو في حرمة الصلاة يتابعه الداخل في الركعتين ثم يقضى ما فاتته وذلك ركعتين لان صلاة المقتدي صارت اربعاً ايضاً * مسافر أم قوماً مقيمين فلما صلى ركعتين نوى الاقامة لا لتحقيق الاقامة بل ليمت صلاة المقيمين لا يصير مقيماً ولا ينقلب فرضه اربعاً * جماعة من المقيمين صلوا خلف مسافر لا قراءة عليهم فيما يقضون كذا ذكر الكرخي رحمه الله تعالى وكذلك السهو ولا يقتدي

أحدهما الآخر * أمير خرج مع جيشه في طلب العدو ولا يعلم أين يدركهم فأنهم يصلون صلاة الأقامة في الذهاب وإن طالت المدة وكذا المكث في ذلك الموضع أما في الرجوع إن كان مدة السفر بقصرون الصلاة والأفلا * العبد إذا خرج مع مولاه ولا يعلم مسير المولى فإنه يسأله إن أخبره أنه يسير مدة السفر صلى صلاة المسافرين وإن كان دون ذلك صلى صلاة الأقامة وإن لم يخبره بذلك إن كان مقيماً قبل ذلك صلى صلاة الأقامة وإن كان مسافراً قبل (١٧٠) ذلك صلى صلاة السفر لعدم المغير في حقه وكذا الأسير مع من أسره وقيل المولى

إذا نوى الأقامة فأنما تظهر نيته في حق العبد إذا تلفظ به أما إذا نوى الأقامة في نفسه ولم يتلفظ به ثم أخبره بذلك بعد زمان لا يظهر في حق العبد * رجل خرج من بخارا إلى أموية اختلفوا فيه قال بعضهم يكون سفراً وهو الظاهر لأن الأبل لا تسير في أقل من ثلاثة أيام ومن كرمينية إلى بخارا ينبغي أن يكون كذلك * كوفي قدمت عليه امرأته من خراسان حاججة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تقصر الصلاة لأن تتوطن بذلك وكذا في حجة النفل الآن تكون بحسبها زوجها * وللسافر أن يترك السن عند البعض وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يرخص له في ترك السن ولا في قصرها ولا تسافر المرأة بغير محرم ثلاثة أيام وما فوقها واختلفت الروايات فيما دون ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أكره لها أن تسافر يوماً وكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو جعفر اتفقت الروايات على الثلاث فامادون الثلاث قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو أهون من ذلك ولا يكون عليها في ذلك ما يكون عليها في الثلاث وقال جابر رحمه الله تعالى لا بأس للمرأة أن تسافر مع قوم صالحين بغير محرم والصبي الذي لم يدرك لبس محرم وكذا المعتوم والشيخ الكبير الذي يعقل محرم والجارية التي لم تحض إذا كانت مشبهة لا تسافر بغير محرم ويجوز التطوع على الدابة خارج المصر في قولهم ولا تجوز المكتوبة إلا من عذر ومن الأعذار أن يخاف من زول الدابة على نفسه أو على دابته من سبع أو أوص أو كان في طير وردغة لا يجد

سجدة فلو أدى سجدة واحدة فيضيف إليها أخرى فتم له ركعة ثم يصلي ركعة ويتشهد ثم يصلي الثالثة ويتشهد ثم يسجد سجدة في السهو وقال شيخ الإسلام المعروف بخوارزمي زاد هذا إذا نوى بها عن الركعة التي قيدها بالسجدة الواحدة حتى لا تحقق ركوع آخر بعد تلك الركعة أما إذا سجد مطلقاً ولم ينو يجب أن تفسد صلاته وحكم ذوات الأربع حكم ذوات الاثنين والثلاث ولو ترك واحدة أو اثنين أو ثلاثة هكذا في الظهيرة * وإن ترك أربع سجرات ولا يدري كيف ترك يسجد أربع سجرات ويجلس جلسة مستحقة ولو تركها تفسد صلاته ثم يصلي ركعة ويقعد ويتشهد ثم يقوم ويصلي أخرى ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو وإن ترك خمس سجرات يسجد ثلاثاً ولا يقعد بعدها ويصلي ركعتين ويقعد بين الركعتين احتياطاً وإن ترك ستاً يسجد ستين ثم لا يقعد ثم يصلي ركعتين ثم يقعد ثم يصلي ركعة وإن ترك سبعاً يسجد سجدة ويصلي ثلاث ركعات قالوا هذا إذا نوى بالسجدة الركعة التي قيدها بالسجدة وإن سجد بغير نية ساهياً ثم تذكر باقي سجديتين وينوي بأحدهما ما عليه حتى لا تحقق أحدهما بالركعة الأولى والثانية بالركعة الثانية فصار مصلياً ركعتين ثم إذا صلى ثلاثاً وتشهد في الثانية من الثلاث ثم صلى الرابعة جازت صلاته ولو ترك ثمانى سجرات يسجد ستين ويصلي ثلاث ركعات ولو صلى الفجر ثلاث ركعات ولم يقعد في الثانية أو قعد وترك سجدة وهو لا يعلم كيف ترك فسدت صلاته ولو ترك سجديتين ففيه قولان والأصح أنها تفسد وكذلك لو ترك ثلاث سجرات ولو ترك أربعاً تفسد ويسجد سجديتين ثم يقعد ثم يصلي ركعة ولو صلى الظهر خمساً وترك سجدة فسدت وكذلك لو ترك سجديتين في الأصح أو ترك ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً ولو ترك ستاً تفسد وهو كمن صلى الظهر أربعاً وترك أربع سجرات كما مر ولو ترك سبعاً تفسد ويسجد ثلاث سجرات ويصلي ركعتين ولو ترك ثمانى سجرات يسجد ستين ويصلي ثلاث ركعات كذا في محيط السرخسي * وإن ترك تسع سجرات يسجد سجدة ثم يصلي ركعة ثم يقعد وهذه القعدة سنة ثم يصلي ركعتين ويقعد مستحقاً وإن ترك منها عشر سجرات يسجد سجديتين ثم يصلي ثلاث ركعات ويسجد للسهم وهكذا في الظهيرة * ولو صلى المغرب أربعاً تفسد صلاته ولو ترك سجديتين ففيه قولان وكذلك لو ترك ثلاثاً أو أربعاً ولو ترك خمساً تفسد ويسجد ثلاث سجرات ويصلي ركعة ولو ترك ستاً يسجد سجديتين ويصلي ركعتين كما لو صلى المغرب ثلاثاً ويسجد سجديتين كذا في محيط السرخسي

* (كتاب الزكاة) * (وفيه ثمانية أبواب)

* (الباب الأول في تفسيره وأوصفتها وشرايطها) * أما تفسيره فهي عليك المال من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه بشرط قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى هذا في الشرع كذا في التبيين * وأما وصفها فهي فريضة محكمة يكفر جاحداً أو يقتل مانعها هكذا في محيط السرخسي * وتجب على الفور عند تمام الحول حتى ياتم بتأخيرها من غير عذر وفي رواية الرازي على التراخي حتى ياتم عند الموت والأول أصح كذا في التهذيب * وأما شرط أدائها فنية مقارنة للأداء أو عزل ما وجب هكذا في الكنز * فإذا نوى أن يؤدي الزكاة ولم يعزل شيئاً فعل يتصدق شيئاً إلى آخر السنة ولم تحضره النية لم يجز عن الزكاة كذا في التبيين * إذا كان في وقت التصديق مجال لوسئل عما إذا تؤدى يمكنه أن يجيب من غير فكرة بذلك يكون نية منه ولو قال

على الثلاث فامادون الثلاث قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو أهون من ذلك ولا يكون عليها في ذلك ما يكون عليها في الثلاث وقال جابر رحمه الله تعالى لا بأس للمرأة أن تسافر مع قوم صالحين بغير محرم والصبي الذي لم يدرك لبس محرم وكذا المعتوم والشيخ الكبير الذي يعقل محرم والجارية التي لم تحض إذا كانت مشبهة لا تسافر بغير محرم ويجوز التطوع على الدابة خارج المصر في قولهم ولا تجوز المكتوبة إلا من عذر ومن الأعذار أن يخاف من زول الدابة على نفسه أو على دابته من سبع أو أوص أو كان في طير وردغة لا يجد

إذا كانت لا تقدر
على الركوب والنزول وكذا
الرجل لو خاف أن يصلي
فأثم ليراه سبع أو عود
ولو صلى قاعدا ليراه كأنه
أن يصلي قاعدا وكذا لو
خاف أنه لو صلى قاعدا ليراه
سبع أو عود وجازله أن يصلي
مستلقيا إذا صلى على
الدابة في حمل وهو يقدر
على النزول لا يجوز له أن
يصلي على الدابة إذا كانت
الدابة واقفة إلا أن يكون
الحمل على عبدان على
الأرض وأما الصلاة على
العجلة إن كان طرف العجلة
على الدابة وهي تسير أو لا
تسير فهي صلاة على الدابة
تجوز حالة العذر ولا تجوز
في غيرها وإن لم يكن طرف
العجلة على الدابة جازم هي
عند الصلاة على السرير

صلاة المريض ما يستطيع
لقوله صلى الله عليه وسلم
لعمران بن حصين رضى الله
تعالى عنه صل قائما فان لم
تستطع فقاعدا فان لم
تستطع فعلى الجنب تومئ
ايما فينظر ان قد ردى على
القيام والركوع والسجود
يصلى قائما ركوع وسجود

لا يجزيه الا ذلك وان عجز عن القيام وقدر على الركوع والسجود يصلي قاعاً داركوع وسجود لا يجزيه الا ذلك وان عجز عن الركوع والسجود وقدر على القعود يصلي قاعاً داباً لا يجعل السجود أخفض من الركوع وكذا لو عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام يصلي قاعاً داباً لان القيام وسيلة الى السجود فاذا سقط المقصود سقطت الوسيلة وان صلى قائماً بايماء جازع عندنا والمستحب أن يصلي قاعاً داباً وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز له ترك القيام ان قدر عليه ثم انما سقط عنه القيام اذا كان يزداد مرضه أو وجعه بالقيام فان لم يكن

ما تصدقت الى آخر السنة فقد نويت عن الزكاة لم يجز كذا في السراجية * اذا وكل في اداء الزكاة اجزأه
النية عند الدفع الى الوكيل فان لم ينو عند التوكيل ونوى عند دفع الوكيل جاز كذا في الجوهر النيرة
* وتعتبر نية الموكل في الزكاة دون الوكيل كذا في معراج الدراية * فلو دفع الزكاة الى رجل وأمره أن يدفع
الى الفقراء فدفع ولم ينو عند الدفع جاز ولودفعها الى الذي ليدفعها الى الفقراء جاز لوجود النية من الأمر
هكذا في محيط السرخسي * فان تجدد للموكل نية أخرى بعد الدفع الى الوكيل قبل دفع الوكيل الى الفقير
كان عما نوى أخيراً حتى لودفع اليه دراهم يتصدق بها عن زكاة ماله فلم يدفع المأمور حتى نوى الأمر أن
يكون عن نذره وقعت عن ذلك كذا في السراج الوهاج * ولو قال ان دخلت هذه الدار فقله على أن تصدق
بهذه المائة قد دخل وهو ينوي عند الدخول أن يتصدق بها عن الزكاة لم يجز به عن الزكاة كذا في محيط
السرخسي * واذا هلكت الوديعة عند المودع فدفع القيمة الى صاحبها وهو فقير لدفع الخصومة يريده الزكاة
لا يجزيه كذا في فتاوى قاضيخان في فصل أداء الزكاة * واذا دفع الى الفقير بلانية ثم نواه عن الزكاة فان
كان المال قائماً في يد الفقير أجراه والا فلا كذا في معراج الدراية والراهدى والبحر الرائق والعيني شرح
الهداية * رجل أدى زكاة غيره عن مال ذلك الغير فاجزه المالك فان كان المال قائماً في يد الفقير جاز والا فلا
كذا في السراجية * ومن تصدق بجميع نصابه ولا ينوي الزكاة سقط فرضها وهذا استحسان كذا في
الراهدى * ولا فرق بين أن ينوي النقل أو لم تحضره النية * ولودفع جميع النصاب الى الفقير ينوي به عن
النذر أو واجب آخر يقع عما نوى ويضمن قدر الواجب * ولو وهب بعض النصاب من التقير يسقط عنه
زكاة المؤتدى عند محمد رحمه الله تعالى كذا في التبيين * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى مثله وهو الاشبه
كذا في الراهدى * ولو كان له دين على فقير فابرأه عنه سقط عنه زكاة نوى به عن الزكاة ولا لانه كالهلاك
ولو ابرأه عن البعض سقط زكاة ذلك البعض لما قلنا وزكاة الباقي لا تسقط ولو نوى به الاداء عن الباقي كذا
في التبيين * ولو كان من عليه الدين غنياً فوهبه منه بعد الحول ففي رواية الجامع يضمن قدر الزكاة وهو
الاصح هكذا في محيط السرخسي * ولو أمر فقيراً بقبض دين له على آخر ونواه عن زكاة عين عنده جاز كذا في
البحر الرائق * ولو وهب دينه من فقير ونوى زكاة دين آخر له على رجل آخر أو نوى زكاة عين له لم يجز كذا في
الكافي * وأداء العين عن العين وعن الدين جائز وأداء الدين عن العين وعن دين يقبض لا يجوز وأداء الدين
عن دين لا يقبض يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا أراد الرجل أداء الزكاة الواجبة فالوا لا فضل الاعلان
والاظهار وفي التطوعات الافضل هو الاخفاء والاسرار كذا في فتاوى قاضيخان * ومن أعطى مسكيناً
دراهم وسمها هبة أو قرضاً ونوى الزكاة قائمها تجزيه وهو الاصح ~~كذا في~~ كذا في البحر الرائق ناقلاً عن المبتهني
والقنية * (وأما شروط وجوبها فنحن) الخرية حتى لا تجب الزكاة على العبد وان كان مآذوناً في التجارة وكذا
المدير وأم الولد والمكاتب وأما المستسعى في حكم المكاتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في
البدائع * (ومنها الاسلام) حتى لا تجب على الكافر كذا في البدائع * ثم الاسلام كما هو شرط الوجوب شرط
لبقاء الزكاة عندنا حتى لو ارتد بعد وجوبها سقطت كافي الموت فلو بقي على ارتداده سنين فبعد اسلامه
لا يجب عليه شيء لتلك السنين كذا في معراج الدراية * قال الصيرفي فيما إذا أسلم الكافر في دار الحرب وأقام
سنين هناك ثم خرج السالم يكن للإمام الاخذ منه لانه لم يكن في ولايته وهل تجب عليه الزكاة حتى يفتي

كذلك لكن بلحقه نوع مشقة لا يجوز له ترك القيام وان قدر على بعض القيام دون اتمه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقوم قدر ما يقدر فاذا عجز بقدر حتى لو قدر على أن يكبر قائماً ولا يقدر أكثر من ذلك يكبر قائماً ثم يقعد فان لم يقم خفت أن لا تجز به صلاته وان كان لا يقدر على القيام الامتكتنا قالوا يقوم متكئاً لا يجز به الا ذلك ويجلس المريض في صلاته كيف شاء في رواية محمد بن أبي حنيفة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه (١٧٣) يربع عند الافتتاح وعند الركوع يفتش رجله اليسرى وعن أبي يوسف رحمه الله

بالدفع ان كان علم بالوجوب وجبت عليه ويفتي بالدفع وان لم يعلم لا تجب عليه ولا يفتي بالدفع بخلاف الذي اذا سلم في دارنا فانه تجب عليه الزكاة علم أو لم يعلم كذا في السراج الوهاج * (ومنها العقل والبلوغ) فليس الزكاة على صبي ومجنون اذا وجد منه الجنون في السنة كلها كذا في الجوهر النيرة * فلو افاق في جزء من السنة بعد ذلك النصاب في أولها وآخرها قل ذلك أو أكثر يلزمه الزكاة كذا في العيني شرح الهداية * وهو ظاهر الرواية هكذا في الكافي * قال صدر الاسلام أبو اليسر وهو الاصح كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وهذا في الجنون العارض بأن جن بعد البلوغ أما في الأصلي بأن بلغ مجنوناً فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر ابتداء الحول من وقت الافاقة كذا في الكافي * وكذا الأصحبي اذا بلغ يعتبر ابتداء الحول من وقت بلوغه هكذا في التبيين * وتجب على المغني عليه وان استوعب الاغنياء حولاً كاملاً كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها كون المال نصيباً) فلا تجب في أقل منه هكذا في العيني شرح الكنز * رجل أدى خمسة من المائتين بعد الحول الى الفقير والى الوكيل لاجل الزكاة ثم ظهر فيها درهم مستوقه لم تكن تلك الخمسة زكاة لثقة صان النصاب واذا اراد أن يسترد الخمسة من النقيير ليس له ذلك وله أن يسترد من الوكيل ان لم يصدق بها هكذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها الملك التام) وهو ما اجتمع فيه الملك واليد وما اذا وجد الملك دون اليد كالصداق قبل القبض أو وجد اليد دون الملك كملك المكاتب والمدون لا تجب فيه الزكاة كذا في السراج الوهاج * وأما المبيع قبل القبض فقل لا يكون نصيباً والصحيح أنه يكون نصيباً كذا في محيط السرخسي * ولا تجب على المولى في عبده المعدل للتجارة اذا بقي كذا في شرح الجمع لابن الملك * ولو على الزوج لو خالها على ألف ولم يقبضها سنين ~~هكذا في المضمرات~~ * ولا على الراهن اذا كان الرهن في يد المرتهن هكذا في البحر الرائق * وأما العبد المأذون ان كان عليه دين يحيط بكسبه فلا زكاة فيه على أحد بالاتفاق وان لم يكن عليه دين فكسبه لمولاه وعلى المولى زكاة اذا تم اساول كذا في معراج الدزاية * قيل ينبغي أن يلزمه الاداء قبل الاخذ والصحيح أنه لا يلزمه الاداء قبل الاخذ كذا في محيط السرخسي * وعلى ابن السبيل زكاة ماله لانه قادر على التصرف بنائبه كذا في فتاوى قاضي خان في فصل مال التجارة * (ومنها فراغ المال) عن حاجته الاصلية فليس في دور السكنى وثياب البدن وأثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة وكذا طعام أهله وما يتجمل به من الاواني اذا لم يكن من الذهب والفضة وكذا الجوهر والؤلؤ والياقوت والبلخش والزمرد ونحوها اذا لم يكن للتجارة وكذا الواشتري فلو سأل النفقة كذا في العيني شرح الهداية * وكذا كتب العلم ان كان من أهله وآلات المحترفين كذا في السراج الوهاج * هذا في الآلات التي ينتفع بنفسها ولا يبقى أثرها في الممول وأما اذا كان يبقى أثرها في الممول كالواشتري الصباغ عصقرا أو زعفراناً ليصبغ ثياب الناس بأجرو حال عليه الحول كان عليه الزكاة اذا بلغ نصيباً وكذا كل من ابتاع عيناً يعمل به ويبقى أثره في الممول كالعفص والدهن لدبغ الجلد خال عليه الحول كان عليه الزكاة وان لم يبق لذلك العين أثر في الممول كالصابون والخرص لازكاة فيه كذا في الكفاية * (ومنها الذراغ عن الدين) قال أصحابنا رحمه الله تعالى كل دين له مطالب من جهة العباد يتبع وجوب الزكاة سواء كان الدين للعباد كالقرض وعن البيوع وضمان المتلفات وارث الجراحة وسواء كان الدين من النقود أو المكيل أو الموزون أو الثياب أو الحيوان وجب بخلع أو صلح عن دم عمده وهو حال أو مـ ورجل أو لله تعالى كدين الزكاة فان كان

تعالى انه يركع متربعا * الاحدب اذا كان قيامه ركوعاً يشير برأسه للركوع لانه عاجز عما هو فوقه * اذا عجز المريض عن الاعياء بالرأس في ظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلاة ولا يعتبر الاعياء بالعينين والحاجبين ثم اذا خف مرضه هل يلزمه الاعادة اختلافوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم وليه لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كافي الاغنياء وقال بعضهم ان كان يعقل لا يسقط عنه الفرض والاول أصح لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب * ذكر محمد رحمه الله تعالى في النوادر من قطعت يدها من المرفقين وقدماه من الساقين لا صلاة عليه فثبت ان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب * كل من لا يقدر على اداء ركن الاجماد يسقط عنه ذلك الركن ومن ابتلي بين ان يؤدي بعض الأركان مع الحدث أو بدون القراءة وبين أن يصلي بالاعياء تتعين عليه الصلاة بالاعياء لا يجز به الا ذلك لان

الصلاة بالاعياء أهون من الصلاة مع الحدث أو بدون القراءة لان الاول يجوز حالة الاختيار وهو التطوع على الدابة زكاة والصلاة مع الحدث أو بدون القراءة لا يجوز الا بعذر والمبطل بين الشرين يتعين عليه أهونهما ولو كان له قياماً أو قاعداً سال بجرحه وان استأنق على قفاه لا يسقط عنه يقوم ويركع ويسجد لان الله لا مع الحدث كما لا تجوز من غير عذر رفع الاستقاء أيضاً لا تجوز من غير عذر فاستأنق أو ياتر مع الحدث فيه من اسرار الأركان وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر انه قال يصلي مضطجاً يوحى إيماء

* مريض تحت ثياب نجسة ان كان لا يستطيع شيئا الا ويتجسس من ساعته صلى على حاله وكذا اذا لم يتجسس الثاني لكنه بطهه زياته مشقة بالتحويل * مريض صلى جالسا فلما رفع رأسه من السجدة الاخيرة في الركعة الرابعة ظن انها ثالثة فقرأ وركع وسجد بالايمان فسدت صلاته لانه انتقل الى الثالثة قبل اتمام المكتوبة ولو لم يكن في الرابعة لكن كان في الثالثة فظن انها ثالثة فآخذ في القراءة ثم علم انها ثالثة لا يعود الى التشهد بل يعرض في قراءته ويسجد للسهو في آخر الصلاة * رجل له عبد (١٧٣) مريض لا يقدر على الوضوء عن محمد رحمه الله تعالى يجب على المولى

أن يوضئه لانه مادام في ملكه كان عليه تعاهده * ميت عليه صلوات فانه فقضاها الوارث عنه بأمره لا يجوز فرق بين هذا وبين الحج اذا حج الوارث عن الميت بأمره جاز والفسوق ان الصلاة عبادة بدنية لا تعلق لها بالمل ولا يجب بدونه فلا تجزى فيها النيابة أما الحج فإن كان عبادة بدنية فلها تعلق بالمل لا يجب بدونه فألحق التسيب فيها بالمباشرة كما في الزكاة قال وينام المريض في الصلاة على قفاه ورجلاه نحو القبلة وعند الشافعي رحمه الله تعالى ينام على جنبه الا عين كما يوضع في اللحد وعندنا لو فعل ذلك يجوز والاول أولى لقوله صلى الله عليه وسلم يصلي المريض قائما فان لم يستطع فقايدا فان لم يستطع فعلى قفاه يوشى ايماء فان لم يستطع فالحق بقبول العذر منه وعند النزاع ينال على قفاه أيضا لانه أيسر لخروج الروح * رجه - ل صلى ركعة بقيام وركوع ومجود ثم مرض وصار الى حالة الايمان فسدت

زكاة سائمة يمنع وجوب الزكاة بخلاف بين أصحابنا رحمه الله تعالى سواء كان ذلك في العين بان كان العين قائما أو في الذمة باستمالة النصاب وان كان زكاة الاثمان وزكاة عروض التجارة ففيها خلاف بين أصحابنا فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الجواب فيه كالجواب في السوائم ولو كان الدين خراج أرض يمنع وجوب الزكاة بقدره وهذا اذا كان خراجا يؤخذ بحق ولا يمنع وجوب الزكاة ما يؤخذ منه قبل الحول وكذلك الأرض كان قبل ادراكها فلا وما يؤخذ بغير حق لا يمنع وجوب الزكاة ما يؤخذ منه قبل الحول وكذلك الأرض العشرية اذا أخرجت طعاما واستهلكه وضمن مثله دينيا في الذمة وذلك قبل تمام الحول على الدراهم ثم تم الحول على الدراهم فليس عليه الزكاة هكذا في التناخانية * وكذلك المهر يمنع مؤجلا كان أو معجلا لانه مطالب به كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح على ظاهر المذهب وذكر البرزوي في شرح الجامع الكبير قال مشايخنا رحمه الله تعالى في رجل عليه مهر مؤجل لامرأته وهو لا يريد أدائه لا يجعل مانعا من الزكاة لعدم المطالبة في العادة وانه حسن أيضا هكذا في جواهر الفتاوى * وأما نفقات الزوجات فمالم تصر دينيا ما يفرض القاضي أو بالتراضي لا تمنع وتسقط اذا لم يوجد قضاء القاضي أو التراضي وكذا نفقة المحارم اذا فرضها القاضي في مدة قصيرة فهو مادون الشهر وأما اذا كانت المدة طويلة فلا تصير دينيا بل تسقط كذا في البدائع * وهذا كله اذا كان الدين في ذمته قبل وجوب الزكاة أما اذا لحقه الدين بعد وجوب الزكاة فلم تسقط الزكاة هكذا في الجوهرة النيرة * وأما الذين المعترض في خلال الحول فذكر في العيون أن عند محمد رحمه الله تعالى يمنع وجوب الزكاة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يمنع كذا في محيط السرخسي * رجل له عبد للتجارة وعلى العبد دين لا يجب عليه زكاة العبد بقدر الدين رجل له على رجل ألف درهم دين وكفلهم رجل بأمر المديون أو بغير أمره ولكل واحد من الاصيل والكفيل ألف درهم فحال الحول على مالهما لازكاه على واحد منهم - ما ولو اغتصب رجل ألفا من رجل بقاء آخر واغتصب الآخر من الغاصب واستهلكها ولكل واحد منهم - ما ألف فحال الحول على مال الغاصبين كان على الغاصب الاول زكاة لأنه ولا زكاة على الغاصب الثاني كذا في فتاوى قاضي خان * رجل له ألف درهم وعليه ألف درهم وله دار وخادم لغير التجارة وقيمته عشرة آلاف درهم فلا زكاة عليه لان الدين مصروف الى المال الذي في يده فانه فاضل عن حاجته - عدل القلب والتصرف فكان الدين مصروفا اليه فاما الدار والخادم فمشتغولتان بحاجته فلا يصرف الدين اليه ومالك الدار والخادم لا يحرم عليه أخذ الصدقة لانه لا يزال حاجته بل يزيد فيها وهو معنى قول الحسن البصري ان الصدقة كانت تحمل للرجل وهو صاحب عشرة آلاف درهم قيل وكيف ذلك قال يكون له الدار والخادم والسلاح وكانوا ينهون عن بيع ذلك وعن هذا قال مشايخنا رحمه الله تعالى ان الفقيه اذا كان يملك من الكتب ما يساوي ما لا عظيما ولكنه محتاج اليها يحمل له أخذ الصدقة الا أن يملك فضلا عن حاجته ما يساوي ما تبقى درهمه كذا في شرع المبسوط للإمام السرخسي * والفاضل عن حاجته من كل تصنيف نسجتان وقيل ثلاث والمختار الاول هكذا في فتح القدير * واذا سقط الدين كان أبرأ الدائن من عليه الدين اعتبارا بتداء الحول من حين سقوطه وعند محمد رحمه الله تعالى يجب الزكاة عند تمام الحول الاول كذا في فتح القدير وهكذا في الكافي * وكل دين لا مطالب به من جهة العباد كديون الله تعالى من الصدور والكفارات وصدقة الفطرو وجوب الحج لا يمنع كذا في محيط السرخسي * وضمان

صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره في النوادر لان تحريره انه قد تمت وجبة الركوع والسجود فلا يجوز بدونهما * رجل صلى أربع ركعات جالسا فلما قعد في الركعة الرابعة منها قرأ وركع قبل أن يتشهد قال هو بمنزلة القيام يعرض لو كان حين رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية نوى القيام ولم يقرأ ثم علم قال يعود ويتشهد لان مجرد النيابة لا يصير قائما المريض اذا عجز عن الايمان فركل رأسه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال انه يجوز صلاته وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يجوز لانه لم يوجد منه صلى

هـ (باب صلاة الجمعة) * الجمعة فريضة على الرجال الاحرار العاقلين المقيمين في الامصار ولا يكون الموضع مصر في ظاهر الرواية الا ان يكون فيه معصية وقاض يقيم الحدود وينفذ الاحكام وبلغت ابنته ابنته في وكما يجوز اداء الجمعة في المصر يجوز اداؤها في فناء المصر وفناء المصر هو الموضع المعد للصالح المصر المتصل به ومن كان مقيما في عمران المصر وأطرافه وليس بين ذلك الموضع وبين المصر فرجة فعليه الجمعة ولو كان بين ذلك الموضع وبين عمران (١٧٤) المصر فرجة من المزارع والمراعي نحو القلع بخار الاجعة على أهل ذلك الموضع وان

كان النسيء يلغهم والغلة والميل والامبال ليس بشئ هكذا روى الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى * العبد اذا قلدهم حاجة فصلي بهم الجمعة جاز ولا تجوز الانكحة بتزويجه ولا قضاءه لان أهل القضاء من كان أهلا للشهادة والعبد ليس بأهل للشهادة فلا يكون أهلا للقضاء والمتغلب الذي لا عهد له أي لا منشوره من الخليفة ان كانت سيرته فيما بين الرعية مسيرة الامراء ويحكم فيما بينهم بحكم الولاية يجوز منه اقامة الجمعة وليس للقاضي أن يصلي الجمعة بالناس اذا لم يؤمر به ويجوز لصاحب الشرطة وان لم يؤمر به وهذا في عرفهم * والى المصر اذا مات فجاء يوم الجمعة ان صلى بهم الجمعة خليفة الميت أو صاحب الشرطة أو القاضي جاز لانه فوض اليهم أمر العامة ولو اجتمع العامة على تقديم رجل لم يأمره القاضي ولا خليفة الميت لم يجوز لم يكن الجمعة وان لم يكن ثمة قاض ولا خليفة الميت فاجتمع العامة على تقديم رجل جاز كان الضرورة * ولومات الخليفة قوله امرام وولاية على الاشياء من لا ينعقد أمور السباين كان لهم اقامة الجمعة لانهم اقيموا الامور المسلمين فكانوا على حالهم ما لم يعزلوا * والجماعة شرط لصلاة الجمعة لانهم لا ينعقدون الا اذا هم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يتم الانعقاد قبل التقييد بالسجدة وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يتم الانعقاد بمجرد الشروع وفائدة الخلاف انما تظهر فيما اذا نفر الناس عنه بقي الامام وأقل الجمع فيه اثلاثة سوى الامام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

الاقطة لا يمنع وكذا ضمان الدرك قبل الاستحقاق لا يمنع كذا في التناخانية * وقالوا قمين ضمن الدرك فاستحق المبيع ان كان في الحول يمنع وان استحق بعد الحول لا يمنع هكذا في البدائع * وان كان له نصب كما اذا كان له دراهم ودنانير وعروض التجارة وسواهم وعليه دين صرف الدين الى الدراهم والدنانير أو لا فان فضل عنهما صرف الى العروض فان فضل عنها فالى السواهم فان كانت السواهم أجناسا مختلفة صرف الى أقلها زكاة وان استوت فيها صرف الى أيما شاء هكذا في التبيين * وهذا اذا حضر المصدق فان لم يحضره فالتخير لرب المال ان شاء صرف الدين الى الساعة وأدى الزكاة من الساعة لان في حق صاحب المال ما سواه وانما الاختلاف في حق المصدق فان له ولاية أن يأخذ من الساعة دون الدراهم فلهذا صرف الدين الى الدراهم وأخذ الزكاة من الساعة كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي * له ما تان ووصيف وتزوج على مثله واسد تقرض بر الحاجة وبقي لا تجب لان الدين صرف الى النقود والمال الفارغ وقال زفر يجب صرف الدين الى الجنس كذا في الكافي * (ومنها كون النصاب ناميا) حقيقة بالتوالي والتناسل والتجارة أو تقدير بان يتمكن من الاستملاء بكون المال في يده أو في يد نائبه وينقسم كل واحد منهما الى قسمين خلقى وفعلى هكذا في التبيين * فالخلقى الذهب والفضة لانهم لا يصلمان لا تتفادع باعيانهم ما في دفع الحوائج الاصلية فتجب الزكاة فيهما نوى التجارة أو لم ينو أصلا أو نوى النفقة والفعلى ما سواههما ويكون الاستملاء فيه بنية التجارة أو الاسامة ونية التجارة والاسامة لا تعتبر ما لم تصل بفعل التجارة أو الاسامة ثم نية التجارة قد تكون صريحة أو قد تكون دلالة فالصريح أن ينوى عند عقد التجارة أن يكون المملوك للتجارة سواء كان ذلك العقد شراء أو اجارة وسواء كان ذلك الثمن من النقود أو العروض * وأما الدلالة فهي أن يشتري عينا من الاعيان بعروض التجارة أو يؤجر داره التي للتجارة بعرض من العروض فتصير للتجارة وان لم ينو التجارة صريحة يمكن ذكر في البدائع الاختلاف في بدل منافع عين معدة للتجارة ففي كتاب الزكاة من الاصل انه للتجارة بلانية وفي الجامع ما يدل على التوقف على النية فكان في المسئلة روايتان ومشايخ يلع كانوا يحكمون رواية الجامع * وما ملكه بعقد ليس فيه مبادلة أصلا كالهبة والوصية والصدقة أو ملكه بعقد هو مبادلة مال بغير مال كالمهر وبذل الخلع والصلح عن دم العمد وبذل العتق فانه لا يصح فيه نية التجارة وهو الاصح كذا في البحر الرائق * ولو ورثه ففناه للتجارة لا يكون لها كذا في التبيين * وفي الساعة ومال التجارة ان نوى الورثة الاسامة أو التجارة بعد الموت تجب وان لم ينو اقبل تجب وقيل لا تجب كذا في محيط السرخسي * ومن اشترى جارية للتجارة وفوها للخدمة بطلت عنها الزكاة كذا في الزاهدي * ويشترط أن يتمكن من الاستملاء بكون المال في يده أو يد نائبه فان لم يتمكن من الاستملاء فلا زكاة عليه وذلك مثل مال الضمار كذا في التبيين * وهو كل ما بقي أصلا في ملكه ولكن زال عن يده زوالا يرجى عوده في الغالب كذا في المحيط * ومن مال الضمار الدين المجعود والمغصوب اذا لم يكن عليه ما يئنه فان كانت عليه ما يئنه وجبت الزكاة الا في غصب الساعة فانه ليس على صاحبها الزكاة وان كان الغاصب مقرا ومنه المفقود والابق والمأخوذ مصادرة والساقط في البحر والمدفون في الصحراء المتدفن مكانه وأما المدفون في حرز ولو دار غيبه اذا نسبته فليس منه كذا في البحر الرائق * وان كان مدفونا في أرضه أو كرمه قيل تجب الزكاة لان حفر جميع الارض المملوكة له يمكن وقيل لا تجب لان حفر جميعها متعسر بخلاف البيت والدار حتى لو كانت الدار عظيمة

خليفة الميت فاجتمع العامة على تقديم رجل جاز كان الضرورة * ولومات الخليفة قوله امرام وولاية على الاشياء من لا ينعقد أمور السباين كان لهم اقامة الجمعة لانهم اقيموا الامور المسلمين فكانوا على حالهم ما لم يعزلوا * والجماعة شرط لصلاة الجمعة لانهم لا ينعقدون الا اذا هم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يتم الانعقاد قبل التقييد بالسجدة وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يتم الانعقاد بمجرد الشروع وفائدة الخلاف انما تظهر فيما اذا نفر الناس عنه بقي الامام وأقل الجمع فيه اثلاثة سوى الامام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ولا يشترط الإقامة والحريّة في الامام ولا في المقتدى أي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يشترط الإقامة والحريّة في الامام ولا في المقتدى عندنا ويشترط الذكورة والبلوغ * والنصراني اذا امر على مصر ثم أسلم ليس له أن يصلي الجمعة بالناس حتى يؤمر بعد الاسلام وكذا الصبي اذا أمر ثم أدرك وكذا الواستقضى صبي أو نصراني ثم أسلم النصراني وأدرك الصبي لم يجز حكمهما ولو قيل النصراني اذا أسلمت فصل بالناس أو اقض أو قيل للصبي اذا أدركت فصل بالناس أو اقض جاز لان الفصل الاول حين (١٧٥) أمر لم يكن أهلاً فلا عليك الاتقليد في

المستقبل أما في الفصل الثاني أضاف التقليد الى حالة الاعلمية والتقليد يحتل الاضافة فيصح تقليده وعن بعض المشايخ اذا أمر الصبي أو الذي قبل يوم الجمعة وفوض اليه أمر الجمعة فأسلم الذي وأدرك الصبي كان له أن يصلي الجمعة بالناس وعلى ما ذكرنا لا يجوز ذلك لان التفويض باطل * الامام اذا أحدث بعد ما صلى ركعة من الجمعة فتقدم واحد من القوم لا بتقديم أحد لا تجوز صلاتهم خلفه وان قدمه واحد من أصحاب السلطان ممن فوض اليه أمر العامة يجوز وكذا اذا قدم القوم واحد قبل أن يخرج الامام عن المسجد جاز لا صلاح صلاتهم فان تكلم الذي قدمه الجمع أو ضحك فقهه فأمره غير أن يجمع بالناس لا يجوز لان الامام لم يفوض التقديم الى القوم وانما جاز تقديمهم لا صلاح صلاتهم فاذا خرج عن صلاة الامام لم يبق اماماً فلا يصح أمره وليس على المقعد الجمعة ولا الحج ولا حضور الجماعات عند أصحابنا رحمه الله تعالى وان وجد حاملاً وكذا

لا ينعقد نصاباً وان كان الدين على جاحد وعليه بينة غير عادلة قليل لا تجب والصحيح انه تجب كذا في الكافي * والدين المجهود اذا لم يكن عليه بينة ثم صارت له بينة بعد سنين بأن أقر عند الناس لا تجب عليه الزكاة هكذا في التبيين * وان كان القاضي عالماً بالدين فعليه زكاة ماضى وفي مقربة تجب مطلقاً سواء كان ملياً أو معسراً أو مفلساً كذا في الكافي * وان كان الدين على مفلس فلسه القاضي فوصل اليه بعد سنين كان عليه زكاة ماضى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الجامع الصغير لقاضي خان * وان كان المدين يقر في السر ويخفي العلانية لم يكن نصاباً وان كان مقراً فلما قدمه الى القاضي جحد وقامت عليه البينة ومضى زمان في تعديل الشهود ثم عدلوا سقطت عنه الزكاة من يوم جحد عند القاضي الى أن عدل الشهود كذا في فتاوى قاضي خان * ولو هرب غريمه وهو يقدر على طلبه أو التوكيل بذلك فعليه الزكاة وان لم يقدر ولا زكاة عليه كذا في محيط السرخسي * وأما سائر الديون المقر بها فهي على ثلاث مراتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ضعيف وهو كل دين ملكه بغير فعله لا بدلاً عن شيء نحو الميراث أو بفعله لا بدلاً عن شيء كالوصية أو بفعله بدلاً لعمل ليس بمال كالمهر وبدل الخلع والصلح عن دم العمد والدية وبدل الكتابة لازكاة فيه عنده حتى يقبض نصاباً ويحول عليه الحول * ووسط وهو ما يجب بدلاً عن مال ليس للتجارة كعبيد الخدمة وثياب البذلة اذا قبض ما تبين زكي لما مضى في رواية الاصل وقوى وهو ما يجب بدلاً عن سلع التجارة اذا قبض أربعين زكي لما مضى كذا في الزاهد * (ومنها - ولان الحول على المال) العبرة في الزكاة الحول القسري كذا في القنية * واذا كان النصاب كاملاً في طرفي الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة كذا في الهداية * ولو استبدل مال التجارة أو التقدين بجنسها أو بغير جنسها لا ينقطع حكم الحول ولو استبدل الساعة بجنسها أو بغير جنسها ينقطع حكم الحول كذا في محيط السرخسي * ومن كان له نصاب فاستفاد في أثناء الحول ما لا من جنسه ضمه الى ماله وزكاه سواء كان المستفاد من غنائه أو لا وبأي وجه استفاد ضمه سواء كان بغيره أو بغير ذلك ولو كان من غير جنسه من كل وجه كالغنم مع الابل فانه لا يضم هكذا في الجوهر النيرة * فان استفاد بعد حول الحول فانه لا يضم ويستأنف له حول آخر بالاتفاق هكذا في شرح الطحاوي * ثم انما يضم المستفاد عندنا الى أصل المال اذا كان الاصل نصاباً فما اذا كان أقل فانه لا يضم اليه وان كان يتكامل به النصاب وينعقد الحول عليه - ما حال وجود النصاب كذا في البدائع * ولو كان معه نصاب من الساعة وحال عليه الحول فزكاه ثم باعها بداراهم ومعه نصاب من الدراهم قدمضى عليه نصف الحول فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضم اليه من الساعة بل يستأنف حوله اذا وعده - ما يضمه ويركبهما جميعاً وهذا اذا كان من الساعة يبلغ نصاباً بانفراده أما اذا كان لا يبلغ نصاباً ضمه بالاجماع كذا في الجوهر النيرة * وأما من الطعام المعشور وعن العبد الذي أدى صدقة فطره فانه يضم اجماعاً ولو باع الماشية قبل الحول بدراهم أو بماشية ضم الثمن الى جنسه بالاجماع بأن يضم الدراهم الى الدراهم والماشية الى الماشية وان جعل الماشية بعد ما زكاهاء لوفته ثم باعها ضم غنم اجماعاً كذا في السراج الوهاج * وان كان له أرض فأدى خراجها ثم باعها ضم غنمها الى أصل النصاب كذا في البدائع * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو أدى زكاة الدراهم ثم اشترى بها ساعة وعنده من جنسها ساعة لم يضمها اليها لانها بدل مال أدت الزكاة عنه ولو وهب له ألف ثم أفاد ألفاً قبل الحول ثم رجع الوهاب في

الاعمى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان وجد قائداً وقال محمد رحمه الله تعالى الاعى اذا وجد قائداً يلزمه والفرق لمحمد رحمه الله تعالى ان الاعى قادر على السعي الا أنه لا يهتدى فاذا وجد قائداً يلزمه كالصحيح اذا ضل الطريق أما المقعد عاجز عن السعي فلا يلزمه والشيخ الكبير الذي ضعف وعجز عن السعي لا يلزمه الجمعة كلريض وللولى أن يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعبيد وعلى المكاتب الجمعة وكذلك معتق البعض اذا كان يسعي والعبد الذي حضر مع مولاه باب المسجد لحفظ الدابة وليس على العبد المأذون ولا على العبد الذي يؤتى

الضريبة جمعة وقال الشيخ الامام أبو حفص الكبير رحمه الله تعالى المستأجر أن يمنع الاجير عن حضور الجمعة وقال أبو علي الدقاق رحمه الله تعالى ليس له أن يمنع الاجير في المصر عن حضور الجمعة لكن يسقط عنه الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يحط عنه شيء من الاجر وان كان بعيدا واشتغل قدر ربع النهار حط عنه ربع الاجر فان قال الاجير حط عني الربع بقدر اشتغالي بالصلاة لم يكن له ذلك وقال أبو حنيفة رحمه الله (١٧٦) تعالى والى المصر اذا اعتل وأمر رجلا بأن يصلي الجمعة بالناس وصلى هو الظاهر في منزله

ثم وجد خفة فخرج وخطب نفسه وصلى بهم الجمعة أجزأته وأجزأهم بالخليفة اذا سافر وهو في القرى ليس له أن يجمع بالناس ولو مصر من أمصار ولا يجمع بها وهو سافر جاز لان صلاة غيره تجوز بأذنه فصلاته أولى * الامام اذا منع أهل مصر أن يجمعوا لم يجمعوا كما كان له أن يصير موضع ما كان له ان يجمعهم قال النقيب أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا اذا نهمهم مجتمعا بسبب من الاسباب أو أراد أن يخرج ذلك الموضع من أن يكون مصر فاما اذا كان نهى متعتا أو اضرا بهم فلمهم أن يجمعوا على رجل يصلي بهم الجمعة * ولو أن اماما مصر مصرهم نفر الناس بخوف عدو أو ما أشبه ذلك ثم عادوا اليه فأنهم لا يجمعون الا باذن مستأنف من الامام * اذا أراد الرجل أن يسافر يوم الجمعة لا بأس به اذا خرج من عمران المصر قبل خروج وقت الظهر لان الجمعة انما تجب في آخر الوقت وهو مسافر في آخر الوقت * القروي اذا دخل المصر يوم الجمعة ان نوى أن يمكث ثمة

الهبة بقضاء قاض فلا زكاة عليه في الالف الفائة حتى يمضي حول من ذمه ملكها لانه بطل حول الاصل وهو الموهوب فيبطل في حق التبع رجل له مائة تادروهم فخال عليه ثلاثة احوال الا يوما ثم أفاد خمسة يرى للحول الاول خمسة لا غير لانه انتقص النصاب في الحول الثاني والثالث بدین الزكاة كذا في محيط السرخسي * رجل له غنم للتجارة تساوى مائتي درهم فماتت قبل الحول فسلخها وبيع جلدوها حتى بلغ جلدان نصابا فتم الحول كان عليه الزكاة ولو كان له عصفور للتجارة فتخمر قبل الحول ثم صار خلا يساوي نصابا فتم الحول لازكاة فيه قالوا لان في الفصل الاول الصوف الذي بقي على ظهر الشاة متقوم فيبقى الحول يبقائه وفي الفصل الثاني هلك كل المال فبطل حكم الحول كذا في فتاوى قاضيان * ويجوز تهجيل الزكاة بعده ملك النصاب ولا يجوز قبله كذا في الخلاصة * وانما يجوز التهجيل بثلاثة شروط احدها أن يكون الحول منعقدا عليه وقت التهجيل والثاني أن يكون النصاب الذي أدى عنه كاملا في آخر الحول والثالث أن لا يفوت أصله فيما بين ذلك فاذا كان له النصاب من الذهب أو الفضة أو أموال التجارة أقل من المائتين فيجل الزكاة ثم كمل النصاب أو كانت له مائة تادروهم أو عروض للتجارة قيمتها مائة تادروهم فتصدق بالخمس عن الزكاة وانتقص النصاب حتى حال عليه الحول والنصاب ناقص أو كان النصاب كاملا وقت التهجيل ثم هلك جميع المال صار ما عجل به تطوعا هكذا في شرح الطحاوي * وكما يجوز التهجيل بعدم ملك نصاب واحد عن نصاب واحد يجوز عن نصب كثيرة كذا في فتاوى قاضي خان * فلو كان عنده مائة تادروهم فيجل زكاة ألف فان استفاد مالا أو ربح حتى صار ألفا ثم تم الحول وعنده ألف فانه يجوز التهجيل وسقط عنه زكاة الالف وان تم الحول ولم يستفد شيئا ثم استفاد فالمعجل لا يجزئ عن زكاته فاذا تم الحول من حين الاستفادة كان له أن يزكي كذا في البحر الرائق * ويجوز التهجيل لاكثر من سنة لوجود السبب كذا في الهداية * ولو عجل زكاة ألفين وله ألف فقال ان أصبت ألفا أخرى قبل الحول فهي عنهما والاف هي عن هذم الالف في السنة الثانية أجزأه رجل له أربع مائة درهم فظن ان عنده خمسمائة فادى زكاة خمسمائة ثم علم انه ان يحسب الزيادة للسنة الثانية كذا في محيط السرخسي * رجل له نصابا ذهب وفضة عجل عن أحدهما يقع عنهما لان التعيين لغو لا اتحاد الجنس بدليل الضم وان هلك أحدهما تعين الآخر كذا في الكافي * ولو ملك نصابا من حيوانات مختلفة فيجل زكاة البعض فهلك المؤدى عنه لا يقع عن الباقي كذا في محيط السرخسي * ولو عجل أداء الزكاة الى فقير ثم أيسر قبل الحول أو مات أو ارتد جاز ما دفعه عن الزكاة كذا في السراج الوهاج * قال أصحابنا رحمه الله تعالى اذا مات من عليه الزكاة سقطت الزكاة بموته كذا في المحيط

* (الباب الثاني في صدقة السواثم) وفيه خمسة فصول

* (الفصل الاول في المقدمة) * تجب الزكاة في ذكورها وانما هم ومختلطهما والسائمة هي التي تسام في البراري الفصد والدور والنسل والزيادة في السمن والبن حتى لو أسيمت للعمل والركوب لا للدور والنسل فلا زكاة فيها كذا في محيط السرخسي * وكذا لو أسيمت للحم ولو أسيمت للتجارة ففيها زكاة التجارة دون السائمة هكذا في البدائع * فان كانت تسام في بعض السنة وتعلق في البعض فان أسيمت في أكثرها فهي سائمة والا فلا كذا في محيط السرخسي * حتى لو علفها نصف الحول لا تكون سائمة ولا تجب فيها الزكاة كذا في

يوم الجمعة تلزمه الجمعة وان نوى أن يخرج من المصر في يومه ذلك قبل دخول وقت الصلاة أو بعد الدخول لا الجمعة عليه لان في الفصل الاول صار كواحد من أهل المصر في ذلك اليوم وفي الوجه الثاني لم يصرف فلو صلى مع ذلك كان أجورا * اذا قدم المسافر المصر يوم الجمعة على عزم أن لا يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينو الإقامة خمسة عشر يوما ويجوز الجمعة في موضعين في مصر واحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولا تجوز في ثلاث مواضع وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى * وروى أصحاب الامالي

التبيين

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز في المسجد من مصر واحد إلا أن يكون بينهما ركبة فكان حكمه حكم مصرين فإن لم يكن بينهما ركبة فالجمعة لمن سبق منهما فإن صلاهما ففسدت صلاتهم جميعا وعن محمد رحمه الله تعالى جواز الجمعة في ثلاث مواضع ومن لا يحب عليهم الجمعة من أهل القرى والبوادي لهم أن يصلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة بأذان وإقامة والمسافرون إذا حضروا يوم الجمعة في مصر يصلون فرادى وكذلك أهل المصر إذا فاتتهم الجمعة وأهل السجن (١٧٧) والمرضى ويكره لهم الجماعة * المقتدى إذا نام في صلاة الجمعة فلم يتبها حتى

خرج الوقت فسدت صلاته لأنه لو أتتها كان قضاء وقضاء الجمعة لا يجوز ولو أتته بعد فراغ الإمام والوقت قائم أتمها الجمعة لأنه أدى الجمعة في الوقت وإن خرج وقت الظهر قبل الفراغ عن الجمعة فسدت الجمعة وعليهم استقبال الظهر وكذا إذا خرج الوقت بعد ما قعد قدر الشاهد قبل السلام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا عزل كان له أن يصلي الجمعة بالناس إلى أن يأتيه الكتاب بعزله أو يقدم عليه الأمير الثاني فإذا جاء الكتاب أو علم بقدم الأمير فصلاته باطلة وإن صلى صاحب شرطة جاز لأن عمله على حالهم حتى يعزلوا * وجعل تذكر يوم الجمعة والإمام في الخطبة أنه لم يصل الفجر فإنه يقوم ويصلي الفجر ولا يستمع الخطبة وقضى الفجر بعد ما تفوته الجمعة * إذا تذكر في صلاة الجمعة أن عليه فجر يوم أو فائتة أخرى فهو على وجهه إن كان الوقت بهال لو اشتغل بالفائتة يخرج

التبين * وإن كانت للتجارة فرعاها ستة أشهر أو أكثر لم تكن ساعة إلا أن ينوي أن يجعلها ساعة بمنزلة عبد التجارة إذا أراد أن يخدمه سنين فيستخدمه فهو للتجارة على حاله إلا أن ينوي أن يخرج منه من التجارة ويجعله للخدمة كذا في الخلاصة * وإن أراد صاحب الساعة أن يستعملها أو يعلفها لم يفعل حتى حل عليه الحول كان فيه ازكاة الساعة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اشتراها للتجارة ثم جعلها ساعة يعتبر الحول من وقت العمل كذا في محيط السرخسي

(الفصل الثاني في زكاة الأبل) ليس في أقل من خمس ذود صدقة كذا في الهداية * ويجب فيمادون خمس وعشرين في كل خمس شاة * كذا في العيني شرح الكنز * والشاة من الغنم ما لها سنة وطعنت في الثانية كذا في الجوهر النيرة * فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت لبون وهي التي طعنت في الثانية إلى خمس وثلاثين فإذا كانت ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة إلى خمس وأربعين فإذا كانت ستاً وأربعين ففيها حقة وهي التي طعنت في الرابعة إلى ستين فإذا كانت إحدى وستين ففيها جذعة وهي التي طعنت في الخامسة إلى خمس وسبعين فإذا كانت ستاً وسبعين ففيها بنت لبون إلى تسعين فإذا كانت إحدى وتسعين ففيها حقتان إلى مائة وعشرين * كذا في الهداية * ثم يجب في كل خمس يزيد على مائة وعشرين شاة إلى مائة وخمس وأربعين ففيها حقتان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث حقات ثم يجب في كل خمس يزيد على مائة وخمسين شاة إلى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلاث حقات وبنت مخاض وفي مائة وست وعشرين ثلاث حقات وبنت لبون وفي مائة وست وتسعين أربع حقات إلى مائتين هكذا في العيني شرح الهداية * إن شاء أدى عن المائتين أربع حقات عن كل خمسين حقة وإن شاء أدى خمس بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون هكذا في فتاوى قاضيخان * ثم تستأنف الفريضة أبداً كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وهذا عندنا والبخت والعراق سواء كذا في الهداية * وأدنى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في الأبل الساعة بنت مخاض فصاعداً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * ويحسب الصغير والاعمى في العدد ولا يؤخذان في الزكاة ولا يأخذ الربي وهي المربية ولدها ولا كولة التي تسمن لأكل والحامل والفعل وخيار الساعة تؤخذ من أوساطها كذا في محيط السرخسي * ويجب مسن ولم يوجد دفع أعلى منها وأخذ الفضل أو دونها ورد الفضل أو دفع القيمة الآن في الوجه الأول للمصدق أن لا يأخذ ويطلب عين الواجب أو قيمته لأنه شراء ولا جبر على الشراء وفي الوجه الثاني يجبر حتى يجعل قابضاً بالخيار لأنه لا يبيع بل هو دفع بالقيمة كذا في البكافي

(الفصل الثالث في زكاة البقر) ليس في أقل من ثلاثين من البقر صدقة فإذا كانت ثلاثين ساعة ففيها تباع أو تبعة وهي التي طعنت في الثانية كذا في الهداية * ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ أربعين كذا في شرح الطحاوي * وفي أربعين مسن أو مسنة وهي التي طعنت في الثالثة * فإذا زادت على الأربعين وجبت في الزيادة بقدر ذلك إلى ستين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ففي الواحدة الزائدة أربع عشر مسنة وفي الاثنين نصف عشر مسنة وهذا رواية الأصل ثم في الستين تبعة أو تبعة إن هكذا في الهداية * وبعد الستين يعتبر الأربعينات والثلاثينات فيجب في كل أربعين مسن أو مسنة وفي كل ثلاثين تباع أو تبعة وفي سبعين مسن وتبيع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة أتبعه وفي مائة مسنة وتبيعتان هكذا في شرح

(٣٣ - التناوي أول) الوقت يمضو في الجمعة عند السكك لأن الترتيب يسقط عند ضيق الوقت وإن كان في الوقت ساعة بحيث يعلم أنه لو اشتغل بالفائتة لا تفوته الجمعة فإنه يقطع الجمعة في قولهم ويقضى الفائتة وإن علم أنه لو اشتغل بالفائتة تفوته الجمعة لكن يمكنه أداء الظهر في آخر الوقت اختل فيه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقطع الجمعة ويقضى الفائتة ويصلي الظهر في آخر الوقت وقال محمد رحمه الله تعالى ويقضى في الجمعة ولا يقطع * إذا حضر الرجل يوم الجمعة والمسلم لا أن تخطي يؤذي الناس لا يخطي وإن كان لا يؤذي

أحدان لا يبطأوا ولا جسد الأباين بأن يخطئ ويدنو من الإمام وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عن أصحابنا رحمه الله تعالى أنه لا بأس بالخطئ ما لم يأخذ الإمام في الخطبة ويكره إذا أخذ لان المسلم أن يتقدم ويدنو من المحراب إذا لم يكن الإمام في الخطبة ليتسع المكان على من يجي بعده وينال فضل القرب من الإمام فإذا لم يفعل الأول فقد ضيع ذلك المكان من غير عذر فكان للذي جاء بعده أن يأخذ ذلك المكان أما من جاء والإمام يخطب (١٧٨) فعليه أن يستقر في موضعه من المسجد لان مشيه وتقدمه عمل في حالة الخطبة وروى

هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس بالخطئ ما لم يخرج الإمام أو لا يؤذي أحدا واختلف المشايخ رحمه الله تعالى في فضل وهو أن الدوم من الإمام أفضل أم التباعد عنه قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الدوم أفضل وقال بعضهم التباعد أفضل كيلا يسمع ما يقوله الخطيب في الخطبة من مدح الظلمة وغير ذلك * رجل لم يستطع يوم الجمعة أن يسجد على الأرض من الزحام فانه ينتظر حتى يقوم الناس فإذا رأى فرجة يسجد وان سجد على ظهر الرجل أجزأه وان وجد فرجة فسجد على ظهر رجل لم يجزوه هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال الحسن رحمه الله تعالى لا يسجد على ظهر الرجل على كل حال * رجل ركع ركوعين مع الإمام ولم يسجد حتى صلى الإمام ثم رأى فرجة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يسجد سجدتين للركعة الأولى ثم يصلي الركعة الثانية بغير قراءة وان نوى حين يسجد للركعة

الطحاوي * وان احتمل تقدير المسنة والتبعية فهو مخير كائنه عشرين مثلاً ان شاء أدى ثلاث مسنة وان شاء أدى أربعة أتبعه كذا في التبيين * والجسم موس كالبقر وعند الاختلاط يجب ضم بعضها إلى بعض لتكامل النصاب ثم تؤخذ الزكاة من أغلبها ان كان بعضها أكثر من بعض وان لم يكن يؤخذ أعلى الأدنى وأدنى الأعلى كذا في البحر الرائق * وفي النافع الذكروا لا في هذا الباب سواء * وفي الفتاوى العتبية الأفضل في البقر أن يؤدى من الذكرا التبعية ومن الانثى التبعية كذا في التتارخانية * وأدنى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في البقر تبسيع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * (الفصل الرابع في زكاة الغنم) ليس في أقل من أربعين من الغنم السائمة صدقة فإذا كانت أربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة إلى مائة وعشرين * فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين فإذا زادت ففيها ثلاث شياه فإذا بلغت أربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه وعليه انعقاد الإجماع وأدنى السن الذي يتعلق به وجوب الزكاة في الغنم هو الثني وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * والمتولد بين الغنم والظباء يعتبر فيه الام فان كانت غنماً وجبت فيه الزكاة ويكمل به النصاب والافلا وكذا المتولد بين البقر والأهلي والوحشي كذا في محيط السرخسي * (الفصل الخامس فيما لا تجب فيه الزكاة) لا شيء في النمل وهذا عندهما وهو المختار للفتوى الآن تكون للتجارة كذا في الكافي * فان كانت للتجارة فكما حكم العروض يعتبر أن تبلغ قيمتها نصاباً سواء كانت سائمة أو علفوفة كذا في المضمرات * والحير والبغال والفهد والكلب الممسلم انما تجب فيها الزكاة اذا كانت للتجارة كذا في السراجية * ليس في الجملان والفصلان والعجاجيل صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو آخر أقواله وهو قول محمد رحمه الله تعالى وإذا كان فيها واحد من المسان جعل الكل تبعاً له في انعقادها نصاباً دون تأدية الزكاة كذا في الهداية * حتى لو كان له أربعون جلاً أو واحدة مسنة تجب شاة وسط فان كانت المسنة وسطاً أو دونه أخذوا نالهكت بعد الحول سقطت الزكاة عندهما وكذا لو كان له خمسون فصلاً إلا الحققة وسطاً تجب هي فان هلك نصف الفصيلان سقط نصف الحققة وبقي نصفها كذا في الكافي * ولا يجزيه أخذوا صدقة من الصغار كذا في الجوهرة النيرة * وليس في العوامل والحوامل والعلوفة صدقة كذا في الهداية

(الباب الثالث في زكاة الذهب والفضة والعروض) * وفيه فصلان

(الفصل الأول في زكاة الذهب والفضة) تجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين مثقال ذهب نصف مثقال. ضرباً كان أو لم يكن مصوغاً أو غير مصوغ حلياً كان للرجال أو للنساء تبرأ كان أو سبيكة كذا في الخلاصة * ويعتبر فيها ما أن يكون المؤدى قدر الواجب وزناً ولا يعتبر فيه القيمة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى حتى لو أدى عن خمسة دراهم جياد خمسة زبوا قيمتها أربعة دراهم جياد جاز عندهما ويكره ولو أدى أربعة جياد قيمتها خمسة دراهم عن خمسة دراهم لا يجوز ولو كان له ابريق فضة وزنه مائتان وقيمتها لصاغته ثلثمائة ان أدى من العين يؤدى ربع عشره وهو خمسة قيمتها سبعة ونصف

الثانية بطلت نيته وكانت اسجدة للاولى وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا على إحدى الروايتين عن علي بن ابي حمزة رحمه الله تعالى فأما على الرواية الأخرى السجدتان الثانية وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان ركع مع الإمام في الاولى ولم يسجد وركع معه في الثانية وسجد معه فالثانية تامة ويقضى الاولى برصكوع وسجود * امام افتتح الجمعة ثم حضره الى آخره فانه يمضي في صلاته لان افتتاحه ودصح فكان بمنزلة رجل أمره الإمام بأن يصلي الجمعة بالناس ثم حجب عليه ان يسجد عليه قبل الدخول على محجبه والافلا

* رجل اقتدى بالامام يوم الجمعة ينوي صلاة الامام وظن ان الامام يصلي الجمعة فاذا كان الامام يصلي الظهر جاز ظهره مع الامام وان نوى عند التكبير انه يصلي الجمعة مع الامام فاذا كان الامام يصلي الظهر لا يجوز ظهره مع الامام لان في الفصل الاول نوى صلاة الامام وحسب انها الجمعة فصحت نيته وبطل حسبانه أما في الفصل الثاني نوى انه يصلي الجمعة مع الامام فاذا تبين ان الامام كان يصلي الظهر ظهره أنه لم يصح اقتداؤه لمكان المغيرة * امام افتتح الجمعة ففر الناس عنه وخرجوا من المسجد ثم جاؤا قبل (١٧٩) أن يرفع رأسه من الركوع جاز ولو

خطب الامام وكبر والقوم قعود يتحدثون ثم جاء آخرون لم يحز كاته خطب وحده حتى يكبر الاولون قبل أن يرفع رأسه من الركوع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كبر والقوم قعود لم يحز وقيل يجب أن يكبروا قبل أن يقرأ ثلاث آيات واعتبر في الاصل أن يكبر القوم قبل أن يرفع رأسه من الركوع واذا كبر الامام ومعه قوم متوضئون فلم يكبروا معه حتى أحدثوا ثم جاء الآخرون وذهب الاولون جاز استحسانا ولو كانوا محدثين فكبر ثم جاء آخرون استقبل التكبير * الغسل يوم الجمعة سنة لما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال من السنة الغسل يوم الجمعة واختلفوا ان الغسل للصلاة أم لليوم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لليوم واحتج بهذا الحديث فانه قال من السنة الغسل يوم الجمعة وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ليس الامر كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولا اغتسال للصلاة لليوم لاجتماعهم

وان أدى خمسة قيمته خمسة جاز ولو أدى من خلاف جنسه يعتبر القيمة بالاجماع كذا في التبيين * وكذا في حق الوجوب يعتبر أن يبلغ وزنهما نصابا ولا يعتبر فيه القيمة بالاجماع حتى لو كان له ابريق فضة ووزنها مائة وخمسون وقيمتها مائتان لا تجب فيها الزكاة كذا في العيني شرح الكنز * وفي النسياع ان يكمل المائتان في العدد ونقصت في الوزن لا تجب فيها الزكاة وان قل النقصان كذا في التارخانية * ويعتبر في الذهب وزن المئاة وفي الدراهم وزن سبعة ونفسه ان ترن كل عشرة منها سبع مئاة قبل كذا في فتاوى قاضخان * والمقال هو الدينار عشرون قيراطا والدرهم أربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات كذا في التبيين * الدراهم اذا كانت مغشوشة فان كان الغالب هو الفضة فهي كالدرهم الخالصة وان غلب الغش فليس كالفضة كالستوقه فينظر ان كانت رانجة أو نوى التجارة اعتبرت قيمتها فان بلغت نصابا من أدنى الدراهم التي تجب فيها الزكاة وهي التي غلبت فضتها وجبت فيها الزكاة والا فلا وان لم تكن اثمانا رانجة ولا منوية للتجارة فلا زكاة فيها الا أن يكون ما فيها من الفضة يبلغ مائتي درهم بان كانت كنبرة وتخلص من الغش فان كان ما فيها لا يتخلص فلا شيء عليه كذا في كثير من الكتب وحكم الذهب المغشوش كالفضة المغشوشة ولو استويا ففيه اختلاف واختار في الخانية والخالصة الوجوب احتياطا كذا في البحر الرائق * والذهب المخلوط بالفضة ان بلغ الذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكاة الذهب وان بلغت الفضة نصاب الفضة وجبت فيه زكاة الفضة وهذا اذا كانت الفضة غالبية وأما اذا كانت مغشوشة فهو كله ذهب لانه أعز وأعلى قيمة كذا في التبيين * وأما الفلوس فلا زكاة فيها اذا لم تكن للتجارة وان كانت للتجارة فان بلغت مائتي دينار وجبت الزكاة كذا في المحيط * وليس في الزيادة على مائتي درهم وعشرين مثقالا زكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما لم تبلغ الزيادة أربعين درهماً وأربعة مئاة قبل كذا في فتاوى قاضخان * ثم في كل أربعين درهماً درهم وفي كل أربعين مئاة قبل قيراطان كذا في الهداية * وتضم قيمة العروض الى الثمن والذهب الى الفضة قيمة كذا في الكنز * حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم تجب الزكاة عنده خلافا لهما ولو ملك مائة درهم وعشرة دنانير أو مائة وخمسين درهماً وخمسة دنانير أو خمسة عشر ديناراً وخمسين درهماً تضم اجماعاً كذا في الكافي * ولو كان له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها أقل من مائة درهم تجب الزكاة عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اختلفوا فيه والصحيح أنه تجب كذا في محيط السرخسي * ولو فضل من النصابين أقل من أربعة مئاة مئاة قبل وأقل من أربعين درهماً فانه تضم إحدى الزياتين الى الأخرى حتى يتم أربعين درهماً أو أربعة مئاة قبل ذهب كذا في المضمرات * ولو ضم أحد النصابين الى الآخر حتى يؤدي كله من الذهب أو من الفضة لا بأس به لكن يجب أن يكون التقويم بما هو أنفع للفقراء قدر ما ورواوا لا يؤدي من كل واحد ربع عشره كذا في محيط السرخسي

(الفصل الثاني في العروض) الزكاة واجبة في عروض التجارة كائناً ما كانت اذا بلغت قيمته نصاباً من الورق والذهب كذا في الهداية * ويقوم بالمضروبة كذا في التبيين * وتعتبر القيمة عند حلول الحول بعد أن تكون قيمته في ابتداء الحول مائتي درهم من الدراهم الغالب عليها الفضة كذا في المضمرات * ثم في تقويم عروض التجارة التخير يقوم بأيهما شاء من الدراهم والدنانير الا اذا كانت لا تبلغ باحدهما نصاباً فحينئذ تبين التقويم بما يبلغ نصاباً كذا في البحر الرائق * اذا كان له مائتا قفيز حنطة للتجارة تساوي مائتي درهم فتم

على انه لو اغتسل بعد الصلاة لا يعتبر ولو كان الاغتسال اليوم واجباً أن يعتبر واذا اغتسل بعد طلوع الفجر ثم أحدث وتوضأ وصلى لم تكن صلاة بغسل وان لم يحدث حتى صلى كان صلاة بغسل وقال الحسن رحمه الله تعالى ان اغتسل قبل طلوع الفجر وصلى بذلك الغسل كان صلاة بغسل وان أحدث وتوضأ وصلى لا يكون صلاة بغسل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النواذر اذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر ثم أحدث وتوضأ ونهت الجمعة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون هذا كالأذى شهت الجمعة على غمى وقال ان كان الغسل لليوم فهو غسل

نام له وان كان له صلاة لم يشهد الصلاة على وجهه فانتقم منه الصلاة على وضوء وكذا لو اغتسل للاحرام قبل وتوضأ ثم أحرم كان احرامه على وضوء * امام خطبة يوم الجمعة وحده عن محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الا بوضوء الرجل وذكر أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المجرى أنه يجوز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو كان هنالك رجال خطب (٢) ولا يخرج المنبر الى الجبابة يوم العيد لأنه لم يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على عهد الخلفاء (١٨٠) الآن يكون الامام امره بذلك اذا خطب الامام يوم الجمعة وهو محدث أو جنب

ثم اغتسل وصلى بالناس جازوا لورجع الى منزله وجامع أو تقصدى ثم اغتسل وصلى بالناس لا يجوز الا أن يعد الخطبة اذا خطب الامام يوم الجمعة فأحدث واستخف من لم يشهد الخطبة لا يصح حتى لو امره هذا الرجل رجلا ثم خطب ليصلى الجمعة بالناس لا يجوز لان التفويض الى الاول لم يصح فلا يملك التفويض الى غيره كالوامر صديا أو معنوها أو كافر أو امرأة فأمر هؤلاء رجلا بذلك لا يجوز لان التفويض الاول لم يصح فلا يصح الثاني وان أحدث الامام بعد الخطبة فاستخف من ثم خطب لانه محدث أو جنب فأمر الخليفة رجلا طاهر يصلى بالناس جاز لان التفويض الى الاول كان جازرا ولهذا لو اغتسل كان له أن يصلى فيملك التفويض الى غيره بخلاف ما اذا استخف رجلا لم يشهد الخطبة لان التفويض اليه لم يصح * ولو أحدث الامام في الصلاة فاستخف رجلا لم يشهد الخطبة جاز لان الثاني بنى صلاته على تحريمه بانشرها

الحول ثم اذا السعر أو اتقص فان أدى من عينها أدى خمسة أفقرة وان أدى القيمة تعتبر قيمته يوم الوجوب لان الواجب أحدهما ولهذا يجبر المصدق على قبوله وعنده ما يوم الاداء وكذا كل مكيل أو موزون أو معدود وان كانت الزيادة في الذات بأن ذهب رطوبته تعتبر القيمة يوم الوجوب اجماعا لان المستفاد بعد الحول لا يضم وان كان نقصان ذاتا بأن ابتليت بغير يوم الاداء عندهم كذا في الكافي * ويقومها المالك في البلد الذي فيه المال حتى لو بعث عبد التجارة الى بلد آخر خال الحول تعتبر قيمته في ذلك البلد ولو كان في مفارقة تعتبر قيمته في أقرب الامصار الى ذلك الموضع كذا في فتح الباري ناقلا عن الفتاوى * ويضم بعض المروض الى بعض وان اختلف اجناسها أو أوالها أو اقيمت والآل والخواهر فلازكاة فيها وان كانت حليا الا أن تكون للتجارة كذا في الجوهر النيرة * ولو اشترى قدورا من صفر عسكها أو يؤجرها لا تجب فيها الزكاة كما لا تجب في بيوت الغلة ولو دخل من أرضه حنطة تبلغ قيمته قيمة نصاب ونوى أن عسكها أو يبيعها فامسكها حولا لا تجب فيها الزكاة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أن شخصاً اشترى دواب أو يبيعها فاشترى جلاجل أو مقاد أو براقع فان كان يبيع هذه الاشياء مع الدواب ففيها الزكاة وان كانت هذه لحفظ الدواب بها فلا زكاة فيها كذا في الذخيرة * وكذلك العطار لو اشترى القوارير ولو اشترى جوالق ليؤجرها من الناس فلا زكاة فيها لانه اشتراها لغلته لا للبايعه كذا في محيط السرخسي * والخيار اذا اشترى حطباً أو ملاً لاجل الخبز فلا زكاة فيه واذا اشترى سمماً يجعل على وجه الخبز ففيه الزكاة كذا في الذخيرة * مضارب ابتاع عبداً أو ثوباً له وجعله زكي الكل بخلاف رب المال حيث لا زكي الثوب والحولة لانه يملك الشراء لغير التجارة كذا في الكافي * ولو اشترى المضارب طعاماً نفقة عبيد التجارة وحل عليه الحول وجبت فيه الزكاة والمالك لو اشترى طعاماً نفقة عبيد التجارة لا تجب فيه الزكاة كذا في محيط السرخسي * المال الذي تجب فيه الزكاة ان أدى زكاته من خلاف جنسه أدى قدر قيمة الواجب اجماعاً وكذا اذا أدى زكاته من جنسه وكان مما لا يجري فيه الربا وأما اذا أدى من جنسه وكان ربواً فأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى يعتبران القدر لا القيمة هكذا في شرح الطحاوي (مسائل شتى) ولو شك رجل في الزكاة فلم يدرك في أول يوم فانه يعيدها كذا في المحيط والمراجعية والجر الرائق ناقلا عن الواقعات * الزكاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى في النصاب دون العفو حتى لو هلك العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب لان العفو تبع للنصاب ولهذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصرف الهلاك بعد العفو الى النصاب الاخير ثم الى الذي يليه الى أن ينتهي وان هلك المال به وجوب الزكاة سقطت الزكاة في هلاك البعض يسقط بقدره هكذا في الهداية * ولو استهلك النصاب لا يسقط هكذا في المراجعية * واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس استهلاكاً كالبلاخلاف سواء استبدلها بجنسها أو بخلاف جنسها الا أنه اذا حالي فيه بما لا يتغير الناس في مثله فانه يضم زكاة قدر الحاجة واقرض النصاب بعد الحول ليس باستهلاك وان نوى المال على المستقرض كذا في الجر الرائق * وان حبس السائمة عن العلف والماء حتى هلكت ففيل هو استهلاكه فيضم وقيل لا يضمن ولو أزال ملك النصاب بعد الحول بغير عوض كالهبة أو بعرض ليس بمال كالمهارة وليس بمال الزكاة كعميد الخدمة صار سمته كضامنا قدر الزكاة بقي العوض في يده أو لم يبق ولو رجع في الهبة بقضاء وقبض زال الضمان وكذا بغير قضاء على الاصح كذا في الزاهد دي * ويؤخذ من سائمة بني تغلب ضعف

من استجمع شرائط الصلاة كان الثاني قائماً مقام الاول وهذا الواجب حدث الثاني الذي لم يشهد الخطبة في صلاته ما كان له أن يستخف كذا الواجب حدث هذا الثاني كان له أن يستخف آخر لان الثاني قائم مقام الاول فيملك ما يملكه الامام الاول اذا أذن الامام رجلاً باقامة الجمعة كان ذلك اذنا بالخطبة و هذا الواجب له أن يصح خطب كان اذا باقامة الصلاة ولو قال الخطيب لهم ولا تصل بهم أجزأه أن يصلى بهم * اذا خطب الامام يوم الجمعة فليأمر غمته اقدم عليه أمير آخر فتمهدهم وصلى بهم الجمعة لا يجوز ان لم يصح

ولم يسمع الخطبة فان كان الامير الثاني صلى خلف الاول ولم يعزله جازت الجمعة ولو عزله الاول انتقض حكم الخطبة الاولى فان لم يحضر الثاني وصلى الاول الجمعة مع علمه بقدم الثاني جازت الجمعة ما لم يجلس الثاني في مجلس الحكم أو يوجد منه ما يستدل به على عزل الاول اذا خطب الامام يوم الجمعة قاعداً أو مضطجعا جاز لان الخطبة ليست بصلاة وهذا لم يشترط فيها الطهارة واستقبال القبلة اذا خطب العام يوم الجمعة وفرغ منها فذهب ذلك القوم وجاء قوم آخرون لم يشهدوا الخطبة فصلي بهم الجمعة (١٨١) جاز لانه خطب والقوم حضور يوم الجمعة وفرغ منها فذهب ذلك القوم وجاء قوم آخرون لم يشهدوا الخطبة فصلي بهم الجمعة (١٨١) جاز لانه خطب والقوم حضور يوم الجمعة و

فتحقق الشرط وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى في
النوادر إذا جاء قوم آخرون
ولم يرجع الأولون صلى بهم
أربعاً الآن يعبد الخطبة
ويستحب القوم أن يتوجهوا
إلى الإمام عند الخطبة لما
روى عن الزهري وعطاء
رضي الله تعالى عنهم ما
قالا ثلاث من السنة وعدا
من جملة ذلك استقبال
الخطيب عند الخطبة
وتكلم الناس في التسيج
والتهليل عند الخطبة قال
بعضهم من كان بعيداً عن
الإمام ولا يسمع الخطبة
يجوز له التسيج والتهليل
* أجمعوا على أن من لا يسمع
الخطبة لا يتكلم بكلام الناس
أما قراءة القرآن والتسيج
والذكر والتفقه قال بعضهم
الاشتغال بقراءة القرآن
وبذكر الله تعالى أفضل من
الانصات وقال بعضهم
الانصات أفضل أما دراس
الفقه والنظر في كتب الفقه
وكتابه من أصحابنا من
كره ذلك ومنهم من قال لا بأس
به إذا كان لا يسمع صوت
الخطيب وهكذا روى عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى
أما من كان قريباً إلى الإمام

ما يؤخذ من المسكين ولا يؤخذ من فقريهم ولا من مواليهم الا الجزية كذا في محيط السرخسي * وليس على
الصبي من بنى تغلب في سائتة شئ وعلى المرأة على الرجل منهم كذا في الهداية * قال في الكتاب لا يفرق
بين مجتمع ولا يجمع بين منفرد كذا في فتاوى قاضي خان * فذا كان رجل ثمة نون شاة تجب فيها شاة ولا يفرق
كأنهم اربعة جالين فيؤخذ ثلثان وان كان اربعة جالين وجبت شاتان ولا يجمع كأنهم اربعة جالين ولا يفرق
واحدة كذا في محيط السرخسي * الخليطان في المواشي كغير الخليطين فان كان نصيب كل واحد منهما
يباغ نصابا وجبت الزكاة والا فلا سواء كانت شركتهما غنما أو مفاوضة أو شركة ملك بالارث أو غيره من
أسباب الملك وسواء كانت في مرعى واحد أو في مراعى مختلفة فان كان نصيب أحدهما يباغ نصابا ونصيب
الآخر لا يباغ نصابا وجبت الزكاة على الذي يباغ نصيبه نصابا دون الآخر وان كان أحدهما ممن تجب
عليه الزكاة دون الآخر فأنما تجب على من تجب عليه اذا بلغ نصيبه نصابا ولو كان بينه وبين غنمين رجلا
ثمانون شاة كل شاة بينه وبين رجل على حدة نصار له من كل شاة نصفها حتى صار له أربعة عشر شاة فغنى ما
حسنة ومحمد رحمه الله تعالى لاشئ عليه وكذا اذا كان بينه وبين ستين رجلا ستون بقرة كذا في السراج
الوهاج * وما كان بين الخليطين يتراجعان بالسوية فاذا كان بين الرجلين أحدهما يستون من الابل
لا حدهما ست وثلاثون ولآخر خمس وعشرون فاخذ المصدق منهما بنت مخاض وبنت لبون فان كل
واحد يرجع على شريكه بحصة ما أخذ الساعي من ما سكه زكاة شريكه كذا في فتاوى قاضي خان * الرجل
اذا كان له سوائم فجاءه المصدق يريد أخذ صدقة فقال ليست هو لي فاقول قوله مع العين كذا في شرح
الطحاوي * ولو طالب الامام الزكاة فبها حتى ملك المال لا يضر وهو الصحيح وعليه عاقبتهم كذا في التبيين *
واذا أخذ الخوارج الخراج وصدقة السوائم لا يئتي عليهم كذا في الهداية * وفي التحفة الواجب في الابل الاثوثة
حتى لا يجوز سوى الاناث ولا يجوز الذكور الا بطريق القيمة كذا في التتارخانية * ويؤخذ من زكاة الغنم
الذكور والاثاث لان اسم الشاة ينظمها بخلاف الابل لان الاسم خاص وهو بنت مخاض وبنت لبون
كذا في السراج الوهاج * ويجوز دفع القيم في الزكاة عندنا وكذا في الكفارات وصدقة الفطر والعشر والنذر
كذا في الهداية * فلو أدي ثلاث شياه من عر أربع وسط أو بعض بنت لبون عن بنت مخاض جاز كذا في
فتح القدير * واذا كان لرجل ما ثمانية حنطة قيمتها ما تدرج من فصاحبها بالخيار ان شاء أدي زكاتها من العين
وهي خمسة أقدرة حنطة وان شاء أدي زكاتها من القيمة كذا في شرح الطحاوي * اذا باع السائمة فان كان
المصدق حاضر فهو بالخيار ان شاء أخذ بقيمة الواجب من البائع وتم البيع في الكل وان شاء أخذ الواجب من
العين المشتراة بطل البيع في القدر انما أخذ دون لم يكن حذروا وقت البيع وحضر بعد التفرق عن المجلس
فانه لا يأخذ من المشتري وانما يأخذ بقيمة الواجب من البائع ولو باع طعاما وجب فيه العشر فالمصدق
بالخيار ان شاء أخذ من البائع وان شاء أخذ من المشتري سواء حضر قبل الافتراق أو بعده كذا في البحر الرائق
ونشرح الطحاوي * رجل أبرأ ربه ثلاث سنين كل سنة ثمانمائة درهم فحين مضى ثمانية أشهر ملك مائتي
درهم فبها قد عليه الحول فاذا مضى حول بهذا يترك ثمانية اياما وجب عليه من زكاة ثمانية *
رجل له ألف درهم لا مال له غيرها استأجر به اذرا عشر سنين لكل سنة مائة فمدفوع الالف ولم يسكنها حتى
مضت السنون والدار في يد الآخر بركي الآخر في السنة الاولى عن ثمانية وفي الثانية عن ثمانية

يسمع صوته اختلافوا فيه روى عن ابراهيم الخنزي و ابراهيم بن مهاجر انهما كانا يتكلمان وقت الخطبة فقبل ل ابراهيم الخنزي رحمه الله تعالى في ذلك فقال اني صليت الظهر في دارين ثم رست الى الجمعة تقية ولذلك تأويلان أحدهما ان الناس في ذلك الزمان كانوا فرقتين فريق منهم لا يصلي الجمعة لانهم كانوا لا يرون الجائز سلطانا و سلعاً منهم يومئذ كان جائراً فانما كانوا لا يصلون الجمعة لاجل ذلك وكان فريق منهم يترك الجمعة لان السلطان كان يؤخر الجمعة عن وقتها في ذلك الزمان فكانوا يصلون الظهر في دارهم ثم يصلون مع الامام و يجتمعون اسبغة و قال بعضهم

والسلام نفسه ومشايعنا
رحمهم الله تعالى قالوا بانه
لا يصلي على النبي عليه
الصلاة والسلام بل يسمع
ويستكن لان الاستماع فرض
والصلاة على النبي عليه
الصلاة والسلام ممكنة بعد
هذه الحالة ذكر في النوادر
عن أبي يوسف رحمه الله
تعالى اذا خطب الامام يوم
الجمعة ثم نزل واقام التطوع
ركعتين خفيفتين أو طوّلتين
قال أمره بأعادة الخطبة
وان لم يعدّها أجزاء وكذا لو
اقتح الخطبة فأفسدها بان لم
يقعد على رأس الركعتين
وصلى أربعاً فانه يعد
الخطبة وان لم يعدّها أجزاء
وكذا لو اقتح الجمعة ثم تذكر
ان عليه خبر يومه فانه
يقضى الفائتة ويعيد
الخطبة وان لم يعدّها أجزاء
ويقرأ الامام في الجمعة في كل
ركعة بفاتحة الكتاب وأي
سورة شاء ويجهر بهم ما
واختلفوا في قراءة رسول
الله صلى الله عليه وسلم في
صلاة الجمعة وروى أنه
كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة
الجمعة والمنافقون وروى أنه
كان يقرأ سبع اسم ربك
لأعلى وحل أتاك حديث

والسلام نفسه ومشايعنا
 رجعهم الله تعالى قالوا بانه
 لا يصلي على النبي عليه
 الصلاة والسلام بل يستمع
 ويسكت لان الاستماع فرض
 والصلاة على النبي عليه
 الصلاة والسلام ممكنة بعد
 هذه الحالة ذكر في النوادر
 عن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى اذا خطب الامام يوم
 الجمعة ثم نزل واقتنع التطوع
 ركعتين خفيفتين أو طويلتين
 قال أمره بإعادة الخطبة
 وان لم يعد هاأجزأه وكذلك
 اقتنع الصلاة فأفسد ما بان لم
 يقعد على رأس الركعتين
 وصلى أربعاً فانه يعيد
 الخطبة وان لم يعد هاأجزأه
 وكذا لو اقتنع الجمعة ثم تذكر
 ان عليه فجر يومه فانه
 يقضى الفائتة ويعيد
 الخطبة وان لم يعد هاأجزأه
 ويقرأ الامام في الجمعة في كل
 ركعة بفاتحة الكتاب وأي
 سورة شاء ويجهر بهم ما
 واختلفوا في قراءة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في
 صلاة الجمعة وروى أنه
 كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة
 الجمعة والمذاقون وروى أنه
 كان يقرأ أسج اسم ربك
 الاعلى وهل أتاك حديث

الغاشية*) (باب صلاة العيدين وتكبيرات أيام التشريق) * لا يجب الخروج الى صلاة العيد الا على من يجب عليه فبدل الجمعة ويشترط للعيد ما يشترط للجمعة من المصرو السلطان والاذن العام الا في شيئين أحدهما في الخطبة والخطبة في صلاة العيد قحط الخطبة في الجمعة من وجهين أحدهما ان الجمعة لا تجوز بدون الخطبة وصلاة العيد تجوز بدونها والثاني ان في الجمعة تقدم الخطبة الصلاة وفي العيدين تؤخر عن الصلاة فان قدم الخطبة في صلاة العيد جاز أيضا ولا تعاد الخطبة بعد الصلاة ويخطب في صلاة العيد

خطابتهن كما هو المعتاد ويجلس بينهن ما جلية خفيفة ويكبر في الخطبة في العيدين وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية لكن ينبغي أن لا يكون أكثر الخطبة التكبير ويكبر في عيد الاضحى أكثر مما يكبر في خطبة عيد الفطر فان لم يسمعهم جاز ولا يضربا عدهم * رجل خطب يوم الجمعة بغير إذن الامام والامام حاضر لا يجوز ذلك واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في بناء المنبر في الجبابة قال بعضهم لا يكبره كيلا يحتاج الى اخراجه وقال بعضهم يكبره ويخطب قائماً أو على دابته كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٨٣) عليه وسلم ويكبر من يذهب الى

العيد يوم الاضحى ويجهر بذلك ولا يكبر يوم الفطر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهل يكبر في أيام العشر في الاسواق قال النقيع أبو جعفر رحمه الله تعالى سمعت ان مشايخنا رحمهم الله تعالى يرون ذلك بدعة والسنة أن يخرج الامام الى الجبابة ويستخف غيره ليصلي في المصير بالضعفاء والمرضى والاضراء ويصلي هو في الجبابة بالاقوياء والاصحاء وان لم يستخف أحداً كان له ذلك ولا تخرج الشواب من النساء في جميع الصلوات وأما العجائز قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تخرج العجوز في العيدين والعشاء والفجر ولا تخرج في الجمعة والظهر والعصر والمغرب وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى للعجوز أن تخرج الى الجماعات في جميع الصلوات وأجمعوا على ان العجوز لا تسافر بغير محرم ولا تخلو برجل شابا كان أو شيخا ولها أن تصافح الشيوخ ولا يخرج العبد الى العيدين والجمعة بغير إذن المولى وإذا أذن له مولاؤه اختلفو فيه

فبدل ما كان للتجارة والتجارة وبديل ما كان للخدمة للخدمة * تقايض عبدان بعبد في نصف الحول وهو ما للتجارة وقية أحدهما ألف وقية الآخر مائتان وتم حوالهما وظهر بالاكس عيب ينقصه مائة لم يركل واحد منهما لعدم كل النصاب في طرفي الحول فان تم الحول بعد الشراء في سبيل الرفع لانه بقي في يده ألف حولا ولم يركل الآخر لعدم النصاب فان رد المبيع بلا قضاء لم يركل الرادوان حال الحول بعد الشراء وزكى المردود عليه أن لا يأنه يبيع جديد فصار مستهدكا وان رد بقضاء زكى المردود ولو ظهر عيب بالرفع ينقص مائتين بعد نصف حول من وقت الشراء ولا عيب بالاكس فردد بقضاء أو برضا زكى الراد المردود وزكى المردود عليه المأخوذ كذا في الكافي * رجلان دفع كل منهما مائة الى رجل ليؤتي عنه فخلط ماله مائة ثم تصدق بهن الوكيل مال الدافعين وكانت الصدقة عنه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وضع الزكاة على نفسه فأنتم بها الفقراء جاز ولو سقط ماله من يده فرفعه فقير فرضي به جاز ان كان يعرفه والمال قائم كذا في الخلاصة

* (الباب الرابع فيمن يمر على العاشر) *

وهو من نصبه الامام على الطريق لأخذ الصدقات ويا من التجار به من الاصوص وكما يأخذ العاشر صدقات الاموال الظاهرة يأخذ صدقات الاموال الباطنة التي تكون مع التاجر كذا في الكافي * ويشترط في العامل أن يكون حراما مسلما غير هاشمي كذا في البحر الرائق ناقل عن الغاية * وإذا مر عليه المسلم لم يعمل التجارة أخذ منه ربع العشر على شرائط الزكاة من النصاب والحول فيضعه موضع الزكاة وان مر عليه الذي يأخذ منه نصف العشر ويضعه موضع الجزية والخراج ولا يسقط عنه جزية رأسه في تلك السنة ولا يأخذ منه أكثر من مرة في الحول كذا في السراج الوهاج * ومن مر على العاشر بأقل من مائتي درهم لم يأخذ منه شيئا مسلما كان أو ذميا أو حرا يعلم ان له مالا آخر في منزله أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي * مر على العاشر بمال فقال لم يعمل عليه الحول ولم يكن في يده مال آخر من جنس هذا المال قد حال عليه الحول أو قال على دين مطالب من العباد أو أدبته أنا الى الفقراء قبل اخراجه الى السفر أو أدبته الى عاشر آخر وكان في تلك السنة عاشر آخر وحاق صدق ولم يشترط في الجامع الصغير اخراج البراءة وهو الاصح فان لم يكن في تلك السنة مصدق آخر لا يصدق وكذلك اذا ادعى الاداء الى الفقراء بعد اخراج الى السفر هكذا في الكافي * وإذا أتى بالبراءة على خلاف اسم ذلك المصدق يقبل قوله مع عيبه على جواب ظاهر الرواية لان البراءة ما يستبشرط كذا في البدائع * وان حلف أنه أدى الى ساع آخر فظهر كذبه بعد سنين يؤخذ منه هكذا في التارخية ناقل عن جامع الجوامع * وكل شيء صدق فيه المسلم صدق فيه الذي كذا في الكنز * ولا يمكن ابرأؤه على عمومته فان ما يؤخذ من الذي جزية وفي الجزية لا يصدق اذا قال أدبته أنا لان فقراء أهل الذمة ليسوا بمصارف لهذا الحق وليس له ولاية الصرف الى مستحقته وهو مصالح المسلمين ولو قال في السوائم أدبته أنا الى الفقراء في المصير لا يصدق بل يؤخذ منه ما نيا وان علم الامام بآدائه * والزكاة هو الثاني والاول ينقلب نفلا هو الصحيح هكذا في التبيين * وفي جامع أبي اليسر لو أجاز الامام إعطاءه لم يكن به بأس لانه لو أذن الامام في الابداء أن يعطى الفقراء بنفسه جاز فكذا اذا أجاز بعد الاعطاء كذا في البحر الرائق * مر به واثم أو نقة ودفعه قال ليست هي لي صدق كذا في السراج الوهاج * مر على العاشر بعروض

قال بعضهم له أن يتخلف ولا يخرج وقال بعضهم عليه أن يخرج اذا أذن المولى وان لم يأذن له المولى لكن يعلم العبد انه لو استأذنه بأذن له لا ينبغي له أن يتخلف عن الجمعة والعيدين وان علم انه لو استأذنه يكبره ويأتي فانه لا يشهد الجمعة والعيدين وكذا المرأة اذا أرادت أن تصوم تطوعا بغير إذن زوجها ان علمت ان الواستأذنت زوجها يأذن لها ان تصوم ووقت صلاة العبد بعد ما ارتفعت الشمس قد ربح أو ربحين الى أن تزول والافضل أن يعمل الاضحى ويؤخر الفطر وليس صلاة العبد أذان واقامة بخلاف الجمعة ولا يتطوع في الجبابة

قبل صلاة العيد وله أن يتطوع بعدها والافضل أن يصلي أربع ركعات فان تطوع في بيته قبل الخروج الى المصلى اختلفوا فيه قال بعضهم بكره ومن خرج الى الجبابة ولم يدرك الامام في شيء من الصلاة ان شاء انصرف الى بيته وان شاء صلى ولم ينصرف والافضل أن يصلي أربعاً فتكون له صلاة الضحى لما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قال من فاتته صلاة العيد صلى أربع ركعات يقرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية والشمس (١٨٤) وضحاها وفي الثالثة والليل اذا يغشى وفي الرابعة والضحى وروى في ذلك عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم وعد اجيالا وثوابا جزيلاً * رجل أحدث في الجبابة قبل الصلاة ان خاف فوت الصلاة لو اشتغل بالوضوء كان له أن يصلي بالتيمم بلا خلاف وان أحدث بعد الشروع كان له ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومن تكلم في صلاة العيد بعد ما صلى ركعة لا قضاء عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى سمعت في المسئلة خلافا بين أبي حنيفة وصاحبيه على قول صاحبيه يلزمه القضاء بناء على مسئلة أخرى اذا أحدث في صلاة العيد ولم يجدهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتيم لأن عنده اذا لم يجب عليه القضاء ولم يتيم تفوته الصلاة أصلاً وعندهما لو فاتته الصلاة يمكنه القضاء فلا يتيم * (وأما كيفية صلاة العيد) ما قاله ابن مسعود رضي الله تعالى عنه يكبر في العيدين تسع تكبيرات خمساً في الاولى وأربعاً في الثانية تكبيرة الافتتاح وتكبير تال الركوع منها فتكون الزوائد ست

فقال ليست هي للتجارة فالقول قوله كذا في شرح الطحاوي * ولو مر بمائتي درهم بضاعة لم يعشرها وكذا المضاربة الا أن يكون في المال ربح يبلغ نصيبه نصاباً فيؤخذ منه لانه مال له كذا في الهداية * وكذا لو مر عبداً أذن بماله فان كان مال المولى لا يأخذون كان كسبه فكذلك وهو الصحيح وان كان مولاه معه يأخذ منه الا اذا كان على العبد دين يخيظ بماله كذا في الكافي * ولو مر الذي بالجحر والخزير بنيسة التجارة وهما يساويان مائتي درهم فصاعداً عشر النحر من قيمته ولم يعشرا الخنازير في ظاهر الرواية وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * ولما ذكر محمد رحمه الله تعالى حكم جلود الميتة اذا مر بها الذي على العائش قالوا لا ينبغي له ان يشترى عشرها كذا في المحيط * ويأخذ من الحربى العشر الا أن يأخذوا من تجارنا أكثر أو أقل فيؤخذ منهم كذلك وان لم يأخذوا مناشياً لم يأخذ منهم شيئاً مجازاة لهم على صنيعهم وان أخذوا من جميع المال يؤخذ منهم جميع المال الا قدر ما يبلغه الى مأمنه ولا يؤخذ من مكاتبى الحربىين وصبيانهم الا اذا أخذوا من صبيانهم مكاتباً كذا في محيط السرخسى * ولا يصدق الحربى في شيء الا أن يدعى في الجوارى أنهن أمهات أو ولاده وفي الغلمان أنهم أولاده لان اقراره بالنسب وأمومية الولد صحيح فانه تمت صفة المالمية فان قال هم مدبرون لم يصدق لان التدبير لا يصح منه فان مر بمخمسين درهما لم يؤخذ منه الا أن يكونوا يأخذون من تجارنا من مثلها وان لم نعلم لم هل يعشرون أم لا أو نعلم ولكن لا نعلم قدر ما يأخذون منا أخذنا منهم العشر كذا في السراج الوهاج * وان مر الحربى على العائش فعهشره ثم مر مرة أخرى لم يعشره حتى يحول الحول وان عشرين فرجع الى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشرين أيضاً كذا في الهداية * ولو مر حربى بعائش ولم يعشره لم يعشره حتى يخرج ويدخل دار الحرب ثم خرج لم يعشره لما مضى كذا في التبيين * ولو مر المالم والذى على العائش ولم يعلم به ثم علم في الحول الثاني يأخذ منهم ما كذا في محيط السرخسى والسراج الوهاج * ولو مر عليه باربعين شاة وقدر دخل عليهم احوالاً أخذ منه الاول دون الثاني كذا في السراج الوهاج * ويؤخذ من بنى تغلب نصف العشر والمأخوذ منهم عوض عن الجزية ولو مر صبي أو امرأة من بنى تغلب بمال فليس على الصبي شيء وعلى المرأة ما على الرجل كذا في السراج الوهاج * ومن مر بعائش الخوارج وعشروه ثم مر على عائش أهل العداة عشرة ثانياً بخلاف ما اذا غلب الخوارج على بلاد وأخذوا زكاة سوائهم فانه لا شيء عليهم كذا في الكافي * مر على العائش بما يتسارع اليه الفداء كالقواكه والرباط والبقول والابن وقيمتها نصاب لم يعشره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد ما يعشره كذا في السراج الوهاج * وهكذا في محيط السرخسى والكافي * ولو مر بجواش سائمة دون النصاب وفي بيته ما يملكه نصاباً أخذ منه الواجب لان الكل داخل تحت الحماية كذا في السراج الوهاج

(الباب الخامس في المعادن والركاز)

ما يخرج من المعادن ثلاثة منطبع بالنار ومائع وما ليس بمنطبع ولا مائع * أما المنطبع كالذهب والفضة والحديد والرصاص والنحاس والصفرة فيه الخمس كذا في التهذيب * سواء أخرجه حرّاً أو عبداً أو ذمياً أو صبي أو امرأة وما بقى فلا تأخذ والحربى المستأمن اذا عمل بغير إذن الامام لم يكن له شيء وان عمل باذنه فلا مائتة وسواء وجد في أرض عشرية أو خارجية كذا في محيط السرخسى * اذا عمل رجلان في طلب

تكبيرات في كل ركعة ثلاث تكبيرات زوائد وبوالى بين القراءتين يبدأ بالتكبير في الركعة الاولى وبالقرأة الركاز في الركعة الثانية وهو قول أكثر الصحابة رضي الله تعالى عنهم وبه أخذ أصحابنا رضيهم الله تعالى لان الجهر بالتكبير بدعة فلا يؤخذ الا بما انفق عليه الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه في المشهور روايتان وفي رواية يكبر ثنتي عشرة تكبيرة الافتتاح وتكبير تال الركوع منها فتكون الزوائد تسع تكبيرات خمس في الاولى وأربع في الثانية وفي رواية يكبر ثلاث عشرة ثلاث أصليات

بالاكسثرفى تكبيرات أيام
التشريق فقا لا يبدأ بعد
صلاة الفجر من يوم عرفة
ويقطع بعد صلاة العصر
من آخر أيام التشريق لقوله
تعالى واذكروا الله فى أيام
معدودات وأراد به أيام
التشريق ويرفع يديه مع
كل تكبيرة فى قول أبى حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى الا
فى تكبيرة الركوع وان
صلى خلف امام لا يرى رفع
اليدين فى التكبيرات
يرفع المقتضى ويقرأ فى
العيدين فى كل ركعة بفاتحة
الكتاب وأى سورة شاء ويؤخر
التكبيرات عن شاء
الافتتاح وان أدرك الامام
فى التشهد أو بعد السلام
فى سجود السهو فاته يصلى
ركعتين ويكبر برأى نفسه
فان فاتت صلاة النظر فى
اليوم الاول بعذر يصلى فى
اليوم الثانى وان فاتت
بغير عذر لا يصلى فى اليوم
الثانى فان فاتت فى اليوم
الثانى بعذر أو بغير عذر
لا يصلى بعد ذلك وأما
عيد الاضحى ان فاتت فى
اليوم الاول بعذر أو بغير
عذر يصلى فى اليوم الثانى
فان فاتت فى اليوم الثانى

(الباب السادس في زكاة الزرع والثمار)

(٣٤ - فتاوى اول) بعدراً وبغير عذر يصلي في اليوم الثالث فان غابت في اليوم الثالث بعدراً أو بغير عذر لا يصلي بعد ذلك * امام صلى بالناس صلاة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال أعاد الصلاة وان علم بعد الزوال خرج من الغد وصلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج وان كان ذلك في عيد الاضحى فعلم بعد الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح ويخرج من الغد ويصلي وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما لم تزل الشمس وان زالت الشمس يخرج من الغد ويصلي ما لم تزل فان علم بعد ما زالت الشمس في

اليوم الثالث لا بد لي بذلك وان علم يوم التحرق قبل الزوال نادى بالناس بالصلاة وجاز ذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى تزول الشمس ولا تصلي صلاة العبد راكبا كما لا تصلي الجمعة والمكتوبة بخلاف صلاة الجنائز لا تصلي بصلاة من كل وجه هكذا قال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى في الروايات الظاهرة اذا صلوا على جنازة ركبنا في القيام تجوز وفي الاستسنان لا تجوز والسموفى صلاة العبد وصلاة الجمعة والمكتوبة (١٨٦) وصلاة التطوع سواء ومشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا لا يسجد للسموفى العبدون

والجمعة ككيلا يقع الناس في الفتنة

* (باب في غسل الميت وما يتعلق به من الصلاة على الجنائز والتكفين وغير ذلك)

كل مسلم مكلف قتل ظلم لوم يجب عن دمه بدل هو مال ولم يرتب لم يغسل قتله أهل البني أو قطاع الطريق أو أهل الحرب بسلاح أو غيره * المسلم اذا قتل نفسه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يغسل ويصلى عليه * اذا مات الانسان لا بأس بأن يؤذن قرابته واخوانه بموته ويكره النداء في الاسواق وكيفية الغسل أن يجرد الميت عندنا ويوضع على عورته خرقة قدر ذراع يستمر من سرته الى ركبته ويستمر ركبته في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان النظر الى عورة الميت حرام اقول النبي صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله تعالى عنه لا تنظر الى تخدحي ولا ميت وفي ظاهر الرواية يوضع خرقة تستر السوء وحدها ثم يغسل ماتحت الخرقة لكن لا يغسل السوء ولا يمسها

يكون الخارج منها بما يقصد بزراعتها الارض هكذا في البحر الرائق * فلا عشر في الحطب والحشيش والقصب والطرفاء والسعف لان الاراضي لا تستنمي بهذه الاشياء بل تفسدها حتى لو استنمي بقوائم الخلاف والحشيش والقصب وغصون النخل أو فيها دلب أو صنوبر ونحوها وكان يقطعه ويبيعه يجب فيه العشر كذا في محيط السرخسي * ويجب العشر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في كل ما يخرج من الارض من الخنطة والشعير والدخن والارز وأصناف الحبوب والبقول والياحين والاوراد والطحاب وقصب السكر والذريرة والبطيخ والقنا والخيار والبادنجان والعصفر وأشباه ذلك مما له غرة باقية أو غير باقية قل أو أكثر هكذا في فتاوى قاضيخان * سواء يسقى بماء السماء أو سحبا يقع في الوسط أو لا يقع هكذا في شرح الطحاوي * ويجب في السكبان وبذره لان كل واحد منهما مائة صود كذا في شرح الجمع * ويجب في الحوز واللوز والكمون والكزبرة هكذا في المصنوعات * ويجب العشر في العسل اذا كان في أرض العشر وكذا المن اذا سقط على الشوك الاخضر في أرضه كذا في خزنة المفتين * وما يجمع من ثمار الاشجار التي ليست بماء لوكا كاشجار الجبال يجب فيها العشر كذا في الظهيرية * ولا عشر فيما هو تابع للارض كالنخل والاشجار وكل ما يخرج من الشجر كالصمغ والقطران لانه لا يقصد به الاستغلال كذا في البحر الرائق * ولا يجب في البزور التي لا تصلح الا للزراعة والتداوي كبنز البطيخ والمانخوخاء والشونيز كذا في المصنوعات * ولا يجب في القنب والصنوبر وشجر القطن والبادنجان والسكندر والموز والتين هكذا في خزنة المفتين * ولو كان في دار رجل شجرة مثمرة لا عشر فيها كذا في شرح الجمع لابن الملك * وما سقى بالدولاب والدالية ففيه نصف العشر وان سقى سحبا وبدالية يعتبر أكثر السنة فان استمر يوجب نصف العشر كذا في خزنة المفتين * ووقته وقت خروج الزرع وظهور الثمر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق * فلا يعمل عشر أرضه قبل الزرع لا يجوز ولو عمل بعد الزراعة بهدائيات فانه يجوز ولو عمل بعد الزراعة قبل ان يثبت فالظاهر انه لا يجوز ولو عمل عشر الثمار ان كان بعد طلوعها يجوز وان كان قبل طلوعها لا يجوز في ظاهر الرواية هكذا في شرح الطحاوي * ويسقط بهلاك الخارج من غير صنعه وبهلاك البعض يسقط بقدره وان استهلكه غير المالك أخذ الضمان منه وأدى عشره وان استهلكه المالك ضمن عشره وصار ديني في ذمته ويسقط بالردة وموت المالك من غير وصية اذا كان قد استهلكه هكذا في البحر الرائق * تغلب له أرض عشرية عليه العشر مضاعفا وان اشتراها ذمى من تغلبى فهي على حالها عندهم وكذا اذا اشتراها منه مسلم أو أسلم التغلبى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان التضعيف أصليا أو حادثا ولو كانت الارض اسلم باعها من ذمى غير تغلبى وقبضها فعليه الخراج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أخذها منه مسلم بالشفعة او ردت على البائع ففساد البيع فهي عشرية كما كانت في أرض الصبي والمرأة التغلبيين ما في أرض الرجل وليس على المجوسي في داره شيء هكذا في الهداية * وان جعل مسلم داره بستانا فؤتته تدور مع مائه فان سقاه بماء العشر فهو عشري وان سقاه بماء الخراج فهو خراجي بخلاف ما اذا جعل الذي داره بستانا حيث يجب عليه الخراج كيفما كان وداره حرة كذا في التبيين * وكذا المقابر كذا في البحر الرائق * ولو ان المسلم أو الذي سقاه مرة بماء العشر ومرة بماء الخراج فالمسلم أحق بالعشر والذي بالخراج كذا في معراج الدراية * ثم ماء العشر ماء البئر التي حفرت في أرض العشر وماء العين التي تظهر في أرض العشر وكذلك ماء السماء وماء البحار العظام

يده بل يجعل في يده خرقة ويغسل سوائه بتلك الخرقة كيلا يمس عورته بغية خرقة كما لو ماتت المرأة بين أجنب عسرى أجنبي بخرقة عند الضرورة ثم بوضا وضوءه للصلاة الا اذا كان صغيرا لا يصل فلا بوضا ويبدأ بالميا من اعتبار اجمالا واعتسل في حياته ولا يغمض ولا يستنشق ومن العلماء من قال يجعل الغاسل خرقة في اصبعه يمسح بها اسنانه ولهااته ولثته ويدخل في منخريه أيضا وعليه الناس اليوم ثم يغسل كاهه والمعروف السقط الذي لم يتم أعضاؤه لا يصل عليه باقيا في الروايات واختلف في غسله واختار أن يغسل ويدفن

ملء وثاقى خرقة وان سقط الغلام من بطن أمه ميتا يغسل ويكفن ولا يصلى عليه وفي تسميته كلام إذا جرى الماء على الميت أو أصابه المطر
عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يتوب عن الغسل لأن الأمر بالغسل وإصابة المطر وجريان الماء ليس بغسل * الغريق يغسل ثلاثا في قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية أن نوى الغسل عند الإخراج من الماء يغسل مرتين وإن لم ينو يغسل ثلاثا وعنه في
رواية يغسل مرة واحدة * إذا غسل الميت ثم خرج منه نجاسة لا يعاد الغسل * الصغير (١٨٧) والصغيرة إذا لم يبلغا حد الشهوة

يغسلهما الرجل والنساء
لأنه ليس لأعضائهما حكم
العورة وفي الأصل قال
قبل أن يتكلم وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى أكثر
أن يغسلهما ما لا يجنب
الخصي والمجنب كالغسل
ويميم الخنثى وقيل يغسل
في ثيابه إذا كان للراءة محرم
ييمها باليد وأما الأجنبية
فبخرة على يده ويغض
بصره عن ذراعيها وكذا
الرجل في أمراته إلا في
غض البصر ولا فرق بين
الشابة والعجوز * رجل
مات ولم يجدوا ماء فيموه
وصلوا عليه ثم وجدوا ماء
غسل ويصلى عليه ثانياً في
قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى وعنه في رواية
يغسل ولا تعاد الصلاة بمنزلة
جنب تيمم وصلى ثم وجد
ماء بعد ذلك وعن محمد
رحمه الله تعالى في ميت دفن
قبل الغسل وأهالوا عليه
التراب قال يصلى على قبره
ولا ينش وعن محمد رحمه

عشرى كذا في المحيط * وماء أنهار شقها بعموماء بئر حفرت في أرض خراجية خراجي وأما ماء سجون
ودجلة والفرات فخارجي عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو أجر أرضا
عشرية كان العشر على الأجر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على المستأجر كذا في الخلاصة
* ولو هلك الخارج قبل الحصاد لا يجب العشر على الأجر وإن هلك بعد الحصاد لا يسقط عن الأجر وعنده
لوهلك قبل الحصاد أو بعده فإنه يملك بما فيه هلك كذا في شرح الطحاوي * ولو أعارها من مسلم فزرعها فالعشر
على المستعير ولو أعارها من كافر فالعشر على المعير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على الكافر
وليكن عند محمد رحمه الله تعالى عشر واحد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عشران كذا في محيط
السرخسي * وفي المزارعة على قولهما العشر عليهما بالحصص وعلى قوله على رب الأرض لكن يجب في حصته في
عينه وفي حصص المزارع يكون ديناً في ذمته كذا في البحر الرائق * ولو هلك الخارج سقط العشر عنهما عذرهما
وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قبل الحصاد كذلك وبعد لا يسقط عنه عشر حصص المزارع ويسقط في
حصته ولو استهلكه رجل بعد الاستقصاء قبل الحصاد وسرقه فلا عشر حتى يؤدي المستهلك الضمان فيجب
على رب الأرض عشر البذل وعندهما عليهما كذا في محيط السرخسي * ولو غصب أرضاً عشرية فزرعها
أن لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب الأرض وإن نقصتها الزراعة كان العشر على رب الأرض كذا في
الخلاصة * وإذا باع الأرض العشرية وفيها زرع قد أدرك مع زرعها أو باع الزرع خاصة فعشره على البائع
دون المشتري ولو باعها والزرع بقل أن قصه المشتري في الحال يجب على البائع ولو تركه حتى أدرك فعشره
على المشتري كذا في شرح الطحاوي * وإذا باع الطعام المعشور فالمصدق أن يأخذ عشره من المشتري وإن
تفرقا وإن شاء أخذ من البائع ولو باعه بأكثر من قيمته ولم يقبضه المشتري فللمصدق أن يأخذ عشر الطعام
وإن شاء أخذ عشر الثمن وإن كان البائع جاني فيه بما لا يتغابن الناس فيه فليس للمصدق أن يأخذ عشر الطعام
وإن استهلكه أخذ من البائع عشر طعام مثله إلا أن يعطيه مقدار قيمته من الثمن وإن كان المشتري
استهلكه فالمصدق بالخيار إن شاء ضمن البائع وإن شاء ضمن المشتري مثل عشره لآن كل واحد منهما
متلف حقه ولو باع العنب أخذ العشر من ثمنه وكذلك لو اتخذ عصيراً ثم باعه فعليه عشر من العصور كذا
في محيط السرخسي * ولا تحسب أجرة أعمال ونفقة البقر وركى الانهار وأجرة الحافظ وغير ذلك فيجب
إخراج الواجب من جميع ما أخرجه الأرض عشر أو نصفاً كذا في البحر الرائق * ولا يأكل شيئاً من طعام
العشر حتى يؤدي عشره كذا في الظهيرية * وإن أفرز العشر يحمل له كل الباقي وقال أبو حنيفة رحمه
الله تعالى ما كل من الثمرة أو أطم غيره ضمن عشره كذا في محيط السرخسي في باب ما يحتسب لصاحب
الأرض

(الباب السابع في المصارف)

* (منها الفقير) وهو من له أدنى شيء وهو ما دون النصاب أو قدر نصاب غير تام وهو مستغرق في الحاجة فلا
يخبر به عن الفقر ملك نصب كثيرة غير نامية إذا كانت مستغرقة بالحاجة كذا في فتح القدير * التصدق
على الفقير العالم أفضل من التصديق على الجاهل كذا في الزايدى * (ومنهم المسكين) وهو من لا شيء له

لا يغسل * ميت غسله أهله من غير نية الغسل أجزأهم ذلك * إذا مات الرجل وليس ثمة رجل تيممه أمته أو أمة غيره بغير ثوب الأمن
يعتق بموته ولا تغسل الأمم ولاها وكذا أم الولد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى للحرمة والصائفة أن تغسل زوجها إذا مات الرجل
عن أمراته فقيلت ابن الميت وارتدت والعياذ بالله أو وقعت المحرمية فيمنع ما سبب من الأسباب لم يجز لها أن تغسله إذا ظهر الرجل من
أمراته ثم مات عنها كان لها أن تغسله منكوبة الرجل إذا تزوجت بزوجة ودخل بها حتى وجبت عليها العدة ثم فرق بينهما وردت إلى الزوج

الاول فمات عنها وهي في العدة عن نكاح فاسد لم يكن لها أن تغسله وان انقضت عدتها في حياته أو بعد وفاته كان لها أن تغسله رجل
له امرأتان فقال احدا كما طالت ثلثا ثم مات قبل أن يبين لم يكن لواحدة منهما أن تغسل ولهما الميراث وعليهما عدة الوفاة والطلاق اذا مات
الرجل عن المرأة المجوسية لا تغسله فان أسلمت كان لها أن تغسله اذا مات الرجل عن امرأته وأختها في عدته لم تغسله وان انقضت عدة أختها
كان لها أن تغسله اذا مات الرجل فقامت (١٨٨) امرأتان أختان كل واحدة منهما مائة أنه تزوجها دخل بها ولا يعلم أيتهما الاولى لم

تغسله واحدة منهما وميراث
امرأة واحدة بينهما وينبغي
أن يكون غاسل الميت على
الطهارة ويكره أن يكون
حائضا أو جنبا ولا بأس
بجلبوس الحائض والجنب
عنده وقت الموت * امرأة
ماتت والولد يضرب في بطنها
قال محمد رحمه الله تعالى
يشق بطنها ويخرج الولد
لا يسع الا ذلك * اذا عاش
المجروح في المعركة يوما غسل
وان عاش أقل من يوم لم يغسل
في قول محمد رحمه الله تعالى
وهكذا روى الحسن عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى * اذا
جرح الرجل فحامل قليل لا
ثم مات غسل الآن يسقط
في الموضع الذي جرح فيه
فيموت فلا يغسل ومن
أوصى بوصية غسل قال
الفقيه أبو جعفر رحمه الله
تعالى انما تطل الشهادة
بالوصية اذا زادت الوصية على
كلمتين أما الكلمة وان كانتان
لا تطل الشهادة ومن قتل في
حالة الحرب بفعل نفسه بأن
أصابه سيفه أو سهمه غسل
في قول محمد رحمه الله تعالى
ولا يغسل في قول أبي يوسف
رحمه الله تعالى ويغسل

فيحتاج الى المسئلة لقوته أو ما يوارى بدنه ويحل له ذلك بخلاف الاول حيث لا تحل المسئلة له فانها لا تحل
لمن يملك قوت يومه بعد سترة بدنه كذا في فتح القدير * (ومنها العامل) وهو من نصبه الامام لاستيفاء
الصدقات والعشور كذا في الكافي * ويعطيه ما يكفيه وأعوانه بالوسط مدة ذهابهم وإياهم ما دام المال باقيا
الا اذا استغرقت كفايته الزكاة فلا يزاد على النصف كذا في البحر الرائق * وان حمل رجل زكاة ماله بنفسه
الى الامام لا يستحق العادل من ذلك كذا في الينابيع وهكذا في محيط السرخسي * ولا يحل للعامل
الهاشمي تنزيها لقربة النبي صلى الله عليه وسلم عن شبهة الوسخ وتحل للغني كذا في التبيين * فان عمل
الهاشمي علم أو رزق من غيرها لا بأس به هكذا في الخلاصة * ولو هلك المال في يد العامل أو ضاع سقط حقه
وأجرا عن الزكاة عن المؤدين كذا في السراج الوهاج * المصدق اذا أراد أن يعمل حق عمله قبل الوجوب
جازه الاخذ والافضل أن لا يأخذ كذا في الخلاصة * (ومنها الرقاب) هم المكاتبون ويعاونون في فك
رقابهم كذا في محيط السرخسي * ويجوز الدفع الى مكاتب غني علم بذلك أو لم يعلم كذا في الخلاصة ومحيط
السرخسي * ولا يجوز لكاتب هاشمي أن يملك يقع للمولى من وجهه والشبهة ملحقه بالحقيقة كذا في محيط
السرخسي * (ومنها الغارم) وهو من لزمه دين ولا يملك انصافا فلا عن دينه أو كان له مال على الناس
لا يمكنه أخذه كذا في التبيين * والدفع الى من عليه الدين أولى من الدفع الى الفقير كذا في المضمرات * (ومنها
في سبيل الله) وهم منقطعوا الغزاة الفقراء منهم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى
منقطعوا الحاج الفقراء منهم هكذا في التبيين * والصحيح قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المضمرات
* (ومنها ابن السبيل) وهو الغريب المنقطع عن ماله كذا في البدائع * جاز الاخذ من الزكاة قدر حاجته
ولم يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته وألحق به كل من هو غائب عن ماله وان كان في بلده لان الحاجة هي
المعتبرة ثم لا يلزمه أن يتصدق بما فضل في يده عند قدرته على ماله كالفقير اذا استغنى كذا في التبيين
* والاستتقراض لابن السبيل خير من قبول الصدقة كذا في الظهيرية * فهذه جهات الزكاة وللإلتفات أن
يدفع الى كل واحد وله أن يقتصر على صنف واحد كذا في الهداية * وله أن يقتصر على شخص واحد كذا
في فتح القدير * والدفع الى الواحد أفضل اذا لم يكن المدفوع نصابا كذا في الزاهدي * ويكره أن يدفع الى
رجل مائتي درهم فصاعدا وان دفعه جاز كذا في الهداية * هذا اذا لم يكن الفقير مديونا فان كان مديونا فادفع
اليه مقدار ما لو قضى به دينه لا يبق له شيء أو يبقى دون المائتين لا بأس به وكذا لو كان معيلا جاز أن يعطى له
مقدار ما لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين كذا في فتاوى قاضي خان * ونسب الاغناء
عن السؤال في ذلك اليوم كذا في التبيين * وأما أهل الزكاة فلا يجوز صرف الزكاة اليهم بالاتفاق ويجوز
صرف صدقة التطوع اليهم بالاتفاق واختلنوا في صدقة الفطر والنفقة والكفارات قال أبو حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى يجوز الا أن فقراء المسلمين أحب اليك كذا في شرح الطحاوي * وأما الحربى المستأمن
فلا يجوز دفع الزكاة والصدقة الواجبة اليه بالاجماع ويجوز صرف التطوع اليه كذا في السراج الوهاج
* ولا يجوز أن يبنى بالزكاة المسجد وكذا القنطرة والسقايات وأصلاح الطرقات وكري الانهار والحج
والجهاد وكل ما لا تمليك فيه ولا يجوز أن يكفن بهاميت ولا يقضى بهاميت كذا في التبيين * ولا
يشترى بها عبد يعتق ولا يدفع الى أصله وان لا وفرعه وان سفل كذا في الكافي * ولا يعطى للولد المتنى

من قتل بالجر ونحو ذلك في غير المحاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان هذا القتل بوجوب الدية عنده ومن قتله ولا
السبع أو احترق بالنار أو تردى من جبل أو مات تحت هدم أو قتل بقصاص أو رجم أو قتله انسان دافعا عن نفسه أو ماله غسل ومن قتل
انسه أو قتلت المرأة زوجها أو لها منه ولد لا يغسل لان قتله وقع موجب القصاص وانما أوجب الدية لانه دافعا عن نفسه أو ماله لا يغسل في
غسل الميت استعمل القطن في الروايات الظاهرة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان يجعل القطن الملوغ في مخبريه وفمه وبعضهم

قالوا يجعل في صمخ أذنيه أيضا وقال بعضهم يجعل في دبره أيضا وهو قبيح * ويكفن الميت كفن مثله وتفسيره أن ينظر إلى ثيابه في حياته لخروج الجمعة والعديد من ذلك كفن مثله أكثر ما يكفن فيه الرجل ثلاثة أثواب ليس فيها عمامة عندنا واستحسنها المتأخرون وهو مروى عن عمر رضي الله تعالى عنه وبه أخذ مالك رضي الله تعالى عنه وأدناه في الرجل ثوبان قبض ولقافة وكفن السنة للمرأة خمسة خمار وازار وقبض ولقافة وخرقة تربط فوق نديها وبطنها وكفن الكفاية لها ثلاثة (١٨٩) قبض وازار ولقافة فان كان بالمال

كثرة وبالورثة قلة تسكفن السنة أولى وان كان على العكس فكفن الكفاية أولى والمراهق في الكفن بمنزلة البالغ والطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة فالأحسن أن يكفن فيما يكفن البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز ويقدم الكفن من التركة على سائر الحقوق فان لم يترك مالا فالكفن على من يجب عليه النفقة لا الزوج في ثوب واحد جاز محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب الكفن على الزوج وان تركت مالا وعليه الفتوى اذا نبش الميت وهو طرى كفن ثانيا من جميع المال فان كان قد قسم ماله فالكفن يكون على الواو دون الغرماء وأصحاب الوصايا وان لم يفضل التركة من الدين فان لم يكن الغرماء قبضوا دينهم بدئ بالكفن وان كانوا قبضوا دينهم لا يسترد منهم شيئا لزوال ملك الميت * معتق الرجل اذا مات ولم يترك شيئا وله حالة موسرة ومولاه الذي أعقبه قال محمد رحمه الله تعالى كفته على خالته وعن أبي يوسف رحمه الله

ولا الخلق من مائه بالزنا كذا في التمر ناشئ * ولا يدفع إلى امرأته للاشتراك في المنافع عادة ولا تدفع المرأة إلى زوجها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولا يجوز الدفع إلى عبده ومكاتبه ومدره وأم ولده ولا إلى معتق البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصورته أن يعتق مالا السكلى جراً شأعانه أو يهتقه شريكه فيستسعيه الساكت فيكون مكاتبه أم اذا اختار التضمين أو كان اجنبيا عن العبد جازله أن يدفع الزكاة إليه لانه مكاتب الغير كذا في التبيين * ولا يجوز دفع الزكاة إلى من يملك نصاباً أي مال كان دنائراً ودرهماً أو سواهم أو عروضاً للتجارة أو لغير التجارة فاضلا عن حاجته في جميع السنة هكذا في الزاهدي * والشرط أن يكون فاضلا عن حاجته الأصلية وهي مسكنه وأثاث مسكنه وثيابه وخادمه ومركبه وسلاحه ولا يشترط البناء انه مشروط وجوب الزكاة لا الحرمان كذا في الكافي * ويجوز دفعها إلى من يملك أقل من النصاب وان كان صحيحاً مكنتسباً كذا في الزاهدي * ولا يدفع إلى مملوك غني غير مكاتبه كذا في معراج الدراية * ولا يجوز دفعها إلى ولد الغني الصغير كذا في التبيين * ولو كان كبيراً فقيراً جاز ويدفع إلى امرأته غني اذا كانت فقيرة وكذا إلى البنت الكبيرة اذا كان أبوها غنياً لان قدر النفقة لا يغنيها وبغني الاب والزوج لا تعد غنية كذا في الكافي * ويجوز صرفها إلى الاب المعسر وان كان ابنه موسراً كذا في شرح الطحاوي * ويجوز صرفها إلى من لا يحل له السؤال اذا لم يملك نصاباً وان كانت له كتب تساوي مائتي درهم الا أنه يحتاج إليها للتدريس أو للحفاظ أو التصحيح يجوز صرف الزكاة إليه كذا في فتاوى قاضي خان * سواء كانت فقهاً أو حديثاً أو أدباً هكذا في محيط السرخسي * وكذا لو كان عنده من المصاحف وهو يحتاج إليها وان كان لا يحتاج اليه وهو يساوي مائتي درهم لا يجوز صرف الزكاة إليه ولا يجوز له أخذها وكذا لو كان له حوائت أو دار غسلة تساوي ثلاثة آلاف درهم وغلظ لا تمكفي لقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكاة إليه في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كان له ضيعة تساوي ثلاثة آلاف ولا تخرج ما يكفي له ولعياله اختلفوا فيه قال محمد بن مقاتل يجوز له أخذ الزكاة ولو كان له دار فيها بستان وهو يساوي مائتي درهم قالوا ان لم يكن في البستان ما فيه مرافق الدار من المطبخ والمغسل وغيره لا يجوز صرف الزكاة إليه وهو بمنزلة من له متاع وجواهر والذي له دين مؤجل على انسان اذا احتاج إلى النفقة يجوز له أن يأخذ الزكاة قدر كفايته إلى حلول الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين معسراً يجوز له أخذ الزكاة في أصح الاقوال لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المدين موسراً معترفاً لا يحل له أخذ الزكاة وكذا اذا كان جاحداً وله على الدين بينة عادلة وان لم تكن بينة عادلة لا يحل له أخذها ما لم يرفع الامر إلى القاضي فيحلفه فإذا حلفه وحلف بعد ذلك يحل له أخذها هكذا في فتاوى قاضي خان * رجل له دار يسكنها يحل له الصدقة وان لم يسكن الكل هو الصحيح كذا في الزاهدي * ولا يدفع إلى بني هاشم وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحرث بن عبد المطلب كذا في الهداية * ويجوز الدفع إلى من عداهم من بني هاشم كنزيرة أبي لهب لانهم لم يناصروا النبي صلى الله عليه وسلم كذا في السراج الوهاج * هذا في الواجبات كالزكاة والنذر والعشر والكفارة فاما التطوع فيجوز صرف اليهم كذا في الكافي * وكذا لا يدفع إلى مواليهم كذا في العيني شرح التكنز * ويجوز صرف خمس الركاو المعسدين إلى فقراء بني هاشم كذا في الجوهرة النيرة والوكيل اذا أعطى ولده الكبيراً والصغيراً أو امرأته وهم محاربون جاز ولا يسكن شيئاً كذا في الخلاصة * اذا شك وتقرى

تعالى في التوادد اذا ماتت المرأة وترك آباء وابناً فكفنها عليهم على قدر موارثتهما وان لم يترك مالا ولم يكن هنالك أحد يجب عليه نفقته في حياته كان كفته على الناس فان لم يقدروا سألوا الناس وقرى بين هذا وبين الحي اذا لم يجدوا يابصلي فيه ليس على الناس أن يسألوا له ثوباً لان الحي يقدّر على السؤال بنفسه بخلاف الميت * رجل مات في مسجد قوم فقام أحدهم وجع الدراهم لتكفينه ففضل من ذلك شيء ان علم صاحب الفضل رده عليه وان لم يعرف كفن به محتاجاً آخر وان لم يقدّر على صرفها إلى الكفن تصدق بها على الفقراء رجل كفن ميتاً

من ماله ثم وجد الكفن في بئر جمل كان له ان يأخذه منه لانه ما زال عن ملكه الى الميت وان كان وهبه للورثة وكفنه الورثة قال ورثة أحق به وكذا لو كفن ميتا فاقرسه السبع كان الكفن له لانه بقي على ملكه * حتى عريان وميت ومعهما ثوب واحد ان كان الثوب ملكا للحي فله ان يلبسه ولا يكفن به الميت لانه محتاج اليه وان كان ملكا للميت والحي وارثه يكفن فيه الميت ولا يلبسه لان الكفن مقدم على الميراث * من لا يجبر على النفقة في حياته كأولاد (١٩٠) الاعمام والعمت والاخوال والخالات لا يجبر على الكفن ثوب الجنائز اذا تخرق ولم

يترك صالحا لما اتخذ له ليس للميت ان يتصدق به بل يبيعه ويصرف عنه في ثوب آخر * يجوز الاستنجار على جمل الجنائز وحفر القبور ولا يجوز على غسل الميت وبعض المشايخ رحمه الله تعالى جوزوا ذلك أيضا ثم السنة في جمل الجنائز عندنا أن يحملها أربعة نفر من جوانبها الأربع يطوف كل واحد منهم على جوانبها الأربع يضع مقدمها على يمينه ثم مؤخرها على يمينه ثم مقدمها على يساره ثم مؤخرها على يساره روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه فعل كذلك ويكره أن يضعها على أصل العنق ويقوم بين اليهودين ويسرع بالجنائز ويمشي به الاعلى بحلة ولا يبطئ كيلا يتحرك الميت والمشي خلف الجنائز أفضل ويجوز المشي امامها ما لم يتباعد عن القوم ولا ينبغي أن يتقدم القوم كلهم ولا بأس بالركوب في الجنائز والمشي أفضل ويكره أن يتقدم الجنائز راكبا ويكره التوح والصياح وشق الجيوب ولا بأس بالبكاء بأن هطل

فوقع في أكبر رأيه انه محل الصدقة فدفع اليه أو سأل منه فدفع أو رآه في صف النقرة فدفع فان ظهر انه محل الصدقة جاز بالاجماع وكذا ان لم يظهر حاله عنده وأما اذا ظهر انه غني أو هاشمي أو كافر أو مولى الهاشمي أو والدان أو المولودون أو الزوج أو الزوجة فانه يجوز وتسقط عنه الزكاة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو ظهر انه عبده أو مدبره أو أم ولد له أو مكاتبه فانه لا يجوز وعليه أن يعيدها بالاجماع وكذا المستسعى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * واذا دفعها ولم يخطر بباله انه مصرف أم لا فهو على الجواز الا اذا بين انه غير مصرف واذا دفعها اليه وهو شاذ ولم يتحرر أو تخرى ولم يظهر له انه مصرف أو غاب على ظنه انه ليس بمصرف فهو على الفساد الا اذا بين انه مصرف كذا في التبيين * ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد الا أن ينقلها الانسان الى قرابته أو الى قوم هم أحوج اليها من أهل بلده ولو نقل الى غيرهم اجزأ وان كان مكروها وانما يكره نقل الزكاة اذا كان الاخراج في حينها بأن أخرجهما بعد الحول أما اذا كان الاخراج قبل حينها فلا بأس بالنقل والافضل في الزكاة والفطر والصدقة والصرف أو لا في الاخوة والاخوات ثم الى أولادهم ثم الى الاعمام والعمت ثم الى الاخوال والخالات ثم الى أولادهم ثم الى ذوى الارحام ثم الى الجيران ثم الى أهل حرقته ثم الى أهل مصره أو قريته كذا في السراج الوهاج * ثم المعتبر في الزكاة مكان المال حتى لو كان هو في بلد وماله في بلد آخر يفرق في موضع المال وفي صدقة الفطر يعتبر مكانه لا مكان أولاده الصغار وعبيده في الصحيح كذا في التبيين * وعليه الفتوى كذا في المضمرات * وأما أخذ ظلمة زمام من الصدقات والعشور والخراج والجبائز والمصادرات فالاصح انه يسقط جميع ذلك عن أرباب الاموال اذا نواها عند الدفع التصديق عليهم كذا في التتارخانية في الفصل الثامن من الزكاة * ولو قضى دين الفقير بركاة ماله ان كان بأمره ويجوز وان كان بغير أمره لا يجوز وسقط الدين ولو دفع اليه دار ليسكنها عن الزكاة لا يجوز كذا في الزاھدي * نوى الزكاة بما يدفع لصبيان اقربائه أو لمن يأتيه بالبشارة أو يأتي بالبا كورة أجره ولو نوى الزكاة بما يدفع المعلم الى الخليفة ولم يستأجره ان كان الخليفة بحال لو لم يدفعه يعلم الصبيان أيضا اجزأ والا فلا وكذا ما يدفعه الى الخدم من الرجال والنساء في الاعياد وغيره بنية الزكاة كذا في معراج الدراية * اذا دفع الزكاة الى التقير لا يتم الدفع ما لم يقبضها أو يقبضها للفقير من له ولاية عليه نحو الاب والوصي يقبضان للصبي والمجنون كذا في الخلاصة * أو من كان في عياله من الاقارب أو الاجانب الذين يعملون له والملة تقبض للقيط ولو دفع الزكاة الى مجنون أو صغير لا يعقل فدفع الى أبيه أو وصيه قالوا لا يجوز كذا لو وضع على دكان ثم قبضها فقير لا يجوز ولو قبض الصغير وهو مرأى جاز وكذا لو كان يعقل القبط بأن كان لا يرمى ولا يخدع عنه ولو دفع الى فقير معتوه جاز كذا في فتاوى قاضيخان

(فصل ما يوضع في بيت المال أربعة أنواع) (الاول) زكاة السوائم والعشور وما أخذها العاشر من تجار المسلمين الذين يعمرون عليه ومحملة ما ذكرنا من المصارف (والثاني) خمس الغنائم والمعادن والركاز ويصرف اليوم الى ثلاثة أصناف اليتامى والمساكين وابن السبيل (والثالث) الخراج والجزية وما صولح عليه بنو نجران من الحلال وبنو تغلب من الصدقة المضاعفة وما أخذها العاشر من المستأمنين وتجار أهل الذمة كذا في السراج الوهاج * وتصرف تلك الى عساكر المقاتلة وسد الثغور وبناء الحصون ثمرة الى مراد الطريق

الدمع فان كانت مع الجنائز نائحة أو صائحة زجرت فان لم تنجز فلا بأس بالمشي معها ويكره دفع الصوت بالذكر فان أراد أن يذكر الله يذكر في نفسه وعن ابراهيم رحمه الله تعالى كانوا يكرهون أن يقول الرجل وهو يمشي معها استغفروا لله غفر الله لكم ولا يرجع عن الجنائز قبل الدفن بغير إذن أهلها واذا كان القوم في المصلى فجئ بالجنائز قال بعضهم يقومون لها اذا رأوها قبل أن توضع الجنائز عن الاغناق وقال بعضهم لا يقومون وهو الصحيح فهذا شيء كان في الابتداء ثم نسخ * اختلفت الروايات فيمن هو أحق بالصلاة على الميت ذكر في

شرح الصلاة لشمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى امام الحنفي أولى من أبي الميت له أن يقدم ويصلي من غير تقديم أحد وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأب أولى ولا يتقدم امام الحنفي إلا بأذن الأب وعند عدم امام الحنفي أب الميت أولى من سائر العصابات وذكر الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى السلطان أحق بالصلاة على الميت اذا حضر ثم امام الحنفي ثم الوالي ولا يتقدم أحد غير السلطان غير امام الحنفي إلا بأذن الوالي وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى (١٩١) اذا حضر السلطان يتقدم الاولياء

فيصلي عليها وان حضر والى المصر والقاضي فالوالي أولى ان يقدم عليها وان لم يحضر القاضي ولا الوالي وحضر صاحب الشرطة وامام الحنفي فصاحب الشرطة أولى أن يتقدم وان كان للوالي خليفة فلم يحضر الخليفة خلفته أولى بالتقديم من القاضي ومن صاحب الشرطة وان لم يحضر الوالي ولا خلفته ولا القاضي ولا صاحب الشرطة وحضر الاولياء وامام الحنفي ينبغي للاولياء أن يتقدموا امام الحنفي وان لم يحضر امام الحنفي وحضر المؤذن فليس على الاولياء تقديمه وان حضر الوالي أو خلفته والقاضي وصاحب الشرطة وامام الحنفي والاولياء فابي الاولياء ان يقدموا أحدا من هؤلاء وأرادوا ان يتقدموا فلهم ذلك ولههم أن يتقدموا من شاءوا ولا يتقدم أحد من هؤلاء إلا بأذنهم وهذا كله قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورفقهم الله تعالى وبه أخذ الحسن رحمه الله تعالى مات الرجل وله اخوان لاب وأم فلا كبير أولى فان أراد الاكبر ان

في دار الاسلام حتى يقع الامن عن قطع اللصوص الطرق والى اصلاح القناطر والجسور كذا في محيط السرخسي * والى كرى الانهار والعظام التي لا ملك لاحد فيها كالبحيون والفرات ودجلة كذا في شرح الطحاوي * والى بناء الرباطات والمساجد وسد البثق (١) وتحصين ما يخاف عليه البثق والى ارزاق الولاة وأعوانهم والقضاة والمفتين والمحتسبين كذا في محيط السرخسي * والمعلمين والمتعلمين كذا في السراج الوهاج * ويصرف الى كل من تقلد شيئا من أمور المسلمين والى ما فيه صلاح المؤمنين كذا في محيط السرخسي * (والرابع) الاقطاعات كذا في محيط السرخسي * وما أخذ من تركه الميت الذي مات ولم يترك وارثا أو تركه زو جاوز وجهه وهذا النوع يصرف الى نفقة المرضى وادويةهم وهم فقراء والى كفن الموق الذين لا مال لهم والى القيط وعقل جنائته والى نفقة من هو عاجز عن الكسب وليس له من تجب عليه نفقته وما أشبه ذلك كذا في شرح الطحاوي * فعلى الامام أن يجعل بيت المال أربعة اسكل فوع بيتا لان اسكل فوع حكم يختص به لا يشاركة مال آخر فيه فان لم يكن في بعض ما شئ فلا امام أن يستقرض عليه مما فيه مال فان استقرض من بيت مال الصدقة على بيت مال الخراج فاذا أخذ الخراج يقضى المستقرض من الخراج الا أن يكون المقاتلة فقراء لان لهم حظا فيها فلا يصير قرضا وان استقرض على بيت مال الصدقات من بيت مال الخراج وصرفه الى الفقراء لا يصير قرضا عليهم لان الخراج له حكم النفي والغنيمة والفقراء حظ فيها وانما لا يعطو لهم لاستغنائهم بالصدقات كذا في محيط السرخسي * والواجب على الأئمة أن يوصلوا الحقوق الى أربابها ولا يجبسونها عنهم ولا يحل للامام وأعوانهم من هذه الاموال الا ما يكفيهم وعائلاتهم ولا يجعلا منها كنوزا وما فضل من هذه الاموال قسم بين المسلمين فان قصر الأئمة في ذلك فوباله عليهم والافضل للامام والمصدق أن لا يتجمل رزقه لشهرين بل يأخذ رزقه في كل شهر يدخل كذا في السراج الوهاج * ولائى لاهل الذمة في بيت المال الا أن يرى الامام ذمتها في ذلك جوعا فعليه أن يعطيه من بيت المال لانه من أهل دار الاسلام وكان عليه احيائه كذا في محيط السرخسي * ومن له حظ في بيت المال نظف رعاها ووجه لبيت المال فله أن يأخذ دياره ولا امام الخراج في المنع والاعطاء في الحكم كذا في القنية

(الباب الثامن في صدقة الفطر)

وهي واجبة على الحر المسلم المالك لقدر النصاب فاضلا عن حوائجه الاصلية كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يعتبر فيه وصف النماء ويتعلق بهذا النصاب وجوب الاضحية ووجوب نفقة الاقارب كذا في فتاوى قاضيخان * وانما تجب صدقة الفطر من أربعة أشياء من الخنطة والشعير والتمر والارزيب كذا في خزنة المفتين وشرح الطحاوي * وهي نصف صاع من بر أو صاع من شعير أو تمر ودقيق الخنطة والشعير وسويقهما مثلهما والخبر لا يجوز الا باعتبار القيمة وهو الاصح وأما الزبيب فقد ذكر في الجامع الصغير نصف صاع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه يؤكل بجميع اجزائه وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى صاع وهو قولهما ثم قيل يجوز اذاؤه باعتبار العين والاحوط أن يراعى فيه القيمة كذا في محيط السرخسي * ثم الدقيق أولى من (١) قوله البثق بالثلثة بين الموحدة والقاف معناه كسر شرط النهرو ويطلق على نفس ذلك الموضع كافي

القاموس اه

يقدم غيرهما فلا يصغر أن يمنعه فان قدم كل واحد منهم ما رجلا آخر فالذي قدمه الاكبر أولى وكذا الابن الاكبر مع الاصغر وكذلك ابنا الم عند عدم غيرهما وان كان الاخ الاصغر لاب وأم والاخ الاكبر لاب فالاصغر أولى وان كان الاصغر قدم غيره ليس للاخ الاكبر أن يمنعه لانه لاحق للاخ لاب وأم فان كان الاخ لاب وأم غائبا فكتب أن يتقدم فلان ان مات فلان فلاخ لاب أن يمنعه لان الغائب بمنزلة المعدم وحد الغيبة فيه أن لا يقدر على أن يقدم فيدرك الصلاة ولا ينتظر الناس بقدمه وعن محمد رحمه الله تعالى امر أممات

ولها أبو ابن وزوج فالأب أحق بالصلاة عليها ثم الابن ان كان من غير الزوج فان كان الابن من الزوج فالأب أحق ثم الزوج وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أمة ماتت وحضر جنازتها الزوج وابن المولى والمولى حاضر في المصلى يحضر جنازتها فابن المولى أحق من الزوج * عيديات فاختصم في الصلاة عليه المولى وأب العبد وابنه وهما أحق بالمولى أحق بالصلاة عليه وكذا المكاتب اذا مات من غير وفاء وان ترك وفاء ان أدبت كتابته به أو كان المال (١٩٣) حاضر الا يخاف عليه التلف فالابن أحق بالصلاة عليه ويكره أن يتقدم جده وهو أب

المكاتب وان كان المال غائباً فالمولى أحق بالصلاة عليه * ولا ترفع الأيدي في تكبيرات الجنائز الا في تكبيرة الافتتاح عند مشايخنا رحمه الله تعالى وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى يرفع الأيدي رجل أدرك أول التكبير من صلاة الجنائز ولم يكبر حين يكبر الامام كبره ولا ينتظر التكبيرة الثانية لان محلها قائم فان لم يكبر حتى كبر الامام الثانية كبر الثانية مع الامام ولم يكبر الاولى حتى سلم الامام لانه لو كبر الاولى كان قضاء والمقتدى لا يشتغل بقضاء ما سبق قبل فراغ الامام وان لم يكبر مع الامام حتى كبر الامام أربعاً كبره ولا افتتاح قبل أن يسلم الامام ثم يكبر ثلاثاً قبل أن يرفع الجنائز متتابعاً لادعائها فاذا رفعت الجنائز من الارض يقطع التكبير وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يكبر حتى كبر الامام أربعاً فاتته صلاة الجنائز وان كبر مع الامام التكبيرة الاولى ولم يكبر الثانية والثالثة يكبرهما ثم يكبر مع الامام واذا كبر الامام على

البر والدراهم أولى من الدقيق لدفع الحاجة وما سواه من الحبوب لا يجوز الا بالقيمة وذكر في الفتاوى ان أداء القيمة أفضل من غير المنصوص عليه وعليه الفتوى كذا في الجوهر النيرة * ولو أدى ربع صاع من حنطة جيدة يبلغ قيمته قيمة نصف صاع منها أو نصف صاع من شعير جيد مكان صاع من شعير لا يجوز عن الكل بل يقع عن نفسه وعليه تكميل الباقي * وكذا لا يجوز ربع صاع من حنطة عن صاع من شعير هكذا في محيط السرخسي * فان أدى نصف صاع من شعير ونصف صاع من تمر أو نصف صاع من تمر ومناو أحدا من الحنطة أو نصف صاع شعير وربع صاع حنطة جازعاً لنا كذا في البحر الرائق * والصاع ثمانية أرطال بالبغدادى والرطل البغدادى عشرون أ斯塔راً كذا في التبيين * والاستار أربعة مناقيل ونصف مثقال كذا في شرح الوقاية * ثم يعتبر نصف صاع من بر أو صاع من غيره بالوزن فيما روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله لانا اختلاف العلماء في الصاع بأنه كم رطلا وهو اجماع منهم بأنه يعتبر بالوزن كذا في التبيين * ووقت الوجوب بعد طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر من مات قبل ذلك لم يجب عليه الصدقة ومن ولد أو أسلم قبله وجبت ومن ولد أو أسلم بعده لم يجب وكذا الفقير اذا أسير قبله يجب ولو افتقر الغنى قبله لم يجب كذا في محيط السرخسي * ومن مات بعد طلوع الفجر فهي واجبة عليه وكذا اذا افتقر بعد يوم الفطر كذا في الجوهر النيرة * وان قدموها على يوم الفطر جاز ولا تفضل بين مدة ومدة وهو الصحيح وان أخروها عن يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها كذا في الهداية * ولو عمل صدقة الفطر قبل النصاب ثم ملكه صح كذا في البحر الرائق * وفي تجنيس الملتقط من سقط عنه صوم الشهر ليكبر أو لمرض لا تسقط عنه صدقة الفطر كذا في المضمرات * والمستحب للناس أن يخرجوا الفطرة بعد طلوع الفجر يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى كذا في الجوهر النيرة * وأما وقت أدائها فجميع العمر عند عامة مشايخنا رحمه الله كذا في البدائع * ويجب عن نفسه وطفله الفقير كذا في الكافي * والمعتوه والمجنون بمنزلة الصغير سواء كان الجنون أصلياً أو عارضياً وهو الظاهر من المذهب كذا في المحيط * ثم اذا كان للولد الصغير أو المجنون مال فان الأب أو وصيه أو جده ما أو وصيه يخرج صدقة فطر أنفسهم ما ورقيقه مما من ماله ما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يؤدى عن الجنين لانه لا يعرف حياته هكذا في السراج الوهاج * وليس على الأب أن يؤدى الصدقة عن عماله كذا في التبيين * والصغير من مال نفسه وكذا المعتوه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وليس على الجد أن يؤدى الصدقة عن أولاده المعسر اذا كان الأب حياً وكذا لو كان الأب ميتاً في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * والولدين الأبوين على كل واحد منهما ما صدقة تامة كذا في الظهيرية * وان كان أحدهما موسراً والاخر معسراً أو ميتاً فعلى الآخر صدقة تامة ولا صدقة على واحد منهما الا لأم هذا الولد كذا في الخلاصة * زوج ابنته الصغيرة من رجل وسلمها اليه ثم جاء يوم الفطر لا يجب على الأب صدقة الفطر كذا في التتارخانية * ويؤدى عن مملوكه للخدمة مسلماً كان أو كافراً ويجب عن مدبريه وامهات أولاده عندنا ويجب عليه صدقة فطر عبده المستاجر وعبده المأذون وان كان على العبد دين مستغرق ولو كان العبد موصى بخدمته كان صدقة الفطر على مالان الرقبة وكذا عبد العارية والوديعة والعبد الحائى عمداً أو خطأ لان مالك المالك انما يزول بالدفع الى الممولى عليه موقراً على الحال لا قبله كذا في فتاوى قاضيان * وعن المهر من يجب في المشهور ان فضل بعد الدين قدر النصاب

الجنائز تكبيرة أو تكبيرتين فجاء رجل لا يكبر هذا الرجل حتى يكبر الامام فكبر معه للافتتاح ويكون مسبوقاً وكذا كبر الامام قبله بخلاف من كان حاضراً قائماً في الصف ولم يكبر للافتتاح مع الامام تغافلاً أو كان في النية فانه يكبر ولا ينتظر تكبيرة الامام واذا كبر الامام في صلاة الجنائز خمساً عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان والمختار ان لا يتابعه في التكبيرة الخامسة وينتظر فاذا سلم معه رجل كبر على جنازة امرأته فحضرت جنازة رجل فكبر نيابة وفوى أن لا يكبر على المرأة فقد خرج من صلاة المرأة الى صلاة الرجل

الجنائز تكبيرة أو تكبيرتين فجاء رجل لا يكبر هذا الرجل حتى يكبر الامام فكبر معه للافتتاح ويكون مسبوقاً وكذا كبر الامام قبله بخلاف من كان حاضراً قائماً في الصف ولم يكبر للافتتاح مع الامام تغافلاً أو كان في النية فانه يكبر ولا ينتظر تكبيرة الامام واذا كبر الامام في صلاة الجنائز خمساً عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان والمختار ان لا يتابعه في التكبيرة الخامسة وينتظر فاذا سلم معه رجل كبر على جنازة امرأته فحضرت جنازة رجل فكبر نيابة وفوى أن لا يكبر على المرأة فقد خرج من صلاة المرأة الى صلاة الرجل

وان كبر الثانية ينوي بها عليهما لم يكن خارجا عن صلاة المرأة الى صلاة الرجل الا ان ينوي بالصلاة عليه وحده بغيره ما لو شرع في فريضة فلما صلى بعضها كبر ينوي الفريضة والتطوع لا يكون خارجا من الفريضة الى التطوع وكذلك كبر على جنازة فأتى بجنازة أخرى فإنه يعصى في الاولى ويستقبل الصلاة على الثانية فان كبره وعلى هذه الوجوه ان نوى الاولى أو فواتها أو لم ينو شيئا كان في الاولى الا اذا كبر ينوي الثانية لا غير فإنه يصير خارجا عن الاولى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كبر ينوي التطوع (١٩٣) وصلاة الجنازة جازع التطوع اذا صلى المريض على جنازة

قاعدا وهو وليها والقوم خلقه قيام جاز وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز * ويدعو في صلاة الجنازة بالادعية المعروفة ولا يقرأ بفاتحة الكتاب فان قرأ بنية الشئ لا بأس به وان قرأها بنية القراءة كره ذلك قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى من أحسننا قال قراءة الفاتحة في الشفع الثاني من ذوات الأربع يكون على وجه الدعاء والثناء لا على وجه القراءة وعن محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى الرقيق الصغار في دار الحرب فمات أحد منهم في دار الحرب لا يصل عليه اذا ارتد الزوجان في ذرات أحد منهم في دار الحرب لا يصل عليه اذا ارتد الزوجان والمرأة حامل فوضعت الولد ثم مات الولد لا يصل عليه وحكم الصلاة عليه يخالف حكم الميراث رجل مات في غير بلده فوصل عليه ثم جاء أهله وحملوه الى منزله ان كانت الصلاة باذن السلطان أو القاضي لاتعاد اذا صلى على جنازة عند غروب الشمس أو عند طلوعها أو

وكذا بسببه تجب عليه عن نفسه كذا في التبيين * ولا تجب عن عبده للتجارة عندنا ولا عن عبده المأذون كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يخرج عن مكانه لقصور الملك فيه ولا يخرج المكاتب أيضا عن نفسه لفقره ولا يخرج المولى عن رقيق مكانه ولا يخرج المكاتب أيضا عنه وأما المعتق بعضه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو كالمكاتب فلا يلزم المولى فطرته وعندهما كحرمدون فان كان غنيا وجبت عليه والا فلا كذا في السراج الوهاج * واذا عجز المكاتب ورد في الرق لا تجب على المولى زكاة السنين الماضية ولا صدقة الفطر اذا كان للخدمة كذا في فتاوى قاضيخان * ولا تجب عن عبدا أو عبدا مشركين اثنين ولو كان له عبد أتى أو أسورا أو مغصوبا أو محجودا لا تجب على المولى فطرته ولا تجب عليه أيضا عن نفسه بسببهم كذا في التبيين * فان عاد الا أتى عن الا باق أو رد المصوب عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اشترى عبدا بشرط الخيار للبائع أو للمشتري أو لهما جميعا أو بشرط الخيار لغيره فريوم الفطر في مدة الخيار فان صدقة الفطر موقوفة ان تم البيع تجب على المشتري وان فسح فعلى البائع ولو ردته المشتري على البائع بخيار رؤية أو عيب ان رده قبل القبض تجب على البائع وان رده بعد القبض تجب على المشتري كذا في خزائن المفتين * ولو اشترى بعت بعت فريوم الفطر قبل القبض فعلى المشتري ان قبض وان مات العبد قبل القبض فلا تجب على أحد منهما كذا في السراج الوهاج * ولو كان العبد مبيعا يباعا فاسد فريوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري وأعتقه فالصدقة على البائع وكذا اذا مريوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرده البائع وان لم يسترده البائع وأعتقه المشتري فصدقة الفطر على المشتري كذا في فتاوى قاضيخان * وتجب عن عبده المندوب بالتصدق كذا في التتارخانية * والعبد المجهول مهران كان بعينه تجب على المرأة قبضته أو لم تقبض لانها ملكته بنفس العقد وان طلقها قبل الدخول بها ثم مريوم الفطر ان لم يكن المهر مقبوضا فلا صدقة على أحد وان كان مقبوضا كذلك على الاصح كذا في خزائن المفتين * وان كان بغير عينة فلا صدقة على أحد كذا في التتارخانية * ولو قال لعبده اذا جاء يوم الفطر فأت حريفا يوم الفطر عتق العبد وتجب على المولى فطرته قبل العتق بلا فصل كذا في الجوهرة النيرة وفتاوى قاضيخان * ولا يؤدى عن زوجته ولا عن اولاده البكر وان كانوا في عياله ولو أتى عنهم أو عن زوجته بغير أمرهم أجزأهم استحسانا كذا في الهداية * وعليها الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يجوز أن يعطى عن غير عياله الا بأمره كذا في المحيط * ولا يؤدى عن أجداده وجداته ونواذله كذا في التبيين * ولا يلزم الرجل الفطرة عن أبيه وأمه وان كانا في عياله لانه لا ولاية له عليهما كالا ولولا الكبار كذا في الجوهرة النيرة * ولا يجب أن يؤدى عن اخوته الصغار ولا عن قرابته وان كانوا في عياله كذا في فتاوى قاضيخان * والاصل ان صدقة الفطر متعلقة بالولاية والموتة فكل من كان عليه ولايته وموتته ونفقته فإنه تجب عليه صدقة الفطر فيه والا فلا كذا في شرح الطحاوى * ويجب دفع صدقة فطر كل شخص الى مسكين واحد حتى لو فرقه على مسكينين أو أكثر لم يجوز دفع ما يجب على جماعة الى مسكين واحد كذا في التبيين * واذا مات من عليه زكاة أو فطرة أو كفارة أو نذر لم يؤخذ من تركته عندنا الا ان تبرع ورثته بذلك وهم من أهل التبرع فان امتنعوا لم يجبروا عليه وان أوصى بذلك يجوز وينفذ من ثلث ماله كذا في الجوهرة النيرة * المرأة اذا أمرها زوجها بإدائه صدقة الفطر فطلعت حنطته بجنطتها بغير اذن الزوج

(٣٥ - الفتاوى اول) عند الزوال لا يبعد بذلك أهل البقي اذا قتلوا في الحرب لا يصل عليهم وان قتلوا بعد ما وضع الحرب أو زارها يصل عليهم وكذا قطع الطريق اذا قتلوا في الحرب لا يصل عليهم وان أخذهم الامام ثم قتلهم يصل عليهم وحكم المقتولين لمعصية حكم قطع الطريق والمكابرون في المصر بالليل عنزلة قطاع الطريق والذي صلبه الامام عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان روى أبو سليمان عنه أنه لا يصل عليه ومن قتل مظلوما يصل عليه ولم يغسل ومن قتل ظلما يغسل ولا يصل عليه رجل صلى على جنازة والولى خلفه

لم ياهر بذلك ان تابعه صلى معه لا بعيد الولي وان لم يتابعه فان كان المصلي سلطاناً أو الامام الاعظم أو القاضي أو والي المصر أو امام حيه ليس للولي أن يعيد في ظاهر الرواية وان كان غيرهم فله الاعادة جنازة تشاجر فيها قوم فقام رجل ليس بولي وصلي وتابعه بعض القوم في الصلاة عليها فاصلاتهم تامة وان أحب الاولياء أعادوا الصلاة ولا ينوي الامام الميت في تسليم جنازة بل ينوي من عن يمينه بالتسليم الاولى ومن عن يساره بالتسليم الثانية وبسليم بعد التكبير (١٩٤) الرابعة ولا يقول ربنا آتينا في الدنيا حسنة واذا انتهت الجنازة الى القبر كره

فدفعنا الى القبر جازعنا الا عن الزوج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * رجل له أولاد وامرأة فمكالم الحنطة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة القطر ثم جمع ودفع الى الفقير بنيتهم يجوز عنهم ومصرف هذه الصدقة ما هو مصرف الزكاة كذا في الخلاصة

(كتاب الصوم وفيه سبعة أبواب)

(الباب الاول في تعريفه وتقسيمه وسببه ووقته وشرطه) *

أما تفسيره فهو عبارة عن ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح الى غروب الشمس بنية التقرب من الاله كذا في الكافي * وأنواعه فرض وواجب ونفل والقرض نوعان معين كرمضان وغير معين كال كفارات وقضاء رمضان والواجب نوعان معين كالنذر المعين وغير معين كالنذر المطلق والنفل كله نوع واحد كذا في التبيين * وسببه مختلف ففي المنذور النذر وفي صوم الكفارة أسباب من الحنث والقتل وسبب القضاء هو سبب وجوب الاداء كذا في فتح القدير * وأما سبب صوم رمضان فذهب القاضي الامام أبو زيد نفع الاسلام وصدرا الاسلام أبو اليسر الى أنه الجزء الاول الذي لا يتجزأ من كل يوم كذا في الكشف الكبير * قال في غاية البيان وهو الحق عندي وصححه الامام الهندي كذا في النهر الفائق * فانا أفاق في الليلة الاولى ثم أصبح مجنوناً واستوعب الشهر كله ذكراً شمس الأئمة الحلواني لا قضاء عليه وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * وعليه الفتوى كذا في معراج الدراية * وعلى هذا اذا أفاق في ليلة في وسط الشهر ثم أصبح مجنوناً لا قضاء عليه كذا في المحيط والبحر الرائق والافاقية بزوال جميع ما به من الجنون فاما اذا أصاب في بعض كلامه فلا كذا في الزاهدي * ووقته من حين يطلع الفجر الثاني وهو المستطير المنتشر في الافق الى غروب الشمس وقد اختلف في أن العبرة لا بطلوع الفجر الثاني أو لاستطارته وانتشاره فيه قال شمس الأئمة الحلواني القول الاول أحوط والثاني أوسع كذا في المحيط * واليه مال أكثر العلماء كذا في خزانة الفتاوى في كتاب الصلاة * تسحر على ظن أن الفجر لم يطالع وهو طالع أو أفطر على ظن أن الشمس قد غربت ولم تغرب قضاء ولا كفارة عليه لانه ما تم الا فطار كذا في محيط السرخسي * اذا شك في الفجر فالأفضل أن يدع الاكل ولو أكل فصومه تام ما لم يتيقن أنه أكل بعد الفجر فيقضى حينئذ كذا في فتح القدير * وان كان أكبر رأيه انه تسحر والفجر طالع فعليه قضاءه عملاً بغالب الرأي وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه كذا في الهداية * وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * هذا اذا لم يظهر له شيء ولو ظهر أنه أكل والفجر طالع يجب عليه القضاء ولا كفارة عليه كذا في التبيين * واذا شهد اثنان على طلوع الفجر وشهد اثنان على أنه لم يطلع فافطر ثم ظهر أنه قد طلع عليه القضاء والكفارة بالاتفاق وتقبل الشهادة على الاثبات ولا يعارضها الشهادة على النفي كافي حق العباد وان شهدوا على طلوع الفجر وشهدوا أنه لم يطلع فافطر ثم ظهر أنه قد كان طالع لا تجب الكفارة لان شهادة الواحد على الطلوع ليست بحجة تامة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو دخل عليه جماعة وهو تسحر فقالوا الفجر طالع فقال الرجل اذن لم أصبر صائماً وصرت مفطراً فكل به ذلك ثم ظهر أن أكله الاول كان قبل طلوع الفجر وأكله الثاني بعد طلوع الفجر قال الحاكم أبو محمد رحمه الله تعالى ان كانوا جماعة وصدقهم لا كفارة عليه وان كان واحداً فعليه الكفارة عدلاً كان أو غير عدل

الجلوس للقوم قبل أن توضع عن أعناق الرجال فإذا وضعت عن الأعناق جلسوا ويكره القيام والسعة في القبر عندنا للحد فان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق وحكي عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه يجوز اتخاذ التابوت في بلادنا لرخاوة الارض قال ولو اتخذ تابوت من حديد لا بأس به لكن ينبغي أن يفرش فيه التراب ويطين الطبقة العليا مما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف على عين الميت ويساره ليصير بمنزلة اللحد ويكره الا جرفي اللحد اذا كان يلي الميت أما فيما وراء ذلك لا بأس به ويستحب اللبن والقصب وان يكون مستمراً تفهماً من الارض قد رشي ويرش عليه الماء كيلا يتشرب بالريح وان كتب عليه شيئاً أو وضع الاجار لا بأس بذلك عند البعض ولا يخصص القبر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن التخصيص والتفضيض وعن البناء فوق القبر قالوا أرادوا البناء السفط الذي يجعل على

القبر في ديارنا لما روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لا يخصص القبر ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وسفط لان ويدخل الميت القبر من قبل القبلة ويوضع في القبر على جنبه الايمن مستقبلاً القبلة ومن الناس من قال يسئل سلا وتفسيره أن توضع الجنازة عند آخر القبر حتى يكون رأسه بارزاً موضع قدميه من القبر ثم يسئل الى القبر وعندنا توضع الجنازة على رأس اللحد من قبل القبلة ثم يوضع في اللحد وهذا أولى لانه اذا أخذ من قبل القبلة يكون وجوه الاخذين الى القبلة واذا وضعو في القبر قالوا باسم الله وعلى مله

رسول الله وفي بعض الروايات بسم الله وبالله وفي الله وعلى له رسول الله ولا يسع اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض مخصوبة واخذت بالشفعة وان وقع في القبر متاع فعلم بذلك بعدما أهالوا عليه التراب ينش ويستحب في القليل والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر أوائل القوم وان نقل قبل الدفن الى قدر ميل أو ميلين فلا بأس به كذا لومات في غير بلده يستحب تركه فان نقل الى مصر آخر لا بأس به لما روى أن يعقوب مات بمصر ونقل الى الشام (١٩٥) وموسى عليه السلام نقل تاوت يوسف عليه السلام من حبس الى الشام بعد زمان وسعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه مات في ضيعة على أربعة فراسخ من المدينة ونقل على أعناق الرجال الى المدينة وبعد ما دفن لا يسع اخراجه بعد مدة طويلة أو قصيرة الا بعذر والعذر ما قلنا قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وقول محمد رحمه الله تعالى في الكتاب لا بأس بأن ينقل الميت قدر ميل أو ميلين (بيان ان النقل من بلد الى بلد مكروه) امرأة مات ولدها في غير بلدها ودفن فأرادت نبش القبر وحمل الميت الى بلدها ليس لها ذلك لما قلنا حامل ماتت وقد أقي على حملها تسعة أشهر وكان الولد يتحرك في بطنها فدفنت ولم يشق بطنها ثم رويت في المنام أنها تقول ولدت لابن نبش القبر لان الظاهر انه الولد وكان الولد ميتا ولا يكسر عظام اليهود اذا وجدت في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلم لانها حرم ايدأوه في حياته تحب صيأته عن الكسر بعد

لان شهادة الواحد لا تقبل في مثل هذا كذا في الخلاصة * اذا قال الرجل لا امرأته أنظري أن الفجر طالع أو لا فنظرت ورجعت وقالت لم يطلع جامعها وزوجها ثم ظهر أن الفجر كان طالعا قال بعضهم ان صدقها وهي ثقة لا كفارة عليه والعصم أنه لا كفارة عليه مطلقا وعلى المرأة الكفارة ان أفطرت مع العلم بالطلوع هكذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة * ولو شك في غروب الشمس لا يحل له الفطر كذا في الكافي * ولو أكل ولم يتبين له شيء فعليه القضاء في الكفارة روايتان هكذا في التبيين * ومختار الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى لزوم الكفارة هكذا في فتح القدير * وان تبين أنه أكل قبل الغروب يجب عليه الكفارة كذا في التبيين * وان أفطروا كبراً به أن الشمس لم تغرب فعليه القضاء والكفارة لان النهار كان ثابتا وقد انضم اليه كبراً به فصار بمنزلة اليقين كذا في فتاوى قاضي خان * سواء تبين أنه أكل قبل الغروب أو لم يتبين له شيء هكذا في التبيين * اذا شهد اثنان أن الشمس غابت وشهد آخر أنهما لم تغب فافطرت ثم ظهر أنهما لم تغب فعليه القضاء والكفارة بالاتفاق كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أراد أن يتسحر بالسحري فله ذلك اذا كان بحال لا يمكنه مطالعة الفجر بنفسه أو بغيره وذكر الشيخ شمس الأئمة الحلواني أن من تسحراً بكبر الرأي لا بأس به اذا كان الرجل من لا يخفى عليه مثل ذلك وان كان ممن يخفى عليه فسيبيله أن يدع الاكل وان أراد أن يتسحر بصوت الطبل السحري فان كثرت ذلك الصوت من كل جانب وفي جميع أطراف البلدة فلا بأس به وان كان يسمع صوتاً واحداً فان علم عدالته يعتمد عليه وان لم يعرف حاله يحتاط ولا يأكل وان أراد أن يعتمد بصياح الديك فقد أنكر ذلك بعض مشايخنا وقال بعضهم لا بأس به اذا كان قد جرب به مرارا وظهر له أنه يصيب الوقت وذكر شمس الأئمة الحلواني أن ظاهراً ذهب أصحابنا رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية أنه يجوز الإفطار بالسحري كذا في المحيط * (أما شروطه) فثلاثة أنواع * (شرط) وجوبه الاسلام والعقل والبلوغ * (وشرط) وجوب الاداء للصحة والاقامة * (وشرط) صحة الاداء النية والطهارة عن الخبث والنفاس كذا في الكافي والنهاية * والنية معرفته بقلبه أن يصوم كذا في الخلاصة ومحيط السرخسي * والسنة أن يتلفظ بها كذا في النهر الفائق * ثم عندنا لا بد من النية لكل يوم في رمضان كذا في فتاوى قاضي خان * والتسحر في رمضان سنة ذكره منجم الدين النسفي وكذا اذا تسحر لصوم آخر وان تسحر على أنه لا يصح صائماً لا يكون نية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صح رجوعه في الصيامات كلها كذا في السراج الوهاج * ولو قال نويت أن أصوم غدا ان شاء الله تعالى صحمت نيته هو الصحيح كذا في الظهيرية * وان نوى أن يفطر غدا ان دعى الى دعوة وان لم يدع يصوم لا يصير صائماً بهذه النية فان أصبح في رمضان لا ينوي صوماً ولا يفطرا وهو يعلم أنه عن رمضان ذكره شمس الأئمة الحلواني عن الفقيه أبي جعفر عن أصحابنا رحمه الله تعالى في صيرورته صائماً روايتان والظاهر أنه لا يصير صائماً كذا في المحيط * اذا نوى الصائم الفطر ولم يحدث شيئاً غير النية قصومه تام كذا في ايضاح الكرماني * ووقت النية كل يوم بعد غروب الشمس ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي * ولو نوى قبل أن تغيب الشمس أن يكون صائماً غداً ثم نام أو أغشى عليه أو غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وان نوى بعد غروب الشمس جاز كذا في الخلاصة * جاز صوم رمضان والنذر المعين والنفل بنية ذلك اليوم أو بنية مطلق الصوم أو بنية النفل من الليل الى ما قبل نصف النهار وهو المذكور في الجامع الصغير وذكر القدروري ما بين الزوال

موتة ويكره القعود على القبر ولو وجد طريقاً يقضي المقبرة وهو يظن أنه طريق أحد أو لا يخشى في ذلك وان لم يقع ذلك في ضميره لا بأس بان يمشي فيه ويكره قلع الحطب والحشيش من المقبرة فان كان لا بأس به لانه مادام رطباً يسجد فيؤنس الميت وعلى هذا قالوا لا يستحب قلع الحشيش الرطب من غير حاجة اذا قتل المرتد يحفر له حفرة يلقى فيها كالكلب ولا يدفع الى من انتقل الى دينهم ليدفنوه بخلاف اليهود والنصارى مات رجل في السفينة فانه يغسل ويكفن ويصل عليه ويلقى في البحر ولا بأس بأن يدفن اثنان أو ثلاثة

موتة ويكره القعود على القبر ولو وجد طريقاً يقضي المقبرة وهو يظن أنه طريق أحد أو لا يخشى في ذلك وان لم يقع ذلك في ضميره لا بأس بان يمشي فيه ويكره قلع الحطب والحشيش من المقبرة فان كان لا بأس به لانه مادام رطباً يسجد فيؤنس الميت وعلى هذا قالوا لا يستحب قلع الحشيش الرطب من غير حاجة اذا قتل المرتد يحفر له حفرة يلقى فيها كالكلب ولا يدفع الى من انتقل الى دينهم ليدفنوه بخلاف اليهود والنصارى مات رجل في السفينة فانه يغسل ويكفن ويصل عليه ويلقى في البحر ولا بأس بأن يدفن اثنان أو ثلاثة

أو خمسة في قبر واحد عند الضرورة ويجعل بين كل اثنين حاجز من التراب هكذا أمر رسول الله عليه السلام في بعض الغزوات
 * (كتاب الصوم) * قال مولانا رضي الله تعالى عنه جمعت في هذا الكتاب بين عبادتين اختص بهما شهر رمضان صيام النهار وقيام الليل
 وبدأت بالصوم لأنه أهم أمما الصوم فهو مشتمل على فصول (الفصل الأول في رؤية الهلال ومن يجب عليه الصوم ومن لا يجب)
 شهادة الواحد على هلال رمضان (١٩٦) مقبولة إذا كان عدلا مسلما بالغافلا حرا كان أو عبدا إذا كان أو أوثى وكذا شهادة

والصحيح الأول ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم هكذا في التبيين * وإنما تجوز النية قبل الزوال
 إذا لم يوجد قبل ذلك بعد طلوع الفجر ما ينافي في الصوم وإذا وجد قبله ما ينافي به من الأكل والشرب والجماع
 عامدا أو ناسيا فلا تجوز النية بعد ذلك هكذا في شرح الطحاوي * وإذا نوى من النهار نوى أنه صائم من أوله
 حتى لو نوى أنه صائم من حين نوى لا يصير صائما كذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج * ولو أغنى عليه في
 ليلة من رمضان أو في يوم منه فإن أفاق قبل الزوال ونوى الصوم أجزأه * وكذا المجنون كذا في محيط
 السرخسي * وكذا إذا ارتد رجل عن الإسلام أو في اليوم من رمضان ثم رجع إلى الإسلام فنوى الصوم
 قبل الزوال فهو صائم كذا في فتاوى قاضي خان * والأفضل أن يبيت النية في موضع تجوز نيته من النهار
 هكذا في الخلاصة * وأن يعين النية كذا في الاختيار شرح المختار * وإذا نوى واجبا آخر في يوم رمضان يقع
 عن رمضان ولا فرق بين المسافر والمقيم عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى إذا صام المسافر نية واجبا آخر يقع عنه ولو نوى النفل ففيه روايتان كذا في الكافي * والأصح أنه
 يقع عن رمضان كذا في محيط السرخسي * وأما المريض فالصحيح أن صومه يقع عن رمضان كذا في الكافي
 * ولو نوى المسافر والمريض مطلقا يقع عن رمضان كذا في محيط السرخسي * النذر المعين إذا صامه نية
 واجبا آخر قضاء رمضان والكفارة كان عن الواجب وعليه قضاء ما نذر كذا في السراج الوهاج * وهو
 الأصح كذا في البحر الرائق * وشرط القضاء والكفارات أن يبيت ويعين كذا في النقاية * وكذا النذر
 المطلق كذا في السراج الوهاج * ولو اشتبه على المأسور شهر رمضان فصام متحريا جاز أن كان بعده ونوى من
 الليل سوى يوم العيد وأيام التشريق ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي * ولا تشترط نية القضاء وهو
 الصحيح لأنه نوى ما عليه من صوم رمضان كذا في البدائع * فإذا وافق صومه شوالا فإن كانا كاملين
 أو ناقصين فعليه قضاء يوم وان كان رمضان كاملا وشوال ناقصا فعليه قضاء يومين وان كان رمضان ناقصا
 وشوال كاملا لم يلزمه شيء ولو وافق صومه ذال الحجة فإن كانا كاملين أو ناقصين فعليه قضاء أربعة أيام وان كان
 ناقصا وذو الحجة كاملا فثلاثة أيام وان كان كاملا وذو الحجة ناقصا خمسة أيام وان وافق صومه ذال القعدة
 أو شهرا آخر فإن كانا كاملين أو ناقصين أو الشهر الآخر كاملا لم يلزمه شيء وان كان كاملا والآخر ناقصا
 فيوم هكذا في السراج الوهاج * ولو صام رمضان في دار الحرب قبل رمضان سنين لا يجوز صوم السنة الأولى
 بالاتفاق وهل يجوز صوم السنة الثانية قضاء عن الأولى والثالثة قضاء عن الثانية قال الفقيه أبو جعفر
 نوى صوم رمضان به ما يجوز وان نوى عن الثانية مفسرا لا يجوز وهو الأصح هكذا في محيط السرخسي
 * إذا وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد ينبغي أن ينوي أول يوم وجب عليه قضاؤه من هذا رمضان
 وان لم يعين الأول يجوز وكذا لو كان عليه قضاء يومين من رمضانين هو المختار ولو نوى القضاء لا غير يجوز وان لم
 يعين كذا في الخلاصة * إذا أفطر رمضان متعمدا وهو قهرا فصام أحدا وسنتين يوما للقضاء والكفارة ولم
 يعين اليوم للقضاء جاز كذا ذكره الفقيه أبو الليث كذا في فتاوى قاضي خان * ومتى نوى شيئين مختلفين
 متساوين في الكفارة والغرض ولا رجحان لاحدهما على الآخر بطلا ومتى ترجح أحدهما على الآخر ثبت
 الراجح كذا في محيط السرخسي * فإذا نوى عن قضاء رمضان والنذر كان عن قضاء رمضان استحصانا وان
 نوى النذر المعين والتطوع ليل أو نهار أو نوى النذر المعين وكفارة من الليل يقع عن النذر المعين بالإجماع

الواحد على شهادة الواحد
 وشهادة المحدود في القذف
 بعد التوبة في ظاهر الرواية
 وقال الطحاوي رحمه الله
 تعالى لا تشترط العدالة
 في هذه الشهادة ومن
 المشايخ من قال أراد به
 المستور هكذا روى الحسن
 عن أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى ولا تشترط الدعوى
 ولا لفظة الشهادة في هذه
 الشهادة كما لا تشترط في سائر
 الاخبارات هذا إذا كان
 بالسبب علة فإن كانت
 معصية فشهدوا على رؤية
 الهلال في المصر لا يقبل
 الا الشهادة من يقع العلم
 بشهادتهم واختلفوا في
 تقدير ذلك عن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى أنه قدره
 بخمسين كما في القسامة
 وعن محمد رحمه الله تعالى
 حتى يتواتر الخبر من كل
 جانب وهكذا روى عن
 أبي يوسف رحمه الله تعالى
 وروى أنه يقبل فيه شهادة
 أهل محلته وان جاء الواحد
 من خارج المصر وشهد
 برؤية الهلال ثمة روى أنه
 تقبل شهادته واليه أشار

في الأصل وكذا لو شهد برؤية الهلال في المصر على مكان مرتفع وأما هلال شوال فإن كان بالسبب علة لا يقبل الا الشهادة كذا
 رجلين ورجل أو اثنين ويشترط فيه الحرية وكذا يشترط فيه الحرية والعدد ينبغي أن يشترط فيه لفظة الشهادة وأما الدعوى ينبغي أن
 لا تشترط فيها كما لا تشترط في عتق الأمة وطلاق الحرة عند الكل وعتق العبد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأما على قياس
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن تشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق العبد عنده وفي الوقت على قول الفقيه

أبي جعفر رحمه الله تعالى ولا تجوز فيه شهادة المحمدي في القذف وان تاب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانت السماء مصيبة لا يقبل فيه الا قول الجماعة كما في هلال رمضان وأما هلال ذي الحجة ذكر الحاكم رحمه الله تعالى ان هلال الاضحية كهلال الفطر وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر والشهادة على هلال الاضحية كالشهادة على هلال رمضان لما يتعلق به امن امر ديني وهو ظهور وقت الحج وفي ظاهر الرواية هو كهلال الفطر لان فيه منفعة الناس وهو التوسع بالحج (١٩٧) الاضحية اذا رأى الامام هلال شوال وحده لا ينبغي له أن يخرج ويأمر الناس بالخروج لمكان الاشتباه رجل رأى هلال شوال وحده وهو ممن تقبل شهادته أو لا تقبل فانه ينوي الصوم ولا ينطرق في الستر لمكان الاشتباه رجل رأى هلال الفطر فشهد ولم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم فان أفطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة وان رأى هلال رمضان وحده فشهد ولم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم فان أفطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة وان أفطر قبل أن يرد القاضي شهادته اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يجب عليه الكفارة ومن رأى هلال رمضان في الرستاق وليس هناك والى ولا قاض فان كان الرجل ثقة يصوم الناس بقوله وفي الفطران أخبر عدلان برؤية الهلال لا بأس بأن يفطروا واذا صاموا ثلاثين يوما بشهادة واحد ولم يروا هلال شوال لم يفطروا حتى يصوموا يوما آخر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لأنهم لو أفطروا

كذافي السراج الوهاج * ولو نوى قضاء رمضان وكفارة الظهار كان عن القضاء استحسانا كذا في فتاوى قاضي خان * واذا نوى قضاء بعض رمضان والتطوع يقع عن رمضان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ولو نوى الصوم عن كفارة الظهار والقتل أو عن قضاء رمضان وعن كفارة القتل يقع عن القتل بالاتفاق كذا في محيط السرخسي * ولو نوى عن كفارة وتطوع جز عن الواجب استحسانا كذا في الذخيرة * ولو نوى المرأة في الحيض ثم طهرت قبل الفجر صرح ومها كذا في السراج الوهاج * ولو نوى صوم القضاء وكفارة اليمين لم يكن عن واحد منهما عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للتعارض وعند محمد رحمه الله تعالى لمكان التناهي ولكن يصير تطوعا كذا في المحيط * واذا نوى الصوم للقضاء بعد طلوع الفجر حتى لا تصح نيته عن القضاء يصير شارعا في التطوع فان أفطر يلزمه القضاء كذا في الذخيرة

(الباب الثاني في رؤية الهلال)

يجب أن يلتزم الناس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب فان رأوه صاموه وان غم أكلوه ثلاثين يوما كذا في الاختيار شرح المختار * وكذا ينبغي أن يلتزموا هلال شعبان أيضا في حق اتمام العدد وهل يرجع الى قول أهل الخبرة العدول ممن يعرف علم النجوم الصحيح أنه لا يقبل كذا في السراج الوهاج ولا يجوز له نجم أن يعمل بحساب نفسه كذا في معراج الدراية * وتكره الاشارة عند رؤية الهلال كذا في الظهيرية * واذا رأوا الهلال قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يفطر وهو من الالبهة المستقبلة هو المختار كذا في الخلاصة * ان كان بالسماء علة فشهادة الواحد على هلال رمضان مقبولة اذا كان عدلا مسلما عاقلا بالغنا حرا كان أو عبدا ذكرا كان أو أنثى وكذا شهادة الواحد على شهادة الواحد وشهادة المحمدي في القذف بعد التوبة في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * وأما مستور الحال فالتظاهر انه لا يقبل شهادته وروى الحسن بن علي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تقبل شهادته وهو الصحيح كذا في المحيط * وبه أخذ الحلواني كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * وتقبل شهادة عبدا على شهادة عبدا في هلال رمضان وكذا المرأة على المرأة ولا تقبل شهادة المراهق ولا يشترط في هذه الشهادة لفظ الشهادة ولا الدعوى ولا حكم الحاكم حتى انه لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عند الحاكم وظاهره العدالة وجب على السامع أن يصوم ولا يحتاج الى حكم الحاكم وهل يستفسر في رؤية الهلال قال أبو بكر الاسكافي انما تقبل اذا فسر بأن قال رأيته خارج المصر في الصحراء أو في البلد بين خلل السحاب وفي ظاهر الرواية انه تقبل بدون هذا واذا رأى الامام أو القاضى هلال رمضان وحده فهو بالخيار بين أن ينصب بمن يشهد عنده وبين أن يأمر الناس بالصوم بخلاف هلال الفطر والاضحية كذا في السراج الوهاج * اذا رأى الواحد العدل هلال رمضان يلزمه أن يشهد به في ليلته حرا كان أو عبدا ذكرا كان أو أنثى حتى الجارية المخدرة تخرج وتشهد بغير إذن مولاهما والقاضي اذا رآه وحده يشهد لان القاضي ربما يقبل شهادته لكن القاضي يرد كذا في الوجيز للكردي * هذا في المصر وأما في السواد اذا رأى أحدهم هلال رمضان يشهد في مسجد قريته وعلى الناس أن يصوموا بقوله بعد أن يكون عدلا اذا لم يكن هناك حاكم يشهد عنده كذا في المحيط * رجل رأى هلال

لأفطر واحد وشهادة واحد وشهادة الواحد لا تصح حجة في الفطر وان كانوا صاموا بشهادة رجلين أفطروا واذا صاموا ثلاثين يوما وعن القاضي الامام علي السعدي أنهم لا يفطرون وان صاموا بشهادة رجلين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى انما تقبل شهادة رجلين على هلال شوال اذا أخبرتهم أربابا في غير البلد وان كانت شهادتهم ما رآه في البلد والبلد كثير الاهل لا يقبل فيه اقول الواحد والاثني وانما يقبل قول جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر اذا صام أهل مصر شهر رمضان على غير رؤية ثمانية وعشرين

ثم رأوا هلال شوال قالوا ان كان عدوا شعبان لرؤية ثلاثين يوما وغم عليهم هلال رمضان فصاموا يوما واحدا وان صاموا تسعة وعشرين يوما
ثم رأوا هلال شوال فلا قضاء عليهم لانهم قد اكملوا الشهر ولو صام أهل بلدة ثلاثين يوما للرؤية وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يوما للرؤية
فعلم من صام تسعة وعشرين يوما فعليه قضاء يوم ولا عبرة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية وكذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله
تعالى وقال بعضهم يعتبر اختلاف (١٩٨) المطالع أهل بلدة رأوا هلال رمضان فصاموا تسعة وعشرين يوما فشهد جماعة في

اليوم التاسع والعشرين
ان أهل بلدة كذا رأوا هلال
رمضان في ليلة كذا قبلكم
يوم فصاموا وهذا اليوم يوم
الثلاثين من رمضان فلم يروا
الهلال في تلك الليلة والسماء
معصية لا يسبح الفطر غدا
ولا تترك التراويح في هذه
الليلة لان هذه الجماعة لم
يشهدوا بالرؤية ولا على
شهادة غيرهم وانما حكموا
رؤية غيرهم اذا شهد
شاهدان عند قاض لم ير
أهل بلدة على ان قاضي بلدة
كذا شهد عنده شاهدان
برؤية الهلال في ليلة كذا
وقضى القاضي بشهادتهما
جازلهذا القاضي ان يقضى
بشهادتهما لان قضاء القاضي
حجة ولو قضى القاضي
بشهادة الواحد على هلال
رمضان فصاموا ثلاثين يوما
ولم يروا الهلال والسماء
معصية ذكرنا ان على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
لا يفطرون وعن محمد رحمه
الله تعالى انهم يفطرون
وبه أخذ نصير بن يحيى رحمه
الله تعالى اذا شهد الشهود
على هلال رمضان في اليوم
التاسع والعشرين انهم رأوا
هلال رمضان قبل صومهم

رمضان وحده فشهدوا ولم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم وان أفطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون
الكفارة وان أفطر قبل ان يرد القاضي شهادته فالصحيح انه لا تجب عليه الكفارة كذا في فتاوى قاضي
خان * ولو شهد فاسق وقبلها الامام وأمر الناس بالصوم فافطروا واحدا من أهل بلدة قال عامة المشايخ
تليزمه الكفارة كذا في الخلاصة * ولو أكل هذا الرجل ثلاثين يوما لم يفطر الامام كذا في الكافي *
وان لم يكن بالسماء علة لم تقبل الشهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم وهو مفوض الى رأى الامام من غير
تقدير هو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار * وسواء في ذلك رمضان وشوال وذو الحجة كذا في السراج
الوهاج * وذكرا الطحاوي أنه تقبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج المصر وكذا اذا كان على مكان مرتفع
كذا في الهداية * وعلى قول الطحاوي اعتمد الامام المرغيناني وصاحب الاقضية والفتاوى الصغرى لكن
في ظاهر الرواية لا فرق بين خارج المصر والمصر كذا في معراج الدراية * ويلتمس هلال شوال في تاسع
وعشرين من رمضان فمن رآه وحده لا يفطر أخذ بالاحتياط في العبادة فان أفطر قضاء ولا كفارة عليه
كذا في الاختيار شرح المختار * رجل رأى هلال الفطر وشهدوا لم تقبل شهادته كان عليه أن يصوم فان
أفطر ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو شهد هذا الرجل عند
صديق له فأكل لا كفارة عليه ان صدقه كذا في فتح القدير * ولو رأى الامام وحده أو القاضي وحده هلال
شوال لا يخرج الى المصلى ولا يأمر الناس بالخروج ولا يفطر لاسرا ولا جهر كذا في السراج الوهاج *
وان كان بالسماء علة لا تقبل الشهادة رجلين أو رجل واحد ويشترط فيه الحرية ولفظ الشهادة كذا
في خزانة المفتين * واذا أخبر رجلان في هلال شوال في السواد والسماء متغمة وليس فيه وال ولا قاض
فلا بأس للناس أن يفطروا كذا في الزايد * وتشتط العدة كذا في النقاية * ولا تشتط الدعوى
ولا تقبل شهادة المحدود في القذف وان تاب وان كانت معصية لا يقبل الا قول الجماعة كما في هلال رمضان
كذا في خزانة المفتين * وهكذا في الكافي * وذكروا شيخ الاسلام ان شهادة الاثنين تقبل أيضا اذا جاء آمن مكان
آخر هكذا في الذخيرة * والاصح كالفطر في ظاهر الرواية وهو الاصح كذا في الهداية * وكذا غيرهما من
الاهل لا تقبل فيه الشهادة رجلين أو رجل واحد أو رجلان غير محدودين هكذا في البحر الرائق
* اذا صاموا بشهادة الواحد اكملوا ثلاثين يوما ولم يروا هلال شوال لا يفطرون فيماري الحسن عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى للاحتياط وعن محمد رحمه الله تعالى انهم يفطرون كذا في التبيين * وفي غاية
البيان قول محمد أصح كذا في النهر الفائق * وقال شمس الأئمة الحلواني هذا الاختلاف فيما اذا يروا هلال
شوال والسماء معصية فأما اذا كانت متغمة فانهم يفطرون بلا خلاف كذا في الذخيرة * وهو الاشبه هكذا
في التبيين * واذا شهد على هلال رمضان شاهدان والسماء متغمة وقبل القاضي شهادتهما صاموا ثلاثين
يوما فلم يروا هلال شوال ان كانت السماء متغمة يفطرون من الغد بالاتفاق وان كانت معصية يفطرون أيضا
على الصحيح كذا في المحيط * واذا شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم رأوا
الهلال قبل صومهم يوم ان كانوا في هذا المصر ينبغي أن لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة وان جاؤا
من مكان بعيد جازت شهادتهم لا تنفاه التهمة كذا في الخلاصة * ولا عبرة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية
كذا في فتاوى قاضيخان * وعليه فتوى الفقيه أبي الليث وبه كان يقضي شمس الأئمة الحلواني قال لورأى

يوم ان كانوا في هذا المصر ينبغي أن لا تقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة وما كان حقا عليهم وان جاؤا من مكان بعيد جازت
شهادتهم لا تنفاه التهمة اذا رأوا الهلال نهرا قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يفطرون من الليلة المستقبلة وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى ان رأوا الهلال بعد الزوال فكذلك وان رأوا قبل الزوال فهو من الليلة الماضية وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية ان كان مجراه
امام الشمس والشمس تلوها فهو الليلة الماضية وان كان مجرا خلف الشمس فهو الليلة المستقبلة وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى

ان غاب بعد الشفق فهو الليلة الماضية وان غاب قبل الشفق فهو الليلة الآتية وعند رؤية الهلال يكره الاشارة اليه كما يفعله أهل الجاهلية شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة جاء يوم الخميس أيضا كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الاضحى حتى لا يجوز التضحية في هذا اليوم اعتمادا على قول علي رضي الله تعالى عنه يوم فطرتم يوم صومكم لان ذلك محتمل يحتمل أنه أراد به ذلك العام دون الابد اذا سلم الحرب في دار الحرب ولم يعلم ان عليه صوم شهر رمضان ثم علم بعد ذلك لم يكن عليه قضاء ماضى (١٩٩) ويلزمه الصوم في المستقبل وانما يحصل العلم باخبار رجلين عدلين أو رجل وامرأتين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يشترط فيه العدة والخربة والبلوغ وان أسلم في دار الاسلام فعليه قضاء ماضى بعد الاسلام علم بذلك أو لم يعلم اذا اشتبه على الاسير المسلم في دار الحرب شهر رمضان فتمرى شهر او صامه ان وافق صومه شهر رمضان جاز وان كان هذا الشهر قبل رمضان لا يجوز لان الاداء لا يسبق الوجوب وان صام شهرا بعد شهر رمضان جاز وقيل ينبغي أن لا يجوز لان عليه القضاء وهو لم ينو القضاء ومشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا هذا اذا نوى أن يصوم ما عليه من شهر رمضان حتى يجوز ذلك ثم هذا انما يجوز اذا صام شهرا يوافق شهر رمضان في العدد وصلاحيته الايام للقضاء أما اذا وقع الصوم في شوال وشوال كان انقص من رمضان يوم يقضى يومين أيضا يوما لاتمام العدد يوما لكان يوم العدة وان وافق صومه شهر ذي الحجة وهو انقص

أهل مغرب هلال رمضان يجب الصوم على أهل مشرق كذا في الخلاصة * ثم انما يلزم الصوم على متأخرى الرؤية اذا ثبت عندهم رؤية أو تلك بطريق موجب حتى لو شهد جماعة أن أهل بلدة قد رأوا هلال رمضان قبلكم يوم فصاموا وهذا اليوم ثلاثون بحسابهم ولم يروه لالهلال لا يباح فطر غد ولا يترك التراخي في هذا الليلة لانهم لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا برؤية غيرهم ولو شهدوا أن قاضي بلدة كذا شهد عنده اثنان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى بشهادتهما اجاز لهذا القاضي أن يحكم بشهادتهما لان قضاء القاضي حجة وقد شهدوا به كذا في فتح القدير * اذا صام أهل مصر شهر رمضان على غير رؤية ثمانية وعشرين يوما ثم رأوا هلال شوال ان عدوا وشعبان برؤية ثلاثين يوما ولم يروا هلال رمضان قضا يوما واحدا وان صاموا تسعة وعشرين يوما ثم رأوا هلال شوال لا قضاء عليهم فان عدوا هلال شعبان ثلاثين يوما من غير رؤية هلال شعبان ثم صاموا رمضان قضا يومين كذا في الخلاصة * اذا صام أهل مصر تسعة وعشرين يوما للرؤية وفيهم مريض لم يصم فعليه القضاء تسعة وعشرين يوما فان لم يعلم هذا الرجل ما صنع أهل مصر صام ثلاثين يوما ليخرج عن العهدة يمين كذا في المحيط

(الباب الثالث فيما يكره للصائم وما لا يكره)

يكره مضغ العلك للصائم كذا في فتاوى قاضي خان * وهكذا في المتون * قال مشايخنا المسئلة على التفصيل ان لم يكن العلك ملتصقا لمصمها فطره وان كان ملتصقا ملتصقا فان كان أسود فطره وان كان أبيض لم يطره الا أن في الكتاب لم يفصل كذا في المحيط * وكره ذوق شيء ومضغه بلا عذر كذا في الكنز * ومن العذر في الاول ما لو كان زوج المرأة وسيد هاسي الخاق فذاقت المرققة ومن العذر في الثاني أن لا تجد من يمضغ الطعام لصبيها من حائض أو نفساء أو غيرهما ممن لا يصوم ولم تجد طبيخا ولا لبنا حليبا كذا في النهر الفائق * وذكر في الجنيس أن كراهة الذوق في صوم الفرض وأما التطوع فلا بأس كذا في النهاية * ويكره للصائم أن يذوق العسل أو الدهن ليعرف الجيد من الردي عند الشراء كذا في فتاوى قاضي خان * وقيل لا بأس به اذا لم يجد بدلا من شرائه أو يخاف الغبن كذا في الزا هدى * وتكره له المبالغة في الاستنجاء كذا في السراج الوهاج * وكذا المبالغة في المضمضة والاستنشاق قال شمس الأئمة الخوافي وتفسير ذلك أن يكثر امساك الماء في فيه ويغلا لأن يغرغر (١) كذا في المحيط * ولو فسا الصائم أو ضطر في الماء لا يفسد الصوم ويكره له ذلك هكذا في معراج الدراية * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكره للصائم المضمضة والاستنشاق بغير وضوء وكره الاغسال وصب الماء على الرأس والاستنقاغ في الماء والتلفق بالشوب المبلول وقال أبو يوسف لا يكره وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي * ويكره للصائم أن يجمع ريقه في فيه ثم يتلعه كذا في الظهيرية * ولا بأس بالسواك الرطب واليابس في الغداة والعشي عندنا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكره المبلول بالماء وفي ظاهر الرواية لا بأس بذلك وأما الرطب الاخضر فلا بأس به عند الكل كذا في فتاوى قاضيان ولا يكره كل ولا دهن شارب كذا في الكنز * هذا اذا لم يقصد الزينة فان قصد هاهنا كذا في النهر الفائق * ولا فرق بين أن يكون مفطرا أو صائما كذا في التبيين * ولا بأس بالجمامة ان أمن على نفسه

(٢) قوله لأن يغرغر هذا خلاف الاشهر كما في شرح المنية اهـ

من رمضان يوم يقضى خمسة أيام أيضا يوما لتمام العدة وأربعة أيام ليوم التحرر وأيام التشريق رجل جن في رمضان ثم أفاق بعد سنين في رمضان في اليوم الآخر كان عليه قضاء الشهر الذي جن فيه وقضاء السنة الذي أفاق فيه وليس عليه قضاء ما بين ذلك من السنين المتخفية قالوا هذا اذا أفاق قبل الزوال أما اذا أفاق بعد الزوال يجعل كأنه لم يفتر في هذا الشهر هذا اذا بلغ عاقلا ثم جن أما اذا بلغ مجنونا ثم أفاق في رمضان في بعض الشهر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان هذا الفصل الاول سواء يلزمه القضاء ويسوي بين الجنون الطارئ

والمقارن وعن محمد بن جعفر الله تعالى ان هذا لا يلزمه فضا ما كان مجنوناً فيه كالصبي اذا بلغ في نصف الشهر والكافر اذا علم رجل جن في رمضان كله فليس عليه قضاء وان افاق شيأ منه فعليه القضاء وان أغنى عليه في رمضان كله فعليه قضاؤه وقال الحسن البصري رحمه الله تعالى لا قضاء عليه في الاغماء كما في الجنون المستوعب وان أغنى عليه في أول ليلة من رمضان عليه القضاء غير يوم تلك الليلة قالوا هذا اذا نوى الصوم في تلك (٣٠٠) الليلة قبل الاغماء ولم يذ كر ذلك في الكتاب وجعله نواياً تقدير انما يجعل نواياً تقدير اذا

الضعف أما اذا خاف فانه يكره وينبغي له أن يؤخر الى وقت الغروب وذ كرسخ الاسلام شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى الفطرو والقصد نظير الحجة هكذا في المحيط * ولا بأس بالقبلة اذا أمن على نفسه من الجماع والازوال ويكره ان لم يأمن * والمس في جميع ذلك كالقبلة كذا في التبيين * وأما القبلة الفاحشة وهي أن يصص شفتها فتكره على الاطلاق والجماع فيمادون الفرج والمباشرة كالقبلة في ظاهر الرواية * قيل ان المباشرة الفاحشة تكره وان آمن هو الصحيح كذا في السراج الوهاج * والمباشرة الفاحشة ان يتعانقا وهما متجردان ويمس فرجه فرجه وهو مكروه بلا خلاف هكذا في المحيط * ولا بأس بالمعاينة اذا لم يأمن على نفسه أو كان شيخاً كبيراً هكذا في السراج الوهاج * ومن أصبح جنباً أو احتلم في النهار لم يضره كذا في محيط السرخسي * التمسح مستحب ووقته آخر الليل قال الفقيه أبو الليث وهو السادس الاخير هكذا في السراج الوهاج * ثم تأخير السجود مستحب كذا في النهاية * ويكره تأخير السجود الى وقت يقع فيه الشك هكذا في السراج الوهاج * وتجهيل الافطار أفضل فيستحب أن يقطر قبل الصلاة ومن السنة أن يقول عند الافطار اللهم لك صمت و بك آمنت وعليك توكلت وعلى رزقك أفطرت وصوم الغد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت كذا في معراج الدراية في فصل المنفقات * وصوم يوم الشك وهو اليوم الذي شك فيه انه من رمضان أو من شعبان ان نواه عن رمضان أو عن واجب آخر كرهه هكذا في فتاوى قاضي خان * والثاني دون الاول في الكراهة هكذا في الهداية * ثم ان ظهر انه من رمضان أجزأ عنه في كلا الوجهين وان ظهر انه من شعبان كان تطوعاً في الوجه الاول وان افطر لا قضاءه كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الوجه الثاني يصح عانوى وهو الصحيح هكذا في البكافي * وان لم يظهر في الوجه الثاني أنه من شعبان أو من رمضان لا يقع عانوى بلا خلاف هكذا في المحيط * وان نوى التطوع فالصحيح أنه لا بأس به فان ظهر انه من رمضان كان صائماً عنه وان ظهر انه من شعبان كان متطوعاً فان افطر كان عليه القضاء لانه شرع ملتزماً هكذا في فتاوى قاضي خان * وان أطلق النية فهو مكروه فان ظهر ان هذا اليوم من شعبان كان صومه تطوعاً وان ظهر انه من رمضان جازع عن رمضان كذا في المحيط * وان ضجع في أصل النية بأن ينوى ان يصوم غدا ان كان من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان ففي هذا الوجه لا يصير صائماً وان ضجع في وصف النية بأن ينوى ان كان الغد من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان فعن واجب آخر أو ينوى ان يصوم عن رمضان ان كان الغد منه وعن التطوع ان كان من شعبان فهو مكروه أيضاً ثم ان ظهر انه من رمضان يقع عنه في كلا الوجهين وان ظهر انه من شعبان لا يسقط الواجب في الاول وصار تطوعاً غير مضمون فيهما كذا في التبيين * أما يوم الشك فهو اذا لم ير علامة ليلة الثلاثين والسماء متغيرة كذا في التبيين * أو شهد واحد فرددت شهادته أو شاهدان فامسحان فرددت شهادتهما فاما اذا كانت السماء معصية ولم ير الهلال أحد فليس بيوم الشك كذا في الزاهد * اختلف العلماء في يوم الشك هل صومه أفضل أو الفطر قالوا ان كان صام شعبان أو وافق صوماً كان يصومه فصومه أفضل كذا في الاختيار شرح المختار * وكذا ان صام ثلاثة أيام من آخر شعبان كذا في التبيين * ولو لم يوافق اختلافه فيه والمختار أن يفتي بالتطوع في حق الخواص كذا في التهذيب * ويقتى العوام بالتلوم الى ما قبل الزوال لاحتمال ثبوت الشهر وبعد ذلك لا صوم كذا في الاختيار شرح المختار * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضي خان * والقاسل بين الخاصة

كان أهلاً تصح منه النية أما اذا لم يكن أهلاً في تلك الليلة بأن أغنى عليه في آخر يوم من شعبان ودام الاغماء عليه قضاء ذلك اليوم أيضاً غلام بلغ في النصف من رمضان في نصف النهار أو نصراني أسلم فانه لا بأس كل بقية يومه ويلزمه صوم ما بقي من الشهر ولا يلزمه قضاء ما مضى وان أكل في يومه لم يكن عليه قضاؤه فان كان ذلك قبل الزوال ولم يكوناً كلاً شيئاً فنوب بالصوم قبل الزوال لا يجوز صومه ما عن الفرض غير ان الصبي يكون صائماً عن التطوع لانه كان أهلاً للتطوع في أول اليوم بخلاف الكافر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز صوم الصبي عن الفرض وقيل جوابه في الكافر كذلك واليه أشار في المنتقى وقيل في الكافر لا يجوز لان الكافر في أول اليوم ينافي أصل الصوم أما الصبي في أول اليوم لا ينافي وجود أصل الصوم ولا يجعل وجود النية في أكثر اليوم بمنزلة الوجود في كل اليوم فكذا البلوغ في أكثر اليوم يجعل بمنزلة

البلوغ في كل اليوم ثم في ظاهر الرواية فرق بين هذا وبين الجنون اذا افاق في يوم من رمضان قبل الزوال ولم يكن أكل والعامة شيئاً فنوى الصوم جازع عن الفرض لان الجنون اذا لم يستوعب يكون بمنزلة المرض لا يمنع الوجوب فكان وجود النية في أكثر اليوم كوجودها في الكل ولو أسلم النصراني في غير رمضان قبل الزوال ونوى صوم التطوع كان صائماً عند أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى لو افطر لم يلزمه القضاء خلافاً لغيره رحمه الله تعالى لان ما قبل الزوال جعل بمنزلة أول النهار في حكم النية فكذا في حكم الاهلية (الفصل الثاني في النية) لا يصح

الدخول في الصوم الا بالنية عندنا وعند فرجه الله تعالى اذا كان صحيحا مقبلا في نهار رمضان يصح منه الصوم بدون النية ثم عندنا لا بد من النية لكل يوم وعند مالك رحمه الله تعالى يكفيه نية واحدة لجميع الشهر ويجوز الصوم بمطلق النية قبل الزوال ونية صوم آخر عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يصح الا بنية الفرض ونية من الليل وصوم التطوع لا يجوز بنية بعد الزوال عندنا والنذر المعين يصح بمطلق النية ونية التطوع واذا نوى القضاء أو الكفارة في اليوم الذي نذر أن يصوم فيه كان (٣٠١) صومه عما نوى وكل صوم ليس له وقت

معين كالقضاء والنذر المطلق والكفارة لا يجوز بنية مطلقة * المريض أو المسافر اذا نوى في رمضان عن واجب آخر كان صومه عما نوى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه يكون عن رمضان وان نوى التطوع في رمضان فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه رواية ان في رواية يقع عن التطوع وفي رواية عن رمضان ولو نوى قضاء رمضان والتطوع كان عن القضاء في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه أقوى وعند محمد رحمه الله تعالى يقع عن التطوع لان النيتين قد تدافعا في مطلق النية فيقع عن التطوع ولا يوجب رحمه الله تعالى ما قلنا ولان نية التطوع للتطوع غير محتاج اليها فلتفقدت نية القضاء فتقع عن القضاء ولو نوى قضاء رمضان وكثارة الظهار كان عن القضاء استحسانا وفي قياس يكون تطوعا وهو قول محمد رحمه الله تعالى لان النيتين قد تدافعا فصار كأنه صام مطلقا وجه الاستحسان ان القضاء أقوى لانه حق الله تعالى

والعامة هو ان من يعلم نية الصوم يوم الشك فهو من الخواص والافهون العوام والنية أن ينوي التطوع من لا يعتاد بصوم ذلك اليوم ولا يخطر بباله ان كان من رمضان فن رمضان كذا في معراج الدراية * رجل أصبح يوم الشك متلو ما ثم كل ناسيا ثم ظهر انه من رمضان ونوى الصوم ذكر في الفتاوى أنه لا يجوز كذا في الظهيرة باب النية * ويكره صوم يوم العيدين وأيام التشريق وان صام فيها كان صائما عندنا كذا في فتاوى قاضي خان * ولا قضاء عليه ان شرع فيها ثم أفطر كذا في السكندر * هذا في ظاهر الرواية عن الثلاثة وعن الشيخين وجوبه كذا في النهر الفائق * ويكره صوم ستة من شوال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى متفرقا كان أو متتابعا وعن أبي يوسف كراهته متتابعا لا متفرقا لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأسا هكذا في البحر الرائق * والاصح انه لا بأس به كذا في محيط السرخسي * وتستحب الستة متفرقة كل أسبوع يومان كذا في الظهيرة في فصل الاوقات التي يكره فيها الصوم ويستحب * ويكره صوم الوصال وهو ان يصوم السنة كلها ولا ينقطع في الايام المنهي عنها واذا أفطر في الايام المنهية اختار انه لا بأس به كذا في الخلاصة * ويكره ان يصوم أياما لا يفطر فيهن ليلا أو نهارا هكذا في السراج * والافضل ان يصوم يوما ويفطر يوما كذا في الخلاصة * وأما صوم يوم السبت ويوم الاحد فذكر شمس الأئمة الحلواني لا بأس به اذا كان لا يعتد بتعظيم ذلك اليوم هكذا في الذخيرة * ويكره صوم يوم النير وزوال المهرجان اذا تم ولم يوافق صوما كان يصومه قبل ذلك أما الكلام في افضلية الصوم في هذا اليوم فان كان يصوم قبله تطوعا فالافضل له ان يصوم والا فالافضل ان لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وانه حرام هكذا في الظهيرة * وهو المختار هكذا في محيط السرخسي * ويكره صوم الصمت وهو ان يصوم ولا يتكلم كذا في فتاوى قاضي خان * ويكره ان تصوم المرأة تطوعا بغير اذن زوجها الا أن يكون مريضا أو صائما أو محرما بحج أو عمرة وليس للعبد والامة ان يصوما تطوعا الا باذن المولى كيفما كان وكذا المديبر والمديرة وام الولد فان صام أحد من هؤلاء فلزوج أن يفطر المرأة للمولى أن يفطر العبد والامة وتقضى المرأة اذا أذن لها زوجها أو بانتهى يقضى العبد اذا أذن له المولى أو أعتق فاما اذا كان الزوج مريضا أو صائما أو محرما لم يكن له منع الزوجة من ذلك ولها ان تصوم وان نهارا وليس كذلك العبد والامة فان للمولى منعهما على كل حال كذا في الجوهر النيرة * وكل صوم وجب على المملوك بسبب بشارته كالتطوع والصوم الظهار كذا في الخلاصة * ولا يصوم الاجير تطوعا الا باذن المستأجر ان كان صومه يضربه في الخدمة وان كان لا يضربه فله ان يصوم بغير اذنه كذا في محيط السرخسي * وأما بنت الرجل وأمه وأخته فيمتطوعن بغير اذنه كذا في السراج الوهاج * ويكره للمسافر ان يصوم اذا أجهدته الصوم فان لم يكن كذلك فالصوم افضل اذا لم يكن رفقاؤه أو عاتمتهم منطرين فان كان رفقاؤه أو عاتمتهم مفطرين والنفقة مشتركة بينهم فالافطار افضل كذا في الظهيرة * واذا أصبح المسافر صائما فدخل مصره أو مصر آخر فتوى الإقامة كره له أن يفطر كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يكره صوم التطوع لمن عليه قضاء رمضان كذا في معراج الدراية * ويستحب صوم ايام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر كذا في فتاوى قاضي خان * وصوم يوم الجمعة بانفراده مستحب عند العامة كالاثني والخميس كذا في البحر الرائق * ويستحب صوم يوم الخميس والجمعة والسبت من كل شهر حرام والاشهر الحرم أربعة ذوالحجة والمحرم ورجب ثلاثة سرد وواحد فرد * ويستحب صوم تسعة أيام من أول ذي الحجة كذا في السراج الوهاج * ويكره

(٣٦ - الفتاوى اول) وكثارة الظهار حتى لا يترجأ قضاء وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن نذر صوم يوم بعينه فنوى النذر وكفارة اليمين يقع عن النذر * كل صوم لا يتأدى الا بنية من الليل كالقضاء والنذر ان نوى مع طلوع الفجر جاز لان الواجب قران النية بالصوم لا تقديمها * نية الفطر في النهار لا فطر عندنا بخلاف الشافعي رحمه الله تعالى * اذا وجب على انسان قضاء يومين من رمضان واحد فادان يقضيها مني نوى اول يوم وجب عليه قضاء ومن هذا رمضان وان لم ينو ذلك أجزأه وان كان من رمضان نوى رمضان الاول فان لم ينو ذلك

اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يجزيه * إذا أفطر في رمضان متعمداً وهو فقير فصام أحد أو ستين يوماً للقضاء والكفارة ولم يعين اليوم للقضاء جاز ذلك كذا ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى فصار كأنه نوى القضاء في اليوم الأول وستين يوماً عن الكفارة * إذا نوى في رمضان قبل أن تغيب الشمس أن يصوم غداً أو أغنى عليه أو غفل عن الصوم حتى زالت الشمس من الغد لم يكن صائماً في الغدا لأن نوى بعد غروب الشمس أن يصوم غداً * إذا ارتد (٣٠٣) رجل عن الإسلام والعياد بالله في أول اليوم من رمضان ثم رجع إلى الإسلام فنوى

صوم عرفة للحاج إن أضعفه كذا في البحر الرائق * وكذا صوم يوم التروية لأنه يجزيه عن أفعال الحج (المرغوبات من الصيام أنواع) أو لها صوم المحرم والثاني صوم رجب والثالث صوم شعبان وصوم عاشوراء وهو اليوم العاشر من المحرم عند عامة العلماء والصحابه رضي الله تعالى عنهم كذا في الظهيرية * المسنون أن يدوم عاشوراء مع التاسع كذا في فتح القدير * ويكره صوم عاشوراء مفرداً كذا في محيط السرخسي * وصوم أيام الصيف لطولها وحرها أدب كذا في الظهيرية

(الباب الرابع فيما يفسد وما لا يفسد)

والفسد على نوعين (النوع الأول ما يوجب القضاء دون الكفارة) إذا أفطر كل الصائم أو شرب أو جامع ناسياً لم يفطر ولا فرق بين الفرض والنفل كذا في الهداية * ولو قيل لرجل يأكل الصائم وهو لا يتذكر كذا في الصحيح أنه يفسد صومه كذا في الظهيرية * رجل نظر إلى صائم يأكل ناسياً رأى فيه قوة يمكنه أن يتم الصوم إلى الليل فالتفت إليه بكرة أن لا يذكره وإن كان يضعف في الصوم بأن كان شيخاً كبيراً يسهه أن لا يخبره كذا في الظهيرية في فصل الأعداء المبيحة * لو أكل مكرهاً أو مخطئاً عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضيخان * المخطئ هو الذي أكل للصوم غير القاصد للفطر إذا أكل أو شرب كذا في النهر الفائق * والناسي عكسه كذا في النهاية والبحر الرائق * إذا أفطر كل الصائم أو شرب أو جامع ناسياً لم يفطر ولا فرق بين الفرض والنفل كذا في الهداية * وإن غصص أو استنشق فدخل الماء جوفه إن كان ذا كراهية ففسد صومه وعليه القضاء وإن لم يكن ذا كراهية ففسد صومه كذا في الخلاصة وعليه الاعتماد * ولو روي رجل إلى صائم شيئاً فدخل حلقه ففسد صومه لأنه بمنزلة المخطئ وكذا إذا اغتسل فدخل الماء حلقه كذا في السراج الوهاج * النائم إذا شرب ففسد صومه وليس هو كالناسي لأن النائم إذا ذهب العقل إذا لم يحج لم تؤكل ذبيحته وتؤكل ذبيحته من نسي كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا ابتلع ما لا يتغذى به ولا يتداوى به عادة كالخمر والتراب لا يوجب الكفارة كذا في التبيين * ولو ابتلع حصاة أو نواة أو حجراً أو مدرأ أو قطناً أو شيئاً أو كاغدة فعليه القضاء ولا كفارة كذا في الخلاصة * ولا كفارة في السفر جل إذا لم يدرك ولم يكن مطبوخاً ولا ابتلاع الجوزة الرطبة كذا في النهر الفائق * ولو ابتلع جوزة يابسة أو لوزة يابسة لا كفارة عليه ولو ابتلع بيضة بقشرها أو مائة بقشرها لا كفارة عليه كذا في الخلاصة * والفسق أن كان رطباً فهو بمنزلة الجوزة وإن كان يابساً ان مضغه فعليه الكفارة إذا كان فيه اب وإن ابتلعه فلا كفارة عليه عند الكل وإن كان مشقوق الرأس فكذلك عند العامة لا كفارة عليه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أكل قشر البطيخ إن كان يابساً أو كان بحال يتقذر منه فلا كفارة عليه وإن كان طرياً بحال لا يتقذر منه فعليه الكفارة كذا في الظهيرية * ولو أكل كل الارز والجاورس لا تجب فيه الكفارة كذا في الذخيرة * ولا كفارة بأكل العدس والمماش كذا في الزاهدي * ولو أكل الطين الذي يغسل به الرأس ففسد صومه وإن كان يعتاد ذلك كل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة كذا في الظهيرية * وإن أكل ما بين أسنانه لم يفسد وإن كان قليلاً وإن كان كثيراً يفسد والحصة وما فوقها كثير وما دونها قليل وإن أخرجه وأخذ به ثم أكل ينبغي أن يفسد كذا في الكافي * وفي الكفارة أقول بل قال الفقيه رحمه الله تعالى والأصح أنه لا تجب الكفارة كذا في الخلاصة * وإذا

الصوم قبل الزوال فهو صائم وإن أفطر فعليه القضاء دون الكفارة * مريض أو مسافر لم ينو بالصوم من الليل في شهر رمضان ثم نوى بإفساد طلوع الفجر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجزيه ما وبه أخذ الحسن رحمه الله تعالى * الصائم المتطوع إذا ارتد عن الإسلام ثم رجع إلى الإسلام قبل الزوال ونوى الصوم قال زفر رحمه الله تعالى لا يكون صائماً ولا قضاء عليه إن أفطر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون صائماً وعليه القضاء * إذا أفطر رجل في شهر رمضان سنة تسعين ومائة فصام شهراً ينوى القضاء عن الشهر الذي عليه وهو يرى أنه من رمضان سنة إحدى وتسعين ومائة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجزيه وإن صام شهراً ينوى القضاء عن رمضان سنة إحدى وتسعين ومائة وهو يرى أنه أفطر ذلك قال لا يجزيه

(الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الإفطار في الأحكام المتعلقة به)

رجل يخاف أن يفطر إذا

عينه وجعاً أو جاء شدة كان له أن يفطر وكذا الحامل أو المرضع إذا خافت على نفسها أو ولدها وكذا الأمة إذا ضعفت عن الطبخ أو الخبز وغسل الثياب ونحو ذلك إن صارت بحال خافت على نفسها فافطرت فعليه القضاء دون الكفارة وكذا إذا دغته حمة فافطر لشرب الدواء قالوا إن كان ذلك الدواء ينفعه فلا بأس به وكذا الرجل إذا كان بارزاً العدو وهو يخاف الضعف على نفسه فله أن يفطر مقيماً كان أو مسافراً رجل لو صام في شهر رمضان لا يمكنه أن يصلي قائماً وإن لم يصم يمكنه أن يصلي قائماً فإنه يصوم ويصلي قاعداً جميعاً

العبادتين * رجل لا حتى غب فافطر على فان أن يومه يوم المرض وما حم فيه كان عليه الكفارة وكذا إذا أفطرت المرأة على ظن أن يومها يوم
حيض فلم يحض في ذلك اليوم كان عليها الكفارة لوجود الإفطار في يوم ليس فيه شبهة الإباحة قال مولانا رضي الله تعالى عنه هذا إذا نوى
الصوم ثم أفطر بعد طلوع الفجر فان لم ينو الصوم في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة * المسافر إذا تذكروا ما قد نسيه في منزله فدخل
منزله فافطر ثم خرج قال عليه الكفارة قياسا لأنه مقيم عند الأكل حيث رفض سفره (٣٠٣) بالعود إلى منزله وبالقياس تأخذ

* الصائم المتطوع إذا دخل
على بعض أخوانه فسأله أن
يأكل لأبأس بأن يجيبه
وان كان صائما عن قضاء
رمضان كره له أن يأكل * رجل
حلف بطلاق امرأته ان لم
يفطر فلان فان كان فلان
متطوعا يفطر لحق أخيه
الحالف وان كان صائما عن
القضاء لا يفطر * رجل أفطر
في رمضان لمرض كان عليه
القضاء ولا تجزئ به القدية
فان مات قبل أن يبرأ لاشي
عليه لأنه لم يدرك عدة من أيام
آخر وعليه أن يوصي
بالقدية ويعتبر ذلك من ثلث
ماله عندنا وان لم يوص
وتبرع الورثة عنه جاز ولا
يلزمهم من غير إيصاء عندنا
خلافا للشافعي رحمه الله
تعالى * إذا أفطر المريض
أيام ثم صح أياما ثم مات لزمه
القضاء بقدر ما صح لأنه لم
يقدر على القضاء إلا بقدر
مأذركه * إذا وجب على
الرجل القضاء بان أفطر
بمذرا وبغيره عذر ولم يقض
حتى عجز وصار شيخا فانيا
بحيث لا يرجى برؤه تجوز له
القدية وانما تجوز له القدية
عن صوم هو أصل نفسه
وهو صوم رمضان عند

ابتلع سمسمه بين أسنانه لا يفسد صومه لأنه قليل وان ابتلع من الخارج يفسد ونسكه وفي وجوب
الكفارة والخيار أن يتجرب إذا ابتلعها ولم يمضغها كذا في الغيبة وقتاوى قاضي خان * وهو الأصح كذا
في محيط السرخسي * وان مضغها لا يفسد إلا أن يجد طعمها في حلقه وهذا حسن جدا لم يكن الأصل
في كل قليل مضغه كذا في فتح القدير * ولو مضغ حبة حنطة لا يفسد صومه لأنما أتلاشى كذا في فتاوى
قاضي خان * ولا كفارة في الظاهر في ابتلاع اللقمة الموضوعة لغيره كذا في الوجيز لا كدرى * إذا بقيت
لقمة السمحور في فيه فطلع الفجر ثم ابتلعها أو أخذ كسرة خبز لياكلها وهو ناس فله مضغها ذكر أنه صائم
فابتلعها مع ذكر الصوم قال بعضهم أن ابتلعها قبل أن يخرجها فعليه الكفارة وان أخرجه ثم أعادها
لا كفارة عليه وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ابتلع براق غيره فسد صومه بغير كفارة إلا إذا
كان براق صديقه فحينئذ تلزمه الكفارة كذا في المحيط * وان ابتلع براق نفسه من يده فسد صومه ولا تلزمه
الكفارة كذا في الوجيز لا كدرى * تربط شفتاه براقه عند الكلام أو غيره فابتلع لا يفسد للضرورة كذا
في الزاهد * ولو سأل إمامه من فيه إلى ذقنه من غير أن ينقطع من داخل فقه ثم رده إلى فيه وابتلع لا يفطره
لأنه لا يتم الخروج بخلاف ما إذا انقطع كذا في الظهيرية في المقطعات * في الحجة رجل له علة يخرج الماء من
فيه ثم يدخل ويذهب في السلق لا يفسد صومه كذا في التتارخانية * ولو بقي بالبعد المضغ فابتلعه مع
البزاق لم يفطره ولو دخل المخاط أنفه من رأسه ثم استشه فدخل حلقه فعدا لم يفطره لأنه بمنزلة ريقه كذا
في محيط السرخسي * ولو أكل دما في ظاهر الرواية عليه القضاء دون الكفارة لأنه مما يستقذر الطبع
كذا في الظهيرية * الدم إذا خرج من الأسنان ودخل حلقه ان كانت الغلبة للبراق لا يضروه وان كانت الغلبة
للدّم يفسد صومه وإن كانا سواء أفسد أيضا استحسانا صائم عمل عمل الأبريسم فادخل الأبريسم في فيه
وخرجت منه خضرة الصبغ أو صفرة أو حمرة واختلط بالريق فصار الريق أخضر أو أصفر أو أحمر
فابتلعه وهوذا كرسوه فسد صومه هكذا في الخلاصة * ولو وضع الهاليج فدخل البزاق حلقه لم يفسد ما لم
يدخل عينه كذا في الظهيرية * ولو وضع سكر حتى وصل الماء حلقه فعليه الكفارة كذا في محيط السرخسي
* ومالم يفسد صومه ودبالا كل ولا يمكن الاحتراز عنه كالذباب اذا وصل إلى جوف الصائم لم يفطره كذا في إيضاح
الكرماني * ولو أخذ الذباب وأكله يجب عليه القضاء دون الكفارة كذا في شرح الطحاوي * ولو ثاب
فرفع رأسه فوقع في حلقه قطرة ماء انصب من ميزاب فسد صومه هكذا في السراج الوهاج * والمطر والثلج
إذا دخل حلقه يفسد صومه وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو دخل حلقه غبار الطاحونة أو طعم الادوية
أو غبار الهرس أو أشباهه أو الدخان أو ما سطع من غبار التراب بالريح أو بجواف الدواب وأشباه ذلك لم
يفطره كذا في السراج الوهاج * الدموع إذا دخلت فم الصائم ان كان قليلا كالقطرة والقطرتين
أو نحوها لا يفسد صومه وان كان كثيرا حتى وجد ملوحتة في جميع فمه واجتمع شيء كثير فابتلع يفسد
صومه وكذا عرق الوجه إذا دخل فم الصائم كذا في الخلاصة * وما يدخل من مسام البدن من الدهن
لا يفطره كذا في شرح المجمع * ومن اغتسل في ماء وجد برده في باطنه لا يفطره هكذا في النهر الفائق * ولو
أقتر شيئا من الدواء في عينه لا يفطر صومه عندنا وان وجد طعمه في حلقه واذ برق فرأى أثر الكحل ولونه
في براقه عامة المشايخ على أنه لا يفسد صومه كذا في الذخيرة * وهو الأصح هكذا في التبيين * إذا قاء

وقوع اليأس عن القضاء يعطى لكل يوم نصف صاع من الحنطة ويجوز فيه ما يجوز في صدقة الفطر إلا ان في القدية يجوز طعام الإباحة
أكلتان شبعتان ولا يجوز ذلك في صدقة الفطر ومن وجب عليه كفارة اليمين أو القتل اذ لم يجد ما يكفر به وهو شيخ كبير أو لم يصم حتى
صار شيخا فانيا لا تجوز له القدية لان الصوم هنا بدل عن غيره ولهذا لا يجوز المصير إلى الصوم الا عند العجز عن التكفير بالمال والقدية لا تجوز
الا عن صوم هو أصل * رجل نظر إلى صائم يأكل ناسيا فقال له أنت صائم وهذا شهر رمضان فقال الرجل لست بصائم وأكل ثم تذكر أنه كان صائما

فسد صومه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه لم يكن ناسياً عند الأكل حيث أخبره الرجل بذلك ولا يفسد في قول زفر بن جهم لأنه ناس ومن رأى صائماً يأكل ناسياً هل عليه أن يخبر بذلك قالوا إن كان شاكراً بقدر على إتمام الصوم يخبره وإن كان شيخاً ضعيفاً لا يخبره لأن الشيخ لا يقدر على الإتمام فيتركه حتى يأكله ثم أخبر بذلك * ولا تصوم المرأة تطوعاً إلا بآذن زوجها إن أمكنه وطؤها فله أن يفطرها وكذا المملوك إلا إذا كان غائباً ولا يضره في ذلك وإن (٣٠٤) أحرمت المرأة بغير آذن زوجها قالوا له أن يحللها وكذا الأجير إن كان يضره في الخدمة وكذلك في الصلاة

* (الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره)

يكره مضغ العلك للصائم لأنه تعريض الصوم للفساد من غير ضرورة ولا يفسد صومه قيل هذا إذا كان أبيض مضغه غيره أما إذا كان لم يفسد غيره أو كان أسود ففسد صومه أما الأسود فلا يذوب فيصلى إلى الجوف وأما إذا كان أبيض ولم يفسد غيره فلا يفتت وإطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب دليل على أن الكل واحد ويكره للمرأة أن تضغ لصبيها طعاماً إذا كان لها منه بد وكذا إذا ذقت شيئاً بلسانها لأن فيه تعريض الصوم للفساد وقال بعضهم إن كان الزوج سقياً الخلق لا بأس للمرأة أن تذوق المرققة بلسانها ويكره للصائم أن يذوق العسل والدهن يعرف الجيد من الرديء عند الشراء ويستحب للصائم تعجيل الإفطار قبل طلوع النجوم وتأخير السجود ولو روى الآثاري ذلك في يوم الغيم لا يستحب تعجيل الإفطار ولا يأكل حتى يغلب على ظنه غروب الشمس وإن أذن المؤذن للغرب * ولا بأس

أو استقاء ليل النعم أو دونه عابداً بنفسه أو أعاد أو خرج فلا فطر على الأصح إلا في الإعادة والاستقاء بشرط ملء الأنف هكذا في النهر الفائق * وهذا كله إذا كان القيء طعاماً أو ماءً أو مرةً فإن كان بلغمًا فغير مفسد للصوم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى إذا ملأ الفم وقوله هذا أحسن من قولهما هكذا في فتح القدير * ومن احتقن أو استعطأ أو قطر في أذنه دهناً فطر ولا كفارة عليه هكذا في الهداية * ولو دخل الدهن بغير صنعه فطره كذا في محيط السرخسي * ولو قطر في أذنه الماء لا يفسد صومه كذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * وإذا قطر في أذنه ماء لا يفسد صومه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * سواء أقطر فيه الماء أو الدهن وهذا الاختلاف فيما إذا وصل المثانة وأما إذا لم يصل بان كان في قصبته الذريرة لا يضره بالإجماع كذا في التبيين * وفي الاقطار في أقبال النساء يفسد ببل لا خلاف وهو الصحيح هكذا في الظهيرية * وفي دواء الجائفة والامة أكثر المشايخ على أن العبرة للوصول إلى الجوف والدماع لا لكونه رطباً أو يابساً حتى إذا علم أن اليابس وصل يفسد صومه ولو علم أن الرطب لم يصل لم يفسد هكذا في العناية * وإذا لم يعلم أحدهما وكان الدواء رطباً فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفطر للوصول عادة وقال لا لعدم العلم به فلا يفطر بالشك وإن كان يابساً فلا فطر اتفاقاً هكذا في فتح القدير * ولو طعن برمح أو أصابه سهم وبقي في جوفه فسد وإن بقي طرفه خارجاً لا يفسد كذا في التبيين * ومن ابتلع لحماً رطباً على خيط تم انتزعه من ساعته لا يفسد وإن تركه فسد كذا في البدائع * ولو ابتلع خشبة وطرقها في بطنه ثم أخرجه لا يفسد صومه ولو ابتلع كلها فسد صومه كذا في الخلاصة * ولو أدخل أصبعه في استه أو المرأة في فرجها لا يفسد وهو المختار إلا إذا كانت مبتلة بالماء والدهن فحينئذ يفسد للوصول الماء والدهن هكذا في الظهيرية * هذا إذا كان ذكراً للصوم وهذا تنبيه حسن يجب أن يحفظ لأن الصوم إنما يفسد في جميع الفصول إذا كان ذكراً للصوم والافلا هكذا في الزايد * وإذا خرج دبره وهو صائم ينبغي أن لا يقوم من مقامه حتى ينشف ذلك الموضع بخرقه كيلا يدخل الماء جوفه فيفسد صومه ولهذا قالوا لا يتنفس في الاستنجاء إذا كان صائماً كذا في محيط السرخسي في باب الاستجمار * والصائم إذا استتقى في الاستنجاء حتى بلغ الماء مبلغ الحقنة يفسد صومه هكذا في البحر الرائق * وإذا جامع مكرهاً في شهر رمضان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان وعليه الفتوى * وكذلك أكرهته المرأة كذا في الخلاصة * وإذا أوجع قبل طلوع الفجر فلما خشى الصبح أخرج وأمنى بعد الصبح لا قضاء عليه وإن بدأ بالجماع ناسياً أو أوجع قبل طلوع الفجر أو الناسى تذكاراً نزع نفسه في فوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * وإن بقي على ذلك فعليه القضاء والكفارة في ظاهر الرواية هكذا في البدائع * وإذا نظر إلى امرأة بشهوة في وجهها أو فرجها كثر النظر أو لا يفطر إذا أنزل كذا في فتح القدير * وكذلك لا ينظر بالفسك إذا أمنى هكذا في السراج الوهاج * وإذا قبل امرأته وأنزل فسد صومه من غير كفارة كذا في المحيط * وكذا في تقبيل الامة والغلام وقبيلها زوجها إذا رأت باللاوار وجدت أذنه ولم تزل يفسد عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى كذا في الزايد * ولو قبل بجمعة فأنزل لا يفسد كذا في المحيط * والمس والمباشرة والمصافحة والمعانقة كالقبلة كذا في البحر الرائق * ولو لمس المرأة ورأى ثيابها فافتمى فان وجد حرارة جلدها فسد والا فلا كذا في معراج

بالسؤال الرطب واليابس في الغداة والعشي عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يكره في العشي وقال أبو يوسف الدراية رحمه الله تعالى يكره البلال بالماء لأن فيه إدخال الماء في الفم من غير ضرورة وفي ظاهر الرواية لا بأس بذلك لأن المقصود هو التطهير فكان بمنزلة المضمضة وأما الرطب الأخضر فلا بأس به عند الكل * الصائم إذا سافر من أهله أو منى له أن يفطر لأن الوجوب كان ثابتاً فلا يسقط بمنزل مباشره باختياره * إذا أصبح المسافر صائماً فدخل مصره أو مصر آخر ينوي الإقامة يستتره أن يفطر لأنه اجتمع

حكم الإقامة والسفر في هذا اليوم فيخرج جهة الإقامة ولا بأس للصائم أن يقبل أو ينأثر إذا أمن على نفسه ما سوى ذلك ولا يفسد صومه وعن سعيد بن جبيرة رضي الله تعالى عنه أنه يفسد صومه ولما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يقبل وهو صائم وتكره القبلة والمباشرة أن لم يأمن على نفسه ما سوى ذلك وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تكرر المباشرة الفاحشة وهي أن يسفر فرجه فترجها مستجدين وعند في رواية أنه يكره المعانقة والمصافحة أيضا وعن (٢٠٥) أبي حنيفة رحمه الله تعالى

أنه يكره أن يأخذ الماء بفيه ثم يجمعه أو يصب الماء على رأسه أو ييل الثوب ويتلف به لأن فيه إظهار الفجور في العبادة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكره أن يصب الماء على رأسه أو ييل الثوب ويتلف به وهو والاستغلال سواء ولا بأس بالكل للصائم وإن وجد طعمه في حلقه وكذا إذا دهن شاربته وكذا الحمامة لما روى عن رسول الله عليه الصلاة والسلام أنه احتجم وهو صائم ويكره أن يصوم يومين لا يفطر بينهما وكذا صوم الوصال وهو أن يصوم السنة ولا ينقطع في الأيام المنية والافضل أن يصوم يوما ويفطر يوما ويكره صوم الصمت وهو أن يصوم ولا يتكلم لأنه فعل الجحوس ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه كان يصوم يوم الجمعة ولا يفطر ويكره صوم النوروز والمهرجان لأن فيه تعظيم أيامهم ينأ عن تعظيمها وإن وافق يوما كان يصومه قبل ذلك لا بأس به ويستحب

الدراية * ولو مست المرأة زوجها حتى أنزل لم يفسد صومه ولو كان يكلف بذلك ففيه اختلاف المشايخ كذا في المحيط * وإن مس فرج بهيمة فأنزل لا يفسد صومه كذا في السراج الوهاج * وإذا جامع بهيمة أو ميتة أو جامع فيمادون الفرج ولم ينزل لا يفسد صومه وإن أنزل في هذه الوجوه كان عليه القضاء دون الكفارة هكذا في فتاوى قاضي خان * الصائم إذا عالج ذكره حتى أمني فعليه القضاء وهو المختار وبه قال عامة المشايخ كذا في البحر الرائق * وإذا عالج ذكره بيده أو فأنزل ففسد صومه كذا في السراج الوهاج * ولو جوععت النانة أو الجنونة جنونا عارضا بعد نيتها حالة الإفاقة يفسد صومها عند الثلاثة كذا في الخلاصة * فإن عمات امرأتان بالصحق أن أنزلنا فطرتنا والافلا كذا في السراج الوهاج * ولا كفارة مع الانزال كذا في فتح القدير (النوع الثاني ما يوجب القضاء والكفارة) من جامع عذافي أحد السبيلين فعليه القضاء والكفارة ولا يشترط الانزال في المحلين كذا في الهداية * وعلى المرأة مثل ما على الرجل إن كانت مطاوعة وإن كانت مكرهة فعليه القضاء دون الكفارة وكذا إذا كانت مكرهة في الابتداء ثم طأوعته بعد ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * ولو مكنت نفسها من صبي أو مجنون فزنى به فاعلم الكفارة بالاتفاق كذا في الزاهدي * إذا أكل مشجدا ما يتغذى به أو يتداوى به يلزمه الكفارة وهذا إذا كان مما يؤكل كل الغذاء والدواء فإذا لم يقصد له ما فلا كفارة وعليه القضاء كذا في خزائن المفتين * فالصائم إذا أكل الخبز أو الأظعمة أو الأشربة أو الأدهان أو اللبان أو كل أهلية أو مسكا أو زعفرانا أو كافورا أو غالية عليه القضاء والكفارة عندنا هكذا في فتاوى قاضي خان * وكذا إذا أكل الخلل والمرى وماء العصفرو ماء الزعفران وماء الباقلاء والبطيخ وماء القثاء والقندوماء الزرجون (١) والمطر والثلج والبرد إذا تم ذلك وكذا إذا أكل طينايو كل للدواء كالطين الأرمي أو الطين الذي يقلى فيؤكل أو دقيق الذرة أذالته بسمين أو ابتلع بطيخة صغيرة وكذا إذا أكل لحم غير مطبوخ أو شحم غير مطبوخ على المختار كذا في خزائن المفتين * وإن ابتلع شعير أو كان مقلبا تلزمه الكفارة وإن كان غير مقل لا تلزمه لأن المقل يؤكل عادة وغير المقل لا كذا في محيط السرخسي * وفي دقيق الذرة أذالته بالسمين أو الدبس تجب الكفارة وكذا لو أكل الحنطة هكذا في الخلاصة * وإن أكل قوائم الذرة قال الزندوسى أرى أن عليه الكفارة لأن فيها حلوة وبلت ذبها كذا في السراج الوهاج * وإن أكل ورق الشجر فإن كان مما يؤكل كورق الكرم فعليه القضاء والكفارة وإن كان مما لا يؤكل كورق الكرم إذا عظم فعليه القضاء دون الكفارة كذا في البحر الرائق * وعلى هذا التفصيل النباتات كلها كذا في التبيين * ولوأ كل حبة غنسان مضغها فعليه القضاء والكفارة وإن ابتلعها كما هي إن لم يكن معها ثفروها (٢) فعليه القضاء والكفارة بالاتفاق وإن كان معها ثفروها قال عامة العلماء عليه القضاء والكفارة وقال أبو سهل لا كفارة وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو ابتلع لوزة رطبة تلزمه الكفارة كذا في محيط السرخسي * ولو مضغ لوزة أو جوزة رطبة أو يابسة وابتلعها كفر كذا في معراج الدراية * وفي الملح لا تجب الكفارة إلا إذا اعتاد كاهم وحده كذا في التبيين * ولوأ كل الملح تجب

(١) قوله الزرجون محرركة قضبان الكرم كافي القاموس (٢) قوله ثفروها الثفروق بالثلاثة كعصفور وقع القرة كافي القاموس

صوم أيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر لما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال صوم هذه الأيام صوم النبي القرشي كان رسول الله عليه الصلاة والسلام يصوم هذه الأيام من كل شهر ويقول هو صيام الدهر ومن الناس من كره ذلك مخافة التوقيت والأحق بالواجب ولا بأس بصوم يوم عرفة لأن في الحضرة وفي السفر إذا كان يقوم عليه ويكره صوم يوم عرفة بعرفات وكذا صوم يوم التروية لأنه يعجز عن أداء أفعال الحج ويكره للسافر أن يصوم إذا أجهده الصوم لأن فيه إهلاك النفس فإن لم يكن كذلك فالصوم للسافر

افضل عندنا ان لم يكن رفقاً أو عامتهم مفطرين وان كان رفقاً أو عامتهم منطرين والنفقة مشتركة بينهم فالافطار افضل وأما صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم من يكره ذلك ومنهم من لا يكرهه وان فرقها في شوال فهو أبعد عن الكراهة والتشبيه بالنصارى وأقرب إلى الجواز إلا كل قبل الصلاة يوم الاصحى فيه روايتان والخيار أن لا يكره ويستحب الامسالك ويكره صوم العيدين وأيام التشريق ان صام فيها كان صائماً عندنا خلافاً (٣٠٦) لشافعي رحمه الله تعالى ويستحب أن يصوم يوم عاشوراء يصوم يوم ما قبله أو يوم ما بعده ليكون مخالفاً لاهل الكتاب وان صام شعبان ووصله برمضان فهو حسن وأما صوم يوم الشك وهو اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان أو من شعبان فان نوى الصوم في هذا اليوم من رمضان كره لقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ولقوله عليه الصلاة والسلام ولا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين ولان فيه تشبهاً بالروافض فانهم يصومون يوماً قبل رمضان ويفطرون يوماً قبل الفطر فان صام ثم ظهر أنه من رمضان أجزأه وان ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً وان أفطر لا قضاء عليه لانه في معنى المظنون وان نوى واجباً آخر كره لما روينا فان ظهر أنه من رمضان جاز عن رمضان كما لو صام رمضان بنية واجب آخر اذا كان مسافراً فيقع صومه عما نوي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ظهر انه من شعبان اختلفوا فيه قال بعضهم يكون تطوعاً لان الصوم في هذا اليوم منهي فلا يتأدى به الواجب وقال بعضهم يجوز صومه عما نوي لانه أدى الواجب في يوم يجوز فيه التطوع بخلاف يوم العيد وأصل الكراهة

الكفارة هو المختار كذا في الخلاصة * قال الصدر الشهيد هو الصحيح كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المسكار (وما يتصل بذلك مسائل) لو أكل أو شرب أو جامع ناسياً وظن أن ذلك فطره فأكل متعمداً لا كفارة عليه وان علم أن صومه لا يفسد بالنسيان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه هو الصحيح كذا في الخلاصة * ولودرعه التي فطن أنه يفطره فافطر لا كفارة عليه وان علم أن ذلك لا يفطره فعليه الكفارة كذا في البحر الرائق * واذا احتلم فظن أن ذلك فطره فأكل بعد ذلك متعمداً لا كفارة عليه كذا في المحيط * وان علم حكم الاحتلام كفر كذا في الظهيرية * ولو احتجم فظن أن ذلك يفطره ثم أكل متعمداً عليه القضاء والكفارة الا اذا أفتاه فقيه بالفساد ولو بلغه الحديث واعتمده فكذا عند محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى خلاف ذلك وان عرف تأويله تجب الكفارة كذا في الهداية * واذا أكل أو أدهن نفسه أو شارب ثم أكل متعمداً فعليه الكفارة الا اذا كان جاهلاً فافتي له بالفطر فلا يلزمه الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان * اذا دخل المسافر مصره قبل الزوال ولم يتناول شيئاً ونوى الصوم ثم جامع متعمداً لا كفارة عليه وكذا اذا أفاق المجنون قبل الزوال فنوى الصوم ثم جامع كذا في السراج الوهاج * واذا أصبح غير ناض للصوم ثم نوى قبل الزوال ثم أكل فلا كفارة عليه كذا في الكشف الكبير * والصحيح اذا أفطر ثم مرض مرضاً لا يستطيع معه الصوم تسقط الكفارة عندنا كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الاصح كذا في الظهيرية * فالاصل عندنا انه اذا صار في آخر النهار على صفة لو كان عليه في أول اليوم يباح له الفطر تسقط عنه الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو استألف فظن أن ذلك فطره فأكل بعد ذلك متعمداً عليه القضاء والكفارة كذا في الخلاصة * ولو اغتاب انساناً فظن أن ذلك يفطره ثم أكل بعد ذلك متعمداً فعليه الكفارة وان استفتى فقيهاً أو تناول حديثاً كذا في البدائع * وبه قال عامة العلماء كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أفطرت المرأة متعمدة ثم حاضت أو مرضت يومها ذلك قضت ولا كفارة عليها وكذا لو أفطر ثم أنعمى عليه كذا في محيط السرخسي * ولو جرح نفسه حتى صار بحال لا يقدر على الصوم قيل لا تسقط الكفارة وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو جامع بهيمة أو ميتة فظن أن ذلك فطره فأكل متعمداً فعليه الكفارة ان كان عالماً وان كان جاهلاً فعليه القضاء دون الكفارة وكذا لو أدخل أصبعه في دبره أو سلكه قد ابتلعها ولم يغيبها من يده ثم أكل بعد ذلك متعمداً ولو نظر إلى محاسن المرأة فظن أن ذلك فطره فأكل بعد ذلك متعمداً فهو كالقبي كذا في الخلاصة * وان أكل ميتة قد تدودت فسد صومه ولا كفارة فان لم تكن تدودت فعليه القضاء والكفارة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أن رجلاً قدم ليقول في شهر رمضان فاستسقى رجلاً فسقاه فشربه ثم عني عنه قال الشيخ الامام ظهير الدين تجب عليه الكفارة اذا جامع امرأته طوعاً أمراً متعمداً ثم أكرهه السلطان على السفر في ظاهر الاصول لا تسقط الكفارة كذا في الظهيرية

(الباب الخامس في الاعذار التي تبيح الافطار) *

(منها السفر) الذي يبيح الفطر وهو ليس بعذر في اليوم الذي أنشأ السفر فيه كذا في الغياثية * فلو سافر ثم عاد لا يباح له الفطر في ذلك اليوم وان أفطر لا كفارة عليه بخلاف ما لو أفطر ثم سافر كذا في محيط السرخسي * ولو أكل في أول النهار متعمداً ثم أكرهه السلطان على السفر لا تسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية * ولو

بعده ليكون مخالفاً لاهل الكتاب وان صام شعبان ووصله برمضان فهو حسن وأما صوم يوم الشك وهو اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان أو من شعبان فان نوى الصوم في هذا اليوم من رمضان كره لقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ولقوله عليه الصلاة والسلام ولا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين ولان فيه تشبهاً بالروافض فانهم يصومون يوماً قبل رمضان ويفطرون يوماً قبل الفطر فان صام ثم ظهر أنه من رمضان أجزأه وان ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً وان أفطر لا قضاء عليه لانه في معنى المظنون وان نوى واجباً آخر كره لما روينا فان ظهر أنه من رمضان جاز عن رمضان كما لو صام رمضان بنية واجب آخر اذا كان مسافراً فيقع صومه عما نوي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ظهر انه من شعبان اختلفوا فيه قال بعضهم يكون تطوعاً لان الصوم في هذا اليوم منهي فلا يتأدى به الواجب وقال بعضهم يجوز صومه عما نوي لانه أدى الواجب في يوم يجوز فيه التطوع بخلاف يوم العيد وأصل الكراهة

سافر لا يمنع الجواز كالصلاة في الارض المغصوبة وان لم يستبأن لا يسقط الواجب عن ذمته لاحتمال انه كان من رمضان وان نوى التطوع يوم الشك اختلفوا في كراهته والصحيح انه لا بأس بذلك لما روى عن علي وعائشة رضي الله تعالى عنهما انه ما كانا بصومنا يوم الشك وقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم محمول على صوم الفرض فان ظهر أنه من رمضان كان صائماً عنه وان ظهر أنه

من شعبان كان متطوعا وان افطار كان عليه القضا لانه شرع ملتزما بخلاف مسئلة المظنون ان نوى ان يصوم عن رمضان ان كان غدا من رمضان وان كان غدا من شعبان فهو صائم عن القضاء وعن واجب آخر فهو مكروه لان كل واحد من النيتين مكروهة فان ظهر انه من رمضان كان صائما عنه لانه نوى الصوم على كل حال ونية الصوم تكفي لجواز الفرض وان ظهر انه من شعبان لا يسقط الواجب عن ذمته ويكون صائما عن التطوع وان افطر لا قضاء عليه لانه شرع في التطوع مسقطا لا موجبا (٣٠٧) وان نوى ان يصوم عن رمضان

ان كان غدا من رمضان وان كان غدا من شعبان فهو صائم عن التطوع كره ايضا لانه نوى الفرض من وجبه الشك فان ظهر انه من رمضان جاز عن رمضان وقبل على قول محمد رحمه الله تعالى لا يكون صائما كما لو شرع في الصلاة ينوي الظهر والتطوع لا يصير شارعا في الصلاة في قول محمد رحمه الله تعالى وان ظهر انه من شعبان فافطر ينبغي ان لا يلزمه القضاء وان نوى ان يصوم عن رمضان ان كان غدا من رمضان وان كان شعبان فغير صائم لم يكن صائما لانه لم ينو الصوم على كل حال وتكلموا في الافضل في هذا اليوم ان وافق يوما كان يصومه قبل ذلك بان كان يصوم يوم الخميس او يوم الجمعة فالصوم افضل وان لم يكن اختلافا فيه قال محمد ابن سلمة رحمه الله تعالى الفطر افضل لقوله عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم والاحتراز عن التشبه بالروافض وقال نصير بن يحيى رحمه الله تعالى الصوم افضل للحديث على وعائشة رضي الله تعالى عنهما

سافر باختياره لا تسقط عنه باتفاق الروايات كذا في الخلاصة * ولو سافر في شهر رمضان ثم رجع الى اهله ليحمل شيئا نسيه فاكل بمنزله ثم خرج القياس ان يجب عليه الكفارة لانه رخص سفره قال النقيبه وبه نأخذ كذا في الغياثية * (ومنها المرض) المريض اذا خاف على نفسه التلف او ذهاب عضو يفطر بالاجماع وان خاف زيادة العلة وامتدادها فكذلك عندنا وعليه القضاء اذا افطر كذا في المحيط * ثم معرفة ذلك باجتهاد المريض والاجتهاد غير محذور الوهم بل هو غلبة ظن عن اشارة او تجربة او باخبار طبيب مسلم غير ظاهر الفسق كذا في فتح القدير * والصحيح الذي يخشى ان يمرض بالصوم فهو كالمرضى كذا في التبيين * ولو كان له نوبة الحمى فاقبل ان تظهر الحمى لا بأس به كذا في فتح القدير * ومن كان له حمى غلب فلما كان اليوم المعتاد افطر على توهمه ان الحمى تعاوده وتضعفه فأخلفت الحمى تلزمه الكفارة كذا في الخلاصة * (ومنها اجل المرأة وارضاعها) * الحامل والمرضع اذا خافا على أنفسهما أو ولدهما افطرا وقضا ولا كفارة عليهما كذا في الخلاصة * (ومنها الحيض والنفس) واذا حاضت المرأة ونفست افطرت كذا في الهداية * المرأة اذا افطرت على أنه يوم الحيض ثم انها لم تحض في يومها ذلك الاظهر ان عليها الكفارة كذا في الظهيرية * ولو طهرت ليلا صامت الغدان كانت أيام حيضها عشرة وان كانت دونها فان أدركت من الليل مقدار الغسل وزيادة ساعة لطيفة تصوم وان طلع الفجر مع فراغها من الغسل لا تصوم لان مدة الاغتسال من جملة الحيض فيمن كانت أيامها دون العشرة كذا في محيط السرخسي * (ومنها العطش والجوع كذلك) اذا خيف منهما الهلاك أو نقصان العقل كالأمة اذا ضعفت عن العمل وخشيت الهلاك بالصوم وكذا الذي ذهب به موكل السلطان الى العمارة في الايام الحارة اذا خشى الهلاك أو نقصان العقل كذا في فتح القدير * (ومنها كبر السن) فالشيخ القاني الذي لا يتقدر على الصيام يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارة كذا في الهداية * والمجوز مثله كذا في السراج الوهاج * وهو الذي كل يوم في نقص الى أن يموت كذا في البحر الرائق * ثم ان شاء أعطى الفدية في أول رمضان بمائة وان شاء أخرها الى آخره كذا في النهر الفائق * ولو قدر على الصيام بعد ما فدى بطل حكم الفداء الذي فداه حتى يجب عليه الصوم هكذا في النهاية * ولو كان صوم كفارة اليمين أو صوم كفارة القتل فمجز عنه وصار شحنا فانيا فأراد أن يطعم عنه لم يجز والا صل فيه أن كل صوم اذا كان أصلا بنفسه ولم يكن بدلا عن غيره جاز لا طعام بدلا عنه اذا وقع اليأس عن الصوم وكل صوم كان بدلا عن غيره ولم يكن أصلا بنفسه لم يجز الا طعام عنه وان وقع اليأس عن الصوم كفارة اليمين لانه بدل عن غيره فلا يجزى الا طعام عنه وأما في كفارة الظهار وكفارة الافطار في شهر رمضان اذا عجز عن الاعتاق لفقره وعجز عن الصوم لكبره جازله أن يطعم مسكينا لان هذا صار بدلا عن الصيام بالنص كذا في شرح الطحاوي * ولو فات صوم رمضان بهذا المرض أو السفر واستدام المرض وانسفر حتى مات لا قضاء عليه لكنه ان أوصى بأن يطعم عنه صحته وصيته وان لم يجب عليه ويطعم عنه من ثلث ماله فان برئ المريض أو قدم المسافر وأدرك من الوقت بقدر ما فاته فيلزمه قضاء جميع ما أدركه فان لم يصم حتى أدركه الموت فعليه أن يوصى بالفدية كذا في البدائع * ويطعم عنه وليه لكل يوم مسكينا نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير كذا في الهداية * فان لم يوص وتبرع عنه الورثة جاز ولا يلزمهم من غير ايصاء كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يصوم عنه الولي كذا في التبيين * فان صح المريض أو أقام المسافر ثم ماتا

والصحيح ما روي عن محمد رحمه الله تعالى انه يصوم يوم الشك متلوما غير مفطر ولا عازم قال مولانا رضي الله تعالى عنه هذا اذا لم يكن قاضيا أو مفسيا فان كان فالأفضل له أن يصوم عن التطوع بنفسه وخاصته وبقي العامة بالتلوم والانتظار الى وقت الزوال مروي ذلك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لان المفق يمكنه أن يصوم على وجه لا يدخل فيه الكراهة ولا كذلك غيره (الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم) اذا كل أو شرب أو جامع ناسيا لا يفسد صومه استحسانا ولو كان مكرها أو خاطئا ففسد صومه قياسا واستحسانا ان ابتلع براقه الذي فيه

أو الخياط الذي نزل من رأسه إلى القدم لا يفسد صومه وكذا إذا دخل الدخان أو الغبار أو ريح العطر أو الذباب حلقه لا يفسد صومه وكذا إذا
 ترطب شفتاه بريقه عند الكلام أو نحوها فابتلع لا يفسد صومه وكذا إذا خرج الدم من بين أسنانه والبراق غالب فابتلعه ولم يجد طمعه لا يفسد
 صومه وإن كانت الغلبة للدم ففسد صومه وإن استوى فسد احتياطاً وإن داوى جائفة أو أمة إن داواها مبدوءاً يابس لا يفسد صومه عند
 الكلى وإن داواها مبدوءاً رطب فسد في قول (٣٠٨) أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفسد في قول صاحبيه رحمه الله تعالى قيل لا فرق

بين الرطب واليابس إذا
 وصل الجوف فسد صومه
 وإن لم يصل لا يفسد وذكر
 في الأصل أنه يفسد الصوم
 مطلقاً بناءً على الغالب
 والغالب هو الوصول إلى
 الجوف وذكر الشرطي في
 تفسير المجرد * إذا احتجب
 لا يفسد صومه عندنا
 خلافاً لما لا رحمه الله تعالى
 * الغيبة لا تفسد صومه
 وكذا الاحتلام وكذا إذا
 نظر إلى امرأة فأنزل أو تفكر
 فأمنى لا يفسد صومه لأن
 فساد الصوم في الجماع عرف
 نصاباً بالجماع قضاء الشهوة
 بممارسة العضو العضو ولم
 يوجد وكذا إذا جامع
 بهيمة ولم ينزل أو ميتة ولم
 ينزل أو نكح بيده ولم ينزل
 أو جامع فمداون الفرج
 ولم ينزل وإن أنزل في هذه
 الوجوه كان عليه القضاء
 دون الكفارة لوجود قضاء
 الشهوة بصفة النقصان
 ومن الناس من قال لا يفسد
 صومه في الاستمتاع بالكف
 وهل يساح له أن يفعل ذلك
 في غير رمضان إن أراد الشهوة
 لا يساح وإن أراد تسكين
 الشهوة قالوا نرجس وإن
 لا يكون أنما لو ابتلع سلكة

لزمهما القضاء بقدر الصحة والاقامة وهذا قولهم جميعاً من غير خلاف وهذا هو الصحيح كذا في السراج الوهاج
 * وإن جاء رمضان الثاني ولم يقض الأول فقدم الاداء على القضاء كذا في النهر الفائق * ذكر الرازي عن
 أصحابنا أن الإفطار بغير عذر في صوم التطوع لا يحل هكذا في الكافي * وهو الأصح كذا في محيط السرخسي
 * وهو ظاهر الرواية هكذا في النهر الفائق * والضيافة فيما روى عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عذر
 وهو لا يظهر هكذا في الكافي * قالوا والصحيح من المذهب أنه إن كان صاحب الدعوة ممن يرضى بمجرد حضوره
 ولا يتأذى بترك الإفطار لا يفطرون وإن كان يعلم أنه يتأذى بترك الإفطار يفطرون ويقضى وقال الشيخ الأجل
 شمس الأئمة الحلواني أحسن ما قيل في هذا الباب أنه إن كان يشق من نفسه بالقضاء يفطر دفعاً للآذى عن
 أخيه المسلم وإن كان لا يشق من نفسه بالقضاء لا يفطرون وإن كان في ترك الإفطار آذى المسلم وهذا إذا كان
 الإفطار قبل الزوال فاما بعده فلا يفطر إلا إذا كان في ترك الإفطار عقوب الوالدين كذا في المحيط * وتكون
 عذراً في حق المضيف والضيف هكذا في شرح الوقاية * والضيافة ليست بعذر في الصوم الواجب هكذا في
 النهاية * المجنون إذا أفارق في بعض الشهر يلزمه قضاء ماضى وإن استوعب جنونه كل الشهر لم يقضه وفي
 ظاهر الرواية لم يفصل بين الجنون الطارئ على البلوغ والمقارن له كذا في محيط السرخسي * ولو أفارق بعد
 الزوال من اليوم الأخير من شهر رمضان لا يلزمه القضاء هو الصحيح كذا في الكفاية والنهاية * ولو أغنى عليه
 رمضان كله قضاء وهذا بالإجماع كذا في معراج الدراية * أغنى عليه أو جن بعد ما غربت الشمس وبقي
 كذلك أياماً لم يقض يوم تلك الليلة لأنه إن كان يعلم أنه نوى الصوم فظاهر وإن لم يعلم فظاهر حاله التيسر والعمل
 بظاهر الحال واجب حتى لو كان مسافراً أو متهتكاً يعتاد الفطر في رمضان قضاء لان ظاهر حاله لم يدل على
 التيسر ولم ينو كذا في الزايدى * الغازى إذا علم أنه يقتل المدوق في رمضان وهو يخاف الضعف فله أن يفطر
 كذا في محيط السرخسي * فإن لم يتفق القتال فلا كفاية عليه لأن القتال يحتاج إلى تقديم الإفطار
 ليقوى ولا كذلك المرض هكذا في الظهيرية في المقطعات * المحترف المحتاج إلى نفقته علم أنه لو اشتغل
 بحرفته يلحقه ضرر مبيح للفطر يحرم عليه الفطر قبل أن يمرض كذا في القنية

(الباب السادس في النذر)

الأصل أن النذر لا يصح إلا بشرط (أحدها) أن يكون الواجب من جنسه شرعاً فكذا لا يصح النذر
 بعبادة المريض (والثاني) أن يكون مقصوداً لا وسيلة فلم يصح النذر بالوضوء وسجدة التلاوة (والثالث)
 أن لا يكون واجباً في الحال وفي ثانی الحال فلم يصح بصلاة الظهر وغيرها من المفروضات هكذا في النهاية
 (والرابع) أن لا يكون المنذور معصية باعتبار نفسه هكذا في البحر الرائق * فإذا قال لله علي صوم يوم
 النحر أفطر وقضى وهذا النذر صحيح لأنه مشروع بنفسه منهي عنه وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى وإن
 صام فيه يخرج عن العهدة هكذا في الهداية * ولا بد من شرط آخر وهو أن لا يكون مستحيل السكون فلو
 نذر صوم أمس لم يصح نذره كذا في البحر الرائق * ولو قال لله علي أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم
 فلان بعدما كل أو بهد ما حاضرت لا يجب شيء في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * وهو
 المختار كذا في السراجية * وإن قدم بعد الزوال لا يلزمه شيء في قول محمد رحمه الله تعالى ولا رواية فيه عن غيره

وطرفها يده أو خشبة وطرفها يده أو أدخل أصبعه في دبره أو خرج براقه من القدم إلى الذقن ولم يقطع فابتلعها لا يفسد صومه ولو
 كان بين أسنانه شيء قد دخل حلقه وهو كاره أو متمدلاً لا يفسد صومه إذا كان دون الحصة لأنه قليل فيجعل تعال الريق وإن كان قدر الحصة
 فأكله متمداً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يفسد صومه ويلزمه القضاء دون الكفارة وقال زفر رحمه الله تعالى يلزمه القضاء والكفارة
 وفي نوادر هشام إذا ابتلع سمكة كانت بين أسنانه لا يفسد صومه وإن تناولها من الخارج وابتلعها ففسد صومه وتكاهل في وجوب

الكفارة والمختار هو الوجوب هذا إذا ابتلعها فان مضغها لا يفسد صومه لانها تلتزم باسنانه فلا يصل الى جوفه شيء ولو غاص الماء فدخل الماء أذنه لا يفسد صومه وان صب الماء في أذنه اختلصوا فيه والصحيح هو الفساد لانه وصل الى الجوف بشعله فلا يعتبر فيه صلاح البدن وان طعن برجح لا يفسد صومه وان بقي الزج في جوفه لانه لم يوجد منه الفعل ولا صلاح البدن ولودخل السهم جوفه وخرج من الجانب الآخر لم يفسد صومه ولو ألقى حجر في الجائفة ودخل جوفه لم يفسد صومه (الفصل السادس (٣٠٩) فيما يفسد الصوم وهو على نوعين)

(أحدهما) يوجب القضاء دون الكفارة (والثاني) يوجب القضاء والكفارة ويدخل فيه مسائل الطلوع والغروب * أما ما يوجب القضاء دون الكفارة اذا جامع مكرها في نهار رمضان عليه القضاء دون الكفارة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا عليه القضاء والكفارة لان الجماع لا يكون الا بانتشار الآلة وتلك أمانة الاختيار ثم رجع وقال لا كفارة عليه وهو قولهما لان فساد الصوم يكون بالإبلاج وهو كان مكرها في الإبلاج وليس كل من يتشرأله يجامع وكذا اذا قبل امرأة بشهوة فامني أو مسها بشهوة فامني عليه القضاء دون الكفارة لوجود قضاء الشهوة وبصفة النقصان والحيض والنفاس يفسدان الصوم فيوجب القضاء دون الكفارة ولو أكل مكرها أو مخطئا بأن تضرع فوصل الماء جوفه ففسد صومه وعليه القضاء دون الكفارة وقال بعضهم تضرع حتى دخل الماء حلقه ان زاد في المضمضة على الثلاث ووصل الماء

كذا في الخلاصة * ولو قال الله على ان أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم لئلا يلزمه شيء ولو قدم قبل الزوال ولم يأكل صام كذا في محيط السرخسي * ولو قال الله على صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدا فقدم فلان في يوم قدأ كل فيه لم يلزمه صوم ذلك اليوم ويلزمه صوم كل يوم مثله فيما يستقبل كذا في السراج الوهاج وهكذا في المحيط * وان جعل على نفسه ان يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان وجعل على نفسه ان يصوم اليوم الذي يعاين فيه فلان أبدا فعرف في فلان في اليوم الذي قدم فيه فلان فعليه صوم ذلك اليوم وحده أبدا ولا شيء عليه غير ذلك كذا في المحيط * اذا قال الله على ان أصوم يوما فانه يلزمه صوم يوم وتعيين الاداء اليه وهو على التراخي بالاجماع ولو قال الله على صوم نصف يوم لا يصح ولو قال الله على ان أصوم يومين أو ثلاثة أو عشرة لزمه ذلك ويعين وقتا يتوذى فيه فان شاء فترق وان شاء تابع الأن ينوي التتابع عند النذر فينبذ يلزمه متتابعان نوى فيه التتابع وأفطر يوما فيه أو حاضت المرأة في مدة الصوم استأنف واستأنفت كذا في السراج الوهاج * ولو أوجب على نفسه متفرقا فصام متتابعاً جزءاً كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال الله على ان أصوم عشرة أيام متتابعات فصام خمسة عشر يوماً وأفطر يوماً لا يدري أن يوم الإفطار من الخمسة أو من العشرة فانه يصوم خمسة أيام آخر متتابعات فيؤخذ عشرة متتابعة كذا في الظهيرية * ولو قال الله على ان أصوم يوماً وما فعله عليه صوم يوم واحد الا ان ينوي بذلك الابد * ولو قال الله على صوم لزمه صوم يوم واحد ولو قال صوم أيام لزمه ثلاثة أيام الا ان ينوي الاكثر ولو قال صوم أيام كثيرة ولا نية له فعليه صوم عشرة أيام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما سبعة أيام كذا في السراج الوهاج * ولو قال الله على صوم الايام ولا نية له فعليه صيام عشرة أيام وعندهما سبعة أيام كذا في السراجية * ولو قال بضعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر يوماً كذا في فتح القدير * وكذا لو قال الله على ان أصوم كذا يوماً يلزمه صوم أحد عشر يوماً ولو قال كذا وكذا يلزمه صوم أحد وعشرين كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قال لله على صوم جمعة لزمه سبعة أيام الا ان ينوي يوم الجمعة خاصة والتعيين اليه كذا في السراج الوهاج * ولو قال صوم الجمع فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا على عشر جمع وعندهما على جميع جمع العمر ولو قال جمع هذا الشهر فعليه ان يصوم كل يوم جمعة يمر في هذا الشهر قال شمس الأئمة السرخسي هذا هو الاصح كذا في الظهيرية في المقطعات * اذا قال الله على ان أصوم يوم الخميس فهو على أقرب خميس اليه فيجب عليه صومه وحده ولا يجب كل خميس يأتي الا ان ينوي ذلك ولو قال الله على ان أصوم يوم السبت ثمانية أيام فعليه ان يصوم سبتين وان قال سبعة أيام لزمه سبعة سبوت لان السبت في سبعة أيام لا يتكرر فحمل كلامه على العدد بخلاف الاول كذا في السراج الوهاج * اذا نذر ان يصوم كل خميس يأتي عليه فافطر خميسا واحدا فعليه قضاءه كذا في المحيط * ولو أخر القضاء حتى ارشخا فانيا أو كان النذر بصيام الابد فمجزئ ذلك أو باشتغاله بالمعيشة لكون صناعته شاقة فله ان يفطر ويظم لكل يوم مسكينا على ما تقدم وان لم يقدر على ذلك لعسرته يستغفر الله انه هو الغفور الرحيم ولو لم يقدر راشدة الزمان كالحرفه ان يفطر وينتظر الشتاء فيقضى كذا في فتح القدير * هذا اذا لم يكن نذره بالابد هكذا في الخلاصة * ولو أراد ان يقول لله على صوم يوم جري على لسانه صوم شهر لزمه صوم شهر لان النذر يستوي فيه القصد وغيره اذا قال الله على صوم شهر لزمه ثلاثون يوما وتعيين الشهر اليه ولا يلزمه الاداء عقيب النذر حتى لا ياتم بالتأخير كذا في السراج الوهاج * ولو قال الله

(٣٧ - فتاوى اول) جوفه ففسد صومه وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى ان توطأ الصلاة المكتوبة لم يفسد صومه وان توطأ لتطوع ففسد صومه وقال بعضهم لا يفسد فيها وعن الحسن وهو قول أصحابنا رحمه الله تعالى ان كان ذا كرا صومه ففسد صومه وان كان ناسيا لا شيء عليه وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان صب الماء في حلقه لا يفسد صومه وان أكره حتى أكل بنفسه ففسد صومه وان كان نائما فصب الماء في حلقه ففسد صومه عندنا خلافا لغيرنا والشافعي رحمه الله تعالى وكذا النائم والمجنون اذا جامعهم أو زوجهما

عليهم ما القضاة دون الكفارة وقال زفر رحمه الله تعالى لا يفسد صومهما لانهم في معنى التسيان وانا نقول بانه حصل قضاء الشهوة على وجه لا يغلب وجوده ويؤمر وقوع مثله في القضاء فيفسد الصوم ولان في الناس العذر جاء من قبل من له الحق وهاهنا جاء من قبل العبد * اذا أوجب رجل رجل القضاة والغسل أنزل أولم ينزل ولا كفارة فيه لانه بمنزلة الجماع فيمادون الفرج وان عملت المرأة عمل الرجل من الجماع في رمضان ان أنزلنا عليهم ما القضاة (٣١٠) والغسل وان لم تنزل لا يغسل عليهم ما ولا قضاء اذا أوجب قبل ما طلع الفجر فلما

خشى الصبح أن يخرج وأمنى بعد الصبح لا قضاء عليه كافي الاحتلام وان بدأ بالجماع ناسيا أو أوجب قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر أو الناسى في اليوم تذكرة ان نزع نفسه في فوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية وان دام عليها حتى نزل ماؤه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم عليه القضاء لان الدوام على الفعل له حكم الابتداء ولا كفارة عليه لان ادخال الفرج أولا لم يكن على وجه التعدي وقال بعضهم ان مكث ولم يتعد بحركة لا كفارة عليه وان حرك نفسه بعد التذكرة وبعد طلوع الفجر عليه القضاء والكفارة وهو نظير ما أوجب لاهر أنه ثم قال لها ان جامعتك فانت طالق فان نزع نفسه لا يحنت وان لم ينزع ولم يحرك حتى نزل ماؤه فانت نزع لا يحنت وان حرك نفسه يقع الطلاق ويصير مراحما بالحركة الثانية وكذا لو قال لامته بعد ما أوجبها ان جامعتك فانت حرة ان نزع نفسه على الفور لا تعتق وان لم ينزع وحرك نفسه عتقت الحاربة ووجب لها العتق ولا حد عليهما وان لم يحرك لا يحنت ولا يعتق كذاها هنا الحقة توجب القضاء وان كان لبنا لا يثبت الرضاع وكذا السعوط والوجور والقطر في الاذن أما الحقة والوجور فلا نه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن وفي القطر والسعوط لانه وصل الى الرأس ما فيه صلاح البدن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في السعوط والوجور والحقة الكفارة لانه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن فكان بمنزلة الاكل والشرب هو الاول لان الكفارة موجب الاطعام ضرورة ومعنى لم يوجد وان أظفر في احليله لا يفسد صومه في قول

على أن أصوم الشهر فعليه ان يصوم بقية الشهر الذي هو فيه واذا نوى شهر افهوعلى ما نوى كذا في المحيط * ولو قال لله على ان أصوم شهر امتنا بعلزمه المتتابع وان أطلق بخير وان عين الشهر فافطر يوما قضاؤه ولا يستقبل وان أفطر كله بخير في القضاء بين التفرق والتتابع كذا في الراهدى * ولو قال لله على صوم شوال وذى القعدة وذى الحجة فصامهن بالاهله وكان ذوا القعدة وذوا الحجة ثلاثين ثلاثين وشوال تسعة وعشرين عليه صوم خمسة أيام يوم الفطر والاضحى وأيام التشريق كذا في فتاوى قاضى خان * ولو قال لله على صوم ثلاثة أشهر فعين للصوم شوالا وذوا القعدة وذوا الحجة وكان ذوا القعدة وذوا الحجة ثلاثين ثلاثين يوما وشوال تسعة وعشرين فعليه قضاء ستة أيام كذا في الخلاصة * ولو قال لله على أن أصوم شهر ربيع الأول وشهر رمضان ان نوى المائله في المتتابع يلزمه صوم شهر متتابع وان نوى المائله في العدد أو لم يكن له نية يلزمه أن يصوم ثلاثين يوما ان شاء صام متفرقا وان شاء متتابعاً كذا في المحيط * وفي النوازل وبه نأخذ كذا في التارخانية * وكذا لو أراد مثله في الوجوب له أن يفرق هكذا في فتاوى قاضى خان * ولو قال لله على صوم هذه السنة أفطر يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق وقضاها كذا في الهداية * هذا اذا قال ذلك قبل يوم الفطر فان قاله في شوال فليس عليه قضاء يوم الفطر وكذا لو قال بعد أيام التشريق لا يلزمه قضاء العيدين وأيام التشريق كذا في فتح القدير نافلا عن غابة البيان * ولو قال لله على صوم سنة ولم يعين يصوم سنة بالاهله ويقضى خمسة وثلاثين يوما ثلاثين يوما لرمضان وخمسة أيام قضاء عن يوم الفطر والنحر وأيام التشريق ولو قال لله على صوم سنة متتابعة فهو كقوله لله على صوم هذه السنة بعينها لا يلزمه قضاء شهر رمضان لان السنة المتتابعة لا تخلو عن شهر رمضان كذا في الخلاصة * واذا أوجب المرأة على نفسها صوم سنة بعينها قضت أيام حيضها لان تلك السنة قد تخلو عن أيام الحيض فصح الايجاب كذا في فتاوى قاضى خان * ولو قال دهر افهوعلى ستة أشهر أو الدهر فعلى العمر كذا في فتح القدير * وهكذا في فتاوى قاضى خان * اذا علق النذر بالصوم بشرط وأداه قبل وجوده لا يجوز اجماعا واذا كان مضافا الى وقت وأداه قبل مجيئ الوقت بأن قال لله على أن أصوم رجب فصام ربه الا نزل مكانه فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في المحيط * ولو قال ان عوفيت صمت كذا لم يجب حتى يقول لله على وهـذا قياس وفي الاستحسان يجب وان لم يكن تعليق لا يجب عليه قياسا ولا استحسانا كذا في الظهيرية * واذا أوجب على نفسه صوم شهر فانت قبل أن يمضي شهر يلزمه صوم شهر حتى يلزمه أن يوصى بذلك فيطعم عنه لكل يوم نصف صاع من الخنطة سواء كان الشهر بعينه أو غيره بعينه نص عليه في باب الاعتكاف * المريض لو قال لله على أن أصوم شهر فانت قبل أن يمضي لا يلزمه شي ولو صح يوما لزمه أن يوصى بجميع الشهر وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه الايصاء بقدر ما صح كذا في الخلاصة * ولو قال لله على أن أصوم يومين متتابعين من أول الشهر وآخره كان عليه أن يصوم الخامس عشر والسادس عشر كذا في فتاوى قاضى خان * ولو قال لله على أن أصوم رجب ثم صام عن كفارة ظهارة شهرين متتابعين أحدهما رجب أجزاء ويجب عليه قضاء رجب وهو الاصح هكذا في الظهيرية في المقطعات

(الباب السابع في الاعتكاف)

لا بد من معرفة تفسيره وتقسيمه وركنه وشروطه وآدابه ومحاسنه ومفسداته ومحظوراته (أما تفسيره)

فهو وكذا السعوط والوجور والقطر في الاذن أما الحقة والوجور فلا نه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن وفي القطر والسعوط لانه وصل الى الرأس ما فيه صلاح البدن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في السعوط والوجور والحقة الكفارة لانه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن فكان بمنزلة الاكل والشرب هو الاول لان الكفارة موجب الاطعام ضرورة ومعنى لم يوجد وان أظفر في احليله لا يفسد صومه في قول

أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه القضاء وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
إذا أصب في أحدهما من فوصل إلى المائة كان عليه القضاء واضطرب قول محمد رحمه الله تعالى قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله
تعالى الخلاف فيما إذا وصل إلى المائة أم إذا دام في قصة الذكرا لا يفسد صومه بالاتفاق لأبي حنيفة رحمه الله تعالى إن المائة ليس لها
متقدوا وإنما يخرج البول منها بطريق الترشيع وهذا الكلام يرجع إلى الطب ولودخل (٣١١) دمعه أو عرق جبهته أو دم رعاقه

ساقه فسد صومه ومن
الناس من قال لو فتح فاه
فسقطت ثلجة أو مطر في
فيه فالتبعه مكان
عليه القضاء الصائم إذا قام
لا يفسد صومه لقوله عليه
الصلاة والسلام من قام
فلا قضاء عليه فان عاد إلى
جوفه فهو على وجهين إن
كان ملء الفم أو أعاده فسد
صومه في قولهم لأن ملء
الفم له حكم الخارج
فأعادته بمنزلة ابتداء الأكل
وان عادته فسد صومه
في قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى لأنه عاد إلى جوفه ماله
حكم الخارج ولا يفسد
صومه في قول محمد رحمه الله
تعالى وهو الصحيح لأنه كما
لا يمكن الاحتراز عن خروجه
لا يمكن الاحتراز عن عوده
فجعل عفوا وان لم يكن
ملء الفم فان عاد لم يفسد
صومه في قولهم عند محمد
رحمه الله تعالى لعدم الفعل
وعند أبي يوسف رحمه الله
تعالى لأنه ليس له حكم
الخارج وان أعاده فسد
صومه في قول محمد رحمه الله
تعالى لو عود الفعل ولا يفسد
في قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى لأن القليل ليس

فهو اللبث في المسجد مع نية الاعتكاف كذا في النهاية * وينقسم إلى واجب وهو المذمور تحيزاً أو تعليقاً
والى سنة مؤكدة وهو في العشر الاخير من رمضان وإلى مستحب وهو ما سواه ما كذا في فتح القدير
* (وأما شروطه) فمنها النية حتى لو اعتكف بلا نية لا يجوز بالاجماع كذا في معراج الدراية * ومنها مسجد
الجماعة فيصح في كل مسجده أذان واقامة هو الصحيح كذا في الخلاصة * وأفضل الاعتكاف ما كان في المسجد
الحرام ثم في مسجد النبي عليه الصلاة والسلام ثم في بيت المقدس ثم في الجامع ثم فيما كان أهله أكثر وأوفر
كذا في التبيين * والمرأة تعتكف في مسجديها إذا اعتكفت في مسجد بيتها فتلك البقعة في حقها كمسجد
الجماعة في حق الرجل لا تخرج منه الحاجة الإنسان كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي * ولو
اعتكفت في مسجد الجماعة جاز وبكره كذا في محيط السرخسي * والاول أفضل ومسجد حيم أفضل لها
من المسجد الأعظم ولها أن تعتكف في غير موضع صلاحها من بيتها إذا اعتكفت فيه كذا في التبيين * ولو لم
يكن في بيتها مسجد فجعل موضعه آمنه مسجداً معتكف فيه كذا في الزايد * ومنها الصوم وهو شرط
الواجب منه رواية واحدة وظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قولها ما أن الصوم ليس بشرط
في التطوع وليس لأقله تقدير على الظاهر حتى لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف إلى أن يخرج منه صح
هكذا في التبيين * ولو نذر اعتكاف ليلة أو يوم قدأ كل فيه لم يصح ولو قال الله على أن اعتكف شهر بغير صوم
فعليه أن يعتكف ويصوم كذا في الظهيرية * ويشترط وجود ذات الصوم لا الصوم بمجهة الاعتكاف
حتى إن من نذر باعتكاف رمضان صح نذره كذا في الذخيرة * فان صام رمضان ولم يعتكف كان عليه أن
يقضى اعتكاف شهر آخر متتابعاً أو يصوم فيه كذا في المحيط * وان لم يعتكف حتى دخل رمضان آخر
فاعتكف فيه لم يجزئه لأن الصوم صار ذيناً في ذمته لما فات عن وقته وصار مقصوداً بنفسه والمقصود
لا يتأدى بغيره حتى لو نذر اعتكاف شهر ثم اعتكف رمضان لا يجزيه ولو أفطر وقضى صوم الشهر مع
الاعتكاف أجزأه لأن القضاء مثل الأداء كذا في محيط السرخسي والخلاصة * إذا أصبح الرجل صائماً
مبتطوعاً قال في بعض النهاية على أن اعتكف هذا اليوم فلا اعتكاف في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لأن الاعتكاف الواجب لا يصح إلا بالصوم الواجب والصوم في أول اليوم انعقد تطوعاً فلا يمكن جعله
واجباً بعد ذلك كذا في المحيط * (ومنها الاسلام والعقل والطهارة عن الجنابة والحيض والنقاس) لأن
الكافر ليس من أهل العبادة والمجنون ليس من أهل النية والجنب والحائض والنفساء ممنوعون عن
المسجد وأما البلوغ فليس بشرط الصحة الاعتكاف فيصح من الصبي الماقل ولا تشترط الذكورة والحرية
فيصح من المرأة والعبد باذن المولى والزواج ان كان لها زوج كذا في البدائع * فان أذن لها الزوج
بالاعتكاف لم يكن له أن يمنعها بعد ذلك وان منعها لا يصح منعه والمولى اذا منع المملوك بعد الأذن صح
منعه ويكون مسياً في ذلك وللكاتب أن يعتكف بغير إذن المولى وأيس للمولى أن يمنع كذا في فتاوى
قاضى خان * وان نذرت المرأة الاعتكاف فلزوج أن يمنعها عن ذلك وكذلك العبد والامة اذا نذرا به
فلا مولى أن يمنع كذا في المحيط * فإذا اعتق فعليه ان باتت قضت كذا في فتح القدير * ذكر في المتن ولو
أذن لها في الاعتكاف شهراً فأرادت أن تعتكف متتابعاً فلزوج أن يأمرها بالتفريق ولو أذن لها في
اعتكاف شهر بعينه فاعتكفت فيه متتابعاً ليس له أن يمنعها كذا في محيط السرخسي * (وأما آدابها)

بخارج فلا يتصور إدخاله والصحيح في هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان تقياً ان كان ملء الفم فسد صومه لقوله عليه الصلاة
والسلام من تقياً فعله القضاء ولا كفارة عليه لأن فساد الصوم عرف نصاباً بخلاف القياس فلا يظهر في حق الكفارة وإذا فسد صومه
لا يتأني فيه العود والاعادة وان لم يكن ملء الفم فسد صومه عند محمد رحمه الله تعالى أظاها النص وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
لا يفسد صومه لأن مادون ملء الفم لا يسمى قياً مطلقاً فان عاد إلى جوفه لا يفسد صومه لأن مادون ملء الفم ليس بخارج حكماً وان

أعاده عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية لا يفسد لانه لا يوصف بالخروج فلا يوصف بالدخول وفي رواية يفسد صومه لان فعله في الاخراج والاعادة قد كثر فصار لمحقا بل والقسم وان تقيأ ملء الفم بلغيا لا يفسد صومه خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى وهو بناء على الاختلاف في انتقاض الطهارة بالصائم عمل عمل الابرسم فادخل الابرسم في فيه فخرجت خضرة الصبغ أو صفرة أو حمرة واختلط بالريق فصار الريق أخضر أو أصفر أو أحر (٣١٣) فابتلع صومه وهو هذا كرسومه فسد صومه * اذا أكل الصائم ما لا يؤكل عادة كالخضرة والنواة

فان لا يتكلم الا بغير وان يلزم بالاعتكاف عشرة من رمضان وان يختار أفضل المساجد كالمسجد الحرام والمسجد الجامع كذا في السراج الوهاج * ويلزم التلاوة والحديث والعلم وتدريبه وسير النبي صلى الله عليه وسلم والانباء عليهم السلام وأخبار الصالحين وكتابة أمور الدين كذا في فتح القدير * ولا بأس أن يتحدث بما لا ينهيه كذا في شرح الطحاوي * (وأما محاسنه فظاهرة) فان فيه تسليم المعتكف كنيته الى عبادة الله تعالى في طلب الزاني وتبديد النفس من شغل الدنيا التي هي مانعة عما يستوجب العبد من القربى واستغراق المعتكف أوقاته في الصلاة ما حقه أو حكا لان المقصد الاصل من شرعيته انتظار الصلاة بالجماعات وتشبيه المعتكف بنفسه بمن لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون وبالذين يسجون الليل والنهار وهم لا يسأمون * ومنها اشتراط الصوم في حقه والصائم ضيف الله تعالى هكذا في النهاية * (وأما مفسداته) فمنها الخروج من المسجد فلا يخرج المعتكف من معتكفه ليلا ونهارا الا بعذر وان خرج من غير عذر ساعة فسد اعتكافه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * سواء كان الخروج عامدا أو ناسيا هكذا في فتاوى قاضي خان * ولا يخرج المرأة من مسجد بيتها الى المنزل هكذا في محيط السرخسي * ولو كانت المرأة معتكفة في المسجد فطلعت لها أن ترجع الى بيتها وتبقى على اعتكافها كذا في التبيين * (ومن الاعذار الخروج للغائط والبول وأداء الجمعة) فاذا خرج لبول أو غائط لا بأس بأن يدخل بيته ويرجع الى المسجد كما فرغ من الوضوء ولو مكث في بيته فسد اعتكافه وان كان ساعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو كان بقرب المسجد بيت صديق له لم يلزم قضاء الحاجة فيه وان كان له بيتان قريب وبعيد قال بعضهم لا يجوز أن يمضي الى البعيد فان مضى بطل اعتكافه كذا في السراج الوهاج * وان كان خرج لحاجة الانسان له أن يمضي على التوبة كذا في النهاية * وهكذا في العناية * وأما الاكل والشرب والنوم فيكون في معتكفه لانه يمكنه قضاء هذه الحاجة في المسجد فلا ضرورة في الخروج كذا في الهداية * ويخرج للجمعة حين تزول الشمس ان كان معتكفه قريبا من الجامع بحيث لو انتظر زوال الشمس لا تقوته الخطبة والجمعة واذا كان بحيث تقوته لم ينتظر زوال الشمس لكنه يخرج في وقت يمكنه أن يأتى الجامع فيصلى أربع ركعات قبل الاذان عند المنبر وبعد الجمعة يمكث بقدر ما يصلى أربع ركعات أو ستا على حسب اختلافهم في سنة الجمعة كذا في الكافي * فان مكث يوما وليلة أو أتم اعتكافه لا يفسده ويكره كذا في السراج الوهاج * فان خرج من المسجد بعذر بان انهدم المسجد أو اخرج مكرها فدخل مسجدا آخر من ساعته لم يفسد اعتكافه استحسنانا هكذا في البدائع * وكذا لو خاف على نفسه أو ماله فخرج هكذا في التبيين * ولو خرج لبول أو غائط فحسبه الغريم ساعة فسد اعتكافه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يفسد قال الامام السرخسي قولهم ما يسر على المسلمين هكذا في الخلاصة * ولا يخرج لعبادة المريض كذا في البحر الرائق * ولو خرج لجنابة يفسد اعتكافه وكذا الصلوات ولو تعينت عليه أو لاجتماع الغريق أو الحريق أو الجهاد اذا كان النفر عامدا أو لاداء الشهادة هكذا في التبيين * وكذا اذا خرج ساعة بعد زوال المرض فسد اعتكافه هكذا في الظهيرية * ولو شرط وقت النذر والالتزام أن يخرج الى عبادة المريض وصلاة الجنابة وحضور مجلس العلم يجوز له ذلك كذا في التتارخانية ناقلا عن الحجة * ولو سعد المذنب لم يفسد اعتكافه بخلاف وان كان باب المذنب خارج المسجد كذا في البدائع * والمؤذن وغيره

وكالقطن والحشيش والتراب والكاغد والبراق الذي جعله في كنه ثم ابتلعه والسفرجل اذا لم يكن مدركا وهو غير مطبوخ والجوزة الرطبة والطبن الذي يغسل به الرأس فسد صومه فان كان يعتاد كل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة * النائم اذا شرب فسد صومه وليس هو كالناسي لان النائم اذا ذهب العقل اذا ذبح لم تؤكل ذبيحته وتؤكل ذبيحة من نسي التسمية وان أكل ميتة قد تدردت فسد صومه ولا كفارة عليه وان لم تكن تدردت فعليه القضاء والكفارة جميعا * (وأما ما يوجب القضاء والكفارة) اذا أصبح صائما في رمضان فجامع امرأته متعمدا عليه القضاء والكفارة اذا نارت الحشفة أنزل أول ينزل وعلى المرأة مثل ما على الرجل ان كانت مطاوعة عندنا وللشافعي رحمه الله تعالى في وجوب الكفارة على المرأة قولان في قول لا تجب وفي قول تجب ثم قال ان كانت غنية يتحمل عنها الزوج كئثم ماء الاغتسال وان كانت فقيرة تجب عليها ولا يمتثل عنها الزوج لانها اذا كانت فقيرة كان عليها

الصوم والصوم لا تجرى فيه النيابة وان كانت المرأة مكرهة عليها القضاء دون الكفارة وكذا اذا كانت مكرهة في الابتداء ثم فيه طاعته بعد ذلك لانها طاعته بعد فساد الصوم وان جامعتها في دبرها أو جامع أمته في دبرها متعمدا عليه القضاء والكفارة أنزل أول ينزل في قول أبي يوسف ومحمد هما الله تعالى وكذا اذا عمل في قوم لوط وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما لا يوبه أخذ المشايخ وفي رواية لا تلزمه الكفارة * الصائم اذا أكل من ماله ما يتغذى به أو يداوى به كالخبز والاطعمة والاشربة والادهان والالبان عليه

الكفارة عندنا وكذا إذا أكل هليجة أو مسكاً أو كافوراً أو غالية أو زعفراناً وإن أخذ الهليجة بغيره وجعل معها ولا يدخل عينها في جوفه لا يلزمه القضاء وإن جعل هذا بالقانيد أو بالسكر يلزمه القضاء والكفارة وكذا إذا أكل شيئاً من أوراق الشجر مما يأكله الناس وكذا الخل والمزى وماء العصفور ماء الزعفران وماء الباقلاء والبطيخ وماء القنماء والقندر (١) وماء الزرجون والمطر والثلج والبرد إذا تعد ذلك وكذا إذا أكل طيناً يؤكل للدواء كالطين الارمني يجب القضاء والكفارة وفي الطين النيسابوري عن (٢١٣) أبي جعفر الهندواني رحمه الله تعالى أنه قال يجب القضاء والكفارة

فيه سواء هو الصحيح هكذا في الخلاصة وفتاوى قاضي خان * ولا بأس أن يخرج رأسه إلى بعض أهله لينسله كذا في التتارخانية * هذا كله في الاعتكاف الواجب أما في النفل فلا بأس بأن يخرج بعد زرع غيره في ظاهر الرواية وفي التحفة لا بأس فيه بأن يعود المريض ويشهد الجنازة كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * (ومنها الجماع ودواعيه) فيحرم على المعتكف الجماع ودواعيه نحو المباشرة والتقبيل واللمس والمعانقة والجماع فيمادون الفرج والليل والنهار في ذلك سواء والجماع عامداً وناسياً ليلاً أو نهاراً يفسد الاعتكاف أنزل أو لم ينزل وماسواً بفسد إذا أنزل وإن لم ينزل لا يفسد هكذا في البدائع * ولو أتمى بالتفكير والنظر لا يفسد اعتكافه كذا في التبيين * وكذا لو احتمل كذا في فتح القدير * ثم إن أمكنه الاغتسال في المسجد من غير أن يتلو المسجد فلا بأس به ولا فيخرج ويغتسل ويعود إلى المسجد ولو توضأ في المسجد في أثناء فهو على هذا التفصيل هكذا في البدائع وفتاوى قاضي خان * (ومنها الاغتناء والجنون) نفس الاغتناء والجنون لا يفسد الاعتكاف حتى لا ينقطع التتابع وإن أغشى عليه أياماً أو أصابه لم يفسد اعتكافه وعليه إذا برئ أن يستقبل فإن تطاول الجنون وبقي سنين ثم أفاق يجب عليه أن يقضي هكذا في البدائع * وإن صار معتوهاً ثم أفاق بعد سنين يجب عليه القضاء كذا في فتاوى قاضي خان * (وأما محظورات) فمنها الصمت الذي يعتقده عبادة فإنه يكره هكذا في التبيين * وأما إذا لم يعتقده قرية فلا يكره كذا في البحر الرائق * وأما الصمت عن معاصي اللسان فمن أعظم العبادات كذا في الجوهرة النيرة * ولا يفسد الاعتكاف سباب ولا جمل كذا في الخلاصة * إذا أكل المعتكف نهاراً ناسياً ليلته لأن حرمة الأكل لأجل الصوم لا لأجل الاعتكاف كذا في النهاية * والأصل أن ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع عنه لأجل الصوم لا يفسد الصوم لا يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالجماع والخروج وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع عنه لأجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالأكل والشرب كذا في البدائع * ولا بأس للمعتكف أن يبيع ويشترى الطعام وما لا بد منه وأما إذا أراد أن يتخذ متجراً فيكره له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان والذخيرة * وهو الصحيح هكذا في التبيين * ويجوز للمعتكف أن يتزوج ويراجع كذا في الجوهرة النيرة * ويلبس المعتكف ويتطيب ويدهن رأسه كذا في الخلاصة * وإذا سكر المعتكف ليلاً لم يفسد اعتكافه لأنه تناول محظور الدين لا محظور الاعتكاف كالأكل كل مال الغير كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا فسد الاعتكاف الواجب وجب قضاءه فإن كان اعتكاف شهر بعينه إذا أفطر يوماً يقضى ذلك اليوم وإن كان اعتكاف شهر بغير بعينه يلزمه الاستقبال سواء أفسده بصنعه من غير عذر كالخروج والجماع والأكل في النهار أو بعد زرع كما إذا مرض فاحتاج إلى الخروج أو بغير صنعه كالحيض والجنون والاعتماد الطويل كذا في فتح القدير * (ومما يصل بذلك مسائل) إذا أراد إيجاب الاعتكاف على نفسه ينبغي أن يذكر بلسانه ولا يكفي لإيجابه التسمية بالقلب ذكر شمس الأئمة كذا في النهاية * وهكذا في الخلاصة * وههنا أصلاً (أحدهما) أنه إذا ذكر الأيام بلفظ الجمع أو التثنية تناول ما بازأته من الليالي وكذا الليالي تناول ما بازأته من الأيام كذا في الكافي * فلو ذكر اعتكاف ثلاثة أيام أو أكثر أو يومين أو ثلاث ليال أو أكثر أو لياليتين لزمه الأيام بلياليها والليالي بلياليها ما لم يكن له نية فإن نوى بالأيام خاصة وبالليالي الليالي خاصة صحته نية ويلزمه في الأيام اعتكاف الأيام دون الليالي ولا شيء عليه في الليالي هكذا في البدائع

قال يجب القضاء والكفارة وقال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في الرقيات الصائم إذا أكل الطين يجب عليه القضاء دون الكفارة لأن الطين لا يكون من الطين الارمني فإن فيه القضاء والكفارة لأنه يؤكل للدواء وأما الطين الذي يغلى فيؤكل عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا أدري وكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قيل معنى قوله لا أدري أي لا أدري أنه يتداوى به أم لا وفي ظاهر الرواية يجب الكفارة لأنه يؤكل عادة وإن أكل دقيقاً في بعض الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجب الكفارة وعن محمد رحمه الله تعالى يجب وفي بعض الروايات الخلاف على عكس هذا ولا يجب الكفارة بأكل العجين وفي دقيق الذرة إذا لته بمن يجب القضاء والكفارة وكذا إذا أكل الخنطة كما هي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في صائم قضم الخنطة فأكلها عليه القضاء والكفارة ولو مضغ حبة الخنطة لا يفسد صومه

لأنها تلتصق بالأسنان كقطن في السهممة وإن أكل حبة عنب ان مضغها فعليه القضاء والكفارة وإن ابتلعها لم يكن معها غروفا فعليه القضاء والكفارة بالاتفاق وإن كان معها غروفا لم يفسد صومه لأن الغروفا لا تلتصق بالأسنان كقطن في السهممة وإن مضغها لم يكن فيها لآل عليه القضاء لأن الغروفا لا تلتصق بالأسنان كقطن في السهممة وإن مضغها لم يكن فيها لآل عليه القضاء لأن الغروفا لا تلتصق بالأسنان كقطن في السهممة وإن مضغها لم يكن فيها لآل عليه القضاء لأن الغروفا لا تلتصق بالأسنان كقطن في السهممة

(١) قوله القنيد بالثلثة صح كآبت يشبه القناء أو ضرب منه أو الخيلاراه قاموس

وكذا الفندق والفسق ان كانت رطبة فهي بمنزلة الجوز وان كانت يابسة ان مضغها كان عليه الكفارة اذا كان فيها اللبس فالتأني الجوز وان ابتلعها ان لم تكن مشقوقة الرأر فسد صومه فلا كفارة فيه عند الكل وان كانت مشقوقة فكذلك عند عامة العلماء وقال بعضهم ان كانت مملوحة فيها الكفارة وان لم تكن مملوحة لا كفارة فيها وان ابتلع تفاحة روى هشام عن محمد بن جهم ان الله تعالى ان عليه الكفارة لان جميعها ما كول بخلاف قشر الجوز (٣١٤) وفي قشر الرمان وشحمها وابتلاع الرمان والبيض القضاء دون الكفارة لانهم لا تؤكل

* ولو نذر اعتكاف يوم لم يدخل الليل هكذا في فتح القدير * (وثانيهما) انه متى لم يدخل في وجوب اعتكافه الليل جازله التقريبي ومتى دخل الليل والنهار فانه يلزمه متتابعاً هكذا في البدائع * ولو نذر اعتكاف شهر بعينه أو بعينه أو ثلاثين يوماً لم يلزمه متتابعاً * ومتى شاء لم يلزمه الشهر كذا في الظهيرية * ومتى دخل في اعتكافه الليل والنهار فابتداءً من الليل لان الاصل ان كل ليلة تتبع اليوم الذي بعدها كذا في الكافي * فلو قال الله على أن اعتكف يومين يدخل المسجد قبل غروب الشمس ويمكث تلك الليلة ويومها واللييلة الثانية ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا في الايام الكثيرة يدخل قبل غروب الشمس هكذا في فتاوى قاض خان * ولو نذر اعتكاف يوم العيد قضاءه في وقت آخر وعليه كفارة البين ان نوى البين فلو اعتكف فيه أجزاء وأساء كذا في الخلاصة * ولو اعتكف الرجل من غير أن يوجب على نفسه ثم خرج من المسجد لاشي عليه كذا في الظهيرية * ولو نذر اعتكاف يوم أو شهر معين فاعتكف قبله أو نذر الاعتكاف في المسجد الحرام فاعتكف في غيره فانه يجوز كذا في البحر الرائق * ولو نذر اعتكاف شهر ثم ارتد ثم أسلم لم يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي * ولو نذر اعتكاف شهر فمات أطعم لكل يوم نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شربة من اوصى كذا في السراجية * ويجب عليه أن يوصى هكذا في البدائع * وان لم يوص وأجازت الورثة جاز ذلك ولو نذر اعتكاف شهر وهو مريض فلم يبرأ حتى مات لاشي عليه وان صح يوم مات أطعم عنه عن جميع الشهر كذا في السراجية * (المتفرقات) * رجل أفطر في شهر رمضان تسعين وخمسة مائة فصام شهراً ينوي القضاء عن الشهر الذي عليه وهو يرى انه رمضان سنة احدى وتسعين وخمسة مائة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجزيه وان صام شهر ينوي القضاء عن رمضان سنة احدى وتسعين وخمسة مائة وهو يرى انه أفطر ذلك قال لا يجزيه كذا في الظهيرية في باب النية وهكذا في فتاوى قاضي خان * ولو أسلم الكافر في دار الحرب وعلم بوجوب الصوم بعد رمضان لا قضاء عليه ولو علم في خلاله فالظاهر انه والمجنون فيه سواء كذا في الزايد * وان أسلم في دار الاسلام فعليه قضاء ما مضى عليه بذلك أو لم يعلم كذا في فتاوى قاضي خان في فصل رؤية الهلال * ولو أسلم قبل الزوال ولم يأكل فصام تطوعاً في ظاهر الرواية لا يصح صومه لعدم الاهلية في أول النهار والصوم لا يجزأ كذا في محيط السرخسي في باب من يلزمه الامساك * وان بلغ الصبي قبل الزوال والا كل ونوى التطوع كان متطوعاً على الصحيح هكذا في الجوهرية النيرة والسراج الوهاج * قال الرازي يؤمر الصبي اذا أطاعه وذكر أبو جعفر اختلاف مشايخ بلجهم الله تعالى فيه والاصح انه يؤمر وهذا اذا لم يضرب الصوم بيده فان أضرب لا يؤمر به واذا لم يضرب فليس عليه قضاء عليه وشئ أبو حفص يضرب ابن عشر سنين على الصوم قال اختلافوا فيه والصحيح انه بمنزلة الصلاة هكذا في الزايد * كل من كان له نذر في صوم رمضان في أول النهار مانع من الوجوب أو مبيح للفطر ثم زال منه وصار بحال لو كان عليه من أول النهار لوجب عليه الصوم كالصبي اذا بلغ في بعض النهار وأسلم الكافر وأفاق المجنون وطهرت الحائض وقدم المسافر مع قيام الاهلية يجب عليه الامساك ببقية اليوم وكذا من وجب عليه الصوم في أول النهار لوجود سبب الوجوب والاهلية ثم تعذر عليه المضى فيه بأن أفطر متعمداً أو أصبح يوم الشك مفطراً ثم تبين أنه من رمضان أو تسهر على ظن أن الفجر لم يطلع ثم تبين أنه طالع فانه يجب عليه الامساك في بقية اليوم

كذلك وان ابتلع بطيخة صغيرة أو حبة (١) صغيرة أو هليجة روى هشام عن محمد بن جهم ان الله تعالى ان عليه الكفارة وان أكل شحماً غير مطبوخ اختافوا في وجوب الكفارة والصحيح هو الوجوب ولو أكل دماً في ظاهر الرواية عليه القضاء دون الكفارة لانه مما يستقذره الطبع وفي بعض الروايات عليه القضاء والكفارة لان بعض الناس يشربون الدم وان أكل لحماً غير مطبوخ عليه القضاء والكفارة اذا بقيت لقمة السحور في فيه فطلع الفجر ثم ابتلعها أو أخذ كسرة من الخبز لياً كلها وهو ناس فلما مضىها ذكر أنه صائم فابتلعها مع ذكر الصوم اختلف المشايخ فيه على أربعة أقوال قال بعضهم لا كفارة عليه وقال بعضهم عليه الكفارة وقال بعضهم ان ابتلعها لا كفارة عليه وان أخرجه من فيه ثم عادها وابتلعها عليه الكفارة وقال بعضهم ان ابتلعها قبل أن يخرجها عليه الكفارة وان أخرجه ثم عادها لا كفارة عليه والصحيح * اذا تسهر

على يقين ان الفجر لم يطلع أو أفطر على يقين ان الشمس قد غربت فاذا الفجر طالع والشمس لم تغرب عليه القضاء فيم الوجود تشبها المناقض ولا كفارة فيم المكان العذر وان تسهر وهو شاك في طلوع الفجر فالمسحب له أن يدع الاكل فان أكل وهو شاك فصومه تام وان شك في غروب الشمس عليه ان يدع الاكل فان أكل وهو شاك يلزمه القضاء واختلافوا في وجوب الكفارة وان تسهر أو كبرأيه ان الفجر طالع قال مشايخنا رحمه الله تعالى عليه أن يقضى ذلك اليوم وان أفطر أو كبرأيه ان الشمس لم تغرب عليه القضاء والكفارة لان النهار كان

(١) قوله حبة بالحاء المهملة محركة الحنظلة أو حراً بطيخ ما دام رطباً اه قاموس

فأبطلوا ما انضم اليه كبرأيه فصارت علة اليقين * إذا شهد اثنان ان الشمس قد غابت وشهد آخر انهم لم تغرب فافطر ثم ظهر انهم لم تغرب عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق وإذا شهد اثنان على طلوع الفجر وشهد آخر ان أنه لم يطلع فافطر ثم ظهر أنه كان قد طلع عليه القضاء والكفارة بالاتفاق وتقبل الشهادة على الاثبات ولا يعارضها الشهادة على النقي كافي حقوق العباد وان شهد واحد على طلوع الفجر وشهد آخر ان أنه لم يطلع فافطر ثم ظهر أنه كان قد طلع لا تجب الكفارة لان شهادة الواحد (٢١٥) على الطلوع ليست بحجة تامة بل هي

شطر الحجة ولودخل على رجل جماعة وهو يتسحر فقالوا الفجر طالع فقال الرجل اذالم أصر صائما وصرت مفطرا فاكل بعد ذلك ثم ظهر ان أكله الاول كان قبل طلوع الفجر وأكله الثاني كان بعد طلوعه قال الحاكم أبو محمد رحمه الله تعالى ان كانوا جماعة صدقهم لا كفارة عليه وان كان واحدا عليه الكفارة عدلا كان أو غير عدل لان شهادة الواحد لا تقبل في مثل هذا * اذا قال الرجل لامرأته انظر لي ان الفجر طالع أو غير طالع فنظرت فرجعت وقالت لم يطلع فجمعها زوجها ثم ظهر ان الفجر كان طالعا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ان صدقها وهي ثقة لا كفارة عليه وقال بعضهم لا كفارة عليه مطلقا وهو الصحيح لانه عدلي يقين من الليل شاك في النهار وعلى المرأة الكفارة ان أفطرت مع العلم بالطلوع * اذا أفطر في رمضان يوم ولم يكفر حتى أفطر في يوم آخر كان عليه كفارة واحدة وان أفطر في رمضان عليه لكل

تسبها بالصائمين كذا في البدائع في فصل حكم الصوم الموقت * وكذا الذي أكل وهو يرى أن الشمس قد غابت فظهر انهم لم تغرب وكذا من أفطر خطأ أو مكرها كذا في الخلاصة * وقيل الامساك مستحب لا واجب والصحيح الوجوب كذا في فتح القدير * وأجمعوا على أنه لا يجب التشبه بالصائم على الحائض والنفساء والمريض والمسافر كذا في الخلاصة * وهل تأكل الحائض سرأ أو جهرا قيل سرأ وقيل جهرا والمسافر والمريض الا كل جهرا رواية واحدة كذا في السراج الوهاج * ومن دخل في صوم التطوع ثم أفسده قضاء كذا في الهداية * سواء حصل الفساد بصدقة أو بغير صدقة حتى اذا حاضت الصائفة المتطوعة يجب القضاء في أصح الروايتين كذا في النهاية * اختلف أصحابنا رضي الله تعالى عنهم في الصوم المظنون اذا أفسده بان شرع في صوم أو صلاة على ظن أنه عليه ثم تبين أنه ليس عليه فافطر متمدا قال أصحابنا الثلاثة لا قضاء عليه لكن الأفضل أن يمضي فيه وعلى هذا الخلاف اذا شرع في صوم الكفارة ثم أيسر في خلافه فافطر متمدا كذا في البدائع * اذا نوى صوم القضاء بعد طلوع الفجر ولم يصح عن القضاء هل يصح عن التطوع قال الامام النسفي انه يصح وان أفطر يلزمه القضاء كذا في الخلاصة * ومن لم ينو رمضان كله صوما ولا فطرا فعليه قضاءه كذا في الهداية * ولا كفارة بافساد صوم غير رمضان كذا في الكنز * كفارة الفطر وكفارة الظهار واحدة (١) وهي عتق رقبة مؤمنة أو كافرة فان لم يقدر على العتق فعليه صيام شهرين متتابعين وان لم يستطع فعليه اطعام ستين مسكينا كل مسكين صاعا من تمر أو شعير أو نصف صاع من حنطة وانما يعتبر حال المكفر في جميع الكفارات وقت الاداء لا وقت وجوبه فان كان وقت الاداء معسرا يجزيه الصيام وان كان موسرا وقت الوجوب كذا في الخلاصة * ولو جامع مرارا في أيام من رمضان واحد ولم يكفر كان عليه كفارة واحدة ولو جامع وكفر ثم جامع عليه كفارة أخرى في ظاهر الرواية كذا في فتح القدير * ولو أفطر في يوم فاعتق ثم أفطر في اليوم الثاني فاعتق ثم استحق الرقبة الاولى فلا شيء عليه وكذا لو استحق الثانية ولو استحق الثالثة فعليه اعتاق رقبة واحدة لان ما تقدم لا يجزئ عما تأخر ولو استحق الثانية أيضا فعليه اعتاق رقبة واحدة لليوم الثاني والثالث ولو استحق الاولى أيضا فعليه كفارة واحدة ولو استحق الاولى والثالثة اعتق رقبة واحدة لليوم الثالث ولو جامع في رمضان ولم يكفر للاول فعليه لكل جماعة كفارة في الظاهر كذا في البدائع * اذا زمت الكفارة على السلطان وهو موسر بما له الحلال وليس عليه توبة لاحد يفتي باعتاق الرقبة كذا في البحر الرائق * شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة جاء يوم الخميس أيضا كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الاضحية حتى لا تجوز التضحية في هذا اليوم اعتمادا على قول نالي رضي الله عنه يوم نحركم يوم صومكم لانه يحتمل أنه أراد به ذلك العام دون الابد كذا في فتاوى قاضيخان في فصل رؤية الهلال (٢) اعلم ان الصيامات اللازمة فرضا ثلاثة عشر * سبعة منها يجب فيها التتابع وهي رمضان وكفارة القتل وكفارة الظهار وكفارة البين وكفارة الاطفار في رمضان والندرا المعين وصوم الميعن ومئة لا يجب فيها التتابع وهي قضاء رمضان وصوم المتعة وصوم كفارة المطلق وصوم جزاء الصيد وصوم النذر المطلق وصوم الميعن بأن قال والله لا صوم من شهرا كذا في البحر الرائق * ثم اذا كان مخيرا في قضاء رمضان فالمتابعة مستحقة مسارعة الى

(١) مطلب بيان الكفارة (٢) مطلب لا يجوز الاعتماد على قول على يوم فحرركم يوم صومكم

فطر كفارة وقال محمد رحمه الله تعالى يكفيه كفارة واحدة * (الفصل السابع في بيان سقاط الكفارة وما لا يسقط) * المسافر اذا قدم مصر وهو صائم في رمضان فافق ان صومه لا يجزئه فافطر بعد ذلك متمدا لا كفارة عليه وان لم يفت بذلك فكذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان قول بعض العلماء ان صوم المسافر لا يجوز أو وث شبهة فيه وكذا لو أصبح المقيم صائما ثم سافر فافطر بعد ذلك لا كفارة عليه وكذا المرأة اذا افطرت ثم حاضت والصحيح اذا افطر ثم مرض مرضا لا يستطيع معه الصوم تسقط الكفارة عندنا خلافا

لزفر رجه الله تعالى والاصل عندنا انه اذا صار في آخر النهار على صفة لو كان عليها في أول النهار يساح لها الافطار تسقط عنه الكفارة وذكر في المنتقى انه اذا أفطر في نهار رمضان متعمدا ثم اغشى عليه ساعة لا كفارة عليه ولو أفطر في أول النهار متعمدا ثم أكرهه السلطان على السفر لا تسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رجه الله تعالى انه تسقط عنه الكفارة ولو سافر باختياره لا تسقط عنه الكفارة اذا أكل أو شرب أو جامع (٢١٦) ناسيا فظن ان ذلك فطره فأكل متعمدا لا كفارة عليه لان صومه فسد قياسا فصار ذلك

شبهة فان كان بلغه الحديث وعلم ان صومه لا يفسد في النسيان عن أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى ان عليه الكفارة وروى الحسن عن أبي حنيفة رجه الله تعالى انه لا كفارة عليه وهو الصحيح * رجهل ذرعه التي وهوذا كره للصوم أو ناس أو اعتدل فظن أن ذلك فطره بوصول الماء الجوف أو الدماغ من أصول الشعر فأكل بعد ذلك متعمدا كان عليه القضاء والكفارة على كل حال وفي بعض الروايات فرق بين العالم والجاهل فوجب الكفارة على العالم لا على الجاهل وكذا في الذي ذرعه التي فأكل متعمدا

اسقاطه عن ذمته كذا في السراج الوهاج * اعلم أن ليلة القدر يستحب طلبها وهي أفضل ليالي السنة هكذا في معراج الدراية * وعن أبي حنيفة رجه الله تعالى أنهما في رمضان ولا تدري أية ليلة هي وقد تقدم وتأخر وعندهما كذا لا أنها متعينة لا تتقدم ولا تتأخر هكذا نقل عنهم في المنظومة وشروحا كذا في فتح القدير في باب الاعتكاف * حتى لو قال بعد ما نلت حريته القدر فان قال قبل دخول رمضان عتق اذا انسلخ الشهر وان قال بعد مضي ليلة منه لم يعتق حتى ينسلخ رمضان من العام القابل عنه بل جواز أنها كانت في الشهر الماضي في الليلة الأولى وفي الشهر الآتي في الليلة الأخيرة وعندهما اذا مضى ليلة منه عتق كذا في الكافي وفي ملتقى البحار قول أبي حنيفة رجه الله تعالى رابع كذا في معراج الدراية * وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * والنذر الذي يقع من أكثر العوام بأن يأتي إلى قبر بعض الصالحين ويرفع ستره قائلا يا سيدي فلان ان قضيت حاجتي فلك مني من الذهب مثلا كذا باطل اجماعا نعم لو قال يا الله اني نذرت لك ان شفيت مريضى أو نحوها أن أطعم الفقراء الذين يباب السيدة نفيسة أو نحوها أو أنشتري حصى المسجد أو زيتا لو قودها أو دراهمها أن يقوم بشعائرها بما يكون فيه نفع الفقراء والنذر لله وذكر الشيخ انما هو محل لصرف النذر لستحقه يجوز لكن لا يحل صرفه الا الى الفقراء الا الى ذي علم لعلمه ولا لحاضر الشيخ الا أن يكون الحاضر واحدا من الفقراء واذا عرف هذا في أي موضع الدراهم ونحوها وينقل الى ضرائح الاولياء تقربا اليهم فخرام بالاجماع ما لم يقصد بصرفها للفقراء الاحياء قول واحد او قد ابتلى الناس بذلك هكذا في النهر الفائق والبحر الرائق * وكره مجاهد أن يقال جاء رمضان وذهب وقال لا أدري لعل رمضان اسم من أسماء الله تعالى ولكنه يقال جاء شهر رمضان وقد قيل بأنه يكره فان محمد لم يرد على مجاهد قوله ولا صح أنه لا يكره كذا في محيط السرخسي

(كتاب المناسك) * وفيه سبعة عشر بابا

الباب الاول في تفسير الحج وفرضيته ووقته وشرائطه وأركانه وواجباته وسننه وآدابه ومحظوراته (أما تفسيره) فهو انه عبارة عن الافعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته محرما بنية الحج سابقا هكذا في فتح القدير (وأما فرضيته) فالج فريضة محكمة ثبتت فرضيتها بدلائل مقطوعة حتى يكفر جاحداها وأن لا يجب في العمر الا مرة كذا في محيط السرخسي * وهو فرض على الفور وهو الاصح فلا يساح له التأخير بعد ذلك الا كان الى العام الثاني كذا في خزنة المفتين * فاذا أخره وأتى بعد ذلك وقع أداء كذا في البحر الرائق * وعند محمد رجه الله تعالى يجب على التراخي والتجمل أفضل كذا في الخلاصة والخلاق فيما اذا كان غالب ظنه السلامة أما اذا كان غالب ظنه الموت أو ما يسبب الهرم أو المرض فإنه يتضييق عليه الوجوب اجماعا كذا في الجوهرة النيرة * وغرة الخلاف تظهر في حق المأثم حتى يفسق وترد شهادته عندهم يقول على الفور ولو حج في آخر عمره فليس عليه الاثم بالاجماع ولو مات ولم يحج اثم بالاجماع كذا في التبيين * (وأما وقته فاشهر معلومات) والاشهر المعلومات شوال وذو القعدة وعشر ذى الحجة واذا عمل شيئا من أعمال الحج من طواف وسعي قبل أشهر الحج لا يجوز واذا عمل فيها يجوز كذا في الظهيرية * (وأما شرائط وجوبه) فمنها الاسلام حتى لو ملك ما به الاستطاعة حال كفره ثم أسلم بعدما افتقر لا يجب عليه شيء بذلك

الاستطاعة

فافتاءه بالفطر ثم أكل بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه وهو الصحيح وان احتجيم فظن ان ذلك فطره أو أكل أو شرب أو جامع أو كان جاهلا لم يسمع في ذلك حديثا ولم يفت له أحد بالفطر فافتقر فعليه الكفارة لان هذا شيء لا يكون مفطرا بحال وان كان سمع في الجملة حديثا وعرف تأويله فكذلك وان لم يعرف تأويله قال أبو حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى عليه الكفارة كالأول وقال أبو يوسف رجه الله تعالى لا كفارة عليه ولو سأل هذا الجاهل مفتيا عن الجملة فافتقر له بالفطر فأكل متعمدا بعد ذلك لا كفارة

عليه وكذا الذي اكصل أو دهن نفسه أو شارب به ثم أكل متمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستفتى فافتى له بالفطر فيئس لا يلزمه الكفارة * رجل اغتاب فظن ان ذلك فطره فاكل به بذلك متمدا ان بلغه قوله عليه الصلاة والسلام الغيبة تقطر الصائم وقوله عليه الصلاة والسلام ثلاثة يفطرن الصائم وينقضن الوضوء الغيبة والنميمة والنظر الى محاسن المرأة واعتمد على الحديث ولم يعرف تأويله قال بعضهم هذا وفصل الحجة سواء في الوجوه كلها او عامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل (٢١٧) حال اعتمد حديثا وقتوى لان العلماء

أجمعوا على ترك العمل بظاهر الحديث وقالوا أراد به ذهاب الاجر وليس في هذا قول معتبر وهذا ظن ما استند الى دليل فلا يورث شبهة وان استألك فظن ان ذلك فطره فأكل بعده متمدا عليه القضاء والكفارة عالما كان أو جاهلا لان هذا شيء يعرفه الخاص والعام وان أوج بهيمة أو مينة ولم ينزل لا يفسد صومه ولا يلزم الغسل فان ظن ان ذلك فطره فأكل بعد ذلك متمدا ان كان عالما عليه القضاء والكفارة وان كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة وان ابتلع سلكة ولم يفتها من يده أو أدخل خشبة في دبره ولم يفتها من يده أو أدخل أصبعه في دبره ثم أكل بعد ذلك متمدا ان كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة وان كان عالما فعليه القضاء والكفارة ولو نظر الى محاسن المرأة فأنزل أو تفكر فأنزل فظن ان ذلك فطره فأكل متمدا فهو بمنزلة التي وقال بعضهم ان كان عالما عليه القضاء والكفارة عند الكل وان كان جاهلا عليه القضاء دون الكفارة

الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلما فلم يخرج حتى افترق حيث يتقرر الحج في ذمته ديناه عليه كذا في فتح القدير * ولو حج ثم ارتد ثم أسلم لزمه أخرى اذا استطاع كذا في السراجية * (ومنها العقل) فلا يجب على المجنون وفي المعنوه خلاف كذا في البحر الرائق * (ومنها البلوغ) فلا يجب على الصبي كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أن الصبي حج اذا قبل البلوغ فلا يكون ذلك عن حجة الاسلام ويكون تطوعا ولو أحرمت ثم بلغ قبل الوقوف بعرفة ان مضى على احرامه يكون تطوعا وان جدد التلبية أو استأنف الاحرام بعد الادراك ثم وقف بعرفة يكون عن حجة الاسلام بالاجماع كذا في شرح الطحاوي * وكذا المجنون اذا أفاق والكافر اذا أسلم قبل الوقوف بعرفة بخلاف الاحرام كذا في البدائع * ولو جاوز الميقات بغير احرام ثم احتلم عكة وأحرمت من مكة أجزأه عن حجة الاسلام ولم يكن عليه لجأزة الميقات بغير احرام شيء كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها الحرية) فلا حج على عبد ولو مدبر أو أم ولد مكاتب أو مبعوض أو مأذونا له في الحج ولو كان عكة لعدم ملكه كذا في البحر الرائق * ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجزئه عن حجة الاسلام وعليه حجة الاسلام اذا أعتق ولو أعتق في الطريق قبل الاحرام وأحرمت وحج أجزأه عن حجة الاسلام ولو أحرمت قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد العتق لا يجزئه ذلك عن حجة الاسلام كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها القدرة على الراد والراحلة) بطريق الملك أو الاجارة دون الاعارة والاباحة سواء كانت الاباحة من جهة من لأمته عليه كالأولاد والمولودين أو من غيرهم كالأجانب كذا في السراج الوهاج * ولو وهب له مال ليحج به لا يجب عليه قبوله سواء كان الواهب ممن تعتبر منته كالأجانب أو لا تعتبر كالأبوين والمولودين كذا في فتح القدير * وتفسير ملك الراد والراحلة أن يكون له مال فاضل عن حاجته وهو ما سوى مسكنه ولبسه وخدمته وأثاث بيته قدر ما يبلغه الى مكة ذاهبا وجائيا بآلاته ما سوى ما يقتضي به دينه ويمسك لنفسه عياله ومهر مفسكه ونحوه الى وقت انصرافه كذا في محيط السرخسي * ويعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تبذير ولا تقتير كذا في التبيين * والعيال من تلزمه نفقته كذا في البحر الرائق * ولا يترك نفقة ما بعد ابائه في ظاهر الرواية كذا في التبيين * والراحلة تعتبر في حق كل انسان ما يبلغه من قدر على رأس زامله وأمكنه السفر عليه وجب والا فان كان مترفها فلا بد من أن يقدر على شق محمل ولا تثبت الاستطاعة بعقبة الاجر وهو أن يكتري رجلا بغير واحد يعاقبان في الركوب يركب أحدهما مرحلة أو فرجة ثم يركبه الآخر وكذا لو وجد ما يكتري به مرحلة ويمشي مرحلة لم يكن موسرا كذا في فتاوى قاضي خان * وفي البناء يسع بحج الحج على أهل مكة ومن حولها ممن كان بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام اذا كانوا قادرين على المشي وان لم يقدرُوا على الراحلة ولكن لا بد أن يكون لهم من الطعام مقدار ما يكفيهم وعيالهم بالمعروف الى عودهم كذا في السراج الوهاج * الفقير اذا حج ماشيا ثم أسير لاج عليه هكذا في فتاوى قاضي خان * اذا وجد ما يحج به وقد قصد التزويج يحج به ولا يتزوج لان الحج فريضة أوجبها الله تعالى على عبده كذا في التبيين * اذا كان له دار يسكنها وعبد يستخدمه وثياب يلبسها ومتاع يحتاج اليه لا تثبت به الاستطاعة وفي التجريد ان كان له دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه فعليه أن يبيعه ويحج به وان لم يكن له مسكن ولا شيء من ذلك وعنده دراهم يبلغ بها الحج أو يبلغ عن مسكن وخدام وطعام وقوت فعليه الحج فان جعلها في غير الحج ثم كذا في الخلاصة * وكذا من كان له ثياب لا يمتنها كان عليه أن يبيع ويحج بثمنها ان كان بثمنها وفاء بالحج ولو كان له منزل

(٢٨ - الفتاوى اول) * (فصل فيمن يجب عليه التشبه ومن لا يجب) * غلام بلغ في رمضان في نصف النهار أو نصراني أسلم فانه لا يأكل بقية يومه وكذا المرأة اذا طهرت من الحيض والنفاس بعد طلوع الفجر أو سمعه والمجنون اذا أفاق والمسافر اذا قدم مصر بعد الاكل والمقيم اذا تضرع بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم به والذي أكل وهو يرى أن الشمس قد غابت فظن أنها لم تغب كل من صار على صفة في آخر النهار ولو كان عليها في أول النهار يلزمه الصوم كان عليه الامساك في بقية اليوم عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وأجمعوا على ان من أفطر

أن يتابع وإن لم يكن له نية فله أن يصوم متفرقا ومن نوى بالندري عينا فافطر عليه القضاء والكفارة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه القضاء دون الكفارة أن نوى النذر واليمين جميعا وإن نوى اليمين تجب الكفارة دون القضاء ولو أراد أن يقول لله على صوم يوم جري على لسانه صوم شهر مكان صوم يوم كان عليه صوم شهر وكذا إذا أراد شيئا جري على لسانه الطلاق أو العتاق أو النذر يلزمه الطلاق والعتاق والندر ولو نذر أن يصوم أبدا فاضف عن الصوم لاشتغاله بالعيشة قال له أنه يطر (٣١٩) ويطلع لكل يوم نصف صاع من الخنطة لأنه

استيقن أنه لا يقدر على قضاءه فان لم يقدر على ذلك لعسرته يستغفر الله تعالى وإن لم يقدر لشدة الصيف وحره كان له أن يفطر وينتظر زمان الشتاء حتى يدرك فيقضى مكان كل يوم يوما إذا لم يكن نذره بالابد ولو أوجب على نفسه حججا وعلم أنه لا يمكنه أن يحج ذلك القدر قبل موته ليس عليه أن يأمر غيره بأن يحج عنه وإن علق الصوم بشرط فصام قبله لا يجوز وإن أضافه إلى وقت فصام قبله جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد وزفر رحمه الله تعالى إذا أوجبت المرأة على نفسها صوم سنة بعينها قضت أيام حيضها إلا أن تلك السنة قد تخلو عن أيام الحيض فصح الإيجاب ولو قالت لله على أن أصوم يوم حيضي أو يوما أكل فيه لا يصح النذر لأنها أضافت إلى وقت لا يتصور فيه الصوم فلا يصح كالأضاف إلى الليل ولو قالت لله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان بعد ما أكلت أو بعد ما حاضت لا يجب شيء في قول محمد رحمه

إذا كانت بينها وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام هكذا في المحيط * وإن كان أقل من ذلك حجت بغير محرم كذا في البدائع * والمحرم الزوج ومن لا يجوز منا كتمان على التأييد بقراءة أو رضاع أو مصاهرة كذا في الخلاصة * ويشترط أن يكون مأموئا عاقلا بالغاعرا كان أو عبدا كافرا كان أو مسلما هكذا في فتاوى قاضي خان * والمحرم إذا كان يعتقد باحة منا كتمان لا يسافر معها كذا في محيط السرخسي * والمرأى كالبالغ وعبد المرأة ليس محرم لها كذا في الجوهرة النيرة * ولا عبدة للصبي الذي لا يحتمل والمجنون الذي لا يفقه كذا في محيط السرخسي * وتجب عليه النفقة والراحلة في مالها المحرم ليحج بهم أو عند وجود المحرم كان عليها أن تحج حجة الاسلام وإن لم يأذن لها زوجها وفي النافله لا يخرج بغير إذن الزوج وإن لم يكن لها محرم لا يجب عليها أن تتزوج الحج كذا في فتاوى قاضي خان * ثم تكلموا أن أمن الطريق وسلامة البدن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجود المحرم للمرأة بشرط لوجوب الحج أم لا بدائه بعضهم جعلوا شرط الوجوب وبعضهم شرط اللدا وهو الصحيح وغيره الخلاف فيما إذا مات قبل الحج فعلى قول الأولين لا تلزمه الوصية وعلى قول الآخرين تلزمه كذا في النهاية * (ومنها عدم قيام العدة في حق المرأة) عدة وفاة كانت أو عدة طلاق والطلاق بائن أو رجعي هكذا في شرح الطحاوي * فلا يخرج المرأة إلى الحج في عدة طلاق أو موت وكذا لو وجبت العدة في الطريق في مصر من الأمصار وبينها وبين مكة مسيرة سفرا لا يخرج من ذلك المصر ما لم تنقض عدتها كذا في فتاوى قاضي خان * وإن لم يتم العدة بعد الخروج إلى الحج وهي مسافرة فإن كان الطلاق رجعي لم تفارق زوجها والافضل لزوجها أن يراجعها وإن كان الطلاق بائنا فهو كالأجنبي كذا في السراج الوهاج * ثم ما ذكر من الشرائط لوجوب الحج من الزاد والراحلة وغير ذلك يعتبر وجودها وقت خروج أهل بلده إلى مكة حتى لو ملك الزاد والراحلة في أول السنة قبل أشهر الحج وقبل أن يخرج أهل بلده إلى مكة فهو في سعة من صرف ذلك إلى حيث أحب وإذا صرف ماله ثم خرج أهل بلده لا يجب عليه الحج فأما إذا جاء وقت خروج أهل بلده فيلزمه التأهب فلا يجوز له صرفه إلى غيره فإن صرفه إلى غير الحج أثم وعليه الحج كذا في البدائع * (وأما شرائط صحة أدائه فثلاثة) * الاحرام والمكان والزمان هكذا في السراج الوهاج * (وأما كنهه فثلاثة) الوقوف بعرفة وطواف الزيارة لكن الوقوف أقوى من الطواف كذا في النهاية * حتى يفسد الحج بالجماع قبل الوقوف ولا يفسد بالجماع قبل طواف الزيارة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * (وأما أوجابه فخمسة) السعي بين الصفا والمروة والوقوف بعرفة ورمي الجمار والحلق أو التقصير وطواف الصدر كذا في شرح الطحاوي * (وأما سنه) فطواف القدوم والرملة فيه أو في الطواف الفرض والسعي بين الميادين الأخضرين والبيتوتة بمعنى في ليالي أيام النحر والدفع من منى إلى عرفة بعد طلوع الشمس ومن مزدلفة إلى منى قبلها كذا في فتح القدير * والبيتوتة بعرفة سنة والترتيب بين الجمار الثلاث سنة هكذا في البحر الرائق * (وأما آدابه) فإنه إذا أراد الرجل أن يحج قالوا ينبغي أن يقضي دينه كذا في الظهيرية * ويشاور ذارأى في سفره في ذلك الوقت لاني نفس الحج فإنه خير وكذا يستخير الله تعالى في ذلك وسنتها أن يصلي ركعتين بسورة الاخلاص ويدعو بالدعاء المعروف للاستخارة عنه عليه السلام ثم يبدأ بالتوبة واخلاص النية ورد المظالم والاستحلال من خصومه ومن كل من عامله كذا في فتح القدير * وقضاء ما قصر في فعله من العبادات والندم على تفریطه في ذلك والعزم على عدم العود إلى مثل ذلك كذا في البحر الرائق * ويتهجد عن الرياء والسمعة والفخر وإذا كره

الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب القضاء وإن قدم بعد الزوال لا يلزمه شيء في قول محمد رحمه الله تعالى ولا رواية فيه عن غيره ولو نذرت بأن تصوم يوم كذا أو غدا فوافق يوم حيضها عليها القضاء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لفرجه الله تعالى وكذا إذا نذرت صوم الغد وهي حائض إذا أوجب على نفسه صوم شهر فبات قبل أن يمضي الشهر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يلزمه صوم الشهر حتى يلزمه أن يؤم بذلك فيطعم عنه كل يوم نصف صاع من الخنطة ويستوى في ذلك أن كان الشهر ربيع

أوبغير عنه قال وقد نص على هذا في باب الاعتكاف إذا أوجب على نفسه اعتكافاً فإذ قبل أن يعتكف يلزمه أن يوصي بذلك فيطعم عنه بعد موته عن نفسه كل يوم نصف صاع من الخنطة وإذا ثبت هذا في الاعتكاف فكذلك في باب الصوم وذكر بعض أصحابنا عن أبي حفص الفقيه رحمه الله تعالى قال هشام عن محمد رحمه الله تعالى في رجل أوجب على نفسه صوم شهر فمات من ساعته روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يلزمه (٢٣٠) ويلزمه أن يوصي به قال هشام قلت لمحمد رحمه الله تعالى فإن كان الشهر بعينه

قال فكذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى قال هشام فقلت له ما قولك فيه قال حتى أنظر رجل قال لله على أن أصوم هذا اليوم أمس أو أمس هذا اليوم لزمه صوم اليوم ولو قال غدا هذا اليوم أو هذا اليوم غدا لزمه صوم أول الوقتين الذي تقويه فإن كان أول الوقتين الذي تقويه اليوم وقال ذلك بعد الزوال لاشئ عليه ولو نذر صوم الاثنين والخميس فصام ذلك مرة كفاه إلا أن ينوي الأبد ولو أوجب صوم هذا اليوم شهر أصام ما تكرر منه في ثلاثين يوماً يعني إن كان ذلك اليوم يوم الخميس يصوم كل خميس حتى يمضي شهر فيكون الواجب صوم أربعة أيام أو خمسة أيام وكذا لو قال لله على أن أصوم يوم الاثنين سنة كان عليه أن يصوم كل اثنين يمر به إلى سنة وعن الكرخي رحمه الله تعالى أنه قال يصوم ثلاثين يوماً مثل ذلك اليوم ولو نذر أن يصوم يوماً يوماً لا يلزمه صوم يوم إلا أن ينوي الأبد ولو قال

بعض العلماء الركوب في المحل وقيل لا يكره إذا تجرد عن قصد ذلك ويجتهد في تحصيل نفقة حلال فانه لا يقبل الحج بالنفقة الحرام مع أنه يسقط الفرض معها وإن كانت مغسوبة كذا في فتح القدير * إذا أراد الرجل أن يحج بحال حلال فيه شبهة فانه يستدين للحج ويقضي دينه من ماله كذا في فتاوى قاضي خان في المقطعات * ولا بد له من رفيق صالح يذكروه إذا نسي ويصبره إذا جزع ويعينه إذا عجز وكونه من الجانب أولى من الاقارب تبعاً عن ساحة القطيعة كذا في فتح القدير * وفي البناء يسع ويترك نفقة عياله ويخرج بنفس طيبة ويتق الله في طريقه ويكثر ذكر الله ويحجب الغضب ويكثر الاحتمال عن الناس ويستعمل السكنة والوقار بترك ما لا يعنيه كذا في التتارخانية في تعليم أعمال الحج ويرى المكارى ما يحمله ولا يحمل أكثر منه كذا في فتح القدير * ويحترز من محمله فوق ما يطيقه ومن تقليل علفها المعتاد بلا ضرورة ولو ملوكة له وتجرب يد السفر من التجارة أحسن - ولو التجر لا ينقص ثوابه كذا في البحر الرائق ولا يمسك في شراء الأدوات ولا يشارك في الراد واجتماع الرفقة كل يوم على طعام أحدهم أحل ويستحب أن يجعل خروجه يوم الخميس اقتداء به عليه السلام والأقيوم الاثنين في أول النهار والشهر ويودع أهله وأخوانه ويستحلهم ويطلب دعاءهم ويأتيهم لذلك وهم بأوتة إذا قدم كذا في فتح القدير * ويخرج خروج الخارج من الدنيا ويصلي ركعتين قبل أن يخرج من بيته وكذا بعد الرجوع إلى بيته ويقول في دبر الصلاة حين يخرج اللهم بك انتشرت واليد توجعت وبك اعتصمت وعليك توكلت اللهم أنت تقبي وأنت رجائي اللهم اكفني ما أهتم وما لا أهتم به وما أنت أعلم به مني عز جارك ولا اله غيرك اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنوبي ووجهي إلى الخير أينما توجهت اللهم اني أعوذ بك من وعاء السقرو كآبة المنقلب والخور بعد الكور وسوء المنظر في الأهل والمال وإذا خرج يقول بسم الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم توكلت على الله اللهم وفقني لما تحب وترضى واحفظني من الشيطان الرجيم ويقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص والمعوذتين مرة كذا في الظهيرية * الحج راكباً أفضل وعليه الفتوى كذا في السراجية في المتفرقات * وفي النوازل والمختار ان الطريق ان كان قريياً فالأفضل أن يحج ماشياً وان كان بعيداً فالأفضل أن يحج راكباً كذا في التتارخانية في المتفرقات * ويكره الحج على الحمار والجمال أفضل كذا في فتاوى قاضي خان في المتفرقات * وإذا ركب الدابة يقول بسم الله والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون والحمد لله رب العالمين كذا في الظهيرية * الأحسن للحاج أن يبدأ بنفسه فإذا قضى نسكه أتى إلى المدينة في السكري لو كان غير حجة الاسلام يبدأ بأعيانها وان بدأ بالمدينة مع هذا في الأول جاز كذا في التتارخانية في الفصل الثالث من الحج * ثم الركن لا يجزئ عنه البذل ولا يتخلص عنه بالدم الابتيان عينه والواجب يجزئ عنه البذل إذا تركه ولو ترك السنن والآداب ثلاثي عليه وقد أساء كذا في شرح الطحاوي * (وأما محظوراته فتوعان) أحدهما ما يفعله في نفسه وذلك ستة الجماع والخلق وقلم الاظفار والتطيب وتغطية الرأس والوجه ولبس الخيط * والثاني ما يشعله في غيره وهو التعرض للصيد في الحل والحرم وقطع شجر الحرم كذا في الجامع الصغير لقاضي خان والتخفة وغيرهما كذا في النهاية * (وما يتصل بذلك مسائل) ويكره الخروج إلى الحج إذا كره أحد أبويه ان كان الوالد محتاجاً إلى خدمة الولد وان كان مستغنياً عن خدمته فلا بأس والاجداد

لله على أن أصوم كذا يوماً يلزمه صوم أحد عشر يوماً ولو قال كذا يوماً يلزمه صوم أحد وعشرين والحداد يوماً ولو قال بضعة عشر يوماً فهو على ثلاثة عشر يوماً ولو قال دهرافه وعلى ستة أشهر عندهما والدهر هو العمر كله ولو قال لله على أن أصوم يومين متتابعين من أول الشهر وآخره كان عليه أن يصوم الخامس عشر والسادس عشر ولو قال لله على أن أصوم جمعة أراد به أيام الجمعة يلزمه سبعة أيام وان أراد به يوم الجمعة يلزمه يوم وان لم يكن له نية يلزمه سبعة أيام لان الجمعة تذكروا يوم الجمعة

وتذكر ويراد بها أيام الجمعة وفي الثاني غلب استعمالها فيصرف المطلق اليه * رجل قال لله على ان أصوم عشرة أيام متتابعة فصامها متفرقة لم يجز ولو أوجب على نفسه متفرقا فصامها متتابعة أجزأه * مريض قال لله على ان أصوم شهر اقامت قبل أن يصح لا يلزمه شيء وان صح يوم الزمه أن يوصى بجميع الشهر وقال محمد رحمه الله تعالى لزمه أن يوصى بقدر ما صح كالمرضى اذا قامه صوم رمضان ثم صح ولهما ان وجوب التذرع مضاف الى وقت الصحة بمعنى فصار كانه قال بعد الصحة لله على ان أصوم (٢٣١) شهرا ثم مات بخلاف قضاء رمضان لانه مضاف الى ادراك العدة فيستقدر بقدره

لا يضاف الى ادراك العدة فيستقدر بقدره

(فصل في الاعتكاف)

الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعليل بالشرط والشروع فيه اعتبارا بآثار العبادات ولا يكون الا بالصوم عندنا خلافا

للشافعي رحمه الله تعالى ثم انما يشترط الصوم في اعتكاف أو يجب على نفسه فأما في النفل فالصوم فيه ليس بشرط في ظاهر الرواية وفي الجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه شرط عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا يصح الاعتكاف الا في مسجد متصل فيسه الصلوات كلها وفي رواية لا يصح الا في المسجد الجامع وفي رواية يصح في كل مسجد له أذان واقامة وهو الصحيح لقول عمر لا اعتكاف الا في مسجد له أذان واقامة والاعتكاف في المسجد الحرام أفضل لانه في الحرم وهو مأمن الخلق ومهبط الوحي ومنزل الرحمة ثم بعده مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لانه أفضل المساجد بعده المسجد الحرام لانه

والعبادات عند عدم الابوين بمنزلة الابوين كذا في فتاوى قاضي خان في المقطعات * ذكر في السير الكبير اذا كان لا يخاف عليه الضيعة فلا بأس بالخروج وكذا ان كرهت خروجه زوجته واولاده أو من سواهم عن تلمذه نفقته وهو لا يخاف الضيعة عليهم فلا بأس بان يخرج ومن لا تلمزه نفقته لو كان حاضرا فلا بأس بالخروج مع كراهته وان كان يخاف الضيعة عليهم كذا في المحيط * ذكر في فتاوى الشيخ أبي الليث رحمه الله تعالى اذا كان الولد أمر صبيح الوجه فلا بأس ان يمنع من الخروج حتى يتحى في الملتقط حج القرض أولى من طاعة الوالدين وطاعتهم أولى من حج النفل وفي الكبرى لو كان السفر مخوفا مثل البحر لا يخرج الابان والوالدين كذا في التتارخانية * ويكره الخروج الى الغزو والحج لمن عليه الدين وان لم يكن عنده مال لم يقض دينه الابان الغرماء فان كان بالدين كفيل ان كفيل بالدين الغريم لا يخرج الابانهما وان كفيل بغير اذن الغريم لا يخرج الابان الطالب وحده وله أن يخرج بغير اذن الكفيل كذا في فتاوى قاضي خان في المقطعات

(الباب الثاني في المواقيت)

المواقيت التي لا يجوز أن يجاوزها الانسان الا محرما خمسة لاهل المدينة ذوالحليفة ولاهل العراق ذات عرق ولاهل الشام حجة ولاهل نجد قرن ولاهل اليمن يلم وفائدة التأقيت المنع عن تأخير الاحرام عنها كذا في الهداية * فان تقدم الاحرام على هذه المواقيت جاز وهو الافضل اذا أمن واقعة المخطورات والا فالتأخير الى الميقات أفضل كذا في الجوهر النيرة * وكل واحد من هذه المواقيت وقت لاهلها ولى من بهامن غير أهلها كذا في التبيين * ومن جاوز ميقاته غير محرم ثم أتى ميقاتا آخر فاحرم منه أجزأه الآن احرامه من ميقاته أفضل كذا في الجوهر النيرة * وهذا في غير أهل المدينة لان أهل المدينة أخص بوقته كذا في السراج الوهاج * وكل من قصد مكة من طريق غير مسالك أحرما اذا حاذى ميقاتا من هذه المواقيت كذا في محيط السرخسي * ومن حج في البحر فوقفه اذا حاذى موضعاً من البر لا يتجاوزها الا محرما كذا في السراج الوهاج * وان سلك بين الميقاتين في البحر أو البر اجتهد وأحرما اذا حاذى ميقاتا منهما أو بعدهما أولى بالاحرام منه كذا في التبيين * فان لم يكن بحيث يحاذى فعلى من حلت الى مكة كذا في البحر الرائق * ومن كان أهله في الميقات أو داخل الميقات الى الحرم فيقاتهم للحج والعمرق الحل الذي بين المواقيت والحرم ولو أخر الاحرام الى الحرم جاز كذا في المحيط * ووقت المكي للاحرام بالحج والحرم وللعمرق الحل كذا في الكافي * فيخرج الذي يريد العمرة الى الحل من أي جانب شاء كذا في المحيط * والتنعيم أفضل كذا في الهداية * ولا يجوز الا أن يدخل مكة بغير احرام نوى النسك أو لا ولودخلها فعليه حجة أو عمرة كذا في محيط السرخسي في باب دخول مكة بغير احرام * ومن كان داخل الميقات كالبيستانى له أن يدخل مكة لحاجة بلا احرام الا اذا أراد النسك فالنسك لا يتأدى الا بالاحرام ولا خرج فيه كذا في الكافي * وكذلك المكي اذا خرج الى الحل للاحتطاب أو الاحتشاش ثم دخل مكة يباح له الدخول بغير احرام وكذلك الا فاق اذا صار من أهل البستان كذا في محيط السرخسي

(الباب الثالث في الاحرام)

وله ركن وشرط (فالركن) أن يوجد منه فعل من خصائص الحج وهو نوعان (أحدهما قول) بأن يقول مكان عبادته في حياته وجوار روضته بقلوبه ثم المسجد الجامع ما خلا المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس ولا تعتكف المرأة الا في مسجد بيتا يعنى موضع صلاتها في بيتها وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تعتكف الا في مسجد حيا وعندنا لو اعتكفت في مسجد حيا جاز ويكره ولا يخرج المعتكف من المسجد الا لحاجة لازمة شرعية كالحاجة الطبيعية كالبول والغائط واذا خرج لبول أو غائط لا يعتكف في منزله بعد الفراغ من الظهور ويأتى الجمعة حين تزول الشمس فيصلى قبلها أربع ركعات وأربعاً

أوستا ولا يمكث أكثر من ذلك أما بعد أربعين أو ستان الأثر قد اختلفت بالسنة بعد الجمعة فكان هذا مبلغ سننها وقال أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى يأتي الجمعة في مقدار ما يصلي قبلها أربعين أو ستا وبعد أربعين أو ستا أربع سنة الجمعة ور كعتان تحية المسجد وعن محمد رحمه الله تعالى إذا كان منزله بعيدا من الجامع يخرج حين يرى أنه يبلغ الجامع عند النداء وإن كان خروجه قبل الزوال وهو الصحيح وإن قام في المسجد (٢٢٢) الجامع يوما وليلة لا يفسد اعتكافه ويكره له ذلك ولا يعود المعتكف مريضا ولا يشهد جنازة ولو خرج

المعتكف عن المسجد بغير عذر ساعة بطل اعتكافه في قول أبي حنيفة وعندهما لا يبطّل حتى يكون أكثر من نصف يوم وعلى هذا الخلاف إذا خرج ساعة بعد المرض لأن الخروج بعد المرض لم يصير مستأنفا عن الإيجاب لأنه لا يغلب وقوعه فصار كأنه خرج بغير عذر إلا أنه لم يأن في الخروج بعد المرض وكذا إذا خرج بغير عذر ناسيا ففسد اعتكافه وإن كان ساعة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا إذا انهمد المسجد فانتقل إلى مسجد آخر أو أخرجه السلطان مكرها أو أخرجه الغريم أو خرج هو لبول أو غائط ففسد الغريم ساعة فسد اعتكافه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإذا جامع المعتكف امرأته ليلًا أو نهارا عمدا أو ناسيا ففسد اعتكافه وإن كان الجامع ناسيا لا يفسد الصوم ويباح للمعتكف الأكل والشرب في معتكفه وإن أكل أو شرب في النهار ناسيا لا يفسد اعتكافه وإن

أبيك اللهم لميك ليك لا شريك لك الخ وهي مرة شرط والزيادة سنة وتلزمه بتركها الإساءة كذا في محيط السرخسي * ولو كان مكان التلبية تسبيح أو تحميد أو تهليل أو تعجيد أو ما أشبه ذلك من ذكر الله تعالى ونوى به الأحرام صار محرما سواء كان يحسن التلبية أو لا يحسنها بالاجماع وكذا إذا أتى بلسان آخر أجزاء سواء كان يحسن العربية أو لا يحسنها كذا في شرح الطحاوي * والعربية أفضل ولو قال اللهم ولم ير عليه فمن قال يصير به شارعا في الصلاة يقول يصير محرما وعلى قول من قال لا يصير به شارعا في الصلاة لا يصير محرما هكذا في فتاوى قاضي خان * (والثاني فعل) وهو أن يقلد بدنة وأن ساقها وتوجه معها يديها إلى الجح يصير محرما وإن لم يلبس سواء قلد بدنة تطوعا أو نذرا أو جزاء صيدا ونحوه وإن بعث يدها على يدي رجل ولم يتوجه معها ثم توجه لم يكن محرما حتى يلحقها الأهدى متعة أو قرآن فإنه يصير محرما حين توجه قبل أن يلحقها كذا في محيط السرخسي * فإذا أدركها وساقها أو أدركها فقد اقترنت نيته بعمل هو من خصائص الأحرام فيصير محرما كالمساقاة في الابتداء كذا في الهداية * ولو اشتد قوم في بدنة وهم يؤمّنون البيت فقلد أحدهم بامرهم نقدًا حرما أو بغير امرهم صار هو محرما دونهم وصفة التقليد أن يربط على عنق بدنة قطعة نعل أو روة مزادة أو لحاء شجر كذا في محيط السرخسي * ولو جال بدنة أو قلد شاة ونوى به ما لأحرام فتوجه معها لم يصير محرما وكذلك إذا أشعر بدنة ونوى به الأحرام في قولهم جميعا كذا في المضمرات * ويستحب التجليل والتصدق بالجل والتقليد أحب من التجليل كذا في فتح القدير * والبدن من الأبل والبقر كذا في الهداية * والأشعار أن يطعن في سنامها من الجانب الأيسر حتى يسيل منه الدم وهو مكروه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالاهو حسن كذا في المضمرات * والتجليل أن يلبس بدنة الجل هكذا في شرح الطحاوي * (وأما شرطه فالنية) حتى لا يصير محرما بالتلبية بدون نية الأحرام كذا في محيط السرخسي * ولا يصير شارعا بمجرد النية ما لم يأت بالتلبية أو ما يقوم مقامها من الذكر أو سوق الهدى أو تقليد البدنة كذا في المضمرات * وإذا أراد الأحرام اغتسل أو توضأ أو غسل أفضل إلا أن هذا الغسل للتنظيف حتى تؤمّن به الحائض كذا في الهداية * ويستحب في حق النفساء والصبي ويستحب كمال التنظيف من قص الأظفار والشارب وحلق الأبطان والعانة والرأس لمن اعتاده من الرجال أو أرادته والافتسار يحسه وإزالة الشعث والوسخ عنه وعن بدنه بغسله بالخطمي والأشنان ونحوهما ومن المستحب عند إرادة الأحرام جاع زوجته أو جاريته أن كانت معه ولا مانع من الجماع فإنه من السنة هكذا في البحر الرائق * وينزع الخيط والخلف ويلبس ثوبين أزارا ورداء جديدين أو غسيلين والجديد أفضل كذا في فتاوى قاضي خان * ولو لبس ثوبا واحدا يستعورنه جاز كذا في الاختيار شرح المختار * والأزار من السرة إلى ما تحت الركبة والرداء على الظهر والكتفين والصدر ويشده فوق السرة وأن غرز طرفيه في أزاره فلا بأس به ولو خله بخلال أو مسله أو شدّه على نفسه بجبل أساء ولا شيء عليه كذا في البحر الرائق * ويدخل الرداء تحت عيئه ويلبسه على كتفه اليسرى ويبقى كتفه الأيمن مكشوقا كذا في خزائن المفتين * ويدهن بأي دهن شامطيا كان أو غير مطيب وأجمعوا على أنه يجوز التطيب قبل الأحرام بما لا يبقى عيئه بعد الأحرام وإن بقيت رائحته وكذا التطيب بما يبقى عيئه بعد الأحرام كالسك والقالبة عندنا لا يكره في الروايات الظاهرة كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الصحيح هكذا في المحيط * ولا يجوز التطيب في الثوب بما يبقى عيئه على قول الكل على

بأشرفهم دون الفرج فانزل فسد اعتكافه وإن لم ينزل لا يفسد ولو نظر فانزل لا يفسد الصوم ويكره للمعتكف المباشرة إحدى الفاحشة وإن أمن على نفسه ما سوى ذلك ويباح للصائم إذا أمن على نفسه ما سوى ذلك لأن الاعتكاف مما يتبدل لا ونه إياها فباحة الدواعي قد نصير سببا للوقوع فيها ومحظور الاعتكاف وهو الجماع وأما الصوم لا يمتد ليلا فباحة الدواعي لا نصير سببا للوقوع في الجماع الذي هو نقيض الصوم ولا بأس للمعتكف أن يبيع ويشترى أراد به الطعام وما لا بد له منه أما إذا أراد أن يأخذ متجرا فيكره له ذلك ولا

صمت في الاعتكاف ولا يفسد الاعتكاف سباب ولا جدال ولا بأس للعتكف أن ينام في المسجد أو يخرج رأسه من المسجد إلى بعض أهله ليغسله وإن غسله في المسجد في أثناء ليلته لا بأس به لأنه ليس فيه تلاويث المسجد وصعود المئذنة أن كان بابها في المسجد لا يفسد الاعتكاف وإن كان الباب خارج المسجد فكذلك في ظاهر الرواية قال بعضهم هذا في المؤذن لأن خروجه للمؤذن لا يكون مستثنى عن الإيجاب أما في غير المؤذن يفسد الاعتكاف لأن الخروج من المسجد وإن كان ساعة يفسد (٣٣٣) الاعتكاف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن هذا قول الكل في حق الكل ويجوز اعتكاف التطوع أقل من يوم ولا يبطل بالخروج لعبادة المريض وفي رواية لا يجوز أقل من يوم ويبطل لعبادة المريض ولا بأس للمأول بأن يعتكف بأذن سيده والمرأة بأذن زوجها لأن الامتناع لحق المولى والزواج فان أذن لها الزوج بالاعتكاف لم يكن له أن يمنعها بعد ذلك وإن منعها لا يصح منعه والمولى إذا منع المأول بعد الأذن صح منعه ويكون مسئلاً في ذلك وللكاتب أن يعتكف بغير إذن المولى وليس للمولى أن يمنعه إذا أصبح صائماً عن التطوع ثم قال في بعض النهار لله على أن اعتكف هذا اليوم لا يصح نذرته في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان ذلك قبل الزوال فعليه أن يعتكف وكذا إذا أصبح مفطراً يعني غيرنا للصوم ثم قال قبل الزوال لله على أن اعتكف هذا اليوم يلزمه أن يعتكف بصومه وإن لم يفعل فعليه القضاء في قول أبي يوسف

أحد الروايتين عنهما قالوا به نأخذ كذا في البحر الرائق * ثم صلى ركعتين وقرأ فيهما ما شاء وإن قرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب وقبل يأيها الكافرون وفي الثانية بقا حجة الكتاب وقبل هو الله أحد تبركا بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو أفضل كذا في المحيط * وكثير من علمائنا يقرؤون بعد الفراغ من سورة قل يأيها الكافرون ربنا لا تزغ قلوبنا الآية وبعد الفراغ من سورة الاخلاص ربنا آت من لدنك رحمة وهي لنا من أمرنا رشداً كذا في خزنة المفتين * ولا يصليهما في الوقت المكروه وتجزئهما المكتوبة كذا في البحر الرائق * ثم إذا فرغ من صلاته يطلب من الله التيسير ويدعو الله في أريد الحج فيسره لي وتقبله مني كذا في المحيط * ثم يأتي في دبر الصلاة أو بعد ما استوت به راحته والتلبية في دبر الصلاة أفضل عندنا كذا في فتاوى قاضيان * وصفة التلبية أن يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وقوله إن النعمة لك يروى بفتح الالف وبكسر ها وبالكسر أصح قال الكرخي يأتيهم ولا ينقص منها كذا في المحيط * وإن زاد عليها فهو حسن بأن يقول لبيك اله الخلق لبيك غفار الذنوب لبيك وسعديك والخير كله بيدك والرباء اليك كذا في محيط السرخسي * وأما النقص فمكروه اتفاقاً كذا في البحر الرائق * ثم إذا صلى على النبي المعلم للخيرات ودعا بما شاء إلا أنه يحفض صوته إذا صلى عليه كذا في فتح القدير * ويكثر التلبية ما استطاع في أدبار الصلوات كذا في المحيط * وهو ظاهر الرواية وقال الطحاوي في أدبار المكتوبات دون الفائتات والنافلات هكذا في شرح الطحاوي * وكذا كلما تلقى ربك أو علا شرفاً أو هبط وأدياً وبالاسحار وحين استيقظ من منامه كذا في المحيط * أو استعطف راحته وعند كل ركوب ونزول كذا في التبيين * ويستحب في التلبية كلها رفع الصوت من غير أن يبلغ الجهد في ذلك كذا في فتح القدير * (ومما يتصل بذلك مسائل) * وإذا صلى وهو يرد القرآن أو الأفراد فهو كما نوى وإن لم يتكلم به ما في إحراره كذا في الإيضاح * عن محمد إذا خرج الرجل إلى السفر يرد الحج فاحرم ولم تحضره النية قال هو حج قيل له فإن خرج ولا نية له وأحرم ولم ينوشه يأقواله أن يجعله ماشاء ما لم يطبق بالبيت كذا في فتاوى قاضيان * فإذا طاف شوطاً واحداً كان إحراره إحراراً مرة كذا في محيط السرخسي * وكذا لو لم يطف حتى جامع أو أحصر كانت عمرة لأن القضاء قد وجب فأوجبنا ما هو الأقل والمتيقن وهو العمرة كذا في الإيضاح * وإذا أحرم بحجة وعليه حجة الاسلام ولم ينوفرضوا ولا تطوعا فهي عن حجة الاسلام تأتي بطلق النية كذا في الظهيرية * ولو أحرم بمجتبى عند الميقات أو عند غيره لم يمتناه جميعاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى والله تعالى وكذا لو أحرم بعمرتين عند الميقات أو عند غيره لم يمتناه كذا في فتاوى قاضيان * أحرم ولم ينو حجة ولا عمرة ثم أحرم بحجة فالأولى عمرة وإن أحرم بعمرتين فالأولى حجة وإن لم ينو بالأحرار الثاني شيئاً فهو قارن ولولي بالحج وهو ينوي العمرة أو لولي بالعمرة وهو ينوي الحج فهو كمانوي ولولي بحجة وهو ينوي العمرة والحجة كان قارناً كذا في محيط السرخسي * وإذا أحرم الرجل بشئ ونسيه تلزمه حجة وعمرة وإن أحرم بشئين ونسيهما في الاستحسان تلزمه حجة وعمرة ويحمله أمره على القرآن كذا في فتاوى قاضيان * ولو أحرم بحجة يتصرف إلى حجة هذه السنة كذا في محيط السرخسي * ولو أحرم نذراً ونفلاً كان نفلاً أو نوى فريضاً وتطوعاً كان تطوعاً عنه وكذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الأصح كذا في فتح القدير

رحمه الله تعالى وكذا إذا أصبح المقيم غيرنا للصوم في رمضان ثم نوى الصوم ثم أفطر لا كذا في حقه الله تعالى * إذا أحرم الرجل في اعتكافه بحجة تلزمه الأحرار لأنه لا تنافي بينهما فيجمع بينهما ما لا إلا أن يخاف فوت الحج فيسعد الاعتكاف لأن أمر الحج أهم لأن الحج لا يمكن قضاؤه في كل وقت بخلاف الاعتكاف والعمرة ثم يستقبل الاعتكاف لتركه التتابع بالخروج * إذا أغنى على المعتكف أياً ما أو أصابه لم فعليه أن يستقبل الاعتكاف إذا برأ الفوات التتابع وإن صار معتوهاً ثم أفارق بعد سنين يجب عليه القضاء لكن من وعليه

فوائت ثم أفاق بعد سنين وإذا أوجب على نفسه الاعتكاف ثم ارتد أو عاذا بالله ثم أسلم سقط عنه الاعتكاف لأن النذر بالقرينة قريبة فيسقط بالردة كسائر القرب * إذا قال الله على أن اعتكف شهر الزمة اعتكاف شهر بالأيام والليالي متتابع في ظاهر الرواية بخلاف ما إذا نذر أن يصوم شهر أفاقه لا يلزمه المتتابع فان نوى بالشهر الأيام دون الليالي لا تصح نيته وأن قال الله على اعتكاف شهر بالنهار دون الليالي لزمه كما لو قال الله على اعتكاف ثلاثين يوماً لزمه (٢٣٤) اعتكاف ثلاثين يوماً بالليالي فان قال نويت به الأيام دون الليالي صححت نيته وإن

(الباب الرابع فيما يفعله المحرم بعد الإحرام)

وإذا أحرم يتقى ما نهى الله تعالى عنه من الرفث والفسوق والجدال والرفث الجماع والفسوق هي المعاصي والخروج عن طاعة الله تعالى والجدال هي الخصامة مع رفقاءه هكذا في محيط السرخسي * ولا يقتل صيدا كذا في الهداية * ويتقى تعرض الصيد باخذ أو إشارة أو دلالة أو عانة ولا يلبس مخيطا قيصا أو قباء أو سراويل أو غمامة أو قلنسوة أو خنثا إلا أن يقطع الخلف أسفل من الكعبين كذا في فتاوى قاضيخان * والكعب هنا المفصل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراة كذا في التبيين * ويتقى ستر الرأس والوجه ولا يغطي فاه ولا ذقنه ولا عارضه ولا بأس بأن يضع يده على أنفه كذا في البحر الرائق * ولا يلبس الجوربين كما لا يلبس الخفين كذا في المحيط * والحرام من لبس الخيط هو اللبس المعتاد حتى لو أترز بالقميص والسراويل أو وضع القباء على كتفه وأدخل منكبيه ولا يدخل يديه لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان * ولا بأس بشدة الهيمن أو المنطقة للمحرم سواء كان في الهيمن نفقته أو نفقة غيره وسواء كان شدة المنطقة بالبريسم أو بالسيور هكذا في البدائع والسراج الوهاج * ولا يشد طيلسانه بالزأ وبالحلال لأنه يشبه الخيط ولا يكره لبس الخرز والقصب إذا لم يكن مخيطا كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يلبس ثوبا مصبوغا بعصفر أو زعفران أو غيره إلا أن يكون غسلا بحيث لا يتقضم فلا بأس به. قيل في النفوذ أن لا يتناثر صبغه على البدن وقيل لا تنفوح رائحته وهو الأصح كذا في محيط السرخسي * ولا يحلق رأسه ولا شعر بدنه ويستوى في ذلك الحلق بالموسى والنورة والقلع بالأسنان وغيره ولا يقص من لحيته كذا في السراج الوهاج * ولا يأخذ من ظفره شيئا كذا في محيط السرخسي * ولا يمس طيبا بيده وإن كان لا يقصده التطيب كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يدهن كذا في الهداية * وليس له أن يحتضب بالحناء لأنه طيب كذا في الجوهرة النيرة * ولا بأس بأن يكحل بكحل ليس فيه طيب ولا يقبل المحرم امرأة ولا يمسها بشهوة كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يغسل رأسه ولا لحيته بالخطمي ولا يحك رأسه وإذا حك فليفرق بحكه خوفا من تناثر الشعر وقتل القمل وهو ممنوع وإن لم يكن على رأسه شعرا وأذى فلا بأس بالحك الشديد كذا في محيط السرخسي * ولا بأس بأن يستظل بالبيت والمجل كذا في السكاكي * ولا بأس بأن يستظل بالفسطاط كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا لو دخل تحت ستر الكعبة حتى غطاه والستر لا يصب رأسه ولا وجهه لا بأس به فان كان يصب رأسه أو وجهه كره ذلك لمكان التغطية كذا في المحيط * ولا بأس للمحرم أن يحتجم أو يفصد أو يجبر الكسر أو يحتن كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يقطع شجرا لحرم غير الأذنر وكذلك الحلال كذا في شرح الطحاوي

(الباب الخامس في كيفية أداء الحج)

يستحب أن يغتسل لدخول مكة وهو مستحب للعائض والنفساء ويدخل مكة من الثنية العليا وهي ثنية كداء من أعلى مكة على درب المعلى ولا يضر ما لا يدخلها أو نهارا في حجته وكذا في عمرته كذا في التبيين * والمستحب أن يدخلها نهارا كذا في فتاوى قاضيخان * فإذا دخل مكة ابتداء بالمسجد بعد ما حط أنقاله

قال نويت الليالي يلزمه بالليالي والنهار * رجل قال لله على أن اعتكف ليلة ونوى اليوم يلزمه الاعتكاف وإن لم ينو لا شيء عليه وكذا لو نذر اعتكاف يوم قدأ كل فيه لا يصح نذره ولا يلزمه شيء ومن نذر اعتكاف ليلتين لزمه الاعتكاف يوميهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح نذره ولو قال الله على أن اعتكف ثلاث ليال صح نذره ويلزمه اعتكاف ثلاثة أيام بالليالي ولو قال لله على أن اعتكف يوما صح نذره يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولا يخرج حتى تغرب الشمس ولو قال الله على أن اعتكف يومين لزمه الاعتكاف بليتهما يدخل المسجد قبل غروب الشمس فمكث تلك الليلة ويومها واللييلة الثانية ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا هذا في الأيام الكثيرة يدخل قبل غروب الشمس لأن ليلة كل يوم تتقدم عليه وهذا إقام التراخي في الليلة التي أهل فيها الهلال

من رمضان وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يلزمه اعتكاف يومين لا غير ولا يدخل فيه الليل أصلا وعنه كذا في رواية يدخل فيه الليلة المتوسطة ضرورة المتتابع وفي رواية إذا نذر أن يعتكف شهر الزمة الابتداء بالليل يدخل المسجد قبل غروب الشمس وإذا قال أياما يبدأ بالنهار فيدخل المسجد قبل طلوع الفجر ومن نذر أن يعتكف رمضان صح نذره فان اعتكف فيه أجزاء فان صام رمضان ولم يعتكف عليه أن يعتكف شهرا آخر يصومه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو إحدى الروايتين عن أبي

يوسف رحمه الله تعالى وفي رواية أخرى عنه لا يلزمه القضاء وهو قول زفر رحمه الله تعالى فان اعتكف في رمضان آخر فضاء لا يجوز عندنا خلافاً لفرجه الله تعالى هذا اذا صام رمضان ولم يعتكف فان لم يصم رمضان له ذرفقضي الصوم في شهر آخر واعتكف فيه جازواً أو جب على نفسه اعتكافاً ولم يعتكف حتى مات يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من الخطة وقد ذكرناه وان كان مريضاً وقت الإيجاب ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه واذا نذر باعتكاف أيام العيد قضاءه في وقت آخر لان (٢٣٥) الاعتكاف لا يكون الا بالصوم والصوم في هذه الأيام حرام وان

نوى العيّن كفر عن عيّن
لفوات البر وان اعتكف
فيه أجره وقد أساء ولو نذر ان
يعتكف رجلاً فجعل شهره
قبلاً لا يجوز في قول أبي
يوسف خلافاً لمحمد رحمه الله
تعالى وعلى هذا الخلاف اذا
نذر ان يحج سنة قبلها أو نذر
ان يصلي ركعتين يوم الجمعة
فصلاهما يوم الخميس
وأجمعوا انه لو قال لله على ان
أصدق بدرهمين يوم الجمعة
فتصدق بهما يوم الخميس
أجزأه وكذا لو قال لله على
ان أصلي ركعتين في مسجد
المدينة فصلاهما في مسجد
آخر جاز وقال زفر رحمه الله
تعالى ان كان هذا المكان
دون ذلك المكان لم يحجز
وأجمعوا على ان النذر لو
كان معلقاً بان قال اذا قدم
غائب أو شئ الله مريض
فلانا لله على ان اعتكف
شهر فجعل شهره قبل ذلك لم
يحجز * اذا سكر المعتكف
أبلاً لم يفسد اعتكافه لانه
تناول محظوراً الدين لا محظوراً
الاعتكاف فلا يفسد
اعتكافه كالأكل مال الغير
اذا اعتكف الرجل من غير
أن يوجب على نفسه ثم

كذا في الجوهر النيرة * ويستحب أن يكون ما بينا في دخوله حتى يأتي باب بني شيبه فيدخل المسجد الحرام
منه متواضعا حاشا لمساما لاحتياط جلاله البقرة مع التلطف بالمزاحم كذا في البحر الرائق * ويدخل المسجد
حافيا الا أن يتضرر به كذا في الاختيار * ويقدم رجله اليمنى في دخوله ويقول بسم الله والحمد لله والصلاة
والسلام على رسول الله اللهم افتح لي أبواب رحمتك وأدخلني فيها اللهم اني أسألك في مقامى هذا أن تصلي
علي سيدنا محمد عبدك ورسولك وأن ترحمني وتقبل عثرتي وتغفر ذنوبي وتضع عني وزري كذا في التبيين
* فاذا عاين البيت كبروه هلالا يقول لا اله الا الله والله أكبر اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك يرجع
السلام حينئذ بنا بالسلام اللهم زدنيك هذا تعظيما وتشريفا ومهابة وزد من تعظيمه وتشريفه من جهة
واعظمه تعظيما وتشريفا ومهابة كذا في السراج الوهاج * ويدعو بمبادئ كذا في التبيين * ثم يبدأ بالحج ولا
يبدأ بغيره الا أن يكون القوم في الصلاة فيدخل في الصلاة كذا في الظهيرية * ويستقبل ويكبر رافعا يديه
كما يكبر للصلاة ثم يرسلهما كذا في فتاوى قاضيخان * وفي البدائع وغيره الصحيح أنه يرفع هذا منكبيه
كذا في النهر الفائق * ويستلمه وصفة الاستلام أن يضع كفيه على الحجر ويقبله يفعل ذلك ان أمكنه من
غير أن يؤذى أحدا ويقول عند الاستلام بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر لي قلبي وشرح
لي صدري ويسر لي أمري وعافني فمّن عافيت كذا في المحيط * والامس الحجر بيده وقبل يده وان لم يستطع
ذلك أمس الحجر شيئا في يده من عرجون وغيره ثم قبل ذلك الشيء كذا في الكافي * فان لم يستطع شيئا من ذلك
يستقبله ويرفع يديه مستقبلا ياطنهما ياه ويكبر ويهلل ويحمد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا
في فتح القدير * وهذا الاستقبال مستحب وليس بواجب كذا في السراج الوهاج ولا يجعل باطن كفيه الى
السماء كما يفعل في سائر الادعية كذا في النهاية * ويقول الله أكبر الله أكبر اللهم ايماناً بك وتصديقاً بكتابك
ووفاء به ههنا واتعا لنبيك وسنة نبيك أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله آمنا بالله وكفرت بالجهت والطاغوت كذا في المحيط * ثم أخذ بماعز عيّن مابلي باب الكعبة
فيطوف سبعة أشواط وقد اضطجع قبل ذلك كذا في الكافي * وينبغي أن يبدأ بالطواف من جانب الحجر
الذي يلي الركن اليماني فيكون مارا على جميع الحجر بجميع يده فيخرج من خلاف من يشترط المرور كذلك
عليه وشرحه أن يقف مستقبلا على جانب الحجر بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم يحشي كذلك مستقبلا
حتى يجاوز الحجر فاذا جاوزه انقل وجعل يساره الى البيت وهذا في الافتتاح خاصة كذا في فتح القدير في فروع
تتعلق بالطواف * ولو أخذ عن يساره فهو جائز مع الاساءة كذا في السراج الوهاج * والاضطباع هو أن يلقى
طرف رداءه على كتفه اليسرى ويخرجه تحت أبطه الايمن ويلي طرفه الآخر على كتفه الايسر وتكون
كتفه الايمن مكشوفة واليسرى مغطاة بطرف الرداء كذا في التبيين * ثم الشوط من الحجر الاسود الى الحجر
الاسود كذا في الكافي * واقتتاح الطواف من الحجر الاسود سنة عند عامة مشايخنا حتى لو اقتتح الطواف من
غير الحجر جاز ويكره كذا في محيط السير خسي * ويجعل طوافه من وراء الحطيم حتى لو دخل الفرجة التي بينه
وبين البيت لا يجوز كذا في الهداية * فيعيد الطواف فان أعاده على الحطيم وحده أجزأه كذا في الاختيار
شرح المختار * وكل ما مر بالحجر في الطواف يستلمه ان استطاع من غير أن يؤذى أحدا وان لم يستطع يستقبل
الحجر ويكبر ويهلل كذا في فتاوى قاضيخان * ويختم الطواف بالاستلام كذا في الهداية * وان افتتح

(٢٣٩ - الفتاوى اول) خرج من المسجد لاشئ عليه وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه أنه يعتكف يوما
* اذا نذرت المرأة اعتكاف شهر ثم حاضت فانما اتصل تلك الايام بالشهر ولا يلزمها الاستقبال * اذا قال لله على ان اعتكف رجب وقدمضي
رجب وهو لا يعلم انه قدمضي فلا شيء عليه يريد به اذا أوجب على نفسه اعتكاف رجب السنة التي هو فيها * والاولى للرجل ان يعتكف
في رمضان عشر الماروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يعتكف من كل رمضان عشرة ايام كانت السنة التي قبض فيها اعتكف

عشرين وروى انه عليه الصلاة والسلام اعتكف العشر الوسطى فلما فرغ من اعتكافه أتاه جبرائيل صلوات الله عليه وقال ان ما تطلب وراثة يعني ليلة القدر أخبرنا ما طلبت في العشر الاخر واستدل بعض الناس بهذا الخبر ان ليلة القدر ليلة احدى وعشرين وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال ليلة القدر في رمضان فلا يدري أية الليلة هي وربما تقدم وربما تأخر وفي المشهور عنه ليلة القدر تدور في السنة قد تكون في رمضان وقد (٢٣٦) تكون في غير رمضان وروى عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى انهما قالوا

لا تقدم ولا تأخر ولكن لا يدري أية ليلة هي وانما يظهر هذا الاختلاف في رجل حلف وقال لامرأته في النصف من رمضان أنت طالق ليلة القدر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق مالم يمض رمضان من السنة المستقبلة لاحتمال ان ليلة القدر قد مضت في النصف الاول من الشهر الذي حلف فيه وفي السنة الثانية تكون في النصف الآخر فلا يقع الطلاق بالشك مالم يمض رمضان من السنة الثانية وعلى قولهما اذا مضى النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق لانها لو كانت في النصف الآخر من السنة الاولى فقد وقع الطلاق ولو كانت في النصف الاول فقد وقع الطلاق أيضا في السنة الثانية بمعنى النصف الاول وقال بعض الناس ليلة القدر أول ليلة من رمضان وقال الحسن رحمه الله تعالى ليلة سبعة عشر وقيل هي ليلة تسعة عشر وقال زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه هي ليلة أربع وعشرين وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين وأكثر الاقوال على انها ليلة سبع وعشرين حكى عن أبي بكر الوراق السرخسي رحمه الله تعالى انه قال ان الله تعالى قسم كلمات هذه السورة على ليالي شهر رمضان فلما انتهت الى السابع والعشرين أشار اليها فقال هي حتى مطلع الفجر وقيل ليلة القدر ليلة بلقيس كنه لا حارة ولا قارة تطلع الشمس صبيحتها ليس لها شعاع كأنها طست وانما أخفى الله تعالى هذه الآية ورفع علمها عن هذه الامة ليجهلوا في احياء الليالي ويكثروا الطاعة في طلبها رجاء أن يدركوها كما أخفى الله تعالى الساعة ليكنونوا

الطواف باستلام الحجر وختمه وترك الاستلام فيما بين ذلك أجزأه واذا ترك رأسا فقد أساء كذا في شرح الطحاوي ويستلم الركن اليماني وهو حسن في ظاهر الرواية كذا في الكافي وان تركه لا يضره ولا يستلم الركن العراقي ولا الشامي كذا في محيط السرخسي ويرمل في الثلاثة الاول من الاشواط ويمشي في الباقي على هيئته كذا في الكافي وكذا في كل طواف بعده سعي ثانيا يرمل فيه كذا في فتاوى قاضي خان وتفسير الرمل أن يسرع في المذي ويمز كنفه شبه المبارز يتجترع الصدين ويكون الرمل من الحجر الى الحجر كذا في المحيط فان زاحه الناس في الرمل قام فاذا وجد مسددا رمل كذا في محيط السرخسي ولو ترك الرمل في الشوط الاول لا يرمل الا في الشوطين بعده ونسيانه في الثلاثة الاول لا يرمل في الباقي ولو رمل في الكل لم يلزمه شيء كذا في البحر الرائق ولا يرمل في طواف القدوم ان أخر السعي الى طواف الزيارة كذا في التبيين وهذا الطواف يسمى طواف القدوم والتحية واللقاء وليس على أهل مكة طواف القدوم كذا في الكافي فان لم يدخل الحرم بمكة وتوجه الى عرفات ووقف بها سقط عنه طواف القدوم كذا في الهداية واذا فرغ من الطواف يأتي مقام ابراهيم عليه السلام ويصلي ركعتين وان لم يقدر على الصلاة في المقام بسبب المزاحمة يصلي حيث لا يعسر عليه من المسجد كذا في الظهيرية وان صلى في غير المسجد جاز كذا في فتاوى قاضي خان وهاتان الركعتان واجبتان عندنا يقرأ في الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد ولا تجزيه المكتوبة عن ركعتي الطواف عندنا كذا في الزاهدي ويستحب له أن يدعو بعد صلاته خلف المقام بما يحتاج اليه من أمور الدنيا والآخرة كذا في التبيين ويصلي ركعتي الطواف في وقت يساح له أداء التطوع فيه كذا في شرح الطحاوي ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركعتين قبل الخروج الى الصفا في شرب منها ويتضع ويفرغ الباقي في البئر ويقول اللهم اني أسألك رزقا واسعا وعلمنا نافعا وشفا من كل داء ثم يأتي الملتزم قبل الخروج الى الصفا كذا في فتح القدير ثم اذا أراد أن يسعي بين الصفا والمروة عاد الى الحجر الاسود فاستلمه كذا في التبيين ان استطاع وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر ويهل فان كان لا يريد بعد هذا الطواف السعي بين الصفا والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف كذا في فتاوى قاضي خان والاصل في كل طواف بعده هي العودة الى استلام الحجر بعد ركعتي الطواف أما كل طواف ليس بعده سعي فلا عود فيه الى استلام الحجر كذا في الظهيرية ثم يخرج الى الصفا والافضل أن يخرج من باب الصفا وهو باب بني مخزوم وليس ذلك سنة عندنا ولو خرج من غيره جاز كذا في الجوهر النيرة ويقدم رجلاه اليسرى في الخروج كذا في التبيين فيبدأ بالهافيه عليها والصعود على الصفا والمروة سنة حتى يكره أن لا يصعد عليها كذا في محيط السرخسي وانما يصعد بقدر ما يصير البيت جمرأى منه كذا في الهداية ويستقبل البيت ويرفع يديه ويكبر ثلاثا كذا في الظهيرية ويهل ويحمد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله بمحاجته كذا في محيط السرخسي ويرفع يديه عند الدعاء نحو السماء كذا في السراج الوهاج ثم يهبط منها نحو المروة ويمشي على هيئته حتى يأتي بطن الوادي فاذا كان عند الميل الاخضر سعى في بطن الوادي سعيها حتى يجاوز الميل الاخضر فاذا خرج منه عيشى على هيئته حتى يأتي المروة فيصعد عليها ويقوم مستقبل القبلة فيحمد الله ويكبر ويهل ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويفعل ما فعل على الصفا ويطوف به ما هكذا سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويسعى في بطن الوادي في كل شوط كذا في محيط

السرخسي وعشرين وروى انه عليه الصلاة والسلام اعتكف العشر الوسطى فلما فرغ من اعتكافه أتاه جبرائيل صلوات الله عليه وقال ان ما تطلب وراثة يعني ليلة القدر أخبرنا ما طلبت في العشر الاخر واستدل بعض الناس بهذا الخبر ان ليلة القدر ليلة احدى وعشرين وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال ليلة القدر في رمضان فلا يدري أية الليلة هي وربما تقدم وربما تأخر وفي المشهور عنه ليلة القدر تدور في السنة قد تكون في رمضان وقد (٢٣٦) تكون في غير رمضان وروى عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى انهما قالوا

على خوف من قيامها بعتة * (فضل في صدقة الفطر) * صدقة الفطر لا تجب الا على الحر المسلم الغني وقال الشافعي رحمه الله تعالى تجب على العبد ويحمل عنه المولى والغني الذي هو شرط لوجوب صدقة الفطر ان يملك نصيباً أو مالا قيمته قيمة نصاب فاضلا عن مسكنه وثياب بدنه واثائه وفرسه وسلاحه ولا يعتبر فيه وصف التمام وما زاد على الدار الواحدة والدستجات الثلاثة من الثياب يعتبر في الغني وكذا الزيادة على فرسين للغازي والزيادة على الواحدة من الدواب لغير الغازي من فرس أو جمل (٣٣٧) للدهقان وغيره وكذا الخادم وكتب الفقه

لا اله ما زاد على نسخة من رواية واحدة وفي التفسير والاحاديث ما زاد على الاثنين ومن المصنف لمن يحسن القراءة ما زاد على الواحد وقيل كل من ذلك معتبر وكتب الطب والادب والنحو ونحوها كلها معتبرة في الغني وللزراع ما زاد على الثورين وآلة الحرثين ويعتبر قيمة الكرم والضبعة عند أبي يوسف وهلال رحمه الله تعالى ولو اشترى قوت سنة أو نصابا فيه كلام والظاهر انه لا يعد ذلك من الغني وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر في وجوب صدقة الفطر ان يكنى ما وراء النصاب النفقة ونفقة عياله سنة وإذا كان له دار لا يسكنها أو يورثها أو لا يورثها يعتبر قيمتها في الغني وكذا إذا سكنها وفضل عن سكنها شيء يعتبر فيه قيمة الفضل في النصاب ويتعلق بهذا النصاب أحكام وجوب صدقة الفطر والاضحية وحرمة وضع الزكاة فيه ووجوب نفقة الأقارب وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يشترط الغني لوجوب صدقة الفطر فعنده تجب

السرخسي * والسعي من الصف إلى المروة شوط ومن المروة إلى الصفا شوط وهو المختار كذا في السراجية * وهو الصحيح كذا في شرح الطحاوي * إذا سعى معكوساً بأن بدأ بالمروة فمن أصحابنا من قال يعتد به ولكن يكرهه الصحيح أنه لا يعتد بالشروط الأولى كذا في الذخيرة * وشرط السعي أن يكون بعبد الطواف حتى لو سعى ثم طاف أعاد السعي ان كان بمكة ولو سعى بعد الاحلال فبالاجماع يجوز وكذا بعد الاشهر والحيض والجنابة لا يمنعان صحة السعي كذا في محيط السرخسي * والاصل أن كل عبادة تؤدي إلى المسجد من أحكام المناسك فالطهارة ليست من شرطها كالسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار ونحوها وكل عبادة في المسجد فالطهارة من شرطها والطواف يؤدي في المسجد كذا في شرح الطحاوي * المفرد بالحج إذا أتى بطواف القدوم فالفضل أن لا يسعى بعده ولكن يسعى بعد طواف الزيارة وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا أحرم بالحج يوم التروية أو قبله فان طاف وسعى قبل أن يأتي منى فهو أفضل لأن يكون أهل بعد الزوال يوم التروية كذا في محيط السرخسي * ولو أقيمت الصلاة والزجل بطواف أو سعى بترك الطواف والسهي ويصلي ثم يبيت بعد الفراغ من الصلاة وإذا أقيمت الجنازة خرج من سعيه إليها فإذا فرغ وعاد يبيت على ما كان كذا في فتح القدير * ويكره الحديث في البيع والشراء في الطواف والسعي كذا في التارخاتية * وإذا فرغ من السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة حراماً إلى يوم التروية ولا يحل له شيء من المخطورات فلام بمكة يطوف بالبيت ما بدا له كل طواف سبعة أشواط كذا في فتاوى قاضيخان * لكنه لا يسعى عقب هذه الاطوفة في هذه المدة كذا في المحيط * ويصلي لكل أسبوع ركعتين في الوقت الذي يباح فيه التطوع كذا في شرح الطحاوي * ويكره له الجمع بين الاسبوعين بغير صلاة بينهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى سواء انصرف عن شفع أو وتر كذا في السراج الوهاج * وطواف التطوع أفضل من صلاة التطوع للغباء ولاهله مكة الصلاة أفضل كذا في شرح الطحاوي والبحر الرائق * وعند الطواف الذي كراهته من القراءة كذا في السراجية * وإذا كان قبل يوم التروية يوم خطب الامام خطبة يعلم فيها الناس الخروج إلى منى والصلاة بعرفات والوقوف والافاضة وفي الحج ثلاث خطب أولها ما ذكرنا والثانية بعرفات يوم عرفة والثالثة بمنى في اليوم الحادي عشر فبعض يصل بين كل خطبتين يوم كذا في الهداية * كلها خطبة واحدة فلا يجلس في وسطها الا خطبة يوم عرفة فانها خطبتان فيجاس بينهما وكلها تخطب بعد الزوال بعد ما صلى الظهر الا يوم عرفة فانها بعد الزوال قبل أن يصلي الظهر كذا في التبيين * ثم يروح مع الناس إلى منى يوم التروية بعد صلاة الفجر وطلوع الشمس كذا في فتاوى قاضيخان * وهو الصحيح ولو ذهب قبل طلوع الشمس جازوا لأول كذا في البدائع * ثم لا يترك التلبية في أحواله كلها في مكة وفي المسجد الحرام وغيره ويلبي عند الخروج من مكة ويدعو بمشاهو يهلل كذا في التبيين * ويبيت بمنى ويصلي ثمة صلاة الفجر يوم عرفة بغلس (١) ثم يتوجه إلى عرفات ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج منها وبات بمنى لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان ولو بات بمكة وصل بها الفجر يوم عرفة ثم توجه إلى عرفات ومضى أجزأه ولكن أساء بترك الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولو وافق يوم التروية يوم الجمعة أنه يخرج إلى منى قبل الزوال لعدم وجوب الجمعة عليه في ذلك الوقت وبعده لا يخرج ما لم يصلها لوجوبها عليه كذا في التبيين * فإذا

(١) قوله بغلس هذا خلاف قول الأكثر اهـ

على الفقير الذي له قوت يوم وتجب الصدقة على الصبي والمجنون إذا كان له مال عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وتجب على والده ما إذا كان غنياً وعن محمد رحمه الله تعالى في الكبير إذا بلغ مجنوناً فصدقة فطره على أبيه وإن بلغ مفقاً ثم جن لا تجب على أبيه لأن ولاية الأب زالت يارعه ولا تعود بالمجنون ولو كان للوالد صغيراً مال أدى عنه الأب من مال الصغير استحبنا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا الوصي وقال محمد رحمه الله تعالى يؤدي من مال نفسه وإن أدى من مال الصغير من وهو قول زفر رحمه الله

تعالى وأما الاضحية ان لم يكن للصغير مال لا يجب على الاب أن يضحي عنه وان كان له مال يجب على الاب أن يضحي عنه من ماله في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يجب وكذا الوصي فان ضحى الاب من مال الصغير عند يسرته روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يضمن وقال محمد رحمه الله تعالى انه يضمن اعتبارا بصدقة النطر وليس على الاب أن يؤدي الصدقة عن محال ذلك انه الصغير من مال نفسه ويؤدي (٢٣٨) من مال الصغير اذا كان له مال وكذا المعتوه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه

الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يؤدي لامن ماله ولا من مال الصغير وليس على الحد أن يؤدي الصدقة عن أولاد ابنه المعسر اذا كان الاب حيا باتفاق الروايات وكذا لو كان الاب ميتا في ظاهر الرواية لان ولاية الجسد تثبت بواسطة الاب فكانت ناقصة بعد وفاة الاب عدم حال حياته وعلى الرجل أن يؤدي صدقة الفطر عن نفسه وأولاده الصغار ولا يجب عليه أن يؤدي عن أولاده الكبار واخوانه الصغار ولا عن قرابته وان كانوا في عياله ولا عن والديه وان كانا في عياله وقال الشافعي رحمه الله تعالى اذا كان الاب زمنا معسرا تجب على الابن ولا يخرج الرجل الصدقة عن زوجته وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أدى عن زوجته أو عن أولاده الكبار جازوا ان لم يؤمر بذلك لانه بمنزلة المأثون عنهم عادة وعليه الفتوى ويؤدي عن مملوكه للخدمة مسلما كان أو كافرا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تجب عن

انتهى الى عرفات ينزل في أي موضع شاء كذا في فتاوى قاضي خان * وقرب الجبل أفضل كذا في التبيين * ولا ينزل على الطريق كيلا يضرب بالمارة هكذا في المحيط * واذا زالت الشمس اغتسل ان أحب وبصعد الامام المنبر ويؤذن المؤذن وهو عليه كذا في محيط السرخسي * وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * ثم يخطب بعد الاذان خطبتين قائما ويجلس بينهما كما في يوم الجمعة كذا في محيط السرخسي * وان خطب قاعدا أجزأه ولكن القيام أفضل وان ترك أو خطب قبل الزوال أجزأه وقد أساء كذا في الجوهر النيرة * ويعلم الناس في الخطبة الوقوف بعرفة والمزدلفة والافاضة ورمي جرة العقبة في يوم النحر والتحر والحق وطواف الزيارة وجميع المناسك الى اليوم الثاني من أيام النحر هكذا في غاية السروج شرح الهداية * ثم ينزل فيصلي الامام الظهر والعصر في وقت الظهر بأذان واقامتين ولا يجهر فيهما كذا في محيط السرخسي * ولا يتطوع بين الصلاتين غير سنة الظهر فلو تطوع بينهما كره وأعاد أذان العصر في ظاهر الرواية هكذا في الكافي * وكذا اذا اشتغل بينهما بعمل آخر من أكل أو شرب هكذا في السراج الوهاج * ثم لجواز الجمع أعني تقديم العصر على وقتها وأدائها في وقت الظهر شرائط (منها) أن تكون مرتبة على ظهر جائز استحسانا كذا في البدائع * فلو صلى الظهر قبل الزوال على ظن ان الشمس زالت والعصر بعده أعاد الخطبة والصلاة استحسانا كذا في محيط السرخسي * (ومنها الوقت) وهو أن يكون يوم عرفة (والمكان) وهو عرفات كذا في الكفاية (ومنها احرام الحج) قالوا ينبغي أن يكون محرما بالحج عند أداء الصلاتين حتى لو كان محرما بالعمرة عند أداء الظهر ومحرما بالحج عند أداء العصر لا يجوز له الجمع كذا في فتاوى قاضي خان * ثم لا بد من الاحرام بالحج قبل الزوال في رواية تقدم بالاحرام على وقت الجمع وفي أخرى يكتفى بالتقديم على الصلاة لان المقصود هو الصلاة كذا في الهداية * وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق * (ومنها الجماعة) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ليست بشرط فن صلى الظهر وحده في رحله صلى العصر في وقته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يجمع بينهما المنفرد كذا في الهداية * والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الزاد * ولو فاتت مع الامام أوقاته واحدة منهما صلى العصر لوقته ولا يجوز له تقديم العصر على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * ولا يشترط الامام لجميع أداما الظهر كذا في البحر الرائق * فاذا أدرك مع الامام ركعة واحدة من الصلاتين أو شيئا من الصلاتين جاز الجمع اجماعا كذا في الجوهر النيرة * ولو نفر الناس عن الامام فصلي وحده الصلاتين جائز كره مطلقا لكن ان كان بعد الشروع يجوز بالاتفاق وان كان قبل الشروع اختلفوا فيه قيل يجوز عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وقيل يجوز عندهما جميعا كذا في محيط السرخسي * لو أحدث الامام في الظهر فاستخلف غيره يجمع المستخلف بينهما ولو جاء الامام بعد ما خرج الخليفة من العصر صلى العصر في وقتها ولا يجوز له الجمع كذا في التبيين * ولو أحدث الامام بعد ما خطب وأمر رجلا بالصلاة والمأمور لم يشهد الخطبة جاز له أن يصلي بهم الصلاتين جميعا ولو لم يأمر أحدا لكن تقدم واحد من الناس وصلى بهم جميعا لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان المذهب عنده ان الامام أو من يقوم مقامه شرط لجواز الجمع ولو كان المتقدم من ذي سلطان كالقاضي وصاحب الشرط وغيرهما أجزأهم بالاجماع كذا في شرح الطحاوي * (ومنها) أن يكون الامام هو الامام الاعظم أو نائبه وهو شرط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الجوهر النيرة * قالو

مما يكاد الكفار ولنا قوله عليه الصلاة والسلام أدوا عن كل حرو عبد صغير أو كبير يهودي أو نصراني أو مجوسي نصف صاع من بر أو صاعا من شعير أو تمر ولا تجب صدقة الفطر عن عبده للتجارة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وتجب عن أيوبه وأمهات أولاده عندنا خلافا للمالك رحمه الله تعالى ولا تجب عن مكاتبه ولا يؤدي المكاتب عن نفسه لعدم المالك له حقيقة فاذا عجز للمكاتب وورث الرق لا تجب على المولى ذكاة السنين الماضية ولا صدقة الفطر اذا كان للخدمة لان المكاتب اذا عجز وقد كان قبل ذلك

للتجارة لم يعد الى حالة التجارة حتى لا يجب عليه صدقة فطر في المستقبل ولا زكاة التجارة لان الكتابة أبطلت صفة التجارة مع بقاء الملك فيه وصار كالوجه للخدمة ثم ترك الخدمة ولا يؤدي عن الا بق ولا عن المغصوب المجعود الذي لا يئنه له وحلف الغاصب فان عاد الا بق من الا باق أو رد المغصوب عليه بعد ماضى يوم الفطر كان عليه صدقة ماضى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجب عليه صدقة ماضى ذكره في المنتقى ولا يؤدي عن عبده المأسور ويؤدي عن المرهون اذا كان فيه وفاء (٢٣٩) وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في

الامالى ليس على الراهن أن يؤدي صدقة الفطر حتى يفكه فاذا افتكه أعطى لما مضى لان الرهن قبل الفك كمتددين أن يبقى للراهن بالفك وبين أن يصير المرتهن مستوفيا دينه من ماله بالهلاك فصار كالبيع بشرط الخيار ويجب عليه صدقة فطر عبده المستأجر وعبده المأذون وان كان على العبد دين مستغرق ولا تجب صدقة الفطر عن عبيد عبده المأذون لانه ان كان على العبد المأذون دين لا يملك المولى عبيده وان لم يكن عليه دين كان العبد للتجارة ولا تجب صدقة الفطر عن العبد للتجارة وان اشتراهم المأذون للخدمة تجب ان لم يكن على المأذون دين وان كان عليه دين فعلى الاختلاف ولو كان العبد موصى بخدمته كانت صدقة الفطر على مالك الرقبة وكذا العبد العارية والوديعة والعبد الحائى عمدا أو خطأ لان الملك انما يزول بالدفع الى المجنى عليه مقصورا على الحال لا قبله والعبد لو كان مبيعا فاسد اغرم يوم الفطر

فلو صلى الظهر بجماعة لا مع الامام والعصر مع الامام لم يجز العصر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح قوله هكذا في البدائع * ولومات الامام وهو الخليفة جمع نائبه أو صاحب شرطته ولو لم يكن له نائب ولا صاحب شرطته ولو كل واحدة منهم ما في وقتها كذا في التبيين * واذا فرغ الامام من العصر راح الى الموقف كذا في المحيط * وعرفات كلها موقف الابن عرفة كذا في الكنز * ويقف في أى موضع شاء كذا في فتاوى قاضيخان * (والوقوف شرطه شيان) أحدهما كونه في أرض عرفات والثاني أن يكون في وقته وليس القيام من شروطه ولا من واجباته حتى لو كان جالسا جازو كذا النية ليست من شروطه هكذا في البحر الرائق والافضل أن يقف مستقبل القبلة هكذا في المحيط * (وواجبه) الامتداد الى الغروب * (وأما سنه) فلا غتسال والطهتان والجمع بين الملاتين وتجيل الوقوف عقيمهما وأن يكون مفطرا وأن يكون متوضئا وأن يقف على راحلته وان يكون وراء الامام بالقرب منه وأن يكون حاضر القلب فارغا عن الامور الشاغلة عن الدعاء وينبغي أن يجتنب في موقفه طريق القوافل وغيرهم لئلا ينزعج بهم وأن يقف عند الصخرات السود موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وان تعذريه قرب منه بحسب الامكان كذا في البحر الرائق * ووقوف الحائض والجنب ومن لم يصل الصلاتين يجزيه ولا يلزمه شئ كذا في محيط السرخسى * ويرفع الايدي بسطا ويستقبل كما يستقبل الداعي بيده ووجهه كذا في البدائع * ويدعو بعد الحمد والتهليل والتكبير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويعلم الناس المناسك ويحتمد في الدعاء ويلى في موقفه ساعة فساعة كذا في الكافي * ويكثر الاستغفار لنفسه وللوالدين والمؤمنين والمؤمنات هكذا في الظهيرية * ولا يرأون في التلبية والتهليل والتسبيح والثناء على الله تعالى بالخشوع والتذلل والاخلاص والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء بحوائجهم الى غروب الشمس كذا في المضمهرات * وليس عن أصحابنا فيه دعاء موقت لان الانسان يدعو بما شاء كذا في البدائع * وايكن عامة دعائه بعرفات لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الجديحي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير لانه بعد الاياه ولا نعرف ربا سوا الله اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم هدا مقام المستجير العائذ من النار أجرني من النار بعفوك وأدخلني الجنة برحمتك يا أرحم الراحمين اللهم اهديني للاسلام فلا تنزعني عنه ولا تنزعني عنه حتى تقبضني وانا عليه كذا في المحيط * والسنة أن يخفي صوته بالدعاء كذا في الجوهر النيرة * ثم وقت الوقوف بعرفة بعد زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من اول النحر فن حصل في هذا الوقت فيها وهو عالم بها واجاهل او نائم او يقظان مفقدا ومجنونا ومغنى عليه فوقف بها او مر مار ولم يقف صار مدركا للحج ولا يجزى عليه الفساد بعد ذلك كذا في شرح الطحاوى * وان وقف في غير هذا الوقت لا يكون مدركا الا اذا اشتبه على الناس هلال ذي الحجة وأكلوا القعدة ثلاثين ثم تبين ان اليوم الذي وقف فيه كان يوم النحر جازا ستمسنا والقياس ان لا يجوز كالوتين ان يومهم كان يوم التروية كذا في فتاوى قاضي خان * وان لم يدرك عرفات حتى طلع الفجر من اول يوم النحر فقد فاته الحج وسقط عنه أفعال الحج وتحول احرامه الى العمرة فيأتى بأفعال العمرة ويحل ويجب عليه قضاء الحج من قابل كذا في شرح الطحاوى * والى الى كلها تابعة للايام المستقبله لا للايام الماضية الا في الحج فانها في حكم أيام ماضية لا في حكم أيام مستقبله ليلة عرفة تابعة ليوم التروية حتى لا يجوز للحاج الوقوف فيها كما لا يجوز في يوم التروية ليلة النحر تابعة ليوم عرفة

قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري وأعتقه فانه صدقة على البائع لان الملك للبائع كان ثابتا قبل القبض وانما ثبت للمشتري عند القبض مقصورا وكذا اذا مر يوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرده البائع لان حق البائع ما انقطع بالقبض لبقاء ولاية الاسترداد فكان بمنزلة بيع فيه خيار وان لم يسترده البائع وأعتقه المشتري فصدقة الفطر على المشتري لان ملك المشتري تم بالاعتاق كما يتم باسقاط الخيار في بيع فيه خيار وبالقبض في بيع لا خيار فيه * اذا اشترى عبدا قبل يوم الفطر وفي البيع خيار لاحده ما مضى يوم الفطر ثم تم البيع وانقض فصدقة

الفطر على من يصير العبد له وكذلك زكاة التجارة إذا كان اشتراها للتجارة. وعند زفر رحمه الله تعالى صدقة الفطر تجب على من كان العبد في ملكه يوم الفطر لوجود السبب في حقه يوم الفطر وهو ملك الرقبة. ولنا أن الملك متردد بين أن يكون للبائع أو المشتري لأن الزد بخيار الشرط فخرج من كل وجه. وقال الشافعي رحمه الله تعالى صدقة الفطر على من كان له الخيار فإن كان الخيار له ما فعل البائع وإن لم يكن في البيع خيار ولا يقره المشتري - حتى مضى يوم (٣٣٠) الفطر ثم قبضه بعد ذلك فالصدقة على المشتري لأن ملك المشتري تم بالقبض وإن مات

قبل أن يقبضه المشتري فلا صدقة على واحد منهما. ما وإن لم يمت ورد قبل القبض بعيب أو خيار رؤية فصدقة الفطر على البائع وإن رده بعد القبض بعيب أو بخيار رؤية فالصدقة على المشتري لأن السبب قد تم وهو المالك ووجبت الصدقة فلا تسقط بالتقاض السبب بعد ذلك ولا تجب عن الحمل ولو قال لعبد إذا جاء يوم الفطر فأنت حر فباع يوم الفطر عتق العبد ويجب عليه صدقة الفطر قبل العتق بلا فصل ولو كان العبد للتجارة يجب على المولى زكاة التجارة إذا تم الحول بانفجار الصبح من يوم الفطر * إذا كان المالك بين رجلين ليس عليه ما صدقة الفطر لأنه لم يملك كل واحد منهما عبدا كاملا وذكر في بعض الروايات خلافا بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تجب وعلى قولهما تجب بناء على أن قسمة الرقيق مبادلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسم قسمة واحدة إلا برضاهما فلا يكون المالك

حتى يجوز الوقوف فيها كما يجوز في يوم عرفة وكذا لا تجوز التضيعة فيها كما لا تجوز في يوم عرفة كذا في محيط السرخسي * وإذا غربت الشمس أقاض الإمام والناس معه على هينتهم حتى يأتمروا بصدقة كذا في الهداية * والأفضل أن يمشي على هينته فإذا وجد درجة أسرع كذا في التبيين * وينبغي أن يدفع مع الإمام ولا يتقدم عليه إلا إذا تأخر الإمام عن غروب الشمس في دفع الناس قبله لدخول الوقت كذا في الاختيار شرح المختار * ويكبر ويهلل ويحمد ويأبى ساعة فساعة ويكثر الاستغفار في طريقه كذا في التبيين * وإن خاف الزحام فتجمل في الذهاب قبل غروب الشمس فلا بأس به إذا لم يخرج من حدود عرفة قبل غروب الشمس كذا في المحيط * والأفضل أن ينفق في مكانه كيلا يكون آخذا في الاداء وهو الأفاضة قبل أو أنه كيلا يكون مخالفا للسنة كذا في التبيين * ولو مكث قليلا بعد غروب الشمس وأفاضة الإمام لخوف الزحام فلا بأس به كذا في الهداية * ولو صلى المغرب بعد غروب الشمس قبل أن يأتي المزدلفة فعليه أن يعيدها إذا أتى بمزدلفة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذلك لو صلى العشاء في الطريق بعد دخول وقتها ولو صلى الفجر قبل أن يعيدها بمزدلفة عادتا إلى الجواز في قولهم جميعا كذا في شرح الطحاوي * ولو خشى طلوع الفجر قبل أن يصل المزدلفة فصلاه ما في الطريق جاز كذا في التبيين * ولو قدم العشاء بمزدلفة على المغرب صلى المغرب ثم يعيد العشاء فإن لم يعيد العشاء حتى انقضى الصبح عاد العشاء إلى الجواز كذا في الظهيرية * ويستحب أن يدخل المزدلفة ماشيا كذا في التبيين * وإذا أتوا المزدلفة نزوا حيث شاؤوا ولا ينزلون على قارعة الطريق كذا في محيط السرخسي * والنزول بقرب الجبل الذي يقال له قزح أفضل كذا في فتاوى قاضي خان * فإذا دخل وقت العشاء يؤذن المؤذن ويقيم فيصلي الإمام بهم صلاة المغرب في وقت صلاة العشاء ثم يصلي بهم صلاة العشاء بأذان وأقامة واحدة في قول أصحابنا الثلاثة كذا في البدائع * ولا يتطوع بينهم ولو تطوع بينهم أو اشتغل بشيء أعاد الأقامة ولا تشترط الجماعة لهذا الجمع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الكافي * ومن صلى المغرب أو العشاء وحده أجزأه بخلاف الصلاتين بعرفة على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى والأفضل أن يصلي مع الإمام بالجماعة كذا في الإيضاح * ذكر الإمام المحبوبي ولا يشترط في جمع المزدلفة الخطبة والسلطان والجماعة والأحرام كذا في الكفاية * وإذا فرغ من العشاء يبيت ثمة كذا في المحيط * وينبغي أن يحمي هذه الليلة بالصلاة والقراءة والذكر والدعاء والتضرع كذا في التبيين * فإن مر به أمار بعد طلوع الفجر من غير أن يبيت بها فلا شيء عليه ويكون مسيا بتركه السنة كذا في البدائع * فإذا طلع الفجر صلى الإمام بالناس الفجر بغلس ثم وقف ووقف الناس معه كذا في القدوري * ويقف الناس وراء الإمام أو حيث شاؤوا كذا في محيط السرخسي * والأفضل أن يكون وقوفهم خلف الإمام على الجبل الذي يقال له قزح كذا في شرح الطحاوي * ويحمد الله تعالى ويثني عليه ويهلل ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في الزاد * ويدعو الله بحاجته رافعا يديه إلى السماء كذا في المحيط * والمزدلفة كلها موقف لا بطن محسر كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا بلغ بطن محسر أسرع إن كان ماشيا وسرل دابته إن كان راكبا قدر رمية ذكروا الكرماني وهو إجماع كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ثم وقت الوقوف فيها من حين طلوع الفجر إلى أن يسفر جدا فإذا طاعت الشمس خرج وقته ولو وقف فيها في هذا الوقت أو مر بها أجاز كذا في الوقوف بعرفة وقبله أو بعده لا يجوز كذا في

فإنما لكل واحد منهما قبل القسمة وعندهما أفرأى يقيم القاضى جبراً قسمة واحدة فكان المالك ثابتاً قبل القسمة ولو التبيين كان العبد بين رجلين تجب الصدقة عليهم ما في قولهم جميعا وقال الشافعي رحمه الله تعالى تجب الصدقة عليهم ما وإذا كان الابن لرجلين بأن جاءت الجارية بين رجلين بولد فادعياه أو ادعيها لهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجب على كل واحد منهما صدقة كاملة وقال محمد رحمه الله تعالى يجب عليهم صدقة واحدة ولا تجب صدقة الفطر على الكافر عن عبده المسلم وولده المسلم وتجب الصدقة على من

يسقط عنه الصوم ارض أو كبر * ويؤدى صدقة التطوع عن نفسه حيث هو وعن عبيده حيث هم وفي زكاة المال مكان المال ويجوز أن يعطى الواجب عن واحد جماعة أو على العكس * ثم عندنا الواجب نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في الجامع الصغير نصف صاع من بر أو دقيق أو سويق أو زبيب أو صاع من تمر أو شعير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الزبيب بمنزلة الشعير وقال الشافعي رحمه الله تعالى (٣٣١) لا يجوز الدقيق والسويق ولو أدى

منوين من الخبز يذ كرفي
الكتاب واختلف المشايخ
فيه بعضهم جوزوا ذلك
وبعضهم لم يجوزوا الا على
اعتبار القيمة وهو الصحيح لان
الخبز موزون والحنطة مكيل
فلا يجوز الا باعتبار القيمة
وأما الاقط فلا يجوز عندنا
الا باعتبار القيمة ولو أدى
أقل من نصف صاع من
الحنطة يساوى صاعا من
الشعير مكان صاع من الشعير
لا يجوز * والصاع ثمانية
أرطال مما يستوى كيله
ووزنه فهو العدس والماش
فان كان يسع فيه ثمانية
أرطال من العدس والماش
فهو الصاع الذي يكال
به الحنطة والشعير والتمر
هذا اذا أعطى صدقة الفطر
بالصاع فان أعطى بالوزن
منوين من الحنطة يجوز في
قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى وقال
محمد رحمه الله تعالى لا يجوز
لان النص ورد بالصاع وهو
مكيل يختلف وزن ما يدخل
فيه فان كانت الحنطة بريئة
كان وزنها أكثر وكان المعتبر
هو الكيل ولهما ان المختلفين
في الصاع قدروا الصاع بالوزن
بعضهم بثمانية أرطال
وبعضهم بخمسة أرطال

التبين * ولو جاوز حد المزدلفة قبل طلوع الفجر فعليه دم اترك الوقوف به الا اذا كانت به علة أو مرض
أو ضعف تخاف الزحام فدفع منها ليل فلا شيء عليه كذا في السراج الوهاج * فاذا أسفر جذا دفع منها قبل
طلوع الشمس والناس معه حتى يأتوا منى كذا في الزاد * روى عن محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
أنه حد الاسفار فقال اذا أسفر بحيث لم يبق الى طلوع الشمس الا مقدار ما يصل ركعتين يذهب كذا في المحيط
* فان دفع بعد طلوع الشمس أو قبل أن يصل الناس الفجر فقد أساء ولا شيء عليه كذا في البدائع * ثم يأتي
جرة العقبة قبل الزوال فيرميها بسبع حصيات في بطن الوادي من أسفل الى أعلى مثل حصاة الخذف
ويكبر مع كل حصاة ولا يرمى يومئذ من الجمار غير هاهنا ولا يقف عندها هكذا في شرح الطحاوى * ولو جعل
بدل التكبير تسبيحا أو تهليلا جاز ولا يكون مسيا كذا في البدائع * ويقطع التلبية عند أول حصاة يرميها
في الصحيح من الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * ولا فرق بين المفرد والمتعم والقارن كذا في البحر الرائق
* والمعتبر بقطع اذا استلم الحجر وفات الحجة اذا تحلل بالعمرة يقطع التلبية حين يأخذ في الطواف فان كان
قارنا يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني ويقطع المحصر اذا ذبح هديه ولو حلق الحاج قبل أن يرمى جرة
العقبة قطع التلبية وان زار البيت قبل الرمي والحلق والذبح قطعها عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
تعالى كذا في محيط السرخسي * ثم يرجع الى منى فان كان معه ذلك ذبحه وان لم يكن فلا يضرك لانه مفرد
بالحج ولو كان قارنا أو متمتعاً فلا بد له من الذبح ثم يحلق أو يقصر والحلق أفضل كذا في شرح الطحاوى
* هذا في غير المحصر فأما المحصر فلا حلق عليه كذا في النهر النائق * ثم التحجير بين الحلق والتقصر انما هو
عند عدم العذر فلو تذر الحلق لعارض تميز التقصير أو التمهيد بين الحلق كأن يمد به صمغ فلا يعمل فيه
اقرض ومثي نقض تناثر بعض شعره لا بالحلق ولا بالتقصير ليس للعمر إزالة الشعر به غيره ما كذا في البحر
الرائق * والتقصر ان يأخذ بالرجل والمرأفة من رؤس الشعر ربع الرأس مقدار لا تملأ كذا في التبيين * وفي
البدائع قالوا يجب أن يزيد في التقصير على قدر لا تملأ اذا طراف الشعر غير متساوية عادة فوجب أن يزيد
على قدر لا تملأ حتى يستوفي قدر لا تملأ في التقصير يرقبنا كذا في غاية السروجي شرح الهداية * وحلق
الكل أفضل اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم كذا في الكافي * ثم الحلق موقت بايام النحر هو الصحيح وأفضل
هذه الايام أولها كذا في غاية السروجي شرح الهداية * واذا جاء وقت الحلق ولم يكن على رأسه شعر بان حلق
قبل ذلك أو بسبب آخر ذكر في الاصل أنه يجري الموسيقى على رأسه لانه لو كان على رأسه شعر كان المأخوذ عليه
اجرا للموسى وإزالة الشعر فاجز عنه سقط وما لم يجز عنه يلزمه ثم اختلف المشايخ في اجراء الموسى انه
واجب أو مستحب والاصح انه واجب هكذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى لو كان برأسه قروح
لا يستطيع معها أن يرمي الموسى على رأسه ولا يصل الى تقصيره فقد حل بمنزلة من حلق رأسه لانه عاجز عن
الحلق والتقصر فسقط عنه والاحسن له أن يؤخر الاحلال الى آخر الوقت من أيام النحر وان لم يؤخر لاشئ
عليه وان لم يكن به قروح ولكنه خرج الى بعض البوادي ولا يجد موسى أو من يحلقه فله يجزئه الا الحلق
أو التقصير وليس هذا به ذكر كذا في محيط السرخسي * ولو حلق بالنورة أجزأه كذا في السراج الوهاج
* ويعتبر في سنة الحلق الابتداء بين الحلق والهلوه ويبدأ بشقه الايسر كذا في فتح القدير * ويستحب دفن
شعره والدعاء عند الحلق وبعد الفراغ مع التكبير وان رمى الشعر فلا بأس به وذكره النواو في الكنيف

وثالث رطل فان كان تقدير الصاع بالوزن يجوز الاعطاء بالوزن ويجوز أن يعطى فقرا اهل الذمة ويكره ولا يجوز صرفها الى المستأمن
ويجوز الى زوجة الغنى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قضى لها بالذمة لا يجوز عن أبي يوسف رحمه الله تعالى الدقيق أحب الى
من الحنطة لانه اقرب الى المقصود والدرهم أحب الى من السهل وقال بعضهم الحنطة أحب من الدرهم وينبغي أن تكون الحنطة أولى ما اذا
كان في موضع يشترون الاشياء بالحنطة كما يشترون بالدرهم * ويجوز تهيئها يوم أو يومين وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية بسنة

أوستنن وقال بعضهم إذا مضى النصف من رمضان وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى لا يجوز تبجيلها وقال خلف بن أيوب العامري رحمه الله تعالى يجوز إذا دخل رمضان وهكذا ذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهو الصحيح اعتباراً بتبجيل الزكاة بعد ملك النصاب * ووقت وجوبها حال طلوع الفجر من يوم الفطر حتى أن من مات قبله لا صدقة عليه ومن أسلم قبله كان عليه صدقة الفطر وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجب (٣٣٣) عند غروب الشمس لا آخر يوم من رمضان إذاؤها قبل صلاة العيد أفضل ولا تسقط

بتأخير الأداء وإن افتقر لانها متعلقة بالذمة دون المال بخلاف الزكاة والله أعلم

(باب التراويح)

التراويح سنة مؤكدة للرجال والنساء نوارثهم الخلف عن السلف من لدن تاريخ رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه سنة لا ينبغي تركها وقال قوم من الرواض سنة للرجال دون النساء وقال قوم منهم أنه ليس بسنة أصلاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقامها في بعض الليالي ولم يواظب عليها ثم أحسنهم رضي الله تعالى عنه ولا هل السنة والجماعة ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في شأن رمضان فرض الله تعالى عليكم صيامه وسنت لكم قيامه وقال صلى الله عليه وسلم في حديث سلمان رضي الله تعالى عنه فرض الله صيامه وسنت لكم قيامه وقد واظب عليها الخلفاء الراشدون رضي الله تعالى عنهم وقال عليه الصلاة والسلام عليكم بسنتي

والمغتسل كذا في البحر الرائق * ويستحب قص أظفاره وشاربه واستحداده بعد حلق رأسه كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولا يأخذ من لحيته شيئاً ولو فعل لا يجب عليه شيء كذا في التبيين * ثم إذا حلق أو قصر حلقه كل شيء حرم عليه بالأحرام إلا النساء كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا أتباع الوطء كالس والقبلة لا تحل له كذا في السراج الوهاج * ولا يحل الجماع فيمادون الفرج عندنا كذا في الهداية * ولولم يحلق حتى طاف بالبيت لم يحل له شيء حتى يحلق كذا في التبيين * ثم يطوف بالبيت في يومه ذلك طواف الزيارة إن استطاع أو من الغد أو بعد الغد ولا يؤخر عن ذلك ويطوف سبعة أشواط وراء الخطيم ويصلي بعد الطواف ركعتين كذا في فتاوى قاضيخان * وتحل له النساء بالحلق السابق لا بالطواف وإذا طاف منه أربعة أشواط حلت له النساء لأنها هي الركن وما زاد واجب بخبر بالدم وهو الصحيح هكذا في التبيين * ولولم يطف أصلاً لم تحل له النساء وإن طاف ومضت سنون وهذا باجماع كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولوطاف طواف الزيارة محدثاً أو جنباً خرج عن أحرامه وتحل له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يفسد حجه كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا طاف بالبيت من كوساً بأن أخذ عن يسار الكعبة وطاف كذلك سبعة أشواط يعتد بطوافه في حق التحلل وعليه إعادة ما دام بمكة ولوطاف من كشف العورة قدر ما لا تجوز الصلاة معه أجره وإذا طاف طواف الزيارة في ثوب كنه نجس فهذا مالوطاف عرياناً سواء فإذا كان من الثوب قدر ما يوارى عورته طاهر أو الباقى نجس جاز طوافه ولا شيء عليه كذا في الظهيرية * ولولم يجعل طوافه من وراء الخطيم بل طاف في وسطه في الطواف الواجب فإن كان بمكة أعاد الطواف بجميعه لباقي به على ترتيبه فإن لم يفعل وأعاده على الخطيم أجره عندنا كذا في السراج الوهاج * وهذا الطواف يسمى طواف الزيارة وطواف الركن وطواف يوم النحر كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الحج ويقال له طواف الواجب كذا في التتارخانية * فإن كان سعي بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم لم يمل في هذا الطواف ولم يسع والارمل وسعي كذا في الكافي * والأفضل تأخير طواف الركن ليصيراته بالافرض دون السنة كذا في البحر الرائق * ثم يعود إلى منى فيقيم بها الرمي الجمار في بقية الأيام ولا يبيت بمكة ولا في الطريق كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ويكره أن يبيت في غير منى في أيام منى كذا في شرح الطحاوي * فإن بات في غيرهما متعمداً فلا شيء عليه عندنا كذا في الهداية * سواء كان من أهل السقاية أو غيره كذا في السراج الوهاج * وعندنا لا خطبة في يوم النحر كذا في غاية السروجي شرح الهداية * فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر رمى الجمار الثلاث فيبدأ بالتي تلي مسجد الخيف فيرميها بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ثم يميلها وهو الجمر الأوسط فيرميها بسبع حصيات كذلك ثم يأتي جمر العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات ويكبر مع كل حصاة ولا يقف عندها ويقف عند الجمر الأول والأوسط في المقام الذي يقف فيه الناس كذا في الكافي * والمقام الذي يقوم فيه الناس أعلى الوادي كذا في المحيط * كل رمى بعده رمى فإنه يقف بعده وكل رمى ليس بعنده رمى فإنه لا يقف بعده لأن العبادة قد انتهت كذا في الجوهرية النيرة * ويطيل القيام ويتضرع كذا في التبيين * فيحمد الله تعالى ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بمحاجته ويرفع يديه حذاء منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو السماء كما هو السنة في الأدعية وينبغي لأعاج أن يستغفر للؤمنين في دعائه في هذه المواقف كذا في الكافي * فإذا كان من

ومنة الخلفاء من بعده وأقامها الأزواج النبي صلى الله عليه وسلم فهو عائشة وأم سلمة رضي الله تعالى عنهما خاف ذكوان وأم سلمة رضي الله تعالى عنهما إجماعاً النساء أمتهن ولا تهاأم الحسن البصري رضي الله تعالى عنهما وكانت هي في صفهن وأثنى على علي رضي الله تعالى عنه ودعاه بالخير فقال نور الله مضجع عمر رضي الله عنه كما نور مساجدنا وانما لم يواظب النبي صلى الله عليه وسلم خشية أن تكتب علينا إليه أشار في حديث رواه عمر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فثبت أنها سنة ويستحب أدائها

بالجماعة وقال مالك والشافعي رحمهما الله تعالى في التقديم الاتفراد أفضل كسائر السنن لانه أقرب الى الاخلاص وأبعد عن الرياء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال من قدر أن يصلي في بيته كما يصلي مع الإمام في مسجده فالأفضل له أن يصلي في البيت والصحيح أن الجماعة أفضل لأن عمر رضي الله تعالى عنه أقامها بالجماعة بمضرم كبار الصحابة وخيارهم رضي الله تعالى عنهم والظاهر منهم اختيار الأفضل وقال بعض العلماء إذا صلاها في البيت وحده وترك الجماعة كان مسيئاً تاركاً للسنة (٣٣٣) والحاصل أن الجماعة سنة على وجه

الكفاية ان ترك أهل المسجد كلهم فقد أسأوا وتركوا السنة وان أقيمت التراويح في المسجد بالجماعة وتختلف رجل من احد الناس وصلى في بيته يكون تاركاً للفضيلة ولا يكون مسيئاً ولا تاركاً للسنة وان كان الرجل ممن يقتدى به ويكثر الجماعة بمضمرته وتقل بغيبته لا ينبغي له أن يترك الجماعة لان في تركه تقليل الجماعة وان صلى بجماعة في البيت اختلف فيه المشايخ والصحيح ان للجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة أخرى فاذا صلى في البيت بجماعة فقد حاز فضيلة أداها بالجماعة وترك الفضيلة الأخرى هكذا قاله القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى والصحيح ان أداءها بالجماعة في المسجد أفضل لان فيه تكثيراً للجماعة وكذلك في المكتوبات ولو كان الفقيه قارئاً فالأفضل والاحسن له أن يصلي بقرآنه نفسه ولا يقتدى بقرآن غيره ويكره للرجل أن يستأجر رجلاً يؤمّه في بيته لان الاستئجار للإمامة فاسد ولو

الغد وهو اليوم الثالث من يوم النحر يرمي الجمار الثلاث كذلك حين تزول الشمس ثم يقرآن أحب في يومه ذلك ويسقط عنه الرمي في اليوم الرابع وان أحب أن يمكث هناك تلك الليلة فمكث حتى طلع الفجر لا يمكنه أن ينفر في هذا اليوم حتى يرمي بعد الزوال كذلك كذا في فتاوى قاضيخان * (والكلام في الرمي في مواضع) * (الاول) في أوقات الرمي وله أوقات ثلاثة يوم النحر وثلاثة من أيام التشريق وأولها يوم النحر ووقت الرمي فيه ثلاثة أنواع مكروه ومسنون ومباح فما بعد طلوع الفجر الى وقت الطلوع مكروه وما بعد طلوع الشمس الى زوالها وقت مسنون وما بعد زوال الشمس الى غروب الشمس وقت صباح والليل وقت مكروه كذا في محيط السرخسي * ولورمي قبل طلوع الفجر لم يصح اتفاقاً كذا في البحر الرائق * وأما وقت الرمي في اليوم الثاني والثالث فهو ما بعد الزوال الى طلوع الشمس من الغد حتى لا يجوز الرمي فيه ما قبل الزوال الآن ما بعد الزوال الى غروب الشمس وقت مسنون وما بعد الغروب الى طلوع الفجر وقت مكروه هكذا روي في ظاهر الرواية * وأما وقتها في اليوم الرابع فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى من طلوع الفجر الى غروب الشمس الآن ما قبل الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون كذا في محيط السرخسي * (الثاني) أنه يجوز الرمي بكل ما كان من جنس الارض بشرط وجود الاستمالة حتى لا يجوز باقير وزج والياقوت كذا في السراج الوهاج وهكذا في النهاية والعناية ومعراج الدراية * ويجوز بالحجر والمدروطين والمغرة والنورة والزنج والمخ الجبلي والكحل وقبضة من تراب بخلاف الخشب والعنبر واللؤلؤ والذهب والفضة هكذا في غاية السروجي شرح الهداية * (الثالث) في مقدار ما يرمي به فنقول يرمي بالصغار مثل حصي الخذف كذا في المحيط * واختلّفوا في مقدارها والمختار قدر الباقلة ولورمي بحجر أكبر أو أصغر جاز كذا في الاختيار شرح المختار * وليس يستحب كذا في التتارخانية * (الرابع) في صفة المرمي به فنقول ينبغي أن تكون مغسولة كذا في السراج الوهاج * ولورمي بمجنحة يمين كره وأجزأه كذا في فتح القدير * ويستحب أن يأخذ حصي الجمار من المزدلفة أو من الطريق ولا يرمي بمجنحة أخذها من عند الجمره فان رمي بها جاز وقد أساء كذا في السراج الوهاج * ويكره أن يلتقط حجراً واحداً فيكسره سبعين حجراً صغيراً كما يفعله كثير من الناس اليوم كذا في فتح القدير * (الخامس) في كيفية الرمي وقد اختلف المشايخ فيها قال بعضهم يأخذ الحصى بطرفي إبهامه وسبابته كأنه عاقد ثلاثين ويرميها كذا في المحيط * وفي اللؤلؤ الجنية وهو الاسخ كذا في التتارخانية * قالوا وينبغي أن يكون بينه وبين وقوع الحصى خمسة أذرع فصاعداً وذكر في الاصل لو قام عند الجمره ووضع الحصى عندها وضعاً لا يجزيه ولو طرحتها طرّاً جزأه لكنه مسمى بالخافته فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط * (السادس) في صفة الرامي كل رمي بعد رمي فالأفضل أن يكون ماشياً والافرا بكاه كذا في المتن * (السابع) في محل الرمي فنقول محل رمي الجمار الثلاث أولها التي تلي مسجد الخيف والوسطى التي تليها والاخيرة هي جمره العقبة كذا في المحيط * (الثامن) أنه من أي موضع يرمي فنقول يرمي من بطن الوادي يعني من أسفل الى أعلاه هكذا في السراج الوهاج * ويقذف جانبه الايمن هكذا في شرح الطحاوي * ولورماها من أعلاه جاز والاول السنة الامن عذر كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ويستقبل في الرمي جمره العقبة يجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرى موقع حصياته كذا في فتاوى قاضيخان * (التاسع) في موضع وقوع الحصى فنقول ينبغي أن

(٣٠ - فتاوى اول) أقاموا التراويح بأمامين فصلى كل امام تسليمة بعضهم جوزوا ذلك والصحيح انه لا يستحب وانما يستحب أن يصلي كل امام ترويحة لا يدون موافقاً لاهل الحرمين فلما جاز التراويح بأمامين على هذا الوجه يجوز أن يصلي الفريضة أحدهما والآخر التراويح ولو صلى امام واحد التراويح في مسجدين كل مسجد على وجه التكامل اختلف المشايخ فيه حكى عن أبي بكر الاسكاف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز قال أبو بكر سمعت أبا نصر أنه قال يجوز لاهل المسجدين جميعاً كما لو أذن المؤذن وأقام وصلى ثم أتى مسجد آخر فاذن وأقام

وصلى معهم فانه لا يكره وانما يكره اذا اذن واقام ولا يصلي معهم كذلك في التراويح ولو صلى التراويح مرتين في مسجد واحد يكره كالأذان واقام مرتين في مسجد واحد واختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قول أبي بكر رحمه الله تعالى هذا اذا أتم للناس مرتين فان لم يكن اماما وصلّى التراويح في مسجد بجماعة ثم أدرك جماعة أخرى في مسجد آخر فدخل معهم وصلّى لأبأس به كالأصل المكتوبة ثم أدرك الجماعة جاز أن يصلي معهم الا في الفجر (٣٣٤) والعصر ثم مسائل التراويح يحجم عنها فصول نذكرها ان شاء الله تعالى

* (فصل في مقدار التراويح) *

مقدار التراويح عند أصحابنا والشافعي رحمه الله تعالى ما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال القيام في شهر رمضان سنة لا ينبغي تركها يصلي أهل كل مسجد في مسجدهم كل ليلة سوى الوتر عشرين ركعة خمس ترويعات بعشر تسليمات يسلم في كل ركعتين وقال مالك رحمه الله تعالى ان يصلي ستا وثلاثين ركعة سوى الوتر لما روى عن عمرو بن عبد الله رضي الله تعالى عنهم ما رواه كاتبا صليان ستة وثلاثين ولما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي عشرين ركعة في شهر رمضان ثم كان يوتر بثلاث بعدها خص رمضان بالذكرا فظاهر انه أراد به التراويح وهو المشهور ومن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين وما روى مالك رحمه الله تعالى غير مشهور وهو محمول على انهما كاتبا صليان يبر كل ترويعية أربع ركعات فرادى كما هو مذهب أهل المدينة فان صلوا

نقع الحصة عند الجرة أو قرى بها منها حتى لو وقعت بعد دامنهم لم يجز كذا في المحيط * ولو وقعت الحصة على ظهر رجل أو على شمل وثبتت عليه أعادها وان سقطت عن الحمل أو عن ظهر الرجل في سنتها ذلك أجزأه كذا في الظهيرية * (العاشر) في عدد الحصة فنقول يرمى كل جرة بسبع حصيات وفي الينا يسبع يرميها بيمينه كذا في التارخانية * ولوروى أحادي الجار بسبع حصيات رمية واحدة فهو بمنزلة حصة واحدة وكان عليه أن يرمى ستة أخرى كل واحدة برمية على حدة ومن زاد على السبع لم يضره كذا في محيط السرخسي * (الحادي عشر) أنه يكره عند كل حصة فيقول بسم الله والله أكبر رغما للشيطان وحزبه ويقول اللهم اجعل حجتي مبرورا وسعي مشكورا واذني مغفورا كذا في المحيط * (الثاني عشر) انه في اليوم الاول يرمى جرة العقبة لا غير وفي بقية الايام يرميها يسداً بالاولى ثم بالوسطى ثم بجمرة العقبة كذا في المحيط * وان بدأ في اليوم الثاني بجمرة العقبة فرماها ثم بالوسطى ثم بالتي تلي المسجد ان أعاد الوسطى والعقبة فحسن كذا في محيط السرخسي * رجل يرمى في اليوم الثاني الجرة الوسطى والثالثة ولم يرم الاول فان رعى الاول ثم أعاد على الثانية والثالثة فحسن مراعاة الترتيب وان رعى الاول وحدها أجزأه عندنا كذا في التارخانية * فان رعى كل جرة بثلاث أتم الاول بأربع ثم أعاد الوسطى بسبع ثم العقبة بسبع وان رعى كل واحدة بأربع أتم كل واحدة بثلاث وانما تقبل رمية فهو أفضل وفي مناسك الحسن اذا رمى الجرة الاولى بحصة ثم رمى الجرة الوسطى بحصة ثم رمى الجرة الاخيرة بحصة ثم رجع فرماهن بحصة حصة حتى رعى كل واحدة منهن بسبع على ما وصفت لك فقد تم رميه على الجرة الاولى ورمى أربع حصيات على الجرة الوسطى فعليه أن يتمها برمى ثلاث حصيات ورمى جرة العقبة بحصة فيتها برمى ست هكذا في المحيط * وعن محمد رحمه الله تعالى لوروى الجار الثلاث فاذا في يده أربع حصيات لا يدري من ايتهن هي يرمي من عن الاول ويستقبل الجرتين الباقيتين ولو كان ثلاثاً أعادها على كل جرة واحدة وكذلك لو كانت حصة أو حصاتين أعاد كل حصة ويجزئه كذا في محيط السرخسي * ويكره أن يقدم الرجل ثقله الى مكة ويقم حتى يرمى كذا في الهداية * ثم يأتي المحصب وهو الابطح فينزل فيه ساعة والاصح عندنا اناسة في حير مسياً بتركه ثم يدخل مكة ويطوف لادرسبعة أشواط ولا رمل فيه كذا في الكافي * ويسمى هذا طواف الصدر وطواف الوداع وطواف الافاضة وطواف آخر عهد بالبيت وطواف الواجب كذا في التبيين * وله وقتان وقت الحواز ووقت الاستحباب (فالاول) أوله بعد طواف الزيارة اذا كان على عزم السفر حتى لو طاف لذلك ثم أطال الإقامة بمكة ولو نسيه ولم ينو الإقامة بها ولم يتخذها داراً جاز طوافه وأما آخره فليس بثبوت ما دام مقيماً حتى لو أقام عاماً لا ينوي الإقامة فله أن يطوف ويقع أداء (والثاني) أن يوقفه عند اعادة السفر حتى روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لو طاف ثم أقام الى العشاء فأحب الى أن يطوف طوافاً آخر ليكون توديع البيت آخر عهده عن مودعه كذا في البحر الرائق * ولا يلزمه شيء بالتأخيرتين ايام النحر بالاجماع كذا في البدائع * وطواف الصدر واجب على الحاج اذا أراد الخروج من مكة فليس على المعتمر طواف الصدر ولا يجب على أهل مكة وأهل المواقيت ومن دونهم كذا في الايضاح * ولا يجب على الساكن والنفساء ولا على فائت الحج كذا في محيط السرخسي * كوفي فرغ من أفعال الحج واتخذ مكة داراً فليس عليه طواف الصدر لانه واجب على من يهــدر لا على من يسكن هذا اذا عزم على السكنى قبل أن يحل النفر الاول والنفر الاول بعد يوم النحر يومين أما اذا عزم بعده فقد لزمه طواف

بالجماعة ستا وثلاثين كما قال مالك رحمه الله تعالى لأبأس به عند الشافعي رحمه الله تعالى وعندنا ان صلوا بالجماعة الصدر عشرين ركعة وما زاد على ذلك الى ست وثلاثين فرادى فهو مستحب وان صلوا الزيادة بالجماعة يكره بناء على ان التنفل بالجماعة غير التراويح مكره عندنا وعندنا ليس بمكره وكلما صلى الامام ترويعية ينتظر قاعدا بين الترويعيتين مقدار ترويعية وينتظر بين الترويعية الخامسة والوتر مقدار ترويعية ثم يوتر هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وانما يستحب الانتظار بين كل ترويعيتين لان التراويح مأخوذ

من الراحة في فعل ما قلنا تحقيقاً للاسم وهو في الانتظار بخير ان شاء الله وان شاء الله وان شاء الله أي ذلك فعل فهو حسن لقوله عليه الصلاة والسلام المنتظر للصلاة في الصلاة وأهل مكة يطوفون بالبيت بين كل ترويحتين أسبوعاً وأهل المدينة يصلون في ذلك أربع ركعات فصارت أريح أهل مكة مع الوتر ثلاثاً وعشرين وتراويح أهل المدينة مع ما يصلون بين الترويحات تسعاً وثلاثين فان استراح على رأس خمس تسليمات ولم يسترح بين كل ترويحتين اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس به وقال بعضهم (٢٣٥) لا يستحب ذلك لانه يخالف عمل

أهل الحرمين وان صلوا بين كل ترويحتين فرادى فرادى لا بأس به يستوى فيه الامام وغيره

* (فصل في وقت التراويح) *

اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في وقتها حتى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد وجماعة سواه رحمهم الله تعالى ان جميع الليل الى طلوع الفجر وقت لها قبل العشاء وبعده قبل الوتر وبعده لانها سميت قيام الليل فكان وقتها الليل وعامة مشايخ بخاري رحمهم الله تعالى قالوا وقتها ما بين العشاء والوتر ان صلوا قبل العشاء أو بعد الوتر لم يؤدوها في وقتها ولا يكون تراويح لان التراويح عرف بنوع الصلاة رضى الله تعالى عنهم فكان وقتها ما صلوا فيه وهم صلوا بعد العشاء قبل الوتر وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى الصحيح انه لو صلى التراويح قبل العشاء لا يجوز ولا يكون تراويح وان صلوا بعد العشاء وبعد الوتر جاز ويكون تراويح لانها سميت للعشاء بمنزلة السنة برجل دخل المسجد فوجد الناس

الصدر ولا يطل باختياره السكتي وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى هكذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين * كوفي جج واتخذ مكة داراً ثم خرج منها لم يكن عليه طواف الصدر لانه لما استوطنها صار من أهلها فيلحق بالملك والملك اذا خرج من مكة لا يجب عليه طواف الصدر فكذا هذا اذا طهرت قبل أن يخرج من مكة يلزمها طواف الصدر وان جاوزت بيوت مكة مسيرة سفر وطهرت فليس عليها أن تعود وكذا لو انقطع دمها فلم تغتسل ولم يذهب وقت الصلاة حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود وان خرجت وهي حائض ثم اغتسلت ثم رجعت الى مكة قبل أن تجاوز الميقات فعليها الطواف كذا في محيط السرخسي * ومن نفروا لم يطفوا بالصدر فانه يرجع ما لم يجاوز الميقات فان ذكر بعد مجاوزة الميقات لم يرجع فان رجع رجوعاً عادياً بمرارة ابتدأ بطوافها فاذا فرغ من عمرته طاف بالصدر كذا في السراج الوهاج * قال الشيخ الامام الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا فرغ من طواف الصدر أتى المقام وصلى عنده ركعتين ثم أتى زمزم فيشرب من ماءها كذا في الظهيرية * وكيفيته أن يأتي زمزم فيستقي بنفسه الماء فيشربه مستقبل القبلة يتضلع منه ويتنفس فيه مراراً ويرفع بصره في كل مرة وينظر الى البيت ويسبح به وجهه ورأسه وجسده ويصب عليه ان تسرو ويستحب أن يأتي البيت أولاً ويقبل العتبة ويدخل البيت حافياً ثم يأتي الملتزم كذا في التبيين * وهو ما بين الحجر الى الباب فيضع صدره ووجهه عليه ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب ويقول السائل بيا بك يا أباي من فضلك ومغفرتك ويرجو رجعتك كذا في الظهيرية * ويلتزمه ساعة يسكن كذا في الكافي * ويتشبه باستار الكعبة ان كانت قريبة بحيث ينالها والوضع بيده فوق رأسه مبسوطتين على الجدار قائمتين كذا في البحر الرائق * ويلتزم خذ الجدار ان تمكن من ذلك كذا في الكافي * ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بمحاجته كذا في فتاوى قاضخان * ثم يستلم الحجر ويكبر الله تعالى فان أمكنه أن يدخل البيت فحسن (٢) وان لم يدخل أجزاء كذا في محيط السرخسي * ثم ينصرف وهو عيشى وراءه ووجهه الى البيت متباكياً متحسراً على فراق البيت حتى يخرج من المسجد كذا في الكافي * واذا خرج من مكة يخرج من النية السفلى من أسفل مكة كذا في فتح القدير * والمرأة في جميع ذلك كالرجل غير أنها لا تكشف رأسها وتكشف وجهها ولو سدت على وجهها شيئاً جافته عنه جاز ولا ترفع صوتها بالتلبية كذا في الهداية * بل تسمع نفسها الاغتراب لاجتماع العلماء على ذلك كذا في التبيين * ولا ترمل ولا تسعي بين الميادين ولا تحلق رأسها ولكن تقصر كذا في الهداية * وتلبس من الخيط ما بدا لها من الدرع والقميص والتمار والخف والقفازين ولكن لا تلبس المصوغ بورس ولا زعفران ولا عصفراً الا أن يكون قد غسل كذا في الكافية * ولا بأس للمرأة المحرمة ان تلبس الخيط من حرير أو غيره وتلبس الحلي ولا تستلم الحجر اذا كان هنالك جمع الا أن تجد الموضع خالياً كذا في الهداية * وفي الحجة وليس عليها أن تصعد الصفا والمروة الا اذا وجدت خلوة كذا في التارخانية * والخشنة المشكل كالمرأة في جميع ما ذكرنا احتياطاً كذا في التبيين

(فصل في المتفرقات) ومن أغنى عليه فأهل عنه رفقاؤه جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجوز ولو أمر انساناً بان يحرم عنه ما اذا أغنى عليه أو نام فأحرم المأمور عنه صح بالاجماع حتى لو أفاق أو استيقظ

(٢) قوله فحسن ان لم يؤذ نفسه أو غيره ولم يكن برشوة ولا فيصرم اهـ بجراوى

يصلون التراويح وهو لم يصل العشاء فافتح التراويح معهم ثم صلى العشاء يجوز ذلك على قول من يجوز التراويح قبل العشاء وان وجدهم في الوتر وهو لم يصل العشاء فصلى الوتر معهم لا يجوز وتره في قولهم ولو صلى المكتوبة وعنده انه قبل الوقت ثم ظهر انه كان في الوقت قالوا لا يجوز ويخاف عليه في دينه ولو صلى الى غير القبلة متعمداً فظهر انه كان مستقبل القبلة قال نصير بر يحيى رحمه الله تعالى يصير كافراً بانه تعالى اذا لم يتاول قوله تعالى فاني لم اتلوا فتم وجهه الله وان تاول لا يصير كافراً ولا تجوز صلاته وان أصاب القبلة ويستحب تأخير التراويح الى ثلث

الليل والافضل استيعاب اكثر الليل بالتراويح فان آخر التراويح الى ما بعد نصف الليل قال بعضهم لا يستحب كمالا يستحب تأخير العشاء الى نصف الليل وبعضهم قالوا لا بأس به وهو الصحيح ولو صلى العشاء في منزله ثم أتى المسجد فوجد الناس في الصلاة قطن أنهم في التراويح فصلوا معهم ثم ظهر أنه كان عشاء جازع عند البعض لأنه منسفل اقتدى بالمفترض * اذا فانت التراويح لا تقضى بجماعة وهل تقضى بغیر جماعة قال بعضهم تقضى في الغد ما لم يدخل (٣٣٦) وقت تراويح أخرى وقال بعضهم تقضى ما لم يمض شهر رمضان وقال بعضهم لا تقضى

وهو الصحيح وذلك لأنها دون سنة المغرب والعشاء وتلك لا تقضى اذا فانت بغیر فريضة فكذا التراويح ولهذا لا تقضى بجماعة ولو جاز قضاؤها بعد الوقت لتقضى كفانت فان قضاها وحده كان نفلا مستحباً ولا يكون تراويح كسنة المغرب والعشاء وان تذكر في الليل أنه فسد عليهم شفع من الليلة الماضية فاراد القضاء بنية التراويح يكره لأنه زيادة على التراويح بنية التراويح بخلاف التطوعين التراويح فانه لا يكره لأنه لا يصلي بنية التراويح واماسائر السنن اذا تركها بعذر فهو معذور وان تركها بغیر عذر استخفافاً وتهاوناً يكون مسيئاً

* (فصل في نية التراويح) *

ان نوى التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل في رمضان جاز كالنوى الظهور أو فرض الوقت عند أداء الظهور وان نوى الصلاة أو صلاة التطوع اختلف المشايخ فيه حسب اختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز أداء السنن بنية الصلاة أو بنية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو

واقى بافعال الحج جاز كذا في الهداية * ولا يلزم النائب التجرد عن المحيط حال احرامه عن المغني عليه كذا في البحر الرائق * اختلفوا فيه لو استمر مغني عليه الى وقت اداء الافعال هل يجب أن يشهدوا به المشاهد فيطاف به ويسعى ويوقف أو لا بل مباشرة الرفقة لذلك عنه تجزيه فاخترنا طائفة الاول واخترنا آخرون الثاني وجهه في المبسوط الاصح كذا في فتح القدير * وان أحرم عنه أو طاف به أو رمى عنه من ليس من رفقته اختلفوا فيه قيل لا يجزى به عنده وقيل يجزى به كذا في محيط السرخسي * في المنتقى عيسى بن أبيان عن محمد رحمه الله تعالى رجل أحرم بالحج وهو صحيح ثم أصابه عته فقهضى به أصحابه المناسك ووقفوا به فلبث كذلك سنين ثم أفاق أجزأه ذلك عن حجة الاسلام قال وكذلك الرجل اذا قدم مكة وهو صحيح أو مريض الا أنه يعقل فانغمى عليه بعد ذلك فله أصحابه وهو مغني عليه وطافوا به فلما قضاوا الطواف أو بعضه افاق وقد أغمى عليه ساعة من نهار ولم يتم ذلك يوماً أجزأه ذلك عن طوافه كذا في المحيط * ذكر الاسيحياتي ومن طيف به محمولا أجزأه ذلك الطواف عن الحامل والمحمول جميعاً سواء نوى الحامل الطواف عن نفسه وعن المحمول أو لم ينو أو كان للحامل طواف العمرة وللمحمول طواف الحج أو بالعكس ولو كان الحامل ليس بمحرم فله محمول عما أو جبه احرامه كذا في البحر الرائق وهكذا في شرح الطحاوي * مريض لا يستطيع الطواف فطاف به أصحابه وهو نائم ان كان لم يأمرهم لا يجزى به وان كان أمرهم ثم نام أجزأه ذلك اذا دخلوا به الطواف أو وجهه ونحوه فنام فطافوا به أجزأه كذا في المحيط * مريض لا يستطيع الرمي توضع الحصاة في كفه ليرمي به أو يرمي عنه غيره بأمره كذا في محيط السرخسي في صفة الرمي * ولو قال لبعض من عنده استأجر لي من يعملني فطوف بي ثم غلبته عيائه ونام ولم يقض الذي أمره بذلك من فوره بل تشاغل بغيره طويلاً ثم استأجر قوماً فأتموه فله وهو نائم فطافوا به قال أستحسن اذا كان في فوره ذلك انه يجوز فاما اذا طال ذلك ونام فأنوه واحتملوه وهو نائم لا يجزى به عن الطواف ولكن الاجر لازم كذا في المحيط * استأجر وارجالاً فله الواحدة امرأة فطافوا بها ونوا الطواف أجزأهم ولهم الاجرة وأجزأ المرأة وان نوى الحاملون طلب غريم لهم والمحمول يعقل وقد نوى الطواف أجزأ المحمول دون الحاملين وان كان مغني عليه لم يجزئه كذا في فتح القدير * كل طواف وجد في وقته يكون عنه وان نواه تطوعاً أو عن غيره فالمحرم بحجة اذا قدم مكة وطاف به تطوعاً كان للقدم وان كان محرماً بالعمر طوافه يكون للعمر وان كان قارناً فطوافه أو للعمر ثم للحج وكذا لو طاف وقت طواف الزيارة كان للزيارة وان لم ينو الطواف لذلك * ولا بد من النية ولا تعتبر الجهة حتى لو طاف بالبيت طاملاً للغريم أو هارباً من العدو ولا يعتد بطوافه بخلاف الوقوف بعرفة فانه يكون واقفاً وان لم ينو كذا في فتاوى قاضي خان في فصل كيفية أداء الحج * الصبي لو أحرم بنفسه أو أحرم عنه صار محرماً كذا في التبيين * وفي الاصل الصبي الذي يحج به أبوه يقضى المناسك ويرى الجمار اذا كان صبيلاً لا يعقل الاداء بنفسه كذا في المحيط * ولو ترك الجمار والوقوف بالزدلفة لا يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي * وان كان يعقل الاداء بنفسه يقضى المناسك كلها بفعله ما يفعله البالغ ولو ترك بعض أعمال الحج نحو الرمي وما أشبه ذلك لم يكن عليه شيء * ثم الاب اذا أحرم عن ابنه الصغير وارتكب به بعض محظورات الاحرام لم يلزمه شيء كذا في المحيط في الحج عن الغير * وينبغي ان أحرم عن الصبيان أن يجزئوه ويلبسه ثوبين اذا راداه ويحجبه ما يحجبه المحرم في احرامه فان فعل شيئاً من محظورات الاحرام لاشي عليه ولا على وليه لاجله ولو أفسده لا قضاء عليه وكذلك

الصحيح لانها صلاة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهدة وذلك بأن ينوي السنة أو ينوي متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كأي المكتوبة وروى الحسن عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى في سنة القبر انهم لا تأتي بنية التطوع وانما تأتي اذا نوى السنة أو نوى الصلاة متابعة النبي عليه الصلاة والسلام فعلى هذا اذا صلى التراويح مقتدياً بمن يصلي المكتوبة أو بمن يلهي نافلة أخرى غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجوز وكذلك لو كان الامام يلهي التراويح فاقا ١٤٠ يدرجل ولم ينو التراويح ولا صلاة الامام لا يجوز كالأقدي

برجل يصلي المكتوبة فنوى الاقتداء به ولم ينو المكتوبة ولا صلاة الامام فانه لا يجوز ولو اقتصد امام يصلي التسليمة الثانية أو العاشرة والمقتدى نوى التسليمة الاولى أو الخامسة جاز لان الصلاة واحدة وليس عليه أن ينوي التسليمة الاولى أو الثانية ألا يرى انه لو نوى بعد التسليمة الاولى الثالثة جاز وكانت ثانية وكذا لو اقتدى في الركعتين بعد الظهر بمن يؤدي الاربع قبل الظهر صح اقتصد أو فهذا أولى ولو اقتدى بامام في التراويح والمقتدى نوى سنة العشاء بان لم يكن صلى السنة بعد العشاء (٣٣٧) حتى قام الامام الى التراويح جاز لان التراويح في هذا الوقت سنة

العشاء فلم يختلف صلاتهما ولو صلى العشاء والتراويح والوتر في منزله ثم أقام قوما آخرين في التراويح ونوى الامامة كره ولا يكره للقوم ولو لم ينو الامامة أو لا وشرع في الصلاة فاقصدى به الناس في التراويح لم يكره لواحد منهما ولو صلى من التراويح تسع تسليمات وشرع في الوتر فاقصدى به رجل في الوتر ثم علم الامام أنه صلى تسع تسليمات لم يجز للمقتدى ما نوى لانه نوى التراويح والامام نوى الوتر ولو صلى التراويح بحنية الفوائت من صلاة الفجر لم تكن محسوبة عن التراويح وهذا بناء على ان التراويح لا تآدى الابنية التراويح أو بنية السنة في هذا الوقت وهل يحتاج لكل شفيع من التراويح أن ينوي التراويح قال بعضهم يحتاج لان كل شفيع منها صلاة على حدة والاصح أنه لا يحتاج لان الكل بمنزلة صلاة واحدة

(فصل في مقدار القراءة في التراويح)

اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يقرأ في كل شفيع مقدار ما يقرأ في العشاء لانها تسع للعشاء وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تحفة بقاء على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة ستائة وآيات القرآن

إذا صاب صيدا في الحرم فلا شيء عليه كذا في شرح الطحاوي * وإذا حج الرجل باهله وولده الصغير قالوا يحرم عن الصغير من كان أقرب اليه حتى لو اجتمع والدوا أخ يحرم عنه والد دون الاخ كذا في فتاوى قاضيخان في كيفية أداء الحج

(الباب السادس في العمرة)

وهي في الشرع زيارة البيت والسعي بين الصفا والمروة على صفة مخصوصة وهي أن تكون مع الاحرام هكذا في محيط السرخسي * العمرة عندنا سنة وليست بواجبة ويجوز تكرارها في السنة الواحدة (ووقتها) جميع السنة الا خمسة ايام تكره فيها العمرة لغير القارن كذا في فتاوى قاضيخان * وهي يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق والاطهر من المذهب ما ذكرنا ولكن مع هذا الواذاها في هذه الايام صح ويبقى محرما بها فيها كذا في الهداية * في المنتقى بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالي رجل أهل بعمرة في أول العشرة ثم قدم في أيام التشريق فاحب الي أن يؤخر الطواف حتى تغضي أيام التشريق ثم يطوف وليس عليه أن يرفض احرامه ولو طاف لها في تلك في الايام أجزأه ولادم عليه ولو أهل بعمرة في أيام التشريق فانه يؤمر بان يرفضها وان لم يرفض ولم يطف حتى مضت أيام التشريق ثم طاف لها أجزأه ولادم عليه كذا في المحيط * (وأما ركعتها) فالطواف * (وأما واجباتها) فالسعي بين الصفا والمروة والحلق أو التقصير كذا في محيط السرخسي * (وأما شرائطها) فشرائط الحج الا الوقت هكذا في البدائع * (وأما سننها وآدابها) فنها هو سنن الحج وآدابه الى الفراغ من السعي * (وأما مفسدها) فالجماع قبل طواف الاكثر من السبعة كذا في البحر الرائق في باب فوات الحج ناقلا عن البدائع * المفرد بالعمرة يحرم للعمرة من الميقات أو قبل الميقات في أشهر الحج أو في غير أشهر الحج ويذكر العمرة بلسانه عند التلبية مع قصد القلب فيقول لبك بالعمرة أو يقصد بقلبه ولا يذكرها بلسانه والذكر باللسان أفضل كذا في المحيط * ويجتنب المحرم بالعمرة ما يجتنب المحرم بالحج ويفعل في احرامه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة ما يفعل بالحاج فاذا طاف وسعى وحلق يخرج عن احرام العمرة ويقطع التلبية كما استدل الجرجاني في أصح الروايات كذا في الظهيرية

(الباب السابع في القران والتمتع)

القارن هو أن يجمع بين احرام الحج والعمرة من الميقات أو قبله في أشهر الحج أو قبلها هكذا في معراج الدراية * سواء احرم بهما معا أو احرم بالحجة واذن اليها العمرة أو احرم بالعمرة ثم أضاف اليها الحجة الا انه اذا احرم بالحجة واذن اليها العمرة فقد أساء فيما صنع كذا في المحيط * اذا أراد الزجل القران يتأهب للاحرام كما يتأهب المفرد يتوضأ أو يغتسل ويصلي ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني أريد العمرة والحج ثم يلبى فيقول لبك بعمرة وجمعهما كذا في فتاوى قاضي خان * ويذكرها بلسانه عند التلبية مع قصد القلب أو يقصد بهما بالقلب ولا يذكرها باللسان والذكر باللسان أفضل فاذا لبى على هذا الوجه يصير محرما بالحرامين فيعتمر في أشهر الحج أو قبلها ويحج من عامه ذلك كذا في المحيط في تعليم اعمال الحج * ويأتي القارن بافعال العمرة ثم يأتي بافعال الحج كذا في محيط السرخسي * فيطوف طواف القدوم سبعة أشواط

سنة آلاف وشئ فأنقرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل الختم في التراويح والفضيلة في الختم مرتين ينبغي للامام وغيره اذا صلى التراويح وعاد الى منزله وهو يقرأ القرآن أن يصلي عشرين ركعة في كل ركعة عشر آيات احراز للفضيلة وهي الختم مرتين والزهاد وأهل الاجتهاد كانوا يختمون في كل عشرين ليال وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كان يختم في شهر رمضان احدى وستين ختمة ثلاثين في الايام وثلاثين في الليالي وواحدة في التراويح وعنه (٢٣٨) رحمه الله تعالى أنه صلى ثلاثين سنة سنة الفجر بوضوء العشاء واذا فسد الشفع من

التراويح وقد قرأ فيه هل يعتد بما قرأ قال بعضهم لا يعتد ليحصل الختم في الصلوات الجائزة وقال بعضهم يعتد بتلك القراءة لان المقصود هو القراءة ولا فساد في القراءة ولو جعل الختم له أن يفتح من أول القرآن في بقية الشهر وان ختم في التاسع عشر ثم جعل بعد ذلك يصلي العشاء من غير تراويح لا يكره لما ذكرنا ان المقصود هو الختم ويكره ان يجعل بختم القرآن في ليلة احدى وعشرين أو قبلها اذا كان القوم يملون وكما رتل فهو أحسن وكذا لو قرأ الانعام في ركعة واحدة كره اذا كان يمل القوم ولو قرأ بعض القرآن في سائر الصلوات بان كان القوم يملون من القراءة في التراويح فلا بأس به لكن يكون لهم ثواب الصلاة لا ثواب الختم وقد ذكرنا ان السنة هي الختم في التراويح وعن أبي بكر الاسكاف رحمه الله تعالى أنه سئل أي جعل الامام لأفريضة قراءة على حدة أو بخط فية سراً البعض في أفريضة والبعض في التراويح قال يميل الى ما هو

ويسعى كذا في الهداية * ولو طاف للحج والعمرة طوافين متواليين من غير أن يسعى بينهما ثم يسعى سبعين جاز وأساء كذا في التبيين * اذا طاف القارن لعمرة ثلاثه أشواط وسعى لها ثم طاف لحنته كذلك ثم وقف بعرفة فسا طاف للحجة محسوب من طواف العمرة ويقضى شوطا واحدا أو اتم طواف العمرة ويعيد السعي لهما للحجة وجوبا للعمرة استحبابا وهو قارن كذا في محيط السرخسي * ان طاف القارن وسعى أولا للحج ثم طاف وسعى للعمرة فالاول للعمرة والثاني للحج كذا في الجوهر النيرة * قارن طواف لعمرة وسعى ينوي أن يكون لحنته كان سعيه عن العمرة كذا في المحيط * ولا يخلق بين الحج والعمرة كذا في الهداية * اذا رجي حجرة العقبة يوم النحر يذبح دم القرآن وهذا الدم نسك من المناسك كذا في فتاوى قاضيخان * ويتحلل بالخلق عندنا لا بالذبح كذا في الهداية * وان كان القارن ساق الهدى مع نفسه كان أفضل ثم يخلق أو يقصر كذا في فتاوى قاضيخان * والمتنع من يأتي بأعمال العمرة في أشهر الحج أو يطوف أكثر طوافها في أشهر الحج ثم يحرم بالحج ويحج من عامه ذلك قبل أن يلم بأهله بينهما المام صحتها كذا في فتاوى قاضي خان * وسوا محل من احرامه الاول أو لا كذا في محيط السرخسي * وليس من شرط التمتع وجود الاحرام بالعمرة في أشهر الحج بل اذاؤها فيها أو اداء أكثر طوافها فلوطاف ثلاثة أشواط في رمضان ثم دخل شوال فطاف الاربعه الباقية ثم حج في عامه كان متمعا كذا في فتح القدير * فلوطاف التمتع أكثر طواف عمرته قبل أشهر الحج وحج من عامه ذلك لا يكون متمعا ويكون مفردا بعمرة ومفردا بحجة ولا يجب عليه الهدى كذا في الظهيرية * ولا يشترط أن يكون من عام الاحرام بالعمرة بل من عام فعلها حتى لو أحرمت في رمضان وأقام على احرامه الى شوال من العام القابل ثم طاف لعمرة من القابل ثم حج من عامه ذلك كان متمعا كذا في البحر الرائق * والامام الصحيح أن يرجع الى أهله ولا يكون العود الى مكة مستحبا عليه كذا في المحيط * والامام الصحيح انما يكون في التمتع الذي لا يسوق الهدى أما اذا ساق الهدى فالمامه فاسد ولا يمنع صحة التمتع كذا في السراج الوهاج * واذا اعتمر في أشهر الحج ثم حل منها ورجع الى أهله ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمعا واذا اعتمر في أشهر الحج وطاف لها ثلاثة أشواط وحل ورجع الى أهله ثم رجع الى مكة وقضى ما بقى عليه من عمرته وحل وحج من عامه ذلك فهو متمتع ولو كان طاف أربعة أشواط ثم رجع والمسئلة بحالها لم يكن متمعا كذا في محيط السرخسي * ولو اعتمر في أشهر الحج ثم عاد الى أهله قبل أن يحل منها أو لم ياهله وهو محرم ثم عاد بذلك الاحرام فاتم عمرته ثم حج من عامه ذلك يكون متمعا بالاجماع وهو ما اذا طاف لعمرة ثلاثة أشواط أو أقل ثم عاد الى أهله وهو محرم ولو أنه رجع الى أهله بعد ما طاف أكثر الطواف لعمرة أو كله فلم يحل ولم ياهله محرما ثم عادوا ثم بقية عمرته وحج من عامه ذلك فانه يكون متمعا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وفي قول محمد رحمه الله تعالى لا يكون متمعا كذا في الظهيرية * والمتنع على وجهين متمتع يسوق الهدى ومتمتع لا يسوق الهدى وصفة التمتع الذي لا يسوق الهدى أن يتدى من الميقات فيحرم بعمرة ويدخل مكة ويطوف لها ويسعى ويخلق أو يقصر وقد حل من عمرته كذا في السراج الوهاج * والاحرام من الميقات ليس بشرط للعمرة ولا التمتع حتى لو أحرمت من دور أهله أو غيرها جاز وصار متمعا وكذا الخلق بعد الفراغ منها ليس بحتم بل له الخيار ان شاء تحلل وان شاء بقي محرما حتى يحرم بالحج كذا في التبيين * ويقطع التلبية اذا ابتدأ الطواف وذلك عند استلام الحجر كذا في السراج الوهاج * ثم يقيم مكة حلالا كذا في الهداية * وليست الاقامة بمكة

أخف على القوم وسئل أيضا عن الامام اذا فرغ من التشهد في التراويح أي زيد عليه أم يقتصر قال ان علم انه لا يتقل على القوم يزيد من الصلوات والاستغفار ون علم انه يتقل على القوم لا يزيد وعن بعض المشايخ من لم يكن عارفا بأهل زمانه فهو جاهل ويأتي بالنساء في كل شفع واذا غلط في القراءة في التراويح فترك سورة أو آية وقرأ ما بعدها فالمستحب له أن يقرأ المتروكة ثم المقررة وليكون على الترتيب قالوا لا ينبغي للقوم أن يقدّموا في التراويح الخوضون ولكن يقدّمون الدرستخوان فان الامام اذا كان يقرأ بصوت حسن

يشغل عن المشي والتدبر والتفكير وكذلك كان الإمام جلالاً بالأسباب بأن يترك مسجده وكذلك كان غيره أخف قراءته وأحسن والافضل تعديل القراءة بين التسليمات فان خالف بالأسبابه أما في التسليم الواحدة لا يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر الصلوات ولو طول الأولى على الثانية في القراءة لا بأس به بل المختار ذلك عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر عندهما وحكي (٣٣٩) عن المشايخ رحمهم الله تعالى انهم جعلوا القرآن على خمسمائة

واربعين ركوعاً واعلموا ذلك في المصاحف حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين لكثرة الاخبار التي تدل على انه اليه القدر وفي غيره هذا البلد كانت المصاحف معلمة بعشر من الآيات وجعلوا ذلك ركوعاً ليقرا في كل ركعة من التراويح القدر المسنون

(فصل في الشك في التراويح)

اذا سلم الإمام في ترويحة فقال بعض القوم صلى ثلاث ركعات وقال بعضهم صلى ركعتين يأخذ الإمام بما كان عنده في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يدع عمله بقول الغير وان لم يكن الإمام على يقين يأخذ بقول من كان صادفاً عنده وكذا لو وقع الاختلاف بين الإمام وبين جميع القوم ان كان الإمام على يقين يعمل بما كان عنده وان وقع الشك انه صلى تسع تسليمات أو عشر تسليمات اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يصلون تسليمة أخرى لان الزيادة على التراويح بالجماعة انما يكره اذا تيقنوا بالزيادة

شرطاً بل معناه انه اذا أراد ان يقيم الحج من عامه ذلك فليقم حلالاً الى وقت احرام الحج ولو أقام بمكة حراماً جاز كذا في السراج الوهاج * فاذا كان يوم التروية أحرم بالحج من المسجد والشرط أن يحرم من الحرم أما المسجد فليس يلزم كذا في الهداية * والمسجد أفضل ومكة أفضل من غيرها من الحرم هكذا في فتح القدير * وهذا الوقت ليس يلزم حتى لو أحرم يوم عرفة جاز كذا في الجوهر النيرة * ولو أحرم قبل يوم التروية جاز وهو أفضل كذا في التبيين * وكلما عمل فهو أفضل كذا في الجوهر النيرة * ويفعل ما ينفعه الحاج المفرد غير أنه لا يطوف طواف التحية ويرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده ولو كان هذا الممتع بعد ما أحرم بالحج طواف طواف القدوم وسعى لم يرمل في طواف الزيارة سواء رمل في طواف القدوم أو لم يرمل ولا يسعى بعده هكذا في النهاية وفتح القدير * ويجب الدم على المتمتع شكر المأثم الله تعالى عليه بتيسير الجمع بين العبادتين كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يحلق رأسه حتى يذبح وان كان معسراً لا يجزئ الهدى فانه يصوم ثلاثة أيام في الحج وانما يجوز له أن يصوم ثلاثة أيام بعد احرام العمرة الى يوم عرفة ولا يجوز قبل ذلك ولا بعد يوم عرفة والافضل أن يصوم هذه الايام الثلاثة يوم عرفة ويوم التروية ولو ما قبله احتى يكون آخرها يوم عرفة كذا في الظهيرية * ولا يجوز صومها الا بنية من الليل كسائر الكفارات وهو مخير في الصوم ان شاء تابعه وان شاء فرقه كذا في الجوهر النيرة * فاذا فعل ذلك ثم جاء يوم الحلق حلق أو قصر ثم يصوم سبعة أيام بعد ما مضت أيام التشريق عندنا كذا في الظهيرية * وان صامها بمكة بعد فراغه من الحج حاز عندنا كذا في القدوري * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومن لم يصم الثلاثة فليس عليه صوم السبعة كذا في محيط السرخسي * ولو قدر على الهدى قبل أن يكمل صوم ثلاثة أيام أو بعد ما كمل قبل أن يحلق أو يحل وهو في أيام الذبح بطل صومه ولا يحل الا بالهدى * ولو وجد الهدى بعد ما حلق وحل وقبل أن يصوم سبعة أيام صح صومه ولا يلزمه ذبح الهدى ولو صام ثلاثة أيام ولم يحل حتى مضت أيام الذبح ثم وجد الهدى فصح صومه ماض ولا شيء عليه هكذا رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى * ولو لم يصم الايام الثلاثة لم يجزئه الصوم بعد ذلك ولا يجزئه الا الدم فان لم يجد هدياً وحل فعليه دم للتعبد ودم لا حلاله قبل أن يذبح ولا دم عليه ترك الصوم كذا في الظهيرية * واذا عجز عن الاداء ومات وأوصى لم تجزئه الفدية انما يلزمه الدم عنه كذا في التتارخانية * ولو صام مع وجود الهدى ينظر فان بقي الهدى الى يوم النحر لم يجزئه وان هلك قبل الذبح جاز كذا في التبيين * وحكم القارن كحكم المتمتع في وجوب الهدى ان وجد والصيام ان لم يقدر عليه كذا في الظهيرية * فاذا أراد المتمتع أن يسوق الهدى أحرم وساق هديه كذا في القدوري * وهو أفضل من الاول الذي لم يسق كذا في الجوهر النيرة * ولو كان ساق الهدى ومن نيته التمتع فلما فرغ من العمرة بداله أن لا يتمتع كان له ذلك ويفعل بهديه ماشاء كذا في غاية السروجي شرح الهداية * القرآن في حق الاتفاقي أفضل من التمتع والافراد والتمتع في حقه أفضل من الافراد وهذا هو المذكور في ظاهر الرواية هكذا في المحيط * وليس لاهل مكة تمتع ولا قران وانما لهم الافراد خاصة كذا في الهداية * وكذلك اهل المواقيت ومن دونها الى مكة في حكم اهل مكة كذا في السراج الوهاج * اذا خرج المكي الى الكوفة وقرن صح قرانه ولو خرج الى الكوفة وأهمل بالعمرة واعتزم حج لم يكن متمتعاً ولو ان المكي خرج الى الكوفة وأحرم بعمرة وساق الهدى لم يكن متمتعاً صح المله مع سوق الهدى بخلاف الكوفي كذا في المحيط * لو أحرم لعمرة قبل اشهر

ورأوا الزيادة تراويعها هنا يصلون التسليمة الاخرى بنية اتمام التراويح فلا يكره كالتطوع بعد العصر انما يكره اذا شرع فيه مع العلم به أما اذا شرع في التطوع بنية العصر ثم علم انه قد كان أدى العصر فانه يتم صلاته ولا يكره كذا وقال بعضهم يوترون ولا يصلون تسليمة أخرى اخترازا عن الزيادة على التراويح والصحيح انهم يصلون تسليمة أخرى فرادى فرادى احتياطاً (فصل في السهو) اذا سلم الإمام أربع ركعات بتسليمة واحدة ولم يقعد في الثانية في القياس تفسد صلاته وهو قول محمد وقرن رحمهما الله تعالى ويلزمه قضاء هذه التسليمة

وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقصدوا إذا لم تقصدوا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تنوب عن تسليمة أو تسليمتين قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى تنوب عن تسليمتين لأن الأربع لما جاز وجب أن ينوب عن تسليمتين كمن أوجب على نفسه أن يصلي أربع ركعات بتسليمتين فصل في أربعة بتسليمة واحدة ذكر في الامالي عن أبي (٢٤٠) يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز فكذا هنا وكذا الوصل في الأربع قبل الظهر ولم يقعد

على رأس الركعتين جاز استحسانا وقال الفقيه أبو جعفر والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في التراويح تنوب الأربع عن تسليمة واحدة وهو الصحيح لأن القعدة على رأس الثانية فرض في التطوع فإذا تركها كان ينبغي أن تقصد صلواته أصلا كما هو وجه القياس وإنما جاز استحسانا فأخذنا بالقياس وقتنا بفساد الشفع الأول وأخذنا بالاستحسان في حق بقائه التحريم وإذا بقيت الصلوة صح شرعه في الشفع الثاني وقدا تمها بالقعدة فجاز عن تسليمة واحدة وعن أبي بكر الاسكاف رحمه الله تعالى أنه سئل عن رجل قام إلى الثالثة في التراويح ولم يقعد في الثانية قال إن تذكر في القيام ينبغي أن يعودو يقعدو وسلم ما لم يقعد الثالثة بالسجدة وإن تذكر بعد ما ركع الثالثة وسجد فإن أضاف إليها ركعة أخرى فإن هذه الأربعة عن ترويحة واحدة تعني عن الركعتين وهذا الذي ذكرنا إذا صلى أربع ركعات

الحج فضاءها وتحلل وأقام بمكة فأحرم بعمرته ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمعا فإن كان حين فرغ من الأولى خرج جاوز الميقات قبل أشهر الحج فاهل منه لعمرته في أشهر الحج وحج من عامه فهو متمتع وإن كان جاوز الميقات في أشهر الحج لم يكن متمعا إلا إذا خرج إلى أهله ثم اعتمر ثم حج من عامه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما هو متمتع جاوز الميقات قبل أشهر الحج أو بعدها كذا في محيط السرخسي * ولو اعتمر كوفي في أشهر الحج وأقام بمكة أو بصرة وحج من عامه ذلك صار متمعا كذا في المتنون * ولو اعتمر في أشهر الحج ثم أفسدها أو أتمها على الفساد وحج من عامه ذلك لا يكون متمعا ولو قضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك إن قضاها قبل أن يرجع إلى الميقات لا يكون متمعا في قولهم ولو قضى الفاسدة بعدما يرجع إلى الميقات يكون متمعا ولو لم يقض الفاسدة حتى يرجع إلى موضع لاهل المتعة والقران ثم عاد وقضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون متمعا إلا أن يرجع إلى أهله ثم يعود محرما بالعمره كذا في فتاوى قاضيان * وهذا إذا اعتمر في أشهر الحج وأفسدها ولو أنه اعتمر قبل أشهر الحج وأفسدها ثم أتمها على الفساد ولم يخرج من الميقات حتى دخلت أشهر الحج وقضى عمرته في أشهر الحج وحج من عامه ذلك يكون متمعا بالاجماع ولو عاد إلى غير أهله ولحق بموضع لاهل المتعة والقران ثم عاد وقضى عمرته في أشهر الحج وحج من عامه ذلك ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن رأى هلال شوال خارج الميقات ولحقته أشهر الحج وهو من أهل التمتع ثم عاد وقضى عمرته في أشهر الحج وحج من عامه ذلك يكون متمعا وإن رأى هلال شوال داخل الميقات ولحقته أشهر الحج وهو ليس من أهل التمتع وتوجه إليه النهي عن التمتع فلا يرتفع عنه النهي حتى يلحق بأهله وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون متمعا في الوجهين كذا في شرح الطحاوي ومن اعتمر في أشهر الحج وحج من عامه فأفسدهما فسد مضى فيه وسقط دم المتعة كذا في الهداية * ولو تمتع وضحي لم يجزئه عن المتعة كذا في الكنز

(الباب الثامن في الجنايات) وفيه خمسة فصول

(الفصل الأول فيما يجب بالتطيب والتدهن) الطيب كل شيء له رائحة مستلذة ويعده العقلاء طيبا كذا في السراج الوهاج * قال أصحابنا الأشياء التي تستعمل في البدن على ثلاثة أنواع نوع هو طيب محض معتدل للطيب به كالسند والكافور والعود وغير ذلك تجب به الكفارة على أي وجه استعمل حتى قالوا لو دوى عينه بطيب تجب عليه الكفارة ونوع ليس بطيب بنفسه ولا فيه معنى الطيب ولا يصير طيبا بوجه ما كالشحم فسواء أكل أو دهن أو جعل في شقاق الرجل لا تجب الكفارة ونوع ليس بطيب بنفسه ولكنه أصل للطيب يستعمل على وجه التطيب ويستعمل على وجه الدواء كالزيت والشيرج وبه تبرفيه الاستعمال فإن استعمل استعمال الأدهان في البدن يعطى له حكم الطيب وإن استعمل في مأكل أو شقاق رجل لا يعطى له حكم الطيب كذا في البدائع * ولا فرق في المتع بين بدنه وأزاره وفراشه كذا في فتح القدير * فإذا استعمل الطيب فإن كان كثيرا فاحشاً ففيه الدم وإن كان قليلا ففيه الصدقة كذا في المحيط * واختلف المشايخ في الحد الفاصل بين القليل والكثير فبعض مشايخنا اعتبروا الكثير بالعضو الكبير نحو الفخذ والساق وبعضهم اعتبروا الكثير بربع العضو الكبير والشيخ الإمام أبو جعفر اعتبر القلة والكثرة في نفس

ولم يقعد في الثانية وإن قعد على الثانية قدر تشهد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز إلا عن تسليمة واحدة وعلى الطيب قول العامة يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح لأنه جمع المتفرق ولم يخل بشيء فيجوز كالوأوجب على نفسه أن يصلي أربع ركعات بتسليمتين فصل في أربعة بتسليمة واحدة وقعد في الثانية فإنه يجوز فكذا هنا وإن صلى ثلاث ركعات بتسليمة واحدة فهو على وجهين إما أن تعدي الثانية أو لم يقعد فإن قد جاز عن تسليمة واحدة ويجب عليه قضاء ركعتين لأنه شرع في الشفع الثاني بعد كمال الشفع الأول فإذا أفسد

الشفع الثاني بترك الرابعة كان عليه قضاء ركعتين وان لم يقعد في الثانية ساهياً أو عامداً لا شك ان في القياس وهو قول محمد بن زفر رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى تفسد صلاته ويلزمه قضاء ركعتين لا غير وأما في الاستحسان هل تفسد صلاته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى اختلافاً فيه قال بعضهم تفسد ولا يجوز عن شيء وقال بعضهم تجزئ عن تسليمة واحدة وعلى هذا الخلاف اذا تنفل بثلاث ركعات ولم يقعد في الثانية على قول الفريق الاول لا يجزيه (٣٤١) وجه قول الفريق الثاني ان التطوع

معتبر بالمكتوبة ولو صلى المغرب ثلاث ركعات ولم يقعد في الثانية يجوز فكذا التطوع يجوز عن تسليمة لانه لم يضم الرابعة الى الثالثة وجه من قال انه لا يجوز عن شيء وهو الصحيح انه ترك القعدة المشروعة وهي القعدة على رأس الثانية والقعدة على رأس الثالثة غير مشروعة في التطوع فصار كأنه لم يقعد أصلاً فلا يجوز بخلاف ما اذا صلى أربعة لم يقعد على رأس الثانية لان القعدة على رأس الرابعة مشروعة بخارز وإذا لم تجز الثلاث عن شيء على هذا القول يلزمه قضاء الركعتين الاولتين وهل يلزمه للثالثة شيء أن كان ساهياً لا شيء عليه لانه مظنون وان كان عامداً يلزمه ركعتان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عنده التحريم لم تفسد فصع شروعه في الشفع الثاني وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء لانه شرع في الثالثة بقربة فاسدة قياساً وانما يصح الشروع في الشفع الثاني عنده اذا قعد للشفع الثاني في موضعه

الطيب ان كان الطيب في نفسه بحيث يستكثره الناس ككفين من ماء الورد وكف من الغالية والمسك بقدر ما استكثره الناس فهو كثير وما لا فلا والصحيح أن يوفق ويقال ان كان الطيب قليلاً فالعبرة بالعضو لا بالطيب حتى لو طيب به عضو كامل لا يكون كثيراً يلزمه دم وفيما دونه صدقة * وان كان الطيب كثيراً فالعبرة بالطيب لا بالعضو حتى لو طيب به ربع عضو يلزمه دم هكذا في محيط السرخسي والبتين * وهذا في البدن وأما الثوب والفرش اذا التزق به طيب اعتبر فيه القبلة والكثرة على كل حال وكان الفارق هو العرف والافتقار يقع عند المبتلى كذا في النهر الفائق * ويستوى في وجوب الجزاء بالطيب الذكرو والنسيان والطوع والكراهة والرجل والمرأة هكذا في البدائع * ولو طيب جميع أعضائه فعليه دم واحد لا اتحاد الجنس كذا في التبيين * وان طيب كل عضو في مجلس على حدة فعندهم ما عليه لكل عضو كفارة وعند محمد رحمه الله تعالى اذا كسر لاول فعليه دم آخر لثاني وان لم يكسر لاول كفاه دم واحد كذا في السراج الوهاج * وان خضب رأسه بخناء يجب الدم وهذا اذا كان مأثراً وان كان ملبداً فعليه دمان دم للطيب ودم لتغطية الرأس (١) كذا في الكافي * ولو خضب رأسه بالوسمة لاشي عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا خضب رأسه بالوسمة لاجل المعالجة من الضد اع فعليه الجزاء باعتبار أنه يغلق رأسه وهذا صحيح كذا في الهداية * ولا يغسل رأسه ولحيته بالخطمي فان غسل فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو غسل المحرم باسنان فيه طيب فان كان من رآه سماه اشناناً كان عليه الصدقة وان كان سماه طيباً كان عليه الدم كذا في فتاوى قاضيخان في فصل ما يجب بلبس الخيط * ولو لمس طيباً فلزق به مقدار عضو كامل وجب الدم سواء قصد التطيب أو لم يقصد وان كان أقل من ذلك فصدقة وان لم يلزق به فلا شيء عليه وعن محمد رحمه الله تعالى فمن اكحل بكحل طيب مرة أو مرتين فعليه صدقة وان كان مراراً كثره فعليه دم كذا في السراج الوهاج * ولو كان الطيب في أعضائه متفرقة يجمع ذلك كله فان بلغ عضو كامل فعليه دم والا فصدقة ولو داوى قرحة بدوا فيه طيب ثم خرجت قرحة أخرى فداواها مع الاولى فليس عليه الا كفارة واحدة ما لم تبرا الاولى (٢) كذا في البحر الرائق * ولو كان الطيب في طعام طبع وتغير فلا شيء على المحرم في أكله سواء كان توجداً لمحمته أو لا كذا في البدائع * وان خلطه بما يؤكل بلا طبع فان كان مغلوباً فلا شيء عليه غير أنه ان وجدت معه الرجة كره وان كان غالباً وجب الجزاء ولو خلطه بما يشرب فان كان غالباً قدم والا فصدقة الا أن يشرب مراراً فيجب دم هكذا في النهر الفائق * وان أكل غير الطيب غير مخلوط بالطعام فعليه الدم اذا كان كثيراً كذا في البدائع * لو دخل ميتاً قد أجرفه ليق بشوبه رائحة فلا شيء عليه لانه غير منتفع به منه بخلاف ما لو استجمر ثوبه فعلق بشوبه فان كان كثيراً فعليه دم وان كان قليلاً فعليه صدقة لانه منتفع به منه وان لم يعلق به شيء منه فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي * ولو ادهن بدهن فان كان الدهن مطيباً كدهن البنفسج وسائر الادهان التي فيها الطيب فعليه دم اذا بلغ عضو كامل وان كان غير مطيب بأن ادهن بزيت وشيرج فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * واذا وجب (١) قوله ودم لتغطية الرأس استشكل بقوله ان التغطية بما ليس بمعتاد لا توجب شيئاً وأجاب عنه في رد المحتار فراجع اهـ بحر اوى (٢) قوله ما لم تبرا الاولى فان برئت الاولى ثم داوى الثانية فعليه كفارتان كافي الباب اهـ بحر اوى

(٣١ - فتاوى اول) وأما على قول الفريق الاول لما جاز الثلاث عن تسليمة واحدة هل يجب عليه شيء لاجل الثالثة ان كان ساهياً لا يجب عليه وان كان عامداً يجب عليه ركعتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان شروعه في الشفع الثاني قد صرح وفسد الشفع الثاني بترك الرابعة فيلزمه ركعتان فعلى هذا اذا صلى التراويح عشر تسليماً كل تسليمة ثلاث ركعات ولم يقعد في كل ثلاث على رأس الثانية في القياس وهو قول محمد بن زفر واحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه قضاء التراويح لا غير وأما في الاستحسان

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول من قال لا يجوز ذلك عن التراويح عليه قضاء التراويح وهل يلزمه الثالثة شيء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه ساهيا كان أو عامدا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كان ساهيا فكذلك وان كان عامدا عليه مع التراويح عشرون ركعة أخرى لكل ثلاثة قضاء ركعتين وعلى قول من قال يجوز عن التراويح في قولهما هل يلزمه قضاء شيء آخر ان كان ساهيا لا يلزمه وان كان عامدا عليه قضاء عشرين ركعة (٣٤٣) ولو صلى ست ركعات أو ثمان ركعات أو عشرين ركعات بتسليمة واحدة وقعد في

الجزء بالتطيب فلا بد من ازالته من يده أو ثوبه فلم يلزمه بعد ما كفر له اختلغوا في وجوب دم آخر لبقائه وأظهر القواين الوجوب كذا في البحر الرائق * ولا يلزمه شيء بشم الریحان والطيب والثمار الطيبة مع كراهة شبه كذا في غايه السروجي شرح الهداية * ولوربط ميسكا أو كافورا أو عنبر في طرف ازاره لم يمتعه الفدية وان ربط العود فلا شيء عليه ولو كان يجدر ان يمتعه ولا بأس أن يقعد في مكان عطار أو موضع يتجرف فيه الا أنه يكره اذا كان جلوسه هناك لاستنشام الرائحة ولا بأس بكل التخييص للمعمر وهو الخلاء المزفر كذا في السراج الوهاج * ولو تطيب قبل الاحرام ثم انتقل بعده من مكان الى آخر من يده فانه لا شيء عليه اتفاقا كذا في البحر الرائق

(الفصل الثاني في اللبس) اذا لبس المحرم المحيط على الوجه المعتاد يوما الى الليل فعليه دم وان كان أقل من ذلك فصدقة كذا في المحيط * سواء لبسه ناسيا أو عامدا عالما أو جاهلا مختارا أو مكرها كذا في البحر الرائق * اذا أدخل منكبته القباء دون أن يدخل يديه في الكمين لا شيء عليه وكذا اذا لبس الطيلسان من غير أن يزره وان زرق القباء أو الطيلسان يوما لم يزره دم بخلاف ما لو عقد الرداء أو شد الازار بحبل يوما كرمه ذلك ولا شيء عليه كذا في فتح القدير * ولو لبس المحرم المحيط أياما فان لم ينزعه لم يزره دم ولا ينزعه يوما كرمه ذلك وان ذبح الهدى ودام على لبسه يوما كاملا فعليه دم آخر بالاجماع لان الدوام عليه لبس مبتدأ لا ترى أنه لو احرم وهو مشتمل على المحيط ودام على ذلك بعد الاحرام يوما كاملا فعليه دم ولو نزع وعزم على تركه ثم لبس ان كفر لا ذل فعليه كفارة أخرى بالاجماع وان لم يكفر فعليه كفارتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كان يلبسه بالنهار وينزعه بالليل من غير أن يعزم على تركه فلا يجب عليه الا ذم واحد بالاجماع كذا في شرح الطحاوي * ولو لبس قميصا بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خنيزوقا قلنسوة فعليه كفارة واحدة كذا في محيط السرخسي * ولو غطى المحرم رأسه أو وجهه يوما فعليه دم وان كان أقل من ذلك فعليه صدقة كذا في الخلاصة * وكذا اذا غطاه ليله كاملة سواء غطاه عامدا أو ناسيا أو نائمًا كذا في السراج الوهاج * اذا غطى ربع رأسه فصاعدا يوما فعليه دم وان كان أقل من ذلك فعليه صدقة هكذا ذكر في المشهور ورعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا يجب الدم حتى يغطي الاكثر من الرأس والصحيح ما ذكر في المشهور كذا في المحيط * ويكره له أن يعصب رأسه أو وجهه بغير علة وان فعل ذلك يوما كاملا فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي * ولو عصب موضعا آخر من جسده لا شيء عليه وان كثر لكنه يكره من غير عذر كذا في فتح القدير * ولو حبل المحرم شيء على رأسه فان كان من جنس ما لا يغطي به الرأس كالطست والاجانة وعدل بروضوها فلا شيء عليه وان كان من جنس ما يغطي به الرأس من الثياب فعليه الجزاء كذا في المحيط * واذا لبس المحرم محرما أو حلالا محيطا أو مطيبا بطيب فلا شيء عليه بالاجماع كذا في الظهيرية * ولو اضطر المحرم الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة فعليه كفارة واحدة وهي قلنسوة وعبامة وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغيره كما اذا اضطر الى لبس العبامة أو القلنسوة فلبسهما مع القميص أو غير ذلك فعليه كفارتان كفارة الضرورة وكفارة الاختيار ولو لبس ثوبا للضرورة ثم زالت الضرورة فدام على ذلك يوما أو يومين فدام في شك من زوال الضرورة لا يجب عليه

كل ركعتين فالجواب فيه ما مر في الاربع اذا قعد على رأس الركعتين من قال يجوز ثمة عن تسليمة واحدة يقول هاهنا يجوز عن تسليمة واحدة وعلى قول العامة ثمة يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح هنا يجوز أيضا كل ركعتين عن تسليمة واحدة وهو الصحيح وقال بعضهم في الزيادة على أربع ركعات خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى اذا صلى ست ركعات بتسليمة واحدة ساهيا وقعد على كل ركعتين على قول صاحبيه يجوز عن تسليمتين لان عندهما الزيادة على الاربع مكروهة فلا تنوب الزيادة عن التراويح وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز عن ثلاث تسليمات وذلك ست ركعات لان عنده الى الست بتسليمة واحدة لا يكره باتفاق الروايات وان صلى ثمان ركعات بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعتين على قول صاحبيه رحمه الله تعالى يجوز عن تسليمتين لان ما زاد على الاربع مكروه عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في

رواية الجامع الصغير يجوز عن ثلاث تسليمات لان الزيادة على الست مكروهة وفي رواية الاصل يجوز عن اربع الا تسليمات لان على رواية الاصل الى الثمان غير مكروه وما زاد على الثمان مكروه وان صلى عشر ركعات بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعتين عندهما يجوز عن اربع ركعات وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الرواية الشاذة يجوز عن خمس تسليمات وفي الروايات الظاهرة يجوز عن اربع تسليمات وفي الصحيح وهو قول العامة كل ركعتين يجوز عن تسليمة واحدة ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة عمدان قعد في

كل ركنين يجوز عن الكل على قول العامة وعند البعض يجوز عن تسليمة واحدة كافي الأربع وان لم يقعد في كل ركعتين وقعد في غيرها في القياس وهو قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى تفسد صلاته ولا يجوز عن شيء وفي الاستحسان على القول الصحيح يجوز به عن تسليمة واحدة كالوصل إلى أربع بتسليمة واحدة ولم يقعد في الثانية في الصحيح انه ينوب عن تسليمة واحدة فكذا هنا * امام شرع في الترويح على ظن انه أتم الترويح * فلما صلى ركعتين تذكر انه ترك تسليمة واحدة فلم على رأس ركعتين لم يبرز ذلك (٣٤٣) عن الترويح لانه ماصلي بنية الترويح

* (فصل في امامة الصبيان في الترويح)

اختلفوا فيه قال مشايخ العراق وبعض مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى لا يجوز وقال بعضهم يجوز عن نصير ابن يحيى رحمه الله تعالى انه سئل عنها قال تجوز اذا كان ابن عشرين وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح انه لا يجوز لانه غير مخاطب وصلاته ليست بصلاة على الحقيقة فلا يجوز امامته كإمامة المجنون وان أم الصبيان يجوز لان صلاة الامام مثل صلاة المقتدى

* (فصل في أداء الترويح قاعدة)

اتفقوا على انه لا يستحب بغير عذر واختلفوا في الجواز قال بعضهم لا يجوز بغير عذر واستدلوا بما روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لو صلى سنة الفجر قاعدة بغير عذر لا يجوز فكذا الترويح اذ كل واحد منهم ما سنة مؤكدة وقال بعضهم يجوز اذا الترويح قاعدة بغير عذر وفرقوا بين الترويح وبين سنة الفجر وهو الصحيح الا ان ثوابه يكون على النصف من صلاة القائم

الا كفارة الضرورة وان تيقن بزوال الضرورة فعليه كذا وان كان كفارة ضرورة وفساد اختياره كذا في البدائع * والاصل في جنس هذه المسائل ان الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جنائية مبتدأة بل يجعل الكل للضرورة والزيادة في غير موضع الضرورة تعتبر جنائية مبتدأة كذا في المحيط والذخيرة * والمحرم اذا مرض أو أصابه الحصى وهو يحتاج الى لبس الثوب في وقت ويسـ تغنى عنه في وقت فعليه كفارة واحدة ما لم تزل عنه تلك العلة وان زالت عنه تلك الحصى وأصابته حصى أخرى أو زال عنه ذلك المرض وجاء مرض آخر فعليه كفارتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * ولو حضر عدو فاحتاج الى لبس الثياب فلبس ثم ذهب فنزع ثم عاد أو كان العدو لم يبرح مكانه فكان يلبس السلاح فيقاتل بالنهار ويرح بالليل فعليه كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العدو * والاصل في هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها الى صورة اللبس كذا في البدائع

(الفصل الثالث في حلق الشعر وقلم الاظفار) ان حلق رأسه من غير ضرورة فعليه دم لا يجز به غيره كذا في شرح الطحاوي * سواء حلق في الحرم أو غيره في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في غير الحرم لا شيء عليه كذا في فتاوى قاضي خان * وكذلك اذا حلق ربه رأسه أو ثلثه يجب عليه الدم ولو حلق دون الربع فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي * واذا حلق ربع لحية فصاعدا فعليه دم وان كان أقل من الربع فصدقة كذا في السراج الوهاج * وان حلق الرقبة كلها فعليه دم كذا في الهداية * وان حلق عاتقه أو باطنيه أو متفهما أو أحدهما فعليه دم كذا في السراج الوهاج * وان حلق من إحدى الإبطين أكثرها يجب عليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي * ولو حلق موضع الخجامة كان عليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى ضيخان * وان أخذ من شارب ينظر أن هذا المأخوذ كم يكون من ربع الحية فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى لو كان مثلاً مثل ربع الربع يلزمه ربع قيمة الشاة كذا في الهداية * واذا حلق عضواً كاملاً فعليه الدم وان حلق بعضه فعليه الصدقة أراد به الفخذ والساق والابط دون الرأس والحية كذا في المحيط * وان تق من رأسه أو من انفه أو لحيته شعرات ففي كل شعرة كف من الطعام كذا في فتاوى قاضي خان * أصابع وشعره أقل من الربع فعليه صدقة في حلقه وان بلغ الربع فعليه دم كذا في غاية السروجي شرح الهداية * واذا خبز المحرم فاحترق بعض شعره تصدق له واذا حلق المحرم رأسه أو لحيته فاتت من شعره صدقة كذا في السراج الوهاج * اذا حلق رأسه وأخذ لحيته وابطنيه وكل بدنه فان فعل ذلك في مقام واحد فعليه دم واحد وان فعل كل شيء من ذلك في مقام فعليه في كل شيء من ذلك دم وهو كذا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى * وان حلق رأسه فارق لذلك دماً وهو بعد في مقام واحد ثم حلق لحيته فعليه دم آخر ولو حلق في مجلس واحد ربع رأسه وفي مجلس آخر ربعه ثم وثم حتى حلق كله في أربعة مجالس يلزمه دم واحد اتفاقاً ما لم يكفر الاول فكذا في فتح القدير * حلق رأس محرم أو حلال وهو محرم عليه صدقة سواء كان بامر أو بغير امر طائفاً كان المخلوق رأسه أو مكرهاً كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولو حلق الحلال رأس محرم بامر أو بغير امر كانت الكفارة على المحرم ولا ير جمع بذلك على الخالق كذا في فتاوى قاضي خان * وعلى الخالق الحلال صدقة كذا في غاية السروجي شرح الهداية * وان أخذ من شارب حلال أو قلم اظفاره أطعم ماشاء كذا

ووجه الفرق ان سنة الفجر سنة مؤكدة لا خلاف فيها والترويح في التاكيد دونها فلا يجوز التسوية بينهما فان صلى الامام الترويح قاعدة بعدراً وبغير عذر وافتدى به قوم قيام اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يصح اقتداء القائم بالقاعد في الترويح في قول محمد رحمه الله تعالى ويصح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كافي المكتوبة وقال بعضهم يصح اقتداء القائم بالقاعد في الترويح عند الكل وهو الصحيح لانهم لو قعدوا صح اقتداؤهم فاذا قاموا كان أولى بالجواز واذا صح اقتداء القائم بالقاعد اختلفوا فيما يستحب للقوم قال بعضهم

المستحب القوم أن يقدوا احتراماً عن صورة المخالفة وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى الحاصل ان الامام اذا كان قاعداً يستحب القيام للقوم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الامن عذروا قال محمد رحمه الله تعالى يستحب لهم القعود وذكروا بوسلين عن محمد رحمه الله تعالى انه سئل عن الرجل اذا أم قاعداً في شهر رمضان أي قوم القوم قال نعم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ذكره قولهما خاصة قال بعض (٣٤٤) المشايخ رحمه الله تعالى انما ذكر قولهم لان عنده المستحب لقوم ان يقدوا ويكره للقتدى ان يقد في التراخي فانما أراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظهار التمسك في الصلاة والتشبه بالمناقضين قال الله تعالى واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى وكذا اذا غلبه النوم يكره له أن يصلي مع النوم بل ينصرف حتى يستيقظ لان في الصلاة من النوم هوانا وغفلة وترك التدبر وكذا لو صلى على السطح في شدة الحر لقوله تعالى قل نار جهنم أشد حرا لو كانوا يفقهون وكذا يكره ان يضع يده على الارض عند القيام بل يقوم واحدة لان في وضع اليد على الارض تشبه بالمناقضين ويكره عدا كعات في التراخي لما فيه من اظهار الملافة وكذا يكره ان يقوم عند الجوع والعطش ايت هذا ما يكتب علينا

(فصل في الوتر)

اختلفوا ان أداء الوتر في رمضان بالجماعة أفضل أم الاداء في منزله وحده الصحيح ان الجماعة أفضل لان عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يؤمهم في الوتر ولانه

في الهداية * من أخر الحلق حتى مضت أيام النحر فعليه دم وكذا القارن أو المتمتع اذا أخر الذبح حتى مضت أيام النحر كذا في المحيط * قارن حلق قبل الذبح فعليه دمان دم للحلق قبل الذبح ودم للقران عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في التبيين * وليس للمعمر أن يقص أطفاره فاذا قص أطفايريد واحدة أو رجل واحدة عن غير ضرورة فعليه دم وكذلك اذا قلم أطفايريد ورجليه في مجلس واحد يكفيه دم واحد * ولو قلم ثلاثة أطفايريد واحدة أو رجل واحدة تجب عليه الصدقة ولكل ظفر نصف صاع من حنطة الا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء ولو قلم خمسة أطفايريد واحدة ولم يكفر ثم قلم أطفايريد الاخرى ان كان في مجلس واحد فعليه دم وان كان في مجلسين فيلزمه دمان ولو قلم خمسة أطفايريد واحدة في مجلس واحد وحلق ربيع الرأس وطيب عضوا في مجلس واحد أو مجلسين مختلفين فعليه بكل جنس دم على حدة ولو قلم خمسة أطفايريد من الاعضاء الاربعية المتفرقة تجب الصدقة لكل ظفر نصف صاع في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك لو قلم من كل عضو من الاعضاء الاربعة أربعة أطفايريد تجب عليه الصدقة وان كان جلتهم ستة عشر في كل ظفر نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت قيمة الطعام دما فينقص منه ما شاء كذا في شرح الطحاوي * انكسر ظفر المحرم وتعلق فأخذ منه فلا شيء عليه كذا في الكافي * وحكم النتف والقص والاطلا بالنورة والقاع بالاسنان حكم الحلق كذا في السراج الوهاج (مسائل تتعلق بالفصول السابقة) في كل موضع اذا فعل محتسرا يلزمه الدم كاللبس والحلق والتطيب والقلم اذا فعل ذلك بعله أو ضرورة فعليه أى الكفارات شاء كذا في شرح الطحاوي * وذلك اما النسك أو الصدقة أو الصوم فان اختار النسك ذبح في الحرم كذا في المحيط * وان ذبح في غير الحرم لا يجوز عن الذبح الا اذا تصدق بلحمه على ستة مساكين على كل واحد منهم قيمة نصف صاع من الحنطة كذا في شرح الطحاوي * وان اختار الصوم صام ثلاثة أيام في أى مكان شاء كذا في المحيط * ان شاء تابع وان شاء فرق كذا في شرح الطحاوي * وان اختار الصدقة تصدق بثلاثة أصوع حنطة على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع والا فضل أن يتصدق على فقرا مكة ولو تصدق على غيره فقرا مكة جاز كذا في المحيط * ويجوز فيه التملك وطعام الاباحة على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز فيه الا التملك كذا في البدائع والظهيرية وشرح الطحاوي

(الفصل الرابع في الجماع) الجماع فيمادون الفرج واللس والقبلة بشهوة لا تفسد الحج والعمره أنزل أول ينزل وعليه دم كذا في محيط السرخسي * وكذا لو عاتقها بشهوة ولو أتى بهيمة فاولجها فلا شيء عليه الا اذا أنزل فوجب عليه الدم ولا تنسد حجته ولا عمرته هكذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمره * وان نظر الى فرج امرأة بشهوة فامتنع لا شيء عليه كذا في الهداية * وكذا ان أطل النظر أو كرر كذا في غاية البسروجي شرح الهداية * وكذا الاحتلام لا يوجب شيئا سوى الغسل وان استمنى بكفه فأنزل فعليه دم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * اذا كان مفردا بحجة وجامع امرأته قبل وقوفه بعرفة وهما محرمان فسدت حجته لماذا التقي الختان وغابت الحشفة وعليهما المضى والاعتمام على الفساد وعلى كل واحد منهما الدم وتجزئ الشاة في ذلك وعليهما اقضاء الحج من قابل ولا تجب عليهما العمره كذا في شرح الطحاوي * ويبتوى فيه الوطء من نسيان وعدوا كراهة نوم ومن الصبي والمجنون كذا في محيط

لما جاز الاداء بالجماعة كانت الجماعة افضل اعتبارا بالكتوبة واذا انت الامام يقنت المقتدى أم يسكت روى عن أبي السرخسي يوسف رحمه الله تعالى انه باثنا ياران شاء قنت وان شاء أمن وعنه في رواية انه يقنت المقتدى الى أن يبلغ الى قوله ان هذا بك الجنب الكفار ملحق حينئذ يسكت وعند محمد رحمه الله تعالى لا يقنت المقتدى ثم ماذا يصنع في رواية عنه يسكت وفي رواية يسكت الى أن يبلغ الامام موضع الدعاء حينئذ يؤمن واختلفوا ان الامام يجهر بالقنوت أم لا يجهر في بعض الروايات لا يجهر في قول محمد رحمه الله تعالى ويجهر في قول أبي يوسف

رحمه الله تعالى وفي بعض الروايات الخلاف على العكس وقيل ان كان غالب القوم لا يعلنون دعاء القنوت يجهر الامام لتعلم القوم روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر به والصحابه رضي الله تعالى عنهم تعلموا دعاء القنوت من قراءته وان كان القوم يعلنون القنوت لا يجهر الامام لان الاصل في الازكار والدعاء هو الاخفاء واختلقوا انه يرسل يديه في القنوت أم يعتمد سئل عنه محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى فقال في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يرفع يديه اذا كبر للقنوت ثم يرسلهما في (٢٤٥) القنوت والمختار عند مشايخنا رحمه الله تعالى أن يرفع يديه للتكبير ثم يعتمد في القنوت كما في القراءة

وقدم هذا فيما تقدم واذا صلى على النبي عليه الصلاة والسلام في القنوت قالوا لا يصلي في القعدة الأخيرة وكذا لو صلى على النبي عليه الصلاة والسلام في القعدة الأولى ساهيا لا يصلي في القعدة الأخيرة ولو كان الامام يقنت في القومة بين الركوع والسجود والمقتدى لا يرى ذلك تابع الامام وكذا في سجود السهو قبل السلام وكذا في تكبيرات العيدين أما في تكبيرات صلاة الجنازة اذا كبر الامام خسا لا يتابعه المقتدى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لان ذلك منسوخ واذا قنت في الركعة الاولى أو الثانية ساهيا لا يقنت في الثالثة لان تكرار القنوت غير مشروع وان شئت انقنت في الثالثة أم لا يتحرى فان لم يحضره رأى يقنت لاحتمال انه لم يقنت ولو صلى خلف من يقنت في صلاة الفجر لا يقنت لان القنوت في صلاة الفجر منسوخ وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقنت

السرخسي * ولو كان الزوج صبيما يجمع مثله فسد جهادونه ولو كانت هي صبية أو مجنونة انعكس الحكم كذا في فتح القدير * ولو جامع قبل الوقوف بعرفة ثم جامع فانه ينظر ان كان في مجلس واحد لا يجب الا دم واحد وان كان في مجلسين مختلفين فعلى كل واحد منهما دمان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو جامع مرة بعد أخرى على وجه الرض والاحلال فلا يلزمه لذلك أكثر من دم واحد سواء كان في مجلس واحد أو مجالس متعددة كذا في شرح الطحاوي * ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة لا يفسد حجه جامع ناسيا أو عامدا كذا في فتاوى قاضيان * ويجب على كل واحد منهما بدنة ولو جامعها مرة أخرى ان كان في مجلس واحد لا يجب عليه الابدية واحدة وان كان في مجلسين يجب عليه بدنة للادول وشاة للثاني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * وان كان الجماع الثاني على وجه الرض فلا دم عليه للثاني كذا في المحيط * وان جامع بعد الحلق فعليه شاة كذا في الكافي * ولو جامع بعد ما طاف طواف الزيارة كله أو أكثره لا شيء عليه ولو طاف لها ثلاثة أشواط تجب بدنة وحجته تأمة كذا في شرح الطحاوي * ولو لم يحلق حتى طاف للزيارة ثم جامع قبل الحلق فعليه شاة كذا في التبيين * وان جامع في العمرة قبل أن يطوف أربعة أشواط فسدت عمرته فيمضي فيها ويقضيها وعليه شاة وان جامع بعد ما طاف أربعة أشواط أو أكثر فعليه شاة ولا تفسد عمرته كذا في الهداية * وان جامع المعترضة بعد أخرى في مجلسين فعليه بالثاني شاة وكذلك لو جامع بعد ما فرغ من السعي كذا في الايضاح * هذا اذا كان قبل الحلق وان كان بعد الحلق فلا شيء عليه هكذا في شرح الطحاوي * وان كان قارنا وجامع قبل أن يطوف لعمرته فسدت عمرته وحجته ويمضي فيهما وعليه حجة وعمرته من قابل وسقط دم القران كذا في المحيط * وعليه شاتان كذا في محيط السرخسي * وان جامع بعد ما طاف لعمرته قبل الوقوف فسدت حجته ولم تفسد عمرته وعليه دمان وعليه قضاء الحج من قابل وسقط عنه دم القران وكذلك اذا جامع بعد ما طاف لعمرته أربعة أشواط وان جامع بعد ما وقف بعرفة لا تفسد عمرته ولا حجته وعليه جزور لحجته وشاة لعمرته ولزم دم القران كذا في المحيط * ولو جامعها بعد ما طاف طواف الزيارة أو أكثره فلا شيء عليه الا اذا طاف طواف الزيارة قبل الحلق أو التقصير يجب عليه شاتان لبقاء الاحرام لهما جنيها ولو جامع مرة أخرى فان كان في المجلس الاول فلا يجب عليه شيء غير ذلك وان كان في مجلس آخر فعليه دمان ويحترق شاتان هكذا في شرح الطحاوي * وان كان متمتعاً فان لم يسق الهدى مع نفسه فالجواب فيه كالجواب في المفرد بالحج والمفرد بالعمره وان ساق الهدى مع نفسه فهو والقارن سواء في بعض الاحكام وهو سقوط دم المتعة متى جامع قبل الطواف لعمرته أو قبل الوقوف بعرفة ولزم الدمين متى جامع بعد الوقوف بعرفة هكذا في المحيط * والمرأة والرجل في ذلك سواء وكذا اذا جومت نائمة أو مكرهة أو جامعها صبي أو مجنون كذا في فتاوى قاضي خان

(كتاب الزكاة) الزكاة فرض على المصطفى اذا ملك نصيبا تاميا حولا كاملا والمال الثابت في نوعان السائمة ومال التجارة أما السائمة فهي الرعية التي تسكن في الارض يطلب منها العيين وهو النسل والابن فاذا علم في مصر أو غير مصر فهي علوفة ولا يست بسائمة وان كان يعلقها في بعض السنة ويسمى في بعض السنة فالعبرة في ذلك لاكثر السنة فان كانت رابعة في نصف السنة لم تكن سائمة وان كانت للتجارة فراعاه سنة أشهر أو أكثر لم تكن سائمة الا ان ينوي أن يجعلها سائمة بمنزلة عبد التجارة اذا اراد أن يستخدمه سنين فيستخدمه فهو للتجارة على حاله الا أن

يؤى أن يخرجهم من التجارة ويجعله للخدمة وما يطلب منها المذمة دون العين كالعوامل والحوامل فليست ساعة فان اراد صاحب الساعة أن يستعملها أو يعاقبها فلم يفعل حتى حال الحول كان فيه زكاة الساعة لأنها كانت ساعة فلا تخرج عن أن تكون ساعة بمجرد النية من غير فعل وكذا لو ورث ساعة فحال عليه الحول كان عليه زكاتها لأنها كانت ساعة فتبقى على ما كانت وان لم ينو ولو اشترى ساعة للتجارة كان فيه زكاة التجارة لأنه طلب النماء من البذل (٢٤٦) لامن العين * وذ كور السوائم وانها وذ كورها مع انائها في حكم الزكاة سواء والله أعلم

(فصل في صدقة الابل)

ليس فيمادون خمس من الابل الساعة زكاة وفي الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وهي التي طعنت في السنة الثانية وفي ست وثلاثين بنت لبون وهي التي طعنت في السنة الثالثة وفي ست وأربعين حقة وهي التي طعنت في السنة الرابعة وفي احدى وستين جذعة وهي التي طعنت في السنة الخامسة وفي ستة وسبعين بنت لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين فان زادت الى مائة وعشرين تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة مع الواجب المتقدم في مائة وخمس وعشرين حقتان وشاة وفي مائة وثلاثين حقتان وشاتان وفي مائة وخمس وثلاثين حقتان وثلاث شياه وكذلك الى مائة وخمس وأربعين فيجب فيها حقتان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث حقات فاذا زادت على مائة وخمسين

الى أهله وقد طاف جنباً يجب أن يعودو يعود باحرام جسد يدوان لم يعد ويعد بدنه أجزأه الا أن العود هو الافضل ولورجع الى أهله وقد طاف محدثان عاد وطاف حازوان بعث بالشاة فهو افضل كذا في التبيين * ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فمادونها عليه شاة فلا يرجع الى أهله أجزأه أن لا يعود ويعد بشاة كذا في الهداية * ولو طاف الاقل من طواف الزيارة محدثان رجعا الى أهله تجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت قيمتها ما فاته ينقص منها ما شاء ولو طاف أقله جنباً ورجع الى أهله يجب الدم وتجزية الشاة وان كان بمكة فأعاد طاهر اسقط ما وجب عليه وعند أبي حنيفة رجه الله ان أعاده في أيام النحر سقط وان أعاده بعد دها تجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من حنطة هكذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمرة * ولو طاف طواف الزيارة وفي ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم أجزأه ولكن مع الكراهة ولا يلزمه شيء كذا في المحيط * ومن طاف طواف الصدر محدثاً فاعليه صدقة وهذا هو الاصح وان طاف أقله محدثاً فاعليه صدقة في الروايات كلها وتسقط بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ولو طاف طواف الصدر كله جنباً أو أكثره يجب عليه الدم وتجزية الشاة ان كان رجعا الى أهله وان كان بمكة وأعاد سقط ولا يجب عليه للتأخير شيء بالاتفاق ولو طاف أقله جنباً ان رجعا الى أهله تجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من الحنطة وان كان بمكة وأعاد سقط بالاجماع كذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمرة * ولو ترك طواف الصدر أو أكثره تجب عليه شاة ولو ترك ثلاثة أشواط من طواف الصدر فعليه أن يطعم ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر كذا في الكافي * اذا طاف للزيارة جنباً ووجبت عليه الاعادة فان طاف للصدر في آخر أيام التشريق على الطهارة وقع طواف الصدر عن طواف الزيارة وصارت اركا طواف الصدر فيجب عليه دم لتركه وهذا بخلاف ويجب عليه دم آخر لترك طواف الزيارة عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في المحيط * ولو طاف طواف الزيارة محدثاً وطواف الصدر في آخر أيام التشريق طاهر فعليه دم كذا في التبيين * وان طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطاف طواف الصدر اجنباً فعليه دمان في قولهم دم طواف الزيارة ودم طواف الصدر وان ترك كلا الطوافين فهو حرام على النساء أبدأ وعليه أن يرجع ويطوف طواف الزيارة وطواف الصدر وعليه دم لتأخير طواف الزيارة في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ولا شيء عليه لتأخير طواف الصدر لأنه غير موقت واذا ترك طواف الزيارة خاصة وطاف طواف الصدر سقط طواف الزيارة وعليه لترك طواف الصدر ودم وان ترك من طواف الزيارة أكثره بان طاف ثلاثة أشواط وطاف طواف الصدر كانت أربعة أشواط من طواف الصدر لطواف الزيارة وعليه دم لتأخير في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ودم لترك أربعة أشواط من طواف الصدر في قولهم فان ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط فعليه صدقة للتأخير وصدقة لترك الثلاثة من طواف الزيارة وان ترك من كل واحد منهما أربعة أشواط صار الكل للزيارة وهي ستة أشواط وعليه لترك الباقي من طواف الزيارة ودم لترك طواف الصدر ودم وان طاف لكل واحد منهما أربعة أشواط فان نقصان طواف الزيارة يجبر بطواف الصدر وعليه لتأخير صدقة ونقصان طواف الصدر صدقة وان طاف للزيارة أربعة أشواط ولم يطف للصدر يجوز رجه عندنا وعليه شاتان شاة نقصان تمكن في طواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر يبعث به ما يذبحان في العام الثاني بمنى كذا في فتاوى قاضي خان * ومن طاف

تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة مع ما كان قبل ذلك الى أن تبلغ الزيادة خمسا وعشرين فيجب فيها طواف بنت مخاض مع الحقات الثلاث التي كانت وفي ست وثلاثين من الزيادة بنت لبون وفي ست وأربعين حقة فيجب في مائة وست وتسعين أربع حقات الى مائتين ثم في كل خمسين حقة ان شاء أدى من المائتين أربع حقات وان شاء أدى خمس بنت لبون عن كل أربعين بنت لبون فاذا زادت على ذلك تستأنف الفريضة على نحو ما قلنا ويكون الخيار في جنس هذه المسائل وفي اداء القيمة عندنا لمن عليه الزكاة

(فصل في صدقة البقر) ليس فيملا دون الثلاثين من البقر صدقة وفي الثلاثين من البقر السائمة تباع أو تبيعة وهي التي طعنت في السنة الثانية وفي أربعين من البقر مسنة وهي التي طعنت في السنة الثالثة وفي الزيادة على الأربعين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثلاث روايات في رواية في إحدى وأربعين مسنة وربع عشر مسنة أو مسنة وثلاث عشر تباع هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنه لاشئ في الزيادة حتى يكون البقر خمسين فإذا بلغت خمسين ففيها مسنة وربع (٣٤٧) مسنة وروى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لاشئ في

الزيادة على الأربعين حق يباع ستين ففيها تباعان أو تبيعتان وبه أخذ أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله تعالى اتفقوا على أن فيما زاد على الستين الأوقاص تسع وتسع ويجب في كل أربعين مسنة وفي كل ثلاثين تباع أو تبيع ففي سبعين يجب مسنة وتبيع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة تبعة وفي مائة مسنة وتبيعان وفي مائة وعشرة مسنتان وتبيع وفي مائة وعشرين إن شاء أدى ثلاث مسنات وإن شاء أدى أربعة تبعة والجواميس بمنزلة البقر

(فصل في صدقة الغنم)

ليس فيملا دون الأربعين من الغنم صدقة وفي أربعين شاة شاة إلى مائة وعشرين فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة ولا يؤخذ في زيادة الغنم في رواية الأصل الاثني وهو الذي طعن في السنة الثانية وروى الحسن عن أبي حنيفة

طواف القدوم محمد نافع عليه صدقة وإن كان جنباً فعليه شاة كذا في السراج الوهاج * وذكري غاية البيان أن طواف محمد ناسي ورمل عقيبته فهو جائز ولا فضل أن يعيدها عقيب طواف الزيارة وإن طاف له جنباً وسعى ورمل عقيبته فإنه لا يعتد به ويجب عليه السعي عقيب طواف الزيارة ويرمل فيه كذا في البحر الرائق * إذا طاف للعمرة محمد ناسياً وجنباً فإدام بمكة يعيد الطواف فإن رجع إلى أهله ولم يعد ففي الحديث تلزمه الشاة وفي الجنب تكفيه الشاة استحسننا كذا في المحيط * ومن طاف للعمرة وسعى على غير وضوء فإدام بمكة يعيدها فإذا أعادهما لاشئ عليه فإن رجع إلى أهله قبل أن يعيدها فعليه دم لتلأ الطهارة فيه ولا يؤمر بالعود لوقوع التحلل بإداء الركن وليس عليه في السعي شئ وكذا إذا أعاد الطواف ولم يعد السعي في الصحيح كذا في الهداية * وإن طاف للزيارة وعورته مكشوفة أعاد ما دام بمكة وإن لم يعد فعليه دم كذا في الاختيار شرح المختار * ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم ووجه تام كذا في القدوري * وإن سعى جنباً أو حائضاً أو نفساء فسعيه صحيح وكذا الوسعي بعد ما حل وجامع وكذا بعد الأشهر كذا في السراج الوهاج * ولو طاف راكباً أو محملاً أو سعى بين الصفا والمروة راكباً أو محملاً أو كان ذلك من عذر يجوز ولا يلزمه شئ وإن كان من غير عذر فإدام بمكة فإنه يعيد وإذا رجع إلى أهله فإنه يترك ذلك ما عندنا كذا في المحيط * ومن أقاض من عرفات قبل الإمام وقبل الغروب فعليه دم أما بعد الغروب فلا شئ عليه فإن عاد قبل الغروب سقط عنه الدم على الصحيح وإن عاد بعد الغروب لا يسقط في ظاهر الرواية لافرق بين أن يفيض باختياره أو نسيه بعيره كذا في السراج الوهاج * ومن ترك الوقوف بمزدلفة فعليه دم كذا في الهداية * ولو ترك الجمار كلها أوى واحدة أو جرة العقبة يوم النحر فعليه شاة وإن ترك أقلها تصدق لكل حصاة نصف صاع إلا أن تبلغ قيمته شاة فينقص ما شاء كذا في الاختيار شرح المختار * ويجب شاة بتأخير النسك عن مكانه كما إذا خرج من الحرم وحلق رأسه سواء كان الحلق للحج أو للعمرة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجب دمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بتقديم القارن والمتنع الحلق على الذبح وعندهما يلزمه دم واحد كذا في البحر الرائق

(الباب التاسع في الصيد)

الصيد هو الحيوان الممنوع المتوحش في أصل الخلقة وهو نوعان بري وهو ما يكون بوالده وتناسله في البر وبحري وهو ما يكون بوالده في الماء لأن المولود هو الأصل والتعيش بعد ذلك عارض فلا يتغير به ويحرم الأول على المحرم دون الثاني كذا في التبيين * إن قتل محرم صيداً فعليه الجزاء كذا في المتون * ويستوى في ذلك العمد والناسي والخطأ والمبتدئ يقتل الصيد والعائد إلى قتل صيد آخر كذا في السراج الوهاج * والمبتدئ في الحج والعائد فيه سواء كذا في التبيين * والمملوك والمباح سواء كذا في المحيط * والجزاء قيمة الصيد بأن يقومه عدلان في المكان الذي قتله فيه في زمان القتل لاختلاف القيم باختلاف الأماكن والأزمنة وإن كان في برية لا يباع فيها الصيد يعتبر أقرب المواضع منه مما يباع فيه كذا في التبيين * ثم هو مخير في القيمة إن شاء اشترى بها هدياً وذبحه إن بلغت القيمة هدياً وإن شاء اشترى طعاماً وتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعير وإن شاء صام كذا في الكافي * فإن اختار الصوم قوم

رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى يجوز أخذ الجذع من الضأن كما يجوز في الاضحية والجذع من الضأن هو الذي مضى عليه أكثر السنة ولا يؤخذ من المعز الا الاثني في قواهم أخذاً لا ذكراً ولا أنثى فيه سواء وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز أخذ الذكراً لأن يكون الكل ذكراً ولا يؤخذ في الزكاة الا الوسط من أنثى أو ذكراً ومن أدون أرفعها ولمن عليه الزكاة أن يدفع الأرفع ويترك الفضل على الوسط أو يدفع الأدون ويرد الفضل إلى الوسط المتولد من الظبي والغنم إذا كان الام من الغنم فهو من الغنم عندنا

يجب فيه الزكاة يعتبر الام كايعتبر في الرق والحرية وكذا المتولد من البقر الاهلي والوحشي
والعجائيل لا تجب فيه الزكاة ولا ينعتق بها النصاب عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول زفر رحمه الله تعالى يجب
في الصغار ما يجب في الكبار واختلفت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والمسئلة معروفة فان كان في الصغار مسئلة يجب فيها ما يجب
في الكبار في قولهم الا أن عندهما (٢٤٨) ما يجب فيها ما يجب في الكبار اذا كان العدد الواجب في الكبار موجودا في الصغار فان

المقتول طعاما وصام عن كل نصف صاع يوما وان فضل من الطعام أقل من نصف صاع كان مخيرا ان شاء
صام عنه يوما وان شاء أخرجه طعاما كذا في الايضاح * وان كان الواجب دون طعام مسكين فاما أن يطعم
القدر الواجب أو يصوم يوما كاملا كذا في الكافي * وان اختار الذبح فعليه الذبح في الحرم والتصدق
بلحمه على الفقراء ويجوز الاطعام في أي موضع شاء وكذا الصوم هكذا في التبيين * وان ذبحه في الحل لم
يجزئه عن الهدي وأجزأه عن الطعام اذا تصدق بلحمه على الفقراء على كل فقير قدر قيمة نصف صاع من
حنطة اذا باع قيمته والا في كل واحد اسرق لحمه بعد الذبح وقد كان الذبح في الحرم فليس عليه بدله وان كان
الذبح خارج الحرم فعليه بدله هكذا في المحيط * وان اختار الهدي وفضل منه شيء لا يبلغ الهدي فهو
بالخير في الفضل ان شاء صام عن كل نصف صاع من يوم ما وان شاء تصدق به وآتى كل مسكين نصف صاع
وان شاء تصدق بالهض ويصوم بالهض وعلى هذا ولو بلغت قيمته هديين كان له الخيار ان شاء ذبحهما
أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وأدى بالآخر أي الكفارات شاء أو جمع بين الثلاث كذا في
التبيين * ولو قتل المحرم صيدا في الحرم فعليه ما على المحرم الذي كان خارج الحرم ولا يجب عليه شيء لأجل
الحرم كذا في النهاية * الحلال اذا قتل صيدا في الحرم فحكه على ما ذكره لأن الصوم لا يجوز فيه والقارن
اذا قتل صيدا فعليه جزاء أن كذا في شرح الطحاوي * ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع ونحوها
فعليه الجزاء ولا يتجاوز ب قيمته شاء وان صال السبع على محرم فقتله فلا شيء عليه وكذا اذا صال الصيد كذا
في السراج الوهاج * المحرم اذا قتل باريا معلما فانه يجب عليه قيمته باريا معلما بالغة ما بلغت له صاحبه ويجب
عليه قيمته غير معلم لله تعالى وكذا في كل صيد مملوك قد ألف وعلم فقتله يجب عليه قيمته معلما لصاحبه وغير
معلم لله تعالى كذا في شرح الطحاوي * وكذا لو ألتف حلال صيدا مملوكا في الحرم معلما كذا في محيط
السرخسي في باب قتل الصيد * محرم جرح صيدا فان مات منه يضمن قيمته وان برئ منه ولم يبق له أثر
لا يضمن وان بقي له أثر يضمن النقصان وان لم يعلم أنه مات أو برئ في الاستحسان يلزمه جميع القيمة هكذا
في محيط السرخسي في قتل المحرم الصيد * فان وجد بعد الجرح ميتا وعلم أن موته كان بسبب آخر ضمن
الجرح فقط كذا في النهر الفائق * ولو جرح صيدا أو تنف شعره أو قطع عضوا ومنه ضمن ما نقصه ولو تنف
ریش طائر أو قطع قوائم صيد فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمته كاملة كذا في الهداية * محرم كسر بيضة
من بيض الصيد فان كانت مذرة فلا شيء عليه وان كانت صحيحة ضمن قيمتها عندنا كذا في النهاية * وكذا اذا
شوى بيض صيد هكذا في المحيط ومحيط السرخسي * ولو جرح صيدا فكفر ثم قتله كفر أخرى ولو لم يكفر
حتى قتله لم يضمنه كفارة بالقتل ونقصان بالجراحة كذا في المحيط * وان قتل الصيد بعد ما أخرجه من حيز
الامتناع هل يجب عليه جزاء آخر قال في الوجيز لا يجب عليه اذا كان قبل أن يؤدي الجزاء كذا في السراج
الوهاج * حلال جرح صيد الحرم ثم ازدادت قيمته بشعر أو بدن فمات من الجراحة ضمن بقية الجراحة
وقيمة يوم مات وان انتقصت قيمته بشعر ثم مات ضمن قيمته يوم جرح ولو أدت الجزاء ثم ازدادت قيمته في
الحرم بشعر أو بدن ثم مات من الجرح ضمن الزيادة كما قبل التكفير محرم جرح صيدا في الحل ثم حل من
الاحرام فزاد شعره أو بدن ضمن النقصان وقيمته كاملة يوم مات وان فدى قبل الزيادة لا يضمنها فان كان محرما
بعد ضمن الزيادة بعد الفداء وان كان الصيد في يده ففدى ثم مات ضمن قيمته مستقبلة يوم مات * حلال

لم يكن يؤخذ الموجود لا غير
وتفسيره رجل له مائة
وتسعة عشر رجلا ومستنان
يجب فيه امستنان في قولهم
فان لم يكن الامسنة واحدة
عند أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى يؤخذ
تلك المسنة لا غير وكذا لو
حال الحول على ستين من
العجائيل ففيها تباع واحدة
عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما
الله تعالى يؤخذ ذلك
التباع لا غير وكذا لو حال
الحول على ستة وسبعين
قصلا فيها بنت لبون يؤخذ
ذلك لا غير ويحسب على
الرجل في السائمة العمياء
والعجفاء والصغيرة ولا يؤخذ
منها شيء وعن أبي يوسف
رحمهما الله تعالى ليس في
الابل والبقر والغنم العمي
شيء لانها ليست بسائمة
وكذلك مقطوع القوائم
ولا يؤخذ الربي والا كيلة
والماخض وفحل الغنم لانها
من الكرائم وقد نهى عن
أخذ الكرائم ولا يؤخذ
الهرم ولا ذات عوار بين الا
أن يشاء المصدق * رجلان
بينهما ثمانون من الغنم كل
شاة بينهما روى هشام عن
محمد عن أبي حنيفة رحمهما

الله تعالى انه قال عليهم اشاتان ولو كان ثمانون بين أربعين رجلا لرجل منهم من كل شاة نصفها والنصف الباقي
بين تسع وثلاثين رجلا ليس على صاحب الاربعين صدقة وهو قول محمد رحمه الله تعالى وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال
في الكتاب ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق وتفسير اللفظ الأول رجل له مائة وعشرون من الغنم ليس للساعي ان يجعل كل
أربعين في مكان واحد يأخذ من كل أربعين شاة وتفسير اللفظ الثاني أن يكون بين رجلين أربعون شاة لكل واحد منهما عشرون ليس للصدق

ان يجمع بين الكل ويأخذ منهما شاة قال وما كان بين خليطين فانهما يتراجعا بالسوية قالوا اراد بذلك اذا كان بين رجلين احدى وستون من الابل لاحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون فأخذ المصدق منهما بنت مخاض وبنت لبون فان كل واحد منهما يرجع على شريكه بخصه ما أخذ الساعي من ملكه زكاة شريكه * (فصل في الخيل) الخيل السائمة اذا كانت ذكورا وانما يجب فيها الزكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء أعطى عن كل فرس دينار وان شاء قومها وأعطى (٣٤٩) ربع عشر قيمتها قالوا هذا في أفراس

العرب لانها متفاوتة فاحشا أما في أفراسنا تقوم ويؤدى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وان كان الكل انثا فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان وان كان الكل ذكورا في ظاهر الرواية عنه لا يجب الصدقة وفي النوادر يجب وعلى قول أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى لازكاة في الخيل قالوا والفتوى على قولهما وأجمعوا على ان الامام لا يأخذ منهم صدقة الخيل جبرا

(فصل في مال التجارة)

مال التجارة نوعان أحدهما ما خلق ثمننا وهو الذهب والفضة وزكاة الذهب والفضة ونصابهما ما قال في الكتاب في كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين مثقال ذهب نصف مثقال مضروبا كان أو لم يكن مصوغا كان أو غير مصوغ حلما كان للرجال أو للنساء عندنا تبرأ كان أو سبيكة يعتبر في الذهب وزن المئاقيل وفي الدراهم وزن سبعة وتفسيره أن وزن كل عشرة منها سبع مئاقيل وقيل في كل بلد يعتبر وزن ذلك البلد

جرح صيد الحرم ولم يخرج منه عن الصيدية وجرح حلال آخر مثل ذلك ومات منه ما فاعلى الأول ما نقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني ما نقصه جرحه وهو جرح صحيح وما بقي من قيمته فعليه ما نصفان فان قطع الأول يده أو رجله وأخرجه من الصيدية ثم قطع الآخر يده أو رجله ضمن الأول قيمته كاملة مات أو لا وضمن الثاني ما نقصه بقطعه فان مات ضمن الثاني نصف قيمته وبه الجنايتان ولوراد بينهما من الأول ما نقصه جنايته غير زائدة وقيمتها زائدة يوم مات وبه الجنايتان الثانية وضمن الثاني ما نقصه جنايته زائدة ونصف قيمته يوم مات وبه الجنايتان ولو قتله الثاني أو فقا عينه ضمن كل قيمته وبه الجنايتان الأولى ولو جرحه الأول غير مستمك والثاني قطع يده أو رجله ومات منه ما ضمن الأول ما نقصه جنايته صحيحا ونصف قيمته وبه الجنايتان وضمن الثاني قيمته وبه جرح الأول مات أو لا وكذلك لو كانا محرمين الا في تنصيف القيمة كذا في الكافي * المحرمان اذا قتل صيدا في الحل أو في الحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وكذلك لو اشتراكا عشرة من المحرمين في قتل صيد فعلى كل واحد منهم جزاء كامل كذا في شرح الطحاوى * ولو كان شريك المحرم صيدا أو كافر الاشئ على الصبي والكافر وعلى المحرم جزاء كامل حلالا قتل صيدا في الحرم بضربة كان على كل واحد نصف قيمته وكذلك لو قتله جماعة يقسم الغرم على عدد الرؤس وان ضربه أحدهما ثم ضربه الآخر كان على كل واحد منهم ما مانقصه ضربه ثم على كل واحد منهم ما نصف قيمته مضروبا بضربتين ولو كان شريك الحلال محرمًا كان على المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصف قيمته مضروبا بضربتين حلالا اصطاد صيدا في الحرم فقتله في يده حلال كان على كل واحد جزاء كامل ويرجع الآخر على القاتل بما غرم كذا في فتاوى قاضى خان * ولو أن حلالا وقارنا قتل صيدا في الحرم فعلى الحلال نصف الجزاء وعلى القاتل جزاء آخر ولو أن حلالا ومفردا وقارنا اشتراكا وفى قتل صيد الحرم فعلى الحلال ثلث جزاء وعلى المفرد جزاء كامل وعلى القاتل جزاء آخر وعلى هذا القياس تجرى هذه المسائل كذا في شرح الطحاوى * ولو بدأ الحلال وثنى المفرد وثالث القاتل ومات فعلى الحلال ما نقصه جراحته صحيحا من قيمته وثالث قيمته وبه الجراحات الثلاث وعلى المفرد ما نقصه جراحته وبه الجرح الأول وقيمتها وبه الجراحات الثلاث وعلى القاتل ما نقصه جراحته وبه الجراحات الثلاث ولو كانت الأول قطع يده أو رجله أو كسر جناحه والناحية فق العينين فعلى الأول قيمته صحيحا وعلى الثاني قيمته وبه الجرح الأول وعلى القاتل قيمتان وبه الجنايتان كذا في غاية السروجى شرح الهداية * محرم بعمره جرح صيدا جرحا لا يستملكه ثم أضاف اليها حجة ثم جرحه أضافات من الكل فعليه للعمره قيمته صحيحا وقيمتها للعج وبه الجرح الأول ولو جرح من العمره ثم أحرمت بالحجة ثم جرحه الثانية ضمن للعمره قيمته وبه الجرح الثاني والعج قيمته وبه الجرح الأول ولو كان حين حل من العمره قرن بحجة وعمره ثم جرح الصيد فثبت ضمن للعمره القيمة وبه الجرح الثاني وضمن للقرن قيمتين وبه الجرح الأول فلو كان الجرح الأول استملا كابان قطع يده والمسئلة بحاله اغرم للأول قيمته صحيحا وغرم للقرن قيمتين وبه الجرح الأول ولو كان الثاني أيضا قطع يده فهذا الجرح الأول سواء كذا في محيط السرخسى * مفرد بعمره جرح صيدا وجرحه حلال أيضا ثم أضاف المفرد إلى العمره حجة فجرحه أضافات الصيد من ذلك كله ضمن للعمره قيمته وبه جرح الحلال وقيمتها للعج وبه الجراحات وضمن الحلال ما نقصه جرحه وبه الجرح الأول ونصف قيمته وبه الجراحات الثلاث ولو حل من عمره بعد ما جرحه ثم جرحه الحلال ثم قرن ثم

(٣٣ - فتاوى أول) وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه كان يوجب في كل مائتي درهم تجارية وهي الفطارية خمسة منها ويقول انها أعز النقود في بلادنا يقوم بها الاشياء ويمتري بها النساء ويشترى بها الخسيس والنفيس غزلة الدراهم في ذلك الزمان وبه أخذت الشمس الأئمة الحلوانى رحمه الله تعالى وشمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى وفيما سواها من الدراهم لا يجب الزكاة عند الكل الآن يكون النصف من كل درهم فضة أو يباع قيمتها مائتي درهم أو عشرين مثقالا فان كان الغش غالبا فهي بمنزلة الفلوس

والذئب بمنزلة الصنوبران نواها للتجارة وبلغت قيمته مائتي درهم يجب فيها الزكاة والأفلا وغير الذهب والفضة من الأموال لا يكون للتجارة
 الابانة ولو باع عرضا كان للتجارة بمرض فان الثاني يكون للتجارة وان لم ينولان حكم البدل حكم الاصل وكذا لو كان العبد للتجارة فقتله
 عبد خطأ ودفع به فان المدفوع يكون للتجارة ولو كان القتل عدافصو لم يحكم القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة لانه بدل عن
 القصاص لا عن المقتول ولو ورث مالا (٣٥٠) ونواها للتجارة لا يكون للتجارة وان ملك مالا بهيمة أو وصية ونوى التجارة عند قبول الهبة

جرحه فئات ضمن للعمرة قيمته وبه الجنيتان الاخران والقران قيمتين وبه الجنيتان الاوليان وحكم
 الحلال لا يختلف ولو كانت الجنيتان مستملاكات كقطع يد رجل وفق العينين فعليه للعمرة قيمته صحيحا
 والقران قيمتان وبه الجنيتان الاوليان وعلى الحلال ما نقصه جرحه حجر وحبالا اول ونصف قيمته وبه
 الجراحات الثلاث كذا في الكافي * ثم اعلم أن الجزاء يتعدى بدنه المقتول الا اذا قصده به التحال ورفض
 احرامه كما منح به في الاصل * صاد المحرم صيدا كثيرا على قصد الاحلال والرفض لا حرامه فعليه لذلك كله
 دم لانه قاصدا الى تحليل لا الى جنابة على الاحرام وتجهيل الاحلال يوجب دما واحدا كذا في البحر الرائق *
 اذا قتل الصيد تسميها فان كان متعديا في التسبيب يضمن والا فلا فاذا نصب شبكة فتعلق بها صيد فئات
 أو حفرة فمات فوق وقع فيه اصيد ومات لاشئ عليه ولو أمان محرم محرما أو حلالا على صيد ضمن كذا
 في البدائع * كما يحرم على المحرم قتل الصيد يحرم عليه الدلالة على الصيد ويعلق به من الجزاء ما يتعلق
 بالقتل كذا في المحيط * وصفة الدلالة الموجبة للجزاء أن لا يكون المدلول عالما بالصيد وأن يصدق في الدلالة
 حتى لو كذبه وصدق غيره لا ضمان على المكذب وأن يبقى الدال على احرامه حتى يقتله المدلول أما لو تحلل
 فقتله المدلول بعد ذلك لاشئ عليه وبأنه وأن يأخذ المدلول الصيد قبل أن ينذرت عن مكانه حتى انه لو
 انفلت عن مكانه ثم أخذه بعد ذلك فقتله لاشئ على الدال كذا في السراج الوهاج * محرم دل محرما على
 صيد فعلى كل واحد منهما جزاء كامل محرم دل حلالا فقتله المدلول فعلى الدال قيمته ولا شئ على الحلال
 كذا في المحيط * حلال دل محرما أو حلالا على صيد الحرم فلا شئ على الدال وعلى القاتل الجزاء كذا في محيط
 السرخسي * ولو أشار إليه فان كان المشاري الصيد أو يعلم به من غير اشارته فلا شئ على المشار إلا أنه يكره
 ذلك كذا في البدائع * أمر المحرم محرما بقتل الصيد ودله عليه فأمر الثاني ثالثا بقتله فقتله فعلى كل واحد
 منهم جزاء كامل ولو أخبر محرم محرما بصيد فلم يره حتى أخبره محرم آخر فلم يصدق الاول ولم يكذبه ثم طلب
 الصيد وقتله كان على كل واحد الجزاء ولو أرسل محرم محرما الى محرم فقال قل له ان فلانا يقول لك في هذا
 الموضع صيد فذهب فقتله فعلى الرسول والمرسل والقاتل على كل واحد قيمة الصيد وان كان المرسل اليه يراه
 ويعلم به فلا شئ على أحد الا القاتل فان عليه الجزاء ولو أن محرما أشار الى صيد فقال لرجل خذ ذلك الصيد
 من وكره والمشير يرى صيدا واحدا فانطلق ذلك الرجل وأخذ ذلك الصيد وصيدا آخر كان في الوكر فان على
 الآخر الجزاء في الذي أمر فيه ولا شئ عليه في الآخر ولو رأى محرم صيدا في موضع لا يقدر عليه بوجه من
 الوجوه إلا أن يرميه فقتله محرم على قوس ونشاب ودفع ذلك اليه فرماه وقتله فعلى كل واحد منهما الجزاء
 هكذا في المحيط * وان استعار من محرم سكيناً فقتل بها صيدا فلا جزاء على المحرم ويكره له ذلك هذا اذا قدر على
 ذبحه بغيره وان لم يقدر على ذبحه بغيره فانه يضمن كذا في محيط السرخسي * محرمون نزلوا بمكة يتأوفيه
 نواهيض وحمام فأمر ثلاثة منهم رابعهم باغلاق الباب فاغلاقا وخرجوا الى منى فلما رجعوا وجدوا طيوراً قد
 ماتت عطا شاف على كل واحد منهم الجزاء كذا في غاية السروجي شرح الهداية * المحرم اذا أخذ الصيد يجب
 عليه ارساله سواء كان في يده أو في قفص معه أو في بيته فان أرسله محرم من يده فلا شئ على المرسل لان الصائد
 ماملك الصيد وان قتله فعلى كل واحد منهما جزاء ولا أخذ أن يرجع بما ضمن على القاتل عند أصحابنا
 الثلاثة رحمه الله تعالى ولو أصاب الحلال صيدا ثم أحرم بمسكايه يده فعليه ارساله فان لم يرسله حتى

والوصية لم يكن للتجارة في
 قول محمد رحمه الله تعالى
 وعلى قول أبي يوسف رحمه
 الله تعالى يكون للتجارة
 وعلى هذا الخلاف الماهر
 وبديل الخلع وبديل الصلح عن
 دم العمدان نوى للتجارة يكون
 للتجارة في قول أبي يوسف
 رحمه الله تعالى لانه لا يملكه
 الا بالقبول والعقد فكان
 كسبيا وليس في الزيادة
 على مائتي درهم وعشرين
 مثقال ذهب زكاة في قول
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 ما لم تبلغ الزيادة أربعين
 درهما أو أربع مثاقيل
 فيمنع في الزيادة ربع
 عشرها ويكمل نصاب الفضة
 بنصاب الذهب ونصاب
 الذهب بالفضة وبمعروض
 التجارة أيضا إلا أن عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى بكل
 نصاب الفضة بنصاب الذهب
 باعتبار القيمة وعند
 صاحبيه رحمه الله تعالى
 باعتبار الاجزاء وتفسير ذلك
 اذا ملك مائة درهم وخمسة
 مثاقيل ذهب قيمته مائة درهم
 عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى تجب الزكاة عندهما
 لا تجب ما لم يكن الذهب
 عشرة مثاقيل اشترى خادما

للخدمة وهو نوى انه لو أصاب ربحا يبيعه فخال عليه الحول لازكاه فيه وكذا لو اشترى جواثق بعشرة آلاف درهم هلك
 ليؤاجرهم من الناس فخال عليهم الحول لازكاه فيه لانه اشتراها للغة وعزمه انه لو وجد ربحا يبيعه بالاعتبار وكذا الجمال اذا اشترى ابلا للكره
 أو المكاري اذا اشترى حرا للكره ولو اشترى الصباغ عصفرا أو زعفرانا ليصبغ ثياب الناس بالاجرو حال عليهم الحول كان عليهم الزكاة اذا
 باع نصابا لان ما أخذ من الاجر يقابل بالعين وكذا كل من ابتاع عسلا ليعمل به ويبقى أثره في المعول كالعصفرو الدهن لا يباع الجلد فخال عليه

الحول كان عليه الزكاة وان لم يبق لملك العبد أثر في الممول كالمصابون والحرض لازكاة فيه لانه لا يبق بعد العمل فكان الاجرم مقابلا بالمنفعة فلا يبعد من مال التجارة وكذا الشخص اذا اشترى دواب للبيع واشترى لها جلا لا ومقاود فان كان لا يدفع ذلك مع الدابة الى المشتري لازكاة فيها وان كان يدفعها مع الدابة كان فيها الزكاة اذا حال عليها الحول وكذا العطار اذا اشترى قوارير ولو اشترى الرجل دارا او عبد التجارة ثم اجره يخرج من أن يكون للتجارة لانه لما آجره فقد قصد المنفعة ولو اشترى قدورا من (٢٥١) صفر يمسكها أو يواجرها لا تجب فيها الزكاة كما لا تجب في بيوت الغلة ولودخل من أرضه حنطة يبلغ قيمته اقيمة نصاب ونوى أن يمسكها ويبيعها فامسكها حولا لا تجب فيها الزكاة كما في الميراث ويعتبر في الزكاة كمال النصاب في طرفي الحول وعدم الانقطاع فيما بين ذلك ونقصان النصاب في خلال الحول عندنا لا يمنع وهلاك كل النصاب في خلال الحول يبطل حكم الحول * رجل له غنم للتجارة تساوى مائتي درهم فانت قبل الحول فسلخها وبيع جلدها حتى بلغ جلدها نصابا فتم الحول كان عليه الزكاة ولو كان له عصير للتجارة فتحمر قبل الحول ثم صار خلا يساوى نصابا فتم الحول لازكاة فيه قالوا لان في الفصل الاول الصوف الذي بقي على ظهر الشاة متقوم فيبقى الحول ببقائه وفي الفصل الثاني هلك كل المال فبطل حكم الحول الا أن هذا يخالف ما روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى * رجل اشترى عصيرا بمائتي درهم فتحمر بعد ماضت أربعة أشهر فلما مضت سبعة أشهر أو ثمانية

هلك في يده يضمن كذا في البدائع * ولا يزول ملكه بالارسال حتى لو أرسله وأخذ منه انسان يترده اذا احتل من احرامه كذا في شرح المجمع لابن الملك * وان أرسله انسان من يده ضمن له قيمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن وان كان الصيد في قفص معه أو في يده لا يجب عليه ارساله عندنا كذا في البدائع * ومن دخل الحرم بصيد فباعه ان يرسله فيه اذا كان في يده حقيقة حتى اذا كان في رده له أو قفصه لا يجب عليه ارساله كذا في الكفاية * ولو أحرم وفي يده صيد في قفص أو أحرم وفي قفصه صيد ولم يدخله في الحرم لا يجب عليه ارساله عندنا كذا في شرح الطحاوي * ولو أدخل الحرم معه بازيا فارسا له فقتل حمام الحرم فلا نفي عليه هكذا في محيط السرخسي في باب قتل الصيد * حلال غصب من حلال صيد ان أحرم الغاصب والصيد في يده يلزمه ارساله ويضمن قيمته لما لكه وان دفعه الى المصوب منه برئ من الضمان وقد أساء وعليه الجزاء كذا في محيط السرخسي في فصل ازالة الامن عن الصيد * اذا باع الصيد بعد ما دخل به الحرم يجب رد بيعه ان كان باقيا في يده وان كان فائداً تجب قيمته كبيع المحرم الصيد ولا فرق في ذلك بين أن يبيعه في الحرم أو بهد ما أخرجه منه فباعه خارج الحرم ولو تباع الحلالان وهما في الحرم والصيد في الحل جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وكذا ان ذبح الحلال صيد الحرم تصدق بقيمته ولا يجزئ به صوم واختلقوا في جواز الذبح عنه فتقبل لا يجزئ وفي ظاهر الرواية يجزئ به هكذا في التبيين * الحلال اذا ذبح صيدا في الحرم لم يؤكل المحرم اذا ذبح صيدا في الحل أو الحرم يصير ميتة وعلى المحرم الجزاء كذا في السراجية * المحرم اذا رمى صيدا فقتله أو أرسل كلبه أو بازيه المعلم فقتله فلا يحل أكله وعليه جزاءه ولو أكل من صيد ذبح بنفسه ان كان قبل أن يؤتى جزاءه دخل ضمان ما أكل في الجزاء وعليه جزاء واحد وان أكل بعد ما أدى الجزاء فعليه قيمة ما أكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ليس عليه الا الاستغفار والتوبة وان أكل منه حلال أو محرم آخر فلا شيء عليه الا الاستغفار والتوبة بالاجماع كذا في شرح الطحاوي * ولا بأس بان يأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه اذا لم يدل المحرم عليه ولا أمره بذبحه ولا صيده كذا في الهداية * ولو كسر المحرم بيض صيد فأتى جزاءه ثم شواه فأكله لا يلزمه شيء كذا في غاية السروجي * ولو رمى صيدا بعضه في الحل وبعضه في الحرم فالعبرة لقوائمه كذا في المحيط * فان كانت قوائمه في الحرم ورأسه في الحل فهو من صيد الحرم وان كانت في الحل ورأسه في الحرم فهو من صيد الحل ولو كان بعض قوائمه في الحرم وبعضها في الحل فهو من صيد الحرم احتياطا وهذا اذا كان قائما ما اذا كان مضطجعا على الارض فالعبرة لرأسه لقوائمه حتى اذا كان رأسه في الحرم وقوائمه في الحل فهو من صيد الحرم ولو كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم فهو من صيد الحل ولو كان على شجرة أصلها في الحرم وأغصانها في الحل وهو على الأغصان فالعبرة لمكان الصيد لا للشجرة كذا في السراج الوهاج * ولو حصل أحد الطرفين في الحرم اما الرمي واما المرمى يجب عليه الجزاء ولو خلا الطرفان عن الحرم من غير أن يجري السهم في الحرم فلا شيء عليه اذا قتله وهو حلال وكذلك البازي والكلب اذا أرسلهما * وفي الولوالجية ولورماه وهما في الحل قد دخل الصيد الحرم بعد ما جرحه فمات فيه لم يكن عليه جزاء ويكره أكله كذا في التتارخانية * واذا أرسل الحلال كلبه على صيد في الحل فاتبه الكلب وأخذ في الحرم لم يكن على المرسل شيء ولكن لا يؤكل الصيد

أشهر الا يوم اصارت خلا يساوى مائتي درهم فتمت السنة كان عليه الزكاة لانه عاد للتجارة على ما كان ولو تم الحول وهي خسر لازكاة عليه * رجل آجر داره بعد وفاء للتجارة كان للتجارة * رجل له عبد للتجارة ان قوم بالدراهم كانت قيمته أقل من مائتي درهم وان قوم بالدنانير كانت قيمته أكثر من عشرين ديناراً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان اشتراه بالدراهم يقوم بالدراهم وان كان اشتراه بالدنانير يقوم بالدنانير وان كان اشتراه بمال غير الذهب والفضة يقوم بالنقد الغالب في المصرا الذي هو فيه وان كان المولى بعث عبده الى مصر آخر حاجة يعتبر بقيمة العبد في

المصر الذي فيه العبد فان كان العبد في المفازة يعتبر قيمته في اقرب الامصار الى ذلك الموضع وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجب عليه الزكاة في احد الوجهين ولم يجب في الوجه الاخر كان عليه الزكاة وما ذكرنا من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فذلك قوله الاول ولو اشترى أرض عشر أو خرج للتجارة لا يجب فيه الزكاة وكذا لو اشترى بذر التجارة وزرعها في أرض عشر استأجرها كان فيها العشر لا غير وعن محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى للتجارة أرض (٢٥٢) عشر يجب الزكاة مع العشر ان زرع * اذا اشترى عبد للتجارة بنقرة فضة وزنها

ولو ربح الخلال الى الصيد في الحل فدخل الصيد الحريم وأصابه السهم في الحريم لا يلزمه الجزاء كذا في المحيط * وفي الخاتمة قال عليه الجزاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما أعلم كذا في التتارخاتية * ولو أرسل في الحريم كلبا على ذئب وأصاب صيدا أو نصب شبكة الذئب ووقع فيه صيد لا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيان * ولو نفر بتميرة فوقع في بئر أو صدم على شيء فعليه الجزاء وكذا لو كان راكباً أو سائقاً أو قائداً فأتلقت الدابة سدها أو رجلها أو فمها أو صيدها فعليه الجزاء كذا في معراج الدراية * ومن أخرج ظبية من الحريم فولدت أولاداً فماتت هي وأولادها فعليه جزاؤها حتى حلال أخرج ظبية من الحريم وجب عليه إرسالها وتكون مضمونة عليه الى أن تصل الى الحريم فان ولدت أو زادت في بدنها أو شعرها قبل وصولها الى الحريم فماتت قبل التكفير ضمن الكل وبعد التكفير يضمن الاصل دون الزيادة ولو باعها فولدت في يد المشتري أو زادت في بدنها أو شعرها ثم مات الكل ان لم يكن البائع أدى جزاءها ضمن الكل وان كان أدى جزاءها ثم حدث الولد والزيادة ضمن الاصل دون الولد والزيادة كذا في غايه السروجي * ومن قتل قلة تصدق بما شاء مثل كف من طعام وهذا اذا أخذ القملة من بدنه أو رأسه أو ثوبه أما اذا أخذها من الأرض فقتلها فلا شيء عليه سوا قتل القملة أو ألقاها على الأرض وان قتل قتلين أو ثلاثاً تصدق بكف من طعام وفي الزيادة على ذلك نصف صاع من حنطة وكلما لا يجوز أن يقتل القمل لا يجوز أن يدفعه الى غيره ليقته فان فعل ذلك ضمن وكذا لا يجوز له أن يشير الى القمل ولا أن يلقي ثيابه في الشمس لموت القمل ولا أن يغسل ثيابه لموت القمل فان ألقى ثيابه في الشمس فمات منه القمل فعليه نصف صاع اذا كان كثيراً فان ألقى ثيابه في الشمس لتخفيف فمات منه شيء ولم يكن ذلك من نيته لا شيء عليه وان دفع ثوبه الى حلال لم يقتل قلة فقتله فعلى الأمر الجزاء ولو أشار الى قلة فقتلها المدلول كان عليه جزاؤها ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب والحدأة والغراب الابقع وهو ما يأكل الجيف أمماتاً كل الزرع فهو صيد ولا شيء في الحية والعقرب والقارورة والزنبور والنمل والسرطان والذباب والبق والبعوض والبرغوث والقراد والسحفاة ولا شيء في هوام الأرض كالقنفذ والخنفساء كذا في فتاوى قاضيان * وكذا الحلم والوزع وصياح الليل كذا في السراج الوهاج * والضبع والنعلب الذي لا يتدبى بالاذى غالباً فله قتله ولا شيء عليه كذا في غايه السروجي * والحرم ممنوع من قتل يد البر لا القواسق وهي التي يتدبى بالاذى كذا في الجامع الصغير لقاضي خان * وللحرم ذبح شاة بقرة وبغير ود جاجة ويطأ أهل كذا في الكنز * (واعلم أن شجر الحريم أنواع أربعة (١)) * ثلاثة منها يحل قطعها والاتقاع بها من غير جزاء وهي كل شجرة أنبتة الناس وهو من جنس ما ينبت الناس وكل شجرة أنبتة الناس وهو ليس من جنس ما ينبت الناس وكل شجرة ينبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس وواحد منها لا يحل قطعه ولا الاتقاع به فإذا قطعه رجل فعليه الجزاء وهو كل شجرة ينبت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبت الناس ويسمى في هذا الواحد أن يكون مملوكاً لا انسان أو لم يكن حتى قالوا في رجل نبت في ملكه أم غيلان فقطعها انسان فعليه قيمتها المالكها وعليه قيمة أخرى لمحق الشرع هكذا في المحيط * اذا قطع شجر الحريم وهو رطب في حد النماء والزيادة فاذا كان القاطع مخاطباً بالشرائع ان اشترى بقيته طعاماً تصدق على الفقراء على كل مسكين نصف صاع من حنطة في أي مكان شاء وان شاء اشترى بها هدياً

(١) مطالب شجر الحريم أنواع

ما تاددهم وحال عليها الحول وهو لا يساوي مائتي درهم مضروبة قال محمد رحمه الله تعالى لا زكاة عليه حتى يساوي مائتي درهم مضروبة وكذا لو اشترى بمائة وتسعين درهماً وذلك قيمته ثم صار يساوي مائتي درهم مضروبة قال محمد رحمه الله تعالى يعتبر الحول من حين صار يساوي مائتي درهم مضروبة فالحاصل ان في عين الذهب والفضة يعتبر الوزن وفي غير الذهب والفضة لا يجب الزكاة ما لم تبلغ قيمته مائتي درهم مضروبة هذا اذا كان المال عيناً فان كان ديناً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى رواية الاصل الدينون ثلاثة دين قوي وهو بدل مال التجارة والقرض ودين وسط وهو بدل مال لم يكن للتجارة كثن ثياب البذلة وعبد الخدمة ودار السكنى ودين ضعيف وهو بدل ماليس بمال كالمهر والوصية وبدل الخلع والصالح عن دم العبد والدية ففي الدين القوي تجب الزكاة اذا حال الحول ويتراخي الاداء الى ان يقبض

أربعين درهماً وكلما قبض أربعين درهماً يلزمه درهم وفي الدين الوسط لا يجب الاداء ما لم يقبض ومائتي درهم ولا يعتبر الحول بعد القبض ويعتد بجملة ضي من الحول قبل القبض في الصحيح من الرواية وفي الدين الضعيف لا تجب الزكاة ما لم يقبض مائتي درهم ويحل الحول بعد القبض وغن الساعة بمنزلة ثمن عبد الخدمة * ولو ورث مائتي درهم ديناً على رجل وحال عليه الحول لا زكاة عليه حتى يقبض مائتي درهم ويعد بجملة ضي من الحول قبل القبض وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية

أخرى لا تجب الزكاة حتى يحول الحول بعد القبض ولو ورث سائمة كان عليه الزكاة إذا حال الحول نوى أو لم ينو وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الديون كلها سواء تجب الزكاة قبل القبض وكلما قبض شيئا يلزمه أداء زكاة ذلك القدر قبل القبض أو كثر الدين الكتابة فان في بدل الكتابة لا تجب الزكاة لما مضى من الحول قبل القبض وكذلك لو كان بين رجلين عبد للتجارة وقيمة ألف درهم فاعتقه أحدهما وهو معسر واختار الآخر استسماه العبد فقبض السعاية بعد سنتين لازكاة عليه (٢٥٣) ما لم يحل الحول عليه بعد القبض

ولو تزوج امرأة على ابل بغير عينا فقبضت خسا من الابل لازكاة فيها في قوله -م- ما لم يحل الحول بعد القبض ولو تزوجها على ابل بعينها فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر الحول بعد القبض وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تجب الزكاة بحكم الحول الماضي ولو تزوج امرأة على أربعين شاة سائمة فقبضت قال عليها الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها زكاة النصف الباقي ولو كان المهر عبدا فطلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل الدخول بها كان عليها جميع الصدقة ولو تزوجها على مائتي درهم ودفع إليها ثم طلقها بعد الحول قبل الدخول كان عليها زكاة المائتين وفي دية المقتول ان قضى القاضي بالدية من الدراهم أو الدنانير وقبض ورثة المقتول بعد الحول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض وان قضى القاضي بالدية من الابل لازكاة في قولهم

ويذبح في الحرم ولا يجوز فيه الصوم سواء كان محرما أو حلالا أو قارنا فإذا أدى قيمته يكره له الانتفاع بالملقوع ولو باع يجوز بيعه ويتصدق بقيمته وما كان ييس من أشجار الحرم وخرج من حد النماء والزيادة فلا بأس بقطعه والانتفاع به كذا في شرح الطحاوي * ولو قطع الشجرة فالمعتبر أصلها دون أغصانها فان كان أصلها في الحرم وأغصانها في الحل فهو من شجر الحرم وان كان بعض الأصل في الحرم وبعضه في الحل فهي من شجر الحرم - سباطا - ويجوز أخذ الورق من شجر الحرم ولا ضمان فيه اذا كان لا يضر بالشجر كذا في السراج الوهاج * ولو قطع شجرة في الحرم فغرم قيمتها ثم غرسها مكانها ثم نبتت ثم قطعها ثانيا فلا شيء عليه لانه ما سكه بالضمنان كذا في البحر الرائق * ولو اشتد في قطع شجرة الحرم محرمان أو حلالان أو محرمان وحلال فعليه ساقية واحدة كذا في غاية السروحي * وان احتش حشيش الحرم وهو رطب وجبت عليه قيمته ولا شيء عليه في أخذ الياض هكذا في شرح الطحاوي * ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع الا الاذن ولا بأس بأخذ السكاة في الحرم كذا في الكافي

(الباب العاشر في مجاوزة الميقات بغير احرام)

اذا دخل الآفاق مكة بغير احرام وهو لا يريد الحج والعمره فعليه الدخول مكة اما حجة أو عمرة فان أحرم بالحج أو العمرة من غير أن يرجع إلى الميقات فعليه دم الترك للميقات * وان عاد إلى الميقات وأحرم فهذا على وجهين فان أحرم بحجة أو عمرة عملا لم يخرج عن العهدة وان أحرم بحجة الاسلام أو عمرة كانت عليه ان كان ذلك في عامه أجزأه عملا لم يخرجه عن العهدة وان أحرم استحسانا كذا في المحيط * وكذا اذا حج من عامه ذلك حجة نذرهما هكذا في النهاية * وان تحوأت السنة وباقي المسئلة بحاله لم يجزئه عملا لم يخرجه عن العهدة ولا دخول مكة بغير احرام كذا في المحيط في بيان مواقيت الاحرام * ومن جاوز الميقات وهو يريد الحج والعمره غير محرم فلا يخلو اما أن يكون احرم داخل الميقات أو عاد إلى الميقات ثم أحرم فان أحرم داخل الميقات ينظر ان خاف فوت الحج متى عاد فإنه لا يعود ويحصى في احرامه ولزمه دم وان كان لا يخاف فوت الحج فإنه يعود إلى الوقت واذا عاد إلى الوقت فلا يخلو اما أن يكون حلالا أو محرما فان عاد حلالا ثم أحرم سقط عنه الدم وان عاد إلى الوقت محرما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان لم يلبس قطعه عندهما يسقط في الوجهين * ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى وقتا آخر أقرب منه وأحرم جاز ولا شيء عليه ولو جاوز الميقات ويريد بستان بني عامر دون مكة فلا شيء عليه * كوفي جاوز الميقات بغير احرام وأهل بعمرة ثم أهل بحجة فهذا على وجهين اما أن يحرم بالعمرة أو لا ثم بالحجة أو لا ثم بالعمرة من الحرم أو قرن بينهما فان أحرم بالعمرة ثم بالحجة أو قرن بينهما فعليه دم واحد استحسانا وان أحرم بالحجة أو لا ثم بالعمرة من الحرم فعليه دمان أحدهما الترك احرام بالحجة من الوقت والثاني ترك احرام العمرة من الحل * رجل جاوز الميقات فاحرم بحجة فافسد دها أو فاتته الحج ففضاها سقط عنه الدم الذي وجب للوقت واذا جاوز العبد الميقات بغير احرام ثم أذن له مولاه أن يحرم فاحرم لزمه دم الوقت اذا اعتق وأما الكافر يدخل مكة ثم أسلم ثم يحرم فلا شيء عليه وكذلك الغلام يجاوز ثم يحتمل ويحرم بمنزلة الكافر كذا في محيط السرخسي * ولو جاوز الميقات فاصدا مكة بغير احرام مرارا فإنه يجب عليه السكاة مرة اما حجة أو عمرة فان خرج من عامه ذلك إلى الميقات فاحرم بحجة الاسلام

حتى يحول الحول بعد القبض كما لو تزوج امرأة على ابل بغير عينا فقبضت يعتبر الحول بعد القبض اذا جرداره أو عبده بمائتي درهم لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان كانت الدار العبد للتجارة وقبض أربعين درهما بعد الحول كان عليه درهم بحكم الحول الماضي قبل القبض لان أجرة دار التجارة وعبد التجارة بمنزلة ثمن مال التجارة في الصحيح من الرواية وفي الاجارة الرواية بخاري اذا جعل الاجرة وبقي المال في يد الأجرسين حكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه قال ان

كانت الاجرة من الدراهم او من الدنانير كان زكاتها على الاجر لانه ملكها بالقبض وعند انقضاء الاجارة لا يلزمه رد عين المقبوض وانما يلزمه رد غديرها فكان بمنزلة دين لحقه بعد الحول وقال الشيخ الامام الزاهد علي بن محمد البرزوي ومحمد الائمة السرخسكي رحمه الله تعالى ان زكاتها تجب على المستاجر ايضا لان الناس به يدون مال الاجارة ديناً على الاجر وفي بيع الوفاء المعهود بسمرة تجب زكاة الثمرة على البائع وعلى قول الشيخ الامام الزاهد (٢٥٤) علي بن محمد البرزوي ومحمد الائمة السرخسكي رحمه الله تعالى تجب على المشتري أيضاً

وفيه نوع اشكال وهو انه لو اعتبر ديناً عند الناس ينبغي أن لا تجب الزكاة على الاجر والبائع لانه مشغول بالدين ولا تجب على المشتري والمستاجر أيضاً لانه وان اعتبر ديناً للمستاجر فليس بمنفعة في حقه لانه يمكنه المطالبة قبل فسخ الاجارة ولا يملكه حقيقة فكان هذا بمنزلة الدين على الواحد أو فوقه وثمة لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض وان كانت الاجرة عيناً وبقي العين في يد الاجر الى وقت انقضاء الاجارة تسقط الزكاة عن الاجر لانه استحق عليه عين مال الزكاة * رجل له مائة درهم في يده ومائة درهم أخرى دين له على غيره فقال عليها الحول ذكر عصام رحمه الله تعالى ان عليه الزكاة وهو محمول على ما اذا كان الدين بدل مال التجارة ويكون المدينون ملياً مقرباً بالدين * رجل له على رجل مائة درهم حال الحول الا انه رآه استفاد ألفاً فتم الحول على المائتين لا تجب عليه زكاة الالف مالم يأخذ من الدين أربعين

أو غيرها فانه يسقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة لا خيرة ولا يسقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة قبلها لان الواجب قبل الاخيرة صار ديناً فلا يستطاع الابتعين النية كذا في شرح الطحاوي في باب ذكر الحج والعمرة * مكى خرج من الحرم يريد الحج وأحرم ولم يعد الى الحرم حتى وقف بعرفة فعليه شاة وان لم يستغل بأعمال الحج حتى عاد الى الحرم ان عاد ملياً سقط عنه الدم بلا خلاف وان عاد غير ملياً لا يسقط عنه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كذا في التتارخانية * وان خرج المكي الى الحل لم حاجة ثم أحرم بالحج من الحل ووقف بعرفة فلا شيء عليه والمتنع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فاحرم بالحج من الحل ووقف بعرفة فعليه دم فان رجع الى الحرم محرماً عندهم او محرماً ملياً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سقط عنه الدم وان رجع الى الحرم وأهل منه قبل الاحرام فلا شيء عليه بالاتفاق كذا في غاية السروجي شرح الهداية

(الباب الحادى عشر فى اضافة الاحرام الى الاحرام)

يجب أن يعلم بان الجمع بين احرامى الحج أو احرامى العمرة بدعة ولكن اذا جمع بينهما لم يمتنع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى تلزمه احداهما الا أنه لا بد من رفض احدهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فاذا فرغ من الاولى في فصل الحج يقضى الثانية في العام الثانى وفي فصل العمرة يقضى الثانية في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج وكذلك بناء أعمال العمرة على أعمال الحج بدعة وأما بناء احرام الحج على احرام العمرة فليس بدعة حتى ان من أحرم بحجة وطاف لها شوطاً ثم أهل بعمرة رفض العمرة هكذا في المحيط * ولم يمتنع دم الرفض وقضاء العمرة كذا في النهاية * ولو أحرم بحجة ثم أحرم بعمرة قبل أن يطوف للحجة شوطاً فانه لا يرفض العمرة كذا في المحيط * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا أحرم المكي بعمرة وطاف لها شوطاً ثم أحرم بالحج فانه يرفض الحج وعليه لرفضه دم وعليه حجة وعمرة كذا في الهداية * ولو أحرم بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بشئ من أفعال العمرة فانه يرفض العمرة اتفاقاً هكذا في الكافي * فان طاف لعمرة أربعة أشواط ثم أحرم بالحج رفض الحج بلا خلاف وعليه دم بالرفض أيهما رفضه الآن في رفض العمرة قضاها وفي رفض الحج قضاء وعمرة وان مضى عليهما الجزاء وعليه دم لجمعه بينهما كذا في الهداية * كوفي أحرم بالحج ثم أحرم بعمرة لم يمتنع ويصير بذلك قارناً لكنه اساء فلو وقف بعرفات ولم يأت بأفعال العمرة فهو رافض لعمرة فان توجه اليه لم ترتفع حتى يقف فان طاف للحج للتحية ثم أحرم لعمرة لم يمتنع ولو مضى عليهما جاز وعليه دم لجمعه بينهما وهو دم كفارة لانسك ويسقط أن يرفض عمرته كذا في الكافي * واذا أحرم بحج وفرغ منه ثم أحرم بحج آخر يوم التضرع له الثانى ثم ان كان حلق في الحج الاول قبل أن يحرم بالثانى فلا شيء عليه وان كان لم يحلق بينهما فعليه دم سواء حلق بعد الاحرام الثانى أو لم يحلق كذا في التبيين * ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى فعليه دم لاسراره قبل الوقت وهو دم جبر وكفارة كذا في الهداية * الحاج اذا أهل بعمرة في يوم التضرع أو أيام التشريق لم يمتنع ويلزمه رفضها فان رفضها يجب دم لرفضه او عمرته كانها وان مضى عليهما جاز وعليه دم كفارة * واذا حلق للحج ثم أحرم لا يرفضها كذا ذكر في الاصل وقال مشايخنا يرفضها وان فاته الحج ثم أحرم بعمرة رفضها وان أحرم بحج رفضه أيضاً

درهما فصاعداً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا تجب عليه زكاة المائتين مالم يقبض أربعين درهماً فاذا لم يجب وإذا عليه الاداء عن الاصل لا يجب عن الفائدة * رجل له دين على رجل وهب من ثأله ووكله بقبضه وحال الحول ثم قبضه الموهوب له كانت الزكاة على الواهب لان الموهوب له وكيل في القبض * الدين يمنع الزكاة اذا كان معاً البائعين جهة العباد كالقرض وعن البيع وضمنان المتلق وارث الجراحة ومهر المرأة كان الدين عن المنقود أو من المكيل أو الموزون أو الثياب أو الحيوان وجب بنكاح أو خلع أو صلح عن دم

هو هو حال أو أجل فان كان المال فاضلا عن الدين كان عليه زكاة الفاضل اذا بلغ النصاب وان لم يدر دين بعد وجوب الزكاة لا يسقط الزكاة وجوب الزكاة في النصاب ودين الزكاة بأن استهلك النصاب بعد الحول لا يمنع الزكاة يستوى فيه المال الظاهر والباطن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى نفس الزكاة في النصاب تمنع الزكاة ودين الزكاة لا يمنع * اذا ملك الرجل مائتي درهم وخمسة دراهم فمضى عليها حولان قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه عشرة دراهم لان بعض الحول الاول وجب عليه (٢٥٥) خمسة مائتين ولا يجب عليه الخمسة الزائدة زكاة لان عنده

لا يجب الزكاة فيما دون الاربعين فمضى الحول الثاني وماله مائتان سوى الزكاة الاولى فتجب عليه خمسة أخرى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليه السنة الاولى خمسة دراهم وعن درهم لان عندهما يجب الزكاة في الكسور فبقى ماله في السنة الثانية مائتان الاغن درهم فلا يجب عليه في السنة الثانية شيء * ولو ملك الرجل ألف درهم ومضى عليها ثلاثة احوال كان عليه الحول الاول خمسة وعشرون والحول الثاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه زكاة تسعمائة وستين لان عنده لا تجب الزكاة فيما دون الاربعين والحول الثالث زكاة تسعمائة وعشرين وذلك ثلاث وعشرون وعندهما تجب الزكاة في الكسور أيضا فان ضاع منها ثمانمائة وبقى مائتان كان عليه خمسة دراهم لا غير كانه لم يملك الا مائتي درهم فكان عليه زكاة المائتين وان ملك الرجل على رجل ثلثمائة درهم ومضى عليها

واذا فرض لزومه الدم وعليه في العمرة قضاؤها وفي الحج عمرة وجبة كذا في الكافي

(الباب الثاني عشر في الاحصار)

المحصر من أحرم ثم منع عن مضي في موجب الاحرام سواء كان المنع من العدو والمرض أو الحبس أو الكسر أو القرع أو غيرها من الموانع من اتمام ما أحرم به حقيقة أو شرعا وهذا قول أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في البدائع * وحديث المرض الذي ثبت به الاحصار عندنا أن يفعله عن الذهاب والركوب الا زيادة مرض والعدو ينتظم المسلم والكافر والسبع هكذا في السراج الوهاج * لو سرق نفقته أو هلكت راحلته فان كان لا يقدر على المشي فهو محصر وان كان يقدر على المشي فليس محصر * واذا أحرمت ولا زوج لها ومعهها محرمات محرماتها أو أحرمت ولا محرم معها ولكن معها زوجها فمات زوجها فماتت محصره كذا في البدائع * واذا مات محرم المرأة في الطريق وبينها وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام فصاعد فهي بمنزلة المحصر وكذا اذا حجت تطوعا بغيران زوجها فماتت معها من الذهاب فهي بمنزلة المحصر وكذا العبد والامة اذا أحرما جازا لمولاهما أن يحللهما ويكونان محصرين كذا في السراج الوهاج * وان أحرمت بحجة الاسلام ولا محرم لها ولا زوج فهي محصرة وان كان لها محرم وزوج ولها استطاعة عند خروج أهل بلدها فليست محصرة وان كان لها زوج ولا محرم معها فمات زوجها فهي محصرة وهل للزوج أن يحلها روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن له أن يحلها ثم الاحصار كما يكون عن الحج يكون عن العمرة عند عامة العلماء (وأما حكم الاحصار) فهو ان يبعث بالهدى أو بمنه ليشتري به هديا ويذبح عنه وما يذبح ليجل وهو قول عامة العلماء سواء شرط عند الاحرام الا هلالا بغير ذبح عند الاحصار أو لم يشترط ويجب أن يواعد يوما معلوما يذبح عنه فيقبل به ولا يذبح قبله حتى لو فعل شيئا من محظورات الاحرام قبل ذبح الهدى يجب عليه ما يجب على المحرم اذا لم يكن محصرا وأما الحلق فليس بشرط التحلل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان كان حلقا في حلقه كذا في البدائع * المحصر اذا كان لا يجد الهدى ولا عنه لا يحل بالصوم عندنا كذا في السراج الوهاج ان حل في يوم وعده على ظن انه ذبح هديه عنه في ذلك اليوم ثم علم انه لم يذبحه كان محرما وعليه دم لاحتلاله قبل وقته ولو ذبح الهدى قبل يوم الوعد جازا استخسانا كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ثم اذا تحلل المحصر بالهدى وكان مفردا بالحج فعليه حجة وعمرة من قابل وان كان مفردا بالعمرة فعليه عمرة مكانها وان كان قارنا فائتما يتحلل بذبح هديين وعليه عمرتان وكذا في المحيط * ولو بعث هديين وهو مفرد فانه يحل من اجرامه بذبح الاول منهما ما يكون الاخر تطوعا وان كان قارنا لا يحل الا بذبحهما كذا في البدائع * ولو بعث بهدي واحد لتحلل عن الحج ويبقى في احرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهما ما كذا في التبيين * ولو بعث بهديين ولم يبعث أحدهما للحج أو للعمرة لم يضره كذا في محيط السرخسي * وان دخل قارنا فاطاف لعمرة وحجته فخرج فاحصر قبل أن يقف بعرفة فانه يبعث الهدى ويحل به وعليه حجة وعمرة مكان حجة وليس عليه عمرة كان عمرة وعليه دم لتقصيره في غير الحرم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * والمحصر اذا قضى حجته في عامه فلا عمرة كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولو أحرم بشي لا ينوي حجة ولا عمرة ثم أحصر يحل بهدي واحد وعليه عمرة استخسانا * ولو أحرم

ثلاثة احوال ثم قبض منها مائتي درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى زكاة السنة الاولى خمسة دراهم وللسنة الثانية أربعة دراهم عن مائة وستين ولا شيء عليه في الفضل لانه دون الاربعين * هلال النصاب بعد وجوب الزكاة يسقط الزكاة هلك بعد ما طلب الامام أو الساعي أو قبله عند مشايخنا رحمه الله تعالى وهل يأن تأخير الزكاة بعد التمكن ذكركم في حجة الله تعالى انه يأن وهكذا ذكر الحاشيكم الشهيد رحمه الله تعالى في المتن وعن محمد رحمه الله تعالى ان من أخر الزكاة كتمن غير عذر لا يقبل شهادته فرق محمد رحمه الله تعالى بين الحج وبين الزكاة فقال

لا يأنى تأخير الحج وياثم بتأخير الزكاة لان في الزكاة حق الفقراء فيأثم بتأخير حقهم أما الحج فخالص حق الله تعالى وروى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يأنى تأخير الزكاة وياثم بتأخير الحج لان الزكاة غير مؤقتة أما الحج فريضة تتعلق اداؤها بالوقت بمنزلة الصلاة وعسى لا يدرك الوقت في المستقبل * رجل ملك مائتي درهم فضى عليه حولان ليس عليه زكاة السنة الثانية لان زكاة السنة الاولى صارت مانعة لوجوب الزكاة في السنة الثانية ولو حال (٢٥٦) الحول على المائتين فاستهلك النصاب قبل اداء الزكاة ثم استفاد مائتي درهم وحال

الحول على المستفاد لا تجب عليه زكاة المستفاد ولان زكاة نصاب الاول دين في ذمته فنعى زكاة المستفاد ولو ملك نصابا وتزوج امرأة على مائتي درهم وحال الحول على النصاب لا تجب عليه الزكاة لان وجوب المهر حق للمرأة مانع وجوب الزكاة ولو وجبت عليه كفارة عين أو ظهرا أو قتل لا يمنع الزكاة ولا يمنع الدين وجوب العشر والخراج وينعى صدقة الفطر * مات من عليه الزكاة تسقط الزكاة ولا تصريدينا في التركة الا أنه لو وصى بآداء الزكاة يجب تنفيذ الوصية من ثلث ماله والردة بمنزلة الموت ولو أخر زكاة المال حتى مرض يؤدى سرا من الورثة وان لم يكن عنده مال وأراد أن يستقرض لآداء الزكاة فان كان في أكبر رأيه انه اذا استقرض وأدى الزكاة واجتهد قضاء دينه يقدر على ذلك كان الافضل له أن يستقرض فان استقرض وأدى ولم يقدر على قضاء الدين حتى مات يرجح ان يقضى الله تعالى دينه في الآخرة وان كان أكبر رأيه انه اذا

بشيء وسماه قنسية وأحصر يحل بهدى واحد وعليه حجة وعمره كذا في البدائع * ولو أحرمت بمجتنب أو عمرتين ثم أحصر يتحلل بدمين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بهدى واحد كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ومن أهل بعمرتين وسار إلى مكة ليؤديه ما فان أحصر يلزمه هدى واحد من عمره واحدة ولو لم يسرح حتى أحصر يلزمه هديان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه عمرتان عندهما خلافا لمحمد رحمه الله تعالى محصر بعث بالهدى ثم زال الاحصار فان علم أنه يدرك الهدى والحج يلزمه الذهاب وان علم أنه لم يدركه ما لا يلزمه وان علم أنه يدركه أحدهما فان كان يدرك الهدى دون الحج لا يلزمه الذهاب وان كان يدرك الحج دون الهدى يلزمه الذهاب قياسا ولا يلزمه استحسانا كذا في محيط السرخسي * واذا أدرك هديه صنع به ما شاء كذا في المحيط * المفرد بالحج اذا تحلل ثم زال الاحصار عنه فأحرم وحج من عامه فليس عليه نية القضاء ولا عمره عليه كذا في غاية السروجي شرح الهداية * رجل أحصر بحجة أو عمره فبعث بهدى الاحصار ثم زال الاحصار وحدث احصارا آخر فان علم أنه يدرك الهدى ونوى أن يكون للاحصار الثاني جاز وحل به وان لم ينو حتى ينحر لم يجزئه كذا في محيط السرخسي * ومن وقف بعرفة ثم أحصر لا يكون محصرا ومن أحصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف فهو محصر هكذا في التبيين * قال الجصاص هو الصحيح هكذا في البدائع * وان قدر على أحدهما فليس بمحصر لانه اذا قدر على الوقوف أمن من القوات وأما اذا قدر على الطواف فلان فائت الحج يتحلل به هكذا في التبيين * ومن أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام التشريق فعليه ترك الوقوف بمزدلفة ثم ترك الرمي ثم يطوف طواف الزيارة وعليه لتأخير مدم ولتأخير الحلق دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ليس لتأخير الحلق والطواف شيء كذا في المحيط * هدى الاحصار لا يجوز ذبحه الا في الحرم عندنا ويجوز ذبحه قبل يوم النحر وبعد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز وأجمعوا أن هدى الاحصار عن العمرة يجوز ذبحه في أى وقت كان بعد أن كان في الحرم هكذا في السراج الوهاج

(الباب الثالث عشر في فوات الحج)

من أحرمت بالحج فرضا كان أو مندورا أو تطوعا صحيحا كان أو فاسدا سواء طرأ فساده أو انعقد فاسدا كما اذا أحرمت بمجاهة أو فاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فدفاته الحج وعليه أن يطوف ويسعى ويتحلل ويقضى من قابل ولا دم عليه كذا في الهداية * وان كان فائت الحج فأرنا فاته يطوف للعمرة ويسعى لها ثم يطوف طوافا آخر لقوات الحج ويسعى له ويحلق أو يقصر وقد بطل عندهم القران ويقطع التلبية اذا أخذ في الطواف الذي يتحلل به كذا في البدائع * وان كان فائت الحج متمتعاً قد ساق الهدى بطل تمتعه ويصنع بهديه ما شاء كذا في المحيط * اختلف أصحابنا فيما يتحلل به فائت الحج من الطواف أنه يلزم ذلك باحرام الحج أو باحرام العمرة قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى باحرام الحج وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى باحرام العمرة وينقلب احرامه احرام العمرة كذا في البدائع * وفائدة هذا الاختلاف تطهر فيما اذا أحرمت بحجة أخرى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يرفضها حتى لا يصير محرما بمجتنب وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرفضها بل يعضى فيها كذا في المحيط * وليس على فائت الحج طواف الصدر كذا في فتاوى قاضيان

(الباب

استقرض لا يقدر على قضاء الدين كان الافضل له ان لا يستقرض لان خصومة صاحب الدين أشد * رجل له عبد للتجارة وعلى العبد دين لا تجب عليه زكاة العبد بقدر الدين ولو كان العبد للخدمة كان على المولى صدقة فطره * رجل له ألف درهم فاعتصب من رجل ألفا واعتصب منه رجل آخر هذه الألف وللغاصب الثاني أيضا ألف درهم فاستهلك الثاني الغصب وحال الحول على مال الغاصبين ثم أبرأهما المصوب منه كان على الغاصب الاول زكاة ألف مولا زكاة على الغاصب الثاني لان الاول ان ضمن الغصب للمصوب

منه كان له ان يرجع على الغاصب الثاني فلم يكن ماله مشغولا بالدين أما الثاني ضمن الغصب فليس له ان يرجع بذلك على غيره فصار ماله مشغولا بالدين قبل البراء فلا يكون سببا لزكاة * رجل عليه ألف درهم لرجل وكفل به رجل بغيرانه ولا صيل والكفيل لكل واحد منهما ألف درهم حال الحول على مالهما ثم أبرأهما منه صاحب الدين لا زكاة على واحد منهما لان كل واحد منهما كان مطالبا بالدين فلا يرجع أحدهما بالدين على صاحبه * رجل التقط ألفا وعرفها سنة ثم تصدق بها وله ألف درهم (٢٥٧) فقال الحول على ألفه كان عليه زكاة

ألفه استحسانا لان الدين ليس بواجب لاحتمال ان صاحب اللقطة يجيز الصدقة ولانه ليس هنا أحد يطالبه من حيث الظاهر واستهلاك النصاب بعد وجوب الزكاة بوجوب الضمان واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس باستهلاك وبغير مال التجارة استهلاك واستبدال الساعة بالساعة استهلاك واقراض النصاب بعد الحول ليس باستهلاك وان توى المال على المستقرض وكذا الوأعار النوب للتجارة بعد الحول ولا تجب الزكاة على الجنون اذا كان مطبقا وتجب على المجنون عليه وان استوعب الاغله حولا كاملا ولو جن في أول الحول ثم أفاق قبل ان يتم الحول كان عليه الزكاة لان الجنون اذا لم يستوعب الشهر لا يمنع الصوم فاذا لم يستوعب السنة لا يمنع الزكاة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا بلغ الصبي مجنونا ثم أفاق بعد سنين يعتبر الحول من يوم أفاق ولا يعتد بما مضى من الحول قبل الافاقة وفي الذي جن في أول الحول ثم

(الباب الرابع عشر في الحج عن الغير)

الاصل في هذا الباب أن الانسان له أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كان أو صوما أو صدقة أو غيرها كالحج وقراءة القرآن والأذكار وزيارة قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والاولياء والصالحين وتكفين الموتى وجميع أنواع البر كذا في غاية السروجي شرح الهداية * (العبادات ثلاثة أنواع) مالية محضة كالزكاة وصدقة الفطر وبدنية محضة كالصلاة والصوم ومركبة منهما كالحج والابادة تجري في النوع الاول في حالتي الاختيار والاضطرار ولا تجري في النوع الثاني وتجرى في النوع الثالث عند العجز كذا في الكافي * ولجواز النيابة في الحج شرائط * (منها) أن يكون المحجوج عنه عاجزا عن الاداء بنفسه وله مال فان كان قادرا على الاداء بنفسه بأن كان صحيح البدن وله مال أو كان فقيرا صحيح البدن لا يجوز حج غيره عنه (ومنها) استدامة العجز من وقت الاجحاج الى وقت الموت هكذا في البدائع * حتى لو أجم عن نفسه وهو مريض يكون مراعى فان مات أجزاء وان تعافى بطل وكذا لو أجم عن نفسه وهو مجنون كذا في التبيين * فان أجم الرجل الصحيح عن نفسه رجلا ثم عجز لم تجزئه الحجة كذا في السراج الوهاج * وانما شرط عجز المنوب للحج الفرض لا التفضل كذا في الكنز * ففي الحج النفل تجوز النيابة حالة القدرة لان باب النفل أوسع من كذا في السراج الوهاج * (ومنها) الامر بالحج فلا يجوز حج الغير عنه بغير أمره الا الوارث يصح عن مورثه بغير أمره فانه يجزيه (ومنها) نية المحجوج عنه عند الاحرام والافضل أن يقول بلسانه ليسك عن فلان (ومنها) أن يكون حج المأمور بماله المحجوج عنه فان تطوع الحاج عنه بماله نفسه لم يجزه عنه حتى يصح بماله وكذا اذا وصى أن يحج عنه ومات فتطوع عنه وارثه بماله نفسه كذا في البدائع * واذا دفع الى رجل مالا للحج عن ميت فأنفق المأمور شيئا من ماله نفسه فان كان في ماله وفاء بالنفقة لا يصير مخالفا ويجمع عما أنفق من مال الميت استحسانا ولا يرجع قياسا وان لم يكن في مال الميت وفاء بالنفقة فأنفق شيئا من ماله يتظر ان كان أكثر النفقة من مال الميت جاز وقوع الحج عن الميت والا فلا وهذا استحسان والقياس أن لا يجوز هكذا في محيط السرخسي * (ومنها) أن يحج راكبا حتى لو أمره بالحج فخرج ماشيا يضمن النفقة ويحج عنه راكبا كذا في البدائع * ثم الصحيح من المذهب فيمن حج عن غيره أن أصل الحج يقع عن المحجوج عنه ولهذا لا يسقط به الفرض عن المأمور وهو الحاج كذا في التبيين * والافضل للانسان اذا أراد أن يحج رجلا عن نفسه أن يحج رجلا قد حج عن نفسه ومع هذا لو أجم رجلا لم يحج عن نفسه حجة الاسلام يجوز عندنا وسقط الحج عن الأمر كذا في المحيط * وفي الكرماني الافضل أن يكون عالما بطريق الحج وأفعاله ويكون حرا عاقلا بالغ كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولو أجم عنه امرأة أو عبدا أو أمة باذن السيد جاز ويكره هكذا في محيط السرخسي * واذا أمر رجلا أن يحج عنه حجة فاهل بحجة واحدة عنهم جميعا فهذه الحجة عن نفسه ولا يقع لواحد منهم او يضمن النفقة ولا يمكنه بعد ذلك جعله عن أحدهم بخلاف ما اذا حج عن أبيه فان له أن يجعله عن أبيه ماشيا واذا أمرهم الاحرام جعله عن أحدهما ولم يعين فان مضى على ذلك الابهام صار مخالفا وان عين أحدهما قبل المضى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو مخالف ويقع الحج عن نفسه وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يقع عن عينه وهذا

(٣٣ - فتاوى اول) أفاق في السنة يعتد بما مضى من الحول والذي يجن ويفيق بمنزلة العاقل * رجل أودع ماله رجلا لا يعرفه ثم وجده بعد سنين وأخذ ماله لا زكاة عليه ولو أودع رجلا يعرفه ثم نسي سنين ثم تذكر بعد ذلك كان عليه زكاة ما مضى وان سقط ماله في البحر ثم وصل اليه بعد سنين لا زكاة عليه ما مضى وكذا المفقود المجهود اذا رده الغاصب بعد سنين وكذا المال الذي ذهب به العدو الى دار الحرب ثم وصل اليه بعد سنين والعبد اذا أبق من مولاه ثم عاد اليه بعد سنين والمدفون في القلعة اذا نسي مكانه وان دفن في داره أو دار غيره ونسي مكانه

ثم وجد بعد سنين كان عليه زكاة ماضى واختلف المشايخ في المدفون في الكرم والارض اذ انسى مكانه والدين المجهود بمنزلة الباقى في
البحر فان كان القاضي يعلم بالدين روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى انه نصاب وان لم يكن القاضي علم بالدين وله بينة عادلة فلم يقمها حتى
مضى السنون روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى انه لا يكون نصابا واكثر المشايخ رجحوا الله تعالى على خلافه وفي الاصل لم يجعل الدين
المجهود نصابا ولم يفصل قال شمس الائمة (٢٥٨) السرخسى رحمه الله تعالى الصحيح جواب الكتاب اذ ليس كل قاض يعدل ولا كل

بينه تعدل وفي الخصومة
من يدى القاضي ذل وكل
واحد لا يختار ذلك وان
كان المدينون يقرب في السر
ويجحد في العلانية لم يكن
نصابا وان كان المدينون مقرا
الا انه معسر فهو نصاب وان
كان على مفلس فلسه القاضي
وهو مقر بكون نصابا في
قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رجحوا الله تعالى الاول
وان كان مقرا فلما قدمه
الى القاضي بحده فقامت
عليه البينة ومضى زمان في
تعديل الشهود ثم عدلوا
سقطت عنه الزكاة من يوم
محمد عند القاضي الى أن
عدل الشهود لانه كان
جا حدا وتزمره الزكاة فيما
كان مقرا قبل الخصومة
ولو كان الدين على ملى مقربه
وهرب المدينون الى مصر من
الامصار فعليه الزكاة فيما
يقبض منه لانه قادر على
ان يطلب أو يبعث بذلك
وكيلا وان لم يقدر على
طلبه وعلى الوكيل فلا زكاة
عليه وعلى ابن السبيل
زكاة ماله لانه قادر على
التصرف بنائبه * رجل
تزوج امرأة على ألف ودفع
اليها ولم يعلم انها أمة فحال

بخلاف ما اذا بهم - الاحرام فلم يمين حجة أو عمرة فان له أن يعين ماشاء هكذا في شرح المجمع للصنف وان
أطلق بأن سكت عن ذكر المحجوج عنه معينا ومبهما قال في الكافي لانصر فيه وينبغي أن يصرح بالتعيين
هنا جاعا لعدم المخالفة كذا في التبيين * واذا أمر غيره بالافراد بحجة أو عمرة فقرن فهو مخالف ضامن في
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز عن الآخر استحيانا وهذا
الخلاف فيما اذا قرن عن الآخر وأما لو نوى بأحدهما عن شخص آخر أو عن نفسه فهو مخالف ضامن
بلا خلاف ولو أمر بالحلج فاعتمر ثم حج من مكة فهو مخالف في قوله جميعا كذا في المحيط * وفي الخاتمة
ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام كذا في السراجانية * ولو أمر بالعمرة فاعتمر أو لا ثم حج عن نفسه لم يكن مخالفا
وان كان حج أو لا ثم اعتمر فهو مخالف في قوله جميعا كذا في المحيط * ولو أمر بأحدهما بالحلج والاخر بالعمرة
ولم يأمر به بالجمع فجمع بردهما ما وان أمر به بالجمع جاز كذا في محيط السرخسى * الأمور بالحلج يتفق من
مال الآخر ذهابا وجائيا كذا في السراجانية * ولو أخرج رجلا بؤدى الحلج ويقم بمكة جازوا الا فضل أن يحج
ويرجع واذا فرغ الأمور بالحلج من الحلج ونوى الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا أنفق من مال نفسه ولو
أنفق من مال الآخر يضمن فان أقام بها أياما من غير نية الإقامة قال أصحابنا انه ان أقام إقامة معتادة
مقدار ما يقيم الناس بها عادة فالتفقه في مال المحجوج عنه وان أقام أكثر من ذلك فالتفقه في ماله وهذا
كان في زمانهم فأما في زماننا فلا يمكن الخروج للأفراد والآحاد ولا الجماعة قليلة من مكة الامع القافلة فما
دام منتظرا خروج القافلة فنفقته في مال المحجوج عنه وكذا في إقامته ببغداد والتعويل في الذهاب والاياب
على ذهاب لقافلة وإيابه - فان نوى الإقامة خمسة عشر يوما فصاعدا حتى سقطت نفقته من مال الآخر
ثم رجع بعد ذلك هل تعود نفقته في مال الآخر ذكر القدر في شرح مختصر الطحاوى أن على قول محمد
رحمه الله تعالى تعود وهو ظاهر الرواية وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تعود هذا اذا لم يكن اتخذ مكة دارا
وان اتخذ مكة دارا ثم عاد لا تعود النفقة في مال الآخر بلا خلاف كذا في البدائع * ولو خرج الأمور بالحلج
قبل أيام الحلج فينفق من مال الآخر الى بغداد أو الى الكوفة ثم يقيم بها وينفق من مال نفسه حتى
جاء أو ان الحلج ثم يتحلل وينفق من مال الميت حتى يتحقق السبب وهو الانفاق في الطريق من مال الميت
كذا في محيط السرخسى * ولو أن الحاج عن الغير تشاغل بجوائج نفسه حتى فاتته الحلج ضمن المال فان حج
بمال نفسه عن الميت من عام قابل أجزاء وان فاتته الحلج بأفة سماوية أو سقط من البعير قال محمد رحمه الله
تعالى لا يضمن النفقة الماضية ونفقته في رجوعه في ماله خاصة كذا في السراج الوهاج * والأمر بالحلج
اذا أخذ طريقا آخر أبعدوا كثر نفقة فان كان الحاج يسلكه فله ذلك كذا في محيط السرخسى

(الباب الخامس عشر في الوصية بالحلج)

من عليه الحلج اذا مات قبل أدائه فان مات عن غير وصية يأثم بلا خلاف وان أحب الوارث أن يحج عنه حج
وأرجو أن يجوز له ذلك ان شاء الله تعالى كذا ذكر أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان مات عن وصية لا يسقط
الحج عنه واذا حج عنه يجوز عندنا باستجماع شرائط الجواز وهي نية الحلج وأن يكون الحلج بمال الموصى
أو بأكثره لا تطوعا وأن يكون راكبا لا ماشيا ويحج عنه من ثلث ماله سواء قيد الوصية بالثلاث بأن أوصى أن

الحول عندها ثم علم انها كانت أمة زوجت نفسها بغير إذن المولى ورد الالف على الزوج روى عن أبي يوسف رحمه الله
تعالى انه لا زكاة على واحد منهما وكذلك رجل حلق لحية انسان فقضى عليه بالدية ودفع الدية اليه فحال الحول ثم بنت لحية ورددت الدية اليه
لا زكاة على كل واحد منهما وكذلك رجل أقر لرجل بدين ألف درهم ثم دفع الالف اليه ثم تصاد فابعد الحول انه لم يكن عليه دين لا زكاة على كل
واحد منهما وكذلك رجل أقر لرجل ألف درهم ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضاء أو بغير قضاء واسترد الالف لا زكاة على كل واحد منهما

رجل اشترى عبد التجارة يساوي مائتي درهم بمائتي درهم ونقد الثمن ولم يقبض العبد حتى حال الحول فمات العبد عند البائع كان على البائع زكاة المائتين وكذلك على المشتري أما على البائع فلا نه علك الثمن وحال الحول عليه عنده وأما على المشتري لان العبد كان للتجارة وبعوته عند البائع انفسح البيع والمشتري أخذ عوض العبد مائتي درهم فان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة المائتين لانه ملك الثمن ومضى عليه الحول عنده وبانفساخ البيع لحقه دين بعد الحول فلا تسقط (٢٥٩) عنه زكاة المائتين ولا زكاة على المشتري لان الثمن زال عن ملكه الى البائع فلم يملك المائتين حولا كاملا وبانفساخ البيع استفاد المائتين بعد الحول فلا تجب عليه الزكاة * رجل له على رجل ألف درهم دين وكفل به رجل بامر المديون أو بغير أمره وللأصيل والكفيل لكل واحد منهما ألف درهم فحال الحول على مالهما لازكاة على كل واحد منهما لان كل واحد منهما كان مطالبا بالالف * ولو اغتصب رجل ألفا من رجل فحال آخر واغتصب الآخر من الغاصب واستهلكها لكل واحد من الغاصبين ألف فحال الحول على مال الغاصبين كان على الغاصب الاول زكاة ألفه ولا زكاة على الغاصب الثاني لان الاول لو ضمن الغصب يرجع على الغاصب الثاني أما الثاني لو ضمن لا يرجع على الاول وانما فارق الغصب الكفالة وان كان في الكفالة أمر اذا أدى الكفيل يرجع على الاصيل لان في الغصب ليس له ان يطالبه ما جعبل اذا اختار تضمين أحدهما بغير الآخر أتا في الكفالة له ان يطالبهما

يحب عنه بثلاث ماله أو أطلق بأن أوصى بأن يحج عنه هكذا في البدائع * فان لم يبين مكانا يحج عنه من وطنه عند علمائنا وهذا اذا كان ثلث ماله يكنى للحج من وطنه فأما اذا كان لا يكنى لذلك فانه يحج عنه من حيث يمكن الاجحاج عنه بثلاث ماله كذا في المحيط * ولو لم يكن له وطن فانه يحج عنه من الموضع الذي مات فيه كذا في شرح الطحاوي * واذا كان له أو طان شتى يحج عنه من أقرب أو طانه الى مكة بلا خلاف لامن أبعد أو طانه هكذا في التارخاتية * وان أوصى أن يحج عنه من موضع كذا من غير بلده يحج عنه من ثلث ماله من ذلك الموضع الذي بين قرب من مكة أو بعد عنها وما فضل في يد الحاج عن الميت بعد النفقة في ذهابه ورجوعه فانه يرتد على الورثة لايسه أن يأخذ شيئا مما فضل هكذا في البدائع * ولو أوصى عنه من غير وطنه مع امكان الاجحاج من وطنه من ثلث ماله فان الوصى يكون ضامنا ويكون الحج له ويحج عن الميت ثانيا الا اذا كان المكان الذي أوصى عنه قريبا الى وطنه من حيث يبلغ اليه ويرجع الى وطنه قبل الليل فينشد لا يكون ضامنا ولو أوصى عنه من موضع وفضل عنه من ثلث ماله وتبين انه كان يبلغ أبعد منه فان الوصى يكون ضامنا ويحج عنه من حيث يبلغ الا اذا كان الفضل يسيرا من زاد وكسوة فلا يكون مخالفا ويرد الفضل على الورثة كذا في الظهيرية فان خرج من بلده الى بلد أقرب من مكة فان خرج لغير الحج حج عنه من بلده في قولهم جميعا وان خرج للحج فمات في بعض الطريق وأوصى أن يحج عنه فكذا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحج عنه من حيث يبلغ كذا في البدائع * وفي الزاد والعصم قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * واذا خرج للحج وأقام في بعض البلاد حتى تحولت السنة فمات به وأوصى بأن يحج عنه يحج عنه من بلده في قولهم جميعا كذا في غاية السروجي شرح الهداية * واذا أوصى بأن يحج عنه فمات الحاج في طريق الحج يحج عنه من منزله بثلاث ما بقي من ماله وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين * وهذا اذا كان الثلث يكنى للحج من منزله فان لم يكن يحج عنه من حيث يبلغ استحسانا كذا في النهر النائق * اوصى بحج فأج الوصى عنه رجلا وهلك النفقة أو سرق قبل الخروج أو في الطريق أو في يد الوصى قبل أن يدفع اليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يحج من ثلث ما بقي من المال كذا في التمرتاشي وهكذا في التارخاتية * وان أوصى بحج وماله يكنى لحجة واحدة ولا يكنى للثانية يحج عنه واحدة وترد الزيادة الى الورثة كذا في غاية السروجي شرح الهداية * اذا أوصى أن يحج عنه بثلاث ماله وثلاثة يبلغ حجبا فان قال أجواء عني بثلاث مالى حجة واحدة أو قال حجة ولم يقل واحدة يحج عنه حجة واحدة وان قال أجواء عني بثلاث مالى لم يرد على هذا يحج عنه حجبا الى أن لا يبقى من ثلث ماله شيء والوصى بالخيار ان شاء أج عنه حجبا في سنة واحدة وان شاء أج رجلا في كل سنة مرة والا قول أفضل فان أج الوصى بالثلث حجبا بقي شيء قليل لا يني للحج من وطنه ويبي للحج من أقرب المواقيت أو من مكة أو ما أشبه ذلك يأتي بذلك ولا يرد الباقي على الورثة هكذا في المحيط * وان أوصى أن يحج عنه بثلاث ماله في كل سنة حجة لم يذكره في الاصل روى عن محمد رحمه الله تعالى انه كالثاني هكذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولو قال الميت الوصى ادفع المال الى من يحج عني لم يكن الوصى أن يحج بنفسه ولو أوصى الميت أن يحج عنه ولم يرد كان الوصى أن يحج بنفسه فان كان الوصى وارث الميت أو دفع المال الى وارث الميت ليحج عن الميت فان أجازت الورثة وهم كبار جازوا ان لم يجيزوا لا يجوز واذا أوصى بأن يحج عنه بماله فتبرع عنه

جميعا فكان كل واحد منهما مطالبا بالالف * رجل له على رجل ألف درهم فحال الحول عليه ثم أبرأ المديون من الدين سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل له ألفت فحال عليه الحول فاستهلكها رجل ثم ان صاحب الف أبرأ المستهلك سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل أقرض ألفه رجلا بعد ما حال الحول ثم أبرأ المستقرض عن القرض سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل عتقه من التجارة وحال عليه الحول فباعه من رجل ثم أبرأ المشتري عن الثمن سقطت عنه الزكاة لان من عليه الزكاة أن يبيع ماله بمال الزكاة ويقرضه به الحول فاذا صار مال الزكاة دينا

بسبب تلكه صار كانه كان ديناً من الاصل وفي الدين ما لم يقبضه لا يلزمه الاداء فاذا سقط الدين بالابرا سقطت عنه الزكاة * رجل له غنم سائمة اشتراها رجل ولم يقبضها حتى جال الحول ثم قبضها لازكاة على المشتري فيما مضى ويستقبل حولاً بعد القبض لانها كانت مضمونة على بائعه بالثمن وكذا السائمة اذا غصبها رجل والغاصب مقر بالغصب الا أنه يمنعها من المالك ثم ردها على المالك بعد الحول لازكاة على صاحب الغنم فيما مضى وكذا لو كانت السائمة رهناً عند (٣٦٠) رجل بالقبول والراهن مائة ألف فحال الحول على الرهن في يد المرتهن كان على

الراهن زكاة ما كان عنده من الماز الا الاكف التي هي دين عليه ولا زكاة عليه في غنم الراهن لانها كانت مضمونة بالدين فرق بين الدراهم وبين السائمة الدراهم اذا كانت غصبا عند رجل والغاصب مقر بالغصب كان على صاحبها الزكاة اذا قبض وفي غصب السائمة ليس على صاحبها الزكاة وان كان الغاصب مقر * رجل له ألف درهم مضى عليها شهر ثم ان صاحب الاكف ألتف الرجل متاعاً قيمته ألف ثم أبرأه صاحب المتاع عن ضمانه قال زفر رحمه الله تعالى يستقبل حولاً بعد الابراء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا حال عليها الحول من مملكتها كان عليه زكاتها

* (فصل في أداء الزكاة) *

أداء الزكاة على نوعين أداء بعد الوجوب وتبجيل الزكاة قبل الوجوب اذا أراد الرجل أداء الزكاة الواجبة قالوا الافضل هو الاعلان والانتهاز وفي التطوعات الافضل هو الاخفاء والاسرار وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الافضل اصحاب

الوارث أو الاجنبي لا يجوز واذا أوصى الرجل بأن يحج عنه فان أجم الوارث رجلاً من مال نفسه ليرجع في مال الميت جازوله أن يرجع في مال الميت وكذا الزكاة والكفارة ولو فعل ذلك أجنبي لا يجوز ولو أوصى بأن يحج عنه فاج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جازليت عن حجة الاسلام كذا في فتاوى قاضيان * واذا أوصى الميت للحاج بما فضل في يده بعد الرجوع تجوز وصيته له ويحل له الفضل بالوصية وهو الاصح ولو أوصى بأن يحج عنه بمائة درهم فانه يحج عنه من حيث يبلغ ولو كانت المائة لا تخرج من ثلث ماله فانه يحج عنه بقدر ثلث ماله من حيث يبلغ ولا تبطل الوصية وكذلك اذا أوصى بأن يحج عنه بمائة بعينها وقد هلك منها درهم أو أكثر فانه يحج عنه بالباقي ولا تبطل الوصية هكذا في شرح الطحاوي * ولو أوصى لرجل بألف وأوصى بألف للمساكين وأوصى بأن يحج عنه بألف حجة الاسلام وثلاثة يبلغ ألفي درهم يقسم الثلث بينهم اثلاثاً ثم ينظر الى حصة المساكين فيضاف الى حجته حتى يكمل فافضل فهو للمساكين ولو أوصى بأن يحج عنه بألف درهم وذلك النقل لا يروج في الحج فللوصي أن يصرفها الى الدراهم التي تروج في الحج وان شاء يدفع الدنانير بقيمتها لو أمر الوصي رجلاً أن يحج عن الميت في هذه السنة واعطاء النفقة فلم يحج حتى مضت السنة وخرج من قابل جازع عن الميت ولا يضمن النفقة كذا في محيط السرخسي * الحاج عن الميت اذا مات بعد الوقوف بعرفة أجزاء عن الميت ولو لم يمت ورجع قبل طواف الزيارة فهو حرام عن النساء فيرجع بغير احرام بنفقته ويقضى ما بقى كذا في الذخيرة في فصل المأمور بالحج * وان أفسد حجه بجماع قبل الوقوف رتباً بقى في يده من المال وضمن ما أنفق في الطريق ويقضى الحاج من مال نفسه حجة وعمره وأما اذا جامع بعد الوقوف لا يفسد حجه ولا يضمن النفقة وعليه الدم في ماله كذا في السراج الوهاج * أوصى أن يحج عنه فلان فلان فعن محمد رحمه الله تعالى يحج عنه غيره الا أن يقول لا يحج الا فلان أو لا يحج غيره ولو مرض المأمور في الطريق فدفع النفقة الى غيره ليحج عن الميت لم يجز الا أن يكون الأمر له في ذلك وينبغي للوصي أن يأذن له في أن يحج غيره اذا مرض هكذا في السراج الوهاج في فصل الحج عن الغير * الحاج عن الميت اذا مرض وانفق المال كله فليس على الوصي أن يبعث بالنفقة اليه ليرجع اذا قال الوصي للحاج ان فني المال فاستقرض وعلى قضاء الدين فهو جائز كذا في المحيط * ولو أحرمت من الميقات أو دونه فضاع المال فانفق من مال نفسه حتى قضى المناسك ورجع الى أهله لم يرجع به على الوصي الا بأمر القاضي في نفقته كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولو ضاع مال النفقة بمكة أو بقرب منها ولم يبق من مال النفقة فانفق المأمور من مال نفسه كان له أن يرجع في مال الميت كذا في التتارخانية * اذا استأجر المأمور بالحج خادماً لخدمته ان كان مثله يخدم نفسه فهو في مال نفسه وان كان مثله لا يخدم نفسه فهو في مال الميت وللأمر بالحج أن يدخل الحمام ويعطى أجر الحارس وغير ذلك مما يشغله الحاج * الوصي اذا دفع الدراهم الى رجل ليحج بها عن الميت ثم أراد أن يسترد المال عنه كان له ذلك ما لم يحرم فاذا استرد وطلب المأمور نفقة الرجوع الى بلده ينظر ان استرد المال لخيانة ظهرت منه فالنفقة في ماله خاصة وان استرد لضعف رأيه أو لجهله بأمر المناسك فالنفقة في مال الميت وان استرد لخيانة ولا تهمة فالنفقة في مال الوصي هكذا في المحيط * لو حج عن الميت ثم اعتمر لنفسه لا يضمن النفقة وما دام مشغولاً بالعمرة فنفقته في مال نفسه فاذا فرغ منها فنفقته في مال الميت كذا في غاية السروجي شرح الهداية

المال الظاهر أن يؤدي الزكاة الى الفقراء بنفسه لأن هؤلاء لا يضعون الزكاة موضعاً فاما الخراج فانهم يضعونه موضعاً لان موضع الخراج المقابلة وهو لا يمكنه لأنهم يصحون بيعة الاسلام قال ويكره اخراج الصدقة الى فقراء بلدة أخرى الا أن يفرجها الى أقربائه هكذا روى أبو سليمان عن عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل بعث زكاته الى فقراء بلدة أخرى غير البلد الذي هو فيه قبل تمام الحول ثم تم الحول على المال في البلد الذي بعث اليه فانه يجوز ذلك * رجل له مال في يد شريكه

في غير المصر الذي هو فيه فانه يصرف الزكاة الى فقراء المصر الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيه ولو كان مكان الزكاة وصية للفقراء فانها تصرف الى فقراء البلد الذي فيه الميت * رجل له أخ قضى القاضي عليه بنفقة فكساه وأطعمه ينوي به الزكاة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاطعام خلاف ظاهر الرواية * رجل أعطى رجلا دراهم ليتصدق بها على الفقراء تطوعا فلم يتصدق المأمور حتى (٣٦١) نوى الأمر زكاة ماله من غير أن يتلفظ به ثم تصدق المأمور جازت

(الباب السادس عشر في الهدى)

وهو مشتمل على أمور (الاول) معرفة الهدى وهو ما يهدي من النعم الى الحرم كذا في التبيين * ويكون هديا يجعله هديا يصريحاً أو دلالة وهي اما بالنية أو بسوق بدنة الى مكة وان لم ينو استحساناً كذا في البحر الرائق * وهو من ثلاثة أنواع الابل والبقر والغنم كذا في الهداية * وعندنا الافضل الابل ثم البقر ثم الغنم كذا في فتح القدير * والبدن من الابل والبقر خاصة كذا في محيط السرخسي * (والثاني) ما يجوز فيه وما لا يجوز في الهدى اياها ما جاز في الضحايا والشاة جائزة في كل شيء الا في موضعين من طواف طواف الزيارة جنباً ومن جامع بعد الوقوف كذا في الهداية * (والثالث) ما يسن وما يكره تقليد الهدى مسنون كذا في محيط السرخسي * يقلد هدى التطوع والمتعة والقران وكذا الهدى الذي أوجبه على نفسه بالندور ولا يقلد دم الاحصار ولا دم الجنائيات فلو قلد دم الاحصار ودم الجنائيات جاز ولا بأس به كذا في السراج الوهاج * ولا يسن تقليد الشاة عندنا كذا في الهداية * (والرابع) ما يفعل بالهدى وما لا يفعل ولا يركب الهدى الا في حال ضرورة وكذا الحمل لان تعظيم الهدى واجب وفي الحمل والركوب استدلاله وابتداه فينا في التعظيم فيحرم كذا في محيط السرخسي * ولوركيها أو حمل عليها فنقصت فعلية ضمان ما نقص ويتصدق به على الفقراء دون الاغنياء كذا في البحر الرائق * وان كان له البني لم يحملها وينضح ضرعها بالماء البارد حتى يتقطع لبنها ان كان قريياً من وقت الذبح فان كان بعيداً منه ويضر ذلك بالبدنة يحملها ويتصدق بلبنها وان صرفه الى حاجته تصدق بمثلها أو بقيته كذا في الكافي * وكذا اذا صرفه الى غنى هكذا في البحر الرائق * ان ولدت تصدق به أو ذبحه معها وان باعه تصدق بثمنه كذا في التبيين * فان اسلم ملك الولد ضمن قيمته وان اشترى بها هدياً ففسد كذا في البحر الرائق * ومن ساق هدياً فعطب فان كان تطوعاً فليس عليه غيره وان كان واجباً قام غيره مقامه وان أصابه عيب كثير يقيم غيره مقامه وصنع بالمعيب ما شاء كذا في الكافي * هذا اذا كان موسراً ما اذا كان مفسراً أجزأ ذلك المعيب كذا في السراج الوهاج * واذا عطبت البدنة في الطريق فان كانت تطوعاً فخرها وصبيغ نعلها بدمها وضرب صفحة سنامها ولم يأكل هو منها شيئاً ولا غيره من الاغنياء بل يتصدق به وذلك أفضل من أن يترك جزأ السباع وان كانت واجبة أقام غيرها مقامها وصنع بها ما شاء كذا في الكافي * اذا باع هدى التطوع والحرم وعطب فيه قبل يوم النحر فان كان قد تمكن فيه انقصان يمنع أداء الواجب ذبحه وتصدق بلحمه ولا يأكل منه وان كان النقصان المتمكن يسيراً بحيث لا يمنع أداء الواجب ذبحه وتصدق بلحمه وأكل كل وهو بخلاف هدى المتعة فانه لو عطب في الحرم قبل يوم النحر فذبحه لا يجزئ به واذا سرق هدى رجل فاشترى مكانه أخرى فقلدها ووجهها ثم وجد الاول فان نحرهما فهو أفضل وان نحر الاول وباع الاخر اجزأه وان نحر الاول وباع الاول فان كان قيمة الاخر مثل قيمة الاول أو أكثر فلا شيء عليه وان كان أقل يتصدق بفضل ما بينهما كذا في المحيط * ويجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر في الصحيح كذا في الكافي * وذبحه يوم النحر أفضل كذا في التبيين * ولا يجوز ذبح هدى المتعة والقران الا في يوم النحر كذا في الهداية * حتى لو ذبح قبله لا يجوز اجماعاً وبعده كان تاركاً للواجب عند الامام فيلزمه دم هكذا في البحر الرائق * ويجوز ذبح بقية الهدايا في أي وقت شاء ولا يجوز ذبح الهدايا الا في الحرم كذا في

به ثم تصدق المأمور جازت
عن الزكاة وكذا لو أمره
بأن يتصدق بها عن كفارة
اليمين ثم نوى الزكاة ثم تصدق
المأمور جازت عن الزكاة
ولو قال ان دخلت هذه الدار
فقله على أن أتصدق بهذه
المائة فدخل الدار وهو
ينوي عند الدخول أن
يتصدق بها عن الزكاة ثم
تصدق بها لم يجزه عن الزكاة
لان في الفصل الاول يد
الوكيل كيد الموكل ودفعه
كمدفع الموكل فاذا نوى
الزكاة كان عماً نوى أماناً
مسئلة الدخول وجب عليه
التصدق عند الدخول
باليمن السابقة فلا يصح
رجوعه * رجل ان دفع كل
واحد منهم مازكاة ماله الى
رجل ليؤدي عنه فخلط
مالهما ثم تصدق صمن
الوكيل مال الدافعين وكانت
الصدقة عنه وكذا لو كان
في يد رجل أوقاف مختلفة
فخلط أموال الاوقاف وغلات
الوقف كان ضامناً وكذا
البيع والسهم اذا خلط
أموال الناس والطحان
اذا خلط حنطة الناس
الا في موضع يكون الطحان
مأذوناً بالخلط عرفاً من عليه

الزكاة اذا شك انه هل أدى الزكاة أم لا قال ابن المبارك رحمه الله تعالى يؤدي الزكاة كما لو شك في أداء الصلاة في وقت فانه لا يلزمه الاداء من عليه الزكاة اذا كان يؤخر ليس للفقير ان يطالبه ولا ان يأخذ ماله بغير علمه فان أخذ كان لصاحب المال ان يسترده ان كان قائماً في يده ويضمنه ان كان هالكاً فان لم يكن في قرأته من عليه الزكاة أو قبيلته أخرج من هذا الرجل فكذلك ليس له ان يأخذ ماله وان أخذ كان ضامناً في الحكم أما فيما بينه وبين الله تعالى يرجى ان يجعل له ان يأخذ رجل دفع زكاة ماله الى

رجل وامرء بالاداء اعطى الوكيل ولد نفسه الكبير والصغير وامرأته وهم محاور مجاز ولا يسكن لنفسه شيئا * رجل امر رجلا بان يؤدي عنه الزكاة من مال نفسه فأدى المأمور فانه لا يرجع على الامر ما يشترط الرجوع وكذا لو قال لغيره هب لفلان درهم او قال الموهوب له لرجل عوض الوهاب عن هبته من ماله ففعل المأمور ذلك لا يرجع على الامر ولو قال لغيره انفق على عيالي او انفق في بناء دارى وليس بينهما خلطة ولم يذكر (٣٦٣) الرجوع فانفق المأمور قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يرجع على الامر

وقال الشيخ الامام المعروف بخوارزاده رحمه الله تعالى لا يرجع بغير شرط والمديون اذا امر رجلا بقضاء دينه ففضى المأمور يرجع على الامر بغير شرط وفي الخبايات والمؤمن المالية اذا امر غيره بادائها عنه فأدى المأمور قال الشيخ الامام الزاهد نحر الاسلام على بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى يرجع المأمور على الامر بغير شرط وكذا في كل ما كان مطالباً من جهة العباد حساً * قال رحمه الله تعالى ومن قسم الجبايات والمؤمن بين الناس على السوية بكون مأجورا والرجل اذا أخذ السلطان لمصدره فقال الرجل خلصني أو الاسير في يد الكافر اذا امر غيره بذلك فدفع المأمور مالا وخلص الامر اختلافوا فيه قال بعضهم لا يرجع المأمور في المثلين الا بشرط الرجوع وقال بعضهم في الاسير يرجع وفي الذي أخذ السلطان لا يرجع الا عند شرط الرجوع وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يرجع في المثلين وان لم

الهداية * ويجوز ان يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم الا ان مساكين الحرم أفضل الا ان يكون غيرهم أحوج منهم كذا في الجوهرة النيرة * كل دم يجوز له أكله لا يجب عليه التصدق به بعد الذبح بل يستحب ان يتصدق بالثلث وما لا يجوز له أكله يجب عليه التصدق به فلو ذبح بعد الذبح لا ضمان عليه في الكل وان استهلكه بعد الذبح ان كان مما يجب عليه الصدقة به يغرم قيمته ويتصدق بها وان كان مما لا يجب عليه الصدقة به لا يغرم شيئا ويجوز بيعه سواء كان مما يجوز أكله أو لا يجوز ويجب عليه صدقته كذا في السراج الوهاج * ويستحب لصاحبه أن يأكل من هدى التطوع اذا بلغ الحرم ومن هدى المتعة والقران هكذا في التبيين * ويجوز له أن يطعم الغني ولا يجوز الا كل من بقية الهدايا كدما الكفارات والنذور وهدى الاحصار والتطوع اذا لم يبلغ محله كذا في السراج الوهاج * ولا يجب تعريف الهدى وهو أن يذهب به الى عرفات ولوعرف بهدى المتعة والقران فحسن * والا فضل في الجزور والكرو في البقر والغنم الذي يخرج وينحر الا بل قيامه له أن يضعها والاول أفضل ولا يذبح البقر والغنم قائمين ويضعهما واستحب الجمهور استقبال القبلة والاولى أن يتولى ذبحها بنفسه اذا كان يحسن ذلك كذا في التبيين * ويتصدق بجلاها وخطامها ولم يعط أجره الجزار منه كذا في الكنز * ويجوز أن يتصدق على الجزار منها سوى أجرته عند الاكثر وان أعطاه شيئا منها الجزار منه كذا في غاية السروحي شرح الهداية * (والخامس) النذر بالهدى ان قال الله على هدى فان نوى شيئا من الانواع الثلاثة فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا ينصرف الى الشاة عندنا وان قال الله على بدنة فان نوى شيئا من النوعين فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فله أن يختار أي النوعين شاء كذا في المحيط * البدنة اذا أوجبها بالنذر فانه ينحرها حيث شاء الا اذا نوى أن ينحر بمكة فلا يجوز نحرها الا بمكة وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أرى أن ينحر البدن بمكة ولو أوجب جزورا فهو من الابل خاصة كذا في البدائع * ولو نذر هديا يختص ذبحه بالحرم اتفقا ولو نذر جزورا يجوز في غير الحرم اتفقا كذا في شرح مجمع البحرين لابن المالك * ولو قال الله على أن أهدي شاة فأهدى جزورا جاز واذا أدى مثل ما عينه في نذره أو أفضل منه أو أهدي قيمته أجره هكذا في المبسوط للامام السرخسي

(الباب السابع عشر في النذر بالحج)

الحج كما هو واجب بإيجاب الله تعالى ابتداء على من استجمع شرائط الوجوب وهو حجة الاسلام فقد يجب بإيجاب الله تعالى بناء على وجوب سبب الوجوب من العبد وهو أن يقول لله على حجة وكذا لو قال على حجة سواء كان النذر مطلقا أو معلقا بشرط بان قال ان فعلت كذا لله على أن أحج حتى يلزمه الوفاء اذا وجد الشرط ولا يخرج بالكفارة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * واذا علق الحج بشرط ثم علقه بشرط آخر ووجد الشرطان يكفيه حجة واحدة اذا قال في البيتين الثانية فعلى ذلك الحج كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال الله على احرام أو قال على احرام حج فعليه حجة أو عمره والتعين اليه وكذا اذا قال انظايدل على التزام الاحرام بان قال الله على المشي الى بيت الله او الى الكعبة أو الى مكة جاز وعليه حجة أو عمره كذا في البدائع * وهو الاستحسان هكذا في محيط السرخسي * فان عين حجة أو عمره كان عليه أن

يشترط الرجوع * عامل الخراج اذا أخذ الخراج من الاكار ورب الارض غائب في ظاهر الرواية لا يرجع وذكر في الفتاوى لابي الليث يحج رحمه الله تعالى انه يرجع ولو أخذ العامل الخراج من الخارج لا يرجع وعامل الجباية اذا أخذ الجباية من المستأجر اجارة طويلة أو من يسكن الدار أو الحانوت بالغلة فالواهدا ومالوا أخذ الخراج من الاكار سواء رجل دفع زكاة ماله الى رجل وامرء بالاداء ثم أدى الامر بنفسه ثم الوكيل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الوكيل علم بادائه ولم يعلم وقالان لم يعلم لا يضمن وان علم نعم وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه ان

علم ضمن وان لم يعلم لا يضمن * رجل وجب عليه زكاة المائتين فافرز خمسة من ماله ثم ضاعت منه تلك الخمسة لان سقط عنه الزكاة ولومات صاحب المال بعد ان افرز الخمسة كانت الخمسة ميراثا عنه عن هشام رحمه الله تعالى قال سألت محمدا رحمه الله تعالى عن رجل قال ما صدقت به الى آخر السنة فقد نويت عن الزكاة ثم جعل يتصدق ولا تحضره النية قال لا يجزيه قلت فان اخرج الدراهم وصرفها في كره وقال هذه من الزكاة فجعل يتصدق ولا تحضره النية قال أرجو ان يجزئه اذا هلك (٣٦٣) الودعة عند المودع فدفع القيمة الى صاحبها وهو فقير لدفع

الخصومة يريد به الزكاة لا يجزيه ويكره الاحتيا لئلا يمنع الزكاة وبطلان الشفعة في قول محمدا رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى * رجل أدى خمسة من المائتين بعد الحول الى الفقير لاجل الزكاة ثم ظهر فيه درهم ستوقه لم تكن تلك الخمسة زكاة لنقصان النصاب وان اراد ان يسترد الخمسة من الفقير ليس له ذلك لانه لما ظهر ان الزكاة لم تكن واجبة ظهر ان الصدقة وقعت تطوعا فان رد الفقير باختياره كان ذلك هبة من الفقير حتى لو كان الفقير صغيرا لا يصح رده وان دفع خمسة من المائتين بعد الحول الى رجل وامره بأن يتصدق بها عن الزكاة فلم يتصدق حتى وجد في ماله درهما ستوقا كان له أن يسترده من الوكيل * رجل ظن ان ماله خمسمائة فادى زكاة خمسمائة ثم ظهر ان ماله كان اربعمائة كان له أن يجعل الزكاة من السنة الثانية لان الزيادة ان لم تقع زكاة أمكن جعلها نهيلا فتجعل تعجلا وكذا التاجر

يجب أو يعتمر ما شيا ثم اذا حج أو اعتمر ما شيا متى بدأ بالمشي ومتى ترك المشي ففي الحج يترك المشي متى طاف للزيارة وفي العمرة متى طاف وشي وفي البداءة اختلف المشايخ بعضهم قالوا يشي من حيث يحرم ومنهم من قال يشي حين يخرج من بيته كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيجان * فلو ركب اراق دما وكذا اذا ركب في أكثره وان ركب الاقل يجب عليه بحسابه من الدم وفي الاصل خيره بين الركوب والمشى قالوا والصحيح هو الاول كذا في التبيين * ولو قال الله على المشي الى الحرم اولى المسجد الحرام لم يصح ولم يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يصح وتلزمه حجة أو عمرة والوقال الى الصفا والمروة لا يصح في قولهم جميعا ولو قال على الذهاب الى بيت الله أو الخروج أو السفر أو الايمان لا يصح في قولهم جميعا ولو قال هذه الشاة هدي الى بيت الله أو الى الكعبة أو الى مكة أو الى الحرم أو الى المسجد الحرام أو الى الصفا والمروة فالجواب فيه كالجواب في قوله الله على المشي الى بيت الله أو الى كذا وكذا على الاتفاق والاختلاف كذا في البدائع * ولو قال الله على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شيء كذا في المحيط * ولو قال الله على حجتان في هذه السنة كان عليه حجتان وكذا لو قال على عشر حجج في هذه السنة كان عليه عشر حجج في عشر سنين وكذا لو أوجب على نفسه مائة حجة لزمته ولو قال الله على نصف حجة قال محمدا رحمه الله تعالى تلزمه حجة كاملة وكذا لو قال لبسك بحجة لا أطوف فيها طواف الزيارة ولا أقب بعرفة تلزمه حجة كاملة كذا في فتاوى قاضيجان * اذا قال الله على ثلاثون حجة فأج ثلاثين نفسا في سنة واحدة فان مات قبل أن يجي وقت الحج جاز الكل وان جاء وقت الحج وهو حي قادر على الحج بطلت حجة واحدة وعلى هذا كل سنة تجي كذا في المحيط * ولو قال المريض ان عافاني الله من مرضي هذا فعلى حجة فبرأ لزمته حجة وان لم يقل على حجة لله لان الحجة لا تكون الا لله ولو قال ان برأت فعلى حجة فبرأ وحج جاز ذلك عن حجة الاسلام ولو نوى غير حجة الاسلام صح نية كذا في الخلاصة * (مسائل شتى) * أهل عرفة وقفا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا قبل يوم الوقوف بان شهدوا انهم وقفوا يوم التروية تقبل وعليهم الاعادة ولو شهدوا بانهم وقفوا بعد يوم الوقوف بان شهدوا انهم وقفوا يوم النحر لا تقبل وتجزئهم حجهم وهذا استحسان وان شهدوا يوم التروية بان هذا اليوم يوم عرفة فان أمكن للامام أن يقف مع الناس أو أكثرهم فبارق بآيات شهادتهم قياسا واستحسانا وان لم يقفوا وعشية فاتهم الحج فان أمكنه أن يقف معهم ليلا لانهم اراقوا كذلك استحسانا حتى اذا لم يقفوا فاتهم الحج وان لم يمكنه أن يقف ليلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم وبأمرهم أن يقفوا من الغدا استحسانا والشهود في هذا كواحد من الناس حتى لو وقفوا بماء أو لم يقفوا مع الناس فاتهم الحج كذا في التبيين * وعليهم أن يحلوا بعمرة وعليهم الحج من قابل الشهود اذا شهدوا في زمانهم انهم وقفوا بعرفة فبارق بآيات شهادتهم شاهدين عدلين واذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف بعرفة فبارقوا ويحتاجون الى الوقوف به ليلا لا تقبل فيه شهادة عدلين لان الوقوف يتحول بشهادتهم حتى يوقف بالليل مكان النهار فلا يقبل فيه الا الامر الظاهر كذا في المحيط * والحاصل ان في كل موضع لو قبلت الشهادة لفات الحج على البعض دون البعض قبلت الشهادة وان كثرت الشهود وفي كل موضع لو قبلت الشهادة لفات الحج على البعض دون البعض قبلت الشهادة كذا في غاية السروجي شرح الهداية * اذا حرمت بغير حجة الاسلام وكان معها محرم فان لم يكن لها زوج فانها تغضى على ذلك هكذا في شرح الطحاوي في باب الفدية * وان كان لها زوج فاذن لها في الحج فأحرمت

اذا مر على عامل الصدقة بمال فأخذ العامل منه أكثر من زكاة ماله على ظن ان ماله أكثر فظهر انه كان أقل فجعل الزكاة للسنة الثانية وان علم العامل مقدار ماله وأخذ منه الزيادة حورا لا تحتسب الزيادة من الزكاة لانه ما أخذ الزيادة على وجه الزكاة وانما أخذها حورا وظلما * (فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكاة) * اذا وهب الدين من المديون بعد الحول ينوي به الزكاة ان كان المديون غنيا لا يجوز ويضمن الواهب قدر الزكاة استحسانا وان كان المديون فقيرا فهو هبة الدين ينوي به زكاة ماله عين عند الواهب لانه قطع عنه زكاة ذلك المال وكذا

لأنه لو نوى زكاة من آخر على غيره ولو وهب جميع الدين من المدينون بنية الزكاة عن الدين في الاستحسان يكون مؤديا وتسقط عنه الزكاة وكذا لو وهب كل الدين من المدينون ولم ينويه الزكاة كان مؤديا زكاة هذا الدين استحسانا كما لو كان النصاب عينا فوهب النصاب من الفقير بعد الحول ولم ينوشيا كان مؤديا استحسانا إذا كان النصاب عينا فتصدق بالنصاب على الفقير ولم ينوشيا كان مؤديا قياسا واستحسانا وإن وهب من المدينون خمسة من الدين ينوي به (٣٦٤) زكاة المائتين لا يجوز عن المائتين قياسا واستحسانا وهل تسقط عنه زكاة

الخمس وهو مائة درهم في القياس لا تسقط وفي الاستحسان تسقط ولو وهب خمسة من المائتين ولم ينوشيا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تسقط عنه زكاة الخمسة وكذا لو وهب من المدينون مائة وخمسة وتسعين وبقي عليه خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكاة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو وهب من المدينون مائة وستة وتسعين يسقط عنه من الزكاة درهم ويؤدي أربعة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يسقط عنه زكاة ما وهب وإن وهب خمسة تسقط عنه زكاة الخمسة وهو مائة درهم وإن وهب مائة تسقط زكاة المائة وإن وهب الكل ولم ينوشيا أو نوى التطوع تسقط عنه زكاة الكل

(فصل في تجهيل الزكاة)

يجوز تجهيل الزكاة بعد ملك النصاب ولا يجوز قبله وكما يجوز التجهيل بعد ملك نصاب واحد عن نصاب واحد يجوز عن نصاب كثيرة * رجل له مائة درهم فجهل

بالحج قبل أشهر الحج فله أن يحللها وإن أحرمت في أشهر الحج فليس له أن يحللها وإن كانت في بلاد بعيدة ويخرجون منها قبل أشهر الحج فأحرمت في وقت خروج أهل بلادها لم يكن له أن يحللها وإن أحرمت قبل ذلك كان له أن يحللها إلا أن يكون أحرما قبل ذلك بأيام يسيرة هكذا في المحيط * وإن أحرمت بغير إذنه فلزوجها أن يمنعها ويحللها بغير هدى ولا يثبت التحليل بقول الزوج حلاله بل يفعل بها أدنى ما هو من محظورات الأحرار من قصر ظفر أو تقصير شعر أو تطيبها بطيب أو تعانقها فتحل بذلك وعليها هدى الإحصار وقضاء حجة وعمره فإذا أذن لها زوجها بالأحرار في عامها ذلك فأحرمت ونوت القضاء أو لم تنوي يكون قضاء وسقطت عنها تلك الحجة ولا تجب عليها عمرة ويجب عليها دم لرفض الأول وإن تحولت السنة فلا الأنية وعليها حجة وعمره ودم هكذا في شرح الطحاوي في باب الفدية * ولو أحرمت ببيع نفل ثم تزوجت فلزوج أن يحللها عندنا بخلاف ما إذا أحرمت بالفرض فليس له أن يحللها إن كان لها محرم وإن لم يكن لها فان له منعها كذا في البحر الرائق * ولو جامع زوجته أو أمته المحرمة ولا يعلم بأحرارها لم يكن تحليلا وفسد جهها وإن علمه كان تحليلا ولو حللها ثم بدله أن ياذن لها بعد مضي السنة كان عليها عمرة مع الحج ولو حللها فأحرمت فحللها فأحرمت فكذا مرارا ثم حجت من عامها أجزأها عن كل التحليلات تلك الحجة الواحدة ولو لم تحج بعد التحليلات الأمان قابل كان عليها الكل تحليل عمرة كذا في فتح القدير * والعبد والامة إذا أحرما بغير إذن سيده أن يمنعهما ويحللها بغير هدى وعلى كل واحد منهما هدى الإحصار وقضاء حجة وعمره بعد العتق ولو أحرر العبد والامة بعد ما أذن السيد لهما ما كان للمولى أن يبعث عنه هديا فيذبح عنه في الحرم فيصل هكذا في شرح الطحاوي في باب الفدية * ولو أذن لعبد أو أمته جازله أن يحللها مع الكراهة وإذا أراد المولى أن يحلل عبده صنع به أدنى ما يحظره الأحرار من قصر ظفر أو تقصير شعر أو تطيبه أو غير ذلك ولا يكون محلالا بالنهي فقط ولا بقوله حلاله هكذا في السراج الوهاج * إذا أحرر العبد والامة بآذن السيد ثم باعهما يجوز البيع والشراء أن يمنعهما ويحللها ما عندنا كذا في شرح الطحاوي في باب الفدية * ذكر الاستصحابي أنه لا يجوز الاستجار على الحج ولا على شيء من الطاعات والمعاصي ولو استوجر على الحج ودفع إليه الأجرة فخرج عن الميت فانه يجوز عن الميت وله من الأجر مقدار نفقة الطريق في الذهاب والرجوع في طعامه وشرابه وثيابه وركوبه وما لا بد منه نفقة وسط من غير اسراف ولا تقتير فافضل في يده بعد رجوعه يرتد على الورثة ولا جعل له أن يأخذ الفضل لنفسه إلا إذا تبرع الورثة بترك الفضل للعاج وهم من أهل التبرع حل له بتملك الورثة أي أنه كذا في شرح الطحاوي في أوائل كتاب الحج * المأمور بالحج عن الميت إذا رجع من الطريق وقال منعت وقد أنفقت من مال الميت في الرجوع لم يصدق وهو ضامن لجميع النفقة إلا أن يكون أمرا ظاهرا يدل على صدق مقالته المأمور بالحج إذا قال حجبت عن الميت وأنكر الورثة أو الوصي فالقول قوله مع يمينه إلا أن يكون للميت على المأمورين فقال حج عني بهذا المال حجة فخرج عنه بعد دموته فعليه أن يقيم البيعة على أنه حج بها كذا في المحيط * ولا بأس باخراج حجارة الحرم وتزايده إلى الحل عندنا وكذا إدخال تراب الحل إلى الحرم وأجمعوا على إباحة اخراج ما من زم ولا يأخذ شيئا من استار الكعبة وما سقط منها يصرف إلى الفقراء ثم لا بأس بأن يشتري منهم كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ولا يجوز اقتطاع المساويك من أركان الحرم وسائر شجره ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة لا للتبرك ولا لغيره ومن أخذ شيئا

منها خمسة وعشرين عنها وعما يستفيد في السنة قال الحول ومعه ألف درهم لا يجوز عما جعل ولو ملك مائتي درهم منه فجهل منها خمسة وعشرين ثم هلك ما في يده الأدره ما ثم استفاد تمام ألف درهم بجزءه مما جعل ولو كان له خمسة من الأبل الحول فجهل شاتين عنها وعما في بطونها ثم تجمت خمس قبل الحول أجزأه عما جعل وإن عمل عمامته في السنة الثانية لا يجوز * رجل له ألف بيض وألف سود فجهل خمسة وعشرين عن البيض فهلك البيض قبل الحول أجزأه مما جعل عن السود وكذا لو جهل عن السود فضاعت كان

عن البيض ولو حال الحول وهو ما عنده ثم ضاع أحد المائين كان نصف ما يجمل عما بقى وعليه تمام زكاة ما بقى وكذا لو أدى الزكاة عن أحد المائين بعد الحول كان الاداء عنهما وفي النوادر اذا مجل عن أحد المائين بعينه ثم هلك ذلك المال بعد الحول لا يجوز شي من المعجل عن الباقي وعليه زكاة الباقي ولو كان عنده ألف درهم ومائة دينار فجل عن الدينارين قبل الحول دينارين ونصفا ثم ضاعت الدينارين قبل الحول وحال الحول على الدراهم جاز ما مجل عن الدراهم اذا كان يساوي خمسة وعشرين درهما (٣٦٥) وكذا لو مجل خمسة وعشرين درهما

عن الدراهم قبل الحول ثم هلك الدراهم جاز ما مجل عن الدينارين بقيته وان لم يهلك أحدهما حتى حال الحول ثم هلك المال الذي مجل عنه كان المعجل عن المائين ولو حال الحول على ألف درهم ومائة دينار فادى زكاة أحدهما بعينه كان المؤدى عن المائين ولو كان له خمس من الابل السائمة وأربعون من الغنم فمجل زكاة أحد الصنفين وحال الحول على الصنف الآخر لم يكن المعجل زكاة عن الباقي ولا يشبه هذا الدراهم والدينارين لان في الدراهم والدينارين يكمل نصاب أحدهما بالآخر ويضم البعض الى البعض فكانت جنسا واحدا بخلاف السوائم ولو كان له ألف سود وألف بيض فمجل عن أحد المائين ثم استحق المال الذي مجل عنه قبل الحول لم يكن المعجل عن الباقي وكذا لو استحق بعد الحول لان في الاستحقاق مجل عما يملك فيبطل تعجيله ولو زكى عن ألف درهم بعد الحول فضاءت الالف وله دين على رجل لم يكن المؤدى زكاة عن دينه ولو كان الاداء

منه لزمه رده اليها فان أراد التبرك أتي بطيب من عنده فمسحه به ثم أخذ كذا في السراج الوهاج * (خاتمة في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم (١)) * قال مشايخنا رحمهم الله تعالى انه أفضل المندوبات وفي مناسك الفخاري وشرح المختار أن اقريسة من الوجوب لمن له سعة والحج ان كان فرضا فالاحسن أن يبدأ به ثم يثني بالزيارة وان كان تنظرا كان بالخيار فاذا نوى زيارة القبر فليتنو معه زيارة مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه أحد المساجد الثلاثة التي تشد اليها الرحال وفي الحديث لا تشد الرحال الا لثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الاقصى اذا توجه الى الزيارة يكثر من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مدة الطريق كذا في فتح القدير * ويصلى في طريقه في المساجد التي بين مكة والمدينة وهي عشرون مسجداً كذلك السكراني في مناسكه فاذا وقع بصرة على أشجار المدينة زاد في الصلاة والتسليم كذا في غاية السروجي شرح الهداية * واذا عاين حيطان المدينة يصلى عليه ويقول اللهم هذا حرم نبيك فاجعله وقاية لي من النار وأمانا من العذاب وسوا الحساب ويغسل قبل الدخول أو بعده ان أمكنه ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويدخلها متواضعا عليه السكينة والوقار كذا في الاختصار شرح المختار * وما يفعله بعض الناس من النزول بقرب من المدينة والمشى الى أن يدخلها احسن وكل ما كان أدخل في الادب والاجلال كان حسنا كذا في فتح القدير * واذا دخل المدينة يقول اللهم رب السموات وما أظلمن ورب الارضين وما أظلمن ورب الرياح وما ذرين أسألك خير هذه البلدة وخير أهلها وخير ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر أهلها اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخولي فيه وقاية لي من النار وأمانا من العذاب وسوا الحساب كذا في فتاوى قاضيخان * واذا دخل المسجد فعل ما هو السنة في دخول المساجد من تقديم اليمنى كذا في فتح القدير * ويقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك اللهم اجعلني اليوم من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأنجح من دعاك وأبتغي مرضاتك كذا في فتاوى قاضي خان * ويكون دخوله المسجد من باب جبريل أو غيره كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ويصلى عند منبره ركعتين يقف بحيث يكون عمود المنبر بمحاذا منسكبه الايمن وهو موقفه عليه السلام وهو بين قبره ومنبره ثم يسجد شكر الله تعالى على ما وفقه ويدعو بما يحب ثم ينهض فيتوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم فيقف عند رأسه مستقبلا القبلة ثم يدنو منه ثلاثة أذرع أو أربعة ولا يدنو منه أكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار التربة فهو أهيب وأعظم للحرمة ويقف كما يقف في الصلاة ويمثل صورته ~~الكرمية~~ البهية كأنه نائم في لحده عالم به يسمع كلامه كذا في الاختصار شرح المختار * ثم يقول السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته أشهد أنك رسول الله قد بلغت الرسالة وأديت الامانة ونصحت الامة وجاهدت في أمر الله حتى قبض روحك جيدا محمودا جزاك الله عن صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء وصلى عليك أفضل الصلاة وأزكاها وأتم التحية وأعناها اللهم اجعل نينا يوم القيامة أقرب التبيين واسقنا من كأسه وارزقنا من شفاعته واجعلنا من رفقائه يوم القيامة اللهم لا تجعل هذا آخر العهد بقبر نينا عليه السلام وارزقنا العود اليه اذا الجلال والاکرام كذا في المحيط في آخر فصل تعليم اعمال الحج * ولا يرفع صوته ولا يقتصد كذا في غاية السروجي شرح الهداية * ويلبسه سلام من

(١) مطلب زيارة النبي صلى الله عليه وسلم

(٣٤ - فتاوى اول) والهلاك قبل الحول أجزاء عن زكاة دينه * (فصل في موضع فيه الزكاة) * مصرف الزكاة ما ذكر الله تعالى في قوله انما الصدقات لاثقراء الآية والفقر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى من ليس له نصاب وعنده ما يكفيه ولا يسأل الناس والمساكين هو الذي يسأل الناس ولا يجد قوتاً ولا يجد قوتاً ولا يجد قوتاً كان عنده قوت يوم عند البعض وقال بعضهم لا يحصل السؤال لمن كان كسوبا أو يملك خسين درهما ويجوز مصرف الزكاة الى من لا يحصل له السؤال اذا لم يملك نصابا وان كانت له كتب تساوي مائتي درهم الا انه

يحتاج اليها للحفاظ والتدريس أو التصحيح يجوز صرف الزكاة اليه وكذا لو كان عنده من المصنف وهو يحتاج اليه وان كان لا يحتاج اليه وهو يساوي مائتي درهم لا يجوز صرف الزكاة اليه ولا له أخذ الزكاة وان كان عنده طعام شهر وهو يساوي مائتي درهم يجوز صرف الزكاة اليه وان كان أكثر من شهر لا يجوز وقال بعضهم يجوز ان كان عنده طعام سنة وكذا لو كان له كسوة الشتاء تساوي مائتي درهم وهو لا يحتاج اليها في الصيف يجوز له أخذ الزكاة وكذا (٢٦٦) لو كان له حوائط أو دار غلة تساوي ثلاثة آلاف درهم وغائرها لا تنكفي لقوته وقوت

أوصاه فيقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان يستشفع بك الى ربك فاشفع له ولجميع المسلمين ثم يقف عند وجهه مستدبر القبلة ويصلي عليه ماشاء ويحول قدر ذراع حتى يحاذي رأس الصديق رضي الله تعالى عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صاحب رسول الله في الغار السلام عليك يا رفيقه في الاسفار السلام عليك يا أمينه على الاسرار جزا الله عنا أفضل ما جرى اماما عن أمة نبيه ولقد خلفته باحسن خلف وسلكت طريقه ومنهاجه خيرا سلك وقالت أهل الردة والبدع ومهدت الاسلام ووصلت الارحام ولم تزل قائلا للحق ناصر الادلح حتى أتاك اليقين والسلام عليك ورجة الله وبركاته اللهم أمتنا على حبه ولا تخيب سعيينا في زيارته برحمتك يا كريم ثم يتحول حتى يحاذي قبره رضي الله تعالى عنه فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا منظر الاسلام السلام عليك يا مكرس الامم نام جزا الله عنا أفضل الجزاء ورضي الله عن استخلفك فقد نصرت الاسلام والمسلمين حيا وميتا فكفلت الايتام ووصلت الارحام وقوى بك الاسلام وكنت للمسلمين اماما مرضيا وها ديامه ديا جعت شملهم وأغنيت فقيرهم وجبرت كسيرهم فالسلام عليك ورجة الله وبركاته ثم يرجع قدر نصف ذراع فيقول السلام عليك يا خجيجي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقه ووزيريه ومشيريه والمعاونين له على القيام في الدين والقائمين بعده بمصالح المسلمين جزا كما الله أحسن جزا مجتثا كما توسل بك الى رسول الله ليشفع لنا ويسأل ربنا أن يتقبل سعيينا ويحسينا على ملته ويعيننا عليها ويحشرنا في زمرة ثم يدعول نفسه ولوالديه ولما أوصاه بالدعاء وجميع المسلمين ثم يقف عند رأسه صلى الله عليه وسلم كالأول ويقول اللهم انك قلت وقولك الحق ولوأنتهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك الآية وقد جئناك سامعين قولك طائعين أمرك مستشفعين بنبيك اليك ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الآية سبحانه وبك رب العزة عما يصفون الى آخر السورة ويريد في ذلك ماشاء وينقص ان شاء ويدعو بما يحضره من الدعاء ويوفق له ان شاء الله تعالى ثم يأتي اسطوانة أبي لبابة التي ربط نفسه فيها حتى تاب الله عليه وهي بين القبر والمنبر فيصلي ركعتين ويتوب الى الله ويدعو بما شاء ثم يأتي الروضة وهي كالخوض المربع وفيها يصلي امام الموضع اليوم فيصلي فيها ما تيسر له ويدعو ويكثر من التسبيح والثناء على الله تعالى والاستغفار ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة التي كان صلى الله عليه وسلم يضع يده عليها اذا خطب لتناله بركة الرسول صلى الله عليه وسلم ويصلي عليه ويسأل الله ماشاء ويتعوذ برحمته من سخطه وغضبه ثم يأتي الاسطوانة الحنانية وهي التي فيها بقية الخدع الذي حن الى النبي صلى الله عليه وسلم حين تركه وخطب على المنبر فنزل صلى الله عليه وسلم واحتمضه فسكن ويحتمد أن يحيي ليله مدة مقامه بقراءة القرآن وذكر الله والدعاء عند المنبر والقبر وبينهما سرا وجها كذا في الاختيار شرح المختار ويكثر الصلاة بالمدينة مادام فيها كذا في المحيط في آخر فصل تعليم اعمال الحج ويستحب أن يخرج بعد زيارته عليه السلام الى البقيع فيأتي المشاهد والزارات خصوصا قبر سيد الشهداء حمزة رضي الله تعالى عنه ويزور في البقيع قبة العباس وفيها مع الحسن بن علي وزين العابدين وابنه محمد الباقر وابنه جعفر الصادق وقبة أمير المؤمنين عثمان وقبة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعمته صفية وكثيرا من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم أجمعين ويصلي في مسجد فاطمة

عليه لا يجوز صرف الزكاة اليه في قول محمد رحمه الله تعالى ولو كان له ضيعة تساوي ثلاثة آلاف ولا يخرج منها ما ينكفي له ولعياله اختلفوا فيه قال محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى يجوز له أخذ الزكاة ولو كان له دار فيها بستان والبستان يساوي مائتي درهم قالوا ان لم يكن في البستان ما فيه مرافق الدار من المطبخ والمغتسل وغير ذلك لا يجوز صرف الزكاة اليه وهو بمنزلة من له متاع للبيت وجواهر والذي له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة جاز له ان يأخذ من الزكاة قدر كفايته الى - اول الاجل وكذا المسافر الذي له مال في وطنه يجوز له ان يأخذ من الزكاة مقدار البلاغ الى وطنه وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين معسرا يجوز له أخذ الزكاة في أصح الاقاويل لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المدينون موسرا معترفا لا يحل له أخذ الزكاة وكذا اذا كان جاحدا وله على الدين سنة عادلة وان لم يكن له سنة عادلة لا يحل له أخذ الزكاة مما يرفع الامر الى القاضي

فصله فاذا حالته وحالف بعد ذلك يحل له أخذ الزكاة وعلى هذا قالوا ان الدين المجرد انما لا يكون نصبا اذا حلفه القاضي وحلف رضى أما قبل ذلك يكون نصبا حتى لو قبض منه أربعين درهما بلزمه أداء الزكاة ويجوز دفع الزكاة الى فقيرة زوجها موسر في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فرض لها النفقة أو لم تفرض ولا يجوز الى صغير والده غني فان كان الابن كبيرا جاز ولودفع الزكاة الى بنت غني يجوز في رواية عن أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذا لو دفع الى فقيرة ابن موسر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان

في عيال الغني لا يجوز ان لم يكن جاز ولا يجوز ان عليه الزكاة ان يدفع زكاة ما له الى عبده ولا الى مدبره ولا الى أم ولده ولا الى مكاتبه علم بذلك أولم يعلم ومعتق البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة المكاتب ولا يجوز الدفع الى عبده مولا غني ولا الى مدبره ولا الى أم ولده فان دفع وهو لا يعلم ثم علم أجزاءه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجوز الدفع الى مكاتب غني علم بذلك أولم يعلم ولا يجوز الدفع الى بني هاشم ولا الى موالهم فان دفع وهو لا يعلم ثم علم جازوكا لا يجوز (٣٦٧) صرف الزكاة اليهم ولا الى موالهم لا يجوز

صرف كفارة اليمين والظهار والقتل وعشر الأرض وجزء الصيد وغلة الوقف وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية يجوز صرف غلة الوقف اذا كان الوقف عليهم بمنزلة الوقف على الاغنياء وان كان الوقف على الفقراء ولم يسم بني هاشم لا يجوز صرفها الى بني هاشم وموالهم

هذا أول الربع الثاني من هذا الكتاب
مطلب تفسير النكاح وصفته وركنه وشرطه

وبنو هاشم الذين لا تحل لهم الصدقة آل عباس وآل علي وآل عقيل وآل جعفر وولد الحرث بن عبد المطلب ورضي الله تعالى عنه ولا يجوز دفع الزكاة الى الغني فان دفع الى شخص ظن انه فقير فظهر انه كان غنيا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو صرف الى فقير ثم ظهر انه صرف الى أبيه أو ابنه جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في رواية الاصل ولا يجوز صرف الزكاة الى الكافر حرييا كان أو ذميا فان صرف الى شخص ظن انه مسلم فظهر انه كافر جاز في

رضي الله تعالى عنها بالبيع ويستحب أن يزور شهداء أحد يوم الخميس ويقول سلام عليكم بما صبرتم فنعمة عني الدار سلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا ان شاء الله بكم لاحقون وقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص ويستحب أن يأتي مسجد قباء يوم السبت كذا ورد عنه عليه السلام ويدعو يا صريح المستصرخين ويا غياث المستغثين يا مفرج كرب المكروبين يا مجيب دعوة المضطرين صل على محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك كربة وحزنه في هذا المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف ويا دائم الاحسان يا أرحم الراحمين كذا في الاختيار شرح المختار * قالوا ليس في هذه المواقف دعاء مؤقت فبأي دعاء دعا جاز كذا في فتاوى قاضيخان * ويستحب له مدة مقامه بالمدينة أن يصلي الصلاة كلها بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا أراد الزجوع الى بلده استحب له أن يودع المسجد بركتين ويدعو بما أحب ويأتي قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعيد السلام عليه كذا في السراج الوهاج

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب النكاح وفيه أحد عشر بابا

(الباب الأول في تفسيره شرعا وصفته وركنه وشرطه وحكمه)

(أما تفسيره) فهو عقد يرد على ملك المتعة قصدا كذا في الكنز * (وأما وصفته) فهو أنه في حالة الاعتدال سنة مؤكدة وحالة التوقان واجب وحالة خوف الجور مكروه كذا في الاختيار شرح المختار * (وأما ركنه) فالإيجاب والقبول كذا في الكافي * والإيجاب ما يتلفظ به أو لامن أي جانب كان والقبول جوابه هكذا في العناية * (وأما شروطه) فثبته العقل والبلوغ والحرية في العاقد الا أن الأول شرط الاعتقاد فلا ينعقد نكاح المجنون والصبي الذي لا يعقل والاخير ان شرط النفاذ فان نكاح الصبي العاقل يتوقف نفاذه على اجازة وليه هكذا في البدائع * (ومنها) المحل القابل وهي المرأة التي أحلها الشرع بالنكاح كذا في النهاية * (ومنها) سماع كل من العاقدين كلام صاحبه هكذا في فتاوى قاضيخان * ولوعقد النكاح بلفظ لا يشهران كونه نكاحا ينعقد هو المختار هكذا في مختار الفتاوى * (ومنها) الشهادة قال عامة العلماء انها شرط جواز النكاح هكذا في البدائع * وشرط في الشاهد أربعة أمور الحرية والعقل والبلوغ والاسلام فلا ينعقد بمحضرة العبد ولا فرق بين القن والمدبر والمكاتب ولا بمحضرة المجانين والصبيان ولا بمحضرة الكفار في نكاح المسلمين هكذا في البحر الرائق * ولو كان الزوج مسلما والمرأة ذمية فالنكاح ينعقد بشهادة الذميين سواء كانا موافقين لهما في الملة أو مخالفين كذا في السراج الوهاج * واسلام الشاهدين ليس بشرط في نكاح الكافرين فينعقد نكاح الزوجين الكافرين بشهادة الكافرين سواء كانا موافقين لهما في الملة أو مخالفين كذا في البدائع * ويصح بشهادة الفاسقين والاعميين كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا بشهادة المحدثين في القذف وان لم يتوبا كذا في البحر الرائق * وكذا يصح بشهادة المحدثين في الزنا كذا في الخلاصة * وينعقد بحضور من لا تقبل شهادته له أصلا كما اذا تزوج امرأة بشهادة ابنه منها وكذا اذا تزوج بشهادة ابنه لامنها أو ابنها لامنه هكذا في البدائع * والاصل في هذا الباب أن كل من يصلح أن يكون وليا في النكاح بولاية نفسه صلح أن يكون شاهدا ومن لا فلا كذا في الخلاصة * وبشرط العدد فلا ينعقد النكاح بشاهد واحد هكذا في البدائع * ولا يشترط وصف الذكور حتى ينعقد بحضور رجل وامرأتين كذا في الهداية * ولا ينعقد بشهادة المرأتين

رواية الاصل وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يجوز اذا دفع الزكاة الى شخص وظن انه فقير فاذا هو غني جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى دفع الزكاة الى فقير مديون ليقضى به دينه أفضل من الدفع الى فقير آخر ولا يجوز الدفع الى الغني وهو من يملك نصيبا كاملا فاضلا عن مسكنه واثاثه ومركبه وسلاحه وخادمه الذي يحتاج اليه وثياب بدنه ولا يجوز دفع الزكاة الى أولاده وأولاد أولادهم من قبل الذكور والانات وان سفلوا ولا الى والديه واجدادهم وجداته وان علوا من قبل الآباء والأمهات ويجوز الى سائر قرابته

في الاخوة والاخوات والاعمام والعلماء والاخوان والحالات ولودع الى انخسده ولها على زوجها مهر يبلغ نصابا ان كان الزوج مليما فمرا
لو طلبت لا يمنع عن الاداء لا يجوز صرف زكاته اليها وان كان فقيرا او غنيا لا يعطى لو طلبت جازا للصرف اليها ولو بنى مسجدا بنى الزكاة
لا يجوز وكذا الحج والعمرة واستاق العبد وكذا الوقضي دين ميت او حي بغير امره وان قضى دين فقير بامر جاز ولو كف ميتا لا يجوز
ولا يعطى الرجل زكاة ماله زوجته عند الكل (٣٦٨) وكذا المرأة اذا دفعت الى زوجها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبيه رهما

بغير رجل وكذا الخنثيين اذا لم يكن معهما رجل هكذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها) سماع الشاهدين
كلامهما معا كذا في فتح القدير * فلا ينعقد بشهادة نائين اذا لم يسمعا كلام العاقلين كذا في فتاوى
قاضي خان * وتكلموا في الاصمين الذين لا يسمعان والصحيح أنه لا ينعقد كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي
خان * وينعقد النكاح بشهادة المعتقل والاخرس ان كان يسمع كذا في الخلاصة * ولو سمعا كلام أحدهما
دون الآخر أو سمع أحدهما كلام الآخر كلام الآخر لا يجوز النكاح هكذا في البدائع * ولو كان
بمحضرة الرجلين وأحدهما أصم فسمع السميع دون الأصم فصاح السميع أو رجل آخر في اذن الاصم
لا يجوز حتى يكون سماعهما معا كذا في فتاوى قاضي خان * وفي نظم الزندويستي اذا سمع أحدا الشاهدين
كلام المرأة وسمع الشاهد الآخر كلام الزوج ثم أعاد العقد فالذي سمع كلام الزوج في العقد الاول سمع كلام
المرأة في العقد الثاني لا غير والذي سمع كلام المرأة في العقد الاول سمع كلام الزوج في العقد الثاني لا غير فان
كان العقدان في مجلسين مختلفين لا يجوز بالاتفاق وان كانا في مجلس واحد قال عامة العلماء لا ينعقد وقال
بعضهم مثل أبي سهل ينعقد وقال الزندويستي لا يأخذ بقول أبي سهل كذا في الذخيرة * وان سمعا كلام
العاقلين ولم يعرفاتفسيره قيل بأنه يصح والظاهر خلافه وعن محمد رحمه الله تعالى اذا تزوج امرأة بمحضرة
تركين أو هندية قال ان أمكنهما أن يعبرا ما سمعا جازا والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان * وهل يشترط فهم
الشاهدين العقد كذا في الفتاوى أن المعتبر السماع دون الفهم حتى لو تزوج بشهادة الأعمى من جاز قال
الظاهر والظاهر أنه يشترط الفهم أيضا كذا في السراج الوهاج * وهو الصحيح كذا في الجوهر النيرة * ولو تزوج
امرأة بمحضرة السكراني وهم عرفوا أمر النكاح غير أنهم لا يدرون به بعد ما صحوا انعقد النكاح هكذا في
خزانة المفتين * وفي فتاوى أبي الليث رجل قال لقوم أشهدوا أني تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت
فقبلت المرأة قبلت فسمع الشهود مقالته ولم يروا شخصها فان كانت في البيت وحدها جاز النكاح وان كانت
في البيت معها أخرى لا يجوز رجل زوج ابنته من رجل في بيت وقوم في بيت آخر يسمعون ولم يشهدوا ان
كان من هذا البيت الى ذلك البيت كوة رأوا الأب منها تقبل شهادتهم وان لم يروا الأب لا تقبل كذا في
الذخيرة * رجل بعث أقواما لخطبة امرأة الى والدها فقال الأب زوجت وقبل عن الزوج واحد من القوم
لا يصح النكاح وقيل يصح النكاح وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي والتجسس * ومن
تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله لا يجوز النكاح كذا في التجسس والمزيد * امرأة وكنت رجلا لزوجها
من نفسه فقال الوكيل بمحضرة الشهود تزوجت فلانة ولم يعرف الشهود فلانة لا يجوز النكاح ما لم يذكر
اسمها واسم أبيها وجدها لانها غائبة والغائبة تعرف بالتسمية كذا في محيط السرخسي * وكان القاضي
الامام ركن الاسلام على السغدي في الابتداء لم يشترط ذكر الجسد ثم رجع في آخر عمره وكان يشترطه وهو
الصحيح وعليه الفتوى كذا في المضمرات * وان كانت حاضرة متقبلة ولا يعرفها الشهود جاز النكاح وهو
الصحيح وان أراد الاحتياط بكشف وجهها حتى يراها الشهود أو يذكر اسمها واسم أبيها وجدها ولو
كان الشهود يعرفونها وهي غائبة فذكر الزوج اسمها لا غير وعرف الشهود أنه أراد به المرأة التي يعرفونها
جاز النكاح كذا في محيط السرخسي * ومن امر رجلا أن يزوج صغيرته فزوجها عند رجل والأب حاضر
صح والا فلا كذا في الكنز * قالوا اذا زوج ابنته البكر البالغة بأمرها وبمحضرة أومع الأب شاهد آخر صح

الله تعالى ويجوز اعطاء
النهر حجة عن الجياد والفضة
عن المضروبة والتبر عن
المصوغ وان كانت قيمة
المصوغ أكثر من قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وان
كان المدفوع أقل قدر من
الواجب لكنه يساوي
الواجب في القيمة لا يجوز الا
عن قدره واذا دفع الزكاة
الى الفقير لا يتم الدفع مالم
يقبضها الفقير أو من له ولاية
على الفقير نحو الأب والوصي
يقبضان للصبي والمجنون أو
من كان في عياله من الأقارب
أو الأجانب الذين يعولونه
والملتقط يقبض للقبط ولو
دفع الزكاة الى صبي لا يعقل
أو مجنون فدفع الصبي الى
أبيه أو وصيه قالوا لا يجوز
كألو وضع زكاته على دكان ثم
جاء فقير وقبضها فانه لا يجوز
ولو قبض الصبي وهو مراقب
جاز وكذا لو كان يعقل القبض
بأن كان لا يرى به ولا يخدع
عنه ولو دفع الى معنوم فقير جاز
ولو دفع قوم زكاة أموالهم
الى من يأخذ الزكاة لنفقة فقير
فاجتمع عند أخذ أكثر من
مائتي درهم جاز قالوا كل من
أعطى زكاته قبل ان يبلغ مائة
يد الاخذ مائتي درهم جازت

زكاته ومن أعطى بعد ما اجتمع عند الاخذ مائتي درهم لا يجوز الا ان يكون الفقير مدبونا هذا اذا كان الاخذ اخذ الاموال بأمر النكاح
الفقير فان أخذ بغير أمره جازت زكاة الكل لان الاخذ اذا لم يكن بأمر الفقير كان الاخذ كالا عن الدافعين فاجتمع عند الاخذ يكون مال
الدافعين جازت زكاة الكل كألو دفع رجل مائتي درهم أو أكثر زكاة ماله الى فقير واحد ويكره أن يعطى الفقير أكثر من مائتي درهم وان أعطاه
جاز عندنا هذا اذا لم يكن الفقير مدبونا فان كان مدبونا فادفع اليه مقدار ما لو قضى به دينه لا يبقى له شيء أو يبقى دون المائتين لا بأس به وكذا

بلدة أخرى جالان الصرف الى الفقير صرف الى الله تعالى فلم يختلف المستحق فيجوز كالونذير يوم أو صلاة بمكة فصام وصلى ليلة أخرى
 به عندنا ولو قال ان رزقي الله تعالى مائتي درهم فله على تركاته عشرة فملك مائتي درهم كان عليه تركاة المائتين خمسة وبطل التزام الزيادة
 لانه خلاف المشروع ولو قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة ففعل ذلك وهو لا يملك الامائتي درهم الصحيح انه لا يلزمه التصديق
 الا بملك لان فيما لم يملك لم يكن النذر (٢٧٠) مضافا الى الملك ولا الى سبب الملك فلا يصح كالمال في المساكين صدقة وليس

له مال لا يلزمه شيء * رجل
 قال كلما أكلت اللحم فله
 على ان تصدق بدرهم فعليه
 بكل لقمة درهم لان كل
 لقمة أكلة ولو قال كلما
 شربت الماء فعلى درهم كان
 عليه بكل نفس درهم ولا
 يلزمه بكل مصة درهم * رجل
 سقط عنه شيء فقال ان
 وجدته فله على ان أقف
 أرضي هذه على ابنه
 السبيل فوجهه كان عليه
 الوفاء بالنذر فان وقف
 على من يجوز له صرف
 الزكاة اليه من الاقارب أو
 الاجانب جاز

(فصل في العشر والخراج)

الارض نوعان عشرية
 وخراجية فارض العرب
 كلها عشرية وهي أرض
 تبامة والحجاز ومكة واليمن
 وطائف والعمان والبحرين
 قال محمد رحمه الله تعالى
 أرض العرب من عذيب
 الى مكة وعبدن ابين الى
 أقصى حجر باليمن بمهرة
 وسواد العراق وما سقى من
 أنهار الاعاجم خراجية
 وحد السواد طولا من تخوم
 الموصل الى أرض عبادان
 وحده عرضا من منقطع

فيه روايتان والصحيح أنه لا يصح كذا في فتاوى قاضيخان والظاهرية * وفي التفاريق تزوج نصفها فقد ذكر
 بعضهم انه يجوز هو المختار كذا في مختار الفتاوى * (ومنها) أن يكون الزوج والزوجة معلومين فلوزوج
 بنته وله بنتان لا يصح الا اذا كانت احدهما متزوجة فينصرف الى الفارغة كذا في النهر الفائق * جارية
 سميت في صغرها باسم فلما كبرت سميت باسم آخر قال تزوج باسمها الآخر اذا صارت معروفة باسمها
 الآخر والاصح عندي أن يجمع بين الاسمين كذا في الظهيرية * رجل له بنت واحدة اسمها فاطمة قال
 لرجل زوجت منك ابنتي عائشة ولم تقع الاشارة الى شخصها ذكر في فتاوى الفضلي أنه لا ينعقد النكاح
 ولو قال زوجت ابنتي منك ولم يزد على هذا وله بنت واحدة جاز كذا في المحيط * ولو كان لرجل بنتان كبرى
 اسمها عائشة وصغرى اسمها فاطمة وأراد أن يزوج الكبرى وعقد باسم فاطمة ينعقد على الصغرى ولو قال
 زوجت ابنتي الكبرى فاطمة لا ينعقد على احدهما كذا في الظهيرية * أبو الصغيرة اذا قال زوجت
 بنتي فلانة من ابن فلان وقال فلان قبلة لابني ولم يسم الابن ان كان له ابنتان لا يجوز وان كان له ابن واحد
 يصح ولو ذكر أبو البنت اسم الابن فقال زوجت بنتي من ابنك فلان فقال أبو الابن قبلت صح * ختنيان
 صغيران قال أبو أحدهما الابي الآخر بمحض من الشهود زوجت ابنتي هذه من ابنك هذا وقبل الآخر
 ثم ظهر أن الجارية كانت غلاما والغلام كان جارية كان النكاح جائزا كذا في الظهيرية وفتاوى
 قاضيخان * ولو قال أبو الصغيرة لابي الصغيرة زوجت ابنتي ولم يزد عليه شيئا وقال أبو الصغيرة قبلت يقع النكاح
 للاب هو المختار كذا في مختار الفتاوى * وهو الصحيح كذا في الظهيرية * (وأما أحكامه) فكل استمتاع كل منهما
 بالآخر على الوجه المأذون فيه شرعا كذا في فتح القدير وملك الحبس وهو صيرورتها بمنوعة عن الخروج
 والبروز ووجوب المهر والنفقة والكسوة عليه وحرمة المصاهرة والارث من الجانبين ووجوب العدل
 بين النساء وحقوقهن ووجوب اطاعته عليها اذا دعاها الى الفراش وولاية تأديبها اذا لم تطعه بان نشرت
 واستحباب معانرتهم بالمعروف هكذا في البحر الرائق * وتحريم الجمع بين الاختين ومن في معناهما كذا في
 السراج الوهاج

(الباب الثاني فيما ينعقد به النكاح وما لا ينعقد به)

ينعقد بالايجاب والقبول وضعا للضی أو وضع أحدهما للضی والآخر لغيره مستقبلا كان كالامر أو حالا
 كالضارع كذا في النهر الفائق * فاذا قال لها أتزوجك بكذا فقالت قد قبلت يتم النكاح وان لم يقل الزوج
 قبلت كذا في الذخيرة * ولو قال تزوجيني نفسك فقبلت انعقدان لم يقصد به الاستقبال هكذا في النهر الفائق
 * وكما ينعقد بالعبارة ينعقد بالاشارة من الآخر ان كانت اشارته معلومة كذا في البدائع * ولا ينعقد
 بالتعاطي كذا في النهاية * ولا ينعقد بالكتابة من الحاضر من فلو كتب تزوجتك فكتبت قبلت لم ينعقد هكذا
 في النهر الفائق * (وما ينعقد به النكاح فهو نوعان) صريح وكناية فالصريح لفظ النكاح والتزويج
 وما عداهما وهو ما يفيد ملك العين في الحال كناية كذا في النهر الفائق ناقلا عن المبسوط * فينعقد بلفظ
 الهبة هكذا في الهداية * ولو قال وهبت نفسي منك فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون نكاحا كذا في
 فتاوى قاضيخان * ولو قال وهبت بنتي لخدمتك وقبل الآخر لا يكون نكاحا كذا في الذخيرة * اذا طلب

الجبل من أرض حلوان الى أقصى القادسية المتصل بعذيب من أرض العرب وما سوى ذلك كل بلدة فتحت عنوة ولم يسلم أهلها الرجل
 ومن عليهم فهي خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج وما انخرج ماء الانهار التي حفرتها الاعاجم والسيحون والبحيون والدجلة والفرات
 خراجية في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكل بلدة فتحت صلحا وقبلوا الجزية فهي أرض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وقسمها الامام بين
 الغنائم فهي عشرية وكل بلدة فتحت عنوة وأسلم أهلها قبل ان يحكم الامام فيها - ثم بشي مكان الامام بالخيار فيها ان شاء قسمها بين

الغائمين وتكون عشيرة وان شاع من عليهم وبعد ان كان الامام بالخيار ان شاء وضع العشرون شاة وخارج ان كانت تسقى بماء الخراج وأرض الجبال التي لا يصل اليها الماء عشيرة وما حي من الموات ان احيى بماء الخراج فهي خراجية وما لا يبلغها ماء الخراج وأحيى يترأو قناة ينظر الى ما حولها من الاراضي ان كان حولها أرض خراج فهي خراجية وان كان حولها أرض عشيرة فهي عشيرة وخراج الارض نوعان خراج مقاسمة وهو ان يكون الواجب شيئا من الخراج فهو الخمس والسادس (٣٧١) وما أشبه ذلك وخراج وظيفة وهو ان

يكون الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض في كل جريب يصلح للزراعة في كل سنة قفيز من الحنطة أو الشعير ودرهم القفيز ثمانية ارطال والدرهم عشرة بوزن سبعة وقد ذكرنا تفسيره بالجريب ستون ذراعا في ستين ذراعا بذراع الملك وذراع الملك يزيد على ذراع العامة بقبضة من قبضات الرجل الوسط وفي كل جريب يصلح للارطاب خمسة دراهم وفي جريب الكرم عشرة دراهم عرف ذلك بتوظيف عمال عمرضى الله عنه واجازته ما فعل عماله وفي أرض الرغفران والبستان بقدر ما يطبق أو الى نصف الخارج مقدرا بالطاقة والبستان كل أرض محوطة فيها أشجار متفرقة يمكن زراعة ما وسط الاشجار وليس في الاشجار التي تكون على المسناة شيء فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعة أرضها فهي كرم فان كانت الارض لا تطبق أن يكون الخراج خمسة دراهم بان كان الخراج لا يبلغ عشرة دراهم يجوز النقصان عن

الرجل من امرأة زنى فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا كذا في فتاوى قاضيخان * وينعقد بلفظ التليك والصدقة ولفظ البيع هو الصحيح هكذا في الهداية وكذا بلفظ الشراء في الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * وكذا بلفظ الجعل على الصحيح كذا في العيني شرح الكنز والتمين * ولو قال لامرأة كنت لي أو صرت لي فقالت نعم أو صرت لك كان نكاحا كذا في الذخيرة * وكذا لو قال كوني امرأتى بمائة فقبلت أو أعطيتك مائة على أن تكوني امرأتى فقبلت كان نكاحا كذا في الوجيز للكردي * اذا قال ثبت حق في منافع بضعك بالف فقالت قبلت صح النكاح كذا في الذخيرة * ولو قالت امرأة عترستك نفسي فقال قبلت يكون نكاحا هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو قالت المبانة رددت نفسي اليك فقال الزوج قبلت بحضرة الشاهدين يكون نكاحا كذا في محيط السرخسي * وفي أجناس الناطق اذا طلق امرأته ثلاثا أو بآبائنا ثم قال لها راجعتك على كذا ورضيت المرأة بذلك وكان بمحض من الشهود كان نكاحا صحيحا وان لم يذكر المال فان أجمع على ان الزواج أراد به النكاح كان نكاحا والا فلا كذا في الذخيرة * ولو قال ذلك لأجنبية لم يكن بينهم نكاح بمحض من الشهود فقالت المرأة رضيت لا يكون نكاحا كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لامرأة ١ مرأيا سيدي فقالت المرأة بأشيدم لا ينعقد الا اذا قال لها ٢ بأشيدى بزنى فقالت بأشيدم يكون نكاحا وقيل ينعقد النكاح وهو الظاهر بحكم العرف كذا في الخلاصة * اذا قال لغيره ٣ دختر خویش مراده فقال ٤ دادم ينعقد النكاح وان لم يقل الخطاب ٥ بذيرتم ولو قال ٦ مرادى فقال ٧ دادم لا ينعقد النكاح ما لم يقل الخطاب ٨ بذيرتم الا اذا أراد بقوله ٩ دادى التحقيق دون السوم فيمنع ذلك ينعقد وان لم يقل الخطاب بذيرتم * وفي مجموع النوازل عن الشيخ الامام نجم الدين النسفي ان في قوله دختر خویش مراده لا بد أن يقول ١٠ بزنى وبقول الآخر ١١ بزنى دادم فاما بدون ذلك فلا ينعقد النكاح عند بعض المشايخ وعند بعضهم ينعقد فلا بد من هذه الزيادة لتبصر المسئلة متفقة عليها كذا في المحيط * قيل لامرأة ١٢ خويشتن را بقلان بزنى دادى فقالت ١٣ دادو قيل للزوج ١٤ بذيرتى فقال ١٥ بذيرفت ينعقد النكاح وان لم تقل المرأة دادم والزوج بذيرتم * قيل لامرأة ١٦ خويشتن رازن من كردى فقالت ١٧ كردم ينعقد النكاح * وكذا لو قال ١٨ خويشتن رازن من كرداندى فقالت كرداندىم هكذا في الذخيرة * قيل لامرأة ١٩ زوجت نفسك من فلان فقالت لاثم قالت في أثناء الكلام ١٩ من وبرا خواستم وقال الرجل قبلت صح النكاح كذا في الخلاصة * سئل نجم الدين عن قال لامرأة ٢٠ خويشتن را بر دهم كايين بزنى دادى فقالت بالسمع والطاعة قال ينعقد النكاح ولو قالت ٢١ سپاس دارم لا ينعقد لان الاول اجابة

(ترجمة)
١ ا كنت لي فقالت كنت ٢ ا كنت للزوجية فقالت كنت ٣ اعطيتك ٤ اعطيتها
٥ قبلت ٦ اعطيتني ٧ اعطيتك ٨ قبلت ٩ اعطيت ١٠ للزوجية ١١ اعطيتها
للزوجية ١٢ هل اعطيت نفسك فلانا للزوجية ١٣ اعطيت ١٤ هل قبلت ١٥ قبل
بدون ضمير المتكلم الذي هو الميم الا في قوله دادم وبذيرتم ١٦ هل جعلت نفسك لي امرأة
١٧ جعلت ١٨ هذه العبارة معناها مثل التي قبلها ١٩ انا تزوجته ٢٠ هل اعطيتني نفسك
للزوجية بألف درهم مهورا ٢١ قولها سپاس دارم بمنزلة ولك الفضل

ذلك حتى يصير الخراج مثل نصف الخراج وان كانت الارض تطبق الزيادة في كل بلدة فيها وتوظيف من الامام لا يجوز تغييره ولا يراى في قولهم وان لم يكن فيه توظيف من الامام على قول أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس للامام أن يجعل الخراج أكثر من خمسة دراهم وعلى قول محمد رحمه الله تعالى له ذلك * أرض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب فان كان الغاصب باحدا ولا يئنه للثان لم يرزعهما الغاصب فلا خراج على أحدهما وان زرعهما الغاصب ولم تقصم الزيادة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقرا بالغصب أو كان

للملك مئة ولم تنقصها الزرعة فالخراج على رب الأرض وإن نقصتها الزرعة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى الخراج على رب الأرض قل النقصان أو أكثر كأنه أجرها من الغاصب بضمن النقصان وعند محمد رحمه الله تعالى ينظر إلى الخراج والنقصان فايهما كان أكثر كان ذلك على الغاصب إن كان النقصان أكثر من الخراج فقد أخرج الخراج يؤدى الغاصب إلى السلطان ويدفع الفضل إلى صاحب الأرض وإن كان الخراج أكثر يدفع الكل إلى السلطان (٢٧٢) وفي بيع الوفاء إذا قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب وإن أجر أرضه

والثاني وعد كذا في المحيط * امرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك فقال الرجل ٢٢ بخداوند كاري بذيرفتم يصح النكاح ولولم يقل الرجل ذلك لكانه قال لها ٢٣ شاباش إن لم يقل بطريق الطنزي يصح النكاح كذا في الخلاصة * ولا ينعقد بلفظ الاجارة في الصحيح والاعارة والاباحة والاحلال والتمتع والاجارة والرضا ونحوها كذا في التبيين * ولا بلفظ الاقالة والخلع والصلح والبراءة هكذا في فتاوى قاضيان * ولا بلفظ الشركة والكتابة هكذا في محيط السرخسي * ولا بلفظ الاعناق والولاء والايديع كذا في غاية السروجي * ولا بلفظ الفداء كذا في البحر الرائق * ولا ينعقد بلفظ الوصية لأنها توجب الملك مضافاً إلى ما بعد الموت كذا في الهداية وهكذا في الكافي * وإن قال أو صيت يضع أمي للحال بالف درهم وقبل الأخرين قد النكاح كذا في النهاية * رجل قال لا تزوج بنتك فلانة منى بكذا فقال أبو الصغيرة أرفعها وأذهب حيث شئت لا ينعقد النكاح كذا في الخلاصة * امرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك وأرادت أن تقول بمائة دينار فقبل أن قالت المرأة بمائة دينار قال الزوج قبلت لا ينعقد النكاح كذا في الذخيرة * رجل بهت جماعة إلى رجل لخطبوا ابنته فقالوا ٢٤ دختر خویشتن فلانة را بهم دادی فقال دادم وقالوا بذيرفتم لا ينعقد النكاح لأنهم لم يضيفوا إلى الخطيب * رجل وامرأة أقربا للنكاح بين يدي الشهود وقالوا بالفارسية ٢٥ ما زن وشویم لا ينعقد النكاح بينهما واختار كذا في الخلاصة * ولو قال ٢٦ این زن من است بمحض من الشهود وقالت المرأة ٢٧ این شوی من است ولم يكن بينهما نكاح سابق اختلاف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يكون نكاحاً كذا في الظهيرية * وفي شرح الحصص المختار أنه ينعقد إذا قضى بالنكاح أو قال الشهود لهما جعلتهما هذا نكاحاً فقالا نعم ينعقد هكذا في مختار الفتاوى * وفي البيهقي سئل عن السعدي عن رجل سلم على امرأة فقال سلام عليك يا زوجتي فقالت وعليك السلام يا زوجي وسمع ذلك الشاهدان قال لا ينعقد كذا في التتارخانية * قيل لرجل ٢٨ دختر خویشتن را به پسر من ارزانی داشتی فقال ٢٩ داشتم لا ينعقد النكاح بينهما كذا في الذخيرة * إذا قال أبو الصغيرة شهدوا أني زوجت بنت فلان الصغيرة ابني فلاناً بمهر كذا فقبل لابي الصغيرة أليس هكذا فقال أبو الصغيرة هكذا ولم يزد على ذلك فالأولى أن يحد النكاح وإن لم يحد جازاً هكذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية * ولو قال بالفارسية ٣٠ خویشتن را برنی دادم بتو به زاردم فقالت بذيرفتم لا ينعقد النكاح لأن لفظة برنی بالفارسية لا تقع على الرجل كذا في التبيين * وإذا قال لابي البنت زوجتي ابنتك وقال أبو البنت زوجت أو قال نعم لا يكون نكاحاً إلا أن يقول الرجل بعد ذلك قبلت لأن قوله زوجتي استخباره كذا في فتاوى قاضي خان * وفي لفظ القرض والرهن اختلاف المشايخ والصحيح عدم الانعقاد كذا في فتاوى قاضيان * وقيل بلفظ القرض ينعقد على قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لأن نفس القرض عليك عندهما وهو المختار كذا في مختار الفتاوى * وبلفظ السلم قيل ينعقد وقيل لا وكذا الصرف فيه قولان كذا في العيني شرح المكنز * النكاح المضاف كقوله زوجتكها غداً غير صحيح أما

الخراجية أو أعار كان الخراج على رب الأرض كما لو دفعها من الزرعة إلا إذا كان كرماً أو رطاباً أو شجراً ملتفاً فإن أجرته وأعارته باطلة لأن هذه اجارة وقعت على استهلاك العين ولو أجر أرضه العشرية كان العشر على رب الأرض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه على المستأجر وإن أعار أرضه العشرية فزرعها المستعير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان وإن استأجر أو استعار أرضاً تصلح للزراعة فغرس المستأجر أو المستعير فيها كرماً أو جعل فيها رطاباً كان الخراج على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لأنها صارت كرماً فكان خراجها ككرم على من جعلها كرماً * وإن غصب أرضاً عشرية وزرعها إن لم تنقصها الزرعة فلا عشر على رب الأرض وإن نقصتها الزرعة كان العشر على رب الأرض كأنه أجرها بالنقصان * باع أرضاً يضاء خراجية اختلعه واقبه قال بعضهم إن بقي من السنة تسعون يوماً فالخراج على المشتري وإلا

فعلى البائع وقال بعضهم إن بقي من السنة قدر ما يتمكن المشتري من الزرعة أي زرع كان ويبلغ الزرع مبلغاً تبلغ المعلقة قيمته ضعف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري والأفعلى البائع وقال بعضهم إن بقي من السنة ما يتمكن المشتري أن يزرع فيها الدخن ويدرك أو تبلغ مبلغاً تبلغ قيمته ضعف الخراج الواجب كان الخراج على المشتري واختاروا الفتوى القول الأول ولو اشترى أرض خراج ولم يكن في يد المشتري مقداراً يتمكن فيه من الزرعة فأن هذا السلطان الخراج من المشتري لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع لأنه ظلم

ومن ظلم ليس له أن يظلم غيره * رجل باع أرضا خراجية فباعها المشتري من غيره بعد ثمن بآنها الثاني من غيره كذلك حتى مضت السنون
يكن في ملك أحدهم ثلاثة أشهر لاخراج على أحد قالوا الصحيح في هذا أن يتظر إلى المشتري الآخر أن يبيده ثلاثة أشهر كان الخراج عليه
رجل باع أرضا فيها زرع لم يبلغ فباعها مع الزرع كان خراجها على المشتري على كل حال وإن باعها بعد ما انعقد الحب وبلغ الزرع ذكر
الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أن هذا بمنزلة ما لو باع أرضا فأغارها وباع معها حنطة (٣٧٣) محصورة هذا الذي ذكرنا إذا كانوا

ياخذون الخراج في آخر
السنة فإن كانوا يأخذون
في أول السنة على سبيل
التجديد فذلك محض ظلم
لا يجب على البائع ولا على
المشتري * رجل له قرية في
أرض خراج له فيها بيوت
ومنازل يستغلها أو
لا يستغلها لا يجب فيها شيء
وكذلك الرجل إذا كان له دار
خطت في مصر من أمصار
المسلمين جعلها بستانا أو
غرس فيها نخلا وأخرجهما
عن منزله ليس فيها شيء لأن
ما بقي من الأرض تبع للدار
وان جعل كل الدار بستانا
فإن كان في أرض العشر
ففيها العشر وإن كان في
أرض الخراج ففيها الخراج
* من عليه الخراج إذا منع
الخراج سنين لا يؤخذ منه
مضى في قول أبي حنيفة رحمه

الله تعالى * السلطان إذا
جعل الخراج لصاحب
الأرض وتركه عليه جاز في
قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى خلافا لمحمد رحمه الله
تعالى والفتوى على قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى إذا
كان صاحب الأرض من
أهل الخراج وعلى هذا
التسوية للقضاء والفقهاء

(٣٥ - فتاوى أول) ولو جعل العشر لصاحب الأرض لا يجوز في قولهم السلطان إذا لم يطلب الخراج ممن هو عليه كان لصاحب الأرض
أن يتصدق به فإن تصدق بعد الطلب لا يخرج عن العهدة اشترى أرض خراج فجعلها دارا أو بنى فيها بناء كان عليه خراج الأرض كالأرض
عطلها والسلطان أن يحبس غلة أرض الخراج حتى يأخذ الخراج وفي خراج الوظيفة إذا هلك الخراج فإن هلك أكثر قبل الحصاد باقية
سماوية لا يمكن دفعها كالحرق والغرق والبرد يسقط الخراج وإن هلك بما يمكن الاحتراز عنه ككل الدواب ونحو ذلك لا يسقط لأنه هلك

المعاق فان كان على أمر مضى صح لأنه معلوم الحال فلو خطبت بنته فآخبر أنه تزوجها من فلان قبل هذا
فكذبه فقال إن لم أكن زوجتها منه فقد تزوجتها من ابنك وقبل أبو ابن عند الشهود فبان أنه لم يكن
زوجها من أحد صح النكاح كذا في النهر الفائق * وإن قال لامرأة محضرة الشاهدين تزوجتك على كذا
إن أجاز أبي أو رضى فقالت قبلت لا يصح * رجل تزوج امرأة على أنها طالق أو على أن أمرها في الطلاق
بيدها ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع أنه يجوز النكاح والطلاق باطل ولا يكون الأمر بيدها وقال
الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا إذا بدأ الزوج فقال تزوجتك على أنك طالق وإن ابتدأت المرأة فقالت
زوجت نفسي منك على أني طالق أو على أن يكون الأمر بيدي أطلق نفسي كما شئت فقال الزوج قبلت
جاء النكاح ويقع الطلاق ويكون الأمر بيدها وكذا المولى إذا تزوج أمته من عبده ما بدأ العبد فقال
زوجني أمته هذه على ألف على أن أمرها بيدي أطلقها كلما أريد فقال العبد
الأمر بيد المولى ولو ابتدأ المولى فقال زوجتك أمي على أن أمرها بيدي أطلقها كلما أريد فقال العبد
قبلت جاز النكاح ويكون الأمر بيد المولى ولو قال العبد لولاه إذا تزوجتها فأمرها بيدي أبدأ ثم تزوجها
يكون الأمر بيد المولى ولا يمكن إخراجها أبدا كذا في فتاوى قاضي خان * ذكر شمس الأئمة السرخسي إذا
تزوج امرأة على ألف إلى الحصاد والدياس اختلف مشايخنا في هذه المسئلة والخيار عندى أنه ينعقد
ويثبت هذا الاجل في المهر كذا في مختار الفتاوى * ولا يثبت في النكاح خيار الرؤية والعيب والشرط سواء
جعل الخيار للزوج أو للمرأة أو له * ما ثلاثة أيام أو أقل أو أكثر حتى أنه إذا فعل ذلك فالنكاح جائز والشرط
باطل إلا إذا كان العيب هو الحب والخصاء والعنة فإن المرأة بالخيار وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى كذا في شرح الطحاوى * فإذا شرط أحدهما صاحبه السلامة عن العمى والشلل
والزمانة أو شرط صفة الجمال أو شرط الزوج عليها صفة البكارة فوجد بخلاف ذلك لا يثبت له الخيار هكذا
في التتارخانية * رجل تزوج امرأة على أنه مدين فاذا هو قروي يجوز النكاح إن كان كفا ولا خيار لها
كذا في فتاوى قاضي خان * وفي فتاوى أبي الليث تزوج امرأة على أن أباه بالخيار صح النكاح ولا خيار

كذا في النخبة

(الباب الثالث في بيان المحرمات) وهي تسعة أقسام

* (القسم الأول المحرمات بالنسب) * وهن الأمهات والبنات والأخوات والعلمات والخالات وبنات الأخ
و بنات الاخت فهن محرمات نكاحا ووطأ ودواعيه على التأيد فالأمهات أم الرجل وجدته من قبل
أبيه وأمه وإن علون وأما البنات فبنته الصليبة وبنات ابنه وبنته وإن سفلن وأما الأخوات فالأخت
لاب وأم والأخت لاب والاخت لام وكذا بنات الأخ والاخت وإن سفلن وأما العلمات فثلاث عمه لاب
وأم وعمه لاب وعمه لام وكذا علمات أبيه وعمات أجداده وعمات أمه وعمات جدته وإن علون وأما عمه العمه
فإنه يتظر إن كانت العمه القري عمه لأب أو لأب فعمه العمه حرام وإن كانت القري عمه لأم فعمه العمه
لا تحرم وأما الخالات فخالاته لاب وأم وخالاته لاب وخالات أمه وأمهاته وأما خالة الخالة فإن
كانت الخالة القري خالة لاب وأم أو لأم فخالاتها تحرم عليه وإن كانت القري خالة لاب فخالاتها لا تحرم عليه

(٣٥ - فتاوى أول) ولو جعل العشر لصاحب الأرض لا يجوز في قولهم السلطان إذا لم يطلب الخراج ممن هو عليه كان لصاحب الأرض
أن يتصدق به فإن تصدق بعد الطلب لا يخرج عن العهدة اشترى أرض خراج فجعلها دارا أو بنى فيها بناء كان عليه خراج الأرض كالأرض
عطلها والسلطان أن يحبس غلة أرض الخراج حتى يأخذ الخراج وفي خراج الوظيفة إذا هلك الخراج فإن هلك أكثر قبل الحصاد باقية
سماوية لا يمكن دفعها كالحرق والغرق والبرد يسقط الخراج وإن هلك بما يمكن الاحتراز عنه ككل الدواب ونحو ذلك لا يسقط لأنه هلك

تقصيره وفي أرض العشر إذا هلك الخراج قبل الحصاد يسقط وان هلك بعد الحصاد فكل من نصيب رب الأرض يسقط وما كان من نصيب الأكارين في ذمة رب الأرض لان في نصيب الأكار الأرض بمنزلة المستأجر فكان العشر على صاحب الأرض وخراج المقاسمة بمنزلة العشر لان الواجب شيء من الخارج وانما يفارق العشر في المصروف هذا اذا هلك كل الخارج فان هلك الاكثر وبقي البعض ينظر الى ما بقي ان بقي مقدار ما يبلغ قفيزين ودرهمين (٢٧٤) يجب قفيز ودرهم ولا يسقط الخراج وان بقي اقل من ذلك يجب نصف الخراج وانما يسقط الخراج بهلاك

الخارج اذا لم يبق من السنة مقدار ما يتمكن فيه من الزراعة وان بقي لا يسقط الخراج ويجعل كأنه الاول لم يكن وكذا الكرم اذا ذهب ثماره بأفة ان ذهب البعض وبقي البعض اذا بقي ما يبلغ عشرين درهما أو أكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهما يجب مقدار نصف ما بقي وكذلك الرطب والسمان اذا ذهب لرجل خراج أرضه ذكر في السير أنه لا ينبغي له ان يقبل لانه حق الجماعة فان كان مصرفا كان له ان يقبل ومصرف خراج الأرض والجزية وما يؤخذ من نصارى بني تغلب للقاتلة وذرائعهم وكل ما يعود منفعة الى عامة المسلمين نحو الكراع والسلاح والعنة للعدو وعارة الجسور والقناطر وحفر أنهار العامة وبناء المساجد والتفقه عليها والقضاة والنقهاء * رجب غرس في أرض الخراج كرمها لم يثمر الكرم كان عليه خراج أرض الزرع وكذا لو غرس الاشجار المثمرة كان عليه خراج الزرع الى

هكذا في محيط السرخسي

* (القسم الثاني المحرمات بالمهرية) * وهي أربع فرق (الاولى) أمهات الزوجات وجداتهن من قبل الاب والام وان علون (والثانية) بنات الزوجات وبنات اولادها وان سفلن بشرط الدخول بالام كذا في الحاوي القدسي سواء كانت الابنة في حجره أو لم تكن كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * وأصحابنا ما أقاموا الخلوة مقام الوطء في حرمة البنات هكذا في الذخيرة في نوع ما يستحق به جميع المهر * (والثالثة) حليلة الابن وابن الابن وابن البنت وان سفلوا دخل بها الابن أم لا * ولا تحرم حليلة الابن المتبني على الاب المتبني هكذا في محيط السرخسي * (والرابعة) نساء الاء والجداد من جهة الاب والام وان علوا فهو لاء محرمات على التأيد نكاحا ووطئا كذا في الحاوي القدسي * وثبت حرمة المصاهرة بالنكاح الصحيح دون الفاسد كذا في محيط السرخسي * فلوزوجها نكاحا فاسدا لا تحرم عليه أمها بمجرد العقد بل بالوطء هكذا في البحر الرائق * وثبت بالوطء حلالا كان أو عن شبهة أو زنا كذا في فتاوى قاضي خان * فمن زنى بأمرأة حرمت عليه أمها وان علمت وابنتها وان سفلت وكذا تحرم المزني بها على آباء الزاني وأجداده وان علوا وأبنائه وان سفلوا كذا في فتح القدير * ولو وطئها فافضاها لا تحرم عليه أمها لعدم يقين كونه في الفرج الا اذا حبست وعلم كونه منه كذا في البحر الرائق * وكما ثبتت هذه الحرمة بالوطء تثبت بالمس والتقبيل والنظر الى الفرج بشهوة كذا في الذخيرة * سواء كان نكاحا أو ملكا أو فجور عندنا كذا في الملتقط * قال أصحابنا الربيعة وغيره في ذلك سواء كذا في الذخيرة * والمباشرة عن شهوة بمنزلة القبلة وكذا المعانقة هكذا في فتاوى قاضي خان * وكذا لو عضها بشهوة هكذا في الخلاصة * فان نظرت المرأة الى ذكر رجل أولسته بشهوة أو قبلته بشهوة تعلقت به حرمت المصاهرة كذا في الجوهرة النيرة * ولا تثبت بالنظر الى سائر الاعضاء الابشهوة ولا بمس سائر الاعضاء لاعتناء شهوة بالاخلاق كذا في البدائع * والمعتبر بالنظر الى النرج الداخل هكذا في الهداية * وعليه الفتوى هكذا في الظهيرية وجواهر الاخلاطى * قالوا لو نظر الى فرجها وهي قائمة لا تثبت حرمة المصاهرة وانما يقع النظر في الداخل اذا كانت قاعدة متكئة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو نظر الى فرجها ولو نظرت الى فرج امرأة بشهوة ورأى ستر رقيق أو زجاج يستبين فرجها تثبت حرمة المصاهرة * ولو نظر في امرأة ورأى فيها فرج امرأة فنظر عن شهوة لا تحرم عليه أمها وابنتها لانه لم يفرجها وانما رأى عكس فرجها ولو كانت المرأة على شط حوض أو على قنطرة فنظر الى رجل في الماء فرأى فرجها فنظر عن شهوة لا تثبت الحرمة كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الصحيح كذا في الخلاصة * ولو كانت المرأة في الماء فرأى الرجل فرجها ونظر عن شهوة تثبت الحرمة كذا في فتاوى قاضي خان * واذا نظر الرجل فرج ابنته بغير شهوة فتمنى أن يكون له جارية مثلها فوقعت منه شهوة مع وقوع بصره قالوا ان كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امرأتها وان كانت الشهوة وقعت على التي تمنها لا تحرم لان نظره في هذه الصورة الى فرج ابنته لم يكن عن شهوة كذا في فتاوى قاضي خان والذخيرة * ثم لا فرق في ثبوت الحرمة بالمس بين كونه عامدا أو ناسيا أو مكرها أو مخطئا كذا في فتح القدير * أو نأما هكذا في معراج الدراية * فلوا يقط زوجته ليجامعها فوصلت يدها الى بنته منها فقرصها بشهوة وهي ممن تشبه يظن انها أمها حرمت عليه الام حرمة مؤبدة كذا في فتح القدير * ولو لمس شعرها بشهوة ان مس ما اتصل برأسها تثبت وان مس ما سترسل لا تثبت وأطلق

ان ثمر الاشجار ومن كان له أرض الزعفران فزرع فيها الحبوب كان عليه خراج الزعفران وكذا اذا قلع الكرم وزرع فيها الناطق الحبوب كان عليه خراج الكرم واذا باغ الكرم وأثمران كان قيمة الثمرة تبلغ عشرين درهما أو أكثر كان عليه عشرة دراهم وان كان اقل من عشرين درهما كان عليه مقدار نصف الخارج لا يبلغ قفيزا ودرهما لا ينقص عن قفيز ودرهم لانه كان متممكنا من زراعة الأرض فلا ينقص عما كان وان كان في أرضه أجرة فيها صيد كثير ليس عليه الخراج وان كان في أرضه قصب أو طرفاء أو صنوبر

أو خلاف أو شجر لا يثر ينظر ان امكنه ان يقطع ذلك ويجهلها من ردة فلم يفعل كان عليه الخراج وان كان لا يقدر على اصلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وان كان في أرض الخراج أرض يخرج منها ملح كثيرا وقليل فكذا ذلك وكذلك ان قدر ان يجعلها من ردة ويوصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وان كان لا يصل اليها ماء الخراج أو كان في الجبل ولم يصل اليها الماء لا يجب الخراج وان كان في أرض الخراج قطعة أرض سبخة لا تصلح للزراعة أو لا يصل اليها الماء ان أمكنه اصلاحها فلم يصلح كان عليه (٢٧٥) خراجها وان كان لا يمكن فلا خراج عليه والدين لا يمنع وجوب الخراج

لانه حق العباد فلا يمنع بالدين إذا اشترى أرضا ولم يقبضها أو قبضها ومنعه انسان عن الزراعة لا يجب عليه خراجها لان الخراج لا يجب بدون التمكن اذا عجز صاحب الأرض عن الزراعة ولم يجد ما يتق في عمارتها يدفعها الامام الى غيره فزارعة بالنصف أو الثلث أو الربع وتكون الغلة لصاحب الأرض يؤدي عنها الخراج ويمسك ما بقي وان لم يجد الامام من يأخذها من ردة يوجبها الامام فيكون الاجر لصاحب الأرض يؤدي عنه الخراج وان لم يجد من يستأجرها يبيعها فيكون الثمن لصاحب الأرض يؤدي عنه الخراج ويمسك الفضل وان لم يجد من يشتري يدفع اليه من بيت المال مقدار ما ينفق في عمارة الأرض قرضا لان الامام مأمور بتبشير مال بيت المال بأى وجه يتهيأ له قالوا هذا في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبيع ولا يواجر لان ذلك جبر وعنده الجبر

الناطق اطلاقا من غير هذا التفصيل كذا في الظهيرية * وهكذا في وسيل الكردري والسراج الوهاج * ولو مس ظفرها بشهوة تثبت كذا في الخلاصة * ثم المس انما يوجب حرمة المصاهرة اذا لم يكن بينهما ما يوجب ما يوجب اذا كان بينهما ما يوجب فان كان صفيقا لا يجد الماس حرارة المسوس لا تثبت حرمة المصاهرة وانما تنسرت آلتها بذلك وان كان رقيقا بحيث تصل حرارة المسوس الى يده تثبت كذا في الذخيرة * وكذا لو مس أسفل الخلف الا اذا كان منه لا يجد الدين القدم كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قبل الرجل المرأة وبينهما ما يوجب فان كان يجدر بالثنايا أو برد الشدة فيه وتقبيل ولمس كذا في المحيط * والدوام على المس ليس بشرط لثبوت الحرمة حتى قيل اذا مد يده الى امرأة بشهوة فوقعت على أنفها بنتها فازدادت شهوته حرمت عليه امرأته وان نزع يده من ساعتها كذا في الذخيرة * ويشترط أن تكون المرأة مشتهاة كذا في التبيين * والفتوى على أن بنت تسع محل الشهوة لا مادونها كذا في معراج الدراية * وقال الفقيه أبو الليث مادون تسع سنين لا تكون مشتهاة وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان * وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر رحمه الله تعالى أنه كان يقول ينبغي للفتي أن يفتي في السبع والثمان انهما لا تحرم الا ان بالغ السائل انهما عبله ضخمة جسمية فيمن ثديفتي بالحرمة كذا في الذخيرة والمضمرات * فلو جامع صغيرة لا تشتهى لا تثبت - رمة كذا في البحر الرائق * ولو كبرت المرأة حتى خرجت عن حد المشتهاة يوجب الحرمة لانها دخلت تحت الحرمة فلم يخرج بالكبر ولا كذلك الصغيرة كذا في التبيين * وكذا تشترط الشهوة في الذكر حتى لو جامع ابن أربع سنين زوجة أبيه لا تثبت به حرمة المصاهرة كذا في فتح القدير * ووطء الصبي الذي يجامع مثله بمنزلة وطء البالغ في ذلك قالوا والصبي الذي يجامع مثله أن يجامع ويشتهى وتستحق النساء من مثله كذا في فتاوى قاضي خان * والشهوة تعتبر عند المس والنظر حتى لو وجد ابغى شهوة ثم اشتبه بعد الترتك لا تعلق به الحرمة وحد الشهوة في الرجل أن تنتشر آلتها أو تزداد انتشارا ان كانت منتشرة كذا في التبيين * وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى * وبه يفتي كذا في الخلاصة * فمن انتشرت آلتها فطلب امرأته أو أولجها بين فخذي ابنتها لا تحرم عليها ما لم تزد انتشارا كذا في التبيين * وهذا الحد اذا كان شابا قادرا على الجماع فان كان شيخا أو عينا فقد الشهوة أن يتحرك قلبه بالاشتهاء ان لم يكن متحركا قبل ذلك ويردادا لاشتهاء ان كان متحركا كذا في المحيط * وحد الشهوة في النساء والمحبوب هو الاشتها بالقلب والتلذذ به ان لم يكن وان كان فإزدياده كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * ووجود الشهوة من أحدهما يكتفى بشرطه أن لا ينزل حتى لو أنزل عند المس أو النظر لم تثبت به حرمة المصاهرة كذا في التبيين * قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في الشمني شرح النقاية * ولو لم يمس فأنزل لم تثبت به حرمة المصاهرة في الصحيح لانه تين بالانزال أنه غير دأع الى الوطء كذا في الكافي * ولو نظر الى دبر المرأة لا تثبت به حرمة المصاهرة كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا لو وطئ في دبرها لا تثبت به الحرمة كذا في التبيين * وهو الاصح هكذا في المحيط * وعليه الفتوى هكذا في جواهر الاخلاطى * واذا جامع ميتة لا تثبت به الحرمة كذا في فتاوى قاضي خان * (ومما يصل بذلك مسائل) لو أقر بحرمة المصاهرة يؤاخذ به ويفرق بينهما او كذلك اذا أضاف ذلك الى ما قبل النكاح بان قال لامرأته كنت جامعته أمك قبل نكاحك يؤاخذ به ويفرق بينهما ولو لم يكن لا يصدق في حق المهر حتى يجب المسمى دون المقر والاصرار على هذا الاقرار ليس بشرط حتى لو رجع عن ذلك وقال كذبت فالقاضي

على الحر العاقل البالغ باطل وكذلك قرية فيها أراض مات أربابها أو غابوا عنها وعجز أهل القرية عن خراجها فارادوا التسليم الى السلطان فان السلطان يفعل ما قلنا فان أراد السلطان ان يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري قوم اشتروا ضيعة فيها كروم وأراض فاشترى أحدهم الكروم والآخر الأراضى فان أرادوا تسمة الخراج قالوا ان كان خراج الكروم معلوما وخراج الأراضى كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وان لم يكن خراج الكروم معلوما وكان خراج الضيعة جلة فان علم ان الكروم كانت كروما في الاصل

لا يعرف الا كرموا الاراضى كذلك يتطرا الى خراج السكر والارضى فاذا عرف ذلك يقسم حله خراج الضيعة عليهم ما على قدر حصتها
 قرية خراج ارضها على التفاوت فطلب من كان خراج ارضه أكثر التسوية بينهما وبين غيره قالوا ان كان لا يعلم ان الخراج في الابتداء كان
 على التساوى أم على التفاوت يترك على ما كان قبل ذلك ومن عليه الخراج أو العشر اذا مات يؤخذ ذلك من تركته وعن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى في رواية يسقط ذلك بالموت (٢٧٦) ويؤخذ الخراج عند بلوغ الغلة على اختلاف البلدان ولا يحل لصاحب الارض ان

يا كل الغلة حتى يؤدى الخراج

(فصل في العشر)

في كل ما تخرجه الارض من
 الحنطة والشعير والدخن
 والارز وأصناف الحبوب
 والبقول والرياحين والاوراد
 والرطاب وقصب السكر
 والذرية والبطيخ والقثاء
 والخيار والباذنجان والعصفر
 وأشياء ذلك لها ثمرة باقية أو
 غير باقية يجب فيها العشر في
 قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى قل أو أكثر وقال أبو
 يوسف ومحمد رحمه الله
 تعالى لا يجب العشر فيما
 لا يبقى من الثمار وفيما يبقى
 لا يجب ما لم يبلغ خمسة أوسق
 والوسق ستون صاعا وان
 كان شيئا لا يوسق كالقطن
 والزعفران وأشياء ذلك قال
 محمد رحمه الله تعالى يعتبر فيه
 خمسة من أقصى المقادير نحو
 الاجمال في القطن كل حل
 ثلثمائة من العراق والامناء
 في السكر والزعفران والافراق
 في العسل وقال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى يعتبر فيه
 القيمة ان كانت قعة الخراج
 مثل قيمة خمسة أوسق من
 أدنى الموسقات يجب فيه
 العشر والافسلا ولا يجب
 العشر في التبن ولا في الحطب
 والحشيش والقنب والصوبر

لا يصدق له ولكن فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا فيما أقر لا تحرم عليه امرأته وذ كرمحمد رحمه الله تعالى
 في كتاب النكاح اذا قال الرجل لامرأته هذه أمي من الرضاة ثم راد أن يتزوجها بعد ذلك فقال أخطأت في
 ذلك فله أن يتزوجها استحسانا ووجه الفرق بينهما أنه ههنا أخبر عن فعله والخطأ فيما هو فعله نادر فلا يصدق
 فيه وأما في الرضاة فما أخبر عن فعل نفسه في زمان يتذكره وهو وانما سمع من غيره والخطأ فيه ليس بنادر كذا
 في التبيين والمزيد * واذا قبلها ثم قال لم يكن عن شهوة أو لمسه أو نظرا الى فرجها ثم قال لم يكن بشهوة
 فقد ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في التقييل يفتى بثبوت الحرمة ما لم يتبين أنه قبل بغير شهوة وفي المس
 والنظر الى الفرج لا يفتى بالحرمة الا اذا تبين أنه فعل بشهوة لان الاصل في التقييل الشهوة بخلاف المس
 والنظر كذا في المحيط * هـ اذا كان المس على غير الفرج وأما اذا كان على الفرج فلا يصدق أيضا كذا في
 الظهيرية * وكان الشيخ الامام الاجل طهري الدين المرعيني يفتى بالحرمة في القبلة في الفم والخذ والرأس
 وان كان على مقنعة وكان يقول لا يصدق في أنه لم يكن بشهوة وفي البقالى ويصدق اذا أنكر الشهوة في المس
 الا أن تقوم التهمة متشبهة فيها معها كذا في المحيط * ولو أخذ ثديها وقال ما كان عن شهوة لا يصدق لان
 الغالب خلافه وكذا لو ركب معها على دابة بخلاف ما اذا ركب على ظهرها وعبر به الماء كذا في الوجيز
 للكردي * وتقبل الشهادة على الاقرار بالمس والتقييل بشهوة كذا في جواهر الاخلاط * وهل تقبل
 الشهادة على نفس المس والتقييل بشهوة المختار أنه تقبل واليه ذهب فقهاء الاسلام على السبزدوى كذا في
 التجنيس والمزيد * وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في نكاح الجامع لان الشهوة مما يوقف عليها في الجملة اما
 بتحرك العضو من الذي يتحرك عضوه أو بآثار أخر من لا يتحرك عضوه كذا في الذخيرة * وهو المعمول كذا في
 جواهر الاخلاط * سئل القاضي على السعدي عن سكران باشر ابنته وقبلها وقصد أن يجامعها فقالت
 الابنة أنا بنتك فتركها هل تحرم أمها قال نعم كذا في التارخية * قيل لرجل ما فعلت بأمرائك قال
 جامعته قال ثبت حرمة المصاهرة قيل ان كان السائل والمسؤل هازلين قال لا يتفاوت ولا يصدق انه كذب
 كذا في المحيط * رجل له جارية فقال قد وطئتها لا تحل لابنه وان كانت في غير ملكه فقال قد وطئتها لابنه
 أن يكذبه ويطأها لان الظاهر يشهد له ولو تسرى جارية ميراث أبيه يسهه أن يطأها حتى يعلم ان الاب
 وطئها كذا في محيط السرخسي * رجل تزوج امرأة على أنها عذراء فلما أراد وقاعها وجدها قد اقتضت
 فقال لها من اقتضت فقالت أبوك أن صدقها الزوج بانته منه ولا مهر لها وان كذبها فهي امرأته كذا في
 الظهيرية * لو ادعت المرأة ان مس ابن الزوج اياها كان عن شهوة لم تصدق والقول قول ابن الزوج كذا في
 السراج الوهاج * رجل قبل امرأة أبيه بشهوة وقبل الاب امرأة ابنته بشهوة وهي مكرهة وانكر الزوج
 أن يكون بشهوة فالقول قول الزوج وان صدق الزوج وقعت الفرقة ويجب المهر على الزوج ويرجع
 بذلك على الذي فعل ان تعمد القاييل الفساد وان لم يتمد لا يرجع وفي الوطء لا يرجع وان تعمد الوطء الفساد
 لانه وجب الحد والمال مع الحد لا يجتمع تزوج بأمة رجل ثم ان الامة قبلت ابن زوجها قبل الدخول بها
 فادعى الزوج أنها قبلته بشهوة وكذب المولى فانها تبين من زوجها الاقرار بالزوج أنها قبلت بشهوة ويلزمه
 نصف المهر بتكذيب المولى اياه أنها قبلته بشهوة ولا يقبل قول الامة في ذلك لو قالت قبلته بشهوة كذا في
 المحيط * ولو أخذت ذكر الختان في الخصومة وقالت كان عن غير شهوة صدقت كذا في خزنة الفتاوى * ذكر

والقصب القارسي ولا في سف النخل ولا في الطرفا ولا في الدلب وشجر القطن والباذنجان ويجب في برز القنب وبرز الصوبر محمد
 ولو جعل أرضه مشجرة أدمقصة يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا لو جعل فيها القثا للدواب ولا يجب العشر فيما كان من
 الادوية كالوزوالهلية ولا في الكندر والصبغ ويجب العشر في العسل اذا كان في أرض العشر وكذا المن اذا سقط على الشوك الأخضر
 في أرضه وقيل لا يجب فيه العشر لان الارض لا تعمل لذلك ولهذا الوسط على الاشجار لا يجب ويجب العشر في الاراضى الموقوفة وأرض

الصبيان والمجانين ان كانت عشرة يهوان كانت خراجية ففيه الخراج وما يجمع من ثمار الاشجار التي ليست بمملوكة كاشجار الجبل يجب فيه العشر وما يستخرج من الجبال ان كان مما ينطبع كالذهب والفضة والصفرة والنحاس والحديد يجب فيه الخمس وان كان مما لا ينطبع كالزرنج والكحل والراج والياقوت والفيروز والزر بجد لا شيء فيه ولا شيء فيما يستخرج من البحر كالعنب والاولو والسمنك * رجل في داره شجرة مثمرة لاعشر فيه وان كانت البلدة عشرية بخلاف ما اذا كانت في الاراضي ويصرف العشر (٣٧٧) الى من يصرف اليه الزكاة * المسلم اذا وجد

في داره معدن ذهب أو فضة لا شيء فيه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحب رجهما الله تعالى فيه الخمس وان وجد في داره ركازا فهو لصاحب الخطة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو لمن وجده وان وجد في أرضه معدن ذهب أو فضة كان فيه الخمس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في الأصل انه لا شيء فيه بالمسلم لذا عار أرضه العشرية في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى العشر على المستعير ان كان المستعير مسلما وان كان كافرا فعلى رب الارض وان دفع أرضه العشرية من اربعة ان كان البذر من قبل العامل فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون العشر على صاحب الارض كما في الاجارة وعندهما يكون على الزارع كما في الاجارة وان كان البذر من قبل صاحب الارض كان العشر على صاحب الارض في قولهم وان غصب أرضا عشرية وزرعها ان نقصتها الزعامة كان

محمد رحمه الله تعالى في نكاح الاصل أن النكاح لا يرتفع بجرمة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفريق لا يجب عليه الحد اشتبه عليه أم لم يشته كذا في الذخيرة * واذا فخر بامرأة ثم تاب يكون محرما لابنته لانه حرم عليه نكاح ابنته على التأيد وهذا دليل على أن المحرمية تثبت بالوطء الحرام وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في فتاوى قاضيخان * لا بأس بأن يتزوج الرجل امرأته ويتزوج ابنته ابنتها وأما كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى الصغرى اذا فخر في خرقه وبجامعها كذلك ان كانت خرقه لا تمنع وصول الحرارة الى ذكره تحمل المرأة للزوج الاول وان كانت تمنع كذا في دبل فلا تحمل كذا في الخلاصة

(القسم الثالث المحرمات بالرضاع) كل من تحرم بالقربة والصهرية تحرم بالرضاع على ما عرف في كتاب الرضاع كذا في محيط السرخسي

(القسم الرابع المحرمات بالجمع) وهو نوعان الجمع بين الاجنبيات والجمع بين ذوات الارحام (أما الجمع بين الاجنبيات) فانه لا يحل للرجل أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة كذا في محيط السرخسي * ولا يجوز للعبد أن يتزوج أكثر من اثنتين كذا في البدائع * المكاتب والمذبر وابن أم الولد في هذا كالعبد كذا في الكفاية * ويجوز للحر أن يتسرى من الاماء ما شاء من العدد وان كثر وليس للعبد أن يتسرى وان أذن له مولاه فيه كذا في الحاوي * وللحر أن يتزوج أربعة من الحررات والاماء كذا في الهداية * والعبدان يتزوج اثنتين حرتين كاتنا وأمتين كذا في البحر الرائق * واذا تزوج الحر نساة على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ولا يجوز نكاح الخامسة وان تزوج نساة في عقد فسد نكاح الكل وكذا العبدان يتزوج ثلاثا ولو تزوج الحر في خمس سنين أسلم ان تزوجهن على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ويفرق بينه وبين الخامسة عند الكل وان تزوجهن جملة فترق بينه وبين الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا تزوج واحدة ثم أربعا جاز نكاح الواحدة لا غير كذا في فتاوى قاضيخان * رجل تزوج امرأة في عقد واثنتين في عقد وثلاث في عقد ولا يعلم أما الاولى فصح نكاحها على كل حال ولها المسمى وأما الفريقتان فالبيان الى الزوج حال حياتهما أو موتهما فعلا أو قولاً فمن ظهر فسادها لامهر لها ولا ميراث كذا في التتارخانية * ولو تزوجت امرأة زوجين في عقد واحد فان كان لاحدهما أربع نسوة جاز نكاح الآخر هكذا في محيط السرخسي (وأما الجمع بين ذوات الارحام) فانه لا يجمع بين اثنتين بنكاح ولا بوطء ملكين سواء كانتا اثنتين من النسب أو من الرضاع هكذا في السراج الوهاج * والاصل ان كل امرأتين لو صورنا احدهما من أي جانب ذكر لم يجز النكاح بينهما برضاع أو نسب لم يجز الجمع بينهما كذا في المحيط * فلا يجوز الجمع بين امرأتين من نسب أو رضاع أو خالتهما كذلك ونحوها ويجوز بين امرأة وبين زوجها فان المرأة لو فرضت ذكر احلت له تلك البنت بخلاف العكس وكذا يجوز بين امرأة وجارية اذا عزم حل النكاح على ذلك القرض ليس لقربة أو رضاع كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * فان تزوج الاثنتين في عقد واحدة يفرق بينهما وبينه فان كان قبل الدخول فلا شيء لهما وان كان بعد الدخول يجب لكل واحدة منهما الاقل من مهر مثلها ومن المسمى كذا في المضمرات * وان تزوج بهما في عقدتين فنكاح الاخيرة فاسد ويجب عليه أن يفارقهما ولو علم القاضي بذلك يفرق بينهما فان فارقهما قبل الدخول لا يثبت شيء من الاحكام وان

العشر على صاحب الارض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم تنقصها الزعامة فعلى الغاصب في زرعه * (فصل في خراج الرأس) الجزية تؤخذ من الفقير المعتمل في كل سنة اثني عشر درهما ومن وسط الحال ضعف ذلك اربعة وعشرون ومن الغنائم في الغني خماسة وأربعون ونكاه وأتى الفقير ووسط الحال والغنائم قال بعضهم من لا يملك مائتي درهم فهو فقير ومن يملك مائتي درهم الى عشرة آلاف فهو وسط الحال ومن يملك أكثر من عشرة آلاف الى ما لا يتناهى فهو غني والغني هو الذي بقدره على العمل وان كان لا يحسن الحرفة

ومن لا يقدر على العمل ولا يملك مالا فهو من أهل المواساة لا يؤخذ منه شيء وتجب الجزية على مولى القروى عندنا الذي إذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في البعض قالوا ان كان غنيا في أكثر السنة يؤخذ منه جزية الاغنياء وان كان على العكس يؤخذ منه جزية الفقراء ولو كان غنيا في النصف فقيرا في النصف يؤخذ منه جزية وسط الحال ولو امتنع أهل الذمة عن اداء الجزية قاتلهم الامام الذي اذا عمل الجزية لستين ثم أسلم يرد عليه جزية سنة واحدة (٢٧٨) وان أدى الجزية في أول السنة ثم أسلم في السنة لا يرد عليه شيء وهذا على قول

من يقول بوجوب الجزية في أول السنة وهو الصحيح

(فصل في احياء الموات)

ذكر في شرب الاصل أرض الموات ما لا يعرف لها مالك وهو الصحيح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أرض الموات ان يفتح الامام بلدة عنوة ولم يقسم الاراضي بين الغائبين وتركها مهملة أو قسم البعض ولم يقسم البعض فتركها ولم يقسم يكون مواتا وعنه في رواية أخرى يقوم الرجل في آخر العمران ويصبح صيحة وسطا فالي أن يبلغ صوته يكون من العمران وما وراء ذلك يكون مواتا اذا لم يكن مقبرة ولا قنات لاهل القرية وعن محمد رحمه الله تعالى يعتبر الصوت من دور القرية لا من الاراضي العامرة وقال أبو عبد الله الجرجاني رحمه الله تعالى يعتبر الصوت على قدر أذان الناس في العادة من غير أن يجهد نفسه هذا اذا لم يعرف انها كانت ملكا لاحد فان عرف انها كانت مملوكة لكن لا يعرف المالك في الحال ذكر القاضي الامام أبو علي السغداني عن استاذ

فارقها بعد الدخول فلها المهر ويجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل وعليها العتقة ويثبت النسب ويعزل عن امرأته حتى تنقضي ثمة أختها كذا في محيط السرخسي * ولو تزوجها في عقدتين ولا يدري أيتهما أسبق فانه يؤمّر الزوج بالبيان فان بين فعل ما بين وان لم يبين فانه لا يتحرى في ذلك ويفرق بينهما كذا في شرح الطحاوي * ولهما نصف المهر اذا كان مهرهما متساويا وهو مسمى في العقد وكان الطلاق قبل الدخول وان كانا مختلفين يقضى لكل واحدة منهما ربع مهرها وان لم يكن مسمى في العقد تجب متعة واحدة لهما مبادل نصف المهر وان كانت الفارقة بعد الدخول يجب لكل واحدة المهر كاملا كذا في التبيين * قال أبو جعفر الهندواني معنى المسئلة اذا ادعت كل واحدة لاولية ولا حجة لهما فيقضى بنصف المهر لهما ما اذا قاتلا لا يدري أي العقدين أول فلا يقضى بشيء حتى يصطلحا كذا في غاية السروجي * وصورة الام طلاح هي أن يقول عند القاضي لنا عليه المهر وهذا الحق لا يعدو واقصط على أخذ نصف المهر فيقضى القاضي كذا في النهاية * واذا برهنت كل واحدة على السبق فعليه نصف المهر بينهما بالاتفاق في رواية كتاب النكاح وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي * وكل هذه الاحكام المذكورة بين الاختين ثابتة بين كل من لا يجوز جمعهم من المحارم كذا في فتح القدير * وان أراد أن يتزوج احدهما بعد التفريق فله ذلك ان كان التفريق قبل الدخول وان كان بعد الدخول فليس له ذلك حتى تنقضي عتقتهما وان انقضت عتقة احدهما دون الاخرى فله أن يتزوج المعتقة دون الاخرى ما لم تنقض عتقها وان دخل باحدهما فله أن يتزوجها دون الاخرى ما لم تنقض عتقها وان انقضت عتقها جاز له أن يتزوج بأيتهما شاء كذا في التبيين * ولا يجوز الجمع بين الاختين استمعا كما لا يجوز الجمع بينهما نكاحا واذا ملك آختين كان له أن يستمتع بأيتهما شاء فاذا استمتع باحدهما فليس له أن يستمتع بالآخرى به ذلك وكذلك لو اشترى جارية فوطئها ثم اشترى أختها كان له أن يطأ الاولى وليس له أن يطأ الاخرى بعد ذلك ما لم يحرم الاولى على نفسه وتحريره اياها اما بالتزويج من رجل أو بالانحراج عن ملكها اما باعناق أو بهبة أو بيع أو صدقة أو كتابة كذا في شرح الطحاوي * واعتاق البعض كاعتاق الكل وكذا تمليك البعض كتمليك الكل كذا في التبيين * ولو قال هي علي حرام لا تحل له الاخرى كالخبيز والتفاس والاحرام والصيام كذا في غاية السروجي * وان وطئها لم يمسس له أن يطأ واحدة منهما حتى يحرم فرج الاخرى بما قلنا وان باع واحدة منهما أو زوج أو وهب ثم ردت اليه المبيعة بعيب أو رجع في الهبة أو طلق المنكوحة زوجا وانقضت عتقها لم يطأ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى على نفسه كذا في فتاوى قاضيان * ولو تزوج جارية فلم يطأها حتى اشترى أختها فليس له أن يستمتع بالمشتراة لان الفراش يثبت لها بنفس النكاح فلو وطئ التي اشتراها كان جامع بينهما في الفراش كذا في شرح الطحاوي * فان تزوج أخت أمه لم يوطئها صحيح النكاح واذا جاز لا يطأ الامه وان كان لم يطأ المنكوحة ولا يطأ المنكوحة الا اذا حرم الموطوءة على نفسه بسبب من الاسباب فيمنعها من النكاح ويطأ المنكوحة ان لم يكن وطئ المملوكة كذا في الهداية * ولو تزوج أخت أمه نكاحا فاسد لم يحرم عليه أمته الموطوءة الا اذا دخل بالمنكوحة فيمنعها من الموطوءة كذا في البحر الرائق * واختان قالت كل واحدة منهما رجل واحد قد زوجت نفسها منك بكذا وخرج الكلامان منهما معا قبل الزوج نكاح احدهما فهو جائز ولو بدأ الزوج فقال قد زوجتك كل واحدة منك بالقدرة هم فقالت احدهما رضيت وأبوت

لما أم الامام رحمه الله تعالى انه يجوز للامام أن يدفعها الى رجل ويأذن له بالاحياء فتصير لهن احياء وفي نوادر الاخرى هشام عن محمد رحمه الله تعالى الاراضي اذا كان لها آثار عمارت من مسنة ونحوها ولها أرباب لكن لا يعرفون انه لا يسع لاحد أن يحبسها ويملكها أو يأخذ منها ترابا وفي رسالة أبي يوسف الى هارون رحمه الله تعالى هي لهن احياء وليس للامام أن يخرجها من يده وعليه فيها خراجها وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى في القصور الجزية والتواويس الجزية اذا رفع الرجل منها التراب واقام في أرضه قال ان

كانت قصورا أو فواو يشخر بت قبل الاسلام فهي بمنزلة الموات لا يامس بذلك وإن كانت خربت بعد الاسلام وكان لها أرباب لكن لا يعرفون لا يسع لأحد أن يأخذ منها شيئا لأنهم بمنزلة دورهم ونفسير الأحياء عن محمد رحمه الله تعالى أحياء الأرض لا يكون بالسقي والكرب وإنما يكون بالقاء البذر والزراعة وفي ظاهر الرواية إذا حفر نهرها أو كبرها وسقاها يكون أحياء وإن كبرها ولم يسق أو سقى ولم يكرب لا يكون أحياء وإن حوطها وسنها بحيث يعصب الماء يكون أحياء فاما التججير لا يكون أحياء (٣٧٩) وصورة التججير أن يجرى الرجل إلى أرض

موات فيحضر عليها حظيرة ولا يعمرها ولا يحبسها فإن فعل به ذلك فهو أحق بها إلى ثلاث سنين فإن لم يحبسها بعد ثلاث سنين فهو للناس فيه سواء لا يكون له حق بعد ثلاث سنين ويحرم التعرض لغيره قبل ثلاث سنين وروى ابن شجاع عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا حفر للموات بئرا أو ساق إليها الماء أو أجرى إليها عينا فقد أحياء وفي الفتاوى أنما يملك الموات بالأحياء بأحد الأشياء الثلاثة أما أن يبني أو يكرب أو يجري إليها الماء ومن أحياء أرض معينة بغير إذن الإمام لا يملكها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها يملكها وذكر الناطق رحمه الله تعالى القاضي في ولايته بمنزلة الإمام في ذلك * إذا أحيى رجل مواتا ليس لها شرب وحفر لها من نهر العامة حافتا غير مملوكة وساق إليها ما يكفيها من الماء ينظر أن كان ذلك لا يضر العامة كان له ذلك وإن كان يضر العامة ليس له ذلك ولا للإمام أن يأذن له بذلك

الأخرى أن ترضى فسكاحهما باطل كذا في الذخيرة قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل وكل رجلان يزوجه امرأته وكل رجل آخر بمنزلة ذلك فزوجه كل واحد منهما امرأته بغير أمرها وهما أختان من الرضاة ونخرج الكلامان معافهما باطلان وكذلك لو كان أحد النكاحين برضا المرأة أو كان كلاهما برضاها كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى رجلان لم يوكلا بنكاح وكانا فاضولين في زوجا رجلا أختين في عقدتين متفرقتين برضا الأختين وخاطب عن كل واحد منهما مخاطب ووقع العقدان معا فبلغ ذلك الزوج وأجاز نكاح أحدهما جاز ولو أنهما زوجا في عقدة بأن قال كل واحد منهما زوجت فلانة وفلانة وخاطب عنهما رجلان لا يجوز شي من ذلك كذا في الذخيرة * تزوج أختين واحداهما ممتدة الغير أو منكوحته يصح نكاح الفارغة كذا في محيط السرخسي * ولا يجوز أن يتزوج أخت ممتدة سواء كانت العدة عن طلاق رجعي أو بائن أو ثلاث أو عن نكاح فاسد أو عن شبهة وكلاهما لا يجوز أن يتزوج أختها في عدها فكذا لا يجوز أن يتزوج واحدة من ذوات المحارم التي لا يجوز الجمع بين اثنتين منهن وكذا لا يحل أن يتزوج أربع سواها عنده هكذا في الكافي * ولو أعتق أم ولده لم يحل له تزوج أختها حتى تنقضي عدها ويحل أربع سواها عنده وعندهما تحل الأخت أيضا كذا في فتح القدير * فإن قال الزوج أخبرتني أن عدها قد انقضت فإن كان ذلك في مدة لا تنقضي في مثلها العدة لا يقبل قوله ولا قولها إن أخبرته الآن تفسره بما هو محتمل من إسقاط سقط مسنين الخلق أو نحوه وإن كان ذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة أن صدقته أو كانت ساكنة أو غائبة فله أن يتزوج أخرى أو أختها إن شاء ذلك وكذلك إن كذبته في قول علماءنا كذا في المبسوط * ويجوز لزوجة المرتدة إذا لحقت بدار الحرب تزوج أختها قبل انقضاء عدها كما إذا ماتت فإن عادت مسلمة فاما بعد تزوج الأخت أو قبله ففي الأول لا يفسد نكاح الأخت لعدم عود العدة وفي الثاني كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن العدة بعد سقوطها لا تعود بلا سبب جديد وعندهما ليس له تزوج الأخت وعودها مسلمة يصير شرعا لحاقها كالغيبه لا يرى أنه يعاد إليها ما لها وتعود معتدة كذا في فتح القدير * ولا يجوز الجمع بين امرأتين كل منهما عمة للأخرى ولا بين امرأتين كل منهما خالة للأخرى وصورة ذلك أن يتزوج كل من رجلين أم الآخر وولدها بنتا فيكون كل واحد من البنيتين عمة للأخرى ولو تزوج كل من رجلين بنت الآخر وأولدها كانت بنت كل واحد منهما خالة للأخرى كذا في الهداية * وحل تزوج المضمومة إلى محرمة وصورة أن يتزوج امرأتين أحدهما لا يحل له نكاحها بان كانت محرمة له أو ذات زوج أو وثنية والأخرى يحل له نكاحها صح نكاح من تحل وبطل نكاح الأخرى والمسمى كله التي جاز نكاحها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين * ولو دخل بالتي لا تحل فالمدكور في الأصل أن لها مهر المثل بالغام بالغ والمسمى كله للمعالة قال في المبسوط وهو الأصح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في فتح القدير (القسم الخامس) الاماء المنكوحة على الحرمة أو معها لا يجوز نكاح الامة على الحرمة ولا معها كذا في محيط السرخسي * وكذا المدبرة وأم الولد كذا في فتح القدير * ولو جمع بين الامة والحرمة في عقدة واحدة صح نكاح الحرمة وبطل نكاح الامة وهذا إذا كان يصح نكاح الحرمة وحدها فإن لم يصح فضمها إلى الامة لاوجب بطلان نكاح الامة كذا في الخلاصة * ولو نكح الامة ثم الحرمة صح نكاحهما كذا في فتاوى قاضيخان * فإن تزوج امه على حرمة في عدة من طلاق بائن أو ثلاث لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

وكذلك ليس للإمام أن يزيد في النهر العظيم كوة أو كوتين إن كان يضر بالعلمة وفي النهر الخصاص المملوك ليس له أن يفعل ذلك أضر بصاحب النهر أو لا يضر لأن حافة النهر ملكه فلا يملك حفرها أو شقها وفي نوادر ابن رستم لا يزال أن يعطى من الطريق الحادة أحد البني عليه أن كان لا يضر بالمسلمين وإن كان يضر فليس له ذلك وليس هذا بالخليفة قالوا والسultan أن يجعل ملك الرجل طريقا عند الحاجة ولو بني في أرض الموات بناء في بعضها أو زرع فيها زرع قليل كان ذلك أحياء لذلك البعض دون غيره إلا أن يكون ماعرا كثر من النصف فيكون أحياء

لكل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى إذا كان الموات في وسط ما أحياء يكون أحياء لكل وإن كان الموات في ناحية لا يكون أحياء لما بقي شجرة في ملك رجل لا يعرف غارسها ليس لأحد أن يحتطبها بغير إذنه وكذا كل ما كان له ساق كالخشيش والشوك الأحمر والخوخ ذلك وإن كان ذلك كلاً بأن لم يكن له ساق فلكل أحد أن يأخذها وإن لم يكن موضع الشجر ملكاً لأحد لكنه ينسب إلى قرية أو إلى أهلها بأن كان فناء لهم فلا بأس (٢٨٠) بأن يحتطب ما لم يعلم أنه ملك وكذا الزنخ والكبريت والثمار في المروج والأودية

ولو كان في أرض رجل محلة فآخذ انسان من ذلك الماء لاضمان عليه كالأخذ من حوض انسان ولو صار الماء لماء فلا سبيل لأحد عليه ومن أخذه كان ضامناً لأنه لم يبق ماء بل صار من أجزاء الأرض وكذا النهر إذا انشق فجري الماء بطين واجتمع في أرض انسان قد درناغ أو أكثر لم يكن لأحد أن يأخذ من ذلك الطين وإن أخذ كان ضامناً لأن الطين بعدما اجتمع في ملكه صار من أجزاء ملكه وفي صيد الأصل إذا جاء السيل بالتراب الكثير واجتمع في أرض انسان يكون لصاحب الأرض وكذا العمل إذا عملت في أرض رجل كان لصاحب الأرض بخلاف الصيد إذا باضت أو أفرخت في أرض انسان أو شجرة فإن ذلك لا يكون لصاحب الأرض والشجر وكذا الصيد إذا كس في أرض انسان وصار بحيث لا يستطيع البراح لا يصير ملكاً لصاحب الأرض وإنما يكون ملكاً لمن أخذه وكذا الصيد إذا رمى ووقع في أرض انسان ولا يدري

وعندهما يجوز أن كانت معتدة عن طلاق رجعي لم يجز بالاتفاق كذا في الكافي * ولو تزوج أمة وحرّة والحرة في عدة عن نكاح فاسد أو عن وطء بشبهة ذكر الحسن أنه على الخلاف بينه وبينهما وغيره قال يجوز نكاح الأمة جهناً بالاتفاق وهو الاظهر والأشبه به وإذا تزوج الرجل حرة في عدة أمة عن طلاق رجعي ثم رجع الأمة جازة كذا في الذخيرة * عبد تزوج حرة ودخل بها بغير إذن مولاه ثم تزوج أمة بغير إذن مولاه فأجاز المولى نكاحهما يجوز نكاح الحرة دون الأمة كذا في محيط السرخسي في فصل نكاح العبد والأما * ولو تزوج أمة بغير إذن مولاه لم يدخل بها ثم تزوج حرة ثم أجاز المولى لم يجز ولو تزوج ابنتها وهي حرة قبل الإجازة جاز كذا في محيط السرخسي * رجل له بنت كبيرة وأمة كبيرة فقال الرجل قد زوجتكم ما كل واحدة منهما بكنة قبل الزوج نكاح الأمة كان باطلاً فإن قبل بعد ذلك نكاح الحرة جاز كذا في المحيط * ويجوز تزوج الأمة مسلمة كانت أو كفاية وإن قدروا على حرة كذا في الكافي * ويكره نكاح الأمة مع طول الحرة كذا في البدائع * ولو تزوج أربعاً من الأما وخمساً من الحررات في عقد صحيح نكاح الأما كذا في محيط السرخسي

(القسم السادس المحرمات التي يتعلق بها حق الغير) لا يجوز للرجل أن يتزوج زوجة غيره وكذلك المعتدة كذا في السراج الوهاج * سواء كانت العدة عن طلاق أو وفاة أو دخول في نكاح فاسد أو شبهة نكاح كذا في البدائع * ولو تزوج بمنكوحة الغير وهو لا يعلم أنها منكوحة الغير فوطئها تجب العدة وإن كان يعلم أنها منكوحة الغير لا تجب حتى لا يحرم على الزوج وطؤها كذا في فتاوى قاضيخان * ويجوز لصاحب العدة أن يتزوجها كذا في محيط السرخسي * هذا إذا لم يكن هناك مانع آخر سوى العدة كذا في البدائع * وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجوز أن يتزوج امرأة طاملاً من الزنا ولا يطؤها حتى تضع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصح والفتوى على قولهما كذا في المحيط * وكما لا يباح وطؤها لا يباح دواعيه كذا في فتح القدير * وفي مجموع النوازل إذا تزوج امرأة قد زنى هو بها وظهر بهما حمل فالنكاح جائز عند الكل وله أن يطأها عند الكل وتستحق النفقة عند الكل كذا في الذخيرة * رجل تزوج امرأة طاملاً بسقط قد استبان خلقه فإن جاءت به لاربعة أشهر جاز النكاح وإن جاءت به لأقل من ذلك لم يجز لأن خلقه لا يستبين إلا في مائة وعشرين يوماً كذا في الظهيرية * وجبى ثابت النسب لا يجوز نكاحها إجماعاً عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن كان الحمل من حربي كملها جرة والمسبية يجوز النكاح ولا يطؤها حتى تضع جملها رواها أبو يوسف رحمه الله تعالى عنه واعتمدها الطحاوي والمتنع رواية محمد رحمه الله تعالى واعتمدها الكرخي وهو الأصح المعتمد عليه كذا في التبيين * رجل تزوج أم ولد وهي حامل منه فالنكاح باطل وإن لم تكن حامل أصح نكاحها كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ومن وطئ جاريته ثم زوجها جاز النكاح إلا أن عليه أن يستبرئ أصابعاً لما نه كذا في الهداية * وهذا الاستبراء على المولى بطريق الاستحباب دون الحتم كذا في شرح الهداية * وإذا جاز النكاح فللزواج أن يطأها قبل الاستبراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا أحب له أن يطأها حتى يستبرئها كذا في الهداية * وقال الفقيه أبو الليث قول محمد رحمه الله تعالى أقرب إلى الاحتياط وبه نأخذ كذا في النهاية * وهذا الخلاف فيما إذا تزوجها المولى قبل أن يستبرئها فلا يستبرئها قبل أن يزوجه جاز وطء الزوج بلا

من رماه فإنه لا يكون لصاحب الأرض وإنما يكون لمن أخذه وكذا الصيد إذا ضرب صيداً آخر وأقامه في دار انسان استبراء وكذا الوصف فسطاطاً فعلق بها صيداً لا يكون لصاحب الفسطاط وإنما يكون لمن أخذه والسمك إذا اجتمع في حوض انسان أو أجمعه بغير احتياجه لا يصير ملكاً له وكذلك ماء النهر أو المطر أو الثلج إذا اجتمع في ملك انسان لا يصير ملكاً له إلا بالاحراز والرجل إذا كان له أرض ويحسب أرض له رجل شجرة فنبت من عروق تلك الشجرة ثلث في أرضه كانت الثلثة لصاحب الشجرة ويؤمر بخلعه إلا أن من أجزاء ملكه ولو أن رجلاً

أحيا أرضا كانت مقصبة فزرعها ثم جاء رجل وأدعى أنه ملكه رثت عليه لأن الأرض بالخراب لا تزول عن ملك المالك فتدعى المالك ويكون
الزرع للزراع الآن مقدار البذر وأجرة الاجراء وأشباه ذلك يطيب له ويتصدق بالزيادة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كما لو نصب
أرضا فزرعها ولو أحيا أرضا ممتدة بأذن الامام وزرعها عام العشر ثم باعها مع الزرع ان كان الزرع قد أدرك فالعشر على البائع وان كان الزرع
بقلا فالعشر على المشتري * (كتاب الحج) * الحج مرة واحدة فريضة عند اجتماع (٢٨١) الشرائط وشرائطه نوعان شرائط

الادام وهي الزمان والمكان

والاحرام وشرائط وجوبه

* منها اعتدال الحال بالعقل

والبلوغ فلا يجب على

الصبي ولو حج الصبي كان عليه

حجة الاسلام اذا بلغ ولو خرج

الصبي الى الحج فبلغ في

الطريق قبل الاحرام ثم

أحرم وحج جازع حجة

الاسلام وكذا لو جاوز

المقات بغير احرام ثم احتلم

بمكة وأحرم من مكة أجزاء

عن حجة الاسلام ولم يكن

عليه تجاوزة المقات بغير

احرام شيء لانه لم يكن من

أهل الحج ولا من أهل

الاحرام عند المجاوزة ولو

أحرم قبل أن يحتلم ثم احتلم

قبل الوقوف بعرفة وحج

لا يجزيه عن حجة الاسلام

ولو احتلم ثم رجع الى المقات

قبل أن يحرم فأحرم بحجة

الاسلام وحج يجزيه عن حجة

الاسلام وكذا لو لم يرجع

الى المقات بعد الاحتلام

وجدد الاحرام بعد البلوغ

قبل الوقوف بعرفة وحج

يجزيه عن حجة الاسلام

ولو أنه لم يجدد الاحرام بعد

البلوغ ومضى في حجه لم يكن

ذلك عن حجة الاسلام ولو

بلغ الصبي فحضرته الوفاة

وأوصى بأن يحج عنه حجة

(٣٦ - فتاوى اول)

الاسلام جازت وصيته عندنا ويحج عنه وكذا النصراي اذا أسلم قبل وقت الحج وأوصى بأن يحج عنه ومن شرائط

الوجوب الحرية فلا يجب على العبد ولو حج قبل العتق مع المولى لا يجوز من حجة الاسلام وعليه حجة الاسلام اذا عتق ولو أعتق في الطريق قبل

الاحرام فأحرم وحج أجزاء من حجة الاسلام ولو أحرم قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد العتق وحج لا يجزيه ذلك عن حجة الاسلام بخلاف الصبي

لان احرام الصبي لم يكن لازما لفعل كان لم يكن ولا كذلك احرام العبد لانه من أهل الالتزام فلا يعتبر بغيره والفقير اذا حج ماشيا ثم أسير

استبرأ متافا كذا في فتح القدير * واذا رأى امرأته تفرق زوجها حل وطؤها قبل أن يستبرأ عندهما
وقال محمد رحمه الله تعالى لا أحب له أن يطأها ما لم يستبرأ كذا في الهداية * الاب اذا تزوج بجارية ابنه
يجوز عندنا كذا في التاتارخانية * ويجوز نكاح المسيية لغير الساني اذا سببت وحدها دون زوجها
واخرجت الى دار الاسلام بالاجماع ولا عدة عليها وكذلك المهاجرة يجوز نكاحها ولا عدة عليها في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى * وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليها العدة ولا يجوز نكاحها ولا خلاف
في انه لا يحل وطؤها قبل الاستبراء بحمضة كذا في البدائع

(القسم السابع المحرمات بالشرك) لا يجوز نكاح المجوسيات والوثنيات وسواء في ذلك الحرائر منهن
والاماء كذا في السراج الوهاج * ويدخل في عبدة الاوثان عبدة الشمس والنجوم والصور التي استحسوها
والمعطلة والزنادقة والباطنية والاباحية وكل مذهب يكفر به معتقده كذا في فتح القدير * ولا يبطأ المشركة
والمجوسية بملك اليمين ويجوز للمسلم نكاح الكفاية الحرة والذمية حرة كانت أو أمة كذا في محيط
السرخسي * والاولى أن لا يفعل ولا تؤكل ذبيحتهم الا للضرورة كذا في فتح القدير * ثم اذا تزوج المسلم
الكفاية فله منعها من الخروج الى البيعة والتكسية كذا في السراج الوهاج * ومن اتخذ الخمر في منزله كذا
في النهر النائق * ولا يجبرها على الغسل من دم الحيض والنفاس والجنابة كذا في السراج الوهاج * واذا
تزوج المسلم كفاية حرة في دار الحرب جاز ويكره فان خرج بها الى دار الاسلام بقي على النكاح كذا في
فتاوى قاضي خان * وان خرج وتركها في دار الحرب وقعت الفرقة بتباعد الدارين كذا في شرح المبسوط
للإمام السرخسي * والمبيض (١) اذا تزوج مبيضة بشهود وولي ثم أسلم جميعا عاوترا كاملا كان يعتقدها
من النفاق في باطنهما وكان الزوج خلاها ولم يكن دخل بها ثم ان المرأة تزوجت بزوج آخر بعد اسلامها
قبل ان تقع الفرقة بينهما ما و بين زوجها الاول قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان
كانا يظهران الاسلام ويعتقدها ان الكفر كان نكاحهما جائزا ولا يجوز نكاح المرأة الزوج الثاني وان
كانا يظهران الكفر أو أحدهما كانا بمنزلة المرتدين لم يصح نكاحهما ويصح نكاح المرأة الثاني كذا
في فتاوى قاضي خان * وكل من يعتق ديناسا واوله كتاب منزل كعصف ابراهيم عليه السلام وشيث
وزبور داود عليه السلام فهو من أهل الكتاب فتجوز منا نكاحهم وأكل ذبائحهم كذا في التبيين * وأما
الصائيات فتجوز للمسلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتكره ولا تجوز عندنا وكذا ذبائحهم وهذا
الاختلاف بناء على انه وقع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى انهم قوم من النصاري يقرؤون الزبور ويعظمون
بعض الكواكب كتعظيمنا القبلة وهم اجعلوا تعظيمهم لبعض الكواكب عبادة منهم لها فكانوا كعبدة
الاوثان كذا في الكافي وهكذا في أكثر شروح الهداية * ومن كان أحد ابويه كاثيا والآخر مجوسيا
كان حكمه حكم أهل الكتاب كذا في البدائع * ولو تزوج المسلم كفاية فتعجست حرمت عليه وانفسخ
نكاحها وان تزوج يهودية فتعصرت أو نصرانية فتهودت لا يفسد نكاحها ولو تصابات فعند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لا يفسد وعندنا يفسد كذا في الجوهرة النيرة * قال الخندي والاصل في هذا أن

(١) قوله والمبيض الخ في القاموس المبيضة كعدثة فرقة من الثوب لتبييضهم ثيابهم مخالفة للسود من
العباسيين اه فالبيض والمبيضة في كلام المؤلف من كان من هذه الفرقة اه صححه

فلا يحج عليه ومن الشرائط سلامة البدن عن الامراض والعلل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجب على المقعد والمفلوج والزمن والاعمى وان ملك الزاد والراحلة وقال صاحبها رحمه الله تعالى سلامة البدن ليس بشرط فعليه ما يجب الاجحاج على هؤلاء وان عجزوا بأنفسهم وعنده لا يجب الاجحاج والاعمى اذا ملك الزاد والراحلة وان لم يجد قائدا لا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الاجحاج بالمال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب (٢٨٢) وعنده ما يجب وان وجد قائدا عند أبي حنيفة لا يجب الحج بنفسه كما يلزمه

الجمعة وعن صاحبيه رحمه الله تعالى فيسه روايتان هما فرقا على احسدى الروايتين بين الحج والجمعة فقالا لوجود القائد الى الجمعة ليس بنادر بل هو غالب فيلزمه الجمعة ولا كذلك القائد الى الحج والمقعد والمرضى الذي عجز عن الحج اذا أمر رجلا أن يحج هو عنه ان مات قبل أن يبرأ جاز ذلك في قولهم وان برأ كان عليه اعادة الحج عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجب ومن الشرائط الاستطاعة وهي أن يملك ما لا فاضلا عن مسكنه وفرسه وثياب بدنه وفرسه وسلاحه ونفقة عياله وأولاده الصغار مدة ذهابه وايابه وان كفى ذلك الفاضل للزاد والراحلة محلا أو زاملا أو شق محمل كان عليه الحج ولا تثبت الاستطاعة بعقبة الأبر وهو أن يكتري رجلا بعيرا واحدا يتعاقبان في الركوب يركب أحدهما مرحلة أو فرسخا ثم يركبه الآخر وكذلك وجد ما يكتري مرحلة ويعيش مرحلة لم يكن موسرا وقال بعض العلماء

أحد الزوجين اذا صار الى حال لو استأنف العقد لا يجوز فالحائز يطل ثم اذا فسد النكاح بالتمسك ان كان من قبلها فانه يحصل التفريق ولا شيء للهامن الصداق ولا متعة ان كان قبل الدخول به وان جاء من قبله ان كان قبل الدخول فلها نصف الصداق ان كان مسمى وان لم يكن مسمى فتجب المتعة وان كان بعد الدخول يجب جميع المهر كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز للزوجة أن تزوج مرتدة ولا مسلمة ولا كافرة أصلية وكذلك لا يجوز نكاح المرتدة مع أحد كذا في المبسوط * ولا يجوز تزوج المسلمة من مشرك ولا كافي كذا في السراج الوهاج * وتحل الوثنية والمجوسية لكل كافر الا المرتدة كذا في فتاوى قاضي خان * ويجوز نكاح أهل الذمة بعضهم ببعض وان اختلفت شرائعهم كذا في البداة * ويجوز نكاح الكايسة على المسلمة والمسلمة على الكايسة وهما في القسم سواء لا استواء في محلبة النكاح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان

* (القسم الثامن المحرمات بالملك) * لا يجوز للمرأة أن تزوج عبدها ولا العبد المشترك بينهما وبين غيرها واذا اعترض ملك اليمين على النكاح يطل النكاح بان ملك أحد الزوجين صاحبه أو شقصا منه كذا في البداة * اذا تزوج الرجل أمة أو مكاتبته أو مدبرته أو أم ولده أو أمة يملك بعضهم لا يمكن ذلك نكاحا كذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك لا يجوز النكاح بجارية له فيها حق ملك تجارية من أكساب مكاتبه أو أكساب عبده المأذون والمديون كذا في محيط السرخسي * قالوا في هذا الزمان الاولى أن تزوج جارية نفسه حتى لو كانت حرة كان الوطء حلالا به حكم النكاح كذا في السراجية * المأذون والمديون اذا اشتريا منكوحتهما لا يطل النكاح وكذا المكاتب اذا اشترى منكوحته لا يفسد النكاح ولو اشترى المكاتب أمة فتزوجها لا يصح كذا في فتاوى قاضيخان * وأما المعتق بعضه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو في حكم المكاتب فاذا اشترى زوجته لا يفسد نكاحها وعلى قولهما هو حر عليه دين فيفسد كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى الحر أمة بشرط الخيار لا يطل نكاحه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمكاتب اذا تزوج مولاه لا يصح فان وطئها كان عليه العقر وكذا الرجل اذا نكح مكاتبته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر ولو أعتق المكاتب بعد ما تزوج مولاه لا ينعقد النكاح جازا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو تزوج المكاتب أو العبد بنت مولاه باذنه جاز النكاح فان مات المولى فسد نكاح العبد فاما نكاح المكاتب فلا يفسد بموت المولى عندنا كذا في المبسوط * وبعد ذلك ان أعتق المكاتب يتقرر النكاح وان عجز ورتقى الرق يطل نكاح البنت ويسقط كل المهر ان كان قبل الدخول وان كان بعد الدخول فيقدر حصتها من رقة الزوج يسقط المهر وتبقى حصته غيرها من الورثة ولو تزوج المكاتب ابنة المولى بعد موت المولى لا ينعقد كذا في فتاوى قاضي خان

* (القسم التاسع المحرمات بالطلاق) * لا يحل للرجل أن تزوج حرة طلقها ثلاثا قبل اصابه الزوج الثاني ولا امة طلقها اثنتين وكذا لا يجوز له نكاحها الا يحل له وطؤها بملك اليمين كذا في فتاوى قاضيخان * ولو تزوج امة ثم طلقها اثنتين ثم اشترىها أو أعتقها لا يحل له أن يتزوجها حتى تزوج غيره ويطأها ويطلقها وتنقض عدتها كذا في السراج الوهاج * (وما يتصل بذلك مسائل) * نكاح المتعة باطل لا يفيد الحل ولا يقع عليها طلاق ولا ابلاء ولاظهار ولا يرث أحد هما من صاحبه كذا في فتاوى قاضيخان في ألفاظ

ان كان الرجل تاجرا يعيش بالتجارة فملك مالا مقدارا لم يدفع منه الزاد والراحلة لذهابه وايابه ونفقة عياله وأولاده من النكاح وقت خروجه الى وقت رجوعه ويبقى له بعد رجوعه رأس مال التجارة التي كان يتجر بها كان عليه الحج والا فلا وان كان محترفا يشترط لوجوب الحج ان يملك الزاد والراحلة ذهابا وايابه ونفقة أولاده وعياله من وقت خروجه الى رجوعه ويبقى له آلات حرفته كان عليه الحج والا فلا وان كان صاحب ضيعة كان له من الضياع ما لو باع مقدارا ما يكتفي زاد وراحته ذهابا وبها ونفقة عياله وأولاده ويبقى له من الضيعة قدر

نعم لي وأصح الروايتين عن
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 يجب على الفور حتى لا يباح
 له التأخير بعد الامكان الى
 العام الثاني وإن أخر كان
 اثماً وعلى قول محمد رحمه
 الله تعالى يجب موسعاً وقد
 ذكرنا هذا اختلاف في
 الزكاة والنذور المطلقة وعن
 محمد رحمه الله تعالى من
 عليه الحج اذا فرط ولم يحج
 حتى أنفق ماله وسعه أن
 يستقرض الساعة فيحج
 وإن كان لا يقدر على قضاء
 الدين وإن مات قبل أن
 يقضى دينه قال أرجو أن
 لا يؤخذ بذلك ولا يكون
 آثماً اذا كان من نيته قضاء
 الدين اذا قدر * الا فاق
 ومن كل خارج الميقات
 اذا فعله مكة لحجة أو عمرة
 أو لحاجة أخرى لا يجاوز
 الميقات الا محرماً والمواقيت
 خمسة لاهل المدينة
 ذوالخليفة ولاهل الشام
 بحفة ولاهل النجـد قـرن
 ولاهل اليمن يـلم ولاهل
 العراق ذات عرق وميقات
 المكي ومن كان داخل
 الميقات للحج الحرم وللعمرة
 الحل يخرج الى الحل فيحرم

للعمرة عند التعميم بقرب مسجد عائشة رضي الله عنها والافضل للإفاقي ان يحرم من دويرة أهله
ويكره ان يحرم بالحج قبل أشهر الحج وأشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة لان الاحرام يطول فربما يقع في الحرام ولهذا
قالوا يكره ان يحرم من دويرة أهله اذا كان بين منزله وبين مكة مسافة بعيدة وان أحرم قبل أشهر الحج صح احرامه عندنا خلافا للشافعي
رحمه الله تعالى * واذا اراد ان يحرم يوضأ أو يغتسل والفضل أنضل وينزع الخيط والخف ويلبس ثوبين اذا اراد ان يجديدين أو غسيلين

والجديد أفضل ويقتصر شاربها ويقلم أظفارها ويدهن بأي دهن شامطيبا كان أو غير مطيب * وأجمعوا على أنه يجوز التطيب قبل الأحرار
بما لا يبقى عنه بعد الأحرار وأن بقيت رائحته وكذا التطيب بما يبقى عنه بعد الأحرار كالمسك والغالية عندنا لا يكره في الروايات الظاهرة
ثم يصلي ركعتين ويقول بعد السلام اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني ثم يلي في دبر الصلاة أو بعد ما استوت به راحته والتلبية
في دبر الصلاة عندنا أفضل وصورة التلبية أن يقول بسمك اللهم بسمك لا شريك (٢٨٥) لا شريك لك لا شريك لك لا شريك لك

قال أن الحمد لك بالتصديق
وان شاء الكثر وعشدة
محمد ربه الله تعالى الكثر
أفضل وهو اختيار الكسائي
رحمه الله تعالى لأن فيه
تكميل الشاء وكما يجوز
التلبية بالعريضة يجوز
بالفارسية والعربية أفضل
ولو قال اللهم ولم يرد عليه
قال الشيخ الإمام أبو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى هو على الاختلاف
الذي ذكرنا في الشروع في
الصلاة من قال يصبره
شارعا في الصلاة يقول
يصبره محرما وعلى قول
من قال لا يصبره شارعا في
الصلاة لا يصبره محرما
ولا يصبره محرما عندنا بمجرد
النية ما لم يضم إليها التلبية
أو يسوق الهدى ولو لم
ولم ينو لا يصبر محرما في
الروايات الظاهرة ويكثر
الحرم التلبية في أديار
الصلوات والأحبار وكما في
ربكنا أو علا شرفا أو هبط
وأيضا ويرفع صوته بالتلبية
ويبقى محظورات أحرار
وهي الرفق والقسوف
والجدال والجماع وتعرض
السيد بأخذا وإشارة أو دلالة

النسب من كل واحد منهم ما ينقرد كل واحد منهم بالتزويج كذا في السراج الوهاج * زوجها على التعاقب جاز
الأول دون الثاني وإن زوجها كل واحد منهم من رجل آخر فزعموا ولا يعلم أيهم أول بطل القعدان كذا
في فتاوى قاضي خان * وإن زوج الصغير أو الصغيرة أبعد الأولياء فإن كان الأقرب حاضرا وهو من أهل الولاية
توقف نكاح الأبعد على إجازته وإن لم يكن من أهل الولاية بان كان صغيرا أو كان كبيرا مجنونا جاز وإن كان
الأقرب غائبا عن قطعة جاز نكاح الأبعد كذا في المحيط * والامة إذا غاب مولاها ليس للأقرب التزويج
كذا في السراج الوهاج * ثم قدرا الغيبة بمسافة القصر وهو اختيار أكثر المتأخرين وعليه الفتوى * وقال
شمس الأئمة السرخسي ومحمد بن الفضل الأصح أنه مقتدر بفوات الكف الحاضر الخاطب إلى استطلاع
رأيه وهذا أحسن كذا في التبيين * وعليه التقوى كذا في جواهر الإخلاص * حتى لو كان مختفيا في البلدة
لا توقف عليه يكون غيبة منقطعة كذا في شرح مجمع البحرين * فإن كان الأقرب جوا لا يوقف على أثره أو
كان مفقودا لا يعرف مكانه أو مختفيا في البلدة لا يوقف عليه قال القاضي الإمام أبو الحسن علي السعدي
يكون هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة فإن كان زوجها الأبعد ثم ظهر أنه كان مختفيا في المصر جاز نكاح
الأبعد كذا في فتاوى قاضي خان * ولو زوجها الأبعد حل قيام الأقرب حتى توقف على إجازة الأقرب ثم غاب
الأقرب وتحولت الولاية إلى الأبعد لا يجوز ذلك النكاح الذي باشره الأبعد إلا بإجازة منه بعد تحول الولاية إليه
هكذا في الظهيرية * واختلف مشايخنا في ولاية الأقرب أم تزول بالغيبة أم بقيت قال بعضهم إنهم باقية إلا
أنه حدث للأبعد ولاية بغيبة الأقرب فتصير كاتلها وإين * سئو بين في الدرجة كالأخوين والعين وقال
بعضهم تزول ولايته وتنقل إلى الأبعد وهو الأصح كذا في البدائع * فلزوجها حيث هو لا رواية فيه وينبغي
أن لا يجوز لا انتطاع ولايته كذا في محيط السرخسي * وإن زوجها الأقرب حيث هو واختلفوا فيه والظاهر هو
الجواز كذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية * فإن وقع عقد الأقرب والأبعد معا فلا يجوز كلاهما وكذلك
إذا كان لا يدري السابق من اللاحق هكذا في شرح الطحاوي * وتبطل ولاية الأبعد بمجيء الأقرب لا ما عقده
لأنه حصل بولاية تامة كذا في التبيين * وأجمعوا أن الأقرب إذا غاب تنقل الولاية إلى الأبعد كذا في الخلاصة
* غاب الولي أو غاب الأب أو كان الأب أو الجد فاسقا فللقاضي أن يزوجه من كف * كذا في الوجيز للكردي
* لولي الصغير أو الصغيرة أن ينكحهما وإن لم يرضيا بذلك كذا في البرجندی * سواء كانت بكرا أو ثيبا كذا في
العمى شرح الكنز * المعتوم والمعتومة والمجنون والمجنونة كالصغير والصغيرة فللولي أن ينكحهما - ما إذا كان
المجنون مطبقا كذا في النهر الفائق * وإذا زوج غير الأب والجد الصغيرة فلا احتياط أن يعقد مرتين مرة بمهر
مسمى ومرة بغير مهر مسمى لا مريين أحدهما أنه لو كان في التسمية نقصان لا يصح النكاح الأول ويصح الثاني
بمهر المثل والثاني أن الزوج لو كان حاف بطلاق امرأته تزوجه بالفظان أو تزوجه كل امرأة أو تزوجه
ينعقد الثاني بمهر المثل ويحل وإن كان أبأ أو جدأ فكذلك عند أبي يوسف ومحمد ربهما الله تعالى وعند أبي
حنيفة ربه الله تعالى للوجه الثاني كذا في التبيين والمزيد * فإن زوجها الأب والجد فلا خيار لهما بعد
بلوغهما وإن زوجها ما غير الأب والجد فلكل واحد منهما الخيار إذا باع أن شاء أقام على النكاح وإن شاء فسخ
وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ربهما الله تعالى ويشترط فيه القضاء بخلاف خيار العتق كذا في الهداية * فإن
اختار الصغير أو الصغيرة الفرقة بعد البلوغ فلم يفرق القاضي بينهما حتى مات أحدهما أو أتاها بحل للزوج أن

أو أمانة ولا يلبس مخمطا إقواء أو قبصا أو سراويل أو عمامة أو قلنسوة أو خفا إلا أن يقطع الخلف أسفل من الكعبين ولا يلبس مسجونا
بعضه أو زعفران إلا أن يكون غسلا لا ينقض أي لا يجرد منها راحة العصفرة والزعفران ولا يغطي وجهه ولا رأسه عند نول أو ينفخ عراولا
ظفر أو الحرام من لبس الخيط هو اللبس المعتاد حتى لو أترز بالقميص أو بالسراويل أو وضع القباء على كتفيه وأدخل يديه ولا يدخل
يديه لابس به ولا يشاء طيلسانه بالزرا أو بالخلال لأنه يشبه المحيط ولا يلبس بالفسطاط ولا يلبس رأسه ولا يلبس الثفت من نفسه

ولا يقتل القمل وإذا حلك رأسه يحكه برفق روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يحكه بيطون الأصابع كيلا يؤذي شيئا من هوام رأسه ولا يتناثر شعره وإن سقط في الوضوء ثلاث شعرات من لحيته يلزمه الصدقة بكف من طعام ولا يغسل رأسه ولحيته بالخطمي لانه يقتل هوام ويرزى التفت فإذا فعل فعليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف الحناء طيب وكذا القسط ولا يقبل المحرم امرأته ولا يحسب بالشهوة فإن فعل (٢٨٦) كان عليه المدم وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انما

يطأها ما لم يفرق القاضي بينهما كذا في الميسوط * وان زوج القاضي أو الامام ثبت الخيار هو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي * سئل القاضي بديع الدين عن صغيرة زوجت نفسها من كف ولا ولي لها ولا قاضي في ذلك الموضع قال يعقد ويتوقف على اجازته ابد بالوغها كذا في التتارخانية * واذا زوجت الصغيرة نفسها فأجاز لاخ الولي جازولها الخيار اذا بلغت كذا في محيط السرخسي * ويطل هذا الخيار في جانبها بالسكوت اذا كانت بكر او لا يمتد الى آخر المجلس حتى لو سكتت كما بلغت وهي بكر بطل الخيار وان كانت ثيبا في الاصل أو كانت بكر الا أن الزوج قد بنى بها ثم بلغت عند الزوج لا يطل خيارها بالسكوت ولا بقيامها عن المجلس وانما يطل خيارها اذا رضيت بالنكاح صريحا أو يوجد منها فعل يستدل به على الرضا كالتمكين من الجماع أو طلب النفقة أو ما أشبه ذلك أمالوا كات طعامه أو خدمته كما كانت فهي على خيارها واذا علمت بالعقد ساعة ما بلغت لكن جهلت بثبوت الخيار فسكتت بطل خيارها ما اذا لم تعلم بالقد ساعة ما بلغت كان لها الخيار اذا علمت واذا بلغت وسألت عن اسم الزوج أو عن المهر المسمى أو سئلت على الشهود بطل خيارها بالوغ كذا في المحيط * ولو اجتمع لها حقان الشفعة وخيار البلوغ تقول اطلب الحقيقين ثم تبدأ في التفسير باختيار النفس كذا في السراج الوهاج * ولا يطل خيار الغلام ما لم يقل رضيت أو يجني منه ما يعلم أنه رضى ولا يطل بالقيام في حق الغلام وانما يطل بالرضا كذا في الهداية * واذا أدركت بالحيض لا بأس بأن تختار نفسها مع رؤية الدم وان رأت الدم في الليل تقول فسخت النكاح وتشهد اذا أصبحت وتقول انما رأيت الدم الآن لانها لا تصدق أن تقول رأيت الدم في الليل وفسخت ذكرك في مجموع النوازل * قال رضى الله عنه وان كان هـ ذاك كذا لكن الكذب في بعض المواضع مباح كذا في الخلاصة * قال هشام سألت محمدا رحمه الله عن الصغيرة التي زوجهاها اذا حاضت فقات الحد لله قد اخترت فهي على خيارها فان بعثت خادما حين حاضت تدعو الشهود لتشهد هـ لم تقدر على الشهود وهي في موضع منقطع عن الناس فكشفت أيا ما لا تقدر على الشهود فقال ألزمتها النكاح ولم يجعل هذا عذرا كذا في المحيط * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا اختارت نفسها أو شهدت على ذلك ولم تقدر على القاضي شهرين فهي على خيارها ما لم تمكنه من نفسها كذا في النخبة * ولو وقع الاختلاف في خيار البلوغ فقالت المرأة اخترت نفسي ورددت النكاح كما بلغت وقال الزوج لا بل سكت وسقط خيارك قال قول قول الزوج كذا في المحيط * الصغير والصغيرة المرقوقان اذا تزوجا هـ ما المولى ثم اعتقهما ثم بلغا فانه لا يثبت لهما خيار البلوغ لان خيار العتق يغني عنه حتى لو أعتق أمته الصغيرة أو لأم زوجها ثم بلغا فانه لا يثبت لهما خيار البلوغ كما ذكره الاسيحياني كذا في البحر الرائق * ارتد مسلم ولحق به دار الحرب وخلف امرأته وابنته الصغيرة في دار الاسلام وزوج المم الحارية مسلما فالنكاح جائز ولها الخيار اذا بلغت فان لم تبلغ حتى لحقت الام والبنت والزوج مرتدين بدار الحرب فالنكاح بجماله فان سبي الكل واسلوا فان الحارية والام مملوكتان والزوج والاب حران فان بلغت الحارية لا خيار لها ولها خيار العتق اذا اعتقت كذا في محيط السرخسي * ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلاق لانها فرقة يشترط في سبها الرجل والمرأة وكذا الفرقة بخيار العتق ليست بطلاق بخلاف الخيرة كذا في السراج الوهاج * (والضايطة) أن كل فرق جاءت من قبل المرأة لا بسبب الزوج فهي فسخ كخيار العتق والبلوغ وكل فرقة جاءت من قبل الزوج فهي طلاق كالإيلاء والحب والعنة كذا في

يجب الدم على المرأة بقبيل الزوج اذا وجدت ما تحب عند وطء الزوج من اللذة وقضاء الشهوة ولا بأس للمرأة المحرمة أن تلبس المخيط من حرير كان أو من غيره وتلبس الحلى والخف وتكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل وان أرخت شيئا على وجهها تجافي وجهها لا بأس به فدللت المسئلة على انها لا تكشف وجهها على الجانب من غير ضرورة ولو جل المحرم على رأسه شيئا يلبسه الناس يكون لا بأس وان كان لا يلبسه الناس كالأجانة ونحوها لا يكون لا بأس ولا عيس طيبا يلبسه وان كان لا يقض عليه النطيب ويكره للمهرشم الزعفران والثمار الطيبة ولا شيء عليه في ذلك ولا بأس بأن يكتمل بكحل ليس فيه طيب وان اكتمل بكحل فيه طيب مرة أو مرتين عليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا بأس بأن يشهد الهيمان والمنطقة على نفسه ولا يلبس الجوربين ولا يكره لبس الخنز والقصب اذا لم يكن مخيطا وعن أبي

يوسف رحمه الله تعالى لا ينبغي للمهر ان يتوسد ثوبا مصبوغا بالزعفران ولا ينام عليه ولو ادخن بسمن أو شحم لاشئ عليه ولو طيب بزيت غير مطبوخ واستكثر كان عليه دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمه الله تعالى صدقة ولودنوى بالزيت شقوق رجله أو جرحه لاشئ عليه ولو جعل الملح الذي فيه طيب في طعام قد طبخ وتغير أو كله لاشئ عليه وان لم يطبخ ورجحه وجهه يكره ذلك ولا شيء فيه ولو جعل الزعفران في الملح فان كان الزعفران غالبا عليه الكفارة وان كان الملح غالبا لا كفارة عليه

ولو دخل ميتا قد جف فيه واتصل بشيء من ذلك لاشئ عليه ولو شمر ربحا تطيب به قبل الاحرام لا بأس به ولو تطيب المريض للتداوى فعليه
 أي الكفارات شاء ولا بأس للحرم ان يحتجم أو يفصد أو يجبر الكسر أو يختزلان ذلك ليس من محظورات الاحرام وكذا الواعثسل
 أو دخل الحمام وان خضب رأسه بالوسمة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه الدم والوسمة ليس بطيب * (فصل فيما يوجب الكفارة
 والصدقة على الحاج) * منها مجاوزة الميقات بغير احرام الاتفاقي اذا (٢٨٧) جاوز الميقات بغير احرام حتى يرجع الى

الميقات ولي جازجه
 ويسقط عنه الدم الذي كان
 واجبا عليه بمجاوزة
 الميقات بغير احرام عندنا
 وان لم يرجع الى الميقات
 حتى أحرم بحجة أو بعمره ثم
 رجع الى الميقات ولي ان
 كان ذلك قبل أن يطوف
 بالبيت جازجه ويسقط
 عنه دم المجاوزة وان
 رجع الى الميقات ولم يلب
 عند الميقات وحج بذلك
 الاحرام جازجه ولا يسقط
 عنه دم المجاوزة في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى
 وقال صاحباه رحمه الله
 تعالى جازجه ويسقط عنه
 دم المجاوزة اذا رجع الى
 الميقات محرما الى عند
 الميقات أو لم يلب ولو جاوز
 الاتفاقي الميقات بغير احرام
 ثم أحرم وطاف بالبيت شوطا
 أو شوطين لا يسقط عنه الدم
 الذي كان واجبا بالمجاوزة
 رجع الى الميقات أولم
 يرجع ولو جاوز الاتفاقي
 الميقات بغير احرام ولم يقصد
 حجة أو عمره ودخل مكة بغير
 احرام كان عليه حجة أو عمره
 والمكي ومن كان منزله داخل
 الميقات لا يلزمه بدخول
 مكة بغير احرام شي ولو دخل

النهر الفائق * واذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ ان لم يكن الزوج دخل بها فلا مهر لها وقعت الفرقة باختيار
 الزوج أو باختيار المرأة وان كان دخل بها فلا مهر كما لو وقعت الفرقة باختيار الزوج أو باختيار المرأة
 كذا في المحيط * مع تهوؤ زوجها غير الاب والجد ثم عقلت فلها الخيار وان زوجها أبوها أو جدتها ثم عقلت
 فلا خيار لها كذا في محيط السرخسي * ولو زوجها الابن فهو كالاب بل أولى كذا في الخلاصة
 واختافوا (١) في وقت الدخول بالصغيرة فقبل لا يدخل بها ما لم تبلغ وقيل لا يدخل بها اذا بلغت تسع
 سنين كذا في البحر الرائق * وأكثر المشايخ على انه لا عبرة للسنة في هذا الباب وانما العبرة للطاقة ان كانت
 ضخمة سمينة تطيق الرجال ولا يخاف عليها المرض من ذلك كل للزوج أن يدخل بها وان لم تبلغ تسع سنين
 وان كانت ضئيفة مهزولة لا تطيق الجماع ويخاف عليها المرض لا يحل للزوج أن يدخل بها وان كبر سنها وهو
 الصحيح واذا انعقد الزوج المهر وطلب من القاضي أن يأمر أبا المرأة بتسليم المرأة فقال أبوها انها صغيرة لا تصلح
 للرجال ولا تطيق الجماع وقال الزوج بل هي تصلح وتطيق ينظران كانت ممن تخرج أن ترجعها أو أحضرها
 وينظر اليها فان صلحت للرجال أمر بدفعها الى الزوج وان لم تصلح لم يأمره وان كانت ممن لا تخرج أمر من
 يشق من النساء أن ينظرن اليها فان قلن انها تطيق الجماع وتحتل الرجال أمر الاب بدفعها الى الزوج
 وان قلن لا تحتل الرجال لا يؤمر بتسليمها الى الزوج كذا في المحيط * فقد نكح حرة مكلفة بلاولى عند
 أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية كذا في التبيين * سئل شيخ الاسلام عطاء بن حزة
 عن امرأة شافعية بكر بالغة زوجت نفسها من خنتي بغير إذن أبيها والاب لا يرضى وردته هل يصح هذا
 النكاح قال نعم وكذلك لو زوجت نفسها من شافعي كذا في الظهيرية لا يجوز نكاح أخذ على بالغة
 صهيبة العقل من اب أو سلطان بغير إذن أبكرها كانت أو ثيبا فان فعل ذلك فالنكاح موقوف على اجازتها
 فان اجازته جاز وان ردت به بطل كذا في السراج الوهاج * ولو ضحكك البكر عند الاستئثار أو بعد ما بلغها الخبر
 فهو رضا هكذا ذكر القدوري وشيخ الاسلام كذا في المحيط * وهكذا في الكافي * وقالوا ان ضحكك
 كالمستزمنة لم يسمعت لا يكون رضا كذا في المبسوط للإمام السرخسي والكافي * وعليه الفتوى كذا في
 البحر الرائق * وان تبسمت فهو رضا وهو الصحيح من المذهب ذكره شمس الأئمة الحارثي كذا في المحيط *
 وان بكت اختلفوا فيه والصحيح أن البكاء اذا كان بخروج الدمع من غير صوت يكون رضا وان كان مع
 الصوت والصياح لا يكون رضا كذا في فتاوى قاضيخان * وهو الاوجه وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * وان
 استأذن الولي البكر البالغة فسكت فذلك اذن منها وكذا اذا مكنت الزوج من نفسها بعد ما زوجها الولي
 فهو رضا وكذا لو طالبت بعد اقامتها بعد العلم فهو رضا كذا في السراج الوهاج * واذا قال لها الولي أريد أن
 ازوج بك من فلان بآف فسكتت ثم زوجها فقالت لا أَرْضِي أو زوجها ثم باغها الخبر فسكتت فالكسوت
 منها رضا في الوجهين جميعا اذا كان المزوج هو الولي وان كان لها ولي أقرب من المزوج لا يكون الكسوت
 منها رضا ولها الخبر ان شاءت رضيت وان شاءت ردت وان بلغها الخبر من رجل واحد ان كان ذلك الرجل
 رسول الولي يكون سكوتها رضا سواء كان الرسول عدلا أو غير عدل كذا في المضمرات * وان كان الخبر فضوليا
 شرط فيه العدد أو العدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في الكافي * وقال بعض مشايخنا

(١) مطلب وقت الدخول بالصغيرة

الاتفاقي مكة بغير احرام ثم رجع الى الميقات في تلك السنة وأحرم بحجة الاسلام سقط عنه ما كان واجبا بالمجاوزة ودخل مكة بغير احرام عندنا
 وان لم يخرج من مكة حتى مضت السنة ثم خرج الى الميقات في السنة الثانية وأحرم بحجة الاسلام وحج يحز به حجة الاسلام ولا يسقط عنه
 الدم الذي كان واجبا عليه في العام الاول * (فصل فيما يجب على الحرم بارتكاب المحظور) * وذلك أنواع منها ما يفسد الحج ويوجب
 الدم ومنها ما لا يفسد الحج ويوجب الدم ومنها ما يوجب الصدقة ومنها ما يكره ولا يوجب شيئا أما الاول اذا جامع الحرم قبل الوقوف بعرفة

عليه الدم ولو قص أقل من يدفع عليه الصدقة عندئذ لكل ظفر نصف صاع في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحب مخرجهما الله تعالى ولو قص خمسة أظافر من يدين أو رجلين عليه الصدقة وقال محمد رحمه الله تعالى عليه الدم ولو أنكسر ظفر المحرم وصار بحال لا ينبت فآخذ به لاشئ عليه ولو قلم أظافر يد واحدة في مجلس واحد وأظافر من يد أخرى في مجلس آخر كان عليه كفارتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى عليه كفارة واحدة (٣٨٩) ما لم يكفر الأول وكذا إذا جامعها في مجلسين

ولو قسّم أظافر اليدين والرجلين في مجلس واحد كان عليه كفارة واحدة ولا يحلق المحرم رأسه فإن حلق كان عليه الدم حلق في الحرم أو في غيره في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في غير الحرم لاشئ عليه ولو حلق موضع الخامة كان عليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كافي حلق الرقبة وقال في حلق موضع الخامة عليه الصدقة ولو أخذ المحرم شعر محرم آخر كان عليه الصدقة ولو حلق الحلال رأس محرم بأمره أو بغير أمره كانت الكفارة على المحرم ولا يرجع بذلك على الخالق وإذا لبس الخيط قبل الإحرام ثم أحرم ولم ينزع فهو بمنزلة ما لبس بعد الإحرام ويكره للمحرم أن يدخل تحت ستر الكعبة ولو عصب المحرم رأسه كان عليه الصدقة ولا بأس للحرم أن يغطي أذنيه أو من لحيته مادون الذقن ولا يمسك على أنفه بثوب ولا بأس بأن يضع يده على أنفه ولا يغطي فاه ولا ذقنه ولا عارضه في

زوجها من فلان ص ح ولو زوجهما الولي فقالت نعم ما صنع فالأصح أنه إجازة ولو قالت أحسنت أو أصبت أو بارك الله لك أو لنا أو قبلت التهنئة فهو رضا وقال ابن سلام رحمه الله تعالى إذا قال لها الولي أزوجك من فلان فقالت يا كي نيست أنه يكون رضا ولو قالت لا حاجة لي إلى النكاح أو كنت قلت لك لا أريد فهو رد للنكاح المباشر وكذا لو قالت لا أرضى أو لا أصبر أو أنا كارهة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه رد وأما قولها لا يعجبني أو لا أريد إلا ازدواج فلا يكون رد حتى لو رضيت بعد ذلك يصح ولو قالت لا أريد فلا نفاه ورد كذا في الظهيرية * وهو الاظهار والاقرب إلى الصواب هكذا في المحيط * ولو قالت أنت أعلم أو بالفارسية * تو به داني لم يكن ذلك رضا ولو قالت ذلك اليك فهو رضا كذا في الظهيرية * بكرزوجهما بن عمهما من نفسه وهي بالغة قبلها الخبر فسكتت ثم قالت لا أرضى كان لها ذلك لأن ابن الم كان أصيلا في نفسه فضوليا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فلا يعمل الرضا ولو استأمرها في التزويج من نفسه فسكتت ثم زوجهما من نفسه جازا جاعا كذا في فتاوى قاضيخان * قال الأب البكر البالغة إن فلا نأيد كرك بمهر كذا فوثبت من مكانها مرتين وهي ساكتة فزوجهما جاز كذا في غاية السروجي * ولو زوجهما الولي بغير استثمار ثم اختلفا فقال الزوج بلغك النكاح فسكتت وقالت لا بل رددت كان القول قولها كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * فإن أقام الزوج البينة على سكوتها حين بلغها الخبر فهي امرأته والأفلا نكاح بينهما ولا يمين عليهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما عليهما اليمين كذا في المحيط * وعليه الفتوى كذا في شرح النقاية للشيخ أبي المكارم * فإذا سكتت يقضى عليهما بالنكول وإن أقام الزوج بينة على سكوتها حين بلغها الخبر وأقامت بينة على الرد فيبئننها أولى كذا في المحيط * وإذا قال الشهود كما عندها ولم نسمعها تسكمت بنبث سكوتها بذلك كذا في فتح القدير * ولو أقام الزوج البينة أنها أجازت العقد حين أخبرت وأقامت البينة أنها ردت حين أخبرت كانت البينة بينة الزوج كذا في السراج الوهاج * ولو كانت البكر قد دخل بها زوجها ثم قالت لم أرض لم تصدق على ذلك وكان تمكينها إياها من الدخول بها رضا إذا دخل بها وهو مكرهة فينبذ لا يثبت الرضا فإن أقامت بينة على الرد في هذه الصورة ذكر في فتاوى الفضلي أنها تقبل وقيل الصحيح أنها لا تقبل لأن التمكين منها بمنزلة الإقرار بالرضا ولو أقربت بالرضا ثم ادعت الرد لا تصح دعواها ولا تقبل بينتها فكذا هذا كذا في المحيط * ولا يقبل عليها قول وليها بالرضا لأنه يقر عليها بثبوت الملك للزوج وإقراره عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح كذا في شرح المبسوط للإمام السرخسي * رجل زوج ابنته البالغة ولم يعلم الرضا والرد حتى مات زوجها فقال ورثة الزوج أنها زوجت بغير أمرها ولم تعلم بالنكاح ولم ترض فلا ميراث وقالت زوجتي أبي بأمرى كان القول قولها وأولها الميراث وعليها العدة وإن قالت زوجتي أبي بغير أمرى قبل غي الخبر فرضيت فلا ميراث لها ولا ميراث هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو استأذن النيب فلا بد من رضاها بالقول وكذا إذا بلغها الخبر هكذا في الكافي * وكما يحقق رضاها بالقول كقولها رضيت وقبلت وأحسنت وأصبت وبارك الله لك أو لنا ونحوه بتحقيق بالدلالة كطلب مهرها ونفقته أو تمكينها من الوطاء وقبول التهنئة والضحك بالسرور من غير استهزاء كذا في التبيين * والنيب

(ترج)

١ لباس ٣ أنت أعلم

(٣٧ - فتاوى أول) حلق العينة وتفقها دم حلقها هو أو غيره كافي حلق الرأس وفي حلق العانة دم كان الشعر كثيرا وفي الإبط ان كان كثير الشعر يعتبر فيه الربع لو جوب الدم والأفلا أكثر وأن تقم من رأسه أو من أنفه أو لحيته شعرات فبكل شعرة كف من طعام ولو غطى رجل وجهه المحرم وهو نائم كان عليه الدم وإن أخذ المحرم من شارب يطم مسكنا ولو غسل المحرم بأشنان فيه طيب فإن كان من راء سماء أشنانا كان عليه الصدقة وإن كان سماء طيبا كان عليه الدم والصدقة في كل موضع نصف

صاع الا في الجراد والقمل على ما ذكر في المحرم والمهرم اذا قلم اظافر غيره يضمن كالحلق رأسه وعن محمد رحمه الله تعالى انه لا يضمن في قلم الاظافر * (فصل فيما يجب بقتل الصيد والهوام) * يحرم على المحرم صيد البر وهو الممتنع الوحشي بأصل الخلقة أما الابل والبقر اذا نذرت وحش فليس بصيد وصيد البر ما كان مشواه وبوالده في البر وصيد البحر ما كان على العكس والضفدع ليس من حيوان البر ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب والعقرب والحدأة (٣٩٠) والغراب قالوا المستثنى هو الغراب الابقع وما يأكل الجيف وأما ما يأكل الزرع فهو

صيد ولا شيء في الحية والعقرب والفأرة والزبور والنمل والسرطان والذباب والبق والبعوض والبرغوث والقراد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الاسد بمنزلة الكلب العقور والذئب وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد الا الكلب والذئب ولا فرق في الكلب بين العقور وغيره وفي العقور روايتان والظاهر انهم الصبور دلا من الفواسق وفي السنور الوحشي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان ولا شيء في الدجاج والبطة الذي يكون في المنازل وما يطير في الهواء صيد والحمام المسرور صيد وفي المطوقة روايتان والباشق والصقور والبازي صيد معلما كان أو لم يكن وفي قتل الصيد لا فرق في وجوب الجزاء بين المباح والمملوك ولا شيء في هوام الارض كالقنفذ والخنافس ويجب الجزاء في الضب والبربع وابن عرس وكذا في الفيل والقرد والخنزير قال زفر رحمه الله تعالى في القرد والخنزير لا يجب الجزاء وفي الجراد عشرة وفي القملة الواحدة صدقة يطعم ماشاء

اذا زوجت فقبلت الهدية بعد التزويج فذلك ليس برضا وكذلك لو أكلت من طعامه أو خدمته كما كانت تخدمه قبل ذلك * ولو خلاها برضاها هل يكون اجازة لارواية لهذه المسئلة قال وعندى أن هذا اجازة كذا في الظهيرية * وان زالت بكارتها بوثبة أو حبيضة أو جراحة أو تعيس فهي في حكم الابكار وان زالت بكارتها برفاق كذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يكتفى بسكوتها فان أخرجت وأقيم عليها الحد فالصحيح أنه لا يكتفى بسكوتها وكذا ان صار الزنا عادية لها كذا في الكافي * واذا مات زوج البكر بعد ما خلاها قبل ان يدخل بها تزوج كما تزوج الابكار وكذا لو وقعت الفرقة بين العنين وامرأته وكذا لو زالت بكارتها بخزف الاستنجاء ولو زالت بكارتها بشكاح فاسد أو جومعت بشبهة تزوج كما تزوج الثيب هكذا في الخلاصة

(الباب الخامس في الاكفاء)

الكفاءة معتبرة في الرجال للنساء الزوم النكاح كذا في محيط السرخسي * ولا تعتبر في جانب النساء الرجال كذا في البدائع * فاذا تزوجت المرأة رجلا خيرا منها فليس للولي أن يفرق بينهما فان الولي لا يتعبر بان يكون تحت الرجل من لا يكافؤه كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي * الكفاءة تعتبر في أشياء (منها النسب) فقريش بعضهم كفاء لبعض كيف كانوا حتى ان القرشي الذي ليس بهاشمي يكون كفاء لهاشمي وغير القرشي من العرب لا يكون كفاء للقرشي والعرب بعضهم كفاء لبعض الانصارى والمهاجرى فيه سواء كذا في فتاوى قاضيان * وبنو باهلة ليسوا با كفاء لعامة العرب والصحيح أن العرب كلهم كفاء كذا ذكره أبو اليسر في مبسوطه كذا في الكافي * والموالي وهم غير العرب لا يكونون كفاء للعرب والموالي بعضهم كفاء لبعض كذا في العتبية * قالوا الحسيب كف للنسيب حتى ان الفقير يكون كفاء للعلوية ذكره قاضيان والعتابي في جوامع الفقه وفي الينايع والعالم كف للعربية والعلوية والاصح أنه لا يكون كفاء للعلوية كذا في غاية السروجي * (ومنها اسلام الآباء) من أسلم بنفسه وليس له أب في الاسلام لا يكون كفاء له أب واحد في الاسلام كذا في قاضيان * ومن له أب واحد في الاسلام لا يكون كفاء له أبوان فصاعدا في الاسلام كذا في البدائع * والذي أسلم بنفسه لا يكون كفاء لثلاث أو ثلثة في الاسلام ويكون كفاء لثلاثة اذا كان في موضع قد نبأ عهدها الاسلام وطال وأما اذا كان العهد قريبا بحيث لا يعبر ولا يكون ذلك عيبا فانه يكون كفاء كذا في السراج الوهاج * ومن له أبوان في الاسلام كان كفاء لامرأة لثلاث أو ثلثة في الاسلام أو أكثر كذا في المحيط * رجل ارتد والعياذ بالله ثم أسلم فهو كف لمن لم يجز عليه ردة كذا في الفتية * (ومنها الحرية) فالملوك كيف كان لا يكون كفاء للحررة وكذا المعتق أبوه لا يكون كفاء للحررة الاصلية كذا في فتاوى قاضيان * والمعتق يكون كفاء لثلاثة كذا في شرح الطحاوي * والمعتق أبوه لا يكون كفاء للمرأة التي لها أبوان في الحرية كذا في فتاوى قاضيان * والذي هو حر مسلم في الاصل بأبيه وجده بان ولد جده حرا مسلما كف لمن لها آباء حرا مسلمون ولو كان جده معتقا أو كافرا أسلم لا يكون كفاء لها والمعتق لا يكون كفاء لامرأة أمها حرة الاصل وأبوهام معتق وقيل لا رواية لهذه المسئلة كذا في العتبية * ومولا أشرف القوم لا تكون كفاء لمولى الوضيع لان الولاء بمنزلة النسب حتى ان مولاة

وفي القملتين أو ثلاث كف من المنطة وفي العشر نصف صاع وكلا يقتل القمل لا يدفعها الى غيره ليقول فان فعل ذلك يضمن وكذا لو أشار الى القمل أو ألقى ثوبه في الشمس لم يملك أو غسل ثوبه لم يملك ولو ألقى ثوبه في الشمس لا يملك القمل فهلك القمل لا شيء عليه وان ابتداء السبع فقتله المحرم لا شيء عليه اذا كسر المحرم بيض صيد أو شوى كان عليه قيمته ان لم تكن البيضة مدرة وان خرج منها فرخ ميتا كان عليه قيمته حيا ولو ضرب بطن ظبية فطرحت جنيها ميتا وماتت الظبية كان عليه ضمانهما ولو قتل ظبية حاملا يضمن

قيمها كاملا ولو عطب الطيب بفسطاط محرم أو حرم المحرم حفرة لاله فوقه فيها صيد أو نزع الصيد من المحرم فاشتد فهلك لاشئ على المحرم ولو قتل المحرم صيدا كان على كل واحد منهما جزاء كامل ويجعل المحرم أكل لحم صيد قتلته حلال وان كان فيها صنع المحرم لا يحل ولو اشترى المحرم من محرم صيدا فهلك عند الثاني بضمن البائع والمشتري كل واحد منهما قيمته ولو أحرمت وفي قصصه صيدا لا يجب عليه إرساله ولو قلع المحرم سن صيدا وتفرشه فعد لاشئ عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى المحرم (٢٩١) اذا ذبح صيدا لا يؤكل ولو اضطر انسان

في أكل ميتة وصيد ذبحه محرم يتناول أيم ما شاء وما يضمن المحرم بحجة أو عمرة بارتكاب محظور كان على القارن ضعفه لانه جنى على احرامين وجزا الصيد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى قيمة الصيد يقومه الحكمان في الموضع الذي قتل ان كان يباع في ذلك المكان وان كان لا يباع في ذلك المكان تعتبر قيمته في أقرب المواضع الذي يباع فيه الى الموضع الذي قتل ثم القاتل في تلك القيمة بالخيار ان شاء اشترى بها مديا ويذبح بمكة وان شاء اشترى بتلك القيمة طعاما يصدق به على المساكين على كل مسكين نصف صاع من ذلك الطعام وان شاء نظر الى قيمة الصيد انه كم يوجد بها من الطعام ثم يصوم لكل نصف صاع من تربوما وقال محمد والشافعي رحمه الله تعالى ان كان الصيد مما لا مثل له من النعم اختيار فيسه الى الحكيم اذا حكم على القاتل بشئ من هذه الاشياء يتعين عليه ذلك وفيما له مثل من النعم لا خيار فيسه للحكيم ويجب على القاتل مثل

بني هاشم اذا زوجت نفسها من مولى العرب كان لمعتقها حق التعرض هكذا في شرح الطحاوي * ومولا الهاشمي لا تكافي مولى القرشي كذا في التمراشي * ومعتقة أشرف القوم تكون ككفال للمولى كذا في الذخيرة * وتعتبر الكفافة في الحرية والاسلام في حق العجم لانهم كانوا يقتخرون بهم مادون النسب هكذا في التبيين * أما في حق العرب فاسلام الاب ليس بشرط كذا في المحيط * فلو تزوج عربي له أب كافر بعربية لها أب في الاسلام فهو كفء وأما الحرية فهي لازمة للعرب لانه لا يجوز استرقاقهم كذا في البحر الرائق * (ومنها الكفافة في المال) وهو أن يكون مال كالمهر والنفقة وهو المعتبر في ظاهر الرواية حتى ان من لا يملكهما أو لا يملك أحدهما لا يكون كفا كذا في الهداية * موسرة كانت المرأة أو موسرة كذا في التجنيس والمزيد * ولا تعتبر الزيادة على ذلك حتى ان من كان قادرا على المهر والنفقة كان كفالها وان كانت هي صاحبة أموال كثيرة هو الصحيح من المذهب وان كان يقدر على نفقة ابالكسب ولا يقدر على المهر اختلف المشايخ فيه عامتهم على أنه لا يكون كفا كذا في المحيط * والمراد بالمهر المجل وهو ما تعارفوا به عليه ولا يعتبر الباقي ولو كان حالا كذا في التبيين * قال أبو نصر يعتبر في النفقة قوت سنة وكان نصير رحمه الله تعالى يقول يعتبر قوت شهر وهو الاصح هكذا في التجنيس والمزيد * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان قادرا على المهر ويكسب كل يوم ما ينفق عليها كان كفا وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * والاحسن في المحترفين ما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * ثم انما تعتبر القدرة على النفقة اذا كانت المرأة كبيرة أو صغيرة تصلح للجماع أما اذا كانت صغيرة لا تصلح للجماع فلا تعتبر القدرة على النفقة لانه لا نفقة لها في هذه الصورة ويكتفى بالقدرة على المهر كذا في الذخيرة * رجل تزوج امرأة وهو فقير فتركته المهر لا يكون كفا لانه انما يعتبر حال العقد كذا في التجنيس والمزيد * رجل تزوج أخته الصغيرة من صبي له طاقة النفقة وليس له طاقة المهر فقبل الاب النكاح وهو غني جاز لانه يذهب غنيا بغنى الاب في حق المهر دون النفقة لان العادة جرت فيما بين الناس انهم يتعمدون مهرا لابناء الصغار دون النفقة كذا في الذخيرة * ولو كان عليه دين بقدر المهر كان كفا لان له أن يقضى أي الدين شاء كذا في النهر الفائق * (ومنها الديانة) تعتبر الكفافة في الديانة وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الهداية * فلا يكون الفاسق كفا للصالح كذا في الجمع * سواء كان معلى الفسق أو لم يكن كذا في المحيط * وذلك السر خسي أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الكفافة من حيث الصلاح غير معتبرة كذا في السراج الوهاج * رجل تزوج ابنته الصغيرة من رجل على ظن أنه صالح لا يشرب الخمر فوجده الاب شريفا مدمنا وكبرت الابنة فقالت لأرضي بالنكاح ان لم يعرف أبوها شرب الخمر وغلبة أهل بيته الصالحون فالنكاح باطل أي يبطل وهذه المسئلة بالاتفاق كذا في الذخيرة * وانما الخلاف بين أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصاحبيه فيما اذا زوجها من رجل عرفه غير كف فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز لان الاب كامل الشفقة وافر الرأى فالظاهر أنه تأمل غاية التأمل ووجد غير الكف أصل من الكف كذا في المحيط * ثم الكفافة تعتبر (١) عند ابتداء النكاح ولا يعتبر استمرارها بعد ذلك حتى لو تزوجها وهو كف ثم صار فاجرا دأعرا لا يفسخ النكاح كذا في السراج الوهاج * (ومنها الحسرة)

(١) مطلب الكفافة تعتبر عند ابتداء النكاح

المقتول في النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة وفي الضبع والظبي شاة وفي الارنب عناق وفي الربوع جفرة ولا يجوز في جزاء الصيد صغار النعم الاعلى وجهه الاطعام فان بلغت قيمة المقتول جلا أو عناقا لا يجوز الجمل والعناق في الهدى وانما يجوز انما بلغت قيمة المقتول قيمة الجذع العظيم من الضأن أو النتى من غيرهما اذا قتل المحرم سبعان من سبع الوحش أو الطير كان عليه قيمته لا يجوز به دما وقال زفر رحمه الله تعالى يجب عليه قيمته بالغة ما بلغت كماله لو كان المقتول مما يؤكل لحمه وإنه قول ان الضمان انما واجب بسبب الاراقة لا بسبب افساد اللحم فلا يلزمه الادم

بجلا في الماكول لان علة افسد اللحم فيجب عليه قيمته بالغمة ما بلغت وفي الصيد المملوك تجب قيمته بالغمة ما بلغت لان ذلك ضمان المالك فتحب قيمته بالغمة ما بلغت بخلاف الجزاء * (فصل في كيفية أداء الحج) * المحرم بالحج اذا ألقى محظورات احرامه وقدم مكة فدخلها ليلا أو نهارا لا يضركه والمستحب أن يدخلها نهارا وقال بعض الناس بركه دخولها ليلا واذا دخل المسجد الحرام وشاهد البيت يكبر ويهمل ويحمد الله تعالى ثم يبدأ بالحج فيستقبله ويكبر (٣٩٣) رافعا يديه كما يكبر للصلاة ثم يرسلهما ويستم الحج وتفسير ذلك أن يضع كفيه

في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تعتبر الحرفة ويكون البيطار كفال للبطار وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى صاحب الحرفة الدينية كالبيطار والحمام والحائك والكاس والديباغ لا يكون كفال للبطار والبراز والصراف هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * وكذا الحلاق لا يكون كفالهم هكذا في السراج الوهاج * والمرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الحرف متى تقاربت لا تعتبر التفاوت وتثبت الكفاة فالحائك يكون كفال للحمام والديباغ يكون كفال للكاس والصغار يكون كفال للعداد والبطار يكون كفال للبراز قال شمس الأئمة الحلواني وعليه الفتوى كذا في المحيط * والجمال لا يعد في الكفاة (١) كذا في فتاوى قاضيان * قال صاحب الكتاب النصيحة أن يراعى الاولياء المجانسة في الحسن والجمال كذا في التارخانية ناقلا عن الحجة واختلفو في العقل قال بعضهم لا يعتبر كذا في فتاوى قاضيان * ثم المرأة اذا زوجت نفسها من غير كف صح النكاح في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى آخره وقول محمد رحمه الله تعالى آخره أيضا حتى ان قبل التفريق يثبت فيه حكم الطلاق والظهار والايلاء والتوارث وغير ذلك ولكن للاولياء حق الاعتراض وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان النكاح لا ينعقد وبه أخذ كثير من مشايخنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط * والمختار في زماننا لا يقتوى رواية الحسن وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رواية الحسن أقرب الى الاحتياط كذا في فتاوى قاضي خان في فصل شرائط النكاح وفي البرازية تذكر برهان الأئمة أن الفتوى في جواز النكاح بكرة كانت أو ثيبا على قول الامام الاعظم وهذا اذا كان لها ولي فان لم يكن صح النكاح اتفاقا كذا في النهر الفائق * ولا ينعقد النكاح بغير طلاق حتى لا ينعقد القاضى أما بدون فسخ القاضى فلا يفسخ النكاح بينهما ما وتكون هذه فرقة بغير طلاق حتى لو لم يكن الزوج دخل بها فلا شيء لها من المهر كذا في المحيط * وان دخل بها أو خلاها صح صحة يلزمه كل المسمى ونفقة العدة وعليها العدة كذا في السراج الوهاج * والذي يلي المرافعة الى القاضى المحرم عند بعض المشايخ وعند بعضهم المحرم وغير المحرم في ذلك على السواء حتى تثبت ولاية المرافعة لابن العم ومن أشبهه وهو الصحيح كذا في المحيط * ولا تثبت هذه الولاية لذوى الارحام وانما تثبت للعصبات كذا في الخلاصة في جنس خيار البلوغ * واذا تزوجت المرأة غير كف ودخل بها او فترق القاضى بينهما بمحض صومته الولي وألزمه المهر وألزمها العدة ثم تزوجها في عتقها بغير ولي وفرق القاضى بينهما ما قبل الدخول بها كان لها عليه المهر الثاني كما لا وعليها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي * واذا تزوجت نفسها من غير كف بغير رضا الولي فقبض الولي مهرها وجوزها فهذا منه رضا وتسليم ولو قبضه ولم يجزها فقد اختلف المشايخ والصحيح انه يكون رضا وتسليم للعقد واذا لم يقبض مهرها ولو كان خصم زوجها في نفقة ما وتقدريم مهرها عليه بوكالة منها كان ذلك منه رضا وتسليم للعقد استحسانا وهذا اذا كان عدم الكفاة ثابتا عند القاضى قبل محاصرة الولي اياه في المهر والنفقة فأما اذا لم يكن عدم الكفاة ثابتا قبل ذلك عند القاضى فلا يكون رضا بالنكاح قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة * وسكوت الولي عن المطالبة بالتفريق لا يبطل حقه في الفسخ وان طال الزمان

(١) مطلب الجمال لا يعتبر في الكفاة

على الحجر ويقبل الحجر ان استطاع من غير أن يؤذى أحدا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك والحكمة في تقبيل الحجر ما روى عن علي رضي الله عنه انه قال لما أخذ الله الميثاق على بني آدم من ذريته كتب بذلك كتابا فجعله في جوف الحجر فيجيء يوم القيامة ويشهد لمن استلمه وان لم يستطع استلام الحجر من غير أن يؤذى أحدا لا يستلمه لكن يستقبل الحجر ويشير بكفيه نحو الحجر ويكبر ويهمل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقبل كفيه ثم يأخذ عن عين الحجر ويطوف بالبيت طواف التحية يطوف بالبيت سبعة أشواط من وراء الحطيم من الحجر الى الحجر شوط يرمل في الثلاثة الاول يعني يهز كفيه ويرى من نفسه القوة والجلادة يعني على هيئته في الاربع وكذا في كل طواف بعده سعى فانه يرمل فيه وكلامه بالحج في الطواف يستلمه ان استطاع من غير ان يؤذى أحدا وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر ويهمل واستلام الركن الباقى مستحب في قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى وليس بواجب ثم يصلي بعد الطواف ركعتين عند المقام أو حيثما تسير له من المسجد وان صلى في غير المسجد جاز حتى وركعتا الطواف عندنا واجبة واذا فرغ من الصلاة يعود الى الحجر ويستلمه ان استطاع وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر ويهمل وهذا الاستلام لاقتراح السعي بين الصفا والمروة فان كان لا يريد بعد هذا الطواف السعي بين الصفا والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف ثم يخرج الى الصفا من أي باب شاء ويسعى بين الصفا والمروة وعندنا واجب لو تركه يلزمه الدم وعند الشافعي رحمه الله تعالى ركن

وصفة السهي أن يسد بالصفاف بعد الصفا ويستقبل الكعبة ثم يكبر ثلاثاً ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الى آخره يرفع بها صوته ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بحاجته ثم ينزل من الصفا ويمشي الى المروة على هيئته حتى يصل الى بطن الوادي ثم يسعى في بطن الوادي سعياً فاذا خرج من بطن الوادي يمضي على هيئته حتى يصعد المروة فاذا صعد هابستقبل الكعبة ويكبر ويهلل يفعل بالمروة ما يفعل بالصفا يسعي كذلك سبعة أشواط من الصفا الى المروة وشوط ومن المروة الى الصفا شوط (٣٩٣) عند عامة العلماء رجهم الله تعالى خلافاً لما قاله البعض فاذا فرغ

من السهي يدخل المسجد ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة حراماً الى يوم التروية لا يحل له شيء من المخطورات فإدام بمكة يطوف بالبيت ما بداه كل طواف سبعة أشواط ثم يروح مع الناس الى منى يوم التروية بعد صلاة الفجر وطلوع الشمس ويبيت بمنى ويصلي ثمة صلاة الفجر يوم عرفة بغسل ثم يتوجه الى عرفات فاذا انتهى اليه ينزل في أي موضع شاء وأن خرج منها قبل طلوع الشمس فهو جائز ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج منها وبات بمنى لا بأس به وإن بات بمكة وخرج منها يوم عرفة الى عرفات كان محالاً للسنة ولا يلزمه الدم فاذا زالت الشمس من يوم عرفة يتوضأ أو يغتسل والغسل أفضل ثم يصلي الظهر والعصر مع الإمام في وقت الظهر بأذان واحد وأقامتين يؤذن للظهر ويقيم ثم يقيم للعصر بعد الظهر وإن فاتته الجماعة صلى كل صلاة في وقتها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجمع بين الصلاتين في وقت الظهر خلافاً لصاحبيه رحمهما

حتى تلد كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * أما اذا ولدت منه فليس للأولياء حق الفسخ لكن ذكر في مبسوط شيخ الاسلام واذا تزوجت نفسها من غير كف فعلم الولي بذلك فسكت حتى ولدت أو لا ثم بداه أن يخصم في ذلك فله أن يفرق بينهما كذا في النهاية * واذا تزوجت نفسها من غير كف ورضى به أحد الأولياء لم يكن لهذا الولي ولا من مثله أو دونه في الولاية حق الفسخ ويكون ذلك لمن فوّه كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا اذا تزوجها أحد الأولياء برضاها كذا في المحيط * وإن زوجها الولي من غير كف فدخل بها ثم باتت من زوجها بالطلاق ثم تزوجت نفسها هذا الزوج بغير ولي كان للولي أن يفسخ كذا في فتاوى قاضي خان * ولو طلقها طلاقاً رجعيّاً وراجعها بغير رضا الولي لا يكون للولي حق التفريق كذا في الخلاصة * في المنتقى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى امرأة تحت رجل هو ليس بكف لها خاصم أخوها في ذلك وأبوهما غائب عنها غيبة منقطعة أو خاصمه ولي آخر وغيره أو ولي منه وهو غائب غيبة منقطعة فادعى الزوج أن الولي الأولي وجه يومه بأقامة البينة فان أقام بينة على ذلك قبلت بينته وأخذ به على الولي الأولي والافرق بينهما هكذا في الذخيرة * في المنتقى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل زوج أمة له وهي صغيرة من رجل ثم ادعى أنها ابنته يثبت النسب والنكاح على حاله ان كان الزوج كفاً فان لم يكن كفاً فهو في القياس لازم لأنه هو الذي زوج وهو ولي ولو باعها من رجل ثم ادعى المشتري أنها ابنته فكذلك اذا كان الزوج كفاً وان كان الزوج غير كف فالقياس كذلك لأنه زوجها ولي مالك وفي نكاح الاصل عبد تزوج امرأة بآذن مولاه ولم يخبر وقت العقد أنه حر أو عبد ولم تعلم المرأة أيضاً ولا أولياؤها أنه حر أو عبد ثم ظهر أنه عبد فان كانت المرأة هي التي باشرت عقد النكاح فلا خيار لها ولكن للأولياء الخيار وإن كان الأولياء هم الذين باشروا عقد النكاح عليهم ابقاء المسئلة بمحالها فلا خيار للمرأة ولا الأولياء وبمثله لو أخبر الزوج أنه حر وبات بمكة المسئلة بمحالها كان لهم الخيار فهذه المسئلة دليل على أن المرأة اذا تزوجت نفسها من رجل ولم تشترط الكفاءة ولم تعلم أنه كف أو غير كف ثم علمت أنه غير كف فلا خيار لها ولكن للأولياء الخيار وإن كان الأولياء هم الذين باشروا عقد النكاح برضاها ولم يعلموا أنه كف أو غير كف فلا خيار لواحد منهم ما دام شرط الكفاءة أو أخبرهم بالكفاءة ثم ظهر أنه غير كف كان لهم الخيار وسئل شيخ الاسلام عن مجهول النسب هل هو كف ولا امرأة معروفة النسب قال لا كذا في المحيط * ولو انتسب الزوج لها نسباً غير نسبه فان ظهر دونه وهو ليس بكف فحق الفسخ ثابت للسك وإن كان كفاً فحق الفسخ لها دون الأولياء وإن كان ما ظهر فوق ما أخبر فلا فسخ لأحد كذا في الظهيرية * ولو كانت هي التي غرت الزوج وانتسبت الى غير نسبها لا خيار للزوج وهي امرأته ان شاء أمسكها وإن شاء طلقها كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ولو تزوج امرأة على أنه فلان بن فلان فاذا هو أخوه لا ييه أو عمة لا ييه كان لها حق الفسخ كذا في فتاوى قاضي خان * رجل تزوج امرأة مجهولة النسب ثم ادعاه رجل من بني قريش وأثبت القاضي نسباً منه وجعلها بنتاً له وزوجها فجاء فلان الابن يفرق بينهما وبين زوجها ولو لم يكن كذلك لكن أقربت بالرق لرجل لم يكن لمولاه أن يبطل النكاح بينهما كذا في الذخيرة * المرأة اذا تزوجت نفسها من غير كف هل لها أن تمنع نفسها حتى يرضى الأولياء أفق الفقيه أبو الليث ان له اذلك وإن كان خلاف ظاهر الرواية وكثير من مشايخنا أفتوا بظاهر الرواية ليس لها أن تمنع كذا في الخلاصة * ولو تزوجت المرأة ونقصت من مهرها

الله تعالى ولو صلى الظهر وهو غير محرم بالحج ثم أحرم بالحج فيه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا يجوز أداء العصر في وقت الظهر إلا أن يكون محرماً عند أداء العصر في وقت الظهر إلا أن يكون محرماً عند أداء العصر وهو قولهما وعلى هذا قالوا ينبغي أن يكون محرماً بالحج عند أداء الصلاتين حتى لو كان محرماً بالعمرة عند أداء الظهر ومحرماً بالحج عند أداء العصر لا يجوز له أن يجمع لأن أحرام العمرة لا أثر له في جواز الجمع بين الصلاتين فكان وجوده كعدمه ولو صلى الظهر وحده لا يصلي العصر مع

الامام في وقت الظاهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلاف لفرجه الله تعالى ويكره التعاويذ بين الصلاتين ان يجمع بينهما اما كان
أوما موما فان تطوع أعاد الاذان لأجل العصر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يعيد وإذا
فرغ الامام من الصلاتين راح الى الموقف والناس معه فان تخلف واحد لحاجته لأبس به ويقف في أي موضع شاء والافضل لغير الامام ان
يقف عند الامام والافضل للامام ان يقف (٣٩٤) را كما فان وقف قائما أو جالسا جاز ويكبر ويهل ويدعو الله تعالى لحاجته ووقت

الوقوف من حين نزول
الشمس من يوم عرفة الى
طلوع الفجر من يوم النحر
يقوله صلى الله عليه وسلم من
أدرك عرفة بليل فقد أدرك
الحج ومن فاتته عرفة بليل
فقد فاتته الحج بين ان الوقت
يبقى الى طلوع الفجر من يوم
النحر فان وقف في شئ منه
فقد أدرك الحج وان وقف
في غير هذا الوقت لا يكون
مدركا الا اذا اشتبهه على
الناس هلال ذي الحجة
وأكلوا اذا القعدة ثلاثين
يوما ثم بين ان اليوم الذي
وقف فيه كان يوم النحر جاز
استحسانا والقياس ان لا يجوز
كالتوتين ان يومهم كان يوم
التروية وعرفات كلها
موقف الا بطن عرفة وإذا
وقف بحمد الله عز وجل
ويكبر ويهل ويصلي على
النبي صلى الله عليه وسلم
ويدعو الله لحاجته لما روى
ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يفعل كذلك رافعا
يديه كلما استطعم المسكين
والذي كرا الذي جاء فيه عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما روى عن عمر وعلي
رضي الله عنهما انهما سالا
رسول الله صلى الله عليه

فللولى الاعتراض عليها حتى يتم لها مهرها أو يقارقها وإذا فارقها قبل الدخول فلا مهر لها وان فارقها بعده
فلها المسمى وكذا اذا مات أحدهما قبل التفريق وهما ذاعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ليس له
الاعتراض هكذا في التبيين * ولا تكون هذه الفرقة الا عند القاضي ومالم يقض القاضي بالفرقة بينهما
في حكم الطلاق والظهار والايلا والميراث باق كذا في السراج الوهاج * السلطان اذا أكره رجلا لزوج
موليته من كف بأقل من مهر مثلها ورضيت المرأة بذلك ثم زال الاكره فللولى حق الخصومة مع الزوج
حتى يبلغ مهر مثلها أو يفرق القاضي بينهما وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا حق للولى في
ذلك وكذلك في مسئلة اذا كانت المرأة مكروهة ثم زال الاكره على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حق
الخصومة للمرأة مع الولي وعلى قولهما حق الخصومة للمرأة لا غير كذا في المحيط فيما يتصل بفصل معرفة
الاولياء * وإذا أكرهت المرأة على أن تزوج نفسها من كف بمهر المثل ثم زال الاكره فلا خيار لها أو أما اذا
أكرهت على أن تزوج نفسها من غير الكف أو بأقل من مهر المثل ثم زال الاكره فلا خيار كذا في المحيط
* وإذا أكرهت المرأة على النكاح ففعلت فانه يجوز العقد ولا ضمان على المكروه بحال ثم ينظر ان كان الزوج
كفا أو المسمى أكثر من مهر المثل أو مثله جاز وان كان أقل من مهر المثل وطلبت التبليغ الى مهر مثلها يقال
له اما أن تبلغ اليه والافارقها فان بلغ فيها ونعت وان فارقها قبل الدخول لا يلزمه شئ وان دخل بها وهي
مكروهة فهذا رضامنه للتبليغ الى مهر المثل وان دخل بها طائعة فهذا رضامنها بالمسمى الا أن الاولياء
الاعتراض عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ليس لهم ذلك * هذا اذا كان الزوج كفا أما اذا
كان غير كف فلا ولياء أن يفرقوا بينهما فان دخل بها ان كانت مكروهة لزمه مهر المثل وحق الاعتراض
لعدم الكفاءة باق وان دخل بها طائعة يلزمه المسمى ولا يزاد عليه ويكون هذا رضامنها بالنكاح لان
تمكينها من نفسها اجازة للعقد كقولها رضيت ويسقط الخياران الثابتان لها التفريق لعدم الكفاءة
واتمام مهر المثل ونفي الخيار للاولياء في التفريق لعدم الكفاءة ولنقصان المهر عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وعندهما الهما الخيار لعدم الكفاءة لا غير ولو فرق بينهما قبل الدخول لا يلزمه شئ كذا في السراج
الوهاج في كتاب الاكره * ولوزوج ولده الصغير من غير كف بان زوج ابنة أمة أو ابنة عبد أو زوج بغين
فاحش بان زوج البنت ونقص من مهرها أو زوج ابنة وزاد على مهر امرأته جاز وهذا عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى كذا في التبيين * وعندهما لا تجوز الزيادة والخط الا بما يتغابن الناس فيه قال بعضهم
فاما أصل النكاح فصحيح والاصح أن النكاح باطل عندهما هكذا في الكافي * والصحيح قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى كذا في المضمرات * وأجمعوا على انه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد ولا من القاضي كذا في فتاوى
هاضخان * والخلاف فيما اذا لم يعرف سوء اختيار الاب مجانة أو فسقا أما اذا عرف ذلك منه فالنكاح باطل
اجماعا وكذا اذا كان سكران لا يصح تزويجه لهما اجماعا كذا في السراج الوهاج * وان كانت الزيادة
والنقصان بحيث يتغابن الناس في مثله يجوز بالاتفاق وكذلك الجواب في غير الاب والجد ممن سائر الاولياء
كذا في المحيط * والذي يتغابن فيه الناس مادون نصف المهر وقيل مادون العشر كذا في السراج الوهاج

(الباب السادس في الوكالة بالنكاح وغيرها)

يصح التوكيل بالنكاح وان لم يحضره الشهود كذا في التاتارخانية ناقلا عن خواهرزاده * امرأه قالت

وسلم عن الذعام في هذا الوقت فقال صلى الله عليه وسلم أكثر ما أدعوني هذا اليوم ودعوا الانبياء قبلي عليهم السلام
لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت ذو الجلال والاكرام بيده الخير وهو على كل شئ قدير وعن علي
رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقول بعد قوله على كل شئ قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا وفي
سمعي نورا اللهم اشحن لي صدري ويسر لي أمري اللهم اني أهو ذك من وساوس الصدور وشات الامور وشدة القبر فاذا غربت الشمس من يوم

عرفة أفاض الامام والناس معه على هينهم نحو المزدلفة ويقال لها المشعر الحرام ويؤخرون المغرب فإذا تهايزلون بها والنزول بقرب الجبل الذي يقال له قرح أفضل ثم يصلي الامام بالناس المغرب والعشاء في وقت العشاء باذان واقامة وفي أحد قول الشافعي رحمه الله تعالى باذان واقامتين ولا يتطوع بين الفرضين كالاتطوع بين الظهر والعصر بعرفات فإذا انفجر الصبح يصلي الفجر بغلس ثم يقف ويحمد الله تعالى ويثني عليه ويلبي ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته (٢٩٥) * الوقوف بمزدلفة واجب عند

العامه ولو ترك يلزمه الدم الا اذا كان بعذرو قال مالك رحمه الله تعالى هو ركن كالوقوف بعرفة والمزدلفة كاهما موقف الا بطن محسر والمستحب هو الوقوف عند جبل قرح ووقت هذا الوقوف ما بعد طلوع الفجر لاقبله لان قبله ليلة النحر وانما وقت الوقوف بعرفة على ما ذكرنا وليس في هذا الوقوف دعاء مؤقت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه كان يقول اللهم ان هذا جمع أسألك أن ترزقني جوامع الخير كله فانه لا يعطى ذلك غيرك اللهم رب المشعر الحرام ورب الشهر الحرام ورب الحلال والحرام ورب الخيرات العظام أسألك أن تبلغ روح محمد نبينا منا أفضل السلام اللهم أنت خير مطلوب وخير مرغوب ولك في كل وقت جائزة أسألك أن تجعل جائزتي في هذا اليوم ان تقبل توبتي وتجاوز عن خطيئتي وان تجمع علي الهدى أمرى واجعل التقوى من الدنيا هوى ثم يمشي على هينته قبل طلوع الشمس الى منى فإذا أتى منى بأى جرة العتبة

لرجل زوجتي من شئت لا عليك أن يزوجه من نفسه كذا في التجنيس والمزيد * رجل وكل امرأة أن تزوجه فزوجهت نفسها منه لا يجوز كذا في محيط السرخسي * واذا وكل رجلاً أن يزوجه امرأة بعينها بدل سمائه فزوجه الوكيل لنفسه بذلك البدل جاز النكاح للوكيل كذا في المحيط * وكلت رجلان يتصرف في أمورهما فزوجه من نفسه فقالت المرأة اردت البيوع والاشربة لا يجوز النكاح لانه لو وكلته تزويجها لا عليك أن يزوجه من نفسه فهذا أولى كذا في التجنيس والمزيد * امرأة وكلت رجلان يزوجهما من نفسه فقال زوجت فلانة من نفسي يجوز ان لم تقل قبالت كذا في الخلاصة * أمهر رجلاً أن يزوجه فزوجه ابنته الصغيرة أو بنت أخيه الصغيرة وهو وليها لا يجوز وكذلك كل من يلى أمرها بغير أمرها ولو تزوجه ابنته الكبيرة برضاها ذكروا في الأصل ان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز الا أن يرضى بها الزوج وعلى قولهما يجوز ولو تزوجه أخته الكبيرة برضاها جاز بخلاف كذا في المحيط * الوكيل من قبل المرأة اذا زوجها من أبيه أو ابنه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * وان كان الابن صغيراً لا يجوز بخلاف كذا في المحيط * الوكيل بالنكاح من قبل المرأة اذا زوجها ممن ليس بكفء لها قال بعضهم لا يصح على قول الكل وهو الصحيح وان كان كذاً الا انه اعلمى أو معة أو وصي أو معة فزوجه جائز وكذا اذا كان خصياً أو عنبياً ولو وكل رجلاً أن يزوجه امرأة فزوجه امرأة عيماً أو شلاء أو رتقاء أو مجنونة أو صغيرة تجامع أو لا تجامع حرة أو أمة ليست بكفء له مسلمة أو كناية جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو تزوجه الوكيل أمة نفسه لا يجوز اجتماعاً كذا في النهاية * ولو تزوجه شوهاً أو فوهاً لها لعاب سائل وعقل زائل وشق مائل فهو على هذا الاختلاف كذا في الظهيرية * وعلى هذا الخلاف اذا تزوجه موطوعة اليدين أو مفلوجة هكذا في النهاية * أمهره أن يزوجه بضاء فزوجه سوداء أو على العكس لا يصح ولو عيماً فزوجه بصيرة يصح كذا في الوجيز للكردي * أمهره بأن يزوجه أمة فزوجه حرة لا يجوز وان تزوجه بكاتبة أو مدبرة أو أم ولد جاز كذا في الخلاصة * الوكيل بالنكاح الفاسد اذا تزوجه نكاحاً جائزاً لم يجز كذا في محيط السرخسي * ولو وكله أن يزوجه امرأة فزوجه الوكيل امرأة جعلها الزوج طالقاً ان تزوجهما فالنكاح جائز والطلاق واقع كذا في المحيط * رجل وكل رجلاً أن يزوجه امرأة فزوجه امرأة قد أبانها الموكل قبل التوكيل جاز اذا لم يكن الموكل شكاً اليه من سوء خلقها أو نحو ذلك ولو تزوجه الوكيل امرأة فارقه الموكل بعد التوكيل لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان في كتاب الوكالة * واذا قال الرجل لغيره زوجتي امرأة فإذا فعلت ذلك فأمرها بيدها فزوجه الوكيل امرأة ولم يشترط لها ذلك كان الأمر بيدها ولو قال زوجتي امرأة واشترط لها على أنى اذا تزوجهما فأمرها بيدها فزوجه المرأة لم يكن الأمر بيدها الا ان يشترط الوكيل ولو وكلت رجلاً بالنكاح فشرط الوكيل على الزوج أنه اذا تزوجهما يكون الأمر بيدهما فزوجهما منه جاز النكاح ويكون الأمر بيدهما حين تزوجهما فزوجه امرأة كان الموكل الى منها أو كانت في عدة الموكل جاز نكاح الوكيل ولو تزوجه الوكيل امرأة هي في نكاح الغير أو في عدة الغير وهو يعلم بذلك أو لم يعلم فدخل الموكل بها ولم يعلم بذلك فرق بينهما وعليه الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يرجع الزوج بذلك على الوكيل وكذا لو تزوجه أمه أمهاته ولو وكل رجلاً أن يزوجه فلانة أو فلانة فأيتها ما تزوجه جاز ولا يطل التوكيل بهذه الجهالة وان تزوجه ما جتمع في عدة لم تجز واحدة منهما كذا في فتاوى قاضيان

فبرمها من بطن الوادي بسبع حصية مثل حصي الخذف لا يكون أطول من النواة يستقبل في الرمي جرة العتبة يجعل منى عن يمينه واليكعبة عن يساره ويقوم حيث يرى موضع حصياته ويجوز الرمي بكل ما كان من راء الارض عندنا كالطين والحجر والمدركيفية الرمي ان يضع ايمامه على وسط سبابته ويضع الحصاة على رأس ايمامه فيرميها كذلك ركبكم مع كل حصاة روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال عند الرمي بسم الله والله أكبر رغباً للشيطان وحزبه ويقطع التلبية عند أول حصاة يرى بها في الصحيح من الرواية ولا يرى في ذلك

اليوم غيرها هكذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الأفضل أن يكون هذا الرمي راكعاً ما شيا وقال أبو حنيفة وشيخنا رحمه الله تعالى الرمي راكعاً أفضل ولا يقف بعده هذا الرمي حتى يأتي منزله هكذا روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقف بعد الرمي ولم يذكر الذبح بعده هذا الرمي قبل الخلق لأنه مفرد لا يلزمه الذبح ولا أضحية عليه لأنه مسافر فأما القارن والمتنع يذبحان بعد الرمي قبل الخلق ثم يحلق (٢٩٦) أو يقصر لانه جاء أو ان الخرج عن الاحرام والخرج انما يكون بالخلق أو التقصير

* امر رجل أن يزوجه امرأته فزوجه امرأتين في عقدة لا يلزمه واحدة منهما وهو الصحيح هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * فان أجازت كاحهما أو نكاح احدهما نفذ كذا في البحر الرائق * ولو تزوجه في عقدتين لزمه الأولى ونكاح الثانية موقوف على الإجازة كذا في العيني شرح الهداية * ولو وكله أن يزوجه امرأته بعينها فزوجه تلك وأخرى معها لزمته تلك ولو وكله أن يزوجه امرأتين في عقدة فزوجه واحدة جاز وكذا إذا وكله أن يزوجه امرأتين المرأتين في عقدة فزوجه احدهما وتقرى العقد ليس بخلاف ولو قال لا تزوجني الا اثنتين في عقدة واحدة فزوجه امرأته لم يلزمه وكذلك في العينين إذا خلق بأخر كلامه ولا تزوجني واحدة منهما دون الأخرى فزوجه احدهما لا يجوز كذا في المحيط * ولو قال زوجني هاتين الاختين تجوزا جداهما ما الآن يقول في عقدة ولو قال هاتين في عقدة وهما اختان جازا لتفريق الآن بينهما عن التفريق كذا في التتارخانية * ولو وكل رجل أن يزوجه فلانة فإذا الها زوج فأت عنها وأطلقها وانقضت عدتها ثم تزوجه الوكيل اياه جاز كذا في فتاوى قاضي خان * وكله أن يزوجه من قبلته فزوجه من قبلته أخرى لم يجز كذا في الخلاصة * وكل رجل أن يزوجه فلانة فزوجه الوكيل صحيح نكاح الوكيل فلو أن الوكيل أقام مع المرأة شهراً ودخل بها ثم طلقها أو انقضت عدتها فزوجه من الموكل جاز تزوجه اياه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو لم يتزوجها الوكيل لكن تزوجه الموكل بنفسه ثم أبانم فزوجه الوكيل اياه لم يجز كذا في الخلاصة في كتاب الوكالة * إذا وكل رجل أن يزوجه امرأته بعينها فزوجه اياه بأكثر من مهر مثلها ان كانت الزيادة بحيث يتغابن الناس في مثلها يجوز بلا خلاف وان كانت الزيادة بحيث لا يتغابن الناس في مثلها فكذا ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز وكل رجل أن يزوجه امرأته بالف درهم فزوجه بالزيادة ان كانت الزيادة مجهولة ينتظر الى مهر مثلها ان كان ألفاً وأقل جازا لنكاح ويجب اهلاك ذلك وان كان أكثر لا يجوز ما لم يجز الزوج وان زاد شيئاً علوماً لا يجوز ما لم يجز الزوج كذا في المحيط * ولو وكل رجل أن يزوجه فلانة بالف درهم فزوجه اياه بالفين ان أجاز الزوج جاز وان رتبطل وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فالتحليل باق ان أجاز كان عليه المسمى لا غير وان رتبطل النكاح فيجب مهر المثل ان كان أقل من المسمى والايحى المسمى وان لم يرز الزوج بالزيادة فقال الوكيل انا أغرم الزيادة وأزكم النكاح لم يكن له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * وان كان المأمور ضمن لها المسمى فآخبرها بأنه أمره بذلك ثم أنكر الزوج الامر بالزيادة على ألف فانكار الامر بالزيادة انكار لا بالامر بالنكاح ولا بمهر على الزوج ولها أن تطالب المأمور بالمهر وبعدة هذا نقول في رواية كتاب النكاح وبعض روايات الوكالة ان المرأة تطالب المأمور بنصف المهر وفي بعض روايات كتاب الوكالة تطالبه بجميع المهر واختلاف المشايخ رحمه الله فيه والصحيح انه انما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع ما ذكر في كتاب النكاح ان القاضي فرق بينهما ما طلبها ذلك حتى لا تبقى معلقة فسد نصف المهر عن الاصل بزعمها لكون الفرقه جاءت من قبل الزوج قبل الدخول وموضوع ما ذكر في بعض روايات كتاب الوكالة انهم لم يطلب التفريق لكن قالت أصبر حتى يقر زوجي بالنكاح أو أجدينه على الامر بالنكاح فبقى عليه جميع المهر بزعمهم على الاصيل فكذا على الكفيل كذا في المحيط * وكل رجل أن يزوجه امرأته بمائة على ان المجهل عشرون والمؤجل ثمانون فجعل الوكيل المجهل ثلاثين لا يصح العقد ويكون موقوفاً على الإجازة فان أقدم الزوج على الوطء ولم يعلم بما صنع الوكيل لا ينعقد

والخلق أفضل لأنه مقدم على التقصير في كتاب الله تعالى والتقصير أن يقطع من رأس الشعر قدر أنملة ولا خلق على النساء فإذا خلق أو قصر حل له كل شيء الا النساء ما لم يطف بالبيت وروى ذلك عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يحل له الطيب وان كان لا يحل له النساء والصحيح ما قلنا لان الطيب داع الى الجماع وانما عرفنا حل الطيب بعد الخلق قبل طواف الزيارة بالآثر ثم يطوف بالبيت في يومه ذلك طواف الزيارة ان استطاع أو من الغد أو بعد الغد ولا يؤخر عن ذلك لان طواف الزيارة عند ما وقت يوم النحر ويومين بعده وانطواف في أول الوقت أفضل اعتباراً بالأضحية فاذا أخر عن وقته قضاء وكان عليه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمه الله تعالى لا يلزمه الدم ويطوف بالبيت سبعة أشواط وراء الحطيم ويصلي بعد الطواف ركعتين فيصلي له النساء وهذا الطواف يسمى طواف الزيارة وطواف

الركن وطواف يوم النحر ولا يرمي في هذا الطواف ولا يسمى بعده بين الصفا والمروة لأن السعي بين الصفا والمروة لا يجب الامر وقد سعى قبل طواف الزيارة فان لم يكن رمي وسعى في الطواف الأول رمي وسعى في هذا الطواف ويسعى بعده بين الصفا والمروة ثم يرجع الى منى ولا يبيت بمكة لما روى عن جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وعاد الى منى فيقيم عنى فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من يوم النحر يرمي الجمار الثلاثة يبدأ بالذي تلى مسجد الخيف فيرمي بسبع حصيات مثل حصي

فإذا طاف وصلى ركعتين ثم رجع وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا صلى بعد طواف الصدر ركعتين يأتي زحزح فيشرب من ماء زحزح ويصحب على رأسه ثم يأتي الملتزم ويكبرويهما ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته ويضع خده على حائط الكعبة ويتشبث بإستار الكعبة هكذا روى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم أنهم كانوا يفعلون كذلك ووقت الرمي بعد طلوع الفجر من يوم (٢٩٨) النحر إلى غروب الشمس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن أخر إلى الليل رماه في الليل

ولا شيء عليه وإن أخره إلى
الغد رماه وعليه الدم في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ثم لا يدخل وقت الرمي في
اليوم الأول والثاني من أيام
التشريق حتى تزول الشمس
في المشهور من الرواية وفي
اليوم الثالث من أيام
التشريق يجوز الرمي قبل
الزوال في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وقال صاحباه
رحمهما الله تعالى لا يجوز
وإن لم يرم الجمار كان عليه الدم
لترك الواجب (الواجبات
التي يجب بالدم على الحاج
خسة) السعي بين الصفا
والمروة والوقوف بعرفة
ورمي الجمار والحاق أو التقصير
وطواف الصدر على الأفاقي
وأول وقت طواف الزيارة
عند نابع طلوع الفجر من
يوم النحر وآخره في رواية
المبسوط آخر أيام النحر فإن
أخر عنها لا شيء عليه عند أبي
يوسف ومحمد رحمه الله
تعالى وقال أبو حنيفة رحمه
الله تعالى عليه الدم والطواف
بالبیت ما شيا أفضل ولو
طاف طواف الزيارة محمدا
أو جنبا خرج عن إحرامه
يحل له النساء حتى لو جامع
بعد ذلك لا يفسد حجه إلا أنه

ومن الاب على وجه الاجابة لا على وجه العقد لا ينقد النكاح بينهم ما أصلا وان كان على وجه العقد ينقد النكاح للوكيل لا للوكيل وكذا اذا قال الوكيل قبلت لفلان لان الوكيل لما قال هب ابتك مني وقال الاب وهبت تم العقد بينهما وأما اذا قال الوكيل هب ابتك من فلان فقال الاب وهبت لا ينقد النكاح مالم يقل الوكيل قبلت فاذا قال قبلت لفلان أو قال قبلت مطلقا ففي الوجهين ينقد العقد للوكيل هكذا في المحيط * وان قال أبو البنت بعد ما جرى بينه وبين الوكيل مقدمات النكاح للوكيل زوجت ابنتي على صداق كذا ولم يقل من الخاطب أو من موكله فقال الخاطب قبلت يصح النكاح للخاطب كذا في التتارخانية * (١) الوكيل بالتزويج ليس له أن يوكل غيره فان فعل فزوج الثاني بحضرة الاول جاز كذا في فتاوى قاضيان في كتاب الوكالة * اذا وكت المرأة رجلا أن يزوجهما وقالت ما صنعت من شيء فهو جائز جاز للوكيل أن يوكل غيره بتزويجها فخر الوكيل الموت وأوصى بالوكالة الى رجل بالتزويج فزوجهما الوكيل الثاني بعد موت الاول يجوز كذا في المحيط * اذا وكت المرأة أو الرجل رجلين بالتزويج ففعل أحدهما لم يجز هكذا في فتاوى قاضيان * وكل رجلا أن يزوجه امرأة بعينها وكل آخر أيضا وكت امرأة وكيلين كذلك فالتق وكيل الزوج ووكيل المرأة فزوج أحدهما الوكيلين بالف وقبل وكيل من جانبها وزوج آخر بمائة دينار وقبل الآخر من جهتها ووقع العقدان معا وأوجهلا واختلف في السابق صح بهر المنسل كذا في الكافي * ولو وكت رجلا لزوجها امرأة فزوجهما ثم اختلف الزوج والوكيل فقال الزوج زوجتني هذه وقال الوكيل بل زوجتك هذه الاخرى كان القول قول الزوج اذا صدقته المرأة في ذلك لانهم ما تصادقا على النكاح فثبت النكاح بتصادقهما وهذه المسئلة دليل على ان النكاح يثبت بالتصادق (٢) كذا في فتاوى قاضيان * ولو وكت بالتزويج ثم ان المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم الوكيل بذلك أو لم يعلم ولو أخرجه عن الوكالة ولم يعلم الوكيل بذلك لا يخرج عن الوكالة واذا تزوجهما جاز النكاح ولو كان وكيلان من جانب الرجل يتزويج امرأة بعينها ثم ان الزوج تزوج أمها أو ابنتها خرج الوكيل عن الوكالة كذا في المحيط * امرأة وكت رجلا بان يزوجهما من انسان فزوجت نفسها بنكاح فاسد قبل نكاح الوكيل قال بعض مشايخ بخارى ينزل الوكيل عن الوكالة وهو اختيار الامام برهان الدين المرغيناني وبه يفتي القاضي برهان الدين وفتوى بعض مشايخ بخارى انه لا ينزل كذا في التتارخانية ناقلا عن فتاوى أهو * ولو وكت بان يزوجه امرأة بعينها فارتدت والعياذ بالله ولحق بدار الحرب ثم سبيت وأسلمت فزوجها لايه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مريض كل لسانه فقال له رجل اكون لك وكيل في تزويج ابنتك فلانة فقال المريض بالترسية (٣) أرى أرى ولم يزد على هذا فزوجها لم يصح كذا في الظهيرية * رجل له ابن ولابنة ابنة فأكراه الاب ابنه على أن يوكله بتزويج ابنته فقال له الابن من (٤) ازنوا وازفر زندي توبيزارم هر چه خواهي بكن فذهب الاب وزوج ابنة الابن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصح هذا النكاح كذا في فتاوى قاضيان * ولو وكت رجلا أن يزوجه امرأة وتحتها اربع نسوة انصرفت الوكالة الى حالة يملك

(١) مطلب ليس لاوكيل بالنكاح أن يوكل بلا إذن (٢) مطلب النكاح يشب بالتصادق

(٣) نعم نعم ^{زوجة} (٤) انا ملول منك ومن بنوتك افعل ما تريد

لو طاف محمداً كان عليه شاة وان طاف جنباً كان عليه بدنة وان طاف أكثر الطواف بأن طاف أربعة أشواط كذلك الزوج فهو كالوطاف كل الطواف فان أعاد الطواف بعد أيام النحر لا يسقط عنه الدم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يسقط وان طاف بالبيت تطوعاً على غير طهارة عن محمد رحمه الله تعالى انه يلزمه الصدقة وقال بعض مشايخ العراق رحمه الله تعالى يلزمه الدم وان طاف لصدرة على غير وضوء ذكر في النوادر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه عليه الصدقة وذكر في بعض الروايات ان عليه دماً وعلى قولهما

وأوقفوه بعرفات ومنز دلفه
ووضعوا الحجر في يده ورموا
بها وسعوا به بين الصفا
والمروة جاز وعن محمد رحمه
الله تعالى في الحرم اذا غمي
عليه ييم اذا طيف به تشبها
بالمؤمّنين وعنه أيضا ولو
رمى عنه الحجر ولم يحمل
الى موضع الرمي جازوا لافضل
ان يرمى بالحجار يده ولا يجوز
أن يطاف عنه حتى يحمل
الى الطواف ويطاف به وكذا
الوقوف بعرفة * اذا حج الرجل
بأهله وولده الصغير قالوا يحرم
عن الصغير من كان أقرب
اليه حتى لو اجتمع والدوا أخ
يحرم عنه الوالد دون الاخ
* اذا لم يطف الرجل طواف
الزيارة وطواف الصدر هـ
المسئلة على وجوه ان طاف
أحدهما جنباً أو محدثاً فهو
على وجوه أربعة ان طاف
طواف الزيارة وطواف الصدر
كلاهما على غير وضوء فان
طاف كلاهما جنباً ورجع
الى أهله كان عليه بدنة
لطواف الزيارة وشاة لطواف
الصدر ولو طاف كلاهما
على غير وضوء فعليه لطواف
الزيارة دم ولطواف الصدر
صدقة في عامة الروايات وفي
بعض الروايات دم والاول

(۱) دو بمعنی قولہا لم یجبینی (۲) لامانع لا باس ترجمہ

أصح وان طاف الزيارة جنباً وطاف الصدر طواف الزيارة وعليه دم ترك طواف الصدر ودم للتأخير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطاف الصدر جنباً فعليه دمان في قولهم دم لطواف الزيارة ودم لطواف الصدر وان ترك أحد الطوافين فهو على ثمانية أوجه ان ترك كلا الطوافين فهو حرام على الرجال والنساء أبداً وعليه ان يرجع ويطوف طواف الزيارة وطواف الصدر وعليه لتأخير طواف الزيارة دم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شيء عليه لتأخير طواف الصدر لانه غير

مؤقت والثاني اذا ترك طواف الزيارة خاصة وطواف الصدر فطواف الصدر يكون للزيارة وعليه ترك طواف الصدر وان ترك طواف الصدر خاصة فعليه تركه دم وان ترك من طواف الزيارة أكثره بأن طاف ثلاثة أشواط وطاف طواف الصدر كانت الأربعة الأشواط من طواف الصدر وطواف الزيارة وعليه دم للتأخير في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ودم لتركه أربعة أشواط من طواف الصدر في قولهم وان ترك من طواف الزيارة ثلاثة أشواط (٣٠٠) فعليه صدقة للتأخير وصدقه لترك الثلاثة من طواف الصدر وان ترك من طواف

الصدر أربعة أشواط كان عليه دم لان ترك الأكثر ترك الكل وان ترك الأقل كان عليه صدقة وان ترك من كل واحد منهما أربعة أشواط صار الكل للزيارة وهو ستة أشواط وعليه ترك الباقي من طواف الزيارة ودم و ترك طواف الصدر ودم وان طاف لكل واحد منهما أربعة أشواط فان نقصان طواف الزيارة يجبر بطواف الصدر وعليه تأخير صدقة ونقصان طواف الصدر صدقة وان طاف للزيارة أربعة أشواط ولم يطف للصدر يجوز حجه عندنا وعليه شتان شاة لنقصان عنك في طواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر ويعتبر ما في مذبحان في العام الثاني يعني وكل طواف يوجد في وقته يكون عنه وان نواه تطوعا وعن غيره مثاله المحرم بجمعة اذا قدم مكة وطاف بها تطوعا كان للقدوم وان كان محرما بعمره فطوافه للعمرة وان كان قارنا فطوافه أولا يكون للعمرة ثم الحج وكذا لو طاف في وقت طواف الزيارة كان للزيارة وان لم ينو ذلك ولا بد من النية ولا يعتبر الجهة حتى لو طاف

بغير اذنه فكانا فضولين ثم انهما جئدا النكاح بخمسين دينارا بغير اذنه ما حتى توقف النكاحان على اجازته ما ثم ان المرأة اجازت احدهما النكاحين وأجاز الزوج أحدهما أيضا فان أجاز الزوج النكاح الذي أجازته المرأة بان أجازت النكاح بالف درهم وأجاز الزوج ذلك أيضا أجاز النكاح بالف درهم وان أجاز الزوج النكاح الآخر بان أجاز النكاح بخمسين دينارا فإنه لا يجوز فان أجمع بعد ذلك على اجازة الثاني لا يجوز وان أجمع على اجازة الاول كان جائزا وكذلك لو أن المرأة بدأت وأجازت النكاح الثاني كان ذلك فسحا منها الاول حتى لو أجمع على الثاني يجوز ولو أجمع على الاول لا يجوز وكذلك لو بدأ الزوج بالاجازة وأجاز أحد النكاحين بطل الآخر هذا الذي ذكرنا اذا علم المجاز أو لا من المجازا خرا أما اذا نسب المجاز الاول ثم أجمع بعد ذلك على أحد النكاحين وتصادق على ذلك بان قالوا لا تذكرنا ان هذا هو المجاز أو لا يجاز هذا النكاح فان لم يتذكر المجاز أو لا وأجمع على أحد النكاحين من غير تذكر المجاز أو لا لم يجز واحد منهما أبدا ولو قالت المرأة ابتداء اجزت النكاحين كان للزوج أن يجيز أيهما شاء اما النكاح بالف واما النكاح بخمسين ويجوز ذلك ويلزم الزوج المسمى فيه ولو أجاز أحدهما النكاح بالدرهم والاخر بالدنانير وخرج الكلامان منهما ماعا فإنه ينتقض النكاحان جميعا وان أجاز كل واحد النكاحين جميعا وخرج الكلامان منهما ماعا فالحجاب فيه كالحجاب فيما اذا أجاز كل واحد منهما النكاحين ولم يخرج الكلامان معا بل على التعاقب فينفذ أحد النكاحين لا محالة وان أجاز أحدهما نكاحا لا بعينه بان قال الزوج مثلا اجزت أحد النكاحين أو قال اجزت هذا أو هذا فاجازة المرأة في هذه المسئلة لا تتخلو من أربعة أوجه اما أن قالت اجزت ما أجازة الزوج وخرج الكلامان معا ففي هذا الوجه يجوز أحد النكاحين واما ان قالت اجزت غير ما أجازة الزوج وخرج الكلامان معا انتقض النكاحان جميعا واما ان قالت اجزت النكاحين قال الجواب فيه كالجواب فيما اذا قالت اجزت ما أجاز الزوج يجوز أحد النكاحين واما ان قالت اجزت أحدهما أو قالت اجزت هذا وهذا من مثل ما قاله الزوج وخرج الكلامان معاذ كراهنه لم يجز نكاحا بعد ولهما أن يجتمعا على أحد النكاحين أيهما شاء أو ان شأنا فسحا كلا العقدين كذا في الذخيرة * ولو قال اجزت أحدهما وقال الآخر بعده اجزت أحدهما أجاز النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * فضولي زوج عبد امرأتين في عقدة ثم زوجها امرأتين في عقدة وذابرضا النسوة فمعتق له أن يجيز نكاح ثنتين اما الاوليين أو الآخرين أو إحدى الاوليين وإحدى الآخرين ولو أجاز نكاح الثلاث بطل ولو أجاز نكاح الرابعة جاز ولو كانت الانكحة وقعت في عقدة لم تلحقها بالاجازة أبدا كذا في الكافي * واذا تزوج العبد ثلاثا بغير اذن المولى فاجاز المولى الكل صحت الثلاثة كذا في العتبية * والاصل أن الاجازة بمنزلة العقد في حق المحل فان كان المحل بمحال لا يصح اجتماعه في انشاء العقد لا يصح اجتماعه في الامضاء والاجازة وان صح اجتماعه في الانشاء يصح في الاجازة رجل زوج رجلا بغير اذنه صغيرتين في عقدة بغير اذن أبيهما وخطب عنهما خطيب فارضعتما امرأة ثم بلغ الزوج (١) فأجاز نكاح احدهما وأجاز أبوهما لا يجوز ولو أرضعت احدهما وماتت ثم أرضعت الاخرى فأجاز نكاحها فأجاز أبوها جاز ولو كان نكاح الصغيرتين من وليين في عقدتين ثم صارتا اختين فأجاز نكاح احدهما جاز صغيرتان بنتا عم

(١) قوله بلغ الزوج أي بلغه النكاح اه

بالبيت طالبا للغريم أو هاربا من العدو لا يعتبر طوافه بخلاف الوقوف بعرفة فإنه يكون واقفا وان لم ينو ولو طاف ثلاث مرات زوجهما أو خمس مرات أو سبع مرات كل مرة سبعة أشواط وصلى بعد ذلك لكل أسبوع ركعتين جاز ولو طاف في الاوقات التي يكره فيها الصلاة نحو وقت طلوع الشمس وعند الاستواء وعند الغروب يجوز الطواف ولا يصلي الا في الوقت الذي يحل فيه الصلاة * المرأة اذا حاضت في الحج ان حاضت قبل ان تحرم وانتهت الى الميقات فانها اغتسل وتحرم واذا قدمت مكة وهي حائض تصنع كما يصنع الحاج غير أنها لا تطوف بالبیت

ما يجنب المحرم بالحج ويضلع
 في أحرامه وطوافه وسعيه
 بين الصفا والمروة ما يفعله
 الحاج وإذا طاف وسعى
 وحلق يخرج من أحرام العمرة
 ويقطع التلبية كما استلم الحجر
 في أصح الروايات * وركن
 العمرة شيان الإحرام
 والطواف بالبيت * وواجبها
 شيان السعي بين الصفا
 والمروة والحلق وليس
 عليه ما سوى ذلك من ردى
 الجمار والوقوف بعرفة
 وطواف التيمم والصدقة
 والبيتوتة بمعنى والزلفة
 * المحرم بالعمرة إذا أحرم بالحج
 إن أحرم قبل أن يطوف
 لعمركم يكون قارنا وكذا لو
 أحرم بعدما طاف لها شوطا
 أو شوطين أو ثلاثا وإن
 أحرم بعدما طاف لها أربعة
 أشواط كان متمتعا * رجل
 لى بحجة فنوى بقلبه العمرة
 أولى بعمرة ونوى بقلبه الحج
 أولى بهما جميعا ونوى
 أحدهما أولى بأحدهما
 ونوى كلاهما روى الحسن
 عن أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى أن العبرة لما نوى

(فصل في القرآن)

المحرمون أربعة المقر بـالحج
والمقر بـالعمره والقارن والمتمتع

هجة * وإذا أراد الرجل القرآن
الحج ثم يلبى فيقول لبيك بعمره
فمن تمتع بالعمره الى الحج ثم بدأ
ق رأسه ولا يحمل بل يخرج الى

زوجهم ما عهدها في عقدتين من رجل بغير أمره فارضعتهما امرأة فأجاز الزوج نكاح أحدهما لم يجز
ولو كان لكل واحدة عم هو وليه أو المسلمة لتهبها لها فأجاز نكاح أحدهما جاز ولو تزوج أمته في عقد
برضاها بغير إذن المولى فاعتق المولى أحدهما بغيرها فبلغ المولى النكاح فأجاز نكاح الأمة لا يجوز وكذلك
لزوج رجل رجلا ميتين في عقد بائنه أو إذن مولاهما فاعتق المولى أحدهما ثم بلغ الزوج فأجاز
نكاح الأمة لا يجوز وإن أجاز نكاح الحرة جاز ولو أن المولى أعتقه مامعا فأجاز نكاح أحدهما أو كليهما
جاز ولو قال فلانة حرة وفلانة حرة أو أعتق أحدهما ماموسا ثم أعتق الآخر ثم بلغ الزوج فأجاز
نكاحهم مامعا أو متعافيا صح نكاح المعتقة الأولى دون الأخرى ولو كان النكاح في عقدتين فإن كانتا
لمولين فاعتق أحدهما أحدهما ماله إجازة نكاح أيهما شاء وإن كانتا لرجل واحد يجوز نكاح الحرة دون
الأمة كذا في محيط السرخسي * إذا كانت تحت رجل حرة وزوجه فضولى أمة فانت الحرة أو وزوجه
أخت امرأته فانت امرأته ليس له أن يجيز وكذلك لو كانت تحت أربع نسوة فزوجه خامسة ثم ماتت
أحدها ليس له أن يجيز في الخامسة ولو وزوجه خمس دفعة واحدة ليس له أن يجيز في بعضهن هكذا في
السراج الوهاج * حرته امرأته وزوجه رجل أربع نسوة بغير أمره فبلغه ذلك فأجاز نكاح بعضهن لم يجز
ولو وزوجه أربع نسوة في عقود متفرقة فأجاز نكاح بعضهن جاز فإن أجاز نكاحهن في هذه الصورة لم يجز
وبطل نكاح الكل حتى لو أجاز بعد ذلك نكاح بعضهن لا يجوز ولو ماتت امرأته قبل الإجازة في العقد
الواحد أو في العقود المتفرقة ثم أجاز نكاح الكل لم يجز كذا في المحيط * لو أن رجلا تزوج ابنته البالغة من
رجل غائب وقبل عن الزوج فضولى فمات أبو المرأة قبل إجازة الغائب لا يبطل نكاح الأب بموته رجل
زوج ابنته البالغ امرأته بغير إذن ابن قبل الإجازة قالوا ينبغي للأب أن يقول اجزت النكاح على ابنه
كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا تزوج رجل بنت أخيه من ابنه وهما صغيران ولا بنته أخيه اب ثم مات أبوها
قبل إجازة النكاح فأجاز الم هذا النكاح قبل بلوغها صححت الإجازة ونفذ النكاح وكذلك إذا تزوج الرجل
ابنته البالغ امرأته بغير إذن الابن فلم يبايع حتى صار معتوها فإجاز الأب ذلك النكاح جاز وكذلك العبد إذا
تزوج بغير إذن المولى ثم خرج عن ملكه إلى ملك غيره فأجاز الثاني النكاح صححت إجازته ونفذ العقد وكذلك
الأمة إذا تزوجت نفسها بغير إذن المولى فخرجت عن ملكه إلى ملك غيره بالبيع أو بالهبة أو بالارث فإن لم
يحل فرجها للمالك الثاني بأن ورثها جماعة أو ورثها ابنه وكان الميت وطئها أو باعها أو وهبها من جماعة أو من
ابنه وكان الأب وطئها فللوارث الإجازة وإذا كانت الجارية تحتل للثاني في هذه الصورة بأن وهبها من أجنبي
أو باعها من أجنبي أو من ابنه ولم يكن الأب وطئها أو ورثها ابنه ولم يكن الميت وطئها فإنه لا تصح الإجازة من
الثاني ولا يصح النكاح بإجازة الثاني كذا في المحيط * (وَمَا يَتَّبِعُ بِذَلِكَ مَسَائِلُ الْفَسْخِ (١)) العاقدون
في الفسخ أربعة (الأول) عاقد لا يملك الفسخ بالقول ولا بالفعل وهو الفضولي فإذا تزوج رجلا امرأته بغير
إذنه ثم قال فسخ العقد لا يفسخ وكذلك وزوجه أخت تلك المرأة يتوقف النكاح الثاني ولا يكون فسخا
للاول (الثاني) عاقد يفسخ بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل رجل وكل رجلان وزوجه امرأته بغيرها
فزوجها تلك المرأة وخاطب عنها فضولى فإن هذا الوكيل يملك الفسخ بالقول ولو تزوج أخت تلك المرأة

(١) مطلب مسائل الفسخ

أما المفرد بالحج والعمرة فقد ذكرنا وأما القارن فالقارن من يجمع بين الحج والعمرة في الاحرام يقول لبيك بعمرة وحجة وإذا أراد الرجل القارن
يتأهب للاحرام كما يتأهب المفرد يتوضأ أو يغتسل ويصلي ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني أريد العمرة والحج ثم يلبى فيقول لبيك بعمرة
وحجة معاً قدم محمد رحمه الله تعالى العمرة في الذكر على الحج لانها مقدمة في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة الى الحج ثم بدأ
بأفعال العمرة اذا دخل مكة يطوف بالبيت لعمرة سبعة أشواط كما يطوف المفرد يسعى بين الصفا والمروة ولا يحاق رأسه ولا يحمل بل يخرج الى

عرفات ويقف ثم يطوف بالبيت الحرام ويسمي بين الصفا والمروة عند ما يطوف القارن ما وقين ويسمي له - ما سعيين أحدهما العروة والثاني للحج ثم يأتي بسائر ما يفعل المفرد بالحج فإذا رمى جرة العقبة يوم النحر يذبح دم القارن وهذا الدم نسك من المناسك يتوقت بأيام النحر ويباح له أن يتناول منه عند ما ويجوز فيه الشاة والاشترائي البقرة أفضل من الشاة والخزور أفضل من البقرة كما في الاضحية وأن كان القارن ساق الهدى مع نفسه كان أفضل ثم يحلق (٣٠٣) أو يقصر فيتحلل وإن لم يطف القارن امرته حتى وقف بعرفات بعد الزوال عند ما يصير رافضا العروة ولا قران لاهل مكة ومن كان منزله بين الميقات ومكة ولو أحرم بميقتين عند الميقات أو عند غيره لمزمة جميعا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى وكذا لو أحرم بهرتين لمزمة وقال محمد رحمه الله تعالى لا يلزمه الاحدى الحجتين واحدى العرتين وعلى هذا الخلاف إذا أحرم بحجة ووقف بعرفة ثم أحرم بحجة أخرى عندهما يلزمه الثانية أيضا وعند محمد رحمه الله تعالى لا يلزمه الثانية وإذا صار محرما لهما كيف يفعل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا اشتغل بعمل أحدهما ترقتف الثانية فإذا فرغ من الاولى في فصل الحج يقضى الثانية في العام الثاني وفي فصل العروة يقضى الثانية في ذلك العام لأن تكرار العروة في سنة واحدة جائز بخلاف تكرار الحج وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كما قال ليبيك بميقتين أو قال ليبيك بهرتين يصير محرما بهما جميعا وترتفض أحدهما في مكانه قبل أن يشتغل بعمل أحدهما إذا قال الله على

لا ينفسخ العقد الاول هكذا في فتاوى قاضيان * فان أنسكها الوكيل بعينها نسكا آخر ينقض الاول كذا في محيط السرخسي * (الثالث) عاقد يملك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول وصورة رجل زوج رجلا امرأه بغير أمره ثم إن الزوج وكله بأن يزوجه امرأه بغير عينها فزوجه أخت تلك المرأة ينفسخ نكاح الاولى ولو فسخ ذلك العقد بالقول لا يصح فسخه (الرابع) عاقد يملك الفسخ بالقول والفعل جميعا وصورة رجل وكل رجلا يزوجه امرأه بغير عينها فزوجه امرأه خاطب عنها فزولى فان فسخ الوكيل هذا العقد صح فسخه ولو تزوجه أخت تلك المرأة ينفسخ العقد الاول هكذا في فتاوى قاضيان * فالفضولي في باب النكاح لا يملك الرجوع قبل الاجازة والوكيل في باب النكاح الموقوف يملك الرجوع قولاً وفعلاً كذا في الظهيرية * ولو تزوجه له فضولي امرأة ثم وكل رجلا بأن يزوجه له امرأه فجاز ذلك ثم نقضه لم يصح نقضه على رواية الجامع * ولو تزوجه اختها بامرها بطل نكاح الاولى أحدهما الوكيلين بالنكاح المطلق لا يملك نقض ما باشره الوكيل الاخر موقفا قصدا ويملك نقضه بنكاح اختها أو بتجديد الاول بغير آخر كذا في العناية * ولو تزوجه امرأه بغير إذنهم وكل رجلا بأن يزوجه امرأه فنقض بإسائه ما فعل الزوج لم يصح فان تزوجه اختها ينقض الاول ولو تزوجه الوكيل امرأتين في عقدة أحدهما أخت الاولى أو أربعا في عقدة لم ينقض نكاح الاولى كذا في محيط السرخسي

(الباب السابع في المهر) وفيه سبعة عشر فصلا

* (الفصل الاول في بيان أدنى مقدار المهر وبيان ما يصلح مهرًا وما لا يصلح مهرًا) * أقل المهر عشرة دراهم مضروبة أو غير مضروبة حتى يجوز وزن عشرة تبراوان كانت قيمته أقل كذا في التبيين * وغير الدراهم يقوم مقامها باعتبار القيمة وقت العقد في ظاهر الرواية حتى لو تزوجه على ثوب أو مكيل أو موزون وقيمه يوم العقد عشرة فصارت يوم القبض أقل ليس لها الرجوع في العكس لها ما تنقص كذا في النهر الفائق * ولو أنقص الثوب لفوات جزء منه قبل القبض فلها الخيار إن شاءت أخذته وإن شاءت أخذت عشرة دراهم هكذا في محيط السرخسي * المهر انما يصلح بكل ما هو مال متقوم والمنافع تصلح مهرًا غير أن الزوج إذا كان حرا وقد تزوجه على خدمته أياها جاز النكاح ويقضى لها بمهر المثل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجما الله تعالى هكذا في الظهيرية * ولو تزوجه على خدمته حرا فخدمته حرا فإن لم يكن بأمه ولم يجزه وجب قيمتها وإن كان بأمه فإن كانت خدمة معينة تستدعي مخالطة لا يؤمن معها الا تكشاف والفتنة وجب ان تمنع وتعطى هي قيمتها أو لا تستدعي ذلك وجب تسليمها وإن كانت غير معينة بل تزوجه على منافع ذلك الحر حتى تصير أحر بها لأنه أجبر وحذفان دمرته في الاول فكذا في الثاني وفي الثاني فكذا في فتح القدير * ولو تزوجه على خدمة عبده أو أخته صح كذا في النهر الفائق * ولو كان الزوج عبدا فلها خدمته بالاجماع كذا في محيط السرخسي * ولو تزوجه امرأته على أن يعلمها القرآن كان لها مهر مثلها كذا في فتاوى قاضيان * ولو تزوجه على أن يري غنمها أو يزرع أرضها في رواية لا يجوز وفي رواية جاز كذا في محيط السرخسي * والاول رواية الاصل والجامع وهو الاصح هكذا في النهر الفائق * والصواب أن يسلم لها اجماعا استدلالا بقصة موسى وشعيب عليهما السلام وشريعة من قبلنا لئلا نأخذ الله تعالى أو رسوله بلا أنكار كذا في الكافي

ان أحج في هذا العام ثلاثين حجة لزمه الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * المكي إذا خرج الى الميقات وأحرم بحجة * وإذا وغمره معاقبته يرض العروة في قولهم ولو طاف للعروة شوطا أو شوطين ثم أحرم بحجة فانه يرض الحجة ثم يقضيها بعد العروة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال انه يرض العروة ولو كان طاف للعروة أربعة أشواط ثم أحرم بحجة فانه يرض الحجة بالاتفاق ويعضى في عرته ثم يقضى الحجة في عامه ذلك ان بقي وقت الحجة * عن محمد رحمه الله تعالى ان خرج الرجل الى السفر يريد بالحج فأحرم ولم تقضه النية قال هو حج قبله

فان خرج ولائته فاحرم ولم ينوشيا قال له ان يجعله ماشيا لم يطف بالبيت فاذا طاف بالبيت فهي عمرة وعن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لله علي المشي الى بيت الله ثلاثين سنة قال عليه ثلاثون حجة أو ثلاثون عمرة ولو قال علي المشي الى بيت الله ثلاثين شهرا أو قال أحد عشر شهرا أو قال عشرة أشهر قال عليه عمرة واحدة وانما استحسن ذلك في السنين لمكان العرف * رجل قال وهو بخراسان علي المشي الى بيت الله ان كلفت فلا ذبالا لكوفة فكلم فلا ذبالا لكوفة قال عليه المشي الى بيت الله (٣٠٣) من خراسان * رجل قال انا محرم بحجة

ان فعلت كذا ففعل كان عليه حجة وكذا لو ذكر العمرة ولو قال انا هدي الى بيت الله ان فعلت كذا ففعل لا يلزمه شيء * اذا أحرم الرجل بشيء ونسيه يلزمه حجة وعمرة وان أحرم شيئين ونسيهما في الاستحسان يلزمه حجة وعمرة ويحمل أمره على القران * رجل أوجب على نفسه الحج ماشيا قال ان شاء مشي وان شاء ركب وأهراق دما وقال في الجامع الصغير عليه الحج ماشيا وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الحج راكبا أفضل من الحج ماشيا وفي ظاهر الرواية الحج ماشيا أفضل فعلى رواية الحسن اذا نذر أن يحج ماشيا حج راكبا يخرج عن النذر وفي ظاهر الرواية يلزمه الحج ماشيا ثم اختلف الصحابة رضي الله عنهم انه متى يركب قال بعضهم يركب اذا طاف للزيارة وقال مالك رحمه الله تعالى يركب بعدما طاف للصعود وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنه يركب بعدما وقف ثم اختلفوا انه من أي موضع يلزمه

* واذا تزوج على تعليم الحلال والحرام من الاحكام أو على الحج والعمرة ونحوهما من الطاعات لا تصح التسمية عندنا * (ثم الاصل) في التسمية انما اذا صححت وتقررت يجب المسمى ثم ينظر ان كان المسمى عشرة فصاعدا فليس لها الا ذلك وان كان دون العشرة بكل عشرة عند أصحابنا الثلاثة واذا فسدت التسمية أو تزلزلت يجب مهر المثل واذا تزوجها على أن لا يخرجها من بلدها أو على أن لا يتزوج عليها لا تصح التسمية فان المذكور ليس بمال وكذا لو تزوج المسلم المسلمة على مائة أو دم أو خرا أو خنزير لم تصح التسمية ولو تزوجها على منافع سائر الاعيان من سكنى داره وركوب دابته والحمل عليها وزراعة أرضه ونحو ذلك من منافع الاعيان مئة معلومة صححت التسمية كذا في البدائع * ولو تزوج العبد على رقبة باذن مولاه أمة أو مدبرة أو أم ولد جاز ولو تزوج عليها حرة أو مكاتبه لا يجوز ولا ينفذ بقيته كذا في غاية السروجي * ولو تزوج امرأة على طلاق امرأته أخرى أو على دم عمد له عليها أو على أن يبيعها كان لها مهر مثلها كذا في فتاوى قاضيان * رجل له على امرأة ألف درهم عن مبيع فتزوجها على أن أخر ذلك عنها كان لها مهر مثلها والتأخير باطل كذا في الظهيرية * رجل تزوج على ألف التي له على فلان جاز النكاح ولها الخيار ان شاءت أخذت الزوج بالف وان شاءت اتبعت المديون وتأخذ الزوج حتى يوكها بقبض الدين من المديون ولو تزوج امرأة على ألف التي له على فلان الى سنة فرضيت بذلك فتزوجها على ذلك كان لها الخيار ان شاءت أخذت الزوج بالمال وان شاءت اتبعت المديون فان اختارت أخذ الزوج أخذته بالمال الى سنة كذا في فتاوى قاضيان * واذا تزوجها على هذا العبد وهو ملك الغير أو على هذا الدار وهي ملك الغير فالنكاح جائز والتسمية صحيحة فبعد ذلك ينظر ان أجاز صاحب الدار وصاحب العبد ذلك فلها عيب المسمى وان لم يجز المستحق لا يطل النكاح ولا التسمية حتى لا يجب مهر المثل وانما تجب قيمة المسمى كذا في المحيط * رجل تزوج امرأة على عيب عيب اشتراه منها جاز فان كانت قيمة العيب عشرة فلها ذلك وان كانت أقل من عشرة وجب تكميل العشرة كذا في الظهيرية * قد قالوا ان نكاح الشغار منعقد والشرط باطل ولكل واحدة من المراتين مهر مثلها وهو أن يزوجه الرجل ابنته على أن يزوجه الزوج أخته أو أمه على أن يكون بضع كل واحدة منهما صداق الاخرى كذا في الجوهرة النيرة * واذا سمى في العقد ما هو معدوم في الحال بان تزوجها على ما يشره فيخيله العام أو على ما يخرج أرضه العام أو على ما يكتسب غلامه لا تصح التسمية وكان لها مهر المثل وكذا اذا سمى ما ليس بمال للعالم من كل وجه بان تزوجها على ما يبطون غنمه أو على ما يبطن جاريته لا تصح التسمية وكان لها مهر المثل كذا في المحيط * واذا تزوجها على حكمها أو حكمه أو حكم أجني كانت التسمية فاسدة ثم ان كان الزوج على حكم الزوج ينظر ان حكمه مهر مثلها أو أكثر فلها ذلك وان حكمه باقل من مهر مثلها فلها مهر مثلها الا ان ترضى بالاقل وان كان الزوج على حكمها فان حكمت بمهر مثلها أو أقل فلها ذلك وان حكمت باكثر من مهر مثلها لم تجز الزيادة الا اذا رضى الزوج بالزيادة وان كان الزوج على حكم الاجني فان حكمه مهر المثل جاز وان حكمه باكثر من مهر المثل يتوقف على رضا الزوج وان حكمه باقل من مهر المثل يتوقف على رضا المرأة كذا في البدائع

(الفصل الثاني فيما يتأكد به المهر والمتعة) والمهر يتأكد بأحد مدعان ثلاثة الدخول والخلاوة والصحيحة وموت أحد الزوجين سواء كان مسمى أو مهر المثل حتى لا يسقط منه شيء بعد ذلك الا بالبراءة

المشي قال بعضهم من الميقات والصحيح انه عيش من بيته فان ركب في الكل أراق دما وان ركب في الاقل فعليه بقدر ذلك من قيمة الشاة صدقة * رجل قال علي المشي الى بيت الله أو الى الكعبة أو الى مكة أو قال علي زيارة بيت الله يلزمه حجة أو عمرة ماشيا ولو قال علي الذهاب الى بيت الله أو علي الخروج الى بيت الله أو الخروج الى الكعبة أو الى بيت المقدس أو الى المدينة لا يلزمه شيء ولو قال علي المشي الى الحرم أو الى الصفا والمروة لا يلزمه شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هذا ما لو قال علي المشي الى بيت

الله سواء ولو قال على المشي الى المسجد الحرام ذكر في الاصل انه على هذا الخلاف أيضا رجل قال الله على جنتان في هذه السنة كان عليه جنتان وكذا لو قال الله على عشر حجج في هذه السنة كان عليه عشر حجج في عشر سنين وكذا لو أوجب على نفسه مائة حجة لزمته قال على الرازي رحمه الله تعالى عليه بقدر ما يعيش من السنين وهكذا روى عن محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال الله على نصف حجة قال محمد رحمه الله تعالى يلزمه حجة كاملة (٣٠٤) وكذا لو قال لبيك بحجة لأطوف فيها طواف الزيارة ولا أقف بعرفة يلزمه حجة كاملة إذا

علق الحج بشرط ثم علقه بشرط آخر ووجد الشرطان فكفيه حجة واحدة إذا قال في اليمين الثانية فعلى ذلك الحج

(فصل في التمتع)

التمتع أفضل من الافراد والقران أفضل من الكل وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية الافراد أفضل من التمتع وقال الشافعي رحمه الله تعالى الافراد أفضل من الكل المتمتع عندنا من يأتي بأعمال العزرة أو يطوف أكثر طوافها في أشهر الحج ثم يأتي بالحج ويحج من عامه ذلك قبل أن يلبأه بينهم المأما صحبنا وان أحرم بالعزرة قبل أشهر الحج وطاف لها في أشهر الحج وحج من عامه ذلك عندنا يكون متمتعاً لان أداء أفعال العزرة في أشهر الحج بمنزلة ابتداء الاحرام في أشهر الحج ولو اعتمر في أشهر الحج ثم أفسدها أو أتمها على الفساد وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً لانه لم يتم العزرة ولو قضى العزرة الفاسدة وحج من عامه ذلك ان قضاهما قبل أن يرجع الى الميقات لا يكون متمتعاً

من صاحب الحق كذا في البدائع * وان تزوجها ولم يسم لها مهراً أو تزوجها على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها أو مات عنها وكذا اذا ماتت هي فان طلقها قبل الدخول والخلوة فلها المتعة ولو فرض القاضي لها مهراً أو فرض الزوج بعد العقد في حال التأكيدياً كدكيتاً كدمهر المثل وان طلقها قبل الدخول تجب المتعة ولا يتنصف المفروض في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * ولا تجب المتعة الا اذا حصلت الفرقة من جهته كالطلاق والفرقة بالابلاء واللعان والحب والعنة وردته وابائه الاسلام وتقبيله أمها أو ابنتها بشهوة وان جاءت الفرقة من جهتها فلا تجب ككردتها وابائها الاسلام وتقبيلها ابن الزوج بشهوة والرضاع وخيار البلوغ وخيار العتق وعدم الكفاة وكذا لو اشترى زوجته من المولى أو اشتراها وكيله منه ولو باعها المولى من رجل ثم اشتراها الزوج منه تجب المتعة وكل موضع لا تجب المتعة فيه عند عدم التسمية لا يجب نصف المسمى عند وجودها كذا في التبيين * وفي كل محل أوجب العقد مهر المثل في الطلاق قبل الدخول تجب المتعة فحسب كذا في التهذيب * (المتعة ثلاثة أنواع) قبض وملحقة ومقنعة وسطاً لا جديداً ولا ردي غناية الرداء كذا في المحيط * هـ ذافي عرفهم وأما في عرفنا فيعتبر عرفنا كذا في الخلاصة * ولو أعطاهما قيمة الاثواب دراهم أو دنانير تجبر على القبول كذا في البدائع * ثم لا تزد على نصف مهر مثلها ولا تنقص من خمسة دراهم كذا في الكافي * ويعتبر فيها حالها القيام مقام مهر المثل على قول الكرخي كذا في التبيين * فان كانت من السفلة يمتنعها من الكبرياء وان كانت من الوسطى يمتنعها من القز وان كانت مرتفعة الحال يمتنعها من الابرئسم وهو الاصح كذا في البنايع * والصحيح انه يعتبر حاله كذا في الهداية والكافي * وقيل يعتبر بحالهما احكام صاحب البدائع * وهذا القول أشبه بالفقه كذا في التبيين * قال الولوالجي وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * ولا متعة للتوفى عنها زوجها يسمى لها مهراً أو لم يسم دخل بها زوجها أو لم يدخل وكذلك كل نكاح فاسد فترق القاضي فيه بينهما قبل الدخول بها وقبل الخلوة أو بعد الخلوة والزوج منكر للدخول فلا متعة فيها والعبد بمنزلة الحر في وجوب المتعة اذا كان النكاح باذن المولى كذا في المحيط * (المتعة عندنا على ثلاثة أوجه) متعة (واجبة) وهي للطلقة قبل الدخول ولم يسم لها مهراً (ومستحبة) وهي للطلقة بعد الدخول (ولا واجبة ولا مستحبة) وهي للطلاقة قبل الدخول وقد سمي لها مهراً كذا في السراج الوهاج * والخلوة الصحيحة أن يجتمعا في مكان ليس هناك مانع يمنع من الوطء حساً أو شرعاً أو طبعاً كذا في فتاوى قاضيان * والخلوة الفاسدة أن لا يتمكن من الوطء حقيقة كالمرض المدنف الذي لا يتمكن من الوطء ومرضها ومرضه سواء هو الصحيح كذا في الخلاصة * أما المرض فالمراد به ما يمنع الجماع أو يلحق به ضرر والصحيح أن مرضه لا يخلو عن تكسر وتورف كان ما عدا سوا الحقة ضرراً لا وهذا التفصيل في مرضها كذا في الكافي * اذا خلا بامرأته وأحدهما محرم بفرض أو نفل أو في صوم فرض أو صلاة فرض لا تصح الخلوة وفي صوم القضاء والنذر والكفارة روايتان والاصح انه لا يمنع الخلوة وصوم التطوع لا يمنع في ظاهر الرواية وصلاة التطوع لا تمنع والحيض والنفاس يمنعان ولو كان معهما نائم أو أعمى لا تصح الخلوة ولو كان معهما ما صغير لا يعقل أو ممنى عليه لا يمنع الخلوة وان كان معهما ما صغير يعقل بان أمكنه أن يعبر ما يكون بينهما أو كان معهما أصم أو أخرس لا

في قولهم لانه لم يتم العزرة ولو قضى الفاسدة بعد ما رجع الى الميقات يكون متمتعاً ولو لم يقض الفاسدة حتى يرجع الى موضع نصح لادله المتعة والقران ثم عاد وقضى العزرة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون متمتعاً الا أن يرجع الى أهله ثم يعود محرماً بالعزرة ولو خرج الى الميقات قبل أشهر الحج ثم يرجع يكون محرماً في قولهم وبكالاقران لاهل مكة ومن كان في معناتهم لا متعة لهم ويجب الدم على القارن والمتمتع شكر المأثم الله تعالى عليه بتيسير الجمع بين العبادتين * اذا أحرم بالعزرة وطاف لها بعض الطواف في رمضان

وبعضه في شؤال ثم حج من عامه ذلك فان كان أكثر طواف العمرة في شؤال كان متمتعاً وعليه دم المتعة وان كان أكثر طوافها في رمضان لا يكون متمتعاً ولو طاف لهما ثلاثة أشواط في شؤال ثم رجع إلى أهله ثم عاد إلى مكة وطاف ما بقي وحج من عامه ذلك فان كان أكثر الطواف في السفر الاول لا يكون متمتعاً لانه قد ارتفع له نسكان في سفرين وان كان أكثر الطواف في السفر الثاني يكون متمتعاً ولو طاف للعمرة على غير وضوء في رمضان ثم أعاد الطواف في شؤال وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً * المتمتع اذا لم يسبق (٣٠٥) الهدى مع نفسه فلما فرغ من أفعال

العمرة يتحلل وان ساق هدى المتعة يبقى محرماً لم يفرغ من أفعال الحج

* (فصل في فائت الحج)

من فاته الوقوف بعرفة في وقت الوقوف فاته الحج وفائت الحج يتحلل عن احرام الحج بعمل العمرة وعليه الحج من قابل ولا دم عليه عندئذ لانه لم يرتكب الجناية وقد أنى بأحسد موجبي الاحرام فان كان قارناً بطواف للعمرة ويسمى ثم يطوف طوافاً آخر لفوات الحج ويسعى ويحلق ويبتلع عنه دم القران وليس على فائت الحج طواف الصدر

* (فصل في الاحصار)

المحصر هو المحرم بالعمرة أو الحج اذا منع عن الوصول إلى البيت لمرض أو عدو أو كفر أو مسلم وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا احصار الا بالعدو وحكمه أن يعث به سدى واحد شاة أو بقرة أو بدنة أو يشتر في بدنة أو بقرة والبدنة أفضل ويجوز فيها ما يجوز في الاضحية فان كان قارناً يعث به دين ويؤاخذهم أن ينحروا عنه في الحرم يوم

تصح هكذا في فتاوى قاضيان * والمجنون والمعتوه كالصبي فان كانا يعقلان فليست بخلوه وان كانا لا يعقلان فهي خلوه كذا في السراج الوهاج * وان كان معهما جارية للمرأة اختلعا وفيه الفتوى على انها تصح كذا في الجوهر النيرة * وجارية الرجل لا تمنع الخلوه كذا في معراج الدراية * وكان محمد رحمه الله تعالى أو لا يقول لو كان ثمة أمته تصح بخلاف ما لو كان ثمة أمته ثم رجع وقال لا تصح وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في المحيط والخيرة وفتاوى قاضيان * وان كان معهما زوجة الاخرى تمنع صحة الخلوه وان كان معهما كلب عقور يمنع وان لم يكن عقوراً فان كان للمرأة فكذلك وان كان للزوج صحت الخلوه كذا في التبيين * ولو دخلت على زوجها وهو نائم وحده صحت الخلوه علم بدخولها أو لم يعلم وهذا الجواب محمول على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عندهم لانهم حكموا اليقظان كذا في الظهيرية * المرأة اذا دخلت على الزوج ولم يكن معها أحد ولم يعرفها الزوج فسكت ساعة ثم خرجت أو الزوج دخل عليها ولم يعرفها لا يكون هذا خلوها لم يعرفها هكذا اختار الشيخ الامام الفقيه أبو الليث كذا في المحيط * وفي الحجة وبه نأخذ كذا في التارخانية * ويصدق انه لم يعرفها كذا في فتاوى قاضيان * ولو عرفها هو ولم تعرفه هي تصح الخلوه كذا في التبيين * ولا تصح خلوه الغلام الذي لا يجامع مثله ولا الخلوه بصغيرة لا يجامع مثلها والكافر اذا خلا بامرأته بعدما اسلمت صحت الخلوه ولو أسلم الكافر وامرأته مشركه فلا يصح كذا في فتاوى قاضيان * ومن الموانع لصحة الخلوه أن تكون المرأة رتقاء أو قرناء أو عفلاء أو شعراء كذا في التبيين * ولو ظاهر منها ثم خلاها قبل التكفير لم تصح حرمة وطئها عليه كذا في البحر الرائق * وان خلاها ولم تمكنه من نفسها اختلف المتأخرون فيه قال بعضهم لا تصح الخلوه وقال بعضهم تصح كذا في السراج الوهاج * وخلوة المحبوب خلوة صحيحة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وخلوة العنين والخصى خلوة صحيحة كذا في الخيرة * والمكان الذي تصح فيه الخلوه أن يكون آمناً من اطلاع الغير عليهم ما بغرا ذنهما كالدار والبيت كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان * ولا تصح الخلوه في الصحراء ليس بقرية ما أحسد اذا لم يأمنامروا انسان وكذا الخلوة على سطح ليس على جوانبه ستراً وكان الستر رقيقاً أو قصيراً بحيث لو قام انسان يقع بصره عليهم لا تصح الخلوه اذا خاف هجوم الغير فان أمنا صحت الخلوه كذا في الظهيرية * ولو خلاها في الطريق ان كانت جادة لا تصح وان لم تكن صحت هكذا في السراج الوهاج * ولا تصح الخلوه في المسجد والحمام فان حملها إلى الرستاق إلى فرسخ أو فرسخين وعدل بها عن الطريق كان خلوها في الظاهر كذا في فتاوى قاضيان * ولو خلاها في خيمة في مقارة صحت الخلوه كذا في الظهيرية * ولو حج بها فنزل في مقارة من غير خيمة فليست الخلوه صحيحة وكذا في الجبل كذا في التبيين * وفي بستان لا باب له يغلق ليست بخلوه فان كان له باب وغلق فهو خلوه كذا في الخلاصة * ولو خلاها في محمل عليه قبة مضروبة بلبلا أو غيرها ان أمكنه الوطء صحت الخلوه ولو خلاها في بيت غير مسقف أو في كرم صحت في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * وهو محمول على ما اذا كان للكرم حيطان كذا في الظهيرية * ولو خلاها في حبله أو قبة فأرخى الستر عليه فهو خلوه صحيحة كذا في البدائع * ولو كان ستر في البيت بينه وبين من في البيت من النساء يكون خلوه وفي المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو كان الست من ثوب رقيق يرى منه أو كان قصيراً بحيث لو قام انسان يراه ما لا يكون خلوه هكذا في الخلاصة * وفي البيوتات الثلاثة أو الاربعة واحد بعد واحد اذا خلاها بامرأته في البيت القصوى ان

(٣٩ - فتاوى اول) التحرف اذا تحرج له كل شيء وهذا الدم موقت بالحرم عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجوز في الموضع الذي أحصر وليس على المحصر حلق ولا تقصير ثم ان كان محرماً بالعمرة عليه قضاء العمرة اذا قدر وان كان محرماً بالحج عليه حجة وعمره أو ما قضاها الحج فان كان ذلك حجة الاسلام فعليه أدؤها وان كان محرماً بالحج النطوع عليه قضاؤها لانه خرج منها بعد صحة الشروع فيها وأما قضاء العمرة فلانه لما عجز عن الحج بعد الشروع صار كفائت الحج وفائت الحج تلزمه العمرة فكان عليه قضاء العمرة اذا بعث المحصر

بالهدى ان شاء أقام في مكانه وان شامرجع ويجوز ذبح هدى الا حصار قبل يوم النحر في العمرة والحج جميعا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمه الله تعالى لا يجوز في الحج المحصر اذا لم يجد الهدى فهو محرم الى ان يجد أو يطوف ويسمي بين الصفا والمروة ويحلق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا لم يجد الهدى يقوم الهدى بالطعام ويتصدق به فان لم يجد ذلك صام لكل نصف صاع يوما ولا يكون الحاج بعد الوقوف بعرفة محصر ولا يكون محصرا (٣٠٦) في الحرم اذا مكنته الطواف بالبيت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان بمكة

عدو غالب يمنع من الطواف فهو محصر ولو أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام التشريق كان عليه دم ترك الوقوف بعرفة ودم ترك الرمي ويطوف طواف الزيارة وعليه دم لتأخير دم وتأخير الحلق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس على أهل مكة حكم الاحصار اليوم لانها دار الاسلام بخلاف زمن النبي صلى الله عليه وسلم واذا بعث بالهدى ثم زال الاحصار ان أمكنه ان يدرك الهدى والحج جميعا لزمه المضى في الحج والتوجه جميعا ولو قدر على أن يدرك الهدى دون الحج لا يلزمه المضى في الحج وأن قدر على ذلك الحج دون الهدى لا يلزمه المضى استحسانا وهذا التقسيم يتأتى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن عنده يجوز ذبح دم الاحصار قبل يوم النحر فاما على قول صاحبيه رحمه الله تعالى لا يجوز الذبح فلا يتأتى هذا التقسيم في الحج وانما يتأتى في العمرة ولو كان الاحصار بالمرض فزال

كانت الابواب مفتوحة من أراد أن يدخل عليها يدخل من غير استئذان لا تصح الخلوة وكذا لو خلاهم في بيت من دار والبيت باب مفتوح في الدار اذا أراد أن يدخل عليه ما غيرهما من المحارم أو الا جانب يدخل لا تصح الخلوة كذا في فتاوى قاضيان * وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن تزوج امرأة فدخلها أمها عليه وخرجت وردت الباب الا انها لم تغلقه والبيت في خان يسكنها الناس ككثيرة ولهذا البيت طوابق مفتوحة والناس قعود في ساحة الخان ينظرون من بعيد هل تصح هذه الخلوة قال ان كانوا ينظرون في الطوابق يترصدون لهم ما هو ايمان بذلك لا تصح وأما النظر من بعيد والقعود في الساحة فغير مانع من صحة الخلوة فانهم ما يقدر ان ينقلوا في البيت الى زاوية لا تقع أبصارهم عليه ما كذا في الذخيرة * يجب العدة في الخلوة سواء كانت الخلوة صحيحة أم فاسدة استحسانا لتوهم الشغل وذكر القدوري ان المانع ان كان شرعا يجب وان كان حقيقيا كالمرض والصغر لا يجب وأصحابنا أقاموا الخلوة الصحيحة مقام الوطء في حق بعض الاحكام دون البعض فاقاموها مقامه في حق تأكد المهر وثبوت النسب والعدة والنفقة والسكنى في هذه العدة وحرمة نكاح أختها واربع سواها وحرمة نكاح الامة على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومراعاة وقت الطلاق في حقها ولم يقيموها مقام الوطء في حق الاحصان وحرمة البنات وحلها الاول والرابعة والميراث وأما في حق وقوع طلاق آخر فقيه روايتان والاقرب أن يقع كذا في التبيين * ولا تقام الخلوة مقام الوطء في حق زوال البكارة حتى لو خلا بيكر ثم طلقها تزوج كالأبكار كذا في الوجيز للسكندر * واذا أتت كالمهر لم يسقط وان جاءت الفرقة من قبلها بان ارتدت أو طأعت ابن زوجها بعدما دخل به أو خلا بها وقبل ذلك يسقط جميع المهر لمجيء الفرقة من قبلها كذا في المحيط * ولا خلاف في ان أحد الزوجين اذا مات حتف أنفه قبل الدخول في نكاح فيه تسمية نيتا كالمسمى سواء كانت المرأة حرة أو أمة وكذا اذا قتل أحدهما سواء قتل أحدهما أو قتل الزوج نفسه فاما اذا قتلت المرأة نفسها فان كانت حرة لا يسقط عن الزوج شيء من المهر بل يتأكد الكل عندنا كذا في البدائع * وان كانت أمة فقتلت نفسها روى الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يسقط مهرها وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يسقط وهو قولهم ما وان قتلها ما ولا قبل الدخول يسقط مهرها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهم لا يسقط وهذا اذا كان المولى بالغاعاقلا أما اذا كان صبي أو مجنون لا يسقط اجماعا كذا في الجوهر النيرة * واذا قتل السيد زوجها لا يسقط اجماعا كذا في السراج الوهاج * واذا مات أحد الزوجين في نكاح لا تسمية فيه فانه يتأكد مهر المثل عند أصحابنا كذا في البدائع * ومهر مثلها يعتبر بقوم أبيها اذا استويا سنا وجمالا وبلدا وعصر او عقلا ودينا وبكارة وكذا يشترط أن تستويا في العلم والادب وكما الخلق وأن لا يكون لهما ولد كذا في التبيين * وانما يعتبر حالها في السن والجمال حالة التزوج كذا في المحيط * وقالوا يعتبر حال الزوج أيضا بان يكون زوجا هذه كازواج أمثالها من نساء في المال والحسب وعدمهما كذا في فتح القدير * وقوم أبيهم الأخوات الأبيات وأمهات أولادها وعماتهن وبنات عمها ولا يعتبر مهرها بمهر أمها الا أن تكون أمها من قوم أبيها بان كانت بنت عم أبيها كذا في المحيط * فان لم يوجد في الجانب من قبيلة هي مثل قبيلة أبيها كذا في التبيين * وفي المتنق ويشتري أن يكون الخبر بمهر المثل رجلين أو رجلا وامرأتين ويشترط لفظ الشهادة فان لم يوجد جعل ذلك شهود عدول فالقول قول الزوج مع عينه كذا

المرض فهو الاول سواء ولو سرق نفقة الحاج عن محمد رحمه الله تعالى قال ان قدر على المشي لا يكون محصرا وان لم يقدر يكون محصرا فيجوز أن يلزمه الحج ماشيا وان كان لا يلزمه ابتداء كالفقير اذا شرع في الحج تطوعا يلزمه الاتمام وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان قدر على المشي للحال لكنه يخاف أن يعجز يكون محصرا القارن اذا أحصر فبعث بهدى واحدا للتحلل عن الأحرامين لا يصح ولا يتصل به لان أو ان الخروج عن الأحرامين في حقه واحد وبالهدى الواحد لا يتصل عنهما وان بعث بهدين لا يحتاج الى ان يعين

هذا للعمة وهذا للجدج المرأة اذا احرمت بالجدج تطوعا فنعها زوجهما فهي محصورة ولا زوج أن يحللها بما هو من محظورات الاحرام ولا يثبت التحلل ههنا بقول الزوج حلتك ولو احرمت بحجة الاسلام وليس لها محرم فهي محصورة ولا تحلل ههنا الا بالهدى واذا احرمت العبد أو الامه بغير إذن المولى فلا مولى أن يحللها ما به يهدى ويجب القضاء بعد العتق ولو احرمت باذن المولى ثم احصر لا يجب دم الا حصار على المولى ويجب على العبد بعد الاعتاق * (فصل في الحج عن الميت) * (٣٠٧) اذا حج عن الميت بأمره هل يسقط الحج عن المحجوج عنه اختلفوا فيه

المحجوج عنه اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقع الحج عن المحجوج عنه ويكون له ثواب النفقة لا غير وقال بعضهم يقع عن المحجوج عنه وهو الصحيح لان الآثار تدل عليه ولهذا اشترط النية عن المحجوج عنه ويذكر الحاج في التلبسه فيقول اللهم اني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني ومن فلان وسئل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن هذا فقال ذاك معلق بمشئته الله تعالى كما قال محمد رحمه الله تعالى قالوا وينبغي أن يكون الحاج رجلا حج مرة * فريض أو شيخ دفع الى رجل مالا ليحج عنه حجة الاسلام وأراد أن ما يفضل عن الحج من النفقة والسياب وغير ذلك يكون للدفع اليه قال ابن شجاع رحمه الله تعالى الحسنة في ذلك ان يقول دافع للمال للدفع اليه وكلت ان تهب الفضل من نفسك وتقبضه لنفسك فيه من نفسه وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا امر غيره بأن يحج عنه ينبغي أن يفرض الامر الى الأمور

في الخلاصة * زوجت نفسها بمهر أمها جاز وفي الذخيرة هو الصحيح كذا في غاية السروجي * (الفصل الثالث فيما هي مالا وضم اليه ما ليس بمال) * اذا تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق فلانة وقع الطلاق على فلانة بنفس العقد كذا في المحيط * والمرأة المسمى فقط كذا في البحر الرائق * بخلاف ما اذا تزوجها على ألف وعلى أن يطلق فلانة فانه لا يقع الطلاق ما لم يطلق ثم اذا شرط التطلق ولم يطلق فلانة كان لها تمام مهر مثلها كما لو تزوجها على ألف درهم وكرامتها أو تزوجها على ألف درهم وعلى أن يهدى لها هدية فلم يف بالشرط وكذلك في كل شرط لها فيه منفعة اذا لم يف الزوج بالشرط كذا في المحيط * هذا اذا كان مهر مثلها أكثر من المسمى ولو كان المسمى مثل مهر المثل أو أكثر منه ولم يف بما وعد فليس لها الا المسمى فان وفي بمائشط لها فلها المسمى ولو شرط مع المسمى منفعة للاجنبي ولم يف فليس لها الا المسمى هكذا في البحر الرائق * ولو تزوج مسلم مسلمة ومسمى لها في عقدة النكاح ما يحل وما لا يحل مثل أن يتزوجها على مهر صحيح وارطال من خمر فالمراسم لها اذا كان عشرة فصاعدا ويطل الحرام وليس لها تمام مهر مثلها لان الخمر لا منفعة فيها للمسلمين كذا في السراج الوهاج * ولو تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق ضررتها فلانة على ان ردت عليه عيدا وقع الطلاق بنفس العقد وانقسم الالف والطلاق على بضعها وعلى العبد فان كانت قيمة العبد وقيمة البضع سواء كان نصف الالف ونصف الطلاق عوضا عن العبد غنا ونصف الالف ونصف الطلاق عوضا عن البضع صدقها قالها وانقسم البضع والعبد على الطلاق والالف أيضا وصار بمقابله الطلاق نصف العبد ونصف البضع وبمقابله الالف نصف العبد ونصف البضع ويكون طلاق فلانة في هذه الصورة قايما فان استحق العبد أو هلك قبل التسليم رجع بخمس مائة حصصا العبد ورجع نصف قيمة العبد أيضا وان كان تزوجها على ألف وعلى أن يطلق ضررتها فلانة على ان ردت عليه عيدا فلهنا لا يقع الطلاق على الضررة ما لم يطلقها وصار نصف الالف صدقها قالها والتصف عن العبد اذا كانت قيمة البضع وقيمة العبد على سواء فبعد ذلك ينظران وفي لها بالشرط بان يطلق فلانة فلها الخمسمائة لا غير وان لم يطلق ضررتها فلها تمام مهر مثلها كذا في المحيط * ولو تزوجها على ألف وأن يطلق ضررتها على أن ترد المرأة عليه عيدا ثم طلقها علم بان هذه عقود ثلاثة نكاح وبيع وطلاق يجعل فانه قسم ما في جانبه وهو الالف وطلاق الضررة على ما في جانبها وهو البضع والعبد فصار نصف الالف بازاء العبد فيكون ثمنها بازاء البضع فيكون مهر او طلاق الضررة نصفه بازاء العبد فيكون خلعها ونصفه بازاء البضع فلا يصير مهر الا انه ليس بمال ولكن يعتبر حق المرأة فاذا طلقها فلا يخلو ما أن يطلقها قبل الدخول أو بعده وكل وجه لا يخلو ما أن يطلق الزوج الضررة أو لم يطلق فاذا طلقها قبل الدخول ولم يطلق الضررة وقيمة العبد ومهر المثل سواء ترد على الزوج ما تبين وخسين وله نصف العبد وان طلق الضررة والمسئلة بمجالها فلزوج ما تبين وخسون وكل العبد وان طلقها بعد الدخول وطلق الضررة فالالف لها والعبد له وان لم يطلق الضررة فلها مهر مثلها فان استحق العبد وطلق الزوج الضررة يرجع عليها بخمس مائة حصصا العبد من الالف ونصف قيمته وان استحق العبد ولم يطلق الضررة يرجع بالخمس مائة التي كانت ثمن العبد ولا يرجع بنصف قيمة العبد كذا في محيط السرخسي

فيقول حج عن هذا المال كيف شئت ان شئت حجة وان شئت حجة وعمره وان شئت قرانا والباقي من المال مني لا وصية كيلا يضيق الامر على الحاج ولا يجب عليه رد ما فضل الى الورثة رجل خرج الى الحج ومات في الطريق وأوصى بأن يحج عنه ان فسر شيئا فالامر على ما فسر وان لم يفسر فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحج عنه من بلده اذا كان ثلث ماله بني لذلك وان كان له وطنان في موضعين يحج عنه من أقربهما الى مكة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يحج عنه من حيث مات وان جاوز الأمور وهو الوصى المكان الذي مات فيه ثم امر

رجلا ليج عنه ودفع اليه المال لا يجوز في قواهم ولو قال الميت للوصي ادفع المال الى من يحج عني لم يكن الوصي ان يحج بنفسه ولو اوصى الميت ان يحج عنه ولم يزد كان للوصي ان يحج بنفسه فان كان الوصي وارث الميت او دفع المال الى وارث الميت ليجع عن الميت فان اجازت الورثة وهم كبار جازوا ان لا يحجوا ولا يجوز لان هذا بمنزلة التبرع بالمال * المأمور بالحج اذا خرج قبل أيام الحج كان له ان يتفق من مال الميت الى بغداد والى الكوفة والى المدينة والى (٣٠٨) مكة واذا أقام ببلدة يتفق من مال نفسه حتى يحج أو وان الحج ثم يرثحل ويتفق من

ان لم يكن له امرأة وعلى ألفين ان كانت له امرأة أو تزوجها على ألف ان لم يخرجها من بلد ها وعلى ألفين ان أخرجهما منها أو تزوجها على ألف ان كانت مولاة وعلى ألفين ان كانت عريية وما أشبه ذلك فلا شك أن النكاح جائز أو ما المهر فالشرط الاول جائز بخلاف فان وقع الوفاء به فلها ما سمي على ذلك الشرط وان لم يقع الوفاء به فان كان على خلاف ذلك أو فعل خلاف ما شرط فلها مهر مثلها لا ينقص من الاقل ولا يزداد على الاكثر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الشرطان جائزان كذا في البدائع * ولو تزوجها على ألفين ان كانت جيلة وعلى ألف ان كانت قبيحة صح والشرطان جائزان بخلاف كذا في الخلاصة * ولو تزوجها بأزيد من مهر مثلها على أنها بكر فاذا هي ثيب لا تجب الزيادة كذا في الفتن * رجل تزوج امرأة على أنها بكر فدخل بها فوجدها غير بكر فالمهر واجب بكاله كذا في التجنيس والمزيد * ولو تزوجها على ألف حالة أو على ألف الى سنة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحكم مهر المثل فان كان مهر مثلها ألفا أو أكثرها ألف حالة وان كان أقل من الألف لها الألف الى سنة ولو تزوجها على ألف حالة أو على ألفين الى سنة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان مهر مثلها ألفي درهم أو أكثر فلها الخيار ان شاءت أخذت ألفي درهم الى سنة وان شاءت أخذت ألف حالة وان كان مهر مثلها أقل من الألف فالحل له يعطيه أي الما ليز شاه وان كان مهر مثلها أكثر من ألف وأقل من ألفين فلها مهر مثلها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * وفي الطلاق قبل الدخول يجب نصف الاقل بالاجماع كذا في العناية * وفي المنتقى اذا قال لامرأة أتزوجك على ألف درهم على أن تزوجيني فلانة بمهر من عندك تعطينه اياها فأتزوجها على ذلك كان النكاح بحصتها من الألف اذا قسم على مهرها وليس عليها أن تزوج فلانة ولو قال أتزوجك على ألف على أن تزوجيني فلانة بألف فقبلت ذلك وتزوجت فهذه امرأة قد تزوجت بغير مهر مسمى فلها مهر مثل نسائها كرجل تزوج امرأة على ألف على أن ترد عليه ألف درهم ولو أن المرأة التي شرط نكاحها تزوجت بنفسها منه بنحو سمائة جاز ونكاح الاولى على ما وصفت لك بغير مهر مسمى ولو تزوج امرأة على أن يهب لايها ألف درهم فهذا الألف لا يكون مهرا ولا يجبر على أن يهب فلها مهر مثلها وان سلم الألف فهو للواهب وله أن يرجع فيها ان شاء ولو قال على أن أهب لك ألف درهم فالألف مهر فان طلقها قبل الدخول وقد وقعت الهبة رجع عليه بنصف ذلك وهي الواهبة كذا في المحيط * ولو تزوج امرأة على جارية على ان له خدمتها ما عاش أو ما في بطنها له كانت الجارية وخدمتها وما في بطنها للمرأة ان كان مهر مثلها مثل قيمة الخادم أو أكثر وان كان مهر مثلها أقل من قيمة الخادم كان لها مهر المثل الا أن يسلم الزوج الخادم اليها باختياره بغير خدمة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو تزوج امرأة على جارية بعينها واستثنى ما في بطنها فلها الجارية وما في بطنها كره الكرخي والطحاوي من غير خلاف كذا في البدائع * ولو تزوج امرأة على غنم بعينها على أن أصوافها الى كان له الصوف استحسنات كذا في الظهيرية * ولو قال تزوجتك على أن تعطيني هذا الثوب لها مهر المثل ولا يلزمها الثوب ولو تزوجها على ألفين على أن ألف الله أو للرحم أو للمساكين أو قالت تركت ألف الله أو للرحم أو للمساكين أو للجلساء فالمهر ألف استحسنات سواء كان هذا القول من الزوج أو من المرأة ولو قال على أن ألقاهن مالا يبيها أو ألقاهن بعينه فليس بشئ لانه شرط فيه هبة باطلة وعليه تمام مهر المثل ان كان أكثر من الألف كذا في العناية * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل

مال الميت ليكون المأمور منفقاً من مال الميت الآخر في الطريق ويكون ضامناً لما أنفق من مال الميت في أقامته هذا اذا أقام ببلدة خمسة عشر يوماً لانه مقيم وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا أقام المأمور في بلدة ثلاثة أيام أو أقل وأنفق من مال الميت لا يضمن وان أقام أكثر من ذلك يتفق من مال نفسه قالوا في زماننا وان أقام أكثر من خمسة عشر يوماً تكون نفقته في مال الميت لانه لا يتمكن من الخروج بدون القافلة وان أقام بعد خروج القافلة لا تكون نفقته في مال الميت ولو أقام بمكة بعد أداء الحج فان أقام إقامة معتادة كانت النفقة في مال الميت وان لم تكن معتادة لم تكن في مال الميت ولو عزم على الإقامة زيادة على المعتاد ثم عزم على الخروج عادت نفقته في مال الميت الا أن يكون اتخذ مكة داراً فلا تعود اذا أمر الرجل غيره بالحج لا يصح أمره الا اذا كان عاجزاً عن الحج بنفسه عجزاً يدوم الى الموت

حتى لو قال الرجل لله على ثلاثون حجة فاج ثلاثين نفساً في سنة واحدة ان مات قبل ان يحج موقت الحج جاز الكل لانه لم يعرف قدرته بنفسه عند حجي موقت الحج فجازوا ان جازوا موقت الحج وهو بقدر بطلت حجة واحدة لانه قدر بنفسه فانه عدم شرط صحة الاجحاج في هذه السنة وعلى هذا كل سنة تجيء المرأة اذا لم تجد محرماً الا تخرج الى الحج الا ان تبلغ الوقت الذي تعجز عن الحج فينتدب عنها من يحج عنها ما قبل ذلك لا يجوز الحج لتوهم وجود المحرم فان بعث رجلاً ان دام عدم وجود المحرم الى ان ماتت فذلك جائز كلريض اذا حج عنه

رجلا ودام المرض الى ان مات فـ هذا اذا كان الاخر عاجزا يرجى زواله كالمريض وابس ونحو ذلك وان كان لا يرجى زواله كالزمانة والمعنى
 جاز أن يأمر غيره بالحج المأمور بالحج اذا دخل مكة قبل أيام العشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال تكون نفقته في ماله الى أن يدخل
 أيام العشر المأمور بالحج اذا استأجر خادما لخدمته قالوا ينبغي أن ينتظر أن كان المأمور بمن يخدم نفسه فنفقة الخادم لا تكون في مال الآخر
 وان كان لا يخدم نفسه فنفقة الخادم تكون في مال الآخر لانه مأذون بذلك دلالة (٣٠٩) وللمأمور بالحج ان يدخل الحمام بقدر

المتعارف ويعطى أجر الحارس

من مال الآخر لان ذلك من
 الرواتب وله ان يتدى من
 مال الآخر وتفسيره ان يخط
 دراهم النفقة مع الرفقة وله
 ان يودع المال استحسانا
 ولو ضاع مال النفقة بمكة أو
 بقرب منها ولم يبق مال النفقة
 فاتفق المأمور من مال نفسه
 كان له أن يرجع في مال
 الميت وان فعل ذلك بغير
 قضاء لانه لما أمره بالحج
 فقد أمره بان يتفق عنه
 * المأمور بالحج اذا حج ماشيا
 وأمسك مؤنة لكرهه كان
 ضامنا مال الميت ويكون
 الحج لنفسه لان الامر
 بالحج ينصرف الى المتعارف
 والمتعارف هو الحج بالزاد
 والراحلة * المأمور بالحج اذا
 ترك الطريق الاقرب واختار
 الابعد بأن ترك البغدادى
 طريق الكوفة وذهب في
 طريق البصرة ان كان
 الحاج يسلك ذلك الطريق
 لا يضمن لان الطريق الابعد
 عسى يكون أسرها من
 الاقرب * اذا دفع الوصى
 المال الى رجل ليحج عن
 الميت في هذه السنة فأخذ
 وآخر الحج ورجع من قابل
 جاز عن الميت ولا يكون

تزوج امرأة على ألفين ألفا أو ألف لا يبيها أو قالت المرأة زوجت نفسي منك على ألفين ألفا أو ألف لا يبي
 فذلك جائز ولا إفتان لها كذا في المحيط * ولو قال لامرأة أتزوجك على أن أهبك لك ألف درهم أو على أن
 أهبك لك عبدى فتزوجها على ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان دفع اليها مسمى فهو مهرها وان أبي أن
 يدفع لا يجبره وكان عليه مهر مثلها لا يزاد على الألف ولا على قيمة العبد وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 كذا في فتاوى قاضيخان * في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى أولياء المرأة اذا قالوا الذى يريد أن يتزوجها
 زوجها على ألف درهم على ان مائة منها لك فهو جائز والمهر تسعة * ولو قالوا زوجناك على ألف درهم
 على أن لنا خمسين ديناراً فالدرهم والدينارين كاهما للمرأة كذا في المحيط * ولو تزوجها على أربع مائة دينار على أن
 يعطيها بكل مائة خادما بعينه فالشرط باطل ولها مهر مثلها لا يزاد على أربع مائة دينار ولا ينقص عن
 أربعة خدام وسط ولو كان الخدم باعياها فالشرط جائز وله أربع مائة خدام وسط كأنه تزوجها على ذلك كذا
 في محيط السرخسى * ولو تزوجها على مائة درهم على أن يسوق بذلك اليها عشر من الابل الاوسط فيجوز
 استحسانا كذا في فتاوى قاضيخان * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى امرأة زوجت نفسها من رجل على
 أن يبرئ فلاناً ماله عليه من الدين بربى فلان منه ولها على الزوج مهر مثلها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى
 في الأمالى اذا زوج ابنته على أن يبرئ من الدين الذى له عليه أو زوجت المرأة نفسها على أن يبرئ من الدين
 الذى له عليها وهو كذا فالبراءة جائزة ولها مهر مثلها كذا في المحيط * رجل تزوج امرأة بألف على أن لا ينفق
 عليها ومهر مثلها مائة كان لها الألف والنفقة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لامرأة أعتقتك عن أن
 تتزوجين ويكون العتق صدقاً فقبلت عتقت ثم ان وفيت بالشرط وزوجت نفسها منه فلا شيء عليها
 ولا يجب عليها قيمة نفسها ولو كانت لعبدها أعتقتك على أن تتزوجين بألف أو على أن تعطينى ألفاً قبل
 عتقي فان أبي أن يتزوجها فعليه قيمة نفسه وان تزوجها بألف قسم الألف على قيمة نفسه وعلى مهر مثلها
 أصاب الرقبة فتمت وما أصاب المهر فمهرها تنصف بالطلاق قبل الدخول كذا في العناية

ضامنا مال الميت لان ذكر السنة يكون للاستعمال دون التقييد كالوكل رجلا بأن يعتق عبده غدا أو يبيع غدا فاعتق أو باع بعد
 غدا جاز اذا قطع الطريق على المأمور بالحج وقد أنفق بعض المال في الطريق فضى على وجهه ورجع ان مضى وأنفق من مال نفسه يكون
 متبرعا ولا ينسقط الحج عن الميت لان سقوط الحج عن الميت انما يكون بطريق التسيب بانفاق المال في كل الطريق وان قطع عليه
 الطريق وبقي شيء في يده من مال الميت فرجع وأنفق على نفسه في الرجوع ولم يحج لا يكون ضامنا اذا لم تذهب القافلة المأمور بالحج اذا

رجع وقال منعت وقد أنفق من مال الميت في الرجوع وكذب الوصي أو الوارث في المنع لا يصدق ويكون ضامنا للثقة إلا أن يكون أمرا ظاهرا يشهد على صدقه الحاج عن الميت إذا قال حجبت عن الميت وكذب الوارث أو الوصي كان القول قول الحاج لأنه يدعي الخروج عن المال الذي كان أمانة في يده ولا تقبل بينة الوارث أو الوصي أنه كان يوم النحر بالكوفة إلا إذا أقاموا البينة على إقراره أنه لم يحج ولو كان الحاج غريبا للميت أمر بأن يحج عن الميت بما عليه (٣١٠) من الدين فقال حجبت لا يصدق إلا بالبينة لأنه يدعي قضاء الدين الحاج عن الميت إذا

أوعلى هذا العبد وأحدهما أو كس حكم مهر مثلها فان كان مهر مثلها مثل أرفعهما أو أكثر فلها الارتفاع لرضاها به وان كان مثل أو كسهما أو أقل فإلها الاوكس لرضاها به وان كان بينهما فإلها مهر مثلها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا لها الاوكس في ذلك كله وعلى هذا الخلاف لوتزوجها على ألف أو ألفين كذا في التبيين * ولوطلقها قبل الدخول لها نصف الاوكس بالاجماع كذا في العتائية * وان كان نصف الاوكس أقل من المتعة فينشد تكون لها المتعة هكذا في فتاوى قاضيخان * ولوتزوج على بيت يتظر ان كان الرجل بدويا فلها بيت شعروا ان كان الرجل بلديا قال محمد رحمه الله تعالى لها بيت وسط أراد به أثاث البيت لأنه كفي عن الأثاث بالبيت لا اتصال بينهما قالوا وهو ذاق عرفهم فأما في عرفنا فإنه لا ينصرف إلى المتاع لأنه لا يراد به المتاع في عرفنا وإنما يراد به البيت المبني من المدر وأنه لا يصلح مهر إذا لم يكن عينا كذا في محيط السرخسي * ويجب مهر المثل كالتزوج بها على دار بغير عينا يجب مهر المثل ولوتزوجها على بيت بعينه فلها ذلك هكذا في شرح الطحاوي * وفي المنتقى قال محمد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا تزوج امرأة على ماله من الحق في هذه الدار قال أفرض لها مهر المثل لأجازه بقيمة الدار وفي قولنا لها ما كان له من الحق في الدار لا غير وقال لها مهر المثل لا غير إذا بلغ ذلك عشرة كذا في المحيط * ولوتزوج على نصيبه من هذه الدار قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لها الخيار ان شاءت أخذت النصيب وان شاءت أخذت مهر مثلها لا يزداد على قيمة الدار وان كان مهر مثلها أكثر وعلى قول صاحبيه رحمه الله تعالى لها النصيب من الدار ان كان النصيب يساوي عشرة دراهم كذا في فتاوى قاضيخان * ولوتزوجها على ألف مطلق ينصرف إلى ما هو أقرب إلى مهر مثلها من الذهب والفضة كذا في العتائية * تزوج امرأة على ألف درهم وفي البلدة نقود مختلفة ينصرف إلى الغالب منها فان لم يكن يتظر إلى مهر مثلها وإلى تلك النقود فأي ذلك وافق مهر مثلها يحكم لها به كذا في التتارخانية * وفي نكاح الفتاوى رجل تزوج امرأة على ألف درهم فكسدت الدراهم وصار النقد غير حاجب قيمة تلك الدراهم يوم كسدت هو المختار ذكره الصدر الشهيد * والانقطاع كالكساد والكسادة أن لا تزوج في جميع البلدان أما إذا كانت تزوج في بعض البلدان فلا تكون كاسدة في العيون فلو لم تكسده ولم تنقطع ولكن رخصت أو غلت لا يعتبر هذا إذا كانت رائجة وقت العقد فان كانت كاسدة تجب تلك الدراهم إذا سوت عشرة دراهم كذا في الخلاصة * وان تزوجها بكذا من العدليات وهي كاسدة قالوا يجب لها مهر المثل لأنها إذا كانت كاسدة كانت سلعة وزنية وهي انما تعرف بالإشارة أو بذكر الوزن وهو ما ذكر الوزن انما ذكره كذا في المحيط * وإذا تزوجها على مثل هذا الزنيل حنطة أو بوزن هذا الجوز ذهباً أو على قدر مهر فلانة أو قيمة هذا العبد أو قيمة عبد يجب مهر المثل ولا يزداد على المسمى والقول قول الزوج في مقدار المسمى عند فوت ما ذكر ولو ذكر دراهم أو على ناقة من هذه الابل أو على ثوب قيمته عشرة أو قال بجمع ما أملاك ونصف مهر المثل أو على سكنى دار موقوفة أو على أن يرد آبقها يجب مهر المثل هكذا في العتائية * وإذا تزوجها على ألف رطل خل فان كان الغالب في ذلك البلد خل التمر فهو عليه وان كان الغالب خل النخلة فهو عليه وكذلك لوتزوجها على كذا رطل لبن فهو على الغالب من ذلك فان لم يكن واحداً منها غلبا فلها مهر المثل كذا في المحيط * ولوتزوجها على دينار أو شيء يجب مهر المثل ولا يزداد على دينار ان ساوى عشرة دراهم كذا في غاية السروجي * رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف

مات بعد الوقوف بعرفة جاز عن الميت لأنه أدى ركن الحج ولولم يمت فرجع قبل طواف الزيارة فهو حرام على النساء ويعود بنفقة نفسه وبقيمة ما بقي عليه لأنه صار جانياً في هذه الصورة * الأمور بالحج عن الميت إذا حج واعتران أعتق قبل الحج في أشهر الحج ثم حج من مكة عن الميت يكون مخالف في قولهم ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام عن نفسه وكذا لو حج ثم أعتق كان مخالفاً عند العامة * الحاج عن الميت إذا كان مأموراً بالقران كان دم القران على الحاج لافي مال الميت والاصل فيه ان كل دم يجب على المأمور بالحج يكون على الحاج لافي مال الميت الا ادم الا حصار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان ذلك يكون في مال الميت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يكون على الحاج ولو أن رجلاً أمره رجلان أحدهما بالعمرة والآخر بالحج ولم يأمرهما بالجمع فجمع كان مخالفاً ولو أمر بالجمع فجمع فجمع جاز ولا يكون ضامناً

ولو أمر بالعمرة فاعتذر ثم حج بماله لا يكون مخالفاً ولو أمره رجلان كل واحد منهما بالحج فاحرم عنهما وج كان الثوب ضامناً لهما وليس له ان يجعل الحج عن أحدهما ولو أمر بالحج عن أبيه كان له ان يجعل عن أبيه ما شاء ولو أمره رجلان كل واحد منهما ان يحج عنه فاحرم بحجة عن أحدهما غير عين كان له ان يصرف إلى أبيه ما شاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا عين قبل الاشتغال بالعمل فاما إذا عين بعد ذلك بان عين بعد الطواف لا يصح تعيينه الحاج عن الغير ان شاء قال لبيك عن فلان وان شاء كفي بالتلبية الصحيح

إذا أمر رجلاً بأن يحج عنه ثم عجز لم تجزه حجة المأمور الميت إذا أوصى بأن يحج عنه بماله فتبرع عنه الوارث أو الأجنبي لا يجوز المأمور بالحج إذا أفسد الحج بالجماع يضمن ما كان أنفق من مال الميت إذا أوصى الرجل بأن يحج عنه فأج الوارث رجلاً من مال نفسه ليرجع في مال الميت جازوله أن يرجع في مال الميت وكذلك كفو الكفارة ولو فعل ذلك أجنبي لا يرجع ولو أوصى بأن يحج عنه فأج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام الحجاج عن الميت إذا مرض (٣١١) في الطريق ليس له أن يدفع المال إلى غيره للحج عن الميت إلا إذا قبل له وقت الدفع أصنع ما شئت فحسب كأنه أن يدفع المال إلى غيره مرض أو لم يمرض إذا استأجر المحبوس رجلاً للحج حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس إذا مات في الحبس ولا جبر أجر مثله في ظاهر الرواية المأمور بالحج عن الميت إذا خلف بعض النفقة وجب بيقينها جاز ويضمن ما خلف إذا خلط المأمور بالحج النفقة بمال نفسه قال في الكتاب يضمن فان حج وأنفق جاز وبرئ عن الضمان المأمور بالحج إذا لم يكفه مال الميت فانفق من ماله ومال الميت قال فان كان أكثر النفقة من مال الميت وكان مال الميت يكفي الكراء أو عامة النفقة فهو جائز لأنه لا يمكن الاحتراز عن القليل فيعني القليل والافهوض من

(فصل في محظورات الحرم)

صيد الحرم لا يحل قتله ولا تنفيره إلا ما يباح منه للحرم وقد ذكرنا أن قتله إنسان كان عليه قيمته يدخل الإطعام في جزائه ولا يدخل

الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم إلا أن تكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك كذا في فتاوى قاضيان * وإذا تزوجها على ثوب وخسة دراهم لها مهر المثل ولو طلقها قبل الدخول فلها الخمسة ولو قال على ما في يدي وفيها عشرة دراهم ان شئت أخذتها وان شئت أخذت مهر المثل كذا في غاية السروجي * وان تزوج امرأتين على ألف قسمت على مهر مثلهما فإن طلقهما قبل الدخول كان لهما نصف الاتق على قدر مهر بهما كذا في محيط السرخسي * فان قبلت أحدهما دون الأخرى جاز النكاح في التي قبلت ويقسم الألف على قدر مهر مثلهما ما فاضأصاب حصصة التي قبلت فلها ذلك القدر والباقي يعود إلى الزوج كذا في البدائع * وان لم يصح نكاح أحدهما فكل الألف للأخرى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو دخل بالتي لم يصح نكاحها فلها مهر المثل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * ولو أن أخاً وأختاً ورثا داراً من أبيهما فترجى الأخ امرأة بيت بعينه من تلك الدار ثم مات الأخ ولم ترض الأخت بذلك قالوا تقسم الدارين ورثة الأخ والأخت فان وقع ذلك البيت في نصيب الأخ كان البيت للمرأة بمهرها وان وقع في نصيب الأخت فللأخت قيمة البيت في تركه الزوج كذا في فتاوى قاضيان * وان تزوجها على عبيد من عبيده أو قيص من قصانه أو عمامة من عمامته يصح ويجب الوسط من ذلك والقرعة كذا في غاية السروجي * ولو تزوجها على جهاز بنت فلها وسط ما يجزبه النساء كذا في التتارخانية

(الفصل السادس في المهر الذي يوجد على خلاف المسمى) * ان تزوج مسلم امرأة على هذا الدن من الخل فاذا هو خير فلها مهر مثلها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان تزوجها على هذا العبد فاذا هو خير يجب مهر المثل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الهداية ولو تزوجها على هذا الدن من الخمر فاذا هو خل أو على هذا الخمر فاذا هو عبد أو هذه الميتة فاذا هي ذكوة فلها المثل في الأصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو قال على هذا الخمر فاذا هو عبد غيره تجب قيمته ولو كان عبداً يجب مهر المثل كذا في العتبية * وإذا تزوج امرأة على عبد بعينه فاذا هي جارية أو على ثوب مروى بعينه فاذا هو مروى فان عليه عبد يعدل قيمة الجارية وثوباً مروياً بقيمة المروى كذا في الذخيرة * ولو تزوجها على هذا العبد فظهر مدبراً أو مكاتباً أو على هذه الأمة فظهرت أم ولد تجب في ذلك كله القيمة بالاتفاق كذا في غاية السروجي * سواء كانت المرأة تعلم بحال العبد أم لا كذا في فتاوى قاضيان * وإذا تزوج امرأة مسمى لها شيئاً وأشار إلى شيء والمشار إليه ليس من جنس المسمى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كانا حلالين فلها مثل الذي سمي وان كانا حرامين أو كان المشار إليه حراماً كان لها مهر المثل أو كان ذلك مشكلاً وقت العقد لا يدري كمال تزوج امرأة على هذا الدن من الخل فاذا هو طلاق فلها مثل الدن من الخل وان كان فيها خير فلها مهر المثل وان كان المسمى حراماً والمشار إليه حلالاً لا تختلف الروايات فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح ما رواه أبو يوسف رحمه الله تعالى أنه إذا أشار إلى حلال كان لها المشار إليه كذا في فتاوى قاضيان * ولو تزوج على هذين العبدين أو على هذين الدينين من خل فاذا أحدهما حر أو خير فلها العبد والخل الباقي لا غير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * ولو تزوجها على هذا الرق من السمن فاذا لا شيء فيه كان لها مثل ذلك الرق سمنان كان يساوي

الصوم وفي الهدى روايتان الحرم إذا قتل صيد الحرم في القياس يلزمه قيمتان وفي الاستحسان لا يلزمه إلا ما يلزمه في قتل صيد الحل ولا يجب عليه لأجل الحرم شيء حلالاً لا قتل صيداً في الحرم بضربه كان على كل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو قتله جماعة يقسم القرم على عند الرأس كافي ضمان الملاك وان ضربه أحدهما ثم ضربه الآخر كان على كل واحد منهما ما ناقصه ضربه ثم غرم كل واحد منهما نصف قيمته مضروباً بضربتين ولو كان شريك الحلال محرماً كان على الحرم جميع القيمة كذا لو قتله محرمان على الحلال نصف قيمته كذا لو كان شريكه

خلالا ولو كان شريك المحرم مبيها أو كافرا لاشئ على الصبي والكافر لانهم لا يخطأ بان يحق الشرع وعلى المحرم جزاء كامل حلال اصطلا صيدا في الحرم فقتله في يده حلال كان على كل واحد منهم ما جزاء كامل لاختلاف السبب ويرجع الاخذ على القاتل بما غرم لانه اكد عليه ما كان على شرف السقوط بالارسال فيرجع عليه كافي غاصب الغاصب حلال دل محرما أو حلالا على صيد الحرم لاشئ على الدال عندنا ويضمن شجرة الحرم بالقطع كما (٣١٣) يضمن صيده لان شجر الحرم في الحرم بمنزلة صيد الحرم * الحرام من الشجر ما ينبت

في الحرم بنفسه مما لا ينبت الناس عادة كالشوك ونحوه وأما ما ينبت الناس عادة فلا ضمان عليه بقطعه وان نبت بنفسه ولو أنبت انسان في الحرم شجرة لا ينبت الناس عادة كالاراك وأم غيلان لا يحرم قطعه ولا ضمان فيه لاهل الحرم * ولو نبتت أم غيلان في أرض رجل فقطعها انسان كان على القاطع قيمتان قيمة لصاحب الأرض لأن الشجر ملكه وقيمة أخرى لحق الحرم كلو قتل صيدا مملوكا في الحرم اذا قطع رجل شجرة الحرم وأدى قيمتها بكره له الانتفاع بها فان انتفع بها لاشئ عليه لانه ملك الملقطوع بالضمنان فلا يغرم بالانتفاع كما لو ذبح صيدا الحرم وأدى الجزاء ثم أكل وان غرس الملقطوع فنبت فله أن يقطعه ويصنع به ما شاء ولو احتش حشيش الحرم كان عليه قيمته يتصدق بها ولا شئ عليه في ادخال الحرم لاستثناء النبي صلى الله عليه وسلم ولا بأس ياخذ كما في الحرم لانها ليست من الشجر ولا من الحشيش والكل لا ضمان

عشرة وان تزوجها على ما في الرق من السن فاذا لاشئ فيه كان لها مهر المثل وكذا لو كان في الرق شئ آخر من خلاف الجنس كذا في فتاوى قاضيخان * وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى اذا تزوج امرأة على أرض وحددها على أن فيها عشرة أجرة فقبضتها المرأة فاذا هي ستة أجرة وكان ذلك قبل أن تزرعها فلهما الخياران شاءت أخذت الأرض ولا شئ لهما غيرهما وان شاءت ردت الأرض وأخذت قيمتها في ذلك الموضع لو كانت عشرة أجرة فان كانت المرأة قد باعت هذه الأرض أو وهبتها وسلمتها ثم علمت أنها ستة أجرة فلا شئ لهما غير الأرض وكذلك الأولوة اذا انتقصت من وزنها والثياب اذا انتقصت من ذرعها ولو لم تكن باعها ولا وهبتها ولكن غلب عليها دجلة أو نحوها من الأنهار فجرى فيها أو صارت مستهلكة ثم علمت أنها ستة أجرة رجعت على الزوج بتمام قيمة الأرض وكذلك اذا تزوجها على عشرة أثواب هروية بأعيانها على أن كل ثواب منها عشاري فوجدت كلها سباعيا فهي بالخيار ان شاءت أخذتها وان شاءت ردتها وأخذت قيمتها لو كانت عشارية على مثل حالها التي هي عليه فان وجدت كلها عشارية الا واحدة منها فأنها سباعية فهي بالخيار ان شاءت أخذت الثياب ولا شئ لهما غيرهما وان شاءت أخذت الثياب العشارية ورددت الثوب الذي وجدته سباعيا وأخذت قيمته لو كان عشاري على مثل رقعته وجودته كذا في المحيط * ولو تزوجها على عصير بعينه فتخمر قبل القبض روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لهما عصير مثله ان قدر عليه وان عجز فقيمة كذا في محيط السرخسي * ولو تزوج امرأة على هذه الاثواب العشرة فاذا هي تسعة قال محمد رحمه الله تعالى لهما التسعة وتمام مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من قيمة التسعة وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لهما التسعة لا غير اذا كانت قيمة التسعة عشرة دراهم ولو كانت الثياب أحد عشر قال محمد رحمه الله تعالى يعطيها عشرة منها أي عشرة شاء وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان مهر مثلها مثل العشرة اذا عزل أخسها بعزل الآخر ولها الباقي وليس لهما غير ذلك وان كان مهر مثلها مثل العشرة الباقية اذا عزل الآخر بعزل الآخر والوجود والوجود للعشرة الباقية لا غير وان كان مهر مثلها أكثر من قيمة الاثواب اذا عزل الآخر بعزل الآخر وأقل من قيمة الاثواب اذا عزل الآخر الا خس كان لهما مهر المثل والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * واذا تزوجها على هذه الاثواب العشرة الهروية فاذا هي تسعة فلهما تسعة وثوب آخر هروية وسط بالاجماع كذا في محيط السرخسي * رجل تزوج امرأة على حنطة بعينها على أنها عشرة كرار فاذا هي تسعة كرار كان لهما التسعة وكرار مثل التسعة كذا في فتاوى قاضيخان * واذا تزوج امرأة على أرض على أن فيها ألف نخلة وحددها أو تزوجها على دار وحددها على أنها مبنية بالآجر والجص والساج فاذا الأرض لا تخل فيها واذا الدار لا بناء فيها فهي بالخيار ان شاءت أخذت الدار والأرض ولا شئ لهما غير ذلك وان شاءت أخذت مهر مثلها وان طلقتها قبل أن يدخل بها لم يكن لها الا نصف الأرض ونصف الدار على ما وجدتها عليه الا أن تكون متعتا أكثر من ذلك فيكون الخيار للمرأة ان شاءت أخذت نصف الأرض أو نصف الدار ولا شئ لهما غير ذلك وان شاءت أخذت المنعة كذا في المحيط

* (الفصل السابع في الزيادة في المهر والخط عنه وفيما يزيد وينقص) الزيادة في المهر صحيحة حال قيام النكاح عند علمنا الثلاثة كذا في المحيط * فاذا زادها في المهر بعد العقد لم يمت الزيادة كذا في السراج الوهاج * هذا اذا قبلت المرأة الزيادة سواء كانت من جنس المهر أو لا من زوج أو من ولي كذا في النهر الفائق

في قطع ما جف من شجر الحرم وشجرة الحرم ما كان أصله في الحرم ولا عبرة للغصن فان كان بعض أصله في الحرم وبعضه في الحرم لا يجوز أخذه ترجيحاً للعروة ولوروى طبراني عن غصن شجرة يعتبر فيه مكان الطير ان كان الصيد لو وقع يقع في الحرم فهو من صيد الحرم والا فلا ولو كان رأس الصيد في الحرم وقوائمه في الحرم فهو صيد الحرم ولو كان على العكس فهو صيد الحرم وان كان الصيد نائما وقوائمه في الحرم لا يحل أخذه لان قراره في النوم لا يكون على القوائم وكما لا يحتش حشيش الحرم لا يرى في قول أبي حنيفة

ان خروج الى الغزو والحج لمن عليه الدين وان لم يكن عنده مال لم يقض دينه الا باذن الغرماء فان كان بالدين كفيلا ان كان الكفيل يادن الغريم لا يخرج الا باذنه ما وان كان كنيلا لا يخرج الا باذن الغريم لا يخرج الا باذن الطالب وله ان يخرج بغير اذن الكفيل ويكره الجوار بمكة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يستوفي في الحرم قصاص في نفس ويستوفي فيما دون النفس وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقطع السارق في الحرم خلافا لهما ولودخل الحربي (٣١٤) لا يتعرض له ويمنع عنه الطعام والشراب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ويكره الحج على الجار والجدل أفضل ولا بأس للمعمر أن يتزوج ويكره الخروج الى الحج اذا كره أحد أبويه ان كان الولد محتاجا الى خدمة الوالدان كان مستغنيا عن خدمته فلا بأس والاجداد والجدات عند عدم الابوين بمنزلة الابوين رجل أوصى لرجل بألف درهم وبالف للساكن وأوصى بأن يحج عنه بألف حجة الاسلام وثلاث ماله يبلغ ألف درهم يقسم الثلث بين الكل أثلاثا ثم ما أصاب الساكين يضم الى حجة الاسلام حتى يتم الحج وما فضل من الحج يكون للساكن لان الحج فريضة والصدقة تطوع وكلاهما أحق الله تعالى فتقدم الفريضة وان كان عليه حج وزكاة وأوصى لانسك يقسم الثلث بين الكل ثم ينظر الى الحج والزكاة فيبدأ بما بدأ به الميت ذكره وان كان عليه فريضة ونذرا أوجبه على نفسه يبدأ بالفريضة على كل حال وان اجتمع تطوع وواجب أوجبه على نفسه يبدأ بالواجب قدم ذكره أو أخره وان كان

* واذا تزوج الرجل امرأة على عبد أو جارية أو على عي من الأعيان فزاد المهر ثم ورد الطلاق قبل الدخول فان كانت الزيادة قبل القبض وكانت متصلة متولدة من الاصل كالسمن والكبر والحسن والجمال أو كانت بيضاء إحدى العينين فأنشأ الى البياض أو كان أخرس فتكلم أو أصم فاستمع أو كانت نجس فأنشأ أو أرضا فزرع فيها أو منفعة متولدة من الاصل كالولد والارث والعقروا ولو بر إذا جزو الصوف والشعر اذا أزيلوا والتمر اذا جزو الزرع اذا حصد فان الاصل والزيادة يتصفان بالاجماع هكذا في شرح الطحاوي * ولو قبضت المرأة الاصل مع الزيادة المتولدة ثم طلقها قبل أن يدخل بها يتصف الاصل والزيادة كذا في المبسوط * وان كانت متصلة غير متولدة من الاصل كما اذا صبح النوب أو بنى في الدار بناء صارت المرأة بذلك قابضة فلا يتصف ويتصف بعلم ان نصف القيمة يوم - كم بالقبض وان كانت منفعة غير متولدة منه كالهبة والكسب والغلة فان الاصل يتصف والزيادة كلها للمرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الاصل والزيادة كلاهما يتصفان هكذا في شرح الطحاوي * ولو كان الزوج آجره فالآجر له ويتصدق بها كذا في محيط السرخسي * وان كانت بعد القبض وكانت متصلة متولدة من الاصل فأنتم تمتنع التصفيف ولازوج عليها نصف القيمة يوم سلمه اليها وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا تمتنع التصفيف هكذا في شرح الطحاوي * وان كانت الزيادة متصلة غير متولدة من الاصل فأنتم تمتنع التصفيف وعليها نصف قيمة الاصل هكذا في البدائع * وان كانت منفعة متولدة من الاصل تمتنع التصفيف بالاجماع وان كانت منفعة غير متولدة فلا زيادة للمرأة الاصل بينهما نصفان هذا كله اذا حدثت الزيادة ثم ورد الطلاق قبل الدخول به أو اذا ورد الطلاق أو لا ثم ظهرت الزيادة فاما أن يكون بعد القضاء بالنصف للزوج أو قبل القضاء قبل القبض أو بعده فان كان قبل القبض فالزيادة والاصل بينهما نصفان وجد القضاء أو لم يوجد وان كان بعد القبض وكان بعد القضاء بالنصف للزوج فكذلك الجواب وان كان قبل أن يقضى بالنصف للزوج فالمهر في يدها كالمقبوض بحكم عقد فاسد هكذا في شرح الطحاوي * ولو ارتدت أو قبلت ابن زوجها قبل الدخول به بعد ما حدثت الزيادة في يد المرأة فذلك كله لها وعليها نصف قيمة الاصل يوم قبضت كذا في البدائع * واذا انتقض المهر في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول به فلهذا على وجه (أحدها) أن يكون النقصان بأقضية سموية وأنه على وجهين ان كان النقصان يسيرا كان له نصف الخادم معيبا من غير ضمان النقصان ليس لها غير ذلك وان كان النقصان فاحشا فلها الخيار ان شئت تركت المهر على الزوج وضمن نصف قيمته يوم العقد وان شئت أخذت نصف الخادم معيبا من غير أن يضمن الزوج ضمان النقصان (الوجه الثاني) أن يكون النقصان بفعل الزوج وأنه على وجهين أيضا ان كان النقصان يسيرا فأنتم تأخذون نصف الخادم ويضمن الزوج نصف قيمة النقصان وليس لها أن تترك الخادم على الزوج وتضمنه نصف قيمة الخادم وان كان النقصان فاحشا ان شئت أخذت نصف قيمة الخادم يوم العقد وترك الخادم وان شئت أخذت نصف الخادم وضمنت الزوج نصف قيمة النقصان * (الوجه الثالث) أن يكون النقصان بفعل المرأة وفي هذا الوجه له انصف الخادم لاشي لها غير ذلك ولا خيار لها سواء كان النقصان يسيرا أو فاحشا * (الوجه الرابع) أن يكون النقصان بفعل الصدوق ففي ظاهر الرواية هذا كالنقصان بآفة سموية (الوجه الخامس) ان يكون النقصان بفعل الاجنبي وأنه على وجهين ان كان يسيرا فأنتم تأخذون نصف الخادم وتضمن الاجنبي

الكل تطوعا أو كان الكل فريضة أو كان واجبا أوجبه على نفسه يبدأ بما بدأ به الميت وهي من مسائل الاصل رجل نصف مات وترك ابنين وأوصى بأن يحج عنه بثلاث مائة وماله تسعمائة فاقترأ أحد الابنين بالوصية ووجد الآخر وأخذ كل واحد منهما أربع مائة وخمسين نصف ماله ودفع المقر الى رجل مائة وخمسين يحج عن الميت بذلك ثم أقر الابن الآخر بالوصية فان حج عن الميت بمائة وخمسين بأمر القاضي يأخذ المقر من الجاهل خمسة وسبعين لان الحج اذا كان بأمر القاضي يجوز عن الميت فافضل عن الوصية يكون للورثة وقد اتفقا

على أنه فضل عن الحج مائة وخمسون وذلك القاض في يد الجاحد فراجع المقر عليه بنصف ذلك وان كان الحج عن الميت بمائة وخمسين بغير أمر القاضي حج عن الميت بعد إقرار الجاحد مرة أخرى بثلاثمائة لأن الأول لم يجز عن الميت لأن الميت أوصى بأن يحج عنه بثلاثمائة فأصرف إلى الحج الأول يجعل كالثاني فيحج مرة أخرى بثلاثمائة * (فصل في الادعية والأذكار) * إذا أراد الرجل الخروج إلى الحج قالوا ينبغي أن يقضى دينه ويرضى خصومه ويتوب من ذنوبه ويخرج إلى الحج خروج (٣١٥) الخارج من الدنيا ويصلي ركعتين قبل أن يخرج من بيته وكذا بعد الرجوع إلى بيته ويقول في

دبر الصلاة حين يخرج اللهم بك انتشرت والبك توجهت وبك اعتصمت وعليك توكلت اللهم أنت ثقتي وأنت رجائي فاكفني ما أهمني وما لا أهتم به وما أنت أعلم به مني عز جارك ولا اله غيرك اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنوبي ووجهي للخير أتم توجهت اللهم اني أعوذ بك من وعناء السفر وكآبة القلب والحدود بعد الكور وسوء المنظر في الأهل والمال فإذا خرج يقول بسم الله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم توكلت على الله اللهم وفقني لما تحب وترضى واحفظني من الشيطان الرجيم وبقراً آية الكرسي وسورة الاخلاص والمعوذتين مرة مرة وإذا ركب الدابة يقول بسم الله والحمد لله الذي هدانا لهذا السلام وعلمنا القرآن ومن علمنا بنيه محمد عليه السلام الحمد لله الذي جعلني في خير أمة أخرجت للناس سبحانه الذي سخّر لنا هذه الأمانا مكاله مقرنين وانا إلى ربنا المنقلبون والحمد لله رب العالمين

نصف قيمة النقصان ليس لها غير ذلك وان كان فاحشاً ان شاءت أخذت نصف الخادم واتبعت الاجنبي بنصف قيمة النقصان وان شاءت تركت الخادم على الزوج وأخذت من الزوج نصف قيمة الخادم يوم العقد ثم الزوج يتبع الجاني بجملة النقصان هذا اذا حصل النقصان في يد الزوج وان حصل النقصان في يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول بها فان كان باقية سموية والنقصان يسيراً أخذ الزوج نصف المهر معيبا ليس له غير ذلك وان كان النقصان فاحشاً ان شاء أخذ النصف كذلك معيباً من غير ذلك النقصان وان شاء ترك ذلك على المرأة وضمنت نصف قيمته يوم القبض وان كان هذا النقصان في يد المرأة بعد الطلاق عامة المشايخ رحمهم الله تعالى على أن للزوج أن يأخذ نصفها مع نصف النقصان وهكذا ذكر القدوري في شرحه وهو الصحيح * وان كان النقصان قبل الطلاق أو بعد الطلاق بفعل المرأة فهذه ومالو كان النقصان باقية سموية سواء وان كان النقصان بفعل المهر فكذلك الجواب أيضاً وان كان النقصان قبل الطلاق بفعل الاجنبي ينقطع حق الزوج عن المهر وعليها نصف القيمة للزوج يوم قبضته لان الاجنبي قد ضمن الارش فتصير هذه الزيادة منفصلة الا أن تكون هي أبرأت الجاني عن الجناية أو هلك الارش في يدها قبل الطلاق فحينئذ ينصف لزوج المانع وان كان هذا النقصان بعد الطلاق ذكر الحاكم الشهيديان هذا ومالو حصل النقصان قبل الطلاق سواء ذكر القدوري في شرحه ان الزوج يأخذ نصف الاصل وهو بالخيار في الارش ان شاء اتبع الجاني واخذ منه نصف الارش وان شاء أخذ من المرأة وان كان النقصان قبل الطلاق بفعل الزوج فهذه ومالو كان النقصان بفعل الاجنبي سواء وان هلك الصداق في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها فلها على الزوج نصف القيمة يوم العقد وان هلك في يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول بها فلها على المرأة نصف القيمة يوم القبض كذا في المحيط * وليس للرأ أن خيار الرؤية في المهر ولا تترده الا بعيب فاحش وانما لا يرد المهر بالعيب اليسر اذا لم يكن مكيباً أو موزوناً ما اذا كان مكيباً أو موزوناً فإيرد بالعيب اليسر كذا في الظهيرية * ولو تزوج امرأة على أمة بعينها فماتت في يدها ثم علمت أنها عيابة رجعت عليه بنقصان أتمى كافي البيع وان لم تكن الا أمة معينة فالمرأة تضمن قيمتها عيابة ويضمن الزوج قيمة خادم وسط فينقصان ويرد عليها فضل ذلك وان كانت قيمتها عيابة أكثر من قيمة خادم وسط لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء كذا في محيط السرخسي (الفصل الثامن في السمعة) اذا تزوج امرأة على صداق في السر وسمع في العلانية بأكثر من ذلك فالمسئلة على وجهين (الأول) أن يتواضع في السر على مهر ثم تعاقدا في العلانية بأكثر فان كان متعاقدا عليه في العلانية من جنس ما تواضع عليه في السر الا أنه أكثر مما تواضع عليه في السر فان اتفقا على المواضعة أو أشهد الرجل عليها أو على وليها ان المهر هو المسمى في السر والزيادة سمعة فالمهر ما تواضع عليه في السر وان اختلفا فادعى الزوج المواضعة في السر على ألق وانكرت المرأة المواضعة على ذلك فالمهر هو المسمى في العقد ويكون القول قول المرأة الا أن يقوم للزوج بينة وان كان متعاقدا عليه في العلانية من خلاف جنس ما تواضع عليه فان لم ينفقا على المواضعة فالمهر هو المسمى في العقد وان اتفقا على المواضعة ينقصد النكاح بمهر المثل واذا تواضع الرجل والمرأة في السر ان المهر دنائير وتزوجها في العلانية على أن لا مهر لها كان مهرها الدنائير التي تواضع عليها في السر وان تزوجها في العلانية على أن لا تكون الدنائير مهرها أو تزوجها في العلانية وسكت عن المهر ينقصد النكاح بمهر المثل في الوجهين جميعاً (الوجه الثاني) أن يتعاقدا

و يلبى عند حرامه فاذا دخل الحرم يقول اللهم هذا البيت بيتك والحرم حرمك وأمنك والعبد عبدك وهذا منام العائد المسخير بك من النار فقتني من عبدك يوم تبعث عبادك ووفقني لما تحب وترضى وحرم لي ودي وشعري وبشري على النار واذا رأى الكعبة يقول الله أكبر الله أكبر اللهم أنت السلام ومنك السلام حينار بنا بالسلام اللهم زدنيك هذا تعظيماً وتشريراً وتكريماً ومهابة وزدني حج واعتمر تعظيماً وتشريراً ومهابة وتكريماً واذا دخل المسجد الحرام يقول بسم الله السلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب

رحمتك السلام على ملائكة الله أنشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله بسم الله دخلت وعلى الله توكلت اللهم اهد قلبي وسدد لساني
واقبل توبتي وثبتني بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة اللهم اني أسألك في مقامي هذا أن ترحمني وتقبل عثرتي وتضع عني ووزري اللهم
أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ثم يبدأ بالحج ويستلمه ولا يبدأ بغيره لأن يكون القوم في الصلاة فيدخل في الصلاة ويقول عند
استلام الحجر بسم الله الله أكبر أشهد (٣١٦) أن لا إله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله آمنت بالله وكفرت بالجبث والطاغوت

واللات والعزى وما يعبدون
في السر على مهر ثم أقر في العلانية بما كثر من ذلك فان اتفقا على ما تواضعا في السر وأشهد أن الزيادة في
العلانية سمعة فالمهر هو المذكور عند العقد في السر فأما إذا لم يشهد أن الزيادة في العلانية سمعة ففي شرح
مختصر الطحاوي على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ان المهر هو مهر العلانية ويكون هذا زيادة
على المهر الاول سواء كان من جنسه أو من خلاف جنسه غير انه اذا كان خلاف جنسه فجميعه يكون زيادة
على المهر الاول وان كان من جنسه فبقدر الزيادة على المهر الاول يكون زيادة وذو كرشخ الاسلام رحمه الله
تعالى انهما اذا تعاقد في السر بألف وأظهر في العلانية خلاف ذلك ثم اختلفا فقال الزوج ما أقررت به في
العلانية هزل وقالت المرأة لا بل جدد فاقول قول المرأة والمهر هو المذكور في العلانية لأن يقوم للزوج
بينة على ما ادعى هكذا في الذخيرة

(الفصل التاسع في هلال المهر واستحقاقه) لو تزوجها على شيء بعينه وهلك قبل التسليم أو استحق فان
كان ذلك من ذوات الامثال رجعت على الزوج بالمثل والاف بالقيمة كذا في المحيط * وكذلك لو وهبت العين
المهورة للزوج ثم استحق ترجع عليه بقيمتها كذا في الظهيرية * ولو استحق نصف الدار المهورة ان شئت
أخذت الباقي ونصف القيمة وان شئت أخذت كل القيمة فان طلقها قبل الدخول بها فليس لها الا النصف
الباقي كذا في محيط السرخسي * ولو تزوج امرأة على أيها عتق فان استحق الاب ثم ملكه الزوج قبل
القضاء بالقيمة لها لم يكن لها الا الاب ولو ملكه الزوج بالقيمة لها فليس لها ان تاخذ الاب واذا ملكه الزوج
في الفصل الاول لا تملك المرأة الا بالقضاء أو بتسليم الزوج اليها ويجوز صرف الزوج فيه قبل القضاء للمرأة
والتسليم اليها كذا في الظهيرية * ولو تزوجها على عبد الغير أو على عبده نفسه ثم استحق تجب قيمة العبدان
لم يجز المستحق ولو وصل العبد اليه بسبب قبل القضاء عليه بالقيمة يؤمر بتسليم عينه كذا في العتائية
(الفصل العاشر في هبة المهر) للمرأة أن تهب مالها الزوجها من صداق دخل بها زوجها أو لم يدخل وليس
لأحد من اوليائها أب ولا غيره الاعتراض عليها كذا في شرح الطحاوي * وليس للاب أن يهب مهر ابنته
عند عامة العلماء كذا في البدائع * وللمولى أن يهب صداق امته من زوجها وكذلك مدبرته وأم ولده وأما
المكاتبه فالمهر لها وهبة المولى لا تصح ولا يبرأ الزوج بدفعه الى المولى كذا في شرح الطحاوي * امرأة الميت
اذا وهبت المهر من الميت جاز ولو وهبت حالة الطلق ثم ماتت لا تصح كذا في السراجية * ولو وهبت من
ورثته يجوز ولو وهبت مهرها بشرط فان وجد الشرط يجوز وان لم يوجد يعود المهر كما كان هـ كذا في
التتارخانية * فان تزوجها على ألف فقبضت أو وهبت له ثم طلقها قبل الدخول بها يرجع عليها بخمسمائة
وكذا اذا كان المهر مكيلا أو موزونا آخر في الذمة لم تدفع تعينها فان لم تقبض الا الف حتى وهبت له ثم طلقها
قبل الدخول بها لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ ولو قبضت خمسمائة ثم وهبت الا الف كلها
المقبوض وغيره أو وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع واحد منهما بشئ على صاحبه عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى ولو كانت وهبت أقل من النصف وقبضت الباقي فعنده يرجع عليها الى تمام النصف
كذا في الهداية * في المشتق ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى ولودفع الالف كلها اليها ثم اختلفت فيه بالالف قبل
أن يدخل بها يرجع عليها في القياس بخمسمائة وفي الاستحسان لا يرجع عليها بشئ كذا في المحيط * ولو
تزوجها على ما يتعين بالتعيين كالعروض فوهبت له نصفه أو كله قبضت أو لم تقبض ثم طلقها قبل الدخول لم

من دون الله ان وليي الله
الذي نزل الكتاب وهو يتولى
الصالحين لا اله الا الله ايماننا
بك وتصديقنا بك ووفاء
بعهدك واتساع السنة نبينا
اللهم اغفر لي ذنوبي وطهر لي
قلبي واشرح لي صدري
ويسر لي أمري وعاقبي فيمن
نعاف فان لم يمكنه تقبيل
الحجر يس الحجر بيديه ثم
يمسح بيديه وجهه وان لم
يقدر على استلام الحجر لرجة
يقوم بجذاء الحجر مستقبل
الحجر ويرفع يديه ويقول الله
أكبر الله أكبر لا اله الا الله
والله أكبر أشهد أن لا اله الا
الله وأن محمدا عبده ورسوله
ثم يقول ما يقول عند
استلام الحجر ويمسح وجهه
بيديه وكلما يمر في الطواف
بالركن اليماني يقول ربنا
آتنا في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار وعند الركن العراقي
يقول رب اغفر وارحم وتجاوز
عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم
فنجي من حرجهم ويقول
تحت الميزاب اللهم اظني
تحت ظل عرشك يوم لا ظل
الا ظل عرشك لا اله غيرك

يا أرحم الراحمين وعند الزكن الشامي يقول اللهم اجعله حجابا ورادا ذنباً مغفورا وسعيام شكورا
وتجازه لن تبور برحمتك يا عزيز يا غفور ويقول في جميع طوافه اللهم اني أعوذ بك من الكفر والشك والشرك والنفاق والفقر والذل
وسوء الاخلاق وبعد الطواف يصلي ركعتين عند المقام أو حيث ما تيسر يقرأ في الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله
أحد وان قرأ غير ذلك جاز ثم يدعو للمؤمنين والمؤمنات ويقول بعد ذلك اللهم وفقني لما تحب وترضى وحبني عما تكره وتسخط وثبتني

على ملة نبيك وخليفك ابراهيم عليه السلام ثم يخرج الى الصفا فيصعد الصفا ويستقبل البيت ويرفع يديه ويكبر ثلاثا ويقول بين كل تكبيرتين لا اله الا الله وحده لا شريك له الى آخره لا اله الا الله ولا نعبد الاياه لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون والحمد لله رب العالمين الحمد لله الذي صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله الها واحد احد اصدالم يتخذ صاحبة ولا ولدا اللهم اجعل هذا حجامبر وراوس عيامث كورا وعامقبولا وتجارة لن (٣١٧) تبور برحمتك يا ارحم الراحمين واذا نزل من الصفا يقول اللهم

استعملني لسنتك وسنة نبيك وتوفني على ملة نبيك وملة رسولك واعذني من مضلات الفتن برحمتك يا ارحم الراحمين ويقول في بطن الوادي في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم واهدني للتي هي اقوم ونجني من حرجهم فانك تعلم ولا أعلم ثم يصعد المروة وينظر الى البيت فيقول مثل ما قال على الصفا ويقول ايضا على الصفا والمروة اللهم اعصمني على دينك وطواعيتك وطواعية رسولك وجنبي معاصيك اللهم اذهب عني لاسلام فلا تنزعني منه ولا تنزعني منه حتى توفني عليه اللهم يسر لي اليسرى وجنبي اليسرى واغفر لي في الآخرة والاولى اللهم أعني ولا تعن علي وانصرني ولا تنصر علي واجعلني لك شاكرا اذا كرا واهبا اذا اها منيبا تقبل توبتي واغسل حوبتي واهد قلبي وسدد لساني فاذا كان يوم التروية وذهب الى منى ودخل منى يقول هذا منى وهو عماد للتنا

يرجع عليها بشئ ولو تزوجها على حيوان أو عرض في الذمة فكذا الجواب كذا في الكافي * سواء قبضت أو لم تقبض هكذا في الكفاية * واذا وهبت الصداق من أجنبي وسلطته على القبض فقبض ثم طلقها قبل الدخول به ارجع عليها بنصفه * ولو قبضت الصداق وهبته من الأجنبي ثم وهبه من الزوج ثم طلقها قبل الدخول به ارجع عليها بالنصف الدين والعين فيه سواء كذا في المحيط * اذا باعته المرأة أو وهبته على عوض ثم طلقها ارجع عليها بمثل نصفها قيمته في المثل له ثم ان كانت باعته قبل القبض فعليها نصف القيمة يوم البيع وان كانت قبضت ثم باعته فعليها نصف القيمة يوم القبض كذا في البدائع * رجل قال لطلقة لا تزوجك ما لم تهينني مالا على من المهر فوهبت مهرها على أن يتزوجها ثم أبى أن يتزوجها فالمهر باق على الزوج أو لم يتزوج كذا في الخلاصة * مثل عمن قال لامرأته أبرئني من مهرك حتى أهب لك كذا فقالت أبرأتك ثم أبى الزوج أن يعطيها شيئا فالمهر بحاله كذا في الحاوي * امرأة أقرت بانها مدركة ووهبت مهرها من زوجها قالوا لا ينظر الى قدتها فان كان قدتها قد المذكرات صح اقرارها حتى لو قالت بعد ذلك ما كنت مدركة لم يقبل قولها وان لم يكن قدتها قد المذكرات لا يصح اقرارها قال رضي الله تعالى عنه وينبغي للقاضي ان يحتاط في ذلك ويسألها عن سنها ويقول لها بما اذا عرفت ذلك كما قالوا في غلام أقر بالبلوغ ان القاضي يسأله عن وجهه ويحتاط في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * اختلاف في هبة المهر فقالت وهبته لك بشرط أن لا تطلقني فقال بغير شرط فاقول قولها كذا في القنية

(الفصل الحادي عشر في منع المرأة نفسها بمهرها والتأجيل في المهر وما يتعلق بهما) في كل موضع دخل بها أو صححت الخلوة وتنا كد كل المهر لو أرادت أن تمنع نفسها لاستيفاء المجل لها ذلك عندهم خلافا لهما وكذا لا يمنع من الخروج والسفر والحج التطوع عندهم الا اذا خرجت خروجا فاحشا وقبل تسليم النفس لها ذلك بالاجماع وكذا اذا دخل بها وهي صغيرة أو مكروهة أو مجنونة فلا بد حبسها حتى يوفي لها المجل كذا في العتائية * ولو دخل الزوج بها أو خلا بها برضاها فله أن تمنع نفسها عن السفر بها حتى تستوفي جميع المهر على جواب الكتاب والمجل في عرف ديارنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ليس له ذلك وكان الشيخ الامام الفقيه الزاهد أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى يفتي في السفر بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي منع النفس بقولهما واستحسن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى اختياره كذا في المحيط * واذا أوفاهما مهرها نقلها الى حيث شاء وكثير من المشايخ على أنه ليس للزوج أن يسافر بها في زمانها وان أوفاهما المهر ولكن ينقلها الى القرى أين أحب وعليه الفتوى وله أن ينقلها من القرية الى المصرو من القرية الى القرية كذا في الكافي * تزوج ابنته ابكر البالغة فأراد أن يحوّلها الى بلد آخر بعيله فله أن يحملها معه وان كره الزوج ذلك اذا لم يكن أعطاها المهر وان كان قد أعطاها المهر فليس له ذلك الا برضا الزوج كذا في المحيط * فان أعطاها المهر الا درهم واحد فله أن تمنعه عن نفسها وليس له استرجاع ما قبضت كذا في السراج الوهاج * صغيرة زوجت فذهبت الى زوجها قبل قبض الصداق كان له الحق امساكها قبل النكاح أن يردها الى منزله وينعهما من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها الى من له حق القبض كذا في فتاوى قاضيخان * واذا زوج العم بنت أخيه وهي صغيرة بصداق مسمى وسلمها الى الزوج قبل قبض جميع الصداق فالتسليم فاسد وترد الى بيتها كذا في التجنيس والمزيد ولا يشترط احضار المرأة لاستيفاء الاب لمهر ابنته ولو طالب الزوج الاب بتسليم المرأة

عليه من المناسك فن علينا بجوامع الحسرات كما منتت على أوليائك وأهل طاعتك وانما أنا عبدك وابن عبدك ناصيتي بيدك ففعل بي ما أردت اللهم واياك أدعو ومك أرجو فبلغني صالح أمني واغفر لي ذنبي وفق عذاب النار واذا توجه الى عرفات يقول اللهم اياك توجهت وعليك توكلت وبك اعتمدت واياك أردت أسألك أن تبارك لي في سفرى وأن تقضى لي بعرفات حاجتي وأن تغفر لي ذنوبي يا ارحم الراحمين واذا وقف بعرفات يكثر التثناء على الله تعالى والتمس على النبي صلى الله عليه وسلم والاستغفار لنفسه وللوالدين

والمؤمنين والمؤمنات وليكن عامة دعائه بعرفات لا اله الا الله وحده لا شريك له الى آخره لا اله الا الله لا نعبد الا الله لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانت لا تخلف الميعاد اللهم وهذا مقام المستجير العائذ بك من النار فاجري من النار بعفوك وأدخاني الجنة برحمتك اللهم اذهب عني الالسلام فلا تنزع عني ولا تنزعني منه حتى تقبضي وأنا عليه ووفقني لما اقترضت علي وأعني على طلب رضائك وأداء حقك (٣١٨) واجعلني من أعظم عبادك نصيبا من خير تقسمه في هذه المعيشة بين عبادك

فان كانت في منزله فعليه تسليمها اليه وان لم تكن ولا يقدر على تسليمها فليس له قبض الصداق وان كانت في منزله ولكن انتمه الزوج في تسليمها فالقاضي يأمر الاب بأن يعطيه كفيلا بالمهر وبأمر الزوج بدفع المهر اليه ولو كانت الخصومة في المهر بالكوفة والبنات بالبصرة لا يكاف الاب - نقل البنات الى الكوفة ولكن يقال للزوج ادفع المهر الى الاب واخرج معه الى البصرة وتأخذ المرأة هناك كذا في محيط السرخسي * وان بينوا قدر المجهل بمجهل ذلك وان لم بينوا شيئا ينظر الى المرأة الى المهر المذكور في العقد انه كم يكون المجهل لمثل هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجعل ذلك مجعلا ولا يقدر بالربح ولا بالتجسس وانما ينظر الى المتعارف وان شرطوا في العقد نجعل كل المهر يجعل الكل مجعلا ويترك العرف كذا في فتاوى قاض خان * ولو باعها بالمهر متاعا فلها أن تمنع نفسها منه حتى تقبض المتاع وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى واذا قبضت المهر فاذا هو زوف أو دراهم لا تنفق فلها أن تمنع نفسها منه حتى يبدلها ولو كان دخل بها برضاها ثم وجدت المهر المقبوض زوفا وما أشبه ذلك أو كان متاعا اشتريت منه وقبضته فاستحق بعدما دخل بها فليس لها أن تمنع نفسها منه كذا في المحيط * في المنتقى اذا كان المهر حالا فأحالت عليه غريم لها بالمهر فلها أن تمنع نفسها منه حتى يأخذ غريمها المهر ولو كان الزوج أحالها بالمجهل على غريم له على أن أبرأته من المهر ففي الاستحسان ليس له أن يدخل بها حتى تأخذ المهر هكذا في الذخيرة * واذا كان المهر مؤجلا فلامعوماً فخل الاجل ليس لها أن تمنع نفسها بالتسوف في المهر على أصل أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع * تزوج امرأة على ألف الى سنة فاراد الزوج الدخول بها قبل السنة قبل أن يعطيها شيئا فان شرط الزوج الدخول بها في العقد قبل السنة فلا ذلك وليس لها المنع عنه بخلاف كذا في جواهر الاخلاص * وان لم يشترط قال محمد رحمه الله تعالى له ذلك كالبيع وبه كان يفتي الامام الاستاذ ظهير الدين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس له ذلك وبه كان يفتي الصمد الشافعي كذا في الخلاصة * ولو شرط عليها أن يدخل بها قبل اتياء المجهل صح الشرط ولو كان المهر مؤجلا ثم جعل على أبي يوسف رحمه الله تعالى لها أن تمنع كذا في العتبية * ولو كان بعضه عاجلا وبعضه آجلا فاستوفت العاجل وكذلك لو أجلته بعدا لمقدمة معلومة ليس لها أن تجبس نفسها وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لها أن تجبس نفسها الى استيفاء البدل عند الاجل كذا في شرح الجامع الصغير لقاض خان * ولو قال نصفه مجهل ونصفه مؤجل كما جرت العادة في ديارنا ولم يذكروا وقت للمؤجل اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز الاجل ويجب حالا وقال بعضهم يجوز ويتبع ذلك على وقت وقوع الفرقة بالموت أو بالطلاق وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ما يؤيد هذا القول كذا في البدائع * لا خلاف لاحد أن تأجيل المهر الى غاية معلومة فهو مشروط وأوسنة صحيح وان كان لا الى غاية معلومة فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يصح وهو الصحيح وهذا لان الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق أو الموت ألا يرى أن تأجيل البعض صحيح وان لم ينص على غاية معلومة كذا في المحيط * وبالطلاق الرجعي يتعجل المؤجل ولو راجعها لا يتأجل كذا في الامام الاستاذ كذا في الخلاصة * ولو ارتدت والعياذ بالله تعالى ثم أسلمت وأجبرت على النكاح هل لها أن تطالبه بيقية المهر فيه اختلاف المشايخ كذا في المحيط * في المنتقى ولو تزوج امرأة على ثوب موصوف الى أجل فلما حل الاجل غصبت من الزوج ثوبا على تلك الصفة فهو قصاص كذا في الذخيرة * رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرقعة مؤجلة فأعطاه قميصا

اله الحزين من نور تهدي به
أورجته تنشرها أو رزق
تبسطه أو ضرته تكشفه أو
بلاء تدفعه أو فتنة تصرفها
اللهم آمن روعتي واستر
عورتني وأقلني عثرتي واقض
عني ديني واغفر لي ولوالدي
وقرأتي وأحبتي اللهم انك
دعوت الى الحج ووعدت
المغفرة على من هود مناسكك
وقد أجبتك ولكل وفد
جائزة فأجعل جازتي من
موقفي هذا أن تغفر لي ذنوبي
ويوثني في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار واذا أفاض من عرفات
الى المزدلفة يقول لا اله الا
الله الله أكبر الحمد لله الذي
لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك
في الملك اللهم اليك أفضت
ومن عذابك أشفقت واليك
رغبت ومنك رجعت فاقبل
نسكي واجح حوبتي وأعظم
أجري وزودي انتقوي وسلم
دينى وزدنى علما وحلما واذا
أتى المزدلفة يقول اللهم
هذا جمع أسألك أن ترزقني
فيه جوامع الخير كله اللهم
رب المشعر الحرام ورب
الركن والمقام ورب البلد
الحرام ورب المسجد الحرام
 ورب الحل والحرام أسألك

ان تبلغ روح محمد صلى الله عليه وسلم أسألك بنور وجهك الكريم أن تغفر لي ذنوبي وترحمي وتجمع علي الهدي أمري
وتجعل التقوى زادي وذخري والجنة مأوى وهب لي رضاك عني في الدنيا والآخرة يا من هو خير كله أعطني من الخير كله واصرف عني الشر كله
اللهم حرمني لحمي وعظمي وشحمي وسائر جوارحي على النار برحمتك يا أرحم الراحمين واذا ربي الجبار بكبر مع كل حصاة ويقول اللهم اجعله
ججاءم وراو ذنبا مغفورا وسعيها مشكورا واذا وجهه هديه الذبح يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما أنا من

المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك اُمرت وانا اول المسلمين اللهم هذا منك ولك واليك اللهم تقبله مني كما تقبلت من ابراهيم عليه السلام بفضلك وجودك يا اكرم الاكرمين ويقول عند الخلق اللهم بارك في نفسي واغفر لي ذنوبي واجعل لي بكل شعرة منها نورا يوم القيامة ثم يرجع الى مكة ويطوف طواف الصدر ويشرب من ماء زمزم فانه دواء لكل داء وشفاء عن كل بلاء قال صلى الله عليه وسلم ان ماء زمزم لما يشرب يقول عند شرب الماء اللهم اني اسألك رزقا واسعا (٣١٩) وعلما نافعا وشفاء من كل داء

يا ارحم الراحمين اللهم هذا غياث ولد ابراهيم خليلك فاغني من كذا ويذكر ذلك واذا وقف الى الملتزم يلتزمه ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب ويقول السائل ييا بك يسألك من فضلك ومغفرتك ويرجو رحمتك ويكثر التضرع والدعاء ويقول عند وداع البيت اللهم لك حجت وبك امنت وعليك توكلت ولك استسلمت واياك اُردت فتقبل نسكي واغفر لي ذنوبي وكفر عني سيأتي واستعملني في طاعتك ابداما بقيتني وأعدني من النار اللهم اني استودعك ديني وأمانتي وخواتم علي فاحفظها علي وعلى كل مؤمن ومؤمنة انك سميع الدعاء اللهم لا تجعل هذا آخر العهد من بيتك وارزقني العود اليه واحسن أوتي حتى تبلغني أجلي واكفني مؤنتي وموتة عيالي وجميع خلقك آيرون ناسيون عابدون ساجدون ولرب حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله وحده لا شريك له واذا أتى المدينة لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم يأتيها

الذياب كان لها ان لا تقبل القيمة وان لم يكن لها أجل لم يكن لها ان تمنع عن أخذ القيمة كذا في انظهيرية * رجل تزوج امرأة بألف على أن يقدها ما تيسر له والبقية الى سنة كل ألف كاه الى سنة الا أن تقيم المرأة البينة انه تيسر له منها شيء أو كله فتأخذه كذا في فتاوى قاضيخان * امرأة زوجت بنتا وهي صغيرة وقبضت صداقها ثم أدركت فان كانت الام وصيتها فلها أن تطالب أمها بالصداق دون زوجها وان لم تكن الام وصيتها فلها أن تطالب زوجها والزوج يرجع على الام وكذا في غير الاب والجد من الاولياء رجل قبض مهر ابنته من الزوج ثم ادعى عليه الرذائيل ان كانت المرأة بكر ايمتدق الايبنة وان كانت ثيبا صدق كذا في محيط السرخسي في باب النكاح الصغرى والاب والجد والقاضي قبض صداق البكر صغيرة كانت أو كبيرة الا اذا نعت وهي بالغة صح النهي وليس لغيرهم ذلك والوصي يملك ذلك على الصغيرة وفي البنت البالغة حق القبض لها دون غيرها ولو أقر الاب انه قبض صداقها في صغرها وهي صغيرة وقت الأقرار يصدق وان كانت بالغة حين أقر لا يصدق ولم يضمن الاب للزوج شيئا لانه صدقه الا أن يقبض بشرط أن تبرأ بنته كذا في العناية في الأصل الثاني فيمن لا يجوز نكاحها بالمحرمة وغيرها من كتاب النكاح * رجل تزوج بالغة ودفع الى أبيها بمهرها ضيعة فلما بلغها الخبر قالت لا أرضى بما فعل الاب فهذا علي وجهين أما ان كان ذلك في بلد لم يجز التعارف بدفع الضيعة بالمهر أو في بلد جرى التعارف ففي الوجه الاول لم يجز بكرة كانت أو ثيبا وفي الوجه الثاني جاز هذا اذا كانت المرأة بالغة وان كانت صغيرة فأخذ الاب مكان المهر المسمى ضيعة لا تساوي المهر فان كان في بلد لم يجز التعارف انهم يأخذون الضيعة بأضعاف قيمته لم يجز وان كان في بلد جرى التعارف انهم يأخذون الضيعة بالمهر بأضعاف قيمتها جاز صغيرة لا يستمتع بها زوجها فلا بد أن يطالب الزوج بمهرها كذا في التجنيس والمزيد

(الفصل الثاني عشر في اختلاف الزوجين في المهر) اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يحكم مهر المثل فان شهدا أحدهما كان القول قوله مع اليمين على دعوى الآخر فان قال الزوج المهر ألف وقالت هي ألفان ومهر مثلها ألف أو أقل كان القول قوله مع اليمين بالله ما تزوجها بألفي درهم فان نكل تثبت الزيادة وان حلف لا تثبت وأيهما أقام البينة قضى له وان أقاما جميعا يقضى بينهما وان كان مهر مثلها ألفين أو أكثر كان القول قولهما مع اليمين بالله ما تزوجت بألف فان نكلت تثبت الألف وان حلفت فلها ألفان ألف بالتسمية لا خيار للزوج فيها وألف بحكم مهر المثل له الخيار فيها ان شاء أدى من الدراهم وان شاء من الدنانير وأيهما أقام البينة يقضى بينته وان أقاما جميعا يقضى بينة الزوج ون كان مهر مثلها ألفا وخمسة مائة ألفا فان نكل الزوج لزمه ألفان بطريق التسمية وان نكلت هي يقضى بألف وان حلفا جميعا يقضى بألف وخمسة مائة ألف بطريق التسمية وخمسة مائة بحكم مهر المثل ويخبر الزوج في الخمسة مائة وأيهما أقام البينة قبلت بينته وان أقاما يقضى بألف وخمسة مائة ألف بطريق التسمية وخمسة مائة بطريق مهر المثل كذا في فتاوى قاضيخان * ذكر أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى ان التحالف في فصل واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهدا أحدهما أما اذا كان مهر المثل شاهدا أحدهما كان القول قول من شهد له مهر المثل مع يمينه ولا يضافان وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الصغرى قاضيخان * وذكر الكرخي اذا لم تكن اهما بينة فانهما يتعاضدان أو لا إذا حلفا يحكم مهر المثل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما

بالسكينة والوقار والهيبة والاحلال لانهم محل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومهبط الوحي ونزول الملائكة روي أنه ينزل في كل يوم سبعون ألف ملك يحفون بالقبر الى قيام الساعة واذا دخل المدينة يقول اللهم رب السموات وما أظللن ورب الارضين وما أقللن ورب الرياح وما ذرين أسألك خبر هذه البلدة وخبر أهلها وخبر ما فيها ونعوذ بك من شرها ومن شر ما فيها وشر أهلها اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخولي فيه وقاية من النار وأمانا من العذاب وسوء الحساب واذا دخل المسجد يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب

رحمتك اللهم اجعلني اليوم من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأنجح من دعائك وأتقي رضاك ثم يصلي ركعتين حيث شاء من المسجد وان أراد الموضع الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيه الصلاة بالناس يأتي المنبر وعن يساره ثابوت موضوع فيصلي خلف الثابوت فذلك مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا صلى ركعتين يقصد القبر على سكينته ووقار وفراغ قلب من أمور الدنيا ويذهب إلى موضع من وجه القبر وفي ذلك الموضع (٣٣٠) رخامة بيضاء مربعة في حائط القبر ويكون فوق رأسه قنديل كبير معلق فإذا وقف

هناك فقد وقف عند وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقول السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته آمين ثم يأتك رسول الله قد بلغت الرسالة وأديت الأمانة وأنجحت الأمة وجاهدت في أمر الله حتى قبضك الله تعالى جديدا محمودا فجزاك الله عن صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء وصلي الله عليك أفضل الصلاة وأزكها اللهم اجعل نبينا يوم القيامة أقرب النبيين وأعظمه الدرجات والوسيلة وأوردنا حوضه واسقنا بكأسه وارزقنا شفاعته واجعلنا من رفقاء يوم القيامة اللهم لا تجعل هذا آخر العهد من قرب نبينا صلى الله عليه وسلم وارزقنا العود إليه يا ذا الجلال والإكرام ويدعو صاحبه أي بكرو عررضي الله عنهم أجمعين قول السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم تعدل ألف صلاة فيما سواه من المساجد قالوا ليس

الله تعالى قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة السرخسي وهو الأصح هكذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وان كان المهر دينامو صوفا في الدقة بأن تزوجها على مكيل موصوف أو موزون موصوف أو مذروع موصوف فاختلاف في قدر الكيل والوزن والذرع فهو كالاختلاف في قدر الدراهم والدنانير وان كان الاختلاف في جنس المسمى بأن قال الزوج تزوجتك على عبد وقالت على جارية أو قال الزوج تزوجتك على كترش عير وقالت على كرخطة أو على ثياب هروية أو قال على ألف درهم وقالت على مائة دينار أو في نوعه كالتركي مع الرومي والدنانير الصورية مع المصرية أو في صفته كالخودة مع الرداة فالاختلاف فيه كالاختلاف في العيين الدراهم والدنانير فان الاختلاف فيهما كالاختلاف في ألف والالفين لان كل واحد من الجنس والنوعين والموصوفين لا يملك الا بالتراضي بخلاف الدراهم والدنانير فانها وان كانا جنسين مختلفين لكنهما في باب مهر المثل جعل كجنس واحد لان مهر المثل يقضى من جنس الدراهم والدنانير فجاز أن يستحق مائة دينار من غير ترارض هذا اذا كان المهر دينافا اذا كان عينا فان اختلاف في قدره فان كان مما يتعلق بالعقد بقدره بان تزوجها على طعام بعينه فاختلاف في قدره فقال الزوج تزوجتك على هذا الطعام بشرط انه كتر وقالت المرأة تزوجتني عليه بشرط انه كرا فان هو مثل الاختلاف في ألف والالفين وان كان مما لا يتعلق بالعقد بقدره بان تزوجها على ثوب بعينه كل ذراع منه يساوي عشرة دراهم فاختلاف فقال الزوج تزوجتك على هذا الثوب بشرط انه ثمانية أذرع فقالت انه عشرة أذرع لا يتخالفان ولا يحكم مهر المثل والقول قول الزوج بالاجماع وان اختلفا في جنسه وعينه كالعبد والجارية بان قال الزوج تزوجتك على هذا العبد وقالت المرأة على هذه الجارية فهو مثل الاختلاف في ألف والالفين الا في فصل واحد وهو اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية لا عينا بخلاف ما اذا اختلفا في الدراهم والدنانير فقال الزوج تزوجتك على مائة دينار أو أكثر فلها مائة دينار كما مر كذا في البدائع * ولو أنهما تصادقا على المهر وهو عين كالعبد والعروض ونحوه فاهلك عند الزوج ثم اختلفا في قيمته فالقول قول الزوج بالاجماع كذا في شرح الطحاوي * ولو قال تزوجتك على عبدى الاسود وقيمته ألف وقدمات في يدي وقالت المرأة لا بل تزوجتني على عبدك الأبيض وقيمته ألفا درهم وقدمات في يدك فانه يحكم مهر المثل ويتخالفان ان كان مهر المثل بين الدعوين ولو تزوجها على كربة بعينه فملك فاختلاف في مقداره أو صفته أو تزوجها على ثوب بعينه أو نفقة فضة بعينها أو بريق فضة بعينه فملك فاختلاف في الذرع أو الوصف أو الوزن ففي كل ما ذكرنا أن القول قول الزوج قبل الهلاك كان القول قوله أيضا بعد الهلاك كذا في المحيط * ولو اختلفا في الوصف والقدري جعلا القول للزوج في الوصف والقول للمرأة في القدر الى تمام مهر مثلها كذا في الظهيرية * ولو قالت المرأة تزوجتني على عبدك هذا وقال الزوج تزوجتك على أمي هذه وهي أم المرأة وأقاما البينة فالبينة بينة المرأة وتعنى الأمة على الزوج باقراره ولو أقام الزوج البينة أنه تزوجها بألف درهم وأقامت المرأة البينة على أنه تزوجها بمائة دينار وأقام أبو المرأة وهو عبد الزوج أنه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الأب فان أقامت أمها وهي أمة الزوج مع ذلك أنه تزوج ابنتها على رقبته فالبينة بينة الأب والأم ونصفه ما جيعا مهرها ويسعى الوالدان للزوج في نصف قيمتهما ولو لم يكن كذلك وانكحنت أقامت المرأة البينة أنه تزوجها بمائة دينار وأقام الزوج البينة أنه تزوجها بألف درهم فقضى القاضي بينة المرأة بالنكاح

في هذه المواقف دعاء مؤقت فبأي دعاء عاجز وما ذكرنا من الادعية بعضها مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمائة وبعضها عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين فالتبرك بها يكون أقرب الى القبول وعليه بقراءة كتاب الله تعالى مادام راكبا وبالتسليم مادام عاملا وباللحاح بالادعاء ما كان خاليا والحمد لله رب العالمين (كتاب النكاح) قال رضي الله عنه أبواب النكاح ثمانية أبواب (الباب الأول فيما يتعلق به انعقاد النكاح) وأنه يشتمل على فصول ثلاثة (الفصل الأول في الالفاظ التي يتعقد بها النكاح) النكاح

ينعقد بلفظ النكاح والتزويج كان على وجه الخبر عن الماضي نحو أن تقول المرأة تزوجت نفسي منك بكذا بحضور من الشهود فيقول الرجل قبلت أو يكون على وجه الاستقبال بأن يقول الرجل للمرأة أتزوجك على كذا فتقول المرأة قبلت أو يكون بلفظة الأمر بأن يقول الرجل للمرأة زوجي نفسك مني بكذا فتقول المرأة تزوجت وكذا ينعقد العقد بلفظة النكاح والتزويج ينعقد بما يشاء من قول أو فعل أو غيره إذا كانت المرأة ترضى به عند روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال كل ما يقدم ملك الرقبة في الأمة يفيد ملك النكاح (٣٣١) في الحرة إذا قالت المرأة لرجل عند

الشهود تصدقت بنفسي عليك ووهبت نفسي منك على وجه النكاح فيقول الرجل قبلت كان نكاحا وكذا لو قالت ملكت نفسي منك أو قال لها الرجل ملكي نفسك مني فقالت ملكت يكون نكاحا ولو قالت بهت نفسي منك بكذا فقال اشتريت أو قبلت يكون نكاحا في الصحيح من الجواب وكذا لو باع الأب ابنته بشهادة الشهود يكون نكاحا وكذا لو قالت المرأة عرسك نفسي فقال قبلت ولو قالت أبحثك نفسي أو أعرنك أو أحللتك أو أقرضتك أو أودعتك أو رهنك فقال قبلت لا يكون نكاحا ويثبت به الشبهة ولو قالت آجرتك نفسي بكذا فقال قبلت أو استأجرت لا يكون نكاحا وقال الكرخي رحمه الله تعالى يكون نكاحا ولو قالت ووهبت نفسي منك فقال الرجل أخذت قالوا لا يكون نكاحا ولو قالت المرأة لرجل تزوجت على ألف فقال الرجل أجزت فقالت المرأة قبلت قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى

بمائة دينار ثم إن المرأة وهو عبد الزوج أقام البينة أنه تزوج المرأة على رقبة فان القاضي يبطل القضاء الأول ويقضو بأن الأب هو المهر ولو كان الزوج يدعي أنه تزوجها على أبيها أو صدق الأب في ذلك فأما البينة وأدعت المرأة أنه تزوجها على مائة دينار ولم تقم البينة فقضى القاضي ببينة الأب والزواج وجعل الأب صداقا وأعتقه من ماله أو جعل ولده لها ثم أقامت المرأة البينة أنه كان تزوجها بمائة دينار كانت البينة بينة المرأة ويقضى القاضي لها على الزوج بمائة دينار ويجعل أباه حرا من مال الزوج وأبطل الولاء الذي كان قضى به للمرأة كذا في فتاوى قاضيان * ولو اختلفا بعد الطلاق فإن كان بعد الدخول أو قبل الدخول بعد الخلوة فالجواب فيه كالجواب فيما لو اختلفا حال قيام النكاح وإن كان قبل الدخول به أو قبل الخلوة فإن كان المهر دينارا فاختلاف في الألف والالفين فالقول قول الزوج ويتنصف ما يقول الزوج ولم يذكر الخلاف ذكر الكرخي وحكي الإجماع وقال نصف الألف في قولهم وذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع وقال ينبغي أن يكون القول قول المرأة إلى متعة مثلها والقول قول الزوج في الزيادة على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح هو الأول وقيل لا خلاف بين الروايتين في الحقيقة وإنما اختلفت لاختلاف وضع المسئلة فوضع المسئلة في كتاب النكاح في الألف والالفين فلا وجه لتحكيم المتبعة ووضعها في الجامع الكبير في العشرة والمائة بأن قال الزوج تزوجتك على عشرة دراهم وقالت المرأة تزوجتني على مائة درهم ومتعة مثلها عشرون وإن كان المهر عينا كما في مسئلة العبد والجارية فلها المتعة لأن الزوج يرضى الزوج أن يأخذ نصف الجارية كذا في البدائع * ولو كان الاختلاف في أصل المسمى بأن نهأ أحدهما وأدعاه الآخر يجب مهر المثل وهو ذابا لاتفاق كذا في التبيين * ولا يراد على ما ادعت المرأة لو كانت هي المدعية للتسمية ولا ينقص عدم ادعاء الزوج لو كان هو المدعي لها كذا في البصر الرائق * ولو كان الاختلاف بعد الطلاق قبل الدخول يجب المتعة بالاتفاق كذا في فتح القدير * وإن كان الاختلاف بعدم موت أحدهما فالجواب فيه كالجواب في حياته ما حال قيام النكاح في الأصل أو في المقدار كذا في الإيضاح شرح الكرخي * وإن مات الزوجان ووقع الاختلاف بين الورثة في مقدار المسمى فالقول قول ورثة الزوج ولا يستثنى المستكبر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين * ولا تنكر تفسير أن أحدهما أن يدعي أنه تزوجها باقل من عشرة وبه أخذ بعض مشايخنا والثاني أن يدعي أنه تزوجها بما لا يتزوج مثل تلك المرأة بمثل ذلك المهر وبه أخذ عامة المشايخ وهو الصحيح كذا في المحيط * وإن وقع الاختلاف بين ورثته ما في أصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضى لها بشيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يقضى بمهر المثل قالوا واقتوى على قولهما كذا في فتاوى قاضيان * وقال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا كله إذا لم تسلم المرأة نفسها فان سلمت نفسها ثم وقع الاختلاف في حال الحياة أو بعد الممات فإنه لا يحكم بمهر المثل لأننا علمنا المرأة لا تسلم نفسها من غير أن تستعمل شيئا من مهرها عادة فيقال لا بد أن تقر بما استعملت والأقضية عليك بالتعارف ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا كذا في محيط السرخسي * إذا مات الزوجان وقد سمى لها مهرًا ثبت ذلك بالبينة أو بتصادق الورثة فلورثتها أن يأخذوا ذلك من ميراث الزوج هذا إذا علم أن الزوج مات أولا أو علم أنه ماتا معا ولم تعلم الأولية وأما إذا علم أنها ماتت أولا فيسقط منه نصيب الزوج كذا في فتح القدير * ولو اتفقت الورثة على عدم تسمية المهر في العقد يقضى بمهر المثل على قول صاحبيه وعليه الفتوى كذا في جواهر الخلاطى * ولو أبرأت زوجها

(٤١ - فتاوى أول) يكون نكاحا وعنه أيضا إذا قال الرجل لابي البنت تزوجتني ابتك فقال أبو البنت تزوجت أو قال نعم لا يكون نكاحا إلا أن يقول الرجل بعد ذلك قبلت فرق بين هذا وبين ما إذا قال زوجتي ابتك فقال أبو البنت تزوجت أو فعلت فإنه يكون نكاحا قال لان قوله زوجتي استخبار وليس بعقد بخلاف قوله زوجتي لانه وكيل إذا طلب الرجل من امرأته أن تقول ووهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا وهو بمنزلة ما لو قال أبو البنت ووهبت نفسي لك فقال قبلت لا يكون نكاحا وكذا لو قالت المرأة

فدبت نفسي منك لم يكن نكاحا وهو الصحيح رجل قال لغريمي الفارسية دختر خويش را امر ادا دي فقلت دادم لا يكون نكاحا وكذا لو قال لامرأة امرأه اباش أو امرأه اباشيدى فقالت باشيدم لا يكون نكاحا حتى يقول بذير فتم ولو قال امرأه اباشيدى بزنى فقالت باشيدم لا يكون نكاحا * رجل قال أين زن منست بمحض من الشهود فقالت المرأة أين شوى منست ولم يكن بينهما نكاح اختلاف المشايخ فيه * ذكر البيهقي رحمه الله تعالى في كتابه رجل وامرأة ليس (٣٣٣) بينهما نكاح اتفاقا أن يقرأ بالنكاح فاقرا لم يلزمهما قال لان الاقرار اخبار عن أمر

من مهرها أو وهبته إياها ثم ماتت بعد مدة فقالت الورثة أبرأتني في مرض موتها وانكرا الزوج فالقول قوله كذا في التبيين * امرأة أدعت على زوجها بعد موته ان لها عليه ألف درهم من مهرها فالقول قوله الى تمام مهره ثلثها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * قال هشام سألت محمد ارحمه الله تعالى عن امرأة ادعت أن هذا الرجل تزوجها بالنكوة منذ سنة على القين وأقامت على ذلك بينة وأقام الزوج بينة أنه تزوجها بالبصرة منذ سنتين على ألف قال البيهقي بينة المرأة قلت وان كان معها ولدا لا كثر من سنتين قال وان كان كذا في الذخيرة * الزوج اذا أبى ان يكتب خط المهر ولا يجبر ولو كان في خط المهر دنائير والعقد بالدرهم يجب الدرهم ولا تجب الدنانير بالخط قال رضي الله تعالى عنه تأويله بينه وبين الله تعالى أما القاضي فيجبره على الدنانير الا اذا علم أن العقد بالدرهم كذا في التارخانية ومن بعث الى امرأته شيئا فقالت هو هدية وقال هو من المهر فالقول قوله في غير المهيال كل كالشواء والحم المطبوخ والفواكه التي لا تبقى فاد القول قوله باقية استحسانا بخلاف ما اذا لم يكن مهيال لكل كالعسل والسمن والجوز واللوز هكذا في التبيين * وذكر الفقيه أبو الليث المخناري أن القول قوله في متاع لم يكن واجبا على الزوج كالحل والملاءة ونحوه وفي متاع كان واجبا عليه كالحرير والدرع ومتاع الليل فليس له أن يحتسب من المهر كذا في محيط السرخسي * ثم اذا كان القول قول الزوج ترد عليه المتاع ان كان قائما وترجع مهرها لانه سيع بالمهر ولا يتغير به الزوج بخلاف ما اذا كان من جنس المهر وان كان هالكالا ترجع ولو قالت هي من المهر وقال هو ودية فان كان من جنس المهر فالقول قوله وان كان من خلافه فالقول قوله كذا في التبيين * أعطاهامالا وقال من المهر وقالت من النفقة فالقول للزوج الآن تقيم هي البينة كذا في فتح القدير * رجل بعث الى امرأته متاعا وبعث أبو المرأة الى الزوج متاعا أيضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان صداقا فان كان القول قول الزوج مع ميمنه فان حلف ان كان المتاع قائما كان للمرأة أن ترد المتاع لانهم ترض بكونه مهر او ترجع على الزوج بما بقي من المهر وان كان المتاع هالكالا كان شبيها مثل ما ردت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن مثليا لا ترجع على الزوج بما بقي من المهر وأما الذي بعث أبو المرأة ان كان هالكالا فلا ترجع على الزوج بشئ وان كان قائما وكان الاب بعث ذلك من مال نفسه يسترد من الزوج وان بعث الاب ذلك من مال الابنة البالغة برضاها فلا رجوع فيه كذا في فتاوى قاضيخان * سئل علي بن أحمد عن رجل أرسل الى أهل خطيبته دنائير ثم اتخذوا له ثيابا كما هو العادة ثم بعد ذلك يقول هو نقدتها من المهر هل يكون القول قوله فقال القول قول الباعث قيل له لو دفع اليهم دنائير فقال اتفقوا البعض الى أجرة الحائض والبعض الى ثمن الشاة للشراء والبعض الى الجوزقة (١) كما هو العادة ثم فعلوا ذلك فزفت اليه ثم بعد ذلك يدعى أني بعثت الدنانير لاجل المهر يقبل قوله قال اذا صرح بالقول لا يقبل قوله في التعيين وسئل أبو حامد عن رجل خطب لانه خطيبة وبعث اليها دراهم ثم مات الاب وطلب سائر الورثة الميراث من هذا المال المبعوث فقال ان تمت الوصلة بينهما فهو ملك لابنه وان لم تتم فهو ميراث وان كان الاب حيا يرجع الى بيانه وسئل والدي عن بعث الى الخطيبة سكر او جوزا ولو زاورا غيرهما ثم بداهم فقر كوا المعاقدة هل لهذا الخطيب أن يرجع عليهم باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس بأذن الدافع ليس له حق الرجوع وان لم يأذن له في ذلك فله ذلك كذا في التارخانية *

(١) قوله الى الجوزقة في القاموس جوزق القطن بالفتح معرب

متقدم ولم يتقدم وكذلك في البيع اذا أقر ببيع لم يكن ثمأ جاز لم يجز * وذكر في صلح الاصل رجل ادعى على امرأة نكاحا فجحدت فصالحها على مائة درهم على ان تقر له بالنكاح فأقرت له بالنكاح جازا لاقرارا قال لانها تزعم انها زوجت نفسها منه ابتداء بمائة درهم وهذا بخلاف ما اذا ادعت المرأة الخلع على زوجها فجحدت ثم صالحها الزوج على مائة درهم على ان تبرأ من الدعوى فانه لا يجوز وذكر في التوازل رجل وامرأة أقر بين يدي الشهود بالفارسية مازن وشوئيم لا ينعقد النكاح بينهما وكذا لو قال لامرأة هذه امرأتى وقالت هي هذا زوجي لا يكون نكاحا وان قال لهما الشهود رضيتا أو أجزنا فثنا الارضينا أو أجزنا لم يكن نكاحا لان الاجازة تنفيذ للعقد وليست بالإنشاء ولو قال الشهود جعنا لهذا نكاحا فقالا نعم كان نكاحا لان الجعل عبارة عن الإنشاء وقال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان أقر بعقد

ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا وان أقرت المرأة أنه زوجها وأقرار الرجل انه امرأته يكون ذلك نكاحا ويتضمن تزوج اقرارهما بذلك إنشاء النكاح بينهما بخلاف ما اذا أقر ببيع لم يكن لان ذلك كذب محض وهو كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لامرأته لست لي بامرأة ونزيتي به الطلاق يقع ويجعل كانه قال لست لي بامرأة لاني قد طلقتك ولو قال لم أكن أتزوجها ونزيتي به الطلاق لا يقع لان ذلك كذب محض لا يمكن تصحيحه * رجل قال للبائنة أو المختلعة راجعتك على كذا بمحض من الشهود يكون نكاحا وان لم يذكر

مالا قالوا لم يكن نكاحا وهكذا ذكر الحاكم رحمه الله تعالى في المنتقى وكذا الوقات المباشرة لزوجها رددت نفسى عليك وهو بمنزلة الرجعة وقال بعضهم اذا قال للبائنة أو للختلعة راجعتك بمحض من الشهود فقلت بكون نكاحا ولو قال ذلك لاجنبية لم يكن بينهما نكاح بمحض من الشهود فقلت المرأة رضيت لا يكون نكاحا * رجل قال لا يخرج بنتك مني بألف درهم فقال أبو البنت بمحض من الشهود ادفعها واذهب بها حيث شئت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون (٣٣٣) ذلك نكاحا * أبو الصغير اذا قال بين

يدي الشهود واشهدوا اني قد تزوجت فلانة بنت أحمد يريد به أبو الصغير من ابني فلان بمهر كذا وقال لا يبرأ اليك هكذا فقال أبوها هكذا ولم يزيد على ذلك قالوا الاولى ان يحدد النكاح وان لم يحدد اجاز * امرأتها وكلت رجلا لزوجها من نفسه فذهب الوكيل الى جماعة من الشهود وقال اشهدوا اني قد تزوجت فلانة والشهود لم يعرفوا فلانة لم يجوز هذا النكاح الا أن يذكر اسمها واسم أبيها واسم جدها وهو كمالو قال تزوجت امرأة وكلتني ولو كانت المرأة حاضرة مستقبلة فقال تزوجت هذه وقالت المرأة زوجت نفسي جاز لانهم مغلوقة بالاشارة اما الغائبة لا تعرف الا بالاسم والنسب فان كان الشهود يعرفون المرأة الغائبة وذكر الزوج اسمها لا غير جاز النكاح اذا علم الشهود انه أراد تلك المرأة * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في الحيل رجل طلب من امرأة ان تجعل امرها في النكاح في يده لزوجها من نفسه على صداق كذا ففعلت فقال الوكيل بمحض

تزوج امرأته وبعث اليها هدايا وعوضت المرأة على ذلك عوضا ثم رقت اليه ثم فارقها وقال انما بعثت اليك عارية وأراد أن يسترد ذلك وأرادت المرأة أن تسترد العوض فالتفت اليه في الحكم واذا استرد ذلك من المرأة كان للمرأة أن تسترد منه ما عوضته عليه كذا في المحيط * قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى ان صرحت حين بعثت أنما عوض فكذا وان لم تصرح بذلك لكنها حسبت ونوت أن يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها كذا في فتاوى قاضيان * في الحجة ولو أرسل الى المرأة خاتمة مسك أو طيبا ثم قال كان من المهر فالقول قوله * وفي الحساوي فان وجهت هي اليه عوضا لذلك الطيب وحسبت أن زوجها وجهه الطيب اليها هدية فلما ظهر الخلاف أرادت الرجوع في العوض هل له اذ ذلك قال ليس له اذ ذلك ثم ينظر ان كان الطيب قائما يسترد الزوج اذا لم ترض بذلك مهرا وان كان هالكا وله مثل يسترد المثل وان لم يكن له مثل فحينئذ تصير قيمته قصاصا بعمرها كذا في التتارخانية * امرأتها ماتت فالتفت اليها فالتفت اليها بقرعة فذبحت البقرة وأتته في أيام المأتم ثم أراد الزوج أن يرجع بقيمة البقرة قالوا ان اتفقا انه بعث اليها لتذبح وتطعم من اجتماع عند هافي المأتم ولم يذكر القيمة لا يرجع وان اتفقا انه بعث اليها وذكر القيمة كان له أن يرجع عليها وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول أم المرأة مع عيبتها قال رضي الله تعالى عنه وينبغي أن يكون القول قول الزوج كذا في فتاوى قاضيان * وفي مجموع النوازل بعث الى امرأته أيام العيد دراهم فقال (٢) عيدي أو قال سيم شكر ثم ادعى انه من المهر لا يصدق كذا في المحيط

* (الفصل الثالث عشر في تكرار المهر) * رجل قال لامرأة كلمت زوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فانه يقع عليها طلاقان ويلزمه مهران ونصف مهر في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لانه لم تزوجها أولا ولا وقع عليها طلاق واحد ولزمه نصف مهر بالطلاق قبل الدخول فاذا دخل بها فانه قد ادخل عن شبهة لان على قول الشافعي رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق المعلق بالتزوج فوجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانيا وهي في العدة يقع عليها طلاق آخر وهو طلاق به قب الرجعة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان عندهما اذا تزوج المنة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول حكما وان كانت العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ويوجب كمال المهر فيجب عليه المسمى في النكاح الثاني فيجتمع عليه مهران ونصف ولم يصح النكاح الثالث لانها في عدته عن طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح الثالث فلا يجب المهر الثالث ولا يجب عليه المهر بالدخول بعد النكاح الثالث لانه وطئ المنكوحة ولو قال كلمت زوجتك فانت طالق بائن فتزوجها ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة بانت منه بثلاث وعليه خمسة مهور ونصف في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى نصف مهر بالنكاح الاول ومهر مثل بالدخول الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر مثل بالدخول الثاني لانه وطئها عن شبهة ومهر بالنكاح الثالث ومهر مثل بالدخول الثالث لانه وطئ عن شبهة فيجتمع عليه خمسة مهور ونصف * واذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بائنا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها في النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول ومهر كامل بالنكاح الثاني في قول

ترجمة
(٢) عيدي أو حق حلالة

من الشهود وزوجت من نفسى امرأة جعلت امرها في النكاح يدي على كذا من الصداق وهو كف المرأة فانه يجوز ذلك النكاح وقال شمس الأئمة ادلوا في رجعة الله تعالى هذا على قول الخصاص أما على قول مشايخنا ومشايعهم الله تعالى لا يجوز ما لم يذكر اسمها ونسبها ثم قال شمس الأئمة السر خفي رحمه الله تعالى وان خصا فان كان كبير في العلم يجوز الاقترانه وذكر أيضا الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المنتقى كما قال الخصاص رحمه الله تعالى جارية سميت في مفرها باسم فلما كبرت سميت باسم آخر قال لا تزوج باسمها الاول اذا صارت معروفة بالاسم

الآخر امرأتها بزوجها فزوجها وغلط في اسم أبيه لا ينقض النكاح إذا كانت غائبة * رجل له ابنة واحدة واسمها عائشة فقال الأب وقت العقد زوجت منك ابنتي فاطمة لا ينقض النكاح بينهما ولو كانت المرأة حاضرة فقال الأب زوجتك ابنتي فاطمة هذه وأشار إلى عائشة وغلط في اسمها وقال الزوج قبلت جازا لنكاح * رجل له ابنة واحدة فزوجها من رجل وقال زوجتك ابنتي ولم يذكر اسمها فقال الزوج قبلت جاز * رجل له ابنتان اسم (٣٣٤) الكبرى منهما عائشة واسم الصغرى فاطمة فقال الأب في نكاح الكبرى زوجتك ابنتي فاطمة جاز النكاح على

الصغرى ولو قال زوجت ابنتي الكبرى فاطمة فقال الزوج قبلت قالوا لا يجوز نكاح واحدة منهما وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا ذكر في النكاح اسم رجل غائب وكنية أبيه ولم يذكر واسمه أن كان الزوج حاضرا وأشار إليه جاز وإن كان غائبا لا يجوز ما لم يذكر اسمه واسم أبيه واسم جده قال والاحتياط أن ينسب إلى المهر أيضا قبله فإن كان الغائب معروفا عند الشهود قال وإن كان معروفا لانه لا يتم إضافة العقد إليه وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة إذا ذكر الزوج اسمها لا غير وهي معروفة عند الشهود وعلم الشهود أنه أراد تلك المرأة يجوز النكاح * الوكيل بالنكاح من قبل الرجل إذا قال لابي البنت وهبت ابنتك مني فقال الأب وهبت فقال الوكيل مجيبا له قبلت ثم ادعى الوكيل أنه قبل النكاح لموكله إلا أنه أضمر ذلك ولم يصرح قالوا إن كان هذا القول من الخطاب الوكيل على وجه الخطبة ومن الأب أيضا على وجه

الاجابة لا على وجه العقد لم يكن نكاحا وإن كان كلاهما على وجه العقد لم ينقض النكاح * وفي الجامع الصغير رجل بعث بزمه أقواما إلى والد امرأته الخطبة فقال أبو البنت زوجت ذكرا لا يكون نكاحا لأنهم جميعا أمرؤا بالخطبة من تكلم منهم ومن لم يتكلم فبقي النكاح بغير شهود فلا يجوز إلا أن يكون الزوج حاضر الخيفة بغير أقوم شهود أو قال بعضهم يجوز النكاح في الوجهين لأن الناس يريدون بهذا أن يباشر العقد أحدهم أيهم كان * وعن أبي حنيفة السفيكردي رحمه الله تعالى رجل سأل رجلا أن يزوجه ابنته من ابنة فقال أبو البنت

أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعليهما الاستقبال العدة عندهما ولو لم يطلقها في النكاح الثاني حتى باتت من زوجها قبل الدخول بفعل من قبلها كالردة ومطوعة ابن الزوج عندهما يجب عليه مهر كامل وإذا كانت أمة فأعتقت بعد النكاح الثاني واختارت نفسها قبل الدخول عندهما يجب عليه مهر كامل للنكاح الثاني وإذا تزوجت المرأة من غير كف فدخل بها فرفع الولي الأمر إلى القاضي وفرق بينهما ووجب المهر والعدة ثم تزوجها هذا الرجل بغير ولي وفرق القاضي بينهما قبل الدخول في النكاح الثاني يجب لهما مهر كامل ويلزمها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى رجل تزوج صغيرة تزوجها وليها ودخل بها ثم بلغت واختارت نفسها وفرق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها عندهما عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة قبلت واختارت نفسها وفرق بينهما كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة وعلى هذا رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ارتدت والعياذ بالله ثم أسلمت فتزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول بها وعلى هذا رجل تزوج أمة ودخل بها ثم أعتقت واختارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها وعلى هذا رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا جائزا ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو وطئ جارية بانه أو جارية مكاتبه أو وطئ امرأة في النكاح الفاسد مرارا فعليه مهر واحد كذا في الظهيرية الأصل أن الوطئ متى حصل عقيب شبهة الملك مرارا لم يجب المهر واحد لأن الوطئ الثاني صادق ملكه * ومتى حصل الوطئ عقيب شبهة الاشتباه مرارا يجب لكل وطئ مهر على حدة لأن كل وطئ صادق ملك الغير ولو وطئ الابن جارية الأب مرارا وقد ادعى الشبهة فعليه بكل وطئ مهر وكذا لو وطئ جارية أمه أو لو وطئ مكاتبته مرارا فعليه مهر واحد ولو وطئ أحد الشريكين الجارية المشتركة مرارا فعليه بكل وطئ نصف مهر ولو وطئ مكاتبته منه وبين غيره مرارا فعليه في نصفه نصف مهر واحد وعليه في نصف شريكه بكل وطئ نصف المهر وذلك كله للكتابة رجل زنى بامرأة فتزوجها وهو على بطنها فعليه مهران مهر مثل بالزنا ومهر آخر وهو المسمى بالنكاح هكذا في محيط السرخسي * إذا قال لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق حين أخلو بك أو قال إذا خلوت بك فخلابها وجامعها فليمهر ونصف مهر مهر بالدخول ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول ولا أثر للخلوة في هذا الصورة لأن المهر انما يتأكد بالخلوة إذا كان فيها مدة يمكنه الدخول فيها وإن لم يكن جامعها بعد الخلوة فعليه نصف المهر وإذا قال لا جنسية إذا تزوجتك وخلوت بك ساعة فانت طالق فتزوجها وخلابها ودخل بها وقع الطلاق عليها ولها مهران مهر بالخلوة ومهر بالدخول إذا كان الدخول بعد الخلوة بساعة وإن كان الدخول مع الخلوة لم يكن عليه المهر واحد كذا في المحيط * ولو وطئ المغتدة عن الطلقات الثلاث وادعى الشبهة قبل أن كانت الطلقات الثلاث جله فظن أنهم لم تقع فهذا ظن في موضعه فيلزمه مهر واحد وإن ظن أن الطلقات واقعة لم يكن ظن أن وطأها حلال فهذا ظن في غير موضعه فيلزمه بكل وطئ مهر كذا في الخلاصة * إذا اشترى جارية ووطئها مرارا ثم استحققت كان عليه مهر واحد وإن استحق نصفها كان عليه نصف المهر المستحق كذا في فتاوى قاضيان * ولو وطئ منكوحته مرارا ثم ظهر أنه حلف بطلاقها

وهبتها منك فقال أبو الغلام قُبلت كانت منكوحة لابي الغلام ولو قال والد البنت لابي الغلام وهبتها لك فقال أبو الغلام قُبلت كان النكاح للغلام لان معنى قوله وهبتها لك أي لاجلك ونظيره هذا ما قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير في مسائل تسليم الشفعة ذكر الناطقي رحمه الله تعالى رجل قال لا أخرج جنتك خاطبا ابنتك فقال الاب ملكتك كان نكاحا امرأة قالت لرجل جعلت نفسي لك بألف درهم يحضر من الشهود فقال الرجل قُبلت كان نكاحا * رجل قال لامرأة يحضر من الشهود (٣٢٥) خويشتن بن دادى ولم يقل بنى دادى

فقلت دادى ولم يقل دادى أو قيل لرجل في نكاح امرأة أو ابن نكاح بذي رقتي فقال بذي رقتي ولم يقل بذي رقتي قالوا يجوز ذلك وكذا لو جرى بين رجلين مقدمات في بيع فقال البائع بيعت هذا العبد بألف درهم وقال المشتري اشتريت جازوا ولم يقل البائع بيعت منك وكذا لو قالت المرأة في طلب خلع خويشتن خريدم بقر وختى فقال الرجل فروخت فانه يصح ذلك وان لم تقل المرأة خويشتن راخريدم أنزوت ولم يقل الزوج فروخت رجل أراد أن يزوج لابنه الصغیر امرأة صغيرة فقال أبو الصغیرة زوجت ابنتي من ابنتك فقال أبو الصغیرة قُبلت جازوا ولم يقل قُبلت لا يني لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال رجل خطب لابنه الصغیرة امرأة فلما اجتمعا للعقد قال أبو البنت بالفارسية ترا دادم بزنى أين دختر به زلدرهم فقال أبو الابن بذي رقتي يجوز النكاح للاب لان الاب أضاف النكاح الى نفسه وان جرت الخطبة بينهما لاجل الابن رجل قال لغيره جنتك خاطبا ابنتك أو قال جنت زوجنى ابنتك أو قال

يلزمه مهر واحد كذا في محيط السرخسى * غلام ابن أربع عشرة سنة جامع امرأة وهي نائمة لا تدري ان كانت ثيبا ليس عليه حد ولا عقروان كانت بكر او اقترضها يلزمه مهر مثلها وكذا لو كانت أمة ان كانت ثيبا لاشئ عليه وان كانت بكر او اقترضها عليه مهرها وكذا المجنون كذا في فتاوى قاضى خان * الصبي اذا زنى بصبيبة فعليه المهر وان أقرب ذلك لامهر عليه واذا زنى الصبي بامرأة حرة بالغة فأذهب عذرتها ان كانت مكروهة ضمن الصبي المهر وان كانت طائفة دعتة الى نفسه افلام مهر عليه والصبيبة اذا دعت صبيبا الى نفسها وأذهب عذرتها فعليه المهر لان امرها لم يصح في اسقاط حقها بخلاف البالغة والأمة اذا دعت صبيبا فزنى به يلزمه المهر لان امرها لم يصح في حق المولى كذا في المحيط * والمراد من المهر العقر وتفسير العقر الواجب بالوطء في بعض المواضع وتقديره قال الشيخ الامام نجم الدين سأل القاضي الامام الاسديجاني عن ذلك بالفتوى فكتب هو والعقر انه ينظر بكم تستاجر لى لو كان حلالا ليجب ذلك القدر كذا نقل عن مشايخنا كذا في الخلاصة * وفي الحجة روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال تفسير العقر هو ما يتزوج به مثلها وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * رجل وقع على امرأة فلما خالطها طلقها وهو على تلك الحال ثم أتم جماعه بعد الطلاق وقضى حاجته وتثنى قال محمد رحمه الله تعالى وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس عليه حد ولا مهر لان الكل فعل واحد فاذا كان أوله وآخره حلالا لا يجب الحد ولا المهر الا اذا أخرج ثم أدخل بعد الطلاق أما اذا لم يفعل ذلك ولكنه عالج بعد الطلاق حتى أنزل فلا مهر عليه ولو كان الطلاق رجعا على قول محمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصير مراجعا واذا قال لامته بعد التقاء الختانين أنت حرة ثم أتم الجماع لاعقر عليه في قول محمد رحمه الله تعالى الا اذا أخرج بعد العتق ثم أدخل كذا في فتاوى قاضى خان * رجل تزوج امرأة وتزوج ابنته بنتها فزفت امرأة كل واحد منهما الى الآخر فوطئها على التعاقب فعلى الواطئ الاول جميع مهر الموطوءة ونصف مهر امرأته ولا يلزم الواطئ الاخير مهر امرأته فان وطئها معا فلا شئ على واحد منهما - ما لا مرأته رجل وابنه تزوجا أجنبيتين وزفت كل واحدة منهما الى زوج صاحبة فوطئها كل واحد منهما عقر التي وطئها وليس على كل واحد منهما مهر امرأته أخوان تزوج أحدهما امرأة والاخر امرأة فزفت كل واحدة منهما الى غير زوجها فوطئها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بانت عن كل واحد منهما امرأته وعلى كل واحد منهما لا مرأته نصف مهرها وعليه التي وطئها عقرها وليس لاحدهما أن يتزوج امرأته بعد ذلك ولزوج الام أن يتزوج البنت التي وطئها وليس لزوجة البنت أن يتزوج الام وكذلك لو لم يكن بين الزوجين قرابة فالحكم لا يختلف كذا في الظهيرية * رجل زفت اليه غيرة امرأته فوطئها لمهر مثلها ولا يرجع على الزاف فان كانت أم امرأته حرمت المرأة وللزوجة نصف المهر قبل الدخول زفت امرأة الاب قبل الدخول الى الابن ودخل بها لم يرجع الاب على الابن بنصف المهر لانه وجب على الابن مهر المثل ولو قبلها بشهوة لعمده الفساد يرجع الاب على الابن بنصف المهر لانه لا مهر على الابن وروى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى مريض وهب من مريض جاريته ووطئها الموهوب له وعقرها مائة وقيمة اثلثة مائة ثم وهب الموهوب له من الواهب ثم ماتا من مرضهما فلا عقر على الموهوب له قال محمد رحمه الله تعالى في مريض وهب جاريته من رجل ثم وطئها عند الموهوب له وعليه دين مستغرق ثم مات المريض لا عقر عليه ولو قطع الواهب

جنت لتزوجنى فقال الاب قد زوجتك أو قال ملكتها منك فهو نكاح لازم * وأما انعقاد النكاح بالوصية ان قال أبو البنت أو صيت ابنتي لك الا يحضر من الشهود فيقول الرجل قُبلت يكون نكاحا وان قال أو صيت لك ابنتي بعد موتى لم يكن نكاحا ولو قال أو صيت ابنتي لك ولم يزد فقال الرجل قُبلت لا يكون نكاحا لفظة الامر في النكاح لايجاب وقد ذكرنا وكذلك في الطلاق اذا قالت المرأة طلقنى على ألف فقال طلقك كان تاما وكذا في الخلع وكذا لو قال لغيره اكفل لي بنفسى هذا أو قال اكفل لي بجماعه فقال تكفلت بنت السكاهة وكذا

لوقال هبل هذا العبد فقال وهبت ولو قال الواهب ابتداء وهبت منك هذا لا يجوز ما لم يقل قبلت وكذا لو قال البائع للشري أقتلي البسح فقال أقتلت لا يجوز ما لم يقل البائع قبلت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تتم الاقالة وان لم يقل قبلت وكذا لو قال الرجل تصدقت به ذاك عليك على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يتم من غير قبول ولو قال المديون لرب دينه أبرأني فقال أبرأت يتم الابراء ولو قال صاحب الدين لمديونه ابتداء أبرأتك من الدين (٣٣٦) الذي لي عليك صح من غير قبول لكن لو رد المديون يطل ابراؤه وبراء الكفيل لا يرد

بالرد وكذا الوكالة لا تحتاج الى القبول ويطل بالرد والاقرار لا يحتاج الى القبول ويطل بالرد ولو وقف أرضا على رجل ونسبه فقال الموقوف عليه لا قبل اختلافوا فيه قال هلال رحمه الله تعالى يطل الوقف وقال الانصاري رحمه الله تعالى يصح الوقف ولا يطل بالرد قبول النكاح يكون في المجلس بمنزلة قبول البيع * رجل قال بحضرة الشاهدين تزوجت فلانة فبلغها بحضرة الشاهدين فقبلت لم يجز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو أرسل الرجل رسولا إليها أو كتب إليها كتابا أن تزوجتك على كذا فقبلت بحضرة الشاهدين انهما كلام الرسول أو قرأ الكتاب عليهما فقبلت جاز وان لم يسمعا كلام الرسول أو لم يقرأ الكتاب عليهما فقبلت لا يجوز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ذلك ولا ينعقد النكاح بلفظة المتعة وهي باطلة عندنا لا تفيد الحل خلافا لابن عباس ومالك رضي الله تعالى عنهما وتفسيرها أن

يدها فلا شيء عليه خلاف الصحيح اذا وطئها ثم رجع في هبته يلزمه العقر كذا في محيط السرخسي * مريض وهب جاريتيه لانسان وعليه دين مستغرق ثم ان الموهوب له وطئ الجارية ثم مات الواهب ونقضت الهبة لمكان الدين يضمن الموهوب له عقر الجارية كذا في الظهيرية * في نوادر المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب امرأته وجامعها فيمادون الفرج وجاءت بولد فان كانت بكر افعليه المهر وان كانت ثيبا فلامهر عليه كذا في التتارخانية (الفصل الرابع عشر في ضمان المهر) زوج ابنته الصغيرة أو الكبيرة وهي بكر أو مجنونة رجلا وضمن عنه مهرها صح ضمانه ثم هي بالخيار ان شاءت طالبت زوجها أو وليها ان كانت أهلا لذلك ويرجع الولي بعد الاداء على الزوج ان ضمن بأمره كذا في التبيين * زوج ابنته من رجل على ألفي درهم وأشهد على نفسه انه زوج فلانة من فلان بألفي درهم على ان ألف درهم من مالي وعلى فلان ألف درهم فقبل الزوج فالمهر كله على الزوج والاب ضامن عنه ألف درهم فان أخذت المرأة ذلك من أبيها أو من ميراثه كان للاب أو لورثته أن يرجع بذلك على الزوج كذا في المحيط * واذا زوج ابنه الصغیر امرأته وضمن عنه المهر وكان ذلك في صحته جازا اذا قبلت المرأة لضمانيها واذا أدى الاب ذلك ان كان الاداء في حالة الصحة لا يرجع على الابن بما أدى استحسانا الا اذا كان بشرط الرجوع في أصل الضمان كذا في الذخيرة * ثم للمرأة أن تطالب الولي بالمهر وليس لها أن تطالب الزوج ما لم يبلغ فاذا بلغ تطالب أبيها شاعت كذا في التبيين * اذا ضمن الاجنبي بأمر الاب يرجع وكذا الوصي لو أدى مهره يرجع فان مات الاب قبل أن يؤدى فالمرأة بالخيار ان شاءت أخذت من الابن وان شاءت من تركه الاب ثم بعد ذلك ترجع الورثة على الابن عند أصحابنا الثلاثة رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * فان كان الضمان في حالة الصحة والاداء في حالة المرض ذكر الخصاص في أدب القاضى أنه لا يكون متبرعا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجب ذلك من ميراث الابن كذا في الذخيرة * وفي البقال اذا قال الاب أشهدوا بأني قد تزوجت ابنتي فلانة لم يلزمه الا أن يؤدى فيكون صله عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * ولو كان الابن كبيرا وضمن الاب عنه بغير أمره في صحته ثم مات الاب وأخذت المرأة من تركته لم ترجع ورثته بالاجماع والمجانين كالصبيان في ذلك كذا في فتاوى قاضيان * هذا كله اذا حصل الضمان في حالة الصحة واذا حصل الضمان في مرض الموت فهو باطل لانه قصد به هذا الضمان ايصال النفع الى الوارث والمريض محجور عن ذلك فلا يصح كذا في الذخيرة * واذا خطبها وضمن لها المهر وقال أمرني الزوج بذلك فزوجت نفسها ثم حضر الزوج وصدق الرسول في الرسالة والامر بالضممان صح النكاح وصح الضمان اذا كان الرسول من أهل الضمان واذا أدى الضمان رجع بذلك على الزوج وان كذبه في الامر بالضممان وصدقته في الرسالة صح النكاح وضح الضمان فيما بين المرأة والرسول لا في حق المرسل حتى كان للمرأة أن ترجع على الرسول بالصدق ولا يرجع الرسول على الزوج بما أدى وان كذبه في الرسالة والامر بالضممان ولا يثبت له على ذلك فالنكاح باطل ولا مهر على الزوج ولها أن تطالب الرسول بالمهر وبعده هذا اختلاف الروايات ذكر في نكاح الاصل وفي بعض روايات كتاب الوكالة ان المرأة تطالب الرسول ببعض الصداق وذكر في بعض روايات كتاب الوكالة انها تطالب الرسول بجميع المهر فقيل في المسئلة روايتان وقيل اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع وهو الصحيح وقد ذكرنا في فصل الوكالة

يقول الرجل لامرأة أمتع بك كذا من المال كذا مدة فرضيت فانها لا تفيد الحل ولا يقع عليها اطلاق ولا ابلاء ولا كذا ظهار ولا يرث أحدهما من صاحبه وكذا لو قال تزوجتك منعة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الهارونيات ينفع دبه النكاح ويلغو قوله منعة ولو قال تزوجتك شهر افرضيت عندنا يكون منعة ولا يكون نكاحا وقال زفر رحمه الله تعالى يصح النكاح ويطل الشرط كما لو تزوجها بشرط ان يطلقها بعد شهر يجوز النكاح ويطل الشرط وكما لو قال بعنتك هذا بكذا تلجئة جازا لبيع ويطل الشرط وقال الحسن بن

ينعقدون التسمية فإذن يبقى بمون التسمية رجل قال لامرأة بحضرة الشاهدين تزوجتك على كذا إن أجازني أو رضى فقالت قبلت
لا يصح لأنه تعليق والنكاح لا يحتمل التعليق ولو قال تزوجتك على أني بالخيار يجوز النكاح ولا يصح الخيار لأنه معلق بالنكاح بالشرط بل
بإثبات النكاح وشرط الخيار في شرط الخيار * رجل تزوج امرأة على أنه متى فاذا هو قروى يجوز النكاح إن كان كفأ ولا خيار لهما *
رجل طلب من امرأة نكاحا بمحض من (٣٢٨) الشهود فقالت المرأة لى زوج فقال الرجل ليس لك زوج فقالت المرأة إن لم يكن لى زوج

أبوها صغيرة نسجت جهازا بمال أمها وأبيها وسعيها حال صغرها وكبرها فماتت أمها فسلم أبوها جميع الجهاز
إليها فليس لأختها دعوى نصيبهم من جهة الأم امرأة نسجت في بيت أبيها أشياء كثيرة من إبريسم كان
يشتريه أبوها ثم مات الأب فهذه الأشياء لها باعتبار العادة ولو دفعت الأم في تجهيزها لنفسها أشياء من أمتعة
الأب بحضرة وعلمه وكان ساكتا وزفت إلى الزوج فليس للأب أن يسترد ذلك من بنته وكذا لو أنفقت الأم في
جهازها ما هو معتاد والأب ساكت لا تضمن هكذا في القنية * تزوجها وأعطاه ثلاث ألف دينار بدست
يمين (١) وهي بنت موسر ولم يعطها الأب جهازا أفق الإمام جمال الدين وصاحب المحيط بأنه يتمكن من
مطالبة الجهاز من الأب على قدر العرف والعادة وإن لم يجهز له طلب يمين قال وهذا اختيار الأئمة غير
رجلا وقال أزواج بنتي منك بجهاز عظيم وأردت عليك دست يمين كذا دينار فاخذت دست يمين وأعطاه
بلا جهاز لا رواية فيه إلا أن صدر الاسلام برهان الأئمة ومشايخ بخاري أجابوا بأنه إن لم يجهزها يسترد ما زاد
على دست يمين مثلها وقد راجع الجهاز بدست يمين صدر الاسلام وعماد الدين النسفي لكل دينار من دست
يمين ثلاثة دنانير أو أربعة دنانير من الجهاز فإن لم يفعل هذا القدر استرد منه دست يمين وقال الإمام
المرغيناني الصحيح أنه لا يرجع على أبي المرأة بشئ لأن المال في النكاح غير مقصود كذا في الوجيز للكردي
* رجل جهز لابنته فمات قبل التسليم إليها وطلب بقبه الورثة نصيبهم من الجهاز فإن كانت الابنة بالغة وقت
التجهيز فلباقى الورثة نصيبهم هكذا ذكر وهو الصحيح لأنها إذا كانت بالغة ولم يسلم إليها لا يصح القبض والمالك
بخلاف ما إذا كانت صغيرة حيث لا نصيب للباقين لأنها إذا كانت صغيرة كان الأب قابضاً لها كذا في جواهر
الفتاوى * امرأة دفعت متاعها إلى الزوج وقالت (٢) ابن رافروش وذر كخذائي خرج كن ففعل هل
عليه قيمته لها أنم كذا في فتاوى الخندي * رجل أنفق على معتمدة الغير على طمع أن يتزوجها إذا انفقت
عدها فلما انفقت عدها أبت أن تتزوج أن شرط في الاتفاق الزوج يرجع عليها بما أنفق زوجت نفسها
أم لا ذكره الصدر الشهيد * والصحيح أنه لا يرجع لزوجت نفسها وإن لم يشترط سكن أنفق على هذا الطمع
اختاف المشايخ فيه والاصح أنه لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى * وقال الشيخ الإمام
الاسم تاذرجه الله تعالى الاصح أنه يرجع زوجت نفسها منه أولم تزوج لأنها رشوة وهكذا اختاره في المحيط
* وهذا إذا دفع الدراهم إليها التسفق على نفسها أما إذا أكلت معه لا يرجع عليها بشئ ولو عمل في كرم رجل
على طمع أن يزوج بنته منه فلم يزوج يرجع بأجر المثل شرط الزوج أم لا إذا علم أنه يعمل لهذا الغرض قال
الاسم تاذرجه الله تعالى لا يرجع كذا في الخلاصة * رجل خطب ابنة رجل فقال أبو البنت بلى
إن كنت تنقد المهر إلى ستة أشهر أو إلى سنة أو زوجها منك ثم إن الرجل بعد ذلك بعث بها إلى بيت الأب
ولم يقدر على أن ينقد المهر فلم يزوج ابنته منه هل له أن يسترد ما بعث للمهر قالوا ما بعث للمهر وهو قائم أو هالك
يسترد وكذا كل ما بعث هدية وهو قائم فاما الهالك والمستهلك فلا شئ له من ذلك امرأة لها عمل يكد قالت
لزوجها أنفق عليهم من مري ففعل فقالت لا أحسب من مهرى لأنك استخدمتهم قال أبو القاسم ما أنفق

فقد زوجت نفسها منك
وقبل الزوج ولم يكن لها
زوج فالوا يجوز هذا النكاح
لأن التعليق بشرط كائن
تخير * جنينان صغيران قال
أب أحدهما لأب الآخر
بمحض من الشهود زوجت
ابنتي هذه من ابنتك هذا
وتقبل الآخر ثم ظهر أن
الجارية كانت غلاما والغلام
كان جارية قال النكاح
جائز وهو نظير ما ذكرنا إذا
جعل لرجل في عقد النكاح
نفسه محلا للنكاح * ولا
ينعقد النكاح بلفظة الاقالة
ولا بلفظة الخلع والصلح
ولا بلفظة البراءة ولو أضاف
النكاح إلى نصف المرأة
فيه روايتان والصحيح أنه
لا يصح لاجتماع ما يوجب
الحل والحرمة في ذات واحدة
فتخرج الحرمة وينعقد
النكاح بلفظ واحد إذا
كان العاقد وليا للصغيرين
بأن كان جدا لهما أو
عمالهما فقال زوجت فلانة
من فلان وكذا لو قال الرجل
زوجت بنتي فلانة ابن أخي
فلان وكذا القاضي إذا
قال زوجت هذه الصغيرة
من هذا الصغير والمولى إذا
زوج أخته من عبده الصغير

ترجمة
(١) دست يمين هو ما يعطيه الزوج للعروس على سبيل الهدية ومعه بدست يمين (٢) بع هذا وأصرفه
في لوازم البيت

والمعتق إذا تزوج معتقة من معتقة الصغير وكذا لو كان الواحد وكيلان من الجانبين أو وليا من جانب واحد وكيلان من جانب
أوليا من جانب واحد أو أصيلا من جانب فيقول زوجت ابنة عمي فلان من نفسي أو يقول معتق الصغيرة زوجت هذه الصغيرة من نفسي أو كان
وكيلان قبل المرأة فزوج موكلته من نفسه أو كانت المرأة وكيلارجل فيقول زوجت نفسي فلانا فان في هذه المسائل ينعقد النكاح
بلفظ واحد ويكون اللفظ الواحد باجا وبولا وقال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى هذا إذا ذكر لفظها وأصل في ذلك

أما إذا ذكر لفظاً هو نائب فيه لا يكتفى بلفظ واحد وصورة ذلك إذا زوج امرأة من نفسه بان قال زوجت فلانة من نفسي لا يكتفى بلفظ واحد لأنه في التزويج نائب وإن قال تزوجت فلانة جاز لأنه في التزويج أصيل * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لامرأة زوجيني نفسك على ألف فقالت لا أفعل إلا بألفين فقال الرجل اتقي الله واخشي فقالت قد فعلت كان جائزاً وعن محمد رحمه الله تعالى مثل ذلك * وينعقد النكاح بلفظ الصبي موقوفاً على إجازة الولي إن كان عقداً يملكه الولي كالأول (٣٣٩) تزوج الصبي أمته ينعقد ويوقف على إجازة الولي إذا قال الرجل

لامرأة تزوجتك بألف إن رضى فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الأمان أن كان فلان حاضراً في المجلس ورضي جازاً استحسننا وإن كان غائباً لم يجز وإن رضى بعد ذلك

* (فصل في النكاح على الشرط) *

رجل تزوج امرأة على أنها طالق أو على أن أمراً في الطلاق يسهل هذا كرمحمد رحمه الله تعالى في الجامع أنه يجوز النكاح والطلاق باطل ولا يكون الأمر يدها وذكر في الفتاوى عن الحسن بن زياد إذا تزوج امرأة على أنها طالق إلى عشرة أيام أو على أن يكون الأمر يدها بعد عشرة أيام إن النكاح جائز والطلاق باطل ولا تملك أمرها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا إذا بدأ الزوج فقال تزوجتك على أنك طالق وإن استبدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على أني طالق أو على أن يكون الأمر يدي أطلق نفسي كلما شئت فقال الزوج قبلت جازاً لنكاح ويقع الطلاق

عليهم بالمعروف يكون مهراً كذا في فتاوى قاضيخان

* (الفصل السابع عشر في اختلاف الزوجين في متاع البيت) قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إذا اختلف الزوجان في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح أو بعد ما وقعت الفقرة بفعل من الزوج أو من المرأة فيكون للنساء عادة كالدروع والخمار والمغازل والصندوق وما أشبه ذلك فهو للمرأة إلا أن يقيم الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء والقلنسوة والمنطقة والقوس ونحو ذلك فهو للرجل إلا أن تقيم المرأة البينة على ذلك وما يكون للرجال والنساء كالعبد والخادم والفرش والشاة والثور فهو للرجل إلا أن تقيم المرأة البينة على ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا مات أحد هـما ثم وقع الاختلاف بين الباقي وورثة الميت فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ما يصلح للرجل فهو للرجل إن كان حياً ولورثته إن كان ميتاً وما يصلح للنساء فهو على هذا وما يصلح لهما فعلى قول محمد رحمه الله تعالى هو للرجل إن كان حياً ولورثته إن كان ميتاً وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى المشكل للباقي منهما وما كان من متاع التجارة والرجل معروف بتلك فهو للرجل كذا في المحيط * وإن كان أحدهما حراً والآخر مملوكاً كالمجور كان أو مأذوناً أو مكاتباً كان المتاع كله للحره هما أيهما كان وقالان كان المملوك مجبوراً فكذلك وإن كان مأذوناً أو مكاتباً فالجواب فيه كالجواب في الحرين ولو كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً فهو هذا وما لو كانا مسلمين سواء ولو كان أحدهما صغيراً والآخر كبيراً أو كانا صغيرين ذكر في بعض الروايات أنهم سواء كذا في فتاوى قاضيخان * وإن كانا مملوكين أو مكاتبين فالقول في المتاع على ما وصف كذا في المحيط * ولا فرق في هذه الوجوه بين ما إذا كان البيت الذي يسكنان فيه ملك الزوج أو ملك المرأة ولو كان غير الزوج في عيال أحدهما كان الابن في عيال الأب أو الأب في عيال الولد ونحو ذلك كان المتاع عند الاشتباه للذي يعول كذا في فتاوى قاضيخان * وإن كانت له نسوة ووقع الاختلاف بينهن في المتاع فإن كن في بيت واحد فتعاق النسوة بينهن على السواء وإن كانت كل واحدة في بيت على حدة فما كان في بيت كل امرأة فهو بينهما وبين زوجها على ما وصفت ولا يشارك بعضهن بعضاً كذا في المحيط * ولو أقرت المرأة بمتاع أنها اشتريته من زوجها كان المتاع للزوج وعليها البينة وإن اختلفا في البيت الذي يسكنان فيه يدعى كل واحد أنه له فالقول للزوج فإن أقامت البينة أو أقامها بقضى بينة المرأة ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة فأقامت البينة أن الدار لها وإن الرجل أقام الرجل البينة أن الدار له والمرأة أمرته تزوجها بألف درهم دفع إليها ولم يقيم بينة أنه حر فانه بقضى بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما وإن أقام البينة أنه حر الأصل والمسئلة بحالها يقضى بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضى بالدار للمرأة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اختلفا في متاع من متاع النساء أو أقام البينة بقضى به للزوج كذا في المحيط * إذا غزلت المرأة قطن زوجها ثم اختلفا في الغزل قبل الفقرة أو بعدهما فإن أذن لها بالغزل بأن قال اغزليه لي كان الغزل للزوج ولا أجر لها عليه فإن ذكر لها أجر معلوماً كان لها ذلك وإن ذكر أجر مجهولاً أو شرط أن يكون الغزل والسكر باس لهما كان الغزل للزوج ولها أجر مثلها وإن اختلفا في الأجر فقالت غزلت بأجر وقال بغير أجر فالتقول للزوج مع عيने ولو قال اغزليه لنفسك كان الغزل لها ولا شيء عليها وإن اختلفا فقال أذنت لك لتغزليه لي وقالت لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع العيين ولو قال اغزليه

(٤٣ - فتاوى أول) ويكون الأمر يدها لأن البداءة إذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يصح أما إذا كانت البداءة من قبل المرأة يصير التفويض بعد النكاح لأن الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال صار كأنه قال قبلت على أنك طالق أو على أن يكون الأمر يدي فيصير موقوفاً بعد النكاح وكذا المولى إذا زوج أمته من عبده إن بدأ العبد فقال زوجني أمتك هذه على ألف على أن أمراً يدي طلقها كلما شئت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون الأمر يدي المولى ولو بدأ

المولى فقال لا زوجتك أمتي على أن أمرها يدي أطلقها كلما أريد فقال العبد قبلت جازا لنكاح ويكفون الأمر بيد المولى وعن هذا قالوا مطلقا الثلاث إذا أرادت أن تتزوج المحلل وتحلف أن لا يطلقها فالحيلة لها في ذلك أن تقول زوجت نفسي منك على أن أمرى يسدى أطلق نفسي كلما أريد ثم يقبل الزوج فيكون الأمر بيدها بعد النكاح تطلق نفسها متى شاءت أو يقول المحلل تزوجتك على أنك طالق بعد ما تزوجتك إلى عشرة أيام أو على أن أمرى (٣٣٠) يديك بعد ما تزوجتك تطايقن نفسك كلما تريد من فتقول المرأة قبلت تطلق بعد

ليكون الغزل لنا فالغزل له ولها أجزا المثل ولو قال اغزليه ولم يرد عليه فالغزل له وإن نهها عن الغزل فغزلت كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجهما وإن اختلعهما فقال صاحب القطن غزلت بأذنى وقالت غزلت بغير أذنك فالقول قوله وإن حل قطننا إلى يمينه ولم يقل شيئا فغزلته إن كان الزوج يباع القطن كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن وإن لم يكن يباع القطن إن كان الزوج يدعى الأذن كان القول قوله كما لو طجنت طعاما من اللحم الذي جاء به فإن الطعام يكون للزوج وكذا لو اختلعا في الكسب باس فقال للمرأة دفعت إلى الحائك لينسج به أذنى وقالت دفعت بغير أذنك فالقول للزوج كذا في فتاوى قاضيخان * وفي نكاح فتاوى أبي الليث امرأة غزلت قطن زوجها بأذنه وكانا يبيعان من ذلك الكسب باس ويشتريان باليمن أمتعة لحاجة بيتهم أو اتخذوا بعض الكسب باس ثياب البيت فجميع ذلك من الكسب باس وما اشترى به للرجل إلا الأشياء التي اشترى الزوج لها أو علم عادقانه اشترى لها فالمرأة ذلك وفي بيع فتاوى أبي الليث رجل كان يدفع إلى امرأته ما تحتاج إليه وكان يدفع إليها الحيا نادرهم ويقول اشترى بهما قطننا واغزلى فكانت تشتري وتغزل ثم تبيع وتشتري بثمن أمتعة البيت كانت الامتعة لها كذا في الذخيرة غزلت القطن باسم الزوج لتجعل له منديلا فانت قبل النسج فهو لصاحب القطن رجل قوام على امرأته ينفق عليها ويشترى لها من الخورقة فهي تغزلها ويدفع الرجل غزلها إلى الحائك فينسجها أو بائناهم وقعت الفرقة فإن كان نسجها لبيع أو اتخذ الثياب له فهي له وإن كان لها فهي لها كذا في القنية

(الباب الثامن في النكاح الفاسد وأحكامه)

إذا وقع النكاح فاسدا فترق القاضى بين الزوج والمرأة فإن لم يكن دخل بهما فلا مهر لها ولا عدة وإن كان قد دخل بهما فلا الاقل مما سمى لها ومن مهر مثلها إن كان ثمة مسمى وإن لم يكن ثمة مسمى فلها مهر المثل بالغا ما بلغ وتجب العدة ويعتبر الجماع في القبل حتى يصير مستوفيا للعدة وعليه وتعتبر العدة من حين يفرق بينهما عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل الطلاق في النكاح الفاسد يكون متاركة ولا ينقص من عدد الطلاق كذا في الخلاصة * والمتاركة في الفاسد بعد الدخول لا تكون إلا بالقول كخليت سبيلا أو تركتك ومجرد انكار النكاح لا يكون متاركة أما لو أنكر وقال أيضا ذهبي وتزوجي كان متاركة لكن لا ينقص من عدد الطلاق وبعدم محجى أحدهما إلى الآخر بعد الدخول لا تحصل المتاركة. وقال صاحب المحيط وقبل الدخول أيضا لا تحقق إلا بالقول ولكل فسخه بغير محضر صاحبه وبعده لا إلا بمحضر صاحبه كذا في الوجيز للكردي * وعلم غير المتاركة بشرط أصحة المتاركة هو الصحيح حتى لو لم يعلمها لا تنقض عتدها كذا في القنية * والصحيح أن علمها بالمتاركة لا يشترط كما لا يشترط في الطلاق * وعدة الوفاة لا تجب في النكاح الفاسد ولا نفقة وإن صالح على النفقة في النكاح الفاسد لا يجوز كذا في الوجيز للكردي * ويثبت نسب الولد المولود في النكاح الفاسد وتعتبر مدة النسب من وقت الدخول عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى قاله أبو الليث كذا في التبيين * والنكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول حتى لو تزوج امرأة نسكا فاسدا بان مس أمها بشهوة ثم تركها له أن يتزوج الأم كذا في الخلاصة * الحرا إذا اشترى امرأته يفسد النكاح بخلاف العبد المأذون إذا اشترى امرأته كذا في السراجية * وبالدخول في النكاح الفاسد لا يصير

عشرة أيام ويصير الأمر بيدها وكذا لو قال العبد لمولاه إذا تزوجتها فأمرها يديك أبدأ ثم تزوجها يكون الأمر بيد المولى ولا يمكنه إخراجها أبدأ أمرأة أطلقها زوجها فأرادت أن يتزوجها الزوج فقال الزوج لا أتزوجك حتى تهينى مالك على من المهر فوهبت مهرها على أن يتزوجها ثم إني أن يتزوجها قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى الهبة باطلة وفي بالشرط أو لم يف لانها جعلت المال عوضا للزوج على نكاحها وفي النكاح لا يكون العوض على المرأة وقال الخلف رحمه الله تعالى نصح الهبة تزوجها أولم يتزوجها وسيأتى نظير هذا في كتاب الهبة وعن أبي القاسم الصفار رحمه الله تعالى إذا تزوج امرأة على أن يأتي بعدها لا بقى قال يجوز النكاح ولها مهر مثلها وعنه إذا تزوج امرأة على أنها بكر فوجدها غير بكر كان عليه كل المهر لأن المهر لا يقابل البكارة لأنها لا تستحق به عقد النكاح * رجل تزوج أمة الغيرة على أن كل ولد تلده فهو سر صم

محضنا

درهم

النكاح والشرط لأنه لو لم يكن الشرط يكون الولد رقيقا فكان الشرط مفيدا * رجل تزوج امرأة على أن يدره ان كانت جميلة وعلى ألف ان كانت قبيحة قالوا يصح النكاح والشرطان عندهم حتى لو كانت جميلة كان المهر ألفي درهم وان كانت قبيحة كان المهر ألفا لأنه لا خطر في التسمية لانها ما ان تكون قبيحة أو جميلة بخلاف ما إذا تزوجها على ألف ان أقام بها وعلى ألفين ان أخرجهما من بلدها فإن الشرط الثاني لا يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن ثمة تعلقت التسمية بما لا يعرف وحوده وقت العقد فلا تصح التسمية

الآن هذا المعنى يشكل بما لو تزوجها على ألف درهم إن لم يكن له امرأة وعلى ألفين إن كان له امرأة فان شئ لا يصح الشرط الثاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان الشرط ثابتاً وقت العقد امرأة أطلقها زوجها ثلاثاً فزوجه رجل على قصد التحليل اختلفت الروايات فيه والحاصل انهما اذا تزوجتا ومن قصد هما التحليل الا انهما لم يشترط ذلك حلت للاول وان شرط الا حلال في القول وتزوجها على ذلك صح النكاح وتحل للاول في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى ويكره ذلك للاول (١٣١) والثاني وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى

لا يصح نكاح المحلل ولا تحل للاول وقال محمد رحمه الله تعالى يصح نكاح المحلل ولا تحل للاول ولو طلقها الزوج الثاني ثلاثاً قبل الدخول فتزوجت بثالث ودخل بها حلت للاول والثاني ولو كان الثاني محبوباً فكشفت عنه حينئذ حلت للزوج الاول وبشئ نسب الولد من المحبوب ولو كانت المرأة صغيرة لا يجامع مثلها فتزوجها رجل ووطئها قال محمد رحمه الله تعالى إن

أفصاها الزوج الثاني لا تحل للاول به هذا الوطء وإن لم يفصها حلت للاول رجل تزوج امرأة على أن ينفق عليها في كل شهر مائة دينار قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى النكاح جائز ولها نفقة مثلها بالمعروف رجل تزوج امرأة على ألف درهم على أن لا ترثه ولا يرثها جاز النكاح ويتوارثان وليس لها الألف درهم كن مهر مثلها أقل من ذلك أو أكثر

(فصل في شرائط النكاح)

منها الشهادة عندنا وقال ما لشرحه الله تعالى الشرط

محضنا ولو وطئها بعد التفريق يحد كذا في معراج الدراية * واذا تزوجها نكاحاً فاسداً وخطبها وجاءت بولد وأنكر الزوج الدخول فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية قال يثبت النسب ويوجب المهر والعدة وفي رواية قال لا يثبت النسب ولا يجب المهر ولا العدة وإن لم يحل به إلا يلزمه الولد كذا في المحيط * غاب (١) عن زوجته البكر سنين فتزوجت وجاءت بأولاداً وسيت امرأة فتزوجها حري وأنت بأولاداً وأدعت الطلاق واعتدت وتزوجت بأخر وولدت أونعي اليها زوجها فاعتدت وتزوجت بأخر فولدت فالولد عند الامام للاول نفاء الاول أو ادعاءه الثاني أو نفاء لاقل من ستة أشهر أو أكثر من سنتين وللزوج الثاني أن يدفع الزكاة اليهم وتقبل شهادتهم له كذا في الوجيز للكردي وروى عبد الكريم الجرجاني عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الاولاد للزوج الثاني ورجع الى هذا القول وعليه الفتوى كذا في التجنيس * وهكذا في فتاوى قاضيان والسراجية وبه أفتى الصدر الشهيد * وقال الامام ظهير الدين الفتوى على انه للاول لان الولد لا فراش بالنص ولو كان الاول حاضراً والمستلها فالولد للاول كذا في الوجيز للكردي * رجل تزوج امرأة فأسقطت سقطاً قد استبان خالقه لاربعة أشهر من وقت النكاح جاز ولو كان لاربعة أشهر الا يوماً لا يجوز المطلقة اذا تزوجت ثم قالت كنت معتدة ينظران كان بين طلاق الاول وبين تزوج الثاني أقل من شهرين صدقت وفسد النكاح وإن كان شهران فصاعداً لا تصدق وصح النكاح كذا في الخلاصة

(الباب التاسع في نكاح الرقيق)

نكاح القن والمكاتب والمدبر والإامة وأم الولد بلا إذن السيد موقوف إن أجاز نفذ وإن رد بطل فإن نكحوا بالاذن فالمهر عليهم ويبيع القن فيه لا إلا * نحران بل يسعيان كذا في الوافية * وكذا ولد أم الولد ومعتق البعض لا يباع فيه بل يسعيان هكذا في التبيين * وكذا المكاتب لا تملك تزويج نفسها بدون إذن المولى وكذا المأذون لانه إنما أذن له في التجارة والنكاح ليس منها وكذا المدبرة لا تزوج نفسها كذا في السراج الوهاج * ثم اذا بيع العبد مرة ولم يف الثمن بالمهر لا يباع ثانياً بل يطالب بعد العتق لانه يبيع بجمعه مع المهر بخلاف النفقة حيث يباع لها مرة بعد أخرى ولو مات العبد سقط المهر والنفقة كذا في التبيين * وما يجب على العبد بغير إذن المولى من المهر يؤاخذ به بعد العتق كذا في فتاوى قاضيان * باع عبده بعد ما زوجه امرأة فالمهر في رقبة الغلام يدور معه أينما داره والصحيح كدين الاستهلال * زوج عبده مرة ثم أعتقه تخير في تضمين المولى أو العبد يضمن الأقل من قيمته ومن مهرها زوج مدبره امرأة ثم مات المولى فالمهر في رقبة العبد يؤاخذ إذا عتق كذا في القنية * رجل زوج عبده امرأة بألف درهم ثم باعها بتسعة مائة درهم بعدما دخل العبد بها فأنما تأخذ التسعة مائة بمهرها ويطل النكاح ولا ترجع المرأة بالمائة الباقية على العبد وإن عتق ولو كان على العبد رجل آخر دين ألف درهم فأجاز الغريم بيع العبد من المرأة كانت التسعة مائة بين الغريم وبين المرأة يضرب فيها الغريم بألف والمرأة تألف ولا تتبعه المرأة بذلك وتبعه الغريم عما بقي من دينه اذا عتق كذا في فتاوى قاضيان * ويملك المولى اجبار جميع ممتلكاته الا المكاتب والمكاتب كذا في العناية * فهو ما لا يجبران على النكاح وإن كانا صغيرين وهذا من أغرب المسائل حيث اعتبر فيه رأي الصغير

(١) مطلب غاب زوجها فتزوجت بغيره

هو الاعلان دون الشهادة حتى لو تزوجها بغيره وشهدوا بشرط الكتمان لا يجوز ولو تزوجها بغيره وشهدوا بشرط الاعلان جاز والشاهد فيه كل من يملك قبول النكاح لنفسه بنفسه فيصح بشهادته الفاسقين والاعميين والمجنون ورجل وأمرأتين ولا ينعقدت شهادة المرأةتين بغير رجل ولا يشهدا لعبد والمجنونين والاعميين والمجنونين إذا لم يكن معهما رجل ولا يشهدا لثلاثين إذا لم يسمعوا كلام العاقلين ولا يصح نكاح المسلمين بشهادة الكافرين ويجوز نكاح المسلم الذمية بشهادة الذميين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويصح

نكاح أهل الذمة بشهادتهم ولا يصح النكاح ما لم يسمع كل واحد من العاقدين كلام صاحبه ويسمع الشاهدان كلامهما معا فان سمع
أحد الشاهدين كلامهما ولم يسمع الشاهد الآخر لا يجوز فان أعاد الفظة النكاح فسمع الذي لم يسمع العقد الاول ولم يسمع الاول العقد
الثاني لا يجوز وكذا لو كان النكاح بحضور رجلين أحدهما أصم فسمع السميع دون الأصم فصاح السميع في آذن الأصم أو صاح رجل
آخر لا يجوز حتى يوجد سماعهما معا (٣٣٣) وذكر القاضي الامام أبو علي السغدري رحمه الله تعالى في شرح السيران النكاح يصح

بمحضرة الأصمين وان لم يسمعا
لان الشرط محضرة الشهود
دون السماع وعمامة المشايخ
قالوا لا يجوز وشرطوا السماع
وذكر أيضا القدوري
رحمه الله تعالى شرط سماع
الشاهدين فان سمعا كلام
العاقدين ولم يعرفا تفسيره
قبيل بأنه يصح والظاهر
خلافه وعن محمد رحمه
الله تعالى اذا تزوج امرأة
بمحضرة تركيين أو هنديين
لم يعرفا كلام العاقدين قال
ان أمكنهما أن يعبرا ما سمعا
جاز والافلا وفي المنتقى
اذا تزوج امرأة بشهادة
الشاهدين فسمع أحد
الشاهدين ولم يسمع الآخر
ثم أعاد على الذي لم يسمع
قال النكاح جائز استحسانا
اذا كان المجلس واحدا وان
اختلف المجلس لا يجوز
قال الحاكم أبو الفضل
رحمه الله تعالى حكى عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى انه
لا يجوز حتى يسمعا معا
ولانص عن أصحابنا رحمهم
الله تعالى في النكاح
بشهادة الآخرين اما على
قول القاضي الامام علي
السغدري رحمه الله تعالى
لا شك انه ينبغي ان يسمع

والصغيرة في تزويجها ما حتى قالوا زوجها ما لم يسمع كل واحد من العاقدين كلام صاحبه ويسمع الشاهدان كلامهما معا فان سمع
لا يعتبر رأيهما مادام صغيرين بل يتقرب به المولى أو الولي هكذا في التبيين * ولورضيت المكتوبة الصغيرة قبل
الاداء ثم عتقت لا خيار لها للرجال لانها صغيرة ولها خيار العتق اذا بلغت كذا في الكافي * ولو أن هذه المكتوبة
لم ترض بالنكاح ولم تنقضه حتى عجزت وردت في الرق بطل النكاح حتى لو أجازته لم يعمل إجازته ولو كان مكان
المكتوبة مكاتب صغير وقد زوجه المولى امرأة بغير رضاه ثم عجز ورديقه لم يبطل نكاحه بل يبقى موقفا على
إجازة المولى كذا في المحيط * والاذن بالنكاح يتناول الفاسد أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا
يتناول الا الصحيح كذا في التبيين * فاذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ثم أراد أن يتزوج أخرى نكاحا صحيحا
ليس له ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الاذن انتهى بالنكاح الفاسد كذا في البدائع * واذا أذن
لعبد في النكاح مطلقا فتزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها يلزمه المهر في الحال في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى كذا في المحيط * ولو أذن له بنكاح فاسدا ودخل بها يلزمه المهر في الحال في قولهم جميعا كذا في
البدائع * أذن لعبد في النكاح مطلقا فتزوج امرأة في عقد لم يجز تزوج واحدة منهما الا اذا اقترنت به
ما يدل على التعميم بان قال تزوج ما شئت من النساء أو ما تشبهه فينشدنم ويتزوج ثنتين فان قال المولى
عنت به امرأتين جاز نكاحهما كذا في المحيط * ولو تزوج العبد والامة بغير اذن المولى ثم أجاز قبل الدخول
أو بعده يجب مهر واحد وهو المسمى وان طلقها العبد قبل الاجازة بطل التوقف كذا في العتائية * كل
ما وجب من مهر الامة فهو للمولى سواء وجب بالعقد أو بالدخول وسواء كان المهر مسمى أو مهر المثل وسواء
كانت الامة قنة أو مدبرة أو أم ولد الا المكتوبة والمعنى بعضهم فان المهر لها كذا في البدائع * زوج امته
أو تزوجت باذنه ثم عتقت فلها الخيار والمهر للمولى كذا في التمرناشي * اذا زوج امته ثم أعتقها ثم زاد الزوج
في مهرها قال زيادة للمولى رواه ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الزيادة لها
وكذلك لو باعها ثم زاده فالزيادة للشرى كذا في المحيط * اذا تزوج العبد بغير اذن المولى وقال له المولى طلقها
رجعية يكون اجازة كذا في التبيين * ولو قال له المولى طلقها أو قال له فارقه لم يكن اجازة كذا في البدائع
* ثم الاصل فيه ان أذن السيد ثبت بالتصريح كقوله أجزت أو رضيت به أو أذنت فيه وثبت أيضا
بالدلالة قولاً أو فعلاً مثل أن يقول عند سماعه هذا حسن أو صواب أو نعم ما صنعت أو بارك الله فيها أو لا
بأس بها أو يسوق اليها مهرها أو شيئا منه بخلاف الهدية قال الفقيه أبو القاسم لا يكون شيء من هذه
الاقوال اجازة والا لاختيار أبي الليث وبه كان يفتي الصدر الشهيد الا اذا علم انه قاله على وجه الاستهزاء
والاذن في النكاح لا يكون اجازة فان أجاز العبد ما صنع جاز استحسانا كالعبد اذا زوجه فضولى فاذن له
مولاه في التزويج فجاز ما صنع الفضولى كذا في التبيين * نكحت أمة بغير اذن مولاه على مائة درهم فقال
المولى للزوج أجزت على ان تزيد لي خمسين درهما أو أبي الزوج ذلك فليس هذا باجازة ورد للمولى أن يجيز
وكذا لو قال لأجز حتى تزيد لي خمسين أو لأب زيادة خمسين وان قبل صارت الزيادة مع الاصل مهر او لو قال
لأجزه ولكن زد لي خمسين أو قال لأجز النكاح وأجزه ان زدني عشرة فهو رد وبطل النكاح الاول
ولو قال أجزت بخمسين دينارا ورضي الزوج صح النكاح بخمسين دينارا كذا في الكافي * قال الزوج
للعتقة لك خمسون درهما على ان تختاريني لزم العقد ولا شيء لها ولو قال اختاريني ولك خمسون زيادة على

بمحضرة الأصمين وان لم يسمعا
لان الشرط محضرة الشهود
دون السماع وعمامة المشايخ
قالوا لا يجوز وشرطوا السماع
وذكر أيضا القدوري
رحمه الله تعالى شرط سماع
الشاهدين فان سمعا كلام
العاقدين ولم يعرفا تفسيره
قبيل بأنه يصح والظاهر
خلافه وعن محمد رحمه
الله تعالى اذا تزوج امرأة
بمحضرة تركيين أو هنديين
لم يعرفا كلام العاقدين قال
ان أمكنهما أن يعبرا ما سمعا
جاز والافلا وفي المنتقى
اذا تزوج امرأة بشهادة
الشاهدين فسمع أحد
الشاهدين ولم يسمع الآخر
ثم أعاد على الذي لم يسمع
قال النكاح جائز استحسانا
اذا كان المجلس واحدا وان
اختلف المجلس لا يجوز
قال الحاكم أبو الفضل
رحمه الله تعالى حكى عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى انه
لا يجوز حتى يسمعا معا
ولانص عن أصحابنا رحمهم
الله تعالى في النكاح
بشهادة الآخرين اما على
قول القاضي الامام علي
السغدري رحمه الله تعالى
لا شك انه ينبغي ان يسمع

الشرط محضرة الشاهدين دون السماع وعلى قول غيره اذا كان يسمع كلام العاقدين
ينبغي أن يصح وان لم يكن أهلا لاداء الشهادة اذا تزوج الرجل امرأة بشهادة ابنه من غيرها أو بشهادة ابنيها من غيره يجوز وان
تزوجه ابنته من غيرها في ظاهر الرواية يجوز وفي المنتقى انه لا يجوز وان تزوجه ابنته من غيرها ثم تجاحدا فشهد الابنان
بحد الاب والمرأة تدعى جازت شهادة الابن وان ادعى الاب والمرأة فشهد لا قبل شهادة ابنته وان كان النكاح بشهادة ابنته من غيره

صداقك

ثم تجاحدا ان ادعت الام لا تقبل شهادة ابنيها وان جحدت الزوج يدعي جازن شهادة الابن وان كان النكاح بشهادة ابنيهما فاحذ
لا تقبل شهادة الابن وان زوج الرجل ابنته بشهادة ابنيها جاز النكاح فان تجاحدا بعد ذلك وشهد الابن عند جحد الزوج ودعوى
الاب ان كانت صغيرة لا تقبل شهادتهما وان كانت كبيرة ادعى الزوج وجحد الاب قبلت شهادتهما بالاجماع وان ادعى الاب وجحد الزوج
لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه (٣٣٣) الله تعالى تقبل ولزوج ابنته الكبيرة

بشهادة ابنته فجحدت الرضا
وادعى الاب لا تقبل شهادة
الابن على الرضا فالحاصل
ان الشهادة لا تختصا وعلى
اختصاصهما تجوز وشهادتهما
على أبيهما فيما يجحد الاب
مقبولة وان شهدا لغيرهما
فما يدعى الاب فان كان
للأب فيه منفعة نحو ان
يشهد بعقد له تتعلق
حقوقه بالاب لا تقبل وان
لم يكن للأب فيه منفعة الا
ان الاب يدعى لا تقبل
شهادة ابنته في قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى
فقبل هو قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وأصل
المسئلة رجل قال لعبد ان
كلك فلان فانت حر فشهد
ابن فلان ان أباهما كالم عبد
فان كان الاب يجحد جازت
شهادتهما وان كان الاب
يدعى لا تقبل في قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى لانه
يعتبر الدعوى وعلى قول
محمد رحمه الله تعالى تقبل
لانه يعتبر منفعة الوالد
قبول شهادة الولد وشهادة
الانسان فيما يباشره مردودة
بالاجماع سواء يباشره لنفسه
أو لغيره وهو خصم في ذلك
أولم يكن فلا تجوز شهادة

صدائقك وصحت وتجب الزيادة للمولى كذا في محيط السرخسي * ولو تزجت بغير شهود حتى أجاز للمولى
بمحضرهم لا يصح كذا في الكافي * الاب والجد والوصى والقاضي والمكاتب والشريك والمفاوض يملكون
تزوج الامة ولا يملكون تزويج العبد والعبد المأذون والصبي المأذون والمضارب والشريك شركة عنان
لا يملكون تزويج الامة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولزوج الاب أو الوصي أمة الصبي من
عبد لا يجوز كذا في الخلاصة * واذا تزوج أمة من عبده لامهر لها عليه كذا في المحيط * زوج أمة من
عبد على أن أمرها بيده ان ابتدأ المولى فقال زوجتها منك على أن أمرها يدي أطلقها كلما أريد وقبل
العبد صح وصار الامريده وان ابتدأ العبد وقال زوجني أمتك على أن أمرها يدي أطلقها كلما تريد
فزوجها لم يصح الامريده كذا في الوجيز للكردي * ولزوج الاب جارية ابنته من عبدا ابنته جاز عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى خلافا لفرجه الله تعالى لانه لا يتعلق المهر برقبة العبد ولا يكون فيه ضرر فملك
الاب كذا في محيط السرخسي * واذا تزوج العبد أو المكاتب أو المدبر أو ابن أم الولد بغير إذن المولى ثم
طلقها ثلاثا قبل إجازة المولى فهـذا الطلاق متاركة النكاح و ليس بطلاق على الحقيقة حتى لا ينقص
من عدد الطلاق ولو وطئها بعد الطلاق يلزمه الحد فان أجاز للمولى هـذا النكاح بعد ذلك لان عمل إجازته
وان أذن له أن يتزوجها بعد هذا الطلاق كرهت له أن يتزوجها ولم أفرق بينهما ما ان فعل كذا في المحيط
* ولزوج أحد المولين أمة ودخل بها الزوج فلا آخر النكاح فان نقص فله نصف مهر المثل وللزوج
الاقل من نصف مهر المثل ومن المسمى كذا في الظهيرية * مجهولة النسب أقرب بالرق لابي الزوج وقال
الزوج هي حرة الاصل ثم مات الاب انفسخ النكاح كذا في العناية * أمة تزوجت بلا إذن المولى فباعها
فأجاز المشتري النكاح ان كان دخل بها الزوج صح والا فلا لان الحبل البات اذا طرأ على الموقوف أبطله
حتى لو كان المشتري ممن لا يحل له وطؤها بجوز مطلقا كذا في الوجيز للكردي * وكذا المكاتب اذا تزوجت
بغير إذن المولى فمات المولى فأجاز الوارث نكاحها صححت إجازته كذا في فتاوى قاضيخان * ويجوز نكاح
المكاتب باذن الوارث كذا في العناية * اذا أذن الرجل لعبد أن يتزوج على رقبته فتزوج على رقبته
أمة أو مدبرة أو أم ولد باذن مولاهن جاز النكاح وصار العبد لمولاهن وان تزوج حرة على رقبته لا يجوز
وكذلك لو تزوج مكاتبه على رقبته كان النكاح باطلا هذا اذا أذن له أن يتزوج على رقبته امرأه أما اذا أذن
له أن يتزوج امرأته ولم يقل على رقبته فتزوج امرأته حرة أو مكاتبه أو مدبرة أو أم ولد على رقبته جاز النكاح
بقيته استحصانا كذا في المحيط * هذا اذا كانت قيمته مثل مهر المثل أو أكثر مما يتغابن فيه فان كان مما
لا يتغابن فيه فلا يجوز حتى اذا دخل بها في ذلك لم يتبع في المهر حتى يعتق كذا في الكافي * واذا أمر مكاتبه
أو مدبره أن يتزوج على رقبته فتزوج على رقبته أمة أو مدبرة أو أم ولد جاز وكذا اذا تزوج حرة أو مكاتبه
واذا صح النكاح يجب على المكاتب والمدبر قيمتهما يسعيان في ذلك عبد تزوج حرة أو أمة أو مكاتبه أو أم
ولد أو مدبرة على رقبته بغير إذن المولى فبلغ المولى ذلك فأجازه فان كان تزوج أمة أو مدبرة أو أم ولد عملت
إجازته وصح وان كان تزوج حرة أو مكاتبه لا تعمل إجازته وان كان قد تزوج على رقبته حرة وقد دخل بها لزمه
الاقل من قيمتها ومن مهر المثل وبعد ذلك ينظر ان دخل بها بعد ما أجاز للمولى النكاح يكون ذلك دينافي

الوكيل بالنكاح والوكيل بالنكاح اذا زوج الموكلة بحضرة أبيها وشاهد آخر جاز النكاح وكذا لو زوجت المرأة نفسها بشهادة أبيها
وشاهد آخر وكذا لو وكل الرجل رجلا بأن يزوج ابنته الصغيرة فزوجها الوكيل بحضرة الاب وشاهد آخر جاز ولو ادعت المرأة النكاح على
رجل وهو يجحد فقامت شاهدين واختلفا في المهر فشهد أحدهما أنه تزوجها بالف وشهد الآخر أنه تزوجها بالف وخسمائة والمرأة تدعى
النكاح بالف وخسمائة جازت شهادتهما ويقضى لها بالف ولو كان الزوج هو الذي يدعى والمرأة تجحد النكاح وشهد الشاهدان على هذا

الوجه لا قبل شهادتهما ولا يفي بالنكاح وان اختلف الشاهدان في المكان او في الزمان لا تلي وان ادعت المرأة على رجل نكاحا فحدها قامت شاهدين يفتي بالنكاح وجوده لا يكون طلاقا ولو اختلف الزوجان فقال أحدهما كان النكاح بشهود وقال الآخر لم يكن بشهود فالقول قول من يدعي النكاح بشهود وكذا لو اختلفا في الصحة والفساد على غير هذا الوجه ولو ادعت المرأة ان أباهما زوجها وهي بالغة لم ترض وادعى الزوج ان أباهما (ع ٣٣٣) زوجها في الصغير كان القول قول المرأة وان أقامت المرأة البينة انها كانت بنت عشرين سنة وقت النكاح وأقام

رقبته يباع فيه إلا أن يفديه المولى وان دخل بها قبل إجازة المولى النكاح يؤخذ بعلمه بعد العتق (١) وان كان تزوج على رقبته أمة أو مدبرة أو أم ولد وقد دخل به ان دخل بها بعد إجازة المولى النكاح لا يجب إلا المسمى وهو رقبة العبد لمولاهن وان دخل به قبل إجازة المولى النكاح فكذلك الجواب لا يجب إلا المسمى وهو رقبة العبد للمولى بهض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا ما ذكر جواب الاستحسان كذا في المحيط * عبد تزوج أمة بغير إذن المولى ثم تزوج حرقة فأجاز المولى نكاحهما بإجازة الحرقة ولو تزوج حرقة ثم أمة وأجاز نكاحهما بإجازة نكاح الحرقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك عبد تزوج امرأة ثم امرأة ثم امرأة فبلغ المولى فأجاز الكل ولم يدخل بهن بإجازة نكاح الثالثة وان دخل بهن فسد نكاحهن كذا في الظهيرية * ولو تزوج بغير إذن سيده أمة ثم حرقة ثم أمة ثم أجاز السيد نكاحهن تجوز الأمانة الأخيرة ولو تزوج حرتين ودخل بإحداهما ثم تزوج أمة فأجاز المولى كله قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجوز نكاح الحرتين ولو تزوج أمتين في عقدة ودخل بإحداهما ثم تزوج حرتين في عقدة ودخل بإحداهما ثم أجاز المولى نكاح أحد الفريقين لم يجز نكاح شئ منهن كذا في محيط السرخسي * عبد تزوج حرقة وأمة ثم حرقة فأجاز المولى الكل جاز نكاح الحرتين وان دخل بهن فسد نكاحهن فسد عقدت المولى وقصد نقض النكاح هو وقالت المرأة قد أذن يفرق بينهما لا قراره ان النكاح فاسد ويلزمه كمال المهر ان كان دخل بها ونصف المهر ان لم يدخل بها ولها نفقة المدة كذا في الظهيرية * وكذا اذا قالت لا أدري أذن أم لا كذا في التتارخانية ناقلا عن جامع الجوامع * ومن زوج عبدا ما أدوناه مديونا امرأة جاز والمرأة أسوة للعمرمان كان النكاح بمهر المثل أو أقل فلوزوجه من بابا كثر طواب بالزيادة بعد استيفاء الغرماء كدين الصحة مع دين المرض كذا في فتح القدير * ولو باعها المولى من الزوج سقط المهر لان الفرقة من قبل المولى قبيل الدخول كالحرة تردأ وتقبل ابن زوجها قبل الدخول كذا في التمرناشي * وكذا يسقط المهر لو أعنتها قبل الدخول فاختارت الفرقة ولو باعها وأذهب به المشتري من المصرا وغيبها بموضع لا يصل اليه الزوج تسقط المطالبة بالمهر حتى لو حضرها بعد فله المهر كذا في الجمر الرائق * ولو باعها من آخر ثم اشتراها الزوج فعلى الزوج نصف المهر للمولى الأول كذا في التمرناشي * ولو تزوجت بغير إذن مولاهما فوطئها المولى ففسد انفسخ وكذا لو قبلها بشهوة علم به أو لم يعلم كذا في الغنيانية * ولو اشترى جارية ثم زوجها قبل القبض ان تم البيع كان النكاح جائزا وان انتقض البيع بطل النكاح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى وبقول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبقى كذا في الظهيرية * وحق الملك يمنع ابتداء النكاح ولا يمنع البقاء حتى الاسترداد في البيع الفاسد يمنع البائع من النكاح ولو زوجها ابنة ثم مات الاب حتى ثبت حق الاسترداد لابن لا يفسد النكاح حتى يستردا كذا في الغنيانية * ولو تزوجها الابن بعد موت الاب لا يصح وكذا اذا تقاضا عبدا بامه فقبضه بائع الغلام وزوجها من بائعها ثم هلك الغلام قبل قبضه لم يفسد النكاح ولو تزوج ابتداء بعد هلاك الغلام لم يجز كذا في الكافي واذا اشترى المكاتب زوجته أو زوجة المولى لا يفسد النكاح ولو أبانها ثم أراد أن يتزوجها لا يجوز وكذا الوصية لابن بنته تحت مكاتبه أو عبده الموصى بعقده وكان على الميت دين مستغرق لم يفسد نكاح البنت وكذا الوصية بعقدها غير معين تمنع فساد نكاح (١) قوله بعد العتق ظرف لقوله يراخذ وفي نسخة قبل العتق وعليها فالظرف متعلق بقوله لزمه اه معصية

سنة وقت النكاح وأقام الزوج البينة انها كانت بنت ثمان سنين كانت البينة بنت المرأة اذا زوج الرجل ابنته بشهادة السكاري وسماهوا كلام العاقدين وعرفوا جاز النكاح وان كانوا لا يدرون به بعد زوال السكر * رجل تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله كان باطلا لقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بشهود وود وكل نكاح يكون بشهادة الله وبهضم جعلوا ذلك كفرا لانه يعتقد ان الرسول صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو كافر * رجل قال بين يدي الشهود تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت فقالت المرأة قبلت فسمع الشهود كلامها ولم يروا شخصها فان لم يكن في البيت الا امرأة واحدة جاز والا فلا وكذا لو وكلت المرأة رجلا فسمع الشهود كلامها ولم يروا شخصها فهو على هذا الوجه واذا اختلف الزوجان فقال الرجل تزوجتك وأنا صغير بغير إذن المولى وقالت المرأة تزوجتني بعد البلوغ كان القول قوله ويقول القاضي أتحيز هذا العقد فان أباز جاز وان رد

بطل وان دخل بها بعد البلوغ كان ذلك إجازة * الوكيل بالنكاح اذا ادعى انه أشهد عند العقد وانكر المولى كان القول قول الوكيل بالنكاح وتثبت الحرمة باقرار المولى بالنكاح الوكيل بغير شهوده اذا شهد الرجل على امرأته انه أمة فلان المدعى فان كان أو قاضا المهر جازت شهادته والا فلا * ومن شرائط النكاح الولي وهو شرط لصحة العقد في الصغار والمجانين والمماليك واختلفوا في المأقلة الباقلة اذا زوجت نفسها يروى أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى ان نكاحها باطل وروى أبو حفص عنه رحمه الله تعالى انه ان لم يكن لها

ولي يجوز ان كان لها ولي يتوقف على اجازة الولي ان اجاز جازوا وان رد بطل سواء كان الزوج كفاً أو لم يكن الا انه اذا كان كفاً كان للقاضي ان يجتد النكاح ولا يحل لزوجها من غير تجديد وقال مالك والشافعي رحمه الله تعالى لا ينعقد النكاح بعبارة النساء زوجت نفسها أو أمتها أو توكت عن غيرها وفي ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يجوز النكاح بكراً كانت أو ثيباً زوجت نفسها كفاً أو غير كفاً لانه اذا لم يكن كفاً كان لاولياء حق الاعتراض وروى الحسن عن أبي حنيفة (٣٣٥) رحمه الله تعالى انه يجوز النكاح ان كان

كفاً وان لم يكن كفاً لا يجوز النكاح أصلاً واختلفت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والمختار في زماننا للفتوى رواية الحسن رحمه الله تعالى قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى رواية الحسن أقرب الى الاحتياط اذ ليس كل ولي يحسن المرافعة الى القاضي ولا كل قاض يعدل فكان الاحوط سد باب التزويج عليهما من غير كفاً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الاحوط ان يجعل العقد موقفاً على اجازة الولي الا ان الزوج اذا لم يكن كفاً يصح فسخ الولي وان كان كفاً لا يصح فسخه فان كان الزوج طلقها قبل المرافعة الى القاضي وهو كفاً صح طلاقه عليها وكذا الائمة والظاهر وان مات أحدهما يتوارثان وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ان طلقها زوجها قبل المرافعة الى القاضي يكون متاركة حتى لو اجاز الولي بعد ذلك نكاح المرأة لا تصح اجازته لكن لا تحرم المرأة بهذا الطلاق وان طلقها هذا الرجل ثلاثاً كره له ان

البنات في حق العبد الذي فتحته ولو كانت تحتها بنتان لا رواية لهذا ولو أوصى له بزوجه لم يفسد حتى يقبل بعد موته ولو كان على العبد بنات أو غيرها يفسد النكاح لان دين العبد لا يمنع الارث كذا في العناية ومن زوج أمته لا يجب عليه تبويها فتنكح ويوطؤها الزوج ان طفر بها وكذا ان اشترط التبوئة لا يجب عليه شيء لانه لا يمتصية العقد فان بواها ما به منزل فلها النفقة والسكنى ولو بداله أن يستخدمها بعد التبوئة فله ذلك فلو طلقها بانها تبوئت فتنكح لها النفقة والسكنى وقبلها وبعد الاسترداد لا يجب والمكاتب في هذا كالحرة كذا في التبيين * واذا زوج الرجل مدبرته أو أم ولد أو ابناً يتامع زوجها ثم بداله أن يستخدمها ويردها الى منزله فله ذلك وكذلك لو كان شرط ذلك للزوج كان الشرط باطلا لا ينعضه ذلك من استخدامهما كذا في المحيط * وقد قالوا في الامة اذا بواها فكانت تخدم مولاهما في بعض الاوقات من غير أن يستخدمهما لم تعلق نفقتها وكذا المدبرة وأم الولد كذا في السراج الوهاج * زوج أمته رجلاً فلاذن في العزل الى المولى كذا في الكافي * العزل ليس بمكروه برضا امرأته الحرة أو برضا مولى امرأته الامة وفي الامة المملوكة بغير رضاها قالوا وكذلك المرأة يسعها أن تعالج لاسقاط الحمل ما لم يستن شيء من خلقه وذلك ما لم يتم له مائة وعشرون يوماً ثم اذا عزل وظهر بها حمل هل يجوز نفقة قالوا ان لم يعد الى وطنها أو عاد بعد البول ولم ينزل جازله نفقة والا فلا كذا في التبيين * لو أعتقت أمة أو مكاتبته خبرت ولو زوجها حراً كذا في الكنز * ولا فرق في هذا بين أن يكون النكاح برضاها أو بغير رضاها كذا في التبيين * ثم الكلام في خيار العتق في فصول (أحدها) ان خيار العتق ثبت للاتي دون الذكر (والثاني) ان خيار العتق لا يطل بالسكوت ويطل بقول أو فعل يدل على اختيارها النكاح (والثالث) انه يطل بالقيام عن المجلس (والرابع) ان الجاهل بخيار العتق عذر حتى لو علمت بالعتق ولم تعلم بالخيار لا يطل خيارها ان قامت عن المجلس على ما عليه اشارات الجامع وهو قول الكرخي وجماعة من مشايخنا رحمه الله تعالى خلافاً لما قاله القاضي الامام أبو طاهر الدباس (والخامس) ان الفرقة بخيار العتق لا يحتاج فيها الى قضاء القاضي كذا في المحيط * والعبد اذا تزوج بغير إذن مولاه ثم أعتق صح نكاحه ولا خيار له وكذلك لو باعه فجاز المشتري وكذلك لو أجاز وارثه بعد موته كذا في السراج الوهاج * واذا زوجت الامة نفقها بغير إذن المولى وأجاز المهر للمولى أعتقها بعد ذلك أو لم يمتنعها والدخول حصل بعد الاعتاق أو قبله وان لم يجز حتى أعتقها جازا العقد ولا خيار لها الا انه ينظر ان لم يكن دخل بها الزوج فالمهر لها وان كان دخل بها قبل العتق فالمهر للمولى هذا اذا كانت كبيرة وأما اذا كانت صغيرة فاعتقها فانه عندنا يتوقف على اجازة المولى ان لم تكن لها عصبه سواء وان كانت لها عصبه غير المولى فاذا أجاز العقد جاز واذا أدركت بعد ذلك فلها خيار الادراك الا اذا كان مجزاً العقد أباهاً أو جدها فانه لا خيار لها كذا في شرح الطحاوي * فان كانت تزوجت بغير إذنه على ألف ومهر مثلها مائة فدخل بها الزوج ثم أعتقها مولاها فالمهر للمولى وان لم يدخل بها فالمهر لها كذا في السراج الوهاج * ولو تزوجت مدبرة ثم مات المولى وقد خرجت من الثلث جاز النكاح وان لم يخرج لم يجز حتى تؤدي السعاية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز كذا في الظهيرية * أم ولد تزوجت بغير إذن مولاهم أعتقها مولاها أو مات عنها لم يدخل بها الزوج قبل العتق لم يجز النكاح وان دخل بها جاز كذا في الخلاصة * ولو طرأ الرق على النكاح فهو كالقارن في حق ثبوت خيار العتق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وذلك نحو

تزوجها قبل التزوج بزوج آخر وأجمعوا على انها لو أقرت بالنكاح صح اقرارها ومن شرائط النكاح رضا المرأة اذا كانت بالغة بكراً كانت أو ثيباً فلا يملك الولي اجبارها على النكاح عندنا فان استأمرها الاب قبل النكاح فقال أزوجك ولم يذ كر المهر ولا الزوج فسكت لا يكون سكوتها رضاها وان ترد بعد ذلك وكذا لو قال لها أزوجك جبراني أو بنى عي وهم لا يحصون لان الرضا بالمجهول لا يتحقق وان ذ كر الزوج والمهر في الاستمارة فسكتت كان سكوتها رضاها وان ذ كر الزوج ولم يذ كر المهر فسكتت قالوا ان وهبها من رجل ودخل نفقة نكاحه لانها رضيت

بنكاح لا تسمية فيه واتقاه هو النكاح بمهر المثل والنكاح بالقبلة الهبة يوجب مهر المثل وان زوجها بمهر مسمى لا ينعقد نكاح الولي لانها ما رضية تسمية الولي فلا ينعقد نكاح الولي الا باجازة مستقبله وان زوجها الولي بغير استثمار ثم أخبرها بعد النكاح فسكتت ان أخبرها بالنكاح ولم يذ كر الزوج والمهر اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون رضا كالمواستأمرها قبل النكاح ولم يذ كر الزوج والمهر وان ذ كر الزوج المهر جميعا فسكتت كان رضا وان ذ كر الزوج (٣٣٦) ولم يذ كر المهر فهو على التفصيل الذي تقدم في الاستثمار قبل النكاح وان ذ كر

المهر ولم يذ كر الزوج فسكتت لم يكن السكوت رضا استثمارها قبل النكاح أو أخبرها بعد النكاح لان الزوج أصل بغيرها تمتع الرضا وان سمى الولي رجلا في الاستثمار قبل النكاح فقالت غيره أحب الى لم يكن ذلك اذنا وان كان ذلك بعد النكاح لم يكن قوله غيره أحب الى رد النكاح لان هذا الكلام محتمل فلا يبطل به النكاح المنة وقد قبل النكاح وقع الشك في انه قاده فلا ينعقد بالشك * بكر زوجها اولها قبلها الخبر ففحكت كان ذلك رضا لان الفحل اماره السرور وان بكت اختلفوا فيه والصحيح ان البكاء اذا كان بخروج الدمع من غير صوت يكون رضا وان كان مع الصوت والصياح لا يكون رضا وان أخذها السعال أو الالتهاس حين أخبرت فلما ذهب السعال أو الالتهاس قالت لأرضي صهرها وكذا لو أحسنها ثم تركت فقالت لأرضي صهرها لان السكوت كان عن اضطرار ولو قال لها

الحرية اذا تزوجت ثم سئيت فأعتقت والمسلمة اذا تزوجت ثم ارتدت مع زوجها ولحقها بدار الحرب ثم سئيت ثم اعتقت فلها الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى انه لا يثبت لها الخيار قال القدوري قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز أن يثبت خيار العتق مرة بعد أخرى نحو أن تعتق فتختار زوجها ثم ترتد مع الزوج ثم تسبي فتعتق فتختار نفسها أو قال محمد رحمه الله تعالى يثبت خيار واحد وانما اختارت المعتقة نفسها قبل الدخول بها فلا مهر لها أصلا وان اختارت بعد الدخول بها وجب المسمى لسيدها ولو اختارت زوجها كان المسمى لسيدها دخل بها أو لم يدخل بها كذا في المحيط * ولو أعتقها ففوضي ثم زوجها ودفع المهر للولي ثم أجاز المولى العتق نفذ العتق والنكاح ولها أن تسترد المهر من المولى ولو باعها الفضولي ثم زوجها ثم أجاز المولى البيع فلا يشتري أن يجيز النكاح أو يفسخ كذا في العتبية * في المنتقى ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى عبد تزوج حرة بغير إذن مولاه ودخل بها ثم تزوج بامة لم يكن تزوجه الامة في عتق الحرة رد النكاح الحرة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو رد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبد تزوج بامة لم يكن ذلك رد النكاح الاولي وفي نوادر بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عبد تزوج بغير إذن مولاه أمة رجل بانه ثم قال لا حاجة لي في نكاحها فهذا رد له ولو لم يقل ذلك حتى دخل بها ثم تزوج بعض من لا يصح له نكاحها في عتقها لم يكن ذلك نقضا للنكاح وفي المنتقى اذا تزوج العبد حرة بغير إذن المولى على غير مهر ثم جعل المولى العبد لأمه بغير مهرها وقبلت ذلك انتقض النكاح وعليها أن ترد العبد وان لم يكن دخل بها قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل تزوج أمة برضاها من رجل بغير أمر الزوج والزوج بالغ عاقل خاطب عنه أبوه أو أجنبي بغير أمره حتى توقف النكاح على اجازة الزوج فأعتق المولى الامة قبل أن يجيز الزوج النكاح بقى النكاح كذلك موقوف على اجازة الزوج وأي من الامة أو الزوج شاء نقض هذا النكاح ثم نقضها صحيح وان لم يعلم به الزوج ولو أراد المولى أن ينقض هذا العقد بعد العتق قبل اجازة الزوج لم يذ كر هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه والصحيح انه ليس له ذلك وان أجاز الزوج النكاح بعد ما عتقت حتى نفذ النكاح لم يكن لها خيارا العتق ويكون المهر للمعتقة فلو كان المولى زوجها بغير رضاها وبقي المسئلة بحالها ثم ان الامة بعد ما عتقت نقضت النكاح قبل اجازة الزوج أو بعد اجازة الزوج فانه يعمل بنقضها في الحالين كذا في المحيط * وان زوجت الامة بغير الاذن ومن جانب الزوج ففوضي فنقضت قبل اجازة الزوج بعد العتق أو قبله لم يصح نقضها واذا عتقت وأجاز الزوج لا ينفذ الا باجازتها لان الاجازة بمنزلة الانشاء كذا في العتبية * رجلان شهدا على رجل انه اعتمق جاريته هذه وهو بمجد فقضى القاضي بالعتق ثم رجعا عن شهادتهما ثم تزوج أحدهما الجارية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان زوجها قبل القضاء القيمة عليها فيفريق بينهما وبعد القضاء جاز نكاحه مسلم اذن لعبد النصراني في التزوج فأقامت المرأة شهودا من النصارى انه تزوجها تقبل (١) ولو كان العبد مسلما والمولى نصرانيا لم يجز كذا في الظهيرية * تزوج أمة ابنه فولدت لم تصر أم ولد له وعليه المهر وعتق الولد على أخيه بالقرابة تزوج أمة أبيه فولدت لم تصر أم ولد له وعتق الولد على أبيه كذا في التمرثاني * واذا استولنا ابنة نكاح فاسدا أو وطء بشبهة فعندنا لا تصير أم ولد له كذا في المبسوط *

(١) مطلب في العبد المسلم اذا أذن له مولاه النصراني بالنكاح

قبل النكاح ان فلانا يخطبك فقالت لا تزوجني من فلان فاني لا أريده فزوجها قبلها الخبر فسكتت باجازة النكاح لان الرد قبل النكاح لا يدل على الرد بعده لاحتمال تبدل الحال ولو قالت بعد النكاح قد كنت قلت الى لا أريده فلانا ولم ترد على ذلك لا يجوز النكاح لانها أخبرت بعد العقد انها على الحالة الاولى لم تبدل حالها * بالغت زوجها اولها قبلها الخبر فقالت لا أريد الزوج أو قالت لا أريد فلانا يكون ردنا وقال بعضهم ان قالت لا أريد الزوج لا يكون ردنا والصحيح هو الاول لان قولها لا أريد الزوج رد لجميع الأزواج فيكون رد الفلان وغيره

ولو زوجه الولي فردت ثم قال لها في مجلس آخر ان اقواما يخطبونك فقالت انا راضية بما تفعل فزوجه الولي من الاول فآبت ان تبجركا
كان لها ذلك لان قولها انا راضية ينصرف الى غير الاول لان تقدير كلامها كانه قال لها اذا آبت فلانا فقد خطبك قوم آخرون فقالت انا
راضية بما تفعل سوى الاول وهذا كرجل طلق امرأته فقال لرجل اني كرهت صبيحة فلانة فطلقتها فزوجه امرأته ترضاها الى فزوجه
المطلقة لا يجوز يكون الامر على غيرها وكذا لو باع عبده ثم امر انسانا ان يشتري له عبدا فاشترى ذلك العبد لا يجوز فكذا

هنا الولي اذا زوج البكر
البالغة ثم اختلف الزوج
والمرأة فقال الزوج بلغك
النكاح فسكت فقالت
لا بل رددت كان القول قولها
عندنا كالمستعير اذا دعي
ردا لوديعته وانكر المعير كان
القول قول المستعير لانه
ينكر وجوب الضمان على
نفسه كذا ههنا لان الزوج
يدعي لزوم العقد والمرأة
تنكر فكان القول قولها
وان اقاما البينة كانت البينة
بين المرأة على رد لانها
قامت على الاثبات صورة
وبينة الزوج قامت على
النفي وان اقام الزوج
بينة انها اجازت العقد
واقامت المرأة بينة على الرد
كانت البينة بينة الزوج
لانها استتوبت في الاثبات
صورة وبينة الزوج تربحت
بلزوم العقد ولا يمين عليها في
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وان كان الزوج دخل
به اطوعا لم تصدق في دعوى
الرد وان كان دخل بها
كرها صدقت في دعوى الرد
* السكوت جعل رضائي
مسائل معدودة منها بكر
زوجها وليها فعلت بذلك
فسكتت كان سكوتها رضا

حرقت عبد قالت لسيده اعتقه عني بألف ففعل عتق العبد وفسد النكاح وسقط المهر وعليها المولى ألف
وكذا لو قال رجل تحتته أمة مولاهما اعتقها عني بألف ففعل عتقت الأمة وفسد النكاح والمولى على الزوج
ألف ولو قالت أعتقه عني ولم تسلم ما لا فاعتقه لم يفسد النكاح والولاء للمعتق عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما
الله تعالى كذا في الكافي

(الباب العاشر في نكاح الكفار)

كل نكاح جائز بين المسلمين فهو جائز بين أهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين فهو أنواع (منها النكاح بغير
شهود) اذا تزوج الذي ذمة بغير شهود وهما يدينون ذلك فهو جائز حتى لو أسلما يقران على ذلك عند علمائنا
الثلاثة وكذلك اذا لم يسلموا ولكن طلبا من القاضي حكم الاسلام أو طلب أحدهما ذلك فالقاضي لا يفرق
بينهما (ومنهم نكاح معتقة الغير) اذا تزوج الذي باه امرأته هي معتقة الغيران وجبت العدة من مسلم كان
النكاح فاسدا بالاجماع ويتعرض لهم في ذلك قبل الاسلام وان كانوا يدينون جواز النكاح في حالة العدة
وان وجبت العدة من كافروهم يدينون جواز النكاح في حالة العدة فاداموا على الكفر لا يتعرض لهم
بالاجماع كذا في المحيط * اذا تزوج الكافر في عدة كافرو ذافي دينهم جائز ثم أسلما أقر عليه هذا قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يقران عليه والصحيح قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * ولا يفرق القاضي بينهما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
أسلم أو أسلم أحدهما ترافعا أو رافع أحدهما هكذا في المحيط * في المبسوط ان الخلاف بينهما فيما اذا كانت
المرافعة أو الاسلام والعدة قائمة أما اذا كان بعد انقضاءها فلا يفرق بالاجماع كذا في فتح القدير * (ومنها
نكاح المحارم) لو كانت منكوحة الكافر محرما له بأن كانت أمه أو اخته هل لهذه الانكحة حكم الصحة
فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هي صحيحة بينهم حتى يترتب عليها وجوب النفقة ولا يسقط احصائه
بالدخول به بعد العقد وقبل عنده هي فاسدة وهو قولهما والصحيح الاول وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا
والجمع بين المحارم والخمس كذا في التبيين * ولا يتوارثان به بالاجماع كذا في الظهيرية فان أسلما أو أسلم
أحدهما يفرق بينهما بالاجماع وكذلك اذا لم يسلموا ولكن رافعا الامر الى القاضي كذا في المحيط * وان رفع
أحدهما الامر الى القاضي وطلب حكم الاسلام لم يفرق بينهما اذا كان الآخر بأبي ذلك وعندهما يفرق
بينهما كذا في الكافي * وما داموا على الكفر ولم يترافعا اليه لا يتعرض لهم بالاتفاق اذا كانوا يدينون ذلك
كذا في المحيط وهكذا في المتأية * واتفقوا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لو تزوج أختين
في عدة واحدة ثم فارق أحدهما قبل الاسلام ثم أسلم أن الباقية نكاحها على الصحة حتى يقرأ عليه كذا
في الكفاية * اذا طلق الذي امرأته الذمية ثلاثا ثم أقام عليها كقيامه عليها قبل الطلاق قبل أن يتزوج بها
آخر وقبل أن يحدث عقد النكاح عليها أو خالع امرأته ثم أقام عليها قبل تجديد النكاح فانه يفرق بينهما
وان لم يترافعا الى القاضي ولو طلقها ثلاثا ثم جدد عقد النكاح عليها غير أنها لم تتزوج بزواج آخر فانه
لا يفرق بينهما كذا في السراج الوهاج * ذمي تزوج مسلمة يفرق وان أسلم وقالت تزوجتني وأنا مسلمة وقال
بل مجوسية فالقول لها او يفرق لدعواها التحريم كذا في التتارخانية * اذا زوجت صبية من صبي وهما

(٤٣ - فتاوى اول) منها ومنها اذا نواضع رجلان في السر انما يظهر البيع علانية وهو بيننا تلجئة ثم قال أحدهما صاحبه اننا قلنا
في السر هكذا وقد بدى الى ان أجعله يباعا صحيفا فسكت الآخر ثم يابعا كان البيع صحيفا ومنها اذا أسر للشركون عبد الرجل ثم وقع في المغنمية
بعد ذلك وقسم ومولاه الاول حاضر فسكت ولم يطلب العبد بطل حقه في أخذ العبد ومنها المشتري اذا قبض المبيع قبل نقد الثمن والبائع
يراه ولم يمنعه من القبض كان اذا ومنها المولى اذا رأى عبده يبيع ويشترى ولم يمنعه فسكت يكون ذلك اذا ومنه رجل اشترى عبدا على انه

بالخيار ثلاثة أيام فرأى المشتري العبد يبيع ويشترى فسكت لزمه البيع وبطل خياره وان كان الخيار للبائع لا يطل خياره ومنها الشفيع اذا علم بالبائع فسكت بطلت شفيعته ومنها اذا يبيع العبد وهو حاضر فسكت وفي بعض الروايات فانقاد للبائع أو التسليم ثم قال أنا حر لا يقبل قوله ومنها رجل قال والله لا أنزل فلانا في داري وفلان نازل فيها فسكت الخالف يحنث في يمينه ولو قال له الخالف اخرج فابي أن يخرج فسكت الخالف بعد ذلك (٣٣٨) لا يحنث في يمينه ومنها امرأة ولدت ولدا فحنث الناس زوجها بالولد فسكت لزمه الولد حتى

لا يملك نفسه بعد ذلك ومنها الموهوب له اذا قبض الموهوب في مجلس الهبة فسكت الواهب يكون ذلك اذا بالقبض وتم الهبة استحسانا وكذلك في البيع الفاسد على الرواية التي يعتبر القبض باذن البائع لا فائدة للملك اذا قبض بحضرة البائع والبائع يسكت صح قبضه ويفيد الملك ومنها أم ولد جاءت بولد فسكت المولى حتى مضى يوم أو يومان لزمه الولد ولا يصح نفسه بعد ذلك ولو زوجت المرأة نفسها من غير كف فبطلت المولى فسكت المولى لم يكن رضا فان قبض مهرها وجهزها به كان رضا وان خاصم الزوج في المهر والنفقة في القياس لا يكون رضا وفي الاستحسان يكون رضا رجل زوج ابنته البكر البالغة من غير كف ففعلت بذلك فسكتت قال بعضهم سكوتها لا يكون رضا وقال بعضهم في قول أبي حنيفة يكون رضا لان على قول أبي حنيفة الابولى في نكاح من غير كف ولو كانت صغيرة يلزم العقد فاذا كانت كبيرة يتوقف على الرضا كالأول زوجها من كف والجد عند

من أهل الذمة فأدركا فان كان المزوج أبافلا خيارا لهما وان كان المزوج غير الاب والجد فلهما الخيار عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو أسلم أحد الزوجين عرض الاسلام على الآخر فان أسلم والآخر بينهما كذا في الكنز * وان سكت ولم يقل شيئا فالقاضي يعرض الاسلام عليه مرة بعد أخرى حتى يتم الثلاث احتياطاً كذا في الذخيرة * ثم لا فرق بين أن يكون المصير صديقا أم ابنا أو بالغاً حتى يفرق بينهما بآبائه وهذا على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو كان أحدهما صغيرا غير مميز ينتظر عقله كذا في التبيين * فاذا عقل عرض عليه الاسلام فان أسلم والآخر لا يفرق ولا ينتظر بلوغه وان كان مجنونا يعرض على أبويه الاسلام فان أسلم أحدهما والآخر بينهما كذا في الكافي * فان أسلم الزوج وأبى المرأة لم تكن الفرقة طلاقا وان أسلمت المرأة وأبى الزوج وفرق تكون الفرقة طلاقا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * ثم اذا وقعت الفرقة بينهما بالاباء فان كان بعد الدخول فلهما المهر كله وان كان قبل الدخول فان كان بآبائهما فلما نصف المهر وان كان بآبائهما فلما مهرها كذا في التبيين * ولو أسلم زوج الكناية بقي نكاحها ما كذا في الكنز * واذا أسلم أحد الزوجين في دار الحرب ولم يكونا من أهل الكتاب أو كانا والمرأة هي التي أسلمت فانه يتوقف انقطاع النكاح بينهما على مضى ثلاث حيض سواء دخل بها أو لم يدخلها كذا في الكافي * فان أسلم الآخر قبل ذلك فالنكاح باق ولو كانا مسلمين فالبيئونة اما بعرض الاسلام على الآخر أو بانقضاء ثلاث حيض كذا في العتبية * وهذه الحيض لا تكون عدة ولهذا يستوى فيها المدخول به أو غير المدخول به ثم اذا وقعت الفرقة قبل الدخول بذلك فلا عدة عليهم وان كان بعد الدخول والمرأة حرة فكذلك وان كانت هي المسلمة فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * ولو كانت لا تحيض أصغر أو كبرت لا تبين إلا بمضي ثلاثة أشهر كذا في البحر الرائق * ولو أسلمت المرأة وخرج الزوج مستأمنًا لا تبين إلا بمضي ثلاث حيض وكذلك لو صار ذميا بعد ما خرج مستأمنًا حتى لو خرجت المرأة بعرض الاسلام عليه فان أسلم لم يفرق بينهما وكذلك لو أسلم الزوج ثم خرجت الزوجة ذمية لم تبين حتى تحيض ثلاث حيض فاذا وقعت الفرقة بمضي ثلاث حيض ذكر في السير الكبير أنها فرقة بطلاق عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * وتبين الدارين سبب الفرقة لا السبب حتى لو خرج أحد الزوجين مسلماً أو ذمياً من دار الحرب إلى دار الاسلام وقعت الفرقة كذا في التبيين * حربي خرج اليأساً بآمان ثم قبل الذمة بآمان أمراً أنه وان سبي أحدهما وقعت البيئونة بينهما ما تبين الدارين وان سبياً معاً لم تقع البيئونة كذا في السراج الوهاج * ولو خرج الحربي مستأمنًا أو دخل المسلم دار الحرب مستأمنًا لم تقع الفرقة بينه وبين امرأته كذا في الكافي * وكذا الخروج من منعة أهل البغي إلى منعة أهل العدل أو بالعكس لا تقع به الفرقة كذا في التبيين * مسلم تزوج حرة كناية في دار الحرب فخرج عنها الزوج وحده بآمان عندنا ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبين كذا في الظهيرية * وتسكح المهاجرة الحائلة بلا عدة خرجت من دار الحرب إلى دار الاسلام مسلمة أو ذمية وكذا اذا أسلمت في دار الاسلام أو صارت ذمية وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا تجب العدة هكذا في التبيين * ولو سبي وتحتة أختان أو أربع أو خمس فسبين معهن بطل نكاح الكل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى سواء كان بعقوداً أو بعقده ولو كان تحت كافر أختان أو خمس فأسلن معاً فان كان بعقود صح نكاح الأخت الأولى

عدم الاب في ذلك بمنزلة الاب أما غير الاب والجد ليس بولي في النكاح من غير كف فلم يكن سكوتها رضا كالأول زوجها الاجنبي والاربع من كف فسكتت لا يكون سكوتها رضا ولا بد من النطق * رجل قال لاجنية اني أريد أن أزوجه من فلان فقالت بالفارسية توبه داني قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يكون ذلك اذا وقال بعضهم قولها توبه داني وقولها تواداني في عرف بلادنا يكون اذا وان قالت ذلك اليك يكون توكيداً في قولهم وذكر الناطقي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عينا ستأذن مولاه في التزوج فقال المولى أنت أعلم لا يكون

ذلك اذا ناولو قال ذلك اليك كان اذا ناولت ايضا رجل تزوج امرأته بغير ان يبلغها الخبر فقالت بلى فست قال بعضهم يكون اجازة والاولى
 ان لا يكون اجازة رجل زوج ابنته البالغة فلما بلغها الخبر لم تتكلم ثم سئلت في اليوم الثاني فقالت لا ارضى بما فعل أبي وتزوجت بآخر قال
 أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى ان لم تعلم الزوج أو لم تعلم الضد انك تعلمت بذلك ردت بطل نكاح الاب بكر زوجها وليها فقالت بعد سنة
 حين بلغني النكاح قلت لا ارضى كان القول قولها ولو قالت بلغني النكاح قبل سنة (٣٣٩) فرددت لا يقبل قولها ولو بلغها الخبر

وعندها قوم فقالت قد
 ردت النكاح حين بلغني
 الا أنهم لم يسمعوا ذلك مني
 لا يقبل قولها لان القوم اذا لم
 يسمعوا ردها كان الثابت
 عندهم سكوتها فيثبت
 الرضا * مغرر زوجها وليها
 غير الاب والجد فقالت بعد
 ما أدركت اني قد اخترت
 نفسي حين أدركت لا يقبل
 قولها بخلاف الفصل الاول
 لان خيار البلوغ فسخ
 للنكاح النافذ فكانت مدعية
 ابطال الملك الثابت * رجل
 زوج ابنته البالغة ولم يعلم
 الرضا والرد حتى مات زوجها
 فقالت ورثة الزوج انها
 زوجت بغير أمرها ولم تعلم
 بالنكاح ولم ترض فلا ميراث
 لها وقالت هي تزوجني أبي
 بأمرى كان القول قولها
 ولها الميراث وعليها العدة
 وان قالت زوجني أبي بغير
 أمرى فبلغني الخبر فرفضت
 لامهر لها ولا ميراث لانها
 أقرت ان العقد وقع غير نافذ
 فاذا ادعت النفاذ بعد ذلك
 لا يقبل قولها للكان التهمة
 * بكر زوجها ابن عمها من
 نفسه وهي بالغة فبلغها الخبر
 فسكت ثم قالت لا ارضى
 كان لها ذلك لان ابن العم كان

والاربع الاول وبطل الباقي فان تزوجتهن بعد عدة فان كانوا من أهل الذمة بطل الكل بخلاف بيننا
 الا اذا ماتت واحدة أو باتت قبل اسلامه صح نكاح الاربع الباقية وان كانوا من أهل الحرب فكذلك في
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في العتائية * وان سببت معه ثنتان لم يفسد نكاحهما
 وفسد نكاح اللتين بقيتا في دار الحرب كذا في السراجية * ولو كان الحربى تزوج أمًا أو بنتًا ثم أسلم فان كان
 تزوجهما في عدة واحدة فنكاحهما باطل وان كان تزوجهما متفرقًا فنكاح الاول جائز ونكاح الاخرى
 باطل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهذا اذا لم يكن دخل بواحدة منهما ولو أنه كان دخل
 بهما جميعا فنكاحهما باطل بالاجماع وان كان دخل باحدهما فان كان دخل بالاولى ثم تزوج الثانية
 فنكاح الاول جائز ونكاح الثانية باطل بالاجماع كذا في البدائع * ولو لم يدخل بالاولى ولكن دخل
 بالثانية فان كانت الاولى بنتا والثانية أمًا فنكاحهما باطل بالاتفاق وان تزوج الام أو لولم يدخل بها ثم تزوج
 البنت ودخل بها فنكاحهما باطل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الا انه يحل له أن يتزوج
 البنت ولا يحل له أن يتزوج الام كذا في السراج الوهاج * ارتد أحد الزوجين عن الاسلام وقعت الفرقة بغير
 طلاق في الحال قبل الدخول وبعده ثم ان كان الزوج هو المرتد فلها كل المهران دخل بها ونصفه ان لم يدخل
 بها وان كانت هي المرتدة فلها كل المهران دخل بها وان لم يدخل بها فلها مهر لها وان ارتد امًا ثم أسلم معا
 فهم اعلى نكاحهما استحسانا ولو أسلم أحدهما بعد ارتدادهما معا وقعت الفرقة بينهما كذا في الكافي *
 وان لم يعرف سبق أحدهما في الارتداد يجعل في الحكم كأنهما وجد معا كذا في الظهيرية * ولو أجزت كلمة
 الكفر على لسانها غايظة لزوجها أو أخرجا لفسها عن حبالته أو لاستجاب المهر عليه بنكاح مستأنف
 تحرم على زوجها فتحير على الاسلام ولكل قاض أن يجتد ذلك كذا في شيء ولو بدى نار خطت أو رضيت
 وليس لها أن تتزوج الا بزوجه قال الهندواني آخذ بهذا قال أبو الليث وبه نأخذ كذا في التمراشي * فان
 أسلم الزوج ونحوته كآية ثم ارتدت بآنت كذا في محيط السرخسي * والولد يتبع خيرا لآبوين دينا كذا في الكنز
 * هذا اذا لم تختلف الدار بأن كذا في دار الاسلام أو في دار الحرب أو كان الصغير في دار الاسلام وأسلم الوالد
 في دار الحرب لانه من أهل دار الاسلام حكوا وما اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسلم
 فلا يتبعه ولده ولا يكون مسلما كذا في التبيين * والجوسى شر من الكتابى كذا في الكنز * ولو كان أحد
 الزوجين كآيا والآخر مجوسيا فالولد كتابى يجوز للمسلم منا كخته وتحمل له ذبيحته كذا في غايه السروجى *
 مسلم تزوج نصرانية ثم تجسما معا قال أبو يوسف وجهه الله تعالى تقع الفرقة وقال محمد رحمه الله تعالى لا تقع
 كذا في الظهيرية * ولو كانت تحت مسلم نصرانية فتهودا جميعا وقعت الفرقة بينهما بالاتفاق لان سبب
 الفرقة جاء من قبل الزوج خاصة كذا في السراج الوهاج * ولو تزوج مسلم صبية لها أبوان مسلمان فارتدالم
 تبن الصغيرة من زوجها وان لحقها بدار الحرب باتت ولومات أحد الآبوين في دارنا مسلما أو مرتدًا ثم ارتد
 الآخر ولحقها بدار الحرب لم تبن من زوجها كذا في الظهيرية * صبية نصرانية تحت مسلم تجس أبوها
 وقدمات الام نصرانية لم تبن كذا في محيط السرخسي * مسلم تزوج صبية نصرانية زوجها أبوها أو أباها
 نصرانيان ثم تجس أحد آبويها وبقي الآخر على النصرانية فالابنة لا تبن من زوجها ولو كان الآبوان
 تجسوا والجارية صبية على حالها باتت من زوجها وان لم يدخلها دار الحرب وليس لها من المهر قليل

أصيل في نفسه فضوليا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فلا يمل الرضا ولو استأمرها في التزوج من
 نفسه فسكت ثم زوجها من نفسه جازا جاعا * رجل زوج رجلا امرأته بغير ان يبلغه الخبر فقال نعم ما صنعت أو بارك لنا الله فيها أو قال
 أحسنت أو أصبت كان اجازة لا اذا علم انه أراد به الاستهزاء بسوق الكلام على وجه الاستهزاء فحينئذ لا يكون اجازة هكذا ذكر الشيخ الامام
 المعروف بنحوه زاده رحمه الله تعالى في شرح كتاب الاكراه عن أبي نصر بن سلام عن محمد بن مسلمة رحمه الله تعالى ولو قال لا بأس فانه

الاثنية في عدة الاولى والثانية لم يصح فلم يكن فسخا لمقابها فلا تصح اجازة المولى كالتزويج في عقد واحد وكذا الحر اذا تزوج عشر نسوة
بغير اذنهن في عقود متفرقة فبلغهن فأجرن جميعا جاز نكاح التاسعة والعاشره لانهما تزوج الخامسة كان ذلك فسخا لنكاح الاربع قبلها
فاذا تزوج التاسعة كان ذلك فسخا لنكاح الاربع قبلها فيستوقف نكاح التاسعة والعاشره على اجازتهما * أمة تزوجت بغير اذن المولى ثم
باعها المولى فأجاز المشتري نكاحها ان كان الزوج دخل بها أصبحت اجازة المشتري وان (٣٤١) لم يكن دخل بها الزوج لا تصح اجازة

المشتري لانه اذا لم يكن دخل
بها حلت للمشتري ملك اليمين
والحل البات اذا طرأ على
الحل الموقوف بطله وأما
اذا دخل بها الزوج تجب
عليها العدة بهذا الدخول
فلا يحل فرجها للمشتري
فتصح اجازة المشتري وكذا
الامة اذا تزوجت بغير اذن
المولى فإن المولى قبيل
الاجازة فأجاز الوارث نكاحها
ان كان المورث أو الزوج
دخل بها صحت اجازة
الوارث لانها لا تحل للوارث
وان كان لم يدخل بها المورث
ولا الزوج لا تصح اجازة
الوارث لان الوارث ملكها
بموت المورث وحلت له
قبيل النكاح الموقوف
* أم ولد تزوجت بغير اذن
المولى ثم أعتقها فان لم يدخل
بها الزوج قبل العتق لم يجز
النكاح بموت المولى لانه
وجب عليها عدة العتق
والعدة تمنع نكاح النكاح
وان كان الزوج دخل بها
قبل العتق جاز النكاح
بموت المولى لان قيام عدة
الزوج يمنع وجوب عدة
العتق وكذا المكاتبه اذا
تزوجت بغير اذن المولى
فإن المولى فأجاز الوارث

كذا في الجوهره النيرة * والاختيار في مقدار الدور الى الزوج لان المستحق هو التسوية دون طريقته
كذا في التبيين * ولو أمره القاضي بالقسم والتسوية فنفذ فرافعته الى القاضي أو جعه القاضي عقوبة
لارتكابه المحظور أو أمره بالعدل ولو أقام عند احدي امرأتين شهما قبل الخصومة أو بعد هاتم خاصته
الاخرى في ذلك أمره القاضي بالتسوية بينهما في المسئلة قبل ومما مضى كان هذا ليس لها أن تطلب أن يقيم
عندها مثل ذلك ولو أقام عند احدي امرأتين زيادة باذن الاخرى جاز وكان لها أن ترجع عن ذلك ولا يكون
الاذن لازما كذا في فتاوى قاضيان * ولو وهبت احدي المرأتين القسم لصاحبتها جاز ولها أن ترجع متى
شامت كذا في السراج الوهاج * وان رضيت احدي الزوجات بترك قسمها لصاحبتها جاز ولها أن ترجع في
ذلك كذا في الجوهره النيرة * ولو تزوج امرأتين على أن يقيم عند احدهما أكثر أو أعطت لزوجها مالا
أو جعلت على نفسها جعلا على أن يزيد قسمها أو حطت من المهر لكي يزيد قسمها فالشرط والجعل باطل
ولها أن ترجع في ماله كذا في الخلاصة * وكذلك لو بذل الزوج لواحده مالا على أن تبذل ثوبتها لصاحبتها
أو بذلت هي المال لصاحبتها الترتيب لا يجوز والمال يسترد كذا في التارخية * ولو كان للرجل امرأة
واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار أو يشتغل بصحبة الاما فتنظمت المرأة الى القاضي أمره القاضي أن
يبين معها اياما أو يقطر لها أحيانا أو كان أبو حنيفة رجه الله تعالى أو لا يجعل لها يوما وليله والزوج ثلاثة أيام
ولها ان يرجع فقال يوم الزوج أن يراعيا فيؤنسها بصحبتها أياما أو أحيانا من غير أن يكون في ذلك شيء
مؤقت كذا في فتاوى قاضيان * وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق * وفي المنتقى ولو كانت عنده امرأتان
وله أهات أو ولد سراري أقام عند كل واحدة منهن يوما وليله ويقيم في يومين وليتني عنده من شاء من
السراري ولو كان عنده أربع نسوة أقام عند كل واحدة منهن يوما وليله ولم يكن عند السراري الاوقفة
شبهة المار كذا في فتاوى قاضيان * وله أن يسافر ببعض نساءه دون البعض والاولى أن يفرع بينهما
تطيبا القلوب ثم اذا قدم من السفر ليس للاخرى أن تطلب من الزوج أن يسكن عندها مثل ما كان عند
التي سافرها واذا كانت له امرأة وأراد أن يتزوج عليها أخرى وخاف أن لا يعدل بينهما لا يسعه ذلك وان
كان لا يخاف وسعه ذلك والامتناع أولى ويؤجر بترك ادخال النعم عليها كذا في السراجية * والمستحب أن
يسوي بينهما في جميع الاستمتاع من الوطء والقبلة وكذا بين الجوارى وأمهات الاولاد ولا يجب شيء كذا
في فتح القدير * (ومما يتصل بذلك مسائل) لا يجوز أن يجمع بين ضربتين أو الضرائر في مسكن
واحد الا برضاها للزوم الوحشة ولو اجتمعت الضرائر في مسكن واحد بالرضا بكرة أن يطأ احدهما بحضرة
الاخرى حتى لو طأها لم تلزمها الاجابة ولا تصير في الامتناع ناشئة ولا خلاف في هذه المسائل وله أن
يجبرها على الغسل من الجنابة والحيض والنقاس الا أن تكون نعمة وله جبرها على التطيب والاستعداد
كذا في البحر الرائق * وله أن يمنعها من كل ما يتأذى من رائحتها ومن الغزل وعلى هذا أنه أن يمنعها من
التزين بما يتأذى بريحها كان يتأذى برائحة الحناء الاخضر ونحوه وله ضربها بترك الزينة اذا كان يريد بها
وترك الاجابة وهي طاهرة والصلاة وشروطها كذا في فتح القدير * رجل له امرأة لا تصلي له أن يطلقها وان لم
يقدر على ايقاع مهرها فان أرادت أن تخرج الى مجلس العلم بلا اذنه لم يكن لها ذلك فان وقعت لها نازلة
وزوجها عالم بها أو جاهل لكنه يسأل عالما لا تخرج والا فلها أن تخرج وان كان لها أب زمن وليس لمن

نكاحها صحت اجازته لانها لا تورث فينفذ النكاح باجازة الوارث * ولي الصغير والصغيرة اذا قال زوجت الصغيرة أمس لا يصدق
الا بالينة أو بتدقيق الصغير بعد البلوغ في قول أي حنيفة رجه الله تعالى وكذا مولى العبد اذا أقرب بالنكاح ووكل المرأة ووكل الرجل
وقال صاحب رجه الله تعالى يصدق ومولى الامة يصدق بالاجماع واختلوا في موضع الخلاف قيل الخلاف فيما اذا بلغ الصغير وأنكر
النكاح فاقواله أم لا أو اقواله بالنكاح في الصغير مع اقراره والصحيح ان الخلاف فيما اذا أقر في صغيرهما فبلغا وأنكر لم يصح اقرارهما

نفسهم منهم مع علمها ان نكاحه لا ينفذ فقد وضيت سيطران حقها واذا تزوج العبد بغير اذن المولى امرأة ثم قال للمرأة لا حاجة لي في النكاح بطل نكاحه ولو قال المولى لا ارضى ولا اجزأ وقال لم ارض ولم اجزأ وقال أنا كاره ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يكون ذلك رد النكاح العبد وكذا لو قالت البكر ذلك ولو وصلا فقال لا ارضى ولكن رضيت جازا استحسانا * رجل خطب بـ كرامن أبيها فقال الاب مرا كد خدای بسرست هر چه كند ورواست فزوج الابن أخته فبلغها (٣٤٣) الخبر فسكنت ثم زوجها الاب بعد ذلك

من رجل آخر فبلغها فسكنت جاز نكاح الاب لان الاخ ليس بولي فلم يكن سكوتهم في نكاح الاخ رضا اذا تزوج الصغير أو الصغيرة بغير اذن الولي فبلغا لم يجز نكاحهما حتى يجزا بعد البلوغ * والعبد أو الأمة اذا تزوج بغير اذن المولى ثم أعتقا جاز نكاحهما من غير اجازة

فصل في نكاح المماليك

لا يجوز نكاح العبد والمكاتب والمكاتب والمدير والمديرة وأم الولد بغير اذن السيد وكذلك معتق البعض على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز نكاح المولى على العبد بغير اذنه وان كان كبيرا كما يجوز نكاح الأمة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى لا يملك المولى اجزاء العبد ولا يجوز تزويج المولى على المكاتب والمكاتبه الا باذنهما وان كانا صغيرين ولو زوج المولى مكاتبته الصغيرة بغير اذنها فعتقت لا يطل نكاح المولى لكن لا يجوز الا باجازة المولى

من المذهب كذا في المحيط * وفي البناء يبيع وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * واذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم كذا في الهداية * وأجمعوا على أن مدة الرضاع في استحقاق أجره الرضاع مقدر بحولين حتى ان المطلقة اذا طالت به بعد الحولين بأجرة الرضاع فالى الاب أن يعطى لا يجبر ويجبر في الحولين كذا في فتاوى قاضخان * وهذه الحرمة كما ثبتت في جانب الأم ثبتت في جانب الاب وهو الفحل الذي نزل الابن بوطئه كذا في الظهيرية * يحرم على الرضيع أبواه من الرضاع وأصولهما وفروعهما من النسب والرضاع جميعا حتى ان المرضعة لو ولدت من هذا الرجل أو غيره قبل هذا الرضاع أو بعده أو أرضعت رضيعا أو وولدت لهذا الرجل من غيره هذه المرأة قبل هذا الرضاع أو بعده أو أرضعت امرأة من ابنه رضيعا فالكل اخوة الرضيع وأخواته وأولادهم أولاد اخوته وأخواته وأخوال الرجل عمه وأخته وعمته وأخوال المرضعة خاله وأخته وأخواته وكذا في الجد والجدة وثبت حرمة المصاهرة في الرضاع حتى ان امرأة الرجل حرام على الرضيع وامرأة الرضيع حرام على الرجل وعلى هذا القياس الا في المسئلتين كذا في التهذيب * احدهما أن لا يجوز للرجل أن يتزوج أخته ابنة من النسب ويجوز في الرضاع لان أخته ابنة من النسب ان كانت منه فهي ابنته وان لم تكن منه فهي ربيته وهذا المعنى لا يتأق في الرضاع حتى ان في النسب لو لم يوجد أحد هذين المعنيين بأن كانت جارية بين الشريكين جاءت بولد فادعياه حتى ثبت النسب بينهما ولو لكل واحد منهما بنت من امرأة أخرى جاز لكل واحد من المولدين أن يتزوج بانه شريكه وان حصل كل واحد من المولدين متزوجا بأخته ابنة من النسب * والمسئلة الثانية لا يجوز للرجل أن يتزوج أم أخته من النسب ويجوز في الرضاع لان في النسب ان كانا أخوين لام فأم الاخ أمه وان كانا أخوين لاب فأم الاخ امرأة أبيه وهذا المعنى معدوم في الرضاع كذا في المحيط * وتحل أخته رضاعا كما تحل نسباً مثل الاخ لاب اذا كانت له أخت من أمه يحل لأخيه من أبيه أن يتزوجها كذا في الكافي * وتحل أم أخيه وأم عمه وعمته وأم خاله وخالته من الرضاع هكذا في شرح الوقاية * وكذا يجوز له أن يتزوج بام حفدته وبجدة ولده من الرضاع ولا يحل ذلك من النسب كذا في التبيين * وكذا يجوز له أن يتزوج بعمه ولده من الرضاع كذا في السراج الوهاج * وكذا أم أخته ابنة وبنت أخته ولده وبنت عمه كذا في النهر الفائق * وكذا المرأة يجوز لها أن تتزوج بأبي أختها وبأخي ابنها وبأبي حفدتها وبجد ولدها وبخال ولدها من الرضاع ولا يجوز ذلك كله من النسب كذا في التبيين * اذا طلق الرجل امرأته ولها ابن فتزوجت بزوج آخر بعدما انقضت عدتها ووطئها الثاني أجمعوا أنها اذا ولدت من الثاني فالابن من الثاني وينقطع من الاول وأجمعوا على أنها اذا لم تحبل من الثاني فالابن من الاول واذا حبلت من الثاني ولكن لم تلد منه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اللبن يكون من الاول حتى تلد من الثاني كذا في المحيط * رجل تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل لها لبن فأرضعت صبيا كان الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم على الصبي أولاد هذا الرجل من غيره هذه المرأة رجل زني بامرأة فولدت منه فأرضعت بهذا اللبن صغيرة لا يجوز لهذا الزاني ولا لآدم من آباءه وأولاده نكاح هذه الصبية كذا في فتاوى قاضخان * ولم الزاني وخاله أن يتزوج بهذا الولد كالمولود من الزنا كذا في التبيين * ولو وطئ امرأة بشبهة فحبلت منه فأرضعت صبيا فهو ابن الواطئ من الرضاع وعلى هذا كل من ثبت نسب به من الواطئ ثبت منه الرضاع وفي كل موضع لا يثبت نسب الولد منه ثبت الرضاع من الام كذا في

وان عجزت بطل نكاح المولى بعجزها ولو زوج مكاتبه الصغيرة امرأة بغير اذنه فعتق أو عجز لا يطل نكاح المولى لكن لا يجوز الا باجازة المولى وما يجب للأمة والمديرة وأم الولد من المهر بنكاح أو بدخول عن شبهة يكون للمولى ومهر المكاتبه ومعتقة البعض يكون لها مال المولى واذا وجب المهر على المهر على العبد بنكاح باذن المولى يباع فيه وما يجب على المكاتب والمدير ببيعان في ذلك وما يجب على العبد بغير اذن المولى من ذلك يواخذه بعد العتق وليس للرجل ان يزوج عبدا ابنة الصغير ولا أن يزوج أمته والجدة بنزلة الاب وكذا الوصي والقاضي

والمفاوض في مال المفاوضة وأما شرك العنان والمضارب لا يملك تزويج الأمة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذا العبد المأنون والمكاتب لا يملك تزويج الأمة والله أعلم بالصواب * (فصل في فسخ عقد الفسوخ) * رجل تزوج رجلا امرأة بغير إذنه لم يكن لهذا العاقد أن يفسخ هذا العقد في قول محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الأول وفي قوله الآخر أنه أن يفسخ العقد (العاقدون في الفسخ أربعة) عاقد لا يملك الفسخ لا بالقول (٣٤٤) ولا بالفعل وهو الفسوخ لا يفسخ ولا يفسخ وكذا لو

زوجه أخت تلك المرأة يتوقف الثاني ولا يكون فسحا للأول وعاقده يفسخ بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل * رجل وكل رجلا لزوج امرأة بغير إذنه فزوجه تلك المرأة وخاطب عنها فضولي فان هذا الوكيل يملك الفسخ بالقول ولو زوجه أخت تلك المرأة لا يفسخ العقد الأول وعاقده يملك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول وصورة رجل تزوج رجلا امرأة بغير إذنه ثم إن الزوج وكله أن يزوجه امرأة بغير عينها فزوجه أخت تلك المرأة يفسخ نكاح الأولى ولو فسخ ذلك العقد بالقول لا يصح فسحه وعاقده يملك الفسخ بالقول والفعل جميعا وصورة رجل وكل رجلا لزوج امرأة بغير عينها فزوجه امرأة وخاطب عنها فضولي فان فسخ الوكيل هذا العقد صحيح فسحه ولو زوجه أخت تلك المرأة يفسخ العقد الأول

(فصل في الوكالة)

رجل له ابن ولابنة ابنة فأكراه الأب ابنته على أن يوكله في تزويج ابنته فقال

المضمرات * رجل تزوج امرأة فولدت منه ولدا فأرضعت ولدها ثم يس لبنها ثم در لها لبن بعد ذلك فأرضعت صبيا كان لهذا الصبي أن يتزوج أو لا وهذا الرجل من غير المرضعة كذا في فتاوى قاضيان * بكر لم تزوج لو نزل لها لبن فأرضعت صبيا صارت أم للصبي وثبت جميع أحكام الرضاع بينهما حتى لو تزوجت البكر رجلا ثم طلقها قبل الدخول بها كان لهذا الزوج أن يتزوج الصبية وإن طلقها بعد الدخول لا يكون له أن يتزوجها كذا في خزانة المفتين * ولو أن صببية لم تبلغ تسع سنين نزل لها اللبن فأرضعت به صبيا لم يتعلق به تحرير وانما يتعلق التحريم به إذا حصل من بنت تسع سنين فصاعدا كذا في الجوهر النيرة * وكذا لو نزل للبكر ماء أصفر لا يثبت من أرضاعه تحرير هكذا في فتح القدير * المرأة إذا جعلت ثديها في فم الصبي ولا تعرف أمص اللبن أم لا ففي القضاء لا تثبت الحرمة بالشك وفي الاحتياط تثبت دخل في فم الصبي من الثدي مائع لونه أصفى تثبت حرمة الرضاع لانه لبن تغير لونه كذا في خزانة المفتين * إذا نزل للرجل لبن فأرضع به صبيا لا تثبت به حرمة الرضاع كذا في فتاوى قاضيان * وإذا نزل للخنثى لبن إن علم أنه امرأة فلهذا التحريم وإن علم أنه رجل لم يتعلق به التحريم وإن أشكل ان قالت النساء أنه لا يكون على غزارته إلا للمرأة فلهذا التحريم احتياط وإن لم يقل ذلك لا يتعلق به تحريم كذا في الجوهر النيرة * ولبن الحية والميتة سواء في التحريم كذا في الظهيرية * وإذا ارتضع الصبيان من لبن بهيمة لا يثبت به الرضاع كذا في فتاوى قاضيان * والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى إذا رضع في دار الحرب وأسلموا أو خرجوا إلى دارنا تثبت أحكام الرضاع فيما بينهم كذا في الوجيز لا كدرى * وكما يحصل الرضاع بالمص من الثدي يحصل بالصب والسعوط والوجور كذا في فتاوى قاضيان * ولا يثبت بالاقطار في الأذن والحقنة والاحليل والدبر والأمة والحائض وان وصل إلى الجوف والدماع وعند محمد رحمه الله تعالى يثبت بالحقنة كذا في التهذيب * والأول ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضيان * وإذا اختلط اللبن بالطعام فإن كانت النار قد مسست اللبن وأنضجت الطعام حتى تغير فلا يحرم سواء كان اللبن غالبا أو مغلوبا وإن كانت النار لم تمسه فإن كان الطعام غالباً لم تثبت الحرمة به أيضا وإن كان اللبن غالبا فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه إذا خلط المائع بالحامد صار المائع مائعاً فخرج من أن يكون مشروبا حتى قالوا لو كان الطعام قليلا بقي اللبن مشروبا تثبت به حرمة الرضاع وقيل هذا إذا كان لا يتقاطر اللبن من الطعام عند حمل اللقمة وأما إذا كان يتقاطر منه اللبن تثبت به الحرمة عنده لأن القطرة من اللبن إذا دخلت حلق الصبي فكفي لثبوت الحرمة والاصح أنها لا تثبت بكل حال عنده كذا في الكافي * وهو الصحيح لأن التغذية بالطعام هكذا في الهداية * ولو خلط لبن الأدمى بلبن الشاة ولبن الأدمى غالب تثبت الحرمة وكذا لو تردد خبر في لبنها وتشرب اللبن أولت سوية قبل لبنها إن كان يوجد منه طعم اللبن تثبت الحرمة هذا إذا كان كل الطعام لقمة لقمة فإن حسا حسو وتثبت الحرمة في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * ولو خاطب لبن المرأة بالماء أو بالدواء أو بلبن البهيمة فالعبرة للغالب كذا في الظهيرية * وكذا بكل مائع أو جامد كذا في النهر القائق * وتفسير الغلبة أن يرى منه طعمه ولونه وريحه أو أحده هذه الأشياء وقيل الغلبة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى تغير اللون والطعم وعند محمد رحمه الله تعالى إخراجها من البنية كذا في السراج الوهاج * ولو استويا وجب ثبوت الحرمة لانه غير مغلوب كذا في الجرارائق * وإذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم بأغلبهما عنده * أو قال محمد رحمه الله تعالى تعلق بهما كيفما كان وهو رواية عن

أبي ابن من أنزوا زفر زندي توبيرارم هرجه خواهي يكن فذهب الأب وزوج ابنة الابن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى لا يصح هذا النكاح لمعان أحدهما له ما قال هرجه خواهي يكن في تزويجها فكان الكلام محقلا يحتمل أنه أراد بذلك الردوان كره الأب ولانه لا يراد بهما في حالة الغضب التوكيل ولان مثل هذا الكلام لا يراد به التحقيق قال الله تعالى فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر * عم قال ابنة أخيه الشيب اني أريد أن أزوجه من فلان فقال يصلح فلما فارقه الم قال لا أرضى ولم يعلم الم

بذلك زوجها جازنكاحه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه كولو كيل فلا ينزل قبل العلم بالغة وكلت رجلان يزويجهما من فلان بألف درهم فزوجهما الوكيل بخمسائة فلما أخبرت بذلك قالت لا يجبني هذا لأجل نقصان المهر فقبل لها لا يكون لك منه إلا ما تريدن فقالت رضيت قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز النكاح لأن قولها لا يجبني ليس برذل للنكاح فإذا رضيت بعد ذلك فقد صادفت إجازتها عقدا موقوفا فصحت الإجازة * رجل أمر رجلا لبيع غلامه بمائة دينار فباعه بالمأمور (٣٤٥) بألف درهم ثم قال لا أمر بعت الغلام

فقال المولى أجزت ذكرى المشتق أنه يجوز البيع بألف درهم وكذلك هـ ذافي النكاح ولو قال الأمر حين أخبره بالمأمور بالبيع قد أجزت بما أمرتك به لم يجز بيع المأمور * رجل وكل رجلا ليزوجه فلانة فتزوجهما الوكيل صحيح نكاح الوكيل بخلاف الوكيل بشراشي بعينه إذا اشترى لنفسه صحيح ولا يكون مشتريا لنفسه لأن الوكيل بالشراء مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري كأنه اشتراه لنفسه ثم باعه من الموكل لأن ملك العين مما يقبل الانتقال عنه إلى غيره وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه في الوكيل بالنكاح لانه رسول وسفير والرسول يملك الشراء لنفسه فلأن الوكيل أقام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجهما من الموكل جازله أن يزوجهما إياه مريض كل أسانه فقال له رجل أكون وكيلاني تزويج ابنتك فلانة وقال المريض بالفارسية آرى آرى ولم يرد على ذلك لم يصروكيلا لأن قوله آرى محتمل بحتمل أن يكون توكيلا في الحال

أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو أظهر وأحوط هكذا في التبيين * قبل الأصح قول محمد رحمه الله تعالى كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك * ولو استويا تعلق التحريم بهما إجماعا كذا في النهر الفائق * ولو جعل اللبن مخبضا أو رابيا أو شيرا أو أوجينا أو أقطا أو مصلا فساو له الصبي لا يثبت التحريم لأن اسم الرضاع لا يقع عليه كذا في البدائع * في ملتقط المختص صبية أرضعها بعض أهل القرية لا يدري من أرضعته أم منهن فتزوجهما رجل من أهل تلك القرية فهو في سعة من المقام معها في الحكم كذا في المضمرات * وإن تزوها عن ذلك فهو أفضل كذا في الخبر في كتاب الاستحسان * والواجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وإن فعلن ذلك فليحفظن أو يكتبن كذا سمعت من مشايخي رحمه الله تعالى كذا في المضمرات * ولا فرق في التحريم بين الرضاع الطارئ والمتقدم كذا في المحيط * فلأن رجلا تزوج صغيرة خفأت أم الزوج من النسب أو من الرضاع أو اخته أو بنته فأرضعت الصغيرة حرمت عليه ويجب لها عليه نصف المهر ويرجع به على المرضعة إن تعدت الفساد وان لم تعد لم يرجع كذا في السراج الوهاج * وإذا أرضعت أجنبية ثلثا من لبنها من رجل واحد صغيرتين تحت رجل حرمتا على زوجها ولم تغر ماشيا وإن تعدت الثلثا كذا في فتح القدير * ولو تزوج صغيرتين رضيعتين خفأت امرأة أجنبية فأرضعتهم معا أو على التعاقب حرمتا عليه ويجوز أن يتزوج أحدهما أيتهما شاء فإن كن ثلثا فأرضعتن جميعا حرمت عليه وله أن يتزوج واحدة منهن أيتهن شاء وإن أرضعتن على التعاقب واحدة بعد واحدة حرمت عليه الأوليان وكانت الثالثة امرأته وكذا إذا أرضعت الثلثين معا ثم الثالثة حرمتا والثالثة امرأته ولو أرضعت الأولى ثم الثلثين معا حرمت جميعا كذا في البدائع * يجب عليه لكل واحدة منهن نصف المهر ويرجع به على المرضعة إن كانت تعدت الفساد كذا في المضمرات * فإن كن أربع صبايا فأرضعتن معا أو واحدة بعد أخرى فسد نكاح الجميع كذا في السراج الوهاج * وكذا لو أرضعت واحدة ثم الثلاث معا حرمتا كذا في فتح القدير * ولو أرضعت الثلاث منهن معا ثم أرضعت الرابعة لا تحرم الرابعة كذا في المحيط * وإذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا على الزوج ثم إن لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها ولا الصغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج على الكبيرة إن كانت تعدت الفساد وان لم تعد فلا شيء عليها وإن علمت أن الصغيرة امرأته كذا في الهداية * وتعد بان تعلم قيام النكاح وأن الرضاع منها مفسد وتعد به لدفع الجوع أو الهلاك عند خوف ذلك فلم تعلم النكاح أو علمته ولم تعلمه مفسدا أو علمته مفسدا ولكن خافت الهلاك أو قصدت دفع الجوع لا يرجع والقول قول الكبيرة في ذلك مع عينها وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يرجع في الوجهين ما إذا قصدت الفساد وما إذا لم تقصده والصحيح ظاهر الرواية عنه وهو قولهما كذا في فتح القدير * وإن كانت مجنونة لا يرجع عليها وللمجنونة نصف الصداق إن كان قبل الدخول كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا المعتوهة كذا في المحيط * وكذا المكروهة كذا في فتح القدير * وكذا الصغيرة إذا جاءت إلى الكبيرة وهي نائمة فأخذت نديها وأرضعت منها باتمامه ولكل واحدة منهما نصف الصداق ولا يرجع به على أحد كذا في السراج الوهاج * ثم الكبيرة حرمتا مؤبدة وكذا الصغيرة إن كان دخل بالأم أو كان اللبن منه وإن لم يكن جازله أن يتزوج بها ثانيا كذا في النهر الفائق * ولو كانت تحت صغيرة وكبيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة باسنا وكذلك لو أرضعتها أخت الكبيرة ولو أرضعتها الكبيرة أو خالتها لم تنب واحدة منهما كذا في المحيط * ولو أخذ رجل ابن

(٤٤ - فتاوى أول) ويحتمل أن يجعله وكيلاني الزمان الثاني ويحتمل التأمل والتدبر آرى أ جعلت وكيلاني فلا يصروكيلا بالاشك ولو وكل رجلا بان يزوجه امرأة فزوجه الوكيل إسنه نفسه إن كانت الأنثى صغيرة لا يجوز في قولهم وإن كانت كبيرة فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبام رحمه الله تعالى يجوز ذلك ولو تزوجه الوكيل أخته جاز في قولهم جميعا ولو كيل من قبل المرأة إذا زوجها من أيه أو ابنه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوكيل بالنكاح من قبل المرأة إذا زوجها من ليس بكف لها قال بعضهم

يصح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لصاحبه رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا يصح على قول الكل وهو الصحيح وإن كان كفاً
 الآفة أي أومعة أو وصي أو معتوه فهو جائز وكذا إذا كان خصياً أو عنيماً ولو وكل رجلاً بأن يزوجه امرأة فزوجه امرأة عماء أو سلاء
 أو رقاً أو مجنوناً أو صغيرة تجتمع أو لا تجتمع حرة أو أمة كفاً وليست بكفالة مسلمة أو كفاية جازية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو
 وكل رجلاً بأن يزوجه أمة فزوجه حرة (٣٤٦) لا يجوز أن يزوجه مكاتباً أو مدبرة أو أم ولد جازلاً من في النكاح كالأمة ولو وكل رجلاً

ليزوجه امرأة فزوجه
 امرأة خلف الزوج بطلاقها
 أن تزوجه أو يزوجه امرأة
 كان الموكل ألي منها أو كانت
 في عدة الموكل صح النكاح
 الوكيل ولو تزوجه الوكيل
 امرأة وهي في نكاح الغير
 أو في عدة الغيرة وهو يعلم
 بذلك أو لم يعلم فدخل بها
 الموكل ولم يعلم بذلك فرق
 بينهما وعليه الأقل من المسمى
 ومن مهر المثل لأن موجب
 الدخول في النكاح الفاسد
 الأقل من المسمى ومن مهر
 المثل ولا يرجع الزوج بذلك
 على الوكيل وكذا لو تزوجه
 أم امرأة * رجل أرسل
 رجلاً ليخطب له امرأة بعينها
 فذهب الرسول وزوجه إياها
 جازلاً لأنه أمر بالخطبة وتقام
 الخطبة بالعقد ولو وكل
 رجلاً ليزوج امرأة فزوجه
 امرأة ثم اختلف الزوج
 والوكيل فقال الزوج
 فوجئتني هذه وقال الوكيل
 بل زوجتك هذه الأخرى
 كان أقول قول الزوج إذا
 صدقته المرأة في ذلك لأنهما
 تصادقا على النكاح فيثبت
 النكاح بتصادقهما وهذه
 المسئلة دليل على أن النكاح
 يثبت بالتصديق ولو وكل

الكبيرة فلو جرح صبيتين يغرر الزوج لكل واحدة منهما نصف الصداق ثم يرجع الزوج على الرجل بذلك إذا
 تهمد الفساد وهو الصحيح رجل وطئ امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج صبية فارضعها أم الموطوءة بآيات الصبية
 رجل تزوج صبية ثم عنها لا يصح نكاح العمة فإن أرضعت أم العمة الصبية لا تحرم الصبية على زوجها كذا في
 فتاوى قاضيان * ولو تزوج كبيرة وصغيرتين فارضعتهما الكبيرة فإن أرضعتهم معا حر من عليهما ولا يجوز
 له أن يتزوج الكبيرة أبداً ولا يجوز له أن يجمع بين الصغيرتين نكاحاً أبداً ويجوز أن يتزوج بأحداهما إن كان
 لم يدخل بالكبيرة وإن كان قد دخل به لا يجوز كافي النسب وإن أرضعتهم معا على التعاقب واحدة بعد أخرى
 فقد حرمت الكبيرة مع الصغيرة الأولى وأما الصغيرة الثانية فإنها أرضعتها بعد ما بآيات الكبيرة فلم يصر
 جامعها لکنها ربيته من الرضاع فإن كان قد دخل بآياتها تحرم عليه والأفلا ولا يجوز نكاح الكبيرة بعد ذلك
 ولا يجمع بين الصغيرتين ولو تزوج كبيرة وثلاث صبيات فارضعتن على التعاقب واحدة بعد أخرى حر من
 جميعهن لأنهم أرضعت الأولى صارت بنتاً لها ففصل الجمع بين الأم والبنت فحرمتا عليه فلما أرضعت الثانية
 فقد أرضعتها والكبيرة والصغيرة بآيات فلا تحرم بسبب الجمع لعدم الجمع ولكن يتظر إن كان قد دخل
 بالكبيرة تحرم عليه الحال لأنها ربيته وقد دخل بآياتها وإن كان لم يدخل به لا تحرم عليه الحال حتى ترضع
 الثالثة فإذا أرضعت الثالثة حرمتا عليه لأنها ما صارتا أختين والحكم في تزوج الكبيرة بعد ذلك والجمع بين
 الصغيرتين وتزوج الصغير على نحو ما ذكرنا كذا في البدائع * وإذا تزوج كبيرة وثلاث صغيرات وأرضعت
 واحدة ثم ثنتين معا حر من جميعهن وإن أرضعت ثنتين معاً ثم الثالثة حرمت الكبيرة والأوليان ولا تحرم الثالثة
 هكذا في فتاوى قاضيان * ولو تزوج كبيرتين وصغيرتين ولم يدخل بالكبيرتين بعد حتى عدت الكبيرتان
 إلى إحدى الصغيرتين وهي زينب فارضعتها أحدهما ما بعد الأخرى ثم أرضعتا الصغيرة الثانية وهي عمرة
 أحدهما ما بعد الأخرى بآيات الكبيرتان والصغيرة الأولى وهي زينب والصغيرة الثانية وهي عمرة امرأة ولو
 أن إحدى الكبيرتين أرضعت الصغيرتين واحدة بعد أخرى ثم أرضعت الكبيرة الأخرى الصغيرتين واحدة
 بعد أخرى فإن كانت الكبيرة الثانية بدأت بالتي بدأت بها الكبيرة الأولى وهي زينب بآيات الكبيرتان
 والصغيرة الأولى وهي زينب والصغيرة الأخرى وهي عمرة امرأة ولو بدأت الكبيرة الثانية بالصغيرة الأخرى
 حر من عليهما جله كذا في المحيط * رجل له امرأتان كبيرة وصغيرة ولا بينهما امرأتان صغيرتان فارضعت
 امرأة الأب امرأة الأب وأمرأة الابن امرأة الأب والابن منهن ما فقد بآيات الصغيرتان ونكاح الكبيرتين
 ثابت وكذا لو كان مكانهما أخوان ولو كان رجل وعمة فنكاح امرأة الابن ثابت وتبين امرأة الأم الصغيرة
 منه كذا في البحر الرائق * ولو تزوج صغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة فارضعت هذه الكبيرة تلك الصغيرة بآياتها
 أو بآيات غيره حرمت عليه لأن الأم امرأة كذا في المحيط * ولو طلق رجل امرأة ثلاثاً ثم أرضعت المطلقة
 قبل انقضاء عدتها امرأة له صغيرة بآيات الصغيرة لأنها صارت بنتاً لها ففصل الجمع في حالة العدة والجمع في حال
 قيام العدة كالجمع في حال قيام النكاح كذا في البدائع * ولو طلق امرأة ثلاثاً ثم انقضت عدتها أرضعت
 امرأة له صغيرة قبل انقضاء عدتها المطلقة بآيات الصغيرة كذا في الظهيرية * ولو تزوج رجل أم ولد مملوكة
 صغيراً فارضعت له بلبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاه كذا في البدائع * رجل له أم ولد فزوجهما من
 صبي ثم أعتقه فاخترت نفسها ثم تزوجت بآخر فولدت فجاءت إلى الصبي فارضعت بآيات من زوجها لأنها

رجلاً ليزوج فلانة أو فلانة فآيتهم ما تزوجه جازوا لا يطل التوكيل بهذه الجهالة وإن تزوجهما جميعاً في عقدة لم يجوز واحد
 منهما كالأول وكل رجلاً أن يزوجه امرأة فزوجه امرأتين في عقدة ولو وكل رجلاً ليزوج امرأة ثم وكل آخر بمثل ذلك فزوجه أحدهما امرأة
 والاخر أختها كان كلاهما على التعاقب جازاً لا أولاً وإن وقع معا بطلا إذا قال الرجل لغيره زوجتي امرأة فاذا فعلت ذلك فامرها بدها فزوجه
 الوكيل امرأة ولا يشترط لها ذلك كان الأمر بيدها ولو قال زوجتي امرأة واشترط لها على أني إذا تزوجتها فامرها بدها فزوجه امرأة لم يكن

الامر يسدها الآن يشترط الوكيل لان الزوج ما شرط الامر لها بنفسه بل فوض ذلك الى الوكيل بخلاف الاول ولو وكلت المرأة رجلا بالنكاح فشرط الوكيل على الزوج انه اذا تزوجها يكون الامر يسدها ثم زوجها منه جاز النكاح ولا يكون الامر يسدها حين زوجها ولو وكل رجلا أن يزوجه فلانة فاذا لها زوج فمات عنها أو طلقها وانقضت عدتها ثم زوجها الوكيل اياه جاز ولو وكل رجلا أن يزوجه فلانة ثم زوجها الموكل ثم أبانها لم يكن للوكيل أن يزوجه اياه اذا وكلت المرأة رجلا لأن (٣٤٧) يزوجهما فزوجها على مهر صحيح أو فاسد أو وهبها من رجل بالشهود أو تصدق بها على رجل فهو جائز فان تزوجت المرأة قبل أن يزوجه الوكيل يخرج الوكيل من الوكالة * امرأة لها زوج قالت لرجل اني أختلع من زوجي فاذا فعلت ذلك وانقضت عدتي فزوجني فلانا جاز ذلك على ما قالت * اذا وكلت المرأة أو الرجل رجلين بالتزويج أو بالخلع أو بالعق على مال ففعل أحدهما لم يجز ولو وكل رجلين بطلاق أو عتاق بغير مال ففعل أحدهما جاز * الوكيل بالنكاح كالرسول لا يملك قبض المهر للمرأة وكذلك ولي الكبيرة الاب والجد فانهم ما يملكان قبض مهر الكبيرة اذا كانت بكر استحسنانا اذا وكل رجلا بأن يزوجه فلانة بألف درهم فزوجها اياه بألفين ان أجاز الزوج جاز وان رد بطل وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فالحجاب باق ان أجاز كان عليه المسمى لا غير وان رد بطل النكاح ويجب مهر المثل ان كان أقل من المسمى والاوجب المسمى وان لم يرز الزوج بالزيادة فقال الوكيل أنا أغرم الزيادة

صارت امرأة منه من الرضاع كذا في التارخاية * الرضاع يظهر بأحد أمرين أحدهما الاقرار والثاني البينة كذا في البدائع * ولا يقبل في الرضاع لاشهاد رجلين أو رجل وامرأتين عدول كذا في المحيط * ولا تقع الفرقة الابتغى كذا في التمهيد الفائق * واذا شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان وفتق بينهما فان كان قبل الدخول بها فلا شيء لهما وان كان بعد الدخول بها يجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا تجب النفقة والسكنى كذا في البدائع * ولو شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بعد النكاح عندها لا يسعها المقام مع الزوج لان هذه شهادة تلو قامت عند القاضي يثبت الرضاع فكذا اذا قامت عندها كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان الخبر واحد او وقع في قلبه أنه صادق فالاولى ان يتزده وياخذ بالثقة وجد الاخبار قبل العقد أو بعده ولا يجب عليه ذلك كذا في المحيط * ولو تزوج امرأة فقالت امرأة أَرْضَعْتُكِ فَهِيَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ ان صدقتاها ففسد النكاح ولا مهر لهما ان لم يدخل بها وان كذباها فالنكاح بحاله لكن اذا كانت عدلة فالتزده ان يفارقها كذا في التهذيب * واذا فارقها فالأفضل له أن يعطيها نصف المهر ان كان قبل الدخول والأفضل لهما ان لا تأخذ شيئا منه وان كان بعد الدخول بها فالأفضل للزوج أن يعطيها كمال المهر والنفقة والسكنى والأفضل لهما أن تأخذ الاقل من مهر مثلها ومن المسمى ولا تأخذ النفقة والسكنى وان لم يطلقها فهو في سعة من المقام معها كذا في البدائع * وكذلك اذا شهدت امرأتان أو رجل وامرأة أو رجلان غير عدلين أو رجل وامرأتان غير عدول كذا في السراج الوهاج * وان صدقتها الرجل وكذبت المرأة ففسد النكاح والمهر بحاله وان صدقتها وكذب الرجل فالنكاح بحاله ولكن لهما أن يخلعه ويترق اذا نكل كذا في التهذيب * ولو تزوج امرأة ثم قال بعد النكاح هي أختي من الرضاعة أو ما أشبهه ثم قال أو همت ليس الامر كما قلت لا يفرق بينهما استحسنانا ولو ثبت على هذا المنطق وقال هو حق كما قلت فرق بينهما ولو وجد بعد ذلك لا ينفعه جحوده كذا في المحيط * وان كانت المرأة صدقته فلا مهر لهما وان كذبتة فلها نصف المهر وان كان قد دخل بها فلها جميع المهر والنفقة والسكنى ان كذبتة وان صدقته فلها الاقل من المسمى ومن مهر مثلها ولا شيء لهما من النفقة والسكنى كذا في المضمرات * ولو أقر الزوج بهذا قبل النكاح فقال هذه أختي من الرضاع أو أختي من الرضاع ثم قال أو همت أو أخطأت جاز له أن يزوجهما ولو قال هو حق كما قلت لم يجز أن يزوجهما ولو تزوجهما فرق بينهما ولو وجد الاقرار فشهد اثنان على الاقرار فرق بينهما كذا في السراج الوهاج * واذا أقرت المرأة أن هذا أختي من الرضاعة أو أختي من الرضاعة أو ابن أختي وأنكر الرجل ثم أكذبت المرأة نفسها وقالت أخطأت فزوجها فالنكاح جائز وكذلك لو تزوجهما قبل أن تكذب نفسها ولو قالت المرأة بعد النكاح قد كنت أقررت قبل النكاح أنك أختي وقد قلت ان ما أقررت به حق حين أقررت بذلك وقد وقع النكاح فاسد افاته لا يفرق بينهما ولو كان هذا القول من الزوج يفرق بينهما ولو أقر بذلك جميعا ثم أكذبا أنفسهما أو قالأ أخطأنا ثم تزوجهما كان النكاح جائزا كذا في الذخيرة * واذا قالت هذا أختي رضاعا أو صرت عليه جاز له أن يزوجهما لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتى في جميع الوجوه كذا في البحر الرائق * ولو أقر بالنسب فقال هذه أختي من النسب أو أختي أو ابنتي وليس لها نسب معروف وتصلح أن تكون أمه أو بنته فانه يستل مرة أخرى فان قال أو همت أو أخطأت أو غلطت فهما على النكاح في الاستحسان وان قال هو كما قلت فانه يفرق بينهما كذا في السراج

والزسكا النكاح لم يكن له ذلك امرأة وكلت رجلا بالتصرف في أمورهما فزوجها من نفسه لا يجوز لانها لو وكلتة بالنكاح لا يملك التزويج من نفسه فهما أولى * رجل وكل رجلا أن يزوجه امرأة نكاحا فاسدا فزوجها امرأة نكاحا جائزا لم يجز لان النكاح الفاسد ليس بنكاح فلا يفيد شيئا من أحكام النكاح ولهذا لو حلف أن لا يزوجه فزوج نكاحا فاسدا لا يحنث وهذا بخلاف البيع اذا وكله بالبيع الفاسد فباع بيعا جائزا جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الفاسد بيع يفيد حكم البيع وهو الملك ويدخل في عين البيع فيغيب بالبيع الفاسد

* امرأه وكلت رجلا لزوجها بأربعمائة درهم فزوجها الوكيل فقامت مع الزوج سنة ثم زعم الزوج ان الوكيل زوجها منه بدينار فصدقه الوكيل في ذلك فان كان الزوج مقرا أن المرأة لم توكله بدينار كانت المرأة بالخيار ان شاءت أجازت النكاح بدينار وليس لها غير ذلك وان شاءت ردت النكاح ولها عليه مهر مثلها بالغاما بالغاما بلوغ بخلاف ما تقدم لان ثم المرأة رضيت بالمسمى فاذا بطل النكاح ووجب العقر بالدخول لا يراد على ما رضيت اما هنا المرأة (٣٤٨) ما رضيت بالمسمى في العقد فكان لها مهر المثل بالغاما بالغاما وليس لها نفقة

العدة لان العدة لم تجب بحكم النكاح وانما وجبت بالدخول عن شبهة فلا تجب فيها النفقة وان كان الزوج يدعي التوكيل بدينار وهي تنكر فذلك كان القول قولها مع اليمين وهذا امر يحتاج فيه بشئ ان يشهد على امرها ويخبرها بعد العقد اذا خالف امرها وكذا الولي اذا كانت بالغة يفعل ما يفعل الوكيل * وكيل المرأة اذا زوجها والاب اذا زوج البالغة أو الصغيرة بمهر مسمى ثم ان الوكيل أو الاب أبرأ الزوج من كل المهر أو من بعضه وشرط الضمان على نفسه لم تصح الهبة والابراء الا أن تجيز المرأة اذا كانت بالغة وشرط الضمان باطل لانه لو كفل عن المرأة وقال اكرزن رضانه وبتان من ضامن مرشوى رابح زن بستاند فبطلان الكفالة ظاهر * رجل قال لا تسران أخذ فلان ماله عليك من الدين فانا ضامن بذلك أو اراد به الكفالة للمرأة فقال اكرزن توطلب كند من ضامن أو راكه ازال خود بدهم وهذه كفالة للمرأة وهي

الوهاب * واذا كان مثلها لا يولد لئله لم يثبت النسب ولا يفرق بينهما كذا في المبسوط * ولو قال لامرأته هذه ابنتي من نسب وثبت عليه ولها نسب معروف لم يفرق بينهما وكذا لو قال هذه أمي وله أم معروفه وثبت على ذلك لا يفرق بينهما كذا في المحيط

(كتاب الطلاق) وفيه خمسة عشر بابا

(الباب الاول في تفسيره وركنه وشرطه وحكمه ووصفه وتقسيمه وفيه يقع طلاقه وفيه لا يقع طلاقه)

(١) (اما تفسيره) شرعا فهو رفع قيد النكاح حالا أو ما لا يلبث مخصص كذا في البحر الرائق * (وأما ركنه) فقوله أنت طالق ونحوه كذا في الكافي * (وأما شرطه) على الخصوص فشيان (أحدهما) قيام القيد في المرأة نكاح أو عدة (والثاني) قيام حل محل النكاح حتى لو حرمت بالمصاهرة بعد الدخول بها حتى وجبت العدة قطعتها في العدة لم يقع لزوال الحل واذا طلقها ثم راجعها بقي الطلاق وان كان لا يزال الحل والقيد في الحال لانه يزيلهما في المأل حتى انضم اليه ثنتان كذا في محيط السرخسي * (وأما حكمه) (٢) فوقع الفرقة بانقضاء العدة في الرجعي وبدونه في البائن كذا في فتح القدير * وزوال حل المناكحة متى تم ثلاثا كذا في محيط السرخسي * (وأما وصفه) فهو أنه محظور نظر الى الاصل ومباح نظر الى الحاجة كذا في الكافي * (وأما تقسيمه) فانه نوعان سني وبدعي وكل واحد منهما نوعان نوع يرجع الى العدد ونوع يرجع الى الوقت (أما) الطلاق السني في العدد والوقت فنوعان حسن وأحسن فالأحسن أن يطلق امرأته واحدة رجعية في طهر لم يجامعها فيه ثم يتركها حتى تنقضي عدتها وكانت حاملا فداستبان حملها والحسن أن يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها فيه ثم في طهر آخر أخرى ثم في طهر آخر أخرى كذا في محيط السرخسي * (والسنة) في العددين تتوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها وفي الوقت تثبت في حق المدخول بها خاصة وغير المدخول بها يطلقها في حالة الطهر والحيض كذا في الهداية * والمرأة التي خلا بها زوجها في حق مراعاة وقت الطلاق بمنزلة المدخولة كذا في المحيط * المسلمة والكاتبة والامة في وقت طلاق السنة سواء كذا في التارخاتية * قبل يؤخر الطلقة الاولى الى آخر الطهر كيلا تضر بتمطويل العدة وقيل يطلقها عقيب الطهر كيلا يتلى بالايقاع عقيب الوقاع وهو الاظهر كذا في التبيين * ثم الطهر الذي لم يجامعها فيه انما يكون وقتا للطلاق السني اذا لم يجامعها ولم يطلقها في الحيضة التي سبقت على هذا الطهر فان الجماع في حالة الحيض والطلاق في حالة الحيض يخرج كل واحد منهما الطهر الذي عقيبه من أن يكون محلا للطلاق السني نص عليه في الزيادات وهذا اذا لم يراجعها من طلاقها في حالة الحيض فاما اذا راجعها فقد ذكر في الاصل أنها اذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها ان شاء وهذا اشارة الى أن المراجعة لا يعود الطهر الذي عقيب الحيض محلا للطلاق السني وذكر الطحاوي أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة وهذا اشارة الى أنه يعود محلا للطلاق السني قال أبو الحسن رحمه الله تعالى ما ذكره الطحاوي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وما ذكر في الاصل قولهما ولو طلقها في حالة الحيض ثم تزوجها ثم أراد أن يطلقها في الطهر الذي يلي هذه الحيضة فهذا الطلاق يكون سنيا بالاتفاق كذا في الذخيرة * ولو

(١) مطلب تفسير الطلاق وركنه وشرطه (٢) مطلب حكمه ووصفه وتقسيمه

غائبة فلا يصح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الا أن يقبلها حاضر للمرأة في المجلس والحيلة لها ان كانت كبيرة ان يقول الوكيل أو الولي ان المرأة أمرتني بالهبة والابراء فان أنكرت ذلك وأخذت منك بغير حق فانا ضامن لك بذلك فيصح هذا الضمان وان كانت المرأة صغيرة قالوا الحيلة في أن لا يكون الزوج مطالبا بالاجماع أن يقول الاب وقت عقد النكاح بالغارسية دختر خویش فلانة را بتو برنی دادم بدو هزار درهم بدانك بانصد درم ترا بود فانه يصح ذلك ويصح هذا الكلام للاستثناء كانه قال

زوج ابنتي بالف درهم الا خمسمائة فيصم ذلك عند الكل فكذلك الوكيل وجيلة أخرى أن يشتري أبو الصغيرة من زوجها بعد النكاح عرضاً قليل القيمة بما يريد أن يحط من مهر الصغيرة عن زوجها فيصير الأب مستوفياً ذلك من مهرها بمن العرض * رجل قال لغيره زوج ابنتي هذه جلاير جمع الى علم ودين بمشورة فلان فزوجها رجلاً بهذه الصفة من غير مشورة فلان جاز لان غرضه من المشورة ان يكون النكاح من كان بهذه الصفة فاذا حصل الغرض لا حاجة الى المشورة (فصل في الكفاة) (٣٤٩) الكفاة معتبرة في النكاح خلافاً لما لك رحمه الله تعالى ومفيان

وجاعة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وعن الكرخي رحمه الله تعالى انه أخذ بقولهم * ثم الكفاة تتعلق بخمسة * منها الاختلاف فيها بيننا وهي النسب فقريش بعضهم اكفاء لبعض كيف كانوا حتى ان القرشي الذي ليس بهاشمي يكون كفلاً لهاشمي وغير القرشي من العرب لا يكون كفلاً للقرشي والعرب بعضهم اكفاء لبعض الانصاري والمهاجري فيه سواء والموازي لا يكونون اكفاء للعرب * ومنها الاسلام فالنصرانية واليهودية لا تكون كفلاً للمسلم حتى ان المسلم اذا وكل رجلاً بالنكاح فزوج به يهودية أو نصرانية لا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان عندهما الوكالة تنقيداً بالكفاة ومن أسلم بنفسه وليس له أب في الاسلام لا يكون كفلاً له أب واحد في الاسلام ومن له أب واحد في الاسلام لا يكون كفلاً له أبوان في الاسلام ومن له أبوان في الاسلام لا يكون كفلاً له كان له عشرة آباء في الاسلام

أبائهم في طهر لم يجامعها فيه ثم تزوجها فله أن يطلقها في ذلك الطهر بالاجماع كذا في البدائع * واذا طلق امرأته في شهر لم يجامعها فيه واحدة ثم راجعها في ذلك الطهر بالقول فله أن يطلقها ثانياً في ذلك الطهر وكان سنياً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون سنياً وعن محمد رحمه الله تعالى روايتان كذا في الذخيرة * وكذلك الاختلاف اذا راجعها باللس أو بالقبلة أو بالنظر الى فرجها بشهوة كذا في السراج الوهاج * فاذا كان أخذاً سيداً امرأته عن شهوة فقال لها أنت طالق ثلاثاً السنة يقع عليها ثلاث تطليقات في الحال يتبع بعضها بعضاً لان كل ما وقع عليه تطليقة صار مراً جاعلاً لها فتقع أخرى كذا في المبسوط * ولوراجعها بالجماع ليس له ذلك بالاجماع كذا في السراج الوهاج * هذا اذا راجعها بالجماع فلم تحبل منه فان حبلت منه فله أن يطلقها أخرى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع * (والبدعي) (١) (١) فنوعان بدعي معنى يعود الى العدد وبدعي معنى يعود الى الوقت (فالبدعي) يعود الى العدد أن يطلقها ثلاثاً في طهر واحد بكلمة واحدة أو بكلمات متفرقة أو يجمع بين التطليقتين في طهر واحد بكلمة واحدة أو بكلمات متفرقتين فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان عاصياً * (والبدعي) من حيث الوقت أن يطلق المدخول بها وهي من ذوات الاقراء في حالة الحيض أو في طهر جامعها فيه وكان الطلاق واقعاً ويستحب له أن يراجعها والاصح أن الرجعة واجبة هكذا في الكافي * والطلاق البائن ليس بسني في ظاهر الرواية وانطلق سني كان في حالة الحيض أو في غير حالة الحيض وفي المشتق ولا بأس بأن يجزى امرأته في الحيض ولا بأس بها أن تختار نفسها في الحيض وفيه أيضاً اذا أدركت واختارت نفسها بالباس للقاضي أن يفرق بينهما في حالة الحيض هكذا في المحيط * والامة ذائعة فتدبأس بان تختار نفسها وهي حائض وكذلك اذا مضى أجل العنين وهي حائض كذا في شرح الطحاوي * المدخولة وغيرها سواء في هذه المسائل هكذا في السراج الوهاج * واذا كانت المرأة لا تحيض من صغراً أو كبراً ولا لها ما بان بلغت بالسن ولم ترد مأصلاً فاراد أن يطلقها السنة يطلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها أخرى فاذا مضى شهر طلقها أخرى ثم ان كان الطلاق وقع في أول الشهر وهو أن يقع في أول ليلة رؤى فيها الهلال تعتبر الشهور بالاهلة اتفاقاً في التفريق والعدة وان كان وقع في وسطه فبالايام في تفريق الطلاق بالاتفاق فلا يطلقها الثانية في اليوم الموالي ثلاثين من الطلاق الاول بل في الحادي والثلاثين فبا بعده وفي حق العدة كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر بالايام وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا تنقضي عدتها الا بمضي تسعين يوماً ويجوز أن يطلق التي لا تحيض من صغراً أو كبراً لا يفصل بين وطئها وطلاقها برمان وبه قالت الائمة الثلاثة كذا في فتح القدير * قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى كان شيخنا يقول هذا اذا كانت المرأة صغيرة لا يربح منها الحيض والحبل وأما فمين يربح فلا فاضل أن يفصل بين وطئها وطلاقها بشهر هكذا في الذخيرة * وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع ويطلقها السنة ثلاثاً ينفصل بين كل تطليقة وبين شهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الهداية * اذا قال امرأته المدخولة وهي من ذوات الاقراء أنت طالق للسنة وقع تطليقة للحال ان كانت طاهرة من غير جماع وان كانت حائضاً أو كانت في طهر جامعها فيه لم يقع

(١) مطلب الطلاق البدعي

* ومنها الحرية فالملوك كيف كان لا يكون كفلاً لحرية وكذا المعتق لا يكون كفلاً لحرية الاصلية والمعتق أبوه لا يكون كفلاً لحرية المرأة الحرة التي لها أبوان في الحرية ومن له أبوان في الحرية يكون كفلاً له أباه في الحرية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى من أسلم بنفسه والمعتق انا أحرز من الفضائل ما يقابل نسب الآخر * ومن كفاه * ومنها الكفاة في المال والثروة في ظاهر الرواية لا يعتبر ذلك فمن كان قادراً على المهر والثقة يكون كفلاً ذات أموال عظيمة ومن لا يقدر على المهر والثقة لا يكون كفلاً للفقيرة في ظاهر الرواية وعن الحسن عن أبي يوسف

رحمه الله تعالى يكون كفاً ولا تعتبر القدرة على المهر والنفقة وفي بعض الروايات تعتبر القدرة على النفقة دون المهر وعن بعض المشايخ رحمه الله تعالى إذا زوج الصغيرة أخوها من صبي ليس له طاقة للمهر وأبوه غني وقبل النكاح أبوه جازلان الصغير بعد غنى في المهر بمال الأب ولا يعد غنياً في النفقة لأن الآباء يتحملون المهور والغالية ولا يتحملون النفقة الدارة أما من ليس له أب غني لأبنته من القدرة على المهر ثم اختلفوا في المهر قال بعضهم تعتبر القدرة (٣٥٠) على أداء كل المهر وقال بعضهم تعتبر القدرة على أداء نصف المهر وفي

للحال شيء حتى يأتي وقت السنة ولو قال لامرأته المدخولة وهي من ذوات الاقراء أنت طالق ثلاثاً للسنة فهو على وجهه أن نوى أن يقع عند كل طهر تطليقة فهو على ما نوى وكذلك إن لم ينو شيئاً فهي طالق عند كل طهر تطليقة وإن نوى أن يقع الثلاث جله للحال صحت نيته لأن وقوع الثلاث جله عرف بالسنة وإن نوى أن يقع عند رأس كل شهر تطليقة فهو على ما نوى ولو كانت آيسة أو صغيرة مدخولة فقال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة وقعت في الحال واحدة وطهر الحال أو لم يطأها أو يقع بعد شهر أخرى وبعد شهر أخرى كذا في المحيط * وإن نوى أن يقع الثلاث الساعة جله كان كما نوى كذا في محيط السرخسي * وكذلك الحامل إن لم تكن له نية أو نوى كذلك كذا في التبيين * ولو قال لها قبل الدخول أنت طالق ثلاثاً للسنة تقع واحدة ساعة تكلمه فإن تزوجها وقعت أخرى ساعة تزوجها وكذا الثالثة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاج * وكذلك لو كانت حاملاً فقال لها أنت طالق ثلاثاً للسنة حتى وقعت واحدة ساعة ماتكم به ووقعت الأخرى لو وضعت حملها بعد ذلك يوم تزوجها كذا في الذخيرة * ولو قال أنت طالق للسنة ولم يقل ثلاثاً إن كانت من ذوات الاقراء تقع عليها تطليقة إذا صادف الوقت ووقته طهر لا جاع فيه ولو لم يصادف الوقت لا يقع إلى أن يصادف الوقت فإذا صادف الوقت نفذ ولو كانت من ذوات الأشهر أو كانت حاملاً تقع عليها تطليقة حال ما تلفظ به كذا في شرح الطحاوي * ولو نوى ثلاثاً جله أو متفرقاً على الأظهر صرح هكذا ذكره شمس الأئمة السرخسي وشرح الإسلام وصاحب الاسرار * وذكر في الاسرار والصدور الشهيد وجاعة منهم صاحب الهداية أنه لا تصح نية الجمله فيه كذا في التبيين * حتى لا يقع أكثر من واحدة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * ولو قال أنت طالق للسنة فأراد به واحدة بائنة لم تكن بائنة كذا في محيط السرخسي * ولو أراد ثنتين لم تكن ثنتين ولو أراد بقوله طالق واحدة وبقوله للسنة أخرى لم يقع الا واحدة كذا في التتائخانية * وإذا قال لامرأته أنت طالق كل شهر للسنة فإن كانت قد أيسر بين الحيض تعتد بالشهور فهي طالق ثلاثاً عند كل شهر واحدة وإن كانت تعتد بالحيض فهي طالق واحدة إلا أن ينوي ثلاثاً عند كل شهر واحدة فيكون ثلاثاً كذا في المحيط * ولو قال لها وهي عن لا تبيض أنت طالق للشهور فهي طالق عند رأس كل شهر واحدة ولو قال أنت طالق للحيض وهي عن تبيض وقعت عند كل حيض تطليقة وإن كانت ممن لا تبيض لم يقع شيء كذا في محيط السرخسي * ولو قال مع ذلك للسنة تقع واحدة في الحال إن كانت طاهرة من غير جاع ثم عند كل شهر وعند كل حيض إذا طهرت في قوله للحيض كذا في الظهيرية * ولو قال أنت طالق ثنتين للسنة وقع عند كل طهر لم يجامعها فيه تطليقة كذا في البدائع * ذكر المصنف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لامرأته أنت طالق تطليقتين أو لهما للسنة فإن كانت طاهرة من غير جاع وقعت عليها التي هي للسنة أولاً ثم تتبعها الأخرى فإن كانت حائضاً تأخرت التطليقتان جميعاً حتى تطهر ثم تقعان التي للسنة قبل الأخرى ولو قال لها أنت طالق ثنتين أحدهما للسنة والأخرى للبدعة أو قال أنت طالق واحدة للسنة والأخرى للبدعة فإن كان الوقت وقت السنة تقعان جميعاً تقع السنة أولاً وتتبعها البدعة وإن لم يكن الوقت وقت السنة تقع البدعة وتؤخر السنة وإن بدأ بالبدعة والوقت ليس وقت السنة تقع البدعة وتؤخر السنة كذا في المحيط * ولو قال لامرأته أنت طالق ثنتين للسنة أحدهما بائن فله أن يجعل البائن أيهما شاء وإن لم يبين حتى حاضت وطهرت بائن بتطليقتين كذا

دباراً تعتبر القدرة على أداء المهر واختلفوا في النفقة أيضاً مع اعتبارها عند الكل قال بعضهم الشرط أن يملك نفقة سنة وقال بعضهم أن يملك نفقة شهر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قدر على إبقاء ما يجمل لها من المهر ويكسب كل يوم مقدار ما ينفق عليها يكون كفاً وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا قدر على إبقاء ما يجمل لها من المهر ونفقة شهر كان كفاً والأحسن في المختلفين ما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا ملك الرجل ألف درهم وعليه دين ألف درهم وتزوج امرأة بألف ومهر مثلها ألف قالوا يجوز ذلك لأنه قادر على أن يقضي دين المهر بالألف التي في يده ومما تلقى به الكفاءة عند البعض الدائنة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الفاسق إذا كان معلناً يخرج سكراناً لا يكون كفاً الصالحة من بنات الصالحين وإن كان يسر ذلك ولا يعلن يكون كفاً وعن محمد رحمه الله تعالى إذا

كان الفاسق مختاراً معظمه عند الناس كأعوان السلطان وغيرهم يكون كفاً لبنات الصالحين وإن كان مستضعفاً عند الناس لا يكون كفاً قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لم ينقل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية في هذا شيء والصحيح أن عنده الفسق لا يمنع الكفاءة وقال به بعض مشايخ بلج رحمه الله تعالى الفاسق لا يكون كفاً لبنات الصالح معلناً كان الفاسق أو لم يكن وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ومنها الحرف في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تعتبر

لم يكن له أن يفسخ ولو زوجت نفسها غير كف ودخل بها ثم فسخ القاضي العقد بينهما مضمومة الولي ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بغير ولي ثم فرق القاضي بينهما قبل الدخول كان على الزوج كل المهر الثاني وعليها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد وزفر رحمهما الله تعالى لا مهر على الزوج وعليها بقية العدة الأولى عند محمد رحمهما الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى لا عدة عليها وهذه خمسة مسائل على هذا الخلاف منها (٣٥٣) هذه المسئلة ومنها إذا طلق الرجل امرأته المدخولة تطليقة بائنة ثم تزوجها في

العدة ثم طلقها قبل الدخول في النكاح الثاني عندهما عليه كل المهر وعلى قول زفر ومحمد رحمهما الله تعالى نصف المهر بالنكاح الثاني * ومنها إذا طلق امرأة بائنة بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت والعياذ بالله ثم أسلمت على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى عليه كل المهر وعلى قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى لا يجب عليه المهر الثاني * ومنها المنكوحه إذا كانت أمة فطلقها بعد الدخول تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة ثم أعتقت فاختارت نفسها قبل الدخول * ومنها إذا طلق امرأته بعد الدخول تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة ثم وقعت الفرقة بينهما باللعان أو بخيار البلوغ عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الدخول في النكاح الأول يجعل دخولا في النكاح الثاني في حق تأكيد المهر وجوب العدة وعلى قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى الدخول في النكاح الأول لا يكون دخولا في النكاح الثاني لا في حق المهر

فقال لها أنت طالق للسنة ثم اشتريته وقع الطلاق إذا جاء وقت السنة وفي الظهيرية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقع وفي العتائية والفتوى على هذا كذا في التارخانية * رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا السنة وهي طاهرة بطهر جامعها فيه ثم اشتراها ثم أعتقها مكانه فأنه أعتد بحيضتين فإذا طهرت من الحيضة الأولى وقع بها تطليقة وتبين بالحيضة الأخرى فلا يقع طلاق آخر ولو كانت حائضاً حين ما قال لها هذه المقالة ثم اشتراها وأعتقها في تلك الحيضة ثم طهرت من تلك الحيضة لا يقع عليها الطلاق من قبل أنه قد وقعت الفرقة بينهما بفساد النكاح ولا يقع طلاق السنة بعد فرقة كانت بين الزوج وامرأته إلا بعد شهر أو بعد حيضة وكذا المعتقة إذا اختارت نفسها في حالة الحيض وقد كان الزوج قال لها أنت طالق للسنة لم يقع عليها الطلاق إذا طهرت من هذه الحيضة كذا في المحيط * وذكري الزيارات لو أمر رجلاً أن يطلق امرأته للسنة وهي مدخول بها فقال لها الوكيل أنت طالق للسنة أو قال إذا حضت وطهرت فانت طالق فخاضت وطهرت لم يقع شيء حتى لو حضت وطهرت ثم قال لها الوكيل أنت طالق طلقت ولو قال له طلق امرأتى ثلاثا للسنة فطلقها ثلاثا للسنة للحال وقعت واحدة وينبغي أن يطلقها أخرى في طهر آخر ثم يطلقها أخرى في طهر آخر كذا في محيط السرخسي * ولو كان الزوج غائباً وأراد أن يطلقها للسنة واحدة فإنه يكتب اليها إذا جاءه كتابي هذا ثم حضت وطهرت فانت طالق وإن أراد أن يطلقها ثلاثا للسنة يكتب اليها إذا جاءه كتابي هذا ثم حضت وطهرت فانت طالق ثم إذا حضت وطهرت فانت طالق كذا في شرح الطحاوي * وفي المبسوط وإن شاء أو جزف كتب إذا جاءه كتابي هذا فانت طالق ثلاثا للسنة فيقع بهذه الصفة وإن كانت لا تحيض كتب إذا جاءه كتابي هذا ثم أهل شهر أنت طالق أو فانت طالق ثلاثا للسنة كذا في البحر الرائق * (ألفاظ طلاق السنة) (١) على ما روى عن بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى للسنة وفي السنة وعلى السنة وطلاق سنة والعدة وطلاق عدة وطلاق العدل وطلاقاً عدلاً وطلاق الدين أو الاسلام وأحسن الطلاق وأجله وطلاق الحق أو القرآن أو الكتاب كل هذا يحمل على أوقات السنة بلاية ولو قال أنت طالق في كتاب الله أو بكتاب الله أو معه فان نوى طلاق السنة وقع في أوقاتها والواقع في الحال لأن الكتاب يدل على الوقوع للسنة والبدعة فيحتاج إلى النية ولو قال على الكتاب أو به أو على قول القضاة أو الفقهاء أو طلاق القضاة أو الفقهاء فان نوى السنة دين وفي القضاة يقع في الحال ولو قال عدلية أو سنية وقع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للسنة ولو قال حسنة أو جملة يقع في الحال وقال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير يقع في الحال في كليهما ولو قال طالق للبدعة أو طلاق البدعة ونوى الثلاث في الحال يقع وكذا الواحدة في الحيض والطهر الذي فيه جاع وإن لم تكن له نية فإن كانت في طهر فيه جاع أو في حالة الحيض أو النفاس وقعت واحدة من ساعته وإن كانت في طهر لا جاع فيه لا يقع للحال حتى تحيض أو يجامعها في ذلك الطهر كذا في فتح القدير * ولو قال أنت طالق تطليقة حقا طلقت الساعة ولو قال أنت طالق تطليقة بالسنة أو مع السنة أو بعد السنة كان للسنة هكذا في محيط السرخسي * (ألفاظ طلاق البدعة) (٢) نحو أن يقول أنت طالق للبدعة

(١) مطلب ألفاظ طلاق السنة (٢) مطلب ألفاظ طلاق البدعة

ولا في حق العدة الآن عند زفر رحمه الله تعالى تسقط عنها بقية تلك العدة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا تسقط وكذلك لو كان النكاح الأول فاسداً ودخل بها أو كان وطئها بشبهة ووجبت عليها العدة ثم تزوجها في العدة نكاحاً جائزاً ثم فارقها قبل الدخول ولو كان النكاح الأول جائزاً ودخل بها وقعت الفرقة بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحاً فاسداً ثم فرق بينهما قبل الدخول لا يجب المهر الثاني في قولهم ولو كان النكاح الثاني بعد انقضاء العدة ثم وقعت الفرقة بينهما قبل الدخول كان الجواب فيه عند الكل كما قال محمد وزفر رحمهما الله

تعالى في الفصول المتقدمة * رجل تزوج امرأة وانتسب الي قبيلة ثم ظهر انه من غيرهم فان كان ما ذكر شرهما ظهر وهو كف لها بما ظهر
 بأن تزوج عريسة على انه عربي فظهر انه قرشي أو ذكرا نه عجمي فاذا هو عربي كان العقد لازما ولو كان ما ظهر خيرا مما ذكر وليس يكف لها
 بأن تزوج قرشية على انه عجمي فاذا هو عربي كان النكاح لازما في حقها ويكون للاولياء حق الاعتراض وان كان ما ظهر شرهما مما ذكر وليس
 يكف لها بما ظهر بأن تزوج عريسة على انه عربي فاذا هو عجمي كان لها حق الفسخ (٣٥٣) وان رضيت كان للاولياء حق الفسخ
 وان كان ما ظهر شرهما
 ذكر وهو كف لها بان
 تزوج عريسة على انه قرشي
 فاذا هو عربي كان لها حق
 الفسخ عند أصحابنا الثلاثة
 رحمه الله تعالى خلافا لغير
 رحمه الله تعالى وكذا لو
 تزوج امرأة على انه فلان
 ابن فلان فاذا هو أخوه لا ييه
 أو عمه لا ييه كان لها حق
 الفسخ وان كان ككفها
 * رجل زوج ابنته الصغيرة
 من رجل ذكرانه لا يشرب
 المسكر فوجدته شربا
 مدمنا فبلغت الصغيرة
 وقالت لا أرضى قال الفقيه
 أبو جعفر رحمه الله تعالى
 ان لم يكن أبو البنت يشرب
 المسكر وكان غالب أهل بيته
 الصلاح فالتكاح باطل لان
 والد الصغيرة لم يرض بعدم
 الكفاءة وانما زوجها
 منه على ظن انه كف
 وذكر في الاصل امرأة
 زوجت نفسها رجلا لم تعلم
 انه حراً وعبد فظهر انه أذن له
 في التكاح لا خيار لها ويكون
 الخيار للاولياء وان زوجها
 الاولياء برضاها ولم يعلموا
 انه حراً وعبد ثم علموا انه كان
 عبدا لا خيار لاحد منهم

أو طلاق البدعة أو طلاق الجور أو طلاق المعصية أو طلاق الشيطان فان نوى ثلاثا فهي ثلاث هكذا
 في البدائع

(١) فصل فيمن يقع طلاقه وفيم لا يقع طلاقه * يقع طلاق كل زوج اذا كان بالغاً عاقلاً سواء كان حراً أو
 عبداً طائفاً أو مكرهاً كذا في الجوهرة النيرة * وطلاق اللاعب والهازل به واقع وكذلك لو أراد أن يتكلم
 بكلام فسبق لسانه بالطلاق فالطلاق واقع كذا في المحيط * وفي الجامع الا الصغير سئل راشد عن أراد أن يقول
 زيب طالق فجري على لسانه عمرة فني القضاء تطلق التي سمي وفيما بينه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما
 واذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ولا يعلم معنى قوله أنت طالق فانه يقع الطلاق واذا قال لامرأته أنت
 طالق ولا يعلم ان هذا القول طلاق طلاق في القضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى فكذا في الذخيرة
 (١) * ولا يقع طلاق الصبي وان كان يعقل والمجنون والنائم والمبرسم والمغني عليه والمدهوش هكذا في فتح
 القدير * وكذلك المعتوه لا يقع طلاقه أيضاً وهذا اذا كان في حالة العته أما في حالة الافاقة فالصحيح انه واقع
 هكذا في الجوهرة النيرة * طلق النائم فلما انتبه قال لها طلقك في النوم لا يقع وكذا لو قال أجزت ذلك
 الطلاق ولو قال أوقع ذلك يقع ولو قال أوقع الذي تلفظته في النوم لا يقع * طلق المبرسم فلما صح قال
 قد طلقت امرأتى ثم قال انما قلته لا في نومي ووقع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره
 وحكاية صدق والا لا كذا في الوجيز للكردي * ولو طلق الصبي ثم بلغ فقال أجزت ذلك الطلاق لا يقع ولو
 قال أوقعه وقع لانه ابتداء الايقاع كذا في البحر الرائق * ولو أن رجلاً طلق امرأة الصبي فقال الصبي بعد
 بلوغه أوقع الطلاق الذي أوقعه فلان يقع ولو قال أجزت ذلك لا يقع شيء كذا في المحيط * ولو كان الصبي
 وكذا لا بالتطليق من قبل رجل فطلق الصبي صح كذا في التتارخانية * حكى بين رجل فلما بلغ الى ذكر
 الطلاق خطر به انه ان نوى عند ذكر الطلاق عدم الحكاية واستئناف الطلاق وكان موصوفاً بالحيث
 يصلح للايقاع على امرأته يقع لانه واقع وان لم ينو شيئاً لا يقع لانه محمول على الحكاية كذا في الفتاوى
 الكبرى * وطلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر والنبيذ وهو مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى كذا في
 المحيط * ولو أكره على شرب الخمر أو شرب الخمر ضرورة وسكر وطلق امرأته اختلفوا فيه والصحيح انه كما
 لا يلزمه الحد لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه كذا في فتاوى قاضيان * أجمعوا أنه لو سكر من البخ أو لبن الرمال
 ونحوه لا يقع طلاقه وعناقه كذا في التهذيب * ومن سكر من البخ يقع طلاقه ويحد لفشو هذا الفعل بين
 الناس وعليه الفتوى في زماننا كذا في جواهر الاخلاط * وان شرب من الاشربة المتخذة من الحبوب
 والقواكه والعسل اذا طلق أو أعتق اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الصحيح انه كما لا يلزمه
 الحد لا ينفذ تصرفه كذا في فتاوى قاضيان * ومن شرب من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل فسكر
 وطلق لا يقع عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى ويقتى بقول محمد رحمه
 الله تعالى كذا في فتح القدير * وعن محمد رحمه الله تعالى اذا شرب النبيذ ولم يوافق فارتفع وصعد فزال
 عقله بالصداع لا بالشرب فطلق لا يقع ولو زال عقله بالضرب أو ضرب هو على رأسه حتى زال عقله وطلق
 لا يقع طلاقه كذا في فتاوى قاضيان * وأجمعوا على أنه لو أكره على الاقرار بالطلاق لا ينفذ اقراره كذا في

(١) مطلب من لا يقع طلاقه

(٤٥ - فتاوى اول) وبمثل لو ذكر الزوج انه حراً فزوجها منه ثم ظهر انه عبد كان لهم الخيار ودلت المسئلة على ان المرأة
 اذا زوجت نفسها رجلاً لم يشترطها الكفاءة ولم تعلم المرأة انه كف وليس يكف ثم ظهر انه غير كف لا خيار لها وكذا الاولياء اذا زوجوها
 برضاها ولم يعلموا بهدم الكفاءة ثم علموا وان شرط الكفاءة أو أخبرها بالكفاءة فزوجها ثم ظهر انه غير كف كان لها الخيار والسكران اذا
 زوج بنته الصغيرة وقصر في مهر مثلها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لو فعل الصالح ذلك يجوز في قول أبي حنيفة

رجه الله تعالى ولا يجوز في قول صاحبه رحمه الله تعالى أما السكران فليس من أهل الرأي والمشورة فلا يتقدعه على الصغيرة بأقل من مهر مثلها وإن زوجها الصاحي من غير كف لا يجوز في قول صاحبه واختلفوا في قول أبي حنيفة والظاهر الجواز وإن زوجها السكران من غير كف لا يجوز عند الكل واختلفت الروايات عنهما في الأب والجد إذا زوجا الصغيرة بأقل من مهر المثل في رواية عنهما العقد قاسد وفي رواية عنهما العقد

(٣٥٤)

شرح الطحاوي * رجل أكرهه السلطان لي وكل بطلاق امرأته فقال للخافة الضرب والحبس أنت وكيلك ولم يزد على ذلك فطلق الوكيل امرأته ثم قال الموكل لم أوكله بطلاق امرأتك قالوا لا يسمع منه ويقع الطلاق كذا في البحر الرائق * ولو وكل رجلا ليطلق امرأته فشرى الوكيل الخمر فطلق امرأته قال بعض المشايخ لا يقع وأكثر المشايخ على أنه يقع كذا في التتارخانية * ويقع طلاق الآخر من بالإشارة يريد بالآخر من الذي ولد وهو آخرس أو طرأ عليه ذلك ودام حتى صارت إشارته مفهومة كذا في المضمرة * سواء قدر على الكتابة أم لا كذا في معراج الدرابة وفتح القدير * وإن لم تكن له إشارة معروفة يعرف ذلك منه أو يشك فيه فهو باطل كذا في المبسوط * وإن طرأ عليه الخمر ولم يدم لم تعتبر إشارته وطلاقه المفهوم بالإشارة إذا كان دون الثلاث فهو رجعي كذا في المضمرة * وفي آخر النهاية عن التمر تاشي تقديره بسنة وعن الإمام أنه لا بد أن يدوم إلى الموت قالوا وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * وإذا كان الآخر من يكتب كتابا يجوز به طلاقه كذا في الهداية في مسائل شتى * سئل بعضهم عن سكران قال لامرأته ٢ أي سرخ لبك بماه ما ندرويت كدبانوي من طلاق دادة شويت قال ينظران كانت المرأة ثيبا وكان قبل هذا طلاقها ثم تزوجها هذا فانه لا يقع الطلاق بهذا اللفظ إن لم تكن له نية الطلاق وإن لم يكن لها قبل هذا طلاق فلو كان الزوج أو لم ينو كذا في التتارخانية * وإذا ارتد الزوج وحلق بدار الحرب لم يقع على المرأة طلاقه فان عاد إلى دار الإسلام وهي في العدة وقع الطلاق عليها ولو ارتدت المرأة وحلقت بدار الحرب لم يقع طلاق الزوج عليها فان عادت قبل الحيض لا يقع طلاق الزوج عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقع كذا في الذخيرة * ولو اشترى امرأته وطلقة لم يقع الطلاق عليها وكذا إذا ملكته أو شقها منه لا يقع ولو اشترى زوجها ثم أعتقه ثم طلقها وقع طلاقه عليها وعلى هذا لو اشترى زوجها ثم أعتقه ثم طلقها وهي في العدة وقع طلاقه لزال المانع كذا في التبيين * وإذا تزوج العبد امرأته يقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرأته كذا في الهداية * واعتبار الطلاق بالنساء عندنا حتى يكون طلاق الأمة نكاحا كان زوجها أو عبدا وطلاق الحرة ثلاثا حرا كان زوجها أو عبدا كذا في الكافي

(الباب الثاني في إيقاع الطلاق وفيه سبعة فصول)

* (الفصل الأول في الطلاق الصريح) * وهو كائن طالق ومطلقة وطاققتك وتقع واحدة رجعية وإن نوى الاكثر أو الابانة أو لم ينو شيئا كذا في الكنز * ولو قال لها أنت طالق ونوى به الطلاق عن وثاق لم يصدق قضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى والمرأة كالتقاضي لا يحل لها أن تمكنه إذا سمعت منه ذلك أو شهادته شاهد عدل عندها ولو قال لها أنت طالق عن وثاق لم يقع في القضاء شيء وكذا لو قال أنت طالق من هذا القيد ولو نوى بقوله أنت طالق الطلاق من العمل لم يصدق ديانة وقضاء ولو قال أنت طالق من عمل كذا أو من هذا العمل دين ديانة ولا يدين قضاء كذا في التبيين * ولو قال أنت طالق من غل أو من قيد كرهذه المسئلة في المنتقى في الموضعين وأجاب في أحد الموضعين أنه لا يقع الطلاق في القضاء وأجاب في الموضع الآخر أنه يقع الطلاق في القضاء وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا قال لامرأته أنت طالق من

ترجمة

(٢) يا حيراء الشفة وجهك يشبه القمر يا سيدتي طلاقك زوجك

تفسد التسمية ويجوز العقد بغير المثل امرأة زوجت نفسها غير كف كان للولي أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يفسخ وإن لم يكن للولي ذارحم محرم منها كإن الم ونحوه وقيل من لا يكون محرما لا يكون له حق الاعتراض والصحيح هو الأول غير الأب والجد إذا زوج الصغيرة من رجل كان جسده معتق قوم ولم يكن مسلما في الأصل وانما صار مسلما وللصغيرة آباء أحرار مسلمون ثم أدركت الصغيرة فجازت النكاح لم يجز لان هذا النكاح لم يكن له مجيز حال وقوعه فلم يتوقف فلا تلحقه الإجازة وكذا لو انعمت الكفاءة بسبب آخر لا ينعقد نكاح غير الأب والجد امرأة زوجت نفسها غير كف قالوا لها أنت تمنع نفسها ولا تمكنه من الوطء حتى يرضى الولي بهذا العقد لان الظاهر من حال الولي ان لا يرضى فلو وطئها الزوج فعسى تجبل فيعذر الفسخ ويلحقهم العار بنسبتهم من لا يكافؤهم والله أعلم

* (فصل في الأولياء)

الأصل في اعتبار الولي قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وهو شرط جواز النكاح في الصغار والمماليك والمجانين والولاية تثبت بأسباب أقواها ملك اليمين لا يصح نكاح المملوك الا بإذن المولى والمولى يملك إجبار عبده على النكاح عندنا وإجبار الأمة عند الكل والمملوك إذا كان بين رجلين لا يزوجهما ثم بعده ملك اليمين العصبوبة لقوله عليه السلام النكاح إلى العصبات وأقرب العصبات إلى الصغيرة الصغيرة الأب ثم الجد الأبوان علا والابن من العصبية يزوج الام المجنونة عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يزوجها

الأب يكون الابن من عشرينها واختلاف أصحابنا في الأب والابن إذا اجتمع المجنونة قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى الابن أحق بتزويجها وقال محمد الأب أحق لأنه يملك التصرف في المال والنفس والابن لا يملك التصرف في مالها وكذلك ابن الابن وان سفل ثم الاخ لاب وأم ثم الاخ لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب وان سفلوا ثم العم لاب وأم ثم العم لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب ثم عم الاب لاب وأم ثم عم الاب لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب وما ذكرنا كله مذهب أصحابنا (٣٥٥) رحمهم الله تعالى وقال الشافعي رحمه

الله تعالى ليس لغير الأب والجد تزويج الصغيرة والصغير وللولى تزويج النيب الصغيرة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وبعد العصباء من الأقارب الولاية عندنا لمولى العتاقة لأنه عصبه ثم عصبه مولى العتاقة وعند عدم العصبه كل قريب يرث الصغير والصغيرة من ذوى الارحام يملك تزويج الصغير والصغيرة في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا ولاية لذوى الارحام وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب والأقرب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأم ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت الابن ثم بنت بنت البنت ثم الاخت لاب وأم ثم الاخت لاب ثم الاخ والاخت لام ثم أولادهم ثم العتات والاخت والاخت وأولادهم على هذا الترتيب فإذا اجتمع الجد الفاسد والاخت فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الولاية للجد وبعد هو لا مولى المولاة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبيه ومادام له قريب فالقاضي

هذا القيد أو من هـ إذا الغل طلقت ولم يدين في القضاء كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق ثلاثا من هذا العمل طلقت ثلاثا ولا يصدق قضاءه لم ينو الطلاق كذا في الاختيار شرح المختار * رجل قال لامرأته يا مطلقة ان لم يكن لها زوج قبل أو كان لها زوج لكن مات ذلك الزوج ولم يطلق وقع الطلاق عليها وان كان لها زوج قبله وقد كان طلقها ذلك الزوج ان لم ينو بكلامه الاخبار طارقت وان قال غيبته الاخبار دين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يدين في القضاء اختلفت الروايات فيه والصحيح انه يدين ولو قال نويت به الشتم دين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء ولو قال لها أطلقتك ان نوى به الطلاق يقع والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أنت مطلقة أو يا مطلقة بتسكين الطاء والتحقيق لا يكون طلاقا بالنية كذا في السراج الوهاج * وان قال انت الطلاق أو انت طالق الطلاق أو أنت طالق طلاقا فان لم تكن له نية أو نوى واحدة أو نيتين فهي واحدة رجعية وان نوى ثلاثا فثلاث ولو قال أنت طالق يقع الطلاق به ولا يحتاج فيه الى النية ويكون رجعيا وتصح نية الثلاث ولا تصح نية النيتين فيها كذا في الهداية * هـ اذا كانت حرة أما اذا كانت أمة فتقع نتيان أو يكون قد تقدم على الحرة واحدة فتقع نتيان اذا نواهما مع الاولى كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت طالق الطلاق وقال غيبته بقولي طالق واحدة وبقولي الطلاق أخرى يصدق فتقع رجعتان ان كانت مدخولا بها والالغالكلام الثاني كذا في الكافي * وفي المنتقى رجل قال لامرأته لك الطلاق قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان نوى الطلاق فهي طالق وان لم تكن له نية فلا شيء عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان نوى الطلاق فهو طلاق والا فلا امرئ يدها ولو قال عليك الطلاق فهي طالق اذا نوى ولو قال لها طلاق عليك واجب وقوعه وكذا اذا قال لها الطلاق عليك واجب ذكره البقال في فتاواه * ولو قال طلاقك على لا يقع ولو قال طلاقك على واجب أو لازم أو فرض أو ثابت ذكر الشيخ الامام الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في فتاواه خلافا بين المتأخرين منهم من قال تقع واحدة رجعية نوى أو لم ينو ومنهم من قال لا يقع نوى أو لم ينو ومنهم من قال في قوله واجب يقع بدون النية وفي قوله لازم لا يقع وان نوى والفارق العرف وعلى هذا الخلاف اذا قال لها ان فعلت كذا فطلقك على واجب أو قال لازم أو قال ثابت ففعلت واختيار الصدر الشهيد الوقوع في الكل كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين الحسن بن علي المرغيناني رحمه الله تعالى يفتي بعدم الوقوع في الكل كذا في المحيط * وفي الفتاوى الكبرى للخاصي المختار انه يقع في الكل كذا في فتح القدير * روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لامرأته كوني طالقاً وأطلق قال أراه واقعا ولو قال لها أنت طالق طالق أو أنت طالق أنت طالق أو قال قد طلقتك قد طلقتك أو قال أنت طالق وقد طلقتك تقع نتيان اذا كانت المرأة مدخولا بها (١) ولو قال غيبته بالنائي الاخبار عن الاول لم يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لامرأته أنت طالق فقال له رجل ما قلت فقال طلقتها أو قال قلت هي طالق فهي واحدة في القضاء كذا في البدائع * واذا قال لامرأته انت طالق وطالق وطالق ولم يعلقه بالشرط ان كانت مدخولة طلق ثلاثا وان كانت غير مدخولة طلقت واحدة وكذا اذا قال أنت طالق فطالق أو ثم طالق ثم طالق أو طالق طالق كذا في السراج الوهاج * رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق

(١) مطلب اذا كرر الطلاق على المرأة المدخول بها ونوى الاخبار

ليس بولي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه مادام له عصبه فالقاضي ليس بولي ثم القاضي انما يملك نكاح من يحتاج الى الولي اذا كان ذلك في عهده ومنشوره وان لم يكن ذلك في عهده ومنشوره لم يكن وليا فان زوجها القاضي ولم يأذنه السلطان بذلك ثم أذنه بذلك فاجاز القاضي ذلك النكاح جازا مستحسنا كالعبد اذا تزوج بغير اذن المولى ثم أذنه المولى بالنكاح فاجاز ذلك النكاح جازا مستحسنا والودي لا يملك نكاح الصغير والصغيرة أو دعي اليه الاب في ذلك أو لم يوص وروى هشام عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول مالك ان

أوصى إليه الأب جازله تزويج الصغير والصغيرة وقال ابن أبي إيلي هو ولي في الوجهين ولو كان الصغير أو الصغيرة في حجر رجل يعولهما كالملة قط ونحوه فإنه لا يملك تزويجهما ولا ولاية للصبي والمجنون ولا المملوك ولا الكافر على المسلم والفسق لا يمنع الولاية وإذا اجتمع للصغير والصغيرة وليان كالأخوين والعين فابهم ما زوج جازعنا وان زوجها على التعاقب جازا لأول دون الثاني وان زوجها كل واحد منهم آمن رجل آخر فوق عامه أو لم يعلم (٣٥٦) أي - ما أول بطل العقدان وقال مالك رحمه الله تعالى لا يفرد أحد

الولي بالانكاح كما لا يفرد واحد من المولين في العبد والامة المعتقة وان زوجها الابعد والاقر حاضرا يتوقف على اجازة الاقرب وان كان الاقرب غائبا غيبة منقطعة جازا نكاح الابعد عندنا وقال الثاني رحمه الله تعالى اذا غاب الاقرب تنقل الولاية الى السلطان والقاضي وقال زفر رحمه الله تعالى لا يزوجه أحد حتى يحضر الاقرب أو يزوجه وكيل الاقرب فان زوجها وكيل الاقرب حيث هو اختلفوا في جواز انكاحه والظاهر هو الجواز وتكلموا في الغيبة المنقطعة بعضهم قدوها بانقطاع الخبر والقوافل وبعضهم قدرها بمسيرة سنة وبعضهم قدرها بمسيرة شهر وقال أكثرهم ان كان في موضع لا ينتظر الكف بمجيء الخبر منه فهي منقطعة وأشار في الكتاب الى ان أدنى مدة السفر يكتفي للانقطاع وهو قول محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله تعالى وسفيان

فقال غنيت بالاولى الطلاق وبالثانية والثالثة افهامهم - صدق ديانة وفي القضاء طلقت ثلاثا كذا في فتاوى قاضيخان (١) متى كرر لفظ الطلاق بحرف الواو أو بغير حرف الواو يتعد الطلاق وان عني بالثاني الاول لم يصدق في القضاء كقوله بامطلة أنت طالق أو طلقك أنت طالق ولو ذكر الثاني بحرف التفسير وهو حرف الفاء لا تقع أخرى الا بالنسبة كقوله طلقك فانت طالق كذا في الظهيرية * ولو قال أنت طالق واعتدى أو أنت طالق اعتدى أو أنت طالق فاعتدى فان نوى واحدة تقع واحدة وان نوى ثنتين تقع ثنتان وان لم تكن له نية ان قال أنت طالق فاعتدى تقع واحدة وان قال اعتدى أو واعتدى تقع ثنتان كذا في محيط السرخسي * ولو طلقها ثم قال لها طلاق (٢) دامت تقع أخرى ولو قال طلاق (٣) دامت لا تقع أخرى * ولو قال أنت طالق واحدة واحدة تقع واحدة * ولو قال أنت طالق وانت تقع ثنتان وفي الفتاوى واحدة كذا في الظهيرية * ولو قال لها أنت طالق ثم قال لها بامطلة لا تقع أخرى روى ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل له امرأتان لم يدخل بواحدة منهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما لا أصدقهما وأبينهما منه وكذلك لو قال امرأتى طالق وامرأتى طالق ولو كان دخل بهما وباقي المسئلة بحالها فله أن يوقع الطلاقين على احدهما كذا في الذخيرة * امرأة قالت لزوجها طلقني وطلقني فقال الزوج قد طلقك طلقت ثلاثا نوى الزوج الثلاث أو لم ينو ولو قالت بغير حرف الواو وطلقني طلقني فقال الزوج قد طلقك فان نوى الثلاث طلقت ثلاثا وان نوى واحدة أو لم ينو - يا نوح - يا نوح - يا نوح واحدة كذا في المحيط * قال أبو القاسم الصفار اذا قال الرجل لامرأة طلقك غير مرة طلقت ثنتين وفي واقعات الناطقي رجل قال لامرأته أنت طالق كذا كذا تقع ثلاث كأنه قال أنت طالق أحد عشر كذا في التارخانية * امرأة قالت لزوجها طلقني فقال لها أنت طلقني يا امرأة فالوا هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج الى النية (٤) امرأة قالت لزوجها طلقني فقال لها أنت واحدة طلقت واحدة * رجل طلق امرأته واحدة أو ثنتين فدخلت عليه أتم امرأته فقلت طلقها ولم تحفظ حق أيها وعاتبت في ذلك فقال الزوج هذه ثانية أو قال الزوج هذه ثالثة تقع أخرى ولو عاتبت ولم تذكر الطلاق فقال الزوج هذه المقالة لا تقع الزيادة الا بالنسبة كذا في فتاوى قاضيخان * وفي المستقى امرأة قالت لزوجها طلقني فقال الزوج قد فعلت طلقت فان قالت زدي فقال فعلت طلقت أيضا روى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى قيل لرجل أطلقت امرأتك ثلاثا قال نعم واحدة قال القياس أن يقع عليها ثلاث تطليقات ولو كانت تحسن ونجعلها واحدة وفيه اذا قالت المرأة طلقني ثلاثا فقال الزوج قد أبنتك فهذا جواب وهي ثلاث كذا في المحيط * ولو قالت طلقني ثلاثا فقال أنت طالق أو فانت طالق فهي واحدة ولو قال قد طلقك فهي ثلاث كذا في السراج الوهاج * ولو قالت أنا طالق فقال نعم طلقت ولو قاله في جواب طلقني لا تطلق وان نوى قبل لرجل ألت طلقت امرأتك فقل بلى تطلق كأنه قال طلقت لانه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لا تطلق لانه جواب الاستفهام بالنفي كأنه قال ما طلقت كذا في الخلاصة * ولو حذف القاف من طالق فقال أنت

(١) مطلب كرر الطلاق بالواو وبغيرها ونوى بالثاني الاول (٢) طلقك (٣) طلق بصيغه الماضي (٤) مطلب لو قال أنت واحدة في جواب قول المرأة طلقني

الثوري وأبي عمرة سعيد وابن معاذ المروزي رحمه الله تعالى وعليه فتوى جماعة من المتأخرين منهم القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى قال هو من بخار الى نسف غيبة منقطعة فان كان الاقرب حيث هو جوالا لاوافق على أثره أو كان مفقودا لا يعرف مكانه أو محتفيا في البلدة لا يوقف عليه قال القاضي الامام أبو الحسن علي السعدي رحمه الله تعالى يكون هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة لانه لم يأت ذر الوصول اليه والاتقاء برأيه كان بمنزلة الميت فان كان زوجها الاعدد ثم ظهر انه كان محتفيا

في المصر جاز نكاح الابدع واذا زوج الرجل ابنة امرأة باكثر من مهر مثلها أو زوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها أو وضعها في غير كفء أو زوج ابنة الصغيرة أو امرأة أجنبية بكف له جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمه الله تعالى لا يجوز ان تحس وأجمعوا على أنه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد ولا من القاضي وإذا بلغ الصغير أو الصغيرة وفد زوجها الاب والجد لا خيار له ما وله ما خيار البلوغ في نكاح غير الاب والجد عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله ما (٣٥٧) الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا خيار لها ما وإذا

بلغت وهي بكر فسكت ساعة بطل خيارها فان اختارت نفسها كما بلغت وأشهدت على ذلك صح فأما في الغلام والجارية التي هي نيب لا يطل خيار البلوغ بسكوتهما ولا يقتصر على المجلس وهي على خيارها ما لم تنص على الرضا أو تفعل ما يدل على الرضا نحو والتسكين من الوطء وطلب النفقة وان أكلت من طعامه أو خدمته كما كانت فهي على خيارها * وخيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجوه أحدها ان خيار العتق يطل بالقيام عن المجلس وخيار البلوغ في الغلام والنيب لا يطل بالقيام عن المجلس والثاني ان الجهل بخيار البلوغ لا يعتبر عذرا حتى ان الصغيرة اذا قالت لم أعلم بخيار البلوغ انما سكت لاجل ذلك لا تعذر ويطل خيارها والمعتقة اذا قالت ذلك عذرت ولا يطل خيارها وان كان ذلك بعد زمان ومنها ان خيار العتق يثبت للامة دون الغلام وخيار البلوغ يثبت لهما جميعا

طال فان كسر اللام وقع بلائيه والا فان كان في هذا كره الطلاق أو الغضب فكذلك والوقوف على التوبة وان حذف اللام فقط فقال أنت طالق لا يقع وان نوى وان حذف اللام والقاف بان قال أنت طالق فسكت أو أخذ انسان فله لا يقع وان نوى كذا في البحر الرائق * رجل قال لامرأته ترائلق * ههنا خسة ألفاظ * تلاق وتلاخ وتلاخ وتلاخ عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه يقع وان تعمد وقصد أن لا يقع ولا يصدق قضاء ويصدق ديانة الا اذا شهد قبل أن يلفظ به وقال ان امرأتي تطلب مني الطلاق ولا ينبغي لي أن أطلقها فأتلفظ بها قطع القياها وتلفظ بها وشهدوا بذلك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق بينهما ما كان في الابتداء يفرق بين العالم والجاهل كما هو جواب شمس الامة الحلواني رحمه الله تعالى ثم رجع الى ما قلنا وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * قال الشيخ الامام أبو بكر رحمه الله تعالى هذا استفتيت في تركي قال لامرأته ترائلق بالتاء والكاف وهو عندهم بالتركي الطحال فقال أردت به الطحال وما أردت به الطلاق وأفتيت أنه لا يصدق في القضاء كذا في الذخيرة * رجل قال لامرأته أطلقك امرأتك فقال نعم بالهجاء أو قال بلي بالهجاء ولم يتكلم به يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيان * وان قال لها ابتداء أنت طالق يعني طالق يقع كذا في الخلاصة (١) * ولو قال نساء أهل الدنيا أو الرى طوالق وهو من أهل الرى لا تطلق امرأته الا ان نواها رواه هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولا فرق بين ذكر لفظ جميع وعنده في الاصح وفي نساء أهل السكة أو الدار وهو من أهلها ونساء هذا البيت وهي فيه تطلق كذا في فتح القدير * ولو قال نساء هذه البلدة أو هذه القرية طوالق وفيها امرأته طلقت كذا في فتاوى قاضيان (٢) * ولو قال أنت بثلاث وقعت ثلاث ان نوى ولو قال لم أنول يصدق اذا كان في حال هذا كره الطلاق والاصدق ومثله بالفارسية توبسه على ما هو المختار للفتوى * ولو قال أنت أطلق من فلانة وفلاننة مطلقة أو غير مطلقة فان عني به الطلاق وقع والا فلا وهذا بخلاف ما اذا قالت له مثلا فلان طلق زوجته فقال لها ذلك فانه يقع وان لم ينو كذا في فتح القدير (٣) * ولو قال لامرأته أنت مني ثلاثا ان نوى الطلاق طلقت وان قال لم أنول الطلاق لم يصدق ان كان في حال هذا كره الطلاق ولو قالت لزوجه طلقني فأشار بثلاث أصابع وأراد بذلك ثلاث تطليقات لا يقع ما لم يقل بلسانه هكذا كذا في الظهيرية * وفي المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل زينب امرأته طالق فخاصمته زينب الى القاضي في الطلاق فقال لي امرأته أخرى ببلدة كذا اسمها زينب فاياها عنيت ولم يقم على ذلك بينة فان القاضي يطلق هذه المرأة ويبينها منه ان كان الطلاق بائنا وان أحضرت تلك واسمها زينب وعرفها القاضي بذلك فانه يقع الطلاق عليها ويرد اليه الاولى ويطل طلاقها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال لامرأته طالق وله امرأة معروفة فقال لي امرأته أخرى وجاءت امرأته أخرى وأدعت أنها امرأته وصدةها الزوج في ذلك فقال اياها عنيت أو قال اخترت أن أوقع الطلاق على هذه فان أقام البينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق صرف الطلاق عن المعروفة وان لم يقم له بينة على ذلك وقضى القاضي بطلاق المعروفة ثم قامت له بينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق وقبل أن يقضى القاضي بطلاق المعروفة وقال الزوج عنيت بالطلاق بالمجهولة

(١) مطلب لو قال نساء أهل الدنيا أو البلدة طوالق وفيها امرأته (٢) مطلب لو قال أنت بثلاث

(٣) مطلب لو قال أنت مني ثلاثا

ومنها ان خيار العتق لا يطل بالسكوت وان كانت بكر أو خيار البلوغ يطل بسكوت البكر ومنها ان في خيار العتق لا توقف الفرقة على القضاء بل تثبت بنفس الاختيار وفي خيار البلوغ لا تقع الفرقة ولا يطل النكاح ما لم يفسخ القاضي العقد بينهما فان كان ذلك قبل الدخول يسقط كل المهر سواء كان ذلك من قبل الرجل أو من قبل المرأة وبعد الدخول لا يسقط شي من المهر وللصغيرة والصغير خيار البلوغ في انكاح القاضي في أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وهو قول محمد رحمه الله تعالى واذا زوج ابنته الصغيرة وضمن لها المهر عن زوجها صح

الضمان فإذا بلغت وأخذت الأب بالضمين لم يرجع الأب على الزوج إن كان الضمان بغير أمره ويرجع إن كان بأمره فإن كان ضمان الأب في مرض موته لم يصح وإن زوج الأب ابنه الصغير امرأة وضمن عنه المهران كان في صحة الأب جازوا أن أخذت المرأة المهر من الأب في القياس يرجع الأب على الصغير في ماله وفي الاستحسان لا يرجع ولو مات الأب وأخذت المرأة المهر من تركته فلا يرثه إن يرجعوا في نصيب الصغير بذلك عندنا خلافاً للفرق (٣٥٨) رحمه الله تعالى ولو كان الابن كبيراً وضمن عنه الأب بغير أمره في صحته ثم مات

وأخذ الضمان من تركته لم يرجع ورثته بالأجاء ولو كان الأب ضمن المهر عن ولده الصغير في مرض موته لا يصح الضمان والمجانين كالصبيان في ذلك سواء إذا ضمن عن ابنه الصغير وأدى كان متطوعاً إذا أشهد عند الأداء أنه يؤدي ليرجع فيثبت إذا لا يكون متطوعاً ولا يزوج البكر البالغة أبوها على كره منها خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى وفي الثيب لا يزوج بالأجاء وإن زوج البكر البالغة العاقلة أبوها وهو كافر أو عبء فرضيت باللسان جازي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وإن سكنت لا يجوز بالأجاء وإذا بلغ الابن معتوهاً أو مجنوناً بقي ولاية الأب عليه في ماله ونفسه وإذا بلغ عاقلاً من جن أو صار معتوهاً هل تعود ولاية الأب في المال والنفس اختلفوا فيه قال أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى لا تعود في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وتكون الولاية للسلطان وقال محمد رحمه الله تعالى

فالقاضي يبطل ما قضى به من طلاق المعروفة ويردها إليه ويوقع الطلاق على المجهولة وكذلك لو كانت المعروفة قد تزوجت وفيه أيضاً إذا تزوج امرأتين أحدهما نكاحاً صحيحاً والآخرى نكاحاً فاسداً واسمهما واحد فقال فلانة طالق ثم قال عنيت التي نكاحها فاسداً لم يصدق قضاء وكذلك إذا قال إحدى امرأتين طالق ثم قال عنيت التي نكاحها فاسداً لم يصدق قضاء كذا في المحيط في الفصل الثاني عشر * ولو قال فلانة طالق ولم ينسبها إلى أبيها أو أمها أو أختها أو ولدها أو امرأتها بذلك الاسم والنسب فقال عنيت أخرى أجنبية لا يصدق في القضاء ولو قال هذه المرأة التي عنيت امرأتى وصدقته في ذلك وقع الطلاق عليها ولم يصدق في إبطال الطلاق عن المعروفة إلا أن يشهد الشهود على نكاحها قبل أن يتكلم بالطلاق أو على إقراره ما قبل ذلك أو تصدقه المرأة المعروفة كذا في فتح القدير رجل قال طلقت امرأة أو قال امرأة طالق ثم قال لم أعن امرأتى يصدق ولو قال عمره طالق وامرأته عمره وقال لم أعن امرأتى لم يصدق قضاء كذا في المحيط (١) * ولو قال امرأته طالق وله امرأتان كتاهما معروفةتان كان له أن يصرف الطلاق إلى أيتهما شاء كذا في فتاوى قاضي خان * قال في الجامع الكبير ولو قال كنت طلقت امرأة كانت لي أو قال كنت طلقت امرأة تزوجتها أو قال كانت لي امرأة فطلقتها وأدعت المعروفة انها هي وقال الزوج كانت لي امرأة أخرى غير المعروفة وأياها طلقت فالقول قول الزوج لأن الزوج لم يقر بالإيقاع في الحال في هذه الصورة حتى تتعين المعروفة هكذا في الذخيرة * ولو قال كانت لي امرأة فاشهدوا أنها طالق فأدعت المعروفة انها هي فالقول قول المعروفة لأن قوله فاشهدوا أشهاد للرجال فيكون قوله أنها طالق انشأ الطلاق للحال فلو قال طلقت امرأتى أو قال امرأته طالق أو قال امرأته من نسائي طالق وباقي المسئلة بمحالها يقع الطلاق على المعروفة في الحكم لأن هذا الكلام إيقاع للحال كذا في المحيط * رجل له امرأتان اسم أحدهما زينب واسم الأخرى عمرة فقال لعمرة أنت زينب فقالت نعم فقال أنت طالق إذن لا تطلق في الأصل رجل له امرأتان زينب وعمرة فقال لزينب فأجابته عمرة فقال أنت طالق ثلاثاً طلقت الجحمة ولو قال نويت زينب طلقاً هذه بالإشارة وتلك بالاعتراض كذا في الخلاصة * ولو قال يا زينب أنت طالق فلم يجبه أحد طلقت زينب ولو قال لا امرأته يتظر اليها ويشير اليها يا زينب أنت طالق فإذا هي امرأة له أخرى اسمها عمرة يقع الطلاق على عمرة تعتبر بالإشارة ويبطل التسمية كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال يا زينب أنت طالق ولم يشر إلى شيء غير أنه رأى شخصاً ظنه زينب وهي غيرها طلقت زينب قضاء لا ديانة كذا في التارخانية * قال امرأته عمرة بنت صبيح طالق وامرأته عمرة بنت حفص ولا نية له لا تطلق امرأته فإن كان صبيح زوج ام امرأته وكانت تنسب إليه وهي في حجره فقال ذلك وهو يعلم نسب امرأته أنه لا يعلم طلقت امرأته ولا يصدق قضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع إن كان يعرف نسبها وإن كان لا يعرف يقع أيضاً فيما بينه وبين الله تعالى وإن نوى امرأته في هذه الوجوه طلقت امرأته في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في خزائن المفتين * ولو قال امرأته الجحمة طالق ولا نية له في طلاق امرأته وامرأته ليست بجحشية لا يقع عليها وعلى هذا إذا سمى بغير اسمها ولا نية له في طلاق امرأته فإن نوى طلاق امرأته في هذه الوجوه طلقت امرأته كذا في الذخيرة * ولو كانت له امرأة بصيرة فقال امرأته هذه العمياء طالق وأشار إلى البصيرة تطلق البصيرة ولا تعتبر (١) مطلب لو قال امرأتى طالق وله امرأتان له أن يوقع الطلاق على أيتهما شاء

تعود ولاية الأب في المال والنفس استحسننا وقال محمد بن إبراهيم الميمني رحمه الله تعالى عندنا تعود ولاية الأب التسمية وعلى قول زفر رحمه الله تعالى تثبت الولاية للسلطان وأما إذا جن الأب أو صار معتوهاً هل يكون للابن ولاية التصرف في ماله ونفسه فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في الابن إذا جن امرأة جاءت إلى القاضي وقالت إنى أريد أن أتزوج وليس لي ولي ولا يعرفني أحد فلقاضي أن يأذن لها بالنكاح ويقول أذن لك إن لم تكن في قرينة ولا عريضة ولا مملوكة ولا ذات زوج ولا في عدة الغير وكذلك لو كان لها ولي فإني أن يزوجهما

كان للقاضي أن يأذن لها بالترقيح وإن لم يكن لها ولي وأرادت الاحتياط برفع الامر الى القاضي حتى يزوجه القاضي بانها أو ياذن لها بالنكاح وإن كرهت أن ترفع الامر الى القاضي فطالبت أباه بالتزويج فزعم الأب أنه كان زوجها وهي صغيرة من رجل والرجل غائب فاقام الأب بينة على ذلك قالوا لا يلتفت الى بينته لانها قامت على غائب ليس عنه خصم حاضر وللاب أن يزوجه فان أبي الأب ترفع الامر الى القاضي حتى يزوجه أو تعقد بنفسها قالوا وذلك أولى لها من ترك النكاح (٣٥٩) لان محمدا رحمه الله تعالى رجع

الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النكاح بغير ولي غير الأب والجد اذا زوج الصغير قالوا الاحوط أن يزوجه امرتين مرة بمهر مسمى ومرة بغير تسمية لوجهين أحدهما أنه لو كان في التسمية نقصان فاحش ولم يصح النكاح الاول يصح النكاح الثاني بمهر المثل والثاني ان الزوج لو حلف بطلاق امرأة يتزوجها بلفظة ان تزوجت امرأة أو بلفظة كل امرأة تزوجهما فهي طالق فاذا تزوجهما ينحل اليمن بالنكاح الاول ويقع عليها الطلاق فتحل بالنكاح الثاني وإن كان المزوج هو الأب أو الجد ينبغي أيضا ان يباشر النكاح على هذا الوجه مرتين عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لما ذكرنا من الوجهين لان عندهما الأب والجد لا يملكان النكاح بأقل من مهر المثل نقصانا فاحشا كما لا يملك غير الأب والجد عند الكل وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يملكان النكاح بأقل من مهر المثل فيباشر النكاح مرتين على هذا

التسمية والصفة مع الإشارة كذا في خزنة المفتين * ولو قال فاطمة الهـ مدانية أو العوراء طالق وامرأته فاطمة وليست به مدانية ولا عوراء لم تطلق ولو ذكر نسبا طلقت وإن وصفها بصفة ليست فيها لان الغائب يعرف بالاسم والنسب كذا في العتبية * ولو قال يا مجازية أنت طالق وهو يشير اليها طلقت كذا في محيط السرخسي * ان سمي امرأته باسمها وباسم أبيها بان قال امرأتى عمرة بنت صبيح بن فلان أو قال أم هذا الرجل التي في وجهها الخال طالق طلقت امرأته سواء كان في وجهها الخال أو لم يكن كذا في المحيط * وكذا لو قال امرأتى بنت صبيح أو بنت فلان التي في وجهها خال طالق ولم يكن بها خال طلقت كذا في محيط السرخسي * ولو قال امرأتى عمرة أم ولدى هذه الجالسة طالق ولا نية له والجالسة غيرها وليست بامرأته لم تطلق كذا في البحر الرائق * امرأة قالت لرجل اسمي فلانة بنت فلان الفلانية فتزوجها ثم قال كل امرأتى طالق ثلاثا الا فلانة بنت فلان الفلانية وكانت غيرها طلقت في القضاء لافيماء بينهما وبين الله تعالى كذا في الظهيرية * ولو قال لها اقرضتك طلاقك لا يقع واختلف المشايخ رجعهم الله تعالى في قوله رهنك طلاقك والصحيح أنه لا يقع * رجل قال لامرأته خذي طلاقك فقالت أخذت يقع الطلاق وفي العيون شرط النسوة والاصح انها ليست بشرط رجل قال لامرأته طلقك الله تعالى تطلق وإن لم ينو كذا في الخلاصة * وهو الاصح هكذا في المحيط * وفي المنتقى لو قال لامرأته قد شاء الله تعالى طلاقك أو قضى الله تعالى طلاقك أو قد شئت طلاقك لم يكن طلاقا إلا أن ينوى ولو قال هويت طلاقك أو أحببت طلاقك أو رضيت طلاقك أو أردت طلاقك لا تطلق وإن نوى هكذا في الخلاصة * ولو قال برئت من طلاقك اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يقع كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال أنا برى من طلاقك أو برئت اليك من طلاقك فالصحيح أنه لا يقع وإن نوى كذا في محيط السرخسي * ولو قال برئت من طلاقك اختلف المشايخ رجعهم الله تعالى فيه إذا نوى وإن لم ينو لا يقع والاصح أنه يقع كذا في الخلاصة * رجل قال لامرأته وهبت لك تطليقتك يكون تقوى بضآن طلقت نفسها في المجلس يقع والافلا رجل قال لامرأته أنت طالق وأنا بالخيار ثلاثة أيام يقع الطلاق ويبتل الخيار رجل سمي امرأته مطلقة فقال سميتك مطلقة لا يقع الطلاق عليه الا فيما بينه وبين الله تعالى ولا في القضاء كذا في فتاوى قاضيهان * اذا قال وهبت لك طلاقك فهو ذمير حتى يقع الطلاق قضاء وإن لم ينويه الطلاق واذا قال نويت أن يكون الطلاق في يده لا يصدق قضاء ويصدق ديانة ولو أراد أن يطلقها فقالت هب لي طلاقى أى اعرض عنه فقال وهبت لك طلاقك يصدق في القضاء ولو قال أعرضت عن طلاقك ينوى الطلاق لم تطلق كذا في المحيط * ولو قال تركت طلاقك يريد به الطلاق تطلق ولو قال ما نويت به الطلاق صدق في القضاء كذا في الخلاصة * ولو قال خذت سبيل طلاقك ينوى الطلاق يقع كذا في الظهيرية * رجل (١) قال لامرأته أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا إن كان السكوت لانتقاط النفس يقع الثلاث وإن كان لا لانتقاط النفس لا يقع الثلاث ولو قال أنت طالق فقبل له بعد ما سكت كم قال ثلاثا يقع الثلاث كذا في الخلاصة * سئل كم طلقتها فقال ثلاثا ثم زعم أنه كان كذبا لا يصدق في القضاء كذا في التتارخانية * ولو قال أنت طالق وهو يريد أن يقول ثلاثا فقبل أن يقول ثلاثا أمسك غيره فله أو مات تقع واحدة كذا في محيط السرخسي في باب التشكيك والتخيير * ولو أخذ انسان فنه ثم قال ثلاثا فثلاث وهو

(١) مطلب لو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا

الوجه احتياط للوجه الثاني وانما يباشر النكاح الثاني بغير تسمية لانه لو سمي المهر في النكاح الثاني وعند البعض ان الرجل اذا جدد النكاح في المنكوحه يلزمها مهران ربحا ترفع ذلك الى قاض يرى ذلك فيقبض بالمهرين الولي اذا جن جنونا مطبقا تزول ولايته وإن كان يحسن ويصدق لا ينفذ تصرفه في نفسه وماله في حالة جنونه وينفذ ذلك في حالة الافاقة وتكلموا في الجنون المطبق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو مقدر بأكثر السنة وقال محمد رحمه الله تعالى هو مقدر بالشهر في الصوم وفي الزكاة مقدر بالسنة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى

اندرج الى قول محمد رحمه الله تعالى * (باب في المحرمات) * حرمة النكاح على نوعين مؤبد وغير مؤبد فالمرأة تثبت بالنسب والرضاع والصهرية أما المحرمات بالنسب ما نص الله تعالى في قوله حرمت عليكم أمهاتكم الآيات الام بالرشدة والزنية حرام وكذلك الجدة القربى والبعدي من قبل الاب والام وكذا البنت وأولاد البنت وان سفلن وبنات الابن وكذلك المخلوقة من ماء الزنا حرام عندنا وكذا الاخوات من أى جهة كن وبنات (٣٦٠) الاخوات وان سفلن وكذلك بنات الاخ وان سفلن وكذا العمات والخالات من

محمول على ما اذا قال على الفور عند رفع اليد من فمه كذا في الظهيرية * ولو قالت لزوجهما طلقني ثلاثا فاراد أن يطلقها فأخذ انسان فمه بيده فلما رفع يده قال (١) دادم فانها تطلق ثلاثا هكذا حكى فتوى شمس الاسلام كذا في الذخيرة * ولو أضاف الطلاق الى جملتها أو الى ما يعبر به عن الجمله وقع الطلاق وذلك مثل أن يقول أنت طالق أو يقول رقبتيك طالق أو عتقتك طالق أو روحك طالق أو بدنك أو جسدك أو فريجتك أو رأسك أو وجهك كذا في الهداية * وكذا اذا قال نفسك كذا في السراج الوهاج * ولو أضاف الى جزء لا يعبر به عن جميع البدن كما لو قال يدك أو رجليك أو أصبعك طالق لا يقع كذا في محيط السرخسي * ولو قال يدك طالق وأراد به العبارة عن جميع البدن طلقت كذا في السراج الوهاج * وكذا اذا قال سرتك طالق وكذا اللسان والاذن والاذن والساق والفخذ كذا في الجوهرية النيرة * والاصح أنه لا يقع في الظهر والبطن والبضع كذا في الكافي (٢) * وان أضاف الى جزء شائع نحو أن يقول نصفك طالق أو ثلثك طالق أو ربعك طالق أو جزء من ألف جزء منك يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيان * واذا قال دمك طالق فيه روايتان والصحيحة منهما أنه يقع كذا في السراج الوهاج * والمختار في الدم أن لا يقع كذا في الخلاصة * ولو قال شعرك طالق أو ظفرك أو ريقك لم تطلق بالاجماع كذا في السراج الوهاج * وكذا السن والعرق والجل كذا في فتح القدير * ولو قال الرأس منك طالق أو الوجه أو وضع يده على الرأس أو العنق وقال هذا العضو طالق لم يقع في الاصح كذا في التبيين * ولو قال هذا الرأس طالق وأشار الى رأس امرأته الصحيح أنه يقع كما لو قال رأسك هذا طالق كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال دبرك طالق لا يقع ولو قال استك طالق يقع قال المرغيناني (٣) لو قال قبلك طالق لا رواية فيه وينبغي أن يقع كذا في غاية السروجي * ولو قال نصفك الأعلى طالق واحدة ونصفك الأسفل طالق ثنتين فلا رواية لهذه المسئلة عن المتقدمين وعن المتأخرين رحمهم الله تعالى وقد صارت هذه المسئلة واقعة بخارى فاتفق بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى بوقوع الواحدة بالإضافة الى النصف الأعلى لان الرأس في النصف الأعلى فيصير مضيفا لطلاق الى رأسها وأفق بعضهم بوقوع الثلاث بالإضافة الى الرأس لان الرأس في النصف الأعلى والفرج في النصف الأسفل فيصير مضيفا لطلاق الى رأسها بالإضافة الى النصف الأعلى والى فرجها بالإضافة الى النصف الأسفل كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق نصف تطليقة تقع واحدة كاملة * ولو قال أنت طالق نصف تطليقة فهي كواحدة كذا في محيط السرخسي * ولو قال ثلاثة أنصاف تطليقة يقع ثنتان هو الصحيح وكذا أربعة أنصاف تطليقة كذا في العتبية * ولو قال أنت طالق نصف تطليقتين تقع واحدة * ولو قال نصفين تطليقتين يقع ثنتان ولو قال ثلاثة أنصاف تطليقتين فهي ثلاث * ولو قال أنت طالق نصف تطليقة وثلث تطليقة وسدس تطليقة يقع ثلاث لانه أضاف كل جزء الى تطليقة منكورة والمنكورة اذا كررت كانت الثانية غير الاولى ولو قال نصف تطليقة وثلثها وسدسها تقع واحدة فان جاوز مجموع الاجزاء تطليقة بان قل أنت طالق نصف تطليقة وثلثها وربعها قبل تقع واحدة وقبل تقع ثنتان وهو المختار كذا في محيط السرخسي وهو الصحيح كذا في الظهيرية * اذا قال لها أنت طالق نصف ثلاث تطليقات تقع طائفتان واذا قال أنت طالق نصفين ثلاث تطليقات طلقت ثلاثا كذا في الذخيرة

(١) أعطيت (٢) مطلب اذا أضاف الطلاق الى جزء شائع من المرأة (٣) مطلب قبلك طالق يقع

الوجوه الثلاثة وعات الاصول وخالاتهم أم الامة حرام وعمة الامة لاب وأم أولاد كذلك وأما الامة لأم لا تحرم وأما المحرمات بالرضاع فما يحرم من النسب يحرم بالرضاع وانما يفارق الرضاع النسب في مسائل منها تحرم على الرجل أخت ولده من النسب ولا تحرم أخت ولده من الرضاع ومنها أنه لا يحل للرجل ان يتزوج جدة ولده من النسب ويحل جدة ولده من الرضاع ومنها لا يحل للرجل ان يتزوج بأم أخيه أو أم أخته من النسب ويحل من الرضاع وسنذكر مسائل الرضاع بعدهذا في باب على حدة ان شاء الله تعالى * (أما المحرمات بالصهرية) * الصهرية تثبت بالعقد الجائز وبالوطء حللا كان أو عن شبهة أو زنا أما المحرمات بالعقد فنكوحه الاب والجد من قبل الاب والام وان علا ومنكوحه الابن وابن الابن وابن البنت وان سفل وان المرأة وجدتها القربى والبعدي دخل بالمرأة أو لم يدخل وبنت المرأة وبنت أولادها وان سفلن ان كان دخل

بالمرأة وأما المحرمات بالوطء الحلل فوطء الاب والجد وان علا بملك الميم موطوءة الابن وابن الابن وان سفل وأم الموطوءة أو وجدتها وان علت وبنت الموطوءة وبنت أولادها كذلك وأما الموطوءة عن شبهة وهي الجارية المشتركة بينه وبين غيره اذا وطئها أحدهما بحرم عليه أمولها وفروعها وتحرم الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه والزنا في القبل بمنزلة الوطء الحلل في ذلك عندنا ووطء الصغيرة التي لا تنسهي لا يوجب حرمة المساهرة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وطئها بملك الميم أو بغير ملك وقال أبو

يوسف رحمه الله تعالى يوجب حرمة المصاهرة وتكلموا في المرأة التي تبلغ حد الشهوة قال بعضهم إذا بلغت تسع سنين فقد بلغت حد الشهوة وابنة خمس سنين لم تبلغ أما ابنة ست أو سبع أو ثمان إن كانت عبلة فخمة فقد بلغت حد الشهوة وإن لم تكن فإلى ثلث عشرة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إن كانت ابنة خمس سنين وتشتهى مثلها فهي مشتهاة ولا توقيت فيه زواجه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية عن أبي حنيفة إن وطئها ولم يفضمها ثبتت حرمة المصاهرة وإن أفضاها لا ثبت (٣٦١) وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى

في النواذر إذا وطئ جارية هي بنت خمس سنين في الدبر وماتت ولا يدري أنها هبل كانت تشتهي حرمت عليه أمها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ما دون سبع سنين لا تكون مشتهاة وعليه الفتوى الزوج المحلل إذا وطئ المرأة فأفضاها لا تحلل للزوج الأول وأما المحرمة بدواحي الوطء إذا مسها أو قبّلها بشهوة ثبتت حرمة المصاهرة وإن أنكر الشهوة كان القول قوله إلا أن يكون ذلك مع انتشار الآلة والمباشرة عن شهوة بمنزلة القبلة وإن مسها وعليها ثوب ضفيق لا تصل حرارة المسوسة ولينها إلى يده لا تثبت الحرمة وإن كان الثوب رقيقا تصل إليه حرارة المسوسة ولينها تثبت الحرمة كالومس متجردا وكذا الومس أسفل الخلف إلا إذا كان منعلا لا يجد لين القدم ومس المرأة الرجل في الحرمة كمن الرجل المرأة ولو قبّل الرجل أم امرأته تثبت الحرمة ما لم يظهر أنه قبلها بغير شهوة وفي المس ما لم يعلم أنه كان عن الشهوة لا تثبت الحرمة لأن تقبيل

* ولو قال أنت طالق واحدة ونصف أو قال واحدة وربعا أو ما أشبه ذلك تقع ثنتان ولو قال واحدة ونصفها أو قال واحدة وربعها تقع واحدة كذا في المحيط * وهكذا في البدائع * وهذا قول بعضهم والمختار أنه يقع ثنتان كذا في السراج الوهاج والجوهر النيرة * وإذا طلقها ثلاثا أو أربع طلقة أو أربع طلقة واحدة في المعرف وثلاث في المنكر ولو قال خمسة أربع يقع ثنتان في المعرف وثلاث في المنكر وعلى هذا في كل جزء سماه كالاجناس والاعشار كذا في التبيين * ولو طلق امرأته واحدة ثم قال لا أخرى أشركك في طلاقها طلقت واحدة ولو قال للثالثة قد أشركك في طلاقها طلقت ثنتين ولو قال للرابعة أشركك في طلاقها طلقت ثلاثا ولو كان الطلاق على الأولي بمال مسمى ثم قال للثانية قد أشركك في طلاقها طلقت ولم يلزمها المال ولو قال قد أشركك في طلاقها على كذا من المال فإن قبلت لزمها الطلاق والمال والأفلا كذا في الظهيرية * ولو قال فلانة طالق ثلاثا أو فلانة معها أو قال أشركت فلانة معها في الطلاق طلقت ثلاثا كذا في محيط السرخسي * ولو قال لثلاث نسوة أنتن طوائق ثلاثا أو طلقتكن ثلاثا يقع على كل واحدة ثلاث ولا ينقسم بخلاف ما لو قال أوقع بينكن ثلاثا فإنها تقسم بينهن فتقع على كل واحدة طلقة كذا في غاية السروجي * ولو قال أشركك في تطليقة فهذا أو ما لو قال بينكن تطليقة سواء كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لأربع نسوة أنتن طالقات ثلاثا يقع على كل واحدة ثلاث ولو قال لامرأته أنت طالق خمس تطليقات فقالت ثلاث تكفي فقلت ثلاث لك والباقي على صوابك وقع الثلاث عليها ولم يقع شيء على غيرها لأن الباقي بعد الثلاث صار غوا فقد صرف الغول إلى صوابها فلا يقع شيء كذا في محيط السرخسي * ولو قال لأربع أنتن طوائق ثلاثا ينوي أن الثلاث بينهن فهو مدبر فيما بينه وبين الله تعالى فتطلق كل واحدة واحدة كذا في فتح القدير * ولو كانت له امرأتان فقال بينكما تطليقتان طلقت كل واحدة طلقة وكذا إذا قال أشركت بينكما في طلقتين وليس كذلك إذا طلق امرأته تطليقتين ثم قال لا أخرى قد أشركك في طلاقها فإنه يقع عليهما طلقتان أيضا كذا في السراج الوهاج * ولو طلق أحدها واحدة والأخرى ثنتين ثم قال للثالثة أشركك معهما يقع الثلاث عليهما مدخولة كانت أو غير مدخولة ولو طلقهن على التفاوت ثم أشرك غيرهن مع أحدها غير عین يخبر كذا في العتبية * وفي الباقى إذا طلق امرأته ثلاثا ثم قال لامرأته أخرى جعلت لك في هذا الطلاق نصيبا فانوى واحدة فواحدة وانوى نصيبا في كل واحدة من الثلاث فثلاث * وفي المتن إذا طلق امرأته ثم تزوجها ثم قال لامرأته أخرى له قد أشركك في طلاق فلانة طلقت ولو قال أشركك في طلاق فلانة ولم يكن طلقها أو كانت فلانة تحت زوج آخر قد طلقها أو لم يطلقها ففي امرأته الغير لا يلزم امرأته طلاق إن كان طلقها أو لم يطلقها نوى الزوج طلاقاً ولم ينو في امرأته غيرها لا تطلق الثانية إذا لم يكن طلق تلك ولا يكون هذا إقراراً بطلاق تلك رواه بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وأبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى مطلقاً وزاد في الباقى ولا يكون هذا إقراراً بطلاق تلك إلا أن يقول أشركك في طلاق فلانة التي طلقها وفي الباقى أيضاً لو أشركها في طلاق امرأته الغير لا يصح إلا أن يقول أنا أوقع طلاقه الذي أوقع عليها على امرأتى وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في أمة أعققت واختارت نفسها فقال زوجها لا أخرى له قد كنت أشركك في طلاق هذه لا يقع عليها الطلاق وكذلك كل فرقة بغير طلاق ولو قال قد أشركك في فرقة هذه أو قال قد أشركك في بينونة ما بيني

(٤٦ - فتاوى أول) النساء غالباً يكون عن شهوة والمعانقة بمنزلة التقبيل كذا ذكره في الجامع الكبير ودليل الشهوة على قول أبي الحسن القمي رحمه الله تعالى انتشار الآلة عند ذلك إن لم يكن منتشر قبل ذلك وإن كان منتشر قبل ذلك فعلامة الشهوة زيادة الانتشار والشدة وفي الشيخ والعين علامه الشهوة أن يتحرك قلبه بالاشتياؤه إن لم يكن متحركاً قبل ذلك وإن كان متحركاً قبل ذلك فذلك لحد الشهوة إن يزداد التحرك والاشتياؤه وقال عامة العلماء الشهوة أن يميل قلبه إليها ويشتهي أن يواقعها والنظر إلى الفرج عن الشهوة ثبت حرمة

المصاهرة عندنا وتكلموا في النظر الى الموضع الذي ثبتت الحرمة قال بعضهم هو النظر الى منبت العانة وهو رواية عن محمد رحمه الله تعالى وقال بعضهم هو النظر الى الشق وقال بعضهم هو النظر الى داخل الفرج وهو رواية ابن رستم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلمه الفتوى حتى قالوا ونظر الى فرجها وهو قاعدة لا تثبت حرمة المصاهرة وانما يقع النظر في الداخل اذا كانت قاعدة متكئة ولو نظر الى دبرها لا تثبت الحرمة ولو جامع الرجل رجلا لا يحرم (٣٦٢) على الفاعل أم المفعول به وابنته وكذلك لولا طاهرة لا يحرم عليه أمها

وبينها الزمها تطليقة بالنسبة وان نوى ثلاثا فثلاث وان قال لم أو الطلاق لم يدين في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط * ولو قال لا ربعة نسوة له ينيك تطليقة طلقت كل واحدة واحدة وكذا اذا قال ينيك تطليقتان أو ثلاث أو أربع الا اذا نوى ان كل تطليقة بينهن جميعا فيقع في التطليقتين على كل منهما تطليقتان وفي الثلاث ثلاث ولو قال ينيك خمس تطليقات ولا ينيك له طلقت كل تطليقتين وكذا ما زاد الى ثمان فان زاده على الثمان فقال تسع طلقت كل ثلاثا كذا في فتح القدير * ولو قال انت طالق وانت يقع ثنتان وفي الفتاوى واحدة ولو قال وانت لامرأة أخرى يقع عليه او لو قال انت طالق وانت الاولى والثانية يقع على الاولى ثنتان وعلى الثانية واحدة ولو قال انت طالق أو لا بل انت تقع واحدة ولو قال ثانيا أنت للاخرى لا يقع بدون النية فأما وانت فيقع كقوله هذه طالق وهذه يقع عليه ما لو قال هذه طالق هذه لم يقع على الاخرى بدون النية ولو قال هذه وهذه طالق طلقا ولو قال هذه طالق لم تطلق الاولى الا ان يقول طالقان ولو قال لهن أنت ثم أنت ثم أنت طالق طلقت الاخيرة وكذا بحرف الواو ولو قال طوالت طلقن ولو قدم الطلاق طلقن كذا في الظهيرية * وهكذا في العتائية * وكذا لو كان له اربع نسوة فقال لواحدة انت ثم أنت للمرأة الاخرى ثم أنت طالق للارابعة طلقت الرابعة كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال أنت طالق وانت وأنت لا طلقت الاولى ان فقط ولو قال أنت طالق ثلاثا وهذه معك أو مثلك أو قال وهذه الاخرى معك وعني به جالسة معك لم يصدق وطلقتا ثلاثا فأما قوله ان طلقته فلهذه من ذلك أو معك فطلق الاولى ثلاثا فيقع على الاخرى واحدة لان قوله ان طلقته يتناول طليقة واحدة ولو قال ابتداء هذه طالق معك لم يقع على مخاطبة الابلية كذا في العتائية * ذكر في الاصل فممن كان له ثلاث نسوة قال هذه طالق أو هذه وهذه طلقت الثالثة في الحال ويخير الزوج بين الاولى والثانية كذا في المحيط * له اربع نسوة قال انت طالق أو هذه وهذه أو هذه فله الخيار في احدى الاوليين واتي به الاخرين كذا في محيط السرخسي * ولو قال هذه طالق أو هذه وهذه أو هذه طلقت الثالثة والرابعة وله الخيار في الاوليين ولو قال هذه طالق وهذه أو هذه وهذه طلقت الاولى والرابعة وله الخيار في الثانية والثالثة كذا في المحيط * ولو قال انت طالق لا بل هذه أو هذه لا بل هذه طلقت الاولى والاخرى وله الخيار بين الثانية والثالثة ولو قال عمره طالق أو زينب ان دخلت الدار فدخلها خسر في ايقاعه على أيهما شاء ولو قال انت طالق ثلاثا أو فلانة على حرام وعني به المير لم يجبر على البيان حتى تضي أربعة أشهر فاذا مضت ولم يقربها يجبر على أن يوقع طلاق الايلاء أو طلاق التصريح ولو قال امرأته طالق أو عبيد حرة قبل البيان فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عتق العبد وسعي في نصف قيمته وبطل الطلاق والمرأة نصف الميراث وثلاثة ارباع الصداق ان كانت غير مدخولة ولا ميراث لها من السعاية كذا في محيط السرخسي * وفي المنتقى اذا قال لها أنت طالق لا بل طالق فهي طالق ثنتين وكذا لو قال انت طالق واحدة لا بل واحدة وكذلك لو قال انت طالق واحدة لا بل طالق واحدة * وفيه أيضا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لها أنت طالق لا بل أنت فهي طالق واحدة بالكلية لا بالاول ولا يلزمه بالكلام الثاني شيء الا أن ينوي ولو قال أنت طالق لا بل انت طالق الاولى تطليقتان والاخرى واحدة وفي الاصل لو قال لها كنت طلقته أمس واحدة لا بل ثنتين وقعت ثنتان كذا في المحيط * ولو قال للدخول أنت طالق واحدة لا بل ثنتين يقع

وابنتها ولو لمس امرأة بشهوة فامتنى أو نظر الى فرجها فامتنى لا تثبت حرمة المصاهرة ولو لمس شعرا امرأة عن شهوة قالوا لا تثبت حرمة المصاهرة وذكر في الكيسانيات انها تثبت واذ فجر الرجل بامرأة ثم تاب يكون محرما لابنته لانه حرم عليه نكاح ابنتها على التأيد وهذا دليل على ان المحرمية تثبت بالوطء الحرام وبما تثبت به حرمة المصاهرة ولو نظر الى فرج امرأة عن شهوة وراء ستر رقيق أو زجاج يستبين فرجها تثبت حرمة المصاهرة ولو نظر الى امرأة ورأى فيها فرج امرأة فنظر عن شهوة لا يحرم عليه أمها وابنتها لانه لم يفرجها وانما رأى عكس فرجها ولو كانت المرأة على شط حوض أو على قنطرة فنظر الرجل في الماء فرأى الرجل فرجها فنظر عن شهوة لا تثبت الحرمة ولو كانت المرأة في الماء فرأى الرجل فرجها من الخارج فنظر عن شهوة تثبت الحرمة اذا تزوج الرجل امرأة وخلا بها وهو صائم صوم رمضان أو محرم ثم طلقها روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى انه

يجل له ان يتزوج بابنتها ولو نظر الى غير الفرج من الاعضاء عن شهوة أو نظر الى الفرج لاهن شهوة لا تثبت الحرمة ولو أركب امرأة أو أنزلها وبينهما ثوب صفيق لا تثبت الحرمة وكذا لو احتلم على امرأة لا تثبت الحرمة وكذا لو جامع مبيعة لا تثبت الحرمة واذا كانت المرأة مع ابنة مشتمة لها في فراش فذا الرجل يدها الى امرأته ليحرقها الى فراشه ليحرقها فاصابت يد الرجل ابنة المرأة فقرمها باصبعه على خن امرأته فان وقعت يده على الابنة وهو يشتهي بها حرمت عليه امرأته وان كان يظن انها امرأته لوجود المس عن شهوة وان اختلفا

في الشهوة فالقول قول الزوج لانه ينكر الحرمه واذا نظر الزوج الى فرج ابنته بغير شهوة فمضى ان تكون له جارية مثلها فوشت منه شهوة مع وقوع بصره قالوا ان كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امراته وان كانت الشهوة وقعت على التي غناها لا تحرم لان نظره في هذه الصورة الى فرج الابنة لم يكن عن شهوة امرأة لها زوج جنة يكون محرما لها ان كان دخل بالجنة كانت الجدة من قبل الاب أو من قبل الام وأما زوج بنتها وزوج بنت ولدها يكون محرما لها يدخل بها أو لم يدخل لان البنت لا تحرم (٣٣٣) بنفس نكاح الام فلا تحرم بنفس نكاح الجدة أما الام فتحرم بنفس نكاح البنت عندنا فتحرم بنفس نكاح بنت البنت وبنت الابن ولا بأس للمرأة ان تسافر مع ابن زوجها لانه محرم ولكن لا يرفعها ولا يضعها مخافة ان يقع في قلبه شيء صغيرة فزعت في المنام فهربت الى فراش والدها ترى انة واتشر لها ابوها وهي ابنة عمك سنين قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أخشى ان تحرم والدتها على أبيها ووطء الصبي الذي يجامع مثله بمنزلة وطء البالغ في ذلك قالوا والصبي الذي يجامع مثله أن يجامع وبشبهى ونسبني النساء من مثله وأما

الحرمات لا على سبيل التأييد تسعة منها زيادة على العدد المشروع والعدد المشروع للحرار هو الاربع من الحرائر والامام أبو المولود له ان يتزوج امرأتين لا غير عندنا واذا تزوج الحر خسا على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ولا يجوز نكاح الخامسة وان تزوج خسا في عقدة فسد الكل وكذا العبد اذا تزوج ثلاث نسوة

الثلاث ولو قال ذلك لغير المدخولة تقع واحدة ولو قال أنت طالق وطالق وطالق لا بل هذه طلقت الاخيرة واحدة والاولى ثلاثا ولو قال اثلاث نسوة أنت طالق وأنت لا بل أنت طلقن جميعا كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها وهي غير مدخول بها هذه طالق واحدة واحدة واحدة لا بل هذه الاخرى فالأخرى تطلق ثلاثا والاولى واحدة وان كانت مدخولة فثلاث كذا في العناية في فصل النكاحات * رجل قال لامرأته أنت طالق واحدة لا بل غدا طلقت للحال واحدة فاذا انشق الفجر من الغد وهي في العدة تقع أخرى كذا في فتاوى قاضخان * اذا قالت أنت طالق رجعي والاخرى بائن لا بل هذه فعلى الاول ثنتان وعلى الاخرى واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثا لا بل هذه طلقت ثلاثا ولو قال لا بل هذه طالق طلقت الثانية واحدة كذا في العناية في فصل النكاحات * ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة أو لا شيء لا يقع شيء وقال محمد رحمه الله تعالى تقع واحدة رجعية ولو قال أنت طالق أو لا شيء أو غير طالق لا يقع شيء اتفاقا كذا في الكافي * ولو قال ثلاثا أو لا قيل على الخلاف والاصح أنه لا يقع كذا في العناية في فصل النكاحات * في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا شك في أنه طلق واحدة أو ثلاثا (١) فهي واحدة حتى يستيقن أو يكون أكبر ظنه على خلافه فان قال الزوج عزمت على انهن اثلاث أو هي عندي على انهن اثلاث اضع الامر على أشده فاخبره عدول حضروا ذلك المجلس وقالوا كانت واحدة قال اذا كانوا عدولا صدقهم وأخذ بقولهم كذا في الذخيرة في الحادي عشر * ولو قال أنت طالق واحدة أو ثنتين فالبين اليه ولو قال ذلك لغير المدخولة تقع واحدة ولا يخير الزوج كذا في الظهيرية * ذكر القدوري اذا ضم الى امرأته ما لا يقع عليه الطلاق مثل الجرو والبهيمة وقال احدا كما طالق أو قال هذه طالق أو هذه طلقت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو جمع بين منكوحتيه وبين رجل وقال احدا كما طالق أو قال هذه طالق أو هذا لم يقع الطلاق على منكوحته الابانية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو ضم الى امرأته اجنبية وقال احدا كما طلق أو قال هذه طالق أو هذه لا تطلق امرأته الابانية لان الاجنبية محل للنكاح وان لم تكن محلا له انشاء وهذه الصيغة بحقة اخبارها ولو قال في هذه الصورة طلقت احدا كما طلقت امرأته من غير نية كره في طلاق الاصل * ذكر هشام في نوادره عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته ولا جنبية احدا كما طالق واحدة والاخرى ثلاثا وقعت الواحدة على امرأته قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة رجل له امرأتان رضيتهان فقال احدا كما طالق ثلاثا طلقت احدا ما والبيان اليه فلا أنه لم يبين الطلاق في احدهما حتى جاءت امرأته فأرضعتهم ما أو على التعاقب بالتابع كذا في المحيط * ولو جمع بين امرأتيه الجنبية والمبينة وقال احدا كما طالق لا تطلق الحية كذا في فتاوى قاضخان * قال في الزيادة رجل تحت حرة وأمة وقد دخل بهما فقال احدا كما طالق ثنتين ثم اعتقه الامه ثم بين الزوج الطلاق في المعتقة قال تجرم حرمة غليظة ولو كانتا أمتين فقال الزوج احدا كما طالق ثنتين ثم اعتقهما جميعا ثم مرض وبين الطلاق في احدهما فانها تجرم حرمة غليظة والميراث بينهما نصفين لان البيان في حق الميراث كالمعدوم كذا في المحيط * رجل تحت حرة أمتان لرجل فقال المولى احدا كما حرة ثم قال الزوج التي اعتقها المولى طالق ثنتين امر المولى بالبيان دون الزوج فاذا بين العتق في احدهما طلقت هي ثنتين ولا تحرم حرمة غليظة وتعتد بثلاث حيض وان مات

(١) مطلب اذا شك أنه مطلق واحدة أو ثلاثا

ولو تزوج الطري خسا ثم أسلموا ان تزوجهن على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ويفرق بينه وبين الخامسة عند الكل وان تزوجهن حلة فرق بينه وبين الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان تزوج واحدة ثم أربعا جاز نكاح الواحدة لا غير وقال محمد ورفق والشافعي رحمه الله تعالى له ان يختار منهن أربعا كيفما تزوج والحر اذا تزوج عشرين نسوة على التعاقب جاز نكاح التاسعة والعاشرة لانهما تزوج الخامسة كان ذاك دليلا على فساد نكاح الاربع قبلها فلم تزوج التاسعة ذلك على فساد نكاح الاربع قبلها فيجوز نكاح التاسعة

والفاشرة ومنه بالجمع بين الاختين نكاحا حرامين كالتأ أو امتين ان تزوجهما باجده بطلا وان تزوجهما على التعاقب صح الاول وبطل الثاني
 ومنه بالجمع بين الاختين وطأ اذا وطئ الرجل أخت امرأته بشبهة تجب العدة على الموطوءة وما لم تنقض عدتها لا يحل له ان يوطأ المنكوحة
 ولو اشترى امتين أختين ليس له أن يوطأهما فان وطئ واحدة منهما لا يحل له وطء الاخرى حتى يحرم فرج الموطوءة على نفسه يبيع أو هبة
 أو صدقة أو كتابة أو عتق أو تزويج (٣٦٤) وان وطئها ليس له أن يوطأ واحدة منهما حتى يحرم فرج الاخرى كما قلنا وان يبيع

المولى قبل البيان شاع العتق فيه ما قاله الزوج الا ان يؤمر بالبيان فان بين الزوج في أحدهما ما يحرم حرمة
 غليظة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها مستسعاة وطلاقها ثنتان وعدتها حاضيتان وان لم يمت المولى
 وليكن غاب لا يؤمر الزوج بالبيان فان بدأ الزوج وقال احدا كما طالق ثنتين ثم قال المولى التي طلقها الزوج
 فهي حرة يؤمر الزوج هنا بالبيان فاذا بين الزوج في أحدهما ما الطلاق طلقت وعتقت عقيب الطلاق
 فحرم حرمة غليظة وتعد بثلاث حيض وفي بعض النسخ بحيضتين كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله
 تعالى في الجامع اذا كان للرجل امرأتان وقد دخل بهما فاقال لهما أن تقاطا القان طلقت كل واحدة
 منهما انطليقة رجعية فان لم يراجع واحدة منهما حتى قال لهما احدا كما طالق ثلاثا كان له البيان فان لم
 يبين حتى انقضت عدتا أحدهما تعينت الباقية للثلاث وان انقضت عدتها ما مع ما يقع الثلاث على واحدة
 منها ما قالوا أراد به أنه لا تقع الثلاث على واحدة منها ما بعينها اما يقع الثلاث على واحدة منهما لا بعينها ثم
 قال وليس له أن يوقع الطلاق على واحدة منهما ما بعينها قالوا أراد بذلك أنه ليس له أن يوقع الطلاق على واحدة
 منها ما بعينها مصادا بالبيان اماله ذلك حكم للنكاح بأن يتزوج احدهما ما بعد انقضاء العدة فلو انقضت
 عدتها ثم أراد أن يتزوجها ما مع ما يجوز ولو تزوج باحدهما ما جاز وتعين الاخرى للطلقات الثلاث ولو لم
 يتزوج واحدة منهما حتى تزوجت احدهما ما جاز ودخل بها ثم فارقها أو مات عنها فانقضت عدتها
 ثم نكحها الاول جيعا جاز وكذلك لو انقضت عدتها ثم ماتت احدهما ما فزوج الثانية جاز نكاحا لانه لم
 يوجد في الميتة ما يوجب تعيينها بالواحدة حتى تعين الحية بالثلاث بخلاف ما اذا كانتا حيتين وتزوج
 باحدهما ما لان النكاح لا يصح الا في المطلقة بواحدة فتعينت المتزوجة للواحدة قال في الزيادات رجل
 تحتها امتان لرجل لم يدخل بهما فاقال احدا كما طالق ثنتين ثم اشترى احدهما ما تعينت الاخرى للطلاق
 كما لو ماتت احدهما ولو اشترى احدهما ما بقي الطلاق بينهما مجعلا ولا يملك الزوج البيان في احدهما ما ولو
 وطئ احدهما ما يملك الميم تعينت الاخرى للطلاق لان حمل أمره على الصلاح واجب وذلك بحمل وطئها
 على الحلال وذلك باتقاء الطلاق عنها لان الامة المطلقة بتطليقتين كما لا تحل بملك لينة كاح لا تحل بملك الميم
 ولو قال لا امرأتين له وقد دخل بهما احدا كما طالق واحدة والاخرى ثلاثا ولا نية له في واحدة منهما ما فله أن
 يوقع الثلاث على ايتهما شاء ما دام في العدة واذا انقضت عدتها ليس له أن يوقع الثلاث على احدهما
 بعينها وان انقضت عدة احدهما ما بانتهى بواحدة والاخرى طالق ثلاثا وان لم يكن دخل بهما وباقي
 المسئلة بحالها فليس له أن يوقع الثلاث على احدهما ما بعينها فان تزوج باحدهما ما في هذه الصورة جاز وليس
 له أن يتزوج الاخرى كذا في المحيط * ولو طلق احدي نسائه الاربع ثلاثا ثم اشتهت وانكرت كل واحدة
 أن تكون هي المطلقة لا يقرب واحدة منهن لانه حرمت عليه احدها من ويجوز أن تكون كل واحدة وقد
 قال أصحابنا رحمه الله تعالى كل ما لا يباح عند الضرورة لا يجوز التحري فيه والفروج من هذا الباب ولهذا
 قالوا اذا اختلطت الميتة بالمذبوحة انه يتحرى لان الميتة تباح عند الضرورة وان استعدين عليه الى الحاكم
 في النفقة والجماع اعدى عليه وجبسه حتى يبين التي طلقها منهن وتلزمه نفقةهن وينبغي أن يطلق كل
 واحدة مطلقة واحدة فاذا تزوجن بغيره جاز له التزوج بهن وان لم يتزوجن فالأفضل أن لا يتزوج واحدة
 ولو تزوج بالثلاث صح نكاحهن وتعينت الرابعة للطلاق وكذا قالوا في الوطء لا يقربهن احتياطاً فان قرب

واحدة منهما أو زوج أو
 وهب ثم ردت المبيعة بعيب
 أو رجع في الهبة أو طلق
 المنكوحة زوجها وانقضت
 عدتها لم يوطأ واحدة منهما
 حتى يحرم الاخرى على نفسه
 لما قلنا * ومنه بالجمع بينهما
 وطأ حكما كما اذا ملك أخت
 منكوحة لم يوطأ المملوكة
 ولو ملك جارية ووطئها ثم
 تزوج أختها جاز النكاح
 عندنا ولا يوطأ واحدة منهما
 حتى يحرم المملوكة على
 نفسه بما قلنا ولو تزوج
 أختين معا وفسد نكاحهما
 ثم فارقهما ما له ان يتزوج
 واحدة منهما للحال وان
 تزوجهما في عقة وفسد
 نكاحهما ووطئهما كان
 عليهما العدة وما دامتا في
 العدة لا يجوز له نكاح
 احدهما فان انقضت
 احدهما ما جاز أن يتزوج
 الاخرى ولو تزوج امرأة ثم
 نكح أختها جاز نكاح
 الاولى وبطل نكاح الثانية
 فان وطئ الثانية لم يوطأ
 الاولى حتى تنقضي عدة
 الثانية * ومنه اذا جمع بين
 الاختين في نكاح وعدة
 نكاح اذا تزوج امرأة
 وأختها في عدتها من طلاق

بائن في نكاح صحيح أو في العدة من نكاح فاسد لا يصح عندنا ولو قال زوج المعتدة أخبرني عن عدتها قد انقضت وذلك
 في مدة تنقضي في مثلها العدة كان له ان يتزوج باختها أو ربيع سواها عندنا خلافا للفرق وخلافا للشافعي رحمه الله تعالى ان كان الطلاق
 رجعيًا * ومنه بالجمع بين الاختين نكاحا وعدة عتاق صورتها اذا عتق أم ولده كان عتاقها الا بعد بثلاث حيض ولا يحل له ان يتزوج باختها
 ولا باربعة سواها في عدتها عند فرجه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز كلاهما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى

لا يجوز نكاح الاخت ويجوز نكاح الأربع * ومنها الجمع بين ذواتي رحم محرم لا يجوز له أن يتزوج امرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على ابنة أخته ولا على ابنة أخيها ولو تزوجها ما لمعلا يصح نكاحهما قالوا كل امرأتين لو كانت أحدهما ذكرا والآخرى أنثى حرم النكاح بينهما لا يجوز أن يجمع بينهما في النكاح إلا في مسألة إذا جمع بين امرأة وبين ابنة زوج كان لها قبل ذلك فإنه يجوز ذلك * ومنها الجمع بين الحرة والامة في النكاح ان نكحهما مجله صح نكاح الحرة وبطل نكاح الامة وان نكح (٣٦) الامة ثم الحرة صح نكاحهما ولو

نكح الحرة ثم الامة لا يصح نكاح الامة ولو تزوج الامة وحرة في عتقه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه رحمه الله تعالى ولو جمع بين خمس حرائر وأربع اماء في عقد صح نكاح الائمة ولو تزوج حرة وامة معا والحرة في نكاح الغير أو في عدة الغير صح نكاح الامة ولو تزوج أمة بغير اذن مولاهم ثم تزوج حرة بطل نكاح الامة لا يعمل فيه اجازة المولى بعد ذلك ولا يجوز للعبد أن يتزوج أمة على حرة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى وطول الحرة عندنا لا يمنع نكاح الامة * ومن المهرمات الكافرة بكفر مخصوص لا تحمل الوثنية للسلم وتحمل لكل كافر المرتد ولا يجوز نكاح المرتدة لاحد والمجوسية لا تحمل للسلم وتحمل لكل كافر المرتد ويجوز نكاح الصائبة للسلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز للسلم نكاح اليهودية والنصرانية وإذا تزوج المسلم كناية خرية في دار الحرب جاز ويكره فان

الثلاث تعينت الرابعة للطلاق وليس له أن يتزوج بالكل قبل أن يتزوج من زوج آخر فان تزوجت واحدة منهن بزواج ودخل بها ثم تزوج الكل ذكر في الجامع انه يجوز نكاح الكل ولو ادعت كل واحدة أن المطلقه ثلاثا يحلف الزوج فان نكل وقع على كل واحدة الثلاث وان حلف لهن فالحكم كافتان قبل البين كذا في الاختيار شرح المختار * وكذا اذا كانتا اثنتين فتزوج احدهما تعينت الاخرى للطلاق هذا اذا كان الطلاق ثلاثا فان كان بائنا نكحهن جميعا نكاحا جديدا ولا يحتاج الى الطلاق وان كان رجعي ارجعهن جميعا واذا كان الطلاق ثلاثا ماتت واحدة منهن قبل البيان فالاحسن أن لا يبطأ الباقيات الابد ببيان المطلقة وان وطئن قبل البيان جاز كذا في البدائع * ولو قال لامرأتين له احدا كما طالق ولم يبين حتى ماتت احدهما ما طلقت الباقية وكذا لو لم تمت ولكن جامع احدهما ما أوقبها أو حلف بطلاقها أو ظاهر منها أو طلقها تعينت الاخرى للطلاق ولو ماتت احدهما مافة لعتبت اياهما لم يرثها وطلقت الباقية كذا في الخلاصة في جنس الفاظ الطلاق * ولو طلق واحدة بعينها ثم قال أردت بهذا الطلاق التعيين كان القول قوله كذا في الظهيرية * ولو قال انت طالق من واحدة الى اثنتين أو مابين واحدة الى اثنتين فهي واحدة ولو قال من واحدة الى ثلاث أو مابين واحدة الى ثلاث فهي ثلاثان وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * ولو نوى واحدة في قوله من واحدة الى ثلاث أو مابين واحدة الى ثلاث يدين ولا يصدق في القضاء كذا في غاية السروجي * ولو قال من واحدة الى عشرة يقع ثنتان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين * ولو قال انت طالق مابين واحدة الى أخرى ومن واحدة الى واحدة فهي واحدة كذا في السراج الوهاج * روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لو قال انت طالق مابين واحدة وثلاث فهي واحدة كذا في المحيط * ولو قال ثنتان الى ثنتين فثنتان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في العناية * ولو قال انت طالق الى الليل أو قال الى شهر أو قال الى سنة فهو على ثلاثة أوجه اما أن ينوى الوقوع للحال ويجعل الوقت للامتداد وفي هذا الوجه يقع الطلاق للحال واما أن ينوى الوقوع بعد الوقت المضاف اليه وفي هذا الوجه يقع الطلاق بعدمضي الوقت المضاف اليه وان لم تكن له نية أصلا لا يقع الطلاق الا بعد مضي الوقت المضاف اليه عندنا * ولو قال لها انت طالق الى الصيف أو قال لها الى الشتاء فهذا وما لو قال الى الليل أو الى الشهر سواء وكذلك اذا قال الى الربيع أو قال الى الخريف كذا في المحيط * ولو قال انت طالق الى حين أو الى زمان فان نوى وقتا دون وقت فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على ستة أشهر ولو قال انت طالق الى قريب ولم ينو شيئا فهو على شهر الا يوما كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * ولو قال انت طالق من هنا الى الشام فهي واحدة بملك الرجعة كذا في الهداية * ولو قال انت طالق واحدة في ثنتين فان نوى واحدة وثنتين وهي مدخول بهما وقعت ثلاث ولو كانت غير مدخول بهما وقعت واحدة وان نوى معنى مع وقعت ثلاث مدخولة كانت غير مدخولة هكذا في فتح القدير * وان نوى الطرف تقع واحدة لان الطلاق لا يصلح ظرفا فيلغوز كذا في السراج الوهاج * وكذلك اذا قال واحدة في ثلاث ونوى واحدة وثلاثا أو نوى واحدة مع ثلاث يقع الثلاث وكذلك اذا قال انت طالق ثنتين في ثنتين ونوى ثنتين أو ثنتين مع ثنتين يقع الثلاث وان لم تكن له نية أو نوى الضرب والحساب ففي قوله واحدة في ثنتين تقع واحدة لا غير وفي قوله واحدة في ثلاث كذلك وفي قوله ثنتين في ثنتين يقع ثنتان لا غير كذا في المحيط * ولو قال انت طالق

خرج بها الى دار الاسلام بقيا على النكاح والمبييض اذا تزوج مبيضة بشهود وولي ثم أسلم جميعا وتركها ما كنا يعتقدها من النفاق في باطنهما وكان الزوج خلافا لم يحل بها ثم ان المرأة تزوجت بزواج آخر بعد اسلامها قبل ان تقع الفرقة بينهما وبين زوجها الاول قل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كانا يظهران الاسلام وبعثتة كانا كافرين كان نكاحهما جائزا ولا يجوز نكاح المراتم مع الزوج الثاني وان كانا يظهران الكفر أو أحدهما كانا بمنزلة المرتدين لم يصح نكاحهما ويصح نكاح المراتم مع الثاني ويجوز لعمر نكاح

الامة النكاحية عندنا خلافا لاشافى رحمه الله تعالى ولا يجوز نكاح منكوحة الغير ومعتد ما لغير عند الكل ولو تزوج بمنكوحة الغير وهو لا يعلم انهم منكوحة الغير فوطئها تحجب العدة وان كان يعلم انهم منكوحة الغير فوطئها لا تحجب العدة حتى لا يحرم على الزوج وطؤها والمهاجرة لعدة عليها وان تزوج للحال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمه الله تعالى عليه العدة ولا يجوز نكاحها قبل انقضاء العدة ولو هاجر (٣٦٦) الزوج كان له ان يتزوج باختها وأربع سواها وان كانت المهاجرة حاملا لا تزوج في

رواية محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان لها ان تزوج لكن لا يطؤها زوجها حتى تضع الحمل ويجوز نكاح الحامل من الزنا ولا يقربها زوجها حتى تلد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز نكاحها واذا رأى الرجل امرأته تفرق زوجها جاز النكاح وللزوج ان يطأها من غير استبراء وقال محمد رحمه الله تعالى لأحب له ان يطأها من غير أن يستبرئها وان تزوج الذي كافرة معتدة من كافر جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو أسلم بقاء على النكاح وان ترافعا الأمر الى القاضي لا يبطل القاضي النكاح بينهما خلافا لابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولو كانت النكاحية في عدة مسلم لا يجوز للمسلم ولا للذي ان يتزوجها حتى تنقضي عدتها والذي اذا أبان امرأته الذميمة فزوجها مسلم أو ذمي من ساعته ذكر بعض المشايخ خروجهم الله

بمكة أو في مكة فهي طالق في الحال في كل البلاد وكذلك قوله انت طالق في الدار وان عني به اذا أنت مكة يصدق ديانة لا قضاء ولو قال انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة ولو قال في دخولك الدار يتعلق بالفعل كذا في الهداية * وان قال انت طالق في الشمس وهي في الظل كانت طالق ما كانها وان قال أنت طالق في صلاتك لم تطلق حتى تر كع وتسجد سجدة وان قال في صومك كانت طالق حين يطلع الفجر كذا في السراج الوهاج * ولو قال في مرضك أو وجهك لم تطلق حتى تمرض كذا في فتح القدير * ولو قال أنت طالق طلاقه في دخولك الدار فانه يقع في الحال كذا في غاية السروجي * ولو قال لها أنت طالق في حيضك أو مع حيضك فحين رأت الدم تطلق بشرط أن يستمر بها الدم الى ثلاثة أيام ولو قال أنت طالق في حيضك أو مع حيضك فمالم تحض وتطهر لا تطلق ولو كانت حائضا في هذه الفصول كلها لا تطلق مالم تطهر من هذه الحيضة وتحيض مرة أخرى كذا في البسائر وشرح الطحاوي * ولو قال أنت طالق بدخولك الدار أو بحيضك لم تطلق حتى تدخل أو تحيض كذا في البحر الرائق * ولو قال أنت طالق في ثوب كذا وعليها غيره طلقت للعالم وكذا اذا قال انت طالق وأنت مريضة وان قال عني اذا البست واذا امرضت دين فيما بينه وبين الله تعالى لافي القضاء كذا في فتح القدير * ولو قال لها انت طالق في ذهابك الى مكة أو في لبسك ثوب كذا لم تطلق حتى تفعل ذلك الفعل كذا في المحيط * ولو قال لها انت طالق في علمي أو حسابي أو رأيي يقع الطلاق بخلاف قوله انت طالق فيما علم كذا في الظهيرية

(الفصل الثاني في اضافة الطلاق الى الزمان وما يتصل بذلك) * لو قال لها انت طالق في الغدا أو قال غدا ولا تية له يقع الطلاق حين يطلع الفجر من الغد وان قال نويت به الوقوع في آخر الغد فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى في الفصاين وهل يصدق قضاء أجبه واعي أنه لا يصدق في قوله غدا واختلفوا في قوله في الغد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصدق وقال لا يصدق وعلى هذا اذا قال انت طالق رمضان أو في رمضان أو قال أنت طالق شهر أو في شهر ولو قال أنت طالق في رمضان فهو على أول رمضان يأتي وكذلك اذا قال لها أنت طالق في يوم الخميس فهو على أول خميس يأتي ولو قال عني رمضان الثاني لا يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى هكذا في المحيط في الفصل الثالث عشر * ولو قال لها يوم الخميس انت طالق يوم الخميس أو في يوم الخميس فهو على يوم الخميس القائم كذا في الذخيرة * وفي مجموع النوازل اذا قال لها انت طالق يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وهو في يوم الجمعة فانه يقع الطلاق ولا يكون على الجمعة الآتية الا أن ينوي كذا في المحيط * رجل قال في شعبان أنت طالق في رمضان تطلق حين تغرب الشمس من آخر يوم من شعبان ولو قال انت طالق في الصيف أو في الشتاء أو في الربيع أو في الخريف لا يقع الطلاق الا في الوقت المذكور كذا في فتاوى قاضيخان * رجل حلف وقال لا امرأته في النصف من رمضان انت طالق ليلة القدر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق مالم يمض رمضان من السنة المستقبلة وعلى قوله ما اذا مضى النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيخان في باب الاعتكاف * والحالف لو كان من العوام يمض في ليلة السابع والعشرين من رمضان الذي حلف فيه لكثرة عرفهم كذا في الحاوي * ولو قال أنت طالق بعد ستة تطلق بعد ما غربت الشمس من اليوم السابع بعرف الناس كذا في التارخانية * ولو قال انت طالق اليوم غدا أو غدا اليوم يؤخذ بأول الوقتين الذي تفوته به فيقع

تعالى انه يجوز له نكاحها ولا يباح له وطؤها حتى يستبرئها بجميضة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه نكاحها باطل حتى تعتد بثلاث حيض وروى أصحاب الامالي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا عدة عليها وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى اختلف المشايخ في وجوب العدة على الذميمة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعضهم لا عدة عليها وقال بعضهم يجب العدة الا انها ضمنية لا تمنع النكاح كالا ستمبراهيم بين المسلمين بخلاف ما اذا كانت الذميمة معتدة من مسلم لان تلك العدة قوية

بجلاف ما اذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً ثم تزوجها بعد مدة فقالت تزوجتني قبل ان أتزوج بزوج آخر كان القول قولها ولا يكون اقدامها على نكاح الاول اقراراً منها بأن تزوجت بزوج آخر لان انقضاء العدة لا يعرف الا به ولها جعل اقدامها على النكاح بمنزلة اقرارها بانقضاء العدة ولا كذلك النكاح لان الوقوف على نكاح الثاني ممكن فلم يجعل اقدامها اقراراً منها بوجود النكاح فان كان الزوج الاول تزوجها بعد شهر وثم قال لها تزوجتك قبل اصابه (٣٦٨) الزوج الثاني أو تزوجتك قبل نكاح الثاني وقالت المرأة لا بل كان بعد ذلك كان القول

اذا قال لامرأته أنت طالق بعد أيام فأنما يقع بعد سبعة أيام وروى المولى عنه اذا قال لها اذا كان ذو القعدة فانت طالق وقد مضى بعضه قال هي طالق ساعة ما تكلم واذا قال أنت طالق في محي يوم ان قال ذلك ليل طلقت كما طلع الفجر من اليوم الخالي وان قال ذلك في ضحوة من النهار طلقت اذا جاءت الساعة التي حلف فيها من اليوم الثاني ولو قال أنت طالق في مضي يوم ان قال ذلك ليل طلقت اذا غربت الشمس من الغد وان قال ذلك في ضحوة من النهار طلقت اذا جاءت الساعة التي حلف فيها من اليوم الثاني ولو قال أنت طالق في محي ثلاثة أيام ان قال ذلك ليل طلقت كما طلع الفجر من اليوم الثالث وان قال ذلك في ضحوة من النهار طلقت اذا طلع الفجر من اليوم الرابع ولو قال أنت طالق في مضي ثلاثة أيام فان قال ذلك ليل طلقت اذا غربت الشمس من اليوم الثالث اذ به يتم الشرط هكذا وقع في بعض نسخ الجامع ووقع في بعضها لا تطلق حتى يحى مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الليلة الرابعة وهكذا ذكر القدر في شرحه كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق أمس وقد تزوجها اليوم لم يقع شيء ولو تزوجها أول من أمس وقع الساعة ولو قال أنت طالق قبل أن أتزوجك لم يقع شيء كذا في الهداية * ولو قال أنت طالق اذا تزوجتك قبل أن أتزوجك أو أنت طالق قبل أن أتزوجك اذا تزوجتك أو اذا تزوجتك فانت طالق قبل أن أتزوجك ففي الصورتين الاولين يقع عند التزوج اتفاقاً وفي الثالثة لا يقع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في فتح القدير * ولو قال لامرأته أنت طالق قبل دخولك الدار بشهر أو قال لها أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر فدخلت الدار أو قدم فلان قبل تمام الشهر من وقت اليمين لا تطلق ولو دخلت الدار أو قدم فلان لتمام الشهر من وقت اليمين يقع الطلاق ومن قال لامرأته أنت طالق قبل هذا الشهر تطلق في الحال ثم عند علمائنا الثلاثة رحمه الله يقع الطلاق بمقارنا لدخول ويقتصر الوقوع على وقت الدخول والقدوم حتى لو خالها في وسط الشهر ثم دخلت الدار أو قدم فلان لتمام الشهر وهو في العدة لا يظهر بطلان الخلع هكذا في المحيط * ولو قال أنت طالق قبل موت فلان بشهر فان مات فلان لتمام الشهر طلقت مستنداً الى أول الشهر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تطلق بعد الموت ولو مات فلان قبل تمام الشهر لا تطلق اجماعاً ولو قال أنت طالق قبل شهر رمضان بشهر يقع في أول شعبان اتفاقاً ولو قال أنت طالق ثلاثاً أو باً فقبل موت فلان بشهر ثم خالها في اثناء الشهر ثم مات فلان لتمام الشهر ان كانت في العدة يقع الثلاث مستنداً ويطل الخلع ويرد الزوج بدل الخلع الى المرأة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقع الثلاث ولا يطل الخلع ويصير مع الخلع ثلاثاً وان مات فلان بعد العدة بان وضعت حملها ولم تكن قد دخلت به ولم تجب العدة لا يقع الثلاث ولا يطل الخلع اجماعاً كذا في السراج الوهاج * واذا قال أنت طالق قبل موتي بشهر أو قبل موتك ثم مات الزوج أو المرأة عند وقوع الطلاق قبل الموت في آخر جزء من اجزاء حياته مستنداً وعندهما لا يقع كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر فمات أحدهما قبل تمام الشهر لم تطلق بهذه اليمين أبداً وان مضى شهر من وقت اليمين ثم مات أحدهما طلقت ولا ينتظر موت الآخر ولو قال أنت طالق قبل قدوم فلان وفلان بشهر فقدم أحدهما لتمام الشهر من وقت اليمين ثم قدم الآخر بعد ذلك طلقت لان وجود القدومين يمنع عادة فسقط اعتباره ولو قال لامرأته أنت طالق قبل يوم الاضحى والنظر بشهر فانها تطلق اذا اهل هلال رمضان لان الفطر مع الاضحى لا يوجد ان معاقته وقوع الطلاق بصفة التقدم

قول المرأة ويفسد النكاح باقرار الزوج ولها عليه نصف المسمى ان كان لم يدخل بها والكل ان كان دخل بها * اذا تزوج الرجل امرأة قد كان لها زوج طلقها فقال الزوج الثاني تزوجتك قبل انقضاء العدة وقالت المرأة قد كنت أسقطت بعد الطلاق سقطا استبان خلقه كان القول قول الزوج ويفرق بينهما ولو قالت المرأة بعد النكاح قد كنت أسقطت قبل نكاحك بعد طلاق الاول سقطا استبان خلقه وقال الزوج تزوجتك قبل انقضاء العدة كان القول قولها ويفرق بينهما ولها عليه المهر ان كان دخل بها ونصف المهر ان لم يدخل بها وفي الوجه الاول يفرق بينهما ولا مهر على الزوج ان لم يكن دخل بها * امرأة زوجت بزوج ودخل بها ثم قالت لم أكن رضى بنكاح الاب وقد ردت نكاح الاب حين علمت وأقامت البينة على ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تقبل بينهما على رد النكاح وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه

الله تعالى لا تقبل بينهما لان التمكن بمنزلة الاقرار على جواز النكاح فكانت مكذبة ظاهراً * رجل تزوج امرأة ثم اعتبر أقران فلان تزوجها وطلقتها وانقضت عدتها ثم تزوجها وقالت المرأة هو زوجي على حاله لم يطلقني لم يفرق بينهما فان حضر الغائب وأنكر الطلاق يقضى له بالمرأة ويفرق بينهما وبين الآخر فان أقر الاول بالنكاح والطلاق وانقضت العدة وكذبت به المرأة في الطلاق فالطلاق واقع وعليها العدة كما نه طلقها الحال ويفرق بينهما وبين الآخر وان صدقت به المرأة في ذلك كانت المرأة لآخر وان أنكرت ما أقر به الاول من

النكاح والطلاق كانت المرأة للآخر ولو تزوج امرأة ثم قال كان لها زوج قبلي طلقها وانقضت عدتها وقالت المرأة لم يطلقني وأما امرأته
وقال زوجها الاول طلقك وانقضت عدتك كان القول قوله اذا تزوج الرجل امرأة فقالت المرأة تزوجتني بغير شهود أو في العدة أو كنت أمة
فتزوجتني بغير إذن المولى أو تزوجتني حال ما كنت مجوسية وأنكر الزوج ذلك وادعى النكاح الجائر كان القول قول الزوج ولو ادعى الزوج
فساد النكاح بشئ مما ذكرنا فأنكرت المرأة وادعت الصحة ففرق بينهما ولها عليه (٣٦٩) نصف المهران كان لم يدخل بها والكل إن

دخل بها رجل أقر أن هذه
المرأة أمه أو أخته من
الرضاع أو بنته ثم أراد أن
يتزوجها وقال أوهمت أو
أخطأت أو نسيت وصدقته
المرأة فيما ادعى من النسيان
والغلط كان له أن يتزوجها
وإن ثبت الرجل على إقراره
وقال هو حق كما قلت لم يكن
له أن يتزوجها وإن كان
إقراره بذلك بعد ما تزوجها
فرق بينهما ما إن ثبت على
إقراره وكذا لو أقرت المرأة
بذلك وأنكر الزوج ثم
كذبت المرأة نفسها وقالت
أخطأت أو غلطت فتزوجها
جاز النكاح وإن كان إقرارها
بذلك بعد النكاح بقاء على
النكاح ولو تزوج امرأة
ثم قال بعد ذلك هي أختي أو
بنتي أو أمي من الرضاع ثم
قال أوهمت ليس الأمر كما
قلت لا يفسد النكاح بينهما
ولو ثبت على إقراره وقال هو
حق كما قلت أو أشهد عليه
شهودا فرق بينهما فإن جحد
بعد ذلك لا يقع به جحوده
وكذا لو قال هذه ابنتي أو
أختي وليس لها نسب معروف
ثم قال أوهمت صدق ولو
قال لعبد أو لأمته هذا بن
أو ابنتي يعتق ولا يشترط

واعتبر اتصال الشهر بأحدهما دون الآخر كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق قبل يوم الاضحي يقع الطلاق
في الحال وكذا لو قال أنت طالق تطليقة قبلها يوم الاضحي يقع الطلاق في الحال هكذا في الذخيرة * ولو قال
أنت طالق قبل أن تحيض حيضة بشهر فمكثت شهرا ثم رأت يوما أو يومين دم لم تطلق حتى تراه ثلاثا فإذا
استمر ثلاثا قبل أن ياتي ذلك بشهر من دأبى حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أنها تطلق للحال كذا في
محيط السرخسي * وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال لامرأته أنت طالق قبل غدا أو قبل قدوم
فلان فهو قبيل ذلك طرفه عين قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى هذا الجواب في قوله قبيل قدوم فلان
غير مستقيم والصحيح أنه يقع الطلاق إذا قدم فلان كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق بعد يوم الاضحي تطلق
حين يضي الليل ولو قال بعد يوم الاضحي طلقت للحال ولو قال مع يوم الاضحي طلقت حين يطلع فجره ولو
قال معها يوم الاضحي طلقت للحال كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنت طالق مع موتي أو مع موتك
لا يقع شئ كذا في الكافي * وإذا قال أنت طالق قبل يوم قبله يوم الجمعة أو قال بعد يوم بعد يوم الجمعة يقع
الطلاق عليهما يوم الجمعة في المسئتين جميعا ولو قال أنت طالق بشهر غير هذا اليوم أو سوى هذا اليوم كان كما
قال وكانت طالق بعد مضي ذلك اليوم ولا يشبه هذا قوله إلا هذا اليوم فإن هنالك تطلق حين تكلم كذا
في المحيط * والأصل أن الطلاق إذا علق بفعلين يقع عند آخرهما إلا أنه إن وقع عند أولهما صار معلقا
بأحدهما وإن علق بأحد الفعلين يقع عند أولهما وإن علق بالفعل والوقت يقع لكل واحد تطليقة لأنهما
مختلفان وإن علقه بوقت أو بفعل فإن سبق الفعل وقع ولم ينتظر الوقت وإن سبق الوقت لم يقع حتى يوجد
الفعل ويجعل كأنهما وقتان أضيف الطلاق إلى أحدهما ولو قال إذا جاء فلان وإذا جاء فلان فأنت طالق
لا يقع إلا بعد مجيئهما جميعا ولو قدم الجزاء فقال أنت طالق إذا جاء فلان وإذا جاء فلان فأيهما طلقت
وكذلك لو توسط الجزاء كذا في محيط السرخسي * ولا يقع بالثاني شئ إلا إذا نوى ذلك كذا في المحيط * ولو قال
أنت طالق إذا جاء غد وبعد غد يقع في آخره ولو قال وهي مضطجعة أنت طالق في قيامك وتعودك لم تطلق
حتى تفعلهما فإن كانت قاعدة فدامت ثم قامت أو كانت قائمة فدامت ثم قعدت طلقت ولو قال أنت طالق
في قيامك وفي قعودك طلقت بإيهما وجد ولو وجد لم يقع إلا واحدة ولو قال أنت طالق إذا جاء فلان أو إذا جاء
فلان فأيهما وجد طلقت واحدة وكذلك لو قال أنت طالق إذا جاء رأس الشهر أو إذا قدم فلان فأيهما وجد
وقع ولو قال أنت طالق رأس الشهر أو إذا قدم فلان إن وجد القيد دوم أو لا يقع وإن جاء رأس الشهر أو لا
لا يقع حتى يقدم فلان كذا في محيط السرخسي * وإن قال أنت طالق رأس الشهر وإذا قدم فلان تعلق
بكل واحد طلاق فيقع في الوقت الموصوف واحد وعند الشرط أخرى كذا في الكافي في آخر فصل الطلاق
قبل الدخول * وإذا قال لامرأته الأمانة إذا جاء غد فانت طالق اثنين وقال لها المولى إذا جاء غد فانت حرة في
الغدم تحمل له حتى تنكح زوجا غيره ومكثت ثلاث حيض وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
تعالى كذا في الهداية * ولو قال إذا طلقك فانت طالق وإذا طلقك فانت طالق ولم يطلق حتى مات
وقع تطليقتان ولو قال إذا طلقك فانت طالق وإذا طلقك فانت طالق فانت طالق ولم يطلق حتى مات
واحدة كذا في التبيين * ولو قال أنت طالق ما لم أطلقك أو متى لم أطلقك أو متى ما لم أطلقك وسكت طلقت
باتفاق العلماء فلو قال موصولا أنت طالق برحتى لو قال متى لم أطلقك فانت طالق ثلاثا ثم وصل قوله أنت

(٤٧ - فتاوى أول) الثبات على إقراره وكذا لو قال لامرأته هي ابنتي من النسب ولها نسب معروف لا يفرق بينهما وإن كان
مثلهما بولد لئله وكذا لو قال هي أمي وله أم معروفه ولو قال لها هي ابنتي وليس لها نسب معروف ومثلهما بولد لئله ونبت على إقراره فرق بينهما
وإن أقرت المرأة أن ابنته ثبت النسب إن كان مثلهما بولد لئله وإن كان مثلهما بولد لئله لا يثبت النسب ولا يفرق بينهما ومالك العيين يمنع
انعقاد نكاح المولى إذا تزوج الرجل أمة أو مكاتبته أو مدبرته أو أم ولد أو أمة عيال بعضهم لم يكن ذلك نكاحا ولو تزوج أمة الغير ثم ملكها

أوملك بعضهم بطل النكاح والمأذون والمدير إذا اشترى من كونهما لا يبطل النكاح وكذا المكاتب إذا اشترى منكوحته لا يفسد النكاح ولو اشترى المكاتب أمة فتزوج بها لا يصح ولو اشترى الحرام أمراً به بشرط الخيار لا يبطل نكاحه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا المرأة إذا زوجت نفسها من عبدها أو المكاتب إذا تزوج مولاته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر وكذا الرجل إذا نكح مكاتبته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر لان النكاح اذالم (٣٧٠) يعتبر كان بمنزلة العدم ولو عتق المكاتب بعد ما تزوج مولاته لا ينقلب النكاح

جائزاً ولو تزوج المكاتب ابنه المولى برضا المولى جاز فان مات المولى لا يبطل النكاح بعد ذلك ان عتق المكاتب يتقرر النكاح وان عجز ردة في الرق يبطل نكاح البنت ويسقط كل المهران كان فيه لالدخول وان كان بعد الدخول فيقدر حصتها من رقبته الزوج يسقط المهر وتبقى حصته غيرها من الورثة ولو تزوج المكاتب ابنه المولى بعد موت المولى لا ينعقد وإذا تزوج الرجل بجارية ولده جاز عندنا فان ولدت منه أولاد اعتقوا على المولى لان الولد يتبع الام في الرق والحرية فاذا ملك المولى أخاه يمتق ولا يصير الجارية أم ولد لاب عندنا خلافاً لفرجه الله تعالى وكذا لو ولدت منه أولاداً بنكاح فاسد أو بالوطء عن شبهة ولو ولدت منه بفجور تصير الجارية أم ولده ولو تزوج الابن جارية أبيه باذن الاب جاز النكاح فان ولدت منه ولد كان الولد حراً لان المولى ملك ابن ابنه ولا تصير الجارية أم الولد لابن لعدم الملك ولو كان الابن وطئها بغير نكاح أو شبهة نكاح لا يثبت النسب منه وان ادعى الولد فان صدقه الاب في انه وطئها وان الولد منه عتق على الاب باقراره لانه لو ملك ابنه من الزنا عتق عليه فكذا اذا ملك ابن ابنه من الزنا فان قال الابن علمت انها لا تحل لي كان عليه الحد وان قال ظننت انها تحل لا يحد صغير ومغيرة بينهما شبهة الرضاع لا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يخبر بذلك انسان فان أخبر بذلك عدل ثقة يؤخذ بقوله فلا يجوز النكاح بينهما وان كان الخبر بعد النكاح وهما كبريان فلا حوط ان يفارقهما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه

طالق قال أصحابنا بر و وقعت واحدة ولو قال حين لم أطلقك ولا نية له فهي طالق حين سكت وكذا زمان لم أطلقك وحيث لم أطلقك ويوم لم أطلقك وان قال زمان لا أطلقك أو حين لا أطلقك لا تطلق حتى تمضي ستة أشهر ان لم تكن له نية كذا في فتح القدير * ولو قال يوم لا أطلقك لم تطلق حتى يمضي يوم كذا في العتبية في الفصل الثاني فيما يكون شرطاً معني * ومن قال لا امرأته يوم أتزوجك فانت طالق فتزوجها لا يطلق ولو قال عني به بياض النهار خاصة دين في القضاء كذا في الهداية * وإذا قال ليلة أتزوجك فانت طالق يقع الطلاق اذا تزوجها لا كذا في السراج الوهاج * ولو قال يوم أتزوجك فانت طالق قال ذلك ثلاث مرات فتزوجها يقع الثلاث كذا في محيط السرخسي * ولو قال كلما أطلقك فانت طالق وسكت يقع الثلاث متتابعاً ولا يقع جملة حتى لو كانت غيرة لم يدخل بها وقعت عليها واحدة لا غير كذا في التبيين * ولو قال اذا لم أطلقك فانت طالق أو اذا لم أطلقك فانت طالق فانه يرجع الى نية فان قال نويت به الايقاع في الحلال طلقت من ساعتها وان قال نويت به في آخر العمر فهو بمنزلة قوله ان لم أطلقك فانت طالق فان لم تكن له نية فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع عليها الطلاق حتى يموت أحدهما أو قال لا يطلق حين ما سكت كذا في المضمرة * ولو قال انت طالق اذا لم أطلقك أو اذا لم أطلقك لم تطلق حتى يموت أحدهما ان عني به الشرط وان عني به متى وقع الطلاق كما سكت وان لم تكن له نية فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تطلق حتى يموت أحدهما وعندهما كما سكت يقع كذا في الكافي * رجل قال كلما عتقت عندك فامرأته طالق فقعده ساعة طلقت ثلاثاً ولو قال كلما نرتبك فانت طالق فضر به يديه جميعاً طلقت ثنتين وان ضر به يمينه واحدة لا تطلق الا واحدة وان وقعت الاصابع متفرقة رجل قال لامرأته كلما طلقك فانت طالق فطلقها واحدة يقع طلاقاً بالطلاق وطلاق بقوله كلما طلقك فانت طالق ولو قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق فطلقها واحدة طلقت ثلاثاً كذا في فتاوى قاضيخان

* (الفصل الثالث في تشبيه الطلاق ووصفه) * اذا قال أنت طالق مثل عدد كذا شيء لا عدله كالشمس والعرو وما أشبه ذلك فهي واحدة بآية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإذا قال عدد ما في يدي من الدراهم وليس في يدي شيء تقع ثلاثة واحدة وكذا اذا قال عدد ما في الحوض من السمك وليس في الحوض سمك كذا في المحيط * ولو أضاف الطلاق الى عدد معلوم النفي كعدد شعر بطن كفي أو مجهول النفي والاثبات كعدد شعر ابليس ونحوه تقع واحدة أو من شأنه الثبوت ككثرة زائل وقت الحلف بعارض كعدد شعر ساق أو ساق وقد تنور لا يقع لعدم الشرط كذا في فتح القدير * ولو قال بعدد الشعر الذي على فرجك وقد كانت طابت وليس عليه شعر قال محمد رحمه الله تعالى لا يقع كذا لو قال بعدد الشعر الذي على ظهر كفي وقد طلى كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال انت طالق عدد شعر رأسي وقد طلى لا يقع شيء ولو قال انت طالق عدد ما في هذه القصعة من الثريدان قال ذلك قبل صب المرقعة عليه فهو ثلاث وان قال بعد صب المرقعة فواحدة كذا في مختار الفتاوى * ولو قال انت طالق كالف أو مثل النان فان نوى ثلاثاً فهو ثلاث بالاجماع وان نوى واحدة أو لم تكن له نية فهي واحدة بآية في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وإذا قال انت طالق واحدة كالف فهي واحدة بآية في قولهم جميعاً وإذا قال انها انت طالق كعدد آلاف أو كعدد ثلاث أو مثل عدد ثلاث فهي ثلاث في القضاء وفيما بينهما وبين الله تعالى ولو نوى غير ذلك فنيته باطلة هكذا في البدائع * ولو

شبهة نكاح لا يثبت النسب منه وان ادعى الولد فان صدقه الاب في انه وطئها وان الولد منه عتق على الاب باقراره لانه لو ملك ابنه من الزنا عتق عليه فكذا اذا ملك ابن ابنه من الزنا فان قال الابن علمت انها لا تحل لي كان عليه الحد وان قال ظننت انها تحل لا يحد صغير ومغيرة بينهما شبهة الرضاع لا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يخبر بذلك انسان فان أخبر بذلك عدل ثقة يؤخذ بقوله فلا يجوز النكاح بينهما وان كان الخبر بعد النكاح وهما كبريان فلا حوط ان يفارقهما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه

أمر بالمفارقة صبية أرضعها قوم كثير من أهل قرية أقلهم أو أكثرهم ولا يدري من أرضعتها أرادوا أحد من تلك القرية أن يتزوجها قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى إذا لم يظهر له علامة ولم يشهد له بذلك كان في سعة من نكاحها * (فصل في مسائل النسب) * رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا فدخل بها فجاءت بولد لسته أشهر ثبت النسب منه واختلفوا في اعتبار هذا الوقت أنه يعتبر ستة أشهر من وقت النكاح أو من وقت الدخول قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر من وقت النكاح (٣٧١) وقال محمد رحمه الله تعالى يعتبر ستة أشهر من وقت الدخول وعليه الفتوى

وفي النكاح الصحيح أجمعوا على أنه تعتبر المدة من وقت النكاح وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لابد من الخلوة الصحيحة * رجل زنى بامرأة خفيت منه فلما استبان حملها تزوجها الزاني ولم يطأها حتى ولدت قالوا إن لم تكن في عدة الغير جاز النكاح وعليه ما التوبة وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إن جاءت بولد لسته أشهر فصاعدا من وقت النكاح جاز النكاح وبثبت النسب وإن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه إلا أن يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من الزنا * رجل اتهم بامرأة ظهر بها حمل فزوجه أبوها منه والزواج ينكر أن يكون الحمل منه جاز النكاح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لأن عندهما يجوز نكاح الحامل من الزنا لكن لا يحمل للزوج وطؤها حتى تضع حملها * رجل تزوج امرأة فجاءت بسقط استبان خلقه أو بعض خلقه قالوا إن جاءت لأربعة أشهر جاز

قال أنت طالق ثلاث فان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى واحدة أو لم تكن له نية فهي واحدة بآئنة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * ولو قال كالنجوم فواحدة عند محمد رحمه الله تعالى إلا أن ينوي العدد فثلاث كذا في الاختيار شرح المختار * وعن محمد رحمه الله تعالى لو قال أنت طالق كعدد النجوم يقع ثلاث كذا في التبيين * رجل قال لامرأته أنت طالق عدد النجوم أو عدد التراب أو عدد البحار طلق ثلاثا ولو قال أنت طالق واحدة مثل الثلاث تقع واحدة بآئنة ولو قال أنت طالق مثل الأساطين أو مثل الجبال أو مثل البحار تقع واحدة بآئنة في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال كعظم الجبل فهي واحدة بآئنة وان نوى ثلاثا فثلاث كذا في فتاوى قاضي خان في فصل الكتابات * وان قال أنت طالق عدد الرمل فهي ثلاث أجماعا كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت طالق ملء البيت فهي واحدة بآئنة إلا أن ينوي ثلاثا كذا في الهداية * وإذا قال أنت طالق ملء الدار أو ملء الحب فان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى واحدة أو فثنتين أو لم تكن له نية فهي بآئنة وإذا قال أنت طالق واحدة مثل الدار أو قال بملء الدار فهي واحدة بآئنة كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق مثل عظم السمسم أو عظم حبة أو عظم خردلة كان بآئنة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا عندهما كذا في محيط السرخسي * ثم الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه متى شبه الطلاق بشئ يقع بآئنة صغيرا كان أو كبيرا سواء ذكر العظم أم لا وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى أن ذكر العظم يكون بآئنة والايكون رجعيًا سواء كان المشبه به صغيرا أم كبيرا ومحمد رحمه الله تعالى قيل مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل مع أبي يوسف رحمه الله تعالى وبيان ذلك إذا قال أنت طالق مثل عظم رأس الأبرة كان بآئنة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال مثل رأس الأبرة أو مثل حبة الخردلة فهو بآئنة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ورجعي عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وإن قال مثل الجبل كان بآئنة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون رجعيًا ولو قال مثل عظم الجبل كان بآئنة أجماعا وان نوى بهذه الالفاظ كلها ثلاثا كانت ثلاثا كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت طالق كالثلج فهو بآئنة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ما إن أراد به البياض فهو رجعي وإن أراد به البرد فهو بآئنة ولو قال أنت طالق مثل سحبة دائق فواحدة كذا في الظهيرية * ولو قال أنت طالق نصف درهم أو مثل سحبة نصف درهم أو مثل سحبة درهم أو مثل سحبة خمسة دراهم أو مثل خمسة دنانير تقع واحدة ويكون بآئنة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو قال مثل سحبة دائق ونصف أو مثل سحبة دائقين فثنتان وكذا مثل ثلاثة دراهم لأن له سحبتين ولو قال مثل سحبة دافيز ونصف أو مثل سحبة ثلاثة أرباع درهم تقع الثلاث كذا في العناية * ولو قال مثل سحبة ثلثي درهم يقع ثنتان لأن له سحبتين ولو قال مثل سحبة ألف درهم تقع واحدة كذا في محيط السرخسي * والحاصل أن التعويل على عدد السحبات المتعارفة فيما بين الناس كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق هكذا وأشار بأصبع واحدة فهي واحدة وإن أشار بأصبعين فهي ثنتان وإن أشار بثلاث فثلاث ويعتبر في الأصابع المنشورة دون المضمومة كذا في فتاوى قاضي خان * وهذا هو المعتمد كذا في البحر الرائق في باب التعليق * وإن قال عنيت الكف أو المضمومة لا يصدق قضاء ولو قال أنت طالق مثل هذا وأشار بثلاث أصابع ونوى ثلاثا فثلاث وان نوى واحدة فواحدة كذا في

النكاح وإن جاءت لأربعة أشهر إلا بما لا يجوز لأن الخلق لا يستبين في أقل من مائة وعشرين يوما فإذا أسقطت سقط استبان خلقه كان السقط من زوج قبله لا يجوز النكاح وإن ولدت ولدا تاما ما إن ولدت لسته أشهر من وقت النكاح ثبت النسب منه ويجوز نكاحه وإن ولدت لأقل من ذلك لا يجوز نكاحه في التام تعتبر الشهور بالأهلة وفي النقص يعتبر بالأيام ولو كان النكاح في عشرين من الشهر يعدل بأعشر ومن يومان هذا الشهر وخمسة أشهر بالأهلة وعشرة أيام من الشهر السادس وكذلك في عدة لايسة * رجل غاب عن امرأته

وهي بكر أو ثيب فتزوجت بزواج آخر وولدت كل سنة ولدا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الأولاد الأول ويجوز الأول دفع الزكاة عنهم ويجوز شهادتهم ولا يجوز الزنا في دفع الزكاة إلى ولده من الزنا وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا رجع عن هذا وقال لا تكون الأولاد الأول وانما هم للثاني وعليه الفتوى ولا يجوز الزواج دفع الزكاة إلى ولدا الملاءنة ولا تقبل شهادته له وذكره شام رحمه الله تعالى في النوادر تجوز شهادته ولدا الملاءنة لا لزواج رجل (٣٧٣) تزوج امرأة فولدت ولدا خمسة أشهر فقال الزوج الولد ولدي بسبب أو جبان

فتاوى قاضيان * ولو قال أنت طالق مثل هذا أو أشار بثلاث أصابع فان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى واحدة فواحدة بآئنة وكذا إذا لم تكن له نية كذا في البدائع * ولو قال أنت طالق بائن أو البتة أو الخش الطلاق أو طلاق الشيطان أو البدعة أو أشد الطلاق أو كليل أو تطليقة شديدة أو عريضة أو طويلة فهي واحدة بآئنة أن لم ينو ثلاثا ولو نوى بقوله أنت طالق واحدة وبقوله بائن ونحوه أخرى تقع ثنتان ويكون بائنا * الأصل أنه متى وصف الطلاق أن كان وصفا لا يوصف به الطلاق بلغوا الوصف ويقع رحمه الله ما مثل أن يقول أنت طالق طلاقا يقع عليك أو على أنى بالتخييار ومتى وصفه بصفة يوصف بها الطلاق فلا يخلو ما لم لا تنبى عن زيادة كقوله أحسن الطلاق أو أفضله أو أسنمه أو أجله أو أعدله أو خيره أو تنبى عن زيادة كقوله أشد الطلاق ونحوه فالأول رجعي والثاني بائن على أصولهم ولو قال أنت طالق أقبح الطلاق أو أخشيه أو أخبثه أو أسوأه أو أغلظه أو أشمره أو أطوله أو أكبره أو أعرضه أو أعظمه ولم ينو شيئا أو نوى واحدة أو ثنتين في غير الامة كانت واحدة بآئنة وان نوى ثلاثا فثلاث كذا في التبيين * ولو قال أنت طالق طوله وعرضه كذا فهي واحدة بآئنة وان نوى الثلاث لا يقع كذا في محيط السرخسي * رجل قال لامرأته أنت طالق عامة الطلاق أو بطل الطلاق يقع طلاقا ولو قال أنت طالق أكثر الطلاق ذكر في الأصل أنه يقع ثلاث ولو قال أقل الطلاق تقع واحدة ولو قال أنت طالق كل التطليقة طلقت واحدة ولو قال أنت طالق كل تطليقة طلقت ثلاثا دخل بها ولم يدخل وكذا لو قال أنت طالق بعد كل تطليقة أو مع كل تطليقة أو قال أنت مع كل تطليقة طلقت ثلاثا كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لامرأته أنت طالق لا قليل ولا كثير تقع الثلاث هو المختار وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقع ثنتان وهو الأشبه ولو قال لا كثيرا ولا تقع واحدة كذا في الخلاصة * ولو قال كل الطلاق فهي واحدة ولو قال كثير الطلاق فهي ثنتان ولو قال أنت طالق الطلاق كله فهي ثلاث ولو قال عددا من الطلاق فهي ثنتان وكذلك إذا قال عددا الطلاق ولو قال عدة الطلاق فهي ثلاث ولو قال أنت طالق وأخرى فهي واحدة ولو قال أنت طالق واحدة وأخرى فهي ثنتان ولو قال أنت طالق غير واحدة فهي ثنتان ولو قال أنت طالق غير ثنتين فهي ثلاث كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق واحدة تكون ثلاثا أو تصير ثلاثا أو تعود ثلاثا أو تتم ثلاثا أو تستكمل ثلاثا فهي ثلاث كذا في الترتاشي * ولو قال أنت طالق تمام ثلاث أو ثالث ثلاث فهي ثلاث ولو قال أنت طالق آخر ثلاث تطليقتان فهي واحدة ولو قال طائفة من ثلاث تطليقات طلقت ثلاثا كذا في المحيط * رجل قال لامرأته أنت طالق أكثر من واحدة وأقل من ثنتين قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى القياس أن يقع ثنتان لكن ذكر في اختلاف العلماء أنه يقع الثلاث كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أنت طالق تطليقة حسنة أو جيلة كانت طائفة بركعتها خائضا كانت أو غير خائض ولم تكن هذه التطليقة للسنة كذا في فتح القدير * ولو قال لامرأته أنت طالق ما لا يجوز عليك من الطلاق أو ما لا يقع أو على أني بالخيار ثلاثة أيام تقع واحدة وبطل الخيار وكذلك لو قال أنت طالق تطليقة تطير في الهواء كذا في الظهيرية * وان قال أنت طالق على أن لا رجعة لي عليك بلغو ويملك الرجعة كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت طالق لو نين من الطلاق فهي ثنتان ولو قال ألوانا من الطلاق فهي طالق ثلاثا فان قال نويت ألوان الحرة والصفرة فإنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك إذا قال ألوانا أو ضربا أو وجوها

يكون الولد في فقالت المرأة لابل هو من الزنا في رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قولها وان جاءت بالولد لا أكثر من سنتين من وقت النكاح والمثله بحالها كان القول قول الزوج وفي رواية الحسن رحمه الله تعالى القول قول المرأة أيضا عبد تزوج أمة باذن مولاها ثم اشتراها رجل فادعى المشتري أنها مولاها ومثلها ما يولد لثله فمولاها ويفسد النكاح بينهما وان أنكرا ذلك وعن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى أمة فولدت منه ثم جاءه رجل وأقام بينة أنها امرأته زوجها منه مولاها قال أجهلها امرأته وأجعل الولد ولد الزوج لأنه صاحب فراش ويعتق الولد على المولى لدعواه أنه ولده * رجل تزوج امرأة فجهت بولدها من ستة أشهر قال محمد رحمه الله تعالى النكاح فاسد في قول وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * مجيب تزوج امرأة فمكنت عنده زمانا ثم جاءت بولده قال أبو يوسف رحمه

الله تعالى الولد ولده ويحلها ذلك لزواج كان قبله طائفتها ثلاثا * رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول فتزوج بباينها جهات الام بولدها من ستة أشهر من وقت الطلاق فنهاء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بات منه امرأته وله ان يتزوج الام بهد ذلك ولا يمنع عن ذلك زعمه ان نكاح البنت كان جائزا امرأته بلغها وفاهم زوجها فاعتدت وتزوجت بولد ولدا ثم جاء الزوج الأول حيا كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول ألا الولد الأول ثم رجع وقال الولد الثاني * رجل طلق امرأته بائنا أو رجعا فتزوجت

في العدة ثم ولدت لستين من طلاق الاول أو ستة أشهر أو أكثر من نكاح الثاني قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الولد للاول بخلاف ما تقدم
 لا نالوجع لانه الثاني لحكمنا بقضاء العدة عن الزوج الاول فلا يحكم بعزله أم ولد أعتقها مولاه أو مات عنها ولزمها العدة ثم تزوجت في العدة
 بخات بولد لستين من حين مات المولى أو أعتق ولدته أشهر من سدت تزوجت فادعيها جميعا فان الولد للمولى في قولهم لكان العدة التي كانت
 بخلاف أم ولد تزوجت بغير إذن المولى فولدت لستة أشهر فصاعدا من وقت النكاح (٣٧٣) فادعاء المولى والزوج فان الولد يكون
 للزوج في قولهم جميعا فلو

طلقها طلاقا رجعيا فترجعت
 رجلا في العدة ثم طلقها
 الزوج الثاني بخات بولد
 لستين وشهر من طلاق
 الاول ولستة أشهر فصاعدا
 من طلاق الثاني فان الولد
 يكون للثاني لانا لوجع لانه
 للاول لحكمنا بالرجعة
 امرأة طلقها زوجها ثلاثا
 وهي آيسة فاخبرت بعد
 شهر أن نكاحها قد انقضت
 بالاشهر ثم خات بولد لاكثر
 من ستين قال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى تنقضي
 عدتها بالولادة ولا يكون الولد
 للزوج الا أن يدعى رجلا
 تزوج امرأة وطلقها من
 ساعته بخات بولد على تمام
 ستة أشهر من وقت النكاح
 كان الولد له عندنا خلافا
 لفرقة الله تعالى وان جاءت
 بالولد لاكثر من ستة أشهر
 من النكاح أو اقل من ذلك
 لا يكون للزوج امرأة قالت
 في عدة الوفاة لست بحامل
 ثم قالت من الغد أنا حامل
 كان القول قولها فان قالت
 بعد أربعة أشهر وعشرة
 أيام لست بحامل ثم قالت
 أنا حامل لا يقبل قولها الا
 أن تأتي بولد اقل من ستة

فهو ثلاث هكذا في المحيط * ولو قال أنت طالق أطلق الطلاق لا يقع بدون التنية كذا في العتابة في فصل
 الكذابات * رجل طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال بعد ذلك جعلت تلك التطليقة بائنة أو قال جعلتها
 ثلاثا تختلف الروايات فيه والصحيح أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تصير بائنة ثلاثا وعلى قول
 محمد رحمه الله تعالى لا تصير بائنة ثلاثا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح جعلها بائنة ثلاثا لا يصح
 جعلها ثلاثا ولو طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال في العدة ألزمت امرأتى ثلاث تطليقات بذلك
 التطليقة أو قال ألزمتها تطليقتين بتلك التطليقة فهو على ما قال ولو طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال جعلت
 تلك التطليقة بائنة لا تصير بائنة ولو قال لها بعد الدخول إذا طلقتك واحدة فهي بائن أو هي ثلاث فطلقها
 واحدة فإنه يملك الرجعة ولا يكون بائنة ثلاثا لانه قدم القول قبل نزول الطلاق ولو قال إذا دخلت الدار
 فأنت طالق ثم قال جعلت هذه التطليقة بائنة أو قال جعلتها ثلاثا قال هذه المقالة قبل دخول الدار لا تلزمه
 هذه المقالة كذا في فتاوى قاضخان

(الفصل الرابع في الطلاق قبل الدخول) إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا قبل الدخول بها وقع عليها فان
 فرق الطلاق بانث بالاولى ولم تقع الثانية والثالثة وذلك مثل أن يقول أنت طالق طالق طالق وكذا إذا قال
 أنت طالق واحدة واحدة وقعت واحدة كذا في الهداية * والاصل في هذه المسائل أن الملقوظ به أو لوان
 كان موقعا أو لا وقعت واحدة وإذا كان الملقوظ به أو لا موقعا آخر وقعت ثنتان ولو قال أنت طالق واحدة
 قبل واحدة وقعت واحدة وكذا إذا قال واحدة بعد واحدة وقعت واحدة وان قال واحدة قبلها واحدة
 وقعت ثنتان وان قال واحدة بعد واحدة يقع ثنتان وكذا إذا قال واحدة مع واحدة أو واحدة واحدة وفي
 المدخول بها يقع ثنتان في الوجوه كلها هكذا في السراج الوهاج * ولو قال واحدة ثنتين فثلاث
 كقوله واحدة مع ثنتين أو معهما ثنتان وكذا واحدة قبلها ثنتان أو واحدة بعد ثنتين فثلاث كذا في العتابة
 * ولو قال أنت طالق ثنتين مع طلاق اياك فطلقها واحدة تقع واحدة ولو قال أنت طالق وبعد طالق ان
 دخلت الدار تقعان بالدخول كذا في الظهيرية * ولو قال لها ولم يدخل بها أنت طالق احدى وعشرين تقع
 الثلاث عند علمائنا الثلاثة ولو قال أحد عشر تقع الثلاث في قولهم ولو قال واحدة وعشرين وقعت واحدة
 ولو قال واحدة ومائة أو واحدة ألفا كانت واحدة في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو
 يوسف رحمه الله تعالى تقع الثلاث كذا في المحيط * وفي المتن إذا طلق امرأته ولم يدخل بها ثنتين ثم قال كنت
 طلقها واحدة قبل الثنتين فاني لا أبطل عنها الثنتين وألزمها التي أقرت ولا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره
 كذا في الذخيرة * وان قال واحدة ونصف وقع ثنتان في قولهم جميعا وان قال نصفان واحدة وقعت ثنتان عند
 أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى واحدة وهو الصحيح كذا في الجوهر النيرة * ولو قال أنت
 طالق واحدة وأخرى يقع ثنتان كذا في البحر الرائق * وإذا قال أنت طالق ثلاثا ونحو من العدد فبانت بعد
 قوله أنت طالق قبل قوله ثلاثا ونحوه لم يقع شيء كذا في التبيين * ولو قال أنت طالق البتة أو طالق بائن
 فبانت قبل أن يقول البتة أو بائن لا يقع شيء كذا في البحر الرائق * ولو قال أنت طالق اثم دوا ثلاثا فواحدة
 ولو قال فاشم دوا فثلاث كذا في العتابة * وان قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق واحدة واحدة فدخلت
 الدار وقع عليها واحدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد ثنتان وأما إذا خرج يقع ثنتان اجماعا كذا في

أشهر من موت زوجها فيقبل قولها ويطل اقرارها بقضاء العدة * رجل خالع امرأته بمهرها ونفقة عيبتها وكل حق لها عليه فافترت المرأة
 وقت الخلع وقالت أنا حائض غير حامل من زوجي ثم أقرت في الشهر من قبل أن تقر بقضاء العدة وقالت أنا حامل من زوجي وأنكر الزوج
 الحمل لا تصح دعواها * رجل له جارية غير محصنة فخرج وتدخل ويعزل عنها المولى فخامت بولد أو كبرطن المولى ان الولد ليس منه كان في سعة
 من نفيه وان كانت محصنة لا يسهه نفيه لانه ربما يعزل فيه في الماء في الفرج الخالي ثم يدخل فلا يعتمد على العزل جارية نهرت من

مولاها وما وجدها ويطؤها ويعزل عنها فظهر بها حبل وولدت بعد ستة أشهر من دهرت ومات الولد فان كانت الجارية هربت الى ممتهم بها كان المولى في سعة من بيع الجارية وان كانت الجارية عقيمة لم يظهر منها جوار ولا ينبغي له ان يبيعها بل ينبغي ان يقر ويشهد بأنها أم ولده حتى لا تباع بعد موته لان الغالب ان الولد يكون منه فيلزمه ذلك ديانة ولا يعتمد على العزل * رجل زوج أمته من رضيع ثم جاءت بولد فادعاه المولى انه منه ثبت النسب لانه أقرب بنسب (٣٧٤) من ذلك وليس له نسب معلوم ولو كان الزوج محبوبا لم يثبت النسب من المولى لانه

ثابت النسب من الزوج وعلى الزوج كل المهر لمكان الدخول حكما * رجل طلق امرأته طلاقا رجعيا فولدت لاقل من سنتين يوم فنفاه ثم ولدت ولدا آخر بعد سنتين يوم فهما ابناه وثبت الرجعة لانهم ما نوا أحان خلقا من ماء واحد والولد الثاني من علوق بعد الطلاق فكان الاول كذلك والوطء بعد الطلاق رجعة * رجل طلق امرأته طلاقا بائنا بعد الدخول فخرج منها رأس الولد قبل سنتين ثم خرج الباقي بعد سنتين فان الولد لا يكون من الزوج حتى يخرج أكثر الولد قبل سنتين * رجل تزوج صغيرة يجامع مثلها ولم تبلغ الحيض فدخل بها ثم طلقها تطلبة رجعية فقالت بعد شهر أنا حامل ينظر ان جاءت بولد لاقل من سنتين من وقت الطلاق أولا أكثر من سنتين من وقت الطلاق أولا لاقل من ستة أشهر من حين قالت أنا حامل كان الولد للزوج

* (باب في ذكر مسائل المهر)

المهر لا يكون الا من مال متقوم فان سمي مالا مجهول

الجوهرة النيرة * وان علق الطلاق بالشرط ان كان الشرط مقدما فقل ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وهي غير مدخولة بانث بواحدة عند وجود الشرط في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولغا الباقي وعنده ما يقع الثلاث وان كانت مدخولة بانث بثلاث اجماعا الا أن علي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتبع بعضه بانه ضافي الوقوع وعندهما يقع الثلاث جله واحدة وان كان الشرط مؤخرا فقال أنت طالق وطالق وطالق ان دخلت الدار أو ذكره بالفاء فدخلت الدار بانث بثلاث اجماعا سواء كانت مدخولة أو غير مدخولة هذا كله اذا ذكره بحرف العطف فان ذكره بحرف العطف ان كان الشرط مقدما فقل ان دخلت الدار فانت طالق طالق طالق وهي غير مدخولة فالاول بالشرط والثاني يقع للحال والثالث لغو ثم اذا تزوجها ودخلت الدار ينزل المعلق وان دخلت بعد البينة قبل التزوج حنت ولا يقع شيء وان كانت مدخولة فالاول معلق بالشرط والثاني والثالث يقعان في الحال وان أخر الشرط فقال أنت طالق طالق ان دخلت الدار وهي غير مدخولة فالاول ينزل للحال ولغا الباقي وان كانت مدخولة ينزل الاول والثاني للحال ويتعلق الثالث بالشرط كذا في السراج الوهاج * ولو عرف بحرف الفاء فقال لا غير المدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق فطالق فطالق فدخلت فهو على الخلاف فيما ذكرنا الكرخي فعنده تبيين بواحدة ويسقط ما بعدها وعندهما يقع الثلاث وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انه تقع واحدة بالاتفاق وهو الاصح ولو عطف بهم وأخر بالشرط كانت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار فان كانت مدخولا بها فعنده يقع في الحال ثلثان وتعلق الثالثة بالشرط وان كانت غير مدخول بها وقعت واحدة في الحال وتلغو الثانية وان ندم الشرط فقال ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق وهي مدخول بها تعلقت الاولى ووقعت الثانية والثالثة وان لم تكن مدخولا بها تعلقت الاولى ووقعت الثانية ولغت الثالثة وعندهما تعلق الكل بالشرط قدمه أو أخره الا أن عند وجود الشرط يقع الثلاث ان كانت مدخولا بها في غير المدخول بها اطلاق واحدة قدمه أو أخره كذا في فتح القدير * ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار فانت قبل قوله ان دخلت لم تطلق ولو قال أنت طالق وان أنت طالق ان دخلت الدار فانت المرأة عند الاول أو في الثاني لا يقع كذا في البحر الرائق * ولو قال لا غير المدخول بها أنت طالق وطالق ان دخلت الدار بانث بالاولى ولم تتعلق الثانية بالدخول وفي المدخولة تقع واحدة في الحال وتعلق الثانية بالدخول ان دخلت في العدة وقعت كذا في الظهيرية * وفي المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق واحدة بعدها واحدة ان دخلت الدار بانث بالاولى ولم يلزمها اليمين لان هذا منقطع ولو قال أنت طالق واحدة قبل واحدة ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل فاذا دخلت طلقت واحدة ولو قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة أو مع واحدة أو معها واحدة ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل واذا دخلت وقع عليها ثلثان ولو قال أنت طالق واحدة بعدها واحدة أخرى ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل واذا دخلت وقع عليها ثلثان كذا في المحيط

(الفصل الخامس في الكنايات) لا يقع بها الطلاق الا بالنية أو بدلالة حل كذا في الجوهرة النيرة * ثم الكنايات ثلاثة أقسام (ما يصلح جوابا لا غير) أمرك بذلك اختاري اعتدي (وما يصلح جوابا ووردا لا غير) اخرجي اذهبي اعزبي قومي تقهبي استتري تخمري (وما يصلح جوابا وشتما) خاية بريئة بئمة بئمة بائنة حرام

ابن سنان بأن تزوج امرأة على دابة أو ثوب كان لها مهر المثل بالغام بلغ لان التسمية لم تصح وكذلك لو تزوجها على دار ولم يبين موضع الدار ولو تزوج امرأة على عبد أو ثوب هروى صحة التسمية واما الوسط من ذلك ولا يجب مهر المثل والزواج بالخيار ان شاء أعطاهما الوسط من ذلك وان شاء أعطاهما قيمة الوسط ولو تزوج رجعا على كره حنطة ولم يصف كان له الخيار ان شاء أعطى كرا ووسطا وان شاء أعطاهما قيمة الوسط وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه الوسط بعينه ولو وصف الكره فقال وسطا ورديا كان عليه

تسليم الكر ولو تزوج على ثوب موصوف خير الزوج في ظاهر الرواية ان شاء أعطاها ثوباً من ذلك النوع وان شاء أعطاها القيمة ولو تزوج امرأة على خمسة دراهم بكل لها عشرة دراهم لا يزاد عليها وان كان مهر مثلها أكثر ولو تزوج على نصيبه من هذه الدار قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لها الخيار ان شاءت أخذت النصيب وان شاءت مهر مثلها لا يزاد على قيمة الدار ان كان مهر مثلها أكثر وعلى قول صاحبيه رحمه الله تعالى لها النصيب من الدار ان كان النصيب يساوي عشرة دراهم ولو تزوج امرأة (٣٧٥) على ثوب قيمته ثمانية فلها الثوب ودرهمان

فان لم تقبض الثوب حتى بلغت قيمته عشرة دراهم فلها الثوب ودرهمان تعتبر قيمة الثوب يوم العقد ولو تزوج امرأة على ثوب فضة وزنه عشرة ولا يساوي عشرة مضروبة كان لها ذلك ولا تجب الزيادة وفي سرقة مثلها لا يقطع ما لم تبلغ قيمتها عشرة مضروبة يعتبر الوزن والقيمة جميعاً احتساباً للدرء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقطع في الدراهم الزيفة والنهرجة اذا تزوج فيما بين الناس وفي الزكاة تجب في كل مائتي درهم زئوف خمسة منها ولو تزوج امرأة على ألف من دراهم البلد فكسدت قبل القبض فصار النقد غيرها قالوا ان كانت تلك الدراهم تزوج لو وجدت فلها تلك الدراهم لا غير وان قلت قيمتها من الذهب وان انقطعت تلك الدراهم فلا توجد أو صارت لا تزوج فيما بين الناس كان على الزوج قيمة تلك الدراهم قبل الكسار ولو كانت ثمانية فكسدت قبل القبض فسد البيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن

* والاحوال ثلاثة (حالة) الرضا (وحالة) المذاكرة (وحالة) الطلاق بان تسأل هي طلاقها أو غيرها يسأل طلاقها (وحالة) الغضب ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق في الالفاظ كلها الا بالنية والقول قول الزوج في ترك النية مع اليقين وفي حالة المذاكرة يقع الطلاق في سائر الاقسام قضاءً لا فيما يصلح جواباً وادافته لا يجعل طلاقاً كذا في الكافي وفي حالة الغضب يصدق في جميع ذلك لاحتمال الرد والسبب الا في ما يصلح للطلاق ولا يصلح للرد والشم كقوله اعتدى واختارى وأمرتك بذلك فانه لا يصدق فيها كذا في الهداية * وألحق أبو يوسف رحمه الله تعالى بخلفية وبرية وبينة وبائن وحرام أربعة أخرى ذكرها السرخسي في المبسوط وقاضيجان في الجامع الصغير وآخرون وهي لا سبيل لي عليك لا ملك لي عليك خليت سبيلك فارتقت ولا رواية في خرجت من ملكي قالوا هو بمنزلة خليت سبيلك وفي المنياع ألحق أبو يوسف رحمه الله تعالى بالخمس ستة أخرى وهي الاربع المقتدمة وزاد خالعتك والحقى باهلك هكذا في غايه السرخسي * وفي قوله حبلك على غار بك لا يقع الطلاق الا بالنية كذا في فتاوى قاضيجان * وانتقل وانطلق كالحق وفي البرازية وفي الحق برفقتك يقع اذ انوى كذا في البحر الرائق * تطلق واحدة رجعية في اعتدى واستبرئ رجلك وأنت واحدة فلا يقع في هذه الثلاثة الا واحدة رجعية ولو نوى ثلاثاً أو اثنتين وفي غيرها بائنة وانوى اثنتين وتصح نية الثلاث ولا تصح نية الثلاث في قوله اختارى كذا في التبيين * وباتنفي الا زواج تقع واحدة بائنة ان نواهها أو اثنتين وثلاث ان نواهها كذا في شرح الوقاية * وكذا أصبحت نية اثنتين في الامة كذا في النهر الفائق * ولو طلق منك وحثته الحرة واحدة ثم قال لها أنت بائن ونوى اثنتين كانت واحدة حتى لو نوى الثلاث تقع كذا في محيط السرخسي * ولو قال فسخت النكاح ونوى الطلاق يقع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان نوى ثلاثاً ثلاث كذا في معراج الدراية * ولو قال لامرأة استلى بامرأة أو قال لها ما أبز وجهك أو سئل فقبل له هل لك امرأة فقال لا فان قال أردت به الكذب يصدق في الرضا والغضب جميعاً ولا يقع الطلاق وان قال نويت الطلاق يقع الطلاق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان قال لم أتزوجك ونوى الطلاق لا يقع الطلاق بالاجماع كذا في البدائع * ولو قال مالي امرأة لا يقع وان نوى وكذا لو قال على حجة ان كانت لي امرأة وهذا بالاجماع ذكره الامام السرخسي في نسخة والشيخ الامام نجم الدين في شرح الشافي كذا في الخلاصة * قد اتفقوا جميعاً انه لو قال والله ما أنت لي بامرأة أو لست والله لي بامرأة فانه لا يقع شيء وان نوى ولو قال لا حاجة لي فيك ينوي الطلاق فليس بطلاق ولو قال افلحني ينوي الطلاق كان طلاقاً كذا في السراج الوهاج * اذا قال لا أريدك أو لا أحبك أو لا أشتريك أو لا رغبة لي فيك فانه لا يقع وان نوى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق * ولو قال ما أنت لي بامرأة أو لست لك بزوج ونوى الطلاق يقع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونسبهم لا يقع ولو قال أنا منك بائن أو أنا عليك حرام ونوى الطلاق يقع ولو قال أنا بائن أو حرام ولم يقل منك أو عليك لا يقع وان نوى كذا في محيط السرخسي * ولو قال في حال مذاكرة الطلاق يا بنتك أو أبتك أو أبت منك أو لا سلطان لي عليك أو سرحتك أو وهبتك لنفسك أو خليت سبيلك أو أنت سائبة أو أنت حرة أو أنت بشأنك فقالت اخترت نفسي يقع الطلاق وان قال لم أنو الطلاق لا يصدق قدس ولو قال لها الانكاح بيني وبينك أو قال لم يبق بيني وبينك نكاح يقع الطلاق اذ انوى ولو قالت المرأة لزوجها استلى بزوج فقال الزوج صدقت ونوى به الطلاق يقع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيجان

هذا اختاروا في زماننا تسمية الدراهم والدنانير في المهور * رجل تزوج امرأة على قيمة هذا العبد أو على قيمة هذه الدار جاز النكاح بمهر مثلها لان يسمى مجهول الجنس * رجل تزوج امرأة على ألف الذي له على فلان جاز النكاح ولها الخيار ان شاءت أخذت الزوج بألف وان شاءت اتتعت المديون وتأخذ الزوج حتى يوكها بقبض الدين من المديون ولو تزوجها على أن أبرأ فلاناً عما عليه من الدين برئ فلان ولها مهر مثلها على الزوج ولو تزوجها على ألف التي له على فلان إلى سنة فرضيت بذلك فتزوجها على ذلك مكان لها الخيار ان شاءت أخذت

الزوج بالمال وان شئت اتبعت المديون فان اختارت أخذ الزوج أخذته بالمال الى سنة ولتزوج امرأته على هذه العشرة الاثواب فاذا هي تسعة قال محمد رحمه الله تعالى انها التسعة وتعام مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من قيمة التسعة وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لها التسعة لا غير اذا كانت قيمة التسعة عشرة دراهم ولو كانت الثياب أحد عشر قال محمد رحمه الله تعالى يعطيها عشرة منها أي عشرة شاء وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (٣٧٦) ان كان مهر مثلها مثل العشرة اذا عزل أخسها يعزل الاخير ولها غير ذلك وان كان

مهر مثلها مثل العشرة الباقية اذا عزل الاجود يعزل الاجود ولها العشرة الباقية لا غير وان كان مهر مثلها أكثر من قيمة الاثواب اذا عزل الاجود وأقل من قيمة الاثواب اذا عزل الاخير كان لها مهر المثل وهو بمنزلة ما لتزوج امرأة على هذا العبد أو على هذا العبد وأحدهما أو كس والآخر أرفع والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل تزوج امرأة على حنطة بعينها على أنها عشرة اكرار فاذا هي تسعة اكرار كان لها التسعة وكر آخر مثل التسعة ولتزوج امرأة على قراح على أنها عشرة أجرة فاذا هي خمسة اجرة لها الخيار ان شئت أخذت القراح كلها وان شئت أخذت قيمة عشرة اجرة مثل هذا القراح * رجل قال لامرأة زوجيني نفسك على أربعة آلاف درهم على ان تدعي لوالدي ألفا ولوالدي ألفا فقبلت جازا لنكاح بالفي درهم سواء كان مهر مثلها أقل أو أكثر اذا كان التركة من قبل المرأة لشخص مسمى ويكون

* روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا قال وهبتك لاهلك أو لا يملك أو لا زوج فهو طلاق اذا نوى وان قال وهبتك لأخيك أو لخالك أو لعمك أو لفلان الاجنبي لم يكن طلاقا كذا في السراج الوهاج * ولو قال لها وهبت نفسك منك فهو من جملة الكنايات ان نوى به الطلاق يقع والافلا ولو قال لها أجتنبك لا يقع وان نوى كذا في المحيط * ولو قال صرت غير امرأتى في رضا أو سخط تطلق اذا نوى كذا في الخلاصة * ولو قال لم يبق بيني وبينك شيء ونوى به الطلاق لا يقع وفي الشك لا يقع بيني وبينك عمل ونوى يقع كذا في العتابة * ولو قال أنا برى من نكاحك يقع الطلاق اذا نوى ولو قال ابعدى عني ونوى الطلاق يقع كذا في فتاوى قاضيان * ومن الكنايات نخي عني ونجوت (١) مني كذا في فتح القدير * رجل قال لامرأته أربعة طرق عليك مستوحاة لا يقع به ذاشي وان نوى الا اذا قال خذي أي طريق شئت وقال نويت الطلاق ولو قال ما نويت صدق ولو قال لها اذهبي أي طريق شئت لا يقع بدون النية وان كان في حال مذاكرة الطلاق وفي المنتقى لو قال لها اذهبي ألف مرة ونوى الطلاق يقع الثلاث وفي مجموع النوازل لو قال لها اذهبي الى جهنم ونوى الطلاق يقع كذا في الخلاصة * ولو قال اعنقتك طلقك بالنية كذا في معراج الدراية * وكوفي حرة أو عتقي مثل أنت حرة كذا في البحر الرائق * ولو قال بعث طلاقك فقالت اشترت فهو رجمي ولو قال بمهرك فهو بائن وكذلك في قوله بعث نفسك امرأة قال لها زوجها أنا استسكف عنك فقالت المرأة كالبراق في الفهم فان كنت تستسكف عنها فارم بها فقال الزوج تف تف ورمي بالبراق وقال رميت ونوى به الطلاق لا تطلق كذا في الظهيرية * ظن الزوج أن نكاح امرأته وقع فاسدا فقال تركت هذا النكاح الذي بيني وبين امرأتى فظهر أن نكاحها كان صحيحا لا تطلق امرأته * ولو قال لامرأته أنا برى من ثلاث تطلقك قال بعضهم يقع الطلاق اذا نوى وقال بعضهم لا يكون طلاقا وان نوى وهو الظاهر * ولو قال لها أنت السراج فهو كما قال لها أنت خلية كذا في فتاوى قاضيان * واذا قال لها أبرأتك عن الزوجية يقع الطلاق من غير نية في حالة الغضب وغيره كذا في الذخيرة * وفي مجموع النوازل امرأة قالت لزوجها أنا بريئة منك فقال الزوج أنا برى منك أيضا فقالت انظر ماذا تقول فقال ما نويت الطلاق لا يقع الطلاق لعدم النية كذا في المحيط * ولو قال صفحت عن طلاقك ونوى الطلاق لم تطلق وكذا كل لفظ لا يحتمل الطلاق لا يقع به الطلاق وان نوى مثل قوله بارك الله عليك أو قال لها أطعميني أو اسقيني ونحو ذلك ولو جمع بين ما يصلح للطلاق وبين ما لا يصلح له باب قال اذهبي وكلي أو قال اذهبي ويبيع الثوب ونوى الطلاق بقوله اذهبي ذكر في اختلاف زفر ويعقوب ان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكون طلاقا وفي قول زفر يكون طلاقا كذا في البدائع * ولو قال لها اذهبي فتزوجي تقع واحدة اذا نوى ان نوى الثلاث تقع الثلاث وفي الفتاوى لو قال اذهبي فبيع الثوب أو اذهبي فتقني أو قومي فكلى وأراد بقوله اذهبي الطلاق لا يقع كذا في الخلاصة * ولو قال تزوجي زوجا لي ملك لي فهو اقرار بالثلاث ولو قال تزوجي ونوى الطلاق أو الثلاث صح وان لم ينو شيئا لم يقع كذا في العتابة * رجل قال لا تخران كنت تضرني لاجل فلانة التي تزوجتها فاني تركتها فذهبا ونوى الطلاق تقع واحدة بآئنة كذا في الخلاصة * ولو قال اعتدى اعتدى فهذه المسئلة تحت مل وجوها أن ينوى بكل من هذه الاطراف طلاقا وبالاولى طلاقا لا غير وبالاولى حياضا لا غير وبالاولى طلاقا لا غير

(١) قوله ونجوت بالجهنم كما رأيت في نسختي الفتح وفي القاموس نجابنجوا خلاصا

النكاح على الحاصل ولو تزوج امرأة على أربع مائة دينار على ان يعطيها أربع مائة من الخدم باعيناها فهو جائز أو وكذا لو تزوجها على ان يعطي أربع مائة دينار أو تزوجها على أربع مائة دينار على ان يعطيها هذه الجارية بعينها بمائة وهذا البيت بمائة وعلى ان يحط عنه مائة وعلى ان مائة على ظهره صح هذا الشرط وكذا لو تزوجها على أربع مائة دينار على ان يعطي بكل مائة خادم يجوز الشرط ولها أربع مائة من الخدم الاوسط وكذا لو تزوجها على مائة درهم على ان يسوق بذلك اليها عشر من الابل الاوسط

فيجوز استحسانا والقياس بخلاف ذلك قال محمد رحمه الله تعالى في النكاح ما لا يجزى البسيع ولو تزوج امرأة على طلاق امرأته
 أخرى أو على دم عمله عليها أو على وليها أو على أن يعلمها القرآن أو على أن يحج بها كان لها مهر مثلها ولو تزوجها على حجة كان لها قيمة حجة
 وسط ولو تزوجها وهو حر على أن يخدمها سنة كان لها مهر مثلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو تزوجها على
 أن يرعى غنمها سنة أو يزرع أرضها سنة في رواية الأصل ولو تزوجها على خدمة (٣٧٧) حر آخر سنة ورضي ذلك الحر كان لها عین

الخدمة ولو قال الرجل
 زوجتك ابنتي هذه على أن
 تزوجني ابنتك فلانته جاز
 النكاح ولكل واحد منهما
 مهر مثلها وكذا لو تزوجها
 على ثوب يساوي خمسين
 درهما كان لها مهر المثل
 ولو تزوجها على هذا العبد
 فإذا هو حر أو على هذا الدن
 من الخل فإذا هو حر أو على
 هذه الشاة فإذا هي خنزير أو
 على هذه الشاة الذكينة فإذا
 هي ميتة كان لها مهر المثل
 ولو قال تزوجتك على هذا
 الحر فإذا هو عبد أو على هذا
 الخنزير فإذا هو شاة أو على
 هذه الشاة الميتة فإذا هي
 ذكينة أو على هذا الحر فإذا
 هو خـل روى محمد عن أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى
 أن لها مهر المثل وروى أبو
 يوسف عن أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى أن لها
 المثل ما رآه وهو الصحيح
 ولو جمع بين مال وغير مال
 فقال تزوجتك على هذين
 العبدین فإذا أحدهما حر
 أو على هذين الدينين من الخل
 فإذا أحدهما حر في ظاهر
 الرواية عن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى لها ما هو مال إن
 كان يساوي عشرة دراهم

أو بالاولى والثالثة طلاقا لا غير أو بالثانية والثالثة طلاقا وبالاولى حيضا في هذه الوجوه الستة تطلق
 ثلاثا أو ينوي بالثانية طلاقا لا غير أو بالاولى طلاقا وبالثانية حيضا لا غير أو بالاولى طلاقا وبالثالثة حيضا
 لا غير أو بالآخر بين طلاقا لا غير أو بالاولين حيضا لا غير أو بالاولى والثالثة حيضا لا غير أو بالاولى والثالثة
 طلاقا وبالثالثة حيضا أو بالاولى والثالثة طلاقا وبالثانية حيضا أو بالاولى والثالثة حيضا وبالثالثة
 طلاقا أو بالاولى والثالثة حيضا والثانية طلاقا أو بالثانية حيضا لا غير في هذه الاحاد عشر وجهات نطاق
 ثنتين أو ينوي بكل منها حيضا أو بالثالثة طلاقا لا غير أو بالثالثة حيضا لا غير أو بالثانية طلاقا وبالثالثة
 حيضا لا غير أو بالثانية والثالثة حيضا أو بالاولى طلاقا أو بالآخر بين حيضا لا غير في هذه الوجوه الستة
 تطلق واحدة * أو لم ينو بكل منها شيئا فلا يقع في هذا الوجه شيء كذا في فتح القدير * رجل قال لامرأته
 اعتدي اعتدي و قال نويت بالكل تطليقة واحدة دين فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء تطلق
 ثلاثا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال اعتدي ثلاثا وقال نويت باعتدي طلاقا ونويت بثلاث ثلاث
 حيض فهو كما قال في القضاء كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * في المبسوط قال لها اعتدي فاعتدي
 أو اعتدي واعتدي أو قال اعتدي اعتدي ونوي الطلاق يقع ثنتان في القضاء كذا في غاية السروجي
 * في المنتقى إذا قال لها اعتدي بامطلة وعني بثو له اعتدي الطلاق فهي طالق تطليقتين أحدهما بقوله
 اعتدي والثانية بقوله بامطلة وإن قال نويت أنهما مطلقه بمالزمها من الطلاق باعتدي يدين فيما بينه
 وبين الله تعالى ولو قال لها ابنتي فانت طالق فهي واحدة إذا لم ينو بقوله ابنتي طلاقا ولو قال حرمت نفسي
 عليك فاستتري ونوي بهما طلاقا فهي واحدة بقائه لانه لا يقع على بائن بائن وكذلك إذا قال نويت بقولي
 حرمت نفسي واحدة وبقولي استتري ثلاثا فهي واحدة ولو قال لم نوبقولي حرمت نفسي شيئا وأردت
 بقولي فاستتري واحدة وثلاثا فهو كما نوي كذا في المحيط * ولو قالت لزوجها طلقني فقال اعتدي ثم قال لم
 أفوالطلاق لم يصدق كذا في التتارخانية * الطلاق الصريح يلحق الطلاق الصريح بان قال أنت طالق
 وقعت طلاقه ثم قال أنت طالق تقع أخرى ويلحق البائن أيضا بان قال لها أنت بائن أو خالعها على مال ثم قال
 لها أنت طالق وقعت عندنا والطلاق البائن يلحق الطلاق الصريح بان قال لها أنت طالق ثم قال لها أنت
 بائن تقع طلاقه أخرى ولا يلحق البائن البائن بان قال لها أنت بائن ثم قال لها أنت بائن لا يقع الاطلاق واحدة
 بائنة لانه يمكن جعله خبرا عن الاول وهو صادق فيه فلا حاجة الى جعله انشاء لانه اقتضاء ضروري حتى
 لو قال عنيت به البينونة الغليظة ينبغي أن يعتبر وثبت به الحرمة الغليظة الا اذا كان البائن معلقا بان قال
 ان دخلت الدار فأنت بائن ثم قال أنت بائن ثم دخلت الدار وهي في العدة تطلق كذا في العيني شرح الكنز
 * ولو قال لها أنت بائن أو خالعها ثم قال لها ان دخلت الدار فأنت بائن ونوي الطلاق فدخلت وهي في العدة
 لا يقع الطلاق ولو قال امرأته والله لا أقربك ثم قال لها قبل مضي أربعة أشهر أنت بائن ونوي به الطلاق
 أو خالعها يقع الطلاق ثم اذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها يقع الطلاق أيضا ولو خالعها أو لا ثم قال لها أنت
 بائن لا يقع شيء كل حكم عرفته في الطلاق الصريح فكذلك في قوله أنت واحدة واعتدي واستتري رجلك
 كذا في السراج الوهاج * فلو أباها أو خالعها ثم قال لها في العدة اعتدي ناويا وقع الثاني في ظاهر الرواية
 كذا في البحر الرائق * رجل طلق امرأته على جعل بعد الخلع في العدة وقع الطلاق ولم يجب المال أما

(٤٨ - فتاوى اول) وان كان لا يساوي عشرة دراهم بكل لها عشرة كانه سمي المال لا غير ولو أشار الى مالين فقال تزوجتك على هذا
 العبد أو على هذا العبد أو أحدهما أو كس والآخر أرفع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كان مهر المثل مثل الاوكس أو أقل منه فلها
 الاوكس وان كان مهر المثل مثل الارتفاع أو أكثر من الارتفاع فلها الارتفاع وان كان أكثر من الاوكس وأقل من الارتفاع كان لها مهر المثل لا يزداد
 على الارتفاع ولا ينقص عن الاوكس وان طلقها قبل الدخول بها كان لها نصف الاوكس على كل حال الا أن يكون نصف الاوكس أقل من

المتعة فيثبت تكون لها المتعة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لها الاوكس على كل حال ان كان يساوي عشرة دراهم أو أكثر وعلى هذا الخلاف اذا تزوجها على ألف درهم أو على ألفين فان أعتقت المرأة أو كسبها قبل الطلاق فان كان مهر مثلها مثل الاوكس أو أقل منه جازعتفها في الاوكس وان أعتقت الارتفاع وكان مهر مثلها أكثر من قيمته جازعتفها وان كان أقل منه لم يجز ولا يجوزعتفها في الارتفاع بعد الطلاق قبل الدخول على كل حال (٣٧٨) ويجوز في الاوكس وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى

وقوع الطلاق فلا تنصريح فيلحق ولو طلقها على مال أو خالعها بعد الطلاق الرجعي يصح ولو طلقها بمال ثم خالعها في العدة لا يصح * ولو قال لها بعد البتة خالعك ينوي الطلاق لا يقع شيء كذا في الخلاصة في الجنس السادس في بدل الخلع * اذا قال لها انت بائن غدا ونوي به الطلاق ثم أبانها اليوم ثم جاء الغد تقع عليها تطليقة بالشرط عندنا قال مشايخنا رحمه الله تعالى وينبغي على قياس هذه المسئلة أنه اذا قال لها ان دخلت الدار فانت بائن ينوي به الطلاق ثم قال لها ان كملت فلان فانت بائن ينوي به الطلاق ثم دخلت الدار وقع عليها تطليقة واحدة ثم كملت فلان بعد ذلك تقع عليها تطليقة أخرى كذا في الذخيرة * ولو قال للبائنة أنت طالق بائن فانه يلحقها ولو قال انت بائن لا يقع ولو قال لها انتك تطليقة لا يقع كذا في الخلاصة في جنس فيمن يكون محلا للطلاق * كل فرقة توجب حرمة مؤبدة كحرمة المصاهرة والرضاع فان الطلاق لا يلحقها وان كانت في العدة وكذلك لو اشترى امرأة بعد ما دخل بها لا يلحقها الطلاق لانها ليست بمعتدة كذا في البدائع (الفصل السادس في الطلاق بالكاتبه) * الكتابة على نوعين من سومة وغير من سومة ونعني بالرسومة ان يكون مصدر او معنونا مثل ما يكتب الى الغائب وغير الرسومة ان لا يكون مصدر او معنونا وهو على وجهين مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب على الهواء والماء وشي لا يمكن فهمه وقراءته في غير المستبينة لا يقع وقراءته وغير المستبينة ما يكتب على الهواء والماء وشي لا يمكن فهمه وقراءته في غير المستبينة لا يقع الطلاق وان نوى وان كانت مستبينة لكنها غير من سومة ان نوى الطلاق يقع والا فلا وان كانت من سومة يقع الطلاق نوى أو لم ينو ثم الرسومة لا تخلو ما أن ارسل الطلاق بأن كتب أم بعد فانت طالق فكما كتب هذا يقع الطلاق وتلزمها العدة من وقت الكتابة * وان علق طلاقها بمجيء الكتاب بان كتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق فالمجيء اليها الكتاب لا يقع كذا في فتاوى قاضيان * وان كتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق فكما كتب بعد ذلك حوائج فجاءها الكتاب فقرأت الكتاب أولم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة * رجل كتب الى امرأته بجوائج وكتب في آخره أم بعد فاذا جاءك كتابي هذا فانت طالق فبدا له فجاء كتابه الطلاق فجاء الكتاب تطلق ولو حيا كتابه الحوائج وترك كتابة الطلاق ثم بعث به اليها لم تطلق لانه اذا حيا الحوائج بطل الكتاب فلم يتحقق الشرط وان كتب في أول الكتاب أم بعد فاذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ثم كتب الحوائج في آخره ثم محال الطلاق وبقي ما بعد لم تطلق وان محاميه دم وترك الطلاق طلقت كذا في الظهيرية * ولو كتب الطلاق في وسط الكتاب وكتب قبله وبعد به حوائج ثم محال الطلاق وبعث بالكتاب اليها وقع الطلاق كان الذي قبل الطلاق أقل أو أكثر كذا في فتاوى قاضيان * ولو كتب اليها أما بعد فانت طالق ثلاثا ان شاء الله تبارك وتعالى موصولا بكتابه لا تطلق وان كان مفصولا تطلق كذا في الظهيرية * ولو كتب الى امرأته اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ووصل الكتاب الى أيها فأخذ الاب ومزق الكتاب ولم يدفعه اليها ان كان الاب متصرفا في جميع أمورها فوصل الكتاب الى أيها في بلادها وقع الطلاق وان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل اليها وان أخبرها الاب بوصول الكتاب اليه فان دفع الاب الكتاب اليها وهو عزق ان كان يمكن فهمه وقراءته وقع الطلاق عليها والا فلا كذا في فتاوى قاضيان * واذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه (١) أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة هل يصح لارواية لهذه المسئلة

(١) مطلب اذا كتب الطلاق واستثنى باللسان أو عكس لا يقع الطلاق

اذا أعتقت أحدهما قبل الطلاق أو بعده بطل عتقها وان أعتقهما الزوج جميعا جازعتفهما ويضمن قيمة أيهما شاء وان أعتقتهما المرأة جميعا قبل الطلاق أو بعده فأيهما صار لها عتق ولو تزوج امرأة على خادمة بعينها فكما حاقا سدا ودفع الخادمة اليها فاعتقها قبل الدخول فالعتق باطل وان أعتقها بعد الدخول فالعتق جائز ولو تزوج امرأة على ألف وعلى ان يطلق فلانة أو على ألف وعلى أن يعفو عن دم عمه على ألف وعلى ألف وعلى ان يعتق أخاها ان وفي بالشرط كان لها الالف لا غير وان لم يف يكمل لها مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر من الالف ولو تزوجها على أحد هذين العبدتين أيهما اشتت انادفعته اليك فانه يعطيها أيهما شاء ولو كان هذا في الخلع تعطيها أيهما شاءت المرأة وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو تزوجها على ألف ان أقام بها وعلى ألفين ان أخرجها من بلادها أو على ألف ان لم يكن له امرأة وعلى ألفين ان كان له امرأة قال أبو حنيفة رحمه

الله تعالى الشرط الاول جائز ان وافق الشرط كان لها الالف لا غير وان خالف كان لها مهر المثل لا يراد على ألفين ولا ينقص من ألف ولو تزوجها على ألف حالة أو ألفين الى سنة ان كان مهر مثلها يبلغ ألفي درهم اختارت ما شاءت ولو تزوجها على هذا الرق من السمن فاذا لاشي فيه كان لها مثل ذلك الرق سمنان كان يساوي عشرة دراهم وان تزوجها على مائتي الرق من السمن فاذا لاشي فيه كان لها مهر المثل وكذا لو كان في الرق شيء آخر من خلاف الجنس ولو تزوج امرأة على جارية على ان له خدمتها ما عاش أو ماني بطنها له كانت الجارية وخدمتها

ومافي بطنها المرأة ان كان مهر مثلها مثل قيمة الخادم أو أكثر وان كان مهر مثلها أقل من قيمة الخادم كان لها مهر المثل الا أن يسلم الزوج الخادم اليها باختياره وبغير خدمة ولو تزوج امرأة على غنم بعينها على ان أصوافها لى كان له الصوف استحسنانا ولو تزوج امرأة على ألف على أن لا يرثها ولا ترثه جاز النكاح بألف كان مهر مثلها أقل أو أكثر ولو قال لامرأة تزوجك على ان أهب لك ألف درهم أو على ان أهب لك عبدى هذا فترجها على ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان دفع اليها مسمى فهو مهرها (٣٧٩) وان أبي أن يدفع لا يجبر وكان عليه مهر مثلها ولا يراد على ألف

ولا على قيمة العبد وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو تزوج امرأة على عبد فأنها هو مدبراً ومكاتباً أو أم ولد والمرأة تعلم بحال العبد ولم تعلم كان لها قيمة العبد * رجل له على امرأة ألف درهم من غنم يسع فترجها على ان آخر ذلك عنهما سنة كان لها مهر المثل والتأخير باطل * رجل طلق امرأته طلاقاً رجعيًا ثم راجعها وقال لها زدت في مهرى لم يصح لانها مجهولة ولو قال راجعتك بمهر ألف درهم ان قبلت جازوا الا فلا لان هذا مزية في المهر فتوقف على قبولها ولو تزوج امرأة بألف ثم جدد النكاح بألفي درهم اختلفوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى في كتاب النكاح ان على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يلزمه الالف الثانية ومهرها ألف درهم وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه الالف الثانية وبعضهم ذكر الخلاف على عكس هذا ان على قولهما يلزمه الالف الثانية وعلى قول

وينبغي أن يصح كذا في الظهيرية * رجل أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان بن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لا تخرا كتب الى امرأتى كتابا ان خرجت من منزلك فانت طالق فكتب خريجت المرأة بعدما كتب قبل فرائده عليه ثم قرأ عليه وبعث به الى المرأة لم تطلق بالخروج الاول وكذا لو كتب الكتاب على هذا فقرأه على الزوج قال لا يكتب قد شرطت ان خرجت الى شهر او بعد شهر كان الحاق هذا الشرط جائزاً ذكره في الجامع كذا في محيط السرخسي * ولو كتب الى امرأته كل امرأته الى غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم محاسن الاخير ثم بعث الكتاب لا تطلق كذا في الظهيرية * في المنتقى لو كتب كتاباً في قرطاس وكان فيه اذا أتاك كتابي هذا فانت طالق ثم نسخه في كتاب آخر أو امر غيره أن يكتب نسخة ولم يعمل هو فأتاها الكتابان طلقت تطبيقين في القضاء اذا قرأها كتاباً أو قامت به بينة أو ما فيها بينه وبين الله تعالى فيقع عليها تطبيق واحدة بأيهما أتاها ويطل الآخر لانها نسخة واحدة وفيه أيضاً رجل استكتب من رجل آخر الى امرأته كتاباً بطلاقها وقرأه على الزوج فأخذ منه وطواه وختم وكتب في عنوانه وبعث به الى امرأته فأتاها الكتاب وأقر الزوج انه كتابه فان الطلاق يقع عليها وكذلك لو قال لذلك الرجل ابعث به هذا الكتاب اليها أو قال له اكتب نسخة وابعث بها اليها وان لم تقم عليه البينة ولم يقرأه كتابه لكنه وصف الامر على وجهه فانه لا يلزمه الطلاق في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك كل كتاب لم يكتبه بخطه ولم يعمل نفسه لا يقع به الطلاق اذا لم يقرأه كتابه كذا في المحيط والله أعلم بالصواب

* (الفصل السابع في الطلاق بالافاظ الفارسية) * والاصل الذي عليه الفتوى في زماننا هذا في الطلاق بالفارسية انه اذا كان فيه اللفظ لا يستعمل الا في الطلاق فذلك اللفظ صريح يقع به الطلاق من غيرنية اذا أضيف الى المرأة وما كان بالفارسية من الالفاظ ما يستعمل في الطلاق وفي غيره فهو من كتابات الفارسية فيكون حكمه حكم كتابات العربية في جميع الاحكام كذا في البدائع * اذا قال الرجل لامرأته ٢ به شتم ترازنى فاعلم بأن هذه اللفظة استعملها أهل خراسان وأهل عراق في الطلاق وأنها صريحة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى كان الواقع بهار جعياً ويقع بدون النية * وفي الخلاصة وبه أخذ النقيب أبو الليث وفي التفريد وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * واذا قال ٣ به شتم تراولم يقل ٤ ازرنى فان كان في حالة غضب ومذاكرة الطلاق فواحدة تلك الرجعة وان نوى بآثماً أو ثلاثاً فهو كما نوى وقول محمد رحمه الله تعالى في هذا كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو قال الرجل لامرأته ٥ تراجنك بازداشتم أو ٦ به شتم أو ٧ يله كردم ترا أو ٨ باي كشاده كردم ترا فهذا كله تفسير قوله طلقك عرفاً حتى يكون رجعيًا ويقع بدون النية كذا في الخلاصة * وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى يفتي في قوله به شتم بالوقوع بلا نية ويكون الواقع رجعيًا ويبقى فيما سواها باشتراط النية ويكون الواقع باثماً كذا في الذخيرة * رجل قال لامرأته ٩ يلك طلاق دست بازداشتم يقع الطلاق باثماً ولو قال ١٠ يلك

ترجة
٢ تركتك من الزوجية ٣ تركتك ٤ من الزوجية ٥ فككت يدك ٦ تركتك ٧ سبتك
٨ فككت رجلك ٩ فككت يدك بطلاقة واحدة

أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يلزمه وذكر عصام الدين رحمه الله تعالى ان عليهما ألفين ولم يذكر فيه خلافاً وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في شرح الحيل اذا جدد النكاح في المنكوحه وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يلزمه المهر الثاني ويكون زيادة في المهر واليه أشار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح النكاح قال ولا نارضى الله عنه وينبغي ان لا تلزمه الالف الثانية لانها ليست بزيادة لفظاً ولو ثبتت الزيادة ثبتت في ضمن النكاح فاذا لم يصح النكاح الثاني لم يثبت ما في ضمنه ولهذا لو باع شيئاً بألف ثم باعه بألف وخمسمائة

* رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرقعة الى أجل معلوم فاعطاه القيمة الثياب كان لها ان لا تقبل القيمة ولو لم يكن لها أجل لم يكن لها ان تمتنع عن أخذ القيمة قال محمد رحمه الله تعالى وأصل هذا ان كل ما جاز السليم فيه فلها ان لا تأخذ الا المسمى وما لم يجز فيه السليم كان للزوج أن يعطيها القيمة والسليم في الثياب جائز اذا كانت مؤجلة ولا يجوز دون الاجل فله ان يعطيها القيمة الا في المكمل والموزون لها ان لا تأخذ القيمة وان لم تكن مؤجلة لان المكمل والموزون يصلح مهر او تمنا (٣٨١) من غير ذكر الاجل اما الثوب الموصوف

وان صلح مهر الا ان الثوب يتعين بالتعيين فكان بمنزلة العبد ومن تزوج امرأة على عبد بغير عينه كان له ان يعطي القيمة * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة بأربعة دراهم فتزوج امرأة بأربعة دراهم وأكل القاضي لها عشرة قال محمد رحمه الله تعالى لا يجنب في عينه وكذا لو زادها الزوج بعد ذلك على مهرها * رجل قال لامرأة تزوجتك على ألف درهم فقالت ما زوجتك نفسي ثم قالت بعد ذلك زوجتك نفسي جاز وكذا لو سكت الزوج واقترا فثم قالت المرأة صدقت قد زوجتك نفسي على ألف كان جائزا * رجل قال تزوجت هذه وهي أمه له مهر مروة قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون ذلك اقرا بالعق والنكاح باطل * رجل قال لامرأة تزوجك على ناقة من ابلي هذه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لها مهر مثلها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعطيها ناقة من ابلي ما شاء * رجل تزوج امرأة بألف على ان ينقدها ما تسره والبقية الى سنة كان

نية كذا في الخلاصة * رجل شاجر مع امرأته فقال لها بالفارسية ٢ هزار طلاق ترا ولم يزد على وقع هذا عليها ثلاث تطلقات امرأته قال لها زوجها أنت طالق واحدة فقالت له المرأة ٣ هزار فقال الزوج هزار فهذا على وجهين اما أن ينوي شيئا أولم ينو في الوجه الأول هو على ما نوى وفي الوجه الثاني لا يقع امرأته قالت لزوجها كيف لا تطلقني فقال الزوج لها بالفارسية ٤ نواز سر تا باطلاق كردة يسأل الزوج عن مراده امرأته فسالت زوجها الطلاق فقال الزوج بالفارسية ٥ يك طلاق دادمت ودو طلاق دادمت تطلق ثلاثا رجل قال لامرأته ٦ ترا بیا طلاق ولم تكن له نية يقع تطلعتان رجل قال لا آخر تزوجت امرأة أخرى فقال نعم فقال لم تطلق المرأة الاولى فقال بالفارسية ٧ از برای ترا ولم يكن تزوج امرأة أخرى ولم يطلق الاولى ولم يرد بذلك الطلاق لا تطلق رجل قال لامرأته ٨ من طلاق ترا دادم فهذه على ثلاثة أوجه ان نوى الايقاع أو التنويض أو لم ينو شيئا في الوجه الاول يقع وفي الوجه الثاني لا يقع وفي الوجه الثالث يقع كذا في التجنيس والمزيد * ولو قال ٩ دست باز داشتم ترا فنيه اختلاف الشيخين لكن على نحو ما ذكرنا في قوله ١٠ بهشتم في فتاوى النسبي اذا قالت ١١ دست باز داشتم ترا فقال له الزوج ١٢ دست باز داشتم واذا قالت ١٣ مراد ركاز خدای كن فقال الزوج ١٤ ترا در ركاز خدای كردم او قالت ١٥ مرا بخدای بخش فقال الزوج ١٦ بخشيدم ان نوى الطلاق يقع وان لم ينو لا يقع كذا في الذخيرة * قالت له طلقني فقال ١٧ ترا کدام طلاق مانده است يا کدام نكاح فهو اقرار بالثلاث كذا في القنية * سئل نجم الدين عن امرأته طلقني فقال لها ١٨ نه ترا طلاق مانده است نه نكاح برخيزوه كبر قال هذا اقرار انه قد طلقها ثلاثا كذا في المحيط * رجل قال لامرأته ١٩ دست باز داشتم يك طلاق فقالت المرأة ٢٠ باز كوي تا كواهان بشنوند فقال الزوج ٢١ دست باز داشتم يك طلاق قلما افتراقا قالت له أجنبية ٢٢ زن را دست باز داشتم فقال دست باز داشتمش يك طلاق قالوا لو قال في المرة الثانية والثالثة ٢٣ دست باز داشتم يكون انشاء فطلق ثلاثا الا اذا قال غيبث بالثانية والثالثة الاخبار ولو قال ٢٤ دست باز داشتم ام يكون اخبارا كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال ٢٥ چهار راه بر تو كشاده است لا يقع الطلاق وان نوى ما لم يقل خذي أيماشت عند أكثر المشايخ وانه منقول عن محمد رحمه الله تعالى واذا قال لها ٢٦ چهار راه بر تو كشادم يقع الطلاق اذا نوى وان لم يقل خذي أيماشت وفي مجموع النوازل لو قالت ٢٧ دست از من بدار فقال لها اذهب الى جهنم يقع الطلاق سئل نجم الدين عن امرأته

(ترجمة)
٢ ألف تطلقه لك ٣ ألف ٤ أنت مطلقة من الرأس الى القدم ٥ أعطيتك طلاق وأعطيتك طلقتين ٦ لك طلاق كثير ٧ من أجلك ٨ أعطيتك الطلاق ٩ فككت يدك ١٠ سبت ١١ هل فككت يدي فقال فككت ١٢ فككت اليد ١٣ اجعلني في طاعة الله ١٤ جعلتك في طاعة الله ١٥ هبني لله ١٦ وهبتك ١٧ أي طلاق ببق لك وأي نكاح ١٨ ما بقي لك طلاق ولا نكاح قومي واذهي ١٩ فككت يدك بطلقة ٢٠ قل ثانيا حتى تسمع الشهود ٢١ فككت يدك بطلقة ٢٢ هل فككت يدا امرأتك فقال فككت يدها بطلقة ٢٣ فككت يدها ٢٤ فككت يدها والفرق لا يظهر الا في الفارسي ٢٥ الطرق الاربعة مفتوحة عليك ٢٦ فقت لك أربعة طرق ٢٧ ارفع يدك عني

الالف كله الى سنة الا ان تقيم المرأة البينة انه تسره منهاشي أو كاهها فتأخذها * رجل تزوج امرأة على بيت وخادم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لها ثمانون دينارا قيمة الخادم أربعون وأربعون قيمة البيت وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يقدر بالاربعة ويعتبر فيه قيمة الغلام والرخص والفتوى على قولهما اذا تزوج امرأة وسمى لها شيء أو أشار الى شيء والمشار اليه ليس من جنس المسمى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان كنا حلالين فلها مثل الذي سمي وان كنا حرامين أو كان المشار اليه حراما كان لها مهر المثل اذا كان مشكلا وقت العقد لا يدري

كما لو تزوج امرأة على هذا الدين من الخلل فاذا هو طلاقا مثل الدين من الخلل وان كان فيه خرقها مهر المثل وان كان المسمى حراما والمشار اليه حلال اختلفت الروايات فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح ما روى أبو يوسف رحمه الله تعالى انه اذا أشار الى حلال كان لها المشار اليه ولو قالت تزوجتك على الشاة التي في هذا البيت فاذا في البيت خنزير او ليس فيه شيء كان لها شاة وسط وتبطل الاشارة * رجل تزوج ابنته فقال اشهدوا اني زوجت فلانة (٣٨٣) من فلان بألف درهم على ان على من مالى ألف درهم وعلى فلان يريد به الزوج ألف درهم فقال الزوج قبلت ذلك كان لها المهر كله على الزوج وهذا ضمان من الاب بألف درهم فاذا قبل الزوج ذلك صار كأنه أمره بالضمان عنه فاذا أخذت المرأة من أبيها أو من ميراثه ألفا كان للاب أو لورثته ان يرجعوا بذلك على الزوج ولو قال اشهدوا اني زوجت ابنتي فلانة من فلان بألف درهم من مالى فقال الزوج قبلت جار النكاح ولا ضمان على الاب * رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا ان تكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك امرأة قالت زوجتك نفسي على ألفي درهم ألف منها تركت لله وللرحم فقال الزوج قبلت فالمهر ألف درهم * رجل زوج ابنته من رجل على ان أبرأ الزوج الاب من دينه الذي له عليه أو زوجت الابنة نفسها على ان أبرأ الزوج أباه عن دينه وهو كذا فالبراءة جائزة ولها مهر مثلها وكذا لو قالت على ان تبرئه وذلك مهرى * رجل تزوج امرأة على عبدها

٢ دامت طلاق سرخو يش كبر وروى خو يش طلب كن قال الطلاق الاول رجعي فان لم ينو بقوله ٣ سرخو يش كبر طلاقا آخر بقي الاول رجعيا ولا يقع به هذا القول شيء وان نوى به الطلاق كان طلاقا بائنا ويصير الاول مع الثاني بائنا كذا في الذخيرة * ولو قالت ٤ كرا ن بخريدي بعيب بازده فقال بعيب بازده دامت ونوى يقع به الطلاق ولو قال ٥ بعيب بازدهم بغير التاء لا يقع وان نوى كذا في الخلاصة * ولو قال أبو المرأة لزوجها ٦ كرا ن خريدة من من بازده فقال بتو بازدهم يقع الطلاق اذا نوى كذا في الظهيرية * ولو قالت ٧ سو كند خور بطلاق من كك فلان كرا ن كندم فقال خورده كبر حكي فتوى شيخ الاسلام الا وزجندى رحمه الله تعالى أن لا تطلق امرأة قالت لزوجها ٨ من ييكسوى تويكسوى فقال الزوج ٩ هيجنين كبر لا تطلق امرأة قالت لزوجها ١٠ تو بر من چرا آمدك كه من زن تونه أم فقال ١١ في كبر لا تطلق * رجل دعا امرأة به الى الفراش فأبته فقال لها اخرجي من عندي فقالت طلقني حتى اذهب فقال الزوج ١٢ اكرار زوى تو حنين است حنين كبر فلم تقل شيئا وقامت لا تطلق كذا في المحيط * رجل تزوج امرأة فقبل له ١٣ چرا كبرى فقال كرده نا كرده كبر او نا كرده ترى كبر يقع اذا نوى وقيل لا يقع وان نوى وبه يفتى كذا في الخلاصة * رجل أكل خبزا أو شرب خرا فقال ١٤ نان خورديم ونبيد زن ما بسه ثم قال له رجل بعد ما سكت ١٥ بسه طلاق فقال الرجل بسه طلاق لا تطلق امرأة كذا في فتاوى قاضيهان * في الفتاوى رجل قال لامرأته ١٦ اكر توزن منى سه طلاق مع حذف اليا لا يقع اذا قال لم أؤا الطلاق لانه لما حذف لم يكن مضيضا اليها امرأة طلبت الطلاق من زوجها فقال لها ١٧ سه طلاق بردارورقتى لا يقع ويكون هذا تفويض الطلاق اليها وان نوى يقع ولو قال لها ١٨ سه طلاق خود بردارورقتى يقع بدون النية ولو قالت طلقني فضر بها وقال لها ١٩ اينك طلاق لا يقع ولو قال ٢٠ اينك طلاق يقع وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عن ضرب امرأة فقال ٢١ دار طلاق قال لا تطلق وسئل الامام أحمد القلانسي رحمه الله تعالى عن وكز امرأة وقال ٢٢ اينك يك طلاق ثم وكزها ثانيا وقال ٢٣ اينك دو طلاق وكذا الثالث قال تطلق ثلاثا فشيخ الاسلام يقول سمي الضرب طلاقا فيبطل والامام أحمد يقول سمي الطلاق فيقع * سكران هربت منه امرأة فقتلها ولم يظفر بها فقال بالنارسية ٢٤ بسه طلاق ان قال غنيت امرأة في يقع وان لم يقل شيئا لا يقع كذا في الخلاصة * ولو قال لها ٢٥ دار طلاق لا يقع في جنس الاضافة اذا لم ينو لعدم الاضافة اليها وقيل يقع من غيرنية وهو الاشبه لان قوله دار في العادة وقوله خذسواء

(ترجعه)

٢ اعطيتك الطلاق املى امر نفسك واطلبي رزقك ٣ املى امر نفسك ٤ اشتريت غاليا فرده بالعيب فقال رددتك بالعيب ٥ رددت بالعيب ٦ اشتريت منى غاليا فرده على فقال رددتها لك ٧ احلف بطلاق اني لا أفعل هذا الامر فقال افرضي اني حلفت ٨ أنا في ناحية وأنت في ناحية ٩ افرضي هكذا ١٠ لم تجت على وأنا لست امرأتك ١١ افرضي انك لست ١٢ ان كان مرادك هكذا افرضي هكذا ١٣ لم فعلت فقال افرضي الذي فعل لم يفعل ١٤ اكلنا خبزا وشربنا ثيبا نساؤنا بثلاث ١٥ بثلاث طلقات ١٦ ان كنت امرأتى طالق ثلاثا ١٧ خذي ثلاث طلقات وذهبت ١٨ خذي ثلاث طلقاتك وذهبت ١٩ هالك الطلاق ٢٠ هالك طلاقك ٢١ خذي الطلاق ٢٢ هالك طلاق ٢٣ هالك طلقين ٢٤ بثلاث طلقات ٢٥ خذي الطلاق

ذكر في النوادر ان للمهر مثلها وليس هذا بمنزلة ما لو تزوج امرأة على عبد الغير لان ثمة لو أجاز صاحب العبد كان العبد مهر او هناعبد ولو المرأة لا يصير مهر لها * اذا تزوج الرجل امرأة بألف على ان ترد المرأة عليه ألفا جازا النكاح ولها مهر مثلها كما لو تزوجها على ان لا مهر لها ولو تزوج امرأة على ان يهب الزوج لانيها ألف درهم كان لها مهر المثل وهب لانيها ألفا ولم يهب فان وهب كان له ان يرجع في الهبة ولو تزوج امرأة على ان يهب لانيها ألف درهم فالألف مهرها فان طلقها قبل الدخول بها وقصد دفع الألف الى الاب يرجع عليها بنصف الألف

وهي الواهبة * رجل تزوج عبده امرأة بألف درهم ثم باعها بثمنها درهم بعد ما دخل العبد بها فانها تأخذ التسعة بمهرها ويصل
النكاح ولا ترجع المرأة الباقية على العبد وان عتق ولو كان على العبد رجل آخر دين ألف درهم فاجاز الغريم بيع العبد من المرأة
كانت التسعة بين الغريم وبين المرأة يضرب فيها الغريم بألف والمرأة بالالف ولا تتبعه المرأة بعد ذلك ويتبعه الغريم بما بقي من دينه اذا
عتق * رجل تزوج امرأة على حكمها جاز النكاح ولها ما حكمت به مقدار مهر المثل أو أقل (٣٨٣) وان حكمت بأكثر من مهر مثلها

لم يصح حكمها على الزوج
ما لم يرض به * ولو كان الحكم
للزوج حكم بمقدار مهر
المثل أو أكثر جاز وان حكم
بأقل من مهر مثلها لم يصح
حكمه الا برضا المرأة وكان لها
مهر مثلها وكذا لو شرط في
النكاح حكم بمرء رجل أجنبي
فحكم بمقدار مهر المثل جاز
حكمه وان حكم بأكثر من
ذلك لا يصح حكمه على
الزوج وان حكم بأقل من
مهر المثل لا يلزمها حكمه
وكان لها مهر المثل * رجل
قال لامرأة تزوجتك على
دراهم ولم يذكرا العدد كان
لها مهر مثلها ولا يشبه هذا
الخلع اذا تزوج امرأة على
أقل من ألف بمهر مثلها
ألفان كان لها ألف درهم
لان النقصان عن الألف لم
يصح لمكان الجهالة فصار
كأنه تزوجها على ألف وان
كان مهر مثلها أقل من
عشرة قال محمد رحمه الله
تعالى لها عشرة دراهم *
رجل تزوج امرأة بألف
على ان لا ينق عليها ومهر
مثلها مائة كان لها الألف
والنفقة اذا تزوج بذات
رحم محرم منه نحو الام
والبنت والاخت والعممة

ولو قال لها اخذى طلاقك يقع من غيرنية كذا ههنا كذا في المحيط * سئل شمس الأئمة الاوزجندى رحمه الله
تعالى عن امرأة قالت لزوجها لو كان الطلاق يبدى لطلقت نفسي ألف تطلقه فقال الزوج ٢ من
نيزه زار دادم ولم يقل ٣ دادم ترا قال يقع الطلاق امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال الزوج ٤
اينك هزارة لا تطلق من غيرنية * رجل طلق امرأته فقيل له في ذلك فقال ٥ دادمش هزاردى بكر تطلق
ثلاثا من غيرنية امرأة قالت لزوجها ٦ من برتوسه طلاقه أم فقال الزوج ٧ يشى أو قال سه طلاقه
يشى أو قال سه مكويحه صد كوفه هذا كله اقرار عنه بالثلاث فيقع عليها ثلاث تطليقات سئل الفقيه
أبو بكر رحمه الله تعالى عن قال لامرأته ٨ هزارة طلاق تو بكي كردم قال يقع ثلاث تطليقات وكذلك
اذا قال ٩ هزارة طلاق تو بكي كنم ونوى الطلاق يقع ثلاثا كذا في الذخيرة * سئل نجم الدين رحمه الله تعالى
عن قال لامرأته فجدد النكاح بيننا احتياطاً فقالت بين وجه الحرمه ونازعته في ذلك فقال ١٠ سزاي اين
زنكان اين است كه همجنين حرام ميدارى قال يكون اقرار بالحرمه ولو قال ١١ سزاي اين زنكان آنست
كه حرام دارى ولم يقل ١٢ همجنين لا يكون اقرار بالحرمه هذه لعدم الاضافة بخلاف الاول لان قوله ١٣
اين زنكان وهمجنين تحقيق الحرمه منه كذا في الخلاصة في جنس المتفرقات * سئل شيخ الاسلام الفقيه
أبو نصر عن سكران قال لامرأته أتردين أن أطلقك قالت نعم فقال بالفارسية ١٤ اكر وزن منى يك طلاق
دو طلاق سه طلاق قولى واخرجى من عندى وهو يزعم أنه لم يرد به الطلاق فالقول قوله كذا في المحيط
* سئل أبو بكر عن سكران قال لامرأته ١٥ بيزارم بيزارم تو مرا اجيزى ناشى فقالت المرأة الى متى
تقول فاني أخاف لم يبق بينى وبينك شئ فقال الزوج ١٦ جنين خواهم فلما صحا قال لم أذكر شيأ من ذلك
فقال أرجو أنها لا تطلق وهي امرأته كذا في التارخانية * في فتاوى النسبى رجل قال ١٧ آن زن كه
مرا بختانه است سه طلاق وليست امرأته في بيته وقت الطلاق تطلق امرأته ولو قال ١٨ اين زن كه
مرا بابتخانه اند راست سه طلاق وليست هي في هذا البيت وقت الطلاق لا تطلق كذا في الخلاصة والمحيط
* في فتاوى النسبى اذا قال لامرأته المَدْخول بها ١٩ ترايك طلاق ترايك طلاق فهما بمنزلة قوله أنت طالق
أنت طالق كذا في الذخيرة * ولو قالت ٢٠ مرا اطلاق ده ومرا اطلاق ده ومرا اطلاق ده فقال دادم تقع ثلاث
ولو قالت ٢١ مرا اطلاق ده مرا اطلاق ده فقال دادم تقع واحدة ولو قالت ٢٢ مرا اطلاق كن

٢ وأنا أيضاً أعطيت ألف طلاق ٣ أعطيتك ٤ هال ألفا ٥ أعطيتها ألفاً آخر ٦ أنا طالق منك ثلاثاً
٧ أكثر أو قال أكثر من ثلاث تطليقات أو قال لا تقولى ثلاثة قولى كم مائة ٨ ألف تطليقتك جعلتها واحدة
٩ ألف تطليقتك اجعلها واحدة ١٠ اللاتى بهذه النساء ان تقلين مع الحرمه هكذا ١١ اللاتى بهذه
النساء ان تقلين مع الحرمه ١٢ هكذا ١٣ هذه النساء وهكذا ١٤ ان كنت امرأتى طليقة وطليقتين
وثلاث طلاقات ١٥ أنا متأذمتاً متأذنت لم تكوفى لى شيأ ١٦ أريد هكذا ١٧ المرأة التي هي لى في البيت
بثلاث طلاقات ١٨ هذه المرأة التي هي لى في هذه الدار بثلاث تطليقات ١٩ لك طليقة لك طليقة ٢٠ اعطى
الطلاق واعطى الطلاق اعطى الطلاق اعطى الطلاق اعطى الطلاق اعطى الطلاق اعطى الطلاق
فقال أعطيت ٢٢ طلقنى طلقنى فقال فعلت فعلت فعلت

والخالة أو تزوج بامرأة أبيه أو ابنه ودخل بها لاحت عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه مهر مثلها بالغاً ما بلغ وقال أبو يوسف ومحمد
والشافعي رحمه الله تعالى ان علم انها ذات رحم محرم منه عليه الحد ولا مهر عليه وان لم يعلم كان عليه المهر ولا حد عليه اذا تزوج امرأة
على ألف الى سنة كان لها الألف بعد سنة وله ان يدخل بها قبل السنة وقبل ان يعطى شيأ في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى أولاً كما قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ثم رجع وقال لها ان تمنع نفسها حتى يوفىها عشرة دراهم ثم رجع وقال

لها ان تمنع نفسها حتى يوفى بها كل المهر اظهر الخطر البضع وثبت على ذلك اذا تزوج امرأة وسعى لها شيئين أحدهما مال والاخر ليس بمال لكن لها فيه منفعة كطلاق الضرة وان لا يخرجها من البلدة ونحو ذلك ولم يف بالشرط كان لها مهر المثل **ومهر المثل** معتبر بنساء عشرينها من قبل الاب كالاخوات لاب والعمات لاب من كانت مثلها في المال والجمال والسن والحسب والنسب والعصر في هذا البلد وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى مهر المثل (٣٨٤) يعتبر بقوم الام من الخالات ونحوهن واذا وجب مهر المثل بحكم النكاح ثم طلقها قبل الدخول بها كان لها المتعة

* (فصل في المتعة) *

المتعة ثلاثة أثواب درع وخيار ومصلحة على قدر حال الرجل فان كانت متعتها أكثر من نصف مهر مشاها كان لها المتعة لا يزداد على نصف مهر المثل عندنا وكذا لو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر انتم فرض لها الزوج او القاضي مهر انتم طلقها قبل الدخول بها كان لها المتعة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأبي يوسف الآخر وقال أبو يوسف أولا والشافعي رحمه الله تعالى لها نصف المقرض ولو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر او كف رجل بمهر المثل جازت الكفالة كما تجوز الكفالة بالمسمى فان دخل بها الزوج يؤخذ الكفيل بمهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها ووجبت المتعة لا يؤخذ الكفيل بالمتعة ولو أخذت المرأة بالمسمى أو بمهر المثل رهن جاز فان أخذت رهن بالمسمى وهلك الرهن ثم طلقها قبل الدخول ان هلك الرهن قبل الطلاق يلزمها رد نصف المهر لانها

مراطلاق **كن** مراطلاق كن فقال كرم كرم كرم تطلق ثلاثا وهو الاصح * ولو قالت لزوجه ٢ مراطلاق ده فقال اين نيزدادو آن يقع اذا نوى ولا يقع بدون النية كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والعشرين في الخلع * امرأة قالت لزوجه ٣ من وكيل تو هستم فقال هستي فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج ٤ تو بر من حرام كشتي ما راجدا بايد بود ان نوى بالتوكيل الطلاق دون العدد تقع واحدة رجعية وان نوى المفارقة دون العدد تقع واحدة بائنة وهذا عندهما وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يقع كالمكيل بالواحدة اذا طلق ثلاثا كذا في الخلاصة وعليه الفتوى * سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن خالعه امرأته ثم قال لها في عدتها ٥ دامت سه طلاق ولم يزد عليه قال ان نوى ثلاث تطليقات طلقت ثلاثا والا فلا ٦ زن را كفت ترا طلاق دادم مردمان ملامت كردند كفت ديكر دادم نكفت ويراونكفت طلاق قال يقع اذا كان في العدة **ك**ذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والعشرين * رجل قيل له ٧ اين فلانه زن تو هست فقال هست ثم قيل له ٨ اين زن تو سه طلاقه هست فقال هست وهو يزعم أنه لم يسمع قوله ٩ سه طلاقه وانما سمع ١٠ اين زن تو هست قالوا لا يصدق قضاء وهذا اذا قال ١١ زن تو سه طلاقه هست بصوت جهير أما اذا لم يكن **ك**ذلك صدق قضاء رجل قال لغيره ١٢ زن از تو سه طلاق كه اين كار نكرده فقال هز او طلاقه يكون جوابا حتى لو لم يكن هذا الشخص فعل ذلك الامر لا يقع الطلاق كذا في الظهيرية * قالت لزوجه ١٣ من با تو تيباشم فقال الزوج ١٤ مباش فقالت طلاق بدست تو است مراطلاق كن فقال الزوج ١٥ طلاق ميكنم طلاق ميكنم وكررت ثلاثا طلقت ثلاثا بخلاف قوله ١٦ كتم لانه استعجال فلم يكن تحقيقا بالتشكيك * وفي المحيط لو قال بالعربية أطلق لا يكون طلاقا الا اذا غلب استتماله للحال فيكون طلاقا وفي ايمان بمجموع النوازل سئل نجم الدين عن امرأة قالت لزوجه من برتو سه طلاقه أم فقال الزوج هلاهل تطلق ثلاثا قال لا الا أن ينويها ولو قالت لزوجه ١٧ حلال خدابر تو حرام فقال أرى حرمت عليه بتطليقة سئل نجم الدين عن رجل قال لامرأته اذهبي الى بيت أمك فقالت ١٨ طلاق ده تا بروم فقال تو برو من طلاق دادم فرستم قال لا تطلق لانه وعد كذا في الخلاصة * ولو قال لها ١٩ ترا طلاق أو طلاق ترا فهي طلاق ولا فرق بين التقديم والتأخير كذا في خزائن المفتين * سئل شيخ الاسلام نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى عن قال

٢ أعطى الطلاق فقال هذا أعطى أيضا وذلك ٣ أنا وكيلك فقال أنت وكيلي ٤ أنت صرت على حرام اللائق بنا الانفصال ٥ أعطيتك ثلاث طلقات ٦ قال لامرأته أعطيتك الطلاق فلامه الناس فقال ثانيا أعطيت ولم يقل لها ولم يلفظ بطلاق ٧ هل فلانة هذه امرأتك فقال نعم ٨ امرأتك هذه طالق ثلاثا فقال نعم ٩ طالق ثلاثا ١٠ أهذه امرأتك ١١ امرأتك طالق ثلاثا ١٢ امرأتك طالق منك ثلاثا انك لم تفعل هذا الشيء فقال ألف تطليقة ١٣ أنا لا أكون معك ١٤ لا تسكوفي فقالت اطلاق بيدك طلقني ٢٣ أطلق أطلق ١٥ سأطلق ١٦ حلال الله عليكم حرام فقال نعم ١٧ طلاق في حتى اذهب فقال اذهبي أنت وأنا أرسل لك الطلاق دائما ١٨ لا الطلاق أو الطلاق لك

تصير مستوفية مهرها بملك الرهن اذا كان بالرهن وفاء بالمهر وان هلك الرهن بعد ما طلقها قبل الدخول عندنا لامرأته تصير مستوفية نصف المهر وبملك النصف الباقي أمانة كالوهاب المرتين الدين من الراهن ثم هلك الرهن عندنا بملك أمانة وعند زفر رحمه الله تعالى بملك مضمونا بالدين هذا اذا كان رهن بالمسمى وان كان رهن بمهر المثل وهلك ثم طلقها قبل الدخول بها كان على المرأة قيمة الرهن يستطع عنها قدر المتعة وان هلك بعد الطلاق ان هلك قبل أن تحدث المرأة حد بالمتعة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى آخر بملك أمانة ولو لها

يدخل به الان الدخول بعد أداء المجل مشروط عرفا فيعتبر عملا وكان مشروطا نصا وان كان كل المهر مؤجلا وشرط الدخول قبل أداء شيء كان له أن يدخل بها كما قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فان لم يدخل بها حتى حل الاجل كان له أن يدخل بها قبل إعطاء المهر ولو تزوج امرأته بمهر مجمل كان لها أن تخرج في حوائجها بغير إذن الزوج ما لم تقبض مهرها وكذا لو كان البعض مجعلا كان لها أن تخرج قبل أداء المجل وبعد أداء المجل ليس لها ان (٣٨٦) تخرج الا بإذن الزوج صغيرة تزوجت فذهبت الى زوجها قبل قبض الصداق

٢ رخصت وبخانة ما درووسه ماه عده من بدار ثم قال دامت بكي طلاق ثم قال اين سخن آخرين بدان كفتم كه نبايد كه معني سخن اول ندانسته باشي هل له أن يتزوجها بعد ذلك قال لا وقد طلقت ثلاثا كذا في الظهيرية * ولو قال لها ٣ نوا من خناز دورى خناتك مكره از مدينه لا يقع الطلاق بدون النية رجل قال لا آخر ٤ زن تو بر تو هزار طلاقه است فقال له الآخر ٥ زن تو بر تو هزار طلاقه است أفق الشيخ الامام النسفي أنه تطلق امرأته قال رحمه الله تعالى ولكن هذا في رواية ابن سماعة وفي ظاهر الرواية لا تطلق ولو قال لامرأته ٦ تو مرا نشاي تا قيامت أو همه عمر لا يقع الطلاق بدون النية ولو قال ٧ ويرا شوى حلالي بايد صارت مطلقة الثلاث كذا في الخلاصة * ولو قال لها ٨ توحيله خوشتن كن لا يكون اقرارا منه بالثلاث ولو قال ٩ حيله زن ان كن يكون اقرارا بالثلاث اذا نوى ولو قال ١٠ ميان ماراه نيست ان نوى الثلاث فثلاث والافلاشي ولو قال ١١ اين ساعت ميان ماراه نيست ليس بشيء بلانية ولو قال ١٢ ميان ما ديوار آهنين مي بايد لا يقع كذا في الوجيز للكردي * قالت مرا طلاق ده هر سه ثم قالت دادي فقال دادمه ان قال مثقلا فانه يدل على الرد لا يقع وان قال مخفقا يقع وكذلك لو قال دادم ولم يقل له كذا في التارخانية ناقلا عن الحجة * في مجموع النوازل امرأة قالت لزوجها ١٣ أخر زن تو ام فقال الزوج ١٤ نه تو و نه زن تو لا يقع به شيء كذا في المحيط * ولو قال ١٥ تو زن من ني لا يقع وان نوى هو المختار كذا في جواهر الاخلاط * سئل الدبوسي عن قال لامرأته ١٦ هشته هشته حرامى حرامى قال لا يصدق في انه لم يرد به الطلاق وطافت ثلاثا كذا في الحاوى * في النسفة سئل عن امرأة قالت لزوجها ١٧ يا تو مني باشم قال يا باشيده كبر فقالت اين چه سخن بود آن كن كه خدايتعالى و رسول خدا فرمود نيكو بگو طلاق تايروم فقال طلاق كرده كبر و هل يقع الطلاق ان نوى الايقاع تقع واحدة قيل أليس قوله ١٨ طلاق كرده كبر واحدة وقوله برو واحدة فقال يراد بهما الواحدة الا أن ينوى ثنتين فتصح كذا في التارخانية * سئل شيخ الاسلام عطاء بن حزة عن طلق امرأته طلقين ولا يدري من حيث الظاهر وقوع الثلاث عليها فقيل له لم لا تزوجها فقال ١٩ وى مرا نشايد تاروى ديكرى نه بيند ثم يقول عنيت به وجهه أبيها وأمه ولم أطلق ثلاثا قال ٢٠ اين اقرار بود بسه طلاقه شدكى آن زن بحكم كذا في الظهيرية * في

ترجة قوي واذهي الى بيت أمك واعتدى الثلاثة أشهر منى ثم قال أعطيتك طلاقا ثم قال وهذا الكلام الاخير قلته لثلاث تكون في جاهله بمعنى الكلام الاول ٣ أنت بعيدة منى مثل بعد مكة عن المدينة ٤ امرأتك عليك طالق ألفا ٥ امرأتك مطلقة عليك أيضا ألف تطليقة ٦ أنت لا تليقين لي الى يوم القيامة أو مدة العمر ٧ اللازم لها زوج محلل ٨ افعلى حيله تقسك ٩ افعلى حيله النساء ١٠ ليس بيننا طريق ١١ في هذه الساعة ليس بيننا طريق ١٢ اللازم بيننا جدار من حديد ١٣ أنا امرأتك ١٤ لانت ولا زوجيتك ١٥ أنت لست امرأتى ١٦ مطلقة مطلقة بالسكون أنت حرام انت حرام ١٧ أنا لا أكون معك قال افرضي عدم الكون فقالت ما يكون هذا الكلام افعلى ما أمر الله تعالى ورسوله به وقل الطلاق جيدا لاذهب فقال افرضي أن الطلاق وقع اذهبي ١٨ افرضي أن الطلاق وقع وقوله اذهبي ١٩ لا تليق لي ما لم تزوجه آخر ٢٠ يكون هذا اقرارا بثلاث طلقات تلك المرأة حكما

كان لمن له حق امساكها قبل النكاح ان يردّها الى منزله ويمنعها من الزوج حتى يدفع الزوج مهرها الى من له حق القبض لان منع النفس بالصداق حق المرأة فلا يطل ذلك بابطال الصغيرة وكذا الرجل اذا زوج ابنته أخيه وهي صغيرة وسلمها الى الزوج قبل قبض الصداق كان له ان يمنعها من الزوج لان الم لا يملك تسامها الى الزوج قبل قبض الصداق فلم يصح تسليمها * اذا أراد الرجل أن يقل المرأة من بلد الى بلد بغير إذنها كان ذلك قبل إيفاء المهر لا يملك وله ذلك بعد إيفاء المهر في ظاهر الرواية وقال أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى لا يملك نقلها من بلد الى بلد وان أوفاهامهرها وبه أخذ الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى لأن الزمان قد فسد يخاف عليها من الضر في القرية ما لا يخاف عليها في عسيرتها وله ان يخرجها من المصر الى القرية ومن القرية الى المصر ومن القرية الى القرية لان النقل الى هادون السفر لا يعد غربة ويكون ذلك بمنزلة النقل من

محلة الى محلة * رجل زوج ابنته الصغيرة كان له ان يطالب الزوج بالمهر وليس له ان يطالبه بالنفقة اذا كانت لا تطيق الرجال فتاوى ولا تخمّل الجماع لان النفقة جراء الاحتباس لحق الزوج والصغيرة التي هذه حالها لم تكن محبوسة لحق الزوج أما المهر يدل البضع وقد ملك بضعها فبطلت به * امرأة زوجت ابنتها الصغيرة وقبضت مهرها ثم أدركت الصغيرة وطلبت المهر من الزوج فان كانت الام وصية لم يكن لها ان تطلب المهر من الزوج لانه يرى يدفع المهر الى الام وان لم تكن وصية كان لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم الزوج يرجع بذلك على الام لان الام

إذا لم تكن وصية لم يكن لها حق القبض ولا التصرف في مالها فكان الدفع إليها كالدفع إلى أجنبي وكذا الجواب فيما سوى الأب والجداني
 الأب والقاضي لأن غيره هؤلاء لا يملك التصرف في مال الصغيرة ولا يملك قبض صداقها وإن كان عاقداً بحكم الولاية والوكالة * رجل زوج ابنته
 وهي بكر أو صغيرة وطالب مهرها من الزوج كان له ذلك إذا كان الزوج مقرراً بالنكاح والمهر ومقرراً بأنه لم يدخل بها وكان للأب أن يخصم
 الزوج في المهر والنفقة ولا يشترط احضار المرأة عندنا ولو وهب الزوج لها (٣٨٧) هبة أو بعث إليها هدية لم يكن قبض الأب

قبضاً لها وكان للزوج أن
 يأخذ ذلك من الأب وإن
 كانت المرأة بالغة ثيباً أو
 كانت بكراً وكان الزوج
 جاحداً لم يكن للأب أن
 يخصم الزوج الأبوكاتها
 فإن قال الزوج دخلت بها
 فليس لك أن تأخذ الصداق
 الأبوكاتها وأنكر الوكالة

وقال الأب لابل هي بكر في
 منزلي ولا بينة للزوج وطلب
 من القاضي تحليف الأب
 على العلم بذلك عن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى أنه يحلف
 لأن الأب لو أقر بذلك صح
 إقراره على نفسه وتبطل
 خصومته فيحلف وذكر
 الخصاص في أدب القاضي
 أنه لا يحلف لأنه لا يدعى على
 الأب شيئاً فلا يحلف الأب
 كالوكيل بقبض الدين
 إذا قال له الغريم إن الموكل
 قد أبرأني عن الدين أو قد
 أوفيته وأراد أن يحلف
 الوكيل ليس له ذلك فإن قال
 الزوج أنه يأخذ الصداق
 ولا يسلم البنت فإن تصادقا
 إن البنت صغيرة لا يحتمل
 الجماع أمر الزوج بدفع
 الصداق إلى الأب ولا يلتفت
 إلى كلام الزوج وإن قال
 الأب هي كبيرة لا أعرف

مكانها ولا أقدر على تسليمها ومع ذلك يريد أخذ الصداق من الزوج ليس له ذلك وإن قال الأب هي كبيرة في منزلي أنا أخذ صداقها وأجهزها به
 والزوج يطلب تسليم المرأة فإن القاضي بأمر الزوج بدفع الصداق إلى الأب لأن العادة تجرت بتحويل الصداق وتأخير تسليم المرأة والثابت
 عرفاً كالثابت شرطاً إلا أنه يأخذ من الأب كفيلاً بأمره حتى لو سلم البنت إليه برئ الكفيل وإن عجز عن تسليم البنت يتوصل الزوج إلى حقه
 بأخذ المال من الكفيل لأن الأب إذا كان عاجزاً عن تسليم البنت لا يكون له حق قبض الصداق إذا كانت كبيرة وإن كانت الصغيرة بين

فتاوى النسائي رجل قال لامرأته بعد ما قالت له في خصومة وقعت بينهما ٢ من باتو بميثاقهم أنكرت باني
 بس أنت طالق واحدة وثنتين وثلاثاً فقالت ٣ ميثاقهم يقع الثلاث وعلى هذا رجل لامه أبوه لأجل
 أمر أنه فقال الابن ٤ أكرت أخوش نيست بس دادمش سه طلاق فقال الأب ٥ مراخوش است وهو
 نظير مسئلة الشتم والمجازاة - حتى لو لم يقل ٦ بس يكون تعليقاً والمثلهما لا تشبهان قوله لها ٧ أكرما
 نحوها هي تراطلاق فقالت ميخوام لا تطلق لاني هذا تعليق بالارادة وانها أمر باطن لا يوقف عليه فيتعلق
 بالاختيار وأما قوله ٨ بس دادمش فتعقيق كذا في الخلاصة * ولو قال لامرأته ٩ دور باش ازمن يقع
 إذا نوى ولو قال ١٠ بيزارم ازمن وخواسته أن أن نوى طلاقاً يكون طلاقاً والأفلا هكذا في التتارخانية
 والله أعلم بالصواب

(الباب الثالث في تفويض الطلاق) وفيه ثلاثة فصول

* (الفصل الأول في الاختيار) * إذا قال لامرأته اختاري ينوي بذلك الطلاق أو قال لها طلقي نفسك
 فلها أن تطلق نفسها مادامت في مجلسها ذلك وإن تطاول يوماً أو أكثر ما لم تقم منه أو تأخذ في عمل آخر وكذا
 إذا قام هو من المجلس فالأمر في يدها مادامت في مجلسها وليس للزوج أن يرجع في ذلك ولا ينهها عما جعل
 إليه ولا يفسخ كذا في الجوهرة النيرة * إذا قامت عن مجلسها قبل أن تختار نفسها وكذا إذا اشتغلت بعمل
 آخر يعلم أنه كان قاطعاً لما قبله كما إذا دعت بطعام لتأكله أو نامت أو انشطت أو اغتسلت أو اختضبت أو
 جامعها زوجها أو خاطبت رجلاً بالبيع والشراء فهذا كله يبطل خيارها كذا في السراج الوهاج * ولو
 شربت ماء لا يبطل خيارها لأنها اشربت لتمتكن من الخصومة وكذلك إذا أكلت شيئاً يسيراً من غير أن تدعو
 بطعام كذا في التبيين إن نامت قاعداً أو لبست ثياباً من غير أن تقوم أو فعلت فعلاً قليلاً يعلم أنه ليس
 بأعراض لم يبطل خيارها ولو قالت ادعوا لي شهوداً أشهدهم على اختياري أو ادعوا لي أبي لاستشيريه أو
 كانت قاعداً فأتكأت أو وقعت فهي على خيارها وكذا إذا كانت قاعداً فأتكأت فهي على خيارها على
 الأصح وإن اضطجعت فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان أحدهما يبطل خيارها وبه قال زفر رحمه
 الله تعالى والثانية لا يبطل * وإن كانت قاعداً فركبت بطل خيارها وكذا إذا كانت على دابة فركبت على
 دابة أخرى كذا في السراج الوهاج * ولو كانت متمكنة فاستوت قاعداً لا يبطل خيارها كذا في الظهيرية
 ولو كانت راكبة فترأت أو على العكس بطل خيارها كذا في الخلاصة * وإن كانت تسير على دابة أو في
 محمل فوقفت فهي على خيارها وإن سارت بطل خيارها إلا أن تختار مع سكوت الزوج لأن سير الدابة
 ووقوفها مضافان إليها فإذا سارت كان كجلس آخر كذا في الاختيار شرح المختار * ولو كانت على دابة واقفة
 فسارت بطل خيارها وإن كانت واقفة فاجابت ثم سارت أو كانت سائرة فاجابت كما سمعت في خطوتها تلك

ترجمة
 ٢ أنا لا أكون معك إذا لم تكوني حينئذ ٣ أكون ٤ إن كانت ليست تعجبك حينئذ أعطيتها ثلاث
 طلاقات ٥ تعجبي ٦ حينئذ ٧ إن كنت لا تريدني فذلك طلاق فقالت أريدك ٨ حينئذ أعطيتها
 ٩ كوني بعيدة عني ١٠ أنا متأت من النساء ومن تزوجهن

الاب والزوج في مصر والزوجة في مصر آخر كان عقد النكاح ثمة او كان عقد النكاح في مصر الذي اختصما فيه ثم اتت المرأة الى مصر آخر
 بأن كانت الخصرمة بينهما بالكوفة والمرأة بالبصرة فقال الاب انا آخذ الصداق ههنا وأسلمها اليه بالبصرة فان القاضي بأمر الزوج حتى
 يدفع الصداق الى الاب ثم يذهب الى البصرة فيأخذها ثمة ولا يجب على الاب حمل المرأة الى زوجها * رجل زوج بكر بالغته برضاها بمهر مسمى
 ثم أخذ بالمسمى ضيعة فأخبرت بذلك (٣٨٨) فردت أخذ الضيعة قالوا ان كان في موضع تعارفوا أخذ الضيعة بالمهر لم يصح
 ردها لانه لما كان متعارفا

كان ذلك قبض المهر
 والاب عليك قبض صداق
 البكر وان لم يكن متعارفا
 لا يجوز أخذ الضيعة عليها
 لانه ان شئت ترى الضيعة بماله
 والاب لا يملك الشراء على
 البالغة وفي بلادنا أخذ
 الضيعة متعارفا في الراسين
 لا في مصر وأخذ السود
 مكان البيض أو على العكس
 بمنزلة أخذ الضيعة لا يملك
 اذا لم يكن متعارفا وفي الآثار
 أخذ الدواب بالمسمى متعارفا
 كأخذ الضيعة في الراسين
 هذا اذا كانت بالغة فان
 كانت صغيرة فأخذ الاب
 بالمسمى ضيعة بأضعاف
 قيمتها ان لم يكن ذلك متعارفا
 في ذلك الموضع لا يجوز فعل
 الاب عليها لانه لا يملك الشراء
 عليها بأضعاف القيمة وان
 كان ذلك متعارفا جاز
 ويكون ذلك بمنزلة قبض
 المسمى * رجل قبض
 صداق ابنته ثم ادعى ان رده
 على الزوج وصدقه الزوج
 وكذبتة الابنة قالوا ان
 كانت بكر الا يصدق الاب
 الابينة لانه عليك قبض صداق
 البكر فاذا برئ الزوج
 بقبضه لا يملك الرده عليه

بانت منه وكذلك الجواب ان كانت ماشية وان سبقت خطوتها جوابها لم تبين منه وان كانت الدابة سائرة
 فوقفتها بقي خيارها ولو كانت في بيت فشت من جانب الى جانب بقي خيارها والسفينة كالبيت لا كالدابة
 قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى سواء كان على الدائنين أو على دابة واحدة أو كانت هي على دابة
 وهو عشي أو كانا في سفينتين أو في سفينة واحدة أو في محملين أو في محمل واحد حتى لو كانا على عاتق رجل
 واحد واختارت نفسها في خطوتها تلك بانت منه والافلا كذا في الفصول العمدية في الفصل الثالث
 والعشرين * وفي المحمل يقوده الجمل وهما فيه لا يطل كذا في العناية * وان كانت محتبة فتربعت
 أو كانت متربعة فاحتبت لا يطل خيارها كذا في الظهيرية * رجل خير امرأته فقبل أن تختار نفسها
 أخذ الزوج يدها فأقامها وأجامعها طوعا أو كرها من يدها * في مجموع النوازل وفي الأصل من
 نسخة الامام خواهر زاده مخيرة اذا قامت لدعوة الشهود بان لم يكن عندها أحد يدعو الشهود لا يخلو اما
 أن تتحول عن موضعها أو لم تتحول فان لم تتحول لا يطل الخيار بالاتفاق وان تحولت عن موضعها اختلف
 المشايخ رحمه الله تعالى بناء على أن المعتبر في بطلان الخيار اعراضها أو تبدل المجلس عند البعض أيهما
 وجد وعند البعض الاعراض وهذا أصح حتى لو قالت المرأة ٢ خويشتن خريدم فقام الزوج وجاء اليها
 ومشى خطوة أو خطوتين وقال ٣ فروختم صح الخلع وهذاوافق قول البعض كذا في الخلاصة * وان
 ابتدأت الصلاة بطل خيارها فرضا كانت الصلاة أو واجبة أو نفلا فان خيرها وهي في الصلاة فتمت فان
 كانت في صلاة الفرض أو الواجب كالوتر لا يطل خيارها حتى تخرج من الصلاة وان كانت في صلاة
 التطوع فان سلمت على رأس الركعتين فهي على خيارها وان زادت على الركعتين بطل خيارها ولو خيرت
 وهي في الأربع قبل الظهر فانت ولم تسلم على رأس الركعتين اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يطل
 خيارها كافي التطوع المطلق وقال بعضهم لا يطل وهو الصحيح كذا في البدائع * وان سبحت أو قرأت
 شيئا يسير لم يطل خيارها وان طال بطل كذا في الجوهرة النيرة * ولو قالت اعطني كذا ان كنت تطلقني
 بطل حتى لو طلقت لا يقع ولو قالت لم تطلقني بلسانك ثم طلقت نفسها يقع ذكره في الفتاوى * واذا خيرها
 وأخبرت بالثمنه ينبغي أن تقول اخترت ما كذا في العناية * ولو خيرها فلم تسمع أو كانت غائبة فله الخيار
 في مجلس علمها ولو قال الزوج علمت في مجلس القول وأنه كرت المرأة فالقول لها كذا في محيط السرخسي
 * ثم لا بد من النية في قوله اختاري فان اختارت نفسها في قوله اختاري كانت واحدة بائنة ولا تكون ثلاثا
 وان نوى الزوج ذلك كذا في الهداية * فاذا اختارت نفسها فأنكر قصد الطلاق فالقول له معي يمينه أما اذا
 خيرها بعد مذكر الطلاق فاختارت نفسها ثم قال لم أنو الطلاق لم يصدق في القضاء وكذا اذا كان في غضب
 واذا لم يصدق في القضاء لا يسع المرأة أن تقيم معه الا نكاح مستقبل كذا في فتح القدير * وفي المحيط
 لا بد من ذكر النفس أو التغطية أو الاختيار في أحد الكلامين لوقوع الطلاق بان قال الزوج اختاري
 نفسي أو اختاري تغطية أو اختاري اختيارا أو قالت المرأة اخترت نفسي أو اخترت تغطية أو اختارته
 وقع الطلاق بذلك * أما لو قال اختاري فقالت اخترت فلم يقع شيء ولو قال لها اختاري فقالت فعلت فكذا

ترجمة
 ٣ اشترت نفسي ٣ بنت

وان كانت ثيبا كان القول قول الاب لانه لا يملك قبض صداق الثيب فانما دفع الزوج اليه كان أمانة في يده
 والمودع اذا ادعى رد المودعة كان القول قوله * رجل زوج ابنته الصغيرة فادركت وقد دخل بها الزوج وطلبت مهرها من زوجها
 فقال الزوج دفعت الى أيك حال صغرك وصدقه الاب لا يصح اقرار الاب بها لانه لا يملك قبض الصداق في هذه الحالة فلا يملك الاقرار به
 ولها أن تأخذ المهر من زوجها فلا يرجع الزوج بذلك الى الاب لان الزوج أقر به قبض الاب في وقت كان لاب ولاية القبض فلا يرجع

عليه كلو كيل يقبض الدين اذا اقرب قبض الدين وصدقه المديون وكذبه الطالب ولو كان الاب حين قبض المهر من زوجها قال
اخذ منك على ان أبرئك من ابنتي والمسئلة بحالها كان للمرأة أن تأخذ المهر من الزوج ويرجع الزوج بذلك على الاب كلو كيل يقبض
الدين اذا قال للمديون اخذ منك على ان أبرئك من فلان صاحب الدين ثم أنكر الطالب الوكالة وأخذ المال من المديون كان للمديون ان
يرجع بذلك على الوكيل * امرأه سلمت نفسها الى زوجها قبل استيفاء المهر (٣٨٩) ثم منعت نفسها بالاستيفاء المهر كان

له ان ذلك في قول أبي حنيفة
رجسه الله تعالى وقال
أبو يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى ليس لها ان تمنعه من
الوطء واشتبهت الروايات
عنهما في الامتناع عن
المسافرة وعلى قول أبي
القاسم الصنفار رحمه الله
تعالى لها ان تمنع عن
المسافرة وان استوفت
مهرها وقد ذكرنا * امرأه
ماتت فقال الزوج وهبت
مهرها مني في صحته وقالت
الورثة لابل وهبت في
مرضها الذي ماتت فيه
قال بعض مشايخنا رحمهم
الله تعالى القول قول الزوج
وذكر في وصايا الجامع الصغير
ما يدل على ان يكون القول
قول الورثة لانهم أنكروا
سقوط الدين ولان الهبة
حادث فيمال الى أقرب
الاوقات * امرأت طالبت
زوجها بمهرها فقال الزوج
مرة أو فيتها ومرة قال أدبت
الى أبيها قالوا لا يكون
متناقض لان الاداء الى الاب
وهو يقبض للبنت بمنزلة
الاداء اليها * امرأه أقرت
انها مدركة وهبت مهرها
من زوجها قالوا ينتظر الى
قدها فان كان قد هاد

ولا يقع شيء بخلاف ما لو قال اختاري نفسك فقالت فعلت حيث يقع كذا في غاية السروجي * ويشترط
ذكر النفس متصلا وان انفصل فان كان في المجلس صح والافلا وتكرار قوله اختاري يقوم مقام ذكر
النفس وكذا قولها اختار أبي أو أمي أو أهلي أو أراوحي يعني عن ذكر النفس كذا في التبيين * بخلاف
قولها اخترت قومي أو ذارحم محرم لا يقع وينبغي أن يحمل على ما اذا كان لها أب أو أم أما اذا لم يكن ولها أخ
فينبغي أن يقع ولو قال اختاري فقالت اخترت نفسي لابل زوجي يقع ولو قدمت زوجي لا يقع ولو قالت
اخترت نفسي أو زوجي لم يقع ولو عطف بالواو فلا اعتبار للقدم وبلغوا ما بعده ولو خيرها ثم جعل لها أنفعا على
أن تختار ما فاختارته لا يقع ولا يجب المال كذا في فتح القدير * ولو قال لها اختاري فقالت اخترت ثم قالت
عنيت نفسي ان كان ذلك في المجلس طلقت وصدقت وان قالت بعد القيام عن المجلس لا تطلق ولا يقبل
قولها كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الطلاق الذي يكون من الوكيل أو من المرأة * ولو قال لها اختاري
فقالت انا اختار نفسي فهي طالق استحسانا كذا في الهداية * ولو قال لها اختاري فقالت أبت نفسي أو
حرمت نفسي أو طلقت نفسي كان جوابا ويقع به الطلاق باننا كذا في السراج الوهاج * وان كان
التفويض مقرونا بذكر الطلاق بان قال لها اختاري الطلاق فقالت اخترت الطلاق فهي واحدة رجعية
* وان ذكر الثلاث في الخبر بان قال لها اختاري ثلاثا فقالت اخترت يقع الثلاث كذا في البدائع * ولو قال
لها اختاري اختاري اختاري فقالت اخترت الاولى أو الوسطى أو الاخيرة أو اختارة وقع الثلاث بلائية
وكذا لا يحتاج فيه الى ذكر النفس هـ ذافي رواية الجامع وفي رواية الزيادة تشترط النية وان كرر قوله
اختاري * ثم وقوع الثلاث بقولها اخترت الاولى أو الوسطى أو الاخيرة قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعنده ما تطلق واحدة (١) * ولو قالت اخترت اختارة أو الاختارة أو مرة أو مرة أو دفعة أو بدفعة أو
بواحدة أو اختارة واحدة تقع ثلاث في قولهم جميعا ولا فرق بين أن يذكر الآخرين بواو أو فاء أو ثم أو لم
يذكر كذا في التبيين * ولو قالت طلقت نفسي أو قالت انا طالق فهو جواب لكل وتطلق ثلاثا كذا في
المحيط * ولو قال لها اختاري ثلاث مرات فقالت اخترت التطليقة أو اخترت التطليقة الاولى تقع واحدة
بالاجماع كذا في الظهيرية * ولو قال لها اختاري اختاري اختاري أو ذكر التخيير بحرف الناء فقالت قد
طلقت نفسي واحدة أو اخترت نفسي تطليقة فهي واحدة بانه كذا في البدائع * ولو قالت اخترت نفسي
قبل تكرار الزوج بطل ما بعده كذا في العناية * واذا قال لها اختاري اختاري اختاري فقالت قد أبطلت
واحدة بطل ذلك كله كذا في المحيط * وان قال لها اختاري اختاري اختارت نفسها فقال
الزوج نوبت بالاول الطلاق وأردت بالآخرين أن أفهمهم يصدق في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله
تعالى كذا في السراج الوهاج * ولو قال اختاري اختاري اختاري بالف فقالت اخترت جميع ذلك وقعت
الاوليان بلائشي والثالثة بالف وكذا لو قالت اخترت نفسي اختارة أو واحدة أو بواحدة كذا في معراج
الدراية * وان قالت اخترت نفسي بالاولى أو الوسطى أو الاخيرة فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعنده ما ان اختارت بالاولى والوسطى تقع واحدة بلائشي وان اختارت بالثالثة تقع بالف كذا في الكافي
* ولو قالت طلقت نفسي بواحدة أو اخترت نفسي بتطليقة فهي واحدة بانه فبعد ذلك تسئل المرأة عن ذلك

(١) قوله وعنده ما تطلق واحدة هو المختار كافي الدر وغيره اهـ معجبه

المسركات صح اقرارها حتى لو قالت بعد ذلك ما كنت مدركة لم يقبل قولها وان لم يكن قد هاد المدركات لا يصح اقرارها قال مولانا
رضي الله تعالى عنه وينبغي للقاضي أن يمتنع في ذلك ويسألها عن سننها ويقول لها بماذا عرفت ذلك كذا لو قال في غلام أقر بالبلوغ ان
القاضي يسأله عن وجهه ويمنع في ذلك رجسلا اشترى لامرأته متاعا ودفع اليها بضارها حتى اشترت متاعا ثم اختلفا فقال الزوج
هو من امرأته فقالت المرأة هدية ذكرك في الكتاب ان الشول قول الزوج الا في الطعام الذي يؤكل وفسر ذلك وقالوا ان كان غمرا أو دقيا

أو عسلاً أو شياً يفي كان القول فيه قول الزوج وان كان مثل اللحم والخبز أو لشيء الذي لا يقبل فيه قول الزوج وقال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى كل متاع لا يجب على الزوج شراؤه لها كان القول فيه قول الزوج انه من المهر وما كان واجبا على الزوج مثل الدرع والخمار ومتاع البيت لا يقبل فيه قول الزوج فقيل له الخلف والملاءة قال ليس على الزوج أن يهيئ لها مهر الخروج وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قول أبي القاسم (٣٩٠) الصفار رحمه الله تعالى حسن وبه نقول * رجل بعث الى امرأته متاعا وبعث أبو

المرأة الى الزوج متاعا أيضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان صداقا كان القول فيه قول الزوج مع يمينه فان حلف ان كان المتاع قائما كان للمرأة ان ترد المتاع لانها لم ترض بكونه مهر أو يرجع على الزوج بما بقي من المهر وان كان المتاع هالكا ان كان شيئا مثليا ردت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن مثليا لا ترجع على الزوج بما بقي من المهر وأما الذي بعث أبو المرأة ان كان هالكا لا يرجع على الزوج بشيء وان كان قائما وكان الأب بعث ذلك من مال نفسه يستترقه من الزوج لانه هبة لغير ذي رحم محرّم فكان له أن يرجع وان بعث الأب ذلك من مال الابنة البالغة برضاها فلا رجوع فيه لانه هبة من المرأة وأحد الزوجين اذا وهب من الآخر لا يرجع * رجل تزوج امرأة وبعث اليها هدايا وعوضت المرأة لذلك عوضا وزفت اليه ثم فارقتها فقال الزوج كنت بعثت ذلك عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة استرداد العوض أيضا قالوا القول

فان قالت عني الاول والثانية وقعتا بلا شيء أو الثالثة بانتهى بالكاذب في فتح القدير * وان قال اختاري واختاري واختاري بالكاذب فقلت اخترت أو اخترت واحدة أو بواحدة يقع الثلاث بألف اجماعا وان قالت بالاولى أو الوسطى أو الاخيرة فكذلك عند مدع وعنده ما لا يقع شيء كذا في الكافي * ولو قال اختاري واختاري بألف فقلت اخترت تطليقة أو طأنت نفسي لم يقع شيء اجماعا كذا في محيط السرخسي * ولو قالت طلق واحدة لم يقع عندهم ولو ذكر لكل تحييرا لا على حدة اختارت ما شاءت كذا في العتامة * ولو قال لها اختاري من ثلاث تطليقات ما شئت فلها الاختيار واحدة أو اثنتين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا غير وعندهما ثلاث أن تطلق نفسها ثلاثا كذا في فتح القدير * وإذا قال لها اختاري فقلت لا اختارك أو قالت لا أريدك أو قالت لا حاجة لي فيك فهذا كله باطل ولو قالت لا اختار الا طلاق فهذا رد الامر وان قالت هويت زوجي أو أحبته فهي على خيارها وان قالت كرهت فراق زوجي فقد اختارته وان قالت اخترت أن لا أكون امرأتك فقد بدانت منه كذا في المحيط * ولو قال اختاري تطليقة فقلت اخترت ما تقع رجعية ولو قال اختاري تطليقتين فاختارت واحدة تقع ولو قال لرجل خيرا امرأتى فمال يخبرها لم يكن الخيار لها ولو قال أخبرها بالخيار فقبل أن يخبرها سمعت الخبر فاختارت نفسها وقع كذا في محيط السرخسي * وإذا قال لها اختاري نفسك اليوم أو هذا الشهر أو شهرا أو سنة فلها أن تختار نفسها مادام الوقت باقيا سواء أعرضت عن المجلس أو اشتغلت بعمل آخر أو لم تعرض فهو سواء * يكون لها الخيار في ذلك الوقت الموقت ولو قال اختاري اليوم أو هذا الشهر فلها الخيار فيما بقي من اليوم أو الشهر لا يرد على ذلك ولو قال يوما فهو من ساعة تكلم الى مثاتها من الغد ولو قال شهرا فهو من الساعة التي تكلم فيها الى أن يستكمل ثلاثين يوما والخيار اذا كان موقتا يطل بعض الوقت سواء علمت أو لم تعلم بخلاف ما اذا كان غير موقت كذا في السراج الوهاج * ولو قال اختاري اليوم واختاري غدا فردت في اليوم لا يطل في الغد ولو قال اختاري في اليوم وغدا فردت في اليوم يطل أصلا كذا في محيط السرخسي

(الفصل الثاني في الامر باليد) الامر باليد كالتخير في جميع مسائله من اشتراط ذكر النفس أو ما يقوم مقامه ومن عدم ملك الزوج الرجوع وغیر ذلك سوى نية الثلاث فانها تصح ههنا في التخير كذا في فتح القدير * اذا قال لامرأة امرأتك بيدك ينوي الطلاق فان كانت تسمع فأمرها بيدها مادامت في مجلسها وان لم تسمع فأمرها بيدها اذا علمت أو بلغها كذا في المحيط * وان كانت غائبة فهو على وجهين ان أطلق الكلام فلها الخيار في المجلس الذي يبلغها فيه وأما اذا جعل الامر اليها وقتا بوقت فان بلغها مع بقائه شيء من الوقت فلها الخيار في بقية الوقت وان مضى الوقت قبل أن تعلم ثم علمت فلا خيار لها كذا في السراج الوهاج * وان قال لها امرأتك بيدك ينوي ثلاثا فقلت قد اخترت نفسي بواحدة فهي ثلاث كذا في الهداية * ولو قال امرأتك بيدك ونوى الثلاث وطلعت نفسها ثلاثا كان ثلاثا وان نوى اثنتين فهي واحدة وكذا اذا قالت طلقت نفسي واخترت نفسي ولم تذكر الثلاث فهي ثلاث وكذا اذا قالت أنت نفسي أو حرمت نفسي وغير ذلك من الالفاظ التي تصلح جوابا ولو قالت طلقت نفسي واخترت نفسي بتطليقة فهي واحدة بآنية كذا في البدائع * اذا جعل أمرها بيدها فاختارت نفسها في مجلس علمها بانتهى بواحدة وان كان الزوج أراد ثلاثا فثلاث وان نوى اثنتين أو واحدة أولم تكن له نية في العدد فهي واحدة كذا في

للزوج في متاعه لانه أنكر التملك للمرأة أن تسترد ما بعثت لانها تزعم انها بعثت عوضا للهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن ذلك عوضا فكان لكل واحد منهما أن يسترد متاعه وقال أبو بكر الاسكافي ان صرحت حين بعثت انما عوض فكذلك وان لم تصرح بذلك لكنهما حبست ونوت ان يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها * رجل خطب ابنة رجل فقال أبو البنت بلى ان كنت تنقذ المهر الى ستة أشهر أو الى سنة أزوجهامك ثم الرجل بعد ذلك بعث هدايا الى بيت الاب ولم يقدم على ان ينقذ المهر فلم يزوج

منه هل له أن يسترد ما بعث قالوا ما بعث لله وهو قائم أو هالك يسترد وكذلك ما بعث هدية وهو قائم فاما الهالك والمستهلك فلا شيء له في ذلك امرأة لها بمالك قالت لزوجها أنفق عليهم من مهرى ففعل فقالت لا أحسبه من مهرى لانك استخدمتهم قال أبو القاسم البلخي رحمه الله تعالى ما أنفق عليهم بالمعروف يسكون من المهر رجل زوج ابنته وسلمها الى زوجها بجهاز ثم قال كل الجهاز عارية اختلفوا فيه قال بعضهم القول قول الأب لان التملك يستفاد من جهته فاذا أنكر (٣٩١) التملك كان القول قوله وقال بعضهم

لا يقبل قوله الا بينة لان الجهاز غالبا يكون ملك المرأة فاذا أنكر ذلك كان مكذبا ظاهرا قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الأب من الاشراف والكرام لا يقبل قوله انه عارية وان كان الأب من جلة من لا يجيز البنات بمثل ذلك قبل قوله فان أراد الأب ان يكون له ولاية الاسترداد يشهد عند بعث الجهاز انه عارية أو يجعل للجهاز نسخة ويكتب في ذلك اقرارا بالبنت انها عارية في يدها ويشهد على ذلك قالوا وعام الاحتياط في ذلك ان يشتري الأب جميع ما في نسخته من البنت بشئ معلوم ثم انها تبترى الأب عن البنت ان كانت بالغة لاحتمال ان الأب كان اشتري لها بعض ذلك في صغرها فكان الاحتياط ما قلنا رجل خطب امرأة وهي تسكن في بيت أختم وزوج أختها لا يرزى بشكاح هذا الرجل الا أن يدفع اليه دراهم فدفع الخاطب اليه دراهم وتزوجها كان للزوج أن يسترد

المحيط * اذا قال امرئ بيدك في تطلقه فهي تطلقه رجعية وفي المنتقى اذا قال امرئ بيدك في ثلاث تطلق فطلقت نفسها واحدة أو اثنتين فهي رجعية كذا في الذخيرة * رجل قال لامرأته امرئ ثلاث تطلق قاتك بيدك فقالت المرأة لم لا تطلقني بلسانك لم يكن ذلك ردا وكان لها أن تطلق نفسها كذا في فتاوى قاضيان * واذا جعل امرأته يدها فقالت قبلت نفسي طلقت وكذا اذا جعل امرأته يدها فقالت قبلتها طلقت كذا في فصول الاستروشنى * ولو قال امرئ في يديك أو في كفك أو في عينيك أو في شمالك أو جعلت الامر بيدك أو فوضت الامر بيدك أو فوضت الامر كله في يديك ونوى الطلاق صح ولو قال في عينيك أو رجلك أو رأسك أو نحوها لم يصح الا بالنية ولو نوى بالامر باليد واحدة ثم نوى ثلاثا لم يصح وكذا لا تصح نية الثنتين الا في الامة كذا في العتامة * ولو قال امرئ في كفك أو لسانك فهذا كقوله امرئ بيدك * ولو قال لها امرئ بيدك المختار أن هذا كقوله امرئ بيدك كذا في الخلاصة * ولو لم يرد الزوج بالامر باليد طلاقا فليس الامر بشئ الا أن يكون في حالة الغضب أو في حالة مذكرة الطلاق ولا يدين في الحسبكم أنه لم يرد به الطلاق في الحالتين وان ادعت المرأة نية الطلاق أو انه كان في غضب أو مذكرة الطلاق فالقول قوله مع اليقين وتقبل بينة المرأة في اثبات حالة الغضب ومذكرة الطلاق ولا تقبل بينتها في نية الطلاق الا أن تقيم البينة على اقرار الزوج بذلك كذا في الظهيرية * واذا جعل امرأته يدها وطلعت نفسها وقال الزوج انما طلقت نفسك بعد اشتغالك بكلام أو بعمل وقالت بل طلقت نفسي في ذلك المجلس من غير أن اشتغل بكلام آخر وبشيء آخر فالقول قولها ووقع الطلاق كذا في فصول الاستروشنى * دعوى المرأة على زوجها أنه جعل امرأته يدها لا تسمع أما لو طلعت المرأة نفسها بحكم الامر ثم ادعت وقوع الطلاق ووجوب المهر بناء على الامر فإنه يسمع وليس للمرأة أن ترفع الامر الى القاضي حتى يجبر الزوج على أن يجعل امرأته يدها كذا في الخلاصة * جعل امرأته يدها ان قام فقام وطلعت نفسها فادعى انهم لم تطلق نفسها في مجلس علمها وادعت الايقاع في مجلس العلم فالقول لها وذكرا الحاكم قال جعلت امرئ بيدك أمس فلم تطلق نفسك فقالت اخترت فالقول له كذا في الوجيز للكردرى * سئل جدى رحمه الله تعالى عن جعل امرأته يدها ٢٠ كقرار كذبت فامر فطلعت المرأة نفسها ثم ادعى الزوج انك قد علمت مذلة أيام ولم تطلق في مجلس علمك وقالت المرأة لا بل علمت الا أن فطلعت نفسي على الفور فالقول ان أجاب أن القول للمرأة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث والعشرين * رجل جعل امرأته يدها فقالت للزوج أنت على حرام أو أنت مني بائن أو أنا عليك حرام أو أنا منك بائن فهذا كله طلاق ولو قالت أنت حرام ولم تقل على أو قالت أنت بائن ولم تقل مني فهو باطل ولو قالت أنا حرام ولم تقل عليك أو قالت أنا بائن ولم تقل منك فهذا كله طلاق كذا في المحيط * رجل جعل امرأته يدها في الطلاق فقالت لزوجها طلقتك كان باطلا كالأول أضاف الزوج الطلاق الى نفسه كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لها امرئ بيدك اليوم وبه الغد لم يدخل فيه الليل حتى لو اختارت نفسها في الليل لا يقع وان ردت الامر في يومها بطل امر ذلك اليوم وكان لها الامر بعد الغد كذا في الذخيرة * وكذا لو قالت في اليوم أبطلت كل ذلك كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لها امرئ بيدك

ترجمة
٢ ان قام

مادفع اليه لانه رشوة * امرأة في عدة الغير جاء اليها رجل فقال أنا أنفق عليك مادمت في العدة بشرط أن تزوجي نفسك متى اذا انقضت عدتك فرضيت وأنفق عليك في العدة فإنه يرجع عليك بما أنفق لانه أنفق عليك بشرط فاسد وان أنفق عليك من غير شرط لكن علم أنه أنفق عليها ليتزوجها اختلفوا في ذلك قال بعضهم يرجع عليها بما أنفق لانه اذا علم بذلك كان بمنزلة الشرط وقال بعضهم لا يرجع لانه أنفق على قصد التزوج لا على شرط التزوج قال مولانا رضي الله عنه وينبغي ان يرجع لانه اذا علم أنه لم يتزوجها لا ينفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط

كالمقرض اذا اهدى الى المقرض شيء لم يكن اهدى اليه قبل الاقراض كان حراما وكذا القاضى لا يجيب الدعوة الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضيا لا يهدى اليه ويكون ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا امرأة ادعت بعد وفاة زوجها ان لها عليه ألف درهم من المهر قبل قولها الى تمام مهر مثلها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده يحكم مهر المثل امرأة ماتت فالتحذت أمها ما تم وبعث الزوج الى أم المرأة بقرة (٣٩٣) فذبحت البقرة وأنفقته في أيام الماتم ثم أراد الزوج ان يرجع بقيمة البقرة قالوا ان اتفقا

اليوم وغدا دخلت الليلة تحت الامر وان ردت الامر في يومها ذلك لم يكن لها الامر في الغد كذا في الذخيرة
* وفي الولوالجية وعليه الفتوى كذا في التتارخانية * رجل قال لامرأة امرك بيدك اليوم وغدا وبعد غد
فردت في اليوم بطل كله وليس لها أن تختار نفسها به * وكذلك وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * وعن
أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء أنه لو قال امرك بيدك اليوم وامر بك بيدك غدا فلهما امران حتى اذا
اختارت زوجها اليوم ثم جاء الغد صار الامر بيدها وهو الصحيح كذا في الكافي * ولو اختارت نفسها اليوم
فطاعت ثم تزوجها قبل مجيئ الغد فأرادت أن تختار نفسها فلها ذلك وتطلق أخرى اذا اختارت نفسها
كذا في البدائع * ولو قال امرك بيدك يوم يقدم فلان فهو على اليوم دون الليل ولو قدم فلان ولم تعلم
بقدمه حتى غربت الشمس خرج الامر من يدها كذا في العتابة * ولو قال لها امرك بيدك اليوم غدا
فردت في اليوم بطل الامر كذا في فتاوى قاضيخان * وان قال امرك بيدك يوما أو شهرا أو سنة أو قال اليوم
أو الشهر أو السنة أو قال هذا اليوم أو هذا الشهر أو هذه السنة لا يتقيد بالجلس ولها الامر في الوقت كله
تختار نفسها فيما شاءت منه ولو قامت من مجلسها أو تشاغت بغير الجواب لا يبطل خيارها ما بقي شيء من
الوقت بلا خلاف غير أنه ان ذكر اليوم أو الشهر أو السنة منه ككرافله الامر من الساعة التي تكلم
فيها الى مثلها من الغد والشهر والسنة ويكون الشهر ههنا بالايام وان ذكر معرف فلهما الخيار في بقية اليوم
وفي بقية الشهر وفي بقية السنة ويعتبر الشهر ههنا بالهلال * ولو اختارت نفسها في الوقت مرة ليس لها أن
تختار نفسها مرة أخرى ولو قالت اخترت زوجي أو لا اختار الطلاق ذكر في بعض المواضع أن على قول أبي
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يخرج الامر من يدها في جميع الوقت حتى لا تملك أن تختار نفسها به بعد ذلك
وان بقي الوقت كذا في البدائع * ولو قال لها امرك بيدك في هذا الشهر فاختارت زوجها خرج الامر من
يدها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبطل الامر في ذلك
الجلس لافي مجلس آخر وفي بعض الروايات ذكر الخلاف في ذلك على تكس هـ هذا والصحيح هو الاول كذا في شرح
الجامع الصغير لقاضيخان * ولو قال امرأتي بيد فلان شهر افهو على الشهر الذي يليه ويبطل بعضه
بلا علم كذا في الكافي * ولو قال امرك بيدك أبدا فردته مرة يبطل ذكر بكر امرك بيدك اليوم أو شهرا
فردته لم يبطل خيارها فيما بقي من المدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في الترتاشي * ذكر ابن سماعة
عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لها امرك بيدك رأس الشهر كان الامر بيدها الليلة التي يهل فيها الهلال
ومن الغد الى الليل ولو قال لها امرك بيدك في رأس الشهر كان لها مجلسا حتى تغرب الشمس قال الأثرى
انه لو قال لها امرك بيدك غدا كان لها الغد كله ولو قال في غدا كان على المجلس حتى تغرب الشمس من الغد
وذكر ابراهيم ما يخالف هـ اذا قدر وي عنه اذا قال امرك بيدك رمضان أو قال في رمضان فهـ ما سواه
والامر في يدها رمضان كله وكذلك اذا قال امرك بيدك غدا أو في غده فهـ ما سواه كذا في المحيط * ولو قال
امرك بيدك اليوم فهو على اليوم كله ولو قال في هـ هذا اليوم فهو على مجلسه وهو صحيح موافق لقوله أنت
طالق غدا وأنت طالق في الغد كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها امرك بيدك الى عشرة أيام فأمرها
في يدها من هـ هذا الوقت الى مضي عشرة أيام ويحفظ انقضاء العشرة بالساعات ولو أراد الزوج أن يكون
الامر بيدها بمضي عشرة أيام دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء كذا في الظهيرية * رجل

انه يبعث اليها التذميج وتطمع
من اجتمع عندها في المائتم
ولم يذ كر القيمة لا يرجع
لانها استهلك وتنفقت
باذنه من غير شرط الرجوع
وان اتفقا انه يبعث اليها وذك
القيمة كان له أن يرجع عليها
لانهما اتفقا انه شرط عليها
الرجوع لان القيمة لا تذ كر في
الهدايا وانما تذ كر ليرجع
فكان ذ كر القيمة بمنزلة شرط
الرجوع وان اختلفا في
ذ كر القيمة كان القول قول
أم المرأة مع عينها لان
حاصل الاختلاف راجع
الى شرط الضمان لان ذ كر
القيمة بمنزلة اشتراط الضمان
قال مولانا رضى الله تعالى
عنه وينبغي أن يكون
القول قول الزوج لان أم
المرأة تدعى الاذن بالاستهلاك
بغير عوض وهو ينكر ذلك
فيكون القول قوله كن
دفع الى غيره مدراهم فاتفقا
فقال صاحب الدراهم
أقرضتكها وقال القابض
لا بل وهبتي كان القول
قول صاحب الدراهم

(فصل فی تکرار المهر)

المهر يتكرر بالعقد مرة
وبالوطء أخرى ومرة يتكرر
مرحاً أما الثالث رجل نفي

بما أمّا الثاني فربما يقال
بأمرأة فتزوجها وهو على بطنها كان عليه مهران مهر المثل بالزنان أول الفعل كان حراما لأن الفعل في حق قضاء قال
التموه كفعل واحد فإذا صارت حلالا في آخره لم يجب الحد بأوله فصار آخر الفعل شبهة في أوله والفعل الحرام لا يخلو عن غرامة أو عقوبة
فإذا انتفت العقوبة بتيب الغرامة فيجب مهر المثل ويجب المسمى بالعقد لأن المسمى يتأكد بالخلوة فبإتمام الوطاء أولى وأما الثاني فربما
قال لا أمرأة كمل تزوجتك فانت طالق فتزوج بها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فانه يقع عليها طلاقان فيلزمه مهران ونصف

الدخول بفعل من قبلها كالدخول عند طاعة ابن الزوج عندهما يجب عليه مهر كامل وعلى هذا الخلاف إذا كانت أمة فأعتقت بعد النكاح الثاني واختارت نفسها قبل الدخول عندهما يجب عليه مهر كامل بالنكاح الثاني وعلى هذا الخلاف إذا تزوجت المرأة غير كف ودخل بها فرفع الولي الأمر إلى القاضي وفرق بينهما فوجب المهر والعدة ثم تزوجها هذا الرجل بغير ولي وفرق القاضي بينهما قبل الدخول في النكاح الثاني يجب له مهر كامل (٣٩٤) ويلزمها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وعلى هذا أيضا

بيدها فجعلنا أمرها بيدها لم يجز كذا في فصول الاستروشنى * عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان له امرأتان فقال أمر كما بأيديكم لم تطلق واحدة منهما إلا باجتماعهما ولو قال لا أمر أنه أمر كيدك وأمر امرأتى هذه بيدك فطلقت فلانة ثم طلقت نفسها يقع ولو قال لها أمر نسائي بيدك أو طلقى أى نسائي شئت فليس لها أن تطلق نفسها كذا في محيط السرخسى * ولو قال أمر امرأتى من نسائي في يدك ينوى الطلاق فطلقت واحدة فقال الزوج عنيت أخرى لم يصدق قضاء كذا في الفتاوى الصغرى * ولو قال أمر كيدك أو أمر هذه بيدها فان طلقت في المجلس بطلت الأخرى ولو طلقتا معا طلقت أحدهما والبيان إليه كذا في العتبية * فصولى قال لا أمرأة الغير جعلت أمر كيدك فقالت المرأة قد اخترت نفسى فبلغ الزوج ذلك فأجاز ذلك كله لا يقع الطلاق باختيارها لكن بصير الأمر بيدها في مجلس علمها بإجازة الزوج وكذلك لو قالت المرأة بنفسها قد جعلت أمرى بيدي واخترت نفسى فأجاز الزوج ذلك كله لا يقع الطلاق ولكن بصير الأمر بيدها ولو قالت جعلت أمرى بيدي وطلقت نفسى فأجاز الزوج ذلك تقع واحدة رجعية للرجال وبصير الأمر بيدها حتى لو اختارت نفسها تقع تطليقة أخرى بآئنة ولو قالت المرأة اخترت نفسى وقال الزوج اجز لا يقع وإن نوى الطلاق ولو قالت آئنت نفسى وقال الزوج اجز يقع إذا نوى ولو قالت حرمت نفسى عليك فقال الزوج اجز بصير الزوج موليا لأن تحرير الحلال إيلاء لكن في عرفنا صار طلاقا فتطلق كذا في الظهيرية * وإذا قالت المرأة لزوجها قد طلقت نفسى فقال الزوج قد اجز ذلك فهذا جائز وتقع عليها تطليقة رجعية ولا تشترط نية الطلاق من الزوج عند قوله اجزت لوقوع الطلاق ولو نوى الزوج الثلاث عند قوله اجز لا تصح نيته ولو قالت المرأة جعلت أمرى بيدي فقال الزوج اجز ذلك وهو يريد الطلاق صار أمرها بيدها ولو قالت جعلت الخيار لى فقال الزوج اجز ذلك وهو يريد الطلاق صار الخيار إليها كذا في المحيط في الفصل الثامن في الطلاق الذى يكون من غير الزوج * أخبر أن فلانا طلق امرأتك فقال نعم ما صنع أو بنس ما صنع قيل في الأول يقع وفي الآخر لا يقع هو الظاهر والمأخوذ به كذا في جواهر الإخلاطى * ولو قالت كنت جعلت أمس أمرى بيدي فاخترت نفسى وقال الزوج صدقت وأجرت ذلك صار بيدها الآن واختيارها قبل ذلك باطل ولو قالت قلت أمس أمرى بيدي اليوم فقال اجز لم يصح لأن اليوم قد مضى كذا في العتبية * ولو قال امرأتك زيد طالق فقال زيد اجزت أو رضيت أو ألزمت نفسى لزمت الطلاق كذا في المحيط في الفصل الثامن * ولو قال لها بعث منك أمر كيدك بالف درهم إن اختارت نفسها في المجلس وقع الطلاق ولزمها المال كذا في خزائن المفتين * ولو قال لها أمر كيدك فأمر كيدك أو قال جعلت أمر كيدك فأمر كيدك أو قال جعلت أمر كيدك فأمر كيدك فهو تفويض واحد كذا في محيط السرخسى * وإذا جمع الزوج بين ألفاظ التفويض وهى قوله أمر كيدك اختارى طلقى فإن ذكرها بغير حرف صلة يجعل كل واحد كلاً ما مبند أولو ذكرها بحرف الفاء فالمد كور بحرف الفاء يجعل تفسيراً ان صلح تفسيراً ولفظة الاختيار تصلح تفسيراً للأمر باليد والأمر باليد لا يصلح تفسيراً للاختيار والطلاق يصلح تفسيراً للأمر والاختيار والأمر لا يصلح تفسيراً للأمر وكذلك الاختيار لا يصلح تفسيراً للاختيار لأن الشئ لا يصلح تفسيراً لنفسه وإذا لم يصلح تفسيراً يجعل له لما تقدم وإن تعذر جعله له يحمل على العطف ولو ذكرها

رجل تزوج صغيرة زوجها ولها ودخل بها فبلغت واختارت نفسها وفرق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها عندهما عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة وعلى هذا أيضاً رجل تزوج هذا أيضاً رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة فبلغت واختارت نفسها وفرق بينهما كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة وعلى هذا أيضاً رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ارتدت والعياذ بالله ثم أسلمت فتزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول بها وعلى هذا أيضاً رجل تزوج أمة ودخل بها ثم عنقت واختارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها وعلى هذا أيضاً رجل تزوج امرأة نكاحاً فاسداً ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحاً جائزاً ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وأما ما يتكرر بالوطء رجل تزوج امرأة

نكاحاً فاسداً ووطئها مراراً ثم فرق بينهما قال محمد رحمه الله تعالى عليه مهر واحد وإنما قال ذلك لأن الوطأت حصاة بشبهة بحرف واحد وهى شبهة النكاح الفاسد ومنها إذا اشترى جارية ووطئها مراراً ثم استحققت كان عليه مهر واحد لأن الوطأت كانت بناء على سبب واحد وهو الملك من حيث الظاهر وإن استحق نصفها كان عليه نصف مهر المستحق وفي الجارية بين رجلين إذا وطئ أحدهما مراراً كان عليه بكل وطء نصف مهر قال هشام رحمه الله تعالى لأنه بين وطئ كان يعلم أن نصفها ليس له رجل وطئ جارية بأنه مراراً كان عليه

زواج أحدهما امرأته والاخر أمها فادخلت كل واحدة منهما على غير زوجها فوطئها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بآت عن كل واحد منهما امرأته وعلى كل واحد منهما لامرأته نصف مهرها وعليه لاتي وطئها عقرها وليس لاحدهما ان يتزوج امرأته بعد ذلك لان امرأته كل واحد منهما حاصرت حراما بوطء الموطوءة ولزواج الام ان يتزوج الابنة التي وطئها لانه لم يوطأ أمها وليس لزواج البنت ان يتزوج الام لانها حُرمت عليه بنكاح البنت وكذلك لم يكن بين الزوجين (٣٩٦) قرابة رجل وابنه تزوجا أخين فادخلت كل واحدة منهما على زوج صاحبتها

فوطئها كان على كل واحد منهم ما عقر لاتي وطئها لانه وطئ عن شبهة وليس على كل واحد منهما مهر امرأته لانها بآت قبل الدخول بنفسه من قبلها وهو مطاوعتها رجل تزوج امرأته وابنه ابنتها فادخلت كل واحدة منهما على زوج الاخرى فوطئها كان على الواطئ الاول نصف مهر امرأته لانها بآت من زوجها قبل الدخول بفعل من قبل الزوج وعليه جميع مهر الموطوءة ولا شيء على الواطئ الاخر لامرأته لان امرأته بآت منه قبل الدخول بوطئ الاول بمطاوعتها وان كان الوطء منهما معا فلا شيء على واحد منهما لامرأته * رجل قال لامرأته قبل الدخول أنت طالق حين أخلوك أو قال اذا خلوت بك فأنت طالق فخلابها وجامعها كان عليه مهر ونصف مهر بالخلو لان المهر انما يتأكد بالخلو اذا وجد فيها مدة يتدر على وطئها ولم توجد هنا وان لم يدخل بها كان عليه نصف مهر

(فصل في الخلو ونكاح المهر)
المهر يتأكد بثلاث بالوطء

فاختارت نفسها فتقع باثنتان ولو قال طلق نفسك طلاقا ملك الرجعة فتدبرعت امرأته بيدك في ثلاث تطليقات بواثن فاختارت نفسها أو طلقت يقع الثلاث كذا في الكافي * ولو قال طلق نفسك واختاري فاختارت تقع باثنتان وان طلقت يقع ثنتان كذا في محيط السرخسي * ولو قال لامرأته امرأته بيدك لكي تطلق نفسك أو حتى تطلق نفسك فطلعت نفسها فهو بائن كذا في فصول الاستروشن * ولو قال لامرأته أنت طالق أو امرأته بيدك لم تطلق حتى تختار نفسك في مجلسها حينئذ يخير الزوج ان شاء أو وقع بتطليقه وان شاء أو وقع باختيارها كذا في محيط السرخسي * ولو قال امرأته بيدك فاختاري أو قال اختاري فأمرك فالحكم للامرء باليد حتى لو نوى الثلاث يصح وان أنكرها أو أقر بواحدة يحلف كذا في غايه السروجي * ولو قال لامرأته امرأته بيدك فطلق نفسك غدا فقله طلق نفسك غدا مشورة فلها ان تطلق نفسها في الحال كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث والعشرين ان قال امرأته بيدك فطلق نفسك ثلاثا للسنة أو قال اذا جاء غدا فلها ان تطلق نفسها ثلاثا في مجلسها أو السنة أو الشرط لغومنه وان قال امرأته بيدك فطلق نفسك ثلاثا للسنة أو اذا جاء غدا - دلم ينوب بالامرء شيئا لغا لا امرء وصح غيره فلها ان تطلق نفسها ثلاثا للسنة أو اذا جاء غدا كذا في الكافي * التفويض المعلق بشرط اما ان يكون مطلقا عن الوقت واما ان يكون موقتا فان كان مطلقا بان قال اذا قدم فلان فأمرك بيدك فقدم فلان فأمرها بيدها اذا علمت في مجلسها الذي قدم فيه وان كان موقتا بان قال اذا قدم فلان فأمرك بيدك يوما أو قال اليوم الذي يقدم فيه فاذا قدم فلها الخيار في ذلك الوقت كله اذا علمت بالقدوم غير أنه اذا ذكر اليوم منكر ايقع على يوم تام وان عرفه يقع على بقية اليوم الذي يقدم فيه ولا يبطل بالقيام عن المجلس وليس لها ان تختار نفسها في الوقت كله لامرأة واحدة ولو لم تعلم بقدومه حتى مضى الوقت ثم علمت فلا خيار لها بهذا التفويض أبدا كذا في البودائع * ولو قال امرأته امرأتي بيد فلان شهر فهو على الشهر الذي يليه ويبطل بغيره وان لم يعلم فلان - ولو قال اذا مضى هذا الشهر فأمرها بيد فلان فمضى الشهر فأمرها بيده في مجلس علمه وان علم بعد شهرين لان التفويض معلق بمضى الشهر والمعلق بالشرط يصير مرسلا عند وجود الشرط ولو أرسل التفويض بعد مضي الشهر يقتصر على مجلس علمه فكذا هذا - ولو قال امرأتي بيد فلان وفلان اذا مضى شهر ثم مضى شهر ثم علم أحدهما فقام قبل الطلاق بطل الامر فان طلق فهو موقوف حتى يعلم الآخر فان طلق في مجلس العلم يقع والابطال كذا في محيط السرخسي * قال المدبونه ان لم تقض حتى الى شهر فأمرها بذلك يكون بيدي فقال المدبون وليكن كذلك ووجد الشرط له ان يطلقها كذا في الوجيز للكردي * ولو قال اذا جاء شهر كذا فأمرك بيدك يوما منه أو قال من ساعة من يوم الجمعة ولم تكن له نية فليس بشيء الا ان بين ذلك اليوم والساعة في المجلس كذا في العناية * في المنتقى اذا قال لها اذا أهلك الهلال فأمرك بيدك فان علمت أن الهلال قد أهلك ولم تختار نفسها في ذلك المجلس خرج الامر من يدها وان جاءت بعد ذلك الهلال بأيام وقالت لم أعلم به فان جاءت بأمر أرى انها فيه صادقة حلفت على ذلك وقبلت قولها والامر بيدها وان جاءت بأمر أرى انها كاذبة فيه لم أقبل قولها كذا في المحيط * واذا قال لامرأته اذا تزوجت عليك امرأته فأمر تلك المرأة بيدك ثم خالعها أو طلقها باثنتان أو ثلاثا ثم تزوج امرأته أخرى لا يصير امرأته بيدها اذا قال لها اذا تزوجت امرأته فأمر تلك المرأة بيدك ولم يقل عليك ثم انه طلقها باثنتان أو ثلاثا أو خالعها ثم تزوج امرأته أخرى يصير

وموت أحد الزوجين وبالخلوة الصحيحة والخلوة الصحيحة ان يجتمعا في مكان ليس هنالك مانع يمنعه من الوطء حسا أو شرعا أو طبعيا اذا الامر خلا بامرأته وأحدهما مريض لا يقدر على الجماع أو يحرم بفرض أو نفل أو في صوم فرض أو صلاة فرض لا تصح الخلوة وفي صوم القضاء والنذر والكفارة روايتان والاصح انه لا يمنع الخلوة وصوم التطوع لا يمنع الخلوة في ظاهر الرواية وقيل بأنه يمنع بعد الزوال وصلاة التطوع لا تمنع الخلوة والحيض والنفاس يمنع الخلوة لانه يمنع شرعا وطبعيا ولو كان معها نائم أو أعشى لا تصح الخلوة وقيل عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى

الثام لا يمنع الخلوة ولو كان معها صغير لا يعقل أو مغمى عليه لا يمنع الخلوة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى المغمى عليه والمجنون يمنع وإن كان معهم ما صغير يعقل بأن أمكنه أن يعبر ما يكون بينهما لا تصح الخلوة ولو كان معها أمهم أو أخرس لا تصح الخلوة ولو كان معها جارية أحدهما أو امرأة أخرى كان محرمه الله تعالى يقول أو لاجارية الرجل لا تمنع الخلوة لأن له أن يجامعها بحضرة جاريته أو امرأة له أخرى ثم يرجع وقال جارية أحدهما تمنع الخلوة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى هذا (٣٩٧) يكره الوطء بحضرة امرأة له أخرى ولو

كان معها كلب أحدهما
حكى عن الشيخ الامام
شمس الانعة الخلو اني رحمه
الله تعالى انه قال كلب
المرأة يمنع فانه لا يتحمل ان
تكون سيدة مستفرشة
وعسى يعقره بخلاف كلب
الرجل ولا تصح الخلوة في
المسجد والحمام وقيل في
الليل تصح الخلوة في المسجد
كافي الحمام ولا تصح الخلوة
في الطريق الجادة فان جعلها
الى الرستاق الى فرسخ أو
فرسخين وعبدل بها عن
الطريق كان خلوة في الظاهر
ولو دخلت على الرجل
امرأته ولم يعرفها أو دخل
الرجل على امرأته فمكت
ساعة ثم خرج ولم يعرفها
اختلفوا فيه قال الفقيه
أبو الليث رحمه الله تعالى
لا يكون خلوة ويصدق انه لم
يعرفها ولا تصح الخلوة في
صحراء ليس بقرى ما أحد
إذا لم يأمن بمرور راسان
وكذا لو خلا على سطح ليس
بجوانبه ستر أو كان الستر
رقيقاً أو قصيراً بحيث لو قام
انسان يقع بصره عليهما
لا تصح الخلوة إذا خافا اطلاع
الغير عليهما فان أماناً عن
ذلك صححت الخلوة ولو خلاهما
في محل عليهما قبعة مضرورة

الامر بيدها وإذا قال لها ان تزوجت عليك في هذا النكاح فأمر بك يدك أو قال فأمرها بيدك ثم أنه
طلقها واحدة بآنة ثم تزوجها ثم تزوج امرأته أخرى لا يصير الامر بيدها كذا في الذخيرة * ولو قال ان
تزوجت عليك مادمت في نكاحي أو ما كنت في نكاحي فأمر بك يدك ثم طلقها بآنة أو خالفها ثم تزوجها
ثم تزوج عليها ففي قوله مادمت في نكاحي لا يصير الامر بيدها وفي قوله ما كنت في نكاحي كذلك على رواية
أعيان مختصر الكرخي فانه ذكر فيه أن قوله مادمت أو ما كنت سواء وفرق في مجموع النوازل بين قوله
ما كنت وبين قوله مادمت وأشار الى أن في قوله ما كنت يصير امرأته بيدها ولو تزوج عليها بعد ما تزوجها
بعد الطلع لانه ثبت كون بعد كون ولا تثبت ديمومة بعد ديمومة كذا في فصول الاستروشنى * جعل أمر
امرأته بيدها ان تزوج عليها امرأة ثم ادعت على الزوج انك تزوجت على فلانة وفلانة حاضرة تقول
زوجت نفسي منه وشهد الشهود على النكاح يصير الامر بيدها ولو كانت غائبة عن المجلس وأقامت
هذه بينة انك تزوجت على فلانة بنت فلان بن فلان وصار امرأته بيدى هل تسمع فيه روايتان والاصح
انها لا تسمع لانهم ليست بمخصم في اثبات النكاح عليها كذا في الفصول العمدية * ولو قال لها ان دخلت الدار
فأمر بك يدك ثم طلقها واحدة بآنة أو بآنتين بآنتين لا يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم دخلت الدار صار الامر
بيدها سواء تزوجها في العدة أو بعد ما انقضت عدتها مدخولة كانت أو غير مدخولة حتى لو تزوجها
فطلقت نفسها يقع كذا في الخلاصة * إذا قال لامرأته ان دخلت دار فلان فأمر بك يدك فدخلت دار فلان
ثم طلقت نفسها ان طلقت نفسها قبل أن تزيل المسكن الذي فيه سميت داخله طلقت وان مشيت خطوتين
ثم طلقت نفسها لا تطلق كذا في المحيط * في المتنق لو قال لامرأته ان غبت عنك فكنت في غيبتى يوماً أو
يومين فأمر بك يدك قال اذا مكث يوماً فأمرها بيدها وهذا على أول الامر بين رجل جعل امرأته
بيدها على أنه ان غاب عنها كذا مدة تطلق نفسها متى شئت فغاب عنها الى آخر المدة ثم حضر في اليوم الاخير
من تلك المدة فاذا هي غيبت نفسها متى تمت المدة افاق الشيخ الامام الاستاذ رضي الله تعالى عنه أنه ينبغي
الامر في يدها وافق القاضي الامام فخر الدين رحمه الله تعالى أنه ان كان لا يعلم بمكانها لا يصير الامر بيدها قال
وهذا اذا كانت مدخولة فأما قبل أن يدخل بها الوطء عنها تلك المدة فلا يصير الامر بيدها ولو كانت
مدخولة فغاب عنها تلك المدة لكنه في المصر لا يجزى الى بيتها يصير الامر بيدها قال هكذا افاق الشيخ القاضي
الامام ولو قال ان غبت عن كورة بخارى فأمرها بيدها فاذا خرج عن الكورة الى الرستاق يصير الامر في
يدها كذا في الخلاصة * ذكر في فتاوى القاضي الامام الاستاذ فظهر الدين رحمه الله تعالى لو جعل امرأته
بيدها على أنه متى غاب عنها عن بخارى من المكان الذي يسكنان فيه شهرين فهي تطلق نفسها متى شئت
فغاب عن بخارى شهرين وذلك قبل أن يفي بهم او طلقت المرأة نفسها قبل بناءها لا تطلق لانه لم يغيب عنها من
مكان يسكنان فيه اذ اراد بالمكان الذي يسكنان فيه مكان السكنى والازدواج كذا في فصول الاستروشنى
* ولو قال ان غبت عن بخارى فاسم بخارى ينطلق على القصبة على قول أكثر المشايخ قال الامام
السرخسي باسم بخارى من كرمينة الى فرير كذا في الخلاصة * جعل أمرها بيدها متى شئت في الطلاق
ان خرج من بلدة بخارى بلا ان ينخرج الى كوكسراى ومكث فيها يومين لا تطلق كذا في الوجيز للكردي
* سئل نجم الدين النسفي عن قال لغيره ان غبت من هذه البلدة ومضى على غيبتى ستة أشهر فأمر امرأتى

ليلاً أو نهاراً ان أمكنه الوطء صححت الخلوة ولو خلاها في بيت غير مسقف أو في كرم صححت الخلوة في الظاهر وكذا لو خلاها في خيمة في مفازة
صححت الخلوة كافي المحل ولو نزل في طريق الحج في غير خيمة وخلاها لا تصح الخلوة وفي البيوتات الثلاثة والأربعة واحد بعد واحد اذا خلا
بامرأته في البيت القصوى ان كانت الابواب مفتوحة من أراد أن يدخل عليها لا يدخل من غير استئذان لا تصح الخلوة وكذا لو خلاها في بيت
من دار والبيت باب مفتوح في الدار اذا أراد أن يدخل عليها غيرهما من المحارم أو الاجانب لا يدخل لا تصح الخلوة ولو اجتمع مع امرأته في

الخائن على رواق والناس قعود في سفل الخائن لو نظروا اليهما يقع بصرهم عليهما لا تصح الخلوة مريض جى بامرأته وأدخلت عليه في بيته وهو لا يشعر بها فخرجت بعد الصبح فاخبر الزوج بذلك فقال لم أشعر بها ثم طلقها وادعت المرأة أنه علم بذلك كان القول قول الزوج انه لم يعلم وان علم الزوج وهو يقدر على وطئها صحت الخلوة وكان عليه كل المهر خلوة العينين صحيحة وكذا خلوة المجهوب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والرتق يمنع الخلوة لانه يمنع الجماع وذكر (٣٩٨) في كتاب طلاق الاصل ان العدة تجب على الرتق ولها نصف المهر ولا تصح خلوة الغلام

الذي لا يجامع مثله ولا الخلوة بضعيرة لا تجامع مثلها وفي كل موضع صحت الخلوة لو طلقها لا يكون له حق الرجعة وبعد ما صحت الخلوة كان لها كل المهر وان أقرت المرأة أنه لم يجامعها في ظاهر الرواية الكافر اذا خلا بامرأته بعدما أسلمت صحت الخلوة ولو أسلم الكافر وامرأته مشركة فخلابها لا تصح الخلوة وفي كل موضع فسدت الخلوة مع القدرة على الجماع حقيقة فطلقها كان عليها العدة استحسانا وان كان عاجزا عن الجماع حقيقة لا تجب العدة اذا قال ان تزوجت فسلانة فخلوت بها فهي طالق فتزوجها وخلابها كان لها نصف المهر وقد ذكرنا والله أعلم بالصواب

فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومناخ البيت

اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يحكم مهر المثل فان شهدا لاحدهما كان القول قوله مع اليمين على

بيدك حتى تخلعها ببقية مهرها ونفقة عدها فغاب ولم يحضر حتى مضت المدة قال هو تو كبل مطلق حتى لا يبطل بالقيام عن المجلس وغيره من مشايخ سمرقند وبخاري أفتوا بأنه تمليك حتى يبطل بالقيام عن المجلس وهو الصحيح كذا في الظهيرية * رجل جعل امرأته يدها على انه ان لم يعطها كذا في وقت كذا فهي تطلق نفسها متى شئت ففسي ذلك الوقت وطلقت نفسها ثم اختلعا فقال الزوج أعطيتها في ذلك الوقت وانكرت المرأة ذلك فالقول قول الزوج في حق الطلاق حتى لا يحكم بوقوع الطلاق عليها أصل المسئلة مسئلة ذكرها في المنتقى وصورتها رجل قال لاني امرأته ان لم آتكن الى أربعين يوما فامرأته أتي بيدك فاذا مضى أربعين يوما بلبيا اليها من الساعة التي تكلم فيها فأمرها يدها مدام في مجلسه ذلك فان قال الزوج بعد ذلك قد أتتني وقال أبو المرأة لم تأتني فالقول قول الزوج كذا في الذخيرة * ولو جعل امرأته يدها على انه ان غاب عنها ثلاثة أشهر ولم تصل نفقته اليها فهي تطلق متى شئت نفسها فبعث اليها خمسة درهما قال ان لم يكن هذا قدر نفقتها هذه المدة صار امرأته يدها ولو كانت النفقة مفروضة فوهبت النفقة من زوجها فضت المدة ولم تصل اليها النفقة لا يصير الامر يدها وترفع اليمين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فلو لم تهب النفقة ولكن الزوج قال بعثت النفقة اليها ووصلت اليها وانكرت هي ينبغي أن يكون القول قوله وقال هكذا سمعت من القاضي الامام الاسماني فخر الدين رحمه الله تعالى ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعي ايفاء حق وفي فصول الاستروشنى ويكون القول قولها وهو الاصح كذا في الخلاصة * ذكر في الذخيرة وأحاله الى المنتقى اذا قال لامرأته ان لم أرسل اليك هذا الشهر بنفقتك فانت طالق أو قال ان لم أرسل اليك بنفقة هذا الشهر فانت طالق فإرسال على يدي انسان فضاقت من يد الرسول لا يحتمل لانه قد أرسل كذا في فصول الاستروشنى * جعل امرأته يدها متى شئت بطلاق ان لم يرسل اليها النفقة الى أن يعضى الشهر هذا فإرسالها اليها يدرجل ولم يجز الرسول منزلها واعطاها بعد مضى الشهر أجاب القاضي الاستروشنى بأنهم امتلك الايقاع وفيه نظر لان النفقة اذا ضاعت في يد الرسول لا يصير الامر يدها لان الشرط عدم الارسال وقد أرسلها اليها قال لها ان لم أرسل اليك خمسة دنانير بعد عشرة أيام فأمرك بيدك في الطلاق متى شئت فضت الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج أراد به الفور لها الايقاع وان لم يرده الفور لا تملك الايقاع حتى يموت أحدهما كذا في الوجيز للكردي * رجل أراد أن يغيب عن امرأته من سمرقند فطالبت بالنفقة فقال ان لم أبعث بنفقتك من كش (١) الى عشرة أيام فأمرك بيدك لتطلق نفسك متى شئت فبعث اليها نفقتها قبل انقضاء عشرة أيام لكن من موضع آخر هل يصير امرأته يدها في فتاوى ظهير الدين ما يدل على انه يصير الامر يدها فانه ذكر فيها لو قال ان لم أبعث بنفقتك من كريمة الى عشرة أيام فانت طالق فبعث من موضع آخر قبل انقضاء عشرة أيام يحتمل في عينه كذا في الفصول العمادية * ان لم تصل اليك نفقة عشرة أيام فأمرك بيدك فنشرت بأن ذهبت الى أبيها بلا اذنه في تلك الايام ولم تصل اليها النفقة لا يقع كذا في الوجيز الرائق * ان غبت عنك فأمرك بيدك فاسره الظالم لا يصير الامر يدها وقال الشيخ ان أجبره على الذهاب فذهب بنفسه صار يدها كذا في الوجيز للكردي * اذا جعل امرأته يدها انه متى ضربم ابغى جناية فهي تطلق نفسها فضررها ثم اختلفا فقال الزوج ضربتها

(١) قوله من كش هو بضم الكاف قرية بجرجان كما في القاموس اه

دعوى الاثر فان قال الزوج المهر ألف وقالت هي ألفان ومهر مثلها ألف أو أقل كان القول قوله مع اليمين بالله ما تزوجها بأني درهم بجناية فان نكل ثبت الزيادة وان حلف لا ثبت وأيهما أقام البينة قضى له وان أقاما جميعا يقضى بينهما وان كان مهر مثلها ألفين أو أكثر كان القول قولها مع اليمين بالله ما تزوجت بألف فان نكلت ثبت الالف وان حلفت فلها ألفان ألف بالتسمية لا خيار للزوج فيها وألف يحكم مهر المثل له الخيار فيها ان شاء أدى من الدراهم وان شاء أدى من الدنانير وأيهما أقام البينة يقضى بينهما وان أقاما جميعا يقضى بينهما الزوج

وان كان مهر مثلها ألفاً وخمسمائة تحالفان نكل الزوج لزمه ألفان بطريق التسمية وان نكلت هي يقضى بألف وان حلفا جميعا يقضى بألف وخمسمائة ألف بطريق التسمية وخمسمائة بحكم مهر المثل ويخير الزوج في الخمسمائة وأيهما أقام البينة قبلت بينته وان أقام البينة يقضى بألف وخمسمائة ألف بطريق التسمية وخمسمائة بطريق مهر المثل وان اختلفا في المهر بعد الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى يحكم بمئة مثلها فأيهما شهد له كان القول قوله مع عينة على دعوى (٣٩٩) الاخر فان كانت المتعة بينهما تحالفا

في جواب الجامع الكبير وفي جواب الجامع الصغير القول قول الزوج مع عينة وقال أبو يوسف رجه الله تعالى القول قول الزوج في الوحوه كلها الا أن يأتي بشئ مستنكر واختلف الناس في المستنكر قال الحسن ابن زياد رجه الله تعالى المستنكر أن يكون مهر مثلها عشرة آلاف درهم والرجل يدعي النكاح بعشرة وقال سعيد بن معاذ المروزي المستنكر أن يقول الرجل تزوجتها بخمراو خنزيرا وقال بعضهم المستنكر أن يدعي الزوج النكاح بما لا يتزوج مثلها به عادة وعليه الاعتماد وان اختلفا في أصل التسمية أحدهما يدعي تسمية المهر والاخر ينكر كان القول قول المنكر ويقضى لها بمهر المثل وهذا وما لو اختلف الزوجان قبل الطلاق في الوحوه سواء وان مات أحدهما واختلف الحى وورثة الميت فهذا وما لو اختلف الزوجان في حياتهما سواء وان ماتا جميعا واختلفت ورثتهما في قدر المسمى قال أبو حنيفة

بجناية فالقول قول الزوج كذا في الذخيرة * رجل جعل أمرا أمرا أنه يدها على أنه متى ضربها بغير جناية فهي تطلق نفسها متى شئت فخرجت من البيت بغير أن الزوج يضربها أهل بصير الامر يدها فقد قيل لا يصير الامر يدها ان أو في صداقها المجل وان لم يوفها ذلك فلها أن تذهب الى بيت أبيها من غير أن تخرج نفسها الاستيفاء المجل فلا يكون الخروج جناية وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني رجه الله تعالى يفتي بأن الامر لا يصير في يدها من غير تفصيل وكان يقول خروجها من البيت جناية مطلقا والاول أصح كذا في المحيط * قال لها ان لم أعطك دينارين الى شهر فأمر بك يديك فاستدانت وأحالت على زوجها ان أدى الزوج المال الى المختار قبل مضي المدة ليس لها ايقاع الطلاق وان لم يؤتملك الايقاع أمر بك يديك ان خرجت من البلدة الا بذلك فخرج من البلد وخرجت في مشايعة لا يكون اذا ناولوا ستأذنها فأشارت لم يذكر حكمه كذا في الوجيز للكردي * سئل جدى رجه الله تعالى عن رجل جعل أمرا أمرا أنه يدها ٣ اكره ان يذكر ثم قام فطلقت المرأة نفسها ثم ادعى الزوج انك قد علمت مذلة ثلاثه أيام ولم تطلق في مجلس علمك وقالت المرأة لا بل علمت الا أن فطلقت نفسي على الفور لئن يكون أجاب أن القول للمرأة كذا في الفصول العمادية * ولو جعل أمرا يدها ان شرب المسكر أو غاب عنها فوجد أحد الامرين وطلقت نفسها ثم وجد الآخر لا يكون لها أن تطلق نفسها مرة أخرى ولو جعل أمرا أمرا أنه يدها على أنه متى ضربها أو غاب عنها فان شئت طلقت نفسها واحدة وان شئت ثنتين وان شئت ثلاثا فان طلقت نفسها واحدة بعد وجود الشرط هل لها أن تطلق نفسها أخرى في ذلك المجلس قال ليس له ذلك كذا في فصول الاستروشنى * ان غبت عنك ستة أشهر ولم تصل بك نفسي ونفقت في هذه المدة فأمر طلاقك يديك ثم غاب عنها ولم تصل اليها بنفسه ووصلت نفقته كان الامر يدها لان الطلاق ههنا معلق بعدم الفعلين في المدة ولم يوجد ذلك فيجوز أن ما اذا علقه بوجود الفعلين فلا يبحث ما لم يوجد كلاهما حتى لو قال والله لا دخلن هاتين الدارين أو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق قدم الطلاق وأخر لا تطلق الا بدخول الدارين كذا في جواهر الاخلاطى * جعل أمرا يدها وهي صغيرة على أنه متى غاب عنها سنة تطلق نفسها بلا خسران يلحق الزوج فوجد الشرط فأبرأته عن المهر ونفقة العدة وأوقعت طلاقها يقع الرجعى ولا يسقط المهر والنفقة كذا في الوجيز للكردي * رجل جعل أمرا أمرا أنه يدها على أنه متى ضربها بغير جناية تطلق نفسها فطلبت النفقة وألحت ولازمته فهذا ليس بجناية أما اذا شتمته أو مزقت ثيابه أو أخذت لحية فهذه جناية ولو قالت لزوجها يا جار أو يا بلة أو ٣ خدأيت مرثدا فهذه جناية منها ولو جعل أمرا يدها على أنه متى ضربها بغير جناية فهي تطلق نفسها فكشفت وجهها عن غير محرم أفتى الشيخ الامام الاستاذ رجه الله تعالى أنه يكون جناية وقال القاضي الامام فخر الدين رجه الله تعالى لا يكون جناية قال وهذا موافق لما قال القدوري ان وجهها وكفيها ليست بعورة كذا في الخلاصة * والصحيح أنها ان كشفت وجهها عندهم يتهم بها فهو جناية كذا في الظهيرية * ولو أهدت صوتها أجنيا يكون جناية بأن نكلت أجنيا أو تكلمت عامدة لسمع أجني أو شاعبت مع الزوج فسمع صوتها أجني كذا في الخلاصة

ترجه
٢ ان قام ٣ الله يأخذ عمره

رجه الله تعالى القول قول ورثة الزوج قل أو كثر وقال أبو يوسف رجه الله تعالى القول قول ورثة الزوج الا أن يأتي بشئ مستنكر وقال محمد رجه الله تعالى يحكم مهر المثل وان وقع الاختلاف بين ورثتهما في أصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضى لها بشئ في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى وقالوا والفتوى على قولهما ولو تزوجها على عبد بعينه وهلك العبد قبل التسليم اليها واختلفا في قيمته كان القول للزوج وكذا لو تزوجها على ثوب بعينه فهلك الثوب قبل التسليم واختلفا في قيمة

الثوب كان القول قول الزوج وكذا لو تزوجها على ابريق فضة أو ذهب فذلك قبل التسليم واختلاف في وزنه كان القول قول الزوج في هذه المسائل وان تزوجها على ثوب بعينه وقيمه عشرة فتغير السعر الى ثمانية كان لها ثوب لا غير ولو كانت قيمة الثوب يوم العقد ثمانية وازداد السعر وصارت قيمته عشرة فلها ثوب ودرهمان ولو كانت قيمة الثوب مائة فأنقصت قيمته قبل التسليم وصارت خمسة خبرت المرأة ان شامت أخذت الثوب ناقصا وان (٤٠٠) شامت أخذت قيمته يوم العقد ولو قالت المرأة تزوجتني على عبدك هذا وقال الرجل

تزوجتك على أمي هذه ولو شمت أجنبيا كان جنابة كذا في البحر الرائق * جعل أمرها يدها ان ضربها بغير جنابة نجحت جنابة شرعية حتى استحققت الضرب فلم يضربها ثم بعد أيام جنت جنابة غير شرعية فضربها وطلقت المرأة نفسها بحكم الامر فقال الزوج اني ضربتك لاجل الجنابة الاولى فليس لك أن تطلق نفسك وقالت بل ضربتني لاجل الجنابة الثانية ولي أن أطلق نفسي فالقول قول الزوج كذا في العتبية * ولو جعل أمرها يدها على انه متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها فلعمري الزوج ثم لعنته المرأة فضربها تكلموا فيه بعضهم قالوا هذا ليس بجنابة وعامة المشايخ على انه جنابة وهو الصحيح وكذلك اذا قذف الزوج أم امرأته ثم قذفت المرأة أم زوجها كذا في الظهيرية * ولو جعل الامر يدها ان ضربها بغير جنابة شرعية فقالت له وقت الخصومة يا ابن الاجير أو يا ابن الاعرابي فضربها وانه كما قالت لها أن تطلق نفسها ولو قالت له يا ابن النساج ان كان كما قالت فلا معتبر به هذا ولا يكون جنابة كذا في البحر الرائق * ولو قال لها أي بليد فقالت له مثل ذلك يكون جنابة وهذا اذا صرح بما قال الزوج وان قالت ٢ نوقى فقبه اختلاف المشايخ والاصح انه جنابة وصار كأنها قالت ٣ توخود بليدي كذا في خزائن المفتين * ولو جعل أمر امرأته يدها على انه متى ضربها بغير جنابة منها فهي تطلق نفسها متى شامت فخاصمت المرأة الى القاضي وقالت انه ضربني بغير جنابة فطلعت نفسي وطلبته ببقية المهر فسأل القاضي الزوج لماذا ضربتها فقال الزوج بقصد ٤ نردم فقالت المرأة للقاضي انه أقرب بالضرب وأقرب بشرط صحة ايقاع الطلاق فخره بتسليم بقيمة المهر الى تحياء الزوج بعد ذلك عند القاضي وادعى انه ضربها بجنابة كانت منها وأقامت على ذلك بينة فاستفتوا عن صحة دعواه فاتفقت الاجوبة على فساد ما كان التناقض كذا في الذخيرة * رجل جعل الامر يدها ان يضربها بغير جنابة فوضربها بغير جنابة فصعدت السطح من غير ملاءة تكون هذه جنابة اذا صعدت للنظارة والا فلا ولو جعل الامر يدها ان ضربها بغير جنابة ثم قال لها أعطيني البطيخ فالتفت اليه على هيئة الاهانة فضربها يكون جنابة وان لم تلاقه على طريق الاهانة لا يكون جنابة ولو جعلت في أمره ومعصية فقال لها لا تفعل هذا فقالت مجيبة له طابت نفسي به ثم ضربها كان هذا القول من جنابة وان جعلت في أمر ليس بمعصية لا يكون جنابة كذا في جواهر الاخلاط * ولو جعل أمر امرأته يدها ان ضربها فامر غيره فضربها هل يصير أمرها يدها فهذه مسئلة الخلف على أن لا يضرب امرأته فأمر غيره فضربها فيه اختلاف المشايخ قال بعضهم يحنث كما اذا حلف لا يضرب عبده فأمر غيره فضربه يحنث وقيل لا يحنث ولو أوجعها وقرصها أو مدشعرها أو عضها أو خنقه أفا لها يصير الامر يدها وهذا اذا لم يكن في حالة المزاح أما في حالة المزاح لو فعل ذلك مما راحة فانه لا يصير الامر يدها وان أوجعها وكذا اذا أصاب رأسه أنفه في حالة المزاح فأدماها لا يحنث وهو الصحيح كذا في فصول الاستروشنى * واعطاؤها شيئا من يمينه بلاذنه حيث لم تجز العادة بالمساحة به جنابة وكذا دعاؤها غلبه مو كذا قولها أزواج النساء رجال وزوجي لا * ولودعاها الى أكل الخبز المجرد فغضبت لا يكون جنابة كذا في البحر الرائق * جعل أمرها يدها ان ضربها بغير جنابة ثم قال لها أدتلك أن تذهبي في كل عشرة أيام الى بيت أبويك فغضت عشرة أيام أو أزيد ولم تذهب اليهما فزاد أبوها ثم

ترجة

٢ أدت ٣ أنت أيضا بليد ٤ لم أضربها قصدا

تزوجتك على أمي هذه وهي أم المرأة وأقاما البينة فالبينة بينة المرأة لان بينتها قامت على حق نفسها وبينة الزوج على حق الغير وتعتق الامسة على الزوج باقراره ولو أقام الزوج البينة انه تزوجها بألف درهم وأقامت المرأة بينة انه تزوجها بمائة دينار وأقام أبو المرأة وهو عبد الزوج بينة انه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب فان أقامت أمها وهي أمسة الزوج مع ذلك بينة انه تزوج ابنتها على رقبته فالبينة بينة الاب والام ونصفهما جميعا مهر لها ويسعى الولدان للزوج في نصف قيمتهما ولو لم يكن كذلك ولكن أقامت المرأة البينة انه تزوجها بمائة دينار وأقام الزوج البينة انه تزوجها بألف درهم فقضى القاضي بينة المرأة فالنكاح بمائة دينار ثم ان أبأ المرأة وهو عبد الزوج أقام البينة انه تزوج المرأة على رقبته فان القاضي يبطل القضاء الاول ويتبنى بان الاب هو المهر ولو كان الزوج يدعي انه تزوجها على أيها

ومدحه الاب في ذلك وأقاما البينة وادعت المرأة انه تزوجها على مائة دينار ولم تقم البينة فقضى القاضي بينة الاب ذهبت والزوج وجعل الاب صداقا وأعتقه من ماله او جعل ولا ملها ثم أقامت المرأة البينة ان كان تزوجها بمائة دينار كانت البينة بينة المرأة وبقي القاضي لها على الزوج بمائة دينار ويجعل أبأها حرا من مال الزوج وبطل بالولاية الذي كان قضى به للمرأة لان الاب كان حرا باقرار الزوج قبل أن يقضى القاضي بعتقه وانما قضى القاضي بالولاية دون العتق فكذلك بطل الولاية بينة المرأة بعد ذلك والله أعلم بالصواب

(فصل في اختلاف الزوجين في متاع البيت) اختلف المشايخ في هذا المسئلة على تسعة أقوال قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إذا اختلف الزوجان في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح أو بعد ما وقعت الفارقة بفعل من الزوج أو من المرأة فما يكون للنساء عادة كالدرع والخمار والمغازل والصندوق وما أشبهه فهو للمرأة إلا أن يقيم الزوج البيعة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء والقلنسوة والمنطقة والفرس ونحو ذلك فهو للرجل إلا أن تقيم المرأة البيعة (٤٠١) على ذلك وما يكون للرجال والنساء كالعبد والخدام والفرش والشاة

والستور فهو للرجل إلا أن تقيم المرأة البيعة على ذلك وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى للمرأة جهاز مثلها والباقي للرجل ولو مات الرجل وبقيت المرأة ووقع الاختلاف بين المرأة ووارث الرجل فما يكون للرجال عادة كان القول فيه قول الوارث والباقي للمرأة وإن ماتت المرأة وبقي الرجل فما يكون للنساء فالقول في ذلك قول وارث المرأة والباقي وهو المشكل للحق منهما وهو الرجل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الحكم بعدم موت أحدهما هو الحكم في حياتهما وإن كان أحدهما حراً والآخر مملوكاً مجبوراً كان أو ماذوناً أو مكاتماً كان المتاع كله للحرة منهما أيهما كان وقال أصحابه رحمهما الله تعالى إن كان المملوك مجبوراً فكذلك وإن كان ماذوناً أو مكاتماً فالجواب فيه كالجواب في الحرة ولو كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً فهذا مالو كانا مسلمين سواء ولو كان أحدهما صغيراً والآخر كبيراً أو كانا صغيرين ذكر في بعض

ذهب بلا أذنه فضر بهما صار الأمر بيدها جاءت أم المرأة إلى بيت الزوج فقال جاءت أمك الكلبة فقالت الكلبة أمك وأختك فضر بهما لا يصير الأمر بيدها كذا في الوجيز للكردي * ولو جاء ضيف فامر الزوج المرأة أن تيسر للضيف الطنفسة لأجل أن ينام فلم تفعل فضر بهما صار الأمر بيدها ولو ضرب بهما الترتك غسل الثياب أو ترك الطبخ فهذا ضرب بغير جناية كذا في خزائن المفتين * ولو جعل أمرها بيدها على أنه متى شتمها فهي تطلق نفسها فقال لا تتركي حرك (١) أو لا تأكل العذرة أو كلي أو اضربي رأسي على الجدار لا يصير الأمر بيدها كذا في الخلاصة * جعل أمرها بيدها على أنه متى ضربها تطلق نفسها على وجه لا يكون بينهما خصومة الأزواج فطلقت نفسها بعد وجود الشرط يجب المهر ولو قال بغير خسران لا يجب المهر كذا في الوجيز للكردي * رجل قال لامرأته أمرك بيدك كذا شئت فلها أن تختار نفسها كذا شئت في ذلك المجلس أو في مجلس آخر حتى تين بثلاث إلا أنها لا تطلق نفسها في ذلك المجلس أكثر من واحدة فلو شئت طلقة واحدة تقع واحدة ولو شئت أخرى وهي في العدة تقع أخرى وكذا لو شئت الثالثة وهي في العدة ولكن إذا وقع الثلاث وترجعت بزواج آخر وعادت إليه وشئت لم يقع عندنا شيء وقد بطلت البين بوقوع الثلاث ولو شئت واحدة حتى وقعت عليها وانقضت عدتها وترجعت بزواج آخر وعادت إلى الأول عادت بثلاث تطليقات عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ولو شئت بثلاث تطليقات ثلاث مرات وقع عليها ثلاث تطليقات واحدة بعد أخرى كذا في فصول الاستروشن في الفصل الحادي والعشرين * ولو شئت مرة واحدة فطلقت ثم تزوجها بعد العدة كان لها المنيئة فيما بقي من الثلاث كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال لها أمرك بيدك إذا شئت أو متى شئت فلها أن تختار نفسها مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره في أي وقت شئت ولو اختارت زوجها أخرج الأمر من يدها وكذلك في قوله أمرك بيدك إذا ما شئت أو متى شئت كذا في فصول الاستروشن * ولو ردت الأمر لم يكن ردًا ولو قامت عن مجلسها أو أخذت في عمل آخر أو كلام آخر فلها أن تطلق نفسها إلا أنها لا تملك أن تطلق نفسها إلا واحدة كذا في البدائع * وإن قال أمرك بيدك كيف شئت تقتصر مشيئة على المجلس وكذا في قوله إن شئت أو ما شئت أو كم شئت أو أين شئت أو أينما شئت وكذا لو قال لامرأته أمرك بيدك حيث شئت يقتصر على المجلس هكذا في الفصول العبادية * ولو قال لها اختاري إذا شئت أو أمرك بيدك إذا شئت ثم طلقها واحدة بائنة ثم تزوجها فاختارت نفسها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تطلق ثانياً وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تطلق ثانياً قال شمس الأئمة السرخسي قوله ضعيف كذا في الخلاصة * قال لامرأته أمر فلانة بيدك لتطليقيها متى شئت فهذا مشورة والأمر بيدها في ذلك المجلس ذكره في المنتقى كذا في المحيط * ولو جعل أمرها بيدها ثم طلقها طلاقاً بائناً خرج الأمر من يدها في ظاهر الرواية ولو طلقها واحدة رجعية بقي الأمر على حاله قالوا هذا إذا كان الأمر منجزاً أما إذا كان معلقاً بأن قال ٢ أكررت أن تزوجني أو ما أشبه ذلك فامر بك بيدك ثم أنه خالفها أو طلقها طلاقاً بائناً لم يطل الأمر حتى لو تزوجها ثم ضربها صار الأمر بيدها سواء تزوجها في العدة أو بعد ما انقضت العدة كذا في الذخيرة * لو قال لها أمرك بيدك ما دمت امرأتى فهذا على النكاح ويطل بباينها بخلاف ما إذا طلقها

ترجمة
(١) قوله حرك أي فركك ٥١ بهراوى ٢ أن ضربتك

(٥١ - فتاوى أول) الروايات انهم سواء وذكر في البعض وقيد فقال لو كان الزوج بالغاً والمرأة غيرة بالغاً إلا أنها بلغت مبلغ الجماع فهو وما لو كانا كبيرين سواء ولا فرق في هذه الوجوه بينهما إذا كان البيت الذي يسكنان فيه ملك الزوج أو ملك المرأة ولو كان غير الزوج في عيال أحد بأن كان الابن في عيال الأب أو الاب في عيال الولد ونحو ذلك كان المتاع عند الاستبراء للذي يقول في قولهم كذا ذكره في الكيسانيات ونوادر ابن رستم ولو كان للرجل أربع نسوة فوقع الاختلاف في المتاع بينهن فإن كن في بيت واحد فإصل للنساء يكون بينهن وإن كانت

كل واحدة في بيت على حدة فسا كان في بيت كل واحدة منهن يكون بينهما وبين زوجها على الوجه الذي ذكرنا في الزوجين لا يشارك بعضهم بعضا في ذلك لانه لا يدلو واحدة منهن على ما في بيت الاخرى فلا تستحق شيئا من ذلك الابينة ولو ادعت المرأة بمتاع انها اشتريته من زوجها كان المتاع للزوج وعليها البينة ولو مات الزوج فقال وارثه للمرأة قد كان والدي طلقك ثلاثا في العصة واراد أن يأخذ المتاع من المرأة لا يقبل قوله الابينة ويكون المتاع لها في قول أبي حنيفة (٤٠٣) رحمه الله تعالى لان عنده المشكل للحى منها فيكون القول قولها مع عيبتها

رجعيا وبخلاف ما اذا جعل امرها يدها مطلقا ولم يقل ما دعت امرأتى ثم أبانها ثم تزوجها حيث يكون الامر بحاله في أظهر الروايتين وعليه الفتوى كذا في الغياثية * رجل جرى بينه وبين امرأته كلام فقالت المرأة اللهم نجني منه فقبل الزوج ان كنت تريد النجاة مني فامرك بيديك وعنى الطلاق ولم ينو الثلاث فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج نجوت لم يقع عليها شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التبيين والمزيد * امرأة قالت لزوجها تريد أن أطلق نفسي فقال الزوج نعم فقالت المرأة طلقت ان كان الزوج نوى تفويض الطلاق اليها تطلق واحدة وان عني بذلك طلق نفسك ان استطعت لا تطلق رجل قال لغيره أتريد أن أطلق امرأتك ثلاثا فقال الزوج نعم فقال الرجل طلقت امرأتك ثلاثا قالوا تطلق ثلاثا والصحيح ان هذا وما تقدم سواء انما يقع الطلاق اذا اراد الزوج تفويض الطلاق اليه كذا في فتاوى قاضيان * قال لامرئى زوجي ابتك على ان امرأتي بيدك ان شئت طلقها وان شئت لم تطلقها فزوج الرجل ابنته ثم طلق امرأته قال ان طلقها في ذلك المجلس طلقت وان قام لم تطلق كذا في الحساوي * ولو قال امرأتك ثلاثا تطلقك بيدك ان أبرأتني عن مهرك فقلت وكلني حتى أطلق نفسي فقال أنت وكيلي (١) لتطلق نفسك فاذا أبرأتني عن المهر وألا ثم طلقت في المجلس يقع وان لم تبرئه لا يقع ولو قالت لزوجها تركت مهرى عليك على أن تجعل امرأتي يدي ففعل ذلك فمهرها قائم ما لم تطلق نفسها كذا في محيط السرخسي * لو أكره أن يجعل امرأته في يده فافعل صح وعن أبي نصر لو أكره أن يكتب على القرطاس امرأته طالق أو امرها يدها لم يصح الا اذا نوى كذا في الغياثية * عبد قال لولاه زوجي أمتك هذه على أن امرها يدي فزوجها لم يصح امر يده وان بدأ المولى فقال زوجها منك على ان امرها يدي فقبل العبد صار الامر بيده كذا في محيط السرخسي

(الفصل الثالث في المشيئة) اذا قال لها طلق نفسك سواء قال لها ان شئت أو لا فله ان تطلق نفسها في ذلك المجلس خاصة وليس له أن يعزها وكذا اذا قال لرجل طلق امرأتى وقرنه بالمشيئة فهو كذلك وان لم يقرنه بالمشيئة كان توكيلا ولم يقتصر على المجلس ويملك العزل عنه كذا في الجوهرية النيرة * ولو قال لها طلق نفسك فليس له ان يرجع عنه ولو قال لها طلق ضرتك لا يقتصر على المجلس لانه توكيل هكذا في الكافي * قال لامرأته طلق نفسك ونوى الثلاث فطلعت نفسها ثلاثا مجتمعاً ومفترقا أو قالت طلقت نفسي ثلاثا ولو طلعت واحدة أو ثنتين وقعت ولو طلقت واحدة وسكتت ثم ثنتين وقعت واحدة كذا في التمرثاشي * وان نوى ثنتين تقع واحدة الا اذا كانت أمة كذا في السراج الوهاج * وان نوى واحدة لم يقع شيء باقناع الثلاث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تقع واحدة ولو طلقت واحدة ولائحة للزوج أو نوى واحدة فهي رجعية وكذا لو قالت أمنت نفسي أو أنا حرام أو بائن أو برة أو بريئة كذا في التمرثاشي * ولو قالت اخترت نفسي لم تطلق وخرج الامر من يدها كذا في فتح القدير * ان قال لها طلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة فهي واحدة ولو قال لها طلق نفسك واحدة فطلعت نفسها ثلاثا لا يقع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يقع كذا في الهداية * اذا قال لها طلق نفسك واحدة فطلعت نفسها واحدة واحدة واحدة واحدة فطلعت بائنة أو قال لها واحدة واحدة تقع واحدة وتغوا الزيادة ولو قال لها طلق نفسك تطليقة رجعية فطلعت بائنة أو قال لها

(١) قوله وكيلي هو مما يستوى فيه المذكور والمؤث اه بحرأوى

بالله ما تعلم انه طلقها فان فسكت أو أقرت كان المشكل للوراث كما لو وقعت الخصومة بين الزوجين بعد الطلاق وان كان طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة كان المشكل لوراث الزوج لانها صارت أجنبية ولم يبق لها يد وان مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها اثرث فلم تكن أجنبية وكان هذا بمنزلة ما لو مات الزوج قبل الطلاق وان اختلف الزوجان في البيت الذي يسكن فيه كل واحد يدعي انه له كان القول في ذلك قول الزوج وان أقامت المرأة البينة أو أقاما جميعا يقضي بينة المرأة لانها خارجة معني ولو كانت الدار في يد رجل أو امرأة وأقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبدها وأقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة امرأته تزوجها بالف درهم ودفع اليها ولم يقم بينة انه حر فانما يقضي بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما لان المرأة أقامت البينة على رق الرجل والرجل لم يقم البينة على الحرية فيقضي

بالرق واذا قضى بالرق بطلت بينة الرجل في الدار والنكاح ضرورة وان كان الرجل أقام البينة انه حر الاصل والمسئلة بحالها طلق يقضي بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضي بالدار للمرأة لانما قضينا بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يد والمرأة خارجة فيقضي بالدار لها كالأختلاف الزوجان في دار في أيديهما كانت الدار للزوج في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وان أقاما البينة يقضي بينة المرأة ولو اختلفا في متاع من متاع النساء أو أقاما البينة يقضي به للزوج ولو اختلفا في هذا المتاع وفي النكاح فأقامت المرأة البينة ان المتاع لها وان

الرجل عبدها وأقام الرجل البينة ان المتاع له وأنه تزوج المرأة بالآفة ونقد هافاته يقضى بالرجل انه عبد المرأة ويقضى لها بالمتاع أيضا فقلنا في الدار وان أقام الرجل البينة انه حر الاصل يقضى له بالحرية وبالمرأة والمتاع أيضا لانه في متاع النساء يحتاج الى البينة وان كان المتاع مشكلا يكون للرجال والنساء يقضى بغيريته ويقضى له بالمرأة أيضا ويقضى بالمتاع للمرأة لان بينة المرأة في المشكل أولى لانها خارجة اذا غزلت المرأة قطن زوجها ثم اختلفا في الغزل قبل الفرقة أو بعدهما فالمسئلة على وجوه (٤٠٣) اما ان أذن لها بالغزل أو نهى عن الغزل أو لم يأذن لها ولم ينه

فان أذن لها بالغزل ان قال اغزليه لي كان الغزل للزوج ولا أجر لها عليه لانه لما أمر بالغزل ولم يذ كر لها أجر كان ذلك استعانة منها وان ذكر لها أجر ان سمي لها أجر معلوما كان لها ذلك لانه استأجرها العمل غير مستحق عليها بأجر معلوم وان ذكر أجر مجهولا أو شرط أن يكون الغزل أو الكرباس لهما كان الغزل للزوج ولها أجر مثلها لانه استأجرها ببعض ما يخرج من العمل فيكون في معنى قبض الطحان وهو كما لو دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف وان اختلفا في الاجز فقلت المرأة غزلت بأجر وقال الزوج بغير أجر كان القول قول الزوج مع عيونه لانه أنكر الاجارة والاجر ولو قال اغزليه لنفسك كان الغزل لها ولا شيء عليها لانه تبرع عليها بالقطن وان اختلفا فقال الزوج انما أذنت لك لغزليه وقالت لا بل قلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج لان الاذن يستفاد من جهته فيكون القول

طلق نفسك تطليقة بآفة فطلقت رجعية يقع ما أمر به الزوج لا ما أنت به كذا في البدائع * ولو قال لامرأتين له طلقا أنفسكما ثلاثا وقد دخل بهما ما فطلقت كل واحدة منهما ما نفسها وصاحبها على التعاقب طلقت كل واحدة منهما ما ثلاثا بتطليق الأولى لا بتطليق الأخرى لان تطليق الأخرى بعد ذلك نفسها وصاحبها باطل ولو بدأت الأولى فطلقت صاحبها ثلاثا ثم طلقت نفسها طلقت صاحبها دون نفسها لانها في حق نفسها مالكة والتحكيم يقتصر على المجلس فاذا بدأت بطلاق صاحبها خرج الامر من يدها وبتطليقها نفسها لا يبطل تطليقها الأخرى بعد ذلك لانها في حق الأخرى وكيله والوكالة لا تقتصر على المجلس كذا في الظهيرية * في المستق عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن قال لامرأته طلقا أنفسكما ثم قال بعده لا نطلقا أنفسكما فلكل واحدة منهما ما أن تطلق نفسها ما دامت في ذلك المجلس ولم يكن لها أن تطلق صاحبها بعد النهي كذا في محيط السرخسي في الفصل الرابع من باب الطلاق بالمشيئة * اذا قال لامرأتين له طلقا أنفسكما ثلاثا ان شئتما فطلقت احدهما نفسها وصاحبها ثلاثا في المجلس لم تطلق واحدة منهما فان طلقت الأخرى نفسها وصاحبها بعد ذلك ثلاثا قبل القيام عن المجلس طلقتا ثلاثا ولو طلقت احدهما لم يقع الطلاق ولو قامت عن المجلس ثم طلقت كل واحدة منهما نفسها وصاحبها ثلاثا لم تطلق واحدة منهما كذا في المحيط * ولو قال طلقي نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت نفسها واحدة أو ثنتين لا يقع شيء في قولهم جميعا كذا في البدائع * ولو قالت في هذه المسئلة شئت واحدة وواحدة فان كان بعضها متصلا ببعض طلقت ثلاثا دخل بها أو لم يدخل كذا في التبيين * ولو قال لها طلقي نفسك واحدة ان شئت فطلقت نفسها ثلاثا لم يقع شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تقع واحدة كذا في الكافي * وان قال لها طلقي نفسك متى شئت فلها أن تطلق في المجلس وبعدها ولها المشيئة مرة واحدة وكذا قوله متى ما شئت واذا ما شئت ولو قال كلما شئت كان ذلك لها أبدا حتى يقع ثلاث كذا في السراج الوهاج * ولو قال طلقي نفسك كيف شئت لها أن تطلق كما شئت بآفة أو رجعا واحدة أو ثنتين أو ثلاثا ويختص بالمجلس كذا في التهذيب * ولو قال طلقي نفسك ان شئت وطلقي فلانة امرأته أخرى ان شئت فقالت فلانة طالق وأنا طالق أو قالت أنا طالق وفلانة طالق فطلقا جميعا كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لها طلقي نفسك ثلاثا ان شئت فقالت أنا طالق لا يقع شيء الا أن تقول أنا طالق ثلاثا كذا في التارخانية * ولو قال لها طلقي نفسك ان شئت فقالت قد شئت ان أطلق نفسي كان باطلا رجل قال لامرأته طلقي نفسك اذا شئت ثم جن الرجل جنونا مطبعا ثم طلقت المرأة نفسها قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء يملك الزوج أن يرجع عن كلامه يبطل بالجنون وكل شيء لم يكن له أن يرجع عن كلامه لا يبطل بالجنون كذا في فتاوى قاضيان * في المتنقي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لها طلقي نفسك واحدة بآفة متى شئت ثم قال لها طلقي نفسك واحدة أملاك الرجعة متى شئت فقالت بعد أيام أنا طالق فهي طالق واحدة بملك الرجعة وبصير قولها جوابا للكلام الآخر كذا في المحيط * رجل قال لامرأته طلقي نفسك عشرا ان شئت فقالت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لها طلقي نفسك ان شئت فقالت شئت لا يقع كذا في البدائع * في الزيادات اذا قال لامرأته اذا جاء غدا فطلقي نفسك بالف درهم ثم رجع قبل مجي الغدا ليعمل رجوعه ولو كانت المرأة قالت اذا جاء غدا فطلقي على ألف درهم ثم رجعت قبل مجي الغدا ليعمل رجوعها

قوله مع اليمين ولو قال لها اغزليه لي يكون الغزل لهما كان الغزل للزوج ولها أجر المثل وقد كرنا ولو قال لها اغزليه ولم يرد عليه كان الغزل للزوج لان الظاهر من حاله انه يرضى بالغزل وان نهاها عن الغزل فغزلت كان الغزل لها وعليها مثل ذلك ان قطن زوجها لانها غزلته غصبا فتضمن مثل ذلك القطن كن غصب حنطة فطحنها كان الدقيق للغاصب وعاليه مثل تلك الحنطة وان اختلفا فقال صاحب القطن غزليته بأذني وقالت غزليته بغير اذنك كان القول قول صاحب القطن لان المرأة تدعى بملك القطن وهو ينكر وان حمل قطنها الى بيته ولم يقل شيئا

فقرئتم ان كان الزوج يبيع القطن كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لان الظاهر من حاله انه كان يشتري القطن لاجل البيع وان لم يكن يبيع القطن ان كان الزوج يدعي الاذن كان القول قوله لان الظاهر من حاله انه يحمل القطن الى بيته لغزل المرأة فكان الاذن ثابتا لدلالة كما لو طبخت طعاما من اللحم الذي جاء به فان الطعام يكون للزوج ولان الزوج اذا كان يدعي الاذن والمرأة تدعي عليه تلك القطن وهو منكر وكذلك لو اختلفا في الكرباس (٤٠٤) فقال الزوج للمرأة دفعت الى الحائك باذني لينسجه وقالت دفعت بغير اذنيك

كان القول قول الزوج اذا غزلت المرأة قطن زوجها باذنه وكانا يبيعان من ذلك الكرباس ويشتريان بالثمن أمتعة لحاجتهما واتخذوا ببعض الكرباس ثياب البيت فجميع ما اتخذ من ذلك الكرباس وما اشترى من ثمنه للرجل لان المرأة تعمل للرجل فيكون ذلك للرجل الاشياء اشترى لها وسمى عند الشراء أو علم عادة انه اشترى لها ودفع اليها فيكون لها رجل كان يدفع الى امرأته ما يحتاج اليه وكان يدفع اليها احيانا من الدراهم ويقول اشترى بها قطننا واغزى فكانت تشتري وتغزل ثم تبيع وتشتري بها أمتعة للبيت كانت الامتعة للمرأة لانها اشترت من غير وكيل الزوج اياها بالشراء فكانت مستترة لنفسها والله أعلم

(فصل في دعوى النكاح)

امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فجحد فانه يستخلف بالله ما هي بزوجتي وان كانت زوجتي فهي طالق

كذا في التتارخانية * ولو قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت يقع ويختص بالمجلس كذا في التهذيب * اذا قال أنت طالق اريدت أو رضىت أو هويت أو أحببت فقالت شئت أو أردت في المجلس يقع الطلاق كذا في الحاوي * واذا قال لها أنت طالق ان أعجبك أو وافقك فقالت شئت وقع كذا في التتارخانية * ولو قال أنت طالق ان شئت فقالت أحببت لا يقع كذا في غاية السروجي * ولو قال لها شأى الطلاق ونواه فقالت قد شئت يقع استحسانا وان لم تكن له نية لا يقع ولو قال شأى طلاقك يقع بلائيه ولو قال ان شئت فأنت طالق فقالت نعم أو قبلت أو رضىت لا يقع ولو قال أنت طالق ان قبلت فقالت شئت حكى عن الفقيه أبي بكر البلخي انه يقع الطلاق هكذا في محيط السرخسي * ولو قال لها أنت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال الزوج شئت ينوي الطلاق بطل الامر حتى لو قال شئت طلاقك يقع اذا نوى كذا في الهداية * ان قال لها أنت طالق ان شئت فقالت شئت ان كان كذا فهو على وجهين أما ان علقته مشيئة بشئ ماض قد وجد في هذا الوجه يقع الطلاق وأما ان علقته مشيئة بشئ لم يوجد بعد وفي هذا الوجه لا يقع الطلاق ويخرج الامر من يدها وعن هذا قلنا اذا قالت شئت ان شاء أي كان ذلك باطلا وان قال الاب بعد ذلك شئت لا يقع الطلاق هكذا في المحيط * رجل قال لامرأته انت طالق ثلاثا ان شئت فقالت أنا طالق فهو باطل وان قالت أنا طالق ثلاثا فهو ثلاث كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لها أنت طالق واحدة ان شئت فقالت شئت ثلاثا لا يقع عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعندهما تقع واحدة كذا في محيط السرخسي * قال أنت طالق ثلاثا ان شئت فشاءت واحدة لم يقع ولو شاءت واحدة وواحدة طلقت ثلاثا دخل بها أو لا ولو شاءت واحدة وسكتت فقد أعرضت حتى لو شاءت بعد ما لم يقع كذا في التتارخانية * رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت وشئت وشئت فقالت شئت لا يقع شئ حتى تقول ثلاث مرات شئت كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال انت طالق واحدة ان شئت فقالت قد شئت نصف واحدة لا تطلق كذا في محيط السرخسي * داود بن رشيد عن محمد رجه الله تعالى اذا قال لامرأته انت طالق واحدة ان شئت انت طالق ثنتين ان شئت فقالت قد شئت واحدة قد شئت ثنتين قال اذا وصلت فهي طالق ثلاثا كذا في المحيط * رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت واحدة ان شئت ثنتين فقالت قد شئت طلقت ثلاثا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ان شاءت فزوجهما فلها المشيئة في مجلس العلم كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها انت طالق ان شاء فلان يتقيد بمجلس علم فلان فاذا شاء في مجلس علمه وقع الطلاق وكذلك اذا كان غائبا فباعه الخبر يقتصر على مجلس علمه كذا في البدائع * ولو قال لامرأته أنت طالق وطالق ان شاء زيد قد شئت تطليقة واحدة لا يقع شئ وكذلك لو قال شئت أربعاً كذا في محيط السرخسي * رجل قال لامرأته ان شئت وان لم تشأى فانت طالق فهذه المسئلة على وجوه (منها) اذا قدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشأى فانت طالق (أو قدم) الطلاق فقال أنت طالق ان شئت وان لم تشأى (أو وسط) الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشأى وكل ذلك على وجهين (أحدهما) اذا أعاد كلمة الشرط فقال ان شئت وان لم تشأى فانت طالق (أو لم يعد) وذكر حرف العطف فقال ان شئت ولم تشأى فانت طالق (والا فانت طالق) المشيئة والاباء والكراهة فان لم يعد كلمة الشرط وعطف لا يقع الطلاق في الوجوه الثلاثة قدم الطلاق على المشيئة أو آخر أو وسط وان أعاد كلمة الشرط ان قدم المشيئة

بائن أما الاستخلاف فلان على قول أبي يوسف ومحمد رجه الله تعالى يستخلف على النكاح والفتوى على قولهما فقال وأجمعوا على انه يستخلف على النكاح بعد الطلاق البائن والموت لاجل المال وانما يستخلف على هذا الوجه لانها لو كانت صالحة لا يبطل النكاح بمجرد فساد حلف تبقى معطلة وقال بعضهم يستخلف على النكاح فاذا حلف يقول القاضي فرقت بينكما * رجل تزوج امرأته بشهادة شاهدين فانكرت المرأة وتزوجت غيره ومات الشهود ليس للزوج أن يستخلف المرأة في قولهم لان الاستخلاف شرع لرجاء

النكول ولو أقرت المرأة بنكاح الأول لا يصح إقرارها على الزوج الثاني فلا تستحق لكن يستحق الزوج الثاني فإن حلفت انقطعت
الخصومة وإن نكل الزوج الثاني صار مقراراً بنكاح الأول فينشئ استحقاق المرأة فإن حلفت لا يثبت نكاح الأول وإن نكلت يقضى
بها الأول رجلان ادعى نكاح امرأته ووجدت لهما ما فاهما أقام البينة يقضى له فإن أقام البينة وليست هي فيبدأ أحدهما بطلب
البينتان لأن النكاح حالة الحياة لا يمتثل الشركة وليس أحدهما أولى من الآخر (٤٠٥) وإن أقام كل واحد

منهما البينة أنهاله وكانت
المرأة فيبدأ أحدهما يقضى
بها لصاحب اليد وكذا لو
أقاما البينة وادعى أحدهما
الدخول وشهد شهوده
بالنكاح والدخول يقضى له
وإن أقام كل واحد منهما
البينة على النكاح
والدخول لا يقضى لأحدهما
وإن ادعى النكاح ووقت
أحدهما وشهد شهوده على
النكاح والوقت فهو أولى
وإن وقت أحدهما ولم
يؤت الآخر إلا أن المرأة
في يد الذي لم يؤت يقضى
لذي اليد وكذا لو وقت
أحدهما ولم يؤت الآخر
الآن الذي لم يؤت أقام
البينة على النكاح والدخول
كان هو أولى وإن وقتا
واحدتهما سبق فالسبق أولى
على كل حال وإن أقاما البينة
على النكاح ولم يؤت فافترت
هي لأحدهما يقضى للقرلة
وإن أقاما البينة على
النكاح والمرأة تقر لأحدهما
اختلفوا فيه قال بعضهم
لا يقضى للقرلة لأن الإقرار
قبل البينة يبطل بينة الآخر
فلا يقضى بالإقرار بعد
البينة وقال بعضهم
يقضى للقرلة لأن الإقرار

فقال إن شئت وإن لم تشأني فانت طالق لا يقع الطلاق أبداً وكذا لو قال إن شئت وإن أبيت فانت طالق أو
ذكر الكراهة مكان الإباء وإن قدم الطلاق على المشيئة فقال أنت طالق إن شئت وإن لم تشأني فقالت في
مجلسها شئت طلقت وكذا لو قامت عن مجلسها قبل أن تقول شيئاً طلقت لعدم المشيئة وإن وسط الطلاق
فقال إن شئت فانت طالق وإن لم تشأني فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق على الشرطين وإن ذكر الإباء وقدم
الطلاق على الشرط فقال أنت طالق إن شئت وإن أبيت وقالت شئت أو قالت أبيت يقع الطلاق وإن
قامت عن مجلسها قبل أن تقول شيئاً لا يقع والكراهة بمنزلة الإباء وإن وسط الطلاق فقال إن شئت فانت
طالق وإن أبيت فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق قال محمد رحمه الله تعالى هذا إذا لم ينوش شيئاً فإن نوى ونوع
الطلاق دون التعليق يقع الطلاق في الوجوه كلها قدم الطلاق على الشرط أو آخر أو وسط كذا في فتاوى
فاضل خان * إذا قال لها أنت طالق إن شئت أو لم تشأني إن شئت في المجلس طلقت بحكم المشيئة وإن قامت
عن مجلسها طلقت أيضاً وإذا قال لها أنت طالق إن شئت أو أبيت فهو على أحد الأمرين في مجلسها إن
شئت في المجلس طلقت وإن قالت في المجلس أبيت طلقت أيضاً وإن قامت قبل أن تشأ أو تأبى لا تطلق ولا
يكون الإباء إلا بكلامها هذا إذا لم تكن للزوج نية فإن نوى إيقاع الطلاق عليها على كل حال فهو على ما نوى
فيقع الطلاق عليها لا محالة هكذا في المحيط * ولو قال إن شئت فانت طالق وإن لم تشأني فانت طالق طلقت
للحال ولو قال إن كنت تحبين الطلاق فانت طالق وإن كنت تبغضين فانت طالق لا تطلق ولو قال أنت
طالق إن أبيت أو كرحت طلاقك فقالت أبيت تطلق ولو قال إن لم تشأني طلاقك فانت طالق ثم قالت لا أشاء
لا تطلق كذا في محيط السرخسي * إن قال لها إن كنت تحبين أو تبغضين فانت طالق فقالت أنا أحبك
أو أبغضك وقع الطلاق وإن كان في قلبها خلاف ما أظهرت وهذا الجواب إنما يكون على المجلس ولو قال
لها إن كنت تحبين بقايتك فانت طالق فقالت أنا أحبك وهي كاذبة طلقت عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى هكذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت طالق واحدة فإن كرحت فبنتان فإن كرحت يقع
الثلاث أحدها بالاول وثنتان بالتعليق فإن سكنت فواحدة كذا في العتبية * بشر بن الوليد عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً الآن تشأني واحدة فقامت من مجلسها قبل أن
تشأ شيئاً طلقت ثلاثاً وإن شئت واحدة قبل أن تقوم لزمته بتعليق واحدة وكذلك لو قال أنت طالق ثلاثاً
الآن تريد واحدة والآن تهوى واحدة والآن تحبي واحدة وكذلك لو قال لها أنت طالق ثلاثاً الآن
يشاء فلان واحدة والآن يهوى فلان واحدة أو الآن يحب فلان واحدة والآن يريد واحدة فهو مثل
ذلك وإن لم يكن فلان حاضر فله ذلك إذا علم به في المجلس الذي يعلم فيه كذا في المحيط * ولو قال لها أنت طالق
ثلاثاً الآن يرى فلان غير ذلك فهذا على المجلس فإن قام فلان عن المجلس قبل أن يرى غير ذلك طلقت المرأة
ثلاثاً وهذا ما لو قال لها أنت طالق ثلاثاً إن لم يرفل غير ذلك سواء وذلك يقتصر على المجلس ولو قال
أنت طالق ثلاثاً الآن أرى غير ذلك فهذا لا يقتصر على المجلس حتى لو قال بعدما قام عن المجلس رأيت غير
ذلك لا يقع الثلاث وكذلك إذا قال الآن أشاء أنا غير ذلك فهذا لا يقتصر على المجلس وإذا قال لامرأته
أنت طالق إن شاء فلان وإن أحب أو إن رضى أو إن هوى أو إن أراد فبلغ ذلك فلان فله مجلس علمه بخلاف
ما إذا قال إن شئت أنا وأحببت أنا حيث لا يقتصر على المجلس وإذا لم يقتصر على المجلس في حق الزوج إذا

المرأة لأحدهما بمنزلة اليد ولو أقاما البينة وهي فيبدأ أحدهما يقضى لصاحب اليد ولو كانت المرأة فيبدأ أحدهما فشهد شهوده أنها امرأته أو
شهدوا أنها منكوحته وحلله وشهود الآخر شهدوا أنه تزوجها اختلفوا فيه قال بعضهم لا تقبل بينة ذي اليد لأن بينة ذي اليد إنما ترجع على
بينة الخارج إذا شهدوا على السبب أما إذا شهدوا على هذا الوجه كان هذا بمنزلة مطلق الشهادة على مطلق الملك فلا تقبل بينة ذي اليد وقال
بعضهم لا تقبل لأن شهادة الشهود أنها امرأته أو منكوحته وحلله بمنزلة الشهادة على السبب لأن المرأة لا تهر من كونه وحلله إلا بسبب

معين وهو النكاح والحكم اذا تعلق بسبب معين كان ذلك الحكم وذو السبب سواء بخلاف الملك لان الملك يثبت باسباب كثيرة وليس بعضها بأولى من البعض فلا يتعين السبب رجل ادعى نكاح امرأة وهي تجحد فشهد الشهود انها امرأته وقضى القاضي بها ثم جاء آخر وأقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت الى الثاني لان القضاء صحيح ظاهر فلا يبطل ما لم يظهر خطؤه بيقين وذلك بأن يؤقت الثاني وقتا يكون قبل الاول ولو أن رجلين ادعيا نكاح امرأة (٤٠٦) وقد كان دخل بها أحدهما وهي في بيت الآخر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى
صاحب البيت أولى ولو
ادعى زيد وعمر ونكاح
امرأة فقالت تزوجت زيدا
بعدهما تزوجت عمرا قال
أبو يوسف رحمه الله تعالى
يقضى لزيد وعليه الفتوى
ثم قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى فإن سألتها القاضي
وقال من زوجك فقالت
تزوجت زيدا بعد ما تزوجت
عمرا فإن القاضي يقضى بها
لعمرو قال أسحق بن ذلك في
جواب المنطق وكذا في
البيع وكذا لو قال رجل
لاختين فاطمة وخديجة
تزوجت فاطمة بعد خديجة
قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى يقضى بنكاح فاطمة
ولو قالت امرأة تزوجت
هذا الرجل أمس ثم قالت
تزوجت هذا الرجل الآخر
منذ سنة فهى للذى أقرت
بنكاحه أمس ولو شهد
الشهود على إقرارها لهما
جميعا وهى تتجعد قال أبو
يوسف رحمه الله تعالى
أسأل الشهود بأيهما أدت
أقضى به ولو قالت تزوجت
جميعا هذا أمس وهذا منذ
سنة كانت امرأة صاحب
الأمس ولو أن رجلا من

قال ان شئت انا فالزوج كيف يقول حتى يقع الطلاق لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في شيء من الكتب قال مشايخنا رحمه الله تعالى وينبغي أن يقول شئت الذي جعلته الى ولا تشترط نية الطلاق عند قوله شئت ولا يشترط أن يقول شئت طلاقك ولو قال لها أنت طالق إن لم يشأ فلان فقال فلان في المجلس لا أشاء طلقك ولو قال ذلك لنفسه ثم قال لا أشاء لا تطاق حتى يموت كذا في الذخيرة * ولو قال لامرأته ان شئت ما فاقطاعا طالق فشاءت احداهما لا يقع ولو قال لرجلين ان شئت ما فهي طالق ثلاثا فشاء أحدهما واحدة والاخر تبتين لا يقع * ولو قال لامرأته ان شئت فانت طالق ثم قال لاخرى طلاقك مع طلاق هذه يقع عليهما بمشئته الاولى ان أراد به الطلاق وان لم يرد به الطلاق يصدق كذا في محيط السرخسي * ولو قال ان شئت وشاء فلان تعلق بمشئتهما كذا في الكافي * ولو قال أنت طالق اذا شئت وشاء فلان فقالت قد شئت ان شاء فلان فقال فلان شئت لا يقع كذا في محيط السرخسي * واذا قال لها أنت طالق غدا ان شئت فلها المشيئة في الغد ولو قال ان شئت فانت طالق غدا فلها المشيئة في الحال ولم يذكر في المسئلة خلافا قالوا وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن لها المشيئة في الغد في المسئلتين جميعا وعلى هذا اذا قال لها اختاري غدا ان شئت اختاري ان شئت غدا أمر لك سيدك غدا ان شئت أمر لك سيدك ان شئت غدا فالمشيئة في الغد في الحالين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى هذا اذا قال لها طلق نفسك غدا ان شئت طلق نفسك ان شئت غدا ان شئت فطلق نفسك غدا لم يكن لها أن تطلق نفسها حتى يجيء غدا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان قدم المشيئة فلها أن تطلق نفسها في الحال فتقول في الحال طلقك نفسي غدا كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق غدا ان شئت فقالت شئت الساعة لا يقع فان شاءت بعد ذلك في الغد يقع كذا في محيط السرخسي * ولو قال لها ان شئت الساعة فانت طالق غدا أو نوي ذلك ولم يقل الساعة فقالت شئت أن أكون غدا طالق فوقع الطلاق في الغد ولو قالت شئت أن يقع الطلاق في اليوم فانه لا يقع الطلاق اليوم ويخسرج الامر من يدها كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق أمس ان شئت فلها المشيئة في الحال كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنت طالق رأس الشهر ان شئت كانت المشيئة لها رأس الشهر رجل قال لامرأته أنت طالق ان لم يشأ فلان طلاقك اليوم فقال فلان لا أشاء لا تطلق لان له أن يشاء في اليوم كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لها اذا جاء غدا فانت طالق ان شئت كان لها المشيئة في الغد كذا في المحيط * ولو قال لها أنت طالق اذا شئت ان شئت أو أنت طالق ان شئت اذا شئت فهما سواء تطلق نفسها متى شامت وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان اخر قوله ان شئت فذلك وان قدمه تعتبر المشيئة في الحال فان شاءت في المجلس تطلق نفسها بعد ذلك اذا شاءت ولو قامت من المجلس قبل أن تقول شيئا بطل وقال شمس الائمة في ان شئت فانت طالق اذا شئت هنا مشيئتان الاولى على المجلس والاخرى مطلقا اليها معلقة بالموقة فتشامت بعدها اذا طلقت قال وان لم تقل شئت حتى قامت عن المجلس فلا مشيئة لها ولا فرق بين أن يقول ان شئت الساعة أو لم يذكر الساعة هكذا في فتح القدير * ولو قال لها أنت طالق متى شئت أو متى ماشئت أو اذا شئت أو اذا ماشئت فلها أن تشاء في المجلس وبعد القيام عن المجلس ولوردت لم يكن ردا ولا تطابق نفسها الا واحدة كذا في الكافي * ولو قال أنت طالق زمان شئت أو حين شئت فهو بمنزلة قوله اذا شئت فلا يقتصر على المجلس كذا في غاية السروجي

أقام جميعه البينة على نكاح امرأه بعد موتها يقضي لهما ميراث زوج واحد لان حكم النكاح بعد الموت الميراث وهو ولو
يحمل الشركة ولو مات أحد المدعين فأقرت المرأة أن نكاح الميت كان أو لا صح تصديقها رجل ادعى على امرأة أنها امرأته وأقام البينة
على ذلك وأدعت المرأة أنها امرأة هذا الرجل الآخر وذلك الرجل يحدد وأقامت البينة على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى تقبل بينة الزوج
المدعى لان الشهود لم يشهدوا عليها بالنكاح فقد شهدوا على اقرارها أنها امرأته واقرارها على نفسها اصدق من بينتها ألا ترى أن رجلاً

لأقام البينة على رجل أنه اشترى منه ثوبه هذا وأقام صاحب الثوب البينة على رجل آخر أنه باعه منه وهو يجهل فان البينة بينة المدعي على صاحب الثوب لما قلنا ولو قالت المرأة حين أقامت البينة على الرجل أنها امرأته ادعاه ذلك الرجل كانت البينة بينة المرأة وذلك كما مرأة أقام البينة عليها رجلا بالنكاح ولم يوقتوا فيهم ما صدقته المرأة فهو زوجها امرأته قالت لرجل أنا امرأتك فقال مجيبا لها أنت طالق كان اقرارا بالنكاح وهي طالق ولو قالت لرجل أنا امرأتك فقال ما أنت لي بزوجة وأنت (٤٠٧) طالق فليس هذا باقرار عند أبي

حنيفة رحمه الله تعالى امرأته قالت لرجل زوجتك نفسي فقال لها فأنت طالق يقع الطلاق وإن قال أنت طالق لا يقع شيء ولا يكون اقرارا بالنكاح ولو ادعى على امرأته نكاحا وأقام البينة وأقامت أخت المرأة البينة أنهما امرأته وإن أباهما زوجها منه كانت البينة بينة الزوج صدقته المرأة المدعي عليها أم كذبت به ولو ادعى على امرأته نكاحا وأقام البينة وأقامت المرأة البينة أن أختها امرأة المدعي والرجل المدعي ينكر ذلك ويقول ماهي بزوجتي فان القاضي يقضي بنكاح الشاهدة أنهما امرأته المدعي ولا يقضي بنكاح الغائبة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو أقامت الشاهدة البينة على اقرار المدعي بنكاح الغائبة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يتوقف القاضي ولا يقضي بنكاح الشاهدة فان حضرت الغائبة وأقامت البينة على ما ادعت أختها يقضي بنكاحها إذا أقامت هي البينة ولا يقضي بنكاحها

* ولو قال لها أنت طالق كلما شئت فلها ذلك أبدا كلما شئت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا كذا في المحيط * ولو طلقت نفسها ثلاثا بجله لا يقع شيء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ما يقع واحدة ولا يرتد بالرد إذا قال لها أنت طالق كلما شئت فطلقت نفسها ثلاثا وتزوجت بزوج آخر ثم عادت إلى الأول يملك عليها الثلاث عندهما ولها أن تطلق واحدة وواحدة إلى أن توقع الثلاث خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في التبيين * ولو قال لها كلما شئت فأنت طالق ثلاثا فاشأت واحدة فذلك باطل كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق حيث شئت أو أين شئت لم تطلق حتى تشاء وإن قامت عن مجلسها فلا مشيئة لها وإن قال لها أنت طالق كيف شئت طلقت تطليقة يملك الرجعة قبل المشيئة فان قالت قد شئت واحدة بآنية أو ثلاثا وقال الزوج نوبت ذلك فهو كما قال أما إذا أرادت ثلاثا والزوج واحدة بآنية أو على القلب فيقع واحدة رجعية وإن لم تحضره النية تعتبر مشيئتها فيما قالوا بغيره على موجب التخيير كذا في الهداية * وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يقع شيء ما لم تشأ فان شأنت أو وقعت واحدة رجعية أو بآنية أو ثلاثا بشرط مطابقة ارادته وما قاله أولى وثمرة الخلاف تظهر في موضعين فيما إذا قامت عن المجلس قبل المشيئة وفيما إذا كان ذلك قبل الدخول فانه تقع عنده طلاق رجعية وعندهما لا يقع شيء والرد كالقيام هكذا في التبيين * وإن قال لها أنت طالق كم شئت أو ما شئت طلقت نفسها ما شأنت واحدة أو ثنتين أو ثلاثا ما لم تقوم من مجلسها أو تأخذ في عمل آخر ويعلق أصل الطلاق بمشيئتها فان ردت الأمر كان ردنا ولو قال لها طالق نفسك من ثلاث ما شئت أو اختاري من ثلاث ما شئت فلها أن تطلق نفسها واحدة أو ثنتين وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لها أن تطلق نفسها ثلاثا أيضا كذا في الكافي * وعلى هذا الخلاف لو قال طلق من نسائي من شئت فليس له أن يطلق جميع نسائه وعندهما له ذلك كذا في غايه السروجي * ولو قال طلق من نسائي من شئت فشتن كلهن له أن يطلقهن كذا في فتح القدير * وأما المرأة إذا طلبت من الزوج أن يطلقها فقال الزوج لا يبها ماذا تريد مني فعمل ما تريد وخرج ثم طلقها أبوها لم تطلق إن لم يرد الزوج التفويض ويكون القول قوله انه لم يرد به التفويض كذا في الخلاصة * وإذا قال لرجل طلق امرأتى فله أن يطلقها في المجلس وبعده وله أن يرجع كذا في الهداية * إن قال لها طلق نفسك وصاحبك فلها أن تطلق نفسها في المجلس لانه تفويض في حقها ولها أن تطلق صاحبك في المجلس وغيره لانه توكيل في حقها وإن قال لرجلين طلقا امرأتى ان شئتما فليس لاحدهما التفريد بالطلاق ما لم يجتمعا عليه وإن قال طلقا امرأتى ولم يقرنه بالمشيئة كان توكيلا وكان لاحدهما أن يطلقها كذا في الجوهرة النيرة * وإذا وكل رجلين بالطلاق كان لكل واحد منهما أن يطلقها إذا لم يكن الطلاق بمال ولو وكلهما بالطلاق وقال لا يطلقها أحدكما بدون صاحبه فطلقها أحدهما ثم طلقها الآخر أو طلق أحدهما أو أجاز الآخر لا يقع شيء ولو قال لرجلين طلقا جميعا ثلاثا فطلقها أحدهما واحدة ثم طلقها الآخر تطليقتين لا يقع شيء حتى يجتمعا على الثلاث كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لرجلين طلقا ثلاثا ينفرد كل واحد منهما بالطلاق وكذا يملك أحدهما واحدة والآخر ثنتين كذا في العتابة * ولو قال لغيره أنت وكيلي في طلاق امرأتى ان شئت فشأ في المجلس فهو جائز وإن قام الوكيل عن المجلس قبل أن يشاء بطل التوكيل كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا

بتلك البينة التي أقامت الشاهدة وبشرق بين الزوج والشاهدة فان أنكرت الغائبة نكاحها يقضي بنكاح الشاهدة ولو أقر الرجل بنكاح الغائبة يسأله القاضي هل كان بينها وبين الغائبة فرقة فان قال لا يطل نكاح الحاضرة ولو قال كنت طلق الغائبة وأخبرتني بانقضاء عدتها وكذبته الشاهدة في طلاق الغائبة يقضي بنكاح الشاهدة فان حضرت الغائبة وصدقته في النكاح وكذبته في الطلاق يقع الطلاق عليها من حين اقرار الزوج بطلاقها ولو ادعى نكاح امرأته وأقام البينة وادعت المرأة انه تزوج بأمرها أو بغيرها هذا وما

لواتعت فكاح الاخت سوان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. ولو أقامت الشاهدة البينة أنه تزوج بأمة أو دخل بها أو قبلها أو مسها عن شهوة أو نظر إلى فرجها عن شهوة ففرق القاضي بين الشاهدة وبين المدعى ولا يقضي بنكاح الغائبة * رجل تزوج امرأة ثم أقر أن فلانا كان زوجها طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها فافتت المرأة هو زوجي على حاله لا يقبل قول المرأة ولا يفرق بينها وبين الزوج. فان حضر الغائب وأنكر الطلاق يقضي له بالمرأة ويفرق (٤٠٨) بين المرأة وزوجها الثاني وان أقر الأول بالنكاح والطلاق وانقضا العدة كما قال

الزوج الثاني وكذبت المرأة في الطلاق وقع الطلاق عليها من الزوج الأول حين أقر الزوج الأول بالطلاق وعليها العدة من ذلك الوقت ويفرق بينها وبين الثاني وان صدقته في جميع ما حال كانت امرأة الثاني ولو قال الزوج كان لها زوج قبل فطلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها وفالت المرأة لم يطلقني ذلك الزوج كان القول قول الزوج ولا يقبل قول المرأة فان حضر رجل وادعى أنه الزوج الذي أقر به الثاني وصدقته المرأة في ذلك وكذبه الزوج الثاني كان القول قول الزوج الثاني لانه ما أقر بالنكاح المعلوم ههنا والله أعلم

* (فصل في الشهادة على النكاح) *

يجوز الاعتماد على الشهرة والتسامع لتحمل الشهادة في خمس مسائل أربع منها معروفة النسب والنكاح والموت والقضاء وواحدة منها ذكرها الخصاص رحمه الله تعالى وهو الدخول من الزوج وذكر الشيخ الامام شمس الأئمة السر خسي أن الشهادة على أصل الوقف

قال لغيره طلق امرأتى ثلاثا ان شاءت لا يصير وكيلها ما لم تشأ وأهلها المشيئة في مجلس علمها حتى صار وكيلها لوطلقها الوكيل في ذلك المجلس يقع ولو قام عن مجلسه بطل التوكيل ولا يقع طلاقه بعد ذلك قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ينبغي أن يحفظ هذا فان البلاء فيه تعم فان عامة كتب الطلاق التي يكتبها الزوج من الغربة يكون فيها كتبت اليك هذا الكتاب سل امرأتى هل تشاء الطلاق فان شاءت فطلقها ثم ان الوكلاء كثيرا ما يؤخرون الايقاع عن مجلس مشيئتها ولا يدرون أن الطلاق لا يقع واذا قال لغيره أنت وكيل في طلاقها على اني بالخيار أو على اني بالخيار أو على أن فلانا بالخيار فالوكالة جائزة والخيار باطل واذا قال لغيره طلق احدي نسائي وطلق واحدة منهم بعينها صح وليس للزوج أن يصرف الطلاق الى غيره او كذا اذا طلق واحدة منهم لا بعينها صح ويكون الخيار للزوج كذا في المحيط * رجل قال لا آخر وكتبت في جميع أموري فطلق الوكيل امرأتى أنه اختل فوافيه والصحيح أنه لا يقع ولو قال وكتبت في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة في البياعات والانكحة وكل شيء كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا بأن يطلق امرأتى تطليقة فطلقها ثنتين لا يجوز عنده وعندهما تقع واحدة كذا في الفتاوى الصغرى * رجل وكل غيره بالطلاق فطلقها الوكيل ثلاثا ان كان الزوج نوى بالتوكيل التوكيل بالثلاث طلقت ثلاثا وان لم ينو الثلاث لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال لغيره طلق امرأتى رجعية فقال لها الوكيل طلقتك بائنات تقع واحدة رجعية ولو قال الوكيل أنت طالق تطليقة رجعية تقع واحدة بائنة رجل قال لغيره طلق امرأتى بين يدي أخي فلان فطلقها بغير محضر من الاخ وقع الطلاق كما لو قال طلقها بين يدي الشهود فطلقها بغير محضر من الشهود يقع رجل قال لغيره لا أعلمك عن طلاق امرأتى لم يكن ذلك توكيلا ولو رأى انسانا يطلق امرأتى فلم ينهه لا يصير المطلق وكيل ولا يقع الطلاق كذلك ههنا كذا في فتاوى قاضيخان * قال لغيره طلق امرأتى بائنات السنة وقال لا آخر طلقها رجعية بالسنة فطلقها في طهر واحدة طلقت واحدة ولا تزوج الخيار في تعيين الواقع كذا في البحر الرائق * ولو وكل غائبا بطلاق امرأتى فطلقها الوكيل قبل أن يعلم بالوكالة فطلقها باطل لان الوكالة بطلاقه لا تثبت قبل العلم كذا في فتاوى قاضيخان * من قال لامرأتى انطلقى الى فلان حتى يطلقك فذهبت فطلقها فلان صح ويصير فلان وكيل بالتطبيق وان لم يعلم بوكالته وذكر في الزيادات ما يدل على انه لا يصير وكيل بالتطبيق قبل العلم قيل في المستملتين روايتان وقيل ما ذكر في الزيادات قياس وما ذكر في الاصل استحسان ثم على رواية الاصل وهو جواب الاستحسان اذا صار وكيل وان لم يعلم لو أن الزوج نهى المرأة عن الانطلاق الى فلان لا يصير فلان معزولا بنهي المرأة قبل العلم بالنهي وصار الجواب فيه نظير الجواب فيمن وكل رجلا أن يطلق امرأتى ثلاثا ثم قال للمرأة نهيت فلانا أن يطلقك فان فلانا لا ينزل ما لم يعلم بالنهي لانه لو انزل انزل بالنهي مقصودا لا تبعا للنهي المرأة عن شيء وما فوض اليها شيئا حتى يصح نهى الغائب بطريق التبعية وتعذر القول بانزاله مقصودا بالنهي قبل العلم فلهذا لا ينزل قبل العلم هذا اذا نهى المرأة قبل الانطلاق الى ذلك الرجل أما اذا نهىها بعد الانطلاق الى ذلك الرجل فلا يصير فلان معزولا وان علم بالعلم والعزل وقبل الانطلاق يصير معزولا اذا علم بالنهي والعزل وهذا بخلاف ما لو قال لاجنبي انطلق الى فلان وقل له حتى يطلق امرأتى ثم نهى

تجوز بالشهرة والتسامع ولا تجوز على شرائط الوقف وكما تجوز الشهادة على النكاح بالتسامع تجوز بالمهر أيضا بالشهرة بعد والتسامع ذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المنتقى والاشهاد على نوعين عرفي وهو أن يسمع من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب وشري وهو أن يشهد عنده رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من غير استنشاء ويقع في قلبه أن الامر كذلك ولا يكتب في شهادة الواحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا شهد واحد عدل بعوت رجل وقال أنا ما كنت موته

حل له أن يشهد على موته والصحيح أن الموت بمنزلة النكاح وغيره ولا يكتفى فيه بشهادة الواحد ولو رأى رجلاً وامرأة يسكنان في منزل وينسبط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الأزواج حل له أن يشهد على نكاحهما ولو قدم عليه رجل من بلدة وانتسب له وأقام عنده دهرالم يسعه أن يشهد على نفسه حتى يلقى من أهل تلك البلدة رجلين عدلين عن يعرفه ويشهد له على نفسه وإذا تحمل الشهادة بالشهرة والتسامع فشهد عند القاضي وأبهم جازت شهادته وإن فسر وقال أنهم شهدا على النكاح (٤٠٩) أو على النسب لاني سمعت ذلك من قوم

لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل شهادته كمن رأى داراً أو عيناً في يد رجل يتصرف فيه تصرف الملاك ووقع في قلبه أنه ملكه حل له أن يشهد على أنه ملكه فإن شهد وفسر فقال أشهد أنه له لاني رأيته في يده يتصرف فيه تصرف الملاك لا تقبل شهادته كذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ولم يفصل بين الموت وغيره وفي بعض الروايات في الموت تقبل شهادته وإن فسر وإذا سمع الرجل نكاحاً أو موتاً أو نسباً ووقع في قلبه أنه حق ثم شهد عنده عدلان بخلاف ما وقع في قلبه أو لم يسعه أن يشهد بما وقع في قلبه أو لا الآن يستيقن بكذبهما وإن شهد عنده عدل بخلاف ما وقع في قلبه أو لا وسعه أن يشهد بما وقع في قلبه أو لا الآن يقع في قلبه أن هذا الواحد صادق فيما يشهد وإن عاين رجلاً نكاح امرأة أو بيع جارية أو قتل عمداً أو أقر رجلاً على نفسه بما يشهد عنده الشاهد رجلاً عدلان أن فلان طلق امرأته ثلاثاً

بعد ذلك صح النهي ولو نهى المرأة عن الانطلاق لا يصح وهذا بخلاف ما لو قال لغيره إن جاءتك امرأتى فطلقها أو قال إن خرجت إليك امرأتى فطلقها ثم نهى الوكيل عن الإيقاع بعد نهى المرأة إليه وبعد خروجها إليه يصح النهي إذا علم كما قبل المجي والمخروج كذا في المحيط * رجل وكل رجلاً بطلاق امرأته فطلقها الوكيل في سكره اختلفوا فيه والصحيح أنه يقع رجل وكل رجلاً بطلاق امرأته ثم طلقها الموكل بأمره أو رجلاً ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة ولا ينزل بابانة الموكل إذا لم يكن طلاق الوكيل بمال فإن لم يطلقها الوكيل حتى تزوجها الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع طلاقه عليها وإن كان الموكل تزوجها بعد انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل وكذا لو ارتد الزوج أو المرأة والعياذ بالله تعالى ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة وإن لحق الموكل بدار الحرب مرتداً وقضى القاضي بالحاقه بطلت الوكالة حتى لو عاد من دار الحرب لم يأت بطلاق الوكيل لا يقع طلاق الوكيل ولو ارتد الوكيل والعياذ بالله كان على الوكالة وإن لحق بدار الحرب الآن يقضى القاضي بالحاقه كذا في فتاوى قاضيخان * الوكيل بالطلاق ليس له أن يوكل غيره وإذا وكل صبياعقلاً أو عبداً بالطلاق صح كذا في السراجية * ولو وكله فرد ثم طلق لم يقع ولو سكت بلا قبول ثم طلق وقع ولو قال له طلقها غداً فقال أو كذا أنت طالق غداً كان باطلاً ولو قال له طلقها فقال الوكيل أنت طالق إن دخلت الدار فدخلت لم يقع وإذا قال لغيره طلق امرأتى ثلاثاً فطلقها ألفاً لا يصح وكذا لو قال لغيره طلق امرأتى نصف تطلقه فطلقها الوكيل تطلقه لا يقع شيء كذا في البحر الرائق * الوكيل بالطلاق المنجز إذا علق لا يصح كذا في القنية في كتاب الوكيل * رجل أراد السهر فوكل رجلاً بطلاق امرأته ثم عزله بغير محضر من المرأة إن لم يكن التوكيل بطلب المرأة يصح عزله إلا بمحضر منها قال شمس الأئمة السرخسي والصحيح أنه يملك عزل الوكيل بالطلاق وإن كان بطلب المرأة ولو وكل رجلاً بالطلاق وقال كلما عزلتلك فانت وكيلى قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل وقال بعضهم يصح التوكيل ولا يملك عزله بتجدد الوكالة قال الشيخ شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه يملك العزل ثم اختلفوا في طريق العزل قال الشيخ الإمام رحمه الله تعالى إذا قال عزلتلك عن جميع الوكالات ينزل وينصرف ذلك إلى المعلق والمنجز وقال بعضهم يقول عزلتلك كما وكلتك وقال بعضهم يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتلك عن الوكالة المطلقة كذا في التتارخانية * ولو قال لغيره طلق امرأتى فأبناها أو قال أبناها فطلقها فهو وكيل لا يقتصر على المجلس وللزوج أن يرجع عنه وإذا طلقها الوكيل تقع واحدة بانه وليس لهذا الوكيل أن يقع أكثر من واحدة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال طلقها على أن لا تخرج من البيت شيئاً فقال لها طلقك على أن لا تخرجي من البيت شيئاً فقبلت طلقك أخرجت أو لم تخرج ولو قال طلقك بشرط أن لا تخرجي من البيت فإن أخرجت لا تطلق وإن اختلفا فالقول قول الزوج لانه منكر كذا في العناية * رجل قال لغيره طلق امرأتى هذه فقبل الوكيل وغاب الموكل لا يجبر الوكيل على الطلاق ولو جعل طلاق امرأته بيد رجل فجن المجعول إليه فطلق قال محمد رحمه الله تعالى إن كان لا يملك ما يقول لم يقع طلاقه ولو جن الموكل بالطلاق إن كان جتن ساعة ثم أفاق فالوكيل على وكالته ولو جن زماناً نادماً بطلت وكالته إذا قال لغيره طلق امرأتى إذا حاضت وطهرت فقال لها الوكيل إذا حاضت وطهرت فانت طالق كان باطلاً كذا في فتاوى قاضيخان

(٥٣ - فتاوى أول) محضرتهم ما أو ان مشترى الجارية أعتق الجارية أو أقر بأع الجارية قبل البيع أنه أعتقها أو أن امرأة واحدة أَرْضَعَت الزوجين في صغرهما في الحولين ثم ان المرأة أنكرت النكاح وأنكرت الجارية ملائمة المشتري لا يبيع الشاهد أن يشهد على نكاح المرأة ولا على بيع الجارية لأن الشاهد بن لو شهدا عند المرأة بالطلاق الثلاث وعند الجارية بعتقها لا يجوز للمرأة ولا للجارية أن تدعه بجاهها فكذا لا يجزى للشاهدين أن يشهدا على النكاح والبيع وإن شهد عند الشاهد الذي عاين النكاح وبيع الجارية عدل واحد

بالطلاق الثلاث وعق الجارية لا يحل للشاهد ان يمنع عن الشهادة على البيع والنكاح * (فصل في العنين) * نكاح العنين جائز فان علمت المرأة وقت النكاح انه عني لا يصل الى النساء لا يكون لها حق الخصومة كما لو علم المشتري بالعيب وقت البيع وان لم تعلم وقت النكاح وعلمت بعد ذلك كان لها حق الخصومة ولا يطل حقها بتلك الخصومة وان طال الزمان ما لم ترض بذلك وكذا لو كان الرجل يصل الى غيرها من النساء والجواري ولا يصل اليها كان (٤١٠) لها حق الزوجية والخصومة واذا خاصمتها الى القاضي فان القاضي يسأل الزوج فان قال قد

* قال لا آخر زوجي فلانة وطلقها ثلاثا ثم ظهر ان الاخر قد تزوجها قبل الامر او بعده بنفسه ينبغي ان يبقى وكيلها بالطلاق كذا في القنية في كتاب الوكالة * الوكيل في الطلاق والرسول سواء كذا في التارخانية * الرسالة ان يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على يد انسان فيذهب الرسول اليها ويبلغها الرسالة على وجهها فيقع عليها الطلاق كذا في البدائع * وفي فوائد نظام الدين ٢ امر بدست زن نهاده كه كرفلان كار كنم تو بای خود را كشاده كنی هرگاه كه خواهی آن كار كرد و پیش از پای كشاده كردن باشوی خلع كرد پس از آن بای تواند كشاده كردن بای آجاب رحمة الله تعالى تواند كرعدا كدشته باشد باز نكاح كند تواند بای قال فی ذكری فی الزیادات فی الباب الاول اذا امر رجلا ان يطلق امرأته بألف ثم أبانها بنفسه ليس للوكيل ان يطلقها وكذلك ان جدد النكاح ولو طلق امرأته بألف ثم وكل رجلا بان يطلق امرأته على مال فطلقها على مال وقبلت طلقت ولا يجب المال ولو جدد النكاح في العدة فطلقها الوكيل وقبلت طلقت ويجب المال ولو انقضت العدة ثم جدد النكاح فطلقها وقبلت لا يقع في فوائد جدی رحمه الله تعالى قال لامرأته ٣ اكرز بر وزن خواهم امر وی بدست تو نهادم فثبت حرمة المصاهرة بينه وبين امرأته لمسه أمها هل يبقى الامر في يدها بعد ثبوت الحرمة حتى لو تزوج امرأته لكانت تطلقها قال يبقى الامر في يدها لتصوير قضاء القاضي به فانه لو قضى بجواز نكاح التي زنى بأمها أو ابنتها نفذ عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية * جعل امرها يدها ٤ برانكه اكر كاين بخشى بای خود كشاده كنی متى شئت وكانت وهبت مهرها له قبل أن يجعل الامر يدها قال شيخ الاسلام نظام الدين وبعض أصحابنا ان تطلق نفسها او بعضهم قالوا ليس لها ان تطلق نفسها كذا في الوحي الكردی ٥٥ مردی بسفر میرفت زن را كفت كه اكر يكاه از رفتن من بر آید ومن بزونه آمده باشم ونفقة من بتو رسیده باشد امر تو بدست تو نهادم تا هر چه وقت بایدت بای خود كشاده كنی پیش از كدشتن يكاه نفقه رسیده اما مردنه آمده امر زن بدست زن نشود شرط امر كه بدست زن شود و چه زیادت نا آمدن ونفقة نارسیدن یکی ازین دو یافتم و یکی فی بخلاف قوله من ونفقة من نرسد و یکی رسید امر بدست وی شود رأیت فتوی آجاب عنہ شیخ الاسلام علاء الدین محمود الحارثی المروزی وصورتهارجل قال لامرأته ان غبت عنك شهر افأمرک بذلك ٦ این مرد را كافر اسیر بردن و ذبا لله هل يصیر امرها يدها آجاب

وصلت اليها في هذا النكاح وأنكرت المرأة ان كانت ثيبا كان القول قوله وان قالت أنا بكر فالقاضي يري النساء والمرأة الواحدة تكفي والثنتان أحوط فان قلن هي ثيب كان القول قول الزوج وان قلن هي بكر كان القول قولها في عدم الوصول اليها وان شهد البعض بالبكارة والبعض بالثيابة يريها غيرهن فاذا ثبت عدم الوصول اليها أجله القاضي سنة طلب الرجل التأجيل أو لم يطلب ويشهد على التأجيل ويكتب لذلك تاريخا وكذا لو أقر الزوج انه لم يصل اليها أجله سنة وتكلموا انه يؤجله سنة قرية أو شمسية قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله تعالى لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في الكتاب وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر انه يؤجله سنة شمسية بالايام وهكذا قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي والناطقي رحمهما الله تعالى رجاء ان يوافقه العلاج في الايام التي يقع التفاوت فيها بين الشمسية

ترجمة
٢ جعل الامر بيد المرأة على انه ان فعلت هذا الامر فلان تطلق نفسك كلما أردت ففعل هذا الامر وقبل أن تطلق نفسها تخالعت مع الزوج فهل تلك بعد ذلك ان تطلق نفسها أم لا آجاب رحمه الله تعالى بانها تلك ذلك فاذا مضت العدة وتزوجها ثانيا هل تلك أم لا قال لا ٣ ان كنت أتزوج عليك امرأته جعلت امرها يديك ٤ على انك ان وهبت مهرك فلان طلاق نفسك ٥ رجل سافر وقال لامرأته ان مضى شهر من وقت ذهابي ولم أرجع اليك ولم تصل اليك نفقتي فقد جعلت امرك يديك حتى تطلق نفسك متى أردت فوصلتها النفقة قبل مضى شهر لكن الرجل لم يأت لا يكون امر المرأة يدها لان شرط الامر شيان عدم المجيء وعدم وصول النفقة فوجد أحد الشينين ولم يوجد الآخر بخلاف قوله ان كانت لاتصلك نفقتي ولا أنا ووصل أحدهما بصير الامر يدها ٦ فأسر الكفار هذا الرجل

والقمريه ولا يكون هذا التأجيل الا عند قاضي مصر أو مدينة فان أجلته المرأة وأجله غير القاضي لا يعتبر ذلك التأجيل ويحتسب على الرجل شهر رمضان وأيام حيضها وان مرض أحدهما مرضا شديدا لا استطاع معه الجماع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية يحتسب عليه ما دون السنة وان كان يوما في رواية ما زاد على نصف الشهر لا يحتسب عليه ويعوض له ذلك هو ما دون ذلك يحتسب وعن محمد رحمه الله تعالى لا يحتسب الشهر وما دونه يحتسب وهو أصح الاقاويل ولو هربت المرأة من

زوجها لا يحتسب تلك الايام على الزوج وان غاب الزوج بحج أو غيره يحتسب عليه ولو حبس الزوج فلم تأت المرأة لا يحتسب على الزوج وكذا لو حبسته المرأة بمهرها ولم تأت وان أتته الى السجن وثمة مكان يمكنه الخلوة والجماع يحتسب عليه وكذا لو حبست المرأة بحق وكان الزوج يصل اليها ويمكنه الخلوة والمبيت معها يحتسب تلك المدة والا فلا وان كانت المرأة محرمة بحجة الاسلام لا يحتسب على الرجل حتى تفرغ وان أحرمت بعد التأجيل لا يحتسب على الرجل ويعوض له عن تلك الايام وان كان (٤١١) الزوج مظاهرا منها ان كان قادرا على

الاعتاق أجله القاضي سنة وان كان عاجزا عن الاعتاق أمهله القاضي شهرين للكفارة ثم يؤجل وان ظاهر بعد التأجيل لا يلتفت اليه ويحتسب ذلك عليه واذا مضت السنة فات القاضي أو عزل قبل أن تخبر المرأة وولي غيره فقدمته الى القاضي الثاني وأقامت البينة ان فلانا القاضي كان أجمل في أمرها سنة وان السنة قد مضت فان القاضي الثاني يبنى على الاول وان مضت السنة من وقت التأجيل ولم تخصمه زمانا لا يطل حقه وان طوعته في المضاجعة في تلك الايام فان خاصمته الى القاضي ان كانت ثيبا كان القول قوله وان أقر الزوج انه لم يصل اليها أو قالت أنا بك كرهت نظر اليها النساء وقلن انها بكر خيرا القاضي فان اختارت زوجها أو قامت عن مجلسها قبل الاختيار أو أقامها أعوان القاضي أو أقام القاضي عن مجلسه بطل حقه كما في خيار المخرة فان اختارت الفرقة في مجلسها بأمره القاضي بالتفريق ولا تقع الفرقة

٢ في و كان والدي يقول ان أجبره على الذهاب فذهب بنفسه ينبغي أن يتحقق الشرط وهو الغيبة لان الاتيان مكرها أو ناسيا أو عامدا سواء في تحقق الخلع كذا في الخلاصة * وفي مستفتيات صاحب المحيط قال لها ٣ اكرهه روزاز تو غائب شوم ونفقة من بتوزر سد امر تو بدست تو نم دهم ده روز گذشت واختلفا في وصول النفقة شوى ميكويد كه رسايد دهم وزن منكر است أجاب رجحه الله تعالى قول قول زن باشد تا امر بدست وى باشد و اين روايه أصل است و روايه منتقى برعكس اين است كذا في الفصول العمادية * قال لاخر ٤ اكرسيم من ندهى الى وقت كذا امر بدست من ندهى طلاق زن خواستنى را فقال نه دهم فلم يعطه المال حتى مضى ذلك الوقت وقد تزوج امرأته فليس لصاحب المال أن يطلقها ولو كان قال ٥ اكرسيم من ندهى الى وقت كذا امر بدست من ندهى طلاق زن را كه بخواهى وباقي المسئلة بحالها فله أن يطلقها كذا في المحيط * رجل جعل امرأته يدها فقالت ٦ دست باز داشتم ولم تقل خويشتن والابن ولو قالت عنيت نفسى ان كان المجلس قائما تصدق والا فلا وبهض مشايخنا قالوا ينبغي أن يقع كذا في الظهيرية * ولو قالت ٧ افكندم وقالت ما نويت طلاقا صدقت ولو قالت نويت طلاقا ولو قالت ٨ طلاق افكندم يقع بدون النية كذا في الخلاصة * ذكر شيخ الاسلام قال لها ٩ امر بدست تو نم دهم شش ماه را قال امر يدها عند تمام ستة أشهر كذا في الوجيز للكردي * وفي فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود رحمه الله تعالى ١٠ مردى مرزن خود را گفت كه اكر در روز نفقه تو از من بتوزر سد بعد از ان بای خود را كشاده كن ثم انما صارت ناشئة حتى مضت المدة فينبغي أن لا تطلق نفسها وقد وقع الاستفتاء عن قال لامرأته ١١ اكر يكاه نفقه تو رسام بتواهر تو بدست تو بعد از زن ييدستورى شوى بخانه بدر بخشم رفت و يكاه باشيد و اين مرد نفقه نفرستاد فينبغي أن لا يصير امرها يدها وقد وردت الفتوى عن قال لامرأته ١٢ اكر بعد از ده روز بنج ديوار زر بتوزر رسام فامر لك بيدك لتطلق نفسك متى شئت ١٣ ده روز گذشت و آن زر رسايد هل لها أن تطلق نفسها قالت نعم ١٤ اكر مرادشوى آن بوده است كه اكر بر فورده روز تمام شدن رسام بای خود را كشاده كرد اندوان لم يرد به الفور ليس

ترجئة
٢ لا ٣ ان كنت أغيب عنك عشرة أيام ولم تصل اليك نفقتى فقد جعلت أمرك بيدك فمضت عشرة أيام واختلفا في وصول النفقة فالزوج يقول أوصلتها والمرأة منكرة أجاب رجحه الله تعالى بأن القول قول المرأة حتى يصير الامر يدها وهذه رواية الاصل ورواية المنتقى بعكس هذه ٤ ان كنت لاتعطينى دراهمى الى وقت كذا فهل وضعت الامر يدي في طلاق المرأة التي تزوجتها فقال وضعت ٥ ان كنت لاتعطينى دراهمى الى وقت كذا فهل وضعت الامر يدي في طلاق المرأة التي ستزوجها ٦ فكذلك اليد ولم تقل يدي نفسى ٧ أوقعت ٨ أوقعت الطلاق ٩ جعلت الامر بيدك ستة أشهر ١٠ رجل قال لامرأته ان كانت نفقتك لاتصلك متى عشرة أيام فطلق نفسك ١١ ان لم أوصل لك نفقتك شهرا فامر لك بيدك وبعد هذا ذهبت المرأة الى بيت ابيها غاضبي من غير ان الزوج ومكثت شهرا ولم يعط هذا الرجل نفقة ١٢ ان لم أوصل لك بعد عشرة أيام خمسة دنائير ذهب ١٣ فمضت العشرة أيام ولم يعط لهذا ذلك الذهب ١٤ ان كان مراد الزوج انه ان لم أوصل لك على الفور عند تمام العشرة الايام فلها أن تطلق نفسها

باختيارها فان أبى الزوج أن يفرق يقول القاضي فرقت بينكما فيلزمه المهر وعليها العتة وان طلب من القاضي أن يؤجله سنة أخرى لا يجيبه القاضي فان أجلته المرأة سنة أخرى كان لها ان ترجع عن الاجل وكما يؤجل العنين يؤجل الخصى سنة وكذا الشيخ الكبير وان قال لأرجو أن أصل اليها والغلام الذى هو ابن أربع عشرة سنة اذا لم يصل الى امرأته وله امرأته أخرى يجامعها أو يجامع الجارية كان للمرأة أن تخصمه ويؤجل سنة وكذا الخنثى اذا كان يول من مبال الرجل يؤجل سنة ولو وجدت المرأة زوجها مريضا لا يقدر على الجماع لا يؤجل

مالم يصح وان طال المرض والمعتوه اذ ازوج وليه امرأة فلم يصل اليها اجله القاضي سنة بحضرة الخصم عنه وتأجيل العنين لا يكون
الا عند قاضي مصر أو مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها * رجل تزوج امرأة ولم يصل اليها وقرق القاضي بينهما بعدة ضي الاجل
ثم تزوجها مرة أخرى لا خيار لها ولو تزوج ووصل اليها ثم عجز عن الوطء بعد ذلك وصار عنيان لم يكن لها حق الخصومة ولو تزوج امرأة
ووصل اليها ثم وقعت الفرة بينهما (٤١٣) ثم تزوجها ثم عجز عن الوطء بعد ذلك لها حق الخصومة ويؤجل كما يؤجل العنين ولو تزوج

لهذا ذلك ما لم يمت أحدهما واستصوب والذى هذا الجواب كذا في فصول الاستروشي * سئل بعض اساتذتنا
عن قال لامرأته ٢ اكرزين شهر يديستوري تو بروم امر تو بدست تو نه ادم تا پای خود كشاده
كثير هروقت كه خواهي اين مرد كوك سرارفت دوشبان روز باشيد يديستوري زن پای كشاده كردن تواند
ياي أجاب في والله أعلم واقعة الفتوى رجل غاب عن امرأته ٣ بعد از سه ماه نامه آمد از اين مرد دران
نامه نوشته بود كه اكر از وقت غيبت من دو ماه بر آيد تو من درين مدت بنور سدياي خود كشاده كني هرگاه
كه خواهي ومعه لوم شد كه اين مرد اين نامه را بعد از ان نوشته كه يكماه بيش بر غيبت او نيامده بوده است
اما آريده نامه در راه دير مانده است درين صورت اين زن پای خود تواند كشدن يا في جون سه ماه گذشته
واين زن را علم نبوده است قيل في باب ما يجعل فيه امرأته الى غيره بالوقت في آخر ايمان الجامع انه يصير
الامر يديها وفي فوائد شيخ الاسلام برهان الدين ٤ امر بدست زن نهاده كه ويراي بجنابت شرعي نرند پس
از ان اين زن را كفت كه هر ده روزي ترا دستوري دادم تا بجنابته يدرومادروى ده روز گذشت دوازده
وزشديدرومادآمدندوبالایشان رفت بجنابته ایشان بدین جنابت يديستوري رقتن بر زدها يصير امرها
يديها أجاب نعم يصير والله أعلم ورأيت فتوى أجاب عنها امي نظام الدين رحمه الله تعالى وصورتهما جعل
أمر امرأته يديها ان ضربها بغير جنابة شرعية ٥ پس مادر زن بجنابته اين مرد آمد مرد كفت زن را كه
اين مادر مادمه سك است چرا آمده است زن كفت مادر ترست وخواهر تو مرد زن را بر دامن بدست زن نشود
كذا أجاب رحمه الله تعالى كذا في الفصول العمادية * جعل امرها يديها على انه متى ضربها بغير جنابة
فهى تطلق نفسها ثم قال لها الزوج ٦ لعنت بر تو باد فقالت لعنت خود بر تو باد ككلوا فيه بعضهم
قالوا هذا ليس بجنابة منها لانه بانية وليست ببادئة وعامتهم على ان هذا جنابة منها وهو الاصح وعلى هذا اذا
قال لها ٧ أى مادرت سياهه فقالت المرأة مادرت سياهه فعلى قول الاولين هذا ليس بجنابة والعامة
تكلموا فيما بينهم قال بعضهم ان كانت أم الزوج حية فهذه ليس بجنابة منها في حقه وان كانت أمه ميتة

ترجمة
٢ ان كنت أذهب من هذه البلدة بلا اذنك فقد وضعت أمرك بيدك لتطلق نفسك أى وقت أردت
فذهب ذلك الرجل الى كوك سراو مكث يومين بغير اذن المرأة هل ثلاث ان تطلق نفسها أولا أجاب لا ٣ وبعد
ثلاثة أشهر جامع مكتوب من ذلك الرجل وكان كتب في هذا المكتوب انه ان مر شهران من وقت غيبتى ولم
أتك في هذه المدة فلك ان تطلق نفسك أى وقت أردت وصار معلوما أن هذا الرجل كتب هذا المكتوب
بعد أن لم يات على غيبتة أكثر من شهر لكن تأخر حامل المكتوب في الطريق ففى هذه الصورة هل تقدر
هذه المرأة أن تطلق نفسها أولا حيث مضت ثلاثة أشهر ولم يكن لها علم ٤ جعل الامر بيد المرأة على انه
لا يضربها بغير جنابة شرعية فبعد ذلك قال لها أعطيتك اذنا بالذهاب الى بيت أهلك وأملك في كل عشرة
أيام قضت عشرا يام وصارت اثني عشر يوما فجاءها أبوها وأمه وذهبت معهما الى بيتهم فاضربها بجنابة
الذهاب بلا اذن ٥ فبعد ذلك جاءت أم المرأة الى بيت هذا الرجل فقال الرجل للمرأة ان هذه الام كلبه لم
جاءت فقالت المرأة أمك وأختك الكلبة فاضرب الرجل المرأة لا يكون الامر يديها ٦ عليك اللعنة فقالت
عليك اللعنة ٧ يا أيها التي أمها قبة فقالت أمك القبة

امرأة ولم يصل اليها وقرق
القاضي بينهما بسبب العنة
ثم تزوج هذا الرجل امرأة
أخرى تعلم بحاله مع المرأة
الاولى اختلفت الروايات فيه
والصحيح ان للثانية حق
الخصومة لان الانسان قد
يهجز عن امرأة ولا يهجز عن
غيرها ولو وجدت المرأة
زوجها مجبوا بخيرها
القاضي في الحال ولا يؤجل
لان الالة المقطوعة لا تنبت
فلا يفيد التأجيل فان كان
خلابا فلها كل المهر في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعليه العدة اذا فارقتها
وان كان ذلك قبل الخلوة لها
نصف المهر ولا عدة عليها
وان فرق القاضي بينهما
بعد الخلوة ثم جاءت بالولد الى
سنتين ثبت النسب منه
ولا يطل تفريق القاضي
وفي فصل العنين اذا فرق
وهو يدعى الوصول اليها
فجاءت بولد اقل من سنتين
ثبت النسب ويطل تفريق
القاضي وكذا لو شهد
شاهدان بعد تفريق
القاضي على اقرار المرأة
قبل التفريق انه وصل اليها
يطل تفريق القاضي ولو
أقرت بعد التفريق انه كان
وصل اليها لم تضدق على

ابطال تفريق القاضي ولو وجدت المرأة زوجها مجبوا وهو رتقاء لا خيار لها ولو وجدت زوجها مجبوا فاقامت معه زمانا وهو
يضاحها كانت على خيارها ولو قالت المرأة هو مجبوب والزوج ينكر فان كان يعرف حقيقة حاله بالمس من غير تطريريس وراء الثوب ولا
تكشف عورته وان كان لا يعرف الا بالنظر امر القاضي أمينا بالنظر الى عورته فيخبره بحاله لان النظر الى العورة مباح عند الضرورة * رجل
تزوج امرأته وكان يأتيها فيمداون الفرج حتى ينزل وتنزل المرأة ولا يصل اليها في فرجها واقامت معه كذلك زمانا وهي بكر أو ثيب ثم خاصته

الى القاضي أجله القاضي سنة وبشغل ما قلنا زوج الامة اذا كان مجبواً وعيننا كان الخيار الى المولى في ذلك في قول أبي حنيفة وزفر رجما
الله تعالى فان رضى المولى لاحق للامة وان لم يرض كانت الخصومة اليه كما في العزل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الخيار الى الامة لا الى
المولى كما قال هو في العزل واختلفوا في قول محمد رحمه الله تعالى ذكر بعضهم قوله مع أبي يوسف كما في المزل عنده وبعضهم ذكره وقوله ههنا
مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى واذا فرق القاضي في الحب والعنة كان طلاقاً بائناً (١٣٤) * (فصل في الخيارات التي تتعلق بالنكاح) *

الخيارات أنواع منها ما ثبت في جميع التصرفات وهو خيار اجازة عقد الفضيحة وعند الشافعي رحمه الله تعالى خيار عقد الاجازة لا يتصور لان عنده عقد الفضيحة لا يتوقف فلا يتصور الاجازة منه ومنها ما ثبت في التصرفات التي تحتل الفسخ ولا يثبت فيما لا يحل الفسخ كالنكاح والطلاق والعتاق وهو خيار الشرط اذا شرط الخيار في النكاح عندنا يصح النكاح ويطل الشرط وعند الشافعي رحمه الله تعالى شرط الخيار يبطل النكاح ومنها خيار الرؤية لا يثبت في النكاح لافي المرأة ولا في المهر ومنها خيار العيب وهو حق الفسخ بسبب العيب عندنا لا يثبت في النكاح فلا ترد المرأة بعيبها وقال الشافعي له أن يرد المرأة بعيب خمسة بالجنون والجدام والبرص والقرن والرتق له أن يفسخ النكاح ويرد المرأة ان رد قبل الدخول يسقط كل المهر وان كان بعد الدخول كان

فهذا جنابة منها في حقه وبعضهم قالوا لا يصير الامر بيدها سواء كانت ام الزوج حية أو ميتة فلو قالت له ٢ خديت منك دها فلهذا جنابة منها وكذلك اذا قالت له ٣ أي خديت ان ترس كافر فهذا جنابة منها ولو قالت له ٤ أي بدخوي فان كان كذلك فهو ليس بجنابة وان لم يكن كذلك فهو جنابة ولو قال لها لا تفعل هكذا فقالت ٥ خوش مي آرم ان كانت قالت ذلك في فعل هو معصية فهذا جنابة وان كانت قالت في فعل هو ليس بمعصية فهو ليس بجنابة في المنتقى وانما قالت لزوجه طلاق في فسخ الزوج ٦ من طلاق تو بدست تو بنادم فقالت من خود را طلاق دادم وقال الزوج من نيز را طلاق دادم يقع تطليقتان كذا في المحيط * ولو قالت ٧ أي بني مزه يكون في حق الشريف جنابة كذا ذكره في العدة * وسئل والدي عن ٨ امر بدست زن نهاده كه بي جنابة تر ند زن در پيش زن ديكر گفت اگر شو بان شما مرد است شوي من باري مرد يست فضر بهم الزوج اجاب لا يصير الامر بيدها وهذا جنابة منها والله أعلم ذكر في فتاوى الديناري ٩ امر بدست زن نهاده كه او را بهيچ كاه نزنم مكر كه بخانه فلان برود بيدستوري من زن بيدستوري شوي بخانه فلان رفت وشوي با او جنك كرد وشوي را دشنام داد شوي آن زن را رذن گفت من بحكم امر خود پاي خود كشاده كردم شوي گفت من بدان سبب زده ام كه بخانه فلان رفتم بيدستوري من قال القول قول الزوج وذكر في طلاق فتاوى الديناري قالت لزوجه ١٠ بطلاق من سو كند خورده كه مرا اينكاه زني وزدي من بر تو طلاق مرد گفت كه من يكاه شرعي زده ام قال القول قول الزوج فلو قال الزوج بعد ذلك ١١ من ترا گفته بودم كه بخانه خواهرت مرو و مرا از انجا سخت مي آيد كنون رفتي و بدان سبب زده ام زن منكر است هر رفتن خانه خواهر را قول قول كه باشد كواه بر كه بود قال القول قول الزوج ولا نسمع البيعة في هذا رجل قال لا تخفي مجلس شرب الخمر ١٢ هر زني را كه خواسته ام براي تو خواسته ام داشتن ورها كردن بدست تو بوده است فقال ذلك الرجل ١٣ اگر چنين است دادم زن ترا بكتلاق و دو طلاق و سه طلاق هل يقع قال لا لا قوله ١٤ در دست تو بوده است اخبار عن كون الامر بيد في الزمان الماضي وليس من ضرورة كونه في يده بقاؤه بل الامر المطلق مقتصر على المجلس وقد تبدل

ترجمة
٢ الله ياخذ عمرك ٣ يا من ليس يخاف الله يا كافر ٤ يا نعيم الاخلاق ٥ افعل طيبا ٦ أنا وضعت طلاقك سيدك فقالت طلقت نفسي وقال الزوج وأنا أيضا طلقتك ٧ يا عديم الذوق ٨ جعل الامر بيد المرأة على أنه لا يضر بهم بغير جنابة فقالت المرأة عند النساء الاخران كانت ازواجكن رجالا فيكون زوجي غير رجل ٩ جعل الامر بيد المرأة على أنه لا يضر بهم بغير ذنب الا اذا ذهبت الى بيت فلان بغير اذن فذهبت المرأة الى بيت فلان بغير اذن الزوج فتشاجر معها وشتمته فضر بها فقالت المرأة أنا خلصت نفسي بمقتضى امرك فقال الزوج أنا ضرتك بسبب ما ذهبت الى بيت فلان بغير اذن ١٠ خلعت بطلاقك لا تضر بني بغير ذنب وضررتني فانا مطلقه منك فقال الرجل ما ضرتك بغير ذنب شرعي ١١ كنت قلت لك لا تذهبي الى دار اختك فاني أتضر من ذلك والا تذهبت وضررتك بهذا السبب والمرأة تنكر الذهاب الى بيت اختها فالقول قول من والبيعة على من ١٢ كل امرأة تزوجت من أجل ما فاسا كها وتسريحها كان بيدك ١٣ ان كان هكذا فقد طلقت امرأتك طلقتين وثلاث طلقات ١٤ كان بيدك

لها مهر المثل كما هو حكم الفسخ وان وجدت المرأة زوجها جنونا أو جذا ما أو برصا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى ليس لها حق الفرقة وقال محمد رحمه الله تعالى لها حق الفرقة وان وجدت المرأة في مهرها عيبا لا ترد في البسر وترد في الفاحش الا ان يكون المهر مكيلا أو موزونا قدر في البسر والفاحش وان وجدت زوجها مجبواً أو عيننا لم يكن لها حق الفسخ وكان لها حق المطالبة بالامسالة بالمعروف أو التفريق بناء عليه ولهذا كانت الفرقة بسبب الحب والعنة طلاقاً * وأما الخيارات التي تتعلق بالنكاح أربعة خيار الخيرة وخيار

العتق وخيار الة نسخ لعدم الكفاءة وخيار البلوغ أما الاول اذا قال لامرأته اختاري او اختاري نفسك ينوي به الطلاق فقالت اخترت نفسي يقع تطليقة بآنية وهذا الخيار يختص بجانب المرأة ولا يبطل بسكوتها ابكرا كانت أو ثيبا بل يمتد الى آخر المجلس الا اذا ردت او قامت أو عرضت والفرقة بهذا الخيار لا تحتاج الى قضاء القاضي وأما خيار العتق للنكوحه اذا كانت أمة أو مدبرة أو أم ولد فعتقت قبل الدخول أو بعده كان لها حق الفسخ (٤١٤) حرا كان الزوج أو عبدا عندنا وكذا المكاتبه الصغيرة أو الكبيرة اذا زوجها المولى

فبطل حتى لو قال ٢ در دست تو است فهو اقرار بقيام الامر في يده فيصح التطليق كذا في فصول الاستروشي * في فوائد جدي رحمه الله تعالى ٣ امر بدست زن نهادا كريكاه رادودينار بتونرسانم يابيت كشاده كن زن را وام خواهي بود نوي حواله كريداي تواند كشاديس از گذشتن مدت اجاب في والله أعلم ان اذا ما الى المتهال قبل مضي المدة وان لم يؤد ٤ تواند وفي فوائد ٥ امر بدست زن نهادا كه بيدستوري تواند شهر نروم مرد از شهر بيرون رفت و زن او را مشايعت كرد هل يكون اذا قال لا واقعة الفتوى ٦ امر بدست زن نهادا كه بي دستوري وي كثيره تخرد فذهبت مع زوجها الى الخناس واختارت جارية فاشترها الزوج ٧ اين پسندیدن زن دستوري بود اجاب بعض اهل زمانا وان كان ليس لذلك اهلا ٨ بود حتى لا يصير الامر بيدها وقد اجبت بصير الامر بيدها كذا في الفصول العمادية * وفي مجموع النوازل امرأه قالت لزوجها ٩ يك سخن كويم رواداشتي أو قالت يك كار كنم رواداشتي فقال الزوج داشتم فقالت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع شيء والقول قول الزوج انه لم يرد الطلاق كذا في المحيط * علق الطلاق بالضرب بغير جنابة فخرجت المرأة من البيت الى الرقيقة ١٠ تا آتش در خانه آرد و كان في الرقيقة رجل اجنبي ولم يكن قصدا للمرأة رؤية الاجنبي فضر به الزوج لا تطلق لانه ضرب بالجنابة كذا في خزانة المفتين * ١١ يكي ديكرى را چنين گفت كه هرگاه كه بي دستوري من از شهر بروى امر زن خويشتن بدست من نهادى گفت نه ادم يكبار دستوري داد پس از ان تواند رفتن بي دستوري وي اجاب علاء الدين رحمه الله تعالى ١٢ تواند چه هرگاه هر وقت است و هر وقت يكبار فرار از كيرده كذا كسبت عن فوائد * قال لامرأته ١٣ اكر بعد سر هر شش ماهى ترا بشهر مادر و پدر بزم امر تو بدست تو نهادم پاي خود بيك طلاق باشن بكشاي هرگاه كه خواهي وزن قول كرد تفويض را در مجلس پس از اين يكسال گذشت و اين شوى اين زن را بجنانه بدر و مادر و پدر و اهل ان تطلق نفسها كانت مسئلة واقعة الفتوى بمرغيبان فارس اهلها اليها بالفتوى فكسبت نعم لها ذلك ووافقني اهل الافتاء بمرقند يومئذ في الجواب * في فوائد جدي رحمه الله تعالى ١٤ يكي چنين گفت كه من سبكي نخورم و فشار كنم و زنم كنم اكر يكتم زن از من بسه طلاق اكر يكي از من

٢ بيدك ٣ جعل الامر بيد المرأة انه ان لم اوصل لك في الشهر دينارين خلصى نفسك وكان للمرأة ان تطلبه عليه هل تقدر ان تخلص نفسك بعد مضي المدة اجاب لا ٤ تقدر ٥ جعل الامر بيد المرأة على انه لا يخرج من البلدة بغير اذنها فخرج الرجل من البلدة وشيعته المرأة ٦ جعل الامر بيد المرأة على انه لا يشتري جارية بغير اذنها ٧ فهل يكون استحسان المرأة هذا اذا ٨ يكون ٩ ساقول لك كلمة هل تعضيها أو قالت ساقول امر اهل تنفذه فقال الزوج انفذته ١٠ لاجل ان تأي بنار ١١ رجل قال لا آخر كلاما خرجت من البلدة بغير اذن في فهل جعلت امر امرأتك يدي فقال جعلت فأعطاها اذنا مرة فبعد ذلك هل يقدر ان يذهب بغير اذنه ١٢ يقدر لان كلامه معنى كل وقت وكل وقت ينخل بمرّة واحدة ١٣ ان لم اوصل لك الى بلدة ابيك وأمل في رأس كل ستة أشهر فقد جعلت امر لك بيدك تطلق نفسك بطلقة بآنية أي وقت أردت وقبلت المرأة هذا التفويض في المجلس فمضى بعد ذلك عام وهذا الرجل لم يوصل المرأة الى بيت أبيها وأمها ١٤ رجل قال لأشرب المثلث ولا أقامر ولا أزن وان فعلت فامرأتى متى بثلاث طلاقات فان فعل واحدا من هذه الاشياء طلقت امرأته

برضاها فعتقت بالاداء أو أعتقها المولى كان لها خيار العتق عندنا وهذا الخيار بمنزلة خيار الخيرة عندنا من حيث انه يختص بالمرأة ووقوع الفرقة منها لا يتوقف على القضاء ولا يبطل بالسكوت بل يمتد الى آخر المجلس الا اذا أبطلت الخيار بلسانها أو دلالة وانما يفارق هذا الخيار خيار الخيرة من وجه واحد وهو ان الفرقة في خيار العتق لا تكون طلاقا وفي خيار الخيرة تكون طلاقا وأما الخيار لعدم الكفاءة اذا زوجت المرأة نفسها غير كف كان الاوليا من العصبه حق الفسخ وهذا التفريق لا يتم الا بقضاء القاضي وقبل القضاء النكاح قائم بجميع أحكامه من الطلاق والظهار والتوارث وخيار الولي لا يبطل بسكوته ولا بالامتناع عن المطالبة بالتفريق وان طال الزمان ما لم تلد ويكون فسخا لاملأقا حتى لو كان قبل الخلوة الصحيحة يسقط كل المهر وبعد الخلوة لا يسقط وعليه نفقة العدة وان أجاز الولي بطل حقه وكذا اذا أخذ مهرها وان زوجها الولي غير كف ثم وقعت الفرقة بينهما كما زوجت نفسها من هذا الزوج بغير ولي كان للولي ان يفرق بينهما ولو زوجها الولي غير كف فطلقتها الزوج طلاقا رجعيًا ثم راجعها لم يكن لهذا الولي ان يفرق بينهما ولو طلقتها طلاقا بآنية ثم تزوجها بغير اذن ولي كان للولي ان يفرق بينهما ورضا الولي بالعقد الاول يكون رضا بالعقد الثاني ولو زوجها أحد الاولياء غير كف لم يكن لهذا الولي ولا لمن دونه حق التفريق وأما خيار البلوغ غير الاب والجد اذا زوج الصغير

كارها زوجت نفسها من هذا الزوج بغير ولي كان للولي ان يفرق بينهما ولو زوجها الولي غير كف فطلقتها الزوج طلاقا رجعيًا ثم راجعها لم يكن لهذا الولي ان يفرق بينهما ولو طلقتها طلاقا بآنية ثم تزوجها بغير اذن ولي كان للولي ان يفرق بينهما ورضا الولي بالعقد الاول يكون رضا بالعقد الثاني ولو زوجها أحد الاولياء غير كف لم يكن لهذا الولي ولا لمن دونه حق التفريق وأما خيار البلوغ غير الاب والجد اذا زوج الصغير

والصغيرة كان لهما خيارا بالبلوغ وان زوجهما القاضي فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان قال الشيخ الامام شمس الاعنة
السر خشي رحمه الله تعالى الظاهر ثبوت الخيار في نكاح القاضي وكذا اذا زوج الصغيرة أمها عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في خيار البلوغ
روايتان والظاهر ثبوتها وأما المعتوه اذا زوجها أو غيرها ثم عقلت كان لها الخيار كالصغيرة اذا بلغت وان زوجها الاب أو الجدة لخيار
لها وان زوجها ابنه الا رواية فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا ينبغي (٤١٥) أن لا يكون لها الخيار كما لو زوجها الاب وعن محمد رحمه

الله تعالى ان لها الخيار والمولى اذا زوج أمته الصغيرة فعتقت ثم بلغت كان لها خيار العتق وهل يكون لها خيار البلوغ اختلافوا فيه والصحيح انه لا يكون لها خيار البلوغ لان المولى يملك الرقبة والكسب جميعا فكانت ولايته فوق ولاية الاب والجدة ثم خيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجوه منها ان خيار العتق يثبت ثلاثي خاصة وخيار البلوغ يثبت للذكر والانثى ومنها ان خيار العتق اذا ثبت للبكر لا يطل بسكوتها بل يمتد الى آخر المجلس وخيار البلوغ يطل بسكوت البكر وخيار البلوغ للثيب والغلام لا يطل الا بالابطال نصافان قال الغلام نقضت النكاح ونوى به الطلاق عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يكون طلاقا وان نوى ثلاثا فثلاث ومنها ان الفرقة بخيار العتق يثبت بقولها اخترت نفسي وفي خيار البلوغ لا تقع الفرقة ما لم يفرق القاضي بينهما وعند تقرير القاضي يسقط كل المهر ان كانت الفرقة قبل

كارها بكنه زنش طلاقا شؤد ثم قال ولا خلاف في النفي واختلفوا في الاثبات وهو ما اذا قال ٢ اكر من سيكي خورم وقمار كنم وزنا كنم امر زن بدست وي نهادم ثم فعل واحدا منها لا يصير الامر بيدها عند بعضهم ويصير بيدها عند الآخرين وقال رحمه الله تعالى الغرض من مثل هذه الالفاظ منع النفس وزجرها عن ارتكاب المخطو ورو كل واحد من هذه الافعال بانفراده يصلح غرضه فينبغي ان لا يتوقف على الكل وان كان اللفظ للجمع كذا ذكر شيخ الاسلام برهان الدين * وفي فوائد العلامة ٣ مردى مرزن خود را گفت كه اكر من سيكي خورم وجوشيده وعصير ويكني امر بدست تو نهادم تا باي خود بكنشاني هر كاه كه خواهي زن قبول كرد مرد بكني خور و ديكرهاي امر بدست زن شود بخور دن بكني باي اجاب شود كه معلق هم ريكيست چـ دانه بجملة هكذا اجاب معللا ووافقه الباقون من أهل زمانه ٤ امر بدست زن نهاده كه اكر او را بر نديجنايه وبي جنايه باي خود بكنشايدهر كاه كه خواهد وزن قبول كرد بعد از اين مرد مراين زن را بر نديجنايه زن تو انباي كشاده كردن باي ايجبت تواند قلت وما اختار الشيخان الامامان جدي والعلامة السمرقندي رحمه الله تعالى وأهل زمانهم ما في ما ذكرناه هو اختيار الشيخ الكبير أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى كذا في الفصول العبادية

(الباب الرابع في الطلاق بالشرط ونحوه وفيه أربعة فصول)

(الفصل الاول في ألفاظ الشرط) ألفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل وكلما ومتى ومتى ما في هذا لالفاظ اذا وجد الشرط انحللت العيّن وانتهت لانها لا تقتضي العموم والتكرار في وجود الفعل مرة ثم الشرط وانحللت العيّن فلا يتحقق الحث بعده الا في كلما لانها توجب عموم الافعال فاذا كان الجزاء الطلاق والشرط بكامة كلما يتكرر الطلاق بتكرار الحث حتى يستوفي طلاق الملك الذي حلف عليه فان تزوجها بعد زوج آخر وتكرر الشرط لم يحث عندنا كذا في الكافي * ولودخلت كلمة كلما على نفس التزوج بان قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق أو كلما تزوجت طالق يحنث بكل مرة وان كان بعد زوج آخر كذا في غاية السروجي * ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج نسوة طلق ولو تزوج امرأة واحدة مرارا لم يطلق الا مرة واحدة كذا في المحيط * ولو نوى بعض النساء صحت نيته ديانة لا قضاء وقال الخصاص تصح نيته في القضاء أيضا والفتوى على ظاهر المذهب وان أخذ بقول الخصاص اذا كان الحالف مظلوما فلا بأس به كذا في البحر الرائق * ومن جملة ألفاظ الشرط لو ومن وأي وأيان واين وأي كذا في التبيين * ومنها في اذا دخل على الفعل كقوله انت طالق في دخولك الدار يعني ان دخلت الدار كذا في المتانية * والالفاظ التي للشرط بالفارسية ٢

٢ ان كنت اشرب المثلث وأقامر وأزني فقد جعلت امر المرأة بيدها ٣ رجل قال لامرأته ان كنت اشرب المثلث والعصير والنبيذ فقد جعلت الامر بيديك لاجل أن تطلق نفسك متى شئت فقبلت المرأة فشرب الرجل نبيذ ولم يفعل غير ذلك فهل يكون الامر بيدها المرأة بشرب النبيذ أم لا اجاب يكون لانه معلق بكل واحد بانفراده لا بالجملة ٤ جعل الامر بيدها المرأة على أنه ان كان يضربها بجنايه أو بغير جناية فله ان يطلق نفسها متى شئت وقبلت المرأة ذلك وبعد هذا ضربها الرجل بجنايه فهل تقدر المرأة على أن تطلق نفسها أم لا اجبت تقدر ٢ مطلب ألفاظ الشرط بالفارسية

الدخول وان كانت بعد الدخول كان لها المهر المسمى وخيار البلوغ اذا ثبت للثيب لا يطل الا بالابطال نصافا وبالتمكن من الزوج أو طلب المهر أو طلب فرض النفقة بخلاف خيار العتق وخيار الخيرة فان ذلك يطل بالقسم عن المجلس ومنها ان في خيار العتق اذا علت بالنكاح والعتق ولم تعلم بالخيار كان له الخيار اذا علمته وتعدرب بالجهل وفي خيار البلوغ اذا علمت بالزوج والمهر ولم تعلم بالخيار لا تعذر بالجهل والفرقة بخيار البلوغ لا تكون طلاقا كالفرقة بخيار العتق وخيار عدم الكفاية فان بلغت الثيب في خوف الليل ولم تقدر على الاشهاد قال محمد رحمه الله تعالى كما

رأت الدم تقول اخترت نفسي ونقضت النكاح فإذا أصهت تشهد وتقول رأيت الدم الساعة واخترت نفسي فقبل له أسمع لهذا قال
 نعم لأنهم ألأخبرت أنهما رأيت الدم في الليل واختارت نفسها لا يقبل قولها ويطلب خيارها وروى عنه أنه لو قالت عند الشهود وأوعند القاضي
 نقضت النكاح حين بلغت يقبل قولها فإن وقت فقالت بلغت أمس واخترت نفسي لا يقبل قولها ولو قالت لم أعلم بالنكاح إلا الآن واخترت
 نفسي قبل قولها ولو بلغت فقالت (٤١٦) الحمد لله اخترت نفسي كانت على خيارها ولو بلغت في مكان منقطع عن الناس فبعثت

الجارية لتأني بشهود
 تشهدهم بطل خيارها إلا أن
 يكون على الفور وينبغي
 أن تقول في فور البلوغ
 اخترت نفسي ونقضت
 النكاح فإذا قالت ذلك
 لا يطل حقه بالتأخير حتى
 يوجد التمكين وأما إذا
 ثبت لها خيار البلوغ
 والشفعة فتقول طلبت
 الحقين ثم تفسر وتبدأ في
 التفسير بالاختيار وقيل
 تطلب الشفعة وتسكي
 صراحاً فيكون البكاه بهذه
 الصفة رد النكاح مع طلب
 الشفعة على قول من يجعل
 البكاه بهذه الصفة رداً
 للنكاح

* (باب الرضاع) *

الرضاع في إثبات حرمة
 المناكحة بمنزلة النسب
 والصهرية كما أن الحرمة
 بالنسب إذا ثبتت في الأمهات
 والبنات تعدى إلى الجدات
 والنوافل فكذا إذا ثبتت
 بالرضاع تعدى إلى أصول
 المرضعة وفروعها وأخوتها
 وأخواتها وهذه الحرمة كما
 ثبتت في جانب الأم تثبت في
 جانب الأب وهو الفعل الذي
 ينزل لبنها لوطئه وقال الشافعي
 رحمه الله تعالى الحرمة

أكرهه وهي وهميشه وهو زمان وهو بار فالأول بمعنى قوله أن فلا يحث المرأة والثاني بمعنى متى فلا
 يحث المرأة والثالث كالثاني ومعناه ما واحد وفي الرابع والخامس يحث مرة لأنه بمعنى كل وهو الصحيح
 والسادس بمعنى كلما فيحث كل مرة كذا في محيط السرخسي في كتاب الإيمان * أما الفظة كعبان قال امرأته
 طالق ثلاثاً كعبان كما يمكن أن لم يتعارفوا التعليق بقوله كعبان يقع للحال لأنه تحديق وان لم يتعارفوا
 التعليق لأنه لا تطلق ما لم يوجد الشرط وان تعارفوا التعليق بهذا وبصرى الشرط ذكر النضلي في فتاواه
 أنه يقع الطلاق للحال وبعض مشايخنا رجحوا الله تعالى قالوا لا يقع وهو الأصح كذا في المحيط * وزوال الملك
 بعد اليمين بان طلقها واحدة أو ثنتين لا يبطلها فان وجد الشرط في الملك انحللت اليمين بان قال لا امرأته ان
 دخلت الدار فانت طالق فدخلت وهي امرأته وقع الطلاق ولم تنق اليمين وان وجد في غير الملك انحللت
 اليمين بان قال لا امرأته ان دخلت الدار فانت طالق فطلقها قبل وجود الشرط ومضت العدة ثم دخلت الدار
 تحلل اليمين ولم يقع شيء كذا في الكافي * ولو قال لا امرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثاً فطلقها واحدة
 أو ثنتين قبل دخول الدار فتزوجت بزواج آخر ودخل بها ثم عادت إلى الزوج الأول فدخلت الدار طلقت
 ثلاثاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحوا الله تعالى كذا في البدائع * تحيز الطلقات الثلاث يبطل تعليق
 الثلاث ومادونها فلو علق الثلاث أو مادونها ثم تحيز الثلاث قبل وجود الشرط ثم عادت إليه بعد التحليل ثم
 وجد الشرط لا يقع شيء أصلاً كذا في شرح النفاية للبرجندي * وكما يبطل التعليق بتحيز الثلاث يبطل
 بلحاظه بدار الحرب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما حتى لو دخلت الدار بعد لحاقه وهي في العدة
 لا تطلق خلافاً لهما وفائدة الخلاف فيما إذا جاء تأييداً لمسلمة فتزوجها ثانياً لا ينتقص من عدد الطلاق شيء
 عنده وينتقص عندهما كذا في فتح القدير

(الفصل الثاني في تعليق الطلاق بكلمة كل وكلمة) لو قال كلما دخلت هذه الدار فامرأتي طالق وله أربع
 نسوة فدخلها أربع مرات ولم يكن واحدة منهن بعينها يقع بكل دخل واحدة ان شاء ففرقها عليهن وان شاء
 جمعها على واحدة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فكلما كملت فلا نفاقت طالق فاليمين الثانية تصير معلقة
 بالدخول فإذا دخلت الدار انقضت اليمين الثانية فإذا كملت ثلاث مرات بعد ذلك طلقت ثلاثاً كذا في البحر
 الرائق * إذا قال الرجل لرجلين كلماً أكلت عندكما طعاماً فامرأته طالق وتعدى عند أحدهما اليوم
 وتعدى عند الآخر من الغد طلقت امرأته ثلاثاً لأنه لما تعدى عند الأول وأكل ثلاث لقمات أو أكثر
 كأنه أكل عند ثلاث مرات وإذا تعدى عند الآخر فكلما أكل عند أحداهما فامرأته طالق وتعدى عند أحدهما اليوم
 عندهما ثلاث مرات والا كل عندهما في كل مرة شرط وقوع التطليقة وكذلك إذا قال لأحدهما كلما
 أكلت عندك ثم أكلت عنده فامرأته طالق كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط * رجل قال لا امرأته
 كلما تكلمت كلاماً حسناً فانت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر طلقت واحدة ولو
 قال سبحان الله والحمد لله لا إله إلا الله الله أكبر طلقت ثلاثاً كذا في الخلاصة في جنس من حلف لا يكلم فلاناً
 * ولو قال لا امرأته وقد دخل بها أو لم يدخل بها أو دخل بأحداهما دون الأخرى كلما حلفت بطلاقها
 فواحدة منكم طالق أو قال فاحداً كما طالق وكرر مرتين لا يقع شيء ولم يذكر في الكتاب أنه لو قال ذلك في
 المرة الثالثة وقالوا لا يقع إلا إذا عاقب بالواحدة في المرة الثالثة غير الواحدة في المرة الثانية فيمنع من تكرارها

لا تثبت في جانب الأب والفقهاء يسمون هذه المسئلة لبن الفعل فعندنا الفعل أبو الرضيع وأم الفعل جدته وأخواته بطلاقهما
 عماته وأولاد الفعل أخوته لا يحل للرضيع أن يتزوج واحدة منهن ولا نكاح موطوءة الفعل ومنكوحته ولا الفحل نكاح موطوءة الرضيع
 ولا منكوحته ولو كان للفعل امرأتان حبلى منهن فارتفعت كل واحدة منهما رضيعاً كان الرضيعان أخوين لأب وان كان أحدهما ميتاً
 لا يجوز النكاح بينهما ولو كانا ثنتين لا يجوز الجمع بينهما في النكاح لرجل كما لا يجوز الجمع بين الأخنتين من النسب قبل الرضاع وكثير من سواه

عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يثبت الرضاع بمادون خمس رضعات في خمسة أوقات يكتفي الصغير بكل واحدة منهم وقال أصحاب الطواهر لا بد من ثلاث رضعات وكما يحصل الرضاع بالخص من الثدي يحصل بالصب والسعوط والوجور ولا يحصل بالاقطار في الأذن والاحليل والخائفة والآمة ولا بالحفنة في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى يحصل بالاحتقان ووقت الرضاع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مقدر بثلاثين شهرا إذا ارتضع في هذه المدة ثبت الحرمة فطم على رأس (٤١٧) الحولين أو لم يقطع ولو ارتضع بعد حولين

ونصف لا يثبت الحرمة فطم أو لم يقطع قال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى ووقته مقدر بحولين إن ارتضع في الحولين ثبت الحرمة فطم أو لم يقطع وبعد الحولين لا يثبت فطم أو لم يقطع وقال زفر رحمه الله تعالى وقته مقدر بثلاث سنين وأجمعوا على أن مدة الرضاع في استحقاق أجرة الرضاع على الأب مقدر بحولين حتى إن المطلقة إذا طالبت بعد الحولين بأجرة الرضاع فأبى الأب أن يعطى لا يجبر ويحجر في الحولين وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا فطم الصبي في الحولين فتعود الصبي واكتفى بالطعام فأرضع لا يثبت حرمة الرضاع وفي ظاهر الرواية إذا أرضع في مدة الرضاع ثبت به الحرمة على كل حال إذا مضى الرجل ثدي امرأته وشرب لبنها لم يحرم عليه امرأته لما قلنا أنه لا رضاع بعد الفصال بكرم تزوج قط نزل لها لبن فأرضعت صبياً صارت أم للصبي وثبت جميع أحكام الرضاع بينهما حتى لو تزوجت البكر رجلاً

بطلاقهما فيحنت في المين الأولى ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منه كما هي طالق كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فواحدة منكما طالق تقع واحدة واليه البيان * ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فواحدة منكما طالق كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فهي طالق وقع التطليقتان وله الخيار أن شاء جعلهما على واحدة وإن شاء عليهما * ولو قال لهما وقد دخل باحدهما دون الأخرى كلما حلفت بطلاقكما فأنما طالقان قاله ثلاث مرات انعقدت الأولى وانحلت الثانية ويقع على كل واحدة واحدة والثالثة انعقدت في حق المدخولة ولا تحل الثانية والثالثة لعدم تمام الشرط وهو الحلف بطلاقهما فلو تزوج غير المدخولة وقال لهما إن دخلت الدار فأت طالق تحل الثانية والأولى ويقع على كل واحدة تطليقتان لأن بعض الشرط كان موجوداً بالحلف بطلاق المدخولة في المرة الثالثة والأولى أن تم الشرط فتبين كل واحدة بثلاث ولو لم يتزوج غير المدخولة ولكن قال لهما إن تزوجتكم ودخلت الدار فأت طالق صحمت المين وانحلت الأولى والثانية إلا أن المدخولة في ملكه فبانت بثلاث وغير المدخولة ليست في ملكه فلغا في حقها وتحل المين الأولى والثانية لا إلى جزء إلا أن المين منه قد بكلمة كلما فلا يظهراً أثر الانحلال فبقية ما إذا تزوجها بعد ذلك وحلف بطلاقها يقع عليهما تطليقتان * ولو قال للمدخولة إذا تزوجتكم فأت طالق لا يصح لأنها مبانة إلا إذا قال إن تزوجتكم بعد ما تزوجت بزوج آخر فأت طالق فينتهذه المين لأنه أضاف إلى الملك كذا في شرح الجامع الكبير للصيرى * ولو قال لواحدة منهم كلما حلفت بطلاقك فالباقي طواق ثم قال الثانية مثل ذلك ثم للثالثة طلقت الثالثة والرابعة ثلاثاً ثلاثاً والثانية ثنتين والأولى واحدة لأن الكلام الثاني صار حلفاً بطلاق الأولى وبالكلام الثالث صار حلفاً بطلاق الأولى والثانية ولو كان مكان كلما إذا طلقت الثالثة والرابعة كل واحدة تطليقتين والأولى والثانية كل واحدة واحدة كذا في العناية * ولو قال كل امرأة من نسائي تدخل الدار فهي طالق وفلانة طلقت وفلانة للحال ولو دخلت الدار وهي في العدة طلقت أخرى هكذا كرم في المنتقى قال أبو الفضل هذا خلاف ما في الجامع كذا في الذخيرة * في النوازل قال نصير سألت حسن بن زياد عن رجل قال لامرأته كلما دخلت هذه الدار دخلت هذه الدار دخلت هذه الدار دخلت فأت طالق فدخل الدار دخلت فأت طالق ثلاثاً كذا في انتارخانية * ولو قال لامرأتين كلما تزوجتكم فأت طالقان فتزوج أحدهما امرأة والأخرى مرتين طلقاً واحدة إلا إذا تزوج الأولى مرة أخرى طلقاً أخرى ولو قال كلما تزوجت امرأة من أتين فهما طالقان فتزوج ثلاثاً طلقاً لأنه وجد في كل واحدة الشرط وهو تزوج امرأتين ولو قال كلما كنت عندكما فأت طالق فأكل عندك كل واحدة ثلاث لقمات طلقت ثلاثاً كذا في العناية * ولو قال كل امرأة من أتين وكلما تزوجت امرأة من أتين ثلاثين سنة فهي طالق إن دخلت الدار وفي ما ذكره امرأة ثم تزوج امرأة أخرى ثم طلقها ما جئنا ثم تزوجها ثانياً ثم دخل الدار طلقت كل واحدة منهما ثلاثاً واحدة بالإيقاع وثلاثاً بالحلف ولو كان حين طلقها لم يتزوجها حتى دخل الدار ثم تزوجها طلقت كل واحدة واحدة بالحلف كذا في المحيط * وإذا قال كلما دخلت هذه الدار وكلت فلاناً وفكلمت فلاناً فأم من نسائي طالق فدخل الدار دخلت وكلت فلاناً مرة واحدة لم تطلق الأم مرة واحدة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فان كلت فلاناً فأت طالق فدخل الدار ثلاثاً وكلت فلاناً مرة طلقت ثلاثاً ولو قال كلما تزوجت امرأة فدخلت الدار فهي طالق فتزوجها ثلاث مرات ثم دخل الدار

(٥٣ - فتاوى أول) ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها كان لهذا الزوج أن يتزوج الصبية وإن طلقها بعد الدخول لا يكون له أن يتزوجها لأنها صارت من الربائب التي دخل بأمها ويثبت الرضاع بلبن الميتة سواء حلب اللبن قبل الموت أو بعده وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يثبت الرضاع بلبن يحلب بعد الموت كما لا يثبت حرمة المصاهرة بوطء الميتة وإذا نزل لرجل لبن فأرضع به صبياً لا يثبت به حرمة الرضاع * لا بأس للرجل أن يتزوج عرسعة ولده وأخت ولده من الرضاع لأن نكاح أخت ولده من النسب جائز إذا لم تكن ولده موطوءة فإن الجارية إذا

كانت بين رجلين بغامت بولاد وادعياه لكل واحد من الشر يكتن اينة من امرأة أخرى كان لكل واحد من المولين ان يتزوج ابنة شريكه وان كانت أخت ولده من النسب ونظائرها كثيرة اذا ارضع الصبيان من لبن بهيمة لا تثبت به حرمة الرضاع بينهم - ما واذا جعل لبن المرأة في طعام فاطم صبيين ان طبخ الطعام بأن طبخ لبنها أرز لا تثبت الحرمة بينهم ما في قولهم جميعا كان اللبن غالبا أو مغلوبا وان لم يطبخ الطعام باللبن ان كان الطعام غالبا لا تثبت الحرمة به في قولهم (٤١٨) قيل هذا اذا كان لا يتقاطر منه اللبن عند رفع اللقمة وان كان يتقاطر تثبت

الحرمة والاصح انها لا تثبت وان كان الطعام مغلوبا باللبن لا تثبت الحرمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه تثبت الحرمة كالمخلوط لبن الأدي بلبن الشاة ولبن الأدي غالب تثبت الحرمة وكذا لو ثرثت خبزا في لبنها وتشرب الخبز اللبن أولت سويقا بلبنها ان كان يوجد منه طعم اللبن تثبت الحرمة هذا اذا أكل الطعام لقمة لقمة فان حسي حسوا تثبت الحرمة في قولهم وان خلط لبن المرأة باللبن وسقى صبيين ان كان اللبن غالبا تثبت الحرمة في قولهم وان كان اللبن مغلوبا لا تثبت وكذا لو جعل الدواء في لبن المرأة ان كان الدواء غالبا لا تثبت الحرمة عندنا وان كان مغلوبا باللبن تثبت الحرمة ثم فسر محمد رحمه الله تعالى فقال ان لم يغير الدواء اللبن تثبت الحرمة وان غير لا تثبت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان غير طعم اللبن ولونه لا يكون رضاعا وان غير أحدهما دون الآخر يكون رضاعا وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا جعل

مرة تقع طلقة واحدة ولو دخلها مرة أخرى طلقت أخرى ولو دخلها ثلاثا طلقت ثلاثا ونظيره لو قال لامرأته كلباً كلت ثمرة وجوزة فأنت طالق فا كل ثلاث تمرات وجوزة واحدة لا يقع الا واحدة ولو أكل كل وجوزة أخرى طلقت أخرى ولو أكل كل وجوزة ثالثة طلقت ثلاثا كذا في شرح التلخيص الجامع الكبير * قال ابن سماعة سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى قال ولو قال كلباً دخلت هذا الدار فكلما كلبت فلانا فأنت طالق قال فهذا عليه ما يكون الفاجزاء فان بدأت فدخلت الدار ثلاث دخلات ثم كلبت فلانا مرة طلقت ثلاثا ولو دخلت الدار دخله ثم كلبت فلانا ثلاث مرات طلقت ثلاثا كذا في البدائع في كتاب الايمان * ولو قال كلباً دخلت الدار فأنت طالق ان كلبت فلانا فدخل الدار مرارا ثم كلبه مرارا يحنث في الايمان كلها ولو قال كلباً تزوجت امرأة فهي طالق ان دخلت الدار فتزوجها مرارا ودخلت مرة طلقت ثلاثا كذا في البحر الرائق * رجل قال كل امرأة أتزوجها أبدا في قرية كذا فهي طالق ثم أخرج امرأة من تلك القرية فتزوجها لا تطلق وكذا لو لم يخرجها من تلك القرية وتزوجها في غير تلك القرية لا يحنث ولو قال كل امرأة أتزوجها من قرية كذا فتزوج امرأة من تلك القرية حنث حيثما تزوجها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال كل امرأة لي تكون بخاري فهي طالق ثلاثا الصحيح أنه يراد به طلاق امرأة يتزوجها بخاري وعن هذا قالوا لو تزوج امرأة في غير بخاري ثم قلها لي بخاري ويكون هو معها فيسه لا تطلق وهو الصحيح كذا في الخلاصة في كتاب الايمان في الجنس الثالث في المنكوحة * رجل له امرأة لم يدخل بها فقال كل امرأة لي وكل امرأة أتزوجها لي ثلاثين سنة فهي طالق ان دخلت الدار فتزوج امرأة وطلقتها وطلق التي كانت عنده ثم تزوجها في الثلاثين سنة ثم دخل الدار طلقت القديعة تطليقتين باليمين سوى التطليقة التي أوقع عليها بالتخيير فتطلق ثلاثا وأما الجديدة فتطلق واحدة باليمين سوى ما أوقع عليها بالتخيير فتطلق تطليقتين ولو أن الزوج حين طلقها أول مرة لم يتزوجها حتى دخل الدار ثم تزوجها طلقت القديعة واحدة بالحنث في يمين التزوج بنفس الزوج وان كان المنعقد في حقها يمينين يمين التزوج ويمين السكون فأما الجديدة فلا يقع عليها بالحنث شيء كذا في المحيط * ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق وفلانة لامرأة له أو كل امرأة من نسائي تدخل الدار فهي طالق وفلانة طلقت فلانة للحال ولا ينتظر التزوج والدخول فان تزوجها بعد ذلك أو دخلت الدار وهي في العدة طلقت أخرى كذا في الظهيرية * ولو قال كل امرأة أتزوجها أبدا أو قال لي ثلاثين سنة فهي طالق ان كلبت فلانا فتزوج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة بعده طلقت كل امرأة يتزوجها في تلك المدة فان لم تكن اليمين موقوفة بان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثا ان كلبت فلانا فتزوج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة بعده طلقت التي تزوجها قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام ولو قال ان كلبت فلانا فكل امرأة أتزوجها فهي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت اليمين مطلقة أم موقوفة فان نوى وقوع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام صححت نيته كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال كل امرأة أتزوجها ان دخلت الدار فهي طالق فقدم المؤخر فن تزوج قبل الدخول لم تطلق ومن تزوج بعده طلقت ويجعل الدخول شرط الانعقاد وصار الشرط الاول شرط الحنث وتقديره ان دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق ولو قال كل امرأة أم لي كذا فهي طالق ان دخلت الدار أو قدم الدخول يتناول من في ملكه لا من سيملك وان عني الاستقبال صدق في التغايط فتم طلق من

اللبن في دواء أو خلط باللبن لا تثبت الحرمة على كل حال ولو خلط لبن المرأة بلبن امرأة أخرى فأجر صبيها قال أبو يوسف كانت

رحمه الله تعالى وهي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الرضاع من أكثرهما فان استويا يكون منهما وقال محمد رحمه الله تعالى يثبت الرضاع منهما على كل حال امرأة لها لبن طلقها زوجها وتزوجت برزق آخر فحلت من الثاني وأرضعت صبيها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الرضاع من الاطعم لم تلحق من الثاني فاذا ولدت كان الرضاع من الثاني وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية ان عرفت نزول

كانت

رحمه الله تعالى وهي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى الرضاع من أكثرهما فان استويا يكون منهما وقال محمد رحمه الله تعالى يثبت الرضاع منهما على كل حال امرأة لها لبن طلقها زوجها وتزوجت برزق آخر فحلت من الثاني وأرضعت صبيها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الرضاع من الاطعم لم تلحق من الثاني فاذا ولدت كان الرضاع من الثاني وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية ان عرفت نزول

اللين من الحمل الثاني فالرضاع من الثاني ونية طلع حكم الاول وفي رواية اذا خبلت من الثاني يتقطع حكم الاول وقال محمد رحمه الله تعالى
الرضاع منها حتى تضع الحمل من الثاني اذا ولدت المرأة من زوجها ولدا فطلقها الزوج وتزوجت بآخر فارضعت بلبن الاول ولدا وهي تحت
الزوج الثاني فان الرضاع يكون من الزوج الاول لان نزول اللبن الاول كان منه * رجل تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل اليها لبن فارضعت
صبيها كان الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم على الصبي اولاده هذا الرجل من غير هذه المرأة (٤١٩) * رجل زنى بامرأة فولدت منه

وأرضعت به هذا اللبن صغيرة
لا يجوز لهذا الزاني ولا لاحد
من آباءه وأولاده نكاح
هذه الصبية وذكر في
الدعوى رجل قال للمأولة
هذا ابني من الزنا ثم اشترا مع
أمة عتيق المأولة ولا تصير
الجارية أم ولده * رجل
تزوج امرأة فولدت منه
ولدا فأرضعت ولدها ثم يس
لبنها ثم درلها لبن بعد ذلك
فأرضعت صبيها كان لهذا
الصبي ان يتزوج اولاد هذا
الرجل من غير المرضعة
* الرضاع الطارئ على النكاح
بمنزلة السابق بانه اذا تزوج
صبية فطلقها ثم تزوج
امرأة لها لبن فأرضعت تلك
الصبية حرمت الكبيرة على
زوجها لانها صارت من
أمهات نسائه وكذا لو تزوج
رضيعة فأرضعتها أمه أو
أخته أو ابنته حرمت
الرضيعة على زوجها وكذا
لو تزوج رضيعتين فأرضعتها
امرأة واحدة معها أو واحدة
بعد واحدة بطل نكاحهما
لانه صار جامعين الاختين
ولكل واحد منهما نصف
الصداق يرجع الزوج بذلك
على المرضعة ان تعمدت
الفساد عندنا والتعبدان

كانت في ملكه باعتباره اراظهار ومن سميك باقراره كذا في الكافي في كتاب الايمان في باب اليمين بالعتق
والطلاق * في نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن قال كل امرأة أتزوجها تشرب السويق
فهى طالق أو قال كل امرأة أتزوجها تلبس المعصفر فهى طالق فهذا على أن تشرب السويق وتلبس
المعصفر بعد التزوج الا أن تكون نية على ما قبله كذا في الذخيرة في آخر متفرقات باب التعليق * ولو قال
لا امرأة كل امرأة أتزوجها ما دامت حية فهى طالق فتزوج تلك المرأة بعينها لا يحنث وهذا على غير تلك
المرأة وكذا لو قال هذا امرأته ثم طلقها بانها ثمانم تزوجها لا تطلق كذا في فصول الاستروشن في الفصل العشرين
فيما يطل من العقود بالشرط * ولو قال كل امرأة أتزوجها باسمك فهى طالق فطلق هذه ثم تزوجها لا تطلق
وان كان نواها عند اليمين كما لو قال كل امرأة أتزوجها غيرك فهى طالق لا تدخل هي في اليمين وان نواها
رجل له أربع نسوة قال كل امرأة لي طالق اذا دخلت هذه الدار ثم طلق واحدة بعينها بطلقة بانه ثم دخلت
الدار وهي في العدة طلقت جميعا * رجل قال كل امرأة لي طالق وينوي بذلك من كانت في نكاحه ومن
يسئد بها بعد ذلك لا يقع على من يستفيدا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال كل امرأة لي طالق ان
فعلت كذا وليست له امرأة وقوى امرأة يتزوجها بعد ذلك صحت كما اذا قال كل امرأة تكون لي والى هذا
ذهب شمس الاسلام محمود وقال نجم الدين رحمه الله تعالى لا تصح وقال السيد الامام رحمه الله تعالى
بالقول الاول نأخذ كذا في فصول الاستروشن * روى عن محمد رحمه الله تعالى ولو قال لوالديه كل امرأة
أتزوجها ما دمنا حيين فهى طالق فمات أحدهما بطلت اليمين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي
(١) * ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهى طالق فهذا بمنزلة ما لو قال كل امرأة أتزوجها وكذا لو قال
كل امرأة تصير حلالا لي كذا في الخلاصة في الفصل الرابع في اليمين بالنكاح * رجل يعلم أنه كان حلف
بطلاق كل امرأة تزوجها ولا يدري أنه كان بالغا وقت اليمين أو لم يكن فتزوج امرأة لم يحنث لانه شك في صحة
اليمين فلا يحنث باليمين كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال كل امرأة أتزوجها ما لم أتزوج فاطمة فهى
طالق فماتت فاطمة أو غابت فتزوج غيرها طلقت في الغيبة ولا تطلق في الموت ولو قال لامرأته كل امرأة
أتزوجها فقد بعت طلاقها منك ب درهم ثم تزوج امرأة فقالت التي كانت عنده حين عات نكاح غيرها
قبلت أو قالت طلقها أو قالت اشترت طلاقها طلقت التي تزوجها وان قالت التي كانت عنده قبل أن
يتزوج أخرى قبلت لا يصح قبولها لان ذلك قبول قبل الإيجاب كذا في البحر الرائق * اذا قال كل امرأة
أتزوجها فهى طالق فتزوج نكاحا فاسدا ثم تزوجها نكاحا صحيحا طلقت كذا في الفتاوى الكبرى
* في الملقط ولو قال كل امرأة أتزوجها عليك فهى طالق يعني على رقبته (٢) لا يحنث اذا تزوج امرأة
أخرى كذا في التاتارخانية * اذا قال كل امرأة أتزوجها فهى طالق فزوج فضولي وأجاز بالفعل (٣) بان
ساق المهر ونحوه لا تطلق بخلاف ما اذا وكل به لاتقال العبارة اليه في المستحق ان تزوجت فلانة فهى طالق
وان أمرت من يزوجها فهى طالق فامر انسانا فزوجها منه طلقت ولو تزوجها من غير أن يأمر أحدا
لا تطلق وان أمر بعد ذلك رجلا فقال زوجني فلانة وهي امرأته على حالها طلقت ولو قال ان تزوجت
(١) مطلب لو قال كل امرأة تدخل في نكاحي الخ (٢) مطلب لو قال كل امرأة أتزوجها عليك
فهى طالق الخ (٣) مطلب اذا علق الطلاق على الزوج فزوج فضولي وأجاز بالفعل لا يحنث

تزوجها من غير حاجة لها الى الارضاع بان كانت شبعي ويقبل قولها انها لم تتعد الفساد وان كانت مجنونة وهي امرأته لا يرجع عليها والمجنونة
نصف الصداق ان كان قبل الدخول وكذا لو أخذ الصبي ثدي الكبيرة وهي نائمة فارضع فالثالثة بمنزلة المجنونة ولو أخذ رجل لبن الكبيرة
فأوجر صبيته يغرم الزوج لكل واحدة منهم ما نصف الصداق ثم يرجع الزوج على الرجل ان تعمد الفساد وهو الصحيح ولو تزوج ثلاث
رضيعات فجاءت امرأة وأرضعتهن على التعاقب أو أرضعت ثنتين ثم الثالثة حرمت الاوليان لانه صار جامعين الاختين في نكاح وبقيت

الثالثة امرأته لانها صارت أختا لاوليين بعد ما فسد نكاح الاوليين فان أرضعت واحدة منهن أو لاثم الثنتين معا حرمن جميعا لان الاختية ثبتت دفعة واحدة ولو تزوج صغيرة وكبيرة فأرضعت الكبيرة الصغيرة باتت جميعا ولا مهر لكبيرة ان كان لم يدخل بها لان الفرقه جاءت من قبلها ولا صغيرة نصف المهر لانها باتت بفعل الغير ثم يرجع الزوج بنصف مهر الصغيرة على الكبيرة ان تعمدت الفساد وان لم تعمد لا يرجع وله ان يتزوج الصغيرة بعد ذلك لانها (٤٣٠) صارت ابنة امرأته ولم يدخل بها وليس له ان يتزوج الكبيرة على كل حال لانها أم امرأته وان كان

دخل بالكبيرة لا يحل له أيضا نكاح الصغيرة ولو تزوج كبيرة وثلاث رضيعات فأرضعتن الكبيرة واحدة بعد واحدة أو أرضعت واحدة ثم ثنتين معا حرمن جميعا أما الكبيرة والصغيرة الاولى لانهما صارتا أما و بنتا وأما الباقيتان فلانهما صارتا أختين في نكاح واحد وان أرضعت ثنتين معاً ثم الثالثة حرمت الكبيرة والاوليان ولا تحرم الثالثة لانها صارت ابنة امرأته بعد ما باتت امرأته قبل الدخول وان تزوج صغيرتين وكبيرتين فأرضعت الكبيرة والصغيرة باتت الكبيرة والصغيرة الاولى أما الكبيرة الاولى فلا تنهها بأرضاع الاولى صارت أم امرأته فبطل نكاحها ونكاح الصغيرة الاولى لانهما اجتمعا في نكاح واحد وأما الكبيرة الثانية فلا تنهها بأرضاع الصغيرة الاولى صارت أم امرأة كانت له فبطل نكاحها والصغيرة الثانية امرأته لانها صارت ابنة امرأته التي

فلانة أو امرأت نسائه ان يزوجنها فهي طالق فأمر غيره فزوجه تلك المرأة لم تطلق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ان تزوجت فلانة أو خطبتها فهي طالق فخطبها فتزوجها لا تطلق حتى لو تزوج قبل الامر في المسئلة التي قبلها وقبل الخطبة في هذه المسئلة وقع بأن قال ابتداء بحضرة رجلين تزوجتك بالقبول فقبلت طلقته هكذا في فتح القدير

(الفصل الثالث في تعليق الطلاق بكلمة ان واذا وغيرهما) اذا أضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح نحو أن يقول لامرأة ان تزوجتك فانت طالق أو كل امرأة تزوجها فهي طالق وكذا اذا قال اذا أوفيتي وسواء خص مصراً أو قبيلة أو وقتاً أو لم يخص واذا أضافه الى الشرط وقع عقيب الشرط انفاً كما مثل أن يقول لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ولا تصح اضافة الطلاق الا أن يكون الحاقف مالكا أو يضيفه الى ملك والاضافة الى سبب الملك كالتزوج كالاضافة الى الملك فان قال لاجنية ان دخلت الدار فانت طالق ثم نكحها فدخلت الدار لم تطلق كذا في الكافي * ولو قال كل امرأة أجمعت معي في فراش فهي طالق فتزوج امرأة لا تطلق ولو قال نصف المرأة التي تزوجنيها طالق فزوجه امرأة بامرأه أو بغير أمره لا تطلق ولو تزوج امرأة على انها طالق لم تطلق كذا في فتح القدير * التعليق بصريح الشرط وهو أن يذكر حرف الشرط يؤثر في المرأة المعينة وغير المعينة والتعليق بمعنى الشرط يعمل في غير المعينة كما لو قال المرأة التي تزوجها فهي طالق ولا يعمل في المعينة بان قال هذه المرأة التي تزوجها فهي طالق فتزوجها لا تطلق كذا في معراج الدراية * ثم الشرط ان كان متأخراً عن الجزاء فالتعليق صحيح وان لم يذكر حرف الفاء اذ لم يتخلل بين الجزاء وبين الشرط سكوت ألا ترى أن من قال لامرأته انت طالق ان دخلت الدار يتعلق الطلاق بالدخول وان لم يذكر حرف الفاء لم يتخلل بينهما سكوت وان كان الشرط مقدماً على الجزاء فان كان الجزاء اسماً فاعما يتعلق بالشرط اذ ~~كان~~ الجزاء مجرد الفاعل حتى ان من قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق يتعلق الطلاق بالدخول ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق يقع الطلاق للحال الا اذا قال غنيت به التعليق فينتد يدن فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدن في القضاء واذا كان الجزاء فاعلاً مستقبلاً أو فعل ماض فبالجزاء يتعلق بالشرط بدون حرف الفاء ويتنى على هذا الاصل ما اذا قال لها ان دخلت الدار وانت طالق فانها تطلق للحال وان قال غنيت الله لم يدين أصلاً هكذا ذكر في الجامع وبعض مشايخنا قالوا يستل الزوج كيف نويت ان قال باضمه حرف الفاء لا تصح نيته أصلاً وان كان بالتقديس والتأخير تصح نيته فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال لها فان دخلت الدار فانت طالق تطلق للحال وان عني التعليق دين فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال لها ان دخلت الدار فانت طالق تطلق للحال وان عني التعليق لا يدين أصلاً لافي القضاء ولا فيما بينه وبين ربه ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى ما اذا نوى به بيان الحال معناه أنت طالق في حال دخولك الدار وحكي عن أبي الحسن الكرخي رحمه الله تعالى أنه قال يجب أن تصح نيته لان الواو في مثل هذا يذكّر الحال كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق ان ولم يزد عليه تطلق في الحال في قول محمد رحمه الله تعالى ولا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ~~وكذا~~ لو قال أنت طالق ثلاثاً لولا أو قال والا أو قال ان كان أو قال وان لم يكن لا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه أخذ محمد بن سلمة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أنت طالق دخلت تخبر لعدم التعليق ولو قال أنت طالق ان دخلت بفتح الهمزة وقع في الحال وهو

باتت منه قبل الدخول وليس في نكاحه غيرها فلا تحرم * رجل تزوج ام ولد من بعد صغيرة فأرضعته قول من ابن السيد حرمت المرضعة على مولاها وعلى زوجها الصغيرة أما على المولى فلا تنهها صارت منه ككوة ابنة فحرم على المولى وتحرم على الزوج الصغيرة لانها صارت موطوءة الاب ولا نكاحها * رجل وطئ امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج صبية فأرضعته أم الموطوءة باتت الصبية لانها صارت أخت الموطوءة والموطوءة في عدته فيبطل نكاح الصبية * رجل تزوج صبية ثم عتقها لا يصح نكاح العمة فان أرضعت أم العمة الصبية

لا تحرم الصبيبة على زوجها لان نكاح العمة لم يصب فلا يصير جاءها بين الاختين * رجل تزوج رضيعتين فجاءت امرأتان لهما لبن من رجل واحد فأرضعت إحدى المرأتين رضيعته وأرضعت المرأة الأخرى الرضيعتين فبانت الرضيعتان عن زوجها لانهما صارتا لاختين تحت رجل واحد ففسد نكاحهما ولا ضمان على المرصعتين وان تعدتا الفساد لان الفساد للنكاح الاختية والاختية حصلت بفعلهما مجتمعة فلم يكن الفساد حاصلًا بفعل احدهما خاصة فلا يجب الضمان كرجل قال (٤٣١) لامرأتين له في مرض موته ان دخلتما الدار فأتتا طالقتان ثلاثا

فدخلتا باتتا ولا تحرمان عمن الميراث لان وقوع الطلاق حصل بضعهما مجتمعة فلا يفعل احدهما ولو كانت الكبيرتان لهما لبن من زوج الرضيعتين والمسئلة بحالها ذكر في بعض المواضع انه لا يجب الضمان على الكبيرتين لان فساد النكاح لا يضاف الى احدهما خاصة وكان هذا الجواب وقع سهوا لان سبب فساد نكاح الصغيرتين ههنا صيرورتهما لنتين لزوجهما لا الاختية فكل كبيرة نفرت بافساد نكاح الصغيرة التي أرضعتها رجل تزوج امرأة فشهدت امرأتانها أرضعتها لا تثبت الحرمة بقولها وان كانت عدلة وان تنزه كان أفضل وقال مالك رحمه الله تعالى تثبت الحرمة بشهادة امرأة واحدة لانهم من باب الديانة فتثبت بقول الواحد كالمو اشتري لحما فأخبره عدل انه ذبيحة المحوسى يحرم عليه وانا نقول هذه شهادة قامت على زوال ملك النكاح فلا تثبت الحرمة

قول الجمهور وبقوله ادخل الدار وأنت طالق يتعلق بالدخول لان الحال شرط مثل أدى الى أنا وأنت طالق لا تطلق حتى تؤدي كذا في فتح القدير * ولو قال أنت طالق ثم ادخلت الدار فأنه يقع الطلاق ولو نوى التعليق لا تصح نيته أصلا وأما اذا نوى المقارنة بان نوى وقوع الطلاق مقارنا بالدخول الدار فعمامة مشايخنا رحمهم الله تعالى على أنه لا تصح كذا في المحيط * ولو قال لامرأته أنت طالق ان كانت السماء فوقنا أو قال أنت طالق اذا كان ههنا ههنا أو كان ههنا ههنا أو في الليل أو في النهار يقع الطلاق للحال لان هذا تحقيق وليس تعليق بشرط لان الشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود وههنا موجود ولو قال ان دخلت الجمل في سم الخياط فأنت طالق لا يقع الطلاق لان غرضه منسه تحقيق النفي حيث علقه بأمر محال كذا في البدائع * رجل قال لامرأته ان لم ترتدي على الديار الذي أخذته من كيسي فأنت طالق فاذا الديار في كيسي لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيخان * سكران طرق الباب فلم يفتح له فقال ان لم تفتح لي الباب الليلة فأنت طالق ولم يكن في الدار أحد فاضت الليلة ولم يفتح لا تطلق كذا في النهر الفائق ناقلا عن القنية * اذا قال لامرأته وهي حائض ان حضت أو قال لها وهي حائض ان مرضت فأنت طالق فهذا على الحيض والمرض في المستقبل فان نوى ما يحدث من هذا الحيض أو من هذا المرض فهو على ما نوى ولو قال لها ان حضت غدا فأنت طالق وهو يعلم انها حائض فهذا على هذه الحيضة فاذا دام حتى أسفر الفجر من الغد طلقت بعد أن تكون تلك الساعة تمام الثلاث أو زاد عليه فان كان لا يعلم بحيضها فهو على حدوث الحيضة في الغد وكذلك اذا قال لها ان جمعت وهي محبوسة أو قال ان جدعت وهي مصدوعة فهذا على النفسيرا الذي قلنا في الحيض والمرض ولو قال لها وهي محبوسة ان جمعت فأنت طالق وقع الطلاق حين سكنت به في الحال وكذلك اذا قال ان بصرت ان سمعت فأنت طالق وهي بصيرة وسميعة وقع للحال قال وأما القيام والقعود والركوب والسكنى فهو على أن يسهل ساعة بعد العيدين وأما الدخول فلا يكون الا على دخول مستقبل وكذلك الخروج لا يكون الا على خروج مستقبل وكذلك الحبل اذا قال للحبلى ان حبلى فهذا على حبل مستقبل وكذلك الضرب والا كل على الحادث بعد العيدين كذا في المحيط * ولو قال لامرأته أنت طالق مالم تحبسي أو مالم تحبلي وهي حائض أو حبلى في حال الحلف فهي طالق حين سكنت فان كان يعنى ما هي فيه من الحيض دين فيما بينه وبين الله تعالى فأما في الحبل فلا يصدق كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت طالق اذا صمت يوما طلقت حين تغيب الشمس في اليوم الذي تصوم فيه كذا في الكافي * واذا قال اذا صمت فصامت ساعة مفرونة بالنية طلقت هكذا في النهاية * اذا قال اذا حضت فأنت طالق فرأت الدم لم يقع الطلاق حتى يسمر ثلاثة أيام لان ما ينقطع دونها لا يكون حيضا فاذا تمت ثلاثة أيام حكى بالطلاق من حين حضت كذا في الهداية * ولو قال اذا حضت حيضة فأنت طالق لم تطلق حتى ينقطع الحيض وتدخل في الطهر وذلك بالانقطاع على العشرة أو بعض العشرة مع استمراره أو بالانقطاع والاعتسال أو بالانقطاع وبما يقوم مقام الاعتسال اذا كان دون العشرة كذا في غاية السروجي * ولو قالت بعد عشرة حضت وطهرت وكذبها تطلق ولو قالت بعد مضي شهر اني حضت وطهرت ثم حضت حيضة أخرى وأنا الآن حائض لا يقبل خبرها ولكن اذا طهرت يقع لانها أخرت الاخبار عن أوانه فصارت متممة كذا في الكافي * واذا قال لها ان حضت نصف حيضة فأنت طالق لا تطلق مالم تحض وتطهر وكذا اذا قال اذا حضت سدس

كالمو قامت على الطلاق وان شهد بذلك امرأتان أو رجل عدل فكذلك وكذا لو شهد أربع نسوة وقال الشافعي رحمه الله تعالى يفرق بينهما بشهادة الأربع وكلا يفرق بينهما بعد النكاح ولا تثبت الحرمة بشهادتهما فكذلك قبل النكاح وان أراد الرجل ان يخطب امرأة فشهدت امرأة قبل النكاح انها أرضعتها كان في سعة من تكذيبها كالمو شهدت بعد النكاح ولو شهد رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بعد النكاح عندهما لا يسهما المقام مع الزوج لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي ثبت الرضاع فكذا اذا قامت عندها اذا أقر الرجل

مشايخنا رحمهم الله تعالى لا تحجب امرأة حلفت بالفارسية فقالت اكر من أمشب اين يجهر ادا رم جاءت امرأة أخرى وجعلته في المهد
وأمسكت الصبي إلا أن الخالفة أرضعته قالوا حدثت في عيها لان امسالك الرضيع يكون بالارضاع خالة الصغيرة اذا أتت ان تمسك الصغيرة
وتنمها قال الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو الليث رحمهما الله تعالى تحجب والصحيح انهما لا تحجب لان الام لا تحجب في الصحيح فالحالة أولى امرأة
خرجت من منزلها وتركت صبيها في المهد (٤٣٤) فسقط المهد ومات الصبي لاشي عليها لانهم لم تضيع فلا تضمن كمالو خرجت من

منزلها جاعا طرار وطسرت
ما في البيت لا ضمان عليها
* اذا بلغت الجارية مبلغ النساء
ان كانت بكر اكان للاب ان
يضمها الى نفسه وان كانت
ثيبا ليس له ذلك الا اذا لم
تكن مأمونة على نفسها
والغلام اذا عقل واجتمع
رأيه واستغنى عن الاب
ليس للاب ان يضمه الى
نفسه الا اذا لم يكن مأمونا
على نفسه فكان له ان يضمه
وليس عليه نفقته الا ان
يتطوع

* (باب النفقة) *

النفقة تتعلق باشيائها منها
الزوجية والاحتباس فحبس
على الرجل نفقة امرأته
المسلة والذمية والفقيرة
والغنية دخلها أو لم يدخل
كبيرة كانت المرأة أو صغيرة
فجاء مع مثلها فان كانت
لا تجامع لا نفقة لها
والمنكوحه اذا كانت أمة
ان بواها المولى بيتا فلها النفقة
والأفلا وكذا المدبرة وأم
الولد والتبوة ان يخل بينهما
وبين زوجها ولا يستخدمها
المولى وان بواها المولى بيتا ثم
يداله ان يستخدمها كان له ذلك
فان بواها بيتا وكانت تسير
الى المولى في أوقات وتخدمه

الاخبار تطلق في التعليق بالحسنة وفي التعليق بالحليض لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في التبيين
* ولو قال لهما اذا ولدتا أو قال لهما اذا ولدتا ولدين فانما طالقان فولدت احدهما ولدا لا تطلق واحدة
منهما ما لم تلد كل واحدة منهما ولدا وكذلك في قوله ان حضمتا حيضتين واذا قال لهما ما اذا ولدتا ولدين
فانما طالقان فولدت احدهما ولدين أو قال اذا حضمتا حيضتين فانما طالقان فحاضت احدهما
حيضتين لا تطلق واحدة منهما ولو حاضت كل واحدة منهما ما حيضة أو ولدت كل واحدة منهما ولدا لطلقا
ولا تشترط ولادة كل واحدة منهما ولدين كذا في المحيط * ولو قال لامرأة اذا ولدت فانت طالق فقالت
ولدت وكذبها الزوج ولم يكن الزوج أقرب بالحبل ولا كان الحبل ظاهرا وشهدت القابلة على الولادة عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى بشهادة القابلة وعند حنيفة يقضى بوقوع الطلاق بشهادة القابلة كذا في
شرح الباع الصغير لقاضيخان في باب ما يثبت به النسب وما لا يثبت * ان قال اذا ولدت ولدا فانت طالق
فولدت ولدا ميتا طلقت كذا في الجوهر والنبذة * قال الحاکم في الكافي اذا قال لهما اذا ولدت ولدا فانت طالق
فأسقطت سقطا قد استبان بعض خلقه طلقت فان لم يستبين خلقه لم يقع به الطلاق كذا في غاية البيان *
ولو قال ان ولدت ولدين فانت طالق فولدت احدهما في ملكه والثاني في غير ملكه ثم عادت اليه لم تطلق
ولو ولدت الاول في غير ملكه والثاني في ملكه تطلق كذا في محيط السرخسي * اذا قال ان ولدت غلاما
فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق ثنتين فولدت غلاما وجارية ولم يدرا الاول تلزمه طلقة
واحدة قضاء وفي الاحتياط ثنتان تنزها وقد انقضت العدة حتى لو طلقها واحدة غيرها أو كانت أمة لا يردها
الا بعد زوج آخر لاحتمال تقدم الجارية ولادة والعدة منقضية هذا اذا لم يعلم أيهما أول وان علم الاول
منهما فلا اشكال فيه وان اختلفا فاقول قول الزوج لانه منكر كذا في التبيين * فان ولدت خنثى وقعت
واحدة وقعت الاخرى حتى تبين حاله كذا في البحر الزاخر * وان ولدت غلاما وجاريتين ولا يدري الاول
منهم تقع ثنتان في القضاء وفي التنزه ثلاث ولو ولدت غلامين وجارية تلزمه واحدة في القضاء وفي التنزه
ثلاث ولو قال ان كان حملك غلاما فانت طالق واحدة وان كان جارية فثنتين فولدت غلاما وجارية لم تطلق
لان الحمل اسم للكل فبالم يكن الكل جارية أو غلاما ما لم تطلق وكذا ان قال ان كان ما في بطنك غلاما
والمسألة بمجاله لان كلمة ماعامة ولو قال ان كان في بطنك والمسألة بمجالها وقع ثلاث كذا في التبيين *
ولو قال كلما ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدين في بطن واحد بان كان بينهما أقل من ستة أشهر طلقت
بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولا يقع طلاق آخر ولو ولدت ثلاثة أولاد وقع ثنتان ولو ولدت ثلاثين كل
ولدين ستة أشهر وقع ثلاث وتعتد بثلاث حيض * ولو قال لامرأة تيه كلما ولدتا ولدا فانت طالقان فولدت
احدهما ثم الاخرى ثم الاولى آخر ثم الاخرى آخر في بطن واحد حتى ولدت كل واحدة ولدين طلقت الاولى
ثنتين وانقضت عدتها بولدها الثاني والاخرى ثلاثا وانقضت عدتها بولدها الثاني ولو كان بين ولدي كل
واحدة ستة أشهر فاكثرا الى سنتين طلقت الاولى ثنتين وانقضت عدتها بولدها الثاني وبثبت نسب الولدين
وطلقت الاخرى واحدة وانقضت عدتها بالولد الاول ولا يثبت نسب ولدها الثاني ولو قال لامرأة ان كان الحمل
اذا ولدت ولدا فانت طالق ثنتين ثم قال ان كان الولد الذي تلدينه غلاما فانت طالق فولدت غلاما طلقت
ثلاثا ولو قال ان كان الولد الذي في بطنك غلاما والمسألة بمجالها طلقت واحدة لان شرط اليقين كونه في بطنها

من غير استخدام لا تسقط نفقتها والمكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فهي كالحرة ولا تحتاج الى التبوئة والعبد اذا وبالولادة
تزوج باذن مولاه كان عليه نفقة المرأة يساع في النفقة مرة بعد أخرى ولا نفقة للريضة اذا لم ترف الى بيت زوجها فان زفت قالوا لها النفقة
وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا نفقة لها ان كانت لا تطيق الجماع وان زفت المرأة الى زوجها وهي صحيحة فرضت في بيت الزوج
مرض لا يمتل الجماع ان كان بنى بها كان لها النفقة لان المرأة لا تنس لم عن المرض في غيرها وان كان لم يدخل بها فرضت مرضا لا يمتل

الرجل أهلها خبز واللحم وأوسط ما يطعم الرجل أهلها خبز والزيت وأدنى ما يطعم أهلها خبز والبن أما الدهن فلا بد منه خصوصاً في ديار
الحرم وهذا كله في عرفهم أما في عرفنا نفقة المرأة تختلف باختلاف الناس والاقوات ولا تقدر النفقة بالدرهم وقال الشافعي رحمه الله
تعالى النفقة مقدرة على الموسر مدان وعلى وسط الحال مذبذبة وعلى المعسر مد واحد وهذا غير صحيح لأن الواجب الكفاية والكفاية
تختلف باختلاف الأشخاص (٤٣٦) والاقوات وأما الملبوس ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقد رالكسوة بدرعين

امراة بغير امره لا تطلق كذا في فتح القدير * ولو قال لوالديه ان تزوجتما في امرأة فهي طالق فزوجه امرأة
بامرءة قالوا لا تصح هذه البيِّن ولا تطلق وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تصح
وتطلق وهو الصحيح * رجل قال ان تزوجت امرأة من بنات فلان فهي طالق وليس لفلان بنت ثم ولدت له
بنت فتزوجها الخائف قالوا لا يحسن في عيِّنه وبشرط قيام البنت وقت البيِّن ولا يدخل في البيِّن ما يحدث بعد
البيِّن رجل قال ان تزوجت امرأة مادمت في الكوفة فهي طالق فقارق الكوفة ثم عاد اليها فتزوج امرأه
لا تطلق كذا في فتاوى قاضيخان * قال ان تزوجت فلانة أبدا فهي طالق فتزوجها امرأه فطلقت
ثم اذا تزوجها أخرى لا يقع قال لا جنية مادمت في نكاحي فكل امرأه تزوجها فهي طالق ثم تزوجها
فتزوج عليها امرأه لا يقع ولو قال ان تزوجتك مادمت في نكاحي فكل امرأه تزوجها والمسئلة بحالها يقع
كذا في الوجيز للكردي * رجل له مطلقة فقال ان تزوجتها خلال الله على حرام فتزوجها فطلق ولو قال
لامرأته ان تزوجت عليك ما عشت خلال الله على حرام ثم قال ان تزوجت عليك فالطلاق على واجب
ثم تزوج عليها يقع على كل منهما تطليقة بالبيِّن الاولى وتقع أخرى على واحدة منهما بالبيِّن الثانية يصرفها
الى أيتهما شاء كذا في فتح القدير * رجل قال ان تزوجت امرأة الى خمس سنين فهي طالق فتزوج في السنة
الخامسة تطلق كذا في التجنيس والمزيد * ولو قال ان تزوجتك فانت طالق قبله ثم نكحها بوقعه أبو يوسف
وقال لا يقع كذا في فتح القدير * ولو قال ان تزوجت عليك فالتى أتزوج طالق فطلق امرأته طلاقاً تاماً
تزوج امرأه أخرى في عدتها لا تطلق * ولو قال رجل ان تزوجت زينب بعد عمة فزوجها فزوجها
كذلك أو قال مع عمة فزوجها فزوجها ما عدا أو قال على عمة فزوج زينب بعد عمة فزوجها فزوجها
في هذه الوجوه ولو تزوجها على خلاف ما ذكرنا تطلقا ولو قال ان تزوجت زينب قبل عمة فزوجها فزوجها
فتزوج زينب طلق ولا يتوقف على تزوج عمة ولا تطلق عمة اذا نكحها ولو قال قبيل عمة فزوج زينب
لا تطلق ما لم يتزوج عمة بعده على الفور لكن ان تزوج عمة بعده على الفور لا تطلق عمة وطلقت زينب
رجل تزوج امرأة غيره ثم قال لها ان مات مولد فانت طالق فمات المولى والزوجة وارثه وقع الطلاق
ولم تحل له حتى تسكن زوجا غيره عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في الكافي * وفي
المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال ان تزوجت امرأة بعد امرأة فهي طالق فتزوج امرأه ثم
امرأتين في عقد طلق واحدة من الاخرين والخيار اليه ولو تزوج امرأتين في عقد ثم امرأة طلقت
الاخيرة ولو قال ان تزوجت امرأتين في عقد ثم امرأة فماتت الاخرى فزوج ثلثا طلقت ثلثا منهن
والبيان اليه كذا في محيط السرخسي * رجل له ثلاث نسوة فقال لاحداهن ان طلاقك فالأخريان
طالقان ثم قال للثانية مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل ذلك ثم طلق الاولى واحدة طلقت كل واحدة من
الاخرين واحدة ولو لم يطلق الاولى لكن طلق الوسطى تقع على الاولى تطليقة وعلى الوسطى والاخيرة على
كل واحدة منهما تطليقتان ولو طلق الاخيرة تقع على الاخيرة ثلاث وعلى الوسطى ثنتان وعلى الاولى واحدة
ولو كان له أربع نسوة فقال لواحدة منهن ان لم أبت عندك الليلة فالثلاث طوالق ثم قال للثانية مثل
ذلك ثم قال للثالثة مثل ذلك ثم قال للارابعة مثل ذلك ثم بات عند الاولى وقع عليها ثلاث ويقع على كل
واحدة مما لم يبت عندهن تطليقتان ولو بات مع الثنتين وقع على كل واحدة منهما تطليقتان وعلى الاخرين

وخارين ومطهرة في كل
سنة واختلفوا في تفسير
المطهرة قال بعضهم هي
الملاة التي تلبسها المرأة عند
الخروج وقال بعضهم هي
غطاء الليل يلبس في الليل
وذكر درعين وخارين
أراد به صفيان وشتويان
فالصفي ما يكون رقيقا يصلح
في زمان الحر والشتوي
ما يكون ثخيناً يصلح لدفع
البرد ولم يذكر السراويل
في الصيف ولا بد منه في
الشتاء وهذا في عرفهم أما
في ديارنا يجب السراويل
وشباب آخر كالخبيطة والفراس
الذي ينلم عليه والعفاف
وما يدفع به أذى الحر والبرد في
الشتاء والصيف درع خز
وجبة خز وخمارا برسم
ولم يذكر الخلف والمكعب
في النفقة لان ذلك انما
يحتاج اليه للخروج وليس
على الزوج تهيئة أسباب
خروج المرأة ثم النفقة
انما تجب على قدر يسار
الرجل وعسره وقال
بعض الناس يعتبر حال
المرأة وقال الخصاص رحمه
الله تعالى يعتبر حالهما
وتفسير ذلك ان الرجل اذا
كان من الاشراف أن يأكل

الحواري والطير المشوى والباجات والمرأة فقيرة تأكل في أهلها خبز الشعير يطعمها الزوج خبز البر وباجحة أو باجيتين على
ولو كانا موسرين كان عليه نفقة الموسرين لا امراف فيه ولو كانا معسرين كان عليه نفقة المعسرين لا تعتبر فيه وان كانت المرأة موسرة
والزوج معسر يطعمها خبز البر وباجحة يتكلف لذلك والناشرة لا نفقة لها وهي التي خرجت عن منزل الزوج بغير إذنه بغير حق فان كانت لم
تسلم نفسها لم تمنع نفسها الاستيفاء المهران كان المهر مؤجلاً أو وهبت مهرها ثم منعت نفسها كانت ناشئة وان كانت سلمت نفسها ثم منعت

ويمنع من النظر من لا يكون محرماً ويتهمه الزوج وقال بعضهم لا يمنع الابوين من الدخول عليها للزيارة في كل جمعة وانما يمنعهم عن الكينونة عندها وبه أخذ مشايخنا رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى وهل يمنع غير الابوين عن الزيارة قال بعضهم له ان يمنع وقال بعضهم لا يمنع المحرم عن الزيارة في كل شهر وقال مشايخ بلح رحمهم الله تعالى في كل سنة وعليه الفتوى وكذا لو أرادت المرأة ان تخرج لزيارة المحارم كالخاله والعمة والاخت فهو على هذه الاقاويل وان كان لها خادم يفرض عليه (٤٣٩) نفقة خادمها ولا تفرض لاكثر من خادم

واحد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تفرض نفقة خادمين قالوا انما تفرض لها نفقة الخادم اذا كانت المرأة من بنات الأشراف ولم يأتها الزوج بطعام مهيا وان قال الزوج أنا أخدمك أو تخدمك جارية من جوارى الصبيح ان الزوج لا يملك اخراج خادم المرأة عن بيته ونفقة الخادم أدنى الكفاية لا تلغ نفقة المرأة يفرض لخادمها قيص وازار كر باس وكساء كالحص ما يكون وخف لانها تحتاج الى الخروج لملحها الخارجية من الرسالة الى الابوين ونحو ذلك ولا يفرض لخادمها الخمار لان شعرها ليس بعورة يذم تزوج بمحارمه قطبت النفقة فان القاضي يقضى لها بالنفقة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباً رحمه الله تعالى لا يقضى ويجب على المعسر نفقة خادم المرأة ولا تستحق المرأة نفقة الخادم على زوجها اذا لم يكن لها خادم في ظاهر الرواية موسراً كان الزوج أو معسراً

فهى طالق ثم تزوج فلانة طلقت تطليقتين كذا في المحيط * ولو قال امرأتى طالق ان دخلت الدار وعبدى حرو على المشى الى بيت الله ان كلمت فلانا فالطلاق على الدخول والعقود والمشى على الكلام كذا في التتارخانية * في الفتاوى لو قال لامرأته ان تركنى أدخل دارك فلم اشتر لك حلياً فانت طالق فتركته فدخل فلم يشتر الحلي على الفور فينبى أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيه اختلاف والمختار أنه يحنث قال رضى الله عنه ومن هذا الجنس صارت واقعة صورتها لو قال لامرأته ان بعيت بقرتك فلم أقبله فانت طالق فباعته البقرة فلم يقبله على الفور أفتوا على أنها لا تطلق وفي الزيادات رجل قال امرأتى طالق ان لم أخبر فلانا بما فعلت حتى يضربك فأخبر فلانا فلم يضربه بر الحالف واليمين على الخبر خاصة كذا في الخلاصة * قال لها أنت طالق ان دخلت هذه السكة فدخل داراً في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة لا يحنث قال لا يخفى امرأته ان لم تدخل بيتي كما كنت فامرأتى طالق فان كان بينهما كلام يدل على الفور فهو على الفور لان الحال أوجب التقييد والا كانت اليمين على الابد وتقع اليمين على الدخول المعتاد قبل اليمين حتى لو امتنع الاخ مرة كما كان معتاداً يحنث كذا في خزائن المفتين * اذا قال ان لم أدخل دارين الدارين اليوم فامرأته طالق أو قال ان لم أضرب فلانا سوطين اليوم فامرأته طالق فدخل احدي الدارين وضرب أحد السوطين ولم يضرب الآخر ولم يدخل الاخرى حتى مضى اليوم حنث في يمينه لان شرط البر دخول الدارين وضرب السوطين ولم يوجد ففات شرط البر وعند فوات شرط البر يتعين الحنث وكذا اذا قال ان لم أكلم فلانا وفلانا اليوم فعبده حر وكلم أحدهما دون الاخر حتى مضى اليوم حنث في يمينه فصار الاصل أن اليمين متى عقدت على عدم الفعل في محالين يتظرفيهما الى شرط البر وعند فوات شرط البر يتعين الحنث ولو قال ان لم أدخل الليلة المدينة ولم ألق فلانا فامرأته طالق فدخل فلم يصادفه في منزله ولم يلحقه الى أن أصبح قال كان عالماً بأنه غائب عن المنزل وقت الحلف يحنث في يمينه وان لم يكن عالماً بذلك وقت الحلف لا يحنث في يمينه هكذا ذكر في فتاوى أبي الليث وعلى قياس المسئلة المتقدمة ينبغي أن يحنث في يمينه: أيضاً لما ذكرنا من المعنى فتأمل عند الفتوى * وفي القدوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته ان دخلت هذه الدار ولم تعطيني ثوب كذا فانت طالق فدخلت الدار قبل اعطاء الثوب طلقت أعطته الثوب بعد ذلك أو لم تعطه ولو أعطته ثم دخلت لم تطلق لان الواو في مثل هذا الحال كقوله ان دخلت الدار وانت راكبة ولو قال ان لم تعطيني هذا الثوب ودخلت الدار لم يقع الطلاق حتى يجمع أمران دخول الدار وعدم الاعطاء وعدم الاعطاء انما يحقق بموت أحدهما أو ببلالة الثوب فأما اذا مات أحدهما أو هلك الثوب ودخلت الدار فقد اجتمع الأمران فتطلق كذا في الذخيرة * أراد أن يشتري جارية فقال لامرأته ان اشتريت الجارية فتدخل غيرة من ذلك عليك فانت طالق ثلاثاً فاشتري ودخلت عليها الغيرة فان دخلت عقيب الشراء وقع عليها الطلاق وان دخلت بعد الشراء بزمان لا يقع وهذا اذا ظهرت الغيرة منها بلسانها بكلمة قبيحة أو بلحاج أم اذا دخلت في قلبها ولم تتكلم بها فلا تطلق كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ان كلمت فلانا فالطلاق الاول والثاني يتعلقان بالدخول والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني ولو دخلت الدار طلقت ثنتين ولو كلمت فلانا طلقت واحدة كذا في فتاوى قاضيهان * ولو دخل الشرط فقال أنت طالق ان دخلت الدار أنت طالق ان دخلت الدار أنت طالق ان دخلت الدار وأقدم الشرط

* امرأة طلمت من القاضي ان يفرض لها على زوجها النفقة ان كان الزوج صاحب مائة و طعام كثير لا يفرض لها النفقة وان لم يكن كذلك يفرض لها النفقة بالمعروف شهر اشهر قال مشايخنا رحمهم الله تعالى ذلك يختلف باختلاف حال الزوج ان كان محتراً يفرض عليه النفقة يوماً بالانه عسى لا يقدر على تجهيل نفقة الشهر دفعة واحدة وان كان من التجار يفرض عليه شهر اشهر وان كان من الدهاقين يفرض سنة فسنة يتظر الى ما كان أيسر ويفرض الكسوة في السنة مرتين في كل ستة أشهر كسوة واذا فرض القاضي على الزوج لا تطالبه

بنفقة ما مضى من الزمان قبل الفرض لان عندنا لا تصير النفقة ديناً الا بالقضاء أو بالقاضي فان كانت المرأة استتدانت قبل الفرض وأنفقت على نفسها الا ترجع بذلك على الزوج وان فرض لها القاضي أو صالحت زوجها من النفقة على شيء معلوم كل شهر فلم يتفق عليها حتى أنفقت من مال نفسها لو استدانت رجعت بذلك على الزوج أمرها القاضي بالاستدانة أو لم يأمر ولو صالحت زوجها من النفقة على ما لا يكتفيها كان لها ان ترجع عن ذلك (٤٣٠) الصلح وتطلب الكفاية وان فرض لها القاضي الكسوة لستة أشهر وأعطاها فاضاعت

الكسوة أو سرفت لا يقضى لها بكسوة أخرى ما لم يمض ستة أشهر وكذا لو لبست الكسوة لبساً غير معتاد فخرقت قبل مضي المدة ولو لبست لبساً معتاداً فخرقت قبل الوقت قضى القاضي لها بكسوة أخرى وان مضت المدة والكسوة قائمة ان لم تلبسها في تلك المدة يقضى لها بكسوة أخرى وكذا لو لبست تلك الكسوة ومعهما ثوب آخر قضى القاضي بكسوة أخرى وان لم تلبس معها ثوباً آخر فمضت المدة والكسوة قائمة لا يقضى بكسوة أخرى ما لم تخرق تلك الكسوة وكذا النفقة على هذه التفاصيل ان هلكت أو سرفت أو أكلت وأسرفت ولم يبق قبل مضي المدة لا يقضى بنفقة أخرى وان لم تسرف فلم يبق يقضى بنفقة أخرى ويقضى القاضي بالكسوة والنفقة على قدر يسار الرجل وقدرته فان قال الرجل أنا معسر وعلى نفقة المعسرين كان القول قوله الا أن تقيم المرأة البيينة وفي ثمن المبيع والقرض اذا دعى المدون انه معسر لا يقبل قوله قالوا

ما لم تدخل لا يتبع الطلاق فاذا دخلت وقعت ثلاث تطليقات بالاتفاق كذا في الخلاصة * رجل قال لغيره ان انك غدا ان استطعت فامر أنه طالق ولم يرص ولم يمنعه سلطان ولا غيره ولم يجيء أمر لا يقدر معه على اتيانه فلم يأت حنث في يمينه وهذا اذا لم تكن له نية أو نوى الاستطاعة من حيث الاسباب وان نوى الاستطاعة الحقيقية التي تحدث مع الفعل وهي الاستطاعة من حيث القضاء والقدر يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاءه في رواية أخرى يصدق قضاءه كذا في الجامع الصغير لقاضيخان * ولو قال ان لم أخرج من هذه الدار اليوم فامر أنه طالق فقيده الحالف ومنع من الخروج أياً ما يحنث الحالف وهو الصحيح * ولو حلف أن لا يسكن هذه الدار فقيده ومنع من الخروج لا يحنث كذا في خزائن المفتين * اذا قال لا امرأته ان أكلت من القدر التي تطبخين أنت فانت طالق فان أوقدت هي النار فهي طابخة سواء حصل الا يقاد بعد ما وضعت القدر على الكانون أو في التنور أو قبل ذلك وسواء حصل وضع القدر على الكانون منها أو من غيرها وان أوقدت النار غيرها فهي ليست بطابخة حصل الا يقاد بعد ما وضعت هي القدر على الكانون أو قبل ذلك واليه أشار في القدروري حيث قال الطابخة التي توقد النار دون التي تنصب القدر وتصب الماء وتلقى الابازير واختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انها تكون طابخة اذا وضعت القدر في التنور وعلى الكانون بعد ما يقاد النار وان حصل الا يقاد من غيرها قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته وعليه الفتوى كذا في المحيط * رجل قال لا امرأته انك تنسدين كل طعام فان أدخلت عليك طعاماً الى شهر فانت طالق فادخل الحالف لجامع الاجراء لم يحمل اليه لم لا يحنث في يمينه لان يمينه وقعت على الادخال لمنفعة البيت دلالة كذا في الظهيرية * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا أراد الرجل أن يجامع امرأته فقال لها ان لم تدخلي معي في البيت فانت طالق فدخلت بعد ما سكنت شهوته وقع الطلاق عليها وان دخلت قبل ذلك لا تطلق كذا في المحيط * حلف الرجل أنه يطأ امرأته الليلة كالدرفس لمحمد فقال لا أدري هذا وقال أبو يوسف هذا على المبالغة في الجماع فان بالغ بر في يمينه كذا في فتاوى قاضيخان * قال لا امرأته ان طالق ان لم اجامع فلانة ألف مرة فاليمين على كثرة العدد لا على كمال الالف ولا تقدير فيه وقالوا سبعون كبر كذا في الفتاوى الكبرى * قال لا امرأته ان لم أشبعك من الجماع فانت طالق قال لا يعرف ذلك الا بقولها وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى والشيخ الامام أبو حفص البخاري انه ان جامعها ودام على ذلك حتى أنزلت فقد أشبع بها ولا تطلق وقال الفقيه وبه نأخذ كذا في المحيط * رجل قال لا امرأته ان اكرام شرب زديك من نياقي فانت طالق فجاءت الى الباب ولم تدخل وتطلق ولو دخلت البيت وهونا ثم لا تطلق والشرط أن تجيء اليه بحيث لو مت فيه اليه اتصل اليها كذا في الخلاصة في الفصل الثامن عشر من الايمان * امرأته نامت في فراشه فادعاها زوجها الى فراشه فابت فقال لها ان لم تجيئي الى فراشي الليلة فانت طالق فجاءه الزوج كرها الى فراشه من غير أن تضع قدمها على الارض فنامت معه الليلة لا تطلق رجل غاب عن داره ساعة ثم رجع يظن أن المرأة غائبة عن الدار فقال ان لم آت يا امرأتى الى داري الليلة فهي طالق ثلاثاً فلما أصبح قالت المرأة كنت في هذه الدار لم يحنث كذا في خزائن المفتين * رجل قال

زوجة
ان لم تجيئي عندي الليلة

وكذلك في المهر والكفالة وقال بعض الناس يحكم الرأي فان أقامت المرأة البيينة انه موسر قضى عليه بنفقة لامرأته الموسرين وان أقام البيينة كانت البيينة بينة المرأة وان لم تكن لها بيينة وطلبت من القاضي ان يسأل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسناً وان أخبره عدل انه موسر لا يقبل القاضي ذلك وان أخبره عدل انه موسر قضى القاضي بنفقة الموسرين وان لم يتلفظ بلفظ الشهادة ويشترط العدد والعدالة في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظة الشهادة وان قالوا معناه موسراً وبلغنا ذلك لا يقبل

القاضي ذلك ولو قضى القاضي على الزوج بنفقة المعسرين ثم أيسر نكاحه صمته إلى القاضي فرض القاضي عليه بنفقة الموسرين لأن النفقة تجب ساعة فساعة وهو تظهير ما لو شرع في صوم الكفارة ثم أيسر كان عليه التكفير بالمال وكذا لو فرض القاضي عليه النفقة بالدرهم وهي لا تنكفها فان القاضي يزيد في النفقة ولو قضى القاضي عليه بالنفقة فعلا الطعام أو رخص فان القاضي يغير ذلك الحكم ولو قالت المرأة أنه يريد السفر خذني كفيلا بالنفقة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبره القاضي (٤٣١) على إعطاء الكفيل كما لا يجبر القاضي

على إعطاء الكفيل بالدين المؤجل إذا خاف الطالب أن يغيب المدين قبل حلول الأجل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يأخذ من الزوج كفيلا بالنفقة وهكذا عن محمد رحمه الله تعالى في بعض الروايات ثم عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يأخذ منه كفيلا بنفقة شهر واحد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أن القاضي يسأل الزوج كم تغيب فان قال شهرا يأخذ منه كفيلا بنفقة شهر واحد وان قال أغيب شهرين يأخذ كفيلا بنفقة شهرين وكذا السنة وأما في الدين المؤجل قالوا على قياس ما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النفقة لو أخذ كفيلا كان حسنا وذكر في المنتقى له أن يأخذ كفيلا بالدين المؤجل إذا أراد المطلب أن يسافر قبل حلول الأجل وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى إذا بقي من الأجل شيء قليل فأراد الغريم أن يسافر وسأل الطالب من القاضي أن يأخذ منه كفيلا أو يمنعه من السفر فان

لامرأته أن تمت على ثوبك فانت طالق فاضطجع على وسادة لها أو وضع رأسه على مفرقة لها واضطجع على فراشها أو وضع جنبه أو أكثر بدنه على ثوب من ثيابها حنث لأنه يعد ثوبا ولو اتكأ على وسادة لها أو جلس عليها لم يحنث ما لم يضع جنبه أو أكثر جسده رجل كان مع نفر على سطح فأراد أن يذهب فأرادوا منعه ووضع رجله على ناحية السطح وقال انبت اللبلة أو أكلت ههنا فأمرأته طالق ويريد به الموضع الذي وضع الرجل عليه فنام أو أكل في غير ذلك الموضع من السطح تطلق امرأته قضاء ولا تطلق ديانة كذا في الخلاصة في الفصل السادس والعشرين من الإيمان * رجل قال لامرأته ان لم أبت معك الليلة مع قبضك هذا فانت طالق ثلاثا وقالت المرأة انبت معك مع قبضى هذا فخارتني حرة فلبس الرجل قميصها وباتت لا يحنثان لأن شرط الحنث في جانب المرأة أن تبت معه وهي لا تستقيم أو شرط البر في جانب الرجل أن يبيت معها وهو لا يلبس قميصها وقد وجد * رجل قال لامرأته ان لم أأطأك مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثا ثم قال ان وطئتك مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثا فالحيلة في ذلك أن يطأها بغير مقنعة فلا يحنث مادامت المقنعة قائمة وهما حيان وان مات أحدهما أو هلكت المقنعة حنث في عينه كذا في فتاوى قاضيان * وإذا قال لها ان لم أجامعك على رأس هذا الرمح فانت طالق فالحيلة في ذلك أن يثقب السقف ويخرج رأس الرمح من السطح ويجهدها عليه ولو قال لها ان لم أجامعك وسط النهار وسط السوق فانت طالق فالحيلة في ذلك أن يحملها في العاري ويدخل في السوق ويفعل ذلك الفعل * وإذا قال لامرأته ان ببت اللبلة الا في حجرى فانت طالق فباتت في فراشه ولم يأخذها في حجره حقيقة لا يقع الطلاق ولو قال بالفارسية ٣ بكار من اندرو باقى المسئلة بجمها يجب أن تطلق كذا في المحيط * امرأة قالت لزوجها انك نمت مع هذه الجارية وقال الزوج ان نمت مع هذه الجارية فانت طالق ثلاثا فقالت المرأة ان كان في عينك هذه معنى فأنا طالق فقال الزوج نعم فان لم يعن الزوج مع في سوى ما نطق به لم تطلق والاطلقت كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لامرأته ان وطئتك مادمت معي فانت طالق ثلاثا ثم أراد الحيلة قال محمد رحمه الله تعالى بطلت بابتنة ثم تزوجها من ساعة فبطوا لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال لجارته ان امرأتى كانت عندك البارحة فقال الجاران كانت امرأتى عندك البارحة فأمرأته طالق ثم قال بعدم ما سكنت ولا غيرها ثم بين انه كانت عند امرأة أخرى قال نصير يحنث وقال محمد بن سلمة لا يحنث وهذا بناء على أن الخالف متى ألحق الشرط مع اليمين المعقودة ان كان الشرط لا يلتحق باليمين بالاجماع وان كان عليه فعلى هذا الخلاف وما قاله نصير أقرب إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان عنده الشرط الفاسد يلتحق بالبياعات التامة والمختار قول محمد بن سلمة وعليه الفتوى لأن تخیل السكات يمنع تعلق الجزاء بالاولى فلا يمنع الثاني اولى قال رضى الله تعالى عنه والامام خالى يفتى بقول محمد بن سلمة كذا في الخلاصة في الفصل الثالث عشر في اليمين في الشرب * قال لها ان غسلت ثيابي فانت طالق فغسلت كعبه أو ذيله لا تطلق كذا في التجنيس * قال لها ان لم تكوني غسلت هذا القصعة فانت طالق وكانت المرأة أمرت خادمها بغسل القصعة فغسلها فان كان من عادة المرأة أنها تغسل بنفسها لا غير وقوع الطلاق وان كان من عادة المرأة أنها

ترجمة
٣ في حجرى

القاضي لا يجيبه إلى ذلك ولا يأخذ منه كفيلا قال وهذا في قولهم جميعا ولم يستحسن أبو يوسف رحمه الله تعالى في الدين المؤجل فكان هذا قضاء عليه وان كفل للمرأة رجل بنفقة كل شهر لم يكن كفيلا إلا بنفقة شهر واحد وهو بمنزلة ما لو آجر داره كل شهر كانت الاجارة في شهر واحد حتى كان لصاحب الدار أن يخرج به من الدار إذا أجاز رأس الشهر الثاني وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا كفل بنفقة كل شهر كان على الابد استحسانا وكذا لو قال رجل لامرأته تزواجي فلانا على اني ضامن بنفقتك كل شهر كان على الابد ولو قال الكفيل كفلت لك عن

زوجك بنفقة سنة كان كفيلا بنفقة السنة وكذا لو قال كفلت لك بالنفقة أبدا أو ما عشت كان كفيلا بالنفقة مادامت في نكاحه وإذا كفل
 انسان بنفقة شهر أو سنة فطلقها زوجها بابتائنا أو رجعا يؤخذ الكفيل بنفقة العدة * رجل خاصمته المرأة إلى القاضي في النفقة فقال أبو
 الزوج أنا أعطيك النفقة فأعطاهم مائة درهم ثم طلقها الزوج لم يكن للاب أن يسترد منها ما أعطاهم من النفقة لأن إعطاء الاب بمنزلة إعطاء
 الابن ولو عمل الابن النفقة ثم طلقها (٤٣٣) لم يكن له أن يسترد منها ما عمل إذا طلبت المرأة من القاضي أن يفرض لها النفقة

ففسر ض وهو معسر فان
 القاضي يأمرها بالاستدانة
 ثم ترجع على الزوج إذا أيسر
 ولا يجبره في النفقة إذا علم
 أنه معسر وان لم يعلم القاضي
 أنه معسر وسألت المرأة حبسه
 بالنفقة لا يجبره القاضي في
 أول مرة ~~لكن~~ يأمره
 بالاتفاق ويجبره أنه يجبره
 أن لم ينفق فان عادت المرأة
 بعد ذلك مرتين أو ثلاثا
 حبسه القاضي وكذا في دين
 آخر غير النفقة وإذا حبسه
 القاضي شهرين أو ثلاثة
 يسأل عنه وبني بعض
 المواضع ذكر أربعة أشهر
 والصحيح أنه ليس بمقدر بل
 هو مفوض إلى رأي القاضي
 ان كان في أكبر رأيه أنه لو كان
 له مال يضرب ويؤدى الدين
 يحل سبيله ولا يمنع الطالب
 عن ملازمته بل للطالب ان
 يدور معه أينما دار ولا يقعه
 في مكان ولا يمنع عنه عن
 التصرف وان كان غنيا
 لا يخرج به حتى يؤدى الدين
 والنفقة الا برضا الطالب
 فان كان له مال حاضر أخذ
 القاضي الدراهم والدنانير
 من ماله ويؤدى منها النفقة
 والدين لان صاحب الحق لو
 ظفر بجنس حقه كان له أن

لا تغسل الا بخادمها وعرف الزوج ذلك لا يقع وان كان من عاداتها أن تغسل بنفسها او بخادمها فالظاهر أنه
 يقع الا إذا عني الزوج الامر للخادم بالغسل فلا يقع حينئذ كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال ان
 غسلت امرأته ثيابه فهي طالق فغسلت لفاقة قالوا لا يكون حاشا الا اذا نوى ذلك رجل قال لامرأته ان
 اشتريت لك الماء فانت طالق فدفع الى سقاء درهم ما ليصب الماء في الخاية هل يحث في عينه قيل ينظر ان
 كان الماء في الكيزان عند دفع الدرهم الى السقاء يحث وان لم يكن لا يحث لان الماء متى كان في الكيزان
 عند دفع الدرهم اليه يصير مشتريا أما اذا لم يكن فيصير مستأجرا كذا في الظهيرية * رجل قال لامرأته
 ان شكوت مني الى أخيك فانت طالق فجاء أخوها وعندها صبي لا يعقل فقالت المرأة يا صبي ان زوجي فعل
 بي كذا وكذا حتى يسمع أخوها لا تطلق لانها خاطبت الصبي دون الأخ ولو قال لامرأته ان لم تسكتي فانت
 طالق فقالت لا أسكتي ثم سكنت لا يحث الا ترى أنه لو قال لها ان صحت فانت طالق فقالت اني أصعب
 وهي ساكتة لا يحث وقولها أصعب ليس بشي اذا تركت ذلك وكذا لو قال لها وقد كلمته في انسان ان أعدت
 عليّ ذكرا فلان فانت طالق فقالت لا أعيد عليك ذكرا فلان أو قالت لما نيتني عن ذكرا فلان لا أذكر
 فلانا لا يحث لان هذا القدر مستثنى عن اليمين ولو قالت لما نيتني عن ذكرا فلان أو ان نيتني عن ذكرا
 فلان فقد ذكرته يحث ولو ذكر اسم فلان بالهجوم لا يحث هكذا في الخلاصة في الفصل التاسع في
 اليمين في الكلام * في الفتاوى سئل أبو القاسم رحمه الله تعالى اذا قالت المرأة لزوجها لا طاعة لي بالكون معك
 جاتعة فقال لها ان كنت جاتعة في بيتي فانت طالق قال اذا لم يكن كذلك في غير الصوم لا تطلق كذا في المحيط
 * رجل خلع امرأته ثم قال في العدة ان أنت امرأتى فانت طالق ثلاثا ولم يرد بهذا الكلام الا يقع لا يقع
 لانها ليست بامرأته مطلقا كذا في التتارخانية * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا قال لها يا فارسية
 ٢ اربو فردا زن من باشي فانت طالق ثلاثا فخالفها بعد ما طلع الفجر من الغد يتظر ان كان مراد الزوج من
 كلامه السابق منع كونها امرأة له في شيء من الغد فاذا أخر الخلع الى ما بعد طلوع الفجر طلقت ثلاثا وان
 لم تكن له نية اذا خالفها قبل غروب الشمس من الغد لا تطلق بحكم اليمين فان خالفها قبل غروب الشمس
 من الغد ثم تزوجها قبل غروب الشمس طلقت بحكم اليمين ولو خالفها قبل غروب الشمس ثم تزوجها في
 اليوم الحاق لا تطلق بحكم اليمين كذا في المحيط * رجل حلف لا يطلق امرأته فخالفها رجل عنه بغير أمره
 وعلمه فبلغه الخبر وأجاز فان أجاز باللسان بأن قال أجرت حنت وان أجاز بالفعل ولم يقل بلسانه شيئا ولكن
 أخذ بيد الخلع وقع الطلاق ولم يحث كذا في التجنيس والمزيد * رجل قال لامرأته ان قلت لك أنت طالق
 فانت طالق فقال قد طلقك تطلق أخرى في القضاء وان عني طلاقا بذلك القول دين فيما بينه وبين الله
 تعالى كذا في فتاوى قاضيان في باب تعليق الطلاق * رجل قال لامرأته ليلا يا فارسية ٣ اكرت امشب
 دارم توبه طلاق فطلقها في الليل طلاقا بانهما في الليل * رجل قال لامرأته ليلا يا فارسية ٤ اكرت ارجز ارجز ارجز
 فقهاء البلدة فقال ان كان هو فقيمها فامرأتى طالق ان أراد به ما يسهيه الناس فقيمها في العرف أو لم يرد به شيئا

٢ ان كنت امرأتى غدا ٣ ان أمسكتك الليلة فانت طالق ثلاثا ٤ ان أمسكتك غير اليوم

ياخذوكذا اذا ظفر بطعام في النفقة وان كان الدين دراهم فوجدنا نأمر مدونه في القياس ليس له ان يأخذ في الاستحسان له ان وقع
 يأخذ ولا يبيع القاضي عروضة في النفقة والدين في قول أبي حنيفة وقال صاحباه وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى للقاضي أن يبيع وإذا
 فرض القاضي النفقة للمرأة كل شهر رفضت أشهر ولم يوف حتى مات أحد الزوجين سقطت النفقة ولو كانت المرأة استدانته بعد الفرض بامر
 القاضي ثم مات أحد الزوجين قبل القبض لا يسقط المستدانة ولو فرض لها القاضي النفقة ولم يأمرها بالاستدانة فاستدانته أو صالحت

زوجها من النفقة كل شهر على شيء معلوم فاستدانت أولم تستدن كان لها ان ترجع على الزوج بما فرض لها القاضي مادام حيين واذامات أحدهما لم يكن له ان يرجع في تركه الميت وكانت سقط المفروضة بموت أحد الزوجين هل تسقط بالطلاق اختلافوا فيه قال بعضهم لا تسقط وقال القاضي الامام أبو علي النسقي وجدت رواية في السقوط وذكر الباقي ان على قول محمد تسقط ولا رواية فيه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى زاد الخصاص لسقوط النفقة (٤٣٣) المفروضة شيئا آخر فقال تسقط بموته وبموتها وتسقط اذا طلقها وأبأنها ولو فرض القاضي للطلقة نفقة العدة فلم يأخذ حتى انقضت العدة هل تسقط كما تسقط بالموت قال بعضهم لا تسقط وذكر شمس الأئمة الحلواني اذا فرض القاضي للمرأة نفقة العدة فلم تستوف حتى مات أحد الزوجين تسقط وكذا اذا انقضت عدها قبل القبض * القاضي اذا فرض للمرأة نفقة فقالت الزوج استقرضني كل شهر كذا أو نفقي على نفسك ففعلت ليس لها ان ترجع على الزوج الا ان يقول الزوج ترجع بذلك على * امرأة جاءت الى القاضي وقالت أنا فلانة بنت فلان بن فلان وان زوجي فلان بن فلان فلان غاب عني ولم يخلف لي نفقة وطلبت من القاضي ان يفرض لها النفقة فهذا على وجهين اما ان كان للغائب مال حاضر في منزله من جنس النفقة كالدرهم والدينار أو الطعام أو الثياب التي تكون من جنس الكسوة والقاضي يعلم انها منكوبة الغائب فان القاضي بأمرها أن تنفق على نفسها بالمعروف من ذلك المال من غير صرف

وقع الطلاق وان أراد به الفقيه حقيقة فكذا في القضاء أما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يقع لانه ليس بفقيه حقيقة لما روى عن الحسن البصري رضي الله تعالى عنه أن رجلا سمع فقيها فقال له الحسن وهل رأيت فقيها قط انما الفقيه الزاهد عن الدنيا أي المعرض عن الدنيا والراغب في الآخرة البصير بعيوب نفسه كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال ان بلغ ولدي الختان ولم أختنه فامرأتني طالق فوق الختان عشرين فان نوى أول الوقت لا يحنث ما لم يبلغ سبع سنين وان نوى آخر الوقت قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى المختار انه اثنا عشرة سنة يعني أقصاه كذا في الخلاصة * رجل قال ان بلغ ولدي الختان فلم أختنه فامرأته طالق قال أبو الليث اذا أخر الختان عن عشرين ينبغي أن يحنث وغيره من المشايخ قال لا يحنث ما لم يؤخر الختان عن اثني عشرة سنة وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان * قال لها ان لم أعامل معك على الخدمة كما كنت أعامل فانت طالق ان كانت له خدمة يقيدها ولا يرجع الى نيته كذا في البرازية * رجل قال ان كنت أخاف من السلطان فامرأته طالق ان لم يكن به ساعة حلف خوف من السلطان ولا سبيل من أن يخلف من السلطان بجناية جناها لم يحنث * رجل اتهم بصبي فقيل له ان فلانا يقول رأيته يسرمعه فقال ان رأيته أسرمعه فامرأته طالق وقد رآه قد سار في أمر آخر رجوت أن لا يحنث * رجل قال ان كان في بيته نار فامرأته طالق وفي بيته سراج ان حلف لاجل ان بعض جيرانه طلب منه النار ليستوقد منها نارا تطلق وان كانت اليمين لاجل أنهم طلبوا الخبر أو نحوه أو لم يكن هنالك سبب لا يحنث كذا في الخلاصة * اتهم بصبي فقال بالفارسية ٣ اكر من باوى ناحطاطي كمن فامرأته طالق وقد كان نظري الى هذا الصبي وقبله طلقت امرأته كذا في الفتاوى الكبرى * ان اشترت أمة أو تزوجت عليك امرأة فانت طالق واحدة قالت لا أرضى بواحدة فقال فانت طالق ثلاثا ان لم ترض بواحدة قال هذا الكلام يراد به هذا الشرط يعني لا يقع في الحال شيء قال لها ان كان الله يعذب الموحدين فانت كذا قال لا يحنث ما لم يتبين قال الفقيه لان من الموحدين من يعذب ومن لا يعذب فاستبته الامر فلا يقضي بالشك كذا في الحلوى * رجل قال ان كان الله يعذب المشركين فامرأته طالق قالوا لا تطلق امرأته لان من المشركين من لا يعذب فلا يحنث كذا في فتاوى قاضيان * قال لامرأته ان دخلت دار فلان مادام فلان فيها فانت طالق ثم ان فلانا تحول عن تلك الدار زما بانهم عاد اليها قيل لا يحنث وهو مأخوذ الفقيه أبي الليث وقيل يحنث والصحيح أنه لا يقع كذا في جواهر الاخلاط في فصل الخلع * اذا قال لامرأته في حالة الغضب ان فعلت كذا الى خمس سنين تصيري مطلقة مني وأراد بذلك تخويفها ففعلت ذلك الفعل قبل انقضاء المدة التي ذكرها فانه يسئل الزوج هل كان حلف بطلاقها فان أخبر أنه كان حلف يعمل بخبره ويحكم بوقوع الطلاق عليها وان أخبر أنه لم يخلف به قبل قوله كذا في المحيط * سكران دعا امرأته الى فراشه فأبت فقال لها ان امتثلت وساعدتني والافانت طالق فسأعده بعد ما دعاه في المستقبل بعد المين لا يحنث وان دعاه في المستقبل ولم تساعده حنث قال مولانا ينبغي أن يحنث اذا لم تساعده وان لم يجد الدعاء لان الناس يريدون بهذا الامثال للامر السابق سكران اعطى امرأته درهما فقالت المرأة انك اذا صحت تأخذ مني فقال ان أخذت منك فانت

ترجمة
٣ ان فعلت معه عدم التحفظ

(٥٥ - فتاوى اول) ولا تقترع بعد ما يحلفها القاضي بالله ما استوفيت النفقة ولم يكن ينكح سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره وبأخذ منها كفيلا لانها لو طهرت على مال الزوج بشئ من جنس النفقة كان لها ان تأخذ بذلك سرا وجهرا وان كره الزوج فكان أمر القاضي اعانة لها على استيفاء الحق ولم يكن قضاء الا أنه يأخذ منها كفيلا أو يحلفها انظر للغائب وان كان القاضي لا يعلم نكاحها وليس للغائب مال حاضر فأقامت المرأة البيعة على النكاح لا يقبل القاضي بينتها قال الحاكم الشهيد رحمه الله وهذا قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد

رجه الله تعالى وقال شمس الأئمة السرخسي لا تقبل بينة المرأة عندنا بالاتفاق وإنما تقبل عند زفر رجه الله تعالى قال وفرق أبو يوسف رجه الله تعالى بين ما إذا كان الغائب مال حاضر وبين ما إذا لم يكن ان كان له مال حاضر يقبل القاضي بينتها وإن لم يكن لا يقبل وقال شمس الأئمة الخوافي رجه الله تعالى قال مشايخنا رجه الله تعالى كأنظر أن بينة المرأة على الزوج لا تقبل عند أصحابنا إذا لم يكن له مال حاضر وتقبل عند زفر رجه الله تعالى وإنما (٤٣٤) عرفنا قول أبي يوسف رجه الله تعالى في هذه المسئلة كما هو قول زفر رجه الله تعالى

طالق فأخذوه وسكران لا يحنث في يمينه لأن شرط الحنث بعد الإفاقة سكران قال لامرأته وهبت داري هذه لك ثم قال ان لم أقل هذا من قلبي فانت طالق ثلاثاً ثم أفاق ولا يذ كر شيئاً من ذلك قالوا لا تطلق امرأته لأن الظاهر أن ما يقول في تلك الحالة يقول بقلبه كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان فانت طالق فمات فلان فصارت الدار ميراثاً فدخلت ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يحنث وان كان عليه دين مستغرق قال الفقيه أبو الليث لا يحنث أيضاً وعليه الفتوى * رجل جالس في بيت من المنازل فقال ان دخلت هذا البيت فامرأته طالق فاليمين على دخول ذلك البيت هذا في العربية أما لو عقد اليمين بالفارسية وقال ٢ اكرمن باين خانه اندر آيم فامرأته طالق فاليمين على دخول المنزل فان عنت دخول ذلك البيت صدق ديانة لا قضاء فلو أشار إلى ذلك البيت فالحكم كذلك بكل حال كذا في الخلاصة في الفصل السابع عشر * رجل قال لامرأته ان دخلت داراً أخرى فانت طالق فسكن أخوها داراً أخرى ودخلت المرأة الدار الحديثة قال بعضهم ان كانت يمينه بغير الحنث من تلك الدار الأولى لا يحنث في يمينه وان كانت يمينه لأجل الأخ حنث في يمينه وان لم تكن له يمينه حنث في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وان دخلت المرأة الدار التي كانت لأخييه وقت اليمين ان كانت الدار في ملك الأخ الا أنه لا يسكن فيها حنث في يمينه وان خرجت تلك الدار عن ملك الأخ بعد اليمين يبيع أو هبة أو غير ذلك لا يحنث كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ٣ اكرتو كرد آستانه فلان كرتي فانت طالق فقال عنت به الدخول وهي تحوم حومهم ولا تدخل دارهم تطلق ولو قال لامرأته ٤ بخانه فلان اندر آي ترا طلاق ولم يقل اكرتو لا يحون تطلق في الحال * رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فسأني طوالت فدخلت الدار وقع الطلاق عليها وعلى غيرها قال رضي الله عنه والاعتماد على هذا كذا في الخلاصة في الفصل السابع عشر * رجل اتهم امرأته برجل فدخل الزوج داره فوجد الرجل المتهم جالساً في موضع من الدار والمرأة نائمة في ناحية أخرى من الدار فلما خرج الزوج والرجل المتهم حلف السلطان زوج المرأة انك لم تأخذ فلان مع امرأتك خلف الرجل بطلاق امرأته انه لم يأخذ فلان مع امرأته لا يحنث في يمينه * رجل قال لامرأته ان دخلت داراً فانت طالق فبعثت به إلى الفساحي فانت طالق وكانت في منزله دابة تربي بالشعير وفي معلقها شعير وقد فضل منها مقدار كف فبعثت المرأة بذلك الشعير مع شعيرها إلى الفساحي فان كان الزوج لا يكره ذلك لا يحنث في يمينه لأن ذلك القدر في اليمين لا يراد عادة وان كان يظن بذلك يحنث في يمينه والصحيح أنه لا يحنث اذا خلطته بشعيرها ثم بعثت به عند أبي حنيفة رجه الله تعالى كذا في الظهيرية * رجل اتهم امرأته بالحرام فقال لامرأته ٥ اكرتيا كسال حرام كتم فانت طالق فهذا على الجماع بما ينبت بداخل الفرجين وتعرف أنهم ليست بمالوك ولا بزوجات له أو يشهد غيرها على ذلك أربعة نفر أو يقر مرة لأن هذا على الزنا ولا يثبت إلا به إذا كان جحد عند الحاكم أنه لم يفعل وليس لامرأته يمينه حلفه عند الحاكم فان حلف وسعها المقام معه ولو قال لها ٦ اكرتوبا كسي

(ترجمة)

٢ ان كنت أدخل هذه الدار ٣ ان حلت حول عتبة فلان ٤ ان تدخل أو لم تدخل بيت فلان فانت طالق يحذف ادائي الشرط وهما كرو وجون بمعنى ان ولم في العربي ٥ ان فعلت الحرام إلى سنة ٦ ان فعلت حراماً مع أحد

من الخصاص فقال تقبل بينة المرأة على قول أبي يوسف وزفر رجهما الله تعالى في قرص النفقة على الغائب ولا تقبل في النكاح وليس في قبول البينة على هذا الوجه ضرر بالغائب فان الغائب اذا حضر لو أقر بالنكاح كان لها ان تأخذ النفقة المفروضة وان أنكر النكاح كان القول قوله وعليه إعادة البينة على النكاح ويجوز أن تقبل البينة في حكم دون حكم كما لو وكل رجلاً ينقل عياله أو عبده إلى بلد فقامت المرأة البينة على الطلاق والعبد على العتق تقبل هذه البينة في قصر يد الوكيل ولا تقبل في الطلاق والعتاق وعن أبي يوسف رجه الله تعالى في رواية إذا لم يعلم القاضي بالنكاح وليس للغائب مال حاضر فقامت المرأة البينة على النكاح يقول لها القاضي ان كنت صادقة فقد فرضت لك النفقة على الغائب وان كنت كاذبة لم أفرض لك فان كانت صادقة تستحق النفقة والا فلا والتضام في زماننا يقبلون البينة على النكاح لفرض

النفقة لأنه مجتهد فيه وللناس حاجة وعلى قول من يقبل هذه البينة لا تحتاج المرأة إلى إقامة البينة ان الغائب لم يخلف لها النفقة وكما لا يفرض القاضي على الغائب إذا لم يعلم بالنكاح في ظاهر الرواية لا يأمرها بالاستدانة وكان أبو حنيفة رجه الله تعالى يقول أو لا يأمرها بالاستدانة ثم رجع وعلى هذا لو كان للغائب ودعة في يد رجل من جنس النفقة أو دين على رجل فطلبت المرأة نفقتها من الودعة أو الدين ان كان المودع والمدين مقر بالودعة والنكاح والدين يأمرهما بإداء النفقة نظراً للمرأة كما لو كان المال موضوعاً في بيته بعد

ما يحلفها بالله ما استوفيت النفقة أو يأخذ منها كفيلا في قولهم وإن شاء ضمنها ومعنى هذا الضمان أن يقول لها لا أصدقك ولو كنتي أقرضك
فإن كنت صادقة فلا شيء عليك وإن كنت كاذبة استرد منك المال والوديعة أولى من الدين في البداءة بالاتفاق عليها وبعد ما أمر القاضي
المودع أو المديون إذا قال المودع دفع المال إليها لأجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون إلا بينة ولو كان على الغائب دين آخر غير
النفقة فأحضر صاحب الدين غريبا آخر للغائب أو مودعا للغائب لا يأمر القاضي المودع (٤٣٥) والمديون بقضاء الدين وإن كان

مقرا بالمال والدين ولو دفع
المودع الوديعة إلى امرأة
صاحب الوديعة لأجل
النفقة أو إلى ولده أو إلى
والديه إن دفع بأمر القاضي
لا ضمان عليه وإن دفع
بغير أمر القاضي كان ضامنا
كالمودع المودع بالوديعة
دينا لصاحب الوديعة فإنه
يضمن ولو كان المودع أو
المديون جاحدا للمال
والنكاح فأقامت المرأة
البينة على ما دعت لم تقبل
بينتها أمافي المال فلا تنها
تثبت مالا للغائب وإنها
ليست بخصم عنه وأما إذا
أقامت البينة على النكاح
فلا تنها تثبت النكاح على
الغائب وليس عن الغائب
خصم حاضر فلا تقبل البينة
في قول أبي حنيفة الآخر
وهو قول صاحبه رجما
الله تعالى ولو أن المرأة
استدانت على زوجها
الغائب يعني اشترت طعاما
بالنسيئة لتقضي الثمن من
مال الغائب إن استدانت
بغير أمر القاضي لا يلزم
زوجها في قول أبي حنيفة
الآخر وهو قول صاحبه
حتى لو حضر الغائب لا يكون
لها أن ترجع على الغائب

حرام كفي فانت طالق ثلاثا فأبأنها فجاءها في العدة طلقت عندهما لأنهما يعتبران عموم اللفظ
وأبو يوسف رحمه الله تعالى يعتبر الغرض فعلى قياس قوله لا تطلق وعليه الفتوى ولو قال لها إن قبلت أحدا
فانت طالق ثلاثا قبلته تطلق كذا في الخلاصة * رجل قال لامرأته إن حلت انتكته بحرام من ذانت
أمرأتى فانت طالق فقالت أخذني رجل فجاءني كرها قالوا إن كانت بحال لا تقدر على المنع لا يحنث وإن
قدرت حنث إذا صدقها الزوج في ذلك رجل قال إن اغتسلت من الحرام فأمرأته طالق فعانق الأجنبية
فأمنى واغتسل قالوا برحى أن لا يكون حاشا ويمنه تكون على الجماع رجل قال إن أدخلت فلانا بتي
فأمرأته طالق لا يحنث في يمينه ما لم يدخل فلان بأمر الخائف ولو قال إن دخل فلان بتي فدخل فلان
بذن الخائف أو بغير إذنه بعلمه أو بغير علمه كان الخائف حاشا في يمينه كذا في فتاوى قاضيان * وإذا قال إن
ضربت فأمرأتى طالق فخرج منه المضرا من غير قصد لا تطلق وهو نظير ما لو حلف أن لا يدخل فدخل
مكرها أو حلف أن لا يخرج فخرج مكرها كذا في المحيط * ولو قال لامرأته إن سررتك فانت طالق فضر بها
فقال سرتي لا تطلق لأننا لم أعطها ألف درهم فقالت لم يسرنى فالقول قولها لأنه يحتمل أنها
طلبت ألفين فلا يسرها ألف كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الشتم والضرب * رجل قال
لامرأته إن دخل قريبي دارى فانت طالق فدخل في دار قريب المرأة والرجل قيل بأنه يحنث لأن القرابة
لا تجزأ فيكون قريبا لكل واحد منهما وقيل ينظر إن كان دخل لعل يخص به لا يحنث وإن كان دخوله لعل
يخص به أحث * امرأة حلت ثوبا من ثياب زوجها فقال لها الزوج إن لم تردى الثوب اليوم فانت طالق
فذهبت لترد ثوبها زوجها وهي تأخذ من العيبة (١) لترد على الزوج فأخذ الزوج من العيبة أو منها قبل
أن تدفع إليه لا يحنث استحسننا وبه أخذ الشيخ الفقيه الزاهد أبو الليث رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية
* رجل قال لامرأته إن لم يكن فرجى أحسن من فرجك فانت طالق وقالت المرأة إن لم يكن فرجى أحسن
من فرجك فإرقتي حرة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن كانا قائمين عند المقالة
برت المرأة وحنث الزوج وإن كانا قاعدين بر الزوج وحنث المرأة لأن فرجها حالة القيام أحسن من فرج
الزوج وحالة القعود الأمر على العكس وإن كان الرجل قائما والمرأة قاعدا قال الفقيه أبو جعفر رحمه
الله تعالى لا أعلم هذا قال وينبغي أن يحنث كل واحد منهما ما لا يشترط البرقي كل عين أن يكون فرج أحدهما
أحسن وعند التعارض لا يكون أحدهما أحسن فيحنث كل واحد منهما سكران قال لامرأته إن لم يكن
فلان أوسع دبر منك فانت طالق قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى هذا شيء غير معلوم ولا مقدور فلا
يحنث كذا في فتاوى قاضي بخان * ولو قال لامرأته إن له أوسع كفا فرجها طالق يقع على أعجزها وقال
الشيخ الإمام ظهير الدين يقع على أطهرهما كذا في الخلاصة * رجل وامرأة تشاجرا فقالت المرأة ٢ من
بارخدائى نأمر فقال الزوج إن كان كذا فانت طالق إن لم تكن أفضل منه لم يقع لأن العلو والتفوق إنما
يكون باعتبار الفضل والعلم والحسب والنسب كذا في محيط السرخسي * رجلان قال كل واحد منهما
لصاحبه إن لم يكن رأسي أثقل من رأسك فأمرأته طالق قالوا طريق معرفة ذلك أنهم إذا ناما دعيا فأيهما

ترجى

(١) قوله من العيبة هي ما يجعل فيه الثياب كما في القاموس اه بحرأوى ٢ أناس يدنك

وإن استدانت بأمر القاضي رجعت بذلك على زوجها والمفقود في جميع ما ذكرنا بمنزلة غائب آخر ولا يباع على الغائب عروضة في
النفقة وإذا ذهبت الرجل إلى امرأته ثوب فقال الزوج هو مهر أو قال هو من الكسوة وقالت المرأة هي ماله كان القول قول الزوج وكذا
لو أعطاهم فإهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي هدية كان القول قول الزوج وكذا لو كان على الرجل ديون مختلفة فأتى شيئا وقال هو من
دين كذا كان القول قوله لأنه هو المالك وكذا الزوج الآن تقيم المرأة البينة أنه بعث إليها هدية وإن أقام جميعا البينة فالبينة بينة الزوج

وكذا الوفاق كل واحد منهما البينة على اقرار الآخر كانت البينة بينة المالك وكذلك لو اختلف الزوجان بعد فرض النفقة في مقدار المرفوض أو فيما مضى من الزمان بعد فرض القاضي كان القول قول الزوج لانه ينكر الزيادة والبينة بينة المرأة لانها تثبت الزيادة * رجل له عيالة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة لانه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر الدون فكذلك في النفقة ولا يباع على الزوج الحاضر عروضة في الدين والنفقة في أبي حنيفة (٤٣٦) رحمه الله تعالى لان ذلك حجر وهو لا يرى الحجر وقال صاحباه رحمه الله تعالى

كان أسرع جواباً فأسأل الآخر يكون أثقل منه كذا في فتاوى قاضيان في باب التعليق في كتاب رزين * رجل قال لامرأته ان لم يكن ذكرى أشد من الحديد فانت طالق لا تطلق لانه لا ينتقص بالاستعمال كذا في الخلاصة في كتاب الطلاق * رجل اتخذ ضيافة فدخل رجل من قرية أخرى فقال ان لم أذبح على وجه هذا القادم بقرة من بقوري فأمرأته طالق ان ذبح بقرة قبل أن يرجع هذا القادم يترفي عيسته والاحت فان ذبح بقرة أمرأته لم يبر في عيسته الا اذا جرى بينه وبين امرأته من التيسار والافه ما لا يميز كل واحد منهما ماله من مال صاحبه ولا يجري بينهما مجادلة فيما يتناول كل واحد منهما من مال صاحبه قط فحينئذ رجوت أن يبر وان ذبح بقرة نفسه لاجله لكن ما ضافه بعد الذبح بلحمها فان كانت القرية التي انتقل منها هذا القادم قرية من هذه القرية برلان شرط البر قد تحقق وان كانت بعيدة مما يدسفر أخاف ان لا يبر لان مثل هذا اذا قدم يتخذون الضيافة لاجله فتقع البين على الضيافة بعد الذبح كذا في الفتاوى الكبرى * واذا قال ان تركت فلا تداخل هذه الدار فأمرأتى طالق فان كان الخالق يملك هذه الدار فشرط بره أن يمنعه عن الدخول بالقول والفعل هكذا ذكر الصدر والشهيد رحمه الله تعالى في واقعاته * وفي النوازل شرط بره أن يمنعه عن المنع ولم يتعرض لملك الدار فقال ان كان الخالق يملك منعه عن الدخول فهو على النهي والمنع جميعا وان كان لا يملك منعه فهو على النهي دون المنع وكان الشيخ الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى يعتبر ملك المنع وعليه الفتوى * واذا قال لامرأته أنت طالق ان جامعك الامن عذراً وبليّة أو ضرورة وكان بعد ذلك يأتيها فسادون القريج فاختطأ فخطأها فهدأ عذراً اذا كان معه على الخطا وهو لا يريد ذلك كذا في الذخيرة * امرأة قالت لزوجها انك تغيب ولا تخلف لي النفقة فغضب الزوج فقالت المرأة لم يكن هذا كلاماً عظيماً يحتاج الى الغضب فقال الزوج ان لم يكن كلاماً عظيماً فانت طالق فان أراد به المجازاة ضلقت اللسان وان أراد به التعليق دون المجازاة قالوا ان كان الرجل محترماً ما قدر يكون مثل هذه الشكاية اهانة لا تطلق وان لم يكن محترماً ما قدر طلقت رجل قال لامرأته ان لم تقومي الساعة وتجيئي الى دار والدي فانت طالق فقامت من ساءتها قبل خروج الزوج ولبست الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج لا يبحث ولو ابتدرها البول فبالت ثم لبست الثياب للخروج لا يبحث ولو بقي في التشاجر وطال الكلام بينهما لا يقطع الفور ولو خافت فوت الصلاة فصلت قال نصير رحمه الله تعالى حنث وقال بعضهم لا يحنث كذا في الظهيرية * وبه يفتي كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لامرأته ان لم تصلي اليوم ركعتين فانت طالق فحاضت قبل أن تشرع في الصلاة أو بعد ما صلت ركعة حكى عن الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رحمه الله تعالى انه كان يقول ان كان من وقت الحائض مقدراً ما يمكنها أن تصلي ركعتين تنعقد البين عند الكل وتطلق واذا كان أقل من ذلك لا تنعقد البين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا تطلق وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تنعقد البين وتطلق والعصم أن البين تنعقد عند الكل على كل حال ويقع الطلاق كذا في التتارخية ناقلاً عن الذخيرة * قال لامرأته انك تسرقين من دراهمي فقالت بنت فقال الرجل لو رفعت من دراهمي فانت طالق فوجدت المرأة صرة مطروحة حين كنت الدار فرفعتا ووضعتهما في ناحية وأخبرت زوجها ان رفعت لالتبس عنه أرجواناً لا تطلق قال لها ان رفعت من كيسي دراهم فانت طالق فخلت رأس الكيس وأمرت ابنتها فرفعت قال في الكتاب أخاف ان تطلق

تباع عروضة في الدين والنفقة واذا استجملت المرأة نفقة مدة ثم ماتت قبل مضي تلك المدة ليس للزوج ان يسترد شيأ من ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يسلم لورثتها حصة ما مضى من المدة ويرد الباقي على الزوج ان كان قائماً ومن تركها ان لم يكن قائماً لانه جعل النفقة لاسقاط الواجب وقد بطلت النفقة بالموت فيسترد المجهل لقوات الفرض كما لو أعطى امرأة نفقة ليتزوجها فماتت كان له أن يسترد ذلك ولو أعطى النفقة لثلاثة نساء في عدة الحمل ليتزوجها بعد انقضاء العدة فلم تزوج نفسها منه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان أعطاها دراهم كان له أن يرجع الا أن يكون على وجه الصلة وقال غيره من المشايخ رحمه الله تعالى ان أعطى النفقة وشرط فقال أتفق عليك على ان تتزوجيني فزوجت نفسها منه أو لم تزوج كان له

أن يرجع عليها وان لم يذكر ذلك الا انه عرف دلالة انه يتفق لاجل ذلك قال بعضهم لا يرجع وقال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى يرجع بذلك على كل حال لانه رشوقاً لا أن ينص على الصلة امرأة لها زوج معبروا به * وسريقال لابن أقرضه ويجبر عليه فان أبي يفرض عليه النفقة امرأة قالت لزوجها أنت بري من نفقي أبداً ما كنت امرأة ان لم يكن فرض القاضي عليه النفقة كانت البراءة باطلة لانها أبرأته قبل الوجوب وان كان القاضي فرض عليه النفقة لكل شهر كذا

فقلت أنت بري من نفقتي أبدا ما كنت امرأتك صحت البراءة من نفقة شهر واحد لا غير ولو أبرأتها بعد مضي أشهر صحت البراءة عما مضى دون ما بقي كالواجب داره كل شهر بكذا وكل سنة بكذا نفقتي بعض السنة أو بعض الشهر صحت الاجارة من الشهر الاول ومن السنة الاولى وذكري كتاب الصلح رجل طلق امرأته ثم صالحته من نفقة العدة على شيء ان كانت العدة بالشهر صرح الصلح وان كانت بالحيز لا يصح ولو صالحته المعتدة من سكاها على دراهم معلومة لا يصح في الوجهين لان السكنى حق الله تعالى (٤٣٧) فلا يصح اسقاط المرأة * رجل

اتهم امرأته برفع دراهمه فقال لها بالفارسية ٣ اكر از درم من تو برداری فانت طالق ثلاثا ثم اوجدت دراهم زوجها في مندبل فرفعت وأعطت امرأته وقالت لها ارفعي منها شيئا فرفعت المأمورة بعض الدراهم ودفعته الى المرأة وقع الطلاق قال لها ان سرقت من دراهمي الى سنة فانت طالق ثم دفع اليها دراهم - م لتتظر اليها فرفعت من ذلك شيئا بغير علم الزوج ثم قال لها الزوج ارفعت من هذه الدراهم شيئا فقالت نعم لاعلى وجه السرقة وردت على الزوج ان ردت بعدما فارقت طلقت وان ردت قبل أن تفارقه لا تطلق وان أنكرت طلقت أيضا امرأته فرفعت من كيس زوجها درهما واشترت لها وخط اللحم الدرهم بدراهمه فقال لها الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم اليوم فانت طالق ثلاثا فغضى اليوم وقع الثلاث والحيلة في ذلك أن نأخذ المرأة كيس اللحم فنسلمه الى الزوج فقد برى عينه كذا في الفتاوى الكبرى * قال لها ما فعلت بالدرهم قالت اشتريت اللحم قال ان لم تردى على ذلك الدرهم فانت طالق وقد غاب الدرهم من يد القصاب قال ما لم يعلم أن ذلك الدرهم أذيب أو سقط في البحر لا يحسن سرقت من دراهم زوجها من كيسه فخلطتها بدراهم غيره فقال الزوج ان لم تردى الدراهم بعينها فانت كذا فان ترد عليه واحدا واحدا فقد ردت بعينها كذا في الخاوي * وضع دراهمه على يدي امرأته فاتهممها عند الاسترداد فقال لها بالفارسية ٣ اكر تو درم برداشتي سه طلاق هستي على وجه الاستهزام فقالت المرأة ٤ هستم ثم بان أنها كانت رفعت فان نوى الزوج به الايقاع عند الحنث يقع الطلاق وان نوى مجرد تخويفها لا يفي كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لابنه ان سرقت من مالي شيئا فأملك طالق فسرق من دار الابن دراهم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه سئل عن هذه فقال ان كان الابن يخل بذلك على الابن طلقت امرأته (٥) وسئل محمد رحمه الله تعالى عن هذه فلم يجبه فقل له ان أبي يوسف أجاب كذلك فقال ومن يحسن مثل هذا أبو يوسف رجل قال لامرأته ان أعطيتك درهما تشتري به شيئا فانت طالق فدفع اليها درهما وأمرها أن تعطى فلانا ليستري به شيئا للمرأة ثم تذكر الرجل عينه فاسترد الدرهم منها فان كانت المرأة تشتري الاشياء بنفسها لا يحسن وان كانت تشتري بنفسها يحسن رجل قال لامرأته ان بعثت من هذه الدار الى تلك الدار شيئا فانت طالق ثم ان الخالف أمر جاريته أن تعطى أهل تلك الدار كل ما يطلبوا فجاءه ان من تلك الدار فطلب شيئا فأعطت الجارية ففعل المولى بذلك ففكره وغضب فقالت امرأته الخالف للجارية اذهبى واجلى من دار المولى بأجود من ذلك الى تلك الدار ففعلت الجارية ففعل المولى بالليل أنما فعلت ذلك لأجل المولى لا طاعة لمولاتها لا يحسن وان علم أنما فعلت ذلك طاعة لمولاتها حنث الخالف وان لم يكن هناك دليل تسئل الجارية و يقبل قولها أنما فعلت ذلك طاعة لمولاتها أو لأجل المولى هكذا ذكر في الكتاب * قال مولانا رضي الله عنه ويحتمل أن تكون صورة المسئلة اذا سأل أهل تلك الدار من الجارية شيئا فأبت ولم تعط فاخبر المولى بذلك ففكره فقالت امرأته الخالف للجارية ارفعي من دار المولى أجود من ذلك واجلى الى تلك الدار المسئلة الى آخرها كذا في فتاوى قاضي خان * قصار ذهب عن حنوته ثوب لغيره فاتهمم القصار أجيره فخلف الاجير

ترجمة
٣ ان رفعت من دراهمي ٣ ان كنت رفعت دراهم فانت طالق ثلاثا ٤ نعم
(٥) مطلب مدح محمد لا أبي يوسف حين سئل فلم يجب مثل ما أجاب أبو يوسف

قال لغيره استدن على امرأتى وأنفق عليها كل شهر كذا فقال المأمورة نفقت وصديقتها المرأة لا يرجع المأمورة بذلك على الزوج الا ان يكون القاضي فرض لها كل شهر عشرة دراهم فاذا أقرت المرأة ان المأمورة أنفق عليها قبل قولها لانها أخذت بقضاء القاضي أما في الوجه الاول انما أخذت لتوجب على زوجها دين فلا يقبل قولها وكذلك هذا في الولد الصغير * رجل قال لغيره أنفق على امرأتى أو على عيالى فانفق المأمورة بالمعروف قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى للمأمورة ان يرجع على المرأة أنفق * الهجر عن الانفاق لا يوجب حق

الفراق وقال الشافعي رحمه الله تعالى لها أن تطلب من القاضي أن يفرق بينهما ما يكون ذلك من حوائجهم على هذا الخلاف إذا عجز عن إيفاء المهر المجل قبل الدخول فإن فرق القاضي بينهما وهو شفعو المذهب نفذ قضاؤه لأنه قضى في فصل مجتهد فيه ليس فيه نص ولا إجماع فينفذ قضاؤه عند الكل وإن كان القاضي حنفياً لا ينبغي أن يقضى بخلاف مذهب إلا إذا كان مجتهداً ووقع اجتهاده على ذلك وإن قضى بخلاف رأييه من غير اجتهاد عن أبي حنيفة (٤٣٨) في نفاد قضائه روايتان وكذا في كل فصل مجتهد فيه وإن لم يقض القاضي ولكنه

أمر شفعو باليقضى بينهما في هذه الحادثة إن لم يكن القاضي مأذوناً بالاستخلاف أو كان مأذوناً إلا أن القاضي أو المأمور أخذ في ذلك شيئاً لا ينفذ قضاؤه عند الكل لأن قضاء القاضي فيما ارتشى باطل عند الكل وإن لم يأخذ شيئاً ففرق المأمور جاز تفريقه وإن كان الزوج غائباً فرفعت المرأة الأمر إلى القاضي وأقامت المرأة البينة على أن زوجها الغائب عاجز عن النفقة وطلبت من القاضي أن يفرق بينهما فإن كان القاضي حنفياً فقد ذكرنا وإن كان شفعوياً وفرق بينهما قال مشايخ سمرقند رحمه الله تعالى جاز تفريقه لأنه قضى في فصلين للتفريق بسبب العجز عن النفقة والقضاء على الغائب وكل واحد منهما مجتهد فيه وعندنا القضاء على الغائب لا يجوز لكن لو قضى بتمهيد قضاؤه في أظهر الروايتين فجاز التفريق وقال الشيخ الإمام الأجل الأستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى لا يصح هذا التفريق لأن القضاء على الغائب إنما يجوز عند

بالفارسية فقال ٢ **ا** كرم من ترازبان کرده ام فامرأتی طالق ثلاثا وقد كان رفعه يحنت رجل حلقه الاصوص بثلاث تطليقات انه ليس معه دراهم غير الذي أخذ وامنه خلف فان كان معه الاقل من ثلاثة دراهم لا يحنت وإن كان معه ثلاثة أو أكثر فان كانت البين بالطلاق وقع الطلاق وإن لم يعلم فان كانت البين بالله لا كفارة عليه لأنه ان علم فهو غموس وإن لم يعلم فهو لغو ولو حلف بالفارسية بقوله ٣ اكر بامن درمی هست فانت طالق ان كان معه درهم أو أكثر فالحجاب فيه ما مر من التفصيل ولو قال ٤ اكر بامن سیم است ان كان معه مالو علموا بذلك أخذ وامنه يحنت والا فلا يحنت سلبه الاصوص ثم حلقوه بالطلاق أن لا يخبر أحدا بخبرهم فاستقبله القافلة فقال لهم على الطريق ذئاب ففهم القافلة فأنصرفوا ان أراد بالذئاب نفوس الاصوص حنت وإن أراد حقيقة الذئاب لم يرجعوا لم يحنت ولو قال دخلت على الليلة جماعة وذهبوا بكل شيء وحلقوني أن لا أخبر باسمائهم وهم معي في السكة ولو كتب يحنت فالحيلة في ذلك أن يكتب أسامي جيرانه فنعرض عليه فيقال هل كان هذا فيقول لا حتى ينتهي اليهم فيسكت أو يقول لا أقول فيظهر ولا يحنت كذا في الفتاوى الكبرى * رجل كان له ثوب فسرق منه سارق أو غصب منه غاصب ثم ان رب الثوب حلف وقال ان كان له ثوب وأشار إلى ذلك فامرأتی طالق فالمسئلة على ثلاثة أوجه ان عرف أنه قائم تطلق امرأته وان عرف أنه هالك لا وان لم يعرف أحد الأمرين تطلق أيضا لان القيام أصل كذا في التجنيس والمزيد * ولو قال بالفارسية ٥ اكر کسی را بنید درهم فامرأته كذا فاليمين على ما نوى فان نوى السقي لا يحنت بالاهداء وان نوى الاهداء لا يحنت بالسقي وإن لم ينوش شيئاً فان دفع أو سقى كان حاشاً كذا في خزائن المستنيرين في كتاب الايمان في اليمين على الشرب * وفي الفتاوى رجل عاثبه امرأته في شرب الشراب فقال ان تركت شربها أبدا فانت طالق ان كان يعزم أن لا يترك شربها لا يحنت وإن كان لا يشربها كذا في الخلاصة في الفصل الثالث عشر * طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتی ثم قال انما قلته لاني توهمت وقوع الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكاية صدق والا لا صبي قال في صباه ان شربت سكرا فامرأته طالق فشرى بفي صباه لا يقع الطلاق ولو مع صهره وقال حرمت عليك بنتي بتلك اليمين فقال نعم حرمت فهذا اقرار بالحرمه والقول قوله في أنه واحد أو ثلاث وأفتى الامام ظهير الدين وغيره فيه وفي مسألة البرسام أنه لا يقع لأنه بنى على غير الواقع كذا في الوجيز للكردري * ولو حلف ان خرجت بغير اذني فانت طالق فغضبت المرأة وتميات للخروج فقال الزوج دعوها تخرج ولانية له لم يكن اذنا ولو نوى الاذن يثبت بالدلالة ولو قال لها في غضبه اخرجي ولانية له كان على الاذن الا اذا نوى اخرجي حتى تطلق كذا في الخلاصة * ولو قال لها ان خرجت من الدار الا باذني فانت طالق ثم سمع سائلا يسأل فقال اعطى للسائل هذه الكسرة فان كان السائل بحيث لا تقدر المرأة على الدفع اليه لا يجوز وجهها من الدار لا تطلق بالخروج وإن كانت تقدر تطلق فان كان السائل حين اذن الزوج بذلك بحال تقدر المرأة على دفع ذلك اليه من غير خروج فخرج السائل الى الطريق فخرجت اليه المرأة يحنت قال لها ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فانت طالق فقالت امرأته له تريد أن أخرج حتى أصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت تطلق لان هذا تهديد لا اذن فان قامت على أسكفة

ترجمه

٢ ان كنت خسرتك ٣ ان كان معي درهم ٤ ان كان معي فضة ٥ ان أعطيت أحدا نبیذا

الشافعي رحمه الله تعالى وينفذ في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ثبت المشهود به وهنالم الباب ثبت المشهود به عند القاضي وهو المجز لان المال غادر رائج فعسى يصير الغائب غنيا ولا يعلم به الشاهد لما بينهما من المسافة وكان الشاهد مجاز فافى هذه الشهادة فاذا علم القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه * رجل يسكن في أرض المملكة يريد به أرض السلطان ويأخذ المال من السلطان فقالت المرأة لا أقعد معك في أرض المملكة ولا آكل من مالك قالوا ليس لها ذلك وإن لم يكن على زوجها ولو امتنعت المرأة عن

السكنى معه تصير ناشرة وقد ذكرنا قبل هذا أن الزوج إذا كان يسكن في أرض الغصب فامتنعت منه لا تصير ناشرة ويكون لها النفقة على زوجها لأن الغصب حرام لا شبهة فيه بخلاف أرض السلطان وماله * (فصل في القسم) * وما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملك وهو البيتوتة عندها للعصبية والمؤانسة لافيهما لا يملك وهو الحب والجماع لأن الحب عمل القلب والجماع ينبت على النشاط وكل ذلك لا يتعلق باختياره إليه أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذا قسمي (٤٣٩) فيما أملك ولا تتواخذني فيما لا أملك

حر أو عبد تحت امرته أن عليه أن يسوي بينهما فيكون عند كل واحدة منهما يوما وليلة أو ثلاثة أيام ولياليها ثم الرأي في البدعة إليه * الثيب والبكر والمراهقة والبالغة والعاقلة والمجنونة والمسلمة والكافية في القسم سواء وكذا الزوج الصحيح والمريض والمحبوب والخصي والعنين والبالغ والمراهق والمسلم والذي * والجديدة والعقبة في القسم سواء عندنا كانت الجديدة بكرا أو ثيبا إذا أقام عند الجديدة ثلاثة أيام أو سبعة أيام يقيم عند الأولى كذلك وله أن يبدأ بالجديدة * قال الشافعي رحمه الله تعالى إن كانت الجديدة بكرا يكون عندها سبعة أيام ثم يسوي بينهما بذلك ويقيم عند كل واحدة منهما يوما وليلة وإن كانت الجديدة ثيبا يقيم عندها ثلاثة أيام ولياليها ثم يسوي بينهما ولو كانت تحت الرجل أمه أو مدبرة أو مكاتبة أو أم ولد فتزوج عليها حرة فللحرة يومان وللأمة يوم وإن أقام عند الأمة يومان ثم اعتقت لم يقيم عند الحرة الأخرى إلا يوما

الباب وبعض قدمها بحيث لو أغلق الباب كان ذلك خارجا فإن كان اعتمادها على البعض الداخل أو عليها لا تطلق وإن كان اعتمادها على البعض الخارج طلقت كذا في الفتاوى الكبرى * وإذا قال لها إن خرجت من هذه الدار من غير أذن فأت طالق فأتها بالعربية وهي لا تعرف العربية فخرجت تطلق وتظهر هذا ما لو أذن لها وهي نائمة أو غائبة هكذا ذكر في النوازل * وفي أيمان الأصل إذا أذن لها من حيث لا تسمع لم يكن إذا وإن خرجت به - بذلك طلقت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفي المشتق إذا قال لامرأته أنت طالق إن خرجت إلا بأمري فالأمر أن يسمعها إلا مرة واحدة أو رسوله فإن أشهد قومًا على ذلك لم يكن أمرا فلا وإن هؤلاء الذين أشهدهم الزوج على الأمر بلغوها أن الزوج قد أمرها بالخروج إن لم يأمرهم أن يبلغوها فخرجت فهي طالق وإن أمرهم أن يبلغوها فخرجت به - بذلك لا تطلق وفي الإرادة والهوى والرضا لا يشترط سماعها رضاه وإرادته حتى لو خرجت بعدما قال رضىت أردت هويت لا تطلق وإن لم تسمع هي ذلك بخلاف وفي النوازل إذا قال لها إن خرجت بغير أذن فأت طالق فاستأذنته للخروج إلى بعض أهلها فأتها فلم يخرج إلى ذلك لكنهم أنكس الدار فخرجت إلى باب الدار وقع الطلاق فإن تركت الخروج ثم خرجت في وقت آخر إلى بعض أهلها الذي أذن لها في الخروج قال أخاف أن يقع الطلاق عليها لأن هذا أذن في الخروج في هذا الوقت عادة كذا في المحيط * إذا حلف أن لا يخرج من المصرفان خرج فأمر أنه عائشة كذا واسم امرأته فاطمة لا تطلق إذا خرج كذا في الوجيز للكردي * ولو أذن لها بالخروج إلى بعض أهلها فأهلها أبواها فإن لم يكونا في الأحياء فأهلها كل ذي رحم محرم منها فإن كان لها أبوان لكل واحد منهما ما منزل على حدة بان تزوجت الأم وتزوج الأب فالأهل منزل الأب كذا في الخلاصة * قال لها إن خرجت يقع الطلاق فخرجت لم يقع الطلاق لتركه الإضافة لها كذا في القنية في باب فيما يكون تعليقا أو تحيزا * قال لها إن خرجت من الدار إلا بأذن فأت طالق فوقع فيها غرق أو حرق أو غالب فخرجت لا يحنث كذا في القنية في باب اليمين في الفعل ولو قال لامرأته إن خرجت من هذا البيت بغير أذن فأت طالق وقد كانت رهنت محدودا لها فاستأذنت للخروج فقال لها اذهبي وارفعي الدراهم واقبضي الرهن فخرجت وذهبت فلم تجده واحتاجت إلى الخروج مرارا لا تطلق كذا في الإمام النسفي رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * إذا قال لامرأته أنت طالق إن خرجت من هذه الدار إلا بأذن أو قال لا برضائي أو قال لا بعلي أو قال لها أنت طالق إن خرجت من هذه الدار بغير أذن فأت طالق فأتها بالبواب فيها أن بالاذن مرة لا تنتهي اليمين حتى لو أذن لها بالخروج مرة وخرجت ثم خرجت به - بذلك بغير أذن طلقت وتظهر ما لو قال لها إن خرجت من هذه الدار إلا بمخافة فأت طالق فخرجت بغير مخافة طلقت كذا في المحيط * لو أذن لها مرة لا يصدق قضاء على ما عليه الفتوى لأنه خلاف الظاهر كذا في الوجيز للكردي * والمحيلة في عدم الحنث أن يقول أذنت لك بالخروج في كل مرة أو يقول أذنت لك كلما خرجت فيمنع لا يحنث وكذا إذا قال كلما شئت الخروج فقد أذنت لك أو أذنت لك بالخروج أبدا أو أذنت لك الدهر كله فإنها ما به - بذلك ثم ياعا ما عند محمد رحمه الله تعالى يصح منه كذا في السراج الوهاج * وهو اختيار الفضلي وعليه الفتوى * وإن قال أذنت لك عشرة أيام فخرج فيها ما شئت وإن قال إن فعلت كذا فقد

ولو أقام عند الحرة يومان ثم اعتقت الأمة يتحول إلى المعتقة ولو أقام عند إحدى امرأتيه زيادة باذن الأخرى جاز وكان لها أن ترجع عن ذلك ولا يكون الاذن لازما ولو جعلت المرأتين زوجها جعلت على أن يزيد لها في القسم يوما ففعل لم يجز ولها أن تسترد المال وكذا لو حطت عنه شيئا من مهرها أو زاد لها الزوج في المهر أو جعل لها جعلا على أن تجعل يومها فلانة فهو باطل ولو أمره القاضي بالقسم والتسوية فجاءه فاعته إلى القاضي أو جعه القاضي عقوبة لا رتبة كجاءه المخافور ويأمر بالعدل ولو أقام عند إحدى امرأتيه شهرا قبل الخصومة أو

بعدها ثم خاصته الاخرى في ذلك امره القاضي بالنسوية بينهما في المستقبل وماضى كان هدر او ليس لها ان تطلب ان يقيم عندها مثل ذلك ولو كان عنده امرأة طعنت في السن فاراد ان يستبدل بها شابة فطلبت القديمة ان يسكها ويتزوج اخرى ويقوم عندها الجديدة اياما وعند الاولى يوما فتزوج على هذا الشرط جاز فيه نزل قوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا الآية واذا سافر مع احدي امرأتيه بغير اقراع جاز عندنا والاقراع افضل (٤٤٠) وقال الشافعي لا يجوز الا بالاقراع فلو انه سافر مع احدي امرأتيه فلما قدم طلبت التي لم

يسافر معها ان يقيم عندها مثل تلك المدة لم يكن لها ذلك وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان سافر بغير اقراع يكون ذلك محسوبا عليه في حق الاخرى فيقيم عنده الاخرى مثل تلك المدة ولو كان للرجل امرأة واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار او يشتغل بصحبة الاماء فتظلمت المرأة الى القاضي امره القاضي ان يسير معها اياما وبفطرها احيانا وكان ابو حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجعل لها يوما وابله وللزوج ثلاثة ايام وليا لها ثم جمع فقال يوم الزوج ان يراعيها فيؤنسها بصحبته اياما و احيانا من غير ان يكون في ذلك شيء وقت وفي المنتقى اذا تزوج امرأة وله امهات اولاد وسراى فقال كون عندهن وآتيها اذا بدالى لم يكن له ذلك ويقال من عندها في كل اربع من الايام يوما و ليلة وكن في الثلاث البواقي عند من شئت ولو كان عنده امرأتان وله امهات اولاد وسراى أقام عند كل واحدة منهما يوما و ليلة ويقوم في يومين و ليلتين عندهن شاء من السراى ولو كان عنده اربع نسوة أقام عند كل واحدة منهن يوما و ليلة ولم يكن عند السراى الا وقفة شبه المار ويكره للرجل فلان ان يطأ امرأته وعندها صبي يعقل أو أعمى أو ضرتها أو أمته أو أمتها رجل له امرأة وأمة فقالت المرأة لا أسكن مع أمتي وطلبت يتعالى حدة ليس لها ذلك والله أعلم (فصل في نفقة العدة) المعدة عن الطلاق تسحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعي أو بائنا أو ثلاثا حاملا كانت أولم تكن وقال الشافعي رحمه الله تعالى المبسوطة لا تسحق النفقة وتسحق السكنى الا اذا كانت حاملا فتكون لها

أذنت لا يكون اذا كذا في الوجيز للكردرى * ولو قال أنت طالق ان خرجت من هذه الدار حتى اذن لك أو امرأ أو أرضي أو أعلم فجوابها أن ذلك على الاذن مرة واحدة حتى لو أذن لها مرة فخرجت ثم عادت ثم خرجت بغير اذن لا يحنث فان أراد بقوله حتى اذن في كل مرة فهو على ما نوى في قولهم جميعا هكذا في البدائع * ولو قال لها أنت طالق ان خرجت من هذه الدار الا أن اذن لك فهذا وما لوقال حتى اذن لك سواء حتى تنتهي اليمين بالاذن مرة كذا في المحيط * ولو حلف بطلاق امرأته على جاريته أن لا تخرج فقال للجارية اشترى بهذه الدراهم لحاف هذا الاذن بالخروج كذا في الخلاصة * ولو قال لها ان خرجت الى أحد الابان في فانت طالق فاستأذنته في الخروج الى أبيها فأذن لها فخرجت الى أخيها طلقت كذا في خزانة المفتين * وفي المنتقى اذا قالت امرأته لزوجها ائذن لي في الخروج الى بيت أبي فقال ان أذنت لك في ذلك فانت طالق ثم قال لها أذنت لك في الخروج ولم يقل الى أين لا يحنث في عيینه وهذا بخلاف ما لو استأذن الغلام مولاه في تزوج أمة رجل فقال له المولى ان أذنت لك في تزوجها فأمرأته طالق ثم قال بعد ذلك قد أذنت في تزوج النساء أو قال أذنت لك في الزواج حنث في عيینه واذا قال لعبد ان اشترى هذا العبد باذني فأمرأتى طالق ثم أذن له في التجارة فاشترى هذا العبد طلقت امرأته المولى ولو قال له أذنت لك في شراء البر فاشترى هذا العبد لا تطلق امرأته المولى رجل قال امرأتى طالق ان دخلت هذه الدار الا أن يأمرني فلان فهذا على الامر مرة واحدة ولو قال الا أن يأمرني به فلان فلا بد من الامر في كل مرة ولو قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار الا باذني فانت طالق ثم قال لها طيحي فلان في جميع ما أمرت به فأمرها فلان بالخروج فخرجت طلقت من قبل أن الزوج لم يأذن لها بالخروج وكذلك لو قال الزوج لرجل ائذن لها في الخروج فأذن لها فخرجت طلقت وكذلك لو قال ذلك الرجل ان زوجك قد أذن لك وكذلك لو قال لها الزوج ما أمرت به فلان فقد أمرت بك ثم أذن لها فلان بالخروج فخرجت طلقت ولو قال الزوج لرجل قد أذن لها بالخروج فبلغها ذلك ثم خرجت لم تطلق كذا في المحيط * في فتاوى الاصل اذا قال لامرأته لا تخرجي من الدار بغير اذني فاني قد حلفت بالطلاق فخرجت من الدار بغير اذن لا تطلق كذا في التتارخانية * قال لها ان خرجت من هذه الدار الا من أمر لا بد منه فانت طالق فأرادت تدعى حقان قدرت على أن توكل يحنث لو خرجت وان لم تقدر على أن توكل لم يحنث حلف بطلاق امرأته أن لا تخرج امرأته بغير علمه فخرجت وهو يراها فنهها أولم يمنعها لم يحنث اتهم امرأته بجارله فقال لها ان خرجت من المنزل بغير اذني فانت طالق ثم قال لها اذنت لك فيما يدرك الامن باطل فخرجت ودخلت منزل الجار الذي به اتهمت فان لم تكن نوت عند الخروج دخول ذلك المنزل ولا أمر باطلا سواء لا يحنث وان وجد منها بعد ذلك أمر باطل لانها لم تخرج لامر باطل وان كانت نوت دخول ذلك البيت عند الخروج لامر باطل حنث كذا في الفتاوى الكبرى * ولو حلف على امرأته بطلاقها أن لا تخرج من الدار الا باذني أو حلف السلطان رجلا بطلاق امرأته أن لا يخرج من البلدة الا باذنه أو حلف صاحب الدين مديونه أن لا يخرج من البلدة الا باذنه فاليمين مقيدة بحال قيام الزوجية والسلطنة والدين فان بانت المرأة وعزل السلطان وسقط الدين سقطت اليمين ثم لا تعود لها وان عادت الولاية للزوج والسلطان وعاد الدين رجلا خرج مع المولى وحلف بالطلاق أن لا يرجع الا باذنه وسقط منه شيء ورجع لذلك لا تطلق ولو قال امرأته طالق ان خرجت من الدار الا باذن

السراى ولو كان عنده اربع نسوة أقام عند كل واحدة منهن يوما و ليلة ولم يكن عند السراى الا وقفة شبه المار ويكره للرجل فلان ان يطأ امرأته وعندها صبي يعقل أو أعمى أو ضرتها أو أمته أو أمتها رجل له امرأة وأمة فقالت المرأة لا أسكن مع أمتي وطلبت يتعالى حدة ليس لها ذلك والله أعلم (فصل في نفقة العدة) المعدة عن الطلاق تسحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعي أو بائنا أو ثلاثا حاملا كانت أولم تكن وقال الشافعي رحمه الله تعالى المبسوطة لا تسحق النفقة وتسحق السكنى الا اذا كانت حاملا فتكون لها

النفقة وعندنا تستحق النفقة على كل حال والمبانة بالخلع والإيلاء واللعان ورتة الزوج ومجاعة أمهاتها في النفقة سواء والاصل فيه ان الفرقه اذا وقعت من قبل الزوج بمباح أو محظور تستحق النفقة والسكنى وكذا اذا أقر الزوج ان نكاح امرأته كان فاسدا وكذبته المرأة وفرق القاضي بينهما بعد الدخول كان لها النفقة والسكنى أما اذا وقعت الفرقه من قبل المرأة ان وقعت بفعل مباح كخيار البلوغ وخيار العتق وعدم الكفاءة كان لها النفقة والسكنى وان وقعت بفعل محظور كالردة وطاوعة ابن الزوج ليس لها النفقة ولها السكنى وان اختلفت بمال ولم تذكر نفقة العدة كان لها النفقة وان اختلفت على نفقة العدة سقطت النفقة وان اختلفت على نفقة العدة والسكنى تسقط نفقة العدة وكان لها السكنى وان اختلفت بشرط البراءة عن مؤنة السكنى بأن قالت اكرى يتناوعت في نفسه كان عليه ان تكبرى يتناوعت في نفسه وان طلقت المرأة وهي في بيت كراء كان الكراء على زوجها (٤٤١) مادامت في العدة وان أبرأته عن نفقة

العدة بعد الخلع لا يصح الإبراء * المنكوحه اذا كانت أمه قد بوأها المولى يتنا فطلقت ثم اعتقت واختارت نفسها كان لها النفقة فان أخرجه المولى من بيته سقطت نفقتها فان أعادها الى بيته بعد ذلك عادت النفقة وان لم يكن المولى بؤها يتنا حال قيام النكاح فبؤها بعد الطلاق لا نفقة لها واذا طلق الرجل امرأته ووجبت النفقة فارتدت والعيان بالله سقطت نفقتها فان أسلمت عادت النفقة وان ارتدت ولحقته بدار الحرب ثم عادت مسالمة الى دار الاسلام لم تعد النفقة والمنكوحه اذا ارتدت ثم أسلمت لا يكون لها النفقة وان طاوعت المعتدة ابن زوجها بعد الطلاق لا تسقط النفقة وان طلقها وهي ناشرة فلها ان تعود الى بيت زوجها وتأخذ النفقة

فلان فأت فلان قبل الاذن بطلت اليمين في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المحيط * رجل قال لامرأته ان خرجت في غير حق فأت طالق فخرجت في جنازة والدها وأخ لا تطلق وكذلك كل ذي رحم محرم وكذلك خروجها الى العروس أو خروجها فيما يجب عليها كذا في البدائع * تشاجر مع امرأته فقال لها ان خرجت من هذا اليوم فان رجعت الى سنة فأت طالق ثلاثا فخرجت اليوم الى الصلاة أو الى غيرها من حاجة ثم رجعت فان كان سبب اليمين خروج الاتقال أو السفر لا تطلق لان اليمين مقيدة بذلك النوع من الخروج كذا في الفتاوى الكبرى * قال لامرأته ان تركت هذا الصبي حتى يخرج من الدار فأت طالق فغفلت عنه وخرج أو قامت تصلي فخرج فانهم لم يتركوه فلا تطلق كذا في التتارخانية * رجل هو بغداد فقال لامرأته طالق ما لم يخرج الى الكوفة فكث ساعة الا أنه بما كس في تلك الساعة مع المكارى في الكراء قالوا لا يحسن في عيونه وعليه الفتوى ولو اشتغل بالوضوء للصلاة المكتوبة ونحوها فهو عذر ولا تصلا التطوع والا كل والنسب فليس بعد زفككون حائنا كذا في الظهيرية قال لامرأته ان خرجت الى منزل والديك فأت طالق ثلاثا فهو على الخروج عن قصد وصلت أو لم تصل ولو قال ان أتيت فهو على الوصول قصدت الخروج الى المنزل أو لم قصد كذا في الفتاوى الكبرى * قال محمد بن سلمة الذهاب بمنزلة الخروج وهو الصحيح وهذا اذا لم ينو شيئا وان نوى به الا تيان أو الخروج صححت نيته كذا في شرح الجامع الصغير اذا ضيخان * سئل أبو القاسم رحمه الله تعالى عن امرأة خرجت الى ضيافة فقال الزوج لها ان مكثت هناك أكثر من ثلاثة أيام فأت طالق فخرجت في اليوم الثالث الى قرية زوجها ولم تدخل قرية زوجها ثم رجعت ومكثت هناك أياما قال لا أفتي بالطلاق غير أن الاحتياط فيه أولى وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان دخلت عمران قرية زوجها ثم رجعت لا تطلق وان لم تدخل ينبغي أن تطلق كذا في المحيط * ان خرجت من بيتي فأت كذا فخرجت الى الدار فقط يقع ولو ان خرجت فقط لا بالطلاق الى المحلة والفتوى على أنه لا يحسن الا بالخروج الى المحلة فيه ما لو فارسيما وعليه الفتوى كذا في الوجيز للسكردي * ولو قال لامرأته ان خرجت من باب هذه الدار فأت طالق فصعدت السطح فبرزت دار الجار لا يحسن هو الاصح كذا في الخلاصة * رجل قال لامرأته ان ارتقيت هذا السلم أو وضعت رجلك عليه فأت طالق فوضعت إحدى قدميه على السلم ثم تذكرت فخرجت طالقت ولو قال ان وضعت قدمي في هذه الدار فأت طالق فوضع إحدى قدميه في الدار لا يحسن لان وضع القدم في الدار صار كناية عن الدخول بخلاف ما تقدم كذا في الظهيرية * ولو قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فأت طالق أو وضعت رجلك في السكة فأت طالق فوضعت القدم في السكة حنث رجل قال لامرأته ان صعدت هذا السطح فأت طالق فارتقت بعض السلم لا يحسن هو المختار

(٥٦ - فتاوى اول) فان طالت العدة بارتفاع الحيض كان لها النفقة الى ان تصير آيسة وتنقض عدها بالاشهر وان أنكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان القول قولها مع اليمين ولو أقام الزوج البينة على اقرارها بانقضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين فان مضت سنتان ولم تلد وقالت كنت أظن اني حامل ولم أحض الى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة وتعد ذلك لان هذا مما يشبهه فكان لها النفقة الى ان تنقض عدها بالاشهر أو تصير آيسة وتنقض عدها بالاشهر * أم الولد اذا اعتقت ووجبت لها العدة ليس لها النفقة واذا خرج أحد الزوجين الحريين مسلما الى دار الاسلام ثم خرج الآخر لانه للراة * رجل كف لامرأة عن زوجها نفقة كل شهر ابد ثم طلقها زوجها كان للمرأة ان تطالب الكفيل بالنفقة لان نفقة العدة بمنزلة نفقة النكاح * المعتدة اذا لم تخاصم في نفقة العدة حتى انقضت عدها بالاشهر كان

القاضي فرض لها نفقة العدة فلم تأخذ حتى مات أحدهما سقطت النفقة وإن لم يمت أحدهما وانقضت العدة واختلفوا فيه قال شمس
 الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى سقطت النفقة ولو كان الرجل غائبا فاستدتانت المعتدة ثم قدم الغائب بعد انقضاء العدة لم يكن ذلك على
 الرجل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وقد ذكرنا هذا في نفقة النكاح فكذا في نفقة العدة وإذا حبست المعتدة بحق عليها
 تسقط النفقة كما لو حبست المنكوبة وكما تسحق المعتدة نفقة العدة تسحق الكسوة وإذا طلق الرجل امرأته بعد الدخول وهي
 صغيرة تجامع مثلها كان عليها العدة ثلاثة أشهر ويكون لها النفقة وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن لم
 تكن مراقة كانت عدتها ثلاثة أشهر وإن كانت مراقة لا تنقضي عدتها بالاشهر لاحتمال انها حبست بالوطء فينفق عليها ما لم
 يظهر فراغ رجها فان حاضت استقبلت (٤٤٣) العدة بالحيض وينفق عليها بعد ذلك حتى تنقضي عدتها بالحيض المعتدة إذا

لأنهم لم تصعد السطح كذا في التجنيس والمزيد * امرأة تخرج من دارها إلى سطح جارها فغضب الرجل فقال
 إن خرجت من هذه الدار إلى سطح دار الجار أو إلى الباب فانت طالق فخرجت إلى سطح جار آخر لم يحث
 ولولم تتقدم هذه المقدمة حث لأن القطع عام كذا في الفتاوى الكبرى * امرأة كانت تبكي في بيتها فقال
 زوجها الصهر إن لم تخرج ابتك من هذا البيت وتبكي هناك فهي طالق فخرجت المرأة ثم دخلت وبكت
 قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إن كان يسمع بكاءها في البيت أحد طلقها إذا بكت لأنه إنما يمنعها عن
 البكاء لأجل ذلك وإن لم يكن كذلك فلا يحث بيكائها بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * في النوازل سئل
 أبو جعفر عن رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من هذه الدار وكانت يجنب داره من مرقبة مرقبة إلى
 الشارع وقد سد باب الحرية وأخذت خوخة إلى داره بمراقة فخرجت المرأة من الخوخة هل يحث قال إن
 كانت الحرية أصغر من الدار رجوت أن لا يحث كذا في التتارخانية * قال لها إن خرجت من هذه الدار
 فانت طالق فدخلت كرها في الدار كان الكرم يعد من الدار بأن يفهم الكرم من كرها الدار لا يحث وإن كان
 لا يعد ولا يفهم حث لأن في الوجه الأول الكرم في الدار وفي الثاني لا وإنما يعد من الدار ويفهم من كرها إذا
 لم يكن كبيرا أو لم يكن مفقده إلى غير الدار كذا في الفتاوى الكبرى * امرأة ذهبت إلى منزل والدها في قرية
 أخرى فتبها زوجها وسألها العود إلى منزله فأبت فخلف الزوج بطلاقها إن لم تذهب إلى منزله تلك الليلة
 فخرجت معه وذهب بها إلى منزله قبل انفجار الصبح قالوا إن كان أكثر الليلة في تلك القرية يخالف عليه
 الحث وإن ذهبت قبل أن يعصى أكثر الليلة يبرح أن لا يكون حاثا والصحيح أنه لا يحث إذا ذهبت معه
 قبل مضي الليلة امرأة كانت مع زوجها في منزل والدها فقال لها الزوج اذهبي معي فأبت فقال الزوج إن لم
 تذهبي معي فانت طالق ثلاثا فخرج الزوج وخرجت هي على أثره وبلغت المنزل قبله قالوا إن خرجت بعده
 بحيث لا يعد ذلك خروجا معه حث رجل قال لامرأته عند خروجهما إن رجعت إلى منزلي فانت طالق
 ثلاثا فجلست ولم تخرج زمانا ثم خرجت ثم رجعت فقال الزوج كنت نويت الفور قال بعضهم لا يصدق
 قضاء وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * دعا امرأة إلى الوقاع فأبت فقال متى
 يكون فقالت غدا فقال إن لم تفعل هذا المراد غدا فانت طالق ثم نسيه حتى مضى الغد لا يحث ولو قال
 لها في منزل والدها إن لم تحضري منزلي الليلة فانت طالق فنعها الوالد من الحضور وطلق هو المختار كذا في البحر
 الرائق * رجل بين يديه امرأة متلفة فقيل له هذه المتلفة امرأة أنت ثم قيل له احلف بثلاث تطليقات إن لم
 تكن لها امرأة سوى هذه فخلف بثلاث تطليقات إن ليس له امرأة سوى هذه وكانت المرأة المتلفة أجنبية
 اختلها فواقبه والفتوى على أنه تطلق امرأته قضاء وكذا لو تزوج امرأة ببيع فذهبت المرأة بغير علمه إلى ترمذ

لم تلزم بيت العدة بل تسكن
 زمانا وتخرج زمانا لا تسحق
 النفقة لأنها ناشئة المعتدة
 إذا أبت أن تطبخ فهي
 كالمنكوبة إن كانت من
 بيت الأشراف أو بهاء
 لا تسطيع الطبخ والخبز كان
 على الزوج أن يأتي بطعام
 مهيا أو يأتي بمن يطبخ ويخبز
 وإن لم تكن من بيت
 الأشراف وليس بهاء
 فعلى الزوج أن يأتي بالديق
 ونحو ذلك المعتدة عن وفاة
 تكون نفقتها في مالها
 والمنكوبة نكاحا فاسدا
 إذا فرق القاضي بينهما بعد
 الدخول ووجبت العدة ليس
 لها النفقة * رجل تزوج
 منكوبة الغير ودخل بها
 فإن كان لا يعلم أنها منكوبة
 الغير كان عليها العدة ولا نفقة
 لها وإن كان يعلم أنها
 منكوبة الغير لا عدة عليها
 وفي النكاح بغير مهر وإذا
 دخل بها كان عليها العدة

على كل حال وإذا دخل على معتدة لأجل الإطلاع هل يباح له ذلك فيه روايتان وإذا دفع الرجل زكاة ماله إلى
 معتدة أو شهد لها بشئ لم يجز * رجل طلق امرأته ثلاثا وكتب فلما حاضت حبستين دخل بها فجلت ثم أقر بالطلاق كان عليه النفقة ما لم
 تضع حملها والله أعلم * (فصل في حقوق الزوجية) * للزوج أن يمنع المرأة من الغزل وله أن يضربها على أربعة من ترك الزينة
 إذا أراد الزوج الزينة والثانية ترك الإجابة إذا أراد الجماع وهي طاهرة والثالثة ترك الصلاة وفي بعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى
 ليس له أن يضربها على ترك الصلاة وترك الغسل عن الجنابة والحيض بمنزلة ترك الصلاة والرابعة الخروج عن منزله بغير إذنه بعد إتيان المهر
 * رجل له امرأة لا تصلى كان له أن يطلقها وإن لم يكن له مال يوفيهامهرها وحكى عن أبي حنيفة البخاري أنه قال إن لقي الله ومهرها
 في عنقه أحب إلى من أن يطلقها وإن لم يكن له مال يوفيهامهرها * رجل يريد أن يطلق امرأته بغير ذنب إن أوفاه المهر ونفقة العدة وسع له ذلك لأنه تسريح

باحسان واذا ارادت المرأة ان تخرج الى مجلس العلم بغير اذن الزوج لم يكن لها ذلك فان وقعت لها نازلة فسالت زوجها وهو عالم فاجابها بذلك ليس لها ان تخرج بغير اذنه وان كان الزوج جاهلا وسال العالم عن ذلك فكذلك وان امتنع الزوج عن السؤال كان لها ان تخرج بغير اذنه لان طلب العلم فيما يحتاج اليه فرض على كل مسلم ومسلمة فيقدم على حق الزوج وان لم يقع لها نازلة وادت ان تخرج الى مجلس العلم لتعلم مسائل الصلاة والوضوء فان كان الزوج يحفظ تلك المسائل ويذكر لها ذلك ليس لها ان تخرج بغير اذنه فان كان الزوج لا يحفظ المسائل فالاولى له ان ياذن لها بالخروج فان لم ياذن فلا شيء عليه ولا يسع لها ان تخرج بغير اذنه ما لم يقع لها نازلة امرأة لها اب زمن ليس له من يقوم عليه وزوجها يمنعهما عن الخروج اليه وتعاهده كان لها ان تعصى زوجها وتطيع الوالد المؤمنا كان الوالد او كافرا لان القيام بتعاهد الوالد فرض عليها فيقدم على حق الزوج قالوا ليس للمرأة ان تخرج بغير اذن الزوج (٤٤٣) أسباب

معدودة منها اذا كانت في منزل يخاف السقوط عليها ومنها الخروج الى مجلس العلم اذا وقعت لها نازلة ولم يكن الزوج فقيها ومنها الخروج الى الحج الفرض اذا وجدت محرما ويجوز للزوج ان ياذن لها بالخروج ولا يصير عاميا بالاذن ومنها الخروج الى زيارة الوالدين وتعزيتهما وعبادتهما وزيارة المحارم المرأة اذا كانت قابلة فاستأذنت الزوج لرفع الولد وكذا اذا كانت تغسل الموتى والى مجلس العلم واذا كان عليها حق اولها حق على غيرها وليس لها ان تعطى شيئا من ماله بغير اذنه ولا تصوم لغير فرض وليس عليها ان تعمل بيدها شيئا الزوجها قضاء من الخبز والطبخ وكس البيت وغير ذلك * رجل له أمة شابة تخرج الى الوليمة والمصيبة وليس لها ان تخرج لم يكن للابن

ثم حلف ان كانت له امرأة بتر مذمومة طالق تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيان * رجل أراد أن يتزوج امرأة فأبى أهل المرأة أن يزوجه ما منعه لما ان له امرأة أخرى فذهب الخاطب بامرأته الاولى الى المقبرة وأجلسها هناك ثم قال لاهل هذه المرأة كل امرأة الى سوى التي في المقبرة فهي طالق ثلاثا فحسبوا ان ليست له امرأة في الاحياء فزوجوها منه هذه المرأة صح النكاح ولا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال لامرأته ان لم تحبيني غدا بكذا فانت طالق فبعثت به غدا على يد انسان ان نوى الوصول اليه لا يحنث وان نوى حملها أو لم ينو شيئا يحنث كذا في التمرناشي * رجل قال لمدونه امرأته انك طالق ان لم تقض ديني فقال المدون نعم فقال له الرجل قل نعم فقال نعم وأراد جوابه فاليمين لازمة وان دخل بينهما انقطاع كذا في خزائن المفتين * رجل ادعى على غيره ألف درهم فقال المدعى عليه امرأتى طالق ان كان لك على ألف درهم فقال المدعى ان لم يكن لي عليك ألف درهم فأمرأتى طالق فأقام المدعى البينة على حقه وقضى القاضي به فرق بين المدعى عليه وبين امرأته وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فان أقام المدعى عليه البينة بعد ذلك انه كان أو فاه ألف درهم قبل دعواه يطل فريق القاضى بين المدعى عليه وبين امرأته وتطلق امرأته المدعى ان كان المدعى يزعم انه لم يكن له على المدعى عليه الا ألف درهم وان أقام المدعى البينة على اقرار المدعى عليه بألف درهم قالوا لم يفرق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته قال مولانا رضى الله تعالى عنه وهذا مشكل لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو عاين اقرار المدعى عليه على نفسه بألف درهم للمدعى فرق القاضي بينه وبين امرأته والله أعلم كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لها ان شمتنى فانت طالق وان لعنتنى فانت طالق فلعنته تقع تطليقة واحدة كذا في الفتاوى الكبرى * وفي التوازل قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ كذا في التتارخانية * ولو قالت له لا بارك الله فيك لا تطلق وكذلك لو قالت له يا جاهل يا حمار يا بله لا تطلق لان هذا ليس بشتم كذا في المحيط * ولو قال لها ان شمتنى فانت طالق فلعنته طلقت امرأته كذا في الظهيرية * قال لها ان شمتنى أمى أو ذكرتها بسوء فانت طالق ثم قال لها كك انت أمك سلام عليك فقالت المرأة لا بل أمك فان كان الحلف ببل أو ببلدة يسمون السائل سلام عليك حنث أمافى بلاد ما وراء النهر وبلاد لا يعرفون هذا اللفظ شتموا ولا ذكرا بسوء لا يحنث جرى بينه وبين امرأته تشاجر من قبل أخته فقال لها ان سببت أختى بين يدي فانت طالق ثلاثا ثم دخل الزوج عليها وهى تشاجر مع أخته وتسبها فسمع الزوج ان سبها وهى تراه طلقت لانها سبها بين يديه كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال ان شمت أحد أفاضل امرأتى فانت طالق فشم ميتا طلقت امرأته رجل قال لامرأته ان قد فتكت فانت طالق ثم قال لها يا ابنة الزانية تطالق لان هذا فى العرف به مدة فالمرأة وان كان فى الحقيقة

أن يمنعها ما لم يثبت عندها انها تخرج للفساد فينذر رفع الامر الى القاضي فاذا أمره القاضي بالمنع كان له أن يمنعها لانه قام مقام القاضي وسئل بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلى والمرأة تباي ان تكون معه قال ليس لها ذلك كرجل عليه دين لرجل وعلى رب الدين حق الله تعالى من الزكاة والحج والشر وهو لا يؤدى حقوق الشرع ليس للدين ان يمنع عن قضاء الدين ويقول انه لا يؤدى حقوق الشرع فلا يؤدى حقه * رجل فاسق يخذل الضيفان فاساق كان للمرأة ان تحبزه وتطبخ الا انها تنوى عند الطبخ والخبر انهم ماداموا مشغولين بالا كل يمتنعون عن الشرب كن جالس عند الفساق ينوى انهم يمتنعون عن الفسق في تلك الساعة كان ذلك ويؤجر عليه والله أعلم * (فصل فى المرأة التى لا تدرى انما منسكوحة أو مطلقة) شاهدان شهدا على رجل انه طلق امرأته ثلاثا وهى تدعى الطلاق أو تنكر أو قالت لا أدري قبلت هذه الشهادة لانها قامت على حق الله تعالى فلا يشترط فيه الادبوى فان عرفها القاضي بالعدالة ففرق بينهما وبين

زوجها ويقتضى لها نفقة العدة والسكنى لان المبتوتة تستحق نفقة العدة وان لم يعرفها ما للقاضي بالعدالة يسأل عن حالها وما يمنع الزوج عن الخلوة والدخول عليها عدلا كان الزوج أو فاسقا ولا يخرجها عن منزله لانها منكوبة أو معتدة لكن يجعل معها امرأة عدلة ثقة تمنع الزوج عن الدخول عليها فان طلبت النفقة في مدة المسئلة عن الشهود فرض لها القاضي نفقة العدة ادعت الطلاق أو لم تدع لانها لو لم تكن مطلقة تصير ممنوعة عن الزوج فتسقط النفقة ولو كانت مطلقة كان لها النفقة فلا تسقط النفقة بالشك فان طالت المسئلة عن الشهود ووجد منها ما يقتضى به العدة لم يعطها النفقة بعد ذلك لانها لو كانت منكوبة فهي ممنوعة عن الزوج ولو كانت مطلقة فقد انقضت عدتها وتيقن سقوط النفقة فان عدلت البينة بعد ذلك يقتضى بالطلاق ويسلم لها ما أخذت وان ردت البينة خلى القاضي بينهما وبين زوجها وترد على (٤٤٤) الزوج ما أخذت من النفقة لانه ظهر انها أخذت النفقة وهي ناشرة وكذا لو قضى

القاضي بالطلاق ثم ظهر ان الشهود كانوا عبيدا ردت على الزوج ما أخذت من النفقة وكذا لو تزوج امرأة فطلبت النفقة ففرض لها القاضي فأخذت النفقة أشهر ثم شهد الشهود انها أختها من الرضاع وفرق القاضي بينهما رجع الزوج عليها بما أخذت من النفقة لانه ظهر انها أخذت بغير حق هذا اذا أخذت بعد فرض القاضي فان أعطاها الزوج سمع حاله يرجع الزوج عليها بشئ ولو شهد الشهود على أمة في يدرجها انما حرة قبلت البينة لما قلنا في الطلاق فان لم يعرفهم القاضي بالعدالة يسأل عن حالهم ويفرض النفقة في مدة المسئلة عن الشهود ويجبره على اعطاء النفقة ويضعها على يدي امرأة عدلة وفي فصل الطلاق ذكرنا

قد قالوا لها كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ان قد فتيتي فانت طالق فقالت له يا ابن الزانية لا يحسن قال الفقيه اسكن في زماننا يحسن كذا في التتارخانية * قالت له امرأته يا سفلة فقال لها ان كنت سفلة فانت طالق وأراد به التعليق لا تطلق ما لم يكن سفلة فتكلموا في معنى السفلة روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المسلم لا يكون سفلة انما السفلة هو الكافر وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى * وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن السفلة هو الذي لا يبالي بما قال وما قيل له وعليه الفتوى كذا في التجنيس والمزيد * قالت له يا كشيخان فقال الزوج ان أنا كشيخان فانت طالق ونوى التعليق قال أبو عصمة الكشيخان من سمع أن أحدا من الرجال مسديده إلى امرأته يسوء ولا يبالي بما للوضربها فليس بكشيخان امرأة قالت لزوجها يا بغيك أو قالت يا قلتبان فقال ان أنا بغيك أو قالت يا قلتبان فانت طالق ثلاثا ينوي الزوج ان أراد المكافأة بما قالت ونوى بالفارسية ٣ خشم راندن وقع الطلاق كما قال هذه المقالة سواء كان الزوج كما قالت أو لم يكن وان أراد التعليق لم يقع ما لم يكن الرجل كذلك البغاك والقلتبان كل واحد منهما أن يكون الرجل عالما بفجور امرأته راضيا بذلك وان لم يكن له نية فمنهم من حمله على المكافأة ومنهم من حمله على التعليق ومنهم من قال وهو المختار ان كان في حالة الغضب يحمل على المكافأة لانه هو الظاهر وان كان في غير حالة الغضب يحمل على التعليق لانه هو الظاهر قالت له أنك قرطبان فقال الزوج ان علمت أنني قرطبان فانت طالق ثلاثا تطلق ما لم تقبل علمت أنك قرطبان كذا في الفتاوى الكبرى * امرأة قالت لزوجها يا كوسج فقال ان كنت كوسجا فانت طالق وأراد به التعليق فالتخار أنه ان كانت لحيته خفيفة غير متصلة تطلق والا فلا لانه هو الكوسج في متعارف الناس كذا في محيط السرخسي * وتكلموا في تفسير الكوسج والاصح انه ان كانت لحيته خفيفة فهو كوسج كذا في الخلاصة ووجيز الكردي * وروى المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال لامرأته ان لم تسكوني أسفل مني فانت طالق فهذا على الحسب فان كان أحسب منها لا يحسن وان كانت أحسب منه تطلق وان كان الامر مشكلا فالقول قول الزوج أنا أحسب منها مع عينه كذا في محيط السرخسي في باب الحلف على الشتم والضرب ولو قال لها ان شمتني فانت طالق فقالت المرأة لولدها الصغير منه ٣ أي بلايه بجه يتظر ان قالت ذلك لكرامة عن الولد لا يقع الطلاق وان قالت ذلك لكرامة عن الوالد تطلق كذا في المحيط * امرأة قالت لولدها ٤ أي بلايه زاده فقال الزوج ان كان هو بلايه زاده فانت طالق ثلاثا فهذا على ثلاثة أوجه اما ان يريد به المجازاة أو لم يريد به شيئا أو أراد التعليق

ترجمة
٣ المشاجرة ٣ يا ابن الذميمة القبيح الفعل ٤ يا ابن الذميمة القبيح الفعل

انه لا يخرجها عن منزله لانها منكوبة أو معتدة فلا يجوز اخراجها فوهنا ان كانت حرة جاز اخراجها عن منزله فيخرجها ويضعها على يدي امرأة عدلة وتسكون أجرة الامينة في بيت المال لانها عاملة لله تعالى ويؤمر المدعي عليه بالنفقة وان طالت المسئلة عن الشهود بخلاف فصل الطلاق فان عمدا أو جسد ما يقتضى به العدة تسقط النفقة وههنا ما لم يقتض القاضي بالحرية لا تسقط وانما يجبره القاضي على النفقة لان الادعى من أهل الخصومة فيجبر الجبر في حقه بخلاف غير الادعى من الحيوانات فان نفقة الحيوانات تجب على المالك ديانة ولا يجبر فيها الجبر لانها ليست من أهل الخصومة فان أعطى المدعي عليه النفقة ثم عدلت البينة وقضى جعريته رجع المدعي عليه عليها بما أخذت من النفقة سواء ادعت انها حرة الاصل أو ادعت الاعتاق على المولى أو لم تدع الحرية لانه ظهر انها أخذت النفقة بغير حق وكذا لو أكلت شيئا من ماله بغير اذنه وان ردت البينة ردت الحرية على المولى

فالكلام

ولا يرجع المولى عليها شيء لأنه أنفق على مملوكه ولا يرجع أيضا بما أخذت من ماله بغير إذنه لأن المولى لا يستوجب على مملوكه ضمان المال وكذا رجل في يده أمة شككت عند القاضي أنه لا ينفق عليها أمره القاضي بأن يتفق عليها أو يبيع وإن أجبره القاضي على النفقة فأعطاه النفقة ثم قامت البينة أنها حرة الأصل وقضى القاضي بالحرية يرجع المولى عليها ابتلاك النفقة وبما أخذت من ماله بغير إذنه ولا يرجع عما أكلت باذنه رجل ادعى أمة في يد رجل أنها له فأبى المولى المدعى عليه فأقام المدعى بينة على ما ادعى يرضعها القاضي على يدي عدل حتى يسأل عن الشهود ويأمر المدعى عليه بالانفاق عليها القيام الملك من حيث الظاهر فإن أنفق عليها ثم ردت البينة بقيت الجارية للمدعى عليه ولا شيء عليها لأنه ظهر أنه أنفق على مملوك نفسه فإن عدلت البينة وقضى القاضي للمدعى لم يرجع المدعى عليه بما أنفق لأنه ظهر أنها كانت معصوبة أكلت من مال الغاصب وجناية المغصوب على الغاصب هذا في قول أبي (٤٤٥) حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول

أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أنه يكون ذلك ديناً في رقبة الأمة تباع فيه أو يقدّمها المولى فإن بيعت أو فداها المولى يرجع المولى على المدعى عليه بالأقل من قيمتها ومن النفقة التي لحقها وإن كان المدعى عبداً إن كان صغيراً أو مريضاً لا يقدر على الكسب فهو بمنزلة الأمة ويؤمر المدعى عليه بالانفاق كما قلنا في الأمة لكن لا يؤخذ العبد من المدعى عليه بل يترك في يده ويؤخذ منه كقيل بالمدعى به إلا أن يكون المدعى عليه مخوفاً يخاف أنه يغيبه فينشد يؤخذ منه وإن كان العبد كبيراً يقدر على الكسب يترك العبد في يد المدعى عليه لما قلنا ولا يجبر على النفقة بل يؤمر العبد بالكسب والنفقة على نفسه من كسبه والأمة إذا كانت تقدر على الكسب كالخبر والخياطة ونحوهما فهي بمنزلة

قال الكلام في الوجه الأول والثاني قد مر وأما في الوجه الثالث فلم تطلق في الحكم لعدم الشرط وإن علمت المرأة أنه من الرنا وقع عليها الطلاق لأنه وجد الشرط في حقها ولا يسهلها المقام معها لأنها مطلقة الثلاث كذا في التجنيس * وإن قالت ذلك شيء كرهته منه لا يقع هكذا في محيط السرخسي * رجل قال لامرأته إن لم أقل عند أخيك بكل قبج في الدنيا عنك فأنت طالق فهذا يقع على ثلاثة أنواع من القبح والقواش فلما قال ذلك عند الأخ تحقق شرط البرقعة يعني أن يقول للأخ من ساعته إنما قلت ذلك لأجل اليمين وهي بريئة من هذه الأشياء كذا في الخلاصة * وفي النوازل ولو قال له قبل ذلك لا يجوز لأنه لا يكون بعد ذلك قول قبج كذا في التارخانية * رجل تشاجر مع أخيه وأخته فقال له ما بالفارسية ؟ أكر من شمارا يكون خرا ندر كنكم تكاموا في ذلك والأصح أنه يراد به هذا القهر والغلبة فلا يحنت حتى يموتاً ويموت الخالف كذا في فتاوى قاضيان في باب الخلف على الشتم * وقيل يحنت للحال وعليه الفتوى كما في مس السماء كذا في محيط السرخسي ومنهم من قال يحنت للحال لأن الجز يتحقق إلا أن ينوي به القهر والغلبة والتضييق عليهم ما في نيتهم لا تصح النية ولا يحنت حتى يموت الخالف أو المحلوف عليه قبل أن يفعل ما نوى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى والمحيط والتجنيس وفتاوى قاضيان في باب التعليق والخلاصة * قال لامرأته إن أغضبتك فأنت طالق فضرب صبيها فغضبت يتظر أن ضربه في شيء ينبغي أن يضرب ويؤدب عليه لا تطلق وإن ضربه في شيء لا ينبغي أن يضرب ويؤدب عليه تطلق كذا في المحيط * سئل والدي عن قال لامرأته في حالة الغضب إن لم أكسر عظامك وأشج لحومك فأنت طالق ثلاثاً فقال لو ضربها حتى لا تكاد تبرح عن مكانها لا يحنت ويكون هذا مجازاً عن الضرب الشديد وسئل أيضاً عن قال لامرأته إن لم أزن منك السجيات فأنت طالق ثلاثاً فقال لو أذاها أذى بليغا وناقشها في كل أمر لا يحنت كذا في التارخانية ناقلاً عن اليتيمة * رجل قال لامرأته إن لم أضرب اليوم ولدك حتى ينشق نصفين طالت ثلاثاً ثم ضربه على الأرض فلم ينشق طلقت ثلاثاً كذا في محيط السرخسي في باب الخلف بالشتم والضرب * ولو قال لامرأته إن لم أضربك حتى أتركك لاجية ولا ميتة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا على أن يضربها ضرباً موبعاً شديداً فإذا فعل ذلك برى عنه وقوله حتى تنوي أو تشتم كي أو حتى تستغيثي ما لم يوجد حقيقة هذه الأشياء لم يبر ولو قال لها إن ضربتك بغير جرم فأنت طالق فوضعت القصعة على المائدة ومالت وصبت على رجله فتضرر فضر بها لا يحنت وإن كان بغير قصد لأنها مأخذها بخطا في الأحكام الدنيوية

ترجمة
٢ ان لم أجعلكم في دبر الحمار

العبد والرجل إذا أخذ عبداً بقاء ورفق الأمر إلى القاضي فإن القاضي يأمر الذي في يده أن يتفق عليه ويرجع على المولى بذلك ولا يؤمر العبد بالكسب كإبائين والله أعلم * (فصل في نفقة الأولاد) * نفقة الأولاد الصغار والأناث المعسران على الأب لا يشارك في ذلك أحد ولا تسقط بفقره ولا يجب عليه نفقة الذكور الكبار إلا أن يكون الولد عاجزاً عن الكسب لزمانة أو مرض فتكون نفقته على والده ومن يقدر على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة عاجز لأن من لا يحسن العمل لا يستأجره الناس قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وقد لا يقدر الرجل على الصنيع على الكسب لحرفة أو لكونه من أهل البيوتات فإذا كان هكذا كانت نفقته على والده وإن كانت له قوماً لم يعمل قال وهكذا قالوا في طالب العلم إذا كان لا يهتدي إلى الكسب لانتساق نفقته عن والده ويكون كالزمن والاشي والولد الصغير إذا كان رضيعاً فإن كانت الأم في نكاح الأب والغير يأخذ لبن غيرها لا تجبر الأم على الارضاع وإن لم يأخذ الولد لبن غيرها قال شمس

الأئمة الخوئي رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية لا تجبر أيضا وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى تجبر ^{تأهل} شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى تجبر ولم يذكروا فيه خلافا وعليه الفتوى فان لم يكن للاب ولا للولد الصغير مال تجبر الام على الارضاع عند الكل وان استأجر الام على ارضاع الولد وهي في نكاحه لا تستحق الاجر في قولهم وان استأجرها لارضاع ولد ليس منها كان لها الاجر وان كان طلق الام وانقضت عدتها فاستأجرها لارضاع الولد صح الاستحجار وهي أولى من الاجنبية وان كانت الام في العدة من طلاق بائن أو ثلاث فاستأجرها لارضاع الولد فيه رواية في رواية الاصل تستحق الاجر وفي رواية الاجارات لا تستحق وان أبت الام ان ترضعه بعد انقضاء العدة كان على الاب ان يستأجر امرأة ترضعه عند الام ولا ينزع الولد من الام فان قالت أنا أرضعه بما ترضع الظرف هي أولى وان طلبت الزيادة ليس لها ذلك وبعد الفطام يفرض القاضي نفقة الصغار على (٤٤٦) قدر طاقة الاب ويدفع الى الام حتى تنفق على الاولاد لانها تصلح الطعام لا كل الولد

غير أن الأئمة ساقط كذا في الخلاصة في الفصل الحادي والعشرين في اليمين في الضرب * رجل ضرب رجلا ضربا وجيعا فقال المصروب ٢ اكرم من سزاي وي نكمت فامرأته كذا فغضى زمان ولم يجاز قالوا هذا لا يقع على المجازاة الشرعية من القصاص أو الارش أو التعزير أو نحوه انما يقع على الاساءة باى وجه يكون فان نوى القور فهو على القور وان لم ينو يكون مطلقا كذا في فتاوى قاضيان * وفي مجموع النوازل بهذه العبارة لو قال ٣ اكرم من نكمت يا وامرور اذكي بايد كردن فامرأته طالق فغضى اليوم ولم يصنع في حقه شيئا الا احسان ولا الاساءة لا يحنث لانه فعل في حقه ما ينبغي وهو العفو الا اذا قال غنيت به الضرب أو الشتم فاذا لم يفعل يحنث ولو قال لامرأته ٤ اككر تر ابخون اندر نكمت فانت طالق فضرب انفها حتى خرج الدم وتلطخت ثيابها بر في يمينه ان كان مراده هذا القدر لان الظاهر ان الكمال غير مراد ولو قال ٥ اكرين كوي راتر كستن نكمت فانت طالق بماذا يريد قال ان سلط عليهم اترا كما كثيرة بر في يمينه ولو قال ٦ اكر فردامن باتو چنان نكمت كه سك با انبان آرد كند فامرأته طالق قال يعزق بعض ثيابه ويجبره ببقية على الارض حتى يبرك كذا في الخلاصة في الفصل الحادي والعشرين من كتاب الايمان * قال المعلى سألت محمدا رحمه الله تعالى عن رجل حلف بطلاق امرأته ليعضربنها حتى يقتلها أو حتى ترفع مائة ولايته له قال ان ضربها ضربا شديدا كاشدا الضرب بر في يمينه كذا في البدائع * ولو قال لامرأته اذا دنوت مني فانت طالق فضرب ابنه فدنوت منه لم تدفع الضرب عنه اذا كانت بحالة لومدت يدها فركت بين يديه ما حنث كذا في الخلاصة * قال لعبد من اقيمتك فلم أضربك فامرأتى طالق فرأى العبد من قدر ميل أو على ظهر بيت لا يصل اليه لا يحنث كذا في الفتاوى الكبرى * سئل الشيخ أبو الحسن عن رجل كان يضرب امرأته فأرادت الجماعة من النساء منه فقال ٧ اكرم ابا زرد اريد اريد زردن فهي طالق ثلاثا فغضى ولم يمتنع وهو يمتنع قال طلقت ثلاثا وانه صحيح كذا في المحيط * قال لها ان اذيتك فانت طالق فاشترى جارية وتسراها فان كان عند اليمين ما يصرف معنى الايذاء اليه سوى ما فعل لا تطلق لان اليمين انصرفت الى ذلك والاطلقت لان المرأة تعد هذا اذى حتى لو لم تعد له لا يقع قال لست تحبيني فقالت ان لم أحبك فانت طالق ثلاثا فقال لها الزوج بالفارسية ٨ خود نوتى ان قالت لا أحبك قبل أن تفارقه وقع الطلاق فان فارقه قبل أن تقول شيئا لم يقع لان قوله خود نوتى ينصرف الى ما ذكرت من الطلاق

٢ ان لم أجازه ٣ ان لم أفعل معك اليوم الذي يليق فعله ٤ ان لم أجعلك في دمك ٥ ان لم أجعل هذه القرية اترا كما ٦ ان لم أفعل معك غدا كما يفعل الكلب بجرب الدقيق ٧ ان منهتوفى من الضرب ٨ بلى أنت

أو فرض الزوج على نفسه فادعت المرأة ذلك بعد ما مضى مدة وأنكر الزوج حلف والا فلا رجل معسر المعلق له ولد صغير ان كان الرجل يقدر على الكسب يجب عليه أن يكتب وينفق على ولده وان كان لا يقدر على الكسب يفرض القاضي عليه النفقة وبأمر الام حتى تستدين على زوجها ثم ترجع بذلك على الاب اذا أيسر وكذا لو كان الاب يجده نفقة الولد ويمتنع من الانفاق يفرض القاضي عليه النفقة ثم ترجع الام عليه بذلك وكذا لو فرض القاضي على الاب نفقة الولد فتركه الاب بلا نفقة فاستدانت الام وأنفقت بأمر القاضي كان لها ان ترجع بذلك على الاب ويحبس الاب بنفقة الولد وان كان لا يحبس يسأردونه ولو فرض القاضي النفقة على الاب فلم تستدن الام أو كل الولد بمسئلة الناس لا ترجع على الاب بشئ وان حصل له بمسئلة الناس نصف الكفاية يسقط نصف النفقة عن الاب وتصح الاستدانة بالنصف الباقي وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم فأكلوا من مسئلة الناس لا يرجع على الذي

فان لم تكن الام نفقة يدفع الوغيرها لنفق على الولد * امرأه طلقها زوجها ولها أولاد صغار فأقرت انها قبضت نفقتهم لخسة أشهر ثم قالت بعد ذلك كنت قبضت عشرين ونفقة مثلهم في مثل تلك المدة مائة درهم ذكر في المتن أن هذا على نفقة مثلهم ولا تصدق انها قبضت عشرين فان قالت بعد اقرارها بقبض النفقة ضاعت النفقة فانما ترجع على أبيهم بنفقة مثلهم * امرأة اختلعت من زوجها على أن أبرأته من نفقتها ونفقة ولدها رضيعا كان أم لا وعلى نفقة ما في بطنها من الولد قال عليها ان ترذ المهر الذي أخذت ولا نفقة عليها للولد ويحسب لها نفقتها مادامت في العدة * امرأه ادعت على زوجها انه لم ينفق على ولدها الصغير قالوا ان كان القاضي فرض عليه نفقة الولد

فرضت عليه النفقة بشئ إلا المرأة إذا فرضت لها النفقة فأكلت من مال نفسها أو من مسئلة الناس كان لها أن ترجع بالمفروض على زوجها
 * رجل غاب ولم يترك لأولاده الصغار نفقة ولا معهم مال تجبر الام على الاتفاق ثم ترجع بذلك على الاب * صغير بلغ حد الكسب ولم يبلغ مبلغ
 الرجال كان للاب ان يسلمه في عمل أو يؤجره لعمل أو خدمة وينفق عليه من ذلك وان كان الولد بنتا لا يملك دفعها الى غير المحرم للخدمة لان
 الخلوة مع الاجنبي حرام فان فضل شئ من كسب الولد عن نفقته يسكه الاب الى ان يبلغ الصغير فان كان الاب مبذرا يخاف منه على المال
 أخذ القاضى ذلك منه ويضعه على يدي عدل ليحفظه الى ان يبلغ الصغير وكذا في كل أموال الصغير فان كان للصغير أم باتت عن زوجها
 واحتاجت الى النفقة كان لها ان تأكل من كسب ولدها صغيرا كان الولد أو كبيرا ونفقة البنت البالغة في ظاهر الرواية تكون على الاب
 خاصة وكذا الغلام اذا بلغ أعى أو به زمانة أو عله لا يقدر على الكسب واحتاج الى (٤٤٧) النفقة كانت نفقته على الاب خاصة

وقال الخصاص رحمه الله تعالى نفقة البنت البالغة والغلام البالغ الزمن والعاجز عن الكسب تكون على الابوين على الاب الثلثان وعلى الام الثلث وفي ظاهر الرواية البنت البالغة والغلام البالغ الزمن بمنزلة الصغير نفقته تكون على الاب خاصة وأبوالاب عند عدم الاب في النفقة بمنزلة الاب * رجل به زمانة أو به عله لا يقدر على الحرفة وله ابنة كبيرة فقيرة لا يجبر على نفقتها ويجبر على نفقة الاولاد الصغار فان كان للصغير مال غائب يؤمر الاب أن يتفق عليه ثم يرجع في مال ولده فان أنفق الاب بغير أمر القاضى لا يرجع الا اذا نوى عند الاتفاق ان يرجع بذلك في مال الولد خفيئذ يرجع بذلك ديانه وان أشهد عند الاتفاق انه يتفق ليرجع كان له ان يرجع * صغير له أب معسر وجد

المعلق بالشرط فصار قائل بل انت طالق ثلاثا ان لم تحبيني دعا امرأته الى الفراش فقالت المرأة ما تصنع بي وتكفيك فلانه لامرأة اجنبية فقال الزوج ان كنت احبها فانت طالق تكلموا فيه واختارا ان لا تطلقا لم يقل الزوج احبها وان كان يحبها لان الطلاق معلق بالاخبار عن المحبة قال لها ان لم تكوني أهون علي من التراب فانت طالق ثلاثا اسـ تهانيم الاستهانة بعد افراطها في الاحتجاب لانها أهون عليه من التراب كذا في الفتاوى الكبرى * سئل أبو القاسم عن النساء يجتمعن ويغزلن لانفسهن ولغيرهن أيضا فغضب زوج امرأته فقال لها ان غزيت لاحد أو غزلت لاحد فانت طالق ثم ان امرأته من وجهت الى بيت هذه المرأة فغزلت فغزلته أمه فقال ان كان من عادة أولئك النسوة ان كل واحدة تغزل بنفسها لا تطلق ما لم تغزل هي بنفسها كذا في المحيط * رجل قال لامرأته ٢ اكرريسمان توبكاري برم يا بكارايد مرافانت طالق فاستبدل غزلها بغزل اخر أو كرسا سيج من غزلها بكارايد باس آخر فلبس ذلك قال أبو بكر البخلي لا يحسن في عينه كذا في الظهيرية وان اتخذ منه شبكة فاصطادها الصحيح انه يكون حائشا لانه استعمله فيما يليق كذا في خزنة المفتين في كتاب الايمان * ولو قال ٣ اكرريسمان توبكاري برم فلبس ثوبا من غزلها قال أبو بكر لا يحسن في عينه فقبل ٤ اكرريسمان توبكاري برم فلبس ثوبا من غزلها أو نام على فراش من غزلها قالوا يمينه تقع على اللبس خاصة ولا يحسن في هذه الوجوه * ولو قال ٦ اكرين جامه برتن من آيد فامرأته طالق وكان ذلك قبضا فحمله على عاتقه قالوا تقع عينه على اللبس المعتاد في ذلك الثوب كذا في الظهيرية ٧ اكرريسمان توبكاريديا سودوزيان من اندرايد فكذا فباعته غزلها واشترت بثمنه فقاعا وسقت زوجها لا يحسن في عينه لانه لم يدخل عين الغزل ولا ثمنه في ٨ سودزيانه لان الدخول في سودزيانه عبارة عن الدخول في ملكه ولم يوجد كذا في فتاوى قاضيخان * قال لها يا فارسية ٩ اكرريسته توبيا كاردته توب سودوزيان من درآيد فانت طالق ثلاثا فغزلت وأبست نفسها وصيياها لا تطلق فان قضت دينها على زوجها لم تطلق أيضا لانه لم يدخل في ملك الزوج وان عملت المرأة في البيت من الخبز والطبخ وأشياء ذلك لا تطلق أيضا لعدم شرط الحنث كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال ١٠ اكرمن ترايوشانم از كار

ترجة

٣ ان اتفقت بغزلك أو نفعتني ٣ ان اتفقت بغزلك ٤ ان كان يتفقتني ٥ ان أتى غزلك على بدني ٦ ان جاء هذا الثوب على بدني ٧ ان كان غزلك يتفقتني أو قال يتفقتني أو يضرتني ٨ النفقة والضرر ٩ ان كان غزلك أو شغلك يتفقتني أو يضرتني ١٠ ان ألبستك من شغل

أبوالاب موسر وللصغير مال غائب يؤمر الجد بالاتفاق عليه ويكون ذلك دينه على الاب ثم يرجع الاب بذلك في مال الصغير وان لم يكن للصغير مال كان له ذلك دينه على الاب وان كان الاب زنيا وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على الجد ولا يرجع الجد بذلك على أحد وكذا لو كان للصغير أم موسرة أو جدة موسرة والاب معسر يؤمر بأن يتفق على الصغير ويكون ذلك دينه على الاب ان لم يكن الاب زنيا فان كان زنيا لا شئ عليه * ويجبر الكافر عن نفقة ولده المسلم وكذا المسلم على نفقة ولده الكافر الزمن ولا يجبر على نفقة ولده المملوك * رجلان بينهما جارية خبات بولاد فادعياه كانت نفقة الولد عليهما * (فصل في نفقة الوالدين وذوي الارحام) * الابن الموسر يجبر على نفقة أبويه المعسرين ولا يجبر على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكمان كان الوالد يقدر على العمل ان كان الوالد زنيا أو لا يقدر على عمل ولا ابن عيال كان على الابن ان يضم الاب الى عياله ويتفق على السكل والموسر في هذا الباب من علك ما لا فاضلا عن نفقة عياله ويبلغ الفاضل مقدارا تحب فيه

الزكاة فان كان للفقر انسان أحدهما فأتوا في الغنى والاخر علة انصبا كانت النفقة عليهما على السواء وكذا لو كان أحدا لابنين مسلما والاخر ذميا كانت النفقة عليهما على السواء الفقير لا يجبر على النفقة الا لاربعة الولد الصغير والبنات البالغة ابكارا كتن أو ثنيات والزوجة والمملوك وروى هشام عن محمد بن جهم الله تعالى رجل له أب معسر وابن محترف يكسب كل يوم درهما يكفي له ولعاليه أربعة دنانير كان عليه ان يصرف الفضل الى أبيه وكما يجب على الابن الموسر نفقة والده الفقير يجب عليه نفقة خادم الاب امرأة كانت الخادم او جارية اذا كان الاب محتاجا الى من يخدمه وليس على الاب نفقة امرأة الابن ابن فقير محترف وله أب فقير محترف لا يجبر الابن على نفقة الاب وقد ذكرنا فان كان الاب زمنيا يجبر الابن على نفقة امرأة نفسه وولده الصغير وابنته الكبيرة وعلى نفقة الاب أيضا وان كان الابن زمنيا يجبر على نفقة امرأة نفسه وولده الصغير ولا يجبر على (٤٤٨) نفقة ابنته الكبيرة كذا ذكره الناطقي رحمه الله تعالى ولا على نفقة أبيه وأمه

كرده خويش فانت طالق ثم ان المرأة رفعت الى زوجها كبريا لئلا ينسجه لها باجرا فأخذ الاجرون وسج فلبيست لا يحنث لان هذا مكسوب المرأة لا مكسوب الزوج وان كان القطن من الزوج فكذلك لان شرط الحنث الالباس ولم يوجد وكذا لو كان الثوب للرجل فلبيست بغير أمره لا يكون حائشا لعدم الالباس كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الحلف باللبس * لو قال لامرأته ان وضعت يدك على الدول فانت طالق فوضعت يدها على الدول ولم تغزل لا تطلق ولو قال لامرأته وهو لابس من غزلها ٢ ان جامه كه پوشيده ام دريدو كذبت ان لبست من غزلها فانت طالق فلم ينزع ما كان لابساً تطلق امرأته أما لو قال ٣ اكر جزاين پوشم فكذا فلم ينزع لا يحنث كذا في الخلاصة * ولو قال ان بعث غزلك فانت طالق فباع غزلا للناس فيه غزلها حنث وان لم يعلم بذلك كذا في الفتاوى الصغرى * امرأته تريد ان تقطع لزوجها قباء فقال الزوج بالنارسية ٤ اكر اين قبا كه تو ميبري اكنون من پوشم فانت طالق فقطعت بعد ذلك بسنة فلبس طلمعت لانه ليس بفور كذا في خزانه المنة * امرأته كانت ترفع من مال زوجها وتدفع الى امرأته لتغزل لها القطن فقال لها الزوج ان رفعت من مالي شيئا فانت طالق فرفعت من ماله شيئا واشترت من الناي شيئا من حوائج البيت وأقرضت رغيفا أو كانت الجارة تخبز في بيتها فاحتاجت الى شيء من الدقيق فاعطتهما والزوج لم يكن يكره ذلك منها وانما يكره ما تدفع للغزل فان لم تكن هي تتولى شراء الحوائج بحال الزوج باذنه عادة حنث الزوج وان كانت تتولى لم يحنث لانه اتفاق كذا في الفتاوى الكبرى * ولو قال ان اتعت به هذه الحنطة فامرأته طالق فباعها وانتفع بثمنها لا يحنث في يمينه كذا في خزانه المنة * رجل اشترى منام من اللحم فقالت امرأته هذا أقل من من وحلفت عليه فقال الزوج ان لم يكن منافا فانت طالق فانه يطبخ قبل أن يوزن فلا يحنث الرجل ولا المرأة كذا في الخلاصة في اليمين في الاكل * رجل قال ان عمرت في هذا البيت فامرأته طالق فخرب حائطين هذا البيت وبين جاره فمهره وقصده عمارة بيت الجار لا عمارة هذا البيت قالوا لا يحنث في يمينه وقصده باطل رجل قال ان كذبت فامرأتي طالق فستل عن أمر غزلك رأسه بالكذب لا يحنث في يمينه ما لم يتكلم كذا في فتاوى قاضيخان * حلف بطلاق امرأته أن لا يشرب المسكر فصب في حلقه ودخل جوفه ان دخل جوفه بغير صنعه لا يحنث ولو أمسكه في فيه ثم شربه بعد ذلك يحنث ولو قال ان شربت الخمر فانت طالق فشهد على شرب الخمر رجل وامرأته أن لا تقبل في حق الحد ولا في حق الطلاق وقيل تقبل في حق الطلاق وهو

ترجمة

٢ ذلك الثوب الذي لبسته تمزق وانقضى ٣ ان لبست غير هذا ٤ ان لبست هذا القباء الذي تقطع يمينه الآن

وان كان الاب زمنيا والجد أبو الاب عند عدم الاب بمنزلة الاب وأما الجد من قبل الام ذكر الناطقي انه بمنزلة الاخ لا ينفق عليه وان كان فقيرا اذا كان صحيح البدن لازمان به وقال الخصاص رحمه الله تعالى الجد من قبل الام اذا كان فقيرا ينفق عليه وان لم يكن زمنيا وهو بمنزلة أبي الاب * فقيله أخ موسر وبنت بنت موسر كانت نفقته على بنت البنت لا على الاخ وكذا لو كانت على البنت خاصة ولو كان له ابن وابنة كانت نفقته عليهما على السواء وقال بعضهم تكون نفقته عليهما أثلاثا على قدر الميراث والفتوى عن الاول * امرأته لها زوج فقير وأخ موسر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجبر الاخ على ان ينفق عليها ثم يرجع على الزوج معسرة لها مسكن

نسكنه ولها أخ موسر قالوا لا يجبر الاخ على نفقتها وقال الخصاص رحمه الله تعالى يجبر وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى الصحيح قول الخصاص والقول الاول قول شريك فانه قال اذا كان للانسان دار يسكنها أو خادم يخدمه أو دابة يركبها لا تجب نفقته على ذي الرحم المحرم وفرق بين ذوي الارحام وبين الوالدين والمولودين قال في الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء ومالك الدار لا يمنع النفقة الا أن يكون فيها فضل مال بأن كان يكفيه ان يسكن في ناحية ويبيع الناحية الاخرى وكذا الخادم والدابة اذا كانت نفيسة يمكنه ان يبيعها ويشتري بثمنها خسيصة وينفق الفضل على نفسه فينقل لا تجب له النفقة ابنة معسرة لها مسكن ولها أب موسر يجبر الاب على نفقتها الا ان يكون في المنزل فضل ولا يباع على الغائب ماله لاجل النفقة الا لابوين فانهما يبيعان عروض الابن الغائب في نفقتها ما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا ما رحمه الله تعالى لا يجوز لابوين بيع العروض

الختار

نفقة ولده تكون على الم
لاب وأم خاصة اعتبارا
بالميراث والاصل فيه أن
يجعل كل من كان محتاجا في
حكم النفقة كالعدم
وتكون النفقة بعده على
من كان وارثا بقدر الميراث
ولو كان الولد ابنة كانت
نفقة الاب والبنات على الاخ
لاب وأم خاصة أما نفقة
البنات لما قلنا ان يجعل
الاب كالعدم كما جعلنا في
الابن في المسئلة الاولى وأما
نفقة الاب لان وارث الاب
هنا الاخ لاب وأم لانه يرث
مع البنات ولا يرث غيرهن
الاخوة فلا تجعل الابنة
كالعدم بل تعتبر الوارثة
مع وجود البنات والاخ لام
لا يرث مع البنات بخلاف
الابن لان أحدا من الاخوة
يرث مع الابن فستحتاج
الى ان يلحق الابن بالمعدم
واذا جعلنا الابن معدوما
كان ميراث الاب بين الاخ
لاب وأم والاخ لام على ستة

٢ فهذه المرأة التي لحق في البيت طالق ٣ هذه المرأة التي لحق في هذا البيت كذا ٤ نعم حرام على ٥ ان بقيت الليلة في هذه الدار ٦ ان بقيت هتين الليلتين في هذا المثل

(٥٧ - فتاوى اول) فحبس النفقة عليهما كذلك ولو كان مكان الاخوة اخوات متفرقات والولد ذكر فنفقة الاب على اخواته على خمسة لان احدامن الاخوات لا يرث مع الابن فيجعل الابن كالعدم واذ جعلنا الابن معدوما كان ميراث الاب بينهما على خمسة ثلاثة أخماس للاخت لاب وأم وخمس للاخت لاب وخمس للاخت لام بطريق الرد فحبس النفقة كذلك ونفقة الابن تكون على الاخت لاب وأم خاصة عند علماء نازحهم الله تعالى لان ميراث الولد عند عدم الوالد يكون للعمة لاب وأم خاصة وكذلك النفقة والاصل في هذا انه اذا اجتمع لمن تجب له النفقة في قرابته موسر وميسر ينظر الى الميسر ان كان يصرف كل الميراث يجعل كالعدم ثم ينظر الى من يرث من تجب له النفقة فيجعل النفقة عليهم على قدر موارثهم وان كان الميسر لا يصرف كل الميراث تقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث معه فيعتبر الميسر لاظهار قدر ما يجب على الموسر ثم يجب كل النفقة على الموسر بن على اعتبار ذلك بيان هذا الاصل صغيره أخت لاب وأم وأخت لام

وأنت لاب وأم الآن الأم والاخت لاب وأم موسر تان ومن سواهما معسر كانت نفقة الصغير على الأم والاخت لاب وأم على أربعة ولا شيء على غيرهما ولو جعل سن لا تجب عليه النفقة كالمعدوم أصلاً كانت نفقة الصغير على الأم والاخت لاب وأم أخماساً ثلاثة أخماس على الاخت لاب وأم والخمس على الأم اعتباراً بالميراث * صغيره أم موسرة وله اخوان موسران أخ لاب وأم وأخ لاب كانت نفقة الصغير على الأم والاخ لاب وأم أسداساً السدس على الأم وخمسة أسداس على الاخ لاب وأم اعتباراً بالميراث * رجل مات وترك ولداً صغيراً وأباً كانت نفقة الصغير على الجد فان كانت للصغير أم موسرة وجد موسر كانت نفقة الصغير على الجد والأم اثلاثاً في ظاهر الرواية اعتباراً بالميراث وفي رواية الحسن رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كانت نفقة الصغير على الجد كالمعدوم ولو كان مكان الجد أب فان كانت الأم فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد وتجب على الأم كالمعدومة (٤٥٠) ولو كانت الأم موسرة والصغير أخ موسر لاب وأم وجد موسر أبوالاب قال أبو

حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه كانت نفقة الصغير على الجد * امرأة معسرة لها ابن صغير معسر ولها ثلاث أخوات متفرقات كانت نفقة الصغير على الخالة لاب وأم لان الأم تحرز كل الميراث فتجعل كالمعدومة وعند عدم الأم كانت نفقة الصغير على الخالة لاب وأم خاصة اعتباراً بالميراث وأما نفقة الأم على أخواتها على خمسة ثلاثة أخماسها على الاخت لاب وأم وخمس على الاخت لاب وخمس على الاخت لام * امرأة معسرة لها ولد موسر وأبوان موسران كانت نفقتهم على الولد دون الأبوين لا يشارك الولد في نفقة الوالدين أحدهما لا يشارك الوالد في نفقة الولد أحده في ظاهر الرواية وكذلك معتوه ابن وأب كانت نفقة المعتوه على الابن دون الاب * امرأة لها ابنان

السفر خلفه صهره وقال ان غبت بعده ذاع امر أتك فلم ترجع اليها عند رأس الشهر فامر أتك طالق فقال الختن بالفارسية ٣ هست ولم يزد على ذلك ثم غاب أكثر من شهر طلقت امرأته لانه أجاب كلام الصهر والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال فتطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيخان * رجل وضع لقمه في فيه فقال له رجل ان أكتما فامرأته طالق فقال له آخر بحتا فمدي حرقا لولايأ كل بعضها ويلقى بعضها فلا يحنث أحدهما كذا في خزائن المفتين * ولو قال لامرأته ٣ اكر مرغ دارى فأنت طالق فدعت الى غيرها لميسك ان حلف لاجل اللوث لا يحنث وان حلف لاشتغالها بالاطيور يحنث كذا في الخلاصة في الفصل الرابع والعشرين * ولو قال لامرأته زينب أنت طالق اذا طلقت عمرة ثم قال لعمرة أنت طالق اذا طلقت زينب ثم طلق زينب يقع على عمرة ولا يقع على زينب ولو لم تطلق زينب ولكن طلقت عمرة تقع على زينب واحدة وعلى عمرة أخرى قبل في الصورة الاولى وجب أن تقع على زينب أخرى وفي الثانية يجب أن لا تقع على عمرة أخرى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * اذا قال لامرأته أنت طالق لودخلت الدار لم تطلق حتى تدخل كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق لو حسن خلقك سوف أراجعه وقع الطلاق الساعة وهذا ليس بيمين وانما هو عدة كذا في فتاوى الكرخي * ولو قال أنت طالق لادخلت الدار فهذا مثل قوله أنت طالق ان دخلت الدار فلا تطلق حتى تدخل لان لا عرف نفي أكده بالحلف فمكانه نفي دخولها ولذلك يتعلق الطلاق بدخولها كذا في البسائر * رجل قال لامرأته أنت طالق لودخلت الدار لطلقتك فهو وحلف بطلاقها ان لم يطلقها اذا دخلت الدار كأنه قال اذا دخلت الدار أطلقك فان لم أطلقك فأنت طالق فان دخلت الدار يلزمه أن يطلقها فان لم يطلقها حتى يموت الزوج أو تموت المرأة يقع الطلاق وهو بمنزلة ما لو قال ان دخلت الدار فمدي حرقا لم أضربك رجل قال لامرأته ادخلي الدار وأنت طالق فدخلت الدار طلقت لان جواب الامر بحرق الوابك جواب الشرط بحرق الفاء كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال أبة امرأة تزوجها فهي طالق فهذا على امرأة واحدة إلا أن ينوي جميع النساء وهذا بالعربية ولو قال بالنارسية ٤ هر كدام زن كه بزني كتم يقع كل امرأة قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والمختار انه يقع على امرأة واحدة ولو قال أبة امرأة زوجت نفسها مني فهي طالق يتناول جميع النساء ولو قال ٥ هر چه زن بزني كتم يقع على كل امرأة مرة واحدة إلا أن ينوي التكرار ولو قال ٦ هر چه كدام زن بزني كتم يقع

ترجئة
٢ نعم ٣ ان مسكت طيرا ٤ مثل ما قبله وانما الفرق بالنسبة للغات ٥ كل امرأة تزوجتها ٦ اي وقت تزوجت امرأة

موسر ان فقضى عليهم ما بالنفقة فأبى أحدهما ان ينفق يقضى على الآخر بجميع النفقة ثم يرجع خو على أخيه بنصف على ذلك * امرأة معسرة لها ثلاث بنات اخوة متفرقين أو ثلاث بنات أخوات متفرقات قال أبو يوسف رحمه الله تعالى كل النفقة تسكون على التي من قبل الاب والأم وقال محمد رحمه الله تعالى في بنات الأخوات خمس النفقة على بنت الاخت لام والخمس على بنت الاخت لاب وثلاثة أخماس على بنت الاخت لاب وأم وفي بنات الأخوة سدس النفقة على بنت الاخ لام والباقي على بنت الاخ لاب وأم ولا شيء على الأخرى والله أعلم * (فصل في نفقة المملوك) * عبد أو مدبر تزوج امرأة باذن المولى كان عليه نفقة المرأة فان ولده أو ولادته لا تجب عليه نفقة الاولاد حرة كانت المرأة أو مملوكة أما اذا كانت حرة فولدها يكون حراً فلا تجب عليه نفقة الولد الحر وان كانت مملوكة كان الولد مملوكاً والمولى الأم فكانت نفقتهم على مولى الأم وكذلك المكاتب اذا تزوج امرأة لا تجب عليه نفقة الولد إلا أن يكون له ولد في مكانته من أمته فتجب على

المكاتب نفقة هذا الولد وكذا المكاتب اذا تزوج أمة فولدت منه أولاداً ثم اشتراها أو لم تلده حتى اشتراها فولدت كانت نفقة الولد على المكاتب ولتزوج المكاتب مكاتباً ومكاتبهم ما واحد ومولاهما واحد فولد لهما مولد في المكاتب فان نفقة الولد تكون على الام لان المولود يكون تبعاً للام ويكون كالمولود لها فكانت نفقته عليها وكذا الحر اذا تزوج أمة أو مكاتباً أو أم ولد أو مدبرة كان عليه نفقة المرأة الا أن في الامه والمدبرة وأم الولد لا يجب على الزوج نفقة ما لم يوثق المولى يتاوى في المكاتبه تجب نفقتها على زوجها ولا يشترط التبوئة ولا يجب على الزوج نفقة الاولاد انما تكون نفقة الولد على مولى الام اذا كانت أمة أو مدبرة أو أم ولد فان كان مولى الامه والمدبرة وأم الولد فقير أو الزوج أبو الاولاد غنيا هل يجب على الاب نفقة الاولاد في ولد الامه لا يجب على الزوج لان ولد الامه يكون مملوكاً لمولى الامه فينفق عليه المولى أو يبيعه كالمولود المولى عن الاتفاق على الامه وان كان الولد من المدبرة أو أم الولد ومولى الام فقير لا يمكن (٤٥١) البيع ههنا في مولى الاب ان ينفق على الولد

ثم يرجع على المولى رجل زوج أمته من عبده وبواها يتأولم يوثقها كانت نفقة الامه والعبدة على مولاهما فان أبي ان ينفق عليها أمر بالبيع رجل زوج ابنته من عبده فطلبت النفقة تفرض لها النفقة على زوجها رجل تزوج أمة ولم يوثقها المولى يتاوى حتى طلقها طلاقاً رجعياً كان لمولاهان بأمر الزوج ليتخذ لهما بيتاً وينفق عليهما في العدة وان كان الطلاق بالنكاح للمولى ان يخلى بينها وبين زوجها وهل له ان يطلب نفقة العدة قال الخصاص رحمه الله تعالى له ذلك وقال بعض العلماء ليس له ذلك وهو الصحيح لانها ما كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل التبوئة فلا تستحق بعد الطلاق البائن ولو كان الطلاق رجعياً ثم عتقت كان لهما ان يطلب من زوجها أن يوثقها ويتاوى ينفق عليها

على امرأه مرة واحدة ثم تحل ولو قال ٢ ازين روزناه زار سال هر زنى كه ويراست فهى طالق وليست له امرأة فتزوج امرأه لا تعلق كذا في الخلاصة * ولو قال أية نسائي كلمك فهى طالق فكلامه طلق ولو قال أية نسائي كلمتها فهى طالق فكلامه من معاظمت واحدة والخيار الى الزوج في البائن كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري * قال لا امرأتين له أي تكا أكلت هذه الزانية فهى طالق فأكثرها جميعاً لم تطلق واحدة منهم ما كذا في خزنة المفتين * اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق يازانية ان دخلت الدار تعلق الطلاق بالدخول ولا يجب حصد ولا لعان لان قوله يازانية نداء والنسداء ليس بفصل كذا لو قال أنت طالق يازانية ان دخلت الدار وكذا لو قال أنت طالق يازانية بنت الزانية ان دخلت الدار ولو قدم النسداء فقال يازانية أنت طالق ان دخلت الدار فهو ذاف لها حين تسكلم به يلاعنها واذا صح القذف ينظر ان لاعنها أو لا ثم دخلت الدار وهى في العدة طلقت بقاء الحدية وان دخلت الدار ولا ثم خاصته في القذف ان كان الطلاق رجعياً يلاعنها وان كان بائناً لا ولو قال أنت طالق يا طالق ان دخلت الدار لم تطلق في الحال ويعلق ولو قال يازانية بنت الزانية أنت طالق ان دخلت الدار يصير قاذفاً لهما ولا تمها في الحال وتعلق الطلاق بالدخول هكذا في شرح الجامع الكبير للخصيري * ولو بدأ بالنسداء بالطلاق فقال يا طالق أنت طالق ان دخلت الدار وقع طلاق بقوله يا طالق وتعلق طلاق آخر بدخول الدار اذا أتى بالنسداء في آخر الكلام بان قال أنت طالق ان دخلت الدار يازانية فان الطلاق يتعلق بالدخول لانه علق الطلاق بالدخول ثم ناداه بعد ذلك فصار قاذفاً وفي قوله أنت طالق ان دخلت الدار يا طالق تعلق الاول بالدخول ووقع بقوله يا طالق طلاق هكذا في البدائع * رجل قال لامرأته واسمها مرة ان دخلت الدار يا مرة أنت طالق ويأزى بن فدخلت عمرة الدار طلقت ويسئل عن بنته في زينب فان قال نويت طلاقها طلقت أيضاً ولو قال ذلك بغيره ووافقا فبوت طلاقها مع عمرة طلاقاً جميعاً ولو قدم الطلاق فقال يا مرة أنت طالق ان دخلت الدار ويأزى بن فدخلت عمرة الدار طلقاً جميعاً ولو قال لم أنوطلاق زينب لا قبل قوله ولو قال أنت يا عمرة طالق ويأزى بن لم تطلق زينب الا أن ينويها ألا ترى أنه لو قال له يا فلان على ألف درهم وبافلان كان المال الاول ولو قدم المال فقال لك ألف درهم على يازيدو يا سالم كان المال لهما جميعاً ولو قال يا مرة أنت طالق يازى بن فعمرة طالق دون زينب الا أن ينويها ولو قال أنت طالق يا عمرة يازى بن لا تطلق زينب الا أن ينويها ولو قدم اسمها فقالت يا عمرة يازى بن أنت طالق لم تطلق الا أن ينويها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أول امرأه تزوجها

زوجة

٢ من هذا اليوم الى ألف سنة كل امرأة هي له

حتى تنقضي عدتها وان كان الطلاق بالنكاح للمولى ان ينفق عليها السكنى قبل الطلاق اذا لم يكن بواها بيتاً فكذلك بعد الطلاق وهذا يؤيد قول بعض العلماء في المسئلة الاولى رجل وجد عبداً آتفاً أخذ له يرد على مولاه فأنفق عليه ان أنفق بغير أمر القاضى كان متطوعاً لا يرجع عليه وان كان رفع الامر الى القاضى وسأل من القاضى أن يأمره بالنفقة ينظر القاضى في ذلك فان رأى الاتفاق أصح أمره بالاتفاق وان خاف أن تأكله النفقة يأمره القاضى بالبيع وامسك الثمن وكذا اذا وجد دابة ضالة في الممر أو في غير الممر ولوان رجل اغصب عبداً كانت نفقته عليه الى أن يرد على المولى فان طلب من القاضى أن يأمره بالنفقة أو بالبيع لا يجبه لان المغصوب مضمون على الغاصب الا أن يكون الغاصب مخوفاً يخاف منه على العبد فينتدب يأخذ القاضى ويبيعه ويمسك الثمن ولو أودع رجل عبداً فغاب المودع الى القاضى وطلب منه أن يأمره بالنفقة أو بالبيع فان القاضى يأمره بأن يوافق العبد وينفق عليه من أجره

وان رأى ان يبيعه فعلى رجل أوصى بعده لانيسان وبخدمته لا آخر كانت نفقته على صاحب الخدمة فان مرض في يد صاحب الخدمة ان كان مرضا لا يمنع عن الخدمة كانت نفقته على صاحب الخدمة وان كان مرضا يمنع عن الخدمة كانت نفقته على صاحب الرقبة وان تطاول المرض ورأى القاضي ان يبيعه باعه ويشترى بثمنه عبدا يقوم مقام الاول في الخدمة وعبدالرهن اذا ثبت كونه رهنا فيعمل به ما يفعل بالوديعة عبيدين رجلاين غاب أحدهما وتركه عند الشريك فرفع الشريك الامر الى القاضي وأقام البيعة على ذلك كان القاضي بالخيار ان شاء قبل هذه البيعة وان شاء لم يقبل وان قبل بأمره بالنفقة ويكون الحكم فيه ما هو الحكم في الوديعة عبيد صغيرا أو زمر أو معتوه أعنته مولا لا يجب على المعتق نفقته بحال ما **(كتاب الطلاق)** * يشتمل هذا الكتاب على أبواب الباب الاول يشتمل على فصول الفصل الاول في صريح الطلاق (٤٥٣) وما يقع به واحدة أو أكثر * رجل قال لامرأته طلقتك أو أنت مطلقة أو شئت

فهي طالق فتزوج امرأته طلقك فتزوج بعدها أخرى أو لم يتزوج كذا في المحيط * ولو قال أول امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج امرأتين ثم امرأة لا يقع ولو تزوج امرأتين في عقد واحد ما كانا فاسدا تطلق التي نكاحها صحيح ولو قال آخر امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة ثم امرأة لا يقع على الأخيرة حتى يموت الزوج وإذا مات الزوج يقع الطلاق عليها من حين الزوج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو دخل بها الزممه مهر ونصف نصف بالطلاق قبل الدخول ومهر بالدخول بناء على عقد فاسد وتعتد بثلاث حيض وعندهما يقع مقصورا على الحال وعليه مهر مثل وعليه اعادة الوفاة والطلاق عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليها اعادة الطلاق كذا في محيط السرخسي * قال في الجامع اذا قال الرجل آخر امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة ثم تزوج زينب ثم طلق امرأة قبل الدخول بها ثم تزوج امرأة ثانيا ثم ماتت الحالف طلق زينب ولا تطلق امرأة ولو نظر الى عشرة نسوة وقال آخر امرأة أتزوجها منسكن طالق فتزوج واحدة منهن ثم تزوج أخرى ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم مات فالطلاق واقع على التي تزوجها مرة دون التي تزوجها مرتين وهذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء فيما اذا مات الزوج بعد تزوج الثانية وانما تفترقان فيما اذا لم يميت الزوج حتى تزوج العاشرة بان تزوج مثلاً أربعاً وفارقهن ثم تزوج أربعاً أخرى وفارقهن ثم تزوج التاسعة ثم تزوج العاشرة فان العاشرة تطلق كما تزوجها مات الزوج أو لم يميت وفي المسئلة الاولى لو تزوج عشرة نسوة على التفاريق فالعاشرة لا تطلق ما لم يميت الزوج * ولو قال آخر تزوج امرأة فالتى أتزوج طالق فتزوج امرأة وطلقها ثم تزوج أخرى ثم تزوج التي طلقها ثانياً فان الزوج طلق التي تزوجها مرتين لا التي تزوجها مرة وكذلك لو نظر الى عشرة نسوة وقال آخر تزوج امرأة منسكن فالتى أتزوج طالق فتزوج واحدة وطلقها ثم تزوج أخرى ثم تزوج التي طلقها ثم مات الزوج طلق التي تزوجها مرتين ولو تزوج العاشرة لم تطلق العاشرة حتى يموت الزوج كذا في المحيط * ولو قال أول امرأة أتزوجها فهي طالق فأقر بعد اليقين بتزوج امرأة فادعت الطلاق وادعت انها الاولى فقل قد تزوجت فلانة قبلك وصدفته فلانة أو كذبت لم يصدق في القضاء على التي أقر بنكاحها أو تزوجها معاينة وطلقتا لأنه أقر بوجود الشرط وهو الاولية في الزوج فكان مقربا وقوع الطلاق والطلاق لا يقع الا على المنكوحه وقد ظهر نكاحها دون نكاح غيره فان كان مقربا وقوع الطلاق عليها ظاهر فاذا ادعى صرفه عنها الى غيرها لا يصدق في الصرف حتى لو أقام البيعة على ما ادعاه قبلت بيته وطلقت تلك دون المعروفة لانها هي الاولى وتطلق الاخرى أيضا لاقراره على نفسه بجرمها ثم الاخرى ان صدقته فلها نصف المهر وان كذبت في النكاح فلا شيء لها وان صدقته المعروفة ان الجهولة كانت هي الاولى لا يقع على المعروفة في ظاهر الرواية

طلاقك أو رضيت طلاقك أو وقعت عليك الطلاق أو قال خذي طلاقك أو قال وهبت لك طلاقك ولم ينو شيئا يقع طلاق واحد ولو قال أردت طلاقك لا يقع * امرأة قالت لزوجه اطلق فلان امرأته فطلقتي فقال الزوج فأنت أطلق منها فهي طالق وكذا لو قال فأنت أطلق من فلانة رجل قال لامرأته المدخولة أنت بائن أنت طالق أنت بائن نوى بالاولى طلاقا فهي ثلاث وان لم ينو بالاولى طلاقا يقع ثنتان ولو قال لامرأته أنت بائن وفرق القاضي بينهما ثم قال كنت قلت لها أمس أنت بائن فانه يقع الاولى والثانية ولا يصدق في ابطال ما وقع القاضي * رجل قال لغيره اطلقت امرأتك فقال نعم بالهجره أو قال بلى بالهجره ولم يتكلم به يقع الطلاق * رجل قال لامرأته كل امرأة أتزوجها فهي طالق وأنت طالق

تطلق امرأته الساعة ولو قال غنيت به التعليق لا يصدق قضاء ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق وأنت ان نوى وقوع ولو الطلاق عليها الحال يقع والا فلا كذا ذكر في المنتقى ولو قال فلانة التي أتزوجها غدا فهي طالق وأنت يقع الطلاق عليها الساعة ولا يقع على التي يتزوجها ولو قال المرأة التي أتزوجها غدا فهي طالق وأنت لا يقع الطلاق على امرأته حتى يتزوجها غدا الا ان ينوى ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي ونسائي طواق وقع الطلاق على نسائه الساعة ولو قال لامرأته ائني له هذه طالق هذه لامرأته أخرى طلقتهما وكذا لو قال وهذه أو هذه وكذا العتق كذا ذكر في المنتقى * رجل قال لامرأته طالق ولم يسم وله امرأة معروفة طلقها امرأته استقصا فان قال لامرأته أخرى واياها غنيت لا يقبل قوله الا ان يقيم البيعة ولو قال لامرأته طالق وله امرأتان كلتاها معروفة فقلان كان له ان يصرف الطلاق الى أيهما شاء * رجل قال لامرأتي ألف درهم وله امرأة معروفة فقال لامرأته أخرى والدين لها كان القول قوله ولو قال لامرأتي طالق

ولها على ألف درهم فالطلاق والدين للعروسة ولا يصدق في الصرف الى غيرها وكذا لو بدأ بالمال فقال لامرأتى على ألف درهم وهى طالق وكذا لو قال امرأتى طالق ثم قال لامرأتى على ألف درهم ثم قال لى امرأتى أخرى واياها عانيت صدق في المال ولا يصدق في الطلاق ولو كان له امرأتان لم يدخل بهما فذال امرأتى طالق امرأتى طالق بان تناوان قال أردت واحدة منهم لا يصدق وكذا لو قال امرأتى طالق وامرأتى طالق وكذلك العتق ولو كان دخل بهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق كان له ان يقع الطلاقين على احدهما * امرأتى طالق لزوجها طلقنى فقال فعلت طلاق فان قالت زنى فقال فعلت طلقت أخرى ولو قالت المرأة لزوجها طلقنى ثلاثا فقال فعلت أو قال طلقت طلقت ثلاثا ولو قال مجيبا لها أنت طالق أو قال فانت طالق تقع واحدة * رجل قال لامرأة عليك أو قالت انابان أو قالت انا خلية أو برة طلقت * كل لفظ يكون من الزوج طلاقا اذا أجابت المرأة بذلك يقع الطلاق (٤٣٣) * رجل قال لامرأة نه عمة

بنت عبيج طالق وامرأة نه عمة بنت حفص ولا نية له لا تطلق امرأته فان كان صبيح زوج أم امرأته وكانت تنسب اليه وهى في حجره فقال ذلك وهو يعلم نسب امرأته أو لا يعلم طلقت امرأته ولا يصدق قضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع الطلاق ان كان يعرف نسبها وان كان لا يعرف يقع أيضا فيما بينه وبين الله تعالى وان نوى امرأته في هذه الوجوه طلقت امرأته في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى * رجل قال امرأته الحبشية طالق وامرأته ليست بحبشية لا يقع الطلاق ولو كان له امرأة بصيرة فقال امرأته هذه العمياء طالق وأشار الى البصيرة طالق البصيرة ولا تعتبر التسمية والصفة مع الإشارة * رجل له امرأتان عمة وزينب فقال يا زينب فأجابته عمة فقال أنت

ولو قال تزوجتها وفلان في عقد واحدة وكذبته المرأة فالقول قوله ولا تطلق واحدة منهما ونكاح فلانة ان صدقته يثبت والا فلا ولو قال ان كانت فلانة أول امرأته أتزوجها فهى طالق فتزوجها فادعت الطلاق فقال تزوجت قبلها أخرى فالقول قوله مع يمينه ولو قال لامرأتين أول امرأته منكما أتزوجها فهى طالق أو قال ان تزوجت احدا كما قبل صاحبته فهى طالق فتزوج احدا ما فادعت الطلاق فقال تزوجت الاخرى قبلها لم يصدق الا بيمينه ولو قال تزوجت في عقد واحدة فالقول قوله ولا يشع الطلاق ولو قال ان تزوجت عمة قبل زينب فهى طالق فتزوج عمة فادعت الطلاق فقال تزوجت زينب قبلك فالقول قوله ولو قال ان تزوجت احدا كما قبل الاخرى فهى طالق فتزوج احدا ما وقال تزوجت الاخرى قبلها لا يصدق ولو قال تزوجت ما عدا فالقول قوله كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري * ولو قال آخر امرأته أتزوجها فهى طالق فتزوج امرأته مرتين ثم مات لم تطلق ولو قال آخر تزوج آخر تزوجته فهى طالق والمسئلة بجها طلقت كذا في محيط السرخسي * ولو تزوج امرأة ثم طلقها ثم تزوج أخرى ثم طلق التي طلق ثم أضاف الطلاق الى الفعل الماضى فقال آخر امرأته تزوجتها طالق ولا نية له طلقت التي تزوجها مرة * ولو قال آخر تزوجت فاجته فالتى تزوجت طالق طلقت التي تزوجها مرتين كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري * رجل له امرأتان عمة وزينب فقال عمة طالق الساعة أو زينب طالق الساعة أو زينب طالق اذا دخلت لدار يقع الطلاق على احداهما حتى يدخل الدار فاذا دخل خير في ايقاعه على أيتهما شاء رجل قال لامرأته أنت طالق أو لست برجل أو أنا غير رجل فهى طالق لانه رجل وهو كاذب في كلامه ولو قال انت طالق أو أنا رجل كان صادقا ولم تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال لامرأته أنت طالق ان دخلت هذه الدار لابل هذه المرأة الاخرى فاليمين على دخول الاولى فان دخلت الاولى الدار طلقا وان دخلت الثانية لا تطلق واحدة منهما وان نوى الرجوع عن الشرط صححت فان دخلت الثانية طلقت الاولى ديانة وقضاء وان دخلت الاولى طلقت الاولى ديانة وقضاء أيضا وتطابق الثانية قضاء وكذا لو قال أنت طالق ان شئت لابل هذه فهى على مشيئة الاولى ولا يشترط مشيئتها طلاقا حتى لو شاءت طلاق نفسها دون صاحبته طلقت هى خاصة ولو شاءت طلاق صاحبته طلقت صاحبته خاصة ولو شاءت طلاقها جميعا طلقا ولو قال عانيت صرف المشيئة الى الثانية دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء في حق التخفيف كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري * ولو قال أنت طالق ان دخلت لابل فلانة طالق تنجز طلاق الاخرى وطلقت حين تكلم واحدة دون طلاق الاولى فانه بقى معلقا بالدخول ولو أصر الشرط وقال أنت طالق لابل فلانة طالق ان دخلت ينكس الحكم فيقع طلاق الاولى في الحال ويبقى طلاق الاخرى معلقا كذا في شرح تلخيص

طالق ثلاثا وقع الطلاق على التي أجابت ان كانت امرأته وان لم تكن امرأته بطل لانه أخرج الطلاق جوابا لكلام التي أجابت وان قال بوبت زينب طلقت زينب ولو قال يا زينب أنت طالق فلم يجبه أحد طلقت زينب ولو قال لامرأته أنت طالق بغير اليها أو بغير اليها يا زينب أنت طالق فاذا هي امرأة له أخرى اسمها عمة يقع الطلاق على عمة تعتبر الإشارة وتبطل التسمية * رجل قال لامرأته وقد دخل بها اذا طلقك فانت طالق ثم طلقها يقع عليها طلاقان وكذا لو قال ان طلقك أو متى طلقك أو متى ما طلقك وكذا لو قال كلما طلقك فانت طالق ثم طلقها واحدة يقع عليها طلاقان ولو قال كلما يقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها واحدة طلقت ثلاثا * رجل قال لامرأته المداخل بها أنت طالق أنت طالق يقع عليها طلاقان ولا يصدق قضاء ان قال نويت بالثانية ان طلق وكذا لو قال قد طلقك قد طلقك أو قال أنت طالق قد طلقك يقع طلاقان ولو قال أنت طالق فقال له رجل أو امرأه ماذا قلت فقال قد طلقته أو قالت هى طالق يقع واحدة في القضاء وفيما بينه

وبين الله تعالى * رجل قال لامرأته أنت طالق عامة الطلاق أو رجل الطلاق يقع طلاقاً ولو قال أنت طالق كل الطلاق يقع الثلاث ولو قال أنت طالق أكثر الطلاق ذكر في الأصل أنه يقع ثلاث ولو قال أقل الطلاق يقع واحدة ولو قال أنت طالق لاقيل ولا كثير اختلفت فيه الأقارب لاختلاف الروايات قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقع طلاقاً وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقع واحدة وقال الفقيه أبو النصر محمد بن سلام رحمه الله تعالى يقع ثلاث ولا يظهر ما قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ولو قال أنت طالق عدداً ذكر ابن سماعة رحمه الله أنه يقع ثنتان ولو قال أنت طالق حتى يستكمل ثلاث تطليقات ذكر بشر بن الوليد رحمه الله تعالى أنه يقع ثلاث وإن نوى غيره لا يدين في القضاء ولو قال أنت طالق كل التطليقة طلقت واحدة ولو قال أنت طالق كل تطليقة طلقت ثلاثاً دخل بها أو لم يدخل بها وكذا لو قالت (٤٥٤) أنت طالق بعد كل تطليقة أو مع كل تطليقة أو قال أنت مع كل تطليقة طالق طلقت ثلاثاً ولو قال

الجامع الكبير * ولو قال ان دخلت هذه لابل هذه الدار أنت طالق لم تطلق حتى تدخل الدار الثانية بخلاف ما لو قال ان دخلت هذه الدار أنت طالق لابل هذه الدار فأنت طالق ما دخلت طلقت كذا في محيط السرخسي * ولو قال لامرأته أنت طالق ان دخل فلان هذه الدار لابل فلان فأنت طالق ولو دخل لم تطلق الا واحدة وإن عني رد الجزاء يكون على ما عني فإن دخل الشاقي لم تطلق فيما بينه وبين الله تعالى وطلقت في القضاء وكذا لو قال أنت طالق ان دخلت هذه الدار لابل فلان ولو قال ان تزوجت فلانة فبني طالق لابل فلانة والثانية امرأته فانها لا تطاق الساعة لان الكلام الثاني غير مستعمل فتعاقب بالشرط كذا في شرح الجامع الكبير للحصري * ولو قال ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثاً لابل فلانة فدخلت الاولى الدار طلقت كل واحدة منهما ثلاثاً ولو قال في هذه المسئلة لابل فلانة طالق طلقت الثانية في الحال واحدة وتعاقب الثلاث في حق الاولى ولو قال ان دخلت فأنت حرام لابل فلانة طلقت كل واحدة طلاقاً ما بداخول الاولى ولو قال لابل فلانة طالق طلقت الثانية في الحال رجعيه والاولى عند الدخول باننا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * في القدوري اذا قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق لابل هذه فدخلت الاولى الدار طلقت ثلاثاً ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة لابل ثلاثاً ان دخلت الدار طلقت واحدة للحال ووقع طلاقاً عند دخول الدار ان كانت المرأة مدخولاً بها ولو قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق واحدة لابل ثلاثاً لم تطلق شيئاً حتى تدخل الدار واذا دخلت الدار طلقت ثلاثاً سواء كانت مدخولاً بها أو لم تكن كذا في المحيط

(الفصل الرابع في الاستثناء) اذا قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله تعالى متصلاً به لم يقع الطلاق وكذا اذا ماتت قبل قوله ان شاء الله تعالى كذا في الهداية بخلاف ما اذا مات الزوج بعد قوله أنت طالق قبل قوله ان شاء الله تعالى وهو يريد الاستثناء حيث يقع الطلاق وانما يعلم ذلك فيما اذا قال قبل الايقاع اني اطلق امرأتى وأستثنى كذا في الكفاية * ولو قال أنت طالق الا ان يشاء الله تعالى او اذا شاء الله فهو مثل ان شاء الله كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت طالق ما شاء الله كان وكذا لو قال أنت طالق الا ما شاء الله لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال أنت طالق فيما شاء الله لم يقع الطلاق اذا كان متصلاً كذا في فتح القدير * ولو قال أنت طالق ان لم يشاء الله لم يقع الا ان يوقته بان يقول اليوم فضي اليوم تطلق بحكم المين كذا في العتبية * ولو قال لها أنت طالق ما لم يشاء الله لا يقع شيء كذا في الاختيار شرح المختار * ولو قال لها أنت طالق كيف شاء الله طلقت للحال كذا في محيط السرخسي * في المنتقى اذا قال لها أنت طالق ثلاثاً الا ما شاء الله انها تطلق واحدة قال ثمة وأجعل الاستثناء على الاكثر ذكر بعد ذلك مسائل أنت طالق

لا امرأته أنت طالق مع كل امرأة له وله أربع نسوة تطلقن جميعاً فان نوى في هذه المسائل بعض النساء وبعض الطلاق لا يصدق قضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال أنت طالق ثلاثة انصاف تطليقة يقع ثنتان ولو قال ثلاثة انصاف تطليقة بين يقع الثلاث ولو قال أنت طالق انصاف تطليقة فهي واحدة ولو قال أنت طالق نصف تطليقة وثلاث تطليقة وربيع تطليقة فهي ثلاث ولو قال نصف تطليقة وربيعاً وسدساً فهي واحدة * رجل قيل له ان فلان اطلق امرأتك أو أعنتك عبدك فقال نعم ما صنع أو بينهما صنع اختلفوا فيه قال الشيخ الامام الاجل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق فيهما رجل قال لغيره طلقت

امرأتك فقال أحسنت أو قال أسأت على وجه الإنكار لا يكون اجازة ولو قال أحسنت بوجهك الله حيث خلصتني ثلاثاً منها أو قال في اعتاق العبد أحسنت قبل الله منك كان اجازة * رجل قال لامرأته أنت طالق بعدد شعرا بليس يقع واحدة ولو قال بعدد الشعر الذي على فرجك وقد كانت طالت وليس عليه شعر قال محمد رحمه الله تعالى لا يقع كذا لو قال بعدد الشعر الذي على ظهر كفي وقد طلى ولو قال بعدد الشعر الذي في بطن كفي فانه يقع ويلغوز كذا الشعر لان بطن الكف ليس موضع الشعر بخلاف ظهر الكف * رجل قال لامرأته ثلاث تطليقات عليك طلقت ثلاثاً ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة فقالت المرأة خواهي هزار فقال الزوج هزار ولم ينو شيئاً قالوا هذا الى الوقوع أقرب * رجل قال لامرأته هزار طلاق بوي كرم قالوا يقع الثلاث كأنه قال طلقتك ثلاثاً بدفعة واحدة ولو قال هزار طلاق بوي كني وأراد به ايقاع الطلاق قالوا طلقت ثلاثاً ولو قال هزار طلاق دادا مستند لا يكون طلاقاً ولو قال لها تراسه طلاق يقع

الثلاث كأنه قال أعطيتك ثلاث تطليقات وان قال لها من طلاق تراددم ان نوى الايقاع يقع وان نوى التفويض لا يقع وان لم ينو التفويض يكون ايقاعا ولو قال لها لك الطلاق قال أبو حنيفة رضي الله عنه ان نوى به التفويض يدين واذا قامت عن مجلسها بطل وان لم ينو شيئا لا رواية فيه عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يقع الطلاق وهو كذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال اليك الطلاق فهو على التفويض في قولهم ولو قال لامرأته بعيب بازدامت ونوى به الطلاق يقع قال لها ثلاث تطليقات عليك طاعت ثلاثا وكذا لو قال لعبد العتاق عليك يعتق ولو قال لرجل عليك هذا العبد بالف فقال قبلت يكون بيعا ولو قال لها طلاقك على ذكر في الاصل على وجه الاستشهاد فقال ألا ترى انه لو قال لله على طلاق امرأتي لا يلزمه شيء وهذه مسائل تختلف فيها رجل قال لامرأته طلاقك على واجب أو لازم أو ثابت أو فرض قال به بعضهم يقع في الكل تطليقة (٤٥٥) رجعية ان كان دخل بها انوى أولم ينو وقال بعضهم لا يقع وان نوى وبعضهم ذكر وافية خلافا فافقوا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع في الكل وعند محمد رحمه الله تعالى في قوله لازم يقع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينوى في الكل وذكر الصدر الشهيدي في كتاب الايمان من شرح المختصر الصحيح انه لا يقع الطلاق في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكره في واقعته الصحيح انه يقع الطلاق في الكل وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في قوله واجب يقع لتعارف الناس وفي قوله ثابت أو فرض أو لازم لا يقع لعدم التعارف رجل قال لامرأته يا مطلقه ان لم يكن لها زوج قبله أو كان لها زوج لكن مات ذلك الزوج ولم يطلق يقع الطلاق عليها وان كان لها زوج قبله وقد كان طلقها ذلك الزوج ان لم ينو بكلامه الاخبار

ثلاثا الا ما شاء الله وانت طالق ثلاثا الا ان يشاء الله وذكر انه لا يقع الطلاق أصلا كذا في المحيط * ولو قال ان أحب الله أو رضى أو أراذ أو قدر لا يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أنت طالق بمشيئة الله أو بإرادته أو بمحبته أو برضاه لا يقع لانه ابطال أو تعليق بما لا يوقف عليه كقوله ان شاء الله لان حرف الباء لا لصاق وفي التعليق الصاق الجزاء بالشرط وان أضافه الى العبد كان عليك كانه فيقتصر على المجلس كقوله ان شاء فلان وان قال بأمره أو بحكمه أو بقضائه أو بأذنه أو بعلمه أو بقدرته يقع في الحال سواء أضافه الى الله تعالى أو الى العبد لانه يراد به التخيير عرفا في مثله كقوله أنت طالق بحكم القاضي وان قال بحرف اللام يقع في الوجوه كلها سواء أضافه الى الله تعالى أو الى العبد وان ذكر بحرف في ان أضافه الى الله تعالى لا يقع في الوجوه كلها الا في العلم فانه يقع الطلاق فيسهل الحال لانه يذكروا للعلوم وهو واقع ولا يلزم القدرة لان المراد بالقدرة ههنا التقدير في قدر شيئا وقد لا يقدر حتى لو أراد به حقيقة قدرة الله تعالى يقع في الحال وان أضافه الى العبد كان تقيديا كافي الاربع الاول تعليق في غيرها كذا في التبيين * ولو قال ان أعانني الله أو بمعونه الله يريد به الاستثناء فهو مستثنى فيما بينه وبين الله تعالى كذا في السراج الوهاج * وان علق الطلاق بمشيئة من لا يوقف على مشيئته نحو ان يقول ان شاء جبريل والملائكة أو الجن أو الشياطين فهو بمنزلة التعليق بمشيئة الله تعالى ولو جمع بين مشيئة الله وبين مشيئة العباد وقال ان شاء الله وشاء زيد فشاء زيد لم يقع الطلاق لانه علق بشرطين لم يعلم وجود أحدهما والعلق بشرطين لا ينزل عند وجود أحدهما كذا في البدائع * ولو قال لرجل طلق امرأتي ان شاء الله وشئت أو ما شاء الله وشئت وطلقة المخاطب لا يقع ولو قال له طلق امرأتي بما شاء الله وشئت فطلقة هاء على مال يجوز لان ههنا دخلت المشيئة على البذل لا على الطلاق فيلحق ذكر البذل ويبقى الامر بالطلاق مطلقا كذا في المحيط * واذا علق الطلاق بمشيئة الخاطم لم تطلق هكذا في النهر النائق * رجل طلق امرأته ثلاثا وقال ان شاء الله وهو لا يدري أي شيء ان شاء الله لا يقع الطلاق كذا في التبيين والمزيد * وهو المختار للفتاوى * ولو قال أنت طالق أو ان يشاء فلان غير ذلك أو الا أن يريد فلان غير ذلك أو الا أن يرضى أو يهوى أو يرى فلان غير ذلك أو الا أن يبدوا فلان غير ذلك ينزل الطلاق بعدم المشيئة أو غيرهما من اخواتها من فلان في مجلس علم فلان والعبارة للغير دون الضمير له طوئنه حتى لو قال فلان شئت غير ذلك أو أردت غير ذلك لم يقع الطلاق وان لم يشأ أو لم يرد غير ذلك بقاءه ولو شاء بقلبه غير ذلك ولم يخبر بلسانه تطلق ولو استثنى بالالا أن فعل نفسه بان قال أنت طالق الا أن أشاء غيره أو أريد غيره ينزل الطلاق بعدم ذلك في عمره لا بالعدم في المجلس وكذا اخواتها وهي المحبة والرضا والهوى وغيرهما ما ذكره فلو مات قبل أن يشأ غيره طلقت آخر الحياة

طلقت وان قال عنيت به الاخبار دين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يدين في القضاء اختلفت الروايات فيه والصحيح انه يدين ولو قال نويت به الشتم دين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء ولو قال لها أنت مطلقة بالتخفيف أو قال أطلقتك ان نوى به الطلاق يقع والافلا اذا قال لامرأته أعزتك طلاقك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه اطلق كالقوله أعزتك طلاقك وعن محمد رحمه الله تعالى انه لا يقع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في قوله رعتك طلاقك والصحيح انه لا يقع ولو قال خليت طلاقك أو قال خليت سبيل طلاقك أو قال تركت طلاقك ان نوى وقوع الطلاق يقع والافلا ولو قال برئت من طلاقك اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يقع ولو قال أعزتك طلاقك لا يقع الطلاق ولو جمع بين منسكوحة ورجل وقال أحدكم طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يقع ولو جمع بين امرأته وأجنبية فقال طلقت احدا كما

طلقت امرأته ولو قال احدا كما طالق ولم ينوشيا لا تطلق امرأته وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى انها تطلق ولو جمع بين امرأته
وماليس يحمل للطلاق كالبهية والحجر وقال احدا كما طالق طلقت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهما وقال محمد رحمه الله
تعالى لا تطلق ولو جمع بين امرأته الحية والميتة وقال احدا كما طالق لا تطلق الحية ولو قال فلانة طالق ثلاثا وفلانته معها امرأته أخرى
طلقت ثلاثا وكذا لو قال فلانة طالق ثلاثا ثم قال أشركت فلانة معها طلقت كل واحدة ثلاثا ولو قال لنسائه الأربع ينيكن تطلق طلقت
كل واحدة تطلقه وكذا لو قال ينيكن تطلقات أو قال ثلاث أو أربع الا ان ينوي قسمة كل واحد ينيهن فتطلق كل واحدة ثلاثا ولو قال ينيكن
خمس تطلقات يقع على كل واحدة طلاقان هكذا الى ثمانى تطلقات فان زاد على الثمان طلقت كل واحدة ثلاثا وكذا لو قال أشركتكن في
تطلقه فهذا وما لو قال ينيكن تطلقه (٤٥٦) سواء رجل قال كنت طلقت امرأتي أو كنت طلقت احدي نسائي أو قال كنت طلقت

لحقق العدم ولا تترث غير المدخولة وان فرأى عدم العدة كذا في شرح الخيصر الجامع الكبير * قال المعلى قال
محمد رحمه الله تعالى اذا قال لامرأته أنت طالق لولا دخولك الدار وأنت طالق لولا مهر لك أو أنت طالق لولا
شرفك فهذا كله استثناء ولا يقع الطلاق وكذا لو قال لولا الله كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * في
مجموع النوازل لو قال لها أنت طالق لولا أبول أو لولا حسنك أو لولا جلالك أو لولا أني أحبك لا تطلق والكل
استثناء كذا في الخلاصة * التعليق بعشيرة الله تعالى اعدام وإبطال عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو تعليق بشرط الا أن الشرط لا يوقف عليه فلا يقع كالمعلق بعشيرة
غائب ولهذا شرط أن يكون متصلا كسائر الشروط وقيل الخلاف بالعكس بين أبي يوسف ومحمد رحمهما
الله تعالى وثمره الخلاف يظهر في مواضع منها اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب بان قال ان شاء الله
تعالى أنت طالق فعندهما لا يقع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقع وكذا لو قال ان شاء الله وأنت طالق
أو قال كنت طلقتك أمس ان شاء الله لا يقع عندهما ويقع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ومنها اذا جمع
بين عينيين بان قال أنت طالق ان دخلت الدار وعبدى حر ان كملت زيدا ان شاء الله تعالى ينصرف الى الجملة
الثانية عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما ينصرف الى الكل ولو أدخله في الايقاعين بان قال أنت
طالق وعبدى حر ان شاء الله ينصرف الى الكل بالاجماع ومنها ان اذا حلف انه لا يحلف بالطلاق أو باليمين
يحنت بذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للشرط وعندهما لا يحنت كذا في التبيين * ذكر في أيمان
الجامع أن ان شاء الله تعالى ينصرف الى اليمينين في ظاهر الرواية كذا في غاية السروحي * ولو قال ان شاء
الله فأنت طالق لا تطلق في قولهم ولو قدم الطلاق فقال أنت طالق وان شاء الله أو أنت طالق فان شاء الله
لم يكن مستثنيا كذا في السراج الوهاج * ولو قال أنت طالق ان شاء الله ان دخلت الدار لا يقع الطلاق
بدخول الدار والاستثناء فاصل هكذا في الوجيز للكردي ولو قال أنت طالق ان شاء الله أنت طالق
فلا يستثناء ينصرف الى الاول ويقع الثاني عندهما وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان شاء الله أنت طالق
وقعت واحدة في الحال كذا في البصر الرائق * ولو قال أنت طالق واحدة ان شاء الله وأنت طالق ثنتين ان لم
يشأ الله قالوا لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيهان وفي النوازل اذا قال لامرأته أنت طالق اليوم واحدة
ان شاء الله وان يشأ الله فثنتين فمضى اليوم ولم يطلقها وقع ثنتان وان يطلقها واحدة قبل مضي اليوم لا يقع
عليها الا تلك الواحدة كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق ان شاء الله لا بل هذه فلا يستثناء عليهم ما ولا مشيئة
للأخرى لانه جعل رجوعا عنه كأنه قال أنت طالق ان شاء الله لا بل هذه طالق ان شاء الله فان نوى الرجوع
عن الشرط وهو المشيئة صحت نيته لانه محتمل كلامه وفيه تغليب عليه كذا في شرح الجامع الصغير

امرأة لي يقال لها زينب أو
كنت طلقت زينب وزينب
للحال امرأته يقع الطلاق على
امرأته للحال ولا يصدق في
صرف الطلاق الى غيرها ولا
في الاسناد ولو قال طلقت
أول امرأته تزوجتها أو قال
طلقت امرأته كانت لي أو
قال كانت لي امرأته فاشهدوا
انها طالق طلقت امرأته
للحال في هذه المسائل الا ان
يقرب بطلاق ماض في نكاح
ماض نحو ان يقول كنت
طلقت امرأته كانت لي أو
قال كانت لي امرأته فطلقتها
أو قال كنت طلقت أول
امرأته تزوجتها أو قال كنت
طلقت امرأته كانت لي يقال
لها زينب أو قال كنت طلقت
امرأته تزوجتها لا يقع الطلاق
على التي تكون في نكاحه
في هذه المسائل اذا قال
ينيت غيرها * رجل قال
لامرأته أنت طالق كل سنة
ثلاثا يقع الثلاث من
ساعته وكذا لو قال لامرأته

يوم الخميس أنت طالق يوم الخميس أو قال أنت طالق في يوم الخميس يقع الطلاق عليها للحال * رجل قال لامرأته بالفارسية * وان
أكرام سال زن خواهم فهي طالق فتزوج امرأته قبل ان يسلاخ ذى الحجة من هذه السنة طلقت * رجل طلق امرأته ثم قال لها في العدة قد
طلقتك أو قال بالفارسية ترا طلاق دادم يقع تطلقه أخرى ولو قال كنت طلقتك أو قال بالفارسية طلاق دادم ترا لا يقع أخرى * رجل
قال لامرأته أنت طالق او لا يقع الطلاق في قولهم ولو قال أنت طالق ثلاثا او لا أو قال أنت طالق واحدة او لا أو قال لا شيء يقع واحدة في
قول محمد وأبي يوسف الاول ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال لا يقع شيء ولو قال أنت طالق أو لا شيء روى أبو سليمان رحمه الله تعالى انه
لا يقع ولم يذكر فيه خلافا ذكر في رواية أبي حنيفة ان علي بن قول محمد رحمه الله تعالى يقع واحدة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يقع
شيء * امرأة قالت لزوجها طلاق ده فقال الزوج دادم كبر أو قال كبره كبر أو قال دادم دادم أو قال كبره بادا خلت المشايخ فيه والصحيح انه

وفاسدة النكاح فقال
طلقت احدا كما طلقت
صحبة النكاح كالموجع
بين منكوحته وأجنبية
فقال طلقت احدا كما طلقت
منكوحته النائم اذا طلق
امرأته فأخبر بذلك بعد
الانتباه فقال أجزت ذلك
الطلاق لا يقع وكذا الصبي
اذا طلق امرأته أو طلقها
أجنبي فأجاز بعد البلوغ
ولو قال النائم بعد الانتباه
أو وقعت ذلك الطلاق أو قال
جعلت ذلك الطلاق طلاقا
يقع الطلاق وكذا الصبي
اذا قال ذلك بعد البلوغ
رجل له امرأتان فقالا
لا احدهما أنت طالق أربعة
فقال الثلاث تكفي
فقال الزوج أو وقعت الزيادة
على فلانة لا يقع على فلانة
شيء وكذا لو قال الزوج
الثلاث لك والباقي لصاحبك
لا تطلق الاخرى رجل قال
لا امرأته أنت طالق واحدة
أو ثنتين يقع واحدة ولا يخبر

* رجل قال لامرأته قد طلقك
 ان نوى يقع والا فلا اذا سألها
 اى هزار طلاقه بروطلقت ثلاثا
 مرة ينوى الطلاق طلقت ثلاثا
 الروايات فيه والصحيح ان على قول
 قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح
 ثلاث تطليقات بتلك التسمية

رجل قال لامرأته قد طلقك الله أو قال لعبداءعتقك الله ذكر في الواقعات أنه يقع نوى أو لم ينو ذكر في العيون والبقاى يستثنى
ان نوى يقع والا فلا اذا سألته الغير وقال طلقت امرأتك فقال طلقها الله فينتدب يقع وكذا المتق * رجل قال لامرأته في غضب أو خصومة
أي هزار طلاقه برو طلقت ثلاثا وكذا لو قال أي طلاق دادم طلقت ولو قال أي سه طلاقه طلقت ثلاثا ولو قال أي بالعريسة ذهبي ألف
مرة ينوي الطلاق طلقت ثلاثا * رجل طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال بعد ذلك جعلت تلك التطليقة بائنة أو جعلتها ثلاثا اختلفت
الروايات فيه والصحيح ان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير بائنا وثلاثا وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يصير بائنا ولا ثلاثا وعلى
قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح جعلها بائنا ولا يصح جعلها ثلاثا ولو طلق امرأته بعد الدخول به واحدة ثم قال في العدة أئزمت امرأتى
ثلاث تطليقات بتلك التطليقة أو قال أئزمتها تطليقتين بتلك التطليقة فهو على ما قال وان قال أئزمتها ثلاثا فهو ثلاث وان قال أئزمتها

تطلبه قتيلاً فهو ثنتان ولو طلقها واحدة ثم راجعها ثم قال جعلت تلك التطليقة بائنة لا تصير بائنة لأنه لا يملك إبطال الرجعة ولو قال لها بعد الدخول إذا طلقك واحدة فهي بائن أو هي ثلاث فطلقها واحدة فانه يملك الرجعة ولا يكون بائناً ولا ثلاثاً لأنه قدم القول قبل نزول الطلاق ولو قال لها إذا دخلت الدار فأنت طالق ثم قال جعلت هذه التطليقة بائنة أو قال جعلتها ثلاثاً قال هذه المقالة قبل دخول الدار لا تلزمه هذه المقالة لأن التطليقة لم تقع عليها إذا قال لامرأته بعد الدخول ترايك طلاق ترايك طلاق ترايك طلاق يقع الثلاث كما لو قال لها بالعربية أنت طالق أنت طالق أنت طالق فانه يقع الثلاث ولو قال لامرأته ترا طلاق أو قال دامت طلاق ونوى الثلاث صحته رجع قال لامرأته ترا تلغ فلهذه خمسة ألفاظ أحدها هذه والثانية ترا طلاق والثالثة ترا طلاق والرابعة ترا طلاق والخامسة ترا تلغ نقل عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه يميز بين العالم والجاهل فقال اذا كان عالماً لا يقع (٤٥٩) وان كان جاهلاً يقع ثم رجع وقال يقع الطلاق في هذه المسائل كلها

ولا يفرق بين العالم والجاهل لان العوام يزعمون النكاح طلاقاً ولا يميزون ومن الناس من لا يحسن الكلام وقد يقصد الطلاق ويجري على لسانه ذلك في الغضب والخصومة قيل له فان كان الرجل عربياً قال وان كان عربياً فكذلك لان من العرب من يذكر الكاف مكان القاف فان قال نعمت ذلك كما يقع الطلاق لا يصدق قضاء ويصدق فيما ينسبوه بين الله تعالى الآن يشهد قبل التلفظ فيقول للشهود ان امرأتى تطلب منى الطلاق وأنا لا أريد فانا أتلفظ بهذا قطعاً لخصومتها ثم يلفظ بذلك ويسمع الشهود ذلك فان شهدوا بذلك عند القاضي فحينئذ لا يقضى القاضي بالطلاق وعن الشيخ الامام هذا قال استفتيت عن تركي قال لامرأته ترا تلاق وفي التركيبة يقال

يستثنى شيئا وطلقت ثلاثاً كذا في المحيط * قال لها أنت طالق أربعاً الا واحدة قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يقع ثلاث وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يقع ثنتان والاول اصح كذا في الحاوي * ولو قال لامرأته أنت طالق أربعاً الا ثلاثاً تقع واحدة أو خسا الا واحدة يقع الثلاث كذا في فتح القدير * ولو قال خسا الا ثلاثاً يقع ثنتان كذا في العتبية * واذا قال أنت طالق عشرة الا تسماً تقع واحدة واذا قال الا ثمانية يقع اثنتان واذا قال الا سبعة يقع ثلاث وكذلك لو قال الاستا أو خسا أو أربعاً أو ثلاثاً أو ثنتين أو واحدة يقع ثلاث كذا في البدائع * ولو قال أنت طالق ثلاثاً الا اثنتين الا واحدة يقع ثنتان كذا في الظهيرية * ولو قال أنت طالق ثلاثاً الا ثلاثاً الا واحدة وقعت واحدة لانه يجعل كل استثناء مما يليه فاذا استثنى الواحدة من الثلاث بقي ثنتان يستثنى ما من الثلاث فتبقى واحدة كذا في الجوهر النيرة * واذا قال أنت طالق عشرة الا تسعاً الا ثمانية فاستثنى ثمانية من تسع تبقى واحدة استثنى ما من العشر فيكأنه قال أنت طالق تسعاً فطلق ثلاثاً وان قال عشرة الا تسعاً الا واحدة فاستثنى واحدة من التسع يبقى ثمان استثنى ما من العشر يبقى اثنتان كذا في السراج الوهاج * عن ابن سماعة فبين قال لها أنت طالق أربعاً الا اثنتين قال يقع الثلاث كأنه قال أنت طالق أربعاً الا واحدة كذا في الحاوي * ولو قال أنت طالق ثلاثاً الا واحدة الا واحدة يقع ثنتان والاستثناء الاخير باطل كذا في غاية السروجي * ان قال ثلاثاً الا ثلاثاً الا اثنتين الا واحدة يقع واحدة ولو قال عشرة الا تسعاً الا ثمانية الا سبعة يبقى ثنتان كذا في الاختيار شرح المختار * ولو قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً غير ثلاث غير ثنتين قال محمد رحمه الله تعالى يقع ثنتان كذا في فتاوى قاضيخان * في الخاتمة رجل قال لامرأته أنت طالق أبداً ما خلا اليوم طلقت للحال كأنه قال أنت طالق تطليقة لا تقع عليك اليوم كذا في التتارخاتية * ولو قال أنت طالق ثلاثاً الا غير واحدة فاستثنى ثنتان كذا في العتبية * ولو قال لامرأته أنت طالق ان كلمت فلانا الا أن يقدم فلان ينزل الطلاق بكلامها قبل قدوم فلان قدم فلان أو لم يقدم ولا ينزل بكلامها بعد قدومه ولو قال لها أنت طالق الا أن يقدم فلان ينزل الطلاق بقوت قدوم فلان في العربية نى انه لو لم يقدم حتى مات ينزل الطلاق في آخر اجزاء حياته وان قدم فلان لم تطلق كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * واذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً الا واحدة غدا أو قال الا واحدة ان كلمت فلانا لا يقع شيء قبل مجي الغد والكلام وعند الكلام ومجي الغد يقع ثنتان * رجل حلف بطلاق امرأته ان لا يكلم فلانا الا اناسياً فكماله ناسياً ثم كلمه كراماً كان حائناً ولو قال لامرأته أنت طالق ان كلمت فلانا الا أن الشئ فكماله ناسياً ثم كلمه ذكراً الا يكون حائناً لان كلمة الا أن لا غاية رجل قال لغيره لا جيتنك الى عشرة أيام الا أن أموت ونوى بقلبه ان لم يميت أبداً فان كانت يمينه بالله

للطهال تلاق وقال الزوج أردت الطهال وما أردت به الطلاق فقلت يقع الطلاق ولا يصدق في القضاء لان هذا مما يجري على لسان الناس خصوصاً في الغضب والخصومة فيكون الطلاق واقعاً ظاهراً ولا يصدق قضاء * رجل طلق امرأته أو اعتق عبده أو دبر بالعربية وهو لا يعلم ان كان يعلم ان هذا ايقاع الطلاق والعناق ولكن لا يعرف معنى اللفظ يقع الطلاق والعناق ويصح التدبير وان كان لا يعرف معنى اللفظ وان كان لا يعلم ان هذا اطلاق أو عناق الا أن الرجل لقن أن يقول طلقت امرأتى أو امرأتى طالق فقال ذلك فكذلك الجواب يقع الطلاق والعناق وان باع بالعربية وهو لا يعرف معنى اللفظ لا يصح البيع والشراء وان لقنت المرأة ان تقول أبرأت زوجي عن المهر فقالت ذلك لا يبرأ الزوج عن المهر وسيأتي جنس هذا في فصل الخلع ان شاء الله تعالى ولو قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله وهو لا يعرف معنى قوله ان شاء الله لا يقع الطلاق لان الطلاق مع الاستثناء باطل وعلم المروج له فيه سواء قالوا هذا كسكوت البكر لم يجعل رضاً شرعاً ولا يفرق بين العلم والجهل

وهذا الجواب ظاهر فيما اذا علم ان الاستثناء اذا اقترن بالطلاق يعلل الطلاق وان لم يعلم ذلك فكذلك الجواب وان كان يعرف الاستثناء وقصد ايقاع الطلاق بجري الاستثناء على لسانه من غير قصد لايقع الطلاق أيضا وروى عن شاذ بن حكيم انه قال اختلفت أنا وخلف بن أيوب في هذه المسئلة فقلت الاستثناء صحيح والطلاق باطل وقال خلف رحمه الله تعالى الاستثناء باطل وأبو يوسف رحمه الله تعالى في المنام فقلت له اختلفت أنا وشاذ في مسئلة فقال لي أبو يوسف رحمه الله تعالى سل فسلته فقال يصح الاستثناء فقلت له لم قال رأيت لوقال لها أنت طالق فجري على لسانه أو غير طالق أكان يقع الطلاق قلت لا قال فهذه كذلك وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل أراد أن يقول لله على صوم يوم جري على لسانه صوم شهر قال محمد رحمه الله تعالى عليه صوم شهر ولو أراد أن يقول شيئا فجري على لسانه النذر أو الطلاق (٤٦٠) أو العتاق قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في النذر يلزمه المنذور به بلا خلاف وفي

الطلاق والعتاق يقع الطلاق والعتاق في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق فيما بينه وبين الله تعالى ويقع العتق وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى على عكس هذا يقع الطلاق ولا يقع العتاق والظاهر من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقوع الطلاق والعتاق كما قال محمد رحمه الله تعالى ولو جرى على لسانه كلمة كفر لا يكثر بلا خلاف * رجل قال لامرأته أنت طالق لو نين طلقت ننتين ولو قال أنت طالق ثلاثة ألوان طلقت ثلاثا اذا قال لامرأته أنت طالق أنت أو قال أنت طالق وأنت قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقع واحدة وقال محمد رحمه الله تعالى يقع نتيان ولو قال ذلك لامرأتين فقال أنت طالق أنت للمرأة الأخرى أو قال فأنت أو قال وأنت يقع الطلاق عليهما امرأة

لا يحنث وان كانت بطلاق أو عتاق لا يصدق قضاء رجل قال لامرأته اذا دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا لا يقع عليك إلا بعد كلام فلان فدخلت الدار طلقت ثلاثا وكلام فلان باطل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أنت طالق ثلاثا لا واحدة ان حضت وطهرت أو ان دخلت الدار فالشرط انصرف الى المستثنى منه كأنه قال أنت طالق ثلاثا ان فعلت كذا الا واحدة يتعلق بالشرط نتيان كذا في شرح الزيادات لا يعتنى * في الولوالجية لو قال أنت طالق ثلاثا لا واحدة السنة كانت طالقائنتين للسنة عند كل طهر تطليقة واحدة كذا في البحر الرائق * وشرط الاستثناء أن يتكلم بالحروف سواء كان مسموعا أو لم يكن عند الشيخ الامام الفقيه أبي الحسن الكرخي وكان الشيخ الامام الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول انه لا بد وان يسمع نفسه وبه كان يفتي الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل كذا في المحيط * والصحيح ما ذكره الفقيه أبو جعفر كذا في البدائع * ويصح استثناء الاصم كذا في فتاوى قاضيخان * وفي المنقط المرأة اذا سمعت الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يسهها أن تمكن من الوطء كذا في التتارخانية * وشرط صحة الاستثناء أن يكون موصولا بما قبله من الكلام عند عدم الضرورة حتى لو حصل الفصل بينهما بسكوت أو غير ذلك من غير ضرورة لا يصح فأما اذا كان لضرورة التنفس فلا يمنع الصحة ولا يعد ذلك فصلا الا أن يكون سكتة هكذا روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا في البدائع * ولو عطس أو تقيأ أو كان بلسانه ثقل فطال تردده ثم قال ان شاء الله صح الاستثناء كذا في الاختيار شرح المختار * قال أنت طالق فجري على لسانه بلا قصد الاستثناء لا يقع كذا في الوجيز لا كردري * وهو الظاهر من المذهب كذا في فتح القدير * رجل حلف بالطلاق وأراد أن يقول في آخرها ان شاء الله فأخذ انسان فيه فان ذكر الاستثناء بعد ما رفع يده عن فيه موصولا يصح الاستثناء كما لو تخلف بين الطلاق وبين الاستثناء عطاس أو جشأ كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أنت طالق ثلاثا أو ثلاثا واحدة ان شاء الله أو قال أنت طالق وطالق وطالق وان شاء الله لا يصح الاستثناء وطلقت ثلاثا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحب لم تطلق كذا في محيط السرخسي * لو قال أنت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله صح بالاجماع وكذلك أنت طالق وطالق وطالق ان شاء الله لانه لم يتخلل بينهما كلام لغو كذا في الاختيار شرح المختار * قال أنت طالق أربعان شاء الله كان الاستثناء صحيحا في قولهم كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق ثلاثا أو ثلثا أو ثلثا ابنة ان شاء الله لا يصح الاستثناء كذا في غايه السروجي * وفي المجتبى من الايمان لو قال أنت طالق رجعيان شاء الله يقع ولو قال بائنا لا يقع كذا في البحر الرائق * رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا فاعلم ان شاء الله صح الاستثناء ولو قال أنت طالق ثلاثا فاعلم ان شاء الله أو قال اذهبي ان شاء الله طلقت ثلاثا

قالت لزوجها طلقني فأبي فقالت دادى فقال دادم ان كان في قوله دادم أدنى تشييل لا يقع الطلاق * رجل قال لامرأته اذهبي ألف وبطل مرة ينوي الطلاق طلقت ثلاثا ولو قال لامرأته المدخول بها أنت طالق أنت طالق يقع نتيان وان نوى التكرار صدق ديانة لا قضاء ولو قال ذلك لغير المدخول بها تقع واحدة ولو قال لغير المدخول بها أنت طالق واحدة لا بل نتيان طلقت واحدة * رجل قال لامرأته ترا طلاق أو قال طلاق ترا فهي طالق ولا فرق بين التقديم والتأخير ولو قال بالفارسية دادمت بك طلاق وسكت ثم قال دو طلاق وسه طلاق طلقت ثلاثا ان كان ذلك بعد المدخول ولو قال ترايد طلاق وسكت ثم قال دو طلاق طلقت ثلاثا ولو قال دو طلاق بغير حرف العطف ان نوى العطف طلقت ثلاثا وان لم ينو لا يقع الا واحدة * رجل قال لامرأته ترا سه ذكر في النوازل انها لا تطلق وقال الصدر الشهيدي رحمه الله تعالى عندها انها تطلق قال لامرأته أنت واحدة ونوي به الطلاق يقع واحدة * أعرب الواحدة ولم يعرب ولو قال لامرأته تو سه في حال مذاكرة الطلاق أو الغضب

طلقت ثلاثا ولو قال لها في غضب أو خصومة أي هزأ بطلاقه بتر وطلقت ثلاثا وكذا لو قال أي سه طلاقه ولو قال أي طلاق داده بفتح واحدة واذا جرت الخصومة بينهما وبين زوجها فقامت لتخرج فقال الزوج سه طلاق يا خويشتن بر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن نوى الإيقاع يقع وإن لم يكن له نية فكذلك لأنه إيقاع ظاهر قالت المرأة لزوجها مراد فقامت فقال الزوج ناداشته كبر ونوى الطلاق طلقت ولو قال مراده طلاق ده فقال الزوج كفته كبر قال الشيخ الإمام هذا لا يقع وإن نوى ولو قال لا مرأته ترأسه طلاق داده مستند لا يقع لأنه ذكر الإيقاع دون الوقوع رجل طلق امرأته فقيل له أشيتي نمكني فقال مرانمي شايلا يكون أقرارا بالثلاث * رجل طلق امرأته تطليقتين ثم تزوجها ووفاهامهرها وأخرجها من منزلها فقال له رجل لم لا تعيدها إلى منزلك وهي بعد امرأتك بتطليقة فقال الزوج دو طلاق خود شده است وابن طلاق ديكر شد قال الشيخ الإمام هذا إن أراد به الإيقاع يقع (٤٦١) وإن أراد به الإخبار فهي امرأته فمباينته وبين الله تعالى وفي القضاء

تقع أخرى * رجل قال لا مرأته أنت طالق أكثر من واحدة وأقل من ثنتين قال الشيخ الإمام هذا القياس إن يقع ثنتان لكن ذكر في اختلاف العلماء أنه يقع الثلاث * رجل قال احدي امرأتى طالق وليس له إلا امرأة واحدة طلقت امرأته * رجل قال لا مرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقال عنيت بالاولى الطلاق وبالثانية والثالثة افهامها صدق ديانه وفي القضاء طلقت ثلاثا * رجل قال لا مرأته أنت طالق وقال عنيت به الطلاق عن الوثاق صدق ديانه لا قضاء ولو قال ما عنيت به الطلاق عن النكاح لا يصدق أصلا وإن صدقته المرأة في ذلك لا يلتفت إلى تصديقها ولو قال أنت طالق من عمل كذا طلقت قضاء * رجل قال له غيره ألك امرأة غير

وبطل الاستثناء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال أنت طالق يا عمرة إن شاء الله لا يقع الطلاق كذا في البدائع * وفي المنتقى إذا قال أنت طالق ثلاثا يا عمرة بنت عبد الله إن شاء الله لا تطلق ولو قال أنت طالق ثلاثا يا عمرة بنت عبد الله بن عبد الرحمن إن شاء الله تطلق كذا في المحيط * ولو قال أنت طالق ثلاثا يا طالق إن شاء الله لم تطلق ولو قال يا طالق أنت طالق ثلاثا إن شاء الله تعالى إن شاء الله تعالى تعلق الاستثناء بالثلاث وتقع واحدة في الحال وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن في قوله أنت طالق ثلاثا يا طالق إن شاء الله يقع الثلاث والاول هو الصحيح ذكره الإمام غير الاسلام كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * ولو قال يا زانية أنت طالق إن شاء الله يكون الاستثناء عن الطلاق خاصة ويلاعنها كذا في شرح الجامع الكبير للحصري * ولو قال أنت طالق يا زانية إن شاء الله يصح الاستثناء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لها أنت طالق يا زانية بنت الزانية إن شاء الله فالاستثناء عن الكل حتى لا يقع الطلاق ولا يلزمه مد ولا لعان كذا في التتارخانية * ولو قال أنت طالق ثلاثا يا فلانة الا واحدة تقع ثنتان ولا يكون قوله يا فلانة فاصلا كذا في الفتاوى الصغرى * ولو قال أنت طالق حتى يطيب قبلك إن شاء الله يكون فاصلا يقع الطلاق ولا يصح الاستثناء كذا في فتاوى قاضيخان * طالق أو خالع ثم ادعى الاستثناء أو الشرط ولا منازع لا إشكال في أن القول قوله كذا في فتح القدير * إذا ادعت المرأة الطلاق فقال الزوج كنت قلت لها أنت طالق إن شاء الله وكذبته المرأة في الاستثناء ذكر في الروايات الظاهرة أن القول قول الزوج كذا في فتاوى قاضيخان * فإن شهد الشهود بجمع أو طلاق بغير الاستثناء بان قالوا نشهد أنه خالع بغير استثناء أو قالوا طلق بغير استثناء أو قالوا طلق ولم يستثن لا يقبل قول الزوج فإن قالوا لم نسمع منه كلمة غير كلمة الخلع والطلاق كان القول للزوج ولا يفرق القاضي بينهما إلا أن يظهر منه ما يكون دليلا على صحة الخلع من قبض البذل أو سبب آخر فينفذ يكون القول لها كذا في الفتاوى الصغرى * عن نجم الدين النسي عن شيخ الاسلام أبي الحسن أن مشايخنا استحسنوا في دعوى الاستثناء في الطلاق أنه لا يصدق الابينة لأنه خلاف الظاهر وقد فسدت أحوال الزمان فلا يؤمن من التلبيس والكذب كذا في الفتاوى الغمائية * ولو قال الزوج طلقتك أمس فقلت إن شاء الله في ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج وذكر في النوازل خلافا بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والغتوى احتياطا رجل طلق امرأته ثلاثا فشهد عنده عدلان أنك استثنيت موصولا وهو لا يذ كر ذلك قالوا إن كان الرجل في الغضب ويصير بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري جازله أن يعتمد على قوله ما لا فلا كذا في فتاوى قاضيخان

هذه فأجاب وقال كل امرأة طالق ذكر في النوازل أنه لا تطلق امرأته امرأة قالت لزوجها أتريد أن أطلق نفسي فقال الزوج نعم فقالت المرأة طلقت نفسي قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى قوله نعم يحتمل الرديعي طلق إن استطاعت ويحتمل التفويض فأى شيء نوى صحت نيته وكذا لو قال رجل لغيره أتريد أن أطلق امرأتك فقال خوامهم أو قال هلا يده فهو على هذين الوجهين * رجل قال لغيره خوامي تازنت را طلاق كنم فقال الزوج خوامهم فقال الرجل دادمش سه طلاق قال بعض المشايخ لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجعل هذا بمنزلة ما لو قال لامرأته طلق نفسك فقالت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال ذلك الرجل دادمش طلاق يقع واحدة وإنما يصح هذا الجواب إذا أراد الزوج تفويض الطلاق إليه أما إذا أراد به الرد لا يقع الطلاق * رجل عرف أنه كان مجنونا فقالت له امرأته طلقتني الباردة فقال الزوج أصابني الجنون ولا يعرف ذلك إلا بقوله كان القول قوله وطلاق المعتوه غير واقع كطلاق المجنون

وتكلموا في الفاصل بين المعنوي والمجنون قالوا المجنون من لا يستقيم كلامه وافعاله الا نادرا والعاقلة ضد المعنوي من يحتلط كلامه وافعاله فيكون ذلك غالبا وهذا غالبا فكانا سواء وقال بعضهم المجنون من يفعل الافعال القبيحة عن قصد والعاقلة من يفعل ما يفعله المجانين في الاخايين لكن لا عن قصد وانما يفعل عن ظن الصلاح والمعشوه من يفعل ما يفعله المجانين في الاخايين لكن عن قصد يفعل ذلك مع ظهور وجه الفساد * رجل طلق امرأته وهو صاحب برسام فلما صح قال قد طلقت امرأتى ثم قال انى كنت أظن ان الطلاق في تلك الحالة كان واقعا قال مشايخنا رحمه الله تعالى حين ما أقرب بالطلاق ان رده الى حالة البرسام وقال قد طلقت امرأتى في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرد الى حالة البرسام فهو أخوذ بذلك قضاء وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى كذلك اذا لم يكن اقراره بذلك في حال مذكورة الطلاق * رجل قال لامرأته أنت طالق كل يوم مرة (٤٦٣) وكل يومين مرتين يقع عليها في اليوم الاول واحدة وفي اليوم الثاني ثلاث ان

(الباب الخامس في طلاق المريض)

قال الخنذي الرجل اذا طلق امرأته طلاقا رجعيا في حال صحته أو في حال مرضه برضاها أو بغير رضاها ثم مات وهي في العدة فانهم ما يتوارثان بالاجماع وكذا اذا كانت المرأة كاذبة أو مملوكة وقت الطلاق فاسلمت في العدة أو اعتقت في العدة فانهم تارث كذا في السراج الوهاج * ولو طلقها طلاقا بائنا أو ثلاثا ثم مات وهي في العدة فكذلك عندنا تارث ولو انقضت عدتها ثم مات لم تارث وهذا اذا طلقها من غير سؤالها فأما اذا طلقها بسؤالها فلا ميراث لها كذا في المحيط * ولو أكرهت على سؤال طلاقها تارث كذا في معراج الدراية * ويعتبر وجود الاهلية ههنا وقت الطلاق ودوامها الى وقت الموت كذا في البدائع * في المبسوط لو كانت المرأة أمة أو كاذبة حين أبان في مرضه ثم اعتقت الامة أو أسلمت الكاذبة فلا ميراث لها كذا في شرح الجامع الكبير الحصري * ولو طلق المريض امرأته ثلاثا ثم ارتدت ثم أسلمت ثم مات الزوج وهي معتدة لا تارث كذا في محيط السرخسي * واذا ارتد الرجل والعياذ بالله تعالى فقتل أو لحق به الحرب أو مات في دار الاسلام على الردة ورثته امرأته وان ارتدت المرأة ثم ماتت أو لحقت به الحرب ان كانت الردة في الصحة لا يرثها الزوج وان كانت في المرض ورثها زوجها استحسنانا وان ارتدما ثم أسلم أحدهما ثم مات أحدهما مات المسلم منهما لا يرثه المرتد وان مات المرتدان كان الذي مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم يرث كذا في فتاوى قاضيخان * اذا جامعها ابن المريض مكرهة لم تارث قال في الاصل الا أن يكون الاب امر الابن بذلك فينتقل فعل الابن الى الاب في حق الفرقة كانه باثر بنفسه فيصير قاربا كذا في المحيط * ولو طلق المريض امرأته ثلاثا ثم جامعها ابنه أو قبلها بشهوة ورثت كذا في محيط السرخسي * ولو طلقها ثلاثا وهو مريض ثم قبلت ابن زوجها ثم مات وهي في العدة لها الميراث كذا في المحيط * اذا طاعمت المرأة ابن زوجها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورثها الزوج استحسنانا كذا في فتاوى قاضيخان * واذا طلقها بائنا في مرضه ثم صح ثم مات لا تارث كذا في النهاية * وان قالت طلقني للرجعة فطلقها ثلاثا أو واحدة بائنة ورثته كذا في غايه السروجي * واذا قال لها في مرضه أمر لك بيدك واختاري فاخترت نفسها أو قال لها اطلقى نفسك ثلاثا ففعلت أو اختلعت من زوجها ثم مات الزوج وهي في العدة لا تارث كذا في البدائع * واذا طلقت نفسها ثلاثا فأجازت ثلث لان المبطل لا يارث اجازته كذا في التبيين * قالوا فيمن طلق زوجته في مرضه ودام به المرض أكثر من سنتين فماتت ثم جاءت بولد بعد موته لاقول من ستة أشهر لانه لا ميراث لها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع * انما ثبت حكم الفرار اذا تعلق حقها بماله وانما يعلق به بغيره يخاف منه الهلاك غالبا

كان الطلاق يزيد على الثلاث * رجل قال لامرأته طلقك آخر تطليقات ذكر في المتنق انما تطلق ثلاثا ولو قال انت طالق آخر التطليقات لا يقع الا واحدة * رجل قال لامرأته أنت طالق الى سنة يقع الطلاق بعد سنة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته في حال مذكورة الطلاق هزرا طلاق بذامنت در كردم طلقت ثلاثا ولو قال ما نويت به ايقاع الطلاق كان القول قوله مع عينه * رجل وقعت الخوصومة بين امرأته فقالت المرأة ضع ثلاث تطليقات ههنا وهناك ثلاث قصبات صغار مما يكون للمعائذ بلا غزل قاتان الرجل بأصبع رجله واحدة وقال هـذا طلاقك ثم وثم حتى نجاها عن اماكنها ثم قال ادفعيه الى الخائن لينسجه في ثوبك قالوا ينبغي

ان لا تطلق امرأته لانه جعل القصب طلاقا * رجل قال لنساء العالم أو نساء الدنيا طوالق لا تطلق امرأته ولو قال نساء هذه البلدة أو هذه القرية طوالق وفيها امرأته طلقت وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال نساء بغداد طوالق وفيها امرأته لا تطلق وعن محمد رحمه الله تعالى طالق * رجل قال لامرأته أنت طالق في قول الفقهاء أو في قول المسلمين أو في القرآن أو في قول فلان القاضي أو فلان المفتي طلقت قضاء ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى ما لم ينو * رجل طلق امرأته واحدة أو ثنتين ففسى ولا يدرى أنه طلقها واحدة أو ثنتين أو ثلاثا فقال لوى مران شيد تاروى ديكرى نه نبيند ثم زعم انه يحل له ان يتزوجها قالوا لا يصدق قضاء * رجل قيل له اين فلانة زن تو هست فقال هست وهو يزعم انه لم يسمع قوله سه طلاقه وانما سمع اين زن تو هست قالوا لا يصدق قضاء * رجل قال لامرأته قولى انا طالق لا يقع ما لم تقل ولو قال لغيره قل لها انها طالق طلقت للعالم * رجل قال

لامرأته أنت منى ثلاثا نوى الطلاق طلقت ثلاثا وان قال لم نؤا الطلاق ان كان ذلك في حال مذاكرة الطلاق لم يصدق قضاء وان لم يكن في حال مذاكرة الطلاق قالوا تخشى ان لا يصدق قضاء امرأة قالت لزوجها طلقني فأشار اليها بثلاثة أصابع ونوى به ثلاث تطليقات لا تطلق ما لم يتلفظ به وذكر في كتاب الطلاق اذا قال لامرأته أنت طالق وأشار اليها بثلاث أصابع ونوى به الثلاث ولم يذكر بلسانه فانها تطلق واحدة * رجل رأى شخصا وظن انها عمرة فقال يا عمرة أنت طالق ولم يشر الى هذا الشخص فاذا الشخص غير عمرة وامرأته عمرة تطلق امرأته لان المعتبر عند عدم الاشارة هو الاسم وقد وجد * رجل قال لامرأته جه طلاق كرده جه في لا تطلق امرأته ولو قيل لرجل اطلقت امرأتك فقال عدها مطلقه او احسبها مطلقه لا تطلق امرأته امرأة قالت لزوجها طلقني فقال لست لي بامرأة قالوا هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج الى النية امرأة قالت لزوجها طلقني فقال لها أنت واحدة طلقت واحدة. (٤٦٣) * رجل طلق امرأته واحدة أو

ثنتين فدخلت عليه أم امرأته فقالت طلقتها ولم تحفظ حق أيها وعاتبتني في ذلك فقال الزوج هي ثانية أو قال الزوج هذه ثالثة تقع أخرى ولو عاتبتني ولم تذكر الطلاق فقال الزوج هذه المقالة لا تقع الزيادة الابانية * رجل قال لامرأته أنت طالق ونوى به الطلاق يقع الطلاق ولو قال أنت طالق لا يقع شيء وان نوى لان حذف آخر الكلام معتاد في العرب وقال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى لو أن عجميا قال ذلك بالفارسية وحذف الحرف الآخر لا يقع وان نوى لانه غير معتاد في العجم ولهذا قالوا لو قال لعبدته نؤاؤ لم يذ كر الذال لا يعتق وان نوى وقال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى لافرق بين العربية والفارسية اذا نوى صحت نيته وهذا كله اذا قال أنت

بأن يكون صاحب فراش وهو الذي لا يقوم بحوائجها في البيت كما يعتاده الاصحاء وان كان يقع على القيام بتكافؤ الذي يقضى حوائجها في البيت وهو يشتكى لا يكون فارة لان الانسان قلما يخلو عنه والصحيح أن من عجز عن قضاء حوائجها خارج البيت فهو مريض وان أمكنه القيام بها في البيت اذ ليس كل مريض يعجز عن القيام بها في البيت كالقيام للبول والغائط كذا في التبيين * والمرأة اذا كانت مريضة بحيث لا يمكنها القيام للصعود على السطح كانت مريضة والا فلا وقد ثبت حكم الفرار بما هو في معنى المرض في توجه الهلاك الغالب فان كان الغالب من حاله السلامة كان كالصحيح ولا يكون فارة ان كان محصورا أو في صف القتال أو نازلا في مسجدة أو ركب سفينة أو محبوسا بقود أو رجم فهو سليم البدن عيانا والغالب من حاله السلامة اذا الحصن لدفع بأس العدو وكذا المنعة وقد تخلص عن الحبس والمسببة بنوع من الحيل وان خرج للبارزة أو قدم ليقتل في قتل مستحق عليه أو انه كسرت السفينة فبقى على لوح أو بقي في فم سبع فالغالب منه الهلاك فيتحقق منه الفرار والمقعد المنقوع مادام يزاد ما به كالمريض فان صار قديما ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره كذا في الكافي * وكذلك المدقوق على هذا وبه أخذ بعض المشايخ وبه كان يفتي الصدر الكبير برهان الأئمة والصدور الشهيد حسان الأئمة كذا في المحيط * صاحب السبل اذا طال به ذلك فهو في حكم الصحيح الا اذا تغير حاله من ذلك التغير فيكون حال التغير من مرض الموت وكذا الزمن وبأس الشق كذا في البدائع * فسرأعها بنا التطاول بالسنة فاذا بقي على هذه العلة سنة فتصرفه بعد سنة كتصرفه حال صحته كذا في التمرناشي * صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله صاحب فراش فهو كالصحيح كذا في فتاوى قاضيان * ولو أعيده المخرج للقتل الى الحبس أو رجع المبارزة بعد المبارزة الى الصف صار في حكم الصحيح كالمريض اذا برأ من مرضه كذا في البدائع * ولو كان الزوج مكرها في الطلاق فان كان بوعيد تلف لا يصير فارة وان كان بحبس أو قيد يصير فارة كذا في العتائية * واذا طلقها في مرضه ثلاثا ثم قتل أو مات بغير ذلك المرض غير انه لم يصح فلها الارث كذا في الكافي * ولو طلقها في مرضه ثم قتلته لم ترث لانه لا ميراث للقاتل كذا في محيط السرخسي * المرأة كالرجل حتى لو باشرت بسبب الفراق من خيار البلوغ والعنف وتمكين ابن الزوج والارتداد ونحو ذلك بعد ما حصل لها ما ذكرنا من المرض وغيره يرثها الزوج لكونها فارة والحامل لا تكون فارة الا اذا جاءها الطلق كذا في التبيين * ولو فرق بين المريضة وزوجها لعنة بان كان الزوج عنيها فأجل سنة فلم يصل اليها فخيرت وهي مريضة فاخترت نفسها ثم ماتت في العدة أو جلب بأن طلق امرأته طلاقا بناه بعد ما دخل بها ثم حبس فترجى في العدة فعملت بذلك وهي مريضة فاخترت نفسها ثم ماتت في العدة لم يرث الزوج في المسالتين كذا في شرح تلميذ الجامع الكبير * واذا قذفها

طال لا بكسر اللام وان قال بكسر اللام يقع الطلاق وان لم ينو ويكون الاعراب قائما مقام الحرف هذا اذا لم يكن في حال مذاكرة الطلاق ولا في حال الغضب وان كان ذلك في حال مذاكرة الطلاق أو في حالة الغضب يقع الطلاق وان لم ينو ولو قال أنت طاقوسكت أو أخذ انسان فله لا يقع الطلاق وان نوى لان العادة ما جرت بحذف حرفين من الكلام ولو قال للمرأة لزوجها طلقني فقال دايم ان كان ذلك في موضع يكون ذلك مرفوعا يقع الطلاق امرأة قالت لزوجها كيف لا تطلقني فقال الزوج توخودسرتا ياى طلاق كرده قالوا ان نوى الطلاق يقع والا فلا قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يقع الطلاق على كل حال لان معنى كلامه أنت بجميع أجزائك مطلقة ولو قال ذلك يقع الطلاق وان لم ينو كما لو قال أنت مطلقة * رجل أراد ان يقول لامرأته أنت طالق ثلاثا فقال أنت طالق اخذ انسان فله او مات يقع واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثا وماتت المرأة بعد قوله أنت طالق قبل قوله ثلاثا لا يقع شيء وكذا لو قال أنت طالق واحدة فصادفها

قوله أنت طالق وهي حية وصادقها قوله واحدة وهي ميتة لا يقع شيء * رجل قال لامرأته وهبت لك تطليقتك يكون نفريضان طلقت نفسها في المجلس يقع والافلا بخلاف قوله وهبت لك طلاقك فإنه يقع الطلاق وقد ذكرنا إذا أراد الرجل أن يطلق امرأته فقالت المرأة هب لي طلاق فقال وهبت يريد به ترك الطلاق والأعراض عنه فهي امرأته * رجل قال لامرأته أنت طالق وأنا بالخيار ثلاثا أيام يقع الطلاق ويطلق الخيار * رجل سمي امرأته مطلقة فقال سميتك مطلقة لا يقع الطلاق عليها إلا فيما بينه وبين الله تعالى ولا في القضاء * رجل قال لامرأته أنت طالق عدد النجوم أو عدد التراب أو عدد البحار طلقت ثلاثا وكذا لو قال أنت طالق مثل الثلاث ولو قال أنت طالق واحدة مثل الثلاث يقع واحدة بآنية ولو قال أنت طالق مثل الأساطين أو مثل الجبال أو مثل البحار يقع واحدة بآنية في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى (٤٦٤) يقع واحدة رجعية وهذا الجنس يأتي في فصل التشبيه إن شاء الله تعالى * رجل قال لامرأته

فالتعنا وهي مريضة وفترق القاضي بينهما وماتت وهي في العدة لا تراثها الزوج كذا في السراج الوهاج * وإذا كانت المطلقة في المرض مستحاضة وكان حيضها مختلفا في الميراث أخذ بالاقول وان كان حيضها معلوما فأنقطع الدم عنها وكانت أيامها أقل من عشرة فإن مات قبل أن تغتسل أو قبل أن يذهب وقت الصلاة تراث وكذلك إن اغتسلت وبقي عضو لم يصبه الماء كذا في الظهيرية * فرق بالعنة والحب في مرض الزوج ومات في عسنته لم تراثه لرضاها بالفرقة كذا في التمر تاشي * ولو قذف امرأته في المرض ولا عنها في المرض ورثت في قولهم جميعا وإن كان القذف في الصحة والعانة في المرض ورثت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع * وإذا آلى منها في المرض فأنقضت مدة الإيلاء في المرض ورثت ما دامت في العدة وإن كان الإيلاء في الصحة ومضت المدة في المرض لم تراث لو قال لها في مرضه كنت طلقك ثلاثا في صحتي وأنقضت عدتك فصدقته ثم أقر لها بدين أو أوصى لها بوصية فلها الأقل من ذلك ومن الميراث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما يجوز إقراره ووصيته وإن طلقها ثلاثا في مرضه بأمرها ثم أقر لها بدين أو أوصى لها بوصية فلها الأقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعا كذا في السراج الوهاج * وانما يكون لها الأقل من ما عندنا لو مات الزوج وهي في العدة أما إذا مات بعد أنقضائها فلهما جميع ما أقر لها به كذا في الفصول العمادية * وإذا مات الرجل فقالت امرأته قد كان طلقني ثلاثا في مرض موته ومات وأنا في العدة ولي الميراث وقالت الورثة طلقك في صحته ولا ميراث لك فالقول لها كذا في الذخيرة * ولو قالت الورثة كنت أمة وأعنت بعد موته وهي تقول ما زلت حرة فالقول لها كذا في غاية السروجي * لو كانت المرأة أمة قد أعنت ومات زوجها فادعت المرأة العتق في حياة الزوج وادعت الورثة أنه كان بهد موته كان القول قول الورثة فإن قال مولى الأمة كنت أعنته في حياة زوجها لا يقبل قول المولى وكذا لو كانت المرأة كاتبة تحت مسلم فمات زوجها فقالت أسلمت في حياة الزوج وقالت الورثة لا بل بعد موت الزوج كان القول قول الورثة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قالت طلقني وهونائم وقالت الورثة طلقك في البقعة كان القول قولها كذا في التتارخانية * ولو قال لامرأته في مرضه قد كنت طلقك ثلاثا في صحتي أو قال جامعته أم امرأتى أو ابنة امرأتى أو قال تزوجتها بغير شهود أو كان بينه رضاع قبل النكاح أو قال تزوجتها في العدة وأنكرت المرأة ذلك بآنية أو قالت منه ولها الميراث فإن صدقته فلا ميراث لها كذا في الفصول العمادية * وإذا طلق امرأته ثلاثا في مرض موته وماتت وهي تقول لم تنقض عدتي قبل قولها مع البين وان تطاولت المدة فإذا حلفت أخذت الميراث وإن نسكت فلا ميراث لها كالأقرب باتقضاء العدة ثم أنكرت وإن لم تقل شيئا ولكنها تزوجت بزواج آخر في مدة تنقضي في مثلها العدة ثم قالت لم تنقض عدتي من الأول فإنها

قبل الدخول بها أنت طالق إحدى وعشرين طلقت ثلاثا عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى يقع واحدة ولو قال واحدة وعشرين أو واحدة وألفا تقع واحدة في قولهم إلا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال إحدى عشر طلقت ثلاثا ولو قال واحدة وعشرة طلقت واحدة * رجل قال لامرأته المدخولة أنت طالق فقالت لا أكتفي بواحدة فقال دوكر إن نوى اثبات الطلاق طلقت ثلاثا * رجل قال لامرأته إن تكوني امرأتى فانت طالق ثلاثا قالوا إن لم يطلقها تطليقة بآنية عند فراغه من الحين طلقت ثلاثا * رجل قال لامرأته أنت طالق مع كل شربة لم تطلق حتى يشرب ولو قال أنت طالق مع كل تطليقة وكان ذلك بعد الدخول طلقت للحال ثلاثا * رجل له بنات ذوات أزواج

فقال زوج واحدة منهن دخترت بك طلاق دادم يقع الطلاق على امرأته * رجل قال لامرأته ترايكي أو قال تراسه لا قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى طلقت ثلاثا ولو قال تو يكي أو قال توسه قال أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل إن كان ذلك في حال مذاكرة الطلاق أو في حالة الغضب يقع الطلاق وإن لم يكن لا يقع إلا بالآنية كالموالات بالعربية أنت واحدة ولو قال ابن زن كه مر است بسه قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى لا يقع وقال أبو بكر العياضي رحمه الله تعالى إن نوى الطلاق يكون طلاقا ولو قال لامرأته أنت بثلاث قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن نوى يقع * رجل قال لامرأته دست بازداشمت بك طلاق فقالت المراتباز كوى تا كواهان بشنوند فقال الزوج دست بازداشمت بك طلاق فلما اقترعا قالت له اجنبية زن را دست بازداشمتي فقال دست بازداشمتي بك طلاق قالوا لو قال في المرة الثانية والثالثة دست بازداشمتي يكون إنشاء

فتطلق ثلاثا اذا قال غنيت بالنسبة والثالثة الاخبار ولو قال دست بازاد شتم يكون اخبارا * رجل قال لامرأته تويسه طلاق باش
ان نوى ايقاع الطلاق يكون طلاقا والا فلا لان هذا الكلام محتمل يحتمل انه أراد بذلك تويسه طلاق ملك منى فلا بد من النية وكذا لو قال
أنت بثلاث تطليقات يحتمل ذلك أيضا لأنه غلب استعماله في ايقاع الطلاق حتى لو ظهر ما يدل على انه أراد به الملك لا يقع * رجل قال
لامرأته أنت طالق كذا كذا طلقت ثلاثا لان كذا يستعمل في العدد وأقل عدد دين ليس بينهما حرف العطف أحد عشر فتطلق ثلاثا
* رجل قال لامرأته أنا أستكشف منك كالبزاز في الفم فقالت المرأة فان كنت تستكشف عنها فارم بها فقال الزوج تف تف ورمي بالبزاز
وقال رميت ونوى به الطلاق لا تطلق لانه لو قام ونوى به الطلاق لا تطلق فكذا اذا برق ونوى به الطلاق * رجل قال له غيره تزوجت امرأة
أخرى فقال نعم فقال له لم طلقت الاولى فقال بالفارسية از بلات ترا ولم يكن تزوج (٤٦٥). امرأة أخرى ولا كان طلق الاولى ولم يرد به

الطلاق لا تطلق امرأته
* امرأة قالت لزوجهها
طلقني ثلاثا فقال الزوج
اينك هز طلاق لا تطلق
امرأته لانه كلام محتمل *
رجل قال لامرأته لا تخبري
من الدار بغير اذني فاني
حلفت بالطلاق فخرجت
بغير اذنه لا تطلق لانه لم يذكر
انه حلف بطلاقها فقلعه
حلف بطلاق غيرها فكان
القول قوله * رجل له أربع
نساء فقال لواحدة أنت ثم
أنت للمرأة الاخرى ثم أنت
للرأة الاخرى ثم أنت طالق
للاربعة طلقت الرابعة لانه
جعل الطلاق نعتا للرابعة
* رجل قال طالق فقليل له
من غنيت فقال امرأتي
طلقت امرأته * رجل قال
امرأته طالق أو قال طلقت
امرأته ثلاثا وقال لم أعني به
امرأتي يصدق ولو قال
عمرة طالق وامرأته عمرة
وقال لم أعني به امرأتي
طلقت امرأته ولا يصدق

لا تصدق على الثاني وهي امرأة الثاني ولا ميراث لهما من الاول وجهل اقداهما على الزوج اقرارا منها
بانه قضاء عدتها لالة ولو لم تتزوج ولم تكن قالت أيسر من الحيض واعتدت ثلاثة أشهر ثم مات الزوج
وسميت عن الميراث ثم تزوجت بعد ذلك بزواج وجاءت بولد أو حاضت فلها الميراث من الاول ونكاح الآخر
فاسد كذا في المحيط * انا قال الرجل لامرأته وهو صحيح اذا جاء رأس الشهر رأوا اذا دخلت الدار وأذا صلى
فلان الظهور رأوا اذا دخل فلان الدار فانت طالق وكانت هذه الاشياء والزواج مريض لم ترث وان كان القول
في المرض ورثته الا في قوله اذا دخلت الدار كذا في الهداية * ان علق الطلاق بالشرط ان علقه بفعل نفسه
فانه يعتبر وقت الحنث ان كان مريضا وهو في العدة ورثت سواء كان التعليق في الصحة أو المرض كان له منه
بدأ ولم يكن وان علقه بفعل أجنبي يعتبر فيه وقت الحنث واليهين جميعا ان كان مريضا في الحالين ورثت
والا فلا سواء كان له منه بدأ ولم يكن كما اذا قال اذا قدم فلان كذا في السراج الوهاج * وكذلك الجواب اذا
حصل التعليق بفعل سماوي فهو صحيح رأس الشهر وما أشبهه كذا في المحيط * وان علقه بفعل المرأة ان
كان لها بد من ذلك لم ترث سواء كان التعليق والفعل كلاهما في المرض أو التعليق في الصحة والفعل في
المرض وان كان فعلا لا بد لهما منه كالاكل والشرب والنوم والصلاة والصوم وكلام الابوين والاقتضاء
من الغريم فان كان التعليق والفعل كلاهما في المرض ورثت اجماعا وان كان التعليق في الصحة والفعل
في المرض فكذلك أيضا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كما اذا علق الطلاق بفعل نفسه
كذا في السراج الوهاج * اذا قال في صحته لامرأته ان لم أت بالبصرة فانت طالق ثلاثا فلم يأتها حتى مات
ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج ورثها ولو قال لها ان لم تأتي بالبصرة فانت طالق ثلاثا فلم يأتها حتى مات
ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج ولم يرثها كذا في البدائع * ولو طلق المريض امرأته بعد الدخول
طلاقا بيا ثم قال لها اذا تزوجت بك فانت طالق ثلاثا ثم تزوجها في العدة طلقت ثلاثا فان ماتت وهي في
العدة فهي ذاموت في عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى فبطل حكم ذلك
الغرض بالزوج وان وقع الطلاق بعد ذلك الا أن الزوج حصل بفعله فلا يكون فارا كذا في فتاوى
قاضيان * مريض قال لامرأته وهي أمة أنت طالق ثلاثا غدا وقال المولى أنت حرة غدا فجاء الغد ووقع
الطلاق والعقاق معها ولا ميراث لها وكذلك لو كان المولى تكلم بالعقاق أولا ثم قال الزوج بعد ذلك أنت
طالق غدا ولو قال اذا اعتقت فانت طالق ثلاثا كان فارا فان قال لها المولى أنت حرة غدا أو قال الزوج أنت
طالق ثلاثا بعد غدا فان كان يعلم بمقالة المولى فهو فار وان لم يعلم فليس يشارك كذا في الظهيرية * رجل
قال لامرأته اذا مرضت فانت طالق ثلاثا فمرضت وماتت في ذلك المرض وهي في العدة ورثته المرأة وقال

(٥٩ - فتاوى اول) قضاو كذا لو قال بنت فلان طالق ذ كراسم الاب ولم يذكر اسم المرأة وامرأته بنت فلان وقال لم أعني به
امرأتي لا يصدق قضاء وتطلق امرأته كالأود كراسم امرأته ولو قال عمرة طالق وامرأته عمرة طلقت امرأته ولا يصدق قضاء في صرف
الطلاق عنها وكذا لو لم ينسبها الى أيها وانما نسبها الى أمها أو الى ولدها تطلق امرأته وكذا لو أخذته أم امرأته وقالت لا أدعك تخرج الى
السفر حتى تطلق ابنتي فقال دختر تراسه طلاق وقال لم أنو امرأتي طلقت امرأته قضاء * رجل قال لامرأته في الغضب اربوزن من سه
طلاق وحذف الياء لا تطلق امرأته لانه ما أضاف الطلاق اليها * رجل بين يديه امرأته متلفعة فقيل له هذه المتلفعة امرأته ثم قيل له
احلف بثلاث تطليقات ان لم تكن لك امرأته سوى هذه خلف بثلاث تطليقات ان ليست له امرأته سوى هذه وكانت المرأة المتلفعة أجنبية
اختلفوا فيه والفتوى على انه تطلق امرأته قضاء وكذا لو تزوج امرأته بغير علمه الى ترمذ ثم حلف ان كانت له امرأته بترمذ

فهي طالق طلقت امرأته رجل أكل خبزاً وشرب خمرًا ثم قال نان خور ديم وبيد خور ديم زن ما بسه ثم قال له رجل بعد ما سكنت بسه طلاق فقال الرجل بسه طلاق لا تطلق امرأته لأنه لما فرغ من الكلام وسكت ساعة كان هذا ابتداء كلام ليس فيه إضافة إلى شيء رجل قال لمد يونه امرأته طالق ان لم تقض حتى اليوم فقال المديون ناعم ولم يرد به الجواب فقال له رب الدين قل نعم فقال نعم يريد به جوابه كانت اليمين لازمة له لأنه اذا لم يتخلل بينهما شيء طویل ولم يأخذ في كلام آخر كان الكل كلاماً واحداً رجل قال لغيره زن از تو بسه طلاق كه اين كار نكرده فقال به زار طلاق يكون جواباً حتى لو لم يكن هذا الشخص فعل ذلك الامر لا يقع الطلاق رجل قال له غيره هل لك امرأه الا طالق فقال لا طلقت امرأته ولو قال نعم لا تطلق لان في المسئلة الاولى يكون قائلاً ليست امرأتى الا طالق ولو قال ذلك طلقت امرأته وأما في المسئلة الثانية صار قائلاً لا امرأتى غير طالق ولو قال كذلك (٤٦٦) لا تطلق رجل حكى بين رجل ان دخلت الدار فامرأتى طالق فلما انتهت الحاكى

أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى لا ترضى ولا ترضى هو الاول كذا في فتاوى قاضيخان * أمة تحت عبد قال لها المولى انتم احرا غدا قال الزوج انت طالق ثلاثاً غدا لم يكن لها الميراث وان قال لها انت طالق ثلاثاً بعد غدا في القياس لا ميراث لها وفي الاستحسان اذا كان يعلم بمقالة المولى فلها الميراث وان لم يعلم فلا ميراث لها * امرأه ادعت على زوجها المريض انه طلقها ثلاثاً فجد وحلفه القاذي خلف ثم صدقته المرأة ومات الزوج ان رجعت الى تصديقه بعد موت الزوج لا يصح تصديقه * مريض قال لامرأته اني له ان دخلت الدار فانت طالق ان ثلاثاً فدخلت الدار معاً ثم ماتت وهما في العدة ورثتا فان دخلت احدهما قبل الاخرى ورثت الاولى دون الثانية رجل قال لامرأته في صحته اذا شئت أنا وفلان فانت طالق ثلاثاً ثم مرض فشاء الزوج والاجنبى الطلاق معاً وشاء الزوج ثم مات الزوج لا ترضى وان شاء الاجنبى أولاً ثم الزوج ترضى كذا في الظاهر يرية * اذا قال المسلم المريض لامرأته الكتابية اذا أسلمت فانت طالق ثلاثاً فأسلمت ثم مات الزوج يكون فاراً كذا في فتاوى قاضيخان * لو كانت المرأة حرة كتابية فقال لها أنت طالق ثلاثاً غدا ثم أسلمت قبل الغدا وبعد فلا ميراث له ولو أسلمت ثم طلقها ثلاثاً وهو لا يعلم بأسلامها فلها الميراث * واذا أسلمت امرأه الكافرة ثم طلقها ثلاثاً وهو مريض ثم أسلم ثم مات وهي في العدة فلا ميراث لها وكذا العبد اذا طلق امرأته في مرضه ثم أعقب وأصاب ما لا فلا ميراث لها ولو قال اذا اعتقت فانت طالق ثلاثاً فهو فار ولو كانت المرأة أمة أيضاً فقال في مرضه اذا اعتقت أنا وانت فانت طالق ثلاثاً ثم اعتقها فلها الميراث ولو قال انت طالق غدا ثلاثاً ثم اعتقا اليوم فلا ميراث لها كذا في شرح الجامع الكبير للخصري * رجل اعتق أمة وهي تحت الزوج ثم طلقها الزوج ثلاثاً في مرضه وهو يعلم بعقتها أولاً يعلم كان فاراً كذا في فتاوى قاضيخان * أمة تحت حر اعتقت ووهب لها مال فاختارت نفسها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورث زوجها رجل قال لامرأته في مرضه وقد دخل بها طلقاً أنفكاً ثلاثاً فطلعت كل واحدة منهما وصاحبها على التعاقب طلقاً ثلاثاً بتطبيق الاولى وتطبيق الاخرى بعد ذلك نفسها وصاحبها باطل وورثته الثانية دون الاولى بخلاف ما اذا بدأت الاولى فطلعت صاحبها دون نفسها حيث يقع الطلاق على صاحبها ولا يقع عليها وورثتها وكذا لو ابتدأت كل واحدة بتطبيق صاحبها وان طلقت كل واحدة نفسها وصاحبها معاً طلقاً ولم ترضى وان طلقت احدهما بأن قالت احدهما طلقت نفسي وقالت الاخرى طلقت صاحبتي ونزع الكلامان معا طلقت تلك الواحدة ولا ترضى وان طلقت احدهما نفسها ثم طلقها صاحبها طلقت ولا ترضى وعلى العكس ترضى هذا كله اذا كانت في مجلس ما ذلك فان قامت من مجلسها ثم طلقت كل واحدة نفسها وصاحبها ثلاثاً معاً وعلى التعاقب أو طلقت كل واحدة صاحبها ورثتا ولو طلقت كل واحدة منهما نفسها لم تطلق واحدة

الى ذكر الطلاق خطرياً به امرأته قالوا ان نوى عند ذكر الطلاق ترك الحكيمة واستئناف الطلاق وكان كلامه يصلح ايضاً للطلاق على امرأته يقع وان لم ينو الاستئناف لا يقع ويكون كلامه محمولاً على الحكيمة رجل قال لامرأته أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثاً ان كان سكوته لانقطاع النفس تطلق ثلاثاً وان لم يكن لانقطاع النفس تقع واحدة لان السكوت لانقطاع النفس لا يفصل رجل قال لامرأته أنت طالق وسكت فقبل له كم فقال ثلاثاً قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تطلق ثلاثاً قالوا يحتمل ان هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى خاصة فان عنده اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ونوى الثلاث صحته ينته ويحتمل ان هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان

عنده اذا طلق الرجل امرأته ثم قال جعلتها ثلاثاً يصير ثلاثاً رجل قال لامرأته أنت طالق واحدة فقالت له هزار فقال هزار منهما ينوى الايقاع فهو على ما نوى رجل قال لامرأته أنت طالق ما لا يقع عليك أو ما لا يجوز عليك طلقت واحدة وكذا لو قال أنت طالق ثلاثاً لا يقع عليك أو لا يجزى طلقت ثلاثاً رجل قال لامرأته أنت طالق في مكة وهما في غير مكة طلقت للحال وكذا لو قال أنت طالق في ثوب كذا وهي في ثوب آخر يقع للحال ولو قال أنت طالق في الليل والنهار طلقت واحدة ولو قال أنت طالق في الليل وفي النهار يقع ثنتان ولو قال لامرأته في الليل أنت طالق في ليالك ونهارك طلقت للحال ولو قال لامرأته في الليل أنت طالق في نهارك وليالك طلقت غداً ولو قال أنت طالق غداً اليوم طلقت غداً ويطل ذكرا اليوم ولو قال أنت طالق اليوم غداً طلقت في الحال * والاصل فيه انه اذا ذكر وقتين ليس بينهما حرف العطف يقع الطلاق في الوقت المذكور ولا ويطل ذكرا الثاني ولو قال لها أنت طالق اليوم واذا جاء غد يقع للحال واحدة فاذا جاء

عند وهي في العدة يقع أخرى برجله ل قال في شعبان أنت طالق في رمضان تطاق حين تغرب الشمس من آخر يوم من شعبان ولو قال أنت طالق في غدا تطلق حين يطلع الفجر من الغد ولو قال أنت طالق في الصيف أو في الشتاء أو في الربيع أو في الخريف لا يقع الطلاق الا في الوقت المذكور وتكافؤ في معرفة هذه الاوقات قال بعضهم الصيف ما لا يحتاج فيه الى الحشو والوقود والشواء لا يحتاج فيه الى الحشو والوقود والشواء لا يحتاج فيه الى الحشو والوقود والشواء لا يحتاج فيه الى الحشو والوقود والشواء لا يحتاج فيه الى الحشو وقال بعضهم الصيف ما يكون فيه على الانحجار أوراق وثمار والربيع ما يكون فيه على الاوراق دون الثمار وكذا الخريف برجل اشترى منكوحته لا يقع عليها الطلاق معلقا كان أو مخبزا مادامت لم تكن له وكذا لو كان آلى منها ثم اشترىها ثم انتهت مدة الايلاء لا يقع عليها الطلاق ولو اعتقها بعد ما اشترىها وقع طلاقه عليها معلقا كان أو مخبزا ولو علق العبد طلاق امرأته (٤٦٧)

الحرية بشرط أو قال لها أنت طالق لسنة ثم ملكت المرأة زوجها فطلقها أو وجد شرط الطلاق المعلق أو جاء وقت السنة يقع عليها الطلاق مادامت في العدة برجل قال لامرأته أنا منك طالق ونوى به الطلاق لا يقع ولو قال أنا منك بائن أو أنا عليك حرام ونوى به الطلاق يقع بالمرته إذا الحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع فان عاد مسلما وهي في العدة يقع والمرته إذا لحقت بدار الحرب فطلقة هاز زوجها ثم عادت الى دار الاسلام مسلمة قبل الحيض عند أي حنفية رحمه الله تعالى لا يقع طلاقه وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يقع والله اعلم

*) فصل في الكتابات والمطلقات *

الكتابة ما يحتمل الطلاق ولا يكون الطلاق مذكورا نصا وهي ثلاثة اقسام والاحوال ثلاثة حالة

منها ما لو قال في مرضه طلقا لنفسه كالثلاثا ان شئنا فطلقت احدها ما انفكها وصاحبها لا تطلق واحدة منها ما حتى تطلق الاخرى نفسها وصاحبها فلو طلقت الاخرى بعد ذلك انفكها وصاحبها لا تطلقا وورثت الاولى دون الثانية ولو خرج الكلامان منها ما عاينتا وورثتا ولو قامت عن المجلس ثم طلقت كل واحدة كاتيهما متهما قداما أو معا لا يقع ولو قال في مرضه امرأتي كذا بغير طلاقها ما مفضوا اليها بطريق التوكيد حتى لا تنفرد احدها بالطلاق ويقتصر على المجلس كما في التعليق بالمشيئة الا انهما ينفردان في حكم واحد وهو انهما اذا اجتمعتا على طلاق واحدة منهما فهاهنا يقع في قوله ان شئنا لا يقع ولو قال طلقا لنفسك بألف درهم فقلت كل واحدة منهما طلقت نفسي وصاحبتي بألف معا أو معا قبا باتنا بألف ويقسم على مهرهما ولم ترنا بحال ولو طلقت بجهتهما من الألف لم ترثا وان قامت من المجلس بطل الامر في حق نفسها كذا في الكافي قال محمد رحمه الله تعالى رجل قال لامرأته ائني له دخل بهما احدا كما طالق ثلاثا ثم بين في مرض موته في احدها الاتحرم عن الميراث وصار الزوج فارا بالبيان فان كانت له امرأة أخرى غيرها ما كان لها نصف الميراث فان ماتت التي بين الطلاق فيها قبل موت الزوج فلا ميراث لها وصح البيان فيها وكان الميراث للآخرى ولو كانت له امرأة أخرى كان بينهما نصفين فان ماتت الاخرى وبقيت التي بين الطلاق فيها ثم مات الزوج كان لها نصف الميراث لان البيان صح فيها في حق النصف الذي لم يكن لها ولم يصح في حق النصف الذي كان لها فكانت منكوحته من وجه فلا تستحق الا النصف حتى لو كانت معها امرأة أخرى فالربيع او ثلاثة الارباع للمرأة الاخرى فان ماتت احدها قبل موت الزوج وقبل بيانه تعينت الاخرى لا طلاق ولا ميراث لها فان لم يمت الزوج ولم يبين حتى ولدت احدها لاقل من سنتين ولاكثر من ستة أشهر ولد من وقت الطلاق فهذا ليس ببيان والزوج على خياره فان نفي الزوج هذا الولد يثبت بالبيان فان قال عنيت عند الايقاع التي لم تلد لاي عن بينه وبين التي ولدت ويقطع نسب الولد منه ويحقق بالام وان قال عنيت التي ولدت يجب الحد والنسب ثابت وان قال لم أعن عند الايقاع واحدة منهما ولكن أعني بالمهرم التي ولدت فهنا لا حد ولا لعان والنسب ثابت وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت الايقاع تعينت الاخرى لا طلاق لا نائمة شالوط بعد الطلاق ههنا وتعينت التي ولدت للفسكاح فان نفي الولد يجزى اللعان ولا يقطع النسب لانه لما حكم الشرع باله لوق منه وبالنسب وعلق به حكمه وهو كون الوطء منه بيانا فذا يكون مانعا من قطع النسب وان ولدت احدها لاقل من سنتين من وقت الايقاع والاخرى ولدت لاكثر من سنتين فهنا لا طلاق صاحبته الاقل فاذا وقع الطلاق على صاحبة الاقل فكذلك عدتها يتظران كان بين ولادتهما وبين ولادة صاحبة الاكثر بعدها اقل من ستة أشهر فعدتها تنقضي بوضع الحمل وان كان بينهما ستة

مطلقة وهي حالة الرضا وحالة المذاكرة الطلاق وهي ان تسأل المرأة طلاقها أو يسأل غيرها طلاقها وحالة الغضب والخصومة ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق بشئ من الكتابات الابائية ولو قال لم أعن به الطلاق كان القول قوله وفي حالة المذاكرة الطلاق يقع الطلاق بشئ من الكتابات ولو قال لم أنو الطلاق لا يصح قضاء وهي قوله أنت خلية برة بته بائن حرام اعتدى امرئك يسدك اختاري وفي حالة الغضب يقع الطلاق بثلاثة من هذه الثمانية واذا قال لم أنو الطلاق لا يصح قضاء وثلاث اعتدى امرئك يسدك اختاري وفي الخمسة الباقية من الثمانية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لم أنو الطلاق لا يقع ويصدق قضاء لانهم يتصلح للشتم فحمل على الشتم في الغضب والخصومة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لم أنو الطلاق لا يصح كذا لا يصح في حالة المذاكرة الطلاق وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء انه الحق بهذه الخمسة اربعة اخرى لا ملك لي عليك لا سبيل لي عليك خليت سبيلك الحق بأهلك لو قال ذلك في حال مذاكرة الطلاق او في الغضب وقال لم أنو

به الطلاق يصدق قضاء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق وفيما سوى ذلك من الكتابات نحو قولك
 حبلك على غاربك تقضي تخمري استتري قومي اذهبي انتقلي انطلقى تزوجي اعزبي لانكاح لي عليك وهبتك لاهلك قبل الاهل اولم
 يقبل لا يقع الطلاق الابالية واذا قال لم انوال طلاق كان مصدقا وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو قال وهبتك لاهلك اوليك اولامك
 اوللا زواج ونوى الطلاق يقع ولو قال وهبتك لخالك اولاخيك اولاختك اولقلان الاجنبي لا يقع الطلاق وان نوى وكذا لو قال لاحاجة لي
 قبلك وعن محمد رحمه الله تعالى ولو قال لها افلحي ونوى الطلاق يكون طلاقا ولو قال في حالة مذاكرة الطلاق فارقتك أو بابتك أو بعتك
 أو أبت منك أو لاسلطان لي عليك أو برحتك أو وهبتك لنفسك أو تركت طلاقك أو خليت سبيل طلاقك أو سبيتك أو أنت سائبة أو أنت
 حرة أو أنت اعلم بشأنك فقالت اخترت (٤٦٨) نفسى يقع الطلاق وان قال لم انوال طلاق لا يصدق قضاء ولو قال لها لانكاح بيني

وبينك أو قال لم يبق بيني
 وبينك **نكاح** أو قال
 فسخت نكاحك يقع الطلاق
 اذا نوى ولو قالت امرأة
 لزوجها است لي بزواج فقال
 الزوج صدقت ونوى به
 الطلاق يقع في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى ولو
 قال لها توامري اجهزي نباشي
 وكر ذلك لا يكون طلاقا
 وكذا لو قال توامرا كسنيئة
 ولو قال لم يبق بيني وبينك عمل
 يقع الطلاق اذا نوى وكذا لو
 قال أنا بريء من نكاحك
 يقع الطلاق اذا نوى ولو
 قال لاحاجة لي فبك ونوى
 الطلاق لا يقع وكذا لو قال
 مرا بك اني سبتي وكذا لو قال
 ما ريدك ولو قال لها ابعدي
 عني ونوى الطلاق يقع ولو
 قال لها اذهبي فبسي هذا
 الثوب واذهبي فتقضي او
 قومي فكلي ونوى الطلاق
 بقوله اذهبي وبقوله قومي
 لا يقع الطلاق ولو قال لها
 اربع طرق عليك مفتوحة
 ونوى الطلاق لا يقع الا ان

أشهر فصاعدا فعدة صاحبة الاقل بالحيض وان أقر الزوج بوطء صاحبة الاقل أو لاطلقت صاحبة الاكثر
 باقراره ولا يصح صدق في صرف الطلاق عن صاحبة الاقل فطلقتا ولو جاءت كل واحدة بولد لاكثر من سنتين من
 وقت الايقاع وبين الولادتين يوم أو أكثر فولدتا الاولى تكون سائلا للاق في الاخرى فاذا جاءت الاخرى
 بعده بولد فالطلاق الواقع فيها لا يتحول الى غيرها وصار كزوج جامع احدهما ثم الاخرى وقع الطلاق على
 المجامعة آخر كذا هو هنا وتنقض عتمة المطلقة بالولادة ويثبت نسب الولد كذا في شرح الزيادات للعتابي * ولو
 مات احدهما قبل البيان فقال الزوج اياها عنيت لم يرتمها وطلقت الثانية وكذلك اذا ماتت اجمعا احدهما
 بعد الاخرى ثم قال عنيت التي ماتت أو لأم يرث منها ولو ماتت اجمعا ما بان سقط عليهم ما حاطت أو غرقا يرث
 من كل واحدة منهم ما نصف ميراثها وكذلك اذا ماتت احدهما بعد الاخرى لكن لا يعرف النكاح والتأخير
 فهذا بمنزلة موتها ولو ماتت اجمعا ثم عين احدهما بعد موتها ما وقال اياها عنيت لا يرث منها ولا يرث من
 الاخرى نصف ميراث زوج ولو ارتدت اجمعا قبل البيان فانقضت عتمة ما وباتت لم يكن له أن يبين الطلاق
 الثلاث في احدهما كذا في البدائع * ولو فوَّض طلاق امرأته الى أجنبي في العصة فطلقةها الاجنبي في
 المرض ان كان التفويض على وجه لا يملك عزله عنه لم ترث مثل أن يملك الطلاق وان كان التفويض على
 وجه يملكه العزل مثل أن يوكله بالطلاق فطلق في المرض ورثت كذا في السراج الوهاج

* (الباب السادس في الرجعة وفيما تحل به المطلقة وما يتصل به) *

الرجعة ابقاء النكاح على ما كان مادامت في العتمة كذا في التبيين * وهي على ضربين سبقي وبدي
 (فالسبقي) أن يراجعها بالقول ويشهد على رجعتها شاعدين ويعلمها بذلك فاذا راجعها بالقول نحو أن يقول
 لها راجعتك أو راجعت امرأتى ولم يشهد على ذلك أو أشهد ولم يعلمها بذلك فهو بدي مخالف للسنة
 والرجعة صحيحة وان راجعها بالفعل مثل أن يطأها أو يقبلها بشهوة أو ينظر الى فرجها بشهوة فانه يصير
 مراجعا عنه سدا لانه يكره ذلك ويستحب أن يراجعها بعد ذلك بالشهاد كذا في الجوهر النيرة * (ألفاظ
 الرجعة صريح وكناية) (فالصريح) راجعتك في حال خطابها أو راجعت امرأتى حال غيبتها وحضورها
 أيضا ومن الصريح ارجعتك ورجعتك وردتك وأمسكتك ومسكتك بمنزلة أمسكتك فهذه يصير مراجعا
 بها بالنية * (والكناية) أنت عندي كما كنت وأنت امرأتى فلا يصير مراجعا بالنية كذا في فتح القدير *
 ولو قال لها أي رفته باز أو ردمت ان عني به الرجعة يصير مراجعا كذا في الخلاصة * وان راجعها باللفظ

ترجة
 أيها الذاهبة ارجعتك

يقول أربع طرق عليك مفتوحة فذى في أي طريق شئت حينئذ يقع الطلاق اذا نوى ولو قال بجهار دام برؤكشادم التزويج
 لا يقع الطلاق سالمينو ولو قال توبه باريدون وقال لم انوال طلاق كان النول قوله ولو قالت المرأة لزوجها طلقني فقال لا فعل فقالت ان لم
 تطلقني اذهب وأتزوج فقال الزوج خواني شوي كن وخواني دوست لا يقع الطلاق لان هذا اظهار له المبالاة ظن الرجل ان نكاح
 امراته وقع فاسد اذ قال تركت هذا النكاح الذي بيني وبين امرأتى ثم ظهر ان نكاحها كان صحيحا لا تطلق امراته ولو قال لامراته أنا بريء
 من طلاقك لا يكون طلاقا ولو قال برئت اليك من طلاقك يقع الطلاق نوى أو لم ينو ولو قال أنا بريء من ثلاث طلبة فانك قال بهنهم يقع
 الطلاق اذا نوى وقال بهنهم لا يكون طلاقا وان نوى وهو الظاهر قالت له امراته **سكرا** فخر يده بعيب بازده فقال بازدام قالوا لا يقع
 الطلاق ولو قال اب المرأة لزوجها كرا فخر يده ازمن من بازده قال بتر بازدام يقع الطلاق اذا نوى كانه قال لها اطلقى بأهلك ولو قال لها

انت المراح فهو كالمو قال لها انت خلية قالت المرأة لزوجهما طلقني فقال الزوج ان شئت الف مرة لا يقع شيء ولو قال بغير ما زنت واخر خواسته ان نوى طلاقا يكون طلاقا والا فلا والواقع بالكليات باثر عندنا الا الواقع بثلاثة اعتدى استبرق رجلك أنت واحدة فانه يقع به او واحدة رجعية وان نوى الثلاث بالكليات تصح نيته الا في أربعة اعتدى استبرق رجلك أنت واحدة اختاري فقالت اخترت نفسي فانه لا تصح نيته الثلاث في هذه الاربعة ولا تصح نيته الثنتين في الكليات ولو وقع الطلاق بالفارسية فقال دست بازداشتم ونوى الطلاق قال بعضهم هو تفسير قوله خليت سبيلك لا يقع الطلاق ما لم ينووا اذا نوى يقع واحدة رجعية وقال بعضهم هو تفسير قوله طلقك يقع الطلاق بلانية وتكون رجعية وقال الفقيه ابو الليث والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تقع واحدة بآئنة ولا يصدق انه لم ينو الطلاق وعليه الفتوى ولو قال باي كشاده كرمتم تقع واحدة رجعية في قولهم ولا يحتاج الى النية (٤٦٩) لانه تفسير قوله طلقك ولو قال بك طلاق

دست بازداشتم يكون رجعيا ولا يصدق انه لم ينو الطلاق ولو قال بك بازداشتم از تو ونوى الطلاق قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى يقع واحدة بآئنة وقال غيره يقع واحدة رجعية والاول اصح وفي فتاوى الذبي لو قال له اترا بده كرمتم او رها كرمتم او دست بازداشتم او قال ترا هشتم لا يقع الطلاق ما لم ينو وكذا لو دست بازداشتم او رها كرها كرمتم ولو نوى الطلاق في قوله رها كرمتم او بانه كرمتم يقع واحدة بآئنة وفي قوله دست بازداشتم يقع واحدة رجعية وان قرن الطلاق بهذه اللفاظ نحو ان يقول دست بازداشتم بك طلاق يقع واحدة رجعية ويكون العمل للطلاق كما لو قال امرك بك في طليقة او اختاري نفسك بتطليقة فاخترت نفسك يقع واحدة رجعية ولو قال بهشم او بهشم

التزويج جاز عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وكذا اذا تزوجهما صارا رجعا لها هو المختار كذا في الجوهرية النيرة * ولو قال لها انك كعتك كان رجعة في ظاهر الرواية كذا في البدائع * ولو قال راجعتك بمهر ألف درهم ان قبلت المرأة ذلك صح والا فلا لان هذه زيادة في المهر فيسترد قبولها وهذا بمنزلة ما لو جدد النكاح كذا في المحيط * وكما ثبت الرجعة بالقول ثبت بالفعل وهو الوطء واللمس عن شهوة كذا في النهاية * وكذا التقبيل عن شهوة على الفم بالاجماع فان كان على الخد أو الذقن أو الجبهة أو الرأس اختلفوا فيه وظاهر ما أطلقه في العيون القبله في أي موضع كانت توجب حرمة المصاهرة وهو الصحيح كذا في الجوهرية النيرة * النظر الى داخل فرجها بشهوة رجعة كذا في فتح القدير ولا يكون بالنظر الى شيء من بدن سوا الفرج رجعة كذا في التبيين * كل ما ثبت به حرمة المصاهرة ثبت به الرجعة كذا في التتارخانية * ويكره التقبيل واللمس بغير شهوة اذا لم يرد به المراجعة وكذا يكره ان يراها مجردة بغير شهوة كذا قال ابو يوسف رحمه الله تعالى كذا في البدائع * اذا كان اللبس والنظر من غير شهوة لم يكن رجعة بالاجماع كذا في السراج الوهاج * لا فرق بين كون القبلة والنظر واللمس منها أو منه في كونه رجعة اذا كان ما صدر منها بعلمه ولم ينعها اتناقا فان كان اختلاسا منها بان كان نائما مشغلا لا يتكلمه أو فعلته وهو مكره أو معتوه كشيخ الاسلام وشمس الأئمة على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ثبت الرجعة بهذا اذا صدقها الزوج في الشهوة فان أنكر لا تثبت الرجعة وكذا اذا مات فصدة الوارثة ولا تقبل البينة على الشهوة كذا في فتح القدير وان شهدوا على الجماع جازا جاعا كذا في السراج الوهاج * اذا أدخلت فرجه في فرجها وهو نام أو سجنون كان رجعة انفاقا كذا في فتح القدير * ولو قالت للزوج راجعتك لم يصح كذا في البدائع * الخلاء بالمعدة ليست رجعة لانهم لا يختص بالملك وكل فعل لا يختص بالملك اذا فعل الزوج بالمعدة لا يكون رجعة كذا في المحيط * اذا قال لامرأته اذا جامعتك فانت طالق ثلاثا جاعا فاعلمها التقي الختانان فطلقت ولبث ساعة لم يحب عليه المهر وان أخرجه ثم أدخله وجب عليه المهر وان كان الطلاق رجعيا يصير رجعا باللبث عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لشيخه رحمه الله تعالى ولو نزع ثم أوج صارا رجعا بالاجماع هكذا في الهداية * واذا قال لها ان لمستك فانت طالق فلمسها فاذا رفع يده عنها ثم أعادها فلمسها ثانيا فهو رجعة اذا قال لمستك حخته اذا راجعتك فانت طالق تنصرف يمينه الى الرجعة الحقيقية لا الى العقد حتى لو طلقها ثم تزوجهما لا تطلق ولو راجعها تطلق ولو قال لا جنبية ان راجعتك تنصرف يمينه الى العقد قال اطلاقته طلاقا رجعيا ان راجعتك فانت طالق ثلاثا فانقضت عدتها ثم تزوجهما لا تطلق ولو كان الطلاق بائنا تطلق كذا في المحيط * وان نظر الى دبرها بشهوة لا يكون رجعة اجماعا كذا في الجوهرية النيرة * اختلفوا في الوطء في الدبر قيل انه ليس برجعة

انزني لا يقع الطلاق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان ذلك في ذكر طلاق أو خصومة واذا نوى الطلاق يقع واحدة رجعية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه حين سألط الهمم وجدده هذا صريح في الهمم فقال يقع الطلاق وان لم ينو في أي حال كان ولا بد من قضاءه عنه عني به الترتل للخروج وان نوى بائنا أو ثلاثا فهو على ما نوى لانه يحتمل ذلك في لغتهم * رجل قال لمستك حخته الامة أنت بائن ونوى الثنتين صحت نيته ولو قال ثلاثا لمسة طلقها واحدة ونوى الثنتين يقع واحدة * رجل قال لامرأته اعتدى اعتدى وقال نويت بالكل تطليقة واحدة دين فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء تطلق ثلاثا ولو قال لم أعن بادولي دين فيما بينه وبين الله تعالى وثلاثا ولو قال عنت بالاولى الطلاق ولم أعن بالباقيتين شيئا طلقت ثلاثا ولو قال لم أعن بادولي شيئا ونويت بالثانية والثالثة الطلاق فهما ناطقتان رجعيتان ولو قال لم أعن بالاولى والثانية شيئا ونويت بالثالثة الطلاق فهي ناطقة رجعية ولو قال لم أعن بالاولى والثالثة شيئا ونويت بالثالثة الطلاق طلقت ثنتين ولو قال عنت بالاولى الطلاق وبالباقيتين العدة صحت نيته ولو قال

عنيت بالاولى وبالثانية المطلق وبالثالثة العدة صحت نيته أيضا ولو قال اغتدي وكر ذلك مرارا وقال عنيت به الخيض يصدق قضاء
ولو قال أنت طالق فاعتدى وقال عنيت به العدة صحت نيته وإن عني به تلبية أخرى أو لم ينو شيئا فهي تلبية أخرى وكذلك لو قال
واعتدى أو قال اعتدى بغير حرف العطف وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال أنت طالق فاعتدى ولم ينو شيئا فهي واحدة ولو قال
واعتدى أو قال بغير حرف العطف يقع أخرى * رجل قال لامرأته في وسط النهار أنت طالق أول هذا اليوم وآخره فهي واحدة ولو قال آخر
هذا اليوم وأوله طلقت ثنتين لأن الطلاق الواقع في أول اليوم يكون واقعا في آخره فلا يقع الا واحدة أما إذا بدأ بآخر اليوم والطلاق في آخر
اليوم يكون واقعا وأوله فيقع طلاقان وكذلك لو قال أنت طالق غدا واليوم يقع طلاقان ولو قال اليوم وغدا لا يقع الا طلاق واحد ولو قال
أنت طالق اليوم وأمس يقع طلاقان (٤٧٠) ولو قال أمس واليوم يقع واحدة ولو قال أنت طالق اليوم وبعد غد طلقت ثنتين في قول

أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى * رجل
قال لامرأته أنت طالق كالف
ان نوى ثلاثا فثلاث وإن لم
ينو شيئا فهي واحدة بآئنة في
قول أبي حنيفة وأبي يوسف
الا يخرجهم الله تعالى
وقال محمد رحمه الله تعالى هي
في القضاء ثلاث ولو قال
أنت طالق واحدة كالف
ونوى الثلاث أولم ينو فهي
واحدة بآئنة في قولهم ولو
قال أنت طالق كعددا لالف
أو كعددا الثلاث فهي ثلاث
في القضاء ولو قال أنت طالق
ثلاث فهي ثلاث ولو قال
أنت طالق حتى يتم ثلاث
فهي ثلاث ولو قال حتى
أكمل لك ثلاثا أو حتى أوقع
عليك ثلاثا فهي واحدة
ولو قال أنت طالق ملء البيت
ولم ينو شيئا فهي واحدة بآئنة
ولو قال أنت طالق مثل الجبل
أو مثل حبة خردل فهي
واحدة بآئنة في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وفي

قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدة رجعة ولو قال مثل عظم الجبل أو كعظم الجبل أو شبه بصغير أو كبير فهي واحدة بآئنة وإن
نوى ثلاثا فثلاث ولو قال أنت طالق هكذا وأشار بأصبع واحدة وإن أشار بأصبعين فهي ثنتان وإن أشار بثلاث فهي
ثلاث والمعتبر فيه الأصابع المنشورة دون المضمومة فإن قال عنيت الكف أو المضموم لا يصدق قضاء ولو قال أنت طالق مثل هذا وأشار
إلى ثلاثة أصابع ونوى ثلاثا فثلاث وإن نوى واحدة فواحدة * (فصل في طلاق من لا يعقل) * طلاق المسكر واقع عندنا خلافا للشافعي
رحمه الله تعالى وكذا طلاق السكران من الخمر أو النبيذ وقال الكرخي والطحاوي وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله تعالى طلاق السكران
غير واقع ولو أكره على شرب الخمر أو شرب الخمر ضرورة وسكر وطلق اختلقوا فيه والصحيح أنه كما لا يلزمه الحد لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه
وعن محمد رحمه الله تعالى إذا شرب النبيذ ولم يوافق نفسه فارتفع بخاره وصعد وزال عقله بالصداع لا بالشرب فطلق امرأته لا يقع ولو زال عقله

والله أشار الله بدوري والفتوى على أنه رجعة كذا في التبيين * رجعة المجنون بالفعل ولا تصح بالقول
كذا في فتح القدير * تصح الرجعة مع الإكراه والهزل واللعب والخطأ كالنسكاح وفي القنية أن أجاز
مراجعة الفضولي صح كذا في البحر الرائق * قال الحاكم الشهاب إذا كتمها الطلاق ثم راجعها أو كتمها
الرجعة فهي امرأته غير أنه قد أساء فيما صنع وإنما قال قد أساء لترك الاستحباب وهو الاشارة والاعلام
كذا في غاية البيان * ولا يجوز تعاقب الرجعة بالشروط بأن يقول إذا جاء غدا فراجعتك وإذا دخلت الدار
وإذا فعلت كذا فهذا لا يكون رجعة إجماعا كذا في الجوهرة النيرة * ولو شرط الخيار في الرجعة لا يصح ولو
قال الزوج بعد الطلاق راجعتك غدا أو رأس شهر كذا لم تصح الرجعة في قولهم جميعا كذا في البدائع
* ولو قال أبطلت رجعتي أو لا رجعة لي عليك كان له الرجعة كذا في النهر الفائق * وإذا طلق الرجل
امرأته تطليقة رجعية أو تطليقتين فله أن يراجعها في عدتها بضيقت بذلك أو لم ترض كذا في الهداية * وإن
ادعى الزوج الدخول بها وقد خلاها فله الرجعة وإن لم يكن خلاها فلا رجعة له كذا في المحيط * في
الروضة لو اتفقا على انقضاء العدة واختلفا في الرجعة فالصحيح أن القول قولها وعليه الجهر وكذا في غاية
السروجي * ولا يمين عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * وإن كانت العدة باقية فالقول
قوله في الصحيح كذا في غاية السروجي * ولو أقام بينة بعد العدة أنه قال في عدتها قد راجعته أو أنه قال قد
جامعته كان رجعة كذا في البحر الرائق * وإذا انقضت العدة فقال كنت راجعته في العدة فصدمته فهي
رجعة كذا في الهداية * ولو اتفقا على الرجعة يوم الجمعة وقالت انقضت عدتي يوم الخميس وقال الزوج يوم
السبت فهل يصدق بيمينه أم هي أم السابق بالدعوى فيه ثلاثة أوجه الصحيح الأول كذا في معراج الدراية *
ذكر في شرح الطحاوي لو قال لها راجعتك فقالت المرأة موصولا بكلام الزوج انقضت عدتي لم تصح الرجعة
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد ما تصح الرجعة كذا في النهاية * والصحيح قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى كذا في المضمرات * وهذا متيد بما إذا كانت المدة تتمم الانقضاء فلم يتحمله تثبت الرجعة كذا
في النهر الفائق * وتستخلف المرأة بالاجماع على أن عدتها كانت منقضية حال أخبارها كذا في فتح
القدير * أجمعوا على أنها إذا سكنت ساعة ثم قالت انقضت عدتي تصح الرجعة ولو بدأت المرأة بالكلام
فقالت انقضت عدتي فقال الزوج مجيبا لها موصولا بكلامها راجعتك لا تصح الرجعة كذا في النهاية * إذا
قال زوج الامة بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعتك وصدق المولى وكذبته الامة فالقول قولها عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وقال القول قول المولى كذا في الهداية * والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
كذا في المضمرات * ولو كان على القلب بان كذب المولى وصدقته الامة فالقول قول المولى ولا تثبت الرجعة

العدة من وقت الكتابة وان
علق طلاقها بجي الكتاب
بان كتب اذا جاءك كتابي هذا
فانت طالق فان لم يجي اليها
الكتاب لا يقع وان كتب
اذا جاءك كتابي هذا فانت
طالق وكتب بعد هذا حوايج
خفاءها الكتاب وقرأت أولم
تقرأ يقع الطلاق وان بدله
بعدها كتب فجاء الحوايج
وترك اذا جاءك كتابي هذا
فانت طالق خفاءها الكتاب
وقع الطلاق لان قوله كتابي
هذا اشارة الى ما كتب قبل
الطلاق واذا وصل اليها ذلك
وقع الطلاق وان بدله بعد
ما كتب فجاء اذا جاءك كتابي
هذا فانت طالق وترك الحوايج
فوصل اليها ذلك لا يقع
الطلاق لان شرط وقوع
الطلاق أن يصل اليها ما كتب
قبل قوله هذا فاذا لم يصل
اليها ما يتعلق به الطلاق
هذا اذا كتب الحوايج بعد
الطلاق فان كتب الحوايج
أولاً ثم كتب بعدها اذا جاءك

اجماعاً في الصحيح كذا في التبيين * ولو صدقه المولى والامة تثبت الرجعة اتفاقاً ولو كذباه لم تثبت اتفاقاً
كذا في النهر الفائق * وان قالت قد انقضت عدتي فقال المولى والزوج لم تنقض فاقول قولها كذا في
الهداية * ولو قالت انقضت العدة بالولادة لا يقبل الابينة أو أسقطت سقطاً مستمين بعض الخلق فللزواج
أن يطلب عيتم اعلی أنهما أسقطت بهذه الصفة بالاتفاق ولا فرق في هذابين الامة والحرمة هكذا في فتح القدير
* المولى لو قال للزوج أنت قد راجعتما أو أنكر الزوج لم يقبل قول المولى عليه كذا في الجوهر النيرة * ان
قالت قد انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض بعد فلا رجعتها ولوراجعها ولم يعلم بها حتى انقضت عدتها
وتزوجت بغيره فهي امرأته دخل بها الثاني أو لم يدخل ويفرق بينهما وبين الثاني وفي المغني هـ ذاهو الصحيح
كذا في غاية السروجي * وتنقطع الرجعة ان حكم بنحو وجهها من الحيضة الثالثة ان كانت حرة والثانية ان
كانت أمة لتمام عشرة أيام مما لقوا وان لم ينقطع الدم كذا في البحر الرائق * وان انقطع لاقل من عشرة أيام لم
تنقطع حتى تغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة كذا في الهداية * فان كان الطهر في آخر الوقت فهو ذلك
الزمن اليسير الذي تقدر فيه على الاغتسال والتحرية لا مادونه وان كان في أوله لم يثبت هـ ذاهو حتى يخرج
جميعه لان الصلاة لا تصير ديناً الا بذلك كذا في البحر الرائق * أما اذا بقي من الوقت مقدار ما لا يسع فيه
الاغتسال أو يسع الاغتسال لا غير فلا يحكم بنطهارتها بمضي ذلك الوقت حتى تغتسل أو يمضي وقت صلاة
كاملة أخرى كذا في شاهان شرح الهداية * ولو ظهرت في وقت مهمل كوقت الشروق لا تنقطع الرجعة
الى دخول وقت العصر كذا في البحر الرائق * التي كانت عادتاً ماهرة خسا ومرة ستمائة استحيضت تأخذ
بالاقل في انقطاع الرجعة وبالاكثر في حق الزوج بزواج آخر كذا في العناية * واذا كانت المطلقة كناية
فقد قالوا ان الرجعة تنقطع عنها بانس انقطاع الدم كذا في البدائع * ولوراجعها بعد هذا الغسل الذي
قلنا ان به تنقطع الرجعة ثم عاودها ولم يجاوز العشرة صحت رجعتها وكذا الكلام في التيمم كذا في النهر الفائق
* وان لم تغتسل ولم يمض عليها وقت صلاة كاملة بل تيممت بأن كانت مسافرة لم تنقطع الرجعة بمجرد التيمم
في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المحيط * وتنقطع اذا تيممت وصليت فرضاً أو نفلاً
عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في فتح القدير * فلما شرعت به في الصلاة لا يحكم
بانقطاع الرجعة عندهما ما لم تفرغ من الصلاة وهو الصحيح من مذهبهما كذا في المحيط * ولوتيممت وقرأت
القرآن أو مست المصحف أو دخلت المسجد قال الكرخي تنقطع به الرجعة وقال أبو بكر الرازي لا تنقطع
الرجعة كذا في غاية السروجي * ولو اغتسلت بسوء الحمار انقطعت الرجعة بنفس الاغتسال بالاجماع
ولكنه لا التحل للزواج ولا تصلى بذلك الغسل ما لم تتيمم كذا في البدائع * وان اغتسلت ونسيت شيئاً من

كُتِبَ هَذَا فَاَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ مُحَالٌ حَوَائِجُ وَتَرَكْتُ اِذَا جَاءَكَ كُتِبَ هَذَا فَاَنْتَ طَالِقٌ بِجَاءَ هَذَا لَمْ يَقْعِ الطَّلَاقُ لَانِ شَرْطُ وَقُوعِ الطَّلَاقِ هُنَا وَاصُولُ مَا كُتِبَ مِنْ الْحَوَائِجِ قَبْلَ قَوْلِهِ اِذَا جَاءَكَ كُتِبَ هَذَا وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا ذَلِكَ وَإِنْ مُحَاقِلُهُ اِذَا جَاءَكَ كُتِبَ هَذَا وَتَرَكْتُ مَا قَبْلَهُ وَوَصَلَ إِلَيْهَا ذَلِكَ وَقَعِ الطَّلَاقُ فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا كُتِبَ قَبْلَ قَوْلِهِ كُتِبَ هَذَا أَصْلٌ وَمَا بَعْدَهُ تَبَعٌ وَالْعَبْرَةُ إِلَى أَصْلٍ دُونَ التَّبَعِ وَلِأَنَّ الْكِتَابَ يَفْسِبُ إِلَى الْمَهْمِ وَالْمَهْمُ مَا يَبْدَأُ بِذِكْرِهِ وَلَوْ كُتِبَ الطَّلَاقُ فِي وَسْطِ الْكِتَابِ وَكُتِبَ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ حَوَائِجُ ثُمَّ مُحَالٌ الطَّلَاقُ وَبَعَثَ الْكِتَابَ إِلَيْهَا وَقَعِ الطَّلَاقُ كَانَ الَّذِي قَبْلَ الطَّلَاقِ أَقْلٌ أَوْ أَكْثَرُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَذَلِكَ إِنْ كَانَ مَا قَبْلَ الطَّلَاقِ أَكْثَرًا وَإِنْ كَانَ أَكْثَرًا مَبْعَدُ الطَّلَاقِ لَا تَطْلُقُ وَإِنْ كَانَ فَصْلُ الطَّلَاقِ فِي آخِرِ الْكِتَابِ فَحَاقِبُ الطَّلَاقِ أَوْ مُحَالٌ أَكْثَرُ مَا قَبْلَ الطَّلَاقِ مِنَ الْكَلِمَاتِ وَتَرَكْتُ فَصْلُ الطَّلَاقِ لَا تَطْلُقُ يَرْجُلُ كُتِبَ إِلَى أَمْرٍ أَنَّهُ كُلُّ أَمْرٍ أَقْلَى غَيْرُهُ وَغَيْرُ فَلَانَةٍ طَالِقٌ ثُمَّ مُحَالٌ بِسْمِ فَلَانَةٍ وَبَعَثَ الْكِتَابَ إِلَيْهَا لَا تَطْلُقُ فَلَانَةٍ وَلَوْ كُتِبَ إِلَى أَمْرٍ أَنَّهُ أَمَا بَعْدَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِنْ كَانَ مُرْصُولًا

بكتابته لا تطلق وان كتب الطلاق ثم فتر فترة ثم كتب ان شاء الله تعالى طلاق امرأته لان الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر وفي الخطاب يعتبر الاستثناء موصولا ولا ولاية بغيره موصولا ولو كتب الى امرأته اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ووصل الكتاب الى أيها فأخذ الاب ومزق الكتاب ولم يدفعه اليها ان كان الاب متصرفا في جميع أمورها وقع الطلاق لان وصول الكتاب الى الاب وهو متصرف في أمورها كوصول الكتاب اليها وان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل اليها وان أخبرها الاب بوصول الكتاب اليه فان دفع الاب الكتاب اليها وهو مزق ان كان يمكن فهمه وقراءته يقع الطلاق عليها والا فلا * رجل أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان ابن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته لان الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة والحاجة ههنا * الاخرس اذا كان لا يكتب وله اشارة (٤٧٣) معروفة في التصرفات في القياس لا ينفذ شيء ممن تصرفاته من الطلاق والعتاق والبيع ونحوه

كما لا ينفذ من المريض الذي تقل لسانه بجرضه وهو قول مالك وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى وعندنا ثبتت هذه التصرفات بأشارته المعهودة كما ثبتت بكتابته لانه لا يربى منه العبارة فتقام الاشارة مقام العبارة كما تقام الكتابة مقام العبارة والله أعلم

* (باب التعليق) *

رجل قال لامرأته أتريدين ان أطلقك فقالت نعم فقال لها اكرتوزن مني بك طلاق وسه طلاق وهزار طلاق قوي واخر جي من عندي وهو يزعم انه لم يرد به الطلاق كان القول قوله لانه لم يصف الطلاق اليها * رجل قال لامرأته اكرتوزن مني مادروى ترا طلاق فذهبت الى باب دارها ولم تدخل اختلف المشايخ فيه والصحيح انها لا تطلق لانهم يريدون بهذا المنع عن الدخول فلا تطلق بدونه * رجل قال لامرأته اكرتوزن مني كسى حرام كنى

بدنم لم يصبه الماء فان كان عضوا كاملا فافوقه لم تنه لمع الرجعة وان كان أقل من عضو انقطعت قال في النبايع وذلك قدر اصبع أو اصبعين وهذا استحسان كذا في السراج الوهاج * وكذا بعض الساعد والعضد والعضو الكامل كاليد والرجل كذا في فتح القدير * واذا اغتسلت عن الحيضة الثالثة فمادون العشرة لكن اتركت المضيضة أو الاستنشاق ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية هشام لا تنقطع الرجعة وفي رواية أخرى تنقطع كذا في غاية البيان * وقال محمد رحمه الله تعالى تبين من زوجها ولكنها التحل للزوج كذا في البدائع * ان كان الباقي أحد المنخريين فالرجعة باقية بالاتفاق كذا في المحيط * ولو جاءت بولد قال محمد رحمه الله تعالى اذا خرج نصف الولد غير الرأس يعني من الهجز الى المشكبين انقضت العدة ولا تصح الرجعة في هذه الحالة = كذا في السراج الوهاج * خلافا لمرأته ثم طلقها وقال لم أجامعها فصدقته أو كذبته لا رجعة له فان راجعها مع ذلك ثم ولدت لأقل من سنتين يوم قبيل أن تخبر بانقضاء العدة صححت تلك الرجعة كذا في الترتاشي * ولو طلق امرأته وهي حامل أو بعد ما ولدت في عصمته وقال لم أجامعها فلا رجعة لان الحمل متى ظهر في مدة يتصور أن يكون منه بأن ولدته ستة أشهر فصاعدا من يوم التزوج جعل منه وكذا اذا ولدت في عصمته في مدة يتصور أن يكون منه بأن ولدته ستة أشهر فصاعدا من يوم التزوج جعل منه حتى يثبت نسبه منه في الموضعين ولو قال لامرأته ان ولدت فانت طالق فولدت ثم ولدت ولدا آخر بعد ستة أشهر من وقت الولادة الاولى صارت مراجعة وان جاءت به لاكثر من سنتين ما لم تقر بانقضاء عدتها بخلاف ما اذا كان بين الولدين أقل من ستة أشهر حيث لا تكون مراجعة كذا في التبيين * المطلقة طلاقا رجعيما اذا جاءت بالولد لاكثر من سنتين كان رجعة وان جاءت لأقل من سنتين لا يكون رجعة كذا في المحيط * قال كمالا ولدت فانت طالق فولدت ثلاثة فان كان بين كل ولدين ستة أشهر طلق بالاول وبه لوق النسائي صار مرجعا بولاده طلق أخرى وبه لوق النسائي صار مرجعا بولاده طلق أخرى فتعتدها كذا في الترتاشي * المطلقة الرجعية تشوف وتزين ويسحب لزوجهما أن لا يدخل عليها حتى يؤذنها أو يسهها خفق نعليه اذا لم يكن من قصد المراجعة وليس له أن يسافر بها حتى يشهد على رجعتها كذا في الهداية * وكذا لا يحمل اخر اجها الى مادون السفر كذا في النهر الفائق * وكما يكره السفر بها تكرر الخلو وقال السرخسي انما تكره الخلو اذا لم يأمن غشيانها كذا في فتح القدير * والطلاق الرجعي لا يحرم الوطء حتى لو وطئها لا يغرم العقر كذا في الكناية * لو طلق امرأته الامة رجعية ثم تزوج حرة كان له أن يراجع الامة كذا في البحر الرائق

* (فصل فيما تحل به المطلقة وما يتصل به) * اذا كان الطلاق بائنا دون الثلاث فله أن يتزوجها في العدة فانت طالق فابانها ثم جامعه في العدة قالوا على قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى تطلق امرأته وجعلوا هذا فرعا لما وبعد لو قال لامرأته كل امرأة أترتوزن مني طالق ثم أبانها ثم تزوجها طلقا عندهما العموم اللفظ ولا تطلق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه أخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى لان الظاهر انه لا يريد بها هذا اليمين * رجل قال لغيره زن وى ازوى بسه طلاق اكرتوزن مني نياي قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى هذا تعليق صحيح كانه قال ان لم تجي الى ضيفا فامراتي طالق وكذا لو انهم امرأته برفع شيء فقال توازن بسه طلاق اكرتوزن مني نبرداشته اى ولم تكن رفعت تطلق ثلاثا لانه تعليق الطلاق بعدم الرفع عرفا * رجل قال اكرمر اجز فلانة زن باشدهزار طلاق دادم أو قال لا يجنبية اكرمر اجز فلانة زن كنى أو قال اكرمر اجز فلانة زن كنى طالق فترتوزن امرأته ثم تزوج اخرى طلق الاولى دون الثانية لانه اذا لم يقل هرنى له من اجز تو بود لا يدخل في هذا اليمين الا امرأة واحدة فاذا تزوج الاولى ثبت وقوع الطلاق وانتهت اليمين فلا تطلق

الثامنة وكذا لو قال اكره ابدن جهان رن بودة طلاق فتزوج امرأته طلقت فان تزوج اخرى لا تطلق الثانية لان هذا المين لم يتناول الامرأة واحدة * رجل قال لامرأته بوهذا طلاق ككرفلان كاركنى وأراد به التعليق قالوا لاية معلق ولا يكون تنجيها ولو قال كركفلان كاركنى هـزار طلاق وأراد به التعليق كان تعليقا وعند المتأخرين يعلق في وجهين لانه انما جعل تعليقا في تقديم الشرط باضمار الخطاب فيه فينبغي ان يجعل تعليقا في تأخير الشرط و باضمار الخطاب ايضا * رجل قال اكره من هرگز كشت كنم بهذه القرية فامرأتى طالق قالوا ان زرع فيها زرعاً أو قال زرعاً أو قطناً كان حاشاً وان سقى زرعاً أو حصده لا يكون حاشاً * وكذا اذا كره ولم يذرا لا يحث * ولو دفع الى غيره من اربعة او استأجر أجيراً فزرع أجيره ان كان الحالف ممن ياشركه بنفسه لا يحث الا ان يعنى ان لا يأمر غيره بذلك فينتد يكون حاشاً * وان زرع غلامه أو أجيره الذي كان يعمل له ذلك قبل المين (٤٧٣) حث في عينه الا ان يعنى عمله بنفسه

* رجل قال لامرأته أنت طالق كماين كاركرده أم أو قال كماين كاركرده أم وهو صادق فيما يقول اختلف المشايخ فيه قال عامتهم منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا تنجيز وليس بتعليق الا ان يكون ذلك في موضع لا يكون تعليقهم الا بهذا اللفظ وقال بعضهم هو تعليق والذي يصح هذا القول ما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار فهو عين كانه قال دخلت الدار ان لم تكن دخلته فامرأته طالق * وتفسير ذلك بالفارسية زن ازوي بطلاق كماين كاركرده است فان كان فعل ذلك الفعل لا يحث وان لم يكن فعل حث في عينه وفي عرفنا يستعمل هذا في التعليق فان القاضي يحلف المدعى عليه بان الله تعالى

وبعد انقضائها وان كان الطلاق ثلاثاً في الحرة وثنتين في الامه لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها ثم يطلقها أو يموت عنها كذا في الهداية * ولا فرق في ذلك بين كون المطلقة مدخولاً بها أو غير مدخول بها كذا في فتح القدير * ويشترط أن يكون الايلاج موجباً للغسل وهو اتقاء الختانين كذا في العيني شرح الكنز * أما الانزال فليس بشرط للاحلال واذا وطئها انسان بالزنا وبشبهة لا تحل لزوجه لعدم النكاح وكذا اذا وطئها المولى بملك المين بأن حرمت أمته المنكوحه على زوجها حرمة غليظة وانقضت عدتها فوطئها المولى لا تحل لزوجه كذا في البدائع * ولو وطئها الزوج الثاني في حيض أو نفاس أو احرام أو صوم حلت الاول كذا في محيط السرخسي * ولو جامع المفضاة لا يحل لها ما لم تحمّل ولو صغيرة لا يجمع منله الا يحللها وان كان مثلاً يجمع حلت وان أفضاها كذا في النهر الائق * وفي الانع الصبي المراهق في التحليل كالبالغ اذا جامعها قبل البلوغ وطأها بعد البلوغ فان الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع كذا في التتارخانية * فسر المراهق في الجامع الصغير فقال غلام لم يبلغ ومنله يجمع جامع امرأته وجب الغسل عليها وأحلها للزوج الاول ومعنى هذا الكلام أن تحرركه آتته ويشترى كذا في الهداية * ولو كان الزوج الثاني مجنوناً حلت الاول كذا في الخلاصة * ولو كان الزوج الثاني عبداً أو مدبراً أو مكاتباً فتزوجها باذن المولى ودخل بها حلت للزوج الاول كذا في المحيط * ولو تزوجت عبداً بغير اذن سيده فدخل بها ثم أجاز السيد النكاح فلم يطأها به بذلك حتى يطلقها لا تحل الاول حتى يطأها بعد الاجازة كذا في فتح القدير * ولو كان مجبوراً لا تحل الاول فان حبلى وولدت حلت الاول فصار له محصنة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * ولو كان مسلولاً حلت الاول كذا في المحيط * وفي النشأوى الصغرى اذا فذكركه بخرقه وادخله فزوجه فان وجد الحرارة تحل والا فلا كذا في الخلاصة * ولو أوج الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع بقوته بل بمساعده اليد لا تحل الاول الا أن تتشر آتته وتعمل كذا في البر الرائق * واذا كانت النصرانية فتحت مسلم طلقها ثلاثاً فتزوجت نصرانياً ودخل بها لم يلزم الذي طلقها ثلاثاً واذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً فتزوجت بزواج آخر وطأها الزوج الثاني ثلاثاً قبل الدخول بها ثم تزوجت بثالث ودخل بها حلت للزوجين الاولين فأيهما تزوج صح كذا في المحيط * ولو ابدت المطلقة ثلاثاً وطلقت بدار الحرب ثم استرقها أو طلق زوجها لامة ثنتين ثم ملكها في هاتين لا يجعل له الوطء الا بعد زوج آخر كذا في النهر الائق * واذا طلقها ثلثاً ثم قالت قد انقضت عدتي وتزوجت ودخل بي الزوج وطلقني وانقضت عدتي والمدة تحتتمل ذلك جاز للزوج أن يمسكها اذا كان في غلب ظنه أنها صادقة كذا في الهداية واختلف أصحابنا في تلك المدة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تصدق في أقل من ستين يوماً اذا كانت حرة

(٦٠ - فتاوى اول) كه تراين مال دادني نيست بوى * رجل قال لامرأته أنت طالق لا دخلت الدار فهو كقوله أنت طالق ان كنت دخلت الدار * ولو قال أنت طالق دخلت الدار طلقت للرجال لانه لم يوجد منه ما يكون تعليقا * رجل قال لامرأته أنت طالق لا دخلت الدار لا طلقك فهو حلف بطلاقها ان لم يطلقها اذا دخلت الدار طلقك فان لم يطلقك فان أنت طالق فان دخلت الدار يلزمه أن يطلقها فان لم يطلقها حتى يموت المرأة أو يموت الزوج يقع الطلاق وهو بمنزلة ما لو قال ان دخلت الدار فعبدى حران لم أضربك * رجل قال لامرأته ادخلي الدار وأنت طالق فدخلت طلقت * وكذا لو قال ذلك لعدة لان جواب الامر بحرف الواو بكواب الشرط بحرف الفاء * ولهذا لو قال لعدة ما ذالى ألفا وأنت حر كان تعليقا باداة الالف * رجل حلف بالفارسية وقال هرگاه كه من این كار كنم فسكدا * فهذه جملة الفاظ الفارسية هر وقت وهرگاه وهر زمان وهمي وهریشه ودر بارى واحدة منها يتكرر الحث بتكرار

الفعل في قوله هم وهو قوله هر بار كمالو قال بالعربية كلما دخلت الدار فامرأته طالق فدخل الدار مرارا يشكر والطلاق يشكر والدخول وفيما سواهما من ألفاظ هر زمان وهر كاه لا يشكر الخنث يشكر ارا الفاعل ولا يحنث الامرة واحدة كمالو قال متى دخلت الدار ومتى ما دخلت الدار فامرأته طالق فانه لا يحنث الامرة واحدة وقال بعضهم في قوله هر زمان وهر كاه يشكر الخنث يشكر ارا الفاعل لان قوله هر تفسير قوله كل وكلما في وجب الاحاطة والتعميم وقال بعضهم لا يشكر الخنث الا في قوله هر بار وعليه الاعتماد وذكر محمد بن مقاتل الرازي في ترجمة قوله هر بار وهر زمان وهر كاه شبهه بكل مرة وبكلما فيحنث في كل مرة * وقوله اكراره مثل قوله همي ومعناها واحد كما كان متى ومتى ما واحد لا يحنث واحدة وقوله همي على وزن متى فلا يحنث به الامرة * وكذا قوله هميشه مثل قوله همي ومعناها واحد كما كان متى ومتى ما واحد لا يحنث فيهما الامرة واحدة * رجل قال كلما (٤٧٤) قعدت عندك فامرأته طالق فقعده ساعة طلقت ثلاثا لان الدوام على القعود

وعلى كل ما يستند بمنزلة الانشاء * ولو قال كلما ضربت بك فانت طالق فضر بها يديه جميعا طلقت ثنتين وان ضربها بكف واحد لا تطلق الا واحدة وان وقعت الاصابع متفرقة لان في اليدين تكرار الضرب لان الضرب بكل يد ضربية على حدة فكان ذلك بمنزلة الضرب بضغث واحدة * اما في الوجه الثاني لم تكرر الضربة لان الاصل في الضرب هو الكف والاصابع تابعة لها فلم تعدد الضرب * رجل قال لامرأته كلما طلقتك فانت طالق فطلقها واحدة يقع طلاقان ملاق بالتعليق وطلاق بقوله كلما طلقتك فانت طالق * ولو قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق فطلقها واحدة طلقت ثلاثا * ولو قال اذا طلقتك واحدة فهي بائن او قال فهي ثلاث فطلقها واحدة بعد الدخول طلقت واحدة رجعية في قوله فهي بائن

من تحيض وقالوا بانها لا تصدق في أقل من تسعة وثلاثين يوما ولو كانت حاملا فوقع عليها الطلاق عقيب الولادة فقالت قد انقضت عدتي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تصدق في أقل من خمسة وعشرين يوما على رواية محمد رحمه الله تعالى وفي رواية الحسن عنه لا تصدق في أقل من مائة يوم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تصدق في أقل من خمسة وستين يوما وقال محمد رحمه الله تعالى لا تصدق في أقل من أربعة وخمسين يوما وساعة هذا اذا كانت المطلقة حرة أما اذا كانت أمة وهي من ذوات الحيض فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تصدق في أقل من أربعين يوما وفي رواية محمد رحمه الله تعالى عنه وفي رواية الحسن لا تصدق في أقل من خمسة وثلاثين وأما على قولهم ما فلا تصدق في أقل من احدى وعشرين يوما وان وقع عليها الطلاق عقيب الولادة فانها لا تصدق في أقل من خمسة وستين يوما على رواية محمد رحمه الله تعالى وعلى رواية الحسن لا تصدق في أقل من خمسة وسبعين يوما وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا تصدق في أقل من سبعة وأربعين يوما وعلى قول محمد رحمه الله تعالى فانها تصدق في أقل من ستة وثلاثين يوما وساعة وان كانت المطلقة من ذوات الاشهر وهي حرة فانها لا تصدق في أقل من ثلاثة أشهر وان كانت أمة لا تصدق في أقل من شهر ونصف بالاجماع كذا في المضمهرات * في مجموع النوازل المطلقة ثلاث تطلقا اذا جاءت بعد أربعة أشهر وقد كانت تزوجت فيما بين ذلك بزواج آخر وقالت قد انقضت عدتي من الزوج الثاني وأرادت أن تعود الى الزوج الاول هل تصدق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أجاب الشيخ الامام الزاهد نجم الدين عمر النسفي أنها لا تصدق وهو الصحيح كذا في الذخيرة * ولو قالت الاول حلت لك فتزوجها ثم قالت ان الثاني لم يكن دخل بي فان كانت عالمة بشرائط الحل الاول لم تصدق والا فتصدق كذا في النهاية * هذا اذا لم يسبق منها اقرار الزوج الثاني بدخولها كذا في التتارخاية * ولو قالت له حلت لا يحل له أن يتزوجها ما لم يستفسرها لاختلاف الناس كذا في الذخيرة * قال رضي الله عنه وهو الصواب كذا في القنية * في نكاح الاجناس لو أخذت المرأة أن تزوجها الثاني جامعها وأنكر الزوج الاول حلت الاول ولو كان على القلب بأن أنكرت وأقر الزوج الثاني لا تحل ولو قالت وطئني الزوج الثاني وقال الزوج الاول بعد ما تزوجها ما وطئتك الثاني فسرق بينهما ما وعليه له انصف المهر المسمى في الفتاوى لو قالت بعد ما تزوجها الاول ما تزوجت بآخر وقال الزوج تزوجت بآخر ودخل بك لا تصدق المرأة ولو قال الزوج الثاني النكاح وقع فاسدا ما ينالني جاءت أمها ان صدقته المرأة لا تحل للزوج الاول وان كذبته تحل كذا أجاب القاضي الامام كذا في الخلاصة * ولو تزوج امرأة نكاحا فاسدا وطلقها ثلاثا جاز له أن يتزوجها ولو لم تتكسح زوجها غيره كذا في السراج الوهاج * رجل تزوج امرأة ومن نية التحليل ولم يشترط ذلك تحل الاول به اذا ولا يكره

* وكذا في قوله فهي ثلاث ولو قال اذا طلقتك فانت طالق واذا لم أطلقك فانت طالق فلم يطلق حتى مات طلقت ثنتين وايسر في آخر جزم من اجزاء حياته لانه لم يطلق صار حائشا في اليمين الثانية فيقع عليها طلاق واحد واذا حنث في اليمين الثانية صار حائشا في اليمين الاولى فيقع عليها تغطية أخرى * ولو قال اولاً اذا لم أطلقك فانت طالق ثم قال واذا طلقتك فانت طالق فلم يطلق حتى مات وقعت تغطية واحدة باليمين الاولى وما يقع باليمين الاولى وهو سابق على اليمين الثانية لا يصلح شرطاً للحنث في اليمين الثانية لان الشروط تراعى في المستقبل لافي الماضي فلا يقع الاطلاق واحد * رجل قال لامرأته ان لم أطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثم أراد أن لا تطلق امرأته ولا يصير حائشا قالوا الحيلة في هذا ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى أن يقول لامرأته في اليوم أنت طالق ثلاثا على ألف درهم فاذا قال لها ذلك تقول المرأة لا أقبل فاذا قالت المرأة ذلك ومضى اليوم كان الزوج باراً في عينه ولا يقع الطلاق لانه طلقها في اليوم ثلاثا وانما لم

يقع الطلاق على امرأته وبه - هذا لا يخرج كلام الزوج من أن يكون تطليقا ألا ترى أن محمدا رحمه الله تعالى قال في الكتاب قال رجل
لامرأته طلقك ثلاثا على ألف درهم فلم تقبل فقالت المرأة قبلت كان القول قول الزوج ولا يقع عليها الطلاق سمي كلام الزوج تطليقا من
غير وقوع الطلاق وهذا لأن التطليق نوعان تطليق بمال وتطليق بغير مال وقد تم ما كان من جهة الزوج وهو إيجاب الطلاق بخلاف
التعليق لأن المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان الإيجاب عدم قبل وجود الشرط أما قوله أنت طالق على ألف تطليق في الحال
لأن كلمة على لا تقتضي عدم المذكور أو لا بل تقتضي وجوده تقول لرجل أكرمك على أن تسكر مني فيقتضي ذلك وجودا لا كرام منه أولا
ولو قال أكرمك بأن تسكر مني لا يقتضي ذلك وجودا لا كرام منه وإنما يقتضي ذلك وجودا لا كرام منه بعدا كرام المخاطب ويصير كأنه
قال إن أكرمك ولو قال لامرأته إن سألتني الليلة طلاقك فلم أطلقك (٤٧٥) فأنت طالق ثلاثا وقالت المرأة لم أسألك
الليلة الطلاق بجميع ما أم لك

الليلة الطلاق بجميع ما أم لك
صدقة على المساكين فسألت
المرأة طلاقها في الليلة وقال
لها الزوج أنت طالق إن شئت
فقالت المرأة لا أشاء ومضت
الليلة لا تطلق ويكون الزوج
بارا ولو سأله طلاقها في الليلة
فقال الزوج أنت طالق إن
دخلت الدار فمضت الليلة ولم
تدخل طلقت لأن التعليق
بمضيها تفويض الطلاق
إليها ولهذا يقتصر على
المجلس والتطليق رفع القيد
وفيه يرجع إلى رفع القيد
لا فرق بين أن يطلق وبين
أن يفوض الطلاق إليها
ولا كذلك التعليق بدخول
الدار ونحوه لأن ذلك ليس
بتفويض ولهذا لا يقتصر على
المجلس فإذا لم يصير الطلاق
بدها لا يصير الزوج مطلقا
فيصير حائنا * رجل قال
لامرأته إن تكلمت بطلاقك
فعبدي حر ثم قال إن شئت
فأنت طالق فقالت لا أشاء
قال بعضهم يعتق عبده لأن

وليست النية بشئ ولو شرط بكره وتحل عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * وهو
الصحيح كذا في المضمرة * وإذا طلق امرأته طلاقا أو طلقتين وانقضت عدتها وتزوجت بزوج آخر
ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها الأول عادت إليه بثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثاني
الطاقة والطلقة تنكحهم - دم الثلاث كذا في الاختصار شرح المختار * وهو الصحيح كذا في المضمرة * في
النوازل إذا شهد عند المرأة شاهدان أن زوجها طلقها ثلاثا إذا كان زوجها ثابا يسعهما أن تتزوج وإن
كان حاضرا لا كذا في الخلاصة * علق الطلاق الثلاث بشرط ووجد الشرط وتخاف أنه لو عرضت عليه
أنكره واستفتت المرأة فأفتوا بوقوع الثلاث وتخاف أنه لو علم أنكر الحلف لها أن تتزوج بآخر وتحل
نفسه أسرا منه إذا غاب في سفر فاذا رجع التست منه بتجديد النكاح أشك خالف قائلها لا نكاح الزوج
للطلاق كذا في الوجيز للكردي * سئل شيخ الإسلام يوسف بن اسحق الخطي عن طلاق امرأته ثلاثا وكنتم
عنها جعل بطؤها فمضت ثلاث حيض ثم أخبرها بذلك هل يجوز لها أن تتزوج بزوج آخر قال لا لأن الوطء
جرى بينهما بشبهة النكاح وأنه موجب للعدة إلا إذا كان من آخر وطئها جرت ثلاث حيض قيل له فإن كانا
عالمين بالحرمه مقررين بوقوع الحرمه الغليظة ولكن بطؤها فمضت ثلاث حيض ثم أرادت أن تتزوج
بزوج آخر قال يجوز نكاحها لأن ما إذا كان مقررا بالحرمه كان الوطء زنا ولا يلزم العدة ولا يمنع من
أن تتزوج وبه تأييد إذا كانت حبلتي - لي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حتى تضع حملها وعلى
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز كذا في التتارخانية * وسئل شيخ الإسلام أبو القاسم رحمه الله تعالى عن
امرأة سمعت من زوجها أنه طلقها ثلاثا ولا تقدر أن تنزع نفسها منه هل يسعهما أن تقتله قال لها إن تقتله
في الوقت الذي يريد أن يقر به أو لا تقدر على منعه إلا بالقتل وهكذا كان فتوى شيخ الإسلام أبي الحسن
عطائين حمزة والامام أبي شجاع وكان القاضي الامام الاسيحي يقول ليس لها أن تقتله كذا في المحيط
* وفي المتنق وعليه الفتوى قال الشيخ الامام نجم الدين يحيى به جواب السيد الامام أبي شجاع يقول لها
أن تقتله فقال انه رجل كبير وله مشايخ كبار لا يقول ما يقول الا عن صحة فالاعتماد على قوله كذا في
التتارخانية * وإذا شهد عند المرأة شاهدان - دلان أن زوجها طلقها ثلاثا وهو يجحد ذلك ثم ماتا أو غابا
قبل أن يشهدا عند القاضي لم يسعهما أن تقوم معه وإن تدعه يقر بها فإن حلف الزوج على ذلك والشهود
قد ماتوا فردها القاضي عليه لا يسعهما المقام معه وينبغي لها أن تقتدي بمالها أو تهرب منه فإن لم تقدر
على ذلك قتلته متى علمت أنه يقر بها لكن ينبغي أن تقتله بالدواء وليس لها أن تقتل نفسها وإذا هربت منه
لم يسعهما أن تعدوا وتزوج بزوج آخر قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني في شرح كتاب الاستعسان هذا جواب

شرط العتق التكلم بطلاقها وقد وجد وكذا لو قال لغيره إن تكلمت بطلاقك فعبدي حر ثم قال أنت زان إن شاء الله تعالى يعتق عبده وكذا لو
قال إن تكلمت بالشرك ثم قال إن الشرك لعالم عظيم وقال الحسن رحمه الله تعالى ينوي في جميع ذلك وله ما نوى فإن لم ينو شيئا فلا أراه حائنا
قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القول الأول أحب إلى وبه ضمهم اختار قول الحسن رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته إن حلفت
بطلاقك فأنت طالق ثم قال لها إن دخلت الدار فأنت طالق إن شاء الله تعالى لا يحث في عينه ولا تطلق امرأته لأن الاستئناء في آخر الكلام
يطل حكم ما قبله وإذا بطل الطلاق بطل اليمين لأن اليمين لا تبقى بدون الجزاء وهذا لو قال إن أقررت لفسلان بعشرة دراهم فامرأتى طالق
ثم قال لفلان على عشرة دراهم الا يحث في عينه لأنه ما أقرله بعشرة وإنما أقرله بنسبة ولو قال إن حلفت بطلاقك فأنت طالق ثم
قال لها أنت طالق إن شاء الله طلق امرأته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا تملك في قول محمد رحمه الله تعالى لأن على قول أبي يوسف

رحمه الله تعالى قوله أنت طالق إن شاء الله عين لوجود الشرط والجزاء وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ليس بيمين وثمرة الخلاف تظهر في مسائل منها هذه المسئلة ومنه لو قال إن شاء الله أنت طالق يقع الطلاق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن الشرط إذا تقدم على الجزاء لا يتعلق الطلاق بالجزء فإنه لو قال لا أمر أنه إن دخلت الدار أنت طالق يكون تنخيذاً وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يصح الاستثناء بتقديم أو تأخر لأن عنده الاستثناء باطل وليس به تعليق فيصح على كل حال * رجل قال اغتبره لي إليك حاجة أفنتهضيها فقال الرجل نعم وحلف بالطلاق أو العتاق أنه يقضيها له فقال الرجل حاجتي إليك أن تطلق امرأتك ثلاثاً فإنه لا يصدقها لأنه منهم * رجل حلف رجل أن يطيعه في كل ما يأمر به وينهاه عنه ثم نهاه عن جماع امرأته فجامع الحالف لا يحنث إن لم يكن هناك سبب يدل عليه لأن الناس لا يريدون بهذا النهي عن جماع المرأة عادة كما لا يراد به النهي عن (٤٧٦) الأكل والشرب حلف رجل بطلاق امرأته أن لا يطلق امرأته فآلى منها ومضت المدة وقع عليها الطلاق بالإيلاء فإنه يقع عليها طلاق آخر يحكم اليمين ولو حلف أن لا يطلق امرأته وهو عنين ففرق القاضي بينهما بالإيلاء لا يحنث في يمينه لأن وقوع الطلاق يحكم بالإيلاء يضاف إليه ولا كذلك الطلاق بتفريق القاضي بسبب العنة إن كان كل واحد منهما طلاقاً وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يحنث في الإيلاء وفي اللعان في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يحنث ولا يحنث في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ويجوز أن لا يحنث في اللعان إجماعاً وبه تأخذ كما لا يحنث في العنين إذا فرق القاضي بينهما ما وإن كان ذلك طلاقاً * رجل قال أكر من ابن زن دارست بازدارم تا ابن قرزند زنده است فعبدته حر ثم خاعها

الحكم فأما فيما بينهما وبين الله تعالى إذا هربت فلها أن تعند وتزوج بزوج آخر كذا في المحيط * في النسفة سئل عن امرأة حرمت على زوجها ولا يتخلص عنها الزوج ولو غاب عنها سحرته فردته إليها هل له أن يحنث في قتلها بالسم ونحوه ليتخلص منها قال لا يحل ويعد عنها بآبى وجه قدر كذا في التتارخانية * من لطائف الحيل فيه أن تزوج المطلقة من عبد صغير تحرك آله ثم تملكه بسبب من الأسباب بعد ما وطئها فينسخ النكاح بينهما كذا في التبيين * رجل قال إن تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثاً فالحيلة في ذلك أن يعقد الفضولي عقداً للنكاح بينهما فيجيز بالفعل ولا يحنث ولو أجاز بالقول يحنث والاعتماد على هذا كذا في الظهيرية * وإن خافت المرأة أن لا يطلقها الحمل فقالت زوجتك نفسي على أن أمرى يدي أطلق نفسي كلما أردت فقبل جازا للنكاح وصار الأمر بيدها كذا في التبيين * إذا أرادت المرأة أن تقطع طمع الحمل تقول لأطوئك حتى تخاف بثلاث طلاقاً أنك لا تخالفني فيما أطلب منك فإذا حلف ~~مكثته~~ فذاق قريح امرأته طلبت منه الطلاق فانطلقها طلاقاً والافكذلك كذا في السراجية

(الباب السابع في الإيلاء)

الإيلاء منع النفس عن قربان المنكوحة منعاً مؤكداً باليمين بالله أو غيره من طلاق أو عتاق أو صوم أو حج أو نحو ذلك مطلقاً ومؤقتاً بأربعة أشهر في الحر أو شهرين في الاماء من غير أن يتخللها وقت يمكنه قربانها فيه من غير حنث كذا في فتاوى قاضيخان * فإن قربها في المدة حنث وتجب الكفارة في الحلف بالله سواء كان الحلف بذاته أو بصفة من صفاته يحلف بها عرفاً وفي غيره الجزاء ويسقط الإيلاء بعد القربان وإن لم يقربها في المدة بابت واحدة كذا في البرجندي شرح النقاية * فإن كان حلف على أربعة أشهر سقطت اليمين وإن كان حلف على الأبدان قال والله لا أقربك أبداً أو قال والله لا أقربك ولم يقل أبداً فاليمين باقية لأنه لا يتكرر الطلاق قبل الزوج فان تزوجها ثانياً عاد الإيلاء فان وطئها أو وقعت ببعض أربعة أشهر طلاقاً أخرى ويعتبر ابتداء هذا الإيلاء من وقت الزوج فان تزوجها ثانياً عاد الإيلاء وقعت ببعض أربعة أشهر طلاقاً أخرى إن لم يقربها كذا في الكافي * فان تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الإيلاء طلاقاً واليمين باقية فان وطئها كفر عن يمينه كذا في الهداية * ولو بابت بالإيلاء امرأة أو مرتين وتزوجت بزوج آخر وعادت إلى الأول عادت إليه بثلاث تطليقات وتطلق كلما مضى أربعة أشهر حتى تبين منه بثلاث تطليقات فكذا في الثاني والثالث إلى ما لا يتناهى كذا في التبيين * ولو آلى الذي باسم من أسماء الله أو بصفة من صفاته فله ومول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ليس بمول وأما إذا حلف بطلاق أو عتاق فهو ومول إجماعاً

حنث في يمينه * رجل حلف أن لا يطلق امرأته فخلعها فضولي فبلغه الخبر أن أجاز خلع الفضولي باللسان حنث في يمينه وإن أجاز بالفعل بان لم يقل شيئاً باسمه إلا أنه أخذ بدل الخلع قالوا لا يحنث في يمينه وعليه الاعتماد وهذا إجازة نكاح الفضولي سواء * رجل حلف بيمين مغلظة أن لا يطلق امرأته ثم أراد الخلاص منها من غير أن يكون حائثاً فالحيلة في ذلك أن يتزوج رضية ويأمر أخت امرأته أو أم امرأته أن ترضعها حتى تصير الرضية بنتاً لأخت امرأته أو تصير بنتاً لامرأته فيصير جامعا بين الأختين أو جامعا بين المرأة وخالتها فيفسد نكاحهما جميعاً * رجل قال لا أمر أنه أنت طالق إن دخلت هذه الدار وإن دخلت هذه الدار الأخرى فان دخلت إحدى الدارين طلقت وإن دخلت الدار الثانية وهي في العدة لا يقع طلاقاً آخر وكذا لو قال إن دخلت الدار فانت طالق وإن دخلت هذه الدار الأخرى ولو قال أنت طالق واحداً من الدارين يحنث في يمينه واحدة إذا دخلت الدار وإن لم يقل واحدة ولكن قال أنت طالق إن دخلت الدار فتنين

يقع ثنتان إذا دخلت الدار مرة واحدة ولو قال لامرأته أنت طالق واحدة ان شئت ثنتين فان شامت ثنتين فهي واحدة ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار طالق يقع واحدة للحال والاولى اذا دخلت الدار ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثا تنصرف الثلاث الى الطلاق الا أن ينوى الدخول ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار عشر مررات لا الى الطلاق ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار طالق وكان ذلك قبل أن يدخل بها طلقت للحال واحدة بالوسطى واذا تزوجها فدخلت الدار طلقت بالاولى * رجل قال لامرأته طالق ثلاثا ان دخل الدار اليوم فشهد شاهدان انه دخل فقال الخائف عبدي حران كانا رأينا في دخلت الدار لم يعتق عبده بتولها ما رأينا دخل الدار حتى يشهد شاهدان غير الاولين ان الاولين رأياه دخل الدار وكذا الوفاق الخائف الاولين عبدي حران لم يكونا شهدا على بزور لا يعتق عبده * رجل قال لامرأته أخبريني بأمر كذا فقالت لا فقال الزوج ان لم تخبريني فأنت طالق ثلاثا (٤٧٧) قال محمد رحمه الله تعالى هذا يكون

على الابد الا أن ينوى الفور
* رجل قال لامرأته أنت طالق ان كلمتك سنة اذهبي يا عبدة الله قال قد كلمتها وحنث في عيني * رجل قال لامرأته اذا قلت لك يا زانية فأنت طالق ثم قال لابنها يا ابن الزانية طلقت امرأته فان نوى أن يواجهها دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في النضاء * رجل قال لامرأته قبل الدخول اذا حضت فأنت طالق وقالت حضت وتزوجت من ساعتها ماتت قال محمد رحمه الله تعالى ميراث الزوج الاول دون الثاني وقال لا ندري أكان ذلك حيا أم لا * رجل له امرأة بنت أربع عشرة و غلام ابن أربع عشرة فقال للمرأة اذا حضت فأنت طالق وقال للغلام اذا احتلمت فأنت حر فقالت الجارية قد حضت وقال الغلام قد احتلمت قال تصدق الجارية ولا يصدق الغلام قال لان

وان حلف بحج أو عمرة أو صوم أو صدقة فليس ببول اجماعا وكذا اذا قال ان قربتك فانت على كظهر أمي لم يمين موليا ثم اذا صاح ايلاء الذي فهو في أحكامه كالسليم الا انه اذا وطئ واليمين بالله لم يلزمه كفارة كذا في السراج الوهاج * (الفاظ التي يقع بها الابلاء نوعان) صريح وكناية (أما الصريح) فكل لفظ يسبق الى الفهم معنى الوقاع منه لقوله لا أقربك لا أجامعك لا أطول لا أباضعك لا اغتسل منك من جنبه لان المباضة المضافة اليها يراد به الوقاع عادة والغتسل من الجنبه منها لا يكون الا من الجماع في الفرج وبذلك لو قال لا افتضك وهي بكر لان الافتضا لا يكون الا بالجمعة كذا في محيط السرخسي * ولو قال لا وطئت في الدبر أو فيمادون الفرج لم يصرم موليا ولو قال لا جامعتك الا جماع سوء سئل عن نيته قال أردت الوطء في الدبر صار موليا وان قال أردت جماعا ضعيفا لا يزيد على التقاء الختانين فليس ببول وكذا ان لم تكن له نية وان قال أردت دون ذلك فهو بول كذا في فتح القدير * وفي النبايع في هذه الالفاظ لا يصدق في القضاء لانه لم يرد به الجماع ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في التارخانية * (وأما الكناية) فكل لفظ لا يسبق الى الفهم معنى الوقاع منه ويحتمل غيره فلم ينوى لا يكون ايلاء كقوله لا أمسها الا أنها لا تدخل بها الا غشاها لا يجمع رأسها ورأسى لا يثبت معك في فراش لأصاحبها لا يقرب فراشها أو ليسوا أم أو ليغظنها كذا في محيط السرخسي * ولو قال ان غمت معك فأنت طالق ثلاثا ولا نية له فهو ايلاء ووقع على الجماع عرفا كذا في الظهيرية * (ومنها) الاصابة والمضاجعة والذوق كذا في العيني شرح الكنز * في النبايع وينعقد الابلاء بكل لفظ تنعقد به اليمين كقوله والله وبالله وبالله وجلال الله وعظمته الله وكبرياء الله وسائر الالفاظ التي تنعقد به اليمين ولا تنعقد بكل لفظ لا تنعقد به اليمين كقوله وعلم الله لا أقربك أو قال على غضب الله أو سخط الله أو ما أشبهه لا تنعقد به اليمين وفي المنافع وأهل الابلاء من كان أهل الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما من كان أهلا لوجوب الكفارة كذا في التارخانية * ولا يكون موليا الا بالخلف على الجماع في الفرج فان كان يحنث بدون الجماع في الفرج لا يكون موليا * رجل قال لامرأته والله لا يس جلدك بجلدي لاني لا يكون موليا لانه يحنث في عيني بالمس بدون الجماع في الفرج ولو قال لا يس فرجك يكون موليا لانه يراد به هذا الكلام الجماع ولو قال ٢ اكر با توخيم فأنت طالق ولم ينوشيا يكون موليا امراد الناس من هذا الجماع فان نوى المضاجعة لا يكون موليا فان ضاحجهما ولم يجامعهما كان حاشا ولو قال ٣ اكر من دست بزني فراز كنم تايكسال اعلى كذا ولم يقربها بأربعة أشهر تبين بتعليقه لانه

ترجمة
٢ ان غمت معك ٣ ان رفعت يدي على المرأة الى سنة

في الغلام يمكن أن ينظر كيف يخرج منه المني وأما خروج الدم من الفرج لا يعلم انه حيض ولا يقف عليه غيرها فقبل قولها امرأته قالت لزوجه طالق طالق فقال الزوج طلقت ان نوى واحدة فواحدة وان نوى ثلاثا وثلاثا ولو قالت طلقتي وطلقتي فقال الزوج طلقت فهي ثلاث وكذا لو قالت خيرني خيرني خيرني فقال قد فعلت فطلقت نفسها فهي واحدة وان قالت خيرني وخيرني وخيرني فقال قد فعلت وطلقت نفسها فهي ثلاث * رجل قال لامرأته ان وطئت بك مادمت معي فأنت طالق ثلاثا ثم أراد الخيلة قال محمد رحمه الله تعالى بطلانها اطلقة بانته ثم تزوجها من ساعتها فبطلت ولا يحنث * رجل قال لامرأته أنت طالق وان دخلت الدار طلقت للحال ولو قال ان دخلت الدار أنت طالق أو قال فان دخلت الدار أنت طالق طلقت للحال في هذه المسائل ولو قال أنت طالق ان ولم يزد عليه تطلق للحال في قول محمد رحمه الله تعالى ولا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا أو قال أو قال أو قال ان كان أو قال

أن لم يكن لا يطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه أخذ محمد بن سلمة رحمه الله تعالى * رجل به فاقة أو ثقل في أسانه لا يمكنه إتمام الكلام إلا بعد مدة خلف بالطلاق وذكر الشرط أو الاستثناء بعد تردد وتكلف إن كان معروفاً بذلك جازاً استثناءً وتعليقه * رجل قال بالفارسية امرأته طالق كرم من وقطع الكلام قال أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يقع الطلاق كما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته أنت طالق أبداً منذ خلا اليوم طلقت الحال كأنه قال أنت طالق تطليقة لا يقع عليك اليوم * رجل قال كل امرأة لي طالق إلا هذه وليس له امرأة سواها لا تطلق امرأته قالت لزوجها طلقتي ثلاثاً فقال الزوج أنت طالق فهي واحدة لأن ينوي ثلاثاً ولو قال قد فعلت طلقت ثلاثاً وكذا لو قال قد طلقتك ولو قالت المرأة طلقتي فقال الزوج قد طلقتك ينوي ثلاثاً فهي واحدة ولو قال لامرأته طلقتك فقلت قد فعلت والزوج ينوي ثلاثاً فهي ثلاث (٤٧٨) امرأته ادعت على رجل أنها امرأته خلف الرجل بطلاق امرأته أخرى ما هي بامرأته

يراد به في العرف الجماع ولهذا لو جامعها في السنة فيما دون الفرج لا يحنث في يمينه كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أنا منك مول فإن عني به الخبر كذباً فليس بمول فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء وإن عني به الإيجاب فهو ومول في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو قال إذا قررتك فعلي صلاة لا يكون مولياً كذا في الكافي * ذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لله علي أن أعتق عبدي هذا عن ظهاري إن قررت امرأتى فلانة وهو مظاهر وأليس بمظاهر لا يكون مولياً ولو قال عبدي هذا عن ظهاري إن قررت امرأتى فهو ومول بمظاهرا كان أو غير مظاهر ويجزى عن ظهاري يريده إذا كان مظاهراً وقد قربها ثم قال كل شيء يعتق إذا قرب امرأته فهو ومول وكل شيء لا يعتق إلا بفعل آخر لا يكون مولياً كذا في المحيط * ولو قال لامرأته إن قررتك أو دعوتك إلى فراشي فانت طالق لا يكون مولياً كذا في فتاوى قاضيان * قال لها إن اغتسلت من جنبتي ما دمت امرأتى فانت طالق ثلاثاً وأعاد هذا القول ولم يعلم هذا القول وكانت المرأة حاملًا ولم يجامعها قبل وضع الحمل فوضعت حملها بعد هذه المقالة بأربعة أشهر فصاعدًا وقع عليها واحدة بانه بعضى الأربعة الأشهر وانقضت عدتها بوضع الحمل فإن تزوجها بعد ذلك جاز ولا يحنث به بذلك كذا في الفتاوى الكبرى * ولو حلف بأن يقول إن قررتك فعلي حجة أو عمرة أو صدقة أو صيام أو هدي أو اعتكاف أو عيمين أو كفارة عيمين فهو ومول ولو قال فعلي اتباع جنازة أو سبعة تلاوة أو قراءة القرآن أو الصلاة في بيت المقدس أو تسبيحة فليس بمول وتجب صحة الأيلاء فيم لو قال فعلي مائة ركعة ونحوه مما يشق عادة ولو قال فعلي أن أتصدق على هذا المسكين بهذا الدرهم أو مالي هبة في المسكين لا يصح إلا ينوي التصديق به ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق يصير مولياً عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * ولو قال إن قررتك فعلي صوم شهر كذا فإن كان ذلك الشهر ربيضي قبل مضى الأربعة الأشهر لم يكن مولياً وإن كان لا يعضى قبل مضى الأربعة الأشهر فهو ومول كذا في البدائع * ولو قال إن قررتك فعلي إطعام مسكين أو صوم يوم فهو ومول بالاتفاق كذا في المبسوط للسرخسي * حلف لا يقربها في زمان أو في مكان معين لا يصح كون مولياً حلف لا يقربها وهي حائض لا يكون مولياً كذا في محيط السرخسي * ولو قال أنت علي مثل امرأة فلان وقد كان فلان آلي من امرأته فإن نوى الأيلاء كان مولياً وإلا فلا ولو قال أنت علي كاليتة ونوى اليمين يكون مولياً ولو قال لامرأته إن قررتك فانت علي حرام ونوى اليمين يصير مولياً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصير مولياً حتى يقربها ولو آلى من امرأته ثم قال لامرأته أخرى أشركتك في أيا لها لا يصير مولياً وذكر الشيخ الكرخي لو قال لامرأته أنت علي حرام ثم قال لامرأته أخرى قد أشركتك معها كان مولياً بينهما ما وفرق بينهما كذا

فأقامت المدعية البيعة أنها امرأته فقال الزوج قد كانت امرأتى فطلقتها قال لا يحنث في يمينه * رجل ادعى قبل رجل ما لا خلف المدعى عليه بطلاق امرأته ما للمدعى عليه شيء وشهد شاهدان أن المدعى عليه ألف درهم وقضى القاضي عليه بألف درهم للمدعى فالمدعى عليه يقول ماله على شيء حنث الخالف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحنث في قول محمد رحمه الله تعالى ولو شهد شهود المدعى أن المدعى أقرضه ألفاً وقضى القاضي عليه بألف لا يحنث في قواها ما * رجل حلف بطلاق وحنث في يمينه ولا يدرى أنه كان حلف بواحدة أو بثلاث قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقتصر في ذلك ويعمل بما يقع عليه التحري وإن استنوى ظنه يأخذ بالأكثر احتياطاً * رجل قال لامرأته إن دخلت الدار

فانت طالق ثم قال لامرأته أخرى وأنت طالق تطليقة للحال ويتعلق طلاق الأولى بالدخول ولو قال لا جنبية إن تزوجتك فانت طالق ثم قال لامرأته وأنت طالق تطليقة للحال لا جنبية إن تزوجتك فانت طالق ثم قال لامرأته وهذه كان على النكاح كله * رجل قال لامرأته المدخول به أنت طالق وانت أو قال أنت طالق وانت أو قال أنت طالق فانت طلقت المرأة واحدة الآن ينوي بالكلام الثاني طلاقاً آخر فيلزمه ذلك ولو قال أنت طالق وانت لامرأته أخرى أو فانت طلقت جميعاً فإن قال لم أتو بالكلام الثاني طلاقاً لا يدين في القضاء ولو قال أنت طالق وأنتا وضم إليها امرأته أخرى طلقت الأولى ثنتين والأخرى واحدة إذا ضم إليها من يلزمها الطلاق لزم الأولى من الطلاق مثل ما يلزم صاحبتهما في الكلام الثاني وكذا لو قال ثم وأنتا ولو قال فأنتما ولو قال لها أنت طالق لا بل أنت فهي طالق واحداً بالكلام الأول ولا يلزمها بالكلام الثاني طلاقاً آخر إلا أن ينوي ولو قال

أنت طالق لا بل أنتما لزم الأولى بتطبيقه والآخرى واحدة رجل له ثلاث نسوة فقال لواحدة إذا طلقك فالآخرى طالقان ثم قال للآخرى مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل ذلك ثم طلق الأولى واحدة فانه يقع على الآخرى واحدة واحدة ولولم يطلق الأولى ولكنه طلق الوسطى واحدة فانه يقع على الثالثة والأولى واحدة واحدة ثم يعود على الثالثة وعلى الوسطى وعلى كل واحدة تطبيقاً أخرى ولا يقع على الأولى شيء سوى الطلاق الأول ولولم يطلق الأولى والوسطى ولكنه طلق الثالثة فانه يقع على الثالثة ثلاث تطبيقات وعلى الوسطى والأولى على كل واحدة ثنتان رجل له امرأتان زينب وعمرة فقال عمرة طالق الساعة أوزينب طالق إذا دخلت الدار لم يقع الطلاق على أحدهما حتى يدخل الدار فإذا دخل خير في إبقائه على أيتهما شاء رجل قال لامرأته أنت طالق أو لست برجل أو أنا غير رجل فهي طالق لانه رجل وهو كاذب في كلامه ولو قال أنت طالق أو أنا رجل كان صادقا ولم يطلق امرأته (٤٧٩) رجل قال لامرأته اسمها عمرة

ان دخلت الدار يا عمرة فأنت طالق ويا زينب فدخلت عمرة الدار طلقت ويسئل عن نيته في زينب فان قال نويت طلاقها أيضا طلقت أيضا ولو قال ذلك بغيره او فقال نويت طلاقها مع عمرة طلقتا جميعا ولو قدم الطلاق فقال يا عمرة أنت طالق ان دخلت الدار ويا زينب فدخلت عمرة الدار طلقتا جميعا ولو قال لم أنوطلاق زينب لا يقبل قوله ولو قال أنت يا عمرة طالق ويا زينب لم تطلق زينب إلا أن ينوبها قال ألا ترى انه لو قال لك يا فلان على ألف درهم ويا فلان كان المال لأول ولوقدم المال فقال لك على ألف درهم على يا زيد ويا سالم كان المال لهما جميعا ولو قال يا عمرة أنت طالق يا زينب فعمرة طالق دون زينب إلا أن ينوبها ولو قال أنت طالق يا عمرة يا زينب لم تطلق زينب

في الظهيرة * ان قال لأقربكما كان موليا منهما فإذا مضت أربعة أشهر ولم يقربهما بائنا جميعا وان قرب واحدة منهما بطل إيلاهما وإيلاء الباقية على حاله ولا تجب عليه كفارة وان قربهما جميعا بطل إيلاهما ووجبت كفارة عین وان ماتت أحدهما قبل مضي أربعة أشهر بطل إيلاهما ولا تجب كفارة العين وان قرب بعد ذلك بالاتفاق وان طلق أحدهما لا يبطل إيلاء كذا في السراج الوهاج * قال للسانه الأربع والله لأقربكن صار موليا منهن للحال حتى لو لم يقربهن حتى مضت المدة أربعة أشهر بن جميعا وهذا قول أصحابنا الثلاثة وهو المستحسن ان كذا في البدائع * ولو قال لأربع نسوة لأقربكن الأفلانة أو فلانة فانه لا يكون موليا منهما جميعا حتى لا يحنث ان قربهما ولا تقع الفرية بينهما وبينهما بعض المدة من غير قربان كذا في الفصول العمدية * ولو آلى من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحدة تقع طلقة واحدة عندهما استحصانا وفي مجلسين يتعدد كذا في الظهيرة * اذا قال والله لأقرب أحدا كما فانه يصير موليا من أحدهما ما حتى لو وطئ أحدهما مالزمتة الكفارة وبطل إيلاء ولومات أحدهما ما أوطئ أحدهما ثلاثا أو بانث بالردة تعينت الثانية لإيلاء الزوال المزاجه ولولم يقرب أحدهما ما حتى مضت المدة بانث أحدهما بغير عين وله أن يختار الطلاق على أيتهما شاء ولو أراد أن يعين الإيلاء في أحدهما قبل مضي أربعة أشهر لا يملك ذلك حتى لو عين أحدهما ثم مضت أربعة أشهر لم يقع الطلاق على المعينة بل يقع على أحدهما بغير عينها ويخبر في ذلك فلم يقع على واحدة منهما حتى مضت أربعة أشهر أخرى وقعت تطليقة على أخرى وبانت كل واحدة منهما بتطبيقه في ظاهر الرواية كذا في البدائع * ولو بائنا بعضي المدتين ثم تزوجهما معا يكون موليا من أحدهما ولو تزوجهما متعافيا صار موليا من أحدهما ولا تعين الأولى بالسبق ولا بالتعيين إلا أنه اذا مضت مدة الإيلاء من يوم تزوجها أو لبانت الأولى بسبق مدة إيلائها فإذا مضت أربعة أشهر أخرى منذ بانث الأولى بانث الأخرى كذا في الكافي * وان قال لأقرب واحدة منكم صار موليا منهما ما فإذا مضت أربعة أشهر ولم يقربهما بائنا وان قرب واحدة منهما بطل إيلاهما وتجب الكفارة كذا في السراج الوهاج * ولو حلف لا يقرب زوجته وأمه أو زوجته وأخته وأجنبية لا يصير موليا ما يقرب الأجنبية أو أمته فإذا قربهما صار موليا لانه لا يمكنه قربهما بعد ذلك إلا بالكفارة كذا في الاختيار شرح المختار * رجل قال لامرأته وأمه والله لأقرب أحدا كما لم يكن موليا إلا أن يعنى امرأته فان قرب أحدهما حنث فان اعتق الأمة ثم تزوجها لم يكن موليا أيضا ولو قال والله لأقرب واحدة منكم كفاه ومول من الحرقة استحصانا كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * لو كان له امرأتان حرة وأمة فقال والله لأقربكما صار موليا منهما جميعا فإذا مضى شهران ولم يقربهما ما بانث الأمة وإذا مضى شهران آخران بانث الحرة أيضا ولو قال والله لأقرب

الأول ينوبها ولو قدم اسمها فقال يا عمرة يا زينب أنت طالق لم تطلق الأولى إلا أن ينوبها * رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق فهذا على دخله واحدة ولو قال ان دخلت الدار فأنت طالق ان دخلت الدار فهذا على دخلتين * رجل قال لامرأته ان قلت لك أنت طالق فأنت طالق ثم قال قد طلقتك تطلق اثنتين واحدة بالتطابق وواحدة باليمين * رجل قال ان تزوجت امرأة فهي طالق وان تزوجت امرأتين فهما طالقان فتزوج امرأتين معاهما طالقان واحدة واحدة وأحدهما طالق ثنتين * رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق ان شاء زيد فقال زيد شئت تطليقة واحدة قال أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى لا يقع شيء ولو قال شئت أربعاً فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقع الثلاث اذا قال شئت أربعاً امرأة أتهمت بالسرقة فأمرت زوجها حتى يحلف بطلاقها انهم تسرق لحلف الزوج فقالت المرأة قد كنت سرق وصرت حائضا فحلفت كن للزوج أن لا يصدقها لانها

لا يكون موليا كذا في السراج الوهاج * وفي المنتقى اذا قال والله لا أطوك أربعة أشهر بعد أربعة أشهر فهو مول بمنزلة ما لو قال والله لا أطوك ثمانية أشهر ولو قال والله لا أقربك شهرين قبل شهرين فهو مول وذكر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال والله لا أقربك أربعة أشهر الا يوما ثم قال من ساءت موالاته لا أقربك ذلك اليوم فهو مول كذا في المحيط * ولو قال لامرأته أنت طالق قبل ان أقربك بشهر لم يكن موليا حتى يمضي شهر فاذا مضى شهر ولم يقربها كان ايلاء حينئذ لقيام ممكنة الجماع قبل الشهر فلا شيء يلزمه فان قربها بعد مضى شهر قبل تمام مدة الايلاء طالقت بالحنث وان تركها أربعة أشهر ولم يقربها بانت بتولية بالايلاء وكذا الحكم اذا جعل ان قربتك ردي ناله وقال أنت طالق قبل ان أقربك بشهر ان قربتك كذا في شرح الخيصر الجامع الكبير * وفي شرح الطحاوي لو قال أنت طالق قبل ان أقربك فانه يصير موليا فان قربها وقع الطلاق بعد القربان بلا فصل ولو تركها حتى مضت أربعة أشهر بانت بالايلاء كذا في التتارخانية * ولو قال لامرأته اني له انتماطا لقان ثلاثا قبل ان اقرب بك بشهر لم يكن موليا منهما حتى يمضي شهر فاذا مضى شهر صار موليا منهما فان تركها أربعة أشهر بانتا وان قربها بانت كل واحدة بثلاث ولو قرب احداهما قبل مضى الشهر أو قربها بطل الايلاء ولو قرب احداهما بعد شهر سقط الايلاء عنها ويصير موليا من الباقية فان قرب الباقية طلقا ثلاثا وكذا لو قال انتماطا لقان ثلاثا قبل ان اقرب بك بشهر ان قربتك كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * واذا حلف على قربان امرأته بعقوبته ثم باعه سقط الايلاء ثم اذا عاد الى ملكه قبل القربان انعقد الايلاء وان دخل في ملكه بعد القربان لا ينعقد ولو قال ان قربتك فعبدني هذان حران فبات أحدهما أو باع أحدهما لا يبطل الايلاء ولو ماتا جميعا أو باعهما جميعا معا أو على التعاقب بطل الايلاء ولو دخل أحدهما في ملكه بوجه من الوجوه قبل القربان انعقد الايلاء ثم اذا دخل الآخر في ملكه انعقد الايلاء من وقت دخول الاول وان قال ان قربتك فعلى شحروا لى فهو مول كذا في السراج الوهاج * ولو آلى بعقوبت أحدهما بغير عينة فباع أحدهما ثم اشتراه ثم باع الآخر فالمتة من حين اشترى ما باع أو لا ولو باع الثاني قبل اشتراء الاول سقط الايلاء ولو قال ان قربتك فعبدني حر برأس شهر أو قال فكل مملوك اشتريته فهو حر صار موليا فاما لو قال فهذا العبد حر ان اشتريته أو فلانة طالقي ان تزوجتها أو قال كل امرأة تزوجها من العرب أو كل امرأة مسلمة أو قال فهذه الدراهم صدقة ان ملكتها لا يصير موليا لانه ليس بمائع من القربان كذا في العتائية * رجل قال لامرأته ان قربتك فعبدني هذا حر فضت أربعة أشهر وخاصة الى القاضي ففرق القاضي بينهما ثم اقام العبد بيعة أنه حر الاصل فان القاضي يقضى بحريته ويبطل الايلاء وترد المرأة الى زوجها لانه تبين أنه لم يكن موليا فانه يمكنه قربانها من

همران قرية زوجه يا نبغي أن يحنث * رجل قال لا مراثة اكر ريسمان تو بكار برم يا بكار آيد مرا فانت طالق فاستبدل غزلها بغزل غير
 آخر او كر باسا نسج بغزلها بكار باس آخر فلبس ذلك قال أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى لا يحنث في يمينه ولو قال اكر ريسمان تو بكار برم فلبس
 ثوبا من غزلها قال أبو بكر لا يحنث في يمينه فقل اكر بكار آيد فقال أخاف أن يكون حاثبا للبس * رجل قال ان انتفعت بهم هذه الحنطة
 فامراثة طالق فباعها وانتفع بثمنها قال لا يحنث في يمينه ولو قال اكر رسته تو برتن من آيد فانت طالق فوضع يده على غزلها أو خاط بغزلها
 ثوبا ولبس أو اتكا على مرفقة من غزلها أو نام على فراش من غزلها قالوا يمينه تقع على اللبس خاصة ولا يحنث في هذه الوجوه * رجل حلف
 وقال اكر كسي را نبيذهم فسقي رجلا أو أهدي الى رجل قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان نوى السقي أو الدفع فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا
 كانت يمينه على السقي والدفع * رجل قال لا مراثة اكر از درم من برداري فانت طالق فوجدت المرأة دراهم زوجها في منديل فاعطت امرأته

أخرى وقالت لها ارفعي مني شيئاً فرفعت ثم دفعت اليها قال أبو القاسم ومحمد بن سلة رجعهما الله تعالى تطلق امرأته رجل قال لامرأته اكره
 ما توخيم فأنت طالق ولم ينوشياً قالوا عيینه يقع على الجماع ويكون مولياً وان نوى به النوم فهو على المضاجعة لا على الجماع فلا يكون مولياً
 رجل قال اكره فلان بخانته من نيايد بشام فأمرأته طالق فدعا فلاناً الى بيته ليتعشى فتعشى فلان ثم جاء الى الداعي والداعي ينتظره فأكل معه
 قالوا لا يكون حاشاً في عيینه رجل قال لامرأته اكره ان جاءه برتن من أيده فأمرأته طالق وكان ذلك في صاخمه على كتفه قالوا عيینه يقع على
 اللبس المعتاد في ذلك الثوب فلا يحسث بدونه رجل اتهم امرأته بالسرقه فقال لها انك تسرقين من دراهمي كذا اكره بس ازين ارسيم من بر
 داري فأنت طالق فرفعت بالمكنسة في كنس البيت ووضعت في ناحية وأخبرت زوجها بذلك قالوا ان رفعت للحبس عن زوجها يرحى أن
 لا يكون حاشاً امرأته خرجت الى قرية فقال لها الزوج اكره بس ارسه روزباشي فأنت طالق (٤٨٣) فانصرفت في طريقها الى قرية
 أخرى ثم ذهبت الى القرية

التي خرجت اليها ومكثت
 هناك أياماً قالوا ان انصرفت
 من الطريق على ان لا تذهب
 اليها ثم انصرفت الى القرية
 الاولى لا يحسث في عيینه
 رجل قال لامرأته اكره ان يزر
 برود بر من جنانك تا كنون
 رفت فأنت طالق قالوا ان كان
 لكلامه مدة ينصرف
 اليمن الى المقدمة وان لم
 يكن ولم ينوشياً ان كان ينكر
 عليها فيما زلت ولا يغض شيئاً
 لا يكون حاشاً ولا يكون
 حاشاً رجل قال لامرأته
 اكره شمة توبا كاكرد
 تو بسودوزيان من دراید
 فأنت طالق فغزلت المرأة
 وكست نفسها وصيانها
 لا يحسث الرجل وكذا لو
 قضت بذلك دينها على زوجها
 وانما يحسث اذا دخل ذلك في
 ملكه لا غير رجل قال
 لامرأته اكره ان توت
 تو بسودوزيان من دراید
 فأنت طالق فاخذت من

غير شيء يلزمه كذا في التهييرة في الينايع لو قال والله لا أقربك فضي يوم ثم قال والله لا أقربك فضي
 يوم آخر ثم قال والله لا أقربك فانه يكون ثلاث ايلات وثلاث ايمان فان لم يقربها حتى مضت أربعة
 أشهر بانته بتطليقة واحدة فاذامضي يوم بانته بتطليقة أخرى فاذامضي آخر بانته بتطليقة
 تطليقات ثم لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فان قربه بعد ذلك لزمته ثلاث كفارات كذا في
 التارخانية ولولا آي من امرأته في مجلس واحد ثلاث مرات فقال والله لا أقربك والله لا أقربك والله
 لا أقربك ان أراد التكرار فالايلاء واحد واليمين واحدة فان لم تكن له نية فالايلاء واحد واليمين ثلاث
 وان أراد التشديد والتغليظ فالايلاء واحد واليمين ثلاث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى
 (ثم الايلاء على أربعة أوجه) ايلاء واحد ويمين واحدة كقوله والله لا أقربك وايلاءان ويمينان وهو
 اذا آي من امرأته في مجلسين أو قال اذا جاء غد فوالله لا أقربك واذا جاء بعد غد فوالله لا أقربك وايلاء
 واحد ويمينان وهي مسئلة الخلاف اذا قال في مجلس واحد والله لا أقربك والله لا أقربك واراد به التغليظ
 فالايلاء واحد واليمين ثنتان عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى حتى اذا مضت أربعة أشهر
 ولم يقربها بانته واحدة وان قربه اوجب كفارتان وايلاءان ويمين واحدة وهو اذا قال لامرأته كلمت
 هذين الدارين فوالله لا أقربك فدخلت احدهما فدخلت احدى فدخلت احدى فدخلت احدى فدخلت احدى فدخلت احدى
 ويمين واحدة فالاول منع عند الدخلة الاول والثاني عند الدخلة الثانية كذا في السراج الوهاج لو قال
 والله لا أقربك سنة الا ينقصان يوم يصرف اليوم الى آخر السنة بالاتفاق ويكون مولياً رجل قال لامرأته
 والله لا أقربك سنة فلما مضى الاربعة اشهر فبانته ثم تزوجها ثم مضى اربعة اشهر بانته ايضاً فان
 تزوجها ثالثاً لا يقع لانه بقي من السنة بعد التزوج أقل من اربعة اشهر كذا في غاية البيان ولو قال والله
 لا أقربك سنة الا يوم لم يكن مولياً لعمال في قول أصحابنا الثلاثة وعند زفر يكون مولياً لعمال حتى لو مضت
 السنة ولم يقربها يوماً لا كفارة عليه عندنا فان قال ذلك ثم قربه يوماً ينظر ان بقي من السنة اربعة اشهر
 فصاعداً صار مولياً وان بقي أقل من ذلك لم يصير مولياً وعلى هذا الخلاف اذا قال والله لا أقربك سنة الا مرة
 غير ان في قوله الا يوماً اذا قربه وقد بقي من السنة اربعة اشهر فصاعداً لا يصير مولياً لم تغرب الشمس من
 ذلك اليوم ويعتبر ابتداء المدة من وقت غروب الشمس من ذلك اليوم وفي قوله الا مرة يصير مولياً عقب
 القربان بلا فصل ويعتبر ابتداء المدة من وقت فراغه من القربان كذا في البدائع لو اطلق بان قال
 لا أقربك الا يوماً لا يكون مولياً حتى يقربها فاذا قربه صار مولياً ولو قال سنة الا يوماً لا يكون
 مولياً ابدأ وكذا لو اطلق مع هذا الاستثناء كذا في فتح القدير ولو قال لامرأته والله لا أقربك الا يوماً لا يكون

تلك الاوراق وألقت على دوده بغير امره لا يحسث كما لو علقت دابة ذلك بغير امره رجل دفع الى رجل مصحفاً يملكه فقال اكره
 وزيان من دراید فكذا فقرأ المصنف فيه قالوا يحسث في عيینه قال رضى الله تعالى عنه اراد به اذا حلف الدافع اكره مصحفاً بسودوزيان
 من دراید ولو وهب من الاخر لا بشرط العوض ثم عوضه الموهوب لا يحسث ولو باعه حسث قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي ان
 لا يحسث اذا قرأ فيه لانه لا اراد باليمين ذلك قال رضى الله تعالى عنه لان العوض اذا لم يكن مشروطاً بالعقد لم يكن انتفاعاً بالمصنف بخلاف
 البيع لانه يملكه فيكون قائماً مقامه رجل قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق فدخلت كرم بابها في الدار ليس له باب غير ذلك
 اختلّفوا فيه قال بعضهم يحسث في عيینه وقال بعضهم ان كان الكرم صغيراً بعد من الدار ويفهم بذلك الدار لا يحسث في عيینه والا يكون
 حاشاً رجل قال لامرأته ان دخلت داراً أخرى فانت طالق فسكن أخوها المصنف داراً أخرى ودخلت المرأة تلك الدار الحديثة قال بعضهم ان كانت

عينه ليعطي نفسه من تلك الدار الاولى لا يحنث في عيئه وان كانت عيئه لاجل الاخ حنث في عيئه وان لم يكن له في عيئه نية يحنث في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فان دخلت المرأة الدار التي كانت لآخيه وقت اليمين ان كانت الدار في ملك أخيه الا انه لا يسكن فيها حنث في عيئه وان خرجت تلك الدار عن ملك الاخ بعد اليمين ببيع أو هبة أو غير ذلك لا يحنث وان مات الاخ وصارت داره ميراثا لورثته فان دخلت بعد ما صارت ملكا لاحد الورثة بالقسمة لا يحنث وان دخلت قبل القسمة اختلفوا فيه والاصح أن لا يكون حاشا وان مات صاحب الدار وعليه دين مستغرق فدخلتها حنث في عيئه * رجل قال لامرأته ان ذهبت الى قرية كذا فانت طالق فذهبت الى قرية أخرى الا انها مرت في ضياع تلك القرية قالوا ان لم تدخل في عمرانها لا يحنث في عيئه * رجل قال لامرأته ان لم أشبعك من الجماع فانت طالق حكى عن الفقيه أبي حفص البخاري رحمه الله (٤٨٤) تعالى انه قال ان جامعها حتى أنزلت فقد أشبعها * رجل قال لامرأته ان حملت التسكة

ففيه لم يكن * وليا بهذه اليمين أبدا فان جامعها في يومين حنث حين تغرب الشمس من اليوم الثاني ولو قال والله لا أقرب بك الا يوما أو الا في يوم أو الا يوما واحدا أو بكافيه أو الا في يوم واحد أو بكافيه لم يكن موليا حتى يقربها في يوم فإما مضى ذلك اليوم صار موليا منها ولو جود بلا مدة الايلاء ولو قربها في يومين متفرقين بأن قرب احدهما يوم الخميس والاخرى يوم الجمعة حنث وسقطت اليمين وكذا لو قربها في يوم الخميس ثم قربها في يوم الجمعة فان قربها في يوم الخميس ثم قرب احدهما يوم الجمعة فهو مول من التي لم يقربها في يوم الجمعة وسقط الايلاء من الاخرى ولو قرب احدهما يوم الخميس ثم قربها في يوم الجمعة كان موليا من التي لم يقربها يوم الخميس اذا غربت الشمس من يوم الجمعة ولا يكون موليا من التي قربها يوم الخميس فان قرب التي قربها في يوم الخميس بعد ذلك لا يحنث وان قرب الاخرى حنث وسقط الايلاء عنها ولو قرب احدهما يوم الاربعاء ثم قربها يوم الخميس نعتين يوم الخميس للاستثناء ثم اذا قرب الثانية يوم الجمعة حنث وسقطت اليمين لو جود قربانها في غير يوم الاستثناء ولو قرب يوم الجمعة التي كان قربها يوم الاربعاء لم يحنث لان الشرط قربانها قربا لان احدهما وقد قرب احدهما مرتين والا يلاء باق في حق التي لم يقربها يوم الاربعاء * رجل قال لامرأته والله لا أقرب بك الا يوم الخميس لا يكون موليا حتى يمضي يوم الخميس ثم هو مول ولو قال الا يوم الخميس لم يكن موليا أبدا كذا في شرح الجمع الكبير للحصري في باب الاستثناء من اليمين التي تقع على الواحد وعلى الجماعة * ولو قال وهو بالبصرة والله لا أدخل الكوفة وامرأته به لم يكن موليا كذا في الهداية * ولو جعل للايلاء غاية ان كان لا يرجي وجودها في مدة الايلاء كان موليا كما اذا قال والله لا أقرب بك حتى أصوم المحرم وهو في رجب أو لا أقرب بك الا في مكان كذا وبينه وبينه مسيرة أربعة أشهر فصاعدا فانه يكون موليا وان كان أقل من ذلك لم يكن موليا وكذا اذا قال حتى تقطعي طفلك وبينها وبين القطام أربعة أشهر فصاعدا وان كان أقل من ذلك لم يكن موليا وان قال لا أقرب بك حتى تطلع الشمس من مغربها أو حتى تخرج الدابة أو الدجال كان القياس أن لا يكون موليا في الاستحسان يكون موليا وكذا اذا قال حتى تقوم الساعة أو حتى يلج الجمل في سم الخياط فانه يكون موليا وان كان يرجي وجودها في المدة لا مع بقاء النكاح فانه يكون موليا أيضا مثل أن يقول والله لا أقرب بك حتى تموت أو أموت أو حتى أقتل أو تقتلي أو حتى أطلقك أو حتى أطلقك ثلاثا فانه يكون موليا بالاتفاق وكذا اذا كانت أمة فقال لا أقرب بك حتى أملك أو أملك شقصا منك فانه يكون موليا ولو قال حتى أشتريك لا يكون موليا أيضا ولا يفسد النكاح وان كان يرجي وجودها مع بقاء النكاح ان كان مما يخلف به وينذروا وجبه على نفسه كان موليا مثل أن يقول ان قربتك فعبدي حر كذا في السراج الوهاج * ولو قال والله لا أقرب بك حتى أشتريك لنفسك الصحيح انه لا يصير موليا حتى يقول

بالحرام منذ كنت امرأتي فانت طالق فقالت أخذني رجل وجامعني كرها قالوا ان كانت به مال لا تقدر على المنع لا يحنث وان قدرت حنث اذا صدقها الزوج في ذلك * رجل قال لامرأته ان لم أقل عنك مع أخيك بكل قبيل في الدنيا فانت طالق قالوا ان قال مع أخبائها بما هو من أخلاق التمام والصوص والخيادعين والقائلين بصير بارا في عيئه ويأثم بذلك وبعينه هذه تقع على الكثير من ذلك وأقله ثلاثة أنواع من القبح وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ينبغي للحالف أن يقول عند الاخ بعد ما قال من القبايح انما قلت ذلك لاجل اليمين وهي بركة عن ذلك فيكون هذا الكلام توبة منه عما قال فيها ويكون بارا * رجل قال ان اغتسلت من الحرام فامرأته طالق فعانق أجنبية فأمتني واغتسل قالوا يرجي أن لا يكون حاشا وبعينه

يكون على الجماع * رجل قال ان أدخلت فلانا في بيتي فامرأته طالق لا يحنث في عيئه ما لم يدخل فلان بامر الحالف ولو قال ان اشتريك دخل فلان يتي فدخل فلان باذن الحالف أو بغير اذنه بعلمه أو بغير علمه كان الحالف حاشا في عيئه ولو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فدخل فلان بعلم الحالف فلم ينع منه حنث في عيئه والا فلا * رجل قال لامرأته ان قلت فلانة فانت طالق فدعت امرأة الحالف الى عرس فقامت المرأة التي حلف الزوج عليها متعقبة وقالت لامرأة الحالف أين الشاة فقالت امرأة الحالف شاة ولم ترد على ذلك ثم رفعت المتعقبة نقابها قالوا ان قصدت جوابها فقد كلفتها وحنث الحالف * رجل قال لامرأته ان أكلت من لبن بقرتك أو من مصلها فانت طالق فباعته المرأة بقرتها من زوجها ثم حلفت وأكل الحالف لا يحنث في عيئه قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذا اذا كانت اليمين ملك المرأة * رجل قال لانسان يقول شيا تقول هذا من السكر قال امرأتي طالق ان قلت هذا من السكر لم يست بسكران قالوا ان كان كلامه مختلطاً وبه سكران عند الناس يكون

حاشا في عيـنه * سكران دعا امرأته الى فراشه فابت فقلت لها ان امتثلت امرى وساعدتني والافانت طالق فساعدته بعد ما دعاها في المستقبل بعد المين لا يحنث في عيـنه فان دعاها في المستقبل ولم تساعده حنث قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي ان يحنث اذا لم تساعده وان لم يجدد الدعاء لان الناس يريدون بهذا الامتنال للامر السابق * سكران اعطى امرأته درهما فذالت المرأة انك اذا صحت تاخذ منى فقال ان اخذت فانت طالق ثم اخذوه وسكران لا يحنث في عيـنه لان شرط الحنث الاخذ بعد الصبح جماعة من النساء اجتمعن يغزلن لغيرهن على جهة القرض فغضب زوج واحدة وقال لها ان غزلت لاحدا وغزل احدك فانت طالق فبعثت امرأته الى بيت هذه المرأة فطعن الغزل لها فغزلت أم هذه المرأة قالوا ان كانت المرأة تغزل بنفسها فغزلت غيرها لا يقع الطلاق عليها بغزل غيرها سكران قال لامرأته وهبت دارى هذه لك ثم قال ان لم أقل هـ ذامن قلبى فانت طالق ثلاثا ثم افاق ولا يذ كر شيئا من ذلك قالوا لا تطلق (٤٨٥) أنه امر لان الظاهر ان ما يقول في تلك الحالة يقول من قلبه

* سكران قالت له امرأته سر برزبين نه فقال اكر من سر برزبين نه ثم ترا طلاق وتنفس فقال مكر مراد خو يش قالوا ان كان سكوتك لا تقطع النفس يصح الاستثناء ويخرج وضع الرأس على الارض بمراده من ان يكون شرط الحنث وان كان سكوتك لا لا تقطع النفس لا يصح الاستثناء فان قال السكران لست اذكر من ذلك شيئا كانت عيـنه يس فور لانه يريد به النور ظاهرا * رجل قال لامرأته اذا دخلت الشام فاذا لم افارقك فانت طالق فهـذا على الابد ولو قال وان لم افارقك يكون على الفور حين يدخل رجل دفع الى امرأته درهما ثم قال لها ما فعلت بالدرهم قالت اشتريت اللحم فقال الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم فانت طالق وقد ضاع الدرهم من يد القصاب

اشترى لك لنفسى وأقبضك كذا في غاية السروجي * ولو قال والله لا أقربك حتى يأذن لي فلان أو حتى يقدم فلان لم يكن موليا ويكون عينا حتى لو قرب بها بعد ذلك لزمته الكفارة الا أن يموت فيصير موليا الا أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما سطل اليمين حتى لو قرب بها بعد ذلك لا يحنث واذا بطلت اليمين لم يكن موليا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير * واذا قال والله لا أقربك حتى أعقب عبدى فلانا أو حتى أطاق امرأتى فلانة أو حتى أصوم شهر رايص - ير موليا في جواب أبى - حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * ولو قال لا أقربك حتى أقتل عبدى أو حتى أضرب عبدى أو حتى أقتل فلانا أو أضرب فلانا أو أشتم فلانا أو ما أشبه ذلك لم يكن موليا لانه لا يحلف بهذه الاشياء عرفا وعادة كذا في البدائع * ولو قال لصغيرة أو آيسة والله لا أقربك حتى تحيض فهو مول ان علم أنه لا يتحبض الى أربعة أشهر كذا في محيط السرخسى * واذا قال لها والله لا أقربك مادمت امرأتى فأبائهم ثم تزوجها لم يكن موليا منهم او يقربها ولا يحنث ولو قال والله لا أقربك وأنت امرأتى فأبائهم ثم تزوجها كان موليا منها ولو حلف لا يقربها حتى يفعل شيئا لم لا يقدر عليه فهو من السماء فهو مول كذا في التتارخانية * ولو قال لا أقربك مادام هذا النهر يجري فان كان مما لا ينقطع ماؤه فهو مول والا فلا كذا في الظهيرية * ولو جنى المولى ووطئها فحلفت اليمين وسقط اليلاء كذا في فتح القدير * اليلاء متى كان مرسلا وكان المولى صحيحا وقت اليلاء قادر على الجماع فقبضه بالجماع لا باللسان هكذا في محيط السرخسى * ولو قبلها بشهوة أو ولد بها بشهوة أو نظرت في فرجها بشهوة أو جامع فيمادون الفرج لا يكون فيا كذا في التتارخانية * وان كان المولى مريضا لا يقدر على الوطء أو كانت مريضة فقبضه أو أن يقول فشت اليها فان قال ذلك فهو كالق بالوطء في ابطال حكم البرمادام مريضا كذا في الكافي * اذا كان فيؤوه بالقول فقال فشت اليها لا يقع الطلاق عليها بمضى المدة ما اليمين اذا كانت مطلقة فهي على حالها اذا ووطئها لزمته الكفارة وان كانت اليمين موقته بأربعة أشهر وفاء فيها ثم ووطئها بعد الاربعة أشهر لا كفارة عليه كذا في السراج الوهاج * في جوامع الفقه ولو عجز عن جماعها لرتقها أو فترنم أو صغرها أو بالجب أو العنة أو كان أسيرا في دار الحرب أو لا يكونا متنعين أو كانت في مكان لا يعرفها وهي ناشرة أو بينهما أربعة أشهر لا يسرع ما يكون من السيرة دون غيره أو حال القاضي بينهما بشهادة الطلاق الثلاث فنبؤوه باللسان بأن يقول فشت اليها أو رجعت أو أرتجعتها أو أبطلت اليلاء بها بشرط دوام العجز الى تمام المدة ومثله في البسدائع قال أو كان محبوسا وقال القاضي في شرح مختصر الطحاوى لو ألى منها وهي محبوسة أو هو محبوس أو كان بينهما أقل من أربعة أشهر الا أن العدو أو السلطان يمنعه عن ذلك لا يكون فيؤوه باللسان قال ويصح أن يوفى بين القولين في الحبس بان يحمل ما ذكره القاضي على ان أحدهما يمكنه

قالوا ما لم يعلم أنه أذيب ذلك الدرهم أو سقط في البحر لا يحنث * رجل قال لامرأته ان غسلت ثيابى فانت طالق فغسلت كراهة أو ذيله اختلفوا فيه قال الفقيه أبو الليث وأوسلة رحمه الله تعالى لا يحنث في عيـنه * رجل أبان امرأته فقيل له انك تراجمها بعد شهر فقال الزوج ان راجعتها فهي طالق ثلاثا فترت زوجها في العدة أو بعد انقضاء العدة حنث في عيـنه وان كان الطلاق رجعيًا فترت زوجها لا يحنث في عيـنه * رجل قال لامرأته ان اغتسلت عن جنبانة مادمت امرأتى فانت طالق ثلاثا وذكروا هذا القول مرتين أو ثلاثا وكانت المرأة حاملا فلم يجامعها حتى وضعت حملها ان وضعت حملها بعد ما وضعت أربعة أشهر من وقت اليمين بآية واحدة بحكم اليلاء لم تنقض عدها بوضع الحمل فان ووطئها بعد ذلك كان واطئًا لأجنبيته وعليه التوبة والاستغفار ولها عليه مهر مثلها ان لم يعلم الزوج ان كلامه كان اليلاء وانما حرمت عليه وبطلت اليمين فان تزوجها بعد ذلك كانت امرأته بنسبة قتيلا ولا يحنث ووطئها بعد ذلك امرأته فلذلك قال ابن زهير ان لم تثبت ذهابها اليوم فهي

طالق ثلاثا فهو كما قال ان لم يثبت زناها اليوم تطلق ثلاثا واثبات ذلك يكون باقرار المرأة أو بأربعة من الشهود * رجل قال لامرأته في غضب ان فعلت كذا الى خمس سنين تصيري مطلقة ففعلت قالوا ان كان الرجل حلف بطلاقها يقع الطلاق وان لم يكن حلف بطلاقها او قال ذلك على وجه التخيوف لم يقع ويكون القول قول الزوج اني قلت ذلك على وجه التخيوف * رجل قال لامرأته ان بنى الليلة الا في بحري فانت طالق ثلاثا فكانت في فراشه تلك الليلة الا ان الزوج لم يكن اخذها في بحره لا يحث في عينه ولو قال بالفارسية كبر بكار من اندريائي قالوا ينبغي ان يكون حائلا لان هذا الكلام لا يتناول الحقيقة الحجر * رجل قال لامرأته ان لم أبت معك الليلة مع قبضك هذا فانت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان أبت معك مع قبضي هذا فخاري بتي حرة فلبس الرجل قيصها وبات لا يحثان لان شرط الحث في جانب المرأة ان تبين معنه وهي لابسة قيصها وشرط البر في (٤٨٦) جانب الرجل ان يبين معنها وهي لابسة قيصها وقد وجد * رجل قال لامرأته ان لم أطالك

الوصول الى السجن ومنع العسوق والسوطان نادر على شرف الزوال والحبس بحق لا يعتبر في النفي * باللسان و ينظم يعتبر كالفائب كذا في غاية السروجي * هل يكفي الرضا بالقلب من المريض قيل نعم حتى ان صدقته كان فيما وقيل لا وهو الوجه ثم هذا اذا كان عاجزا من وقت الايلاء الى أن تمضي أربعة أشهر حتى لو آلى منها وهو قادر فكنت قد رميتك بجماعها ثم عرض له العجز بمرض أو بعد مسافة أو حبس أو وجب أو أسرو ونحو ذلك أو كان عاجزا حين آلى وزال العجز في المدة لم يصح فيؤنه باللسان كذا في فتح القدير * ولو كان المانع شرعيا بان كان محرما بينه وبين الحج أربعة أشهر رفق فيؤنه بالجماع لا غير والني * باللسان لا يصح كذا في التتارخانية * المريض المولى اذا جامع امرأته فيما دون الفرج لا يكون ذلك منسه فيا وان قربها في حالة الحيض يكون فيا كذا في الظهيرية * الزوج اذا كان مريضا حين آلى ثم مرضت المرأة ثم صح الزوج قبل مضي أربعة أشهر رفق فيؤنه باللسان عند زفر رجه الله تعالى وعند أبي يوسف رجه الله تعالى لا يكون فيؤنه بالجماع كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * وان كان الايلاء معلقا بالشرط فانه يعتبر الصحة والمرض في حق جواز النفي * باللسان حال وجود الشرط للاحالة وجود التعليق ولو قال المريض لامرأته لا أقرب بك أبدا ولم يفني حتى بانث ثم صح بعد البينونة ثم مرض ثم تزوجها يكون فيؤنه بالجماع عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى كذا في محيط السرخسي * مريض قال لامرأته والله لا أقرب بك فكنت عشرة أيام ثم قال والله لا أقرب بك يصير موليا لا يمين وان عقدت مدتان مدة من اليمين الاولى ومدة من الثانية فان فاء بالقول قبل مضي المدتين صح وارتفعت المدتان كما لو جامعها فان دام المرض حتى تمت المدتان تأكد ذلك النفي وان صح قبل مضي المدة الاولى بطل ذلك النفي * يكون فيؤنه بالجماع وان لم يفني بالقول وقع طلاقا في بعضي المدتين واحدة وبعضي أربعة أشهر من اليمين الاولى وأخرى بعضي عشرة أيام بعده وان جامع يحث في اليمين وتلزمه كفارتان وان لم يبرأ من مرضه ولم يفني بالقول حتى مضت المدة من الايلاء الاول بانث بتطليقة فان صح في العشرة الباقية من الايلاء الثاني بالجماع وان لم يقدر على الجماع أبدا وان لم يصح في العشرة الباقية من الايلاء الثاني ان فاء بلسانه في العشرة الباقية بطل الايلاء الثاني وان لم يفني بانث بتطليقة أخرى فان فاء بلسانه في المدة الاولى صح في حق الاول حتى لا يقع الطلاق بعضي المدة الاولى فان صح في العشرة بطل حكم ذلك النفي * ويكون فيؤنه بالجماع ولو لم يفني بالجماع حتى بانث ثم تزوجها وهو مريض فهو مولى بالايلاء الثاني ولو قربها حث في اليمين ولزمته كفارتان كذا في شرح الجامع الكبير للعصيري * وانما يعتبر النفي * باللسان في حق المريض حال قيام الزوجية لا بعد البينونة حتى ان المريض اذا آلى من امرأته ومضت أربعة أشهر ولم يفني اليها حتى بانث منه بتطليقة ثم فاء اليها بلسانه بعد ذلك لا يبطل الايلاء حتى لو تزوجها وهو مريض على حاله

مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثا ثم قال ان وطئتك مع هذه المقنعة فانت طالق ثلاثا فالجواب له في ذلك ان يطأها بغيره منعنة فلا يحث مادامت المقنعة قائمة وهما حيان فان مات أحدهما أو هلكت المقنعة حثت في عينه * رجل حلف لا يجامع امرأته فيما دون الفرج فلا يجامع ذكره احدى فخذها أو أدخل ذكره باطن احدى ركبتيها وأنزل لا يكون حائلا في عينه ويكون يمينته على المباشرة * رجل حلف ان لا يحمل تكته بحلال أو حرام في الغربية لجامع امرأته من غير حل التكة بان لم يحمل سراويله أو لم يكن له سراويل أو أمر غيره حتى حل تكته فان كان نوى حقيقة حل التكة لا يحث ويكون مصدقا في ذلك قضاء وديانة لانه نوى الحقيقة وان كان نوى بذلك الجماع

حث في عينه حلف ان لا يفتح سراويله على امرأته وأراد به الجماع يكون موليا وان لم ينويه الجماع لا يكون موليا ثم وان فتح سراويله لاجل البول ثم جامعها لا يحث لان فتح السراويل عليها ان يفتح لجماعها فان فتح السراويل لجماعها فلم يجامع قالوا ينبغي ان يكون حائلا لوجود شرط الحث وهو فتح السراويل لجماعها حلف ان لا يغتسل عن امرأته هذه عن جنابة لجامع هذه ثم جامع أخرى أو على العكس يحث في عينه لان يمينته وقع على الجماع ولو نوى حقيقة الاغتسال فكذا لان اغتسل عنها وعن غيرها فيحث كما لو حلف ان لا يتوضأ من رعا فوضأ من رعا فغيره يحث في عينه وكذلك لو حلفت امرأته بهذا اليمين ثم أصابها زوجها او حاض ولو قال لامرأته ان اغتسلت منك عن جنابة فانت طالق لجامعها وقع الطلاق وان لم يغتسل رجل قال لامرأته ان اغتسلت منك الى شهر فانت طالق لجامعها في المفازة وتيمم حث في عينه لان يمينته وقعت على الجماع ولو حلفت امرأته ان لا تغتسل رأسها عن جنابة زوجها فانت زوجها

في الجماع حنث في يمينها لان يمينها يقع على التمكن عن اختيار وان جامعها مكرهة بحيث لا يمكن دفعه لا تحنث في يمينها رجل قال لامرأته ان لم اجمعك على رأس هذا الرمح فأنت طالق فنادا ما حيين والرمح قائم لا يحنث رجل قال لامرأته ان لم اجمعك نهارا في وسط السوق فأنت طالق ثلاثا وطلب الحيلة في ذلك فجعلوا الحيلة ان يحملها على العماري ويدخل السوق فيطأها رجل قال لامرأته ان كرهت طلاقه فقلت قبلت رجلا غير محرم او جامعها أجنبي فيمادون الفرج لا يحنث في يمينه لان يمينه يقع على الجماع عرفوا ولو قال لامرأته بالفارسية اكرتوبيا كسي حرام كنى فأنت طالق ثلاثا فطلقها بأئنة ثم جامعها في العدة قالوا في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى يحنث وتطلق ثلاثا وفي قول أبي يوسف رجه الله تعالى لا تطلق لان ما يعتبران عموم اللفظ وأبو يوسف رجه الله تعالى يعتبر الغرض امرأته حلفت بالله كره حرام نكحهم وعتبت انهم لم يحرم الزنا وانما حرمه الله تعالى (٤٨٧) وقد كانت زنت لا يحنث في

يمينها وكذا وحلف الرجل بهذه اليمين وعنى به ذلك لانه نوى ما يحتمل لفظه ان كان الحالف بالطلاق والعناق لا يصدق قضاء رجل قال لامرأته ان فعلت حراما فأنت طالق ثلاثا ثم انما تكلمت بالكفر ولم يعلم بالحكمة وأقام على ذلك أياما لا يحنث في يمينه لان يمينه وقعت على الزنا وانه وطمها عن شبهة فلا يحنث كمالو حلف أن لا يفعل حراما فتزوج امرأة نكاحا فاسدا وجامعها لا يحنث لان يمينه يقع على الحرام المطلق ولو حلف بطلاق امرأته أن لا ينظر الى حرام فتظن الى وجهه أجنبي لا يحنث ولو نظر الى فرجها من وراء سترة رقيق أو زجاج أو في ماء حنث في يمينه لانه نظر الى فرجها ولو نظر في امرأة لا يحنث لانه نظر الى عكس فرجها امرأة اتهمت زوجها بالغلام خلفته أن لا يأتي حراما من

ثم مضت أربعة أشهر ولم يفي اليها بابت بتطبيقه أخرى وأما التي بالجماع فكما يعتبر حال قيام الزوجة يعتبر بعد البيونة حتى ان الصحيح اذا آلى من امرأته ومضت أربعة أشهر وبانت منه بتطبيقه ثم جامعها بعد ذلك يطل الا يلا حتى لو تزوجها بعد ذلك ومضت أربعة أشهر أخرى من غير جماع لا يقع عليها طلاق آخر كذا في المحيط * ولو اختلفا في المدة فالقول قول الزوج غير أنه لا يسع المرأة أن تنضم معه اذا كانت تعلم كذبه بل تهرب أو تفدي بماله افرار عن المعصية وان اختلفا بعد مضي المدة وادعى الزوج انه جامعها في الاربعة الاشهر لم يصدق الا أن تصدقه المرأة كذا في التتارخانية * ولو قال ان قربتك فوالله لا أقرب بك يصير موليا عند القربان كذا في محيط السرخسي ولو قال ان شئت فوالله لا أقرب بك فان شئت في المجلس صار موليا وكذا ان شاء فلان فهو على محاسنه كذا في العتبية * اذا قال الرجل لامرأته أنت على حرام وذلك في غير حال مذكرا لطلاق ان نوى به الطلاق كان طلاقا بائنا وان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى ثنتين لا يصح الا اذا كانت أمة وان نوى الظهار كان نوى ظهرا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى وان نوى اليمين أول ينوشيا فهو بائنا وان نوى الكذب فهو كذب في ظاهر الرواية وعلى هذا لو قال لها حرمتك على أولم يقل على أو انت محرمة على أو حرام على أو لم يقل على أو قال أنتا عليك حرام أو محرم أو حرمت نفسي عليك ويشترط ذكر قوله عليك في تحريم نفسه حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا تطلق وكذا في البيونة بخلاف نفسه قال وهذا جواب المتقدمين كذا في الخلاصة في الفصل الثاني من النكاحيات * واذا قال لامرأته أنت على حرام سئل عن نيته فان قال أردت الكذب فهو كمال وقيل لا يصدق في القضاء لانه يمين ظاهرة وان قال أردت الملاق فهو تطليقة بائنة الا أن يقول نويت به الثلاث فهو ثلاث وان قال أردت التحريم أولم أرد به شيئا فهو وعين يصير به موليا ومن المشايخ من يصرفه الى الطلاق من غير نيته للعرف قال صاحب الكتاب يأتي في الايمان وعليه الفتوى كذا في غاية السروج * قال لامرأته انت على كالمية أو كالم أو كالم الخنزير أو كالم رسل عن نيته فان نوى كذبا فهو كذب وان نوى التحريم فهو بائنا وان نوى الطلاق فهو طلاق كذا في السراج الوهاج * ولو قال ان قربتك فأنت على حرام فان نوى به الطلاق فهو طلاق عندهم جميعا وان نوى اليمين فهو رمول للحال عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى لا يكون موليا ما لم يقربها * كذا في البدائع * ولو قال ان قربتك فأنت طالق فضت المدة فقال كنت قربتها في المدة لم يصدق ووقع طلاق آخر باقراره كذا في العتبية * ولو قال أنتا على حرام يكون موليا من كل واحدة منهم ما ويحنث بوطئها كذا في فتح القدير * قال لامرأته أنتا على حرام ونوى لاحداهما الثلاث ولا أخرى واحدة فهو ما طالقان ثلاثا في قول أبي يوسف رجه الله تعالى وقال أبو حنيفة رجه الله

الرجال فقبل غلاما أو مسة بشهوة لا يحنث فان جامع الغلام في الفرج أو في غير الفرج يحنث وان لم ينزل لانه هو المراد عرفا رجل قال ان أتيت حراما فأمرأته طالق فأتى بهيمة لا تطلق امرأته لانه لا يراد باليمين الا اذا كان الحالف رعا قايما من الجهال يشي خلف الدواب رجل اتهم بصبي فقال بالفارسية اكرتوبيا كسي حرام فامرأته طالق وقد كان نظرا الى هذا الصبي وقبله حنث في يمينه لان هذا يسمى ناحنا نظيا رجل حلف لا يقبل فلانا فقبل يده أو رجله اختلفوا فيه قال بعضهم لا يحنث وقال بعضهم يحنث في الملتحي وقال بعضهم ان عقد اليمين بالفارسية لا يحنث ما لم يقبل وجهه ملتحيا كان أو أمرد وفي العربية فرق بين الملتحي وغيره وهو الصحيح * رجل له تلميذ فاتهمه والد التلميذ به خلف الاستاذ انه لم يفعل شيئا مما اتهمه به ولم يتفكر في ذلك فقال والد التلميذ ان هذا التلميذ الاخر يقول رأيت به يسر معه فقال الاستاذ ان رأيت هذا التلميذ أسر معه فأمرأتي طالق وقد كان التلميذ رايا يسره في شيء من أموره بان يشتري شيئا أو يحمل الى منزله شيئا لا ينبغي له أن يعلم

بذلك غيره قالوا ان رجوا أن لا يكون حائلا ان يمينه يقع على المسارة في النوع الذي اتهم به والد الخبيث فلا يحسن بدونه كالأتمته المرأة بجارية فقال الرجل اكريساوم ورافأنت طالق ثم ضرب الجارية لا يحسن لان يمينه انصرف الى المس الذي تكبره المرأة وكذا لو حلف الرجل وقال ان وضعت يدي على جاريتي فهي حرة فضررت او وضع يده عليها لا يحسن في يمينه ان كان يمينه لا رجل المرأة أو لا امرئ يد على انه يريد به الوضع في غير الضرب * رجل اتهم امرأته برجل فدخل الزوج داره فوجد الرجل المتهم جالسا في موضع من الدار والمرأة نائمة في ناحية أخرى من الدار فلما خرج الزوج والرجل المتهم حلف السلطان زوج المرأة انك لم تأخذ فلان مع امرأتك خلف الرجل بطلاق امرأته انه لم يأخذ فلانا مع امرأته لا يحسن في يمينه لان أخذ المتهم مع المرأة عرفا أن يجده مع المرأة في عمل اماوطا أو معانقة أو كلاما فلا يحسن بدون ذلك امرأة الجارية فقال الزوج ان نمت مع الجارية فأنت طالق ثلاثا وقالت المرأة ان كان

(٤٨٨)

قالت لزوجها انك نمت مع

في يمينك هـ نمت معي فأنا طالق فقال الزوج نعم فان كان الزوج لم يعن معي سوى ما نطق به لا يحسن والا يكون حائلا وتطلق امرأته قيل لرجل انك تبعل بفلانة كذا وكانت تلك المرأة على السطح وامرأة أخرى على سطح آخر والسطوح متصلة بعضها ببعض والليل مظلمة فقال الرجل ان فعلت بتلك المرأة كذا فامرأته طالق ثلاثا ولم يسمها وأشار بيده الى امرأة أخرى غير التي اتهم بها وقد كان فعل ذلك بتلك المرأة التي اتهم بها طلقت امرأة الحالف قضاء لان قوله في اليمين تلك المرأة انصرف الى المرأة المذكورة أولا ولا تطلق ديانة لانه اشار الى غيرها وكذا رجل ادعى على رجل مالا فأنكر خلفه القاضي بالله ماله عليك هذا المال خلف وأشار بأصبعه في كفه الى رجل آخر ليس له

تعالى هو كافي ويجب أن يكون هذا على قول مجدرجه الله تعالى أيضا والفتوى على قوله ما ولو قال نويت الطلاق لاحداهما واليمين للآخرى عند أبي يوسف رجه الله تعالى يقع الطلاق عليهما وعلى قوله ما يجب أن يكون كافي ولو قال لثلاث نسوة نمت على حرام ونوى لاحداهن طلاقا وللثانية يمينان وللثالثة الكذب تطلق جميعا هكذا ذكر في الكتاب وهذا يجب أن يكون على قياس قول أبي يوسف رجه الله تعالى وأما على قياس قوله ما فهو كافي كذا في الفتاوى الكبرى * في الفصل الاول في ألفاظ التحريم * ولو قال أنت على حرام قاله مرتين نوى بالاولى المطلقة وبالثانية اليمين فهو كافي في قوله * ولو قال أنت على كتمان فلان لا تحرم وان نوى كذا في محيط السرخسي * اذا قالت لزوجها انه على حرام أو قالت أنا عليك حرام كان يمينان وان لم تنو كافي جانب الزوج حتى لو مكنت زوجه احشنت في يمينها ولزمتها الكفارة كذا في الذخيرة

(الباب الثامن في الخلع وما في حكمه) وفيه ثلاثة فصول

(الفصل الاول في شرائط الخلع وحكمه وما يتعلق به) الخلع ازالة ملك النكاح ببدل بلفظ الخلع كذا في فتح القدير * وقد يصح بلفظ البيع والسراء وقد يكون بالذات رسية كذا في الظهيرية * (وشروطه) شرط الطلاق (وحكمه) وقوع الطلاق البائن كذا في التبيين * وتصح نية الثلاث فيه ولو تزوجها من اراد خلعها في كل عقد عندنا لا يحل له نكاحها بعد الثلاث قبل الزوج الثاني كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * حضرة السلطان ايسر بشرط لحوار الخلع عند عامة العلماء والصحيح قولهم هكذا في البدائع * اذا تشاق الزوجان وخافا أن لا يقيم احدهما الله فلا بأس بان تقتدي نكاحهما منه بما يخلعهما به فاذا فعل ذلك وقعت تطليقة بائنة ولزمها المال كذا في الهداية * ان كان النشوز من قبل الزوج فلا يحل له أخذ شيء من العوض على الخلع وهذا في حكم الديانة فان أخذ جاز ذلك في الحكم ولزم حتى لا تغلب استرداده كذا في البدائع * وان كان النشوز من قبلها كرهنا له ان يأخذ اكثر مما أعطاه من المهر ولكن مع هذا يجوز اخذ الزيادة في القضاء كذا في غاية البيان * لو قال خلعت نفسي بكذا فقلت خلعت قيل يصح وقيل لا يصح مطلقا واختار انه لا يصح الا اذا اراد به التحقيق لانه سوم ظاهر كذا في محيط السرخسي * لو قال خلعتك بكذا فقالت نعم فليس بشيء كأنها قالت نعم خلعتني ولو قالت رضيت أو أجزت صح وكذا لو قال طلقني بكذا فقال نعم فليس بشيء لانه وعد بخلاف قولها أنا طالق بألف فقال نعم يقع كأنه قال نعم أنت طالق بالان كذا في غاية السروجي * وبسطة الخلع والمباراة كل حق لكل واحد على الآخر بما يتعلق بالنكاح كذا في كثر الدقائق * والطلاق على مال فيه روايتان والصحيح انه لا يوجب البراءة كذا في الخلاصة * اذا كان الخلع بافظ الخلع

عليه حق لا يحسن ديانة امرأة كانت تشتم زوجها فقال الزوج ان شمتني فأنت طالق ثلاثا فقالت المرأة لولدها الصغير منه هل ابي بلانه يحق قال الفقيه ابو جعفر رجه الله تعالى ان قالت المرأة ذلك لشيء كرهت من الولد لا تعلق وان قالت لشيء كرهت من ابيه تطلق ثلاثا * رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان وفلان يدخل في دارك فأنت طالق فدخلت المرأة دار فلان وفلان لم يدخل دارها حسنت في يمينه لانه يراي اليمين احدهما دون الجمع * رجل قال لامرأته لم لا تغسلين هذه القصعة فقالت المرأة غسملت فقال الزوج ان لم تكوني غسملت فأنت طالق ثلاثا وكانت المرأة أمرت خادمها بذلك وغسل خادمها قالوا ان كانت المرأة لا تغسل بنفسها عادة وانما أمرت خادمها لا يحسن الزوج وان كانت المرأة تغسل بنفسها عادة وعنى الزوج ذلك وقوع الطلاق * رجل قال لامرأته ان نمت على ثوبك فأنت طالق فأنكرت على وسادة من وسائدها واضطجع على فراشه أو وضع رأسه على مرفقها قالوا ان وضع جنبه أو أكثر بدنه على ثوبها حسنت وان أنكرت على وسادة

أوجلس عليها لا يحنث * رجل قال لامرأته اكرمني ازيدك كرم كرهة تو بخورم فأنت طالق فسخت قدرا طبخها غيرها وأكل الخائف لا يحنث لانه يراد بهذا الطبخ * رجل قال لامرأته ان أكلت من القدر التي أطبخين فأنت طالق فوضعت المرأة قدرا في تنور فيه نار قدأوقدت المرأة فأكل الخائف من ذلك طلقت وان كان قدأوقد غيرها تكلموا فيه والصحيح انها تطلق أيضا لان التنور لو كان في سكة تو قد فيه النار امرأة وتضع كل واحدة فيه قدرها كان ذلك طبخا من كل واحدة وان لم تكن في التنور نار فوضعت قدرها في التنور ثم أوقدت هي النار طلقت اذا أكل الخائف من ذلك وان أوقد غيرها لم تطلق لان وضع القدر في التنور الذي ليس فيه نار لا يسمى طبخا وكذا الكانون على هذا الوجه * امرأة قالت لزوجها تعال حتى تتغذى خلفي أن لا تغذى إلا أن تعالج غدا في قفيز من ملح قالوا تطبخ البيض في قدر فيه قفيز من ملح ثم تغذى ولا يحنث * رجل قال لامرأته انك تفسدين كل طعام فان أدخلت عليك (٤٨٩) طعاما إلى سهر فأنت طالق فأدخل الخائف لهما لاجرا ليجمل

اليهم لا يحنث في عيونه لان عيونه وقعت على الادخال لمنفعة البيت دلالة * رجل قال لامرأته ان لم تحبيني بمتاع كذا غدا فأنت طالق فبعثت المرأة بذلك المتاع على يد انسان فان كان الخائف قوى وصول المتاع اليه غدا لا غيرة لا يحنث لانه قوى تحتمل لفظه وان لم ينوشأ أو نوى حملها بنفسها حنث ولا يكون اليمين على الوصول الابائية * امرأة كانت ترفع من مال زوجها وتدفع الى غيرها تغزل لها فقال لها الزوج ان رفعت من مالي شيئا فأنت طالق فرفعت من ماله شيئا واشترت بذلك شيئا من الفاني حوائج البيت أو كانت جارة لها تخبز في بيتها فاحتاجت الى شيء من الدقيق فأعطتها أو أقرضتها خبز ان كان الزوج لا يكره ذلك منها لا يحنث في القرض واعطاء الدقيق وأما في

هل تقع البراءة عن دين آخر غير المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقع البراءة في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * وكذلك المباشرة هل توجب البراءة عن سائر الديون فيه اختلاف المشايخ والصحيح انه لا توجب * ولفظة البيع والشراء اختلاف المشايخ فيها والصحيح انها كالخلع والمباشرة كذا في الفتاوى الصغرى * ولا تقع البراءة عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط فان شرط البراءة عن ذلك فان وقت لذلك وقتا جاز والافلا واذا جازت البراءة عند بيان الوقت والشرط فان مات الولد قبل تمام الوقت كان للزوج أن يرجع عليها بحصة الاجر الى تمام المدة كذا في فتاوى قاضيان * واذا خالعهما على مال مسمى معروف سوى الصداق فان كانت المرأة مدخولا بها والمهر مقبوضا فانها تسلم الى الزوج بدل الخلع ولا يتبع أحدهما صاحبه بعد الطلاق بشيء وان كان المهر غير مقبوض فالمرأة تسلم الى الزوج بدل الخلع ولا ترجع على الزوج بشيء من المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما اذا كانت المرأة غير مدخول بها والمهر مقبوضا فان الزوج يأخذ منها بدل الخلع ولا يرجع عليها بنصف المهر بسبب الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم يكن المهر مقبوضا يأخذ الزوج منها بدل الخلع وهي لا ترجع على زوجها بنصف المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما اذا بارأها بمال معلوم سوى المهر فالجواب فيه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كالجواب في الخلع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط ان خالعهما على مهرها فان كانت المرأة مدخولا بها او قد قبضت مهرها يرجع الزوج عليها بمهرها وان لم يكن مقبوضا سقط عن الزوج جميع المهر ولا يتبع أحدهما صاحبه بشيء وان لم تكن مدخولا بها فان كانت قبضت مهرها وهو ألف درهم يرجع الزوج عليها في الاستحسان بألف وان لم تكن قبضت في الاستحسان يسقط المهر عن الزوج ولا يرجع عليها بشيء وان خالعهما على عشرة مهرها ومهرها ألف درهم فان كانت المرأة مدخولا بها والمهر مقبوضا يرجع الزوج عليها بمائة ويسلم لها الباقي في قولهم جميعا وان لم يكن المهر مقبوضا سقط عن الزوج كل المهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم تكن المرأة مدخولا بها فان كان المهر مقبوضا يرجع الزوج بعشر نصف المهر وذلك لخسور لان مهرها عند الطلاق نصف المهر فيرجع عليها بعشر نصف المهر ويسلم لها الباقي وان لم يكن المهر مقبوضا يرى الزوج عن جميع مهرها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * وهذا اذا خالعهما على جميع مهرها أو بعض مهرها وان بارأها على جميع مهرها أو على بعض مهرها فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الجواب فيه كالجواب في الخلع على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * رجل خلع امرأته بماله اعليه من المهر ثم ظهر أنه لم يكن لها عليه شيء

(٦٣ - فتاوى اول) شراء ما يحتاج اليه في البيت ان كانت هي تتولى الشراء من الفاني لا يحنث لان الزوج لا يكره ذلك ولا يريد باليمين وان لم تكن هي تتولى الشراء بنفهمها حنث اذا اشترت بذلك شيئا من الفاني * رجل قال لامرأته اذا رفعت من شعيري تعين به الى الفاني فأنت طالق وكانت في منزله دابة ترى بالشعر وبين يديها شعيرة قد فضل من أكلها مقدار كعب فبعثت المرأة ذلك الشعر مع شعيرها الى الفاني فان كان الزوج لا يكره ذلك لا يحنث في عيونه لأن ذلك القدر لم يدخل في اليمين عادة وان كان الزوج يرضن بذلك ويعتبره حنث في عيونه * رجل قال لانه ان سرقت من مالي شيئا فأمك طالق فسرق من دار الاب آجرة روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه سئل عن هذه فقال رحمه الله تعالى ان كان الاب يفضل بذلك على الابن طلقت امرأته وسئل محمد رحمه الله تعالى عن هذه فلم يجبه فقيل له ان أباب يوسف رحمه الله تعالى أجاب كذلك فقال ومن يحسن مثل هذا الأب أبو يوسف رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته ان أعطيتك درهما تشتري به شيئا فأنت طالق فدفع

اليها درهمها وأمرها أن تعطى فلا تليش تبتري به شيئا للمرأة ثم تذكر الرجل عيونه فاشتد الدرهم منها فان كانت المرأة تشتري الاشياء بنفسها لا يحنث وان كانت لا تشتري بنفسها حنث لان ثمرها أن تأمر غيرها بذلك اذا لم تكن هي تشتري بنفسها وهي تطير ما ذكرنا اذا قال لامرأته ان غزلت لاحد فانت طالق فامرت غيرها بذلك كان على هذا التفصيل * رجل قال لامرأته ان بعثت من هذه الدار الى تلك الدار شيئا فانت طالق ثم ان الخالف أمر جاريته أن تعطى أهل تلك الدار كل ما طلبوا فجاء انسان من تلك الدار فطلب شيئا فابت الجارية فعلم المولى بذلك فكرهه وغضب فقالت امرأته الخالف للجارية اذهبي واجلي من دار المولى باجود من ذلك الى تلك الدار فعملت الجارية فأراد ان علم بالادلة انهم افعلت ذلك لاجل المولى لا لاطاعة مولاتها لا يحنث الخالف وان علم انهم افعلت ذلك طاعة لمولاتها حنث الخالف وان لم يكن هناك دليل تسئل الجارية ويقبل قولها انها (٤٩٠) فعلت ذلك طاعة لمولاتها ولا لاجل المولى هكذا ذكر في الكتاب قال مولانا رضي الله تعالى

عنه ويحتمل أن تكون صورة المسئلة اذا سال أهل تلك الدار من الجارية شيئا فابت ولم تعط فاخبر المولى بذلك فكرهه فقالت امرأته الخالف للجارية ارفعي من دار المولى باجود من ذلك واجلي الى تلك الدار ثم المسئلة الى آخرها * رجل قال لامرأته ان أكلت والدك من مالي شيئا فانت طالق ثلاثا فطحن المرأة قد درج رجليها وجعلت فيها شيئا من مال زوجها من الخواص فاكلت والدتها من ذلك القدر ان فعلت المرأة ذلك برضا صاحب القدر ورضاز زوجها لا يحنث لانه صار ملكا لصاحب القدر * رجل قال لامرأته ان أعطيت من خنطتي أحدا فانت طالق وقال نويت بذلك أمها صدق ديانة لا قضاء لانه نوى تخصيص العام وذلك جائز فيما بينه وبين الله تعالى وعلى قول الخالف رحمه الله تعالى كان عليها المهر الذي في يدي أو على متاعك الذي في يدي ثم ظهر أنه لم يكن لها في يده شيء كان الخلع بمهرها ان كان المهر على الزوج يسقط وان كانت قبضت مهرها من الزوج ردت على الزوج ما قبضت ولو خالعه على مهر أو طلقها تطليقة بمهرها الذي عليه فقبلت الزوج به لم أنه لا مهر لها عليه تقع تطليقة بائنة بغير شيء في الخلع وفي الطلاق بمهرها تقع تطليقة رجعية كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قبضت بعض المهر ووهبت منه بعضا ثم اختلعت بشئ مجهول أخذ الزوج ما قبضت لا غير كذا في محيط السرخسي * رجل خالعه امرأته على أن ترد على الزوج جميع ما قبضت منه وكانت المرأة باعت ما قبضت منه أو وهبت من انسان ودعت اليه حتى تعذر عليها رد ذلك على الزوج كان عليها قيمة المقبوض ان كان من ذوات القيم وان كان من ذوات الامثال كان عليها مثل ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * رجل تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها طلاقا بائنا ثم تزوجها ثانية على مهر آخر ثم اختلعت منه على مهرها برئ الزوج من المهر الثاني دون الاول كذا في السراج الوهاج * خالعه قبل الدخول وكان لم يسم لها مهرها تسقط المنة بلاذكر كذا في الوجيز للكردي * رجل خلع امرأته على مال ثم زادت في بدل الخلع فالزيادة باطلة كذا في التيجيس والمزيد * خالعه على أن تزوجه امرأته وتعهدها فعليه ان ترد عليه المهر الذي أعطاه الا غير كذا في الحاوي القدسي * لو خالعه على مهرها ورضاع ابنه حولين جاز وتجب المرأة على الرضاع فان لم تفعل أو مات الولد قبل الحولين فعليه اقيمة الرضاع كذا في محيط السرخسي * امرأته اختلعت مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها وعلى أن تمسك ولدها منه ثلاث سنين أو عشر سنين بنفقة صاحب الخلع وتجب على ذلك وان كان مجهولا فان تركته على زوجها وهربت فللزوجة أن يأخذ قيمة النفقة منها ولو لها أن تطالبه بكسوة الصبي أو ما لو اختلعت على امسالة الولد بنفقة وكسوته فليس لها ان تطالبه بالكسوة وان كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد رضيعا أو فطيميا كذا في الخلاصة * لو اختلعت على دراهم ثم استأجرها بدل الخلع على ارضاع الرضيع جاز ولو استأجرها به على امسالة الفطيم بنفقة وكسوته لا يجوز كذا في فتح القدير * ولو اختلعت على أن تمسك الولد الى وقت البلوغ صح وهذا اذا كان أنثى أما في الابن فلا يصح لانه يحتاج الى معرفة آداب الرجال والتخلق باخلاقهم فاذا طال مكنته مع الام يتخلق باخلاق النساء وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى فان تزوجت الام فلا بد أن يأخذ الولد منها وان اتفقا لا يتركه عند الان هذا حق الولد وينظر الى أجره مثل امسالة الولد في تلك المدة ويرجع الزوج عليه بذلك وانما يصح الخلع على امسالة الولد اذا بين المدة فان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعا أو فطيميا وفي المنتقى ان كان الولد رضيعا صح وان لم يبين المدة وترضع الحولين كذا في الخلاصة * ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في امرأة

كان عليها المهر كذا لو قال خلعتك على عبدك الذي في يدي أو على متاعك الذي في يدي ثم ظهر أنه لم يكن لها في يده شيء كان الخلع بمهرها ان كان المهر على الزوج يسقط وان كانت قبضت مهرها من الزوج ردت على الزوج ما قبضت ولو خالعه على مهر أو طلقها تطليقة بمهرها الذي عليه فقبلت الزوج به لم أنه لا مهر لها عليه تقع تطليقة بائنة بغير شيء في الخلع وفي الطلاق بمهرها تقع تطليقة رجعية كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قبضت بعض المهر ووهبت منه بعضا ثم اختلعت بشئ مجهول أخذ الزوج ما قبضت لا غير كذا في محيط السرخسي * رجل خالعه امرأته على أن ترد على الزوج جميع ما قبضت منه وكانت المرأة باعت ما قبضت منه أو وهبت من انسان ودعت اليه حتى تعذر عليها رد ذلك على الزوج كان عليها قيمة المقبوض ان كان من ذوات القيم وان كان من ذوات الامثال كان عليها مثل ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * رجل تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها طلاقا بائنا ثم تزوجها ثانية على مهر آخر ثم اختلعت منه على مهرها برئ الزوج من المهر الثاني دون الاول كذا في السراج الوهاج * خالعه قبل الدخول وكان لم يسم لها مهرها تسقط المنة بلاذكر كذا في الوجيز للكردي * رجل خلع امرأته على مال ثم زادت في بدل الخلع فالزيادة باطلة كذا في التيجيس والمزيد * خالعه على أن تزوجه امرأته وتعهدها فعليه ان ترد عليه المهر الذي أعطاه الا غير كذا في الحاوي القدسي * لو خالعه على مهرها ورضاع ابنه حولين جاز وتجب المرأة على الرضاع فان لم تفعل أو مات الولد قبل الحولين فعليه اقيمة الرضاع كذا في محيط السرخسي * امرأته اختلعت مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها وعلى أن تمسك ولدها منه ثلاث سنين أو عشر سنين بنفقة صاحب الخلع وتجب على ذلك وان كان مجهولا فان تركته على زوجها وهربت فللزوجة أن يأخذ قيمة النفقة منها ولو لها أن تطالبه بكسوة الصبي أو ما لو اختلعت على امسالة الولد بنفقة وكسوته فليس لها ان تطالبه بالكسوة وان كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد رضيعا أو فطيميا كذا في الخلاصة * لو اختلعت على دراهم ثم استأجرها بدل الخلع على ارضاع الرضيع جاز ولو استأجرها به على امسالة الفطيم بنفقة وكسوته لا يجوز كذا في فتح القدير * ولو اختلعت على أن تمسك الولد الى وقت البلوغ صح وهذا اذا كان أنثى أما في الابن فلا يصح لانه يحتاج الى معرفة آداب الرجال والتخلق باخلاقهم فاذا طال مكنته مع الام يتخلق باخلاق النساء وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى فان تزوجت الام فلا بد أن يأخذ الولد منها وان اتفقا لا يتركه عند الان هذا حق الولد وينظر الى أجره مثل امسالة الولد في تلك المدة ويرجع الزوج عليه بذلك وانما يصح الخلع على امسالة الولد اذا بين المدة فان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعا أو فطيميا وفي المنتقى ان كان الولد رضيعا صح وان لم يبين المدة وترضع الحولين كذا في الخلاصة * ذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في امرأة

صحبت بنته في مثل هذا مطلقا قالوا هذا اذا قال بالعربية فان قال بالفارسية لا تصح بنته لان تخصص العام من كلام اختلعت العرب والصحيح انه لا فرق بين العربية والفارسية وتصح بنته فيما بينه وبين الله تعالى هذا اذا لم يكن الخالف مظلوما فان حلفه ظالم كان له أن يأخذ بقول الخالف رحمه الله تعالى وينوي الخصوص * رجل قال لامرأته ان رفعت من كيس دراهم فانت طالق فخلت المرأة رأس الكيس وأمرت ابنتها بالرفع فرفعت قالوا يخاف عليها وقوع الطلاق لان رفع الاثنين الدراهم قد يكون بهذا الطريق ولهد الولد دخل جماعة دار انسان للسرقة وأخذوا متاعا وحمل المتاع أحدهم وخرج كان الكل سرا قايها امرأته رفعت من كيس زوجها درهمها فاشتريت به لحفا فطام اللحام الدرهم بدرهمه وقال لها الزوج ان لم تردى على ذلك الدرهم اليوم فانت طالق فغضى اليوم وقع الطلاق لوجود شرطه وان أراد الحيلة للخروج عن اليمين تاخذ المرأة كيس اللحام وتسلم الى الزوج * رجل قال لامرأته ان لم تردى على الدينار الذي أخذته من كيسي فانت

طالق فاذا الدينار في كيسه لا تطلق امرأته * رجل حلف الوكيل أو لا كاران لا يسرق فاخذ الغنم والفواكه فاكل أو حمل للاكل لا يحنت
لانه لا يعد سرقة وان حمل للاكل ولصاحب الكرم نصيب في ذلك ولم يخبر صاحب الكرم بذلك ولم يكن من رآه ان يخبره بذلك حنت لانه
يعتد سرقة وفيما كان من الحبوب وغلة خيار زاد اذا أخذ شيئا من ذلك لآعلى وجه الحفظ بل لينفرد به حنت في عينه وغير الوكيل والاكابر
اذا حمل شيئا من جميع ذلك على وجه الخفية حنت في عينه لانه سرقة * رجل اتهم بسرقة شئ فحلف انه لم يسرق ذلك الشئ ولم يرد وقد كان راه
قبل ذلك الا انه لم يسرقه قالوا يمينه يتقيد بالرؤية عند السرقة دلالة ولا يحنت في عينه * رجل له ثوب فسرقة منه أو غصبه غاصب فحلف
صاحب الثوب وقال ان كان لي ثوب كذا وسمى ذلك الثوب فامرأته طالق فلو ان عرف ان ذلك الثوب كان هالكاً وقت يمينه لا يحنت وان
عرف انه كان قائماً ولم يعرف حاله حنت في عينه لان القيام أصل هذا كرجل اذا باع ثوب (٤٩١) الغير بغير أمر المالك وسلمه الى المسترى

فاجاز صاحب الثوب بيمينه
ان علم ان الثوب كان قائماً
وقت الاجازة أو لا يدري انه
قائم أو هالك صححت الاجازة
وان علم انه كان هالكاً وقت
الاجازة لا تصح * رجل دفن
ماله في منزله فطاب ولم يجد
فحلف بالطلاق انه ذهب ماله
قالوا ان لم يأخذ منه انسان
يخاف عليه الحنت لانه لم
يذهب الا اذا نوى الذهاب
عن طلبه * قصار ذهب عن
حانوته ثوب لغديره فاتهم
القصار أجيره وحلف الاجير
بالفارسية وقال اكر من
ترازيان كرده أم فامرأته
طالق وقد كان رفع الثوب
حنت في عينه لان مقصود
الحالف من اليمين الجنابة
عليه فيما كان في يده لا ازالة
ملكه * رجل دخل منزل
رجل وسرق منه ثوباً فلم
يطلبه حتى دفع السارق الى
المسروق منه دراهم فحلف
المسروق منه دراهمه وحلف
قال أبو القاسم رحمه الله

اختلفت من زوجها بما له عليه من المهر ورضاع ولده الذي هي حامل به اذا ولدت الى سنتين جاز فان مات
أو لم يكن في بطنها ولدت رقيقة الرضاع ولومات بعد سنة ترد قيمة الرضاع سنة وكذا اذا ماتت هي عليها قيمته
ولو كانت قالت عشر سنين رجع عليها باجرة الرضاع سنتين ونفقة باقي السنين الا ان قالت عند الخلع ان مات
أو ماتت فلا شئ على فمهرها على ما شرطت قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير * خلعها على نفقة
ولده عشر سنين وهي معسرة فطالبت بنفقة يجبر عليها وما شرط عليها دين وعليه الاعتماد كذا في غاية
السروجي * رجل خلع امرأته وبينهما ولد صغير على أن يكون الولد عند الاب سنين معلومة صح الخلع
ويبطل الشرط لان كون الولد الصغير عند الام حرق الولد فلا يبطل بابطاله ما وكذا لو طلق الرجل امرأته
على أن تمسك المرأة الولد بنفقة تمالي بلوغ الولد وعلى أن تترك المرأة مهرها عليها فقبلت ثم انها أتت أن تمسك
الولد فانها تجبر على ذلك وان لم تفعل كان عليها أجر امسك الولد الى بلوغه امرأه اختلفت على انها برئة
من النفقة والسكنى تم الخلع ويرأى عن النفقة ولا تبطل السكنى وان اختلفت على أن مؤنة السكنى عليها
كان عليها أن تكسرى بيتا من زوجها أو من غيره فتمتد فيه امرأه اختلفت من زوجها على نفقة ولده منها
ما عاش قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليها أن ترد المهر الذي قبضت امرأه اختلفت من زوجها على ان
جعلت صداقها للولدها أو على أن تجعل صداقها للفلان الاجنبي قال محمد رحمه الله تعالى الخلع جائز والمهر
للزواج ولا شئ للولد ولا الاجنبي كذا في فتاوى قاضخان * ولو قال اخلي نفسك فقالت خلعت نفسي منك
واجاز الزوج بغير مال وقال الامام الثاني اذا قال لها اخلي نفسك فقالت خلعت نفسي لا يكون
الايصال الا أن ينوي بغير مال ولو قال لغيره اخلي امرأتى ليس له أن يخلعها بلا مال كذا في الوجيز لا كدرى
* ولو قال لها اخلي نفسك فقالت طلقت نفسي لزمها المال الا أن ينوي بغير مال كذا في محيط السرخسي
* امرأه قالت لزوجها اخلي على ألف درهم فقال الزوج أنت طالق اختلفوا فيه قال بعضهم كلام الزوج
يكون جواباً ويتم الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خلعاً والمختار ان يجعل جواباً وان قال بعد ذلك
لم أعن به الجواب كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شئ وكذا لو قالت المرأة لزوجها اختلفت منك فقال لها
طلقتك قال بعضهم هو جواب ويتم الخلع بينهما وقال بعضهم تقع واحدة رجعية وقال بعضهم يسأل الزوج
عن النية فان قال نويت به الجواب يكون جواباً في المسئلة الاولى ينبغي أن يسأل الزوج عن النية أيضاً
كذا في فتاوى قاضخان * قالت اخلي بكذا فقال في جوابها طلقتك بالسنة فهو ابتداء بخلاف كذا
في غاية السروجي * امرأه قالت لزوجها اخلي أو قالت ٢ خويشتن خريدم فقال الزوج مجيباً لها أنت

ترجمة
٢ اشتريت نفسي

تعالى ان كان الثوب ذهب من يدا السارق لا يحنت المسروق منه لانه صادق وان كان قائماً فلا أقول ان المسروق منه يحنت لان على قول
بعض الناس للمسروق منه وللمغصوب منه ان يحبس عن الغاصب والسارق ماله حتى يأخذ حقه قال رضي الله عنه لا بد من النظر في
هذا الجواب وينبغي ان يحنت لان الثوب اذا كان قائماً فحق المسروق منه في ثوبه لا في قيمته وله هذا الوظف صاحب الدين بعين من أعيان
المدبون ليس له ان يأخذ ما تفاق الروايات ما من له دراهم على انسان اذا ظفر بدنانير مدبونه كان له أن يأخذ الدنانير في رواية كتاب العين والدين
لان الدراهم مع الدنانير جمل لا جنس واحد في بعض الاحكام لا اتحاد المقصود منهم ما هو الثمنية أما الأعيان لم تجعل جنساً للامان لاختلاف
الصورة والمقصود وذكر في الكتاب رجل رهن عينا بدين ثم جاء الراهن وأراد أن يأخذ عينه من المرتهن ووجد دين المرتهن وأراد أن يحلف
المرتهن ماله هذا العين في يده كان للمرتهن أن يحلف بالله ماله عندي هذا العين الذي يدهي وينوي بذلك ماله عندي هذا العين الذي يجب على

تسليمه اليه ولا يحلف من غير هذه النية هذا اذا كان الثوب قائما فان كان الثوب هالكا عند السارق ففي هذا الجواب أيضا نظر لان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حق المسروق منه في الثوب بعد هلاكه قائم ولهذا لو صالح من الثوب على أضعاف قيمته بجاز الصلح عنده وانما ينتقل حقه عن الثوب الى القيمة بالقضاء ولعل القاضى يقضى بالقيمة من الدنانير لا من الدراهم * رجل حلفه الاصوص بالطلاق الثلاث ان ليس معه دراهم غير ما أخذ وامنه خلف بالطلاق على ذلك قالوا ان كان معه أقل من ثلاثة دراهم لا يحنث لانه ذكر في اليمين الدراهم واسم الدراهم لا يتناول مادون الثلاث وان كان معه ثلاثة أو أكثر فان كانت اليمين بالطلاق وقع الطلاق علم الحالف ما كان عنده أو لم يعلم وان كانت اليمين بالله تعالى فاركن الحالف علم بما كان عنده من الدراهم لا كفارة عليه لانه لا يمينه كانت غموسا وان لم يعلم بذلك لا كفارة عليه أيضا لان يمينه كانت لغوا وان حلف (٤٩٣) بالفارسية وقال اكر يا من درى هست وكان معه دراهم أو أكثر ففي اليمين بالطلاق

طالق صار بمنزلة قوله خلعت هكذا ذكر في النوازل والفتاوى على أنه ان أراد به الجواب يكون جوابا ولو قال ٢ فزوجت بك طلاق يكون جوابا بدون النية قال الامام الاستاذ يظهر الدين قوله انت طالق او ٣ بك طلاق يابى كشاده كردم يكون جوابا بدون النية قال في المحيط وهكذا فتوى شمس الاسلام الاوزجندى وهو الصحيح كذا في الخلاصة * وهل يبرأ الزوج عن المهر اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم لا يبرأ وهو الاصح كذا في الذخيرة * اذا قال الرجل لامرأته ابنتعت منى او قال اشتريت منى ثلاث تطليقات بمهرك ونفقة عدتك فقالت اشتريت الصحيح انه لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج بعد كلامها بعت كذا في فتاوى قاضيان * الا اذا أراد به التحقيق دون المساومة كذا في محيط السرخسى * ولو قال لها اشترى ثلاث تطليقات بمهرك ونفقة عدتك فقالت اشتريت يتم الخلع بينهما كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال لامرأته بعت منك ثلاث تطليقات بمهرك ونفقة عدتك فقالت امرأته بحبيبة له بعت ولم تقل اشتريت قال الفقيه أبو الليث لا يقع وعليه الفتوى * ولو قالت بعت منك مهري ونفقة عدتى فقال الزوج اشتريت ٤ خيزرو وقامت وذهبت الظاهر ان لا تطلق لكن الا حوط أن يجدد النكاح ان لم يكن قبل ذلك طلاقا ولو قال لها بعت منك تطليقة بمهرك ونفقة عدتك فقالت بالنارسية ٥ بجان خريم يقع الطلاق كذا في الفتاوى الكبرى * امرأتى قالت لزوجها بعت طلاقى أو وهبت أو قالت ملكك فقال الزوج قبلت ونوى به الطلاق لا يقع شئ رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بمهرك ونفقة عدتك بمثل ما جاء به رجل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم فتسالت قبلت قالوا ان كانت طاهرة ولم يجامعها في ذلك الطهر طلقت كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال بعت منك طلاق بمهرك فقالت طلقت بدنى باتت منه بمهرها بمنزلة قوله اشتريت وقيل يقع رجعا والاول أصح ولو قال بعت منك تطليقة فقالت اشتريت يقع الطلاق رجعا شيئا لانه صريح كذا في محيط السرخسى * ولو قال بعت نفسك منك فقالت اشتريت يقع طلاق بائن كذا في فتاوى قاضيان * رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم قال ذلك ثلاث مررات وقالت المرأة بعد كل كلام اشتريت ثم قال الزوج أردت التكرار والاخبار عن الاولى والثانية والثالثة لا يصدق قضاء فيقع ثلاث تطليقات ويلزمها ثلاثة آلاف كذا في فتاوى قاضيان * وهكذا في الخلاصة والوجه لا كدرى * وبه أخذ الفقيه كذا في العتبية * لو قال لها قد خلعتك ونوى الطلاق فهي واحدة ولو قال لها قد خلعتك على مائة على من المهر قال ذلك ثلاث مررات فقالت المرأة قبلت أو رضيت طلقت ثلاثا لانه لم يقع الا بقولها

يقع الطلاق وفي اليمين بالله كان الحكم ما قلنا ولو قال اكر يا من سيم أنت ان كان معه ما لو علم السارق بذلك أخذ وامنه حنث والافلان يمينه يقع على ما يطلبون منه * جماعة قطعوا الطريق على رجل وأخذوا منه ماله وحلفوه بالطلاق ان لا يخبر أحدا بخبرهم فاستقبله القافلة فقال للقافلة على الطريق ذباب ففهم القافلة وانصرفت قالوا ان أراد بالذباب الاصوص طلقت امرأته لانه أخبر بامرهم وان أراد حقيقة الذباب ليرجعوا لا يحنث لانه لم يخبر بخبرهم * جماعة دخلوا في الليل على رجل وذهبوا بكل شئ وحلفوه بان لا يخبر بامرهم وهم في السكة يراهم فالحيلة فيه ما نقل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يكتب أسامى بجيرانه ويأمر حتى يعرض عليه فيقال هل كان السارق هذا فيقول لا حتى ينتهى اليهم

ترجمة
٢ بعت بطلقة ٣ خلعتك بطلقة ٤ قومي واذهبي ٥ اشتريت بروحي

فيسكت أو يقول لا أدري فيظهر السارق ولا يحنث الحالف * رجل قال لامرأته بعد ما أصبح ان لم أجامعك الليلة فانت طالق ولم ينو ولو شيئا كان يعلم انه أصبح كانت يمينه على الالبه القابلة وان نوى الليلة الماضية لا ينعقد يمينه في قول أبي حنيفة ويحد رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته ان وضعت جنسك الليلة حتى أضربك فانت طالق فلم يقدر على ضربها تلك الليلة ولم تضع جنسها ونامت قاعدة لا يحنث في يمينه * رجل قال لامرأته ان شطت أحدا فانت طالق فانت المرأة امرأة أخرى قد سرحت رأسها فعدت شعرها قالوا تطلق المرأة قال مولانا رضى الله تعالى عنه وفي هذا الجواب نظر لان ذلك لا يعد مشطا * رجل قال لامرأته ان كان فلان دخل هذه الدار اليوم فانت طالق ثم قال ان لم يكن فلان دخل هذه الدار اليوم فبعده محرطة امرأته وعقوبته لان كل عين اقرار منه بالحنث في اليمين الثانية * امرأته حلت ثوبا من ثياب زوجها فقال لها الزوج ان لم تردى الثوب اليوم فانت طالق فذهبت لترد فلقها زوجها وجها وهي تأخذ من العيبة لترد على الزوج فاخذ الزوج

من العيبة أو منها قبل ان تدفع اليه لا يحنت استحسنانا وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى * رجل ادعى على غيره ألف درهم فقال المدعى عليه امرأتى طالق ان كان لك على ألف درهم وقال المدعى ان لم يكن لي عليك ألف درهم فامرأتى طالق فأقام المدعى بينته على حقه وقضى القاضي به فرق بين المدعى عليه وبين امرأته وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فان أقام المدعى عليه البينة بعد ذلك انه كان أو فاه ألف درهم قبل دعواه يبطل تفريق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته وتطلق امرأة المدعى ان كان المدعى يزعم انه لم يكن له على المدعى عليه إلا ألف درهم وان أقام المدعى البينة على اقرار المدعى عليه بألف درهم قالوا لم يفرق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته قال مولانا رضى الله تعالى عنه وهذا مشكل لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو عيانا اقرار المدعى عليه على نفسه بألف درهم للمدعى فرق القاضي بينه وبين امرأته (٤٩٣) * امرأة علمت ان زوجها طلقها ثلاثا

ولو قال قد بارأئك قد بارأئك ولم يسم شيئا فقالت قد رضىت أو أجزت فهي ثلاث بغير شيء لو
قالت قد خلعت نفسي منك بألف قد خلعت نفسي منك بألف قد خلعت نفسي منك بألف فقال الزوج
أجزت أو رضىت كان ثلاثا بثلاثة آلاف درهم كذا في الخلاصة * رجل قال لامرأته بعت منك أمرا بألف
درهم فقالت في المجلس اخترت نفسي يقع الطلاق بألف درهم رجل باع من امرأته تطليقة بجميع
مهرها وجميع مالها في البيت غير ما عليها من القميص فقالت اشتريت وعلما حلى وثياب كثيرة يقع طلاق
بائن بما يكون في البيت وجميع ما يكون عليها من الثياب والحلى يكون للمرأة رجل باع من امرأته تطليقة
بمالها عليه من المهر والزوج به لم انه لامهر لها عليه تقع واحدة رجعية كذا في فتاوى قاضيخان * امرأة
قالت لزوجها اشتريت نفسي منك بما اعطيت وأرادت به الايجاب دون العدة فقال الزوج اعطيت يقع
الطلاق هذا اذا قالت اشترى نفسي بالعربية أما اذا قالت بالفارسية ان قالت خرمي والمسئلة بما لها يصح
ولا تنوى المرأة وان قالت خرم لا يصح ولا تنوى لان في الفارسية لايجاب انظروا هو قولها خرمي والعدة
لفظا وهو قولها خرم فلا تنوى فاما في العربية فلهو مال لفظ واحد وهو قولها اشترى نفسي فتنوى * امرأة
قالت لزوجها وهبت للمهرى ثم قالت عوفضني فقال الزوج عوضتك بثلاث تطليقات طلقت ثلاثا كذا
في التجنيس والمزيد * رجل امر امرأته أن تشتري رأسا مشويا فاشتريت فقال الزوج لها شري خريدي وزعت
أنه يسأل عن الرأس المشوي فقالت خريديم وقال الزوج فرو ختم لا يصح الخلع ولكن انوى الطلاق يقع
كذا في الخلاصة * الجلساء اذا قالوا للمرأة اشتريت نفسك بتطليقة بكل حق يكون للنساء على الرجال من
المهر ونفقة العدة فقالت نعم اشتريت فقبل للزوج بعث أنت فقال نعم يصح الخلع ويبرأ الزوج وان لم يقولوا
لها اشتريت نفسك منه لان شراءها بنفسها لا يكون الا من الزوج كذا في الفتاوى الكبرى * وبه يفتى كذا
في الخلاصة * لو أرادت أن تحتلع نفسها من زوجها واجتمع القوم وقالوا ولا للمرأة اشتريت نفسك بجميع
الحقوق التي لك عليه فقالت اشتريت ثم قالوا للزوج بعث فقال بعث وكان في ضميره انه باع متاعا من متاع
البيت فالطلاق واقع في الحكم خلع امرأته بتطليقة واحدة فقال له رفقاؤه لم فعلت هكذا فقال بالفارسية
روسه بار لا يقع بهذا الكلام شيء لان هذا ليس بايجاب خلع امرأته فقبل له كم نويت قال ما تشاء ان لم
ينو الزوج شيئا تطلق واحدة قالت لزوجها خلعتني وقالت بالفارسية سه خواهم فقال سه بار ثم خلعا
بعد ذلك بتطليقة تقع واحدة لانه لم يقع شيء بقوله سه بار هكذا في الفتاوى الكبرى

من فرج الزوج والامر على العكس في حالة القعود وان كان الرجل قائما والمرأة قاعدة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا أعلم هذا
و ينبغي أن يبحث كل واحد منهما لان شرط البر في كل عین ان يكون فرج أحدهما أحسن وعند التعارض لا يكون أحدهما أحسن
فيبحث كل واحد منهما * سكران قال لامرأته ان لم يكن فلان أو سع دبراً منك فانت طالق قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى هذا شيء غير
معلوم ولا مقدور فلا يبحث * رجلان قال كل واحد منهما لصاحبه ان لم يكن رأسي أثقل من رأسي فامرأته طالق قالوا طريق معرفة ذلك
انهم اذا ناما دعيا فأيهما كان أسرع جواباً فأس الاخر يكون أثقل منه * رجل حلف أن فلانا ثقیل وهو عند الناس غير ثقیل وعند
الحالف ثقیل لا يبحث في عينه الا أن ينوي ما عند الناس لان عينه يقع على ما عنده * رجل هدده رجل بسلطان فقال المهددان كنت أخاف
من السلطان فامرأتي طالق قالوا ان لم يكن به ساعة خائف خوف من السلطان ولا كان له جهة الخوف من جهة يخاف على نفسه بسببها من

السلطان يرجي ان لا تطلق امرأته رجل تشاجر مع أخيه وأخته فقال لهم بالفارسية اكر من شمارا يكون خزانة كنكم فامرأته طالق تكلموا في ذلك قال بعضهم لا يحسن ما داموا في الاحياء وقال بعضهم يحسن للرجال لانه عاجز عن ذلك ظاهرا الا ان ينوي بذلك القهر والتضييق عليهم فلا يحسن ما داموا في الاحياء فان مات الخالف أو أحد الاخرين قبل أن يفعل ذلك حنث وعليه الاعتماد امرأة قالت لزوجهها بأسفله أو قالت يا قرطبان أو يا كشخان أو يا ثفال أو شيامن الشتم فقال الزوج ان كنت كما قلت فأنت طالق ثلاثا اختلفوا في ذلك قال النقيبه أبو جعفر وأبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى تطلق المرأة كما قال كان لزوج كما قالت أولم يكن وعليه الفتوى لان كلامه محمول على المجازاة ظاهرا جزاء لا يذائمها زوجها فان قال لزوج نويت به التعليق قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لانه محمول على المجازاة ظاهرا (٤٩٤) وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان ذلك في حالة الغضب

فهو على المجازاة ولا يصدق في نية التعليق قضاء وان لم يكن في حالة الغضب ينوي في ذلك فان قال نويت به التعليق ان كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والا فلا واختلفوا في معنى هذه الالفاظ أما السفلة عن أي حنيفة رحمه الله تعالى المسلم لا يكون سفلة انما السفلة هو الكافرو به أخذ المشايخ رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى السفلة هو الذي لا يبالي بما يقال له من وجوه الذم والشتن وعن محمد رحمه الله تعالى السفلة هو الذي يهاب بالجمام ويقامروا قال خن بن أيوب رحمه الله تعالى السفلة هو الذي اذا دعي الى الطعام يحمل شيئا من المائدة وقيل هو الطفيلي وقيل هو الحائل والجمام والدباغ وقيل هو الذي يختلف الى القضاء وأما قرطبان قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى القرطبان هو الذي اذا رأى أجنبيا مع امرأته أو أهله أو محارمه يدعه ولا يتعرض وقال ابو القاسم علي الصفار رحمه الله تعالى هو المسبب للجمع بين أجنبي وأجنبية لا مرد مضموم وقيل هو من يبعث امرأته مع غلامه البالغ أو مزارعه الى الضيعة أو يأذن لها في الدخول على امرأته عند غيبته وأما ثفال فهو القرطبان سوله وأما كشخان فكأن امرأته جاءت الى أبي عصمة المروزي وقالت ان زوجي بأمر في كل يوم بالطبخ فقلت له يوما أي كشخان الى أمي أطبخ فقال لي ان كنت كشخان فانت طالق قال أبو عصمة رحمه الله تعالى ان كان زوجك اذا سمع أن رجلا يمد يدك بسوء ولا يبالي فهو كشخان وان لم يرض بذلك وضربك على ذلك فهو ليس بكشخان وأما المساجن قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هو الذي لا يبالي بما يسمع ويقال بالفارسية تب سبب امرأة قالت لزوجهها انك قرطبان فقال الزوج ان علمت اني قرطبان فانت طالق ثلاثا فانها لا تطلق ما لم تقل علمت لانه علق الطلاق بعلمها وعلمها لا يف

فهو على المجازاة ولا يصدق في نية التعليق قضاء وان لم يكن في حالة الغضب ينوي في ذلك فان قال نويت به التعليق ان كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والا فلا واختلفوا في معنى هذه الالفاظ أما السفلة عن أي حنيفة رحمه الله تعالى المسلم لا يكون سفلة انما السفلة هو الكافرو به أخذ المشايخ رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى السفلة هو الذي لا يبالي بما يقال له من وجوه الذم والشتن وعن محمد رحمه الله تعالى السفلة هو الذي يهاب بالجمام ويقامروا قال خن بن أيوب رحمه الله تعالى السفلة هو الذي اذا دعي الى الطعام يحمل شيئا من المائدة وقيل هو الطفيلي وقيل هو الحائل والجمام والدباغ وقيل هو الذي يختلف الى القضاء وأما قرطبان قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى القرطبان هو الذي اذا رأى أجنبيا مع امرأته أو أهله أو محارمه يدعه ولا يتعرض وقال ابو القاسم علي الصفار رحمه الله تعالى هو المسبب للجمع بين أجنبي وأجنبية لا مرد مضموم وقيل هو من يبعث امرأته مع غلامه البالغ أو مزارعه الى الضيعة أو يأذن لها في الدخول على امرأته عند غيبته وأما ثفال فهو القرطبان سوله وأما كشخان فكأن امرأته جاءت الى أبي عصمة المروزي وقالت ان زوجي بأمر في كل يوم بالطبخ فقلت له يوما أي كشخان الى أمي أطبخ فقال لي ان كنت كشخان فانت طالق قال أبو عصمة رحمه الله تعالى ان كان زوجك اذا سمع أن رجلا يمد يدك بسوء ولا يبالي فهو كشخان وان لم يرض بذلك وضربك على ذلك فهو ليس بكشخان وأما المساجن قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هو الذي لا يبالي بما يسمع ويقال بالفارسية تب سبب امرأة قالت لزوجهها انك قرطبان فقال الزوج ان علمت اني قرطبان فانت طالق ثلاثا فانها لا تطلق ما لم تقل علمت لانه علق الطلاق بعلمها وعلمها لا يف

الصفار رحمه الله تعالى هو المسبب للجمع بين أجنبي وأجنبية لا مرد مضموم وقيل هو من يبعث امرأته مع غلامه البالغ أو مزارعه الى الضيعة أو يأذن لها في الدخول على امرأته عند غيبته وأما ثفال فهو القرطبان سوله وأما كشخان فكأن امرأته جاءت الى أبي عصمة المروزي وقالت ان زوجي بأمر في كل يوم بالطبخ فقلت له يوما أي كشخان الى أمي أطبخ فقال لي ان كنت كشخان فانت طالق قال أبو عصمة رحمه الله تعالى ان كان زوجك اذا سمع أن رجلا يمد يدك بسوء ولا يبالي فهو كشخان وان لم يرض بذلك وضربك على ذلك فهو ليس بكشخان وأما المساجن قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هو الذي لا يبالي بما يسمع ويقال بالفارسية تب سبب امرأة قالت لزوجهها انك قرطبان فقال الزوج ان علمت اني قرطبان فانت طالق ثلاثا فانها لا تطلق ما لم تقل علمت لانه علق الطلاق بعلمها وعلمها لا يف

عليه غير هاتئعلق بالاخبار عنها ولو قالت لزوجها يا كوسج فقال الزوج ان كنت كوسج فانت طالق ثلاثا ونوى به التعليق عن أبي خنيفة
 رحمه الله تعالى انه قال يعد اسنانه ان كانت ثمانا وعشرين طلقت لانه كوسج وان كانت اسنانه ثلاثا أو أكثر فليس بكوسج وفي عرفنا
 الكوسج من كانت شعور طيسته على الذقن دون الخدين أو كانت على الذقن والخدين الا ان اطافات متفرقة غير متصلة وان كان شعور الخدين
 متصلة بشعور الذقن فهو خفيف اللحية وليس بكوسج امرأة قالت لولدها بالفارسية أي بلايه زاده فقال الزوج ان كان هو بلايه زاده فانت
 طالق ثلاثا فان نوى المجازاة طلقت وان نوى التعليق ان علمت المرأة انه من الزنا تطلق ثلاثا لوجود شرط الطلاق ولا يسعها المقام معه وان
 علمت انه ليس من الفجور لا تطلق * رجل قال لامرأته ان شمت أي أود كرتي بالسوء فانت طالق ثم قال لامرأته كانت أمك سلام عليك
 فقالت المرأة لابل أمك قالوا ان كان ذلك في بلد يعدون هذا ذكر بالسوء كبلج وغيره طلقت امرأته (٤٩٥) لان في عرفهم هذا عبارة عن المكذبة
 أما في عرفنا فهو عبارة عن

انشاء السلام فلا يكون هذا
 ذكر بالسوء فلا تطلق * رجل
 قال ان شمت أحدًا فامرأته
 طالق فشم ميتا طلقت امرأته
 * اذا قال لامرأته اذا شمتني
 فانت طالق وان لعنتي فانت
 طالق فلعنته تقع واحدة ولو
 قال لها ان شمتني فانت طالق
 فلعنته طلقت امرأته * رجل
 قال لو لدته بالفارسية
 اكرتو مرأرتي امرأته
 فامرأته طالق فخرج من
 المنزل فقالت والدته مسه
 نوباش ومه زن نوباش فسمع
 الخائف ذلك طلقت امرأته
 * رجل قال لامرأته ان
 أغضبتك فانت طالق فضرب
 صديها فغضبت قالوا ان
 ضربه شيء ينبغي أن يؤدب
 الولد على ذلك لا تطلق لان
 هذا ليس موضع الغضب
 فلا يعتبر غضبها وان ضربه
 في موضع لا ينبغي أن يؤدب
 الولد تطلق امرأته اذا قال
 لامرأته ان سررتك فانت
 طالق فضربها فقالت سررتي

على الزوج عشرون درهما كذا في الوجيز لا كدردي * ان اختلعت على عبد لها آبق على انهار يشة من
 ضمانه لم تبرأ وعليها تسليم عينه ان قدرت أو تسليم قيمته ان عجزت كذا في السراج الوهاج * لو خالعهاعلى
 حيوان موصوف نحو الفرس والبغل والجار وغير ذلك فالخلع جائز وله الوسط من ذلك وهي بالخيار ان شأت
 دفعت اليه الوسط وان شأت دفعت اليه قيمته وان خالعهاعلى حيوان غير موصوف وقع الطلاق ويجب
 عليها ان ترد ما استحققت عليه بالنكاح كذا في الينابيع * لو خالعهاعلى دراهم معينة فوجدها ستوقه يرجع
 بالحداد وكذلك النوب على انه هروى فاذهو هروى يرجع بهروى وسط كذا في محيط السرخسي * قال
 خدمتك فقالت قبلت لا يسقط شيء من المهر ويقع الطلاق البائن بقوله اذا نوى ولا دخل لقبولها حتى اذا
 نوى الزوج الطلاق ولم تقبل المرأة يقع البائن وان قال لم ارد الطلاق لا يقع ويصدق ديانه وقضاء * لو خالعهاعلى
 ولم يذ كر العوض الصحيح أنه يبرأ كل من صاحبه وان لم يكن على الزوج مهر ترد ما ساق اليها من المهر لان
 المال مذكور بذ كر الخلع عرفا كذا في الوجيز لا كدردي وهكذا في الخلاصة * لو قال خلعتك على كذا
 وسعى مالا معلوما لا يقع الطلاق ما لم تقبل وان قال الزوج بعد قبول المرأة لم أنوبه الطلاق لا يصدق قضاء
 كذا في فتاوى قاضيخان * ان اختلعت بحكمه أو بحكمها أو بحكم اجنبي فهو جائز كما في الصداق الا ان
 هنالك المهر المثل وهما المعيار ما أعطاهما فان اختلعت بحكمه فحكمكم الزوج عليها بقدر ما أعطاهما
 أو بأقله فذلك صحيح وان حكمها أكثر من ذلك لم تلزمها الزيادة الا أن ترضى به وان كان بحكمها فان حكمت بما
 أعطاهما الزوج أو أكثر جاز وان حكمت بأقل من ذلك لم يثبت النقصان الا أن يرضى الزوج بذلك كذا في
 المسوط * وان كان الحكم الى الاجنبي فان حكم بقدر المهر جاز وان حكم بزيادة أو نقصان لم تجز الزيادة
 الا برضا المرأة والنقصان الا برضا الزوج كذا في البدائع * اذا اختلعت المرأة من زوجها على أن تعتق
 أباه ففعلت فالتعتق عنهم والاب مولى لها ولو اختلعت على أن تعتق أباه عنه ففعلت فالتعتق عن الزوج ثم
 في الفصل الاول هل يرجع عليها بما ساق اليها اختلف المشايخ رحمه الله تعالى قال بعضهم يرجع والاصح
 أنه لا يرجع عليها بشيء كذا في التارخية

(الفصل الثالث في الطلاق على المال) ان طلقها على مال فقبلت وقع الطلاق ولزمها المال وكان
 الطلاق بائنا كذا في الهداية * طلقها قبل الدخول على ألف ولها عليه ثلاثة آلاف مهر يسقط الالف
 وخمس مائة بالطلاق وبقى عليه ألف وخمس مائة وتقاصا بألف ولا ترجع عليه بخمس مائة عند
 البلى وترجع عند غيره وعليه الفتوى كذا في الوجيز لا كدردي ولو جعل مهرها ثلاثا فطلقها تطلقه
 على ثلث مهرها وطلقة ثانيا وثالثا كذلك يقع الثلاث ويسقط ثلث المهر ويضمن الزوج ثلثي مهرها كذا

قالوا لا تطلق امرأته لا تاتيقن بكذبها قال مولانا رضي الله تعالى عنه وفيه اشكال وهو ان السرور مما لا يوقف عليه فينبغي ان يتعلق الطلاق
 بخبرها او يقبل قولها في ذلك وان كانت تيقن بكذبها كما لو قال ان كنت تحبين ان يعذبك الله تعالى بنار جهنم فانت طالق فقالت احب يتبع
 الطلاق عليها ولو اعطاها ألف درهم فقالت لم تسرني كان القول قولها ولا يقع الطلاق لاحتمال انها طلبت ألفين فلا يسرها الالف ولو
 قال لها ان آديتك فانت طالق فاشتري جارية وتسراها ان كان كلامه بناء على مقدمة يصرف معنى الاذى اليها سوى ما فعل لا تطلق لان البين
 انصرف الى تلك المقدمة وان لم يكن تطلق لان هذا معنى بعد أذى * رجل اراد ان يشتري جارية فقال لامرأته ان اشتري جارية فتدخل
 نليت من ذلك غيرة فانت طالق ثلاثا فاشتري جارية ودخلت عليها الغيرة قالوا ان دخلت الغيرة عقيب الشراء يقع الطلاق وان دخلت بعد
 الشراء بزمان لا تطلق لانه علق الطلاق بدخول الغيرة عقيب الشراء فلا فصل وانما به لم ذلك بكلامها من الباج والتكليم بالقياس اما اذا دخلت

الغيرة ولم تسكلم به الا تطلق لان ما في قلبها لا يمكن الاحتراز عنه فلا يعتبر كمن حلف لا يعادي فلانا فاعاداه بقلبه وحفظ لسانه وجوارحه لا يحسن في عينه * رجل قال لامرأته لست تحبينني فقالت له ان لم احبك فأنت طالق ثلاثا فقال لها الزوج بالفارسية خودتوني فقالت لا احبك ان قالت لا احبك قبل الافتراق عن المجلس طلقت ثلاثا وان فارقت قبل ان تقول شيئا لا تطلق لان قوله خودتوني ينصرف الى كلامها من وصف الزوج بالطلاق المعلق فصار الزوج قائلا بل أنت طالق ثلاثا ان لم تحبينني * رجل دعا امرأته الى الفراش فقالت المرأة ما تصنع بي ويكفيك فلانة لامرأة اجنبية فقال الزوج ان كنت احبها فانت طالق تسكلم وفي ذلك الصحيح انها لا تطلق ما لم يقل الزوج احبها * رجل قال لامرأته ان لم تكوفي على هون من التراب فأنت طالق ان كان يستهينها فاحشة يقول الناس انها هون عليه من التراب لا تطلق * رجل قال لامرأته ان قد فتك (٤٩٦) فأنت طالق ثم قال لها يا ابنة الزانية تطلق لان في العرف هذا يدقذفا للمرأة وان

في الفتاوى الكبرى * لو قالت طلقني ثلاثا بالالف فطلقتها واحدة فعليها ثلاثة آلاف ولو قالت طلقني ثلاثا على الف فطلقتها واحدة فلا شيء عليها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويعلى الرجعة لو قال الزوج طلقني نفسك ثلاثا بالالف أو على ألف فطلقت نفسها واحدة لا يقع شيء كذا في الهداية * امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثا بالالف وقد كان الزوج طلقها اثنتين فطلقتها واحدة يجب الالف كذا في الظهيرية * امرأة قالت لزوجها طلقني واحدة بالالف فقال لها الزوج أنت طالق واحدة واحدة واحدة يقع الثلاث واحدة بالالف واثنتان بغير شيء عند السكلي كذا في فتاوى قاضخان * قال أنت طالق أربعة بالالف فقبلت طلقت ثلاثا بالالف ولو قبلت الثلاث بالالف لم يقع لو قالت طلقني أربعة بالالف فطلقتها ثلاثا فبقي ألفا فلو طلقتها واحدة فقبلت الالف كذا في فتح القدير * لو قالت لزوجها طلقني واحدة بالالف درهم أو على ألف درهم فقال أنت طالق ثلاثا ولم يذكر الالف طلقت مجابا عنده وعندهما طلقت ثلاثا وعليها الالف بازاء الواحدة لو قالت طلقني واحدة بالالف أو على ألف فقال أنت طالق ثلاثا بالالف لا يقع عنده شيء ما لم تقبل المرأة واذا قبلت السكلي يقع الثلاث بالالف وعندهما ان لم تقبل المرأة فهي طالق واحدة ولا تقع اثنتان الباقيتان وان قبلت فهي طالق ثلاثا واحدة بالالف واثنتان بغير شيء كذا في السكاني * حكى أبو الحسن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه رجع الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى ابن سميعة عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى أنه رجع الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة وهكذا ذكره في الجامع كذا في غاية السروجي * ولو قال لها أنت طالق على ألف فقبلت طلقت وعليها الالف وهو كقوله أنت طالق بالالف ولا بد من القبول في الوجهين كذا في الهداية * لو قال أنت طالق وعليك ألف فقبلت أو قالت طلقني ولألف فطلقتها طلقت بلا مال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما بالمال كذا في محيط السرخسي * ولو زاد الزوج على حرف الجواب فقال طلقني ثلاثا بالالف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يتوقف على قبولها فان قبلت يقع الثلاث ويلزمها ألف وان لم تقبل بطل وعلى قولهما ما يقع الثلاث بالالف قبلت أم لا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضخان * ولو قالت طلقني ولألف فقال طلقني على ألف التي سميتها ان قبلت يقع الطلاق ويجب المال وان لم تقبل لم يقع ولم يجب المال عنده وعندهما يجب ويقع كذا في محيط السرخسي * لو قالت طلقني بالالف فقال أنت طالق وعليك ألف يقع بالالف ولو قال أنت طالق ثلاثا بالالف فقالت قبلت واحدة بالالف وقع الثلاث بالالف وان قالت قبلت بالالفين وقع ولم يلزمها الالف ولو قال ان أعطيتني ألفا أنت طالق فأعطته ألفين طلقت وكذا لو قالت قبلت بألفين كذا في غاية السروجي * قال الاجنبية أنت طالق على ألف ان تزوجتك وقبلت ثم تزوجها لا يعتبر القبول الابد التزوج كذا في النهر الفائق * لو قالت طلقني ثلاثا بالالف درهم

كان في الحقيقة قد فداها منها رجل قال لامرأته ان شئت لك فأنت طالق ثم قال لها لا بارئ الله فيك لا تطلق لانه لو علق عتق عبده بشفته ثم قال لا بارئ الله فيك لا يعتق عبده فكذا الطلاق رجل اتخذ ضيافة قوم فدخل رجل من قرية اخرى فقال ان لم أذبح على وجه القادم بقرة من بقوري فأمرأته طالق فذبح بقرة قبل ان يرجع القادم من بقورهم في عينه ولا حنث وان ذبح بقرة امرأة لا يحسن لان شرط البزج بقرة من بقور الا اذا كان بينه وبين امرأته من الانبساط ما لا يميز كل واحد منهما ماله عن مال صاحبه ولو تناول احدهما من مال صاحبه لا تجرى المجادلة بينهما ولو ذبح بقرة من بقورهم لكن ما اضافه بلحمها حتى رجع القادم قالوا ان كانت القرية التي انتقل اليها القادم قرية

طلقني

لا يحسن في عينه وان كانت بعيدة بحيث يعد سفره اجاف عليه الحنث لان في مدة السفر يتخذون الضيافة لاجل بعد

الذبح فيصرف البين اليه * امرأة قالت لزوجها انك تغيب ولا تخاف لي نفقة فغضب الزوج فقالت المرأة لم يكن هذا كلاما عظيما يحتاج الى الغضب فتغضب فقال الزوج ان لم يكن عظيما فأنت طالق ثلاثا واراد به التعليل دون المجازاة قالوا ان كان الرجل محترما ذا قدر يكون مثل هذه الشكاية اهانة لا تطلق لان شكايتها بالذهب بلا نفقة لعياله يكون عظيما وان لم يكن محترما ذا قدر طلقت * رجل قال ان بلغ ولدي اثنتان فلم اختنه فأمرأته طالق قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى اذا اخرجت من اثنتين عن عشرين ينبغي ان يحسن لان عشرين نهاية وقت الختان فان الصبي اذا بلغ عشرين يضرب على ترك الصلاة فيؤمر بالختان حتى يكون ابلغ في التطهير وغيره من المشايخ قال لا يحسن ما لم يؤخر الختان عن اثني عشرة سنة وعليه الفتوى لان هذا في مدة يتصور فيها بلوغ الغلام فان الصبي اذا بلغ هذا المبلغ وقال احتملت يقبل

قوله ويحكم ببلوغه وقبل ذلك لو قال احتلت لا يقبل قوله ولا يحكم ببلوغه * رجل قال لعبدته ان احتلت فانت حر فقال الغلام احتلت وهو مشكل قبل قوله لان احتلامه لا يقف عليه غيره فيقبل قوله في ذلك كالموت لا منه وهي مشكلة الحال اذا حضت فانت حرة او قال لامرأته اذا حضت فانت طالق فقالت حضت يقبل قولها وعن محمد بن جهم الله تعالى انه لا يقبل قول الغلام ويقبل قول الجارية والمرأة لان الاحتلام امر يقف عليه غيره في الجملة ولهذا جازت الشهادة على الاحتلام بخلاف الحيض * رجل قال لامرأته وهي حائض اذا حضت فانت طالق فهو على حيض في المستقبل ولو قال لها اذا حضت غدا فانت طالق وهو يعلم انها حائض فهو على دوام ذلك الحيض الى الغدا ان دام الى أن يطالع الفجر من الغدا طلق لان الحيضة الثانية لا يتصور حدوثها في الغدا فيحمل على الدوام اذا علم وكذا لو قال لامرأته المريضة اذا مرضت فانت طالق فهو على مرض في المستقبل ولو قال ان مرضت غدا (٤٩٧) فهو على دوام ذلك المرض ظاهرا ولو قال

لصحة اذا صححت فانت طالق يقع الطلاق كالوفاة عن اليقين لان الصحة امر يتدور في مثله للدوام حكم الاستداء فيحتمل الحال كالموت قال لقائم اذا قتلت ولقاعدا اذا قعدت وللبصير اذا أبصرت وللملوك اذا ملكتك فانت حرة فانه يحتمل كما سكت عن اليقين لان الدوام حكم الاستداء والحيض والمرض وان كان مما يجتدأ ايضا لان الشرع لما علق بالجملة أحكاما لا يتعلق ذلك بكل جزء من أجزائه فقد جعل الكل شيئا واحدا * رجل قال لامرأته اكرمني ترا ازكرك ده خويش پوشانم فانت طالق فدفع المرأة غزلها الى زوجها لينسج لها باجرة معلومة ودفع اليه الاجر فنسج الزوج ولبست المرأة لا يحتمل لان الكرايس كسب المرأة لا كسب الزوج ولان الشرط هو الالباس ولم يلبسها وما لبست هي

طلقت ثلاثا بمائة دينار فطلقة ثلاثا فطلقت بمائة دينار ولو كان الايجاب من الزوج بما يلزمها المالان كذا في الظهيرية * قالت المرأة تزوجها طالقني وضري على ألف درهم فطلق فزنتها وطلقة ما يجب نصف الالف اذا كان مهر مثلها ما على السواء كالموت فطلقتني وضري بالف درهم وان كان مهر مثلها ما على التفاوت تجب حصصة المطلقة من الالف من المشايخ من قال هذا على قوله ما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجب شيء ومنهم من قال هذا على قول الكل والاصح الاول واذا كان للرجل امرأتان فسلأته أن يطلقها ما على ألف درهم أو بالف درهم يطلق احدها ما لم يملك المطلقة حصتها من الالف فان طلق الاخرى لم يملك حصتها ايضا ان كان طلقها في المجلس كذا في الذخيرة * وان افتقر وقبل أن يطلق واحدة منها ما بطل ايها ما بالافتراق فان طلقها ما بعد ذلك كان الطلاق واقعاً بغير بدل كذا في المبسوط * واذا قال لامرأته أنت طالق واحدة بالف درهم فقالت قبلت نصف هذه التطليقة طلقت واحدة بالف بلا خلاف ولو قالت قبلت نصفها بخمسمائة كان باطلا ولو قالت المرأة تزوجها طالقني واحدة بالف درهم فقال الزوج أنت طالق نصف تطليقة طلقت واحدة بالف درهم ولو قال أنت طالق نصف تطليقة طلقت واحدة بخمسمائة كذا في المحيط * ولو قال أنت طلق ثلاثا بالسنه بالف درهم وهي طاهرة وقعت واحدة ثلث الالف ثم الثانية في الطهر الثاني بغير شيء الا اذا تزوجها قبله ثم الثالثة هكذا ولو قال ثلاثا بالسنه احدها بالف فالألف بالثالثة وان كان قبل الدخول تقع واحدة بغير شيء ثم اذا تزوجها لم تقع ولو قال أنت طالق بعد غد بالف وغدا بالف واليوم بالف فقبلت يقع في الحال بالف فاذا جاء غدا لم يقع الا اذا تزوجها قبله فتقع أخرى بالف وكذا بعد غد ولو قال أنت طالق ثنتين احدهما بالف تقع واحدة في الحال وتعلق الاخرى بالقبول ولو قالت ان طلقته فلانك ألف أو قال الزوج ان جئتني بالف أو اعطيني أو اديتني ألف درهم فانت كذا فهو على المجلس كذا في العتبية * لو قال لها أنت طالق ثلاثا اذا اعطيني ألفاً أو متى أعطيتني ألفاً فهي امرأته على حالها حتى تعطيها ذلك ومتى اعطته في المجلس أو بعده فالطلاق واقع عليهم وليس للزوج أن يمنع منه اذا أتته به لأنه يجبر على القبول ولكن اذا وضعته بين يديه طلقت وهو استحسن كذا في المبسوط * (الاصل) أنه متى ذكر طلاقين وذكر عقيبهما ما لا يكون مقابلا بهما الا اذا وصف الاول بما ينافي وجوب المال فيكون المال حينئذ مقابلا للثاني وان شرط وجوب المال على المرأة حصول البينة فلو قال لها أنت طالق الساعة واحدة وغدا أخرى بالف أو على انك طالق غدا أخرى بالف أو قال اليوم واحدة وغدا أخرى رجعية بالف فقبلت تقع واحدة بخمسمائة في الحال وغدا أخرى بغير شيء الا ان يعود ملكه قبله كذا في فتح القدير * لو قال لها أنت طالق الساعة واحدة أملك الرجعة

(٦٣ - فتاوى اول) بامرء فلا يحتمل وان كان القطن من الزوج فسكذلك لا يحتمل أيضا المعنى الثاني اذا قال لامرأته أنت طالق في صومك فنوت الصوم طلقت حين يطالع الفجر ولو قال أنت طالق في صلاتك لم تطلق حتى تترك وتسجد لانه جعل الصوم والصلاة شرطاً لفاساد كالود كسر حرف الشرط ولو قال أنت طالق لدخولك الدار أو قال لحيضك تطلق في الحال ولو قال أنت طالق بدخولك الدار أو بحيضك لا تطلق حتى تدخل أو تحيض وكذا لو قال في دخولك الدار أو في حيضك لا تطلق حتى تدخل أو تحيض امرأته ذهبت الى منزل والدها في قرية أخرى فتبعها زوجها وسألها العود الى منزله فابتغى الخلف الزوج بطلاقها ان لم تذهب الى منزله تلك الليلة فخرجت معه وذهب بها الى منزله قبل ان تغار الصبح قالوا ان كان أكثر اللبلة في تلك القرية يخاف عليه الحنث وان ذهب قبل ان يمضي أكثر اللبلة يرجح ان لا يكون حائطا والصحيح انه لا يحتمل اذا ذهبت معه قبل مضي اللبلة * امرأة كانت مع زوجها في منزل والدها فقال لها زوجها انهي معي فابت

فقال الزوج ان لم تذهبي معي فانت طالق ثلاثا فخرج الزوج وخرجت هي على أثره وبلغت المنزل قبله قالوا ان خرجت بعده بحيث لا يعد ذلك خروجا معه حنث * رجل قال لامرأته ان لم تتوحي الساعة وتجيئي الى دار والدتي فانت طالق فقامت من ساعتها قبل خروج الزوج وليست الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج فخرجت هي ايضا وانت دار والدته بعدما اتاها الزوج لا يحنث لان المرأة لما قامت تنهيا للخروج لا ينقطع الفور فانهم لو أخذوا البول فبالت ثم لبست الثياب للخروج لا يحنث ألا ترى انه لو قال لها ان لم تجيئي الى فراشي الساعة فانت طالق وهما في التشاجر فقال الكلام بينهما لا ينقطع الفور حتى لو ذهبت الى الفراش لا يحنث وان خافت فوت الصلاة فصلت قال نصير بن يحيى رحمه الله تعالى حنث الزوج لان الصلاة عمل آخر بخلاف ما اذا كانا فيه وقال بعضهم لا يحنث * رجل أراد ان يجمع امرأته فلم تطاوعه فقال لها ان لم تدخلي (٤٩٨) معي البيت فانت طالق ثلاثا فلم تدخل في ذلك على الفور ودخلت بعده قالوا ان دخلت بعد

على أنك طالق غدا أخرى بألف درهم فقبلت وقع عليها واحدة للحال بغير شيء فاذا جاء الغد تقع عليها تطليقة أخرى بألف درهم ولو قال لها أنت طالق اليوم تطليقة بألف درهم على أنك طالق غدا أخرى بألف درهم وقعت في الحال واحدة بغير شيء ثم اذا جاء الغد تقع عليها أخرى بغير شيء فان تزوجها قبل مجيئها الغد ثم جاء الغد تقع تطليقة أخرى بألف درهم ولو قال لها أنت طالق واحدة وأنت طالق أخرى بألف درهم فقبلت وقعت الطلقتان بألف وانصرف البذل اليهما وكذلك لو قال أنت طالق اليوم واحدة وغدا أخرى بألف درهم فقبلت وقعت في اليوم واحدة بنصف الألف وغدا أخرى بنصف الألف ان تخلل التزوج ولو قال لها أنت طالق الساعة واحدة بألف درهم أو قال أنت طالق الساعة واحدة بغير شيء وغدا أخرى (٣) بغير شيء بألف درهم فالبذل ينصرف اليهما ويكون تطليقة بنصف الألف فتقع واحدة في الحال بنصف الألف وغدا أخرى بجماعة الألف ان تزوجها قبل مجيئها الغد ثم جاء الغد فينقض يقع أخرى بنصف الألف ولو قال لها أنت طالق الساعة واحدة أملك الراجعة أو قال بألف درهم أو قال بغير شيء وغدا أخرى بألف درهم فالبذل ينصرف الى التطليقة الثانية ولو قال أنت طالق اليوم واحدة وغدا أخرى أملك الراجعة بألف درهم ينصرف البذل اليها ما كذا في المحيط * لو كانت له امرأتان فقال احدا كما طالق بألف درهم والاخرى بجمعة مائة فقبلتا طلقا وعلى كل واحدة خمسمائة لان ما وراءه مشكوك على كل واحدة ولو قال والاخرى بمائة دينار لاشيئ عليه ما وقع الشك في كل واحدة منهما كذا في العتبية * لو طلقها على أن تبرئه عن كذا له نفس فلان فالطلاق رجعي لو طلقها على أن تبرئه عن الألف التي كفها لها عن فلان فالطلاق بائن كذا في التتارخانية * طلقني على أن أؤخر مالي عليك فطلقها فان كانت للتأخير غاية معلومة صح التأخير وان لم تكن لا يصح والطلاق رجعي على كل حال كذا في الخلاصة * ويصح التأجيل في بدل الخلع مع جهالة المستدرك كالحصاد والدياس لا الناحشة كالعطاء وهبوب الريح والميرة وحيث لا يصح التأجيل يجب المبالحالا فيجوز اختلاعهما على زراعة ارضها وركوب دابتها وخدمتها على وجه لا يلزم خلوتها بها أو خدمة أجنبي كذا في فتح القدير * ويعبر الخلع من جانبه تعليقا للطلاق بقبولها حتى لم يصح رجوعه عنه ولم يبطل بقيامه عن الجماس ويصح اذا كانت غائبة واذا بلغها فلها الخيار في مجلسها ويصح تعليقه بالشرط والاضافة الى الوقت كقولنا اذا جاء غدا أو اذا قدم فلان فقد خالعتك على ألف فالقبول اليها بعد مجيئها الغد والقسدوم وفي جانبها بغير تعليق بعوض كالبيع (٣) قوله بغير شيء بألف درهم كذا في الاصل الذي بأيدينا وحرره فعمد ان يكون قوله بغير شيء زائدا خطأ والله أعلم بالصواب اهـ معجزة

ماسكنت شهوته طلقت * رجل دعا جاريته الى فراشه فابت فقالت ان لم تجيئي الليلة فانت حرة فقامت من ساعتها فلم يجبا معها الا تفتق وكذا لو قال ذلك لامرأته وكذا لو قال لامرأته ان لم تأتي الليلة حتى أضربك فأتاه ولم يضربه حنث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يحنث وعليه الفتوى * ولو قال لامرأته ان لم تأتي لي لاجامعك فانت طالق فجاءت ولم يجامعها لا يحنث في عيینه * رجل قال لجماعة بالفارسية اكربحانه من مهمان بزوت فامرأته طالق فذهبوا الى بيته ولم ياكلوا شيئا لا يحنث في عيینه * رجل قال لامرأته عند خروجها ان رجعت الى منزلي فانت طالق ثلاثا فجلست ولم تخرج زمانا ثم خرجت ثم رجعت فقال الزوج كنت نويت الفور قال بعضهم لا يصدق قضاء وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح لان عيینه ينصرف الى الخرجة التي قامت اليها من غيرية الزوج فاذا نوى الفور كان أولى أن يكون مصدقا * رجل قال حتى لامرأته ان صعدت هذا السطح فانت طالق فارتفعت بعض السلم لا يحنث في عيینه هو الصحيح ولو قال لها ان ارتقيت هذا السلم أو وضعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت إحدى قدميها على السلم ثم تذكرت فرجعت طلقت لان الحنث يتعلق بوضع القدم على السلم ولو قال ان وضعت قدمي في دار فلان فامرأته طالق فوضعت إحدى قدميه في الدار لا يحنث في عيینه لان وضع القدم في الدار صار كناية عن الدخول عرفا فلا يحنث الا بالدخول أما في هذه المسئلة لما ذكر الازمة ووضع القدم على السلم فقد بالغ في عيینه فتعلق الحنث بوضع القدم هذا كما لو قال لها ان خرجت من هذه الدار أو وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت قدمها في السكة حنث ولو ذكر الخروج ولم يذكر وضع القدم في السكة فوضعت إحدى قدميها في السكة لا يحنث * رجل قال ان كان الله يهذب المشركين فامرأته طالق قالوا لا تطلق امرأته لان من

الصحيح لان عيینه ينصرف الى الخرجة التي قامت اليها من غيرية الزوج فاذا نوى الفور كان أولى أن يكون مصدقا * رجل قال حتى لامرأته ان صعدت هذا السطح فانت طالق فارتفعت بعض السلم لا يحنث في عيینه هو الصحيح ولو قال لها ان ارتقيت هذا السلم أو وضعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت إحدى قدميها على السلم ثم تذكرت فرجعت طلقت لان الحنث يتعلق بوضع القدم على السلم ولو قال ان وضعت قدمي في دار فلان فامرأته طالق فوضعت إحدى قدميه في الدار لا يحنث في عيینه لان وضع القدم في الدار صار كناية عن الدخول عرفا فلا يحنث الا بالدخول أما في هذه المسئلة لما ذكر الازمة ووضع القدم على السلم فقد بالغ في عيینه فتعلق الحنث بوضع القدم هذا كما لو قال لها ان خرجت من هذه الدار أو وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت قدمها في السكة حنث ولو ذكر الخروج ولم يذكر وضع القدم في السكة فوضعت إحدى قدميها في السكة لا يحنث * رجل قال ان كان الله يهذب المشركين فامرأته طالق قالوا لا تطلق امرأته لان من

المشركين من لا يذهب فلا يحنت * رجل قال ان زريت فلانا حيا وميتا فامرأته طالق فشيخ جنازته قالوا لا يكون حيا لان التشيع لا يسمى زيارة وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يحنت * رجل قال ان أنفقت من مال امرأتى فهى طالق فاحرق المراتة سرقينا لها تحت قدر ابرسم له بغرا امره لا يحنت في عيینه * رجل قال ان عمرت في هذا البيت فامرأته طالق فخرّب حائط بين هذا البيت وبين جاره فحمره وقصده به عمارة بيت الجار لا عمارة هذا البيت قالوا يحنت في عيینه وقصده باطل * رجل قال لا صحبايه ان لم اذهب بكم الليلة الى منزلى فامرأتى طالق فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم اللصوص وحبسوهم قالوا لا يحنت في عيینه وهذا الجواب يوافق قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * أصل المسئلة اذا حلف ليشرب من الماء الذى في هذا الكوز اليوم فامرأته قبل مضي اليوم لا يحنت عندهما * رجل قال ان ركبت فامرأته طالق فهو على ركوب الدواب من الفرس والجل والجار والبغل ونحو ذلك لا على ظهر انسان (٤٩٩) وحائط ولو قال لا اركب مركبا فركب

ظهر انسان قال بعضهم يحنت في عيینه وقال بعضهم لا يحنت وهو الصحيح لان الآدمي لا يسمى مركبا * رجل قال ان كذبت فامرأتى طالق فسئل عن أمر خرك رأسه بالكذب لا يحنت في عيینه ما لم يتكلم * رجل قال ان ضرطت فامرأتى طالق فخرج منه ربح بغير اختياره لا يحنت في عيینه كالحلف لا يدخل دار فلان فادخل مكرها * رجل قال ان زنت فامرأتى طالق فشهد عدلان على اقراره بالزنا طقت امرأته ولا يحد وان شهد عدلان بعمانية الزنا لا يحنت في عيینه ولا تطلق امرأته وان شهد أربعة فعدل منهم اثنان لا تطلق أيضا * رجل قال لامرأته ان فارقت فكل امرأة أضع رأسى مع رأسها على المرفقة فهى طالق ففارقتها وتزوج امرأة ووضع رأسه مع رأسها على المرفقة لم تطلق لانهما أضافا الطلاق الى

حتى يصح رجوعها قبل قبوله ويطلق بقيامها عن المجلس ولا يتوقف حال الغيبة ولا يجوز التعليق بشرط والاضافة الى وقت كذا في محط السرخسى * صح شرط الخيار في الخلع لها لاله كذا في كثر الدقائق * والطلاق على مال بمنزلة الخلع في أحكامه الآن البطل اذا بطل بقى الطلاق بائنا وعوض الطلاق اذا بطل يقع رجعا واذا وجب يقع بائنا كذا في محيط السرخسى * قال لامرأته أنت طالق على ألف على أتى بالخيار ثلاثة أيام فقبلت بطل الخيار ووقع الطلاق ولو قال لامرأته أنت طالق على ألف على أنك بالخيار ثلاثة أيام فقبلت ان ردت الطلاق في الايام الثلاثة بطل الطلاق وان اختارت الطلاق في الايام الثلاثة وقع الطلاق ويجب الالف للزوج كذا في الكافى * لو اختلفا وهما عيشيان ان كان كلام كل واحد منهما متصلا بالآخر صح الخلع وان لم يكن متصلا لا يصح ولا يقع الطلاق أيضا كذا في الخلاصة * قالت سألتك ثلاثا بالالف فطلقتى واحدة وقال الزوج سألت واحدة فالقول لها والابينة له ومن قال لامرأته طلقتك أمس على ألف درهم فلم تقبلي فقلت كذبت فالقول قول الزوج مع عيینه مكذبا في غايه السروجى * لو قال بعث طلاقك أمس بألف فلم تقبلي فقلت كذبت فالقول قولها لان الاقرار بالبيع اقرار بالقبول لانه شرطه كذا في العتايية * لو قالت سألتك أن تطلقني بمائة درهم وقال الزوج بل بالالف فالقول قولها وان أقاما البينة فالبينة بينة الزوج وكذلك لو قالت خلعتني بغير شئ وقال الزوج بل بالالف فالقول قولها وان أقاما البينة فالبينة بينة الزوج هكذا في المبسوط * اذا قالت لزوجها سألتك أن تطلقني ثلاثا بالالف فلم تطلقني الا واحدة وقال بل طلقتك ثلاثا فان كانا في المجلس فالقول قوله وان كانا قد افرقا فالقول قولها وله عليها ثلث الالف ويقع عليها ثلاث تطلقات ان كانت في العدة وكذا اذا قالت سألتك أن تطلقني وصاحبتي بالالف فطلقتني وحدي فقال الزوج بل طلقتكما جميعا فان كانا في المجلس الذى وقع فيه الايجاب فالقول قوله وان افرقا من المجلس فالقول قولها وعلى المرأة حصتها من الالف لاعترافها بذلك كذا في السراج الوهاج * وكذلك ان قالت لم تطلقني ولا صاحبتي في ذلك المجلس فالقول قولها مع عيّنهما وعلى الزوج أن يثبت المال بالبينة ولكن العلق واقع عليهما باقرار الزوج كذا في المبسوط * المرأة اذا اختلفت مع زوجها على مال ثم أقامت البينة على زوجها أنه طلقها ثلاثا أو بائنا قبل الخلع تقبل ويسترد بدل الخلع والتناقص لا يمنع قبول البينة ههنا كذا في الخلاصة * لو أقامت بينة ان زوجها المجنون خالعه في صحته وأقام وليه أو هو بعد الافاقة بينة انه خاله في جنونه فبينة المرأة أولى كذا في القضية * لو قال طلقها ثلاثا بالالف درهم فقالت المرأة هذا منك اقرار ماض وقد كنت قبلته منك وقال الزوج كان هذا منى اقرارا مستقبلا حين تكلمت فلم تقبلي فالقول قول الزوج وان أقاما البينة أخذت بينة المرأة كذا في

الملا والى سبب الملك * رجل قال لهوزانك أمى فقالت لست أمك فقال الزوج ان لم أفخر بأمومتك فامرأته طالق قالوا لا يحنت في عيینه ما لم يقل بلسانه لا أفخر * رجل قال لامرأته وفي يدها قدح فيه ماء فقال لها ان شربته فأنت طالق وان وضعته فأنت طالق وان صببته فأنت طالق قالوا ترسل فيه ثوبا حتى ينشف الماء قال مولانا رضى الله تعالى عنه لا حاجة الى هذا التكلف فانه لو أخذ منها غيرها أو دفعت الى غيرها لا يحنت في عيینه * رجل قال لامرأته ان اشتريت جارية أو تزوجت عبدك فأنت طالق واحدة فقالت لا ارضى بواحدة فقال لها فأنت طالق ثنتين ان فعلت شيئا من ذلك فقالت لا ارضى بثنيتين فقال فأنت طالق ثلاثا ان لم ترضى بثنيتين ولم يقل في هذه المرة ان فعلت شيئا من ذلك قال ابو نصر بن سلام رحمه الله تعالى الكلام الثلاث بناء على ما تقدم ظاهرا * رجل قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فأنت طالق ثلاثا وغاب فلان واقامت امرأته الحالف البينة ان الغائب طلق امرأته بعد عين زوجها قال ابو نصر الدبوسى رحمه الله تعالى لا تقبل هذه البينة

وهو الصحيح لانها قامت على شرط حقها فيما يضر به الغائب وهذا بخلاف ما لو علق طلاق امراته بدخول فلان الدار فقامت امراته الخائف اليئنة ان فلان يدخل الدار فانها تقبل ويقضى بطلاق الحاضرة لان هذه بينة قامت على شرط حقها فيما لا يضر بالغائب * رجل قال لامرأته اذهبي الى فلان واستردى منه كذا واجليه الى الساعة فان لم تحمليه فانت طالق فذهبت ولم تقدر على الاسترداد ثم استردت منه في اليوم الثاني وحملت اليه قالوا يحنث في عيئه لان قوله اجليه الى الساعة تنصيص على الفور * رجل قال لامرأته ان وطئت امتي فانت طالق فقالت الامة انه وطئني وكذب المولى كان القول قول المولى فان علمت المرأة بذلك لم يسعها المقام معه ولان تدعه ان يجامعها وان قال المولى اكرهه ام خوش آورده ام كان ذلك اقرارا منه ويحنث في عيئه * سكران ضرب امرأته فخرجت من داره فقال ان لم تعودى الى فانت طالق وكان ذلك عند العصر (٥٠٠) فعادت اليه عند العشاء قالوا يحنث في عيئه لان عيئه يقع على الفور وان قال لم أنوال فور

التأخرانية * لو قال أنت طالق غدا على عبدك هذا فقبلت في الحال وباعت العبد ثم جاء غدا فعلمها قيمته ولو طلقها ثلاثا قبل مجي الغد بطل ذلك كذا في العتايية * سئل شيخ الاسلام على بن محمد الاسدي عني عن رجل وامرأة اختلعا قبل الزوج كم كان بينهما من الخلع فقال كان بينهما امرتين فقالت المرأة بل كان الخلع بينهما ثلاث مرات قال القول قول الزوج قال نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى فسئلت عن هذه المسئلة فقالت ان كان هذا بعد نكاح جرى بينهما وقالت المرأة النكاح لم يصح لان النكاح كان بعد الخلع الثالث وقال الزوج هو صحيح لانه كان بعد الخلعين فالقول قول الزوج اما اذا كان الاختلاف بينهما بعد انقضاء عدتها قبل النكاح فلا يجوز النكاح بينهما ما ولا يعمل للناس ان يحكموا بها على النكاح ويعقدوا بينهما كذا في الظهيرية * طلبت من زوجها ان يخبرها على مال فأشهد الرجل عدلين ان امرأته اذا قالت من اذن خوشتن خريدم بأوندى أقول لها ٣ فروفتم ولا أقول ٤ فروفتم ثم اجتمعا عند القاضي للاختلاف وفعلا ذلك عند القاضي وسمع القاضي ذلك ثم يقول الزوج بعد ذلك اني لم أقل فروفتم وانما قلت فروفتم والشاهدان يشهدان على ذلك ان سمع القاضي فسروا ختم يحكم بعصمة الخلع ولا يلتفت الى شهادة الشاهدان ولا عبرة لذلك الاشهاد وأما اذا قال القاضي لأتقين انه تكلم بالخطأ أو بالفاء وشهد الشاهدان أنه تكلم بالفاء تسمع شهادتهما ما ويطلب الخلع ولو شهد بعض من شهد المجلس أنه قال فروفتم فانه يقضى بشهادتهما ويحكم بعصمة الخلع كذا في النصول العمادية * اذا وقع الخلع على بدل مسمى دفعت المرأة اليه مقدار المسمى وقالت انه بدل الخلع وقال الزوج قبضت بجهة كذا غير جهة الخلع نقد قبل القول قول الزوج وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى وقيل القول للمرأة لان التملك صدر من المرأة فيكون القول قولها في بيان جهة التملك وهذا الاصل كثير في الشرع كذا في المحيط * لو اختلفا في جنس ما وقع عليه الخلع أو نوعه أو قدره أو صفته فالقول قول المرأة وعلى الزوج اليئنة كذا في البدائع * وكذا لو قالت اختلعت بغير شيء فالقول قولها واليئنة بينة الزوج كذا في فتح القدير * لو اختلفا فقالت المرأة الخلع بيننا صحيح وقال فت ثم خلعت القول قوله وهو انكار الخلع كذا في الخلاصة * اذا خلع امرأته بالفارسية خريدم وفروفتم فقال الزوج كان في ضميري اني بعث رأس الشاة أو قال قلت ٦ فروفتم من الايقاد أو قالت قلت فروفتم بالفاء فقد قبل القول في ذلك قوله مع اليمين الا اذا كان قبض بدل الخلع حينئذ لا يقبل قوله لان الظاهر يكذبه وقد قبل لا يقبل قوله قضاء وان كان لم يقبض بدل الخلع لان كلامه خرج بجواب الجواب بتقيد بالسؤال والسؤال عن تملك النفس فينصرف الجواب اليه وعلى هذا اذا قال كان في ضميري اني بعث ٧ بند قباني

ترجمة
٢ اشترت نفسي منك بأمان ٣ لفظ مهمل ٤ بعث ٥ اشترت وبعث ٦ أوقدت ٧ بعث بند القباء

ابتداء وانما اقرب السبب الذي تصادف عليه وذلك السبب باطل * رجل قال لامرأته ان اشتريت بالخبر ما فانت طالق فاشترت بالخبر لا يقبل من السقاما حله من الوادي تطلق امرأته وان دفعت الخبر الى السقاما وقالت احل الماء اليساب هذا الخبر قال بعضهم لا يحنث في عيئه لان هذا استخبار وليس بشراء * امرأة كانت تبكي في بيتها فقال زوجها الصهر ته ان لم تخرج ابنتك من هذا البيت وتبكي هنالك فهي طالق فخرجت المرأة ثم دخلت وبكت قال الفقيه ابو الايث رحمه الله تعالى ان كان يسمع بكاءها في البيت احد طلق اذا بكيت لانه انما منعها من البكاء لاجل ذلك وان لم يكن كذلك فاذا خرجت قبل ان تبكي بهدا ليمين بطل اليمين فلا يحنث بكتابها بعد ذلك * امرأة قالت لزوجها ان خبزت حتى تأكل بخاري بي حره فخبزت بخارتها فاكل منه الزوج لا تحنث لان معنى كلامها ان خبزت لاجلك فاذا لم تحبزي لاجله لا تحنث * رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان بغير مرادي وهو اى فانت طالق فارادت ان تذهب الى دار فلان فقال لها توهمي شوبر من چه آيد هذا وعيد وليس بأذن فان

لا يصدق قضاء * وفي المرأة اذا قامت لتخرج فقال الزوج ان خرجت فانت طالق فخلست ثم خرجت بعد ذلك بساعة لا يحنث في عيئه * رجل قال ان كنت فعلت كذا ابن زن كه مرا بخانة است طلاق وقد كان فعل الان امراته لم تكن في بيته وقت اليمين حنث في عيئه لان المراد من هذا الكلام هو المنكوحه ولو كان قال ابن زن كه مرادين خاتمة است كذا وليست امراته في البيت الذي عيئه لا تطلق امرأته لان عند تعيين البيت لا يراد به المنكوحه * صي قال ان شريت فكل امرأته تزوجها فهي طالق فشرى وهو صبي فزوج وهو بالغ وظن صهره ان الطلاق واقع فقال هذا البالغ ارى حرامست بر من قالوا هذا اقرارا منه بالحرمة فتصرم امرأته ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امراته وهو الصحيح لانه ما اقربا الحرمة

دخلت يحث رجل قال لا حدى امرأته حين سألت منه طلاق ضربتها الى لوطا لقمها فالتك تطلقين فقالت رضيت فطلق ضربتها ثم قال لهذه استترى ثم أنكر الطلاق قالوا لا يسع لهذه المرأة ما معه فان أردت أن ترجع اليه ولم يكن طلقها اثنين قبل ذلك تخلفه بالله ما أردت بكلامك الذى تكلمت أكثر من واحدة فان أن يحلف لم يرجع اليه وان حلف رجعت اليه بنكاح جديد * امرأة كانت مع زوجها فى بيت قريب لها فقال لها فى الليل ان بت الليلة فى هذا البيت فلال الله على حرام فخرجت من ساعتها وبانت فى موضع أتاهما زوجها قالوا ان أراد الزوج تحويها بنفسها لا يحث والقول فى ذلك قوله وذكر فى الجامع الصغير رجل قال لامرأته بالفارسية اكرنوا مشبدين خاتمة درباشى فانت كذا فخرجت مع زوجها من ساعتها وبانت معه فى منزله قالوا ان أراد بذلك ان تتقل بمتاعها وقاشمها يحث ان تركت قاشمها وان أراد النقل بنفسها لا غير لا يحث وان أشكل على المرأة حلفته فان حلف فسابه على الله تعالى (٥٠١) وهذا ظاهر فيما اذا وقت فقال اكر

درين دوروزاينجا باشى وان وقت بسنة كان ذلك على الانتقال بنفسها ومتاعها وان لم يؤقت ولم يكن له نية وقت المين يحصل على الانتقال بنفسها * رجل أراد السفر خلفه صهره وقال ارغب بعد هذا عن امرأتك فلم ترجع اليها عند رأس الشهر فمرأتك طالق وقال لخين با، ارسية هست ولم يزد على ذلك ثم غاب أكثر من شهر طلقت امرأته لانه أجاب كلام الصهر والجواب يتضمن اعادة ما فى السؤال فتطلق امرأته * رجل حكى بين رجل فلما بلغ الى ذكر الطلاق خطر بباله طلاق امرأته ان نوى عند ذكر الطلاق استئناف الطلاق وكان كلامه موهولا يصلح للإيقاع على امرأته يقع الطلاق على امرأته وان لم ينو طلاق امرأته لا تطلق امرأته وان كان يصلح

لا يقبل قوله أياضا عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى وعليه التقوى ولو أشار الزوج عند قوله فروختم الى رأس الشاة أو الى بندقيته فعلى قول هؤلاء هو لا يسع له ذلك بشئ وان طلع صحيح الا اذا صرح فقال بندقيتى فروختم فحينئذ لا يصح الخلع ولو أقام الزوج بينة انه باع رأس الشاة وشهدت بينة انه قول بعث رأس الشاة قبلت بينته وكذا اذا أقام بينة انه قال فروختم من الايقاد قببات بينته ولو أقامت المرأة البينة بعارضته انه باع نفسها أو انه باعها فبينتها أولى هكذا قيل وفيه نظر وعندى ينبغي أن تكون بينة الزوج أولى كذا فى المحيط * لو قال رجل اخاع امرأتى لا يكون له أن يخاعها الا بمال وهو الصحيح هكذا فى العتائية * امرأة وكانت رجلا بأن يخلعها من زوجها مائة درهم فان أرسل الوكيل البذل بان قال خالع امرأتك على ألف درهم أو قال على هذه الألف أو اضاف البذل الى نفسه اضافة ملك أو اضافة ضمان بان قال خالع امرأتك على ألف درهم من مالى أو قال على ألف على انى ضامن يتم الخلع بقبول الوكيل وبانت المرأة فان كان البذل مرسلا فهو عليها وهى المطالبة وان كان البذل مضافا الى الوكيل اضافة ملك أو اضافة ضمان فالوكيل هو المطالب بالبذل دون المرأة ويرجع الوكيل بما أدى على المرأة واذا وكلت رجلا بأن يخلعها من زوجها خلعها على عرض له أى للوكيل وعلى العرض فى يد الوكيل قبل التسليم الى الزوج فان الوكيل يضمن قيمة ذلك للزوج كذا فى المحيط * لو قال لغيره طلق امرأتى خالعها الى مال أو طلقته على مال فالصحيح انه اذا كانت مدخولا بها لا يجوز وان لم تكن مدخولا بها جاز فله هذا الوكيل بالخلع اذا طلق مطلقا ينبغي أن يجوز قبيل هو الاصح لان الخلع بعوض وبغير عوض متعارف فيصير وكلاهما كذا فى الظهيرية * وهكذا فى محيط السرخسى * وكلت رجلا بالخلع ثم رجعت لا يعمل رجوعها اذا لم يعلم الوكيل ذلك وان أرسلت بالخلع رسولا الى زوجها ثم رجعت قبل تبليغ الرسالة صح رجوعها وان لم يعلم الرسول رجوعها قال رجلين اخاعا امرأتى على غير جعل خلعها أحدهم ما يقع الطلاق ولو امر رجلين أن يخاعا امرأته بألف فقال أحدهما خلعته بألف وقال الآخر وقال الآخر قد أجزت ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ولو قال أحدهما خلعته بألف وقال الآخر خلعته بألف فهو جائز كذا فى فتاوى قاضيان * ولو كلاً رجلا بالخلع على كذا فقال الوكيل خلعت فلانة من زوجها على كذا جاز وان لم يكن هو بضرته او ذكر بعد هذا انه لا يجوز أن يكون الواحد وكيلا من الجانبين وهذه المسئلة دليل على أنه يجوز قال الحاكم أبو الفضل وهو الموافق لرواية الاصل وهو الصحيح كذا فى العتائية * رجل وكل رجلا أن يخلع امرأته اذا أعطت قباه ودفعت القباه الى الوكيل وجرى الخلع بينهما فلما رأى القباه اذا لا بطانة له فالخلع غير صحيح وكذا اذا كان له بطانة ولكن ليس له كان فأما اذا لم يكن له أحد الكين فالخلع صحيح كذا فى الخلاصة * ولو أن رجلا جاء الى رجل زعموا أن امرأته وكلتهم

للايقاع على امرأته لانه اذا كان موهولا كان محمولا على الحكاية * رجل له أربع نسوة دخل بهن فقال كل امرأة لم أجدها منكن الليلة فالأخريات طوالت بجامع واحدة فطلع الفجر طلقت التى جامعها ثلاثا لانه جعل ترك جامع الواحدة شرطا لوقوع الطلاق على البواقي بكلمة فوجب تعميم النسوة فى التى جامعها واحد شرط طلاقها ثلاث مرات وهو ترك جامع الثلاث فتطلق هى ثلاثا ما فى غيرها واحد فى حق كل واحد شرط الطلاق مرتين بترك جامع غيرها فطلق مرتين * رجل قيل له ألت امرأة غير هذه فقال كل امرأة الى فهى طالق لا تطلق امرأته وهذا بخلاف ما اذا قالت المرأة لزوجها انك تريد ان تزوج على فقال ان تزوجت امرأته فهى طالق فأبانهم ثم تزوجها تطلق مرة أخرى وكذا لو قالت له امرأته انك تزوجت على امرأة فقال كل امرأة الى طالق تطلق المخاطبة الا فى رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والفرق ان كلام الزوج فى هاتين المسئلتين بناء على كلام المرأة فدخل فى كلامه ما دخل فى كلام المرأة والمذكور فى كلام المرأة فى المسئلتين امرأته وهذا

يصح هذا المين يقع طلاق آخر على واحدة بغير عينها بصرفه الى آيته - ماشاء قال مولانا رضي الله تعالى عنه وفي هذا الجواب نظروا لان الكلام الثاني بين بطلاق واحدة بغير عينها وكما تزوج امرأة وقعت على كل واحدة منهم ما تطليقة فبانت الحديشة لالي عدة فكيف يملك صرف الطلاق الثاني اليها * رجل له أربع نسوة قال كل امرأة لي طالق اذا دخلت هذه الدار ثم طلق واحدة بغير عينها تطليقة بانه ثم دخل الدار وهي في العدة طلقت جميعا * رجل قال كل امرأة لي طالق وينوي بذلك من كانت في نكاحه ومن يستنيدها بعد ذلك لا يقع على من يستقيدها * رجل قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ان كلمت فلانا فكم ثم تزوج لا يقع الطلاق عليها ولو كلم ثم تزوج ثم كلم طلقت المتزوجة بعد الكلام الاول ذكرها القدوري رحمه الله تعالى ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ان كلمت فلانا فكم ثم تزوج ثم كلم ثم تزوج أخرى ثم كلم لا تطلق الثانية ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق كلما كلمت فلانا (٥٠٣) فتزوج امرأة وكلم فلانا طلقت فان تزوج امرأة أخرى ثم كلم فلانا ثانيا طلقت المشكوكه الاولى تطليقة أخرى بهذا الكلام ان كانت في العدة ولا تطلق المشكوكه الثانية * رجل قال لامرأة ان لم تكوني حاملا فانت طالق ثلاثا فمات بولدا قبل من سنتين بيوم من وقت المين لا تطلق في الحكم فان جاءت لاكثر من سنتين بيوم طلقت وان حاضت بعد المين لا يقربها لاحتمال ان لا تكون حاملا وكذا اذا لم تحض لا ينبغي له ان يقربها حتى تضع * رجل قال لامرأة ان فلت لك أنت طالق فانت طالق فقال قد طلقتك تطلق أخرى في القضاء فان عني طلاقا بذلك القول دين فيما بينه وبين الله تعالى * رجل قال لاجنبية ان طلقتك فعبدي حريصم ذلك ويصير كأنه قال ان تزوجتك وطلقتك فعبدي حرو لو قال ان طلقتك فانت طالق ثلاثا لا تصح هذه المين

اختلعت ذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكون خلعاً * وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال لها اختلعي نفسك فقالت اختلعت يقع طلاق بائن بغير بدل كأنه قال لها ايني نفسك وبه أخذ أكثر المشايخ رحمه الله تعالى وان كان الخطاب من قبل المرأة فقالت اختلعي أو بارئني فقال الزوج فعلت فهذا وما اذا كان الخطاب من قبل الزوج في الوجه سواء كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال لها اختلعي نفسك بغير مال فقالت خلعت تم الخلع بقولها قالت اختلعت بغير مال اذا قال الزوج خلعت يقع الطلاق هكذا في المحيط * لو قال لها اختلعي نفسك بكذا ثم لقمها بالعريضة حتى قالت اختلعت وهي لا تعلم بذلك فالصحيح أنه لا يتم الخلع ما لم تعلم المرأة ذلك كذا في محيط السرخسي * لو ادعى رجل الرسالة من امرأة الرجل اليه أن يطلقها أو يمسه فقال الزوج لا أمسكها بل أطلقها فقال الرسول أبرأتك عن جميع مالهها عليك فطلقتها فانكرت المرأة أمره بالابرا والرسول يدعيه فان ادعى الزوج رسالتها أو وكالته اليه كذلك وقع وهي على حقه وان لم يدع فان كان الرسول قال أبرأتك من حقه على أن تطلقها فالطلاق غير واقع وان لم يقل على أن تطلقها فالطلاق واقع وهي على حقه كذا في فتح القدير * لو قال فضولي طلقها على ألف فقال طلقت يتوقف فان أجازت يقع الطلاق والا فلا كذا في العتبية * رجل خلع ابنته من زوجها ان كانت البنت كبيرة وضمن الاب بدل الخلع تم الخلع كذا في فتاوى قاضيخان * رجل خلع ابنته الكبيرة على صداقها باذنهم اجاز عليهم اولا ولا اذن ولم تجز أيضا فان لم يضمن الاب المهر لا يجوز ولا يقع وان اجازت وقع وبرئ من الصداق وان ضمن وقع الطلاق فاذا بلغ الخبر اليها اذا اجازت نفذ عليها أو برئ الزوج وان لم تجز رجعت عليه بهرها والزوج يرجع على الاب بحكم الضمان هكذا في الوجيز للكردي * من خلع ابنته وهي صغيرة بمالهالم يجوز عليه ان لا يسقط المهر ولا يستحق مالها وهل يقع الطلاق فيه روايتان والاصح أنه يقع كذا في الهداية * ان خلعها على ألف وهي صغيرة على ان الاب ضامن للألف فالخلع واقع والألف على الاب وان شرط الألف عليها يتوقف على قبولها ان كانت أهلا للبول بان تدفع بان الخلع شرع سالبا والنكاح شرع جالبا فان قبلت وقع الطلاق اتفاقا وان كان لا يجب المال وان قبل الاب عن ماله في رواية وفي رواية لا يصح وهذا أصح كذا في السكافي * اذا خلع الصغيرة ولم يضمن المهر توقف على قبولها فان قبلت طلقت ولا يسقط المهر وان قبل الاب عنها على الروايتين وان ضمن الاب المهر وهو ألف درهم طلقت ويلزمه خمسمائة استحسنانا كذا في الهداية * هذا اذا لم يدخل بها وان دخل بها فجميع المهر والاب يضمنه للزوج كذا في الفصول العمادية * وان كان الخلع بين الزوج وأم الصغيرة ان اضافت الام البسمل الى مال نفسها أو ضمنتم يتم الخلع كذا في الفصول العمادية مع الاجنبى وان لم تصف ولم تضمنه هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لارواية فيه والصحيح أنه لا يقع وان كان

واذا قال للمشكوكه نكاح فاسدا ان طلقتك فاليمين على الطلاق باللسان * رجل حلف ليطلق فلانة اليوم ثلاثا وفلانة أجنبية أو امرأة طلقها هو ثلاثا فيمينه على ان يطلقها باللسان وهو كالحلف ليتزوج فلانة اليوم وهي منكوكه الغير ومدخولته كانت المين على النكاح الفاسد * رجل قال لامرأة ان دخلت الدار ان دخلت الدار فانت طالق قال ذلك في دار واحدة فدخلت الدار مرة واحدة طلقت استحسنانا وكذا لو قال ان تزوجتك فانت طالق فتزوجتك فانت طالق ان تزوجتك أو قال اذا دخلت الدار فانت طالق اذا دخلت الدار لا تطلق مالم تدخل مرتين ولا تطلق مالم يتزوجها مرتين * رجل قال لامرأة طلق أمة نسائي شئت ليس لها ان تطلق نفسها في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لها ان تطلق نفسها وكذا لو قال نسائي كلهن طوالق ان شئت فقالت شئت يقع الطلاق عليها وعلى غيرها في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال لها امر نسائي يسلك قالوا ليس لها ان تطلق نفسها

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لها ان تطلق نفسها ولو قال نسائي كلهن طوالق ان دخلت الدار فدخلت طلقت هي وغيرها ولو قال آية نسائي شئت طلاقها فهي طالق فشأت السك لا تطلق الا واحدة ولو قال آية نسائي شأت الطلاق فهي طالق فشأت طلقن * رجل قال لامرأته أنت طالق غدا ان شئت كانت المشيئة اليها في الغد ولو قال ان شئت فأنت طالق غدا كانت المشيئة اليها الحال في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تعالى المشيئة اليهم في الغد في الفصلين وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى المشيئة اليها الحال في الفصلين وكذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لامرأته اختاري غدا ان شئت أو امرك بكذا غدا ان شئت أو قال ان شئت فأمرك بكذا في الغد كانت المشيئة في الغد وكذا لو قال ان شئت فطلق نفسك غدا لم يكن لها ان تطلق نفسها (٥٠٤) حتى يجي الغد وكذا لو قال أنت طالق اذا دخلت الدار ان شئت قال أبو يوسف رحمه

الله تعالى المشيئة بعد الدخول وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال أنت طالق رأس الشهر ان شئت كانت المشيئة لها رأس الشهر * رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ان شئت فقالت أنا طالق فهو باطل وان قالت أنا طالق ثلاثا فهي ثلاث * رجل قال لامرأته طلق نفسك عشرا ان شئت فنالت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع شيء ولو قال طلق نفسك واحدة ان شئت فنالت قد شئت ثلاثا لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقع واحدة ولو قال لها طلق نفسك ان شئت وطلقت دلالة امرأته له أخرى ان شئت فقالت فلانة طالق وأنا طالق أو قالت أنا طالق وفلانة طالق طلقا جميعا قال محمد رحمه الله تعالى وكذا لو قال لامرأته أنت طالق واحدة ان شئت وأنت طالق ثنتين ان شئت فبالت قد شئت واحدة قد شئت ثنتين اذا وصلت فهي طالق ثلاثا وكذا لو قال طالق نفسك ان شئت وأعتق عبيدي ان شئت فبدأت بطلاق نفسها او اعتاق عبده صح قال اذا كان الطلاق والعتاق من قبل الزوج فهما أمر واحد لا يخرج الامر من يدها بأيها بدأت ولو قال لها ازوجها طالق نفسك ان شئت وقال لها ارجل آخر أعتق عبيدي ان شئت فبدأت باعتاق العبد قبل الطلاق خرج الامر من يدها من قبل انها أخذت في عمل غير الطلاق * رجل قال لامرأته أنت طالق ان لم يشأ فلان طلاقك اليوم فقال فلان لا شاء لا تطلق لان له ان يشأ في اليوم * رجل قال لامرأته أنت طالق واحدة ان شئت فقالت شئت نصف واحدة لا تطلق * رجل قال لامرأته طلق نفسك واحدة بأشئ ان شئت فطلقت نفسها واحدة رجعية لا يقع شيء في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لها طلق نفسك واحدة ام لك الرجعة ان شئت فطلقت نفسها واحدة بأشئ يقع واحدة

العاقدة أجنبيا ولم يضمن البذل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت تعقل العقدة وتعتبر يتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف ولو اختلعت الصغيرة التي تعقل وتعتبر من زوجها على صداقها يقع طلاق بائن ولا يسقط الصداق ولو كانت الصغيرة وكما لا بالخلع فتعزل الوكيل فتدبره روايتان في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن الوكيل البذل لا يقع الطلاق كما لو كان الخلع من الاجنبي اذا خلع الاب على ابنه الصغير لا يصح ولا يتوقف على اجازته كذا في فتاوى قاضيخان * خلع السكران والمسكر جاز عندنا وخلق الصبي باطل والمعتوم والمنمى عليه من مرض بمنزلة الصبي في ذلك هكذا في المبسوط * الامة اذا اختلعت من زوجها أو طلقها على جعل فانه يقع الطلاق ولا تؤاخذ بالجعل في الحال وانما تؤاخذ به بعد العتق وان اختلعت باذن المولى تؤاخذ به في الحال وتباع فيه الا أن يفديهم المولى والمديرة وأم الولد في ذلك كاهمة الا انها لا تحتل البيع فتؤدي البذل من كسبهما اذا التزمت باذن المولى والمكاتبه لا تؤاخذ ببذل الخلع الا بعد العتق سواء اختلعت بغير اذن المولى أو باذنه واذا اختلعت الامة من زوجها بغيرها بغير اذن مولاها يقع الطلاق ولكن لا يسقط المهر كذا في المحيط * اذا خلع الامة مولاها على رقبتهما وزوجها حرا فخلع واقع بغير شيء ولو كان الزوج مكاتباً أو عبداً أو مديراً جاز الخلع فصارت الامة بسيد العبد والمدير وثبت للكاتبة فيها حق الملك أمتان تحت حرا فخلعهما المولى على رقبة احدهما بما بينهما بطل الخلع فيها وصح في الاخرى ويقسم الثمن على مهرهما فأصاب مهر التي صح خلعها فهو الزوج من رقبة الاخرى ولو خلع كل واحدة منهما على رقبة الاخرى وقع الطلاقان البائنان بغير شيء ولو طلق كل واحدة منهما على رقبة صاحبتها يقع رجوعا كذا في الاختيار شرح المختار * أمة تحت عبدا فخلعهما مولاها على عبد في يده وقبل العبد ذلك جاز سواء كان باذن المولى أو بغير اذنه ولا يشترط قبول الامة فلو استحق العبد الذي جعل بدلا في الخلع فخلع ماض ولا ضمان على المولى وكانت قيمته في رقبة الامة تباع فيها الا أن يفديها المولى وان ضمن المولى الدرك للعبد يرجع عليه بجميع النعمان فان كان على الامة دين كان قبل الخلع تباع وبقي به دين الغرماء فان بقي من ثمنها شيء كان لمولى الزوج وان كان ما بقي من ثمنها لا يفي بقيمة العبد المستحق ضمن الامة تمام القيمة اذا اعتقت ولو أن الغرماء ابرؤها عن الدين قبل البيع أو بعده تؤاخذ بقيمة العبد كما قبل الابراء ولا تسلم رقبتهما لمولى الزوج ولو ضمن مولاها الدرك في العبد بيعت هي في دينها وضمن المولى قيمة العبد المستحق لمولى العبد ولا ضمان على الامة واراعتقت ولو أن المولى خلعها على رقبتهما ولا دين عليهما ولم يضمن المولى سلمت لمولى الزوج وان كان عليهما دين بيعت في الدين فان فضل شيء أخذ مولى الزوج ولا ضمان على المولى ان لم ينف الفاضل بقيتهما فان ابرأ الغرماء الامة عن الدين قبل البيع سلمت الرقبة لمولى الزوج

طالق واحدة ان شئت وأنت طالق ثنتين ان شئت فبدأت قد شئت واحدة قد شئت ثنتين اذا وصلت فهي طالق ثلاثا وكذا لو قال طالق نفسك ان شئت وأعتق عبيدي ان شئت فبدأت بطلاق نفسها او اعتاق عبده صح قال اذا كان الطلاق والعتاق من قبل الزوج فهما أمر واحد لا يخرج الامر من يدها بأيها بدأت ولو قال لها ازوجها طالق نفسك ان شئت وقال لها ارجل آخر أعتق عبيدي ان شئت فبدأت باعتاق العبد قبل الطلاق خرج الامر من يدها من قبل انها أخذت في عمل غير الطلاق * رجل قال لامرأته أنت طالق ان لم يشأ فلان طلاقك اليوم فقال فلان لا شاء لا تطلق لان له ان يشأ في اليوم * رجل قال لامرأته أنت طالق واحدة ان شئت فقالت شئت نصف واحدة لا تطلق * رجل قال لامرأته طلق نفسك واحدة بأشئ ان شئت فطلقت نفسها واحدة رجعية لا يقع شيء في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال لها طلق نفسك واحدة ام لك الرجعة ان شئت فطلقت نفسها واحدة بأشئ يقع واحدة

رجعية في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان في مشيئة البائنة أصل الطلاق ولا يقع شيء في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانها ما أتت بمشيئة ما فوض اليها فلا يقع كقولها طلق نفسي واحدة فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال لغيره طلق امرأتى ما شاء الله تعالى وشئت فطلقها المخاطب لا يقع * وكذا لو قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله وشئت لا يقع شيء * رجل قال لامرأته أنت طالق ان شئت وشئت وشئت وشئت وشئت وشئت لا يقع شيء حتى تقول ثلاث مرات شئت ولو قال لامرأته أنت طالق متى شئت فقالت في المجلس أو بعده لا أشياء لا يخرج الامر من يدها وكذا لو قال أنت طالق متى أيت فقالت لا ابي ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا ان شئت فقالت أنا طالق لا يقع شيء ولو قال لها طلق نفسك ان شئت فقالت قد شئت ان أطلق نفسي كان باطلا * رجل قال لامرأته طلق نفسك اذا شئت ثم جن الرجل جنونا مطبقا ثم طلق المرأة نفسها قال محمد رحمه الله (٥٠٥) تعالى كل شيء يملك الزوج ان يرجع

عن كلامه يطل بالجنون وكل شيء لم يكن له ان يرجع عن كلامه لا يطل بالجنون * رجل قال لامرأته أنت طالق ان شئت واحدة وان شئت ثنتين فقالت قد شئت ثلاثا طلق ثلاثا ولو قال أنت طالق ثلاثا وفلانة واحدة ان شئت فقامت واحدة لثلاثة طلق فلانة واحدة ويطل عنها الثلاث * رجل قال لامرأته ان شئت وان لم تشائي فانت طالق فهذه المسئلة على وجوه منها ان يقدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق أو قدم الطلاق فقال أنت طالق ان شئت وان لم تشائي فانت طالق أو وسط الطلاق فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق أو لم يعدد كحرف العطف فقال ان شئت ولم تشائي

ولا شيء لمولاه وان كان الابراة بعد المبيع سلم الثمن لمولى الزوج فان كان في الثمن فضل على القيمة فالفضل له وان كان فيه نقصان فالنقصان على مولى الامة ان كان ضمن الدرك وان لم يضمن فعلى الامة تؤاخذ به بعد العتق كذا في شرح الجامع الكبير للحصري * اذا اختلعت في مرضها بمهرها الذي كان لها على زوجها ثم ماتت في العدة فله الاقل من ميراثه منها ومن المهر ان كان يخرج من ثلث مالها وان لم يكن لها مال سوى ذلك فله الاقل من ميراثه منها ومن الثلث وان ماتت بعد انقضاء العدة فله المهر من ثلث مالها وان كان لم يدخل بها فاختلفت منه في مرضها بمهرها فنقول أما نصف المهر فقد سقط عن الزوج بانطلاق قبل الدخول لا من جهتها والنصف الباقي له من ثلث مالها وكذلك ان كانت اختلعت منه بأكثر من مهرها فنصف المهر سقط بالطلاق قبل الدخول والنصف الباقي مع الزيادة للزوج من ثلث مالها فان برأت من مرضها فله جميع المهر المسمى وان اختلعت وهي صحيحة والزوج مريض فاطلع جائز بالمسمى قل أو كثر ولا ميراث لها منه قال ان تبرع أجنبي في مرضه باختلاء من الزوج بمال ضمنه للزوج فهو جائز من ثلثه اذا مات من ذلك المرض وان كان الزوج مريضاً حين فعل الأجنبي هذا بغير رضاها فلها الميراث اذا مات الزوج قبل انقضاء عدتها كذا في المبسوط * ان كان الزوج ابن عم لها والمرأة مدخولاً بها فان كان لا يرث منها بحق القرابة بان كانت عصبية أخرى أقرب منه فهذا ومالو كان الزوج أجنبياً سواء وان كان يرث منها بحق القرابة وقدمت بعد انقضاء العدة فانه ينظر الى بدل الخلع والى قدر ميراثه منها بحق القرابة فان كان بدل الخلع قدر ميراثه أو أقل يسلم للزوج ذلك وان كان أكثر فالزيادة على ميراثه منها لا تسلم له الا باجازه باقي الورثة وان كانت المرأة غير مدخول بها فان نصف المهر يسلم للزوج بالطلاق قبل الدخول فلم تعتبر المرأة متبرعة في ذلك النصف وانما تعتبر متبرعة في النصف الآخر وقد صارت متبرعة على الوارث في نظر الى ذلك النصف والى قدر ميراثه منها فيسلم للزوج الاقل منها هذا اذا ماتت من مرضها وان برأت منه سلم للزوج جميع ما سمت له بمنزلة ما لم وهبت له شيئاً ثم برأت من مرضها كذا في المحيط * امرأته البائنة وهما وارثاها تزوجت أحدهما ودخل بهما ثم خلاصت بمهرها في مرض موتها ولا مال لها غيره وماتت في العدة فالمهر بينهما ولو طلقها على مهرها وماتت في العدة فهو طلاق رجعي فله النصف بالزوجية والباقي بينهما نصيبان كذا في السكافي

(الباب التاسع في الطهار)

الطهار هو تشبيه الزوجة أو جزء منها شائع أو معبر به عن الكل بما لا يحل النظر اليه من الحرمة على التام ويدل على برضاع أو صهرية كذا في فتح القدير * سواء كانت الزوجة حرة أو أمة أو مكاتبية أو مدبرة أو أم ولد أو كناية

(٦٤ - فتاوى اول) فانت طالق والالفاظ ثلاثة المشيئة والاباء والكراهية فان لم يعد كلمة الشرط وعطف لا يقع الطلاق في الوجوه الثلاثة قدم الطلاق على المشيئة أو آخر أو وسط لان عند حرف العطف يتعلق الطلاق بالمشيئة وعدم المشيئة كقولها ان أكلت وشربت فانت طالق فان الطلاق يتعلق بهما جميعا والجمع بين المشيئة وعدم المشيئة لا يتصور فلا يقع الطلاق أبدا وان أعاد كلمة الشرط وقدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق لا يقع الطلاق أبدا لان عند تقديم الشرط يتعلق الطلاق بالمشيئة وعدم المشيئة جميعا كقولها ان أكلت وشربت فانت طالق يتعلق بهما فلا يصح الامين وكذا لو قال ان شئت وان أبيت فانت طالق أو ذكر الكراهية مكان الاباء وان قدم الطلاق على المشيئة فقال أنت طالق ان شئت وان لم تشائي فقالت في مجلسها شئت طلق لوجود المشيئة وكذا لو قامت عن مجلسها فبطل ان تقول شيئا طلق لان عند تقديم الطلاق يتعلق الطلاق بأحدهما كقولها أنت طالق ان أكلت وان

شربت فانما قالت شئت طلقت لوجود المشيئة وكذا لو قامت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا طلقت لعدم المشيئة وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشائي فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق على الشرط لما عرف في الجامع الكبير وان ذكر الاباء وقدم الطلاق فقال انت طالق ان شئت وان ابيت فقالت شئت او قالت ابيت يقع الطلاق لان الشرط أحدهما وان قامت عن مجلسها قبل ان تقول شيئا لا يقع لان الشرط أحدهما ولم يوجد أما المشيئة فظاهرة للعرف وكذا الاباء لان الاباء فعل والنعل يعرف بجمده بخلاف عدم المشيئة وكل ذلك يكون بلسانه لا بقلبه والكراهة بمنزلة الاباء وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان ابيت فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق قال محمد رحمه الله تعالى هذا اذا لم ينوشيا فان نوى وقوع الطلاق دون التعليق يقع الطلاق في الوجوه كلها قدم الطلاق على الشرط أو آخر أو وسط لانه اذا نوى الايقاع يصير كأنه قال (٥٠٦) انت طالق شئت أو لم تشائي أو قال انت طالق شئت أو ابيت ولو قال لها انت طالق متى شئت وأبيت فهو على المجلس وغيره ولا تطلق حتى تقول شئت وأبيت بخلاف قوله انت طالق ان شئت وان ابيت لان ذلك يقتصر على المجلس فاذا تكلمت باحدهما يخرج الامر من يدها أما كلمة متى للوقت فلا يخرج الامر من يدها اذا تكلمت باحدهما لا يرى أنه لو قال لها انت طالق متى شئت فقالت في المجلس أو بعده لا شاء لا يخرج الامر من يدها ولها ان تشاء بعد ذلك وكذا لو قال متى ابيت ولو علمت الطلاق بمشيئة الله تعالى فقال انت طالق ان شاء الله تعالى أو قال ان أحب أو رضى أو أراد أو قدر لا يقع الطلاق وكذا لو قال انت طالق ماشاء الله أو قال الا ان يشاء الله أو قال ان لم يشاء الله ولو قال انت طالق كيف شاء الله يقع الطلاق واحدة رجعية وكذا لو قال انت طالق وان

كذا في السراج الوهاج * وشرطه في المرأة كونه زوجة وفي الرجل كونه من أهل الكفارة فلا يصحظهار الذي كالمصبي والمجنون كذا في فتح القدير * فان تزوج امرأة بغير أمرها ثم ظهر منها ثم أجازت النكاح فالظهار باطل ولو أن العبد أو المذبر أو المكاتب ظاهر من امرأته صح ظهاره كذا في السراج الوهاج * فلو ظاهر من أمته موطوءة كانت أو غير موطوءة لا يصح كذا في فتح القدير * وكذا الوشبه بالحرمة حرمة موقته المطلقة ثلاثا لا يصح الظهار كذا في ملخص المحيط * ركن الظهار هو قوله لا امرأته انت على كظهر أمي أو ما يقوم مقامه في افادة معناه كذا في النهاية * اذا قال لها رأسك على كظهر أمي أو وجهك أو رقبتك أو فرجك يصير مظاهرا وكذا اذا قال لها يدك على كظهر أمي أو ربعك أو نصفك ونحو ذلك من الاجزاء الشائعة كذا في البدائع * اذا ذكر جزأ لا يبره عن جميع البدن كاليد والرجل لم يثبت الظهار كذا في محيط السرخسي * ان قال ظهرك على كظهر أمي أو كبطن أمي أو كفرجها لا يكون ظهارا كذا في الجوهر النيرة * لو قال أنت على ككبة أمي في القياس يكون مظاهرا ولو قال لها فخذك على كفخذ أمي يكون ظهارا كذا في فتاوى قاضيان اذا شبه بعض من أمه لا يجوز له النظر اليه فهو كتشبيهه بظهرها وكذا اذا شبهها بمن لا يحل له منا كحتم على التأييد من ذوات محارمه مثل اخته أو عمته أو أمه من الرضاع أو أخته من الرضاع كذا في الجوهر النيرة * ان شبهها بمن يحل النظر اليه كالشعر والوجه والرأس واليد والرجل لا يكون ظهارا كذا في فتاوى قاضيان * لو قال انت على كظهر أمي كان مظاهرا سواء كانت مدخولا بها أو لا ولو قال كظهر بنتك ان كانت مدخولا بها كان مظاهرا والا فلا كذا في السراج الوهاج * ان شبهها بامرأة الاب أو الابن يكون ظهارا دخل بها أو لم يدخل بها الاب أو الابن * ولو شبهها بامرأة زنى بها أو به أو ابنة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون ظهارا وهو الصحيح ولو شبهها بامرأة أو ابنة امرأة قد زنى بها يكون ظهارا كذا في الظهيرية * لو قبل أجنبية بشهوة أو نظر الى فرجها بشهوة ثم شبه زوجته ببناتها لم يكن مظاهرا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يشبه هذا الوطء كذا في المحيط (٢) * وحكم الظهار حرمة الوطء والدواعي الى غاية الكفارة كذا في فتاوى قاضيان * ان وطئها قبل أن يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى ولا يعاد حتى يكفر كذا في السراج الوهاج * لو ظاهر منها ثم طلقها طلاقا بائنا ثم تزوجها لا يحل له وطؤها والاستمتاع بها حتى يكفر وكذا اذا كانت زوجته أمه فظاهرها ثم اشتراها حتى بطل النكاح بملك المين وكذا لو كانت حرة فارتدت عن الاسلام ولحققت بدائر الحرب فسييت ثم اشتراها وكذا اذا ظاهر منها ثم ارتدت عن الاسلام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا اذا طلقها ثلاثا فزوجت بزوج آخر ثم عادت الى

(٢) مطلب في حكم الظهار

شاء الله ولو قال ان شاء الله فانت طالق لا تطلق في قولهم - ولو قال ان شاء الله انت طالق لا تطلق في قول أبي يوسف الاول رحمه الله تعالى وتطلق في قول محمد رحمه الله تعالى والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو قال ان شاء الله وانت طالق واختلاف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان الطلاق المقرون بالاستثناء في موضع يصح الاستثناء هل يكون يمينا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون يمينا حتى لو قال لا امرأته ان حلفت بطلاقك فعبدى حر ثم قال لها انت طالق ان شاء الله حتى يصح الاستثناء عندهما ايحسث في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون يمينا ولا يحنث وعلى هذا لو قال لا امرأته انت طالق ان دخلت الدار وعبدى حر ان كلمت فلانا ان شاء الله على قول محمد ينصرف الاستثناء الى الطلاق والعقاق جميعا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينصرف الاستثناء الى المين الثانية كالود كمكان الاستثناء شرطا ولو قال انت طالق بارادة الله تعالى أو بحبته أو بعيشته أو برضاه لا تطلق

وكذا لو ذكر مكان حرف الباء كلمة في فقال أنت طالق في مشيئة الله أو في إرادته أو في حكم الله أو في أمره أو في قضاءه أو في قدرته أو في تقديره لا تطلق ولو قال أنت طالق في علم الله أو في معلومه تطلق ولو ذكر حرف اللام فقال أنت طالق لمشيئة الله أو لمحيطه أو لقضائه أو غيرهما من الألفاظ تطلق ولو قال أنت طالق بعون الله أو بحكم الله أو بقضائه أو بعلمه أو بقدرة تطلق ومن شرط صحة الاستثناء عند مشايخنا رحمه الله تعالى أن يكون مسموعا بحيث لو قرب إنسان أذنه إلى فيه يسمع ويصح استثناء الأصم ومن شرط صحة الاستثناء أيضا أن يكون موصولا ولا ينقطع بالتنفس ولا بالعطاس والجشأ ولا يتخيل النسيء بين الاستثناء وبين ما قبله حتى لو قال أنت طالق يا عمرة إن شاء الله صح الاستثناء وكذا لو قال أنت طالق يا زانية إن شاء الله يصح الاستثناء وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا فلا لانه الواحد يصح استثناء الواحد ويقع ثنتان ولو قال أنت طالق حتى يطيب قلبك إن شاء الله يكون فاصلا فيقع الطلاق (٥٠٧) ولا يصح الاستثناء بـ رجل قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله أنت طالق عندنا ينصرف الاستثناء إلى الأول ويقع واحدة بالكلام الثاني وعلى قول زفر رحمه الله تعالى ينصرف الاستثناء إليهما ولا يقع شيء ولو قال أنت طالق ثلاثا إن شاء الله أنت طالق طلقت للمحال واحدة ولو قال أنت طالق واحدة إن شاء الله وأنت طالق ثنتين إن لم يشأ الله قالوا لا يقع شيء وهذا الجواب على قول محمد رحمه الله تعالى ظاهر لأن عنده الاستثناء باطل تقدم أو تأخر وقوله إن شاء الله وقوله إن لم يشأ الله كل واحد منهما استثناء فيبطل الكل وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاستثناء تعليق فالطلاق الأول يتعلق بمشيئة الله والثاني يتعلق بعدم مشيئة الله ومشيئة الله غيب عنا لا نعرف وجودها ما لم تظهر فلا يجوز لكم وقوع الطلاق ولأن بالكلام الثاني

الأول لا يحل له وطؤ هابدون تقديم الكفارة عليه كذا في البدائع * ولو ارتد ما علمت أسلمها فها على الظاهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * هذا كذا في الظهار المطلق والمؤبد أما في المؤقت كما إذا ظهر مدة معلومة كالיום والشهر والسنة فإنه إن قربها في تلك المدة تلزمه الكفارة وإن لم يقربها حتى مضت المدة سقطت عنه الكفارة وبطل الظهار كذا في الجوهرة النيرة * للمرأة أن تطالب المظاهر بالوطء وعليها أن تمنعه من الاستمتاع بها حتى يكفر كذا في فتح القدير * المظاهر إذا لم يكفر ورفع أمره إلى القاضي يحبس به القاضي حتى يكفر أو يطلق كذا في الظهيرية * إن قال كذرت صدق ما لم يعرف بالكذب كذا في النهر الفائق * لو قال لامرأته أنت علي كظهر أمي كان مظاهرا سواء نوى الظهار أو لانية له أصلا وكذا إذا نوى الكرامة والمنزلة أو الطلاق أو تحريم الميمن لا يكون الاظهارا ولو قال أردت به الأخبار عما مضى كذا لا يصح صدق في القضاء ولا يسع المرأة أن تصدقه كما لا يسع القاضي ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وكذا إذا قال أنا منكم مظاهر أو مظهر لك فهو مظاهر نوى الظهار أو لانية له أو أي شيء نوى لا يكون الاظهارا وإن أراد به الخبر عن الماضي كذا لا يصح صدق قضاء ويصدق ديانة وكذا لو قال أنت علي كبطن أمي أو كفخذ أمي أو كفرج أمي فهذا وقوله أنت علي كظهر أمي على السواء كذا في البدائع * إن قال أنت مني كظهر أمي أو عندي أو معي فهو مظاهر كذا في الجوهرة النيرة * لو قال لها أنت أمي لا يكون مظاهرا وينبغي أن يكون مكروها ومثله أن يقول يا بنتي وبياختي ونحوه ولو قال لها أنت علي مثل أمي أو كأمي ينوي فإن نوى الطلاق وقع بانساوان نوى الكرامة أو الظهار فيكون نوى كذا في فتح القدير * وإن لم تكن لانية فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء جلا للفظ على معنى الكرامة كذا في الجامع الصغير * والصحيح قوله كذا في غاية البيان * وإن نوى التحريم اختلفت الروايات فيه والصحيح أنه يكون ظاهرا عند الكل قال لها أنت مثل أمي ولم يقل علي ولم ينوشها لا يلزمه شيء في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * لو قال إن وطئتك وطئت أمي فلا شيء عليه كذا في غاية السروجي * إذا قال لها أنت علي حرام كأمي ونوى الطلاق أو الظهار أو الأيلاء فهو على ما نوى وإن لم ينوشها يكون ظاهرا في قول محمد رحمه الله تعالى وذكر الخصاص الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما قال محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أنت علي حرام كظهر أمي ونوى طلاقا أو أيلاء لم يكن الاظهارا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يكون طلاقا وإن نوى التحريم أو لانية له فهو ظاهرا بالإجماع * لو قال لامرأته أنت علي كظهر أبي أو القريب أو كظهر رجل أجنب لم يكن مظاهرا كذا في محيط السرخسي * ولو قال كفرج أبي أو كفرج ابني كان مظاهرا ولا تكون المرأة مظهرة من زوجها عند محمد رحمه الله تعالى والفتوى عليه

يتعلق الطلاق بعدم المشيئة فالوقوع الطلاق يظهر بمشيئة الله تعالى فيبطل من حيث يصح فلا يصح ولو قال لامرأته أنت طالق اليوم واحدة إن شاء الله وإن لم يشأ الله في اليوم ولم يطلق قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقع ثنتان لأن الله تعالى لو شاء وقوع واحدة لأجرى على لسانه الطلاق في اليوم فاذمضى ولم يطلق انعدمت المشيئة وإن طلقها في اليوم واحدة لا ينزل أكثر من ذلك ولو قال أنت طالق ثلاثا وثلاثين إن شاء الله على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تطلق ثلاثا وكذا لو قال لعبدك أنت حر وإن شاء الله يعتق العبد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا زال الإيجاب الثاني وقع انقروا فيصير فاصلا بين الاستثناء وبين ما قبله وقال أصحابنا الاستثناء صحيح ولا يقع الطلاق والعناق وعلى هذا الخلاف لو قال أنت طالق ثلاثا واحدة إن شاء الله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع الثلاث ولو قال أنت طالق واحدة وثلاث إن شاء الله صح الاستثناء في قولهم بـ رجل طلق امرأته ثلاثا فشهد عنده عدلان أنك استتبت موصولا وهو لا يذكرك ذلك قالوا

ان كان الرجل في الغضب يصير بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري جازله أن يعتمد على قوله ما والا فلا اذا ادعت المرأة الطلاق فقال الزوج كنت قلت لها أنت طالق ان شاء الله فكذبت المرأة في الاستثناء ذكر في الروايات الظاهرة ان القول قول الزوج وعند بعض المدة آخرين لا يقبل قوله الا بينة ولو قال الزوج طلقته أمس وقلت ان شاء الله في ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج وذكر في النواذر خلافا بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والفتوى احتياطاً لأمر الفرج في زمان غاب فيه فساد الناس ولو خلع امرأته ثم ادعى الاستثناء في الخلع في ظاهر الرواية هذا والطلاق سواء وان ذكر البطل في الخلع فقال خالعتك على كذا فقبلت ثم ادعى الاستثناء ذكر عصام وغيره (٥٠٨) أنه لا يصدق قضاء اذا أخذ على الخلع منه لا وأراد باخذ البطل ذكر البطل في

الخلع لاحقية الاخذ وكما لا يصدق القاضى فيما ذكرنا لا تصدقه المرأة وان شهد الشهود بخلاف أو بطلاق بغير استثناء قال في السير الكبير اذا اختلف الزوجان فقال الرجل قلت المسيح ابن الله في قول النصارى وقالت المرأة لم تقبل قول النصارى كان القول قول الزوج مع يمينه فان جاءت المرأة بشهود فقالوا عنه يقول المسيح ابن الله ولم يقل شيئاً آخر وقال الزوج قلت قول النصارى الا أنهم لم يسمعوا فان القاضى يجوز شهادتهم ويفرق بينه وبين المرأة وان قال الشهود لا ندرى قال ذلك أم لا الا أنهم لم يسمعوا منه شيئاً غير قول المسيح ابن الله لا يقبل القاضى شهادتهم حتى يشهدوا أنه لم يقل معها غير ما وجعلوا دعوى الاستثناء في الطلاق

وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * (٢) وشرط الظهار أن يكون الزوج من أهل الكفاية فلا يصح ظهار للمذموم كالصبي والمجنون ولو ظاهراً في ثم أفاق فهو على حكم الظهار ولا يكون عائداً بالافاقة هكذا في فتح القدير * ومن الشرائط أن لا يكون ممتوها ولا مدهوشاً ولا مبرماً ولا مغمى عليه ولا نائماً فلا يصح ظهار هؤلاء وكونه جاداً ليس بشرط لصحة الظهار حتى يصح ظهار الهازل وكذا كونه طائعاً أو عامداً ليس بشرط عندنا فيصح ظهار المكره والخاطئ كما يصح طلاقه وكذا الخلع عن شرط الخيار ليس بشرط عندنا فيصح ظهار شرط الخيار هكذا في البدائع * وظهار السكران لازم وظهار الأخرس بكتابة أو إشارة تعرف وهو ينوى لازم كالطلاق كذا في التتارخانية * أسلم زوج المجوسية فظاهر منها قبل عرض الاسلام عليه اصبح لأنه من أهل الكفاية كذا في البحر الرائق * الظهار لا يوجب نكاحاً ان العدة ولا يوجب المينونة وان طالت المدة كذا في التتارخانية * يصح الظهار من الصغيرة والراقية والقرنات والحائض والنفساء والمجنونة وغير المدخول بها كذا في غاية السروجي * لو طلق امرأته طلاقاً رجعياً ثم ظاهراً منها في عدتها صح ظهاره كذا في السراج الوهاج * لا يصح الظهار من المطابقة ثلاثاً ولا من المبانة والمختلعة وان كانت في العدة كذا في البدائع * ولو طلق الظاهر امرأته موصولاً بالظهار لا كذا في عليه اجماعاً لا تناء العود كذا في الغياصة * اذا قال لها أنت على كظهر رأى غداً أو بعد غد فهو ظهار واحد واذا قال أنت على كظهر رأى غداً او اذا جاء بعد غد فهما ظهران فان كثر اليوم لم يجز عن الظهار الذي وقع بعد الغد كذا في المحيط * ان قال أنت على كظهر رأى كل يوم فهو ظهار واحد يبطل بكفارة واحدة * ولو قال أنت على كظهر رأى في كل يوم يتجدد الظهار يتجدد كل يوم فاذا مضى اليوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهراً في اليوم الآخر ظهاراً جديداً وله أن يقربها في الليل كذا في الكافي * أنت على كظهر رأى كل يوم ظهاراً يمدد الظهار فيكون مظاهراً في كل يوم ويتجدد بتجدد اليوم فاذا مضى اليوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهراً في اليوم الآخر ظهاراً جديداً وله أن يقربها في الليل فان كفر في يوم بطل ظهار ذلك اليوم وعاد في الغد اذا قال أنت على كظهر رأى كلما جاء يوم فانه يكون مظاهراً من اذ جاء يوم ولا ينتهي ظهاره هذا اليوم بمضيها وكذلك كلما جاء يوم صار ظهاراً ظهاراً آخر مع بقاء الاول لا يبطل الا بالكفارة هكذا في شرح تلخيص الجوامع الكبير * في المنتقى اذا قال لها أنت على كظهر رأى رمضان كله ورجب كله فكفر في رجب سقط عنه ظهار رجب وظهار رمضان استحساناً والظهار واحد وان كفر في شعبان لم يجز قال رأيت لو قال لها أنت على كظهر رأى أبداً اليوم الجمعة ثم كفران كفر في يوم الاستثناء لم يجز وان كفر في اليوم الذي هو مظاهراً فيه أجزأه عن السكك اذا

(٢) مطلب شروط الظهار

كذلك قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى هذه من المسائل التي يقبل فيها الشهادة على النفي ولو جرى ظاهراً الاستثناء على لسانه من غير قصد أو استثنى ولا يعرف معنى الاستثناء وقد مر قبل هذا * رجل قال لامرأته أنت طالق وطالق وطالق ان شاء الله يصح الاستثناء ولا يقع شيء ولو قال أنت طالق وطالق وطالق ان شاء الله قالوا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقع الثلاث لانه تخلل بين الثلاث وبين الاستثناء ما لا يحكم له فيلغو فلا يصح الاستثناء كما لو سكت بعد الثلاث قبل الاستثناء وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يقع شيء قال رضي الله تعالى عنه ولو قال لامرأته أنت طالق ثلاثين وثلاثين والواحدة طلقت ثلاثاً ولو قال أنت طالق ثلاثين وثلاثين يقع ثمان ولو قال أنت طالق ثلاثين وثلاثين الا ثلاثاً طلقت ثلاثاً لا لوجه أن يجعل هذا استثناء الثلاث من الثلاثين لامن الثلاثين الاولين ولا من الثلاثين الاخرى بل لا وجه أن يجعل هذا استثناء الثلاث منها جميعاً فيكون

فيقع واحدة ولو قال غير المدخول بها أنت طالق ثلاثا لا يقع الا واحدة * رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا فاعلم ان شاء الله صحت الاستثناء ولو قال اذهبي ان شاء الله طلقت ثلاثا وبطل الاستثناء * رجل حلف بالطلاق وأراد أن يقول في آخره ان شاء الله فأخذ انسان معه فان ذكر الاستثناء بعد ما رفع يده عن موصولا يصح الاستثناء كالموتحالف بين الطلاق وبين الاستثناء عطاس أو جشأ * رجل أراد ان يحلف رجلا لا تخاف ان يستثنى الحالف فالحيلة له أن يأمر الحالف حتى يقول عقيب اليمين موصولا سبحانه الله أو أستغفر الله أو كلا ما لا يصح الاستثناء بعده * رجل قال والله لا أكلم فلانا أستغفر الله ان شاء الله قالوا في اليمين بالطلاق يكون مستثناة ديانة * رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ولا وفارسيته يائه لا يقع شيء وكذا لو قال أنت طالق والوفارسيته ومكروا كذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان كان وفارسيته اكر بود وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان (٥١٠) وفارسيته اكر وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان لم وفارسيته اكره وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان لم يكن وفارسيته اكر بود لان

ما جامعها لا يجوز عنها عند أي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان عبدين اثنين اعتق أحدهما نصيبه عن كفارة لا يجوز عنها عند أي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان مومرا أو معسرا اذا اعتق عبده ولم ينوع عن كفارة أو نوى به - دالات لا يجوز فيه عنها كذا في السراج الوهاج * لو اعتق نصف رقبتين بان كان بينهما وبين شريكه عبدان لا يجوز له كذا في المبسوط * ويجوز الاصم عن كفارة الظهار اذا كان يسمع شيئا وان كان لا يسمع شيئا لا يجوز له المختار كذا في غاية البيان * ولا يجوز تحرير الاخر من لفوات جنس المنفعة وهو التسكلم كذا في الكافي * اذا اختلفت المنفعة فهو غير مانع حتى تجوز العوراء ومقطوعة إحدى اليدين وأحدى الرجلين من خلاف بخلاف ما اذا كانتا مقطوعتين من جانب واحد حيث لا يجوز كذا في الهداية * أشل اليدين لا يجزئ لفوات جنس المنفعة كذا في المبسوط * ويجوز المحبوب ولا يجوز تحرير الأعمى ومن قطع يداه أو رجلاه ولا يجوز تحرير المدبر وأتم الولد لانهم سحران من وجهه ولا يجوز تحرير مكاتب أدى به بعض بدل الكتابة فان اعتق مكاتب لم يؤد شيئا جاز كذا في الكافي * ولو عجز عن أداء بدل الكتابة ثم أعتقه فانه يجوز سواء أدى من بدل الكتابة شيئا أو لم يؤد كذا في شرح الطحاوي * ويجزئ الخصى ومقطوع الأذنين ومقطوع المذاكير عندنا ولا يجوز مقطوع ايهام اليدين وكذلك اذا كان من كل يد ثلاث أصابع مقطوعة لم يجز كذا في النهاية * ويجوز مقطوع اصبعين غير ايهام من كل يد لاسقاط الاسنان العاجز عن الاكل كذا في فتح القدير * وجازت الرقاه والقرناء والعشاء والبرصاء والرمضاء والخنثى ومقطوع الانف كذا في البحر الرائق * وجازت العشواء والخرومة (١) والعنينة كذا في غاية السروجي * ويجوز ذهاب الحماجين وشعر اللحية وكذا يجوز مقطوع الشفتين اذا كان يقدر على الاكل ولا يجوز الجنون والمعتوه فان كان يحن ويغيبق يجوز اذا أعتقه في حال افاقته وكذا المريض الذي في حذر من الموت لا يجزئ فان كان يرحى ويخاف عليه يجوز والمرتب يجوز عند بعض المشايخ وعند بعضهم لا يجوز والمرتب يجوز بخلاف كذا في المحيط * وروى ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى اذا اعتق عبدا خلل الدم قد قضى بدمه عن ظهاره ثم عفى عنه لم يجز كذا في فتح القدير والنهاية * وذكر الكرخي (٢) في المختصر انه لو اعتق عبدا خلل الدم عن الظهار أجزأه كذا في شرح المبسوط للسرخسي * اذا اعتق عبدا على جعل بنية الكفارة لم يجز عن الكفارة وان أسقط الجعل ويجوز اعتناق الا بقا اذا علم أنه سحرى كذا في المحيط * ولا يجزئ الهرم العاجز والغائب المنقطع الخبر كذا في غاية السروجي * لو اعتق طفلا أرضيه عان كفارة جاز ولو اعتق ما في بطن جاريته

(١) قوله والخرومة هي المشقوقه وترة الانف وهو ما بين الخجرين كما في الفاموس اه بجرأوى

(٢) قوله وذكر الكرخي الخ ظاهره الجواز وان لم ينف عنه فيكون مقابلا لما قبله اه بجرأوى

هذه اللفاظ ألقاظ الشرط والشرط اذا اتصل بالجزء يخرج منه أن يكون ايقاعا * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يكلم فلانا الاناسيا فكلمه ناسيا ثم كلمه ذاكرا كان حائلا لانه استثنى الكلام ناسيا من مطلق الكلام فيبقى ما وراءه داخلا ولو قال لامرأته أنت طالق ان كلمت فلانا الا أن أنسى وكلمه ناسيا ثم كلمه ذاكرا لا يكون حائلا ان كلمة الا أن لا غاية قال الله تعالى ولستم بأخذيه الا أن تمضوا فيه وأراد به الغاية فاذا كلمه ناسيا انتهت اليمين فلا يحث بعد ذلك * رجل قال لغيره لا جئتني الى عشرة أيام الا ان أموت ونوى بقلبه ان لم يميت أبدا فان كانت عينه بالله لا يحث وان كان بطلاق أو عتاق لا يصدق قضاء * رجل قال لامرأته أنت طالق ثنتين وواحدة الا واحدة يقع ثنتان

لان الجمع بين الواحدة والثلثين بجرم الجمع كالمجمع بلفظ الجمع فصارت كأنه قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة فيقع ثنتان ولو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا غير ثنتين قال محمد رحمه الله تعالى يقع ثنتان ولو قال أنت طالق عشرة الا تسعا الا واحدة يقع ثنتان والاصل في تخريج هذه المسائل ان يأخذ العدد الاول بيمينه ثم الثاني بيساره ثم الثالث بيمينه ثم يطرح ما في يساره عما في يمينه فبأبقي في يمينه بعد الطرح فهو الواقع ولو قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة أو نصف واحدة يقع الثلاث لانه أوقع الشك في المستثنى فكان المستثنى هو الاقل كأنه قال أنت طالق ثلاثا الا نصف واحدة وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا الا لا شيء يقع الثلاث لانه لم يستثنى اذا قال لامرأته أنت طالق ثنتين وثنتين وثنتين الا أربع ما طلقت ثنتين ولو قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق الا واحدة يقع الثلاث وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة وواحدة طلقت ثلاثا * رجل قال لامرأته أنت بائنة ونوى بذلك ثلاثا الا واحدة طلقت ثنتين بائنتين

وقال محمد رحمه الله تعالى طلقت واحدة وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا أو اثنتين أو واحدة طلقت ثنتين بائنتين ولو قال أنت طالق ثلاثا بائنة الواحدة أو قال ثلاثا البتة الواحدة يقع رجعتان وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا الواحدة بائنة أو واحدة بثة يقع تطليقتان رجعتان ولو قال أنت طالق ثلاثا حراما الواحدة طلقت ثنتين يملك الرجعة * رجل قال لامرأته إذا دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا لا يقع عليك إلا بعد ذلك فلا بد من كلام فلان فدخلت الدار وطلقت ثلاثا وكلام فلان باطل ولو قال أنت طالق اليوم ثلاثا يقع عليك غدا فهي طالق اليوم ثلاثا ولو قال أنت طالق إن شاء الشيطان أو إن شاء الملك لا يقع شيء ولو قال أنت طالق ما شاء الله أو قال إلا أن يشاء الله لا يقع شيء إذا قال لامرأته أنت طالق ثنتين لابل واحدة طلقت ثلاثا. ولو قال أنت طالق لابل طالق طلقت ثنتين وكذا لو قال أنت طالق واحدة لابل واحدة * رجل قال لامرأته أنت طالق أولا شيء

(٥١١)

كان باطلا فان قال أنا أوقع الطلاق الذي قلت طلقت

الساعة وهو نظير ما لو طلق رجل امرأته فقال رجل آخر أنا أوقع طلاق فلان الذي أوقعه على امرأته طلقت امرأته القائل * رجل قال لامرأته أنت طالق واحدة لابل غدا طلقت للحال واحدة فإذا انشق فجر من الغد وهي في العدة يقع أخرى * رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثا إلا نصفها يقع ثنتان ولو قال الأنصاف يقع الثلاث * رجل قال لامرأته أنت طالق لولا أنك أوقعت لولا حسنك أوقعت لولا أني أحبك فهو استثناء ولا تطلق شيئا * المبطل للاستثناء خمسة أحدها أن يزيد المستثنى على المستثنى منه كقوله أنت طالق ثلاثا إلا أربعا لا يصح الاستثناء والثاني استثناء بعض الطلاق فهو

لا يجوز من الكفارة كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز المفلوج اليابس الشق والازمن ولا المقعد وإذا اعتق عبده عن كفارته وهو مريض لا يخرج من ثلث غاله فمات من ذلك المرض لا يجوز عن كفارته وإن أجازة الورثة ولو أنه برئ من مرضه جاز كذا في التتارخانية * إن اعتق عبد آخر يباقي دار الحرب لم يجزئه عن الظهار فإن اعتقه في دار الإسلام أجزأه كذا في شرح المبسوط والسرخسي * ولو دخل ذورحم محرم منه في ملكه بلا صنع منه كما إذا ورثه فإنه لا يجوز عن كفارته بالأجماع وإن دخل بصنعه أن نوى عن كفارته وقت وجود الصنع جاز عندنا كذا في السراج الوهاج * لو اعتق عبدا قد غصبه أحد جاز عن الكفارة إذا وصل إليه ولو ادعى الغاصب أنه وهبه منه فقام بينه زور وجحكم له الحاكم بالعبد لم يجزعه عن الكفارة كذا في البصر الرائي * لو اعتق المديون جاز عن الكفارة وإن كانت عليه السعاية في الدين وكذلك لو اعتق المرهون جاز عن الكفارة وإن كان الراهن معسرا وسعى العبد في الدين (١) كذا في شرح المبسوط للسرخسي * لو اعتق رجل عبده عن كفارة غيره بغير أمره لم يجز بالأ اتفاق ويقع العتق عن المعتق فإن كان أمره بذلك فإن قال له اعتق عبدا عني من غير ذكر عوض وقع عن المعتق عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وإن قال اعتقه عني على ألف وقع عن الأمر كذا في السراج الوهاج * ولو وكل رجلا بأن يشترى له أباه فيعتقه بعد شهر عن ظهاره فاشتراه الوكيل يعتق كما لو اشتراه ويجزى عن ظهار الأمر كذا في فتاوى قاضيخان في فصل العتق ودعوى التسبب * من وجبت عليه كفارة ظهار فاعتق رقبتين لا ينوي عن أحدهما ما بعينه جاز عنهما وكذا إن صام أربعة أشهر أو أطمع مائة وعشرين مسكينا جاز أن أعتق عنهما رقبة واحدة أو صام شهرين كان له أن يجعل ذلك عن أيهما شاء وإن أعتق عن ظهاره وقاتل لم يجز عن واحد منهما كذا في الهداية * وهذا إذا كانت الرقبة مؤمنة فإن كانت كافرة صح عن الظهار كذا في فتح القدير * إذا ظاه من أربع نسوة فاعتق رقبة ليس له غيرها ثم صام أربعة أشهر متتابعة ثم مرض فاطم سستين مسكينا ولم ينو في ذلك واحدة بعينها أجزأه عنهن استحصانا وإنايات من المظاهر امرأته ثم كفر عنها وهي تحت زوج أو مرتدة لائحة بدار الحرب جازت الكفارة عنه وإذا ارتد الزوج والعيال بالله ثم أعتق عبدا له عن ظهاره ثم أسلم أجزأه عنه وهذا أصح كذا في شرح المبسوط * ولو قال لعبدان اشتريتك فانت حر ثم اشتراه ينوي كفارة الظهار لا يجوز عن الظهار ولو قال عند المؤمنين كفارة ظهاري جاز ولو قال لعبدان اشتريتك فانت حر عن كفارة يميني أو قال تطوعا ثم اشتراه أو يا عن ظهاره لم يكن عن ظهاره وكذلك إذا قال إن اشتريته فهو حر تطوعا ثم قال إن اشتريته فهو حر عن ظهاري ثم اشتراه فهو حر تطوعا ويقع العتق عن (١) قوله وسعى العبد في الدين أي ويرجع به على المولى لأن السعاية ليست بيدل عن الرق اه بحرأوى

أن يقول أنت طالق إلا نصفها طلقت واحدة والثالث أن يكون المستثنى مثل المستثنى منه نحو أن يقول أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا والرابع السكوت لا للتنفس والعطاس ونحو ذلك من غير ضرورة وإن قل وفي بعض الروايات إذا سكت مقدار التنفس وله بدع من ذلك لا يقطع الاستثناء والخامس ما يؤتى إلى تصحيح بعض الاستثناء وإبطال البعض كذا لو قال أنت طالق ثنتين وثنتين إلا ثلاثا والله أعلم بالصواب * (مسائل تعليق الطلاق بالترجوع) * رجل قال إن فعلت كذا فامرأته طالق وليس له امرأة فترجوع امرأته ثم فعل ذلك لا يحث في يمينه ولو قال إن تزوجت امرأة أو أمرت أنسا بالترجوع لي امرأة فهي طالق ثم أمره غيره أن يزوجه امرأة ففعل المأمور لا تطلق امرأة الخالف لأنه حث بالامر لا الجزاء وهو نظير ما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال رجل إن تزوجت فلانة أو خطبتها فهي طالق فخطب امرأة وتزوجها لا يحث في يمينه لأنه حث بالخطبة إذا قال للأجنبية أو للبائنة كثر تراخواه كذا في كرم أوقال كثر تراخواه

خواستن أو قال اكرترا بخواهم طلاق فتزوجها قالوا لا تطلق امرأته لأنه يحنت بالارادة قبل النكاح فلا يحنت بالنكاح قال مولانا رضى الله تعالى عنه وهذا الجواب ظاهر فيما إذا قال قبل النكاح بخواهم كه فلانه راجخواهم فان لم يقبل كذلك وكان عيینه اكرترا بخواهم أو بخواهم خواستن فهذا الجواب مشكل لان الارادة من أفعال القلب بمنزلة المشيئة والرضا فلا يؤخذ ما لم يتكلم به * رجل قال اكر فلانه رابعى بزنى دهنند أو راطلاق قالوا لا تصح هذه اليمين حتى لو تزوجها لا تطلق وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تصح هذه اليمين وتطلق وكذا لو قال لوالديه ان تزوجتمنى امرأته فهى طالق فزوجه امرأته باصره قالوا لا تصح هذه اليمين ولا تطلق وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تصح وتطلق وهو الصحيح لان التزويج لا يتم الا بالتزويج ولو قال اكر دختر فلان رابعى دهنند أو راطلاق فزوجه لا تطلق ولو قال اكر مراد دهنند بزنى تطلق ولو قال اكر فلانه رابعى بزنى دهنند شود قالوا لا يصح

الجهة التى عينها أولا ولا يلحقه الفسخ وعلى هذا اذا قال ان اشتريت هذا العبد فهو حر عن ظهاري ثم قال ان اشتريت فهو حر عن عيني ثم اشتراه فهو حر عن الظهار وكذلك اذا قال ان اشتريته فهو حر عن ظهاري من فلانة ثم قال لامرأة اخرى ثم اشتراه فهو حر عن ظهاري الاولى كذا فى المحيط * اذا طلق أنه ظاهر منها فكفر عنها ثم تبين أنه ظاهر من أخرى لم يجزئه عنها كذا فى العنابية * اذ لم يجزئ المظاهر ما يعتق فكفارتة صوم شهرين متتابعين ليس فيه ما شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا أيام التشريق كذا فى غاية البيان * لو جامع امرأته التى ظاهر منها بالنهار ناسيا وبالليل عامدا أو ناسيا فانه يستقبل الصوم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو جامعها بالنهار عامدا استأنف بالاتفاق كذا فى شرح الطحاوى * واذا جامع غير التى ظاهر منها فان كان وطؤها يفسد الصوم يقطع التتابع ويلزمه الاستئناف بالاتفاق وان لم يفسد الصوم بان وقع بالنهار ناسيا وبالليل كيف كان لا يلزمه الاستئناف بالاتفاق كذا فى غاية البيان * اذا كفر بالصيام وافطر يوما بعد رمضان أو سافر فانه يستأنف الصوم وكذلك لو جاء يوم الفطر أو يوم النحر أو أيام التشريق فانه يستأنف الصوم فان صام هذه الايام ولم يفطر فانه يستأنف أيضا كذا فى الجوهر والنيرة * اذا صام المظاهر شهرين بالاهله أجزأه وان كان كل شهر تسعة وعشرين يوما وان صام بغير الاهله ثم أفطر لتمام تسعة وخمسين يوما فعليه الاستئناف فان صام خمسة عشر يوما ثم صام شهر بالاهله تسعة وعشرين ثم خمسة عشر يوما أجزأه وهذا بناء على قوله ما فاتما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجزئه كذا فى المبسوط * ان صام رمضان في السفر عن ظهاري مع شعبان أجزأه فى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا فى التارخانية * ان أكل فى صوم الظهار ناسيا الصوم لم يضره كذا فى النهاية * لو صام شهرين متتابعين ثم قدر على الاعتاق قبل غروب الشمس فى آخر ذلك اليوم يجب عليه العتق ويكون صومه تطوعا والافضل له أن يتم صوم هذا اليوم ولو أنه لم يتم وأنظر لا يجب عليه القضاء عندنا ولو قدر على الاعتاق بعد غروب الشمس فى آخر ذلك اليوم جاز صومه عن كفارته كذا فى شرح الطحاوى * المعتق فى يسار المكفر وعساره وقت التكفير لا وقت الظهار حتى لو ظاهر وهو غنى وكان وقت التكفير معسرا أجزأه الصوم ولو كان على العكس لم يجزئه كذا فى السراج الوهاج * من ملك رقبة لزمه العتق وان كان يحتاج اليها وكذلك من ملك ثمن رقبة من النقيدين ولا اعتبار بالمكن وما فيه من الثياب التى لا يدينها انما يعتبر الفضل كذا فى المحيط * معسره دين على الناس اذ لم يقدر على أخذه من مديونه فقد عجز عن التكفير بالمال فيجزئه الصوم أما اذا قدر على أخذه منه لم يجزئه الصوم وان كان له مال ووجب عليه دين مثله يجزئه الصوم بعد ما قضى دينه هكذا فى البحر الرائق * يجزئ العبد ولو مكاتب أو مستسقى الا الصوم ولو أعتق عنه المولى أو أطمع ولو بأمر لم يجزئ كذا

قال مولانا رضى الله تعالى عنه وينبغي أن يصح على قول الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ولو قال اكر فلانه رابعى بزنى كنم أو راطلاق فتزوج تطلق ولو قال لمنكوحته ان تزوجتك أو قال اكرترا بزنى كنم ينصرف ذلك الى العقد وكذا لو قال اكرترا نكاح كنم ينصرف الى العقد وهو الصحيح ولو قال بالعربية ان نكحتك يقع على الوطء ولو قال للطلقة طلاقا رجعيا اكرترا بزنى كنم ينصرف الى العقد فان نوى الرجعة صححت نيته وعند الإطلاق ينصرف الى العقد * فضولى زوج رجلا امرأة ثم حلف الرجل ان لا يتزوج امرأة ثم أجاز الخالف نكاحا باصره الفضولى قبل اليمين لا يحنت في عينه لان الاجازة ليست بعقد ولو كان حلف قبل نكاح الفضولى أن لا يتزوج امرأة ثم زوجته

الفضولى امرأة أو أجاز الخالف نكاحه بالقول حنت في عينه وان أجاز بالفعل من سوق مهر أو نحوه اختلفوا فيه فى النهر واكثر المشايخ على انه لا يحنت ولو وكل رجلا بان يزوجه امرأة ثم حلف ان لا يتزوج فزوجه الوكيل امرأة حنت في عينه لان عقد الوكيل انتقل الى الموكل بقوله فيحنت كما لو أجاز نكاح الفضولى بالقول ولو أن بكرًا حلفت ان لا تزوج نكحها فزوجه الوكيل فاستكتت روى عن محمد رحمه الله تعالى انه قال حنت في عينه او جعل الاجازة بالفعل حنثا * رجل حلف ان لا يتزوج امرأة فتزوج امرأة نكاحا فاسدا ذكر فى الكتاب انه لا يحنت قالوا هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحنت والصحيح جواب الكتاب * رجل قال كل امرأة تزوجه طالق ونوى من بلد كذا ونوى امرأة حبشية أو غيرها لا يكون مصداق فى ظاهر الرواية قضاء ولو قال كل امرأة تزوجه أبدا أو قال الى ثلاثين سنة فهى طالق ان كملت فلان فتزوج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة بعده طلقت كل امرأة يتزوجها

في تلك المدة فان لم تسكن اليين موقته بأن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ان كملت فلان فتزوج امرأة قبل الكلام وامرأة بعده طلقت التي تزوجها قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام وقد مررت المسئلة قبل هذا * ولو قال ان كملت فلان فكل امرأة أتزوجها فهي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت اليين مطلقة أو موقته فان نوى وقوع الطلاق على التي تزوج قبل الكلام صحت نيته لان الكلام يحتمل التقديم والتأخير فيقع الطلاق على المتزوجة قبل الكلام بنيته وعلى التي تزوجها بعد الكلام بظاهر اللفظ فيقع الطلاق عليها جميعا * رجل قال أية امرأة أتزوجها فهي طالق كانت اليين على امرأة واحدة إلا أن ينوي جميع النساء * ولو قال بالفارسية هر كدام زن كه بزني كنم طلاق فهذا على كل امرأة يتزوج * وقال بعضهم لا يقع الطلاق الا على امرأة واحدة وجهها وهذا الكلام فارسية قوله أية امرأة أتزوجها والصحيح هو الاول * ولو قال بالفارسية هر كدام (٥١٣)

ينبغي أن يكون هذا على كل امرأة يتزوج في قولهم جميعا لانه جعل النكاح صفة للمرأة فتم بعموم الوصف ولو قال هر چه زن كنم يقع على كل امرأة واحدة إلا أن ينوي به التكرار * ولو قال هر بار كه زن برتي كنم يتناول كل امرأة ويتكرر الطلاق على كل امرأة بتكرار الزوج * ولو قال هر چه كه زن كنم بطلاق يقع على امرأة واحدة لا غير * ولو قال اگر فلان را بنخواهم أو قال هر زني را بنخواهم ان كان ذلك في موضع يريدون بهذا اللفظ الزوج يقع الطلاق وان كان ذلك في موضع يريدون به الخطبة لا تصح اليين ولا يقع الطلاق عند الزوج وفي عرفنا يراد بهذا اللفظ الزوج دون الخطبة * رجل قال بالفارسية اگر خرازو زن كنم أو قال اگر خرازو مرا زن باشد

في النهر الفائق * بخلاف الفقير اذا اعتق عنه غيره أو أطمع فانه يجوز كذا في البدائع * فان عتق قبل أن يكفر فلا مال فكفارته بالعتق كذا في المبسوط * وليس للولي منعه من هذا الصوم كذا في النهر الفائق * بخلاف صيام النذر وكفارة اليمين لان له أن يمنعه من ذلك كذا في البدائع * صوم العبد مقدر بالشهرين المتتابعين كذا في التبيين * في شرح المبسوط للشيخ ابي حامد اذا لم يستطع المظاهر الصيام أطمع ستين مسكينا كذا في السراج الوهاج * الفقير والمسكين سواء فيها كذا في البحر الرائق * ولا يجوز له أن يعطى من هذه الكفارة من لا يجزيه أن يعطيه من زكاة المال الا فقراء أهل الذمة فانه يعطيهم من هذه الكفارة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وفقراء أهل الاسلام أحب اليها ولا يجزيه أن يعطى فقراء أهل الحرب وان كانوا مستأمنين في دارنا كذا في شرح المبسوط * لو دفع بغيره أن يعطى بغيره من طهاره ففعل جاز ولا يكون للأمر أن يرجع على الأمر في ظاهر الرواية لانه يحتمل القرض أو الهبة فلا يرجع بالشك كذا في الكافي * وان قال الأمر على أن يرجع على رجوع المأمور على الأمر كذا في التتارخانية * لو تصدق عنه بغير أمره لم يجزئه كذا في شرح المبسوط * يطعم كل مسكين نصف صاع بر أو صاع تمر أو شعير أو قيمته وان أعطى منا من يرومون من تمر أو شعير جاز للحصول المقصود كذا في الكافي * دقيق البر وسويقته مثله في اعتبار نصف الصاع ودقيق الشعير وسويقته مثله كذا في الجوهرة النيرة * ولو أدى نصف صاع من تمر جيد يبلغ نصف صاع من حنطة لا يجوز كذا لو أدى أقل من نصف صاع حنطة يبلغ صاعا من تمر أو شعير لا يجوز والاصل فيه أن كل جنس هو منصوص عليه من الطعام لا يكون بدلا عن جنس آخر هو منصوص عليه وان كان في القيمة أكثر ولو أدى ثلاثة أمثاله من الذرة يبلغ قيمتها منوين من الحنطة جاز قال هشام انما يجوز اذا أراد أن يجعل الذرة بدلا عن الحنطة أما اذا أراد أن يجعل الحنطة بدلا عن الذرة فلا يجوز كذا في المحيط * لو أعطى عن كفاية طهاره مسكينا واحد أو اثنين يوما كل يوم نصف صاع جاز كذا في الفتاوى السراجية * ولو أعطى مسكينا واحدا كله في يوم واحد لا يجزيه الا عن يومه ذلك وهذا في الاعطاء بدعة واحدة وأباحه واحدة من غير خلاف أما اذا ملكه بدعات فقد قيل يجزيه وقيل لا يجزيه الا عن يومه ذلك وهو الصحيح كذا في التبيين * لو أعطى ثلاثين مسكينا كل مسكين صاعا من حنطة لا يجوز الا عن ثلاثين وعليه أن يعطى ثلاثين مسكينا أيضا كل مسكين نصف صاع من حنطة كذا في السراج الوهاج * اذا أعطى ستين مسكينا كل مسكين مدام حنطة لم يجزئه وعليه أن يعيد مدام آخر على كل مسكين فان لم يجد الاولين فأعطى ستين آخرين كل مسكين مدام لا يجزيه كذا في المحيط * لو أدى الى المسكينين مدام ثم ردتوا

(٦٥ - فتاوى اول) فهي طالق أو قال مرار طلاق دادة فتزوج امرأة غيرها ثم تزوج أخرى طلقت الاولى دون الثانية لان قوله زن لا يتناول الا امرأة واحدة * ولو قال اكرم ابدن جهان زن بود بيه طلاق فتزوج امرأة طلقت فان تزوج أخرى لا تطلق لما ذكرنا ان هذا اللفظ لا يتناول الا امرأة واحدة * امرأة قالت لا جنبي زوجت نفسي منك فقال الرجل فانت طالق طلقت * ولو قال انت طالق لا تطلق ولا يكون هذا الكلام قبولا للنكاح لان هذا الكلام اخبار ما في المسئلة الاولى جعل طلاقها جزءا لنكاحها لا يكون جزءا لنكاحها الا بالقبول فيكون كلامه قبولا للنكاح ثم يقع الطلاق بعده * رجل قال كل امرأة أتزوجها أبد في قرية كذا فهي طالق ثم أخرج امرأة من تلك القرية فتزوجها لا تطلق لانه لم يتزوجها في قرية كذا وكذا ولم يخرجها من تلك القرية وتزوجها في غير تلك القرية لا يصح لان شرط الحث النكاح في تلك القرية * ولو قال كل امرأة أتزوجها من قرية كذا فتزوج امرأة من تلك القرية حثت حثما تزوجها * رجل قال

كل امرأة تكون لي بشارا فهي طالق فتزوج امرأة بشارا طلقت وان تزوجها في غير بشارا ثم نقلها الى بشارا اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم تطلق وقال بعضهم لا تطلق وهو الصحيح لان في العرف يراد بهذا الزوج بشارا رجل قال ان تزوجت امرأة من بنات فلان فهي طالق وليس لفلان وقت اليمين بنت ثم جاءت له بنت فتزوجها الخالف قالوا لا يحث في عيونه ويشترط قيام البنت وقت اليمين ولا يدخل في اليمين ما يحدث بعد اليمين كما لو حلف ان لا يتزوج من أهل هذه الدار وليس لتلك الدار أهل ثم سكنها قوم فتزوج الخالف منهم امرأة لا يحث في عيونه ويشترط وجود الأهل وقت اليمين الآن هذا الجواب يوافق قول محمد رحمه الله تعالى أما في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يدخل في هذه اليمين ما كانت موجودة وقت اليمين وما يحدث بعده كما لو حلف أن لا يكلم ابن فلان وليس لفلان ابن ثم ولد له ابن وكله الخالف يحث في قول أبي حنيفة (٥١٤) وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحث في قول محمد رحمه الله تعالى ولو قال والله

لا أتزوج امرأة من أهل الكوفة فتزوج امرأة من أهل الكوفة ولدت بعد اليمين حث في قول محمد رحمه الله تعالى بين هذا وبين بنت فلان لأن أهل الكوفة قوم لا يحصون فلم يكن الحامل على اليمين غيظا لحقه من جهة الأهل بل الحامل على اليمين معنى في الكوفة فيدخل في هذه اليمين الموجود وقت اليمين والحادث بعده بخلاف بنت فلان لأن ثمة الحامل على اليمين غيظ لحقه من جهة بنت فلان فيدخل فيه الموجود لا الحادث ولو حلف أن لا يتزوج من نساء أهل البصرة فتزوج جارية ولدت بالبصرة ونشأت بالكوفة وأوطنت بها حث الخالف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن عنده المعتبر في هذا الولادة ورجل حلف بالفارسية ان لا يتزوج من نراد فلان فتزوج ابنة ابنة فلان قالوا لا يحث في عيونه لان هذا الاسم في العرف يتناول بنت البنت كما يتناول بنت الابن ولو حلف ان لا يتزوج من أهل بيت فلان فتزوج بنت بنت فلان لا يحث لان هذا الاسم لا يتناول أولاد البنات ورجل قال ان تزوجت امرأة مادمت بالكوفة فهي طالق فقارق الكوفة ثم عاد اليها وتزوج امرأة لا تطلق لان اليمين كانت موقوفة مادام بالكوفة فاذا قارق الكوفة انتهت وان قارق الكوفة بنفسه وبني وطنه بها لا يحث أيضا الآن ينوي دوام وطنه بها ورجل قال لا يويه ان تزوجت امرأة مادمتا حين فهي طالق فتزوج امرأة في حياتها طلقت وان تزوج أخرى في حياتها لم تطلق لما ذكرنا ان قوله امرأة لا يتناول الامراة واحدة ولو قال كل امرأة أتزوجها مادمتا حين أو قال بالفارسية هر زن صكه بخواهم طلقت كل امرأة تزوجها في حياتها وان مات أحد الابوين فان كان نوي أن لا يتزوج في حياة أحدهما فهو على ما نوي وكذا لو نوي أن لا يتزوج في حياتهما جميعا كان على ما نوي وان لم يكن له نية ينهي أن

الى الرق ومواليهم أغنياء ثم كوتوا بانياتهم أعاد عليهم لم يجزئه لانهم صاروا بحال لا يجوز الاداء اليهم فصاروا كخنس آخر كذا في البحر الرائق ولو أطم ستمين مسكينا كل مسكين صاعا من بر عن ظهارين في امرأة أو امرأتين لم يجز الا عن أحدهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في السكافي ولو أعطاه نصف الصاع عن إحدى الكفارين ثم أعطى النصف الآخر إياه عن الكفارة الأخرى جاز بالاتفاق كذا في غاية البيان لو كانت الكفارتان من جنسين مختلفين فإنه يجوز بالاجماع لو أعتق نصف رقبة وصام شهرا أو أطم ثلاثين مسكينا لا يجوز عن كفارته كذا في شرح الطحاوي فان غداهم وعشاهاهم وأشبعهم جاز سواء حصل الشبع بالقليل أو الكثير كذا في شرح النقاية لا يبي المكارم فان غداهم يومين أو عشاهاهم كذلك أو غداهم وسحروهم أو سحروهم يومين اجزاء كذا في البحر الرائق وأوقفها وأعدلها للغداء والعشاء كذا في غاية البيان لو غدي ستين وعشي ستين غيرهم لا يجزيه الا أن يعيد على أحد الستين منهم غدا وعشاء كذا في التبيين والمستحب أن يكون الغداء والعشاء بخبز وادام كذا في شرح النقاية لا يبي المكارم ولا بد من الأدام في خبز الشعير والذرة ليمكنه الاستيفاء الى الشبع بخلاف خبز البر ولو كان فيهم أطمهم صبي فطيم لم يجزئه وكذا لو كان بعضهم شبعا قبل الاكل كذا في التبيين اذا كانوا غلمانا يعمتل مثلهم يجوز كذا في المحيط ولو أطم مسكينا واحد استين يوما كل يوم أكلتين مشبعتين جاز ولو أطم مائة وعشرين مسكينا دفعة واحدة فعليه أن يطعم أحدا الفريقين أكلة مشبعة أخرى كذا في السراج الوهاج اذا غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو عشاهاهم وأعطاهم قيمة الغداء يجوز هكذا ذكر في الاصل وفي البقال اذا غداهم وأعطاهم مضافه روايتان كذا في المحيط يجب تقديم الاطعام على القربان وان قربه في خلاله لم يستأنف كذا في فتح القدير

(الباب الحادي عشر في اللعان)

اللعان عندنا شهادات مؤكدة باليمين من الجاهلين مقرونة باللعن والغضب قائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها كذا في السكافي اذا قذف امرأة ثم رأت فلعن عليه لعان واحد كذا في المبسوط وأجمعوا أنه لا تلاعن بين الزوجين الامراة واحدة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للعصيري ولا يحتمل العفو (١) والابراء والصلح وكذا لو عفت عنه قبل المرافعة أو صالحته على مال لم يصح وعليها رد (١) قوله ولا يحتمل العفو ولكن لا يقيم القاضى مع العفو لعدم الطلب وله أن يقيه اذا وجد الطلب بعد حصول العفو تأمل اه بحر اوى

ابنة فلان قالوا لا يحث في عيونه لان هذا الاسم في العرف يتناول بنت البنت كما يتناول بنت الابن ولو حلف ان لا يتزوج من أهل بيت فلان فتزوج بنت بنت فلان لا يحث لان هذا الاسم لا يتناول أولاد البنات ورجل قال ان تزوجت امرأة مادمت بالكوفة فهي طالق فقارق الكوفة ثم عاد اليها وتزوج امرأة لا تطلق لان اليمين كانت موقوفة مادام بالكوفة فاذا قارق الكوفة انتهت وان قارق الكوفة بنفسه وبني وطنه بها لا يحث أيضا الآن ينوي دوام وطنه بها ورجل قال لا يويه ان تزوجت امرأة مادمتا حين فهي طالق فتزوج امرأة في حياتها طلقت وان تزوج أخرى في حياتها لم تطلق لما ذكرنا ان قوله امرأة لا يتناول الامراة واحدة ولو قال كل امرأة أتزوجها مادمتا حين أو قال بالفارسية هر زن صكه بخواهم طلقت كل امرأة تزوجها في حياتها وان مات أحد الابوين فان كان نوي أن لا يتزوج في حياة أحدهما فهو على ما نوي وكذا لو نوي أن لا يتزوج في حياتهما جميعا كان على ما نوي وان لم يكن له نية ينهي أن

لا يبقى العين بعد موت أحدهما كالحلف أن لا يكلم أخوة فلان وكلم أحدهم لا يحنت * رجل حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج صبية حنت في عيینه ولو حلف أن لا يكلم امرأة وكلم صبية لا يحنت في عيینه * رجل قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج فهي طالق فطلق امرأته بانتم تزوجها لا تطلق لان الحامل على العين غيظ لحقه من جهة الزوج فكان العين على غيرها وكذا لو حلف أن لا يطأ امرأة وطئها رجل كان له أن يطأ نساءه واماءه * رجل حلف ليتزوج سراً فتزوج امرأة بشهادة شاهدين يكون سر الان النكاح لا ينعقد بدون الشاهدين فلا يعد هذا جهراً لاجرم لو تزوج بشهادة ثلاثة من الرجال كان حاشاً * رجل قال لامرأتين ان خطبتكما أو تزوجتكما فانتما طالقان فخطبهما ثم تزوجهما لا يحنت لما ذكرنا في المرأة الواحدة فكذلك في المرأتين * رجل يعلم انه كان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها ولا يدري انه كان بالغاً وقت العين أو لم يكن فتزوج امرأة لا يحنت في عيینه لانه شك في صحة العين فلا يحنت بالشك (٥١٥) * رجل قال ان تزوجت امرأة

الى خمس سنين فهي طالق فتزوج امرأة في السنة الخامسة طلقت لان العين لا تنتهي قبل مضي السنة الخامسة الا يرى انه لو أجز داره الى خمس سنين كانت السنة الخامسة داخله في الاجارة * رجل قال ان أكلت من خير والى ما لم أتزوج فاطمة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق فأكل ثم تزوج فاطمة طلقت لانه لما أكل قبل نكاح فاطمة صار قائلاً عند الاكل كل امرأة أتزوجها فهي طالق فاذن تزوج فاطمة بعد الاكل طلقت ولو قال كل امرأة أتزوجها ما لم أتزوج فاطمة فهي طالق فانت فاطمة أو غابت فتزوج غيرها طلقت في الغيبة ولا تطلق في الموت أما في الغيبة فلا نه تزوج غير فاطمة حال بقاء العين فيصحت في عيینه وفي الموت لا يحنت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لان

بدل الصلح ولها أن تطالبه باللعان بعد ذلك ولا تجزئ فيه النيابة حتى لو وكل أحد الزوجين باللعان لا يصح التوكيل فأما التوكيل بالبيعة فجاز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في البدائع * سببه قذف الرجل امرأته قذفاً وجب الحد في الجانب فيجب به اللعان بين الزوجين كذا في النهاية * اذا قال لها يا زانية أو أنت زنت أو رأيتك ترتين فانه يجب اللعان كذا في السراج الوهاج * اذا قذف الرجل امرأته بالزنا وهي عن لا يحد قاذفها لا يجزئ بينهما اللعان بان كانت وطئت بشبهة أو كانت ظهر زناها بين الناس قبل ذلك أو ولد من غير أب معزوف كذا في غاية البيان * لو قال لها جومعت جاعاً حراماً أو قال وطئت حراماً فلا له ان ولا حد (٢) ولو قذفها بعمل قوم لوط فلا لعان ولا حد عنه * أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البدائع * شرطه أن يكون نازحاً حين وأن يكون النكاح بينهما صحيحاً سواء دخل به أم لم يدخل حتى لو قذفها ثم طلقها ثلاثاً أو بآثافاً فلا حد ولا لعان وكذا اذا كان النكاح فاسداً لا يجب اللعان لانه ليس بزواج مطلقاً كذا في غاية البيان * ولو تزوجها بعد الطلاق فطالبت بذلك القذف فلا حد ولا لعان كذا في السراج الوهاج * لو طلقها طلاقاً رجعيّاً لا يسقط اللعان كذا في الظهيرية * لو طلق امرأته طلاقاً ثانياً أو ثلاثاً ثم قذفها بالزنا لا يجب اللعان لعدم الزوجية ولو طلقها طلاقاً رجعيّاً ثم قذفها لا يجب اللعان ولو قذف امرأته بعد موتها لم يلعن عندنا كذا في البدائع * أهله عندنا من كان أهلاً للشهادة حتى ان اللعان لا يجزئ بين الزوجين عندنا اذا كانا محدودين في القذف أو أحدهما أو كانا رقيقين أو أحدهما أو كافرين أو أحدهما أو آخرسين أو أحدهما أو وصيين أو أحدهما أو مجنونين أو أحدهما أو مجرمين فيماعد ذلك كذا في المحيط * لو قذف رجل فضرر بعض الحد ثم قذف امرأته نفسه لم يكن عليه لعان وعليه تمام الحد لذلك الرجل كذا في المبسوط * لو كانا فاسقين أو أعجميين يجب اللعان لانهم من أهل الشهادة في الجملة كذا في المضمرات * قذف الأصم امرأته بوجوب اللعان كذا في العتابة * متى سقط اللعان لمعنى الشهادة ينظر ان كان من جانب الزوج فعليه الحد وان كان من جانب المرأة فلا حد ولا لعان كذا في شرح الطحاوي * لو كانا محدودين في قذف فعليه الحد كذا في الهداية * اذا كان الزوج عبداً والمرأة محدودة فعلى العبد اذا قذف حد القذف ان أقرت المرأة بالزنا فقد خرجت من ان تكون أهلاً للعان كذا في المبسوط * حكمه حرمة الوطء والاستمتاع كفرغاً من اللعان ولكن لا تقع الفرقة بنفس اللعان حتى لو طلقها في هذه الحالة طلاقاً ثانياً يقع وكذا لو أكل الرجل نفسه من حل الوطء من غير تجديد النكاح كذا في النهاية * قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الفرقة الواقعة في اللعان فرقة بتولية بانه فيزول ملك النكاح وتثبت حرمة الاجتماع (٢) مطلب القذف بعمل قوم لوط لا يوجب اللعان بين الزوجين عند أبي حنيفة ويوجب عندهما

عندهما عيینه تبطل بالموت فلا يحنت بعد ذلك * رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها منه فضولي بغير انذارها ثم أجازت المرأة بعد ذلك طلقت وقيل ينبغى أن لا تطلق لانه حنت بعقد الفضولي والمرأة ليست في نكاحه قبل الاجازة فتصل العين لا الى جراء فلا تطلق والصحيح انها تطلق لان نكاح الفضولي لا يتم قبل الاجازة فلا يحنت قبل الاجازة ولهذا لو حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج امرأته زوجها منه فضولي لا يحنت قبل الاجازة * رجل حلف أن لا يتزوج فلانة أو حلف أن لا يتزوج امرأة فتزوج امرأة نكاحاً فاسداً ثم طلقها ثم تزوجها نكاحاً جائزاً كان حاشاً لان النكاح الفاسد لم يحنت فيصحت بالنكاح الصحيح * رجل حلف أن لا يتزوج ثم تزوجت امرأة بغيره أو تزوجت امرأة لا يحنت الخالف بخلاف ما لو وكل رجلاً بالنكاح ثم حلف أن لا يتزوج ثم تزوجت امرأة كان حاشاً * رجل قال كرمي دختر خویش وأبكسى دم بني بار وادرم تا ویرا بکسی دهند فعليه كذا فالخيلة في ذلك ان وكل البنت رجلاً بالنكاح ان كانت بالغه فيزوجها الوكيل

ويقول الاب لا أجيز ما يصنعون فيجوز النكاح ولا يحنث الاب * رجل حلف أن لا يزوج ابنته الصغيرة فزوجهافضولي وأجاز الاب بالفعل لا يحنث كالحلف أن لا يبيع فباعه غيره بغير أمره وقبض الحالف الثمن لا يحنث في يمينه * رجل قال لامرأته كل امرأة أتزوجها فقد بعثت طلاقها منك بدرهم ثم تزوج امرأة فقالت التي كانت عنده حين علمت بنكاح غيرها قبلت أو قالت طلقها أو قالت اشتريت طلاقها طلقت التي تزوجها وان قالت التي كانت عنده قبل أن يتزوج الاخرى قبلت لا يصح قبولها لان ذلك قبول قبل الايجاب * رجل قال هرزني كه ورا بود تاسي سال ازوي بطلاق ونوي ما يستفيد بعد اليمين أولم ينوشأ لا تطلق التي كانت عنده وقت اليمين لان المراد من هذا في العرف ما يستفيد بعد اليمين قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قوله كل امرأة تكون لي وقوله كل امرأة تزوجهاسواء وان نوى من كانت في نكاحه ومن يتزوجها بعد اليمين في تلك المدة صحت نيته لانه (٥١٦) نوى من يكون في نكاحه وقت الشرط ان كانت اليمين معلقة وان نوى الحالية غير

ما يستفيد بعد اليمين دخلت الحالية في يمينه بتحكم النية ومن يتزوجها بعد ذلك بتحكم ظاهر اللفظ لان هذا الكلام يتناول ما يستفيد ظاهرا فلا يملك صرف اليمين عما يستفيد وكذا لو قال هرزني كه ورا بود ولم يوقت ولو قال هرزني كه ورا بود وباشد قال مشايخنا ومشايخ بلخ رحمه الله تعالى هذا والاول في الوجوه سواء لان قوله وباشد تأكيد لا فائدة للفظ الاول فلا يتغير به حكم الاول وقال مشايخ ممر قد رحمه الله تعالى لا تنعقد هذه اليمين لان اللفظ الثاني لا يفيد الا ما أفاده الاول فيلغوا ويصير فاصلا بين اللفظ الاول والجزء فينبغي أن لا تصح اليمين في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه كما لو قال لعبدك أنت حر وإن شاء الله تعالى أو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا وثلاثين إن شاء الله يصير المكرر فاصلا بين الاستثناء وبين اللفظ الاول ولا يصح الاستثناء فينزل الطلاق والعناق والصحيح ما قال مشايخنا حتى رحمه الله تعالى لان تصحيح الكلام واجب ما أمكن وأمكن تصحيحه بان يجعل الثاني تأكيد لما أفاده الاول ولو كان لغوا ليس كل لغو يكون فاصلا لا يرى ان الرجل اذا قال لامرأته الحاضرة أنت طالق يا فلانة ان دخلت الدار تصح اليمين ولا يصير النداء فاصلا ولو قال هرزني كه بخواهد بود وباشد بطلاق كه فلان كارت كنند قالوا ههنا أحد اللفاظ الثلاثة يكون لغوا ويصير فاصلا عند الكل لكن هذا اذا لم ينو بأحد اللغتين الاخرين الحالية فان نوى ذلك ينبغي أن تصح نيته وتصح اليمين وفي الموضع الذي يصح تعليق الطلاق بالتزوج لو أراد أن تدخل في نكاحه امرأة ولا تطلق فله طريقان أحدهما نكاح الفاضولي والاجازة بالفعل والثاني فسح اليمين والاول في زماننا أولى وهذا ظاهر وان أراد الحالف أن يزوجه فاضولي فجاء الى عالم وقال من سوكند خورده أم بديو بوجهه ونكاح فاضولي حاجت است مرا فزوجه

والتزوج مادام على حالة اللعان كذا في البدائع * بشرط طلبها فان امتنع عنه حبسه الحالك حتى يلاعن أو يكذب نفسه كذا في الهداية * فيحد حد القذف كذا في السراج الوهاج * فاذا لاعن وجب عليها اللعان فان امتنع حبسه الحالك حتى تلاعن أو تصدقه كذا في الهداية * الا فضل للمرأة ان تترك الخصومة والمطالبة فان لم تترك وخصمته الى القاضي يستحسن للقاضي ان يدعوها الى التركة فيقول لها اتركي وأعرضي عن هذا فان تركت وانصرفت ثم بداهما أن تخصمه فلها ذلك وان تقادم العهد لان ذلك حقها وحق العبد لا يسقط بالتقادم كذا في البدائع * صفة اللعان ان يتدعى القاضي بالزوج فيشهد أربع مرات يقول في كل مرة أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويت به من الزنا ويقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رويت به من الزنا يشير اليها في جميع ذلك ثم تشهد المرأة أربع مرات تقول في كل مرة أشهد بالله اني لمن الكاذبين فيما رويت به من الزنا وتقول في المرة الخامسة غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رويت به من الزنا كذا في الهداية * وقيامها وقت اللعان ليس بشرط الا انه يندب هكذا في البدائع * اللعان يقف على لفظ الشهادة عندنا حتى لو قال أحلف بالله اني لمن الصادقين أو قالت هي ذلك لم يصح اللعان كذا في السراج الوهاج * اذا التعنافرق الحالك بينهما ولا تقع الفرقة حتى يقضى بالفرقة على الزوج فيفارقهها بالطلاق فان امتنع فرق القاضي بينهما وقبل أن يفرق الحالك لا تقع الفرقة والزوجية قائمة يقع طلاق الزوج عليهما وظاهره وابلأوه ويجري التوارث بينهما اذا مات أحدهما ولو أنهما امتنعوا من اللعان بعد ثبوته أو امتنع أحدهما أجبرهما الحالك عليه ولو أنهما اجتمعت بعد ما التعن الزوج قبل ان تلتعن هي سقط اللعان ولا حد لولا أنهما لم يفرقا من اللعان سالا القاضي أن لا يفرق بينهما لم يجبهما الى ذلك ويفرق بينهما كذا في الجوهر النيرة * اذا فرق القاضي بينهما (١) بعد اللعان يلزم الولد أمه وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بد أن يقول القاضي فرقت بينهما وقطعت نسب هذا الولد منه حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفي النسب عنه كذا في المبسوط * فان أخطأ القاضي ففرق قبل تمام اللعان ينظر ان كان كل واحد منهما قد التعن أكثر اللعان نفذ التفريق وان لم يلتعنا أكثر اللعان أو كان أحدهما لم يلتعن أكثر اللعان لم ينفذ بينهما كذا في البدائع * لو فرق بينهما بعد لعان الزوج قبل لعان المرأة نفذ حكمه لسكونه مجتهدا فيه كذا في الظهيرية * ولو أخطأ الحالك فبدأ بالمرأة قبل الرجل فانه يعيد اللعان على المرأة فان لم يفعل وفرق بينهما وقعت الفرقة كذا في فتاوى الكرخي * وقد أساء كذا في النبايع * ولو التعن عند الحالك ولم يفرق

(١) قوله اذا فرق القاضي الخ كذا في عامة النسخ الحاضرة والاولى حذفه لانه سيبقى في صحيفة ٥٢٠ اه بحرأوى

المكرر فاصلا بين الاستثناء وبين اللفظ الاول ولا يصح الاستثناء فينزل الطلاق والعناق والصحيح ما قال مشايخنا حتى رحمه الله تعالى لان تصحيح الكلام واجب ما أمكن وأمكن تصحيحه بان يجعل الثاني تأكيد لما أفاده الاول ولو كان لغوا ليس كل لغو يكون فاصلا لا يرى ان الرجل اذا قال لامرأته الحاضرة أنت طالق يا فلانة ان دخلت الدار تصح اليمين ولا يصير النداء فاصلا ولو قال هرزني كه بخواهد بود وباشد بطلاق كه فلان كارت كنند قالوا ههنا أحد اللفاظ الثلاثة يكون لغوا ويصير فاصلا عند الكل لكن هذا اذا لم ينو بأحد اللغتين الاخرين الحالية فان نوى ذلك ينبغي أن تصح نيته وتصح اليمين وفي الموضع الذي يصح تعليق الطلاق بالتزوج لو أراد أن تدخل في نكاحه امرأة ولا تطلق فله طريقان أحدهما نكاح الفاضولي والاجازة بالفعل والثاني فسح اليمين والاول في زماننا أولى وهذا ظاهر وان أراد الحالف أن يزوجه فاضولي فجاء الى عالم وقال من سوكند خورده أم بديو بوجهه ونكاح فاضولي حاجت است مرا فزوجه

طالق أو قال كذا تزوجتك فأنث طالق أو قال إذا تزوجت امرأة فهي طالق قال ذلك من أركان نكاح هذه المرأة تنسخ الإيمان كلها في قولهم ولو كان قال لامرأة إذا تزوجتك فأنث طالق ثم قال لامرأة أخرى إذا تزوجتك فأنث طالق فتزوج واحدة منهما ففسخ القاضي البين في واحدة وحكم بقيام نكاحها لم يكن ذلك فسحا في حق غيرها حتى لو تزوج أخرى تطلق في قولهم وكذا لو كان ذلك في نسوة وان عقد بينا واحدة على كل النساء بأن قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ففسخ البين في امرأة واحدة جعلوا المسئلة على الاختلاف قياسا على مسئلة ذكرها في المنتقى رجل قال كل عبد أملكه فهو حر فقلت عبدا فأقام العبد بينة على يمينه وحكم القاضي بيمينه وبعث العبد ثم ملك عبد آخر هل يحتاج العبد الثاني إلى إقامة البينة على البين قال على قول محمد رحمه الله تعالى لا يحتاج وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة (٥١٨) رحمه الله تعالى يحتاج وأكثر المشايخ رحمه الله تعالى في مسئلة الطلاق على قول محمد رحمه

الله تعالى هذا الكلام على حدة فان كان الزوج وهن من أهل اللعان يلاعن في كل قذف مع كل واحدة على حدة وان لم يكن الزوج من أهل اللعان يحد حد القذف فيكفي حد واحد عن الكل وان كان الزوج من أهل اللعان والبعض منهن ليس من أهل اللعان يلاعن من كانت منهن من أهل اللعان لا غير كذا في البدائع * ولو قذف الخمر امرأة الذميمة أو الامة ثم أسلمت أو أعتقت لم يكن عليه حد ولا لعان وإذا أعتقت المرأة الامة ثم قذفها الزوج فعليه اللعان بقاء النكاح بينهما عندما أعتقت فان اختارت نفسها بطل اللعان ولا مهر عليه ان لم يكن دخل بها وان لم تكن اختارت حتى يلاعنها ويفرق بينهما فعليه نصف المهر وكذلك لو كان دخل بها ثم فرق بينهما باللعان فلها النفقة والسكنى في العدة كذا في المبسوط * زوجان كافران أسلمت المرأة ولم يسلم الزوج فلم يعرض القاضي عليه الاسلام حتى قذفها بالزنا أو نفي نسب ولدها فانه يجب عليه الحد فان أقيم عليه بعض الحد ثم أسلم فقد قذفها نائبا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقيم عليه بقية الحد ثم تلاعنا كذا في السباع * اذا علق القذف بشرط لم يجب حد ولا لعان (١) وكذلك اذا قال اذا تزوجتك فأنث زانية أو أنت زانية ان شاء فلان فهو باطل لو قال لامرأة قد زنت قبل ان تزوجتك أو رأيتك تزنين قبل ان تزوجتك فهو قاذف اليوم وعليه اللعان بخلاف ما لو قال قذفتك بالزنا قبل ان تزوجتك فانه يجب عليه الحد لانه ظهر باقراره قذف قبل التزوج فهو كالزانية ذلك بالبينة وان قال لها فريحتك زان أو جسدك زان أو بدنك زان فهو قذف بخلاف اليد والرجل وبأى لغة رماها بالزنا فهو قذف * ولو قذف بنت تسع فعليه الحد والمطالبة اذا بلغت وبدون تسع يعز كذا في العيني * لو قال لزوجة لم أجده بكرا لا حد ولا لعان عنه والجهر وهو قول الأئمة الاربعة وأصحابهم وهو الأصح كذا في غاية السروجي * واذا قال وجدت معها رجلا يجامعها لم يكن قاذفا وان قال زنت مستكرهة أو زني بك صبي لم يكن قاذفا كذا في المبسوط * ولو قال لها زنت وأنت صبية أو مجنونة وجنونها معهود فلا حد ولا لعان ولا يجعل قاذفا في الحال كذا في غاية السروجي * وان قال لها زنت وهذا الحمل من الزنا تلاعنا لوجود القذف حيث ذكر الزنا صريحا ولم ينف القاضي الحمل كذا في الهداية * اذا قال الزوج ليس حملك مني فلا لعان وهذا قول أبي حنيفة وزكر رحمه الله تعالى وقالان جاءت بولد لاق من ستة أشهر لاعن وان جاءت لاكثر فلا لعان وهو الأصح هكذا في المضمرات وهكذا في المتون (٢) * واذا نفي الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة أو في الحال التي يقبل التهنة ويتناع آله الولادة صح نفيه ولاعن به وان نفاه بعد ذلك لاعن ويثبت (١) مطلب تعليق القذف بالشرط باطل ولا يوجب حد ولا لعانا (٢) قوله وهكذا في المتون فيه ان متن الكنز جار على قول الامام ومثله متن التنوير والجواب ظاهر

الله تعالى هذا الكلام على حدة فان كان الزوج وهن من أهل اللعان يلاعن في كل قذف مع كل واحدة على حدة وان لم يكن الزوج من أهل اللعان يحد حد القذف فيكفي حد واحد عن الكل وان كان الزوج من أهل اللعان والبعض منهن ليس من أهل اللعان يلاعن من كانت منهن من أهل اللعان لا غير كذا في البدائع * ولو قذف الخمر امرأة الذميمة أو الامة ثم أسلمت أو أعتقت لم يكن عليه حد ولا لعان وإذا أعتقت المرأة الامة ثم قذفها الزوج فعليه اللعان بقاء النكاح بينهما عندما أعتقت فان اختارت نفسها بطل اللعان ولا مهر عليه ان لم يكن دخل بها وان لم تكن اختارت حتى يلاعنها ويفرق بينهما فعليه نصف المهر وكذلك لو كان دخل بها ثم فرق بينهما باللعان فلها النفقة والسكنى في العدة كذا في المبسوط * زوجان كافران أسلمت المرأة ولم يسلم الزوج فلم يعرض القاضي عليه الاسلام حتى قذفها بالزنا أو نفي نسب ولدها فانه يجب عليه الحد فان أقيم عليه بعض الحد ثم أسلم فقد قذفها نائبا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقيم عليه بقية الحد ثم تلاعنا كذا في السباع * اذا علق القذف بشرط لم يجب حد ولا لعان (١) وكذلك اذا قال اذا تزوجتك فأنث زانية أو أنت زانية ان شاء فلان فهو باطل لو قال لامرأة قد زنت قبل ان تزوجتك أو رأيتك تزنين قبل ان تزوجتك فهو قاذف اليوم وعليه اللعان بخلاف ما لو قال قذفتك بالزنا قبل ان تزوجتك فانه يجب عليه الحد لانه ظهر باقراره قذف قبل التزوج فهو كالزانية ذلك بالبينة وان قال لها فريحتك زان أو جسدك زان أو بدنك زان فهو قذف بخلاف اليد والرجل وبأى لغة رماها بالزنا فهو قذف * ولو قذف بنت تسع فعليه الحد والمطالبة اذا بلغت وبدون تسع يعز كذا في العيني * لو قال لزوجة لم أجده بكرا لا حد ولا لعان عنه والجهر وهو قول الأئمة الاربعة وأصحابهم وهو الأصح كذا في غاية السروجي * واذا قال وجدت معها رجلا يجامعها لم يكن قاذفا وان قال زنت مستكرهة أو زني بك صبي لم يكن قاذفا كذا في المبسوط * ولو قال لها زنت وأنت صبية أو مجنونة وجنونها معهود فلا حد ولا لعان ولا يجعل قاذفا في الحال كذا في غاية السروجي * وان قال لها زنت وهذا الحمل من الزنا تلاعنا لوجود القذف حيث ذكر الزنا صريحا ولم ينف القاضي الحمل كذا في الهداية * اذا قال الزوج ليس حملك مني فلا لعان وهذا قول أبي حنيفة وزكر رحمه الله تعالى وقالان جاءت بولد لاق من ستة أشهر لاعن وان جاءت لاكثر فلا لعان وهو الأصح هكذا في المضمرات وهكذا في المتون (٢) * واذا نفي الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة أو في الحال التي يقبل التهنة ويتناع آله الولادة صح نفيه ولاعن به وان نفاه بعد ذلك لاعن ويثبت (١) مطلب تعليق القذف بالشرط باطل ولا يوجب حد ولا لعانا (٢) قوله وهكذا في المتون فيه ان متن الكنز جار على قول الامام ومثله متن التنوير والجواب ظاهر

وتتوهم لا تكون حجة في حقه ولو أن امرأة مع الرجل حكا رجلا يحكم بينهما في هذه الحادثة ان كان الحكم حنفيا بالنسب لا ينفذ حكمه وان كان شفعويا اختلوا فيه قال بعضهم لا ينفذ حكمه لان حكمه بمنزلة الفتوى والصحيح انه ينفذ حكمه عليهم اهكذا ذكر خمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ان حكم الحكم في المجتمعات فهو الكليات والطلاق المضاف وغير ذلك نافذ وليس لاحدهما أن يرجع عن حكمه بعد ذلك قال رحمه الله تعالى وهذا مما يعرف ولا يفتي به كيلا يتجاسر اليه العامة ولاجل ذلك امتنع المشايخ عن الفتوى في جواز حكم الحكم وان حكا رجلا ولم يعلمه انه حكا في هذه الحادثة الا انهما اختصما اليه فحكم الحكم بينهما على قول من يجوز حكم الحكم يجوز ذلك لان التكليم يثبت بغير العلم ولو أن الجالف تزوج امرأة ولم يرفع الامر الى القاضي حتى تزوجت المرأة بزواج آخر من غير علم الزوج الاول ثم رفع الامر الى القاضي واختصما اليه ففضى القاضي بطلان التامين وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه لان نكاح الزوج الثاني يمنع من

القضاء الاول وليس فسخ عین الخالف أولى من ابطال نكاح الثاني والله أعلم * (فصل في تحريم الحلال) * رجل قال كل حلال على حرام أو قال كل حلال أو قال حلال الله أو قال حلال المسلمين وله امرأه ولم ينوشيا اختلافوا فيه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والفقهاء أبو جعفر وأبو بكر الاسكافي وأبو بكر بن سعيد رحمهم الله تعالى تبين منه امرأته بتطليقة واحدة وان نوى ثلاثا وان قال لم أنويه الطلاق لا يصدق قضاء لانه صار طلاقا عرفيا ولهذا لا يختلف به الاثر جال فان كانت له امرأه واحدة تبين بتطليقة واحدة وان كن ثلاثا أو أربعاً يقع على كل واحدة واحدة بآئنة وان حلف بهذا اللفظ ان كان فعل كذا وقد كان فعل وله امرأه واحدة أو نسوة بن جميعا وان لم يكن له امرأه لا يلزمه شيء لانه جعل عينا بالطلاق ولو جعلناه عينا بالله فهي غموس وان حلف بهذا على أمر في المستقبل ففعل ذلك الفعل وليس له امرأه كانت عليه كفارة اليمين لان تحريم الحلال يمين ولهذالوقال (٥١٩) لغيره حرام استمر ابان توخض كفتن ثم كلفه كانت عليه كفارة

اليمين كما لو قال والله لا أكرم فلانا وان كانت له امرأه وقت اليمين فانت قبل الشرط أو بانت لالى عدة ثم باشر الشرط لا يلزمه الكفارة لان عينه انصرفت الى الطلاق وقت وجودها وان لم يكن له امرأه وقت اليمين فتزوج امرأه ثم باشر الشرط اختلفوا فيه قال الفقهاء أبو جعفر رحمه الله تعالى تبين المنيوجة وقال غيره لا تطلق وعليه الفتوى لان عينه جعلت عينا بالله تعالى وقت وجودها فلا يصير طلاقا بعد ذلك ولو قال هرجه بدست راست كبرم فهو عین بالطلاق وان لم ينو ولو قال هرجه بدست جب كبرم لا يكون طلاقا بالنية لانه لا عرف فيه وفي الخلاصة لا يكون طلاقا وان نوى لانه لا عرف فيه ولو قال هرجه بدست راست كرفتسه ام برمن حرام قالوا

النسب ولو كان غائبا عن امرأته ولم يعلم بالولادة حتى قدم له النفي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مقدار ما تقبل التهنئة وقال في مقدار مدة النفاس بعد القوم لان النسب لا يلزم الا بعد العلم به فصارت حالة القوم كحالة الولادة كذا في الكافي * اذا اقر بالولد صريحا أو دلالة لا يصح النفي بعد ذلك سواء كان بمحضرة الولادة أو بعدها والصريح ان يقول الولد مني أو يقول هذا ولدي والدلالة ان يسكت اذا هيئ له كنهه يلاعن كذا في غاية البيان * رجل له امرأتان بولدين فنفاه وقال هذا الولد ليس مني أو قال هذا الولد من الزنا وسقط اللعان بوجه من الوجوه فانه لا ينتفي النسب سواء وجب عليه الحد أو لم يجب وكذلك اذا كان من أهل اللعان فلم يتلاعنا فانه لا ينتفي النسب كذا في شرح الطحاوي * ولونفي ولد زوجته فصدقه فلا حد ولا لعان وهو انهما لا يصدقان على نفيه كذا في الاختيار شرح المختار * ولونفي ولد زوجته وهما في حال لالعان بينهما لم ينتف وكذلك لو كان العلوق في حال لالعان بينهما ثم صارا بجالة يتلاعنان ثم وان كانت أمة أو كاتبة حال العلوق فأعتقت أو أسلمت فانه لا يلاعن ولا ينتفي النسب كذا في محيط السرخسي * لو جاءت بولدين ثم نفاه الزوج يلاعن ويلزمه الولد وكذلك لو جاءت بولدين أحدهما ميت فنفاهما يلاعن ويلزمه الولدان وكذلك لو جاءت بولدين نفاه الزوج ثم مات الولد قبل اللعان يلاعن الزوج ويلزمه الولد كذا في البدائع * امرأتان ولدتا ولدين في بطن واحد فأقر الزوج بالاول ونفي الثاني لزمه الولدان ويلاعنها وان نفي الاول وأقر بالثاني لزمه وعليه حد القذف فان نفاهما ثم مات أحدهما قبل اللعان لا عن على الحي وهما ولداه وكذا فيما اذا ولدت ولدين أحدهما ميت فنفاهما لزمه الزوج ولا عن على الحي منهما كذا في فتاوى قاضيخان * ان ولدت ولدا فنفاه ولا عن به ثم ولدت من الغد ولدا آخر لزمه الولدان جميعا واللعان ماض فان قال هما بنات كان صادقا ولا حد عليه وان قال ليسا بنات كانا ابنة ولا حد عليه ولو قال كذبت باللعان وفيما قد نفاه كان عليه الحد كذا في المبسوط * ويشترط تصديقها بأربع مرات لا بأحدة النكاح أما في سقوط الحد واللعان فمرة واحدة تكفي كذا في السراج الوهاج * لو طلق امرأته طلاقا رجعيا فخاف بولدا لقل من سنتين بيوم فنفاه ثم جاءت بولدا أكثر من سنتين بيوم فأقر به فنقد بانت منه ولا حد ولا لعان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولو كان الطلاق بائنا والمسيئة مثله بجها لاحتوي ثبت نسب الولدين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الايضاح * وذكر الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان في امرأه جاءت بثلاثة أولاد في بطن واحد فأقر الزوج بالاول ونفي الثاني وأقر بالثالث يلاعن وهم بنوه وان نفي الاول والثالث وأقر بالثاني يحدوه بنوه وكذلك في ولد واحد اذا أقر به ثم نفاه ثم أقر يلاعن ويلزمه وان نفاه ثم أقر به فانه يحدو ويلزمه كذا في محيط السرخسي * اذا تزوج الرجل امرأته ولم يدخل بها ولم يرها حتى جاءت بولد

هذا كقوله هرجه بدست راست كبرم ولو قال هرجه بدست كبرم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون طلاقا بالنية وقال بعضهم هو في العرف كونه هرجه بدست راست كبرم * رجل قال لامرأته أنت على حرام وعنده الحرام طلاق الا انه لم ينو الطلاق طلقت امرأته لانهما كان طلاقا عنده كان نواياه الطلاق ولو قال لامرأته أنت في الحرام فهو كقوله أنت على حرام تحرم عليه امرأته ولو قال لامرأته ان فعلت كذا فانت أمي ونوي به التحريم فهو باطل لا يلزمه شيء * رجل قال زن من حرام است واكرنه حرام است وى كافر است ولم ينوشيا قالوا يكون موليا وانما قالوا ذلك بناء على جواب الكتاب فان في جواب الكتاب اذا قال لامرأته أنت على حرام يكون موليا وفي العرف هذا طلاق فلا يكون موليا * رجل قال لامرأته مرتين أنت على حرام ونوي بالاولى الطلاق وبالثانية اليمين فهو على ما نوي لان عند تعدد اللفظ يمكن تصحيح النية ولو قال لامرأته أنت على حرام ونوي الثلاث في احدهما والواحدة في الاخرى فهما طلاقان ثلاثا في قول أبي يوسف

رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو على ما نوى وعليه الفتوى قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يكون قول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أصل المسئلة اذا نوى بالنذر النذر والمين جميعا ولو قال نويت الطلاق في احدهما وفي الاخرى المين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقع الطلاق عليهما وعندهما ينبغي ان يكون كما نوى ولو قال لثلاث انتن علي حرام ونوى الثلاث في الواحدة وفي الثانية المين وفي الثالثة الكذب قالوا طلقن ثلاثا قال رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يكون هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما في قياس قولهما فهو على ما نوى * رجل في يده دراهم فقال هذه الدراهم علي حرام ثم اشترى بها شيئا حنث وان وهبها أو تصدق بها لا يحنث لانه لا يراد بهذا تحريم جميع التصرفات وانما يراد به ما يختص بالدراهم غالبا وهو الشراء ولو قال هذه الخمر علي حرام ثم شر بها اختلاف فيه أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله (٥٣٠) تعالى قال أحدهما يلزمه الكفارة وقال الآخر لا يلزمه لانه أخبر عما هو صادق فيه

فنظام فانه يلاعنها ويلزم الولد أمه وعلى الزوج المهر كما لا كذا في التحرير شرح تلخيص الجامع الكبير للحصري * اذا قال لامرأته وقد دخل بها - ما احدا كما طالق ثلاثا ولم يبين حتى ولدت احدا - ما لا أكثر من سنتين من وقت الطلاق تعينت الاخرى للطلاق وتعينت التي ولدت للنكاح فان نفي الولد لاعتن القاضي بينهما لوجود سببه ولا يقطع نسب الولد لو ولدت وزوجها غائب ففطمت ولدا بعد مدة الرضاع وطلبت من القاضي أن يفرض النفقة لها ولولدها وأقامت البيعة ففرض ثم حضر الزوج ونفي الولد لاعتن القاضي بينهما وقطع النسب وان كان النسب محكوما به لاعتن القاضي بحكومة لو ولدت ولدا فأنقلب هذا الولد على الرضيع فبات الرضيع وقضى بالدية على عاقلة أبيه ثم نفي الاب نسب له لاعتن القاضي بينهما ولا يقطع النسب كذا في التنوير شرح تلخيص الجامع الكبير * رجل تزوج امرأته فقامت بولد لتمام ستة أشهر من وقت النكاح فان القاضي يقضى بالنسب والدخول حتى يقضى لها القاضي بكال المهر ونفقة العدة فلوانه نفي هذا الولد فانه يلاعنها بينهما ويقطع النسب وان حكم بكونه منه حيث قضى بكال المهر ونفقة العدة وكذا المطلقة طلاقا رجعا اذا ولدت لا أكثر من سنتين تكون رجعة فان نفاه لاعتن القاضي بينهما وألحق الولد بأمه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري * ان كان القذف بولد نفي القاضي نسبه وألحقه بأمه صورة هذا اللعان أن يأمر الحاكم الرجل فيقول أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميت به من نفي الولد وكذا في جانبها فتقول أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من نفي الولد ولو قذفها بالزنا ونفي الولد كرفي اللعان أمرين يقول الزوج أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميت به من الزنا ونفي الولد وتقول المرأة أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا ونفي الولد كذا في الكافي (١) * واذا فرق القاضي بينهما بعد اللعان يلزم الولد أمه وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا بد أن يقول القاضي فرقت بينهما كما وقطعت نسب هذا الولد منه حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفى النسب عنه وهذا صحيح كذا في المبسوط * وهكذا في النهاية * ثم ينبغي القاضي نسب الولد ويطلقه بأمه وعنده أبي يوسف رحمه الله تعالى أن القاضي يفرق ويقول الزمة أمه وأخرجته من نسب الولد حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفى النسب كذا في الكافي وفي المبسوط هذا هو الصحيح كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملاك * متى وجدته من أوم من أحدهما بعد اللعان ما يمنع من اللعان قبل ذلك لم يقيم تلاءم في فعل له أن يتزوجها وذلك مثل أن يكذب نفسه فيصدق أو تكذب نفسها أو قذف أحدهما النساء فأقيم عليه الحد أو غرس أحدهما أو بخت المرأة أو وطئت وطأ حراما (١) قوله واذا فرق القاضي الى آخره ومكررمع ما سبق في صحيفة ٥١٦ فالأولى حذفه من السابق كما سبق التنبيه عليه في الهامش لان محله هنا اه بجراوى

والفتوى على أنه يتوزى في ذلك ان أراد به الخبر لا يلزمه الكفارة وان أراد به المين يلزمه وعنده عدم التبعة لا يلزمه الكفارة * رجل قال حلال الله علي حرام ثم قال هو رحمه بدست راست كيرم بر من حرام اكر فلان كاد كرده ام وقد كان فعل ذلك قالوا بان امرأته بواحدة لان التعليق بأمر في الماضي تنجز فاذا بان بالاولى لا تلحقها الثانية وان كان التعليق بأمر في المستقبل ثم باشر الشرط يقع عليها طلاقا * رجل قال لامرأته في حالة الغضب أو الرضا أنت علي حرام فأختلعتني متى يقع عليها واحدة بآنة نوى الطلاق أولم ينو ولو قال لامرأته هشته هشته حرامى حرامى وقال ما أردت به الطلاق لا يصدق قضاء لان قوله هشته وحرامى طلاق فلا يصدق قالوا وتطلق ثلاثا لان الواقع بقوله

هشته رجعية فاذا كرر ذلك يقع رجعتان ويقع الثلاث بقوله حرامى حرامى * (فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل أوارتد أو من المرأة) * رجل جعل امرأته يدها في الطلاق فقالت لزوجها طلقك كان باطلا كما لو أضاف الزوج الطلاق الى نفسه ولو قالت في المجلس أنت علي حرام أو قالت أنت منى بائن أو قالت اناعليك حرام أو قالت انابائن منك بانبت بتطبيقه كما لو أضاف الزوج الحرمة الى نفسه ولو قالت أنت بائن ولم تقل منى أو قالت أنت حرام ولم تقل على كان باطلا لان بينونة المرأة والحرمة عليها غالبا لا تكون الا بزوال ملك النكاح فيقع بها الطلاق بخلاف بينونة المطلق والحرمة المطلقة ولو قالت دست بازداشتم ولم تقل خويشتن را لا تطلق كما لو قال لها اختارى ونوى الطلاق فقالت لا يقع به الطلاق ولو قال لها اختارى فقالت اخترت ثم قال عنيت نفسي ان كان ذلك في المجلس طلقت وصدقت وان قالت بعد القيام عن المجلس لا تطلق ولا يقبل قولها لانها تلك الانشاء مادامت في المجلس فيقبل قولها بخلاف ما بعد

القيام عن المجلس * رجل جعل امرأته يدها لا يبصر الا امر يدها ما لم تعلم حتى لو طلقت نفسها قبل العلم لا يقع * رجل قال لامرأته امر نسائي بيدك او قال لها طلقي أية نسائي شئت فطلعت نفسها لا يقع وقد ذكرنا * رجل قال لامرأته امر ثلاث تطليقات بيدك ان أبرأتني عن مهرك وقالت وكافني على ان أطلق نفسي فزال لها أنه * وكيف لي لتطلق نفسي فقامت عن مجلسها خرج الامر من يدها حتى لو طلعت نفسها لا يقع لان وكيل المرأة بطلاقها تفويض فيقتصر على المجلس وان طلعت نفسها في المجلس ان أبرأتها عن المهر أو لا طلعت وان لم تبرئه لا تطلق لان التوكيل كان مع لقب بشرط البراءة * رجل قال لامرأته امرك بيدك الى عشرة أيام يكون الامر بيدها من وقت التكلم الى عشرة أيام بالساعات لان كون الامر بيدها محتمل التوقيت وكانت كلمة الى للغاية بخلاف ما لو قال أنت طالق الى عشرة أيام فانها تطلق بعد عشرة أيام لان الطلاق محتمل التوقيت فكانت كلمة الى بمعنى بعد ولو قال (٥٣١) امرك بيدك الى عشرة أيام ونوى ان يصير الامر بيدها بعد عشرة

أيام صحت نيته فيما ينسبه وبين الله تعالى لانه نوى ما يحقه لفظه الا انه خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء وكذلك لو قال لغيره امر امرأتى بيدك الى سنة كان الامر بيده الى سنة ولا يبقى بعد مضي السنة علم بذلك أو لم يعلم ولو جعل امرها بيدها شهر أو سنة فردت الامر أو اختارت زوجها أو قالت لا اختار الطلاق بطل الامر بيدها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون الامر بيدها في مجلس آخر ولو قال لها امرك بيدك اذا شئت أو متى شئت كان الامر بيدها مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره ولو اختارت زوجها خرج الامر من يدها ولا يطل بالقيام عن المجلس ولو قال لها امرك بيدك كلما شئت كان الامر بيدها كلما شئت حتى يتم الثلاث فان

أوارتد أحدهما ثم أسلم فانه متى وجد أحدهما ذكرنا حل له أن يتزوجها عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في النبايع وهكذا في السراج الوهاج * لو فرق بينهما ثم عنت لا يجوز له نكاحها بقاء أهلية اللعان في العتة هكذا في التحرير شرح الجامع الكبير للخصيري * لا يشرع اللعان بنى الولد في المجهوب (١) وانحصى كذا في البحر الرائق * ولد الملاعنة في حق بعض الاحكام ألحق بالنسب حتى قالوا بان شهادة ولد الملاعنة لا يسهل ولا تقبل وكذلك شهادة الرجل لولد الملاعنة لا تقبل وكذلك لو وضع الرجل زكاته في ولد الملاعنة أو وضع ولد الملاعنة زكاته في أهله لا يجوز وكذلك لو كان الولد لملاعنة ابن والزوجة ابنة من امرأة أخرى فتزوج هذا الابن هذه الابنة أو كان لولد الملاعنة بنت والزوجة ابن من امرأة أخرى فتزوج هذا الابن هذه الابنة لا يجوز وكذلك اذا ادعى انسان هذا الولد لا يصح وان صدقه الولد في ذلك في حق بعض الاحكام ألحق بالاجانب حتى قيل لا يرث كل واحد منهما من صاحبه ولا يستحق كل واحد منهما النفقة على صاحبه كذا في الذخيرة * ان خاصيته وادعت عليه انه قد فها بالزنا فجحد الزوج لا يقبل منها في اثبات القذف الشهادة رجلين عدلين ولا تقبل شهادة النساء ولا الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي كما لا تقبل في اثبات القذف على الاجنبي كذا في البدائع * ولو أقامت شاهدين ثم ان الزوج أقام رجلين أو رجلا وامرأتين على تصديقها سقط اللعان ولا حجة عليه ولو لم تكن لها ابنة فأرادت أن تحلف الزوج عليه ليس لها ذلك كذا في شرح الطحاوي * ان ادعى الزوج انه صادق فيه وأراد يمينه باليمين عليه يمين كذا في المبسوط * لو أقام أربعة من الشهود على المرأة بالزنا لا يجب اللعان ويقام عليها حد الزنا ولو شهد أربعة وأحدهم الزوج فان لم يكن من الزوج قذف قبل ذلك تقبل شهادتهم ويقام عليها الحد عنه بدنان كان الزوج قذفها أو لا ثم جاء بثلاثة سواء منهم قذفه يحدون وعلى الزوج اللعان فان جاءه ووثلاثة شهدوا انها قد زنت فلم يعدوا فلا حجة عليهم ولا لعان على الزوج كذا في البدائع * لو شهد مع الزوج ثلاثة من اعيان عليها بالزنا يحسم اعيانها ولا لعان الزوج كذا في المبسوط * واذا شهد للمرأة بئنا على زوجها انه قد فها لم تجزئهم ادتهم ما وكذلك لو شهد أبو المرأة وابنها وان شهد أحد الشاهدين انه قد فها بالزنا وشهد الآخر انه قال لولدها هذا من الزنا لا يجوز لو شهد أحد شهد ما انه قد فها بالزنا لا يبرية والاخر انه قد فها بالزنا لا يبرية لا تقبل ولو شهد أحد شهد ما انه قال لها زني بك فلان فشهد الآخر انه قال لها زني بك فلان فشهد عليه اللعان ولو كان قد فها برجل واحد وجاء ذلك الرجل يطلب حده بجلد الحدودري اللعان واذا شهد شاهدان على الزوج بالقذف حبسه حتى يسأل عن الشاهدين ولم يكفله فان قالوا شهد أنه قد فها امرأته وأمنته (١) قوله في المجهوب فيه نظر لانه ينزل بالسحر ويثبت نسب ولده على ما هو المختار كذا في الفتح اه بحرأوى

(٦٦ - فتاوى اول) تزوجت بعد الثلاث بزواج آخر ثم عادت الى الاول لا يكون الامر بيدها ولو شامت مرة واحدة وطلعت ثم تزوجها بعد العدة كان لها المشيئة فيما بقي من الثلاث ولو شامت مرة واحدة وطلعت ثم تزوجت بزواج آخر بعد انقضاء العدة ثم عادت الى الزوج الاول كان لها المشيئة في ثلاث تطليقات مستقبليات في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهي مسئلة الهدم ولو قال لها امرك بيدك في هذه السنة فطلعت نفسها ثم تزوجها لم يكن لها الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لها الخيار ولو قال لها امرك بيدك في هذه السنة ثم طلقتها واحدة قبل الدخول بها ثم تزوجها في تلك السنة كان لها الخيار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته امرك بيدك اليوم وغدا وبعد غد فردت في اليوم بطل كله وليس لها ان تختار نفسها بعد ذلك وذكر في الواقعات لها ان تختار نفسها في الغد والصحيح هو الاول ولو قال لها امرك بيدك اليوم وبعد غد

فردت في اليوم كان لها الخيار بعد غد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو قالت في اليوم أبطلت كل ذلك ولو قال لها أمر بك بيدك اليوم وغدا فردت في اليوم بطل الأمر لأن المعتبر هو الوقت الذي تذهب به أولا فيبطل بالرد كما لو قال أنت طالق اليوم غدا كان إيقاع اللعان رجل قال لامرأته أمر بك بيدك وأمر امرأتى فلانة بيدك فقالت طلقت فلانة ثم طلقت نفسها صح لأن الكل تفويض واحد فبأيتهما بدأت لا يبطل الآخر رجل جعل أمر امرأته بيدها فقالت أعطني كذا إن طلقتني فقال الزوج لا أدري هذا فقالت المرأة إن جعلت أخرى بيدي فقد طلقت نفسي لا تطلق لأنهما اشتغلت بطلب المال بطل الأمر رجل قال لامرأته أمر ثلاث تطليقاتك بيدك فقالت المرأة لم لا تطلقني بإسنانك لم يكن ذلك ردا وكان لها أن تطلق نفسها رجل قال لامرأته إن دخلت دار فلان فأمر بك بيدك فدخلت وطلقت نفسها إن طلقت نفسها حين وصلت (٥٣٣) إلى مكان تصير داخله في الدار ولم تزل ذلك المكان طلقت وإن مشيت عن ذلك المكان

في كلمة واحدة لم تجز الشهادة وإن شهدا بنام من غيرها على قذفها أو أمرها عنده لم تجز شهادتهما إلا أن الأب إذا كان عبدا أو محمدا أو ذوقا قذف فتجوز شهادتهما عليه بضرب الحد ولو شهد عليه شاهدان بقذف امرأته فعدا لهما ما نأوا عما قبل أن يقضي القاضي بشهادتهما ما فانه يحكم باللعان فان الموت والغيبة لا يقدران في عدالتهما بخلاف ما لو عيا أو ارتدا أو فسقا كذا في المبسوط * إن أقامت أربعة من الشهود فشهدوا شاهدان أنه قذفها يوم الخميس وشهد آخران أنه قذفها يوم الجمعة تلاعن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في التتارخانية * إن ادعى الزوج أنها كانت أمة أو ذمية يوم قذفها لا يجب اللعان إلا إذا كانت معروفة الحزبية والاسلام عند القاضي وإن أقام الزوج بينة على رقيتها وكفرها يومئذ وأقامت هي على اسلامها وحريتها فبينتهما أولى إلا أن يثبت بشهود الزوج ردتا بعد الاسلام كذا في النهاية * أقام الرجل اذافا شاهدان على اقرار المرأة بالزنا يسقط اللعان عن الزوج ولا يلزمها حد الزنا كما لو أقرت مرة واحدة ولو شهد عليها رجل وامرأتان بذلك درأت اللعان أيضا استحسانا وإن ادعى الزوج أنها زانية أو قد وطئت وطأ حراما فعليه اللعان فان ادعى الزوج أن له بينة على أنها كما قال أجل إلى قيام القاضي فان أحضر بينة والا لعن وإن قال الزوج قذفتها وهي صغيرة وادعت أنه قذفها بعد ما أدركت فالقول قوله وإن أقام البينة فالبينه بينة المرأة وإن ادعت قذافا مادما أقامت عليه ثم ودأجاز فان أقام الزوج البينة أنه طلقها بعد ذلك طلاقا رجعيًا وخطبها وتزوجها فلا لعان بينهما ولا حد كذا في المبسوط

(الباب الثاني عشر في العنين)

هو الذي لا يصل إلى النساء مع قيام الالة فان كان يصل إلى النبي دون الأب كالأب أو إلى بعض النساء دون البعض وذلك لمرض به أو لضعف في خلقه أو لكبر سنه أو صغر فهو عنين في حق من لا يصل إليها كذا في النهاية * إذا أوجب الحشفة فليس بعنين وإن كان متطوعا فلا بد من إيلاج بنية الذكر كذا في البحر الرائق * إذا رفعت المرأة زوجها إلى القاضي وادعت أنه عنين وطلبت الفرقة فان القاضي يسأله هل وصل إليها أولم يصل فان أقر أنه لم يصل أجله سنة سواء كانت المرأة بكرا أم ثيبا وإن أنكر وادعى الوصول إليها فان كانت المرأة ثيبا فالقول قوله مع عيने أنه وصل إليها كذا في البسائط * فان حلف بطل حقه وان نكل يؤجل سنة كذا في الكافي * وإن قالت أنا بكر نظر إليها النساء وامرأته تجزئ والاثنتان أحوط وأوثق فان قلن إنها ثيب فالقول قول الزوج مع عيने كذا في السراج الوهاج * فان حلف لاحق لها وان نكل يؤجله سنة كذا في الهداية وان قلن هي بكر فالقول قولها من غير عيّن وإن وقع للنساء شك في أمرها فانها تمكّن

خطوتين ثم طلقت نفسها لا تطلق رجل جعل أمر امرأته بيدها أو خيرها وهي راكبة ففترت أو كانت نازلة فركبت بطل خيارها وكذا لو كانت جالسة فاضطجعت للنوم وإن كانت قائمة فقعدت أو كانت متكئة فاستوت فاعدة لا يبطل خيارها ولو كانت قاعدة فاستكأت لا يبطل خيارها في قول زفر رحمه الله تعالى وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن القعود والاتكاء يكون لجمع الرأي لا للأعراض ولو قرأت شيئا قليلا لا يبطل خيارها ولو دعت بطعام فأنكلت أو امتشطت أو اغتسلت أو اختضبت أو جامعها زوجها أو قامت عن مجلسها بطل الخيار وكذا لو انتصت الصلاة وإن كانت في صلاة الفرض لا يبطل كما مر حتى تنهاه وإن كانت في التطوع لا يبطل إلا أن تقوم إلى الشفع الثاني ولو أوجع

أولياء المرأة وطلبوا طلاقها فطال كلامهم فقال الزوج لا ب المرأة ما تريد مني أفعل ما تريد وخرج الزوج فطلق الأب ابنته في المجلس لا تطلق لأن كلام الزوج محتمل يحتمل تفويض الطلاق إليه ويحتمل غيره فلا يكون تفويضًا بالشك * امرأة قالت لزوجها في الخصومة إن كان ما في يدك في يدي استنقذت نفسي فقال الزوج الذي في يدي في يدك فقالت المرأة طلقت نفسي ثلاثا فقال لها الزوج قولي مرة أخرى فقالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج لم أنو الطلاق بقول الذي في يدي في يدك فأنها تطلق ثلاثا بقول المرأة في المرة الثانية طلقت نفسي ثلاثا حتى لو لم يقل لها الزوج قولي مرة أخرى كان القول قوله قضاء وديانة ولا تطلق امرأته رجل قال لامرأته قولي أنا طالق لا يقع الطلاق ما لم تقل المرأة ذلك بخلاف ما لو قل الرجل لا امرأتى أنا طالق فأنها تطلق للحال وقد ذكرنا رجل جرى بينه وبين امرأته كلام فقالت المرأة اللهم شفي منه فقال الزوج تريد من النجاة مني فأمر بك بيدك ونوي به الطلاق ولم ينواله بدفع قالت طلقت نفسي ثلاثا فقال الزوج نجوت

لا تطلق * رجل قال لغيره
أتريد أن أطلق امرأتك
ثلاثا فقال الزوج نعم فقال
الرجل طلقت امرأتك ثلاثا
قالوا تطلق ثلاثا والعصم
ان هذا وما تقدم سواء انما
يقع الطلاق اذا اراد الزوج
تقويض الطلاق اليه * رجل
وكل غيره بالطلاق فطلقها
الوكيل ثلاثا ان كان الزوج
نوى بالتوكيل التوكيل
بالثلاث طلقت ثلاثا وان لم
ينو الثلاث لا يقع شئ في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
* رجل قال لغيره طلق امرأتى
رجعية فقال لها الوكيل
طلقتك باثنته يقع واحدة
رجعية ولو قال الوكيل
أبنتها لا يقع شئ وكذا لو قال
للكيل طلقها انطلقه باثنته
فقال اها الوكيل أنت طالق
تطلقه رجعية يقع واحدة
باثنته * رجل قال لغيره طلق
امرأتى بين يدي أخى فلان
فطلقها بغير حضر من الاخ
يقع الطلاق لان قوله بين

قال بعضهم تؤمر حتى تبول على الجدار فان أمه كنهها أن ترمي على الجدار فهي بكر والافهى ثيب وقال بعضهم تمنع بيضة الديك فان وسعتها فهي ثيب وان لم تسعها فهي بكر كذا في السراج الوهاج * ان شهد البعض بالبكارة والبعض بالثبوبة يريها غيرهن واذا ثبت عدم الوصول اليها أجله القاضي سنة طلب الرجل التأجيل أو لم يطلب ويشهد على التأجيل ويكتب لذلك تاريخا كذا في فتاوى قاضيان * ابتداء التأجيل من وقت الخصامة كذا في المحيط * لا يكون هذا التأجيل الا عند قاضى مصر أو مدينة فان أجلته المرأة أو أجله غير القاضى لا يعتبر ذلك كذا في فتاوى قاضيان * فى التأجيل تعتبر السنة القمرية فى ظاهر الرواية كذا فى التبيين وهو الصحيح كذا فى الهداية * روى الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى انه تعتبر سنة شمسية وهى تزيد على القمرية بأيام وذهب شمس الأئمة السرخسى فى شرح الكافى الى رواية الحسن أخذ بالاحتياط وكذلك صاحب التمهيد وهذا هو المختار عندى كذا فى غاية البيان * وهو اختيار شمس الأئمة فى المبسوط * واختيار الامام قاضيان والامام ظهير الدين فى التأجيل انه يقدر بسنة شمسية أخذ بالاحتياط كذا فى الكفاية وعليه الفتوى كذا فى الخلاصة * عن شمس الأئمة الحلوانى الشمسية ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم وجزء من مائة وعشرين جزءا من اليوم والقمرية ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما كذا فى الكافى * وفى المجتبى اذا كان التأجيل فى أثناء الشهر تعتبر السنة بالايام اجماعا كذا فى البحر الرائق * ويحتسب فى هذه السنة أيام حيضها وشهر رمضان كذا فى الجامع الكبير لقاضيان * لا يحتسب بمرضه ومرضها كذا فى الهداية * فان مرض فى تلك السنة يؤجل أيضا قد ارمرضه عند محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا فى الفتاوى الكبرى * ان حج أو غاب احتسب عليه بخلاف ما اذا حجت هى أو غابت حيث لا يحتسب عليه من المدة كذا فى التبيين * لو كانت محرمة حين خاصته لم يؤجله القاضى حتى تفرغ من الحج كذا فى النهاية * قال محمد رحمه الله تعالى ان خاصته وهو محرم يؤجل سنة بعد الاحلال وان خاصته وهو مظاهر فان كان يقدّر على الاعتاق أجل سنة من حين الخصومة وان كان لا يقدر على ذلك أجل أربعة عشر شهرا فان أجل سنة وليس بمظاهر ثم ظاهر فى السنة لم يزد على المدة بشئ كذا فى البدائع * ولو وجدت المرأة زوجها مريضا لا يقدر على الجماع لا يؤجل مالم يصح وان زال المرض والمعتوه اذا تزوجه وإليه امرأة فلم يصل اليها أجله القاضى سنة بحضرة خصم عنه كذا فى فتاوى قاضيان * ان حبس الزوج وامتنعت من الجماع الى السجن لم يحتسب عليه وان لم تمتنع وكان له موضع خلوة احتسب عليه وان لم يكن له موضع خلوة لم يحتسب عليه وعلى هذا التفصيل اذا حبس على مهرها كذا فى التبيين * لو حبست المرأة بغيره وكان الزوج يصل اليها وتمكنه الخلوة والمبيت معها تحتسب تلك المدة

يدى أخى خرج على وجه المشورة فلا يتعلق به الطلاق كما لو قال طلقها بين يدي الشهود فطلقها بغير محضر من الشهود يقع وهو كما لو وكل غيره ببيع عبده وقال بعه بشفه ودفباعه بغير شفه ودجاز بخلاف ما لو قال لا تبعه إلا بشهود فإنه لا يجوز البيع إلا بشهود * رجل قال لغيره لا أنكحك عن طلاق امرأتى لم يكن ذلك توكيلا ولو قال لبعده لا أنكحك عن التجارة يكون إذا نفي التجارة لأن قوله للعبه ذلك لا يكون بدون ما راد به يبيع ويشتري ولم ينه وثمة يصير ما ذونافي التجارة فهنا أولى ولورأى أنسا نا يطلق امرأته فلم ينه لا يصير المطلق وكىلا ولا يقع الطلاق فكذلك هنا * رجل قال لامرأته أمرك بيدك فقاتلته فقتلته نفسها تسكلموافيه قال بعضهم يقع الطلاق لأن هذا الكلام فوق تفويض الطلاق إليها وهذا الجواب انما يصح إذا نوى تفويض الطلاق إليها فان جعل أمرها بيدها لا يكون تفويض الطلاق إلا بالنية * إذا جعل أمر امرأته بيد مجنون أو صبي يعقل صح وليس للزوج أن يرجع عنه * رجل جعل أمر امرأته بيد رجلين لا يتفرد

أحد ما بالطلاق * رجل قال لامرأته أمرتك بذلك في هذه السنة ثم طلقها زوجها واحدة قبل الدخول بها ثم تزوجها في تلك السنة ذكر الكرخي رحمه الله تعالى أن الأمر يكون يدها في تلك السنة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلقها الوكيل في سكره اختافوا فيه قال بعضهم لا يقع الطلاق كالأوكل رجلا بالطلاق فمن الوكيل وطلو والصحيح أنه يقع الطلاق * رجل قال لا تخروا كنتك في جميع أموري فطلق الوكيل امرأته اختافوا فيه والصحيح أنه لا يقع وفي الفتاوى للفقهاء أبي جعفر رحمه الله تعالى رجل قال لغيره وكنتك في جميع أموري وأقتلك مقام نفسي لم تكن الوكالة عامة فان كان أمر الرجل مختلفا ليست له صناعته معروفة فالوكالة باطلة وإن كان الموكل ناجرا ينصرف التوكيل إلى التجارة قال رحمه الله تعالى ولو قال وكنتك في جميع أموري التي يجوزها التوكيل كانت الوكالة عامة في البياعات والأجارات (٥٣٤) والآن نذكر كل شيء وعن محمد رحمه الله تعالى لو قال هو ووكيلي في كل شيء جائز

والأفلا كذا في فتاوى قاضيان * جاءت المرأة إلى القاضي بعدمضي الأجل وادعت أنه لم يصل إليها وادعى الزوج الوصول فان كانت ثيبا في الأصل كان القول قوله مع اليمين فان حلف بطل حقها وان نكل خيرها القاضي وان قالت المرأة أنا بكر نظرت إليها النساء والواحدة تكفي والثنتان أحوط فان قلن هي ثيب كان القول قوله مع اليمين وان قلن هي بكر أو أقر الزوج أنه لم يصل إليها خيرها القاضي في الفرقة كذا في شرح الجامع الصغير قاضيان * فان اختارت زوجها أو قامت عن مجلسها أو أقامها أعوان القاضي أو قام القاضي قبل أن تختار شيئا بطل خيارها كذا في المحيط * وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في التتارخانية ناقلا عن الواقعات * ان اختارت الفرقة أمر القاضي أن يطلقها طلاقاً بآئنة فان أبي فرق بينهما هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل كذا في التبيين * والفرقة تطليقة بآئنة كذا في الكافي * ولها المهر كاملا وعليها المدة بالاجماع ان كان الزوج قد خلا بها أو أن لم يخل بها فإلّا عدة عليها ولها نصف المهر ان كان مسمى والمتعة ان لم يكن مسمى كذا في البدائع * ان مضت السنة من وقت الأجل ولم تخصمه زمانا لا يبطل حقها وان طأوعته في المضاجعة في تلك المدة كذا في فتاوى قاضيان * وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى * سأل الزوج القاضي أن يؤجله سنة أخرى أو شهرا أو أكثر فانه لا ينبغي له أن يفعل ذلك الا برضا المرأة فان رضيت ثم رجعت فلها ذلك ويبطل الأجل فتخير كذا في النهاية * اذا مضت السنة فأتى القاضي أو عزل قبل أن يخبر المرأة وولي غيره فقدمته إلى القاضي الثاني وأقامت البيعة أن فلانا القاضي كان أجله في أمره سنة وأن السنة قد مضت فان القاضي الثاني يبيى الأمر على الأول كذا في فتاوى قاضيان * ولو شهد شاهدان بعد تفريق القاضي على إقرار المرأة قبل تفريق القاضي أنه كان وصل إليها بطل تفريق القاضي ولو أقرت بعد تفريق القاضي أنه كان وصل إليها تصدق كذا في الظهيرية * ولو وصل إليها مرة ثم عجز لا خيار لها كذا في التبيين * ان علمت المرأة وقت النكاح أنه عنين لا يصل إلى النساء لا يكون لها حق الخصومة وان لم تعلم وقت النكاح وعلمت بعد ذلك كان لها حق الخصومة ولا يبطل حقها بتلك الخصومة وان طال الزمان مالم ترض بذلك كذا في فتاوى قاضيان * العنين اذا فرق القاضي بينه وبين امرأته ثم تزوج هذه المرأة ثانيا لم يكن لها خيارها ولو تزوج امرأة أخرى وهي عالة بها لهاد كرفي الأصل أنه لا خيار لها وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * والصحيح أن الثانية حق الخصومة اذا لم يصل إليها كذا في فتاوى قاضيان وهكذا في غاية السروجي * ولو تزوجها ووصل إليها مرة ثم عن ففارقته وتزوجته ولم يصل إليها فلها الخيار كذا في محيط السرخسي * رجل تزوج امرأة وكان يأتها فيمادون الفرج حتى ينزل وتنزل ولا يصل إليها في فرجها وأقامت معه كذلك زمانا وهي بكر أو ثيب ثم خاصمته إلى القاضي أجله سنة كذا في فتاوى قاضيان

صنيعه كان وكيلا في البياعات والهبات والأجارات وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يكون وكيلا في المعاوضات دون الهبة والعناق وقال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذا كله اذا لم يكن في حال مذاكرة الطلاق فان كان في حال مذاكرة الطلاق يكون وكيلا بالطلاق * رجل أكرهه السلطان ليوكله بطلاق امرأته فقال الرجل مخافة الضرب والحبس أنت ووكيلي ولم يزد على ذلك فطلق الوكيل امرأته ثم قال الموكل لم أوكله بطلاق امرأتى قالوا لا يسمع منه ذلك ويقع الطلاق لانه أخرج الكلام جوابا في خطاب الأمر والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال * رجل قال لغيره طلق امرأتى هذه أو أعنتى عبي هذا أو دبره فقبيل الوكيل وغاب الموكل لا يجبر الوكيل على

بالطلاق والعناق وغيره الا في فصل * رجل قال لغيره ادفع هذا الثوب إلى فلان فانه يجبر المأمور على دفع الثوب لان في الثوب لا يخرج والشيء المعين يجوز ان يكون الثوب أمانة عند الأمر فيجب عليه تسليم الأمانة أما في الطلاق والعناق وغير ذلك انما أمر بالتصرف في ملك الأمر وليس يجب على الأمر ايقاع الطلاق والعناق فلا يقع على الوكيل * رجل أراد السقر فوكل رجلا بطلاق امرأته ثم عزله بغير محضر من المرأة ان لم يكن التوكيل بطلب المرأة صح عزله وان كان بطلب المرأة قال بعضهم لا يملك عزله الا بمحض من رجلا بالخصومة بطالب الخصم فانه لا يملك العزل بغير محضر من الخصم وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه يملك عزل الوكيل بالطلاق وان كان بطلب المرأة لان الطلاق لا يجب على الزوج بطلب المرأة فيملك الزوج اخراج الوكيل عن الوكالة ولو وكل رجلا بالطلاق وقال كمال عزلتك فانت ووكيلي قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل لان فيه تغيير حكم الشرع وهو الزام ما ليس بلامم وقال بعضهم

يصح التوكيل ولا يملك عزله لأنه كلما بعزله تجدد الوكالة وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح انه يملك العزل ثم اختلفوا في طريق العزل قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى اذا قال عزلتك عن جميع الوكالات ينصرف ذلك الى المعلق والمنجز وقال بعضهم يقول عزلتك كما وكلتك وقال بعضهم يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المطلقة * مبتوتة وكلت زوجها المطلق ليراجعها بنكاح جديد فقال الوكيل بمحض من الشهود فلانه راجا زاور ديانة قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يصح النكاح قال وقوله بازاور وقوله بازاور دم سواء * رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلق احداها ما طلقت لانه أقي بعض ما أمر به * رجل وكل رجلا ليطلق امرأته للسنة فطلقها في غير وقت السنة لا يقع لالحال ولا اذا جاء وقت السنة ولا يخرج عن الوكالة حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة يقع الطلاق * رجل وكل رجلا بطلاق امرأته ثم طلقها الموكل باناء أورجعيان (٥٢٥) طلقها الوكيل فطلق الواقع مادامت

في العدة ولا ينزل باناء الموكل اذا لم يكن طلاق الوكيل بمال فان لم يطلقها الوكيل حتى تزوجها الموكل فبطل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع طلاقه عليها فان كان الموكل تزوجها بعد انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل وكذا لو ارتد الزوج أو المرأة والعياذ بالله ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة وان لحق الموكل بدار الحرب مرتدا وقضى القاضي بلها فبطلت الوكالة حتى لو غاد مسلما وتزوجها ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل ولو ارتد الوكيل والعياذ بالله كان على الوكالة وان لحق بدار الحرب الا أن يقضى القاضي بلها لان قضاء القاضي بالحق بمنزلة الموت * رجل قال لغيره اذا تزوجت فلانة فطلقها وتزوجها كان الوكيل أن يطلقها لان تعلق الوكالة بالشرط جائز ولو وكل

* لا يخرج عن العنة بادخاله في دبرها كذا في معراج الدراية * لو لم يكن له ماء ويجماع فلا ينزل لا يكون لها حق الخصومة كذا في النهاية * ان وجدت كبيرة زوجها الصغير عنيانا ينتظر البلوغ ولو كانت صغيرة لا يفرق وليها ولو وجدت زوجها المعتوه عنيانا يخصم عنه وليه ويؤجل سنة كذا في الكافي * اذا كان زوج الامة عنيانا فاختار الى المولى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى * كما يؤجل العنين يؤجل الخصي وكذا الشيخ النكبيروان قال لا أرجو أن أصل اليها كذا في فتاوى قاضيان * الخنثى اذا كان يبول من مبال الرجال فهو رجل يجوز له أن يتزوج امرأة فان لم يصل اليها اجل كما أجل العنين كذا في المبسوط * حكم الخنثى المشكل حكمه العنين يعني اذا وجدت زوجها خنثى مشكلا كذا في السراج الوهاج * ان كانت امرأة العنين رتقاء أو قرناء لا يؤجل كذا في البدرائع * لو وجدت المرأة زوجها محبوبا خيرا القاضي للحال ولا يؤجل كذا في فتاوى قاضيان * ويلحق بالمحبوب من كان ذكره صغيرا جدا كالزلا من كانت آتة قصيرة لا يمكن ادخالها داخل الفرج كذا في البحر الرائق * ان قالت وجدته محبوبا فاقبال الزوج ما أنا بمحبوب وقد وصلت اليها القاضي يريه رجلا فان علم بالمس والجنس من وراء الثوب من غير كشف عورته لا يكشف عورته وان لم يمكن الا بالكشف والنظر أمر غيره أن ينظر للضرورة وان وصل اليها ثم يجب ذكره فلا خيار لها كذا في غاية السروجي * ان كانت امرأة المحبوب عالمة بذلك وقت النكاح فلا خيار لها كذا في شرح الطحاوي * ان كان الزوج محبوبا ولم تعلم بحاله فبات بولد فادعاه وأثبت القاضي نسبه ثم علمت بحاله وطلبت الفرقة فلها ذلك لان الولد له به غير جماع كذا في المحيط * اذا فرق القاضي بين المحبوب وبين امرأته بعد الخلوة ثم جاءت بولد الى سنتين يثبت النسب منه ولا يبطل تقر بقى القاضي وفي العنين يثبت النسب ويبطل تقر بقى القاضي اذا كان الزوج يدعى الوصول اليها كذا في الظهيرية * اذا وجدت زوجها الصغير محبوبا فاقضى يفرق بينهما بمحض موافق في الحال ولا ينتظر البلوغ ويؤهل الصبي للطلاق ومنهم من جعله فرقة بغير طلاق والاول أصح لكن القاضي لا يشرق بينهما ما لم يكن عنه خصم كالاب ووصيه فان لم يكن له ولي ولا وصي فالجد ووصيه خصم فيه فان لم يكن فالقاضي ينصب عنه خصما فان جاء بيينة يبطل حق المرأة مثل رضاها بحاله أو بيينة على علمها به عند العقد لم يفرق بينهما وان طلب عينيها تخلف فان تكلمت لم يفرق وان حلفت فرق كذا في غاية السروجي * لو كانت المرأة صغيرة زوجها أبوها فوجدت زوجها محبوبا لا يشرق بينهما بخصومة الاب حتى تبلغ ولو كانت المرأة بالغة والمسئلة بحالها فوكلت المرأة رجلا بخصومة مع زوجها وهي غائبة هل يفرق بينهما بخصومة الوكيل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يفرق بل

غائبا بطلاق امرأته فطلقها الوكيل قبل أن يعلم بالوكالة فطلاقه باطل لان الوكالة لا تثبت قبل العلم * رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فرد الوكيل ثم طلقها لا يقع طلاقه وان سكت الوكيل ولم يقبل ولم يرد حتى طلق الوكيل يقع طلاقه استفسانا * رجل قال لغيره أنت وكيلى في طلاق امرأتى ان شامت أو هويت أو ارادت لم يكن وكيلا حتى تشاء المرأة في مجلسها لانه علق التوكيل بعشيتها فيقتصر على مجلس العلم كالمعلق الطلاق بعشيتها واذا شامت في المجلس يصير وكيلا وان قام الوكيل عن المجلس قبل أن يطلق تبطل الوكالة وقال بعض العلماء رحمه الله تعالى لا تبطل لان المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمرسل فيصير كأنه قال بعد مشيتها أنت وكيلى في طلاقها فلا يقتصر على المجلس قالوا الصحيح جواب الكتاب لان ثبوت الوكالة بالطلاق بناء على ما فوض اليها من المشيئة ومشيئتها تقتصر على المجلس فكذلك الوكالة ولو قال لغيره أنت وكيلى في طلاق امرأتى ان شامت فشا في المجلس فهو جائز وان قام الوكيل عن المجلس قبل ان يشام بطل التوكيل لان تعلق الوكالة

بالشبهة يكون تليكا كتحليق الطلاق بالمشبهة * رجل قال لغيره أنت وكيل في طلاق امرأتى على أنى بالخيار ثلاثة أيام جازت الوكالة وبطل
الخيار وكذا لو شرط الخيار لغيره في الوكالة جازت الوكالة وبطل الخيار وكذا لو وكل بمسوى الطلاق بشرط الخيار في الوكالة صححت الوكالة وبطل
الخيار * رجل له أربع نسوة فقال لغيره طاق امرأتى فطلق الوكيل إحدى نساءه بغير عينها أو قال طلقت امرأتى جاز ويكفون البيان إلى
الزوج لا إلى الوكيل وكذا لو طلق الوكيل إحدى نساءه بعينها جاز فان قال الزوج لم أعن هذه لا يقبل قوله * رجل قال لغيره امرأتى بذلك فطلقها فقال
عبدى فباع الوكيل عبد بعينه من عبده جاز فان قال الموكل لم أعن هذا لا يقبل قوله * رجل قال لغيره امرأتى بذلك فطلقها فقال
لها المأمور في المجلس أنت طالق أو قال طلقك تقع تطليقة بائنة الا اذا نوى الزوج ثلاثا ثلاث وكذا لو قال الرجل لغيره طلق امرأتى فأمرها
بذلك فهذا هو الاول سواء ولو قال (٥٣٦) لغيره امرأتى بذلك في تطليقة أو بتطليقة فطلقها المأمور في المجلس يقع واحدة رجعية

ينتظر حضورها وبعضهم قالوا يفرق بينهما كذا في المحيط * زوج الامه اذا كان مجبوا بالخيار إلى المولى في
ذلك في قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * لو أن معتوها لا ترجى صحته
زوجها وليه امرأة كبيرة فاذا هو محبوب فالقاضي يفرق بينهما الحال بمحضروا له ولو لم يكن مجبوا بالائنة
لا يصل اليها فالقاضي ينصب عنه خصما ان لم يكن له ولي ويؤجله فان لم يصل اليها فارق القاضي بينهما كذا
في الذخيرة * اذا كان بالزوجة عيب فلا خيار للزوج واذا كان بالزوج جنون أو برص أو جذام فلا خيار
لها كذا في السكافي * قال محمد رحمه الله تعالى ان كان الجنون حادثا يؤجله سنة كالغنة ثم يخير المرأة بعد
الحول اذا لم يبرأ وان كان مطبقا فهو كالحب وبه نأخذ كذا في الحاوى القدسي

(الباب الثالث عشر في العدة)

هي انتظار مدة معلومة يلزم المرأة بعد زوال النكاح حقيقة أو شبهة المتأ كدبالدخول أو الموت كذا في شرح
النقاية للبرجندى * رجل تزوج امرأة نكاحا جازا فطلقها بعد الدخول أو بعد الدخول الصالحة كان عليها
العدة كذا في فتاوى قاضيخان * لو كان النكاح فاسدا فارق القاضي ان فرق قبل الدخول لا تجب العدة
وكذا لو فرق بعد الدخول وان فرق بعد الدخول كان عليها الاعتدال من وقت التفريق وكذا لو كانت الفرقة
بغير قضاء كذا في الظهيرية * لا تجب العدة بالوطء في نكاح الفضولي كذا في محيط السرخسي * لا تجب
العدة على الزانية وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوى * رجل قال كل
امرأة أتزوجها فهي طالق ونسي ما قال ثم تزوج امرأة ودخل بها فطلق ويوجب مهر ونصف مهر وتجب
العدة ويثبت النسب من الزوج كذا في الخلاصة * رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم قال كنت حلفت ان
تزوجت ثيبا فهي طالق ثلاثا ولم أعلم انها ثيب يقع الطلاق باقراره ثم ان صدقته المرأة كان لها نصف المهر
بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول وعليها العدة بهذا الوطء ولا نفقة لها وان كذبت المرأة في اليمين
فلها مهر واحد ولها النفقة والسكفي كذا في فتاوى قاضيخان * أربع من النساء لا عدة عليهن المطلقة قبل
الدخول والحربية دخلت دارا بامان تركت زوجها في دار الحرب والاختان تزوجها في عقد واحد
فيفسخ بينهما والجمع بين أكثر من أربع نسوة فيفسخ بينهما كذا في التتارخانية ناقلا عن الخزانة * العدة
بالنساء الاجماع كذا في التتارخانية * اذا طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا أو رجعيا أو ثلاثا أو وقعت الفرقة
بينهما بغير طلاق وهي حرة ممن تحيض فعدتها ثلاثة أشهر سواء كانت الحرة مسالة أو كاتبة كذا في السراج
الوهاج * والعدة لمن لم تحض لصغرها وكبرها وبلغت بالسن ولم تحض ثلاثة أشهر كذا في النقاية * وكذا لو زادت

وكذا لو قال لغيره طلق امرأتى
فقد جعلت ذلك اليك فهو
تفويض يقتصر على المجلس
واذا طلقها في المجلس يقع
واحدة رجعية وكذا لو قال
جعلت اليك طلاقها فطلقها
فهو تفويض يقتصر على
المجلس ويكون رجعيا ولو قال
لغيره طلق امرأتى فأبنا أو
قال أبنا فطلقها فهو وكيل
لا يقتصر على المجلس والزوج
أن يرجع عنه واذا طلقها
الوكيل يقع تطليقة بائنة
وليس لهذا الوكيل أن يوقع
أكثر من واحدة ولو قال
لغيره طلق امرأتى وقد
جعلت امرأته بذلك أو
قال جعلت امرأته بذلك
وطلقها كان الثاني غير الاول
لان الواو لا يعطف فاما حرف
الفاء يكون في هذا الموضع
ليبان السبب فلا عمل الا
واحدة واذا ذكر بحرف
الواو فطلقها الوكيل في
المجلس تبين بتطليقتين لان
الواقع يحكم الامر يكون بائنا
فاذا كان أحدهما بائنا كان

الاخر بائنا ضرورة انه لا عمل الرجعة وان طلقها الوكيل بعد القيام عن المجلس يقع واحدة رجعية لان التفويض بطل بالقيام عن
المجلس وبقي التوكيل بصريح الطلاق وكذا لو قال امرأته بذلك وطلقها أو أبنا ولو قال طلقها أو أبنا فطلقها في المجلس أو في غيره يقع تطليقتان
لانه وكله بشيئين بالائنة والطلاق والتوكيل لا يبطل بالقيام عن المجلس فيقع طلاقان * رجل فوض طلاق امرأته إلى صبي قال في الاصل
ان كان ممن يعبر يجوز ولو جعل طلاق امرأته بيد رجل فخن المجعول اليه وطلق قال محمد رحمه الله تعالى ان كان لا يعقل ما يقول لا يقع طلاقه
ولو جن الموكل بالطلاق ان جن ساعة ثم أفاق فالوكيل على وكالته ولو جن زمانا ناديا بطلت وكالته وذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى
انه قدر الدائم أولا يوم ثم رجع وقال ان جن سهر يخرج وان جن دون ذلك لا يخرج ثم رجع وقال لا يخرج حتى يحسن سنة أو بوحيفة رحمه
الله تعالى لم يقدر ذلك وقتا * رجل قال لغيره طلق امرأتى تطليقة للسنة فقال لها الوكيل أنت طالق للسنة ان كانت المرأة في طهر لم يجامعها

تطبيقه فطابقها الوكيل تطليقة

أحدهما ثم طلق الآخر أو طلق أحدهما أو أجازا لا خير لا يقع شيء ولو وكلهما بالطلاق بحال لا يفرد به أحدهما وكذلك في العتق سواء كانا وكيلين من قبل الزوج أو من قبل المرأة ولو قال رجلين طلقاها جميعا مثلا ثم طلقها أحدهما أو واحدة ثم طلقها الآخر تطليقتين لا يقع شيء حتى يجتمع على الثلاث الوكيل بالطلاق إذا لم يكن بحال لا ينعزل بطلاق الموكل طلقها الموكل بأننا أو رجعا أو يكون للوكيل أن يطلقها بعد ذلك ما دامت في العدة وإذا انقضت عدتها ينعزل حتى لو تزوجها الموكل بعد انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع شيء ولو تزوجها بالموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع به رجل قال لغريمي طلق امرأتى تطليقة بألف درهم ثم طلقها الزوج بألف درهم فقبلت طلقته واحدة بألف درهم وكان ذلك عزلا للوكيل علم الوكيل بطلاق الموكل أو لم يعلم حتى لو تزوجها الموكل بعد طلاقه ثم طلقها الوكيل تطليقة بألف فقبلت لا يقع شيء لأنه انعزل بطلاق الموكل به رجل طلق امرأته تطليقة بأنة ثم قال لغريمه طلقها بألف فلم يطلقها الوكيل حتى تزوجها الزوج في

العدة ثم طلقها الوكيل بألف فقبلت طلق بألف وان لم يتزوجها الزوج قبل طلاق الوكيل فطلقها الوكيل في العدة واحدة بألف فقبلت يقع عليها الطلاق بغير شيء بخلاف ما اذا وكل بطلاقها بألف ثم طلقها الزوج بألف ثم طلقها الوكيل بألف لا يقع شيء من طلاق الوكيل لان التوكيل اذا كان قبل طلاق الزوج يكون توكيلا بطلاق بوجوب المال فاذا طلقها الموكل بألف بعد التوكيل لا يتصور طلاق بوجوب المال فينزع الوكيل ضرورة أما اذا وكل رجلا لطلاق المبتنة بألف فاعدا وكله بطلاق يذكر فيه العوض لا بطلاق بوجوب العوض لان الزوج لا يملك ذلك وقت التوكيل فاذا أتى الوكيل بما أمر به يقع كماله وكل رجلا ببيع عبده فجن الوكيل جنونا يعقل فيه البيع والشراء ثم باع الوكيل لا ينفذ بيعه ولو وكل رجلا بجنونا بهذه الصفة يبيع عبده ثم باع الوكيل ينفذ بيعه لانه اذا لم يكن بجنونا وقت التوكيل كان التوكيل ببيع تكون العدة فيه على الوكيل (٥٣٨) وبعد ما جن الوكيل لوفذ بيعه كانت العدة فيه على الموكل فلا ينفذ أما اذا كان

عليها العدة في فساد النكاح حيثان اذا كانت لم تلد منه وقد دخل بها فان كانت ولدت فعليه اتمام ثلاث حيض فان لم يترك وفاء ولم تلد منه فعدتها شهران وخمسة أيام دخل بها أو لم يدخل فان كانت ولدت منه سعت وسعي ولدها على نجومه وان عجزا فعدتها شهران وخمسة أيام فان اتباعت عتقت وعتق المكاتب فان كان الاداء في العدة فعليه ثلاث حيض مستأنفة من يوم عتقها تستكمل فيها شهرين وخمسة أيام من يوم مات المكاتب كذا في البدائع * لو تزوج المذكوب بنت مولا باذنه ثم مات المكاتب بعد موت المولى عن وفاء فعدتها أربعة أشهر وعشر دخل بها أو لم يدخل ولها المصداق والارث لانه مات حرا وان مات لاعتن وفاء ففسد نكاحها لان المرأة ملكة في آخر حياته فان كان دخل بها سقط المهر بقدر ما ملكته منه وتعتد بثلاث حيض وان لم يكن دخل بها فلا صداق ولا عدة كذا في محيط السرخسي * المعتدة بالحيض ان كان حيضها عشرة أيام فوقت اغتسالها ليس من الحيض وان كان دون العشرة فهو من الحيض وان كانت كافرة فليس هو من الحيض في الفصلين ويحل للزوج وطؤها ويحل لها أن تتزوج بآخر اذا كانت في آخر العدة كذا في السراج الوهاج * ولو كانت المعتدة بالحيض (١) أيامها عشرة فوقت اغتسالها ليس من الحيض بنفس الانقطاع في الحيضة الثالثة تبطل الرجعة ويحل لزوجه أن يقربها ان لم يكن طلقها ويجوز لها ان تتزوج بآخر ان كان قد طلقها وان كانت أيامها أقل من عشرة فالتمسسل أو يمضي عليها وقت صلاة كامل لا تبطل الرجعة ولا يجوز لها أن تتزوج بآخر هذا اذا كانت مسلمة أما اذا كانت كتابية فبنفس الانقطاع تبطل الرجعة ويحل لزوجه وطؤها ويجوز لها أن تتزوج بآخر سواء كانت أيام حيضها عشرة أو أقل كذا في السراج الوهاج * وعدة الحامل أن تضع حملها كذا في الكافي * سواء كانت حاملا وقت وجوب العدة أو قبلت بعد الوجوب كذا في فتاوى قاضيان * وسواء كانت المرأة حرة أو مملوكة قنينة أو مدبرة أو مكاتبة أو أم ولد أو مستعانة مسلمة أو كتابية كذا في البدائع * وسواء كانت عن طلاق أو وفاة أو متاركة أو وطأ بشبهة كذا في النهر الفائق * وسواء كان الحمل ثابت النسب أم لا ويتصور ذلك فيمن تزوج حاملا بالزنا كذا في السراج الوهاج * لو حدث الحمل في العدة بعد الموت ذكر الكرخي أنه يملق بانقضاء العدة والعصم أنه لا يتعلق وتاويله أن العلوق يضاف الى ما قبل الموت ولهذا يثبت النسب من الميت أما اذا حدث بعد موته فلا يتعلق به بخلاف كذا في العتبية * وليس للمعتدة بالحمل مدة سواء ولدت بعد الطلاق أو الموت بيوم أو أقل كذا في (١) قوله ولو كانت المعتدة بالحيض أيامها عشرة الخ هذه العبارة معزية للسراج أيضا مثل ما قبلها وهما بمعنى واحد فكان الاحسن الاقتصار على احدهما نعم الثانية فيها زيادة بيان عن الاولى كما لا يخفى اهـ بجراوى

الوكيل بجنونا وقت التوكيل فلما وكل ببيع يكون العدة فيه على الموكل فاذا أتى بذلك ينفذ بيعه على الموكل * رجل وكل غيره بالطلاق أو المصداق فوكل الوكيل رجلا آخر فطلق الثاني والاخر حاضر أو غائب لا يجوز وكذا لو وكل رجلا بالطلاق أو العتاق فطلقها أجنبي فأجاز الوكيل ذلك لا يجوز وفي الخلع والنكاح اذا وكل الوكيل غيره ففعل الثاني بحضور الاول أو فعل أجنبي فأجاز الوكيل جاز * وعن محمد رحمه الله تعالى في رجلين لكل واحد منهما عبد فوكل كل واحد من المولىين رجلا ليعتق عبده فقال الوكيل أعتقت أحدهما ثم مات الوكيل قبل البيان قال في القياس أن لا يعتق واحد منهما ولكني أستحسن أن أعتقهما جميعا ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته * الوكيل

الموهرة

بالعتاق اذا أقر أنه أعتقه أمس وكذبه الموكل لا يقبل قول الوكيل لانه أقرب بالاعتاق بعد خروجه عن الوكالة وكذا الوكيل بالطلاق (باب الخلع) الخلع والطلاق بمال بمنزلة اليمين في جانب الزوج وكذا العتق بمال في جانب المولى وهو معاوضة في جانب المرأة والعبد فرائض أحكام اليمين في جانب الزوج حتى لو قال خالعتك على كذا ثم رجعت قبل قبول المرأة لا يصح رجوعه وكذا لو قام الزوج قبل قبول المرأة صح قبولها وتصح كلامه وان كانت المرأة عاتبة واذا بلغها الخبر كان لها خيار القبول في مجلسها وكذا لو قال الزوج اذا جاء غد فخذ خالعتي ألف أو قال اذا قدم فلان فخذ خالعتي ألف يصح ويكون القبول الى المرأة بعد مجيء الغد والتقدم في مجلسها ولو شرط الخيار في الخلع لا يصح شرط الخيار من جانب الزوج كما لا يصح في اليمين من كل وجهه ويراعى أحكام المعاوضات في جانب المرأة والعبد حتى لو ابتدأت المرأة بالخلع ثم رجعت قبل قبول الزوج صح رجوعها علم الزوج برجوعها أو لم يعلم ويبطل كلامها بقيام أحدهما أيهما

قام ولا يصح كلام المرأة عند غيبة الزوج اذا لم يقبل أحد وكلام المرأة والعبد لا يقبل التعليق والاضافة ولو اختلفت وشترطت الخيار
لنفسها يصح شرطها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها رحمه الله تعالى لا يصح ثم الخلع قد يكون بلفظ الخلع وقد يكون
بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالتقارسية فان كان الخلع بلفظ الخلع فان خالعهما على مال مملوك ولم يذ كر المهر فقبلت المرأة يلزمها البذل وأما
حكم المهر فان كانت المرأة مدخولة وقد قبضت المهر يلزمها البذل ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ في قولهم وان لم تكن المرأة مدخولة
وقد قبضت مهرها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يرجع الزوج عليها بالبذل لا غير وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يرجع الزوج عليها
بالبذل ونصف المهر وان لم يكن المهر مقبوضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ترجع المرأة عليه بشئ من المهر وعند صاحبيه رحمه الله
تعالى ترجع المرأة عليه بنصف المهر وان خالعهما على مهرها فان كانت المرأة مدخولة وقد (٥٣٩) قبضت مهرها يرجع الزوج عليها بمهرها
وان لم يكن المهر مقبوضا

الجوهرة النيرة * وذكر في الاصل اسم الزولت والميت على سريره انقضت به العدة وشرط انتضاء هذه العدة
أن يكون ما وضعت قد استبان خنقه فان لم يستبين خنقه رأسا بان أسقطت علقه أو مضغته لم تنقض العدة
كذافي البدائع * اذا كانت المعتدة حاملا فولدت ولدين انقضت العدة بآخرهما كذا في المحيط وان خرج
منها أكثر الولد قالوا ان كان الطلاق رجعيا يقطع حق الرجعة ولا يحل لها أن تتزوج احتياطا كذا في
فتاوى قاضيخان * روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا طلقها وهي حامل فاذا خرج الولد من قبل
الرجلين أو من قبل الرأس النصف من البدن سوى الرجلين أو سوى الرأس فقد انقضت العدة قال محمد
رحمه الله تعالى والبدن هو من البنية الى منكبيه كذا في الذخيرة * لو كانت آيسة وهي حرة فعدتها ثلاثة
أشهر كذا في فتاوى قاضيخان * ان كانت آيسة فاعتدت بالشهر ثم رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها
وعلم أن تستأنف العدة بالحيض ومعناه اذا رأت الدم على العادة لان عودها يطل الاياس هو الصحيح كذا في
البدائية * ذكر اصدار الشهيد أن المرقى بعد الحكم بالاياس اذا كان دما خالصا فهو حيض وانتقض الحكم
بالاياس لكن فيما يستقبل من الزمان لا فيما مضى عليها من الاحكام وان كان المرقى كدرة أو خضرة
لا يكون حيضا ويحمل على فساد المني وهو هذا القول هو المختار وعليه الفتوى وهل يشترط حكم الحاكم
بالاياس لعدم بطلان ما مضى أو لا يشترط اذا بلغت مدة الاياس ولم تر الدم فيه اختلاف المشايخ والاولى أن
يشترط كذا في السراج الوهاج * في مجموع النوازل الايسة اذا عدت بالشهر وتزوجت ثم رأت الدم يكون
النكاح فاسدا عند البعض أما اذا قضى القاضي بجواز النكاح ثم رأت الدم فلا يكون النكاح فاسدا
والاصح أن النكاح جائز ولا يشترط القضاء في المستقبل العدة بالحيض كذا في الخلاصة * الايسة اذا
اعتدت ببعض الشهر ودفعت حبلها تستكمل العدة بوضع الحمل كذا في فتاوى قاضيخان * عدة الحرة في الوفاة
أربعة أشهر وعشرة أيام سواء كانت مدخولة أو لا مملوءة أو كناية فتحت مسلم صغيرة أو كبيرة أو آيسة
وزوجها حراً أو عبداً حاضراً في هذه المدة أو لم تحض ولم يظهر حبلها كذا في فتح القدير * هذه العدة لا تجب
الا في نكاح صحيح كذا في السراج الوهاج * المعتبر عشرا بالوعشرة أيام عند الجمهور كذا في معراج الدراية
* اذا كانت المنكوحه أمة فانت عن أزواجها فعدتها شهران وخمسة أيام وكذا الحكم في المدبرة والمكاتبة
وأم الولد والمستمعة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في غاية البيان * امرأة الغائب اذا أخبرها
رجل بموته وأخبر رجلان بحياته فان كان الذي أخبرها بموته شهد أنه عاين موته أو جنازته وكان عدلا
وسهلاً ان تعددت زوج هذا اذا لم يؤرخا أما اذا أرخا وتاريخ شهود الحياة متأخر فشهدان ثم ما أولى كذا

(٦٧ - فتاوى اول) صاحبها رحمه الله تعالى يسقط عنه مائة درهم وترجع المرأة عليه بتسعة مائة وان لم تكن المرأة مدخولة
فان كان المهر مقبوضا يرجع الزوج عليها بأعشر نصف المهر وذلك خمسون لان مهرها عند الطلاق قبل الدخول نصف المهر فيرجع عليها بأعشر
نصف المهر ويسلم لها الباقي وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يرجع عليها بخمسين لما قلنا ويرجع أيضا بخمسة مائة بسبب الطلاق قبل الدخول
وان لم يكن المهر مقبوضا يرى الزوج عن جميع مهرها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يسقط عن الزوج
خمسة مائة بسبب الطلاق قبل الدخول وخمسون بحكم البذل وترجع عليه بأربعة مائة وخمسين وان كان الخلع بلفظ المباراة فالجواب عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما ذكرنا في الخلع عنده وعند محمد رحمه الله تعالى الجواب فيه أيضا ما ذكرنا في الخلع عنده وعند أبي يوسف
رحمه الله تعالى الجواب في المباراة ما ذكرنا في الخلع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان طلقها بأجل أو بمهرها عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله

الله تعالى الجواب فيه كالجواب في الخلع عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه رواية في رواية الجواب فيه ما ذكرنا في الخلع عنده وفي رواية الجواب فيه ما قلنا لا يوجب ويوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح حتى لو طلق امرأته قبل الدخول به على ألف درهم ومهرها على الزوج ثلاثة آلاف درهم سقط ألف درهم وخمس مائة بالطلاق قبل الدخول وبني ألف وخمس مائة للزوج عليها يحكم البذل ألف درهم فيصير ألف قاصدا بالالف ويترك لها عليه خمس مائة ولا يسقط ذلك وكذا لو تزوج امرأة على ألف درهم ولم يدخل بها ولم تقبض المرأة شيئا حتى خالها على ألف درهم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلزمها ألف ولا شيء لها عليه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تعطيها خمس مائة وتصير خمس مائة من البذل قاصدا بخمس مائة من المهر وان كان الخلع بلفظ البيع والشراء قال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الجواب فيه كالجواب في الخلع واختلاف المشايخ (٥٣٠) رحمه الله تعالى فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال بعضهم الجواب فيه عنده

كالجواب في الخلع وقال بعضهم الخلع بلفظ البيع والشراء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يوجب البراءة عن المهر الا بذكر المهر كما هو مذهبهم ما وهو الصحيح وفيما اذا كان الخلع بلفظ الخلع هل تقع البراءة عن دين آخر غير المهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقع البراءة في ظاهر الرواية وهو الصحيح ولا تقع البراءة عن نفقة العدة في الخلع والمباراة والطلاق بمال الا بالشرط في قولهم وكذا لا تقع البراءة عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط وان شرط البراءة حسن ذلك فان وقت لذلك وقتناجاز والا فلا واذا جازت البراءة عند بيان الوقت والشرط فان مات الولد قبل تمام المدة كان للزوج أن يرجع عليها بحصة الاجر الى تمام المدة فان أرادت المرأة أن لا يكون له عليها حق الرجوع قالوا

في فتاوى قاضيان (١) * سئل عن امرأة لها زوج غائب فخاف رجل اليها وأخبرها بموت زوجها ففعلت هي وأهل البيت ما تفعل أهل المصيبة من إقامة التعزية واعتدت وتزوج آخر ودخل بها ثم جاء رجل آخر وأخبرها أن زوجها حي وقال أنا رأيت في بلد كذا كيف حال نكاحها مع الثاني وهل يحمل لها أن تقوم معه وماذا تفعل هي وهذا الثاني فقال ان كانت صدقت الخبر الاول لم يمكنها أن تصدق الخبر الثاني ولا يطل النكاح بينهما ولهما أن يقرأ على هذا النكاح كذا في التناخية والجر الرائق نافلا عن النسبية * الرجل اذا طلق إحدى امرأتيه بعينها بعد ما دخل بها وهما من ذوات الحيض ثم مات ولا تعرف المطلقة يجب على كل واحدة منهم - مائة الف وفاة تستكمل فيها ثلاث حيض وكذا لو طلق إحدى امرأتيه ثلاثا بغير عينيها في صحته ثم مات قبل البيان يجب على كل واحدة منهم - مائة الف وفاة تستكمل فيها ثلاث حيض كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال لامرأته ان لم أدخل الدار اليوم فانت طالق ثلاثا ثم مات بعد مضي اليوم ولا يدري أدخل أولم يدخل فعليه عدة الوفاة وليس عليها العدة بالحيض كذا في المبسوط * لو مات الصبي عن امرأته فظهر بها حمل بعد مدها اعتدت بالشهر ولومات وهي حامل تعتد بوضعه استحصانا كذا في محيط السرخسي * ولا يثبت نسب الولد في الوجهين كذا في الهداية * انما يعرف قيام الحمل من يوم الموت بأن تلد لاقل من ستة أشهر من يوم مات الصبي وانما يعرف حدوثة بعد الموت بأن تلد لستة أشهر فصاعدا من يوم الموت كذا في الجامع الصغير * اذا مات الخصى عن امرأته وهي حامل أو حدث الحمل بعد الموت فعدها أن تضع - لها أو أما المحبوب اذا مات عنها وهي حامل أو حدث بعد موته ففي إحدى الروايتين كالفعل في ثبوت النسب منه وانقضاء العدة بالوضع وفي الرواية الثانية هو كالصبي كذا في الجوهرة النيرة * ان مات المخنون عن امرأته كان حكمه في العدة والولد حكم الرجل الصحيح كذا في البحر الرائق * اذا طلق امرأته ثم مات فان كان الطلاق رجعيًا انتقلت عدتها الى الوفاة سواء طلقها في حالة المرض أو الصحة وانهدمت عدة الطلاق وان كان بائنا أو ثلاثا فان لم ترث بأن طلقها في حالة الصحة لا تنتقل عدتها وان ورثت بأن طلقها في حالة المرض ثم مات قبل أن تنقضي العدة فورثت اعتدت بأربعة أشهر وعشرة أيام فيها ثلاث حيض حتى انما لو لم توف المدة الاربعة الاشهر والعشرين ثلاث حيض تكمل بعد ذلك وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع * لو قتل المرتد على رده حتى ورثته امرأته فعدتها الأربعة الاجلين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * اذا مات مولد أم الولد عنها أو أعتقها فعدتها ثلاث حيض - هذا اذا لم تكن معتدة ولا تحت زوج ولا نفقة لها في العدة وان كانت ممن لا تحيض فعدتها ثلاثة أشهر وان مات عن أمة كان

(١) مطلب غاب زوجها فأن خبرت بموته

الحيلة في ذلك أن يقول الزوج خالعتك على ان يرى من نفقة الولد الى سنتين فان مات الولد قبل تمام المدة فلا رجوع على عليك وجنس هذه المسئلة يأتي في فصل على حدة ان شاء الله تعالى * رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فعدت عليك على ألف فدخلت الدار يقع الطلاق بان يريده اذا قبلت عند الدخول لان الخلع من قبل الزوج عين فيصح تعليقها بالشرط * امرأة قالت لزوجها خالعتك منك بكذا وهو ينسج كرباسا فجعل ينسج وهو يخصصها ثم قال خالعت قالوا ان لم يطل فهو جواب لان المجلس لا يتبدل بتقليل عمل كان فيه وان أطل ذلك ينفذ طمع المجلس فلا يكون جوابا * رجل قال لامرأته خالعتك فقالت قبلت يقع طلاق بائن وكذا اذا لم تقبض المرأة لان الطلاق يقع بقول الرجل خالعتك فان قال الزوج بعد ذلك لم أنوبه الطلاق كان القول قوله اذا لم يكن ذلك في حال مذاكرة الطلاق ولو قال خالعتك على كذا وسعى مالا معلوما لا يقع الطلاق مالم تقبل كما لو قال لها طلقك على ألف درهم لم يقع الطلاق مالم تقبل فان قال الزوج بعد قبول

المرأة لم أنوبها الطلاق لا يصدق قضاء لان ذكر العوض دليل على نية الطلاق ظاهرا ولو قال لها اخليني نفسك أو قال اخليني فخلتني على وجهه ثلاثة أحدها أن يقول اخليني نفسك بمال ولم يذكر فقال خلعت نفسي بالف درهم ففي هذا الوجه لا يقع الطلاق كما يقل الزوج أجزت لان جهالة البدل تمنع صحة التوكيل والثاني أن يقول لها اخليني نفسك بالف درهم فقلت خلعت في رواية لا يتم الخلع عالم يقل الزوج أجزت كما في الوجه الأول وفي رواية يتم الخلع بالف درهم وان لم يقل الزوج أجزت وهو الصحيح والوجه الثالث أن يقول لها اخليني نفسك ولم يزد عليه فقالت اخلتني ذكر في المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يكون خلعا وكذلك لو قال لغيره اخلع امرأتى ليس له أن يجعلها الا بمال لان الخلع غالبا يكون بعوض وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى انه اذا قال لها اخليني نفسك فقالت خلعت يقع طلاق بان بغير بدل كأنه قال لها أيتى نفسك وبه أخذ أكثر المشايخ رحمهم الله تعالى وان (٥٣١)

كان الخطاب من قبل المرأة فقالت اخليني أو بارئني فقال الزوج فعلت فهذا ومالو كان الخطاب من قبل الزوج في الوجهين سواء * رجل خلع امرأته بمالها عليه من المهر ثم ظهر انه لم يكن لها عليه شيء كان عليها رد المهر كالو باع شيأ بدين له عليه ثم نصادق أن لا دين له كان البيع بمثل ذلك الدين في ذمة المشتري وكالو قال خلعتك على عبدك الذي في يدي أو على متاعك الذي في يدي ثم ظهر انه لم يكن لها في يده شيء كان الخلع بمهرها ان كان المهر على الزوج يسقط وان كانت قبضت مهرها من الزوج ردت على الزوج ما قبضت ولو خلعتها على مهرها أو طلقتها بتطبيقه بمهرها الذي عليه فقيلت والزوج يعلم انه لا مهر لها عليه يقع تطليقه بآنية بغير شيء في الخلع وفي الطلاق بمهرها تقع تطليقه رجعية لان الزوج اذا كان يعلم انه

يطؤها أو مدبرة كان يطؤها أو أعتقها لم يكن عليها شيء كذا في السراج الوهاج * لو زوج أم ولد ثم مات عنها وهي تحت زوج أو في عدة من زوج فلا عدة عليها بموت المولى فان أعتقها المولى ثم طلقها الزوج فعليه عدة الحرائر ولو طلقها الزوج أولا ثم أعتقها المولى فان كان الطلاق رجعية تغيرت عدتها الى عدة الحرائر وان كان بائنا لا تتغير فان انقضت عدتها ثم مات المولى فعليه بالموت ثلاث حيض فان علم أن الزوج مات أولا وعلم أن بين موتيهما ما أكثر من شهرين وخمسة أيام فعليه شهران وخمسة أيام مدة عدة الامة في وفاة الزوج فان مات المولى فعليه ثلاث حيض وان كان بين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام فكذلك عليها شهران وخمسة أيام مدة عدة وفاة الزوج فاذا مات المولى لشيء عليها كذا في البدائع * اذا مات زوج أم الولد ومولاها ولا يعلم أيهما مات أولا وبين موتيهما أقل من شهرين وخمسة أيام فعليه أربعة أشهر وعشرون من آخرهما ما وتنا احتياطا ولا معتبر بالحيض فيها وان علم أن بين موتيهما شهرين وخمسة أيام أو أكثر فعندتها أربعة أشهر وعشرون يسكتل فيها ثلاث حيض فأما اذا لم يعلم كم بين موتيهما ولا أيهما مات أولا فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أربعة أشهر وعشرون لا حيض فيها ولا يعتد بها يسكتل فيها ثلاث حيض وكذلك لو كان الزوج طلقها بتطبيقه رجعية في هذه الوجوه ولا ميراث لها من الزوج كذا في المبسوط * في ادب القاضي طلقت وهي صغيرة لم تحض وقد دخل بها ومنزلها يجامع فعدتها ثلاثة أشهر قال أبو علي النسفي هذا اذا لم تكن مراقة فان كانت مراقة قال أبو الفضل لا تنقض عدتها بالاشهر بل توقف حالها الى أن يظهر انهما حبا بتلك الوطء أم لا كذا في القمري * صغيرة طلقها زوجها فعدتها ثلاثة أشهر الا يوما ثم حاضت فحاضت ثلاث حيض لا تنقض عدتها رجل طلق امرأته طلاقا رجعية فاعتدت بثلاث حيض الا يوما فبات الزوج يلزمها أربعة أشهر وعشرون كذا في غاية البيان * اذا اعتدت المطلقة بحيضة أو حيضتين ثم ارتفع حيضها لا يخرج من العدة ما لم تياس فاذا أيست تسعة قبل العدة بالاشهر كذا في فتاوى قاضيخان * الامة المنكوحه اذا طلقها زوجها رجعية ثم أعتقها مولاها في عدتها تحوالت عدتها الى عدة الحرائر من وقت الطلاق فعليه أن تعتد بثلاث حيض ان كانت من حيض وبثلاثة أشهر ان كانت من الحيض أما اذا طلقها زوجها طلاقا بائنا أو ثلاثا أو مات عنها ثم أعتقت في العدة لم تحوّل عدتها الى عدة الحرائر فعليه أن تعتد بحيضتين أو شهر ونصف أو شهرين وخمسة أيام على حسب اختلاف أحوالها كذا في غاية البيان * أمة صغيرة طلقت بعد الدخول فعدتها شهر ونصف فلما تقارب الانقضاء بلغت فاعتقت عدتها الى الحيض فتعتد بحيضتين فلما تقارب الانقضاء أعتقت فصارت عدتها ثلاث حيض فلما تقارب الانقضاء مات الزوج لزمت العدة بأربعة أشهر وعشرون كذا في العتبية * ابتداء العدة في الطلاق عقيب

لامهر لها عليه كان قاصدا ايقاع الطلاق فيقع الطلاق بغير بدل كالو خلعتها على خمر أو خنزير أو بشي لا قيمة له وكالو خلع امرأته على ما لها في هذا البيت من المتاع والزواج يعلم انه ليس لها متاع في البيت فانه يقع الخلع بغير شيء وكذا لو باع شيأ بدين له عليه وهو يعلم انه لا دين له عليه ذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهرزاده رحمه الله تعالى انه لا يصح هذا البيع * رجل تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها بآنية بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا بمهر آخر ثم اخلت منه على مهرها برئ الزوج عن المهر الذي يكون في النكاح الثاني دون الاول وكذلك لو قالت بالقارسية خويشتن خريدم از تو بكايين وبهجهه - فقها كه مرابرواست فان الزوج لا يبرأ عن المهر الاول اذا وهبت من زوجها نصف الصداق أو أقل أو أكثر ثم اخلت منه بمال معاذم قبل الدخول بها كان للزوج بدل الخلع ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول صاحبه رحمه الله تعالى الخلع في حكم المهر بمنزلة الطلاق ولو وهبت نصف الصداق قبل القبض ثم طلقها قبل الدخول

بها يرجع أحدهما على صاحبه بشئ فكذلك في الخلع وان كانت المرأة قبضت مهرها ثم وهبت النصف من الزوج ودفعت اليه ثم طلقها قبل الدخول بها رجع الزوج عليها بنصف المهر فكذلك في الخلع يرجع عليها بنصف المهر ولو تزوج امرأة على ألف درهم ثم وهبت نصف المهر أو أقل أو أكثر وقبضت الباقي ثم اختلعت منه بمال مجهول كمالواختلعت بثوب أو حيوان في الذمة جاز الخلع ويرجع الزوج عليها بما قبضت من بقية مهرها ولا ترجع بما وهبت لان بدل الخلع اذا كان مجهولا ولا كان الواجب عليها بحكم الخلع رد المهر فواصل الى الزوج بسبب الهبة من مهرها يجعل واصلها بجهة الخلع فيرجع عليها بما قبضت ولا تبرأ المرأة بالخلع عما قبضت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان بدل الخلع ليس للزوج بحكم الجهالة وكان عليها رد منفعة البضع وقد عجزت عن ذلك بحكم الصلح وكان عليها رد قيمتها وهو المهر * رجل خالع امرأته على (٥٣٣) ان ترد على الزوج جميع ما قبضت منه وكانت المرأة باعته ما قبضت منه أو وهبت من

الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة فان لم تعلم بالطلاق أو الوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها كذا في الهداية * وان شكت في وقت موته فتعتد من حين استيقن بموته كذا في العتائية * والعدة في النكاح القاسد عقيب التفريق أو عزم الواطئ على ترك وطئها كذا في الهداية * اذا أقر الرجل أنه طلق امرأته منذ كذا صدقته المرأة في الاستناد أو كذبت أو قالت لا أدري فالعدة من وقت الاقرار ولا يصدق في الاستناد هو المختار وجواب محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أن في التصديق العدة من وقت الطلاق إلا أن المتأخرين اختاروا وجوب العدة من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج باختها أو أربع سواها زجره حيث كتم طلاقها ولا يمكن لا تجب لها النفقة والسكنى وعلى الزوج المهر ثانيا بالدخول لاقراره وتصديقه الياء بذلك كذا في غاية البين ناقلنا عن اليتيمة والفتاوى الصغرى * لو طلقها ثلاثا وهو يقيم معها فان كان مقرا بالطلاق تنقضي العدة وان كان منكرا تجب العدة من وقت الاقرار زجره ما هو المختار كذا في العتائية * طلق امرأته ثلاثا وكتم طلاقها عن الناس فلما حاضت حيضتين وطئها فحبلت ثم أقر بطلاقها كان لها النفقة ما لم تضع الولد لان عدتها انما تنقضي بوضع الحمل كذا في الفتاوى الكبرى * رجل قال لامرأته المدخولة كلما حضت وطهرت فانت طالق فحاضت ثلاث حيض كانت العدة من وقت الطلاق الاول كذا في فتاوى قاضيهان * الرجل اذا طلق امرأته ثم أنكر الطلاق فأقيمت عليه البينة وقضى القاضي بالتفريق فان العدة من وقت الطلاق لا من وقت القضاء كذا في الخلاصة * العدتان تنقضيان عدة واحدة عندنا كاتمان جنس واحد أو من جنسين صورة الاولى المطلقة اذا حاضت حيضة ثم تزوجت بزوج آخر ووطئها الثاني وقرق بينهما وحاضت حيضتين بعد التفريق كان لهذا الزوج الثاني أن يتزوجها لان قضاء عدة الاول وليس لغيره أن يتزوجها حتى تحيض ثلاث حيض من وقت التفريق لقيام عدة الثاني في حق الغير وان كان طلاق الاول رجعا كان الاول أن يراجعها قبل أن تحيض حيضتين بعد تفريق الثاني وان حاضت ثلاث حيض من وقت تفريق الثاني تنقضي العدتان جميعا وصورة الثانية المتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة تنقضي العدة الاولى بأربعة أشهر وعشر والثانية بثلاث حيض تراها في الأشهر كذا في فتاوى قاضيهان * لو طلقها بتطليقة بائنة أو بتطليقتين بائنتين ثم وطئها في العدة مع الاقرار بالحرمية كان عليها أن تستقبل العدة استقبالا بكل وطأة وتداخل مع الاولى إلا أن تنقضي الاولى فإذا انقضت الاولى وبقيت الثانية والثالثة كانت الثانية والثالثة عدة الوطء حتى لو طلقها في هذه الحالة لا يقع طلاق آخر فالاصل ان المعتدة بعدة الطلاق يلحقها الطلاق والمعتدة بعدة الوطء لا يلحقها الطلاق وأما المطلقة ثلاثا اذا جامعها زوجها في العدة مع علمه انهم احرام عليه ومع اقراره بالحرمية لا تستأنف العدة ولكن يرجع الزوج والمرأة وكذلك

انسان ودفعت اليه حتى تعدر عليها رد ذلك على الزوج كان عليها قيمة المقبوض ان كان المقبوض من ذوات التيم وان كان من ذوات الامثال كان عليها مثل ذلك * رجل خلع امرأته على عيها فاستحق العبد كان عليها قيمة العبد وكذا لو خالع امرأته على عبد الغير ولم يجز صاحب العبد ولو خالعها على مافي بيتها من المتاع فان كان لها فيه متاع فللزوج ذلك وان لم يكن كان عليها رد ما قبضت من المهر وان خالعها على مافي بيتها من شئ فان لم يكن في البيت شئ كان الخلع واقعا عندنا بغير بدل ذكر الشئ بالالف واللام أو بدونهما وكذا لو خالعها على مافي بيتها وليس في البيت شئ ولو اختلعت على مافي نخيلها من الثمار جاز الخلع ويكون له ما على النخيل من الثمار قل ذلك أو أكثر فان لم

يكن على النخيل ثمار كان عليها رد المهر ولو خالعها على ما يثمر نخيلها العام جاز الخلع وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا أولا يقول ان أثمرت فله ذلك وان لم تثمر جاز الخلع بغير شئ كمالوا خالعها على مافي بطن جاريته أو غنمها أو غنمة ان كان في البطن ولديقع الخلع عليه وان لم يكن يقع بغير شئ ثم رجع عن هذا وقال عليها رد ما ساق اليها من الصداق ولا سبيل له على الثمر لان الاشارة لغت لعدم المشار اليه فصار كمالوا خالعها على مال فيلزمها رد المهر وفي فصل الولد لغت الاشارة أيضا لعدم الولد وبقيت تسمية مافي البطن ومافي البطن تناول المال وغيره المال ولو اختلعت على مافي يدها من الدراهم يجوز ثم ينظر ان كانت في يدها ثلاثة دراهم أو أكثر كان له ذلك وان لم يكن في يدها دراهم كان عليها ثلاثة دراهم كمالوا خالعها على الدراهم وان كان في يدها درهم أو درهمان بكل ثلاثة دراهم وهذا بخلاف ما لو تزوج امرأة على دراهم فانه ثمة يجب لها مهر المثل وان خالعها على عبد أو ثوب فان كان معها جاز ويكون للزوج ذلك وان لم يكن العبد منه ينال به

حتى قالت اختلعت منك
بالمهر ونفقة العدة وأبرأتك
عن المهر ونفقة العدة وهي
لا تعلم معنى الكلام اختلفوا
فيه قال بعضهم ان قال
الزوج بعد ما قالت اختلعت
بالمهر ونفقة العدة وأبرأتك
عن المهر ونفقة العدة
أجزت ذلك أو قبلت صح
الخلع فان لم يقل الزوج ذلك
لا يصح الخلع لكن يبرأ الزوج
عن المهر ونفقة ما مضى لان
قول الزوج للمرأة اختلعي
بالمهر والنفقة تنويض أو
توكيل فلا يثبت بدون علم
المراة فاذا قالت خلعت
نفسى منك بالمهر والنفقة
كان ذلك ابتداء كلام من
المراة والجهالة لا تمنع ذلك
لان الجهالة لا تمنع صحة الإبراء
كما لا تمنع وقوع الطلاق
والعتاق والتدبير بالعربية
وان كان لا يعلم معناه فاذا
قبل الزوج بعد ذلك صح وان
لم يقبل لا يقع شئ وقال
بعضهم لا يصح الخلع ولا يبرأ

(الباب الرابع عشر في الحداد)

على المبتوتة والمتوفى عنها زوجها اذا كانت باغية مسلمة الحداد في عدتها كذا في الكافي * والحداد الاجتناب
عن الطيب والدهن والكحل والحمام والخضاب ولبس المطيب والمعصفر والثوب الاحمر وما صبغ برقع قران
الا اذا كان غسب لا لا ينقص ولبس القصب والخز والحريروا لبس الحلى والتزين والامتشاط كذا في
التارخانية * قال شمس الائمة المراد من الثياب المذكورة ما كان جديدا نهاتقع به الزينة أما اذا كان خلقا
لا تقع به الزينة فلا بأس به كذا في المحيط * ان امتشطت بالطرف الذي أسنانه منفرجة لا بأس به وانما يكره
الامتشاط بالطرف الاخر لان ذلك يكون للزينة كذا في فتاوى قاضيخان * وانما يلزمها الاجتناب في حالة
الاختيار أما في حالة الاضطرار فلا بأس به ان اشتكت رأسها أو عينها فصبت عليها الدهن أو اكتحلت
لاجل المعالجة فلا بأس به وان كان لا قصد به الزينة كذا في المحيط * لو اعتادت الدهن تخافت وجعا يجعل بها
لوم تفعل فلا بأس به اذا كان الغالب هو الحمول كذا في الكافي * ولا تلبس الحرير لان فيه زينة الا ضرورة
مثل أن يكون بها حكة او قلة ولا يحل له لبس المشق وهو المصبوغ بالمشق ولا بأس بلبس المصبوغ اسود
كذا في التبئين * اذا كانت المرأة فقيرة وليس لها الا ثوب واحد مصبوغ فلا بأس بأن تلبسه من غير ارادة

الزوج عن المهر والنفقة وان قبل الزوج اذ لم تعلم المرأة معنى اللفظ لان الخلع بمنزلة المعاوضة في جانب المرأة فلا يصح بدون العلم كالبيع ويحسب ذلك والبراءة عن المهر والنفقة تحت مسمى الفسخ وبطل بالرد فلا يكون بمنزلة الطلاق والعتاق * رجب - ل قال لامرأته خلعت نفسك مني بكذا فقالت خلعت أو قالت فعلت اختلفوا فيه قال بعضهم يصح ذلك وقال بعضهم لا يصح اذ لم يقبل الزوج والمختار انه ان نوى الزوج التحقيق لا السوم يصح والا فلا لان هذا الكلام يحتمل السوم ويحتمل التحقيق والظاهر انه سوم فاذا نوى التحقيق يصح والا فلا لانه اذا نوى التحقيق يصير كأنه قال خلعت نفسك مني بكذا فاني خلعتك فاذا قالت خلعت تم الخلع * امرأة قالت لزوجها خلعتني على ألف درهم فقال الزوج أنت طالق اختلفوا فيه قال بعضهم كلام الزوج يكون جوابا ويتم الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خلعاً والمختار أن يجعل جواباً لانه بجواب ظاهر فان قال الزوج بعد ذلك لم أعن به الجواب كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شيء وكذا لو قالت المرأة لزوجها خلعت منك

فقال لها اطلقك قال بعضهم هو جواب ويتم الخلع بينهما وقال بعضهم يسأل الزوج عن النية اذا قال نويت به الجواب كان جواباً في المسئلة الاولى ينبغي أن يسأل الزوج عن النية أيضاً * مدخولة سألت طلاقها فقال الزوج أبرئني عن كل حق لك على حتى أطلقك فقالت قد أبرأتك عن كل حق يكون للنساء على الرجال فقال الزوج في فور ذلك طلاقك واحدة قالوا يقع واحدة بانه طاقها عوضاً عن الابراء ظاهراً * امرأه اختلعت على مال بعد الدخول ثم زادت في البذل بعد الخلع لا يصح * امرأه اختلعت من زوجها بكل حق لها عليه كانت لها النفقة مادامت في العدة لان نفقة العدة لم تكن حقاً لها عند الخلع * قوم جاؤا الى رجل وزعموا ان امرأته وكلتهم بالاختلاع فخالعهما معهم على ألف درهم ثم انها أنكرت التوكيل فان كان القوم ضمنوا المال للزوج يقع الطلاق ويلزمهم البذل لانهم لما أنكرت التوكيل بقي هذا خلع الفضولي (٥٣٤) والفضولي اذا خاطب الزوج في الخلع وضمن البذل يكون أصيلاً فيتم الخلع بقوله

الزينة كذا في شرح الطحاوي * ولا يجب الحداد على الصغيرة والمجنونة الكبيرة والكتابة والمعتمدة من نكاح فاسد والمطلقة طلاقاً رجعياً وهذا عندنا كذا في البدائع * لو أسأت الكافرة في العدة لزمها الاحداد فيما بقي من العدة كذا في الجوهرية الزينة * على الامة الحداد اذا كانت منكوبة في الوفاة والطلاق البائن وكذا المدبرة وأم الولد والمكاتب والمستسعاة وليس في عدة أم الولد عن وفاة سيدها واعتناقها حداد وكذا الموطوءة بشبهة كذا في فتح القدير * لا يجوز للاجنبي خطبة المعتدة صريحاً سواء كانت مطاوعة أو متوفى عنها زوجها كذا في البدائع * أجمعوا على منع التعريض في الرجعي وكذا في البائن عندنا وانما التعريض في المتوفى عنها زوجها كذا في غاية السروجي * صورة التعريض أن يقول لها اني أريد النكاح أو أحب امرأه من صفتها كذا في صفتها بالصفة التي هي فيها أو يقول انك لحسن سنة أو جميلة أو تعجبيني أو ليس لي مثلك أو اني أرجو أن يجمع الله بيني وبينك أو ان قضى الله لي امرأ كان كذا في السراج الوهاج * ان كانت معتدة من نكاح صحيح وهي حرة مطلقاً بالغة عاقلة مسلمة والحالة حال الاختيار فانها لا تخرج ليلاً ولانها راسوا كان الطلاق ثلاثاً أو بائناً أو رجعياً كذا في البدائع * المتوفى عنها زوجها تخرج نهاراً وبعض الليل ولا تبث في غير منزلها كذا في الهداية * المعتدة بالنكاح الفاسد لها أن تخرج الا ان منعها الزوج كذا في البدائع * ان كانت المعتدة أمة فلها أن تخرج لخدمة المولى في الوفاة والخلع والطلاق سواء كان الطلاق رجعياً أم بائناً فان أعتقت في العدة لزمها فيما بقي من العدة ما يلزم الحرة المبانة وفي القدوري اذا كان المولى بئراً لامة لم تخرج مادامت على ذلك الا أن يخرجها المولى والمدبرة وأم الولد والمكاتب كلامة في اباحة الخروج كذا في المحيط * والمستسعاة كالمكاتب عتقاً في حنيفة رحمه الله تعالى فأما الكتابة فانه يحل لها الخروج باذن الزوج ولا يحل لها الخروج بغير اذن الزوج سواء كان الطلاق رجعياً أو بائناً أو ثلاثاً في العدة وكذلك في عدة الوفاة لها أن تبث في غير منزلها كذا في المبسوط * فان أسلمت في العدة لزمها فيما بقي من العدة ما يلزم الحرة المسلمة والحرة المسلمة لا تخرج لا باذن الزوج ولا بغير اذنه وأما الصبية فان كان الطلاق رجعياً فلها أن تخرج باذن الزوج وبغير اذنه الا اذا كانت مراة فحينئذ لا تخرج بغير اذن الزوج كذا اختاره المشايخ رحمه الله تعالى كذا في المحيط * المولى اذا عتق أم ولده فلها أن تخرج كذا في الظهيرية * المجنونة والمعتوهة تخرجان كالكتابة كذا في غاية السروجي * المجوسية اذا أسلم زوجها وأبى الاسلام حتى وقعت الفرقة ووجبت العدة بان كان الزوج قد دخل بها لها أن تخرج الا اذا أراد الزوج منعها من الخروج لتحسين مائه فاذا طلب منها ذلك يلزمها ولو قبلت المسلمة ابن زوجها حتى وقعت الفرقة ووجبت

وان كان القوم لم يضمنوا بديل الخلع كان الخلع موقفاً على اجازة المرأة وقبولها ولم يوجد فان كان الزوج ادعى انها وكلتهم كان الطلاق واقعاً باقراره ولا يجب المال هذا اذا خالعوها وان باع الزوج منهم تطليقة بأنني درهم اختلعهوا فيه قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يقع الطلاق ويلزمهم المال وان لم يضمنوا لان لفظة الشراء لفظ ضمان لانه مبادلة وقال أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى هذا خلع سواء وهو الصحيح * رجل قال لغيره طلق امرأتى فخالعهما الماء ورأوا طلقها بهرها ونفقة عتقها قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز كانت المرأة مدخولاً بها أو لم تكن وقال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى لا يجوز ولا يقع الطلاق ولم يفسل بين المدخولة وغير المدخولة وعنه انه قال ان كانت

مدخولاً بها لا يجوز وان لم تكن مدخولاً بها جازوه كذا قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى وهو المختار لان طلاق غير المدخول بها يكون بائناً فاذا رضى الزوج بالابانة بغير بدل كان راضياً بهما بالبذل بطريق الاولى أما في المدخولة الطلاق بغير عوض لا يكون بائناً ولا فاطماً للنكاح فلا يكون راضياً بالابانة فلا ينفذ على الأمر * رجل قال لغيره طلق امرأتى على شرط أن لا تخرج من المنزل شيئاً فطلقها الماء مورثاً اختلافاً فقال الزوج انها قد أخرجت شيئاً من المنزل وقالت المرأة لم أخرج في النوادر ان القول قول الزوج ولم يقع الطلاق قالوا هذا الجواب صحيح ان كان الزوج قال للمأورق قل لها أنت طالق ان لم تخرجي من المنزل شيئاً فقال لها الماء مورثاً ذلك ثم ادعى الزوج انها قد أخرجت من المنزل شيئاً فيكون القول قوله لانه ينكر شرط الطلاق فأما اذا كان الزوج قال للمأورق قل لامرأتى أنت طالق على ان لا تخرجي من المنزل شيئاً فقال لها الماء مورثاً ذلك فقبلت ثم قال الزوج انها قد أخرجت من المنزل شيئاً لا يقبل قوله لان في هذا الوجه الطلاق يتعلق بقول

المرأة فإذا قبلت يقع الطلاق للحال أخرجت من المنزل شيئاً ولم تخرج كما لو قال لامرأته أنت طالق على أن تعطيني ألف درهم فقالت قبلت تطلق في الحال وإن لم تعط ألفاً وكذا لو قال لامرأته أنت طالق على دخولك الدار فقبلت نطق بالحال وإن لم تدخل لأن كلمة على لتعليق الإيجاب بالقبول لا لتعليق بوجوب القبول * رجل قال لامرأته أنت طالق بعد غد على ألف درهم وغدا على ألف درهم واليوم على ألف درهم فقالت قبلت فأنما تطلق للحال واحدة بالف وتقع النافذة والثالثة في وقتها ما يخرج رجل * رجل قال لامرأته لا يملكها أنت طالق على مائة درهم إن تزوجت يوماً من الدهر فقالت المرأة قبلت لا يقع الطلاق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يلزمها المال وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هي طالق والمال واجب ولو أنها قالت حين تزوجها قبلت الطلاق الذي جعلت إلى بألف درهم يقع الطلاق ويلزمها المال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * الوكيل بالخلع لا يطالب بالبدل ويكون البدل (٥٣٥) على المرأة * رسول المرأة إذا قال للزوج طلقها أو أمسكها فقال

الزوج لا أمسكها وأطلقها فقال الرسول أبرأتك عن جميع مالها عليك فطلقها الزوج ثم قالت المرأة ما كنت وكلته بالبراءة وادعى الزوج أنها قد أمرته بالبراءة يقع الطلاق ويكون حق المرأة على زوجها وإن لم يدع الزوج توكيل المرأة فهو على وجهين إن كان الرسول قال للزوج أبرأتك عما لها عليك على أن تطلقها فطلقها على ذلك لم يكن الطلاق واقعاً ويكون حقه عليه لأن الطلاق بالبراءة عن المهر يتوقف على إجازة المرأة فإذا لم تجز لا يقع الطلاق وإن كان الرسول قال للزوج طلقها وقد أبرأتك عن مهرها يقع الطلاق ويكون حقه على الزوج وكيـل المرأة بالخلع إذا قبل الخلع يتم الخلع وهل يطالب الوكيل ببدل الخلع فالمسألة على وجهين إن كان الوكيل

العدة إذا كان بعد الدخول فليس لها أن تخرج من منزلها كذا في البدائع * امرأته اختلعت من زوجها على نفقة عدتها واحتاجت إلى الخروج لأجل النفقة تكلموا فيه قال بعضهم لها أن تخرج بمنزلة المتوفى عنها زوجها وقال بعضهم ليس لها ذلك وهو المختار كذا في فتاوى قاضيان * وهو الأصح كذا في محيط السرخسي * على المعتدة أن تعتد في المنزل الذي يضاف إليها بالسكنى حال وقوع الفرقة والموت كذا في الكافي * لو كانت زائرة أهلها أو كانت في غير بيتها الأمر حين وقوع الطلاق انتقلت إلى بيت سكنها بلا تأخير وكذا في عدة الوفاة كذا في غاية البيان * إن اضطرت إلى الخروج من بيتها بأن خافت سقوط منزلها أو خافت على مالها أو كان المنزل بأجرة ولا تجد ما تؤدبه في أجرته في عدة الوفاة فلا بأس عند ذلك أن تنتقل وإن كانت تقدر على الأجرة لا تنتقل وإن كان المنزل لزوجها وقدمات عنها فلها أن تسكن في نصيبها إن كان ما يصيبها من ذلك ما يكفي به في السكنى وتستتر من سائر الورثة ممن ليس بحرم لها كذا في البدائع * وإن كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها فخرجها الورثة من نصيبها انتقلت كذا في الهداية * لو أسكنوها في نصيبهم بأجرة وهي تقدر على أدائها لا تنتقل كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك * وإذا انتقلت لعذر يكون سكنها في البيت الذي انتقلت إليه بمنزلة كونهما في المنزل الذي انتقلت منه في حرمة الخروج عنه كذا في البدائع * لو كانت بالسواد فدخل عليها الخوف من سلطان أو غيره كانت في سعة من التحول إلى المصر كذا في المبسوط * المعتدة إذا كانت في منزل ليس معها أحد وهي لا تخاف من اللصوص ولا من الجيران وليكنها تفرغ من أمر البيت إن لم يكن الخوف شديداً ليس لها أن تنتقل من ذلك الموضع وإن كان الخوف شديداً كان لها أن تنتقل كذا في فتاوى قاضيان * إذا نهدم بيت العدة فالتدبير في اختيار المنزل في الوفاة وفي الطلاق البائن إذا كان الزوج غائباً إليها في الطلاق الرجعي والطلاق البائن إذا كان الزوج حاضراً إلى الزوج كذا في المحيط * إذا طلقها ثلاثاً أو واحدة بآنية وليس له إلا بيت واحد فينبغي له أن يجعل بينه وبينها حجاباً حتى لا تقع الخلوة بينهما وبين الأجنبية فإن كان فاسقاً يخاف عليها منه فأنما تخرج وتسكن منزلاً آخر وإن خرج الزوج وتر كهافه أو ولي وإن أراد القساذى أن يجعل معها امرأته حرقة ثقة تقدر على الحيلولة فهو حسن كذا في المحيط * إذا طلق امرأته بالبدنية وهي معه في خيمة أو زوج ينتقل إلى موضع آخر لسكلا والماء هل يسعه أن يتحول بها ينظر إن كان يده خسل عليها فترد بين في نفسها وماله ما يتركها في ذلك الموضع فله أن يتحول والأفلا كذا في الظهيرية * المعتدة لا تسافر للجمع ولا لغيبه ولا يسافر به زوجها عندنا وإن سافر بها وهو لا يريد الرجعة لا يصير مراً جعاً كذا في فتاوى قاضيان * للمعتدة أن تخرج من بيتها إلى صحن الدار وتبيت في أي منزل شاءت الآن يكون في الدار منازل لغيبه فلا تخرج من بيتها إلى تلك المنازل ولو سافر بها ثم طلقها بآنية

أرسل البدل إرسالاً بأن قال للزوج اخلع امرأتك بألف درهم أو على هذه الألف وأشار إلى ألف للمرأة كان البدل على المرأة ولا يطالب به الوكيل وإن أضاف الوكيل البدل إلى نفسه أضافه ملكاً أو ضمنه بأن قال اخلع امرأتك على أني هذه أو على هذه الألف وأشار إلى نفسه أو على أني أو قال على ألف على أني ضامن كان البدل على الوكيل لا يطالب به المرأة والوكيل إن يرجع على المرأة قبل الأداء وبعدة وإن لم تكن المرأة أمرته بالضمن بخلاف الوكيل بالنكاح من قبل الزوج إذا ضمن المهر للمرأة ولم يكن الضمان بأمر الموكل فإنه لا يرجع على الموكل * إذا طلق الرجل امرأته على جعل في العدة بعد الخلع يقع الطلاق ولا يجب المال وكذا الوجه في الزوج مهرها ثلاثاً فطلقها بطلقة بثلاث مهرها وثلاثاً كذلك يقع ثلاث وسقط ثلث المهر وترجع المرأة على زوجها بثلاث مهرها * رجل قال لامرأته خالعتك فقالت يقع الطلاق ويبرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه وإن لم يكن لها عليه مهر كان عليها دماً ساق إليها من الصداق كذا ذكره

الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في الاقرار من المختصر والشيخ الامام المعروف بخوارزمازي رحمه الله تعالى وبه أخذ الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وهو يؤيد ما ذكرنا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الخلع لا يكون الا بعوض * رجل خلع ابنته من زوجها ان كانت البنت كبيرة وضمن الاب بدل الخلع ثم انخلع لان الاجنبي لو فعل ذلك يتم الخلع فالاب اولى فان خالع الاب على صداقها وضمن ثم انخلع أيضا ثم نظر ان أجازت المرأة تصح اجازتها ويسقط المهر وان لم تجز كان صداقها على الزوج ويرجع الزوج على الاب بذلك بحكم الضمان ان كان الاب قال له خالع على صداقها ان أجازت وان لم تجز فعلى مقدار ذلك وان كانت البنت صغيرة فان ضمن الاب ثم انخلع بقبوله ويكون صداقها على الزوج ثم يرجع الزوج على الاب فان لم يضمن الاب لا يجب المال لا على الاب ولا على الصغيرة كالأول كانت كبيرة وهل يقع الطلاق ان قبلت الصغيرة يقع كالأول كان الخلع (٥٣٦) مع الصغيرة فان قبل الاب عقد الخلع اختلقت المشايخ رحمهم الله تعالى في وقوع

الطلاق لاختلاف الرواية والصحيح انه يقع لان اسان الاب كاسانها وان كان الخلع بين الزوج وأم الصغيرة ان أضافت الام البدل الى مال نفسها أو ضمنته يتم الخلع كالأول كان الخلع مع الاجنبي وان لم تضف ولم تضمن هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لارواية فيه والصحيح انه لا يقع وان كان العاقد أجنبيا ولم يضمن البدل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت الصغيرة تعقل العقد وتعتبر يتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف ولو اختلعت الصغيرة التي تعقل وتعتبر من زوجها على صداقها يقع طلاق بائنا ولا يسقط الصداق ولو كانت الصغيرة وكيلة بالخلع ففعل الوكيل فيه روايتان في رواية يصح التوكيل ويستتم الخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية

أو ثلاثاً ومات عنها وبينها وبين مصرها ومقصدها أقل من السفر ان شاءت مضت وان شاءت رجعت سواء كانت في المصر أو غيره معها محرم أو لم يكن الا أن الرجوع اولى ليكون الاعتدال في منزل الزوج وان كان أحدا الطرفين سفرا أو لا سفره اختارت ما دونه وان كان كل واحد منهما سفرا فان كانت في المفازة مضت ان شاءت أو رجعت بحرم أو غير محرم ولكن الرجوع اولى فان كانت في مدبر لم يخرج بغير محرم وان كان معها محرم لم يخرج عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يخرج وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أولا وقوله لا سفر أظهر وان طلقها رجعت بغيرها ما مضى ولم تدارقه كذا في الكافي

(الباب الخامس عشر في ثبوت النسب)

قال أصحابنا لثبوت النسب ثلاث مراتب (الاولى) النكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد والحكم فيه انه يثبت النسب من غير دعوة ولا ينتفى بمجرد النفي وانما ينتفى بالعان فان كانا من لالعان بينهما لا ينتفى نسب الولد كذا في المحيط * (والثانية) أم الولد والحكم فيها أن يثبت النسب من غير دعوة ولا ينتفى بمجرد النفي كذا في الظهيرية * وذكر في النهاية معزيا الى المبسوط انما يملك نفقه مالم يقض القاضي به أو لم يتناول ذلك فأما اذا قضى القاضي به فقد لزمه على وجه لا يملك ابطالا وكذا بعد التطاول كذا في التبيين في باب الاستيلاد قالوا وانما يثبت نسب ولد أم الولد بدون الدعوة ان كان يعمل للمولى وطؤها أما اذا كان لا يعمل فلا يثبت النسب بدون الدعوة كما تم ولد كاتهم امولاها أو أمة مشتركة بين اثنين استولدها أحدهما ثم جاءت بولد بعد ذلك لا يثبت النسب بدون الدعوة كذا في الظهيرية * وكذا لو حرم وطؤها عليه بعد ذلك بوطء أبيه أو ابنه أو بوطء أمة أو بنتها لم يثبت نسب ما تلده به بذلك الا بالدعوة كذا في الاختيار شرح المختار (الثالثة) الأمة اذا جاءت بولد لا يثبت النسب بدون الدعوة عندنا كذا في الظهيرية * وحكم المدبرة بحكم الامه في أنه لا يثبت النسب منه بدون دعوة المولى كذا في النهاية * وان كان يوطأ الأمة ولا يهرل عنه الا يعمل له نفقه فيها بينه وبين الله تعالى ويلزمه أن يعترف به وان كان يعزل عنها ولم يحصنها جازله النفي لتعارض الظاهرين كذا في الاختيار شرح المختار * زوج أمة من رضيع ثم جاءت بولد فادعاه المولى يثبت النسب منه لانه عبده وليس له نسب فلو كان الزوج محبوبا لم يثبت النسب من المولى لانه عبده لكن له نسب مع ائمه كذا في الفتاوى الكبرى * واذا تزوج الرجل امرأة فجاءت بالولد لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها لم يثبت نسبه وان جاءت به لستة أشهر فصاعدا يثبت نسبه منه اعترف به الزوج أو سكنت فان بعد الولادة ثبت بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة كذا في الهداية * ولو ولدت أحد الولدين لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح

اذا لم يضمن الوكيل البدل لا يقع الطلاق كالأول كان الخلع من الاجنبي وذكرنا الخصاص رحمه الله تعالى يوم في الحيل ان الاب اذا خلع ابنته الصغيرة على صداقها ان علم الاب ان الخلع خير لها بان كانت لا تحسن العشرة مع الزوج فخلعها على صداقها على قول مالك رحمه الله تعالى يسقط الصداق عن الزوج فان قضى القاضي بذلك نفسه قضاء لانه قضاء في موضع الاجتهاد ويجوز الرهن والكفالة بيد الخلع وكذا التأجيل فان أجل الى موت فلان أو الى قدوم فلان يجب البدل للعمال ويطل الاجل فان أجل الى الحصاد والدياس صح التأجيل اذا خالع الاب على ابنته الصغيرة لا يصح لانه تعليق الطلاق بالقبول فلا يصح كما لا يصح من الصغير ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الاب وخلع السكران جائز وكذلك سائر تصرفاته الاردة والاقارب بالحدود والاشهاد على شهادة نفسه وقال داود الاصفهاني رحمه الله تعالى لا ينفذ منه تصرف ما فيه قال الحسن بن زياد وأبو الحسن الكرخي وأبو القاسم الصفار وهو ما قبل الشافعي رحمه الله تعالى

وقال أبو نصر محمد بن سلام رحمه الله تعالى ان كان معدورا في الشر بان كان مضطرا أو مكرها لا يقع الطلاق ولا تنفذ تصرفاته وان لم يكن معدورا يقع طلاقه وتنفذ تصرفاته وفي ردته قياس واستحسان في الاستحسان لا يصح وفي القياس يصح وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه كان يأخذ بالقياس فان قضى القاضي بقول واحد منهم نفذ قضاؤه رجل خلع امرأته وبينهما ولد صغير على أن يكون الولد عند الاب سنين معلومة سمح الخلع ويظل الشرط لان كون الولد الصغير عند الام حق الولد فلا يطل بإبطالهما امرأته اختلعت من زوجها على مهرها ونفقة عتقها وعلى ان تمسك الولد بنفقة سنين معلومة فامسكت الولد سنة أو سنتين ثم ردت الولد على الزوج فانها تجبر على ان تمسك الولد بنفقته ما بقيت المسدة ولو انما هربت ووارت نفسها حتى تمت المسدة ثم ظهرت رجع الزوج عليها بقيمة نفقة الولد في المسدة التي لم تمسك الولد وكذا لو طلق الرجل امرأته على ان تمسك المرأة الولد بنفقته الى بلوغ الولد وعلى ان (٥٣٧) تترك المرأة مهرها عليه فقبلت ثم انها أبت ان تمسك الولد فانها تجبر على

يوم والاخر بعده يوم لم يثبت نسب واحد منهما كذا في العتبية * الاصل في هذا ان كل امرأة لم تحب عليها العدة فان نسب ولدها لا يثبت من الزوج الا اذا علم يقينا أنه منه وهو أن يجيء لاقل من ستة أشهر وكل امرأة وجبت عليها العدة فان نسب ولدها يثبت من الزوج الا اذا علم يقينا انه ليس منه وهو أن يجيء لاكثر من سنتين فاذا عرفنا هذا فنقول رجل طلق امرأته قبل الدخول بها ثم جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق يثبت النسب فان جاءت به لستة أشهر فصاعدا لا يثبت النسب * ولو قال لامرأة أجنبية اذا تزوجتك فانت طالق ثم تزوجها وقع الطلاق ثم اذا جاءت بولد لستة أشهر من وقت النكاح يثبت النسب ولو جاءت لاقل من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت ولو طلقها بعد الدخول ثم جاءت بولد يثبت النسب الى سنتين وتنقضي العدة به ولو جاءت به لاكثر من سنتين ان كان الطلاق رجعي يثبت النسب ويصير مباحا لها وان كان الطلاق بائنا لا يثبت النسب مالم يدع الزوج فاذا ادعى الزوج يثبت منه وهل يحتاج الى تصديقها أم لا فيه روايتان رواية يحتاج وفي رواية لا يحتاج هذا اذا طلقها ولو مات عنها قبل الدخول أو بعده ثم جاءت بولد من وقت الوفاة الى سنتين يثبت النسب منه وان جاءت به لاكثر من سنتين من وقت الوفاة لا يثبت النسب هذا كله اذا لم تقر بانقضاء العدة وان أقرت وذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة الطلاق والوفاء سواء ثم جاءت به لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار يثبت النسب والا فلا هذا كله اذا كانت كبيرة سواء كانت ممن تحيض أو ممن لا تحيض وأما اذا كانت صغيرة طلقها زوجها كان قبل الدخول فجاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق يثبت النسب وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يثبت النسب واذا طلقها بعد الدخول فان ادعت الحبل في الطلاق الرجعي يثبت النسب الى سبعة وعشرين شهرا وفي الطلاق البائن الى سنتين ولو أقرت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار يثبت النسب وان جاءت به لاكثر من ذلك لا يثبت النسب ولو سكنت عن الدعوى فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى سكوتهم بمنزلة الاقرار وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى كدعوى الحبل كذا في شرح الطحاوي * امرأة قالت في عدة الوفاة لست بحامل ثم قالت من الغد أنا حامل كان القول قولها وان قالت بعد أربعة أشهر وعشرة أيام لست بحامل ثم قالت أنا حامل لا يقبل قولها الا أن تأتي بولد لاقل من ستة أشهر من موت زوجها فيقبل قولها ويؤيد على اقرارها بانقضاء العدة كذا في فتاوى قاضيخان * الصغيرة اذا توفي عنها زوجها فان أقرت بالحبل فهي كالكبيرة يثبت نسبه منه الى سنتين لان القول قولها في ذلك وان أقرت بانقضاء عدتها بعد أربعة أشهر وعشرة ثم ولدت لستة أشهر فصاعدا لم يثبت النسب منه وان لم تدع حبلًا ولم تقر بانقضاء العدة فعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ان ولدت لاقل من عشرة أشهر وعشرة

ان تمسك الولد فانها تجبر على ذلك فان لم تفعل كان عليه أجر امسك الولد الى بلوغه * امرأته اختلعت على انها بريئة من النفقة والسكنى تم الخلع وتبرأ عن النفقة ولا تطل السكنى وان اختلعت على ان مؤنة السكنى عليها كان عليها ان تكثرى بيتا من زوجها أو من غيره وتعنف فيه امرأته اختلعت من زوجها على نفقة ولدها منها ما عاش قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليها ان ترد المهر الذي قبضت * امرأته اختلعت من زوجها على أن ترضع ما في بطنها سنتين حتى يغطم ونفقة سنة الولد بعد الرضاع عشر سنين على انها ان ولدته ميتا فلا شيء للزوج عليها وان ولدته حيا فأرضعته سنة ثم مات فلا شيء عليها قال أبو يوسف رحمه الله تعالى الشروط كلها جائزة وهي ربيعة عما بقي من الرضاع والنفقة ان

(٦٨ - فتاوى اول) مات الصبي أو ولد ميتا وقال زفر رحمه الله تعالى الشروط كلها فاسدة وعليها ان ترد المهر على زوجها * امرأته اختلعت من زوجها على ان جعلت صداقها الولد او على ان تجعل صداقها فلان الأجنبي قال محمد رحمه الله تعالى الخلع جائز والمهر للزوج ولا شيء للولد ولا لأجنبي * امرأته اختلعت من زوجها على ارضاع ولدها ولم يسم وقتا قال محمد رحمه الله تعالى يجوز ذلك على سنتين وان خلعها على ارضاع الولد سنتين وعلى نفقة هذا الولد عشر سنين قال محمد رحمه الله تعالى يجوز وتكمل مثل هذه الجهالة في الطلاق * امرأة وكنت رجلا بالخلع ثم رجعت لا يعمل رجوعها اذا لم يعلم الوكيل بذلك وان أرسلت بالخلع رسولا الى زوجها ثم رجعت قبل تبليغ الرسالة صح رجوعها وان لم يعلم الرسول برجوعها * رجل قال لرجلين اخلعا امرأتى على غير جعل فخلعا أحدهما لم يقع الطلاق ولو أمر رجلين أن يخلعا امرأته بالف فقال أحدهما يخلعها بالف وقال الآخر قد أجزت ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك ولو قال

يصير الواحد عاقدا من
الطرفين فيحتاج الى قول
الزوج بعد ذلك بعث * رجل
قال لامرأته كل امرأه
أترزوها فقد بعث طلاقها
منك بدرهم ثم تزوج امرأه
كان لامرأته القبول بعد
التزوج في مجلس علمها فان
قالت بعد التزوج قبلت أو
قالت اشتريت أو قالت
طلقتها يقع الطلاق بما سمي
من البدل وان قبلت قبل
التزوج لا يقع شيء لان كلام
الزوج مضاف الى ما بعد
التزوج فيعتبر القبول بعد
التزوج * رجل قال لامرأته
بعث منك ثلاث تطليقات
بمهر ك أو نفقة عددتك فقالت
المرأة بعث ولم تغفل اشتريت
قال أبو بكر الاسكاف رحمه
الله تعالى يقع تطليقة بأشئ
كأنها قالت بعث منك
مهرى ونفقة عدتي بتطليقة
وقال الفقيه أبو الليث رحمه
الله تعالى لا يقع شيء وهو
المختار لان كلام المرأة ابتداء

وليس بجواب امرأة قالت لزوجها بعث منك مهرى ونفقة عدنى أشتريت فقال الزوج أشتريت فخيررو فقامت وذهبت لاربعة قالوا لا تطلق ظاهرا لان الزوج لم يبيع منها نفسا ولا طلاقها وانما اشترى مهرها وشراء المهر لا يكون طلاقا قالوا والا حوط تجديدا النكاح ان لم يكن طلقها ننتين قبل ذلك رجل قال لامرأته بعث منك تطليقة بهرك ونفقة عدتك فقالت بحان خريدم يقع الطلاق لان هذا الكلام يذكرك على وجه المبالغة وهو كما قالت بارزو خريدم ولو قال لها بعث منك طلاقك بهرك الذى لك على فقالت طلقك نفسي فانها تبين بواحدة بهرها لانها اذا صلح قبول الاسكلام الزوج فيجعل قبولا وقيل يقع واحدة رجعية وهو نظير ما لو قالت المرأة اخلعنى على ألف درهم فقال الزوج أنت طالق اختلفوا فيه والصحيح انه يجعل جوابا لكلام المرأة كذلك ههنا ولو قال لامرأته بعث منك تطليقة ولم يذكر البسمل فقالت اشتريت يقع واحدة رجعية ولو قال بعث نفسك منك فقالت اشتريت يقع طلاق بائن لان بيع الطلاق عمليك الطلاق فانما لم يذكر

البذل يصير كأنه قال ملكتك الطلاق فيكون رجعيًا أما بيع نفسك لنفسك من المرأة وتعليك النفس لا يحصل إلا بالبائن فيكون بائناً
 * رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بثلاثة آلاف درهم قال ذلك ثلاث مرات وقالت المرأة بعد كل كلام اشتريت ثم قال الزوج أردت
 التكرار والاختيار عن الأولى بالثانية والثالثة لا يصدق قضاء ويقع ثلاث تطليقات ويلزمها ثلاثة آلاف درهم لأنها قال أولاً بعت منك
 تطليقة بثلاثة آلاف درهم وقبلت وقعت تطليقة بثلاثة آلاف درهم فلا يجب المال بالثانية والثالثة بقي الثاني والثالث صريحاً وصريح
 الطلاق يلحق البائن * رجل قال لامرأته بعت منك أمرك بألف درهم فقالت في المجلس اشترت نفسي يقع الطلاق بألف درهم ولو قال لها
 بعت منك هذا الثوب بعهرك ونفقة عدتك فقالت اشتريت ثم طلقها يقع تطليقة رجعية وبيع الثوب بالنفقة باطل لجهالة النفقة * رجل
 باع من امرأته تطليقة بجميع مهرها وبجميع مالها في البيت غير ما عليها من القيص (٥٣٩) فقالت اشتريت وعليها حل وحياب

كثيرة يقع طلاق بائن بما
 يكون في البيت وجميع
 ما يكون عليها من الثياب
 والحلي يكون للمرأة لأن لفظة
 ما في البيت لا يتناول ما عليها
 من الثياب والحلي فلا
 يستحقها الزوج * رجل باع
 من امرأته تطليقة بماله
 عليه من المهر والزوج يعلم
 أنه لا مهر لها عليه يقع
 واحدة رجعية بغير بدل
 * امرأة قالت لزوجها اشتريت
 نفسي منك بما أعطيت أو
 قالت اشترى نفسي منك بما
 أعطيت وأرادت الإيجاب
 لا العدة فقال الزوج
 أعطيت يقع الطلاق لأن
 مطلوب المرأة من الزوج
 الطلاق فكان تقدير كلامها
 كأنها قالت اشتريت نفسي
 فأعطى الطلاق فإذا قال
 أعطيت كان ذلك جواباً
 لكلام المرأة قوم قالوا
 لامرأة اشتريت نفسك
 بتطليقة بكل حق يكون
 للنساء على الرجال من المهر

لاربعة أشهر إلا يوم لم يجز النكاح كذا في البحر الرائق * رجل تزوج امرأة وجاءت بولد فاختلفا فقال
 الزوج تزوجت منك منذ شهر وقالت المرأة لا بل منذ سنة فلو ثبت النسب من الزوج كذا في الظهيرية
 * ويجب أن يستخاف عندهما خلافاً لا يحنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي * وإن تصادقا على أنه
 تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب منه فإن قامت البينة بعد التصديق على تزوجها أياماً منذ سنة قبلت وهذا
 الجواب صحيح مستقيم فيما إذا أقام الولد البينة بعدما كبراً ما إذا كان قيام البينة حال صغر الولد فقد اختلف
 المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا تقبل البينة ما لم ينصب القاضي خصماً عن الصغير وقال بعضهم
 لا حاجة إلى هذا التكلف والقاضي يسمع البينة من غير أن ينصب عنه خصماً كذا في الظهيرية * رجل
 تزوج امرأة فولدت ولداً الخمسة أشهر فقال الزوج الولد ولي بسبب أو جب أن يكون الولد لي وقالت المرأة
 لا بل هو من الزنا في رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قولها وإن جاءت بالولد لاكثر من سنتين من
 وقت النكاح والمسلمة بثلاثة بجانها كان القول قول الزوج كذا في التتارخانية * ولو نكح أمة فطلقها
 فاشتراها فولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الشراء لزمه والا لا بالعدوة وهذا إذا كان بعد الدخول ولا
 فرق في ذلك بين أن يكون الطلاق بائناً أو رجعياً وإن كان قبل الدخول فإن جاءت به لاكثر من ستة أشهر
 من وقت الطلاق لا يلزمه وإن كان لاقل منه لزمه إذا ولدته لتمام ستة أشهر أو أكثر من وقت التزويج وإن
 كان لاقل لا يلزمه وكذا إذا اشترى زوجته قبل أن يطلقها فيما ذكرنا من الأحكام كذا في التبيين * وإن
 طلقها ثنتين حتى حرمت عليه حرمة غليظة يثبت النسب إلى سنتين من وقت الطلاق ولو اشترى زوجته
 الموطوءة ثم اعتقها فولدت لاكثر من ستة أشهر منذ اشتراها لا يثبت النسب إلا أن يدعيه الزوج وعند محمد
 رحمه الله تعالى يثبت النسب منه إلى سنتين من يوم الشراء بلا دعوة وكذا لو لم يعتقها ولكن باعها فولدت
 لاكثر من ستة أشهر منذ باعها فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يثبت النسب وإن ادعاه لا تصديق
 المشتري وعند محمد رحمه الله تعالى يثبت بالتصديق كذا في الكافي * أم الولد إذا مات عنها مولاها أو أعتقها
 يثبت نسب ولدها إلى سنتين من وقت العتق كذا في العتبية * من قال لامته إن كان في بطنك ولد فهو مني
 فشهدت امرأة على الولادة فهي أم ولده قالوا هـ ذافياً إذا ولدت لاقل من ستة أشهر من وقت الإقرار فإن
 ولدت لستة أشهر أو أكثر لا يلزمه ولكن ينبغي للأنثى أن تعرف أنه فيما إذا قال إن كان في بطنك ولد أو قال
 إن كان لها حمل فهو مني بلفظ التعليق أما إذا قال هذه حامل مني يلزمه الولد وإن جاءت به لاكثر من ستة
 أشهر إلى سنتين حتى ينفيه وبه صرح في الأجناس في كتاب العتاق كذا في غاية البيان * رجل قال لغلام
 هذا ابني ثم مات أم الغلام وهي حرة وقالت أنا امرأته فهي امرأته ويرانته وذكري النوادر أن

ونفقة العدة فقالت نعم اشتريت فقالوا للزوج بعت أنت فقال نعم قالوا يتم الخلع ويبرأ الزوج عن المهر وإن لم يقولوا لها اشتريت نفسك منها لأنها
 لا تشتري نفسها إلا من زوجها * امرأة أرادت الخلع فاجتمع قوم وقالوا للمرأة اشتريت نفسك بجميع الحقوق التي لك عليه فقالت اشتريت
 وقالوا للزوج بعت فقال بعت وفي ضميره بيع متاع البيت فأنما يطلق قضاء لأنه قال بعت جواباً لكلامهم والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال
 والله أعلم * (فصل في الخلع بالفارسية) * رجل قال لامرأته كل شيء سألني الله تعالى من أجلك بسبب المهر وغيره فأفروختم بان
 طلاق كما أن توأست فقالت المرأة اشتريت قالوا لا يقع الطلاق لأنه باع منها ما هو حقها فلا يصح كمالها لغيره بعت منك خادمك هذا
 بعدد هـ * امرأة سألت الطلاق فقال الزوج مرافروختم أي زرو سراي بدان طلاق كما تراي منسب فقالت فزخم فقال الزوج
 خريدم طلقك ثلاثاً لأن الطلاق الذي لها عند الزوج ثلاث فيقع جميع ما عنده من الطلاق كمالها خريدم خريدم خريدم أي يدي بمالك عندي من

الوديعة يدخل فيه كل وديعة كانت لها عنده * رجل قال لامرأته خويشتن را ازین شوی بهر کابین که تراست بروی و بهر هزینة علة که واجب شودی ترا بروی بسبب طلاق أختی فقالت آختم ثم قبيل للزوج اهتجیدی فقال الخلع بینما الاثم ما صرحا بما هو فارسية الخلع * رجل طلق امرأته رجعا ثم أراد الخلع فقالوا للمرأة خويشتن را ازین مرد بکابین و هزینة علة بیک طلاق اهتجیدی فقالت اهتجیدم فقيل للزوج توبک طلاق دادی فقال دادم قال بعضهم يقع اطلاق رجعية وقال بعضهم يقع واحدة بائنة وهو الصحيح لان قول الزوج خرج جوا بالكلام المرأة قوم قالوا لامرأة دخل بها زوجها بهر حق که زنان را بر مردان بود بیک طلاق خويشتن خردی فقالت خردم فقال الزوج بیک طلاق سنت دادم يقع واحدة رجعية لان البائن لا يكون سنيا فيكون مبتدیا * **(٥٤٠)** مبتدیا * رجل قال لامرأته بهر حق که زنان را بر کردن مردان بود تو خويشتن را ازین الزیادات البائن سنی فينبغي أن لا يكون **(٥٤٠)**

خردی فقالت خردم فقال الزوج روا كنون لا يقع الطلاق لان هذا الكلام قد يذ كر الرد فلا يجعل ايقاعا بالشك * رجل قال لامرأته خويشتن از من خردی فقالت خردم فقال الزوج فرو ختم يقع واحدة بائنة وهل يبرأ الزوج عن المهر قال بعضهم ان كان عليه مهر يبرأ وان لم يكن عايشه شيء لا شيء عليها وقال بعضهم لا يبرأ الزوج عما عليه وقد ذكرنا هذا فيما اذا اختلفت باللفظة البيع والشراء بالعربية فكذا اذا كان الخلع باللفظة البيع والشراء بالفارسية * رجل قال لامرأته خالعك ونوى به الطلاق يقع به الطلاق ولا يبرأ عن المهر لان قوله خالعك من الكليات وفي غيرهما من الكليات يقع واحدة بائنة ولا يبرأ عن المهر فكذلك ههنا ولو قال

هذا استحسن وهذا اذا علم انها حرة فأما اذا لم يعلم بذلك فزعم الورثة انها أم ولد المبت وهي تدعى النكاح لم ترث كذا في الجامع الصغير لقاضيخان * ولو طلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل أن تنكح زوجها غيره فمات منه ولد ولا يعلمان بفساد النكاح فالتسبب ثابت وان كانا يعلمان بفساد النكاح يثبت النسب أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية ناقلا عن تبينيس الناصري * رجل تحتها امرأة وفي يدها ولد والولد ليس في يد الزوج فقالت المرأة تزوجتني بعدما ولدت هذا الولد من زوج قبلك فقال الزوج لا بل ولدتني في ملكي فهو ابن الزوج ولو كان الولد في يد الزوج دون المرأة فقال هو ابني من غيرك فقالت هو ابني منك فالقول قول الزوج ولا تصدق المرأة كذا في الظهيرية * واذا كان الولد في يد رجل وامرأته فقال الزوج هذا الولد من زوج كان لك من قبلي وقالت المرأة بل هو منك فهو منه كذا في المحيط * ولو زني بامرأة فمات ثم تزوجها فولدت ان جاءت به اربعة أشهر فصاعدا ثبت نسبه وان جاءت به لاقل من ستة أشهر لم يثبت نسبه الا أن يدعيه ولم يقل انه من الزنا أما ان قال انه مني من الزنا فلا يثبت نسبه ولا يرث منه كذا في الينابيع * رجل اشترى أمة فولدت منه ثم أقام رجل البينة انما امرأته زوجها منه مولاهما تجعل المرأة له ويجعل الولد ولد الزوج وعقوا الولد بدعوى المولى صبي في يد امرأة قال رجل للمرأة هذا ابني منك من نكاح وقالت هو ابنك من زنا لم يثبت نسبه منه وان قالت بعد ذلك هو ابنك من نكاح يثبت نسبه منه * رجل مسلم تزوج بمحارمه فماتت بأولاد يثبت نسب الأولاد منه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما بناء على أن النكاح فاسد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى باطل عندهما كذا في الظهيرية * ولو خلا بامرأته خلوة صحيحة ثم طلقها صريحا وقال لم أجامعها فصدقته أو كذبته وجبت عليها العدة ولها كمال المهر فان قال لها راجعتك لم تصح المراجعة وان جاءت بولد لاقل من سنتين ولم تعترف بانقضاء العدة يثبت نسبه وصحت تلك المراجعة ويجعل واطاها قبل الطلاق كذا في السراج الوهاج * أم ولد اذا نسكت نكاحا فاسدا ودخل بها الزوج وجأت بولد يثبت النسب من الزوج وان ادعاه المولى كذا في نثران المفتين * النسب يثبت بالايما مع قدرته على النطق كذا في النهاية * رجل زوج ابنه وهو صغير امرأة لا يتأق من مثله وقاع ولا احبال فمات بولد لا يلزمه الولد ولا ترد ما أنفق أبو الزوج عايشا عن ابنه وان أقرت انما تزوجت ردت على الزوج نفقة ستة أشهر مقدار مدة الحمل كذا في الظهيرية * الصبي المراهق اذا جأت امرأته بولد يثبت النسب كذا في السراجية * ولد المهاجرة لا يلزم الحربي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التمراتشي * أكثر مدة الحمل سنتان وأقل مدة الحمل ستة أشهر كذا في الكافي * اجتمعوا على أنه تعتبر المدة من وقت النكاح في الصحيح منه وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لا بد من الخلوة هكذا في فتاوى قاضيخان

لهما خويشتن از من بخرد فقالت خردم ولم يقل الزوج فرو ختم لا يقع الطلاق وكذا لو قال بالعربية اشترى نفسك مني ولو قال لها اختامي فقالت اختلعت يقع الطلاق عليها عند أكثر المشايخ رحمه الله تعالى والفرق ان قوله اختلعتي امرأتي بايقاع الطلاق باللفظ الخلع فاذا لم يذ كر البديل صار كأنه قال لها ابني نفسك ولو قال لها ابني نفسك فقالت ابنت يقع الطلاق وأما قوله اشترى نفسك مني وقوله بالفارسية خويشتن بخرد من امرأته بالمعاوضة فاذا لم يذ كر البديل لم يصح الامر بالمعاوضة وبقي كلام المرأة فلا يقع الطلاق ولو قدر البديل فقال خويشتن بخرد بكابین ونفقة عدت أو قال لها بالهرسية اشترى نفسك في مهرلك ونفقة عدت فقالت بالعربية اشتريت أو قالت بالفارسية خردم يتم الخلع * امرأة قالت لزوجها بالفارسية خويشتن خرمي بما أعطيت فقال الزوج أعطيت يقع الطلاق ولا تنوي المرأة ولو قالت خويشتن خرمي بما أعطيت فقال الزوج أعطيت لا يصح الخلع ولا تنوي المرأة لان قولها بالفارسية خويشتن

الباب

اشترى نفسك مني ولو قال لها اختامي فقالت اختلعت يقع الطلاق عليها عند أكثر المشايخ رحمه الله تعالى والفرق ان قوله اختلعتي امرأتي بايقاع الطلاق باللفظ الخلع فاذا لم يذ كر البديل صار كأنه قال لها ابني نفسك ولو قال لها ابني نفسك فقالت ابنت يقع الطلاق وأما قوله اشترى نفسك مني وقوله بالفارسية خويشتن بخرد من امرأته بالمعاوضة فاذا لم يذ كر البديل لم يصح الامر بالمعاوضة وبقي كلام المرأة فلا يقع الطلاق ولو قدر البديل فقال خويشتن بخرد بكابین ونفقة عدت أو قال لها بالهرسية اشترى نفسك في مهرلك ونفقة عدت فقالت بالعربية اشتريت أو قالت بالفارسية خردم يتم الخلع * امرأة قالت لزوجها بالفارسية خويشتن خرمي بما أعطيت فقال الزوج أعطيت يقع الطلاق ولا تنوي المرأة ولو قالت خويشتن خرمي بما أعطيت فقال الزوج أعطيت لا يصح الخلع ولا تنوي المرأة لان قولها بالفارسية خويشتن

حرمي ايجاب لا يحتمل العدة وقولها خويشتن خرم عدة لا يحتمل الايجاب انما يذكر في الايجاب خويشتن في حرم كذا في الشهادة كواهي
ميدهم ولا يقال كواهي دهم أما قولها بالعربية اشترى نفسي يحتمل الايجاب والعدة وتنوي في ذلك ولو قالت لزوجها خويشتن ازوي خوي
بهرى ونفقة عدتي دادي فقال الزوج آري تقع الفرقة بينهما لان قولها خويشتن خرمي ايجاب بمنزلة قولها خريدم وقول الزوج آري جواب
كأنه قال دادم ولو قال الزوج آري بينهم لا يقع الطلاق لان هذا ليس بقبول * رجل خلع امرأته ثم قالت بالفارسية ديكر يده فقال الزوج
دادم يقع تطليقة أخرى لان قولها ديكر يده طلب الطلاق وقول الزوج دادم يصلح جوابا وقال بعضهم يقع الثلاث كأنها قالت أوقع
الباقى والصحيح هو الاول * رجل باع من امرأته تطليقة بمهرها ونفقة عدها فاشترت ثم قال الزوج من ساعته هرسه هرسه قالوا يخاف أن
تقع الثلاث لان قوله هرسه ينصرف الى الطلاق كأنه قال أوقع الثلاث * رجل (٥٤١) خالع امرأته بتطليقة فقال له رفقاؤه
لم فعلت هذا فقال بالفارسية

لم فعلت هذا فقال بالفارسية
رويسه باد لا يقع به هذا
الكلام شي آخر وقد مر
هذا في قوله طلاق داديه باد
* رجل خالع امرأته فقيل له
كم نويت فقال ما تشاء ان لم
ينس والزوج شيئا أطلقت
واحدة لان الزوج لم يوقع
الطلاق وانما موضح اليها
المشيئة فلا يقع به طلاق
اخر * امرأه قالت لزوجها
اخلعني وقالت بالفارسية
سه خواهم فقال الزوج سه
باد ثم خلعها بتطليقة يقع
واحدة لان قول الزوج أولا
سه باد ليس بايقاع * امرأه
قالت لزوجها خويشتن
ازوي بكاييز وهزينة عدت
خريدم فقال لزوج دست
كوتاه كردم قل بعضهم
لا يقع شي ولو قالت خويشتن
ازويهم سه حقه خريدم
فقال الزوج دست بازداشتم
حكى عن الشيخ الامام أبي
بكر محمد بن الفضل رحمه
الله تعالى انه قال يتم الخلع

(الباب السادس عشر في الحضنة)

أحق الناس بحضنة الصغير حال قيام الشكاح أو بعد الفرقة الام الا ان تكون مرتدة أو فجرة غير مأمونة
كذا في الكافي * سواء لحقت المرتدة بدار الحرب أم لا فان تابت فهي أحق به كذا في الجرار الرائق * وكذا لو
كانت سارقة أو غيبية أو نائجة فلا حق لها كذا في النهر الفائق * ولا تجبر عليها في الصحيح لاحتمال عجزها
الا ان يكون له ذورحم محرم غيرها خيفة من تجبر على حضنته كيلا يضيع بخلاف الاب حيث يجبر على
أخذه اذا امتنع بعد الاستغناء عن الام كذا في العيني شرح الكنز * وان لم يكن له أم تستحق الحضنة بان
كانت غير أهل للحضنة أو متزوجة بغير محرم أو ماتت فأم الام أولى من كل واحدة وان علمت فان لم يكن
للأم أم فأم الاب أولى من سواها وان ماتت كذا في فتح القدير * ذكر الخصاص في النفقات ان كانت للصغيرة
جدة من قبل أبيها وهي أم أبي أمها فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة الام من جهة أمها كذا في البحر
الرائق * فان ماتت أو تزوجت فالأخت لاب وأم فان ماتت أو تزوجت فالأخت لام فان ماتت وتزوجت
فبنات الأخت لاب وأم فان ماتت أو تزوجت فبنات الأخت لام لا تحتاف الرواية في ترتيب هذه الجلالة انما
اختلفت الروايات بعد هذه في الخالة والأخت لاب وفي رواية كتاب الشكاح الأخت لاب أولى من الخالة
وفي رواية كتاب الطلاق الخالة أولى وبنات الأخوات لاب وأم أو لام أولى من الخالات في قوله. واختلفت
الروايات في بنات الأخت لاب مع الخالة والصحيح أن الخالة أولى وأولى الخالات الخالة لاب وأم ثم الخالة
لام ثم الخالة لاب وبنات الأخوة أولى من العمات والترتيب في العمات على نحو ما قلنا في الخالات كذا في
فتاوى قاضيان * ثم يدفع الى حالة الام لاب وأم ثم لام ثم لاب ثم الى عمات على هذا الترتيب * وحالة الام
أولى من حالة الاب عندنا ثم حالات الاب وعماته على هذا الترتيب كذا في فتح القدير * والاصل في ذلك أن
هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات فكانت جهة الام مقدمة على جهة الاب كذا في الاختيار شرح
المختار * بنات العم والخالة والعمة والخالة لاحق لهن في الحضنة كذا في البدائع * وانما يبطل حق الحضنة
لهؤلاء النسوة بالتزوج اذا تزوجن بأجنبي فان تزوجن بذوي رحم محرم من الصغير كالجدة اذا كان زوجها
جدا لصغيرا والام اذا تزوجت بعم الصغير لا يبطل حقها كذا في فتاوى قاضيان * ومن سقط حقها بالتزوج
يعود اذا ارتفعت الزوجية كذا في الهداية * واذا كان الطلاق رجعيا لا يعود حقها حتى تنقضي عدتها
لقيام الزوجية كذا في العيني شرح الكنز * ولو تزوجت الام بزوج آخر وتسلت الصغيرة معها أم الام في بيت
الراب فلا لب أن يأخذها منها صغيرة عند جدة فتكون حقها فلعماتها أن تأخذها منها اذا ظهرت خيانتها

لان الناس يريدون به ذا ومنه الجواب امرأة قالت لزوجها وهبت منك حتى جئت اذن من بازداشتم قال ذلك ثلاث
مرات قال بعضهم يخاف انها تطلق ثلاثا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يقع واحدة لان هذا اللفظ تفسير قوله خليت سبيلك والواقع
به بائن والبائن لا يلحقه البائن امرأة قالت لزوجها بعت طلاقا أو وهبت أو قالت ملكتك فقال الزوج قبلت ونوي به الطلاق لا يقع شي
لانها لا تملك الطلاق فلا تملك بيع الطلاق وهبته * رجل قال لختنه يك طلاق دخترم من عن فروخى بدان كايين كه أودا برخواست فقال
الزوج فروختم ولم يقبل الاب قبلت لا يقع شي * امرأة قالت لزوجها كايين ترابخي شيدم مر اجنك بازدار قالوا ان طلقها سقط المهر وان لم
يطلق لا يسقط * رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بمهرك ونفقة عدتك بمثل ما جاء مجبريل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال قبلت قالوا ان كانت ظاهرة ولم يجامها في ذلك الطهر طلقت * امرأة أبرأت زوجها عما لها عليه على أن يطلقها فطلقها اجازت البراءة

والأفلا ولو أبرأته عما لها عليه على أن لا يتزوج عليها المرأة فالبراءة جائزة والشرط باطل قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى كل شيء يجوز فيه الجعل فالبراءة فيه جائزة على الوفاء بذلك الشرط وكل شيء لا يجوز فيه الجعل فالبراءة فيه جائزة والشرط باطل والهبة والصدقة مثل البراءة * وجعل قال لامرأته طلاقاً ترا دادم خريدي خويشتن رافقت خريدم خويشتن رابسه بارازني شتم فقال الزوج رستي أن أراد الزوج بقوله رستي إجازة لما قالت المرأة يقع الثلاث وإن لم يرد به الإجازة لا يقع الواحدة رجعية والله أعلم بالصواب (باب الظهار) * الظهار تشبيه المنكوح بالحرمة على سبيل التأنيد بنسب أو رضاع أو صهرية وحكمه حرمة الوطء والدواعي إلى غاية الكفارة * رجس قال لامرأته أنت على كظهر أحمي ولم ينوشياً أو نوى به الطلاق أو التحريم أو الظهار يكون ظهاراً وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أن نوى به التحريم بالطلاق يكون طلاقاً وإن قال (٥٤٣) عنيت به الكذب لا يسع لها في القضاء أن تصدقه وتكذبه ويسعها فيما بينها وبين الله تعالى وهذه

كذافي القنية * وإن ادعى الزوج أن الام تزوجت بزوج آخر وأنكرت فاقول قولها وإن أقرت أنها تزوجت بزوج آخر ولكن ادعت أنه طلقها أو عاده حقها فإن لم تعين الزوج فاقول قولها وإن عينت الزوج لا يقبل قولها في دعوى الطلاق حتى يقر به ذلك الزوج وإذا وجب الانتزاع من النساء أو لم يكن للعصى امرأة من أهلها يدفع إلى العصبية فيقدم الأب ثم أبوالأب وإن علا ثم لأخ الأب وأم ثم لابن الأخ لأب وأم ثم ابن الأخ لأب وكذا من سفل منهم ثم العم لأب وأم ثم لاب فأما أولاد الأعمام فإنه يدفع إليهم الغلام فيبدأ بابن العم لأب وأم ثم بابن العم لأب والصغيرة لا تدفع إليهم ولو كان للصغيرة أخوة أو أعمام فاصلحهم أولى فإن تساووا أسنهم كذا في الكافي * قال في تحفة الفقهاء وإن لم يكن للجارية من عصباتها غير ابن العم فالاختيار إلى القاضي إن رآه أصح يضعها إليه ولا يفضها عند أمينة كذا في غاية البيان * وإذا لم يكن للصغيرة عصبية تدفع إلى الأخ لأب وأم ثم إلى الولد ثم إلى العم ثم إلى الأب وأم ثم لاب ثم لام كذا في الكافي * أبوالأم أولى من الخال ومن الأخ لام كذا في السراج الوهاج * ويدفع الذكور إلى مولى العتاقة ولا تدفع الأنثى كذا في الكافي * ولا حق للامة وأم الولد في الحضانة ما لم تعتقها فالحضانة لمولاه إن كان الصغير في الرق ولا يفرق بينه وبين الام إن كانا ملكاً وإن كان حراً فالحضانة لأقربائه الأحرار وإذا أعتقها كان أمها ما حق الحضانة في أولادهم الأحرار والمكاتبه أحق بولدها المولود في الكتابة بخلاف المولود قبلها كذا في العيني شرح الكنز * المدبرة كالقنية كذا في التبيين * لا حق لغير المحرم في حضانة الجارية ولا للعصبية الفاسق على الصغيرة كذا في الكفاية * ولا حضانة لمن تخرج كل وقت وتترك البنت ضائعة كذا في البحر الرائق * والام والجدة أحق بالغلام حتى يستغنى وقد رب بسبع سنين وقال القدوري حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده وقد روى أبو بكر الرازي يتسع سنين والفتوى على الأول والام والجدة أحق بالجارية حتى تنحيز وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى إذا بلغت حد الشهوة فالأب أحق وهذا صحيح هكذا في التبيين * الصغيرة إذا لم تكن مشتهة ولها زوج لا يسقط حق الام في حضانتها مادامت لا تصلح للرجال كذا في القنية * وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبية أولى بقدم الأقرب فالأقرب كذا في فتاى قاضيخان * وعيسكه هؤلاء إن كان غلاماً إلى أن يدرك فبعد ذلك ينظر إن كان قد أجعت رأيته وهو مأمون على نفسه يخل سبيله فيذهب حيث شاء وإن كان غير مأمون على نفسه فالأب يضمه إلى نفسه ويؤايله ولا نفقة عليه إلا إذا تطوع كذا في شرح الطحاوي * والجارية إن كانت ثيباً وغير مأمونة على نفسها لا يخل سبيلها ويضمها إلى نفسه وإن كانت مأمونة على نفسها فلا حق له فيها ويخل سبيلها وتزل حيث أحببت كذا في البدائع * وإن كانت البالغة بكرًا فلا ولياء حق الضم وإن كان لا يخاف عليها الفساد إذا كانت حديثة السن وأما

و بين الله تعالى وهذه
يجله مسائل احداها هذه
والثانية ان يقول لها أنت
مثل أمي ولم يقل على ولم ينو
شيئاً لا يلزمه شيء في قولهم
ولو قال أنت على كذا أمي أو
مثل أمي ونوى به البر
والكرامة لا يلزمه شيء وإن
نوى الظهار كان ظهاراً وإن
لم ينوشياً لا يلزمه شيء في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وقال محمد رحمه الله تعالى هو
الظهار وعن أبي يوسف رحمه
الله تعالى في رواية لا يلزمه شيء
كما قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى وفي رواية يكون عينا
إن تركها أربعة أشهر ولم
يقربها بابت بطلان وان
نوى الطلاق أو الظهار فهو
على ما نوى وإن لم ينوشياً
لا يلزمه شيء في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى
وقال محمد رحمه الله تعالى
وهو رواية عن أبي يوسف
رحمه الله تعالى أنه يكون
ظهاراً وفي رواية أخرى عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى

أنه يكون إيلاء وإن نوى به التحريم اختلفت الروايات فيه والصحيح أنه يكون ظهاراً عند الكل والمسئلة الثالثة إذا قال إذا أنت على حرام كذا نوى به الطلاق أو الظهار أو الإيلاء فهو على ما نوى وإن لم ينوشياً يكون ظهاراً في قول محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون إيلاء وذكر الخصاص رحمه الله تعالى الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما قال محمد رحمه الله تعالى والرابعة إذا قال لها أنت على حرام كظهر أحمي فإنه يكون ظهاراً وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أن نوى الطلاق أو الإيلاء فهو على ما نوى إلا أن عند محمد رحمه الله تعالى إذا نوى الطلاق يكون طلاقاً لا غير وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون طلاقاً وظهاراً وهو كالوطاق ثم ظهاراً أو ظاهراً ثم طلق فإنه يكون طلاقاً وظهاراً ولو قال لامرأته أنت على كالميتة والدم ولحم الخنزير اختلفت الروايات فيه والصحيح أنه إذا لم ينوشياً يكون إيلاء وإن نوى الطلاق يكون طلاقاً وإن نوى الظهار

لا يكون ظهرا ولو قال لها أنت على كفتي أي أو بطنها أو فرجها يكون ظهرا والاصل فيه أنه إذا شبهها بما لا يحل النظر فيه من أعضاء
الأم يكون ظهرا وإن شبهها بما يحل النظر إليه كالشعر والوجه والرأس واليد والرجل لا يكون ظهرا لها ولو قال أنت على كربة أي في
القياس يكون مظاهرا ولو قال لها خذك على كفتي أي أو رأسك على كرس أي لا يكون ظهرا ولو قال لها أنت على كظهر أمك يكون
ظهرا ولو قال كظهر بنتك إن كان دخل بها يكون ظهرا أو الأفلأ وإن شبهها بما أم لا لا يكون ظهرا كما لو شبهها بالأم ولو شبهها
بمزنمة الأب أو الابن قال محمد رحمه الله تعالى لا يكون ظهرا أو قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون ظهرا وهو الصحيح ولو شبهها بأم امرأة
أو ابنة امرأة قد زنى بها يكون ظهرا ولو قبل أجنبية بشهوة أو نظرا إلى فرجها بشهوة ثم شبه امرأة بأم تلك المرأة أو ابنتها لا يكون ظهرا
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال ولا يشبه هذا الوطء ولو شبهها بظهر امرأة لا تحل له في (٥٤٣) الجملة كالجوسية والمرتدة

ومنكوحة الغير لا يكون
ظهرا وكذا التشبيه
بالرجل أي رجل كان ولو
قال أنت على كظهر أمي إن
شاء الله لا يكون ظهرا كما
لا يكون طلاقا ولو قال أنت
على كظهر أمي إن شاء فلان
أو قال أنت على كظهر أمي
إن شئت فهو على المشيئة
في المجلس ولو ظاهر من
أتمه أو أم ولده يكون باطلا
لا يحرم عليه وطؤها والمرأة
إذا ظهرت من زوجها كان
باطلا لا يلزمها الكفارة كما
لو أضافت الطلاق إلى زوجها
وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى يلزمها الكفارة إذا
كررا الظهار على امرأة يزمه
بكل ظهار كفارة وكذا لو
ظاهر من أربع نسوة يلزمه
بكل امرأة كفارة وظهار
الأخرس بالكفاة والاشارة
المعروفة لازم ولو ظاهر
موقتا بان قال أنت على
كظهر أمي اليوم أو الشهر أو
السنة يصير مظاهرا في الحال

إذا دخلت في السن واجتمع لها رأيها وعفتها فليس للأولياء الضم ولها أن تنزل حيث أحببت لا يتخوف عليها
كذا في المحيط * وإن لم يكن لها أب ولا جد ولا غيره - ما من العصباء أو كان لها عصبية مفسدة فللقاضي أن
ينظر في حالها فإن كانت مأمونة خلاها تنفرد بالصبي سواء كانت بكرا أو ثيبا والأوضاع عند امرأة أمينة
ثقة تقدر على الحفظ لانه جعل ناظر المسلمين كذا في العيني شرح السكندر * لو أن امرأة جاءت بالصبي تطلب
الثقة من أبيه فقالت هذا ابن بنتي منك وقدمات أمه فأعطني نفقته فقال الأب صدقت - هذا ابن من
ابنتك فاما أمه فلم تمت وهي في منزلي وأراد أخذ الصبي منه لم يكن له ذلك حتى يعلم القاضي أمه ويحضر هي
فتأخذها فان أحضر الأب امرأة فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت الجدة ما هذه ابنتي وقدمات ابنتي
أم هذا الصبي فالقول في هذا قول الرجل والمرأة التي معه ويدفع الصبي إليه وكذلك الجدة لو حضرت وقالت
هذا ابن ابنتي من هذا الرجل وقدمات أمه وقال الرجل هذا ابني من غير ابنتك من امرأة لي فالقول قوله
ويأخذ الصبي منها ولو أحضر الأب امرأة وقال هذا ابني من - هذه لا من ابنتك وقالت الجدة ما هذه أمه بل
أمه ابنتي وقالت التي أحضرها الرجل صدقت ما أنا بأمه وقد كذب - هذا الرجل وليكني امرأته فان الأب
أولى به ويأخذها - كذا في الظهيرية * ذكر في السراجية إن الأم تستحق أجرة على الحضانه إذا لم تكن
منكوحة ولا معتدة لانه وتلك الأجرة غير أجرة رضاعه كذا في البحر الرائق * وإذا كان الأب معسرا
وأبت الأم أن تربي الأباجرة وقالت العمة أنا أربي بغير أجرة فان العمة أولى هو الصحيح كذا في فتح القدير
* الولد متى كان عند أحد الأبوين لا يمنع الآخر من النظر إليه وعن نعا هذه كذا في التارخية نافلا عن

الحاوي

(فصل) * مكان الحضانه مكان الزوجين (١) إذا كانت الزوجية بينهما قائمة حتى لو أراد الزوج أن
يخرج من البلد فاراد أخذ ولده الصغير من له الحضانه من النساء ليس له ذلك حتى يستغنى عنها وإن أرادت
المرأة أن تخرج من المصر الذي هو فيه إلى غيره فلا زوج أن يمنعها من الخروج سواء كان معها ولد أو لم تكن
وكذلك إذا كانت معتدة لا يجوز لها الخروج مع الولد بدونه ولا يجوز للزوج إخراجها كذا في البدائع
* وإذا وقعت الفرقة بين الرجل وامرأته فارادت أن تخرج بالولد عند انقضاء عدتها إلى مصرها فإن كان
النكاح وقع في مصرها فلها ذلك وإن كان وقع النكاح في غير مصرها فليس لها ذلك إلا أن يكون بين موضع
الفرقة وبين مصرها قرب بحيث لو خرج الأب طالعة الولد يمكنه الرجوع إلى منزله قبل الليل فيئذ هذه
بنزلة محال مختلفة في مصرها أن تتحول من محل ولو أرادت أن تنتقل إلى بلد ليس يبلدها ولم يقع فيه النكاح

(١) مطلب مكان الحضانه مكان الزوجين

فإذا مضى ذلك الوقت بطل ولو قال لأجنبية إذا تزوجت كنت أنت على كظهر أمي فتزوجها يكون مظاهرا ولو قال إذا تزوجت كنت طالق
ثم قال إذا تزوجت كنت على كظهر أمي فتزوجها يلزمه الطلاق والظهار جميعا لانه ما يقع في حالة واحدة وكذا لو قال إذا تزوجت كنت
على كظهر أمي وأنت طالق فتزوجها يلزمها الطلاق والظهار جميعا ولو قال إذا تزوجت كنت طالق وأنت على كظهر أمي فتزوجها يقع الطلاق ولا يلزمه
الظهار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى لزما جميعا وهذا بناء على أن الترتيب في التعليق يوجب
الترتيب في النزول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أصحابه رحمه الله تعالى لا يوجب فإذا وقع الطلاق أو لا عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى والمباني لا تكون محلا للظهار فلا يلزمه الظهار أما إذا نزل الظهار أولا وسبق الظهار لا يخرجهما من أن تكون محلا للطلاق فيقع
الطلاق أيضا إذا ظاهر من امرأته ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد ذلك آخر كان مظاهرا لا يحل له وطؤها قبل التكفير لأن وقوع الفرقة

لا يطل الظهار وكذا لو ارتدت والعماد بالله ثم أسأت فتزوجها وان ارتداهما والعماد بالله ثم أسلمانهما على الظهار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا لو طاهر من امرأته وهي أمة ثم اشتراها لا يحل له وطؤها قبل التكفير وكذا لو أعتقها ثم تزوجها ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي ثم طلقها فبانت منه ثم دخلت الدار في العدة لا يلزمه الظهار لانه لو نجز الظهار في هذه الحالة لا يصح فكذا اذا صار المعلق منجزا عند وجود الشرط * وكفارة الظهار مذكورة في كتاب الله تعالى * المظاهر اذا لم يكفر ورفع الامر الى القاضي بحسبه القاذي حتى يكذرا أو يطلوا والله أعلم * (باب الايلاء) * الايلاء منع النفس عن قربان المنكوحه منعاً مؤكداً باليمين بالله تعالى أو غيره من طلاق أو عتاق أو صوم أو حج ونحو ذلك مطلقاً أو مؤقتاً بأربعة أشهر من الحرائر وشهرين في الاماء من غير ان يتخللها وقت يمكنه قربانها فيه من غير حنث فان تخلل لا يكون مولياً (٥٤٤) ومورد ذلك ان يقول للحره والله لا أقربك أربعة أشهر الا يوماً أو قال سنة الا يوماً فانه

فليس له اذ ذلك الا اذا كان بين البلدين قرب على التفصيل الذي قلنا كذا في المحيط * ولو انتقلت من مصر الى مصر ليس بقريب ولم يكن مصرها لكن أصل العقد كان به ليس له اذ ذلك على رواية المبسوط وهو الصحيح كذا في الفتاوى الكبرى * واذا كانت المرأة والزوج من أهل السواد وأرادت أن تنقل الولد الى قريتها وقد وقع النكاح فيها فلها اذ ذلك وان كان وقع في غيرها فليس لها نقله الى قريتها ولا الى القرية التي وقع فيها النكاح اذا كانت بعيدة وان تقارب بحيث يمكن لأب نظر الصبي ويعود قبل الليل فلها اذ ذلك كذا في السراج الوهاج * وان كان الأب متوطناً في مصر وأرادت أن تنقل الولد الى القرية فان تزوجها فيها وهي قريتها فلها ذلك وان كانت بعيدة من مصر وان لم تكن قريتها فان كانت قريبة ووقع أصل النكاح فيها فلها اذ ذلك كما في مصر وان كان لم يقع النكاح فيها فليس لها اذ ذلك وان كانت قريبة من مصر كذا في البدائع * وان أرادت أن تنقله من قرية الى مصر جامع وليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيه فليس لها اذ ذلك الا أن يكون المصر قريتها من القرية على التفسير الذي قلنا كذا في المحيط * وليس للمرأة أن تنقل ولدها الى دار الحرب وان كان قد تزوجها هناك وكانت حرة بعد أن يكون زوجها مسلماً أو ذمياً وان كان كلاهما حراً بين فلها ذلك كذا في البدائع * وان ماتت الأم حتى وصلت الحضنة الى الحدة أم الام فليس لها أن تنقل الولد الى مصرها وان كان أصل العقد فيه وكذا أم الولد اذا اعتقت لا تخرج الولد من المصر الذي فيه أبوه كذا في غاية البيان * غير الحدة كالحدة كذا في البحر الرائق * وفي المنتقى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل تزوج امرأة بالبصرة فولدت له ولداً ثم ان هذا الرجل أخرج ولده الصغير الى الكوفة وطلقها لخاصته في ولدها وأرادت رده عليها قال ان كان الزوج أخرجه اليها بما هو فليس عليه ان يردّه ويقتلها اذ هي اليه وخذيته فاروان كان أخرجه بغير امرها فله ان يجبيء اليها ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل خرج مع المرأة وولدها من البصرة الى الكوفة ثم طلقها فله ان يردّها فيؤخذ بذلك كذا في الظهيرية * واذا أخذ المطلق ولده من حضنته لزواجه له أن يسافر به الى أن يعود حتى أمته هكذا في البحر الرائق ناقلاً عن الفتاوى السراجية * والله أعلم بالصواب

(الباب السابع عشر في النفقات) وفيه ستة فصول

(الفصل الاول في نفقة الزوجة) يجب على الرجل نفقة امرأته المسلمة والذمية والفقيرة والغنية دخل بها ولم يدخل كبيرة كانت المرأة أو صغيرة يجامع مثلها كذا في فتاوى قاضيان * سواء كانت حرة أو مكاتبه كذا في الجوهر النيرة * تكاموا في تفسير البلوغ مبالغ الجماع والمختار أنهما لم تبلغ تسعاً لم تبلغ مبالغ الجماع

يجتنب في عيونه بالس بدون الجماع في الفرج ولو قال لايس فرجى فرجك يكون مولياً لانه يراهم هذا الكلام بالجماع في النرج وعليه ولو قال اكر يا توخيم فانت طالق ولم ينوشياً يكون مولياً لان مراد الناس من هذا الجماع ان نوى المضاجعة لا يكون مولياً فان ضابحه اولى بجماعها كذا حاشا ولو قال اكر من دست برن فراز كنم تا يكسال فعلى كذا ولم يقربها بأربعة أشهر تبين بطلانها لانه يراهم في العرف بالجماع ولهذا لو جامعها في السنة قميادون الفرج لا يجتنب في عيونه ولو قال لامرأته ان قربتك أو دعوتك الى فراشي فانت طالق لا يكون مولياً لانه يمكنه قربانها من غير وقوع الطلاق بأن يدعوها الى الفراش فيجث ثم يقربها بعد ذلك من غير ان يجتنب بالقربان ولو قال لامرأته ان اغتسلت من جنباتي مادمت امرأتي فانت طالق ثلاثاً وأعاد هذا القول وكانت المرأة حامل ولم يقربها بعد هذه المقالة حتى وضعت حملها بعد أربعة أشهر فماذا فانه تبين بواحدة عند انقضاء أربعة أشهر لانه كان مولياً وتنعى عدها بوضع الحمل فان تزوجها بعد ذلك لا يكون

لا يكون مولياً ما لم يدخل اليوم المستثنى وكذا لو قال والله لا أقربك حتى يقدم ولان لا يكون مولياً لانه يتوهم قدمه في المدة وكذا لو قال والله لا أقربك حتى تموت أو يموت فلان لا يكون مولياً لاحتمال ان يموت فلان في المدة ولو حلف لا يقربها حتى يخرج الدجال أو حتى تطلع الشمس من مغربها يكون مولياً استحساناً ولو قال والله لا أقربك حتى أعتق عبدي هذا أو حتى أطلق فلان لا يكون مولياً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو قال والله لا أقربك حتى تموت أو حتى تقتل أو حتى أقتل يكون مولياً ولا يكون مولياً الا بالخلف على الجماع في الفرج فان كان يجتنب بدون الجماع في الفرج لا يكون مولياً * رجل قال لامرأته والله لايس جلدى جلدك لا يكون مولياً لانه

أخرى ومضت أربعة أشهر
أخرى لا يقع عليها طلاق
آخر لان المين كانت موقنة
الى سنة ولم يتيق بعد هذا
التزوج الى تمام السنة أربعة
أشهر فلا يقع عليها طلاق
آخر * رجل قال لامرأته
ان قربتك فعبدي هذا حر
قضت أربعة أشهر وخصمته
الى القاضي ففرق بينهما ثم
أقام العبد البينة انه حر
الاصل فان القاضي يقضى
بحريته ويطلق الايلا ويرد
المرأة الى زوجها لانه تبين انه
لم يكن موليا * رجل قال
لامرأته والله لا أقربك في
هذا البيت لا يكون موليا
* رجل قال لامرأته اكر
تواند رباني مرافأنت طالق
وأراد به حظر الجماع على
نفسه يكون موليا وان لم يرد
به حظر الجماع وانما أراد به
انه لا حاجة له الى جماعها
لا يكون موليا وكذا لو لم ينو
شيئا لا يكون موليا * رجل
الى من امرأته ثم قال اشركت

وعليه الفتوى هكذا في التارخانية * والصحيح أنه لا عبرة للسن وانما العبرة للاحتقال والقدرة كذا في الكافي
* المرأة ان كانت صغيرة مثلها الاوطأ ولا يصلح الجماع فلا نفقة لها عندنا حتى تصير الى الحالة التي تطبق
الجماع سواء كانت في بيت الزوج أو في بيت الأب هكذا في المحيط * الكبيرة اذا طلبت النفقة وهي لم ترف
الى بيت الزوج فلها اذالك اذا لم يطالبها الزوج بالنفقة ومن مشايخ بلخ رجعهم الله تعالى من قال لا تستحقها
اذ لم ترف الى بيته والفتوى على الاول كذا في الفتاوى الغياثية * فان كان الزوج قد طالها بالنفقة فان لم
تتمنع عن الانتقال الى بيت الزوج فلها النفقة فاما اذا امتنعت عن الانتقال فان كان الامتناع بحق
بأن امتنعت لتستوفي مهرها فلها النفقة وأما اذا كان الامتناع بغير حق بأن كان أوفاها المهر أو كان المهر
مؤجلاً أو وهبته منه فلا نفقة لها كذا في المحيط * وان نشرت فلا نفقة لها حتى تعود الى منزلها والناشرة
هي الخارجة عن منزل زوجها المانعة نفسها منه بخلاف ما لو امتنعت عن التمكن في بيت الزوج لان
الاحتباس قائم ولو كان المنزل ملكها فنعته من الدخول عليها لا نفقة لها الا أن تكون سألته أن يحولها الى
منزلها أو يكتري لها منزلاً واذا تركت النشوز فلها النفقة ولو كان يسكن في أرض الغصب فامتنعت منه لها
النفقة كذا في الكافي * وان كانت شملت نفسها ثم امتنعت لاستيفاء المهر لم تكن ناشرة في قول أبي حنيفة
رجحه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيخان * رجل يسكن أرض المملوك يريد أرض السلطان ويأخذ المال
من السلطان فقالت المرأة لا أقعد معك في أرض المملوك ولا آكل من مالك قالوا ليس لها ذلك واثمت
بالامتناع عن ذلك وتصير ناشرة وسئل بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلح والمرأة تأتي أن تكون معه
قال ليس لها ذلك كذا في الظهيرية * اذا تغيبت المرأة عن زوجها أو ابتان تحول معه حيث يريد من
البلدان وقد أوفاهامهرها فلا نفقة لها عليه وان لم يعطها مهرها وباق المسئلة بحالها فلها النفقة هذا اذا لم
يدخل بها وان دخل بها فكذا في الجواب في قول أبي حنيفة رجحه الله تعالى وفي قولهم لا نفقة لها سواء
أوفاهامهر أم لا قال الشيخ الامام أبو القاسم الصفار هذا كان في زمانهم أما في زماننا فلا يغلك الزوج أن
يسافر بها وان أوفى صداقها كذا في المحيط * اذا حبست المرأة في دين فلا نفقة لها قال الكرخي اذا حبست
في دين لا تقدر على أدائه فلها النفقة وان كانت تقدر فلا نفقة لها والفتوى على أنه لا نفقة لها في الوجهين
كذا في الجوهرة النيرة * وهذا اذا كان الزوج لا يقدر على الوصول اليها في المجلس وان وجدته مكانا يصل
اليها قالوا تجب لها النفقة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو غصبها غاصب وهرب بها أو حبست ظلماً ذكر
الخصاف أنها لا تستحق قال الصدر الشهيد حسام الدين وعابيه الفتوى كذا في الغياثية * ولو حبس الزوج
وهو يقدر على أداء الدين أو لم يقدر أو هرب فلها النفقة كذا في غاية السروجي * وان حبس في سجن

(٦٩ - فتاوى اول) في ايلائك هذه لامرأة أخرى لا يكون موليها من الثانية ولو أشرك في الظهار صرح اشراكه لان الكلام الاول قد تم فلا يملك تغييره وفي الظهار باشرالك الثانية لا يتغير حكم الاولى وفي الايلاء يتغير لانه لو صح الاشراك في الايلاء يتعلق الخنث بقربانها جميعا فلا يصح اشراكها بزوجين قال لامرأتين له والله لا أقرب بكما يكون موليها مني ما حتى لومضت أربعة أشهر ولم يقرب يقع على كل واحدة منهما تطليقة ولو قال والله لا أقرب واحدة منكما كان موليها من واحدة حتى لومضت أربعة أشهر يقع الطلاق على احدهما بزوجين الى من امرأته ثم طلقها اثلاثا ثم تزوجها بعد زوج آخر لا يكون موليها وليس الايلاء كالظهار لان الايلاء يتعلق الطلاق بعدم القربان فيستفيد الملك القائم وبالطلاق الثلاث يطل بذلك الملك بخلاف الظهار لانه تحريم الى غاية وليس بطلاق وعلى قول زفر رحمه الله تعالى لا يطل الايلاء بالطلاق الثلاث بزوجين الى من امرأته ثم طلقها تطليقة بائنة ان مضت أربعة أشهر من وقت الايلاء وهي في العدة طلقت أخرى

بالإبلاء وانقضت عدتها ثم تمت مدة الإبلاء لا يقع الطلاق بالإبلاء فعدة الطلاق ومدة الإبلاء كشرى رهان أيهما سبق كان الحكم له * رجل
 إلى من امر أنه ثم طلقها ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضاء العدة كان الإبلاء على حاله حتى لو تمت أربعة أشهر من وقت الإبلاء يقع عليها تطليقة
 أخرى بحكم الإبلاء وان تزوجها بعد ما طلقها بعد انقضاء العدة كان مولى لكن يعتبر مدة الإبلاء من وقت التزوج * رجل إلى من امر أنه بعد
 ما طلقها تطليقة ثانية لا يكون مولى * رجل إلى من امر أنه وبينه وبينها ميرة أربعة أشهر أو أكثر وهو مريض لا يقدر على الجماع كان فيؤء
 باللسان عندنا يقول فتت اليها فان فاء بلسانه ثم برأ في الأربعة الأشهر يطل ذلك التي ولا يكون فيؤء إلا بالجماع وان كان المولى محبوبا بغير
 حق جاز أن يكون فيؤء باللسان ويكون بمنزلة الغائب والمريض ولو فاء المريض بقلبه دون لسانه لا يعتبر * المولى اذا جامع امرأته فيمادون
 الفرج لا يكون ذلك نيا (٥٤٦) * (فصل في الفرق بين الزوجين بملك أحدهما صاحبه وبالكفر) * رجل اشترى امرأته أو شيئا منها

السلطان ظلموا اختلوا فيه والصحیح أنها تستحق النفقة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان الزوج في بلدة
 أخرى قدر سفر فبعث اليها الحولة والراح حتى تنتقل اليه - ولم تجد محرما ولم تذهب تستحق النفقة كذا في
 الوجيز للكردي * والاصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى المرأة ان كانت لا تصلح للجماع فلا نفقة لها
 سواء كان الزوج يطبق الجماع أو لا يطبق وان كانت المرأة تطبق الجماع فلها النفقة سواء كان الزوج يطبق
 الجماع أو لا يطبق كذا في المحيط * وان كان الزوج صغيرا والمرأة كبيرة فلها النفقة لوجود التسليم وكذلك
 اذا كان الزوج مجبوبا أو غنيا أو مريضا لا يقدر على الجماع أو خارجا للجماع فلها النفقة لوجود التسليم كذا
 في البدائع * وان كانا صغيرين لا يقدرا على الجماع فلا نفقة لها للجزم من قبلها فصار كالمحبوب والعين
 اذا كانت تحت مغيرة كذا في التبيين * ولو كانت المرأة مريضة قبل النقلة مرضا يمنع من الجماع فنقلت
 وهي مريضة فلها النفقة بعد النقلة وقبلها أيضا اذا طلبت النفقة فلم ينقلها الزوج وهي لا تمتنع من النقلة
 لو طالبها الزوج وان كانت تمتنع فلا نفقة لها كالصححة كذا في ظاهر الرواية * وان نقلت وهي صححة
 ثم مرضت في بيت الزوج مرضا لا تستطيع معه الجماع لم تبطل نفقتها بخلاف كذا في البدائع * ولو
 مرضت المرأة في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت الى دار أبيها قالوا ان كانت بحال يمكنها النقل الى بيت
 الزوج في محفة أو نحوها فلم تنتقل لان نفقة لها وان كان لا يمكن نقلها فلها النفقة كذا في فتاوى قاضيخان
 المرأة اذا كانت رتقاء أو قرناء أو صارت مجنونة أو أصابها إبلاء يمنع من الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها
 بحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعدما انتقلت الى بيت الزوج أو قبل ذلك اذا لم
 تكن مائعة نفسها بغير حق كذا في المحيط * ولو حجت المرأة حجة فريضة فان كان ذلك قبل النقلة فان حجت
 إبلاء محرم ولا زوج فهي ناشئة وان حجت مع محرم لها دون الزوج فلا نفقة لها في قوله - جميعا وان كانت
 انتقلت الى منزل الزوج فقد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لها النفقة وقال محمد رحمه الله تعالى لان نفقة لها
 كذا في البدائع * وهو الاظهر كذا في السراج الوهاج * وأما اذا حج الزوج معها فلها النفقة اجماعا وتجب
 عليه نفقة الحضر دون السفر ولا يجب الكراء أما اذا حجت للتطوع فلا نفقة لها اجماعا اذا لم يكن الزوج
 معها كذا في الجوهرة النيرة * وان حجت مع زوجها حجة نفلا كانت لها نفقة الحضر لان نفقة السفر كذا
 في فتاوى قاضيخان * أجمعوا على أن الصوم والصلاة لا يسقطان النفقة كذا في غاية السروحي * رجل
 اتهم بامرأة بها حبل فزوجه أبوها منه والزوج ينكر أن يكون الحبل منه جازا لنكاح ولا نفقة على الزوج
 لانه ممنوع من استمتاعها بمعنى من قبلها كذا في محيط السرخسي * وأما اذا أقر الزوج أن الحبل منه
 فالنكاح صحيح بالاتفاق وهو غير ممنوع من وطئها فتستحق النفقة عند الكل كذا في المحيط * واذا كان

يطل النكاح فان طلقها
 قبل أن تنقض مدة تنقض
 فيها العدة لا يقع طلاقه لان
 الطلاق لا يقع الا في النكاح
 أو في عدة النكاح والمملوكة
 تحبل لمولاها ملك اليمين فلم
 يكن عليها العدة لا بحق
 المولى ولا بحق الشرع ولو
 اعتقها بعد ما اشتراها ثم
 طلقها قبل ان تنقض مدة
 تنقض فيها العدة يقع طلاقه
 عليها في قول محمد وأبي يوسف
 رحمه الله تعالى الاول
 ثم رجع أبو يوسف عن هذا
 وقال لا يقع وهو قول زفر
 وعليه الفتوى * رجل قال
 لامرأته الامة أنت طالق للسنة
 ثم اشتراها فجاء وقت السنة
 لا يقع الطلاق وكذا لو آلى
 منها ثم اشتراها فانقضت مدة
 الإبلاء وكذا لو علق طلاقها
 بشرط ثم وجد الشرط بعد
 ما ملكها لا يقع الطلاق
 وان اعتقها بعد ما اشتراها
 ثم جاء وقت السنة أو انقضت
 مدة الإبلاء وجد الشرط
 يقع الطلاق في قول محمد رحمه

الله تعالى وفي قياس قول أبي يوسف لا يقع وعليه الفتوى * حرة اشترت زوجها أو شيئا منه بطل النكاح فان اعتقت زوجها لرجل
 ثم طلقها وهي في العدة لا تطلق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وتطلق في قوله الاول وهو قول محمد ولو قال العبد لامرأته الحرة أنت
 طالق للسنة ثم ملكك زوجها فجاء وقت السنة يقع عليها الطلاق لان الحرة لا تحل لعبدها فيظهر وجوب العدة عليها فتكون محلا للطلاق
 بخلاف الفصل الاول * منكوبة ارتدت والعياذ بالله حكى عن أبي نصر وأبي القاسم الصفار انهما قال لا تقع العدة بينهما حتى لا تصل الى
 مقصودها ان كان مقصودها الفرقه وفي الروايات الظاهرة تقع الفرقه وتجبس المرأة حتى تسلم ويجدد النكاح سدا لهذا الباب عليها * رجل
 علّق طلاق امرأته بدخول الدار ثم ارتدوا العياذ بالله ولحق بدار الحرب فدخلت الدار لا يقع الطلاق عليها في قول أبي حنيفة وكذا لو آلى منها
 ولحق بدار الحرب ثم انقضت مدة الإبلاء لا يقع الطلاق ولو طلقها بعد الحاق بدار الحرب لا يقع الطلاق فان عاد الى دار الاسلام مسلم وهي في

العدة وطلقها بعد ما خرج من دار الحرب لا يقع الطلاق في قول أبي يوسف إلا تخرج الله تعالى ويقع في قوله الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى * والمرأة إذا ارتدت عن الإسلام والعباد بالله ولحق بدار الحرب فطلقها زوجها ثم عادت إلى دار الإسلام مسلمة لا يقع الطلاق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لسقوط العدة عنها باللعوق بدار الحرب وفي قول صاحبيه يقع الطلاق لبقاء العدة وإنما لا يقع قبل العود إلى دار الإسلام لاختلاف الدارين * الصغيرة المسلمة إذا كانت تحت زوج وارتد أبوها عن الإسلام لم ين من زوجها فان لحقها بدار الحرب بآنت وان ارتد الأب ولحق بها بدار الحرب وأمها ماتت في دار الإسلام مسلمة أو مرتدة لم ين الصغيرة من زوجها * نصرانية صغيرة تحت مسلم نجس أبوها أو نصرانية قد ماتت أو هي حية لم ين الصغيرة من زوجها ولو نجس الأب وان بآنت من زوجها وان لم يلحقها بدار الحرب * مسلمة بالغة تحت مسلم صارت معتوبة فارتد الأب وان لحقها بدار الحرب لم ين من زوجها * مسلم تزوج (٥٤٧) نصرانية صغيرة لها أبوان نصرانيان فبلغت الصغيرة وهي لا تعقل

النصرانية ولا دين من الأديان ولا تصفه بآنت من زوجها وكذا الصغيرة المسلمة بالإسلام الأبوين إذا بلغت وهي لا تعرف الإسلام ولا تصفه بن من زوجها كأنها ارتدت واهذا اختار الأتقياء والعلماء استيضاف المرأة وهو حسن ولكن ينبغي أن يكون الاستيضاف على وجه الاستفهام ليسيرا للوصف عليها فان قالت إنما عقل الإسلام وأقدر على الوصف ولكن لأصفه قالوا تن من زوجها لانها تركز ركن الإسلام وهو الاقرار باللسان عند الحاجة بغير عذر فتكون مرتدة وان قالت أنا عقل الإسلام ولا أقدر على الوصف اختلفوا فيه قال بعضهم بن من زوجها لان الجهل ليس بمسذر وقال بعضهم لا بين لان ردة السكران لا تصح استمسلا مع ان سبها معصية باشرها

لرجل نسوة بعضهن حرائر مسلمات وبعضهن اماء أو ذميات فهن في النفقة سواء كذا في التتارخانية * كل من وطئت بشبهة فلا نفقة لها كذا في الخلاصة * قال ولا نفقة في النكاح الفاسد ولا في العدة منه ولو كان النكاح صحيحا من حيث الظاهر ففرض القاضي لها النفقة وأخذت ذلك شهر راثم ظهر فساد النكاح بأن شهد الشهود أنها اخته من الرضاة وفرق القاضي بينهما رجوع الزوج على المرأة بما أخذت وأما إذا انفق الزوج عليها مسامحة من غير فرض القاضي لها النفقة لم يرجع عليها بشئ كذا ذكره الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في شرح أدب القاضي كذا في الذخيرة * وأجمعوا أن في النكاح بغير شهود تستحق النفقة كذا في الخلاصة * ولو ألى منها أو ظاهر منها فلها النفقة ولو تزوج أخت امرأته أو غتمت أو خالته ولم يعلم بذلك حين دخل بها وفرق بينهما وجب عليه أن يعتزل عنها مدة عدة أختها فلا مهر أنه النفقة ولا نفقة لاختها وان وجبت عليها العدة كذا في البدائع * إذا كان زوج المرأة موسرا ولها خادم فرض عليه نفقة الخادم هذا إذا كانت حرة فان كانت أمة لا تستحق نفقة الخادم فان كان لها خادمان أو أكثر لا يفرض لأكثر من خادم عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقالوا ان الزوج الموسر يلزمه من نفقة الخادم ما يلزم المعسر من نفقة امرأته وهو أدنى الكفاية كذا في الكافي * واختلفوا في هذا الخادم فقيل هي جارية مملوكة لها وان كانت غير مملوكة لها لا تستحق النفقة للخادم في ظاهر الزاوية ولو كان الزوج معسرا لا تجب عليه نفقة خادمها وان كان لها خادم فيماروا بالحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الأصح هكذا في التبيين * وإذا قال الزوج لامرأته لا أنفق على أحد من خدمك لكن أعطى لك خادما من خدي ليعلمك وأبت المرأة ذلك لم يكن للزوج ذلك ويجبر على نفقة خادم واحد من خدم المرأة امرأة لها مماليك فقالت لزوجها أنفق عليهم من مهرى فأنفق عليهم فقالت المرأة لا أجعل النفقة محسوبة لأنك استخدمتهم فما أنفق عليهم بالمعروف فهو محسوب عليها كذا في الفتاوى الكبرى * وإذا طلمت المرأة من القاضي أن يفرض لها النفقة على الزوج فان كان حاضرا صاحب مائة فالقاضي لا يفرض لها النفقة وان طلبت الا اذا ظهر للقاضي أنه يضربها ولا ينفق عليها فحينئذ يفرض لها النفقة وان لم يكن صاحب مائة فالقاضي يفرض لها النفقة في كل شهر أو بأمره أن يعطيها هكذا في المحيط * ولا يقدر نفقتها بالدرهم والدنانير على أي سعر كانت بل يقدر بها على حسب اختلاف الاسعار غلا وورخصا رعاية للجائنين كذا في البدائع * ولو فرضت لها النفقة مشاهرة يدفع اليها كل شهر فان لم يدفع وطلبت كل يوم كان لها أن تطالب عند المساء كذا في الفتاوى الكبرى * وإذا أراد الفرض والزوج موسرا كل الخبز الخوازي والعم المشوى والمرأة معسرة أو على العكس اختلفوا فيه والصحيح أنه يعتبر حالهما كذا في الفتاوى الغياثية * وعليه الفتوى حتى كان لها نفقة

اختيارا فلا ن لا تعتبر ردة هذه كان أولى * الصبي الذي يعقل يصح ارتداده ووجب الفرقة في قول أبي حنيفة ومحمد وكذا الوارثت الصبية التي تعقل * إذا بلغ الصبي عاقلا وهو لا يصف الإسلام يكون مرتدا الا انه لا يعقل كالمكروه على الإسلام إذا أسلم ثم ارتد تصح ردة ولا يقتل * صبي نصراني زوجه أبوه نصرانية فأسلمت المرأة لا يفرق القاضي بينهما حتى يعقل الصبي الإسلام فإذا عقل يعرض عليه الإسلام فان أبي فرق القاضي بينهما كالأول كان بالغاي عرض الإسلام عليه فان أبي فرق القاضي بينهما * زوجان مسلمان ارتد معا والعباد بالله لم تقع الفرقة بينهما استمسنا حتى لو أسلما كان النكاح قائما بينهما * الذي إذا انتقل من دين لا يتعرض له وقال الشافعي يؤمر أن يسلم أو يعود إلى دينه الأول فان لم يفعل حتى مضت ثلاث حيض تين امرأته حرية خرجت اليها مسلمة تزوجها الحربي في دار الحرب وقعت الفرقة بينهما وكذا لو خرج الحربي إلى دار الحرب كافر في دار الحرب الا انها

ان خرجت مسألة مراغمة لاعداء عليهما في قول أبي حنيفة رجهما الله تعالى وقال صاحباه نجيب عليهما العدة وكذا لو خرج أحدهما ذميا تقع
الفرقة بينهما وان خرج أحدهما مستامنا لا تقع الفرقة ولو خرجا بامان فأسلمت المرأة في رواية هي امرأته حتى تحيض ثلاث حيض وفي
رواية يعرض الاسلام على الزوج فان أبي فرق بينهما وان لم يعرض الامام الاسلام عليه لا تقع الفرقة حتى تحيض ثلاث حيض * اذا أسلم
أحد الزوجين في دار الحرب تنوقف الفرقة بينهما على مضي ثلاث حيض * ذممة أسلمت في دار الاسلام يعرض الاسلام على زوجها فان أسلم
والا فرق القاضي بينهما ويكون طلاقا في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وقال أبو يوسف لا يكون طلاقا وان أسلم الزوج وامرأته
حربية أو مجوسية يعرض الاسلام عليهما فان أسلمت والافرق بينهما ولا يكون طلاقا فان كانت تكاينة يبقى النكاح بينهما على حاله وردة أحد
الزوجين لا تكون طلاقا وقال محمد (٥٤٨) رجهما الله تعالى ردة الزوج تكون طلاقا قياسا على اباة الزوج * (فصل في اللعان) * اللعان

لا يجزى الابن زوجين حرين
مسلمين عاقلين بالغين غير
محدودين في قذف لان اللعان
عندنا شهادات مؤكدة
بالايمان فلا يجزى اذا لم يكونا
من أهل الشهادة أو لم يكن
أحدهما من أهل الشهادة مع
أهلية الشهادة يراعى العفة
والاحسان في جانب المرأة
ويجزي اللعان بين الفاسقين
والاعميين لانهم من أهل
الشهادة ينقد النكاح
بمحضرهم ما وسبب اللعان
قذف الزوجة قذفا وجب
الحذف في الجانب واذا تحقق
السبب وامتنع اللعان لمعنى
من قبل المرأة ان كان الزوج
حرا عاقلا مسلما بالغ غير محدود
في قذف والمرأة كافرة أو أمة
أو صغيرة أو مجنونة أو خرساء
أو غير عفيفة أو موطوءة
بشبهة لا يجزى اللعان ولا
يجب حذف القذف على الرجل
وان امتنع اللعان لمعنى من
قبل الزوج كان الزوج أهلا
لوجوب الحذف عليه كان عليه

اليسار ان كانا موسرين ونفقة العساران كانا معسرين وان كانت موسرة وهو معسر لهما فوق ما يفرض لو
كانت معسرة فيقال له اطعمها خبز البر وباجة أو باجتين وان كان الزوج موسرا مفراطا اليسار نحو أن يأكل
الحلواء واللحم المشوي والباجات (١) وهي فقيرة كانت تأكل في بيتها خبز الشعير لا يجب عليه أن يطعمها
ما يأكل بنفسه ولا ما كانت تأكل في بيتها ولكن يطعمها خبز البر وباجة أو باجتين وفي ظاهر الرواية يعتبر
حال الزوج في اليسار والاعسار كذا في الكافي * وبه قال جميع كثير من المشايخ رجهما الله تعالى وقال في
التحفة انه الصحيح كذا في فتح القدير * وقال مشايخنا رجهما الله تعالى والمستحب للزوج اذا كان موسرا
مفراطا اليسار والمرأة فقيرة أن يأكل معها ما يأكل بنفسه قال في الكتاب وكل جواب عرفته في فرض النفقة
من اعتبار حال الزوج أو اعتبار حالهما فهو والجواب في الكسوة كذا في الذخيرة * اذا كان معسرا وهي
موسرة سلم لهما قدر نفقة المعسرات في المال والزائد يبق ديني في ذمته كذا في التبيين * وان قال انما معسر
وعلى نفقة المعسرين كان القول قوله الا أن تقيم المرأة البينة على يساره فان أقامت المرأة البينة انه موسر
قضى عليه بنفقة الموسرين وان أقامت البينة كانت البينة بينة المرأة وان لم تكن له ما بينة وظلمت من
القاضي أن يسأل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسنا فان أخبره عدله انه موسر
لا يقبل القاضي ذلك وان أخبره عدله ان موسر قضى القاضي بنفقة الموسرين وان لم يتلفظا بلفظ الشهادة
يشترط العدد والعدالة في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظ الشهادة وان قال لا سمعنا انه موسر وبلغنا ذلك لا يقبل
القاضي ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * واذا قضى القاضي بنفقة الاعسار ثم أيسر فخاصمته تم لها نفقة
الموسر كذا في الكافي * وان قالت لا أطبخ ولا أخبز قال في الكتاب لا تجبر على الطبخ والخبز وعلى الزوج أن
يأتيها بطعام مهيا أو يأتيها بمن يكفيها عمل الطبخ والخبز قال الفقيه أبو الليث رجهما الله تعالى ان امتنعت
المرأة عن الطبخ والخبز انما يجب على الزوج أن يأتيها بطعام مهيا اذا كانت من بنات الاشراف لا تخدم
بنفسها في أهلها أو لم تكن من بنات الاشراف لكن بهما علة تمنعها من الطبخ والخبز اما اذا لم تكن كذلك فلا
يجب على الزوج أن يأتيها بطعام مهيا كذا في الظهيرية * قالوا ان هذه الاعمال واجبة عليهما ديانة وان كان
لا يجبرها القاضي كذا في البحر الرائق * ولو استأجرها للطبخ والخبز لم يجز ولا يجوز لها أخذ الاجرة على ذلك
كذا في البدائع * ويجب عليه آلة الطبخ وآنية الاكل والشرب مثل الكوز والجرة والقدر والمعرفة وأشباه
ذلك كذا في الجوهر والنيرة * ثم على ظاهر الرواية فرق بين نفقة المرأة وبين خادمها فان خادمها اذا امتنعت
(١) قوله والباجات هي الاكارع من الضأن أو غيره كافي برهان قاطع فقوله باجة أو باجتين أي واحدة
أو اثنتين من أكارع الضأن أو غيره اه معصمه

حذف القذف لان اللعان في جانبه قائم مقام حذف القذف وهو قائم مقام حذف الزنا في جانب المرأة وان كانا محدودين في قذف كان عليه
حذف القذف فان لم يكن الرجل أهلا لوجوب الحذف عليه كما لا يجب اللعان لا يجب الحذف ولو اجتمع شرائط اللعان فيهما ثم طلقها ثلاثا أو بآثان
يسقط اللعان ولا يجب الحذف وكذا لو تزوجها بعد ذلك ولو طلقها رجعا لا يسقط اللعان وصورة اللعان ما نص الله تعالى في كتابه * رجل قذف
امرأته وهما من أهل اللعان فلم يرفع الامر الى القاضي فهي امرأته وان رفعت الامر الى القاضي يبدأ القاضي بالرجل فيحلفه كاذ كراهه
تعالى في كتابه وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يشترط لفظة المواجهة فيقول فيما رويته من الزنا وكر الكرخي اذا ذكر لفظ المغاية
وأشار كني ثم تحلف المرأة وأيهما نكل عن اللعان يحبسه القاضي حتى يلتعن كما التعن صاحبه وقال الشافعي اذا امتنعت المرأة بعد اعلان الزوج
يقام عليها حد الزنا وان ادعت المرأة زنا زوجها القذف وانكر الزوج فاقامت البينة على القذف لا عن القاضي بينهما عندنا لان الثابت

بالبينة كالثابت عيانا وإذا التفتنا وفرغنا من اللعان فرق القاضي بينهما ما يكون طلاقا ولها النفقة والسكنى مادامت في العدة وما لم يفرق القاضي بينهما فهي امرأته ولها النفقة عندنا وإذا نفي الرجل حبل امرأته وقال هو من الزنا عندنا لا يجب عليه حد ولا لعان في الحال فإن جاءت بولدة ستة أشهر فكذلك لا احتمال أن الولد حدث بعد النفي وإن جاءت به لاقل من ستة أشهر فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه لا عن القاضي بينهما يلزم الولد أمه * امرأته ولدت ولدين في بطن واحد فافر الزوج بالاول ونفي الثاني لزمه الولدان ويلاعنها وإن نفي الاول وأقر الثاني لزمه وعليه حد القذف وإن نفاها ثم مات أحدهما قبل اللعان لا عن علي الحلي وهما ولداه وكذا ولدت ولدين أحدهما ميت فنفاها لزمه ولا عن علي الحلي منهما وإن ولدت ولدا فنفاه ولا عن القاضي بينهما ثم لدت من الغد ولدا آخر لزمه جميعا ولا لعان ماض فإن قال بعد ذلك هما ابناي كان صادقا ولا حد عليه ومادام المتلاعنان على اللعان (٥٤٩) ليس له أن يتزوجها فإن كذب الملا عن نفسه بعد اللعان كان له أن يتزوجها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وكذا لو صارت المرأة بعد اللعان بصفة لو كانت عليها لا يجري اللعان بينهما بأن زنت أو ما أشبه ذلك كان له أن يتزوجها ولو صدقت المرأة زوجها قبل اللعان يسقط اللعان ولا يجب الحد وإذا اتعن الزوج ثلاث مرات والمرأة كذلك ففرق القاضي بينهما جازتفرقه ويقام الاكثر مقام الكل ويكون تارك السنة فان فرق قبل أكثر اللعان منهما كانت الفرقة باطلة

(باب العدة)

المعتدات ثلاث المطلقة والموطوءة عن شبهة والتوفى عنها زوجها والاعتداد قديكون بالحيض وقد يكون بالاشهر وقد يكون بوضع الحمل أو باسقاط سقط استئمان خلقه أو بعض خلقه * أما المطلقة * رجل تزوج امرأته نكاحا جازا وطلقها بعد الدخول أو بعد الخلوة

عن هذه الاعمال لا تستحق النفقة على زوج مولاتها كذا في الذخيرة * والنفقة الواجبة المأكل والملبس والسكنى أما المأكل فالدقيق والماء والملح والخبث والدهن كذا في التتارخانية * وكما يفرض لها قدر الكفاية من الطعام كذلك من الادام كذا في فتح القدير * ويجب لها ما تنظف به وتزيل الوسخ كالمشط والدهن وما تغسل به الرأس من السدر والخطمي وما تزيل به الدرن كالاشنان والصابون على عادة أهل البلد وأما ما يقصد به التلذذ والاستمتاع مثل الخضاب والسكر فلا يلزمه بل هو على اختياره إن شاء هيأه لها وإن شاء تركه فإذا هيأه لها فعليه استعماله وأما الطبيب فلا يجب عليه منه الا ما يقطع به السهم وكذا لا غير ويجب عليه ما يقطع به الصنان ولا يجب الدواء للمرض ولا أجره الطبيب ولا الفصد ولا الحجامة كذا في السراج الوهاج * وعليه من الماء ما تغسل به ثيابها وبدنها من الوسخ كذا في الجوهرية النيرة * وفي فتاوى الشيخ أبي الليث رحمه الله تعالى ثمن ماء الاغتسال على الزوج وكذلك ماء وضوئها عليه غنية كانت أو فقيرة وفي الصيرفية وعليه فتوى مشايخ بلخ وفتوى الصدر الشهيدي رحمه الله تعالى وهو اختيار قاضيان كذا في التتارخانية في باب الغسل * وأجرة القابلة عليها ان استأجرتها ولو استأجرها الزوج فعليه وإن حضرت بلا اجارة فلقائل أن يقول على الزوج لانه مؤنة الوطء ويجوز أن يقال عليها كاجرة الطبيب كذا في الوجيز للكردي * رجل ذهب الى القرية وتركه في البلد فلقاضي أن يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبة سفر كذا في القنية ناقلا عن فتاوى قاضي خن وصاحب المحيط * امرأته جاءت الى القاضي وقالت أنا فلانة بنت فلان بن فلان وإن زوجي فلان بن فلان بن فلان غاب عني ولم يخلف لي نفقة وطلبت من القاضي أن يفرض لها النفقة إن كان للغائب مال حاضر في منزله من جنس النفقة كالدرهم والدينار أو الطعام أو الثياب التي تكون من جنس الكسوة والقاضي يعلم انها منكسوة الغائب فإن القاضي يأمرها أن تنفق على نفسها بالمعروف من ذلك المال من غير صرف ولا تقدير بعد ما يحلفها القاضي بالله ما استوفيت النفقة ولم يكن بينك سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره يأخذ منها كقبلا كذا في فتاوى قاضيان وهو الصحيح هكذا في المحيط * وإن لم يكن له مال حاضر لا يفرض بطريق الاستدانة عند أصحابنا الثلاثة ولو كان له مال حاضر ولم يعلم القاضي بالنكاح وأقامت المرأة البينة على النكاح لا تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل ويفرض النفقة وإن لم يقض بالنكاح وإن حضر وأنكر كلفها القاضي باعادة البينة وإن لم تعد يسترد النفقة كذا في الخلاصة * اليوم القضاة يفرضون النفقة بمذهب زفر والامام الثاني لم حاجة الناس كذا في الوجيز للكردي * وإذا غاب الرجل وله مال في يد رجل يعترف به وبالزوجة فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب وكذا إذا علم القاضي بذلك ولم يعترف

الصحة كان عليها العدة ونفسر الخلوة الصحة متى كذب النكاح وإن كانت الخلوة فاسدة فإن كان الفساد لا مسمى مع التمكن من الوطء حقيقة كصوم العرض وصلاة الفرض والاحرام كان عليها العدة وإن كان الفساد لا يجره عن الوطء حقيقة لا يجب عليها العدة وكذا لو طلقها قبل الخلوة * وعدة الطلاق تارة تكون بالحيض وتارة تكون بالشهور وتارة تكون بوضع الحمل فان طلقها في حيضها كان عليها الاعتداد بثلاث حيض كوامل ولا تحتسب هذه الحيضة من العدة كما لا تحتسب من الاستبراء ولو كان النكاح فاسدا وفرق القاضي بينهما أن كانت الفرقة قبل الدخول لا تجب العدة وكذا لو فرق بعد الخلوة وإن فرق بعد الدخول كان عليها الاعتداد من وقت الفرقة لا من وقت الوطء وكذا لو كانت الفرقة بغير طهارة ولو كانت المطلقة صغيرة أو ابسة وهي حرة فعدتها ثلاثة أشهر واختلفوا في حد الاياس قال بعضهم ان كانت بنت خمس وخمسين سنة ولا تحيض فهي آيسة رومية كانت أو غير رومية وعليه الفتوى والتي لم تحض قط فهي بمنزلة الصغيرة تعتد بالاشهر وإن طلقها

زوجها في غرة الشهر تعتد ثلاثة أشهر بالادلة وان طلقها في خلال الشهر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تعتد ثلاثة أشهر بالايام كل شهر ثلاثون يوما وقال صاحباه تعتد بعد ما مضى بقية الشهر الذي طلقها فيه شهرين بالاهل وتكمل الشهر الاول ثلاثين يوما بالشهر الاخر وجنس هذه المسائل كثيرة فان كانت المعتدة عن الطلاق أو الوطء عن شبهة أو الموت حاملا فعدها بوضع الحمل سواء كانت حاملا وقت وجوب العدة أو قبلت بعد الوجوب فان خرج منها أكثر الولد قالوا ان كان الطلاق رجعيا ينقطع حق الرجعة ولا يحل لها ان تتزوج احتياطا فان ولدت ولدين في بطن واحد ليس بينهما ستة أشهر تنقض عدها بالولد الثاني لا بالاول وان كانت المعتدة بموكة أمة أو مدبرة أو مكاتبه أو أم ولد وهي من ذوات الحيض فعدها في الطلاق والوطء حيضتان وان كانت من ذوات الا شهر فعدها شهر ونصف وان كانت حاملا فبوضع الحمل وأم الولد اذا مات عنها مولاه (٥٥٠) أو اعتدها تعتد بثلاث حيض وان حرمت على مولاه بسبب لا تجب عليها العدة حتى تعتق

فانه يقضى فيه بذلك سواء كان المال أمانة في يده أو ديناً أو مضاربة أو يأخذ منها كفيلا بها وكذا أيضا يحلفها القاضي بالله ما أعطاهما النفقة ولم يكن بينهما سبب يسقط النفقة من نشوز أو غيره كذا في الجوهرة النيرة وان علم القاضي أحدهما مالاً الزوجية أو المال يحتاج الى الاقرار بما ليس بمعلوم عنده وهو الصحيح ولو لم يقر الذي في يده المال بذلك ولم يعلم القاضي فأرادت المرأة اثبات المال أو الزوجية أو مجموعهما بالبينة ليقضى لها في مال الغائب أو لتؤمر بالاستدانة لا يقضى لها بذلك لانه قضاء على الغائب وقال زفر رحمه الله تعالى يسمع بينتها ولا يقضى بالنكاح وتعطى النفقة من مال الزوج ان كان له مال والا تؤمر بالاستدانة وبه قالت الثلاثة وعليه عمل القضاة اليوم وبه يفتي كذا في العيني شرح الكنز ثم اذا رجع الزوج ينظر ان كان لم يعجل لها النفقة فقد مضى الامر وان كان قد عجل وأقام البينة على ذلك أو لم تقم له بينة واستحلفها فشكت فهو بالخيار ان شاء أخذ من المرأة وان شاء أخذ من الكفيل ولو أقرت المرأة انها كانت قد عجلت النفقة من الزوج فان الزوج يأخذ منها ولا يأخذ من الكفيل كذا في البدائع * وان رجع الغائب وأنكر النكاح فالقول قوله مع حلفه فاذا حلف فان كان المال ودية فله أن يأخذ منه أي ما شاء ان شاء أخذ من المرأة وان شاء أخذ من المودع وأما في الدين فيأخذ من الغريم ثم يرجع الغريم على المرأة كذا في المتارخاية * واذا رجع الزوج وأقام البينة على الطلاق وانقضاء العدة ضمن القابض ولا يضمن الدافع الا اذا قالت بينة الزوج ان الدافع كان يعلم بالطلاق وانقضاء العدة كذا في العتبية * وان قال الدافع كنت أعلم بالزوجية ولا أعلم طلاقها لا يضمن ويحلف على أنه لم يكن يعلم طلاقها كذا في غاية السروحي * والوديعه أولى من الدين في البداءة بالاتفاق عليها وبعد ما أمر القاضي المديون أو المودع اذا قال المودع دفعت المال اليها لا يحمل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون الا بينة كذا في فتاوى قاضيان * واذا كانت الوديعه والمال الذي في بيت الزوج من خلاف جنس حقها فليس لها أن تبسح شيئا من ذلك في نفقة نفسها وكذلك القاضي لا يبيع ذلك في نفقةها عند الكل قال وينفق عليها من غلة الدار والعبد الذي هو للغائب كذا في المحيط * المفقود بمنزلة الغائب كذا في فتاوى قاضيان * في كل موضع كان للقاضي أن يقضى لها بالنفقة في مال الزوج فلها أن تأخذ من مال الزوج ما يكفيها بالمعروف بغير قضاء * واذا طلبت المرأة من القاضي أن يفرض لها النفقة على زوجها وكان للزوج على المرأة دين فقال احسبوا لها نفقة ما منه كان له ذلك كذا في المحيط * ولو قضى القاضي بالنفقة فغلا الطعام أو رخص فان القاضي يغير ذلك الحكم كذا في الظهيرية * ولا يفرق بعجزه عن النفقة وتؤمر بالاستدانة عليه كذا في الكنز * ظهور العجز عن النفقة انما يكون اذا كان الزوج حاضرا أو اذا غاب الرجل عن امرأته غيبة منقطعة ولم يخلف

لكن يزول فراش المولى عنها بالحرمة حتى لو ولدت ولدا لستة أشهر من وقت الحرمة لا يثبت النسب من المولى ما لم يدع * مكاتب اشترى منكوحته لا يفسد النكاح فان عجز المكاتب بقباع على النكاح لانهم ماصار ملكا للمولى وان ادى الكتابة فعتق فسد النكاح ولا عدة عليها لانها تحل لزوجهاملك اليمين وان مات المكاتب بعد ما اشتراها ان مات عاجزا تبطل الكتابة ويصيران مملوكين للمولى فهذا * رجل مات عن امرأته الامه في يلزمها الاعتداد بشهرين وخمسة أيام دخل بها أو لم يدخل وان مات المكاتب عن وفاة فسد النكاح لانه يعتق في آخر جزء من أجزاء حياته ويملك رقبه امرأته فان لم يكن دخل بها فلا عدة عليها وان كان دخل بها ان كانت ولدت منه تعتد بثلاث حيض لانها أم ولد تعتق بموت السيد وان لم تكن ولدت

منه كان عليها الاعتداد بحيضتين لان النكاح فسد بينهما قبل الموت * وعدة الوفاة على الحره أربعة أشهر وعشروحي عن الشيخ نفقة الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه قال تعتد أربعة أشهر وعشر ليال لان الله تعالى ذكر العشر مذ كراوجع الايام يذكركر بلفظ التذكير وجمع الايام يذكركر بلفظ التأنيث فعلى قوله تزيد العدة بليلة واحدة وهذا اقرب الى الاحتياط فان كانت المرأة أمة فعدها شهران وخمسة أيام وان كانت حاملا فعدها بوضع الحمل حرة كانت أو أمة * صبي مات عن امرأته حامل ظهر حملها كانت عدها بوضع الحمل استقصاها وقال الشافعي رحمه الله تعالى تعتد بالشهور وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو جابت بعد موته تعتد بالشهور وفي قولهم * والمتوفى عنها زوجها او قد طلقها زوجها ان كانت ترث زوجها المطلق تعتد بأربعة الاجلين وتقسم ذلك انما تعتد بأربعة أشهر وعشرين فيها ثلاث حيض حتى لو اعتدت أربعة أشهر وعشرين لم تحض كانت في العدة ما لم تحض ثلاث حيض ولو حاضت ثلاث حيض قبل تمام أربعة أشهر وعشرين

لا تنقضي عدتها حتى تتم المدة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تنقضي عدتها مرة الفار بثلاث حيض وسند كرمسائل الفرار بعد هذا في فصل على مدة وكذا الرجل اذا طلق إحدى امرأته بعينها بعد ما دخل بها ما وهما من ذوات الحيض ثم مات ولا تعرف المطلقة يجب على كل واحدة منهما عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض وكذا لو طلق إحدى امرأته ثلاثاً في صحته بغير عيها ثم مات قبل البيان يجب على كل واحدة منهما عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض وكذا لو قال لامرأته اثنان له احداً كما طلق ثلاثاً ثم بين الطلاق في احدهما في المرض ومات قبل انقضاء العدة كان عليها الاعتداد بأربعة أشهر وعشر تستكمل فيها ثلاث حيض العدة تنقضيان بعدة واحدة عندنا كانتا من جنس واحد أو من جنسين صورة الاولى المطلقة اذا حاضت حيضة ثم تزوجت بزواج آخر ووطئها الثاني وافرقت بينهما ما حاضت حيضتين بعد التفريق كان لهذا الزوج الثاني ان يتزوجها لانقضاء عدة الاول وليس لغيره ان يتزوجها (٥٥١) حتى تحيض ثلاث حيض من وقت التفريق لقيام عدة الثاني في

حق الغير وان كان طلاق الاول رجعي كان الاول ان يراجعها قبل ان تحيض حيضتين بعد التفريق الثاني لانها في عدة الاول ولا يطؤها حتى تنقضي عدة الثاني وان حاضت ثلاث حيض من وقت التفريق الثاني تنقضي العدة ثانياً جميعاً وصورة الثانية المتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة تنقضي العدة الاولى بأربعة أشهر وعشر والثانية ثلاث حيض تراها في الأشهر والله أعلم

(فصل في انتقال العدة)

المطلقة الصغيرة اذا اعتدت وبلغت في خلال العدة فانها تستقبل العدة بثلاث حيض مبتوتة كانت أو رجعية وكذا لايسة اذا اعتدت ببعض الشهور ثم حاضت أو حبلت تستقبل العدة بثلاث حيض وفي الحبل بالوضع ولو اعتدت المطلقة بحيضة أو حيضتين ثم ارتفع

نفقة له - هذه المرأة فرقت المرأة الامر الى القاضي فكتب القاضي الى عالم يرى التفريق بالعجز عن النفقة ففرق بينهما فهل تقع الفرقة قال شيخ الاسلام نعم اذا تحقق العجز عن النفقة وقال صاحب الذخيرة الصحيح انه لا يصح قضاؤه فان رفع هذا القضاء الى قاض آخر فجاز قضاؤه فالصحيح انه لا ينفذ لان هذا القضاء ليس في مجتهده فيه لما ذكرنا ان العجز لم يثبت كذا في النهاية اذا حاضت المرأة زوجها في نفقة ماضى من الزمان قبل ان يفرض القاضي لها النفقة وقبل ان يتراضيا على شيء فان القاضي لا يقضي لها بنفقة ماضى عندنا كذا في المحيط استدان على الزوج قبل الفرض والتراضى فانفقت لا ترجع بذلك على زوجها بل تكون متطوعة بالانفاق سواء كان الزوج غائباً أو حاضراً ولو انفقت من مالها بعد الفرض أو التراضى لها أن ترجع على الزوج وكذا اذا استدان على الزوج سواء كانت استدانته باذن القاضي أو بغير اذنه غير أنها ان كانت بغير اذن القاضي كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للغريم أن يطالب الزوج بما استدانته وان كانت باذن القاضي لها أن تحيل الغريم على الزوج فيطالبه بالدين هكذا في البدائع واذا فرض القاضي لها على الزوج كل شهر كذا أو تراضيا على نفقة كل شهر رفضت أشهر ولم يعطها شيئاً من النفقة وقد كانت استدانته فانفقت أو وانفقت من مال نفسها ثم ماتت أو ماتت المرأة سقط ذلك كله عندنا وكذلك لو طلقها في هذا الوجه يسقط ما جتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي هذا الذي ذكرنا اذا فرض لها القاضي النفقة ولم يأمرها بالاستدانة وأما اذا أمرها بالاستدانة على الزوج فاستدانته ثم ماتت أحدهما فلا يبطل ذلك هكذا ذكر الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر وهو الصحيح * وكذلك في مسألة الطلاق يجب أن يكون الجواب هكذا كذا في المحيط * ولا ترد النفقة المجهلة ولو قائمة لموت أحدهما أو طليقة اياها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في النهر الفائق وعلى هذا الكسوة كذا في السراج الوهاج * ولو أعطى النفقة لتي طلقها ثلاثاً في عدة الحمل ليتزوجها بعد انقضاء عدة فلم تزوج نفسها منه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان أعطاهم ادهم كان له أن يرجع الا أن يكون على وجه الصلة وقال غيره من المشايخ ان أعطى النفقة بشرط فقال أنفق عليك على أن تتزوجيني فزوجت نفسها منه أولم تزوج كان له أن يرجع عليها وان لم يذ كر ذلك الا أنه عرف دلالة أنه ينفق لاجل ذلك قال بعضهم لا يرجع وقال الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى يرجع بذلك على كل حال لانه رشوة كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان حال الزوج في العسرة معلوماً للقاضي فالقاضي لا يجبره هكذا في المحيط * وان لم يعلم القاضي انه معسر وسألت المرأة حبيبته بالنفقة لا يجبره القاضي في أول مرة لكن يأمره القاضي بالانفاق ويخبره أنه يجبره ان لم ينفق عليه فان عادت المرأة بعد ذلك مرتين أو ثلاثاً جبره القاضي وكذا في دين آخر

حيضها لا يخرج من العدة ما لم تبارك فاذا أيسرت تستقبل العدة بالأشهر ولو اعتدت لايسة بالأشهر ففرغت من العدة وتزوجت بزواج آخر ثم حاضت أو ولدت فعلى القول الذي لا يباس حدم قد روي من الدم لا يكون حيضاً لا يفسد نكاحهما مع الثاني وعلى القول الذي ليس لا يباس حدم قد روي من الدم يكون حيضاً يفسد نكاحهما مع الثاني * رجل طلق منكوحته الامة ثم عتقت في العدة فان كان الطلاق رجعياً تستكمل عدة الحرائر عندنا لانه اذا حالها حال بقاء النكاح فتزداد العدة وفي الطلاق البائن لا تزداد عدتها بالعتق وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا تتغير عدتها في الوجهين وان ماتت زوج الامة وعتقت في عدة الوفاة فعدتها شهران وخمسة أيام لا تتغير كالتغير بالعتق في الطلاق البائن والحرة المطلقة اذا ماتت زوجها في العدة ان كان الطلاق رجعياً تنقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت مبتوتة فان كانت لا تراث زوجها لا تنقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت تراث تجمع بين الحيض والأشهر المتوفى عنها زوجها اذا ولدت لاكثر من سنتين من وقت الموت

يحكم بانقضاء عدتها قبل الولادة لستة أشهر وزيادة فتجعل كأنها تزوجت بزوجه آخر بعد انقضاء العدة وحملت من الثاني أم ولد مات عنها مولاهما وهي في النكاح رجل أو عدة رجل لا يلزمها عدة موت المولى فان طلقها زوجها بعد موت المولى كان عليها عدة الحرائر وان أعتقها وهي في العدة عن طلاق رجعي تتغير عدتها وان كان الطلاق بائنا لا تتغير فاذا انقضت عدة الطلاق ثم مات المولى كان عليها عدة موت المولى ثلاث حيض وقال الشافعي رحمه الله تعالى حيضة واحدة وان كانت لا تحيض فثلاثة أشهر وان كانت حاملا فبوضع الحمل وان قبلت ابن مولاهما فكذلك اذ مات المولى وان مات زوجها أم الولد ومولاهما وبين موتها أقل من شهرين وخمسة أيام ولا يعلم أيهما مات أولا اعتدت أربعة أشهر وعشرا وان كان بين موتها شهران وخمسة أيام أو أكثر اعتدت أربعة أشهر وعشرا وثلاث حيض وان لم يعرف ما بين موتها ما يجمع بين عدة الوفاة وثلاث حيض في قول (٥٥٣) أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تعتد أربعة أشهر وعشرا ولا

غير النفقة واذا حبسه القاضي شهرين أو ثلاثا يسأل عنه وفي بعض المواضع ذكر أربعة أشهر والصحيح أنه ليس بمقدر بل هو مفوض الى رأي القاضي ان كان في أكبر رأيه أنه لو كان له مال لضجرو ويؤدى الدين بحلى سبيله ولا يمنع الطالب عن ملازمته بل للطالب أن يدور معه أينما دار ولا يقعه في مكان ولا يمنع عنه عن التصرف وان كان غنيا لا يخرج حتى يؤدى الدين والنفقة الا برضا الطالب كذا في فتاوى قاضيان * ولو فرض الحاكم النفقة على الزوج فامتنع من دفعها وهو موسر وطلبت المرأة حبسه له أن يحبسها إلا أنه لا ينبغي أن يحبسها في أول مرة تقدم عليه بل يؤخر الحبس الى مجلسين أو ثلاثة يغيبه في كل مجلس تقدم عليه فان لم يدفع حبسه حينئذ كافي سائر الديون كذا في البدائع * واذا حبسه لا تسقط عنه النفقة وتؤثر بالاستدانة حتى ترجع على الزوج اذا ظهر له مال فان قال الزوج للقاضي احبسها معي فان لي موضع في الحبس خاليا فالقاضي لا يحبسها معه ولكن الصير في منزل الزوج ويحبس الزوج لها كذا في المحيط * واذا حبس للنفقة فما كان من جنس النفقة سلمه القاضي اليها بغير رضاه بالاجماع وما كان من خلاف الحبس لا يبيع عليه شيئا من ذلك ولا يكره أن يبيع بنفسه وكذا في سائر الديون في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يبيع عليه كذا في البدائع * ثم اذا ثبت للقاضي ولاية البيع غنهما يبدأ بالعروض فان لم يف عن العروض بالدين والنفقة يشتغل ببيع العقار كذا في الذخيرة * رجل له عمامة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة لانه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر الديون فكذلك في النفقة كذا في فتاوى قاضيان * ولو اختلفا في قدر الوقت الماضي من فرض القاضي فالقول قول الزوج والبينة بينهما كذا في الوجيز للكردي * واذا فرض النفقة للمرأة على الزوج ولها على الزوج بقية المهر فأعطها شيئا ثم اختلفا في مال الزوج هو من المهر وقالت المرأة لابل هو من النفقة فالقول قول الزوج قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شيخ الاسلام خواهر زاده هذا اذا كان المؤدى شيئا يعطى في المهر عادة أما اذا كان شيئا لا يعطى في المهر عادة كقصعة ثريدور غيف وطبق فاكهة وما أشبه ذلك فلا يقبل قول الزوج كذا في المحيط * واذا اختلفا في ما وقع الصلح عليه أو الحكم به من النفقة في الجنس أو القدر فالقول قول الزوج والبينة بينة المرأة واذا بعث اليها ثوب وقالت هو هدية وقال الزوج هو من الكسوة فالقول قول الزوج مع يمينه الا ان تقيم المرأة البينة أنه بعث به هدية وان أقاما البينة فالبينة بينة الزوج وكذلك ان أقام كل واحد منهما البينة على اقرار الآخر بما ادعاه وكذلك ان بعث بالدرهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي هدية فالقول قوله كذا في المبسوط * واذا ادعى الزوج الاتفاق وأنكرت المرأة فالقول قولها مع اليمين كذا في المحيط * امرأة قالت

يشترط فيها الحيض وان كان الطلاق رجعيا ثم مات المولى فكذلك ولا تثر هذه المرأة من زوجها * وقد يجب على المرأة اربع عدد صورتها الامة الصغيرة طلقها الزوج رجعا فانها تعتد بشهر ونصف فان بلغت في العدة وحاضت تنقلب عدتها الى حيضتين فان اعتقها المولى في العدة تصير عدتها ثلاث حيض فان مات زوجها المطلق في العدة تنقلب عدتها أربعة أشهر وعشرا والكفاية اذا كانت تحت مسلم فعدها عدة المسلمة في الطلاق والوفاة الحرة كالحرة والامة كالامة وان كانت تحت ذمي فلا عدة عليها في الطلاق والوفاة عند أبي حنيفة الا ان تكون حاملا فتمنع من التزوج حتى تضع حملها وقال أبو يوسف ومحمد عليها العدة والمهاجرة لا عدة عليها * رجل أقر أنه طلق امرأته منذ خمس سنين ان كذبت في الاسناد أو قالت

لا أدري كان عليها العدة من وقت الاقرار اوها النفقة والسكنى وان صدقته في الاسناد ذكر في الاصل ان عليه العدة من وقت الطلاق وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر اثر تصديقها الا في ابطال النفقة * الحرة المطلقة اذا اقرت بانقضاء العدة بالحيض لا تصدق في أقل من شهرين وهو المختار * المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندئذ لا من وقت الخبر * رجل قال لامرأته المدخولة كلما حضت وطهرت فانت طالق فحاضت ثلاث حيض كانت العدة عليها من وقت الطلاق الاول * امرأة الغائب اذا أخبرها رجل بموته وأخبرها رجل بحياته فان كان الذي أخبر بموته شهيدا فإنه عاين موته أو جنازته وكان عددا لا وسعها ان تعتد وتزوج هذا اذا لم يؤرخا فان ارخا وتاريخ شهود الحياة متأخر فتهادته الأولى * رجل تزوج امرأة فدخل بها ثم قال سكنت حلفت ان تزوجت ثيبا فهي طالق ثلاثا ولم يعلم انها ثيب ينع الطلاق باقراره ثم ان صدقته المرأة كان لها نصف المهر

بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول وعليها العدة بهذا الوطء ولا نفقة لها لانها صدقته في وقوع الطلاق قبل الدخول وان كذبته المرأة في اليمين فلها مهر واحد ولها النفقة والسكنى لانها تزعم ان الطلاق وقع عليها باقراره بعد الدخول * رجل طلق امرأته ثلاثا فلما اعتدت حيضتين جامعها مكرهة ان جامعها وهو ينكر طلاقها يلزمها عدة مستقبله وان كان مقررا بالطلاق وجامعها على وجه الزنا لا تستقبل العدة وكذا الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا وثلاثين اقام معها زمانا ان اقام وهو ينكر طلاقها لا تنقضي عدتها وان اقام وهو مقر بالطلاق تنقضي عدتها * رجل طلق امرأته ثلاثا واوكتهم عن الناس فلما حاضت حيضتين وطئها خبثت ثم اقر بطلاقها كان لها النفقة حتى تضع حملها * رجل طلق امرأته ثلاثا فتزوجت من ساعته رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما (٥٥٣) لا تجب على الزوج الاول نفقتها مادامت وسكاهما على الاول بخلاف المنكوحه اذا تزوجت رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما (٥٥٣) لا تجب على الزوج الاول نفقتها مادامت

في العدة لانها حين زوجت نفسها ووجبت عليها العدة من الثاني صارت ناشرة فلا تستحق النفقة اما المبتوتة لم تمنع نفسها بالتزوج في العدة لانها كانت ممنوعة قبل التزوج * رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها وقد فرق بينهما كان عليها العدة بثلاث حيض من وقت الفرقة * صغيرة بلغت فرأت يوما دما ثم انقطع حتى مضى سنة ثم طلقها زوجها كان عليها الاعتداد بثلاثة اشهر لان الدم اذا لم يستمر ثلاثة ايام لا يكون حيضا فبقيت من ذوات الاشهر * رجل طلق امرأته ثم صالحته من نفقة العسدة على شيء ان كانت عدتها بالاشهر جاز الصلح لان زمان العدة معلوم وان كانت عدتها بالحيض لا يجوز لان المدة غير معلومة ولا يمكن ان يجعل الصلح ابراء عن البعض لان البراءة عن النفقة بعد الطلاق لا يصح

ان زوجي يريد ان يغيب عني وطلبت كفيلا بالنفقة (١) قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ليس لها ذلك وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى اخذ كفيلا بنفقة شهر واحد استحسننا وعليه الفتوى * ولو علم انه يمكث في السفر اكثر من الشهر ياخذ الكفيل باكثر من شهر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * رجل ضمن لامرأة غيره النفقة والمهر عن زوجها قال ضمان النفقة باطل الا ان يسمى لكل شهر شيئا ومعناه ان الزوج مع المرأة اصلها على شيء بمقدار نفقة كل شهر ثم يضمه كذا في الذخيرة * وان كفلا للمرأة رجل بنفقة كل شهر لم يكن كفيلا بالنفقة شهر واحد ولو قال الكفيل كفلت لك عن زوجك بنفقة سنة كان كفيلا بنفقة السنة وكذا لو قال كفلت لك بالنفقة أبدا وما عشت كان كفيلا بنفقة مادامت في نكاحه واذا كفلا انسان بنفقة شهر أو سنة فطلقها زوجها ثانيا ورجمها يؤخذ الكفيل بنفقة العدة * رجل خاصمته المرأة الى القاضي في النفقة فقال لها ابو الزوج انا اعطيك النفقة فاعطاهامائة درهم ثم طلقها الزوج لم يكن للاب ان يسترد منها ما اعطاها من النفقة كذا في فتاوى قاضيخان (٢) * المرأة اذا أبرأت الزوج عن النفقة بأن قالت أنت بري من نفقتي أبدا ما كنت امرأتك فان لم يفرض القاضي لها النفقة فالبراءة باطلة وان كان فرض لها القاضي كل شهر عشرة دراهم يصح البراءة من نفقة الشهر الاول ولم يصح من نفقة ما سوى ذلك الشهر ولو قالت بعد ما مكثت شهرا أبرأتك من نفقة ماضية وما يستقبل ببرا من نفقة ماضية ومن نفقة ما يستقبل بقدر نفقة شهر ولا يبرأ زيادة على ذلك كذا في الفتاوى الكبرى وهكذا في التبنيس والمزيد * ولو قالت أبرأتك من نفقة سنة لا يبرأ الا من شهر الا ان يكون فرض لها كل سنة كذا في فتح القدير (٣) * واذا صالحت المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم كل شهر فهو جائز ثم الاصل في جنس مسائل الصلح عن النفقة ان الصلح عن النفقة من الزوجين متى حصل بشيء يجوز للقاضي ان يفرض على الزوج في نفقتها بحال يعتبر الصلح بينهما تقديرا للنفقة ولا يعتبر معاوضة سواء كان هذا الصلح قبل فرض القاضي النفقة وقبل تراضى الزوجين على شيء لكل شهر أو كان هذا الصلح بعد فرض القاضي لها النفقة أو بعد تراضيهما على شيء لكل شهر واذا وقع الصلح على شيء لا يجوز للقاضي ان يفرض على الزوج في نفقتها بحال كما لو وقع الصلح على عبدا أو ثوب يتظر ان كان الصلح بينهما قبل قضاء القاضي لها بالنفقة وقبل تراضيهما على شيء لكل شهر يعتبر الصلح بينهما تقديرا للنفقة أيضا وان كان الصلح بعد فرض القاضي لها النفقة أو بعد تراضيهما على شيء لكل شهر يعتبر هذا الصلح بينهما معاوضة وفائدة اعتبار التقدير ان تجاوز الزيادة على ذلك

(١) مطلب في أخذ المرأة كفيلا بالنفقة (٢) مطلب في البراءة عن النفقة (٣) مطلب مسائل الصلح عن النفقة وانه يعتبر معاوضة أو تقدير لها

(٧٠ - فتاوى اول) حال قيام النكاح ولو صالحته عن أجرة رضاع الولد بعد البينونة على شيء جاز الصلح ولو صالحته من السكنى على دراهم لا يجوز * (فصل فيما يحرم على المعتدة) * الحرة المسلمة في عدة طلاق أو فرقة سوى الموت لا تخرج ليلا ولا تنهار الا للضرورة من خوف انه دام أحرق أو ضياع مال والمتوفى عنها زوجها تنزع بالنكاح حاجتها الى النفقة ولا تبيت الا في بيت زوجها وعن محمد رحمه الله تعالى ان لها ان تبيت في غير بيت زوجها أقل من نصف الليل والمعتبر في ذلك البيت الذي تسكن فيه قبل الفرقة اما المتوفى عنها زوجها ان كان يكفيها نصيبا من بيت الزوج بالميراث تسكن في نصيبها فان كان في الورثة من لا يكون محرما ان أمكنها ان تستتر أو تأخذ بينها وبين الورثة بها تسكن في ذلك وان كان لا يكفيها أو لا يمكنها كان لها ان تخرج لهذه الضرورة وكذا اذا خافت على متاعها في ذلك البيت ثم لا تخرج بعد ذلك عن المكان الذي انتقلت اليه ولو طلق امرأته وهي معه في الحيمة والزوج ينتقل من موضع الى موضع للسكلا والماء ان كان لا يدخل

عليه ضررين في نفسه أو في ماله يتركها في ذلك الموضع وليس له ان ينتقل بها ولا لها ان تنتقل من ذلك الموضع وان كان يدخل عليه ضررين في نفسه أو في ماله لوتركه في ذلك الموضع كان له ان ينتقل بها بحكم الضرورة المعتدة اذا كانت في منزل ليس معها أحد وهي لا تخاف من اللصوص ولا من الخيران ولكنها تفرع من أمر البيت ان لم يكن الخوف شديدا ليس لها ان تنتقل من ذلك الموضع لان قليل الخوف يكون بمنزلة الوحشة وان كان الخوف شديدا كان لها ان تنتقل لانها لو لم تنتقل يخاف عليها من ذهاب العقل أو نحوه * امرأة اختلعت من زوجها على نفقة عدتها واحتاجت الى الخروج لاجل النفقة تكاوموا فيه قال بعضهم لها ان تخرج بمنزلة المتوفى عنها زوجها وقال بعضهم ليس لها ذلك هو المختار لانها اطلت حقه عن اختيار فلم يكن ذلك عذرا * المعتدة لا تسافر للحج ولا غيره ولا يسافر بها زوجها عندنا وقال زفر في الطلاق الرجعي له ان يسافر بها وان سافر بها وهو (٥٥٤) لا يريد الرجعة لا يصير مرجعا وان سافر بها وأشهد على الرجعة جازله ان يسافر

بها وان سافر بها قبل الطلاق ثم أبانها أو مات عنها ان كان الى منزلها أقل من مسيرة سفر عادت اليه وان كان الى منزلها مدة سفر والى مقصد لها أقل من مدة سفر مضت في سفرها وان كان الى كل واحد منهما مدة سفر وكان ذلك في المفاز سارت الى أدنى البقاع الآمنة اليها وان كانت في مأمن تربصت فيه عند أبي حنيفة وقال صاحبها اذا وجدت محرما خرجت معه الى أبيهما شامت وان كان الطلاق رجعا لم تنسارق زوجها على كل حال وللمعتدة الخروج الى صحن الدار فان كانت مشتتة على بيت وفي كل بيت أهل لا تخرج الى صحن الدار وان كانت في بيت بالكراء كن الكراء على الزوج فان كان الزوج غائبا وطلب أجرة الدار أدت وسكنت فان لم تجد الأجرة كان لها ان تنتقل وكذلك

والنقصان عنه فعلى هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل قال واذا صاحلت المرأة زوجها على ثلاثة دراهم لكل شهر فالت المرأة لا يكفي هذا القدر كان لها ان تخاض معه حتى يزدها مقدار ما يكفيها اذا كان الزوج موسرا واذا صاحلت المرأة زوجها على ثلاثة دراهم نفقة كل شهر ثم قال الزوج لا يطيق ذلك فانه لا يصدق في ذلك ويلزمه جميع ذلك قال في الكتاب الا أن يبرأ منه القاضي يريد به الا أن يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فاذا أخبروا أنه لا يطيق ذلك نقص عنه وأوجب على قدر طاقته قال فان لم يمض شيء من الشهر حتى صاحلها من هذه الثلاثة الدراهم على شيء ان كان شيئا يجوز للقاضي أن يفرض لها في نفقتها بحال فهو ما اذا صاحل من هذه الثلاثة الدراهم على ثلاثة مخاتيم بعينها أو بغير عينها يعتبر هذا الصلح تقدير للنفقة وان كان شيئا لا يجوز للقاضي أن يفرض في نفقتها بحال يعتبر الصلح الثاني معاوضة والذي ذكرنا من الجواب في الصلح عن النفقة فكذلك في الصلح عن الكسوة واذا صاحل امرأته من كسوتها على درع يهودي وملحفة زطي (١) وخيار شامي جاز كذا في الذخيرة * واذا صاحل امرأته عن نفقة سنة على ثوب ودفع اليها فهو جائز فان استحق الثوب بعد ذلك ينظر ان وقع الصلح على الثوب بعد ما فرض القاضي لها النفقة أو بعدما اصطلمها على شيء نفقة كل شهر ثم وقع الصلح عن ذلك على هذا الثوب فانما ترجع بما فرض لها القاضي من النفقة وبما وقع الصلح عليه أول مرة وما اذا وقع الصلح ابتداء على الثوب فانما ترجع بقيمة الثوب وهو نظير ما لو وقع الصلح عن نفقة المرأة على وصيف وسط ولم يجعل له أجلا أو جعل له أجلا فان كان قبل فرض القاضي وقبل اصطلاحهما جاز وان كان هذا الصلح بعد فرض القاضي أو بعدما اصطلاحهما لا يجوز كذا في المحيط * واذا كان للرجل امرأتان احدهما حرة والاخرى أمة بؤاها المولى يتناقصا لهما عن النفقة وقد شرط للأمة أكثر مما شرط للحرة جاز فان كان المولى لم يوثق بايتنا فصاحلت زوجها عن النفقة لم يجز هذا الصلح وكان له أن يرجع بذلك وكذلك اذا صاحل الرجل امرأته عن نفقتها ونكاحها فاسد لا يجوز كذا في الذخيرة * ولو صاحلته على أكثر من النفقة والكسوة كان قدر ما لا يتغابن الناس في مثله جاز وان كان قدر ما لا يتغابن الناس فالزيادة مردودة وتلزمه نفقة مثلها كذا في الخلاصة * العبد اذا تزوج باذن المولى كان عليه نفقة المرأة يباع فيها امرأة بعد أخرى كذا في فتاوى قاضيان * وللولي أن يفديه فلو مات العبد سقطت وكذا اذا قتل في الصحيح كذا في الجوهرة النيرة * وان تزوج مدبر باذن سيده فالنفقة تتعلق بكسبه وكذا المكاتب ما لم يهجر فان هجر يبيع فيها فان تزوج هو لا يغير باذن المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في الكافي * فان عتق واحدا منهم جاز نكاحه حين عتق ويجب عليه المهر والنفقة في المستقبل ومعنى البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

(١) قوله زطي نسبة الى الزط بضم الزاي وشذ الظاهر المهملة بحيل من الهند اهـ

أخرجها أهل الدار وان كانت المعتدة صغيرة كان لها ان تخرج الا اذا كان الطلاق رجعا فلا تخرج الا باذن الزوج والكاتبية بمنزلة الصغيرة في ذلك وان كانت المعتدة مملوكة قنة أو مكاتبه أو أم ولد كان لها ان تخرج اذا لم يوثق المولى بيتا فان بؤاها المولى بيتا لا تخرج الا اذا أخرجها المولى وتجنب المعتدة كل زينة نحو الكحل والحناء والخضاب والدهن والتحل والتطيب ولبس المطيب والمصبوغ بالعصفر والزعفران الا اذا كان غسिला لا ينفض ولبس الخنز والقصب وعن أبي يوسف لا بأس بلبس الخنز والاحمر والقصب وان كانت المعتدة عن طلاق رجعي لاحداد عليها هذا اذا اكتسبت للزينة فان اكتسبت للزينة كان لها ذلك وكذا اذا لبست الحرير أو ادهنت لاجل الوجع لا للزينة وان امتشطت قالوا ان امتشطت بالطرف الذي أسنانه منفرجة لا بأس به وانما يكره الامتشاط بالطرف الاخر لان ذلك يكون لازمة وكذا لو لم يكن لها الا ثوب واحد كان لها ان تلبس وان كان مصبوغا ولو تزوج أمة ثم ملكها بعد الدخول وقد ولدت منه فسد النكاح بينهما ولا جداد

عليها وان أراد ان يزوجه غير لا يجوز حتى تحيض حيضتين فان أعنتها كان عليهما عدة فان عدة النكاح وفيها الحداد وعدة العتق ولا حداد فيها فحذف في الحيضتين دون الثالثة ولو أعنتها بعد ما حاضت حيضتين بعد فساد النكاح كان عليها ان تعتد بثلاث حيض ولا حداد فيها والمعدة عن نكاح فاسد تخرج ولا حداد عليها كما لا تجب عليها عدة الوفاة ولا حداد على الكاتبة * (فصل في المعتدة التي تترك) * رجل طلق امرأته رجعيًا ثم ماتت وهي في العدة ورثت كان الطلاق في الصحة أو في المرض وكذا لو ماتت المرأة في العدة ورثها الزوج وان أبانها في الصحة ثم مرض وماتت وهي في العدة لم تترك وان أبانها في المرض ان أبانها بسوء الهالاثرت أيضا وان أبانها بغير سوء الهالاثرت ماتت وهي في العدة ورثته عندنا وان مات بعد انقضاء العدة لم تترك وقال مالك وابن أبي ليلى لها الميراث والاصل فيه ان أحد الزوجين اذا باشر الفرقة بعد ما تعلق حق الآخر بماله ورثه الآخر وانما يتعلق الحق اذا صار بحال كان الغالب (٥٥٥) من حاله الهلاك بمرض أو غيره لا باصل المرض لان الآدمي لا يسلم عن المرض

وليس كل مرض يفضي الى الهلاك فلا بد من حقه ضابط قالوا ان كان المريض رجلا قد أضناه المرض حتى صار صاحب فراش وعجز عن القيام بالمصالح الخارجة وزداد كل يوم مرضه يتعلق حق الآخر بماله لان الغالب من حاله الهلاك فاذا طلق امرأته في هذه الحالة يكون فارًا وان كانت المرأة مريضة قال بعضهم ان كانت لا تقدر ان تصلي قاعة ولا تذهب الى المخرج من غير معين كانت صاحبة فراش يعتبر في جانبها العجز عن المصالح الداخلة وفي جانب الرجل العجز عن المصالح الخارجة اما الذي يذهب ويحيى في حوائجها ويحتم كل يوم فهو كالصحيح والمفلس الذي لا يزاد في مرضه كل يوم فهو كالصحيح وكذلك صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله

بمنزلة المكاتب كذا في المحيط وان زوج أمة من عبده فنفقة على المولى بؤرها أو لا كذا في الكافي * فان قال المولى لا أنفق عليها يجزى به لي نفقة كذا في التتارخانية * ولو زوج ابنته من عبده فلها النفقة على العبد كذا في البدائع * المنكوحه اذا كانت أمة ان بؤرها المولى يتفاتها النفقة والا فلا وكذا المدبرة وأم الولد والتبوءة أن يجزى لي ينسأوا بين زوجها ولا يستخدمها المولى وان بؤها المولى ينسأها به أن يستخدمها كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيان * ولا نفقة على الزوج مدة الاستخدام ولو بؤها بيت الزوج وكانت نجى في أوقات مولاهما فخدمه من غير أن يستخدمها قالوا لا تسقط نفقتها كذا في البدائع * ولو جاءت الى بيت المولى في وقت والمولى ليس في البيت واستخدمها أهل المولى ومنعوها من الرجوع الى بيته فلا نفقة لها كذا في المحيط * المكاتبه اذا تزوجت باذن المولى فهي كالمحررة ولا تحتاج الى التبوءة كذا في فتاوى قاضيان * سئل والدي رحمه الله تعالى عن أمة تزوجها مولاهما من انسان وهي مشغولة بخدمه السيد بطول اليوم وتسنة غل بخدمه الزوج من الليل فقال نفقة اليوم على المولى ونفقة الليل على الزوج كذا في التتارخانية ناقل عن اليتيم * واذا تزوج العبد أو المدبر أو المكاتب امرأه باذن المولى فولدت امرأته أو ولدا لا يجزى على نفقة الاولاد سواء كانت أمهم - محررة أو أمة أو مدبرة أو أم ولد أو مكاتبه ففيم اذا كانت المرأة مكاتبه فنفقة الاولاد عليهم او فم اذا كانت المرأة مدبرة أو أم ولد فالاولاد بمنزلة بنتها فتكون نفقتهم على مولاهما وهو مولى أم الولد والمدبرة وفيما اذا كانت أمة لرجل آخر فنفقة الاولاد على مولى الامه وفيما اذا كانت المرأة حرة فنفقة الاولاد على الام ان كان للام مال وان لم يكن لها مال فنفقة الاولاد على من يرث الاولاد الاقرب فالاقرب وكذلك الحر اذا تزوج أمة أو مكاتبه أو أم ولد أو مدبرة فالجواب فيه كالجواب في العبد والمدبر والمكاتب كذا في الذخيرة * وان كان مولى الامه أو أم الولد والمدبرة فقيرا أو أولاد غنياء لم يؤثر الاب بالانفاق فان كان الولد من الامه لا يؤثر الاب بذلك وان كان الولد من أم ولد أو مدبرة يؤثر الاب بالانفاق عليهم كذا في المحيط * ثم يرجع الاب على المولى كذا في فتاوى قاضيان * رجل كاتب عبده وأمه فزوجها منه فولدت ولدا فنفقة الولد على الام دون الاب وهذا بخلاف ما لو وطئ المكاتب أمة نفسه فولدت له ولدا فان نفقة ذلك الولد على المكاتب واذا تزوج المكاتب أمة رجل فولدت منه ولدا لم تلد حتى اشتراها المكاتب فولدت ولدا فنفقة الاولاد على المكاتب كذا في المحيط * الكسوة واجبة عليه (١) بالمعروف بقدر ما يصلح لها عادة صيفا وشتاء كذا في التتارخانية ناقل عن الينابيع * وانما تفرض الكسوة في السنة مرتين في كل ستة أشهر مرة كذا في المبسوط * ولو فرض لها الكسوة مدة ستة أشهر ليس لها غير ما حتى تمضي المدة

(١) مطلب في الكسوة

صاحب فراش فهو كالصحيح وان طلق صاحب الفراش امرأته ثم قتل أو مات بسبب آخر في ذلك المرض فهو فار والذي يكون موازيا للعدو في صف القتال اذا طلق لا يكون فارا وان خرج للبراز عن الصف وطلق يكون فارا وعن أبي حنيفة في النوادر لا يكون فارا والمحبوس بقصاص أو رجم اذا طلق لا يكون فارا وان أخرج ليقتل وطلق يكون فارا ركب البحر اذا انكسرت سفينته وبني على لوح فطلق يكون فارا وان طلق بعد اضطراب السفينة قبل الانكسار لا يكون فارا ولو كان صاحب فراش فطلق ثم صح ثم مرض وماتت في العدة لا يكون فارا ولو قال المريض لامرأته كنت طلقك ثلاثي صحتي وكذبته المرأة ثم ماتت وهي في العدة ورثته المرأة ولو طلق المريض امرأته بعد الدخول طلاقا ثنائيا قال لها اذا تزوجتك فانت طالق ثلاثا ثم تزوجها في العدة طلق ثلاثا فان ماتت وهي في العدة فهذه أموت في عدة مستقبلة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف فبطل حكم ذلك الفرار بالتزوج وان وقع الطلاق بعد ذلك الا أن التزوج جعل به عا مائة لا يصير فارا وعلى

قول محمد عليها اتمام العدة الاولى فان كان الطلاق الاول في المرض ورثت وان كان الطلاق الاول في الصحة لم ترث * اذا ارتد الزوج قبل والعياذ بالله فقتل أو طلق بداء الحرب أو مات في دار الاسلام على الردة ورثته امرأته وان ارتدت المرأة ثم ماتت أو لحقت بداء الحرب ان كانت الردة في الصحة لا يرثها زوجها وان كانت في المرض ورثها زوجها المستحسانا وان ارتد معها ثم أسلم أحدهما ثم مات أحدهما ان مات المسلم منهم لا يرثه المرتد وان مات المرتدان كان الذي مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت ردتها في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم ترث * اذا طاعت المرأة ابن زوجها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورثها الزوج استحسانا * امرأة طلقها زوجها ثلاثا وماتت فقالت كان الطلاق في المرض وقالت الورثة كان الطلاق في الصحة كان القول قول المرأة ولو كانت الامة قد عتقت ومات زوجها فادعت المرأة العتق في حياة الزوج (٥٥٦) وادعت الورثة انه كان بعد موته كان القول قول الورثة فان قال مولى الامة

قد كنت أعتقها في حياة زوجها لا يقبل قول المولى وكذا لو كانت المرأة ككيسة تحت مسلم فاسلمت ومات زوجها فقالت أسلمت في حياة الزوج وقالت الورثة لا بل بعد موت الزوج كان القول قول الورثة * مريض طلق امرأته ثم قبلت ابن زوجها لا ترث * مريض قال لامرأته الامة اذا عتقت فأنت طالق ثلاثا فاعتقها مولاها ثم مات الزوج وهي في العدة كان لها الميراث ولو قال لامرأته الامة أنت طالق ثلاثا غدا وقال لها مولاها أنت حرة غدا أو بد المولى ثم الزوج فجاء غدا يقع الطلاق والعناق ولا ترث المرأة ولو قال المولى لامته أنت حرة غدا وقال زوجها أنت طالق ثلاثا بعد غدا ان علم الزوج بكلامها مولى يكون فارا والا فلا * رجل أعتق أمته وهي تحت زوج ثم

فان تخزقت قبل مضيه ان كانت بحيث لو لبسها البسامة اعتاد الم تخزق لم يجب عليه والا وجب وان بقي الثوب بعد المدة ان كان بقاؤه له دم اللبس أو لبس ثوب غيره أو لبسه يوما دون يوم فانه يفرض لها كسوة أخرى والا فلا كذا في الجوهرة النيرة * ولو ضاعت الكسوة أو النفقة أو سرقت لم يجدد غيرها حتى يعضى الفصل بخلاف المحارم كذا في غاية السروجي * ويجب عليه أن يعطيها ما يفتقرش لائقه ودعايه على قدر حال الزوج فان كموهرا وجب عليه طنفسه في الشتاء ونطع في الصيف وعلى الفقير حصير في الصيف ولين في الشتاء ولا تكون الطنفسه والنطع الا بعد أن يبسط حصير كذا في السراج الوهاج * قال في الكتاب وفي كل موضع يفرض القاضي نفقة الخادم على الزوج يفرض الكسوة للخادم أيضا والكسوة للخادم على المعسر في الشتاء قميص كبرياس وازار وكساء كأرخص ما يكون وفي الصيف قميص مثل ذلك وازار وعلى الموسر في الشتاء قميص زطي وازار كبرياس وكساء رخيص وفي الصيف مثل ذلك فقصد أو وجب لها في الشتاء من الكسوة أكثر مما يجب عليه في الصيف ثم لم يفرض الخادم ثم البسار قال في الكتاب والخادم المرأة المكعب والخلف بحسب ما يكفيها قال مشايخنا رحمهم الله تعالى ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب من بيان الخمام وكسوتها فهو بناء على عاداتهم وذلك يختلف باختلاف الامكنة في شدة الحر والبرد وباختلاف العادات في كل وقت فعلى القاضي اعتبار الكفاية في نفقة الخادم فيما يفرض في كل وقت ومكان الا أنه لا يبلغ كسوة الخادم كسوة المرأة كذا في المحيط * والله أعلم بالصواب

(الفصل الثاني في السكنى) * يجب السكنى لها عليه في بيت خال عن اهله وأهلها الا أن تختار ذلك كذا في المعنى شرح الكنز * وان أسكنها في منزل ليس معها أحد فشكت الى القاضي أن الزوج يضربها ويؤذيها وسألت القاضي أن يأمره أن يسكنها بين قوم صالحين يعرفون احسانه واساءته فان علم القاضي أن الامر كما قالت زجره عن ذلك ومنعه عن التعدي وان لم يعلم ينظر ان كان جيران هذه الدار قوم صالحين أقرها هناك ولكن يسأل الجيران عن صنعه فان ذلك كروا مثل الذي ذكرت زجره عن ذلك ومنعه عن التعدي في حقها وان ذكر وأنها لا يؤذيها فالقاضي يتركها عتقة وان لم يكن في جوارهم من يوثق به أو كانوا يميلون الى الزوج فالقاضي يأمر الزوج أن يسكنها في قوم صالحين ويسأل عن ذلك ويبني الامر على خبرهم كذا في المحيط * امرأة أبت أن تسكن مع ضرتها أو مع أختها أو غيرها فان كان في الدار بيت وفراغ لها بيتا وجعل لبيتها غلقا على حدة ليس لها أن تطلب من الزوج بيتا آخر فان لم يكن فيها لا بيت واحد فلها ذلك وان قالت لا أسكن مع أمتك ليس لها ذلك وكذلك لو قالت لا أسكن مع أم ولدك كذا في الظهيرية * وبه أفتى برهان الائمة كذا في الوجيز للكردي * واذا أراد الزوج أن يمنع أباه أو أمه أو أحد من أهلها من

طلاقها الزوج ثلاثا في مرضه وهو لم يعتقها ولا يعلم يكون فارا * اذا قال المسلم المريض لامرأته الكفاية اذا أسلمت فانت طالق الدخول ثلاثا فاسلمت ثم مات الزوج كان فارا * امرأة ادعت على زوجها المريض انه طلقها ثلاثا في الصحة فجحد وحلفه القاضي خلف ثم صدقته المرأة ومات الزوج ان رجعت الى تصديقه قبل الموت كان لها الميراث وان رجعت الى تصديقه بعد موته لا يصح تصديقها * مريض قال لامرأتين له ان دخلتما الدار فانتا طالقان ثلاثا فدخلتا الدار معاً ثم ماتت وهما في العدة ورثتا وان دخلت احدهما قبل الاخرى ورثت الاولى دون الثانية * رجل قال لامرأته في صحته ان شئت أنا وفلان فانت طالق ثلاثا ثم مرض فشاء الزوج والاجنبى الطلاق معاً وشاء الزوج ثم الاجنبى ثم مات الزوج لا ترث وان شاء الاجنبى أو لا ثم الزوج ورثت * واذا وقعت الفرقة بين الزوجين في مرض المرأة بغير علمها ثم ماتت في العدة ان كانت الفرقة طلاقا كالفرقة الواقعة باختيارها بسبب الحب والعنة والعان في قول أبي حنيفة لا يرثها الزوج وان لم يكن طلاقا كالفرقة الواقعة بخيار

البالوغ من الصغيرة وخيار العتق ورد المرأة ورثها الزوج * رجل قال لامرأته اذ امرضت فانت طالق ثلاثا فمرض ومات في ذلك المرض وهي في العدة ورثته المرأة وقال أبو القاسم الصفا لارتث والصحيح هو الاول * امرأة قالت لزوجها المريض طلقني فطلعتها ثلاثا ثم ماتت وهي في العدة كان لها الميراث لانه صار مبدءا فلا يطل حقه في الميراث كما لو قالت طلقني تطليقة رجعية فابانها * المسلول اذا طلق امرأته وقد طال ذلك ولم يضمنه كان بمنزلة الصحيح وأما المقعد والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن ذلك قديما فهو بمنزلة المريض فيكون فارا فان كان قديما فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة مرضه وليست بقائه وتكلم المشايخ فيه قال محمد بن سلمة ان كان يربح برؤيه بالتداوى فهو بمنزلة المريض وان كان لا يربح فهو بمنزلة الصحيح وقال أبو جعفر الهندي ان كان يزاد كل يوم فهو مريض وان كان يزاد مرة واحدة فهو بمنزلة الصحيح وان مات بعد ذلك لسنة فهو بمنزلة الصحيح وان مات قبل السنة فهو بمنزلة المريض (٥٥٧) وروى أبو نصر العراقي عن أصحابنا

انه يتظر ان كان يصلي قاعدا فهو بمنزلة المريض وان كان يصلي مضطجعا فهو بمنزلة الصحيح وتكلموا ايضا في الرجل اذا عجز عن القيام بمصالح خارج البيت وهو يقدر على القيام بمصالح داخل البيت قال مشايخ بلخ اذا قدر على القيام بمصالح سواء كان في البيت أو خارج البيت فهو بمنزلة الصحيح وقال مشايخنا اذا عجز عن المصالح خارج البيت يعتبر مريضا وقد ذكرنا مريض طلق امرأته ثم مات بعد زمان وهي تقول لم تنقض عدتي كان القول قولها مع اليمين فان نسكت لارتث فان حلفت ورثت ولو أنها لم تقل شيئا حتى تزوجت قبل موت المريض بعد زمان تنقض فيه العدة ثم قالت لم تنقض عدتي لا قبل قولها ولو أنها لم تنزوج لكنها قالت بعد الطلاق أيسر ثم مات زوجها بعد ما مضت ثلاثة

الدخول عليها في منزله اختلفوا في ذلك قال بعضهم لا يمنع الابوين من الدخول عليها لزيارة في كل جمعة وانما يمنعهم عن الكينونة عندها وبه أخذ مشايخنا رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * وقيل لا يمنعهم من الخروج الى الوالدين في كل جمعة مرة وعليه الفتوى كذا في غايه السروجي * وهل يمنع غير الابوين من الزيارة قال بعضهم لا يمنع المحرم عن الزيارة في كل شهر وقال مشايخ بلخ في كل سنة وعليه الفتوى وكذا لو أرادت المرأة أن تخرج لزيارة المحارم كالخاله والعمه والاخت فهو على هذه الاقوال كذا في فتاوى قاضيخان * وليس للزوج أن يمنع والده او ولدها من غيرها وأهلها من النظر اليها وكلامها في أي وقت اختاروا وكذا في الهدايا * في مجموع النوازل فان كانت قابله أو غساله أو كان لها حق على آخر أو لا آخر عليها حق تخرج بالاذن وبغير الاذن والحج على هذا وما عداه من زيارة الاجانب وعبادتهم والوليمة لا ياذن لها ولا تخرج ولو أذن وتخرجت ككنا عاصمين وتمنع من الحمام كذا في فتح القدير * ولو أذن لها في الخروج الى مجلس الوعظ الخالي عن البدع لا بأس به ولا تسافر مع عبدها ولو خصيا ولا مع ابنها الجوسي ولا بأخيها رضاعا في زمانها ولا بأمرأة أخرى ولا بالغلام المحرم الذي لم يحتلم الا أن يكون مرافقا ابن ثنتي عشرة أو ثلاث عشرة والصغيرة التي لا تشتهى تسافر بلا محرم وتسافر مع زوج بنتها وابن زوجها وزوج امها كذا في الوجيز للكردي * وليس لها أن تعطى شيئا من يتيه بغير اذنه ولا تصوم غير فرض كذا في فتاوى قاضيخان

(الفصل الثالث في نفقة المعتدة) * المعتدة عن الطلاق تستحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعيا أو بائنا أو ثلاثا حاملا كانت المرأة أو لم تكن كذا في فتاوى قاضيخان * الاصل أن الفرقة متى كانت من جهة الزوج فلها النفقة وان كانت من جهة المرأة ان كانت بحق لها النفقة وان كانت بعصية لان نفقة لها وان كانت بمعنى من جهة غيرها فلها النفقة فالملازمة النفقة والسكنى والمباينة بالخلع والايلا ورتد الزوج ومجاعة الزوج امهات تستحق النفقة وكذا امرأة العنين اذا اختارت الفرقة وكذا ام الولد والمذبة اذا اعتقتا وهما عند زوجيهما وقد بواهما المولى يتناوختا الفرقة وكذا الصغيرة اذا أدركت فاخترت نفسها وكذا الفرقة لعدم الكفاءة بعد الدخول كذا في الخلاصة * وان ارتدت أو طاعت ابن زوجها أو أباه أو لمسته بشهوة فلا نفقة لها استحسنوا ولها السكنى وان كانت مستكرهة فلا تسقط نفقتها كذا في البدائع * فان أسلمت المرتدة والعدة باقية فلا نفقة لها بخلاف ما لو نشرت فطاعتها ثم تركت النشوز فلها النفقة كذا في محيط السرخسي * والاصل في هذه ان كل امرأة لم تبطل نفقتها بالفرقة ثم بطلت في العدة بعارض منها ثم زال العارض في العدة تعود نفقتها وكل من بطلت بالفرقة لا تعود النفقة اليها في العدة وان زال سبب الفرقة

أشهر من وقت اقرارها لاميراث لها وان تزوجت بزواج وولدت من الزوج الثاني كان لها الميراث من الزوج الاول ويفسد نكاح الثاني ولو أنها لم تلد بعد الزوج ولكنها قالت حضت كان للزوج الثاني ان يصدقها ولا يفسد نكاح الثاني ونصير كالمعتدة اذا اقرت بانقضاء العدة ثم تزوجت ثم انكرت انقضاء العدة لا يصح انكارها (فصل في النسب) * امرأة ولدت بعد موت زوجها ما بيننا وبين سنتين ان صدقتها الورثة في الولادة ثبت نسب الولد من الميت في حق من صدقها وهل يثبت النسب في حق غيرهم ان كان يتم نصاب الشهادة بهم يثبت وهل يشترط لفظ الشهادة لثبوت النسب في حق غيرهم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يشترط وقال بعضهم يشترط كما يشترط نصاب الشهادة وان وجدت الورثة الولادة لا تثبت الولادة ولا النسب الا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين في قول أبي حنيفة وقال صاحبنا يثبت بشهادة القابلة وكذا المبسوطة والمطلقة طلاقا رجعيا اذا ادعت الولادة عند أبي حنيفة لا تثبت الولادة بشهادة القابلة الا اذا كان الحبل ظاهرا

أو كان الزوج اقربا لحبل واجمعوا على ان المذكوحة اذا قالت ولدت منك وانكر الزوج ثبتت الولادة بشهادة القابلة ولا تلاعن بينهما واذا امتنع اللعان لمعنى من قبل الزوج كان عليه حدا القذف هذا اذا لم تقر المرأة بانقضاء العدة فان اقرت بانقضاء العدة بعد زمان تنقضي فيه العدة ثم ولدت لستة اشهر من وقت الاقرار لا يثبت نسبه من الزوج وان ولدت لاقل من ذلك يثبت النسب ويطل اقرارها والايسة التي تعتد بالاشهر اذا ولدت يثبت نسب ولدها في الطلاق الى سنتين اقرت بانقضاء العدة أو لم تقر والصغيرة اذا طلقها الزوج بعد الدخول ثم ولدت اذا اقرت بانقضاء عدتها بعد ثلاثة اشهر ثم ولدت لاقل من ستة اشهر يثبت نسب ولدها منه وان ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يثبت النسب والطلاق الرجعي والباطن فيه سواء وان لم تقر بانقضاء العدة وادعت انها حامل فان كان الطلاق بالناي يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق وان كان الطلاق رجعيا (٥٥٨) يثبت النسب الى سبع وعشرين شهرا وان لم تدع الحبل ولم تقر بانقضاء العدة

قال أبو حنيفة ومحمد هذا وما لو اقرت بانقضاء العدة بثلاثة اشهر سواء وقال أبو يوسف هذا وما لو ادعت الحبل سواء المعتدة عن طلاق بائن اذا تزوجت بزواج آخر في العدة وولدت به - ذلك ان ولدت لاقل من سنتين من وقت طلاق الاول ولاقل من ستة اشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد الاول وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت طلاق الاول لم يلزم الاول ثم يتظران ولدت لستة اشهر من وقت نكاح الثاني فالولد الثاني والا فلا رجل تزوج امرأة بختاء بولد فقال الزوج تزوجتك منذ اربعة اشهر وقالت منذ ستة اشهر كان القول قولها وهو ابن الزوج * رجل تزوج امسة نطقها ثم اشتراها بختاء بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء يلزمه بحكم النكاح وان جاءت به لستة اشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا اذا كان الطلاق واحدا فان طلقها نكحتين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق * (كتاب العتاق) * أسباب استدانت العتق كثيرة منها الاعتاق ومنها دعوى النسب ومنها الاستيلاء ومنها ملك القريب ومنها العبد المسلم اذا زالت يد الكافر عنه وصورته الحربي اذا دخل دارا بامان واشترى عبدا مسلما ودخل به دارا للحرب يعتق في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال صاحباه لا يعتق ولو أسلم العبد الحربي في دار الحرب لا يعتق في قولهم ومنها اذا أقر بجزيرة عبدا انسان ثم ملكه والاعتاق على وجوه مرسل ومعلق ومضاف الى ما بعد الموت وكل ذلك يتنوع الى نوعين بديل وبغير بديل والفاظ العتق ضربان صريح يعمل بدون النية وكناية لا تعمل الا بالنية من الفارسية والعربية * (فصل في صريح العربية) * رجل قال لعبده اعتقتك حررتك أنت حر أنت عتيق أنت مولاي أو ناداه فقال يا حري يا عتيق يا مولاي أو قال هذا عتيق أو قال هذا مولاي فان قال أنت مولاي وقال عتيق به في الدين لا يصدق قضاء وكذا لو قال أنت حر وقال عتيق من العمل

كذافي البدائع * وان طلقها ثلاثا ثم ارتدت والعياذ بالله سقطت نفقة المالا عين الردة ولكن لانها تحبس حتى تتوب فلا تكون في بيت زوجها حتى لو ارتدت ولم تحبس بعد بل هي في بيت زوجها فلها النفقة فان تابت ورجعت الى مته فلها النفقة لزال العارض وهو الحبس وهذا اذا كان الطلاق ثلاثا أو بائنا فاما المعتدة عن طلاق رجعي اذا ارتدت فحسبت أولا فلا نفقة لها كذافي الكافي * ولو طاعت ابن زوجها أو أباه في العدة أو لمسته بشهوة فان كانت معتدة عن طلاق وهو رجعي فلا نفقة لها وان كان الطلاق بائنا أو كانت معتدة عن فرقة بغير طلاق فلها النفقة والسكنى بخلاف ما اذا ارتدت في العدة ولحقت بدار الحرب ثم عادت وأسلمت أو سببت وأعنت أو لم تعتق فلا نفقة لها كذافي البدائع * لانه لا نفقة في عتقها زوجها سواء كانت حاملا أو حائلا الا اذا كانت أم ولد (١) وهي حامل فلها النفقة من جميع المال كذافي السراج الوهاج * ولو وجبت العدة على المرأة ثم حبست بحق عليها تسقط النفقة والمعتدة اذا كانت لا تلزم بيت العدة بل تسكن زمانا وتبرز زمانا لا تستحق النفقة كذافي الظهيرية * ولو طلقها وهي ناشئة فلها أن تهود الى بيت زوجها وتأخذ النفقة وان طالت العدة بارتجاع الحيض كان لها النفقة الى أن تصير آيسة وتنقضي عدتها بالاشهر وان أنكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان القول قولها مع العين فان أقام الزوج البينة على اقرارها بانقضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين فان مضت السنتان ولم تلد وقالت كنت أظن أني حامل ولم أحض الى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة الى أن تنقضي عدتها بالحيض أو تصير آيسة فتسقط نفقتها عدتها بالاشهر كذافي فتاوى قاضيخان * وان حاضت في الاشهر الثلاثة واستقبلت العدة بالحيض فلها النفقة وكذلك لو كانت صغيرة يجامع متهانها فطلقها بعد ما دخل بها أنفق عليها ثلاثة اشهر فان حاضت فيها واستقبلت عدة الاقراء أنفق عليها حتى تنقضي عدتها كذافي البدائع * واذا خرج أحد الزوجين الحريين مسلما الى دار الاسلام ثم خرج الآخر لانه نفقة للمرأة وكما تستحق المعتدة نفقة العدة تستحق الكسوة كذافي فتاوى قاضيخان * ويعتبر في هذه النفقة ما يكفيها وهو الوسط من الكفاية وهي غير مقدرة لان هذه النفقة نظير نفقة النكاح فيعتبر فيها ما يعتبر في نفقة النكاح المعتدة اذا لم تخصم في نفقتها ولم يفرض القاضي شيئا حتى انقضت العدة فلا نفقة لها كذافي المحيط * واذا فرض القاضي نفقة المعتدة في عدتها وقد استدانت على الزوج أو لم تستدن ثم انقضت عدتها قبل أن يقبض شيئا من الزوج فان

(١) قوله الا اذا كانت أم ولد الخ رده في رد المختار ويجعلها ذالا لوجهه وذلك لان ام الولد تعتق بموته وتصير أجنبية عنه فلا وجه لاجباب نفقة تتركته فتأمل اه بحرارى

لا يلزمه هذا اذا كان الطلاق واحدا فان طلقها نكحتين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق * (كتاب العتاق) * أسباب استدانت العتق كثيرة منها الاعتاق ومنها دعوى النسب ومنها الاستيلاء ومنها ملك القريب ومنها العبد المسلم اذا زالت يد الكافر عنه وصورته الحربي اذا دخل دارا بامان واشترى عبدا مسلما ودخل به دارا للحرب يعتق في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال صاحباه لا يعتق ولو أسلم العبد الحربي في دار الحرب لا يعتق في قولهم ومنها اذا أقر بجزيرة عبدا انسان ثم ملكه والاعتاق على وجوه مرسل ومعلق ومضاف الى ما بعد الموت وكل ذلك يتنوع الى نوعين بديل وبغير بديل والفاظ العتق ضربان صريح يعمل بدون النية وكناية لا تعمل الا بالنية من الفارسية والعربية * (فصل في صريح العربية) * رجل قال لعبده اعتقتك حررتك أنت حر أنت عتيق أنت مولاي أو ناداه فقال يا حري يا عتيق يا مولاي أو قال هذا عتيق أو قال هذا مولاي فان قال أنت مولاي وقال عتيق به في الدين لا يصدق قضاء وكذا لو قال أنت حر وقال عتيق من العمل

لا يصدق قضاء ولو قال أنت حر لوجه الله عتق ولو قال أنت حر من عمل كذا أو قال أنت حر اليوم من هذا العمل يعتق في القضاء ولو قال وهبت لك نفسك أو هبت منك نفسك أو تصدقت عليك بنفسك عتق نوى العتق أو لم ينو قبل العبد أو لم يقبل ورد ولو قال وهبت منك عتقك وقال عنيته به الاعراض عن العتق في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يعتق ولو قال لعبد الذي حل له دمه بقصاص أعتقك ثم قال عنيته به عن القتل عتق في القضاء ويسقط عنه الدم بأقراره ولو قال أنت مولى فلان أو قال أنت عتيق فلان عتق قضاء ولو قال أعتقك فلان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يعتق ولو قال رأسك حر أو بدنك حر أو أضاف إلى ما يعبر به عن البدن يعتق كافي الطلاق ولو أضاف إلى جزء شائع بأن قال نصفك حر أو ثلثك حر يكون اعتقاد ذلك العقد خاصة في قول أبي حنيفة بخلاف الطلاق ولو قال سهم منك حر فهو على السدس ولو قال جزء منك حر أو شيء منك حر يعتق منه ما شاء المولى (٥٥٩) في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ولو قال فربك حر قال للعبد أو للامة عتق بخلاف الذكر في ظاهر الرواية ولو قال لامته فربك حر من الجماع عن أبي يوسف أنها تعتق في القضاء ولو قال رأسك حر بالنصب أو رأسك رأس حر بالرفع أو رأسك رأس حر بالتشوين ولم ينو شيئا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعتق وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يعتق في الوجه الثالث واستحسن ذلك أبو يوسف ولو قال لرأس مملوك هذا رأس حر عن أبي يوسف أنه لا يعتق ولو قال هذا الرأس حر قال بعضهم لا يعتق وإنما يعتق عند الإضافة وقال القاضي الامام أبو الحسن علي السغدري الاطلاق والاضافة فيه سواء وحكم المطلق حكم المضاف لا فرق بين قول القائل بعنك رأس هذا العبد وبين قوله بعنك هذا الرأس ولو قال لعبد أنت

استدانت بأمر القاضي كان لها الرجوع بذلك على الزوج وان استدانت بغير أمر القاضي أو لم تستدن أصلا قيل تسقط وهو الصحيح هكذا في جواهر الإخلاطى * رجل غاب عن امرأته فتزوجت بزوج آخر ودخل بها الثاني فعاد الزوج الاول ففرق القاضي بينهما وبين الزوج الثاني وكان عليها العدة ولا نفقة لها في عدتها على الاول ولا على الثاني رجل طلق امرأته ثلاثا بعد الدخول فتزوجت بزوج آخر قبل انقضاء العدة ودخل بها الثاني ثم فرق القاضي بينهما ما كان لها النفقة والسكنى على الزوج الاول في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى منكوبة الرجل اذا تزوجت بزوج آخر ودخل بها الثاني فعلم القاضي بذلك وفرق بينهما ثم علم الزوج الاول فطلقها ثلاثا وجب عليها العدة عنهما ولا نفقة لها على أحد كذا في فتاوى قاضي خان * ولو طلق امرأته وهي أمة طلاقا بائنا وقد كان المولى بؤاها مع زوجها يتاحى وجبت النفقة ثم أخرجهما المولى خدمته حتى سقطت النفقة ثم أراد أن يعيدها إلى الزوج وياخذ النفقة كان له ذلك وان لم يكن بؤاها المولى يتاحى طلقها الزوج ثم أراد أن ييؤها مع الزوج في العدة لتجب النفقة فانما لا تجب والاصل في هذا أن كل امرأة كان لها النفقة يوم الطلاق ثم صارت إلى حال لا نفقة لها لها أن تعود وتأخذ النفقة وكل امرأة لا نفقة لها يوم الطلاق فليس لها النفقة الا الناشئة كذا في البدائع * رجل تزوج أمة ولم ييؤها يتاحى طلقها طلاقا رجعيا كان لمولاها أن يأمر الزوج ليأخذها ببيتها ويتفق عليها وان كان الطلاق بائنا ليس للمولى أن يخلصي بينهما بين زوجها وليس له أن يطلب النفقة وهو الصحيح لانها ما كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل التوبة فلا تستحق بعد الطلاق البائن كذا في فتاوى قاضي خان * ولو طلقها الزوج طلاقا رجعيا ثم أعتقها المولى كان لها أن تطلب من الزوج حتى ييؤها ويتوافق عليها لانها لم تملك أمر نفسها وان كان الطلاق بائنا لمزوج لا يخلو بها في بيت واحد وهي لا تأخذ بالسكنى وهل لها أن تأخذه بالنفقة والصحيح أنه ليس لها ذلك واذا عتق أم ولده لا نفقة لها في العدة وكذلك لو مات المولى حتى عتقت أم الولد بعوته لا نفقة لها في تركه الميت ولكن ان كان لها ولد فنفقة تأسكون في نصيب الولد كذا في المحيط * قال الخصاص رحمه الله تعالى في نفقته ولو أن رجلا قدمته امرأته إلى القاضي وطالبته بالنفقة وقال الرجل للقاضي كنت طلقته منذ سنة وانقضت عدتها في هذه المدة ووجدت المرأة الطلاق فان القاضي لا يقبل قوله فان شهد له شاهدان بذلك والقاضي لا يعرفهما فانه يأمره بالنفقة عليها فان عدلت الشهود أو أقرت انهما حاضرت ثلاث حيض في هذه السنة فلا نفقة لها عليه فان أخذت منه شيئا ردت عليه كذا في الذخيرة * فان قالت لم أحضر في هذه السنة فالقول قولها ولو لها النفقة فان قال الزوج قد أخبرني أن عدتها قد انقضت لم يقبل قوله في ابطال نفقتها كذا في البدائع * ولو شهد شاهدان على رجل أنه طلق

حرة أو قال لامته أنت حر يعتق في الوجهين هكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف * رجل له خمسة أعبد فقال عشرة مما ليكي الا واحدا أحرار عتقوا جميعا ولو قال مما ليكي العشرة أحرار الا واحدا عتق أربعة ولو قال لثلاثة أنتم أحرار الا فلانا وفلانا وفلانا عتقوا جميعا وبطل الاستثناء وذكر في الطلاق لو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا الا واحدة واحدة واحدة وثلاث ويطل الاستثناء وقال أبو يوسف يصح استثناء الاولى والثانية وثالثه ويطل استثناءها فعلى قياس تلك الرواية عن أبي يوسف وجب أن لا يعتق الاول والثاني ويعتق الثالث * انا قال لعبد ما سيدى أو قال يا مالكي أو قال لامته ما سيدى لا يعتق وليس هذا بشئ بل هو لطف وحكى عن أبي القاسم الصفار انه سئل عن رجل جاءته بئرته بسراج فوقفت بين يديه فقال لها المولى ما صنع بالسراج فوجهك أضواء من السراج يا من أنا عبدك قال هذه كلمة لطف لا تعتق بها هذا اذا لم ينو العتق فان نوى عن محمد فيه روايتان * رجل أشهد أن اسم عبده حر ثم دعا مياحرا لا يعتق ولو بعث غلامه إلى بلدة

وقال له اذا استقبلك احد فقل له أنا حر فاستقبله رجل فقال العبد لمن استقبله أنا حر ان كان المولى قال له حين بعثه سميتك حراً فاذا استقبلك احد فقل له أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر لا يعتق وان لم يكن المولى قال له سميتك حراً وانما قال له اذا استقبلك احد فقل أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر يعتق قضاء ومالم يقل العبد أنا حر لا يعتق كماله قال له بعد قل أنا حر لا يعتق مالم يقل أنا حر ولو قال له غيره قل لغلامي انك حر أو قال له حرعتي للحال ولو قال للمأمور قل لغلامي أنت حر لا يعتق مالم يقل المأمور له ذلك * رجل قال لام ولده يا حرة أو قال لها قومي يا حرة أو قال لم أنوبه العتق دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء * رجل قال لعبد يا حرة أو قال لامته يا حرة وقال قلت ذلك كذا يا عتق قضاء ولو قال أردت اللعبي يعتق قضاء وديانة * عبد دخل على مولاه فقال له مولاه أي حر دخل علينا لا يعتق العبد ولو قال المولى لثوب خاطبه عما لو كرهه خياطه حتر (٥٦٠) لا يعتق بما لو كرهه * رجل قال حر فقبل له من عنيت فقال عبدى عتق عبده * رجل قال

امرأة ثلاثا وهي تدعى الطلاق أو تشكر فانه ينبغي للقاضي أن يمنع الزوج من الدخول عليها والخلوة معها مادام القاضي مشغولا بتزكية الشهود ولا يخرجها القاضي في هذا الوجه من منزل زوجها نص عليه في الجامع وإن كان يجعل معها امرأة أمينة تمنع الزوج من الدخول عليها وان كان الزوج عدلا ونفقة الأمينة ههنا في بيت المال فان طلبت المرأة من القاضي النفقة وهي تقول طلقني أو تقول لم يطلقني أو تقول لا أدري أطلقني أم لم يطلقني فهذا على وجهين ان لم يكن الزوج دخل بها فالقاضي لا يقضى لها بالنفقة وان كان قد دخل بها فالقاضي يقضى لها بقدر نفقة العدة الى أن يسأل عن الشهود فان تطاولت المسئلة عن الشهود حتى انقضت العدة لم يرد لها القاضي على نفقة العدة شيئا وبعد هذا ان زكيت الشهود ووفر بينهما سلم لهما ما أخذت من النفقة وان لم ترك الشهود وجب عليها أن ترد على الزوج ما أخذت من النفقة كذا في المحيط * وان أعطاه الزوج على سبيل الإباحة لا يرجع بشئ كذا في التتارخانية * امرأة أقامت بينة على رجل بالنكاح فلا نفقة لها في مدة المسئلة عن الشهود ولو أراد القاضي أن يفرض لها النفقة لما رأى من المصلحة ينبغي أن يقول لها ان كنت امرأته فقد فرضت لك عليه في كل شهر كذا وكذا ويشهد على ذلك فاذا مضى شهر وقد استدان وعدلت البينة أخذته بنفقة ما نفذ فرض لها وان ادعى الزوج النكاح وهي تجحد فأقام عليها بينة لا نفقة لها اختان ادعت كل واحدة منهما أن هذا الرجل تزوجها وهو يجحد فأقامتا البينة على النكاح والدخول فلهما نفقة امرأة واحدة في مدة المسئلة عن الشهود نص عليه الخصاص امرأة أخذت نفقتها من زوجها شهر ثم شهد شاهدان انها اختتمت من الرضاع يفرق بينهما ويرجع الزوج عليها بما أخذت كذا في الظهيرية والله أعلم بالصواب

(الفصل الرابع في نفقة الاولاد) نفقة الاولاد الصغار على الأب لا يشاركه فيها أحد كذا في الجوهرة النيرة * الولد الصغير اذا كان رضيعا فان كانت الام في نكاح الأب والصغير يأخذ لبن غيرها لا تجبر الام على الارضاع وان لم يأخذ الولد لبن غيرها قال شمس الأئمة الحوافي رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية لا تجبر أيضا وقال شمس الأئمة السرخسي تجبر ولم يذكر فيه خلافا وعليه الفتوى وان لم يكن للأب ولا للولد مال تجبر الام على الارضاع عند الكل كذا في فتاوى قاضيان وهو الصحيح * ارضاع الصغير اذا كان يوجد من ترضعه انما يجب على الأب اذا لم يكن للصغير مال وأما اذا كان له مال فتكون مؤنة الرضاع في مال الصغير كذا في المحيط * ويستأجر الأب من ترضعه عند الام وهذا اذا وجدت من ترضعه أما اذا لم توجد من ترضعه فتجبر الام على الارضاع وقيل لا تجبر الام في ظاهر الرواية والى الاول مال القدوري وشمس الأئمة السرخسي كذا في الكافي * وليس على الظئر أن تمكث عند الولد في بيت أمه اذا لم يشترط عليها ذلك ويستغنى الولد عنها

عبيد أهل بلخ أحرار أو قال عبيد أهل بغداد أحرار ولم ينوع عبده وهو من أهل بغداد أو قال كل عبد أهل بلخ حر أو قال كل عبد أهل بغداد حر أو قال كل عبد في الارض أو قال كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف لا يعتق عبده وقال محمد رحمه الله تعالى يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق وبقول أبي يوسف أخذ عصام بن يوسف وبقول محمد أخذ شمسداد والفتوى على قول أبي يوسف * ولو قال كل عبد في هذه السكة حر وعبده فيها أو قال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف * ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبده فيها عتق عبده في قولهم * ولو قال ولد آدم كلهم أحرار لا يعتق عبده في قولهم * رجل قال لعبد أو أمته قد أعتقتك الله عتق وان لم ينو وهو المختار ولو قال لعبد العتاق عليك يعتق ولو قال عتقتك على واجب لا يعتق

* رجل له عبد في يده صبي فقيل له هذا ابنك فأومأ برأسه بنعم لا يعتق لانه قادر على العبادة فلا تقوم الاشارة بمقام العبادة ولو كان في يده صبي فقيل له هذا ابنك فأومأ برأسه بنعم ثبت نسبه منه لان اثبات النسب لا يتعلق بالعيان بخازان يثبت بالاشارة * رجل قال لامته أنت مثل هذه امرأة حرة لا تعتق أمته الآن بنوى العتق وكذا لو قال حرة أنت مثل هذه الامة لا تعتق أمته الآن بنوى ولو قال حرة أنت جرة مثل هذه وأشار الى أمته عتقت أمته ولو قال للحره فاما أنت حرة مثل هذه الامة لا تعتق أمته * رجل تزوج بأمته المعروفة وأقر بنكاحها لا يجوز ولا تعتق الحارية * رجل قال لعبد ما أنت الا حر عتق العبد * رجل أمر عبده بشئ فامتنع فقال أنت اذا حراً أو قال ما أنت اذا الاحر لا يعتق لانه عال وهو غليلق * رجل قال لعبد شئت عتقتك عتق ولو قال أردت عتقتك لا يعتق ولو قال أنت حرامش وانما ملكه اليوم عتق بخلاف الطلاق * رجل قال لعبد ما أنت حر على انه ان بدأ الى رد ذلك عتق العبد ويطل الشرط ولو جمع بين عبده وبينه وقال احدهما حر

أو قال هذا حر أو هذه البهيمة عتق العبد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أمة قائمة بين يدي مولاه فإلها رجل أمة أنت أم حرة فأراد المولى أن يقول ما سؤالك عنها أمة أم حرة فتجمل في القول وقال هي حرة أمة عتقت الأمة في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى * رجل قال لعبدك أنت أعتق من فلان عبد آخر من عبده وقال عتبت به القدم دين فيما بينه وبين الله تعالى ويعتق في القضاء ولو قال لعبدك أنت أعتق من هذا في الملك أو قال في السن لا يعتق في القضاء ويدين ولو قال أنت حر يعني في الحسن لا يدين في القضاء ولو قال أنت عتق وقال عتبت به في الملك لا يدين في القضاء ولو قال أنت عتق في السن لا يعتق ولو قال أنت حر النفس يعني في الأخلاق عتق في القضاء * رجل قال لعبدك إن ملكك فانت حر عتق للحال وما بعد المين وهو ملك حدث * رجل قال لعبدك أنت عبد الله لا يعتق وكذا لو قال أنت لله لا يعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن نوى وقال محمدان أراد العتق فهو حر وإن أراد الصدقة فهو صدقة وإن أراد به (٥٦١) كلنا لله لا يلزمه شيء * رجل قال لغيره

أليس هذا حر أو أشار إلى عبد نفسه عتق في القضاء * رجل قال عبدي أحراروهم عشرة عتق عبده وإن كانوا مائة * رجل قال لملوكه أنت غير ملوك لا يكون ذلك عتقا منه وليس له أن يدعيه وإن مات لم يرثه بالولاء * رجل قال لعبدك نسبك حر أو قال أصلك حر إن علم أنه سبي لا يعتق وإن لم يعلم أنه سبي فهو حر ولو قال أبوالحران لا يعتق لاحتمال أنه سبي عتقا بعد ما ولد * رجل قال لأمة العلق والمضغة التي في بطنك حر يعتق ما في بطنها * رجل قال لعبدك تصبغ غدا حرا كان العتق مضافا إلى الغد ولو قال تقوم حرا أو تقعد حرا يعتق للحال * صحيح قال لعبدك أنت حر من ثلثي مالي يعتق من جميع المال * رجل قال لعبدك في مرضه أنت لو حبه الله فهو باطل ولو قال جعلتك لله في صحته أو في مرضه أو في وصيته

في تلك الساعة وإذا ثبت الظن أن ترضعه عند الام ولم يشترط في عقد الاجارة الارضاع عند الام كان لها أن تحمل الولد إلى منزلها فترضعه أو تقول أخرجه فارضعه في فناء دار الام ثم يدخل الولد على الام وإن شرطوا في عقد الاجارة أن تكون الظن عند الام يلزمها الوفاء بما شرطته كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * وإذا ولدت أمتة منه أو أم ولده فله أن يجبرها على ارضاع الولد لان لبنها ومنافعها له ولو أراد أن يسلم الولد إلى غيرها أو أرادت هي ارضاع فله ذلك كذا في السراج الوهاج * وعن محمد رحمه الله تعالى استأجر ظنرا للصبي شهرا فلما انقضت المدة أبت ارضاعه وهو لا يأخذ لبن غيره فتجبر على ابقائه الاجارة بالارضاع كذا في الوجيز للكردي * وإن استأجرها وهي زوجته أو معتدته عن طلاق رجعي لترضع ولدها لم يجز كذا في الكافي * المعتدة عن طلاق بائن أو طلاقات ثلاث في رواية ابن زياد تسقط أجر الرضاعة وعليه الفتوى هكذا في جواهر الاخلاط * وإن مضت عدتها فاستأجرها الارضاع ولدها جاز فإن قال الاب لا استأجرها وجاء بغيرها فرضيت الام بمثل أجر الاجنبية أو بغير أجر فهي أولى به وإن التمس زيادة لم يجبر عليها الزوج كذا في الكافي * وإن استأجرها وهي منكوحته أو معتدته لارضاع ابن له من غيرها جاز كذا في الهداية * ولو ضلحت المرأة زوجها عن أجره الرضاع على شيء إن كان الطلح حال قيام النكاح أو في العدة عن طلاق رجعي لا يجوز وإن كان الصلح في العدة عن طلاق بائن أو طلاقات ثلاث جاز على إحدى الروايتين فإذا صلحها على شيء بعينه جاز وإن صلح على شيء بغير عينه لا يجوز إلا أن يدفع ذلك في المجلس وفي كل موضع جاز الاستئجار ولو جبت النفقة لا تسقط بموت الزوج لانها أجر وليست بنفقة هكذا في الذخيرة * وبعد انقطاع يفرض القاضي نفقة الصغار على قدر طاقة الاب وتدفع الى الام حتى تنفق على الاولاد فإن لم تكن الام نفقة تدفع الى غيرها لينفق على الولد امرأه طلقها زوجها أو ولاد صغار فاقرت أنها قبضت نفقتهم نفقة أشهر ثم قالت بعد ذلك كنت قبضت عشرين ونفقة مثلهم في تلك المدة مائة درهم ذكر في المنتقى أن هذا على نفقة مثلهم ولا تصدق أنها قبضت عشرين وإن قالت بعد اقرارها قبضت النفقة ضاعت النفقة فإنها ترجع على أبيهم بنفقة مثلهم رجل معسر له ولد صغير إن كان الرجل يقدر على الكسب يجب عليه أن يكسب وينفق على ولده كذا في فتاوى قاضيخان * فإن أبي أن يكسب وينفق عليهم يجبر على ذلك ويحبس كذا في المحيط * وإن كان لا يقدر على الكسب يفرض القاضي عليه النفقة ويأمر الام حتى تستدين على زوجها ثم ترجع بذلك على الاب إذا أسروا كذا لو كان الاب يجدر نفقة الولد ويتمنع من الانفاق يفرض القاضي عليه النفقة ثم ترجع الام عليه بذلك وكذا لو فرض القاضي على الاب نفقة الولد فتركه الاب بالنفقة واستدانته وأنفقت بامر القاضي كان لها أن ترجع بذلك على الاب ويحبس الاب بنفقة

(٧١ - فتاوى اول) وقال لم أنو العتق أو لم يقل شيئا حتى مات فانه يباع وإن نوى العتق فهو حر * رجل قال لعبدك أعتق نفسك قبل أن تقوم من مجلسه عتق ولو قام قبل أن يعتق نفسه لم يكن له أن يعتق نفسه بعد قيامه عن المجلس وله أن يهب نفسه وإن يبيع نفسه وإن يصدق نفسه على من شاء يجوز ذلك * رجل عاتبه امرأته في جارية له فقال لا امرأته أمرها في يدك فاعتقتها المرأة فإن نوى المولى العتق عتقت والا فلا فإن هذا يكون على البيع ولو قال لها امرأتي فيها جارية فاعطى العتق وغيره * رجل قال كل عبد لي حر وله عبدين وبين غيرهما لا يعتق ولو كان له عبد ولعبد عبدا فقال كل عبد لي حر عتق عبده سواء كان عليه دين أو لم يكن أما عبده لا يعتق في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه إذا كان على العبد دين يحيط برقبته نوى المولى عتقهم أو لم ينو أن يكون على العبد دين عتقوا إذا نوى المولى عتقهم والا فلا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن نواهم عتقوا والا فلا كان على العبد دين أو لم يكن وقال محمد رحمه الله

تعالی عنقوا جميعا في الاحوال كلها * رجل له عبد وعبيده ابن فقال المولى اعبسدها بنك حر ابن حر عتق الابن ولا يعتق الاب ولوقال ابنك ابن
حر عتق الاب ولا يعتق الابن * رجل قال لعبيده يا نبيم ازاد قالوا هذا بمنزلة ما لوقال لعبيده نصفك حر عند أبي حنيفة يعتق نصفه وعند صاحبيه
يعتق كله * رجل قال لعبيده تلو تبيده توذي بعد اب تو اندر بو ذم اكنون كي نيشتي بعد اب تو اندر دم قالوا هذا اقرار منه بالعتق فيعتق في القضاء
* رجل قال لعبيده تو ازاد ترا مني ان نوي العتق عتق والا فلا كما لوقال لامرأته اذت اطلق من فلانة ثم قال على قول أبي يوسف ان نوي
الطلاق تطلق والا فلا * عبد وضع تحت رأسه منديل المولى فقال مولاه بالفارسية بار خدای مرا دستار موی باید بایزین نم دای یعنی لان هذا
الكلام يذكركم للتعظيم كأنه قال بزرگه مرا فلا يعتق * عبد قال لمولاه زارادی من بیدا كن فقال المولى ازادی تو تیدا كردم لا يعتق لانه يحتمل
التعلق والتدبير وغير ذلك * أمة قالت (٥٦٣) لمولاه اعتقني فقال لها بالفارسية ايدون كير كه ازاد كردم ولم ينوالعتق لا يعتق كما لوقال

الولد وان كان لا يحبس بسائر دينونه ولو فرض القاضي النفقة على الاب فلم تستد ان الام وأكل الولد بمسئلة
الناس لا ترجع على الاب بشئ وان حصل له بمسئلة الناس نصف الكفاية يسقط نصف النفقة عن الاب
وتصح الاستدانة بالنصف الباقي وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم فأكلوا من مسئلة الناس لا يرجع على
الذي فرضت عليه النفقة بشئ كذا في فتاوى قاضيان * وان كان القاضي بعد ما فرض نفقة الاولاد
أمرها بالاستدانة فاستدانت حتى يثبت لها حق الرجوع على الاب فبات الاب قبل أن يؤدي لها هذه
النفقة هل لها أن تأخذ من ماله ان ترك ما لا ذك في الاصل أن لها ذلك وهو الصحيح وأما اذا لم يأمرها
بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل أن يؤدي اليها ذلك ليس لها أن تأخذ من ماله ان ترك ما لا
بالاتفاق كذا في الذخيرة * ونفقة الصبي بعد القطام اذا كان له مال في ماله هكذا في المحيط * وان كان مال
الصغير غائباً أمر الاب بالاتفاق عليه ويرجع في ماله فان أنفق عليه بغير أمره لم يرجع الا أن يكون أشهد
أنه يرجع ويبيعه فيما بينه وبين الله تعالى أن يرجع وان لم يشهد اذا كانت نيته يوم دفع أنه يرجع وأما في
القضاء فلا يرجع الا أن يشهد كذا في السراج الوهاج * وان كان للصغير عقار أو ردية أو ثياب واحتج
الى ذلك بالنفقة كان للاب أن يبيع ذلك كله وينفق عليه كذا في الذخيرة * صغيره أب معسر وجد
أبوالاب موسر وللصغير مال غائب يؤمر الجدد بالاتفاق عليه ويكون ذلك ديناً له على الاب ثم يرجع الاب بذلك
في مال الصغير وان لم يكن للصغير مال كان ذلك ديناً على الاب كذا في فتاوى قاضيان وهكذا في القدوري
* والصحيح من المذهب أن الاب الفقير ملحق بالميت في حق استحقاق النفقة على الجدد هكذا في الذخيرة * وان
كان الاب زمنًا وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على الجدد ولا يرجع الجدد بذلك على أحد وكذا لو كان للصغير
أم موسرة أو جدة موسرة وأب معسر أمرت بان تنفق على الصغير ويكون ذلك ديناً على الاب ان لم يكن الاب
زمنًا وان كان زمنًا لا شيء عليه ويجبر الكافر على نفقة ولده المسلم وكذا المسلم على نفقة ولده الكافر الزمن
كذا في فتاوى قاضيان * الام أولى بالتحمل من سائر الاقارب حتى لو كان الاب معسر والام موسرة
وللصغير جد موسر تؤمر الام بالاتفاق من مال نفسها ثم ترجع على الاب ولا يؤمر الجدد بذلك كذا في الذخيرة
* وان أعطت الاولاد نصف الكفاية ترجع بذلك القدر كذا في الخلاصة * واذا كان للاب المعسر أخ موسر
يؤمر الاخ بالاتفاق على الصغير ثم يرجع على الاب كذا في محيط السرخسي * الذكور من الاولاد اذا
بلغوا أحد الكسب ولم يبلغوا في أنفسهم يدفعهم الاب الى عمل ليكسبوا أو يؤاجرهم وينفق عليهم من
أجرتهم وكسبهم وأما الاناث فليس للاب أن يؤاجرهن في عمل أو خدمة كذا في الخلاصة * ثم في الذكور
اذا سلمهم في عمل فاكسبوا أموالا فالاب يأخذ كسبهم وينفق عليهم من كسبهم وما فضل من نفقةتهم يحفظ

وان فوي * رجل أشهد ان اسم عبده حر ثم دعاه يا زادي يعتق لانه دعاه بغير اسمه وكذا الوسماء بالفارسية ازاد ثم دعاه يا حري يعتق * رجل ذلك قال لعبد ما يدعك اى أو قال يا بدخدای من ولم ينو لا يعتق كما لو قال يا بزرگ أو يا بزرگ من * رجل قال لعبدین له يا سالم أنت حر يا مبارك فهو على الأول ولو قال يا سالم أنت حر يا مبارك على ألف درهم كان على الآخر وأذا تم الكلام قبل ان يدعو بالآخر فهو على الأول * رجل له جارية حامل فقال لها المولى بعد ما خرج بعض الولدان أنت حرة ان كان خرج أكثر الولدوهو النصف مع الرأس أو الرأس لا يعتق الولد وان كان الخارج أقل عتق الولدان اعناق الام لا يكون اعتقا فالولد المنفصل وللاكثر حكم الكل فلا يعتق الولد باعناق الام * رجل أعنتق جارية انسان فاجاز المولى اعناقه بعد ما ولدت لا يعتق الولد * رجل قال ان اشتریت مملوكین فها مهران فاشترى حاملا لا يعتقان ولو قال لامته كل عاقلنى فغيرك حر لا يعتق حملها * رجل قال لامته الحامل فى صمته أنت حرة أو ما فى بطنك فولدت من الفسدة غلاما ميتا استبان خلقه

لامرأته خويشتن بخمر
فقلت خريده كيرأوقال
لغيره بعث منك هذا العبد
بكذا فقال خريده كيرأوقال
ذلك لا يكون جوابا عبيد
أخذ مولاه في موضع خال
فقال له ان أنت أعمتني
والاقتلت فاعته مخافة
القتل فانه يعتق ويسعى في
قمته لمولاه لان المولى كان
بمنزلة المكروه من عبده والمكروه
يرجع على المكروه * رجل
قال لعبد ما ازاد مرءأوقال
ما ازاد مرء من أوقال لامته
يا ازاد زن أوقال يا ازاد زن
أوقال يا كذبانوي أو
قال يا كذبانوي من أوقال
باسيده أوقال ياسيدي
أختلفوا فيه قال بعضهم ان
أضاف الى نفسه يعتق والا
فلا والمختار ما اختاره
الفقيه أبو الليث انه ان نوى
الاعتاق يعتق والا فلا لان
هذه كلمات لطف ظاهر فلا
يقع بها العتق اذ لم ينو ولو قال
لعبد ما ازاد مرء لا يعتق

عنتت الجارية في قياس قول أبي حنيفة ولولم تلد حتى ضرب انسان بطنها فالقت من الغد جنباً ميتاً استبان خاقه فهو بالخيار ان اعتق الام
يعتق الجنين بعتهما وان لم تكن حاملاً عنتت الجارية * رجل قال لا آخر انامولى أهلك أعتق أبوك أوى لم يكن القائل عبداً للقره وكذا
لو قال انامولى أهلك ولم يقل أعتقني أبوك فانه يكون حراً ولو قال انامولى أهلك أعتقني فهو عتق ولو اجد الوارث اعتاق الاب الا ان يأتي المقر
سينة * رجل أعتق عبده وله مال فماله لمولاه لا ثوباً يوارى العبد أى ثوب شاء المولى * رجل قال لعبده أنت حر البتة فبات العبد قبل ان يقول
البتة فانه يموت عبداً * رجل قال لام ولده أنت حر من العمل أو من دخول البيت وقال لم أنوالعتق لا يدين في القضاء ولا يسعه ان يقر بها قال أبو
يوسف يدين فيما بينه وبين الله تعالى * رجل قال لعبده رأسك رأس الحر أو بذلك بدن الحر لا يعتق لانه تشبيه وكذا لو قال أنت مثل الحر * رجل
قال لجاريتك يا مولى زاده لا تعتق كما لو قال يا ابن الحر أو يا ابن الحر (٥٦٣) * (فصل فيما لا يقع به العتق اذا لم ينو وما لا يقع به العتق وان
نوى) * رجل قال لعبده

لا سبيل لي عليك أو قال
لا ملك لي عليك أو لارق لي
عليك أو خرجت عن ملكي
أو خلعت سبيلك ان نوى
العتق عتق والا فلا ولو قال
لا سبيل لي عليك الا سبيل
الولاء وقال لم أنوبه العتق
عن محمد انه يعتق ولا يصدق
قضاء ولو قال الا سبيل
الموالة وقال لم أرد به العتق
دين في القضاء * رجل قال
كل مالى حر وله عبد فقل لم
أنوالعتق لا يعتق عبده
* رجل قال لامته أطلقك
ونوى العتق قال أبو يوسف
تعتق ولو قال اها فركك
على حرام ونوى العتق
لا تعتق ولو قال لعبده
باله جاء ان ت حر ان
نوى العتق عتق والا فلا
وكذا الطلاق ولو قال
لعبده لا سلطان لي عليك
أو قال اذهب حيث شئت
أو قال توجبه أين شئت
لا يعتق وان نوى ولو قال

ذلك عليهم الى وقت بلوغهم كسائر أملاكهم فان كان الاب مبدراً مسرفاً لا يؤمن على ذلك فالقاضي
يخرج ذلك من يده ويجعله في يد أمين ويحفظ لهم فاذا بلغوا سلم اليهم كذا في المحيط * وقال الامام الخواري
اذا كان الابن من أبناء الكرام ولا يستاجر الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب
لا يهتدون اليه لا تسقط نفقتهم عن آبائهم اذا كانوا مشغولين بالعلم يوم الشريعة لا بالخلافات الركيكة
وهذان الفلاسفة ولهم رشد والا لا تجب كذا في الوجيز للكردي * ونفقة الاناث واجبة مطلقاً على الآباء
مالم يتزوجن اذا لم يكن لهن مال كذا في الخلاصة * ولا يجب على الاب نفقة الذكور الكبار الا ان يكون الولد
عاجزاً عن الكسب لمائة أو مرض ومن يقدر على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة العاجز كذا في
فتاوى قاضيان * ونفقة زوجة الابن على أبيه ان كان صغيراً فقيراً أو زمنلاً لانه من كفاية الصغير وذكر
في المبسوط لا يجبر الاب على نفقة زوجة الابن كذا في الاختيار شرح المختار * الرجل البالغ ان كان زمنلاً
أو مقعداً أو أشل اليمين لا ينتفع به ما أو معتوها أو مغلوباً فان كان له مال تجب النفقة في ماله وان لم يكن له
مال وكان له أب موسر وأم موسرة تجب النفقة على الاب واذا طلب من القاضي أن يفرض له النفقة على
الاب أجابه القاضي الى ذلك ويدفع ما فرض لهم اليهم كذا في المحيط * وان صالحت المرأة زوجها عن نفقة
الاولاد الصغار صح سواء كان الاب معسراً أو موسراً فبعد ذلك ينظر ان كان ما وقع الصلح عليه أكثر من
نفقتهم فان كانت الزيادة مما يتغابن الناس فيه بأن كانت الزيادة زيادة تدخل تحت تقدير المقدرين
في مقدار كفايتهم فانه تكون عفواً وان كانت الزيادة بحيث لا تدخل تحت تقدير المقدرين فانه تطرح
عنه وان كان المصالح عليه أقل من نفقتهم بان كان لا يكفيهم يبلغ الى مقدار كفايتهم كذا في الذخيرة * اذا
كان الزوج غائباً وله مال حاضر فان القاضي لا يأمر أحدًا بالنفقة من ماله الا الابوين الفقيرين واولاده
الصغار الفقراء الذكور والاناث والسكران الذكور الفقراء المحجزة عن الكسب والاناث الفقيرات والزوجة
ثم ان كان المال حاضراً عنده ولا وكان النسب معروفاً أو علم القاضي بذلك أمرهم بالنفقة منه وان لم يعلم
بالنسب فطلب بعضهم أن يثبت ذلك عند القاضي بالبينة لا تسمع منه البينة وكذلك ان كان ماله وديعة
عند انسان وهو مقر بها أمرهم القاضي بالانفاق منها وكذلك اذا كان له دين على انسان وهو مقر به وان
كان صاحب اليد والمديون منسكراً فأرادوا أن يقيموا البينة لم يلتفت القاضي الى ذلك هذا اذا كان المال
من جنس النفقة من الدراهم والدنانير والطعام ونحوها كذا في البدائع * واذا كان للغائب عند الوالدين
أو الولد أو الزوجة مال هو من جنس حقوقهم فأنفقوا على أنفسهم جاز ولم يضمنوا فان كان عند غيرهم
وأعطاهم باهر القاضي حتى أنفقوا على أنفسهم لم يضمن صاحب اليد وان كان أعطاهم بغير أمر القاضي

لامته أنت طالق أو أنت بائن أو أنت منى أو حرمتك أو أنت خلية أو برة أو اختارى فاختارت أو قال اخرجي أو استبرئي ففعلت ذلك
لا تعتق عندنا وان نوى العتق وكذا لو قال لست بامة لي أو قال لاحق لي عليك لا تعتق وان نوى العتق وكذا لو قال لست بامة لي وقال
لاحق لي عليك لا تعتق وان نوى * (فصل في التعليق والاضافة) * رجل قال لامته اذا مات والدي فانت حر ثم باعها من والده ثم
تزوجها ثم قال لها اذا مات والدي فانت طالق ثنتين ثم مات الوالد كان محمداً يقول أو لا تعتق ولا تطلق ثم رجع وقال لا يقع طلاق ولا عتاق ثم
قال أنا أقيم في ذلك حتى أظفر * رجل تشاجر مع أمه فقال ينده من اذا اكر من الزلوم تاو از غم غمى فخرج هو من البلد ثم رجع قبل موت
الام قالوا يكون باراً في عيونه ولا يعتق عبده * رجل قال لعبده ان بعثك في هذا البلد ابدأ فانت حر فباعه يباعه لا يعتق لانه كما خنت زال
العبد عن ملكه فلا يعتق وان باعه يباعه يباعه ان سلمه الى المشتري أو لانه باعه لا يعتق أيضاً لانه كاتم البيع بينهما ملكه المشتري وان باعه يباعه

بعض الورثة قال بعضهم اذا مضت السنة من وقت الموت يعتق * رجل مات وترك جارية وعليه دين يحيط بماله قال نصير لا يجعل للوارث وطء الجارية قيل له ان لم يكن الدين محيطا قال وان كان الدين قليلا فكذا ذلك ولترك الميت عقارا وجارية وعليه دين فقال الوارث اجعل الدين في العقار واجبس الجارية روى عن محمد انه قال له ذلك قيل له لو كان دين الميت قدر قيمة الجارية وله أموال سوى الجارية فاعتق الوارث الجارية ثم هلكت تلك الأموال قال الجارية حرة ويضمن الوارث قيمتها للغرماء * رجل قال لعبدته ان مت فانت حرة أو قال متى مت أو متى ماتت أو قال اذا حدث بي حدث الموت فانت حرة فهو مدبر مطلق لا يجوز بيعه فان باعه وقضى القاضى بجواز بيعه نفذ قضاؤه ويكون ذلك فسخا للتدبير حتى لو عاد اليه يوم ما من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق ولو قال ان مت من مرضى هذا أو فى بلد كذا أو قال ان حدث بي حدث الموت من مرضى هذا أو فى سنتى هذه (٥٦٦) فانت حرة جاز به وان مات المولى قبل البيع يعتق من الثلث * رجل قال لامته عند

الوصية اذا خدمت ابني وابنتي هذه حتى يستغنيا فانت حرة قالوا ان كان الابن والبنت كبيرين تخدمهما ما حتى تتزوج الجارية ويصيب الابن من الجارية وان كانا صغيرين تخدمهما ما حتى يدركا لان استغناء الكبيرين والصغيرين يكون عند ما قلنا وان كانا كبيرين فتزوجت الابنة وبقي الابن تخدمها جميعا لان شرط العتق خدمتهما حتى يستغنيا فلا تعتق عند استغناء أحدهما وكذا لو كانا صغيرين فادرك أحدهما تخدمهما جميعا حتى يدرك الآخر وان مات أحدهما قبل ذلك بطلت الوصية لانها كانت متعلقة بخدمتهما وقد وقع اليأس عن ذلك * رجل قال لعبدتي له أحدكما حر بعد موتى وله وصية مائة درهم ثم ماتت عتقا والهما وصية مائة درهم بينهما لانه لما مات شاع العتق فيهما جميعا فتشيع الوصية ولو قال لكل واحد منكما مائة درهم بطلت إحدى المائتين لان أحدهما عبده فلا تصح له الوصية * رجل قال فى وصيته أعتقوا عبدى الذى هو قديم الصببة تكلموا فى قديم الصببة قال أكثرهم قديم الصببة من صحبه سنة وأخذوا ذلك من قوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم والعرجون ينبت على الخلة ويقطع فى كل سنة فالذى يبقى سنة يكون قديما * رجل قال لله على أن أعتق هذا العبد فقتل العبد خطأ وأخذ المولى قيمته لا يلزمه التصديق بالقيمة ولو قال لله على أن أعتق هذا العبد فقتل العبد خطأ وأخذ المولى قيمته كان عليه ان يتصدق بقيمة لان الوجه الاول التزم الاعناق فيستفيد بعمل الاعناق وهو العبد وأما الوجه الثانى التزم الصدقة والقيمة تشارك العبد فى قبول الصدقة * رجل قال لعبدته انت مدبر على أئب قال أبو حنيفة لا يعتق بقبول العبد قبل الموت ولو قبل كان للمولى أن يبيعه فان لم يبيعه حتى مات المولى وهو فى ملكه فقبل الالف عتق وقال أبو يوسف ان لم يقبل حتى قال المولى ذلك ليس له أن يقبل بعد الموت وان

ويجب ذلك على قدر الميراث ويجبر عليه كذا فى الهداية * وتعتبر أهلية الارث لاحقية ممتدة كذا فى النقاية * لا يقضى بنفقة أحد من ذوى الارحام اذا كان غنيا أما البكار والاصحاء فلا يقضى لهم بنفقة على غيرهم وان كانوا فقراء وتجب نفقة الاناث البكار من ذوى الارحام وان كن صحيات البدن اذا كان بهن حاجة الى النفقة كذا فى الذخيرة ولا يشارك الزوج فى نفقة زوجته حتى لو كان لها زوج معسر وابن موسر من غير هذا الزوج أو أب موسر أو أخ موسر فنفقة على الزوج لا على الاب والابن والاخ لكن يؤمر الاب أو الابن أو الاخ بان ينفق عليها ثم يرجع على الزوج اذا أيسر كذا فى البدائع * واذا كان للفقير والد وابن موسر ان فالنفقة على الوالد واذا كان له بنت وابن ابن فالنفقة على البنت خاصة وان كان الميراث بينهما وان كان له بنت بنت أو ابن بنت وله أخ لاب وأم فالنفقة على ولدا البنت ذكرا كان أو أنثى وان كان الميراث للأخ لاولاد البنت ولو كان له والد وولد وهما موسران فالنفقة على ولده وان استوفى فى القرب الا ان الابن يرجع باعتبار التأويل الشايت له فى مال ولده ولو كان له جد وابن ابن فالنفقة عليهم ما على قدر ميراثهم ما على الجد السادس والباقي على ابن الابن واذا كان للرجل الفقير بنت وأخت لاب وأم وهما موسرتان فالنفقة على البنت وان كانتا استوفيا فى الارث وكذا اذا كان للفقير ابن نصرانى وله أخ مسلم وهما موسران فالنفقة على الابن وان كان الميراث للأخ وكذا اذا كان للفقير بنت ومولى عتاقة وهما موسران فالنفقة على البنت وان كانا يستوفيان فى الميراث وكذا المعسرة اذا كانت لها بنت وأخت لاب وأم فالنفقة على ابنتها وان كانتا تشتركان فى الميراث كذا فى المحيط * ولو كان له أم وجد فان نفقته عليهما اثلاثا على قدر مواريهما الثلث على الام والثلاثان على الجد وكذلك اذا كان له أم وأخ لاب وأم أو عم لاب وأم أو جد واحد من العصابة فان النفقة عليهما اثلاثا على قدر مواريهما ولو كان له جد وجدة فالنفقة عليهما اسداسا ولو كان له عم لاب وأم وعمه لاب وأم فالنفقة على العم دون العمة وكذلك لو كان له عم لاب وأم وخال لاب وأم فالنفقة على العم ولو كان له عمه لاب وأم وخال لاب وأم فالنفقة عليهما اثلاثا لانهما على العمة وثلاثهما على الخال وكذلك لو كان له خال وخالة من قبل الاب والام فان النفقة عليهما اثلاثا ولو كان له خال من قبل الاب والام وابن عم لاب وأم فالنفقة على الخال والميراث لابن العم لان شرط وجوب النفقة هو أن يكون ذوالرحم المحرم من أهل الميراث ولو كان رجلا غير محرم فهو ابن عم أو محرم ما غير رحم فهو الاخ من الرضاع والاخت من الرضاعة أو رجلا محرم لا من قرابة فهو ابن عم وهو أخوه من الرضاع لا تجب النفقة كذا فى شرح الطحاوى * ولو كانت له ثلاثة اخوة متفرقين فالنفقة على الاخ لاب وأم وعلى الاخ لام على قدر الميراث اسداسا ولو كان له عم وعمه وخالة فالنفقة على ائمه وان كان المم مفسرا فالنفقة عليهما والاصل فى هذا أن كل

من وصيته أعتقوا عبدى الذى هو قديم الصببة تكلموا فى قديم الصببة قال أكثرهم قديم الصببة من صحبه سنة وأخذوا ذلك من قوله تعالى حتى عاد كالعرجون القديم والعرجون ينبت على الخلة ويقطع فى كل سنة فالذى يبقى سنة يكون قديما * رجل قال لله على أن أعتق هذا العبد فقتل العبد خطأ وأخذ المولى قيمته لا يلزمه التصديق بالقيمة ولو قال لله على أن أعتق هذا العبد فقتل العبد خطأ وأخذ المولى قيمته كان عليه ان يتصدق بقيمة لان الوجه الاول التزم الاعناق فيستفيد بعمل الاعناق وهو العبد وأما الوجه الثانى التزم الصدقة والقيمة تشارك العبد فى قبول الصدقة * رجل قال لعبدته انت مدبر على أئب قال أبو حنيفة لا يعتق بقبول العبد قبل الموت ولو قبل كان للمولى أن يبيعه فان لم يبيعه حتى مات المولى وهو فى ملكه فقبل الالف عتق وقال أبو يوسف ان لم يقبل حتى قال المولى ذلك ليس له أن يقبل بعد الموت وان

قبل حين قال المولى كان مدبرا وعليه الان اذ مات المولى * ولو قال الرجل لعبد انت حر بعد موتى على القدر هم يعتبر قبول العبد بعد الموت في ظاهر الرواية واذا قبل بعد الموت قالوا لا يعتق الا باعناق الورثة ولو قال انت حر على القدر هم يعتبر القبول للحال واذا قبل يصير مدبرا ولا يلزمه المال لان المدبر باق على ملك المولى والمولى لا يستوجب على عبده مالا ولو قال لعبد انت حر بعد موتى قال محمد رحمه الله كانت المشيئة بعد الموت وكذا لو قال اذا جاء غدا فانت حر ان شئت كانت المشيئة اليه بعد طلوع الفجر من الغد وكذا لو قال انت حر غدا ان شئت كانت المشيئة في الغد ولو قال ان شئت فانت حر غدا كانت المشيئة اليه للحال في قول أبي يوسف ومحمد وظاهر الرواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه وعن أبي يوسف في رواية الامالي ان قدم المشيئة تعتبر المشيئة للحال وان أخر تعتبر المشيئة في الغد وعن أبي حنيفة في رواية المشيئة اليه في الغد في الفصلين وكذلك في التدبير عتبه يعتبر القبول عند الميت (٥٦٧) على كل حال * رجل قال لعبد

انت حر يوم اموت ونوى باليوم يباح النهار دون الليل لا يكون مدبرا ويصير كانه قال انت حر بعد موتى في النهار فلم يكن العتق معلقا بمطلق الموت فكان له ان يبيعه ولو قال انت حر بعد موتى يوم لا يكون مدبرا مطلقا انه ان يبيعه ولو مات المولى وهو في ملكه يعتق من الثلث اذ مضى يوم بعد موته ولا يعتق الا باعناق الوارث * رجل قال كل مماول لي بعد موتى حر فا كان في ملكه يوم المقالة يكون مدبرا وما يملكه بعد المقالة لا يكون مدبرا ولو قال اذا ملكت فلان فهو حر بعد موتى فملكه كان مدبرا لانه علق الحرية بموته مطلقا لانه علق تلك الجملة بشرط وهذا لا يخرج من ان يكون مدبرا كقول لعبد انت حر بعد موتى فملكه يصير مدبرا * رجل قال كل مماولك املكه فهو حر اذا جاء غدا يدخل في

من كان يحزر جميع الميراث وهو معسر يجعل كليت واذا جعل كليت كانت النفقة على الباقي على قدر مواريتهم وكل من كان يحزر بعض الميراث لا يجعل كليت فكانت النفقة على قدر مواريتهم من كان يرث معه بيان هذا الاصل رجل معسر عاجز عن الكسب وله ابن معسر عاجز عن الكسب وهو صغير وله ثلاثة اخوة متفرقين نفقة الاب على اخيه لانيه وامه وعلى اخيه لامي له اسداس من النفقة على الاخ لام وخمس اسداسها على الاخ لاب وام ونفقة الولد على الاخ لاب وام خاصة ولو كان للرجل ثلاث اخوات متفرقات كانت نفقته عليهن اثنا عشر اسداسا على الاخ لاب وام وخمس على الاخ لاب وخمس على الاخ لاب وام ونفقة الابن على امه لاب وام ولو كان مكان الابن بنت والمسئلة بمجالها فنفقة الاب في الاخوة المتفرقين على اخيه لانيه وامه وفي الاخوات المتفرقات على اخيه لانيه وامه وكذلك نفقة البنت على الم لاب وام وعلى العمة لاب وام كذا في البدائع * الاب مع الابن اذا اختلفا في اليسار قال الابن هو غني وليس على نفقته وقال الاب انا معسر ذكروا في المنتقى ان القول قول الابن واليئنة بينة الاب ولم يقبل قول الاب انه معسر وان كان الظاهر شاهدا له وان كان اقر الابن انه كان عبدا ثم عتق فعليه النفقة ولو اتفق على نفسه من مال الابن ثم خصمه الابن فقال أنفقته وانت موسر وقال الاب فعليه وأنا معسر قال أنظر الى حال الاب يوم الخصومة ان كان معسرا فالقول قوله استحسناتي نفقة مثله وان كان موسرا فالقول قول الابن ولو اقاما اليئنة فاليئنة بينة الابن هذا في طلاق المنتقى كذا في الخلاصة * اذا فرض على الاب نفقة الاب وكسوته واعطى نفقة شهر وكسوة سنة وقال الاب ضاعت ان علم انه صادق بغير ثابا وكذا اسائر المحارم كذا في التتارخانية * اذا كان الاب محتاجا وابي الابن ان يتفق عليه وليس ثمة قاض يرفع الامر اليه ان يسرق مال ابنه وبوجود قاض ثمة يأنم بسرقة ماله وباعطاه الابن مالا يكفيه يجوز له ان يأخذ الى ان تقع الكفاية وبسرقة فوق الكفاية يأنم وكذا اذا لم يكن محتاجا ولم تكن نفقته عليه لا يجوز له ان يسرق مال ابنه كذا في البصر الرائق * وان كان للاب مسكن او دابة فالذهب عندنا انه تفرض النفقة على الابن الا ان يكون في المسكن فضل نحو ان يكفيه ان يسكن في ناحية منه فينفيذ يوم الاب يبيع الفضل والانفاق على نفسه فاذا آل الامر الى الناحية التي يسكنها الاب تفرض نفقته على الابن حينئذ وكذا اذا كانت للاب دابة نفيسة يؤمر ان يبيع ويشترى الاوكس وينفق الفضل على نفسه فاذا آل الامر الى الاوكس تفرض النفقة على الابن ويستوى في هذه الالوان والمولودون وسائر المحارم وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة * ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة والابوين والاجداد والجدات والولد وولد الولد ولا تجب على النصراني نفقة أخيه المسلم وكذلك لا تجب على المسلم نفقة

ذلك المدبر وام الولد وولدها ولا يدخل فيها المكاتب ويدخل فيه من كان قنا وقت المقالة ثم يصير مكاتب قبل مجي الغد ولا يدخل في ذلك من يملكه بعد الامن ولو قال كل مماولك املكه اليوم فهو حر يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة وما استفاد في يومه وكذا لو قال هذا الشهر أو هذه السنة ولو قال كل مماولك املكه الساعة فهو على ما كان في ملكه ولا يعتق ما استفاد من ساعته فان عني به الساعة الزمانية التي يذكرها المحرمون يصدق في ادخال ما استفاد بعد الكلام ولا يصدق في صرف العتق عما كان في ملكه ولو قال كل مماولك املكه غدا فهو حر ولم ينو شيئا قال محمد يعتق من كان في ملكه الحال ومن ملكه الى الغد وغدا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعتق ما استفاد في الغد لا غير ولو قال كل مماولك املكه يوم الجمعة فهو حر يعتق من كان يملكه يوم الجمعة في قول أبي يوسف ولو قال كل مماولك لي فهو حر يوم الجمعة يدخل من كان في ملكه الحال ويعتق يوم الجمعة ولو قال كل مماولك املكه غدا فهو حر اذا جاء غدا فهو على ما كان في ملكه الحال في قولهم ولو قال كل مماولك املكه الى

ثلاثين سنة فهو حر يدخل فيه ما يستفيد في الثلاثين من حين حلف ولا يدخل فيه من كان في ملكه وقت المقالة وعلى هذا إذا قال إلى سنة أو سنة أو أبداً أو إلى أن أموت يدخل فيه ما يستفيد في تلك المدة دون ما كان في ملكه ولو قال أردت بقولي سنة من تبقى في ملكي سنة لا يدين في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال كل مملوك لي حران دخلت الدار أو قدم الشرط فقال ان دخلت الدار فكل مملوك املكه حر فهو على ما كان في ملكه وقت المقالة ويعتق عند وجود الشرط ولو قال ان فعلت كذا فكل مملوك املكه يومئذ حر فهو على ما كان في ملكه عند وجود الشرط ولو قال كل مملوك اشتريه فهو حران كملت فلان فهو على ما يشتريه قبل الكلام ولو قال ان كملت فلان فكل مملوك اشتريه فهو حر فهذا على ما يشتري بعد الكلام ولو قال كل جارية اشتريها فهي حرة إلى سنة (٥٦٨) فاشترى جارية قال محمد لا تعتق حتى تتم السنة * رجل قال لعبدته اذا أدبت إلى

ألفاً أو قال متى أدبت إلى ألفاً أنت حر لا يعتق قبل الاداء ولا يكون مقتصراً على المجلس ولو قال اذا أدبت لا يعتق قبل الاداء ويقتصر على المجلس وله ان يبيعه قبل الاداء وان جاء العبد بالف أو ببعض الالف لا يجبر على القبول فان وضعها في موضع يقدر المولى على قبضها كان ذلك قبضاً ويعتق العبد ولو حلف المولى انه لم يؤد اليه الالف حنث في عيینه ولو قال لا جنبي اذا أدبت إلى ألفاً فعبدى هذا حرجاً الاجنبي بالف ووضعهما بين يديه لا يجبر المولى على القبول ولا يعتق العبد ولو حلف المولى انه لم يقبض من فلان ألفاً لا يحنث فان كان المال للمالك فقال صاحب المال ان أدى إلى فلان الالف التي لي عليه فعبدى حرجاً فلان بالالف إلى المالك فلم يقبل حنث في عيینه ولو هلك الالف هلك من مال المالك ولو قال لعبدته اذا أدبت إلى ألفاً أنت حر فقلت له طعنى منها مائة أو قال خذ متى مائة دينار مكان ألف درهم فخط عنه مائة درهم وأدى إليه تسعمائة درهم فانه لا يعتق ولوأدى إليه القام من مال اكتسبه قبل هذه المقالة يعتق ويرجع المولى عليه بثمنها ولو أدى إليه القام من مال اكتسبه بعد هذه المقالة لا يرجع المولى عليه ولومات العبد قبل أداء الالف وترك ما لا يفاله المولا ولا يكون هو بمنزلة المكاتب ولو باعه ثم اشتراه فادى إليه ألفاً يعتق ويجبر المولى على القبول في قول أبي يوسف ولا يجبر في قول محمد ولو قال لعبدته في مرضه اذا أدبت إلى ألفاً أنت حرة وقيمتها ألف فادى إليه القام من مال اكتسبه بعد هذه المقالة يعتق من جميع ماله استحسننا ولو قال انت حر على ألف درهم تؤديها إلى تنجو ما كل شهر كذا تكون كآبة * رجل قال لرجلين دبرا عبدى فلان فادبره أحدهما جاز المدبر اذا جنى جناية توجب المال كان عقل جنابته على المولى يضمن الاقل من قيمته ومن أُرش الجناية في ماله حالاً ولا يكون على

أخيه النصراني كذا في الهداية * ولا يجبر المسلم والذي على نفقة والديه من أهل الحرب وان كانا مستأمنين في دار الاسلام وكذلك الحربى الذي دخل عليهما بأمان لا يجبر على نفقة والديه اذا كانا مسلمين أو كانا من أهل الذمة كذا في المحيط * أهل الذمة فيما بينهم في النفقة كاهل الاسلام وان اختلفت مللهم كذا في محيط السرخسى * واذا أسلم الذمى وامرأته من غير أهل الكتاب وأبنت الاسلام وفرق بينهما فلا نفقة لهما في العدة وان كانت المرأة هي التي أسلمت فأبى الزوج أن يسلم ففرق بينهما كانت عليه النفقة والسكنى مادامت في العدة كذا في المبسوط * واذا خرج الحرة وامرأته النابتة بأمان فطلبت النفقة فالقاضي لا يفرض لها ذلك قال في السير الكبير لو فرض القاضي نفقة الزوجة والوالدين والولد في مال مسلم أسير في دار الحرب فقامت بينة على ردة الاسير قبل فرض القاضي نفقة المرأة فحنث ما أخذت من النفقة فان قالت حاسبوني من نفقة عدت يقول لها الحاكم لا نفقة لك كذا في المحيط * الذمى اذا تزوج بمحارمه وذلك نكاح في دينهم وطلبت منه نفقة النكاح فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفرض لها نفقة النكاح وأجمعوا على أن في النكاح بغير شهود تستحق هي النفقة كذا في الذخيرة والله أعلم بالصواب

*(الفصل السادس في نفقة المالك) * على المولى أن يتفق على عبده وأتمه سواء كان العبد أوالامة قنأ ومديراً أو أم ولد صغيراً كان أو كبيراً زمناً كان أو محصياً أو أعشى أو بصيراً حراً أو مستأجراً كذا في السراج الوهاج * فان أتى المولى عن الاتفاق فكل من يصلح للأجارة يؤاجر ويتفق عليه من أبحرته كذا في المحيط * وان لم يف كسبهما بنفقةهما فالباقي على المولى وان زاد فالزيادة كذا في السراج الوهاج * ومن لا يصلح لذلك لعذر الصغر أو ما أشبه ذلك ففي العبد والامة يؤمر المولى لينفق عليهما أو يبيعهما وفي المدبر وأم الولد يجبر المولى على الاتفاق لا غير كذا في المحيط * واذا كانت جارية لا يؤاجر مثلها بأن كانت حسنة يخشى من ذلك الفتنة أجبر على الاتفاق أو البيع كذا في فتح القدير * قدر النفقة للرقيق كفاية من غالب قوت البلد وادامه وكذلك الكسوة ولا يجوز الاقتصار فيها على ستر العورة فان تنعم السيد في الطعام والادام والكسوة لم يجب عليه أن يدفع إلى الرقيق مثله بل يستحب ذلك وان كان السيدياً كل ويلبس دون المعتاد شعراً ورياضة لزمه رعاية الغالب للرقيق على الاصح واذا كان له عبيد يستحب أن يسوى بينهم في الطعام والادام والكسوة وقيل له أن يفضل النفيس على الخسيس والاول اصح والحوارى كذلك واذا ولي رقيقه اصلاح طعامه وجامه فينبغي أن يجلسه لياً كل معه فان امتنع العبد تأدياً فينبغي لسيدته أن يطعمه منه واجلاسهم معه أفضل ندباً إلى التواضع ومكارم الاخلاق كذا في السراج الوهاج * ويزيد الجارية التي للاستمتاع في الكسوة للعرف كذا في غاية السروجى * ويجب على المولى شراء الماء لاطهارة رقيقه كذا

عاقبته وان جنى على المولى أو على ماله كان هدا الا ان يقتل مولاه خطأ فيسعى في قيمته المدبرة اذا ولدت من سيدها ولد تصير أم ولد
 * (فصل في الاستيلاء) * كل مملوكة ثبت نسب ولدها عن مملوكها أو مملوك بعضها كانت أم ولد لمن ثبت نسب ولدها منه وكذا
 الجارية اذا ولدت ولدا من غير المولى بشكاح أو وطء بشبهة ثم ملكها فن ثبت نسب ولدها منه تصير أم ولده عندنا وان مات ولده منها لم يمتق
 عليه وان ملك ولد لها من غيره يكون مملوكا له وان يبيعه ولو قال جل جاريتي هذه مني أو قال ما في بطنها من ولده فهو مني فاسقطت سقطا
 استبان خلقه أو بعض خلقه تصير أم ولده وان لم يستبين لا تصير عندنا ولو قال جل هذه الجارية مني أو قال ما في بطنها من ولده فهو مني
 ثم قال بعد ذلك كان يحاول لم يكن ولدا فصدفته الامة في ذلك أو كذبه كانت أم ولده ولو قال ما في بطنها مني ولم يقل من جل أو ولد ثم قال كان
 يحاول صدفته الامة لم تكن أم ولده * رجل قال لجاريته قد ولدت هذه أم ولدي ان كان القول في الصحة تصير أم ولده سواء كان معها ولد أو
 لم يكن وان كان القول في مرض الموت فان كان معها ولد تصير أم ولده تعتق من جميع ماله وان لم يكن معها ولد تعتق من الثلث وأم الولد
 تعتق بموت المولى من جميع ماله ولا سعاية عليها على كل حال ولا يجوز اخراجها عن ملكه الى غيره ببيع أو هبة أو وصية أو صدقة أو إمهار وان
 باعها وقضى القاضي يجوز بيعها لا ينقد قضاءه في أظهر الروايات ولا تضمن أم الولد بالغصب والبيع الفاسد والاعتاق في قول أبي حنيفة
 وانما تضمن فيما يضمن الحر * الجارية المشتركة اذا ولدت ولدا فادعيامه مع أم ولد لها فان اعتقها أحدهما أو مات عتق كلها في قولهم
 ولا سعاية عليها ولا ضمان على المعتق في قول أبي حنيفة وقال صاحبها اذا مات أحدهما (٥٦٩) تسمى في نصيب الآخر وان اعتقها
 أحدهما يضمن المعتق نصف

في الجوهر النيرة ولا تجب على المولى نفقة مكاتبه وكذا معتق البعض كذا في البدائع * رجل له عبد
 لا ينفق عليه ان كان قادرا على الكسب فليس له أن يأكل من مال مولاه من غير رضاه وان كان عاجزا فله
 أن يأكل وان كان قادرا ولكن منعه من الكسب يقول العبد له اما أن تأذن لي في الكسب واما أن تنفق
 علي فإذا لم يأذن فله أن ينفق على نفسه من مال مولاه هكذا في التتارخانية ناقلا عن اللؤلؤية * ونفقة
 العبد المبيع قبل القبض على البائع مادام في يده وهو الصحيح وفي بيع الخيار تكون على من يصير له الملك
 وقيل على البائع وقيل تستدان فيرجع على من يصير له الملك كذا في شرح النقاية للبرجندی * نفقة عبد
 الوديعة على المودع ونفقة عبد العارية على المستعير كذا في البدائع * ولو أن رجلا غصب عبدا كانت نفقته
 عليه الى أن يرد على المولى فان طلب من القاضي أن يأمره بالنفقة أو بالبيع لا يجيبه إلا أن يكون
 الغاصب مخوفا يخاف منه على العبد فينثذ بأخذ القاضي ويبيعه ويمسك الثمن ولو أودع عبدا وغاب
 فجاء المودع الى القاضي وطلب منه أن يأمره بالنفقة أو بالبيع فان للقاضي أن يأمره بأن يجر العبد وينفق
 عليه من أجره وان رأى أن يبيعه فعل والعبد الرهن اذا ثبت كونه رهنا يفعل به ما يفعل بالوديعة كذا في
 فتاوى قاضيان * عبد صغير في يد رجل فقال لغيره هذا عبدك وديعة عندي فانكر يستحق باقه
 ما أودعه ويقضى بنفقته على ذي اليد ولو كان كبير لم يستحق والنفقة تجب على من له المنفعة مالكا كان
 أو غير مالكا كذا في غاية السروجي * العبد الموصى برقبته لانسائه ويخدمته لا آخر فالنفقة على صاحب

قيمته ان كان موسرا وتسمى
 للآخر في نصف قيمته ان
 كان معسرا * جارية ولدت
 من رجل بشكاح ثم اشتراها
 مع آخر تصير أم ولده ويضمن
 نصف قيمتها لشريكه موسرا
 كان أو معسرا وان لم يشتريا
 الجارية ولو لكن ملكا الولد
 بهبة أو شرا فهو ذلك عتق
 الولد وسعى للآخر في نصيبه
 ولا ضمان عليه في قول أبي
 حنيفة وقال صاحبها
 يضمن ان كان موسرا ويسعى
 العبد ان كان معسرا

(٧٣ - فتاوى اول) وتكلموا في قيمة أم الولد قال بعضهم قيمته ثلث قيمته لو كانت قنة * رجل أعتق أم ولده على أن تزوج نفسها
 منه فقبلت عتقت وان أبت ان تزوج نفسها منه لا سعاية عليها ولو أعتق أمته على أن تزوج نفسها منه فأبت ان تزوج نفسها منه كان عليها
 السعاية في قيمتها * رجل قال لجاريته ان كان في بطنك غلام فهو مني وان كان جارية فليس مني يثبت نسب الولد منه غلاما كان أو جارية
 ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو مني الى سلتين فولدت لاقل من ستة أشهر يثبت نسب الولد منه وان ولدت لا أكثر من ستة أشهر لا يثبت
 والتوقيت باطل * أم ولد الذمي اذا أسلمت تخرج الى الحرية بالسعاية وانما قضى القاضي عليها بالسعاية كان حالها كحال المكاتب ما لم تؤد السعاية
 * حر بن تريح البنابام ولله لا يكون له أن يبيعهها * رجل زوج أمته من عبده فولدت وادعاه المولى لا يثبت النسب من المولى ويكون من
 الزوج ويعتق الولد على المولى باقراره * رجل استولد جارية ولده تصير الجارية أم ولده ويغرم قيمتها ولا يغرم عقرها واذا تزوج الرجل جارية
 ابنه الصغير فولدت منه لا تصير الجارية أم ولده ويعتق الولد بالقرابة * واذا أراد ان رجل أن يطأ جاريته ولا تصير أم ولده ولدت فانه يبيعهام من
 ولده الصغير ثم يتزوجها * واذا ولدت جارية الرجل فادعاه المولى وأبوه كان الولد من المولى * ولو وطئ جارية امرأته أو جارية والله أو جنته فولدت
 وادعاه لا يثبت النسب ويدركه عند الشبهة فان قال أحدها المولى لا يثبت النسب إلا أن يصدق المولى في الاحلال وفي ان الولد منه فان
 صدقه في الامر ين جميعا ثبت النسب والا فلا وان كذب المولى ثم ملك الجارية يوم ما من الدهر ثبت النسب * رجل في يده غلام صغير لا يعرف فقال
 هو عبدي كان القول قوله فان أدرك الغلام وقال أنا سر لا يقبل قوله وان أقام البيينة قبلت بيته وان كان الغلام كبيرا فقال الذي هو في يده
 هو عبدي وقال الغلام أنا عبدي فلان كان القول قول الذي في يده ولو لم يقل أنا عبدي فلان ولكن قال أنا سر الاصل كان القول قوله * رجل في

يديه صبي يقول هو عبدى فاعتقه ثم جاء اخروا قام البينة انه عبده قبلت بينته ويقضى له بالعبد ويطل اعتاق الاول * رجل باع غلاما ثم ادعى انه كان أعتقه أو دبره لا يقبل قوله ولو ادعى انه ابنه علق من مائه ثبت النسب ويطل البيع * رجل فجر بامة فولدت ثم اشتراها لا تصير أم ولده استحسانا وان اشترى الولد عتق عليه * رجل اشترى أمة لها ثلاثة أولاد ولدتهم في بطون مختلفة فادعى واحد منهم انه ولده ثبت نسبته منه والباقيون أرقاء له * جارية بين رجلين ولدت ولدا فادعاه أحد الشريكين واعتقه الآخر خرج الكلام منهما معا كانت الدعوة أولى من الاعتاق لان الدعوة تستند الى حالة العلق والاعتاق يقتصر على الحال فيكون المعتق معتقا ولدا أم ولدا الغير * اذا أراد الرجل أن يزوجه أم ولده ينبغي له أن يستبرئها بحيضة ثم يزوجه فان زوجها قبل أن يستبرئها جاز النكاح ولو أعتقها ثم زوجها لا يجوز النكاح حتى تنقضي عدتها بثلاث حيض فان زوجها قبل الاعتاق فولدت ولدا من الزوج فالولد يكون بمنزلة الام يعتق بعد موت المولى من جميع المال * عتق أم الولد يتكرر بتكرار الملك كعتق المحارم يتكرر بتكرار الملك وتفسيره أم الولد اذا أعتقها وارثت والعيان بانه ولحقته بدار الحرب ثم سبيت واشترها المولى قائم اعودام ولده وكذا المملوك ذات رحم محرم منه وعتقت عليه ثم ارتدت ولحقته بدار الحرب ثم سبيت فاشترها اعتقت عليه وكذلك ثانيا وثالثا وكذلك أم الولد * ولو اشترى جارية فولدت منه مع ابنة لها من غيره تصير الجارية أم ولده ليس له أن يبيعهما وله ان يبيع الابنة لانها ولدت قبل ما صارت أم ولد فان زوج الجارية رجلا فلا فولدت ابنة من الزوج ليس له ان يبيع هذه الابنة لانها ولدت لابنة بعد ما صارت أم ولده بعد الشراء فان أعتقهن (٥٧٠) ثم اشترهن بعد السبي والردة عدن كما كن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يحرم

عليه بيع الام والابنة الثانية ولا يحرم بيع الابنة الاولى وقال محمد يجرم عليه بيع الام ولا يجرم بيع الابنتين * أم الولد اذا ولدت ولدا كان الولد من المولى الا ان يتق * اذا حرمت أم الولد على مولاها بمصاهرة أو نحوه فاجتنب ولد ستة أشهر لا يلزم المولى الا ان يدعى * ولو أعتق أم الولد ثم جاءت بولد يثبت النسب الى سنتين ولا يجوز نفيه * رجل له جارية كان يطؤها ويعزل عنها فغابت زمانا ثم عادت وولدت لتسعة أشهر منذ غابت قالوا ان ذهبت الى من كان متما بها وكان أكبر رأيه انها جرت فهو في سعة من نتي ولدها وان لم يظهر منها فجور أو كبير رأيه انها عقيمة لا ينبغي له أن يتق هذا الولد وينبغي ان يشهد انها أم ولده كيلا يسترق ولده بعد موته * أم ولده أعتقها مولاها ووجبت عليها العدة لم يكن لها نفقة على المولى * أم الولد اذا جنت جنابة موجب المال كان موجب جنابتها على المولى في ماله حالة الجنابة كالذبح * أم الولد لا تغسل مولاها بعد الموت ولا تغل بالاسر وتجب صدقة فطرها على المولى ويجوز لها ان تسافر بغير محرم وتصل بغير قناع ولو قتلت سيدها خطأ لا تجب عليها السعاية وان قتلت هذا المولى وليا ففعا أحدهما ينقلب نصيب الآخر مالا وتسعى في ذلك وكذا لو كان لها ولد من المولى سقط القصاص وتسعى في جميع قيمتها * جارية ادعت على مولاها انها أم ولده فانكر لا يستخلف المولى في قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه وللمولى ان يجبر أم ولده على النكاح ويملك تزوج الامه عليها * ولو تزوجت أم الولد بغير إذن المولى ثم أعتقها المولى فان كان الزوج دخل بها قبل العتق جاز النكاح لانه لا يجب عليها عدة العتق وان لم يدخل بها تجب عليها عدة العتق ويتأكد فراش المولى فلا يجوز ذلك النكاح * رجل قال لجاريته كل ولد تلدينه فهو حر فاولدته في ملكه عتق ولا يعتق ما في بطنها ما لم تلد فان مات المولى وهي سبلى من غير المولى ثم ولدت لا يعتق الولد لانها زالت عن ملكه بالموت وكذا لو باعها ثم ولدت ولو ضرب انسان بطنها فالتقت جنينا ميتا كان على الضارب ما في جنين الامه * ولو قال كل ولد تلجلين به فهو حر والمستثله بحالها كان على الضارب ما في جنين الحرة وان باعها فولدت بعد البيع لاقل من ستة أشهر من وقت البيع فهو حر والبيع باطل ولو ولدت بعد البيع لستة أشهر فصاعدا أولا أكثر من سنتين من وقت البيع أو لاقل فالبيع جائز وكذا لو قال لامته ما في بطنك حر فولدت لاقل من ستة أشهر عتق ولو ولدت لا أكثر من ستة أشهر لا يعتق * (فصل في المكاتب) * الكتابة

الخدمة لان المنفعة له فان كان صغيرا لم يبلغ الخدمة فنفقته على صاحب الرقبة حتى يبلغ الخدمة ثم على الخدم لانه ملك منقعة بغير عوض فان مرض في يد صاحب الخدمة يتظر ان كان مرضا لا يستطيع معه الخدمة من زمانه أو غيرها فنفقته على الموصى له بالرقبة وان كان مرضا يستطيع معه الخدمة فنفقته على الموصى له بالخدمة فان تطاول المرض قرأى القاضي أن يأمره ببيعه بعه واشترى بثمنه عبدا يقوم مقامه في الخدمة وتكون رقبته لصاحب الرقبة ولو أوصى بالامه لرجل وبما في بطنها لا خرف نفقة الامه على الموصى له بربقتها كذا في محيط السرخسى * ولو كان المملوك بين الشريكين فنفقته عليهما على قدر ما لهما وكذا لو كان في أيديهما كل واحد منهما يدعى أنه له ولا بينة لهما فنفقته عليهما وقالوا في الجارية المستتركة بين اثنين اذا أنت بولد فادعاه المولى ان نفقة هذا الولد عليهما وعلى الولد اذا كبر نفقة كل واحد منهما كذا في البدائع * ولو كان عبيدين رجلين فغاب أحدهما وانفق الآخر بغير إذن القاضي وبغير إذن صاحبه فهو متطوع كذا في فتح القدير * عبيدين رجلين غاب أحدهما وتركه عند الشريك فرفع الشريك الامر الى القاضي وأقام البينة على ذلك كان القاضي بالخيار ان شاء قبل هذه البينة وان شاء لم يقبل واذا قبل يأمره بالنفقة ويكون الحكم ما هو الحكم في الوديعة كذا في فتاوى قاضيهان * أعتق عبدا صغيرا أو أمة صغيرة لا تجب النفقة على المعتق وانما يتفق عليه من بيت المال اذا لم يكن له مال وعلى هذا نفقة الشيخ الكبير والزم والمريض على بيت المال اذا لم يكن له مال ولا قرابة كذا في المضمرات * ولو

غابت قالوا ان ذهبت الى من كان متما بها وكان أكبر رأيه انها جرت فهو في سعة من نتي ولدها وان لم يظهر منها فجور أو كبير رأيه انها عقيمة لا ينبغي له أن يتق هذا الولد وينبغي ان يشهد انها أم ولده كيلا يسترق ولده بعد موته * أم ولده أعتقها مولاها ووجبت عليها العدة لم يكن لها نفقة على المولى * أم الولد اذا جنت جنابة موجب المال كان موجب جنابتها على المولى في ماله حالة الجنابة كالذبح * أم الولد لا تغسل مولاها بعد الموت ولا تغل بالاسر وتجب صدقة فطرها على المولى ويجوز لها ان تسافر بغير محرم وتصل بغير قناع ولو قتلت سيدها خطأ لا تجب عليها السعاية وان قتلت هذا المولى وليا ففعا أحدهما ينقلب نصيب الآخر مالا وتسعى في ذلك وكذا لو كان لها ولد من المولى سقط القصاص وتسعى في جميع قيمتها * جارية ادعت على مولاها انها أم ولده فانكر لا يستخلف المولى في قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه وللمولى ان يجبر أم ولده على النكاح ويملك تزوج الامه عليها * ولو تزوجت أم الولد بغير إذن المولى ثم أعتقها المولى فان كان الزوج دخل بها قبل العتق جاز النكاح لانه لا يجب عليها عدة العتق وان لم يدخل بها تجب عليها عدة العتق ويتأكد فراش المولى فلا يجوز ذلك النكاح * رجل قال لجاريته كل ولد تلدينه فهو حر فاولدته في ملكه عتق ولا يعتق ما في بطنها ما لم تلد فان مات المولى وهي سبلى من غير المولى ثم ولدت لا يعتق الولد لانها زالت عن ملكه بالموت وكذا لو باعها ثم ولدت ولو ضرب انسان بطنها فالتقت جنينا ميتا كان على الضارب ما في جنين الامه * ولو قال كل ولد تلجلين به فهو حر والمستثله بحالها كان على الضارب ما في جنين الحرة وان باعها فولدت بعد البيع لاقل من ستة أشهر من وقت البيع فهو حر والبيع باطل ولو ولدت بعد البيع لستة أشهر فصاعدا أولا أكثر من سنتين من وقت البيع أو لاقل فالبيع جائز وكذا لو قال لامته ما في بطنك حر فولدت لاقل من ستة أشهر عتق ولو ولدت لا أكثر من ستة أشهر لا يعتق * (فصل في المكاتب) * الكتابة

مستقبل علم فيه خيراى علم أماته ورشده في التجارة وقدرته على الاكتساب كان البذل حالا أو مؤجلا أو منجما أو غير منجم عندنا كل ما يصلح في النكاح يصلح بدلا في الكتابة * رجل كاتب عبده على ألف درهم ولم يقل إذا أدبت إلى ألفا فتأدي إليه ألف عتق ولو كان البذل منجما فاخل بنجم ردي الرق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يصح رده برضا العبد ولا يتوقف على القضاء وقال أبو يوسف لا يرد ما لم يخل بنجمين للكاتب أن يسافر بغير إذن المولى ولو كاتبه على قيمته كانت الكتابة فاسدة وإن كاتبه على عين لغيره من مكمل أو موزون أو عروض فيه روايتان والأظهر هو الفساد وللمولى أن يفسخ الكتابة الفاسدة وإن كاتبه على قيمته ولم يفسخ حتى أدى القيمة فقبل المولى عتق * ولو كاتب أمته على ألف درهم على أنه يطؤها مادامت مكاتبه ففسدت الكتابة وإذا أدت البذل قبل الفسخ عتقت * ولو كاتبه على ثوب في الذمة لا تصح الكتابة وإن أدى إليه ثوبا وقيل لا يعتق * ويتحمل في بدل الكتابة جهالة الوصف ولا يتحمل فيه جهالة الجنس والقدر * المكاتب إذا كاتب عبده جاز استخسانا فإن أدى الثاني قبل الأول عتق ولا يؤه يكون للمولى وإن أدى الثاني بعد أداء الأول فالولاء للأول * وإن كاتب أمته وهي حامل فولدها بمنزلة ولدها وإن كاتبها واستثنى ما في بطنها ففسدت الكتابة * ولا تصح الكفالة لبذل الكتابة ولو كاتب عبدين كتابة واحدة على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه جاز استخسانا * المكاتب إذا مات من غير وفاء ولم يدع ولدا بطلت الكتابة وتكلموا أنها تبطل بموته أو بعد ما قضى القاضي بجزءه حتى لو تبرع إنسان بإدائه بدل الكتابة لا يقبل منه ولا يعتق وقال الفقيه أبو الليث لا تبطل ما لم يقض القاضي بجزءه حتى لو تبرع إنسان ببذل الكتابة يجوز (٥٧١) ويعتق وإن مات المكاتب عن وفاء تؤدي كتابته ويعتق قبل الموت بلا فصل وإن ترك المكاتب ولدا حرا أو ولدا مكاتباً معه كتابة واحدة أو ترك ولدا اشتراه في كتابته وقد ترك المكاتب وفاء كان ميراثه لولده * المكاتب إذا أوصى بوصية فهو على وجه ثلاثة إن أوصى بوصيته ثم مات عن وفاء لا تصح وصيته لأنه يعتق قبيل الموت في ساعة لا تسع كلمة إلا بصاء والوجه الثاني أن يقول المكاتب إذا عتقت فقد أوصيت بثلاث مالى لقلان ثم

أعتق عبده وكان بالغاصح صافنة فقتله في كسبه هكذا في البدائع * رجل وجد عبداً أبقاها فآخذ له رده على مولاه فأنفق عليه بغير أمر القاضي فكان منطوقاً لا يرجع كذا في فتاوى قاضيان * رجل أخذ عبداً أبقاها وطلب صاحبه فلم يقدر عليه فباعه إلى القاضي وأخبره بالقصة وطلب من القاضي أن يأمره بالانفاق فالقاضي لا يلتفت إلى قوله قبل إقامة البينة وبعد ما أقام البينة كان القاضي بالخيار أن شاء قبل أو لم يقبل كما في اللقيط واللقطة وبعد ما قبل القاضي البينة أن كان الانفاق أصح لصاحبه أمره بذلك وإن كان ترك الانفاق أصح بأن خاف أن تأكله النفقة أمره ببيعته وامسك الثلثين كذا في الذخيرة * ولو شهد الشهود على أمة في يد رجل أنها حرة قبلت البينة ولم يعرفهم القاضي بالعدالة يسأل عن حالهم ويفرض لها النفقة في مدة المسئلة عن الشهود ويجبره على إعطاء النفقة ويضعها على يدها مرة عدلة وتكون أجرة الأمانة في بيت المال فان طالبت المسئلة عن الشهود فإن أعطى المدعى عليه النفقة ثم عدلت البينة وقضى بحريتها رجع المدعى عليه عليها بما أخذت من النفقة سواء ادعت أنها حرة الأصل أو ادعت الاعتاق على المولى أو لم تدع الحرية لأنه ظهر أنها أخذت النفقة بغير حق وكذا لو أكتت شيئا من ماله بغير إذنه وإن ردت البينة ردت الحرية على المولى ولا يرجع المولى عليها بشئ ولا يرجع أيضاً بما أخذت من ماله بغير إذنه وكذلك رجل في يده أمة شككت عند القاضي أنه لا ينفق عليها أمره القاضي بأن ينفق عليها أو يبيعها فإن أجبره القاضي على النفقة فاعطاها النفقة ثم أقامت البينة أنها حرة الأصل وقضى القاضي بالحرية يرجع المولى

أدى بدل الكتابة وعتق ثم مات بعد ذلك كانت وصيته صحيحة في قولهم والثالث إذا أوصى بوصيته ثم أدى فعتق ثم مات صحب وصيته في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا تصح الوصية إلا أن يجددها بعد العتق * المولى لا يملك أكساب المكاتب ولا استخدام ولا يجب على المولى صدقة فطره ويجوز شرط الخيار في الكتابة المكاتب إذا تزوجت باذن المولى ثم عتقت كان لها خيار العتق * وأحكام المكاتب في النكاح والعدة أحكام القننة * المكاتب لا يملك وطء أمته فإن وطئها ثم استحققت الأمة يؤخذ المكاتب بعقرها في الحال * إذا مات المكاتب عن وفاء فقد ذقه إنسان لا يحد قاذفه * المكاتب إذا تزوج ابنة مولاه ثم مات المولى لا يفسد النكاح وإن مات المكاتب بعد ذلك إن ترك وفاء لا يبطل النكاح وإن لم يترك بطل فإن كان ذلك قبل الدخول لا تجب العدة ولا المهر وإن كان بعد الدخول يجب عليها الاعتداد بثلاث حيض ويجب المهر إن كان معها وارث آخر * المكاتب إذا اشترى منكوحته لا يفسد النكاح ويجب على المكاتب نفقة زوجته ولا تجب عليه نفقة ولده كالعبد إلا أن يكون ولده من أمته ونفقة ولده المكاتبية يكون على المكاتب * المكاتبية تستحق النفقة على زوجها وإن لم يزوجها المولى يتناخلاف المدبرة وأم الولد * المكاتب إذا أولدت من المولى ثبت لها الخيار إن شاءت أدت الكتابة فعتقت بالكتابة وإن شاءت لم تؤد ونجمت نفسها فعتقت إذا مات المولى * المكاتب إذا تبرع بالخط أو الأبراء لا يصح إلا عن عيب * المكاتب يملك خمس خصال يسافر ويبيع ويشترى بالنقد والنسيئة ويدفع المال مضاربة ويشارك ويكاتب عبده ولا يملك خمس خصال لا يعتق بجعل وبغير جعل ولا يتزوج إلا باذن المولى ولا يهب ولا يتصدق ولا يحجب محابة فاحشة كالعبد المأذون المكاتب إذا اشترى أياه أو ابنه يكاتب عليه وإن اشترى أخاه لا يكاتب في قول أبي حنيفة * إذا مات المكاتب وترك ولداً في الكتابة سعى في نجومه وإن كان الولد مشترى فيقال له أمان أن تؤدي الكتابة حالا ولا ترد في

الرق وان ترك المكاتب ذارحم محرم عند أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى يقوم مقامه في نجومه * المكاتب اذا جنى جناية موجبة للكال كانت جنايته عليه يجب الاقل من قيمته ومن الارش وان جنى المكاتب على مولاه أو رقيق المولى كانت جنايته معتبرة وكذلك جناية المولى على المكاتب أو رقيقه * المكاتب اذا اشترى جارية واستبرأها بجيضة ثم عتق حل له وطؤها وان عجز المكاتب ورد في الرق مع الجارية يجب الاستبراء على المولى وان اشترى المكاتب ابنته أو أمه ثم عجز لا يجب الاستبراء على المولى ويجتزى بها حاضت عند المكاتب قبل العجز فان اشترى أخته ثم عجز المكاتب لا يجب الاستبراء على المولى في قول أبي حنيفة رضي الله عنه لانها لا تصير مكاتبه بخلاف الام والابنة * المكاتب اذا عجزت لا يجب الاستبراء على المولى * المولى اذا وهب المكاتبه من المكاتب تعتق للعالم لان المكاتب ملك ما في ذمته قبل القبول لان هبة الدين من عليه الدين تصح قبل القبول فان قال المكاتب لا قبل تعود المكاتبه ويكون المكاتب حرا لان هبة الدين ترتد بالرد الا ان العتق بعد وقوعه لا يحتمل الرد فتعود المكاتبه ويبقى العتق كالمطالب اذا وهب الدين من المدين وبه كفيل ورد الاصيل يعود الدين في ذمة الاصيل وتبقى براءة الكفيل * مكاتب بين رجلين قبض احدهما نصف الكتابة لا يعتق المكاتب فان أبرأه الشريك الآخر عن نصيبه أو وهب له نصيبه عتق المكاتب ويسلم للأول ما قبض ولو كانت الكتابة الفاقبض احدهما ستمائة وأبرأه الآخر عن أربع مائة قال محمد يعتق المكاتب وما قبض الاول يكون بين الاول والمبرئ على ستة اسهم * رجل قال لعبدته اشتر نفسك بالف درهم فقال العبد قبلت عتق لان بيع نفسه العبد من العبد اعتاق * رجل وهب نفسه عبدته عتق العبد وان لم يقتل لان تملك نفس العبد من العبد اعتاق ولو قال لعبدته انت حر على الق فقل العبد قبلت عتق كذلك ههنا * عبد ما ذرن قال للمولى اشتريت جارية فقال المولى هي لك اصنع بها ما شئت فاعتقها المأذون لا تعتق لانه لا يراد بهذا الامر الاعتاق (٥٧٣) * عبد دفع الى رجل مالا فقال اشترني من مولاي بهذا وأعتقني تكلموا فيه والصحيح انه

ينفذ البيع والاعتاق وعلى المشتري الثمن مرة أخرى وما أخذ المولى أو لا يسلم للمولى * اذا قال لعبد ادخل الدار وانت حر يعلق العتق بالدخول وكذا الطلاق

(فصل في الاعتاق عن الغير)

رجل قال لغيره جاريته هذه لك على ان تعتق عني عبدك فلا نقبل فلان ذلك وقبض

عليها بتلك النفقة وبما أخذت من ماله بغير اذنه ولا يرجع بما أكت باذنه رجل ادعى أمة في يد رجل انه له فأنكر المدعى عليه فقام المدعى البينة على ما ادعى يضعها القاضي على يدي عدل حتى يسأل عن الشهود فيأمر المدعى عليه بالاتفاق عليه القيام الملك من حيث الظاهر فان أنفق عليه ثم ردت البينة بقيت الجارية للمدعى عليه ولا شيء عليها وان عدلت البينة فقضى القاضي للمدعى لم يرجع المدعى عليه بما أنفق لانه ظهر أنها كانت مغصوبة أكت من مال الغاصب وجناية المغصوب على الغاصب هدر كذا في فتاوى قاضيان * وان كان مكان الجارية عبد وبقي المسئلة بمحايها القاضي لا يضع العبد على يدي العدل الا اذا كان المدعى عليه لا يجد كفيل بنفسه وكفيل بالعبد وكان المدعى لا يقدر على ملازمته وان كان المدعى عليه مخوفا على ما في يده بالاتفاق فحينئذ يضعه القاضي على يدي عدل بخلاف الامة وكذا اذا كان المدعى عليه فاسقا معروفا بالفجور مع الغلمان فالقاضي يضعه على يدي العدل وهذا لا يختص بالدعوى والبينة بل في كل موضع كان صاحب الغلام معروفا بالفجور مع الغلمان فالقاضي يخرج الغلام عن يده ويضعه على

الجارية لم تكن له الجارية حتى يعتق العبد عن الآخر لانه ملك الجارية بازامتلك العبد منه في ضمن الاعتاق والتملك اذا يدي كان في ضمن الفعل لا يتم الا بتحصيل ذلك الفعل ومالم يوجد تملك العبد لا يتم تملك الجارية * رجل اعتق عبدا له عن أبيه الميت جازي يكون له الولاء لانه هو المعتق والاب ثواب الاعتاق ان شاء الله (فصل في العتق بدعوى النسب وملك ذى الرحم المحرم) * رجل قال لعبدته هذا ابني أو قال لجارية هذه ابنتي ان كان المملوك يصلح ولدا له وهو مجهول النسب يثبت نسبه ويعتق العبد سواء كان العبد أعجميا أصليا أو مولدا وان كان العبد يصلح ولدا له لكنهم يعرفون النسب يعتق في قولهم ولا يثبت النسب وان كان العبد لا يصلح ولدا له لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال صاحباه لا يعتق * ولو قال لعبدته هذا ابني أو قال لجارية هذا ابني ذكر في الاصل انه لا يعتق واختلف المشايخ فيه قال بعضهم المذكر في الكتاب قولهما أما على قول أبي حنيفة رضي الله عنه يعتق ومنهم من قال لا يعتق عند الكل ولو قال على وجه التدايما ابني لا يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه يعتق والصحيح هو الاول * ولو قال لعبدته ابني أو قال لامتنيا ابنة لا تعتق وان نوى كمالا قال ابن ريبان لم يضاف الى نفسه فانه لا يعتق وان نوى ولو قال لعبدته هذا ابني أو قال لجارية هذه ابنتي ومثلها تلذلت له عتق فان لم يكن له ابوان معروفان وصداقاه ثبت نسبه منهما والا فلا وقال بعض مشايخنا في دعوى البينة أيضا لا يثبت النسب الا بتصديق الغلام والصحيح انه لا يشترط تصديقه * ولو قال لعبدته هذا أخي لا يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنهما انه يعتق ولو قال هذا أخي لا ي أو قال أخي لا يعتق * ولو قال لعبدته ابي كوجه من اختلافه وافيه والصحيح انه لا يعتق * ولو قال هـ ذاعى ذكر في بعض الروايات انه يعتق والصحيح انه لا يعتق كل من ملك شخصه الا يجوز تركه على التائب بسبب القرابة كالاخ والاخت والعم والخال يعتق عليه صغيرا كان المالك أو كبيرا عاقلا أو مجنونا وقال الشافعي لا يعتق الا من له قرابة ولاد * اذا اشترى أمة هي حبلى من أبيه بشكاح أو وطء عن شبهة يعتق ما في بطنها لانه أخوه وله ان يبيع الامة اذا وضعت لان الامة لم تصر أم ولد لابي * رجل أقر في مرضه لابنه بالف درهم وليس له وارث سواء لم

يدع مالاً لا يملكو كاهن وأخواله لا يملكو قيمة المملوك مثل الدين ثم مات قال محمد رحمه الله تعالى يعتق المملوك لأن الإقرار في المرض للوارث وصية فإذا ملك أخاه عتق عليه ولو كان الإقرار في الصحة لا يعتق لأنه لم يملك المملوك بالدين * رجل وكل رجلان يشتري له مملوكاً فيعتقه عن ظهاره وسعى له الثمن واشتري أبو الموكل قال أبو يوسف عتق كما اشتراه لأنه صار ملكاً للموكل * ولو وكل رجلان يشتري له أبا فيعتقه بعد شهر عن ظهاره فاشتراه الوكيل يعتق كما اشتراه ويجزى عن ظهاره الأمر * (فصل في العتق المبهم) * رجل قال لامته احداً كما حرة فقبل له هل عنت هذه لا جدي الامتين بعينهما فقال لا اعتقت الاخرى فقبل له بعد ذلك هل عنت هذه الاخرى فقال لا اعتقت الاثنتين جميعاً لان قوله الاول لم أعن هذه اقرار منه بوقوع العتق على الثانية وقوله للاخرى به ذلك لم أعن هذه اقرار منه بوقوع العتق على الاولى فعتقتا جميعاً وكذلك في الطلاق * ولو قال لعبد له أحد كما حرة فقبل له أيهما فويت فقال لم أعن هذا وأشار إلى أحدهما عتق الآخر وان قال بعد ذلك لم أعن الاخر عتق الاول أيضاً وهذا الاول سواء * ولو قال لاحد هذين الرجلين عني ألف درهم فقبل له أهو هذا فقال لا لا يجب المال للاخر لان الإقرار للجهول باطل فلا يستحق عليه البيان فتق أحدهما لا يكون تعييناً للاخر أما إيقاع الطلاق والعتاق في المبهم صحيح لان الكلام المبهم بمنزلة المعلق وتعليق الطلاق والعتاق بالشروط جائز فإذا صح الإيقاع يستحق عليه البيان ولا كذلك لتعليق الإقرار بالشروط * رجل قال أمة وعبد من رقيق احرار ثم مات قبل البيان فان كان له عبدان وأمة عتقت الأمة ومن العبد من كل واحد منهم مانصفه ولو كان له أمة وثلاثة أعبد عتقت الأمة ومن العبيد من كل واحد ثلثه وان كان له ثلاثة أعبد وثلاثة (٥٧٣) امة عتق من الامه من كل واحدة ثلثها ومن العبيد كذلك ولو كان له ثلاثة أعبد وأمتان عتق نصف كل أمة وثلث كل عبد

* (فصل في اعتناق
الحربي) *

حربي أسلم عبده الحربي
وخرج إلى دار الاسلام
مرغماً للمولاه عتق وله ان
يؤلى من احب لانه من أهل
الارض ليس لاحد عليه ولاء
وان أسلم عبداً حربي ولم
يخرج اليها لا يعتق لان
الاسلام لا يثنى بقاء الرق

يدى عدل بطريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واذا وضع القاضي العبد على يدى عدل أمره أن يكسب وينفق على نفسه اذا كان قادراً على الكسب بخلاف الأمة لانها عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الأمة قادرة على الكسب ومعروفة بذلك بان كانت خبازة أو غسالة تؤمر بالكسب أيضاً هكذا قال الشيخ الامام أبو بكر البخاري والفقهاء أبو اسحق الحافظ رحمهما الله تعالى فان كان العبد عاجزاً عن الكسب لم يرضه أول غيره يؤمر المدعي عليه بالاتفاق قال فان كان مكان العبد دابة والمدعي عليه لا يجد كفيلاً وهو مخوف على مافي يده والمدعي لا يقدر على ملازمته فالقاضي يقول للمدعي أنا لا أجبر المدعي عليه على الاتفاق لكن ان شئت أن أضعها على يدى عدل فينفق عليها والا فلا أضع على يدى عدل بخلاف العبد والأمة كذا في المحيط * ومن ملك بهيمة لزمه علفها وسقيها فان امتنع عن ذلك لم يجبر عليه ولا يجبر على بيعها الا أنه يؤمر بدبائنه فيما ينسبه وبين الله تعالى على طريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر أما بالاتفاق وأما بالبيع وهو الأصح ويكره الاستقصاء في حلب البهيمة اذا كان مضرراً بها القلة العلف ويكره ترك الحلب أيضاً ويستحب أن يقص الحالب أنظفاره لئلا يؤذيها ويستحب أن لا يأخذ من لبنها الا ما فضل من ولدها مادام لا يأكل غيره ويكره تكليف الدابة ما لم تطقه من تثقيب الحمل وإدامة السير وغيرهما كذا في الجوهر النيرة * دابة بين رجلين امتنع أحدهما عن الاتفاق عليها وطلب الآخر من القاضي أن يأمره بالنفقة حتى لا يصير منطوقاً

فان أسلم مولاه ثم ظهر المسلمون على دارهم فعبدته يكون عبداً له * ولو أسلم عبد الحربي فباعه مولا من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل ان يقبضه المشتري في قول أبي حنيفة وقال صاحباه لا يعتق وكذا لو باعه من ذمي * حربي له عبد كافر فأسلم العبد ثم خدم مولا كانت الخدمة أمناً للمولى * ولو اعتق الحربي عبده الحربي في دار الحرب لا ينفذ اعتاقه في قول أبي حنيفة خلافاً لصاحبيه وقيل ينفذ الاعتاق عند الكل وانما الخلاف في ثبوت ولاء العتق عند أبي حنيفة لا يثبت وعندهما يثبت * ولو اعتق عبده المسلم في دار الحرب صح اعتاقه في قولهم ويكون الولاء للحربي وعن أبي حنيفة انه لا ولاء له * حربي دخل داراً بأمان ومعه مديرة ومكاتبه كانه في دار الحرب فباعها الحربي جاز بيعه ولو كان معه أم ولده لا يجوز بيعها ولو ملك الحربي قريته ودخل اليها بأمان عتق عليه ولو عاد الحربي إلى دار الحرب وخلف أم ولده أو مديرة دبره في دار الاسلام حكم بعتقهما * اذا مات الحربي أو قتل أو أسرف لا يعتق مكاتبه ويكون بدل الكتابة لورثته * اذا مات المولى وله عبد مسلم اخذ الكفار وادخلوه في دار الحرب فابتق منهم عتق لانه استولى على ملك الحربي فملك نفسه فاعتق كالأول أسلم عبد الحربي في دار الحرب فابتق إلى دار الاسلام فانه يعتق * رجل دخل دار الهند ثم خرج إلى دار الاسلام ومعه هندی يقول انا عبده ثم أسلم الهندي قال وان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم غير مكره يكون حراً وقول الهندي انا عبده يكون باطلاً لانه اقرار الحربي على نفسه بالرق وان اخرج مكرهاً كان عبداً والله تعالى أعلم

* (ثم طبع الجزء الاول من فتاوى قاضي خان ويليه الجزء الثاني وأوله (كتاب الإيمان) *

فالقاضي يقول للابن اما ان تبيع نصيبك او تتفق عليه اهكذا ذكره الخصاص رحمه الله تعالى في نفقاته كذا
 في المحيط * واذا كان له فحل يستحب ان يبقى لها في كوارثها شي من العسل ويستحب
 ان يكون ذلك في الشتاء أكثر وان قام شيء لغداثها مقام العسل
 لم يتعين عليه ابقاء العسل (١) كذا في الجوهرة النيرة * والله
 أعلم بالصواب * واليه المرجع والمآب

(١) قوله لم يتعين عليه ابقاء العسل لعل المراد بقوله لم يتعين على طريق الاستحباب بدليل ما قبله والافسكان
 الانسب لم يستحب الخ تأمل اه بحر اوى

﴿تم طبع الجزء الاول ويتلوه الجزء الثاني أوله كتاب العتق﴾

فتاوى الهندية

الفتاوى الهندية المسماة بالفتاوى العالمكيرية

وبها مشهورة فتاوى قاضيان * وهوالامام فخر الدين حسن بن منصور الاوزجندى
الفرغانى الحنفى المتوفى سنة ٢٩٥ هـ مشهور بمقبولة معمول بها تداولها بين العلماء
والفقهاء وهى نصب عين من تصدر للحكم والافتاء وذكر فى هذا الكتاب جملة من
المسائل التى يغلب وقوعها وتمس الحاجة اليها وتدور عليها واقعات الامة وترتيبها على
ترتيب الكتب المعروفة بين العلماء فرعا واصلا وما كثر فيه الاقوال من المتأخرين
اقتصر منه على قول أو قولين وقدم ما هو الاظهر كما قال فى خطبته ووضع له فهرستا
من كشف الظنون

من الفتاوى العالمكيرية * المعروفة بين الناس بالفتاوى الهندية *
الامام الاعظم * أبى حنيفة النعمان صاحب القدر الانجم *
جماعة من علماء الهند الاشاعرة * وكان رئيسهم فى تأليفها
العلامة الامام مولانا الشيخ نظام * وذلك بأمر
السلطان أبى المظفر محيى الدين محمد اورنگزيب
بهادر عالم كبير * عليه وعليهم رحمة
المولى اللطيف الخبير * آمين

وبها مشهورة الجزء الاول من فتاوى الاستاذ فخر الملة والدين قاضيان محمود الاوزجندى
وهو من أهل الترجيع وكتابه هذا من أصح الكتب التى يعتمد فى الافتاء
والعمل عليها تيمنه الله برحمته * وأسكنه فسيح جنته آمين

يقول راجي غفر المساوي * عبد الرحمن الخنفي المدعو بالبحراوي * اعلم أن السبب في تأليف هذا الكتاب المستطاب
* السهل ما خذناه للقضاة والمفتين والطلاب * الذي جمع فأوعى * وانه في بابيه فلا ترى مثله جمعا * هو أن سلطان
الهند المخم * والخليفة القمام الرئيس الاعظم * محمد اورنك زيب عالمكير * عليه رجة المولى اللطيف الخبير *
لما كانت همته مصروفة الى أمور الدين * ونشر الاحكام الشرعية بين العالمين * وأراد أن تكون حوادث الانام على
موافقة المفتي به من مذهب أبي حنيفة * ورأى أن ذلك فيه بعض تعسر لاختلاط غالب الكتب بالخلافات والروايات
الضعيفة * وذلك موجب لقله الضبط * وإيقاع بعض القاصرين في الخطا والخطب * وقصد أن تكون الفروع المعتبرة
المعمدة بمجموعها في كتاب واحد * ليسهل أخذها ودركها ومعرفة مظانها السكل قاصدا * أمر مشاهير الهند من العلماء
الاعلام * وجعل رئيسهم في ذلك المولى الهمام الشيخ نظام * فعند ذلك شمر واعر ساعد الجدد والاجتهاد * وأخلصوا
نياتهم معقدين على رب العباد * فكتبوا الكتب المطولة وغيرها من الكتب المعتبرة المحفوظة في دار كتب السلطان
المذكور * وسعوا في تحصيل مرامه حتى وفقهم الله تعالى لإتمامه على الوجه المسطور * فصار ما صاوه كتابا
جامعا مغنيا عما سواه * حاويا للفروع الصحيحة المنقحة التي بلغت في التحقيق منتهاه * فبذلك استبانت المسالك للطالبين
* وظهرت معالم الفقه للعالمين * وسموه بالفتاوى العالمكيرية * نسبة للسلطان عالمكير أسكنه الله تعالى الغرف العلية
* حيث كان سببا في تحصيل هذا الخير العظيم * الذي به حصل للكافة النفع الجسيم * ولقد بذل رجه الله تعالى
للمؤلفين المذكورين على وجه الوظيفة والعطية * ما يبلغ من الفضة مائتي ألف روبية * كما نقل ذلك عن الماثر
العالمكيرية * والروية نحو اثني عشر قرشا بالقروش المصرية * وذلك تقريبا لتحديد * بالغه الله في دار النعيم ما يريد
* ومن علينا بحسن الختام * بجاه سيد الرسل الكرام * عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم السلام * آمين

فهرسة الجزء الاول من الفتاوى العالمية المشهورة بالفتاوى الهندية

صفحة	صفحة
٤٩ كيفية الاستنجاء من البول	٣ (كتاب الطهارة) وفيه سبعة أبواب
٤٩ صفة الاستنجاء بالماء	٣ (الباب الاول) في الوضوء وفيه خمسة فصول
٥٠ الاستنجاء على خمسة أوجه	الفصل الاول في فرائض الوضوء
٥٠ (كتاب الصلاة) وفيه اثنان وعشرون بابا	الفصل الثاني في سنن الوضوء
٥١ (الباب الاول) في المواقيت وما يتصل بها وفيه ثلاثة فصول	الفصل الثالث في مستحبات الوضوء
الفصل الاول في أوقات الصلاة	الفصل الرابع في مكروهات الوضوء
٥١ الفصل الثاني في بيان فضيلة الاوقات	الفصل الخامس في نواقض الوضوء
٥٢ الفصل الثالث في بيان الاوقات التي لا تجوز فيها الصلاة وتكره فيها	١٣ (الباب الثاني) في الغسل وفيه ثلاثة فصول
٥٣ (الباب الثاني) في الاذان وفيه فصلان	الفصل الاول في فرائضه
الفصل الاول في صفته وأحوال المؤذن	الفصل الثاني في سنن الغسل
٥٥ الفصل الثاني في كلمات الاذان والاقامة وكيفيتهما	١٤ الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل وهي ثلاثة
٥٧ ومما يتصل بذلك اجابة المؤذن	١٦ (الباب الثالث) في المياه وفيه فصلان
٥٨ (الباب الثالث) في شروط الصلاة وفيه فصول أربعة	الفصل الاول فيما يجوز به التوضؤ وهو ثلاثة أنواع
الفصل الاول في الطهارة وستر العورة	٢١ الفصل الثاني فيما لا يجوز به التوضؤ
٦٠ الفصل الثاني في طهارة ما يستتر به العورة وغيره	٢٥ (الباب الرابع في التيمم) وفيه ثلاثة فصول
٦٢ ومما يتصل بذلك مسائل	الفصل الاول في أمور لا بد منها في التيمم
٦٣ الفصل الثالث في استقبال القبلة	٢٩ الفصل الثاني فيما يتقضى التيمم
٦٥ ومما يتصل بذلك الصلاة في الكعبة	٣٠ الفصل الثالث في المتفرقات
٦٥ الفصل الرابع في النية	٣٢ (الباب الخامس) في المسح على الخفين وهو يشتمل على فصلين
٦٨ (الباب الرابع) في صفة الصلاة وهو مشتمل على خمسة فصول	الفصل الاول في الامور التي لا بد منها في جواز المسح
الفصل الاول في فرائض الصلاة	٣٤ الفصل الثاني في نواقض المسح
٧١ الفصل الثاني في واجبات الصلاة	٣٦ (الباب السادس) في الدماء المختصة بالنساء وفيه أربعة فصول
٧٢ الفصل الثالث في سنن الصلاة وآدابها وكيفيتها	الفصل الاول في الحيض
٧٧ الفصل الرابع في القراءة	٣٧ الفصل الثاني في النفاس
٧٩ الفصل الخامس في زلة القارئ	٣٧ الفصل الثالث في الاستحاضة
٨٢ (الباب الخامس) في الامامة وفيه سبعة فصول	٣٨ الفصل الرابع في أحكام الحيض والنفاس والاستحاضة
الفصل الاول في الجماعة	٤١ (الباب السابع) في النجاسة وأحكامها وفيه ثلاثة فصول
٨٣ الفصل الثاني في بيان من هو أحق بالامامة	الفصل الاول في تطهير الانجاس
٨٤ الفصل الثالث في بيان من يصلح اماما غيره	٤٥ ومما يتصل بذلك مسائل
٨٧ الفصل الرابع في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع	٤٥ الفصل الثاني في الايمان النجسة
٨٨ الفصل الخامس في بيان مقام الامام والمأموم	٤٨ الفصل الثالث في الاستنجاء

صفحة	صفحة
١٥٣ (الباب التاسع عشر) في الاستسقاء	٩٠ الفصل السادس فيما يتابع الامام وما لا يتابعه
١٥٤ (الباب العشرون) في صلاة الخوف	٩٠ الفصل السابع في المسبوق واللاحق
١٥٧ (الباب الحادي والعشرون) في الجنائز وفيه سبعة فصول	٩٣ ومما يتصل بذلك مسائل الاختلاف بين الامام والمأموم وبين القوم
الفصل الاول في المحتضر	٩٣ (الباب السادس) في الحدث في الصلاة
١٥٨ الفصل الثاني في غسل الميت	٩٥ فصل في الاختلاف
١٦٠ الفصل الثالث في التكفين	٩٧ ومما يتصل بذلك مسائل
١٦٢ الفصل الرابع في حمل الجنابة	٩٨ (الباب السابع) فيما يفسد الصلاة وما يكره فيها وفيه فصلان
١٦٢ الفصل الخامس في الصلاة على الميت	الفصل الاول فيما يفسدها
١٦٥ الفصل السادس في القبر والدفن والنقل من مكان الى اخر	١٠٥ الفصل الثاني فيما يكره في الصلاة وما لا يكره
١٦٧ ومما يتصل بذلك مسائل التعزية الخ	١٠٩ ومما يتصل بذلك مسائل
١٦٧ الفصل السابع في الشهيد	١٠٩ فصل كره غلق باب المسجد
١٦٩ (الباب الثاني والعشرون) في السجعات	١١٠ (الباب الثامن) في صلاة الوتر
١٧٠ (كتاب الزكاة) وفيه ثمانية أبواب	١١٢ (الباب التاسع) في النوافل
١٧٠ (الباب الاول) في تفسيرها وصفتها وشرائطها	١١٢ ومن المندوبات صلاة الضحى
١٧٦ (الباب الثاني) في صدقة السواثم وفيه خمسة فصول	١١٥ ومما يتصل بذلك مسائل لوندرا السنن الخ
الفصل الاول في المقتمة	١١٥ فصل في التراويح
١٧٧ الفصل الثاني في زكاة الابل	١١٩ (الباب العاشر) في ادراك الفريضة
١٧٧ الفصل الثالث في زكاة البقر	١٢١ (الباب الحادي عشر) في قضاء الفوائت
١٧٨ الفصل الرابع في زكاة الغنم	١٢٥ (الباب الثاني عشر) في سجود السهو
١٧٨ الفصل الخامس فيما لا يجب فيه الزكاة	١٢٨ فصل سهو الامام يوجب عليه وعلى من خلفه السجود
١٧٨ (الباب الثالث) في زكاة الذهب والفضة والعروض وفيه فصلان	١٣٠ ومما يتصل بذلك مسائل الشك والاختلاف الواقع بين الامام والمأموم الخ
الفصل الاول في زكاة الذهب والفضة	١٣٢ (الباب الثالث عشر) في سجود التلاوة
١٧٩ الفصل الثاني في العروض	١٣٥ ومما يتصل بذلك مسائل سجدة الشكر
١٨٠ مسائل شتى	١٣٦ (الباب الرابع عشر) في صلاة المريض
١٨٣ (الباب الرابع) فمن يمر على العاشر	١٣٨ (الباب الخامس عشر) في صلاة المسافر
١٨٤ (الباب الخامس) في المعادن والركاز	١٤٢ ومما يتصل بذلك الصلاة على الدابة والسفينة
١٨٥ (الباب السادس) في زكاة الزروع والثمار	١٤٤ (الباب السادس عشر) في صلاة الجمعة
١٨٧ (الباب السابع) في المصارف	١٤٩ (الباب السابع عشر) في صلاة العيدين
١٩٠ فصل ما يوضع في بيت المال أربعة أنواع	١٥٢ ومما يتصل بذلك تكبيرات أيام التشريق
١٩١ (الباب الثامن) في صدقة الفطر	١٥٢ (الباب الثامن عشر) في صلاة الكسوف
١٩٤ (كتاب الصوم) وفيه سبعة أبواب	١٥٣ ومما يتصل بذلك الصلاة في خسوف القمر

صحيحة	صحيحة
٢٥٤ (الباب الحادى عشر) فى اضافة الاحرام الى الاحرام	١٩٤ (الباب الاول) فى تعريفه وتقسيمه وسببه ووقته وشروطه
٢٥٥ (الباب الثانى عشر) فى الاحصار	١٩٧ (الباب الثانى) فى رؤية الهلال
٢٥٦ (الباب الثالث عشر) فى فوات الحج	١٩٩ (الباب الثالث) فيما يكره للصائم وما لا يكره
٢٥٧ (الباب الرابع عشر) فى الحج عن الغير	٢٠٢ (الباب الرابع) فيما يفسد وما لا يفسد
٢٥٨ (الباب الخامس عشر) فى الوصية بالحج	٢٠٦ (الباب الخامس) فى الاعذار التى تبيح الافطار
٢٦١ (الباب السادس عشر) فى الهدى	٢٠٨ (الباب السادس) فى النذر
٢٦٢ (الباب السابع عشر) فى النذر بالحج	٢١٠ (الباب السابع) فى الاعتكاف
٢٦٥ مطلب زيارة النبي صلى الله عليه وسلم	٢١٣ ومما يتصل بذلك مسائل
٢٦٧ (كتاب النكاح) وفيه أحد عشر بابا	٢١٤ المتفرقات
(الباب الاول) فى تفسيره شرعا وصفته وركنه وشروطه وحكمه	٢١٥ مطلب بيان الكفارة
٢٧٠ مطلب حكم النكاح	٢١٥ مطلب لا يجوز الاعتماد على قول على رضى الله عنه يوم تحرك يوم صومكم
٢٧٠ (الباب الثانى) فيما ينقذه النكاح وما لا ينقذ	٢١٦ (كتاب المناسك) وفيه سبعة عشر بابا
٢٧٣ مطلب ليس فى النكاح خيار رؤية وشروط وعيب	(الباب الاول) فى تفسير الحج وفرضيته ووقته
٢٧٣ (الباب الثالث) فى بيان المحرمات وهى تسعة أقسام	وشرائطه وأركانها وواجباته وسننه وآدابه ومحظوراته
٢٧٣ القسم الاول المحرمات بالنسب	٢٢١ (الباب الثانى) فى المواقيت
٢٧٤ القسم الثانى المحرمات بالصهرية	٢٢١ (الباب الثالث) فى الاحرام
٢٧٥ ومما يتصل بذلك مسائل لو اقتر بجرمة المصاهرة الخ	٢٢٣ ومما يتصل بذلك مسائل
٢٧٧ القسم الثالث المحرمات بالرضاع	٢٢٤ (الباب الرابع) فيما يفعله المحرم بعد الاحرام
٢٧٧ القسم الرابع المحرمات بالجمع	٢٢٤ (الباب الخامس) فى كيفية أداء الحج
٢٧٩ القسم الخامس الاماء المنكوحة على الحرمة أو معها	٢٣٥ فصل فى المتفرقات
٢٨٠ القسم السادس المحرمات التى يتعلق بها حق الغير	٢٣٧ (الباب السادس) فى العمرة
٢٨١ القسم السابع المحرمات بالشرك	٢٣٧ (الباب السابع) فى القران والتمتع
٢٨٢ القسم الثامن المحرمات بالملك	٢٤٠ (الباب الثامن) فى الجنائيات وفيه خمسة فصول
٢٨٤ القسم التاسع المحرمات بالطلاق	الفصل الاول فيما يجب بالتطيب والتدهن
٢٨٣ (الباب الرابع) فى الاولياء	٢٤٢ الفصل الثانى فى اللبس
٢٨٧ مطلب وقت الدخول بالصغيرة	٢٤٣ الفصل الثالث فى حلق الشعر وقلم الاظفار
٢٩٠ (الباب الخامس) فى الاكفاء	٢٤٤ الفصل الرابع فى الجماع
٢٩١ مطلب الكفاءة تعتبر عند ابتداء النكاح	٢٤٥ الفصل الخامس فى الطواف والسعى والرمي
٢٩٢ مطلب الجمال لا يعتبر فى الكفاءة	ورمى الجمار
٢٩٤ (الباب السادس) فى الوكالة بالنكاح وغيرها	٢٤٧ (الباب التاسع) فى الصيد
٢٩٨ مطلب ليس للوكيل بالنكاح أن يוכל بسلامة	٢٥٢ مطلب شجر الحرم أنواع أربعة
٢٩٨ مطلب النكاح يثبت بالتصادق	٢٥٣ (الباب العاشر) فى مجاوزة الميقات بغير احرام

صحة	صحيحة
٣٠١ مطلب مسائل الفسخ	٣٤٨ (الباب الاول) في تفسيره وركنه وشرطه وحكمه
٣٠٢ (الباب السابع) في المهر وفيه سبعة عشر فصلا	ووصفه وتقسيمه وفيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع طلاقه
٣٠٣ الفصل الاول في بيان أدنى مقدار المهر وبيان ما يصلح مهر او ما لا يصلح مهر	٣٤٨ مطلب تفسير الطلاق وركنه وشرطه
٣٠٤ الفصل الثاني فيما يتاكد به المهر والمتعة	٣٤٨ مطلب حكمه ووصفه وتقسيمه
٣٠٥ مطلب عدد ثياب المتعة	٣٤٩ مطلب الطلاق البدعي
٣٠٦ الفصل الثالث فيما سمى ما لا وضئ اليه ما ليس بما	٣٥٢ مطلب ألفاظ طلاق السنة
٣٠٧ الفصل الرابع في الشروط في المهر	٣٥٢ مطلب ألفاظ طلاق البدعة
٣٠٩ الفصل الخامس في المهر تدخله الجهالة	٣٥٣ فصل فيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع طلاقه
٣١١ الفصل السادس في المهر الذي يوجد على خلاف المسمى	٣٥٤ (الباب الثاني) في ايقاع الطلاق وفيه سبعة فصول
٣١٢ الفصل السابع في الزيادة في المهر والخط عنه	٣٥٥ الفصل الاول في الطلاق الصريح
وفيما يزيد وينقص	٣٥٥ مطلب اذا كرر الطلاق على المرأة المدخول بها ونوى الاخبار
٣١٥ الفصل الثامن في السمعة	٣٥٦ مطلب كرر الطلاق بالواو وبغيرها ونوى بالشأن الاول
٣١٦ الفصل التاسع في هلاك المهر واستحقاقه	٣٥٦ مطلب لو قال أنت واحدة في جواب قول المرأة طلقني
٣١٦ الفصل العاشر في هبة المهر	٣٥٧ مطلب لو قال نساء أهل الدنيا أو ابنة طوالت وفيها امرأتها
٣١٧ الفصل الحادي عشر في منع المرأة نفسها بمهرها والتأجيل في المهر وما يتعلق بهما	٣٥٧ مطلب لو قال أنت ثلاث
٣١٩ الفصل الثاني عشر في اختلاف الزوجين في المهر	٣٥٧ مطلب لو قال أنت مني ثلاثا
٣٢٣ الفصل الثالث عشر في تكرار المهر	٣٥٨ مطلب لو قال امرأتني طالق وله امرأتان له أن يوقع الطلاق على أيتهما شاء
٣٢٦ الفصل الرابع عشر في ضمان المهر	٣٥٩ مطلب لو قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا
٣٢٧ الفصل الخامس عشر في مهر الذي والحربي	٣٦٠ مطلب اذا أضاف الطلاق الى جز مشائع من المرأة
٣٢٧ الفصل السادس عشر في جهاز البنت	٣٦٠ مطلب لو قال قبلك طالق يقع
٣٢٩ الفصل السابع عشر في اختلاف الزوجين في متاع البيت	٣٦٣ مطلب اذا شك أنه طلق واحدة أو ثلاثا
٣٣٠ (الباب الثامن) في النكاح الفاسد وأحكامه	٣٦٦ الفصل الثاني في اضافة الطلاق الى الزمان وما يتصل بذلك
٣٣١ مطلب غاب زوجها فتزوجت بغيره	٣٧٠ الفصل الثالث في تشبيه الطلاق ووصفه
٣٣١ (الباب التاسع) في نكاح الرقيق	٣٧٣ الفصل الرابع في الطلاق قبل الدخول
٣٣٦ مطلب في العبد المسلم اذا أذن له مولاه النصران في النكاح	٣٧٤ الفصل الخامس في الكليات
٣٣٧ (الباب العاشر) في نكاح الكفار	٣٧٨ الفصل السادس في الطلاق بالكتابة
٣٤٠ (الباب الحادي عشر) في القسم	٣٧٨ مطلب اذا كتب الطلاق واستثنى باللسان أو عكس لا يقع الطلاق
٣٤١ وما يتصل بذلك مسائل	
٣٤٢ (كتاب الرضاع)	
٣٤٨ (كتاب الطلاق) وفيه سبعة عشر بابا	

صحيفة	صحيفة
٤٩٥ الفصل السابع في الطلاق بالالفاظ الفارسية	٣٧٩
٥٠٥ (الباب الثالث) في تفويض الطلاق وفيه ثلاثة	٣٨٧
٥٠٦ فصول	
٥٠٨ الفصل الاول في الاختيار	
٥٠٩ الفصل الثاني في الامر باليد	٣٩٠
٥١٤ الفصل الثالث في المشيئة	٤٠٢
٥١٥ (الباب الرابع) في الطلاق بالشرط ونحوه وفيه	٤١٥
أربعة فصول	
٥١٨ الفصل الاول في الالفاظ الشرط	
ولا لعانا	٤١٥
٥٢٣ مطلب الالفاظ الشرط بالفارسية	
٥٢٦ الفصل الثاني في تعليق الطلاق بكلمة كل وكلما	٤١٦
٥٣٠ مطلب لو قال كل امرأة تدخل في عقد نكاحي الخ	٤١٩
٥٣٣ مطلب لو قال كل امرأة أتزوجها عليك فهي	٤١٩
٥٣٦ طالق الخ	
٥٤١ مطلب اذا علق الطلاق على التزوج وزوجه	٤١٩
٥٤٣ فصولي وأجاز بالنعل لا يحنث	
٥٤٤ الفصل الثالث في تعليق الطلاق بكلمة ان واذا	٤٢٠
الزوجية بينهما قائمة	وغيرهما
٥٤٣ مطلب اختلاف الزوجين في وجود الشرط	٤٢٢
٥٤٤ مطلب مدح محمد لابي يوسف حين سئل فلم يجب	٤٣٧
فصول	مثل ما أجاب أبو يوسف
٥٥٣ الفصل الرابع في الاستثناء	٤٥٤
٥٥٣ (الباب الخامس) في طلاق المريض	٤٦٢
٥٥٣ (الباب السادس) في الرجعة وفيما تحل به المطلقة	٤٦٨
٥٥٣ وما يتصل به	
أوتقديرها	٤٧٢
٥٥٥ فصل فيما تحل به المطلقة وما يتصل به	
٥٥٦ (الباب السابع) في الايلاء	٤٧٦
٥٥٧ (الباب الثامن) في الخلع وما في حكمه وفيه ثلاثة	٤٨٨
٥٦٠ فصول	
٥٦٤ الفصل الاول في شرائط الخلع وحكمه وما يتعلق به	
٥٦٨ الفصل الثاني فيما جاز أن يكون بدلا عن الخلع وما	٤٩٤
لا يجوز	
* (تمت) *	

فهرست الجزء الاول من الفتاوى الخاتمة

صفحة	صفحة
باب الحدث في الصلاة وما يكره فيها وما لا يكره	فصل في رسم المقتى
وفيه أربعة فصول	(كتاب الطهارة) وفيه فصول
فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجب السهو	فصل في الطهارة بالماء
فصل فيما يفسد الصلاة	فصل في الماء الراكد
فصل في قراءة القرآن خطأ وفي الأحكام المتعلقة	فصل في البئر
بالقراءة	فصل فيما يقع في البئر
مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها وما يستحب	فصل في الحمام وأحكامه
باب صلاة المسافر	فصل في الماء المستعمل
باب صلاة المريض	فصل فيما لا يجوز به التوضي
باب صلاة الجمعة	فصل في الأسائر
باب صلاة العيدين وتكبيرات أيام التشريق	فصل في الخجاسة التي تصيب الثوب أو الخلف
باب في غسل الميت وما يتعلق به الخ	أو البدن أو الأرض
بيان أن النقل من بلد إلى بلد مكروه	(باب الوضوء والغسل) وفيه فصول
(كتاب الصوم) وفيه فصول	فصل في صفة الوضوء
الفصل الأول في رؤية الهلال ومن يجب عليه	فصل فيما ينقض الوضوء
الصوم ومن لا يجب	فصل في النوم
الفصل الثاني في النية	فصل فيما يوجب الغسل
الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الإفطار وفي	فصل في المسح على الخفين
الأحكام المتعلقة به	(باب التيمم) وفيه فصول
الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره	فصل في صورة التيمم
الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم	فصل فيما يجوز له التيمم
الفصل السادس فيما يفسد الصوم	فصل فيما يجوز به التيمم
الفصل السابع فيما يسقط الكفارة وما لا يسقط	فصل في المسجد
فصل فيمن يجب عليه التشبه ومن لا يجب	(كتاب الصلاة)
فصل في النذر بالصوم	(باب الأذان)
فصل في الاعتكاف	مسائل اشتباه القبلة
فصل في صدقة الفطر	مسائل الأذان
باب التراويح	باب افتتاح الصلاة
فصل في مقدار التراويح	فصل فيمن يصح الاقتداء به وفيمن لا يصح
فصل في وقت التراويح	فصل في المسبوق
فصل في نية التراويح	فصل في مسائل الشك والاختلاف بين الإمام
فصل في مقدار القراءة في التراويح	والقوم
فصل في الشك في التراويح	فصل في الترتيب وقضاء المتروكات
فصل في السهو وأحكامه	فصل في الاستخلاف

صفحة	صفحة
٣٢٠ (كتاب النكاح)	٢٤٣ فصل في امامة الصبيان في التراويح
٣٢٠ الباب الاول فيما يتعلق به انعقاد النكاح وانه يشتمل على فصول	٢٤٣ فصل في اداء التراويح فاعدا
٣٢٠ الفصل الاول في الالفاظ التي ينقدهم النكاح	٢٤٤ فصل في الوتر
٣٢٩ فصل في النكاح على الشرط	٢٤٥ (كتاب الزكاة)
٣٣١ فصل في شرائط النكاح	٢٤٦ فصل في صدقة الابل
٣٤٣ فصل في نكاح المماليك	٢٤٧ فصل في صدقة البقر
٣٤٤ فصل في فسخ عقد الفضول	٢٤٧ فصل في صدقة الغنم
٣٤٤ فصل في الوكالة	٢٤٨ فصل في صدقة الحملان والفصالان والعجاجيل
٣٤٩ فصل في الكفافة	٢٤٩ فصل في الخليل
٣٥٤ فصل في الاولياء	٢٤٩ فصل في مال التجارة
٣٦٠ باب في المحرمات	٢٦٠ فصل في اداء الزكاة
٣٦٧ فصل في اقرار احد الزوجين بالحرمة وفساد النكاح بسبب النسب وبطلان النكاح بملك اليمين	٢٦٣ فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكاة
٣٧١ فصل في مسائل النسب	٢٦٤ فصل في تحجيل الزكاة
٣٧٤ باب في ذكرك مسائل المهر	٢٦٥ فصل فيمن يوضع فيه الزكاة
٣٨٤ فصل في المنعة	٢٦٩ فصل في النذر
٣٨٥ فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر	٢٧٠ فصل في العشر والخراج
٣٩٢ فصل في تكرار المهر	٢٧٦ فصل في العشر
٣٩٦ فصل في الخلوة وتناكدها بالمهر	٢٧٧ فصل في خراج الرأس
٣٩٨ فصل في اختلاف الزوجين في المهر	٢٧٨ فصل في اخياء الموات
٤٠١ فصل في اختلاف الزوجين في متاع البيت	٢٨١ (كتاب الحج)
٤٠٤ فصل في دعوى النكاح	٢٨٧ فصل فيما يجب الكفارة والصدقة على الحاج
٤٠٨ فصل في الشهادة على النكاح	٢٨٧ فصل فيما يجب على المهرم بارتكاب المحظورات الخ
٤١٠ فصل في العنين	٢٨٨ فصل فيما يجب بلبس الخيط وازالة التفت
٤١٣ فصل في الخيارات التي تتعلق بالنكاح	٢٩٠ فصل فيما يجب في قتل الصيد والهوام
٤١٦ باب الرضاع	٢٩٢ فصل في كيفية اداء الحج
٤٢٣ فصل في الحضانة	٢٩٨ الواجبات التي يجب بها الدم على الحاج خمسة
٤٢٤ باب النفقة	٣٠١ فصل في العمرة
٤٣٩ فصل في القسم	٣٠١ فصل في القران
٤٤١ فصل في نفقة العدة	٣٠٤ فصل في التمتع
٤٤٢ فصل في حقوق الزوجية	٣٠٥ فصل في فائت الحج
٤٤٣ فصل في المرأة التي لا تدري انها منكوحه أو مطلقة	٣٠٥ فصل في الاصهار
٤٤٥ فصل في نفقة الاولاد	٣٠٧ فصل في الحج عن الميت
٤٤٧ فصل في نفقة الوالدين وذوي الارحام	٣١١ فصل في محظورات الحرم
	٣١٣ فصل في المقطعات
	٣١٥ فصل في الادعية والاذكار

صفحة	صفحة
٥٤٩ باب العدة	٤٥٠ فصل في نفقة المملوك
٥٥١ فصل في انتقال العدة	٤٥٢ (كتاب الطلاق)
٥٥٣ فصل فيما يحرم على المعتدة	٤٦٧ فصل في الكفايات والمدلولات
٥٥٥ فصل في المعتدة التي تراث	٤٧٠ فصل في طلاق من لا يعقل
٥٥٧ فصل في النسب	٤٧١ فصل في الطلاق بالكفاية
٥٥٨ (كتاب العتاق)	٤٧٢ باب التعليق
٥٥٨ فصل في صريح العربية	٥١١ مسائل تعليق الطلاق بالتزوج
٥٦٣ فصل فيما لا يقع به العتق اذا لم ينو وما لا يقع به العتق	٥١٩ فصل في تحريم الحلال
وان نوى	٥٢٠ فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل أو من المرأة
٥٦٣ فصل في التعليق والاضافة	٥٢٨ باب الخلع
٥٦٩ فصل في الاستيلاد	٥٣٨ فصل في الخلع بلفظ البيع والشراء
٥٧٠ فصل في المكاتب	٥٣٩ فصل في الخلع بالفارسية
٥٧٢ فصل في الاعتناق عن الغير	٥٤٢ باب الظهار
٥٧٢ فصل في العتق بدعوى النسب ومالك ذي الرحم	٥٤٤ باب الايلاء
المحرم	٥٤٦ فصل في الفرقة بين الزوجين بملك أحدهما صاحبه
٥٧٣ فصل في العتق المبهم	وبالكفر
٥٧٣ فصل في اعتناق الجربي	٥٤٨ فصل في اللعان